

المحاماة

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

العدد

السادس

السنة الخامسة والثلاثون

فبراير

سنة ١٩٥٥

الغيبَةُ : ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ ، قَالَ رَجُلٌ :
أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ . قَالَ : إِنْ كَانَ فِي
أَخِيكَ مَا تَقُولُ ، فَقَدْ اغْتَابْتَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ
مَا تَقُولُ فَقَدْ قَذَفْتَهُ (رواه أحمد عن أبي هريرة)

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع النهضة رقم ٥١ بالقاهرة

مطبوعة حجازي

بيان

ليُعرفنا في هذا العدد الأحكام والقوانين الآتية :

عدد	
٦١	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
١٢٥	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
٢	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)



قانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين .
ص ١٩٧

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ بإضافة مواد جديدة إلى قانون العقوبات . ص ٢٠٩
قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ بإضافة مادة جديدة برقم ٩٥ مكررا إلى قانون الإجراءات
الجنائية . ص ٢١٢

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات . ص ٢١٣
قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٥ بوقف العمل بالقانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ بحظر ذبح
الأغنام قبل جزها . ص ٢١٤

قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٥ باستثناء وزارة التربية والتعليم من نص المادة ٣٦ من قانون
نظام موظفي الدولة . ص ٢١٥

لجنة التحرير

المحمد مصطفى القلبي — حسين ابوزير — نصيف زكي — احمد شوقي — احمد مختار قطب



فقيد الوطن والمحامة
الأستاذ محمد حافظ رمضان

فقيه الوطن والمحامة

الأستاذ محمد حافظ رمضان

عندما اجتمع مجلس نقابة المحامين يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥ افتتح الأستاذ النقوب
عبد الرحمن الرافعي الجلسة بالكلمة الآتية :

« زملائي الأعضاء ، يشق عليّ في مفتتح هذه الجلسة أن اننى علماً من أعلام المحامة وقطباً
من أقطاب الوطنية وتقييماً سابقاً للمحامين ، وهو المغفور له الأستاذ محمد حافظ رمضان . لقد
خدم المحامة منذ تخرج من مدرسة الحقوق سنة ١٩٠٤ ، وفي شخصه اجتمعت المحامة عن
الأفراد وعن الحقوق الخاصة إلى جانب المحامة عن الوطن وعن الحقوق العامة . ولا غرو
فالمحامة ميدان فسيح للحركات الوطنية وتطورها ، وهي حقل خصب تزدهر فيه معاني الجهاد في
سبيل الوطن ، وانها لتتفخر بالتجاوب بينها وبين حركات التحرير في مختلف العصور والعهود .
ناضل الفقيد عن حقوق الوطن منذ أن انتظم في سلك المحامة ، وجاهد تحت لواء
الزعيم الأول مصطفى كامل ، ثم تحت لواء خليفته محمد فريد ، ثم تولى هو زعامة الحزب الوطنى
منذ سنة ١٩٢٣ ، وحمل رسالة المبادئ الوطنية على تعاقب السنين إلى أن توفاه الله
يوم ٧ فبراير الماضى بعد جهاد دام نيفاً ونصف قرن من الزمان . وليس هذا الجهاد
الطويل بالأمر الهين اليسير .

كان الفقيد في المحامة محامياً قديراً بعيد النور ، عميق الفكر ، قوى الحجة ،
فصيح البيان ، عف القلم والاسان ، وكان في جهاده الوطنى قوى الإيمان ، محيطاً إحاطة شاملة
بالقضية الوطنية وتاريخها القديم والحديث ، واسع الاطلاع لما إلماماً تاماً بالقضايا السياسية
في مختلف البلدان ، متنبهاً تطور السياسة الدولية ، فكان جهاده مؤسساً على العقيدة ثم على
العلم والمعرفة والخبرة وصدق النظر .

لقد ناضل طوال السنين عن المبادئ التى اعتنقها منذ فجر النهضة السياسية واتى
استقرت آخر الأمر في نفوس المواطنين .

قالى روحه الكريمه أرسل تحيات الذكرى والتمجيد تغمده الله برحمته ورضوانه .
وارجو وقف الجلسة حداداً عليه .

وقد قرر المجلس وقف الجلسة حداداً على الفقيد كما قرر عمل لوحة تذكارية له
توضع بدار النقابة .

قضاء محكمة النقض الجنائية

(برئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى
ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين)

٣٧٤

١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣

حكم . تسيببه . التناقض الذى يعيب الحكم . هو
ما يقع بين أسبابه بحيث ينقى بعضها ما يثبت البعض
الآخر .

المبدأ القانونى

لا يعيب الحكم أن يكون قد أورد
أقوالا متعارضة لشاهد واحد أو شهود
مختلفين ، ما دام قد أخذ منها بما اطمأن إلى
صحته ، وأطرح ما عداه ، إذ التناقض الذى
يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه ، بحيث
ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ، ولا يعرف
أى الأمرين قصدته المحكمة .

المسألة

د ... وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى كما استخلصها من التحقيقات وأقوال
الشهود بالجلسة ، ومن المعاينة التى أجرتها المحكمة

بنفسها ، وأشار إلى التقارير الطبية ، وعرض
لدفاع الطاعن ، وفنده للاعتبارات السانعة التى
أوردتها ، وانتهى من ذلك كله إلى القول بأن
المتهم كان يقود السيارة بحالة ينجم عنها الخطر ،
بما أدى إلى وقوع الحادث ، وأن إصابة المجنى
عليهما من السيارة التى كان يقودها نشأت عن
رعوته وعدم احتياظه ، ولا يعيب الحكم أن
يكون قد أورد أقوالا متعارضة لشاهد واحد ،
أو شهود مختلفين ، ما دام قد أخذ منها بما
اطمأن إلى صحته ، وأطرح ما عداه ، إذ التناقض
الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه ، بحيث
ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ، ولا يعرف
أى الأمرين قصدته المحكمة — لما كان ذلك ، وكان
ما قاله الحكم عن رعوته الطاعن ، وعدم احتياظه ،
استنادا إلى ما قرره من أنه لم ير المجنى عليهما وهما
يسيران أمامه ، مما يفيد أنه كان يقود السيارة
وهو فى غفلة عن الطريق غير متنبه إلى ما حوله ،
وما قاله الحكم كذلك عن سرعة السيارة اعتمادا
على جسامته الإصابات وخطورتها ، وأن التصادم

الذي يحدث مثل هذه الإصابات لا يقع إلا من سيارة تجرى بسرعة كبيرة — ما قاله الحكم من هذا كله ليس إلا استخلاصا سائغا لا عيب فيه ، وما يشير الطاعن بشأنه ليس في حقيقته إلا جدلا موضوعيا لا تقبل منه إثارته أمام هذه المحكمة ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه ، واجبا رافضا .

(القضية رقم ١٠٣٣ سنة ٢٣ ق) .

٣٧٥

١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣

أ — إثبات . الأخذ بشهادة شاهد دون آخر .
جائز ولو تماثلت ظروف روايتهما .

ب — إجراءات . تلاوة أقوال المجنى عليه المتوفى في الجلسة . غير لازمة مادام أنها كانت مطروحة على بساط البحث .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر ، ولو تماثلت ظروف روايتهما ، بغير أن تكون مطالبة ببيان أسباب لذلك ، إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل الذي تأخذ به ، ومبلغ ثقتها في قول شاهد دون آخر .

٢ — إن القانون لا يوجب على المحكمة تلاوة أقوال المجنى عليه المتوفى ، بل يكفي أن يكون الدليل المستفاد منها مطروحا على بساط البحث في الجلسة .

المحكمة

... وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة

الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة ضرب المجنى عليه ضربا أفضى إلى موته ، وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . ولما كانت لمحكمة الموضوع أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر ، ولو تماثلت ظروف روايتهما ، بغير أن تكون مطالبة ببيان أسباب لذلك ، إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل الذي تأخذ به ، ومبلغ ثقتها في قول شاهد دون الآخر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر واقعة ضرب المجنى عليه والإصابة التي نشأت عنه ، وأنها هي التي أدت إلى موته ، مستندا في ذلك إلى التقارير الطبية ، وما شهد به أطبيبان الشرعيان بالجلسة من أنه أصيب بكسر مضاعف بمنتصف عظمة العضد الأيمن نتيجة ضربه بعصا على ذراعه ، وأن وفاته نشأت عن الالتهاب الرئوي والارتشاح الصديدي المضاعفين لتلك الإصابة بذاتها وتقيحها بعد أن استمرت مدة طويلة ، مما لا محل معه لاحتجاج الطاعن بأن الالتهاب الرئوي قد يصيب المجنى عليه لسبب آخر غير إصابته ، مادام الحكم قد أثبت أن الالتهاب الرئوي والارتشاح الصديدي في خصوصية هذه الحالة لم يصيبا المجنى عليه إلا نتيجة لإصابته ، وكان لا يلزم أن يذكر في الحكم تاريخ وفاة المجنى عليه ، مادام يبين منه تاريخ واقعة الاعتداء عليه بالضرب ، وأن هذا الضرب قد أفضى إلى موته ، وكان القانون لا يوجب على المحكمة تلاوة أقوال المجنى عليه المتوفى ، بل يكفي أن يكون الدليل المستفاد منها مطروحا على بساط البحث في الجلسة ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المناقشة قد دارت على أقوال المجنى عليه قبل وفاته وتناولتها مراعاة الدفاع عن الطاعن — لما كان

ذلك فإن ما يشترطه في طعنه لا يكون له محل ، إذ هو منه عود إلى الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(التبضية رقم ١٠٣٧ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة).

٣٧٦

١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣

أ — دفاع . طلب التأجيل للاستعداد دون ادعاء الطاعن ببطالان إجراء تسكينه بالحضور أو أنه لم يعلن في الميعاد . خضوع هذا الطلب لتقدير محكمة الموضوع دون حاجة للرد عليه .

ب — ارتباط . ارتباط اللجنة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات . من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان محضر الجلسة خلوا بما يفيد أن الطاعن دفع ببطالان إجراء تسكينه بالحضور ، أو ادعى أنه لم يعلن في الميعاد الذي نص عليه القانون ، فإن طلبه التأجيل للاستعداد يكون خاضعاً لتقدير المحكمة بلا معقب عليها فيه ، ولا إلزام بالرد عليه ، إذ أن القانون يوجب عليه أن يحضر الجلسة مستعداً مادام أنه قد أعلن في الميعاد .

٢ — إن ارتباط اللجنة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة ، فإذا كانت المحكمة قد فصلت اللجنة المستددة إلى الطاعن عن

الجناية فإنه لا يضار بذلك في دفاعه مادام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما تعلق منها باللجنة ، كما يكون من حقه ألا توقع عليه محكمة الجنايات عقوبة عن اللجنة إذا تبين من التحقيق الذي تجريبه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية التي عوقب عليها ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

(التبضية رقم ٣٨ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة).

٢٧٧

١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣

ضرب أقصى إلى الموت . قابل . استناد الحكم إلى اعتبار كل من الطاعنين قاعلاً إلى أن الضربة التي أحدثها كل منهما قد ساهمت في إحداث الوفاة . صحيح .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد اعتبر الطاعنين قاعلين في جريمة الضرب المفضي إلى الموت على أساس أن الضربة التي أحدثها كل منهما برأس المجنى عليه قد ساهمت في إحداث الوفاة ، فإنه يكون قد بني مسئوليتهما على أساس قانوني صحيح .

(التبضية رقم ١٠٤٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن دأود وأنيس طلي ومصطفى كامل المستشارين).

٣٧٨

١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣

١ — حكم . تسببه . جرائم الضرب . القصد الجنائي . لا يلزم التحدث عنه مراعاة . يكفي أن يكون هذا القصد مفهوما من عبارات الحكم وظروف الواقعة .

ب — ضرب أفقى إلى عامة . عدم إمكان تحديد قوة إضرار العين قبل الإصابة . لا يؤثر في قيام جريمة العاهة المستديمة .

المبادئ القانونية

١ — إن القصد الجنائي في جرائم الضرب يتحقق متى ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو بصحته ولا يلزم التحدث عنه بصراحة ؛ بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وظروف الواقعة .

٢ — إن عدم إمكان تحديد قوة إضرار العين قبل الإصابة لا يؤثر في قيام جريمة العاهة المستديمة . وإذن فمتى كان الحكم قد أشار إلى فحوى التقارير الطبية بشأن إصابة عين المجنى عليه ، كما ذكر أدلة أخرى سائغة استخلصها من التحقيق واضحة الدلالة على أن تلك العين كانت تبصر قبل الحادث ثم فقدت معظم إبصارها بسبب الإصابة التي أحدثها بها الطاعن ، فإن الجدل حول معرفة مدى قوة إضرار العين قبل الإصابة لا يكون له محل .

(التقنية رقم ١٠٤١ سنة ٢٣ ق بالمجلس السابعة) .

٣٧٩

١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣

حكم . الأصل أن يحدد كاملا قبل النطق به . تحرير الحكم بعد تاريخ النطق به . يجب أن يستند مع ذلك إلى هذا التاريخ . صدور الحكم قبل الإعلان الدستوري المؤرخ في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ الذي أوجب أن تصدر الأحكام باسم الأمة . تحرير الحكم بعد هذا التاريخ . صدوره باسم الملك أحمد نواد الثاني . صحيح .

المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام أن تحرر كاملة قبل النطق بها بحيث لو تأخر صدورها فإنها مع ذلك يجب أن تستند لليوم المذكور . أما ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية من جواز تحرير الحكم بأسبابه في الثمانية الأيام التالية لصدوره ، فإنما هو من قبيل التيسير على القاضى وكاتب الجلسة في تدوين الحكم والتوقيع عليه ، وهذا ما حدا بالمشرع في قانون المرافعات المدنية إلى أن يرخص في تدوين أسباب الأحكام التي تصدر في الجلسة التي سمعت فيها المرافعة في مدى ثلاثة أيام أو سبعة أيام أو خمسة عشر يوما بحسب أنواع القضايا وحالة الاستعجال ، وأما ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية من جواز تأخير التوقيع على الحكم إلى ثلاثين يوما ، فإن الواضح من نص المادة ٣١٢ أن المشرع إنما قصد بتلك الرخصة الأحوال الاستثنائية على ما هو ظاهر من اشتراط أن يكون هذا التأخير لأسباب قوية . وإذن فمتى

المحكمة

« من حيث إنه وإن كان الطاعن قد قرر بالطعن في الميعاد القانوني ، وحصل بحاميه بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٥٣ على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم في ذلك التاريخ ، إلا أنه بعد إعلان هذا المحامي بإيداع الحكم لم يقدم شيئاً ، فيكون طعنه غير مقبول شكلاً ، ولا محل لما أثاره الحاضر عن الطاعن بالجلسة من أن النيابة كان يتعين عليها أن تعلن الطاعن في قلم الكتاب بإيداع الحكم بدلاً من إعلان بحاميه - لا محل لذلك لأن النيابة قد أعلنت ذات المحامي الذي حصل على شهادة بعدم ختم الحكم ، والإعلان في قلم الكتاب إنما رخص به القانون للتيسير على النيابة في الحالات التي لا يعين صاحب الشأن فيها محلاً مختاراً في الجهة التي بها مقر المحكمة ، فإن لم تستعمل النيابة الرخصة التي خولها القانون بالاكتماء بإعلان صاحب الشأن ، وهو هنا المحامي الذي حصل على الشهادة في قلم الكتاب ، وأعلنت في مكتبه ، فليس للطاعن ولا للمحامي الذي حصل على الشهادة أن يتضرر من ذلك بمقولة إنه كان يتعين إعلانه في قلم الكتاب . »

(القضية رقم ١٠٤٣ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨١

١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣

ارتباط . الارتباط بين الجرائم . من السائل
المنظمة بالموضوع . فصل محكمة الجنايات الجنحة
ونظرها الجاية . هذا لا يحول دون تحقيق دعوى
الجاية بما يكفل للنهم استيفاء دفاعه . سماع المتهمين
في اللجنة شهوداً في الجناية . جائز .

كان الحكم قد صدر في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ قبل صدور الإعلان الدستوري المؤرخ في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ الذي أوجب أن تصدر الأحكام باسم الأمة ، فإنه لا يصح النعي عليه بسبب صدوره باسم الملك أحمد فؤاد الثاني إذا كان تحريره قد تم بعد هذا التاريخ .

(القضية رقم ١٠٤٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم انعاميل وأنيس شالي ومصطفى كامل السشارين) .

٣٨٠

١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣

نقض . الإعلان بإيداع الحكم في قلم الكتاب . حصوله للمحامي الذي حصل على الشهادة بعدم ختم الحكم في مكتبه . صحيح . ليس للطاعن ولا لذلك المحامي أن يتضرر من ذلك بمقولة إنه كان يتعين إعلانه في قلم الكتاب .

المبدأ القانوني

إن إعلان الطاعن في قلم الكتاب بإيداع الحكم إنما رخص به القانون للتيسير على النيابة في الحالات التي لا يعين صاحب الشأن فيها محلاً مختاراً في الجهة التي بها مقر المحكمة . وإذن فتي كانت النيابة لم تستعمل هذه الرخصة التي خولها لها القانون وأعلنت صاحب الشأن وهو المحامي الذي حصل على الشهادة من قلم الكتاب ، في مكتبه ، فليس للطاعن ولا للمحامي الذي حصل على الشهادة أن يتضرر من ذلك بمقولة إنه كان يتعين إعلانه في قلم الكتاب .

المبدأ القانوني

إن الارتباط بين الجرائم من المسائل المتعلقة بالموضوع ، فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن لاتهامه بجناية شروع في قتل وعلى متهمين آخرين بجناية ضرب ، وكانت محكمة الجنايات قد قررت فصل تهمة الجنيحة المستندة إلى المتهمين الآخرين ، ونظرت قضية الجناية بالنسبة إلى الطاعن ، فإن هذا الفصل ليس من شأنه أن يهول دون تحقيق الدعوى على الوجه الذي يكفل للطاعن استيفاء دفاعه ، وسماع المحكمة لشهود قضية الجناية لا يشوبه أنهم كانوا متهمين في الجنيحة التي تقرر فصلها ما دامت المحكمة قد استعملت حقها في تقرير هذا الفصل الذي أنهت به صفة اتهامهم أمام محكمة الجنايات فوجب بذلك أن يكون سماعها لهم كشهود في قضية الجناية المنظورة أمامها .

(القضية رقم ١٠٤٥ سنة ٢٢ في بالهيئة السابقة) .

٣٨٢

١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣

دفاع . رفض المحكمة سماع شاهد على أساس افتراض أنه سيؤيد شاهداً آخر وأن ما قرره هذا الشاهد غير صحيح . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

الأصل في المحاكمة أن تسمع المحكمة بنفسها أدلة الدعوى إثباتاً ونفيًا وأن تستكمل المحكمة الاستئنافية كل نقص في إجراءات محكمة أول درجة وأن حقها في الامتناع عن

سماع شهود لا يكون إلا حيث تكون الواقعة قد وضحت لديها وضوحاً كافياً من التحقيق الذي أجرته . وإذن متى كانت المحكمة الاستئنافية قد رفضت طلب سماع الشاهدين اللذين استشهد بهما المتهم أمام محكمة أول درجة فلم تسمعهما وبنت المحكمة الاستئنافية رفضها سماعهما على أنهما سيقبران أفواجا تطابق ما قاله شاهد ثالث في تحقيق البوليس وأن ما قرره ذلك الشاهد غير صحيح ، فإن الحكم يكون منطوقاً على الإخلال بحق الطاعن في الدفاع وذلك بالحكم بكذب الشاهدين دون سماعهما .

(القضية رقم ١٠٥١ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأئيس غالي ومصطفى كامل للاستشارين) .

٣٨٣

١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣

أ - نقض . طعن لامتصاحة منه . مثال .
ب - نقض . عدم دفع المتهم أمام محكمة الموضوع ببطان الإجراءات . الواقعة كما هي ثابتة بالحكم لاتنفيذ ذلك . إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .
لا عمل له .

المبادئ القانونية

أ - إذا كانت المحكمة قد انتهت في حكمها إلى اعتبار الطاعن الثاني فاعلاً مع الطاعن الأول في جريمة السرقة ، مع أن الأدلة التي أوردتها استناداً إلى شهادة شهود الإثبات وإلى قبول الطاعن الثاني نصيبه في ثمن الاسطوانات المسروقة ، إنما تؤدي إلى

عليه تلك المادة ، وتنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : تنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة . . وإذن متى كان الثابت بالحكم أن الطاعن لم يعقد سوى قرض واحد بعد أن حكم عليه بالإدانة لاعتياده على إقراض نقود بفوائد تزيد على الحد الأقصى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً فيما قضى به من إدانة الطاعن ، تأسيساً على أنه وإن لم يتعاقد بعد الحكم إلا عن قرض واحد إلا أن هذا منه يدل على أن عادة الإقراض بالفوائد الربوية لا تزال مناصلة فيه ، ذلك بأن الحكم السابق صدوره على الطاعن قد عاقبه على الوقائع السابقة عليه باعتبارها عنصراً من عناصر الاعتقاد الذي دانه به ، ومن ثم فلا يصح اتخاذها عنصراً لاعتقاد جديد وإلا لكان ذلك تكراراً للمحاكمة على ذات الوقائع ، الأمر الذي تنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات صراحة على عدم جوازه .

(القضية رقم ٤١٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

اعتبار الطاعن المذكور شريكاً في السرقة مع الطاعن الأول بطريق الاتفاق ، فإنه لا جدوى للطاعن مما يشيره من ذلك ، لأن العقوبة المقررة للشريك في السرقة هي ذات العقوبة المقررة للفاعل .

٢ - متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بما يزعمه من أن الجريمة وقعت بناء على تحريض المرشد للطاعنين والاتفاق معها على ارتكابها مما يجعله شريكاً في الجريمة ويبطل الإجراءات ، وكانت الواقعة حسبما أثبتها الحكم ليس فيها ما يفيد أنها وقعت نتيجة لتحريض الشاهد المشار إليه ، فإن ما يشيره لا يكون له عمل .

(القضية رقم ١٠٥٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٨٤

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣

الاعتقاد على الإقراض بفوائد تزيد على الحد الأقصى الممكن الاتفاق عليها قانوناً . الحكم بإدانة المتهم في هذه الجريمة . تعاقد به هذا الحكم من قرض واحد . إدانته . خطأ .

المبدأ القانوني

إن جريمة الاعتقاد على الإقراض بفوائد تزيد على الحد الأقصى الممكن الاتفاق عليها قانوناً المعاقب عليها بالمادة ٣٣٩ / ٣ من قانون العقوبات تتطلب مقارنة الجاني قرضين أو أكثر من قبيل ما نصت

ودقيق ، ولا يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في استمداد عقيدته من عناصر الاثبات المطروحة أمامه في الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين .

(القضية رقم ٦٢٤ لسنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٣٨٦

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣

قانون أصاح . معناه . قرار وزارة التموين بخفض وزن الرغيف . لا يتحقق به حتما معنى القانون الأصاح لهم .

المبدأ القانوني

إن المقصود بالقانون الأصاح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ للثمن مركزا أو وضعا يكون أصاح له من القانون القديم ، ولما كان قرار وزارة التموين رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ الذى يقضى بتخفيض وزن الرغيف ، والذى يستند اليه المنهم بصنع خبز أقل من الوزن القانوني في وجوب الحكم ببراءته تطبيقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات ، وإن كان يختلف في أحكامه عن القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الذى كان معمولا به وقت ارتكاب الجريمة من ناحية تخفيض وزن الرغيف وتغيير مواصفاته عن الرغيف القديم ، إلا أن الواضح من ذلك القرار ومن البيانات التى أرسلتها لوزارة

٣٨٥

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣

أ — تموين . العذر الخفيف المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . يشترط لتحقيقه عدم تمكن صاحب المحل من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة . الغياب في ذاته لا يصلح عذرا .

ب — تموين . رغيف . وزنه . النص في قرار وزير التموين على وزن عدد معين من الأرغفة . لا يقيد القاضي في قضائه . هو مجرد إرشاد وتوجيه للوظفين المنوط بهم المراقبة .

المبادئ القانونية

١ — إن العذر الخفيف المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا يتحقق إلا بعدم تمكن صاحب المحل من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة ، أما الغياب في ذاته فلا يصلح عذرا . وإذن فمضى كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن لم يثر أمام محكمة أول أو ثاني درجة أن مراقبته مخبزه قد استحال عليه لسبب من الأسباب ، فإن الحكم إذ قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبتي الحبس والغرامة معا يكون صحيحا في القانون .

٢ — إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن المقصود بالنص في قرار وزير التموين على ضرورة وزن عدد من الأرغفة لا يقل عن مائة هو مجرد الإرشاد والتوجيه للوظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم

في جريه أطلق عليه المقذوف هاما من
البندقية التي كان يحملها والتي لا تستعمل لغير
القتل فأصابه في مقتل لولا أن أسعف بالعلاج،
ولما كان مجرد ملاحظة شخص لآخر وتهديده
بإطلاق النار عليه ان لم يقف ثم إطلاق النار
عليه من بندقية معمرة بالرش قد يحصل دون
أن يكون قصد الجاني قد انصرف إلى قتل
المجنى عليه وإزهاق روحه ، فإن الحكم يكون
قاصر البيان معيبا بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٢٩١ سنة ٢٣ ق بالهيئة
السابقة) .

٣٨٨

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣

حكم . تسببه . الاعتماد في ثبوت نية القتل على
موضع الإصابة الرضية من جسم المجنى عليه باعتبارها
ناشئة عن العيار الناري . عدم بيان كيفية حصول
هذه الإصابة مع كون طبيعة العيار الناري أن يحدث
إصابة نارية . قصور .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد اعتمد ضمن ما اعتمد
عليه في ثبوت نية القتل لدى الطاعن على
موضع الإصابة الرضية من جسم المجنى عليه
باعتبارها ناشئة عن العيار الناري الذي أطلقه
على المجنى عليه ، وكان الحكم لم يبين كيف
حصل الكدم الرضى الذي أثبت وجوده
بصدر المجنى عليه من العيار الناري الذي
أطلقه الطاعن مع كون طبيعة العيار الناري
أن يحدث إصابة نارية لا رضية وأن الجرح

التموين للحامي العام لدى محكمة النقض أن
تخفيض وزن الرغيف لم يقصد به رعاية جانب
أصحاب الخابز ولا يقرب عليه التيسير عليهم
أو التخفيف من أعبائهم المادية أو زيادة
أرباحهم ؛ وإنما هدفت الوزارة بإصداره إلى
تحقيق اعتبارات اقتصادية بحتة تنصل بسياسة
الحكومة ، فلا تتأثر بهذا التعديل في الوزن
مصلحة لأصحاب الخابز بل يظل الوضع بالنسبة
اليهم ثابتا لا يتغير سواء أكان هذا التعديل
بالزيادة أو النقصان ، لما كان ذلك فان
القرار الجديد الذي قضى بتخفيض وزن
الرغيف على الصورة السالف ذكرها لا يتحقق
به معنى القانون الأصلح للطاعن ؛ ويكون
القرار القديم هو الذي يسرى على واقعة
الدعوى دون غيره تطبيقا للفقرة الأولى
من المادة الخامسة .

(القضية رقم ٨٥٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل
عبدى ومصطفى حسن وحسن داود ومصطفى كامل
المستشارين) .

٣٨٧

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣

حكم . تسببه . قتل عمد . نية القتل . القصور
في بيانها . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم حين تحدث عن نية القتل
قد قال : إنها مستفادة من ملاحظة المتهم
للمجنى عليه ، وتهديده إياه بإطلاق النار عليه
إن لم يقف ، فلما لم يصح إليه بالوقوف وظل

في فترة معينة . تخصص ولايته بدائرة هذه النيابة .
صدور أمره بتفتيش منزل المتهم يقع في دائرة نيابة
جزئية أخرى لجريرة ارتكبت فيها . بطلان التفتيش

المبدأ القانوني

إن قرار النائب العام بنصب أحد وكلائه
المعينين بإحدى النيابة الكلية أو الجزئية
للعمل في نيابة أخرى في فترة معينة من شأنه
أن تخصص ولايته بدائرة النيابة التي ندب
لها في تلك الفترة فلا يكون له أن يباشر
أعمال وظيفته في دائرة النيابة المعين بها في
الأصل ما لم يكن قرار ندمه ينص على أن
يقوم بأعمال النيابة التي ندب لها بالإضافة
إلى عمله الأصلي . وإذن متى كان الحكم قد
أسس قضاءه ببطلان التفتيش ، على أن
وكيل النائب العام بنبابة الزقازيق الكلية
الامر به أصدر أمره أثناء مدة ندمه للعمل
بنيابة بندر الزقازيق في إحدى فترات
الإجازات الصيفية ، وأن قرار النائب العام
بندمه في هذه النيابة الجزئية يجعله مختصا
بأعمال وظيفته فيها دون سواها ، فإذا هو
أصدر أثناء فترة ندمه للعمل بها أمرا بتفتيش
منزل المتهم الواقع في دائرة مركز الزقازيق
لجريرة وقعت في دائرة هذا المركز فإنه يكون
مجاوزا اختصاصه ، متى كان ذلك فإن الحكم
لا يكون مخطئا .

المحكمة

• حيث إن مبنى العلم هو أن الحكم المطعون
فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى ببطلان
الامر الصادر من أحد وكلاء النائب العام بنبابة

الرضي يحدث عادة من آلة راضة . متى كان
ذلك فإن الحكم يكون قاصر الاستدلال بما
يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٩٤ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
وإسماعيل مجدى وحسن دارد ومحمود إبراهيم إسماعيل
وأليس خالي المستشارين) .

٣٨٩

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣

حكم . تسييه . قتل خطأ . عدم ذكر الحكم شيئا
عن ماهية الاصابات التي قال إنها حدثت بالجنى عليها
وأودت بحياتها . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه حين دان
المتهم بجريرة القتل الخطأ تأسيساً على أنه عدم
الجنى عليها بالعربة التي كان يقودها لم يذكر
شيئا عن ماهية الاصابات التي قال إنها حدثت
بالجنى عليها وأودت بحياتها ، فإنه يكون قد خلا
من بيان الصلة بين وفاة الجنى عليها وبين
الحادث الذي قال إنه وقع بخطا الطاعن ،
ولذا فإنه يكون قد جاء قاصرا عن بيان
توافر أركان الجريمة التي دان بها الطاعن بما
يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٢٩٦ سنة ٢٣ في بالمشة
السابقة) .

٣٩٠

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣

تفتيش . قرار النائب العام بنصب أحد وكلائه
المعينين بإحدى النيابة الكلية للعمل في نيابة جزئية

التفتيش لعدم اختصاص وكيل النائب العام الأمر به بإصداره لا يكون مخففاً .
 « وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً ونقضه موضوعاً .
 (القضية رقم ١٢٩٨ سنة ٢٣ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل المستشارين) .

٣٩١

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢

حكم . تسببه . النضاء بالبراءة دون أن تتعرض المحكمة لدليل مطروح أمامها . قصور .

المبدأ القانوني

متى كانت واقعة الدعوى هي أن معاون المباحث استصدر من النيابة العامة أمراً بتفتيش المتهم ومسكنه وعربته التي يبيع عليها الفاكهة بناء على ما وصل إليه من استدلالات على أنه يتجر في المواد المخدرة ، وكان الحكم قد قضى بالبراءة — بناء على ما قدره من أن من الميسور أن تكون المادتان المضبوطتان مدسوستين على المتهم للكيد له . وكان الحكم قد أشار إلى أن المتهم اعترف للضابط الذي قام بالتفتيش بأنه يتعاطى الأفيون من غير أن يبين وجه عدم أخذه بهذا الاعتراف ، فإن المحكمة تكون قد قضت بالبراءة دون أن تتعرض لتحصيل دليل مطروح أمامها ويكون حكمها لذلك قاصر البيان متعيناً نقضه .

(القضية رقم ١٢٩٩ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

الزقازيق الكلية المنتدب للعمل بنيابة بندر الزقازيق بتفتيش منزل متهم في جريمة وقعت بدائرة مركز الزقازيق بمقره لأنه جاز اختصاصه مع أن قرار النائب العام بنده للعمل بنيابة بندر الزقازيق في إحدى فترات الاجازات لا ينزع عنه صفته الأصلية كوكيل النيابة الكلية في مباشرة سلطة التحقيق في دائرتها فيكون له أن يصدر أوامر بالتفتيش في دائرة تلك النيابة الكلية التي تشمل اختصاصها دوائر النيابة الجزئية النابعة لها .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاؤه بطلان التفتيش على أن وكيل النائب العام بنيابة بندر الزقازيق الكلية الأمر به ، أصدر الأمر أثناء مدة نده للعمل بنيابة بندر الزقازيق في إحدى فترات الاجازات الصيفية وأن قرار النائب العام بنده للعمل في هذه النيابة الجزئية يجعله مختصاً بأعمال وظيفته فيها دون سواها ، فإذا هو أصدر أثناء فترة نده للعمل بها أمراً بتفتيش منزل المتهم الواقع في دائرة مركز الزقازيق للجريمة وقعت في دائرة هذا المركز فإنه يكون مجاوزاً اختصاصه ، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك صحيحاً في القانون ، إذ أن قرار النائب العام بنده أحد وكلائه المعيّنين بإحدى النيابة الكلية أو الجزئية للعمل في نيابة أخرى في فترة معينة من شأنه أن تخصص ولايته بدائرة النيابة التي ندب لها في تلك الفترة فلا يكون له أن يباشر أعمال وظيفته في دائرة النيابة الممينة بها في الأصل ما لم يكن قرار نده ينص على أن يقوم بأعمال النيابة التي ندب لها بالإضافة إلى عمله الأصلي وهو ما لا تدعيه الطاعنة في طعنها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان

غير صحيحة في شأن اعتبار الطاعن من يجوزون الورق بأى صفة كانت مادام قضاؤه بادانة الطاعن كان مطابقا لصحيح القانون على أساس الصفة التى أثبتتها عليه وهو أنه صاحب مطبعة .

(النضية رقم ١٣٠١ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٣

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣

سلاح . متهم باحراز سلاح ناري غير مششخن دون ترخيص حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في جريمة اعتداء على النفس . الحكم بحبسه ثلاثة أشهر والمصادرة تطبيقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات . خطأ . يجب أن لا تقل عقوبة الحبس من ستة أشهر .

المبدأ القانوني

إن المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، بشأن الأسلحة وذخائرها قد نصت في فقرتها الأولى على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات كل من وجد حائزا أو محرزا بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا ناريا غير ما ورد ذكره في الجدول (ب) الملحق بهذا القانون وكذلك كل من استورد شيئا من ذلك أو صنعه أو اتجر به أو حصل لأحد على شيء منه . ثم نصت في فقرتها الثانية على ما يأتي : فإذا كان الجاني من الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرات الجنس الأولى من المادة

٣٩٣

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣

تموين . صاحب مطبعة يستخدم الورق في صناعة الطباعة التي يشتغل بها في مطبعته . عدم إخطاره عما في حيازته من ورق الطباعة . القضاء . بادانته طبقا للمادة الأولى من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ . صحيح .

المبدأ القانوني

إن المادة الأولى من القرار رقم ٢٦٨ سنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ تنص على : إلزام أصحاب المصانع والمقاولين والمستوردين وتجار الجملة الذين يتعاملون في كل أو بعض الأصناف الواردة بالجدول المرافق لذلك القرار أو الذين يجوزونها بأى صفة كانت بالإخطار عما في حيازتهم منها بالطريقة المبينة به ، بما مفاده أنه لا يلزم الحائز لصنف من تلك الأصناف إلا إذا كان من أصحاب المصانع والمقاولين والمستوردين وتجار الجملة المشار إليهم فيها . وإذن فتى كان الحكم إذ قضى بادانة الطاعن وهو مدير مطبعة بجريمة عدم إخطاره مراقبة التموين عما في حيازته من ورق الطباعة ، قد أثبت على الطاعن أنه يستخدم الورق في صناعة الطباعة التي يشتغل بها في مطبعته ، فانه يكون من أصحاب المصانع المشار إليهم ، ولما كان ورق الطباعة هو أحد الأصناف المبينة بالجدول المرافق للقرار ، فان الحكم لا يكون مخطئا ، ولا يؤثر في ذلك ما قاله من فقرات قانونية

السادسة يكون العقاب السجن ، ولما كان الشارع عندما فرض العقوبة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى قد عين حدما الادنى وجعله لا يقل عن ستة أشهر بحيث لا يجوز للقاضي أن ينزل عنه ، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة التاسعة المذكورة إنما تحيل على الجريمة التي تحدث عنها الشارع في الفقرة الاولى وعين عقوبتها وكل ما جاءت به لا يبدو تغليظ العقاب إذا توافرت في الجاني الشروط المنصوص عليها فيها ، فهي إذن لم تأت بحكم جديد ولا يمكن فصلها عن الفقرة الاولى ، ومن ثم فلا يجوز المساس بالحد الأدنى الذي قرره الفقرة الاولى . وإذن فتى كانت النيابة العمومية قد رفعت الدعوى على الطاعن لأنه أحرز سلاحا ناريا غير مشغوخ دون أن يكون حاصلا على ترخيص يبيع له ذلك وحالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في جريمة اعتداء على النفس نقضت المحكمة بحسبه ثلاثة أشهر والمصادرة تطبيقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(التمضية رقم ١٣٠٣ سنة ١٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأئيس زالى المستشارين) .

٣٩٤

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣

وصف التهمة ، محكمة استئنافية ، الواقعة المطروحة أمامها هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . عليها أن تفصل فيها على أساس الوصف القانونى الصحيح .

المبدأ القانونى

إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أسست حكمها ببراءة المتهم على ما قالته من أن الواقعة المنسوبة إليه إن صحت فإنها تكون جريمة خيانة الأمانة لا جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى ، وانما لا تملك تعديل الوصف وإلا لفوتت على المتهم درجة من درجات النقاضى ، فإن ما قالته ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه ما دامت الواقعة المطروحة أمام المحكمة الاستئنافية هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فإنه كان متعبنا عليها أن تفصل فيها على أساس الوصف القانونى الصحيح الذى ينطبق عليها .

(التمضية رقم ١٣٠٦ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كمال المستشارين) .

٣٩٥

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣

تبيد أشياء محجوزة . سداد الدين بعد وقوع الجريمة . لا يجوزها .

المبدأ القانونى

إن سداد الدين وتنازل الدائن عن الحق بعد وقوع جريمة التبيد لا يجوز الجريمة ولا

يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يأخذ على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون لأنه - إذ دان الطاعن في حين أن ركن القصد الجنائي غير متوافر لقيامه بسداد مبلغ يزيد على الدين المحجوز من أبعاله وأن جريمة التبيد تتلحق بسداد الدين ورفع الحجز وهو ما قرره المجني عليه بالتخلص المقدم من الطاعن ويقول إن المحكمة استعنت الدائن وناقشته في سند التخلص وفي حقيقة الدين : لم تستوضح تاريخ السداد لتستبين سوء نيته أو عداها .

وحيث إن ما ورد في وجه الطعن مردود بأن سداد الدين وتنازل الدائن عن الحجز بعد وقوع جريمة التبيد لا يمحو الجريمة ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي ، وأنه لا تترتب على المحكمة إذا لم تناقش الدائن في التاريخ الذي حصل فيه السداد ما دامت هي لم تر حاجة لهذه المناقشة وما دام هو لم يطلب إليها ذلك .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفض موضوعه .

(التنفيذية رقم ١٣٠٧ سنة ٢٣ في رئاسة ومضوية الدادة الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس خالي المستشارين) .

٣٩٦

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣

١ - تزوير في أوراق رسمية . اصطلاح شهادة إدارية بوقاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ وتضمينها بيانات غير صحيحة والتوقيع عليها بأعضاء مزور للعدة . تزوير في ورقة رسمية .

ب - إثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير كل دليل ي طرح عليها . ورقة . الحكم بتزويرها . اعتماد المحكمة في ذلك على ما بينته هي من عملية المضاماة التي أجرتها . لا يجب عليها في ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إن الشهادة الإدارية المتضمنة لإثبات وفاة من يتوفى من أصحاب التكاليف قبل سنة ١٩٢٤ تحرر بمعرفة العمدة وهو موظف عمومي يختص بتحريرها وإعطائها الصفة الرسمية بقصد الاستعانة بها على تسجيل بعض العتود العرفية دون حاجة إلى إجراءات التوثيق ، وتتميز الحقيقة في هذه الشهادة باصطلاحها برمتها وتضمنها بيانات غير صحيحة عن تاريخ وفاة صاحب التكليف وإسناد تحريرها على خلاف الواقع إلى العمدة والتوقيع عليها بأعضاء مزورة المنسوبة له تتوافر فيه جميع الأركان القانونية لجريمة التزوير في المحررات الرسمية .

٢ - إن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل ي طرح عليها تفصل فيه على الوجه الذي تباح إليه على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق قد فحصت الشهادة موضوع التزوير وضاهت بنفسها بين الأخطاء المنسوبة لنائب العمدة عليها وبين أخطاءه على أوراق الاستكتاب مستعينة بمنظار مكبر ، و انتهت إلى الجزم بتزوير إمام نائب العمدة على الشهادة ودلت على ذلك بأوجه الخلاف

التي فصلنا في حكمها بين الامضاء الموجودة على الشهادة وبين الامضاءات الموجودة في أوراق الاستكتاب - فان عملها هذا يدخل ضمن حقها في فحص الدليل وتقديره بما تستقل به ولا معقب عليها فيه .

(القضية رقم ٨٦٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اسماعيل مجدى وممطى حسن وحسن داود وأنيس طال وممطى كامل المستشارين) .

٣٩٧

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣

دفاع . تأجيل الدعوى لجلسة أخرى لإعلاء الشاهد الغائب . تغيبه في هذه الجلسة الأخيرة . طلب المدافع عن الطاعن إعادة إعلانه . تقرير النيابة بأن هذا الشاهد تندر إعلانه . نظر المدعى . عدم اعتراض الدفاع وترافعه في موضوعها . لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة لدى نظرها الدعوى في أول جلسة أجلتها لجلسة أخرى وكلفت النيابة بإعلان الشاهد الغائب ، وفي هذه الجلسة الأخيرة تغيب هذا الشاهد أيضا فأبدى المدافع عن الطاعن ضرورة إعلانه بالحضور لأهمية شهادته ، فردت النيابة بأن هذا الشاهد تعذر إعلانه ، ثم نظرت المحكمة موضوع الدعوى وتلت أقوال هذا الشاهد بالجلسة فلم يعترض الدفاع عن الطاعن على ذلك ولم يصر على طلب إحضاره وترافع في موضوع الدعوى وناقش أقوال الشهود جميعا بما فيهم شهادة

هذا الشاهد ثم ختم مرافعته بطلب البراءة دون أن يتمسك بضرورة استدعائه - متى كان الأمر كذلك وكانت شهادة الشاهد قد نليت في الجلسة وطرعت على بساط البحث عند المحاكمة وتذات شفوية المرافعة قد تحققت بسماع من حضر من الشهود ، فإن ما ينعاه الطاعن من أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع يكون لا محل له .

(القضية رقم ١٣١١ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٨

٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣

مواد مخدرة . اتصاف الجنائى . متى يكون متوافرا ؟

المبدأ القانوني

يسكنى لتوافر القصد الجنائى في جريمة إحراز المواد المخدرة أن يكون المتهم عالما بأن ما يحرزه - طال أمسد الاحراز أو قصر - هو من المواد المخدرة المحظورة احرازها دون نظر إلى الباعث له على الإحراز .

(القضية رقم ١٣٥٩ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٩

٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣

استئناف . ميعاده . حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ثبوت أن المتهم كان محبوسا في اليوم الذى كان محمدا لطر المعارضة . لا يسرى ميعاد الاستئناف في حقه إلا من يوم حله رسميا بصدد الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف المتهم للحكم الصادر باعتبار معارضته كأن لم تكن لرفعها بعد الميعاد، مع أنه قد تبين أنه كان محبوسا بالسجن في اليوم الذي كان مجدداً لنظر المعارضة، فإنه يكون مخطئاً، ذلك أن وجود المتهم بالسجن في يوم نظر المعارضة يعد مانعاً قوياً حال دون شهوده الجلسة وعليه بالحكم الذي صدر فيها، وكان يترتب على ذلك أن ميعاد استئناف ذلك الحكم لا يسرى في حقه إلا من يوم عليه رسمياً بصدوره لا من يوم صدوره.

(القضية رقم ١٣٢٤ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة).

٤٠٠

١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣

عنو شامل . القانون رقم ٤٢١ لسنة ١٩٥٢ .
الجرائم التي ارتكبت لغرض ديني أو اجتماعي تخرج من تلك الحدود .

المبدأ القانوني

لما كان القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد حدد معنى الجريمة السياسية التي هدف إلى شمولها بالعقوبة بما نص عليه تحديداً واضحاً في مادته الأولى من أن يعنى عن الجنايات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي ... وكانت الجرائم التي ارتكبت لغرض ديني أو اجتماعي تخرج عن تلك الحدود، فإنه لا يمكن اعتبارها جريمة

سياسية، كما عرفها الشارع في المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

المحكمة

د من حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق قانون العفو لعدم إصا به المحكمة فهم الغرض من هذا القانون الذي يبين من نصوصه أنه أخذ بالمذنبين المادى والشخصي فشمع الجرائم الى ترتكب لغرض أو سبب سياسي، وكذلك الجرائم الأخرى التي اقترنت بها أو تقدمتها أو تلتها، وكان القصد منها التأهب لفعلها أو تسهيلها وارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبيها أو شركائهم على الهرب والتخلص من العقوبة أو إيوائهم أو إخفاء أدلة الجريمة وليس للمحكمة أن تضيق نطاق تطبيق القانون فتقول إن الشارع المصري أخذ بالمذهب الشخصي الذي يقيس الجريمة بغرض الجاني منها وبالذافع على ارتكابها وأن الجريمة السياسية هي التي تتصل بنظام الدولة السياسي وبحقوق الأفراد السياسية دون غيرها بما يتصل بالأمور الدينية أو الاجتماعية وأن دعوة الأحزاب السياسية إلى الإصلاح الاجتماعي أو الزراعي أو الصناعي لا يعتبر عملاً سياسياً، مع أن الأحزاب السياسية في سبيل الوصول إلى الحكم تنشر دعاية لبرنامجها الإصلاحي من كالة نواحيه، وهذه الدعاية ليست سوى نشاط سياسي في ظل النظام الدستوري، وقد تصورت المحكمة أن قانون العفو لا يتحدث إلا عن الغرض السياسي فوضعت المعايير التي يستمدى بها لمعركة هذا الغرض، وقالت إن الشارع نص أيضاً على الجرائم التي ترتكب لسبب سياسي، والطاعن لم يرتكب ما ارتكبه إلا بسبب أتماته لحزب سياسي، بل هو رئيس

هذا الحزب في مدينة الاسكندرية ، ولم يكن مدفوعا فيها فعل بالأنانية أو ليجر مقننا ، وإنما كان يستهدف المصلحة العامة ومصلحة الحزب الذي ينتمى إليه .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين ما قصده الشارع في قانون العفو ووجوب قيام الصلة المباشرة بين الجريمة التي يشملها هذا القانون وبين الغرض أو السبب السياسي قال : « إن الطاعن على فرض حسن غايته فإنه كان يهدف إلى تحقيق غرض ديني أو اجتماعي ، ذلك أن الدين ينهى عن الخمر والميسر ، فارتكب ما ارتكب من إتيان لهذا الغرض غير مدفوع بسبب سياسي ، أو هادف إلى غرض سياسي والقول بأن مبادئ حزب مصر الفتاة وهو حزب سياسي مقاطعة الخمر لا يغير من الغرض الديني أو الاجتماعي شيئا ولا يجعله سياسيا ذلك أن مبادئ الأحزاب كثيرا ما تشمل الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي وغيره من إصلاح زراعي أو صناعي أو اقتصادي وما يرتكب من جرائم في سبيل تحقيق تلك الأغراض يكون وقوعه لغرض اجتماعي أو زراعي أو اقتصادي ، وهو الغرض المباشر الذي يهدف إليه الجاني وكون الجاني رئيس شعبة سياسية لا يستلزم أن تكون كل جرائمه سياسية بل يتحدد الغرض من كل جريمة بما يهدف إليه من غرض متصل بها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض تظلم الطاعن على ما رآه من أن مجرّمه من ارتكاب جريمة الإتيان بالاعتداء بالضرب هو غرض ديني أو اجتماعي وكان القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد حدد معنى الجريمة السياسية التي تهدف إلى شتمها بالعفو بما نص عليه تحديدا واضحا في مادته الأولى من أن يعنى عن الجنائيات والجنح والشروع

فيها التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي ... وكانت الجرائم التي ارتكبت لغرض ديني أو اجتماعي تخرج عن تلك الحدود ، فإنه لا يمكن اعتبارها جريمة سياسية ، كما عرفها الشارع في المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على هذا أساسا وتعيين رفضه موضوعا . »

(القضية رقم ٤٩ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل المستشارين) .

٤٠١

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣

أ - قفص : الشهادة التي يصح الاعتماد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره . هي التي تثبت أن الطالب قد توجه إلى قلم السكرتار للاطلاع عليه فلم يجده به رغم مضي ثلاثين يوما .

ب - عنو شامل : الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . معنى الجريمة السياسية التي تعد أن يمنع العفو لارتكبيها .

المبادئ القانونية

أ - إن الشهادة التي يصح الاعتماد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره إنما هي التي تثبت أن الطالب قد توجه إلى قلم السكرتار للاطلاع عليه فلم يجده به رغم مضي ثلاثين يوما من يوم صدوره . ولذا فلا عبرة في هذا المقام بما جاء في الإعلان من أن الحكم أودع قلم

السياسية التي قصد المرسوم السالف الذكر العفو عنها يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية العسكرية العليا بأنه : أولاً - انضم إلى جمعية بمصر ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظاً في ذلك بأن انضم إلى مؤسسة سرية يطلق عليها اسم «ج»، تعتق وتطبق مذهب كارل ماركس ومذاهب لينين وستالين الثورية وترمي إلى إقامة حكم الطبقة العاملة وسيطرتها على غيرها من الطبقات ومحو طبقة الرأسماليين وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج متوسلة إلى ذلك بالوسائل الثورية غير المشروعة المبينة في تعاليم لينين وستالين . ثانياً - روج بالمملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وتسويد طبقة اجتماعية على غيرها وللقضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظاً في ذلك بأن وزع نشرات وألقى محاضرات تهدف كلها إلى نشر مذاهب لينين وستالين الثورية التي تدعو إلى سيطرة طبقة العمال وسيادتها على غيرها من الطبقات ومحو الطبقة الرأسمالية وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بالطرق الثورية غير المشروعة ، ثالثاً - جذب وروج علناً للمذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية

الكتاب في يوم معين ولا يكون هناك أساس لما يثيره الطاعن من بطلان الحكم بعدم التوقيع عليه في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره .

٢ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الشارع قد حدد في المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الإيضاحية معنى الجريمة السياسية التي قصد أن يمنح العفو لمرتكبيها بأنها هي التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وقيداً بأن تكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد ، وذلك لعلامة معينة رأما هي إسدال الستار على النشاط الداخلي وآثاره باعتبار أن الإجرام في هذا النوع من الجرائم نسبي لا يستهدف الجاني فيه إشباع غرض شخصي أو يندفع إليه بإعانت من الأمانة . وإذن فتى كان الثابت أن الطاعن دين بأنه : أولاً - انضم إلى جمعية بمصر ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظاً في ذلك ، ثانياً - روج بالمملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظاً في ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قال إن هاتين الجريمةين ليستا من الجرائم

تطبيقا للمادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره إنما هي التي تثبت أن الطالب قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه فلم يجد به رغم مضي ثلاثين يوما من يوم صدوره ، ولذا فلا عبرة في هذا المقام بما جاء في الإعلان من أن الحكم أودع قلم الكتاب في يوم معين ولا يكون هناك أساس لما يثيره من بطلان الحكم بعدم التوقيع عليه في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

وحيث إن حاصل أوجه الطعن الأخرى هو أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون حين تجاهل أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو وأخذ بالمذهبين الشخصي والمادي فاشتراط لاعتبار الجريمة سياسية توافر سياسية موضوعها وسياسية الدوافع على ارتكابها مع أن هذا المرسوم لم يأخذ إلا بالمذهب الشخصي وحده ، هذا إلى أن الشيوعية هي مذهب سياسي يهدف إلى تغيير شامل في سائر أنظمة المجتمع بما فيها النظم السياسية ، يعزز ذلك أن المواد ٩٨/١ وما بعدها لم تدخل على قانون العقوبات إلا تحت تأثير ظروف وهوامل سياسية . ويضيف الطاعن أن الحكم تناقض في تحديد معنى الجريمة السياسية حين قال إن العبرة بطبيعة الجريمة وليس بغرضها غير المباشر ، ويقول أخيرا إن الحكم إذ وصف المبادئ الشيوعية وصفًا عاميًا بأنها جريمة موجهة ضد النظام الاجتماعي وأنها تهدف إلى إلغاء الملكية الخاصة بالأفراد في كافة صورها بالنسبة لأحوال الإنتاج والاستهلاك فإنه يكون قد استند إلى أمر معدوم .

والنظم الأساسية لهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة وذلك بأن وزع نشرات ونظم محاضرات دعا فيها إلى تعاليم لينين وستالين وأساسيهما الثوري القائم على التوصل بالقوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة لإقامة دكتاتورية الطبقة العاملة ومحو طبقة الرأسماليين وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وطلبت معاقبته بالمواد ٩٨/١ و ٩٨ ب و ١٧١ و ١٧٤ من قانون العقوبات . ولدى نظر الدعوى دفع المتهم بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ وبإعلان التفتيش . والمحكمة العسكرية العليا قضت فيها حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٣ من قانون العقوبات : أولا - برفض الدفوع المقدمة من المتهم وبدستورية المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ وببعضة التفتيش . ثانيا - بمعاقبة عبد الفتاح صادق الشرفاوى بالسجن لمدة خمس سنين وتفريره مائة جنيه ومصادرة الأشياء المضبوطة على ذمة هذه القضية . وقد تظلم المتهم من عدم إدراج اسمه بكشوف العفو الشامل تطبيقا للرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة جنائيات القاهرة قضت فيه حضوريا بقبول التظلم شكلا ورفضه موضوعا . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٥٣ وإعلان الطاعن بإيداعه قلم كتاب المحكمة ، وجاء بالإعلان أنه أودع في ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٣ وبذا يكون الحكم باطلا لعدم توقيعه في مدى ثلاثين يوما من تاريخ صدوره

« وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن المستفاد من نصوص المرسوم بقانون السالف الذكر ومذكرته الإيضاحية أن الشارع قد حدد معنى الجريمة السياسية التي قصد أن يمنح العفو لمرتكبيها بأنها هي التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وقيدتها بأن تكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد ، وذلك لعل معينة رأها هي إسدال الستار على التطاحن الداخلي وآثاره باعتبار أن الإجرام في هذا النوع من الجرائم نسي لا يستهدف الجاني فيه اشباع غرض شخصي أو يندفع إليه بباعث من الانانية .

« وحيث إن الثابت من حكم المحكمة العسكرية موضوع التظلم أنها دافعت الطاعن بالجزيمين المنصوص عليهما في المادتين ٩٨ / ١ فقرة ثالثة و ٩٨ / ب من قانون العقوبات ، لأنه : أولاً - انضم إلى جمعية بمصر ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضم إلى مؤسسة سرية يطلق عليها اسم «ج» تعتق وتطبق مذهب كارل ماركس ومذاهب لينين وستالين الثورية وترمي إلى إقامة حكم الطبقة العاملة وسيطرتها على غيرها من الطبقات ومحو طبقة الرأسماليين وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج متوسلة إلى ذلك بالوسائل الثورية غير المشروعة المهيئة في تعاليم لينين وستالين ، ثانياً - روج بالمملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ولتسوية طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والإرهاب

والوسائل الأخرى غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن وزع نشرات وألقى محاضرات تهدف كلها إلى نشر مذاهب لينين وستالين الثورية التي تدعو إلى سيطرة طبقة العمال وسيادتها على غيرها من الطبقات ومحو طبقة الرأسمالية وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بالطرق الثورية غير المشروعة - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قال إن هاتين الجزيمين التي حكم على الطاعن من أجلهما ليستا من الجرائم السياسية التي قصد المرسوم السالف الذكر العفو عنها يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً وذلك دون حاجة للبحث في مختلف المذاهب الفقهية في تعريف الجريمة السياسية ولا لما أفاض فيه الطاعن من الكلام عن طبيعة الجريمة الشيوعية وأهدافها ، مادام الشارع على ما سبق بيانه قد عين حدود الجريمة السياسية التي رأى العفو عنها وما دامت الجريمة التي دين بها الطاعن تخرج عن تلك الحدود إلى الأغراض الأخرى المهيئة في التهمة .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً . »

(القضية رقم ٦٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم وإسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٠٢

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣

قتل خطأ . إثبات الحكم على المتهم خطأ تسبب عنه قتل المجنى عليه . إثارة الجدل في شأن صور الخطأ الأخرى . لا يقبل .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم من

وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجنى عليه الأول وإصابة الآخرين ما يكفي وحده لإقامته فانه لا عمل للبحث في شأن صور الخطأ الأخرى .

المسألة

د حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم جاء قاصرا ، إذ أنه لم يبين أثر سير السيارة في طريق ضيق ، ولا أورد ما قرره المهندس الفني من أنه لم يشاهد آثار عجل السيارة ، بينما أثبت الحكم أن خط سيرها ينفي عن أن قائدها حديث عهد بالقيادة ، كما أنه حين قرر أن فرامل القدم غير صالحة ، لم يثبت أثر هذه الواقعة المادية في انعدام مسئولية الطاعن وأنه تناقض إذ نسب الحادث مع ذلك إلى أن الطاعن ساول الضغط على الفرامل فأخطأها إلى البنزين ، وأنه حين رجح أقوال الشهود الذين قرروا أن الطاعن هو الذي كان يقود السيارة قال إنه لم يجرحهم مع أن المدافع عنه أخذ عليهم أنهم قرروا في التحقيق أنهم لم يروا السائق وكان من المستحيل تمييز شخصه . كما أن الثابت في الدعوى أن الطاعن كان يركب بجوار السائق .

د حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التي دان الطاعن بها ، وأورد عليها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها . ولما كان مما أثبتته عليه من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجنى عليه الأول وإصابة الآخرين أنه سار بالسيارة بسرعة في الممر الضيق الفاصل بين المتنزهين وأنه كان عليه ألا يسير بتلك السرعة في ذلك المكان مما تعذر عليه معه

الانحراف بالسيارة في الطريق السوى لمفاداة واجتهى المحل والمقضى ، ومن كان يجلس أمامها من المجنى عليهم إذ أفلتت منه زمام السيارة بعد أن أصبحت فرامل القدم غير صالحة بسبب سوء قيادته وعدم خبرته في استعمالها وضغطه عليها عند محاولته الوقوف فأثقلها وأصبحت لا تؤدي مهمتها ولم يأخذ الحكم في هذا بما يقوله الطاعن من أنه استند إليه أنه حاول الضغط على الفرامل فأخطأها إلى البنزين وإنما هو أورد هذه الواقعة في أقوال أحد الشهود دون أن يرتب عليها شيئا . لما كان ذلك وكان هذا الخطأ كافيا وحده لإقامة الحكم بما لا حاجة معه لبحث ما يثيره في شأن صور الخطأ الأخرى ، ولما كان المحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد أمامها بالجلسة دون ما قرره في النحقيقات الأولية ، إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها إلى الدليل الذي أخذت به — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن بما تقدم ومن أنه لم يكن هو قائد السيارة ، بل كان يركب بجوار السائق لا يكون له عمل ، إذ هو عود منه إلى المجادلة في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما لا يقبل أمام محكمة النقض .

د حيث إن الطاعن الثاني يقول في طعنه إن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ دانه على أساس أنه عهد بقيادة السيارة إلى الطاعن الأول مع أنه لا اشتراك في الجرائم غير العمدية — كما أن ذلك لا ينافي إلا من أمر إلى مأمور وهو ما لا تؤدي إليه واقعة الدعوى ، هذا إلى أن تأسيس المسؤولية على مجرد وجوده إلى جوار الطاعن الأول بفرض صحته يتطوى دلي خطأ في القانون .

د حيث إن الحكم المطعون فيه قد دان هذا الطاعن على أساس أنه قاعل للجريمة لا شريك

أن د ل من قدم الشكوى أن يتنازل عنها في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى ، ، وأن الدعوى الجنائية تنقضى بالتنازل وأن د التنازل بالنسبة لأحد المتهمين يعد تنازلاً بالنسبة للباقيين ، لما كان ذلك وكان الثابت بمحضر الجلسة أن المدعين بالحق المدنى تنازلوا عن اتهام المتهم التى كانت دعوى الجنية المباشرة قد رفعت عليها مع الطاعن من أجل تهمة السب والقذف فان من مقتضى ذلك امتداد أثر هذا التنازل وهو صريح غير مقيد إلى الطاعن بحكم القانون أسوة بالمتهمة الثانية - أيا كان السبب فى هذا التنازل - مما ينبئ عليه انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لكلا المتهمين . فاذا كان الحكم قد قضى بادانة الطاعن بمقولة إن التنازل لا يشمل لانه لم يكن منصبا على أصل الحق فى إقامة الدعوى ولم يكن متضمنا معنى الصفع ، فانه يكون قد أخطأ لمخالفته صريح حكم القانون بما يتعين منه نقضه .

(القضية رقم ١٣٧٦ سنة ٢٣ فى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأئیس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٠٤

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣

حقوبة . إدانة المتهم بجريمة سرقة باكرام طبقا للمادة ٣١٤ فقرة أولى من قانون العقوبات . معاقبته بالاشغال الشاقة لمدة سنتين . خطأ .

فيها ، إذ سلم عجلة قيادة السيارة إلى الطاعن الأول وهو يعلم أنه ليس له دراية أو إلمام بقيادتها فيكون قد تسبب بإهماله وعدم احتياظه ومخالفته للوائح فى وقوع الحادث على تلك الصورة ولما كان الحكم قد استظهر فى جلاء عناصر الجريمة التى دانه بها على الصورة السالفة ورابطة السببية بين خطئه وبين حصول الحادث فإن ما ينمى هذا الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ، .

(القضية رقم ١٣٥٦ سنة ٢٣ فى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأئیس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٠٣

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣

دعوى جنائية . سب وقذف . تنازل المدعى بالحق المدنى عن اتهام المتهم التى كانت دعوى الجنية المباشرة قد رفعت عليها مع الطاعن . وجوب امتداد أثر هذا التنازل إلى الطاعن بحكم القانون أيا كان السبب فى هذا التنازل .

المبدأ القانونى

إن المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجرى بأنه ، لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة أو إلى أحد مأمورى الضبط القضائى ، فى جرائم معينة نص عليها فى هذه المادة منها جريمة السب والقذف ، وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على

المبدأ القانوني

لما كانت جريمة السرقة بالإكراه التي
دين المتهمان بها معاقبا عليها طبقا للمادة ٢١٤
فقرة أولى من قانون العقوبات بالأشغال
الشاقة المؤقتة ، وكانت الفقرة الثانية من المادة
١٤ من قانون العقوبات تجرى بأنه لا يجوز
أن تنقص مدة الأشغال الشاقة المؤقتة عن
ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة
سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص
عليها قانونا ، فإن الحكم إذ حاقب المتهمين
بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين يكون قد
أخطأ في تطبيق القانون . ويتعين تصحيح
هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون .

(القضية رقم ١٣٧٨ سنة ٢٣ في رئاسة ومضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل
مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس
فالى المستشارين) .

٤٠٥

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣

دفاع . دفع المتهم بالتبديد بأنه لم يتسلم المبلغ على
سبيل الأمانة ولكن بصفته شريكا له الحق في تسلمه
إلى أن يصفى الحساب بينهما . أداتته دون بحث دفاعه .
إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق
أن دفاع الطاعن أمام المحكمة قام على أنه لم
يتسلم المبلغ المدعى بتبديده على سبيل الأمانة
وأنه بصفته شريكا متضامنا مع المجنى عليه في
الشركة المكونة بينهما له الحق في تسلم هذا

المبلغ من إيراد الشركة إلى أن يصفى الحساب
بينهما - كما يقضى بذلك عقد تكوينها -
وأنه بذلك تنقضي عنه المسؤولية الجنائية، وكانت
المحكمة قد دانت الطاعن استنادا إلى مجرد
أقوال كاتب الشركة من أن الطاعن تسلم
المبلغ موضوع التهمة من أموال الشركة على
سبيل الوكالة كي يقوم بسداد قيمة رسوم
التليفون ومقابل استهلاك النور ولم يفعل وبدد
المبلغ ، وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع
الطاعن وتستظهر ما إذا كان هذا الدفاع صحيحا
أو غير صحيح ، فإنها تكون قد أخلت بحق
الطاعن في الدفاع مما يجعل حكمها معيبا بما
يستوجب نقضه .

المحكمة

د حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم
المطعون فيه ، إذ دان الطاعن على أساس أن
الواقعة تبديد معاقب عليه طبقا للسادة ٣٤ من
قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون ،
ذلك بأنه دفع بأنه صاحب صفة في قبض المبلغ
المدعى باختلاسه قبضا مكسبا لذلك ، لأنه شريك
متضامن بحق الثلث في الشركة المعقودة بينه وبين
المجنى عليه ، والشركاء المتضامنون في أى شركة
متساوون في الحقوق والواجبات ، والواقع أن
الطاعن لم يتسلم المبلغ بموجب عقد من عقود
الأمانة ، وإنما تسلمه كأصيل ، هذا إلى انعدام
نية الغش في الدعوى وهو ركن أساسي في الجريمة ،
إذ قرر الطاعن من أول وهلة أنه مستعد للحاسبة
وأن نتيجة الحساب ستسفر عن أنه دائن ، فضلا
عن ثبوت ما تقدم ، فقد قدم الطاعن حكايات
من القضاء المستعجل بوضع الشركة تحت الحراسة

وطالب التأجيل لتقديم عقود الشركة والحساب الذي سيقدمه ، ولكن الحكم المطعون فيه اكتفى بتأييد الحكم المستأنف دون نظر للدفاع أو استجابة لطلب التأجيل بما يجعله قاصرا ويستوجب نقضه .

« وحيث إنه تبين من الاطلاع على الأوراق أن دفاع الطاعن أمام المحكمة قام على أنه لم يتسلم المبلغ المدعى بتبديده على سبيل الأمانة ، وأنه بصفته شريكا متضامنا مع المجنى عليه في الشركة المكونة بينهما له الحق في تسلم هذا المبلغ من إيراد الشركة إلى أن يصفى الحساب بينهما ، كما يقضى بذلك عقد تكوينها . وأنه بذلك تنتفي عنه المسؤولية الجنائية ، ولكن المحكمة دانت الطاعن استنادا إلى مجرد أقوال كاتب الشركة أن الطاعن تسلم المبلغ موضوع التهمة من أموال الشركة على سبيل الوكالة ، كي يقوم بسداد قيمة رسوم التليفون ومقابل استهلاك النور فلم يفعل وبدد المبلغ ... وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطاعن وتستظهر ما إذا كان هذا الدفاع صحيحا أو غير صحيح — إن المحكمة إذ قضت بذلك تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع بما يجعل حكمها معيبا بما يستوجب نقضه . »

(القضية رقم ١٣٧٩ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٦

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣

حكم . تسيبيه . الاستناد في إدانة المتهم إلى أسباب لا يبين منها أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى ودفاع المتهم على الوجه الصحيح . قصور . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم

محكمة أول درجة بالإدانة لأسبابه ، وعلى أن المتهم طلب استعمال الرأفة ، وعلى اعتبارات لا تتصل بالجريمة المرفوعة بها الدعوى بل بجريمة أخرى ، مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى ودفاع المتهم على الوجه الصحيح ، فإن حكمها يكون مشوبا بالاضطراب والقصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

« حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحضر الذي حرره مهندس الزراعة بإرشاد شيخ البلد فهمي خلف نسب إلى الطاعن أنه زرع الأرض بنفسه في حين أن تلك الأرض مؤجرة للغير ، ولو أن المحكمة حققت ما ذكره الدفاع في هذا الشأن لتبين أن المحضر منقوض من أساسه وبعيد عن الحقيقة . كما أن الحكم ذهب إلى القول بأن الدفاع عن الطاعن طلب استعمال الرأفة مع الطاعن مع أن الدفاع عنه تمسك بطلب البراءة ، فيكون الحكم قد أدخل بحق الطاعن في الدفاع ، كما شابه الاضطراب في الخلط بين التهمة المستندة إلى الطاعن من عدم زراعة المساحة الواجب زرعها قمحا وبين جريمة توريد كميات القمح المطلوبة للحكومة . »

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المتهم دفع التهمة بأنه يؤجر أرضه ، والمحكمة أجلت القضية مرتين لإعلان الشاهد وهو مهندس زراعة المحرص ، ثم قضت بإدانة الطاعن في جريمة زراعة قمح في مساحة تقل عن القدر المقرر قانونا ، واستندت في أسباب حكمها إلى ما أثبتته الشاهد المذكور في محضر ضبط الواقعة ، وذلك دون سماعه بالجلسة ، ولما استأنف الطاعن هذا

القصد الجنائي والنشاء بمصادرة الدخان المخلوط .
لاغالة في ذلك للقانون .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ قد نص على أن الدخان المخلوط هو الدخان الذي يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت ، وتنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ على عقاب من يحرز دخانا مغشوشا أو مخلوطا بالحبس والغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن مصادرة الدخان موضوع الجريمة ، مما يبين منه أن الشارع لم يحدد نسبة الخلط ، وسوى في توافر الركن المادي للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها ، وإذن فتي كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي برأ الطاعن لعدم توافر القصد الجنائي لديه وأثبت في الوقت ذاته أن الدخان مخلوط بمواد متفحمة ، وقضى بمصادرته ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات تنص على أنه : إذا كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ، ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للتهمة ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبقا صحيحا .

(النفية رقم ١٣٨١ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده لأسبابه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة مستندة إلى ما قالته من : أن الدفاع عن الطاعن طلب استعمال الرأفة بوقف تنفيذ العقوبة ، ولما كان يبين من الرجوع إلى محاضر الجلسات أن الدفاع عن الطاعن اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على طلب البراءة ، كما أن دفاعه أمام محكمة أول درجة قد قام على إنكار التهمة ، وأنه يؤجر أرضه فإن الحكم المطعون فيه إذا يد حكم محكمة أول درجة لأسبابه ، وأسس قضاءه على ما قاله من أن المتهم طلب استعمال الرأفة ، وعلى اعتبارات لاتصل بالجريمة المرفوعة بها الدعوى بل بجريمة أخرى هي جريمة توريد القمح المطلوب للحكومة ، مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى ودفاع المتهم على الوجه الصحيح ، فإن حكمها يكون مشوبا بالاضطراب والقصور ، هذا إلى أن المحكمة قد أخلت بمبدأ شفوية المرافعة الذي كان يوجب على محكمة أول درجة كما يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تسمع شهادة شاهد الإثبات وعلى الخصص مع إنكار المتهم للتهمة ودفاعه بأنه لا يزرع أرضه وهذا الإخلال يبطل إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم دون حاجة إلى بحث ما جاء بياقي أوجه الطعن .

(النفية رقم ١٣٨٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى وحسن داود وعمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٠٧

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣

دخان . حيازة دخان مخلوط بمواد متفحمة .
توافر الركن المادي للجريمة سواء أكانت نسبة الخلط كبيرة أم ضئيلة . تبرئة المتهم لعدم توافر

٤٠٨

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣

غش • حكم • تسببه • الجريمة المنصوص عليها
في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ •
الفصد الجنائي • علم المتهم بالغش وتعهد إدخال هذا
الغش على المتعاقد معه • عدم تحدث الحكم على هذا
الركن • قصور •

المبدأ القانوني

إن جريمة خدع المشتري المنصوص
عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ هي من الجرائم العمدية التي يشترط
لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم
وهو عليه بالغش الحاصل في الصناعة ، وأنه
تعهد إدخال هذا الغش على المتعاقد معه .
وإذن فمضى كان الحكم لم يتحدث عن هذا الركن
من أركان الجريمة مع لزوم استظهاره للقول
بقيام مسئولية الطاعن عنها ، وكان الحكم
أيضا لم يتحدث مطلقا عن علم الطاعن بالغش
حتى يمكن تطبيق المادة الثانية من القانون
المذكور على الواقعة ، فإن الحكم يكون قاصرا
قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٣٨٢ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة)

٤٠٩

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣

أسلحة • مفرقات • إحراز مفرقات بقصد
استعمالها كذخيرة للأسلحة النارية • معاقب عليه
بمقوبة الجنحة طبقا لقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ •

المبدأ القانوني

إن المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات

المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد
نصت على أنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة
أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو حازها
أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على
ترخيص بذلك ، ويعتبر في حكم المفرقات
كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتحديد
قرار من وزير الداخلية ، وكذلك الأجهزة
والأدوات والآلات التي تستخدم في صنعها
أو لانفجارها ، ثم نصت المادة ١٠٢ (ب)
على أنه يعاقب بالإعدام كل من استعمل
مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص
عليها في المادة ٨٧ أو بغرض ارتكاب قتل
سياسي أو تخريب المباني والمنشآت المعدة
للمصالح العامة أو للدوريات ذات النفع العام
أو للاجتماعات العامة أو غيرها من المباني
أو الأماكن المعدة لارتداد الجمهور ، وجاء
بالمذكرة الإيضاحية أن الشارع استهدف بهذا
التعديل توسيع نطاق تطبيق المواد ٨٨ و ٢٥٨
و ٣٦٣ من قانون العقوبات بحيث تتناول كل
الصور التي تهدد الأمن العام وسلامة الدولة
وحياة الأفراد وأموالهم ، وواضح من ذلك
ومن وضع المواد المضافة بهذا القانون بعد
الباب الثاني الخاص بالجنايات والجناح المضرة
بالحكومة من جهة الداخل ، أن المقصود
بمجازة المفرقات هو حيازة المواد التي من
شأنها أن تستعمل في غرض من الأغراض
الإجرامية التي بينها الشارع في المادة ١٠٢
(ب) • ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩

منه بعقوبة الجنائية ، فإن حكمها يكون مبنيًا على الخطأ في تأويل القانون .

(القضية رقم ٥٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس خالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٤١٠

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣

نقض . الطعن بطريق النقض في حكم صادر في مخالفة . غير جائز بعد تعديل المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٣ .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٣ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح دون المخالفات . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد صدر في جريمة هي مخالفة طبقاً للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص باستعمال الطرق العامة ، فإن الطعن فيه بطريق النقض الحاصل في ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ لا يكون جائزاً .

(القضية رقم ١٣٧٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس خالي المستشارين) .

الذى صدر بعد إضافة المادة ١٠٢ (١) لمواد قانون العقوبات قد نص في مادته العاشرة على أنه يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يحرز ذخائر مما يستعمل في الأسلحة النارية بالمخالفة لأحكام المادة الخامسة، وكان المستفاد من نصوص التشريعين ومن تفاوت العقاب الذى فرضه الشارع لكل من الجريمةين، وبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية سالفة الذكر : أن إحراز المفرقات المعاقب عليه بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ هو الذى من شأنه أن يهدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة الأفراد وأموالهم ، وأن إحراز تلك المواد إذا كان مقصوداً به مجرد استعمالها كذخيرة للأسلحة النارية فإنه يكون معاقب عليه بعقوبة الجنحة ، وعلى قاضى الموضوع أن يستظهر من الظروف والأدلة القائمة في الدعوى ما إذا كانت الواقعة بما تنطبق عليه أحكام المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات أو المادة العاشرة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد قال إن البارود الذى ضبط في حيازة الطاعن كان الغرض من إحرازه تعبئة الفرد المضبوط، وهو ما كان يقتضى من المحكمة معاقبة الطاعن باعتبار أنه أحرز ذخيرة مما يستعمل في الأسلحة النارية إلا أنها دانت الطاعن بعقوبة الجنائية على أساس أن المادة ١٠٢ (١) تعاقب على الإحراز في جميع صورته وأياً كان الغرض

٤١١

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣

إجراءات . الدفع ببطان الإحراجات بسبب إغفال المحقق تجميع السنجة المضبوطة . استيثاق المحكمة من التحقيق الذي أجرته أن السنجة لم يحصل عبث بها . رفض الدفع . لا تدرج عليها في ذلك .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد استوثقت من التحقيق الذي أجرته بنفسها في الجلسة ، أن السنجة التي ضبطت عند الطاعن لم يحصل عبث بها ، وأنها هي التي سئلت الطاعن عن نتيجة معايرتها ، فإن الهدف الذي توخاه الشارع من الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية يكون قد تحقق ، ولا يقبل الدفع ببطان الإجراءات بسبب إغفال المحقق تجميع السنجة المضبوطة أمامه .

(القضية رقم ١٣٩٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إماميل وأنيس خالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٤١٢

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣

حكم . عدم صدوره باسم الأمة تنفيذا للمادة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ . بطلان الحكم .

المبدأ القانوني

إن دستور سنة ١٩٢٣ قد أسقط في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بإعلان من القائد العام

للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ويمثل الساطة العليا باسم الأمة ، وقد صدر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ باسم الشعب إعلان دستوري نشر في الوقائع المصرية في نفس اليوم في العدد ١٢ مكرز (ب) نصت مادته الثامنة على أن يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السلطة العليا وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه ، ونصت المادة السابعة على أن أحكام القضاء تصدر وتنفذ وفق القانون باسم الأمة . وإذن فني كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ باسم الملك أحمد فؤاد الثاني على خلاف ما أوجبه المادة السابعة السالف ذكرها ، فإنه يكون باطلا .

(القضية رقم ١٣٩١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إماميل وأنيس خالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٤١٣

أول ديسمبر سنة ١٩٥٣

عفو شامل . جرائم القتل . مناهة الاستثناء الوارد في الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني

الأصل ألا يسأل الإنسان إلا عن الجرائم التي يقارنها بنفسه سواء أكان بوصفه فاعلا أصليا لها أم شريكا للفاعل الأصلي فيها بطريقة من طرق الاشتراك

المحددة في القانون ، وإذ نص الشارع في قانون التجمهر على مساءلة المتجمهرين عن الجرائم التي تقع تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر كشركاء فيها متى كانوا عاملين بهذا الغرض ، لم يرد الخروج على تلك القاعدة الأساسية في المسؤولية الجنائية ، أو تغيير قواعد الاشتراك كما هي معروفة قانوناً ، وإنما أراد في الحدود التي رسمها تغليظ العقاب على المتجمهرين متى وقع في أثناء التجمهر ، وتنفيذاً للغرض المقصود منه جرائم أخرى ، وذلك بمجازاتهم عن التجمهر بالعقوبات المقررة لتلك الجرائم . وإذن متى كان المتظلم لم يحكم عليه في جريمة قتل بما استثناه المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ وإنما حكم عليه في جريمة تجمهر بالعقوبة المقررة لجريمة القتل العمد التي وقعت في أثناءه ، وكان مناط الاستثناء الوارد بقانون العفو إنما هو بالجريمة التي يقارنها الجاني لا بالعقوبة التي توقع عليه ، وكانت جرائم التجمهر في شتى صورها غير مستثناة من العفو ، متى كان ذلك وكانت الجريمة التي دين بها المتظلم ، وإن وقعت انتقاماً منهم لقريبهم الذي قتل أولاً ، إلا أنه لا يمكن تجزئة الواقعتين وفصل الدافع إليهما عن السبب الذي ارتكبت من أجله الجريمة الأولى ، وقد وقعت هذه الجريمة في أعقابها واتخذت لجنة الانتخاب بالذات مسرحاً لها - فان الحكم إذ قضى بانطباق العفو

الشامل على المتظلم لأن الاستثناء الوارد في القانون لا يسرى عليه ولأن الجريمة التي قارنها قد وقعت لسبب سياسي يكون صحيحاً في القانون .

(القضية رقم ٢٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدي وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٤١٤

أول ديسمبر سنة ١٩٥٣

دفع ثرعى . حدوده . تجاوز حدود الدفاع .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد رأت أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ثم وازلت بين الاعتداء الواقع عليه والذي خول له حق الدفاع الشرعى وبين ما أتاه في سبيل هذا الدفاع ورأت أنه قد تجاوز حدود ذلك الدفاع ، متى كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة في حكمها ليست من الأحوال التي نص القانون على أنها تبيح القتل العمد في سبيل الدفاع الشرعى ، وكانت المحكمة قد أقامت حكمها على أسباب سائغة تتفق مع الوقائع التي أثبتتها - فانه لا يصح مجادلتها فيما انتهت إليه في حدود سلطتها التقديرية وفي ضوء الفهم الصحيح للقانون .

(القضية رقم ١٣٣٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدي وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وأبيس فالى المستشارين) .

٤١٥

أول ديسمبر سنة ١٩٥٣

محاكمة . الأحكام الجنائية . الأصل أن تبنى على المرافعة التي تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الشفوي الذي تجريه بنفسها . يجب أن تصدر الأحكام من القضاة الذين سمعوا المرافعة .

المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على المرافعة التي تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الشفوي الذي تجريه بنفسها في الجلسة ، ويجب أن تصدر الأحكام من القضاة الذين سمعوا المرافعة . وإذن متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المحكمة بعد أن سمعت شهود الطاعن الثالث والدفاع عن الطاعنين أجملت النطق بالحكم أسبوعاً ثم أصدرت عدة قرارات بعد أجل الحكم وفي الجلسة الأخيرة قررت المحكمة مشكلة من هيئة أخرى لحلول قاض آخر محل العضو الثالث فتح باب المرافعة لجلسة اليوم ، أي للجلسة نفسها وذلك لتعذر المداولة بسبب غياب أحد أعضاء الدائرة وقررت في الوقت ذاته النطق بالحكم آخر الجلسة وفي آخر الجلسة أصدرت الحكم المطعون فيه ، وذلك دون أن تسمع هيئة المحكمة بتشكيلها الآخر المرافعة - متى كان ذلك فإن الحكم يكون باطلاً متعيناً بفسخه .

(القضية رقم ١٣٥٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأئیس ظالی ومصطفى كامل المستشارين) .

٤١٦

أول ديسمبر سنة ١٩٥٣

تشرذ . متبعة سبق إنذارها بأن تغير أحوال معيشتها التي تجعلها في حالة تشرذ . طلب تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الأرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الحكم بإنذارها خطأ : استئناف النيابة هذا الحكم . جائز . الحكم بالإنداز . متى لا يجوز الطعن فيه ؟

المبدأ القانوني

متى كانت النيابة العامة قد قدمت المتبعة للمحاكمة على أساس أنه وقع منها ما يؤيد حالة التشرذ رغم سبق الحكم بإنذارها متشرذة وطلبت تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة بالنسبة لها بسبب ما وقع منها ، فإن الحكم بإنذارها بأن تغير أحوال معيشتها التي تجعلها في حالة تشرذ يكون مخالفاً للقانون ، ومتى استأنفت النيابة هذا الحكم لتوقيع عقوبة المراقبة ، فإن الاستئناف يكون مقبولا إذ أن ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثالثة من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالإنداز إنما محله عند ما يكون للمحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإنداز أو عقوبة المراقبة المنصوص عليها في المادة ٢ فقرة أولى ، أما حيث يوجب القانون توقيع عقوبة المراقبة تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣ ، فالأحكام التي تصدر على خلاف ذلك تكون مخالفة للقانون ويكون استئنافها جائزاً .

(القضية رقم ١٤٠٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل المستشارين) .

٤١٩

أول ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ — حكم . بلاغ كاذب . القصد الجنائي . علم المبلغ
بكذب الوقائع التي بلغ عنها وانتواؤه الكيد
المبلغ ضده .

ب — شهادة الزور . وجوب حضورها أمام
القضاء .

المبادئ القانونية

١ — يكفي لبيان ثبوت القصد الجنائي
في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الحكم
قد قال ، وسوء قصد المتهم الأول وهله
بكذب بلاغه ثابتان ثبوتا لا شك فيه من
القضايا الجزئية القائمة بين المائلتين والتي
أثبتت المحكمة عنصر التلقيق فيها من جاب
حالة المتهم الأول وبالأخص الجنحة التي
أشار إليها هذا المتهم في بلاغه ضد المدعين
ومن اتفاق المتهمين على الكيد للمدعين ، ،
فإن ما قاله الحكم من ذلك صريح في أن
الطاعن أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع
التي بلغ عنها مكذوبة وأنه اتوى الكيد
لهما .

٢ — إذا كانت الشهادة المسندة إلى
المتهم لم تحصل أمام القضاء كما يتطلبه القانون
في جريمة شهادة الزور المنطبقة على المادة ٢٩٤
من قانون العقوبات ، فإن الواقعة لا توافر
فيها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور ،
وتكون المحكمة إذ عاقبته عليها قد أخطأت

٤١٧

أول ديسمبر سنة ١٩٥٣

دفاع . طلب تدب خير .

المبدأ القانوني

أن المحكمة غير ملزمة بتدب خير إذا هي
رأت من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي
للفصل فيها دون حاجة إلى تدب . واذن فتى
كان الحكم المطعون فيه قد أثبت عدم الحاجة
إلى فحص قوى المتهم العقلية ، بمعرفة طبيب
أخصائي ، اكتفاء بما ظهر له من حالة المتهم
وقت ارتكاب الجريمة وبعدها ، فإنه لا يكون
قد أخطأ في شيء .

(القضية رقم ١٤١٠ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٨

أول ديسمبر سنة ١٩٥٣

نقد . جريمة أخذ المسافر إلى الخارج معه
مصوغات أو نقودا بدون ترخيص . لا يستلزم قصدا
خاصا .

المبدأ القانوني

إن جريمة أخذ المسافر إلى الخارج معه
مصوغات أو نقودا دون ترخيص تتحقق
بأخذ المسافر معه شيئا مما نص عليه الأمر
العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ الذي امتد
العمل به بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠
والقانون رقم ٦٧ سنة ١٩٥١ والقانون رقم
٤٣ سنة ١٩٥٢ الذي لم يستلزم ذلك الأمر
لهذه الجريمة قصدا خاصا .

(القضية رقم ١٤١٠ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

في تطبيق القانون ويتعين نقض الحكم والقضاء ببرامته .

(النضية رقم ١٤١٦ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وأئيس غالى المستشارين) .

٤٢٠

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ - نقض . طعن . العبرة في تحديد جواز الطعن في الأحكام . هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة .

ب - غش . ككاو . فساد . لارتفاع درجة المخوضة فيه .

المبادئ القانونية

١ - العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي وضعها قانون الإجراءات الجنائية في الفقرة الثانية من المادة ٤٢٠ لتحديد جواز الطعن في الأحكام بطريق النقض هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض أغذية فاسدة للبيع المعاقب عليها طبقاً للبواد ٢ و ٥ و ٨ من قانون قمع الغش والتسديس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فقضت المحكمة باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٢ و ٧ من ذلك القانون فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً .

٢ - متى أثبت الحكم المطعون فيه أن

الكاكو الذى وجد في حيازة الطاعن فاسد لارتفاع درجة المخوضة فيه ، وأن عليه بفساده غير متوفر فإن معاقبته عن هذه الواقعة على مقتضى المواد ٢ و ٣ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يكون صحيحاً في القانون ولا خطأ فيه .

(النضية رقم ١٤٣٠ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وممطفى كامل المستشارين) .

٤٢١

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣

نقض . إقرار وكيل الطاعن بعله بإيداع الحكم يقوم مقام الإعلان المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ إجراءات .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية توجب في حالة ما إذا حصل صاحب الشأن على شهادة بعدم إيداع الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به ، أن يكون التقرير بالطعن وإيداع أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم في قلم الكتاب ، ولما كان إقرار وكيل الطاعن بعله بإيداع الحكم يقوم مقام إعلانه بإيداعه ، فإنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً في أول يناير سنة ١٩٥٣ فقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض في ١٧ منه وفي ١٨ منه حصل على شهادة بعدم ختم الحكم وإيداعه في قلم الكتاب ، ثم قرر

محامية في ١٦ من مارس بعلبه بإبداع الحكم ولم يقدم بعد ذلك أسبابا لطعنه ، متى كان ذلك فإن هذا الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(القضية رقم ١٤٣٤ سنة ٢٣ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة امراحيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٢٢

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣

استئناف . حكم غيابي استئنافي قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية قضى بتشديد العقوبة على المتهم . القضاء في المعارضة بالتأييد بعد العمل بقانون الإجراءات الجنائية دون أن يذكر في الحكم أنه صدر بإجماع آراء القضاة . بطلانه فيما قضى به من تشديد .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية قد قضى بتشديد العقوبة على الطاعن ، فلما عارض فيه قضى بالحكم المطعون فيه بالتأييد بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة على خلاف ما تقضى به المادة ١٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية المعمول به وقت صدوره — فإن الحكم يكون قد صدر باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستئنافي في خصوص تشديده العقوبة المحكوم بها من محكمة أول درجة ، إذ المعارضة من شأنها أن تعيد القضية إلى حالتها الأولى ، وتطرح الخصومة من جديد في حدود

مصلحة المعارض فاذا رأت المحكمة الاستئنافية أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالتشديد ، فانه يشترط لصحة حكمها بذلك أن يكون صادرا بإجماع آراء قضااتها ، إذ أن هذا في حقيقته قضاء منها — بعد العمل بقانون الاجراءات الجنائية — بتشديد العقوبة المحكوم بها من محكمة أول درجة .

(القضية رقم ١٢٤٤ سنة ٢٣ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة مصطفى حسن وحسن داود وعمود ابراهيم امراحيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٢٣

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣

استئناف . استئناف المتهم الحكم الذى يصدر عليه بغير الترامة والمعاريف . يجب اقبوله أن يكون الحكم بذلك صادرا عليه في الدعوى الجنائية .

المبدأ القانوني

إن قانون الاجراءات الجنائية قد أفرد المادة ٤٠٢ منه لبيان الاحوال التى يجوز فيها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية في الجنب والمخالفات كما خص المادة ٤٠٣ منه لبيان الاحوال التى يجوز فيها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنب من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسئول عنها ومن المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها ، ويبين من ذلك أن الاحوال التى يجوز فيها للمتهم استئناف الأحكام

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ وقد صدرت تنفيذا لها المراسيم الصادرة بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ و ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ و ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ وعلى ذلك يكون ما ورد بالمادة ١٣ من هذا المرسوم الأخير الصادر في سنة ١٩٤٧ بشأن نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر مقصورا على منتجات الصناعة دون المواد المستوردة من الخارج، وإذن ففى كان الثابت بالحكم أن المواد الكحولية التي نقلها المتهمون من الاسكندرية إلى القاهرة هي ستة صناديق من (البراندى) المستورد من الخارج، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المتهمين يكون صحيحا لا تخالفة فيه للقانون

(القضية رقم ١٤٧٨ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢٥

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣

نقض . الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية . لا يجوز لإلغائى العام بنفسه ، أو للحامى العام في دائرة اختصاصه ، أو من وكيل خاص عنه .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية إلا للنائب العام بنفسه أو طبقا للمادة ٣٦ من قانون نظام القضاء للحامى العام في دائرة اختصاصه ، أو من وكيل خاص عنه . وإذن ففى كان الثابت من

الصادرة في الدعوى الجنائية هي غير الأحوال التي يجوز له فيها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية وحدها لاختلاف نصاب الأحكام في كل من الدعويين وأن استئنافه للحكم الذي يصدر عليه بغير الغرامة والمصاريف منوط بقوله بأن يكون الحكم بذلك صادرا عليه في الدعوى الجنائية أى بعقوبة أخرى أصلية أو تكميلية كغير الغرامة والمصاريف لا بالتعويض في الدعوى المدنية .

(القضية رقم ١٤٧١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٢٤

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣

كحول . نقل مخور بغير ترخيص . المادة ١٣ من المرسوم الصادر في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ .

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ الذى حل محل المرسوم الملغى الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ هو - أسوة بالمرسوم السابق عليه - خاص برسم الانتاج على حاصلات الاراضى المصرية ومنتجات الصناعة المحلية ، وهو الرسم المقرر بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ بشأن رسم الانتاج على حاصلات الاراضى المصرية أو منتجات الصناعة المحلية الذى ألغى وحل محله

سنة ١٩٤٠ بتبعية مكاتب الآداب لوزارة الداخلية وتنظيمها والإشراف عليها بمعرفة مكاتب الآداب لوزارة الشؤون الاجتماعية إذ أن المرسوم لا يلغى ولا يعدل إلا بمرسوم مثله أو بقانون ، ولما كان ضباط مكاتب الآداب لم يمنحوا هذه الصفة (أموري الضبط القضائي) إلا في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فانه متى كان ضابط مكتب الآداب قد قام بالتفتيش في واقعة الدعوى قبل أن يمنح صفة الضبطية القضائية في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فان تفتيشه يكون باطلا وكذلك الدليل المستمد منه .

(القضية رقم ١٠٠٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٢٧

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ — دفاع شرعي . توفر نية القتل لدى المدافع ، لا ينفى قيام هذه الحالة .

ب — حكم . نسيبه . دفاع شرعي . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . الرد عليه بأنه لم يتبع التعليمات الخاصة برجال الحفظ التي يقتضيها واجب التثبت والتحرى . قصور .

المبادئ القانونية

١ — إن حق الدفاع الشرعي لا يتنافر مع ارتكاب المدافع القتل العمد بل إنه يبيحه في الأحوال التي نص عليها القانون .

الأوراق أن الذي قرر الطعن بقلم الكتاب في الأمر الصادر من غرفة الاتهام هو رئيس نيابة بور سعيد دون أن يكون معه توكيل خاص صادر اليه من النائب العام — فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

(القضية رقم ١٤٧٩ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة)

٤٢٦

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

ضبطية قضائية . تفتيشه . إجراؤه بمعرفة ضابط مكتب الآداب قبل يوم ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ . تفتيش باطل .

المبدأ القانوني

إن المرسوم الصادر في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٩ بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية قد نص في مادته الأولى على أن الوزارة المذكورة تقوم على الشؤون والمصالح التي حددتها ومنها بوليس الآداب . ولما كانت تبعية بوليس الآداب لوزارة الشؤون الاجتماعية تقطع الصلة بين ضباطه وبين المحافظات والمديريات التي كانوا يتبعونها قبل إلحاقهم بمكاتب الآداب كما تخرجهم من عداد هيئات البوليس التي حصرتها المادة الأولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ، ولما كان القراران الصادران من وزير الداخلية في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٠ تنفيذا للكتابين المتبادلين بينه وبين وزارة الشؤون الاجتماعية في ١٠ من مايو سنة ١٩٤٠ و٢٣ من مايو

بتدكرته تجعله عائداً في حكم المادتين ١/٤٩ ،
٥١ من قانون العقوبات - متى كان ذلك
فان ما قضت به المحكمة يكون مخالفاً لنص
المادة ١٧/٣ سالفه الذكر ويتعين نقض
الحكم .

(القضية رقم ١٤٩٣ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة)

٤٢٩

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣

نقض • مدع بالحقوق المدنية • تنازله عن دعواه
المدنية • لا يجوز له النemy على الحكم بالنسبة إلى
الدعوى العمومية •

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن قد تنازل عن دعواه
المدنية ، وكانت المحكمة قد أجابته إلى ما
طلب تطبيقاً للسادة ٢٦٠ من قانون
الاجراءات الجنائية ، فانه لا تكون له صفة
فيما يشيره في طعنه بالنسبة إلى الدعوى
العمومية •

(القضية رقم ٨٥٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل
مجدي ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالي ومصطفى
كامل المستشارين) •

٤٣٠

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣

اجراءات • محاكمة • محكمة استئنافية • الأصل
أنها تحكم على متقضى الأوراق • سرهان ذلك في
حالة الحضور الاختباري •

المبدأ القانوني

إن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في

٢ - إذا كان ما رد به الحكم على دفاع
الطاعن ، من أنه كان في حالة دفاع شرعي
قد استند فيه إلى عدم اتباع التعليمات الخاصة
برجال الحفظ التي يقتضيها واجب التثبت
والتحري ، فان ما قاله الحكم لا يكفي للرد على
دفاع الطاعن إذ يحتمل معه أن يكون في حالة
تجاوز حدود الدفاع •

(القضية رقم ١٤٨٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
واسماعيل مجدي ومصطفى حسن وأنيس غالي ومصطفى
كامل المستشارين) •

٤٢٨

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

استئناف • استئناف المتهم • ليس للمحكمة إلا أن
تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحته •

المبدأ القانوني

إن المادة ١٧/٣ من قانون الاجراءات
الجنائية تنص على أنه ، إذا كان الاستئناف
مرفوعاً من غير النيابة العامة فلايس للمحكمة
إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع
الاستئناف • • وإذن فمتى كانت الدعوى
العمومية قد رفعت على المتهم لارتكابه
جريمة سرقة ، وكانت محكمة أول درجة قد
قضت بحبسه سنة مع الشغل والنفاذ تطبيقاً
للمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، فاستأنف
المحكوم عليه هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية
قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استناداً
إلى ما قاله من أن سوابق المتهم المدونة

الأصل في الدعوى على مقتضى الأوراق وليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوما له ، أو ما تستكمل به النقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . وإذ ثبت في كان الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد سمعت شاهدي الاثبات في الدعوى في جلسة المحاكمة التي تخلف فيها الطاعن عن الحضور بغير عذر مقبول مع حضوره في الجلسة السابقة ، مما حدا بها إلى اعتبار الحكم حضوريا عملا بنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الطاعن لم يطلب سماع الشهود أمام المحكمة الاستئنافية وقصر دفاعه على موضوع الدعوى ، فانه لا يكون له من بعد أن ينعى على محكمة أول درجة سماع شاهدي الاثبات في ضيقه ، ولا أن ينعى على المحكمة الاستئنافية عدم إعادة سماعها في مواجهته .

(القضية رقم ١٤١٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن دارد ومحمود ابراهيم اسماعيل المستشارين) .

٤٣١

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣

حكم . تفتيش باطل . اعتراف في محضر البوليس . اقتصر الحكم على القول بأن الاعتراف باطل لأنه بنى على تفتيش باطل . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الذى قضى يبطلان

تفتيش المتهم قد عرض للاعتراف المستند إليه في محضر البوليس وقال في شأنه وإن اعتراض المتهم في تحقيقات البوليس لا يكفى وحده في إدانة المتهم إذ أن ما بنى على الباطل فهو باطل فضلا عن أن المتهم أنكر مانسب إليه أمام النيابة وأمام المحكمة ، - فان ما قاله من بطلان الاعتراض ، قد أرسله إرسالا لا يبين منه كيف أنه بنى على التفتيش الباطل حتى يتيسر لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون على واقعة الدعوى ، مما يجعله قاصرا واجبا نقضه .

(القضية رقم ١٤٢٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن دارد وأئيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٣٢

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣

حكم . تفتيش . الاستناد في إدانة المتهم على رواية منقولة . جائز . شرط ذلك مثال .

المبدأ القانوني

إنه وإن لم يكن في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى تبينت صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه إلا أنه متى كان الحكم حين دان الطاعن بقتل أخيه بناء على ما نقله الشهود عن المجنى عليه ، قد اقتصر على أنه ذكر لهم أن أخاه هو الذى أطلق عليه النار وأصابه من غير أن يستظهر ما إذا كان هذا الذى قاله المجنى عليه راجعا إلى

مشاهدته للتهمة وهو يطلق النار عليه وكيفية وقوع الحادث أو أنه قد صدر عن مجرد رأى أو عقيدة لدى المجنى عليه ربما كان مرجعها الظن - متى كان ذلك ، فإن الحق يكون قاصرا عن بيان الأدلة التي أقيم عليها بما يعيبه ويوجب نقضه .

(القضية رقم ١٤٨٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٣٣

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣

شهود رجال السلك السياسى الأجنبى . لا يجوز إكراههم على الحضور أمام القضاء لأداء الشهادة .

المبدأ القانونى

من المتفق عليه أن رجال السلك السياسى وزوجاتهم وأولادهم وأقاربهم الأقربين الذين يعيشون معهم فى معيشة واحدة يتمتعون بحصانة لا يجوز معها إكراههم على الحضور أمام القضاء لأداء الشهادة عن واقعة جنائية أو مدنية .

المحكى

حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافق فيه جميع العناصر القانونية لجناية هناك العرض التى دان الطاعن بها وأورد الأدلة على ثبوتها فى حقه من شهادة المريبة بما أخبرتها به المجنى عليها عما وقع من المتهم ، وشهادة والدها بما أبلغته به المريبة وبما سمعه من ابنته وهى أدلة سائغة من شأنها أن تودى إلى

ما رتبته الحكم عليها . ولما كان من المتفق عليه أن رجال السلك السياسى وزوجاتهم وأولادهم وأقاربهم الأقربين الذين يعيشون معهم فى معيشة واحدة ، يتمتعون بحصانة مطلقة لا يجوز معها إكراههم على الحضور أمام القضاء لأداء الشهادة عن واقعة جنائية أو مدنية ، وكان الحكم قد عرض لما طلبه الدفاع من سماع شهادة والده المجنى عليها ، ورد عليه بأنها لم تدل فى التحقيق بأية معلومات خاصة وكانت غائبة عن البيت وقت أن تقدمت المريبة إلى زوجها وأبلغته بما أخبرتها به الطفلة وأن زوجها يشغل منصب السكرتير الثانى للسفارة بمصر ، وهى تتمتع معه بالحصانة الدبلوماسية التى تبيح لها عدم إجابة طلب أداء الشهادة ، أن حضور زوجها بالجلسة وإدلاءه بمعلوماته أمام المحكمة كان بناء على تنازل شخص عنه عن تلك الحصانة - لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس فى موضوعه ، واجبا ونقضه .

(القضية رقم ١٥٠٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

٤٣٤

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ - حكم . بياناته . اغفال النص على سن المتهم .

ب - حكم . تسييبه . نية القتل .

المبادئ القانونية

١ - إن إغفال النص على سن الطاعن وصناعته فى الحكم لا يعيبه أو يبطله ما دام

خمس جنيئات وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طالبته .

٢ - إن المادة ٨ من الأمر رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية تنص على أن المحكمة فضلا عن توقيع الغرامة تقضى من تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة المستحقين . وبين من هذا أن الحكم بذلك الفرق إنما هو قضاء في حق مدنى للعمال يستطيعون التدخل أمام المحكمة الجنائية للطالبة به أو تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية إذ قبل استئناف النيابة مع كونه مرفوعا بعد الميعاد بالنسبة للحكم الصادر بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٥٢ من محكمة أول درجة الذى صدر قطعيا فيما قضى به من تقرير الأساس الذى يتعين على مقتضاه احتساب فروق الاعانة المستحقة للعمال ولم تستأنفه النيابة فى الميعاد وإنما استأنفت فى ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ الحكم الذى أصدرته محكمة أول درجة بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بإلزام الطاعن بتلك الفروق لأسباب تنصب على الحكم الأول الصادر بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٥٢ وبهذا يكون استئنافها مرفوعا بعد الميعاد ، كما أن المدعى المدعى قد تنازل عن استئنافه وأبدى الطاعن للمحكمة أنه

هو لا يدعى أنه كان فى سن تؤثر فى مسئوليته أو فى عقابه .

٢ - إذا كان الحكم قد استخلص نية القتل بما ذكره من أن المتهم استعمل آلة من شأنها أحداث الموت (سكيناً) وطعن بها المجنى عليه عمداً فى مقتل من جسمه وهو جنبه الأيسر طعنة شديدة نفذت إلى التجويف البطنى مما يدل على أنه اتوى القتل وازهاق الروح وقد أدت الإصابة إلى الوفاة - فهذا استخلاص سائح تتوافر به لدى الطاعن نية القتل كما هى معرفة فى القانون .

(القضية رقم ١٥٣٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إسماعيل محمدي ومصطفى حسن وحسن دارد ومحمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٣٥

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ - استئناف . حق النيابة فى الاستئناف . مناطه ما تبديه من طلبات .

ب - إعانة غلاء المعيشة . الأمر رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٢ . الحكم بدفع فرق الأجر أو العلاوة هو قضاء فى حق مدنى .

المبادئ القانونية

١ - إن استئناف النيابة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض تطبيقاً لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية - منوط بما إذا كانت قد طلبت الحكم بغیر الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على

يقبل حكم محكمة أول درجة ، وأضاف الطاعن في مذكرة مقدمة لهذه المحكمة الحاقاً لذلك الوجه من طعنه ، أن النيابة العامة اكتفت عند إقامة الدعوى وفي كل أدوارها أمام محكمة أول درجة بطلب تطبيق مواد الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ وقد طبقت المحكمة هذه المواد وقضت بتغريم الطاعن عشرين جنيهاً ، وإلزامه بأن يدفع لعمال شركة البحر الأبيض المتوسط المدينة أسماؤهم في تقرير الخبير ، ممثلين في شخص المدعى بالحق المدني فرق علاوة الغلاء طبقاً للبين بتقرير الخبير المرفق بملف الدعوى ، وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية بصفته مبلغ ستين جنيهاً على سبيل التعويض وإلزام الطاعن بمصاريف الدعوى المدنية وعشرة جنيهاً أتعاب محاماة وكان استئناف النيابة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة تطبيقاً لنص المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية — منوطاً بما إذا كانت قد طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهاً وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة لم تطلب من محكمة أول درجة سوى تطبيق المواد الواردة بورقة التكليف بالحضور وقد أجابتها المحكمة إلى ما طلبت إذ قضت بتغريم الطاعن عشرين جنيهاً وكان من شأن ذلك أن استئناف النيابة في خصوص ما قضى به الحكم من عقوبة الغرامة لا يكون جائزاً وأنه وإن كان لا يحق للطاعن أن يبدى لطحنه أسباباً جديدة فلا يقبل منه ما تقدم به من أسباب في مذكرته المقدمة لهذه المحكمة ولا في مرافعته أمامها إلا أن للمحكمة طبقاً لنص المادة ٢٥ من قانون

د وحيت إن الدعوى العمومية رفعت من النيابة العامة على الطاعن بوصف كونه مديراً لشركة البحر الأبيض المتوسط للنقل بأنه في يوم ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لم يصرف لعماله إعانة غلاء المعيشة طبقاً للأجر الاسمي ولما استحقه العمال بعد ذلك من علاوات وذلك بالفتات الجديدة ، وطلبت النيابة تطبيق المواد ٧ و٨ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ والمواد ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ من الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، ولما كانت مادة العقوبة وهي

الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله — لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه على ما تقدم بيانه أن النيابة لم تطلب من محكمة الدرجة الأولى إلا تطبيق تلك المواد فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم جواز استئناف النيابة لحكم محكمة أول درجة فيما قضى به من تغريم الطاعن عشرين جنيتها .

وحيث إنه بالنسبة إلى ما قضى به الحكم الابتدائي من إلزام الطاعن بأن يدفع للعمال ممثلين في شخص المدعى بالحق المدني فرق علاوة الغلاء وإلزامه بأن يدفع للبدعي بالحق المدني بصفته مبلغ ستين جنيتها على سبيل التعويض فإنه لما كان يبين بما نصت عليه المادة ٨ من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ من أن المحكمة فضلا عن توقيع الغرامة تقضى من تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع فرق الأجر أو العلاوة المستحقين ، أن الحكم بذلك الفرق إنما هو قضاء في حق مدني للعمال يستطيعون التدخل أمام المحكمة الجنائية للمطالبة به أو تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، وكان واضحا من الحكم أن رئيس نقابة العمال قد تدخل في الدعوى أمام محكمة أول درجة مدعيا بالحق المدني مطالبا بفرق العلاوة وبالتعويض وقد قضت تلك المحكمة بناء على ذلك بإلزام الطاعن بأن يدفع للعمال ممثلين في شخص المدعى بالحق المدني فرق العلاوة ومبلغ التعويض الذي طلبه وألزمت الطاعن بمصاريف الدعوى المدنية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعي المدني تنازل عن استئنافه لأنه حكم له بكل طلباته من محكمة أول درجة ، ثم قال « إن

الحاضر عن المتهم قدم محضر صلح بينه وبين المدعي بالحق المدني يتضمن موافقة الطرفين على ما جاء بالحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وعلى أن تدفع الشركة علاوة الغلاء عن أساس الحسابات الواردة بتقرير الخبير المعين على تلك المحكمة ووافقا على ما جاء به جملة وتفصيلا وذكر بالحضر أن الشركة تحتفظ باستئنافها بجميع أوجه الدفوع في حالة تمسك النيابة باستئنافها ، فيتعين عدم الالتفات إلى هذا الصلح ، ولما كان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه وإن أثبت تنازل المدعي بالحق المدني عن استئنافه قد قبل استئناف النيابة وكذلك استئناف المتهم بناء على ما تبينته المحكمة من مضي النيابة العامة في استئنافها ، وكان واقع الأمر في استئناف النيابة طبقا لما تقدم أنه غير جائز ، ولما كان عدم جواز استئناف النيابة وعدم تمسكها به يلتزمان في أن استئنافها لا يعتبر قائما قبل الطاعن بما كان يتعين معه على المحكمة إعمال ما ألزمت عنه ، وأن تحكم فضلا عما قضت به من إثبات تنازل المدعي بالحق المدني عن استئنافه بعدم جواز استئناف النيابة وبعدم قبول استئناف الطاعن لعدم قيامه بعد أن تحقق شرط نزوله عنه ، ولما يقوله الطاعن في طعنه من أنه أبدى لها قبوله الحكم الابتدائي — لما كان ذلك ، فإنه يتعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من قبول استئناف النيابة والطاعن والقضاء بعدم جواز استئناف النيابة وعدم قيام الاستئناف المرفوع من الطاعن .

ومن حيث إنه لا محل بعد ذلك لبحث أوجه الطعن الأخرى ما دامت متعلقة بما قضى به الحكم الاستئنافي المطعون فيه في موضوع الدعوى ، وقد تبين أن الحكم الابتدائي كان قد

في هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزا .

(القضية رقم ١٥١٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٧

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣

إجراءات . محاكمة . اعتراف المتهم في التحقيقات . مناقشة المحكمة لهذا المتهم في الجلسة في هذا الاعتراف . تحقق شفوية المرافعة .

المبدأ القانوني

مق كان الدليل المباشر الذي هول عليه الحكم في ادانة الطاعن هو اعتراف المتهم الاول في التحقيقات والقرائن الناطقة بذاتها المستخلصة من مجموع التحقيقات ، وكانت المحكمة قد ناقشت المتهم الاول في الجلسة في هذا الاعتراف الذي أبداه في التحقيقات والذي اعتبره الحكم الدليل الاساسي المباشر قبل الطاعن — فان شفوية المرافعة تكون قد تحققت في الحدود التي اقتضاها ظرف الاثبات في الدعوى .

(القضية رقم ١٥٢٧ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

أصبح نهائيا بالنسبة لأطرافها جميعا ، وكان متمما على المحكمة القضاء في الاستئناف موضوعا . .

(القضية رقم ٤٠٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأمانة ابراهيم مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم ابراهيم وأنيس غالى المستشارين) .

٤٣٨

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣

نقض . حكم في مخالفة . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تقصر حق الطعن بطريق النقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح . واذن متى كان الفعل المسند الى الطاعن والذي حكم عليه من أجله انتمائيا يكون مخالفة ، فان الطعن

قضاء محكمة النقض المدنية

٤٢٨

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣

أ — تنفيذ عقارى . حكم رسو المزااد . أثره .
تختلف الراسى عليه المزااد عن دفع الثمن . جواز إعادة
البيع على ذمته ولو كان قد تصرف فى العقار إلى آخر سجل
عقده . إعلان المشتري من الراسى عليه المزااد فى دعوى
إعادة البيع . غير لازم . المشتري من الراسى عليه
المزااد لا يعتبر حائزا للعقار فى معنى المادة ٦٩٧ مدنى
مختلط . المواد ٦٧٥ و ٧٤٣ مرافعات مختلط ، ٦٩٥ ،
٦٩٧ مدنى مختلط .

ب — تنفيذ عقارى . إعادة البيع على ذمة الراسى
عليه المزااد المتخلف من دفع الثمن . عودة قيود
الدائنين وتسجيلاتهم إلى سيرتها الأولى . تجديد القيود
فى الفترة التالية لرسوم المزااد وانقضاء ميعاد زيادة
المشر . غير لازم . المادة ٦٩٤ مدنى مختلط .

ج — تنفيذ عقارى . الراسى عليه المزااد ليس
له من الحقوق أكثر مما كان للدين المترتبة ملكيته .
مثال .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كانت المادة ٦٧٥ من
قانون المرافعات المختلط تنص على أن تسجيل
حكم رسو المزااد يظهر العقار من الرهون
ولا يكون للدائنين حقوق إلا على الثمن ،
إلا أن هذا التطهير معلق على قيام الراسى عليه
المزااد بأداء الثمن فى أجل استحقاقه ، يؤكد
ذلك أن المادة ٦٩٥ من القانون المدنى المختلط
تنص على أنه لا يجوز نحو تسجيل الرهن
إلا بناء على حكم صادر إيجابيا أو برضاء الدائن

الحاصل بتقرير منه فى قلم كتاب المحكمة ،
وهذا التقرير من الدائن لا يحصل إلا بعد
استيلائه على حقه من ثمن العقار وفقاً لنص
المادة ٧٤٣ من قانون المرافعات المختلط ، فإذا
لم يكن الدائن قد حصل على دينه كان له
اتخاذ إجراءات إعادة البيع على ذمة المشتري
المتخلف وتصح هذه الإجراءات قبل هذا
المشتري وحده ولو كان قد تصرف فى العقار
بالبيع إلى الغير بعد رسو المزااد وسجل هذا
الغير عقد شرائه ، إذ لا يعتبر الغير فى هذه
الصورة حائزا للعقار فى معنى المادة ٦٩٧ من
القانون المدنى المختلط من يجب التنبيه عليهم
بالدفع أو بالتخلية ، لأن الحائز فى حكم هذه
المادة هو من آلت إليه ملكية العقار المرهون
وقام بتسجيل عقده قبل تسجيل تنبيه نزع
الملكية ولا ينطبق هذا الوصف فى هذه الحالة
على الغير الذى لا يندو أن يكون خلفا خاصا
للراسى عليه المزااد .

٢ — متى أهدت إجراءات البيع على
ذمة المشتري المتخلف بعد رسو المزااد الأول
وانقضاء ميعاد زيادة العشر استردت القيود
والتسجيلات سيرتها الأولى ولو كان قد مضى
عليها أكثر من عشر سنوات إذ تجدد بها .

وقوف الانقطاع بمجرد صدور الحكم بعدم الاختصاص .

هـ — شفعة . ميعاد الشفعة . حكم بعدم الاختصاص . ليس من شأن بقاء ميعاد استئناف مفتوحا . استمرار الانقطاع . عدم رفع الدعوى في ظرف شهر من تاريخ الحكم بعدم الاختصاص . سقوط حق الشفعة . رفع الاستئناف في خلال شهر من تاريخ الحكم بعدم الاختصاص . تولد سبب جديد للانقطاع . المادة ١٠ من قانون الشفعة .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم المطعون فيه قد استخلص واقعة العلم الكامل اليقيني بالبيع من عريضة دعوى الشفعة التي أعلنها الطاعنان إلى المطعون عليهما وذكر فيها أنهما بمجرد أن علما بأن البائعة باعت إلى المطعون عليهما مقدارا معيناً من الأطنان أظهرتا رغبتهما في الأخذ بالشفعة برفقتين أعقبهما تكليف بالحضور أمام المحكمة الابتدائية الوطنية، وكان استخلاص الحكم لواقعة علم الطاعنين بالبيع من عريضة دعوى الشفعة ومن تاريخ رفعها على الأقل ، وهي الدعوى المقضى فيها بعدم الاختصاص، هو استخلاص سائح ، فانه يكون غير منتج تعيب الحكم فيها أورده في خصوص البرقتين المشار إليهما في سبب الطعن للاستدلال بهما ، على أن العلم الكامل قد تحقق من تاريخ إرسالهما .

٢ — علم الشفيع بأسماء بعض المشتريين دون البعض الآخر لا يعتبر ناقصا لمجرد ذلك ، بل هو علم تام فيما يتعلق بمن علم بهم

خلال هذه الفترة غير لازم وفقا للمادة ٦٩٤ من القانون المدنى المختلط .

٣ — ليس من شأن الحكم الصادر برسو المازاد أن ينقل إلى المشتري من الحقوق أكثر مما كان للدين المنزوعة ملكيته ، وإذن فتي كانت أرض المنزل موضوع النزاع جارية في وقف معين ومقررا عليها حكر للغير فان حكم رسو المازاد لا يلغى حق الوقف . أما القول بأن الاستبدال يجب أن يكون للمالك المبانى وحده فلا سند له من القانون .

(القضية رقم ٨١ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد المروسي ومحمود مباد المستشارين) .

٤٣٩

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣

أ — شفعة . حكم . تسببيه . استخلاص العلم الكامل اليقيني بواقعة البيع من عريضة دعوى الشفعة التي رفعها الشفيع أمام محكمة غير مختصة . هو استخلاص سائح . الذى عليه فيما أورده في خصوص برقتين أرسلهما الشفيع البائع والمشتري للاستدلال بهما على تحقق العلم لا من تاريخ رفع الدعوى لحسب بل من تاريخ إرسالهما . فنى غير منتج .

ب — شفعة . علم الشفيع بأسماء بعض المشتريين دون البعض الآخر . هو علم تام بالنسبة للمشتريين الذين علم بهم وتسرى المواعيد في حقه من تاريخ هذا العلم . بقاء حق الشفيع بالنسبة للمشتريين الذين لم يعلم بهم ولا تسرى في حقه المواعيد إلا من تاريخ العلم بهم .

ج — شفعة . ميعاد الشفعة . رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة . من شأنه قطع ميعاد السقوط .

٤٤٠

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣

١ - ضرائب . تقدير أرباح الممول . اتخاذ أوراقه وحساباته أساسا للتقدير . شرطه . أن يكون الثابت بها مطابقا للحقيقة . حكم . تسييبه . تقريره . أسباب سائفة أن دفتر الممول غير منتظمة . اطراحه . هذه الدفاتر واعتماد تقدير اللجنة . لا مخالفة في ذلك لقانون . اللاو ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ب - ضرائب . حكم . تسييبه . عدم اجابته طلب الممول ندب خبير لتحقيق مدافع به من أنه لم يتجر بالتجزئة . اقتناعه لأسباب سائفة بصحة قرار لجنة التقدير باعتبار الممول تاجرا بالجملة ونصف الجملة . لا خطأ .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان الأصل في تقدير أرباح الممول أن يكون على أساس أوراقه وحساباته وفقا للفقرة الأولى من المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الثابت بها مطابقا للحقيقة الواقع، وإلا فإن لمصلحة الضرائب الحق في أن تحدد إيرادات الممول بطريقة التقدير وذلك وفقا للفقرة الأخيرة من المادة المشار إليها، وعند الخلاف بين الممول ومصلحة الضرائب ترفع المسائل المختلف عليها إلى لجنة التقدير لتفصل فيها على ضوء الاقرارات والبيانات التي يقدمها الممول وملاحظات مصلحة الضرائب، وذلك وفقا لنص المادتين ٥٢ ، ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإذا طعن الممول أو مصلحة الضرائب في تقدير اللجنة أمام المحاكم فإن لها السلطة في

وتسرى من تاريخه المواعيد التي نص عليها القانون لطلب الشفعة ورفع الدعوى بالنسبة إليهم ويبقى حق الشفيع قائما بالنسبة لمن عداهم منوطا بعلبه بأسمائهم ومن تاريخ هذا العلم تسرى في حقه المواعيد المذكورة .

٤ - رفع دعوى الشفعة أمام محكمة غير مختصة من شأنه أن يقطع مدة السقوط طالما أن الدعوى قائمة ولم يصدر فيها حكم في الاختصاص ؛ ذلك أن مسألة الاختصاص هي من المسائل الدقيقة التي تختلف فيها وجهات النظر ؛ إلا أنه متى صدر في الدعوى حكم بعدم الاختصاص ولم يطعن فيه رافع الدعوى بالاستئناف ، فإن الانقطاع يقف أثره بمجرد صدور هذا الحكم .

٤ - بقاء ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر بعدم الاختصاص في دعوى الشفعة مفتوحا لعدم اعلانه وثبوت حق الشفيع في استئنافه ليس من شأنه جعل الانقطاع مستمرا ؛ فإذا لم يرفع الشفيع دعواه في ظرف شهر من تاريخ الحكم بعدم الاختصاص ، فإن حقه في الشفعة يسقط عملا بالمادة ١٥ من قانون الشفعة ، أما إذا رفع الاستئناف قبل مضي الشهر ؛ فإنه يتولد عن رفعه سبب جديد لانقطاع التقادم .

(القضية رقم ٩٧ سنة ٢١ ق . رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكبيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد المستشارين) .

المبدأ القانوني

لما كانت المادة ١٠٩ من قانون التجارة المختلط المنطبقة على واقعة الدعوى تقضى بأن دعاوى المرسل والمرسل إليه ضد الناقل بخصوص تلف الشيء أو ضياعه تسقط بمضى ١٨٠ يوماً تبدأ في حالة فقد البضاعة من اليوم الذي كان يجب أن يتم فيه النقل وفي حالة تلفها من تاريخ تسليم البضاعة دون الاخلال بحالتي الغش وعدم الأمانة فهي تقرر مدة تقادم قصيرة تخضع لقواعد الانقطاع المستمدة من القانون العام ، وكان الإقرار القاطع للتقادم يجب أن يتضمن اعترافاً بحق صاحب البضاعة في التعويض وبالمسؤولية عن فقدتها ، وكان الخطاب المرسل من الناقل إلى صاحب البضاعة والذي اعتبره الحكم قاطعاً للتقادم وأسس عليه قضاءه برفض الدفع بالسقوط وإن كان قد تضمن اقراراً بفقد البضاعة إلا أنه تضمن في الوقت ذاته انكاراً للمسؤولية عن فقدتها مع نسبة الخطأ المباشر المسبب له إلى عمال صاحب البضاعة ، لما كان ذلك ، فإنه يكون غير صحيح في القانون ما قرره الحكم من أن الإقرار بفقد البضاعة في الخطاب المشار إليه يفيد اقراراً بالمسؤولية يقطع التقادم ، ذلك أنه وإن كان الأصل أن أمين النقل مسئول عن فقد البضاعة إلا أنه يستطيع دفع هذه المسؤولية إذا أثبت أن

اعتماد أوراق الممول ودفاتره أو أطرافها إذا هي لم تطمئن إليها . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بدفاتر الطاعن في تقدير نسبة أرباحه وأخذ بما حددته لجنة التقدير قد أثبت بالأسباب السائغة التي أوردها عدم انتظام هذه الدفاتر وعدم امساكه دفتر الصنف فإن النقص عليه بمخالفة القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٢ - المحكمة غير ملزمة بنسب خبر لتحقيق ما دفع به الطاعن من أنه لم يكن يتجر بالتجزئة متى كانت قد اقتضت بصحة قرار لجنة التقدير باعتباره تاجراً بالجملة ونصف الجملة وأقامت قضاها في هذا الخصوص على الأسباب السائغة التي أوردها .

(القضية رقم ٣٠٦ سنة ٢١ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبدالمعز محمد ومصطفى فاضل وأحمد المروسي وعمود عيساد المستشارين) .

٤٤١

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣

تقادم . انقطاع التقادم . مسؤولية أمين النقل بخصوص تلف البضاعة أو فقدتها . سقوط دعوى المسؤولية بمضى مدة ١٨٠ يوماً . خضوع هذه المدة لقواعد الانقطاع المستمدة من القانون العام . شرط الإقرار القاطع للتقادم أن يتضمن اعترافاً بفقد البضاعة وبالمسؤولية عن فقدتها . حكم . تسيبته . اعتباره اقراراً أمين النقل بفقد البضاعة مع انكاره للمسؤولية عن فقدتها قاطعاً للتقادم . خطأ في القانون . المادة ١٠٩ من قانون التجارة المختلط .

الفقد كان نتيجة قوة قاهرة أو أمر مفاجئ.
أو خطأ المرسل .

المحكمة

« من حيث إن عما تنعاه الطاعتان على الحكم أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بمقولة إن الكتاب المرسل من مصلحة السكك الحديدية إلى المطعون عليها في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وإن كان ينفي المسؤولية عن عمال المصلحة إلا أنه يتضمن إقراراً بفقد البضاعة وإن هذا الإقرار يقطع التقادم ولم تمض ١٨٠ يوماً بين تاريخه وتاريخ رفع الدعوى مع أن الذي يقطع التقادم هو الإقرار بالمسؤولية والاعتراف بحق المطعون عليها في التعويض لا الإقرار بحصول الواقعة نفسها مع نفي المسؤولية عنها .

« ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض الدفع بالسقوط على أنه ثابت من المستندات التي أودعت من جانب المستأنف عليهما (الطاعتين) ملف الدعوى الابتدائية أن الشركة المستأنفة لم تأل جهداً في المطالبة بحقوقها بعد الحادث مباشرة وأنها تبادلت مع إدارة النقل بمصلحة السكك الحديدية عدة مراسلات في هذا الشأن وانتهت بخطاب المصلحة المؤرخ في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ وهو وإن كان ينفي المسؤولية عن عمال المصلحة فإنه يتضمن إقراراً صريحاً بحصول فقد البضاعة المصدرة بما يترتب عليه قطع القادم ولا يدحض ذلك قول المستأنف عليهما إن الإقرار المتضمن اعترافاً بالمسؤولية هو الذي يقطع التقادم لأنه لا يجوز الخلط بين الواقعة موضوع المسؤولية وهي في الحالة الماثلة في الدعوى الحالية ضياع شحنة

البترول ، وبين الأوجه التي يستند إليها المسؤول بالحقوق المدنية في دفع هذه المسؤولية . فالإقرار بالواقعة وهي منشأ المسؤولية وقوامها قاطع بلا جدال للتقادم ، أما الدفاع الذي يديه أمين النقل دفعا للمسؤولية فرده إلى شخصه وإلى مصلحته والأمر في تقديره عند النهاية إلى القاضي الذي يحسم النزاع ويبين من الاطلاع على كتاب ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ المرسل من مصلحة السكك الحديدية إلى المطعون عليها . المقدم ضمن أوراق الطعن ، أنه ورد فيه رداً على محرر جنابكم المؤرخ ١٧/٨/١٩٤٦ تفيد بأن الرسالة أعلاه تصدرت بصيغة بضاعة سائبة تحت مسؤولية أصحابها خاصة طبقاً لأحكام بند ٢٩ من تعريفه نقل البضائع (قانون المتعاقدين) والمصلحة لا تسأل عن أي فقد منها مهما تكن الظروف والأسباب بدون الإخلال بما ذكر فحيطكم علماً بأنه ثبت من المعاينة أن ما حصل كان سببه عدم قفل البلف الداخلي بعد شحن الصهريج وهذا يسأل عنه عمال الشركة التي قامت بالشحن ، وهذا الذي بنى عليه الحكم قضاءه برفض الدفع غير صحيح في القانون ذلك بأن المادة ١٠٩ من قانون التجارة الخنات المنطبقة على واقعة الدعوى تقضى بأن دعاوى المرسل والمرسل إليه ضد الناقل بخصوص تلف الشيء أو ضياعه تسقط بمضى ١٨٠ يوماً تبدأ في حالة فقد البضاعة من اليوم الذي كان يجب أن يتم فيه النقل ، وفي حالة تلفها من تاريخ تسليم البضاعة دون إخلال بحالتي الغش وعدم الأمانة . فهي تقرر مدة تقادم قصيرة تخضع لقواعد الانقطاع المستمدة من القانون العام ، ومن ثم فإنه لا المراسلات المتبادلة بين الطرفين ولا كتاب ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ يقطع التقادم : ذلك أن الإقرار القاطع للتقادم يجب أن

التجارة المختلط يكون في محله ويتعين تأييد الحكم الابتدائي القاضي برفض الدعوى وذلك للأسباب السابق بيانها .

(القضية رقم ٣٢٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٢

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣

أ — نقض . طعن . اعلان للنيابة . اعلان تقرير الطعن للطعون عليه في المحل المبين في صحيفة الدعوى وفي الحكم المطعون فيه . ثبوت تركه لهذا المحل واجابة شيخ الحارة بما يؤيد ذلك وعدم ذكره لموطن الجديد المطعون عليه . ليس في الأوراق ما يفيد أن الطاعن لو بذل جهدا آخر في التحري فيما بقي من ميعاد اعلان الطعن لاهتدى إلى موطن المعن اليه . كفاية التحريات في هذه الصورة . صحة اعلانه للنيابة .

ب — نقض . طعن . عدم ذكر مواطن القصور في تقرير الطعن . النعى غير مقبول .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الطاعن بعد أن قرر بالطعن قد حاول أن يعلن التقرير للطعون عليه في موطنه المبين في صحيفة الدعوى وفي الحكم المطعون فيه فلم يجده المحضر في ذلك المحل ، بل أخبر أنه تركه وأجاب شيخ الحارة بما يؤيد ذلك ولم يبين في اجابته موطن المعن اليه الجديد بما يستفاد منه أنه لا يعلمه ولم يكن في أوراق الدعوى ما يستدل منه على أن الطاعن لو بذل جهدا آخر في التحري فيما بقي من ميعاد الخمسة عشر يوما لاهتدى لموطن المعن اليه ، فإن ماتم من التحريات في هذه الصورة يكون

بتضمن اعترافا بحق صاحب البضاعة في التعويض وبالمسؤولية عن فقدما ، ولما كان الحكم قد بني قضاء برفض الدفع بالسقوط على أن كتاب ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ يتضمن إقرارا بفقد البضاعة ويعتبر إقرارا بالمسؤولية ، لأن الفقد هو منشأ المسؤولية وقوامها ، وكان الكتاب المذكور وإن تضمن إقرارا بفقد البضاعة إلا أنه تضمن في الوقت ذاته أنكارا للمسؤولية عنه مع نسبة الخطأ المباشر المسبب له إلى عمال المطعم عليها ، فانه يكون غير صحيح ما قرره الحكم من أن الإقرار بفقد البضاعة في المراسلات المشار اليها في هذه الحالة يفيد إقرارا بالمسؤولية يقطع التقادم ذلك أنه وإن كان الاصل أن أمين النقل مسئول عن فقد البضاعة إلا أنه يستطيع دفع هذه المسؤولية إذا أثبت أن الفقد كان نتيجة قوة قاهرة أو أمر مفاجيء أو خطأ المرسل وقد أصرت الطاعنة في كتابها السالف الذكر على نسبة الفقد إلى خطأ عمال المطعم عليها ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه لخطئه في تطبيق القانون دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها .

ومن حيث إنه لما كان الثابت من أوراق الطعن أنه لا نزاع بين الطرفين في أنه قد مضى أكثر من ١٨٠ يوما بين اليوم الذي كان يجب أن يتم فيه نقل البضاعة المطلوب التعويض عن فقدما وبين رفع الدعوى ، وكانت الخطابات المرسلة من الطاعنتين إلى المطعم عليها لا تتضمن إقرارا بالمسؤولية عما يصح اعتباره قاطعا لمدة التقادم على ما سبق بيانه فإن الدفع بسقوط الدعوى استنادا إلى المادة ١٠٩ من قانون

كافيا لصحة اعلان المطعون عليه في مواجهة النيابة .

٢ - متى كان الطاعن لم يبين في تقرير طعنه مواطن القصور التي يعيها على الحكم المطعون فيه وإنما اكتفى بقول بجمل هو ان الحكم لم يرد على دفاعه الذي أورده في المذكرات دون بيان لهذا الدفاع الذي أغفل فإن هذا النعي يكون غير مقبول .

(النضبة رقم ٢٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٣

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣

١ - نقض . طعن . المصوم في الطعن . إفلاس . بطلان الطعن بالنسبة لأحد دائي التعلية . عدم تعدى أثر هذا البطلان إلى بقية الدائين الذين استوفى الطعن أوضاعه الشكلية بالنسبة إليهم . ملة ذلك .

ب - استئناف . قيد الاستئناف . ميعاد القيد . عدم جواز إضافة ميعاد مسافة إلى الواجبات التي حددتها المادة ٤٠٧ مرافعات . ملة ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إذا قضى ببطلان الطعن بالنسبة لأحد دائي التعلية لعدم إعلانه فإن أثر هذا البطلان لا يتعدى إلى بقية الدائين الذين استوفى الطعن أوضاعه الشكلية بالنسبة إليهم لأن لكل منهم حقا ماليا خاصا به قابلا للجزئة من مجموع ديونهم .

٢ - أوجبت المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات على المستأنف أن يقيد استئنافه خلال ثلاثين يوما من تاريخ آخر إعلان

صحيح لصحيفة الاستئناف إلا إذا كان قد حدد لنظره جلسة تقع في أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب القيد قبل الجلسة بيومين على الأقل وميعاد القيد هذا هو ميعاد حتمي لا يجوز إضافة ميعاد مسافة إليه ، إذ هو إجراء يتعين على المستأنف أن يقوم به من تلقاء نفسه دون تكليف به من خصمه ، ولا يحق للمستأنف أن يتضرر من عدم إضافة ميعاد مسافة من محل إقامته إلى مقر المحكمة المرفوع إليها الاستئناف متى كان القانون قد أوجب عليه بنص المادة ٤٠٦ مرافعات أن يتخذ له منذ البداية محلا مختارا في صحيفة استئنافه بالبلد التي بها مقر المحكمة .

(النضبة رقم ١٨٦ سنة ٢١ برئاسة وعضوية السادة الأراذلة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت وعبد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٤٤٤

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣

إثبات . إقرار . حكم . تضييع . ما ثبت في محضر جلسة دعوى الطرد لم يكن إقرارا من واقعة متنازع عليها بل كان اتفاقا بين الطرفين على تحديد الإيجار بمبلغ معين في السنة . عدم إعمال الحكم أثر هذا الاتفاق في دعوى المطالبة بالأجرة . خطأ في القانون .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من الصورة الرسمية لمحضر جلسة دعوى الطرد المقامة من الطاعن قبل المطعون عليه أن ما صدر من هذا الأخير لم يكن إقرارا عن واقعة متنازع عليها بل

المساهمة في المادة ٢١ منه ، بل سوى في حكم المادة ٣٤ بين الشريك المتضامن في هذه الشركات وبين الممول المنفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح . والقانون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة لم يفرق في هذا الخصوص بين شركات التوصية البسيطة وشركات التوصية بالأسهم التي وإن شملت موصين مساهمين فهي ليست إلا شركات توصية تفرض الضريبة على مديرها الشريك العامل بمقدار نصيبه في الربح وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون المشار إليه أسوة بالشركاء في شركات التضامن .

(القضية رقم ٣٤٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٤٤٦

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣

بيع . التزامات البائع . ضمان انتقال ملكية المبيع للمشتري . لا يجوز للبائع طلب تثبيت ملكيته لما باعه لغيره أن المشتري لم يسجل عقد شرائه . حكم . تسببه . قضاؤه بتثبيت ملكية البائع لما باعه . استداده إلى أن المشتري لم يرفع دعوى بفسخ التناقد أو بتثبيت الملكية وإلى أنه قد نص في العقد على انقضاءه في حالة عدم دفع باقي الثمن . عدم تحقيق المحكمة دفاع المشتري بأنه أولى جميع الثمن بموجب وصولات قدمها . خطأ في القانون وقصور .

المبدأ القانوني

من أهم التزامات البائع ضمان انتقال ملكية المبيع إلى المشتري فلا يجوز له

كان قبولاً منه لإيجاب من الطاعن انعقد به الاتفاق فعلاً بين الطرفين على تحديد إيجار القدان بمبلغ معين في السنة الزراعية فنزل الطاعن عن دعوى الطرد والتزم بمصاريفها تنفيذاً للاتفاق الذي انعقد بينهما ، وكانت المحكمة إذ لم تعمل أثر هذا الاتفاق في دعوى المطالبة بالأجرة أقامت قضاهاً على أنه إقرار صادر في دعوى أخرى ولا يصح التمسك به في الدعوى الحالية ، فإنها تكون قد خالفت القانون .

(القضية رقم ٣٠٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٤٤٥

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣

ضرائب . شركة . شركات التضامن والتوصية . الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على الأرباح التي يصيبها الشريك المتضامن أسوة بالممول المنفرد . عدم الاعتماد بالشخصية الاعتبارية لهذه الشركات . اختلاف هذه الشركات في هذا الخصوص عن شركات المساهمة . لا فرق في هذا الشأن بين شركات التوصية البسيطة وشركات التوصية بالأسهم . المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانوني

لم يعتد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في خصوص الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن أو التوصية فلم يخضعها - بهذا الوصف - للضريبة كما أخضع الشركات

بأنحلاله أو بفسخه لسبب من الأسباب
المسوقة لذلك ، كما يكون الحكم مشوباً
بالقصور لعدم تحقيق المحكمة دفاع الطاعن
بأنه أوفى كامل الثمن للطاعن عليهما
الأولى والثانية .

(القضية رقم ٤٢٧ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٧

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣

ضرائب . رسوم بلدية . عدم جواز فرضها بأثر
رجعي بخالفة المجلس البلدي لهذا المبدأ . عدم
جواز الاعتداد بما يقرره من أثر رجعي . المواد
٢١ و ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ١٤٥
لسنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وإن
رخص للمجالس البلدية في أن تقرر أو
تفرض رسوماً بلدية في الأحوال الميئة به
إلا أن المجلس البلدي لا يستطيع أن يرب
لرسم الذي يفرضه أثراً رجعياً لأن القانون
لم يخول المجلس هذا الحق ، فإن خالف هذا
وجب عدم الاعتداد بما يقرره من أثر رجعي
وليس من شأن تصديق وزير الصحة على
قرار المجلس ما يصحح هذه المخالفة ، ولا
يحل للاعتداد بالقول بأن تحصيل الرسم عن
مدة سابقة على القرار الذي فرضه لا يعتبر
ترتيباً لأثر رجعي للقرار ، بل هو أعمال
لمبدأ معنوية الميزانية وسنوية الضريبة ، ذلك
لأن كون الميزانية تعد لمدة سنة لا يستتبع

طلب تثبيت ملكيته إلى العقار المبيع منه
لمجرد أن المشتري لم يسجل عقد شرائه ،
وإذن متى كان الطاعن قد استند إلى عقد
يتضمن شراءه المنزل موضوع النزاع من
المطعون عليهما الأولين وآخرين مقابل ثمن
تسلم منه البائعون مبلغاً عند التعاقد على أن
يدفع الباقي في التاريخ الذي حدد لتحرير
العقد النهائي ، ونص في العقد على أنه إذا لم
يدفع المشتري الباقي في الميعاد المحدد يكون
المبلغ الذي دفعه بصفة عربون من حق البائعين
ويبطل العقد ، وكان الطاعن قد تمسك بأنه
دفع كامل الثمن للطاعن عليهما الأولى
والثانية بموجب إيصالات قدمها للمحكمة ،
وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتثبيت
ملكية المطعون عليهما الأولى والثانية إلى
القدر المبيع منهما أقام قضاءه على أن البيع
لم يصبح نهائياً بالنسبة لهماين الأخيرتين ،
وأن المشتري لم يرفع دعوى بصحة التعاقد
أو بتثبيت ملكيته حتى يمكن للمحكمة أن
تقول كلمتها في العقد المذكور فضلاً عن أنه
منصوص فيه صراحة على أنه إذا لم يتم
المشتري بدفع باقي الثمن يعتبر البيع مفسوخاً
ولاحق للمشتري في استرداد ما دفعه من
الثمن ويعتبر عربوناً ، إذ قرر الحكم ذلك
فإنه يكون قد خالف القانون ، ذلك أن
العقد الذي تمسك به الطاعن يعتبر صحيحاً
ومنتجاً لآثاره دون حاجة إلى رفع دعوى
بصحة تعاقد عنه ما لم يصدر حكم من المحكمة

حتما أداء كل ضريبة أو رسم يقرر في غضون السنة محسوبا من بداية السنة المالية، كذلك لا يحول كون الرسم قد فرض عن سنة أن يقتضى من وجب عليه بالقدر الذى يلزمه ابتداء من وقت سريانه .

(النضية رقم ٤٣٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٨ .

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣

أ - حيازة . ثبوت حيازة المال المودع في أحد البنوك . يستفاد منه توافر السبب الصحيح وحسن النية . على من يدعى العكس عبء إثبات ذلك . مثال . المادة ٦٠٩ مدنى قديم .

ب - حيازة . التمسك بقرينة الحيازة أمام محكمة الإحالة بعد نقض الحكم . جوازه متى كان لم يثبت حصول التنازل عنها .

ج - حيازة . إثبات . الإثبات اللازم لنفى الحيازة . الوقوف عند حد نفي أركان الهيئة المنقول بأنها سبب الحيازة . لا يكفي !

د - حكم . تسييه . حيازة . استناد محكمة الإحالة في قضائها إلى قرينة الحيازة . عدم ثبوت إثارة هذه القرينة في مراحل الدعوى السابقة قبل نقض الحكم . لا مخالفة لحكم النقض السابق .

المبادئ القانونية

١ - ثبوت حيازة المال المودع وفقا للمادة ٦٠٨ من القانون المدنى القديم يستفاد منه وجود السبب الصحيح وحسن النية إلا إذا ثبت ما يخالف ذلك . وإذن متى كانت المطعون عليها الأولى قد تمسكت بقرينة الحيازة الدالة على ملكية القاصرين للمال المودع في حسابهما بأحد البنوك فإن عبء

إثبات ما يخالف هذه القرينة يقع على عاتق من يدعى العكس ، ولا يغير من هذا الحكم ذكر المودع باسمه المال أن سبب تملكه لهذا المال هو الهبة .

٢ - القول بأن المطعون عليها الأولى ما كانت تملك التمسك بقرينة الحيازة المشار إليها بعد أن قطعت الدعوى مرحلة طويلة لم تثر فيها هذا الدفاع مردود بأن للمطعون عليها أن تبدي هذا الوجه من الدفاع أمام محكمة الإحالة بعد نقض الحكم المطعون فيه متى كان لم يثبت نزولها عنه صراحة أو ضمنا ولا يستفاد من هذا النزول من دفاعها السابق الذى طلبت فيه رفض الدعوى وقالت إن سبب ملكية القاصرين للمال المودع هو الإيهاب من جانب المورث .

٣ - لا يكفي لنفى حيازة المال المودع الوقوف عند حد مناقشة أركان الهيئة التى ذكر المودع باسمه المال أنها سبب تملكه له ، بل يجب أن يكون النفي منصبا على أن حيازة المال وإن انتقلت في الظاهر الى من أودع باسمه فإنها بقيت في حقيقة الأمر وواقعته لمودع المال الذى ظل مسيطرا عليه .

٤ - إذا كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليها نحت بعد نقض الحكم منجى آخر بأن تمسكت بقرينة قانونية هى قرينة الحيازة والتي لم يثبت أنها أثارها في مراحل الدعوى السابقة فإن النفي على الحكم المطعون

فيه بأنه إذ أسس قضاءه على هذه القرينة قد خالف مقتضى حكم النقض السابق . هذا النعى يكون على غير أساس .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى المدنية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٢ محكمة الاسكندرية الابتدائية على المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين : سعد مصطفي ، ومحمد سعد مصطفي ، اللذين بلغا سن الرشد أثناء نظر الطعن — وطلبت فيها إلزام المدعى عليها بصفتها بأن تدفع إليها مبلغ ٣١٥٠ جنيها والمصاريف والأتعاب والإرام بنك مصر المطعون عليه الأخير بصرف هذا المبلغ من الوديعتين اللتين كانتا بالبنك الأهلي ونقلتا منه إلى بنك مصر مؤسسة دعواها على أنه في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ توفي المرحوم سعد مصطفي عن ابنته الطاعنة وزوجته المطعون عليها الأولى وسعد ومحمد ولديه منها وعقب وقاته جردت أوراقه بمصنعه فمثر من بينها على إيصال إيداع رقمي ٧٦٣٠ و ٧٦٣١ اللذين بموجبهما أودع المورث في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بصفته وليا على ولديه بفرع البنك الأهلي بالاسكندرية مبلغ تسعة آلاف جنيه باسم كل منهما ولحسابهما الخاص وذلك لمدة سنة ، وقالت الطاعنة إنه لم يكن لها مال في حياة أبيهما فإن التصرف بإيداع المبلغين على هذا النحو من شيخ نيف على التسعين إلى ولديه الصغيرين اللذين لم يبلغا أكبرهما . وقتئذ خمس سنوات يعتبر تصرفا صوريا قصد به حرمانها من الميراث ولم يخرج

به المال المودع من التركة أو يعتبر تصرفا بوصية غير نافذة في حقها لأنها لم تجزها بصفتها وارثة ويحق لها أن تطالب بتصحيحها فيما أودعه مورثها من مال لولديه ويقدر هذا النصيب بالمبلغ المطالب به ، فدفعت المطعون عليها الأولى الدعوى بأن تصرف المورث بإيداع المبلغين بالبنك لاسم ولحساب كل من ولديه يعتبر هبة متجزة تمت أركانها بالإيجاب والقبول والقبض . وفي ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٣ قضت المحكمة برفض الدعوى مؤسسة حكما على أن تصرف المورث بإيداع النقود بالبنك لحساب ولديه القاصرين يعتبر تصرفا صحيحا ناجزا قاصدا به الهبة وقد تمت أركانها بالإيداع الذي تحقق به الإيجاب والقبول دون حاجة إلى قبض القاصرين المال الموهوب من وليهما . فاستأنفت الطاعنة وقيد استئنافها برقم ١٨٢ سنة ١ ق محكمة استئناف الاسكندرية التي قضت في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٦ بتأييد الحكم المستأنف استنادا إلى أن الهبة انقضت انعقادا صحيحا ، فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم ١٥ لسنة ١٧ ق . وفي ٨ أبريل سنة ١٩٤٨ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وبإحالة القضية على محكمة الاستئناف مؤسسة قضاءها على قصور في تسبيب الحكم المطعون فيه ذلك أنه أفهم على أن المورث قصد أن يهب ولديه المبلغين موضوع النزاع هبة صحيحة بفتح حسابا خاصا في البنك الأهلي لكل من ولديه أودع فيه مبلغا باسم كل منهما مع وجود حساب آخر باسمه في نفس البنك ، وهذا الذي قاله الحكم لم يكن فيه بتحصيل ركن الإيجاب في الهبة ولا يدل على صدور هذا الإيجاب من المورث لأن نية الهبة لا تفترض ، وفعل الإيداع ليس من شأنه

بمجرد أن يفيدها إذ هو محتمل احتمالات مختلفة لا يرجح أحدهما غيره إلا بمرجح ولا مرجح في الحكم انصد الهبة . وبعد إعادة القضية إلى محكمة الإحالة قضت في ٩ مارس سنة ١٩٥٠ بالتأييد، فقررت الطاعنة بالاعين في هذا الحكم بطريق النقض .

« حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه إذا قام قضاءه على توافر القرينة القانونية الدالة على ملكية القاضرين للمال المودع باسميهما ولحسابهما بالبنك على أساس أن هذه القرينة مستفادة من هذا الإيداع الذي تمت به حيازتهما للمال المودع وأن من مقتضى هذه الحيازة افتراض قيام السبب الصحيح وحسن النية ، وعلى أن الطاعنة كان عليها عبء نفي هذه القرينة فمجزت عن إثبات ما يخالفها ، إذا أقام الحكم قضاءه على هذا الأساس يكون قد خالف القانون ذلك لأن الطاعنة من مبدأ دفاعها في الدعوى قد أنكرت ملكية ولدى المودع للمال المودع وقالت عنه إنه تركه ، إذ لم يخرج عن حيازته وإن لها فيه نصيبا معلوما ، وكان في وسع المطعون عليها الأولى أن تقف من الخصومة موقفا سليبا بانكار ما تدعيه الطاعنة فتكلف الطاعنة بإثبات دعواها ببقاء المال في التركة ولكن المطعون عليها سلكت مسلكا إيجابيا يلزمها إثبات ما دفع به الدعوى من أن التصرف بالإيداع يعتبر هبة منجزة ، لأن من دفع دعوى غيره عليه إقامة الدليل على صحة ما دفع به . كما خالف الحكم القانون بتأسيسه قضاءه على قرينة الحيازة الدالة على الملكية . ذلك أن المطعون عليها الأولى وقد تمسكت لأول مرة أمام محكمة الإحالة بهذه القرينة

بعد أن قطعت الدعوى تسع سنوات لم تبد خلافا هذا الوجه من الدفاع تكون قد تخلت عن التمسك بها وأسقطت حقها في الاستفادة منها والساقط لا يعود .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص « حيث إن المستأنف عليها الأولى (المطعون عليها الأولى) تركت جانبا ما فصلت فيه محكمة النقض ونحت منحي آخر في بسط دفاعها بناء على بحث قانوني قدمته لم تجعل فيه أساس دفاعها أن إيداع المبلغين بالبنك قد تمت به هبة المال للوالدين وإنما اتخذت لدفاعها تصويرا آخر وهو أن هذا الإيداع قد تمت به حيازة الوالدين للمال المودع ثم انتقلت خطوة أخرى باستنادها إلى المادة ٦٠٨ من القانون المدني القديم المنطبق على هذه القضية والذي لا يختلف في هذه المسألة عن القانون الجديد ، وهي التي تنص على أن مجرد وضع اليد على المنقولات يستفاد منه وجود السند الصحيح وحسن الاعتقاد ، أي أنها لم تحتاج إلى إثبات الهبة ، إذ هي غير مكلفة بهذا الإثبات بصفتها مدعى عليها واكتفت بإثبات حصول الحيازة للوالدين بمقتضى هذا الإيداع والاستناد إلى قرينة الملكية المستفادة من هذه الحيازة طبقا للمادة ٦٠٨ وأضافت إلى ذلك تبيان السبب الصحيح مع كونها غير ملزمة بإثباته باعتبار أنه مفترض قانونا أن سبب هذه الحيازة هو الهبة فكان الواجب على المدعية أي المستأنفة أن تقوم بنفي حصول هذه الهبة دون أن تكون المستأنف عليها — وهي مدعى عليها — ملزمة بإثبات محبتها ، لأن السبب الصحيح مفترض بحكم القانون كما تقدم ، وهذا الذي قرره الحكم

ردا صادرا عن فهم الفكرة في هذا الدفاع ومناقشته لأن قول الطاعنة إن الإيداع لا يفيد الهبة ولا يؤدي إليها هو قول ناف للهبة منظور على الظن في صحتها ويتفق مع ما قرره محكمة النقض من أن الإيداع بمجرد لا يفيد الهبة مما لا يستقيم مع تقرير محكمة الإحالة أن قول الطاعنة ليس نفيا للهبة متملة بالعلة التي ارتكبت إليها بأن ما رددته الطاعنة ليس فيه الدليل الإيجابي على نفى الهبة .

د ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص د وحيث إن هذا الدفاع من جانب المستأنف عليها الأولى وهي مدعى عليها في الدعوى مؤسس تأسيسا قانونيا صحيحا ولكن الخلاف لا يزال قائما بين الطرفين فيما يتعلق بالحيازة إذ بينما تتول المستأنف عليها الأولى إن حيازة الولدين لهذا المال قد تحققت بالإيداع تنكر المستأنفة ذلك وتقول إن الإيداع لم يخرج هذا المال عن حوزة المورث إذ ظلت يده مبسوطة عليه بحيث كان في وسعه لو شاء أن يسحبه كله أو بعضه . . . وحيث إن الإيداع بالبنك وفتح حساب خاص بالولدين من شأنه أن يخرج المال نهائيا من حيازة المودع ويحرمه من التصرف فيه وذلك بمجرد قيد المبلغ في الحساب الجديد ومن ثم يكون قبضا حقيقيا إذ المال من ذلك الوقت يصبح في حيازة صاحب هذا الحساب بحيث يستطيع التصرف فيه بكافة أنواع التصرفات وكل ما في الأمر أنه قبض يتم بواسطة شخص ثالث وهو البنك وهو جاز قانونا ، أما القول بأن المودع قد ظلت يده مبسوطة على هذا المال الذي أودعه بحيث كان في وسعه سحبه إذا شاء والاستدلال من هذا على أن المال لم يخرج عن

لا خطأ فيه ذلك أن حيازة المال المودع وفقا للبادة ٦٠٨ مدني قديم يستفاد منه وجود السبب الصحيح وحسن النية إلا إذا ثبت ما يخالف ذلك . ولما كانت المطعون عليها الأولى قد تمسكت بقريئة الحيازة الدالة على الملكية فإن عبء اثبات ما يخالف هذه القريئة يقع على عاتق الطاعنة . أما القول بأن المطعون عليها الأولى ما كانت تملك التمسك بالقريئة المشار إليها بعد أن قطعت الدعوى مرحلة طويلة لم تثر فيها هذا الدفاع فردرد بأن للمطعون عليها الأولى أن تبدى هذا الوجه من الدفاع أمام محكمة الإحالة بعد نقض الحكم المطعون فيه متى كان لم يثبت أنها سبق أن نزلت منه صراحة أو ضمنا وليس في دفاعها السابق الذي طلبت فيه رفض الدعوى وقالت إن سبب ملكية القاضرين للمال المودع هو الإيهاب من جانب مورثهما ما يفيد هذا النزول .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم خالف القانون وشابه القصور ذلك أنه يفرض أن للمطعون عليها الأولى أن تفيد من قريئة الملكية بالحيازة التي أخذ بها الحكم من حيث دلالتها على الهبة فإن الطاعنة نفت هذه القريئة بقولها إن الهبة لم تتم مقوماتها من إيجاب وقبول وقبض ولا يستفاد أي منها من إيداع المال بالبنك باسم القاصر فكان رد الحكم د أن الواجب على الطاعنة أن تقيم هي الدليل على انتفاء الهبة بتقديم الدليل الإيجابي منها على أن الهبة لم تتحقق ، أما القول بأن الإيداع لا يدل على قصد الهبة فليس دليلا إيجابيا على نفى الهبة ، وبذلك يكون رد الحكم فضلا عن مخالفته للقانون قد عاره القصور لأنه لم يرد على دفاع الطاعنة

حوزته فهو تصوير غير صحيح إذ أن المودع ما كان يستطيع سحبه إذا شاء إلا بصفة أخرى وهي الصفة التي يمثل فيها أصحاب الحساب الجديد فلو أن صفته كولي على الولدين زالت بسلب الولاية منه لما استطاع إلى ذلك سبيلاً ... وحيث إنه وقد تبين أن الحيابة قد أصبحت للولدين بإيداع هذين المبالغين باسميهما في البنك فانهما يستفيدان من القرينة القانونية وهي اعتبارهما مالكين طبقاً للبادة ٦٠٨ التي تفترض السند الصحيح وحسن النية وإيسر الولدان ملزمين بإثبات السند الصحيح إذ أن هذا السند مفترض ومع ذلك فقد ذكرت المسائق عليها الأولى الرصية عليهما وهي المدعى عليها أن السند الصحيح هو الهبة اليدوية فكان الواجب على المسانقة أن تقيم هي الدليل الإيجابي منها على أن الهبة لم تتحقق ، أما القول بأن الإيداع لا يدل على قصد الهبة فليس دليلاً إيجابياً على نفي الهبة ، وبين من هذا الذي أورده الحكم أنه بعد أن أثبت توافر القرينة الدالة على الملكية بحيابة القاصرين للبال المودع سجل على الطاعنة عجزها عن نفي هذه القرينة بدليل مقبول يؤدي إلى نفي هذه الحيابة بإثبات أنها وإن انتقلت في الظاهر للقاصرين بفعل الإيداع فانها بقيت في حقيقة الأمر وواقعه لوالدهما الذي ظل مسيطراً على المال المودع وهو الأمر الذي نقاه الحكم بالأدلة الساتفة التي أوردها أما الرقوف عند حد الجدل في توافر أركان الهبة فليس من شأنه أن ينفي حيابة القاصرين للبال المودع ، ومن مقتضى هذه الحيابة افتراض السبب الصحيح وحسن النية .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون لمناقضته

قضاء حكم النقص السابق مع أنه واجب اتباعه في المسألة القانونية التي فصل فيها ومع أنه لم يجد جديد في واقع الدعوى أمام محكمة الاحالة ووجه التناقض أن محكمة النقص حين عرض عليها ما كان من خلاف بين الخصوم على تكييف الإيداع وأثره في القانون قررت أن نية الهبة لا تفترض وأن فعل الإيداع ليس من شأنه بمجرد أن يفيداً إذ هو يحتمل احتمالات مختلفة لا يرجح أحدها غيره إلا بمرجع ولا مرجع في الحكم لقصد الهبة . ثم جاء الحكم المطعون فيه مقررأ أن هذا الإيداع تمت به حيابة القاصرين للبال المودع وهي حيابة تستفاد منها القرينة القانونية الدالة على الملكية بوضع اليد بالسبب الصحيح وحسن النية مع أن الحيابة التي أقام لها الحكم ما أقام من وزن إنما هي وليدة الإيداع الذي قالت عنه محكمة النقص من قبل إنه لا يفيد الهبة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن المسانقة عليها الأولى - المطعون عليها الأولى - تركت جانباً ما فصلت فيه محكمة النقص ونحت منحي آخر في بسط دفاعها بناء على بحث قانوني قدمته لم تجعل منه أساس دفاعها أن إيداع المبالغين بالبنك قد تمت به هبة المال للولدين وإنما اتخذت لدفاعها تصويراً آخر وهو أن هذا الإيداع قد تمت به حيابة الولدين للبال المودع ... ، وبين من هذا الذي أورده الحكم أنه أقام قضاءه على قرينة تمسكت بها المطعون عليها الأولى لأول مرة أمام محكمة الاحالة ولم يسبق عرضها على محكمة النقص لتقول كلمتها فيها ومن ثم يكون قول الطاعنة بأن محكمة الاحالة قد خالفت مقتضى حكم النقص على غير أساس .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .. »

(القضية رقم ١٣٠ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان
ثابت وعبد العزيز وسليمان وأحمد المروسى وعمود
عبد المستشارين) .

٤٤٩

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣

١ — إثبات . ملكية . حكم . تسببه . اتخاذ
المحكمة من عدم تكليف الأطيان باسم المدعى قرينة
على انتفاء ملكيته مضافة إلى الأدلة الأخرى .
لا خطأ .

ب — أموال . أموال أميرية . طرح البحر .
حكم . تسببه . أطيان طرح البحر من الأموال
المملوكة للحكومة . على من يدعى ملكيتها أن
يثبت تملكه لها بأى طريق من طرق انتقال الملكية .
عجزه عن الإثبات كاف لرفض دعواه .

المبادئ القانونية

١ — لا جناح على المحكمة فى أن تتخذ
من عدم تكليف الأطيان موضوع النزاع
باسم مورث الطاعنين قرينة على انتفاء ملكية
لها مضافة إلى الأدلة الأخرى التى أوردتها
فى هذا الخصوص .

٢ — تعتبر أطيان الجزار (طرح
البحر) عملاً بنص المادة ٦١ من القانون
المدنى القديم وبنصوص اللائحة السعيدية
الصادرة فى ٢٤ من المحجة سنة ١٢٧٤ هـ ملوكة
أصلاً للحكومة . ولا تنتقل ملكيتها إلى
الأفراد إلا بتوزيعها عليهم أو بيعها اليهم
بإرادهم . وإذن فإن الحكم المطعون فيه إذ سجل

عجز مورث الطاعنين عن إثبات تملكه لهذه
الأطيان بأى سبب من أسباب التملك يكون
قد أقام قضاءه بملكية الحكومة لها
وبرفض دعوى المورث المذكور على أساس
يكفى للحكم .

(القضية رقم ١٨٥ سنة ٢٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز
محمد ومصطفى كامل وأحمد المروسى وعمود عبد
المستشارين) .

٤٥٠

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣

١ — إثبات . إجازة . عقد . عبء إثبات إجازة
عقد قابل للإبطال وقوعه على طاق مدعى الإجازة .
مثال . —

ب — إثبات . عبء الإثبات . التواتر الذى
تبين على أى خصم يقع عبء الإثبات . عدم اتساقها
بالنظام العام . جواز الاتفاق على مخالفتها . مثال .

ج — استثناء . وارث . أثر الاستثناء .
حكم ابتدائى بصحة التعاقد الحاصل بين المورث
والشترى . استثناء هذا الحكم من أحد الورثة
دون الباقين . إلغاء الحكم الابتدائى ورفض
الدعوى . تأسيس محكمة الاستئناف حكماً على أن
المورث كان قاصراً عند التوقيع على العقد . لا يستفيد
من هذا الحكم سوى الوارث الذى استأنف .

د — عقد . بطلان . إجازة . من يملك الإجازة ؟
حكم . تسببه . النقص عليه بأنه لم يرد على الدفع
الحاس بإجازة عقد من شخص لا يملكها أو غير عالم
بالسبب اللائق بالنقد . نص غير منتج .

المبادئ القانونية

١ — إن عبء إثبات إجازة عقد قابل
للإبطال إنما يقع على عاتق مدعى الإجازة .
وإذن فتى كان الطاعن قد ادعى أن مورثه
المطعون عليها قد أجاز بعد بلوغه سن الرشد

بالغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الطاعن إنما يرد على القدر الذي استؤنف من الحكم بحسب .

٤ - الإجازة التي تصحح العقد القابل للإبطال هي التي تصدر عن يملكها وهو عالم بالعيب الذي يشوب العقد وأن يكون قاصدا لإجازته ، وإذن فمضى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يدع صدور إجازة مستكملة لهذه الشروط القانونية بل اكتفى بالقول بأن مجرد توقيع المطعون عليها الأولى على محضر الجرد يفيد إجازتها للعقد الصادر من مورثها بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على ابنتها القاصر ، وكان تمسك الطاعن بالإجازة استنادا إلى هذه الواقعة غير منتج ذلك أن المطعون عليها ما كانت تملك إجازة العقد بصفتها وصية دون إذن من المجلس الحسي كما أن مجرد توقيعها على محضر الجرد لا يفيد أنها كانت تدل بأن العقد الصادر من مورثها صدر منه وهو قاصر وأنها أرادت من التوقيع إسقاط حقها في الطعن على العقد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتعرض لبحث هذا الدفاع لا يكون باطلا .

(القضية رقم ٣٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥١

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣

١ - ضرائب . أرباح استثنائية . رقم المفارئة .
عدم استعمال الدول حقه في اختيار رقم المفارئة في
البياد المحدد قانونا . سقوط حقه في الاختيار .

عقد البيع الذي عقده وهو قاصر فإن الحكم المطعون فيه إذ أبقى عليه عبء إثبات هذه الواقعة لا يكون قد خالف قواعد الإثبات .

٢ - القواعد التي تبين على أي خصم يقع عبء الإثبات لا تتصل بالنظام العام ولذا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، وإذن فمضى كان الطاعن قد طلب من المحكمة إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ما يدعيه فليس له أن ينعي بعد ذلك على الحكم إجابته إلى ما طلب ، حتى ولو كان فيما طلب متطوعا لإثبات ما هو غير ملزم بحمل عبئه .

٣ - لما كان الطاعن قد رفع دعواه على ورثة البائع للبائعة له بإثبات صحة التعاقد الذي تم بين مورثهم وبين من اشترت منه وصحة العقد الصادر له من هذه الأخيرة ، فلما دفعت المطعون عليها الأولى الدعوى أمام محكمة أول درجة ببطالان العقد الصادر من المورث لأنه وقع عليه وقت قصره حكمت المحكمة لمصلحة الطاعن فأعلن الحكم لجميع الورثة وكانت المطعون عليها الأولى قد استأنفت الحكم وحدها عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها القاصر ، وكانت محكمة ثاني درجة قد قضت لمصلحة المطعون عليها بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الطاعن - لما كان ذلك فإن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف لا يستفيد منه غير المستأنفة ، ولا يتعدى أثره إلى باقي الورثة الذين لم يستأنفوا الحكم ، ذلك أن قضاء المحكمة

المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١
والقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ .

ب - ضرائب . - أرباح استثنائية . الأمر
العسكري رقم ٣٦١ لسنة ١٩٤٢ . ليس من شأنه
مد الميعاد المحدد لاختبار رقم للمقارنة .

المبادئ القانونية

١ - لما كانت المادة الثانية من القانون
رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد بينت كيفية تحديد
الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة ، وذلك
باتباع إحدى الطريقتين المنصوص عليهما
في المادة المذكورة ، وكانت الفقرة الأولى
من المادة الثالثة من هذا القانون قد نصت
على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين
كأساس للمقارنة متروكا للممول بشرط أن
تكون له حسابات منتظمة ، وبشرط أن
يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب بالأوضاع
وفي المواعيد التي تحددها بقرار وزاري ،
وكانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد
رَتبت على عدم تبليغ الممول اختياره في
المواعيد المحددة تحديد الربح الاستثنائي على
أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في
الفقرة ثانيا من المادة الثانية ، وكان وزير
المالية إعمالا لنص المادة الثالثة من القانون
المشار إليه قد أصدر القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٤١
نص فيه على أنه لأجل استعمال الحق المخول
للممولين بمقتضى هذا القانون ينبغي أن يقدم
الممول إلى مأمورية الضرائب الواقع بدائرة
اختصاصها مركز إدارة أعماله طلبا في ميعاد

لا يجاوز آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ موضحا
به الطريقة التي اختارها من الطريقتين
المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون
المشار إليه ، ثم مد هذا الأجل إلى آخر
ديسمبر سنة ١٩٤١ بالقرار رقم ٢٥٩ لسنة
١٩٤١ ثم إلى آخر يناير سنة ١٩٤٢ بالقرار
رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٤١ ثم إلى ١٥ فبراير
سنة ١٩٤٢ بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ ،
وكان هذا الأجل هو آخر موعد يجوز فيه
للممول استعمال حقه في تقديم إقراره باختيار
رقم المقارنة ، وكان القانون إذ حدد ميعادا
لاتخاذ إجراء معين فإنه يترتب على عدم
مباشرة هذا الإجراء في الميعاد سقوط الحق
في مباشرة بعد فوات الوقت المحدد له ، وكان
الطاعن لم يقدم إقراره باختيار رقم المقارنة
إلا بعد فوات الميعاد فإن حقه في اتخاذ هذا
الإجراء يكون قد سقط ويكون الحكم
المطعون فيه إذ قضى بسقوط حقه في
الاختيار لم يخطئ في تطبيق القانون .

٢ - الغرض من الأمر العسكري رقم
٣٦١ لسنة ١٩٤٢ هو إجبار الممولين على
تقديم إقرارات أرباحهم والبيانات والأوراق
التي يقضى بتقديمها القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والزامهم
بدفع المستحق عليهم من ضرائب عادية أو
استثنائية وليس من شأن هذا الأمر مد ميعاد
اختيار رقم المقارنة المحدد بالقرارات الوزارية

محرره مؤقتا ما يصون حقوقه إلى أن يقول قاضى الأمور الوقتية كلمته بالإبقاء أو الإلغاء وأن سلطة قاضى الأمور الوقتية فيما أسبغ عليه من ولاية تتسع لبحث مدى تحقق أو تخلف الشروط التى يتطلب القانون توافرها لشهر المحرر .

(القضية رقم ١٥٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد عباد المستشارين) .

٤٥٣

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ — استئناف . دعوى . نصاب الاستئناف . نزاع على جزء من عفار قيمته ٣٠ جنيتها . تدخل خصم ثالث فى الدعوى مدعيا شراء العقار بأكمله بمبلغ ٣٣٠ جنيتها وقبول تدخله . الطعن فى عقده بالتزوير من أحد خصوم الدعوى . وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة عقد الخصم التدخل . الحكم برد وبطلان هذا العقد . جواز استئنافه .

ب — اختصاص . دعوى . طلبات طارئة . قيمة الطلبات المارضة تجاوز اختصاص الماضى الجزئى . حسن سير العدالة يقتضى الفصل فى الطلبات المارضة قبل الفصل فى الدعوى الأصلية . وجوب إحالة الدعوى الأصلية والطلبات المارضة إلى المحكمة الابتدائية ، المادة ٥٥ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الطاعن قد تدخل فى الدعوى مدعيا شراء العقار الذى يتنازع طرفا الدعوى على جزء منه مقدرا ثمنه بمبلغ ثلاثين جنيتها مستندا إلى عقد بيع صادر له من المورث بثمن مقداره ٣٣٠ ج وقبول المحكمة تدخله أصبح طرفا فى الدعوى ويكون

الصادرة تنفيذا للبادء الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

(القضية رقم ٣٩٦ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي ومحمد عباد المستشارين) .

٤٥٢

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣

شهر عقارى . قضاء مستعجل . الانتجاع إلى قاضى الأمور المستعجلة بطلب شهر محرر أثرت عليه مأمورية الشهر العقارى باستيفاء بيانات . هو الانتجاع إلى جهة غير مختصة . القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

المبدأ القانونى

لا يجوز الانتجاع إلى قاضى الأمور المستعجلة بطلب الحكم بشهر عريضة دعوى صحة تعاقد أثرت عليها مأمورية الشهر العقارى باستيفاء بيانات لأن الأرض موضوع الطلب هى من الأملاك الأميرية إذ الانتجاع إليه فى هذه الحالة هو التجاء إلى جهة غير مختصة ، ذلك أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى قد بين فى الباب الثالث منه فى المواد من ٢٠ إلى ٣٦ الإجراءات التى تتبع فى شهر المحررات ، والمستفاد من هذه المواد أن القانون لم يربط لصاحب الشأن حقا فى الطعن المباشر فى القرارات الصادرة من مأموريات الشهر العقارى باستيفاء بيانات متعلقة بطلبات الشهر . إذ فى إجازته لطالب الشهر بطلب شهر

الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه بالنسبة لصحة عقده أو عدم صحته ، وكان موضوع النزاع قد تحول بعد قبول تدخل الطاعن وتمسكه بعقده إلى نزاع في صحة هذا العقد الذي تزيد قيمته على النصاب النهائي للقاضي الجزئي ، فإن الحكم برد وبطلان هذا العقد يكون جائزا استثنائه إذ تقدر الدعوى في هذه الحالة بقيمة الحق المثبت في الورقة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد خالف القانون .

٢ - إذا تجاوزت قيمة الطلبات العارضة في الدعوى نصاب القاضي الجزئي وكان من مقتضى حسن سير العدالة الفصل في الطلبات العارضة قبل الفصل في الدعوى الأصلية وجب على المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بأحالة الدعوى الأصلية والطلبات العارضة إلى المحكمة الابتدائية المختصة عملا بنص المادة ٥٠ من قانون المرافعات ، وإذن متى كانت المحكمة قد قبلت تدخل الخصم الثالث الذي تمسك بصحة عقده الذي تزيد قيمته عن نصاب القاضي الجزئي ، وكانت المدعية قد طعنت في هذا العقد بالتزوير فكان يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن تحيل الدعوى الأصلية مع الطلب الخاص بادعاء المدعية في الدعوى الأصلية بتزوير عقد المتدخل إلى المحكمة الابتدائية المختصة .

المحكمة

الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه : الأول - إذ لم يطبق المادة ٤٠١ مرافعات تطبيقا صحيحا فدعوى الموضوع بالنسبة لدعوى التزوير التي صدر فيها الحكم محل الطعن هي الدعوى الخاصة بالعقد الذي طعن فيه بالتزوير وهذه الدعوى قد انضمت إلى الدعوى الأصلية عندما تدخل الطاعن في الخصومة طالبا اعتماد عقده الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٣٣ فتدخل الطاعن في الدعوى باختياره وقبول المحكمة هذا التدخل يجعل منه مدعيا في الدعوى بطلباته الخاصة ، وذلك ما يؤخذ من المادتين ١٥٣ ، ١٥٤ مرافعات . والعقد الذي طعن فيه بالتزوير قيمته مبلغ ٣٣٠ جنيتها وهو مبلغ من شأنه أن ينقل الاختصاص كله إلى المحكمة الكلية وهو من باب أولى قابل للاستئناف إذا اعتبر أن قيمة العقد هي ٣٣٠ جنيتها ، والثاني - إذ تنص المادة ٤٠١ مرافعات على وجوب مراعاة قيمة السند المطعون فيه عند تقدير قيمة الدعوى الأصلية ، وإذا كان الحال كذلك في شأن دعوى التزوير الأصلية فهو ولا بد كذلك في شأن دعوى التزوير الفرعية التي تنفرع من دعوى أصلية هي دعوى السند نفسه ، إذ جعل الشارع الدعوى الأصلية تابعة في هذه الحالة للدعوى الفرعية خلافا لما هو معروف من تبعية الفرع للأصل ، وذلك مراعاة للنظام العام . وقد أشار الحكم إلى ذلك باعتباره رأيا مرجوحا كان مقمولا به في ظل القانون الملغى ومع ذلك فقد رأى أن تطبيقه يجعل الحكم غير جائز استثنائه لقلة النصاب بمقولة إن قيمة عقد المتدخل ٣٣٠ جنيتها مع أن حقيقة ٣٣٠ جنيتها ، والثالث - أنه تطبيقا للنص المادة ٥٠ مرافعات كان يتعين على المحكمة الجزئية أن تحكم بعدم اختصاصها عندما قررت قبول الطاعن حصيا في الدعوى مدعيا بطلبات تزيد قيمتها على نصاب

... وهي حيث إن الطاعن ينسب إلى الحكم

الاستئناف شكلا ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

• ومن حيث إن موضوع الدعوى صالح للحكم فيه .

• ومن حيث إنه يبين بما أنف ذكره أن قيمة الدعوى بعد قبول التدخل وتمسكه بعقده صارت ٣٣٠ جنيتها أى أزيد من نصاب اختصاص القاضى الجزئى . ولما كان من مقتضيات العدالة البت فى صحة أو عدم صحة عقد الخصم المتدخل التى طعنت فيه المدعية - المطعون عليها الأولى - بالتزوير قبل الفصل فى دعواها فإنه كان يجب حل المحكمة الجزئية أن تحكم من تلقاء نفسها بإحالة الدعوى الأصلية والطلبات المعارضة عليها بحالتها على المحكمة الابتدائية المختصة وفقا للمادة ٥٠ من قانون المرافعات ، وهو ما يتعين الحكم به فى موضوع الاستئناف المرفوع من الطاعن ،

(القضية رقم ١٣٢ سنة ٢١ فى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حدى وكيل المحكمة وسليمان ثابت وعبد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود مباد المستشارين) .

٤٥٤

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣

نقض . طعن . اعلان . اعلان الطعن فى الوطن المختار . شرطه . أن يكون المطعون عليه قد صيغه فى ورقة اعلان الحكم . التزام الطاعن بأن يقدم فى خلال العشرين يوما التالية لاطعن صورة الحكم المعلنة اليه والدالة على تعيين الوطن المختار . المواد ١١ ، ٢٨ ، ٤٣١ ، مرافعات .

المبدأ القانونى

إعلان الأوراق القضائية يجب أن يكون لنفس الشخص أو فى موطنه وفقا لنص المادة ١١ من قانون المرافعات ولا يجوز

القاضى الجزئى والحكم إذ لم يطبق هذه المادة قد خالف القانون ، ويريد فى جسامه هذا الخطأ أن محكمة ثانى درجة قضت فى حكمها المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف مع أنه كان مأمولا منها تصحيح هذا الخطأ إذ من المسلم به أن للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك الطاعن بالدفع بوقوع هذا الخطأ القانونى فضلا عن أن الطاعن كان محتفظا فى استئنافه بأسباب يديها فى جلسة المرافعة التى حرم منها بالحكم بعدم جواز الاستئناف .

• ومن حيث إن الطاعن تدخل فى الدعوى مدعيا شراء المنزل الذى يتنازع طرفا الدعوى وهما المطعون عليهما على جزء منه مقدرا ثمنه بمبلغ ثلاثين جنيتها وقد استند الطاعن إلى عقد بيع صادر له من المورث فى ١٣ مايو ١٩٢٣ بثمن مقداره ٣٣٠ جنيتها وبقبول المحكمة تدخله أصبح طرفا فى الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة له أو عليه بالنسبة لصحة عقده أو عدمها . ولما كان موضوع النزاع قد تحول بعد قبول تدخل الطاعن وتمسكه بعقده إلى نزاع فى صحة هذا العقد وقيمه تزيد على النصاب النهاى للقاضى الجزئى فإن الحكم برد وإعلان هذا العقد يكون جائزا استئنافه إذ تقدر الدعوى فى هذه الحالة بقيمة الحق المثبت فى الورقة ومن ثم يكون الحكم إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد أخطأ فى تطبيق القانون اما استناده إلى المادة ٤٠١ مرافعات فهو استناد فى غير محله ذلك أن موضوع النزاع على ما سبق بيانه أصبح بعد الطلبات المعارضة مقدرا بقيمة عقد التدخل أى بمبلغ ٣٣٠ جنية لا ٣٢ جنيتها كما ورد خطأ بالحكم فكان يتعين على محكمة ثانى درجة قبول

لتسليمها في الموطن المختار إلا في الأحوال التي بينها القانون ، ويتضح من نص المادة ٣٨٠ مرافعات أن المشرع وإن أجاز إعلان الطعن في الموطن المختار إلا أنه شرط لذلك أن يكون الخصم قد اختار ذلك الموطن في إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه ، فلا يجوز إعلان الطعن في الموطن المختار لدى محكمة الاستئناف ، وعلى ذلك يجب على من يعلن خصمه بتقرير الطعن بالنقض في موطن مختار أن يثبت أن خصمه قد اختار هذا الموطن في إعلان الحكم ، وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب عليه إيداعه من أوراق في خلال العشرين يوما التالية لتاريخ الطعن ، صورة الحكم المطعون فيه المعلقة ، فإن لم يفعل كان إعلان الطعن لغير الخصم نفسه أو في غير موطنه الأصلي باطلا عملا بالمادتين ١١ و ٤٣١ من قانون المرافعات وتعين على المحكمة أن تقضى بذلك في غيبة المطعون عليه .

(القضية رقم ١٧٢ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأماتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومهناقي فاضل وأحمد العروسي وعمود عباد المستشارين) .

٤٥٥

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣

ضرائب ، إكramيات أتفقها الممول لتسهيل أعماله وتوسيع دائرة نشاطه . وجوب خصمها ضمن مصروفات المنشأة . المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانوني

الإكramيات التي يتفقها الممول لتسهيل أعماله وتوسيع دائرة نشاطه وتتصل اتصالا وثيقا بمباشرة مهنته ، تعتبر من تكاليف المنشأة ويجب خصمها ضمن المصروفات وفقا للمادة ٢٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مادامت غير مبالغ فيها ، ولا محل للقول بسريان ضريبة العمولة على هذه المبالغ لأنها لا تماثل العمولة أو السمسرة لاختلاف الخصائص التي تلازمها عن خصائصها .

(القضية رقم ٤٣١ سنة ٢١ في باليتة السابقة) .

٤٥٦

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣

ضرائب ، رسوم بلدية . عدم جواز فرضها بأثر رجعي . ليس من شأن تصديق وزير الصحة على القرار الصادر بفرضها ما يصحح هذه المخالفة . المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ وإن رخص للمجالس البلدية في المواد ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ في أن تقرر رسوما في الأحوال المينة بهذه المواد إلا أنه لم يخول لهذه المجالس أن ترتب للرسم الذي تفرضه أثرا رجعيا ، فإن جاوز المجلس نطاق السلطة المخولة له بمقتضى القانون المشار إليه ، فإنه يكون قد خرج عن حدود ولايته ، وليس من شأن تصديق وزير الصحة على قرار المجلس ما يصحح هذه المخالفة

الوصف الحقيقي المنطبق عليه أنه ضرر مادي متى كان لم يقدم إلى محكمة الموضوع ما يدل على أن ضررا آخر محققا قد حاق به خلاف الضرر الذي قضى له بالتعويض من أجله .
(القضية رقم ٣٤٤ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥٨

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣

أ - رسوم الدفعة - حكم - تسببه - إصدار اعتماد مستندي - متى تستحق عليه رسوم الدفعة وفقا للمادة الثانية من الفصل الثاني من الجدول الثاني من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ - تبين المحكمة خيرا انحصت عقود الاعتمادات لمعرفة ما ينطوي منها على فتح اعتمادات عادية بسلفة مقترنة . بأوامر دفع مقابل تسلم مستندات شحن البضائع فتستحق عليها رسوم الدفعة وما يعتبر منها مجرد أوامر دفع مستندة إلى عقود فتح اعتمادات سبق تحصيل الرسم عنها - لا خطأ في تطبيق القانون .

ب - رسوم الدفعة - حكم - تسببه - قضاء المحكمة برد الرسوم المحصلة من أحد البنوك على اعتمادات مستندية دون تحقيق ما إذا كانت مجرد أوامر دفع مستندة إلى عقود فتح اعتمادات بسلفة سبق تحصيل الرسم عنها أم أنها في حقيقتها تنطوي على عقود فتح اعتمادات عادية مقترنة بأوامر دفع مقابل تسلم مستندات شحن البضائع فتستحق عليها الرسوم - خطأ في تطبيق القانون .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان الأصل أن إصدار الاعتمادات المستندية ليس عملية أصلية ولكنه متفرع عن عملية أخرى هي عملية فتح اعتماد عادي بسلفة بمنحها البنك إلى عميله مضمونة بمستندات أو بضائع ما لم يكن للعميل رصيد دائن للبنك يزيد على قيمة

كما أن أحكام المرسوم الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ تنفيذا لما ورد بالمادتين ٣٠ و ٧٥ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بتعيين القواعد الخاصة بتحديد أساس الرسوم البلدية وطريقة النظم منها وكيفية تخصيصها وأحوال الاعفاء منها لانتخول المجلس البلدي من الحقوق غير ما خوله إياها القانون المشار إليه ، وعلى هذا الأساس بتعين تفسير ما ورد بالمادة العاشرة من هذا المرسوم من تشكيل لجنة في كل مجلس من بين ما اختصت به تحديد تاريخ استحقاق الرسم الذي يفرضه المجلس .

(القضية رقم ٤٢٢ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥٧

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣

تعويض - حكم - تسببه - وصفه الضرر الذي لحق الطاعن بأنه ضرر أدبي - للنهي على الحكم بالخطأ في هذا الوصف استنادا إلى أن حقيقته أنه ضرر مادي - غير منتج .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد قضى للطاعن بالتعويض على أساس أن إخلال الشركة المطعون عليها بالتزاماتها قد ضيع عليه فرصة كان يترقبها من وراء إظهاره في الأفلام المتطابق عليها ، وهي ذبوع شهرته كممثل سينمائي فانه يكون من غير المنتج النعي على هذا الحكم بأنه وصف هذا الضرر بأنه ضرر أدبي لحسب في حين أن الطاعن يرى أن

٤٥٩

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣

قوة الأمر القضي . حراسة . حكم . تسيبه .
قضاؤه بعدم جواز نظر دعوى حراسة سبق الفصل
فيها . اختلاف السبب في الدعويين . خطأ في تطبيق
المادة ٤٠٥ مدني .

المبدأ القانوني

لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه
أن الطاعن رفع دعوى الحراسة الأولى
باعتبارها إجراء موقوتاً بالبت في الإشكال
الذي رفعه المطعون عليه الأول في تنفيذ
العقد الرسمي الذي اشترى الطاعن بموجبه
الأطيان موضوع النزاع من المطعون عليه
الثاني ، وكانت المحكمة قد قضت برفضها دون
أن تبحث توافر شروطها تأسيساً على أنها
صارت غير ذات موضوع بعد الفصل في
الإشكال ، وكانت الدعوى الثانية التي رفعها
الطاعن بطلب وضع الأطيان تحت الحراسة
قد استند فيها إلى منازعة المطعون عليه الأول
له في ملكيتها ووقتها بالفصل في هذه الملكية
فصلانها ، وكان يبين من ذلك أن السبب
الذي بني عليه طلب الحراسة في كل من
الدعويين مختلف عن الآخر فضلاً عن أن
المحكمة لم تتعرض في الدعوى الأولى لبحث
مسوغات الحراسة لتقول فيها كلمتها — لما
كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى
بعدم جواز نظر دعوى الحراسة الثانية
لسبق الفصل فيها قد أخطأ في تأويل الحكم
الصادر في الدعوى الأولى خطأ ترتب عليه

الاعتماد فعندئذ يؤول الاعتماد إلى خصم يقيد
في الحساب المدين للعميل ، إلا أنه إذا كان
الحكم الأول المطعون فيه قد بني قضاؤه على
أن نماذج فتح الاعتمادات المستندية المقدمة
من البنك غير موضحة بها العملية الأصلية
ولذلك نذبت المحكمة خبيراً للاطلاع على
المستندات الخاصة بها لمعرفة ما إذا كانت
تتضمن عملية فتح اعتماد عادي بسلفة مضافاً
إليه أمر دفع بمبلغ معين مقابل تسلم مستندات
شحن البضائع فيفرض على العملية رسم
دمغة أم أنها مقصورة على مجرد أوامر دفع
مستندة إلى عقود فتح اعتمادات سابقة عليها
فلا يفرض عليها رسم الدمغة باعتبار أن
هذا الرسم قد حصل عند فتح الاعتمادات
السابقة ، فإن هذا الحكم لا يكون قد أخطأ
في تطبيق المادة الثانية من الفصل الثاني من
الجدول الثاني من القانون رقم ٤٤ لسنة
١٩٣٩ .

٢ — إذا كان الحكم الثاني المطعون فيه
قد قضى برد رسوم الدمغة المحصلة من البنك
دون أن يتحقق ما إذا كانت الاعتمادات
المستندية المحصلة عنها تلك الرسوم تنطوي
أو لا تنطوي على عقود اعتمادات هادئة
بسلفة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق المادة
الثانية من الفصل الثاني من الجدول الثاني من
القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ على وجهها
الصحيح .

(الفضية رقم ٣٩٢ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

خطؤه في تطبيق المادة ٤٠٥ من القانون المدني .

(القضية رقم ١٩٤ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى قاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٤٦٠

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣

دعوى صحة التعاقد . تدخل خصم ثالث فيها مدعيا صدور عقد له من نفس المقدار موضوع الدعوى وأنه سجل عقده . قبول تدخله ورفض دعوى إثبات التعاقد على أساس المفاضلة بين المشتريين بأسبقية التسجيل . لا خطأ .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قبل تدخل المطعون عليه الأخير في دعوى صحة التعاقد المقامة من الطاعن على البائع له ، وأجرى المفاضلة بين عقد الخصم المتدخل وعقد الطاعن على أساس أسبقية التسجيل قد قرر أن البحث في دعوى صحة التعاقد وسلامة العقد وتوافر أركانه القانونية يقتضى البحث فيما إذا كان البائع مالكا للبيع المرفوعة بشأنه الدعوى . فاذا تبين للحكمة أن البائع تصرف بالبيع للغير الذى سجل عقده قبل تسجيل المشتري الثانى تعين عليها أن تقضى برفض دعوى هذا المشتري الثانى على أساس أسبقية التسجيل ، وإلا كان حكمها بصحة التعاقد لمن تراخى في تسجيل عقده لغوا لا قيمة له ، إذ قرر الحكم ذلك ، فإنه لا يكون قد أخطأ

في تطبيق القانون .

(القضية رقم ٢٩٣ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٤٦١

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ - نقض . طعن . حكم حاسم للنزاع في الأساس الذى بنيت عليه الدعوى . جواز الطعن فيه على استقلال . مثال . المادة ٩ من الرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٣ بالشاء محكمة النقض .

ب - شركة . حكم . تسييبه . تقريره لأسباب سائفة أن مباشرة الشركة طعن الغلال المسجلة إليها باذن من وزارة التموين وبيعها للجمهور لا يتنافى مع غرضها المنصوص عليه في العقد وهو تنظيف وطحن الحبوب مقابل أجر معين . لا خروج في ذلك من نصوص العقد .

المبادئ القانونية

١ - متى كان النزاع بين طرفي الخصومة يدور على ما إذا كانت أذن التموين الخاصة بالغلال وطحنها سلبت إلى الطاعن الأول بصفته الشخصية أم بوصفه مديراً للطحن وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض وقائع الدعوى ووازن بين حجج طرفي الخصومة انتهى إلى التقرير بأن الغلال كانت تصرف إلى المطاعن أو لمن يتولى إدارتها سواء أكان صاحبها أم مديراً ، وبأن تسليم التمح للطحن الأول كان بصفته مديراً للطحن ، فلما زالت عنه هذه الصفة سلبت الأذن للحارس الذى حل محله في الإدارة ، ثم قضى

الحكم بتكليف الخبير الانتقال إلى المطاحن
ولخص الدفاتر والحسابات الخاصة بعملية
التكوين وبيان نصيب كل من الشركاء في
الأرباح الناتجة عنها في مدة إدارة الطاعن
الأول على الأساس السابق يانه ، فإن هذا
الحكم يكون قد حسم النزاع بصفة نهائية
بوضعه الأساس الذي تقوم عليه عملية الخبير
فيجوز الطعن فيه بطريق النقض على استقلال
وفقا لنص المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم
٦٨ لسنة ١٩٣١ المعدل بالقانون رقم ٧٨
لسنة ١٩٣٣ بإنشاء محكمة النقض الذي صدر
الحكم في ظله .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ
قرر أن قيام الشركة بعملية شراء الغلال
وطحنها وبيعها لا يتنافى مع غرضها المنصوص
عليه في عقد تأسيسها وهو تنظيف الغلال
وطحنها مقابل أجره معينة أقام قضاءه على
أن عملية التكوين عالية من عنصر المغامرات
فالربح فيها مؤكد ، وأن جميع الشركاء قد
أجمعوا على مطالبة المديرين بجعل هذه
العملية مشاعا بين الجميع ، وأنه لا عمل لمنح
امتياز لأحدهم وتخصيصها لحسابه دون الباقيين
وأن الأجرة معينة التي نص عليها في عقد
الشركة أصبحت بحكم الظروف وصيرورة
الحكومة العميل الرئيسى للمطاحن هي الفرق
بين مشتري القمح وثمان الدقيق وكلاهما
مسعر بمعرفة وزارة التكوين وملحوظ فيه من
جانب الحكومة ضمان مصلحة أصحاب

المطاحن ، فانه ليس فيما قرره هذا الحكم مسخ
لنصوص عقد الشركة ولا مخالفة للمادة ٤٣٩
من القانون المدنى القديم .

(القضية رقم ٢٦ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد على وكيل المحكمة وعبد العزيز
محمد ومصطفى فاضل وأحمد الروسى ومحمود عياد
المستشارين) .

٤٦٢

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢

نقض . طعن . موضوع النزاع هو طلب بطلان
عقد بيع بالدعوى البوليصية . اعلان تقرير الطعن
إلى المشتري وقع باطلا . عدم قبول الطعن بالنسبة إلى
جميع الخصوم .

المبدأ القانونى

إذا كان العقد الذى طعن فيه الطاعن
بالدعوى البوليصية وطلب إبطاله صادرا إلى
المطعون عليها الأولى دون غيرها ، وكانت
هى الخصم الحقيقى الذى لا تصح الدعوى
إلا باختصاصه فإن بطلان اعلانها بتقرير الطعن
يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة إلى باقى
المطعون عليهم .

(القضية رقم ٢٦٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٣

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أ - ضرائب . حكم . تسببه . عدم اشتراط
أن تكون دفاتر الدول مستوفاة لاشتراط الانصوص
عليها فى قانون التجارة حتى يصح الاعتماد عليها .
تقريره أن هذه الدفاتر ليست مؤيدة بالمستندات
ومحوطا بذلك . اطراحه الأخذ بها . لا خطأ .

ب - ضرائب . حكم . تسببه . دفعه . إجابة

٤٦٤

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣

ضرائب . حجز . الحجز التحفظي الثاني الذي توقعه مصلحة الضرائب بعد مضي شهرين من الحجز الأول دون ربط الضريبة . هو حجز باطل بطلانا جوهريا . لا يغير من ذلك أن يكون الحجز الأول قد وصف خطأ بأنه حجز تنفيذي . المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

المبدأ القانوني

جرى قضاء هذه المحكمة تطبيقا لنص المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أنه لا يجوز لمدير عام مصلحة الضرائب أن يوقع حجزا تحفظيا آخر بعد الحجز الأول إذا لم تربط الضريبة خلال شهرين من تاريخ توقيع الحجز الأول لما يترتب على ذلك من إطالة الأمد الذي تحبس فيه أموال المحجوز عليه عن المدة التي قررها القانون بما يفوت الحكمة التي توخاها الشارع من تحديدها ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحجز الأول الذي أوقعته مصلحة الضرائب وصف خطأ بأنه حجز تنفيذي تحت يد الغير وليس حجزا تحفظيا ، لأن الحجز الأول وإن كان باطلا لتوقيعه بلا سند قبل ربط الضريبة وليس من شأنه قانونا أن يترتب عليه حبس أموال المدين إلا أنه قد ترتب عليه فعلا هذا الأثر طيلة مدة شهرين . ما كان المحجوز عليه يستطيع خلالها إزالة هذه العقبة المادية قبل الحصول على حكم يطلان هذا الحجز . وإذن فإن

طالب الممول ندب خبير لفحص حساباته . استناده إلى أن هذه الحسابات ليست منتظمة وأنه لا جدوى من ندب الخبير . لا خطأ .

المبادئ القانونية

١ — متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشترط أن تكون دفاتر الممول مستوفاة الشروط المنصوص عليها في المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من قانون التجارة حتى يصح الاعتماد عليها . وإنما — وهو بسبيل الرد على اعتراضات الممول واستمساكه بدفاته — قال بأنها ليست هي الدفاتر المؤيدة بالمستندات في الإيراد والمنصرف بحيث لا يتطرق إليها الشك ، فإن النعي على هذا الحكم بمخالفة القانون يكون على غير أساس ..

٢ — إذا كانت المحكمة بعد أن أثبتت بالأدلة التي استندت إليها عدم سلامة دفاتر الممول بما يدعو إلى عدم الاطمئنان إليها فلا عليها إن هي لم تجب الممول إلى طلب ندب خبير لفحص حساباته وتقدير أرباحه من واقع هذه الدفاتر .

(القضية رقم ٤١٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

الحجز التحفظي الثاني الذي أوقعته مصلحة الضرائب بعد الحجز التنفيذي الأول يكون باطلا بطلانا جوهريا لانعدام سنده القانوني ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم تأثيره لم يخرج عن اختصاصه ولم يخالف القانون .

(القضية رقم ١٥٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد المروسي وعمود عباد المستشارين) .

٤٦٥

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣

قاضي الأمور المستعجلة . سلطته في بحث موضوع الحق وتعرف معنى العقد المحرر بين الطرفين لفصل في الاجراء الوقي المطلوب قضاؤه بإعادة التيار الكهربائي إلى محل مشترك قطع عنه هذا التيار . استناده في هذا القضاء إلى قيام نزاع جدي في مقدار المبلغ الذي طوب به وقف من أجله التيار . لامساس بأصل الحق .

المبدأ القانوني

لا يستطيع قاضي الأمور المستعجلة أداء مهمته إلا إذا تعرف مؤقنا ، ولحاجة الدعوى معنى العقد المحرر بين الطرفين ، وتناول بالبحث موضوع الحق لا ليفصل فيه بل ليتبين منه وجه الجدل في الخصومة ، ويتخذ إجراء وقتيا عاجلا يحمي به الطرف الذي تنبئ ظاهر الأوراق أنه جدير بهذه الحماية ، ولا يعتبر حكمه بعد هذا البحث حاسما لموضوع النزاع بين الخصمين ، وإذن فتي كانت محكمة الأمور المستعجلة قد امتثلت

من ظاهر نصوص عقد الاشتراك والأوراق المقدمة في الدعوى أن قيمة استهلاك المطعون عليه الشهري للكهرباء قد قفزت إلى مبلغ باهظ في الفترة الأخيرة ، وهو أضعاف أضعاف ما كان يدفعه قبل ذلك ، بما رجحت معه احتمال صحة قوله بأن ذلك الارتفاع راجع إلى خلل في العداد ، وكان العقد قد نص في أحد بنوده على أنه في حالة وجود خلل في العداد يؤخذ متوسط الاستهلاك في الأشهر الثلاثة السابقة فقط ، وهو ما يقل كثيرا عن المبلغ الذي طالبت به الطاعنة المطعون عليه ، وقطعت عنه التيار الكهربائي لامتناعه عن دفعه ، وكان الإجراء المقضى به ، وهو إعادة توصيل التيار الكهربائي إلى محل المطعون عليه ، لا يمس بحق الطاعنة في اقتضاء ما يحتمل أن يكون لها في ذمته من مقابل استهلاك التيار بعد أن تبين حقيقة أنه لدى محكمة الموضوع ، فإن الحكم لا يكون فيما قضى به من إجراء ماسا بأصل الحق .

(القضية رقم ٤٠٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٤٦٦

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣

أ - تقض . طعن . حكم القبول المانع من الطعن . شرطه . سكوت المحكوم عليه عن الطعن في الحكم مدة طويلة . لا يفيد رضاه بالحكم .
ب - حكم . تسييبه . تأسيسه على سند مدبونية

صادر من وكيل الدين . الوكيل لم يخرج في إقراره
بالدين من حدود الوكالة . لا عيب .

المبادئ القانونية

١ — القبول المسقط للحق في الطعن
يجب أن يكون دالا على ترك هذا الحق
دلالة لا تحتل للشك ، ولا يدل على ذلك
مجرد سكوت المحكوم عليه عن الطعن مدة
طالت أو قصرت طالما كان ميعاد الطعن
مفتوحا .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ
قضى للطعون عليه بطلباته على الطاعن قد
أقيم على سند المديونية المحرر على آخر
بوصفه وكبلا عن الطاعن ، وكان الحكم قد
أثبت بالأدلة الساتعة التي أوردها أن الوكيل
لم يخرج في إقراره بالدين للطعون عليه بمقتضى
السند موضوع الدعوى عن حدود وكالته ،
فيكون في غير محله النعى على هذا الحكم بأنه
لا يقوم على أساس قانوني .

المحكمة

د ... ومن حيث إن الطعن بني على سببين
يتحصل أولهما في النعى على الحكم المطعون فيه
بعدم قيامه على أساس قانوني ذلك : أولا — أن
إلزام الطاعن هو وصادق الشرفاوى بمبلغ الدين
بالتضامن كان يقتضى إما وجود سند كتابي موقع
عليه منهما ومنصوص فيه على التضامن أو إقامة
الدليل على أنهما تاجران وأن الدين تجارى مع
بيان النص القانوني الذى يفترض تضامنها في
الوفاء به إلا أن الحكم المطعون فيه خلا من بيان
صلة الطاعن بالسند الذى استند إليه المطعون

عليه في دعواه ، ثانيا — إن ما قاله الحكم من
أن المطعون عليه دفع إلى الطاعن هو وصادق
الشرفاوى مبالغ على ذمة الشركة لا يمكن أن يحمل
إلا على أحد فرضين وهما : إما أن يكون المطعون
عليه قد أصبح شريكا معهما في التجارة وإما أن
يكون قد أقرض الشركة فأصبح بذلك دائنا لها ،
وعلى كلا الفرضين كان يتعين إثبات قيام الشركة
بين الخصوم وتوجيه الدعوى إليها . وعلى الفرض
الثاني كان يتعين بحث مدى حق كل شريك من
الشركاء في الاستدانة لحساب الشركة ولكن
الحكم المطعون فيه اعتبر الدعوى مقبولة رغم
توجيهها إلى الطاعن هو وصادق الشرفاوى
بصفتهما الشخصية لا إلى الشركة ولم يبحث مدى
حق هذا الأخير في الاستدانة لحسابها ، ثالثا —
إن محكمة الموضوع إذ استخلصت سبق قيام شركة
بين المطعون عليه والطاعن وصادق الشرفاوى
قد وقفت في هذا الاستنتاج عند حد الشبهات
ولم تكلف أحدا من أطراف الخصومة بتقديم
عقد الشركة وأغفلت إقرار المطعون عليه بأن
المبالغ التي سلمها إلى صادق الشرفاوى قد حررت
بها سندات موقع عليها عن تسلم المبالغ دون غيره
ولم ترد بها إشارة إلى وجود الشركة ولا إلى وكالة
متسلم المبالغ عن الطاعن ، رابعا — إن الحكم
إذا اعتبر أن التوكيل الصادر من الطاعن إلى
صادق الشرفاوى كان يميز له حق التوقيع بالنيابة
عن موكله على كل المحررات المتعلقة بمعاملاته
المالية ومنها التوقيع على الشيك ، المطالب
بقيمته قد فسر هذا التوكيل بما لا يحتمله نصوصه ،
لأنه من غير المعقول أن ينصرف التوكيل إلى
تحويل الوكيل حق التوقيع على شيك لا يكون
للموكل ما يقابله من وصيد في البنك .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن

٤٦٦ من هذا القانون أيضا والمواد ٢١ و ٢٢ و ٤٨ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ من قانون التجارة وإنه على الفرضين الآخرين يكون الحكم بإطلاا لقصور أسبابه كما سيوضحه في مذكرته الشارحة .

د ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول لتأسيسه على افتراضات لم يؤسس الحكم قضاءه عليها ، ولأن الطاعن لم يبين فيه مواطن القصور في التسبب ولا يغنى عن هذا البيان — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون الطاعن قد أورد التفصيل في مذكرته الشارحة .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن هل غير أساس ويتعين رفضه .

(النسخة رقم ٢٥٤ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى قاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٤٦٧

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣

أ — إنكار التوقيع . تزوير . إثبات . شبه الإثبات . عدم وقوف الوارث عند حد إنكار توقيع مورثه على المحرر بل ادعى تزويره . شبه إثبات تزوير يقع على طاقته .

ب — تزوير . حكم . تسببه . الفرائن التي ساقها مدعى الزوير لا تبرر استعمال المحكمة حقها في القضاء برد وإبطال السند . استخلاص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها صحة السند . تقدير موضوعي .

ج — ضرورية . وارث . ادعاء الوارث بضرورية السند الصادر من مورثه . لا يجوز له إثبات هذه الضرورية إلا بالكتابة . يستثنى من ذلك التصرف الذي ينطوي على الإساءة والتصرف الصادر في مرض الموت .

د — إثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة . تقدير توافره . موضوعي .

الحكم على الطاعن المطعون عليه بطلانيته قد أقيم على سند المديونية المحرر على صادق إبراهيم الشرفاوي بوصفه وكيلًا عن الطاعن وقد أثبت الحكم بالأدلة الساتفة التي أوردتها أن الوكيل لم يخرج في إقراره بالدين للمطعون عليه ، بمقتضى السند موضوع الدعوى ، عن حدود وكالته ، وفي هذا ما يكفي لإقامة قضااته على الطاعن ، وليس فيما أوردته الحكم في هذا الخصوص ما يعد مستغنا لنصوص عقد الوكالة التي أوردتها الحكم .

أما نفي الطاعن على الحكم قضاءه عليه بالتضامن مع صادق إبراهيم الشرفاوي فهو نفي غير منتج متى كان الثابت من سند الدين أن صادق الشرفاوي أقر به عن نفسه وبوصفه وكيلًا عن الطاعن فهو أى الطاعن مسئول عنه على كل حال أما ما عدا ذلك بما ورد في سبب الطعن فلا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما استطرد إليه الحكم تزييدا .

د ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم تجهيله تكيف العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه ويفترض الطاعن تأسيسا على القول بهذا التجهيل أن هذه العلاقة إما أن تكون شركة تضامن أو شركة محاصة بين أطراف الخصومة ، وإما أن تكون قرضا منحه المطعون عليه إلى شركة قامت بين الطاعن وبين صادق الشرفاوي وإما أن تكون جريمة أو شبه جريمة يسأل عنها الطاعن كفاعل أصلي أو كشريك وإما أن تكون إزاء حصل عليه الطاعن لغير سبب . ويقول الطاعن إنه على الفرضين الأول والثاني يكون الحكم المطعون فيه قد خالف نصوص المواد ٢١٥ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥٢٣ من القانون المدني القديم والمواد من ١٩ إلى

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت أن الطاعن لم يتقدم عند حد إنكار توقيع مورثه على سند وانما ذهب إلى الادعاء بتزويره ، فإن الحكم إذ ألقى عليه عبء إثبات هذا التزوير لا يكون قد خالف قواعد الإثبات .

٢ - إذا كانت المحكمة لم تر فيما ساقه الطاعن من قرائن على ما ادعاه من تزوير السند المطالب بقيمته ما يقنعها باستعمال الرخصة المخولة لها قانوناً في القضاء برده وبطلانه ، بل استخلصت من ظروف الدعوى وملايساتها أن الادعاء بالتزوير غير جدي ، وكان تقديرها في هذا الخصوص في حدود سلطاتها الموضوعية ولا عيب فيه ، فإن النعي عليها بعدم أخذها بالقرائن المشار إليها يكون على غير أساس .

٣ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن الوارث حكمه حكم المورث ، فلا يجوز له إثبات صورية سند صادر من مورثه إلى الغير إلا بالكتابة إلا إذا طعن في هذا السند بأنه ينطوي على الإيحاء أو أنه صدر في مرض موت مورثه .

٤ - تقدير ما إذا كانت الورقة تعتبر مبدأً ثبوت بالكتابة هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى أقام قضاؤه على استخلاص نتائج .

(القضية رقم ٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومهناطي فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٤٦٨

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ - عقد . الغرض . من التعاقد . النقص عليه في العقد . غير لازم .

ب - بيع . عيب خفي . بدء سريان ميعاد رفع دعوى الضمان . من تاريخ العلم اليقيني لا الظني . مثال .

المبادئ القانونية

١ - لا يلزم أن يكون الغرض من التعاقد وارداً في العقد ، بل للمحكمة أن تستخلصه من وقائع الدعوى وما تعارف عليه الناس .

٢ - العلم بالعيب الخفي الذي يبدأ به سريان ميعاد رفع الدعوى هو العلم اليقيني لا العلم المبني على مجرد الظن ، وإذن متى كانت المحكمة إذ قبلت دعوى الضمان قد حصلت من وقائع الدعوى تحصيلاً سائفاً أن المشتري لم يعلم بالعيب الخفي على وجه اليقين إلا بعد أن وردت إليه نتيجة التحليل ، وأنه لم تمض ثمانية أيام بين تاريخ العلم اليقيني وبين رفع الدعوى ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

د ... ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينحصر أولها في أن الحكم أخطأ في الاسناد ، إذ استند في قضاؤه بفسخ العقد إلى أن عدم صلاحية العجينة موضوع العقد لصنع البالوطة يجعلها غير صالحة لغرض المائدة له مع أنه يبين من أمر الشراء إنه لم ترد به أية إشارة إلى أن الغرض الذي قصد المتعاقدان هو عمل البالوطة من العجينة موضوع العقد ، ومع أن

في أن مدة السقوط تبدأ من تاريخ العلم بالعيب لا من تاريخ التحقق من وجوده . وقد علم المطعون عليه بالعيب « حسب دعواه » في يوم ٣ من يناير سنة ١٩٤٤ عندما حاول أن يصنع من العجينة بالوظة فلم يفلح وتأكد هذا العلم في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٤ عندما أرسل عينة من العجينة إلى التحليل وقد مضى بين كلا التاريخين ورفع الدعوى أكثر من الثمانية الأيام المقررة قانوناً لرفع الدعوى في خلالها .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن « ما ذهب إليه الحكم الابتدائي في شأن مبدأ علم المشتري بالعيب الخفي وإسناده هذا التاريخ إلى ٣ من يناير غير سديد ، فقد كان المشتري على حق في عدم مسارعته إلى التقاضي ، وهو لم يكن على بينة بعد بالسبب الحقيقي لعدم الصلاحية خصوصاً وقد ووجه بهذه الصعوبة في ٣ من يناير واستطاع مندوب البائع تذليلها . فإذا كان قد تصرف عن حسن نية ولم يجد ما يبرر المسارعة إلى التقاضي قبل أن يتحقق من سبب العيب الخفي وما هيته فلا شك أن تصرفه في هذا الشأن كان سليماً لا يصح أن يضار به ، إذ عليه قبل أن يتوجه إلى القضاء بطلب الفسخ أن يحدد ماهية العيب الذي ينسب للبضاعة ويجرد عدم استطاعته تحويل البضاعة إلى مشتق آخر لما قد يرجع إلى سبب آخر غير العيب الخفي كجهله مثلاً بالطريقة الصالحة لذلك ، أو لآي سبب فني آخر خارج عن ماهية تلك البضاعة . وقد استقر القضاء الفرنسي على أن العيب الخفي في المواد الغذائية هو ما كان غير مستطاع اكتشاف أمره إلا بعد التحليل الكيماوي ، ولا شك إن التخمير خصوصاً في مراحله الأولى

الطاعنين قررا أن هذا الغرض لم يكن ملحوظاً وقت التعاقد ، وأنه جاء وليد محاولة المطعون عليه ابتداع صنف من الحلوى لم يكن متمكناً منه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً بأن المحكمة لم تقل في أسباب حكمها إن ما استخلصته من كون الغرض من شراء العجينة هو صنع البالوظة مصرح به في نصوص العقد المبرم بين الطرفين حتى يعاب على الحكم بطلان الإسناد ، ولكنها استخلصت ذلك — كما بين من الحكم — من ظروف الدعوى ووقائعها التي وضع لها ما أنه لما شك المطعون عليه إلى الطاعنين من عدم إمكانه صنع البالوظة من العجينة عاونه الطاعن الأول في صنعها ، وهو ما لم يكن يقوم به لو أن العجينة مبيعة لغير هذا الغرض ، وإس بلازم أن يكون الغرض من التعاقد وارداً في العقد ، بل إن المحكمة أن تستخلصه من وقائع الدعوى ، وما تعارف عليه الناس ، ومردود ثانياً بأن الحكم بمقام في أساسه على وجود عيب خفي في البضاعة هو التخمير الكحول الذي كان خافياً على المشتري وقت تسلم البضاعة ولم يكتشفه إلا حين ورد له تقرير معمل باستور في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٤ وهو عيب من شأنه أن ينقص من قيمة البضاعة ومن نفعها بحسب الغاية المقصودة من شرائها .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ جعل مبدأ سقوط دعوى الضمان للعيب الخفي من تاريخ التحقق من وجود العيب الخفي لا من تاريخ العلم به ، مع أن نص المادة ٤٠٢ من القانون المدني المختلط المنطبق على واقعة الدعوى صريح

البائع نتائج هذا الإهمال إذ كان من المستطاع لولا تراخيه في رفع الدعوى المستعجلة استعمال البضاعة في أغراض أخرى . ووجه التناقض في ذلك هو أن الحكم أخذ على المطعون عليه التراخي فيما لم يحدد له القانون موعداً وأباحه له فيما أوجب القانون الإسراع فيه ، وسلم بأن البضاعة كانت تصلح لأغراض أخرى غير التي حددها المطعون عليه ولم تكن مذكورة في العقد وهي صنع البالوظة .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم لم يبيع للمطعون عليه التراخي فيما أوجبه القانون من رفع دعوى الضمان عن العيب الخفي في مدى ثمانية أيام من تاريخ العلم به ، بل قبل الدعوى على أساس أنها رفعت في الميعاد المذكور لأن العلم بالعيب لم يحصل إلا في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٤ فلا تناقض إذن بين ما قرره الحكم في هذا الشأن وما استند إليه من أسباب في رفض طلب التعويض المقدم من المطعون عليه لتراخيه في رفع دعوى إثبات الحالة وطلب بيع البضاعة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٤ تاريخ علمه بالعيب حتى يولييه سنة ١٩٤٤ وهي مدة طويلة تفاقم خلالها التخمير وأصبحت معه البضاعة غير صالحة لأي غرض ، أما ما ذكره الحكم من أنه يجب ألا يتحمل البائع نتائج هذا الإهمال إذ كان من المستطاع استعمال البضاعة في أغراض أخرى ثقل من خسارته ، وهو ما اعتبره الطاعنان تسليماً بأن البضاعة كانت تصلح لأغراض أخرى غير التي حددها المطعون عليه ولم تكن مذكورة في العقد وهي صنع البالوظة - ما ذكره الحكم من ذلك إنما كان في صدد قضائه في طلب التعويض لا في صدد قضائه في طلب فسخ العقد ولا تعارض بين قضاء الحكم في الطلبين المذكورين ، إذ القضاء

لا يمكن اكتشافه إلا عن طريق التحليل وقد يكون أحد مظاهره تحول البكتين وهو المادة المؤثرة في التبلوظ إلى حمض ، وهذا يفسر الصعوبة التي لقيها المشتري عند ممارته لإجراء تلك العملية في ٢ من يناير ، غير أن هذه المعلومات لا تتطلب من مثل المشتري الدراية بها فلا يترتب على جملة إياها انتقاص حقوقه ، وأنه يبين بما تقدم أن البضاعة كانت معيبة بعيب خفي هو التخمر الذي لم يظهر بطريقة أكيدة ومعلومة للمشتري إلا في ١٠ من فبراير وقد رفعت الدعوى في ١٤ و ١٥ من فبراير فتسكون رفعت في الميعاد ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ذلك بأن العلم بالعيب الخفي الذي يبدأ منه سريان ميعاد رفع الدعوى هو العلم اليقيني لا العلم المبني على مجرد الظن ، وقد حصلت المحكمة من وقائع الدعوى تحصيلاً سليماً أن هذا العلم لم يتحقق إلا في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٤ عندما وردت للمطعون عليه نتيجة التحليل . وما حصلته من ذلك هو فهم للواقع لا شائبة فيه . ولما كانت المحكمة قد قبلت دعوى الضمان على أساس ما حصلته من أن العلم اليقيني بالعيب لم يحصل إلا في ١٠ من فبراير ، وأنه لم تمض ثمانية أيام بين هذا التاريخ وبين رفع الدعوى في ١٤ و ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٤ فإن حكمها يكون سليماً لا خطأ فيه .

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم شابه التناقض إذ رغم قضائه بفسخ العقد ورفض القضاء للمطعون عليه بما طلبه من التعويض ، استناداً إلى أنه لم يبادر إلى رفع الدعوى وطلب بيع البضاعة من شهر فبراير سنة ١٩٤٤ وأنه ترتب على ذلك ازدياد التخمير وصيرورة البضاعة غير صالحة للاستعمال فيجب ألا يتحمل

بالفسخ على أساس العيب الخفي لا يقتضى بطريق
اللزوم حكم للمشتري بالتعويض .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في
أن الحكم شابه القصور إذ قضى بإلزام الطاعن الثاني
بالتضامن مع الأول بالمبلغ المحكوم به مستندا
في ذلك إلى توقيع الطاعن الثاني على أمر الشراء
مع أن هذا التوقيع غير كاف للدلالة على الاشتراك
في البيع فقد يكون لإثبات الحق في السمسرة أو
لمجرد الشهادة خصوصا أن أمر الشراء معنون بما
يفيد أن الصفقة هي لحساب الطاعن الأول وهو
البائع وحده بصفته عميلا من عملاء الطاعن الثاني .
وإذ أغفل الرد على تقارير الخبراء الاستشاريين
الثلاثة رغم اطراحه لها مكثفيا بالقول بأنها مجرد
آراء مبنية على افتراضات ونظريات غير متصلة
بالوقائع المطروحة على المحكمة ، مع أن هذه
التقارير حوت مناقشة تقرير خبير المحكمة الذي
أخذ به الحكم مناقشة فنية جوهرية انتهت إلى
إثبات وجود أخطاء مادية به .

« وحيث إن هذا السبب مردود في شقه
الأول بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن « أندريه
برتشو (المستأنف ضده الثاني) يحاول الإفلات
من المسؤولية بحجة أنه كان مجرد وسيط . والواقع
خلاف ذلك إذ أن التعاقد كان معه بصفته بائنا
ووقع بهذه الصفة محمد أديب الخطيب ، وهذا
من الحكم لا قصور فيه ، ذلك بأنه يبين من أمر
الشراء المقدم ضمن أوراق الطعن أنه موقع
بأسفله من الناحية اليمنى بإمضاء أندريه برتشو
وتحتها إمضاء محمد أمين الخطيب وبينهما لفظة
« و » وموقع بالناحية اليسرى بإمضاء المشتري
بما يفيد أن الطاعنين وقعا بصفة واحدة ولم
ترد بالعقد إشارة إلى صفة أخرى للطاعن الثاني
« أندريه برتشو ، فلا قصور في الحكم إذ اعتبره

بائنا مع الطاعن الأول . ومردود في شقه الثاني
بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن « تقرير الخبير
الذي عينته المحكمة قاطع في إرجاع أسباب التخرم
إلى إهمال البائع فيجب أن يتحمل نتائج هذا
الإهمال ولا يعفيه من المسؤولية ما يقدمه من
مجرد آراء مبنية على افتراضات ونظريات غير
متصلة بالوقائع المطروحة أمام المحكمة . ومن ثم
فلا تهم المحكمة بأمر ما قدمه من تقارير
استشارية ، وهذا الذي جاء بالحكم لا قصور
فيه ذلك بأن المحكمة ما دامت قد اطمأنت إلى
تقرير الخبير المعين في الدعوى وأطرح ما عداه
ليست في حاجة إلى بيان الأسباب التي دفعها إلى
ذلك ، إذ في أخذها بتقرير خبير الدعوى ما يفيد
أنها اعتمدت الأسباب الواردة به ، وأنها لم تجد في
غيره من التقارير ما يغير وجه الرأي في الدعوى .
« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه . »

(النضية رقم ٩٤ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة ومحمد الزير
محمد ومصطفى فاضل وأحمد المروسي ومحمود عباد
الاستشاريين) .

٤٦٩

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣

مقدم . سورية . إثبات . ورقة ضد . غير . بيع .
تسجيل . حق الغير الحسن النية في التمسك بالمقدم
الظاهر . عدم جواز الاحتجاج عليه بما يفرضه من
مقدم مستتر ولا بورقة تقابل غير مسجلة .

ب — سورية . إثبات . مانع أدبي . حكم .
تسببه . عقد ثابت بالكتابة . تقرير الحكم بأنه
لا يجوز لأحد المتعاقدين إثبات صورته - إلا بالكتابة .
نفيه بأسباب سائفة . قيام المانع الأدبي . لا خطأ .

المبادئ القانونية

١ - للغير حسن النية أن يتمسك

٤٧٠

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣

شفعة . دعوى الشفعة . وجوب اختصاص البائع والمشتري بما ولو تعددا في الميعاد القانوني . لا يتم رفع الدعوى بمجرد تقديم صحيفة الاعلان في الميعاد . وجوب تمام الاعلان قبل انتضاء الميعاد . مثال . المادتان ١٤ ، ١٥ من قانون الشفعة القديم .

المبدأ القانوني

توجب المادة ١٥ من قانون الشفعة القديم رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري معا ولو تعددا في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان المنصوص عليه في المادة ١٤ من القانون المذكور وهو اعلان الرغبة ولا يتم رفع الدعوى إلا باعلان الخصم بصحيفتها إذ لو كان القانون قد قصد برفع الدعوى، مجرد تقديم صحيفة الاعلان لنص على ذلك . وإذا فتي كان الثابت أن بعض البائعين لم يعلنوا بصحيفة دعوى الشفعة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهم بالرغبة فانه يكون صحيحا ما قضى به الحكم المطعون فيه من سقوط دعوى الشفعة لعدم حصول هذا الاعلان لجميع البائعين في الميعاد القانوني ، ولا يعنى من وجوب مراعاة هذا الميعاد أن يوجه الاعلان في الميعاد إلى المحل الذي يعتقد طالب الشفعة أن خصومه يقيمون فيه والذي سبق أن أعلنهم فيه بإبداء الرغبة في الشفعة إذ يجب أن يتم الاعلان في الميعاد في محال إقامتهم وقت حصوله .

(القضية رقم ١١٨ سنة ٢١ ق بالهيئة

(السابقة) .

بالعقد الظاهر متى كان هذا في مصلحته ، ولا يجوز أن يحاج بما يضره من عقد مستتر ، كما لا يجوز أن يحاج بورقة غير مسجلة تفيد التنازل من الصفقة . وإذن فتي كانت المحكمة إذ قضت بثبوت ملكية المطعون عليها الأولى للأطيان المبيعة إليها من المطعون عليها الثانية دون أن تحفل بالادعاء بصورية العقد الصادر من مورث الطاعنين للمطعون عليها الثانية أو تعنى بالتحقق من هذه الصورية أو تمكن الطاعنين من إثباتها بكافة الطرق ، ودون أن تقيم وزنا للادعاء بتنازل المطعون عليها والثانية بورقة غير مسجلة قد حصلت في حدود سلطتها الموضوعية — تحصيلاً لم ينفعه الطاعنان — أنهما لم يثبتا سوء نية المطعون عليها الأولى ، أي لم يثبتا أنها اشترت من المطعون عليها الثانية وهي تعلم أن عقد شراء هذه الأخيرة صوري ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور .

٢ — متى كانت المحكمة إذ قررت أنه لا يجوز لأحد المتعاقدين إثبات صورية العقد الثابت كتابة إلا بالكتابة قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية بالأدلة الساتفة التي أوردتها انتفاء المانع الأدبي ، فإن الذي قرره هو صحيح في القانون .

(القضية رقم ١٠٠ سنة ٢١ ق بالهيئة

(السابقة) .

المقررة لم تخوله الحق في أن يرتب لقراره أثراً رجعياً . وإذن فتمى كان هذا القومسيون قد أصدر قراراً بفرض رسم إضافي بنسبة معينة من ضريبة الأرباح التجارية والأرباح الاستثنائية التي تحصل كلناهما بعد نشر القرار المذكور في الجريدة الرسمية مهما كانت السنة التي تعود إليها تلك الضرائب ، فانه يكون قد جعل استحقاق الضريبة بأثر رجعي وخالف المادة ٢٧ من الدستور ، وليس ينفي هذه الحقيقة ما ذكر في القرار من أن الرسوم تجبي عن ضرائب الأرباح العادية والاستثنائية التي تحصل بعد تاريخ نشره متى كانت الضرائب المحصلة بعد تاريخ النشر هي عن أرباح حققت قبل ذلك واستحققت عن مدة سابقة على صدور القرار ، إذ لا عبرة في هذا الخصوص بميعاد تحصيلها ، وفضلا عن ذلك فان القرار المذكور يكون مشوبا بعيب آخر ذلك أن من شأنه الإخلال بالمساواة الواجبة بين المكلفين بالضرائب ، إذ يفرق القرار بلا مبرر بين طائفة من وفوا بما استحق عليهم من ضرائب عادية واستثنائية قبل صدوره فيعفيهم من الرسوم التي فرضها وبين من وفوا بها بعد تاريخ نشره فيلزهم بدفعها مع اتحاد الواقعة المنشئة للضريبة المستحق عليها الرسم الجديد بالنسبة إليهم جميعا ، في حين أنه لا عبرة بتاريخ الوفاء في هذه الحالة ، وما كان يجوز أن يعتبر في

٤٧١

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣

ضرائب . ضريبة الأملاك البقية . عدم جواز فرضها على الأرض القضاء ولو كانت مسورة بسور من الخشب ومستعملة لتخزين البضائع أو تغل ريعا بتأجيرها للغير . المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ .

المبدأ القانوني

إذا كانت الأرض التي فرضت عليها الضريبة المقررة بالمادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ هي أرض قضاء ومسورة بالخشب فانه لا يصح والحالة هذه أن تكون محلا لهذه الضريبة الخاصة بالأملاك المبنية ولا يسبغ عليها صفة الأملاك المبنية مجرد الارتفاع بها أو كونها تغل ريعا بتأجيرها للغير أو باستعمالها لتخزين البضائع .

(القضية رقم ١٣٧ سنة ٢١ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت وعمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٤٧٢

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣

ضرائب . رسوم بلدية . عدم جواز فرضها بأثر رجعي . مثال . المادة ٣١ من دكريتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠ والمادة ٢٧ من دستور سنة ١٩٢٣ .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣١ من دكريتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠ التي رخصت لقومسيون بلدية الاسكندرية في أن يقرر عوائد على الرسوم

استحقاق الفرائض المقررة على الممول بموجب القوانين .

(القضية رقم ٤١٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد حلى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وعمود عباد المستشارين) .

٤٧٣

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣

أ - وصية . اختصاص . وصية صادرة من أحد رعايا دولة اليونان الموقمة على اتفاقية منترو والتي احتفظت لمحاكمها القنصلية بالاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية أثناء فترة الانتقال . سريان القانون اليوناني على هذه الوصية واختصاص المحكمة القنصلية بالفصل في صحتها . المادة ٩ من اتفاقية منترو والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ والمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ والمادة ٥٦ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة .

ب - وصية . اختصاص . استئناف رفع إلى محكمة استئناف أثينا من حكم صادر في صحة وصية من المحكمة القنصلية قبل انتهاء فترة الانتقال . استمرار ولاية محكمة أثينا بالفصل فيه بعد انتهاء فترة الانتقال . ج - وصية . اختصاص . حكم . تسييبه . المحكمة القنصلية فصلت في صحة الوصية في حدود ولايتها المعترف بها في التشريع المصري . لا رقابة لمحكمة النقض على حكمها .

المبادئ القانونية

أ - لما كانت دولة اليونان من الدول التي وقعت على اتفاقية منترو الصادر بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ وأودعت وثيقة الاحتفاظ لمحاكمها القنصلية بالاختصاص في مواد الأحوال الشخصية أثناء فترة الانتقال وفقاً للسادة التاسعة من الاتفاقية المذكورة ، وكانت الوصيتان موضوع النزاع قد صدرتا

من إحدى رعايا الدولة اليونانية ، فإنه يسرى عليها القانون اليوناني وفقاً للسادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ ، وبالتالي تكون المحكمة القنصلية هي المختصة بالفصل في صحتها وفقاً للمادة ٥٦ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة والمادة التاسعة من اتفاقية منترو .

٢ - متى كان الاستئناف من المحكمين الصادرين من المحكمة القنصلية اليونانية قد رُفعا إلى محكمة استئناف أثينا قبل انتهاء فترة الانتقال ، فإن ولاية هذه المحكمة بالفصل فيهما تستمر لها ، ولا يجوز التحدي في هذا الخصوص بما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من اتفاقية منترو ، والمادة ٧ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٨ الخاص بإلغاء المحاكم المختلطة والقضاء القنصلي من وجوب إحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها بالحالة التي تكون عليها إلى المحاكم الوطنية ، ذلك أن حكم هاتين المادتين لا يسرى على الاستئنافين اللذين رُفعا إلى محكمة استئناف أثينا قبل انتهاء فترة الانتقال ولم تكن قد فصلت ليهما بعد ، ولا محل أيضاً للنحدي بالمادة ٨٨٥ من الكتاب الخامس المضاف إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ ، ذلك أن هذه المادة إنما تنظم الاختصاصين النوعي والمحل للمحاكم المصرية بالنسبة للدعاوى الخاصة بتركه أجنبي متوطن بالقطر المصري وعماضع للقضاء الوطني .

٣ - إذا كانت محكمة استئناف أتينا وفقاً لوثائق اتفاقية منترو مختصة بالفصل في الاستئناف المرفوعين أمامها من الوصيتين موضوع النزاع . فان الحكمين الصادرين منها تكون لها حجيتها لصدورهما في حدود ولايتها ، ولا يجوز القول بعدم الاعتداد بهما بحجة أنها أخطأ ، إذ لم يطبقا على شكل الوصايا أحكام القانون المصري رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ متى كانت المحكمة قد فصلت في هذا الطلب في حدود ولايتها المعترف بها في التشريع المصري ، ذلك أنه ليس لهذه المحكمة رقابة على ما تقضى به محاكم الأحوال الشخصية في حدود ولايتها .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق العطن — تحصل في أنه في غضون شهر مارس سنة ١٩٤٧ توفيت بمدينة الاسكندرية السيدة ماريّا تازيا أرملّة أسبيرو اليونانية الجنسية عن بنت أخ شقيق لها وهي الطاعنة ، وترك وصيتين سريتين محررة أولاهما في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، وأضيف إليها ملحق محرر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٢ ، والأخرى محررة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وقد أودعت هاتان الوصيتان مع ملحق الأولى بالقنصلية اليونانية بالاسكندرية في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٧ ، وبموجبهما أقامت الوصية المطعون عليهما الأولى والثانية وارثين لها فيما تملكه من عقار ومنقول عدا بعض الهبات المالية لأشخاص عينتهم بهما . وفي ٣ من سبتمبر سنة

١٩٤٨ رفعت الطاعنة دعوى أمام المحكمة القنصلية اليونانية بالاسكندرية على المطعون عليهما الأولى والثانية ، وطلبت فيها بطلان الوصيتين المذكورتين كاطلبت الاعتراف لها بصفتها الوارثة الوحيدة لعمتها دون إبقاء استنادا إلى أن عمها المذكورة كانت لا تستطيع قراءة المخطوطات وقت الإيصاء ، وتمسكت أمام المحكمة القنصلية بأنه وفقاً لقانون الوصية المصري رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ لا يجوز في حالة المنازعة في الوصية التي تم بعد سنة ١٩١١ سماع الدعوى إلا إذا كانت الوصية قد حررت جميعها بخط المتوفى ، وفي ١٨ من يونيو ١٩٤٩ قضت المحكمة القنصلية برفض الدعوى تأسيساً على أن الوصية كانت تستطيع قراءة المخطوطات عند تحرير الوصيتين المشار إليهما ، ولم تر محلاً لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون الوصية المصري ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف أتينا بمريضة في ٦ من يولييه سنة ١٩٤٩ ، وفي ١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ قضت تلك المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه تأسيساً على ما أورده الحكم الابتدائي ، وعلى أنه وفقاً للمادة ٢٣ من القانون المدني تخضع العلاقات الميراثية لقانون جنسية المتوفى عند وفاته ، وأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٩ من القانون رقم ٧٥٦ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالتصديق على معاهدة منترو المبرمة في ٨ من مايو سنة ١٩٢٧ تنص على أن التركات والوصايا تخضع لقانون بلد المتوفى أو الموصى ووفقاً للفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من نفس المعاهدة تبقى المحاكم القنصلية لغاية ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وتستمر في نظر قضايا الأحوال الشخصية ومنها التركات والوصايا ، وأنه في هذه الحالة لا يجوز تطبيق القانون المصري متى اتضح أن المتوفاة كانت

القبول المنصوص عليها في القوانين المصرية وبأن حالة عدم القبول التي نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون الوصية تعتبر من قواعد الاجراءات وتسمى على الكافة بصرف النظر عن جنسيتهم ، ثم أحيات الدعوى بعد ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت برقم ١٨ سنة ١٩٤٩ أحوال شخصية فدفعت المطعون عليهما الأولى والثانية بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل في هذا النزاع من المحاكم القنصلية ، وفي ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٥٩ سنة ٦٩ ق القاهرة . وفي أول أبريل سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه أولا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للطلب الأول من طلبات المدعية وبعدم اختصاص المحاكم بنظره ، وثانيا بالنسبة لباقي الطلبات برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة بالظن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الظن بني على سببين ، يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه مسخ طلبات الطاعنة كما مسخ المحكمين الصادرين من محكمة استئناف أتيينا مسخا أدى إلى مخالفة القانون . ذلك أن الدعويين اللتين رفعتهما الطاعنة أمام المحكمة القنصلية اليونانية واللتي صدر فيهما حكما محكمة استئناف أتيينا قد أسست إحداهما على عدم أهلية الموصية للإيصاء بطريق الوصية السرية لعدم استطاعتها قراءة المخطوطات وأسست الثانية على مخالفة القانون اليوناني فيما يوجبه من تحرير محضر إيداع الوصية السرية بوساطة موثق ، فاذا حاز كل من المحكمين

يونانية الجنسية . وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٩ أثناء سير تلك الدعوى رفعت الطاعنة دعوى أخرى أمام المحكمة القنصلية اليونانية بالاسكندرية على المطعون عليهما الأولى والثانية وطلبت فيها الحكم بإعلان الوصيتين السابقين الإشارة إليهما واعتبارهما الوارثة الوحيدة لعمتها ماريلا ترازى استنادا إلى أن محضر توثيق تلك الوصايا التي حررت هند إيداعها مزورة لعدم استيفائها الشروط التي ينص عليها القانون المدني اليوناني الذي يحكم مثل هذه التصرفات . وفي ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف أتيينا . وفي ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت تلك المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه ، تأسيسا على أن تحرير محضر إيداع الوصية بيد شخص آخر غير الموثق الذي وقع عليه لا يترتب عليه بطلان أو تزوير . وفي ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٩ وأثناء سير الدعويين السابقتين أقامت الطاعنة الدعوى رقم ١٢٤٠ سنة ٧٤ ق القاهرة المخلطة على المطعون عليهن وقالت فيها إنها هي الوارثة الوحيدة لعمتها ماريلا ترازى ، وأن المطعون عليهما الأولى والثانية تدعيان بأنه قد أوصى لها بأموال المتوفاة ، وأن هذه الوصايا لم تستوف الشروط التي نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، وطلبت الحكم أولا بعدم أحقية المطعون عليهما المذكورتين في أخذ شهادة من مصلحة الضرائب تثبت قيامهما بدفع الرسوم المستحقة على التركة ، وثانيا بأن السيدة ماريلا ترازى تعتبر في حكم القانون المصري وبالنسبة للأموال الموجودة في مصر متوفرة دون صدور أية وصية ، وثالثا بأن المحاكم القنصلية مقيدة بمراعاة أحوال عدم

المذكورين قوة الأمر المقضى ، فإن حجيتهما تكون مقصورة على ما فصلنا فيه ، ولا تعدى إلى أية دعوى أخرى تختلف عنهما في موضوعها أو في سببها . أما الدعوى الحالية فقد بنيت على أربعة أسباب : الأول — عدم علم الطاعنة بأن التوقيع المنسوب إلى مورثها في الوصايا المتنازع فيها هو فعلا لمورثها وإنكار العلم بتوقيع الوصية ليس إلا تقريراً لأمري سلبى ، والآثر الذى يترتب عليه وفقاً للمادة ٣٩٤ من القانون المدنى هو وجوب تخليف الطاعنة على أنها لا تعلم بأن التوقيع على الوصايا المذكورة هو فعلا لمورثها . والسبب الثانى هو وقوع تزوير معنوى فى تحرير هذه الوصايا ، وهو لا يأتى إلا بعد ثبوت صحة التوقيع . والثالث هو وجود عيب فى رضا الوصية نتيجة غش أو استهواء ، وهذا السبب يؤدى إلى اعتبار الوصية قابلة للإبطال . والرابع هو عدم جواز الاعتداد بهذه الوصايا عملاً بالفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . وأن الطاعنة قد أوردت هذه الأسباب فى مذكرة المقدمة منها إلى محكمة الاستئناف فكان لزاماً على هذه المحكمة أن تناقش هذه الأسباب باعتبار كل منها سبباً لطلب مستقل ، وأن تفصل فيها فصلاً مستقياً ، كما كان يجب قصر حجية كل من الحكمين السابقين على ما فصل فيه من أسباب الطعن فى الوصايا موضوع النزاع . وقد خرج الحكم المطعون فيه فى تأويل الحكمين الصادرين من المحكمة القنصلية عن ظاهر مدلولهما إذ قرر أنهما فصلاً فى جميع أوجه النزاع بين الخصوم فى خصوص صحة الوصايا .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن

الحكم المطعون فيه إذ استخلص من الطلبات التى تضمنتها الدعويان السابق رفعهما أمام المحكمة القنصلية اليونانية من الطاعنة على المطعون عليهما الأولى والثانية ، والتى كانت تهدف فى مجموعها إلى بطلان الوصايا موضوع النزاع وأحقية الطاعنة فى نصيبها الشرعى فى تركتها ماري ترازى اليونانية الجنسية ، ومن الحكمين الصادرين فى الدعويين برفضهما والمؤيدين بحكمي محكمة استئناف أثينا — إذ استخلص من جميع ذلك أن النزاع موضوع هذه الدعوى قد سبق طرحه أمام المحكمة القنصلية وأنما قد فصلت فيه بالحكمين المذكورين فإنه لم يخرج عن مقتضى هذين الحكمين . ذلك أن المحكمة القنصلية قد تناولت فى كلتا الدعويين بحث الوصايا موضوع النزاع من حيث صحتها وعدمها ، وانتهت من هذا البحث إلى الحكم برفض طلبات الطاعنة . وأما ادعاء الطاعنة أن ما أثارته من أسباب فى الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه يختلف عن الأسباب التى كانت تستند إليها فى الدعويين اللتين رفعتنا أمام المحكمة القنصلية اليونانية فردود بأن القول بجهالة توقيع الوصية على الوصايا وكذلك الادعاء بتزويرها إنما هو طعن فى صحة الوصايا يندرج فى عموم طلبات الطاعنة التى سبق الفصل فيها فى الدعويين المشار إليهما ، فضلاً عن أنها سبق أن طعنت بالتزوير فى عقود الوصيتين السريتين أمام المحكمة القنصلية ، وقد رفضت تلك المحكمة هذا الطعن فى حكمها الصادر فى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ المؤيد استئنافياً بالحكم الصادر من محكمة استئناف أثينا فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٠ مؤسسة رفضها هذا الطعن على أنه طعن غير واضح المعالم فلا تقيم المحكمة له وزناً . أما ادعاء الطاعنة بطلان

التابع لها مكان افتتاح التركة ، وقد نصت المادة الثانية من اتفاقية مترو على أنه لا يجوز للمحاكم القنصلية في مصر ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قبول أى دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال الشخصية فزالت بذلك ولاية القضاء القنصلية . ورات مصر بعد أن اعترفت لها الدول بولاية محاكمها أن ترخص لتلك الدول في الاحتفاظ بمحاكمها القنصلية أثناء فترة الانتقال التي انتهت في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلا أنها فرضت قيودا على هذه الرخصة تجعله اختصاصا استثنائيا موقوتا بفترة الانتقال ، ومتصورا على الأحوال الشخصية المتعلقة برعاياها ، ومحددا بالأحوال التي يكون فيها القانون الواجب التطبيق هو قانون الدولة التي تتبعها المحكمة القنصلية . فليست لتلك المحاكم ولاية في تطبيق القانون المصري ، ولا في الفصل في وجوب تطبيقه ، وقد انتهت هذه الولاية بانقضاء فترة الانتقال في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ونصت المادة السابعة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٨ الخاص بإلغاء المحاكم المختلطة والقضاء القنصلية على أن "تحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحاكم القنصلية لغاية يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بالحالة التي تكون عليها إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وذلك وفقا لأحكام قانون المرافعات في مواد الأحوال الشخصية " . ولما لم تكن محكمة استئناف أدينا لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ قد فصلت في الاستئناف المرفوعين أمامها من الطاعة فإنها لا تكون لها ولاية مطلقا للفصل فيهما بعد هذا التاريخ، كما أنه لم يكن لها ولاية في تطبيق القانون المصري أو عدم تطبيقه ، ولهذا يكون

الوصية لعدم مراعاة الشكل الذي أوجبه قانون الوصية المصري رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، فهو طلب سبق أن أبدته لدى محكمة استئناف أدينا ولم تأخذ به في حكمها الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٠ ، ومن ثم لا يعتبر سببا جديدا في دعوى الطاعة الحالية . وأما القول بطلان الوصايا لسبب في رضا الوصية وصفته الطاعة بأنه "استهواء" فهو ادعاء أبدى لأول مرة في مذكرة الطاعة المقدمة إلى محكمة الاستئناف دون أن تحدد معاملة أو تبين سند في القانون عما يكون معه غير منتج تعيب الحكم إذ هو لم يعتد بهذا السبب ولم يرد عليه .

ومن حيث إن السبب الثاني يحصل في أن الحكم إذ قضى بعدم قبول تمسك الطاعة بأحكام قانون الوصية المصري رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ استنادا إلى أنه سبق الفصل فيه بحكمي استئناف أدينا مع عدم توافر الشروط التي تتطلبها المادة ٤٠٥ من القانون المدني فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن لحكمي المحكمة القنصلية النهائيين المشار إليهما حجية فيما يتعلق بعدم جواز تطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون الوصية المصري ، مع أن ما قضى به الحكمين المذكوران خارج عن ولاية المحكمة التي أصدرتهما لأن الأصل في الاختصاص القضائي فيما يتعلق بالتركات والوصايا أن يتعين بمكان افتتاح التركة . وقد نصت المادة ٨٨٥ من الكتاب الخامس المضاف إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ على أن تكون الدعاوى الخاصة بتركة أجنبي متوطن بالقطر المصري من اختصاص المحكمة الابتدائية

تقريرها بأن هذا القانون غير واجب التطبيق
تقريراً خارجاً عن حدود ولايتها .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن
المادة التاسعة من اتفاقية منثرو الموقع عليها في
٨ من مايو سنة ١٩٣٧ والصادر بها القانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٣٧ نصت على أن لكل من الدول
المتعاقدة التي لها عاظم قنصلية في مصر أن تحتفظ
بها لتتولى القضاء في مواد الأحوال الشخصية ،
وذلك كل الأحوال التي يكون القانون الواجب
التطبيق هو قانون هذه الدولة . وعلى كل دولة
متعاقدة أرادت استعمال هذا الحق أن تخطر بذلك
الحكومة المصرية في نفس الوقت الذي تودع
فيه وثائق تصديقها على هذا الاتفاق . ونصت
المادة العاشرة منها على أنه في مواد الأحوال
الشخصية تتعين الجهة القضائية المختصة تبعاً للقانون
الواجب تطبيقه وتشمل الأحوال الشخصية المواد
المبينة في المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائي
للمحاكم المختلطة ويتمين القانون الواجب تطبيقه
تبعاً للقواعد المدونة في المادتين ٢٩ و ٣٠ من
اللائحة المذكورة . ونص في المادة ٢٨ من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ الخاص بلائحة
التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة على أن المنازعات
والمسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا هي مما
تشمله الأحوال الشخصية ، ووفقاً للمادة ٢٩
من هذه اللائحة يرجع في المواريث والوصايا
إلى قانون بلد المتوفى أو الموصى . وتنص المادة
٥٦ منها على أن المحاكم المختلطة خلافاً لأحكام
المادة ٢٧ لا تختص بمواد الأحوال الشخصية إذا
كان القانون الواجب التطبيق بمقتضى المادة ٢٩
المشار إليها هو قانون إحدى الدول الموقعة
على الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات في مصر ،

وكانت تلك الدولة وفقاً للمادة ٩ من هذا الاتفاق
قد احتفظت لمحاكمها القنصلية بالاختصاص في
مواد الأحوال الشخصية . ولما كانت دولة اليونان
من الدول التي وقعت على اتفاق منثرو وأودعت
وثيقة الاحتفاظ لمحاكمها القنصلية بالاختصاص
المشار إليه في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ ،
وكانت الوصيتان موضوع النزاع قد صدرتا من
ماريا تراسي ، وهي إحدى رعايا الدولة
اليونانية ، فانه يترى عليهما القانون اليوناني
وفقاً للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧
وبالتالي تكون المحكمة القنصلية هي المختصة
بالفصل في صحتهما ، وفقاً للمادة ٥٦ من هذه
اللائحة والمادة التاسعة من اتفاقية منثرو . ولما
كان الاستئناف عن المحكمين الصادرين من
المحكمة القنصلية اليونانية قد رُفعا إلى محكمة
استئناف أثينا قبل انتهاء فترة الانتقال فإن
ولاية هذه المحكمة بالفصل فيهما تستمر لها .
ولا يجوز التحدي في هذا الخصوص بما تنص
عليه الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من اتفاقية
منثرو والمادة ٧ من القانون رقم ١١٥ لسنة
١٩٤٨ الخاص بإلغاء المحاكم المختلطة والقضاء
القنصلي من وجوب إحالة الدعاوى التي تكون
منظورة أمامها بالحالة التي تكون عليها إلى
المحاكم الوطنية ، ذلك أن حكم هاتين المادتين
لا يسرى على الاستئنافيين الذين رُفعا إلى محكمة
استئناف أثينا قبل انتهاء فترة الانتقال ، ولم
تكن قد فصلت فيهما بعد ، يؤكد ذلك ما ورد
بوثائق مؤتمر إلغاء الامتيازات في الملحق الرابع
من تقرير لجنة التحرير والتنسيق عن المادة
التاسعة من معاهدة منثرو من أنه « من المتفق
عليه أن الفقرة الرابعة إنما تشير إلى القضايا التي
تكون قائمة أمام المحاكم القنصلية بمصر وأما

الدين . بقاء حق الواقف بعد إنشاء وقفه في إبراء ذمة شريكه من نصيبه في الدين الذي قد يوفيه عنه وقفه .

المبدأ القانوني

لا ينتقل الى الوقف من حقوق الواقف إلا ما كان منصوحاً عليه في كتاب وقفه ، وإذن متى كان مورث المطعون عليهم اذ شرط في كتاب وقفه أن يبدأ من ريعه بسداد الدين العقاري المثقلة به الأديان الموقوفة لم يخول وقفه حق الرجوع على الطاعن شخصياً أو على وقف هذا الأخير بما يوفيه عنه من دين ، فإن وقف المطعون عليهم لا يحق له الرجوع على أيهما بما يكون قد وقاه الوقف عن الطاعن من نصيبه في الدين التضامني المشترك ، إذ هو في هذه الحالة لم يتم إلا بتنفيذ شرط الواقف في هذا الخصوص ، ولما كان حق مورث المطعون عليهم في الرجوع على الطاعن ظل باقياً له شخصياً حتى بعد إنشاء وقفه ، فإنه كان من حقه أن يتخلى مع الطاعن عن نصيبه في الدين التضامني المشترك بينهما ، ولا شأن للوقف في هذا التخليص ، ويكون ما أقام عليه الحكم قضاءه من أحقية الوقف المشمول بنظر المطعون عليهم في الرجوع على الطاعن شخصياً أو على وقفه بنصيبه في الدين لا سند له من القانون .

(القضية رقم ٣٠٤ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية السادة الأماتة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

القضايا التي تكون قائمة في الاستئناف أو النقض والإبرام أمام محكمة في الخارج فيستمر النظر فيها أمامها طبقاً لقواعد الإجراءات في كل بلد . أما التحدي بالمادة ٨٨٥ من الكتاب الخامس المضاف إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ فلا محل له هنا ، ذلك أن هذه المادة إنما تنظم الاختصاصين النوعي والمحلي للحاكم المصرية بالنسبة للدعوى الخاصة بركة أجنبي متوطن بالفطر المصري ... وخاضع للقضاء الوطني . ومتى كانت محكمة استئناف أتيانا وفقاً لوثائق اتفاقية منثرو مختصة بالفصل في الاستئناف المرفوعين أمامها من الطاعنة فإن الحكيم الصادرين منها فيهما تكون لها حجيتهما لصدورهما في حدود ولايتها ولا يجوز القول بعدم الاعتداد بهما بحجة أنهما خطأ إذ لم يطبقا على شكل الرضايا أحكام القانون المصري رقم ٧١ لسنة ١٩٤٧ متى كانت محكمة استئناف أتيانا قد فصلت في هذا الطلب في حدود ولايتها المعترف بها في التشريع المصري ، ذلك أنه ليس لهذه المحكمة رقابة على ما تقضى به عاكم الأحوال الشخصية في حدود ولايتها .

ومن حيث إنه يبين بما أتف ذكره أن الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأماتة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد المروسي ومحمود عياد المستشارين) .

٤٧٤

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

وقف . اشتراط الواقف في حجة وقفه وقاه دين عليه مثقلة به الأديان الموقوفة . عدم أحقية ممثلي الوقف في الرجوع على شريك الواقف المتضامن معه في الدين بما يكون الوقف قد وقاه عنه من نصيبه في

المبدأ المنصوص عليه في المادة ٩٤٢ مدني . لمحكمة
أن تقضى بسقوط حقه في الشفعة من تلاءم نفسها .

المبادئ القانونية

١ - إن الشارع إذ أوجب في الفقرة
الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني على
الشفيع أن يودع ، في خلال ثلاثين يوماً
على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في
الشفعة ، خروطة المحكمة الساتن في دائرتها
المعار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع
مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع
الدعوى بالشفعة ، وإذ رتب على عدم إتمام
الإيداع في الميعاد المذكور على الوجه المتقدم
سقوط حق الأخذ بالشفعة ، فقد دل بذلك
على أن إيداع كامل الثمن الحقيقي في الميعاد
المذكور وعلى الوجه السابق بيانه هو شرط
لقبول دعوى الشفعة ، فلا يملك البائع إعفاء
الشفيع من شرط أوجبه القانون . لأنه
فضلاً عن أن هذا الإعفاء مخالف لأصريح
النص ، فإن الشرط المذكور لم يتقرر لمصلحة
البائع وحده ، وإنما وضع لمصلحة من يكون
له الحق في الثمن المودع كله أو بعضه عندما
يثبت حق الشفعة بحكم نهائي ، سواء أكان
صاحب هذا الحق هو المشتري الذي سجل كل
الثمن أو بعضه للبائع أم هو البائع الذي لم
يستوف الثمن كله أو بعضه . ولاتعارض بين
اشتراط القانون هذا الإيداع لقبول دعوى
الشفعة وبين ما نص عليه في المادة ٩٤٥ من
أنه لا يحق للشفيع الاتفاص بالأجل الممنوح

٤٧٥

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

بيع . تسجيل . صورية . علم المشتري الثاني الذي
سجل عقده بالبيع الحاصل للمشتري الأول الذي لم
يسجل عقده . لا يحوله دون نقل الملكية إليه . هذا
العلم لا يفتيح في إثبات صورية عقد المشتري المسجل .
المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

المبدأ القانوني

لا تنتقل الملكية من البائع إلى المشتري
إلا بتسجيل عقد شرائه وفقاً لنص المادة ٩
من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ولا يحول
دون نقل الملكية - على ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - أن يكون المشتري طالماً بأن
البائع له أو مورثه سبق أن تصرف في المبيع
ذاته لمشتري آخر لم يسجل عقده ما لم يثبت
أن عقد المشتري الثاني المسجل هو عقد
صوري ولا ينتج في إثبات هذه الصورية
مجرد علم هذا المشتري وقت شرائه بالتصرف
السابق غير المسجل الوارد على ذات المبيع .
(القضية رقم ٣٣٨ سنة ٢٠ في رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة أحمد علي وكيل المحكمة وعبد العزيز
محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي وعمود عياد
المستشارين) .

٤٧٦

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ - شفعة . ايداع كامل الثمن خلال ثلاثين يوماً
من تاريخ إعلان الرغبة . هو شرط لقبول دعوى
الشفعة . لا يملك البائع إعفاء الشفيع من هذا الشرط .
لا تعارض في هذا المنصوص بين ما نصت عليه المادة
٩٤٢ مدني والمادة ٩٤٥ من القانون المذكور .
ب شفعة . تقدم إيداع الشفيع كامل الثمن في

مع المبادئ العامة للقانون ، لأن إيداع الثمن بجميعه خزانة المحكمة يعتبر مبرراً لخدمة الشفيع بعد الحكم بالشفعة ، ولذلك يكون البائع قد تخالص مع الشفيع عن الثمن ، فإذا ما اعتبر أن الانتفاع بالأجل لا يسرى مفعوله إلا بعد الحكم النهائي فإن معنى ذلك أن البائع بعد أن يكون قد تخالص مع الشفيع على الثمن قد اتفق معه على أن يمنحه سلفة جديدة ، أم آثارها أنها تعتبر ديناً جديداً لا صلة بينه وبين ثمن العقار المشفوع فيه ، ويترتب على ذلك زوال حق امتياز البائع ، مع أن البائع الذي يقبل منح الشفيع الأجل الممنوح للمشتري لدفع الثمن يحتفظ لنفسه في الوقت ذاته بحق امتياز البائع على العقار المبيع حتى يوفى الشفيع بباقي الثمن .

ومن حيث أن هذا السبب مردوداً بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه : « لا يعنى الشفيع من وجوب إيداع كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع خزانة المحكمة الكائن بدائرتها العقار المشفوع فيه تأجيل جزء من الثمن أسوة بالمشتري فمثل هذا الاتفاق لا يسرى إلا بعد صدور الحكم في دعوة الشفعة التي تمت إجراءاتها وفقاً للقانون ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ذلك أن الشارح إذ أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني على الشفيع أن يودع ، في خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الشفعة ، خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، وإذ رتب على عدم إتمام الإيداع في الميعاد المذكور على الوجه المتقدم سقوط حق الأخذ بالشفعة ، فقد دل بذلك على

للمشتري في دفع الثمن لإبرضاء البائع ، ذلك أن هذا النص الأخير إنما ورد بهدود يان آثار الشفعة أي بعد أن يثبت حق الشفيع في الشفعة رضاء أو قضاء ويصبح الثمن من حق البائع وحده فيكون له في هذه الحالة أن يمنح الشفيع في الوفاء به الأجل الممنوح للمشتري ، ومن ثم لا يجوز استناداً إلى هذا النص تخويل البائع حق الاعفاء من شرط أوجه القانون لقبول دعوى الشفعة .

٢ - المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة إذا لم يتم إيداع الثمن في الميعاد المحدد في المادة ٩٤٢ من القانون المدني .

المحكمة

«... ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينحصر أولها في أن الحكم المطعون فيه إذ أوجب إيداع جميع الثمن في خزانة المحكمة حتى لو كانت الشفيع قد حصلت على موافقة البائع بتأجيل باقي الثمن أسوة بالمشتري بنفس الشروط المتفق عليها في عقد البيع ، وإذ قال بأن الاتفاق مع البائع على تأجيل الثمن لا يكون إلا بعد الحكم بالشفعة لا قبل ذلك ؛ إذ قرر الحكم ذلك فقد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن هذا الرأي يتعارض مع نص الفقرة الثانية من المادة ٩٤٥ مدني التي نصت على استثناء من المبدأ العام الذي نصت عليه المادة ٩٤٢ مدني ، وهذه الحالة الاستثنائية هي رضاء البائع بمنح الشفيع أجلاً لوفاء الثمن أسوة بالمشتري ، كما أن القول بأن الانتفاع بالأجل لا يسرى مفعوله إلا بعد الحكم النهائي يتعارض

أن إيداع كامل الثمن الحقيقي في الميعاد المذكور وعلى الوجه السابق بياته هو شرط لقبول دعوى الشفعة ، فلا يملك البائع الإغفاء من شرط أوجبه القانون ، لأنه فضلا عن أن هذا الإغفاء مخالف لصريح النص ، فإن الشرط المذكور لم يقرر لمصلحة البائع وحده ، وإنما وضع لمصلحة من يكون له الحق في الثمن المودع كله أو بعضه عند ما يثبت حق الشفعة بحكم نهائي ، سواء أكان صاحب هذا الحق هو المشتري الذي عجل كل الثمن أو بعضه للبائع أم هو البائع الذي لم يستوف الثمن كله أو بعضه . ولا تعارض بين اشتراط القانون هذا الإيداع لقبول دعوى الشفعة وبين مانص عليه في المادة ٩٤٥ من أنه لا يحق للشفيع الانتفاع بالأجل الممنوح للمشتري في دفع الثمن إلا برضاء البائع ، ذلك أن هذا النص الأخير إنما ورد بصدد بيان آثار الشفعة أي بعد أن يثبت حق الشفعة للشفيع وضاء أو قضاء ويصبح الثمن من حق البائع وحده ، فيكون له في هذه الحالة أن يمنع الشفيع في الوفاء به الأجل الممنوح للمشتري ، ومن ثم لا يجوز استناداً إلى هذا النص تحويل البائع حق الإغفاء من شرط أوجبه القانون لقبول دعوى الشفعة .

ومن حيث إن السليين الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ذلك أن الحكم الابتدائي أخطأ في تطبيق القانون من وجهين : الأول : إذ استند في قضائه بسقوط حق الطاعة في الشفعة إلى أن الإيداع الذي أجرته الطاعة في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ لم يعلن المطعون عليهما إلا في ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ أي بعد إعلان صحيفة افتتاح الدعوى الحاصل في ٣ من مايو سنة ١٩٥٠ بخلاف ذلك نص الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني ،

في حين أن هذا النص صريح في أن الإيداع لإعلانه هو الذي يجب أن يتم قبل رفع الدعوى ، فضلاً عن أن القانون لم يتطلب إعلان محضر الإيداع ، والوجه الثاني إذ استند أيضاً إلى أن البيع قد تم بثمن مقداره ١٢٠ جنيهاً ، واتفق في عقد البيع على أن المدفوع منه هو ٦٠ جنيهاً وأن الباقي يدفع عند التسجيل ، فإذا كان المشتري قد نزل عن حقه في هذا الأجل ودفع ٥٠ جنيهاً من باقي الثمن قبل التسجيل بفترة طويلة ولم يعلن الشفيع بذلك . فلا بد وأن تكون الشفيع قد علمت بهذا الدفع وكان يجب عليها حتى لا يسقط حقها في الشفعة أن تودع خزائن المحكمة مبلغ ١١٠ جنيهات أسوة بالمشتري . ولو كان ذلك مخالفاً لما هو متفق عليه في العقد . مع أنه متى كان المشتري قد أئذ الشفيع في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٠ ، فإنه لا يحق له بعد ذلك أن يغير في شروط عقد البيع لأن حق الشفيع يكون قد تعلق به ، ولم يكن ملزماً بدفع باقي الثمن إلا عند التسجيل كنص العقد ، فضلاً عن أن ما كتب على ظاهر العقد من دفع المشتري لمبلغ ٥٠ جنيهاً لا يخرج به قبل الشفيع متى كان غير ثابت التاريخ . وقد شاب الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، إذ هو لم يرد على خطأ الحكم الابتدائي في هذا الخصوص .

ومن حيث إن هذين السليين مردودان ، بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط حق الطاعة في الأخذ بالشفعة ، فقد استند إلى أن القانون أوجب في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ مدنى إيداع كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، وأن اتفاق الطاعة (الشفيع) مع البائع على منحها أجلاً يدفع بثلث الثمن أسوة بالمشتري لا يفيها من وجوب إيداع كل الثمن الحقيقي

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن بجميع أسبابه على غير أساس ، ومن ثم يتعين رفضه . »
(القضية رقم ١٤٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٧

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

حكم . بيانات جوهرية . عدم ذكر اسم المحكوم له في الحكم . إغفال لبيان جوهرى . بطلان الحكم .
المادة ٣٤٩ مرافعات .

المبدأ القانونى

إغفال اسم المحكوم له هو إغفال لبيان جوهرى أوجبت المادة ٣٤٩ مرافعات بيانه في الحكم وإلا كان باطلا ، ولا يغنى عن هذا البيان أنه يمكن معرفة اسم المحكوم له من ورقة أخرى من أوراق الدعوى ولو كانت رسمية ، لأن الحكم يجب أن يكون دالا بذاته على استكمال شروط صحته بحيث لا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأى طريق من طرق الإثبات .

(القضية رقم ١٧٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٤٧٨

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

حكم . تسبيبه . شرط الإحالة على أسباب حكم آخر .
أن يكون الحكم الحال عليه قائما . مثال في دعوى شفعة .

المبدأ القانونى

إنه وإن كان يسوغ لمحكمة ثانى درجة

الذى حصل به البيع ، لأن هذا الاتفاق يكون بعد صدور الحكم في الدعوى ، وهذا الذى قرره الحكم كافٍ لحل قضائه في هذا الخصوص ، ولا يعيبه بعد ذلك إغفاله الرد على ما تتحدى به الطاعنة في هذين السببين .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قرر سقوط حق الطاعنة في الشفعة استنادا إلى أنها لم تودع كل الثمن خزانة المحكمة مع أن المشتري لم يدفع بذلك ، وهو دفع ليس من النظام العام حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، بل تمسك المطعون عليه الأول بعدم إيداع الشفعة بمبلغ ١١٠ جنيهات مقدار ما دفعه إلى البائع . »

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه فضلا عن أن القانون أوجب إيداع كامل الثمن في الميعاد الذى حدده في المادة ٩٤٢ مدنى ورتب على عدم القيام به سقوط حق الأخذ بالشفعة مما يخول المحكمة القضاء بذلك من تلقاء نفسها ، فإنه يبين من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أن الحاضر عن المطعون عليه الأول (المشتري) دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط حق الطاعنة في الأخذ بالشفعة ، لأنها لم تودع خزانة المحكمة من الثمن إلا ٥٠ جنيها وثابت من الصورة الرسمية بصحيفة استئناف الطاعنة المقدمة منها بملف الطعن أن المستأنف عليه الأول (المشتري) دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط حق المستأنفة (الطاعنة) في الأخذ بالشفعة لأنها لم تقم بإيداع كل الثمن الحقيقي الذى حصل به البيع ، ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ طبق حكم المادة ٩٤٢ مدنى تطبيقا صحيحا . »

سبب الشفعة ورفض الدعوى لأن الشفيع ليس شريكا على الشيوع ، كما أنه لم يعرض كامل الثمن ، وكانت محكمة الاستئناف إذ ألغت الحكم الابتدائي وقضت للشفيع بالشفعة قد أحالت في قضائها برفض الاستئناف الفرعى على أسباب الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذي سبق لمحكمة الاستئناف أن قررت بحكم نهائي لم يطق فيه أنه لا يهوى قضاء في خصوص ما تمسك به المشتري من عدم قيام سبب الشفعة وعدم صحة عرض الثمن — لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد أحال على معدوم بما يطله .

(القضية رقم ١٨٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة ومحمد البرز محمد ومصطفى فاضل وأحمد الروسى ومحمود عباد المستشارين) .

٤٧٩

٧ يناير سنة ١٩٥٤

١ — دعوى . إجارة . تقدير قيمة الدعوى . الفصل في طلبات المدعى يقتضى المفاضلة بين عقد إيجاره وعقد إيجار صادر لآخر من نفس الأجير . تقدير قيمة الدعوى يكون باعتبار مجموع الأجرة عن مدة إيجار المدعى كلها . المادة ٢٨ مرافعات .

ب — اختصاص . دعوى . محكمة المواد الجزئية غير مختصة بالطلب الأصلي . عدم اختصاصها تبعا بالطلب الاحتياطي ولو كان يدخل في نطاق اختصاصها .

ج — اختصاص . دعوى . رفع الدعوى في ظل قانون المرافعات الجديد . خضوعها لقواعد الاختصاص المقررة في هذا القانون . البهرة في رفع الدعوى عن بتاريخ الإعلان لا بتاريخ تقديم الصحيفة إلى علم الكتاب لتقدير الرسم عليها .

د — اختصاص . دعوى . إحالة الدعوى إلى

أن تكتفى باتخاذ أسباب حكم محكمة أول درجة أسبابا لها دون أن تنشئ هي أسبابا جديدة ، إلا أن شرط ذلك أن تكون الإحالة على أسباب حكم قضت به محكمة أول درجة في النزاع ، فإذا لم يكن ثمة قضباء امتنعت الإحالة . وإذن ففى كان المشتري قد دفع دعوى الشفعة بأنه لا حق للشفيع فيها لأنه ليس شريكا على الشيوع وأنه تراخى في طلبها فقوت الميعاد وأنه قد عرض الثمن المسمى في العقد دون الثمن الحقيقي ، وكانت محكمة أول درجة قد أصدرت حكما تهديدا بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات تراخى الشفيع في طلب الشفعة وقالت في أسباب حكمها بقيام حالة الشيوع وتوافر سبب الشفعة وأن الشفيع غير ملزم إلا بالثمن المسمى في العقد ، ولما استأنف المشتري هذا الحكم أيدته محكمة الاستئناف فيما قضى به من إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات تراخى الشفيع في طلب الشفعة ، وقالت في خصوص ما تعرض له الحكم بشأن سبب الشفعة والثمن أنه لا يعتبر فصلا يجوز استئنافه لأن حجية الحكم إنما ترد على منطوقه دون أسبابه ، وكانت محكمة أول درجة بعد إعادة الدعوى إليها وإجراء التحقيق قضت بسقوط حق الشفيع في الشفعة لتراخيه في طلبها ، فاستأنف الشفيع هذا الحكم كما رفع المشتري استئنافا فرعيا طلب فيه من باب الاحتياط في حالة عدم تأييد الحكم القضاء بعدم قيام

المحكمة المختصة بعد الحكم بعدم الاختصاص . هي رخصة المحكمة . لا يترتب على عدم استعمالها بطلان الحكم .
المادة ١٣٥ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الفصل في طلبات الطاعن يستلزم المناضلة بين عقده وعقد المطعون عليه الثاني المستأجر من نفس المؤجر له وكانت هذه الطلبات تقتضي الفصل في صحة عقد إيجاره ونفاذه حتى تكون له الأولوية على عقد إيجار المطعون عليه الثاني ، فإن تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة يكون باعتبار مجموع الأجرة عن مدة إيجار الطاعن كلها وفقا للمادة ٣٨ من قانون المرافعات ، ولا محل لتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من هذا القانون الخاصة بالحكم ، ذلك أن هذا النص إنما ورد استثناء من القاعدة العامة للاختصاص النوعي لمحكمة المواد الجزئية المبيئة بالمادة ٤٥ مرافعات ، فهو لا يطبق إلا في الأحوال المنصوص عليها فيه على سبيل الحصر ؛ وهذه الأحوال جميعها محصورة في العلاقة بين المؤجر والمستأجر ولا تعدى إلى الفصل في نزاع خاص بتفضيل عقد إيجار على عقد إيجار آخر صادر من نفس المؤجر .

٢ - إذا كانت محكمة المواد الجزئية غير مختصة بالفصل في الطلب الأصلي فإنها لا تكون مختصة تبعا بالفصل في الطلب الاحتياطي ولو كانت قيمته تدخل في نصاب اختصاصها عملا بقاعدة أن الفرع يتبع الأصل

مالم ينص القانون على غير ذلك . وإذن فإن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن قيمة الطلب الأصلي تزيد على نصاب اختصاص محكمة المواد الجزئية لا يكون في حاجة إلى التعرض لتقدير قيمة الطلبات الاحتياطية .

٣ - إذا كانت الدعوى قد رفعت بعد العمل بقانون المرافعات الجديد فتسري عليها قواعد الاختصاص المنصوص عليها في هذا القانون ، ولا عبرة بتاريخ تقديم عريضتها إلى تلم الكتاب لتقدير الرسوم المستحقة عليها في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون الجديد ، بل العبرة هي بتاريخ اعلان صحيفة إلى المدعى عليها فيها .

٤ - الإحالة على المحكمة المختصة في حالة الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى إنما هي رخصة خولها الشارع للمحكمة في المادة ١٣٥ مرافعات ؛ فلا يترتب على عدم استعمالها بطلان الحكم .

(القضية رقم ٢٨ سنة ٢١ في المئمة السابقة) .

٤٨٠

٧ يناير سنة ١٩٥٤

أ - تقادم . مسئولية . بدء مباد تقادم مسئولية أمين النقل . هو من اليوم الذي كان يجب أن يتم فيه النقل . المادة ١٠٤ من قانون التجارة .

ب - تقادم . مسئولية . تحديد الوقت الذي يجب أن يتم فيه النقل . يرجع في ذلك إلى عقد النقل . عدم تسليم البضاعة المرسل إليه . عدم تسليم البضاعة على الوجه المتفق عليه . قاضي الموضوع هو الذي يحدد الوقت الذي كان يجب أن يتم فيه النقل .

٤٨١

٧ يناير سنة ١٩٥٤

استئناف . محكمة الاستئناف . وجوب فعلها في الاستئناف على أساس ما قدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى وأغفلت الفصل فيه أو نصت فيه لغير مصلحة المستأنف عليه . لاحاجة لقيام المستأنف عليه برفع استئناف فرعى متى كان الحكم الابتدائي قد انتهى إلى البقاء لمصلحته . المادة ٤١٠ مرافعات

المبدأ القانوني

على محكمة ثاني درجة وفقاً لنص المادة ٤١٠ من قانون المرافعات أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى ، فيجب عليها أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تسك بها أمام محكمة أول درجة سواء في ذلك الأوجه التي قد أغفلت الفصل فيها أو تلك التي تكون قد نضت فيها لغير مصلحته ، وذلك دون حاجة لاستئناف فرعى متى كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى القضاء لمصلحته ، وكان الثابت من وفائع الدعوى أنه لم يتخل عن الدفع التي قضى فيها لغير مصلحته .

(القضية رقم ٢٥١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة)

٤٨٢

٧ يناير سنة ١٩٥٤

حجز . حجز ما للمدين لدى الغير . رفض المحكمة طلب المحجز التحفظ استناداً إلى أن الدين المطلوب المحجز من أجله متنازع على تربيته في الدمة لا خطأ .

ج — مسئولية . إثبات . مسئولية أمين النقل . ترتيبها في ذمته بمجرد إخلاله بتنفيذ التزامه . ليس على المرسل أن يثبت خطأ أو تقصيراً في جانب أمين النقل ويكفي إثبات أنه أخل بالتزامه . لا يبرأ أمين النقل إلا بإثبات أحد أسباب الإلغاء من المسئولية المنصوص عليها قانوناً . عجزه عن الإثبات كالمعتبار مسئولاً . المادة ٩٢ من قانون التجارة .

المبادئ القانونية

١ — يبدأ ميعاد تقادم دعوى مسئولية أمين النقل وفقاً لنص المادة ١٠٤ من قانون التجارة من اليوم الذي كان يجب أن يتم فيه النقل .

٢ — تحديد الوقت الذي يتم فيه النقل أمر متوقف على شروط العقد فإذا لم ينص في مشاركة النقل على تحديد هذا الوقت فإن النقل لا يعتبر تاماً إلا بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه . فإن لم يتم التسليم على الوجه المتفق عليه فالحكم أن تقدر الوقت الذي كان يجب أن يتم فيه ، وهي إذ تفعل إنما تباشر سلطة موضوعية .

٣ — مسئولية أمين النقل هي مسئولية تعاقدية ناتجة عن إخلاله بواجبه في تنفيذ عقد النقل ويكفي لإثبات إخلاله بتعمده ثبوت عدم تسليم البضاعة للمرسل إليه ، وليس على المرسل إثبات إهمال أو خطأ من جانب الأمين وإنما يكون على الأمين إذا أراد دفع المسئولية عن نفسه أن يثبت أحد الأسباب التي تعفيه من المسئولية والمنصوص عليها قانوناً ، فإن عجز عن هذا الإثبات وجب اعتباره مسئولاً .

(القضية رقم ٢٢٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة)

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة إذ قضت بإلغاء الحكم الابتدائي وتأييد الأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية برفض الحجز قد قررت أنها لا تعمق في تفسير نصوص عقد البيع المبرم بين الطرفين وباقي المستندات لتخلص منها بتحديد مسئولية كل طرف، لأن التعرض للوضع غير جائز، وقد يؤثر على حكم محكمة أول درجة إذ هو محل دعوى منظورة أمامها، ثم تحدثت عن طبيعة النزاع ملتزمة بالحدود التي أوردتها وانتهت في حدود سلطتها الموضوعية إلى أنه نزاع جدي، وبالتالي يعتبر الدين المطلوب توقيع الحجز من أجله من الديون المتنازع على ترتيبها في الذمة فلا يصح أن يكون سببا للحجز، فإنه ليس في هذا الذي قرره المحكمة ما يخالف القانون أو ما يعيبه بالقصور.

(الفضية رقم ٢٨٣ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومحمد العزيز سليمان وأحمد الدوسي المستشارين).

٤٨٣

١٤ يناير سنة ١٩٥٤

أ - تقض، طعن، الخصوم في الطعن، نزاع على ما إذا كانت المنقولات المرصودة لمنفعة العقار المزوجة ملكيته يشملها البيع أو لا يشملها، الخصوم في هذا النزاع هما الدين المزوجة ملكيته والمشتري الراسي عليه المزا، لأحاجة لاختصاص الدائنين الذين انتقلت حقوقهم إلى ثمن العقار.

ب - تنفيذ عقارى، إثبات، بيع عقار مرهون بالمزاد، المنقولات المرصودة لمن ماليتها، لمنفعة هذا

العقار يشملها البيع، على من يدعى العكس عبء الإثبات، المادة ٦٨٨ مدنى مختلط.

ج - أموال، عقار بالتخصيص، المنقولات المرصودة في العقار المستغل استقلالاً تجارياً بمعرفة مالك لمنفعة هذا العقار، تعتبر عقاراً بالتخصيص، مثال، المادة ١٨ مدنى مختلط.

المبادئ القانونية

١ - لما كان الطاعن هو المدين الذى نزع ملكيته ويعتبر بهذا الوصف بائناً ويعتبر المطعون عليه الذى رسا عليه المزا، مشترياً، وكان النزاع على ما إذا كان البيع يشمل المنقولات، موضوع الدعوى أو لا يشملها محصوراً بين الطرفين في الطعن، ولا مصلحة فيه للدائنين الذين انتقلت حقوقهم بحكم رسو المزا، إلى ثمن العقار المبيع، فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم اختصاص هؤلاء الدائنين يكون على غير أساس.

٢ - تعتبر المقارنات بالتخصيص وفقاً لنص المادة ٦٨٨ من القانون المدنى المختلط داخلة ضمن الملحقات المشار إليها في المادة المذكورة، وتباع مع العقار المرهون مالم يتفق صراحة على خلاف ذلك، ويقع عبء إثبات هذا الاتفاق على من يدعيه، وإذن متى كان الطاعن بوصفه مدعياً، هو المكلف بإثبات أن المنقولات موضوع النزاع لا يشملها عقد الرهن الصادر منه، فانه كان لزاماً عليه هو أن يقدم هذا العقد إلى محكمة الموضوع في سبيل إثبات دعواه، وإذ هو لم يفعل فلا يقبل منه النعى عليها بالخطأ في

تطبيق المادة المشار إليها .

٣ - تعتبر المنقولات التي رصدها المالك لخدمة عقاره المستغل استغلالاً تجارياً بمعرفة عقاراً بالتخصيص وفقاً لنص المادة ١٨ من القانون المدني المختلط ، وليس بلام لا اعتبارها كذلك أن تكون مثبتة بالعقار على وجه القرار .

(الفضية رقم ١٢١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبد المبرز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين) .

٤٨٤

١٤ يناير سنة ١٩٥٤

أ - أحوال شخصية . انفصال جسمان . حكم . تسببيه . قضاؤه . بالانفصال الجسمان بين زوجين فرنسيين . عدم بياحه طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم . بطلان الحكم . المادة ٣٤٩ مرافعات .

ب - أحوال شخصية . طلب انفصال جسمان بين زوجين فرنسيين . عدم جواز الجمع بين طلب الطلاق حتى على سبيل الاحتياط . المادة ٣٣٩ مدني فرنسي .

ج - أحوال شخصية . نفقة . حكم . تسببيه . المادة ٣٠١ من القانون المدني الفرنسي التي تجيز الحكم لصالح الزوج الذي يحصل على الطلاق بنفقة لا تزيد على ثلث إيراد الزوج الآخر . مجال تطبيقها هو في حالة الحكم بالطلاق لخطأ الزوج الآخر . تطبيق هذه المادة في حالة الحكم بالانفصال الجسمان . خطأ في تطبيق القانون المدني الفرنسي .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم إذقضى بالانفصال الجسمان بين زوجين فرنسيين لا يبين منه أن ما قضى به كان من تلقاء نفس المحكمة أو بناء على طلب الزوج الاحتياطي أو بناء على طلب

أصل للزوج بعد أن نزل عن طلب الطلاق مع اختلاف الحكم في كل من هذه الأحوال في القانون الفرنسي ، فإن هذا الحكم يكون قد شابه البطلان ، كما خالف المادة ٣٤٩ مرافعات التي توجب أن يبين في الحكم نص ما قدم الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية .

٢ - إن المادة ٣٣٩ من القانون المدني الفرنسي إذ نصت على أن « للدعي في كافة مراحل الدعوى أن يحول الطلب المقدم منه للطلاق إلى طلب فرقة بينه وبين زوجته ، فقد دلت بذلك على أنه لا يجوز الجمع بين الطلبين ، ولو كان طلب الفرقة البدنية مقدماً على سبيل الاحتياط ، ومن ثم فإنه لا يسوغ للمحكمة أن تقضى بالانفصال الجسمان استناداً إلى هذا الطلب الاحتياطي وإلا كان قضاؤها مخالفاً لصريح نص المادة المذكورة .

٣ - إن المادة ٣٠١ من القانون المدني الفرنسي التي تجيز الحكم لصالح الزوج الذي يحصل على الطلاق بنفقة لا تجاوز ثلث إيراد الزوج الآخر لا تنطبق إلا في حالة ما إذا قضى لأحد الزوجين بالطلاق لخطأ الطرف الآخر وكان قد طلب الحكم له بالنفقة على خصمه . وإذن متى كان الحكم المطعون فيه لم يقض بالطلاق بل قضى بالانفصال الجسمان لخطأ مشترك بين الزوجين وكانت الطاعنة لم تطلب النفقة استناداً إلى المادة ٣٠١ مدني

فرنسي وإنما قضى الحكم الابتدائي لها وأولادها بالنفقة استنادا إلى المادتين ٢٠٣ و ٢١٢ من القانون المذكور لحاجتها إليها هي وأولادها ولا استمرار بقاء الرابطة الزوجية التي لم تنقسم بالحكم الصادر بالفرقة البدنية، فإن الحكم المطعون فيه إذ عدل المبلغ المقضى به من محكمة أول درجة بما لا يزيد على ثلث إيراد المطعون عليه استنادا إلى المادة ٣٠١ من القانون المدني الفرنسي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون المذكور.

المحنة

د من حيث إن الوقائع تحصل — حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه — قدم في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ عريضة إلى رئيس المحكمة القنصلية الفرنسية بالاسكندرية طلب فيها التصريح له بإعلان زوجته الطاعنة للسعي في الصلح بينهما توطئة لرفع دعوى الطلاق. وبعد أن أخفقت محاولة الصلح بين الطرفين، صرح رئيس المحكمة القنصلية المطعون عليه برفع دعوى أمام المحكمة، وقد استند في طلبه الطلاق إلى عدة أسباب تلخص في أنها أنت من الأفعال ما يعتبر انتهاكا جسيما للواجبات المترتبة على الزواج بحيث جعلت بقاء الزوجية أمرا لا يمكن تحمله وطلبت الطاعنة رفض الدعوى والحكم لها بنفقة على المطعون عليه، وفي ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة القنصلية برفض دعوى الطلاق وحكمت بإلزام المطعون عليه بأن يدفع إلى الطاعنة وأولادها المرزوتين لها من زوجها المطعون عليه

مبلغ ٦٥ ج شهريا عملاً بالمادتين ٢٠٣ و ٢١٢ من القانون المدني الفرنسي وعهدت إلى الطاعنة بحضانة أولادها. استأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد بجدولها برقم ٦/٦ ق أحوال شخصية طالبا أصليا الغاء والحكم بالطلاق من الطاعنة مع ما يترتب على ذلك من نتائج قانونية وإثبات تعهده بالقيام بالمصاريف الخاصة بتربية وتعليم أولاده وكذلك اعفاءه من كل نفقة أو إعانة قبل زواجه أو تحديد النفقة والإعانة إن كان هناك محل لذلك بما لا يزيد على أربعين جنيها، وذلك ابتداء من أول فبراير سنة ١٩٤٩ واحتياطيا لإحالة القضية على التحقيق لإثبات الوقائع التي يستند بها إلى الطاعنة، وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب الطلاق وتعديله إلى الحكم بالانفصال الجسائي بين الزوجين وبتعديل الحكم المستأنف فيما يختص بمقدار النفقة بإلزام المستأنف (المطعون عليه) بأن يدفع للمستأنف ضدها (الطاعنة) مبلغ ٤٨ جنيها و ٨٣٦ مليا نفقة شهرية للمستأنف عليها مع إلزام المستأنف (المطعون عليه) بجميع المصاريف و ١٠٠٠ قرش مقابل أنعاب الحمامة، فقررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض.

د ومن حيث إن مما استند به الطاعنة على الحكم أولا: بطلانه لمخالفته المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات، ذلك أنه لم يبين طلبات المطعون عليه الاحتياطية في وقائعها بحيث لا يعرف ما إذا كان ما قضى به من التفريق الجسائي كان إجابة لطلب المطعون عليه أو أنه من تلقاء نفس المحكمة، وما إذا كان المطعون عليه قد طلب الانفصال الجسائي من باب الاحتياط مع تمسكه بطلبه

٢٢٩ من القانون المدني الفرنسي إذ نصت على أن
د المدعى في كاتمة مراحل الدعوى أن يحول الطلب
المقدم منه للطلاق إلى طلب فرقة بينه وبين زوجته،
فقد دلت بذلك على أنه لا يجوز الجمع بين الطلبين
ولو كان طلب الفرقة البدنية مقدما على سبيل
الاحتياط . ولما كان أثبات بمحضر جلسة ٢٧
من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أن المطعون عليه طلب
الفرقة البدنية على سبيل الاحتياط فإن الحكم إذ
كان قد أسس قضاءه على هذا الطلب الاحتياطي
يكون قد خالف صريح نص المادة المذكورة ،
وثالثا : بينما قضى الحكم الابتدائي بالنفقة للطاعنة
وأولادها على أساس المادتين ٢٠٣ و ٢١٢ مدني
فرنسي وقدرها بمبلغ ٦٥ ج شهريا عدل الحكم
المطعون فيه مبلغ النفقة إلى ٤٨ جنيها و ٨٢٦ م
شهريا استنادا إلى أن د الثابت من المستندات
المقدمة من المشتأنف (المطعون عليه) أن إرادته
الاجمالي السنوي هو ١٧٥٨ ج و ٥٠ م وتنص
المادة ٣٠١ من القانون المدني الفرنسي على جواز
الحكم لصالح الزوج الذي يحصل على الطلاق بنفقة
لا تتجاوز ثلث إيراد الزوج الآخر فيكون ثلث
إيراد المشتأنف ٥٨٦ ج و ٧ م أي مبلغ ٤٨ ج
و ٨٣٦ م شهريا ، وهذا الذي استند إليه الحكم
هو خطأ في تطبيق القانون المدني الفرنسي الواجب
التطبيق ، ذلك أن المادة ٣٠١ من القانون المذكور
لا تنطبق إلا في حالة ما إذا قضى لأحد الزوجين
بالطلاق لخطأ الطرف الآخر وكان قد طلب الحكم
بنفقة على خصمه ، وهذا الوصف لا ينطبق على
واقعة الدعوى ، ذلك أنه لم يقض بالطلاق بل
قضى الحكم بالانفصال الجسدي لخطأ مشترك بين
الزوجين ولم تطلب الطاعنة النفقة استنادا إلى
المادة ٣٠١ مدني فرنسي وإنما قضى للحكم الابتدائي

الأصل وهو الطلاق أو أنه حول طلبه الأصلي
بالطلاق إلى طلب التفريق الجسدي ، وثانيا : أنه
أخذ بما ورد بمحضر جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة
١٩٥٠ من طلب المطعون عليه احتياطيا الحكم
بالفرقة البدنية مع أن تقديم هذا الطلب على
سبيل الاحتياط غير جائز وفقا للمادة ٢٣٩ من
القانون المدني الفرنسي ، وثالثا : أنه استند إلى
المادة ٣٠١ من القانون المدني الفرنسي فيما قضى
به من نفقة للطاعنة وعدل على هذا الأساس
ما قضى به الحكم الابتدائي من نفقة لها ولأولادها
استنادا إلى المادتين ٢٠٣ و ٢١٢ مدني فرنسي في
حين أن المادتين الأخيرتين هما الواجب تطبيقهما
في حالة الحكم بالانفصال الجسدي ذلك أن المادة
٣٠١ مدني فرنسي إنما تنطبق على النفقة التي يحكم
بها للزوج المحكوم له بالطلاق لخطأ من الزوج
الآخر على ألا يزيد مقدار هذه النفقة عن ثلث
إيراد الزوج المحكوم عليه بها ، بينما أن المادتين
٢٠٣ و ٢١٢ مدني فرنسي تنطبقان على النفقة
الواجبة على الزوج لزوجته ولأولاده أثناء قيام
الزوجية ولم يرد فيهما قيد ثلث الإيراد الوارد
في المادة ٣٠١ مدني فرنسي .

د ومن حيث إن هذا النعي بجميع أوجهه في
عمله ، ذلك : أولا ، أنه لا يبين من الحكم ما إذا
كان ما قضى به من انفصال جسدي كان من تلقاء
نفس المحكمة أو بناء على طلب الزوج الاحتياطي
أو بناء على طلب أصلي للزوج بعد أن نزل عن
طلب الطلاق مع اختلاف الحكم في كل من هذه
الأحوال في القانون الفرنسي - كما خالف الحكم
المادة ٣٤٩ مرافعات التي توجب أن يبين في
الحكم نص ما قدم الخصوم من طلبات أو دفاع
أو دفع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة
الواقعية والحجج القانونية ، وثانيا ، أن المادة

ونصت الفقرة الأخيرة منها على أن يعين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وطريقة النظم منها وكيفية قهصيلها، وكذلك أحوال الإعفاء منها وتخفيضها، وتنفيذا لهذا النص صدر مرسوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ الذي نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى منه المعدلة بالمرسوم الصادر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ على أنه : « بالنسبة إلى المحال الصناعية يكون تحديد الرسوم على أساس إنتاجها الفعلي ، فإذا تعذر التحديد على هذا الأساس يكون على أساس القوى المحركة في هذه المحال وعدد الدواليب أو الآلات أو الأنوال التي تدار فيها أو بنسبة مئوية من القيمة التجارية للكان الذي تشغله ، إذ نص المرسوم على ذلك دون أن يعرف المقصود بعبارة « القيمة التجارية » التي قد يختارها المجلس أساسا لفرض الرسوم عليها ، فإن هذا لا يفيد أن المشرع قصد بإشارته إلى القيمة التجارية مجردة عن التعريف بها عن معنى آخر يختلف عن معنى القيمة التجارية التي تربط على أساسها عوائد الأملاك ، وهو الأساس الذي اتخذته الشارع لتقدير ضرائب شتى صدرت بها قوانين في أوقات مختلفة والذي أصبح في حكم المصطلح عليه .

(الفضية رقم ٤١١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكة وعبد العزيز محمد وممطى فاضل وأحمد المروسي ومحمود عبيد المستشارين)

لها ولأولادها بالنفقة استنادا إلى المادتين ٢٠٣ و ٢١٢ من القانون المذكور لاحتاجتها هي وأولادها إليها ولا استمرار بقاء رابطة الزوجية التي لم تنقسم بالحكم الصادر بالفرقة البدنية ، ومن ثم يكون ما قضى به الحكم المطعون فيه من تعديل للبلغ المقضى به من محكمة أول درجة استنادا إلى المادة ٣٠١ مدني فرنسي خطأ في تطبيق القانون المذكور .

« ومن حيث إنه يخلص مما سبق أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون في الأوجه السابق بيانها خطأ يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن . »

(القضية رقم ٣٦٤ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وممطى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين)

٤٨٥

١٤ يناير سنة ١٩٥٤

ضرائب . رسوم بلدية . القيمة التجارية المنصوص عليها في المادة الأولى من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ التي قد يختارها المجلس البلدي أساسا لفرض الرسوم عليها . المقصود بها . هي القيمة التجارية التي تربط على أساسها عوائد الأملاك . المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ والمادة الأولى من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المعدل بمرسوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية إذ أجازت للمجلس أن يفرض في دائرة اختصاصاته رسوما على المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة ،

٤٨٦

٢١ يناير سنة ١٩٥٤

١ — دعوى . ارتباط . دعوى ضمان فرعية .
حكم . تسييبه . تقدير توافر الارتباط المسوغ لقبول
دعوى الضمان الفرعية . تقدير موضوعي .

ب — دعوى . استئناف . دفع بعدم قبول
الدعوى . هو دفع موضوعي . بالقضاء به تستنفذ
المحكمة ولايتها في الفصل في الموضوع . الاستئناف
المرفوع عن هذا الحكم يطرح الدعوى بما احتوته
من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف .

ج — بيع . تضمينات . ثبوت أن المشتري كان
يعلم وقت الشراء بالعيب اللاصق بسند البائع له وأنه
اشترى مجازفاً وتحت مسؤوليته . لاحق له في
التضمينات .

المبادئ القانونية

١ — لما كانت المحكمة قد فصلت في
دعوى الضمان الفرعية على أساس أنها
مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطاً وثيقاً
وأنها متعلقة بها تعلق التابع بالتبوع ، وكان
تقدير المحكمة لقيام الارتباط المسوغ
لقبول دعوى الضمان هو تقدير موضوعي
فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون في هذا
الخصوص يكون على غير أساس .

٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى هو
دفع موضوعي وبالقضاء به تكون محكمة
الدرجة الأولى قد استنفدت ولايتها في
الفصل في موضوع الدعوى ويكون
الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم قد
طرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه
دفاع على محكمة الاستئناف .

٣ — متى كان قد ثبت لمحكمة الموضوع
أن المشتري كان يعلم وقت شرائه بالعيب
اللاصق بسند البائع له وأنه أقدم على
الشراء مجازفاً وتحت مسؤوليته فإنه لا يكون
له الحق في طلب التضمينات ومنها مصاريف
العقد .

المحكمة

عن الطعن رقم ٣٤٥ سنة ٢٠ ق

د من حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل
أولهما في النعي على الحكم المطعون فيه مخالفته
للقانون من ناحيتين . الأولى إذ قضى بقبول
دعوى المطعون عليهما الأولين الموجهة إلى
الطاعن ، مع أن الدعوى المذكورة غير مقبولة
قانوناً سواء وصفت بأنها طلب هارض أو
بأنها دعوى ضمان ، ذلك أن الطلب العارض
لا يكون مقبولا إلا إذا كان توجيهه دفعا للطلب
الأصل أو لجزء منه ، وأن الدعوى الموجهة
إلى الطاعن لا يجوز قانوناً وصفها بأنها دعوى
ضمان لانعدام الصلة بينها وبين الدعوى الأصلية ،
إذ الدعوى الأخيرة كان قوامها حق المشتريين —
فريق صاروفيم — في الرجوع بالثمن على
البائعين إليهم (المطعون عليهما الأولين)
تأسيساً على أنها باعاً إليهم ما لم يكونا يملكانه
في حين أن الدعوى الموجهة إلى الطاعن كان
قوامها قرضين عقداً بين المطعون عليهما الأولين
وبين الطاعن في صورة عقدي بيع وقائمين بحكم
نما يتبايعانهما فاعتبرا متنديين بمباني القرضين ؛
والناحية الثانية أن محكمة الاستئناف ما كان
يجوز لها ، وقد قضت بقبول الدعوى الفرعية ،
أن تصدى للفصل في موضوعها ، بل كان يتعين

عليها أن تحيل الدعوى على محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها .

« ومن حيث إنه ورد بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ما يلى « وحيث إنه عن الدعوى الفرعية فقد جاء بالحكم المستأنف في عدم قبولها تأسيساً على اختلاف سببها عن سبب الدعوى الأصلية فهذا الاختلاف لو صح لا يسوغ هذه النتيجة إذ أن اختلاف السبب لا يبنى أن الدعويين متصلتان ببعضهما لأن النزاع فيهما نشأ عن البيع الوفاى الصادر من الدكتور مرزوق (المستأنف عليه الأخير) لحنين وميروب (المستأنفين) ولم يلجأ المستأنف عليهم الثلاثة الأول للمحكمة مطالبين بحقوقهم إلا بعد أن حكمت بطلان هذا البيع ، فالارتباط بين الدعويين وثيق ومن المصلحة وحسن القضاء أن تظرهما وتفصل فيهما محكمة واحدة ، هذا فضلاً عن أن وكيل المستأنف عليه قد حضر في جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٠ ودفع مبلغ ٥٧٥٠ جنيهاً و ٨٠ ملياً . ثم تفرق إلى صميم موضوع النزاع قائلاً (وبعد عرض هذا المبلغ أطلب إخراجى من الدعوى بلا مصاريف وبراءة ذمتى ويعتبر هذا العرض مبرئاً لذمتى) فلا محل بعدئذ لعدم قبول الدعوى الفرعية ويتمين إلغاء الحكم القاضى بذلك ، وهذا الذى أورده الحكم بين منه أن محكمة الاستئناف قد فصلت في دعوى الضمان الفرعية على أساس أنها مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطاً وثيقاً وأنها متعلقة بها تعلق التابع بالمتبوع ولما كان تقدير الحكم المطعون فيه لقيام الارتباط المسوغ لقبول دعوى الضمان الفرعية هو تقدير موضوعى قلن النعى على الحكم بمخالفة القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس . أما تعيب الحكم بأنه أخطأ

إذ تصدى للفصل في موضوع الدعوى المشار إليها بعد أن ألقى الحكم الابتدائى القاضى بعدم قبولها وبأنه كان لزاماً عليه أن يحيلها على محكمة الدرجة الأولى للفصل فيها فهو نعى في غير محله — ذلك أن الدفع بعدم قبول تلك الدعوى هو دفع موضوعى وبالقضاء به تكون محكمة الدرجة الأولى قد استنفدت ولايتها في الفصل في موضوع الدعوى الفرعية ويكون الاستئناف المرفوع من المطعون عليهما الأولين عن الحكم الصادر فيها قد طرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف .

« ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في تعيب الحكم المطعون فيه بالتصور في موطنين أولهما أن المحكمة إذ تصدت للفصل في موضوع دعوى المطعون عليهما الأولين لم تبين أداة ثبوت طلبهما ولا الأساس الذى استندت إليه في الحكم على الطاعن بالفوائد والمصروفات . والثانى أن المحكمة إذ قضت برفض ما طلبه الطاعن من إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات شمول الدين المطالب بقيمته ربا فاحشا قائلة إن للطاعن إذا شاء اتخاذ الطريق الجنائى لإثبات هذا الربا — تكون قد تخلت عن الفصل في جزء جوهري من الدعوى .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في الشق الأول منه بأن الحكم المطعون فيه قد بين في تفصيل لم يكن بحاجة إلى مزيد نصوص العقدين الصادرين من الطاعن إلى المطعون إليهما الأولين . والذين اعتبروا بعد الحكم بطلان كل منهما كبيع أو رهن . اعتبروا بمثابة سندى دين بالمبالغ الوارد في كل منهما ، كما بين الحكم سنده في القضاء على الطاعن بما قضى به عليه من فوائد ومصاريف

قانونا هو أن البائع هو الملزم بالضمان ، ولما كان الطاعنون مشتريين فإن ضمان الأطلان المبيعة إليهم يكون على عاتق البائعين إليهم وهما المطعون عليهما الأولان — ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم قد عاره القصور في مواطن خمسة أولها ما شابه من تناقض إذ اعتبر عندما تعرض لبحث الدعوى الأصلية أن عقدي الإيجار الصادرين من المطعون عليهما الأولين إلى علي حسن البارودي وأحمد محمد إبراهيم إما أن يكونا مفتعلين أو صوريين وإما مستحيلا تنفيذهما ثم قال عند ما تعرض لبحث الدعوى الفرعية باعتبار هذين العقدين صحيحين . والثاني ما شاب الحكم من فساد في الاستدلال إذ استخلص واقعة علم الطاعنين بعدم وضع يد المطعون عليهما الأولين على الأطلان المبيعة منهما إليهم واستمرار وضع يد الدكتور مرزوق عليها من إقرارهم في عقدي البيع الصادرين إليهم بمعايتهم للأطلان المبيعة معاينة نافية للجهالة وعلمهم بأن هذه الأطلان شائعة في أطلان أسرة مرزوق يديرها عميد هذه الأسرة لحساب الشركاء فيها ، مع أن هذين الدليلين لا يؤديان إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، ذلك أن إدارة عميد أسرة مرزوق للأطلان الشائعة فيها الأطلان المبيعة لا يستفاد منها كون الشركاء في الأطلان جميعهم من أفراد هذه الأسرة وأن عقدي الإيجار الصادرين من المطعون عليهما الأولين إلى علي حسن البارودي وأحمد محمد إبراهيم قد حررا بعد تحرير العقدين الصادرين من الدكتور عبد القادر مرزوق وقبل تحرير عقدي البيع بين المطعون عليهما الأولين والطاعنين الأمر الذي يستفاد منه أن علم الطاعنين بعدم وضع يد البائعين إليهم على الأطلان المبيعة على فرض صحة ، إنما جاء لاحقا بعد وعقدي البيع إليهم من المطعون عليهما الأولين ولا يؤدي إلى ما ذهب

ومردود في الشق الثاني منه بأن محكمة الاستئناف بعد أن أوردت القرينة التي استدلت بها الطاعن على أن الدين الذي طالبه به المطعون عليهما الأولان يتضمن فوائد ربوية تزيد على الحد المقرر قانونا — قالت إنها ترى أن هذه القرينة لا تكفي لإجابة طلب الطاعن إحالة الدعوى على التحقيق وهذا تقدير موضوعي لا معقب عليه — أما ما استورد إليه الحكم بعد ذلك فإنه كان يزيد لا يضيره الخطأ فيه .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون هذا الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

(عن الطعن رقم ١٧ سنة ٢١ ق)

ومن حيث إن هذا الطعن نفي في خصوص ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض طلب الطاعنين التعويض على سببين يتحصل أولها في تعيب الحكم بمخالفة القانون إذ اعتبر العقدين الصادرين من المطعون عليهما الأولين إلى الطاعنين بيعين وقائمين رغم خلو نصوصهما من شرط الوفاء ووصف عقدي الإيجار الصادرين من المطعون عليهما المذكورين إلى علي حسن البارودي وأحمد محمد إبراهيم بأنهما إما مفتعلان أو صوريان وإما مستحيل تنفيذهما في حين أن الأصل في العقود صحتها وأن ما قد يشوبها من عسرية أو يلحقها من عدم نفاذ لا يتلزم أبدا مع وجودها وكيانها . وإذا قال الحكم إن الطاعنين كان يتعين عليهم قانونا أن يتدخلوا في القضيتين المقامتين من الدكتور مرزوق على المطعون عليهما الأولين بطلب بطلان عقد البيعين الوفايين الصادرين منه إليهما — تنفيذًا للإنذار الموجه من المطعون عليهما الأولين إلى الطاعنين بطلب تدخل الأخيرين في القضيتين المشار إليهما — في حين أن المقرر

إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار الطاعنين عالمين بالسبب الذي انبنى عليه بطلان عقدي البيعين الوقائين - كما شاب الحكم أيضا فساد في الاستدلال إذ قال إنه ترتب على عدم تدخل الطاعنين في القضيتين المرفوعتين من الدكتور مرزوق على المطعون عليهما الأولين حرمان هذين الأخيرين من تقديم عقدي الإيجار وهما سندهما الكتابي في ثبوت وضع يدهما على الأطلين المبيعة ذلك لأن الحيابة من المراكز القانونية التي ترتب على أعمال مادية لا تجسدى في إثباتها الكتابة ، ولأن محكمة الدنيا الابتدائية عندما نظرت القضيتين المشار إليهما قضت بإحالتها على التحقيق لإثبات استمرار وضع يد الدكتور مرزوق على الأطلين المحرر عنها عقدي البيعين الوقائين وذلك رغم تقديم عقدي الإيجار المشار إليهما ، والموطن الثالث ما شاب الحكم من بطلان في الاسناد إذ قال إن الطاعنين لم يبينوا في دفاعهم الأضرار التي لحقت بهم بسبب ضياع الصفقتين منهم ، في حين أنه ورد في أسباب الحكم الابتدائي وفي أسباب الحكم المطعون فيه نفسه أن التعويضات التي طلبها الطاعنون تشمل المصاريف والقوائد وزيادة قيمة المبيع ، وأن المادة ٣٠٥ من القانون المدني القديم المنطبق على واقعة الدهوى قد بينت أنواع التضمينات التي يلتزم بها البائع الذي فسخ عقد بيعه ، والموطنان الرابع والخامس إذا أغفل الحكم الرد على ما ورد في الحكم المستأنف من أن إقرار المطعون عليهما الأولين باستحقاق الطاعنين للتعويض مستفاد مما ورد في صحيفة الدهوى « الفرعية » الموجهة إلى المطعون عليه الثالث كما أغفل الرد على دفاع جوهرى تمسك به الطاعنون محصله أنهم كانوا ضحية مؤامرة مشترك فيها المطعون عليهم جميعهم وآيتها أن

النزاع بين هؤلاء الآخرين في قضيتي بطلان عقدي البيعين الوقائين لم يستغرق سوى بضعة أشهر وأن المطعون عليهما الأولين لم يستأنفا الحكم الابتدائي الصادر فيها إلا بالنسبة للبصروقات .
« ومن حيث إن هذين السببين مردودان في جميع وجوههما ، أولا : بأن الحكم المطعون فيه قد استخلص سوء نية الطاعنين أى عليهم بالعيب اللاصق بسندى من تصرف اليهم في الأطلين من جملة قرائن مجتمعة تحصل في أن الطاعنين كانوا يعلمون بأن الأطلين المبيعة اليهم قد تلقاها البائعان اليهم عن طريق عقدين وصفها بأنهما بيعان وقائيان وأن البائعين اليهم لم يحوزا هذه الأطلين عقب صدور هذين العقدين اليهما وأن الطاعنين لم يتحققوا من عدم استمرار حيابة المطعون عليه الثالث للأطلين مع عليهم بأحكام القانون في البيع الوقائي الذي يخفى رهنا والتي من مقتضاها اعتبار استمرار حيابة البائع وقائيا للأطلين المبيعة منه قرينة قانونية على أن البيع يخفى رهنا وأن الطاعنين في عقدي شرائهم أقرروا أنهم أقدموا على الشراء مجازفين وتحصت مسئوليتهم كما أقرروا في ورقى العند المعاصرتين لتاريخي هذين العقدين بأنهم لا يرجعون على البائعين إلا في حدود الثمن الحقيقي المدفوع منهم وهذه القرائن من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص وتبقى حق الطاعنين في التعويض كمتنصى المادة ٢٦٥ من القانون المدني (القديم) ومردودان ، ثانيا . بأن الحكم لم يفصل في أسبابه في حقيقة عقدي الإيجار الصادرين من المطعون عليهما الأولين إلى هل حسن البارودى وأحمد محمد إبراهيم وإنما أثار الاحتمالات التي كان يجب أن يواجهها الطاعنون عند التعاقد بالشراء ليتأكدوا من صحة عقديهم

صحفتها أنهما لا يمانعان في أن يدفع الدكتور للدعوى في الدعوى الأصلية مبلغ ٨٩٥٠ جنيه ويطلبان إلزامه بالتعويضات والمصاريف التي قد تقضى بها المحكمة مع حفظ حقوقهما في مطالبته بياقي الثمن وانهيا إلى المطالبة أصليا بإلزام الدكتور مباشرة بطلبات المدعين . واحتياطيا بإلزامه بأن يدفع اليهما ماعسى أن يحكم به عليهما في الدعوى الأصلية ، وهذا الذي أورده الحكم كاف في الدلالة على أنه لم يرد في الاعلان المؤرخ في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٧ ما يعتبر اقرارا من المظعون عليهما الأولين بحق الطاعنين في التعويض . ومردودان ، خامسا : بأن ما أورده الحكم في خصوص عدم إثبات الطاعنين أن ضررا قد أصابهم نتيجة ضياع الصفقتين منهم كان تزييدا لم يكن الحكم في حاجة إلى تقريره بعد أن استخلص من الأدلة السائفة التي أوردها سوء نية الطاعنين منذ بدء شرائهم ، ومتى ثبت ذلك فانه لا يكون لهم الحق في طلب التعويض ، ومردودان أخيرا بأن باقى ماورد في سبب الطعن لا يبعد أن يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع .

ومن حيث إن الطاعنين يتعنون على الحكم المظعون فيه خطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض ما طلبوه من إلزام المظعون عليهما الأولين بمصاريف تحرير عقدى البيع الصادرين منهما والمحكوم بطلانتهما — ذلك أن الحكم قد استند في قضائه برفض هذا الطلب إلى أنه ورد في البند الثامن من كل من العقدين إقرار الطاعنين بقبولهم الالتزام بمصاريف كل عقد منهما — في حين أن مناط هذا الالتزام أن يكون العقدان نافذين . أما وقد استحال تهاذما بسبب اشتقاق

لو كانوا حسنى النية واستخلص منها أن الطاعنين كانوا وقت تعاقدهم مع المظعون عليهما الأولين عالين بالعيب اللاصق بسند البائعين إليهم ومردودان ثالثا : بأنه لم يرد في الحكم المظعون فيه أن القانون كان يحتم على الطاعنين التدخل في القضيتين المرفوعتين من المظعون عليه الأخير بطلب بطلان عقدى البيعين الوفايين ، حتى يعاب على الحكم أنه أخطأ تطبيق القانون في هذا الخصوص ، وإنما استخلص الحكم من توجيه المظعون عليهما الأولين إلى الطاعنين إنذارا بطلب تدخلهم في القضيتين المشار اليهما وعدم استجابة الطاعنين لهذا الطلب قرينة على أنهم كانوا موقنين بعدم جدوى التمسك بعقدى الاجار وإلا لدفعهم الحرس على مصلحتهم إلى التدخل لإثبات أن عقدى الاجار قد نفذوا بوضع اليد على الأطنان المؤجرة فلا جناح على محكمة الموضوع إذ اتخذت من مسلك الطاعنين في هذا الصدد قرينة تؤيد عليهم بالعيب اللاصق بسند المتصرفين اليهم . ومردودان رابعا : بأن الحكم المظعون فيه لا يعيبه أن يكون قد أغفل الرد على ما ورد في الحكم المستأنف من أن المظعون عليهما الأولين قررا في إعلان الدعوى الموجهة منهما إلى المظعون عليه الثالث أن للدعوى (فريق صاروقم) حقا في التعويض يقابله حق مقرر لمصلحتهما قبل المظعون عليه الثالث ، ذلك أن ماورد في هذا الاعلان المشار اليه والمقدمة صورته الرسمية يملف هذا الطعن لا يعتبر إقرارا بالمعنى المشار اليه في الحكم الابتدائي ، وقد أورد الحكم المظعون فيه حاصل ما ورد في هذا الاعلان إذ قال : وفي اليوم الخامس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٤٧ وجه جرجس حنين وجمعه ميروب دعوى ضمان للدكتور عبد القادر مرزوق في كرا في

الأطيان المبيعة لما لكها الأصلي فإن المصاريف يجب أن يتحملها البائعان .

د ومن حيث إن هذا النعمى مردود بأنه متى كان قد ثبت لمحكمة الموضوع أن الطاعنين كانوا يعلمون وقت شرائهم بالعيب اللاصق بسند المتصرفين وأنهم أقدموا على الشراء مجازفين وتحت مسؤوليتهم فإنه لا يكون لهم الحق في طلب المصاريف لأنها عنصر من عناصر التضمينات وفقا للمادة ٣٠٥ من القانون المدنى - القديم - المنطبق على واقعة الدعوى .

د ومن حيث إن السبب الأخير من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ تطبيق القانون وعاره قصور في التسيب إذ قضى برفض ما طلبه الطاعنون من الزام المطعون عليهم الأولين بفواتد ثمن الأطيان المبيعة منهما من المدة من تاريخ تحرير كل من العقدين إلى تاريخ انقضاء المادة المبيعة في كل من عقدي الإيجار المحولين إلى الطاعنين من المطعون عليهما الأولين - ذلك أن الحكم قد استند في قضائه برفض هذا الطلب إلى أن الطاعنين قد تعهدوا بمقتضى ورقى الضد بأن لا يرجعوا على البائعين إلا في حدود ما قبضه هذان البائعان من الثمن - في حين أنه يبين من مراجعة ورقى الضد المشار إليهما أن هذا التعهد الوارد في كل منهما محله أن تكون الأطيان قد تزعت بسبب استعمال الدكتور مرزوق لحقه في الاسترداد ولا عمل لمواخذه الطاعنين به في حالة استحقاق الأطيان ، هذا فضلا عن أن القواعد المقررة قانونا تمنع البائع من الجمع بين ربيع العين المبيعة وفواتد ثمنها .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن محكمة الاستئناف قد استخلصت في حدود سلطتها

الموضوعية من تعهد الطاعنين بعدم مطالبة المطعون عليهما الأولين بتسليم الأطيان المبيعة إلا بعد انتهاء مدتى الاجارتين ومن إقرارهم بعدم مطالبة المطعون عليهما المذكورين في حالة استرداد المطعون عليه الثالث للأطيان خلال أجل الوفاء إلا بالثمن الحقيقي - استخلصت من ذلك أن الطاعنين قد نزّلوا مقدما عن المطالبة بالفواتد طوال مدتى الاجارتين حتى ولو استرد المطعون عليه الثالث في خلالها الأطيان موضوع العقدين وليس في هذا الاستخلاص قصور ولا مخالفة للقانون .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون هذا الطعن بجميع وجوهه على غير أساس ويتعين رفضه .
(النضيتان رقم ٣٤٥ سنة ٢٠ و ١٧ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٧

٢١ يناير سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . حكم . سبب الطعن هو خطأ مادي بحسب شاب الحكم . سبب غير مقبول . وجوب الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيحه . المادة ٣٦٤ مرافعات .

المبدأ القانوني

إذا كان الخطأ الذي شاب الحكم لا يعدو أن يكون خطأ ماديا بحتا فإنه لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض ، والشأن في تصحيحه إنما هو للمحكمة التي أصدرت الحكم وفقا لنص المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات .

(القضية رقم ١٤٤ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وسليمان ثابت وعبد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

المحكمة طلب فتح باب المرافعة أو التصريح بتقديم مستندات أو مذكرات . لا تترتب عليها متى كان هذا الطلب قد قدم بعد انتهاء المرافعة .

المبادئ القانونية

١ - متى كان طرفا النزاع تاجرين فلا جناح على المحكمة إن هي أحالت الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى صدور بيع منه إلى المدعى عليه وقيمة الأشياء المباعة ذلك لأن الإثبات في المواد التجارية جاز بكافة طرق الإثبات ، وقد اعتبر القانون التجارى فى الفقرة التاسعة من المادة الثانية منه عملا تجاريا جميع العقود والتعهدات الحاصلة بين التجار والمتسعين والسامرة والصبارف مالم تكن العقود والتعهدات المذكورة مدنية بحسب نوعها أو بناء على نص العقد ولا يخرج تصرف التاجر عن هذا الاعتبار إنكاره للتصرف أو ادعاؤه أنه لا يتجر فى البضاعة المدعى بشرائها ، إذ ليس من شأن هذا الادعاء لو صح أن يجعل التصرف مدنيا .

٢ - لا تترتب على محكمة الموضوع إن هي لم تحب الطلب المقدم إليها بفتح باب المرافعة أو التصريح بتقديم صورتحقيقات أو تقديم مذكرات متى كان قد قدم إليها بعد انتهاء المرافعة فى الدعوى إذ تصبح إجابة هذا الطلب من الاطلاقات التى لا يعاب على المحكمة عدم الاستجابة إليها .

(القضية رقم ٥٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٨

٢١ يناير سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . أحوال شخصية . ميعاد الطعن فى الحكم الحضورى الصادر من محكمة الأحوال الشخصية . هو ١٨ يوما من تاريخ صدور الحكم . قيام النزاع أمام محكمة الأحوال الشخصية على جلسة التوفى . ليس من شأنه التغيير فى ميعاد الطعن . هـه ذلك .

المبدأ القانونى

ميعاد الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية وفقا لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات هو ثمانية عشر يوما من تاريخ صدور الحكم الحضورى ، فإذا لم يحصل التقرير بالطعن فى هذا الميعاد كان الطعن غير مقبول شكلا ولا يغير من ذلك أن يكون النزاع الذى تردد بين الخصمين أمام محكمة الأحوال الشخصية دائرا على جنسية المتوفى إذ يسرى على الحكم فى المسائل الأولية ما يسرى على الحكم فى الموضوع .

(القضية رقم ١٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسى ومحمود مباد المستشارين) .

٤٨٩

٢٨ يناير سنة ١٩٥٤

١ - أعمال تجارية . بيع . إثبات . إحالة المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات البيع الحاصل بين تاجرين وقيمة الأشياء المباعة .. لا خطأ . إنكار المدعى عليه للتصرف أو ادعاؤه بأنه لا يتجر فى البضاعة المدعى بشرائها . لا يخرج التصرف عن صفته التجارية .

ب - دفاع . إجراءات تناهى . عدم إجابة

شرط لقبول الدعوى . عدم سريانه على الدعاوى التي رفعت في ظل قانون الشفعة القديم .

ب — شفعة . حكم . تسييبه . إقامته على دعامتين مستقلة إحداهما عن الأخرى . الأولى عدم توافر سبب الشفعة لدى الطاعن ، والثانية أنه يفرض توافر سبب الشفعة له فإنه تعود على ملك المطعون عليه الأخير منفعة أكبر مما تعود على الطاعن . كفاية الدعامة الثانية وحدها لحل الحكم . النعى عليه في الدعامة الأولى . غير منتج .

المبادئ القانونية

١ — اشتراط ايداع الثمن عملاً بحكم الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني قبل رفع دعوى الشفعة على خلاف أحكام قانون الشفعة القديم ليس الا مظهراً من مظاهر تقييد الشفعة للتوفيق بين رأى القائلين بإلغائه هذا النظام ورأى القائلين بإبقائه ، ولهذا يكون الإيداع في حكم القانون المدني الجديد شرطاً لقبول الدعوى . واذن فتنى كانت الدعوى قد رفعت صحيحة وفقاً لقانون الشفعة القديم فلا يسرى عليها نص المادة ٩٤٢ من القانون المدني الجديد سواء اعتبر هذا الشرط متعلقاً بالإجراءات أو متصلاً بموضوع الحق .

٢ — متى كان الحكم قد أقيم على دعامتين مستقلة إحداهما عن الأخرى (الأولى) أن أرض الطاعن لا تتجاوز الأطنان المشفوع فيها إلا من حد واحد وليس لأرضه أو عليها حق ارتفاق للأرض المشفوع فيها (والثانية) أنه يفرض توافر أسباب الشفعة للطاعن فإنه تعود على أرض المطعون عليه الأخير منفعة

٤٩٠

٢٨ يناير سنة ١٩٥٤

استئناف : تموين . حكم . تسييبه . الدعوى التي رفعتها المطعون عليها هي دعوى أصلية بمطالبة الحكومة بتعويض عن السكر المستولى عليه . عدم ثبوت صدور قرار وقت رفعها من لجنة التقدير المنصوص عليها بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ . اعتبار الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي صادراً في معارضة في قرار اللجنة وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف . خطأ في القانون .

المبدأ القانوني

متى كانت الدعوى التي أقامتها المطعون عليها هي دعوى أصلية بمطالبة الحكومة بتعويض عن السكر المملوك لها والمستولى عليه ولم يثبت أنه كان قد صدر وقت رفعها قرار من لجنة التقدير المنصوص عليها بالمادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ حتى يصح القول بأنها تعتبر معارضة في قرار سبق صدوره من اللجنة المذكورة ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر هذه الدعوى معارضة في قرار اللجنة ورتب على ذلك قضاؤه بعدم جواز الاستئناف يكون قد خالف القانون .

(التفضية رقم ٦٧ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٤٩١

٢٨ يناير سنة ١٩٥٤

أ — شفعة . اشتراط ايداع الثمن قبل رفع الدعوى وفقاً للمادة ٩٤٢/٢ من القانون المدني الجديد . هو

في الدعاوى العادية . ذلك أن المشرع قد أفصح عن هذا القصد بالنص الذي أورده بعد العمل بقانون المرافعات الجديد في المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ - هذا النص الذي يقضى أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في منازعات الضرائب هو ثلاثون يوماً للأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية وهو ما أيده أيضاً القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ الذي عدل المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بهذا المعنى .

المحكمة

«... وحيث إن سبب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر أن ميعاد استئناف الحكم الصادر من محكمة ابتدائية في منازعة متعلقة بتقدير الضرائب هو خمسة أيام من تاريخ إعلان الحكم وذلك استناداً إلى نص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . ووجه الخطأ هو أن المادة ٣٢ من القانون المشار إليه تنص على أن تعدل المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على الوجه الآتي فيما يخص بالاستئناف الذي يرفع من الممول أو مصلحة الضرائب عن الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية متعلقة بالطعون الوارد ذكرها في هذا القانون يكون ميعاد الاستئناف فيها نصف الميعاد المقرر في قانون المرافعات الأمل والمختلط ، ... » وأنه بالرجوع إلى قانون المرافعات الأمل والمختلط بين أن نصف ميعاد الاستئناف يزيد على خمسة

أكثر مما تعود على ملك الطاعن ، وكان يصح قيام الحكم على الدعامة الثانية وحدها ، فإن النعي عليه في الدعامة الأولى يكون غير منتج .

(القضية رقم ٢٣٥ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٤٩٢

٢٨ يناير سنة ١٩٥٤

استئناف . ضرائب . ميعاد استئناف حكم صادر من محكمة ابتدائية في نزاع خاص بالضرائب في ظل القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . هو عترون يوماً من تاريخ إعلان الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الابتدائي قد صدر من محكمة ابتدائية في نزاع خاص بتقدير أرباح الممول وأعلنته إليه مصلحة الضرائب في ٣٠ يناير سنة ١٩٥١ في ظل القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي عدل المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وجعل ميعاد الاستئناف نصف الميعاد المقرر في قانون المرافعات الأمل والمختلط فإن مقتضى هذا التعديل - على ما هو عليه من عيب في الصياغة أن يكون الميعاد عشرين يوماً من تاريخ إعلان الحكم ، ولا يمكن أن يفهم النص على أنه يتصد به نصف الميعاد المقرر لاستئناف الأحكام التي تصدر في الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة أي خمسة أيام فقط بل نصف الميعاد الذي حدده القانون لاستئناف الأحكام الصادرة

١٧٤ سنة ١٩٥١ الذي عدلت المادة الثانية منه المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بهذا المعنى .

دوحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا تأسيسا على أن ميعاد الاستئناف هو خمسة أيام من تاريخ إعلان الحكم المستأنف قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه ، إذ ميعاد الاستئناف في هذه الحالة هو عشرون يوما من تاريخ إعلان الحكم الحاصل في ٣٠ من يناير سنة ١٩٥١ .

(القضية رقم ٤ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى قاضل وأحمد العروسي ومحمود مبياد المستشارين) .

٤٩٣

٢٨ يناير سنة ١٩٥٤ .

رد القضاة . اختصاص . نقض . طعن . الحكم الصادر في طلب رد أعضاء محكمة الجنايات . الطعن فيه بطريق النقض . هو من اختصاص الدائرة الجنائية لمحكمة النقض لا الدائرة المدنية .

المبدأ القانوني

طلب رد أعضاء محكمة الجنايات هو في حقيقته وبحسب الغاية منه دفع بطلان تشكيل المحكمة المعروضة عليها الدعوى الجنائية فالحكم الصادر فيه هو حكم في مسألة متفرعة عن الدعوى الجنائية فيجب أن يرفع الطعن فيه إلى المحكمة المختصة بنظر الطعن في الحكم الصادر في هذه الدعوى .

(القضية رقم ٢٩٦، ٢٩٤ سنة ٢٣ في بالهيئة السابقة) .

أيام بكثير . . وعلى ذلك يكون الطاعن قد أعلن استئنافه في الميعاد .

دوحيث إنه يبين من الوقائع السابق لإيرادها أن لجنة تقدير الضرائب أصدرت قرارها بتقدير أرباح الطاعن في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ فطعن الطاعن في هذا القرار أمام محكمة المنصورة الابتدائية فرفضت في أول إبريل سنة ١٩٥٠ برفض دعواه ، فأعلنت مصلحة الضرائب بهذا الحكم في ٣٠ من يناير سنة ١٩٥١ ، وكان ذلك الإعلان في ظل القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ الذي عدل المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، وجعل ميعاد الاستئناف هو نصف الميعاد المقرر في قانوني المرافعات الأهل والمختلط (م ٣٢ من القانون المذكور) ، ومقتضى هذا التعديل — على ما هو عليه من غيب في الصياغة — أن يكون الميعاد عشرين يوما من تاريخ إعلان الحكم لكون الحكم المستأنف صادرا من محكمة ابتدائية ، ولا يمكن أن يفهم على أنه لا يقصد به نصف الميعاد المقرر لاستئناف الأحكام التي تصدر في الدعاوى العادية بل نصف الميعاد الذي حدده قانون المرافعات الجديد لاستئناف الأحكام التي تصدر في القضايا التي تنظر على وجه السرعة أي خمسة أيام فقط ، إذ أنصح المشرع عن أنه لا يقصد هذا الفهم بالنص الذي أورده بعد العمل بقانون المرافعات الجديد ، وذلك في المرسوم بقانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٤٩ الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، وذلك النص الذي يقضى أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في المنازعات الخاصة بالضرائب هو ثلاثون يوما الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ، وهو ما أيده أيضا القانون رقم

٤٩٤

٤ فبراير سنة ١٩٥٤

حياسة . حكم . تسييبه . ثبوت توافر حياسة منقول .
قيام قرينة قانونية على ملكية الحائز وعلى وجود
السبب الصحيح وحسن النية حتى يثبت العكس . عدم
اعتداد الحكم بهذه القرينة . خطأ في القانون . مثال .
المادتان ٦٠٧ و ٦٠٨ مدني قديم .

المبدأ القانوني

لما كانت الحياسة في المنقول دليلاً
على الملكية فإن ثمة قرينة قانونية تقوم
لمصلحة الحائز من مجرد حياسته للمنقول على
وجود السبب الصحيح وحسن النية إلا إذا
ثبت عكس ذلك ، وإذن فحتى كان الثابت أن
المنقولات المتنازع عليها كانت في حياسة
زوجة الطاعن قبل وفاتها عن طريق الهبة
وظلت في منزل الزوجية إلى أن وقع عليها
الحجز من المظعون عليه الأول . وكان الحكم
المظعون فيه إذ قضى بعدم أحقية الطاعن
في نصيبه في هذه المنقولات أقام قضاءه على
أنها مملوكة للمظعون عليه الأول لأنه شرط
الاحتفاظ بملكيتها حتى يوفى إليه ثمنها كاملاً
وأن له أن يستردها تحت يد كائن من كان
دون أن يعتقد بقرينة الحياسة التي ثبت
توافرها لمورثة الطاعن قبل وفاتها فإن هذا
الحكم يكون قد خالف القانون .

المحكمة

د ... ومن حيث إن مما ينهه الطاعن على
المحكمة الخطأ في تطبيق القانون إذ سلم الحكم بأن
المنقولات محل النزاع قد آلت إلى زوجة الطاعن

بطريق الهبة من والدها المظعون عليه الثاني
وفقاً للبائتين ٤٦ و ٤٩ من القانون المدني
القديم الواجب التطبيق على الدعوى ، فتعتبر
الزوجة مالكة لهذه المنقولات ومن بعدها الطاعن
في حدود النصيب الموروث عن نفسه وبصفته
ولياً على ولده ، وذلك بموجب ستدين أولهما
عقد الهبة المقروءة بالتسليم الناجز لزوجته ثم
بحق الإرث عنها ، ومع ذلك فإن الحكم قد أهمل
تطبيق هاتين المادتين وأخذ بحكم المادة ٤٩١
من القانون المدني الجديد وهو قانون لا يحكم
النزاع ، كما أن هذه المادة مستحدثة ، وقد استخلص
منها الحكم أن بائع المنقول الذي لم يوفى إليه ثمنه
لا يفقد ملكيته بتصرف المشتري فيه إلى الغير
مع أن القانون المدني الجديد لم ينسخ قاعدة أن
الحياسة في المنقول سند الملكية ، وقد أقرها في
المادة ٩٧٦ وأضاف الطاعن في مذكرته الشارحة
أنه يتعين تفسير المادة ٤٩١ بما لا يتعارض مع
هذه القاعدة ، كما ينص الطاعن على الحكم بخالفه
القانون ، إذ خالف الحجية النسبية للعقد ، فأفهم
على عقد الهبة قيدا غريباً عنه استمد منه عقد
آخر لم تكن الموهوب لها طرفاً فيه ، فقتضى
الازدواج بين عقدي البيع والهبة مع اختلاف
أطراف العاقدين في كل منهما أن كل عقد مستقل
بذاته ويرد على تنظيم مركز قانوني خاص ،
والعقد الأول الذي نقل الحياسة في المنقول إلى
المشتري ، واستبقى الملكية على البائع - كما هو
استدلال الحكم المظعون فيه - قاصر الحجية على
طريقه لا يتعداهما إلى الغير فإذا تصرف الأول
في هذا المنقول بعقد لاحق ناقل للملكية فإن
العيب الذي يشوب عقده لا يتسرب إلى العقد
اللاحق الذي استكمل أركان صحته ، وبذلك لا يمكن
من التسليم القلبي والسبب الصحيح وحسن النية .

المادة ٤٦ مدني قديم والمنقول على خلاف المقار لا يخضع لإجراءات الشهر .

وحيث إنه جاء بالحكم ، ان حيازة المسترد للمنفولات المحجوزة للاستناد بها في الملكية إنما يؤسسها على حيازة مورثته لها من قبل ، وأن هذه ترجع إلى الهبة التي تمت بالتسليم والصادرة من والدها ، ثم قال ، وحيث إن المحكمة ترجع أن المدين - المطعون عليه الثاني - قد وهب ما اشتراه من منقولات إلى ابنته لمناسبة زواجها إذ أن مشتراه للمنفولات معاصر لعقد الزواج ولكن هذه الهبة متعلقة بمنقول مملوك للبائع لأنه اشترط تأجيل نقل الملكية للشترى حتى يتم سداد كامل الثمن ، ومن ثم يسرى عليها ما يسرى على بيع ملك الغير ، فطالما أن المالك لم يجر الهبة فهي باطلة (المادة ٤٩١ مدني) التي تحيل فيما يتعلق بهبة الشيء المعين بالذات غير المملوك للواهب على أحكام المادتين ٤٦٦ و ٤٦٧ مدني المتعلقين ببيع ملك الغير ، ويبين من هذا الذي جاء بالحكم أن المنقولات المتنازع عليها كانت في حيازة زوجة الطاعن قبيل وفاتها عن طريق الهبة ، وظلت في منزل الزوجية إلى أن وقع عليها الحجز من المطعون عليه الأول ، ولما كانت الحيازة في المنقول دليلا على الملكية ، فإن ثمة قرينة قانونية تقوم لمصلحة مورثة الطاعن من مجرد وضع يدها على المنقولات على وجود السبب الصحيح وحسن النية إلا إذا ثبت عكس ذلك (المادتين ٦٠٧ و ٦٠٨ من القانون المدني القديم) الذي يحكم واقعة الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة ورفض دعوى الطاعن على أساس أن المنقولات موضوع النزاع مملوكة للمطعون عليه الأول ، لأنه شرط الاحتفاظ بملكيتها حتى يوفى إليه ثمنها

كاملا وأن له أن يستردها تحت يد كائن من كان دون أن يعتد بالحكم بقرينة الحيازة التي أثبتت توافرها لمورثة الطاعن قبل وفاتها فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(لتفضية رقم ٥٦ سنة ٢١ رئاسة وعضوية السادة الأماتة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومحمد العزيز سليمان ومحمود هياض المستشارين) .

٤٩٥

٤ فبراير سنة ١٩٥٤

- ١ - علامات تجارية . حكم . تسييبه . تقريره أن رسم نصف القرش المثقوب لا يعتبر شمارا للدولة مما لا يجوز اتخاذه علامة تجارية . لا خطأ .
- ب - علامات تجارية . وجود تشابه بين علامتين تجاريتين من شأنه أن يخدع جمهور المستهلكين . مسألة موضوعية .
- ج - علامات تجارية . أوجه التشابه التي تعتبر تقليدا . العبرة فيها هي بما يخدع به متوسط الحرس والانتباه .

المبادئ القانونية

- ١ - متى كان الحكم قد قرر أن رسم نصف القرش المثقوب الذي اتخذه المطعون عليه علامة تجارية مميزة لبضاعته لا يعتبر شعارا للدولة يمنع عليه اتخاذه فإن هذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون .
- ٢ - تقرير وجود تشابه بين علامتين تجاريتين من شأنه أن يخدع جمهور المستهلكين هو من المسائل الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع بلا معقب عليه من محكمة النقض متى كانت الأسباب التي أقيم عليها تبرر النتيجة التي انتهى إليها .

كاملا إلى المساهمين، وأنها حققت أرباحا من بيع بعض ممتلكاتها ومن سائر نواحي نشاطها، فإن هذه الأرباح تكون خاضعة للضريبة وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

٢ — لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن الضريبة تفرض سنويا على أرباح المهن والمنشآت التجارية، وكانت المادة ٣٨ منه تنص على أن الضريبة تحدد سنويا على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجةها أساسا لوضع آخر ميزانية، وكان يؤدي ذلك أن الأرباح التي تحققها الشركة ومضى في دور التصفية تكون خاضعة لمبدأ سنوية الضريبة التي فرضها القانون، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ إذ قرر أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يسوغ إرجاء تحصيل هذه الضريبة حتى تمام تصفية الشركة.

(التضية رقم ٢٦٦ سنة ٢١ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومعتضى فاضل وأحمد العروسي وعمود عباد المستشارين).

٤٩٧

٤ فبراير سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . ضرائب . دعوى مرفوعة بوصفها معارضة في قرار لجنة التقدير . تأسيسا على الطعن في القرار شكلا وموضوعا . الحكم المطعون فيه قضى بصحة القرار شكلا . هذا الحكم يستبعد خباياها قبل

٣ — العبرة في أوجه التشابه التي تعتبر تقليدا محرما قانونا هي بما يندفع به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه لا الرجل الفني وحده .

(التضية رقم ٣٣١ سنة ٢١ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومعتضى فاضل وعبد العزيز سليمان المستشارين).

٤٩٦

٤ فبراير سنة ١٩٥٤

١ — ضرائب . شركة . الأرباح التي تحققها الشركة وهي في دور التصفية . خضوعها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان عقد الشركة ينقضى بمجرد حلها، وتنتهى بذلك سلطة المديرين لها، إلا أن شخصية الشركة المعنوية تظل قائمة حتى تمام التصفية في حدود أغراض التصفية، فإذا تحققت للشركة أثناء ذلك أرباح نتجت عن بيع بعض أملاكها أو عن أعمال أخرى مارسها المصفون لمصلحة الشركة فإن هذه الأرباح تخضع للضريبة المفروضة على الأرباح التجارية والصناعية، سواء التزم المصفون أغراض التصفية أو مارسوا نشاطا استغلاليا حقق ربحا للشركة وإذن فني كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الشركة الطاعنة استمرت تمارس نشاطا تجاريا من تاريخ وضعها تحت التصفية حتى دفع رأس مالها

شهرين من الحجز الأول دون ربط الضريبة . هو عقبة مادية اختصاص القضاء المستعجل بالحكم بعدم الاعتداد به .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين من تقرير الطعن أن الذي قرر بالطعن هو المستشار الملكى المساعد بإدارة قضايا الحكومة نائبا عن وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب وأن المطعون عليه هو مدير أحد البنوك المعروفة في مصر ، وكانت هذه البيانات هي ذاتها الواردة في الحكمين الابتدائي والاستئنافي المطعون فيهما وتدل على أن الطعن رفع من وزير المالية بالصفة التي كان متصفا بها أمام محكمة الموضوع فانه ليس في عدم ذكر اسمي وزير المالية ومدير البنك ما يؤدي إلى تجهيلهما مما يستوجب بطلان التقرير .

٢ - لما كان من شأن الحجز التحفظي الذي توقعه مصلحة الضرائب قبل توقيع الحجز التنفيذي أن يحبس أموال المحجوز عليه من وقت توقيعه فان مصلحة الطاعة تكون محقة في التقرير بالطعن في الحكم الذي يصدر بعدم الاعتداد بهذا الحجز ، ولا يصح القول بأن استعمال الطاعة لحقها في الطعن بالنقض يعتبر استعمالا غير مشروع .

٣ - إن الشارع وقد خول للدير العام لمصلحة الضرائب توقيع الحجز التحفظي على أموال الممول قبل ربط الضريبة استثناء من القانون العام كفل في الوقت ذاته استقرار

الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

المبدأ القانوني

متى كان الطاعن قد رفع دعواه بوصفها معارضة في قرار لجنة التقدير وضمن هذه الدعوى طعونه في هذا القرار شكلية وموضوعية ، وكان رفض الحكم طلب بطلان القرار شكلا لعدم إعلانه إعلانا صحيحا يعتبر في خصوص الدعوى حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة - وهي النزاع في التقدير - فانه لا يجوز الطعن فيه استقلا لا وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات . (القضية رقم ١٦٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٨

٤ فبراير سنة ١٩٥٤

أ - نقض . طعن . تقرير الطعن . إعلانه . اشتباه على البيانات اللازمة لتعريف بالطاعن والمطعون عليه . الطاعن هو وزير المالية والمطعون عليه مدير أحد البنوك المعروفة . ثبوت أن هذه البيانات هي التي وردت في الحكم المطعون فيه . عدم ذكر اسمي الطاعن والمطعون عليه في الإعلان . لا بطلان .

ب - نقض . طعن . المصلحة في الطعن . الحكم الصادر بعدم الاعتداد بالحجز التحفظي الذي توقعه مصلحة الضرائب على الممول قبل ربط الضريبة . توافر مصلحتها في الطعن فيه .

ج - ضرائب . حجز . الحجز التحفظي المخول لمدير مصلحة الضرائب على أموال الممول قبل ربط الضريبة . عدم جواز توقيع حجز تحفظي ثان بعد اقتضاء شهرين من الحجز الأول دون ربط الضريبة . علة ذلك .

د - قضاء مستعجل . ضرائب . حجز . الحجز التحفظي الثاني الذي توقعه مصلحة الضرائب بعد

الحالة الاقتصادية ودعم الائتمان العام بوضع ضمان كاف لعدم إساءة استعمال هذا الحق الاستثنائي بحبس الأموال لمدة غير محددة . ولا جدال في أن توقيع حجز تحفظي جديد كلما مضى شهران على الحجز التحفظي الأول دون أن تكون الضريبة قد ربطت من شأنه تقويت هذا الغرض .

٤ - إذا كان المطلوب من القضاء المستعجل هو عدم الاعتداد بالحجز التحفظي الثاني الذي أوقعته مصلحة الضرائب على أموال الممول بعد مضى شهرين من تاريخ توقيع الحجز التحفظي الأول دون ربط الضريبة فانه يكون مختصا بإجابة هذا الطلب باعتبار أن الحجز التحفظي الثاني لا سند له في القانون ولا يبدو أن يكون مجرد عقبة مادية .

المحكمة

ومن حيث إن المظنون عليه الأول دفع ببطان الطعن استنادا إلى أن تقرير الطعن لم يرد به بيان اسم كل من الطاعن والمظنون عليه الثاني وفقا لما توجبه المادتان ١٠ و ٢٩ من قانون المرافعات ، وإلى أن الطاعنة لم تودع قلم الكتاب ضرورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي الذي أحال عليه الحكم المظنون فيه في أسبابه ولا ضرورة مطابقة للأصل من الحكم المظنون فيه ، وهما من الأوراق التي يحتم القانون إيداعها وفقا للبادة ٣٢ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن هذا الدفع بشقيه على غير أساس ، ذلك أولا بأنه يبين من تقرير الطعن أن الطاعن الذي قرر بالطعن هو المستشار الملكي المساعد بإدارة قضايا الحكومة نائبا عن وزير

المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب وأن المظنون عليه الثاني هو مدير البنك العثماني بشارع عبد الخالق ثروت باشا قسم عابدين بالقاهرة . وهذه البيانات هي بذاتها الواردة في الحكمين الابتدائي والاستئنافي المظنون فيهما وتدل على أن الطعن رفع من وزير المالية بالصفة التي كان متصفا بها أمام محكمة الموضوع ، وليس في عدم ذكر اسمي وزير المالية ومدير البنك العثماني ما يؤدي إلى تهويلهما بما يستوجب بطلان التقرير متى كانت البيانات الواردة به كافية للتعريف بهما كما هو الحال في هذا الطعن ، وثانيا بأنه غير صحيح أن الصورتين المطابقتين لأصل الحكمين الابتدائي والاستئنافي لم تودعا إذ يبين من الاطلاع على حافظة الطاعنة أنها أودعتها في الميعاد .

ومن حيث إن المظنون عليه الأول دفع كذلك بعدم قبول الطعن لعدم وجود مصلحة للطاعنة فيه بعد أن أوقعت حجزا تنفيذيا تحت يد المظنون عليه الثاني في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ لنفس الأسباب وضمائنا للحقوق التي أوقعت من أجلها الحجز التحفظي موضوع الطعن ، وهو بطبيعته يتمتع بها بقوة التنفيذية وبذلك لم تعد لها مصلحة في قيام هذه الحجز وفقا للبادة ٤ من قانون المرافعات ، وعلى فرض وجود مصلحة لها فيها قائما تكون مصلحة قليلة الأهمية لا تتناسب مع ما يصيب المظنون عليه الأول من أضرار بسببها ويكون الطعن بالنقض في هذه الحالة استعجالا غير مشروع للحق وفقا للبادة ٢/٥ من القانون المدني .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن من شأن الحجز التحفظي المذكورة ، وهي سابقة على تاريخ توقيع الحجز التنفيذي — أن تحبس

أموال المحجوز عليه من وقت توقيعها ، فصلاحة الطاعنة إذن محققة في التقرير بالطعن في الحكم الذي صدر بعدم الاعتداد بهذه الحجوز ، ومن ثم لا يصح القول بأن استعمال الطاعنة لحقها في الطعن بالنقض في الحكم يعتبر استعمالا غير مشروع .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٢٥٣ سنة ١٩٥١ مستعجل القاهرة ، وطلب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بحجز ما للدين لدى الغير الموقع عليه من الطاعنة تحت يد مدير البنك العثماني ، المطعون عليه الثاني ، في ١٣ من يونيه سنة ١٩٥١ واعتباره عديم الأثر . وبجلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أضاف المطعون عليه الأول إلى هذا الطلب طلبا آخر هو عدم الاعتداد بالحجزين التحفظين الموقعين أثناء نظر الدعوى في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥١ و ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ واستند في دعواه إلى أن الضريبة لم تربط عليه في خلال الشهرين التاليين للحجز والمتنصوص عليهما في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدلة للمادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . فدفع الطاعنة بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى . وفي ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حكمت محكمة الأمور المستعجلة أولا : برفض هذا الدفع ، وباختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى ، وثانيا في الموضوع وبصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز الواقعة في ١٣ من يونيه

سنة ١٩٥١ و ١١ من أغسطس سنة ١٩٥١ و ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ، فاستأنفت الطاعنة وقيد استئنافها برقم ٦٨ سنة ١٩٥٢ من القاهرة وفي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فقررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما : في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ، إذ بني الحكم الابتدائي قضاءه باختصاص محكمة الأمور المستعجلة بنظر الدعوى وبعدم الاعتداد بالحجز التحفظية على أن الطاعنة لم تودع الملف الفردي للمطعون عليه الأول حتى تبين منه المحكمة تاريخ ربط الضريبة ، وأن عدم ربط الضريبة في خلال شهرين من تاريخ توقيع الحجز الأول يترتب عليه زوال الحجز من تلقاء نفسه وبقوة القانون وفقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدلة للمادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وأن المدير العام لمصلحة الضرائب . وقد استند الحق المخول له بالمادة المذكورة بمجرد انتهاء الشهرين التاليين لتوقيع الحجز الأول ، لم يبد له أي حق في توقيع الحجزين التحفظين التاليين له بعد انقضاء الشهرين المذكورين ، وأن القضاء المستعجل مختص بالحكم بعدم الاعتداد بهذه الحجوز لأنها باطلة بطلانا أصليا ، وإذا أضاف الحكم الاستئنافي إلى ذلك أن ما تدعيه الطاعنة من أن إجراءات الربط قد تمت بإعلان المطعون عليه الأول بالتنازع رقمي ١٨ و ١٩ في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ٨ من يناير سنة ١٩٥١ و ٢٩ من مارس سنة ١٩٥١ وإعلانه

الحجز التحفظي المشار إليها على الحق الخول لها بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ المعدلة للمادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ وكان المطالب من القضاء المستعجل هو عدم الاعتداد بهذه الحجز لعدم توافر شروط توقيها، وكان الحجز الأول الموقع في ١٣ من يونيو سنة ١٩٥١ لم يعقبه ربط الضريبة في خلال الشهرين التاليين له ومن ثم لم يعد له وجود قانوني وكان الحجزان التاليان قد وقعا بعد مضي المدة المذكورة أيضا، وبعد أن استنفذ مدير الضرائب حقه الخول له بالمادة المشار إليها. ومن ثم لم يعد لها سند في القانون — لما كان ذلك فإن هذه الحجز تعتبر عقبات مادية وبالتالي يكون القضاء المستعجل مختصا بالحكم بعدم الاعتداد بها، ومردود ثانيا بأن الشارع وقد خول المدير العام لمصلحة الضرائب توقيع الحجز التحفظي على أموال الممول قبل ربط الضريبة استثناء من القانون العام — كفل في الوقت ذاته استقرار الحالة الاقتصادية ودعم الاقتصاد العام بوضع ضمان كلف لعدم إساءة استعمال هذا الحق الاستثنائي بحبس الأموال لمدة غير محدودة، ولا جدال في أن توقيع حجز تحفظي جديد كلما مضى شهران على الحجز التحفظي الأول دون أن تكون الضريبة قد ربطت من شأنه تقويت هذا الغرض.

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه القصور إذ لم يتم وزنا للمستند الذي قدمته الطاعة الدالة على ربط الضريبة بمقولة إنه لو كان الربط قد تم لأوقعت الطاعة حجزا تنفيذيا مع أن هذا القول لا يصلح زدا على

باستجارة الربط رقم ٤ ضرائب في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥١ — ما تدعيه الطاعة من ذلك لو كان صحيحا لما كان هناك ما يدعوها إلى توقيع الحجز التحفظي وبشرت إجراءات التنفيذ وفقا لنص المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ وأنه بما يؤكد هذا النظر أن النموذج رقم ٤ ضرائب أعلن الماطون عليه الأول في مواجهة النيابة في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥١ أي قبل توقيع الحجز التحفظي الأول في ١٣ من يونيو سنة ١٩٥١، إذ بنى المحكان الابتدائي والاستئنافي قضاءهما على الأسباب السابق بيانها فقد خالفا القانون، ذلك أولا: بأن الطاعة قدمت إلى المحكمة الاستئنافية المستندات القاطعة في أن الضريبة ربطت على الماطون عليه الأول قبل انقضاء شهرين من تاريخ توقيع الحجز الأول، ومن ثم يكون الحجز المذكور مستوفيا لأركان الجهرية ولا يكون القضاء المستعجل مختصا بنظر الدعوى. وثانيا بأن ما قرره الحكم من أن المدير العام لمصلحة الضرائب قد استنفذ الحق الخول له بالمادة ٢٨ من القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ بمجرد انتهاء الشهرين التاليين لتوقيع الحجز التحفظي، الأول يناقض نص المادة المذكورة ويتنافى مع المحكمة التي توخاها المشرع من تقريره وهي حماية حقوق الجزاة من محاولة تهريب المولين من أداء الضريبة وهذه الحماية تنهار لو امتنع على مصلحة الضرائب توقيع حجز جديد بعد انقضاء شهرين على الحجز الأول دون أن تربط الضريبة. على أن الثابت هو أن الضريبة ربطت قبل مضي شهرين على توقيع الحجز التحفظي الأول.

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بأنه لا يمكن أن تكون الطاعة قد اعتدت في توقيع

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه . »
(القضية رقم ٢٢١ سنة ٢٢ في بالهيئة السابقة).

٤٩٩

١١ فبراير سنة ١٩٥٤

أ — تقض . طعن . ميعاد الطعن . إعلان الحكم
تم في ظل قانون المرافعات القديم من جانب الطاعن إلى المطعون عليه . عدم إعلانه من أحدهما الآخر في ظل القانون الجديد . بقاء باب الطعن مفتوحاً للطاعن .
المادتان ١ و ٣٧٩ مرافعات جديد .

ب — عمل . التزام رب العمل قبل صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . إعطاء العامل شهادة خلو طرف . هذا الالتزام توجبه قواعد المرف والمدالة .
المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الوطية .

ج — عمل . مسئولية . تعويض . حكم . تسيب .
تقريره أن رب العمل غير ملزم قبل صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بإعطاء العامل شهادة خلو طرف ، وأنه لم يثبت أن ضرراً أصاب العامل بسبب عدم إعطائه هذه الشهادة . خطأ الحكم في الأساس الأول لا يستوجب نقضه متى صبح قيامه على الأساس الثاني وحده .

المبادئ القانونية

١ — لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قد نصت على أن ميعاد الطعن يجرى في حق من أعلن الحكم ومن أعلن إليه بخلاف ما كان عليه الحال في ظل القانون القديم ، إذ كانت المساعدة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الميعاد يجرى من تاريخ إعلان الحكم في حق من أعلن إليه فقط أما من أعلن الحكم فلا يجرى بالنسبة إليه إلا من تاريخ إعلانه من الطرف الآخر اعتباراً بأن الشخص لا يستقط

المستندات المذكورة وقد قررت الطاعنة في مذكرتها المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية بجلسته ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٢ أنها فضلت توقيع حجز تحفظي حتى تفصل لجنة الطعن في الطعن المقدم إليها من الشركة المالية والتجارية بحيث إذا عدلت اللجنة أرباح الشركة بالزيادة على ما قدرته الطاعنة أمكنها تعديل الربط على المطعون عليه الأول ، لأن له حصة مقدارها ٤٠ ٪ من أرباح الشركة ، ولكن الحكم أغفل هذا كما أغفل المستندات وهذا منه قصور يعيبه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الحكم المطعون فيه من أنه أشار إلى المستندات المقدمة من الطاعنة وقرر أن الربط المزعوم تم في ١٦ مايو سنة ١٩٥١ أي قبل توقيع الحجز التحفظي الأول وأن الطاعنة لم تعتمد به لعله ما وإلا لما أوقعت الجوز التحفظية — بناء على المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ بما يفيد أن المحكمة لم تغفل مستندات الطاعنة وأشار إليها وأنها أدخلتها في ميزان التقدير . أما قول الطاعنة بأنها فضلت توقيع حجز تحفظية على مباشرة التنفيذ إعمالاً للربط الذي تقول إنها أعلنت به المطعون عليه الأول حتى يصدر قرار اللجنة في الطعن المقدم إليها من الشركة المالية والتجارية ، فليس من شأنه أن يتنى ما قرره الحكم من أن الطاعنة لم تعتمد بالربط ولم تجعله أساساً لهذه الجوز التحفظية بما يجعل المحكمة في حل من بحث توافر شروطها القانونية مع صرف النظر عن ادعاء الطاعنة بمحصول الربط هذا الإدعاء الذي أهدرته بتوقيع الجوز التحفظية التي لا يكون توقيعها إلا في حالة عدم حصول الربط .

حق نفسه بأجراء يباشره من جانبه ، وكانت القوانين المنظمة لطرق الطعن والمعدلة لمواعيده بالنسبة لما صدر من الأحكام في ظاهرها مستثناة من سريان قانون المرافعات الجديد عليها وفقا للفقرتين الثانية والثالثة من المادة الأولى من القانون المذكور، وكانت المادة ٣٧٩ المشار إليها إنما تحدد أثر إعلان الحكم الذي يحصل في ظل القانون الجديد فانه يبقى خاضعا للقاعدة التي كان معمولاً بها من قبل وتبعاً لا يسرى عليه حكم المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات الجديد بل يطبق عليه القانون الذي أعلن الحكم تحت سلطانه - لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أعلن من جانب الطاعن إلى المطعون عليه في ظل قانون المرافعات القديم ولم يعلن من أحد طرفيه للآخر بعد صدور القانون الجديد فان باب الطعن يبقى مفتوحاً للطاعن ويكون الدفع بعدم قبوله شكلاً على غير أساس .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة - إعمالاً للمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية قبل صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ - على أن قواعد العدالة والعرف توجب إلزام رب العمل، عند انقضاء عقد العمل، إعطاءه شهادة بخلو طرف للعامل تتضمن بيانات معينة تطابق حقيقة الواقع عن مدة خدمته ونوع العمل الذي كان يقوم به ومقدار أجره عليه، إذ لا يفتقر أن يكون ذلك مما يوجهه حسن النية في تنفيذ عقد العمل .

٣ - متى كان الحكم إذ قضى برفض

طلب تعويض العامل لامتناع رب العمل عن إعطائه شهادة بخلو طرفه أقام قضاءه على سببين مستقل أحدهما عن الآخر : الأول أن القانون المصري لم يكن حتى صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ يوجب على صاحب العمل إعطاء العامل شهادة خلو طرف حتى يكون مسئولاً عن تعويض الضرر الذي يصيبه بسبب امتناعه عن إعطائه هذه الشهادة، والثاني - أنه يشترط لقيام المسؤولية وفقاً للمادة ١٥١ من القانون المدني القديم توافر التقصير أو الخطأ، ووقوع الضرر، وأنه لم يثبت أن ضرراً أصاب العامل من عدم إعطائه شهادة خلو الطرف، وكان يصح قيام الحكم على الأساس الثاني وحده، فإن خطؤه في الأساس الأول لا يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٦ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة ومحمد الجيزي محمد وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومحمد العزيز سليمان المستشارين) .

٥٠٠

١١ فبراير سنة ١٩٥٤

علامات تجارية . متى يحق لصاحب العلامة أن يطالب الملد بالتعويض . قيام التشابه بين علامتين تجاريتين . مسألة موضوعية .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان من مقتضى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن يترتب على كسب ملكية العلامة التجارية حق خاص لصاحبها بخوله استعمال العلامة

المبادئ القانونية

١ — لما كانت المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات تجيز لمن صدر عليه الأمر أن يتظلم منه إلى نفس الأمر ولو كانت الدعوى الأصلية قائمة أمام المحكمة ويعتبر قراره في النظم حكما يجوز الطعن فيه بما يجوز الطعن به في الأحكام التي تصدر على وجه السرعة، وكان الأمر بتوقيع حجز ما للدين لدى الغير التحفظي قد تظلم منه الطاعن أمام القاضي الأمر، فأصدر حكمه بتأييد الأمر بالحجز، فاستأنف الطاعن هذا الحكم، وقضت محكمة الاستئناف بالتأييد فان حكمها يكون قد أنهى الخصومة في خصوص هذا الطلب ويجوز الطعن فيه بطريق النقض، على أن هذا الحكم يعتبر من ناحية أخرى من الأحكام الوقفية الجائز الطعن فيها استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

٢ — يشترط لتوقيع الحجز التحفظي

على مال المدين لدى الغير وفقا لنص المادة ٥٤٣ من قانون المرافعات أن يكون الحاجز دائما بدين يحقق الوجود حال الأداء، فان كان الدين متنازعا فيه فلا مانع من اعتباره يحقق الوجود ومن توقيع الحجز بموجبه متى كان ثابتا بسبب ظاهر وكان النزاع فيه غير جدي، أما الدين الاجتماعي فلا يصح أن يكون سببا للحجز، وإذن متى كان الشيك الذي سلبه المطعون عليه إلى الطاعن بسبب زوال هذا الأخير بائنة الأول من أداة وفاء،

وحده ومنع التفسير من استعمالها، إلا أن الاعتداء على هذا الحق لا يتحقق إلا بتزوير العلامة أو تقليدها من المراجعين لصاحبها في صياغته أو تجارته وعندئذ فقط يتولد لصاحب العلامة الحق في مطالبة المزور أو المقلد بالتعويض وإذن متى كانت الطاعنة قد أسست دعواها بالتعويض على حصول تزوير أو تقليد لعلامتها التجارية من جانب المطعون عليه، وكان ثبوت التزوير أو التقليد يقتضي وجود تشابه بين علامتين من شأنه أن يؤدي إلى تضليل الجمهور أو خدعه، وكان قيام التشابه بين علامتين من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع، وكانت المحكمة إذ نفت وجود التشابه بين علامتين أقامت قضاءها على الأسباب السالفة التي أوردتها فان النعي عليها بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

(القضية رقم ٣٦٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد المروسي ومحمود عياد المستشارين)

٥٠١

١١ فبراير سنة ١٩٥٤

١ — نقض طعن . حكم صادر من محكمة الاستئناف بتأييد الأمر الصادر بتوقيع حجز تحفظي على مال المدين لدى الغير . جواز الطعن فيه بطريق النقض . المادتان ٣٧٥ ، ٣٧٨ مرافعات .

ب — حجز . هبة . حجز ما للدين لدى الغير . الشروط الواجب توافرها في الدين المحجوز من أجله . كيفية الرجوع في الهبة في ظل القانون المدني القديم . المادة ٥٤٣ مرافعات .

وإذا قيل بأن المبلغ أعطى على سبيل الدوطة
فإن الزواج مازال قائما والبحث في مصدر الدوطة
عنه عند انقضاء الرابطة الزوجية .

ومن حيث إن هذا الطعن على أساس ،
ذلك بأنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الأمر بالحجز
استنادا إلى أنه لا نزاع في أن حقيقة المبلغ المطالب
به هو حبة من المطعون عليه الأول للزوجين
للاستعانة بها على المعيشة الزوجية أو هو دوطه ،
وأنه على كلا الفرضين وإزاء استحالة المعيشة
الزوجية ورفع دعوى الطلاق يجوز للواهب
الرجوع في هبته ، واسترداد ما دفعه وقبضه من
الطاعن لزوال السبب ، وأنه متى انقضى أن
لواهب الحق في الرجوع في هبته واسترداد
ما وهبه إما بالتراضي أو التقاضي ، فلا شك
أن له الحق في اتخاذ الإجراءات التحفظية
للمحافظة على مبلته حتى يتم الفصل في الموضوع ،
وقد أضاف الحكم الاستثنائي إلى هذه الأسباب
« أن الدين المحجوز بمقتضاه وإن كان لا يزال
مخلا للزواج ، فإن المستندات المقدمة من المسأف
عليه الأول (المطعون عليه الأول) تحمل ثبوته
في الذمة محتملا ولذلك يكون شرطا لتحقيق وجوده
وحلوله قد توافرا بالقدر الذي يكفي لتوقيع
الحجز ، وهذا الذي بني عليه المحاكم قضاءها
مخالف للقانون ، ذلك بأنه وفقا للمادة ٥٤٣ من
قانون المرافعات يشترط لتوقيع الحجز التحفظي
على مال الدين لدى الغير أن يكون الحجز دائما
بدين يحقق الوجود حال الأداء ، فإن كان الدين
متنازعا فيه فلا مانع من اعتباره يحقق الوجود
ومن توقيع الحجز بموجبه متى كان ثابتا بسبب
ظاهر وكان النزاع فيه غير جدي ، أما الدين

وقد تمت به الهبة في ظل القانون المدني
القديم على ما قرره الحكم وأصبح المال
الموهوب كله ملكا للطاعن بتنازل الزوجة
إليه عن نصيبها فيه ، وكان الرجوع في الهبة
خاضعا في ظل القانون المدني القديم للشريعة
الإسلامية وحكمها في ذلك أن الرجوع
لا يصح إلا برضاء الموهوب له أو بقضاء
القاضي ، وكان قضاء القاضي في ذلك منشئا
للحق لا كاشفا له ، وكان الثابت أنه لم
يحصل تراضي على الرجوع في الهبة كما لم
يصدر بعد حكم به وما زالت الزوجية قائمة ،
فإن المبلغ الموهوب المحجوز من أجله يكون
بمجرد دين احتمالي قد يترتب في الذمة مستقبلا
وقد لا يترتب أصلا فلا يصح وصفه من
الآن بأنه يحقق الوجود حال الأداء وبالتالي
لا يجوز أن يكون سببا لتوقيع الحجز
التحفظي .

المحكمة

.... ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد
يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ
قضى برفض التظلم وتأييد الأمر بالحجز ، مع
أن القانون يشترط لصحة توقيع حجز ما للدين
لدى الغير التحفظي شرطين ، أولهما : أن يكون
الدين المحجوز من أجله يحقق الوجود ، والثاني :
أن يكون مستحق الأداء ، وقد تخلف هذان
الشرطان في الدين المحجوز من أجله ، ذلك بأنه
إذا قيل بأن المبلغ أعطى على سبيل الهبة فقد
تمت الهبة بالقبض ، ولا يجوز الرجوع فيها إلا
بالراضي أو بقضاء القاضي وكلاهما لم يحدث ،

٥٠٣

١١ فبراير سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . حكم صادر من محكمة الاستئناف الوطنية في دعوى تفسير حكم صدر من محكمة الاستئناف المختلطة . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .

المبدأ القانوني

لما كان الحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه وفقا لنص المادة ٢٦٧ مرافعات متما للحكم الذي يفسره ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم المختلطة فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر من محكمة الاستئناف الوطنية في دعوى تفسير حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة يكون غير قابل للطعن فيه بطريق النقض .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل في أن نزاعا قام بين الطاعنة ومصلحة الضرائب بشأن الضرائب المستحقة عليها عن أرباحها في السنوات من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٤ فأقامت الشركة الطاعنة على المطعون عليها الدعاوى رقم ١٦١٥ سنة ٧٠ و ١٦٢٥ سنة ٧٠ و ١٦٢٦ سنة ٧٠ ق أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة مطالبة برد ما حصلته منها المصلحة من الضرائب بنحو حق والفوائد ، فقضت المحكمة المذكورة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ في القضايا الثلاث بجميع

الاحتمال فلا يصح أن يكون سببا للحجز ، ولما كان الشيك هو أداة رفاء وقد تمت به الحبة في ظل القانون المدني القديم على ما قرره الحكم وأصبح المال الموهوب كله ملكا للطاعن بتنازل الزوجة اليه عن نصيبها فيه ، وكان الرجوع في الحبة خاضعا في ظل القانون المدني القديم للشريعة الإسلامية وحكمها في ذلك أن الرجوع لا يصح إلا برضاء الموهوب له أو بقضاء القاضي ، وكان قضاء القاضي في ذلك منشئا للحق لا كاشفا له فإدام لم يقض بمجاوز الرجوع فيها يكون ملك الموهوب له ثابتا في الموهوب - لما كان ذلك ، وكان الثابت أنه لم يحصل تراض على الرجوع في الحبة كما لم يصدر بعد حكم به وماذالت الزوجية قائمة ، فإن الدين المحجوز من أجله يكون مجرد دين احتمالي قد يترتب في الذمة مستقبلا وقد لا يترتب أصلا فلا يصح وصفه من الآن بأنه يحقق الوجود حال الأداء ، وبالتالي لا يجوز أن يكون سببا لتوقيع الحجز التحفظي على ما للدين لدى الغير ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه لحظه في تطبيق القانون .

د ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها .

د ومن حيث إنه يبين عما سبق أن الحكم المستأنف إذ قضى برفض تظلم المستأنف (الطاعن) خطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن الدين الذي صدر من أجله حجز ما للدين التحفظي تحت يد بنك الكريدي ليونيه هو دين احتمالي لا يعتبر يحقق الوجود وحال الأداء ، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم الابتدائي القاضي برفض التظلم والحكم بقبول التظلم شكلا وفي موضوعه بإلغاء أمر الحجز المتظلم منه .

(القضية رقم ٤٢٤ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ وقد قبلت الدعوى برقم ٤٣٢ سنة ٧ ق تجارى ٠ وفي ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن الحكم واضح لا غموض فيه ، فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض .

« وحيث إن الطعون عليها دلت بعدم جواز الطعن استنادا إلى نص المادة ٣٦٧ من المرافعات .

« وحيث إن هذا الدفع في محله ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم المختلطة إذ نصت المادة ٣٦٧ من المرافعات على أن الحكم الصادر بالتفسير يعتبر من كل الوجوه متبعا للحكم الذي يفرضه ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطريق الطعن العادية وغير العادية ، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه — ولو أنه صدر من محكمة استئناف الاسكندرية — إلا أنه غير قابل للطعن فيه بطريق النقض ، وذلك لكونه صادرا في تفسير حكم صادر من محكمة الاستئناف المختلطة ، ولا يؤثر على ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر برفض دعوى التفسير ، ذلك لأن مبنى الرفض أن الحكم المطلوب تفسيره لا غموض فيه ويجب أن يفسر وفق منطوقه الواضح .

« وحيث إنه لذلك يتعين قبول الدفع والحكم بعدم جواز الطعن » .

(القضية رقم ١٨٥ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة)

طلباتها بما في ذلك الفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية . فاستأنفت مصلحة الضرائب هذه الأحكام أمام محكمة الاستئناف المختلطة التي قضت في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٨ بإلغاء الأحكام الثلاثة المستأنفة فيما يتعارض مع المبادئ التي وضعتها في الأسباب وتأييدها فيما يتفق مع هذه المبادئ . وأمرت مصلحة الضرائب قبل الفصل نهائيا في طلبات الطرفين بإجراء تصفية جديدة للضرائب العادية والاستثنائية وفقا للقواعد المفصلة في ذلك الحكم ، وأجلت الدعاوى الثلاث لجلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ للرافعة في تلك التصفية . وفي ٢ من مايو سنة ١٩٤٩ أصدرت محكمة الاستئناف المختلطة حكما نهائيا في الاستئنافات الثلاثة وذلك بتعديل الأحكام الثلاثة المستأنفة فيما يختص بالمبالغ المحكوم بردها إلى الشركة وتخفيض المبالغ الأصلية المحكوم بردها إلى الشركة بمقتضى تلك الأحكام إلى مبلغ إجمالي مقداره ٤٢٥٧٧ جنيها و ٣٣٢ مليا ، وتأييد الأحكام الثلاثة فيما يختص بالمصاريف والأتعاب والإرام كل من الطرفين بمصاريف الاستئناف متصفة والمقاسة في أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات ، وفي ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ رفعت الطاعنة الدعوى الحالية لمحكمة استئناف الاسكندرية (بعد انتهاء فترة الانتقال) طالبة الحكم بتفسير حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادرين في ١٧ من يونيو سنة ١٩٤٨ ، وفي ٢ من مايو سنة ١٩٤٩ في القضايا أرقام ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ سنة ٧٧ ق بما مؤداه إلزام مصلحة الضرائب بدفع فوائد التأخير بواقع ٥ ٪ عن المبالغ التي اقتضتها المصلحة بتغير وجه حق . وذلك اعتبارا من يوم المطالبة الرجعية الخاصة

٥٠٣

١٨ فبراير سنة ١٩٥٤

أ — شفعة . حكم . تسببه . معنى عدم تجزئة
العين المشفوع فيها . المادة ١١ من قانون الشفعة
القديم .

ب — شفعة . وجوب ثبوت ملكية الشفيع لما
يشفع به قبل حصول البيع أساس الشفعة . لا عبرة
بتاريخ تسجيل هذا البيع . مثال .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم قد قرر أنه إذا
شمل البيع عقارات متعددة في ذات العقد ،
وكانت منفصلة بعضها عن بعض ، فيجوز
للشفيع أن يأخذ بالشفعة ما توافرت له
فيه أسبابها دون المقارات الأخرى التي
لا يستطيع أن يشفع فيها لو أنها بيعت مستقلة ،
أما إذا كانت العقارات المبيعة متصلة فيجب
على الشفيع أن يأخذها بتمامها ، فإن ما
قرره هذا الحكم هو تطبيق صحيح للمادة ١١
من قانون الشفعة القديم .

٢ — يجب ثبوت ملكية الشفيع للعقار
الذي يشفع به وقت قيام سبب الشفعة أي وقت
انعقاد بيع العقار الذي يشفع فيه ولا عبرة
بتاريخ تسجيل هذا البيع ، لأن حق الشفعة
يتولد عن عقد البيع ولو لم يكن مسجلاً .
وإذن متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى
برفض دفاع المشتري المؤسس على أن الشفيع
لم يكن مالكا لما يشفع به وقت حصول
البيع سبب الشفعة أقام قضاءه على أن عقد
شراء الشفيع للأرض التي يشفع بها أسبق

في التسجيل على تاريخ تسجيل عقد بيع
الاطيان التي يشفع فيها ، فإنه يكون قد
خالف القانون وكان يتعين على المحكمة
ليكون قضاؤها صحيحا في هذا الخصوص
أن تقيمه على أن تاريخ تسجيل عقد
الشفيع سابق على تاريخ بيع الأرض
المشفوع فيها .

(القضية رقم ٧١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان
نايت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز وسليمان وأحمد
العروسي المستشارين) .

٥٠٤

١٨ فبراير سنة ١٩٥٤

استئناف . دفع تمسك به الطاعن أمام محكمة أول
درجة وقضت برفضه . عدم تمسك بهذا الدفع أمام
محكمة ثاني درجة اكتفاء بالأسباب التي أقيم عليها
الحكم الابتدائي الصادر لمصلحته . نفيه على الحكم
المطعون فيه بالتصور لعدم رده على هذا الدفع .
لا يقبل .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من مذكرة للطاعن التي طلب
في ختامها تأييد الحكم المستأنف أنه إنما أشار
فيها إلى الدفع التي تمسك بها أمام محكمة أول
درجة على سبيل الحكاية لما كان من مراحل
الدعوى حتى طرح النزاع على محكمة ثاني
درجة ولم يحدد تمسكها أمامها بعد أن قضت
محكمة أول درجة برفضها بما يعتبر تخليا عن
التمسك بها أمام محكمة الاستئناف اكتفاء منه
بالأسباب التي أقام عليها الحكم الابتدائي قضاءه
لمصلحته برفض الدعوى ، فإنه لا يقبل منه

وأن البائع الذي يستند منه المشتري حقه أقر في دعوى صحة التعاقد بأن الملكية ليست له، وأنه يضع يده على الأرض كدائن مرتين، وأنه لم يصدر لإجراؤه من جانب الطاعن لإنهاء الرهن حتى تستقر الملكية له، وما قرره الحكم في هذا الخصوص خطأ ومخالف للقانون، لأن كسب الملك بوضع اليد المدة الطويلة له مركز قانوني خاص يكون نتيجة لأعمال مادية، وهو لا يستلزم سند أو حسن النية، فإذا كان المقتضب يكسب الملك بمضى المدة الطويلة، فمن باب أولى وضع اليد الذي يرتكن إلى سند ولو كان غير مسجل، والقول بأن العين المرهونة لا يمكن تملكها بمضى المدة لو صح في حق المرتين فهو لا يصح في حق المشتري بعقد مستوف بجميع الشروط، إذ هو بذلك يكون واضعاً يده بسبب صحيح يجوز له التملك بمضى المدة القصيرة، ومن باب أولى إذا كان يتمسك بوضع اليد المدة الطويلة، ولا محل لما قرره الحكم من أنه لم يصدر من الطاعن إجراء لإنهاء الرهن لأنه ليس طرفاً فيه ولا علم له به.

«ومن حيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر برفض دعوى الإشكال، فإنه قد استند في ذلك إلى أن البائع للطاعن (المطعون عليه السابع) قرر في دعوى صحة التعاقد أنه غير مالك وأن وضع يده كان كدائن مرتين، وإلى أن المشتري (الطاعن) خلف عاص البائع فلا يمكن أن يكسب حقاً أكثر من الحقوق التي كانت لمن تصرف إليه، وإلى أن من المسلم به قانوناً أن العين المرهونة لا يمكن تملكها بوضع اليد المدة الطويلة أو القصيرة، وإن الطاعن لم يتخذ أي إجراء لإنهاء الرهن حتى يستقر له

النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله الرد على هذه الدفوع بعد أن قضى الحكم الابتدائي برفضها.

(القضية رقم ٢١٤ سنة ٢١ ق بالمهنة السابقة).

٥٥٥

١٨ فبراير سنة ١٩٥٤

تقدم • حيازة • المشتري من الحائز العرضي • كسبه الملكية بالتقدم •

المبدأ القانوني

الحائز العرضي كالدائن المرتين وإن كان لا يستطيع كسب الملك بالتقدم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته، إما بفعل الغير أو بفعل منه يعتبر معارضة ظاهرة لحق المالك، إلا أن هذه القاعدة لا تسري في حق خلفه الخاص كالمشتري من الدائن المرتين، لأنه في هذه الحالة إنما يبدأ حيازة جديدة تختلف عن الحيازة العرضية التي كانت للبائع له.

المسألة

«... ومن حيث إن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مخالف للقانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله، ذلك أنه أقام قضاؤه برفض الإشكال على أساس أن الطاعن لا يستطيع تملك العين المرهونة مهما طالت مدة وضع يده لأنه خلف عاص للدائن المرتين وهو البائع له، إذ هو قد تاق الحق منه فلا يكسب حقاً على الشيء المبيع أكثر من الحقوق التي كانت لمن تصرف إليه، وأن العين المرهونة لا يمكن تملكها بمضى المدة

المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون المرافعات، أما كونه قد حصل بعد فوات ميعاد الطعن فهو بحث آخر محله عند الفصل فيما إذا كان الطعن قد رفع في الميعاد أم غير ذلك ولا شأن له بصحة ورقة الإعلان في ذاتها، ومن ثم يكون تفسير عبارة «إعلان صحيح» الواردة في المادة ٤٠٧ مرافعات، بأنه الإعلان الذي يتم في الميعاد هو تحصيل لهذه العبارة أكثر مما تحتمل، وحملها على معنى لم يقصد إليه الشارع عند وضع المادة المذكورة إذا كان كل ما يهدف إليه منها هو أنه راعى في حالة تعدد المستأنف عليهم واختلاف مواطنهم احتمال عدم إعلانهم جميعاً إعلاناً صحيحاً في وقت واحد فأوجب قيد الاستئناف في خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ آخر إعلان صحيح حتى لا يكون قيد الاستئناف صحيحاً بالنسبة إلى بعضهم وباطلاً بالنسبة إلى البعض الآخر.

المحكمة

«...ومن حيث أن الطعن يفي على سبب واحد يتحصل في أن الحكم أخطأ في تأويل المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات إذ قضى بإبطال الاستئناف لقيده بعد الميعاد بالنسبة إلى المطعون عليه الأول بقوله إن إعلان صحيفة الاستئناف إلى المطعون عليه الثاني في ١٨ من مارس سنة ١٩٥١ قد وقع باطلاً لحصوله بعد الميعاد القانوني ومن ثم فلا يصح أن يكون تاريخ إعلانه مبدأ لاحتساب مدة الثلاثين يوماً التي يجب أن يتم فيها القيد وأنه يمين احتساب هذه المدة من ٢٤ فبراير سنة

الملكية وهذا الذي قرره الحكم يخالف للقانون ذلك أن الحائز العرضي كالدائن المرتهن وإن كان لا يستطيع كسب الملك بالتقادم على خلاف سنده إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير أو بفعل منه يعتبر معارضة ظهرة لحق الملك، إلا أن هذه القاعدة لا تسرى في حق خلفه الخاص كاشترى من الدائن المرتهن، لأنه في هذه الحالة إنما يبدأ حيازة جديدة تختلف عن الحيازة العرضية التي كانت للبائع له. ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه دون حاجة إلى بحث سبب الطعن الآخر.

(التقضية رقم ٤٥١ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد الوهيد ومسطى فاضل وأحمد المروسي ومحمود مباد المستشارين).

٥٠٦

١٨ فبراير سنة ١٩٥٤

استئناف. قيد الاستئناف. عبارة «إعلان صحيح» الواردة في المادة ٤٠٧ مرافعات. المقصود منها.

المبدأ القانوني

عبارة «إعلان صحيح» الواردة في المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات، إنما يقصد بها أن يكون الإعلان قد تم مستوفياً للبيانات والإجراءات الجوهرية المقررة في القانون بصرف النظر عن كونه حصل في الميعاد أو بعده، لأن حصول الإعلان بعد الميعاد لا يجعله في حد ذاته غير صحيح وإن ترتب عليه فوات ميعاد الطعن، إذ العبرة في صحة الإعلان هي باستيفائه الشروط المقررة في

١٩٥١ تاريخ اعلان المطعون عليه الأول بصحيفة الاستئناف ، مع أن المقصود من عبارة « آخر اعلان صحيح » الواردة في المادة ٤٠٧ مرافعات هو أن تكون اجراءات الاعلان قد تمت صحيفة لا أن يكون الاعلان قد تم في الميعاد الذي يجب أن يرفع فيه الاستئناف ، وقد أعلن المطعون عليه الثاني اعلانا صحيحا في ١٨ من مارس سنة ١٩٥١ فيتعين أن يكون هذا التاريخ هو مبدأ احتساب مدة الثلاثين يوما التي يجب أن يقيد الاستئناف خلالها ، وعلى هذا الأساس يكون قيد الاستئناف قد حصل في الميعاد القانوني على خلاف ما ذهب اليه الحكم المطعون عليه .

« ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بىطلان الاستئناف بالنسبة الى المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) لقيدته بعد الميعاد استنادا الى أن المشرع وإن كان قد نص في المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات على وجوب قيد الاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ آخر اعلان لصحيفة الاستئناف وذلك حالة تعدد المستأنف عليهم حتى لا ينتقض ميعاد القيد بالنسبة لبعضهم قبل اعلان صحيفة الاستئناف للآخرين ، إلا أنه قد اشترط لذلك صراحة في صلب المادة المذكورة أن يكون الاعلان الأخير الذي يبدأ منه ميعاد القيد قد وقع صحيحا بمعنى أن يكون الاعلان مستوفيا المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، ومن بينها مواعيد الطعن في الاحكام... وأن إعلان المستأنف عليه الثاني قد وقع باطلا لحصوله بعد الميعاد القانوني... فلا يعتبر أساسا لبده ميعاد القيد بالنسبة للمستأنف عليه الأول ، وكان يجب على المستأنف أن يقيد استئنافه بالنسبة

للمستأنف عليه الأول في خلال ثلاثين يوما بدءا من ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥١ تاريخ إعلانه بصحيفة الاستئناف لكنه قيد بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٥١ أي بعد الميعاد القانوني ، ومن ثم يكون الدفع بىطلان الاستئناف بالنسبة للمستأنف عليه الأول في محله... وهذا الذي بنى عليه الحكم قضاءه بخلاف للقانون ، ذلك بأن عبارة « إعلان صحيح » الواردة في المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات ، إنما يقصد بها أن يكون الإعلان قد تم مستوفيا البيانات والإجراءات الجوهرية المقررة في القانون بعصرف النظر عن كونه حصل في الميعاد أو بعده ، لأن حصول الإعلان بعد الميعاد لا يجعله في حد ذاته غير صحيح وإن ترتب عليه فوات ميعاد الطعن إذ العبرة في صحة الاعلان هي باستيفائه الشروط المقررة في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون المرافعات ، أما كونه قد حصل بعد فوات ميعاد الطعن فهو بحث آخر محله عند الفصل فيما إذا كان الطعن قد رفع في الميعاد أم غير ذلك ولا شأن له بصحة ورقة الاعلان في ذاتها ، ومن ثم يكون تفسير عبارة (إعلان صحيح) الواردة في المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات بأنه الإعلان الذي يتم في الميعاد هو تحميل لهذه العبارة أكثر مما تحمل وحملها على معنى لم يقصد اليه الشارع عند وضع المادة المذكورة إذ كان كل ما يهدف اليه منها هو أنه راعى في حالة تعدد المستأنف عليهم واختلاف مواطنهم احتمال عدم إعلانهم جميعا إعلانا صحيحا في وقت واحد فأوجب قيد الاستئناف في خلال ثلاثين يوما من تاريخ آخر إعلان صحيح حتى لا يكون قيد الاستئناف صحيحا بالنسبة إلى بعضهم وباطلا بالنسبة إلى البعض

الآخر ، ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ احتسب بدء ميعاد القيد من ٢٤ فبراير سنة ١٩٥١ لا من ١٨ من مارس سنة ١٩٥١ تاريخ الإعلان الصحيح الحاصل إلى المطعون عليه الثاني يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين نقضه فيما قضى به من بطلان الاستئناف واعتباره كأن لم يكن بالنسبة إلى المطعون عليه الأول .
(القضية رقم ٨٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٧

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤

ضرائب . ضريبة إضافية . وجوب إدخالها في نطاق التكاليف التي تخضع من الأرباح . المادة ٣/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أن تخضع من تكاليف المنشأة الضرائب التي تدفعها ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤدى طبقاً لهذا القانون فإن الشارع يكون قد أطلق مبدأ إدخال جميع الضرائب في نطاق التكاليف التي تخضع من الأرباح ما عدا ما ورد عليه الاستثناء على سبيل الحصر خاصاً بضريبة الأرباح التي تؤدى تطبيقاً للقانون المذكور، أما القول بأن الضريبة الإضافية لا تعتبر من الضرائب التي تسهم في إنتاج الربح فلا تخضع من الأرباح ضمن تكاليف المنشأة فلا سند له من القانون .

المحكمة

... ومن حيث إن العلم مبنى على سبب واحد

حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن المحكمة احتسبت الضريبة الإضافية من تكاليف المنشأة التي يجب خصمها من الأرباح استناداً إلى المادة ٣/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع ١٠٠ مئة لضريبة الأرباح التي لا تخضع ضمن التكاليف ومع أنها ليست من ضرائب التكاليف التي لها أثر في إنتاج الربح بل هي من ضرائب المساهمة التي تكون الدولة فيها صاحبة نصيب في الربح المحقق بما يترتب عليه عدم جواز خصمها ضمن تكاليف المنشأة ويؤيد هذا النظر الذي لم يأخذ به الحكم المطعون فيه أن القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٤ والمفسر للمادتين ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٦ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد أقر التفرقة بين ضرائب التكاليف وضرائب المساهمة، فنص في مادته الأولى على أن الضريبة على إيرادات ودروس الأموال المنقولة وعلى الأرباح العادية وعلى كسب العمل والضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية لا تعتبر من التكاليف ولا تخضع من الأرباح التجارية والصناعية ولا من الربح الاستثنائي الخاضع لضريبة الأرباح الاستثنائية وهذا يدل على أنه لا يخضع من الربح إلا ما كان من ضرائب التكاليف التي تسهم في إنتاج الربح وليس الضريبة الإضافية واحدة منها .

ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه أنه

مع صراحة هذا النص وعمومه (المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) لا محل للنزاع في اعتبار الضريبة الإضافية من التكاليف التي يجب خصمها من الأرباح لتحديد وراء الضريبة ولا مبرر للتفرقة بين ضريبة التكاليف وضريبة المساهمة فلا وجه للقياس بالقول بأن الضريبة

مظاهر مستندات بالدعوى هو تقدير موضوعي لا معقب عليه، وإذن متى كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع النزاع ومستندات الطرفين وتبين منها جدية ادعاء المطعون عليها بأنه تجمع لديها من الأسباب ما يخشى منه خطراً عاجلاً من بقاء الأطيان موضوع النزاع تحت يد الطاعن فإنه إذ قضى بوضع هذه الأطيان تحت الحراسة لا يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٢١٠ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد جلي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومحمد نجيب أحمد ومصطفى قاضل ومحمود عباد الاستشاريين) .

٥٠٩

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤

١ - نقض . طعن . اشتئناف . ضرائب . حكم صادر من المحكمة الابتدائية في نزاع خائن بقرار لجنة التقدير . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف أيا كانت قيمة النزاع . الطعن فيه بطريق النقض مباشرة غير جائز . السادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ب - ضرائب . اشتئناف . المقصود بالسادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المحذرة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ . هو القرار الصادر من لجنة الطعن لا لجنة التقدير .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في نزاع خاص بقرار لجنة التقدير لم يصدر عنها بصفة انتهائية بل يصدر قابلاً للطعن فيه بطريق الاستئناف وفقاً لنصوص الفقرة (الثالثة) من المادة ٥٤ من القانون رقم

الإضافية تماثل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية كما أنه لا عبرة بأن هذه الضريبة حددت على أساس الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ونسبة مئوية منها لأن هذا التحديد إنما هو لبيان مقدارها شأنها في ذلك شأن الرسوم البلدية الإضافية التي لا خلاف في أنها من التكاليف الواجب خصمها طبقاً للمادة ٣/٣٩ من القانون سالف الذكر ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أن المادة ٣/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على أنه تخصم من تكاليف المنشأة الضرائب التي تدفعها ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤدى طبقاً لهذا القانون ، فإن الشارع يكون قد أطلق مبدأ إدخال جميع الضرائب في نطاق التكاليف التي تخصم من الأرباح ما عدا ما ورد عليه الاستثناء على سبيل الحصر خاصة بضريبة الأرباح التي تؤدى تطبيقاً للقانون المذكور ، أما القول بأن الضريبة الإضافية لا تعتبر من الضرائب التي تسهم في إنتاج الربح فلا تخصم من الأرباح ضمن تكاليف المنشأة فلا سند له من القانون .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يمتنع رفضه .

(القضية رقم ١٣٩ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد جلي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى قاضل وعبد العزيز سليمان الاستشاريين) .

٥٠٨

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤

حراسة . تقدير الخطر المبرر للحراسة . موضوعي .

المبدأ القانوني

تقدير المحكمة للخطر المبرر للحراسة من

من القانون المدني اليوناني لا يجوز طلب الطلاق لأسباب كان قد تم الصلح عنها، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون الواجب تطبيقه، على واقعة الدعوى .
(القضية رقم ٧ سنة ٢٣ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٥١١

٤ مارس سنة ١٩٥٤

بيع - دعوى صحة التعاقد . التزام البائع بضمان التعرض . هذا الالتزام لا يسقط أبدا بالتقادم . مثال . دعوى صحة وتفاذ البيع وتسليم المبيع . منازعة البائع أو ورثته في طلبات المشتري بحجة سقوط الالتزام المترتبة على العقد بالتقادم . غير جائزة .

المبدأ القانوني

من أحكام عقد البيع المقررة بالمادتين ٢٦٦ و ٣٠٠ من القانون المدني القديم والمادة ٤٣٩ من القانون المدني الجديد إلزام البائع بضمان عدم منازعته المشتري في المبيع فيمتنع عليه أبدأ التعرض للمشتري وينتقل هذا الالتزام من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب العقد إلا إذا توافرت لديهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية . وإذن متى كانت الطاعنة قد أقامت الدعوى بطلب إثبات صحة وتفاذ عقد البيع الصادر إليها من مورث المظنون عليهم مع إلزامهم بتسليم الأطنان المبيعة ، وكان دفاع المظنون عليهم بسقوط حق الطاعنة لقعودها عن رفع

١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تجيز استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في النزاع الذي يرد على قرار لجنة التقدير أيا كانت قيمة النزاع فإن الطعن فيه بطريق النقض مباشرة يكون غير جائز .

٢ - إن ما كانت تنص عليه المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ من عدم جواز استئناف حكم المحكمة الابتدائية إلا إذا كانت تقديرات مصلحة الضرائب السنوية المظنون فيها تجاوز الألف جنيه إنما هو خاص بالنزاع الذي يقوم على قرار لجنة الطعن لا لجنة التقدير .

(القضية رقم ٢٦٥ سنة ٢٢ ق وثانة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وعمود عياد المستشارين) .

٥١٠

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤

أحوال شخصية . دعوى تطليق بين زوجين يونانيين . استخلاص المحكمة أن الوقائع التي بني عليها طلب التطليق قد وقعت قبل الصلح الذي تم بين الزوجين ، رفضها الدعوى تأسيسا على ذلك وفقا للمادة ١٤٧٤ من القانون المدني اليوناني ، لا خطأ .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد تبين أن الأفعال التي نسبها المدعي اليوناني الجنسية في دعوى طلاق رفضها على زوجته قد وقعت كلها قبل تاريخ الصلح معها ، وأنه وفقا للمادة ١٤٧٤

ملكية العقار المبيع منه بوضع اليد المدة الطويلة أما إذا كان وضع يد البائع - أو من تلقى هو عنه الملك - بسبب رقتى معلوم فانه لا يجوز له أن يدفع دعوى الطاعة بالتقادم المكسب كما لا يجوز له أن يدفعها بالتقادم المسقط لأن دعوى صحة التعاقد قد تعتبر دعوى استحقاق مآلا ، والقاعدة المقررة قانونا هي أن الملكية لا تسقط بالتقادم فيجب أن تسرى هذه القاعدة على السبل التي تؤدي إلى الملك .

ومن حيث إن هذا الطعن في محله ، ذلك بأن من أحكام عقد البيع المقررة بالمادتين ٢٦٦ و ٣٠٠ من القانون المدني (القديم) والمادة ٤٣٩ من القانون المدني الجديد إلزام البائع بضمانه عدم منازعة المشتري في المبيع فيمتنع عليه أبدا التعرض للمشتري وينتقل هذا الالتزام من البائع إلى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب العقد إلا إذا توافرت لديهم من بعد تاريخ عقد البيع شروط وضع اليد على الأرض المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية وفق ما جرى به قضاء هذه المحكمة . ولما كان دفاع المطعون عليهم بسقوط حق الطاعة لقعودها عن رفع دعواها أكثر من خمس عشر سنة بعد تاريخ صدور العقد موضوع الدعوى هو من قبيل المنازعة الممتنعة قانونا على المطعون عليهم بمقتضى إلزام القانون مورثهم بالضمان السالف الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعة استنادا إلى هذا الدفاع - لما كان ذلك ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(النسخة رقم ٦٤ سنة ٢١ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وشفيان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي ومحمود مياذ المستشارين)

دعواها أكثر من خمس عشرة سنة بعد تاريخ صدور العقد هو من قبيل المنازعة الممتنعة عليهم قانونا بمقتضى إلزام القانون مورثهم بالضمان السالف الذكر فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض دعوى الطاعة استنادا إلى هذا الدفاع يكون قد خالف القانون .

المحكمة

.... ومن حيث إن بما تنهاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى برفض دعواها تأسيسا على أن عقد البيع الذي تطلب الحكم بصحته وتفاذه لم يسجل ، فهو لم ينشئ سوى التزامات شخصية قبل البائع سقطت بالتقادم الطويل ، مع أنها تمسكت بأن الأطيان المبيعة لها من مورث المطعون عليهم إنما ظلت في وضع يد السيدة رومه عبد المسيح البائعة للبائع لها ، وهو مورث المطعون عليهم حتى وفاتها في ١٨ أغسطس ١٩٤٥ بسبب احتفاظ السيدة المذكورة بحق الانتفاع بالمبيع ، وأنه بناء على ذلك لا يستطيع المطعون عليهم التمسك بكسب ملكية الفدان المبيع من مورثهم إلى الطاعة بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، ووجه الخطأ فيها أقام عليه الحكم قضاءه هو أن عقد البيع لم يزل بعد العمل بقانون التسجيل من عقود الزاخرى وكل ما أحدثه هذا القانون من تغيير في أحكام البيع هو أن نقل الملكية أصبح متراخيا إلى ما بعد التسجيل لذلك بقي البائع ملزما بموجب العقد بتسليم المبيع ونقل الملكية للمشتري وعدم التعرض له فيها ويلبى على ذلك أنه لا يجوز له أن يدفع دعوى إثبات التعاقد التي ترفع عليه من المشتري بالتقادم إلا إذا كان قد كسب

٥١٢

٤ مارس سنة ١٩٥٤

يسع . تسجيل . حكم . تسوية . تفقيه عقد
المشتري الثاني المسجل على عقد المشتري الأول غير
المسجل . لا خطأ . التمسك بسوء نية المشتري الثاني
غير منتج . التمسك على ما استلزم إليه الحكم تزييدا
بالنسبة لفسخ عقد المشتري الأول . غير منتج أيضا

المبدأ القانوني

متى كان قد ثبت للحكمة أن البيع
الصادر إلى المطعون عليه قد صدر في حقيقة
الامر وواقعته من المالك الحقيقي الموقع على
العقد كضامن ، وأن صدور البيع في الظاهر
من آخرين إنما كان الباعث عليه أن تكليف
الأطيان المنيعة كان لا يزال وقت البيع
باسم مورثهم ، وكان قد ثبت للحكمة كذلك
أن عقد المطعون عليه قد سجل بينما أن
عقد الطاعن الوارد على جزء من الأطيان
المبيعة إلى المطعون عليه والصادر إلى الطاعن
من نفس البائع لم يسجل ، فإن الحكم إذ
قضى بالمطعون عليه بطلانته على أساس
تفصيل عقده المسجل على عقد الطاعن غير
المسجل لا يكون قد أخطأ ولا يضير الحكم
ما استلزم إليه تزييدا بعد ذلك من أن عقد
الطاعن لم ينفذ بسبب إخلاله بما التزم به فيه .
ويكون غير منتج ما يعيبه الطاعن على الحكم
من أنه قضى بفسخ هذا العقد دون أن
تتحقق المحكمة من صدور تنبيه إليه بالوفاء
بالتزاماته قبل طلب الفسخ ، وكذلك يكون
من غير المنتج ما يتمسك به الطاعن من

سوء نية المطعون عليه بمقولة إنه كان يعلم
وقت شرائه أن البائع إليه كان قد تصرف
إلى الطاعن في كل أو بعض الأطيان المبيعة ،
ذلك أنه لا عبرة في هذا الخصوص بهذا
العلم متى كان عقد المشتري الأول لم يسجل
وبالتالي لم تنتقل به الملكية من البائع .

(القضية رقم ٢٥ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٣

٤ مارس سنة ١٩٥٤

شفعة . البيع أساس الشفعة انعقد قبل مبادئ القانون
المدني الجديد . القانون القديم هو الذي يجب تطبيقه
على إثبات علم الشفيع بالبيع .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت أن عقد البيع أساس
الشفعة قد انعقد قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩
تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد ، كان
قانون الشفعة القديم هو الذي يجب تطبيقه
على إثبات علم الشفيع بالبيع ، فيجوز للحكمة
في هذه الحالة أن تقضى ، ولو بعد ١٥ من
أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، بحالة الدهوى على
النحقيق ليثبت المشتري بكافة الطرق أن
الشفيع علم بالبيع الذي تم قبل ١٥ من أكتوبر
سنة ١٩٤٩ ، وأنه لم يبد رغبته في الأخذ
بالشفعة في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ
العلم ، ولا يجوز لها أن تطبق في هذا
الخصوص ما نصت عليه المادة ٩٤٠ من
القانون المدني الجديد من أن الخمسة عشر
يوما لا تبدأ من تاريخ العلم بل من تاريخ

الانذار الرسمي الذي يوجه الى الشفيع من البائع أو المشتري ، لأن في هذا التطبيق إخلال بالقاعدة العامة وهي عدم سرعان القانون على الوقائع السابقة على العمل به .

(القضية رقم ٥٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٥١٤

٤ مارس سنة ١٩٥٤

١ — شفعة . دعوى الشفعة . بيع المشتري الدين المنفوع فيها قبل تقديم طلب الشفعة وتسجيله . وجوب اختصام المشتري الثاني واختصام المشتري الأول بوصفه بائنا . اختصام البائع للمشتري الأول . غير لازم . المادة ٩ من قانون الشفعة القديم .

ب — شفعة . جواز الشفعة ولو كان البيع بهتمد غير مسجل أو ثابت التاريخ . وجوب توجيه طلب الشفعة إلى المشتري الثاني متى كان البيع قد تم قبل تسجيل طلب الشفعة وكان الشفيع يعلم به ولو لم يكن عتده مسجلا . عدم اختصام المشتري الثاني يجعل الدعوى غير مقبولة .

المبادئ القانونية

١ — لما كانت المادة ٩ من قانون الشفعة القديم تقضي بأن العين الجائز أخذها بالشفعة إذا باعها مشتريها قبل طلب با بالشفعة فيها وتسجيله فلا تقام دعوى أخذها بالشفعة إلا على المشتري الثاني بالشروط التي اشترى بها وكان المطعون عليه الأخير هو المشتري الثاني وقد أصبح طرفا في الدعوى بتدخله فيها كما أدخلت فيها البائعة له فإن اختصام البائعين لهذه الأخيرة لا يكون لازما .

٢ — لا يشترط قانونا في البيع الذي تجوز فيه الشفعة أن يكون بعقد مسجل أو ثابت التاريخ ، ولذا يجب وفقا للمادة ٩ من قانون الشفعة القديم توجيه طلب الشفعة إلى المشتري الثاني متى ثبت أن البيع له قد تم قبل تسجيل طلب الشفعة ولو لم يكن عتده مسجلا . وإذن متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن البيع قد انعقد للمشتري الثاني قبل تسجيل طلب الشفعة وأن الطاعن كان على علم به ومع ذلك لم يوجه إلى هذا المشتري طلب الشفعة في الميعاد القانوني فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون إذ قضى بعدم قبول الدعوى .

(القضية رقم ٢٤٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت وعبد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٥١٥

٤ مارس سنة ١٩٥٤

قاضي الأمور المستعجلة . سلطته في تقدير جدية النزاع . حقه في فحص ما يثار أمامه من منازعات لتعرف ماهيتها وتقدير قيمتها القانونية . مثال .

المبدأ القانوني

لما كان لقاضي الأمور المستعجلة السلطة النامة في تقدير جدية النزاع بغير معقب عليه، وكان له في سبيل ذلك فحص ما يثار أمامه من منازعات لالقطع فيها ولكن لتعرف ماهيتها وتقدير قيمتها القانونية وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ القائمين المخجوز بهما

للاسباب التي أوردتها لم يخرج عن هذه القاعدة فإن النعي عليه بمخالفة القانون والقصور يكون على غير أساس .

(القضية رقم ٤١٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبد المصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي وعمود عباد المستشارين) .

٥١٦

١١ مارس سنة ١٩٥٤

صورية . حكم . تسببيه . تأسيس قضائه . برفض دعوى بطلان البيع على انتفاء الصورية المطلقة . عدم تعرضه لدعوى المدعى من أن العقد يخفى رهنا وأنه يتسك بالصورية النسبية . خطأ في تكييف الدعوى وقصور .

المبدأ القانوني

من كان الحكم إذ قضى برفض دعوى بطلان البيع الصادر من الطاعن إلى المطعون عليه الأول أقام قضاءه على انتفاء الصورية المطلقة بناء على ما ثبت للمحكمة من أن للعقد المطعون فيه كيانا حقيقيا ، ولم يتعرض لما تمسك به الطاعن من أن الوصف الحقيقي لهذا العقد هو أنه ليس يباع كظاهر نصوصه ، وإنما هو رهن مستر للاطيان الميئة فيه تأميننا لما عساه أن يدفعه عنه المطعون عليه الأول بما يفيد أن الطاعن إنما أسس دعواه على الصورية النسبية دون الصورية المطلقة ، فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في تكييف الدعوى وشابه القصور .

(القضية رقم ٧٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وسليمان ثابت وأحمد المروسي وعمود عباد المستشارين) .

٥١٧

١١ مارس سنة ١٩٥٤

١ - عمل . حكم . تسببيه . تقريره أنه ليس لرب العمل فعل العامل في عقد غير محدد المدة متى شاء . اشتراطه قيام مبرر لفصل العامل . لا خطأ .
ب - عمل . المبرر الذي يجيز فصل العامل . مسألة موضوعية .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم قد قرر أنه ليس لرب العمل في عقد غير محدد المدة أن يفصل العامل الذي استخدمه متى شاء ، وأنه لا يكفي أن يراعى المصلحة التي يجب أن تمضي بين الإخطار والفصل ، بل يجب توافر قيام ما يبرر الفصل ، فإن ما قرره الحكم في هذا الخصوص هو تطبيق سليم لنصوص القانون .

٢ - تقدير قيام المبرر لفصل العامل هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى أقام لقضائه على استخلاص سائغ .

المحكمة

....، وحيث إن الطعن يقوم على أسباب خمسة تحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قرر أنه ليس لصاحب العمل أن يفسخ عقد من الحقة بخدمته بموجب عقد غير محدد الأجل ولو احترام رب العمل شروط المصلحة المنصوص عليه في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ومع قيامه بدفع المكافأة المقررة بالمادة ٢٣ منه ، إذ فيما ذهب إليه الحكم مصادرة الحرية الشخصية لرب العمل الذي لا يصح أن يوصف تصرفه في هذه الحالة بأنه اعتساف في استعمال الحق لما في ذلك من

وخالفه المواد ٤ و ٥ و ٦٩٥٥ من القانون المدني ، ولا محل لهذا الوصف في الدعوى بعد ما أثبت الحكم أن المطعون عليه ارتكب أخطاء كثيرة مدة خدمته في الشركة ، الأمر الذي جعله الحكم سببا لتخفيض مبلغ التعويض . كما أخطأ الحكم المطعون فيه إذ قرر أن فسخ عقد المطعون عليه يعتبر جزاء إداريا ، إذ هذا يتعارض مع مفاد القرار الوزاري الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٤٥ كما أخطأ الحكم إذ اعتبر الطاعنة ملزمة قانونا باتباع رأى مكتب العمل .

« وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة الذي أقيم على أن الطاعنة أخطأت إذ فصلت المطعون عليه من خدمتها دون مبرر ، وأن استخدامها للمطعون عليه بعقد غير محدد المدة لا يجوز لما ما تدعيه من فصله متى شاءت إذ منحت المكافأة المستحقة له ومقابل أجر الشهر وهو المبلغ التي يجب عليها مراعاتها إذا أرادت فصله ، لما في ذلك من مخالفة لنص المواد ٢١ إلى ٢٣ من قانون العمل الفردي والمادة ٦٩٥ من القانون المدني ، لأن « مؤدى هذه النصوص أن ليس لرب العمل أن يفصل العامل الذي يشتغل لديه بعقد غير محدد المدة إلا أن يكون ذلك بناء على سبب مقبول يبرر هذا الفصل ، وبشرط إعطائه مهلة وإلا ألزم بأجره عن هذه المهلة فضلا عن تعويضه عما أصابه من ضرر بسبب فسخ العقد فسخا تعسفيا ... » وقد أكد ذلك الحكم المطعون فيه بتقريره « أن المشرع رأى أن الحصانة الواجبة للعامل تشمل إلى جانب حمايته من الطرد في وقت غير لائق حمايته ضد الطرد التعسفي وهو في هذا لم يأت بجديد وإنما أتى بالمبادئ الثابتة المستقرة في القضاء الدبرلي بوجه عام وفي القضاء المصري بوجه خاص فقد

« وحيث إنه يبين بما سلف أنه لا محل لتعيب الحكم بأنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر أنه ليس لرب العمل في عقد غير محدد المدة أن يفصل العامل الذي استخدمه متى شاء وأنه لا يكفي أن يراعى المهلة التي يجب أن تمضي بين الأخطاء والفصل ، بل يجب توافر قيام ما يبرر الفصل إذ ما قرره الحكم في هذا الخصوص هو تطبيق سليم لنصوص القانون ، كما أن تقدير قيام المبرر هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى كان تقديره سائعا كما هو الشأن في الدعوى الحالية ، كما يستقل أيضا بتقدير التعويض .

« وحيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتمين رفضه . »

(القضية رقم ١٠٥ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأمانة أحمد حلى وكيل المحكمة وعضو القضاة محمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي وعمود عباد المستشارين) .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت هو أن ملكية المطعون عليه لجميع أسهم الشركة قد آلت إليه بموجب عقود بيع متفرقة من المساهمين دون تدخل من الشركة في بيع تلك الأسهم، وبالتالي لم ينلها أى ربح من هذه العملية حتى تفرض عليها الضريبة، فإنه يتمتع القول بأن الشركة قد حققت ربحاً من النصف في أصولها مما يخضع لضريبة الأرباح التجارية المقررة بالمادة ٣٩ من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كان الثابت أن مصلحة الضرائب قد حصلت من الممول المبالغ المحكوم بردها بغير حق، فإنها تكون ملزمة بالفوائد القانونية التي يطلبها من تاريخ المطالبة الرسمية عملاً بالمادة ١٢٤ من القانون المدني القديم، أما الاستناد إلى المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد، فإنه فضلاً عن أن ما تضمنته هذه المادة هو تشريع مستحدث فلا يسرى إلا من تاريخ العمل به، فإنه لا يصح القول بأن المبالغ المقضى بها كانت غير معلومة المقدار عند الطاب، وأما التحدى بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدلة للمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي تقضي بعدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين، فردود بأنه تشريع مستحدث

٥١٨

١١ مارس سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . صورية . البائع في عقد محكوم بصوريته . عدم اختصاصه في الطعن بالنقض بعد أن كان مختصاً في مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية . الطعن غير مقبول شكلاً .

المبدأ القانوني

إذا كان المشتري لم يختصم في طعنه بطريق النقض البائع إليه في العقد المحكوم بصوريته والذي كان مختصماً في مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً، ذلك أن البائع هو خصم أصيل في الدعوى ولا يصح البت في النزاع على صحة العقد الصادر منه في غير مواجهته إذ لا يستقيم أن يكون العقد صحيحاً بالنسبة لأحد عاقيه وباطلاً بالنسبة إلى العاقد الآخر .

(القضية رقم ١١٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد المروى وعمود عياد المستشارين) .

٥١٩

١١ مارس سنة ١٩٥٤

أ - ضرائب . شركة مساهمة . جميع أسهم الشركة آلت إلى المطعون عليه بفقد بيع متفرقة صادرة له من المساهمين دون تدخل الشركة . القول بأن الشركة حققت ربحاً من بيع أصولها يخضع لضريبة . على غير أساس .

ب - فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب برداً إلى الدول لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . المادة ١٢٤ مدنى قديم .

لا يسرى إلا من تاريخ العمل به .

(القضية رقم ٣٧٦ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢٠

١١ مارس سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . شفعة . وجوب اختصام جميع البائنين والمشتريين في ذات تقرير الطعن وإعلانهم به جميعا في الميعاد . نص المادة ٣٨٤ مرافعات مقيدة بما أوجبه المادتان ٤٢٩ ، ٤٣١ مرافعات . عدم اختصام بعض المشتريين في تقرير الطعن . بطلان الطعن . لا يصححه قيام الطاعن بتقرير طعن ثان نصره على إعلان من لم يعلن في الطعن الأول .

المبدأ القانوني

لما كان الاختصام في الطعن بطريق النقض وفقا للمادة ٤٢٩ مرافعات لا يكون إلا بتقرير يحصل في قلم كتاب المحكمة شامل لأسماء الخصوم جميعا وكان يجب إعلانه إليهم في خمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن وفقا للمادة ٤٣١ مرافعات وإلا كان الطعن باطلا ، وكان لا يعنى من ذلك - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما ورد في المادة ٣٨٤ مرافعات من أنه إذا رفع الطعن عن حكم صادر في دعوى يوجب القانون فيها اختصام أشخاص معينين على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصام الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة إليهم ، لأن هذا النص مقيد في الطعن بطريق النقض بما تفرضه المادتان ٤٢٩ ، ٤٣١ من قانون المرافعات ، فإن مقتضى ذلك أنه وإن كان الطعن بطريق النقض في موضوع غير قابل للتجزئة أو في

دعوى شفعة يكون مقبولا متى قرر في ميعاده بالنسبة إلى أحد المحكوم لهم ولو كان هذا الميعاد قد فات بالنسبة إلى الباقيين إلا أنه يجب في هذه الحالة اختصام الجميع في ذات التقرير بالطعن وإعلانهم به جميعا في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات وإلا كان الطعن باطلا ، وإذن ففى كان الشفيع لم يعلن تقرير طعنه الأول إلى بعض المشتريين في الميعاد القانوني ، فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة إلى جميع المطعون عليهم كما يكون طعنه الثاني باطلا أيضا لعدم اشتماله على جميع أسماء الخصوم الواجب اختصامهم قانونا ، أما القول بأن الطعن الثاني يعتبر مكملا للطعن الأول فلا سند له من القانون .

(النقضتان رقم ٢٥٤ ، ٢٨٤ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة .)

٥٢١

١١ مارس سنة ١٩٥٤

أ - نقض . طعن . المصلحة في الطعن . يمكن أن تكون متوافرة وقت صدور الحكم المطعون فيه .
ب - قضاء مستعجل . حكم يندب خبير لاصطحاب المسام إلى مقر الشركة وتحرير محضر يثبت فيه تمكين هذا المسام أو عدم تمكينه من الاطلاع على مستنداتها ودفاترها وإيداع الشركة أو عدم إيداعها صورا من تقرير مجلس الإدارة . هو إجراء وقفي عاجل يختص به قاضي الأمور المستعجلة .
ج - قوة الأمر المنقضي . اختلاف الموضوع في الدعويين . عدم جواز التمسك بحجية الحكم السابق . مثال .

د - قوة الأمر المنقضي . قضاء مستعجل . الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة . هي أحكام وقتية بطبيعتها ليس لها حجية متى تغيرت الظروف . مثال .

المبدأ القانوني

١ - يكفي لتحقيق المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يحول دون قبوله، زوالها بعد ذلك .

٢ - إذا كان الحكم قد قضى بتدب خير تكون مأموريته الانتقال بصحبة أحد المساهمين إلى المركز الرئيسي للشركة وتحرير محضر يثبت فيه إيداع الشركة أو عدم إيداعها صوراً من تقرير مجلس الإدارة في مركز الشركة وتسليمها أو عدم تسليمها صوراً منه للمسام وتمكينها أو عدم تمكينها إياه من الاطلاع على مستنداتها ودفاترها عن السنة المالية الماضية وتكليف الخبير باصطحاب هذا المسام يوم انعقاد الجمعية العمومية العادية للمساهمين وتحرير محضر يثبت فيه ما يجرى في هذا الاجتماع وما يدور فيه من مناقشات بين الأعضاء، فإن ما قضى به هذا الحكم لا يبدو أن يكون إجراء وقتياً عاجلاً اقتضاه قيام النزاع الأصلي بين الطرفين بما يملكه قاضي الأمور المستعجلة .

٣ - إذا كان موضوع الطلب في الدعوى الأولى هو إلزام الشركة بأن تطالع المسام على دفاترها ومستنداتها في مسندة لا تتأخر عن ميعاد انعقاد الجمعية العمومية، بينما أن موضوع الطلب في الدعوى الثانية هو تكليف الخبير بتحرير محضر يثبت فيه إيداع أو عدم إيداع صور من تقرير مجلس

الإدارة والميزانية وتسليم أو عدم تسليم المسام صوراً منهما، فإن موضوع كل من الدعويين يكون مختلفاً عن الآخر مما يمتنع معه التمسك بحجية الحكم السابق .

٤ - الأحكام التي تصدر من قاضي الأمور المستعجلة هي أحكام وقتية بطبيعتها ولا يكون لها حجية متى تغيرت ظروف الطلب . وإذن فمتى كان موضوع طلب المسام هو في الدعويين تكليف الخبير بحضور انعقاد الجمعية العمومية للشركة لإثبات ما يدور فيها من مناقشات، وكان الحكم في الدعوى الأولى وإن قضى بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذا الطلب إلا أنه كان خاصاً بانعقاد سابق للجمعية العمومية، فإنه لا يكون له حجية الأمر المقضى في أية دعوى تالية خاصة بحضور الخبير أي انعقاد آخر للجمعية بعد أن تصافى النزاع بين مجلس إدارة الشركة والمسام وقامت الخصومة الموضوعية بينهما .

المحكى

ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٤٨٦ سنة ١٩٥١ مستعجل مضر على الطاعنة وقال في صحيفة إله من كبار مساهمي الشركة إذ اشترى عدداً من أسهمها من ست سنوات مضت وأنه قد ترتب على ما أصدره بعض أعضاء مجلس

الإدارة من مقترحات غير قانونية ومخالفة لنظام الشركة ان قلت الأرباح التي تخص السهم وأنه قد رفع على أعضاء مجلس الإدارة دعوى بطلب إلغاء قرارات الجمعيات العمومية للشركة وأن قانون نظام الشركة ينص على ان تبدأ السنة المالية في أول أبريل وتنتهي في ٣١ مارس من كل سنة وأن على مجلس الإدارة أن يعقد الجمعية السنوية العادية قبل يوم ٢٠ من كل سنة ولكن المجلس قرر بغير حق تغيير بدء السنة المالية بجعلها تبدأ في أول نوفمبر وتنتهي في ٣٠ من أكتوبر كما أن مجلس الإدارة لم يمكن المساهمين من تسلم صور من تقرير مجلس الإدارة والميزانية كما أن مراقب الشركة لم يقدم تقريره عن حالة الشركة ولذلك طلب المطعون عليه تعيين أحد محضري محكمة عابدين أو وكيل قضائي للتوجه معه إلى المركز الرئيسى للشركة قبل انعقاد الجمعية العمومية العادية ليثبت في محضره تمكنه من استلام صور من التقرير السنوى والميزانية والمستندات أو عدم تمكنه من ذلك وأن يحضر معه في الجمعية العمومية لاثبات جميع ما يحدث وخصوصا تقرير المراقب وتقديم الجرد وحسابات مجلس الإدارة وإطلاعهم على دفاتر ومستندات الشركة ومناقشات الحسابات والقرارات وتحرير محضر بذلك . وفى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون عليه وقيد . استئنافه برقم ٤٨ سنة ١٩٥١ من مصر . وفى ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٢ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص هذا القضاء بنظر الدعوى ويندب الخبير الحسابى صاحب الدور الأستاذ اسماعيل على سالم للانتقال بصحبة

المستأنف إلى المركز الرئيسى لشركة أنجلو أميركان فايل بشارع عبد الحاق ثروت باشا رقم ٤٧ بالقاهرة وتحرير محضر يثبت فيه إيداع أو عدم إيداع صور من تقرير مجلس الإدارة والميزانية وتسلم أو عدم تسلم المستأنف صوراً منها وتمكين الشركة إياه من الاطلاع على مستنداتها ودفاترها عن السنة المالية الماضية أو عدم تمكنه من ذلك واصطحابه كذلك يوم انعقاد الجمعية العادية للمساهمين الساعة الحادية عشرة ونصف من صباح ٣١ يناير سنة ١٩٥٢ وتحرير محضر يثبت فيه ما يجرى فى هذا الانعقاد من تقرير المراقب وتقديم الجرد وحسابات مجلس الإدارة وما يدور حول الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها ومناقشة حساباتها وقراراتها وما إلى ذلك من السنة المالية المذكورة وكلفت الخبير المنتدب لإيداع ذينك المحضرين ملف الدعوى الخ . فقررت الشركة الطاعنة الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن لا تنفاء المصلحة منه — تأسيسا على أنه لم يرفع إلا بعد أن باشر الخبير المنتدب بالحكم المطعون فيه مأموريته وأودع تقريره وأنه لما كانت الوقائع التى أثبتها الخبير هى وقائع تقوم وتنقضى بوقتها وقد تحققت وانتهى أمرها — فإن المصلحة من الطعن تكون قد زالت .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأنه فضلا عن أن مصلحة الطاعن فى الطعن فى الحكم قائمة إذ قضى عليه بالمصروفات الاستثنائية ومقابل أتعاب المحاماة فإنه يكفى لتحقيق المصلحة فى الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يحول دوز قبوله ذوالها بعد ذلك . ولما كانت المصلحة

متوافرة للطاعن عند صدور الحكم فإن هذا الدفع يكون في غير محله ويتمين ونقضه .

ومن حيث إن الطاعن مقام على أربعة أسباب يتحصل الأول والثاني والثالث منها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب من ثلاثة أوجه : الأول إذ قرر أن للمساهم الحق في الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها في حين أن القانون النظامي للشركة الطاعنة لا يخول المسام هذا الحق لا شيء إلا مراعاة لمصلحة باقي المساهمين - كما أن الفقه التجاري مستقر على أن حق المسام لا يعدو حق الرقابة على أعمال الشركة وهي تتحقق من طريق الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجلس الإدارة وهيئة المراقبين والاقتراحات المتعلقة بصافي الربح وشهرها قبل انعقاد الجمعية العمومية وهو ما أخذ به مشروع قانون التجارة وأقصى ما منحه المسام من حقوق بشأن الحسابات والدفاتر والمستندات هو حق الاستجواب بتوجيه أسئلة أثناء انعقاد الجمعية العمومية تتصل بأغراض الشركة ويجب على مجلس الإدارة على هذه الأسئلة ، ولا يجوز الامتناع عن الإجابة إلا بالقدر الذي تستلزمه صيانة المصالح العليا للشركة أو المصلحة العامة ، فقد يكون من أثر إعطاء بعض المعلومات تعريض هذه المصالح للخطر (والثاني) أنه على فرض أن للمسام حق الاطلاع على دفاتر الشركة في حالات معينة وبقيود تصان بها مصالح الشركة ، فإن الجهة المختصة بتعيين تلك الحالات وتحديد تلك القيود هي محكمة الموضوع ، ولا ولاية لمحكمة الأمور المستعجلة في الخوض في هذه المسائل وإلا كان حكمها ماسا بالحق . ولا يشفع المحكمة في تبرير اختصاصها في هذا الشأن قولها أن قرب حلول

ميعاد إبداع الميزانية ودنو موعد الانعقاد كل هذا وذاك ليس من ضروب الوقائع التي لا يعتبر بها تغيير وإنما هي من قبيل ما يقوم ويذول في خلال أجل معلوم غايته نهاية الشهر الجاري بعد أيام معدودات ، إذ هذا القول مردود بأن الميزانية والتقارير يودعان بمركز الشركة وترسل صور منهما إلى البورصات في مصر ولندن كنص المادة ٢٧ من القانون النظامي للشركة ، وهذا أمر ثابت لا يتغير ومثله أيضا دفاتر الشركة ومحاضر جلساتها العمومية فإنها مازالت موجودة من تاريخ إنشاء الشركة ، ومن ثم يكون قول المحكمة أن هناك خطرا على حقوق المطعون عليه ، مع وجود تلك الضمانات الكفيلة بصيانة هذه الحقوق هو قول لا نصيب له من الصحة فضلا عما يتضمنه من تصد للفصل في أمور موضوعية يحتمل لا تملك محكمة الأمور المستعجلة الفصل فيها . (والثالث) إذ أغفلت المحكمة الفصل في المسألة التي هي جوهر النزاع ومحوره ، وهي هل من حق الشريك المسام الاطلاع على الدفاتر والحسابات والمستندات إطلاعا مفضلا وهل من حقه أن يستصحب أجنديا لحضور مناقشات الجمعية العمومية أغفلت المحكمة الفصل في ذلك تاركة الأمر لمحضر اختيار الطرفين بالنسبة إلى الطلب الأول الخاص بالاطلاع على الدفاتر والمستندات وأجابت الطلب الثاني الخاص باصطحاب الجدير لحضور انعقاد الجمعية العمومية بغير أسباب ، كما أنها لم ترد على أسباب محكمة أول درجة المستمدة من أحكام القانون التجاري والعرف التجاري المستقر والقانون النظامي للشركة الذي هو شريعة المتعاقدين واستندت إلى أحكام القانون المدني في حالات لا يمكن أن تقاس عليها الحالة موضوع النزاع . كما أنها إذ تحدثت عن الاختصاص

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قضى على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، ولا يحول دون تمسك الطاعن بهذا السبب أنه لم يسبق له إثارة إذ المادة ٢٦٦ ، مرافعات تجزئ له ذلك ووجه المخالفة هو أن النزاع الحالي سبق أن عرضته نفس المطعون عليه على القضاء المستعجل في الدعوى رقم ٦١٥ سنة ١٩٥٠ مستعجل القاهرة ، وقد قضت في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٠ بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظره وأصبح الحكم نهائياً ، ومن ثم ما كان يجوز إثارة هذا النزاع من جديد .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً بأنه فضلاً عن كون الشركة الطاعنة لم تقدم دليلاً على أن الحكم السابق حاز قوة الأمر المقضى (وهو شرط لازم لتطبيق المادة ٢٦٦ ، مرافعات) فإن الطلب الأول في الدعوى السابقة كان موضوعه إلزام الشركة (الطاعنة) بأن تطلع المطعون عليه على دفاترها ومستنداتها في مدة لا تتأخر عن ميعاد انعقاد الجمعية العمومية بينما أن الطلب الأول في الدعوى الحالية الصادر فيها الحكم المطعون فيه موضوعه تكليف الخبير بتحرير محضر يثبت فيه إيداع صور من تقرير مجلس الإدارة والميزانية وتسليم أو عدم تسليم المطعون عليه صوراً منها ، ويتضح من ذلك أن كلا من الموضوعين مختلف عن الآخر . ومردود ثانياً بأن الطلب الثاني وإن كان في الدعويين هو تكليف الخبير بحضور انعقاد الجمعية العمومية لشركة الطاعنة لإثبات ما يدور فيها من مناقشات ، إلا أن في الدعوى السابقة كان خاصاً بانعقاد سابق للجمعية العمومية مما لا يضح منه القول بأن الحكم

وضعت قاعدة مبنياً على الاكتفاء بتوافر شرط الاستعجال في الدعوى وبأن يكون لرافعها صفة ومصلحة في القضاء بالأجراء المطلوب دون أن تثبت مبلغ الجديفاً أثير من نزاع في حين أنه من المقرر أن من المتعين على قاضي الأمور المستعجلة أن يرفض طلب المدعى كلما كان يستند إلى حق غير ثابت في الظاهر ، كما أن المانع من الخوض في الموضوع يقتضى عدم بحث أصل الحق في حقيقته وجوهره متى كان ثابتاً في الظاهر أما إذا كان غير ثابت إطلاقاً فإن على القاضي المستعجل رفض الطلب المؤقت .

« ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة بأن ما قضى به الحكم المطعون فيه من نذب خبير حسابي تكون مأموريته الانتقال بصحبة المستأنف (المطعون عليه) إلى المركز الرئيسي للشركة وتحرير محضر يثبت فيه إيداع الشركة أو عدم إيداعها صوراً من تقرير مجلس الإدارة في مركز الشركة وتسليمها أو عدم تسليمها صوراً منه للمطعون عليه ، وتمكينها أو عدم تمكينها إياه من الاطلاع على مستنداتها ودفاتها عن السنة المالية الماضية ، وتكليف الخبير بصحابة المطعون عليه يوم انعقاد الجمعية العمومية العادية للساهمين ، وتحرير محضر يثبت فيه ما يجري في هذا الاجتماع وما يدور فيه من مناقشات بين الأعضاء . ما قضى به الحكم لا يعدو كونه إجراء وقياً عاجلاً اقتضاه قيام النزاع الأصلي بين الطرفين وهذا مما يملكه قاضي الأمور المستعجلة ، أما ما شهده الطاعنة خاصاً بحق المساهم في الاطلاع على دفاتر الشركة ، فلا محل له لأن الحكم لم يفصل في هذا الأمر حتى يصح النعي عليه بمخالفة القانون كما لا يصح النعي عليه بالقصور لعدم تعرضه لبحث فيه لخروجه عن اختصاصه .

سواء في أول درجة أو في الاستئناف أو في النقض وسواء أكان رافع الطعن هو الشفيع أم المشتري أم البائع ، وكانت المطعون عليها الثانية ، وهي البائعة في العقد أساس الشفعة لم تعلن بتقرير الطعن — لما كان ذلك فإن الطعن وقد خلا من اختصاص البائعة يكون غير مقبول شكلا ، ولا ينه من ذلك أن المشتري من هذه البائعة قد باع الدين المشفوع فيها إلى آخر بعقد قضى الحكم بصوريته في مواجهة أطراف الدعوى .

(القضية رقم ٢٠٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد الميز محمد ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي ومحمود هياذ المستشارين) .

٥٢٣

١٨ مارس سنة ١٩٥٤

ضرائب . ضريبة إضافية . وجوب اعتبارها ضمن التكاليف التي تخصم من الأرباح . المادة ٣/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانوني

إن الشارع إذ نص بالمادة ٣/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه تخصم من تكاليف المنشأة الضرائب التي تدفعها ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقا لهذا القانون ، — فإنه يكون قد أطلق مبدأ إدخال جميع الضرائب في نطاق التكاليف التي تخصم من الأرباح ما عدا ما ورد عليه الاستثناء على سبيل الحصر خاصة بضريبة الأرباح التي تؤدي وفقا للقانون المذكور .

بعدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر هذا الطلب في الدعوى السابقة يكون له حجية الأمر المقضي في أية دعوى نالية خاصة بحضور الخبير أي انعقاد آخر للجمعية العمومية بعد أن تقام النزاع بين مجلس إدارة الشركة والمطعون عليه ، وقامت الخصومة الموضوعية بينهما ذلك أن الأحكام التي تصدر من قاضي الأمور المستعجلة هي أحكام بطبيعتها وقتية ولا يكون لها حجية متى تغيرت ظروف الطلب .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه .

(القضية رقم ٥٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد الميز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٥٢٢

١٨ مارس سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . شفعة . دعوى الشفعة . وجوب قيامها بين أطرافها الثلاثة في جميع مراحل التقاضي . عدم اختصاص البائع في الطعن بالنقض . الطعن غير مقبول . لا ينبر من ذلك بيع المشتري الأول الدين المشفوع فيها الآخر بعقد قضى بصوريته .

المبدأ القانوني

لما كانت المادة ١٤ من دكريتو الشفعة المقابلة للمادة ٩٤٣ من القانون المدني توجب رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري وإلا سقط الحق فيها وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن دعوى الشفعة لا تكون مقبولة إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والبائع والمشتري

٢ - الاتفاق الحاصل بين ورثة الواقف بعد صدور الحكم المشار إليه على إقرار ما قضى به الحكم المذكور وقسمة ما زاد على الثلث بينهم باعتباره تركه لا يكفي بمجرد إبطال الوقف بالنسبة إلى أنصبتهم فيما زاد على الثلث، بل لابد من صدور حكم لم بذلك من يملكه. لأن الوارث لا يستقل بالحكم بصدور الوقف في مرض الموت، إذ الإقرار من أحد المستحقين يبطلان الوقف لأي سبب من أسباب البطلان لا يلزم به الوقف.

الحكم

«... ومن حيث إن العلم بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون، ذلك أن الطاعنين تمسكا في المذكرة المقدمة منهما إلى محكمة الاستئناف بأن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٤٠ لسنة ١٩٢٥ مدني طعنا الابتدائية والمؤيد بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٦٨ لسنة ١٧ ق مصر قضى بتثبيت ملكية فوزى مفتاح أحد ورثة الواقف إلى نصيبه فيما زاد على ثلث التركة تأسيسا على بطلان وقف هذا المقدار لوقوعه في مرض موت الواقف وتقرير البطلان في هذه الحالة يجوز قوة الأمر المقضى ويمر على الوقف الذي كان ممثلا في الدعوى مع ورثة الواقف ويعتبر حجة لدائى الواقف ولو لم يخاضعوا في تلك الدعوى فيجوز لهم التنفيذ على ما زاد على ثلث التركة لخروجه من الوقف وأن المحكمة إذ قضت ببطلان وقف هذا المقدار تكون قد قررت حالة قانونية تسرى على الناس كافة وهي أن الواقف كان مريضا مرض الموت

أما القول بأن الضرائب الإضافية لا تعتبر من الضرائب التي تشارك في إنتاج الربح فلا تخصم ضمن تكاليف المنشأة فإنه قول لا سند له من القانون.

(القضية رقم ٧٧ لسنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين) .

٥٢٤

٢٥ مارس سنة ١٩٥٤

١ - وقف . دعوى رفعها أحد ورثة الواقف يبطلان الوقف فيما زاد على ثلث التركة لصدوره في مرض موت الواقف . لا يفيد من الحكم الصادر بالبطلان سوى الوارث الذي رفع الدعوى . عدم امتداد أثره إلى بقية الورثة .

ب - وقف حصول أحد ورثة الواقف على حكم يبطلان الوقف فيما زاد على ثلث التركة لصدوره في مرض الموت . اتفاق باقي ورثة الواقف فيما بينهم على سريان أثر هذا الحكم على أنصبتهم . غير جائز . لابد من صدور حكم لم بذلك من يملكه .

المبادئ القانونية

١ - لا يفيد من الحكم الصادر بإبطال الوقف فيما زاد على ثلث التركة لصدوره في مرض موت الواقف سوى الوارث المحكوم له ، لأنه إنما كان يعمل لمصلحته الشخصية ولم يكن ممثلا لبقية ورثة الواقف وإن مجرد ثبوت أن الوقف صدر في مرض موت الواقف في الدعوى التي رفعها هذا الوارث لا يقتضى بطلان الوقف فيما زاد على ثلث تركه الواقف بالنسبة إلى جميع ورثته .

فيبطل وقفه فيما زاد على تلك تركته ، ومثل هذه الحالة لا تقبل التجزئة مما لا يجوز معه اعتبار الوقف باطلا في حق بعض الورثة صحيحا في حق الآخرين ، وإحالة لهذا الحكم أقر ورثة الواقف والمطعون عليها في اتفاق محرر في ١٩٤٧/٤/٢٠ بتنفاذه عليهم واعتبار الـ ٣٨ فدانا و ١٧ قيراطا و ٢١ سهما المقتضى بطلان وقفها ملكا لم عن مورثهم ، كما اتفقوا بمقد محرر في ١٩٢٧/٥/٢٠ على قسمة الأطنان التي خرجت من الوقف قسمة تملك ، غير أن المحكمة أغفلت هذا الدفاع وعالقت مقتضى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٤٠ وقصرت إجراءات نزاع الملكية التي اتخذها الطاعن الثاني على المقدار الذي حكم به لفوزي مفتاح دون أنصبة باقي ورثة الواقف فيما زاد على تلك تركة المورث مع أنها بموجب حكم بطلان الوقف المشار إليه أصبحت ملكا لورثة الواقف فيجوز التنفيذ عليها للدين الذي في ذمته لنزاع الملكية ، ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ، ذلك أنه فضلا عن أنه لم يبين الأسانيد القانونية التي اعتمد عليها في اعتبار حق الطاعن الثاني بوصفه دائنا للواقف مقصورا على نزاع ملكية ثلاثة أفدنة وكسور فقط على الرغم من أن الـ ٣٨ فدانا و ١٧ قيراطا و ٢١ سهما قد خرجت عن نطاق الوقف بمقتضى الحكمين السابقين المشار إليهما ، فضلا عن ذلك فإنه لم يلق الحكم بالا إلى اتفاق جميع ورثة الواقف على إعمال مقتضى الحكم النهائي الصادر بإبطال الوقف فيما زاد على تلك تركة الواقف لصدوره في مرض الموت .

ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص أنه بناء : د على أن فوزي محمود

مفتاح الطاعن على الوقف هو طرف أيضا في دعوى نزاع الملكية تكون تركة المرحوم محمود بك مفتاح قد مثلت بقدر تلك الريادة في دعوى نزاع الملكية (الدعوى ٣١٥ السابقة الإشارة إليها) ويكون لذلك حكم مرسى المزداد الصادر في تلك الدعوى ببيع ٨ أفدنة و ١٨ قيراطا من تلك التركة صحيحا بنسبة حصة فوزي محمود مفتاح المذكور فيها (وهي قيراطان وكسور من ٢٤ قيراطا من ذلك القدر أي الـ ٣٨ فدانا وكسورا المحكوم بأنه تركه) وهذا يعادل ٣ أفدنة و ١٣ قيراطا و ١٥ ر ٥١ سهما وهو ما يكون محلا لمرسى المزداد ويكون المشتري بالمزداد خلفا فيه قانونا للدين البائع ، أما باقي الـ ٨ أفدنة و ١٨ قيراطا موضوع حكم مرسى المزداد (رقم ٣١٥) أي ٥ أفدنة و ٤ قيراط و ٤٩ ر ٨ سهما فيتمتع استبعاده من ذلك الحكم لاعتباره وقفا غير جائز التنفيذ عليه بالبيع الجبري ... ومن حيث إنه لما توضح يكون الحكم المستأنف بالنسبة لمقدار ٣ أفدنة و ١٣ قيراطا و ١٥ ر ٥١ سهما السالف البيان غير صحيح فيما قضى به من اعتباره وقفا ويتعين تعديل الحكم المذكور في حدود هذا القدر ، أما ما زاد عليه من باقي الـ ٨ أفدنة و ١٨ قيراطا موضوع حكم مرسى المزداد رقم ٣١٥ السالف الذكر فإنه يظل معتبرا وقفا تطبيقا بشأن ذلك الباقي وحده لقاعدة النسبية في الحكمين رقمي ٧٤٠ و ٦٨ المتقدمي الذكر ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ذلك أنه لا يفيد من الحكم الصادر في دعوى إبطال الوقف السابق رفعها من فوزي مفتاح سوى المدعى المحكوم له فيها ، لأنه إنما كان يعمل لمصلحته الشخصية ولم يكن

ب - حكم - تسببه - محكمة الاحالة - مدى سلطتها
بعد نقض الحكم .

المبادئ القانونية

١ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن الشفيع بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة ، فلا يحتاج عليه بغير العقد الظاهر . وإذن فتي كانت الأطيان المشفوع فيها مملوكة لمصلحة الأملاك الأميرية وأن للملكية الأصليين حق استردادها بحكم القانون في خلال فترة معينة ثم تنازلا عن هذا الحق إلى المشتري الذي تعاقد مع مصلحة الأملاك ولم يشر في هذا العقد إلا لإقرار تنازل صاحبه حق الاسترداد ولم يرد فيه ذكر للعقد الذي سبق إبرامه بين المتنازلين وبين المشتري والذي يتضمن أن مصلحة الأملاك تحرر عقدا لأحد المتنازلين وهذا يحرر بدوره عقدا للمشتري ، وكان هذا المشتري لم يتمسك في دفاعه في أية مرحلة من مراحل التقاضي بأن الشفيع كان يعلم بالعقد المسترحق كان يصح الاحتجاج عليه بما ورد فيه ، فإن النعي على الحكم بأنه مسخ نصوص العقد المستتر ، أو أنه لم يلزم نصوصه ، أو خطأ في تكييفه ، أو أنه لم يبت في صوريته ، كل هذا النعي يكون غير منتج لأن الشفيع لا يمكن أن يحاج به ما دام البيع الذي صدر من مصلحة الأملاك بوصفها بائعة إلى المشتري هو الذي

ليها ممثلا لبقية ورثة الواقف ، وأن مجرد ثبوت أن الوقف صدر في مرض موت الواقف في الدعوى المشار إليها لا يقتضي بطلان الوقف فيما زاد على تلك تركه الواقف بالنسبة إلى جميع ورثته ، إذ قد يميز هؤلاء كلهم أو بعضهم الوقف . أما الاتفاق الحاصل بينهم بعد الحكم المشار إليه على إقرار ما قضى به الحكم المذكور وقسمة ما زاد على الثلث بينهم باعتباره تركه ، فلا يكفي بمجرد لإبطال الوقف بالنسبة إلى أنصبتهم فيما زاد على الثلث بل لا بد من صدور حكم لهم بذلك ممن يملكه لأن الوارث لا يستقل بالحكم بصدور الوقف في مرض الموت إذ الإقرار من أحد المستحقين يبطلان الوقف لأي سبب من أسباب البطلان لا يلزم به الوقف ومن ثم لا يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أسس قضاءه على اعتبار أن الحكم النهائي الصادر في دعوى فوزي لا يتعدى أثره إلى بقية الورثة كما لم يشبه بطلان ، إذ لم يعتد في هذا الخصوص باتفاق بقية الورثة على قسمة ما زاد على الثلث من أعيان الوقف باعتباره تركه متى كان لم يصدر لهم حكم أسوة بفوزي .

ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس ، ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٧٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٥٢٥

٢٥ مارس سنة ١٩٥٤

١ - شفعة . الشفيع يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع سبب الشفعة . عدم جواز الاحتجاج عليه بغير العقد الظاهر . مثال .

تقام على أساسه دعوى الشفعة .

٢ - إن مفاد نص المادة ٤٤٤ من قانون المرافعات هو أن يكون لمحكمة الإحالة أن تقيم حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى الذي تحصله بما يقدم إليها من دفاع أو على أسس قانونية أخرى غير التي جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجبت نقضه ، متى كانت لا تخالف قاعدة قانونية قررتها محكمة النقض في حكمها الناقض .

(القضيّتان رقما ١٤٦ و ١٤٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل ومحمود مباد المستشارين) .

٥٢٦

٢٥ مارس سنة ١٩٥٤

شفعة . تقابل البيع . أثره على حق الشفعة .

المبدأ القانوني

التقابل في البيع لا يعتبر ييما جديدا يتولد عنه للشفيع حق الشفعة لأن التقابل أو التراد في البيع هو نسخ له براضى الطرفين لا إنقضاء لبيع جديد ومن شأنه في قصد المتعاقدين إعادة الجمالة إلى ما كانت عليه قبل البيع ومحو كل أثر له مما لا يكون معه أساس لطلب الشفعة . وإذن متى كان التقابل قد حصل قبل طلب الشفعة فإنه يعدم أثر البيع الأول ولا يبقى محل لطلب الشفعة .

(القضيّة رقم ١٦٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وسليمان ثابت وأحمد العروسي ومحمود مباد المستشارين) .

٥٢٧

٢٥ مارس سنة ١٩٥٤

استئناف . ميعاد الاستئناف . الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها . بدء ميعاد استئنافها . هو من يوم إعلان الحكم الصادر في الموضوع . فوات ميعاد استئناف الحكم الصادر في الموضوع يترتب عليه فوات ميعاد استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع .

المادتان ٤٠٤ و ٣٧٨ مرافعات .

المبدأ القانوني

يبدأ ميعاد استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها وفقا للمادتين ٣٧٨ و ٤٠٤ مرافعات من تاريخ واحد هو تاريخ إعلان الحكم الصادر في الموضوع فإذا فات ميعاد استئناف هذا الحكم فات تيمما ميعاد استئناف تلك الأحكام الصادرة قبله ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا حالة صدور حكم برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة أو بالإحالة إلى محكمة أخرى في نزاع يدخل في النصاب النهائي لمحكمة الدرجة الأولى فإن هذا الحكم يجوز استئنافه استقلالا وفقا للمادة ٢/٤٠١ من قانون المرافعات وهذا الاستثناء لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه بل يجب أن يلتزم في تفسيره ما ورد به صريح نصه . أما القول بأن إعلان الحكم الصادر في الموضوع يعتبر باطلا إذا لم يشمل الأحكام السابقة على دخوله فإنه لا سند له من القانون بل يكفى في هذا الخصوص

مستوليته عن الضرائب التي تستحق بعد تاريخ التنازل واضحة لا تحتاج إلى نص .

المحكمة

«... وحيث إن سبب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تفسير المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ إذ ذهب إلى أن مصلحة الضرائب إذا لم تخطر بالتنازل كان التنازل إليه — وفقا لنص المادة المذكورة قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٤٨ — مستولا بالتضامن مع المتنازل عما يستحق من الضرائب مستقبلا ، لا عما كان مستحقا في الماضي ، مع أن هذا التفسير ليس هو التفسير الصحيح للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بل الصحيح أن المتنازل إليه يعتبر في حالة عدم الإخطار مستولا عما كان مستحقا من الضرائب قبل التنازل أما المستحقة مستقبلا فهو ملزم بها بداهة وبغير حاجة إلى نص ولم يقصد بالتعديل الذي أدخل على المادة المذكورة في سنة ١٩٤٨ الاستحداث في هذا الخصوص بل قصد به زيادة الإيضاح .

« وحيث إن نص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٤٨ كان « التنازل عن كل أو بعض المنشأة يكون حكمه فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل وتطبق عليه أحكام المادة السابقة ، على أن الإلتزام بقليخ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل يقع في هذه الحالة على حاق المتنازل والمتنازل له وإلا كان هذا الأخير مستولا بالتضامن مع الأول عما يستحق من الضرائب على المنشأة المتنازل له عنها ، ومفاد هذا

إعلان الحكم الصادر في الموضوع ليجرى من تاريخ إعلانه ميعاد الطعن في الأحكام الصادرة قبله والتي لم تنته بها الخصومة كلها أو بعضها وينقضى ميعاد الطعن فيها بانقضاء ميعاد الطعن في الحكم الصادر في الموضوع .

(القضية رقم ٩٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد المروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٥٢٨

٢٥ مارس سنة ١٩٥٤

ضرائب . التنازل عن المنشأة . عدم إخطار مصلحة الضرائب بهذا التنازل في الميعاد . مسئولية المتنازل له بالتضامن مع المتنازل عن الضرائب المستحقة قبل تاريخ التنازل . المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانوني

إن مفاد نص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ هو أنه ما لم تخطر مصلحة الضرائب بالتنازل عن المنشأة في مدى ستين يوما من تاريخ التنازل يكون المتنازل له مستولا قبل مصلحة الضرائب بالتضامن مع المتنازل عما عساه يكون مستحقا من الضرائب على أرباح المنشأة قبل التنازل ، ولا يمكن أن ينصرف النص إلى أن المتنازل له يكون مستولا عما يستحق من الضرائب بعد تاريخ التنازل دون مسئوليته عن الضرائب المستحقة قبل ذلك ، إذ

٥٢٩

أول أبريل سنة ١٩٥٤

أ - نقض ، طعن . الحكم المطعون فيه وإن كان قد قضى في منطوقه بتدب خير إلا أنه في أسبابه قد أنهى الخصومة في نزاع موضوعي بين الطرفين . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

ب - استئناف . صدور الحكم المستأنف وفقا لطلبات المستأنف . عدم جواز الاستئناف . المادة ٣٧٧ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المدعى قد أسس دعواه على أن العلاقة بينه وبين المدعى عليهما هي علاقة بائع بمشتري وطلب إلزامهما بالمبلغ الباقي من ثمن البيع وجعل هذا هو الطلب الأصلي وطلب احتياطيا إذا اعتبرت المحكمة التصرف رهنا أن يقضى بفسخ عقد الرهن وتسليم العين المرهونة وبراءة ذمته من دين الرهن لاستهلاكه ، وكان دفاع المدعى عليهما يقوم على أن التصرف كان رهنا لا بيعا ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتدب خير لإجراء عملية الاستهلاك قد بت في هذا النزاع بأن اعتبر التصرف رهنا لا بيعا فانه يكون قد أنهى الخصومة التي قامت على تكييف التصرف الصادر من المدعى إلى المدعى عليهما ويكون الطعن فيه جائزا على استقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات .

٢ - صدور الحكم المستأنف وفقا لطلبات المستأنف يجعل استئنافه غير مقبول ، ولا يعيب الحكم القاضي بعدم قبول

النص أنه ما لم تخطر مصلحة الضرائب في مدى ستين يوما عن التنازل ، يكون التنازل له مسئولا قبل مصلحة الضرائب بالتضامن مع التنازل عما عساه يكون مستحقا من الضرائب على أرباح المنشأة قبل التنازل ولا يمكن أن ينصرف النص إلى أن التنازل له يكون مسئولا عما يستحق من الضرائب بعد تاريخ التنازل دون مسؤولية عن الضرائب المستحقة قبل ذلك . لأن عجز المادة إنما يتحدث عن مسؤولية التنازل له ، فيقول : « وإلا كان هذا الأخير (التنازل له) مسئولا بالتضامن مع الأول عما يستحق من الضرائب على المنشأة المتنازل عنها ، وهذا يفيد بداهة أن المقصود بها هو ما كان مستحقا على المنشأة من ضرائب قبل تاريخ التنازل ، إذ مسؤولية التنازل له عن الضرائب التي تستحق بعد تاريخ التنازل واضحة لا تحتاج إلى نص ، وليس في تعبير المادة بلفظ « يستحق » بدلا من « استحق » التي استعملها المشرع في القانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٤٨ ما يلقى شبهة جدية على التفسير الصحيح ، كذلك ليس في عدول المشرع عن صيغة المضارع إلى صيغة الماضي ما يؤيد المعنى الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

« وحيث إنه لذلك يكون النفي في محله ويتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا في خصوص قضائه بإلغاء قرار لجنة الطعن فيما قضى به من إلزام المطعون عليه بالضريبة عن أرباح السيارة عن المسدة من ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٤٥ .

(القضية رقم ٣٧٦ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي ومحمد عباد المشاورين) .

يدها عليها حتى يتنجلي القضاء المدني عن الحكم في النزاع أو أن يوقف الفصل فيه .

(القضية رقم ١٦١ سنة ٢١ ق . رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وسليمان ثابت وأحمد المروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٥٣١

٨ أبريل سنة ١٩٥٤

١ — أوراق تجارية . السند المحرر على ياض . حكمه .

ب — أوراق تجارية . السند الذي لم يذكر فيه سبب المديونية . يفترض أن له سببا . مشروطا . على من يدعي العكس عبء الإثبات .

المبادئ القانونية

١ — السند المحرر على ياض أى الخلق من ذكر اسم المستفيد يعتبر كالسند لحامله تماما بالنسبة إلى انتقال ملكيته بالتداول من يد إلى يد دون حاجة إلى تحويل بالتقليد ومن حق حامله أن يطالب بقيمته .

٢ - مجرد توقيع مصدر السند عليه يفيد التزامه بدفع قيمته ولو لم يذكر فيه سبب المديونية ذلك أن كل التزام لم يذكر له سبب في العقد يفترض أن له سببا مشروطا . ما لم يتم الدليل على غير ذلك . ويقع عبء الإثبات على من يدعي انعدام السبب .

المحكمة

من حيث حيث إن الواقع - حسيا بيننا وبين الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن تحصل في أن الطعن أقام الدعوى رقم ١٦٢٣ سنة ١٩٤٩

الاستئناف أنه في سبيل التعرف على طلبات المستأنف قد استعرض دفاعه خلال مراحل التقاضي وانتهى منه إلى أن الحكم المستأنف قد صدر وفقا لطلباته .

(القضية رقم ١٥٧ سنة ٢١ ق . رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٥٣٠

أول أبريل سنة ١٩٥٤

اختصاص . وقف . النزاع القائم بين الطرفين ينحصر في إداة المدعي ملكية العين التي يضع الوقف اليد عليها وإنكار ممثل الوقف هذا الإداة . اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى .

المبدأ القانوني

من كان النزاع لا ينصب على ذات الوقف من حيث إنشائه أو صحته أو الاستحقاق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه أو حصوله في مرض الموت ، بل كان من جانب المدعي دعوى بملكية مورثة للعين موضوع النزاع ومن جانب المدعي عليه إنكار لهذه الدعوى وتمسكا بتبعية العين للوقف المضمول بنظره ، فإن الدعوى بهذا الوصف هي دعوى ملكية مما تختص المحاكم المدنية بالفصل فيه سواء أ كان سند المدعي عليه في دفعها حجة الوقف أم التقادم الطويل المكسب ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون الواقع مدعى عليه بوصفه براضعا اليد ، إذ لا يكفي التسليم من جانبه بتبعية العين للوقف ويوضع

شكلا ، وفي الموضوع برفضه وبأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض دعوى الطاعن استنادا إلى أن السنتين الإذنيين خاليان من اسم المستفيد ومن ذكر عبارة الحاملة عما يجعلهما غير مستوفيين الشكل القانوني وإلى أن الشيكات تعتبر سندات إذنية لأن تاريخ استحقاقها يختلف عن تاريخ إصدارها وأنها خالية من ذكر سبب إصدارها ، وأن الطاعن لم يقدم الدليل على توافر هذا السبب ، ورتب على ذلك الأخذ بدفاع المطعون عليهما بأن مقابل إصدار السنتين والشيكات لم يدفع ، وأنها إنما حررت جميعا تمهيدا لقروض لم تتم إذ أقام الحكم قضاءه على هذا الأساس فقد خالف القانون والعرف التجاري من وجهين : الأول إذ لم يراع أنه لا فرق في الحكم بين السند المحرر على يياض والسند لحاملة ، فتنتقل الملكية بالنسبة إلى كليهما بتسليم السند للمستفيد دون حاجة إلى تظايره وذكر اسمه في السند . والوجه الثاني إذ اعتبر أن إغفال ذكر السبب في الشيكات من شأنه أن يبقى عبء إثباته على عاتق الطاعن ، مع أن مجرد توقيع مصدر السند عليه يفيد اعترافه بالدين الوارد به ، وعلى من يدعى انعدام السبب إثبات دفاعه .

« ومن حيث إن هذا النعي في عمله ، ذلك بأن الحكم الابتدائي إذ قضى برفض دعوى الطاعن فقد أسس قضاؤه على الاعتبارات الآتية : « أنه فيما يتعلق بالسنتين فإنهما خلو من ذكر اسم المستفيد في المطالبة بقيمتها عما يتفق مع

تجارى الاسكندرية الابتدائية على المطعون عليهما بصفتها وكيل الدائنين في نفيسة محمد عبد الرحمن هيكل وقال في صحتها إنه دائر للفلاس بمبلغ ٣٤٤٠ ج بموجب سنتين إذنيين وسبعة شيكات صادرة منه على بنك باركليز ولم تدفع قيمتها في ميعاد استحقاقها ، وأنه لم يقدم طلبا بدينته في تلك النفيسة في الميعاد القانوني ، وقدم إثباتا لدعواه سنتين محررتين في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ قيمة أولهما ١٠٠ جنيه وقيمة ثانيهما ١٤٠ جنيه وأما خاليان من ذكر اسم الدائن ، كما قدم سبعة شيكات مسحوبة من المفلس على بنك باركليز بمبالغ مجموعها ٣٢٠٠ جنيه يختلف تاريخ تحرير كل منها عن التاريخ المحدد لاستحقاقه ، وطلب الحكم بقبول دينته ومقداره ٣٤٤٠ جنيتها ضمن ديون النفيسة . فدفع المطعون عليهما الدعوى بأن السنتين الإذنيين خاليان من اسم المستفيد ، وأن الشيكات كان يجب تقديمها للدفع خلال خمسة أيام من تاريخ تحريرها ، وأن هذه الأوراق إنما حررت للحصول على قروض لم تتم وأنها كانت مودعة عند شخص يدعى لورانتوس ، فضلا عن أنه لم يعمل عنها احتجاج بالدفع ولم تقدم وقت تحقيق الديون مع أنها كانت مستحقة قبل حكم الإفلاس بسنة . فأجاب الطاعن على هذا الدفاع بأن الدائن الأصلي هو موريس تجرين وأنه غادر القطر المصري وسلم أحواله سلفيو تجرين كتابا يبين فيه ماله وما عليه ، وقام هو بالمطالبة بهذا الدين . وفي ٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٧٩ سنة ٦ تجارى الاسكندرية . وفي ٢٢ من يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف

إذنية غير أنها جاءت خالية من ذكر سبب إصدارها أو بمباراة أخرى خالية من سبب وصول قيمتها ليد المفلس نقدا أو بضاعة أو غيره الأمر الذي يجعل إثبات دفع مقابل قيمتها خصوصا في ظروف هذه الدهوى على عاتق حاملها وهو المستأف (الطاعن) فإذا عجز عن إثبات سداد هذه القيمة وقت تحرير الشيكات فتعتبر أنها حررت بغير مقابل . ومن ثم لا يمكن قبوله في التفليسة ولا تعول المحكمة على قول المستأف بأنه بحيازته للسند والشيكات هو حامل حسن النية وأن خيازته لها كافية للطالبة بالدين المذكور فيها وتعفيه من تقديم أى دليل آخر يثبت الدين إذ أن هذا القول غير مجد لأن حامل السند أيا كان يتحتم عليه عند المطالبة بقيمة سند حال تماما من سبب إصداره أن يتقدم بما يثبت سبب الإصدار وسداد مقابل هذه القيمة لموقع السند وقد عجز المستأف عن تقديم أى دليل يثبت سداد مقابل السندات المذكورة .

ومن حيث إن هذه التقارير التي وردت بالحكمين الابتدائي والاستئنافي والتي كان لها أثرها فيما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض دعوى الطاعن . هذه التقارير قد احتوت على الأخطاء القانونية الآتية : الأول — أن الحكم المطعون فيه اعتبر عدم ذكر اسم المستفيد في السند المحرر على يياض من شأنه أن لا يخول الحائز له حق المطالبة بقيمته . مع أن السند المحرر على يياض أى الخالي من ذكر اسم المستفيد يعتبر كالسند لحاله تماما بالنسبة إلى انتقال ملكيته بالمناولة من يد إلى يد دون حاجة إلى تحويله بالتظهير . والثاني — أنه بعد أن اعتبر الحكم الشيكات المطالب بقيمتها بمثابة سندات دين لاختلفت تواريخ إصدارها عن تواريخ

ما قرره المدعى عليهما مع أنها حررا لقرض لم يتسلمه المفلس ووقع عليهما هذا الأخير باعتبارهما مشروع قرض انتظارا لتحديد شخص المقرض ... وحيث إنه من ناحية الشيكات فإن المدعى لم يزعم أنه دفع قيمتها إلى موريس تجرين المقال بأنه صاحب هذه الشيكات كما أنه لم يزعم أنه سدد هذه القيمة للمفلس حتى يحق له المطالبة بقيمتها وإذا قيل إن المدعى موكل بالنهصيل فإنه لم يقدم دليل هذه الوكالة ... وحيث إنه إذا أضيف إلى كل ما تقدم ما قرره المدعى عليهما من أن دفاتر المفلس خالية من ذكر اسم موريس تجرين الذي يزعم المدعى أنه صاحب الحق في السند والشيكات فإن المحكمة تستخلص من ذلك صحة ما ذهب إليه المدعى عليهما من أنه لا أساس من الحقيقة للدين المطالب به وأنه لا بد أن يكون مشروعا لقرض لم يتم ، أما الحكم الاستئنافي فإنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي أخذا بأسبابه أضاف عليها أنه فيما يتعلق بالسندين فإنهما خلو من ذكر اسم المستفيد ولا يمكن اعتبارهما لحاملهما كما يدعى المستأف استنادا إلى المادة ١٩٠ من قانون التجارة ... وهذا النص لا يعنى من ذكر المستفيد صاحب الحق الأصلي في السند سواء أ كان بطريق التعيين بالاسم أو بذكر لفظ لحامله ، والشارع بذلك المادة سمح فقط للدائن أن يستبدل اسم المستفيد بكلمة "لحامله" بدون أى مساس بالبيانات الأخرى وذلك تسهila لمداولة السند بسرعة وبدون أى تحويل ولم يسمح له أبدا بترك مكان المستفيد في السند خاليا على يياض لأن مثل هذا السند لا يمكن المطالبة بقيمته إذ لا مستحق له ، وأما عن موضوع الشيكات وقيمتها ٣٢٠٠ ج فنظرا لأن تاريخ استحقاقها غير تاريخ سحبها فتعتبر سندات

السندات المذكورة بقصد تحصيل قيمتها نيابة عن حائزها السابق موريس تهرين ، وهل يجوز التمسك قبله مع الظروف السابق بيانها بما دفع به المطعون عليهما الدعوى .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم على غير أساس صحيح من القانون مما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٩٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وسليمان ثابت وأحمد العروسي ومحمود عيناو المستشارين) .

٥٣٢
٨ أبريل سنة ١٩٥٤

ضرائب . ضريبة المهن التجارية والصناعية . هي الضريبة العامة . سريانها على كل مهنة أو صناعة لا تسرى عليها ضريبة أخرى . القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لا يسرى على الماضي . مثال . المادتان ٣٢ و ٧٢ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانوني

جعل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها وتناول في المادة ٧٢ أحكام ضريبة المهن غير التجارية ونص على سريانها على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندسين والمعماري والمحاسب وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تبين بقرار من وزير المالية . فدل بهذا القصد على أن رخصة التقياس على

استحقاقها قرر أن عدم ذكر سبب إصدار هذه الشيكات يلقى على عاتق حاملها إثبات هذا السبب بحيث إذا عجز عن إثبات دفع قيمتها وقت تحريرها اعتبرت أنها حررت بغير مقابل مع أن مجرد توقيع مصدرها عليها يفيد التزامه بدفع قيمتها لحاملها ذلك أن كل التام لم يذكر له سبب في العقد يفترض أن له سبباً مشروعاً ، مما لم يتم الدليل على غير ذلك ، فإذا كان الموقع على الشيكات قد ادعى انعدام السبب فعليه يقع بحسب إثبات هذا الدفاع . والثالث - إذ استخلص الحكم من عدم إثبات الطاعن قيامه بدفع مقابل الشيكات لموريس تهرين أو لمصدرها ومن أن دفاتر المقتس غالية من ذكر اسم موريس تهرين الذي قال الطاعن إنه هو الحائز السابق للسند والشيكات مصادرة ما ذهب إليه المطعون عليهما من أنها جميعاً حررت تمهيداً لقروض لم تتم ، في حين أن عبء إثبات انعدام سبب هذه الشيكات إنما يقع على عاتق الموقع عليها ، وأن عدم ذكر الحائز السابق للسند والشيكات في دفتر المدين لا يؤدي إلى القول بأن قيمتها لم تدفع متى كانت السندات جميعها تعتبر لحاملها ومن مقتضى ذلك أن تنتقل ملكيتها بالتبالة من يد إلى أخرى دون حاجة إلى تحويلها أو ظهور اسم المستفيد فيها أو في دفاتر من أصدرها . والرابع - أن الحكم لم يبحث ما تمسك به الطاعن من أنه حائز السند والشيكات بحسن نية ، مع أهمية هذا البحث لمعرفة ما إذا كان يجوز التمسك قبله بما أبداه المطعون عليهما من دفاع مقتضاه أن هذه السندات جميعاً إنما حررت تمهيداً لقروض لم تتم ، وكان لزاماً على المحكمة أن تخصص هذا الدفاع وإن تناول بالبحث أثر إقرار الطاعن بأنه إنما هو حائز

المهن الواردة في المادة المذكورة مقصورة على وزير المالية الذي خوله وحده أن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة منها أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تكشف عنه دواعي العمل إذ كان من غير الميسور للشارع أن يحصر جميع هذه المهن وقت إصدار القانون . وإذن فتمت كانت مهنة التدليك ليست من المهن التي نصت عليها المادة ٧٢ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ، ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن ، وكان التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا يسرى على واقعة الدعوى ، فإن الضريبة التي تسرى على هذه المهنة هي الضريبة على أرباح المهن التجارية .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه يمارس مهنة التدليك وأن مصلحة الضرائب أخضعت للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وقدرت لجنة التقدير أرباحه عن السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٤٦ بالمبالغ الآتية : على التوالي ٤٦٠ ج و ٣٧٥ ج و ١٥٠ ج فطعن في هذا القرار أمام محكمة الاستئنافية الابتدائية وقيدت دعواه برقم ١٤٣٨ سنة ١٩٤٩ تجارى ، وطلب اعتبار مهنة التدليك خاضعة للضريبة على أرباح المهن الحرة غير الخاضعة للضرائب برد

المبالغ التي حصلت بها زيادة على ١٠ جنيهات و ٤٠ م في كل سنة من السنتين السالف ذكرهما . وفي ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بقبول الطعن شكلاً واعتبار الطاعن خاضعاً للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وحدثت جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ليدعى الطاعن دفاعه بشأن تقدير أرباحه . وفي ٢ من فبراير سنة ١٩٥١ حكمت في موضوع الطعن ، أولاً : بالنسبة لستق ١٩٤٤ و ١٩٤٥ بتعديل قرار اللجنة واعتبار صافي أرباح الطاعن عن سنة ١٩٤٨ مبلغ ٤١٦ ج وعن سنة ١٩٤٥ مبلغ ٣٥٦ ج ، ثانياً : برفض الطعن عن سنة ١٩٤٦ وتأيد قرار اللجنة ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم ، وقيد استئنافه برقم ٢٩٩ سنة ٧ في استئناف الاسكندرية . وفي ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ و ٦٠ من فبراير سنة ١٩٥١ ، واعتبار المسأفة (المطعون عليه) خاضعاً للضريبة على الأرباح غير التجارية . فقررت الطاعة بالطن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى باعتبار مهنة التدليك من المهن الخاضعة للضريبة على المهن الحرة مع أن تعداد المهن الحرة محصور فيما ورد بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٤٩ ، وفيما يصدره وزير المالية من قرارات باعتبار بعض المهن منها غير تجارية ، وليس مهنة التدليك من بين المهن التي أوردتها المادة

والمهندس والمهاري والمحاسب ، وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية ، فدل بهذا النص على أن رخصة القياس على المهن الواردة في المادة المذكورة مقصورة على وزير المالية الذي خوله وحده أن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهنا أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تكشف عنه دواعي العمل إذ كان من غير الميسور للشارع أن يحصر جميع هذه المهن وقت إصدار القانون - ولما كانت مهنة المطعون عليه ليست من المهن التي نصت عليها المادة ٧٢ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن ، وكان التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وهو تشريع مستحدث لا يسرى على واقعة الدعوى ، فإن الضريبة التي تسرى على أرباح المطعون عليه في السنين السالفة ذكرها هي الضريبة على أرباح المهن التجارية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بخلاف ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

(القضية رقم ٢١٨ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد المزي محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي وعمود عياد المستشارين) .

٥٣٣

١٥ أبريل سنة ١٩٥٤

إعتادات مصرفية . بيع . فتح اعتماد مصرفي لوفاء
عن صفة . طبيعة التزام السك بالنسبة للبائع
والشترى . عدم جواز اعتبار البنك مودعا لديه أو
ضامنا للدين . حقه في الامتناع عن الوفاء إذا كانت
مستندات البائع لا تطابق تماما مستندات فتح
الاعتماد .

المبدأ القانوني

البنك الذي يقوم بتثبيات اعتماد مصرفي

المذكورة أو قرارات وزير المالية ، ولما كانت الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وفقا للفقرة الثامنة من المادة ٣٢ هي ضريبة القانون العام ، ومن ثم يخضع لها المطعون عليه ، كان الحكم إذ أخضع أرباحه للضريبة على المهن الحرة قد أخطأ في تطبيق القانون ولا يغير من هذا النظر ما أدخله الشارع من التعديل على المادة ٧٢ بموجب القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ لأن هذا منه هو استحداث الحكم الجديد لا ينطبق على واقعة الدعوى التي يحكمها القانون القديم .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باعتبار مهنة التدليك من المهن الخاصة بالضريبة على المهن الحرة ، على أن العنصر الأساسي في هذه المهنة هو العمل مثلها مثل المهن التي أشارت إليها القرارات التي كانت سارية إلى تاريخ صدور الحكم المستأنف ، وأن القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ عدل نص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٢٩ وأوضح أن المهن الحرة هي التي يمارسها أصحابها بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسي فيها العمل ، وبذلك زال كل شك سابق في طبيعة المطعون عليه ، وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه غير صحيح في القانون ، ذلك بأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ جعل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام ، إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى على ضريبة أخرى خاصة بها وتناول في المادة ٧٢ - وهي المادة الأولى من الباب الثاني الخاصة بأرباح المهن غير التجارية أحكام هذه الضريبة فنص على أنه : « اعتبارا من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب

ب - ضرائب - المتصود بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ . هو حاية البائع للمحل التجارى فى استيفاء باقى الثمن .

المبدأ القانونى

١ - متى كان التنازل عن المنشأة قد تم وأخطرت به مصلحة الضرائب قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ فإن أحكام هذا القانون لا تسرى عليه بل تنطبق أحكام المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها .

٢ - لا عمل للنحدى فى هذا الخصوص بأحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ الذى كان معمولاً به وقت التنازل والقول بأن مصلحة الضرائب تعتبر وفقاً له من الغير فلا يسرى عليه التنازل إلا إذا كان ثابتاً بعقد رسمى أو بعقد عرفى مقرون بالتصديق على التوقيعات فيه ، ذلك لأن هذا القانون لا يضى على الدائنين حاية أكثر مما تقرره القواعد العامة ولا يمنع من سريان عقد بيع المحل التجارى فى حق دائنى البائع ولو تم البيع دون اتباع ما يقضى به القانون المذكور من إجراءات ، ذلك أن هذا القانون إنما قصد به ضمان حق البائع فى حالة عدم استيفاء المتبقى له من الثمن .

المحكم

من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تتحصل فى أن مورث المظنون عليهم الأولين أقام الدعوى رقم ١٣٥٣

لوفاء ثمن صفقة تمت بين تاجرين لا يجوز اعتباره أميناً للطرفين إذ لا يوجد لديه ودیعة بالمعنى المصطلح عليه قانوناً كما لا يصح وصفه بأنه ضامن أو كفيل يتبع التزامه التزام المدين المكفول بل يعتبر التزامه فى هذه الحالة التزاماً مستقلاً عن العقد القائم بين البائع والمشتري فلا يلزم بالوفاء إلا إذا كانت المستندات المقدمة إليه من البائع المفتوح لمصلحته الاعتماد مطابقة تماماً لشروط فتح الاعتماد . وإذن متى كان الثابت من الحكم أن البائع خالف شروط فتح الاعتماد بأن شحن البضاعة من ميناء غير الميناء المنصوص عليها فى تلك الشروط ، وكان الشرط الذى يحدد ميناء الشحن هو من الشروط التى يجب مراعاتها وفقاً لما جرى به العرف التجارى فى هذا الخصوص فإن الحكم إذ قرر أن البنك محق فى عدم صرف قيمة الاعتماد لا يكون قد أخطأ فى القانون ولا خالف العرف المقرر فى هذا الشأن .

(القضية رقم ٤١٤ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسى ومحمود عياد المستشارين) .

٥٣٤

١٥ أبريل سنة ١٩٥٤

١ - ضرائب - التنازل عن المنشأة تم قبل العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ . عدم سريان أحكام هذا القانون . وجوب تطبيق المادتين ٥٨ ، ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها .

على طلب مصلحة الضرائب ضد المستأقب عليها الثانية (المطعون عليها الثانية) وإلغاء الحجز المذكور. فقررت مصلحة الضرائب بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض.

ومن حيث إن الظعن بني على سبب واحد يحصل في أن الحكم خطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإلغاء الحجز الموقع من مصلحة الضرائب واعتبار عقد البيع الصادر من المطعون عليها الثانية إلى مورث المطعون عليهم الأولين حجة على الطاعنة - مع أن هذا العقد هو عقد بيع على تجارى لم يثبت بعقد رسمى أو بعقد عرفى مقرون بالتصديق على توقيعات طرفيه ولم يشتر بقيده في السجل الخاص، ومن ثم فإنه لا يعتبر حجة على مصلحة الضرائب التي تعتبر من الغير وفقا للمادتين ٢٠١ من القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ - ومع أن نص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٤٨ الصادر بتعديل المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لم يقصد به استحداث حكم جديد بل قصد به زيادة الإيضاح وتأكيد نية المشرع في وجوب تطبيق أحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية مورث المطعون عليهم الأولين في المحجوزات وإلغاء الحجز استنادا إلى أن مورثهم أخطر مصلحة الضرائب بالتنازل دون مراعاة القانونين رقم ١١ سنة ١٩٤٠ و١٣٧ سنة ١٩٤٨ - قد أخطأ في تطبيق القانون.

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بإلغاء الحجز على أن مناط مسؤولية مورث المطعون عليهم الأولين عن الضرائب التي استحققت على المالك السابقة هو

سنة ١٩٥٠ الدرب الأحمر على الطاعنة والمطعون عليها الثانية بصحيفة قال فيها إنه في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أوقعت الطاعنة باعتبارها دائنة للمطعون عليها الثانية حجزا إداريا وقاء لضرائب مستحقة لها على منقولات المعلم المملوك له بموجب عقد بيع صادرة من المطعون عليها الثانية في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ومعلن بحريدة المحكم المختلطة في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وأخطرت به الطاعنة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ فأجابته في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ بأنها لا تمنع فيه، وكانت حجرت قبل ذلك على هذه المنقولات وقاء لمبلغ ١٥٧ ج فدفعه لها مورث المطعون عليهم الأولين في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨، ولكنها عادت وأوقعت الحجز من جديد في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وطلب الحكم بأحقية للمنقولات المحجوزة وإلغاء الحجز وفي ٨ من أبريل سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن الحجز الموقع في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ إنما كان وقاء لضرائب مستحقة على اليائنة من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٦ أى من تاريخ سابق على تاريخ البيع وأن كلام المتنازل والمتنازل له مسئول بالتضامن عما استحق من ضرائب حتى تاريخ التنازل وفقا للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٤٨. فاستأقت مورث المطعون عليهم الأولين هذا الحكم وتفيد استئنافه برقم ١٠٥٨ سنة ١٩٥١ من القاهرة. وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأقب وبأحقية المستأقب (مورث المطعون عليهم الأولين) للمنقولات المرشحة بصحيفة الدعوى والمحجوز عليها بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بقاء

و ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها
بالقانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٤٨ أنهما كانتا تنصان
على أنه في حالة التنازل عن منشأة يجب في ظرف
ستين يوما من تاريخ التنازل أن يقوم المتنازل
والمتنازل له بتبليغ مصلحة الضرائب عن هذا
التنازل وفي حالة عدم الإخطار يكون المتنازل
له مسئولاً بالتضامن مع المتنازل عما كان مستحقاً
من الضرائب على المنشأة قبل حصول التنازل،
ثم رأى المشرع أن التطبيق العملي لنص المادة
٥٩ سالفة الذكر أسفر عن تهرب كثيرين من
المولين عن أداء الضرائب المستحقة عليهم
باجراء تنازلات صورية عن منشآتهم وإخطار
مصلحة الضرائب بها في الموعد المحدد فأراد أن
يتلافى ذلك بنص صريح فأصدر القانون رقم ١٣٧
سنة ١٩٤٨ واستبدل بنص المادة ٥٩ من القانون
رقم ٢٤ سنة ١٩٣٩ نصاً جديداً يقتضى ألا يكون
التنازل حجة فيما يتعلق بحصيل الضرائب ما لم
تتخذ الاجراءات المنصوص عليها في القانون
رقم ١١ سنة ١٩٤٠، ولما كان القانون رقم
١٣٧ سنة ١٩٤٨ لم يعمل به إلا من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٨
كما نصت على ذلك المادة الثانية منه، وكان التنازل
موضوع الطعن قد حصل في ٢٨ من نوفمبر سنة
١٩٤٧ وأخطرت عنه مصلحة الضرائب وأجاب
بعدم المانة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٧، فإن
أحكام هذا القانون لا تسمى عليه بل تطبق
عليه أحكام المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤
سنة ١٩٣٩ قبل تعديلها، ولا يجدي الطاعة في هذا
المقام التحدى بأحكام القانون رقم ٢٩ سنة ١٩٤٠
الذي كان معمولاً به وقت التنازل والقول بأننا
نعير وفقاً من الغير فلا يبرى عليها التنازل
إلا إذا كان ثابتاً بتقديرى أو بمقررى مقرون

أن لا يكون قد أخطر مصلحة الضرائب بالشراء
في الميعاد القانونى الذى نصت عليه المادتان ٥٨
و ٥٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أى فى بحر
ستين يوماً من تاريخ التنازل عن المنشأة — أما
وقد ثبت فعلاً أنه أخطر مصلحة الضرائب فى
هذه الميعاد فلا يكون هناك وجه لإلزامه
بالضرائب المستحقة على المستأنف عليها الثانية
وتكون دعوى المستأنف عليها الأولى (الطاعة)
فى هذا الصدد على غير أساس إذ أن التعديل الذى
جاء به القانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٤٨ لا يبرى على
الماضى فهو لا يبرى على حالات التنازل السابقة
على تاريخ صدوره وهذه تحكمها المادتان سالفتا
الذكر. وإخطار المستأنف للمصلحة فى الميعاد
يبرأ عنه أية مسئولية مستقبلية عن الضرائب
السابقة يؤيد ذلك ماورد فى المذكرة الإيضاحية
للقانون الأخير بأن الباعث على استصدار هذا
القانون هو ما أسفر عنه التطبيق العملى لنص المادة
٥٩ سالفة الذكر فى التجاؤ بعض المولين إلى
التنازل عن منشآتهم الخاضعة للضريبة تنازلاً صورياً
بقصد التخلص من الضرائب المستحقة عليهم .
وكانت مصلحة الضرائب لا تستطيع توقيع
الحجز الإدارى عن المنشأة المتنازل عنها ما دام
أن كلام البائع والمشتري قد أخطراها بهذا
التنازل فى الموعد المحدد فأرادت المصلحة أن تتلافى
هذا التهرب بنص صريح تحتم فيه تطبيق أحكام
القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ الذى يحتم فى مادته
الأولى أن يكون عقد البيع ثابتاً بتقديرى أو
بمقررى عرفى مقرون بالتصديق على توقيعاته
المتفادين أو بأختامهم حتى يكون للتنازل معنى
الجدي والصحة . وهذا الذى جاء بالحكم صحيح
فى القانون ذلك بأنه يبين من مطالعة المادتين ٥٨

به الخصومة ، وهى النزاع فى التقدير ،
فلا يجوز الطعن فيه على استقلال وفقا لنص
المادة ٣٧٨ مرافعات .

(القضية رقم ٣٨١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز
محمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي ومحمود عياد
المستشارين) .

٥٣٦

٢٢ أبريل سنة ١٩٥٤

أ — عقد . عقد مقابلة أشغال عامة . تكييفه
بأنه عقد مدنى أو عقد إدارى لا يحول دون فسخه
إذا أخل المفاوض بالتزاماته .

ب — عقد . عقد الاذعان . خصائص هذا
العقد وصفاته . عقد مقابلة أشغال عامة . لا يعتبر
من عقود الاذعان .

د — عقد . عقد مقابلة أشغال عامة . حكم .
تسببه . اقراره فسخ عقد المقابلة استنادا إلى نص
صريح فيه . لا يعيبه ورود تقارير أخرى
خاطئة فيه .

المبادئ القانونية

١ — العقد الذى تعقده الحكومة مع
مقاول رست عليه مناقصة أشغال عامة
سواء اعتبر عقدا مدنيا أم عقدا إداريا فان
وصفه لا يحول دون القضاء بفسخه إذا
أخل المقاول بالتزاماته المحددة فيه .

٢ — من خصائص عقود الاذعان أنها
تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات
بالنسبة إلى المستهلكين أو المتفعين ،
ويكون فيها احتكار الموجب لهذه السلع
أو المرافق احتكارا قانونيا أو فعليا أو
تكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل

بالصدق على التوقيعات فيه ، لا يجديها ذلك لأن
هذا القانون لا يضئ على الدائنين حماية أكثر
بما تقرره القواعد العامة ولا يمنع من سريان
عقد بيع المحل النجارى فى حق دائنى البائع حتى
ولو تم البيع دون اتباع ما يقضى القانون المذكور
من إجراءات ذلك أن هذا القانون إنما قصد به
ضمان حق البائع فى حالة عدم استيفاء المتبقى من
الثمن ومن ثم يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ٣١٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز
محمد ومصطفى فاضل وأحمد المروسي ومحمود عياد
المستشارين) .

٥٣٥

١٥ أبريل سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . ضرائب . حكم صادر فى معارضة
فى قرار لجنة التقدير برفض طلب بطلان هذا القرار
وإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى لفصل فى موضوع
المعارضة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال .
المادة ٣٧٨ مرافعات .

المبدأ القانوني

متى كان الممول قد رفع دعواه بوصفها
معارضة فى قرار لجنة التقدير وطلب فيها
أصليا الحكم بطلان الإجراءات
واحتياطيا الحكم بأن حساباته صحيحة
وأنه أرباحه هى كالواردة فى إقراراته ، فإن
قضاء الحكم المطعون فيه برفض طلب
البطلان وإعادة القضية إلى محكمة أول
درجة للنظر فى موضوع المعارضة يعتبر
فى خصوص هذه الدعوى حكما صادرا
قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنهى

المبدأ القانوني

جرى قضاء هذه المحكمة بأن المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تستلزم لكي تخضع المنشأة للسرية قيسا لها في مصر. وزاولتها أعمالا تجارية أو صناعية بها، وفي حالة قيام المنشأة في الخارج أن يكون لها ممثلون في مصر خاضعون لأوامرها، فإذا لم يكن لها ممثلون أن تقوم في مصر بنشاط تجاري أي عمليات تجارية تنقسم بسمه الاعتياد. وإذن فمضى كان ذلك غير متوافر في العملية المفردة التي قامت بها الشركة المطعون عليها، فإنها لا تخضع للضريبة ولا يغير من ذلك أن تكون الشركة قد باعت الصفقة التي اشتوتها على دفعتين متى كانت محكمة الموضوع لم تر في هذه العملية ما يدل على وجود نشاط ثابت مستمر للشركة في مصر مما يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، وكان تقرير المحكمة في هذا الخصوص هو تقرير موضوعي.

(القضية رقم ٣٢٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين).

٥٣٨

٢٩ أبريل سنة ١٩٥٤

أ - إثبات - عبء الإثبات - من يدعى خلاف الظاهر - عليه باثبات إدماجه - مثال -
ب - تقادم - تقادم - تقادم - سبب صريح - عقد القسيمة - لا يعتبر سببا صحيحا -

المنافسة فيها محدودة النطاق، وأن يكون صدور الإيجاب إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير محددة، وإذن فمضى كانت الحكومة قد أشهرت شروط مناقصة في عملية إنشاء طريق وكان من مقتضى هذه الشروط أن يتقدم كل ذي عطاء بشروط العمل وتحديد زمنه وتكليفه، ولم يكن الإيجاب فيه مستمرا لزم من غير محدد، وكان لكل إنسان حرية القبول أو الرفض بعد تقديم عطاءه أصلا أو بتضمينه الشروط التي يرتضيها وتلك التي لا يقبلها، فإن التعاقد عن هذه العملية لا يعتبر عقدا من عقود الاذعان.

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإقرار فسخ عقد المقاولة أقام قضاءه على ما ثبت للمحكمة من أن المقاول قد عجز عن السير بالعمل سيرا مرضيا لحق للحكومة فسخ العقد استنادا إلى نص صريح فيه يخولها هذا الحق، فإن هذا الذي استند إليه الحكم يكفي لحله ولا يضيره ماورد فيه من تقارير خاطئة أخرى

(القضية رقم ٢٠٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وسليمان ثابت وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين).

٥٣٧

٢٧ أبريل سنة ١٩٥٤

ضرائب - المنشأة القائمة خارج القطر - شرط خضوعها للضريبة - تحديد معنى النشاط المستمر في مصر - مسألة موضوعية - المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ -

المبادئ القانونية

١ - على من يدعى بخلاف الظاهر عبء إثبات ادعائه . وإذن متى كان المدعى قد طلب الحكم بصحة ونفاذ عقده وتسليمه العين مشتراه ، وكان دفاع المدعى عليه أن هذه العين قد اشتراها مورثه ، يعتقد مسجل وأنه وضع يده عليها المدة الطويلة المكتسبة للملكية ؛ وكان الخبير المنتدب في الدعوى قد انتهى في تقريره إلى أن العين تدخل في مستندات تملك البائعين للدعى ولا تدخل في مستندات تملك المدعى عليه ؛ وكان الظاهر في هذه الحالة مؤيدا دعوى المدعى ونافيا لدفاع المدعى عليه ، فإن الحكم إذ كلف المدعى عليه بإثبات وضع يده على العين موضوع النزاع المدة الطويلة المكتسبة للملكية لا يكون قد خالف القانون .

٢ - لا يصح اعتبار عقد القسمة سببا صحيحا للملك بالتقادم الخمسى ، ذلك أن القسمة وفقا للمادة ٤٥٧ من القانون المدنى القديم والمادة ٨٤٣ من القانون المدنى الجديد تعتبر مقرررة للحق لا منشئة له ، ويشترط في السبب الصحيح أن يكون من شأنه نقل الملك لو أنه صدر من المالك الحقيقى لا تقريره .

(القضية رقم ٥٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت وعبد العزيز سليمان وأحمد التروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٥٣٩

٢٩ أبريل سنة ١٩٥٤

ضرائب رسوم بلدية . الرسوم التى تفرض على المحال التجارية والصناعية . أساس تحديدها . المقصود بالقيمة الإيجارية المنصوص عنها في مرسوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . المادة ٢٣ من القانون رقم ١٩٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانونى

إن المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية إذ أجازت لهذه المجالس أن تفرض في دائرة اختصاصاتها رسوما على المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة ، وإذ نصت الفقرة الأخيرة منها على أن تعين بمرسوم القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم ، وتنفيذا لهذا النص صدر مرسوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ الذى نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى منه المعدلة بالمرسوم الصادر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ على أنه : بالنسبة إلى المحال الصناعية يكون تحديد الرسوم على إنتاجها الفعلى ، فإذا تعذر التحديد على هذا الأساس يكون على أساس القوى المحركة في هذه المحال وعدد الدواليب والآلات أو الأنوال التى تدار فيها أو بنسبة مئوية من القيمة الإيجارية للكان الذى تشغله

إذ نص المرسوم على ذلك دون أن يحدد المقصود بعبارة « القيمة الإيجارية » ، التى قد

لمصلحة الممول بعدم استحقاق مبلغ الضريبة المحجوز من أجله والثالثة أن تكون إجراءات الحجز قد شأها بطلان جوهرى لا يحتمل شكاً إذ يعتبر الحجز فى هذه الحالة بمثابة عقبة مادية تحول بين المحجوز عليه وبين ماله فيملك القضاء المستعجل الأمر بإزالتها ، وفيما هذا هذه الحالات الثلاث لا يصح وقف البيع الإدارى ، وإذن فمضى كانت محكمة الأمور المستعجلة قد قضت بوقف إجراءات بيع الحجز الإدارى استناداً إلى أن بعض نشاط المحجوز عليها لا يخضع للضريبة باعتبارها معبداً تعليمياً فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن الميعاد الذى حدده القانون للطن بالنقض هو ميعاد واجب المراعاة فى جميع الأحوال ويترتب على تقويته سقوط الحق فى الطعن حتماً وعلى المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ٢٨١ من قانون المرافعات ، وإذا كان الشارع قد خالف الأصل الذى يقوم عليه هذا النص فى خصوص الاستئناف الفرعى ، فأجاز فى المادة ١٢٣ مرافعات الاستئناف عليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أن يرفع استئنافاً فرعياً بعد مضي ميعاد الاستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف للأصل ، فإن ذلك إنما جاء على سبيل الاستثناء ويقتضى صريح فى القانون بما لا يحجوز معه القياس

بختارها المجلس أساساً لفرض الرسوم عليها فإن هذا لا يفيد أن المشرع قصد بإشارته إلى القيمة الإيجارية مجردة عن التعريف بها معنى آخر يختلف عن القيمة الإيجارية التى تربط على أساسها عوائد الأملاك ، وهو الأساس الذى اتخذته الشارع لتقدير ضرائب شتى صدرت بها قوانين فى أوقات مختلفة والذى أصبح بذلك فى حكم المصطلح عليه .

(القضية رقم ١١٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد ومحمد العزيز سليمان وأحمد المروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٥٤٠

٦ مايو سنة ١٩٥٤

أ - ضرائب : قضى الأمور المستعجلة . حجوز إدارية . الحالات التى يحجوز فيها إيقاف إجراءات البيع الإدارى . الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالأمر الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ والأمر العالى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ والمادتان ٩١ ، ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

ب - نقض . النقض الفرعى . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ - لا يحجوز وقف إجراءات بيع الأشياء المحجوز عليها إدارياً بمعرفة مصلحة الضرائب استيفاء لدين الضريبة إلا فى حالات ثلاث : الأولى دفع الممول المبلغ المحجوز من أجله عملاً بقاعدة الدفع أولاً فالأول ، والثانية أن يصدر حكم من المحكمة الابتدائية

في حالة الطعن بطريق النقض .

المحك

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تحصل في أنه في ٢٥ من يناير سنة ١٩٥١ أوقعت مصلحة الضرائب حجزا تنفيذيا إداريا على منقولات مدرسة برليس بالقاهرة التابعة للشركة الدولية لمدارس برليس وفاء لمبلغ ٧٥٨٧ ج ٢٢٣٨ قيمة الضريبة التي قدرتها المصلحة عن الأرباح الاستثنائية للشركة المذكورة عن المدة من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٥ ، وحدد لبيع المحجوزات يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ وفي ١٣ من مارس سنة ١٩٥١ أقامت الشركة على مصلحة الضرائب دعوى لدى محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة قيدت في جدولها برقم ٩٨٤ سنة ١٩٤١ طلبت فيها الحكم بصفة مستعجلة أصليا بطلان هذا الحجز واحتياطيا بإيقاف إجراءات البيع حتى يتم الفصل في الدعوى الموضوعية التي رفعتها الشركة على المصلحة والمحدد لنظرها بجلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٥١ بمحكمة القاهرة الابتدائية التجارية والتي طلبت فيها الحكم بطلان قرار لجنة التقدير الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وما ترتب عليه من إجراءات بما فيها الحجز التنفيذي الإداري المشار إليه ، وأسست الشركة الدعوى المستعجلة أولا : على أن المنشأة التي تديرها هي مؤسسة تعليمية معفاة من الضريبة وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، وثانيا : على أن الأوراد التي وقع الحجز بناء عليها لم تصدر باسم الشخص المكلف بأداء الضريبة عن الشركة وفقا لنص المادة ٩٢

من القانون المشار إليه . وثالثا وأخيرا على أن مصلحة الضرائب لم تتخذ الإجراءات التي نص عليها القانون في خصوص تقدير الضرائب على شركات المساهمة . وفي ٢٧ من مارس سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة المذكورة بصفة مستعجلة بطلان الحجز مع الزام مصلحة الضرائب بالمصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ومؤسسة قضاها على أن هذا الحجز قد وقع باطلا بطلانا جوهريا لأن سند التنفيذ بها فقد ركننا من الأركان الجوهرية التي لا يقوم إلا بها وهو وجود الدين المنفذ به لأن الضريبة ربطت على مؤسسة تعليمية معفاة من الضريبة بنص القانون — رفعت مصلحة الضرائب استئنافا عن هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية قيدت في جدولها الاستثنائي برقم ٦١٤ سنة ١٩٥١ ، وطلبت إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى واحتياطيا الحكم برفضها ، وبنت استئنافها على أن النزاع فيما إذا كان الممول معفى من الضريبة أم غير معفى منها هو نزاع في أصل الحق لا يختص القضاء المستعجل بالفصل فيه ، وعلى أن المعاهد التعليمية المعفاة من الضريبة هي التي لا ترمى إلى الكسب ، وليس هذا شأن مدرسة برليس فضلا عن أن هذه المدرسة قد أقرت بخضوعها للضريبة وقامت بأدائها طواعية في سنة ١٩٤٨ ، وعلى أنها قد أحجست عن تقديم عقد تأسيس الشركة إلى مصلحة الضرائب لبيان كيانها القانوني ومآل وجهها ، ولم تثبت أنها شركة مساهمة بما حدا بالمصلحة إلى اعتبارها منشأة فردية . وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وتعديل الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء

المستعجل بنظر الدعوى بالنسبة إلى طلب بطلان الحجز التنفيذي ووقف إجراءات التنفيذ التي كان محددًا لها يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ لبيع المحجوزات ، وألزمت مصلحة الضرائب بالمصروفات عن الدرجتين ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب محاماة عنهما ، فقررت مصلحة الضرائب بالظعن في هذا الحكم بالنقض فيما قضى به من وقف إجراءات التنفيذ ، وقيد طعنها برقم ٤٢٠ سنة ٢١ ق ، كما قررت الشركة بالظعن بالنقض فيما قضى به من عدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر بطلان الحجز التنفيذي وقيد طعنها برقم ٤٥٤ سنة ٢١ ق — وبمجلس ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٤ قررت هذه المحكمة ضم الظعن الأخير إلى الظعن الأول .

(عن الظعن رقم ٤٢٠ سنة ٢١ ق)

« ومن حيث إن الظعن بني على أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف إجراءات البيع قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ نصت على أن قرار لجنة التقدير يكون أساساً لربط الضريبة وعلى أن الضريبة تصبح بموجب هذا الربط واجبة الأداء وأن المادة ٩٢ من القانون المذكور نصت على أن تحصيل الضرائب يكون بمقتضى أيراد التنفيذ تصدر باسم من هم ملزمون قانوناً بوفاء الضريبة للخزانة بغير إخلال بما قد يكون لهم من حق الرجوع على من هم مدينون بها ، وأن المادة ١٠١ منه نصت على أنه لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو من الممول إيقاف استحقاق الضرائب إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة الابتدائية فانه يجب في هذه الحالة إتباعه إلى أن يفصل نهائياً في الدعوى —

وأن هذه النصوص تسمى على ضريبة الأرباح الاستثنائية وفقاً لنص المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وهي جميعاً ضريبة في أن قرار لجنة التقدير واجب النفاذ رغم الظعن فيه أمام القضاء شأنه في ذلك شأن الأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل وقد راعى المشرع في تقدير هذا المبدأ قاعدة « إ دفع وعارض » ، وأن مؤدى ذلك أن النفاذ الذي شمل به القانون قرار لجنة التقدير ملازم للممول ولقاضي الأمور المستعجلة على السواء فلا يجوز مخالفته وأن اختصاص هذا القاضي إنما يرد في هذا الخصوص على ما يكون قد تلا القرار من أسباب تقضى على الإلزام موضوعاً أو تبطل إجراءات التنفيذ — وأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بطلب بطلان الحجز قد أقام قضاءً على أن هذا الحجز قد خلا من أى بطلان يرجع إلى عيب شكلي أو نقص ركن جوهري لا يحتمل شكاً أو تأويلاً وعلى أن تضرر الشركة منه إنما بني على سبب موضوعي لا يبرر القول بأن الحجز قد وقع اقتضاء لدين لم يستحق منه شيء في ذمة الشركة المطعون عليها — وأنه لما كان يبين من هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءً أن دعوى الشركة إنما تقوم على مجرد المنازعة في استحقاق الضريبة التي صدر بها قرار من لجنة التقدير وكانت هذه المنازعة لا تحول قانوناً دون وجوب أداء الضريبة وكان التجاء المطعون عليها إلى المحكمة الابتدائية لاستصدار حكم ببطلان قرار لجنة التقدير لا يوقف استحقاق الضريبة فإن الحكم إذ قضى بوقف إجراءات البيع حتى يفصل في النزاع الموضوعي يكون قد خالف القانون .

« ومن حيث إن هذا النفي في محله . ذلك أن

المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص

على أن تحصيل الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون يكون بالطرق الإدارية وفقاً للأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ والأمر العالى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ - وأن المادة الثالثة من الأمر العالى السالف الذكر تنص على أنه : « لا يمكن إيقاف الحجز أو البيع بسبب منازعات تتعلق بالأموال أو العثور أو الرسوم المستحقة ما لم يدفع المنازع المبلغ المقصود إعمال الحجز عليه أو البيع لأجله ، وأن المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه « لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو من الدول إيقاف استحقاق الضرائب إلا إذا صدر فيها حكم من المحكمة الابتدائية فإنه يجب فى هذه الحالة إتباعه حتى الفصل نهائياً فى الدعوى » وأن المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الخاصة بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية تنص على سريان أحكام المادتين ١٠١ و ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على هذه الضريبة - ويبين من مجموع هذه النصوص أن إيقاف البيع وفقاً لما لا يكون إلا فى حالتين الأولى - دفع الممول المبلغ المحجوز من أجله عملاً بقاعدة « الدفع أولاً فالأخرى » ، والثانية - أن يصدر حكم من المحكمة الابتدائية لمصلحة الممول بعدم استحقاق مبلغ الضريبة المحجوز من أجله - وتضاف إلى هاتين الحالتين حالة ثالثة يملك فيها قاضى الأمور المستعجلة وقف البيع الإدارى بمقتضى السلطة المخولة بموجب المادة ٤٩ من قانون المرافعات وهى حالة ما إذا كانت إجراءات الحجز قد شابها بطلان جوهري لا يخلل شكاً إذ يعتبر الحجز فى هذه

الحالة بمثابة حقبة مادية تحول بين المحجوز عليه وبين ماله فيملك القضاء المستعجل الأمر بإزالتها . وفيما عدا هذه الحالات الثلاث لا يصح وقف البيع الإدارى ومن ثم لا يجوز لمحكمة الأمور المستعجلة أن تقضى بإيقاف البيع لقيام نزاع فى استحقاق كل أو بعض مبلغ الضريبة المحجوز من أجله - ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن المحكمة لا ترى فى إجراءات تنفيذ ورد الضريبة شائبة ظاهرة من شوائب البطلان وقضى تبعاً بعدم اختصاص القضاء المستعجل بالفصل فى طلب بطلان الحجز أو عدم الاعتداد به - بعد أن قرر ذلك أمر بوقف البيع إلى أن تقضى محكمة الموضوع فى استحقاق كل أو بعض مبلغ الضريبة الذى وقع الحجز من أجله استناداً إلى ما بدا للمحكمة من أن عدم خضوع المطعون عليها للضريبة صحيح على الأقل بالنسبة إلى نشاطها كعهد تعليمي وأن الضريبة قدرت على هذا النشاط المعنى منها وعلى سائر أوجه النشاط التى تار نزاع حول حرمان الاعفاء عليها - لما كان ذلك وكان حاله التى قضى فيها الحكم بوقف البيع ليست من الحالات التى يحول فيها القانون وقف البيع الإدارى الحاصل تنفيذاً لورد ضريبة الأرباح ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص وفيما قضى به تبعاً لذلك من إلزام الطاعنة بالمصروفات عن الدرجتين الابتدائية والاستئنافية .

« ومن حيث إن الدعوى صادقة للحكم فيها .
« ومن حيث إنه لما كان يبين بما سبق من الأسباب أن حالة الدعوى ليست من الحالات التى يحيز فيها القانون وقف البيع الإدارى فإنه

الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن . فن يتعامل مع بائع على أساس هذا القانون لا يصح إهدار أثر سبق تسجيل عقده أو عريضة دعواه استناداً إلى المادة ١٧ / ٢ من القانون المذكور .

(القضية رقم ١٥٦ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل ومحمود عباد المستشارين)

٥٤٢

١٣ مايو سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . حكم . قضاؤه بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى . هدم جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

المبدأ القانونى

الحكم الذى يقضى بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى وبإحالة الأوراق عليها للفصل فيها هو حكم صادر قبل الفصل فى الموضوع وغير منه للخصومة ولو فى بعضها ، فلا يجوز الطعن فيه على استقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات .

(القضية رقم ٢٢٩ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد حلمى وكيل المحكمة ومحمد وسليمان ثابت ومصطفى فاضل ومحمود عباد المستشارين)

يتعين الحكم فى موضوع هذا الطلب برفضه .

(القضيتان رقم ٤٢٠ ، ٤٥٤ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة أحمد حلمى وكيل المحكمة ومحمد العزيز محمد ومحمد نجيب أحمد وأحمد المروسي ومحمود عباد المستشارين)

٥٤١

١٣ مايو سنة ١٩٥٤

بيع . تسجيل . سوء النية فى معنى المادة ١٧ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . تحديد .

المبدأ القانونى

الغير سوء النية فى معنى المادة ١٧ / ٢ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ هو الذى كان يعلم أن البائع له غير مالك أو أن سند ملكيته مشوب بعيب يبطله أو بما يوجب فسخه ، أما من يتعامل مع بائع لم يثبت أنه سبق أن تصرف فى العقار المبيع تصرفاً انتقلت به الملكية فلا يعتبر سوء النية فى معنى المادة المذكورة لأنه يكون فى هذه الحالة قد تعامل مع مالك حقيقى لا تشوب ملكيته شائبة ولو كان يعلم وقت تعاقدته معه أنه سبق أن باع نفس العقار لمشتري سابق لم يسجل عقده ، ذلك أنه وفقاً للمادة التاسعة من القانون المشار إليه يجب شهر جميع التصرفات التى من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم ، ولا يكون التصرفات غير المسجلة من

وفقا للمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات .

(القضية رقم ٣٠٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد
وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومحمود عباد
المستشارين) .

٥٤٥

٢٠ مايو سنة ١٩٥٤

١ — ضرائب . معنى عبارة « إنشاء قائمة
في مصر .

ب — ضرائب . أقلية الغريبة . شركة ملاحه
بحرية قائمة بالخارج . استثمار نشاطها في مصر على
مجرد تحميل أجور نقل الركاب والبضائع وشحنها
وتفريغها . إناطتها بحمارا بحريا له شخصية تجارية
مستقلة عنها بالقيام بهذه الأعمال . خضوع نشاط هذا
الحمار لغريبة الأرباح المصرية . عدم خضوع
نشاط الشركة لهذه الغريبة .

المبادئ القانونية

١ — لا يكفي لإعفاء المنشأة من
ضريبة الأرباح التجارية المقررة بالمادة
٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٩ أن
لا يكون لها بمصر مكتب فرعى أو وكيل
مفوض منها وتابع لها متى كانت الأرباح
المفروضة عليها الضريبة ناتجة من مزاولتها
على وجه الاستمرار والاعتياد نشاطا كملت
دورته في مصر ولو لم يكن لها كيان على
قائم بها إذ لم ير الشارع في القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ أن يقصر فرض الضريبة على
المنشآت التجارية والصناعية التي لها أماكن
ثابتة تشغلها بمصر بل قصد أن يفرضها على
نوع معين من أنواع الإيرادات المنقولة
سواء جاءت تلك الأرباح نتيجة منشآت

٥٤٣

١٣ مايو سنة ١٩٥٤

شركة . نص في عقد تأسيسها بتقييد سلطة المدير .
سريانه في حق الغير متى تم إشهاره . المادة ٤٩ من
قانون التجارة .

المبدأ القانوني

إذا كان عقد الشركة قد تضمن شرطا
مقتضاه أن ليس لأحد المديرين إلزام الشركة
بتوقيعه منفردا وهو شرط جائز قانونا
ويسرى في حق الغير من يتعاملون مع الشركة
متى تم نشره وفقا للمادة ٤٩ من قانون التجارة
فانه يكون خطأ ما قرره الحكم المطعون فيه
من أن الشرط المشار إليه لا يحتاج به الغير
على الاطلاق سواء نشر أو لم ينشر .

(القضية رقم ٢٤٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان
ثابت ومحمد نجيب أحمد ومحمود عباد
المستشارين) .

٥٤٤

١٣ مايو سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . سبب الطعن . بطلان إعلان الحكم .
لا يوجب نقضه . المقصود ببطلان الإجراءات الموجب
لنقض الحكم . المادة ٤٢٥ مرافعات .

المبدأ القانوني

عدم صحة إعلان الحكم لا يترتب عليه
نقضه لأن المقصود ببطلان الإجراءات الموجب
لنقض الحكم هو البطلان المتعلق بإجراءات
الدعوى والذي من شأنه التأثير في الحكم

الضريبة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم خضوع الشركة المطعون عليها لضريبة الأرباح المصرية يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(القضية رقم ٦٣ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد المروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٥٤٦

٢٠ مايو سنة ١٩٥٤

مستولية . تعويض . حكم . تقريره أن الضرر الذي لحق بالمحكوم له كان نتيجة مباشرة لخطأ الدمى عليه وأنه ليس من شأن اشتراك المصاب في الخطأ أن يحوّل مسؤولية السدمى عليه . هو تقرير موضوعي لا خطأ فيه .

المبدأ القانوني

مق كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الإصابات التي لحقت بالمطعون عليها كانت نتيجة مباشرة لخطأ عامل المصعد وأنه وإن كان ثمة خطأ مشترك بين عامل المصعد والمصابة إلا أن هذا الخطأ ليس من شأنه أن يحوّل حق المصابة في التعويض وإن كان يؤثر في تقدير المبلغ الذي يقضى لها به ، فإن هذا الذي قرره الحكم هو تقرير موضوعي لا خطأ فيه .

(القضيتان رقاً ٢٤٧ ، ٤٢٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي ومحمود عباد المستشارين) .

بالمعنى الضيق أم نتيجة مزاوله نشاط تجارى أو صناعى بمصر على وجه الاعتياد والامتنان .

٢ - متى كان الثابت هو أن الشركة المطعون عليها هي شركة ملاحه بحرية مركزها وإدارتها في بريطانيا وليس لها نشاط في مصر سوى تحصيل أثمان تذاكر سفر الركاب وأجور شحن البضائع وتفرغها وإنما عهدت بهذه الأعمال إلى شركة أخرى تقوم بأعمال الوكالة والسمسرة البحرية ولها شخصية تجارية مستقلة عنها وتتعامل مع شركات أخرى مقابل عمولة تتقاضاها وكان صافي أرباح هذه الشركة الناتجة من نشاطها المشار إليه والتي تتمثل في جملة ما تتقاضاه من عمولة مخصوصاً منها مصروفاتها خاضعة لضريبة الأرباح في مصر وهو بذاته يعادل صافي الربح الذي كان يعود على الشركة المطعون عليها لو أنها قامت بتلك الأعمال بوساطة مكتب فرعى لها ثابت ومستقر في مصر أو وكيل خاص مفوض منها وتابع لها دون أن تعهد بها إلى سمسرة النقل والوكلاء البحريين ، وكان الربح الذي تحققه المطعون عليها من مباشرة عمليات النقل في عرض البحار على سفنها التي تحمل علم الدولة التي تنتمى إليها لا يخضع لضريبة الأرباح المصرية لأنه ناتج عن استثمار يتم بأكمله في الخارج فلا يجوز أن تقع نتائجه تحت حكم قانون الضرائب المصرى عملاً بمبدأ الإقليمية

وضعه رب العمل وبين المزايا المخولة له بمقتضى قانون عقد العمل الفردى بل له أن يطلب القضاء له بأيتهما أكثر فائدة له ثم بين الحكم أن معاملة العامل وفقا لنظام الشركة التى يعمل بها على أساس تقدير المكافأة على الأجر الثابت دون ضم علاوة الغلاء. أفيد له من معاملته وفقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى ، فإن هذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه بل هو تطبيق صحيح للسادة ٣٨ من القانون المشار إليه .

(القضية رقم ٣٩٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي المستشارين) .

٥٤٩

٢٠ مايو سنة ١٩٥٤

أ - ضرائب - رسم الأيلولة . الأسهم والسندات المتروكة من المورث الأجنبي تلتج دينا أو فائدة في مصر . خضوعها لرسم الأيلولة - الفقرة ٣ من المادة ٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

ب - ضرائب - رسم الأيلولة . القادى والحقوق الخاصة بالمورث . خضوعها لرسم الأيلولة . الحكم الصادر فيها يعتبر مقروا . السحاب آره إلى تاديب وخاة المورث ولو كان قد صدر بعد الوفاة متى كانت الدعوى قد رفعت قبل حصول الوفاة .

ج - ضرائب - رسم الأيلولة . محل التمسك بحكم الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

د - ضرائب - رسم الأيلولة . تقدير قيمة شهادات تحفظات قناة السويس على أساس سعر الذهب . الاستمانة في تقدير سعر الذهب وقت وفاة المورث .

٥٤٧

٢٠ مايو سنة ١٩٥٤

ضرائب - حكم - تسبيبه . اعتباره فرع الشركة التى تقوم بتجارة وصناعة الدخان توكيلا ينطبق عليه القرار الصادر بفرض الرسوم . تأسيس قضائه على أسباب سائفة . لا خطأ .

المبدأ القانونى

متى كان الثابت بالحكم هو أن المحل التابع للشركة التى تقوم بصناعة وتجارة الدخان له أن يتعاقد بالنيابة عنها مع الغير من عملاتها بالمنطقة البكان بها وأنه يتمتع بقدر من الاستقلال تحت إشراف المركز الرئيسى للشركة ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ إذ وصف هذا المحل بأنه توكيل للدخان ينطبق عليه القرار الصادر بفرض الرسوم لا مجرد عمل لتخزين بضائع الشركة .

(القضية رقم ٢٩٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وسليمان ثابت وأحمد المروسي ومحمود حياذ المستشارين) .

٥٤٨

٢٠ مايو سنة ١٩٥٤

عمل - حكم - تسبيبه . تقريره أنه ليس للعامل أن يجمع بين مزايا النظام الذى وضعه رب العمل وبين مزايا قانون عقد العمل الفردى . حقه في طلب القضاء بأيتهما أكثر فائدة له . لا خطأ . المادتان ٢٣ و ٣٨ قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانونى

إذا كان الحكم قد قرر أنه ليس للعامل أن يجمع في مطالبته بين مزايا النظام الذى

من الأصول التي تتكون منها التركة فنخضع بقيمتها لرسم الأيلولة، وأجازت المادة، ١٣ من هذا القانون استبعاد هذه الحقوق مؤقتاً حتى يستقر الحق فيها وذلك بالشروط التي أوجبتها هذه المادة، وكان الثابت هو أن شهادات التحفظات كانت مثار نزاع بين شركة قناة السويس وبين حاملي الأسهم التي حررت عنها شهادات التحفظات على تقدير قيمتها ذهباً أو ورقاً وقد عرض هذا النزاع على القضاء قبل وفاة مورثة الطاعنين ولم يفصل فيه نهائياً إلا بعد وفاتها، وكان الحكم الصادر في هذا النزاع مقررًا لقيمة هذه الشهادات على أساس الذنب فينسحب أثره عند تقدير قيمة التركة إلى تاريخ وفاة المورثة، لما كان ذلك يكون صحيحاً تقدير مصلحة الضرائب لقيمة هذه الشهادات على هذا الأساس في تاريخ وفاة المورثة.

٣ - تقدير قيمة السندات والأوراق المصرية أو الأجنبية من واقع متوسط الأسعار الرسمية في آخر أسبوع حصل فيه التعامل قبل الوفاة وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤. إنما يكون بالنسبة للأوراق المقبولة في التسعيرة الرسمية بأحدى البورصات المصرية والتي تكون خالية من قيام نزاع قضائي في شأن قيمتها الحقيقية، ولما كان هذا الوصف لا ينطبق على شهادات التحفظات التي كان تقدير قيمتها مثار نزاع أمام القضاء فإن النحدي بنص الفقرة المشار

برأى أحد المصارف . لا خطأ . المادة ٥٤ من القرار الوزاري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٤ .

هـ - ضرائب . رسم الأيلولة . حكم . تسييه . اعتبار محكمة الموضوع الأرض الخلفة عن المورث أرضاً قضاء مدة لبناء . عدم تقدير قيمتها باعتبارها أرضاً زراعية . لا خطأ .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ إذ نص في الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه على أن رسم الأيلولة على التركات يسرى على الأموال المنقولة الموجودة في مصر المخلفة عن مورث أجنبي له محل توطن شرعي في مصر أو له محل أموال مستثمر في مصر فقد أفاد أنه إذا كان للأجنبي مال منقول مستثمر في مصر فإنه يخضع لرسم الأيلولة على التركات مهما كانت قيمة الربح أو الفائدة التي يغلها هذا المال سواء أكان لهذا الأجنبي مجهود إيجابي في استثماره أم كان يكتفي بالفائدة التي ينتجها هذا المال المودع بأحد المصارف . وإذن فتي كان الثابت هو أن الأسهم . والسندات وتحفظات شركة قناة السويس المخلفة عن مورث أجنبي والمودعة بأحد المصارف الكائنة بمصر تغل دخلاً في صورة ربح أو فائدة فإنها تعتبر أموالاً منقولة أو مستثمرة في مصر ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بخضوعها لرسم الأيلولة على التركات لم يخالف القانون .

٢ - لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تعتبر الحقوق والديون

اليها يكون على غير أساس .

٤ - لا محل للنعي على الحكم المطعون فيه أنه اعتمد تقدير مصلحة الضرائب لقيمة شهادات التحفظات على أساس سعر الذهب مستعينة في هذا التقدير بخبرة أحد البنوك في هذا الخصوص ؛ ذلك أن المادة ٥٤ من القرار الوزاري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٤ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ تجيز للجنة التقدير الاستعانة في هذا الخصوص برأي أحد المصازف ، والمحكمة غير ملزمة بعد باجابة الورثة إلى طلب تعيين خبير لتقدير قيمة هذه الأوراق وقت وفاة المورث متى كانت قد اطمأنت إلى تقدير لجنة التركات لها .

٥ - متى كان الحكم استنادا إلى الأسباب السائغة التي أوردها قد اعتبر الأرض الخلفة عن المورث من الأراضي الغضاء المعدة للبناء وليست من الأراضي الزراعية فلم يقدر قيمتها على الأساس المبين بالفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بل قدرها وفقا للمادة ٣٧ من هذا القانون ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس :

(النضية رقم ١٥٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد حلى وكيل المحكمة ومحمد العزيز محمد وغيد العزيز سليمان وأحمد الرومي ومحمود عياد المستشارين) .

٥٥٠

٢٠ مايو سنة ١٩٥٤

١ - ضرائب . الأصل هو فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية . فرضها على أساس المائلة هو استثناء من الأصل . إلغاء المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أجازت هذا الاستثناء . وجوب الرجوع إلى الأصل وأن يكون الإلغاء بأثر رجعي . لا يحول دون ذلك سبق قبول الممول للتقدير الذي عمل على أساس المائلة .

ب - نقض . طعن . سبب الطعن . إغفال المحكمة سهوا الفصل في طلب من الطلبات . لا يعتبر سببا من أسباب الطعن بطريق النقض .

المبادئ القانونية

١ - الأصل هو أن الضريبة تفرض على الأرباح الحقيقية التي يجنيها الممول ولكن رأى الشارع عندما وضع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اتخاذ التقدير الذي تجر به مصلحة الضرائب عن سنة ١٩٣٩ أساسا لربط الضريبة عن السنة التالية بصرف النظر عن الأرباح الحقيقية التي يكون الممول قد جناها في السنة المذكورة خروجا على الأصل ثم أصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ وهو ينص على إلغاء المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإبطال كل تقدير رتب على المادة المذكورة لأكثر من سنة ، فأصبح بذلك عن رغبته في العدول عن الاستثناء والرجوع إلى الأصل وأن يكون هذا القانون ذا أثر رجعي بحيث يشمل كل تقدير رتب على أساس المادة المذكورة ويجعله باطلا ، ولا يحول دون إعادة التقدير وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة

١٩٤٤ أن يكون الممول قد قبل التقدير السابق الحاصل بطريق المائلة تطبيقا للمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٢ — إغفال محكمة الموضوع سهوا الفصل في طلب من الطلبات ليس سببا من أسباب الطعن بطريق النقض .

(النضية رقم ٢٤٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود مباد المستشارين) .

٥٥١

٢٧ مايو سنة ١٩٥٤

ضرائب . ميعاد اختيار رقم المقارنة للأرباح الاستثنائية . وجوب إخطار الممول بقرار مصلحة الضرائب عن حالة حساباته حتى يفتح ميعاد الاختيار . يترتب على عدم إخطاره بقاء الميعاد ممتدا . لا يغير من ذلك أن تكون مصلحة الضرائب قد اعتبرت حساباته منتظمة .

المبدأ القانوني

سواء أ كانت حسابات الممول منتظمة أم غير منتظمة فإن ميعاد اختيار رقم المقارنة للأرباح الاستثنائية لا يفتح على كلا الاعتبارين إلا بعد إخطاره بقرار مصلحة الضرائب عن حالة حساباته لأنه قبل هذا الإخطار لا يقضى له الاختيار لجهله بما قد يستقر عليه رأى المصلحة في حقيقة أرباحه عن السنة التى يراد اتخاذها أساسا للمقارنة . وإذن متى كان يبين بما أوردته الحكم أن الممول لم يكن يعلم على وجه اليقين بتقدير أرباحه تقديرا نهائيا عن سنة ١٩٣٩ إلا من الكتاب المرسل إليه من

مصلحة الضرائب فى ١٤ يناير سنة ١٩٤٦ وأنه بادر فى اليوم الثانى لوصوله إلى إبلاغ اختياره رقم المقارنة إلى مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه ، وكان دفعه قبل ذلك ضريبة الأرباح العاذية عن سنة ١٩٣٩ بعد تعديل المصلحة لرقمها إنما كان ادعائا منه لطلب المصلحة وكذلك مادفعه من ضريبة الأرباح الاستثنائية بما لا يفيد أنه كان يعلم إذ ذاك أن تقدير المصلحة لأرباحه عن تلك السنة نهائيا وإلا لما كانت فى حاجة إلى إرسال خطاب ١٤ يناير ١٩٤٦ المشار إليه والذي أخطرته فيه باعتمادها أرباحه عن تلك السنة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتماد الرقم الذى اختاره الممول للمقارنة لا يكون قد خالف القانون .

(النضية رقم ٢٥٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد العزيز سليمان وأحمد البروسى ومحمود عباد المستشارين) .

٥٥٢

١٠ يونيو سنة ١٩٥٤

١ — حكم . نسييه . تهريده أن فتمد البيع موضوع النزاع هو عقد صحيح لم يشبه البطلان ولم يقصد منه الإضرار بالدائنين لعدم توافر شروط الدعوى البوليصة . فى هذا ما ينل عنه مظنة الصورية المطلقة .

ب — بيع . نزع ملكية . تنفيذ عقارى . حكم رسوم الزاد . لا ينقل إلى المشتري من الحقوق أكثر مما كان للدينى المزومة ملكيته . مثال .

ج — تقادم . وقف التقادم بسبب تقضى الأملية . سرية على نوعى التقادم الطويل والقصير .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم قد قرر أن عقد البيع موضوع النزاع هو عقد صحيح لم يشبه البطلان ولم يقصد منه الإضرار بالدائنين لعدم توافر شروط الدعوى البوليسية إذ لم يثبت إعسار المدين ولأن نشوء الدين كان لاحقاً لعقد البيع . فان هذا الذي أورده الحكم لا يقتصر على نفي توافر شروط الدعوى البوليسية بل يفيد كذلك نفي مظنة الصورية على وجه الإطلاق .

٢ - لا ينقل حكم رسو المزايد إلى الرامى عليه المزاىء من الحقوق أكثر مما كان للمدين المزروعة ملكيته ، وإذن فنى كان المدين قد باع الأطنان موضوع النزاع إلى الطاعنين بعقد جدى سجل قبل نشوء الدين ، وبذلك انتقلت ملكيتها إليهم قبل اتخاذ إجراءات نزع الملكية ، فانه لا يكون من شأن حكم إيقاع البيع أن ينقل ملكية هذه الأطنان إلى من رسا عليه المزاىء متى كانت غير مملوكة للمدين المزروعة ملكيته .

٣ - لا فرق في حكم المادة ٨٤ من القانون المدنى القديم بين نوعى التقادم المكتسب للملكية سواء أكان بمضى خمس سنوات أو بمضى مدة أطول بل يسرى على التقادم المكتسب اطلاقاً .

(القضية رقم ١١٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسى المستشارين) .

٥٥٣

١٠ يونيه سنة ١٩٥٤

١ - إعلانه . نقض . طعن . تعيين الطعون عليه مكتب أحد المحامين باعتباره عملاً مختاراً له في ورقة إعلان الحكم . إعلانه بالطعن في هذا المحل . صحة الإعلان . لا يؤثر فيه رفض المحامى تسلم الإعلان بحجة إنتهاء وكالته . ملة ذلك . المادتان ١٣ و ٣٨٠ مرافعات .

ب - حكم . الخطأ في ذكر أسماء الخصوم . متى يكون مبطلاً للحكم . مثاله . المادة ٣٤٩ مرافعات .
ج - حكم . تسببه . بيع . القضاء ببطالانه لأنه يخفى رهنا . استخلاص قرينة بنحس الثمن من أوراق الدعوى . لا بطلان .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المطعون عليه قد بين في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه مكتب أحد المحامين باعتباره أنه عمله المختار فإنه يكون جائزاً إعلانه بالطعن في هذا المحل عملاً بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات ولا يؤثر في صحة هذا الاعلان رفض المحامى تسلمه بحجة أن وكالته قد انتهت بصددور الحكم المطعون فيه إذ في اتخاذ المطعون عليه المكتب المذكور عملاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم ما يفصح عن رغبته في قيام عمل محاميه مقام موطنه الأصلي في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن بطريق النقض متى كان لم يثبت أنه أخطر الطاعن بتغيير موطنه المختار في إعلان الحكم قبل إعلان الطعن اليه ، فإن امتنع المحامى عن تسلم ورقة الاعلان ضح تسليمها الى جهة الادارة وفقاً لنص الفقرتين .

الثانية والثالثة من المادة ١٣ من قانون المرافعات .

٢ - إن المادة ٣٤٩ مرافعات وان رتب البطلان جزاء على الخطأ في ذكر أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم فقد اشترطت لذلك أن يكون الخطأ جسيماً . وإذن متى كانت الدعوى قد رفعت على إحدى الطاعنات بالإسم المقل بوقوع الخطأ فيه وتسلم زوجها إعلان صحيفة الاستئناف دون أن يعترض وصدر الحكم بهذا الإسم عليها بما تتفق معه مظنة الخطأ الجسيم في ذكر اسمها وهو وحده الموجب لبطلانه فإن التمسك ببطلان الحكم استناداً إلى الخطأ في ذكر اسم أحد الخصوم يكون على غير أساس .

٣ - متى كانت المحكمة إذ قضت ببطلان عقد البيع الذي يخفى وهنا قد امتثلت قرينة بخس الثمن من أوراق الدعوى التي استندت إليها في تنفيذ تقدير الخير لقيمة الأرض فانه يكون غير صحيح النعمى على حكمها بالبطلان في الإسناد .

(ال قضية رقم ٢٢٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأمانة أحمد حلمى وكيل المحكمة وسلمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سلمان وأحمد المروى المستشارين) .

٥٥٤

١٠ يونيو سنة ١٩٥٤

١ - أحوال شخصية . دعوى طلاق بين زوجين يونانيين . تأسيسها على تصدع الحياة الزوجية . تحديد معنى تصدع الحياة الزوجية بالبر للطلب الطلاق .

المادتان ١٤٤٢ ، ١٤٤٨ من القانون المدني اليوناني .

ب - أحوال شخصية . دعوى نفقة بين زوجين يونانيين . التزام الزوج بالنفقة لزوجته . متى لا تستحق الزوجة هذه النفقة . المادتان ١٣٩١ ، ١٣٩٤ من القانون المدني اليوناني .

المبادئ القانونية

١ - لما كانت المادة ١٤٤٢ من القانون المدني اليوناني تشترط لتوافر حالة تصدع الحياة الزوجية التي تبرر طلب الطلاق أن يكون التصدع ناشئاً عن خطأ الزوج المدعى عليه ، وأن يكون هذا الخطأ قد أدى إلى تصدع الحياة الزوجية بشكل جدى ، وأن يصبح استمرارها فوق ما يطيقه طالب الطلاق وكانت المادة ١٤٤٨ من هذا القانون قد نصت على سقوط حق الزوج طالب الطلاق بمضى سنة من تاريخ عليه بسبب الطلاق أو بمضى عشر سنوات من تاريخ قيام هذا السبب في كل الأحوال ، وكانت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قد نفت وقوع التصدع القوي الذي يبيح للزوج طلب التخليق وأنه على فرض حدوث هذا التصدع لم تكن الزوجة هي المتسببة فيه ، وأن ما نسبته الزوج إليها لا يبدو أن يكون من الهبات التي تقع بين الزوجين ولا تكون سبباً لتصدع الحياة الزوجية . وأن المأخذ التي عزاهما إليها لم تحمل دون استمرار الحياة الزوجية من تاريخ زواجهما إلى أن حدثت بينهما مشادة يقع الخطأ فيها على عاتق الزوج ، لما كان ذلك ،

المبادئ القانونية

١ - خطأ الزوج لا يعتبر وفقاً لأحكام القانون الفرنسي الواجب التطبيق سبباً لعدم قول دعواه بطلب التطلق الإهانة الجسيمة التي لحقته بسبب خطأ زوجته وإنما يعتبر من المسائل الموضوعية البحتة التي يتعين على المحكمة أن تقيم لها وزناً في تقدير جسامته ما لحق الزوج طالب التطلق من إهانة للأخطاء المنسوبة إلى الزوجة المدعى عليها حتى إذا انتهت من هذا التقدير برأى رتبته على نتيجته آثاره القانونية بالنسبة إلى طالب حضنة الأولاد والنفقة إن كانت مطالبة ومصرافات دعوى التطلق .

٢ - تقدير ما يعد إهانة جسيمة تبرر طلب التطلق وفقاً لنص المادة ٢٣٢ من القانون المدني الفرنسي المعدلة بالأمر الصادر في ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٥ هو على ما جرى به قضاء محكمة النقض الفرنسية من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغير رقابة عليها من محكمة النقض .

(القضية رقم ٨ سنة ٢٣ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان المستشارين) .

٥٥٦

٢٤ يوفيه سنة ١٩٥٤

وكالة . استئناف . حكم . تسببه . الوكالة مفيد لا يتم إلا بتبول الوكيل . مجرد صدور الإيجاب من الوكيل . لا يمكن لانتفاء الوكالة . امتداد الحكم

فإن المحكمة تكون قد استعملت سلطتها الموضوعية في تقدير واقعة الدهوى ولم ينطو هذا التقدير الموضوعي على خطأ في فهم معنى تصدع الحياة الزوجية المبرر لطلب الطلاق .

٢ - لما كان الزوج وفقاً لنص المادتين ١٣٩١، ١٣٩٤ من القانون المدني اليوناني ملزماً بالنفقة لزوجته إلا إذا كانت هي التي انسحبت من الحياة الزوجية المشتركة من غير مبرر معقول ، وكانت المحكمة قد أثبتت بالأدلة السائغة التي أوردتها أن الزوج هو الذي رفض استئناف الحياة الزوجية وأن الزوجة سمحت إلى منزل الزوجية فصدما هو عنه وأنها لم ترتكب خطأ يبرر هجر زوجها لها ، فإن حق الزوجة في هذه الأحوال لا يسقط في تقاضي النفقة المستحقة لها عملاً بالمادتين المشار إليهما .

(القضية رقم ٩ سنة ٢٣ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي وعمود عباد المستشارين) .

٥٥٥

١٧ يوفيه سنة ١٩٥٤

١ - أحوال شخصية . دعوى تطلق بين زوجين فرنسيين . خطأ الزوج لا يعتبر سبباً لعدم قبول دعوى التطلق المؤسسة على الإهانة الجسيمة التي لحقته من أخطاء زوجته . هو ظرف موضوعي في تقدير جسامته أخطاء الزوجة المسوغة لطلب التطلق .

ب - أحوال شخصية . دعوى التطلق بين زوجين فرنسيين . تقدير جسامته الإهانة المسوغة للتطلق . هو من مسائل الواقع .

٥٥٧

٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤

١ - — نقض . طعن . شفعة . حكم . حسمه النزاع .
في أساس الخصومة . جواز الطعن فيه على استقلال .
مثال في دعوى شفعة . المادة ٣٧٨ مرافعات .

ب - — شفعة . حكم . تسييبه . دعوى الشفعة .
احتفاظها بوصفها سواء قام النزاع بين أطرافها على
جميع أركانها وشراطينها أم كان مقصورا على البعض
منها متفقا على البعض الآخر . تقرير الحكم أن حق
الشفيع متى كان معترفا به من المشتري وانحصر النزاع
في الثمن فالدعوى لا تعتبر دعوى شفعة ولا تخضع
لاجراءاتها . خطأ في القانون .

المبادئ القانونية

١ - — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر
أن حق الشفيع في الشفعة أصبح أساسه إقرار
المشتري له بذلك وأن هذا الإقرار قد يتعلق
به حق الشفيع ولا يجوز للمشتري العدول عنه
أو الرجوع فيه ، فإن هذا الحكم يكون قد
أنهى الخصومة في أساسها إذ حسم النزاع في
حق الشفيع في أخذ العين المبيعة بالشفعة مبرا من
كل مستطانه وحصر الخصومة في مجرد تحديد الثمن
والملاحقات وبذلك يصح الطعن فيه على
استقلال وفقا للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

٢ - — سواء قام النزاع بين أطراف دعوى
الشفعة على جميع أركانها وشراطينها أم كان
مقصورا على بعض منها متفقا على البعض
الآخر فإنها تظل محفوظة بوصفها باعتبارها
دعوى شفعة إذ ليس يغير من وصف الدعوى
مدى الخلف بين أطرافها على تحقق أركانها
وشراطينها ويجب أن تطبق عليها مواد القانون

في اعتبار الوكالة قائمة على مجرد إيجاب الموكل دون
أن يتبين قبول الوكالة . خطأ في القانون وقصور .

المبدأ القانوني

التوكيل عقد لا يتم إلا بقبول الوكيل ،
فإذا لم يثبت هذا القبول من إجراء العمل
الموكل فيه أو من أى دليل آخر مقبول قانونا
اتفقت الوكالة ولم يبق إلا مجرد إيجاب بها من
الموكل لم يقترن بقبول من الوكيل ، وإذن
فتى كان المطعون عليهم قد دفعوا بعدم قبول
استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد
القانوني ، وكان الطاعن قد تمسك بأن
الشخص الذى وجه إليه إعلان الحكم
المستأنف ليس وكيلا عنه لأن الوكالة لم
تتعقد إطلاقا لانعدام قبول الوكيل ، وبأن
مجرد صدور التوكيل منه لا يثبت قيام الوكالة
إذا كانت لم تقبل من الوكيل ولم يصدر منه
أى عمل يفيد هذا القبول ، وكان الحكم
المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول
الاستئناف شكلا على اعتبار الوكالة قائمة لمجرد
صدور التوكيل الرسمي من جانب الطاعن دون
أن يحفل بتحقيق دفاعه ، فإن هذا الحكم
يكون معيبا بمخالفة القانون والقصور في
التسبيب مما يطله ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٩٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد حلمي وكيل المحكمة وعبد
العزیز محمد وسليمان ثابت وأحمد العروسي ومحمود عباد
الاستشاريين) .

واسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها واسم الشخص الذي سلمت اليه ورقة الاعلان وتوقيع المحضر عليها مع أن هذه البيانات جوهرية لصحة الورقة باعتبارها محررا رسميا ، فإنه يترتب على عدم مراعاتها البطلان وفقا لنص المادتين ٢٤ ، ٤٣١ من قانون المرافعات .

٢ - حضور المطعون عليه الذي لم يعلن بتقرير الطعن إعلانا صحيحا بناء على عليه بطريق الصدقة بحصول الطعن وتمسكه بالدفع بالبطلان بمذكرته الأولى المقدمة منه لا يسقط حقه في التمسك ببطلان ورقة الاعلان .

(النضية رقم ٢٢٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد المستشارين) .

٥٥٩

٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤

أ - نقض . طعن . دعوى . دفع . إجازة . موضوع الدعوى خاضع لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فلا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق النقض . مريان هذه الناعمة على الدفع المقدمة في الدعوى .

ب - نقض . طعن . دفع . إجازة . الدفع بعدم اختصاص دائرة الإيجارات لأن المقعد أساس الدعوى ليس عقد إيجار . خروج هذا النزاع عن تطبيق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن في الحكم الصادر فيه بطريق الاستئناف . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ - لما كانت الأحكام الصادرة في

الخاصة بإجراءات دعوى الشفعة . وإذن فني كان الحكم المطعون فيه إذ كيف الدعوى على أنها ليست دعوى شفعة تخضع للإجراءات التي أوجبه القانون بل على أنها دعوى أساسها حق تقرر بتراضى الشفيع والمشتري وانحصر النزاع بين الطرفين على الثمن ولذلك لم يطبق عليها المادتين ٩٤٢ ، ٩٤٣ من القانون المدني اللتين تنص أولاهما على وجوب إعلان الرغبة بالشفعة رسميا وتوجب الثانية رفع الدعوى وقيدها في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان المنصوص عليه في المادة السابقة ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون .

(النضية رقم ٢١٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد المستشارين) .

٥٥٨

٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤

أ - نقض . طعن . إعلان . تقرير الطعن . خلو من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الورقة باعتبارها محررا رسميا . بطلانه . المادتان ٢٤ ، ٤٣١ مرافعات .

ب - نقض . طعن . إعلان . تقرير الطعن . وقوعه باطلا . حضور المطعون عليه الذي علم بالطعن بطريق الصدقة وتمسكه بالبطلان . لا يسقط حقه في الدفع بالبطلان .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت صورة إعلان تقرير الطعن قد خلت من تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة اللاتي حصل فيها الإعلان

على أن يعطى الشريك الآخر نصيبه في الموجودات بحسب ما يسفر عنه الميزانية التي تعمل بمعرفة الطرفين. عبارة الميزانية . معناها . تفسير الحكم أن المقصود بهذا الاتفاق منح الشريك نصيبه في الموجودات بحسب أسعارها المتداولة في السوق لا بحسب أسعارها الدفترية . هو مسح عبارة الاتفاق .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان الأصل في تصفية الشركات عند انقضاءها هو تسعة أموالها بحسب سعر بيعها أو توزيع هذه الأموال عينا على الشركاء كل بنسبة حصته في صافي أموالها إن أمكن إلا أنه من الجائز للشركاء أن يتفقوا مقدما فيما بينهم على طريقة معينة تجرى التصفية على أساسها ، وهذا الاتفاق ملزم لهم متى كان لا يخالف قاعدة من قواعد النظام العام .

٢ - إذا كان قد نص في عقد الشركة على أنه عند انقضاء مدتها تنحل من تلقاء نفسها وتصبح أصولها وخصومها والتوقيع عنها من حق أحد الشريكين على أن يتحمل بجميع ديونها ويعطى الشريك الآخر ما يخصه في موجوداتها بحسب ما يسفر عنه الميزانية التي تعمل بمعرفة الطرفين ، فإن تفسير الحكم المطعون فيه هذا الاتفاق بأن المقصود منه هو إعطاء الشريك الآخر نصيبه في الموجودات حسب سعرها المتداول في السوق هو خروج عن المعنى الواضح لعبارة الاتفاق وتحميل لها فرق ما المحتمل ، ذلك أن لفظ الميزانية إذا ذكر

موضوع الدعاوى التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ غير قابلة لأي طعن وفقا لنص المادة ١٥ منه ، فإنه لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض ولا في الدفوع المقدمة فيها مثل الدفع بطلان التكليف بالحضور ، إذ يسرى عليها ما يسرى على الأصل .

٣ - لما كان الحكم الصادر في الدفع بعدم اختصاص دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية لأن العقد أساس الدعوى ليس في حقيقته عقد إيجار هو حكم صادر في نزاع خارج عن نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان هذا الحكم وفقا لما جرى عليه قضاء محكمة النقض قابلا للطعن فيه بطريق الاستئناف ، فإنه لا يجوز الطعن فيه ابتداء بطريق النقض وفقا لنص المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات .

(التفتية رقم ٢٩٣ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلي وكيل المحكمة وعبد العزيز محمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين) .

٥٦٠

٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤

أ - شركة . تصفية . الأصل في التصفية هو تسعة أموال الشركة عينا إن أمكن أو قيمتها بحسب سعر بيعها . جواز الاتفاق على ما يخالف هذا الأصل .

ب - شركة . حكم . تصفية . اتفاق بين الشريكين على حل الشركة من تلقاء نفسها عند انتهاء مدتها وأن تصبح أصولها وخصومها وموجوداتها والتوقيع عنها من حق أحد الشريكين

٥٦٢

٢٤ يولية سنة ١٩٥٤

١ — دعوى الاسترداد . الجزاء المترتب على عدم اختصام الأشخاص الواجب اختصامهم هو الحكم بالاستمرار في إجراءات البيع بناء على طلب الحاجز . المادة ٥٣٨ . مرافعات .

ب — تقض . طعن . صورة . دعوى الاسترداد . سبب الطعن هو القصور لعدم رد الحكم على طلب عدم الاعتداد بالمقد الذي قدمه المسترد لاثبات ملكيته للمجوزات لانه عقد صوري . الدفع بعدم قبول الطعن لعدم اختصام جميع أطراف هذا المقد . في غير محله .

المبادئ القانونية

١ — لا يترتب على عدم اختصام المدين في دعوى استرداد المنقولات المجوزة سوى الحكم باستمرار إجراءات البيع بناء على طلب الحاجز ، ذلك لأن قانون المرافعات قد رفع في المادة ٥٣٨ الجزاء الذي كان يترتب القانون القديم على المسترد إن أهمل اختصام من يجب اختصامه .

٢ — إذا كان سبب الطعن هو قصور الحكم لعدم رده على ما طلبه الحاجز من عدم الالتفات إلى المستندات التي قدمها المسترد لصورتها ، فإن عدم اختصام المدين في الطعن بالنقض لا يترتب عليه أن يكون الطعن غير مقبول شكلا ذلك لأن الطلب المشار إليه هو مجرد دفاع يهدف به الحاجز إلى عدم الاعتداد بهذه الأوراق التي يراد بها دمج مزاعم المسترد للتوصل بذلك إلى الحكم برفض

مطلقا من كل قيد ينصرف بداهة إلى ميزانية الأصول الجارية العمل بها في الشركات أثناء قيامها والتي تقدر فيها الموجودات بحسب قيمتها الدفترية .

(القضية رقم ٣٦٣ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي وعمود عياد المستشارين) .

٥٦١

٢٤ يولية سنة ١٩٥٤

قضاء مستعجل . اختصام . دعوى منع التعرض . عدم اختصام قاضي الأمور المستعجلة بالفصل فيها .

المبدأ القانوني

لا ولاية للقضاء المستعجل في الفصل في دعوى منع التعرض لأن الحكم فيها يمس حتما الحق موضوع النزاع إذ يجب للفصل فيها التحقق من توافر شروط وضع اليد التي تخول المدعى رفع الدعوى المذكورة وحقوق المتعرض على العقار موضوع النزاع بحيث لا يبقى بعد الفصل فيها نزاع موضوعي بين الطرفين في خصوص وضع اليد يصح عرضه على القضاء .

(القضية رقم ١٢٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد حلى وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

الدعوى لعدم جديتها ولا يعتبر دعوى بطلب إلغاء هذه العقود لصورتها حتى كان يتحتم عليه اختصاص جميع أطراف العقد في الدعوى ، على أن الحكم لم يقض في الصورية ، والطاعن

لا يطلب من هذه المحكمة أن تقضى بصورية هذه العقود .

(القضية رقم ٤١٣ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين)

قضاء محكمة النقض المدنية

(الجمعية العمومية)

عند كل حركة بين المرشحين لها ولم ليسوا في كل حركة سواء .

٢ - إذا كانت المراسيم المطالب بالتعويض عنها لتخطيها الطالب في الترقية قد صدرت قبل العمل بقانون نظام القضاء وفي ظل قانوني مجلس الدولة رقمي ١١٢ لسنة ١٩٤٦ و ٩ لسنة ١٩٤٩ ، وكان الحق في إقامة الدعوى بطلب التعويض لا يسقط بمقتضى المادتين ٣٥ و ١٢ من قانوني مجلس الدولة المذكورين إلا طبقا للأصول العامة ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن عن طلب التعويض شكلا استنادا إلى المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء يكون على أساس .

المحكمة

.... ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الوزارة أخطأت في تطبيق القانون ، إذ أغفلت ترقية الطالب مع أنه حاز الكفاءة التي تؤهله للترقية متى حل دوره ، والتي لا يجوز معها تخليه ولو

٥٦٣

٢٢ يناير سنة ١٩٥٤

١ - أهلية . ترقية . الأهلية لوظيفة قضائية . ليست بذاتها دليلا على الأهلية للترقية إلى وظيفة أعلى منها . درجات الأهلية . الموازنة عند كل حركة بين المرشحين لها . المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .

ب - تعويض . سقوط الحق في إقامة الدعوى بطلب التعويض . المراسيم المطالب بالتعويض عنها صدرت في ظل قانون مجلس الدولة . سقوط الحق يكون وفقا للأصول العامة .

المبادئ القانونية

١ - الأهلية لوظيفة من الوظائف القضائية ليست بذاتها دليلا على الأهلية للترقية لوظيفة أعلى منها ، ومقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء ، هو أن الأهلية على درجات وعند التساوي فيها تراعى الأقدمية وعند التفاضل بين درجاتها يكون من هو حاز على درجة أعلى من غيره أولى بالترقية ، وتجري هذه الموازنة

كان من يليه في الأقدمية ممتازا في كفايته ، ذلك بأن القانون لم يعرف الأهلية ولكن مدلولها هو الصلاحية والكفاية ، ولم تشر الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء إلى الامتياز . ففي اتصف قاض بالأهلية والصلاحية وجبت ترقيته ، وقد رقى الطالب إلى وظيفة رئيس نيابة من الدرجة الثانية في فبراير سنة ١٩٥٠ وفي ذلك إقرار بصلاحيته وأدى عمله فيه خير أداء ، فكانت ترقيته بموجب المرسومين المطعون فيهما إذن واجبة ، والوزارة إذ لم ترقه تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، وثانيا : إن الوزارة إذ أهملت ترقية الطالب أساءت استعمال السلطة وتعسفت في استعمال الحق ، ذلك بأن الوزارة استندت إلى تقارير التفتيش السابقة على ترقيته إلى وظيفة رئيس نيابة من الدرجة الثانية وجعلتها سببا لعدم ترقيته إلى الوظائف الأعلى ، مع أنه لو كان الطالب غير أهل لوظيفة رئيس نيابة من الدرجة الثانية لما رفته الوزارة إليها ، ومع أن هذه التقارير لو لحقت بين الانصاف واستبعدت منها الملاحظات الخاطئة لدلت على أهلية الطاعن . وقد استجده عليها تقرير جديد نوه بنشاط الطالب للفقه والقضاء وأثبت أنه مجتهد في عمله وقد بليت التقارير القديمة على أسباب غير صحيحة وشبهها سوء استعمال السلطة لدوافع شخصية ترجع إلى سنة ١٩٤٧ وهي لا تؤدي عقلا إلى النتائج المستخلصة منها ، وقد عاينت الوزارة مقتضى قرارها الصادر في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٣ بعدم إخطار الطالب بالملاحظات المترتبة على بعض هذه التقارير وترتب على ذلك تهذر تفندها مع أنها ملاحظات صورية وخاطئة .

« ومن حيث إن الوزارة ردت على ذلك بأن

الأهلية درجات وعند اختلافها يفضل من هو أوفر أهلية ، وقد استعرضت الوزارة عند إجراء الحركة حالات رؤساء النيابة من الدرجة الثانية ، ووكلاء المحاكم من الفئة « ب » واختارت للترقية لوظيفة وكيل محكمة « أ » ، أو ما يعادلها من رأت صلاحيتهم لها ، وليس من بينهم أحد في درجة أهلية الطالب ، وليس يدل على صلاحية الطالب للترقية أنه سبق أن رقى إلى وظيفة رئيس نيابة من الدرجة الثانية ، لأن العبرة عند الاختيار للترقية هي بدرجة الأهلية بالنسبة للآخرين الموجودين في مجال الترشيح وتقدير الأهلية من إطلاقات الوزارة وهي تجريه مستعينة بتقارير التفتيش والهيئات الأخرى التي أنشأها قانون استقلال القضاء . وهي إذ تقدر الأهلية لا تقدرها على أساس الكفاية الفنية وحدها مستقاة من مجموع التقارير ، بل على أساس ما يجب أن يتعل به القاضي من رزانه ونزاهة واستقامة . وقالت النيابة إن ترقية الطالب إلى وظيفة رئيس نيابة من الدرجة الثانية يعتبر إقراراً بأهليته لهذه الوظيفة ، ويترتب على ذلك أنه عند النظر في أمر ترقية إلى درجة أعلى لا محل للبحث إلا في عمله الذي أداه في وظيفته الأخيرة ، وأنه إذا ساغ القول بأنه يتعين عند النظر في أمر الترقية الرجوع إلى جميع التقارير ، فإن ذلك يكون واجبا أيضا بالنسبة لجميع من شملهم المرسومان المطعون فيهما ،

« ومن حيث إن ما تذهب إليه الوزارة مردود بأنه وإن كان لها كامل الحق في وضع درجات للأهلية لرجال القضاء بحسب ما يتجمع لديها من معلومات تستمدتها من واقع أعمالهم وما تدل عليه تقارير التفتيش وسائر الأوراق المودعة ملفاتهم الخاصة ، وكان تقديرها في هذا

عند كل حركة بين المرشحين لها وهم ليسوا في كل حركة سواء .

« ومن حيث إن الطالب بنى دعواه فيما يختص بطلب التعويض على أن الوزارة أغفلت ترقية في الحركات التي أجرت بموجب المراسم الصادرة في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ و ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ و ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٤٨ و ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ فتخطاه خمسة وسبعون قاضيا ممن يلونه في الأقدمية لدرجة وكيل محكمة ثم رقى الطالب رئيسا للنيابة من الدرجة الثانية في فبراير سنة ١٩٥٠ وأغفلت ترقية بعد ذلك في الحركتين اللتين أجرتهما الوزارة بموجب المرسومين الصادرين في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ و ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ فتخطاه ١٥ زميلا من زملائه إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة « أ » ، وكان ذلك منها استنادا إلى تقارير قديمة مشوبة بسوء استعمال السلطة ولا تؤدي مقدماتها إلى النتائج التي استخلصت منها .

« ومن حيث إن الوزارة دفعت بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى فيما يتعلق بالمراسم الأربعة الأولى لصدورها قبل العمل بقانون نظام القضاء وعدم الطعن فيها من الطالب ، واستندت إلى المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ التي تنص على أنه تختص محكمة النقض ... بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء ... بإلغاء المراسم والقرارات المنصلة بإدارة القضاء ... كما تختص بالنظر في طلبات التعويض الناشئة عن ذلك وقالت إن هذا النص صريح في أن من اختصاص هذه المحكمة بالتعويض أن يكون

الشأن هو ما تستقل به متى كان يستند إلى ما هو ثابت في الملفات المشار إليها ، إلا أن المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء إذ نصت في الفقرة الأخيرة منها على أنه يجري الاختيار في الوظائف الأخرى ، أي وظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها وما فوقها ، على أساس الأهلية ، وعند التساوي تراعى الأقدمية ، قد شرعت في هذا الخصوص أحكاما تجب مراعاتها وفي الانحراف عنها مخالفة للقانون « ومن ثم فإن أمر تطبيق هذه الأحكام ليس من إطلاقات الوزارة تباشره بلا معقب عليها وإلا كان التظلم من الإخلال بها عيبا لا جدوى منه .

« ومن حيث إنه يبين من الملف السرى الخاص بالطلب وما حواه من أوراق وتقارير ومقارنة ذلك بالبيانات الرسمية المستخرجة بناء على أمر هذه المحكمة من واقع السجل السرى لرجال القضاء الذين تناولتهم الترقية بمقتضى المرسومين المطعون فيهما والقرارات الوزارية المسجلة لها من كانوا يلون الطالب في الأقدمية يبين من هذه المقارنة أن الوزارة إذ تخطت الطالب في الترقية إلى وظيفة رئيس نيابة من الدرجة الأولى بمقتضى المرسومين المذكورين لم تخطئه في تطبيق القانون ولم ينطو عملها على سوء استعمال السلطة ، ذلك بأن الصلاحية لوظيفة من الوظائف ليست بذاتها دليلا على الصلاحية لترقية لوظيفة أعلى منها ، ومقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء السابقة الإشارة إليها هو أن الأهلية درجات عند التساوي فيها تراعى الأقدمية . وعند التفاضل بين درجاتها يكون من هو جاز على درجة أعلى من غيره أولى بالترقية . وتجرى هذه الموازنة

العدل في تطبيق المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء على طلبات التعويض ، ورد النيابة على ما سبق بيانه .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بموضوع طلب التعويض عنها ، فإنه يبين بما احتواه ملف الطاعن من تقارير وبيانات أنه لا مخالفة للقانون في هذه المراسيم . ويؤكد ذلك أن الطاعن سكت عن طلب إلغائها في حينه أمام الجهة المختصة ، ولم يطلب هذا التعويض في طعنه على المرسوم الصادر ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ والمرسوم الصادر في يناير سنة ١٩٥٢ إلا في أواخر سنة ١٩٥٣ مع حله بما وجه إليه من ملاحظات وردة عليها .

ومن حيث إنه بالنسبة للتعويض المطلوب عن باقي المراسيم عدا المراسيم الأربعة الأولى ، فإنه وقد تبين أن هذه المراسيم لم يخالفها حيب من الخطأ في القانون أو سوء استعمال السلطة ، فإن طلب التعويض عنها يكون على غير أساس .

ومن حيث إنه بالنسبة لمرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ و ٣٠ يولييه ١٩٥٣ اللذين أضاف الطالع إلى طلباته الطعن فيهما فيما تضمنناه من عدم ترقية إلى رئيس محكمة من الفئة « أ » ، فإن هذا الطلب غير مقبول مادام أنه قد تبين عدم أحقية الطالع في الطعن على المرسومين الصادرين في أكتوبر سنة ١٩٥١ ويناير سنة ١٩٥٣ ، فلا يمكن اعتبار ذلك أثرا من آثار تخطئه في هذين المرسومين .

(الطالبان رقم ٢١ سنة ١٩٥١ و ٢٢ سنة ١٩٥٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وإسماعيل مجدى وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم وإسماعيل ومحمود عباد وأنيس قاني ومصطفى كامل المستشارين)

المرسوم أو القرار أساس التعويض المطلوب لإلغائه أو قضى فعلا بإلغائه . ورد الطالب على ذلك بأن تراخيه في الطعن في الأربعة المراسيم الأولى يرجع إلى حرمانه من الاطلاع على الملف السرى الخاص به للوقوف على أسباب تخطئه ، وأن التقارير متصلة ببعضها وتكون في مجموعها وحدة ، وأن هذه المراسيم صدرت في ظل قانون مجلس الدولة رقم ١١٢ سنة ١٩٤٦ المعدلة بالقانون رقم ٩ سنة ١٩٤٩ وقد استقرت أحكامه على أن طلبات التعويض لا يسقط الحق فيها إلا بمضي ١٥ سنة . وترى النيابة قبول دعوى التعويض عن المراسيم المذكورة استنادا إلى أن المقصود في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء هو طلبات الإلغاء وحدها وهي التي حدد قانون مجلس الدولة ميعاد لرفعها أما طلبات التعويض فقد جرى تضادها على على قبولها مادام الحق لم يسقط فيها طبقا للقواعد العامة .

ومن حيث إنه بالنسبة لطلب التعويض عن المراسيم الصادرة في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧ و ٢٣ أغسطس ١٩٤٨ و ٢٦ سبتمبر ١٩٤٩ لمخالفتها للقانون . إذ تخطت الطاعن في الترقية ، فإنها قد صدرت قبل العمل بقانون نظام القضاء وفي ظل قانون مجلس الدولة رقم ١١٢ الصادر في ٧ أغسطس ١٩٤٦ و ٩ سنة ١٩٤٩ ، ولما كان طلب التعويض لا يسقط الحق في إقامة الدعوى به بمقتضى المادتين ١٢ و ٣٥ من قانون مجلس الدولة المذكورين إلا طبقا للأصول العامة ، وأنه يتعين رفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا عن طلب التعويض عن هذه المراسيم دون حاجة إلى بحث وجهة نظر وزارة

٥٦٤

٢٣ يناير سنة ١٩٥٤

قرار إداري . طلب الغائه . القرار المطلوب
الغاؤه صدر قبل إنشاء مجلس الدولة . عدم قبول
الطلب سواء أكان بمقتضى قانون مجلس الدولة أو
قانون نظام القضاء .

المبدأ القانوني

لما كان القرار المطلوب إلغاؤه قد صدر
في ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٤ ، ولم يكن يجوز
للمحاكم إلغاء أو تأجيل أو وقف تنفيذ الأوامر
الإدارية عملاً بنص المادة ١٥ من لائحة
ترتيب المحاكم الأهلية ، ولم يستحدث حق
الطعن على القرارات الإدارية بالإلغاء إلا
بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الصادر بإنشاء
مجلس الدولة والذي استقر قضاؤه على عدم
قبول الطعن بطلب الإلغاء في القرارات
الإدارية الصادرة قبل إنشائه ، فإن استناد
الطاعن في طلب إلغاء القرار المشار إليه على
المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧
لسنة ١٩٤٩ الذي خلت نصوصه من انعطاف
أحكامه على الماضي هو استناد على غير أساس ،
ويكون الطلب غير مقبول سواء بمقتضى
قانون مجلس الدولة أو قانون نظام القضاء .

المحكمة

... ومن حيث إن النيابة العامة ترى عدم
قبول الطعن في خصوص ما حمله الطاعن من
إلغاء قرار تحديد أقدميته ذلك أولاً — لأن
هذا القرار صدر في وقت لم يكن يجوز فيه قانوناً
الطعن في المراسم والقرارات المتعلقة بإدارة

القضاء بالإلغاء أو التعديل ، ولم ينشأ حق
الطعن في هذه المراسم والقرارات إلا بعد العمل
بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الصادر بإنشاء
مجلس الدولة والذي لا تنسحب أحكامه على
الماضي ، ولا تجيز نصوصه إلغاء قرار إداري
صادر قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

ثانياً — لا يجوز للطالب الاستناد في هذا
الخصوص إلى نص المادة ٢٣ من قانون نظام
القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ لأن نص هذه
المادة لا يجيز طلب إلغاء المراسم والقرارات
الصادرة قبل العمل بهذا القانون ، وقالت النيابة
إنه ليس ثمة ما يمنع من قبول طلب التعويض
شكلاً ، وإن كان هذا الطلب مقترناً بطلب إلغاء
قرار سابق في تاريخ صدوره على تاريخ العمل
بقانون نظام القضاء ، وإنها ترى في موضوع
طلب التعويض الحكم برفضه .

(عن طلب الإلغاء)

د من حيث إن القرار المطلوب إلغاؤه قد
صدر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٤ ولم يكن
يجوز للمحاكم إلغاؤه أو تأويله أو وقف تنفيذه
عملاً بنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم
الأهلية ، وكانت ولايتها في هذا الصدد مقصورة
على الحكم بالتعويض متى تبين لها مخالفة القرار
الإداري للقوانين أو اللوائح ، ولم يستحدث
حق الطعن على القرارات الإدارية بالإلغاء
إلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الصادر
بإنشاء مجلس الدولة ، والذي أجلت نصوصه
في حدود ما ورد بها الطعن على القرارات المشار
إليها بالإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري ، وقد
استقر قضاء تلك المحكمة على عدم قبول الطعن
بطلب الإلغاء في القرارات الإدارية التي تكون

قد صدرت قبل العمل بالقانون المشار إليه ، ولا يجوز للطالب الاستناد في طلب إلغاء القرار المشار إليه إلى المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ التي خصت هذه المحكمة دون غيرها بالفصل في طلبات إلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء ، ذلك لأنه لم يرد في هذا القانون نص يجيز انعطاف أثر الأحكام الواردة به على الماضي ، ومن ثم فلا يجوز الطعن بطلب الإلغاء إلا على المراسيم والقرارات التي تكون قد صدرت بعد تاريخ العمل به .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين الحكم بعدم قبول طلب إلغاء القرار الصادر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٤ بتحديد أقدمية الطاعن .

(عن طلب التعويض)

« من حيث إن الطاعن بنى طلبه هذا على سببين ، أولهما : أن المرسوم الذي صدر بتعيينه قاضيا من الدرجة الثانية شمل أيضا تعيين الأستاذ ... المتخرج من كلية الحقوق في سنة ١٩٢٦ قاضيا من الدرجة الثانية أيضا وورد إسم الطالب في ترتيب المرسوم تاليا لزميله هذا ، ولما صدر قرار تحديد أقدمية الطالب لم يوضع في الأقدمية تاليا لزميله المشار إليه ، بل وضح تاليا للأستاذ ... الذي كان قد عين قاضيا من الدرجة الثانية بالمرسوم الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٣ في حين أن زميله هذا الذي حددت أقدمية الطالب تاليا له . وإن كان قد تخرج من كلية الحقوق في سنة ١٩٢٧ أي في نفس السنة التي تخرج فيها الطالب ، إلا أنه لم يشتغل بعمل قضائي إلا ابتداء من سنة ١٩٣٦ عند ما عين مفتشا بالمجالس الحسبية في حين أن الطالب قد اشتغل بالعمل القضائي منذ قيده بمجدول

المحاميين العام في سنة ١٩٢٧ على أثر تخرجه من كلية الحقوق . ولهذا يكون قرار تحديد أقدمية الطالب قد صدر مخالفا لنص المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٩ سنة ١٩٤٣ التي تنص على أنه يراعى في تحديد أقدمية المحامي الذي يعين من الخارج في السلك القضائي تاريخ قيده بمجدول المحامين العام ، وقد ترتب على تحديد أقدمية الطالب على هذا الوضع المخالف للقانون تأخير ترفيته إلى درجة قاض من الدرجة الأولى . والسبب الثاني : أنه بعد صدور مرسوم ١٦ من مارس سنة ١٩٤٤ صدرت مراسيم أخرى تضمنت تعيين بعض المحامين ممن تخرجوا من كلية الحقوق في سنة ١٩٢٧ والسنوات التالية لها قضاة من الدرجة الثانية ، ثم صدرت قرارات بتحديد أقدميتهم في وضع جعلهم سابقين للطالب في ترتيب هذه الأقدمية الأمر الذي يعتبره الطاعن منطويا على إساءة استعمال السلطة .

« ومن حيث إن وزارة العدل قد صدقت ضرورة رسمية من الاستقالة المقدمة من الطالب بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ونصها : حضرة السيد وزير العدل بعد التحية ، أرجو قبول استقالي من عملي القضائي لأسباب صحية مع تفضلكم بضم سنتين لمدة خدمتي المحسوبة في المعاش وصرف فرق المرتب عنهما ، وذلك الفرق بين المرتب مضافا إليه علاوة الغلاء والمعاش مضافا إليه كذلك علاوة الغلاء وتسوية حالي على هذا الأساس . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

ولما كانت هذه الاستقالة التي قدمها الطاعن قد قبلت من رئيسه المختص بما اقترنت به من شرائط حددتها الطاعن في طلب الاستقالة ، فإنه يترتب على قبول الاستقالة إنهاء رابطة التوظيف .

قيام السبب الذي بني عليه الاستقالة، وكانت المادة ١٢٧ من القانون المدني تقضى بأن يراعى في تقدير الاكراه جنس من وقع عليه هذا الاكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الاكراه، وكان الطاعن هو القاضى الذى ولى القضاء بين الناس زمنا طويلا يفرق فيه بين الحق والباطل فان مثله لاناخذ بهجة من قول يلقى اليه خصوصا وأنه يبين من تصويره للوقائع أنه فسح له في الوقت ليتفكر ويتدبر ويجرى القران والميزان ومن ثم تكون إرادته صحيحة إذ رجع تقديم استقالته مقرونة بشرائط لأسباب صحيحة بعد إذ ثبت من ملفه قيام دواعيها.

الممكن

من حيث إن الطاعن يطلب إلغاء المرسوم الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بقبول استقالته والقرار الوزاري الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ برفع اسمه من سجل رجال القضاء فيما تضمناه من حرمانه من وظيفته ناعيا عليهما مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والنقص في استعمال السلطة لأنه وإن كان قد قدم استقالته إلى السيد وزير العدل لإعفائه من وظيفته إلا أنه لا يمكن الاحتجاج عليه بذلك لما لا بس هذه الاستقالة من ظروف وماسبقها من تصرفات تنمى بسمة الإقالة ذلك لأنه في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ استدعاه وزير العدل وطلب منه تقديم الاستقالة وقد رفض الطالب تنفيذ هذا العرض، ثم في ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢

ولما كان الطاعن لم يقرن طلب الاستقالة فيما قرن بتمسكه بالسير في هذه الدعوى لما يستمدته في حالة الحكم فيها لمصلحته بالتعويض، وكان الطاعن قد قبل تسوية حالته بالشروط المبينة في طلب الاستقالة على أساس الوضع الذي كان يشغله بين رجال القضاء وقت تقديم استقالته، وهو الوضع الذي كان يشكو منه في دعواه هذه - لما كان ذلك، فإنه لا يكون للطالب حق في طلب التعويض. ومن ثم يتعين رفض هذا الطلب. (الطلب رقم ٢٠ سنة ٢٢ في بالهيئة السابقة).

٥٦٥

٢٣ يناير سنة ١٩٥٤

استقالة. طلب إلغاء الرسوم الصادر بقبولها. تأسيس هذا الطلب على أن الاستقالة تمت تحت تأثير الاكراه. ثبوت أن الطاعن أسس طلبه الاستقالة على أسباب صحيحة. الثابت من ملف الطاعن يؤيد صحة قيام هذه الأسباب. الطعن على غير أساس.

المبدأ القانوني

لما كان الطاعن قد أسس طاعنه في المرسوم الصادر بقبول استقالته على أن هذه الاستقالة لم تصدر منه عن إرادة صحيحة وإنما تمت تحت إكراه من لجنة تنظيم القضاء المشكلة طبقا للرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ إذ توعدته إن هو لم يقدم استقالته فإنما ستقضى في أمره بالعزل من وظيفته، وكان يبين من ملفه أنه بني طلبه الاستقالة على ظروفه الصحية التي لا تساعد على الاستمرار في مزاولة وظيفة القضاء، ولما كان قد ثبت من ملف الطاعن ما يؤيد صحة

استدعته لجنة تنظيم القضاء المشكلة طبقاً لأحكام الباب الثالث من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن قانون استقلال القضاء واستجوبته تفصيلاً عن سبب عدم إجابة ما عرضه عليه وزير العدل من تقديم استقالته ثم عن أمور رأت استيضاحه فيها وقد فند الطالب هذه الأمور وأوضح للجنة أن هذه الأمور كانت منذ عشر سنوات محل نظر اللجنة التي شكلت في وزارة العدل قبل إصدار قانون استقلال القضاء في سنة ١٩٤٣ وكان السيد رئيس لجنة تنظيم القضاء عضواً باللجنة السابقة وقد ظل الطالب يقوم بأعباء وظيفته دون أن يؤخذ عليه ما يشين سمعته أو نزاهته أو يمس عمله حتى رقى من قاض من الدرجة الثانية إلى رئيس محكمة فئة د ب ، إلا أن اللجنة أصرت على موقفها من إرغام الطالب على الاستقالة وإلا فصلته . وقد رأى إزاء هذا التعتك أن أمره ليس اختياراً بل إنه مكره على أمرين كل منهما أشق على نفسه من الآخر وهما الاستقالة أو الفصل ، وحاول عبثاً أن تعدل اللجنة عن هذا الأمر إلا أن اللجنة أصرت وأبت إلا الخضوع لأمرها فأخذ الطالب يدبر ويفكر فاختار أخف الأمرين وهو الاستقالة . وبين مما تقدم أن عنصر الرضا والاختيار كان منعدماً عند تقديم الطالب لاستقالته فلم تصدر منه عن إرادة صحيحة بل عن إرادة مكرهة مرغمة فقد دفع إليها دفعا عن رهبة حقيقية وإكراه أدبي بتعرض سمعته بفصله من وظيفته إذا ما رفض تقديم استقالته وليس من المطلق السليم أن قاضياً كرس حياته لخدمة القضاء أن يستقيل طواعية واختياراً في وقت تناثرت فيه الإشاعات

عن المستبعدين من الحكومة وتناوتهم الألسنة بالريب والشكوك لكثرة ما قبل عن الرغبة في تطهير الآداة الحكومية وأضاف الطاعن في مذكرته الشارحة بأنه دفعا لكل اعتراض يمكن ابدائه بشأن الأحكام الوقتية التي تضمنها الفصل الثالث من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ من إنشاء لجنة وقتية وتخويلها حق العزل بغير الطريق التأديبي وكذلك المادة ٨٩ المضادة بالمرسوم بقانون رقم ٢٠٦ سنة ١٩٥٢ بشأن الطعن بعدم جواز الطعن بالغاء المراسيم الصادرة تطبيقاً للمادة ٨٨ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فالطالب يدفع بعلان هذين القانونين . . .

وقد ردت وزارة العدل بأنه إذا أخذ الطاعن بأقواله التي ساقها بتقرير الطعن يبين أنه قابل الوزير يوم ٤ أكتوبر ثم ذهب إلى لجنة التنظيم يوم ٩ أكتوبر في حين أنه قدم استقالته يوم ١١ أكتوبر فلو أن الوزير عرض عليه استقالته لكان لديه الوقت الكافي لكي يفكر في هذا الطلب على أنه يقرر في تقريره أنه قدم الاستقالة بعد أن دبر وفكر واختار وليس في أوراق الدعوى ما يدل على أن لجنة التنظيم قد لوححت للطاعن بالفصل وأنصحت عن إصرارها عليه إذا لم يقدم استقالته فضلاً عن ذلك فإن هذه الوقائع على فرض صحتها لا يتحقق بها الإكراه المبطل للرضا فشرط الإكراه المبطل للرضا أن يكون بوسائل غير مشروعة فهذا الشرط غير متوفر بالنسبة لما يرويه الطاعن من أن اللجنة هددته بالفصل ذلك أن اللجنة منوط بها النظر في أمر القضاء فيما يتصل بهم وبأعمالهم وعزل من يتضجح لما أنه قد أسباب صلاحيته لوظيفته بالفصل من حق اللجنة وسلطانها ولا وجه للتهديد به والواقع

أن استقالة الطالب ترجع لأسباب صحية إذ ثابت في ملفه السرى أنه قد لازمه حالة مرضية تؤدي إلى نومه في أثناء انعقاد الجلسة نوما مصحوبا بتنفس هيبق وقد أقر الطاعن بذلك إذ استشهد تقرير مدير التفتيش الأسبق بأن تلك الحالة المرضية قد زالت الآن ولكن قد عاودته هذه الحالة الآن مع الأسف كما هو ثابت من تقرير رئيس محكمة الاسكندرية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقد كانت أهليته لا تؤهله للترقى إذ حكمت هذه المحكمة برفض طعنه في المراسيم التي تخطته في ١٢ يونيو سنة ١٩٥٢ أما طعنه في تشكيل لجنة تنظيم القضاء في مذكرته الشارحة فإنه دفاع جديد لم يضمه تقرير طعنه فضلا عن أن اللجنة لم تصدر أى قرار بشأن الطاعن وترى النيابة أن الطاعن ظل استقالته بسببها الصحيح وهي أن ظروفه الصحية لا تساعد على الاستمرار في وظيفة القضاء وأشارت إلى ما ثبت ذلك بملفه على أنه لا إكراه حيث تكون الوسيلة مشروعة في ذاتها وبإرادتها للوصول إلى غرض مشروع . وترى النيابة أنه غير مجد الطعن في دستورية القوانين لأنه فضلا عن أن الطاعن لم يتمسك بهذا النهى في تقرير طعنه فإن القانون الجديد قد صدر من الشارع صاحب السلطة الشرعية في وضع القوانين وليس للنظام أن يخوض في ضمير أعمال المشرع في سلطة سن القوانين ومن ثم يكون الطعن على غير أساس .

ومن حيث إنه يبين من ملف الطاعن أنه في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ قدم إلى وزير العدل طلبا قال فيه إنه لظروفه الصحية التي لا تساعد على الاستمرار في مواصلة وظيفة القضاء يعرب عن رغبته في الاستقالة من وظيفته راجيا التفضل

بقبولها مع ضم سنتين إلى مدة خدمته المحسوبة في المعاش وصرف الفرق بين المرتب مضافا إليه علاوة الغلاء والمعاش مضافا إليه علاوة الغلاء عن المدة المضافة وتسوية حالته على هذا الأساس وقد أبلغه رؤسائه المختصون قبول الاستقالة بما قرن بها من شرائط وبذلك تم الاتفاق بمطابقة القبول والإيجاب إلا أنه ينمى على هذه الاستقالة أنها تمت تحت إكراه من لجنة تنظيم القضاء المشكلة طبقا لأحكام الباب الثالث من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء إذ استدعته في ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ على ما يقول وتوعده إن هو لم يقدم استقالته فإنها ستقضى في أمره بالعزل من وظيفته ولما أن رأى الطالب أنه مكره على أمرين كليهما أشق على نفسه من الآخر أخذ يدبر ويفكر ، واختار أخف الأمرين وهو الاستقالة فقدم طلبا بها في ١١ أكتوبر فلم يصدر طلب الاستقالة والحالة هذه منه عن إرادة صحيحة وإنما دفع إليها دفعا عن رهبة حقيقية وإكراه بتهديده بفصله ولما كان يبين من ملف الطاعن أن اللجنة المشكلة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٤٢ للنظر في حالة رجال القضاء قبل تقرير مبدأ قابليتهم للعزل قد رأت بإجماع الآراء نقله إلى منصب غير قضائي . ولما كان قد عرف عنه أن النعاس يتغشاه وهو بمجلس القضاء حتى كتب في ذلك بعض رؤسائه إلى الوزارة إلا أن تقريراً من أحد رؤساء التفتيش أصدره في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٨ قد جاء به تردد في بعض الأوقات أن خضرة القاضي الطالب يغفو في الجلسات ولكن هذه الحالة قد انتهت تماما فيما أعلم وبصرف النظر عما في هذا التقرير من تردد لما قيل عن الطالب من قبل وما لا به من حيلة فقد قدمت بعد ذلك شكاوى

٥٦٦

٢٧ مارس سنة ١٩٥٤

نقل رجال القضاء وأعضاء النيابة من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية . الشرط الزمني الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ . وجوب قصره على من ورد ذكرهم في الفقرة المذكورة . عدم سريانه على وكلاء النائب العام المنقولين من القضاء المختلط إلى القضاء الوطني .

المبدأ القانوني

إن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ بوضع قواعد نقل رجال القضاء وأعضاء النيابة المصريين في المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية إذ اشترطت فيمن ينقل إلى وظيفة رئيس محكمة أو ما يماثلها أن يكون قد مضى ثمانى عشرة سنة على الأقل في الاشتغال بعمل قانوني ، وإذ نصت على أنه في جميع الأحوال لا يجوز أن ينقل القاضى أو رئيس النيابة في المحاكم المختلطة إلى القضاء الوطنى في درجة أقل من وكيل محكمة أو ما يماثلها على ألا يرقى إلى درجة رئيس محكمة إلا بعد مضى الثمانى عشرة سنة السالف ذكرها ، فإن الشرط الزمني الوارد في هذه الفقرة إنما هو مقصور فقط على من ورد ذكرهم فيها فلا يسرى على وكلاء النائب العام المنقولين من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية وإنما تسرى عليهم أحكام المادة الثالثة من القانون المذكور ،

الممكن

من حيث إن الطالب يبنى طلبه الأول

من بعض المتقاضين في هذا الشأن وقد كتب رئيس محكمة الاسكندرية إلى وزارة العدل في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بعد فحصها أن الداء يسير في ازدياد وأن حالة الطالب الصحية قد فقد بها أهليته للوظيفة وقد شكوا منها زملاؤه الذين يجلسون معه في مجلس القضاء والمحامون وجمهور من المتقاضين ، واقترح تسوية حالة الطالب على أساس ما جاء باقتراحه ، وهذا الذى ثبت من ملف الطالب يؤيد صحة قيام السبب الذى بنى عليه استقالته . ولما كانت المادة ١٢٧ مدنى جديد تقضى بأن يراعى في تقدير الإكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه وجب إذا النظر في حالة مدعى الإكراه لتعرف إلى أى حد هو يتأثر بالرهبة والخوف ولما كان هو القاضى الذى ولي القضاء بين الناس زمنا طويلا يفرق فيه بين الحق والباطل فإن مثله لا تأخذه رهبة من قول يلقي إليه مهما كان قائله خصوصا وإنه يبين من تصويره للوقائع أنه فسح له في الوقت ليتفكر ويتدبر ويجزى القرآن والميزان ومن ثم تكون نية الطالب صحيحة إذ رجع تقديم استقالته مقرونة بشرائط لأسباب صحية بعد ثبوت قيام دواعيها من ملفه وعلى ذلك يكون غير متبع ما يثيره بعد ذلك من دفع وما يتقدمه من طلبات ويتمين رفض الطلب .

(الطلب رقم ٢١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وإسماعيل مجدى وعبد العزيز سليمان وأحمد الفروسي ومصطفى حسن وحسن دارذ ومحمود إبراهيم إسماعيل ومحمود عياد وأنيس قالى ومصطفى كامل المستشارين).

لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء التي جعلت الأهمية أساسا للترقية بالنسبة إلى من هم في درجة الطالب وعند التساوي تراعى الأقدمية، ويقول إنه لا يقل أهمية عن مخطوه بالمرسوم والقرار سألني الذكر وانهى إلى طلب إلغائها وإلغاء قرار مجلس القضاء الأعلى الذي أنبأ عليه فيما تضمنته من هدم ترقيته وتعويضه للفرق في المرتب وإعانة الغلاء بين ما يتقاضاه في درجته الحالية وبين ما يستحقه إذا رقي والزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

ومن حيث إن توجيه الطلب إلى قرار مجلس القضاء الأعلى غير مقبول، إذ لا شأن لهذا المجلس في الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهة الإدارية على ما هو مبين في طعنه ذلك، لأن الدولة - أخذا بما جاء في المادة ١٤ من قانون المرافعات - تعتبر ممثلة بالوزارة ومديرى المصالح المختصة والمحافظين والمديرين وليس مجلس القضاء الأعلى من هذه الجهات وآراءه التي يبدونها ليست في حد ذاتها قرارات إدارية تجعلها محلا لقضاء الإلغاء أمام محكمة النقض ومن ثم يشين هدم قبول الطلب الموجه إلى مجلس القضاء الأعلى.

ومن حيث إن وزارة العدل تقول في مذكرتها التي ردت بها على الطالب بأن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ يشترط فيمن ينقل من المحاكم المختلطة إلى وظيفة رئيس محكمة أو ما يماثلها أن يكون قد قضى ثمانى عشرة سنة على الأقل في الاشتغال بعمل قانوني، والطالب لم يبدأ بممارسة العمل القانوني إلا في ١٤ من مارس سنة ١٩٤٠ عند تعيينه مأمورا قنصليا على ما يبين من ملف خدمته ولم تبد الوزارة سببا آخر لتخطي الطالب سوى تخلف هذا الشرط.

(المقيد برقم ٧ سنة ٢٣ ق) على أنه حصل على شهادة الليسانس في القانون عام ١٩٢٦ ثم أتم دراسته في فرنسا وحصل على درجة الدكتوراه في سنة ١٩٣٠ وفي فبراير سنة ١٩٣١، التحق بخدمة وزارة الخارجية وظل يتدرج في وظائفها حتى يناير سنة ١٩٣٩ بإدارة الشؤون القانونية وفي أغسطس سنة ١٩٤٠ قدب لوظيفة محام من الدرجة الأولى بإدارة قضايا الحكومة ثم الحق بالمفوضيات المصرية في الخارج وفي ١١ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ عين وكيل النيابة من الدرجة الثانية لدى المحاكم المختلطة ورقى إلى وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى في أغسطس سنة ١٩٤٨ وفي ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ صدر مرسوم بتعيينه وكيل النيابة من الدرجة الأولى الممتازة بالمحاكم الوطنية وذلك تنفيذا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ بوضع قواعد لنقل رجال القضاء وأعضاء النيابة المصريين في المحاكم المختلطة عند نهاية فترة الانتقال إلى المحاكم الوطنية وتحديد أئديتهم، وفي ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ عين الطالب قاضيا من الدرجة الأولى وفي ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ رقى الطالب إلى وظيفة رئيس نيابة من الدرجة الثانية ثم في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ رقى رئيسا للنيابة من الدرجة الأولى وفي أول يناير سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم المطعون فيه متخطيا إياه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) وقال هذه الترقية عشرة من زملائه كانوا يلونه في الأقدمية، وفي نفس التاريخ صدر قرار وزير العدل مكلا لذلك المرسوم تخطى الطالب أيضا في الترقية إلى درجة رئيس نيابة من الفئة الممتازة وقال هذه الترقية خمسة من زملائه، ويبنى الطالب على هذا المرسوم والقرار مخالفتها للبادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨

« ومن حيث إن النيابة العامة ترى الأخذ
بوجه نظر الطاعن في الطعن في مرسوم أول يناير
سنة ١٩٥٣ .

« ومن حيث إن قول الوزارة مردود بأن
الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم
٧٩ لسنة ١٩٤٩ تنص على أنه يشترط فيمن
ينتقل إلى وظيفة رئيس محكمة أو ما يماثلها أن
يكون قد قضى ثمان عشرة سنة على الأقل في
الاشتغال بعمل قانوني ، وفي جميع الأحوال لا يجوز
أن ينقل القاضي أو رئيس النيابة في المحاكم المختلطة
إلى القضاء الوطني في درجة أقل من وكيل محكمة
أو ما يماثلها على ألا يرقى إلى درجة رئيس محكمة
إلا بعد مضي الثمان عشرة سنة المنصوص عليها
في الفقرة السابقة ، وهو نص واضح الدلالة على
أن شرط توفيق المدة التي قدرها الشارع بثمان
عشرة سنة مقصور فقط على من ورد ذكرهم
ضراحة في الفقرة المذكورة وهم من كانوا عند
نقلهم قضاء بالمحاكم المختلطة أو رؤساء نيابة بها
فأنهم ينقلون على الأقل إلى درجة وكيل محكمة
أو ما يماثلها بالقضاء الوطني وأن حكم هذا الشرط
الزمني يجب ألا يتعدى من عناهم الشارع وخصهم
بالذكر إلى غيرهم ، يضاف إلى ذلك أن الشارع
في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون
المذكور قد نص على أنه « يعتبر وكلاء النائب
العام من الدرجة الأولى من المحاكم المختلطة كأنهم
كانوا في وظائف وكلاء للنائب العام من الدرجة
الأولى في المحاكم الوطنية من تاريخ تعيينهم ،
والطالب عند نقله إلى القضاء الوطني كان وكلاء
النائب العام من الدرجة الأولى في المحاكم المختلطة
وقد شغل هذه الوظيفة منذ عام ١٩٤٨ ، ولما
كان الشارع قد سوى بين وكلاء النيابة من الدرجة

الأولى سواء منهم من كان في القضاء الوطني أو من
نقل إليه من القضاء المختلط واعتبرهم جميعا متساوين
في أحقيتهم للترقية إلى الدرجة القضائية الأعلى دون
اشتراط أي قيد يقيّد البعض منهم دون البعض
الآخر فإن المرسوم المطعون فيه والقرار الوزاري
المتعمم له يكونان قد صدرا على خلاف مقتضى
الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم
٧٩ لسنة ١٩٤٩ ويتعين لذلك إلغاؤهما .

« وحيث إن الطالب يبنى طلبه الثاني (المقيد
برقم ٤٥ سنة ٢٣ ق) على أن الوزارة قد خالفت
المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة
١٩٥٢ وأساست استعمال سلطاتها في تطبيقه ، إذ
تخطت في المرسوم الصادر في ٣٠ يولييه سنة ١٩٥٣
ورقت زملاء الذين كانوا يلونه في الأقدمية إلى
درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها من مناصب النيابة
العلمية إذ رقى الأستاذ الذي كان يلى الطالب
في الأقدمية قبل صدور مرسوم أول يناير سنة ١٩٥٣
دونه مع أنه لا يمتاز في الأهمية بما كان يقتضى أن
تشمله الترقية قبله ، وانتهى إلى طلب إلغاء
المرسوم الصادر في ٣٠ من يولييه ١٩٥٣ فيما
تضمنه من عدم ترقية وإلغاء القرار الوزاري
المرتّب عليه وقرار مجلس القضاء الأعلى الذي
أقنينا عليه .

« ومن حيث إن توجيه الطلب إلى قرار
مجلس القضاء الأعلى غير مقبول للأسباب التي
تقدم ذكرها في الطلب الأول .

« ومن حيث إن الوزارة تقول في ردعها على
هذا الطلب بأنه متصل بطلبه الأول ويتوقف الفصل
فيه على ما يقضى به فيه ، وأن ما يثيره الطاعن من
تخطئ الأستاذ إلى درجة رئيس محكمة
أ ، دونه لا عمل له ، لأن المذكور كان قبل حركته

٥٦٧

أول مايو سنة ١٩٥٤

١ — تقضى بـ: طعن . ميعاد الطعن . وجوب إضافة ميعاد مسافة إليه وفقا للمادة ٢١ مرافعات .

ب — أهلية . العناصر التي تتكون منها الأهلية . بيان هذه العناصر . القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

ج — أهلية . درجة الأهلية . كيف تقدر السلطات المختصة درجة الأهلية . الموازنة بين عناصر الأهلية .

المبادئ القانونية

١ — لما كانت المادة ٢١ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كان الميعاد معيناً لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة قدرها خمسون كيلومترا بين المكان الذي يجب الانتقال منه وبين المكان الذي يجب الانتقال إليه ، وكان الطالب مقيماً بمدينة بعد عن مقر هذه المحكمة بأكثر من خمسين كيلومترا فإن تقريره بالطعن في اليوم التالي لانتهاء ميعاد الثلاثين يوماً من وقت نشر المرسوم بالجريدة الرسمية يكون صحيحاً .

٢ — لم يورد القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ تعريفاً للأهلية التي جعلها أساساً للترقية من وظيفة قاض من الدرجة الثانية ووكيل نيابة الدرجة الأولى ولكن يمكن معرفة عناصرها مما جاء ببعض نصوصه فن هذه العناصر الكفاءة الفنية إذ شرط القانون في المادة الثانية فيمن عين قاضياً التحقق من كفايته وصلاحيته ، ومن عناصرها أيضاً الأقدمية لما تستتبعه من خبرة تنمو وتزداد كلما امتد الزمن برجل

٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٣ في درجة رئيس محكمة دب ، والطاعن لم يتجاوز درجة رئيس نيابة من الدرجة الأولى ولم يبلغ من حيث الأهلية درجة من تخطوه في تلك الحركة .

وحيث إن تخطى الطالب في مرسوم أول يناير سنة ١٩٥٣ قد جاء مخالفاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ على ما سلف بيانه ، أما ما تقوله الوزارة من أن أهلية الطالب ليست أسوة بمن سبقوه إلى الترقية وكانوا يلبونه في الأقدمية ، فإن المحكمة في سبيل التثبت من سلامة تطبيق القانون قد أمرت بضم بيانات رسميه مستخرجة من رافع الملف السري للاستاذ الذي كان يلى الطالب في الأقدمية عند صدور مرسوم أول يناير سنة ١٩٥٣ واطلعت المحكمة على هذه البيانات وعلى أوراق الملف السري الخاص بالطالب ، فتبين من المقارنة أن كلا منهما كفء للآخر في أهليته ، ومن ثم يتعين إلغاء المرسوم المطعون فيه لمخالفته للمادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٣ وكذلك القرار الوزاري المترتب عليه فيما تضمنته كل منهما من تخطى الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة د ١ ، أو ما يعادلها .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بطلبه فرق المرتب فهو أثر من آثار هذا الحكم لعمله السلطات الإدارية والحكم به خارج عن ولاية هذه المحكمة .

(الطبايان رفا ٧ و ٤٥ سنة ٢٣ ق رئاسة وصتوية السادة الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وإسماعيل مجدى ومحمد المزيه سليمان وأحمد العروسي وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل ومحمود صياد وأنيس فاك ومصطفى كامل (الستاديين))

٥٦٨

٢٢ مايو سنة ١٩٥٤

١ — تنازع الاختصاص . اختصاص . وقت تنفيذ . حكم نهائي من المجلس الى بالتطبيق وحكم آخر من المحكمة الشرعية بدخول الزوجة في طاعة زوجها . اختصاص محكمة النقض بالفضل في هذا التناقض .

ب — تنازع الاختصاص . اختصاص . محاكم شرعية . مجالس مالية . أحوال شخصية . مناصب اختصاص المحاكم الشرعية . مناصب اختصاص المجلس الى للأقباط الأرثوذكس . الأمر العالي الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ .

ج — تنازع الاختصاص . اختصاص . أحوال شخصية . دعوى من الزوجة أمام المجلس المالي للأقباط الأرثوذكس بالمطالبة بالنفقة والطلاق لسوء المعاشة والحياة الزوجية . إسلام الزوج بغير دفع الدعوى . طلب الزوجة الطلاق لإسلام الزوج . قضاء المجلس الى بالطلاق . تأسيس دعوى على إسلام الزوج وعدم ترضيه لأسببين المذنبين أقيمت عليهما الدعوى ابتداء . تجارز المجلس حدود اختصاصه . علة ذلك .

د — تنازع الاختصاص . أحوال شخصية . تنازع القوانين . طلاق . حق مكسب . عقد الزواج لا يكسب أياً من الزوجين فيما يختص بالطلاق والتطبيق حقا مستقرا لا يتأثر بما قد يطرأ به من إبرامه .

المبادئ القانونية

١ — إذا صدر حكم نهائيان متناقضان أولهما من المجلس المالي للأقباط الأرثوذكس قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص والفصل بين الطالبة وزوجها والتصريح لها بالزواج والحكم الآخر من المحكمة الشرعية برفض الدفع بعدم الاختصاص وبدخول الطالبة في طاعة زوجها، فإن الجمعية العمومية لمحكمة النقض تكون هي المختصة بالفصل في النزاع الناجم عن هذا التناقض .

القضاء في عمله وقد نص القانون على ذلك في مواطن عدة كما جعل لهذا العنصر اعتبارا خاصا إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ على أن تراعى الأقدمية عند التساوي في درجة الأهلية ومن هنا صرنا كذلك ما نص عليه القانون في الفقرة الخامسة من المادة الأولى إذ شرط في من يولى القضاء أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ويتضمن ذلك الاستقامة والنزاهة وخلقا قويا ينأى عن المؤثرات وينأى بصاحبه عن الشبهات ومن مجموع هذه العناصر وما يتصل بها تمازجة متناسقة تكون الأهلية .

٢ — إنه وإن كان توافر عناصر الأهلية لازما حتى تحقق الأهلية غير أن القانون لم يحدد لكل منها كعنصر في الأهلية نسبة معينة إذ للسلطات المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تعمل المواءمة في تصرفاتها حتى تكون مطابقة للمصلحة العامة مستجيبة لدواعيها وبقضيتها ذلك أن تعمل الموازنة بين هذه العناصر لتقدير درجة الأهلية وإن كان يجب في كل الأحوال ألا يكون ثمة مخالفة للقانون في تحقق الأهلية لكل من شمله الترقية وتقدير درجاتها .

(الطبايع رقم ٣٤ و ٤٠ سنة ٢٣ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وإسماعيل مجدى ومحمد العزى سليمان وأحمد المروسي ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس خالي ومحمود عياد ومصطفى كامل المستشارين) .

٢ - كانت المحاكم الشرعية منذ القدم هي المحاكم ذات الولاية العامة في مسائل الأحوال الشخصية وقد ظلت كذلك فلم يخرج من ولايتها إلا ما سمح المشرع أن يعهد به من هذه المسائل إلى جهات قضائية أخرى ويبين من نصوص الأمر العالي الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بإنشاء المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس والقوانين المعدلة له أن المشرع قصر اختصاص هذا المجلس على مسائل الأحوال الشخصية المعينة في المادة ١٦ منه كما أنه جعل مناط هذا الاختصاص الاستثنائي المحدود أن يكون طرفاً الخصومة من أبناء الملة أي من طائفة الأقباط الأرثوذكس وقد حرص المشرع عند إنشاء المجلس المذكور على توكيد وجوب مراعاة شروط هذا الاختصاص وعدم تجاوزها فأشار إلى ذلك في المادة الأولى من الأمر العالي المشار إليه كما نص في المادة ٢٩ منه المعدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ على أن أحكام هذا المجلس لا تنفذ إلا إذا صدرت في حدود اختصاصه، فإذا كان طرفاً الخصومة مختلفين في الملة امتنع الاختصاص وظل على حاله للمحاكم الشرعية.

٣ - متى كانت الزوجة النابعة لطائفة الأقباط الأرثوذكس قد أسست دعواها أمام المجلس الملي بطلب النفقة والطلاق من زوجها التابع لنفس الملة على سوء العشرة والخيانة الزوجية، وكان الزوج قد أشهر

إسلامه بعد رفع الدعوى ودفع بعدم اختصاص المجلس الملي بنظرها فتنازلت الزوجة عن طلب النفقة وطلبت الطلاق لإسلام الزوج، فإن المجلس المذكور إذا قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وبالطلاق لإسلام الزوج دون أن يتعرض لأي من السببين اللذين أقيمت عليهما الدعوى ابتداء يكون قد جاوز حدود اختصاصه ذلك أنه فصل في دعوى اختلف طرفاها ديانة في حين أن مناط اختصاصه الاستثنائي المحدود هو وجوب اتحاد طرفي الخصومة في الملة، ولا يسوغ أن يمد المجلس اختصاصه لمثل هذا الطلب الإضافي بمقولة إنه متى كان الزواج قد تم أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية كان المجلس الملي مختصاً بالفصل في آثار الزواج فهما اختلفت ديانة الزوجين بعد العقد ذلك لأن الأمر العالي الصادر بإنشاء هذا المجلس إنما أقام اختصاصه على اتحاد ملة طرفي الخصومة لحسب ولم يجعل لجهة تحرير عقد الزواج شأناً في الأمر، كذلك لا محل لتبرير اختصاصه بأنه وقد كان هو المختص بنظر الدعوى وقت رفعها يظل مختصاً بهما طراً عليها بعد رفعها بما يؤثر على اختصاصه إذ هذا القول مدفوع - أولاً - بأن الدعوى التي رفعت للمجلس الملي وكان مختصاً وقت ذلك بنظرها هي دعوى نفقة وطلاق لسوء العشرة والخيانة الزوجية أما الطلب الذي فصل فيه وأجاب به وهو الطلاق لإسلام

الزوج فقد رفع له بعد إسلام المدعى عليه ولم يتعرض للطلب السابق - وثانيا - بأن المدعى عليه أصبح بعد إشهار إسلامه مسلما تحكم الشريعة الإسلامية وحدها دون غيرها حاله الشخصية فلا يسوغ أعمالا للقاعدة المقررة في فقه المرافعات إخضاعه في أحواله الشخصية للمجلس الملي وهو مجلس طائفي محدود الولاية لا يستطيع أن يحكم بغير القواعد التي وضعت لأبناء الطائفة من الأقباط الأرثوذكس إذ في هذا إهدار غير جائز لحقوق موضوعية ومخالفة للنظام العام .

٤ - ليس للزوجة قانونا التحدى بحق مكسب في أن تطلب التطلق وفقا لأحكام القانون الذي أبرم عقد الزواج تحت سلطانه ذلك لأن عقد الزواج لا يكسب أيا من الزوجين فيما يخص بالطلاق والتطلق حقا مستقرا لا يتأثر بما قد يطرأ بعد إبرامه مما يكون من شأنه سريان قانون آخر في هذا الخصوص وقد أيد المشرع المصري هذا النظر فيما سنه من قواعد لتتازع القوانين وذلك بما قرره في المادة ١٣ من القانون المدني .

المحكمة

د حيث إن الوقائع تتحصل في أن المدعى عليه تزوج من الطالبة وكلاهما من طائفة الأقباط الأرثوذكس وذلك في ٢١ من يوليو سنة ١٩٤٧ ، وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ رفض الطالبة على المدعى عليه دعوى أمام مجلس

ملي فرعى القاهرة للأقباط الأرثوذكس قيدت برقم ١٠ سنة ٥١ طلبت فيها الحكم - أولا - بإلزام زوجها بأن يدفع لها نفقة شهرية قدرها خمسون جنيها ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٥٠ . ثانيا - بالفصل بينها وبين زوجها وذلك تأسيسا كما هو ثابت من صحيفة دعواها على أن حياتها كان أكثرها مررا لا خير فيه ذلك أنه كان ولا يزال سىء الخلق شرس الطباع ، وأنها ترجىء الاقضية في ذلك حتى تنظر الدعوى ويطلب منها أن تقيم الدليل على ما تقول ، وأن الأنباء قد تواترت عندها وعند والدها على أن للزوج خلية استأجر لها شقة قريبة من المصنع وقيم عندها أياها وليالي ، وأنها تحققت - بالوقائع التي ذكرت - أن زوجها يخونها خيانة سافرة - لذلك هي تطلب الحكم لها بالطلاق ، وقد نظرت الدعوى أمام العضو المنتدب من المجلس الملي الفرعى في ٢٧ من يناير سنة ١٩٥١ وتأجلت لجلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٥١ حيث حضرت الزوجة وشرحت دعواها وأشارت إلى ما تدعيه من خيانة زوجية كما حضرت بجلسة ٩ من مايو سنة ١٩٥١ ولم يحضر الزوج ، وذكرت أنها تطلب الطلاق لسوء العشرة والخيانة الزوجية ، وأنه لما كان تحقيق وقائع هذه الدعوى يتطلب وقتا طويلا لذلك هي تطلب فرض نفقة لها ، وفي جلسة ١١ مايو سنة ١٩٥١ حضر المدعى عليه أمام المجلس الملي الفرعى ودفع بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لأنه أصبح مسلما ، وقدم إرشادا محررا في ٧ من مايو سنة ١٩٥١ أمام محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية ورد به أنه يقرر أنه كان مسيحيا أرثوذكسيا ، وأن الله قد هداه للإسلام من سنة تقريبا وأضر على إسلامه وقبلي بالشهادتين مع التبري من كل دين بخلاف دين

الإسلام وأنة اختار لنفسه اسم وأمين اسحق . فلما تقدم هذا الاشهاد طلب الحاضر عن المدعية التأجيل ، فاجلت الدعوى لجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥١ حيث قرر الحاضر عن المدعية التنازل عن طلب النفقة مؤقتا وطلب الطلاق لإسلام الزوج ، فقتضى المجلس الملى فى الجلسة المذكورة برفض الدفع بعدم الاختصاص وبالفصل بين الزوجين وبالتصريح للزوجة بالزواج بعد تصديق المجلس الملى العام ، وقد بنى الحكم فى خصوص الدفع على د أن الدعوى رفعت أصلا أمام هذا المجلس وهو صاحب الولاية الشرعية فى الفصل بين الطرفين فى كل ما ينشأ بينهما من نزاع يتعلق بأحوالهما الشخصية وذلك لأن كلاهما تابع للكنيسة القبطية الأرثوذكسية ولأن الزواج انعقد بينهما طبقا لطقوسها ، ومن المسلم به فقها وقضاء أن قيام أحد الزوجين بتغيير دينه فى أثناء نظر الدعوى لا أثر له فى تغيير اختصاص الجهة ذات الولاية إذا ما ثبت أن هذا التغيير إنما الغرض منه سلب ولاية هذه الجهة بعد أن تعلق به اختصاصها الأمر الذى استتبعه هذا المجلس من تصرف المدعى عليه ، فإن دعوى المدعية أثبتت (رفعت) فى ٦ من يناير سنة ١٩٥١ ولم يلجأ المدعى عليه إلى تغيير دينه إلا فى ٧ مايو سنة ١٩٥١ بعد أن سلخت الدعوى بصفة شهور وذلك بغية الوقوف دون المدعية وبمعاساه يفرض عليه من نفقة . ونفى المجلس الملى قضاءه بالفصل بين الزوجين على أنه د ثبت من الإعلام الشرعى المؤرخ ٧ مايو سنة ١٩٥١ أن المدعى عليه ترك الديانة المسيحية واعتنق الدين الإسلامى وأنه تسمى باسم أمين اسحق ، وأنه لذلك يتعين التفريق بين الزوجين والتصريح للمدعية بالزواج — ولما رفع هذا

الحكم للمجلس الملى العام للتصديق عليه قضى بذلك فى ١٢ من يوليو سنة ١٩٥١ فى غيبة الزوج ، وقد ورد فى أسبابه عن الدفع بعدم الاختصاص أنه فى غير محله د لأن الزواج الذى عقد فى الكنيسة القبطية من المسائل الديلية التى تخضع لسلطان الكنيسة التى عقدته مهما اختلف الخصوم دينيا ومذهبا وبذلك يكون الاختصاص للمجلس الملى الأقباط الأرثوذكس الذى عقد الزواج تحت أحكامه ، وقد رفع المدعى عليه التماسا عن هذا الحكم فقتضى المجلس الملى العام فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١ برفضه — بعد ذلك رفع المدعى عليه دعوى على الطالبة أمام محكمة مصر الجديدة الشرعية قيدت برقم ١٩٠ سنة ١٩٥٢ طلب فيها الحكم على الطالبة بدخولها فى طاعته فى المسكن الشرعى الذى أعده لهذا فدفعت الطالبة الدعوى بعدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظر الدعوى د لأن المدعى لا يزال على ديانته وأن المجلس الملى حكم بتعليقها فى ٢٥ مايو سنة ١٩٥١ وصدق على هذا الحكم فى ١٢ من يونيو سنة ١٩٥١ ، فقتضت المحكمة فى ٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ غيايا الطالبة برفض الدفع بعدم الاختصاص لأن اسلام الزوج أصبح ثابتا رسميا من تاريخ الاشهاد بأشهار الاسلام وأن المتداعيين قد أصبحا من هذا التاريخ — ٧ من مايو سنة ١٩٥١ — لا يخضعان إلا لأحكام الشريعة الإسلامية ولا سبيل إلى طلاق المدعى عليها من المدعى إلا إذا طلقها هو أو طلقها عليها المحكمة الشرعية وعلى ذلك يكون الطلاق الذى صدر من المجلس الملى قد صدر من جهة لا تلك إصداره ويكون قد وقع بطلان ولا يصح تنفيذه بحكم القانون ، وفتضت المحكمة فى الموضوع بدخول الزوجة فى طاعة زوجها فى المسكن

الشرعية في القضية رقم ٣٩٠٨ سنة ١٩٥٢ تاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ (ثانيا) عرض الموضوع على الجمعية العمومية لمحكمة النقض وذلك وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء لتقضى المحكمة بوقف تنفيذ حكم المحكمة الشرعية سالف الذكر واعتباره كأن لم يكن لصدوره من محكمة لا ولاية لها في القضاء وبسبب انقطاع رابطة الزوجية بين المدعية والمدعى عليه (وذلك بعد تعديل الطالبة لطلباتها وذلك بمجلس ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣) وفي ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ صدر الأمر في الطلب الأول بوقف تنفيذ الحكمين الأول الصادر من المجلس الملى في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥١ والمؤيد في ١٢ من يونيو سنة ١٩٥١ والآخر الصادر في ٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ من محكمة مصر الجديدة الشرعية والمؤيد استئنافيا في ٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ وذلك مؤقتا حتى تفصل الجمعية العمومية لمحكمة النقض في النزاع القائم بشأن تنفيذهما. وحيث إن أساس طلب الطالبة يتحصل في أن الحكم الصادر من المجلس الملى بالتطليق هو حكم صدر منه في حدود ولايته وذلك لأن دعوى التطليق رفعت له في ٦ من يناير سنة ١٩٥١ وكلا الطرفين قبلى أرثوذكسى فهو مختص بنظرهما ويظل المجلس مختصا بنظر الدعوى رغمًا عن اشارة المدعى عليه اسلامه في ٧ من مايو سنة ١٩٥١ إذ ليس من شأن تغيير الدين اللاحق على رفع الدعوى أن يجرّد الجملة المنظورة أمامها الدعوى من اختصاصها ، والمدعية وإن كانت تقدمت في ٢٥ من مايو من ١٩٥١ بسبب جديد للتطليق — وهو اسلام المدعى عليه — إلا أن هذا ليس من شأنه أن يجعل من طلب المدعية دعوى جديدة على أن اسلام المدعى عليه ليس

الذى أعده لأنها لم تثبت ما ادعته مشغولية هذا المسكن ، فعارضت الطالبة في هذا الحكم فتقضت المحكمة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بقبول المعارضة شكلا ورفضها ، وموضوعا وقد اعتبر الحكم دفع الطالبة لدعوى الطاعة بعدم أمانة الزوج على زوجته دفعا غير جدى لما أورده من أسباب ، فاستأنفت الطالبة هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية وقيد برقم ٣٩٠٨ سنة ١٩٥٣ وطلبت إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا بعدم اختصاص المحكمة الشرعية لأن المستأنف عليه لا يزال على دينه واحتياطيا عدم سماع الدعوى لانقطاع صلة الزوجية بين الطرفين أو رفضها لأنها دعوى كيدية ذلك لأن المستأنف عليه يعيش مع امرأه أخرى في نفس المنزل الذى أعده للطاعة ، وفي ٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا ، وقد لجأ طرفا الخصومة للقضاء المستعجل بمحكمة القاهرة لوقف تنفيذ هذه الأحكام فرفع الزوج في ١ ديسمبر سنة ١٩٥١ دعواه طالبا وقف تنفيذ حكم المجلس الملى فقضى فيها استئنافيا في ٣ من مارس سنة ١٩٥٢ بعدم اختصاص القضاء المستعجل كما قضى بذلك في الدعوى التى رفعتها الزوجة في ٢١ أبريل سنة ١٩٥٣ بالحكم الصادر من القاضى المستعجل في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ بعد ذلك قدمت الطالبة الطلب الحالى في ٢٩ / ٨ / ١٩٥٣ لرئيس محكمة النقض طالبة (أولا) وبصفة مستعجلة بأن يأمر السيد رئيس محكمة النقض بوقف تنفيذ حكم محكمة مصر الجديدة الشرعية فى القضية رقم ١٩٠ سنة ١٩٥٢ والذى قضى بدخولها فى طاعة المدعى عليه والمؤيد استئنافيا من محكمة القاهرة الابتدائية

من شأنه أن يؤثر على اختصاص المجلس المللي وذلك لأن المدعى عليه لم يسلم حقيقة فهو ما زال على دينه يمارس شعائره فلا يصح أن يمتد بإسلامه ولم يخالف المجلس المللي في قضائه بالطلاق قاعدة من قواعد النظام العام فقد طبق قاعدة موضوعية من قانون عقد الزواج وهي جواز الحكم بالطلاق إذا غير أحد الزوجين دينه بعد الزواج .

وحيث إن المدعى عليه طلب رفض طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الشرعية لصدره منها في حدود ولايتها وفصله بأن الحكم الصادر من المجلس المللي لا يصح الاعتداد به لصدره منه في غير حدود ولايته ، إذ لا ولاية للمجلس المللي إلا فيما يقع بين أفراد الطائفة من نزاع في أحوالهم الشخصية . وهو لم يعد من أفراد الطائفة منذ أشهر إسلامه في ٧ من مايو سنة ١٩٥١ وأنه أسلم عن عقيدة وإيمان لا غشا وأحتيالا كما تدعى الطالبة وغير صحيح أنه مارس شيئا من شعائر الدين المسيحي بعد إسلامه بل الصحيح أنه منذ إسلامه يقوم بأداء شعائر الإسلام محافظا عليها مدارما لها وأن حقيقة الخلاف بينه وبين أسرة زوجته إنما ترجع فقط إلى عليها برغبته في اعتناق الإسلام تلك الرغبة التي كانت تراوده منذ زمن طويل فلما أيقنت الأسرة أنه جاد في إظهار هذه الرغبة حاولت عبثا صرفه عنها فلما فشل المسعى دفعت الزوجة لرفع الدعوى أمام المجلس المللي بطلب التخليق الذي أسس على سوء العشرة والحياة الزوجية وهي وقائع غير صحيحة وأن المجلس المللي فصل في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥١ في دعوى جديدة لم تكن مرفوعة إليه قبل إسلامه في ٧ من مايو سنة ١٩٥١ وهي التخليق لإسلام الزوج وقد قضى فيها المجلس دون أن يتعرض للدعوى السابقة وهي دعوى التخليق

لسوء العشرة والحياة الزوجية ، مع أن المجلس لا يملك الفصل في هذه الدعوى الجديدة لأنها لم ترفع إلا في ٢٥ مايو سنة ١٩٥١ بعد أن أصبح هو مسلما فلا يصح الاعتداد بالحكم الذي أصدره المجلس لا سيما إذا لوحظ أن الحكم في على قاعدة تخالف النظام العام وهي أن إسلام الزوج يبيح فسخ عقد زواجه من كناية .

وحيث إن النيابة العامة طلبت أصليا من الحكم بعدم الاختصاص واحتياطيا رفض الطلب — وأسست الدفع بعدم الاختصاص على أن المشرع جعل بمقتضى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ من الجمعية العمومية لمحكمة النقض محكمة تفصل في تنازع الاختصاص الذي يقع بين الجهات القضائية المختلفة لا محكمة تنازع قوانين — ويقوم الطلب الاحتياطي على أن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بالإزام الطالبة بدخولها في طاعة المدعى عليه هو حكم صادر منها في حدود ولايتها بخلاف الحكم الصادر من المجلس المللي بتخليق الطالبة إذ هو حكم صدر من المجلس في غير حدود ولايته التي تستلزم وجود اتحاد الطرفين في الالتزام لطائفة الأقباط الأرثوذكسي ، وقد أصبح المدعى عليه يختلف ديانة عن الطالبة منذ أشهر إسلامه في ٧ من مايو سنة ١٩٥١ وأصبح من هذا التاريخ مسلما تجرى عليه الأحكام الدينية الخاصة بالمسلمين دون بحث إلى أي حد يطابق ما ظهر من إيمانه وما خفى منه ، وأنه لا يصح التحدي بأنه لا عبرة بتغيير الدين الطاريء بعد رفع الدعوى على اختصاص المجلس المللي .

أولا : لأن الدعوى التي رفعت إليه في ٦ من يناير سنة ١٩٥١ هي غير الدعوى التي رفعت له في ٢٥ مايو سنة ١٩٥١ بعد إسلام المدعى عليه ، ثانيا : لو سلم جدلا أنها نفس الدعوى فلا ولاية

المجلس الملى وذلك لسببين : أولهما أن قاعدة عدم تأثير تغيير الدين الطارىء بعد رفع الدعوى على اختصاص الجهة المرفوع اليها الدعوى مشروط فيها - شأن الجنسية - أن تكون الجهة الخارج عليها النزاع ذات ولاية عامة وثانيهما أنه لا محل لتطبيق القاعدة في حالة اسلام المدعى عليه لأن في الأخذ بها مخالفة لقاعدة من قواعد النظام العام وهي أنه لا يجوز لجهة دينية غير اسلامية أن تقضى في الأحوال الشخصية الخاصة بمسلم .

وحيث إنه يبين عما تقدم أنه قد صدر بين طرفي الخصومة حكمان نهائيان متناقضان أولهما من المجلس الملى الفرعى للأقباط الأرثوذكس لمدينة القاهرة في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥١ وصدق عليه من المجلس الملى العام في ١٢ من يوليو سنة ١٩٥١ وقد قضى بالحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص والفصل بين الطالبة والمدعى عليه والتصريح بالطالبة بالزواج ، والحكم الآخر صدر من محكمة مصر الجديدة الشرعية في ٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ وهو يقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وبإدخول الطالبة في طاعة زوجها المدعى عليه ، في الممكن الذي اعدته وتأيد من المحكمة المذكورة في المعارضة التي رفعتها الطالبة وذلك بالحكم الصادر في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ الذي تأيد استئنافا من محكمة القاهرة الشرعية في ٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ وبذلك تكون الجمعية العمومية للمحكمة النقض هي المختصة في الفصل في النزاع الناجم عن هذا التناقض وذلك وفقاً لنص المادة ١٩ من قانون نظام القضاء المعدل بالقانون رقم ٤٠٠ سنة ١٩٥٢ ولذلك يتعين رفض الدفع بعدم الاختصاص .

وحيث إن المحاكم الشرعية كانت منذ القدم هي المحاكم ذات الولاية العامة في مسائل الأحوال الشخصية وقد ظلت كذلك فلم يخرج من ولايتها إلا ما سمح المشرع أن يصدر به من هذه المسائل لجهات قضائية أخرى من ذلك أنه رأى أن يكون الفصل في مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالأقباط الأرثوذكس من اختصاص مجلس طائفي عهد إليه النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الأحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة فيأعدا مامور من اختصاص المجالس الحسينية (المحاكم المدنية للأحوال الشخصية ...) إنما مسائل الموارث لا تنظر إلا باتفاق جميع أولي الشأن فيها (المادة ١٦ من الأمر العالي الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ المعدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧) وظاهر من نصوص الأمر العالي الصادر بإنشاء هذا المجلس في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ والقوانين المعدلة له أن المشرع قصر اختصاص المجلس الملى على مسائل الأحوال الشخصية المعينة في المادة السادسة عشرة منه كما أنه جعل مناط هذا الاختصاص الاستثنائي المحدود أن يكون طرفاً الخصومة من أبناء الملة أى من الأقباط الأرثوذكس ومرجع هذا المنط أن المجلس هو مجلس خاص بطائفة بعينها لا يشترك في انتخاب من ينتخب من أعضائه إلا أفراد الطائفة القبطية الأرثوذكسية وأنه لصفته الخاصة لا يملك الحكم بغير قواعده التي تسرى على أبناء الطائفة (٢٣٨) من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٦ من نوفمبر سنة ٣٠) ولذلك قصر اختصاصهم دون سواهم ، وقد حرص المشرع عند إنشاء هذا المجلس على تأكيد وجوب مراعاة شروط هذا الاختصاص ، وعدم تجاوزها فاشتر

إلى ذلك في المادة الأولى من الأمر الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ كما نص في المادة ٢٩ منه المعدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧ على أن أحكام المجلس لا تنفذ إلا إذا صدرت في حدود اختصاصه وكانت تضيف إلى ذلك قبل تعديلها أنه إذا لاحظ البطريرك أن المجلس تعدى اختصاصه في مسألة من المسائل فله أن يرفع الأمر إلى ناظر الداخلية الذي له في هذه الحالة بعد الاتفاق مع ناظر الحفانية أن يوقف تنفيذ كل قرار يخالف لأحكام اللائحة ومن هذا يبين أن المجلس المللي للآقباط الأرثوذكس هو مجلس طائفي منح اختصاصا استثنائيا في بعض مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بأبناء الطائفة دون غيرهم وأنه يشترط لتحقيق هذا الاختصاص أن يكون طرفا الخصومة من الآقباط الأرثوذكس فإذا كان أحدهم من أبناء الطائفة الأخر مسليا امتنع الاختصاص وظل على حاله للمحاكم الشرعية .

وأن أي حكم يصدره المجلس المللي في غير حدود اختصاصه لا يصح تنفيذه .

وحيث إنه بالرجوع إلى وقائع النزاع يتضح أن المجلس المللي وإن كان مختصا بنظر دعوى الطالبة حين رفعها في ٦ من يناير سنة ٢٩٥١ طالبة فرض نفقة لها على زوجها والحكم لها بالطلاق لسوء العشرة والحياة الزوجية وذلك لما كان من اتحاد طرفي الخصومة في الملة وقت ذلك إلا أنه من الثابت أن المدعى عليه أصبح منذ ٧ من مايو سنة ١٩٥١ مختلفا في الدين عن المدعية ، إذ أشهر إسلامه وقدم بجملة ١١ من مايو سنة ٢٩٥١ إعلاما شرعيا بتغيير ذلك ودفع بعدم اختصاص المجلس بنظر الدعوى فلما تأجلت الدعوى للجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢

بناء على طلب المدعية حضر وكيلها في الجلسة المذكورة وتنازل عن طلب النفقة وطلب الطلاق لإسلام الزوج المدعى عليه ، فقضى المجلس برفض الدفع بعدم الاختصاص وبالإطلاق لإسلام الزوج دون أن يتعرض لأي من السببين اللذين أقيمتا عليهما الدعوى ابتداء وهما سوء العشرة والحياة الزوجية ، وبذلك يكون المجلس في فصله بالفصل بين الزوجين لإسلام الزوج قد تجاوز اختصاصه إذ قضى بإجابة طلب رفع إليه في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥١ بعد أن أصبح المدعى عليه مسلما ، وبذلك يكون قد فصل في دعوى اختلف طرفاها ديانة ، وهي دعوى لا ولاية له عليها ذلك لأن منوط اختصاصه الاستثنائي المحدود هو وجوب اتحاد طرفي الخصومة في الملة ، ولا يسوغ أن يمتد المجلس اختصاصه لمثل هذا الطلب الإضافي بمقولة إنه متى كان عقد الزواج قد تم أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية كان المجلس المللي مختصا بالفصل في آثار الزواج مهما اختلفت ديانة الزوجين بعد العقد ، ذلك لأن الأمر العالي الصادر بإنشاء المجلس إنما قام اختصاصه على اتحاد ملة طرفي الخصومة لحسب ولم يجعل لجهة تحرير عقد الزواج شأنًا في الأمر فضلا عن أن هذا القول يؤدي إلى نتيجة غير مقبولة وهي تطبيق القواعد التي كانت تحكم عقد الزواج وقت إبرائه على حالة جديدة أحدثها تغيير أحد الزوجين لدينه بعد الزواج ، كذلك لا عمل لتبرير اختصاص المجلس المللي بأنه وقد كان هو المختص بنظر الدعوى وقت رفعها إليه في ٦ من يناير سنة ١٩٥١ يظل مختصا بنظرها مهما طرأ عليها بعد رفعها عما يؤتمن على اختصاصه ، إذ هذا القول متفوح ، أولا من جهة الدعوى التي رفعت للمجلس المللي

في ٦ يناير سنة ١٩٥١ وكان وقت ذلك مختصا بنظرها هي دعوى نفقة وطلاق لسوء العشرة والحياة الزوجية أما الطلب الذي فصل فيه المجلس وأجابه وهو الطلاق لإسلام الزوج فقد رفع له في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥١ بعد إسلام المدعى عليه أما الطلب السابق فلم يعرض له المجلس ، ثانيا - أن المدعى عليه أصبح بعد أن أشهر إسلامه في ٧ من مايو سنة ١٩٥١ مسلما تحكم الشريعة الإسلامية وحدها دون غيرها حاله الشخصية وهما الطلاق والتطليق فلا يسوغ إعمالا للقاعدة المقررة في فقه المرافعات إخضاعه في أحواله الشخصية للمجلس الملى وهو مجلس طائفي محدود الولاية لا يستطيع أن يحكم بغير القواعد التي وضعت لأبناء الطائفة من الأقباط الأرثوذكس إذ في هذا إهدار غير جائز لحقوق موضوعية ومخالفة للنظام العام ولا عمل للقول بأن المدعى عليه لا يصح اعتباره مسلما لأنه لا زال على دينه وإنه إنما أظهر اعتناقه للإسلام تهربا من اختصاص المجلس الملى أو احتيالا للكيد للبدعية ، لا عمل لمناقشة هذا القول بعد ما هو ثابت من أن المجلس الملى قضى باعتباره تاركا دينه ومعتنقا للإسلام معللا بذلك قضاءه بالفصل بينه وبين زوجته وبعد ما ثبت أن محكمة مصر الجديدة الشرعية - التي تأيد حكمها استئنافيا - وقد دفت أمامها بعدم الاختصاص لأن الزوج ما زال على دينه قضت برفض الدفع لثبوت إسلام الزوج قائلة : إن إسلام الزوج أصبح ثابتا رسميا من تاريخ الإشهاد بإشهار الإسلام وإن المتداعين قد أصبحا من هذا التاريخ (٧ من مايو سنة ١٩٥١) لا يخضمان إلا لأحكام الشريعة الإسلامية ولا شئيل لطلاق المدعى عليها من المدعى إلا إذا طلقها هو أو

طلقها عليه المحكمة الشرعية وعلى ذلك يكون الطلاق الذي صدر من المجلس الملى قد صدر عن جهة لا تملك إصداره .

« وحيث إنه لذلك يكون الحكم الصادر بين طرفي الخصومة من مجلس ملى فرعى القاهرة في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥١ والمصدق عليه من المجلس الملى العام في ١٢ يوليو سنة ١٩٥١ والذي يقضى بالفصل بين الزوجين والتصريح للزوجة بالزواج قد صدر من المجلس الملى في غير حدود ولايته فلا يصح الاعتداد به أو تنفيذه .

« وحيث إن الحكم الصادر من محكمة مصر الجديدة الشرعية في الدعوى رقم ١٩٥ سنة ١٩٥٢ التي رفعها المدعى عليه طالبا دخول زوجته في طاعته والتي قضى فيها بذلك في ٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ وتأييد استئنافيا من محكمة القاهرة الشرعية في ٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ غير معتد بالحكم الصادر من المجلس الملى وهو حكم صادر من المحكمة الشرعية وهي تملك الاختصاص وذلك لاختلاف ديانة الزوجين ولم يخالف فيما قضى به قاعدة من قواعد النظام العام وفي هذا ما يكفي لصلاحيته للتنفيذ ورفض طلب وقف تنفيذه ..

على أنه مع ذلك فإن هذا الحكم - خلافا لما تزمه الطالبة - إذ قضى بالإزام الزوجة بالدخول في طاعة زوجها بعد إسلامه لم يصادم عقيدة دينية ترتبط بها الزوجة ويلزمها اتباعها ويحرم عليها مخالفتها إذ ليس في قواعد الدين المسيحي ما يحرم على الزوجة المسيحية أن تستمر في معاشرة زوجها الذي يغير دينه بعد الزواج ومرجع ذلك ما أثبتته ابن العسال في الفصل الخامس « في حدة الزواج وأحواله » وإن كان أخ له امرأة ليسنت بمؤنة وهي يجب أن تقيم

التطليق متى توافرت الشروط المبينة في المادة المشار إليها ولكن ظاهر أن هذا ليس واجبا يلزمها ديانة بل هو لا يعدو أن يكون مجرد خيار إن شامت الزوجة أعماله وإن شامت أمهله فلا تريب عليها إن هي ظلت تعاشر زوجها بعد تغيير دينه — على أنه منها يكن الرأي في هذا الشأن فليس للزوجة قانونا التحدي بحق مكتسب في أن تطلب التطليق وفقا لأحكام القانون الذي أبرم عقد الزواج تحت سلطانه ذلك لأن عقد الزواج — على الرأي السائد في قبة القانون لا يكسب أيًا من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطليق حقا مستقرا لا يتأثر بما قد يطرأ بعد إبرامه بما يكون من شأنه نفي أن قانون آخر في هذا الخصوص — وقد أيد المشرع المصري هذا النظر قياسه من قواعد لتنازع القوانين وذلك بما قرره في المادة ١٣ من القانون المدني من أنه «يسرى قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يرتبها عقد الزواج بما في ذلك من أثر بالنسبة إلى المال — أما الطلاق فيسرى عليه قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت الطلاق — ويسرى على التطليق والانفصال قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت رفع الدعوى .

د وحيت إنه لذلك يكون طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الشرعية المشار إليه آقفا على غير أساس ويتعين رفضه .

(الطلب رقم ١ سنة ٢٣ ق (تنازع الاختصاص)
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن
رئيس المحكمة وعبد المزيق محمد وسليمان ثابت ومحمد
نجيب أحمد ومصطفى فاضل وإسماعيل مجدى وعبد المزيق
سليمان وأحمد التروسي ومصطفى حسن وحسن داود
ومحمود إبراهيم إسماعيل ومحمود عباد وأنيس قالي
ومصطفى كامل المستشارين .

معه فلا يتركها وإن كانت امرأة من أهل الإيمان لها زوج غير مؤمن ويجب الرجل أن يقيم معها فلا تفارق بعلمها فإن الرجل الذي لا يؤمن يطهر بالمرأة المؤمنة والمرأة التي لا تؤمن تطهر بالرجل المؤمن وإن أراد الذي لا يؤمن منهما الفرقة فليفارق صاحبه ولذلك كان الرأي عند بعض الفرق المسيحية كما ورد في حاشية المادة ٨٢ من كتاب الخلاصة القانونية للايفونانس فلثاؤس! عوض عدم إباحة الطلاق إذا غير أحد الزوجين دينه بعد الزواج بل يبقى الزواج قائما مادام أحد الزوجين المنفصل حيا — ولكن الرأي الذي يجرى عليه المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس هو ما تضمنته المادة ٥١ من القواعد التي أقرها المجلس الملى في ٩ من مايو سنة ١٩٣٨ وما أورده تفصيلا المادة ٨٢ من كتاب الخلاصة القانونية لفلثاؤس عوض وهو أنه إذا خرج أحد الزوجين عن الديانة النصرانية بالكلية وأشهر أمره علنا وترجع قطع الرجاء من الرجوع للدين المسيحي وتشكى من ذلك الزوج الآخر ورغب التصريح له من الرئيس الشرعى بالزواج بأخر مؤمن . فإن كان الزوج المفارق المذهب خرج عن إيمانه قريبا وجب على الرئيس إمهال الزوج الآخر مدة يمكن احتمالها أعنى مدة لا يلحقه ضرر من مكوثها بدون زيجة لا في ذاته ولا في أحواله ، ومتى صبرت ولم يرجع المفارق وتأكد اليأس من توبته يمكن الزوج الآخر شرعا من التزوج بمن يريد ولا سيما إذا كان المفارق النصرانية تزوج زيجة خارجة عن المذهب .

أى أن الرأي على أن يباح للزوجة المسيحية التي يترك زوجها الديانة المسيحية أن تطلب

بناء على طلب رئيس التفتيش مرة على الأقل
في كل سنة لفحص عمل القاضي إلا أنه ليس
ثمة ما يمنع في حالة عدم تحقق ذلك أن يكون
ما في ملف القاضي من تقارير وبيانات وأوراق
كافيا لتقدير درجة أهليته تقديرا يطمأن إليه
ويمكن معه مقارنة درجة أهليته بدرجة أهلية
زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح .

(الطلب رقم ٤٤ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة سليمان ثابت وعبد نجيب أحمد
واماميل مجدى وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي
ومصطفى حسن وحسن دارد ومحمود ابراهيم اماميل
ومحمود عياد وأبيس خالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٥٦٩

٢٢ يوفيه سنة ١٩٥٤

أهلية . تقدير درجة الأهلية . عدم تنفيذ مانس
عليه قرار وزارة العدل بمن وجوب التفتيش على
عمل القاضي مرة على الأقل في كل سنة . كفاية
التقارير والأوراق والبيانات المودعة بملف القاضي
لتقدير درجة أهليته . الاعتماد عليها في التقدير .
لا خطأ .

المبدأ القانوني

إنه وإن كانت المادة السادسة من قرار
وزارة العدل الصادر بتشكيل إدارة التفتيش
القضائي في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ قد
نصت على أن ينتقل المفتشون القضائيون

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
٣٧٤	١٢ أكتوبر ١٩٥٣	حكم . تسييه . الشافض الذي يعيب الحكم . هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر .
٣٧٥	١٠١٠	١ - إثبات . الأخذ بشهادة شاهد دون آخر جائز ولو تماثلت ظروف روايتهما .
		٢ - إجراءات . تلاوة أقوال المجنى عليه المتوفى في الجلسة . غير لازمة مادام أنها كانت مطروحة على بساط البحث .
٣٧٦	١٠١١	١ - دفاع . طلب التأجيل للاستعداد دون ادعاء الطاعن بطلان إجراء تكليفه بالحضور أو أنه لم يعلن في الميعاد . خضوع هذا الطلب لتقدير محكمة الموضوع دون حاجة للرد عليه .
		٢ - ارتباط . ارتباط اللجنة بالجنائية المحالة إلى محكمة الجنائيات . من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة .
٣٧٧	١٠١١	ضرب أقصى إلى الموت . قاتل . استناد الحكم في اعتبار كل من الطاعنين قاعلا إلى أن الضربة التي أحدهما كل منهما قد ساهمت في إحداث الوفاة . صحيح .
٣٧٨	١٠١٢	١ - حكم . تسييه . جرائم الضرب . القصد الجنائي . لا يلزم التحدث عنه صراحة . يكفي أن يكون هذا القصد مفهوما من عبارات الحكم وظروف الواقعة .
		٢ - ضرب أقصى إلى عامة . عدم إمكان تحديد قوة إضرار العين قبل الإصابة . لا يؤثر في قيام جريمة العامة المستديمة .
٣٧٩	١٠١٢	حكم . الأصل أن يجري كاملا قبل النطق به . تحرير الحكم بعد تاريخ النطق به . يجب أن يستند مع ذلك إلى هذا التاريخ . صدور الحكم قبل الإعلان الدستوري المؤرخ في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ الذي أوجب أن تصدر الأحكام باسم الأمة . تحرير الحكم بعد هذا التاريخ . صدوره باسم الملك أحمد فؤاد الثاني . صحيح .
٣٨٠	١٠١٣	قضاء . الإعلان بإيداع الحكم في قلم الكتاب . حصوله للنحائي الذي جعل على القيادة بعدم ختم الحكم في مكتبه . صحيح . ليس الطاعن ولا لذلك المحامي أن يتضرر من ذلك بقوله إنه كان ينبغي إعلان الحكم في قلم الكتاب .

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٨١	١٠١٣ ١٣ أكتوبر ١٩٥٣	ارتباط . الارتباط بين الجرائم . من المسائل المتعلقة بالموضوع . فصل محكمة الجنايات الجنحة ونظرها الجنائية . هذا لا يحول دون تحقيق دعوى الجنائية بما يكفل للتهمة استيفاء دفاعه . سماع المتهمين في الجنحة شهودا في الجنائية . جائز . دفاع . رفض المحكمة سماع شاهد على أساس افتراض أنه سيؤيد شاهداً آخر وأن ما قرره هذا الشاهد غير صحيح . إخلال بحق الدفاع .
٣٨٣	١٠١٤ د د د	١ - نقض . طعن . لا مصلحة منه . مثال . ٢ - نقض . عدم دفع التهمة أمام محكمة الموضوع بطلان الإجراءات . الواقعة كما هي ثابتة بالحكم لا تفيد ذلك ، إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا محل له .
٣٨٤	١٠١٥ ١٩ أكتوبر ١٩٥٣	الاعتیاد على الإقراض بفوائد تزيد على الحد الأقصى الممكن الاتفاق عليها قانوناً . الحكم بإدانة المتهم في هذه الجريمة . تعاقبه بعد هذا الحكم عن فرض واحد . إدانته . خطأ .
٢٨٥	١٠١٦ د د د	١ - تموين العذر المخفف المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . يشترط لتحقيقه عدم تمكن صاحب المحل من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة . الغياب في ذاته لا يصح عذراً .
٢٨٦	١٠١٦ د د د	٢ - تموين . رغيغ . وزنه . النص في قرار وزير التموين على وزن عدد معين من الأربعة . لا يقيد القاضي في قضائه . هو مجرد إرشاد وتوجيه للموظفين المتوط بهم المراقبة . قانون أصلح . معناه . قرار وزير التموين بخفض وزن الرغيغ . لا يتحقق به حتماً معنى القانون الأصلح للتهمة .
٢٨٧	١٠١٧ د د د	حكم . تسييه . قتل عمد . نية القتل . القصور في بيانها . مثال .
٢٨٨	١٠١٧ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٣	حكم . تسييه . الاعتیاد في ثبوت نية القتل على موضع الإصابة الرضية من جسم المجنى عليه باعتبارها ناشئة عن العيار الناري . عدم بيان كيفية حصول هذه الإصابة مع كون طبيعة العيار الناري أن يحدث إصابة نارية . قصور .

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٨٩	١٠١٨	٢٠ أكتوبر ١٩٥٣ حكم . تسببيه . قتل خطأ . عدم ذكر الحكم شيئاً عن ماهية الإصابات التي قال إنها حدثت بالمجنني عليها وأودت بحياتها : قصور .
٣٩٠	١٠١٨	تفتيش . قرار النائب العام بتدب أحد وكلائه المعينين بأحدى النيابة السككية للعمل في نيابة جزئية في فترة معينة . تخصص ولايته بدائرة هذه النيابة . صدور أمره بتفتيش منزل متهم بقمع في دائرة نيابة جزئية أخرى لجريمة ارتكبت فيها . بطلان التفتيش .
٣٩١	١٠١٩	حكم . تسببيه . القضاء بالبراءة دون أن تعرض المحكمة لدليل مطروح أمامها . قصور .
٣٩٢	١٠٢٠	تموين . صاحب مطبعة يستخدم الورق في صناعة الطباعة التي يشتغل بها في مطبعته . عدم إخطاره عما في حيازته من ورق الطباعة . القضاء بإدائه طبقاً للبادة الأولى من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ . صحيح .
٣٩٣	١٠٢٠	سلاح . منهم باحراز سلاح ناري غير مششن دون ترخيص حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في جريمة اعتداء على النفس . الحكم بحبس ثلاث أشهر والمصادرة تطبيقاً للبادة ١٧ من قانون العقوبات . خطأ . يجب أن لا تقل عقوبة الحبس عن ستة أشهر .
٣٩٤	١٠٢٠	وصف التهمة . محكمة استئنافية . الواقعة المطروحة أمامها هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . عليها أن تفصل فيها على أساس الوصف القانوني الصحيح .
٣٩٥	١٠٢١	تبيد أشياء معجوزة . سداد الدين بعد وقوع الجريمة : لا يجوزها .
٣٩٦	١٠٢٣	١ - تزوير في أوراق رسمية . اصطلاح شهادة إدارية بوقاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ وتضمينها بيانات غير صحيحة . والتوقيع عليها بامضاء مزور للمعدة . تزوير في ورقة رسمية .

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ - إثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير . كل دليل يطرح عليها . ورقة . الحكم بتزويرها . اعتماد المحكمة في ذلك على ما تبينه هي من عملية المضاهاة التي أجرتها . لا عيب عليها في ذلك .
٣٩٧	١٠٢٣ ١٢٦ أكتوبر ١٩٥٣	دفاع . تأجيل الدعوى لجلسة أخرى لإعلان الشاهد الغائب . تغييبه في هذه الجلسة الأخيرة . طلب المدافع عن الطاعن إعادة إعلانه . تقرير النيابة بأن هذا الشاهد تعذر إعلانه : نظر الدعوى . عدم اعتراض الدفاع وترافعه في موضوعها . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٩٨	١٠٢٣ ٩ نوفمبر ١٩٥٣	مواد مخدرة . القصد الجنائي . متى يكون متوافراً ؟
٣٩٩	١٠٢٣ " " "	استئناف . ميعاده . حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ثبوت أن المتهم كان محبوساً في اليوم الذي كان محمداً لنظر المعارضة . لا يسرى ميعاد الاستئناف في حقه إلا من يوم عليه رسمياً بصدور الحكم .
٤٠٠	١٠٢٤ ١٦ " " "	عفو شامل . القانون رقم ٤٢١ لسنة ١٩٥٢ . الجرائم التي ارتكبت لغرض ديني أو اجتماعي تخرج عن تلك الحدود .
٤٠١	١٠٢٥ ١٧ " " "	١ - نقض . الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره . هي التي ثبت أن الطالب قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه فلم يجد به رغم مضي ثلاثين يوماً .
		٢ - عفو شامل . المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ معنى الجريمة السياسية التي قصد أن يمنح العفو لمركبها .
٤٠٢	١٠٢٨ " " "	قتل خطأ . إثبات الحكم على المتهم خطأً تسبب عنه قتل المجنى عليه . إثارة الجدل في شأن صور الخطأ الأخرى . لا يقبل .
٤٠٣	١٠٣٠ " " "	دعوى جنائية . سب وقذف . تنازل المدعى بالحق المدني عن اتهام المتهم التي كانت دعوى اللجنة المباشرة قد رفعت عليها

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٠٤	١٧ نوفمبر ١٩٥٣	مع الطاعن . وجوب امتداد أثر هذا التنازل إلى الطاعن بحكم القانون أيا كان السبب في هذا التنازل .
٤٠٥	١٠٣١	عقوبة . إدانة المتهم بجرمة سرقة باكرام طبقا للمادة ٣١٤ فقرة أول من قانون العقوبات . معاقبته بالأشغال الشاقة لمدة سنتين . خطأ .
٤٠٦	١٠٣٢	دفاع . دفع المتهم بالتبديد بأنه لم يتسلم المبلغ على سبيل الأمانة ولكن بصفته شريكا له الحق في تسلمه إلى أن يصنف الحساب بينهما . ادانته دون بحث دفاعه . اخلال بحق الدفاع .
٤٠٧	١٠٣٣	حكم . تسييبه . الاستناد في إدانة المتهم إلى أسباب لا يبين منها أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى ودفاع المتهم على الوجه الصحيح . قصور . مثال .
٤٠٨	١٠٣٤	دخان . حيازة دخان مخلوط بمواد متفجرة : توافر الركن المادي للجرمة سواء أ كانت نسبة الخلط كبيرة أم ضئيلة . تبرئة المتهم لعدم توافر القصد الجنائي والقضاء بمصادرة الدخان المخلوط . لا مخالفة في ذلك للقانون .
٤٠٩	١٠٣٤	غش . حكم . تسييبه . الجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . القصد الجنائي . علم المتهم بالغش وتعمد إدخال هذا الغش على المتعاقد معه . عدم تحدث الحكم على هذا الركن . قصور .
٤١٠	١٠٣٥	أسلحة . مفرقات . إحراز مفرقات بقصد استعمالها كذخيرة للأسلحة النارية . معاقب عليه بعقوبة الجنبعة طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ .
٤١١	١٠٣٦	نقض . الطعن بطريق النقض في حكم صادر في مخالفة . غير جائز بعد تعديل المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .
٤١٢	٢٤	إجراءات . الدفع بعلان الإجراءات بسبب إغفال المحقق تعزيز السبحة المضبوطة . استيثاق المحكمة من التحقيق الذي أجرته

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤١٢	٢٤ نوفمبر ١٩٥٣	أن السبحة لم يحصل عبث بها . رفض الدفع . لا تثريب عليها في ذلك .
٤١٣	١٠٣٦	حكم . عدم صدوره باسم الأمة تنفيذا للمادة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ . بطلان الحكم .
٤١٤	١٠٣٧	عفو شامل . جرائم القتل . مناط الاستثناء الوارد في المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .
٤١٥	١٠٣٨	دفاع شرعي . حدوده . تجاوز حدود الدفاع .
٤١٦	١٠٣٨	محاكمة . الأحكام الجنائية . الأصل أن تبني على المرافعة التي تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الشفوي الذي تجريه بنفسها . يجب أن تصدر الأحكام من القضاة الذين سمعوا المرافعة .
٤١٧	١٠٣٩	تشرد . متهم سبق إنذارها بأن تغير أحوال معيشتها التي تجعلها في حالة تشرد . طلب تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الحكم بإنذارها خطأ . استئناف النيابة هذا الحكم . جاز . الحكم بالإلذار : متى لا يجوز الطعن فيه ؟
٤١٨	١٠٣٩	دفاع . طلب نوبت خبير .
٤١٩	١٠٣٩	تقد . جريمة أخذ المسافر إلى الخارج معه مصوغات أو نقودا بدون ترخيص . لا تستلزم قصدا خاصا .
٤٢٠	١٠٤٠	١ - حكم . بلاغ كاذب . القصد الجنائي . علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ منها وانتواؤه الكيد للبلغ ضده .
٤٢١	١٠٤٠	٢ - شهادة الزور . وجوب حصولها أمام القضاء .
٤٢٢	١٠٤٠	١ - نقض . طعن . العبرة في تحديد جواز الطعن في الأحكام هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة
٤٢٣	١٠٤٠	ب - غش . كاذب . فساد لا ارتفاع درجة المخوض فيه .
٤٢٤	١٠٤٠	نقض . إقرار وكيل الطاعن بعلمه بإيداع الحكم يقوم مقام الإعلان المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ إجراءات .

العدد السادس	فهرس	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٢٢	١٠٤١	استئناف . حكم غيابي استئنافي قبل العمل بقانون الإجراءات الجنائية قضى بتشديد العقوبة على المتهم . القضاء في المعارضة بالتأييد بعد العمل بقانون الإجراءات الجنائية دون أن يذكر في الحكم أنه صدر باجماع آراء القضاة . بطلانه فيما قضى به من تشديد ،
٤٢٣	١٠٤١	استئناف . استئناف المتهم الحكم الذي يصدر عليه بغير الغرامة والمصاريف . يجب لقبوله أن يكون الحكم بذلك صادرا عليه في الدعوى الجنائية .
٤٢٤	١٠٤٢	كحول . نقل مخور بغير ترخيص . المادة ١٣ من المرسوم الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ .
٤٢٥	١٠٤٢	نقض . الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجنائية المحكمة الجزئية . لا يجوز إلا للنائب العام بنفسه ، أو للمحامى العام في دائرة اختصاصه . أو من وكيل خاص عنه .
٤٢٦	١٠٤٣	ضبطية قضائية . تفتيشه . إجراؤه بمعرفة ضابط مكتب الآداب قبل يوم ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ . تفتيش باطل .
٤٢٧	١٠٤٣	١ - دفاع شرعي . توفر نية القتل لدى المدافع . لا يثنى قيام هذه الحالة .
٤٢٨	١٠٤٤	٢ - حكم . تسليبه . دفاع شرعي . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . الرد عليه بأنه لم يتبع التعليمات الخاصة برجال الحفظ التي يقتضيها واجب التثبت والتحري . قصور .
٤٢٩	١٠٤٤	استئناف . استئناف المتهم . ليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحته .
٤٣٠	١٠٤٤	نقض . مدع بالحقوق المدنية . تنازله عن دعواه المدنية . لا يجوز له النعى على الحكم بالنسبة إلى الدعوى العمومية .
٤٣١	١٠٤٥	إجراءات . محاكمة . محكمة استئنافية . الأصل أنها تحكم على مقتضى الأوراق . سريان ذلك في حالة الحضور الاعتباري . حكم . تفتيش باطل . اعتراف في محضر البوليس . اقتصار

العدد السادس	فهرسك	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الحكم على القول بأن الاعتراف باطل لأنه بني على تفتيش باطل . قصور .
٤٣٢	٢٢ ديسمبر ١٩٥٣	حكم . تسييبه . الاستناد في إدانة المتهم على رواية منقولة . جائز . شرط ذلك . مثال .
٤٣٣	٢٨ ديسمبر ١٩٥٣	شهود : رجال السلك السياسي الأجنبي . لا يجوز إكراههم على الحضور أمام القضاء لأداء الشهادة .
٤٣٤	١٠٤٦	١ - حكم . بياناته . اغفال النص على سن المتهم . ٢ - حكم . تسييبه . نية القتل .
٤٣٥	٢٩ ديسمبر ١٩٥٣	١ - استئناف . حق النيابة في الاستئناف . مناطه ما تبديه من طلبات . ٢ - إعانة غلاء المعيشة . الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . الحكم بدفع فرق الأجر أو العلاوة هو قضاء في حق مدني .
٤٣٦	١٠٥٠	نقض . حكم في مخالفة الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .
٤٣٧	١٠٥٠	إجراءات . محاكمة . اعتراف المتهم في التحقيقات . مناقشة المحكمة لهذا المتهم في الجلسة في هذا الاعتراف : تحقق شفوية المرافعة .
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية
٤٣٨	٥ نوفمبر ١٩٥٣	١ - تنفيذ عقارى . حكم رسو المراء . أثره . تخلف الراسي عليه المراء عن دفع الثمن . جواز إعادة البيع على ذمته ولو كان قد تصرف في العقار إلى آخر سجل عقده . إعلان المشتري من الراسي عليه المراء في دعوى إعادة البيع . غير لازم . المشتري من الراسي عليه المراء لا يعتبر حائزا للعقار في معنى المادة ٦٩٧ مدني مخلط . المواد ٦٧٥ و ٧٤٣ مرافعات مخلط و ٦٩٥ و ٦٩٧ مدني مخلط .
		٢ - تنفيذ عقارى . إعادة البيع على ذمة الراسي عليه المراء المتخلف عن دفع الثمن . عودة قيود الدائنين وتسجيلاتهم إلى سيرتها الأولى . تجديد القيود في الفترة التالية لرسو المراء

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٣٩	١٠٥٢	٥ نوفمبر ١٩٥٣
		وانقضاء ميعاد زيادة العشر . غير لازم . المادة ٦٩٤ مدني مختلط .
		٣ — تنفيذ عقارى . الراسى عليه المزداد ليس له من الحقوق أكثر مما كان للدين المذروعة ملكيته . مثال .
		١ — شفعة . حكم . تسببيه . استخلاصه العلم الكامل اليقيني بوافقة البيع من عريضة دعوى الشفعة التي رفعها الشفيع أمام محكمة غير مختصة . هو استخلاص سائغ . النعى عليه فيما أورده في خصوص برقيتين أرسلهما الشفيع للبائع والمشتري للاستدلال بهما على تحقق العلم لامن تاريخ رفع الدعوى لحسب بل من تاريخ إرسالهما . نعى غير منتج .
		٢ — شفعة . علم الشفيع بأسماء بعض المشتري دون البعض الآخر . هو علم تام بالنسبة للمشتري الذين علم بهم وتسرى المواعيد في حقه من تاريخ هذا العلم . بقاء حق الشفيع بالنسبة للمشتري الذين لم يعلم بهم ولا تسرى في حقه المواعيد إلا من تاريخ العلم بهم .
		٣ — شفعة . ميعاد الشفعة . رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة . من شأنه قطع ميعاد السقوط . وقوف الانقطاع بمجرد صدور الحكم بعدم الاختصاص .
		٤ — شفعة . ميعاد الشفعة . حكم بعدم الاختصاص . ليس من شأن بقاء ميعاد استثنائه مفتوحا . استمرار الانقطاع . عدم رفع الدعوى في ظرف شهر من تاريخ الحكم بعدم الاختصاص . سقوط حق الشفعة . رفع الاستئناف في خلال شهر من تاريخ الحكم بعدم الاختصاص . تولد سبب جديد للانقطاع . المادة ١٠ من قانون الشفعة .
٤٤٠	١٠٥٣	١ — ضرائب . تقدير أرباح الممول . اتخاذ أوراقه وحساباته أساساً للتقدير . شرطه . أن يكون الثابت بها مطابقاً للحقيقة . حكم . تسببيه . تقريره بأسباب سائغة أن دفاتر الممول غير منتظمة . أطراحه هذه الدفاتر واعتماده تقدير اللجنة . لا مخالفة

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		في ذلك القانون . المواد ٤٧ و ٥٢ و ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٤٤١	١٠٥٤	٢ - ضرائب . حكم . تسببه . عدم إجابته طلب الممول نذب خير لتحقيق ما دفع به من أنه لم يتجر بالتجزئة . اقتناعه لأسباب سائلة بصحة قرار لجنة التقدير باعتبار الممول تاجرا بالجملة ونصف الجملة . لا خطأ .
٤٤٢	٢١	تقادم . انقطاع التقادم . مسئولية أمين النقل بخصوص تلف البضاعة أو فقدها . سقوط دعوى المسئولية بمضي مدة ١٨٠ يوما . خضوع هذه المدة لقواعد الانقطاع المستمدة من القانون العام . شرط الاقرار القاطع للتقادم أن يتضمن اعترافا بفقد البضاعة وبالمسئولية عن فقدها . حكم . تسببه . اعتباره اقرار أمين النقل بفقد البضاعة مع انكاره المسئولية عن فقدها قاطعا للتقادم . خطأ في القانون المادة ١٠٩ من قانون التجارة المختلط .
٤٤٣	١٠٥٧	١ - نقض . طعن . اعلان للنياية . اعلان تقرير الطعن للطعون عليه في المحل المبين في صحيفة الدعوى وفي الحكم المطعون فيه . ثبوت تركه لهذا المحل واجابة شيخ الحارة بما يؤيد ذلك وعدم ذكره الموطن الجديد للطعون عليه . ليس في الأوراق ما يفيد أن الطاعن لو بذل جهداً آخر في التحري فيما بقي من ميعاد اعلان الطعن لاهتدى إلى موطن المعلن اليه . كفاية التحريات . في هذه الصورة . صحة اعلانه للنياية .
		٢ - نقض طعن . عدم ذكر موطن القصور في تقرير الطعن . النعي غير مقبول .
		١ - نقض . طعن . الخصوم في الطعن . إفلاس . بطلان الطعن بالنسبة لأحد دائي التفليسة ، عدم تعدى أثر هذا البطلان إلى بقية الدائنين الذين استوفى الطعن أو ضاعه الشككية بالنسبة إليهم . علة ذلك .
		٢ - استئناف . قيد الاستئناف . ميعاد القيد . عدم جواز إضافة ميعاد مسافة إلى المواعيد التي حددتها المادة ٤٠٧ من المرافعات . علة ذلك .

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٤٤	١٠٥٧ ٢١ نوفمبر ١٩٥٣	إثبات . إقرار . حكم . تسوية . ما ثبت في محضر جلسة دعوى الطرد لم يكن إقراراً عن واقعة متنازع عليها بل كان اتفاقاً بين الطرفين على تحديد الإيجار بمبلغ معين في السنة . عدم إعمال الحكم أثر هذا الاتفاق في دعوى المطالبة بالأجرة . خطأ في القانون .
٤٤٥	١٠٥٨	ضرائب . شركة . شركات التضامن والتوصية . الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على الأرباح التي يصيبها الشريك المتضامن أسوة بالمدول المنفرد . عدم الاعتداد بالشخصية الاعتبارية لهذه الشركات . اختلاف هذه الشركات في هذا الخصوص عن شركات المساهمة . لا فرق في هذا الشأن بين شركات التوصية البسيطة وشركات التوصية بالأسهم . المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٤٤٦	١٠٥٨	بيع . التزامات البائع . ضمان انتقال الملكية المبيع للمشتري . لا يجوز للبائع طلب تثبيت ملكيته لما باعه بمجرد أن المشتري لم يسجل عقد شرائه . حكم . تسوية . فضاءه بتثبيت ملكية البائع لما باعه . استناده إلى أن المشتري لم يرفع دعوى بفسخ التعاقد أو بتثبيت الملكية وإلى أنه قد نص في العقد على انقضاؤه في حالة عدم دفع باقي الثمن . عدم تحقيق المحكمة دفاع المشتري بأنه أوفى بجميع الثمن بموجب وصولات قدمها . خطأ في القانون وقصور .
٤٤٧	١٠٥٩	ضرائب . رسوم بلدية . عدم جواز فرضها بأثر رجعي . مخالفة المجلس البلدي لهذا المبدأ . عدم جواز الاعتداد بما يقرره من أثر رجعي . المواد ٢١ و ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .
٤٤٨	١٠٦٠ ٢٦	١ — حيازة . ثبوت حيازة المال المودع في أحد البنوك . استفاد منه توافر السبب الصحيح وحسن النية . على من يدعى العكس عبء إثبات ذلك . مثال . المادة ٦٠٩ مدني قديم . ٢ — حيازة . التمسك بقرينة الحيازة أمام محكمة الإحالة بعد

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم
نقض الحكم . جوازه متى كان لم يثبت حصول التنازل عنها . ٣ - حيازة . إثبات . الإثبات اللازم لنفي الحيازة . الوقوف عند حد نفي أركان الهبة انقول بأنها سبب الحيازة . لا يكفي . ٤ - حكم . تسببيه . حيازة . استناد محكمة الإحالة في قضائها إلى قرينة الحيازة . عدم ثبوت إثارة هذه القرينة في مراحل الدعوى السابقة قبل نقض الحكم . لا مخالفة لحكم النقض السابق . ١ - إثبات . ملكية . حكم . تسببيه . اتخاذ المحكمة من عدم تكليف الأطيان باسم المدعى قرينة على انتفاء ملكيته مضادة إلى الأدلة الأخرى . لا خطأ . ٢ - أموال . أموال أميرية . طرح البحر . حكم . تسببيه . أطيان طرح البحر هي من الأموال المدلوكة للحكومة . على من يدعى ملكيتها أن يثبت تملكه لها بأى طريق من طرق انتقال الملكية . عجرة عن الإثبات كاف لرفض دعواه . ١ - إثبات . إجازة . عقد . عبء إثبات إجازة عقد قابل للإبطال . وقوعه على عاتق مدعى الإجازة . مثال . ٢ - إثبات . عبء الإثبات . القواعد التي تبين على أى خصم يقع عبء الإثبات . عدم اتصالها بالنظام العام . جواز الاتفاق على مخالفتها . مثال . ٣ - استئناف . وارث . أثر الاستئناف . حكم ابتدائي بصحة التعاهد الحاصل بين المورث والمشتري . استئناف هذا الحكم من أحد الورثة دون الباقي . إلغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى . تأسيس محكمة الاستئناف حكما على أن المورث كان قاصرا عند التوقيع على العقد . لا يستفيد من هذا الحكم سوى الوارث الذي استأنف . ٤ - عقد . بطلان . إجازة . من يملك الإجازة ؟ حكم . تسببيه . النعمى عليه بأنه لم يرد على الدفاع الخاص بإجازة عقد من شخص لا يملكها أو غير عالم بالعيب اللاصق بالعقد . نعى غير منتج .	٢٦ نوفمبر ١٩٥٣	٤٤٩
	، ، ،	١٠٦٥ ٤٥٠

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٥١	١٠٦٦	٢٦ نوفمبر ١٩٥٣
٤٥٢	١٠٦٨	١٩٥٣
٤٥٣	١٠٦٨	٣٠ ديسمبر ١٩٥٣
٤٥٤	١٠٧٠	١٩٥٣

١ — ضرائب . أرباح استثنائية . رقم المقارنة . عدم استعمال الممول حقه في اختيار رقم المقارنة في الميعاد المحدد قانونا . سقوط حقه في الاختيار . المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ .

٢ — ضرائب . أرباح استثنائية . الأمر العسكري رقم ٣٦١ لسنة ١٩٤٢ . ليس من شأنه مد الميعاد المحدد لاختيار رقم المقارنة .

شهر عقارى . قضاء مستعجل . الالتجاء إلى قاضى الأمور المستعجلة بطلب شهر محرر أشرت عليه مأمورية الشهر العقارى باستيفاء بيانات . هو الالتجاء إلى جهة غير مختصة . القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

١ — استئناف . دعوى . نصاب الاستئناف . نزاع على جزء من عقار قيمته ٣٠ جنيها . تدخل خصم ثالث في الدعوى مدعيا شراء العقار بأكمله بمبلغ ٣٣٠ جنيها وقبول تدخله . الطعن في عقده بالترزير من أحد خصوم الدعوى . وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة عقد الخصم المتدخل . الحكم برد وبطلان هذا العقد . جواز استئنافه .

٢ — اختصاص . دعوى . طلبات عارضة . قيمة الطلبات العارضة تجاوز اختصاص القاضى الجزئى . حسن سير العدالة يقتضى الفصل فى الطلبات العارضة قبل الفصل فى الدعوى لأصلية . وجوب إحالة الدعوى الأصلية والطلبات العارضة إلى المحكمة الابتدائية . المادة ٥٥ مرافعات .

نقض . طعن . اعلان . اعلان الطعن فى الوطن المختار . شرطه . أن يكون المظنون عليه قد عينته فى ورقة اعلان الحكم . التزام الطاعن بأن يقدم فى خلال العشرين يوما التالية للطعن صورة الحكم المعلنة إليه والدالة على تعيين الوطن المختار . المواد ١١ ، ٢٨ ، ٣١ مرافعات .

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٥٥	١٠٧١	ضرائب . إكramيات أنفقها الممول لتسهيل أعماله وتوسيع دائرة نشاطه . وجوب خصمها ضمن مصروفات المنشأة . المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٤٥٦	١٠٧١	ضرائب . رسوم بلدية . عدم جواز فرضها بأثر رجعي . ليس من شأن تصديق وزير الصحة على القرار الصادر بفرضها ما يصحح هذه المخالفة . المواد ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .
٤٥٧	١٠٧٢	تعويض . حكم . تسببه . وصفه الضرر الذي لحق الطاعن بأنه ضرر أدبي . النعي على الحكم بالخطأ في هذا الوصف استناداً إلى أن حقيقته أنه ضرر مادي . غير منتج .
٤٥٨	١٠٧٢	١ - رسوم الدفعة . حكم . تسببه . اضدار اعتماد مستندي . متى تستحق عليه رسوم الدفعة وفقاً للبادة الثانية من الفصل الثاني من الجدول الثاني من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ . تعيين المحكمة خبيراً لفحص عقود الاعتمادات لمعرفة ما يتطوى منها على فتح اعتمادات عادية بسلفة مقترنة بأوامر دفع مقابل تسليم مستندات شحن البضائع فتستحق عليها رسوم الدفعة وما يعتبر منها مجرد أوامر دفع مستندة إلى عقود فتح اعتمادات سبق تحصيل الرسم عنها . لا خطأ في تطبيق القانون .
٤٥٩	١٠٧٣	٢ - رسوم الدفعة . حكم . تسببه . قضاء المحكمة برد الرسوم المحصلة من أحد البنوك على اعتمادات مستندية دون تحقيق ما إذا كانت مجرد أوامر دفع مستندة إلى عقود فتح اعتمادات بسلفة سبق تحصيل الرسم عنها أم أنها في حقيقتها تنطوي على عقود فتح اعتمادات عادية مقرونة بأوامر دفع مقابل تسليم مستندات شحن البضائع فتستحق عليها الرسوم . خطأ في تطبيق القانون .
٤٥٩	١٠٧٣	قوة الأمر المقتضى . حراسة . حكم . تسببه . قضاؤه بعدم جواز نظر دعوى حراسة سبق الفصل فيها . اختلاف السبب في الدعويين . خطأ في تطبيق المادة ٤٠٥ مدني .

العدد السادس	فهرست	الستة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٦٠	١٠٧٤	١٧ ديسمبر ١٩٥٣ دعوى صحة التعاقد ، تدخل خصم ثالث فيها مدعياً ضدور عقد له عن نفس المقدار موضوع الدعوى وأنه سجل عقده . قبول تدخله ورفض دعوى إثبات التعاقد على أساس المفاضلة بين المشتريين بأسبقية التسجيل . لا خطأ .
٤٦١	١٠٧٤	١ - نقض . طعن . حكم حاسم للنزاع في الأساس الذي بنيت عليه الدعوى . جواز الطعن فيه على استقلال . مثال . المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٣ بإنشاء محكمة النقض .
٤٦٢	١٠٧٥	٢ - شركة . حكم . تسييه . تقريره لأسباب سائغة أن مباشرة الشركة طعن الغلال المسجلة إليها بأذن من وزارة التموين ويبيعها للجمهور لا يتنافى مع غرضها المنصوص عليه في العقد وهو تنظيف وطحن الحبوب مقابل أجر معين . لا خروج في ذلك عن نصوص العقد .
٤٦٣	١٠٧٥	نقض . طعن . موضوع النزاع هو طلب بطلان عقد بيع بالدعوى البوليصة . إعلان تقرير الطعن إلى المشتري وقع باطلا . عدم قبول الطعن بالنسبة إلى جميع الخصوم .
٤٦٤	١٠٧٦	١ - ضرائب . حكم . تسييه . عدم اشتراطه أن تكون دفاتر الممول مستوفاة للشروط المنصوص عليها في قانون التجارة حتى يصح الاعتماد عليها . تقريره أن هذه الدفاتر ليست مؤيدة بالمستندات ويجوز لها الشك . اطراحه الأخذ بها . لا خطأ .
		٢ - ضرائب . حكم . تسييه . رفضه إجابة طالب الممول ندب خبير لفحص حساباته . استناده إلى أن هذه الحسابات ليست منتظمة وأنه لا جدوى من ندب الخبير . لا خطأ .
		ضرائب . حجز . الحجز التحفظي الثاني الذي توقعه مصلحة الضرائب بعد مضي شهرين من الحجز الأول دون ربط الضريبة . هو حجز باطل بطلانا جوهريا . لا يغير من ذلك أن يكون الحجز الأول قد وصف خطأ بأنه حجز تنفيذي . المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٦٥	١٠٧٧	١٧ ديسمبر ١٩٥٣
٤٦٦	١٠٧٧	٢٤
٤٦٧	١٠٧٩	
٤٦٨	١٠٨٠	

١ - قاضي الأمور المستعجلة . سلطته في بحث موضوع الحق وتعرف معنى العقد المحرر بين الطرفين للفصل في الاجراء الوقتي المطلوب . قضاؤه باعادة التيار الكهربائي إلى محل مشترك قطع عنه هذا التيار . استناده في هذا القضاء إلى قيام نزاع جدي في مقدار المبلغ الذي طوّل به وقطع من اجملة التيار . لا مساس بأصل الحق .

١ - تقض . طعن . حكم القبول المانع من الطعن . شرطه . سكوت المحكوم عليه عن الطعن في الحكم مدة طويلة لا يفيد رضاه بالحكم .

٢ - حكم . تسببه . تأسيسه على سند مدبونية صادر من وكيل المدين . الوكيل لم يخرج في إقراره بالدين عن حدود الوكالة . لا عيب .

١ - إنكار التوقيع . تزوير . إثبات . عبء الإثبات . عدم وقوف الوارث عند حد إنكار توقيع مورثه على المحرر بل ادعى بتزويره . عبء إثبات التزوير يقع على عاتقه .

٢ - تزوير . حكم . تسببه . القرائن التي ساقها مدعى التزوير لا تبرر استعمال المحكمة حقها في القضاء ببرد وبطلان السند . استخلاص المحكمة من ظروف الدعوى وملايساتها صحة السند . تقدير موضوعي .

٣ - صورية . وارث . ادعاء الوارث بصورية السند الصادر من مورثه . لا يجوز له إثبات هذه الصورية إلا بالكتابة . يستثنى من ذلك التصرف الذي ينطوي على الإيصال والتصرف الصادر في مرض الموت .

٤ - إثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة . تقدير توافره . موضوعي .

١ - عقد . الغرض من التعاقد . النص عليه في العقد . غير لازم .

٢ - بيع . عيب خفي . بدء مريان ميماد رفع دعوى الضمان . من تاريخ العلم اليقيني لا الظني . مثال .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم
عقد . صورية . إثبات . ورقة ضد . غير . بيع . تسجيل . حق الغير الحسن النية في التمسك بالعقد الظاهر . عدم جواز الاحتجاج عليه بما يضره من عقد مستتر ولا بورقة تقابل غير مسجلة .	٢٤ ديسمبر ١٩٥٣	٤٦٩
ب — صورية . إثبات . مانع أدب . حكم . تسببه . عقد ثابت بالكتابة . تقرير الحكم بأنه لا يجوز لأحد المتماقدين إثبات صوريته إلا بالكتابة . تقي به أسباب سائغة . قيام المانع الأدبي . لا خطأ .		
شفعة . دعوى الشفعة . وجوب اختصاص البائع والمستري معا ولو تعددا في الميعاد القانوني . لا يتم رفع الدعوى بمجرد تقديم صحيفة للإعلان في الميعاد . وجوب تمام الإعلان قبل انقضاء الميعاد . مثال . المادتان ١٤ ، ١٥ من قانون الشفعة القديم . ضرائب . ضريبة الأملاك المبنية . عدم جواز فرضها على الأرض الفضاء ولو كانت مسورة بسور من الخشب ومستعملة لتخزين البضائع أو تغل ريعا بتأجيرها للغير . المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ .	١٠٨٤	٤٧٠
ضرائب . رسوم بلدية . عدم جواز فرضها بأثر رجعي . مثال . المادة ٣١ من دكرتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠ . المادة ٢٧ من دستور سنة ١٩٢٣ .	١٠٨٥	٤٧٢
١ — وصية . اختصاص . وصية صادرة من أحد رعايا دولة اليونان المرفقة على اتفاقية مترو والتي احتفظت لمحاكمها القضائية بالاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية أثناء فترة الانتقال . مريان القانون اليوناني على هذه الوصية واختصاص المحكمة القضلية بالفصل في صحتها . المادة ٩ من اتفاقية مترو والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٧ . المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ . المادة ٥٦ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة .	١٠٨٦	٤٧٣
٢ — وصية . اختصاص . استئناف رفع إلى محكمة استئناف أينما عن حكم صادر في صحة وصية من المحكمة القضائية قبل انتهاء فترة		

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الانتقال . استمرار ولاية محكمة أتيننا بالفصل فيه بعد انتهاء فترة الانتقال .
٤٧٤	١٠٩٢	٣ - وصية اختصاص . حكم . تسيبيه . المحكمة الفصلية فصلت في صحة الوصية في حدود ولايتها المعترف بها في التشريع المصري . لا رقابة لمحكمة النقض على حكمها .
٤٧٥	١٠٩٣	وقف . اشتراط الواقف في حجة وقفه وقاء دين عليه مثقلة به الأعيان الموقوفة . عدم أحقيه بمثل الوقف في الرجوع على شريك الواقف المتضامن معه في الدين بما يكون الوقف قد وقاه عنه من نصيبه في الدين . بقاء حق الواقف بعد إنشاء وقفه في إبراء ذمة شريكه من نصيبه في الدين الذي قد يرفيه عند وقفه . بيع . تسجيل . صورية . علم المشتري الثاني الذي سجل عقده بالبيع الحاصل للمشتري الأول الذي لم يسجل عقده . لا يحول دون نقل الملكية إليه . هذا العلم لا يذبح في إثبات صورية عقد المشتري المسجل . المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
٤٧٦	١٠٩٣	١ - شفعة . إيداع كامل الثمن خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة . هو شرط لقبول دعوى الشفعة . لا يملك البائع إعفاء الشفيع من هذا الشرط . لاتعارض في هذا الخصوص بين ما نصت عليه المادة ٩٤٢ مدني والمادة ٩٤٥ من القانون المذكور .
٤٧٧	١٠٩٦	٢ - شفعة . عدم إيداع الشفيع كامل الثمن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٤٢ مدني . للمحكمة أن تقضي بسقوط حقه في الشفعة من تلقاء نفسها .
٤٧٨	١٠٩٦	حكم . بيانات جهورية . عدم ذكر اسم المحكوم له في الحكم . إغفال لبيان جهورية . بطلان الحكم . المادة ٣٤٩ مرافعات .
٤٧٩	١٠٩٧	حكم . تسيبيه . شرط الإحالة على أسباب حكم آخر . أن يكون الحكم المحال عليه قائما . مثال في دعوى شفعة .
	٧ يناير ١٩٥٤	١ - دعوى . إجارة . تقدير قيمة الدعوى . الفصل في طلبات المدعي بتمتضي المفاضلة بين عقد إجارة وعقد إجارة صادر لآخر من نفس المؤجر . تقدير قيمة الدعوى يكون باعتبار

العدد السادس	فهرست	المسئلة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>مجموع الأجرة عن مدة إيجار المدعى كلها . المادة ٣٨ مرافعات .</p> <p>٢ — اختصاص . دعوى . محكمة المواد الجزئية غير مختصة بالطلب الأصلي . عدم اختصاصها تبعاً بالطلب الاحتياطي ولو كان يدخل في نصاب اختصاصها .</p> <p>٣ — اختصاص . دعوى . رفع الدعوى في ظل قانون المرافعات الجديد . خضوعها لقواعد الاختصاص المقررة في هذا القانون . العبرة في رفع الدعوى هي بتاريخ الإعلان لا بتاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب لتقدير الرسم عليها .</p> <p>٤ — اختصاص . دعوى . إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة بعد الحكم بعدم الاختصاص . هي رخصة للمحكمة . لا يترتب على عدم استعمالها بطلان الحكم . المادة ١٣٥ مرافعات .</p> <p>١ — تقادم . مسئولية . بدء ميعاد تقادم مسئولية أمين النقل . هو من اليوم الذي كان يجب أن يتم فيه النقل . المادة ١٠٤ من قانون التجارة .</p> <p>٢ — تقادم . مسئولية . تحديد الوقت الذي كان يجب أن يتم فيه النقل يرجع في ذلك إلى عقد النقل . عدم نص العقد على هذا التحديد . لا يتم النقل إلا بتسليم البضاعة للمرسل إليه . عدم تسليم البضاعة على الوجه المتفق عليه . قاضي الموضوع هو الذي يحدد الوقت الذي كان يجب أن يتم فيه النقل .</p> <p>٣ — مسئولية . إثبات . مسئولية أمين النقل . ترتيبها في ذمته بمجرد إخلاله بتنفيذ التزامه ليس على المرسل أن يثبت خطأ أو تقصيراً في جانب أمين النقل ويكفي إثبات أنه أخل بالتزامه . لا يبرأ أمين النقل إلا بإثبات أحد أسباب الإعفاء من المسئولية المنصوص عليها قانوناً . عجزه عن الإثبات كاف لاعتباره مسئولاً . المادة ٩٢ من قانون التجارة .</p> <p>استئناف . محكمة الاستئناف . وجوب فصلها في الاستئناف على أساس ما قدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى وأغفلت الفصل فيه أو</p>
٤٨٠	٧ يناير ١٩٥٤	
٤٨١	١٠٩٩	

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٨٧	١٠٩٩ ٧ يناير ١٩٥٤	فصلت فيه تغير مصلحة المستأنف عليه . لا حاجة لقيام المستأنف عليه برفع استئناف فرعي متى كان الحكم الابتدائي قد انتهى إلى القضاء لمصلحته . المادة ٤١٠ مرافعات .
٤٨٣	١١٠٠ ١٤ يناير ١٩٥٤	حجز . حجز ما للدين لدى الغير . رفض المحكمة طلب الحجز التحفظي استنادا إلى أن الدين المطلوب الحجز من أجله متنازع على ترتيبه في الذمة . لا خطأ .
٤٨٤	١١٠١	١ - تقض . طعن . الخصوم في الطعن . نزاع على ما إذا كانت المنقولات المرصودة لمنفعة العقار المزروعة ملكيته يشملها البيع أولا يشملها . الخصوم في هذا النزاع هما المدين المزروعة ملكيته والمشتري الراسي عليه المزداد . لا حاجة لاختصاص الدائنين الذين انتقلت حقوقهم إلى ثمن العقار . ٢ - تنفيذ عقارى . اثبات . بيع عقار مرهون بالمزداد . المنقولات المرصودة من مالها لمنفعة هذا العقار يشملها البيع . هل من يدعى العكس عبء الإثبات . المادة ٦٨٨ مدنى مختلط . ٣ - أموال . عقار بالتخصيص . المنقولات المرصودة في العقار المستغل استغلالا تجاريا بعمرة المالك لمنفعة هذا العقار . تعتبر عقارا بالتخصيص . مثال . المادة ١٨ مدنى مختلط . ١ - أحوال شخصية . انفصال جسماني . حكم . تسببه قضاؤه بالانفصال الجسماني بين زوجين فرنسيين . عدم بيانه طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم . إعلان الحكم . المادة ٣٤٩ مرافعات . ٢ - أحوال شخصية . طلب انفصال جسماني بين زوجين فرنسيين . عدم جواز الجمع بينه وبين طلب الطلاق حتى على سبيل الاحتياط . المادة ٢٣٩ مدنى فرنسى . ٣ - أحوال شخصية . نفقة . حكم . تسببه . المادة ٣٠١ من القانون المدنى الفرنسى التى تميز الحكم لصالح الزوج الذى يحصل على الطلاق بنفقة لا يزيد على تلك إيراد الزوج الآخر . مجال تطبيقها هو فى حالة الحكم بالطلاق لحظاً الزوج الآخر تطبيق هذه المادة فى حالة الحكم بالانفصال الجسماني . خطأ فى تطبيق القانون المدنى الفرنسى .

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٨٥	١٤ يناير ١٩٥٤	ضرائب . رسوم بلدية . القيمة الإيجارية المنصوص عليها في المادة الأولى من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ التي قد يختارها المجلس البلدي أساسا لفرض الرسوم عليها . المقصود بها هي القيمة الإيجارية التي تربط على أساسها عوائد الأملاك . المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ والمادة الأولى من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المعدلة بمرسوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ .
٤٨٦	٢١	١ - دعوى . ارتباط . دعوى ضمان فرعية . حكم . تسليبه تقدير توافر الارتباط المسوخ لقبول دعوى الضمان الفرعية . تقدير موضوعي .
٤٨٧	١١١٠	٢ - دعوى . استئناف . دفع بعدم قبول الدعوى . هو دفع موضوعي . بالقضاء به تستنفذ المحكمة ولايتها في الفصل في الموضوع . الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم يطرح الدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على محكمة الاستئناف .
٤٨٨	١١١١	٣ - بيع . تضمينات . ثبوت أن المشتري كان يعلم وقت الشراء بالعيب اللاصق بسند البائع له وأنه اشترى مجازفاً وتحته مسؤوليته . لا حق له في التضمينات .
٤٨٩	٢٨	نقض . طعن . حكم . سبب الطعن هو خطأ مادي بحسب شاب الحكم . سبب غير مقبول . وجوب الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيحه . المادة ٣٦٤ مرافعات .
		نقض . طعن . أحوال شخصية . ميعاد الطعن في الحكم الحضوري الصادر من محكمة الأحوال الشخصية . هو ١٨ يوماً من تاريخ صدور الحكم . قيام النزاع أمام محكمة الأحوال الشخصية على جنسية المتوفى . ليس من شأنه التغيير في ميعاد الطعن . علة ذلك .
		١ - أعمال تجارية . بيع . إثبات . إحالة المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات البيع الحاصل بين تاجرين وقيمة الأشياء المبيعة . لا خطأ . إنكار المدعى عليه للتصرف أو ادعائه بأنه لا يتجر في البضاعة المدعى بشرائها . لا يخرج التصرف عن صفته التجارية .
		٢ - دفاع . إجراءات تقاضي . عدم إجابة المحكمة طلب فتح

العدد السادس	فهرسته	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ما يخص الأحكام
٤٩٠	١١١٢	٢٨ يناير ١٩٥٤
٤٩١	١١١٢	» » »
٤٩٢	١١١٣	» » »
٤٩٣	١١١٤	» » »
٤٩٤	١١١٥	٤ فبراير ١٩٥٤

باب المرافعة أو التصريح بتقديم مستندات أو مذكرات . لا تترتب عليها متى كان هذا الطلب قد قدم بعد انتهاء المرافعة .
استئناف . تموين . حكم . تسببيه . الدعوى التي رفعتها المطعون عليها هي دعوى أصلية بمطالبة الحكومة بتعويض عن السكر المستولى عليه . عدم ثبوت صدور قرار وقت رفعها من لجنة التقدير المنصوص عليها بالمادة ٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ . اعتبار الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي صادرا في معارضة في قرار اللجنة وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف . خطأ في القانون .

١ — شفعة . اشتراط إيداع الثمن قبل رفع الدعوى وقتا للمادة ٩٤٢ / ٢ من القانون المدني الجديد . هو شرط لقبول الدعوى . عدم سريانه على الدعوى التي رفعت في ظل قانون الشفعة القديم .

٢ — شفعة . حكم . تسببيه . إقامته على دعامين مستقلة إحداهما عن الأخرى . الأولى عدم توافر سبب الشفعة لدى الطاعن ، والثانية أنه بفرض توافر سبب الشفعة له فإنه تعود على ملك المطعون عليه الأخير منفعة أكبر مما تعود على الطاعن . كفاية الدعامة الثانية وحدها لحمل الحكم . النعي عليه في الدعامة الأولى . غير منتج .

استئناف . ضرائب . ميعاد استئناف حكم صادر من محكمة ابتدائية في نزاع عاص بالضرائب في ظل القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . هو عشرون يوما من تاريخ إعلان الحكم .

رد القضاة . اختصاص . نقض . طعن . الحكم الصادر في طلب رد أعضاء محكمة الجنائيات . الطعن فيه بطريق النقض . هو من اختصاص الدائرة الجنائية لمحكمة النقض لا الدائرة المدنية .

حيازة . حكم . تسببيه . ثبوت توافر حيازة منقول . قيام قرينة قانونية على ملكية الحائز وعلى وجود السبب الصحيح وحسن النية حتى يثبت العكس . عدم اعتداد الحكم بهذه القرينة . خطأ في القانون . مثال . المادتان ٦٠٧ و ٦٠٨ مدني قديم .

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ماتخص الأحكام
٤٩٥	١١١٦	٤ فبراير ١٩٥٤
		١ - علامات تجارية . حكم . تسليبه . تقريره أن رسم نصف القرش المثقوب لا يعتبر شعارا للدولة بما لا يجوز اتخاذه علامة تجارية . لا خطأ .
		٢ - علامات تجارية . وجود تشابه بين علامتين تجاريتين من شأنه أن يخدع جمهور المستهلكين . مسألة موضوعية .
		٣ - علامات تجارية . أوجه التشابه التي تعتبر تقليدا . العبرة فيها هي بما يخدع به متوسط الحرس والانتباه .
٤٩٦	١١١٧	١ - ضرائب . شركة . الأرباح التي تحققها الشركة وهي في دور التصفية . خضوعها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٤٩٧	١١١٧	نقض . طعن . ضرائب . دعوى مرفوعة بوصفها معارضة في قرار لجنة التقدير . تأسيسا على الطعن في القرار شكلا وموضوعا . الحكم المطعون فيه قضى بصحة القرار شكلا . هذا الحكم يعتبر صادرا قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .
٤٩٨	١١١٨	١ - نقض . طعن . تقرير الطعن . إعلانه . اشتباهه على البيانات اللازمة للتعريف بالطاعن والمطعون عليه . الطاعن هو وزير المالية والمطعون عليه مدير أحد البنوك المعروفة . ثبوت أن هذه البيانات هي التي وردت في الحكم المطعون فيه . عدم ذكر اسمي الطاعن والمطعون عليه في الإعلان . لا بطلان .
		٢ - نقض . طعن . المصلحة في الطعن . الحكم الصادر بعدم الاعتداد بالحجز التحفظي الذي توقعه مصلحة الضرائب على المدول قبل ربط الضريبة . توافر مصلحتها في الطعن فيه .
		٣ - ضرائب . حجز . الحجز التحفظي المخول لمدير مصلحة الضرائب على أموال الممول قبل ربط الضريبة . عدم جواز توقيع حجز تحفظي ثان بعد انقضاء شهرين من الحجز الأول دون ربط الضريبة . علة ذلك .
		٤ - قضاء مستعجل . ضرائب . حجز . الحجز التحفظي

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الثاني الذي توفقه مصلحة الضرائب بعد شهرين من الحجز الأول دون ربط الضريبة . هو عقبة مادية . اختصاص القضاء المستعجل بالحكم بعدم الاعتداد به .
٤٩٩	١١ فبراير ١٩٥٤	١ — نقض . طعن . ميعاد الطعن . إعلان الحكم تم في ظل قانون المرافعات القديم من جانب الطاعن إلى المطعون عليه . عدم إعلانه من أحدهما للآخر في ظل القانون الجديد . بقاء باب الطعن مفتوحاً للطاعن . المادتان ١ و ٣٧٩ مرافعات جديد .
		٢ — عمل . التزام رب العمل قبل صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . إعطاء العامل شهادة خلو طرف . هذا الالتزام توجهه قواعد العرف والعدالة . المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية .
		٣ — حمل . مسئولية . تعويض . حكم . تسيبيه . تقريره أن رب العمل غير ملزم قبل صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بإعطاء العامل شهادة خلو طرف ، وأنه لم يثبت أن ضرراً أصاب العامل بسبب عدم إعطائه هذه الشهادة . خطأ الحكم في الأساس الأول لا يستوجب نقضه متى ضح قيامه على الأساس الثاني وحده .
٥٠٠	١١٢٣	علامات تجارية . متى يحق لصاحب العلامة أن يطالب المقلد بالتعويض . قيام التشابه بين علامتين تجاريتين . مسألة موضوعية .
٥٠١	١١٢٤	١ — نقض . طعن . حكم صادر من محكمة الاستئناف بتأييد الأمر الصادر بتوقيع حجز تحفظي على ما للدين لدى الغير . جواز الطعن فيه بطريق النقض . المادتان ٣٧٥ ، ٣٧٨ مرافعات .
		٢ — حجز . حبة . حجو ما للدين لدى الغير . الشروط الواجب توافرها في الدين المحجور من أجله كيفية الرجوع في الحبة في ظل القانون المدني القديم . المادة ٥٤٣ مرافعات .

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٠٢	١١ فبراير ١٩٥٤	نقض . طعن . حكم صادر من محكمة الاستئناف الوطنية في دعوى تفسير حكم صدر من محكمة الاستئناف المختلطة . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .
٥٠٣	١٨ " "	١ - شفعة . حكم . تسليبه . معنى عدم تجزئة العين المشفوع فيها . المادة ١١ من قانون الشفعة القديم . ٢ - شفعة . وجوب ثبوت ملكية الشفيع لما يشفع به قبل حصول البيع أساس الشفعة . لا عبرة بتاريخ تسجيل هذا البيع ، مثال .
٥٠٤	" " "	استئناف . دفع تمسك به الطاعن أمام محكمة أول درجة وقضت برفضه . عدم تمسكه بهذا الدفع أمام محكمة ثاني درجة اكتفاء بالأسباب التي أقيم عليها الحكم الابتدائي الصادر لمصلحته . نفيه على الحكم المطعون فيه بالتقصير لعدم رده على هذا الدفع . لا يقبل .
٥٠٥	" " "	تقديم حيازة . المشتري من الحائز العرضي . كسبه الملكية بالتقديم .
٥٠٦	" " "	استئناف . قيد الاستئناف . عبارة وإعلان صحيح ، الواردة في المادة ٤٠٧ مرافعات . المقصود منها .
٥٠٧	٢٥ " "	ضرائب . ضريبة إضافية ؛ وجوب إدخالها في نطاق التكاليف التي تخضع من الأرباح . المادة ٣٩ / ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٥٠٨	" " "	حراسة . تقدير الخطر المبرر للحراسة . موضوعي .
٥٠٩	" " "	١ - نقض . طعن . استئناف . ضرائب . حكم صادر من المحكمة الابتدائية في نزاع خاص بقرار لجنة التقدير . جواز الطعن فيه بطريق الاستئناف أيا كانت قيمة النزاع . الطعن فيه بطريق النقض مباشرة غير جائز . المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
		٢ - ضرائب استئناف . المقصود بالمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ . هو القرار الصادر من لجنة الطعن لا لجنة التقدير .
٥١٠	" " "	أحوال شخصية . دعوى تطليق بين زوجين يونانيين . استخلاص المحكمة أن الوقائع التي بني عليها طلب التطليق قد وقعت

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥١١	١١٣٤	٤ مارس ١٩٥٤
٥١٢	١١٣٦	" " "
٥١٣	١١٣٦	" " "
٥١٤	١١٣٧	" " "
٥١٥	١١٣٧	" " "
٥١٦	١١٣٨	" " "

قبل المصالح الذي تم بين الزوجين . رفضها الدعوى تأسيساً على ذلك وفقاً للمادة ١٤٧٤ من القانون المدني اليوناني . لا خطأ .

بيع . دعوى صحة التعاقد . التزام البائع بضمان التعرض . هذا الالتزام لا يسقط أبداً بالتقادم . مثال . دعوى بصحة ونفاذ البيع وتسليم المبيع . منازعة البائع أو ورثته في طلبات المشتري بحجة سقوط الالتزامات المترتبة على العقد بالتقادم . غير جائزة .

بيع . تسجيل . حكم . تسليبه . تفضيله عقد المشتري الثاني المسجل على عقد المشتري الأول غير المسجل . لا خطأ . التسليم بسوء نية المشتري الثاني غير منتج . النعمى على ما استطرد إليه الحكم تزيد بالنسبة لفسخ عقد المشتري الأول . غير منتج أيضاً .

شفعة . البيع أساس الشفعة انعقد قبل مريان القانون المدني الجديد . القانون القديم هو الذي يجب تطبيقه على إثبات علم الشفيع بالبيع .

١ — شفعة . دعوى الشفعة . بيع المشتري المين المشفوع فيها قبل تقديم طلب الشفعة وتسجيله . وجوب اختصاص المشتري الثاني واختصاص المشتري الأول بوصفه بائناً اختصاص البائع للمشتري الأول . غير لازم . المادة ٩ من قانون الشفعة القديم .

٢ — شفعة جواز الشفعة ولو كان البيع بعقد غير مسجل أو ثابت التاريخ . وجوب توجيه طلب الشفعة إلى المشتري الثاني متى كان البيع قد تم قبل تسجيل طلب الشفعة وكان الشفيع يعلم به ولو لم يكن عقده مسجلاً . عدم اختصاص المشتري الثاني بعمل الدعوى غير مقبولة .

قاضي الأمور المستعجلة . سلطاته في تقدير جدية النزاع . حقه في خص ما يثار أمامه من منازعات لتعرف ما هيئتها وتقدير قيمتها القانونية . مثال .

منورية حكم . تسليبه . تأسيس قضائه برفض دعوى بطلان البيع على انتفاء الصورية المطلقة . عدم تعرضه لدعوى المدعى من أن العقد

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥١٧	١١٢٨ ١١ مارس ١٩٥٤	يخفى رهنا وأنه يتمسك بالصورية النسبية . خطأ في تكييف الدعوى ونصود . ١ - عمل . حكم . تسببه . تقريره أنه ليس لرب العمل فصل العامل في عقد محدد المدة متى شاء . اشتراطه قيام مبرر لفصل العامل . لا خطأ . ٢ - عمل . المبرر الذي يجيز فصل العامل . مسألة موضوعية .
٥١٨	١١٤٠	نقض . طعن . صورية . البائع في عقد محكوم بصوريته . عدم اختصاصه في الطعن بالنقض بعد أن كان مختصاً في مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية . الطعن غير مقبول شكلاً .
٥١٩	١١٤٠	١ - ضرائب . شركة مساهمة . جميع أسهم الشركة آلت إلى المطعون عليه بمتوعد بيع متفرقة صادرة له من المساهمين دون تدخل الشركة . القول بأن الشركة حققت ربحاً من بيع أصولها يخضع للضريبة . على غير أساس . ٢ - فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها إلى الممول لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . المادة ١٢٤ مدنى قديم
٥٢٠	١١٤١	نقض . طعن . شفعة . وجوب اختصاص البائعين والمشتريين في ذات تقرير الطعن وإعلانهم به جميعاً في الميعاد . نص المادة ٣٨٤ مرافعات مقيد بما أوجبه المادتان ٤٢٩ ، و ٤٣١ مرافعات عدم اختصاص بعض المشتريين في تقرير الطعن . بطلان الطعن . لا يصححه قيام الطاعن بتقرير طعن ثان قصره على إعلان من لم يعلن في الطعن الأول .
٥٢١	١١٤١	١ - نقض طعن . المصلحة في الطعن . يكفى أن تكون متوافرة وقت صدور الحكم المطعون فيه . ٢ - قضاء . مستعجل . حكم يندب خبير لاصطحاب المسام إلى مقر الشركة وتحضير محضر يثبت فيه تمكين هذا المسام أو عدم تمكينه من الاطلاع على مستنداتها ودفاترها وإيداع الشركة

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		أو عدم إبدائها صوراً من تقرير مجلس الإدارة هو إجراء وقائي عاجل يختص به قاضي الأمور المستعجلة .
		٣ - قوة الأمر المقضي . اختلاف الموضوع في الدعويين . عدم جواز التمسك بحجية الحكم السابق . مثال .
		٤ - قوة الأمر المقضي . قضاء مستعجل . الأحكام البادرة من قاضي الأمور المستعجلة . هي أحكام وقائية بطبيعتها ليس لها حجية متى تغيرت الظروف . مثال .
٥٢٢	١٨ مارس ١٩٥٤	تقضي . طعن . شفعة . دعوى الشفعة . وجوب قيامها بين أطرافها الثلاثة في جميع مراحل التقاضي . عدم اختصاص البائع في الطعن بالتقضي . الطعن غير مقبول . لا يغير من ذلك بيع المشتري الأول العين المشفوعة فيما لاخر بمقتضى نصوريته .
٥٢٣	د د د	ضرائب . ضريبة إضافية . وجوب اعتبارها ضمن التكاليف التي تخصم من الأرباح . المادة ٣٩ / ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٥٢٤	د د د	١ - وقف . دعوى رفعها أحد ورثة الواقف بإعلان الوقف فيما زاد على ثلث التركة لصدوره في مرض موت الواقف . لا يفيد من الحكم الصادر بإعلان سوى الواث الذي رفع الدعوى . عدم امتداد أثره إلى بقية الورثة .
		٢ - وقف حصول أحد ورثة الواقف على حكم بإعلان الوقف فيما زاد على ثلث التركة لصدوره في مرض الموت . اتفاق باقي ورثة الواقف فيما بينهم على سريان أثر هذا الحكم على أنفسهم . غير جائز . لا بد من صدور حكم لهم بذلك عن يملكه .
٥٢٥	٢٥ ١١٤٩	١ - شفعة . الشفيع . يعتن من طبقة الغير بالنسبة للطرف عقد البيع سبب الشفعة . عدم جواز الاحتجاج عليه بغير العقد الظاهر . مثال .
		٢ - حكم . تسوية . محكمة الاحالة . مدى سلطانها بعد تقضي الحكم .
٥٢٦	د د د	شفعة . تقاضيل البيع . أثره على حق الشفعة .

العدد السنادين	فهرست	الستة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٢٧	١١٥٠ ٢٥ مارس ١٩٥٤	استئناف . ميعاد الاستئناف . الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها . بدء ميعاد استئنافها . هو من يوم إعلان الحكم الصادر في الموضوع . فوات ميعاد استئناف الحكم الصادر في الموضوع يترتب عليه فوات ميعاد استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . المادتان ٣٧٨ و ٤٠٤ مرافعات .
٥٢٨	١١٥١	ضرائب . التنازل عن المنشأة . عدم إخطار مصلحة الضرائب بهذا التنازل في الميعاد مسئولية التنازل له بالتضامن مع المتنازل عن الضرائب المستحقة قبل تاريخ التنازل . المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٥٢٩	١١٥٢ أول أبريل ١٩٥٤	١ - تقص : طعن : الحكم المطعون فيه وإن كان قد قضى في منازقة بتدب خبير إلا أنه في أسبابه قد أنهى الخصومة في نزاع موضوعي بين الطرفين . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .
٥٣٠	١١٥٢	٢ - استئناف . صدور الحكم المستأنف . وفقا لطلبات المستأنف . عدم جواز الاستئناف . المادة ٣٧٧ مرافعات .
٥٣١	١١٥٢ ٨	اختصاص . وقف . النزاع القائم بين الطرفين ينحصر في ادعاء المدعى ملكية العين التي يوضع الوقف اليد عليها وإنكار ممثل الوقف هذا الادعاء . اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى .
٥٣٢	١١٥٢	١ - أوراق تجارية . السند المحرر على بياض . حكمه .
٥٣٣	١١٥٢	٢ - أوراق تجارية . السند الذي لم يذكر فيه سبب المديونية . يفترض أنه سبب مشروع . على من يدعى العكس عبء الإثبات .
٥٣٤	١١٥٢	ضرائب . ضريبة المهن التجارية والصناعية . هي الضريبة العامة . سريتها على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى . القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لا يسرى على الماضي . مثال . المادتان ٣٣ و ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٥٣٥	١١٥٢	اعتدادات مصرفية . بيع . فتح اعتماد مصرفي لوفاء بمن صيغة .
٥٣٦	١١٥٢	طبيعة الزلزم للمالك . بالنسبة للبائع والمشتري . عدم جواز اعتبار

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٢٤	١١٥٩ ١٥ أبريل ١٩٥٤	البنك مودعا لديه أو ضامنا للدين . حقه في الامتناع عن الوفاء إذا كانت مستندات البائع لا تطابق تماما مستندات فتح الاعتماد . ١ — ضرائب . التنازل عن المنشأة تم قبل العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ . عدم سريان أحكام هذا القانون . وجوب تطبيق المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها .
٥٣٥	١١٦٢	٢ — ضرائب . المقصود بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ . هو حماية البائع للحل التجاري في استيفاء باقي الثمن . نقض . طعن . ضرائب . حكم صادر في معارضة في قرار لجنة التقدير برفض طلب بطلان هذا القرار وإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوع المعارضة . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .
٥٣٦	١١٦٢ ٢٢	١ — عقد . عقد مقاوله أشغال عامة . تكييفه بأنه عقد مدني أو عقد إداري لا يحول دون فسخه إذا أحل المفاوض بالتزاماته .
٥٣٧	١١٦٣	٢ — عقد . عقد الاذعان . خصائص هذا العقد وصفاته . عقد مقاوله أشغال عامة . لا يعتبر من عقود الاذعان . ٣ — عقد . عقد مقاوله أشغال عامة . حكم . تسببه . اقراره فسخ عقد المقاوله استنادا إلى نص صريح فيه . لا يعيبه ورود تقارير أخرى خاطئة فيه .
٥٣٨	١١٦٣ ٢٩	ضرائب . المنشأة القائمة خارج القطر . شرط خضوعها للضريبة . تحديد معنى النشاط المستمر في مصر . مسألة موضوعية . المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ١ — إثبات . عب . الإثبات . من يدعي خلاف الظاهر . عليه بإثبات إدعائه . مثال .
٥٣٩	١١٦٤	٢ — تقادم . تقادم خمس . سبب صحيح . عقد القسمة . لا يعتبر سببا صحيحا . ضرائب . رسوم بلدية . الرسوم التي تفرض على المجال التجارية والمناحية . أساس تحديد لها . المقصود بالقيمة التجارية المنصوص

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٤٠	١١٥٨	٦ مايو ١٩٥٤
٥٤١	١١٦٩	١٣
٥٤٢	١١٦٩	
٥٤٣	١١٧٠	
٥٤٤	١١٧٠	
٥٤٥	١١٧٠	٢٠
٥٤٦	١١٧١	

عنها في مرسوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

١ - ضرائب . قاضي الأمور المستعجلة . حوز إدارية . الحالات التي يجوز فيها إيقاف إجراءات البيع الإداري . الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالأمر الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ والأمر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ والمادتان ٩١ ، ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

٢ - نقض . النقص الفرعي . غير جائز . بيع . تسجيل . سوء النية في معنى المادة ١٧ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . تحديده .

نقض . طعن . حكم . قضاؤه بالذات . الحكم المستأنف وباختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

شركة . نص في عقد تأسيسها بتقييد سلطة المدير . مريانه في حق الغير متى تم إشهاره . المادة ٤٩ من قانون التجارة .

نقض . طعن . سبب الطعن . بطلان إعلان الحكم . لا يوجب نقضه . المقصود ببطلان الإجراءات الموجب لنقض الحكم . المادة ٤٢٥ مرافعات .

١ - ضرائب . معنى عبارة منشأة قائمة في مصر .
٢ - ضرائب . أقليمية الضريبة . شركة ملاحية بحرية قائمة بالخارج . انتصار نشاطها في مصر على مجرد تحصيل أجور نقل الركاب والبضائع وشحنها وتفريغها . إناطتها بمساراً بحرياً له شخصية تجارية مستقلة عنها بالقيام بهذه الأعمال . خضوع نشاط هذا المسار لشرعية الأرباح المصرية . عدم خضوع نشاط الشركة لهذه الضريبة .

مسئولية . تقويض . حكم . تقريره أن الضرر الذي لحق بالمحكوم له كان نتيجة مباشرة لحطأ المدعي عليه وأنه ليس من

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	مناقص الأحكام
		شأن اشتراك المصاب في الخطأ أن يحوز مسئولية المدعى عليه . هو تقرير موضوعي لا خطأ فيه .
٥٤٧	١١٧٢	٢٠ مايو ١٩٤٥
		ضرائب . . حكم . . تسببيه . . اختياره فرع الشركة التي تقوم بتجارة وصناعة الدخان . . توكيلاً ينطبق عليه القرار الصادر بفرض الرسوم . . تأسيس قضائه على أسباب سائفة . لا خطأ .
٥٤٨	١١٧٢	" " "
		عمل . . حكم . . تسببيه . . تقريره أنه ليس للعامل أن يجمع بين مزايا النظام الذي وضعه رتب العمل وبين مزايا قانون عقد العمل الفردى . . حقه في طلب القضاء بأيهما أكثر فائدة له . لا خطأ . المادتان ٢٣ و ٣٨ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .
٥٤٩	١١٧٢	" " "
		١ - ضرائب . رسم الأيلولة . الأسهم والسندات المبروكة عن المورث الأجنبي تنتج ربحاً أو فائدة في مصر . خضوعها لرسم الأيلولة . الفقرة ٣ من المادة ٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .
		٢ - ضرائب . رسم الأيلولة . الدعاوى والحقوق الخاصة بالمورث . خضوعها لرسم الأيلولة . الحكم الصادر فيها يعتبر مقررًا . انسحاب أثره إلى تاريخ وفاة المورث ولو كان قد صدر بعد الوفاة متى كانت الدعوى قد رفعت قبل حصول الوفاة .
		٣ - ضرائب . رسم الأيلولة . محل التمسك بحكم الفقرة الثالثة من المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .
		٤ - ضرائب . رسم الأيلولة . تقدير قيمة شهادات تحفظات قناة السويس على أساس سعر الذهب . الاستعانة في تقدير سعر الذهب بوقت وفاة المورث برأى أحد المصارف . لا خطأ .
		المادة ٤٤ من القرار الإداري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٤
		٥ - ضرائب . رسم الأيلولة . حكم . تسببيه . اختيار محكمة الموضوخ للأرض الخلفة بين المورث أرضاً فضاء معدة للبناء . عدم تقدير قيمتها باعتبارها أرضاً زراعية . لا خطأ .
٥٥٠	١١٣٧	" " "
		١ - ضرائب . الأصل . هو فرض الضريبة على الأرباح الحقيقية . فرضها على أساس المائلة هو استثناء من الأصل . إلغاء المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٣٩ التي أجلت هذا

العدد السادس	فهرس	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الاستثناء . ويجوب الرجوع إلى الأصل وأن يكون الإلغاء بأثر رجعي : لا يحول دون ذلك سبق قبول الممول للتقدير الذي عمل على أساس المائلة :
		٢ - نقض . طعن . سبب الطعن . إغفال المحكمة سبوا الفصل في طلب من الطلبات . لا يعتبر سببا من أسباب الطعن بطريق النقض .
٥٥١	٢١٧٥	٢٧ مايو ١٩٥٤
		ضرائب . ميعاد اختيار رقم المقارنة للارباح الاستثنائية . وجوب إخطار الممول بقرار مصلحة الضرائب عن حالة حساباته حتى يفتح ميعاد الاختيار . يترتب على عدم إخطاره بقاء الميعاد ممتدا . لا يغير من ذلك أن تكون مصلحة الضرائب قد اعتبرت حساباته منتظمة .
٥٥٢	١١٧٥	١٠ يونيو ١٩٥٤
		١ - حكم . تسييه . تقريره أو عقد البيع موضوع النزاع هو عقد صحيح . لم يشبه البطلان ولم يقصد منه الإضرار بالدائنين لعدم توافر شروط الدعوى البوليصة . في هذا ما يبنى منه مظنة الصورية المطلقة :
		٢ - بيع . نزاع . ملكية . تنفيذ عقارى . حكم رسو المراد . لا ينقل إلى المشتري من الحقوق أكثر مما كان للدين المزوجة ملكيته . مثال .
		٣ - تقادم . وقف التقادم بسبب نقص الأهلية : سريانة على نوعى التقادم الطويل والقصير .
٥٥٣	١١٧٦	١١٧٦
		١ - إعلان . نقض . طعن . تعيين المظنون : عليه مكتب أحد المحامين باعتباره محلا مختار له في ورقة إعلان الحكم . إعلانه بالظن في هذا المحل . جهة الإعلان . لا يؤثر فيه رفض المحامي تسليم الإعلان بحجة انتهاء ووكالته . حلة ذلك . المادتان ١٣ و ٣٨٠ من لوائح :
		٢ - حكم . الخطأ في ذكر الأسماء المحضوم . متى يكون مبطلا للحكم . مثال . المادة ٣٤٩ من لوائح :

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٥٤	١٠/١١/٧٧	٣ — حكم . تسليبه . بيع . القضاء ببطالته لأنه يخفى رهنا . استخلاص قرينة بحس الثمن من أوراق الدعوى . لا بطلان .
٥٥٥	١٠/١١/٧٧	١ — أحوال شخصية . دعوى طلاق بين زوجين يونانيين . تأسيسها على تصدع الحياة الزوجية . تحديد معنى تصدع الحياة الزوجية المبرر لطلب الطلاق . المادتان ١٤٤٢ ، ١٤٤٨ من القانون المدني اليوناني .
٥٥٥	١٧/١١/٧٨	٢ — أحوال شخصية . دعوى نفقة بين زوجين يونانيين . التزام الزوج بالنفقة لزوجته . متى لا تستحق الزوجة هذه النفقة . المادتان ١٣٩١ ، ١٣٩٤ من القانون المدني اليوناني .
٥٥٦	٢٤/١١/٧٨	١ — أحوال شخصية . دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين . خطأ الزوج لا يعتبر سبباً لعدم قبول دعوى التطليق المؤسسة على الإهانة الجسدية التي لحقت به من أخطاء زوجته . هو ظرف موضوعي في تقدير جسامته أخطاء الزوجة المسوغة لطلب التطليق .
٥٥٧	١١/٧٩	٢ — أحوال شخصية . دعوى التطليق بين زوجين فرنسيين . تقدير جسامته الإهانة المسوغة للتطليق . هو من مسائل الواقع . وكالة . استئناف . حكم . تسليبه . الوكالة عقد لا يتم إلا بقبول الوكيل . مجرد صدور الإيجاب من الموكل . لا يكفي لانعقاد الوكالة . اعتماد الحكم في اعتبار الوكالة قائمة على مجرد إيجاب الموكل دون أن يتبين قبول الوكالة . خطأ في القانون وتصور .
٥٥٧	١١/٧٩	١ — نقض . طعن . شفعة . حكم . حسمه النزاع في أساس الخصومة . جواز الطعن فيه على استقلال . مثال في دعوى شفعة . المادة ٣٧٨ مرافعات .
		٢ — شفعة . حكم . تسليبه . دعوى الشفعة . احتفاظها بوصفها سواء قام النزاع بين أطرافها على جميع أركانها وشرايطها أم كان مقصوراً على البعض منها متفقاً على البعض الآخر . تقرير الحكم أن حق الشفعيع متى كان معترفاً به من المشتري وانحصر النزاع في الثمن فالدعوى لا تعتبر دعوى شفعة ولا تخضع لإجراءاتها . خطأ في القانون .

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٥٨	١١٨٠	١ — نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن . مخلوه من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الورقة باعتبارها محررا رسميا . بطلانه . المادتان ٢٤ ، ٣١ مرافعات .
٥٥٩	١١٨٠	٢ — نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن . وقوعه باطلا . حضور المطعون عليه الذي علم بالطعن بطريق الصدقة وتمسكه بالبطلان . لا يسقط حقه في الدفع بالبطلان .
٥٥٩	١١٨٠	١ — نقض . طعن . دعوى . دفع . إجارة . موضوع الدعوى خاضع لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فلا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق النقض . مريان هذه القاعدة على الدفع المقدمة في الدعوى .
٥٦٠	١١٨١	٢ — نقض . طعن . دفع . إجارة . الدفع بعدم اختصاص دائرة الإيجارات لأن العقد أساس الدعوى ليس عقد إيجار . خروج هذا النزاع عن تطبيق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن في الحكم الصادر فيه بطريق الاستئناف . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز .
٥٦٠	١١٨١	١ — شركة . تصفية . الأصل في التصفية هو قسمة أموال الشركة عينا إن أمكن أو قيمتها بحسب سريعتها . جواز الاتفاق على ما يخالف هذا الأصل .
٥٦٠	١١٨١	٢ — شركة . حكم . تسوية . اتفاق بين الشريكين على حل الشركة من تلقاء نفسها عند انتهاء مدتها وأن تصبح أصولها وخصومها وموجوداتها والتوقيع عنها من حق أحد الشريكين على أن يعطى الشريك الآخر نصيبه في الموجودات بحسب ما تسفر عنه الميزانية التي تعمل بمعرفة الطرفين . عبارة الميزانية . معناها . تفسير الحكم أن المقصود بهذا الاتفاق منح الشريك نصيبه في الموجودات بحسب أسعارها المتداولة في السوق لا بحسب أسعارها الدفترية . هو مسخ لإجارة الاتفاق .

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٦١	١١٨٢	٢٤ يونيو ١٩٥٤
٥٦٢	١١٨٢	١ - دعوى الاسترداد . الجواز المترتب على عدم اختصاص الأشخاص الواجب اختصاصهم هو الحكم بالاستمرار في إجراءات البيع بناء على طلب الحاجز . المادة ٥٣٨ مرافعات .
٥٦٣	١١٨٣	٢ - تقض . طعن . صورية . دعوى الاسترداد . سبب الطعن هو القصور لعدم رد الحكم على طلب عدم الاعتداد بالمقد الذي قدمه المسترد لاثبات ملكيته للهجوزات لأنه عقد صوري . الدفع بعدم قبول الطعن لعدم اختصاص جميع أطراف هذا المقد . في غير محله .
٥٦٤	١١٨٣	(٣) قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)
٥٦٥	١١٨٣	١ - أهلية . ترقية . الأهلية لوظيفة قضائية . ليست بذاتها دليلا على الأهلية للترقية إلى وظيفة أعلى منها . درجات الأهلية : الموازنة عند كل حركة بين المرشحين لها . المادة ٢٣ من قانون استقلال القضاء .
٥٦٦	١١٨٣	٢ - تعويض . سقوط الحق في إقامة الدعوى بطلب التعويض . المراسم المطالب بالتعويض عنها صدرت في ظل قانون مجلس الدولة . سقوط الحق يكون وفقا للأصول العامة .
٥٦٧	١١٨٣	٢٣ . قرار إداري . طلب الغائه . القرار المطلوب الغاؤه صدر قبل إنشاء مجلس الدولة . عدم قبول الطلب سواء أكان بمقتضى قانون مجلس الدولة أو قانون نظام القضاء .
٥٦٨	١١٨٩	استقالة . طلب إلغاء المرسوم الصادر بقبولها . تأسيس هذا الطلب على أن الاستقالة تمت تحت تأثير الإكراه . ثبوت أن الطاعن أسس طلبه الاستقالة على أسباب صحيحة . الثابت من ملف الطاعن يؤيد صحة قيام هذه الأسباب . الطعن على غير أساسين .

العدد السادس	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٦٦	١١٩٢ ٢٧ مارس ١٩٥٤	نقل رجال القضاء وأعضاء النيابة من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية . الشرط الزمني الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ . وجوب قصره على من ورد ذكرهم في الفقرة المذكورة . عدم سرية على وكلاء النائب العام المتقولين من القضاء المختلط إلى القضاء الوطني .
٥٦٧	١١٩٥ أول مايو ١٩٥٤	١ - تقض . طعن . ميعاد الطعن . وجوب إضاعة ميعاد مسافة إليه وفقا للمادة ٢١ مرافعات . ٢ - أهلية . العناصر التي تتكون منها الأهلية . بيان هذه العناصر . القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ . ٣ - أهلية . درجة الأهلية . كيف تقدر السلطات المختصة درجة الأهلية . الموازنة بين عناصر الأهلية .
٥٦٨	١١٩٦ ٢٢ مايو ١٩٥٤	١ - تنازع الاختصاص . اختصاص . وقف تنفيذ حكم نهائي من المجلس الملي بالتطليق وحكم آخر من المحكمة الشرعية بدخول الزوجة في طاعة زوجها . اختصاص محكمة النقض بالفصل في هذا التناقض . ٢ - تنازع الاختصاص . اختصاص . محاكم شرعية . مجالس مالية . أحوال شخصية . مناهل اختصاص المحاكم الشرعية . مناهل اختصاص المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس . الأمر العالي الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ . ٣ - تنازع الاختصاص . اختصاص . أحوال شخصية . دعوى من الزوجة أمام المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس بطلب النفقة والطلاق لسوء العشرة والحياة الزوجية . إسلام الزوج بعد رفع الدعوى . طلب الزوجة الطلاق لإسلام الزوج . قضاء المجلس الملي بالطلاق . تأسيس قضائه على إسلام الزوج وعدم تعرضه للسبيين الذين أقيمت عليهما الدعوى ابتداء . تجاوز المجلس حدود اختصاصه . حلة ذلك .

العدد السادس	فهرسك	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٤ — تنازع الاختصاص. أحوال شخصية. تنازع القوانين. طلاق. حق مكتسب. عقد الزواج لا يكسب أياً من الزوجين فيما يختص بالطلاق والتطليق حقاً مستقراً لا يتأثر بما قد يطرأ بعد إبرامه.
٥٦٩	١٢٠٦ ٢٢ يونيو ١٩٥٤	أهلية. تقدير درجة الأهلية. عدم تنفيذ ما نص عليه قرار وزارة العدل من وجوب التفتيش على عمل القاضي مرة على الأقل في كل سنة. كفاية التقارير والأوراق والبيانات المودعة بملف القاضي لتقدير درجة أهليته. الاعتماد عليها في التقدير. لا خطأ.

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ (١)

بشأن نزوح ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزوح ملكية العقارات للنفاع العمومية لدى الحاكم الأهلية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ بإدخال أحكام جديدة فيما يتعلق بنزوح الملكية للنفاع العامة ،

وعلى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض الأحكام المتعلقة باختصاصات مجلس الوزراء ، وعلى ما ارتأه مجلس الثورة ،

ربناء على ما عرضه وزير الأشغال العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

اصدر القانون الآتي :

الباب الأول

في تقرير المنفعة العامة

مادة ١ — يجرى نزوح ملكية العقارات اللازمة للمنفعة العامة والتعويض عنه وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٢ — يكون تقرير المنفعة العامة بقرار من الوزير المختص مرفقا به .

(أ) مذكرة ببيان المشروع المطلوب اعتباره من أعمال المنفعة العامة .

(ب) رسم بالتخطيط الاجمالى للشروع .

مادة ٣ — ينشر القرار المقرر للمنفعة العامة مع ضرورة من المذكرة المشار إليها في المادة السابقة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

في الجريدة الرسمية ويلصق في المحل الممد للاعلانات بالمديرية أو المحافظة بحسب الأحوال وفي مقر العمدة أو مقر البوليس وفي المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار .

مادة ٤ — بمجرد حصول النشر المنصوص عليه في المادة السابقة يكون لمتدوبي المصلحة القائمة بإجراءات نزوح الملكية الحق في دخول العقارات التي تقرر لزومها لأعمال المنفعة العامة بحسب التخطيط الاجمالي للمشروع وذلك لإجراء العمليات الفنية والمساحية ووضع علامات التحديد والحصول على البيانات اللازمة بشأن العقار على أن يكون دخول العقارات بعد إخطار ذوي الشأن بخطاب موصى عليه .

الباب الثاني

في حصر الممتلكات وعرض البيانات الخاصة بها ونقل الملكية

مادة ٥ — يكون حصر العقارات والمنشآت التي تقرر لزومها بالمنفعة العامة بواسطة لجنة مؤلفة من متدوب عن المصلحة القائمة بإجراءات نزوح الملكية ومن أحد رجال الإدارة المحليين ومن الصراف .

ويسبق عملية الحصر المذكورة إعلان بالموعد الذي يعين للقيام بها يلصق في المحل الممد للإعلانات بالمديرية أو المحافظة بحسب الأحوال وفي مقر العمدة أو مقر البوليس كما يحظر أصحاب الشأن بالموعد المذكور بخطاب موصى عليه بهم الوصول وعلى جميع الملاك وأصحاب الحقوق الحضور أمام اللجنة المذكورة في موقع المشروع للإرشاد عن ممتلكاتهم وحقوقهم ، وتحرر اللجنة محضرا تبين فيه هذه الممتلكات وأسماء الملاك وأصحاب الحقوق ومحال إقامتهم من واقع الإرشاد في مواقعها ويكون للتحقق من صحة البيانات المذكورة بمراجعتها على دفاتر المسكفات والمراجع الأخرى .

ويوقع كشوف الحصر أعضاء اللجنة المذكورة وجميع الحاضرين إقرار منهم بصحة البيانات الواردة بها ، وإذا امتنع أحد ذوي الشأن عن التوقيع أثبت ذلك في المحضر مع بيان أسباب امتناعه .

مادة ٦ — تعد المصلحة القائمة بإجراءات نزوح الملكية كشوفا من واقع عملية الحصر سالفة الذكر تبين فيها العقارات والمنشآت التي تم حصرها ومساحتها ومواقعها وأسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها ومحال إقامتهم والتعويضات التي تقدرها لهم ، وتعرض هذه الكشوف ومعا خرائط تبين مواقع هذه الممتلكات في المقر الرئيسي للمصلحة وفي المكتب التابع لها بعاصمة المديرية أو المحافظة وفي مقر العمدة أو مقر البوليس لمدة شهر ويخطر الملاك وأصحاب الشأن بهذا الغرض بخطاب موصى عليه بهم الوصول .

ويسبق هذا الغرض إعلان في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار يشمل بيان المشروع والمواعيد المحددة لعرض الكشوف والخرائط في الأماكن المذكورة .

ويخطر في نفس الوقت الملاك والمستأجرون بالإخلاء على أنه يتم الإخلاء في مدة أقصاها خمسة شهور .

مادة ٧ - لذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشف المنصوص عليها في المادة السابقة الاعتراض على البيانات الواردة بها .

وتقدم الاعتراضات المذكورة إلى المقر الرئيسى للصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية أو إلى المكتب التابع لها بماصمة المديرية أو المحافظة الكائن في دائرتها العقارات : وإذا كان الاعتراض متعلقا بحق على العين الواردة في الكشف المتقدمة الذكر وجب أن يرفق به كافة المستندات المؤيدة له وتاريخ شهر الحقوق المقدم بشأنها الاعتراض وأرقامها .

أما إذا كان الاعتراض منصبا على التعويض وجب أن يرفق به إذن بريد يساوى ٢ ٪ من قيمة الزيادة محل الاعتراض بحيث لا يقل هذا المبلغ عن ٥٠ قرشا ولا يجاوز عشرة جنيهات ، ويعتبر الاعتراض كأن لم يكن إذا لم يرفق به هذا الرسم كاملا .

وفي جميع الأحوال يجب أن يشتمل الاعتراض العنوان الذى يعلن فيه صاحب الشأن .

مادة ٨ - تعتبر البيانات الخاصة بالعقارات والحقوق المدرجة في الكشف نهائية إذا لم تقدم عنها معارضات خلال المدة المنصوص عليها في المادة السابقة ، ولا تجوز المنازعة فيها أو الادعاء في شأنها بأى حق قبل الجهة نازعة الملكية ، ويكون أداء المبالغ المدرجة في الكشف إلى الأشخاص المقيدة أسمائهم فيها مبرئا لذمة الجهة نازعة الملكية في مواجهة السكاة .

مادة ٩ - يوقع أصحاب الحقوق التى لم تقم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للنفعة العامة ، أما الممتلكات التى يتعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن فيها لآى سبب كان على النماذج المذكورة فيصدر بنزع ملكيتها قرار من الوزير المختص وتودع النماذج أو القرار الوزارى في مكتب الشهر العقارى ويترتب على هذا الإيداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع .

وفي تطبيق الفقرة الأولى يجوز للأوصياء والقائمة التوقيع عن قاعدى الأهلية وناقصيها ومن نظار الوقف عن الوقف دون حاجة إلى الرجوع إلى المحاكم الحسنية أو الشرعية ، غير أنه لا يجوز لهم تسليم التعويض إلا بعد الحصول على إذن من جهة الاختصاص .

مادة ١٠ - إذا لم تودع النماذج أو القرار الوزارى طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار بالنسبة للعقارات التى لم تودع النماذج أو القرار الخاص بها .

الباب الثالث

في الفصل في المعارضات

مادة ١١ - على المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية أن تحقق في المعارضات التى يقدمها أصحاب الشأن طبقا لما هو منصوص عليه في المادة (٧) وذلك لتقرير دفع قيمة التعويض المستحق ويكون قيام المصلحة بإداء التعويض في هذه الحالة على مسئوليتها .

وإذا قام مانع يحول دون دفع التعويض وجب على المصلحة إخطار ذوى الشأن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بالأسباب التي تحول دون الدفع وبالشرط الواجب استيفاؤها بمعرفتهم ، وتظل المبالغ التي يشملها النزاع بأمانات المصلحة لحين استيفاء شروط الدفع .

ويعتبر الإخطار المذكور مبرئاً لخدمة المصلحة من التعويض المستحق عن عدم الانتفاع المنصوص عليه في باب الاستيلاء على العقار .

مادة ١٢ - ترسل المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية المعارضات المقدمة عن قيمة التعويض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اقضاء المدة المنصوص عليها في المادة السابعة إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات ليحيلها بدوره في ظرف ثلاثة أيام إلى القاضي الذي يندبه لرئاسة لجنة الفصل في هذه المعارضات ، ويقوم قلم كتاب المحكمة بإخطار المصلحة وجميع أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بالتاريخ المحدد لنظر المعارضات أمام اللجنة .

مادة ١٣ - تشكل لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات برئاسة قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات وعضوية اثنين من الموظفين الفنيين أحدهما من مصلحة المساحة والثاني عن المصلحة طالبة نزع الملكية يختارهما وزير الأشغال العمومية بالاتفاق مع الوزير المختص .

وتفصل اللجنة في المعارضات خلال شهر من تاريخ ورودها إليها .

مادة ١٤ - لكل من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ولأصحاب الشأن الحق في الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانهم بالقرار المذكور ، وتنتظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائياً .

مادة ١٥ - المعارضات في التعويض لا تحول دون حصول ذوى الشأن على المبالغ المقدرة بمعرفة المصلحة ، وإذا تعذر الدفع لأي سبب كان ظلت المبالغ مودعة بأمانات المصلحة مع إخطار ذوى الشأن بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

ويكون دفع التعويض لذوى الشأن أو إخطارهم بتعذر الدفع مبرئاً لخدمة المصلحة نازحة الملكية من قيمة التعويض عن عدم الانتفاع المنصوص عليه في باب الاستيلاء على العقارات .

الباب الرابع

في الاستيلاء المؤقت على العقارات

أ. مادة ١٦ - يكون للجهة طالبة نزع الملكية الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التي تقرر لادومها للخدمة العامة ويكون ذلك بقرار من الوزير المختص ينشر في الجريدة الرسمية ويشمل بياناً إجمالياً بالعقار واسم المالك الظاهر مع الإشارة إلى القرار الصادر بتقرير المنفعة العامة

ويبلغ قرار الاستيلاء لأصحاب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بنظم الوصول يعطونه فيه مهلة لا تقل عن أسبوعين لإخلاء العقار .

ويترتب على نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية اعتبار العقارات مخصصة للمنفعة العامة .

ويكون لصاحب الشأن في العقار الحق في تعويض مقابل عدم الانتفاع به من تاريخ الاستيلاء .
الفعل حين دفع التعويض المستحق عن نزع الملكية ، وله خلال ٣٠ يوما من تاريخ إعلانه بقيمة التعويض عن عدم الانتفاع حق المعارضة في هذا التقدير ، ويكون الفصل في المعارضة طبقا للنصوص الخاصة بالمعارضة في تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية وتعين المصلحة المختصة خلال أسبوع من تاريخ الاستيلاء قيمة التعويض ويعلن صاحب الشأن بذلك .

ولا يجوز إزالة المنشآت أو المباني ذات القيمة إلا بعد انتهاء الإجراءات الخاصة بتقدير قيمة التعويضات المستحقة تقديرا نهائيا .

مادة ١٧ — يجوز البدير أو المحافظ بناء على طلب المصلحة المختصة في حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تفشى وباء ، وفي سائر الأحوال الطارئة أو المستعجلة ، أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لإجراء أعمال الترميم أو الوقاية أو غيرها ، كما يجوز في غير الأحوال المتقدمة الاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لخدمة مشروع ذي منفعة عامة ويحصل هذا الاستيلاء بمجرد انتهاء مندوبي المصلحة المختصة من إثبات صفة العقارات ومساحتها وحالتها بدون حاجة لاتخاذ إجراءات أخرى .

وتعين المصلحة المختصة خلال أسبوع من تاريخ الاستيلاء قيمة التعويض المستحق لذوى الشأن مقابل عدم انتفاعهم بالعقار ، وفي حالة المعارضة يكون الفصل فيها طبقا للنصوص الخاصة بالمعارضة في التعويض المستحق عن نزع الملكية .

مادة ١٨ — تحدد مدة الاستيلاء المؤقت على العقار بحيث لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلى ويجب إعادته في نهايتها بالحالة التى كان عليها وقت الاستيلاء مع تعويض كل تلف أو نقص في قيمته .

وإذا دعت الضرورة إلى مد مدة الثلاث سنوات المذكورة وتعذر الاتفاق مع ذوى الشأن على ذلك أو أصبح العقار غير صالح للاستعمال الذى كان مخصصا له وجب على المصلحة المختصة أن تتخذ قبل مضي الثلاث سنوات بوقت كاف إجراءات نزع ملكيته ، وفي هذه الحالة تقدر قيمة العقار حسب الأوصاف التى كان عليها وقت الاستيلاء عليه وطبقا للأسعار السائدة وقت نزع ملكيته .

الباب الخامس

في التحسينات التى تطرأ على العقارات بسبب أعمال المنفعة العامة

مادة ١٩ — إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة في غير مشروعات التنظيم داخل المدن ، وجب مراعاة هذه الزيادة وهذا النقصان بحيث لا يزيد

المبلغ الواجب إضافته أو إسقاطه عن نصف القيمة التي يستحقها المالك مقابل نزع الملكية .

مادة ٢٠ — إذا كانت قيمة العقار الذي تقرر نزع ملكيته لأعمال التنظيم في المدن قد زادت نتيجة تنفيذ مشروع سابق ذي منفعة عامة فلا تحسب هذه الزيادة في تقدير التعويض إذا تم نزع الملكية خلال خمس سنوات من تاريخ بدء التنفيذ في المشروع السابق .

مادة ٢١ — العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة في مشروعات التنظيم بالمدن دون أخذ جزء منها يلزم ملاكها بدفع مقابل هذا التحسين بحيث لا يجاوز ذلك نصف التكاليف الفعلية لإنشاء أو توسيع الشارع أو الميدان الذي نتج عنه هذا التحسين .

ويسرى حكم الفقرة السابقة إذا كان نزع الملكية لمشروعات التنظيم في المدن قاصراً على جزء من العقار ورأت السلطة القائمة على أعمال التنظيم أن احتفاظ المالك بالجزء الباقي من العقار لا يتعارض مع الغاية من المشروع المراد تنفيذه .

ويكون تقدير السلطة القائمة على أعمال التنظيم للتكاليف المذكورة غير قابل للطعن وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاجراءات الخاصة بتقدير قيمة التحسين وتكاليف المشروع .

الباب السادس

في التوسع في نزع الملكية

مادة ٢٢ — إذا كان الغرض من نزع الملكية هو إنشاء أحد الشوارع أو الميادين أو توسيعه أو تعديله أو تمديده أو إنشاء حي جديد أو شأن من شئون الصحة أو التحسين أو التجميل جاز أن يشمل نزع الملكية فضلاً عن العقارات اللازمة للمشروع الأصل أية عقارات أخرى ترى السلطة القائمة على أعمال التنظيم أنها لازمة لتحقيق الغرض المقصود من المشروع أو لأن بقاءها بحالتها من حيث الشكل أو المساحة لا يتفق مع التحسين أو التجميل المطلوب ، كما يجوز نزع ملكية أية عقارات أخرى بقصد تحقيق الأغراض سالفة الذكر دون أن يكون ذلك مرتبطاً بمشروع منفعة عامة .

مادة ٢٣ — يجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة نزع الملكية للتحسين أو التجميل أو لإنشاء حي جديد تأجيل دفع الثمن أو التعويض المستحق عن كل عقار تجاوز قيمته ألف جنيه لمدة لا تزيد على خمس سنوات وبفائدة قدرها ٤٪ من قيمة المبالغ المؤجلة ، وتدفع الفائدة في نهاية كل سنة .

الباب السابع

أحكام عامة ووقنية

مادة ٢٤ — العقارات اللازم نزع ملكية جزء منها تشتري بأكملها إذا كان الجزء الباقي منها يتعذر الانتفاع به ويكون ذلك بناء على طلب يقدمه صاحب الشأن خلال المدة المنصوص عليها في

المادة (٨) وإلا سقط حقه في ذلك . ويتبع في شأن هذا الجزء جميع الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون دون حاجة لاستصدار القرار المنصوص عليه في المادة (٢) .

مادة ٢٥ — لا يدخل في تقدير التعويض المستحق عن نزع الملكية المباني أو الفراس أو التحسينات أو عقود الإيجار أو غير ذلك إذا ثبت أنها أجريت بقصد الحصول على تعويض أزيد وذلك بغير إخلال بحق صاحب الشأن في إزالة هذه التحسينات على نفقته الخاصة ، بشرط عدم الإضرار بالمشروع المراد تنفيذه .

وكل ما يعمل أو يتخذ من هذا القبيل بعد نشر القرار المقرر للنفقة العامة في الجريدة الرسمية يعتبر أنه أجرى للفرض المذكور ولا يدخل في تقدير التعويض .

مادة ٢٦ — دعاوى الفسخ ودعاوى الاستحقاق وسائر الدعاوى العينية لا توقف إجراءات نزع الملكية ولا تمنع نتائجها وينتقل حق الطالبين إلى التعويض .

مادة ٢٧ — جميع المبالغ التي تستحق من ذوى الشأن طبقا لأحكام هذا القانون يكون تحصيلها في حالة التأخير بطريق الحجز الإداري .

مادة ٢٨ — جميع المبالغ التي تستحق لذوى الشأن وفقا لأحكام هذا القانون يحصل عنها عند الدفع رسم قدره خمسون قرشا عن كل مبلغ يجاوز خمسة جنيهات وذلك نظير رسم الدفعة والاتساع والتوقيع على المستندات والعقود وكافة الأوراق المتعلقة بتحقيق الملكية أو المؤيدة للاستحقاق وعلى ذلك تعفى جميع هذه الأوراق وغيرها بما يقدم لهذا الغرض إلى المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية من جميع رسوم الدفعة والاتساع والتوقيع المقررة في سائر القوانين الأخرى .

٢ مادة ٢٩ — تسرى أحكام المواد ٩ و ١١ و ٢٧ و ٢٨ من هذا القانون على المقاررات التي تكون قد أدخلت في مشروعات تم تنفيذها وذلك دون حاجة إلى صدور القرار الوزاري المنصوص عليه في المادتين ٢ و ١٦ .

مادة ٣٠ — إذا لم يقبل ذور الشأن في المقاررات المنصوص عليها في المادة السابقة التعويضات المقدرة لما يكون لهم الحق في المعارضة بالطرق المبينة في هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بإيداع المبالغ المذكورة بأمانات المصلحة ، ويفصل في هذه المعارضات طبقا للأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات .

ولا تسرى الأحكام المذكورة على التعويضات المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء .

مادة ٣١ — المقاررات التي مضى على إدخالها في مشروعات تم تنفيذها أكثر من خمس سنوات وتقل قيمة ما يستحقه أصحاب الشأن فيها عن خمسة جنيهات ولم يتقدموا بالمستندات اللازمة لصرفها يعلم أصحابها بخطابات موصى عليها بعلم الوصول يعطون فيها مهلة لا تتجاوز شهرين فإذا لم تقدم المستندات المطلوبة خلال هذه المدة تودع المبالغ المستحقة خزنة المصلحة القائمة بإجراءات نزع

- الملكية لمدة ستة أشهر فإذا لم يتم الصرف خلالها بعد تقديم المستندات المطالبة سقط الحق فيها .
- مادة ٣٢ - يلغى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ والمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ ، المشار اليهما وجميع ما يتعارض مع هذا القانون من أحكام ما عدا القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ .
- مادة ٣٣ - يصدر وزير الأشغال العمومية اللوائح التنفيذية لهذا القانون .
- مادة ٣٤ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد مضي شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- صدر بقصر الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

مذكرة ايضاحية

تنظم إجراءات نزع ملكية العقارات اللازمة للمنافع العامة الأحكام الواردة بالقانون رقم ٥ الصادر في سنة ١٩٠٧ وقد مضى على صدوره ما يقرب من نصف قرن تطورت خلاله أحوال البلاد تطورا ملحوظا في شتى وسائل الإصلاح وزادت أعمال المشروعات الخاصة بالرى والصرف وإنشاء الطرق والمستشفيات ودور التعليم والمنشآت العامة - وقد أصبحت أحكام ذلك القانون قاصرة على مساندة هذا التطور .

لذلك كان من الضروري وضع تشريع ينظم نزع ملكية العقارات التي تلزم لتنفيذ المشروعات بحيث يكفل إلى جانب حقوق ذوى الشأن سرعة القيام بهذه الاجراءات بمبسطة حاسمة وتيسير الحاجة الملحة إلى تحقيق ثمرات المشروعات العامة للبلاد في أسرع وقت ممكن .

وقد اشتمل مشروع القانون المرافق على المبادئ التي تحقق الأهداف المذكورة مع توفير الضمانات الكافية لحماية حق الملكية وكالة حقوق ذوى الشأن وتعويضهم عنها تعويضا عادلا يقتضونه في فترة وجيزة .

فلقد أفرد القانون الباب الأول لتنظيم تقرير المنفعة العامة وقرر بين تقرير المنفعة ونزع الملكية ، فأجاز في المادة (٢) تقرير المنفعة العامة بقرار من الوزير المختص ترافق به مذكرة تشمل بيان المشروع المطلوب اعتباره من أعمال المنفعة العامة ، كما نص على التوسع في نشره ورتب على ذلك حق دخول العقارات اللازمة لإجراء عمليات المقاس ووضع علامات التحديد .

وقد اشتمل الباب الثانى على فصوص جديدة تنظم حصر الممتلكات التي يتم الاستيلاء عليها وتحقيق ملكيتها ولخص حقوق الغير المتوقعة عليها بطرق سهلة مبسطة سيكون من شأنها التيسير على الملاك وعدم اربابهم بتقديم مستندات عديدة كانت تستلزمها القواعد العامة الخاصة بفحص الملكية والحقوق العينية الجارية عليها العمل . وكثيرا ما كان يتعذر على ذوى الشأن الحصول عليها

فيتعطل صرف الأثمان المستحقة لهم - كما أنه سترتب على هذه النصوص الجديدة تخفيف المجهودات الكبيرة التي كانت تبذلها المصالح في هذا السبيل .

فقد نصت المادة (٥) على أن يكون حصر الممتلكات بمعرفة لجنة يشترك فيها مع موظفي المصلحة المختصة رجال الحكومة المحليون والصراف ويعلن عن موعد قيامها بإجراءات الحصر في المحل المد للاعلانات بالمديرية أو المحافظة وفي مقر البوليس أو مقر العمدة ويدهى للحضور أمامها بخطاب موصى عليه بعلم الوصول كل من يهمهم الأمر لاثبات حقوقهم .

ونصت المادة ٦ على عرض الكشوف المشتعلة على حصر الممتلكات والأثمان والتعويضات المقدرة لها مع خرائط تبين المواقع وذلك في عدة أماكن ولمدة شهرين تحقيقا للتوسع في العلانية ويخطر الملاك وأصحاب الشأن بهذا العرض بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويعلن عن هذا العرض في الجريدة الرسمية وفي جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار وذلك لتنبه ذوي الحقوق للتقدم بالمستندات التي تؤيد حقوقهم ، هذا فضلا عن توفر العلانية الكافية لتنفيذ المشروع ، ويخطر في نفس الوقت الملاك المستأجرون بالإخلاء على أن يتم الإخلاء في مدة أقصاها خمسة شهور .

وأوجبت المادة ٧ على جميع من يهمهم الأمر الاطلاع على الكشوف المعروضة وأجازت لكل ذي حق أن يتقدم بما قد يكون لديه من اعتراض على ما ورد بالكشوف فيما يتعلق بالمسطح أو النوع أو لاثبات ما قد يكون له من حقوق على العقارات كرهن أو اختصاص أو غير ذلك .

كما أجازت نفس المادة لأصحاب الشأن الحق في الاعتراض على التعويضات بنفس الطريقة على أن يرفق بالاعتراض رسم بنسبة ٢ ٪ من قيمة الريادة محل الاعتراض حتى لا تقدم اعتراضات غير جدية .

وقد أعطيت لأصحاب الحقوق مدة شهر للاطلاع على الكشوف المعروضة وتقديم ما عسى أن يكون لديهم من اعتراضات على البيانات المدونة بها خلال ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء العرض وبذلك يتوفر لكل ذي حق متسع من الوقت للفحص والاعتراض - ولكي تحسم الأمور في استقرار الحقوق والتوصل إلى سرعة صرفها نصت المادة ٨ على اعتبار البيانات المدرجة في الكشوف نهائية إذا لم تقدم عنها اعتراضات في خلال المدة المذكورة بحيث يكون صرف التعويضات المدرجة بها إلى الأسماء المبينة أمامها مبرتا لذمة الجهة نازعة الملكية - وهذا الإبراء نسبي لحق أي إنسان على العقارات المدرجة في الكشوف لن يسقط قبل الأشخاص الذين تصرف لهم التعويضات بل سيظل قائما وخاضعا للقواعد القانونية العامة التي تقر للدائن الحقيقي الحق في الرجوع على الدائن الظاهر بما يكون قد استوفاه بغير حق .

واشتمل هذا الباب أيضا على إجراءات مبسطة لنقل ملكية العقارات إلى المنفعة العامة فاستغنى عن تحرير عقود البيع التي تسكب المصالح وتدرى الشأن مشقات كبيرة في استيفاء الإجراءات

الشككية التي يستلزمها التعاقد الرضائي العادي واكتفى (مادة ٩) بالحصول على توقيع ذوق الشأن على استمارات (نماذج) تعد لهذا الغرض ثم تودع بمكتب الشهر العقاري المختص ويترتب على ذلك جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع على أنه في حالة تعذر الحصول على توقيع ذوى الشأن فقد اكتفى بأن يكون نقل الملكية بموجب قرار وزارى .

واشتمل الباب الثالث على القواعد التي تنظم طريقة الفصل في المعارضات التي تقدم بعد الاطلاع على الكشف وفرق بين ما يتعلق منها بالتعويضات وبين ما يقدم لأسباب أخرى ، فنصت المادة ١١ على النوع الثاني وأوجبت إخطار ذوى الشأن بما قد يوجد من عقبات تحول دون صرف التعويضات المستحقة مع بيان الشروط الواجب توافرها لاقتضاء المبالغ المستحقة لهم كما نصت على إبراء ذمة الحكومة من التعويض المقرر بموجب المادة ١٦ (في باب الاستيلاء المؤقت على المقارنات) إذ لا يحق عدلا أن تستمر الحكومة ملزمة بأداء ذلك التعويض في حين أن صرف التعويضات المستحقة عن نزع الملكية متعذر بسبب عقبات لا دخل لها فيها كوجود حجز أو رهن أو اختصاص أو أى حق للغير .

ولقد كان المتبع حتى الآن إيداع المبالغ التي لا يتيسر صرفها بسبب مثل هذه العقبات في خزانة المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها العقار وكان هذا النظام يكبد المصالح بمجروحات عديدة في سبيل نقل هذه المبالغ من حسابها إلى خزانة المحكمة كما أن أصحاب الحقوق يتحملون مشقات جسيمة للاطلاع على محاضر الإيداع واستيفاء شروط الصرف والتردد بها بين أفلام الكتاب والمصالح المختصة .

ولملافة هذه الصعاب نص المشروع (مادة ١١ فقرة ٢) على مبدأ جديد يقضى بإيداع هذه المبالغ في امانات المصلحة القائمة باجراءات نزع الملكية في حساب منفرد وبذلك تتوحد الاجراءات في يد جهة واحدة يسهل على ذوى الشأن التعامل معها بدلا من التردد على جهات حكومية مختلفة فضلا عن أن هذا النظام الجديد لن يضر أصحاب الشأن في شيء إذ لا فرق بين أن تكون المبالغ المستحقة لم مودعة في خزانة المحكمة أو في خزانة المصلحة المختصة وكلاهما خزانة حكومية .

ونصت المادة ١٢ على المعارضات الخاصة بالتعويضات فأوجبت إحالتها في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاء المدة المحددة بموجب المادة ٧ إلى رئيس المحكمة الابتدائية السكائن في دائرتها العقارات لينظرها بدوره في ظرف ثلاثة أيام إلى القاضي الذي يتدبره لرئاسة لجنة الفصل في هذه المعارضات ونصت المادة ١٣ على السكيفية التي تشكل بها لجنة الفصل في المعارضات برئاسة القاضي الذي يتدبره رئيس المحكمة الابتدائية ، وبعضوية اثنين من الموظفين الفنيين أحدهما عن مصلحة المساحة والثاني عن المصلحة طالبة نزع الملكية ، يختارهما وزير الأشغال العمومية بالاتفاق مع الوزير المختص ، على أن تفصل اللجنة في المعارضات خلال شهر من تاريخ ورودها إليها . ونصت المادة ١٤ على بحق المصلحة وذوى الشأن في استئناف قرارات اللجنة سائلة الذكر أمام المحكمة

الابتدائية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم بالقرار المذكور على أن تحكم على وجه الاستعجال ويكون حكمها نهائيا .

واشتمل الباب الرابع على مبادئ جديدة تنظم الاستيلاء على العقارات فأجاز أخذها بطريق التنفيذ المباشر بموجب قرار وزاري ينشر في الجريدة الرسمية ورتب للمالكين تعويضا مقابل عدم الانتفاع بها من تاريخ الاستيلاء عليها لحين صرف التعويضات المستحقة عن الملكية وتعين المصلحة المختصة خلال أسبوع من تاريخ الاستيلاء قيمة التعويض ويعلن صاحب الشأن بذلك (مادة ١٦) وبذلك يتيسر للمصالح القيام بتنفيذ المشروعات فوراً فتحقق الثمرات المقصود منها دون أن يلحق الملاك أى ضرر وسيترتب على هذا النص إزالة الصعوبات التي كانت تعانيها المصالح في عدم القيام بتشغيل المشروعات في المواعيد المقررة لها وفي حدود السنة المالية المدرج بميزانيتها الاعتماد المخصص للشروع الأمر الذي كان يترتب عليه في كثير من الحالات تحميل الخزنة تكاليف إضافية كما كان يترتب عليه عدم امكان استخدام المبالغ المدرجة في الميزانية المعتمدة .

// وقد أجاز المشروع الاستيلاء المؤقت بموجب قرار من المدير أو المحافظ في حالات الطوارئ المستعجلة (مادة ١٧) وحدد المدة بما لا يتجاوز ثلاث سنوات بحيث إذا لم تعد العقارات إلى ملاكها بعد انتهائها ولم يتم الاتفاق على زيادتها وجب نزع ملكيتها (مادة ١٨) وأوجب تعويض الملاك مقابل عدم الانتفاع بالعقارات المستولى عليها وعن أى نقص أو تلف يقع عليها واندد أوجب المشروع نشر قرار الاستيلاء في الجريدة الرسمية ورتب على هذا النشر أثر له أهمية كبيرة وهو اعتبار العقارات المستولى عليها بموجب المادة ١٦ مخصصة للنفعة العامة من تاريخ النشر فلا يجوز التصرف فيها بالبيع - وهذا القيد لا يضر مالك العقار في شيء إذ أنه سيتقاضى تعويضا مقابل عدم الانتفاع من تاريخ الاستيلاء لحين صرف الثمن .

ولقد تناول الباب الخامس التحسينات التي تطرأ على العقارات بسبب أعمال المنفعة العامة وقد لوحظ أن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ قد قصر خصم مقابل التحسين الذي يعود على العقارات نتيجة أعمال المنفعة العامة على الأجزاء الباقية من العقار الذي يؤخذ منه جزء للمشروع كما قصر ما يخصم مقابل ذلك التحسين بحيث لا يتجاوز نصف الثمن للجزء المأخوذ - وفي هذا النص قصور كبير إذ أنه يخرج من تحمل مقابل التحسين العقارات التي تستفيد من المشروعات العامة والتي لا يؤخذ منها أى جزء وبذلك يفوز ملاك هذه العقارات بالفائدة دون أن يحملوا أى نصيب في التكاليف - كما أن الذين تؤخذ أجزاء من العقارات المملوكة لهم وحدهم الذين يخصم منهم مقابل التحسين الذي يعود على باقي الملك وهذه التفرقة في المعاملة لا تتفق مع العدالة - لذا رأى أن من العدالة التسوية بين جميع من يستفيدون من تنفيذ المشروعات العامة سواء دخلت أجزاء ممتلكاتهم في هذا التنفيذ أم لم تدخل ، كما جعلت القيمة التي يتحملونها نظير هذه الاستفادة معادلة لنصف تكاليف تنفيذ المشروع بجوار أملاكهم (مادة ٢١) وقد قصرت هذه القاعدة على العقارات التي تؤخذ في مشروعات التنظيم

في المدن والقرى فخرجت بذلك المقارنات التي تؤخذ لسائر المشروعات الأخرى حيث اقتصر في شأنها على ما يطرأ على أجزاء العقار المزروعة ملكية بعض أجزائه من تحسين أو نقص في القيمة بحيث يجب أن تراعى قيمة الزيادة أو النقصان في تقدير قيمة التعويض المستحق على ألا يجاوز ذلك نصف تكاليف تنفيذ المشروع (مادة ١٩) وهناك عقارات يطرأ عليها تحسين كبير وتزيد قيمتها نتيجة تنفيذ مشروع عام لا يقع بجوارها وهي بطبيعة الحال لن تخضع لأحكام المادتين المذكورتين غير أنه روى أن من العدالة - في حالة أخذ هذه المقارنات للخدمة العامة لمشروع لاحق ينشأ بجوارها أن يكون تقدير قيمتها بدون مراعاة الزيادة التي طرأت أو يمكن أن تظرأ على قيمتها نتيجة تنفيذ تلك المشروعات السابقة إذا لم يكن قد مضى على تنفيذها خمس سنوات فإذا انقضت هذه المدة وجب تقدير قيمتها الفعلية التي تساويها وقت أخذها (مادة ٢٠).

ولقد روى ادماج نصوص المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ الخاص بالتوسع في نزع الملكية ضمن هذا المشروع للارتباط الوثيق بينها وأدرجت نفس المبادئ التي اشتمل عليها في الباب السادس من هذا المشروع مع إدخال بعض التعديلات لتحقيق الغاية المقصودة ولاجتناب اللبس الموجود في النصوص الحالية.

والغرض من النصوص الواردة في هذا الباب هو تخويل السلطة القائمة على أعمال التنظيم حق نزع ملكية مساحات قد لا تكون لازمة لأي مشروع منفعة عامة أصلي ولكن بقاءها بحالها التي هي عليها لا يتفق مع التحسين والتجميل الواجب مراعاته في المدن والقرى إذ لوحظ في الشوارع التي تنشأ أو توسع تخلف مساحات صغيرة لا يمكن تقسيمها أو البناء عليها بشكل مقبول ويكون - من شأن بقائها أو استغلالها بهذا الشكل تشويه الشارع ولذلك أجازت المادة ٢٢ نزع ملكية هذه المساحات سواء كانت ضمن نزع الملكية اللازم للمشروع الجديد أو كانت متخلفة نتيجة تنفيذ مشروعات سابقة - ولقد كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ تجيز هذا التوسع في نزع الملكية إلى مسافة ٣٠ متراً من جانبي الشارع أو الميدان غير أنه تبين عند تطبيق هذا النص أنه لا زالت هناك مساحات مختلفة بعد هذه المسافة تقضى المصلحة العامة بنزع ملكيتها ولذلك جاء نص المادة الجديدة غفلاً من تقدير أية مسافة رغبة في ترك تقديرها للجهة القائمة بنزع الملكية.

وكان المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ يقضى بالتصرف في المساحات المتخلفة التي نزع ملكيتها بطريق التوسع ببيعها بطريق الأولوية إلى ملاكها السابقين فرؤى العدول عن ذلك إذ أنه ما دام قد أجبر نزع ملكية هذه المساحات فلا محل لتقييد السلطة العامة بأعمال نزع الملكية بل ترك لها حرية التصرف فيها بالطريقة التي تتفق مع المصلحة العامة.

وقد أجازت المادة ٢٣ تأجيل دفع التعويضات المستحقة عن هذا النوع من نزع الملكية لمدة خمس سنوات مع ترتيب قائدة قدرها ٤٪ سنوياً لمالك هذه المقارنات وتدفع الفائدة في نهاية كل سنة - وقد اقتصر هذا النص على المقارنات التي تتجاوز قيمتها ١٠٠٠ جنيه إذ أن الفائدة المقررة ستكون ضئيلة إذا قلت قيمة المقارنات من ١٠٠٠ ج بحيث لا تكفي مالك العقار لإيجاد مسكن آخر له.

وقد اشتمل الباب السابع على أحكام عامة ووقتيّة تضمنت مبادئ جديدة فيها تسهيل كبير في الاجراءات وتوفير المجهودات التي كانت تبذلها المصالح المختلفة ويتكبد أصحاب الشأن في سبيل تذليلها مشقات جسيمة :

ونصت المادة ٢٢ على إلغاء القانون رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٠٧ والمرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣١ وجميع ما يتعارض مع هذا القانون من أحكام ماعدا القانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ .
ويتشرف وزير الأشغال العمومية بعرض مشروع القانون السابق على مجلس الوزراء بعد إقراره في الصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ (١)

بإضافة مواد جديدة إلى قانون العقوبات

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى قانون العقوبات ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى قانون العقوبات المشار إليه مواد جديدة بأرقام ١٣٧ مكررا و ١٦٦ مكررا و ١٧٠ مكررا و ٢٤٣ مكررا و ٣٠٦ مكررا د ب ، و ٣٠٨ مكررا ، نصها الآتي :

« مادة ١٣٧ مكررا — يكون الحد الأدنى للعقوبات في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشر جنينيات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة إذا كان المجرم عليه فيها موظفا عموميا أو مكلنا بخدمات عامة بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات ، .

« مادة ١٦٦ مكررا — كل من تسبب عمدا في إزعاج غيره بإساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٨ مكرز الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٥٥ .

« مادة ١٧٠ مكررا — كل من ركب في عربات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الأجر أو الغرامة أو ركب في درجة أعلى من درجة التذكرة التي يحملها وامتنع عن دفع الفرق مخالفًا بذلك اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو بغرامة لا تزيد على ألف قرش » .

« مادة ٢٤٣ مكررا — يكون الحد الأدنى للعقوبات في الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنميات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة إذا كان المجنى عليه فيها عاملا بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات » .

« مادة ٣٠٦ مكررا (ب) — يكون الحد الأدنى لعقوبات الحبس في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ خمسة عشر يوما والحد الأدنى للغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عشرة جنميات إذا كان المجنى عليه في الجرائم المذكورة موظفا أو عاملا بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات » .

« مادة ٣٠٨ مكررا — كل من قذف غيره بطريق التلiefون يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ » .

وكل من وجه إلى غيره بالطريق المشار إليه بالفقرة السابقة سبلا لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ » .

« وإذا تضمن المييب أو القذف أو السب الذي ارتكب بالطريق المين بالفقرتين السابقتين طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ » .

« مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » .

صدر بديوان الرئاسة في ٧ رجب سنة ١٣٧٤ (٢ مارس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

كثرت أخيراً حوادث الاعتداء على الناس بالسب والقذف بطريق التليفون واستفحلت مشكلة اذعاجهم في بيوتهم ليلاً ونهاراً واسماعهم اذعاع الالفاظ وأفحح العبارات واختفى المعتدون بسرية المحادثات التليفونية واطمانوا إلى أن القانون لا يعاقب على السب والقذف بعقوبة رادعة إلا إذا توافر شرط العلانية وهو غير متوافر طبقاً للنصوص الحالية الأمر الذي يستلزم تدخل المشرع لوضع حد لهذا العبث والضرب على أيدي هؤلاء المستهترين .

وقد رؤى إضافة مادتين إلى قانون العقوبات برقمى ١٦٩ مكرراً و ٣٠٨ مكرراً تعاقب الأولى منهما كل من تسبب عمداً في اذعاج غيره بإساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية وتعاقب المادة الثانية منها على القذف بطريق التليفون بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٠٣ كما تعاقب على السب بالطريق المذكور بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ فإذا تضمن العيب أو القذف أو السب الذى ارتكبه بطريق التليفون طعنًا في عرض الأفراد أو خدشاً لسمعة العائلات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ ومن الجديرى أنه لا تشترط العلانية لنوافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ مكرراً .

ولما كان من الواضح أهمية حماية وسائل المواصلات بما قد تتعرض له من تعطيلات ناشئة عن ركوب الباعة المتجولين في القطارات أو غيرها من طرق المواصلات وركوب بعض الناس في درجات أعلى من درجات التذاكر التى يحملونها وامتناعهم عن دفع الأجر أو الغرامة أو نتيجة لما يقع على موظفى وعمال تلك المواصلات من الإهانة أو الاعتداء أو المقاومة أو الضرب أو السب أو القذف فقد رؤى إضافة مادة جديدة برقم ١٧٠ مكرراً لوضع عقوبة مشددة توقع على كل من ركب في عربات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الأجر أو الغرامة أو ركب في درجة أعلى من درجة التذكرة التى يحملها وامتنع عن دفع الفرقى مخالفاً بذلك الواجب .

وقد رؤى إضافة مادة جديدة أخرى برقم ١٣٧ مكرراً لتقدير حد أدنى للعقوبات التى يحكم بها لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ إذا كان المجنى عليه فيها موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عامة بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطة . وإضافة مادة جديدة أخرى برقم ٢٤٣ مكرراً لتقرير حد أدنى للعقوبات التى يحكم بها لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ إذا كان المجنى عليه عاملاً بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وكان من غير الأشخاص الذين تحميهم نصوص المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ وبشرط أن يقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات .

وقد رؤى أيضا اضافة مادة جديدة أخرى برقم ٣٠٦ مكررا (ب) لوضع حد أدنى لعقوبات الحبس التي يحكم بها لمخالفة أحكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ ووضع حد أدنى لعقوبة الغرامة التي يحكم بها لمخالفة أحكام المادة ٣٠٦ بشرط توافر الأركان المبينة بتلك المواد وأن يقع الاعتداء وقت أداء العمل أثناء سير وسائل النقل العام أو عند توقفها بالمحطات .

وتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بعد إفراغه في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥^(١)

بإضافة مادة جديدة برقم ٩٥ مكررا إلى قانون الإجراءات الجنائية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ٩٨ - تضاف مادة جديدة برقم ٩٥ مكررا إلى قانون الإجراءات الجنائية المشار إليه نصها الآتي :

مادة ٩٥ مكررا - لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة في حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٦٦ مكررا و ٣٠٨ مكررا من قانون العقوبات قد استعان في ارتكابها بجهاز تليفوني معين أن يأمر بناء على تقرير مدير عام مصلحة التلغرافات والتليفونات وشكوى المجنى عليه في الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة لمدة التي يحددها .

مادة ٩٩ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ٧ رجب سنة ١٣٧٤ (٢ مارس سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع الرسمية للعدد ١٨ مكرر الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٥٥ .

مذكرة ايضاحية

كانت نتيجة كثرة الاعتداءات التي وقعت على الناس بالسب والقذف بطريق التليفون وازدحامهم في بيوتهم ليلا ونهارا أن تدخل المشرع وأضاف مادتين جديدتين إلى قانون العقوبات برقمى ١٦٦ مكررا و ٣٠٨ مكررا للعقاب على ازعاج الغير بإساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية والعقاب على السب والقذف بطريق التليفون .

ولما كان مرتكبوا تلك الجرائم من العابثين المستهترين يحتمون بسرية المحادثات التليفونية وصعوبة الوصول اليهم ، فقد رأى لتسهيل مهمة ضبطهم أن تضاف مادة جديدة برقم ٩٥ مكررا إلى قانون الاجراءات الجنائية تخول لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة في حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب احدى الجرائم المذكورة بالمادتين المشار اليهما قد استعان في ارتكابها بجهاز تليفونى معين أن يأمر بناء على تقرير مدير عام مصلحة التلغرافات والتليفونات وبناء على شكوى المجنى عليه بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة لمدة التي يحددها رئيس المحكمة .

وتشرف وزارة العدل برفع المشروع الى مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى قانون العقوبات ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٣٢٥ من قانون العقوبات المشار اليه النص الآتى :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٨ مكرر الصادر فى ٣ مارس سنة ١٩٥٥ .

- « مادة ٣٢٥ - كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سنداً مثبتاً أو موجوداً لدين أو تصرف أو براءة أو سنداً ذا قيمة أدبية أو اعتبارية أو أوراقاً تثبت وجود حالة قانونية أو اجتماعية أو أكره أحداً بالقوة أو التهديد على إمضاء ورقة بما تقدم أو ختمها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة . »
- مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- صدر بديوان الرياسة في ٧ رجب سنة ١٣٧٤ (٢ مارس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

تنص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات على أن كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سنداً مثبتاً أو موجوداً لدين أو تصرف أو براءة أو أكره أحداً بالقوة أو التهديد على إمضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

وقد حددت السندات المشار إليها في المادة المذكورة بأنها المثبتة أو الموجودة لدين أو تصرف أو براءة وفسرت تلك العبارة بأن المشرع قصد بالحماية السندات التي يترتب على اغتصابها أو أكره أحد على التوقيع عليها انتقاص لثروة المجنى عليه أي السندات التي لها قيمة مادية . أما السندات التي ليس لها سوى قيمة أدبية فقد أجمع الشراح على أن النص الحالي للمادة لا يشملها .

وقد أظهر العمل ضرورة تدبج المشرع وبسط حمايته أيضاً على الأوراق والقرارات ذات القيمة الأدبية أو الاعتبارية التي تتضمن اعترافاً بأمر أو التزاماً بفعل أيا كان شأنه أو تثبت وجود حالة قانونية أو اجتماعية كذلك التي تتضمن تنازلاً عن وظيفة عامة أو منصب ديني أو مركز اجتماعي أو قبولاً لزواج أو إقراراً بطلاق أو وعداً بشيء مما ذكر .

وقد روى تحقيقاً لهذا الغرض أن يستبدل بالمادة ٣٢٥ من قانون العقوبات النص الوارد بالمشروع المرافق .

وتشريف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٥ (١)

يوقف العمل بالقانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ بحظر ذبح الأغنام قبل جزها

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية . .

وعلى القانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ بحظر ذبح الأغنام قبل جزها .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يوقف العمل بالقانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحظر ذبح الأغنام قبل جزها
لمدة أربعة أشهر تبدأ من ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٥ .
مادة ٢ — على وزراء التجارة والصناعة والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرئاسة في ٧ رجب سنة ١٣٧٤ (٢ مارس سنة ١٩٥٥) . .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحظر ذبح الأغنام قبل جز صوفها ونشر هذا
القانون في الجريدة الرسمية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، على أن يعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية ، وعند البدء بتنفيذ هذا القانون بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٥ ظهرت
بعض صعوبات عملية ترتب عليها تعطيل ذبح الأغنام بجزر القاهرة ، ولما كانت الوزارة حريصة
على توفير الحاجيات الأولية للشعب ، لذلك رأت وقف العمل بهذا القانون لمدة أربعة أشهر تبدأ
من ١٩٥٥/٢/٢٥ ، على أن تقوم في هذه الفترة ببحث الصعوبات القائمة والعمل على تذليلها .

لذلك أعدت وزارة التجارة والصناعة مشروع القانون المرافق ، الذي تشرف به عرضه على
مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للفضل بالموافقة عليه وإصداره .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٨ مكرر الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٥٥ .

قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٥^(١)

باجتثناء وزارة التربية والتعليم من نص المادة ٣٦ من قانون
نظام موظفي الدولة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة ٣٦ من قانون نظام موظفي الدولة الصادر بالقانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه تعتبر قرارات الترقية التي تصدرها وزارة التربية والتعليم في الفترة
من أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ إلى آخر يونيه سنة ١٩٥٥ نافذة من أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ إذا كان
المرقي مستوفيا شروط الترقية في هذا التاريخ وكانت الدرجة المرقى اليها عالية فيه .

مادة ٢ - على وزيرى التربية والتعليم والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما
يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٧ رجب سنة ١٣٧٤ (٢ مارس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

لما كانت وزارة التربية والتعليم لم تنته بعد من تسوية جميع حالات موظفيها وفقا لاحكام قانون
المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٣ وذلك لكثرة
عدد من ينطبق عليهم هذا القانون .

ونظرا لما يترتب على تطبيق هذه الاحكام من تعديل في اقدميات ودرجات أكثر من عشرين ألف
موظف بهذه الوزارة .

(١) ناسر بالوقائع المصرية العدد ١٨ مكرر الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٥٥ .

وبما أن القانون رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٧ / ١١ / ١٩٥٤، يقضى باعتبار فروع الوزارة ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ وحدة واحدة بالنسبة إلى الترقيات والتثقلات بما يترتب عليه اعتبار جميع هذه الفروع في أقدمية واحدة .

ونظراً لأن تحديد أقدميات هؤلاء الموظفين يستغرق بعض الوقت ولا يتيسر إجراء حركات الترقيات إلى الدرجات الشاغرة الآن إلا بعد الانتهاء من تطبيق قانون المعادلات وتحديد هذه الأقدميات .

ونظراً لكثرة الدعاوى التي رفعت من الموظفين ضد الوزارة ورغبة في تسوية هذه المنازعات بالطريق الودي حتى يجنب الموظفين عناء الاهتمام بها .

ولما كانت هذه الأسباب لا دخل للموظفين فيها وليس من العدالة أن يضاروا بها بعدم ترقية لهم للدرجات الشاغرة إلا بعد الانتهاء من عمليات التسويات والتنظيم .

ونظراً لأن المادة ٣٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تقضى بأن قرارات وترقيات الموظفين لا تعتبر نافذة إلا من تاريخ صدورهما .

لذلك وتحقيقاً للعدالة وتشجيعاً للموظفين ومساواتهم بملازمهم في الوزارات الأخرى تطلب وزارة التربية والتعليم الموافقة على استثنائها من حكم المادة ٣٦ واعتبار القرارات التي تصدرها بترقيات الموظفين في الفترة من أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ حتى آخر يونيو سنة ١٩٥٥ نافذة من أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ متى كان الموظف مستوفياً شروط الترقية وكانت الدرجة المرقى إليها خالية في هذا التاريخ .

ويتشرف وزير التربية والتعليم بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

إعلان

من تكون جمعية تعاونية لخدمة الحاميين لبناء المساكن

لمناسبة إنشاء جمعيات تعاونية لبناء المساكن بالاتفاق مع وزارة الشؤون الاجتماعية قامت بها الأفراد والهيئات والنقابات شرعت نقابة الحاميين الوطنيين بعد الاتصال بوزارة الشؤون الاجتماعية في إعداد الخطوات اللازمة لإنشاء جمعية تعاونية لبناء المساكن خاصة بالحاميين والدعوة إليها بين صفوفهم ، ولما كان إلزام كل عضو راقب في الاشتراك في هذا المشروع بالالتزامات الواجبة عليه وبالحقوق والامتيازات التي ينتظر أن يحصل عليها فيه تبصير واجب بأسس المشروع لهذا ترى النقابة إيضاح تلك الأسس في النقاط الرئيسية الآتية :

١ — تتفق الجمعية التعاونية لبناء المساكن للحاميين الوطنيين مع الأفراد أو الهيئة أو المصلحة التي ترغب في شراء الأرض منها وأمامنا وزارة الأوقاف وشركة مصر الجديدة والأولى لبناء في حدائق القبة أو مدينة الأوقاف والثانية لبناء في مصر الجديدة .

٢ — تتفق الجمعية التعاونية بعد ذلك مع أحد المهندسين المعماريين لدراسة مشروع منطقة سكنية تعاونية تشتمل على مساكن الأعضاء والشوارع الفاصلة والحدائق العامة والمحلات التجارية وغيرها وكل ذلك تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية ولا يجوز للأعضاء بعد ذلك إحداث تغييرات في المساكن بالإضافة أو التحويل للإستغلال .

٣ — تطرح عملية بناء المساكن وملحقاتها في مناقصة عامة لمعرفة التكاليف الإجمالية للمباني وما يتكلفه بناء كل مسكن على حدة .

٤ — يلتزم العضو بدفع ٤٠ ٪ من مجموع ثمن الأرض والبناء فوراً ويقسط الباقي وقدره ٦٠ ٪ على ٢٠ سنة بفائدة ٣ ٪ .

٥ — ترهن الأرض والمباني إلى البنك العقاري الزراعي المصري الذي يتولى سداد الفرق وقدره ٦٠ ٪ نيابة عن الجمعية حتى تمام السداد .

وقد تبين للنقابة من دراسة حالة بعض الجمعيات التعاونية الأخرى التي سبقت في هذا المضمار أن مجموع تكاليف البناء المتوسط الذي تبلغ مساحة مبانيه ١٢٠ متراً مربعاً مثلاً ويتكون من طابقين بكل منهما ثلاث غرف علاوة على المنافع بلغت ٢٥٠٠ جنيه وفي هذه الحالة يلزم العضو بسداد مبلغ ألف جنيه فوراً والباقي يقسط على المدة المذكورة أعلاه .

ولما كان للمشروع فوائد ظاهرة لأعضائه وفيه تشجيع لهم على الادخار للمستقبل فإن النقابة لتأمل أن يشترك أكبر عدد ممكن من الحاميين في عضوية هذه الجمعية .

وقيمة الحصة في الجمعية جنيهان فقط ولا حد لقيمة رأس المال .

وتقدم طلبات الاشتراك إلى دار النقابة بالقاهرة .

المحكمة

مجلد قضائى شهري

نشره نقابة المحامين

مارس
سنة ١٩٥٥

السنة الخامسة والثلاثون

العدد
السابع

« لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا ، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي
يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ »

« رواه أبو داود »

جميع المخابرات سواء أ كانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع النهضة رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة حجازى

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية :

عدد

١١٤ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية

٣٩ حكماً صادراً من قضاء محكمة القضاء الإداري (مجلس الدولة)

تحديد مركز المسئول عن الحق المدني امام القضاء الجنائي في قانون الإجراءات الجديد
للسيد الأستاذ الدكتور رؤوف صادق عبيد .

التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري طبقاً لمعاهدة بروكسل للسيد الأستاذ الدكتور
على جمال الدين عوض — مدرس القانون البحري والقانون التجاري بكلية الحقوق
جامعة القاهرة

قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة . ص ٢١٩

قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ بإضافة فقرة إلى المادة ٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣
الخاص بالمعادلات الدراسية . ص ٢٠٥

قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات
المسئولية المحدودة . ص ٢٥٢

قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ص ٢٥٧

لجنة التحرير

محمد مصطفى النابلي — حسين أبو زهر — نصيف زكي — أحمد شوقي — أحمد مختار قطاب

مارس
سنة ١٩٥٥

الحماية

العدد السابع
السنة الخامسة والتموتور

قضاء المحكمة لتقضي الجنايات

(برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالى المستشارين)

٥٧٠

• يناير سنة ١٩٥٤

أ - قانون • قانون التجمهر • لا مخالفة فيه لأحكام الدستور •

ب - دستور • المادة ٤١ من الدستور • المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ • عرضه على البرلمان في أول اجتماع له • بقاؤه نافذ المفعول إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم إقراره •

المبادئ القانونية

أ - إن القول بعدم دستورية قانون التجمهر لأن هذا القانون صدر في ظل الحماية البريطانية من سلطة غير شرعية ، وأن هذا القانون يتعارض مع الدستور الذى يكفل حرية الرأى والاجتماع والخطابة مردود بأن هذا القانون - كما تدل عليه ديباجته - قد صدر في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٤ من ولي الأمر الشرعى في ذلك العهد وهو الخديوى الذى كان له حق التشريع ، وبأن هذا القانون

وإن صدر قبل دستورية سنة ١٩٢٣ إلا أن هذا الدستور قد نص في المادة ١٦٧ منه على أن • كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور • - لما كان ذلك وكان الدستور الآنف الذكر وإن كفل في المادتين ١٤ و ٢٠ منه حرية الرأى والاجتماع والخطابة ، إلا أنه جعل مناط هذه الحرية أن يكون في حدود القانون ، لأن حرية الإعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة لجميع الأفراد إلا في حدود احترام كل منهم للحريات غيره • فن حق المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور

أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمالها اعتداء على حريات الغير .

٢ - إن الدفع بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالإضراب والتوقف عن العمل لصدوره في غيبة البرلمان وعدم توفر الشروط التي تتطلبها المادة ٤١ من الدستور مردود بما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن للسلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم لها قوة القانون في غيبة البرلمان إذا حدث ما يوجب اتخاذ تدابير لا تتحمل التأخير ، وكل ما اشترطته المادة ٤١ من الدستور ألا تكون تلك المراسيم مخالفة للدستور وأن تعرض على البرلمان فإذا لم تعرض عليه أو عرضت ولم يقرها أي المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون . ولما كان المرسوم بقانون آنف الذكر صدر من الجهة المختصة بإصداره حسب المادة ٤١ من الدستور ثم عرض على البرلمان في أول اجتماع له ولم يصدر أحد مجامع البرلمان قرارا بعدم الموافقة عليه ، فإن هذا الدفع يكون على غير أساس .

المحكم

د من حيث إن الطعن بالنسبة إلى كل من محمد إمام بيبرس ونجيب تادرس حنا ومصطفى محمد أنا قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

د وحيث إن كلا من أحمد محمود قنديل وعبد الغفار عفيفي عبد ربه ومحمد رفاعي

سراج الدين وعبد الفتاح حسن وسليم محمود سليم ومحمد السيد السعدني وعبد العظيم سالم محمد وإن قرروا بالطعن في الميعاد القانوني إلا أن الأسباب التي قدمها الأستاذ ناشد عبد المسيح المحامي باسمهم وباسم جميع من حكم عليهم في هذه القضية لم تقدم إلا بعد الميعاد ودون أن يحصل على شهادة دالة على عدم ختم الحكم في الميعاد . ولما كان يجب لقبول الطعن التقرير به وتقديم أسبابه في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى والإسقاط الحق فيه فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم شكلا ، أما ما يقوله عن باقي الطاعنين محامي الطاعنين في مرافقته من أنه طلب إلى مأمور سجن مصر كتابة بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ بأن يقرر الطعن عن جميع المحكوم عليهم فلم يفعل ، فإن ذلك مردود بأن الطعن من شأن الخصوم يباشرونه بأنفسهم أو الوكيل عنهم بمقتضى توكيل خاص والمحامي لم يثبت ما يخوله صفته فيما يقول إنه طلبه من مأمور السجن ، ولذا فإن طعنهم لا يكون قائما شكلا .

د وحيث إن حاصل أوجه الطعن المقدمة من الطاعنين الثلاثة هو أنهم يدفعون بعدم دستورية قانون التجمع الذي طبقته المحكمة في حقهم على أساس أن هذا القانون صدر في عام سنة ١٩١٤ في ظل الحماية البريطانية غير المشروعة ، وبذا تكون السلطة التي أصدرته ليس لها حق إصداره فضلا عن أن هذا القانون يتعارض مع المبادئ الأساسية للدستور الذي يقرر حرية الاجتماع والخطابة وحرية الرأي ، ويتمسك الطاعنون كذلك بالدفع ببطالان المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص

بالمعرضين ، ولكن المحكمة أغفلت هذا الطلب كما لم تجبه إلى طلبه الخاص بتأجيل الفصل في الدعوى انتظارا لما يسفر عنه قضاء محكمة النقض في قضية التزييف التي اتهم فيها الطاعن لمساحم الوثائق المودعة بها بشهود الإثبات . ولكن المحكمة ضربت بهذا الطلب عرض الحائط . هذا إلى أن الحكم قد شابهه عيوب منها اعتماده على شهادات باطلة للضابط ماهر رشدي وشهود آخرين قرروا أنهم رأوا الطاعن مرارا يدخل ويخرج المستشفى أثناء استمرار الاضراب مع أن المسلم به أن المستشفى كان محاصرا من الخارج مما يدل على فساد شهادتهم ومنها بطلان عملية العرض التي اعتمد عليها الحكم لأن موظفي المستشفى يعرفونه من قبل وعدم اعتداده بما دفع به الطاعن أنه وقت حصول الاضراب كان يترافع في قضية أمام محكمة مصر . ولكل هذا يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه عن الدفع بعدم دستورية قانون التجمهر ، لأن هذا القانون صدر في ظل الحماية البريطانية عن سلطة غير شرعية ، وأن هذا القانون يتعارض مع الدستور الذي يكفل حرية الرأي والاجتماع والخطابة ، فردود بما قاله الحكم المطعون فيه ردا على هذا الدفع من أن القانون كما تدل عليه ديباجته قد صدر في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٤ من ولي الأمر الشرعي في ذلك العهد وهو الخديوي الذي كان له حق التشريع ، وهذا الذي قاله الحكم هو رد صحيح على الشرط الأول من الدفع الأول يضاف إليه أن هذا القانون وإن صدر قبل دستور سنة ١٩٢٣ إلا أن هذا الدستور قد نص في

بالاضراب لأنه غير دستوري لصدوره في غيبة البرلمان ولعدم توفر الشروط التي تتطلبها المادة ٤١ من الدستور ، هذا ويصيب الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ اعتبر مستشفى قصر العيني الذي حصل فيه التجمهر متوافرة فيه صفة المحل العمومي ، لأن دخوله ليس مباحا لجميع الأفراد إلا أنواع خاص منهم وهم المرضى ، بدليل وجود نقطة بوليس في مدخل المستشفى ووجود معاون له بالداخل من وظيفته منع الداخلين من الغرباء ، كذلك أخطأ الحكم إذ اتخذ من عدم مبارحة الطاعنين للمستشفى امتناعا عن تأدية واجبات وظيفتهم وتوقفا عن العمل ، مع أن الثابت من أقوال الأطباء أنهم كانوا قائمين بأعمالهم وأنهم إنما كانوا ممنوعين من مغادرة المستشفى نظرا لمحاصرته بقوات البوليس حيث كانت حياتهم مهددة تهديدا مباشرا بما يجعل تلك الحالة قوة قاهرة يفتي بها القصد الجنائي لديهم . وعدا ذلك فإن الحكم لم يبين ما ارتكبه كل منهم على وجه التحديد ، بل إن الادانة جاءت شائمة كالإتهام بدون تفصيل التهم وبدون دليل قائم برأسه على من قارف جريمتها ، وفي هذا قصور ومخالفة للقانون . ويضيف الطاعن مصطفى محمد أغا إلى ما تقدم أن الحكم قد انطوى بالنسبة له على إخلال بحقه في الدفاع . ذلك أنه طلب من المحكمة سماع أقوال الدكتور نجيب أسكندر وزير الصحة إذ ذاك لتبين مبلغ صحة أقوال الشاهد إبراهيم رشدي المحرر بمجلة روز اليوسف والذي قرر بأنه دخل المستشفى بإبابة من الوزير لحل رسالته إلى المتهمين ، وأنه عند ما دخل المستشفى قايل بالطاعن مجتمعا

عليه قضاء هذه المحكمة في هذا الشأن من أن للسلطة التنفيذية حق إصدار مراسيم لها قوة القانون في غيبة البرلمان إذا حدث ما يوجب اتخاذ تدابير لا تتحمل التأخير ، وكل ما اشترطته المادة ٤١ من الدستور ألا تكون تلك المراسيم مخالفة للدستور وأن تعرض على البرلمان ، فإذا لم تعرض عليه أو عرضت ولم يقرها أى المجلسين ، زال ما كان لها من قوة القانون . ولما كان المرسوم بقانون الآنف الذكر صدر من الجهة المختصة بإصداره حسب المادة ٤١ من الدستور ثم عرض على البرلمان في أول اجتماع له ولم يصدر أحد مجلسي البرلمان قرارا بعدم الموافقة عليه ، فإن هذا الدفع يكون على غير أساس .

وحيث إنه عن باقى أوجه الطعن فان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به الأركان القانونية للجرائم التى دان الطاعنين بها وأورد على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ثبوت هذه الجرائم فى حق الطاعنين ، ورد على كل ما يثيره الطاعنون فى طعنهم بشأن مكان التجمع وصفته وتوقف الطاعنين عن عملهم وغير ذلك من الجرائم التى دان الطاعنين بها رداً شاملاً لا شائبة فيه ، أما ما يزعمه الطاعن محمد مصطفى محمد أغا من أن الحكم قد انطوى على إخلال بحقه فى الدفاع ، فردود بما قاله المحكم من أنه لم ير محلاً لإجابة طلبه الخاص بسماع شهادة الدكتور نجيب اسكندر وزير الصحة إذ ذلك لعدم جدواه للأسباب السائغة التى أوردها ولا سيما أن الشاهد الذى كان يرى الطاعن من وراء سماع شهادة الوزير تهميحه ، قد عدل عن شهادته ضد الطاعن أمام

المادة ١٦٧ منه على أن كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام ، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذاً بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور . لما كان ذلك وكان الدستور الآنف الذكر وإن كفل فى المادتين ١٤ ، ٢٠ منه حرية الرأى والاجتماع والخطابة ، إلا أنه جعل مناهة هذه الحرية أن يكون فى حدود القانون ، لأن حرية الاعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة لجميع الأفراد إلا فى حدود احترام كل منهم لحريات غيره . فمن حق المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمالها اعتداء على حريات الغير . ولما كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين قد لجأوا أثناء تجمهرهم إلى استعمال العنف والقوة مما حدا بالمحكمة حين داتهم إلى تطبيق المادة الثانية من قانون التجمهر الآنف الذكر ، وكان الشرط الأساسى لحرية الاجتماع وفقاً لأحكام الدستور أن يكون سليماً — لما كان كل ما تقدم فإن نصوص القانون التى تعاقب على الاجتماعات التى يستعمل فيها المجتمعون وسائل العنف ، لا تكون مخالفة للمبادئ الدستورية . أما عن عدم دستورية المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالاضراب والتوقف عن العمل لصدوره فى غيبة البرلمان وعدم توفر الشروط التى تتطلبها المادة ٤١ من الدستور فقد تكفل الحكم المطعون فيه بالرد عليه أيضاً بما يتفق وما استقر

المحكمة الاستئنافية فأصبح لا مصلحة في التمسك بهذا الطلب ، كما أن ما ينعاه على المحكمة من أنها لم تأبه إلى طلبه الخاص بارجاء الفصل في الدعوى حتى يفصل في قضية التزييف لا محل له ، إذ أن هذا الوجه قد جاء مجهولا لم يبين فيه الطاعن مدى تأثير تلك القضية على الواقعة موضوع الحكم المطعون فيه ، وما قاله الطاعن عن انشغاله وقت الإضراب بالمرافعة بإحدى القضايا بمحكمة مصر ، قد رد عليه الحكم ردا سائغا — لما كان كل ما تقدم فإن ما يثيره الطاعنون لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(القضية رقم ٩١٤ سنة ٢٢ ق) .

٥٧١

• يناير سنة ١٩٥٤

تفتيش • التحقيق المفتوح • لا يشترط أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الإثبات .

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الشارع فيما نص عليه من أن تفتيش المنازل لا يجوز إلا في تحقيق مفتوح لم يشترط للتحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الإثبات ؛ بل ترك تقدير ذلك لسلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الغرض منه .

(القضية رقم ٢٠٩١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس فاك ومصطفى كامل الششارين) .

٥٧٢

• يناير سنة ١٩٥٤

تفتيش • الاذن به • لا يشترط أن يكون مسبوقا بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق .

المبدأ القانوني

إذا كانت النيابة قد أمرت بالتفتيش بعد أن قدرت هي جديده البلاغ المقدم لها عن اتجار المتهم بالمخدرات ، وكان تقديرها في ذلك مستمدا من التحقيق الذى تدبى أحد مأمورى الضبطية القضائية لإجرائه ثم أقرتها محكمة الموضوع على تقديرها ، فلا أهمية لما إذا كان المأمور الذى نفذ أمر النيابة بالتحقيق لم يستصحب كاتباً ، لأنه لا يشترط لاتخاذ إجراء التفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق .

(القضية رقم ٢٠٩٢ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٥٧٣

• يناير سنة ١٩٥٤

أ — إجراءات • حجز القضية للحكم • المحكمة غير ملزمة بإعادتها إلى المرافعة .
ب — دعوى مدنية • القانون أباح رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون لا يلزم المحكمة بإعادة القضية إلى المرافعة بعد أن حجزتها للحكم مادام ذلك منها كان بعد أن أفسحت لطرفي الخصوم استيفاء دفاعهما .

٢ — الأصل في دعاوى الحقوق المدنية

أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر سقطت تلك الإباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . وإذن ففى كان الحكم قد قضى بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة من المدعية بسبب ما لحق بسيارتها من أضرار نشأت من مصادمة سيارة المتهم لما لا بسبب ذات الفعل المكون للجريمة التى رفعت عنها الدعوى العمومية ، وهى جريمة القتل والإصابة الخطأ ، فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

« حيث إن الطاعن يبنى الشق الأول من الوجه الأول من طعنه على أن الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون حين قضى بإدانة الطاعن لأن الدعوى العمومية سقطت بمضى المدة لانقضاء أكثر من أربع سنوات ونصف منذ وقوع الحادث فى ١٩/٧/١٩٤٨ حتى حكم فيها بتاريخ ٢٠/٦/١٩٥٣ ، هذا إلى أن الجريمة المسندة إلى الطاعن بفرض وقوعها منه لا تقتضى مسئوليته جنائيا لأن السيارة التى كان يقودها على ما شهد به الشهود ، اعترض طريقها غلام ظهر فجأة أمامها حاول الطاعن مفادته منهجرفا بسيارته إلى اليسار فصدم

مؤخر السيارة رقم ٦٠٦ ، ملاكى مصر فتحركت إلى عرض الطريق وصدمت سيارة أخرى وعربة وبذلك يكون عبور الغلام هو السبب المباشر للحادث .

« وحيث إن المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ ثم بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ كانت تنص على ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، ولما كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تمض عايتها هذه المدة من وقت وقوعها فى ١٩ من يوليو سنة ١٩٤٨ إلى يوم نشر قانون الاجراءات الجنائية فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى استقر قضاء هذه المحكمة على جعله موعدا لتطبيق هذا القانون فيما هو أصح للتهم من نصوصه ، فان هذا الشق من وجه الطعن يكون على غير أساس .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتى القتل الخطأ والإصابة الخطأ التى دان الطاعن بهما ، وأورد على بُبوتهما فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، وقد تحدث عن خطأ الطاعن بقوله : « إنه كان يقود سيارته بسرعة شديدة تزيد على السرعة القانونية ولم يستطع إيقافها عندما شاهد غلاما يعبر الطريق بسبب هذه السرعة فصدم الغلام المذكور ثم انحرف إلى يمينه فصدمت سيارته السيارة رقم ٦٠٦ ، التى كانت واقفة بجوار رصيف البحر وصدمت قائدا الذى كان يتولى تنظيفها من الخلف ، كما أصيب باقى الجنى عليهم ، وثبت أيضا من أقوال محمد نحرى إبراهيم الذى

الاستجابة إلى هذا الطلب وقضت بإدانة الطاعن فأخلت بحقه في الدفاع .

د وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محاضر الجلسات أن المحكمة الاستئنافية أجلت القضية عدة مرات لحضور الشهود وأتاحت للطاعن فرصة الارشاد عن عناوين من تخلف منهم وسمعت من حضر من هؤلاء الشهود بحضور محامي الطاعن الذي لم تمسك بالجلسة الأخيرة بسماع من لم يحضر منهم وإنما طلب التأجيل للمرافعة فأجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت القضية للحكم بجلسة ١٩٥٣/٦/٣٠ وصرحت بتقديم مذكرة في عشرة أيام . ولما كانت المحكمة قد أجرت التحقيق الذي طلبه الطاعن وسمعت من أمكن سماعهم من شهود الواقعة بحضور محاميه واستوفت بذلك النقص في إجراءات محكمة أول درجة ، ولم تر بعد ذلك مبررا لتأخير الفصل في الدعوى ، وقالت في الرد على طلب الطاعن فتح باب المرافعة د وحيث إن الحادث وقع بتاريخ ١٩٤٨/٧/١٩ وحرر محضر ضبط الواقعة في نفس اليوم ورفعت الدعوى العمومية بتاريخ ١٩٤٨/٨/٢ أي منذ حوالي خمس سنوات وسمعت هذه المحكمة شهود الإثبات بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٥٣ كما سمعت شهود في المتهم بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٥٣ وقد سمع هؤلاء الشهود جميعا بحضور المتهم ومحاميه ، وجاءت أقوالهم مطابقة في مجموعها لأقوالهم في محضر ضبط الواقعة كما أن المتهم قدم مذكرة بدفاعه أمام محكمة أول درجة أنكر فيها ارتكاب الحادث وفند فيها أقوال شهود الإثبات ولا يقبل منه بعد كل هذا أن يقرر أمام هذه المحكمة أنه لم يستطع إبداء دفاعه رغم التصريح بإبداء هذا الدفاع في مذكرة وترى المحكمة أن طلب فتح باب المرافعة الذي

كان يركب سيارة المتهم أن سبب الحادث يرجع إلى أن المتهم قد أخطأ بضغطة على البنزين بدلا من أن يضغط على الفرملة، ويتضح من ذلك أن المحكمة قد بينت الخطأ الذي وقع من الطاعن وتسبب عنه الحادث ، لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في صدد سبب الحادث وعدم مسئولية عنه لا يكون له محل .

د ومن حيث إن الطاعن تنازل بالجلسة عن الوجه الثاني من طعنه .

د وحيث إن حصل الوجه الثالث أن المحكمة أخلت بدفاع الطاعن ، ذلك بأن أوراقا فقدت من ملف الدعوى في أثناء نظرها أمام محكمة أول درجة ، ومنها أوراق مدون فيها دفاع الطاعن من أن الذي كان يقود السيارة وقت وقوع الحادث هو تابعه (محمد حسين سعد) وفقدت هذه الأوراق كان يستدعى تحقيق الدعوى وسماع الشهود ، وقد طلب الدفاع ذلك ، ولكن محكمة أول درجة قضت فيها بغير تحقيق والمحكمة الاستئنافية ، وإن كانت أجابت طلب الدفاع إلا أنها لم تسمع من الشهود سوى من حضر منهم مع تمسك الدفاع بسماع شهادة من تخلف من شهود الواقعة وأجلت القضية للحكم وصرحت للمتهم وللدعوى بالاطلاع وتقديم مذكرات ولما أراد محامي الطاعن الاطلاع أجيب بأن القضية وزعت وقد أبلغ الدفاع عن الطاعن ذلك كتابة إلى رئيس المحكمة وطلب فتح باب المرافعة حتى يتمكن من الاطلاع وإبداء دفاعه شفويا حيث تعذر إبداءه في مذكرة مكتوبة بتوزيع القضية قبل انتهاء الأجل المحدد للاطلاع فرقت المحكمة

المكون للجريمة التي رفعت عنها الدعوى العمومية ،
وهي جريمة القتل والإصابة الخطأ ، إن الحكم
إذ قضى بذلك ، يكون قد خالف القانون بما
يستوجب نقضه ، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة
الجنائية بنظر هذه الدعوى المدنية .

(القضية رقم ٢٠٩٨ سنة ٢٣ ق رئاسة ومعدوية
السادة الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن ومحمد إبراهيم اسماعيل وأنيس فالي ومصطفى كامل
المستشارين) .

٥٧٤

٩ يناير سنة ١٩٥٤

رد القضاة . دعوى جنائية . اختصاص المحاكم
الجنائية وحدها بنظره . اشتغال المحكمة على جملة دوائر .
الدائرة المختصة هي للأقدمة إليها القضية الأصلية .
الحكم في طلب الرد . الطعن فيه بطريق النقض استقلالا .
لا يجوز .

المبدأ القانوني

إن المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة
دون المحاكم المدنية بالحكم في طلب رد القاضى
عن نظر دعوى جنائية ، لأن القانون يقضى
بأن المحكمة التي تفصل في طلب الرد هي المحكمة
المرفوعة أمامها القضية الأصلية ، وإذا كانت
تشمل جملة دوائر فالدائرة المختصة هي التي
قدمت إليها القضية الأصلية ، وأن الأحكام
الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد
الجنائية على اعتبار أنها أحكام صادرة في
مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة
لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالا
عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى
الأصلية ، وذلك على أساس أنها ولو كانت

نقدم به المتهم أخيرا لم يقصد به سوى تعطيل
الفصل في الدعوى ولا يسع المحكمة إلا رفضه ،
لما كان ذلك وكان القانون لا يلزم المحكمة بإعادة
القضية إلى المرافعة بعد أن حجزتها للحكم مادام
ذلك منها كان بعد أن أفسحت لطرفي الخصوم
استيفاء دفاعهما فإن ما يشيره الطاعن في هذا
الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن الطاعن يبنى الشق الأخير من
الوجه الأول على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ
في تطبيق القانون إذ قضى في الدعوى المدنية
المرفوعة من السيدة سميرة عزت عن إتلاف
السيارة المملوكة لها مع أن الجريمة المرفوعة بها
الدعوى العمومية هي جريمة القتل والإصابة
الخطأ والمحكمة الجنائية غير مختصة بنظر هذه
الدعوى المدنية وقد دفع الطاعن بذلك أمام
المحكمة فردت بقولها إن النيابة طلبت معاقبة الطاعن
بالمواد ٢٨ و ٥٣ و ٥٤ من لائحة السيارات بما
يجوز لمالكة السيارة أن تتطالب بتعويض ما أصابها
من ضرر عن إتلاف سيارتها .

وحيث إنه لما كان الأصل في دعاوى الحقوق
المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح
القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى
كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى
به ناشئا عن ضرر للدعى من الجريمة المرفوعة عنها
للدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه
الجريمة بل كان يتجه لفعل آخر سقطت تلك
الإباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر
الدعوى المدنية ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه
إذ قضى بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة من
المدعية بسبب ما لحق بسيارتها من أضرار نشأت
عن مصادمة سيارة الطاعن لها لا بسبب ذات الفعل

الطعن في الحكمين المطعون فيهما وما أثاره الطاعنون حول اختصاص أى الدائرتين المدنية أو الجنائية بنظر الطعن

« وحيث إنه بالنسبة للاختصاص يقول الطاعنون إن الحكمين الصادر أحدهما في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ والثاني في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قد صدرا من دائرتين مدئيتين. من دوائر محكمة استئناف القاهرة ، مع أن القانون يقضى بأنه إذ طلب رد أحد أعضاء محكمة الجنايات أو ردوا جميعا ، فإن هذا الطلب يجب أن لم تنظره نفس الدائرة أن تنظره محكمة النقض أو دائرة أخرى من دوائر محاكم الجنايات ، لأنه متعلق بقضية منظورة أمام محكمة الجنايات ولأن نص المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في أن طلب الرد يقدم للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى لتفصل فيه ، ثم استند محامى الطاعنين في مرافقته بالجلسة وفي المذكرة المقدمة منه شرحا لهذا الوجه من الطعن إلى أن لإقرار الجمعية العمومية لمحكمة استئناف القاهرة « بنسب السادة أعضاء الدوائر المدنية للعمل بمحاكم الجنايات عند الاقتضاء » لا يجعل منهم محاكم جنائيات ولا يحول الدوائر المدنية إلى دوائر جنائية ، والقانون لا يجيز أن يؤلف من محاكم الجنايات إلا بقدر ما يقتضيه العمل وقد ألفت الجمعية العمومية محاكم الجنايات التي اقتضاها العمل فعلا ودخل الدوائر المدنية المستشارون المخصصون للعمل بها فلا يمكن بعدئذ أن تعتبر محاكم جنائيات. لأن هذا الاعتبار يقتضى تعيين أدواز انعقاد كل محكمة وتاريخ افتتاح كل دور وأن يكون لها جدول بتقضايا كل دور ، وإذن فقرار الجمعية العمومية

منهية للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها . وقد أكد قانون الإجراءات الجنائية ذلك بما نص عليه في المادة ٤٠٥ فقرة أولى من أنه « لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية والتهديدية الصادرة في مسائل فرعية ، مما يؤكد أن المقصود بالفصل في موضوع الدعوى هو الفصل في موضوع الدعوى الأصلية لا موضوع الدعوى المتفرعة عنها ، وكذلك بما نص عليه في المادة ٤٢١ فقرة أولى من أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى ، فالمقصود بهذا النص هو عين المقصود بنص المادة ٤٠٥ فقرة أولى من أن الغرض هو منع الطعن بالاستئناف أو النقض في الأحكام التحضيرية والتهديدية ، وكذلك الأحكام الصادرة في دعاوى فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية . كما أن المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي ينبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت تلك المادة الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هي الأحكام التي ينبنى عليها منع السير في الدعوى الأصلية .

المحكمة

« حيث إنه يتعين قبل التعرض لأسباب الطعن البحث فيما أثارته النيابة من عدم جواز

إنما ينصرف إلى تكملة محاكم الجنايات التي يحدث لأحد مستشاريها مانع ؛ وذلك وفقا للمادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية وأن موافقة هذه الجمعية على النذب قد جاءت بعد الموافقة على تشكيل محاكم الجنايات مما يجعل النذب على هذا الوجه ليس تأليفا لدوائر جديدة وإنما هو مجرد تنبيه للمستشارين المشتغلين بالدوائر المدنية بأن كلا منهم يعتبر عند الاقتضاء احتياطيا للعمل بمحاكم الجنايات ولا يصح أن تجعل دائرة مدنية محكمة جنايات على سبيل الاحتياط ، لأن القانون لم ينص على هذا النوع من المحاكم ، كما لا يملك رئيس محكمة الاستئناف أن يؤلف محكمة جنايات من مستشارين أعدتهم الجمعية العمومية للحلول محل من يحدث له مانع من مستشاري محاكم الجنايات . ويخلص الطاعنون من ذلك إلى أن كلا من الدائرة الأولى والدائرة السابعة اللتين أصدرتا الحكمين المطعون فيهما هما دائرتان مدنيتان على ما يبين من كشوف توزيع الأعمال التي أقرتها الجمعية العمومية بمحكمة استئناف القاهرة ، وأن ما قرره هذه الجمعية من نذب السادة مستشاري الدوائر المدنية للعمل بمحاكم الجنايات ، وما يبدو أنه ترتب على ذلك من تأشير رئيس محكمة الاستئناف على طلب الرد بأن تنظره دائرة مؤلفة منه ومن المستشارين : محمد أمين زكي وإسحق عبد السيد ، ثم من إحالة طلب رده هو إلى وكيل محكمة الاستئناف الأول كل ذلك مخالف للقانون إذ أن كل ما يدخل في سلطة رئيس المحكمة قانونا هو نذب مستشار بدلا من آخر حصل له مانع من الجلوس ، ثم يضيف الطاعنون أنه لا يكفي أن تصف محكمة

تقسما بأنها محكمة جنايات في محضر الجلسة كما هو الحال في نظر طلي الرد ، إذا كانت هي في حقيقة الأمر محكمة مدنية . ثم خلص الطاعنون من ذلك كله لاقول بأن حكمي الرد قد صدرا من دائرتين مدنيتين لا ولاية لهما بالفصل في طلي الرد ، وأنهم من باب الاحتياط قد سلكوا في سبيل طلب نقض هذين الحكمين التقرير بالظن أمام كلتا الدائرتين الجنائية والمدنية لمحكمة النقض .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه «يقدم طلب الرد للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى لفصل فيه وتذبح في ذلك الاجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية» قد أفادت أن طلب الرد متى كان متعلقا بدعوى جنائية تنظرها محكمة جنايات فإن نظره والفصل فيه يكون من اختصاص محكمة الجنايات المنظورة أمامها الدعوى ، فإن تعذر ذلك تنظره محكمة جنايات أخرى إن تعددت دوائر الجنايات في دائرة اختصاص المحكمة المطلوب رد أحد أعضائها أو ردهم جميعا — لما كان ذلك وكان يبين من قرار الجمعية العمومية لمستشاري محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، والمبلغ للحامي العام لدى محكمة النقض بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أن هذه الجمعية نظرت في نذب أعضاء الدوائر المدنية للعمل بمحاكم الجنايات عند الاقتضاء ووافقت على ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات الهيئتين اللتين نظرتا طلي الرد أن كلا منهما وصفت في تلك المحاضر بأنها محكمة جنايات القاهرة ومثلت فيها النيابة العامة ، كما

المكونة منه ومن المستشارين اللذين تديرهما معه وكذلك ما إذا كان يجوز له أو لا يجوز أن يعمل النظر في طلب رده هو بعد أن تقرر برده إلى الوكيل الأول لمحكمة الاستئناف وكذلك ما إذا كانت إشارة وكيل محكمة الاستئناف المشار إليه بإحالة نظر طلب الرد إلى الدائرة السابعة المدنية يجعل من الدائرة المذكورة محكمة جنائيات لمجرد وصفها في محضر جلستها بأنها محكمة جنائيات ، كل ذلك إنما يتمحض في حقيقته عن الطعن في صحة تأليف محكمتي الجنائيات اللتين فصلنا في طلب الرد وينحصر البحث إذن في هذا المقام فيما إذا كان يجوز أولاً الطعن على حدة بطلان تشكيل محكمة الجنائيات وهو ما سيأتي الكلام عنه بعد .

وحيث إن النيابة العامة طلبت الحكم بعدم جواز الطعن استناداً إلى أن الحكم الصادر في طلب الرد هو حكم يندرج في طائفة الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع المشار إليها في المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن الرد منع للقاضي من القضاء كلما قام به سبب من الأسباب المبررة لذلك حسب القانون ، والحكم الصادر في طلب الرد بالقبول أو بالرفض لا يمنع النظر في موضوع الدعوى الأصلية ، وهذا الطلب أدخل في باب المسائل المتعلقة بسير الدعوى التي لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة فيها استقلالاً عن الطعن في الحكم الصادر في أصل الموضوع ، واستدلت النيابة في تأييد رأيها إلى أن النصوص الخاصة برد القضية عن الحكم قد وردت في أحد فصول الباب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالإجراءات السابقة على صدور الحكم .

وحيث إن الطاعنين قد ردوا على ذلك

يبين من الحكمين الصادرين في الرد كلام من هاتين الهيئتين موصوفة بأنها غرفة المشورة بما يتفق مع المادتين ٢٤٩ و ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٢٥ من قانون المرافعات وإن كان الحكمان محررين على ورق من المخصص للدوائر المدنية فشطبت عبارة الدائرة المدنية من كل منهما واستبدلت بها عبارة «غرفة المشورة» وإن لم تشطب عبارة «محكمة استئناف القاهرة» والمستفاد من ذلك أن طلب الرد الأول المقدم في حق أعضاء إحدى محاكم جنائيات القاهرة وطلب الرد الثاني المقدم في حق أعضاء الدائرة التي ألفها رئيس محكمة الاستئناف منه ومن اثنين من المستشارين قد نظرتهم محكمتان موصوفتان بأنهما محكمتا جنائيات مما يحصل الطعن في حكمي الرد خاضعا لأحكام قانون الإجراءات الجنائية من غير شبهة ، ولما كان الطاعنون أنفسهم لا ينازعون في اختصاص جهة القضاء الجنائي بنظر ظلي الرد بل إنهم يدعون هذا الوجه من الطعن على أساس هذا الاختصاص — لما كان ذلك فإن ما يثيرونه حول تأليف الدائرتين اللتين نظرتا ظلي الرد والإجراءات التي اتبعت في ذلك وما إذا كان قرار الجمعية العمومية بنسب مستشاري الدوائر المدنية للعمل بمحاكم الجنائيات ينصرف إلى ندب دائرة مدنية بأكلها للعمل كمحكمة جنائيات مع وجود دوائر جنائيات أخرى في محكمة القاهرة الابتدائية أو ما إذا كانت إشارة رئيس محكمة الاستئناف على طلب الرد الأول بتأليف دائرة منه ومن اثنين من المستشارين يعتبر تأليفا لدائرة جنائيات ، وهل هو يملك أو لا يملك ذلك ، أو أن إشارته إنما تفيد إحالة الطلب إلى الدائرة الأولى المدنية

الاختصاص المختلفة للمحاكم بعد إلغاء المحاكم المختلطة، فيشمل بناء على ذلك ولاية كل من جهتي القضاء الجنائي والقضاء المدني بحيث إذا فصلت محكمة مدنية في مسألة جنائية يكون حكمها قابلاً للطعن أمام محكمة النقض دون انتظار للفصل في موضوع الدعوى، وذلك إعمالاً للفقرة الثانية من تلك المادة التي تجيز الطعن على حدة وقبل الفصل في الموضوع في مسائل الاختصاص المتعلقة بالولاية، ثم رتب الطاعنون على ذلك سقوط احتجاج النيابة بالأحكام التي صدرت من محكمة النقض في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى والتي تغيرت بصدور التشريع الجديد.

«وحيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت في حكمها الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٤١ في الطعن رقم ٧٠٣ سنة ١١ القضائية بأن المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالسك في طلب رد القاضي عن نظر دعوى جنائية لأن القانون يقضى بأن المحكمة التي تنصل في طلب الرد هي المحكمة المرفوعة أمامها القضية الأصلية، وإذا كانت تشمل جملة دوائر الدائرة المختصة هي التي قدمت إليها القضية الأصلية، وأن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية على اعتبار أنها أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية، وذلك على أساس أنها ولو كانت منهيبة للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها — لما كان ذلك، وكان الجحان المطعون فيهما صادرين في طلب رد مستشاري

بأن حكم الرد من الأحكام الفاصلة في الموضوع لصدوره في موضوع دعوى الرد، وإن كانت هذه الدعوى قد نشأت بمناسبة نظر الدعوى الأصلية، وأن الشارع في قانون المرافعات قد أوجب وقف نظر الدعوى بمجرد قيام دعوى الرد، وأجاز الطعن في حكم الرد بالاستئناف قبل الفصل في موضوع الدعوى الأصلية، فلا يجوز مع ذلك قياس الحكم الصادر في طلب الرد على الحكم الصادر في دفع فرعي وربط الشارع الطعن فيه بالطعن في الموضوع، وأن المادة ٣٢٨ من قانون المرافعات عند ما أجازت استئناف حكم الرد قد أفادت أن القاعدة المقررة بالمادة ٣٧٨ من ذلك القانون لا تنصرف إليه أو أنها على الأقل قد استثنته من هذه القاعدة مما يقتضاه أن إجازة الطعن في حكم الرد بطريق الاستئناف يقتضي إجازة الطعن فيه بطريق النقض، إذ لا يكون للاستئناف معنى إلا إذا أجزى النقض، وهذا هو ما يقتضيه مفهوم الموافقة للنص، كما أنه واجب من طريق اللزوم العقلي، ولما كانت المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على اتباع الإجراءات المقررة بقانون المرافعات فإنه يلزم عن ذلك جواز الطعن بطريق النقض في حكم الرد في المواد الجنائية أسوة بالمواد المدنية، لأن القاعدة العامة أن كل ما جاز استئنافه استقلالاً جاز نقضه استقلالاً ما لم يمنع من ذلك نص صريح. ويضيف الطاعنون إلى ما تقدم أن نص المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات الملغى يختلف عن نص المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية، وأن التعبير بكلمة «الولاية» في المادة ٤٢١ المذكورة ينصرف خلاًفاً لما تذهب إليه النيابة إلى أنواع

استئناف أحكام الرد في قانون المرافعات تستتبع إجازة الطعن فيها بطريق النقض ، وهذا القول إن كان له محل في الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية التي تخضع لقانون المرافعات فلا محل له في الأحكام الصادرة من محاكم جنائية مهما قيل في شأن صحة تأليفها ، ذلك بأنه من المقرر في المواد الجنائية أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا في حالة عدم وجود نص في قانون الإجراءات الجنائية أو للاعانة على تفهم غموض في أحد نصوص هذا القانون مما لا تساعد أحكامه هو على تفهمه والحال في هذا الطعن ليس كذلك ، كما أنه لا محل أيضا للخوض في معنى عبارة عدم الاختصاص المتعلق بالولاية الواردة بالمادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك لما سنف بيانه من أن جهة القضاء الجنائي هي المختصة بنظر هذا الطعن من غير شبهة لأن الدعوى الأصلية جنائية رد الطاعنون مستشارى محكمة الجنايات عن نظرها ، ولأن الهيئتين اللتين أصدرتا الحكمين المطعون فيهما قد أصدرتا بوصف كونهما محكمتى جنائيات .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

(القضية رقم ٢٤٦٣ سنة ٢٣ قرراسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس قالى ومصطفى كامل المستشارين) .

محكمة جنائيات القاهرة وفي طلب رد المحكمة التي فصلت في هذا الطلب الأول ولم يصدر الحكم في موضوع الدعوى الأصلية بعد ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أكد المبدأ الذى قرره هذه المحكمة بالحكم المذكور بما نص عليه في المادة ٥٠٥ ، فقرة أولى من أنه ولا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية والتهديدية والصادرة في مسائل فرعية ، مما يؤكد أن المقصود بالفصل في موضوع الدعوى هو الفصل في موضوع الدعوى المتفرعة عنها على ما يذهب إليه الطاعنون ، وكذلك بما نص عليه في المادة ٢١٤ فقرة أولى من أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليه منع السير في الدعوى فالمقصود بهذا النص هو عين المقصود بنص المادة ٥٠٥ ، فقرة أولى من أن الغرض هو منع الطعن بالاستئناف أو النقض في الأحكام التحضيرية والتهديدية وكذلك الأحكام الصادرة في دعاوى فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، كما أن المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت تلك المادة الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هو الأحكام التي يبنى عليها منع السير في الدعوى الأصلية — لما كان ذلك كله فإن الطعن على حدة في الحكمين المطعون فيهما الصادرين برفض طابى الرد لا يكون جائزا ولو كان الطعن مؤسسا على بطلان تأليف المحكمتين اللتين فصلتا فيه مما سلفت الإشارة إليه . أما ما يقوله الطاعنون من أن إجازة

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن تفتيش المنازل هو إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لجرمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين وقام عليها من الدلائل ما يكفي لإهدار حرمة مسكنه ، وأن تقدير كفاية تلك الدلائل موكل لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع ، وأن قانون الإجراءات قد جاء بنص المادة ٩١ منه توكيدا لهذه الأسس واشترط ألا يتخذ هذا الإجراء إلا في تحقيق مفتوح ، دون أن يشترط لهذا التحقيق المفتوح أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات أو أن يكون قد قطع مرحلة معينة .

(القضية رقم ١٢٦٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٥٧٦

١١ يناير سنة ١٩٥٤

دفاع . اعتراف المتهم بعدم وجود الأشياء المحجوزة لديه . المدعى بعدم إعلانها باليوم الذي تمديد البيع . لاجدوى منه .

المبدأ القانوني

من كان الحكم قد استند في إدانة المتهم إلى اعترافه بعدم وجود الأشياء المحجوزة لديه ، فإنه لا يكون له جدوى مما يشيره في

طعنه من أن المحكمة لم تحقق دفاعه القائم على أنه لم يعلن باليوم الذي تمديد البيع ، مادام الحكم قد استخلص من اعترافه أنه قد بدد الأشياء الموكولة اليه حراستها وهو ما يكفي لإقامة الحكم على أساس سليم .

(القضية رقم ٢١٢٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل المستشارين) .

٥٧٧

١١ يناير سنة ١٩٥٤

حكم . عدم صدوره باسم الأمة في تاريخ لاحق للاعلان الدستوري الصادر من القائد العام للقوات المسلحة بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ . حكم باطل .

المبدأ القانوني

إن المادة السابعة من الاعلان الدستوري الصادر من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ تقضى د بأن الأحكام تصدر وتنقل وفق القانون باسم الأمة ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في تاريخ لاحق لهذا الاعلان د باسم صاحب الجلالة احمد فؤاد الثانى ملك مصر والسودان ، فإنه يكون باطلا .

(القضية رقم ٢١٢٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالي المستشارين) .

قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف عند نشر قانون الإجراءات الجنائية في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي استقر قضاء محكمة النقض على جعله موعداً لتطبيق هذا القانون فيها هو أصح للنهوض من نصوصه ، فتكون الدعوى العمومية قد انقضت قبل صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولا محل لتطبيق شيء من أحكامهما عليها لمساس ذلك بعدم جواز رجعية القوانين الجنائية .

(القضية رقم ٢١٣٥ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٥٨٠

١٢ يناير سنة ١٩٥٤

معارضة . عدم حضور المعارض . تقديم الدافع عنه شهادة بمرضه . تأجيل الدعوى بناء عليها للجلسة تدخل في لمدة الفروء بها . الحكم في هذه الجلسة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . خطأ .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يحضر بجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ التي كانت محددة لنظر معارضته في الحكم الغيابي وحضر المدافع عنه وأخبر بمرضه وقدم للمحكمة تأييداً لذلك شهادة مرضية فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ لمرض الطاعن وفي هذه الجلسة لم يحضر الطاعن أيضاً فنقضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وكان يبين من الاطلاع على الشهادة

٥٧٨

١١ يناير سنة ١٩٥٤

دفاع . دعوى مدنية . إبداء المدعى بالحق المدني دقاً طلبت المحكمة من النيابة بياناً في سبيل تحقيقه . تأييد الحكم المستأنف بعد ذلك دون إشارة إلى هذا الدفاع . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان المدعى بالحق المدني دافع بلسان محاميه بأن الحكم الابتدائي قد قضى له بتعويض قدره ١٠٠٠ قرش على أساس أن العلاج أقل من عشرين يوماً مع أنه أحيل على الطبيب الشرعي بعد شهر من الحادث ، فطلب إعادة الكشف عليه بعد شهرين ، وأنه عولج حوالي تسعين يوماً ، وكانت المحكمة قد أمرت بتكليف النيابة بمخاطبة الطبيب الشرعي لإرسال إفادة الشفاء الخاصة بالمجنى عليه - متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعد ذلك ، بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، دون أن يشير إلى هذا الدفاع ، ويرد عليه ، فإنه يكون قاصر البيان عما يعنيه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢١٣٤ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٥٧٩

١١ يناير سنة ١٩٥٤

دعوى عمومية في جنحة . انقضاء ما بمضى أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى

تميز به في القانون نية الجاني في جريمة القتل العمد بحيث لا يكتفى بقيامها القصد العام الذي يتطلبه القانون في غيرها من جرائم الاعتداء على النفس، ومن المتعين على المحكمة إذ تقضى بإدانة المتهم في تلك الجريمة أن تستظهر في حكمها قيام تلك النية لديه وقت مقارفتها وأن تورد العناصر التي استخلصت منها قيامها. وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه رغم إدانته للطاعن ومن معه بجريمة القتل العمد، قد أغفل التحدث عن نية القتل إغفالا تاما؛ فإنه يكون قاصر البيان معينا بما يستدعي نقضه.

(الفضية رقم ١٤٦٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى المستشارين).

٥٨٢

١٢ يناير سنة ١٩٥٤

سرقه . مناجم ومهاجر . القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ .

المبدأ القانوني

إن الواضح من مقارنة نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ أن المشرع نعتد حذف عبارة «ولو كان من ماله» من الفقرة الثانية تمشيا مع المبدأ الذي قرره في المادة الثامنة عشرة من اعتبار المهاجر الموجودة في الأرض المملوكة للأفراد ملكا لصاحب الأرض. وإذن فتى كان الحكم

المرضية التي أمرت المحكمة بضمها مع المفردات أنها مؤرخة في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ وثابت بها مرض الطاعن بوزلة شعبية حادة، وأنه يحتاج لمدة عشرة أيام من ذلك التاريخ للعلاج، وكانت المحكمة بعد أن قبلت عذر الطاعن في التخلف عن الحضور أمامها لمرضه الثابت بتلك الشهادة وأجلت الدعوى لجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ عادت فقضت في ذلك التاريخ باعتبار المعارضة كأن لم تكن لتخلف المعارض عن الحضور مع أن عذره بالمرض الذي سبق للمحكمة أن قدرته كان ما يزال قائما بحسب الشهادة المرضية التي قبلتها، إذ أن اليوم الذي أجلت إليه الدعوى وقضى فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن يدخل في المدة المقررة بالشهادة لتخلف المعارض عن الحضور — لما كان ذلك، فإن المحكمة إذ قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قضاؤها مبنيًا على بطلان في إجراءات المحاكمة أثر في حكمها.

(الفضية رقم ١٣٣٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين).

٥٨١

١٢ يناير سنة ١٩٥٤

حكم . تسييبه . قتل عمد . نية القتل . استظهارها وبيان الأدلة على توافرها .

المبدأ القانوني

إن تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذي

يطرح عليهم ولو كان اعترافا وتأخذ منه بما
تطمئن إليه وتطرح سواه .

(الفضية رقم ٢١٠٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى
كامل المستشارين) .

٥٨٥

١٢ يناير سنة ١٩٥٤

وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بتهمة
إحداثه إصابة معينة سببت وفاة المجنى عليه . معاقبته
بالمادة ٢٤٢ فترة أدلى من قانون العقوبات على أساس
أنه أحدث به إصابة أخرى دون لفت الدفاع .
لا يصح .

المبدأ القانوني

إذا كانت الإصابة الوحيدة التي أحيل
الطاعن من أجلها إلى محكمة الجنايات هي أنه
أحدث بالمجنى عليه إصابة بالبطن سببت
وفاته ، وكانت المحكمة قد استبعدت هذه
الإصابة لعدم ثبوت حصولها من الطاعن
ولكنها أسندت إليه إحداث إحدى الإصابات
الأخرى التي وجدت بالمجنى عليه باعتبارها
القدر المتيقن في حقه وعاقبته بالمادة ٢٤٢
من قانون العقوبات ، فإنها تكون قد
أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك لأن القدر
المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه
الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة . قد
شملة وتكون المحاكمة قد دارت عليه ،
وكان يتعين على المحكمة لكي تصح معاقبته
على هذه الواقعة التي لم ترفع بها الدعوى أن

المطعون فيه قد أسس على أن استخراج
الرمال بغير ترخيص يعد سرقة ولو كان ذلك
من أرض مملوكة للتهمة فإنه يكون مبنيا على
الخطأ في تفسير القانون .

(الفضية ٢١٠١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى
كامل المستشارين) .

٥٨٣

١٢ يناير سنة ١٩٥٤

دفاع . تأجيل المحكمة نظر الدعوى بناء على طلب
محامي الطاعن . أمرا بحبس الطاعن احتياطيا .
لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد استجابت لطلب
محامي الطاعن في الجلسة الأولى وأجلت نظر
الدعوى لمرضه ، وكانت قد استعملت الحق
الذي نحوه لها المادة ٣٨٠ من قانون
الإجراءات الجنائية ، وأمرت بحبس الطاعن
احتياطيا — فإن ذلك منها لا إخلال فيه بحقه
في الدفاع .

(الفضية رقم ٢١٠٥ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة واسماعيل
مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل
المستشارين) .

٥٨٤

١٢ يناير سنة ١٩٥٤

إثبات . اعتراف . تجزئته . جائزة .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تجزئ أى دليل

تنبه إلى ذلك تطبيقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٢١٠٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٥٨٦

١٨ يناير سنة ١٩٥٤

دفاع . اعتراف . تمسك المتهم بأن الاعتراف المزور إليه وليد إكراه . عدم الرد عليه . حكم ميب .

المبدأ القانوني

إن اعتراف المتهم لا يصح التحويل عليه كدليل إثبات في الدعوى إلا إذا كان صادراً عن حرية . وإذن فتى كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عول فيما عول عليه في إدانة الطاعن على اعترافه في التحقيقات الأولية بمقارنة الجريمة ، وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن الاعتراف المزور إليه في التحقيقات كان وليد إكراه عليه ، كما تمسك المدافع عنه في الجلسة بهذا الدفاع ؛ متى كان ذلك وكانت المحكمة قد قضت بإدانة المتهم دون أن ترد على هذا الدفاع في حكمها فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢١٤٥ سنة ٢٣ ق بالمرئ السابقة)

٥٨٧

١٨ يناير سنة ١٩٥٤

إخفاء أشياء مسروقة . الإخفاء . متى يتحقق ؟

المبدأ القانوني

لا يشترط في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يكون الجاني قد أخفاها في مكان بعيد عن الأنظار وعن متناول الناس ، ولا أن تحصل هذه الحيازة بغير طريق الشراء أو بغير قصد التملك ما دام هو حين حازها كان عالماً بسرقتها .

(القضية رقم ٢١٤٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٥٨٨

١٩ يناير سنة ١٩٥٤

نقض . طعن لامصلحة منه بالنسبة للعقوبة الأصلية . وجوب نقضه بالنسبة للعقوبة التكميلية .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أثبت على الطاعن جريمة تزوير وجريمة اختلاس أموال أميرية ، وكان قد دانه بجريمة أخرى لا تتوافر عناصرها ، وكانت العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمتين اللتين أثبتهما الحكم عليه ، فإنه لا تكون له جدوى من النعى على الحكم بالنسبة للعقوبة الأصلية إلا أنه يتعين نقض الحكم فيما قضى به من العقوبة التكميلية واستبدال قيمة الأشياء المختلسة من عقوبة الرد المحكوم بها وما يساويها من الغرامة .

(القضية رقم ١٤١٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل المستشارين) .

٥٨٩

١٩ يناير سنة ١٩٥٤

حكم . تسييه . اشتراك في القتل السد بطريق
المساعدة . البيان الواجب .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه إذ حمل
المتهم مسؤولية الاشتراك في القتل العمد قد
اقتصر على القول بأن إمساك الطاعن بالمجنى
عليه كان بقصد تمكين المتهم الأول الذي
كان قادما خلفه من ضرب المجنى عليه
فوقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لهذه
المساعدة دون أن يبين الوقائع التي استخلص
منها أن ما فعله من إمساك المجنى عليه على
ذلك النحو قد قصد به تمكين المتهم الأول
من ارتكاب الجريمة وأن ذلك كان مساعدة
منه له على ارتكابها ولم يكن من قبيل
الاعتماد الشخصي منه عليه المقصود لذاته
— متى كان ذلك فإن الحكم يكون قاصر
البيان متعينا نقضه .

(النقض رقم ٢١٥٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن وحسن داود وأنيس غالي ومصطفى كامل
المستشارين) .

٥٩٠

١٩ يناير سنة ١٩٥٤

استئناف . سقوط استئناف المحكوم عليه بمقربة
مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل
الجلسة . مناطه . ألا يكون قد تقدم للتنفيذ حتى وقت
النداء على قضيته من يوم الجلسة .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات
الجنائية إذ نصت على أنه يسقط الاستئناف
المرفوع من المتهم المحكوم عليه بمقربة مقيدة
للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل
الجلسة ، قد جعلت سقوط الاستئناف متوقفا
بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة
ولم توجب أن يكون ذلك قبل يوم الجلسة
وأفادت بذلك ألا يسقط استئنافه متى كان
قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته
من يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه كان قد
أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف .

(النقض رقم ٢١٦٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالي ومصطفى
كامل المستشارين) .

٥٩١

٢٦ يناير سنة ١٩٥٤

اتفاق جنائي . ما تتطلبه الفقرة الأخيرة من المادة
٤٨ من قانون العقوبات .

المبدأ القانوني

إن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من
قانون العقوبات تتطلب وجوب المبادرة
بإخبار الحكومة بوجود الاتفاق الجنائي
ومن اشتركوا فيه قبل وقوع أى جنائية أو
جنحة ، وإذن فمتى كان ما أدلى به الطاعن
هو أقوال معاة أهداها بعد ضبطه وهو
يحاول تسليم الرسالة بالبوليصة المزورة ،

وبعد أن وقعت جريمة التزوير والاستعمال ولم يكن من شأن تلك الأقوال التي أبدأها أن تكشف عن اشتراكها في الاتفاق الجنائي، فلا حق له في الانتفاع من الاعفاء المقرر بذلك المادة .

(القضية رقم ١٥٠١ سنة ٢٣ ق رئاسة وعفوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٥٩٢

٢٦ يناير سنة ١٩٥٤

دفاع . دفع جوهري . عدم الإشارة إليه . بسبب الحكم .

المبدأ القانوني

إذا تان المدافع عن المتهم قد قال : إن القطن كان بالمحليج ولم يبيع إلا لما باعته المحكمة ، وقدم ورقة اطلعت عليها المحكمة وردتها إليه ، فان هذا الدفاع هو دفاع جوهري كان يقتضى من المحكمة أن تحققه لأنه لو كان صحيحا لأمكن أن يتغير وجه رأى فى الدعوى ، أما وهى لم تفعل ولم تشر إليه فى حكمها ، أو تبدى رأيا فيه ، فان هذا الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢١٤٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعفوية السادة الأساتذة إسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

٥٩٣

٢٦ يناير سنة ١٩٥٤

دعوى مدنية . مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٧٤ من القانون المدنى إذ نصت على مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، قد جعلت ذلك منوطا بأن يكن هذا العمل واقعا منه فى حالة نادية وظيفته ، أو بسببها . وإذن متى كان الخفير المتهم لم يكن عند ارتكابه جريمة القتل يؤدى عملا من أعمال وظيفته ، مادام كان قد تخلى عن عمله الرسمى وغادر منطقة حراسته للطرق الزراعية خارج البلدة ، إلى مكان الحادث ، داخل البلدة إذ خف إليه عند ما سمع بالمشاجرة الاعتداء على خصومه وقتل المجنى عليه ، وكان المتهم لم يرتكب جريمة بسبب الوخيفة وإنما قتل المجنى عليه لنصرة فريقه واشفاء داء يحمله من غل وحقد نحو خصومه وانقاما منهم — متى كان ذلك فان وزارة الداخلية لا تكون مسئولة عن جريمة خفيها ما دامت وقعت خارج منطقة حراسته ، ولم تكن فى حالة نادية وظيفته ولا بسببها .

(القضية رقم ٢١٨٥ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٥٩٤

٢٦ يناير سنة ١٩٥٤

نقض . الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة الجناح
بنظر الدعوى لأن الواقعة جنابة الطعن فيه بطريق
النقض . غير جائز .

المبدأ القانوني

إن الفقرة الأولى من المادة ٤٢١ من
قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه
لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام
الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا
انبنى عليها منع السير في الدعوى . . وإذن
فتى كانت النيابة قد أسانفت الحكم الصادر
من محكمة أول درجة طالبة القضاء بعدم
اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى لأن
الواقعة جنابة ، فقضت محكمة ثاني درجة
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالة
القضية إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها
— متى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه
لا يكون منهيًا للخصومة في موضوع الدعوى
ولا يبنى عليه منع السير فيها ويكون الطعن
فيه بطريق النقض غير جائز قانونًا .

(الغضبية رقم ٢١٩٥ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن
داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين).

٥٩٥

أول فبراير سنة ١٩٥٤

إثبات . سلطة المحكمة في الأخذ بقول الشاهد
دون قول آخر له .

المبدأ القانوني

للمحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد في
التحقيق الابتدائي أو أمامها بالجلسة ، وأن
تعرض عن أقواله التي أبدتها أولاً في محضر
ضبط الواقعة دون بيان الأسباب ، إذ
الامر مرجعه إلى اطمئنانها للدليل الذي
أخذت به .

(الغضبية رقم ٢٣٨٧ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة).

٥٩٦

أول فبراير سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . توجية إلى الحكم الابتدائي .
لا يجوز .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات
الجنائية لا تجيز الطعن بطريق النقض إلا
في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .
وإذن فتى كان الطاعن لا يوجه طعنه إلى
الحكم الاستئنافي ، الذي قضى بعدم قبول
استئنافه شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، ولكنه
يرمى به إلى الطعن في الحكم الابتدائي الذي
قضى في موضوع الدعوى بالغرامة والإزالة ،
والذي أصبح نهائياً ، وحاز قوة الشيء
المحكوم فيه بسبب تراخي المتهم في استئنافه
في الميعاد الذي حدده القانون — فإنه يكون
من المتعين رفض طعنه موضوعاً .

(الغضبية رقم ٢٣٩٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة اسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود
ابراهيم اسماعيل وأبوس غالى ومصطفى كامل المستشارين).

من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٢٤٠٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن
داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٥٩٨

٨ فبراير سنة ١٩٥٤

تزوير . القصد الجنائى . تحققة .

المبدأ القانونى

إن القصد الجنائى فى جريمة التزوير
يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة فى محرر تغييرا
من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعماله فيما
غيرت من أجله الحقيقة فيه ، وليس أمرا
لازما التحدث صراحة واستقلالا فى الحكم
عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع
ما يدل على قيامه .

(القضية رقم ٢٤٠٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس قالى ومصطفى
كامل المستشارين) .

٥٩٩

٨ فبراير سنة ١٩٥٤

١ — حكم . تسبيب الحكم الصادر بالبراءة .
ب — إثبات . سلطة المحكمة فى الأخذ بقول
شاهد دون آخر أو يقول لشاهد دون قول آخر له .

المبادئ القانونية

١ — يكفى لسلامة الحكم بالبراءة أن
يكون مشتملا على الأسباب التى تفيد عدم
افتناع المحكمة الاستئنافية بأدلة الثبوت التى

٥٩٧

أول فبراير سنة ١٩٥٤

حكم . عدم صدوره باسم الأمة وفقا للمادة
السابعة من الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من
فبراير سنة ١٩٥٢ . بطلانه .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر
فى ٢١ من مايو سنة ١٩٥٢ باسم « صاحب
الجلالة فاروق الاول ملك مصر والسودان » ،
فهو باطل بطلانا أصليا ، لأن من صدر
باسمه الحكم قد تنازل عن العرش فى ٢٦ من
يوليه سنة ١٩٥٢ ، ولأن الحكم لم يصدر
باسم « الأمة » ، تنفيذا للسادة السابعة من
الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة
وقائد ثورة الجيش ، إذ نصت تلك المادة
على أن الأحكام تصدر وفق القانون « باسم
الأمة » ، متى كان ذلك وكان البطلان الاصلى
راجعا إلى عيب متناقض بيان جوهرى يمس
ذاتية الحكم ، وكانت المحاكم إنما تودى
وظيفتها وفق الأحكام الدستورية السارية ،
وكانت هذه الأحكام الدستورية توجب
صدور الحكم « باسم الأمة » ، صاحبة السيادة
العليا — فإن مخالفة ذلك يفقد الحكم عنصرا
جوهريا من مقومات وجوده قانونا وبجمله
باطلا ، ولما كان هذا البطلان من النظام
العام للأسباب المتقدمة فإن لمحكمة النقض أن
تقضى به من تلقاء نفسها طبقا للمادة ٤٢٥

أخذت بها محكمة أول درجة .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تكون مقيدتها بما تظمن إليه من عناصر الدعوى المطروحة أمامها ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بشهادة شهود النفي وتطرح شهادة شهود الإثبات ، كما لها أن تعتمد على شهادة شاهد عن واقعة أدلى بها أمام المحكمة الاستئنافية وإن لم تذكر أمام محكمة أول درجة ولا في التحقيق الابتدائي .

(القضية رقم ٢٤٠٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٠٠

٨ فبراير سنة ١٩٥٤

استئناف . حكم غيابي استئنافي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة مع النسخ على صدوره بإجماع آراء القضاة . تأييده دون النسخ على الإجماع . بطلانه .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه من الطاعن والقاضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقتضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستئنافي القاضى بإلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يكفي

في ذلك أن الحكم الغيابي الاستئنافي القاضى بإلغاء حكم البراءة قد ذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة إذ أن حكمها في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .

(القضية رقم ٢٤١٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٠١

٨ فبراير سنة ١٩٥٤

دفاع . إدانة المتهم بالتبديد إستنادا إلى أن الصراف قد بحث من المحجوزات في محل الحجز فلم يجد ما يدفع التهم بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع . عدم إدعائه بوجود المحجوزات ، وأنه لم يقصد عرقلة التنفيذ . دفع لا جدوى منه .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أقام قضاؤه بإدانة المتهم بالتبديد على أن الصراف قد بحث عن الأشياء المحجوزة في محل الحجز فلم يجدها فإنه لا يكون له جدوى مما يثيره في طعنه من أن المحكمة دأته رغم دفاعه بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع ، مادام الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع وجود المحجوزات ، وكان الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله أن تكون الأشياء المحجوزة مازالت موجودة وأنه لم يقصد عرقلة التنفيذ .

(القضية رقم ٢٤١٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تقضى بأن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ٩ و ١٣ من القانون ، وإذن متى كان الطاعن ينحى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجرمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر لها ، رغم دفاعه بأنه كان في يوم الحادث بعيداً عن متجره وملازماً بيته لمرضه فلم يكن ميسوراً له أن يراقب حركة البيع ، وكانت العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه على الطاعن هي تغريمه عشرين جنيتها ، فإنه لا يكون للطاعن جدوى من وراء ما يشيره في طعنه ذلك أن ما يدعيه من استحالة المراقبة لا يعفيه من العقاب إطلاقاً وإنما يكون من شأنه أن يحكم عليه بالغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيتها على نحو ما حكم به فعلاً .

(الفضية رقم ٢٤٢١ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم مجدي ومصطفى حسن وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٠٢

٨ فبراير سنة ١٩٥٤

عقوبة . وقف التنفيذ . الحكم بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات بعد الدخول بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ . خطأ .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جرى به العمل ابتداء من ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ قضى بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات بأن يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً ، وإذن متى كان الحكم المطعون فيه الذي صدر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ أي بعد صدور هذا القانون قد حدد مدة وقف تنفيذ العقوبة بخمس سنوات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه بالنسبة إلى مدة وقف تنفيذ العقوبة بحملها ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم المطعون فيه .

(الفضية رقم ٢٤١٦ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٠٣

٨ فبراير سنة ١٩٥٤

تفسير جبري . المذنب الخفيف النصوص عليه في المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

٦٠٤

٨ فبراير سنة ١٩٥٤

إخفاء أشياء مسروقة . استمرار الخفي على حيازتها بعد أن اتضح له أنها متحصلة من طريق السرقة . تحقق الجريمة .

المبدأ القانوني

إن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة تتحقق متى استمر الخفي على حيازتها بعد أن اتضح له أنها متحصلة من طريق السرقة ولو لم يكن عالما بذلك من قبل .

(القضية رقم ٢٤٢٧ سنة ٢٣ في رئاسة : عضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وعمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٠٥

٨ فبراير سنة ١٩٥٤

حكم . بياناته . ورقة الحكم . يجب أن تحمل تاريخ إصداره .

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصرًا من مقومات وجودها قانونًا ، وإذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبثاته على الأسباب التي أقيم عليها بطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه .

(القضية رقم ٢٤٢٩ سنة ٢٣ في بالهيئة السابقة) .

٦٠٦

٩ فبراير سنة ١٩٥٤

خيانة أمانة . اختلاس الأشياء المحجوزة . دعوى الاسترداد . شروطها .

المبدأ القانوني

إن المادة ٥٣٨ من قانون المرافعات تنص على شروط لدعوى الاسترداد ونحتم قيدها قبل الجلسة بوقت معين وإلا وجب الحكم بناء على طلب الحاجز بالاستمرار في التنفيذ ، وإذن متى كان المتهم باخلاص المحجوزات لم يقدم لمحكمة الموضوع إلا الصحيفة التي أعلن بها دعوى الاسترداد ، ولم يذكر أنه قيد الدعوى وأنها استوفت باقي الشروط ، فإن ما ينهيه على الحكم لعدم اعتداده بتلك الدعوى يكون على غير أساس .

(القضية رقم ٢٤١٢ سنة ٢٣ في رئاسة : عضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٠٧

٩ فبراير سنة ١٩٥٤

حكم . تسييبه . عدم بيان موضوع شهادة شهود الإثبات ومؤداها . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان ما أورده الحكم الابتدائي عن أقوال الشهود الذين استند على أقوالهم في إدانة الطاعن ، لا يبين موضوع شهادتهم ومؤداها ، وكانت المحكمة الاستئنافية بعد أن

أجرت تحقيقا في الدعوى لم تورد في حكمها شيئا يزيل قصور الحكم الابتدائي، فانه يتعين نقض الحكم.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — بترو بلا كونارس (الطاعن) و ٢ — ستاغرو كوندوس بأنهما عرضا وتلنا رهانا على سباق الخيل في محله العمومي الكائن ببور سعيد . والثاني راهن عنده على سباق الخيل . وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٠١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المائل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ ومحكمة جناح المنيا الجزئية قضت فيها حضوريا — عملا بإدنى الاتهام — بحبس المتهم الأول (الطاعن) مدة واحدة مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ وتخريمه ثلثائة جنيه والمصادرة وتخريم المتهم الثاني عشرة جنيهات وأعفتها من المصروفات الجنائية .

فاستأنف المتهم (الطاعن) . ومحكمة بورسعيد الابتدائية قضت فيه حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الأستاذ محمد علي رشدي المحامي الوكيل عن الطاعن بطريق النقض ... الخ ،

المحكمة

ومن حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المحكم المطعون فيه قصوره عن بيان مؤدى أقوال الشهود الذين استند إليهم في إدانته مع أنهم تناقضوا في أقوالهم واختلوا فيما بينهم في أمور عدة بينها للحكمة الاستئنافية بعد أن أمرت بإجراء تحقيق بناء على طلبه ، باشرته بنفسها ومع ذلك فانها أيدت الحكم المستأنف لأسباب يدون أن تستوفي الزعم الذي وقع فيه الحكم الابتدائي

ودون، أن تشير إلى أوجه الخلاف المذكورة وتثبت فيها برأى يتفق مع الحكم الذي أصدرته. ومن حيث إنه لما كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت سماع الشهود بناء على طلب الطاعن وكان من بين من سمعهم أحد المرشدين أحمد عبده عيسى وكان يبين من مرافعة الطاعن في محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أنه أثار كثيرا من أوجه الخلاف بين أقوال الشاهد المذكور في الجلسة وبين الأقوال التي أبدتها في تحقیقات البوايس ، ولما كان الحكم المطعون فيه عول في إدانة الطاعن على أسباب الحكم المستأنف وكان هذا الحكم لم يورد خلاصة أقوال الشهود الذين استند على أقوالهم في إدانة الطاعن واكتفى بقوله « وحيث عن المتهم الأول (الطاعن) فان الداييل الذي قبله ليس قاصرا على ذلك الذي أسفرت عنه إجراءات القبض والتفتيش الباطلة وإنما في القضية من الأدلة الأخرى المستقلة عنه ما يكفي للنهوض بعبء الاتهام قبله فهناك شهادة المرشدين من شرايها فيشتين من فيشات المراهنة وكان ذلك قبل حصول التفتيش وقد تأيدت شهادتهما باعتراف المتهم الثاني نفسه من أنه اشترى فيشة من فيشات المراهنة التي يتعامل فيها المتهم الأول. » ولما كان ما أورده ذلك الحكم عن أقوال المرشدين لا يبين موضوع شهادتهما ومؤداها — لما كانت ذلك وكانت المحكمة الاستئنافية بعد أن أجرت تحقيقا في الدعوى لم تورد في حكمها شيئا يزيل قصور الحكم الابتدائي، فانه يتعين نقض الحكم وإحالة الدعوى على محكمة بورسعيد الابتدائية للنقض فيها مجددا من هيئة أخرى .

(القضية رقم ٢٤١٩ سنة ٢٢ في رئاسة ومضوية السادة الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن دارد وأنيس غلى ومطفي كامل الاستعاضين) .

طلب تلاوة تلك الأقوال ، فانه لا يقبل منه
أن يثير أمام محكمة النقض أمر عدم تلاوة
المحكمة لها .

(القضية رقم ١٣٧٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل
مجدى ومعتضى حسن وحسن داور ومحمود إبراهيم
إسماعيل المستشارين) .

٦٠٩

١٥ فبراير سنة ١٩٥٤

حكم . مضي ثلاثين يوما دون توقيعه . بطلانه .

المبدأ القانوني

متى كان الطاعن حين توجه إلى قلم كتاب
المحكمة للاطلاع على الحكم في اليوم الثلاثين
من يوم صدوره ، لم يجده مودعا به وقد
حصل على شهادة بذلك محررة في آخر
ساعات العمل من ذلك اليوم ، وتأكد هذا
بشهادة أخرى بعد تذييرمين ، متى كان ذلك ،
فان الحكم يكون باطلا طبقا للمادة ٣٠٢ من
قانون الإجراءات الجنائية ، ولا عبرة بما
أثبتته قلم الكتاب على الشهادة الأخيرة من
أن الحكم قد ورد للتسليم بعد تحريرها وأثناء
تسليمها للطاعن في الساعة الواحدة والنصف
مساء ذلك بأنه قد ثبت من الشهادة السابقة
عليها أنه قد مضي ثلاثون يوما على صدور
الحكم دون حصول التوقيع عليه وإيداعه قلم
الكتاب ، والشهادة الثانية وإن ثبت فيها
أن الحكم وصل أثناء تسليمها للطاعن في اليوم
الثاني والثلاثين إلا أنها تؤكد ما أثبتته الأولى

٦٠٨

١٥ فبراير سنة ١٩٥٤

اجراءات . تقرير الشاهد أنه لم يعد يذكر
واقعة الدعوى . تلاوة شهادته التي أقرها في التحقيق
جوازية .

المبدأ القانوني

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص
في المادة ٢٩٠ منه على أنه : إذا قرر الشاهد
أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن
يتلى من شهادته التي أقرها في التحقيق أو من
أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء
الخاص بهذه الواقعة . إذ قرر القانون ذلك
وأخذ في هذا الشأن ببعض نصوص قانون
تحقيق الجنايات المختلط ، فانه لم ينقل عن
ذلك القانون النص الذي كان يجري بأنه
لا يجوز للقاضي في غير الأحوال التي يجوز
فيها تلاوة الشاهد أن يبني الحكم على أقوال
الشهود أو شهادتهم التي أدوها أثناء جمع
الاستدلالات أو في التحقيق ، وإلا كان
العمل باطلا ، بل اقتصر على نص المادة ٣٠٢
الذي يقول إنه : لا يجوز للقاضي أن يبني
حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه في
الجلسة ، — لما كان ذلك وكان الواضح من
محضر الجلسة أن المحكمة ناقشت الشاهدين
مناقشة مستفيضة فيما أدليا به من أقوال في
التحقيقات الابتدائية ، وأن محامي الطاعن
تعرض لتلك الأقوال في مرافسته وتلا
بعضها وأبدى دفاعه في شأنها دون أن
يستعمل الرخصة التي خولها له القانون من

المبدأ القانوني

لما كانت المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما أجازت الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأحوالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية للنائب العام، فإن الطعن لا يكون مقبولا من غيره من أعضاء النيابة عدا ما خوله قانون نظام القضاء للحامي العام من اختصاصات النائب العام، وإذن فتي كان رئيس النيابة قد قرر بالطعن بقلم الكتاب دون أن يثبت في تقريره أنه كان موكلا في ذلك من النائب العام أو من المحامي العام، فإن الطعن لا يكون مقبولا.

(الأنظمة رقم ٢٤٥٠ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة).

٦١٢

١٥ فبراير سنة ١٩٥٤

حكم . تسيبته . جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة .
بيان الواجب لصحة الحكم .

المبدأ القانوني

إن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق فيه أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم . وإذن فتي كانت محكمة أول درجة إذ دانت الطاعن في جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة قد اقتضت على قولها إن التهمة

من أن الطاعن حين توجه للقلم في اليوم الثلاثين لم يجد الحكم .

(الأنظمة رقم ٢٤٣٨ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة).

٦١٠

١٥ فبراير سنة ١٩٥٤

دفاع . تأجيل القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . تقديم الطاعن مذكرة قصر فيها دفاعه على دفع آثاره . قضاء المحكمة في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

متى كانت محكمة أول درجة بعد أن سمعت شهود الدعوى أرجأت النطق بالحكم لجلسة أخرى استجابة لطلب الخصوم وأذنت لهم في تقديم مذكرات بدفاعهم ولم تجعل قرارها مقصورا على الدفع الذي أثاره الطاعن بل أطلقتة ؛ فإذا كان الطاعن — مع هذا الإطلاق — قصر دفاعه في المذكرة التي قدمها على الدفع فقط، ولم يضمنها كل ما عن له من دفاع، فليس له أن ينص على المحكمة أنها قضت في الدعوى دون أن تسمع دفاعه في موضوعها .

(الأنظمة رقم ٢٤٤٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجنبدى وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل المستشارين).

٦١١

١٥ فبراير سنة ١٩٥٤

نقض . الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأحوالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية .

ثابتة قبل المتهم من محضر التبديد المؤرخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ ومن ثم يتعين الحكم بمعافيته طبقاً لنص مادة التبديد، وكانت محكمة ثاني درجة قد قضت بتأييد الحكم المسأنف للأسباب التي بنى عليها دون أن تضيف لذلك شيئاً، فإن الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه .
(القضية رقم ٢٤٥٩ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٦١٣

١٦ فبراير سنة ١٩٥٤

دفاع . تمسك المتهم بأن اعترافه كان وائداً
إكراه . عدم الرد عليه . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة الذي أخذ المتهم باعترافه ، دون أن يعنى بالرد على دفاعه بأنه انتزع منه بطريق الإكراه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٠٩٧ سنة ٢٣ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس قالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٦١٤

١٦ فبراير سنة ١٩٥٤

حكم . تبسيبه . قتل عمد . نية القتل . وجوب التبدل على قيامها .

المبدأ القانوني

إن القصد الجنائي، في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم

التعمد على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر بطبيعته أمر داخلي في نفس الجاني ويجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أن تعنى المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً ، وإيراد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند اليه ، قد كان في الواقع يقصد به إزهاق روح المجنى عليه وإذن فمن كان الحكم المطعون فيه حين تعرض لإثبات نية القتل قال : وإن القصد الجنائي متوفر من استعمال آلة قاتلة ، ومعالجة المجنى عليه بضربة واحدة قوية في قلبه أصابته بتمزق النامور والقلب وقضت عليه وكان قاصداً بذلك إزهاق روح المجنى عليه لامتناعه عن تقديم ذرة للتهم أو دفع ثمنها له ، فإن ذلك لا يفيد سوى مجرد تعمد المتهم ارتكاب الفعل المادى وهو ضربة سكين ووقوع ذلك الفعل في قلب المجنى عليه وترتب الوفاة عليه ، ولا قيمة لما عقيبت به المحكمة من أن الجاني كان يقصد إزهاق روح المجنى عليه فإن ذلك إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه . متى كان ذلك فإن الحكم يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٤٤٣ سنة ٢٣ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٦١٥

١٦ فبراير سنة ١٩٥٤

١ — اثبات . سب . عدم ورود عبارات السب في محضر الجلسة . لا يمنع من إثباتها بكافة الطرق .

ب — سب . عبارات السب التي يستلزمها الدفاع . متروك تقديرها لمحكمة الموضوع .

ج — إجراءات . طعن بالنقض . ورود عبارات جارحة مخالفة للنظام العام به . للمحكمة أن تأمر بمحوها .

المبادئ القانونية

١ — إن عدم ورود عبارات السب في محضر الجلسة المدنية لا يقدح في سلامة الحكم الصادر بأدانة المتهم بالسب ، إذ أن حجية المحضر قاصرة على ماورد به ولا تمنع إثبات وقوع العبارات التي لم تثبت فيه بكافة طرق الإثبات .

٢ — إن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التي أسندت من الخصم لخصمه في المدافعة مما يستلزمه الدفاع عن هذا الحق ، وتقدير ذلك متروك لمحكمة الموضوع تقديره على حسب ما تراه من العبارات التي أبديت والغرض المقصود منها .

٣ — إذا كان الطاعن قد أورد في طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام فللمحكمة النقض أن تأمر بمحوها طبقاً للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات .

(الفضية رقم ٢٤٥٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

٦١٦

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤

حكم . تضييق . قتل عمد . نية القتل .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه ، إذ تعرض لنية القتل عند الطاعن قد قال : إنها توافرت لديه إذ تستشفها المحكمة من استعماله في الاعتداء على المجنى عليه آلة من شأنها إحداث القتل وإحداثه بها إصابة جسيمة وفي مقتل تؤدي إلى إزهاق روح المجنى عليه نظراً لدرجة خطورتها ونفاذها إلى التجويف الصدرى لولا تدارك المجنى عليه بالعلاج . . وكان يبين من ذلك أن الحكم قد استدل على نية القتل باستعمال الطاعن لآلة ومن تعمد إصابة المجنى عليه بها في مقتل إصابة جسيمة واستخلص من ذلك أنه قصد إزهاق روحه وهو استخلاص سليم لا عيب فيه ، متى كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قاصراً .

(الفضية رقم ٢٤٦٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٦١٧

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤

إجراءات . متهم بجناية . حضوره أمام غرفة الاتهام . ليس بلام لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات .

المبدأ القانوني

إن قانون الاجراءات الجنائية

لا يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الإتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات ، وذلك بما نص عليه في المادة ١٩١ من أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات في غيبته ، ثم حضر أو قبض عليه ، تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة .

(النسخة رقم ١ سنة ٢٤ في بالهيئة السابقة) .

٦١٨

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤

- ١ — إجراءات . رئيس نيابة . ندبه وكيل نيابة جزئية لقيام بعمل من أعمال نيابة أخرى . جائز .
- ب — تفتيش . تقدير جديدة التحريات . متروك لوكيل النيابة تحت إشراف محكمة الموضوع .
- ج — إجراءات . خبير . فض الاحراز بغير حضور الخصوم . جائز .

المبادئ القانونية

- ١ — إن مرجع الأمر في الضرورة المنصوص عليها في المادة ٨٠ من قانون استقلال القضاء متروك الى تقدير رئيس النيابة حسبما يراه من مقتضيات العمل فإذا كان رئيس نيابة بني سوييف قد انتدب وكيل نيابة مركز بني سوييف لإصدار أمر بالتفتيش في جريمة وقعت بدائرة مركز بيا ، فإن هذا التدب هو في حقيقته تدب جزئي يملكه رئيس النيابة .

- ٢ — إن تقدير جديدة التحريات التي يقوم عليها إذن التفتيش هي مسألة موضوعية

متروك تقديرها لمن يصدر الإذن وهو وكيل النيابة تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد أقرت النيابة على ما رآته من أن بلاغ الضابط كاف لاتصال المتهم بالجريمة ، واعتمدت في الإدانة على ذلك ، كان اعتمادها صحيح .

٢ — إن نص المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في أنه يجوز للخبير أداء مأموريته .. التي أول عملية فيها هو فض الاحراز — بغير حضور الخصوم ، وأن القانون حين نظم الإجراءات الخاصة بتحريز المضبوطات وفحصها إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ، ولكنه لم يرتب على مخالفتها أي بطلان .

(النسخة رقم ٤ سنة ٢٤ في بالهيئة السابقة) .

٦١٩

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤

دفاع . تقدير العذر الذي يستند إليه المتهم في عدم حضوره جلسات المحاكمة . متروك لمحكمة الموضوع .

المبدأ القانوني

إن تقدير كفاية العذر الذي يستند إليه المتهم في عدم حضوره جلسات المحاكمة متروك لمحكمة الموضوع . وإذن متى كان الحكم قد تعرض لدفاع الطاعن والشهادة العلبية التي قدمها تأييداً لهذا الدفاع فغنده ورأى للاعتبارات السائغة التي أوردتها أن

هذه الشهادة غير جدية بالغة وأنه ليس فيها من الجدية ما يبرر تخلف الطاعن عن حضور جلسة المحاكمة ولهذا رأى ألا يعول عليها ، فانه لا يقبل من الطاعن إثارة ذلك أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣٠

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤

حكم . تسيبيه . غش . العلم بالغش . القصور في بيانه . مثال .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم إذ دان الطاعن بجريمة يبيعه جيبنا مغشوشاً بنزع ٢٣.٥٪ من دسمه ، مع علمه بغشه قد قال في بيان ركن علمه بالغش : « وعلم المتهمين (ومن بينهم الطاعن) بالغش مستفاد من احترافهم بيع الجبن ومن كونهم أصحاب المصلحة في حدوثه بقصد تحقيق ربح غير مشروع » ، وكان دفاع الطاعن قد قام على أنه يشتري الجبن من متهم آخر قضى بادائه ، وهذا الأخير هو وحده الذي يعده في مصنعه ، فإن ما قاله الحكم في إثبات علم الطاعن بالغش لا يكفي في تنفيذ هذا الدفاع وإثبات علمه علماً واقعياً بنزع كمية الدسم التي نزعته منه .

(القضية رقم ٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اسمايل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسمايل وأنيس فاك ومصطفى كامل السندارين) .

٦٣١

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤

غش البضاعة . علم المتهم بالغش . وجوب التذليل على قيامه .

المبدأ القانوني

إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ — التي دين المتهم بمقتضاها — تنص على معاقبة كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأى طريقة من الطرق في أحد الأمور التي عدتها ومنها حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ماتحتويه من عناصر نافعة ، وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها ، ومؤدى هذا النص أن يكون المتعاقد عالماً بالنقص أو بالغش الذي أدخله أو يحاول إدخاله على المتعاقد الآخر علماً حقيقياً واقعياً يبرر وصف المشرع لفعله بأنه « خدع أو شرع في أن يخدع » ، فإذا كان دفاع المتهم يقوم على أنه عهد لآخر بصنع الجبن في معاملة الخاصة بعيداً عنه ودون إشراف منه عليها وأن يورد الجبن نيابة عنه للمتعاقد الآخر معه ، وكان ما قاله الحكم للتذليل على ثبوت علم الطاعن بالغش الموجود في الجبن قد بني على الافتراض والتخمين ولم يدعم بوقائع معينة تؤدي إلى إثبات العلم الواقعي ؛ فإن الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه .

(القضية رقم ٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اسمايل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس فاك ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٢٢

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤

بيانات تجارية . القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .
وجوب مطابقة البيانات التجارية للحقيقة .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ خاص
بالبيانات التجارية ووجوب مطابقتها للحقيقة ،
فاذا كان الحكم قد دان الطاعن تطبيقاً لهذا
القانون لإعلانه في الصحف عن صنف معين
من الصابون قال إنه مصنوع من زيت بذرة
الزيتون الخالص في حين أنه مصنوع من
زيت بذرة الزيتون المضاف إليه بعض
الزيوت الأخرى فإنه لا يكون مخطئاً ، ولا
هبة بما يقوله الطاعن من أن هذا الزيت
هو العنصر الرئيسي في تركيب هذا الصابون
وأن العناصر الأخرى غير رئيسية ما دام
البيان التجاري قد ذكر أن الصابون مصنوع
من زيت بذرة الزيتون (الخالص) وهو
ما لا يطابق الحقيقة ، ولا عبرة كذلك بمطابقة
صناعة هذا الصابون للشروط المنصوص عليها
في القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص
بتنظيم صناعة الصابون إذ لا يجوز الخلط بين
قانون وآخر مع اختلاف الغرض من وضعهما
وتباين مجال التطبيق بالنسبة لكل منهما .
(التفنية رقم ١٠ سنة ٢٤ في الهيئة السابقة) .

٦٢٣

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤

إثبات . اعتراف . أحوال المتهم . للمحكمة أن
تأخذ منها بما تراه مطابقاً للحقيقة وأن تعرض عما
تراه مغايراً لها .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة حين قضت بإدانة
المتهم بإحراز سلاح ناري بغير ترخيص قد
أخذت باعترافه ، فقول الطاعن بأنه لم يعترف
إلا بالشور على البندقية ، وأنه كان ينوى
تسليمها للجهات الحكومية لا يكون له محل
إذ المحكمة غير ملزمة بظاهر أقواله ، بل إن
لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقاً للحقيقة وأن
تعرض عما تراه مغايراً لها .

(التفنية رقم ٢١٣٢ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية
السادة الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل
بجدي ومصطفى حسن وحسن دارد ومحمود إبراهيم
إسماعيل المستشارين) .

٦٢٤

أول مارس سنة ١٩٥٤

إثبات . فساد الاستدلال بأحد الأدلة . نساند
الأدلة .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم حين استندت فيما استند
إليه - في إدانة المتهم بجريمة القتل العمد إلى
وجود بقعة دموية بصديرية المتهم قد قال
د أما البقعة التي وجدت بالبصديرية وذكر
أنها من أثر الورنيش فإنه لم يجد ما يقوله
بشأنها بعد أن ثبت أنها من دم آدمي وما دام

القيام بمرفق النقل العام عن طريق قطارات تسير على سكك حديدية لها في مناطق محددة من الجمهورية المصرية بمقتضى عقود التزام بينها وبين الحكومة ، وقد رأى المشرع في النص الجديد أن تكون الحماية شاملة لكل وسائل النقل العامة من مائية أو برية أو جوية فنص على عقوبة من يعرض سلامتها للخطر أو يعطل سيرها عمداً ، وكشف في نص المادة ١٦٦ السابقة على هذه المادة بأن ما يعنيه من وصف وسائل النقل العامة هو إبراز ما يجب أن يحققه الملتزم بتلك الوسائل المشمولة بالحماية من خدمات للجمهور بلا تفريق وعلى أساس المساواة النامة بين الأفراد بغض النظر عن تلك تلك الوسائل سواء أكانت الحكومة أم شركة أم فرد من الأفراد ، وبما يوضح قصد الشارع ما جاء في المادة ١٦٦ من قانون العقوبات في شأن الخطوط التليفونية وتسرى أحكام المواد الثلاثة السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشئها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عامة ، وهذا المعنى ذاته هو الذي أشار إليه المشرع المصري في المادتين ٦٦٨ و٦٦٩ من القانون المدني في باب التزام المرافق العامة ، وإذن فالقول بأنه يشترط لتطبيق المادة ١٦٧ من قانون العقوبات أن تكون وسائل النقل المعرضة للخطر مملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة يكون على غير أساس .

(النسخة رقم ٢٣٩٢ سنة ٢٣ ق رثاسة وعضوية السادة الأساتذة اسماعيل مجدى ومطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

لم يثبت مصدرها أو أنها من دمه ، فلم يبق إلا أن تكون من رعاى المجنى عليه الذى يصاحب مجادة جريمة الخنق وكنم النفس ، وذلك دون أن يستظهر ما إذا كان خنق المجنى عليه في واقعة الدعوى قد أحدث به رعاى ، فان النتيجة التي رتبها على ذلك من أن وجود البقعة الدموية في صدرية المتهم تدل على صلته بالجريمة تكون غير مقطوع بها ومن شأن ذلك أن يفسد الاستدلال بها . ولما كانت الأدلة في المواد الجنائية متساندة بحيث لا يعرف مبلغ تأثير كل منها في عقيدة قاضى الموضوع ، فانه يتعين لذلك نقض الحكم . (النسخة رقم ٢١٥٥ سنة ٢٣ ق رثاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ، نيس الحكمة ومطفى حسن وحسن داود وأنيس غالى ومطفى كامل المستشارين) .

٦٢٥

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤

تعطيل المواصلات . وسائل النقل العامة المعرضة للخطر . لا يشترط أن تكون مملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٦٧ من قانون العقوبات قد وردت في الباب الثالث عشر من الكتاب الثانى تحت عنوان تعطيل المواصلات وحلت محل المادة ١٤٥ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ التي كانت تنص على عقاب من يعطل عمداً سير قطار على السكة الحديد دون تفريق بين القطارات المملوكة للحكومة وبين القطارات اشركة من اشركات التي التزمت

٦٢٦

اول مارس سنة ١٩٥٤

إثبات . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيق دون
سماعه . جائز .

المبدأ القانوني

يكفى للحكم بالبرائة لعدم الثبوت
وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى
المدنية أن تبدي المحكمة عدم اطمئنانها إلى
أدلة الإثبات المطروحة أمامها ما دامت قد
محضتها ، وللمحكمة في هذا المقام وفي سبيل
تكوين عقيدتها ، أن تأخذ بأقوال شاهد في
التحقيق وإن لم تسمع شهادته بنفسها ما دامت
كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
وما دام الطاعن لم يطلب إليها سماع ذلك
الشاهد إذا كان يرى أن في سماعه ما يستند
دفاعه .

(القضية رقم ٢١ سنة ٢٣ في بالهيئة السابقة) .

٦٢٧

اول مارس سنة ١٩٥٤

إجراءات . جنحة مرتبطة بجناية . إحالتها إلى
محكمة الجايات . حق المحكمة في فصل الجنحة عن
الجناية إذا رأت أن لا وجه لهذا الارتباط .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات
الجنائية قد أجازت لمحكمة الجنايات إذا
أحيلت إليها جنحة مرتبطة بجناية ورأت
قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن
تفصل الجنحة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية ؛

والمحكمة غير ملزمة ببيان الأسباب التي بنت
عليها أمرها بفصل الجنحة عن الجناية ، وإذن
فتى كانت المحكمة قد أثبتت في محضر جلسة
المحاكمة أنها قررت فصل جنحة الضرب
المسندة إلى المتهمين عن جناية الشروع في
القتل المسندة إليهم ؛ وإعادة القضية إلى
النيابة لاتخاذ إجراءاتها فيها ، ثم مضت المحكمة
بعد ذلك في نظر الجناية دون أن يبدى
الطاعنان اعتراضا على هذا الفصل ، ودون
أن يثيرا ما يدعيانه في طعنهما من وجود
ارتباط بين الجناية والجنحة قد يؤثر على
الحكم في الدعوى ، فإن ما يثيرانه لا يكون
له عمل .

(القضية رقم ٢٥ سنة ٢٤ في رئاسة ومضوية
السادة الأسانذة اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن
داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٢٨

اول مارس سنة ١٩٥٤

نقض . الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام
بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات
الجنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض في
الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود
وجه لإقامة الدعوى إلا للنائب العام ، كما أن
المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء تجيز هذا
الطعن أيضا للدعوى العام في دائرة اختصاصه ،
وإذن فتى كان الثابت من الأوراق أن الذى

فيه لا تقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٤٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى المستشارين)

٦٣٠

اول مارس سنة ١٩٥٤

استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة .

المبدأ القانوني

إن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة والتسك بها وتظل مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها . ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الحكم بتزويرها .

(القضية رقم ٤٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين)

٦٣١

اول مارس سنة ١٩٥٤

أجنبي . المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . الإخطار الواجب على من يأوى أجنبيا .

المبدأ القانوني

إن المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ قد أوجبت « على مدير الفندق أو المنزل أو أى محل آخر من هذا القبيل وكذلك كل من آوى أجنبيا أو أسكنه أن يبلغ مقر البوليس الواقع في دائرته محل

قرر الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية قبل المتهم هو رئيس النيابة ، وأنه وإن كان قد ذكر في تقرير الطعن أنه قرره بتوكيل من المحامي العام إلا أن الثابت من كتاب هذا الأخير إلى رئيس النيابة أنه لم ينص فيه على توكيل رئيس النيابة وإنما اقتصر على الإشارة إلى موافقته على التقرير بالطعن بطريق النقض ، وهو ما لا يعد توكيلا منه بالطعن ، متى كان ذلك ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا لصدوره من لا يملك التقرير به قانونا .

(القضية رقم ٢٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة)

٦٢٩

اول مارس سنة ١٩٥٤

نقض . الدفع بانعدام مسئولية المتهم لعدم سلامة قواه العقلية . لانجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض

المبدأ القانوني

إن من واجب محكمة الموضوع أن تتحرى كافة العناصر التي تقوم بها المسئولية الجنائية أو تسقط بعدم توافرها ، ومن حق الدفاع إذا رأى سببا لانعدام مسئولية المتهم أن يديه للحكمة لفصل فيه ، إلا أنه متى كان لا يبين من إجابة المتهم بمحضر الجلسة ما يدل على عدم سلامة قواه العقلية كما يزعم في طعنه ، وكان الدفع بوجود العامة العقلية هو من الدفع التي تقتضى تحقيقا موضوعيا ، وكان الطاعن لم يد هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ،

سكن الأجنبي وإسمه وعنوانه وذلك خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت حلوله أو مغادرته . . وبين من عبارة النص أن الأمر ليس بخيار من يأوى الأجنبي في أن يبلغ عنه في أحد ميادين بل ألزمه القانون أن يبلغ البوليس عن إيوائه للأجنبي في خلال ٤٨ ساعة من حلوله وكذلك فرض عليه أن يبلغ البوليس عن رحيله في خلال ٤٨ ساعة من وقت مغادرته .

(التفتية رقم ١١١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن قارد ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالى لستشارين)

٦٣٣

٢ مارس سنة ١٩٥٤

نقد أجنبي . الزيم المالية التي حظر على المسافرين الخارج أن يأخذوا معه . مدلولها .

المبدأ القانوني

إن الرقابة على عمليات النقد ينظمها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٧ (والمعدل بعد ذلك بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ وبالمرسوم بقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣) وقد حظرت المادة الأولى من ذلك القانون التعامل في أوراق النقد الأجنبي أو تحويل النقد من مصر أو إليها كما حظرت كل تعهد بمقوم بعملة أجنبية وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية لنقد أجنبي وغير ذلك من

عمليات النقد الأجنبي سواء أكانت حالة أم كانت لأجل إلا بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية - وحظرت المادة الثانية منه استيراد أو تصدير أوراق النقد على اختلاف أنواعها وكذلك القراطيس المالية والكوبونات وغير ذلك من القيم المنقولة أيا كانت العملة المقومة بها إلا بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية ، وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ وتناول في المادة الخامسة منه كيفية تقديم الطلبات الخاصة بتصدير واستيراد أوراق النقد أو القيم المنقولة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون . ونصت المادة السادسة منه على جواز أن يحمل كل مسافر مبلغا من ورق النقد أيا كان نوعه لا يزيد على عشرين جنيها بلا ترخيص ، ثم صدر بعد ذلك الأمر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ الذي امتد العمل به بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ وقد حظرت الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على المسافرين أن يأخذوا معهم بدون ترخيص نقودا أو قيمة مالية ، تزيد على القدر المسموح به في قرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ ، ولما كان هذا الأمر صادرا إلى جانب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ولم يلغ أو يعدل فيه ، بل يعتبر من جهة مكمل له ، إذ تناول بالحظر أن يأخذ المسافر معه

أن يتصل من المسؤولية عن النتائج المترتبة عليها .

(النسخة رقم ٢٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣٤

٢ مارس سنة ١٩٥٤

تقضى . صدور حكم نهائى على الطامن . لا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر فى القضية فى جريمة أخرى .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً ونهائياً بالنسبة إلى الطامن ، فإن مركزه فى الدعوى يكون قد تحدد بصفة نهائية بصدور ذلك الحكم ، فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها المتهم الآخر المحكوم عليه غنياً فى جريمة أخرى غير تلك التى دين الطامن بها .

(النسخة رقم ٣٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اسماعيل مجدى رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن دارود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٣٥

٢ مارس سنة ١٩٥٤

حكم . تسببه . سرقة . نية السرقة . متى يكون التحدث عنها لازماً ؟

المبدأ القانونى

إن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالادانة فى جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك فى الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل فى قيامها لديه .

(النسخة رقم ١١٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

نقوداً وهى أشمل من أوراق النقد المنصوص عليها فى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، ومن جهة أخرى فإنه جاء أجل بياناً فيما نص عليه من حظر أن يأخذ المسافر معه « قيمة مالية ، بدلاً من عبارة القيم المنقولة الواردة بذلك القانون ، فهو إذ استعمل عبارة « القيمة المالية ، قد أفاد بذلك أن تكون عبارة واضحة لا لبس فيها ، فيدخل فى مدلولها رؤوس الأموال المنقولة بما يندرج تحتها من قيم منقولة ومن ديون وما يماثلها من سندات إذنية أو كيبالات أو غير ذلك من الأوراق ذات القيمة المالية القابلة للتحويل فى مصر أو الخارج ؛ وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالبراءة بناء على أن السندات الإذنية ليست بما حظر ذلك الأمر على المسافر إلى الخارج أن يأخذه معه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(النسخة رقم ١٥١٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣٣

٢ مارس سنة ١٩٥٤

سرقة باكره . ظرف الإكراه . ظرف مينة .

المبدأ القانونى

إن ظرف الإكراه فى السرقة ظرف عبنى متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة ، ومن المقرر أن الظروف العينية لاصقة بنفس الفعل ؛ ولذلك فهى تسرى على كل من ساهموا فى الجريمة المقترنة بها سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء ، وليس لأحد منهم

٦٣٦

١١ مارس سنة ١٩٥٤

حكم . تسببه . الخطأ في الاستدلال . مثال في
واقعة قتل خطأ .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم حين تعرض لأقوال
الشاهد لم يذكر من مؤداها إلا أنه رأى
المجنى عليه مائق خلف السيارة وأنه لم يسمع
آلة التنبيه ، غير أنه حين عرض للتدليل على
ثبوت تهمة القتل خطأ على الطاعن استند على
أقوال ذلك الشاهد وشاهد آخر من أن
الطاعن كان يسير بسرعة العادية ولم يهوى
من هذه السرعة عند وصوله إلى محطة
الارتوبيس ؛ متى كان ذلك ؛ وكان هذا الذي
قاله الحكم لم يورده في مؤدى ما ذكره من
شهادة ذلك الشاهد ، فإن الحكم إذا استند إليها
يكون مخطئاً في الاستدلال بها على ما قال
إنها تدل عليه .

(القضية رقم ٥٦ سنة ٢٤ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل
مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل
المستشارين) .

٦٣٧

١١ مارس سنة ١٩٥٤

استئناف . حكم غيائى استئنافى قضى بإلغاء الحكم
الصادر بالبراءة مع النص على صدوره بإجماع آراء القضاة ،
الحكم الصادر بتأييده . يجب أن يكون كذلك صادراً
بإجماع آراء القضاة .

المبدأ القانوني

لما كانت المعارضة تعيد القضية إلى حالتها

الأولى قبل صدور الحكم الغيائى في حدود
مصلحة المعارض فإن من شأن ذلك أنه يجب
لصحة الحكم الذى يصدر فيها بتأييد الحكم
الغيائى الاستئنافى ، الذى قضى بإجماع آراء
القضاة بإلغاء الحكم المسأنف القاضى بالبراءة
أن يكون كذلك صادراً بإجماع آراء قضاة
المحكمة التى نظرت المعارضة إذ هو فى حقيقته
قضاء منها بإلغاء الحكم المسأنف القاضى
بالبراءة ، فإذا لم تذكر فى حكمها أنه صدر
بإجماع آراء قضاتها فإن حكمها يكون باطلاً
لخلف شرط صحة الحكم بإلغاء البراءة .

(القضية رقم ٧٩ سنة ٢٤ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالى ومصطفى
كامل المستشارين) .

٦٣٨

١١ مارس سنة ١٩٥٤

عقوبة . وقف التنفيذ . الحكم بوقف تنفيذ العقوبة
لمدة خمس سنوات بعد صدور القانون رقم ٤٣٥ لسنة
١٩٥٣ . خطأ .

المبدأ القانوني

إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٣٥
لسنة ١٩٥٣ الذى لشر فى الجريدة الرسمية
بتاريخ ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ونص فيه
على أن يعمل به من تاريخ نشره قد استبدلت
بالفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون
العقوبات النص الآتى : « ويصدر الأمر
بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات
تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائياً ،

صدد نفى حالة الدفاع الشرعى على أن ثمة
اجماع من الشهود في التحقيقات الابتدائية
قد انعقد على عدم صحة ما دفع به الطاعن ؛
وكان يبين من مراجعة ملف الدعوى أن
ما قاله المحكمة يخالف الثابت في ذلك التحقيق ،
إذ قرر الشهود الذين أشار إليهم الطاعن بما
ينفق ودفاعه ، فان الحكم يكون باطلا
متعيينا بقضه .

(التفتية رقم ٢٢٨٦ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٦٤١

١١ مارس سنة ١٩٥٤

إجراءات . الإجراءات التي رسمها قانون الإجراءات
الجنائية في المادة ٢٧١ منه . لا يترتب على مخالفتها
البطلان .

المبدأ القانوني

إن ما رسمه قانون الاجراءات الجنائية
في المادة ٢٧١ منه هو من قبيل تنظيم سير
الإجراءات في الجلسة فلا يترتب البطلان
على مخالفته .

(التفتية رقم ١٤٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٤٢

٢٤ مارس سنة ١٩٥٤

سلاح . مصادرة السلاح . واجب ولو لم يكن
مملوكا للمتهم .

المبدأ القانوني

إن المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٤٩ الخاص بالأسلحة والذخائر توجب
الحكم بالمصادرة كما توجب ذلك الفقرة

وإذن فني فان الحكم المطعون فيه قد صدر
بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بوقف
تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات ، فانه يكون
مخالفا للقانون ، ويتعين تصحيح هذا الخطأ
بجعل مدة وقف التنفيذ ثلاث سنوات من
يوم صدور الحكم المطعون فيه .

(التفتية رقم ٨٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣٩

١١ مارس سنة ١٩٥٤

إثبات . الأخذ في حق متهم بأقوال متهم آخر .
جائز .

المبدأ القانوني

لا صحة للقول بأن أقوال متهم على آخر
لا يمكن الأخذ بها إلا إذا تأيدت بدليل أو
قرينة تعززها ، إذ ليس في القانون ما يمنع
المحكمة من أن تأخذ في حق متهم بأقوال متهم
آخر متى اطمانت إليها ولو لم يكن عليه من
دليل إثبات غيرها ، والقول بغير ذلك فيه
مساس بسلطة القاضي في تقدير الدليل وحرية
في اقتناعه وتكوين عقيدته من أى دليل
يطرح أمامه .

(التفتية رقم ٨٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٤٠

١١ مارس سنة ١٩٥٤

حكم . تسييسه . استناده في نفى حالة الدفاع الشرعى
إلى ما يخالف الثابت في التحقيق . بطلان الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أسس قضائه في

المحكمة

د حيث إنه بما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه حضر بجلسته المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية محام طلب التأجيل لمرض المحامي الأصلي عن الطاعنين فلم تستجب المحكمة لهذا الطلب وأمرت بحجز القضية للحكم وأذنت للخصوم بتقديم مذكرات في مدى أسبوع ، غير أن المحامي الأصلي عن الطاعنين توفي في فترة حجز القضية للحكم فقدم الطاعن الأول طلبا للمحكمة أبدى فيه هذا العذر وطلب لذلك فتح باب المرافعة حتى يتمكن من توكيل محام آخر يتولى الدفاع عنه ولكن المحكمة ضربت صفحا عن هذا الطلب وقضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تشير إليه في حكمها أو ترد عليه .

د وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية ومفردات القضية التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — أنه بجلسته ٩ من يونيو سنة ١٩٥٣ أمام المحكمة الاستئنافية حضر مع الطاعنين محام قال إن المحامي الأصلي مريض وحضر مع المدعى بالحقوق المدنية محام طلب حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات فاجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت النطق بالحكم لجلسة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ ورخصت للخصوم في تقديم مذكرات في مدى أسبوع ، وبتاريخ ٩ من يونيو سنة ١٩٥٣ قدم الطاعن الأول طلبا للمحكمة ذكر فيه أن محاميه الأصلي الأستاذ محمد مصطفى النعماني توفي وطلب من أجل ذلك فتح باب المرافعة حتى يتسنى له توكيل محام يتولى الدفاع عنه في الدعوى ويقدم مذكرة

الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه من أنه إذا كانت الأشياء المضمومة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكا للتهمة ، فإذا كان الحكم قد قضى بإلغاء عقوبة مصادرة البندقية المحكوم بها ابتدائيا بناء على ما قاله من أن البندقية ليست مملوكة للتهمة الذي ضبطت معه وأن العقوبة لا تعداه إلى شخص مالكها ، فإنه يكون مخطئا متعينا نقضه فيما قضى به من إلغاء المصادرة .

(القضية رقم ٢١٣٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل السشارين) .

١٤٣

٢٤ مارس سنة ١٩٥٤

دفاع . المتهم في جنحة . حضور محام عنه . غير لازم إلا إذا كان قد وضع ثقته في محام ليقوم بالدفاع عنه .

المبدأ القانوني

الأصل أن حضور محام عن المتهم ليس بلام في مواد الجرح إلا أن المتهم إذا كان قد وضع ثقته في محام ليقوم بالدفاع عنه فإنه يجب على المحكمة أن تتيح له الفرصة للقيام بهيمته وإذا لم يتمكن من ذلك لسبب قهرى كان من المتعين عليها أن توجل الدعوى لحضوره أو لتمكين المتهم من توكيل محام غيره .

بدفاعه فقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ولم تشر في حكمها إلى الطلب الذي تقدم به الطاعن المذكور .

وحيث إنه وإن كان الأصل أن حضور محام عن المتهم ليس بلازم في مواد الجرح إلا أن المتهم إذا كان قد وضع ثقته في محام ليقوم بالدفاع عنه فإنه يجب على المحكمة أن تتيح له الفرصة القيام بمهمته وإذا لم يتمكن من ذلك لسبب تهرى كان من المتهمين عليها أن توجل الدعوى لحضوره أو لتسكين المتهم من توكيل محام غيره ، لما كان ذلك وكان الثابت بما تقدم ذكره أن محامى الطاعن الأول توفى قبل أداء مهمته في الدفاع عنه فتمسك الطاعن بعد وفاته باتاحة الفرصة له للاستعانة بمحام آخر يتولى الدفاع عنه ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب ولا أشارت إليه في حكمها — لما كان ذلك فإن ذلك منها إخلال بحقه في الدفاع يبطل حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه بدون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

(القضية رقم ٢٤٥١ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٦٤٤

٢٩ مارس سنة ١٩٥٤

إثبات . الدليل المستند من تطابق البصمات . له قيمته وقوته الاستدلالية .

المبدأ القانوني

إن الدليل المستند من تطابق البصمات هو دليل مادي له قيمته وقوته الاستدلالية

المقامة على أسس علمية وفنية لا يوهن منها ما يستتبطه الطاعن في طعنه من احتمال وجود تماثل غير تام بين بصمات شخص وآخر .
(القضية رقم ٢٩٣٠ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٦٤٥

٢٩ مارس سنة ١٩٥٤

نقض . حق المجنى عليه في الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . لا يقتل بوفاته إلى ورثته .

المبدأ القانوني

متى كان الطاعن بطريق النقض مقدما من والدة المجنى عليه في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم قبول الاستئناف المرفوع منها عن قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل ولدما ، استنادا إلى أن المادة ١٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد قصرت حق الاستئناف في هذه الحالة على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية — متى كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٣ من ذلك القانون ، إذ أجازت هي الأخرى للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية ، حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام قد قصرت هذا الحق على المجنى عليه ، فلا ينتقل بوفاته إلى ورثته ، فإن هذا الطعن ، المقدم من والدة المجنى عليه ، دون أن يسبق لها الادعاء في التحقيق بحقوق مدنية ، يكون غير مقبول لتقديمه من لا صفة له فيه .

(القضية رقم ١٤٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

الحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيان أدلة الدعوى على القول بأن التهمة ثابتة من شهادة المجنى عليه ، وشهادة اثنين آخرين سماهما ، دون أن يبين مضمون شهادتهم .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أن الطاعن الثاني كان متهما بأنه ضرب محمد محمود عوض عمدا ، فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقريرين الطبيين ، والتي تخلفت لديه بسببها عاهة مستديمة . وقد تحدث الحكم عن هذه التهمة . بقوله إنها ثابتة من أقوال المجنى عليه ، وتأيدت بشهادة كل من مازن مرسى وعلى عبد الرحمن رمضان اللذين قررا برؤيتهما للمتهم المذكور ، وثبت أنه اعتدى على محمد محمود عوض بالضرب ، ومن الإصابات التي وجدت . . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة التي دان الطاعن بها ولم يورد الأدلة المثبتة لها ، مكتفيا بمجرد الإشارة إلى شهادة الشهود ، دون أن يورد مؤدى شهادة كل منهم ، وكان واجبا على المحكمة ، متى قضت بالإدانة أن تعنى ببيان الواقعة بيانا مفصحا عن توافر عناصر الجريمة التي دانت المتهم بها ، وأن تبين الأدلة التي أقامت عليها قضاءها بالإدانة مفصلة واضحة . لما كان ذلك فإن الحكم يكون قاصر البيان ، بما يعيبه ويستوجب نقضه ، من غير حاجة للتمرض لأوجه الطعن الأخرى .

(النفية رقم ١٦١ سنة ٢٤ ق ر تامة ومضوية السادة الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وسماعيل مجدى وحسن دارد ومحمود إبراهيم اسماعيل ومبطل كامل المستشارين) .

٦٤٦

٢٩ مارس سنة ١٩٥٤

إثبات . استعراف الكلاب البوليسية . لا يصح الأخذ به كدليل أساسى على ثبوت التهمة .

المبدأ القانونى

إن استعراف الكلاب البوليسية لا يمدو أن يكون قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ بها كدليل أساسى على ثبوت التهمة على المتهم . (النفية رقم ١٥٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٤٧

٢٩ مارس سنة ١٩٥٤

حكم . تسببيه . قضاء المحكمة بالإدانة . يجب عليها أن تبين الواقعة والأدلة التي أقامت عليها قضاءها .

المبدأ القانونى

من واجب المحكمة متى قضت بالإدانة أن تعنى ببيان الواقعة بيانا مفصحا عن توافر عناصر الجريمة التي دانت المتهم بها ، وأن تبين الأدلة التي قامت عليها قضاءها بالإدانة مفصلة واضحة ، وإذن متى كان الحكم لم يبين الواقعة التي دان الطاعن بها ، ولم يورد الأدلة المثبتة لها مكتفيا بمجرد الإشارة إلى شهادة الشهود ، دون أن يورد مؤدى شهادة كل منهم ، فإن الحكم يكون قاصر البيان بما يعيبه ويستوجب نقضه .

المحكم

وحيث إن مما ينمى الطاعن الثاني على

٦٤٨

٢٩ مارس سنة ١٩٥٤

محكمة . الأصل أنها تبنى على ما تجر به المحكمة بنفسها
من تحقيق على في الجلسة .

المبدأ القانوني

الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على ما تجر به المحكمة بنفسها من تحقيق على في الجلسة . وإذن فتنى كان الحكم المستأنف قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي ، وكان الحكم المذكور قد حول في إدانة الطاعن على أقوال شامدي الاثبات في التحقيقات دون أن يسألا أمام محكمة أول درجة ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص في الاجراءات بسامعها في مواجهة المتهم الذي طلب منها ذلك ، ولا يقبل من محكمة الموضوع وهي المكلفة بتحري حقيقة الواقع أن تتعلل بعدم إجابة طلب المتهم لسكوته في آخر جلسة عن التمسك بطلبه .

(القضية رقم ١٦٨ سنة ٢٤ ق رئاسة ومضوية السادة الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدي وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالي المستشارين) .

٦٤٩

٣١ مارس سنة ١٩٥٤

اجراءات . محاكم الجنائيات . لما أن توالى عملها في نظر الدعاوى المعروضة عليها في دور الانعقاد ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهايته .

المبدأ القانوني

لما كان القانون قد نص في المادتين

٢٧٠ و ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يحدد تاريخ كل دور من أدوار انعقاد محاكم الجنائيات قبله بشهر على الأقل بقرار من وزير العدل ، وبأن يعد في كل دور جدول للقضايا التي تنظر فيه ؛ وأن توالى محكمة الجنائيات جلساتها الى أن تنتهي من نظر القضايا المقيدة بالجدول ، وكانت محكمة الجنائيات المطعون في حكمها إذ نظرت الدعوى في آخر يوم في دور الانعقاد وهو يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ وأجلت النطق بالحكم فيها مع التصريح للخصوم بتقديم مذكرات في الدعوى المدنية الى جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٣ التي تقع في الشهر التالي إنما أفادت بذلك أن المرافعات التحريرية في الدعوى المدنية مازالت مستمرة وهذا لا يتعارض مع القول بأن دور الانعقاد في محاكم الجنائيات ينتهي بنهاية الشهر المحدد له ما دام للمحكمة أن توالى عملها في نظر الدعاوى المعروضة عليها في دور الانعقاد حتى تنتهي منها ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهايته — لما كان ذلك فإن المحكمة بقرارها الآنف الذكر لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(القضية رقم ١٤٤٠ سنة ٢٣ ق رئاسة ومضوية السادة الأستاذة اسماعيل مجدي ومصطفى حسن وحسن داره وأنيس غالي ومصطفى كمال المستشارين) .

٦٥٠

أول أبريل سنة ١٩٥٤

منو شامل . الجريمة السياسية التي هدف المرسوم
بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إلى شمولها بالعفو .

المبدأ القانوني

إن المشرع قد حدد معنى الجريمة
السياسية التي هدف المرسوم بقانون رقم
٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إلى شمولها بالعفو فقل
إنها التي تكون قد ارتكبت لسبب أو
لغرض سياسي . وإذن فمضى كان الحكم إذ
دان المطعون ضده بجريمة القذف قد أثبت
عليه أنه نشر بمجلة المرصاد الطبية التي يرأس
تحريرها صورة برقية كان قد بعث بها إلى
رئيس الوزراء قذف فيها في حق وزير الصحة
، وقتئذ ، ووكيل تلك الوزارة ، أسند
إليهما فيها ارتكاب جرائم الرشوة وإتيان
الفاحشة مع زوجات الأطباء من أجل
ترقيتهم ونعتهم بأنهما مذنبان هبطا
بمستوى الأخلاق والنزاهة وسمعة الحكم إلى
الحضيض — فإنه لا يمكن عد هذه الجريمة
من قبيل الجرائم السياسية التي عنها ذلك
المرسوم بقانون ، لأنها تخرج عن الحدود
التي وضعها لها ، إذ أن القذف الموجه للوزير
ووكيل الوزارة تضمن إسناد ارتكاب
جرائم خلاقية ، ونعتا للدعوى عليهما بالهبوط
بمستوى الأخلاق ، ومادام لا يبين أن جريمة
القذف قد ارتكبت في حقهما لسبب أو
لغرض سياسي ، ولا يكفي لاعتبارها سياسية

أن يكون المطعون ضده قد أشار في البرقية
التي تضمنت عبارات القذف إلى سمعة
الحكم مادام الباعث عنده أو الغرض الذي
رمى إليه منها لم يكن في ذاته سياسيا بالمعنى
الذي قصد إليه قانون العفو ، إذ ليس في
ظروف الواقعة كما أثبتتها الحكم الموضوعي
ما يدل على أن القذف وجه إلى الوزير
السابق للنيل من مركزه السياسي أو أن
المطعون ضده كان يسعى إلى هدف سياسي .

(النضية رقم ٥٠ سنة ٢٣ ق رقعة ومضوية
السادة الأستاذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وسماعيل
مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم
اسماعيل المستشارين) .

٦٥١

أول أبريل سنة ١٩٥٤

غش . دفاع . حكم . تسييبه . الاستناد في إثبات
علم المتهم بالنش على مجرد خبرته وتغير خاصة المادة .
عدم تعرضه لمادفع به المتهم من شرائه المادة المشوشة
في صفائح مقلقة . قصور وإخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

مضى كانت المحكمة إذ دانت المتهم في
جريمة غش حين قد استندت في إثبات علمه
بالغش على خبرته وتغير خاصة الجبن دون
أن تعرض لما دفع به من أنه اشترى هذا
الجبن في صفائح مقلقة وتستقصى مبلغ حجية
هذا الدفاع وتأثيره في النعمة ، فإن حكمها
يكون قاصر البيان منطويا على الإخلال
بحق المتهم في الدفاع .

(النضية رقم ٢٤٥٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٦٥٢

٥ أبريل سنة ١٩٥٤

دفاع . حكم . تضييع . طاعة مستديمة . تقرير المجنى عليه بالجلسة أنه شقي دون تخلف طاعة . تمسك المتهم بهذا النول . إدائته بتقوية العامة دون تحقيق هذا الدفاع . اخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كان المجنى عليه قد قرر أمام المحكمة أن يده المصابة شقيت دون تخلف طاعة ، وكان المتهم قد تمسك تعقياً على هذا القول بأن الواقعة أصبحت جنحة ضرب منطبقة على المادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات ، فإن المحكمة إذ دانت المتهم بجرمة العامة المستديمة وقضت عليه بعقوبة السجن دون أن تعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهري في توافر أركان الجريمة التي دين بها — فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع إخلالاً يعيب حكمها .

(النضية رقم ١٧٩ سنة ٢٤ ق رقابة ومضوية السادة الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالي وممطلي كامل المستشارين) .

٦٥٣

٥ أبريل سنة ١٩٥٤

ضرباً أقصى إلى الموت . تسليم المتهمين بأنهما سارا إلى مكان الحادث متفقين على الاعتداء على المجنى عليه . مساءلتهما عن الوفاة . لاجدوى لهما من الجدل في توافر سبق الإصرار .

المبدأ القانوني

مق كان الطاعنان قد سلما في طعنهما

بأنهما سارا إلى مكان الحادث متفقين على الاعتداء على المجنى عليه ، فإن ذلك يكفي لمساءلتهما عن الضرب الذي دينا بمساهمة كل منهما فيه وعن وفاة المجنى عليه نتيجة إصاباته التي أحدثاها به تنفيذاً لذلك الاتفاق بينهما ، ولا يكون لهما جدوى بما يثيرانه من الجدل في ظرف سبق الإصرار الذي أثبتته عليهما المحكمة ، ذلك أن العقوبة الموقعة عليهما تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة مجردة عن ذلك الظرف . (النضية رقم ١٨١ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٥٤

٥ أبريل سنة ١٩٥٤

تحقيق . تحقيق ابتدائي في جنحة . الدفاع بطلانه . قيام المحكمة بتحقيق الوانمة وتأسيس حكمها على التحقيق الذي أجرته . الدفع في غير محله .

المبدأ القانوني

لما كان القانون لا يستوجب تحقيقاً ابتدائياً في مواد الجنح ، وكانت محكمة الموضوع قد حققت الدعوى بمعرفتها في الجلسة ثم قالت إنها تؤسس حكمها على هذا التحقيق — فإن النعي على الحكم بالقصور لعدم رده على المطاعن التي وجهها المتهم إلى التحقيق الابتدائي يكون على غير أساس .

(النضية رقم ١٨٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٥٥

٥ أبريل سنة ١٩٥٤

١ - قتل خطأ . حكم . نفيه خطأ التهم بالقول بأن من واجب المشاة ألا يعبروا قضبان الترام وقت اقترابه وأن يعبروا الطريق من الأماكن التي أعدت لذلك وأن يتبصروا موانع أقدامهم عند عبورهم . سائق في القتل وفي القانون .

ب - إثبات . شاهد . للمحكمة أن تعتمد على أقواله في محضر ضبط الواقعة ولو خالف ما شهد به في الجلسة .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم إذ قضى ببراءة المتهم بالقتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية قد حول في ذلك على أقوال الشاهد من أن الترام كان يسير سيرا عاديا وكان المتهم يستعمل جهاز التنبيه طول الطريق وقت حصول الحادث وأنه لم يكن في استطاعته أن يتفاداه لأن المصاب ظهر فجأة على بعد ثلاثة أمتار ، وإلى أن باقى الشهود لم يقطعوا في أقوالهم بذلك المحضر بأن المتهم لم يستعمل جهاز التنبيه ثم قال : إنه على فرض الأخذ بالرواية الأخرى من أنه عند ما بدأ الغلام المجنى عليه ينزل إلى الشارع كانت المسافة بينه وبين الترام خمسة عشر مترا فإنه مما يتنافى مع طبائع الأشياء أن يتوقع المتهم أن كل من ينزل من الرصيف يريد عبور الشارع من جهة لأخرى . . وأن من حقه أن يعول على أن من واجب المشاة ألا يعبروا القضبان وقت انتراب الترام وأن يعبروا الطريق من الأماكن التي أعدت لذلك وأن يتبصروا

مواقع أقدامهم عند عبورها ، متى كان ذلك فإن ما قاله الحكم من ذلك سائق في القتل وفي القانون .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تعتمد في حكمها على أقوال الشاهد في محضر ضبط الواقعة ولو خالف ما شهد به في الجلسة بغير أن تكون مطالبة ببيان سبب لذلك ، إذ الأمر مرجعة إلى اطعمتانها إلى الدليل الذي تأخذ به .

(النسخة رقم ١٨٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٥٦

٥ أبريل سنة ١٩٥٤

قتل . نية القتل . حكم . تسببه . البيان الكافي لتدليل على نية القتل . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد تجددت عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة بقوله إن إقدام المتهم على إطلاق عيار نارى على المجنى عليه من بندقية معمرة بالرصاص وهو سلاح قاتل بطبيعته وإصابه المجنى عليه بهذا المقذوف النارى يقطع بأنه تعمد قتله . فإن ما قاله الحكم يكفى للدليل على توافر هذه النية .

(النسخة رقم ١٩٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٥٧

٥ أبريل سنة ١٩٥٤

عتوبة . حكم . تسببه . وصف التهمة . خطأ الحكم في وصف التهمة . قضاؤه بعتوبة داخلية في نطاق الوصف الصحيح . لا يجب .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة المبيته بالحكم المطعون فيه تكون جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٨ من قانون العقوبات فإنه لا يعيب الحكم أن تكون محكمة الموضوع قد أخطأت في وصف هذه الواقعة بأن اعتبرتها جريمة تبديد مدامت العقوبة المقررة لها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة السرقة.

(التفسير رقم ٢٠٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة)

٦٥٨

٥ ابريل سنة ١٩٥٤

إثبات . اعتراف . متهم اتخذت ضده إجراءات قبض وتفتيش باطلا . اعترافه . المحكمة الموضوع أن تقدر ما إذا كان قد صدر من إرادة حرة وأنه لم يصدر إلا نتيجة للاجراء الباطل .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تقدر الاعتراف الذي يصدر من المتهم الذي اتخذت ضده إجراءات قبض أو تفتيش باطلا وتفصل فيما إذا كان هذا الاعتراف قد صدر عن إرادة حرة أو أنه لم يصدر إلا نتيجة للاجراء الباطل ، وتقدير المحكمة في ذلك ، كما هو الشأن في تقديرها لسائر أدلة الدعوى ، هو من المسائل الموضوعية التي لا معقب لحكمها فيه .

(التفسير رقم ٢٠٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة)

٦٥٩

٥ ابريل سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . سبب جديد . التمسك بمحصل تزوير في إذن التفتيش . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبدأ القانوني

الادعاء بمحصل تزوير في أمر التفتيش الصادر من النيابة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج إلى تحقيق فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(التفسير رقم ٢٠٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة)

٦٦٠

٥ ابريل سنة ١٩٥٤

استئناف . طلب النيابة عقاب المتهم بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات : الحكم بالبراءة . استئناف النيابة . غير جائز .

المبدأ القانوني

متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم لأنه تسبب من غير قصد في قتل المجنى عليه ، وكانت النيابة قد طلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، متى كان ذلك وكانت هذه المادة تنص على عقوبة الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه ، وكانت النيابة لم تطلب في ورقة تكليف المتهم بالحضور ولا أمام المحكمة توقيع عقوبة الحبس أو عقوبة الغرامة التي تزيد على خمسة جنيهات وهو ما شرطه الشارع لجواز الاستئناف في المادة ٤٠٢/٢ من قانون

الجنائية ، بل اكتفت بطلب تطبيق تلك المادة وهي لا تنص على عقوبة الحبس وجوبا ولا على حد أدنى للغرامة يزيد على النصاب القانوني للاستئناف - فان من شأن ذلك أن النيابة العامة لا تكون قد طلبت توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة التي تزيد على خمسة جنيهات ، ويكون استئنافها لحكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة غير جائز .

(القضية رقم ٢١٥٧ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى حسن وحسن داود وعمود ابراهيم امام - وأنيس قالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٦١

٦ ابريل سنة ١٩٥٤

قتل خطأ . لا يشترط ان تحقيق الجريمة ونوع الخطأ بجميع صورته المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ . يكفي توافر صورة واحدة من صور الخطأ .

المبدأ القانوني

لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات للعقاب أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه القتل بجميع صورته التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها . وإذن متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان يقود السيارة التي صدمت المبنى عليه بسرعة ودون استعمال آلة التنبيه ؛ فلا جدوى من المجادلة في صور الخطأ الأخرى التي تحدث عنها الحكم المذكور .

(القضية رقم ٢٤٠٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة واماميل مجدى ومصطفى حسن وأنيس قالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٦٢

٦ ابريل سنة ١٩٥٤

حكم . تسببه . شهادة . ترجيح المحكمة أقوال شاهده على ما ثبت في محضر رسمي دول مرجع . قصور .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة إذدانت المتهم في جريمة التصرف في بذرة القطن المصرح له بالاتجار فيها بدون استمارات نمرة ٦ ، واكثر ، قد اعتمدت في تحديد كمية البذرة التي تسلمها على شهادة وكيل تفتيش الزراعة مرجحة قوله على الدليل الرسمي المستمد من الترخيص الصادر من تفتيش زراعة المديرية دون بيان المرجح - فان حكمها يكون مشوبا بقصور يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٤٣٢ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٦٦٣

٦ ابريل سنة ١٩٥٤

تفتيش . كواستابل كان يعمل وقت إجراءاته تحت إشراف ماردن البوليس . حجة التفتيش سواء كان الكواستابل من رجال الضبطية القضائية أو من غير رجالها .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت أن الكواستابل كان يعمل وقت تفتيش المتهم تحت إمرة معاون المباحث المتدرب لإجراء التفتيش تحت إشرافه ، فانه لا يهم - مع استظهار تحقق هذا الإشراف - أن يكون الكواستابل الذي قام بالتفتيش هو من رجال الضبطية القضائية أو من غير رجالها

مادام لم يكن يعمل مستقلا وكان يساعد من انتدب للتفتيش .

(القضية رقم ١٠٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٦٤

٧ ابريل سنة ١٩٥٤

دهوى مرمية . انتضاؤا . جنحة . وفى أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ . انتضاؤا وفى المدة .

المبدأ القانونى

إن الدعوى الجنائية تنقضى فى مواد الجنح وفى ثلاث سنين ، والمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية (قبل تعديلها بالرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢) توجب فى فقرتها الأخيرة ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها . ولإذن فتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعنة بأنها فى خلال شهر مارس سنة ١٩٤٤ استعملت عقدا مزورا مع عليها بتزويره بأن قدمته لقم العقود بأمورية محكمة المنصورة المختلطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بتهمة استعمال عقد التنازل المزور استنادا إلى أنها تمسكت بصحة هذا العقد حتى تاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وأن جريمة الاستعمال استمرت إلى هذا التاريخ — متى كان ذلك — فإن المحكمة الاستئنافية تكون

قد أخطأت ، إذ ما كان يجوز لها أن تسند إلى الطاعنة استعمالا آخر غير ذلك الاستعمال الذى رفعت به الدعوى ، وجرى المحاكمة عليه أمام محكمة أول درجة ، وتكون الدعوى العمومية قد انقضت بضى المدة لمضى أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوع الجريمة إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى استقر قضاء محكمة النقض على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى ما هو أصاح للتهم من نصوصه ، ويكون من المتعين نقض الحكم الصادر بالإدانة والقضاء ببراءة الطاعنة .

(القضية رقم ٢١٢ سنة ٢٣ ق-رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

٦٦٥

٧ ابريل سنة ١٩٥٤

تفتيش . مشاهدة رجل لضبط الفسائى لطاعن لى منزل متهم مأذون بتفتيشه من السلطة المختصة وال متهم يقدم للطاعن قطعة من المواد المخدرة . القبض على الطاعن وتفتيشه . العثور معه على كمية من المواد المخدرة . تفتيش مسكنه . صحة القبض والتفتيش .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن رجال مكتب المخدرات وجدوا الطاعن مع المنهمة أثناء تفتيش منزلها بناء على أمر النيابة العامة وهى تناوله قطعة من المواد المخدرة فقبضوا عليه وقشوه فعثروا معه على كمية من المواد المخدرة ثم قاموا بتفتيش

جميعا فاعلين في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وعاملتهم بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقعت عليهم عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، فانه لا يكون لهم جدوى من القول بأن الوصف الصحيح للفعل الجنائي هو مجرد الاشتراك في هذه الجريمة ، لأن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي قضى عليهم بها مقرررة في القانون للاشتراك في القتل عمدا مع سبق الإصرار ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقهم ، إذ أن تقدير ظروف الرأفة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانوني ، ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضي منها الزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك اعتبارها الطاعنين جميعا فاعلين ، فهي إذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها .

(النفية رقم ٢٠٨ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٦٨

١٢ أبريل سنة ١٩٥٤

أ - محكمة الموضوع ، شهادة ، اختلاف الشهود في تقدير مسافة إطلاق النار ، خضوعه لتقدير المحكمة عدم ردما على هذا الخلاف ، لا عيب .
ب - سبق الإصرار - حكم - تسببه - العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة جريمة القتل دول سبق إصرار - قصور الحكم في بيان هذا الظرف - لا عيب .

منزله - فان الحكم إذ قضى برفض الدفع بطلان القبض على الطاعن وتفتيشه وتفتيش مسكنه يكون صحيحا .

(النفية رقم ٢٠٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعفوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٦٦

١٢ أبريل سنة ١٩٥٤

جريمة التحريض على بغض طائفة من طوائف الناس . ليس من أركانها وقوع جريمة أو جنحة بالفعل .

المبدأ القانوني

إن من عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات أن يقع التحريض بأحدى طرق العلانية المذكورة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ، وليس من أركان هذه الجريمة وقوع جريمة أو جنحة بالفعل .

(النفية رقم ٤٤٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعفوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن دارد ومحمود إبراهيم اسماعيل المستشارين) .

٦٦٧

١٢ أبريل سنة ١٩٥٤

نقض . المصلحة من الطمن . رأفة . تقديرها يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية لا وصفها القانوني .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهمين

المبادئ القانونية

١ — مجرد الاختلاف في تقدير مسافة إطلاق النار على المجنى عليه بين أقوال الشهود في التحقيق وبين الخبير الفني ليس من شأنه أن يهدر شهادة هؤلاء الشهود وإنما الأمر في ذلك كله مرجعه لتقدير محكمة الموضوع، وليس هو من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضى منها ردا خاصا مادام حكمها مبنيا على أصل ثابت في الدعوى ومادام لها أن تأخذ من شهادة الشاهد ما تظمن إليه وأن تأخذ من باقى عناصر الإثبات الأخرى ما ترى أنه متفق مع الواقع.

٢ — لا يعيب الحكم قصوره في بيان ظرف سبق الإصرار متى كانت العقوبة التي أوقعها على المتهم هي عقوبة جريمة القتل العمد المجرد من سبق الإصرار.

(القضية رقم ٢٠٩ سنة ٢٤ في بالهيئة السابقة)

٦٦٩

١٢ أبريل سنة ١٩٥٤

أ — ارتباط . محكمة الجنايات . سلطتها في فصل اللجنة من الجناية .

ب — إثبات . سلطة المحكمة في الأخذ بشترودود آخر من أقوال الشاهد .

المبادئ القانونية

١ — إن قيام الارتباط بين الجناية واللجنة من الأمور الموضوعية التي تقدرها محكمة الجنايات بناء على ما تراه من ظروف الواقعة ، ولا يقبل من الطاعن الاعتراض

على ما تفرره المحكمة، من فصل اللجنة عن الجناية ما دام الفصل لم يكن ليمنعه من إبداء دفاعه كاملا في الجناية ومناقشة أدلتها .

٢ — للمحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد في جزء منها وأن تعرض عن شطر آخر لم تصدقه فيه دون أن تكون مكلفة بأن تبين في حكمها سببا لذلك ، إذ الأمر فيه يرجع إلى اطمئنانها لصدق ما تأخذ به دون ما تطرحه .

(القضية رقم ٢٢٥ سنة ٢٤ في بالهيئة السابقة)

٦٧٠

١٢ أبريل سنة ١٩٥٤

وصف النية . ذقاع . إصابة خطأ . حكم . تسييبه . بيان الحكم الابتدائي في حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى عناصر الإهمال في قيادة سيارة . إبداء المتهم دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية على الأساس المتقدم . النسي على الحكم بالخطأ والإخلال بحق الدفاع . في غير محله .

المبدأ القانوني

لما كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه تسبب من غير قصد ولا عمد في إصابة المجنى عليه بالإصابات الميؤنة بالحضر وكان ذلك ناشئا عن عدم احتياطة وتحرزه في قيادة سيارته فصدم المجنى عليه وأحدث إصابته ، وكان الحكم الابتدائي قد بين في حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى عناصر عدم احتياط المتهم في قيادة السيارة بأنه كان ملتفتا عن أمر القيادة ولم يستعمل جهاز التنبيه وأنه كان يسير بسرعة فائقة فصدم

إصداره أمر التفتيش كان قائماً بعمل رئيس النيابة وتقريره صحة التفتيش . لا خطأ .

ب — تفتيش . الدفع ببطلانه تأسيساً على أن الاسم المدون بأمر التفتيش يغير اسم الطامن . ورد الحكم على هذا الدفع بأن الخاص هو المقصود بأمر التفتيش وتقريره صحة التفتيش . لا خطأ .

المبادئ القانونية

١ — متى كان المتهم إذ دفع ببطلان التفتيش قد أسس دفعه على أن الأمر به قد صدر من وكيل النيابة الكلية وهو غير مختص بتحقيق الجرائم التي تقع بدائرة النيابة الجزئية التي حصل فيها التفتيش ، وكان الحكم إذ رفض هذا الدفع قد رد عليه بأن وكيل النيابة كان وقت إصدار أمر التفتيش قائماً بأعمال رئيس النيابة — فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون .

٢ — متى كان الدفع ببطلان التفتيش مؤسساً على أنه خاص بشخص يغير اسم المتهم ، وكانت المحكمة قد تعرضت لما يشبه المتهم في هذا الخصوص وقررت أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بدائه المقصود بأمر التفتيش ، فإنها إذ رفضت هذا الدفع لا تكون قد أخطأت .

(القضية رقم ٢٢٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٧٣

١٢ أبريل سنة ١٩٥٤

محكمة الاستئناف . دفاع . الأصل هو أن محكمة الاستئناف تحكم في الدعوى بناء على الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق إلا ما تراه من لزوم إجراءاته . رفضها فتح باب المرافعة بعد أن تمت من حضر من

المجنى عليه ونشأ عن ذلك إصابته ، وكان المتهم قد أبدى دفاعه على أساس ما تقدم أمام المحكمة الاستئنافية التي أبدت الحكم الابتدائي لأسبابه — لما كان ذلك ، فإنه يكون في غير محله ما ينعاه المتهم على الحكم من خلوص وصف التهمة من تحديد نوع الإهمال المستند إليه والإخلال بحقه في الدفاع .

(القضية رقم ٢٢٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٧١

١٢ أبريل سنة ١٩٥٤

١ — محكمة الموضوع . حقها في تقدير الأدلة بلامعقب .

ب — حكم . تسببه . محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد على كل أدلة الاتهام في حالة البراءة .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع تقدير الأدلة واستخلاص ما ترى أنها مؤدية إليه من براءة أو إدانة من غير معقب عليها في ذلك ما دام هذا الاستخلاص سائغاً .

٢ — ليست المحكمة ملزمة في حالة الحكم بالبراءة أن ترد على كل دلائل من أدلة الاتهام ، وفي إغفال التحدث عن بعض هذه الأدلة ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها .

(القضية رقم ٢٣٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٧٢

١٢ أبريل سنة ١٩٥٤

١ — تفتيش . الدفع ببطلانه تأسيساً على أن وكيل النيابة الذي أصدر الأمر به لم يكن مختصاً . رد الحكم على هذا الدفع بأن وكيل النيابة وقت

الشهود واقتضت بتهرب المتهم من المحاكمة ومماحا له بتقديم مذكرة • لا اخلال بحق الدفاع •

المبدأ القانوني

لما كان الاصل في المحاكمات الجنائية أن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الاصل بناء على الاوراق ولا تجرى من التحقيق إلا ما ترى هي لزوم اجرائه ، وكانت المحكمة قد بينت أنها اقتضت للأسباب التي أوردتها بأن المتهم إنما يدعى المرض إدعاء توسلا إلى التهرب من المحاكمة ، وكانت قد سمعت بالجلسة الأخيرة شهادة من حضر من الشهود ولم يكن في القانون ما يلزمها باجابه ما طلبه المتهم من إعادة القضية للرافعة بعد أن أفسحت له بناء على طلب محاميه ليقدم مذكرة بدفاعه — فانه يكون في غير محله النعي عليها بأنها أخلت بحق المتهم في الدفاع .

(القضية رقم ٥٣١ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٧٤

١٣ ابريل سنة ١٩٥٤

تموين • القرارات التي يصدرها وزير التموين باتدبير اللازمة لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها وفقا لبادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وجوب عرض هذه القرارات على لجنة التموين العليا وموافقتها عليها . الجزاء المترتب على عدم عرضها • هو بطلان هذه القرارات •

المبدأ القانوني

لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على

تحويل وزير التموين إصدار قرارات بالتدابير التي يراها هذه المادة بعد موافقة لجنة التموين العليا قد أطلقت نصها بحيث يجب في جميع القرارات التي تصدر بناء على ذلك المرسوم بقانون أن يكون صدورها بموافقة لجنة التموين العليا متى كان الغرض منها اتخاذ كل أو بعض تلك التدابير سواء أكان مصدرها هو وزير التموين أو أي وزير آخر تضاف إليه اختصاصاته ، وكان وزير التجارة بعد أن أضيفت إليه اختصاصات وزير التموين قد أصدر القرارات رقمي ٩٦ لسنة ١٩٤٦ و ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ يفرض بهما على التجار استلام الزيت وغيره من بعض مواد التموين من المعاصر والمصانع والشركات في مواعيد محددة دون أن يعرضهما على لجنة التموين العليا وتوافق عليهما ، لما كان ذلك فان هذين القرارين يكونان قد صدرا باطلين لعيب في اجراءات اصدارهما وتخالف شرط من شروط صحتها ، وبكون الحكم المطعون فيه اذ طبق في حق المتهم القرارين المذكورين ودانته بالجريمة المنصوص عليها فيهما قد خالف القانون .

(القضية رقم ١٣٠٢ سنة ٢٣ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وامام عبد مجدى ومصطفى حسن وحسن دارد ومحمود ابراهيم اماميل المستشارين) •

قانونا في المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية - فان ما قرره هذا الحكم هو صحيح في القانون .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة بأن عبارة «الحكم بثلاثة أمثال الرسوم غير المؤداة» الواردة في المادة ٢١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص برسوم الدمغة لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم ، فهذه الزيادة التي يحكم بها هي من قبيل التعويض للدولة في مقابل ما ضاع عليها من الضريبة أو ما كان عرضة للضياع عليها بسبب مخالفة الممول للقانون ، ومن ثم فانه يكون في غير محله القول بأن هذه الزيادة لا يحكم بها إلا إذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها إلى حين رفع الدعوى العمومية .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمه عدم سداده في الميعاد رسم الدمغة المستحق على أسهم الشركة التي يديرها عن سنة ١٩٥٢ قد خالف القانون : ذلك (أولا) أن المحكمة لم تأخذ بما دفع به الطاعن من وجوب تطبيق أحكام المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية على مصلحة الضرائب لعدم تبليغها في ثلاثة أشهر من تاريخ عليها بالجريمة بمقولة إن الجرائم المنصوص عنها في تلك المادة تمس صوايح الجني عليه لا صالح الجماعة ، وأن الأحكام التي تضمنها من وجوب تقديم الشكاوى لرفع الدعوى العنصرية لا ينطبق

٦٧٥

١٣ أبريل سنة ١٩٥٤

أ - دعوى عمومية . جريمة الامتناع عن وفاة رسم الدمغة . الدفع باستوطها لندم تقديم مصلحة الضرائب الشكاوى للنيابة في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عليها بها . على غير أساس .
ب - رسم الدمغة . الامتناع عن سداده في الميعاد . الحكم بثلاثة أمثال الرسوم غير المؤداة .
المفصّل : ٤ .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لمضى ثلاثة أشهر على علم مصلحة الضرائب بوقوع الجريمة دون التقدم بالشكاوى للنيابة العمومية أقام قضاءه على أن المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقرير رسم الدمغة إذ علقت رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ اجراءات فيها على طلب مصلحة الضرائب ، إنما تهدف إلى حماية مصلحة الخزنة العامة والتي تتمثل في التيسير على المصلحة في اقتضاء حقوقها من الممولين الخاضعين لأحكام قانون الدمغة مع قيام حسن النظم بينها وبينهم ، وأن هذه الحالات تغاير الحالات المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية لأن الأولى تمس الجريمة فيها الصالح العام بينما تمس الثانية صالح الجني عليه الشخصي ، ورتب الحكم على ذلك أن جريمة الامتناع عن تسديد رسم الدمغة في الميعاد تظل قائمة ويبقى حق رفع الدعوى فيها ثابتا ما دام أنها لم تسقط بمضى المدة المقررة

المادة هو أن تكون الرسوم لم تؤد كلها أو بعضها حتى رفع الدعوى ولكن الثابت هو أن الطاعن أداها كلها قبل رفعها بما كان يقتضى الاكتفاء عند ثبوت المخالفة بالحكم بالغرامة فقط تطبيقاً للمادة ١٨ من ذلك القانون .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض للدفع التي يثيرها الطاعن قد رد عليها بقوله « وحيث إن المستأنف نعى على الحكم بجانبه للصواب من ثلاثة أمور فصالحها في مذكرته المقدمة لجلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٥٣ . وحيث إنه عن الدفع الأول فانه وإن كان قانون الإجراءات استحدث زيادة في الاحوال التي يتوقف فيها رفع الدعوى العمومية على شكوى حسبما نص عليه في المادة الثالثة منه إلا أنه ظاهر أن هذه الاحوال تمس فيها الجريمة صالح المجنى عليه أكثر مما تمس صالح الجماعة ولذلك اشترط القانون لتحريك الدعوى العمومية تقديم المجنى عليه بالشكوى سواء أكانت بالكتابة أم مشافهة وأنه بصورها تتحرك الدعوى العمومية وتعود للنيابة العامة حريتها في مباشرة تلك الدعوى والتصرف فيها والطعن في الاحكام الصادرة فيها كما أتاح القانون للشاكي الحق في التنازل عن الشكوى . ونص في المادة السابعة على أن هذا الحق ينقضى بموت المجنى عليه . ثم أورد قانون الإجراءات الجنائية أحوالاً أخرى يتوقف فيها رفع الدعوى الجنائية على طلب أو إذن فخص في المادة الثانية على أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون

على جرائم الضرائب وما ذهبت إليه المحكمة من ذلك خطأ كما أن قياس الحكم المطعون فيه حق مصلحة الضرائب على حق وزير العدل حسب المقرر في المادة ٨ من قانون الاجراءات الجنائية خطأ كذلك . لأن الجريمة الضريبية لا يتوقف رفع الدعوى فيها على إذن مما يتعين معه إخضاع الجرائم الضريبية لحكم المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية فلا يجوز قبول الشكوى فيها بعد ثلاثة أشهر ، ولما كان تاريخ علم مصلحة الضرائب بالجريمة المسندة إلى الطاعن هو ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ فلم تقدم بالشكوى إلا في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ فانه كان يتعين على المحكمة قبول الدفع — هذا ويعتبر الطاعن إلى ما تقدم أنه لا محل للفرقة بين مصلحة الضرائب والأفراد بالاستناد إلى المصلحة الخاصة والعامة لأن المصلحة تملك التنازل عن الشكوى فيجوز لها تبعاً لذلك أن تتصلح أما قول الحكم بأن الحق في الشكوى ينقضى بوفاة المجنى عليه وأن هذا لا يتحقق في حق المصالح العامة فردود بأن تلك المصالح يجوز أن تفنى شخصيتها القانونية ، (وثانياً) دفع الطاعن بأن سداد الرسوم قبل رفع الدعوى يعتبر اتفاقاً أو صلحاً بين الطاعن والمصلحة ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفع مع أن قبول المصلحة للرسوم قبل رفع الدعوى يعتبر صلحاً ينقضى به الدعوى العمومية في الجريمة الضريبية بصريح نص المادة ٢٨ من قانون الدمغة ، (وثالثاً) قضت المحكمة بثلاثة أمثال الرسوم تعويضاً تطبيقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص برسوم الدمغة مع أن محل تطبيق هذه

العقوبات وكذلك الاحوال الأخرى التي ينص عليها القانون . كما تنص المادة التاسعة على حالة الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات . وعلقت رفع الدعوى واتخاذ الإجراءات فيها على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها ومن المقرر أن الجرائم الضريبية بما يندرج تحت هذا الصنف من الجرائم التي لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عنها أو اتخاذ أى إجراءات فيها إلا بناء على طلب مصلحة الضرائب عملاً بالمادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقرير رسم الدمغة .

« وحيث إن القانون عندما علق رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ إجراءات فيها على طلب مصلحة الضرائب في مثل الجريمة موضوع الدعوى كان يهدف حماية مصلحة الخزنة العامة والتي تمثل قبل كل شيء في التيسير على المصلحة في اقتضاء حقوقها من الممولين الخاضعين لأحكام قانون الدمغة مع قيام حسن التفاهم بينها وبينهم . وحيث إن هذه الحالات تغاير بلا شك الحالات المنصوص عنها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية إذ أن الأولى تمس الجريمة فيها الصالح العام بينما تمس في الحالة الثانية صالح المجنى عليه الشخصى ومن ثم فلا ينطبق على الجريمة موضوع الدعوى أحكام المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية وبخاصة فيما يتعلق بعدم قبولها بعد انقضاء ثلاثة شهور على تاريخ علم المصلحة بوقوع الجريمة دون التقدم بالشكوى للنيابة ، وإنما تظل هذه الجريمة قائمة ويبقى حق رفع الدعوى فيها ثابتاً ما دام أنها لم تسقط

بمضى المدة المقررة قانوناً في المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية — وبما يؤيد هذا النظر أنه لم يرد قيد الثلاثة شهور عند ما نص المشرع على أحوال الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٨ و ٩ من قانون الإجراءات الجنائية كما هو الحال بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في المادة الثالثة مما يجعل قيام التفرقة بين هذين النوعين من الجرائم ضرورياً . وحيث إنه يخلص مما تقدم أن الدعوى الجنائية عن الجريمة المنسوبة للتهمة المستأنف قد تحركت بناء على طلب كتابي من مدير المصلحة وأنه لم تنقض بعد المدة القانونية على سقوطها للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية مما يعتبر معه الدفع بعدم قبول الدعوى غير سديد ويتعين رفضه . وحيث إنه عن الوجهين الثاني والثالث من أسباب الاستئناف فإنه مردود عليهما بأن المحكمة ترى أن التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ له صفة مزدوجة فهو عقوبة من ناحية وتعويض من ناحية أخرى ، ودليل ذلك أنه يتعين على القاضى الحكم به من تلقاء نفسه وقد حددته القانون بمقدار معين ونسبة محددة وهذا باعتباره عقوبة ، وإنه وقد نص القانون في المادة ٢٨ منه على جواز الصلح فيه في حدود نسبة معينة في أحوال خاصة وأنه يجوز تحصيله بالطرق الإدارية وأنه ينتقل إلى تركة المخالف ولا يجوز الحكم بإيقاف تنفيذه فهذا وجه اعتباره تعويضاً . ومن ثم يتعين أخذاً باعتباره عقوبة الحكم به باعتباره عقوبة تكميلية إذا ما توافرت أركان الجريمة في الدعوى . ولا يرد على هذا بما حاول المستأنف القول به من أن قبول المصلحة لسداد الرسم قبل رفع الدعوى يعتبر صلحاً لأن الصلح

د وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .
(القضية رقم ٥٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٧٦

١٣ أبريل سنة ١٩٥٤

شهادة . إجراءات . دفاع . حق المحكمة في عدم سماع شهود النفي الذين لم يسلك المتهم إعلانهم بالطريق القانوني . مناطه . أن يكون استنادها في الرفض هو الأساس المبين في المادة ١٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية . خوفا في موضوع الشهادة وتعميل رفضها سماعهم بعبارة تنافي الملة التي خولها القانون هذا الحق من أجلها . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إنه وإن كانت محكمة الموضوع في حل من عدم إجابة المتهم إلى طلب سماع شهود النفي ما دام لم يسلك السبيل الذي رسمه قانون الإجراءات الجنائية في المادتين ١٨٦ ، ١٨٧ إلا أن هذا مشروط بأن يكون استنادها في الرفض هو الأساس المبين في المادة ١٨٥ من القانون المشار إليه ، ومن ثم فلا يجوز إذا كان موضوع الشهادة متعلقا بالواقعة أو منتجاً فيها أن ترفض المحكمة سماعهم إلا إذا رأت أن الغرض من طلب سماعهم إنما هو المطل أو النكابة . واذن متى كانت المحكمة إذ رفضت سماع شهود النفي الذين لم يعلنهم المتهم وفقا للمادتين ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد خاضت في الموضوع المراد الاستشهاد بهم عليه وعللت رفض الطلب بما قاله من كذب هؤلاء الشهود على افتراض

ككل عقد يتعين تلاقى الإرادتين عنه ، ولا يجوز القول بحصول صلح لم تنصرف إليه نية مصلحة الضرائب وأنه من واجبها قبول سداد رسم التبعة في أية حالة ولا يمنع هذا من الحكم بالتعويض المقرر في المادة ٢١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ إذ أن هذا واجب ألقاه المشرع على القاضي يحكم به من تلقاء نفسه إذا ما توافرت أركان الجريمة فهو ملازم لها شأن عقوبة الغرامة ومن ثم يكون ما انتهى إليه المستأنف عن هذين الوجهين لا يتفق وحكم القانون السليم عن ماهية التعويض بما يتعين معه رفضهما أيضا .

ولما كان ما قاله الحكم المطعون فيه من ذلك سائغا وصحيحا في القانون وكان ما يقوله الطاعن من أن محل تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص برسوم الدفنة هو في حالة ما إذا كانت الرسوم المستحقة لم تؤد كلها أو بعضها إلى حين رفع الدعوى العمومية مردودا بأن عبارة « الحكم بثلاثة أمثال الرسوم غير المؤداة » الواردة في المادة آتفة الذكر على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم فهذه الزيادة التي يحكم بها هي من قبيل التعويض للدولة في متابل ما ضاع عليها من الضريبة أو ما كان عرضه للضياع عليها بسبب مخالفة الممول للقانون . وإذن فالحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع مبلغا مساويا لثلاثة أمثال الرسم المستحق الذي تأخر في سداده عن الميعاد المحدد بالقانون لا يكون قد أخطأ في شيء .

لو صحت وكان الفعل قد وقع من المتهم على المجنى عليها بغير قوة أو تهديد لسكانها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات واجبة التطبيق متى كانت شروطها قد توافرت - فإن إغفالها هذا البحث يجعل الأمر الصادر منها مخطئا في تطبيق القانون .

(القضية رقم ٢٣٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٧٨

١٩ أبريل سنة ١٩٥٤

عتوبة - الدعوى العمومية رفعت ضد المتهم لإفادته بناء بدون ترخيص - عقابه بالعتوبة المقررة لهذه الجريمة - النعى على الحكم بأنه لم يقض على المتهم بعتوبة جريمة إنشاء تقسيم على أرض معدة للبناء دون موافقة السلطة المختصة - في غير محله .

المبدأ القانوني

لما كانت المحكمة مقيدة في حكمها في تطبيق القانون بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى العمومية حسبما تقضى به المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت النيابة لم تطرح على محكمة الموضوع أن الأرض المقام عليها البناء هي مما ينطبق عليه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بل قصرت التهمة على أن المتهم أقام بناء بدون رخصة وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ - فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إذ لم تقض على المتهم بالعقوبة الخاصة بجريمة إنشاء تقسيم على أرض معدة للبناء دون موافقة السلطة المختصة وفقا لأحكام

أنهم سوف يرددون ما قالوه في التحقيق - فإن هذا الرفض يكون لغير العلة التي خولها القانون هذا الحق من أجلها وتكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع عما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢١٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة)

٦٧٧

١٣ أبريل سنة ١٩٥٤

دفاع - رفض غرفة الاتهام تظلم المجنى عليها في قرار النيابة بحفظ شكواها - تأسيس اقرارها على عدم توافر ركن الإكراه اللازم لتطبيق المادة ٢٦٧ ع - إغفالها البحث فيما قرره المجنى عليها من أنها كانت تعمل كسكرتيرة للمتهم وأن سنّها كانت تقل عن ١٨ سنة الأمر الذي لو صح لأوجب تطبيق المادة ٢٦٩/٢ عقوبات - خطأ في تطبيق القانون .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من الأمر المطعون فيه أن المجنى عليها قررت أنها ولدت في ٢١ من مارس سنة ١٩٣٣ وعملت في الفترة من أول سنة ١٩٤٩ حتى أكتوبر سنة ١٩٥١ كسكرتيرة للمتهم وأنه ارتكب الجريمة لإبان اشتغالها طرفه ، وكانت غرفة الاتهام قد قصرت بحثها على أساس أن الواقعة - على ما روتها المجنى عليها - هي وقاع بالإكراه المنصوص عليه في المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات ولما تكشف لها أن ركن الإكراه لم يتوفر استبعدته واعتبرت أن الفعل بعد استبعاد هذا الركن لا يتحقق به الجريمة المذكورة ولم تبحث الموضوع على أساس أن الواقعة

عصلا بسوق صفط الملوك قد استولى حال
تجصيله للرسوم المستحقة للبلدية على مبلغ
يزيد عن قيمة هذه الرسوم - فإن الجريمة
المنصوص عليها في المادة ١١٤ من قانون
العقوبات تكون متوافرة الأركان .
(النسخة رقم ٢٤١ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٨١

١٩ أبريل سنة ١٩٥٤

محكمة الموضوع . شهادة . سلطة محكمة الموضوع في
تقدير أقوال الشهود .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تقدر أقوال الشهود
وتأخذ بما تظن إليه منها دون أن تورد
لذلك أسبابا .

(النسخة رقم ٢٤٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٨٢

١٩ أبريل سنة ١٩٥٤

أ - حكم . تسببيه . الرد على شهود النفي : غير
لازم .
ب - حكم . تسببيه . تعويض . يكفي أن يكون
مستفادا من الحكم أنه مقابل العمل الضار .

المبادئ القانونية

١ - إن محكمة الموضوع ليست ملزمة
بالرد على شهود النفي أو التعرض لكل جزئية
من دفاع المتهم ، لأن أخذها بأدلة الثبوت
يفيد اطراحها لهذا الدفاع .

٢ - يكفي في القضاء بالتعويض أن
يكون مستفادا من الحكم أنه مقابل العمل

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه .

(النسخة رقم ١٨٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى
حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس قالي ومصطفى كامل
المستشارين) .

٦٧٩

١٩ أبريل سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص
المحلي ورفض الدفع بسقوط الدعوى بمضي المدة . هو
حكم غير منه الخصومة . عدم جواز الطعن فيه . المادة
٤٢١ إجراءات .

المبدأ القانوني

الحكم الصادر برفض الدفع بعدم
الاختصاص المحلي لمحكمة الجرح ورفض الدفع
بسقوط الدعوى العمومية بمضي المدة وتحديد
جلسة لنظر الموضوع هو حكم لم يته
الخصومة أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز
الطعن فيه بطريق النقض عملا بنص الفقرة
الأولى من المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات
الجنائية .

(النسخة رقم ٢٤٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة
ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس قالي ومصطفى
كامل المستشارين) .

٦٨٠

١٩ أبريل سنة ١٩٥٤

تجصيل رسوم زيادة عن المستحق . توافر أركان
الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٤ عقوبات .

المبدأ القانوني

متى كانت الواقعة التي أتت بها محكمة
الموضوع في حكمها هي أن المتهم بصفته

إلا إذا كانت قد طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات .
(القضية رقم ٢٥٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٨٥

٢٠ أبريل سنة ١٩٥٤

إثباته . الاختلاف بين أقوال الشاهد والخير الفني في تحديد المسافات . لا يهدر شهادة الشاهد .

المبدأ القانوني

إن تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديري ، وليس من شأن الاختلاف في ذلك بين أقوال الشاهد ورأى الخير الفني أن يهدر شهادة الشاهد مادامت المحكمة قد اطمانت الى صحتها .

(القضية رقم ٢٥٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٨٦

٢٠ أبريل سنة ١٩٥٤

حكم . تبدييه . طلب معاملة المتهم بالرافة . الرد عليه . غير لازم .

المبدأ القانوني

إن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على طلب معاملة المتهم بالرافة .

(القضية رقم ٢٥٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى حسن وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من المتهم .
(القضية رقم ٢٤٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٨٣

٢٠ أبريل سنة ١٩٥٤

تعويض . تعويض مؤقت . حق محكمة الموضوع في تخفيضه .

المبدأ القانوني

تقدير التعويض هو من المسائل التي تفصل فيها محكمة الموضوع دون معقب سواء أكان نهائياً أم مؤقتاً ، فلا عمل للقول بأنه لا يجوز للمحكمة أن تخفض التعويض المؤقت .

(القضية رقم ٢٥١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٨٤

٢٠ أبريل سنة ١٩٥٤

استئناف . حق النيابة في استئناف الحكم الصادر في جريمة عقوبتها الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه . مناطه .

المبدأ القانوني

استقر قضاء هذه المحكمة على أن حق النيابة في الاستئناف منوط بما تبدييه من طلبات ، فإذا كانت عقوبة الجريمة المقامة بشأنها الدعوى هي الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه وقضت المحكمة بالبراءة فإن استئناف النيابة لهذا الحكم لا يكون جائزاً

مخدر وتفتيشه . المادتان ٢٤/٦٥٤ من قانون
الإجراءات الجنائية .

المبدأ القانوني

لما كان لمأمور الضبط القضائي بمقتضى
السلطة المخولة له بالمادتين ٣٤/٤ و ٤٦ من
قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على
المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه
بمجازة مخدر ، وأن يفتشه دون حاجة إلى
الأمر بذلك من سلطة التحقيق ، فإن الحكم
إذ رفض الدفع بطلان التفتيش لا يكون مخطئا .
(القضية رقم ٤٠٧ سنة ٢٤ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
وابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن
داود المستشارين) .

٦٨٩

٣ مايو سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . التقرير به من وكيل لم يقدم توكيله
الطعن غير مقبول شكلا .

المبدأ القانوني

لما كان للمحكوم عليه وفقا لنص المادة ٤٢
من قانون الإجراءات الجنائية أن يقرر
بالطعن بالنقض إما بنفسه أو بواسطة وكيل
عنه مفوض منه بذلك ، وكان وكيل الطاعن
الذى قرر بالطعن نيابة عنه لم يقدم توكيله
حتى يبين منه ما إذا كان مفوضا من ذى
الشان فى الطعن بالنقض أم غير مفوض
بذلك ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(القضية رقم ٤٠٩ سنة ٢٤ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
وابراهيم خليل واسماعيل مجدى وحسن داود وأنيس قالى
المستشارين) .

٦٨٧

٣ مايو سنة ١٩٥٤

سرقة . شروع فى سرقة بطريق الإكراه . حكم .
تسببه . الواقعة كما بينها الحكم تفيد توافر أركان
الجريمة من نية معقودة وأفعال يؤدى إلى وقوع الجريمة
مباشرة وسبب لادخل لإرادة الجاني فيه . اعتباره
إتيان الجاني شطرا من الأفعال المكونة للظروف
المشددة شروعا فى السرقة بظروف مشددة . لا خطأ .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أثبت على المتهم
بالوقائع التى بينها ارتكابه جنائية الشروع فى
السرقة بطريق الإكراه وبين واقعتها بما تتوافر
به جميع عناصرها القانونية من نية معقودة
لديه وأفعال مادية وقعت منه تؤدى إلى
الجريمة مباشرة وسبب لادخل لإرادته فيه
حال بينه وبين إتمام قصده ، وكان إتيان
الجاني شطرا من الأفعال المكونة للظروف
المشددة يكفي لاعتباره شارعا فى جريمة
السرقة المصحوبة بظروف مشددة ، وكان
استخلاص نية السرقة من هذه الأفعال هو
أمر موضوعي تستقل به محكمة الموضوع .
متى كان ذلك فإن ما ينمى المتهم على الحكم فى
هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(القضية رقم ٣٥ سنة ٢٤ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وابراهيم
خليل واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم
اسماعيل المستشارين) .

٦٨٨

٣ مايو سنة ١٩٥٤

تفتيش . سلطة مأمور الضبط القضائي فى القبض
على المتهم الذى توجد دلائل قوية على اتهامه بمجازة

٦٩٠

٣ مايو سنة ١٩٥٤

تزوير . عجز الخبير عن إجراء المضاهاة لعدم صلاحية استكتاب المتهم . هذا لا يمنع المحكمة من تحقيق وقوع التزوير بأي دليل آخر .

المبدأ القانوني

عجز الخبير عن إجراء عملية المضاهاة في جريمة التزوير لعدم صلاحية استكتاب المتهم لإجرائها لا يمنع المحكمة من تحقيق وقوع التزوير من المتهم بكافة الأدلة الأخرى .
(القضية رقم ٤١٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٩١

٣ مايو سنة ١٩٥٤

اختصاص . محكمة الجنايات . متى تحكم بعدم اختصاصها بالجنة ؟ إذا اتضح لها ذلك قبل تحقيق الدعوى .

المبدأ القانوني

لمحكمة الجنايات وفقا لنص المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذا رأت أن الواقعة كما هي مهيئة في أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية ، أما إذا لم تر إلا بعد تحقيقها فإنه يتعين عليها أن تفصل فيها .

(القضية رقم ٤١٨ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٩٢

٤ مايو سنة ١٩٥٤

تبديد . عقد الوديعة . التزام المودع لديه برد الشيء المودع بعينه . التسليم المؤسس على عقد معاوضة . لا تنافر به جريمة التبديد . المادة ٣٤١ عقوبات .

المبدأ القانوني

الشرط الأساسي في عقد الوديعة كما هو معرف به في القانون المدعى هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع . وإذن متى كان الثابت في الحكم أن المتهم والمجنى عليه اتفقا على أن يبادلا ساعتيهما وأن تسلم أولهما ساعة الثاني كان تنفيذا لهذا الاتفاق فإن التسليم على هذه الصورة يكون مبنيا على عقد معاوضة ، وهو ليس من العقود المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم إذ دان المتهم بجريمة التبديد قد خالف القانون .

(القضية ٢٤١٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٩٣

٤ مايو سنة ١٩٥٤

سلاح . عدم تجديد الترخيص باحراز السلاح .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد حظر بغير ترخيص إحراز الأسلحة النارية أو حيازتها أو الاتجار بها أو صنعها أو استيرادها ونص على أمور مختلفة ليس من

الاستثنائية حضوريا في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٣
بموجب الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل
الحكم الاستئناف وتزيم المتهم ماتي قرش
وقالت في حكمها إن الواقعة تنطبق على المادة ١١
من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ على أساس
أنه لم يحدد الرخصة في الميعاد إذ أن موضوع
الالتزام سابق على تاريخ ضبطه وأن عدم تجديد
الرخصة في الميعاد لا يلغها طبقا لما ذهب إليه
الحكم الاستئناف خصوصا وأن الحكم المذكور
لم يقض بالمصادرة مما يؤيد النظر المشار إليه .
طعنت النيابة العمومية في هذا الحكم الأخير
بمقولة إنه جاء مخالفا للقانون لأن المطعون ضده
يعتبر محرزا للسلاح بغير ترخيص بمجرد
انقضاء المدة المرخص بها دون حاجة إلى إصدار
قرار بذلك وقالت إن الثابت من وقائع الدعوى
ومن الحكم المطعون فيه أن المتهم لم يقدم طلبا
بتجديد سلاحه عند انتهاء أجلها ومن ثم فهو
حائز لسلاح بدون ترخيص وأصبح مستحقا
للعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من
المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ .
وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أحال فيما
يختص بوقائع الدعوى والأسباب التي استند
إليها إلى الحكم الابتدائي فيما عدا التطبيق
القانوني ، وثابت من وصف التهمة أن الواقعة
التي رفعت بها الدعوى على المتهم هي أنه في
٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٣ لم يحدد رخصة السلاح
الناري وجاء بأسباب حكم محكمة أول درجة
« إن المتهم لم يحدد رخصة حمل السلاح
في الميعاد ومن اعتراف المتهم بالتهمة ، ويكون
بذلك قد أحرز السلاح من ٢٦ من يونيو
سنة ١٩٥٣ إلى ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٣
تاريخ تجديد الرخصة بدون رخصة » .

بينها النص على الكيفية التي تجدد بها الرخصة ،
ثم نص في الفقرة الثانية من المادة ١٦ منه على
أنه لو وزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة
لتنفيذ القانون كل فيما يخصه وقد أصدر
الوزير قراره في هذا الشأن بتاريخ ١٠ من
أبريل سنة ١٩٥٤ ، ويبين من أحكام نصوص
هذا القرار أنه نظم الوسائل التي تجدد بها
الرخصة ولكنه لم يتعرض هو ولا القانون
للجزاء على عدم التجديد في ذاته أو التأخر عن
تقديم الطلب في الميعاد الذي حدده القرار ،
بل إن القرار على العكس من ذلك قد أباح
للدير أو المحافظ التجاوز عن التأخر في طلب
التجديد إذا قدم الطالب أعذارا يقبلها ، كما
أوجب إخطار الطالب برفض طلبه وأعطاه
مهلة شهر يتصرف فيه في السلاح ، وهذا مما
يقصر مجال البحث في أحوال عدم تجديد
الترخيص على توافر عناصر جريمة إحرار
السلاح دون ترخيص وهو ما لا يمكن
إسناده إلا بعد انقضاء الترخيص .

المحكمة

« حيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى
على المطعون ضده بأنه في يوم ٢٦ من يونيو
سنة ١٩٥٣ بالرمل لم يحدد رخصة سلاحه الناري
في الميعاد . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا
في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بحبس المتهم
سنة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة
ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم
نهائيا وذلك تطبيقا للمواد ٢ و ١٢ من القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ و ٥٥ و ٥٦ من قانون
العقوبات ، وإذا استأنف المتهم قضت المحكمة

« وحيث إنه يبين بما تقدم أن المطعون ضده كان في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٣ حائزا للرخصة وكل ما أسند إليه وقتذاك أنه لم يطلب تجديد الرخصة حيث اكتشفت هذه الواقعة الأخيرة في ٢٦ منه أي قبل انقضاء موعد الرخصة وعليه يكون الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه قد دان الطاعن عن واقعة تختلف من حيث تاريخ وقوعها عن الواقعة التي رفعت بها الدعوى .

« وحيث إنه عن التطبيق القانوني الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة المطعون ضده لعدم تجديده رخصة السلاح في الميعاد فانه يبين من مراجعة نصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ أنه حظر بنير ترخيص إحتراز الأسلحة النارية أو حيازتها أو الاتجار بها أو صنعها أو استيرادها ونص على أمور مختلفة ليس من بينها النص على الكيفية التي تجدد بها الرخصة ، ثم نص في الفقرة الثانية من المادة ١٦ منه على أنه لو زير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون كل فيما يخصه ، وقد أصدر الوزير قرارا بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٥١ نص في المادة الثانية منه على أن « يقدم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل إلى الجهة المفيد بها مقابل إيصال يسلم إلى الطالب ، ويجوز تقديم الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ويشفع به الترخيص المطلوب تجديده والرسم المستحق وإقرار من الطالب بأن مسوغات الترخيص لا تزال قائمة ، ويجوز تكليف الطالب بتقديم شهادة أو أكثر من الشهادات المنصوص عليها في المادة الأولى ، كما يجوز التجاوز عن

الميعاد المذكور إذا قدم الطالب أعتارا يقبلها المحافظ أو المدير ، وعلى المحافظ أو المدير إجابة طلب التجديد أو رفضه قبل انتهاء مدة الترخيص ويجب أن يكون القرار مسيبا - وعلى الطالب عند تجديد الترخيص تقديم سلاحه للتثبت من مطابقته للأوصاف الواردة في الترخيص وفي حالة رفض طلب التجديد يجب على صاحب السلاح أن يقدمه إلى مقر البوليس التابع له محل إقامته إذا لم يتصرف فيه إلى أحد تجار الأسلحة المرخص لهم أو إلى شخص مرخص له أو معنى من الحصول على الترخيص خلال شهر من تاريخ إبلاغه برفض طلبه .

« وحيث إنه يبين من أحكام نصوص القرار المشار إليه على ما سلف بيانه أنه نظم الوسائل التي تجدد بها الرخصة ولكنه لم يتعرض هو ولا القانون للجزاء على عدم التجديد في ذاته أو التأخر عن تقديم الطلب في الميعاد الذي حدده القرار ، بل إن القرار على العكس من ذلك قد أباح للمدير أو المحافظ التجاوز عن التأخر في طلب التجديد إذا قدم الطالب أعتارا يقبلها ، كما أوجب إخطار الطالب برفض طلبه وأعطاه مهلة شهر يتصرف فيه في السلاح ، وهذا بما يقصر مجال البحث في أحوال عدم التجديد على توافر عناصر جريمة إحتراز السلاح دون ترخيص ، الأمر الذي لم ترفع به الدعوى والذي لا يمكن إسناده إلى المطعون ضده ، إلا بعد انقضاء الترخيص ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، وبراءة المطعون ضده بما أسند إليه عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٢٦٨ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٩٤

٤ مايو سنة ١٩٥٤

١ - إجراءات . محكمة جنائية . عدم تنفيذها
بالأحكام المدنية التي صدرت أو تليق قضائها على
ماعتساء أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على
موضوع الجريمة . مثال في دعوى تأجير محل بأكثر
من أجر المثل .

ب - من إجارة محل بأكثر من أجر المثل . القصد
الجاني في هذه الجريمة . هو القصد العام . التحدث
عنه صراحة في الحكم . غير لازم .

المبادئ القانونية

١ - لما كانت المحكمة الجنائية مختصة
بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات
الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف
عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم
ينص القانون على خلاف ذلك دون أن
تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق
قضاءها على ماعتساء أن يصدر من أحكام
بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة ،
فإن المحكمة إذ دانت المتهم في جريمة تأجير
محل بإيجار يزيد على أجر المثل والزيادة
المفردة قانوناً دون انتظار الفصل في الدعوى
المدنية المرفوعة بشأن تخفيض الأجرة
لا تكون قد خالفت القانون .

٢ - القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون

في جريمة تأجير محل بأكثر من أجر المثل
هو القصد الجنائي العام ، وليس بـ لازم أن
تتحدث عنه المحكمة صراحة في الحكم .

(النسخة رقم ٤٠٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٩٥

٤ مايو سنة ١٩٥٤

دعارة . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . جريمة
ممارسة الدعارة . توافرها .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم إذ دان المنهية بأنها عاونت
زوجها الذي كان متهما معها في إدارة منزل
للدعارة والفجور بممارسة الدعارة فيه قد
أثبت عليها أن شخصاً ارتكب الفحشاء معها
في منزل زوجها المتهم الأول الذي يديره
للدعارة كما أثبت عليها اعتياد بعض الرجال
على الحضور إلى ذلك المنزل والتردد عليه
لارتكاب الفحشاء مع المتهمه نظراً أجر قدره
ثلاثون قرشاً لليلة الواحدة ، فإن ما أثبتته
الحكم من ذلك تتحقق به جريمة ممارسة الدعارة
المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون
رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بجميع عناصرها
القانونية .

(النسخة رقم ٤١٧ سنة ٢٤ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
وابراهيم خليل واماميل مجدى وممطفى حسن وحسن
داود المستشارين) .

٦٩٦

٤ مايو سنة ١٩٥٤

حكم . تسببه . تقريره مسئولية كسارى تزام
عن قتل شخص سقط من حربة غير التي عهد اليه العمل
فيها . عدم بيانه أساس هذه المسئولية . قصور .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم إذ قضى بإدانة المتهمين في

جريمة القتل الخطأ قد أقام قضاءه على أساس أن كسارى كل عربية من عربات الترام مسئول عما يحصل في العربية الأخرى غير التي عهد اليه العمل فيها دون أن يعين أساس هذه المسئولية ومدامها وهل هناك تعليمات من إدارة الترام في هذا الصدد تجعل المتهمين مسئولين عن كلنا العربتين فإنه يكون قد انطوى على قصور يعيبه .

(القضية رقم ٤٢١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأمانة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وجسن داود ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٩٧

٤ مايو سنة ١٩٥٤

سيارات . لائحة السيارات . انطباقها على الجرارات المعدة للاستعمال الزراعى . وجوب وضع أجهزة لتنبيه بهذه الجرارات مادامت معدة للسير على الطرق السومية . اللواد ١٥ و ١٥ و ٣٥ من لائحة السيارات الصادرة في ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ .

المبدأ القانونى

لما كانت لائحة السيارات الصادرة في ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ تنطبق على كل مركبة ذات محرك ميكانيكى معدة للسير في الطرقات العمومية ويدخل في هذا التعريف الذى نصت عليه المادة الأولى من هذه اللائحة جميع السيارات المعدة لأى استعمال صناعى أو زراعى كالمحاريث وغيرها بصريح نص المادة ٣٥ من اللائحة المعدلة بالقرار الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ؛ لما كان ذلك وكانت الجرارات هى من قبيل السيارات المعدة للاستعمال الزراعى فإنها تخضع لهذه

اللائحة وتسرى عليها أحكامها ومن هذه الأحكام وجوب وضع جهاز للتنبيه فيها عملاً بالمادة ١٥ منها مادامت معدة للسير في الطرق العمومية .

(القضية رقم ٤٢٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٩٨

٤ مايو سنة ١٩٥٤

محكمة النقض . تصديق الفصل في الدعوى . ما أورده الحكم للتدليل على سبق الإصرار لا يتحقق به هذا الظرف . ليس في الدعوى ما يقتضى إحالتها إلى التحقيق .

حتى محكمة النقض في الفصل فيها .

المبدأ القانونى

إذا رأت محكمة النقض أن ما أورده محكمة الموضوع للتدليل على سبق الإصرار لا يتحقق به هذا الظرف وأن الدعوى ليس فيها ما يقتضى إحالتها إلى التحقيق ، فإن لها أن تستبعد ظرف سبق الإصرار وتطبق القانون على الواقعة كما هى مثبتة بالحكم .

(القضية رقم ٦٠٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٩٩

٤ مايو سنة ١٩٥٤

أ - ارتباط . الحالات النصوص ولمعاني الفترتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ عنوبات . خروج الشروع فيها على القواعد المقررة الارتباط . تقريره بدلاً من الحكم بالقوبة المقررة لأشدها أن يحكم بقوبة واحدة ولكنها تزيد عن الحد الأدنى المقرر لأشدها .

ب - ارتباط . نقض . طعن . الارتباط . أنه تدخل في تقدير وقائع الدعوى . عدم جواز إمارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ — إن قانون العقوبات إذ تعرض للحالات المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ لم يجر على ما نهجه في المادة ٣٢ من اعتبار الجرائم التي تنشأ من فعل واحد وتكون مرتبطة ارتباطاً يجعلها غير قابلة للتجزئة جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها، بل خرج على قواعد وحدة الجرائم وارتباطها، وأوجب في تلك الحالات بدلاً من الحكم بالعقوبة المقررة لأشدها أن يحكم بعقوبة واحدة ولكنها تزيد عن الحد الأقصى المقرر لأشدها، وذلك بما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من أنه إذا كان القصد من ارتكاب جريمة القتل العمد من غير سبق إصرار ولا ترصد هو النهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة.

٢ — الارتباط من المسائل التي تدخل في تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

(القضية رقم ٢١٣٩ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة)

٧٠٠

١٠ مايو سنة ١٩٥٤

استئناف . حكم غيابي استئنافي نقى بإلغاء حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة . تأييد هذا الحكم في المعارضة . عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة على أنه قد صدر بإجماع آراء القضاة .

بطلان هذا الحكم حتى ولو كان الحكم الغيابي الاستئنافي صدر أصلاً في ظل قانون تحقيق الجنايات الذي لم يكن يشترط الإجماع .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه الذي ألغى حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تنص به المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة، فإن من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلاً فيما قضى به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون . ولا يمنع من ذلك أن الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد صدر أصلاً في ظل قانون تحقيق الجنايات الذي لم يكن يشترط إجماع آراء القضاة سواء في حالة تشديد العقوبة المحكوم بها ابتداءً أو في حالة إلغاء البراءة، ذلك أن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى لمصلحة المعارض فإذا رأت المحكمة أن نقضي في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يتعين أن يصدر حكمها بإجماع آراء القضاة وفقاً للمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٤٢٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومسطى حسن وحسن دارد ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالي المستشارين) .

٧٠١

١٠ مايو سنة ١٩٥٤

دفاع المحامي المدافع عن المتهم . الفترة اللازمة لاستعداده للدفاع . مسألة متروكة لتقديره .

المبدأ القانوني

إن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يرحى إليه ضميره واجتهاده وإذن فتي كان المتهم لم يتمسك بحضور محاميه الموكل فلا يصح القول بأن المحامي الذي ندبته المحكمة وقام بالدفاع عنه قد انتدب قبل نظر القضية بفترة غير كافية للاستعداد .

(القضية رقم ٤٣١ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس قالي المستشارين) .

٧٠٢

١٠ مايو سنة ١٩٥٤

دعارة . إثبات . الامتياز على إدارة منزل لدعارة . لا يستلزم طريقا خاصا للإثبات . جواز إثباته بشهادة الشهود .

المبدأ القانوني

لما كان القانون لا يستلزم لثبوت العادة في استعمال مكان لممارسة الدعارة فيه طريقة معينة من طرق الإثبات فلا تترتب على المحكمة إذ هي هوات في هذا الإثبات على شهادة الشهود .

(القضية رقم ٤٣٣ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس قالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٠٣

١٠ مايو سنة ١٩٥٤

دفاع . حكم . تسببه . عدم طلب التهم إلى المحكمة تحقيق دفاعه في مسألة معينة . التمسى على الحكم بأن تحقيق النيابة لم يشمل هذه المسألة . تمى غير مقبول .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم لم يطلب إلى المحكمة تحقيق دفاعه فلا يقبل منه التمسى على الحكم لنقص التحقيق الذي أجرته النيابة العمومية .

(القضية رقم ٤٣٥ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إسماعيل وأنيس قالي المستشارين) .

٧٠٤

١٠ مايو سنة ١٩٥٤

أمر حفظ . الشروط اللازمة توافقا فيه . يجب أن يكون صريحا وثابتا بالكتابة . مثال .

المبدأ القانوني

الأصل في أمر الحفظ أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ولا يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر إلا إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم العقلي هذا الحفظ وإذن فتي كانت النيابة العمومية لم تصدر أمرا كتابيا صريحا بحفظ الدعوى الجنائية بالنسبة إلى المتهم بل كان كل ما صدر عنها هو اتهام غيره بارتكاب الجريمة فان ذلك لا يفيد على وجه القطع واللزوم

حفظ الدعوى بالنسبة له بالمعنى المفهوم في القانون .

(القضية رقم ٤٣٨ سنة ٢٤ ق رثانة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وعمود اسماعيل وأبيس غالي ومصطفى كامل المستنارين) .

٧٠٥

١٠ مايو سنة ١٩٥٤

١ — عفو شامل . الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . عدم انطباقه على الجرائم التي ارتكبتها لغرض غير سياسي . عدم دفع الظلم وقتا لما يتفق به هذا الرسوم بقانون يستط الحق في التملك بأحكامه .
ب — خماً المحكمة في ترتيب متهم بين باقي المتهمين لا يبطل حكمها متى كانت قد عذبت بذكر اسم هذا المتهم عند إسناد الوقائع للسندة إليه .

ج — تعويض . تخفيض مبلغ التعويض المحكوم به على المتهم مع إلزامه به وحده بعد أن كان مسئولاً عن التعويض مع آخرين بالتضامن . لا يعتبر إساءة لمركز المتهم . تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الاعتداء الذي وقع من الطاعن على الجاني عليه لا يرجع لسبب أو لغرض سياسي وإنما وقع لحصومة قديمة بينهما وكان الحكم قد نفي حصول تجدهر وقال إن المتهمين تجمعوا عرضاً على مقربة من منزل أحدهم بمناسبة عيد الأضحى ولم يكن تجمعهم في ذلك المكان لغرض غير مشروع أو بقصد ارتكاب جريمة وكان الطاعن لم يستعمل حقه في النظم وفق أحكام الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو

الشامل . فلا محل لما يشير الطاعن من انطباق قانون العفو عليه . أما ما يتعده على المحكمة من أنها أخطأت في تأويل القانون المذكور حين اعتبرت جرائم الشروع في القتل من الجرائم المستثناة التي لا يشملها العفو أسوة بجرائم القتل فإن هذا الخطأ في التأويل لم يكن له أثر في الحكم مادام الثابت أن الجريمة على أية حال لا ينطبق عليها القانون لأنها لم ترتكب لغرض أو لسبب سياسي .

٢ — إذا كانت المحكمة قد أخطأت في ترتيب الطاعن بين باقي المتهمين إلا أنها عذبت بذكر اسمه عند إسناد الوقائع المستندة إليه بما لا يدع مجالاً لاي لبس أو غموض في أنه هو المقصود ، فلا محل لما يتعده الطاعن على المحكمة من أنها خلطت بينه وبين آخر في حكمها .

٣ — إذا كان الحكم المنقوض قد قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع مع آخرين على وجه التضامن مبلغ ٣٠٠ جنيه المدعى بالحقوق المدنية ثم قضى الحكم المطعون فيه بتخفيض التعويض وإلزام الطاعن وحده بدفع مبلغ ٢٠٠ جنيه فقط على أساس ما رآته المحكمة من عدم مسئولية باقي المتهمين ، فإن ما يزعمه الطاعن من أن الحكم سواً مركزه يكون غير صحيح ، ذلك بأنه مسئول عن تعويض الضرر الناشئ عن الحادث بغض النظر عما إذا كان قد ارتكبه وحده أم مع غيره وقد خفف الحكم المطعون فيه من هذه

فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى اليه من تأييد الحكم الابتدائي القاضي بالتعويض .

(القبضه رقم ٢١١٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن دارد وعمود ابراهيم اسماعيل المستشارين) .

٧٠٧

١٢ مايو سنة ١٩٥٤

١ - ضرائب . جريمة مستمرة . عدم تقديم الإقرار عن الأرباح . هو من الجرائم المستمرة .
ب - ضرائب . تقادم . الامتناع عن تقديم الإقرار عن الأرباح . ماهيته من حيث السقوط بالتقادم .

المبادئ القانونية

١ - جرى قضاء هذه المحكمة بأن جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح هي جريمة مستمرة تتجدد بامتناع الممول المتواصل عن تنفيذ ما يأمر به القانون .

٢ - الامتناع عن تقديم الإقرار عن الأرباح يعتبر من حيث التقادم وحدة قائمة بذاتها لا يدخل فيها غيرها من الجرائم المعاملة التي تقع من الممول عن سنوات أخرى .

(القبضه رقم ٢١٦٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وعمود ابراهيم اسماعيل وأبيس قالى ومصطفى كامل المستشارين) .

المشتركة بقدر ما نقص من مقدار التعويض .

٤ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسبما تتيحه من عناصر الدعوى وظروفها دون أن تكون ملزمة ببيان عناصره أو علة تخفيضه .

(القبضه رقم ٤٤٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٧٠٦

١٢ مايو سنة ١٩٥٤

دعوى مدنية . ترك الرأفة . متى يعتبر المدعى تاركا لدعواه ؟ مثال .

المبدأ القانوني

لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيل عنه وكذلك عدم إبدائه طلبات بالجلسة » وكان يبين من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدعى بالحق المدنى وباقي الشهود لم يحضروا بالجلسة فقررت المحكمة التأجيل لجلسة أخرى للاطلاع وصرحت بإعلان شهود نفي وفيها لم يحضر المدعى بالحق المدنى وسمعت المحكمة الشهود والمرافعة دون أن يطلب منهم اعتبار المدعى تاركا لدعواه ، ثم أصدرت حكمها بالعقوبة والتعويض في جلسة لاحقة ، لما كان ذلك وكان منهم لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحق المدنى لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه

٧٠٨

١٢ مايو سنة ١٩٥٤

استئناف . عدم رفعه في المبدأ القانوني لمذرتاً
على المتهم . وجوب رفعه بمجرد زوال المانع .

المبدأ القانوني

عدم مبادرة المتهم إلى رفع استئنافه
بمجرد زوال المانع الذي منعه من التقرير به
في المبدأ يجعل الاستئناف غير مقبول شكلاً
(التفتيش رقم ١٨٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وامين
مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالي ومصطفى كامل
المستشارين) .

٧٠٩

١٢ مايو سنة ١٩٥٤

١ — إنبات . شاهد . تلاوة أفواه وعدم تمسك
التهمة بحضوره . النسي على المحكمة أنها لم تسمع .
لا يقبل .

ب — دفع . معانة . عدم تمسك التهمة بأجرائها .
النسي على الحكم أن المحكمة لم تجر معانة . لا يقبل .

ج — تفتيش . نخلى التهمة عن لفافة من الورق
منذ مشاهدته ضابط البوليس الادعاء بطلان التفتيش .
لا يقبل .

د — شاهد نقي . سلطة محكمة الموضوع في تقدير
شهادته .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الثابت بحضور الجلسة أن
شاهد الإنبات لم يحضر وأن المحكمة أمرت
بتلاوة أفواه واكتفى المدافع عن الطاعن
بهذه التلاوة ولم يطلب حضوره فلا يكون
له أن ينهى على المحكمة أنها لم تسمع هذا
الشاهد .

٢ — إذا كان الطاعن لم يطلب إجراء
معانة لمكان الحادث وإنما قال إن الرؤية
مستحيلة للظلام وأن رجال البوليس استعانوا
بكلوب للاضاءة فردت المحكمة على ذلك
بما يفنده ، فليس له أن ينهى على المحكمة
أنها لم تجر معانة .

٣ — متى كانت الواقعة الثابتة في الحكم
هي أن الطاعن نخلى بنفسه عن لفافة من
الورق في دكان على مرأى من الضابط الذي
كان قائماً مع رجاله لتنفيذ الأمر الصادر إليه
من النيابة بضبط المتهمين وتفتيشهما ، فإن
ما يقوله الطاعن عن بطلان التفتيش لا يكون
مقبولاً .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تطرح
شهادة شاهد النقي إذا كانت لا تظمن إلى
صحتها .

(التفتيش رقم ٢٠١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى
حسن وعمر إبراهيم اسماعيل وأنيس غالي ومصطفى كامل
المستشارين) .

٧١٠

١٢ مايو سنة ١٩٥٤

١ — تفتيش . اختصاص . حكم . تسببيه . رفضه
الدفع بطلان التفتيش . تأسيس قضائه على أن التهمة
يقيم بدائرة النيابة التي أصدر وكيلها أمر التفتيش
وأن الضابط الذي يشره مختم كذلك لوقوع الجريمة
في دائرة القسم الذي يشر فيه عمله . لا مخالفة في ذلك
لقانون .

ب — تفتيش . أمر صادر بالتفتيش للبحث عن
مسرقات . استيفاء هذا الأمر للشروط التي يتطلبها
القانون . على الضابط الذي يشره أن يضبط كل

٧١١

١٢ مايو سنة ١٩٥٤

- ١ — إثباتات . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها .
- ب — عامة . مدى جسامه العامة ليس ركنا من أركان الجريمة .
- ج — عقوبة . وقف التنفيذ . وجوب الحكم بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات بعد العمل بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ .
- د — دعوى مدنية . تقدير قيام المسئول من الحقوق المدنية بواجب الرقابة المطلوبة منه . من شأن محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية

- ١ — لمحكمة الموضوع الحرية في تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى كافة إذا لم يرد في ذلك مرجعه إلى اطمئنانها .
- ٢ — يكفي أن تبين المحكمة الدليل على إحداث المتهم للإصابة وعلى حدوث العامة نتيجة لتلك الإصابة أما مدى جسامه العامة فليس ركنا من أركان الجريمة .
- ٣ — إن مدة وقف تنفيذ العقوبة قد عدلت بمقتضى القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذى جرى به العمل من ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ من خمس سنوات إلى ثلاث . فيتعين اعمالا لنصر ص هذا القانون وباعتباره القانون الاصلح للمتهم طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات القضاء بحكم هذه لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم المطعون فيه .
- ٤ — تقدير قيام المسئول عن الحقوق

شيء يحرم القانون حيازه . المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

المبادئ القانونية

- ١ — متى كان المتهم قد أسس دفعه ببطلان التفتيش على أن وكيل النيابة الذى أصدر الأمر به غير مختص لوقوع الجريمة في دائرة نيابة أخرى وأن الضابط الذى باشره غير مختص كذلك بإجرائه ، وكان الحكم إذ رفض هذا الدفع قد قرر أن الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذى ضبط فيه وذلك وفقا لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وأن أمر التفتيش قد صدر من وكيل النيابة التى يقيم المتهم بدائرتها وأن الضابط الذى باشره مختص كذلك لوقوع الجريمة في دائرة القسم الذى يعمل به ، إذ قرر الحكم ذلك فإنه لا يكون قد خالف القانون

- ٢ — متى كان الأمر الصادر بتفتيش مسكن المتهم للبحث عن مسروقات صحيحا مستوفيا شرائطه القانونية فإنه يكون للضابط الذى باشره وفقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يضبط الأشياء التى تظهر عرضا أثناء التفتيش وتعد حيازتها جريمة .

(القضية رقم ٢٠٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

قد أثبت على خلاف الواقع مادام أنه هو بذاته يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه

٣ - وفاة المتهم بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة مادام هو لم يسترده من صاحبه .

٣٤٠ -

(القضية رقم ٧٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧١٣

١٧ مايو سنة ١٩٥٤

تبييد . لمحكمة لا وضرع سلطة تفسير العقود التي سلت بموجبها الأموال عن تهمة التبييد .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع وهي بصدد البحث في تهمة تبييد الألفان المنسوبة إلى المتهم سلطة تفسير العقود التي بموجبها سلت هذه الألفان للوصول إلى مقصود المتعاقدين منها مستعينة في ذلك بطروفي الدعوى وملايساتها إلى جانب نصوص تلك العقود ، فإذا هي لم تزل هذه العقود بأنها لا تندرج تحت عقد الرهن الوارد في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات بل هي من عقود التمويل على القطن وكان استخلاصها لما انتهت إليه عن وصف العقود مانعا ، فإن الطعن يكون غير مقبول .

(القضية رقم ٥٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

المدنية بواجب الرقابة على ابنه أو عدم قيامه بها من شأن محكمة الموضوع .

(القضية رقم ٢٢٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

٧١٢

١٧ مايو سنة ١٩٥٤

١ - استئناف . طلب النيابة معاقبة المتهم بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات والحكم عليه بأقصى العقوبة . جواز استئناف هذا الحكم عملا بالمادة ٤٠٢ إجراءات .

ب - شيك . شيك استوفى شكاه القانوني . بعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع . وفاة المتهم بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة مادام هو لم يسترده من صاحبه .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت النيابة طلبت عقاب المتهم على مقتضى المادتين ٢٣٦ و ٢٣٧ من قانون العقوبات والحكم عليه بأقصى العقوبة وكان الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في هاتين المادتين هو الحبس والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيها فان الاستئناف المرفوع من النيابة يكون جائزا وفقا للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - إذا كان الشيك موضوع الدعوى قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي تجرى الورقة مجرى النقود فانه بعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه

٧١٤

١٧ مايو سنة ١٩٥٤

١ - مانع من العقاب . عدم الدفع بقيامه . ليس للمتهم أن ينسب على المحكمة عدم الفصل فيه أو الرد عليه صراحة .
ب - قتل عمد . نية القتل . إثباتها بما يؤدي إلى ذلك . مثال .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الدفاع عن الطاعن قد قال في سياق مرافعته في صيغة عابرة ان المتهم قد انتابته حالة نفسية فأصبح لا شعور له وإنه خرج من دور النعقل إلى دور الجنون الوقتي ، غير أنه أسس مرافعته بمد ذلك على أن الجريمة ارتكبت وهو في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعلى أنها تعتبر جريمة قتل خطأ لأن الطاعن أراد الإرهاب فلم يحكم بالإطلاق ، فإن هذا القول لا يعتبر دفعا بقيام سبب من أسباب موانع العقاب مما يضمن على المحكمة أن تفصل فيه صراحة في حكمها بل هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم ردا صريحا ويكفي أن يكون رد المحكمة عليه استفادا من عدم أخذها به والحكم بادائه لأدلة الثبوت التي يثبتها .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن نية القتل قال : إن نية القتل ثابتة من اعتراف المتهم في بدء التحقيق من أنه بدأ بإطلاق النار على المجنى عليه ومن أنه صوب إلى المجنى عليه طبنجة عشرة بالرصاص وهي سلاح قاتل بطبيعته استمر يطلقها عليه

حتى أفرغها فأصيب المجنى عليه بثلاثة أعيرة منها وملابسه بعيار رابع والخائط بعيارين ، ولا شك أن تعدد إطلاق الأعيرة على المجنى عليه وإصابة بعضها لمقتل مع ملاحظة ظروف الحادث مما يقطع بتوافر نية الإجهاز عليه وإزهاق روحه ، ومن ثم فلا محل لاعتبار الحادث قتلًا خطأ ، - فإن ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه اقتناع المحكمة بقيام نية القتل لدى المتهم كاف في العقل للاستدلال على ثبوتها .

(القضية رقم ٩٣ سنة ٢٤ ق رئاسة ومضوية السادة الأساندة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومضوى حسن وحسن دارة ومحمد إبراهيم اسماعيل ومضوى كامل المستشارين) .

٧١٥

١٧ مايو سنة ١٩٥٤

تمويض . دعوى مدنية . تقدير مبلغ التمويض . سلطة محكمة الموضوع في تقديره . مثال .

المبدأ القانوني

تقدير مبلغ التمويض هو من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسبا وفق ما تقينه هي من مختلف عناصر الدعوى دون حاجة لبيان تلك العناصر . وإذن فبأن كان ما أورده الحكم يتضمن بذاته حصول ضرر للدعي من جريمة التزوير التي دبن بها المتهم التابع للطاعة ، فإن ما تثيره هذه الطاعة من قصور الحكم في عدم بيان عناصر الضرر يكون على غير أساس .

(القضية رقم ٣٠ ، سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

الاستئناف لم يصدر بالاجماع .

(القضية رقم ٥٤٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم
خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومصطفى كامل
المستشارين) .

٧١٧

١٧ مايو سنة ١٩٥٤

تزوير وتقليد أختام الحكومة . التسوية بين
مرتكب التزوير أو التقليد بنفسه وبين من يرتكب
ذلك بواسطة غيره . مثال .

المبدأ القانونى

لما كان الشارع فى المادة ٢٠٦ من قانون
العقوبات قد سوى بين من يزور أو يقلد
علامة لإحدى جهات الحكومة أو إمضاءات
موظفيها بنفسه ، وبين من يرتكب ذلك
بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التزوير أو
التقليد فى الحالين فاعلا للجريمة ، وكانت النيابة
العمومية قد رفعت الدعوى على المتهم لأنه :
أولا - زور بواسطة غيره علامة إحدى
جهات الحكومة « لجنة التوين » واستعملها
بأن بصم بها على تصاريح مزورة بصرف أقشة
زواج بأسماء أشخاص آخرين ، وثانيا - قلد
بواسطة غيره إمضاءات مفتشى التوين ،
وثالثا - اشترك مع آخر مجهول بطريق الاتفاق
والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى أوراق أميرية
هى التصاريح السالف ذكرها ، ورابعا -
استعمل هذه التصاريح المزورة مع علمه
بتزويرها بأن قدمها للدعوات التجارية المختصة
وحصل على أقشة تموينية لاحق له فيها .

٧١٦

١٧ مايو سنة ١٩٥٤

حكم غيابى استئنافى بتشديد العقوبة . وجوب النص
فيه على أنه صدر بالاجماع الآراء . تخلف هذا الشرط .
بطلانه . الطعن فيه من المتهم بطريق المعارضة . ليس
أمام محكمة المعارضة إلا تأييد الحكم المستأنف .
تشديدهما العقوبة الصادر بها الحكم المستأنف . خطأ
فى القانون . لا يغير من ذلك نصها فى حكمها على أن
التشديد كان بالاجماع الآراء .

المبدأ القانونى

لما كان قانون الإجراءات الجنائية
قد اشترط فى الفقرة الثانية من المادة ٤١٧
عدم جواز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا
إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بالاجماع آراء
قضاة المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه
قد قضى ببطلان الحكم الغيابى الاستئنافى
لتخلف هذا الشرط ، وكان المتهم هو الذى
قرر بالطعن فى ذلك الحكم بالمعارضة ولا يجوز
بأية حال أن يضارب بناء على المعارضة المرفوعة
منه حسبما تقتضى به المادة ٤٠١ من قانون
الإجراءات الجنائية - لما كان ذلك ،
وكان مقتضى الجمع بين حكمى المادتين
٤١٠ و ٤١٧ من ذلك القانون يجعل النص
على أن التشديد كان بالاجماع الآراء واجبا
لصحة الحكم الغيابى بناء على استئناف النيابة
والحكم الصادر فى معارضة المتهم فى ذلك
الحكم ، ومن ثم فانه لا يكون أمام المحكمة
الاستئنافية وهى تقضى فى المعارضة إلا أن
تؤيد الحكم المستأنف مادام الحكم الغيابى

٢ - إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك بالدفع بطلان اجراءات التفتيش أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(القضية رقم ٥٥٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحسن داود ومصطفى كامل المستشارين) .

٧١٩

١٧ مايو سنة ١٩٥٤

دفاع شرعى . حكم . تسببه . بيانته بأسباب سائفة واقعة الدعوى بما تتوافر به الأركان القانونية للجريمة . اثباته على المتهم أنه هو الذى بدأ بالاعتداء على المجنى عليه . تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى أمام محكمة النقض . ليس فى الحكم ما يدل على تمسكه بهذا الدفع أو أنه أسس عليه دفاعه أمام محكمة الموضوع . تأسيس الطعن على هذا الدفع . غير مقبول .

المبدأ القانونى

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمة التى دين بها المتهم ، وأورد على ثبوتها أدلة تستند إلى ما ورد بالتحقيقات ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، وكان الحكم إذا استبعد ظرف سبق الاصرار والترصد فإنه أثبت على المتهم أنه هو الذى بدأ بالاعتداء على المجنى عليه ، وكان ما يقوله المتهم من أن المجنى عليه هو الذى ابتدأ بالسب وتأهب للاعتداء عليه مما دفعه إلى رد الاعتداء ليس إلا جدلا فى واقعة الدعوى لا أساس له فى

وطلب عقابه بالمواد ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٠٢/٤٠ من قانون العقوبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد دانه بهذه التهم الأربع مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات - فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(القضية رقم ٥٥٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومحمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٧١٨

١٧ مايو سنة ١٩٥٤

أ - سلاح . إحرازه . استظهاره من أدلة تؤدى إليه . لاجدوى من التمسك باختلاط الأسلحة التى ضبطت مع المتهمين مادام الحكم قد أثبت أن الطاعن كان محززا لواحد منها .
ب - تفتيش . الدفع ببطلانه . لا يجوز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة إحراز السلاح بدون ترخيص التى دان الطاعن بها بما تتوافر به أركانها واستظهر ركن الإحراز من أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم فإن ما يشهره الطاعن فى شأن اختلاط الأسلحة المضبوطة بعضها ببعض لاجدوى منه ما دام الحكم قد أثبت استنادا إلى تقرير الطبيب الشرعى أن البنادق التى ضبطت مع جميع المتهمين ومن بينهم الطاعن كلها من البنادق المشخصة التى تطلق الرصاص وصالحة للاستعمال وكان الطاعن محززا لواحدة منها .

٧٢١

١٨ مايو سنة ١٩٥٤

تهديد . خطاب تهديد . عباراته تحمل طابع الجدة .
القول بأن هذه العبارات غير جدية دون بيان وجه
المدول عن ظاهر العبارات . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان بين من الاطلاع على خطاب
التهديد كما أورده قرار غرفة الانهام المطعون
فيه أن ظاهر عباراته تحمل طابع الجد لأن
الدافع الى توجيهه — كما ورد به — هو النزاع
على أطيان وأن عبارات التهديد التي تكررت
في غير موضع من الخطاب المذكور صريحة
في مدلولها دالة بذاتها على التهديد بالقتل
المصحوب بطلب بما من شأنه أن يمس بطمأنينة
من توجهه اليه وتتحقق به أركان جريمة
التهديد بالكتابة المصحوب بطلب المنصوص
عليها في المادة ٢٨٤ فقرة أولى من قانون
العقوبات ، فان القرار المطعون فيه اذ قضى
بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية
لمجرد القول بأن عبارات التهديد غير جدية
وأنها قرينة بأن تحمل حمل لعب الأطفال
وعشهم لا محل الجد بما لا تتحقق به جريمة
عمدية ، دون أن تبين غرفة الانهام وجه
استنادها في المدول عن ظاهر مدلول العبارات
موضوع التهمة الى القول بعدم جديتها . هذا
القرار يكون منطويا على القصور بما لا تستبين
معه عكمة النقص ان كانت نصوص القانون
قد طبقت على الواقعة كما هي مثبتة به تطبيقا

الحكم ولم يؤسس عليه دفاعه أمام المحكمة .
لما كان ذلك ، فانه لا يقبل منه أن يؤسس عليه
طعنه أو يشير أمام محكمة القضا عدم بحث
محكمة الموضوع له .

(القضية رقم ٥٥٧ سنة ٢٤ في بالهيئة السابقة) .

٧٢٠

١٨ مايو سنة ١٩٥٤

إثبات . اعتراف . مواد مخدرة . حكم . تسيبيه
قضاؤه بطلان تفتيش النهم وبراءته من جريمة إحراز
مخدر . عدم تعرضه لاعتراف النهم من أنه سبق أن
باع حشيشا وبيان رأيه في هذا الاعتراف . قصور .

لمبدأ القانوني

لما كان من الجائز أن يكون الاعتراف
وحده دليلا نأخذ به المحكمة ولو مع القضاء
بطلان التفتيش ، وكان الثابت في محضر ضبط
الواقعة أن المتهم قد اعترف بأنه باع مواد
مخدرة ، حشيشا بالأجل ، وكانت المحكمة
إذ قضت بطلان التفتيش وبراءة المتهم لم
تشر في حكمها إلى هذا القول المسند إلى
المتهم وتبين رأيها فيما إذا كان يعد اعترافا
منه بالواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه وهل
هو مستقل عن إجراءات التفتيش التي قالت
بطلانها ، لما كان ذلك ، فان إغفالها التحدث عن
هذا الدليل يجعل حكمها قاصر البيان قصورا
يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٠٨٩ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وامين
مجدى ومصطفى حسن وأيس غالى ومصطفى كامل
الستغاريين) .

صحيحاً أم لا . ولذا فإن هذا القرار يكون معيباً متعيناً نقضه .

(القضية رقم ٢٠٩٣ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٢٢

١٨ مايو سنة ١٩٥٤

أ - شهادة . محكمة الموضوع . حكم . تسييبه .
عدم رد المحكمة على خطاب صادر من شقيق المجنى عليه
ينفي عنه فيه ارتكابه الجريمة . لا قصور . هذا
الرد مستفاد من الأدلة التي دانت بموجبها .

ب - دفاع . شهادة . شاهد غائب . الاعتماد
على أقواله في ادانة المتهم دون تلاوتها بالجلسة .
لا اخلال بحق الدفاع مادام المتهم لم يطلب هذه
التلاوة .

ج - اجراءات . حكم . اعتباره مكلاً لحضر
الجلسة فيما يتم من الاجراءات .

المبادئ القانونية

١ - تقديم المتهم خطاباً إلى المحكمة
صادراً من شقيق المجنى عليه ينفي عنه مقارفته
للجريمة لا يخرج عن كونه من وجوه الدفاع
الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة فلا جناح
عليها إذا هي التفتت عما جاء بهذا الخطاب
وأخذت بما شهد به أمامها شاهد الاثبات
مطمئنة إلى صدق هذه الشهادة وهي ليست
ملزمة بالرد صراحة على دفاع المتهم في هذا
الشان ما دام ردها مستفاداً من إداتته
استناداً الى الأدلة التي يبتها في الحكم .

٢ - ليس للمتهم أن ينعي على المحكمة
الاخلال بحقه في الدفاع لاعتمادها في إداتته

على أقوال شاهد غائب دون تلاوتها في الجلسة
متى كان هو لم يطلب منها هذه التلاوة وكانت
هذه الأقوال من بين عناصر الدعوى
المطروحة للبحث والتي يصح للمحكمة الأخذ
بها إذا اطمأنت اليها .

(القضية رقم ٧٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى
حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالي ومصطفى
كامل المستشارين) .

٧٢٣

١٨ مايو سنة ١٩٥٤

استئناف . ميعاد الاستئناف . محكمة الموضوع .
عدم أخذها بالتمهات الطبية المقدمة من المتهم لإثبات
عذره عن التقرير به في الميعاد . لامعقب عليها .

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة الموضوع قد ذكرت
في الحكم أنها لا تأخذ بالشهادة الطبية
المقدمة من المتهم لإثبات عذره في التخلف
عن التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني،
فانه لا معقب على حكمها في ذلك .

(القضية رقم ٧٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة واسماعيل
مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالي ومصطفى كامل
الاستشاريين) .

٧٢٤

١٨ مايو سنة ١٩٥٤

شيعوية . جريمة التزويج والتزويج . اثباتها بما
يؤدي إلى ذلك . مثال . لا يشترط فيها تحقق السلاية
بأحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات
بل تتحقق ولو بمخاطبة شخص واحد في مكان
خاص .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم قد استخلص استخلاصاً سائماً من مطابقة بعض النشرات التي ضبطت مع الطاعن مع النشرات التي ضبطت عند المتهم الثاني، ومن اعتراف المتهم الثاني بأن الطاعن كان يرسل له خطابات على غير معرفة، وما انتهت إليه المحكمة من أن الطاعن أرسل للمتهم الثاني الخطاب المنضمين نشرات بعنوان «المقاومة الشعبية» ومطبوعات بهذا العنوان عن تاريخ الثورة الروسية، استخلص أن الطاعن هو الذي أرسل للمتهم الثاني النشرات التي ضبطت عنده - فإن ما انتهت إليه المحكمة في هذا الشأن يتوافر معه التحييد والترويع .

٢ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات تتطلب تحقيق العلانية بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على خلاف ما يتطلبه القانون لقيام جريمة الترويع والتحييد من الاكتفاء بمخاطبة شخص واحد أو في جمعية خاصة أو في مكان خاص .

(القضية رقم ١٦١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالي ومصطفى كامل المستعارين) .

٧٢٥

١٨ مايو سنة ١٩٥٤

١ - مهرفة بإكراه - عدم بيان قيام الارتباط بين الاعتداء الذي وقع من المتهم على المجنى عليهم

وبين جريمة المرفة التي ارتكبت أو القرار بالسروق . قصور . مثال في صورة واقعة .

ب - نقض . وحدة الواقعة . متهم لم يقدم أسباباً لظن . نقض الحكم بالنسبة إلى متهم آخر معه يستلج نقضه بالنسبة إليه .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم في جنائية السرقة بإكراه لم يبين قيام الارتباط بين الاعتداء الذي وقع من الطاعن على المجنى عليهم وبين جريمة السرقة التي ارتكبت أو الفرار بالسروق ، فإن الحكم يكون قاصراً بما يعيبه ويستوجب نقضه .

٢ - نقض الحكم بالنسبة إلى متهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المتهم الآخر معه ولو أنه لم يقدم أسباباً لظنه وذلك لوحدة الواقعة .

(القضية رقم ٥٤٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٢٦

٢٠ مايو سنة ١٩٥٤

محكمة استئنافية . حكم . تسببه . واجب المحكمة الاستئنافية عند نظر الاستئناف . هو أن تميد نظر الدعوى وتعمل في موضوعها حسبما يتبين لها من دراستها وتحقيقها . تأييدها الحكم الاستئناف . مجرد أنه بنى على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . عدم إشارتها إلى المائدة التي أجرتها للتحقق من كينية وقوع الحادث إلا بالقول بأنه ليس فيها ما يغير النتيجة التي انتهت إليها الحكم الاستئناف . قصور .

المبدأ القانوني

لما كان من واجب المحكمة الاستئنافية

وأن الطعنة كانت شديدة إذ نفذت إلى التجويف البريتوني ، وكان هذا الذي قرره الحكم وإن أدى إلى ثبوت نية القتل عند من يكون محتفظا بشعوره وإدراكه إلا أنه لا يتحقق به هذه النية عند من يكون فاقده الشعور مادامت جريمة القتل العمد تتطلب لتوافر أركانها قصدا خاصا لا يصح انتراضه ولا أن يقال بتوافره إلا عند من يثبت أن قصده من الاعتداء على جسم المجنى عليه كان منصرفا عن شعور وإدراك إلى إزهاق روحه ، وكان الحكم قد أثبت على لسان المجنى عليه وأحد الشهود أن المتهم كان نملأ وقت ارتكاب الجريمة دون أن يبين ما إذا كانت المحكمة قد حققت الأمر وهل كان المتهم فاقده الشعور والاختيار بسبب حالة السكر أم لا - لما كان ذلك ، فإن هذا الحكم يكون قاصرا البيان بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٥٩٠ سنة ٢٤ ق رثانة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وعماد إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٢٨

٢٤ مايو سنة ١٩٥٤

أ - دفاع . طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في واقعة لم يمتد عليها الحكم . رفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .

ب - تقليد الأوراق للمالية . الشروع في هذه الجريمة يتحقق بطبع هذه الأوراق ولو كان هناك نقص أو عيب في التقليد . أوراق العملة الرسمية الصادرة من الحكومة تندرج ضمن الأوراق التي يقع عليها التقليد أو التزوير .

أن تعيد نظر الدعوى وتفصل في موضوعها بمقيدتها هي حسبما يقين لها من دراستها وتحقيقها ، وكانت المحكمة إذ أبدت الحكم المستأنف قد فعلت ذلك لمجرد ما رأت من أن الأسباب التي بني عليها حكم محكمة أول درجة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المستأنف ولم تشر إلى ما أسفرت عنه المعاينة التي رأت هيئة سابقة لإجراءها بقصد التحقق من كيفية وقوع الحادث والمتسبب فيه إلا بما قاله من أنه ليس في المعاينة التي أجرتها المحكمة ولا في مناقشة الخبراء الفنيين ما يغير وجه الرأي في النتيجة التي انتهى إليها الحكم المستأنف ، لما كان ذلك ، فإن حكما يكون قاصرا عن بيان الأدلة التي عولت عليها قصورا يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢١٨٩ سنة ٢٣ ق رثانة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وعماد إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٢٧

٢١ مايو سنة ١٩٥٤

أسباب الإباحة وموانع العتاب . شروع في قتل نية القتل . حكم . تسييبه . إثباته أن المتهم عند مقارفته الجريمة كان نملأ . عدم يانته هل كان فاقده الشعور والإدراك بسبب السكر . قصور .

المبدأ القانوني

لما كان الحكم إذ استخلص نية القتل عند المتهم قد استند إلى استعمال آلة حادة قاتلة بطبيعتها وطعنه بها المجنى عليه في مقتل

المبادئ القانونية

- ١ - إذا كان المتهم قد طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في واقعة لم يعتمد عليها الحكم المظنون فيه في إداتته ورفضت المحكمة هذا الطلب فلا إخلال بحق الدفاع .
- ٢ - جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية تتحقق بقيام المتهمين بطبع هذه الأوراق بما استعملوه من آلة للطباعة وبعض المواد والأدوات الأخرى المضبوطة ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد .
- ٣ - أوراق العملة الرسمية الصادرة من الحكومة تندرج ضمن الأوراق التي يقع عليها التقليد أو التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

(الفضية رقم ١٧٥٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى حسن وحسن دارد وأنيس غالي المستشارين) .

٧٢٩

٢٤ مايو سنة ١٩٥٤

- ١ - دفاع . ادعاء المتهم أنه طلب من المحكمة مناقشة الطبيب الشرعي وطبيب المستشفى . عدم ثبوت ذلك بحضر الجلسة . لا يحق له أن ينسحب على الحكم أنه لم يحقق ذلك الدفاع .

ب - إثبات . سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها بما في الدعوى من أدلة وعناصر . دفاع موضوعي . لا يستلزم رداً صريحاً . الرد على أقوال شهود التي لا يلزم .

المبادئ القانونية

- ١ - لما كان لا يبين من محضر جلسة

المحاكمة أن الطاعن طلب من المحكمة دعوة الطبيب الشرعي وطبيب المستشفى لمناقشتها في تقريرهما ، فليس له أن يعيب عليها في طعنه أنها لم تقم بإجراء ذلك .

- ٢ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تظمن إليه من أدلة وعناصر وهي غير مكلفة بتبني دفاع المتهم في كل جزئية يثيرها أو بالرد على ما شهد به شهود النفي إذ يكون ردّها على ذلك وإطراحها أقوال أولئك الشهود مستفادين من قضائها بالإدانة للأدلة التي يثبتها .

(الفضية رقم ٧١٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن دارد وأنيس غالي المستشارين) .

٧٣٠

٢٤ مايو سنة ١٩٥٤

- ١ - تحقيق . فن التحقيق . خطأ محكمة الموضوع فيه . عدم اعتراض المتهم عليه . عدم تأثير هذا الخطأ في سلامة حكمها .

ب - شهادة . شهود النفي . عدم إلزام محكمة الموضوع بالرد صراحة على شهادتهم . شرطه .

المبادئ القانونية

- ١ - خطأ محكمة الموضوع في فن التحقيق لا يؤثر في سلامة حكمها مادام المتهم لم يعترض عليه أمامها ، ومن ثم فلا يقبل منه إثارته أمام محكمة النقض .

- ٢ - المحكمة ليست ملزمة بالرد صراحة على شهادة شهود النفي مادام ما أوردته من

أدلة الإثبات يفيد أنها لم تر في أقوال أولئك
الشهود ما يصح الركون اليه فاطرحتها .
(القضية رقم ٧٢ هـ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٧٣١

٢٤ مايو سنة ١٩٥٤

عقوبة . تخفيفها طبقا المادة ٧٢ من قانون العقوبات
بعد تقدير موجبات الرأفة لمن كانت سنة تقل عن
سبع عشرة سنة . لا يكون إلا إذا كانت العقوبة التي
رأت المحكمة توقيعها عليه هي الاعدام أو الأشغال
الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

المبدأ القانوني

إذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم
لأنه هنك بالقوة عرض طفل لم يبلغ من
العمر ست عشرة سنة كاملة وقضت المحكمة
بإدائته في هذه التهمة وطبقت في حقه للمادتين
١٧ و ٢٦٨ من قانون العقوبات ونزلت
بعقوبة الأشغال الشاقة المقررة أصلا للجريمة
إلى معاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات
فلانكون للمتهم جدوى من التمسك بأن سنة
تقل عن سبع عشرة سنة مادامت تزيد عن
خمس عشرة سنة ، ذلك بأن قانون العقوبات
في المادة ٧٢ منه لا يقضى بتخفيف العقوبة
لمن كان في تلك السن إلا إذا كانت العقوبة
التي رأت المحكمة توقيعها عليه بعد تقدير
موجبات الرأفة إن وجدت هي الاعدام
أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

(القضية رقم ٧٥ هـ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم
خليل ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالي
المستشارين) .

٧٣٢

٢٤ مايو سنة ١٩٥٤

دفاع شرعى . حكم . تسببه . تمسك المتهم بقيام
حالة الدفاع الشرعى . عدم تناول الحكم هذا الدفع
والرد عليه . قصور .

المبدأ القانوني

لما كان المدافع عن المتهم قد تمسك أمام
محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعى
وكانت المحكمة قد قضت عليه بالعقوبة دون
أن تفصل في هذا الدفع وترد عليه بما يفنده
ولما كان هذا الدافع جوهريا ومن شأنه لو صح
أن يهدم التهمة أو يؤثر في مسئولية المتهم
- فإن إغفالها التحدث عنه ما يجعل حكمها
قاصرا قصورا يعيبه

(القضية رقم ٧٨ هـ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن وحسن داود وأنيس غالي ومصطفى كامل
المستشارين) .

٧٣٣

٢٤ مايو سنة ١٩٥٤

أ - شهادة . حق محكمة الجنايات في فصل اللجنة
عن الجناية . تمامها المنهين في اللجنة كمشهود في
الجناية وتحميلهم اليقين . لاحدا .

ب - تمويض . حكم . تسببه . بيانه الجريمة
التي نى عليها قضاءه بالتعويض . عدم إيراد موجبات
ماقدوره من تمويض . لا يبييه .

المبادئ القانونية

١ - لما كانت المادة ٣٨٣ من قانون
الإجراءات الجنائية قد خولت محكمة
الجنايات فصل اللجنة عن الجناية إذا مارأت

ديسمبر سنة ١٩٥٣ وبذلك فقد رفع النائب
عن عدم التوريد في التاريخ المنسوب
للاطعن ارتكاب الجريمة فيه - فانه يتعين عملاً
بالمادة ٢٥ من قانون العقوبات نقض الحكم
وبراءة الطاعن .
(القضية رقم ٦٥٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٧٣٥

٢٥ مايو سنة ١٩٥٤

دطرى الموقوف المدنية . القانون أباح رفعها
استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة لدهوى
الجنائية . لا ولاية للمحاكم الجنائية في الفصل في الدعاوى
المدنية إذا كانت مؤسسة على سبب غير الجريمة المرفوعة
عنها الدعوى . دعوى مدنية مؤسسة على خطأ على .
نفيه . تأسيسها على خطأ مفترض . الحكم بالتعويض
في هذه الحالة . خطأ في القانون . جواز استئناف
الحكم .

المبدأ القانوني

ولاية محكمة الجنب والمخالفات مقصورة
في الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك
الجرائم واختصاصها بنظر الدعاوى المدنية
الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على
الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب
الذي تقام عليه كل منهما ، ومشروط
فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية
للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها
استقلالاً أمام المحكمة الجنائية . ومؤدى
ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية
الفصل في الدعاوى المدنية إذا كانت محمولة
على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها .
فاذا كانت الدعوى المدنية موضوع الطعن

أن لا ارتباط بينهما ، وكان لا ماع في
القانون من سماع المتهمين في اللجنة كشهود
في الجنائية وتحليفهم اليين ما داموا ليسوا
مقدمين للمحاكمة في ذات الدعوى ، فان
ما يثيره المتهم في هذا الشأن يكون على غير
أساس

٢ - متى كانت المحكمة قد بينت
الجريمة التي بنت عليها قضاءها بالتعويض
والتي هي بذاتها فعل ضار يستوجب الحكم
على فاعله بالتعويض ، فانه لا يعيب حكمها
عدم إيرادها موجبات ما قدرته من تعويض
إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير
معقب عليها .

(القضية رقم ٥٨٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٧٣٤

٢٤ مايو سنة ١٩٥٤

تموين . حكم . تسببه . إدانة المتهم في جريمة عدم
توريد نصيب الحكومة من القمح في الميعاد المحدد .
صدور قرار من وزير التموين بعدم ميعاد التوريد .
وجوب الحكم ببراءة المتهم وفقاً للمادة ١٥١ من قانون العقوبات .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه قد دان
الطاعن بأنه في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٣
باعتباره من حائزي محصول سنة ١٩٥٢ لم
يورد نصيب الحكومة المطلوب منه في
القمح ، وكانت وزارة التموين قد أصدرت
قراراً في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بعدم
أجل تسليم الحصة المذكورة حتى آخر

بدون قصد ولا تعمد في قتل كل من محمد عبد المنعم مهيا ومهدى محمد عبد الرحمن والسيد محمد عبد الله ومصطفى ابراهيم الشباسي وإصابة محمد حسن زايد وعبد الحكيم حسن منصور ورشدي عزت محمد ومحمد علي العراقي وكان ذلك ناشئا عن إهماله بأن ترك منزله بدون رعاية وهو يعلم بأنه آيل للسقوط فسقط على المجنى عليهم أثناء وجودهم بالطريق العام ، فأحدث بهم الإصابات الميمنة بالكشوف الطبية والتي أودت بحياة الأربعة الأول . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى عبد الحكيم حسن منصور بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له قبله بقرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الدرب الأحمر الجزئية قال الحاضر مع المتهم إنه ليس بمالك ولكنه حارس قضائي على وقف الأزهرى . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا (أولا) ببراءة المتهم بما نسب إليه عن التهمة الجنائية (ثانيا) بالنسبة لدعوى التعويض المدنية إلزام المتهم بصفته حارسا قضائيا على وقف الأزهرى أن يدفع للمدعى بالحق المدني عبد الحكيم حسن منصور قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم عن الدعوى المدنية ، ومحكمة مصر الابتدائية هيئة استئنافية قضت حضوريا بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية وألزمت رافعه بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ.

المحكمة

« حيث إن ما يعيبه الطاعن على الحكم

رفعت أصلا على الطاعن تعويضا عن الضرر الذي أصاب المطعون ضده من جريمة القتل الخطأ التي كانت مطروحة أمام محكمة الجناح للفصل فيها وكانت محكمة الجناح الجزئية قد استظهرت أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة إذ لم يرتكب خطأ أو إهمالا ولكنها مع ذلك حكمت عليه بالتعويض على أساس قدم البناء وما افترضته المادة ١٧٧ من القانون المدني من خطأ حارس المبنى ، فانها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها . فاذا استأنف الطاعن هذا الحكم وطلب قبول الاستئناف شكلا والحكم من باب الاحتياط بعدم الاختصاص ، وكانت المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية على غرار المادة ٤٠١ من قانون المرافعات المدنية تجيز الاستئناف في هذه الحالة لانعدام ولاية المحكمة الجزئية بالنسبة للفصل في الدعوى المدنية ، وكانت تلك المحكمة قد تناقضت عن هذا الدفع فلم تعرض له ولم تناقشه ولم ترد عليه وقضت بعدم جواز الاستئناف بمقولة إن قيمة الدعوى تقل عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائيا . فانها تكون قد أخطأت في تأويل القانون وفي تطبيقه بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب

المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يقض بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية ، فقد رأت محكمة أول درجة أن طلب التعويض يمكن الفصل فيه على أساس المسؤولية الافتراضية التي تضمنتها المادة ١٧٧ من القانون المدنى لا باعتبار أن التعويض ناشئ عن الجريمة ، فكان من حق الطاعن أن يدفع هذه المسؤولية بإثبات ما يتطلب هذه المسؤولية إثباته لعدم ما افترضه ، وكان من واجب المحكمة أن تمحص دفاعه وهو يقوم على أمرين أولهما أن الفصل في الدعوى المدنية يقتضى إجراء تحقيقات . وثانيهما فتدان رابطة السببية بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية وكلا الأمرين يودى إلى عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية فان تحقيق أسباب سقوط السور يقتضى إجراء بحث طويل وعمل تحقيقات ، وقد أشار الطاعن إلى ذلك في مذكرة مقدمة منه ، وأورد فيها طائفة من الأسباب التي يودى تحقيقها إلى الاقتناع بأن الحادث لا يرجع سببه إلى إهمال في المقاومة أو قدم في البناء أو عيب فيه ، وقدم تقريراً من خبير استشاري قال فيه إن السبب في سقوط السور قد يكون لرشح داخلي في الأرض أثر في الأساس دون أن يدركه النظر وقد يكون لسبب غير ظاهر في الأساس نفسه ، وقد يكون لغير ذلك من الأسباب الأخرى كذلك أساس الأبنية المجاورة وخلافه ومن ناحية أخرى ، فإن محكمة الدرجة الأولى قد استظهرت عدم وجود إهمال أو تقصير من الطاعن يستوجب مساءلته جنائياً إذ لم يثبت لها أنب المبنى كان به خلل ظاهر يجعله آيلاً

للسقوط ويجعل حارسه إذا ما أهمل في إصلاحه أو هدمه رغم علمه به مسئولاً جنائياً ، وبهذا انعدمت الرابطة بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية ، مما كان يستلزم قضاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، وهو من النظام العام ، وقد أثار الطاعن هذا الدفع أمام محكمة الاستئناف وشرح السببين اللذين يبرران الحكم بعدم الاختصاص ، ولكن المحكمة لم تواجه الدفع ولم تعرض لدفاعه وتناقضه ، وقضت بعدم جواز الاستئناف بمقولة إن المبلغ المطالب به هو قرش واحد .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على صورة المذكرة التي قدمها الطاعن للمحكمة الاستئنافية والمودعة بالملف أنه أورد بها ضمن دفاعه ويخلص مما قدمناه أنه للفصل في الدعوى المدنية كان لا بد من إجراء تحقيق وكان لا بد من انتداب خبير في حالة عدم الاطمئنان إلى تقرير الخبير الفني المقدم — غير أن شيئاً من ذلك لم يتم وجاء الحكم في الدعوى على غير أساس . وليس بمحتم أن يكون سبب انهيار كل بناء هو قدمه أو عيب فيه أو سوء صيانه ، وإلا لما أباح القانون لمارس البناء أن يثبت عكس هذه القرينة المفروضة ... وظاهر مما قدمناه أنه لم يستوف أي إجراء من الإجراءات المتعددة التي تقتضيها الدعوى المدنية ، فالمسؤولية عن انهيار السور لم تتحدد وذلك فضلاً عن أنه لم يبين بعد شخص المسئول عن الحادث وهل هم نظار الوقف أم الشاغلون للعين أم الجار أم صاحب المقهى أم رواده أم غير هؤلاء — ولما كانت المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص صراحة على أنه إذا استلزم

الفصل في التعويضات إجراء تحقيق خاص ينبئ عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلامصاريف ولما كان الفصل في موضوع دعوانا المدنية الحالية يستلزم كما يبدنا إجراء هذا التحقيق الخاص فإنه يتعين والحالة هذه إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة خاصة وأن الدعوى الجنائية قد انقضت بالفصل فيها بالبراءة نهائيا وانتهى إلى طلب قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أصليا بإلغاء الحكم المستأنف في الدعوى المدنية ورفض الطلبات المدنية واحتياطيا الحكم بعدم الاختصاص أو إحالة الخصوم على المحكمة المدنية، ومن باب الاحتياط السكلى إحالة الدعوى للتحقيق ليثبت الحارس عدم مسؤوليته المدنية . ولما كانت المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن جميع الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص يجوز استئنافها ، كما أنه يجوز استئناف الأحكام الصادرة بالاختصاص إذا لم يكن للحكمة ولاية الحكم في الدعوى وكانت المادة ٤٠١ من قانون المرافعات المدنية تجيز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة على محكمة أخرى مهما تكن قيمة الدعوى — ولما كانت ولاية محكمة الجنب والمخالفات في الأصل مقصورة على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم وكان اختصاصها بنظر الدعاوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة للارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منهما ، وكان مشروطا فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية ،

وكان المشرع المصرى قد أبرز هذا المعنى بالنص في المادة ٢٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، على جواز رفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية ، كما نص على ذلك في المادة ٢٥٢ من قانون الإجراءات ، وأجاز إدخال من يمثل المتهم إذا كان فاقد الأهلية وعلى جواز رفع الدعوى المدنية على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم ولكنه حرم رفع دعوى الضمان أمام المحاكم الجنائية أو إدخال غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية أو المسؤولين عنها — وما كان مؤدى ذلك ، أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعاوى المدنية إذا كانت محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمامها ، وكانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت أصلا على الطاعن تعويضا عن الضرر الذى أصاب المطعون ضده من جريمة القتل الخطأ التى كانت مطروحة أمام محكمة الجنب للفصل فيها — ولما كانت محكمة الجنب الجزئية وقد استظهرت أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة إذ لم يرتكب خطأ أو إهمالا ولم يقع منه عدم احتياط يستدعى مساءلته جنائيا ولكنها مع ذلك حكمت عليه بالتعويض قائلة : وحيث إن مسؤولية المتهم من الوجهة المدنية لها وضع آخر — كانت طبيعة مسؤولية صاحب البناء أو حائزه من الوجهة القانونية أوفى ظل للقانون المدنى متمشية حسبما استقر عليه الفقه والقضاء مع المسؤولية الجنائية جنباً لجنب أى يجب أن يثبت المدعى أن هناك خطأ معيناً قد صدر من صاحب المبنى أو الحائز أدى إلى حصول الحادث على النحو السابق شرجه في صدد

المسئولية الجنائية ومنها ركن العلم ، ولكن المادة ١٧٧ من القانون المدني قد غيرت من هذا الوضع السابق فيما يختص بعيب الإثبات في قولها « حارس البناء ولو لم يكن مالكا له مسئول عما يحدث له من ضرر ولو كان انهداما جزئيا ، ما لم يثبت أن الحادث لا يرجع سببه إلى إهمال في الصيانة أو قدم في البناء ، ويفهم من مدلول هذا النص المستحدث وما أشارت إليه المذكرة التفسيرية تعليقا على هذه المادة أن مسئولية الحارس أو صاحب البناء من الناحية المدنية قد فرضها القانون ، ولكنها قابلة للدليل العكسي إذا ما أثبت المالك أو الحارس أنه لا يرجع إلى إهمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه . وتطبيقا لهذه المادة على وقائع الدعوى فإن الثابت من المعاينة التي أجراها مأمور القسم ومن أقوال الشهود سالفة الذكر أن سبب سقوط الحائط كان القدم . ومن حيث إن المتهم لم يقدم دليلا على أن السقوط كان لغير القدم ، ولما كان الحكم قد أفصح بذلك عن أنه قضى بالتعويض لا على أساس نشوء الضرر عن الجريمة التي كانت مطروحة أمام المحكمة وقضى فيها بالبراءة ، ولكن على أساس آخر مستقل وهو قدم السور وما افترضته المادة ١٧٧ من القانون المدني من خطأ من حارس المبنى — ولما كانت المحكمة ، إذ قضت بذلك قد تجاوزت حدود ولايتها القاصرة على نظر الدعاوى المدنية التي تنشأ عن الجرائم التي تطرح أمامها — وكان الطاعن قد استأنف هذا الحكم أمام المحكمة الاستئنافية وتظالم لها من قضاء محكمة الدرجة الأولى في الدعوى المدنية ، دون أن تجرى تحقيقا فيها

يمكنه من هدم الافتراض الذي تضمنته المادة ١٧٧ من القانون المدني وطلب قبول الاستئناف شكلا والحكم من باب الاحتياط بعدم الاختصاص — ولما كانت المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية على غرار المادة ٤٠١ من قانون المرافعات المدنية تجيز الاستئناف في هذه الحالة لانعدام ولاية المحكمة الجزئية بالنسبة للفصل في الدعوى المدنية ، وكانت تلك المحكمة إذ تغاضت عن هذا الدفع ، فلم تتعرض له ولم تناقشه ، ولم ترد عليه وقضت بعدم جواز الاستئناف بمذكرة إن قيمة الدعوى تقل عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائيا ، إذ فعلت ذلك — فانها تكون قد أخطأت في تأويل القانون وفي تطبيقه ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى المدنية وإلزام المطعون ضده بمصاريفها .

(النسخة رقم ١٤٤٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اسماعيل محمدى ومصطفى حسن وحسن داود وأئیس غالى ومصطفى كامل المستشارين)

٧٣٦

٢٥ مايو سنة ١٩٥٤

١ — تفتيش • قبض • نقض • سحب جديد • الدفع ببطلان القبض والتفتيش • عدم إبداء أمام محكمة الموضوع • الحكم المطعون فيه لا يبين منه هذا البطلان • عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •

ب — تقليد أوراق مالية • حكم • تسببه • تقليد ورقة مالية من فئة المئيرة قروش • تطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات على وائمة الدعوى لا المادة ٢٠٤ من القانون المشار إليه • لا خطأ •

المبادئ القانونية

١ - متى كان الواقع هو أن المحامي المترافع عن المتهم لم يدفع بيطان القبض والتفتيش بل ترافع في موضوع التهمة ، وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه هذا البطلان فإنه لا يقبل من المتهم أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - لما كانت المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات تعاقب على المسكوكات المزورة أو المغشوشة بأحدى الطرق المنصوص عليها في المادتين ٢٠١ و ٢٠٢ السابقتين عليها ، وكانت هاتان المادتان وضعتا لحماية المسكوكات المتداولة قانونا أو عرفا في البلاد من التقليد سواء أ كانت هذه المسكوكات من الذهب أم الفضة أم غيرها ، وكانت طرق الغش والتقليد التي نص عليها في المادة ٢٠٢ لا يتصور وقوعها إلا في العملة المعدنية ، وكانت المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تعاقب كل من قلد أو زور أو استعمل شيئا من الأشياء التي ذكرتها مع العلم بتقليدها أو بتزويرها ومن بين ما ذكرت في الفقرة الخامسة أوراق مرتبات أو بوات أو سراكي أو سندات أخرى صادرة من خزانة الحكومة أو فروعها وكانت الأوراق المضبوطة قمع من صنعها تزوير الأوراق المسالية من فئة العشرة قروش الصادرة من خزانة الحكومة المصرية ، لما

كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق المادة ٢٠٦ عقوبات على واقعة الدعوى ولم يطبق المادة ٢٠٤ من القانون المشار إليه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(القضية رقم ١٣٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأئیس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٣٧

٢٥ مايو سنة ١٩٥٤

١ - عقوبة . مجرد اعتقاد المحكمة خطأ أنها طبقت في حق المتهمين المادة ١٧ من قانون العقوبات . لا يكسبهم حقاً في تخفيض العقوبة طبقاً لهذه المادة .
ب - نية القتل . إثباتها بما يؤدي إلى ذلك . مثال .
ج - معاقبة . نوب النيابة لإجرائها . عدم اعتراض الطاعن على ذلك . لا بطلان .
د - إثبات . محكمة الموضوع غير ملزمة بسماع شهود لم يطلب المتهم سماعهم عن وقائع ترى أنها واضحة وضوحاً كافياً .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت المحكمة قد ظنت خطأ أنها عاملت المتهمين بالرأفة حسبما تخوله لها المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن هذا الخطأ لا يكسب الطاعنين حقاً في تخفيض العقوبة إعمالاً لهذه المادة وفي حدود التطبيق الصحيح للقانون متى كانت أسباب الحكم ليس فيها ما يدل على أن المحكمة كانت لا تزال في حرج من النزول بالعقوبة عن القدر الذي قضت به على كل من المتهمين وتكون العقوبة

٧٣٨

٢٥ مايو سنة ١٩٥٤

مواد مخدرة • زراعة خشخاش • العقاب على إحرازه في أي طور من أطوار نموه • القول بأن الحيازة لا تنصرف إلا إلى النبات بعد قطعه • لاسند له • جريمة إحراز نبات الخشخاش • هي من الجرائم المستمرة • القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ •

المبدأ القانوني

لما كانت زراعة نبات الخشخاش وإحرازه في أي طور من أطوار نموه محرماً بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ومعاقبا عليه بمقتضى المادتين ٣٤ و ٣٣ من هذا القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد ردا صحيحاً على ما أبداه الدفاع عن المتهم من أن الحيازة لا تنصرف إلا إلى النبات بعد قطعه بأن هذه التفرقة لاسند لها من القانون الذي جاء خالياً من التخصيص ، وكان الثابت من الحكم أن نبات الخشخاش وجد مزروعاً بكثرة في حقل المتهم وأنه هو الذي كان يباشر شئون هذه الزراعة بنفسه بعد صدور القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ولو أن زرعه كان قبل ذلك - لما كان ذلك وكانت جريمة إحراز نبات الخشخاش التي وجهتها المحكمة إلى المتهم هي من الجرائم المستمرة ، فإن ما انتهى إليه الحكم من إدانة المتهم بوصف أنه هو الذي زرع الخشخاش المضبوط وأنه مالسكه وعمره هو تطبيق صحيح للقانون لا خطأ فيه .

(التفسير رقم ٥٧٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) •

المقضى بها هي التي رأتها مناسبة للواقعة وهي حرية من أي قيد .

٢ - إذا كانت المحكمة قد قالت بشأن نية القتل ، إنها ثابتة لدى الطاعنين من أن كلا منهما استعمل سلاحاً نارياً قتالاً وأنهما أطلقا النار من سلاحيهما بقصد الإضرار عليهما أخذاً بالنار الذي أشارت إليه فيما أوردته من مؤدى شهادة زوجة المجنى عليه ، فإن هذا البيان مجزئ في التدليل على قصد القتل لدى الطاعنين :

٣ - إذا كانت المحكمة قد تدبت النيابة لإجراء معائنة وكان هذا التدب قد تم بحضور محامي الطاعنين دون اعتراض منه كما أنه لم يتر بشأنه اعتراضاً في جلسة المرافعة التالية لحصوله وكان الحكم ليس فيه ما يدل على أن المحكمة استندت في إدانة الطاعنين إلى هذه المعائنة - فإن ما ينهيه الطاعنان على هذا الإجراء لا يكون مقبولا .

٤ - لمحكمة الموضوع أن تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع ترى أنها واضحة وضوحاً كافياً . ومتى كان الطاعنان لم يعترضوا على تلاوة أقوال من لم تسمعه المحكمة من الشهود ولم يتمسكا بسماع أحد منهم فليس لهما أن يعيبا على الحكم عدم سماع شهادة الشهود الذين أمرت المحكمة بتلاوة أقوالهم .

(القضية رقم ٢٥٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس غالي ومصطفى كامل المستشارين) •

٧٣٩

٧ يونيه سنة ١٩٥٤

١ — مواد مخدرة . قصد الاتجار بالهدير . يانه في الحكم . مثال .

ب — تفتيش . قصر التفتيش على شخص واحد من الأشخاص الذين اشتمل الإذن على أسمائهم . إجراء صحيح .

ج — إجراءات . عدم طلب المتهم إجراء معاينة أمام محكمة الموضوع . انتهى على الحكم بسبب ذلك . لا يقبل .

د — إثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تكوين عقيدتها . لها أن تأخذ بما تظن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما عداها .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم قد استخلص قصد الاتجار في جريمة إحراز المخدرات بما قاله ، وقد دلت كمية الحشيش المضبوطة ووجوده مجزءا إلى أجزاء عديدة وضبط المطواة التي أخرجها الضابط من جيب سرواله والتي ظهر من التحليل وجود قطع صغيرة من الحشيش عليها فضلا عما شهد به الضابط عن المعلومات التي وصلت إليه عنه — كل ذلك يدل على أن إحراز الحشيش كان للاتجار ولم يرقم أى دليل على أنه للنعاطى أو للاستعمال الشخصى . فإن ما استخلصته المحكمة على هذا النحو يكون سائغا سلبا في المنطق والقانون .

٢ — إذا كان ضابط البوليس قد استصدر أمرا بتفتيش منازل هذه أشخاص إلا أنه قصر تنفيذه على أحدهم دون الآخرين الذين اشتمل الإذن على أسمائهم فإن ذلك لا يعيب الإجراءات .

٣ — إذا كان الثابت من محضر الجلسة على لسان المدافع عن المتهم ، وقد طلبت النيابة المعاينة ، والمعاينة ترجع عدالة المحكمة ، فإن هذه العبارة لا تدل على أن الطاعن طلب من المحكمة إجراء معاينة . ولما كانت المحكمة هي صاحبة الحق في استيفاء العناصر التي ترتاح إليها في تكوين عقيدتها وهي من جانبها لم تر ضرورة لهذا الإجراء فلا محل لما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم ترد على طلب المعاينة .

٤ — للمحكمة أن تأخذ من أقوال الشهود بما تظن إليه وتطرح ما عداها .

(القضية رقم ٦٠٦ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل ومصطفى حسن وحسن دارد ومحمود إبراهيم اسماعيل وأمين فالى المستشارين) .

٧٤٠

٧ يونيه سنة ١٩٥٤

إثبات . سلطة المحكمة في تكوين عقيدتها بما في الدعوى من أدلة وعناصر . الأخذ بأقوال شاهد قبل منهم وعدم الأخذ بها قبل منهم آخر . من حق المحكمة .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من عناصر الإثبات المطروحة أمامها بما في ذلك محضر الاستدلالات ولما أن تأخذ بأقوال الشاهد بالنسبة إلى منهم معين وتلتفت عنها بالنسبة إلى منهم آخر إذ أن تقدير قيمة الشهادة ومبلغ قوتها في الإثبات من شأن

محكمة الموضوع وحدها .

(القضية رقم ٦٥٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٧٤١

٧ يونيو سنة ١٩٥٤

١ — إحرار المادة المخدرة بقصد الاتجار . إثباته بأدلة مؤدية إليه . مثال .

ب — نقص . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت المحكمة بما لها من

سلطة التقدير قد استخلصت من الأدلة التي

بينتها في حكمها أن الطاعن وهو الزارع

للنبات قد أحرز المادة المخدرة التي استخرجها

منه بعد نضجه على دفعات وتعرض لما دافع

به من نفي قيامه بالتجريح واستخراج المادة

المخدرة واسناده ذلك إلى غيره من المارة

بالزراعة وردت على ذلك بما يفنده ، كما

استظهرت من المساحة المزروعة وكثرة عدد

الشجيرات وانتشارها وما شهد به رئيس فرع

إدارة مكافحة المخدرات الذي صدقته وحولت

على ما شهد به من أن عددها يبلغ الآلاف —

أن زراعة نبات الخشخاش وحيازته كان

بقصد إنتاجه وبيعه كما أن إحرار ما أنتجته

من مادة الأفيون لم يكن بقصد الاستعمال

الشخصي ، فإن ما استخلصته المحكمة على هذا

النحو يكون سائغا سائما في المنطق والقانون .

٢ — لا جدوى للطاعن مما يثيره من أن

زراعة الخشخاش قد حصلت قبل سريان قانون

مكافحة المخدرات الجديد مادام الحكم قد أثبت

عليه إحراره في ظل هذا القانون لما استخرجته

من النبات بعد نضجه من مادة الأفيون وكانت

العقوبة المحكوم بها مقرررة بالقانون لجريمة

إحرار الأفيون المشار إليها كما أنها تدخل في

العقوبة المقررة لجريمة إحرار نبات الخشخاش

في أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بذلك

القانون وهي الجريمة التي أثبتها الحكم أيضا

على الطاعن فيما أورده من واقعة الدعوى .

(القضية رقم ٦١٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٧٤٢

٧ يونيو سنة ١٩٥٤

١ — سبق الإصرار . إثباته بأدلة مؤدية إليه . مثال .

ب — إثبات . شهود . أقوال الشهود في أي دور من أدوار التحقيق . جواز الاعتماد عليها .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم قد استخلص توافر

سبق الإصرار مما ذكره من قيام ضغينة

بين الطاعن والمجنى عليه نشأت إثر مشاجرة

سابقة بسبب الري — فإنه يكون قد دال

على توفر هذا الظرف تدليلا سائغا .

٢ — للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود

في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت

إلى صحتها .

(القضية رقم ٦١٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر أن للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بما تظن من إليه من أقوال الشاهد وتطرح قولاً آخر له؛ ولا تثريب عليها في الاستشهاد في حكمها بشهادة أدلى بها الشاهد في التحقيق ولو لم تمل بالجلسة ما دام الطاعن لم يطلب سماعه أو نلاوة أقواله وكانت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في جلسة المحاكمة وتناولها الدفاع عن الطاعن بالمناقشة .

٢ - إذا كان الحكم قد استظهر ظرفي سبق الإصرار والترصد بقوله « إن سبق إصرار المتهمين الأول والثالث على ارتكاب جريمتها ثابت من الباعث عليها وهو التآمر لقتيلهما من المجنى عليه وثابت بما تكشف عنه التحقيقات من ترقيبهما المجنى عليه وتعقبهما له وترصدهما إياه فضلاً عن اتفاقهما مع بعض الأشخاص ممن كانوا معهم للاختفاء في زراعة الذرة لقطع الطريق عليه وإنهاء حياته وخروج هؤلاء الآخرين على المجنى عليه وهو يجري يلتمس النجاة وسددم الطريق في وجهه بينما كان يلاحقه المتهمان الأول والثالث شاهرين مسدسيهما للقضاء عليه ثم إطلاق المتهم الأول والثالث عدة أعيرة نارية على المجنى عليه أودت بحياته مما يقطع بأنهما ارتكبا جريمة القتل باضرار سابق ونية عقداها من قبل ، - فإنه يكون قد دلت على توفر هذين الطرفين تدليلاً سائماً .

٧٤٣

٧ يونيو سنة ١٩٥٤

قتل عمد . نية القتل . بيانها في الحكم . مثال .
توافرها . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم قال في التدليل على توافر نية القتل « إن نية القتل متوافرة لدى المتهم من استعماله سلاحاً قاتلاً بطبيعته وهي البندقية المضبوطة التي عمرها بالذخيرة وأطلق منها ثلاث مقذوفات نارية على المجنى عليه قاصداً قتله فأصابه الأخير منها بفخذه الأيمن وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج، فإن هذا الذي قاله الحكم يكفي رداً على ما يثيره الطاعن من انعدام نية القتل .

٢ - إن توافر نية القتل أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع من غير معقب ما دامت قد أوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوتها .

(القضية رقم ٦١٧ سنة ٢٤ في بالهيئة السابقة) .

٧٤٤

٧ يونيو سنة ١٩٥٤

أ - إثبات . شاهد . الاعتماد على قوله دون قول آخر . جوازه . أقوال الشهود في التحقيقات . جواز الاعتماد عليها .

ب - قتل عمد . سبق الإصرار والترصد . إثباتهما بأدلة مؤدية إليهما . مثال .

ج - قرض . طعن لامصلحة منه . لا جدوى من إثباته . مثال .

الدليل الذي تبني عليه عقيدتها .

(القضية رقم ٦١٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة إبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى
حسن وحسن داود وأنيس ظلى المستشارين) .

٧٤٦

٩ يونيه سنة ١٩٥٤

أ — سبق الإصرار . إثباته بأدلة مؤدية إليه .
مثال .

ب — نقض . طعن لا مصلحة منه . لاجدوى
من إثارتها . مثال .

ج — قتل عمد . نية القتل . بيانها فى الحكم .
مثال .

د — نقض . عدم التعرض أمام محكمة الموضوع
لسفة محامى أحد الخصوم . لا يجوز إثارة ذلك أمام
محكمة النقض .

هـ — نقض . لا يجوز أن يضار الطاعن بسبب
طعنه .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم حين تعرض لظرف
سبق الإصرار قال إنه متوافر من ملابسات
الجريمة وطريقة مقارفتها والدافع اليها وكيف
بدأت وانتهت على ما كشفت عنه التحقيقات
والمعاينة ، فقد اتفقت رواية نائب العمد
والدسوقي الزغبى على تحامل المتهمين وحقدّم
على المجنى عليهما من خمسة عشر يوما قبل
الحادث بسبب النزاع على الساقية والاعتداء
على بعض المتهمين أثناءه ، وثبت أن الاعتداء
المزعوم على الحد الفاصل لا وجود له ، فلم
يكن هذا السبب الدافع إلى الاعتداء ولكن
ذلك السبب القديم الذى دفع المتهمين إلى أن

٢ — إذا كانت العقوبة التى قضت بها
المحكمة على الطاعن تدخل فى نطاق العقوبة
المقررة للقتل العمد من غير سبق إصرار
ولا ترصد فلا يجدى الطاعن الاحتجاج
بانتفاء هذين الظرفين .

(القضية رقم ٦٢٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٧٤٥

٩ يونيه سنة ١٩٥٤

أ — إثبات . أقوال الشهود فى التحقيقات
الابتدائية . جواز الاعتماد عليها .

ب — نجاسة أقوال الشاهد . جائزة . الأخذ
بأقوال شاهد قبل متهم وعدم الأخذ بها قبل متهم
آخر . من حق المحكمة .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة أن تعتمد إلى جانب
شهادة الشهود الذين سمعهم على ما فى
التحقيقات الابتدائية لأنها من عناصر
الدعوى المطروحة أمامها ، وعلى الخصوم
فيها أن يعرضوا المناقشة ما يريدون مناقشته
منها وأن يطلبوا من المحكمة أن تأمر بتلاوة
أقوال الشهود الذين سمعوا فى التحقيقات
الابتدائية ، فإن لم يفعلوا فلا يصح لهم
التمسك عليها بأنها استندت فى حكمها إلى تلك
الأقوال .

٢ — للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد
فى حق متهم وتلتفت عنها فى حق غيره وأن
تأخذ بشطر منها دون شطر آخر إذ مرجع
الأمر فى ذلك إلى مبلغ اطمئنانها إلى صحة

يحملوا هذه الأسلحة والآلات التي من شأنها إحداث القتل بعد أن اتتوه وصمموا عليه وأن يتجهوا إلى مكان المجنى عليهما ويقارفوا جريمتهم، - فإن ما قاله الحكم من ذلك للدليل على سبق الإصرار يكون سائغا وصحيحا في القانون لما يبين منه من أن الجريمة كانت وليدة روية وتدير وتفكير دام أياما كانت النفوس فيها على ما يقول الحكم قد هدأت وبعيت حفيظة الطاعنين كامة . ولا يقدح في توافر هذا الظرف وفي أن تكون الجريمة قد ارتكبت نتيجة تصميم سابق أن يحتاج الجناة أو أحدهم سببا لجائيا، زعوما للتحرش بالمجنى عليهما تبريرا للعدوان المبيت وتهيدا لتنفيذ القصد المصمم عليه .

٢ - لا جدوى للطاعنين في نفى سبق الإصرار مادامت العقوبة المحكوم بها عليهم تدخل في العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد دون توافر هذا الظرف ؛ ولا هبرة بكون المحكمة قد نصت في حكمها على تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ما دام تقدير العقوبة يكون بالنسبة إلى ذات الواقعة الجنائية لا بالنسبة إلى الوصف القانوني الذي وصفها به المحكمة إذ أن ذلك الوصف ما كان يمنعها لو شاءت من النزول بالعقوبة إلى أقل مما حكمت به على مقتضى الحدود الواردة في المادة ١٧ المشار إليها .

٣ - إذا كان الحكم قد تعرض لنية القتل عند الطاعنين واستخلص ثبوتها من استعمال

٤ - إذا كان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعنين تعرضوا بشيء أمام محكمة الموضوع لصفة محامي المدعى بالحقوق المدعى فليس لهم أن يشيروا اعتراضهم على حضوره لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - إذا نقض الحكم بناء على طلب المحكوم عليه فلا يجوز الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق إذ لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه .

(الفضية رقم ٩٢٤ سنة ٢٤ ق. رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس قالي المستشارين) .

٧٤٧

١٠ يونيو سنة ١٩٥٤

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المدة البناء . عدم صدور لائحته التنفيذية . لا يترتب عليه تعطيل تنفيذ نصوصه .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قد

مبهمة وغير واضحة — يكون مبنيًا على خطأ في تفسير القانون .

(النضية رقم ١٨٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن دارد ومحمود إبراهيم إسماعيل المستشارين) .

٧٤٨

١٠ يونيه سنة ١٩٥٤

مبان . القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضى . عدم إصدار اللائحة الخاصة بتنفيذه . هذا لا يمنع من تطبيق أحكامه .

المبدأ القانونى

إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضى قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذاً ، وقد نصت المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ١٠ منه المرفوعة بها الدعوى على أوامر ونواه صريحة غير معاقة على شرط ويحتم القانون مراعاتها فى كل تقسيم يراذ إنشاؤه فى المدن والقرى التى يسرى عليها القانون ، كما نصت المادة ٢٥ على تكليف وزراء الأشغال العمومية والداخلية والصحة العمومية والعدل تنفيذه كل فيما يخصه وخواتم إصدار قرارات بالوائح التنفيذية له ، وأن نصوص القانون إذ أجازت عند إصدار هذه اللوائح إضافة شروط على الشروط الواردة فيه أو تعديل بعض هذه الشروط بالنسبة لبعض المدن أو القرى أو لبعض الأحياء من المدن فيما يتعلق بعرض الطرق — لم ترتب على التراخى فى إصدار هذه اللوائح

صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذاً ، وتنص المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ١٠ منه على أوامر ونواه صريحة غير معاقة على شرط يحتم القانون مراعاتها فى كل تقسيم يراذ إنشاؤه فى المدن والقرى التى يسرى عليها ، وتنص المادة ٢٥ على تكليف وزراء الأشغال العمومية والداخلية والصحة العمومية والعدل بتنفيذه كل فيما يخصه ، وإذ خواتم إصدار قرارات بالوائح التنفيذية له وأجازت فيها إضافة شروط على الشروط الواردة فيه (المادتان ٢ و ١٢) أو تعديل بعض هذه الشروط بالنسبة لبعض المدن والقرى أو لبعض الأحياء من المدن فيما يتعلق بعرض الطرق (المادة ٤) لم ترتب على التراخى فى إصدار اللوائح التنفيذية تعطيل النصوص الناجزة التى أوجب القانون مراعاتها كما أن المادة السابعة من القانون إذ نصت على وجوب تقديم الطالب الخاص بالموافقة على التقسيم طبقاً للشروط والأوضاع المقررة باللائحة التنفيذية إنما أجازت أن تتضمن تلك اللائحة من الشروط والأوضاع لتنظيم الطلبات شروطاً أخرى غير ما أوجبه القانون دون أن يفيد ذلك أنه إذا لم تصدر لائحة تنفيذية امتنع تنفيذ القانون . وإذن فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهمين تأسيساً على أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لم تصدر بعد لائحته التنفيذية بما يجعل أحكامه

تعطيل الأحكام الناجزة التي أوجب القانون مراعاتها ، وإذ نصت المادة السابعة من القانون على وجوب تقديم الطلب الخاص بالموافقة على التقسيم طبقاً للشروط والأوضاع المقررة باللائحة التنفيذية إنما أجازت أن تتضمن تلك اللائحة من الشروط والأوضاع تنظيم الطلبات شروطاً أخرى غير ما أوجبه القانون دون أن يفيد ذلك أنه إذا لم تصدر اللائحة التنفيذية امتنع تنفيذ القانون ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قصده بالبراءة على عدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه يكون قد أخطأ في تفسير القانون .

(الفضية رقم ٢١٣ سنة ٢٤ في بالهيئة السابقة) .

٧٤٩

١٠ يونيو سنة ١٩٥٤

ضبطية قضائية . إدارة مكافأة المخدرات . اعتبار رجالها من مأموري الضبطية القضائية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ . تصحيح وضمها بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ . اختصاص رجالها غير متبدد بمكان ما .

المبدأ القانوني

لم يكن صدور قرار مجلس الوزراء في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ إلا لتصحيح وضع إدارة مكافأة المخدرات بإعادة إنشائها واسباغ اختصاصها عليها من يملك ذلك ، فبعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية يخولها اختصاص مكتب المخابرات بالمخدرات المنشأة

في سنة ١٩٢٩ والذي لم يكسب ضباطه صفة مأموري الضبط القضائية أصبحت منشأة بموجب قرار من مجلس الوزراء يحدد لها اختصاصها المنصوص عليه فيه وهو مكافأة المخدرات وتنفيذ القوانين الخاصة بها ، فأصبحت إدارة مكافأة المخدرات بموجب هذا القرار وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذاً له منشأة على وجه قانوني صحيح ويكون لجميع ضباطها سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعدئذ صفة مأموري الضبط القضائية التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ فأصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها نوعية وشاملة وغير مقيدة بمكان على ما يبين من المذكرة الإيضاحية التي قدم بها وزير الداخلية مشروع القانون المشار إليه ، ولا يؤثر في ذلك أن لا يكون وزير الداخلية قد أصدر قراراً بإنشاء فروع لهذه الإدارة إلا في أغسطس سنة ١٩٥٢ .

(الفضية رقم ٤٠٨ سنة ٢٤ في رئاسة ومضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل المستشارين) .

٧٥٠

١٤ يونيو سنة ١٩٥٤

دعوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . القانون أباح رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية . رفع الدعوى العمومية على التهم لتسببه خطأ في قتل الجنى عليه بالسيارة قيادته . تبرئة المتهم من التهمة المستندة إليه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة له لعدم قيام خطأ من

٧٥١

١٤ يونيه سنة ١٩٥٤

١ — إثبات . الاعتماد على قول الشاهد دون قول آخر له . جواز .

ب — إثبات . سلطة المحكمة في اطراح أية ورقة لا تظمن إليها بما في ذلك الشهادات الطبية .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالف ما قرره في مرحلة أخرى .

٢ — لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير وقائع الدعوى أن تطرح أية ورقة لا تراها جديرة بثقتها فإذا كان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعن طلب إلى المحكمة استدعاء الطبيب الذي حرر الشهادة الطبية المقدمة منه لمناقشته فإن ما يثيره الطاعن في شأن اطراح هذه الشهادة وعدم سماع الطبيب لا يكون مقبولا .

(الفضية رقم ٦٣١ سنة ٢٤ ق بالحیثة السابقة) .

٧٥٢

١٤ يونيه سنة ١٩٥٤

تقضى . طعن . إجراءات الطعن . الشهادة الدالة على عدم ختم الحكم في الميعاد . عدم بيان صلة طالب الشهادة في الطلب . عدم قبول الطعن .

المبدأ القانوني

متى كان الطاعن لم يحصل على الشهادة التي تفيد عدم ختم الحكم المطعون فيه في الثمانية

جانبه . القضاء بالزام الدعوى من الحقوق المدنية بالتعويض . خطأ .

المبدأ القانوني

الأصل في الدعوى المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحاكم الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن تلك الجريمة انتفت علة الاستثناء كما انتفى هذا الاختصاص . وإذن متى كان المتهم قد برىء من التهمة التي رفعت بها الدعوى الجنائية وهي تهمة القتل الخطأ ورأت محكمة الجنح رفض الدعوى المدنية بالنسبة له فإن مسئولية الطاعة عن الفعل المستند للتهمة باعتباره تابعا لها تكون على غير أساس ، أما ما أسنده الحكم إليها من إهمال وقع منها قبل الحادث جعله أساسا لإلزامها بالتعويض فأمر يختلف عن الأساس الذي قامت عليه الدعوى العمومية وقام عليه اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية قبل المتهم تبعا لها وقبل الطاعة باعتبارها مسئولة عن خطئه .

(الفضية ٥٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس قالى ومصطفى كامل المستشارين) .

فوات الغرض منه مما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسمى على مصلحة الفرد . وإذن فتمى كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة قد أصدر أمره بتفتيش منزل الطاعن بناء على التحقيق الذي أجراه وأقرته محكمة الموضوع على كفاية هذا التحقيق لتسوية إجراء التفتيش فإن الدفع ببطالان أمر التفتيش لا يكون له أساس .

٣ - الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الحكم قد استظهر أن الذي حصل تفتيشه في الواقع هو منزل المتهم المقصود بالأمر بالتفتيش .

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ركن الإحراز في جريمة إحراز الجواهر المخدرة في قوله « إن المحكمة ترى أن التهمة ثابتة على المتهم الذي ضبط المخدر تحت سربرنومه وقد حاول الدفاع أن يشكك في صحة إحراز المتهم للمخدر بقوله إنه دس عليه من زوجته أو ولدى بنته أو آخرين ولم يدع المتهم شيئاً من ذلك عندما سئل في التحقيق بل ذكر أن ولدى بنته يعيشان وحدهما ولا شأن لهما بحجراته ، وترى المحكمة أن المتهم هو الحائز لحجراته وما فيها والمقيم بها مع زوجته والمستول عنها ولم يقم أى دليل أو قرينة على أن المواد المخدرة دسست عليه بل أن تحريات ضابط المباحث وما انتهى إليه تحقيق المحكمة بجلسة اليوم تدل على أنه محرز للمخدر عالم به ، - فإن هذا

الأيام المقررة بالقانون لا بنفسه ولا بواسطة غيره بل حصل عليها شخص آخر لم يبين صفته في الطلب ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(التفتيش رقم ٦٣٥ سنة ٢٤ ق وثاسة ومضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وعمود إبراهيم إسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٥٣

١٤ يونيه سنة ١٩٥٤

١ - نقض . عدم دفع التهم أمام محكمة الموضوع ببطالان الأمر الصادر بتفتيش منزله . إثارة ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز .

ب - تفتيش . التحقيق المفتوح الذى يسوغ التفتيش . لا يشترط فيه أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات .

ج - تفتيش . الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه في الاذن . لا يبطل التفتيش .

د - ركن الإحراز في جريمة إحراز المخدرات . استظهاره في الحكم . مثال .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطالان الأمر الصادر بتفتيش منزله فلايس له أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا يشترط للتحقيق المفتوح الذى يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات وإنما يترك تقدير كفاية هذه الأدلة لسلطة التحقيق حتى لا يكون من وراء خلل يدها احتمال

القول يتوفر فيه ركن الاحراز في هذه الجريمة .

(القضية رقم ٦٣٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٧٥٤

١٦ يونيه سنة ١٩٥٤

أ — إثبات . محكة الموضوع . سلطتها في تكوين عقيدتها . الاعتماد على قول الشاهد دون قول آخر له . جوازه . شامد . تجزئة أقواله . جائزة .

ب — إثبات . تقدير أدلة الدعوى . سلطة المحكة في ذلك .

ج — قتل عمد . نية القتل . بيانها في الحكم . مثال .

د — دفاع شرعى . عدم التمسك به . الوقائع كما أثبتتها المحكة لا تفيد قيامه . اللعن على الحكم بمقولة إنه أغفل البحث في قيامه . لا يصح .

المبادئ القانونية

١ — لمحكة الموضوع أن تعمل على رواية شاهد بذاتها دون غيرها من الروايات متى اطمأنت إليها . كما أن من حقها تجزئة أقوال الشهود والأخذ بما تظنن إليه منها وإطراح ما لا يرتاح إليه .

٢ — إن تقدير الدليل مسألة موضوعية مرعيا اقتناع المحكة أو عدم اقتناعها وأن مطلوبة المحكة باتباع قاعدة ثابتة تطبقها على كل الوقائع وتنسجها مع كل الشهود هو مصادرة لحرية الأساسية في وزن عناصر الإثبات المخالفة وتقديرها على الوجه الذى يرتاح إليه ضميرها .

٣ — إذا كان الحكم قد دلل على توافر

نية القتل عند الطاعن بقوله « وحيث إن نية القتل ثابتة تماما قبل المتهمين ثبوتنا لا يحتمل الشك من خروجهم هم وآخرون من أقاربهم وأهليتهم من منازلهم على أثر الشجار الذى حصل قبيل الغروب يحمل كل منهم سلاحا ناريا معبأ بالذخيرة وأخذوا يطلقون مقدوفاتها على خصومهم قاصدين إزهاق أرواحهم فمات من مات وأصيب الآخرون بالاصابات الموصفة بالتقرير الطبى والى كادت تودى بحياتهم لولا مداركتهم بالعلاج وكان الدافع على ذلك الشجار التافه الذى حدث بين ... وبين ... والذى حرك فيهم كوامن الحقد والغضب للحزازات القديمة فأقدموا على قتلهم غير عابئين بنتيجة أعمالهم أو مقدرين لما يترتب عليها من مسئوليات . » .

فان ما قاله الحكم كاف لإثبات توافر نية القتل عند الطاعن .

٤ — إذا كانت واقعة الحادث كما حصلها الحكم من أقوال المجنى عليه تنفى قيام حالة الدفاع الشرعى عند الطاعن وتدل على أنه اعتدى على المجنى عليه أثناء ما كان يستدير محاولا الهرب من أمامه ، وكان الطاعن لم يثر في دفاعه أمام المحكة أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس فليس له أن يطعن على الحكم بمقولة إنه أغفل البحث في قيامها .

(القضية رقم ٦٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكة وامين اميل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٥٥

١٦ يونيه سنة ١٩٥٤

تفتيش . إذن النيابة . تقدير الظروف التي تبرر
التفتيش . متروكة لها تحت رقابة محكمة الموضوع .

المبدأ القانوني

من المقرر أن تقدير الظروف التي تبرر
التفتيش من الأمور الموضوعية التي تقدرها
سلطة التحقيق ثم محكمة الموضوع . فإذا
كان يبين من الحكم أن النيابة اعتمدت في
إصدار أمرها بالتفتيش على ما رآه من كفاية
التحريات التي قام بها رجال البوليس وأن
المحكمة قد أقرتها على هذا التقدير فلا محل
لما يشيره الطاهن من بطلان أمر التفتيش .

(القضية رقم ١١٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى
حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس قالي ومصطفى كامل
المستشارين) .

٧٥٦

٢١ يونيه سنة ١٩٥٤

١ — إثبات . أقوال الشهود في التحقيقات
الابتدائية . جواز الاعتماد عليها وإن خالفت ما أدلى
به الشهود أمام المحكمة .

ب — إجراءات . شهود . سماع المحكمة بعض
الشهود . عدم تمسك التهم بسماع باقي الشهود . النعنى
على المحكمة أنها لم تسمعهم . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت التحقيقات الابتدائية من
العناصر المطروحة أمام المحكمة فإن لها أن
تعتمد عليها إذا اطمأنت إلى صحتها وإن

خالفت ما أدلى به الشهود الذين سمعهم .
٢ — إذا كانت المحكمة قد اكتفت
بسماع بعض شهود الإثبات ولم يطلب الطاعن
إلى المحكمة سماع باقي الشهود فلا يقبل منه
أن ينعى عليها أنها لم تسمعهم .

(القضية رقم ٧٥١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم
خليل ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس قالي
المستشارين) .

٧٥٧

٢١ يونيه سنة ١٩٥٤

١ — تلبس . إلغاء التهم المخدر على مشهد من
ضابط البوليس . هذا تخلص منه بإرادته عما يجوز
من مخدر . إدانته بناء على الدليل المستمد من ضبط
المخدر . صحيحة .

ب — شهود نفي . تبرير أطراح شهادتهم . غير
لازم .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الثابت مما هو وارد في
الحكم المطعون فيه أن ضبط المخدر الذي دان
الحكم الطاعنة بأحراره لم يكن وليد تفتيش
وقع عليها وإنما كان ذلك نتيجة لتخليها عنه
طواعية واختيارها بإلقائها إياه على مشهد من
الضابط الذي كان يقوم وقتئذ بتنفيذ الأمر
الصادر من النيابة بتفتيش منزل زوجها ؛
فلا يحق لها من بعد والجريمة منابس بها أن
تطعن في صحة الضبط أو في صفة من اجراه .

٢ — لمحكمة الموضوع — في حدود
سلطانها التقديرية — أن تطرح أقوال شهود

من حرية المحكمة في الأخذ بأي دليل على ثبوت الواقعة بطرح أمامها فتظمن إليه .

٢ — إن ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش بشأن قيام رجال الإدارة بناء على طلب وزارة الزراعة بإعدام كل زراعة حشيش قائمة أو مقبوذة وتحصيل نفقات ذلك بالطريق الإداري لأشأن له بالمحاكمة الجنائية ولا يخل بأصولها المقررة بالقانون . وإذن فإنه يكون في غير محله الدفع ببطالان الإجراءات المؤسس على أن رجال مكتب المخدرات الذين لم تكن لهم صفة مأموري الضبطية هم الذين قاموا بإعدام زراعة الحشيش المضبوطة .

٤ — التمسك بأن عينات نبات الحشيش التي أخذت من الزراعة المضبوطة هي غير التي أرسلت للتحميل لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٧٥٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٧٥٩

٢١ يونيو سنة ١٩٥٤

١ — إثبات . محكمة الموضوع . سلطانها في تكوين عقيدتها . لها أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما عداها .
ب — قتل خطأ . خطأ مشترك . لا يخل أي منهم اشتراك في هذا الخطأ من المسؤولية .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما

الذي دون أن تكون ملزمة بالرد عليها صراحة اكتفاء بما تورد من أدلة الثبوت في حكمها .

(القضية رقم ٧٥٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٧٥٨

٢١ يونيو سنة ١٩٥٤

١ — مواد مخدرة . زراعة حشيش . إجراءات .
منبسط زراعة حشيش وقت أن كان إحراراً من جرائم الجنح . حصول الضبط بواسطة موطون ليس لهم صفة رجال الضبطية القضائية . لا بطلان . ملة ذلك .
ب — مواد مخدرة . زراعة حشيش . إعدام النباتات المضبوطة تم بواسطة موظفين غير من نص عليهم القانون . لا تأثير لذلك على إجراءات المحاكمة .

ج — نقض . طعن . سبب جديد . التمسك بأن الهيئة المرسلة لتحليل تخالف نبات الحشيش المضبوط . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ — إن زراعة الحشيش في وقت وقوع الحادث كانت من جرائم الجنح ولم يشترط القانون لإقامة الدعوى بالجنحة أن تكون مسبوبة بتحقيق أو إجراءات معينة ، وإن المادة الخامسة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش والذي كان سارياً وقت الحادث إذ نصت على أن يتولى إثبات الجرائم المنصوص عليها فيه رجال الضبطية القضائية ومن تتدبرهم وزارة الزراعة لهذا الغرض من الموظفين الذين يكون لهم في سبيل القيام بهذه المهمة صفة رجال الضبطية القضائية — إذ نصت المادة على ذلك لم تقيد

رئيسي وكان عليه أن يثبت حتى يتحقق من خلو الطريق ولكنه اندفع مسرعا ودون أن يطلق أداة التنبيه ، كما أثبت الحكم الإصابات التي حدثت بالمجنى عليه نتيجة الاصطدام وأن الوفاة قد نشأت عنها — فانه يكون قد بين رابطة السببية بين خطأ الطاعن والضرر الذي حدث .

٣ — إذا كان ما أثبتته الحكم في صدور مسئولية الشركة المستولة عن الحقوق المدنية لايين منه إذا كان قد أقام مسئولية هذه الشركة على أساس مسئولية المتبوع عن خطأ تابعه باعتبار أن هذا الخطأ وقع منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أم أقام مسئوليتها على أساس تقصيرها في وضع نظام محكم لسياراتها مما يسر للتهمة الذي يشتغل حاملا لديها سبيل استعمالها لجعلها الحكم بذلك مسئولة عن الحادث مسئولية أصلية — فإن الحكم يكون قاهر البين قصورا يعيبه ويستوجب نقضه بالنسبة للشركة المستولة عن الحقوق المدنية .

(القضية رقم ٥٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٦١

٢٢ يونيه سنة ١٩٥٤

نقض . متهم بوقائع تزوير متعددة . إدانته عنها جميعا مع توقيع عقوبة واحدة عليه تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . طئنه في الحكم ونصره على راقعة واحدة منها فقط . لايجدى .

تضمن إليه من أقوال الشهود وتطرح مالا تضمن إليه .

٢ — لايجدى المتهم في جريمة القتل الخطأ محاولة إشراك متهم آخر في الخطأ الذي انبنى عليه وقوع الحادث ، إذ الخطأ المشترك بفرض قيامه لايجل الطاعن من المسئولية .

(القضية رقم ٧٥٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٧٦٠

٢٢ يونيه سنة ١٩٥٤

١ — دعوى عمومية في جنحة . لانسقط إذا لم تكن قد انقضت من وقت وقوع الجريمة إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ مدة الأربع السنوات والنصف المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

ب — قتل خطأ . رابطة تسببية . بيانها في الحكم . مثال .

ج — دعوى مدنية . مسئول عن الحقوق المدنية . عدم بيان أساس مسئولية في الحكم وهل هو مسئول من خطأ تابعه أو من خطئه الشخصي . قصور .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت الجنحة التي حوكم الطاعن من أجلها قد حصلت في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ ولم يكن قد انقضى من ذلك التاريخ حتى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ مدة أربع سنوات ونصف سنة فإن الدعوى العمومية لم تسقط .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان يقود سيارته في طريق ممنوع السير فيه ولم يتخذ أى احتياطات حين أقبل على مفارق شارع شمبليون وهو شارع

المبدأ القانوني

إذا كان مانسب إلى الطاعن ثلاث وقائع تزوير ، وكان الطاعن قد قصر طعنه على واقعة واحدة منها ولم يتناول في طعنه الواقعتين الآخرين اللتين أثبتت عليهما الحكم ، وكان الحكم إزدانه في الجرائم المنسوبة إليه قد أوقع عليه من أجلها عقوبة واحدة تطبيقاً للبادء ٣٢ من قانون العقوبات — فإن الطاعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

(القضية رقم ٥٥١ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة الأمانة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحسن داود ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٦٢

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٤

أ — قتل عمد . نية القتل . استظهارها في الحكم . مثال .

ب — إثبات . شاهد نفي . سلطة المحكمة في تقدير شهادته .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها في قوله « وحيث إنه عن نية القتل فالثابت ما تقدم أن المتهم تخير لارتكاب الجريمة وقتاً كان المجنى عليه فيه نائماً وجثم فوقه حتى يشل حركته إذا ما استيقظ وطعنه ثلاث طعنات بآلة قاتلة هي سكين وفي إحدى هذه الطعنات أغمد المتهم سكينه في جدار الصدر الأيسر للمجنى عليه

فرق حلبة الشدى الأيسر تماماً فنفذت الطعنة إلى تجويف الصدر الأيسر وأصابته مقتلاً من المجنى عليه وذلك يدل على أن المتهم قصد إزهاق روح المجنى عليه فتوانر في حقه القصد الجنائي الخاص ، — فإن ما قاله الحكم من ذلك سائح ، أما مجرد عدم قول المجنى عليه إن نية الطاعن كانت منصرفة إلى القتل أو قوله إنه لا يعرف قصد الجاني فإنه ليس من شأنه أن يقيد حرية المحكمة في استخلاص ذلك القصد من كافة ظروف الدعوى .

٢ — إذا كانت المحكمة قد تعرضت لشهادة شاهدى النفي وأبدت عدم اطمئنانها إليها فلا تجوز مناقشة حكمها في عدم تعويله عليها .

(القضية رقم ٥٥٦ سنة ٢٤ في باليئة السابقة) .

٧٦٣

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٤

أ — إجراءات . شهود . الأخذ بأقوال بعض الشهود في التحقيقات الأولية دون مراعهم . جواز .
ب — إثبات . محكمة الموضوع . سلطاتها في تكوين عقيدتها . لها أن تأخذ بأقوال فريق من الشهود وتطرح ما عداها .

المبادئ القانونية

١ — إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن القانون لا يمنع المحكمة من أن تعول على شهادة شاهد في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم ما دام أنها كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة

وذلك ولو لم تكن قد أمرت بتلاوتها في الجلسة .

٢- لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال المجنى عليه وتطرح أقوال الشهود الآخرين، إذ المرجع في ذلك إلى ما تقتضيه به وتطمئن إلى صحته دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لشهادة هؤلاء الشهود .

(القضية رقم ٥٦٢ سنة ٢٤ ق. بالهيئة السابقة) .

٧٦٤

٢٢ يوتيه سنة ١٩٥٤

أ- دفاع . طلب ضم ملف قضية الدعوى . عدم تمسك المدافع عن المتهم بهذا الطلب في الجلسات اللاحقة وعدم إثارته في المرافعة . النعى على الحكم عدم إجابة هذا الطلب . في غير محله .

ب- جريمة . الباعث عليها . ليس ركنًا من أركانها . عدم تحدث المحكمة عنه . لاخطأ .

ج- شهادة . الشاهد الذي يؤدي البين عند مباشرة الوظيفة . لا لزوم لتخليفه في كل قضية بحضور لشهادة فيها .

المبادئ القانونية

١- متى كان المدافع عن المتهم قد طالب في إحدى الجلسات ضم ملف قضية لتطلع المحكمة عليه قبل الفصل في الدعوى ثم تداولت الدعوى بعد ذلك عدة جلسات وترافع المحامي في آخر جلسة دون أن يعاود طلب الضم أو يتمسك به في مرافعته مما يفيد تنازله عنه - فليس للتمم أن ينهى على المحكمة عدم إجابة هذا الطلب .

٢- الباعث على ارتكاب الجريمة ليس عنصرا من عناصرها والمحكمة ليست مكلفة باستظهاره .

٣- من أدى يمينا عند مباشرته لوظيفته يغنى عن تخليفه في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم . وإذن فإنه لا يعيب الحكم أن يكون الطبيب الشرعي قد أدلى بشهادته أمام المحكمة دون حلف اليمين .

(التسمية رقم ٥٦٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وأنيس قالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٦٥

٢٢ يوتيه سنة ١٩٥٤

أ- إثبات . شامد . تجزئة أقواله . جائزة . شهود نقي . تبرير اطراح شهادتهم . غير لازم . ب- سبق الاصرار . إثباته بأدلة مؤدية إليه . مثال .

المبادئ القانونية

١- لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، وهي ليست ملزمة بالرد صراحة على ما شهد به شهود النقي ما دامت يثبت رأيا فيه ضمنا بأخذها بأدلة الثبوت التي ينتجها في الحكم .

٢- إذا كان الحكم حين تحدث هن ظرف سبق الاصرار قال د إن سبق الاصرار ثابت لدى المتهمين الأول والثاني من توجهما معا إلى منزل المجنى عليه مسلحين أو لهما

قد حدثت نتيجة الخطأ الواقع منه لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا البيان قاصراً متعينا نقضه .

٢ — إن تعديل قيمة التعويض من المحكمة الاستئنافية بالزيادة أو النقص إنما هو أمر موضوعي يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية فلا تجوز المناقشة فيه أمام محكمة النقض .

(الفضية رقم ٧٣٤ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس قالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٦٧

٢٩ يونيو سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . قرار غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه لا يكون إلا خطأ في تطبيق القانون أو تأويله . الطعن فيه لقصور . غير جائز .

المبدأ القانوني

لما كان الشارع في المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصر حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، وكان ما يثيره الطاعن من قصور في أسباب القرار المطعون فيه لعدم الرد على أدلة الاتهام التي تقدم بها ومن استناد القرار إلى أوراق لم يطلع عليها ، وما ذهب إليه في نفي جريمة التبيد استناداً إلى واقعة قيام المطعون ضده بسداد المبلغ المدعى بتبيده إلى أحد دائي

يسكن ثقيلة وثانيتها بعضاً ومناذاتها عليه حتى إذا خرج لها اعتديا عليه مباشرة دون أن يسبق الاعتداء حديث أو مشادة الأمر الذي يدل على أنهما ذهبا لمنزل المجنى عليه عاقدين العزم وميئين النية على الاعتداء عليه تدفعهم إلى هذا الضغينة السابقة والتي يرجع تاريخها إلى شهور سابقة وهي الخاصة بالاعتداء على قريبهم ... وإصابته بعاهة مستديمة وانها المجنى عليه وآخرين من ذوى قرابته في ذلك الاعتداء ، — فإن ما قالته المحكمة من ذلك يكون سائغا ومؤدياً إلى ما انتهت إليه من قيام ظرف سبق الإصرار . (الفضية رقم ٥٦٧ سنة ٢٤ في بالية السابقة) .

٧٦٦

٢٨ يونيو سنة ١٩٥٤

١ — حكم . تسببه . قتل خطأ . إدانة المتهم في هذه الجريمة بناء على أنه تسبب بمخطئه في وفاة المجنى عليهم . عدم بيان الإصابات وكيف أدت إلى الوفاة . قصور .

ب — تعويض . سلطة المحكمة في تقديره .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ وبين الخطأ الذي وقع منه واتخذ من توفره دليلاً على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية في حقه دون أن يبين الإصابات التي حدثت بكل من المجنى عليهم وسببت وفاتهم أو يشير إلى التقارير الطبية الموضحة لها ولما أدت إليه — فإن إدانة المتهم على اعتبار أن وفاة المجنى عليهم

٧٦٩

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤

١ — إجراءات . نيابة عامة . ثبوت تمثيلها في الجلسة . عدم اشتغال الحكم على اسم ممثل النيابة سهوا . لابطال .

ب — ارتباط . تقدير توافره . موضوعي . فصل الجناية عن الجنحة . حق المتهم في مناقشة الأدلة بأكملها بما فيها واقعة الجنحة التي فصلت .

ج — نقض . طعن . سبب جديد . دعوى مدنية . ترك الادعى دعواه . عدم التمسك به لدى محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ — متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن وكيلًا للنائب العام كان حاضرا وترافع في القضية غير أن اسمه لم يثبت بالمحضر وكان الطاعن لا يدعى أن النيابة لم تكن ممثلة عند نظر الدعوى تمثيلا صحيحا ، فإن عدم اشتغال الحكم على اسمه سهوا لا يترتب عليه البطلان .

٢ — تقدير الارتباط المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون العقوبات متعلق بموضوع الدعوى ، وللمحكمة الجنائية إذا ما أحيلت إليها جنحة مع جناية للفصل فيهما معا حق فصل الجناية عن الجنحة متى لم يكن بينهما ارتباط غير قابل للتجزئة وهذا الفصل لا يحول دون مناقشة المتهم لأدلة الدعوى بأكملها بما فيها واقعة الجنحة التي فصلت .

٣ — لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية قد اشترطت لاعتبار

الطاعن وما انتهى إليه من أن هذا السداد يبرئ ذمة المطعون ضده ، كل ذلك لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو تأويله بما يجوز معه الطعن بطريق النقض من المدعى بالحق المدني في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، طبقا للقانون — فإن الطعن يكون غير جائز .

(القضية رقم ٢١١٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين)

٧٦٨

٢٩ يونيو سنة ١٩٥٤

إجراءات . دفاع . الحامي المدافع عن المتهم أمام محكمة الجنائيات . وجوب أن يكون من المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . عدم مراعاة ذلك . بطلان الإجراءات . المادة ٣٧٧ إجراءات .

المبدأ القانوني

نصت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحامين المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالرافعة أمام محكمة الجنائيات ، فإذا كان الحامي الذى باشر الدفاع عن المتهم لم يقبل للرافعة أمام المحاكم الابتدائية فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام من تاريخ سابق — فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة .

(القضية رقم ٧٤٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل المستشارين)

سكت هو أمامها عن المطالبة بتنفيذه .

٢ — المحكمة الموضوع وهي بسبيل تكوين عقيدتها في الدعوى أن تأخذ بقول الشاهد بالنسبة لبعض المتهمين دون البعض الآخر ، إذ الأمر في ذلك مرجعه إلى اطمئنانها .

٣ — إن الجنون أو العاهة في العقل اللذين أشارت إليهما المادة ٦٢ من قانون العقوبات دون غيرهما ورتبت عليهما الإعفاء من العقاب هما اللذان يجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور أو الاختيار في عمله ، أما المصاب بالحالة المرضية المعروفة باسم الشخصية السيكوباتية فإنه لا يعتبر في عرف القانون مجنونا .

(القضية رقم ٦٤٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و إبراهيم خليل و إسماعيل مجدى و محمود إسماعيل و مصطفى كامل المستشارين) .

٧٧١

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤

نقض • إجراءات الطعن • الشهادة المثبتة لعدم إيداع الحكم • لم الكتاب في الميعاد المأمور بها • هي الشهادة الصادرة من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم • شهادة صادرة من محكمة الاستئناف السابع لها مستشارو محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم • لا يعتد بها •

المبدأ القانوني

إن الشهادة المثبتة لعدم إيداع الحكم بقلم الكتاب في الميعاد ، هي الشهادة المعطاة من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ،

المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه أن يكون غيابه بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة ، وكان ترك المرافعة على هذه الصورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا ، وكان المتهم لم يتمسك بترك المدعى لدعواه أمام محكمة الموضوع — فلا يسوغ له أن يشيره لأول مرة لدى محكمة النقض .

(القضية رقم ٥٦٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و إبراهيم خليل و إسماعيل مجدى و محمود إسماعيل و مصطفى كامل المستشارين) .

٧٧٠

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤

أ — دفاع • طلبات • عدم إصرار المتهم على طلب إجراء معين • ليس له أن ينعى على المحكمة أنها لم تقم بهذا الإجراء •
ب — إثبات • الأخذ بأقوال شاهد بالنسبة إلى متهم معين وعدم الأخذ بها بالنسبة إلى متهم آخر • جوازه •

ج — الإعفاء من العقاب • الحالة المرضية المعروفة باسم الشخصية السيكوباتية لا تعتبر جنونا يعفى من العقاب •

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المتهم قد طلب من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته وأجابته المحكمة إلى ذلك إلا أنه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتحلف الطبيب عن حضورها يتمسك بضرورة حضوره ومناقشته ، فليس له بعد أن ينعى على المحكمة أنها لم تقم بإجراء

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت من الحكم أن ماصدو من المتهم من قولها لأحد المارة في الطريق العام « الليلة دي لطيفة تعال تمضيها سوى ، لم تجهر به ولم تقله بقصد الاذاعة أو على سبيل النشر أو الاعلان عن نفسها أو عن سلعها الممقوتة ، وإنما قصدت أن تصيد من نأس منه قبولاً لدعوتها التي صدرت عنها في هذه الحدود ، فإن هذا الفعل لا تنوافر به العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ولا تحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من ذلك القانون ولا الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ولا يبق بعد ذلك محلاً للتطبيق على واقعة الدعوى إلا الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات التي تنص على عقاب « من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرض المارين على الفسق بأشارات أو أقوال » .

(التفتية رقم ٢١١٦ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٧٧٣

أول يولييه سنة ١٩٥٤

كحول . المرسوم بقانون الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . وجوب إخطار مصلحة الإنتاج والحصول

ولا يصح الالتفات إلى الشهادة التي تعطى من قلم كتاب محكمة أخرى ولو كانت هي محكمة الاستئناف التابع لها مستشارو محكمة الجنايات ، لأن القانون فرض إيداع الحكم مختموماً في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته في مواعيد حددها دون التفات إلى ما إذا كان الحكم قد ختم في الواقع أو أودع في قلم كتاب آخر ، مادام لم يوجد في القلم الذي عينه القانون . وإذن فمضى كانت الشهادة المقدمة من الطاعن صادرة من قلم كتاب محكمة استئناف طنطا بدلاً من قلم كتاب محكمة كفر الشيخ التي تمعقدها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فإن هذه الشهادة لا تجدي ولا يترتب عليها امتداد الميعاد الذي نصت عليه المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(التفتية رقم ٦٤٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٧٢

أول يولييه سنة ١٩٥٤

تجريب على التسلق والفجور . توجيه المتهم لأحد المارة بالطريق العام دعوة تتضمن اغراء بالفجور والفساد . انتهاء الملازمة المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات . لا محل لعقاب طبقاً للمادة ١٣٠ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة أو المادة ١٧٨ من قانون العقوبات . اعتبار الواقعة في هذه الحالة مخالفة متطابقة على الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات .

٧٧٤

أول يولييه سنة ١٩٥٤

١ — حكم . تسييبه . إدانة المتهمين في جناية القتل العمد . توفر نية القتل عند المتهمين . تعدد الإصابات . إثبات أنها كلها ساهمت في الوفاة . عدم إمكان تعيين من أحدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة . لا يعيب الحكم .

ب — إثبات . الاعتماد على قول الشاهد أو المتهم دون قول آخر له . جوازه .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت نقلاً عن التقرير الطبي أن وفاة المجنى عليه نشأت عن كسور متشعبة ومنخسفة بعظام الجمجمة في مساحة كبيرة جداً وما صاحبها من أعراض دماغية ، كما أثبت الحكم أيضاً أن الطاعنين أحدثا بالمجنى عليه تلك الإصابات بنية إزهاق روحه وأنها مما انتهالا على رأس المجنى عليه ضرباً بالعصى الغليظة بوحشية وقسوة غير معهودة تدلان على تعمد القتل فإن كلا الطاعنين يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بغض النظر عن الضربة التي أحدثها ما دام الحكم قد أثبت أن كلا منهما قد ساهم في ارتكاب الأفعال التي أحدثت الوفاة وإذن فعدم إمكان تعيين من أحدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة ليس من شأنه أن يعيب الحكم .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال المتهم أو الشاهد بما تظمن إليه وتطرح ما عداه ولا تثريب عليها إن هي لم تأخذ باعتراف أحد المتهمين وأقوال شهوده الذين

منها على ترخيص بسنح أو تعبئة السوائل الكحولية ولو كان هناك تصريح من إحدى الجهات التابعة لوزارة الصحة .

المبدأ القانوني

تنص المادة السادسة من المرسوم الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ على أنه يجب على كل من يرغب في إجراء عملية من العمليات الآتية أن يبلغ عنها أقرب مكتب للإنتاج قبل الشروع فيها بستة أيام على الأقل وألا يبدأ في العملية قبل الحصول على ترخيص في ذلك ، كما نص في الفقرة ب منها على عملية صنع أو إعادة تقطير أو تخفيف أو تعبئة سوائل كحولية من أى نوع وبأية طريقة ولو كانت هذه السوائل خالصة رسم الإنتاج .

وقد أراد الشارع بذلك أن يمكن رجال مصلحة الإنتاج من مراقبة صنع وتعبئة هذه السوائل وإلزام القائمين بهذه العملية بإخطار تلك المصلحة والحصول منها على ترخيص بها حتى ولو كانت هذه السوائل خالصة الإنتاج ، ومفاد ذلك أن الشارع قد أنشأ بنص المادة السادسة حكماً قائماً بذاته لا يعطله كون المتهم قد حصل على تصريح من إحدى الجهات التابعة لوزارة الصحة .

(التفتية رقم ١٤٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

على مجرد الفرض والاحتمال لا على الثبوت واليقين اللذين يجب أن تؤسس عليهما الأحكام الجنائية ، فإن حكمها يكون مشوباً بعيب في الاستدلال .

(القضية رقم ٥٩٨ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

٧٧٦

أول يولييه سنة ١٩٥٤

دفاع . عدم حضور المحامي الموكل من المتهم في الجلسة المحددة لنظر الدعوى . تدب المحكمة محامياً آخر له . عدم طلبه التأجيل للاستعداد ومرافقته في الدعوى . النعى على الحكم بأنه أدخل بحق المتهم في الدفاع . لا يقبل .

المبدأ القانوني

إذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه في اليوم المحدد لنظر الدعوى لم يحضر المحامي الموكل من المتهم ولم يعتذر عن حضوره فتدببت المحكمة محامياً آخر للمرافعة عن الطاعن وسلته ملف الدعوى ولم يعترض الطاعن على هذا الاجراء ولم يطلب لا هو ولا المحامي المنتدب أجلاً للاستعداد ثم سئل الشهود وترافعت النيابة وأدلى المحامي المنتدب بدفاعه عن الطاعن — فانه لا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم إخلاله بحقه في الدفاع ، ذلك لأن المحامي هو الذى يقدر ما تستلزمه وقائع الدعوى وملايساتها وظروف المتهم فيها من بحث وإعداد لمناحي الدفاع التى تحقق مصلحة

أيدوا هذا الاعتراف وأخذت بعدول المتهم المذكور عن اعترافه بما شهد به بعض الشهود الآخرين ، إذ العبرة في ذلك كله بما تطمئن المحكمة الى صحته ويتكون به اقتناعها بما يدخل في حدود سلطتها التقديرية دون معقب عليها .

(القضية رقم ٥٩٤ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومحمود إبراهيم إسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٧٥

أول يولييه سنة ١٩٥٤

حكم . تسيبيه . وجوب بناء الإدانة على أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق . استناد الحكم إلى أن أقوال شهود الإثبات الذين سمعهم المحكمة في الجلسة لاتفاير أقوالهم الأولى في التحقيقات في حين أن تلك التحقيقات لم تكن نظر المحكمة بسبب فقدها . عيب في الاستدلال .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها أن أقوال شاهد ما في الجلسة تطابق شهادته في التحقيقات الأولية ، فإن هذا كله يجب أن يكون له أصله الثابت في الأوراق . واذن متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه كان من ضمن عناصر التقدير التى أدخلتها المحكمة في حسابها وكان لها أثرها في تكوين عقيدتها في الدعوى أن أقوال شهود الإثبات الذين سمعهم في الجلسة لاتفاير أقوالهم الأولى في التحقيقات في حين أن تلك التحقيقات بسبب فقدها لم تكن تحت نظرها ولم تكن هى من جانبها يبحثها وتقصى حقيقتها بل إنها بنت هذه العقيدة وأسس قضاءها

المبدأ القانوني

لا يجوز النيابة استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة استنادا إلى أن سوابق المتهم لم ترد ما دام الحكم قد أجابها إلى طلباتها وأوقع العقوبة في حدود المواد التي طلبت تطبيقها في حق المتهم .

(القضية رقم ٢٤٢٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة ومصطفى حسن ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس قالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٧٩

٣ يوليه سنة ١٩٥٤

أ — دعوى مدنية . طلب الحكم باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه لعدم حضوره في جلسات المرافعة . الحكم بالتعويض دون الرد على هذا الدافع . قصور .

ب — حكم . تسببيه . إيراد الأدلة على ثبوت التهمة . الرد صراحة على أدلة النفي . لا يلزم .

المبادئ القانونية

١ — إذا طلب المتهم الحكم باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه لعدم حضوره في جلسات المرافعة بنفسه أو بوكيل عنه ولكن الحكم المطعون فيه قضى له بالتعويض دون أن يعرض لهذا الدافع ويرد عليه — فإنه يكون مشوبا بالقصور .

٢ — المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على أدلة النفي التي يتقدم بها المتهم ما دام الرد عليها مستفادا ضمنا من الحكم بالإدانة اعتمادا

المتهم وتوفي حق الدفاع طبقا لما يليه عليه ضميره وتقتضيه معلوماته القانونية وخبرته وتقاليده مهنته .

(القضية رقم ٦٠٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل واسماعيل مجدى ومحمود إبراهيم اسماعيل وأنيس قالي ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٧٧

أول يوليه سنة ١٩٥٤

دفاع . طلب المتهم سماع شاهد نفي . عدم قيام الدليل على تمييز إعلال الشاهد . رفض هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن أصر حتى انتهاء المرافعة في الدعوى على سماع شاهد نفي له وطلب تمكينه من إعلان الشاهد على يد محضر بارشاده وكان لاجريرة له في التحريف الذي وقع عند نقل اسم الشاهد لرجال الإدارة الذين كلفوا بالبحث عنه — فإن المحكمة إذ لم تجب الطاعن إلى طلب سماع شاهده مع عدم قيام الدليل على تعذر ذلك تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب حكمها .

(القضية رقم ٦٩٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس قالي المستشارين) .

٧٧٨

٣ يوليه سنة ١٩٥٤

استئناف . حق النيابة في الاستئناف . مناطه مانعديه من طلباته .

على أدلة الثبوت التي أوردتها .

(النضية رقم ١٣٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن ورئيس المحكمة وإسماعيل
مجدى ومصطفى حسن وأئیس ظلى ومصطفى كمال
المستشارين) .

٧٨٠

٣ يوليه سنة ١٩٥٤

- أ — إجراءات . محضر جمع الاستدلالات . عدم
توقيع الشاهد عليه . لا يبطل الإجراءات .
- ب — مواد مخدرة . القصد الجنائى فى جريمة
إحراز المواد المخدرة . علم الحرري بأن المادة مخدرة .
إثباته بأدلة مؤدية إليه . مثال .
- ج — إثبات . الأخذ بقول المتهم فى محضر البوليس
دون قول آخر له فى تحقيق النيابة أو أمام المحكمة .
جوازه .
- د — حكم . تسميته . تتبع الدفاع فيما يشير من
شبهة أو يستنتج من ظروف الدعوى والرد عليه .
لا يلزم .

المبادئ القانونية

- ١ — إن عدم توقيع الشاهد على محضر
جمع الاستدلالات ليس من شأنه إهدار
قيمته كله كعنصر من عناصر الإثبات وإنما
يخضع كل ما يعتر به من نقص أو عيب لتقدير
محكمة الموضوع ، ذلك لأن قانون
الإجراءات الجنائية وإن كان قد أوجب فى
المادة ٢٤ منه أن تكون المحاضران محررها
رجال الضبط القضائى مشتملة على توقيع
الشهود والخبراء الذين سمعوا إلا أنه لم يرتب
البطلان على إغفال ذلك .

- ٢ — إذا كانت المحكمة قد استظهرت
علم الطاعن بأن ما يحويه الجوال الذى ضبط

فى حيازته هو أفيون من اعترافه فى محضر
البوليس بأنه عرض ما فى الجوال على المتهم
الثانى فأخبره بأنه أفيون ، وأنه ظل رغم
ذلك محتفظاً به حتى يسلمه عند رسو الباخرة
إلى رسول المتهم الثالث بعد أن يقبض العطية
التي كان قد وعده بها هذا الأخير — فإن هذا
الدليل الذى ساقه الحكم يكتفى لتوفر العلم .

٣ — للمحكمة فى سبيل تكوين حقيقتها
أن تأخذ بقول المتهم فى محضر البوليس
وتعرض عن قول آخر له أبداه فى تحقيق
النيابة أو أمام المحكمة دون أن تكون
ملزمة ببيان علة ذلك .

٤ — إن المحكمة لا تلزم بتتبع الدفاع
فى كل شبهة أو استنتاج وترد عليه .

(النضية رقم ١٤١ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٨١

٣ يوليه سنة ١٩٥٤

مبان . تقديم منهم بتهمة إقامة بناء بغير ترخيص
على أرض قابلة للتقسيم ولم تتم . عدم الحكم بالإزالة
استناداً إلى عدم مخالفة المتهم لأحكام القانون رقم ٩٣
لسنة ١٩٤٨ دون النحدث عن مخالفة أحكام القانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالتقسيم . قصور .

المبدأ القانونى

إذا كانت النيابة العامة رفعت الدعوى
العمومية على المتهم عن تهمة إقامة بناء بغير
ترخيص على أرض قابلة للتقسيم ولم تقسم ؛
وطلبت عقابه على ذلك تطبيقاً للمادتين ١٨ و ١
من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ والمادة

٧٨٣

٥ يولييه سنة ١٩٥٤

أ — استئناف . حكم اعتبر حضوريا . لا يبدأ
ميعاد استئنافه بالنسبة للمحكوم عليه إلا من تاريخ
إعلانه به ولو كان قد علم بصدوره عن طريق آخر
غير الاعلان .

ب — شاهد . استئنافه بورقة مكتوبة أثناء
أداءه الشهادة . تقدير ذلك من شأن قاضي
الموضوع .

المبادئ القانونية

١ — إن قانون الإجراءات الجنائية قد
فرق في مبدأ ميعاد الاستئناف بين الأحكام ،
فبينما نص في المادة ٤٠٦ منه على أن يبدأ
ميعاد استئناف الأحكام الحضورية أو الصادرة
في المعارضة من تاريخ النطق بها فإنه قد قضى
في المادة ٤٠٧ على أن الأحكام الصادرة في
غيبية المتهم والمعتبرة حضورية طبقا للدواد
٢٣٨ — ٢٤١ يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة
للمتهم من تاريخ إعلانه بها . ولما كان لا عمل
للتأويل والاجتهاد حيث يكون النص صريحا
فإن ميعاد استئناف الحكم المعتبر حضوريا
لا يبدأ بالنسبة للمحكوم عليه إلا من تاريخ
إعلانه به بغض النظر عما إذا كان قد علم
عن طريق آخر غير الإعلان بصدور الحكم .
وإذن فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر ميعاد
استئناف الحكم المعتبر حضوريا ساريا في حق
الطاعنين من تاريخ تقريرهم بالمعارضة فيه
يكون مخظئا .

٢ — امتعانة الشاهد بورقة مكتوبة

الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ،
وكان الحكم الابتدائي قد دان المتهم في التهمتين
وقضى بالغرامة والإزالة تطبيقا لأحكام
هذين القانونين ، وقضت محكمة ثاني درجة
بتأييد الحكم بالنسبة للغرامة وبإلغاءه بالنسبة
للإزالة لعدم مخالفة المتهم لأحكام القانون رقم
٩٣ لسنة ١٩٤٨ دون أن تتحدث عن مخالفته
لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص
بالتقسيم — فإن حكمها يكون قاصر البيان .

(القضية رقم ٢١٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل
مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم
إسماعيل المستشارين) .

٧٨٣

٣ يولييه سنة ١٩٥٤

نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتها .
مذلل .

المبدأ القانوني

إذا كان ما نسب إلى الطاعنين هو جنائية
شروع في قتل وجنائية إتلاف زراعة لبلا مع
آخرين ، فإنه لا مصلحة لما فيها يثيرانه بشأن
توافر أركان جريمة الشروع في القتل مادامت
العقوبة التي أوقعتها عليها المحكمة هي المقررة
لجنائية الإتلاف التي انتهت إلى ثبوتها في حقهما
ودلت على ذلك بأدلة سائغة مقبولة . كما
أنه لا جدوى مما يثيره الطاعن الثاني عن
اعتباره شريكا في جنائية الإتلاف أو فاعلا
ما دامت العقوبة في الحالين واحدة .

(القضية رقم ٦٥٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
وابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومحمود ابراهيم اسماعيل
المصطفى كامل المستشارين) .

أثناء أدائه الشهادة أمر يقدره القاضي حسب طبيعة الدعوى .

(النضية رقم ٢٢٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل ومصطفى حسن وأئيس غالى ومصطفى كامل المستشار) .

٧٨٤

٥ يوليه سنة ١٩٥٤

١ — دفاع . طلب يعتبر تفويضا للمحكمة في إجراء معانة . لا يصح النعى عليها أنها لم تجب هذا الطلب . ادعاء التهم أنه طلب من المحكمة ندب خبير في الدعوى . عدم ثبوت ذلك بمحضر الجلسة . لا يحق له أن ينعى على الحكم أنه لم يحقق ذلك الدفاع .

ب — نقض . التقرير بالظن . يجب أن يكون من المحكوم عليه أو بواسطة وكيل عنه .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن قال : إنه يفضل أن تنتقل المحكمة لمعانة مكان الحادث ، بما يعتبر تفويضا منه للمحكمة إن شاءت أجابت طلب الانتقال وإن لم تجد هي له من ضرورة لتحقيق واقعة الدعوى غضت الطرف عنه ، فلا يصح النعى عليها بأنها لم تجب التهم إلى هذا الطلب ولم ترد عليه . ومتى كانت محاضر الجلسات لا مسند فيها لما يقوله الطاعن من طلبه ندب خبير في الدعوى فلا يحق له أن ينعى على الحكم أنه لم يحقق ذلك الدفاع .

٢ — إن التقرير بالظن على ما جرى

عليه قضاء محكمة النقض هو حق شخصي متعلق بالمحكوم عليه وحده فيجب اما أن يكون منه شخصيا وإما من يوكله لهذا الغرض توكيلا خاصا . فإذا كان الطاعن أو وكيله لم يودعا التوكيل الذي حصل التقرير بالظن بمقتضاه في ملف الدعوى حتى يمكن لمحكمة النقض التحقق مما إذا كان مصرحا فيه للوكيل بالتقرير بالظن بالنقض أم لا ، فإن الظن يكون غير مقبول شكلا .

(اتقضية رقم ٢٥٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن دارد وأئيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٨٥

٥ يوليه سنة ١٩٥٤

أ — تحقيق . ندب النيابة لمأمور الضبط القضائي لتحقيق أمور أبدأها أحد مرءوسيه . جوازه . تفتيش . اذن النيابة به . تقدير مبلغ جدية التحريات . متروك لها تحت رقابة المحكمة .

ب — قبض . تفتيش . وجود دلائل كافية على حيازة التهم المخدرة . جواز القبض عليه وتفتيشه .

المبادئ القانونية

١ — ليس في القانون ما يمنع النيابة من ندب أحد مأموري الضبط لتحقيق أمور أبدأها أحد مرءوسيه . فإذا كانت النيابة قد ندبت في حدود السلطة التي خولها لها القانون واحدا من مأموري الضبط القضائي لتحقيق مدى جدية التحريات التي قدمها أحد المكونين للإلت وبعد أن اطلع على هذا

النيابة لم يصدر أمره بالتفتيش إلا بناء على تحقيق أحد رجال الضبط القضائي الذي ندبته النيابة لإجرائه ثم أقرت محكمة الموضوع هذا الاجراء ويثبت في حكمها العناصر التي من شأنها قيام المبرر لاتخاذها فإن القول ببطلان التفتيش وبطالان الأمر الصادر بإجرائه يكون على غير أساس .

(النضية رقم ٦٣٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدي وحسن داود وعمود إبراهيم وإسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٨٧

٦ يولييه سنة ١٩٥٤

دعوى مدنية . مسئول عن الحقوق المدنية .
المكلف بالرقابة يستطيع أن يخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعا . الحكم بمسؤوليته على أساس الخطأ المفترض . خطأ في تطبيق القانون .

المبدأ القانوني

تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدني على أن المكلف بالرقابة يستطيع أن يخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية ، فإذا كان يبين بما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى أن الحادث الذي وقع كان مفاجئا أثناء عبث المجنى عليه هو والمنهم وهما صديقان وقد بلغ المنهم ثمانية عشر عاما ، فلم يكن حدوثه راجعا إلى نقص في الرقابة

التحقيق أمرت بالتفتيش وكانت محكمة الموضوع قد أقرت النيابة على ما رأت من قيام المبرر لاتخاذ اجراء التفتيش فلا يقبل من الطاعن ما يشير من بطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات لتعلق ذلك بأمور تخضع لتقدير سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

٢ - لأمور الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ١/٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية إحراز مخدر وأن يفتشه دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق .

(النضية رقم ٦٣٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدي وعمود إبراهيم وإسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٨٦

٥ يوليو سنة ١٩٥٤

تفتيش . التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش .
لا يشترط فيه أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معينا من أدلة الإثبات .

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الشارع لم يشترط في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة ، وأنه متى كان الحكم قد أثبت أن وكيل

من جانب الطاعن على ابنه المتهم ، ومع ذلك
قضى الحكم بمسائلة الطاعن مدنيا على أساس
الخطأ المفترض وأن المتهم ما دام قاصرا فان
رقابة والده يجب أن تستمر بصورة تمنعه
من إيقاع الضرر بغيره وإلا التزم بتعويض
هذا الضرر - فانه يكون مخلفا في تطبيق
القانون .

(القضية رقم ٤٧٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
ومعطى حسن وحسن داود وأنيس قالي وممطى
كامل المستشارين) .

٧٨٨

٦ يولييه سنة ١٩٥٤

- ١ - دفاع شرعى . نفيه بناء على أسباب . ودية
اليه . مثال .
ب - قتل عمد . نية القتل . بيانها في الحكم .
مثال .

المبادئ القانونية

- ١ - إذا كان الحكم حين تعرض لدفاع
الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن

نفسه رد عليه بقوله إن الطاعن هو الذى
سعى للشر وبدأ بالعدوان وأنه ثبت للمحكمة
من شهادة الشهود كذب هذا الدفاع ، كما أن
المحكمة ترى من الصعب تصور شخص
يعتدى عليه بطلقين ناريتين ويكون له من
الشجاعة وهو في مثل موقف المتهم أن يهجم
على ضاربه ويكيل له ضربات بالسكين مثل
الذى شوهدت بالمتهم الأول ، - فان
ما أورده الحكم يكفى لنفى هذه الحالة .

- ٢ - إذا كان الحكم قد استظهر نية
القتل بقوله إن هذه النية متوفرة من تعدد
الضربات والآلة المستعملة وشدة الضربات
ونفاذها ومكانها كما هو واضح من التقارير
الطبية ، - فانه يكون قد استدل على قيام
هذه النية لدى الطاعن بأدلة مقبولة .

(القضية رقم ٦٥٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة
واسماعيل مجدى وحسن داود وعمر إبراهيم اسماعيل
ومعطى كامل المستشارين) .

محكمة القضاء الإداري

مجلس الدولة

٧٨٩

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ — أجنبي . إبعاده . القرار الصادر به . صدوره بناء على مذكرة مرفوعة للوزير . يعتبر قرارا مسببا لوجه الطعن عليه .

ب — جنسية مصرية . الاعتراف بها . لا يكون إلا بشهادة من وزير الداخلية . الحصول على جواز سفر مصري . لا يعتبر دليلا عليها .

المبادئ القانونية

١ — لا مقنع فيما ذهب إليه المدعى من أن القرار المطعون فيه الصادر بإبعاده جاء خاليا من الأسباب وذلك لأنه كان بناء على مذكرة رفعت إلى الوزير وأشير فيها إلى الجريمة التي ارتكبها المدعى وهي إدارة مسكنه للدعارة السرية فيكون هذا سببا صالحا للقرار المطعون فيه .

٢ — لا محل لما ذهب إليه المدعى من أن القرار المطعون فيه جاء مجافيا للقانون إذ أنه صدر بعد أن كان قد حصل على جواز سفر مصري في ٢٣ / ٧ / ١٩٥٠ وهو لا يعطى إلا لمصريين ، لا محل لذلك إلا إذا زعم المدعى أنه بموجب هذا الجواز يكون قد حصل على الجنسية المصرية وهو زعم لا مند له إذ تبين من الأوراق أن المدعى وهورعية بريطانية لما يدخل الجنسية المصرية لعدم اعتراف وزارة

الداخلية له بذلك ، فالوثيقة الإدارية الوحيدة للاعتراف لشخص بالجنسية المصرية هي شهادة بذلك من وزير الداخلية عملا بحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

(القضية رقم ٨٨١ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد التهاى وعبد ذهنى وعلى على منصور وعبد العزيز البيلادى والدكتور وعبد الحكيم فراج المستشارين)

٧٩٠

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ — عمدية . التعيين فيها . تعيين الجائز لأغلبية الأصوات . حق لجنة الشياخات في العدول عن ذلك لأسباب خطيرة . خضوعها في ذلك لرقابة المحكمة . القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ .

ب — عمدية . الحكم ببراءة الجائز للأغلبية لسكون الفعل المنسوب إليه أصبح مباحا . اختيار لجنة الشياخات غيره . لا تريب عليها .

المبادئ القانونية

١ — القاعدة الأصلية التي نص عليها القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع هي أن يكون التعيين للعمدية لمن حاز أغلبية أصوات الناخبين إلا أنه أجاز للجنة الشياخات العدول عن اختيار صاحب الأغلبية لأسباب خطيرة بشرط إبداء الأسباب المبررة لها . وهذا العدول ليس متروكا لرأي لجنة

المبادئ القانونية

١ - نص القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ الخاص بنزع الملكية للمنفعة العامة على الاستيلاء المؤقت الذي يصدر به قرار من وزير الأشغال في المواد ٢٢، ٢٣، ٢٤ كما نص في المادة ٢٢ على الاستيلاء المؤقت في الحالات العاجلة بأمر من المدير أو المحافظ . وبين من هذه النصوص أن الاستيلاء المؤقت بنوعيه العاجل والعادي هو استيلاء محدود المدة بطبيعته فلا يجوز أن يكون لغرض دائم ابتداءً وإلا كان هذا بمثابة استعمال أداة الاستيلاء المؤقت لنزع الملكية للمنفعة العامة وهذا انحراف في تطبيق القانون يعيب القرار ويبطله . ويؤكد هذا المذني ماورد في المادة الخامسة والعشرين من القانون حيث نصت على إعادة العقار المستولى عليه مؤقتاً بالحالة ذاتها التي كان عليها وقت أخذه فإن أصبح العقار غير صالح للاستعمال بسبب التلف ألزمت الحكومة بشراؤه وأداء القيمة التي كان يساويها وقت الاستيلاء عليه وهذا النص يترتب التزاماً على الحكومة برد العقار بحالته بما يقطع بأن الاستيلاء المؤقت بنوعيه إنما يكون بقصد الانتفاع مؤقتاً ولا يجوز أن يكون بقصد نزع الملكية للمنفعة العامة ابتداءً .

٢ - تأسيس طلب التعويض على أن الاستيلاء يترتب عليه منع تسجيل عقد البيع غير سديد ذلك أن قرار الاستيلاء لا يمنع من التصرف وكان للدعوى اتباع ما يقتضيه القانون في هذا الشأن ، على أنه وقد قضى بإلغاء قرار الاستيلاء فإن المانع المادي من التسجيل مع

الشيخات وتقديرها الخاص بل إن لهذا العدول أصولاً وضوابط تلتزم اللجنة مراعاتها وتبني على أساسها رأيها ، وقرارها في ذلك يخضع لرقابة هذه الحكومة وإشرافها .

٢ - وظيفة العمدية من الوظائف ذات الخطر التي يجب التدقيق في الاختيار لها فلا يتولاها إلا ذوو السمعة الحسنة والسيرة الحميدة ، وحكم النقص الذي برأ زميل المدعى واستفاد منه تبعاً لذلك كان بسبب أن الفعل المناقب عليه أصبح مباشراً ولم يكن بسبب عدم وقوع الفعل أو عدم كفاية الأدلة . فوقع الفعل واستغلال المدعى حاجة أهل البلدة أمران ثابتان من الحكمين الجنائيين الابتدائي والاستئنافي المتقدمين فلا تريب على لجنة الشيخات إن رأت هي في الفعل المذكور جريمة خلقية تتم عن طبيعة كامنة تجنح إلى استغلال حاجة الناس . ووظيفة العمدية إنما المقصود منها أولاً خدمة أهل البلدة لا الإثراء عن طريق استغلال حاجاتهم .

(القضية رقم ٥٥١ سنة ٥ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري رئيس المجلس وسيد علي الدمراوى وكامل بطرس المصري وعبد الرحمن نصير وطه عبد الوهاب المستشارين) .

٧٩١

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ - استيلاء مؤقت على العقارات . نوحان . عاجل وعادي . المقصود منه عدم جواز تحويله إلى استيلاء دائم . القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ .
ب - استيلاء مؤقت . لا يمنع من التصرف في العقار . تبويض عنه بحجة أن الاستيلاء يصدر الرافعين في الشراء . لا محل له .

٧٩٣

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

أ — قرعة عسكرية . إعفاء . عدم سريان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ ، على من سبق إعفاؤه نهائياً .

ب — قرعة عسكرية . شروط الإعفاء منها طبقاً لقانون سنة ١٩٠٢ . إبداء الرغبة في أداء البدل النقدي . عدم كفايته .

ج — قرعة عسكرية . بدل نقدي أداءه . لا يتحتم معه السفر إلى مقر مجلس الاقتراع . جواز أدائه بالوزارة . المادة ١٤ من قانون ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٢ .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ٥٥ من قانون التجنيد رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ تقضى بعدم سريان أحكامه على كل من سبق إعفاؤه نهائياً من الخدمة العسكرية لأي سبب كان .

٢ — الإعفاء من الخدمة العسكرية في ظل القانون القديم الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٢ لا يقوم إلا بأداء البدل النقدي فعلاً طبقاً للمواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ مكررة من هذا القانون إذ يبين من أحكام هذه المواد أنها استلزمت أداء البدل النقدي لنشوء حق الإعفاء كما أنها يسرت هذا الأداء لجعلته جائزاً إلى ما قبل التجنيد ونظمته في ثلاثة فرص أو مراحل متتابعة بحيث أن من تفوته مرحلة يستطيع إدراك الأخرى وكل ما في الأمر أن قيمة البدل النقدي تختلف إذ تزيد في المرحلة الثانية عن الأولى وفي الثالثة عن الثانية نتيجة للتأخير في أداء هذا البدل ومن ثم فلا عبرة إذن بما يحتج به المصلحة من أنه أبدي استعداد له لأداء البدل النقدي إذ أن

فرض قيامه قد زال ومن ثم لا ترى المحكمة في هذا الوجه موجباً للتعويض .

(القضية رقم ٦١٨ سنة ٥ في الهيئة السابقة) .

٧٩٢

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

جيش . ضابط . ترقية . نخط لأسباب لم تكن قائمة عند صدور القرار . قرار بإطـ . معاشات عسكرية . ضابط . استشهاده . حق الورثة في معاش استثنائي على أساس مرتب الرتبة إلى رتبة الشهيد . قرار مجلس الوزراء في ١٨ يوليـ سنة ١٩٥٠ .

المبدأ القانوني

إن الأسباب التي تدرعت بها الوزارة في عدم ترقية الضابط المستشهد إلى رتبة اليوزباشي لم تكن قائمة عند صدور القرار الخاص بعدم ترقيته فيرتب على ذلك أن القرار الصادر بترك المورث في الترقية إلى رتبة اليوزباشي عند حلول دوره في الترقية إليها في ١٠ يوليـ سنة ١٩٤٨ قد جاء مخالفاً للقانون ، ويستحق ورثته معاملتهم طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ يوليـ سنة ١٩٥٠ والقاضي بمنح ورثة كل مستشهد من الضباط والصولات معاشاً استثنائياً على أساس كامل المعاش الذي يستحقه طبقاً لقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٠ وأن يكون صرف هذه المعاشات الاستثنائية على أساس الرتبة التالية صعوداً لرتبة المستشهد .

(القضية رقم ٦٩٢ سنة ٢٤ في الهيئة السابقة) .

٧٩١

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢

أجنبي • إقامة • السفر إلى الخارج لتلقى العلم •
تأخر العودة ثم قيام الحرب لا ينفى انصراف النية
إلى العودة • اعتبار مدة الإقامة متصلة • عدم
جواز إبعاد المدعى وزوجته التى تتبعه فى الإقامة
قانونا .

المبدأ القانونى

إذا كان المدعى قد خرج بنية العودة إلى
مصر واستمرت هذه النية ملازمة له حتى عاد
فلا يقدح فى ذلك الفترة من تاريخ انتهاء دراسته
العالية فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ حتى قيام
الحرب فى سنة ١٩٣٩ لأن الأصل إبقاء ما كان
على ما كان إلى أن يتوهم الدليل على خلافه ،
وقد سبق هذه الفترة وتلاها تشبث من جانب
المدعى للعودة بما يدل على نيته بشكل واضح
كما أن ظروف ولادته ونشأته التعليمية ووجود
أبيه وعائلته فى مصر ، كل ذلك دلائل على أن
نية العودة متوافرة فى حالة المدعى ومن ثم فإن
مدة إقامته تعتبر متصلة ويكون تطبيق المادة
العاشر من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بمقتضى
أن إقامة المدعى بعد عودته هى إقامة مؤقتة منبثة
الصلة بالإقامة الأولى يكون هذا التطبيق خاطئا
لابتنائه على تقدير خاطئ للوقائع وتقطع
لأوصال مدة إقامة المدعى بإهدار نية عودته
بما يتعين معه إلغاء القرار الصادر بإبعاده وإبعاد
زوجته التى تتبعه فى الإقامة قانونا .

(الفتية رقم ١١٤٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

مجرد إبداء الرغبة والاستعداد لا يقوم مقام
أداء البدل أو يؤجله عن الموعد المقرر طبقا
لأحكام القانون وأن تأشير مدير القرعة على
طلب المدعى بتفهمه بقيمة البدل وزعم المدعى
عدم تنفيذ هذا التأشير ، كل ذلك ليس من
شأنه أن يعنى من اتباع أحكام القانون المشار
إليه .

٣ — لأعبرة بما يتعلل به المدعى من أن
انتشار وباء الكوليرا وقت طلبه للفرز الثانى
كان ظرفا استثنائيا حال يذنه وبين السفر إلى
مقر مجلس القرعة لأداء البدل النقدي فعلاوة
على أن الحكومة دفعت بآن وباء الكوليرا لم
يظهر إلا فى أواخر سنة ١٩٤٧ فهو مردود
أيضا بحكم المادة ١٤ من قانون التجنيد القديم
الذى يقضى بأن يكون أداء البدل النقدي
للاعفاء من الخدمة العسكرية إما لوزارة الحربية
أو لاية مديرية أو مركز أو لرئيس مجلس
الاقتراع ويعطى لكل من أدى البدل النقدي
شهادة إعفاء بإمضاء وزير الحربية والبحرية
أو بأمره — ومن ذلك يبين أنه كان فى مقدور
المدعى أن يؤدى البدل النقدي وهو بالقاهرة
حيث محل إقامته فليس هناك ما يجبره عندئذ
للسفر إلى مقر مجلس الاقتراع .

(الفتية رقم ٩٢٤ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى
رئيس المجلس وسيد على الدراوى وكامل بطرس
المصرى وعبد الرحمن نعيم وطه عبد الوهاب
الاستشاريين .)

مفتوحاً إلى أن يثبت علم المدعى به علماً يقينياً
شاملاً لمحتوياته .

٢ — لا محل لقول الحكومة بأنه كان
واجباً على المدعى رفع دعواه خلال الستين
يوماً التالية لفوات أربعة أشهر دون الرد على
التظلم باعتبار ذلك قراراً ضمياً برفضه يفتح به
ميعاد طلب الإلغاء ما دام أن الوزارة قد
استجابت إلى التظلم واتخذت في شأنه إجراءات
إيجابية من شأنها تأييد وجهة نظر المدعى
وزملائه الذين تطلبوا منه مما ينفي قيام قرار
الرفض الضمني المستفاد بحكم القانون بعد سكوت
السلطة الإدارية عن الإجابة على التظلم المقدم
إليها ويجعل ميعاد طلب الإلغاء مفتوحاً طالما
أنها تعمل على إجابة التظلم ولم تخطر مقدمه
برفضه ولذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى
غير قائم على أساس من القانون متعيناً رفضه .

٣ — إذا كانت الحكومة لا تجادل في أن
الدور كان يدرك المدعى في النسبة المحددة للترقية
بالأقدمية المطلقة إلى الدرجة السادسة المنسقة
التي صدر بها القرار المطعون لو سويت حاله
وحسبت له مدة خدمته السابقة في أقدميته وكان
طلب المدعى ضم مدة خدمته السابقة قد قدم قبل
صدور القرار المطعون فيه بفترة تسمح بإجراء
التسوية فإنه لا يجوز قانوناً أن يضار بسبب
تأخير الوزارة في تسوية حاله في الوقت المناسب
ومن ثم يكون القرار المطعون فيه إذ تخطاه
في الترقية في دوره بالأقدمية المطلقة قد خالف
القانون وتكون الدعوى على أساس سليم من

٧٩٥

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢

حكم بإلغاء قرار نقل أثره . إعادة المحكوم له
إلى وظيفته الأولى وترقيته في دوره .

المبدأ القانوني

لا جدال في أن الحكم الصادر بإلغاء قرار
نقل المدعى من دار الكتب إلى وزارة المعارف
يستتبع حتماً إعادته إلى وظيفته الأولى بدار
الكتب وترقيته إلى إحدى الدرجات الأعلى إن
كانت أقدميته تخوله هذا الحق .

(القضية رقم ١٩٤ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة السيد علي السيد وكيل المجلس
وبدوى إبراهيم حموده وإبراهيم الديواني ومحي
الدين حسن وطه عبد الوهاب المستشارين) .

٧٩٦

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ — ميعاد الستين يوماً بدؤه . من تاريخ الإعلان
أو النشر أو من تاريخ العلم بالقرار وما يقيداً .

ب — قرار إداري . التظلم منه . استجابة
الوزارة للتظلم واتخاذها إجراءات إيجابية في ذلك .
مرور أربعة أشهر على تقديم التظلم . عدم رد الوزارة .
لا يعتبر رفضاً ضمياً .

ج — مدة خدمة سابقة . تقديم الطلب بعضها
قبل حركة الترقيات . تأخر الوزارة في تسوية حالة
المدعى . تخطيه في الترقية نتيجة لذلك . مخالفة
القانون .

المبادئ القانونية

١ — ما دام أن القرار المطعون فيه لم ينشر
ولم يعلن إلى المدعى فإن ميعاد طلب إلغاءه يظل

٧٩٨

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

١ — معاد الستين يوماً . التفرقة بين طلبات الإلغاء وبين المنازعة في الرتب ماهية كل . متى تعتبر الدعوى دعوى إلغاء .

ب — أقدمية . العبرة في تحديدها بتاريخ الحصول على الدرجة .

المبادئ القانونية

١ — إن دعوى المدعى إذ تقوم على الطعن في قرار إداري لا تعتبر من دعاوى المنازعات الخاصة بالمرتببات ، ذلك أن دعوى المنازعة في المرتب تستند إلى حق مستمد من قانون أو لائحة ، أما الدعاوى التي يبنى بها رافعها تعديل راتبه نتيجة لتعديل مركزه القانوني فولاية المحكمة في نظرها هي ولاية إلغاء . فإذا كان المدعى لا يستند في طلب تعديل أقدميته إلى حقوق مستمدة من قانون أو لائحة فهذا الطلب لا يتم إلا بتعديل مركزه القانوني بعد إلغاء القرار الصادر بحرماته من الترقية فإذا كان قد فوت على نفسه مواعيد الطعن في القرار بدعوى الإلغاء فليس له أن يطالب بدرجة معينة وأقدمية معينة لم تقررها قواعد عامة ملزمة يستند المدعى حقه منها .

٢ — العبرة في تحديد الأقدمية في الدرجة هو بتاريخ نيلها فطلب المدعى الخاص برد أقدميته في الدرجة السادسة إلى تاريخ ترقية زملائه الذين اكتسبوا أقدمية في الدرجة قبله لا يستند على أساس قانوني ولهذا يتعين رفض دعواه .

(القضية رقم ٧٩٩ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة علي أبو الفيط وعبد الحكيم فراج وحسن أبو علم المستشارين)

القانون متعيناً إجابة المدعى إلى طلب إلغاء القرار المذكور فيما تضمنه من تركه في الترقية إلى الدرجة السادسة في دوره بالأقدمية المطلقة .

(القضية رقم ٢٢٣ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عفت وعلي أبو الفيط والدكتور عبد الحكيم فراج وحسن أبو علم ووصلي أباطة المستشارين)

٧٩٧

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

درجات . تخصيصها لجهة مؤهل معين . لا يجوز شغلها بغيره .

المبدأ القانوني

ما دام أن الدرجات الخامسة التي خلت نتيجة ترقية شاغليها إلى الدرجات الرابعة المنشأة بالميزانية كانت مشغولة أصلاً بحملة دبلوم الفنون والصنائع وداخلة ضمن الدرجات العشرين المخصصة لهم بميزانية سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ فمن ثم تكون من نصيب حملة الدبلوم المذكور وعدم ولايجوز ترقية أحد إليها من غيرهم وإلا كان ذلك مخالفاً لقانون ربط الميزانية ويكون القرار المطعون فيه إذ أقحم موظفاً من غير حملة الدبلوم المذكور على الدرجات المذكورة قد خالف القانون وتخطى المدعى في الترقية بغير حق إذ كان الدور يلحقه للترقية في نسبة الأقدمية باستبعاد المطعون في تربيته .

(القضية رقم ٥٨١ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

٧٩٩

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

ترقية . تقديم التماس بها . تأشيرة رئيس المصلحة عليه بالترقية . لا تعتبر قرارا بالترقية متى فقدت عناصر القرار الإداري المنتهى لحالة قانونية .

المبدأ القانوني

الملاحظات والرغبات والمقترحات التي يبدئها الوزير أو رئيس المصلحة على ما يقدم إليه من التماسات موظفيه لا تعتبر قرارات إدارية نهائية إلا إذا تضمنت عناصر القرار الإداري من إفصاح وتعبير عن الإرادة من جانب الإدارة باستعمال سلطتها الملزمة بغية تحقيق أثر قانوني هو إنشاء أو تعديل أو إلغاء حالة قانونية معينة فإذا كان قرار مدير المصلحة في طلب المدعى الترقية لم يكن ذا صفة تنفيذية بل من القرارات التحضيرية الصادرة في المراحل التمهيدية ولم يقصد به مصدره تحقيق أثر قانوني بترقية المدعى قبل فحص حالته . كان استناده إليه غير مجد في تأييد دعواه . (القضية رقم ١٠١٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨٠٠

أول ديسمبر سنة ١٩٥٢

ترقية بالاختيار . ترخيص الجهة الإدارية . شرطه .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان الاختيار للترقية حق للجهة الإدارية ترخص فيه في حدود سلطتها بلامعقب عليها مادام تصرفها غير مشوب بسوء استعمال السلطة إلا أن ذلك مشروط بأن تكون قد استمدت اختيارها من عناصر صحيحة مؤدية إلى جهة

النتيجة التي انتهت إليها ، فإذا لم يقع الأمر على هذا الوجه فسد الاختيار وفسد القرار الذي اتخذ على أساسه ، وإذا خلا القرار المطعون فيه من الأسباب التي تدعو إلى تخطي المدعى واختيار المطعون على ترقيته مع أنه لا تجوز ترقية الأحدث إلا إذا كان هو الأجدر حتى تجري المفاضلة فيما بين الاثنين بعد استكمال عناصر المران والنضوج العلمي وحسن السير والسلوك ودرجة الاستعداد للعمل والعناية به إلى غير ذلك من اعتبارات ترجح أحدهما على الآخر ، كان قرارها معيبا .

(القضية رقم ٥٤٦ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد التهامي وعبد ذهني وعلي علي منصور وعبد العزيز البيلادي وعبد السيد خضير (لستشارين) .

٨٠١

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . القرار الصادر من بلدية الاسكندرية برفض طلب بناء قرار إداري . المطالبة بتعويض عنه . تختص به المحكمة .

ب — تمويض عن قرار إداري برفض الترخيص بالبناء . شرطه . مخالفة القانون أو سوء استعمال السلطة .

ج — تنظيم . السلطة العامة على تنفيذ أحكامه طبقا للأمر المالي في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ . اختصاصها . مداه .

د — تمويض . خطر . انتفاؤه . لا محل لبحث ركن الضرر .

المبادئ القانونية

١ — القرار الصادر من بلدية الاسكندرية بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ برفض الطلب المقدم من المدعين ببناء دكاكين هو قرار إداري

المحكمة

١ - عن الدفع بعدم الاختصاص :

« من حيث إن الحكومة تستند في هذا الدفع إلى أن النزاع مدنى إذ هو يتعلق بإجراءات نزاع الملكية وما يتصل بها من تعويض وهو بذلك يدخل في اختصاص القضاء العادى ويخرج من اختصاص القضاء الإدارى وأن هذه الإجراءات منظورة فصلاً أمام القضاء العادى .

« ومن حيث إن المدعين يجهلون على هذا الدفع بأن أساس مطالبتهم بالتعويض هو مخالفة القرار الصادر من بلدية الإسكندرية بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بمنع الترخيص لهم بالبناء للقانون - وما دام هذا القرار هو قرار إدارى وقد صدر مخالفاً للقانون فبناء على المادة ٤ من قانون مجلس الدولة تختص محكمة القضاء الإدارى بالنظر فى دعوى التعويض المترتبة عليه وأنه لا يجوز الاحتجاج فى هذا السبيل بالمرسوم الصادر بنزع ملكية الأرض لأن هذا المرسوم صدر لاجئاً للقرار الإدارى المذكور المشكوك منه والذى نتجت عنه أضرار سابقة على صدور المرسوم وتلك الأضرار هي التى يطلبون التعويض عنها .

« ومن حيث إن المدعين يؤسسون دعواهم فى التعويض على القرار الصادر من بلدية الإسكندرية بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ برفض الطلب المقدم منهم بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ الذى يطلبون به الترخيص لهم ببناء دكاكين بشارعى الروضة ومسجد الدونى .

« ومن حيث إن هذا القرار هو قرار

بما يجعل المطالبة بتعويض عنه تدخل فى اختصاص محكمة القضاء الإدارى ومن ثم فلا وجه إذن لما تدفع به الحكومة من أن هذا النزاع يدخل فى اختصاص القضاء العادى دون القضاء الإدارى .

٢ - لائحق المطالبة بتعويض عن قرار البلدية الصادر برفض الترخيص للبدعين بالبناء إلا إذا كان القرار قد وقع مخالفاً للقانون أو مشوباً بسوء استعمال السلطة .

٣ - إن السلطة القائمة على تنفيذ أحكام التنظيم طبقاً للأمر العالى الصادر فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ لاسيما ماورد بالمادة الأولى منه إنما يقوم اختصاصها وتنحصر مهمتها فى أمر واحد وهو فحص طلبات البناء لمراعاة ما إذا كانت العقارات المطلوب البناء عليها تدخل فى خطوط التنظيم أو تخرج عنها طبقاً لما هو وارد بالسجلات وبالخرائط والرسومات ولإشأنها فى أن تجاوز هذا النطاق إلى البحث فى ملكية العقار أو تبعيته أو فى أيلولة تلك الملكية . إذ أن ذلك يخرج عن اختصاصها ، حتى إذا ثبت أن البناء يلتزم خطوط التنظيم أعطت رخصة البناء ويكون امتناعها فى هذه الحالة عن إعطاء الرخصة قراراً إدارياً مخالفاً للقانون . أما إذا كان البناء يتعدى على خطوط التنظيم وجب رفض الترخيص طبقاً للقوانين واللوائح فى هذا الشأن .

٤ - لا محل فى دعوى التعويض لبحث دكن الضرر بعد إن انتفى ركن الخطر .

إدارى مما يجعل المطالبة بتعويض عنه تدخل فى اختصاص محكمة القضاء الإدارى

« ومن حيث إنه لا وجه إذن لما تدفع به الحكومة من أن هذا النزاع يدخل فى اختصاص القضاء العادى دون القضاء الإدارى .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس ويتعين رفضه .

ب - عن الموضوع :

« من حيث إن المدعين يؤسسون دعواهم على أنهم كانوا يمتلكون عقارا كائنا بميدان النيل رقم ٣ تنظيم قسم كرموز بمحافظة الاسكندرية تبلغ مساحته ٧٧٣,٥٩ مترا مربعا عبارة عن ١٣٧٥,٢٦ ذراعا مربعا وهو المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وكان هذا العقار مقاما عليه دور واحد مكون من ٢٥ دكانا . وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ حدثت غارة جوية على مدينة الاسكندرية تهدمت أسقف هذا المبنى وكان من الممكن بقاؤه وإصلاحه إلا أن مهندسى البلدية الذين كانوا يشرفون على الوقاية وقتئذ انتهزوا الفرصة وأزالوا هذه المباني فى غير ضرورة ، ومن هذا التاريخ أصبح العقار أرضا فضاء واستغلته البلدية بإنشاء مخابى فى أيام الحرب . وفى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ تقدم المدعى الأخير عن باقى الملاك إلى بلدية الاسكندرية بطلب للترخيص لهم ببناء دكاكين على الأرض الفضاء المذكورة ولكن بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ رد مدير قسم التنظيم والتخطيط بمدينة الاسكندرية بأن البلدية قد رفضت الترخيص لأن الملك يقع فى سعة ميدان باب سدره ، ولما كانت هذه الأرض لم تنزع ملكيتها فان قرار

بلدية الاسكندرية بمنع الملاك من البناء عليها مخالف للقانون إذ تكون البلدية فى هذه الحالة قد أضافت ملكا خاصا إلى الأملاك العامة دون أن تتخذ الإجراءات المنصوص عليها فى قانون نزع الملكية - كما أن صدور المرسوم بنزع الملكية فى سنة ١٩٥١ جاء لاحقا لقرار البلدية بمنعهم من البناء فلا يحول دون استحقاقهم للتعويض عن الأضرار الناتجة عن قرار البلدية والتي تمثل فى حرمانهم من الانتفاع بالعقار المذكور وهم لذلك يقدرون التعويض طبقا للأسس والعناصر الواردة بصحيفة تعديل الطلبات المودعة فى ١٩ أبريل سنة ١٩٥٢ ويطلبون الحكم بالزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفع لهما مبلغ ١٠٠ م ١٨٢٢٢ ج وما يستجد شهريا بواقع ٢٢٠ م و ٥٢ ج ابتداء من يونيه سنة ١٩٥٢ حتى سداد التعويض المستحق إلى الطالبين مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

« ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى بأن العقار موضوع النزاع يقع فعلا فى سعة ميدان باب سدره وقد قررت البلدية نزع ملكيته للنفعة العامة وأرسلت ملف هذا الموضوع وفقا للإجراءات المتبعة إلى مصلحة المساحة لحصر وتقدير ثمنه وقد أتمت المساحة مهمتها وأرسلت إلى البلدية مع كتابها المورخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٩ رسما وكشف تحديد ومقاس وبحث ملكية وأفادت بأن أصحاب الشأن قد رفضوا الثمن المقدر وفى جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٤٩ وافق القومسيون البلدى على تقرير مصلحة المساحة ولما أن رفض أصحاب الشأن الثمن المقدر قام قسم قضايا بلدية

رفض الترخيص طبقاً للقوانين واللوائح في هذا الشأن .

« ومن حيث إنه بالاطلاع على قرار بلدية الاسكندرية الصادر بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ برفض الترخيص للبدعين بالبناء يتضح أنه يستند في الرفض إلى أن العقار المطلوب البناء عليه يقع في سعة ميدان باب سدره .

« ومن حيث إن واقعة دخول العقار في سعة ميدان باب سدره هي من الوقائع المسلم بها والمتفق عليها بين طرفي الخصومة طبقاً لما جاء بمحضر الجلسات وبمذكرات الدعوى وباقي أوراقها .

« ومن حيث إنه لذلك يكون قرار البلدية الصادر برفض الترخيص للبدعين بالبناء قد وقع صحيحاً متفقاً مع القانون ولم يثبت أنه مشوب بعيب إساءة استعمال السلطة .

« ومن حيث إن المدعين لا يستحقون في هذه الحالة تعويضاً عن هذا القرار طبقاً للبادة ١٨٨٩ ، لاسيما ما ورد بالمادة الأولى منه ، إنما يقوم اختصاصها وتنحصر مهمتها في أمر واحد هو فحص البناء لمراعاة ما إذا كانت العقارات المطلوب البناء عليها تدخل في خطوط التنظيم أو تخرج عنها طبقاً لما هو وارد بالسجلات وبالخرائط والرسومات ولا شأن لها في أن تجاوز هذا النطاق إلى البحث في ملكية العقار أو تبعيته أو في أيولة تلك الملكية إذ أن ذلك يخرج عن اختصاصها حتى إذا ثبت أن البناء يلتزم خطوط التنظيم أعطت رخصة البناء ويكون امتناعها في هذه الحالة عن إعطاء الرخصة قراراً إدارياً مخالفاً للقانون . أما إذا كان البناء يمتد على خطوط التنظيم وجب

الاسكندرية بأعداد مشروع مرسوم نزع الملكية وأرسله إلى الوزارة مع كافة الأوراق اللازمة بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ لاستصدار هذا المرسوم وقد أحيلت أوراق هذا الموضوع إلى محافظة الاسكندرية لتحديد موعد لاعتقاد جلسة الممارسة . وبتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ صدر مرسوم بنزع ملكية الأرض موضوع النزاع وأنه بصور هذا المرسوم قد تمحدث العلاقة بين الحكومة والمدعين وطلبت الحكومة رفض الدعوى مع إلزام المدعين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

« ومن حيث إن المدعين لا يكونون على حق في التعويض إلا إذا ثبت أن قرار البلدية الصادر برفض الترخيص لهم بالبناء قد وقع مخالفاً للقانون أو مشوباً بسوء استعمال السلطة .

« ومن حيث إن السلطة القائمة على تنفيذ أحكام التنظيم طبقاً للأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ ، لاسيما ما ورد بالمادة الأولى منه ، إنما يقوم اختصاصها وتنحصر مهمتها في أمر واحد هو فحص البناء لمراعاة ما إذا كانت العقارات المطلوب البناء عليها تدخل في خطوط التنظيم أو تخرج عنها طبقاً لما هو وارد بالسجلات وبالخرائط والرسومات ولا شأن لها في أن تجاوز هذا النطاق إلى البحث في ملكية العقار أو تبعيته أو في أيولة تلك الملكية إذ أن ذلك يخرج عن اختصاصها حتى إذا ثبت أن البناء يلتزم خطوط التنظيم أعطت رخصة البناء ويكون امتناعها في هذه الحالة عن إعطاء الرخصة قراراً إدارياً مخالفاً للقانون . أما إذا كان البناء يمتد على خطوط التنظيم وجب

« ومن حيث إنه لا عبرة بما ينهيه المدعون على هذا القرار من أنه أضر بهم وترتب عليه منعهم من الانتفاع بأرضهم إذ أنه لا محل في دعوى التعويض لبحث ركن الضرر بعد أن انتهى ركن الخطر ؛ وظاهر أن هذا لا يمس ماعساه يكون لهم من حق في الرجوع على الحكومة بالتعويض بسبب ما قد يدعونه من عدم الانتفاع ببناء على حدود خط التنظيم وإدخال العين بطريق غير مباشر ضمن الملك العام دون استصدار مرسوم بنزع ملكيتها للنفعة العامة .

لاستند إلى شروط هذه العقود فقط وإنما أيضاً إلى القواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بالمرق العام وهي بذلك تخضع للسلطة العامة في توجيه المرفق وتنظيمه ، والفرد في هذه الحالة يشترك بطريق مباشر أو غير مباشر في هذا التوجيه لصالح المجموع — وهو في هذا يبدل تضحية بعض مصلحته الخاصة في سبيل مصلحة الجماعة — وهذا جميعه بخلاف العقود المدنية التي تخضع لأحكام القانون الخاص ومنها أنه لا يجوز لأحد الطرفين أن يفرد بتعديل شروطها أو بإنهائها .

٢ — إن عقد التوريد الإداري هو اتفاق بين شخص معنوي من أشخاص القانون العام وفرد أو الشركة يتعهد بمقتضاه الفرد أو الشركة بتوريد منقولات معينة للشخص المعنوي لازمة لمرفق عام مقابل ثمن معين وهو يختلف عن الاستيلاء في أن المورد في العقد الإداري يسلم المنقولات المتعاقد عليها برضائه دون أن يكون مضطراً إلى ذلك — بينما الاستيلاء إنما يكون بمقتضى قرار إداري بأن يسلم المورد المنقولات المطلوبة بهذا القرار جبراً .

٣ — إنه وإن كان بنك التسليف الزراعي والتعاوني لا يعتبر مؤسسه عامة إلا أن المدعين قد وجهوا إليه الدعوى كخصم ثالث بوصفه قد قام بالوساطة عن الحكومة في عطاءات شراء الشعير ، واستناد البنك في الدفع بعدم الاختصاص إلى دعوى إثبات الحالة المرفوعة أمام القضاء المستعجل مردود بأن تلك الدعوى هي من دعاوى الإجراءات التحفظية التي لا تحوّل دون رفع دعوى التمويض الموضوعية أمام هذه

ومن حيث إنه لما تقدم جميعه يكون قرار البلدية الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ برفض الترخيص للبدعين في البناء قد وقع صحيحاً وتكون دعوى التمويض عنه حقيقة بالرفض . (القضية رقم ٦٢٤ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سيد علي الدمراوى ومجد الرحمن اسير ومحمد عبد الحبير المستعارين) .

٨٠٢

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

- أ — عقد إداري • تعريفه • خصائصه • حق الإدارة في تعديله •
ب — عقد توريد • تعريفه • التفرقة بينه وبين الاستيلاء •
ج — بنك التسليف الزراعي • لا يعتبر مؤسسة عامة • إدخاله خصماً ثالثاً في الدعوى • جوازه •

المبادئ القانونية

١ — إن العقود الإدارية تختلف عن العقود المدنية في أنها تكون بين شخص معنوي من أشخاص القانون العام وبين شخص أو شركاء أو جماعة وفي أنها تستهدف مصلحة عامة اسير العمل في مرفق عام — وأن كفتي المتعاقدين فيها غير متكافئة إذ يجب أن يراعى فيها دائماً وقبل كل شيء تغليب الصالح العام على مصلحة الأفراد — وهذا الهدف يجب أن يسود شروط العقد وعلاقة المتعاقدين في تطبيقه وفي تفسيره وفي إنهائه . ويترتب على ذلك أن للشخص المعنوي الحق في مراقبة تنفيذ العقد وفي تغيير شروطه بالإضافة والحذف والتعديل وفي إنهائه في أي وقت طالما أن المصلحة العامة المنشودة منه تستلزم ذلك . وقد استقر الرأي في هذا المجال على أن علاقة المتعاقدين في العقود الإدارية

المحكمة لذلك يكون الدفع المقدم من البنك في غير محله ويتعين رفضه .

المحكمة

عن الدفع بعدم الاختصاص

« من حيث إن الحكومة دفعت بعدم الاختصاص لأن موضوع الدعوى ينطوي على عقد مدني يخرج عن اختصاص القضاء الإداري بينما يقول المدعون باختصاصها لأن العقد إداري على النحو المفصل في دفاع الطرفين .

« ومن حيث إن العقود الإدارية تختلف عن العقود المدنية في أنها تكون بين شخص معنوي من أشخاص القانون العام وبين شخص أو شركاء أو جماعة وفي أنها تستهدف مصلحة عامة لسير العمل في مرفق عام وأن كفتي المتعاقدين فيها غير متكافئة إذ يجب أن يراعى فيها دائماً وقبل كل شيء تغليب الصالح العام على مصلحة الأفراد . وهذا الهدف يجب أن يسود شروط العقد وعلاقة المتعاقدين في تطبيقه وتفسيره وفي إنجازه . ويترتب على ذلك أن للشخص المعنوي الحق في مراقبة تنفيذ العقد وفي تغيير شروطه بالإضافة والحذف والتعديل وفي إنهائه في أي وقت طالما أن المصلحة العامة المنشودة منه تستلزم ذلك . وقد استقر الرأي في هذا المجال على أن علاقة المتعاقدين في العقود الإدارية لا تستند إلى شروط هذه العقود فقط وإنما أيضاً إلى القواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بالمرفق العام وهي بذلك تخضع للسلطة العامة في توجيه المرفق وتنظيمه — والفرد في هذه الحالة يشترك بطريق مباشر أو غير مباشر في هذا التوجيه لصالح المجموع — وهو في هذا ييذل تضحية بعض

مصلحته الخاصة في سبيل مصلحة الجماعة ، وهذا جميعه بخلاف العقود المدنية التي تخضع لأحكام القانون الخاص ومنها أنه لا يجوز لأحد الطرفين أن ينفرد بتعديل شروطها أو بإنهائها .

« ومن حيث إن عقد التوريد الإداري هو اتفاق بين شخص معنوي من أشخاص القانون العام وفرد أو شركة يتعهد بمقتضاه الفرد أو الشركة بتوريد منقولات معينة للشخص المعنوي لازمة لمرفق عام مقابل ثمن معين وهو يختلف عن الاستيلاء في أن المورد في العقد الإداري يسلم المنقولات المتعاقد عليها برضائه دون أن يكون مضطراً إلى ذلك — بينما الاستيلاء إنما يكون بمقتضى قرار إداري بأن يسلم المورد المنقولات المطلوبة بهذا القرار جبراً . .

« ومن حيث إن الوزارة عندما عرضت شراء الشعير من المدعين بالثمن والشروط والمواصفات التي قررت لها إنما قصدت تخصيصه لنشاط مرفق التكوين طبقاً لما هو واضح من المستندات المودعة في الدعوى ، ومتى كان المدعون قد قبلوا بإيجابها بقبول منهم فيكون قد انعقد بذلك عقد إداري ، لا عقد مدني ، تطبيقاً لما سبق ذكره من قواعد .

« ومن حيث إنه لذلك يكون دفع الحكومة بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى على غير أساس ويتعين رفضه .

« ومن حيث إن بنك التسليف الزراعي والتعاوني يدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري بالنظر في اختصاصه لأنه منشأة عامة بحسب قانون إنشائه وليس مؤسسة حكومية يجوز للدين مقاضاتها أمام القضاء الإداري ويدفع البنك المذكور الدعوى بصفة عامة بعدم

أوردت في كتابها المرسل إلى البنك في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٨ بأنها توافق على أن يقوم البنك بشراء ما يعرض عليه من الشعير بدائرة الصحراء الغربية بالثمن والشروط المدونة بهذا الكتاب والسابق ذكرها ثم أبرزت الوزارة في كتابها الصادر إلى البنك في ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٨ بوجوب مراعاة ألا يزيد المشتري من الشعير على ٥٠ ألف أردب وهي الكمية المقررة بحسب الإحصاء كفائض عن حاجة أهل الصحراء وتموينهم ثم أرسلت إلى مدير عام سلاح الحدود والبنك في نوفمبر سنة ١٩٤٨ تعليماتها بإيقاف عمليات استلام الشعير إذ تبين أن الكمية التي تم شراؤها لغاية الخامس من هذا الشهر بلغت ٥٨٢٩٢ أردب أي بزيادة ٨٢٩٢ أردب عن المقدر للشراء وذلك حتى لا تعرض المنطقة لنقص في الشعير وبتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أرسل مدير عام سلاح الحدود إلى الوزارة كتابه رقم ١٦٨ / ٢ / ٢٣ بأن الفائض من الشعير قد يصل إلى ١٢٣ ألف أردب فأرسلت إليه الوزارة وإلى البنك في ديسمبر سنة ١٩٤٨ باستئناف عمليات الشراء حتى تصل الكمية إلى ١٢٣ ألف أردب على أن يحتفظ منها بثلاثة وعشرين ألف أردب بدائرة الصحراء الغربية على ذمة تموين السكان إذا ما اقتضى الحال ذلك. وفي ٢٦ مارس سنة ١٩٤٨ أرسلت الوزارة إلى البنك كتابا بإيقاف استلامه الشعير على أن يستثنى من ذلك أصحاب الشعير الذي قام البنك بصرف جواتهم لهم على ذمة تعبئة الشعير بعد دفع التأمين وشراء كمياتهم بالثمن والشروط والمواصفات المدونة بهذا الخطاب ومنها أن يكون الشعير سليما وليست به أية نسبة من

الاختصاص لأن المدعين وقد رفعوا أمام القضاء العادي دعوى إثبات الحالة رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ مستعجل الاسكندرية يكونون قد سلموا باختصاص القضاء العادي بنظر دعوى التعويض.

ومن حيث إنه ولو أن بنك التسليف الزراعي والتعاوني ليس مؤسسة عامة إلا أن المدعين قد وجهوا إليه الدعوى كنخضم ثالث بوصفه قد قام بالوساطة عن الحكومة في عمليات شراء الشعير، وإذا كانوا قد طلبوا إلزامه بالتعويض فإن مجال البحث في ذلك سيأتي بعد ولا محل لمناقشته في مسألة الاختصاص.

ومن حيث إن الاستناد إلى دعوى إثبات الحالة في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى مردود بأن هذه الدعوى هي من دعاوى الإجراءات التحفظية التي لا تحول دون رفع دعوى التعويض الموضوعية أمام هذه المحكمة.

ومن حيث إنه لذلك يكون الدفع المقدم من البنك في غير محله ويتعين رفضه.

عن الموضوع !

ومن حيث إن الفصل في استحقاق المدعين التعويض هو ما إذا كانت الحكومة قد عدلت الختم الإداري الخاص بتوريد الشعير بدون مسوغ من القواعد القانونية أو فسخته فاستحق لهم عليها التعويض إذا ما أصابهم ضرر من هذا التصرف أم أنها عدلته أو أنهت في حدود سلطتها العامة وطبقا للقواعد القانونية ولأهداف العقد فتكون بذلك لم تخالف القانون ولم تجاوز سلطتها فلا تعويض.

ومن حيث إنه بالاطلاع على المستندات المقدمة من البنك في الدعوى يتضح أن الوزارة

الشعير فيما عدا أصحاب الشعير الذي قام البنك بصرف الجوالات الفوارغ لهم على ذمة تعبئة الشعير الذي كان مزعما شراؤه وقاموا بدفع تأمين هذه الفوارغ حيث رأى شراء ما يقدمونه من كميات الشعير بالثمن والشروط والمواصفات المبينة في هذا الكتاب .

« ومن حيث إنه يبين من الكتابين المتقدمي الذكر ومن المستندات المقدمة في الدعوى أن كتاب الوزارة المؤرخ ٢٦ مارس سنة ١٩٤٩ تضمن تعديلا للشروط الواردة بكتاب الوزارة المؤرخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٨ وهذا التعديل من حق الوزارة طبقا لأغراض العقد الإداري ومستلزماته حسبما ثبت من الأدلة في الدعوى وفي حدود القواعد القانونية السابق إيرادها والخاصة بهذا النوع من العقود ولأن هذا التعديل لا يتجاوز تلك الأغراض وإن كان الشراء بعدئذ قد تعدى الكميات المقدرة أولا بقدر يسير فليس من شأن الاستمرار في الشراء أن يغير من تكييف العقد ومراميه .

« ومن حيث إنه اتضح للجنة فحص الشعير عدم مطابقتها للمواصفات طبقا للشروط المعدلة مما اقتضى رفضه وإخطارهم بهذا الرفض .

« ومن حيث إنه قد جاء بالتأثير النهائية بتقرير الخبير المنتدب في دعوى إثبات الخالف رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٤٩ مدني مستعجل الاسكندرية المرفوعة من المدعين ضد الوزارة أن رسالتى الشعير اللتين فحصهما وجدتا مطابقتين لتعليمات الوزارة الصادرة في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٨ أما من حيث انطباقهما لتعليمات الوزارة الصادرة في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٩ فانهما ينطبقان من حيث النطاق ولا ينطبقان بالنسبة لما ورد بهذه التعليمات من خلل الشعير من المواد الغريبة والتلف والعوارية،

التلف أو العوارية بفعل الأمطار وأن يكون خاليا من الزلط ولا تزيد نسبة الرمل فيه عن ١٪. على ألا يقبل البنك أية كمية إلا بعد معاينتها بمعرفة مندوب الوزارة الذي عليه أن يقرر مطابقة الكميات المعروضة للشروط المذكورة من عدمه وتنفيذا لذلك فحصت كميات الشعير المقدمة بمعرفة لجنة من مندوب وزارة التموين ومندوب البنك ومندوب مراقبة الصادر فوجدتها غير مطابقة للشروط والمواصفات الأخيرة لأسباب مختلفة كزيادة نسبة العوارية والتلف أو زيادة نسبة الزلط أو الرمل أو المواد الغريبة أو لإصابتها بالسوس كما هو ثابت من محاضر الفحص المقدمة من البنك في الدعوى والمؤرخة في أبريل ومايو ويونيه سنة ١٩٤٩ ولذلك رفضت الوزارة استلام تلك الكميات وأخطرت أصحابها بذلك .

« ومن حيث إنه يتضح مما تقدم أن هدف الوزارة من التعاقد مع أصحاب الشعير من أهالي منطقة الصحراء الغربية هو صالح مرفق التموين بالحصول على كمية الشعير اللازمة للتموين في غير منطقة الصحراء الغربية من الجهات على أن يراعى على قدر الإمكان أن يستبقى في هذه المنطقة ما يحتاجه أهلها لتموينهم ولذلك حصرت الوزارة العقد في القدر الذي ينتهي عند هذا الحد . وعلى ذلك تم العتد الإداري الأول طبقا لغرض الوزارة الذي يتضمنه كتابها المؤرخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٨ الذي صادف قبولا من سلبي شعيرهم طبقا لهذه الشروط وفي حدود الكمية المطلوبة . ولما بلغ المشتري من الشعير الكمية المقدرة أنهت الوزارة بكتابها المؤرخ ٢٦ مارس سنة ١٩٤٩ العقد بالنسبة لحائزي

٨٠٣

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

- حكم بإسناد أقدمية الموظف لتاريخ مدين .
- انعطافه بجميع آثاره القانونية إلى ذلك التاريخ .
- حق الموظف في الاقادة من آثار هذا الحكم من تاريخ تحديد الأقدمية ومن بينها الفروق المالية .
- عدم النص على ذلك فيه . لا يؤثر في حق الموظف .

المبدأ القانوني

الحكم الصادر بإسناد أقدمية المدعى في الدرجة الخامسة إلى تاريخ سابق إنما ينعطف بجميع آثاره القانونية الحتمية المباشرة إلى هذا التاريخ على أساس المركز القانوني الذي ترتب للمدعى بمقتضاه وذلك دون حاجة إلى النص على تلك الآثار ، وهذا إلى أن الحكم مقرر وكاشف للحق ترتب عليه آثاره القانونية وهي استحقاق المدعى للفروق المالية من التاريخ الذي عدلت إليه أقدميته في الدرجة الخامسة .

(القضية رقم ٥٣٧ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٨٠٤

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢

- حجة شهادة الدراسات التكميلية التجارية العليا .
- تحديد الدرجة التي يعينون عليها والراتب المقرر لشهادتهم . قرار مجلس الوزراء في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .
- لا يجوز تقييده بكتاب المالية الدوري في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ لصدوره من سلطة دنيا .

المبدأ القانوني

ليس لوزارة المالية وهي سلطة أدنى من مجلس الوزراء أن تضمن كتابها الدوري الصادر في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ قيوداً لم ترد بقرارات

ولهذا السبب الأخير رفض مندوبو الوزارة استلام الشعير - أما فيما يختص بباقي الشعير الذي ورده المدعون فقد قام أصحابه بسحب ما سبق أن وردوه لشوكة البنك وذلك بعد أن رفض مندوبو الوزارة بعد خصه استلام الكميات التي معاد غرباتها ولذلك لم يتمكن من معاينتها ومعرفة مدى انطباقها على التعليمات .

ومن حيث إنه فضلاً عن أن محاضر فحص الشعير بمعرفة اللجنة المذكورة قاطعة كما يبين من تفصيلها في عدم صلاحية الشعير لأغراض العقد وفي مخالفته لشروطه وداحضة لما ذكره الخبير واستند إليه المدعون من أن العوارية التي بالشعير لا تعيبه فإن ما سبق ذكره من أقوال الخبير في النتائج النهائية بتقريره من أن الشعير مخالف لمواصفات ٢٦ مارس سنة ١٩٤٩ قد جاء متفقاً مع ما انتهت إليه لجنة الفحص وإن كانت الأسباب مختلفة فإن الخبير يبني المخالفة على وجود مواد غريبة وتلف وعوارية بالشعير بينما تدل قرارات لجان الفحص على أن به زيادة على هذه العيوب سوسا أو نسبة زائدة من الزلط والرمل .

ومن حيث إنه لذلك يكون المدعون هم الذين أدخلوا بشروط العقد وبالتراماتهم فلا محل للقول بأن الحكومة هي التي فسخته .

ومن حيث إنه يبين بما تقدم جميعه أن دعوى التعويض على غير أساس ويتعين رفضها .

(القضية رقم ٦٢٥ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سيد علي الدمراوى وكامل بطرس المصرى وعبد الرحمن نصير المستشارين) .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المدعى ينمى على أن الحكم التأديبي القاضي بفصله مخالف للقانون كما ينمى عليه إساءة استعمال السلطة فإن ثبوت خلو القرار المطعون فيه من أى عيب يبطله لا يكون سبباً لعدم الاختصاص وإنما يكون لو صح سبباً لرفض الدعوى موضوعاً .

٢ - رقابة هذه المحكمة على القرارات النهائية الصادرة من مجالس التأديب لا تكون إلا فى نطاق بحثها من الناحية القانونية وبحث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقوانين واللوائح ولا تمتد إلى التقدير الموضوعى فى ذاته إذ ليست المحكمة هيئة استئنافية بالنسبة إلى المجالس التأديبية فى الجانب الواقعى من القرارات المطعون فيها مادامت تلك المجالس قد استخلصت النتيجة التى انتهت إليها استخلاصاً سائفاً من أصول صحيحة ثابتة .

(الفضية رقم ١١٢٣ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد وكيل المجلس والسيد وبدوى إبراهيم حودة والسيد إبراهيم الديوانى ومعى الدين حسن وطه عبد الوهاب المستشارين) .

٨٠٦

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - تسوية راتب . الخطأ المادى فيها . لا يكسب حقاً .
ب - تسوية راتب . الخطأ المادى فيها . استرداد مآدى للوظف بنسبته حق . عدم جواز ذلك ولا الحجز على مرتبه .

المبادئ القانونية

١ - الخطأ المادى فى تسوية الحالة لا يكسب حقاً ولا وجهاً لمياً يتجدى به المدعى من أنه قد

ذلك المجلس فضلاً عن أنه لم يوافق عليها ويكون قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد قرر حتماً لحمة شهادة الدراسات التكميلية التجارية العليا بوضعهم فى الدرجة السادسة المنخفضة بمرتبة شهرى قدره ٥٠٠ م و ١٠ ج من يوم صدوره بلا قيد ولا شرط . أما تحديد الأقدمية فى هذه الدرجة فيكون مرجعه لما عساه يكون قد صدر من قرارات أو لوائح فى شأنها وقد ذكر المدعى منها الكتاب الدورى رقم ف ٢٣٤ - ١ / ٢٣٠ الصادر فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ تنفيذاً لقرارى مجلس الوزراء فى ٢٠ من أغسطس و ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ والنزى يفيد منه المدعى بالنسبة إلى مدة خدمته السابقة التى قضاه فى درجة أقل من الدرجة المقررة لمؤهله الدراسى وذلك بحسابها فى أقدمية هذه الدرجة الأخيرة .

(الفضية رقم ٦٠٨ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد وكيل المجلس والسيد إبراهيم الديوانى والامام الامام الحريى ومسطى كامل اساميل واساميل هاشور المستشارين) .

٨٠٥

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - اختصاص محكمة القضاء الإدارى . حكم تأديب . صدوره متضمناً مخالفته لقانون وإساءة استعمال السلطة . يكون سبباً لرفض الدعوى لعدم اختصاص المحكمة .
ب - مجلس تأديب . قراراته . مدى خضوعها لرقابة هذه المحكمة (*) .

(*) يمثل هذا المبدأ حكمت المحكمة مشكلة بنفس الهيئة فى القضية رقم ٦٤٨ لسنة ٥ القضائية بجلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٥٣ .

٨٠٧

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢

امتحان . الغش فيه . ترك الطالب ودي الامتحان
بعد ضبطه في حالة تلبس . لا يترتب على ذلك بطلان
في الاجراءات . المادة ٤٣ من لائحة النظام الدراسي
والتأديبي لطلاب الجامعات . المقصود بلفظ « محضر »
التي وردت بتلك المادة .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤٣ من لائحة النظام الدراسي
والتأديبي لطلاب الجامعات تنص على أن « كل
طالب يرتكب الجريمة المنصوص عليها في
البند (ز) من المادة الحادية والأربعين (وهي
جريمة الغش في الامتحان والشروع فيه) ويضبط
في حالة تلبس يخرج من المعهد أو مدير المعهد
المستقل فوراً ويحرمه من دخول الامتحان في
باقي المواد ويعتبر امتحانه باطلاً قانوناً ويحرر
مراقب الامتحان محضراً بذلك يقدمه للمعيد أو
مدير المعهد المستقل ، ويؤخذ من هذا النص أن
القانون خول المعيد اتخاذ هذه الاجراءات
الاحتياطية ضد الطالب الذي يضبط في حالة
تلبس بجريمة الغش في الامتحان فإذا أغفلت
وترك الطالب يؤدي الامتحان في باقي المواد
رعاية لصالحه حتى يتم التحقيق في أمره فلا يترتب
على ذلك بطلان في الاجراءات لأنها لم تشرع
كضمانة له من ضمانات التحقيق بل كإجراء تحفظي .
احتياطي ضد الطالب الذي يحاول الغش
وملاءمة اتخاذها أو عدم اتخاذها متروك أمر
تقديرها لنوى الشأن بحسب الظروف
والملازمات ولا يصد بلفظ « المحضر » الواردة
في تلك المادة سوى محرر رسمي على أية صورة »

اكتسب مركزاً ذاتياً يجب أن يستقر وضعه
عليه مادام قد مضى عليه مدة تناهز السنتين
وهو يقبض هذا الراتب ومن ثم لا يجوز
للادارة أن تمس هذا الحق المكتسب ، لا وجه
لذلك لأن هذه المنازعة لا تعدو أن تكون
منازعة صرفة في قيمة الراتب يستمد المدعى
أصل حقه فيها من القوانين واللوائح دون أن
يلزم لنشوته قرار إداري خاص بذلك .

٢ — لئن كان للحكومة الحق في خفض
الراتب إلى الحد الذي تسمح به اللوائح وفي
استرداد ما أدى للدعى بدون وجه حق ، إلا
أنه لا يجوز لها اقتضاء ذلك عن طريق الحجز على
أجره ومن باب أولى عن طريق الخصم من الراتب
من تلقاء ذاتها لقيام المانع من ذلك بمقتضى
المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨
التي تستوجب أن يكون مطلوب الحكومة
الجائز الحجز من أجله على راتب الموظف
في حدود الربع لسبب يتعلق بأداء الموظف
لوظيفته كما لو اختلس أو أضاع شيئاً من الأموال
العمومية ، أما خطأ الحكومة الذي يجبرها إلى
الاعتقاد بأن الموظف يستحق مبلغاً معيناً
صرفته إليه ثم بان خطأها بعد ذلك ، ثم تطالبه
به فلا يمكن اعتباره سبباً متعلقاً بأداء الموظف
وظيفته بل يكون ذلك طريقاً غير قانوني لمساسه
براتبه عن طريق التنفيذ عليه في غير الحالة التي يجيز
القانون فيها ذلك وإنما لما أن تقتضيه عن طريق
أخذ كالحجز على أمواله الأخرى إن كان يملك
شيئاً منها .

(القضية رقم ١٢٢٦ لسنة ٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة السيد علي السيد وكيل المجلس والسيد
ابراهيم لديواني والامام الامام الحري ومسطى كامل
احمد واسماعيل ماحور المستشارين)

رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٩ قاضيا بإعادة تقدير العوائد في أول يناير سنة ١٩٥٠ على الأملاك المبنية في جميع المدن الخاضعة للضريبة ومنها الإسكندرية وبعد سرعان التقديرات السابقة إلا إلى نهاية سنة ١٩٤٩ ومن ثم فإن هذا القانون يجب أن يطبق بأثره المباشر على هذه الأملاك ولو لم يمتص على تقديرها مبدئ الثبات السنوات المذكورة في المادة السابعة من الأمر العالي المذكور .

٢ - يبين من الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ ولائحته التنفيذية وكذلك على القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٩ أن أيا منها لا يستوجب إعلان أصحاب الأملاك للحضور أمام جلسات مجلس المراجعة عند النظر في شكاويهم من التقديرات الأولية للقيمة الإيجارية وإنما أشار إلى إعلانهم بهذه التقديرات وهذا ما تم في حق المدعين ، ومن ثم فإن المجلس إذ لم يكلف المدعين الحضور إلى الجلسة لا يكون قد خالف نصا سواء في الأمر العالي أو في القانون المشار إليهما وتكون الإجراءات التي سبقت إعادة التقدير صحيحة متفقة مع الأوضاع القانونية السليمة نتيجة لآثارها ، ولا وجه للتحدى بسابقة إعلانهم أمام مجلس المراجعة مادام هذا الاجراء كما سلف بيانه غير لازم قانونا لزوما يترتب على إغفاله بطلان الاجراءات .

(الفضية رقم ١٨ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

محققة للفرض المقصود تسجل فيه واقعة الغش عند ضبطها .

(الفضية رقم ١٣٣٩ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد وكيل لمجلس وبدوى ابراهيم حموده والسيد ابراهيم الديواني وعيسى الدين حسن وطه عبد الوهاب المستشارين .

٨٠٨

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - عوائد الأملاك المبنية - تقدير اللجان للقيمة الإيجارية . لا يكسب أصحاب الأملاك مراكز قانونية لا يجوز المساس بها . تطبيق أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٩ بإعادة تقدير العوائد . لا يثبت مساسا بحق مكتسب . له أثره المباشر .

ب - عوائد الأملاك المبنية . مجلس المراجعة . هدم إعلانه ذوي الشأن لحضور النظر في شكاويهم من التقديرات . لا يترتب عليه بطلان الاجراءات . وجوب إعلانهم بالتقديرات فقط .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة السابعة من الأمر الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ إذ نصت على أن يستمر تقدير اللجان للقيمة الإيجارية لمدة ثمان سنوات فإن هذا النص لا يكسب أصحاب الأملاك مراكز قانونية بحيث لا يجوز المساس به قبل انتهاء هذه الفترة إلا بنص تشريعي خاص يصرح بتطبيقه بأثر رجعي طبقا للمادة ٢٧ من الدستور وإنما واقع الأمر أن أصحاب الأملاك كانوا فيما يتعلق باستمرار سريان التقدير الأول طوال تلك الفترة في مركز قانوني عام يجوز تغييره بتشريع لاحق بغير حاجة إلى نص رجعي خاص ولذلك فإنه تمشيا مع تطورات الأحوال الاقتصادية في البلاد واحتياجات الميزانية صدر القانون

٨٠٩

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — أجنبي . إبعاده . عدم النص على اختصاص موظف معين بإصدار القرارات للامادة به . الأفراد الصادر من مدير إدارة الجوازات والجنسية . جوازه .

ب — أجنبي . إقامة . الإقامة بأستراليا عاملين متتابعين ودون تسوية الإقامة بمصر . استعادة انصراف النية إلى الهجرة .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب قد خلا من النص على اختصاص موظف معين بإصدار قرارات إبعاد الأجانب ومن ثم يكون قرار الإبعاد إذ صدر من مدير إدارة الجوازات والجنسية وهي الإدارة القائمة والمشرقة على شئون الأجانب من إقامة وإبعاد وغيرها ، تكون قد صدر عن يملك إصداره .

٢ — إن اختيار المدعى قارة إسترااليا للإقامة بها مدة عامين ودون تسوية إقامته بمصر يدل على اتجاه نيته إلى الهجرة إليها طلباً للرزق لا للاستشفاء ، ذلك أن إسترااليا ليست من بلاد الاستشفاء التي ينتج عنها المرضى طلباً للصحة وإنما هي مهجر ينزح إليه طلاب الرزق من كل جنس كما أن طول فترة الإقامة التي رخص له فيها ترجيح نية الهجرة ، يؤيد هذا النظر ويؤكد أنه جواز سفر والدة المدعى يحمل تأشيرة تخولها حق السفر إلى إسترااليا بما يدل على أنها كانت تعزم الرحيل إليها بعد استقراره بها .

(القضية رقم ٣١٠ سنة ٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة بدوى إبراهيم حودة وممر لطى ومحمى الدين حسن وطه عبد الوهاب وعبد السيد خضير المستشارين) .

٨١٠

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠

١ — دعوى الدفع ببطالان صحيفتها شروطه . سقوط الحق في إبدائه . المادة ٢٦ من قانون المرافعات .

ب — جنسية عثمانية . حق اختيار جنسية أخرى . مادة ٣٤ من معاهدة لوزان .

ج — جنسية مصرية . عثمانى . تمسكه بالجنسية التركية بعد العمل بمعاهدة لوزان أو اختيار جنسية إحدى البلاد التي فعلت عن تركيا . عدم مريان القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ عليه . عدم اعتباره داخل في الجنسية المصرية .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المدعى قد حدد المدعى عليهما تحديداً كافياً لا ينصرف إلى غيرهما وقد أعلن كل منهما بصفته التي يزاولها ومركزه الذي يشغله ، وقد عينهما تعييناً يدرأ التضارب ويمنع التشابه فيما بينهما وبين أى شخص آخر فمن ثم لا يستقيم طلب البطلان ، هذا فضلاً عن أن البطلان في الإجراء يزول ولا يكون له من أثر إذا قام المدعى عليه بالرد عليه بما يستفاد منه أنه اعتبره صحيحاً طبقاً للمادة ٢٦ من قانون المرافعات . وقد بان للبحكمة أن الدفع ببطالان صحيفة الدعوى قد أشير إليه لأول وهلة بمذكرة الحكومة في جلسة المناقشة أمام حضرة المستشار المقرر إلا أن النائب عنهما حضر بجلسات المرافعة دون أن يذكره أو يؤيده بما يدل على أنه ضرب صفحاً عنه وأنه اعتبر الإجراء صحيحاً ولهذا يكون الدفع على غير أساس سليم من القانون فيتعين رفضه .

٢ — إن المادة ٢٤ من معاهدة لوزان أعطت

الحق للعثمانيين الذين تزيد سنهم على ١٨ سنة ويكون أصابهم من أحد البلاد التي فصلت عن تركيا ، ولو كانوا مقيمين خارج بلادهم المصرية عند نفاذ هذه المعاهدة ، أن يختاروا في مدة سنتين الرعوية السائدة في بلادهم إذا كانوا ينتسبون بجنسيتهم لغالبية السكان في البلاد المذكورة. وقد وضعت المعاهدة موضع التنفيذ في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٢٦ .

٣ — يعتبر مصرياً العثماني الذي لم يختار أية جنسية أخرى غير جنسيته العثمانية وقد عرفت المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ من يعتبر عثمانياً بأنهم رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان واستمروا محافظين على هذه الصفة إلى ١٠/٣/١٩٢٩ تاريخ نشر هذا المرسوم بقانون . ولم تأت أحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بحكم جديد فنصت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى على ما يأتي « ولا تسرى الأحكام الخاصة باعتبار الرعايا العثمانيين داخلين في الجنسية المصرية على من اختار منهم الجنسية التركية أو جنسية إحدى البلاد التي فصلت عن الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ من يوليو سنة ١٩٢٣ .

المحكمة

١ — عن الدفع ببطالان صحيفة الدعوى :

« من حيث إن مبنى هذا الدفع أن المدعى غفل عن ذكر اسم المدعى عليهما مع وجوبه طبقاً للفقرة الرابعة من المادة العاشرة من قانون

المرافعات المدنية والتجارية مما يترتب معه بطلان صحيفة الدعوى .

« ومن حيث إن المدعى قد حدد المدعى عليهما تحديداً كافياً لا ينصرف إلى غيرهما وقد أعلن كل منهما بصفته التي يزاوئها ومركزه الذي يشغله وقد عينهما تعييناً يدرأ التضارب ويمنع التشابه فيما بينهما وبين أى شخص آخر بما لا يستقيم معه طلب البطلان ، هذا فضلاً عن أن البطلان في الإجراء يزول ولا يكون له من أثر إذا قام المدعى عليه بالرد عليه بما يستفاد منه أنه اعتبره صحيحاً طبقاً للمادة ٢٦ من قانون المرافعات ، وقد بان للحكمة أن الدفع ببطالان الصحيفة قد أشير إليه لأول وهلة بمذكرة الحكومة في جلسة المناقشة أمام حضرة المستشار المقرر إلا أن النائب عنهما حضر بجاسات المرافعة دون أن يذكره أو يؤيده بما يدل على أنه ضرب صحفاً عنه وأنه اعتبر الإجراء صحيحاً ولهذا يكون الدفع على غير أساس سليم من القانون فيتعين رفضه .

ب — عن الدفع بعدم القبول :

« ومن حيث إن هذا الدفع يرجع إلى أمرين أولهما يتضمن المساس بقرار صادر قبل العمل بقانون مجلس الدولة فلا ينسحب عليه أثره فيما استحدثته من حق طلب إلغاء القرارات الإدارية وثانيهما أن المدعى طلب التجنس بالجنسية المصرية وطلبه مازال موضع نظر تطبيقاً للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بما لا يجوز معه أن يكون محل دعوى .

« ومن حيث إن المدعى لا يهدف بدعواه إلى طلب إلغاء قرار بذاته وإنما يطلب شهادة تفيد جنسيته المصرية على أساس أنه مولود

يوليو سنة ١٩٣١ كما استخرج هو جواز سفر مصرى فى يونيو سنة ١٩٣٣ ومن ثم ينطبق عليه أحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ لأنه من الرعايا العثمانيين أصلاً ومولود بمصر من أبوين مقيمين فيها وقبل المعاملة بالقرعة العسكرية .

« ومن حيث إن الحكومة لا تجادل فيما أدلى به المدعى من بيان وإنما تقصر دفاعها على أنه اتضح لها من البحث عندما تقدم المدعى فى أول مارس سنة ١٩٤٢ لمحافظة القنال بطلب إثبات جنسيته المصرية أنه من بين العثمانيين الذين اختاروا الجنسية اللبنانية ولذا أجيب بأنه لا يتسنى الاعتراف له بالجنسية المصرية عن طريق الأحكام المؤقتة الخاصة بالرعايا العثمانيين فعُدل عن طلبه واسترد مستنداته وصرف إليه مادمه من رسم .

« ومن حيث إنه قد بان للتحكمة من الملف رقم ٢٣/٢/٤٦٠١ أن المدعى تقدم بطلب مرفق بكتاب توصية من وكيل مجلس الشيوخ مؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٥١ يطلب فيه التفضل باستصدار مرسوم بمنحه الجنسية المصرية طبقاً للبادة العاشرة من قانون الجنسية الجديد لأنه ولد فى ١١ من أغسطس سنة ١٨٩٥ وأقام بمصر طول هذه المدة إلى أن اختار الجنسية اللبنانية سنة ١٩٢٥ كما بان للتحكمة أيضاً من الملف نفسه من مذكرة مؤرخة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أنه وجد فى كشوف العثمانيين المختارين للجنسية اللبنانية لمدينة بورسعيد اسم لى سعيد العرب مقيداً تحت رقم ٦٤ واعتبرته وزارة الخارجية لبنانى التبعية بناء على تحريات محافظة قنال السويس فى سنة ١٩٣٠ .

بمصر من أب مقيم فيها من رعايا الدولة العثمانية السابقة واعتبرته الحكومة مصرى بموجب شهادة مؤرخة ١٨ من يوليو سنة ١٩٣١ ولهذا يكون داخل فى الجنسية المصرية بحكم القانون الذى يستمد حتمه منه كما وأنه لم يصدر قرار فى شأنه من وزير الداخلية تطبيقاً للبادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وهو المختص أصلاً بإعطاء كل ذى شأن شهادة بالجنسية وكل ما هنالك أنه تقدم بطلبه لإدارة الجوازات والجنسية فأفهم من المختصين أنه سبق أن اختار الجنسية اللبنانية سنة ١٩٢٥ فسحب مستنداته واسترد الرسم المدفوع منه ، ولقد استحصل على جواز سفر مصرى سنة ١٩٣٣ ويحق له والحالة هذه أن يطلب شهادة بالجنسية المصرية فى ظل أحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ من وزير الداخلية تطبيقاً للبادة ٢٠ منه .

« ومن حيث إنه قد بان للتحكمة أن المدعى لا يطلب التجنس بالجنسية المصرية وإنما يطلب شهادة بجنسيته المصرية على اعتبار أنه مصرى بحكم القانون وشتان بين الطالبين فالأول يتقدم به الأجنبى وأما الثانى فمن المصرى .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع بعدم القبول بوجهيه غير سليم فيتعين رفضه .

بج - عن الموضوع :

« ومن حيث إن المدعى يستند فى دعواه إلى أنه ولد فى بورسعيد سنة ١٨٨٤ من أب مقيم فيها وحصل على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية ودفع البدل العسكرى سنة ١٩١٣ وظل مقيماً بمصر منذ ولادته دون انقطاع وقد حصل والده على شهادة بالجنسية المصرية فى ١٨

جنسية إحدى البلاد التي فصلت عن الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ من يوليو سنة ١٩٢٣ .

د ومن حيث إنه لما تقدم تكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون فيتمين رغبها .

(القضية رقم ٧٠٢ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد التهامي ومحمد زهني وعلى علي منصور المستشارين) .

٨١١

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

موظف . القرار الصادر بإحالة إلى المعاش بناء على طلبه . قرار إدارى . شروطه . متى يمتنع سحب الاستقالة . الدبرة بتاريخ تبليغ القرار لاسم به لا بتاريخ نشره .

المبدأ القانونى

إن قضاء هذه المحكمة استقر على أن القرار الصادر بإحالة الموظف إلى المعاش بناء على طلبه هو قرار إدارى شرطى يجب لصحته توافر شرطين ، الأول تقديم طلب من الموظف بوضع فيه رغبته فى الإحالة إلى المعاش ، والثانى استمرار الموظف على هذه الرغبة إلى حين صدور قرار الإحالة إلى المعاش ، والثابت الذى لا جدال فيه أن المدعى قدم طلبا بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥١ يلتمس فيه اتخاذ الإجراءات لإحالة إلى المعاش اعتبارا من نفس اليوم دون قيد أو شرط وتمت الإجراءات وصدر بذلك الأمر الملصق وأبلغ إلى وزارة الحربية والبحرية فى ١٤ من مارس سنة ١٩٥١ فيكون الأمر قد صدر

د ومن حيث إن المادة ٣٤ من معاهدة لوزان أعطت الحق للعثمانيين الذين تزيد سنهم عن ١٨ سنة ويكون أصلهم من أحد البلاد التي فصلت عن تركيا ولو كانوا مقيمين خارج بلادهم المصرية عند تفاذ هذه المعاهدة أن يختاروا فى مدة سنتين الرعية السائدة فى بلادهم إذا كانوا ينتمون بجنسيتهم لغالبية السكان فى البلاد المذكورة وقد وضعت المعاهدة موضع التنفيذ فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٢٦ .

د ومن حيث إن المدعى وإن كان قد اختار الجنسية اللبنانية حسب قوله سنة ١٩٢٥ إلا أنه تمسك بها فيما بعد ودلت تحريات محافظة قنال السويس على اختياره لهذه الجنسية كما وجد مقيداً بكشف العثمانيين المختارين للجنسية اللبنانية تحت رقم ٦٤ .

د ومن حيث إنه يعتبر مصرىيا العثمانى الذى لم يختار أى جنسية أخرى غير جنسيته العثمانية ونصت المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بيان من يعتبر عثمانيا على أنهم رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان واستمروا محافظين على هذه الصفة إلى ١٠/٣/١٩٢٩ تاريخ نشر هذا المرسوم والمدعى اختار الجنسية اللبنانية وظل محافظا عليها وذلك ظاهر من كتابه إلى وزير الداخلية المرافق لكتاب توصية وكيل مجلس الشيوخ سالف الذكر المؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٥١ ولم تأت أحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بحكم جديد فنصت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى على ما يأتى : ولا تسرى الأحكام الخاصة باعتبار الرعايا العثمانيين داخلين فى الجنسية المصرية على من اختار منهم الجنسية التركية أو

سليما ومحققا لرغبة المدعى عند صدوره فلا يقبل منه بعد ذلك أن يطعن على هذا الأمر بمقولة إن طلبه الأول أصبح لا غيا ، إذ أنه بفرض صحة ما ذهب إليه من أنه تقدم بطلب آخر في ٢١ مارس يشترط شروطا معينة لاحتاله إلى المعاش فإن هذا الطلب جاء متأخرا بعد أن صدر الأمر الملكي في وقت كان الطلب الأول لا يزال قائما ولأن العبرة ليست بتاريخ نشر الأمر وإنما بتاريخ تبليغه لتنفيذه والعمل بمقتضاه ومتى ثبت ذلك فلا محل لاستئناف المدعى إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في أول يولييه سنة ١٩٥١ وهو تاريخ لاحق لتاريخ الاحالة على المعاش ولا أثر له على حالة المدعى التي تمت تسويتها نهائيا قبل صدور القرار المشار إليه .

(القضية رقم ١٤٩٣ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨١٢

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

ترقية بالاختيار • ترخص السلطة الادارية •
اختبارها الاكفا والأصالح والأبدم • جواز •
جزاء قديم ولا يتصل بالكفاية والاستقامة • عدم
القويل حله •

المبدأ القانوني

إذا كانت الحكومة عند ممارستها لسلطانها في الترقية بالاختيار قد بدأت بدراسة حالة صاحب الدور في الأقدمية وهو المطعون في ترقية فالقته أكفا وأقدم في الخدمة من يليه وهو المدعى وأصلح منه لشغل وظيفة وكيل بلدية بورسعيد المراد الترقية إليها لتخصصه في أعمال التنظيم إذ هو متخرج من قسم العمارة والتنظيم بمدرسة

الفنون القديمة ، ولخبرته فيها التي كسبها من طول عمله في التنظيم أصبح وكيل إدارة التنظيم في الادارة العامة للبلديات فوق اختيارها عليه دون المدعى الذي هو مهندس كهرباء ، فإن مسلك الحكومة هذا لا غبار عليه إذ قد مارست سلطاتها في حدود القانون والصالح العام ، ومادام المدعى لم يطعن على القرار المطعون فيه بسوء استعمال السلطة فيكون الطعن في غير محله متعينا رفضه ، ولا يغير من هذا النظر ما أشار إليه المدعى من سبق توقييع جزاءات على منافسه إذ أنها جميعاً لأمر لا تتصل بكفايته واستقامته وقد تقادم العهد عليها حيث مضى على آخرها أربعة عشر عاما .

(القضية رقم ١٥٢٨ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨١٣

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — جنسية مصريه • إثباتها • جواز السفر
المصري • لا يعتبر دليلا عليها • الوثيقة الادارية التي
تعتبر دليلا عليها • شهادة من وزير الداخلية •
ب — إبعاد • أفراد الهيئة الثالثة من المادة ١٠
من الرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ • إطلاق
سلطة وزير الداخلية في إبعاد • لا يمنع من رقابة
المحكمة على الأسباب التي قد يتضمنها قرار الإبعاد •

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية ينص على أن يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التي تفرض بمقتضى قرار منه وبعد تقديم جميع

الأدلة التي يرى لزومها وهذه الشهادات يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها . وقد تردد هذا الحكم في قانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ في المادة ٢٠ منه . ويبين من ذلك أن الوثيقة الإدارية التي تصلح لإثبات الجنسية المصرية لصاحب الشأن إنما هي شهادة من وزير الداخلية بذلك . وينبئ على ذلك أن مجرد إعطاء جواز سفر مصرى لشخص ما لا يصلح عند قيام النزاع سنداً لإثبات الجنسية المصرية .

٢ - إنه وإن كان لوزير الداخلية سلطة مطلقة في إبعاد أفراد الفئة الثالثة من المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ وهم الأجانب الذين أمضوا أكثر من خمس سنوات أو لم يمضوا هذه المدة وكانوا قد دخلوا بطريق مشروع ويقومون بأعمال مفيدة للاقتصاد القومى أو يؤدون خدمات عليية أو ثقافية للبلاد ، إلا أنه إذا اشتملت الأوراق على بيان الأسباب الباعثة على إصدار قرار الإبعاد فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة هذه المحكمة .
(القضية رقم ١٥٩٢ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

٨١٤

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أجنى . إقامة المادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٥ ، مقصور حكماً على الأجانب المرخص لهم في الإقامة مدة محددة .

المبدأ القانونى

لما كان الثابت أن إقامة والد المدعى كانت

إقامة مستديمة وعومت أم المدعى وأخواه على أساس هذه المعاملة وقد كان المدعى قاصراً يعيش في كنف أبيه فلا يجوز التحدى في شأنه بالمادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب في مصر . لما هو ظاهر من أن المادة المذكورة متصور حكمها على الأجانب المرخص لهم في الإقامة مدة محدودة وهذا يخالف الحال في هذه الدعوى ومن ثم يكون القرار المطعون فيه بعدم تجديد مدة إقامة المدعى قد صدر مخالفاً للقانون حقيقةً بالإلغاء .

(القضية رقم ١٢٨٤ سنة ٥ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى رئيس المجلس وسيد على الدمراوى وكامل بطرس المصرى وعبد الرحمن نصير وعبد عبد الحيد المستشارين)

٨١٥

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

موائد الأملاك المبينة وماؤها ، القيمة التجارية وقار . تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بتقدير هذه القيمة .

المبدأ القانونى

ما تثيره الحكومة من أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مقصور نطاقه على العلاقة بين المؤجر والمستأجر دون العلاقة بين الممول ومصلحة الضرائب ، هذا القول غير سديد لأن وعاء الضريبة طبقاً للأمر العالى الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بعوائد الأملاك

المبدأ القانوني

إن مجلس الوزراء قد قرر قاعدة تنظيمية عامة وهي ترقية الطبيب الذي يعين في إحدى الوظائف الرئيسية درجتين على أن تكون الترقية بأول مربوط الدرجة المرقى إليها وذلك بالشرطين الذين تضمنهما قراره الصادر في أول يونيو سنة ١٩٤٧ على أن تعرض كل حالة من هذا القبيل عليه ، ثم عدل هذه القاعدة بقراره الصادر في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ بأن قصرها على منح علاوتين من علاوات الدرجة المرقى إليها بدلا من منحه أول مربوطها ، وقد اتسع ذلك أيضاً في موضوع ترقية زميلين للمدعى إلى الدرجة الثالثة وهما أحدث من المدعى في مدة الخدمة وفي الترقية إلى الدرجة الرابعة - فكان مجلس الوزراء والحالة هذه قد أقر مبدأ جواز ترقية الطبيب الذي يرشح لوظيفة من من الوظائف الرئيسية بالوزارة إلى الدرجة الثالثة بالرغم من عدم قضائه الأربع سنوات في الدرجة الرابعة وإن احتفظ بحق استظهار كل حالة على حدة لوزن ظروف الحال فيها وتقرير ما يراه بشأنها . ومقتضى هذا أنه كان يتعين على السلطات الأدنى أن تعرض على مجلس الوزراء حالة المدعى بعد أن اتفقت معه وزارة الصحة على شغل وظيفة من الوظائف الرئيسية على أساس قراري مجلس الوزراء المشان إليهما فأغلق عيادته الخاصة وتفرغ لوظيفته الجديدة كان لزاماً عليها أن تعرض حاله أسوة بزملائه

المبني هو القيمة الإيجارية . ويجب أن تقوم علاقة النسبية بين الضريبة وبين وعائها ، والقيمة الإيجارية إما أن تستند إلى عقود الإيجار الصادقة في حالة التأجير أو إلى أجر المثل في حالة الانتفاع الشخصي ، وعلى أساس هذه القيمة الإيجارية تحصل الزيادة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٧ .

(القضية رقم ٨١ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨١٦

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

مشروع عام . المدول عنه لأخطاء فيه . ترخيص الإدارة . شرط .

المبدأ القانوني

إذا كانت الحكومة وهي مسئولة عن المشروعات العامة قدرات المدول عن أخطاء في مشروع مبدئي لأحد المصارف وأثبتت وجود هذه الأخطاء فعلا في المشروع فلا يؤخذ عدولها حجة عليها بأنها إنما قدمت إلى تحقيق شهوة حزبية أو أغراض شخصية لم يؤيدها دليل . (القضية رقم ٦٥٣ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٨١٧

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

موظف . طبيب . حقه في الاستفادة من قراري مجلس الوزراء في أول يونيو سنة ١٩٤٧ . ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٨ عدم عرض حاله على مجلس الوزراء تطبيقاً لقرارين سابق الذكر . قراره بالامتناع . مخالفته لقاعدة التي تضمنتها قراري مجلس الوزراء . إلغاؤه .

المبادئ القانونية

١ — لا وجه لما تنحدي به الحكومة من أن القاعدة العامة هي أن الترقية إلى الدرجات العليا قوامها الاختيار الذي تستقل الإدارة بتقديره في حدود مصلحة العمل بلا معقب عليها فيه إذا ما خلا من مخالفة القانون وسلم من شائبة إساءة استعمال السلطة بمقولة إن الترقية ليست حقا مكتسبا للوظف لا ينفك عنه ولا أمرا مقضيا تلزم به الإدارة عند حلول ميعاده — بل مردها إلى اعتبارات أخرى تقوم على الكفاية والجدارة وتفاضل المزايا في القدرة على تحقيق المصلحة العامة ، لا وجه لذلك لأن هذه القاعدة وإن صحت بواعثها فإنه لا محل لإعمالها عند ما نجري بما يناهضها قاعدة أخرى أخص منها في مقام الترقية بالنسبة إلى فئة من الموظفين بذاتها كأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية الذين انتظمت ترقياتهم قواعد تنظيمية معينة أقرتها وضبطتها لجنة التنسيق الجامعية وسرت على جامعة إبراهيم بحكم المادة ٢٣ من قانون إنشائها رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ التي نصت على استمرار العمل بصفة مؤقتة بنصوص القوانين واللوائح الخاصة بالكليات والمعاهد المندجة فيها ما لم تكن مخالفة لأحكام هذا القانون وذلك إلى أن تصدر التشريعات المنصوص عليها فيه ، إذ من المبادئ المقررة أن الخاص يقيد العام ولا عكس . والقواعد التي وضعتها لجنة التنسيق الجامعية إنما قصد بها ولا ريب التحلل من قواعد الترقية العامة ومن ضوابط وأسس

الآخرين ومنهم من هو أحدث منه ، إذ لا تملك هذه السلطات الأدنى منه أن تستقل بالتصرف في هذا الأمر ، ولا اعتداد بما تنحدي به الحكومة من أن السبب الذي حدا بتلك السلطات إلى عدم عرض موضوع المدعى على مجلس الوزراء يرجع إلى أن المجلس كان قد قررو وقف الترقيات الاستثنائية ، لا وجه لذلك لأن ترقية الأطباء إلى الدرجة الأعلى أو تحسين رواتبهم ليست معاملة استثنائية بحتة بل هي بمقابل تحدت أسما بمقتضى قاعدة تنظيمية اطردت معاملة الأطباء بها في مقابل غلق عياداتهم والتفرغ لملهم كل الوقت .

(الغفثه رقم ٤٢ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد وكيل المجلس وبدوي إبراهيم حودة والسيد إبراهيم الديواني وعبي الدين حسن وطه عبد الوهاب المستشارين) .

٨١٨

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أ — ترقية . إلى الدرجات العليا . قوامها الاختيار . قواعد الترقيات التي وضعتها لجنة التنسيق الجامعية . قواعد خاصة . تفيد العامة ولا عكس . تطبيقها على جامعة إبراهيم بحكم المادة ٢٣ من قانون إنشائها .

ب — ترقية . في كليات الجامعات . الترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد أو وظيفة أستاذ . شروطها . ج — المجلس الأعلى للجامعات . اختصاصاته . وضع قواعد الترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد . لا تدخل في هذه الاختصاصات .

د — ترقية . في الجامعة . قصرها على بعض الأساتذة بسبب قلة الأقبال على التمتع من في فئهم . تمييز بلا مبرر . لا تجوز .

جديدة تجرى على مقتضاها ترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على نهج يحقق تناسبها مع طبيعة وظائفهم ورسالتهم .

٢ — إن القواعد التي وضعها لجنة التنسيق الجامعية تقضى بأنه عند الترقية من أستاذ مساعد إلى أستاذ يفضل صاحب الانتاج العلى فإذا تساوى المرشحون فى الانتاج العلى فضل الأقدم فى وظيفة أستاذ مساعد وإذا تساؤوا فى وظيفة أستاذ مساعد فضل الأقدم فى الدرجة الثالثة . أما الترقية من أستاذ مساعد (ب) فى الدرجة الثالثة إلى أستاذ مساعد (أ) فى الدرجة الثانية فقيدها الوحيد أن يكون قد أمضى أربع سنوات على الأقل فى كل من الدرجة الثالثة لوظيفة أستاذ مساعد ومؤدى هذا أن الاعتداد بالانتاج العلى فالأقدمية فى الوظيفة فالأقدمية فى الدرجة مقصور على الترقية من وظيفة أستاذ مساعد إلى وظيفة أستاذ وأما فيما يتعلق بالترقية من وظيفة أستاذ مساعد «ب» إلى وظيفة أستاذ مساعد «أ» فشرطها استيفاء المدة فحسب وعلة ذلك أن درجتى أستاذ مساعد «ب» و «أ» مندرجتان فى نطاق وظيفة الأستاذ المساعد عموماً ، أما وظيفة الأستاذ فاشتراط الانتاج العلى للترقية إليها يبرره كونها وظيفة التدريس الرئيسية .

٣ — ما تستند اليه الحكومة فى تقرير القرار المطعون فيه إلى أن المجلس الأعلى للجامعات قرر بجاسته المنعقدة فى ٢٣ من أكتوبر

سنة ١٩٥٠ أن الأسبقية فى الترقى ابتداء من درجة أستاذ مساعد «ب» تكون للمتفرغين عند التساوى لما لأساتذة العلوم الأكاديمية من فرص الكسب من عملهم فى عياداتهم الخاصة هذا الاستناد مردود بأن المجلس الأعلى للجامعات لا اختصاص له فى إصدار مثل هذا القرار إذ اختصاصه كما نصت عليه المادة ٢ من المرسوم الصادر فى ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ بإنشاء مجلس أعلى للجامعات المصرية مقصور على إبداء رأى فى تنسيق الدراسات والامتحانات فى الدرجات الجامعية وإنشاء الكراسى ومعادلات الشهادات الأجنبية والترقيات العلية لأعضاء هيئة التدريس إلى وظيفة أستاذ أو التعيين فى هذه الوظيفة فلا يمتد إلى إبداء رأى فى الوظائف الأخرى غير وظيفة الأستاذ ومنها وظيفة الأستاذ المساعد أو إلى وضع قواعد للترقية خاصة بها لخروج ذلك على الاختصاصات المخولة له بمرسوم إنشائه .

٤ — لا وجه لما تذهب اليه الحكومة من قيام القرار المطعون فيه على مراعاة تفضيل طائفة من الأطباء على غيرهم تشجيعاً لهم بسبب قلة الاقبال على التخصص فى قنهم إذ أن هذه الحجة لا تنهض سبباً سديداً يبرز حرمان من استحق الترقية على أساس القواعد التى وضعتها لجنة التنسيق الجامعية من ترقيته لما تنطوى عليه من تمييز بلاميز ومن إخلال بالمساواة فى الحقوق والمزايا بين أفراد هيئة واحدة .

المحكمة

« من حيث إن المدعى يستند في دعواه إلى أنه على الرغم من مكانته العلمية وكمال أدائه لعمله فقد صدر القرار المطعون فيه في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاركاً إياه في الترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد « أ » في حين أنه تضمن ترقية ثلاثة من زملائه هم الدكتور شفيق عبد الملك ومحمد محمود الصبر وسعيد عبده إلى وظائف أساتذة مساعدين « أ » في الدرجة الثانية المالية مع أن أقدمية الأول والثاني في الدرجة الثالثة ترجع إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ وأقدمية الثالث فيها ترجع إلى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بينما ترجع أقدميته هو في هذه الدرجة إلى أول يونيه سنة ١٩٤٧ ، أما الأقدمية في وظيفة أستاذ مساعد « ب » فهم متساوون فيها جميعاً إذ عينوا فيها بتاريخ ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ ومن ثم يكون القرار المطعون فيه إذ تخطاه في الترقية في ذلك على خلاف ما تقتضي به قواعد الترقية التي قررتها لجنة التنسيق بين الجامعات بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس قد وقع مخالفاً للقانون مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة ويكون بالتالي حقيقياً بالالغاء .

« ومن حيث إن الدفاع عن الجامعة رد على ذلك بأن المدعى لم يبين أساس طعنه وهل هو مخالفة القانون أم إساءة استعمال السلطة إذ لا يكفي مجرد الاحتجاج بأنه يسبق المطعون في ترقيتهم في أقدمية الدرجة الثالثة لتقدير استحقاقه للترقية إلى الدرجة الثانية ما دامت مقومات الترقية تختلف في الدرجات الصغرى عنها في الدرجات العليا ، فهي في الأولى تقوم في غالب

الأمر على الأقدمية بينما قوامها في الدرجات العليا ابتداء من الدرجة الثانية فما فوقها هو الاختيار للكفاية وهذا أمر متروك لتقدير الإدارة بلا محق عليها فيه إذا خلا تقديرها من مخالفة القانون ولم ينطو على إساءة استعمال السلطة ، ذلك لأن الترقية ليست حقاً مكتسباً للوظائف بل ترجع إلى تقدير السلطة المختصة . وقد سنت الجامعة قواعد للمفاضلة بين المرشحين للدرجات المالية الحائزين على لقب علمي واحد تلزمها توخياً للصحة العامة وابتغاء رفع المستوى العلمي والثقافي بين أعضاء هيئات التدريس ، أولاها مراعاة الإنتاج العلمي فإذا تساوت الكفاية من هذه الناحية جرت المقارنة على أساس الأقدمية في اللقب العلمي وعند التساوي في هذه الأقدمية يكون التفضيل بين المرشحين رهيناً بالأقدمية في الدرجة العلمية . وقد عملت الجامعة هذه المايير فأنتهى اختيارها إلى من تضمن القرار المطعون فيه ترقيتهم وهو اختيار تغياً لتشجيع أعضاء هيئة التدريس للعلوم الفنية المتفرغين اقله عددهم وللحاجة الماسة إلى جهودهم بإيثارهم على مدرسي العلوم الأكاديمية غير المتفرغين الذي يحنون من عياداتهم الخاصة أرباباً مادية تغري غيرهم بهجر العلوم الفنية والتحول عنها ، الأمر الذي حدا بالجامعة إلى إنشاء وظيفة أستاذ مساعد « أ » التي كان مفهوماً حين أنشئت أن تخصص لمدرسي العلوم الفنية أي للمتفرعين دون سواهم ، كما أن ثمة اعتباراً آخر يتصل بمقومات العدالة كان ذا أثر في اتخاذ القرار المطعون فيه ذلك أن المجلس الأعلى للجامعات أصدر قراراً في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بأن تكون الأسبقية في الترقية ابتداء من درجة أستاذ مساعد « ب » ،

في هذه الدرجة إلى أول يونيو سنة ١٩٤٧ بينما ترجع أقدمية اثنين منهم إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ وأقدمية الثالث إلى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وإن تساوت أقدميتهم جميعا في وظيفة أستاذ مساعد (ب) التي عينوا فيها بتاريخ ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ .

ومن حيث إنه لا وجه لما تتحدى به الحكومة من أن القاعدة العامة هي أن الترقية إلى الدرجات العليا قوامها الاختيار الذي تستعمل الإدارة بتقديره في حدود مصلحة العمل بلا معقب عليها فيه إذ ما خلا من مخالفة القانون وسلم من شائبة إساءة استعمال السلطة بمقوله إن الترقية ليست حقا مكتسبا للموظف لا يتفك عنه ولا أمرا مقضيا تلزم به الإدارة عند حلول ميعاده بل مردها إلى اعتبارات أخرى تقوم على الكفاية والجدارة وتفاضل المزايا في القدرة على تحقيق المصلحة العامة ، لا وجهه لذلك لأن هذه القاعدة وإن صحت بواعثها فانه لا محل لأعمالها عند ما تجرى بما يناهضها قاعدة أخرى أخص منها في مقام الترقية بالنسبة إلى فئة من الموظفين بذاتها كأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية الذين انتظمت ترقياتهم قواعد تنظيمية معينة أقرتها ووضعتها لجنة التنسيق الجامعية وسرت على جامعة ابراهيم بحكم المادة ٢٣ من قانون إنشائها رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ التي نصت على استمرار العمل بصفة مؤقتة بنصوص القوانين واللوائح الخاصة بالكليات والمعاهد المندمجة فيها ما لم تكن مخالفة لأحكام هذا القانون وذلك إلى أن تصدر التشريعات المنصوص عليها فيه ، إذ من المبادئ المتروكة أن الخاص يقيد العام ولا عكس والقواعد التي وضعتها لجنة التنسيق الجامعية

للمتفرغين عند التساوى وقد روعيت هذه القاعدة في الترقيات المطعون فيها إذ شملت اثنين من المتفرغين هما الدكتور محمد محمود الصدر والدكتور سعيد عبده ، أما الثالث وهو الدكتور شفيق عبد الملك فإنه وإن كانت له عيادة خاصة إلا أنه يعمل أستاذاً مساعداً في علم التشريح وهو من علوم المتفرغين ويقوم بتدريسه زملائه المتفرغين من حيث الوقت الذي يقضيه في العمل بالكلية إذ يقضى فيها يوما كاملا ومن ثم تكون الجامعة في اختيارها للمطعون في ترقيتهم قد طبقت أحكام القوانين واللوائح تطبيقا صحيحا غير مشوب بإساءة استعمال السلطة وتكون دعوى المدعى خيرية بالرفض .

ومن حيث إن المدعى قدم بحافظة مستنداته كتابا موجه إلى من كلية طب العباسية بجامعة ابراهيم تنبئه فيه بصدر قرار الجامعة في ١٩ مايو سنة ١٩٥١ بترقيته إلى وظيفة أستاذ مساعد (أ) من الدرجة الثانية اعتبارا من ١٤ أبريل سنة ١٩٥١ وبذلك اقتصر النزاع في الدعوى الحالية على تصحيح أقدميته في الدرجة المرقى إليها والمحصص طلبه في الحكم له بإلغاء القرار المطعون فيه إلغاء جزئيا في هذا الخصوص وباعتبار أقدميته في الدرجة المذكورة راجعة إلى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ صدور قرار الترقية المطعون فيه وجعلها سابقة على أقدمية الأطباء الثلاثة الذين تخطوه بمقتضى القرار المذكور .

ومن حيث إنه لا نزاع في أسبقية المدعى في أقدمية الدرجة الثالثة على زملائه الثلاثة الذين رقبوا بالقرار المطعون فيه إذ ترجع أقدميته

التساوى لما لأساتذة العلوم الإكلينيكية من فرص الكسب من عملهم في عياداتهم الخاصة بيد أن هذا القرار مردود عليه بأن المجلس الأعلى للجامعات لا اختصاص له في إصدار مثل هذا القرار إذ اختصاصه كما نصت عليه المادة ٢

من المرسوم الصادر في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ بإنشاء مجلس أعلى للجامعات المصرية مقصور على إبداء الرأي في تنسيق الدراسات والامتحانات والدرجات الجامعية وإنشاء الكراسى ومعادلات الشهادات الأجنبية والترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس إلى وظيفة أستاذ أو تعيين في هذه الوظيفة فلا يمتد إلى إبداء الرأي في الوظائف الأخرى غير وظيفة الأستاذ ومنها وظيفة الأستاذ المساعد أو إلى وضع قواعد للترقية خاصة بها لخروج ذلك على الاختصاصات المخولة له بمرسوم إنشائه ، على أن مجلس جامعة إبراهيم لم يلتزم هذه القاعدة إذ وافق بجلسته ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ على ترقية الأطباء الثلاثة المطعون في توقيتهم في حين أن أحدهم وهو الدكتور شفيق عبد الملك غير متفرغ وليس يجدى القول بأنه في حكم المتفرغين رغم التسليم بأن له عيادة ، هذا فضلا عن أنه ثابت بذيل محضر المجلس الأعلى للجامعات المصرية المنعقد في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وهو المحضر المقدمة صورته بحافظة مستندات الحكومة أن وزير المعارف اقترح أن يفضل المتفرغ ابتداء من أستاذ مساعد (ب) عند الترقية إلى الدرجة الثانية وأن يعمل بهذا في الميزانية المقبلة أى ميزانية سنة ١٩٥١ وقد صدر القرار المطعون فيه قبل العمل بهذه الميزانية .

ومن حيث إنه لا وجه لما تنهب إليه

إنما قصد بها ولا ريب التحال من قواعد الترقية العامة وسن ضوابط وأسس جديدة تجرى على مقتضاها ترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على نهج يحقق تناسبها مع طبيعة وظائفهم ورسالتهم .

ومن حيث إن القواعد التي وضعتها لجنة التنسيق هذه تقضى بأنه عند الترقية من أستاذ مساعد إلى أستاذ يفضل صاحب الإنتاج العلمى فإذا تساوى المرشحون في الإنتاج العلمى فضل الأقدم في وظيفة أستاذ مساعد وإذا تساوا في وظيفة أستاذ مساعد فضل الأقدم في الدرجة الثالثة ، أما الترقية من أستاذ مساعد (ب) في الدرجة الثالثة إلى أستاذ مساعد (أ) في الدرجة الثانية فقيدها الوحيد أن يكون قد أمضى أربع سنوات على الأقل في كل من الدرجة الثالثة لوظيفة أستاذ مساعد ، ومؤدى هذا أن الاعتداد بالإنتاج العلمى فالأقدمية في الوظيفة فالأقدمية في الدرجة قاصر على الترقية من وظيفة أستاذ مساعد إلى وظيفة أستاذ وأما فيما يتعلق بالترقية من وظيفة أستاذ مساعد (ب) إلى وظيفة أستاذ مساعد (أ) فشرطها استيفاء المدة فحسب ، وعلة ذلك أن درجتى أستاذ مساعد (ب) و (أ) مندرجتان في نطاق وظيفة الأستاذ المساعد عموماً أما وظيفة الأستاذ فاشتراط الإنتاج العلمى للترقية إليها يبرره كونها وظيفة للتدريس الرئيسية .

ومن حيث إن الحكومة تستند في تبرير القرار المطعون فيه إلى أن المجلس الأعلى للجامعات قرر بجلسته المنعقدة في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أن الأسبقية في الترقى ابتداء من درجة أستاذ مساعد (ب) تكون للمتفرغين عند

الحكومة من قيام القرار المطعون فيه على مراعاة تفضيل طائفة من الأطباء على غيرهم تشجيعاً لهم بسبب قلة الإقبال على التخصص في فهم إذ أن هذه الحجة لا تنهض سبباً سديداً يبرر حرمان من استحق الترقية على أساس القواعد التي وضعتها لجنة التنسيق الجامعية من ترقية لما تنطوي عليه من تمييز بلا تمييز ومن إخلال بالمساواة في الحقوق والمزايا بين أفراد هيئة واحدة.

ومن حيث إنه وإن كانت الحكومة لم تقدم مذكرة كلية الطب التي عرضت على مجلس جامعة إبراهيم في شأن ترقية الأطباء الثلاثة المطعون في ترقيتهم المشار إليها في محضر جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ المقدمة صورته بحافظة مستنداتها إلا أن الدفاع عن الحكومة قد أفصح في مذكرته عن الأسباب والاعتبارات المتقدم ذكرها متى قامت على أساسها الترقيات المطعون فيها .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد صدر مخالفاً للتماتون فيتمتعين إلغاؤه على الوجه المبين بالمنطوق .

(القضية رقم ٤٧٦ سنة ٥ و رئاسة ومضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد وكيل المجلس والسيد إبراهيم الديواني والامام الامام الحري ومصطفى كامل اماعيل واماعيل حاشور المستشارين) .

٨١٩

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

اختصاص محكمة القضاء الإداري : الطعون الخاصة بانتخاب الهيئات الإقليمية والبلدية . تختص بها المحكمة بولايتها الكاملة . المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة . إسقاط عضوية المجلس البلدي . تدخل في نطاق المادة الثالثة سابقة الذكر .

المبدأ القانوني

إن المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة تنص على أن تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية ويكون لها فيها دون غيرها ولاية القضاء كاملة ، وهذا النص جاء ناسخاً للنص الوارد في المادة ٣٤ من المرسوم الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ المعدل في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ فيما يتعلق باختصاص المحاكم الابتدائية الوطنية بنظر الطعون في انتخاب أعضاء المجالس البلدية والقروية وإسقاط العضوية حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة هو نوع من عملية الانتخاب يتولد منها ويرتبط بها ارتباطاً مباشراً باعتباره خاصاً بأهلية العضو أو صلاحيته والفرع يتبع الأصل حكماً ومن ثم يشمل اختصاص هذه المحكمة وحدها عملاً بنص الفقرة الأولى سالف الذكر .

(القضية رقم ٣٤١ سنة ٦ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد وكيل المجلس والسيد إبراهيم الديواني والإمام الإمام الحري ومصطفى كامل اماعيل واماعيل حاشور المستشارين) .

٨٢٠

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - قانون . نفاذه . الفرق بين الإصدار والنشر . المادة ٢٦ من الدستور . مقصورة على القوانين دون القرارات .

ب — أمر ملكى . نفاذه . من وقت توقيع الملك عليه لامن يوم نفاذه . يعتبر من القرارات الإدارية .

المبادئ القانونية

١ — إن الدستور وإن نص فى المادة ٢٦ منه على أن تكون القوانين نافذة فى جميع القطر المصرى بإصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الإصدار من نشرها بالجريدة الرسمية بما يدل على أن المشرع ربط بين النشر والإصدار برابط لا يتجزأ إذ جعل من النشر الدليل الوحيد على الإصدار بحيث لا يجوز للحاكم أن تطبق قانونا لم ينشر غير أن هذا الحكم مقصور بحسب مفهوم نصوص الدستور على القوانين التى تصدرها السلطة التشريعية ولا يمتد إلى القرارات الإدارية التى تصدرها السلطة التنفيذية فى مجالها الإدارى التنظيمى حتى ولو تضمنت قواعد تنظيمية عامة بما يجعلها مندرجة فى حكم القوانين بمعناها الأعم — إذ هى بحسب الأصل تم وتنتج آثارها القانونية من يوم توقيع من يملك سلطة إصدارها وتوجيهه الأمر للحكام بالعمل بها وتنفيذها وعندئذ يكون واجبا على الحكام والمؤسسات مراعاتها وعدم مخالفتها ولو لم تنشر ، إذ النشر ليس لازما لصحة القرارات الإدارية أو إنفاذها ولا يقصد منه غير إبلاغ الغير مضمونها حتى تكون حجة عليه وينفتح به ميعاد طلب الاعتراض ولأن الإصدار بحسب الأصل يتم بمجرد التوقيع على القانون أو اللائحة أو القرار التنظيمى من مصدره

فهو عملية قانونية قائمة بذاتها بخلاف عملية النشر التى هى عمل مادى .

٢ — لا يجوز التحدى بعدم نشر الأمر الملكى الصادر فى ٤ من يولييه سنة ١٩٥٠ للقول بعدم نفاذه ما دام أنه قد صدر من الملك بوصفه القائد الأعلى للجيش ليطبق فى حق الضباط عموما وأبدا إلى وزير الحربية والبحرية لتطبيقه وتنفيذه ، إذ لا نزاع فى أنه من القرارات الإدارية المتضمنة قواعد تنظيمية عامة التى يتم إصدارها بمجرد توقيع الملك عليها وتنتج آثارها القانونية ويرتبط بها الأحكام المنوط بهم تنفيذها دون حاجة إلى نشرها .

المحكمة

د من حيث إن المدعى يستند فى دعواه إلى أن القرار الصادر فى ٢ من يولييه سنة ١٩٥٠ بإحالة إلى الاستيداع اعتباراً من ١٢ يولييه سنة ١٩٥٠ مع إخطاره بأنه سوف لا يعود إلى الخدمة العامة مستقبلاً تطبيقاً للفقرة (هـ) من المادة الثانية من الأمر العسكرى الخاص رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ قد صدر مخالفاً للقانون لأن أمراً ملكياً صدر فى ٤ من يولييه سنة ١٩٥٠ بوقف تطبيق أحكام هذه الفقرة بالنسبة للضباط الأطباء من رتبتي القائمقام والأميرالاي قبل صدوره — ومن ثم ما كان يجوز إحالته إلى الاستيداع الزمنى أصلاً .

د ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى بعدم جواز استناد المدعى إلى الأمر الملكى الصادر فى ٤ من يولييه سنة ١٩٥٠ سالف الذكر لأنه لم ينشر ولذلك لم يكن جائز العمل به أثناء

بالقوانين طبقاً لنص المادة ٢٦ من الدستور ولأن أمراً ملكياً آخر صدر في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٥٠ معدلاً له وقاضياً باستمرار العمل بأحكام الفقرة (هـ) بالنسبة للأطباء من رتبة القائمات والاميرالاي بشرط واحد هو وجوب عرض كل حالة على الملك مع ذكر أسباب استبقاء الضابط الطبيب - وتقول بأنها لما عرضت حالة المدعى على لجنة الضباط أوصت بإحالة إلى الاستبداد لتقصيته ثلاث سنوات في رتبة الاميرالاي فصدر القرار بإحالة إلى الاستبداد صحيحاً وفقاً لأحكام الفقرة (هـ) سالفة الذكر وأبلغ إلى المدعى كما أخطر بعدم عودته للخدمة العامة مستقبلاً.

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أنه لا نزاع في صدور القرار المطعون فيه في ظل الأمر الملكي الصادر في ٤ من يولييه سنة ١٩٥٠ الذي لم ينشر والذي عدل فيما بعد بالأمر الملكي الصادر في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٥٠ ومن ثم يتعين البحث في أثر عدم النشر على قيام هذا الأمر الملكي ونفاذه .

« ومن حيث إن الدستور وإن نص في المادة ٢٦ على أن تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الإصدار من نشرها بالجريدة الرسمية الخ .. بما يدل على أن المشرع ربط بين النشر والإصدار برباط لا يتجزأ إذ جعل من النشر الدليل الوحيد على الإصدار بحيث لا يجوز للحاكم أن تطبق قانوناً لم ينشر ، غير أن هذا الحكم مقصور بحسب مفهوم نصوص الدستور على القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية ولا يمتد إلى القرارات الإدارية التي تصدرها السلطة التنفيذية في مجالها

الإداري التنظيمي حتى ولو تضمنت قواعد تنظيمية عامة مما يجعلها مندرجة في حكم القوانين بمعناها الأعم - إذ هي بحسب الأصل تتم وتنتج آثارها القانونية من يوم توقيع من يملك سلطة إصدارها وتوجيه الأمر للحكام بالعمل بها وتنفيذها وعندئذ يكون واجباً على الحكام والمؤسسين مراعاتها وعدم مخالفتها ولو لم تنشر إذ النشر ليس لازماً لصحة القرارات الإدارية أو لنفاذها ولا يقصد منه غير إبلاغ الغير مضمونها حتى تكون حجة عليه وينفتح به ميعاد طلب إلغائها ولأن الإصدار بحسب الأصل يتم بمجرد التوقيع على القانون أو اللائحة أو القرار التنظيمي من مصدره - فهو عملية قانونية قائمة بذاتها بخلاف عملية النشر التي هي عمل مادي .

« ومن حيث إنه لما تقدم لا يجوز التحدي بعدم نشر الأمر الملكي الصادر في ٤ من يولييه سنة ١٩٥٠ للقول بعدم نفاذه ما دام أنه قد صدر من الملك بوصفه القائد الأعلى للجيش ليطبق في حق الضباط عموماً وأبلغ إلى وزير الحربية والبحرية لتطبيقه وتنفيذه - إذ لا نزاع في أنه من القرارات الإدارية المتضمنة قواعد تنظيمية عامة التي يتم إصدارها بمجرد توقيع الملك عليها وتنتج آثارها القانونية ويرتبط بها الأحكام المنوط بهم تنفيذها دون حاجة إلى نشرها ، ومن ثم فإن القرار الصادر بإحالة المدعى إلى الاستبداد في ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٠ في الوقت الذي كان فيه ذلك الأمر الملكي المشار إليه لازال نافذا وظل كذلك حتى ٢٤ من يولييه سنة ١٩٥٠ يكون مخالفاً للقانون حقيقة بالإلغاء إلغاء كلياً - ولا حاجة بعد ذلك للبحث فيما أثاره المدعى خاصة بعد إلغاء ذلك القرار إلغاء جزئياً

المبادئ القانونية

١ - إن ميعاد رفع الدعوى في حالة النظام إلى الجهة المختصة هو أربعة أشهر تمضي من تاريخ تقديم التظلم يضاف إليها ستون يوماً بحساب هذه المواعيد يبين أن الدعوى رفعت في الميعاد القانوني ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى غير قائم على أساس سليم متعيناً ورفضه .

٢ - إن درجة مدير عام من الدرجات العليا التي تكون الترقية إليها بطريق الاختيار الذي تجريه جهة الإدارة بمقتضى سلطاتها التقديرية دون معقب عليها إذا ما خلا تصرفها من سوء استعمال السلطة ومنح السلطة الإدارية حق الاختيار في هذه الحالة إنما قصد به عدم التقييد بالأقدمية عند الترقية وإطلاق يدها في اختيار ذوي الكفاية والأهلية اللازمة لشغل الدرجات العليا ، وهذا الاختيار يستخلص من عناصر شتى ويكون لتقدير الملاءمة فيه مدى واسع وحظ موفور ، كل ذلك على مدى المصلحة العامة وابتغاء وجهها دون أن يشوب الاختيار باعث من بواعث الغرض أو نوازع الهوى ، فإذا التزمت السلطة الإدارية هذه الحدود فقد أحسنت استعمال سلطاتها فيما شرعت له .

٣ - إن الحكومة إذ آثرت المطعون في ترقيته دون المدعى بوظيفة الوكيل لمدير المصلحة مراعية في ذلك طول عهده بمصلحة المساحة إذ أن مدة خدمته بها تبلغ ضعف مدة خدمة المدعى مما يكسبه في أعمالها خبرة أوفى

فيما يتعلق بالنص على عدم عودته للخدمة مستقبلاً .
(القضية رقم ٤٤٣ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عفت وعلي أبو الفيط والدكتور عبد الحكيم فراج وحسن أبو علم ووصى أباطة المستشارين) .

٨٢١

١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

ترقية . نخط . بسبب عدم استيفاء البيانات الخاصة بالموظف قبل الترقية أو سقوط اسمه سهواً . لا يبرأه .

المبدأ القانوني

سواء صح قول الحكومة بأن تخطى المدعى كان بسبب عدم استيفاء البيانات الخاصة أو كان خطأ جاء بمذكرة مراقبة مستخدمى الوزارة لسقوط طلبه من كشوف الترقيات سهواً فإنه لا يبرر ترك المدعى في الترقية لأذى من هذين السببين بعد ما ثبت أن أقدميته الحقيقية كانت تؤهله للترقية في دوره بالأقدمية ومن ثم يكون تخطى الحكومة له مخالفاً للقانون نتيجة خطئها في فهم الواقع بشأن أقدميته ولا يجوز قانوناً أن يضار المدعى بسبب هذا الخطأ .

(القضية رقم ٨٦١ سنة ٥ و بالهيئة السابقة) .

٨٢٢

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - تظلم . قطع للدة . انقضاء أربعة أشهر دون رد . قرار ضمني بالرفض . افتتاح ميعاد الطعن من تاريخ انقضاء الأربعة أشهر .

ب - ترقية . إلى درجة مدير عام بالاختيار . شروطه .

ج - موظف . تخطى في الترقية إلى درجة مدير عام . استهداف الصالح العام في قرار التخطى . جوازه .

الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون متعينا رفضا .

(القضية رقم ٦٢٢ سنة ٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة بدوى ابراهيم حمودة ومحمد اطنى ومحمى الدين حسن وطه عبدالوهاب ومحمد السيدخيزر المستشارين) .

٨٢٣

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — دعوى المنازعة في راتب . مبادى رفضها .
الإثبات الصادر بتسوية حالته . لا يعتبر قرارا إداريا .
إجراء مادي . يجوز تعديله وتصحيحه في أى وقت .
ب — مرتب . صرف مبلغ أكثر مما هو مقرره .
القرار الصادر بتعويض ماسرف بنسب وجه حق
بطريق الخصم من المرتب . باطل . مخالفته للقانون
رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٨ .

المبادئ القانونية

١ — إن دعوى المدعى وهى تهدف إلى
التظلم من قرار إعادة تسوية حالته وإن صورت
بأنها دعوى إلغاء إلا أنها في حقيقتها لا تعدو
أن تكون منازعة في مقدار الراتب الذى يستحقه
لمؤهله على مقتضى قواعد الانصاف ، وهى
على هذا الوجه يجوز رفعها في أى وقت ما دام
الحق المطالب به لم يسقط طبقا للأصول العامة
أو النصوص القانونية الخاصة ، على أن إعادة
تسوية حالة المدعى بالاذن الصادر في ٢١ من إبريل
سنة ١٩٤٧ لا يمكن اعتباره قرارا إداريا معناه
القانونى الذى يقصد به الإفصاح عن إرادتها
الملزمة بقصد إحداث مركز قانونى معين بل
لا تعدو أن تكون إجراء مائيا قام به الموظفون

ودراية ثم حصوله على مؤهل على خاص من
جامعة لندن في الرياضة والمساحة العليا بعد
حصوله على درجات ممتازة في هذه العلوم في
دبلوم كلية الهندسة ، أى أن تفوقه وتخصصه
كان في المواد المرتبطة بأعمال مصلحة المساحة
واختياره عضوا بلجنة العلوم الطبيعية
والرياضية (لجنة الطبيعة الأرضية) بمجلس
قواد الأول الأهلى للبحوث ثم ندب لتدريس
مادة المساحة بكلية الهندسة واختياره عضوا
بلجنة امتحان البكالوريوس بكلية الهندسة بجامعة
قواد الأول لامتحان مادة المساحة لما امتاز به
من كفاءة بلغت حد التفوق في عمله . وإن
المصلحة إذ راعت هذه الاعتبارات في اختياره
دون المدعى لشغل تلك الوظيفة ، تكون قد
استهدفت الصالح العام في اختيارها وقدرت
فأحسنبت التقدير وترخصت في حدود سلطانها
دون انحراف أو تعسف وقد كان هذا شأنها
في اختيار سلف المطعون في ترقيته في وظيفة
وكيل المدير العام للمصلحة إذ رفته إلى درجة
مدير عام (ب) المقررة لهذه الوظيفة وتخطت
المدعى في الترقية لهذه الدرجة مع أنه أقدم منه
في التخرج وفي الحصول على الدرجة الأولى
مراعية نفس الاعتبارات التي راعتها في اختيار
المطعون في ترقيته وهو زميل المدعى في البعثة
وفي الدرجة العلمية الخاصة وقد تمت هذه
الترقية دون اعتراض من المدعى ومن ثم يكون
القرار المطعون فيه بريئا مما يعيبه وتكون

المختصون تنفيذاً لقواعد الانصاف بما يرد عليه التعديل والتصحيح في أى وقت حتى يتلاقى مع أحكام القوانين .

٢ - إنه وإن كان الأصل أن من قبض مالا بغير وجه حق وجب عليه رده إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الخصم من راتب الموظف وفاء لمبلغ صرف إليه بغير وجه حق هو بمثابة الحجز على راتبه وهو لا يجوز طبقاً للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٨ الذى يشترط لإمكان الحجز على المرتب أن يكون الدين المطالب به بسبب يتعلق بأداء الوظيفة وهذا الشرط غير متوفر في حالة أداء مبلغ للموظف زيادة عن المرتب الذى يستحقه قانوناً ومن ثم يكون القرار الصادر في هذا الشأن بتحصيل ما صرف إلى المدعى بغير حق عن طريق الخصم من راتبه هو قرار غير سليم قانوناً متعيناً إلغاؤه وإلزام الحكومة برد ما استولت عليه من راتب المدعى تنفيذاً للقرار المذكور (١) .

(القضية رقم ١٧٢ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد النهاى وعبد ذمى وعلى على منصور وحسن أبو علم وعبد السعيد خضير المستشارين) .

٨٢٤

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

موظف ، قیده على درجة أعلى من درجته . النسخ في قرار قیده على ترقیته إليها لمجرد استيفائه المدة

(١) يمثل هذا البتاً حكمت الدائرة الخامسة في القضية رقم ٥ لسنة ٦ التفاضلية بجلسته ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

المقروءة لترقية . ترقية مضافة إلى أجل . تكسب الموظف حقاً . عدم جواز الإخلال به .

المبدأ القانوني

يبين من مراجعة قرار قيد المدعى على الدرجة الثالثة الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أنه قد نص صراحة على وجوب ترقیته إلى الدرجة المذكورة عند إتمامه المدة القانونية لجواز الترقية ، فهو على هذا الاعتبار ليس بقرار قيد شكلي لمجرد تعيين المصرف المسالى الذى يصرف منه المدعى راتبه بل أنه قرار قد تخصص بوجوب ترقية المدعى بترقية مضافة إلى يوم يتم المدة القانونية ومفاده على هذا الوجه أنه أ كسب المدعى حقاً في الترقية إلى الدرجة الثالثة المخصصة لوظيفته التى كان يشغلها وقت صدوره بحيث تصبح وفقاً عليه حتى يتم الأجل المضروب بفارق ترقية معتمدة عليها بحيث لا يجوز بعد ذلك قيده عليها أو المباحة يده ويدينها بقصد تفويته من الترقية إليها .

(القضية رقم ٦٠٦ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨٢٥

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - منازعة في راتبه . لا تنقيد بميعاد السنين يوماً . اختصار الحكمة ولو كانت المنازعة سابقة على إنشاء مجلس الدولة . لا يؤثر في ذلك صدور إجراءات أو قرارات مفضى عليها أكثر من سنين يوم .

ب - موظف بمجالس المديرية . كادر سنة ١٩٢٢ المجالس بمجالس المديرية . يقضى بوضعهم في الدرجات المالية لدرجاتهم في كادر سنة ١٩٢٣ . عدم جواز التزويل إلا بقرار تأديبي .

المبادئ القانونية

١ — إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن طلب الحكم باعتبار المدعى في درجة معينة في أول يولييه سنة ١٩٤٣ بالتطبيق لقانون انصاف المنسيين مع ما يترتب على ذلك من آثار هو من قبيل المنازعات المتعلقة بالرواتب التي يستمد صاحب الشأن أصل حقه فيها من القوانين واللوائح مباشرة دون أن يلزم لنشوء هذا الحق قرار إداري خاص بذلك وبهذه المثابة تنظرها المحكمة حتى لو كانت المنازعة سابقة على قانون إنشاء مجلس الدولة وكذلك دون التقيد بميعاد الستين يوماً المحددة لتقديم طلبات الالغاء ولا يغير من الأمر شيئاً أن تكون قد وقعت إجراءات أو صدرت قرارات في خصوص تلك المنازعة سابقة على قانون إنشاء مجلس الدولة أو لاحقه له وفات ميعاد الستين يوماً بالنسبة إليها .

٢ — القواعد التي تضمنها كادر سنة ١٩٣١ الخاص بموظفي مجالس المديرية تقضى بوضع الموظف في الدرجة المدانة لدرجته في كادر سنة ١٩٢٣ الذي عين في ظل أحكامه لأنه اكتسب حقاً في الدرجة المذكورة بحيث لا يجوز تزييله إلا بقرار تأديبي من السلطة المختصة بذلك .
(القضية رقم ٧٧٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

(١) مثل هذا المبدأ حكم في القضية رقم ٢٨٨ لسنة ٨ القضائية بمجلس ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ من الدائرة الخامسة .

٨٢٦

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢

قبول الدعوى . قرار لجنة البعثات باستدعاء إحدى المبعوثات لتسوية مسائل أثرت حول سفرها . لا يعتبر قراراً إدارياً نهائياً . عدم جواز الطعن فيه بالالغاء طبقاً للمادة ٣ من قانون مجلس الدولة .

المبدأ الثانوي

إذا كان قرار لجنة البعثات لم يتضمن إلا استدعاء المدعية فقط حتى تسوى المسائل التي أثرت حول سفرها بسبب تعجلها في السفر وهي جامل في شهورها الأخيرة وبسبب تدمير زوجها من سفرها بدون علمه وبغير إذنه فهو بهذه المثابة ليس أمر إدارياً نهائياً ينطوي على المساس بمركز المدعية من البعثة بل هو تدبير مؤقت استهدف تسوية ما أثرت حول سفرها في البعثة من جدل على أن يزول بزوال العلة التي اقتضته . فعلى منتهى ذلك لا يمكن اعتباره أمراً إدارياً نهائياً مما يصح الطعن فيه أمام المحكمة القضاء الإداري طبقاً للمادة الثالثة من قانون مجلس الدولة ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول دعوى المدعية .

(القضية رقم ١٤٢٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨٢٧

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — قبول الدعوى . دعوى الالغاء . يمكن قبولها أن يكون لرافعها مصلحة تؤثر فيها القرار المطعون . تعطيل الشمار الدينية . يسبح رفع الدعوى لأي شخص .

القرار الإداري ذاته ، يكفي لقبولها أن يكون لرافعها مصلحة يؤثر فيها القرار المطعون فيه وما من شك في أن تعطيل الشكاوى الدينية على الوجه الوارد في طلبات المدعى يتصل بعقيدته وحرية ومشاعره ومن ثم يكون ذا مصلحة في الدعوى ويتعين القضاء برفض هذا الدفع . . .

٢ — إن حرية الاجتماع للقيام بشعائر الدين تدخل ضمن الحريات التي يحميها الدستور ما دام أنها لا تخل بالنظام العام ولا تتنافى مع الآداب والكرامة لم تزعم شيئاً من ذلك ومن ثم يكون الأمر بتعطيل الاجتماع الديني قد وقع باطلاً مما يتعين منه القضاء بإلغاء الأمر المطعون فيه فيما تضمنه من منزع الاجتماعات الدينية . . .

٣ — إن تحويل الملك الخاص إلى كنيسة عامة أمر قد أقره الدستور ذلك أن مادته الثالثة عشر تنص على أن تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والمعتقد طبقاً للعادات المرعية في الديار المصرية على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا يتنافى مع الآداب . ويبين من هذا النص أن الدستور قد أقر العادات المرعية السابقة على الحظ المايوتى الصادر في سنة ١٨٥٦ والفرمان الصادر في ١٤ من ديسمبر سنة ١٨٧٤ . . .

٤ — إن المادة ١٦٧ من الدستور الواجب تطبيقها في هذه الدعوى تقضى بأن كل ما قرره القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من

ب — حرية دينية . كفلها الدستور . الأمر بتعطيل اجتماع ديني . مخالفته الدستور . بطلانه .

ج — حرية دينية . تحويل الملك الخاص إلى كنيسة عامة . جوازه . المادة ١٣ من الدستور والخط المايوتى الصادر سنة ١٨٥٦ والفرمان الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٤ .

د — حرية دينية . كتاب وزارة الداخلية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣ الخاص بالترخيص في إنشاء كنائس . سريان أحكامه بالقدر الذي لا يتعارض مع حرية إقامة الشعائر الدينية وفقاً للعادات المرعية .

هـ — حرية دينية . اشتراط ترخيص لإنشاء دور العبادة . لا يجوز اتخاذه ذريعة لإقامة عقبات لا مبرر لها .

و — حرية دينية . تصرفات الإدارة في الإذن في إقامة دور العبادة . خضوعها لرقابة المحكمة .

المبادئ القانونية

١ — الدفع بعدم القبول تأسيساً على أن المدعى إذ خصص المبنى الذي يملكه لإقامة الشعائر الدينية وأطلق عليه اسم كنيسة القصاصين فإنه يصبح ولا صفة له في الخصومة لأن الكنائس تخرج عن ملك المدعى بمجرد التبرع فلا يصح له التحدث عنها ولا يجوز في قضاء الإلغاء أن ترفع الدعوى حسبه بل يجب أن يكون لرافعها صفة ومصلحة شخصية وما قالت الحكومة سنداً لدفعها من أنه طبقاً للخط المايوتى الصادر في سنة ١٨٥٦ تنشأ الكنائس حسبما يستصوبه البطريرك أو رئيس الملة أو غير ذلك من الشرائط التي وردت في الأمر المذكور ، بهذا الدفع مردود لما هو مستقر في قضاء هذه المحكمة من أن دعوى الإلغاء ، وهي مخاضة

تصرفات الإدارة في الإذن بأقامة دور العبادة حتى تطمئن إلى أنه ليس ثمة تعسف في حبس هذا الإذن أو تلك في إصداره .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعت سكرتارية المحكمة في ١٣ يناير سنة ١٩٥١ قائلاً بأنه يملك الأرض الكائنة بناحية القصاصين الجديدة والمبنى المقام عليها الذي خصصه قياً بعد للصلاة مع إخوانه من الأقباط الأرثوذكس وقد أطلق عليه اسم كنيسة القصاصين وقد علم أخيراً أنه بناء على فتوى قسم الرأي في ٣١ / ١٠ / ١٩٥٠ صدر أمر الإدارة بإيقاف الشعائر الدينية بالكنيسة حتى يصدر مرسوم ملكي وقد جاء هذا الأمر خاطئاً ومجحفاً لحقوقه لأن وزارة الداخلية لا يدخل في اختصاصها تعطيل الشعائر الدينية لأن الاجتماعات أباحها الدستور وتعطيلها ممنوع بموجب قانون العقوبات ولأنه لم يصدر بعد تقرير الدستور الحرية الفردية وحرية العبادة ما يلغى مضمونها الحتمي ولأن حرية البناء وحرية إعداد مكان الاجتماع مطلقتان بلا قيد ، أما إجراءات استصدار هذا المرسوم فلا قانون رسمها ولا لائحة ولا منشور وإنما صدر بذلك كتاب دوري من وكيل الداخلية سنة ١٩٣٤ ولما كان هذا الأمر مشوب بسوء استعمال السلطة لذلك فهو يطلب إلغاؤه وبالزام المدعى عليهما بأن يدفع له قرشاً صاعاً تعويضاً مؤقتاً مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ولم تودع الحكومة مذكرة بدفاعها زعم منحها مهلة .

وبعد وضع التقرير في الدعوى عين انظرها جلسة ٨ يناير سنة ١٩٥٢ وتداولت

الأعمال والاجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور — الأمر الذي يستفاد منه أن كتاب وزارة الداخلية المؤرخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ والخاص بالترخيص في إنشاء كنائس جديدة لا تبرى أحكامه إلا بالقدر الذي لا تعارض فيه هذه الأحكام مع حرية إقامة الشعائر الدينية وفقاً للعادات المارعية التي تشمل إجمالاً في الخط الهمايوني وفي فرمان المتقدم الذكر .

٥ — إن اشتراط الترخيص في إنشاء دور العبادة على نحو ما جاء في الخط الهمايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ لا يجوز أن يتخذ ذريعة لإقامة عقبات لا مبرر لها دون إنشاء هذه الدور بما لا يتفق مع حرية إقامة الشعائر الدينية إذ أن الترخيص المنصوص عليه في هذا الخط الهمايوني لم يقصد به عرقلة إقامة الشعائر الدينية بل أريد به أن يراعى في إنشاء دور العبادة الشروط اللازمة التي تكفل أن تكون هذه الدور قائمة في بيئة محترمة تتفق مع وقار الشعائر الدينية وطهارتها وألا تكون سبباً في الاحتكاك بين الطوائف الدينية المختلفة وفي هذه الحدود المعقولة ينبغي أن يقوم نظام الترخيص .

٦ — لا يسع المحكمة ، إلى أن يصدر تشريع خاص بتنظيم الاجراءات اللازم مراعاتها في إنشاء دور العبادة ، إلا أن تبسط رقابتها على

بالجلسات ثم حُجرت للنطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

« من حيث إن مبنى هذا الدفع أن المدعي إذ خصص المبنى الذي يملكه لأقامة الشعائر الدينية وأطلق عليه اسم كنيسة القصاصين فإنه يصبح ولا صفة له في الخصومة لأن الكنائس تخرج عن ملك المدعي بمجرد التبرع فلا يصح له التحدث عنها ولا يجوز في قضاء الإلغاء أن ترفع الدعوى حصة بل يجب أن يكون لرافعها صفة ومصلحة شخصية وثمة سبب آخر بسطته الحكومة سنداً لدفعها ، ذلك أنه طبقاً للنظر الهاميو في الصادر في سنة ١٨٥٦ تنشأ الكنائس حسبما يستصوبه البطريرك أو رئيس الملة إلى غير ذلك من الشرائط التي وردت في الأمر المذكور .

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود لما هو مستقر في قضاء هذه المحكمة من أن دعوى الإلغاء وهي مختصة للقرار الإداري ذاته يكفي لقبولها أن يكون لرافعها مصلحة يؤثر فيها القرار المطعون فيه وما من شك في أن تعطيل الشعائر الدينية على الوجه الوارد في طلبات المدعي يتصل بحقيقته وحرية ومشاعره ومن ثم يكون ذا مصلحة في الدعوى ويتعين القضاء برفض هذا الدفع .

عن الموضوع :

« من حيث إن المدعي ينعي على الأمر المطعون فيه أن وزارة الداخلية لا يدخل في اختصاصها منح الاجتماعات الدينية وتعطيل الشعائر لما فاة ذلك للحرية الفردية والحرية العقيدة وحرية العبادة ، وكل هذه أمور كفلها

الدستور وليس في القوانين واللوائح ما يمنع حرية الاجتماع لممارسة الطقوس الدينية وشئون العبادة في مكان يملك للمدعي وأطلق عليه اسم كنيسة القصاصين وانتهى إلى طلب إلغاء الأمر الإداري الصادر بوقف الشعائر بهذه الكنيسة حتى يصدر الأمر بذلك والحكم له بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت .

« ومن حيث إنه يبين من مساق الوقائع على الوجه المتقدم أن المدعي يطعن في الأمر الإداري بمنع اجتماع ديني في منزله وبوقف الشعائر الدينية في هذا المكان الذي أطلق عليه اسم كنيسة القصاصين وظهر في خريطة المساحة بهذا الاسم .

« ومن حيث إن المحكمة ترى ضرورة التمييز بين أمرين : الاجتماع الديني وتغيير صفة المكان من ملك خاص إلى ملك عام يخصص للعبادة .

« ومن حيث إنه بالنسبة للأمر الأول وهو حرية الاجتماع للقيام بشعائر الدين فإن الدستور يحمي هذه الحريات مادام أنها لا تخل بالنظام العام ولا تنافي الآداب والحكومة لم تزعم شيئاً من ذلك ومن ثم يكون الأمر بتعطيل الاجتماع الديني قد وقع باطلاً بما يتعين معه القضاء بإلغاء الأمر المطعون فيه فيما تضمنه من منع الاجتماعات الدينية .

« ومن حيث إنه عن الأمر الثاني وهو تحويل الملك الخاص إلى كنيسة عامة فإن الدستور في مادته الثالثة عشر قد نص على أن تحمي الدولة حرية الأتيان بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في الديار المصرية على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا يتنافى مع الآداب .

في الاحتكاك ما بين الطوائف الدينية المختلفة .
وفي هذه الحدود المعمولة ينبغي أن يقوم
نظام الترخيص ، بل إنه ينبغي استصدار
تشريع ينظم الاجراءات اللازم مراعاتها في
إنشاء دور العبادة ويبسط الشروط الواجب
توافرها ، حتى إذا ما استوفيت هذه الشروط
وروعيت هذه الاجراءات تعين صدور
الترخيص في مدة يحددها التشريع ، فاذا لم يصدر
في هذه المدة كان الطالب في حل من إقامة دار
العبادة التي طلب الترخيص في إنشائها .

ومن حيث إنه لا يوسع المحكمة ، إلى أن
يصدر التشريع المشار إليه إلا أن تبسط رقابتها
على تصرفات الادارة في الاذن بإقامة دور
العبادة حتى تطمئن إلا أنه ليس ثمة تعسف في
حبس هذا الاذن أو تلكتو في اصداره .

ومن حيث إن المدعى في ناحية طلبه إلغاء
الأمر الإداري الصادر من وزارة الداخلية بوقف
الاجتماعات الدينية بالمكان الذي خصصه لها
بناحية القصاصين بحق في دعواه للاعتبارات
التي تقدم ذكرها ، ويكون هذا الأمر الإداري
قد خالف القانون وأصبح حقيقيا بالالغاء .

ومن حيث إنه بالنسبة إلى طلب التعويض
فإن هذا الحكم قد زال المانع الذي يشكو منه
المدعى ولا وجه للتعويض عن تصرف وقع من
الحكومة دون سوء قصد أو غت ومن ثم
تري المحكمة رفض هذا الطلب .

(القضية رقم ٦١٥ سنة ١٩٥٠ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد الشهورى
وميس المجلس وسيد على المرادى وكامل بطرس
العصرى وسيد الرحمن نصير وطه سيد الوهاب
المستشارين) .

ومن حيث إنه ظاهر من النص المتقدم
أن الدستور قد أقر العادات المرعية السابقة على
صدوره والتي تمثل في القواعد التي تضمنها الحظ
الهيايوى الصادر في سنة ١٨٥٦ والفرمان الصادر
في ١٤ من ديسمبر سنة ١٨٧٤ .

ومن حيث إن المادة ١٦٧ من الدستور
الواجب تطبيقها في هذه الدعوى تقتضى بأن
كل مقررته القوانين والمراسيم والأوامر
واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن
أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقا
للأصول والأوضاع المتبعة يبنى نافذا بشرط
أن يكون نقاذا متفقا مع مبادئ الحرية
والمساواة التي يكفلها الدستور .

ومن حيث إنه يؤخذ مما تقدم أن كتاب
وزارة الداخلية المؤرخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٣٢
والخاص بالترخيص في إنشاء كنائس جديدة
لا تسرى أحكامه إلا بالقدر الذي لا تتعارض
فيه هذه الأحكام مع حرية إقامة الشعائر الدينية
وفقا للعادات المرعية التي تتمثل إجمالا في الحظ
الهيايوى وفي الفرمان المتقدم الذكر .

ومن حيث إنه مما يجب مراعاته فوق
ذلك أن اشتراط ترخيص في إنشاء دور العبادة
على نحو ما جاء في الحظ الهيايوى لا يجوز أن
يتخذ ذريعة لإقامة عقبات لا مبرر لها دون إنشاء
هذه الدور بما لا يتفق مع حرية إقامة الشعائر
الدينية إذ أن الترخيص المنصوص عليه في هذا
الحظ الهيايوى لم يقصد به عرقلة إقامة الشعائر
الدينية ، بل أنريد به أن يراعى في إنشاء دور
العبادة الشروط اللازمة التي تكفل أن تكون
هذه الدور قائمة في بيئة محترمة تتفق مع وقار
الشعائر الدينية وطهارتها وألا تكون سببا

تحديد مركز المسئول عن الحق المدني أمام القضاء الجنائي

في قانون الإجراءات الجديد

للسيد الأستاذ الدكتور رؤوف صادق عبيد

(١)

لا تقام الدعوى الجنائية إلا أمام المحاكم الجنائية فحسب ، فيما عدا بعض جرائم الجلسات التي يصح أن تقام الدعوى عنها أمام المحاكم المدنية استثناء وفي أحوال نادرة . أما الدعوى المدنية فقد تقام أمام المحاكم المدنية كما قد تقام أمام المحاكم الجنائية بالتبعية للدعوى الجنائية . وهي قد تقام قبل المتهم بالجريمة وحده أو قبله وقبل المسئول عن الحق المدني معاً .

وتحديد مركز المسئول عن الحق المدني أمام القضاء الجنائي من الأمور الدقيقة التي كثيراً ما أثارت من وجوه خلاف متشعب الأرجاء في نطاق الإجراءات الجنائية ، خصوصاً بعد صدور القانون الجديد الذي أدخل تعديلات ذات شأن يذكر على مركزه ، وإن كان الرأي لم يتفق بعد على ماهية هذه التعديلات ، ومداها ، بما أدى إلى إثارة أكثر من تساؤل تتوقف على الإجابة عنه نتائج بالغة الأهمية في نطاق التقاضي أمام محاكمنا الجنائية ، من حيث تحديد حقوق هذا المسئول عن الحق المدني وواجباته ، وأحوال إدخاله في إجراءات التقاضي أمامها رغمًا عنه ، أو تدخله اختياريًا ، وآثار ذلك .

ويكفي في تأييد ذلك أن نبادر بالإشارة إلى أن الرأي لم يتفق بعد حتى على تعيين موقف المسئول عن الحق المدني من الخصومة أمام القضاء الجنائي ، وهل هو خصم في الدعوى المدنية وحدها ، أم فيها وفي الدعوى الجنائية معاً ، أم يصح أن يكون خصماً حتى في هذه الأخيرة وحدها ، بما يتوقف على ذلك من تعيين مدى حقوقه في الدفع والطلبات على نحو أو آخر ، وما يملك الطعن فيه من أحكام وما لا يملك ، وما يطرحه طعنه على جهة نظر الطعن في الحكم من عناصر الخصومة ، وما لا يطرحه منها . فضلاً عن تعلق ذلك حتى بتحديد مواعيد الطعن وقواعده المختلفة .

لذلك فكرنا في أن نعرض لهذا الموضوع الدقيق - موضوع تحديد مركز المسئول عن الحق المدني أمام القضاء الجنائي وبالأخص للجوانب التي أثارت بعض أسباب التردد أو الخلاف في الرأي ، لعل يكون لذلك أثر ولو يسير في تبين ما نراه الحكم الصحيح لقانون الإجراءات الجديد

بالنسبة لهذا التحديد ، الذى يتطلب — فيما يبدو لنا — وجوب التعرض لبحث سبعة جوانب متتابعة منه على النحو الآتى :

الجانب الأول : أساس الادعاء قبل المسئول عن الحق المدنى أمام القضاء الجنائى .

الجانب الثانى : كيف أن المسئول عن الحق المدنى خصم فى الدعوى المدنية وحدها ، طالما كانت هناك دعوى مدنية قائمة قبله . . .

الجانب الثالث : كيف أن له التدخل فى نفس الدعوى الجنائية خصماً منضماً للتهمة ، إذا لم تكن هناك دعوى مدنية قائمة قبله .

الجانب الرابع : قواعد الفصل فى الدعويين المدنية والجنائية ، بقدر اتصالها بمركز المسئول عن الحق المدنى .

الجانب الخامس : حق المسئول عن الحق المدنى فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية أو الجنائية .

الجانب السادس : مواعيد الطعن بالنسبة إليه .

الجانب السابع — ما يطرحه طعنه على جهة نظر الطعن ، وما تقيد به هذه الأخيرة عند الفصل فيه .

* * *

الجانب الأول للموضوع :

أساس الادعاء قبل المسئول عن الحق المدنى أمام القضاء الجنائى :

الأصل فى المسئولية أن تكون شخصية سواء أكانت جنائية أم مدنية . إلا أن هناك أحوال يقرر فيها القانون المدنى المسئولية بالتعويض عن خطأ الغير مسئولية مؤسسة على قرينة الإهمال فى رقابة أشخاص موضوعين تحت رقابة المسئول بحكم الاتفاق ، أو بحكم القانون بسبب قصرهم أو حالتهم العقلية أو الجسمية . وهذه القرينة قد تكون قاطعة ولا تقبل لإثبات العكس كما هى الحال فى المسئولية عن فعل التابع (م ١٧٤ مدنى) . كما قد تكون غير قاطعة أى تقبل لإثبات العكس كما هى الحال فى المسئولية عن فعل القاصر والمجنون (م ١٧٣ منه) ، وعن حراسه الحيوان (م ١٧٦ منه) والبناء (م ١٧٧) والآلات الميكانيكية (م ١٧٨) . وهذه القرائن الأخيرة تنظم فى الواقع عملية الإثبات لحسب ، أو بالأدق تنقل عبثه من المدعى إلى المدعى عليه .

ويسمى الشخص الملتزم بالتعويض فى الأحوال السابقة المسئول مدنياً أو المسئول عن الحق المدنى ، وهو يشترك مع الجانى فى المسئولية المدنية لحسب دون الجنائية ، لأن القانون الجنائى لا يعرف خطأ مفترضاً من أى نوع كان ، ولا توجد به قرائن قانونية فى الإثبات من نوع ما ذكرنا

قاطعة كانت أم غير قاطعة . ومن يدعى بصدور خطأ من الجاني مكلف بإثباته وبكونه خطأ شخصيا منه تسببت عنه إصابة الحقن عليه مثلا (م ٢٤٤ ع) ، أو وفاته (٢٣٨ ع) ، والمحكمة مطلق الحرية في تقدير الدليل وفي النهاية قبوله أو استبعاده . ولا تعد مسئولية المسئول مدنيا نافية لمسئولية مقارف الجريمة عن التعويض المدني ، بل الأصل أنهما يسألان معا ، ويكون المسئول مدنيا بمثابة كفيل للتمهم فيحق له الرجوع عليه بقيمة التعويض المحكوم بها كلها فيما بعد طبقا لقواعد القانون المدني .

وقد أشارت إلى هذا النوع من المسئولية المدنية عن فعل الغير المادة ٢٥٣ / ٢ إجراءات عندما نصت على أنه : يجوز أن ترفع الدعوى المدنية أيضا على المسئولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم ، .

كما نصت المادة ٢٥٣ / ٣ على أن : للنيابة العامة أن تدخل المسئولين عن الحقوق المدنية ولو لم يكن في الدعوى مدع بحقوق مدنية للحكم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة ، . والمقصود بهذه المصاريف التعويضات المستحقة للحكومة بسبب رفع الدعوى أو التي تكبدتها خزانه الدولة كمصاريف التسيير والاغلاق والازالة ، أو رسوم إشغال الطرق العامة ، وما إليها . وتكون النيابة عندئذ مدعية في الدعوى الجنائية قبل المتهم ، وفي الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية وقبل المتهم معا (م ١٦٩ مدني) .

ذلك أن القاعدة هي أن الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي يجب أن تقام - حتى في هذه الحالة - قبل الاثنين معا ، أو قبل المتهم وحده ، فلا يجوز قصرها على المسئول عن الحق المدني وحده ، إذ يجب أن تكون مسئولية المتبوع أمام القضاء الجنائي منوطة بمسئولية التابع ومرتبة عليها ترتيبا مباشرا .

ودعوى التعويض المدني قبل المسئول عن الحق المدني قد تقام عليه أمام القضاء المدني ، كما يجوز أن تقام أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية المقامة قبل المتهم كما قلنا . ولكن يشترط عندئذ أن تكون الدعوى المدنية بالتعويض مرتبة على الجريمة المسندة إلى المتهم ترتيبا مباشرا ، لا على ظروف أخرى جانبية ، ويستوى عندئذ أن تكون متصلة بالجريمة أم مستقلة عنها . فلا يجوز للحاكم الجنائية أن تخلط بين خطأ المتهم المقامة عليه الدعوى الجنائية ، وخطأ المسئول عن الحق المدني ، أو التزامه بالتعويض أيا كان مصدره .

وتطبيقا لذلك نصت المادة ٢٥٣ / ٤ إجراءات على أنه : لا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ، ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسئولين عن الحقوق المدنية . وهو نص يقرر قاعدة مسلم بها ، ولم تكن بحاجة إلى نص صريح يقررها ، تطبيقا لمبدأ منع قبول أية دعوى مدنية أمام القضاء الجنائي لا تربطها بالدعوى الجنائية وتحدد السبب ، أو بالأدق وحدة الواقعة

ولذلك أيضا فان المحكمة الجنائية أن تلزم المسئول عن الحق المدني بالتعويض إذا ثبت وقوع خطأ جنائي من المتهم في حدود نوافر إحدى القرائن التي أشرنا إليها آنفا . أما إذا برأت هذا الأخير لانتفاء الخطأ الشخصي الصادر منه ، فليس لها أن تلزم المتبوع مع ذلك بالتعويض استنادا على مسئوليته عن خطأ آخر صادر منه لم يكن موضوعا لاتهام ، ولا مطروحا عليها للفصل فيه ، مهما كان الخطأ الذي نسبته الى المتبوع معتبرا في نظرها شخصا منه ، وسببا في الضرر الذي لحق المضرور .

وفي هذا المعنى عبرت محكمةنا العليا ، وقائلة : « وحيث إن الأصل في توزيع الاختصاص هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية . ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة اليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين ، بجرائم معينة ، لوقائع معينة منسوبة اليهم بالذات ، قد قام غايتها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معا . وإذا فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية . كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تم محاكته ، مهما يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره ، مادام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني (١) » .

أو بعبارة أخرى أن ولاية المحاكم الجنائية فيما يتعلق بالحكم بالتعويضات المدنية ولاية استثنائية بحيث ينبغي أن تفسر في أضيق نطاق . أي فيما نشأ عن تنفيذ الجريمة أو وقوعها بطريقة مباشرة فحسب ، تطبيقا لهذه القاعدة الجوهرية التي تحكم نظام الادعاء المدني أمام القضاء الجنائي ، ألا وهي قاعدة تبعية للادعاء الجنائي .

ومن تطبيقات هذه القاعدة — في نطاق مسئولية المسئول عن الحق المدني أمام القضاء الجنائي — ما قضت به محكمةنا العليا من أنه :

لا يجوز — إذا برأت المحكمة الجنائية متهما باتلاف زراعة قاقية — أن تلزم المسئول عن الحرق المدنية بمبلغ التعويض على أساس أن الفعل ضار ، وإن لم يثبت أنه وقع من المتهم ، إلا أنه قد وقع من تابعيه . والحكم الذي يقضى بذلك يكون قد أخطأ ، ما دام هؤلاء لم يكونوا معومين ولم تكن مرفوعة غايتهم أية دعوى بجريمة أمام المحكمة ، ولذلك يتعين نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة بإصداره . (٢) .

لا يجوز لمحكمة الموضوع عند محاكمة سائق كان يتدرب على قيادة سيارة تابعة لوزارة الدفاع أن تقضى ببراءة السائق لما تبين من أنه كان يجاس إلى جواره مدرب تابع لنفس الوزارة ، وأنه .

(١) نقض ١٩٤٦/١١/١١ مجموعة طامس كتاب ١ رزم ١٥ ص ٣٩

(٢) الحكم الآنف ذكره .

يعد مسئولا عن الحادث ، وأن تلزم في نفس الوقت وزارة الدفاع بالتعويض المدني على أساس خطئها في اختيار مكان التدريب ، وذلك لأن خطأ المدرب وسوء اختيار مكان التدريب كلاهما يختلف عن الواقعة المرفوعة بها الدعوى العمومية على السائق وحده وعلى الطاعة (وزارة الدفاع) باعتبارها مسئولة عن خطئه . وإذ قضت المحكمة بذلك تكون قد فصلت في واقعة لم ترفع إليها ، ولا تدخل في اختصاصها بما يعيب حكمها ويستوجب نقضه (١) .

ويشبه الحكم الآنف الذكر ما قضى به من أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع ، إذا برأت سائقاً متهماً بقتل خطأ أثناء قيادته سيارة ، أن تلزم المخدم بالتعويض المدني مع ذلك ، لأنه عهد بسيارته إلى المتهم لقيادتها لحسابه حالة كونها غير صالحة للاستعمال ، وكان عليه أن يتعهد بسيارته بالفحص الفني الدقيق حتى لا تنجم عن قيادتها أخطار ما . ذلك أن محكمة الموضوع تكون حينئذ لم تلزم الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى المدنية ، وهو مسئولية الطاعن عن الضرر الذي نشأ عن خطأ تابعه ، وفصلت في موضوع لم يطلب إليها الفصل فيه ، فحكمت بالزام الطاعن بالتعويض عن الضرر الناشئ عن خطئه هو ... (٢) .

وربما يكون اشتراط السببية على هذا النحو بين الضرر والجريمة ما قد يوهم خطأ بأن المتهم أو المسئول عن الحق المدني غير مطالب إلا بتعويض النتائج المباشرة لجريمته لحسب . وهذا غير صحيح إذ طبقاً للذهب السائد في قضائنا المصري يعد الإنسان مسئولا من الوجهتين الجنائية والمدنية معا عن النتائج المألوفة التي تتفق والسير العادى للأمر ، ولو لم تكن تلك النتائج متصلة اتصالاً مباشراً بجريمة المتهم أو بالفعل الخاطئ الضار الصادر من المسئول عن الحق المدني . غاية ما هنالك أن المسئولية المدنية عن الأضرار المباشرة للجريمة تكون أمام القضاء الجنائي أو المدني حسبما يختار المضرور طبقاً للقاعدة المعروفة ، أما المسئولية عن الأضرار المدنية المألوفة التي تتفق والسير العادى للأمر - ولو كانت غير مباشرة - فلا تكون إلا أمام القضاء المدني لحسب ، ولا يجوز الادعاء عنها مدنياً أمام القضاء الجنائي لا قبل المتهم ولا قبل المسئول عن الحق المدني . وبعبارة أخرى أن السببية المباشرة شرطاً لازماً لرفع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية حين تكفي السببية المناسبة أو الملازمة فيما عدا هذا النطاق .

ولذلك فإنه إذا اقيمت الدعوى المدنية ضد المسئول مدنياً أمام المحكمة الجنائية يجب أن تكون هناك دعوى جنائية قائمة قبل المتهم أولاً ، ويستوى في ذلك أن تكون قد حركتها النيابة أم أن يكون قد حركها المدعى المدني بطريق الادعاء المباشر . وأول شروطه أن تكون هناك طلبات بالتعويض موجهة إلى نفس المتهم ، والا كانت الدعويان معا غير مقبولتين : الجنائية لأنه

(١) نقض ٦ فبراير سنة ١٩٥١ بمجموعة أحكام النقض ص ٢ رقم ٢٢٢ ص ٥٨٩ .

(٢) نقض ٧ يناير سنة ١٩٥٢ بمجموعة أحكام النقض ص ٣ رقم ١٤٥ ص ٢٨٤ .

لا يحركها إلا الادعاء مدنيا ضد نفس الجاني، والمدنية ضد المسئول عن الحقوق المدنية لأنها لا تقبل إلا تبعا لدعوى جنائية قائمة قبل الجاني .

ويلاحظ أن عدم اختصاص المحكمة الجنائية بدعوى التعويض المدني إلا إذا كانت قد ترتبت مباشرة على الجريمة المقامة عنها الدعوى الجنائية أمر من النظام العام لأنه متعلق بولايتها القضائية . فلذا يمكن الدفع به ولو لأول مرة أمام محكمة النقض . كما يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها (١)، ولا يجوز الاتفاق بين الخصوم على ما يخالفه .

ويتشدد القضاء الفرنسي أيضا في استلزام رابطة السببية المباشرة بين الجريمة والضرر لا مكان الادعاء مدنيا أمام القضاء الجنائي تشددا واضحا سواء أكان ذلك بالنسبة للمتهم أم بالنسبة للمسئول عن الحق المدني . ومن ذلك ما قضت به محكمة النقض هناك من أن المحكمة الجنائية لا تختص — وهي بصدد الفصل في جنحة قتل خطأ في حادث تصادم سيارتين — بالحكم بالتعويض عن الأضرار التي لحقت إحدى السيارتين ، لأن هذه الأضرار لم تنشأ مباشرة عن جنحة مقتل خطأ (٢) ولا يقل عن ذلك تشددا القضاء الإيطالي (٣) ، وكذلك البلجيكي (٤) .

الجانب الثاني للوضوع :

المسئول عن الحق المدني خصم في الدعوى المدنية وحدها طالما كانت هناك دعوى مدنية قائمة قبله :

الأصل هو أن المسئول عن الحق المدني لا يقاضى أمام القضاء الجنائي إلا إذا وجهت إليه طلبات مدنية ، وفي نطاق قاعدة تبعية الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للدعوى الجنائية . أما تدخل المسئول عن الحق المدني في نفس الدعوى الجنائية خصماً منضمماً إلى المتهم فهو استثناء من هذا الأصل استحدثه قانون الإجراءات الجديد ، ومنعرض له فيما بعد .

فطالما كانت هناك دعوى مدنية قائمة قبل المسئول عن الحق المدني أمام القضاء الجنائي بالتبعية لدعوى جنائية قبل المتهم فهو خصم في الدعوى المدنية وحدها ، دون أن يصح بحال اعتباره خصماً في نفس الدعوى الجنائية التي تظل خصومتها قاصرة على المتهم من جانب والنيابة من جانب آخر . وقد استقر هذا الوضع تماماً في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى ، ولا زال قضاء محكمةنا العليا

(١) نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ مجموعة الفواحد ج ١ رقم ٢٨٢ ص ٤٥٢ و ٢ أبريل سنة ١٩٤٤ ج ٦ رقم ٣٢٥ ص ٤٤٥ .

(٢) نقض فرانسى لى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ودالوز ١٩٣٠ — ٢ — ٩٢٣ .

(٣) راجع مانسبى لى « شرح قانون الإجراءات الإيطالية » ج ١ ص ٢٨٤ .

(٤) راجع براس لى « شرح قانون تحقيق الجنايات البلجيكي » ص ٩٠ و ٩٢ .

وراجع تعليق الأستاذ محمد عبد الله على حكم النقض ٧ يناير سنة ١٩٤٦ مجموعة الفواحد ج ٧ رقم ٥٤ ص ٤٣ لى الهامش من نفس المرجع .

مستقراً عليه لا يحدد عنه . وشأن المسئول عن الحق المدني في ذلك شأن المدعى بهذا الحق تماماً دون أى محل للفرقة بينهما .

لذلك لا يبدو لنا في محله ما ذهب اليه بعض الزملاء من « أن الفكرة القديمة القائلة بأن حقوق المدعى المدني في الاجراءات الجنائية مخولة له بصفته خصماً في الدعوى المدنية فقط لم تعد قائمة على أساس بعد أن قرر المشرع هذه الحقوق للمدعى عليه . وهذا القول يصدق في نظرنا على المسئول عن الحقوق المدنية ، فمركزه بالنسبة للدعوى الجنائية هو نفس مركز المدعى المدني فكلاهما خصم إضافي في إجراءات الدعوى الجنائية بجانب صفته كخصم أصلي في الدعوى المدنية (١) .

ومن جانبنا نقول إن الفكرة القديمة القائلة بأن حقوق المسئول عن الحق المدني والمدعى به مخولة لكليهما بوصفيهما خصمين في الدعوى المدنية لحسب دون الجنائية هي بعينها الفكرة الجديدة . فلم تبدو من واضع قانون الإجراءات الجديد رغبة العدول عنها لا في النصوص ولا في الأعمال التحضيرية ، ولم تكن محلاً لاعتراض من الاعتراضات الفقهية أو العملية ، ولم نعر في قضاء محكمتنا العليا على حكم واحد يقول بغيرها .

أما ما أجازته القانون الجديد في المادة ٢٥٤ للمسئول عن الحق المدني من التدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها فهو استثناء من هذه القاعدة الأصلية ، قاعدة قصر خصومة المسئول عن الحق المدني أمام القضاء الجنائي على الدعوى المدنية . واستثناء شرطه الأول ألا تكون هنالك دعوى مدنية قائمة بالمرّة قبل المسئول عن الحق المدني . وهو قاصر على المسئول عن الحق المدني دون المدعى به . وعلى مرحلة المحاكمة دون الاجراءات الأولية أو التحقيق الابتدائي . وهو استثناء يفسر في ضوء الأعمال التحضيرية لنص المادة ٢٥٤ هذه والملازمات التي سبقت وضعها ، والتي ستعرض لها فيما بعد ، وهي قاطعة في أن واضع قانون الاجراءات الجديد لم ينصرف ذهنه مطلقاً إلى أن يقلب الوضع الذي كان قائماً رأساً على عقب فيجعل من المسئول عن الحق المدني خصماً في نفس الدعوى الجنائية ، وفي جميع الأحوال بلا قيد ولا شرط كما يذهب الرأي المخالف ، ثم يغالي فيعم نفس الوضع على المدعى المدني قياساً لاتساعه عليه قواعد القياس ، وتعميمها لا نرى له من أساس .

والخلاف بين الرايين ليس فقهيّاً نظريّاً لحسب ، بل له نتائج هامة في العمل . فاذا قبل بأن المسئول عن الحق المدني والمدعى به خصمان في نفس الدعوى الجنائية لكان لهما إبداء طلبات ودفع في هذه الدعوى الأخيرة ، ولو لم يكن لهما أى اتصال بالدعوى المدنية ، ولا أى تأثير على حقوقهما المدنية البحتة . أما إذا قيل بأن خصومتها قاصرة على الدعوى المدنية دون الجنائية ، لوجب أن تتمتع دفعهما وطلباتهما على الدعوى المدنية لحسب ، ومن باب أولى أوجه طعن أى واحد منهما على الحكم الصادر فيها ، سواء أكان الطعن عادياً كالاستئناف أم غير عادي كالانقض .

ولوجب أن يكون من أثر الطعن الصادر من أى منهما طرح الدعوى المدنية فحسب على جهة الطعن دون الجنائية .

ولسنا بحاجة إلى القول بأن من المستقر الذى لم يكن يوماً محل نزاع فى فقهاء وقضاةنا حتى اليوم — وما كان ينبغى أن يكون — هو أن طلبات المسئول عن الحق المدنى أو المدعى به ودفعهما يجب أن تقتصر على الأوجه المتعلقة بالدعوى المدنية دون غيرها . وأن الطعن الصادر من أيهما يجب أن يقتصر على هذه الأوجه دون غيرها . وأن من أثر هذا الطعن طرح الدعوى المدنية فحسب على جهة الطعن دون الجنائية . حتى ليعد الاستشهاد بأحكام القضاء أو آراء الفقهاء فى هذا الشأن حديثاً محاداً . فمن أين يجرى القول بعد ذلك بخصومة هذا وذاك فى الدعويين المدنية والجنائية معاً ؟

وما نص المادة ١٥٢ من قانون الاجراءات الجديد بأنه لا يقبل من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا نسمع منه أقوال فى المناقشات المتعلقة بالافراج عنه، إلا تطبيقاً واضحاً لهذه القاعدة . إذ الحبس الاحتياطى والافراج المؤقت أمران متعلقان بالخصومة الجنائية وحدها . لا علاقة لها بالدعوى المدنية ، فلا يقبل فيهما كلام من المدعى المدنى، ومثله المسئول عن الحق المدنى . مع أنه لو كان أيهما خصماً فى الدعوى الجنائية منضمماً إلى النيابة ، أو المتهم بحسب الأحوال ، لما كان هنالك مانع من ذلك .

حقوق المسئول عن الحق المدنى بوضفه خصماً فى الدعوى المدنية :

على أن كون المسئول عن الحق المدنى خصماً فى الدعوى المدنية وحدها لا ينفى مع ذلك أن القانون قد أعطاه كافة حقوق الخصوم فى هذه الدعوى سواء فى التحقيق الابتدائى أم فى مرحلة المحاكمة :

فأولاً — بوضفه من الخصوم يجب فى مرحلة التحقيق الابتدائى إخطاره بيوم مباشرة بإجراءات التحقيق وبمكانها طبقاً للمادة ٧٨ إجراءات . وإذا أوجبت المادة ٧٩ عليه أن يعين له محلاً فى البلدة الكائن فيها مركز المحكمة التى يجرى التحقيق فيها إذا لم يكن مقياً فيها . وإذا لم يفعل ذلك يكون إعلانة فى قلب الكتاب بكل ما يلزم إعلانة به صحيحاً ، وذلك أسوة بالخصوم جميعاً .

وثانياً — له أن يقدم إلى سلطة التحقيق الدفوع والطلبات التى يرى تقديمها شأن باقى الخصوم (م ٢٨١) ، وإنما يجب أن تقتصر كما قلنا على تلك المتصلة بدعواه المدنية دون غيرها .

وثالثاً — أنه إذا لم تكن أوامر المحقق صدرت فى مراحته تبلغ إليه فى ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورهما ، تطبيقاً لما نصت عليه المادة ٨٣ .

ورابعاً — وله أن يطلب على نفقته أثناء التحقيق صوراً من الأوراق أيا كان نوعها ، إلا إذا كان التحقيق حاصلًا بغير حضور الخصوم بناء على قرار صادر بذلك ، (م ٨٤) .

وخامساً — وله أن يستأنف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق المتعلقة بالاختصاص شأن

جميع الخصوم (م ١٦٣) . ولكن ليس له أن يطعن بأي طريق كان في الأمر بأن لاوجه لاقامة الدعوى - على عكس المدعى المدني والمجنى عليه - لأنه يستفيد منه . ولا في الأمر باحالة الدعوى الجنائية إلى غرفة الاتهام ، أو اللجنة إلى محكمة الموضوع ، أو في الأمر بالتجنيح ، أو في الأمر باحالة جريمة الصحف وغيرها من طرق النشر على غير الأفراد إلى محكمة الجنايات . وفي الجملة كافة أوامر الاحالة إلى محكمة الموضوع سواء صدرت من النيابة أم غرفة الاتهام أم قاضي التحقيق - كل في حدود اختصاصه - لأن الاحالة تنقل الدعوى بكافة عناصرها إلى الجهة المحالة إليها ، وهناك له أن يبدى ما يشاء من أوجه الدفاع أو الدفع .

ذلك حين أن المدعى المدني والمجنى عليه لهما الطعن بالاستئناف في الأمر الصادر بأن لاوجه لاقامة الدعوى سواء أصدر من النيابة العامة (م ٢١) أم من قاضي التحقيق (م ١٦٢) . كما لهما الطعن بالنقض في هذا الأمر إذا صدر من غرفة الاتهام سواء بوصفها هيئة ابتدائية أم بوصفها هيئة استئنافية وكان يقضى برفض استئنافها وتأييد الأمر بأن لاوجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة أو قاضي التحقيق بحسب الأحوال (م ١٩٣) (١) .

وساداً - وللمستول عن الحق المدني أمام المحكمة جميع الحقوق المقررة للخصوم . فيجب إعلانه بالحضور ، وإذا حضر له أن يبدى طلباته ، وأن يطلب سماع شهود . وله مناقشة جميع الشهود وإبداء دفاعه والاستعانة بمحام (راجع المادتين ٢٧١ و ٢٧٢) .

ولكن طلباته يجب كما قلنا أن تكون قاصرة على أوجه متصلة بالدعوى المدنية وحدها . ولذلك فله أن يترافع في معنى عدم ثبوت الواقعة أو عدم صحة إسنادها إلى المتهم ، أو عدم توافر أركان الخطأ فيها ، أو عدم ترتب ضرر بالمدعى المدني ، أو انقطاع رابطة السببية بين الضرر والخطأ ، أو تفاهة الضرر ، أو انعدام السببية المباشرة اللازمة للادعاء مدنياً أمام القضاء الجنائي بين الخطأ والضرر . فكل هذه عناصر لازمة لامكان القاضي الجنائي الحكم بالتعويض على المسئول عن الحق المدني . ولكن ليس له أن يترافع مثلاً في معنى خضوع الواقعة الجنائية لوصف في القانون دون آخر ، وبالتالي في وجوب تغيير الوصف أو في طلب تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها . كما ليس له بطبيعة الحال أن يطعن في الحكم بأية طريقة كانت استناداً على شيء من هذا القبيل ، لأن كل هذه الأخيرة عناصر جنائية صرفة ، لا اتصال لها بالدعوى المدنية وليس من شأنها التأثير فيها على نحو أو آخر .

وسابعا - للمستول عن الحق المدني الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية بحسب - طالما كانت هناك دعوى مدنية قائمة قبله - بالمعارضة والاستئناف والنقض بأوجه قاصرة على دعواه المدنية . وطعنه يطرح عندئذ على جهة نظر الطعن الدعوى المدنية وحدها بطبيعة

(١) ويستر الأمر بأن لاوجه لاقامة الدعوى الصادر من المحكمة الجزئية طبعاً للمادة ٣٠٥/٥ مماثلاً للأمر الصادر من قاضي التحقيق . كما يستتر الأمر الصادر من محكمة الجناح المستأنفة مماثلاً للأمر الصادر من غرفة الاتهام (م ٤١٤/٥ بالنسبة لطرق الطعن) .

الحال . وانا عودة تفصيلية إلى ذلك عند الكلام في الجانب السابع والأخير من هذا البحث .

ويلاحظ أخيراً أنه ليس للمستول عن الحق المدني أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية إصدار قرار بنبذ قاض لتحقيق جنابة أو جنحة ، حتى إذا رأى أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاض تحقيق أكثر ملاءمة بالنظر إلى ظروفها الخاصة . فقد قصرت المادة ٦٤ إجراءات هذا الحق على النيابة والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية ، دون المستول عنها . كما قصرت المادة ٣٩٨ حق المعارضة في الأحكام الغيابية على المتهم والمستول عن الحقوق المدنية دون المدعى بها . وهذه أحوال نادرة ميز فيها الشارع مرة المدعى بالحقوق المدنية على المستول عنها ، ومرة أخرى المستول عن الحقوق المدنية على المدعى بها لغير حكمة واضحة .

« يتبع »

التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري

طبقاً لمعاهدة بروكسل

للسيد الأستاذ الدكتور على جمال الدين عوض — مدرس القانون البحري والقانون التجاري
بكلية الحقوق — جامعة القاهرة

أقامت شركة مصر للتأمين دعوى أمام محكمة إسكندرية الابتدائية بصحيفة معلنة في ١٥ يولييه سنة ١٩٥٢ ضد شركة الملاحة «الليمان باباني لينز» تطالبها بأن تدفع لها مبلغ ٩٣١ مليون و١٠٥٨ جنيه وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة التضائية حتى السداد والمصاريف والآتعب وانجذبت الدعوى رقم ١٩٢٦/١٩٥٢ تجارى كلى إسكندرية .

وتحصل وقائع الدعوى فى أن أحمد الشيقى المستأمن لدى الطالبة على رسالة أقشة صوفية استوردها من الخارج داخل صندوقين شحننا على الباخرة «اجبشيان» التابعة للمدعى عليها بموجب سند شحن رقم ١٧٢ . وعند وصول الباخرة إلى ميناء الإسكندرية يوم ٢٠/٨/١٩٥١ لم يفرغ منها سوى صندوق واحد من الصندوقين وأقر ممثل المدعى عليها بفقد الصندوق وأرسل إلى مقر المدعى عليها فى إنجلترا فأجابته فى ٢٤/٦/١٩٥٢ بأنها على استعداد لدفع مبلغ مائة جنيه عن فقد الصندوق طبقاً لنصوص سند الشحن .

ولما كانت القيمة الحقيقية للعجز نتيجة فقد الصندوق هي ٩٣١ مليون و١٠٥٨ جنيه وكانت مسئولية المدعى عليها قد نشأت عن خطأ تجسيم فقد دفعت المدعية إلى المستورد المستأمن لديها قيمة العجز وحلت محله فى كافة حقوقه قبل الغير المسئول . وقد عدلت المدعية طلباتها إلى ٦٣١ مليون و١٤٥٦ جنيه وهو قيمة التعويض الحقيقى الذى دفعته للمستورد .

وقد أقرت المدعى عليها فى الدعوى بفقد الصندوق ، وانحصر دفاعها فى أنها لا تلزم بأكثر من ١٠٠ جنيه استرليني عن الطرد المفقود عملاً بنصوص سند الشحن ، وتعرضت محكمة أول درجة إلى هذا الدفع فقررت أنه يفهم من دفاع المدعى عليها أنها تطالب بتطبيق المادة ٢/٤ من معاهدة بروكسل الدولية لسندات الشحن سنة ١٩٢٤ وتقضى بأن الناقل لا يلزم فى أى حال من الأحوال بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع أو ما يتعلق بها بمبلغ يزيد على ١٠٠ جنيه عن كل طرد أو وحدة . إلا أن المحكمة رأت أن المدعى عليها فقدت حقها فى هذا التحديد لأن فقد طرد بأكمله وعدم العثور على أثر له إنما يتضمن فى الواقع خطأ جسيماً من شأنه أن يسقط عن المدعى عليها حقها فى التمسك بتحديد المسئولية ، لأن المادة ٢١٧ من القانون المدنى أجازت الاتفاق على إعفاء المدين من أية مسئولية تترتب على

عدم تنفيذ التزامه التعاقدى إلا ما ينشأ عن غشه أو عن خطئه الجسيم ؛ فضلا عن أن العمل المنسوب إلى المدعى عليها يكون في وقت واحد مسئولية تعاقدية وأخرى تقصيرية ، لأنها مكلفة طبقاً للتعاقد أن تنقل البضاعة سليمة ثم أثبت في يقين الوقت عملاً أصاب صاحب البضاعة بالضرر نتيجة خطأها الذي استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال ، إذ أن فقد صندوق برمته من رسالة تحتوي على صندوقين إنما هي قرينة واضحة على أن المدعى عليها أهملت في حراسة البضاعة خلال الرحلة البحرية ولم تتخذ الحيطة الواجبة ، ومن المقرر قانوناً أنه لا يجوز الاتفاق على اشتراط الاعفاء من المسئولية التقصيرية أياً كانت درجة الخطأ ، لمخالفته للنظام العام .

وقضت محكمة أول درجة بإلزام الناقلة (شركة الملاحة) بدفع مبلغ ٩٣١ مليم و ١٠٥٨ جنيه والفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً من يوم المطالبة الرسمية حتى السداد والمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرشاً مقابل أتعاب المحاماة ، وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بشرط الكفالة ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . (اسكندرية ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ ، منشور في مجلة القانون البحرى الفرنسى سنة ١٩٥٤ ص ٢٤٥) .

رفعت شركة الملاحة « الناقلة » استئنافاً عن هذا الحكم بعريضة أعلنت في ١٣/٨/١٩٥٣ أمام محكمة استئناف اسكندرية — واتخذ الاستئناف رقم ٢٣٥ س ٩ تجازى ، واستندت المستأنفة في استئنافها إلى حكم الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل السالف ذكرها وإلى أنه عملاً بهذا الحكم لا يجوز إلزامها في أى حال من الأحوال بسبب الهلاك أو التلف اللاحق بالبضائع بمبلغ يزيد على مائة جنيه إنجليزي عن كل طرف ما لم يكن الشاحن قد بين جنس البضاعة وقيمتها قبل الشحن ودون هذا البيان في سند الشحن .

وأما ما استندت إليه محكمة أول درجة خاصاً بمسئولية المستأنفة على أساس الخطأ الجسيم فردود عليه من المستأنفة بأن الخطأ الذي وقع منها لا يعتبر جسيماً لأن فقد طرف من شحنة البضاعة أمر عادي متوقع في كل عمل يدار على نطاق واسع . فضلاً عن أن الخطأ وقع من تابعي السفينة وقد أجازت المادة ٢١٧ من القانون المدنى اشتراط عدم مسئولية المدين عن الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه .

وقد قضت محكمة استئناف الاسكندرية في ٩/٦/١٩٥٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف ، وإلزام المستأنفة بأن تدفع للمستأنف عليها مبلغ ٩٠٠ مليم و ٩٧ جنيه وفوائده من تاريخ المطالبة الرسمية لغاية تمام السداد .

ويمكن تلخيص حجج المحكمة في ثلاث :

١ — أن معاهدة بروكسل الدولية وهي قانون الدعوى وأت حماية للناقل البحرى أن تضع حداً قانونياً لمسئوليته يقابل تعويضاً وسطاً عن الضرر الذى يلحق الشاحن أو المرسل إليه ، فقرر هذا أقصى التعويض في الفقرة الخامسة من م ٤ وهو مائة جنيه إنجليزي عن كل طرف أو وحدة .

وأن هذه الفقرة تضمنت عبارة « في أي حال من الأحوال » ، ولذلك فهي تواجه كافة حالات المسؤولية ، مالم يكن الفعل الذي نشأ عنه الضرر متعمدا أو وقع بطريق الغش من الناقل أو تابعيه أو وقع بطريقة تقرب من العمد أو الغش .

٢ — أن فقد طرد من شحنة للسفينة تشمل عادة آلاف الطرود يعد خطأ مشوقفا أثناء الرحلة البحرية ومن الحالات التي أجازت معاهدة بروكسل تحديد المسؤولية عنها ، ولا يعد نتيجة خطأ جسم لانعدام حراسة البضائع يؤدي إلى استبعاد شروط تحديد المسؤولية .

وإن القول بعدم جواز الاعفاء من المسؤولية عن الخطأ الجسم لا ينطبق على المسؤولية عن الخطأ الجسم الصادر من التابعين (م ٢١٧ مدني) بل هو جائز في هذه الحالة .

٣ — بعد أن انتهت المحكمة إلى أن التحديد القانوني ينطبق على واقعة الدعوى ، قررت أن التحديد المقصود بالمادة ٤ والمادة ٩ يجب أن يتم حسب قيمة الجنيه الإنجليزي ورقا لا ذهباً ، وأنه وإن كان نص م ٩ يواجه التحديد بقيمة الجنيه الإنجليزي الذهب إلا أنه — بخروج إنجلترا عن قاعدة الذهب في سنة ١٩٣١ — يعتبر نص م ٩ معطلا ، فضلا عن تعارضه في مصر مع قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتحريم شرط الدفع بالذهب .

وبنح نختلف مع محكمة استئناف اسكندرية في مبادئ ثلاث :

١ — أن التحديد القانوني الوارد بالمادة ٤/هـ من معاهدة بروكسل الخاصة بسندات الشحن لا يشمل حالة الغش وحالة الخطأ الجسم ، الصادر من الناقل أو من تابعيه ، تماما كشرط تحديد المسؤولية .

٢ — وأن فقد الصندوق في واقعة الدعوى يعد خطأ جسيما ، فهو يهدد التحديد القانوني .

٣ — وأن هذا التحديد — في حالة انطباقه — يجب أن يدخل على أساس الجنيه الإنجليزي الذهب لا الورق .

وفيما يلي تفصيل ذلك :

— أولا —

ترى المحكمة أن المادة ٤ من معاهدة بروكسل تضع حدا قانونيا يقابل تعويضنا وسطا ، وأن عبارة « في أي حال من الأحوال » تشمل كافة حالات المسؤولية مالم يكن الفعل الذي نشأ عنه الضرر متعمدا أو وقع بطريقة الغش من الناقل أو تابعيه أو وقع بطريقة تقرب من العمد أو الغش .

ويلزم لتحديد نطاق تطبيق التحديد القانوني من حيث حالات المسؤولية التي يمكن إعماله فيها أن نحدد طبيعته ، ويجب لذلك أن نعرض للوضع قبل معاهدة بروكسل .

من المعروف أن أول سبب أدى إلى وضع هذه الاتفاقية هي الحماية التي أسرف القضاء في إعالية الدول بإعطائها للناقلين البحريين ، عندما قضى بصحة شروط الاعفاء من المسؤولية ، وشروط

تحديد المسؤولية بمبالغ معينة ، (أنظر لنا : دروس في القانون البحري ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ص ٢٨٠) وكان مثار الشكوى بالنسبة للشروط الأخيرة أكثر من غيره ، وذلك نظراً لأن مجال تطبيق هذا الشرط أوسع من مجال تطبيق شرط الاعفاء من المسؤولية عن خطأ التابعين البحريين . والمعنى شرط الإهمال *Clause de négligence* . لذلك كان الناقلون يتحايلون على هذا الوضع بأن يضمنوا مستندات الشحن شروطاً بتحديد المسؤولية بمبالغ تافهة في الحالات التي لا يجوز لهم فيها اشتراط عدم المسؤولية . وكان القضاء - مع تسليمة بصحة شروط الاعفاء من المسؤولية عن الخطأ الشخصي ، وعن أخطاء التابعين البحريين ، وشروط تحديد المسؤولية بمبالغ معينة - يحاول في الوقت نفسه تعطيلها في حالات كثيرة حماية للشاحنين . وأهم الوسائل التي استعان بها لتحقيق هذه الحماية تعطيل أثر شرط الاعفاء إذا وقع الخطأ المرتب للمسؤولية بقصد تحقيق مصلحة للتاقل (وهذه هي نظرية الخطأ المربح *Faute lucrative*) وإهداره أيضاً في حالة الخطأ العمد ، والتسوية بين هذا الخصوص - بين الخطأ العمد *Faute intentionnelle* أو الغش وبين الخطأ الجسيم *Faute lourde* . وهذه التسوية هي التي يهبطنا الوقوف عندها . ترجع التسوية بين الخطأ العمد والخطأ الجسيم من حيث الآثار إلى عهد الرومان . وظلت مستقرة في الفقه الفرنسي إلى اليوم (أنظر كولان وكايتان ، القانون المدني الفرنسي ج ٢ سنة ١٩٤٨ رقم ١٦١) ويأخذ بها القضاء الفرنسي من قديم (عرائض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٢ سيري ٣٣ - ١ - ٢٨٩) لقض مدني ٢ يوتيه سنة ١٩٢٢ دالوز الدوري ٣٣ - ١ - ٤٩) وهذا الحكم نفسه هو الذي استقر عليه الفقه والقضاء في مصر (انظر الموجز في الالتزامات للشهري ص ٣٥١ ونظرية العقد ص ٨٥٤) وما أخذ به القانون المدني الجديد في م ٢١٧ التي تقول : يجوز الاتفاق على إعفاء المدين من أية مسؤولية ترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدى إلا ما ينشأ عن غش أو خطأ الجسيم . (وهذه المادة تبيح في الوقت ذاته للمدين أن يشترط عدم مسؤوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذي يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه . ولكن يلاحظ أن هذا الغش أو الخطأ الجسيم لا يصدر عن شخص المدين ولذلك لا مانع من اشتراط إعفائه من مسؤوليته عنهم) . ويفسر اهدار شرط الاعفاء من المسؤولية أو تحديدها في حالة الخطأ العمد أن القول بصحته يحيل التزام المدين إرادياً بحضاً وإنه لا يجوز ، فضلاً عن أنه يشجع الغش ويهدم الثقة الواجبة في المعاملات وهو ما يخالف النظام العام وينافي فكرة الالتزام ذاتها .

وأما تسوية الخطأ الجسيم بالغش في هذا الأثر فيرجع إلى فكرتين :

الأولى : ضرورة تنفيذ العقود بحسن نية .

والثانية : صعوبة التفرقة بين الخطأ العمد والخطأ الجسيم .

فأما الفكرة الأولى فتقضى بها المبدأ القديم الذي يسود كل المعاملات والذي حرص المشرع المضري على النص عليه في م ١٤٨ من القانون المدني الجديد فقال يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه بطريقة تتفق مع ما يوجب حسن النية ، وأما الفكرة الثانية وهي صعوبة التفرقة بين الغش والخطأ

الجسيم ، ذلك أن الخطأ الجسيم يعرف بأنه الخطأ الذي يبدو مجاوزا بحسامته ونتائجه الاهمال العادي للبدن (انظر في ذلك

Fr. Sauvage; La notion de faute lourde dans le contrat de transport, Dalloz chr. 1932 p25)

فهو يشترك مع الخطأ العمد في جسامته الفعل المكون له من حيث اعتباره اهمالا خطيرا لقانون العقد ، وفي جسامته النتيجة التي يؤدي إليها وهي الاقلاط من تنفيذ الالتزام ، ولا يختلف عنه إلا في عنصر القصد ، وهو عنصر بالضرورة يصعب — ان لم يتعذر — على الدائن اثباته ، لذلك جرى القضاء والفقهاء — ومن بعدهما المشرع — على التسوية بينهما في الحكم من حيث بطلان شروط الاعفاء من المسئولية وشروط تحديدها . هذا بصفة عامة .

أما في عقود النقل البحري بالذات فتقضى محكمة النقض الفرنسية من قديم بطلان شروط إعفاء الناقل من مسئوليته عن خطئه إذا كان جسيما (نقض فرنسي ١٥ مارس ١٨٧٦ سيري ٩٦ — ١ — ٣٣٧ وتعليق لابي Labbé)

وهذا هو نفس الحكم الذي جرى عليه القضاء في فرنسا بعد ذلك (انظر عرائض ٥ يونيه سنة ١٩٢٠ المجلة الدولية للقانون البحري عدد ٣٢ ص ٣٠٦ ، نقض مدني ٢٢ يناير سنة ١٩٢٣ مجلة القانون البحري المقارن لمؤسساها الأستاذ دور ١ — ٣٨٠ ، ١٥ يونيه سنة ١٩٢٦ ملحق مجلة دور ٤ — ٦٥١ ، ١٩ يونيه سنة ١٩٢٦ ملحق دور ٤ — ٦٩٨ ، عرائض ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٨ ملحق دور ٦ — ٢٥٣ ، مدني ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ دور ٢٤ — ٤١٢ ، ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٢ دور ٢٧ — ٢٣٣ ، عرائض ٤ ابريل سنة ١٩٣٣ ملحق دور ١١ — ٢٩٢ ، مدني ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ دور ٣٤ — ٣٠٣) .

ويسوى القضاء — في الاثر — بين الخطأ الجسيم الصادر من الناقل نفسه والخطأ الجسيم الصادر من تابعيه .

وعلى ذلك محكمة النقض الفرنسية :

"Lorsque les caisses où des manquants ont été découverts ont été fracturées alors qu'elles étaient sous la garde de l'armateur, soit dans ses entrepôts ou sur le quai du port en attendant leur embarquement, soit pendant qu'elles se trouvaient à bord, l'armateur un peut faire prevaloir des clauses limitatives de ses connaissances si le vol n'ont pu être commis que grace à une incurie sans excuse, et à un défaut de diligence de ses agents. constituant à sa charge une faute lourde assimilable au dol" Cass. req. 4 avril 1933 Dor Supplement 11 p 292.

١٥٦ وفي نقض المدعي نقض فرنسي ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٨ ملحق دور عدد ٤ ص ٢٥٣

وفي مصر — صحح القضاء المختلط شروط الاعفاء وشروط تحديد المسؤولية في عقود النقل البحري مجارياً بذلك القضاء الفرنسي ، ولكنه في الوقت نفسه أهدر هذه الشروط في حالة الخطأ العمد والخطأ الجسم ، سواء كان صادراً من الناقل نفسه أو من تابعيه (استئناف محتاط اسبندرية ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣ دوره — ٢٠٥ ، ٢٠ مايو سنة ١٩٢٦ دور ٣٥ — ١٤٦ ، ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ دور ١٥ — ٣٠٧ ، ١٤ فبراير سنة ١٩٢٣ دور ٢ — ٣٠٥ ، ٣ يونيو سنة ١٩٣١ دور ٢٤ — ٢٨٢ ، أول يونيو سنة ١٨٩٢ بلتان ٤ — ٢٩٦ انظر لنا دروس في القانون البحري ، السابق الإشارة إليها ص ٢٣٧) .

خلاصة ما تقدم أن القضاء في فرنسا وفي مصر كان يقر شروط الاعفاء من المسؤولية وشروط تحديدها ، وكان يهدرها في حالتين ، الخطأ العمد ، والخطأ الجسم سواء كان صادراً من الناقل نفسه أو من تابعيه .

غير أن العمل مع ذلك كشف عن منحنى الشاخصين على هذا الوضع ، وكانت هذه الشكوى سبباً دافعاً لإبرام معاهدة بروكسل في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ خاصة بسندات الشحن (انظر في ذلك .

Aubrun, Les transports de marchandises par mer, Paris 1938 no 71 p 74) .

ولذلك نص في هذه الاتفاقية على تحديد التزامات الناقل البحري وإبطال جميع الشروط التي تخفف من مسؤوليته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (في النطاق الذي تحمكه المعاهدة) كما نص على حد أدنى لتحديد مسؤوليته لا يجوز الاتفاق على تحديد المسؤولية بقيمة أقل منه .

وبذلك اندمج شرط التحديد في الاتفاقية (م / ٥) .

ويجب أن يظل هذا التحديد القانوني خاضعاً لنفس أحكام شرط التحديد الاتفاقي ، ويجب أن يتمتع تطبيق التحديد القانوني في نفس الحالات التي كان يتمتع فيها تطبيق التحديد الاتفاقي ، ولذلك يجب حرمان الناقل وإلزامه بمويز الضرر جميعه في حالة الغش والخطأ الجسم ، وذلك لأن التحديد الوارد بالمادة ٥/٤ من الاتفاقية لا يعد حداً أعلى لمسؤولية الناقل ، وإنما هو تأييد تشريعي لشرط التحديد الذي كان جارياً عملاً ، نص عليه المشرع وحرّم الاتفاق على أقل منه ، ولكنه أجاز الاتفاق على حد أعلى منه . (انظر :

Aubrun op. cit. no 71973. M.G.Fraikin, Le problème de la responsabilité du transporteur maritime depuis la loi 2 avril 1936. Paris 1945 p.147) .

والشرح في فرنسا على هذا المعنى ، فيقول الأستاذ جورج ماريه في شرح القانون الفرنسي ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ وهي مطابقة للاتفاقية :

La règle de l'art. 5/1 (loi du 2 avril 1939), protège le transporteur contre les fautes de ses préposés. qu, elles soient légères ou lourdes, pourvu que ces dernières ne soient pas assimilables à des fautes

"dolosives". G. Marais. Les transports par mer, et la jurisprudence. Paris 1948 p 76.

ويقول الأستاذ فرنسيز سوفاج في كتابه :

"La législation nouvelle sur les transports maritimes de marchandises par mer. Paris 1938" : La faute lourde est assimilable au dol en ce qui concerne ses effets juridiques : culpa dolo oequipartus. Il en résulte que toute convention qui tend à supprimer ou à diminuer par avance la réparation due au chargeur en cas de faute lourde du transporteur. doit être considérée comme nulle". no 15 p 23 ets".

"La limitation légale de responsabilité (à 8000 franc) fonctionne exactement comme les clauses limitatives des connaissements contre les abus desquels le législateur a voulu protéger le public : la rédaction même de l'art 5/1 est semblable à celle des clauses limitatives, et l'exception concernant la déclaration ad valorem y est prévue exactement dans les mêmes termes." nos 46 et 47 p 57 ets".

ويؤي الأستاذ سوفاج بعد ذلك (ص/ ٥٩) بين العش والخطأ الجسم من حيث عدم تطبيق التحديد القانوني بالنسبة لكل منها، لصعوبة التفرقة بينهما من ناحية ولأن المشرع بالقانون الصادر في ٢ أبريل سنة ١٩٣٦ لا يتصور أن يكون قد أراد مخالفة هذه القاعدة المستقرة قديماً وقضاء واعتبرة من النظام العام، دون أن يصرح بذلك.

وهذا القول يستقيم في مصر، لأن المشرع المصري، نص صراحة في م ٢١٧ مدني على التسوية في الجسم بين العش والخطأ الجسم، فيعتبر هذه التسوية من النظام العام للعلة السابق بيانها.

فمثلاً عن أن قصد واضعي المعاهدة لا يسمح بتطبيق التحديد الوارد فيهما في حالة لم يكن يطبق فيها كحالة الخطأ الجسم، وغاية المادة en aucun cas لا دلالة لها في هذا الخصوص لأن مسألة الخطأ الجسم لم تناقش عند وضع هذه المادة (في تعليق له دالوز ١٩٥٢ - ١٩١ زيبير) مع أن معظم الدول التي اشتركت في وضع الاتفاقية تسوي في تشريعاتها بين الخطأ العمد والخطأ الجسم، ولذلك ينبغي خضوعها خاضعاً للقواعد القانونية العامة (سوفاج، المرجع السابق ص ٥٩). والمسلم أن حالة العش تمنع تطبيق التحديد القانوني مع أن نص المادة لم يصرح بذلك، والعش والخطأ الجسم في منزلة سواء - كما يدنا.

الخلاصة إذن أن التحديد الوارد في م ١/٤ من اتفاقية بروكسل لا ينطبق في حالة العش أو الخطأ الجسم الصادر من الناقل أو من تابعيه.

... ثانياً ...

تذهب محكمة الاستئناف إلى أن فقدان الصندوق في هذه الظروف... يعيد من الأخطار.

المتوقعة أثناء الرحلة البحرية ومن الحالات التي أجازت معاهدة بروكسل تحديد المسؤولية عنها ، ولا يعتبر نتيجة خطأ جسيم يؤدي إلى استبعاد تطبيق شرط تحديد المسؤولية .

والإلى أن فقد الطرد في أثناء الرحلة مفترض في هذه الحالة أنه كان نتيجة خطأ من تابعي الناقل ، وقد نص الجزء الأخير من الفقرة الثانية من المادة ١٢ مدني مصرية على أنه يجوز للبلدين أن يشترط عدم مسؤوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذي يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه .

ونلاحظ على هذه الحجة ما يلي :

١ — أن تحديد الخطأ الجسيم مسألة موضوعية وإن كانت المحكمة تخضع لرقابة محكمة النقض ، لذلك يلزم أن تبين في الحكم الوقائع التي تستخلص منها وصف الخطأ بأنه جسيم أو غير جسيم (انظر في ذلك مقال سوفاج في دالوز السابق الإشارة إليه) .

٢ — من الواضح أن فقد صندوق من صندوقين يعتبر خطأ جسيماً يفوق في جسامته كل خطأ لأنه عبارة عن تخلف الغرض من العقد وهو تسليم البضاعة ، وقد حكم القضاء في مصر وفرنسا مراراً بأن عدم تسليم البضاعة في ميناء الوصول دون إمكان الناقل تحديد مصيرها يعد بذاته خطأ جسيماً يحرمه من شروط الإعفاء والتحديد (في هذا المعنى باريس ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ ملحق دور ٦ — ٣٩٥) .

وقد أخذت بهذا المعنى محكمة الاسكندرية الابتدائية في حكم حديث لها في ٢٨ / ١١ / ١٩٥٣ في القضية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٥١) .

وكون الطرد مشحوناً ضمن شحنة السفينة التي تشمل عادة آلاف الطرود وتتداولها عمليات الشحن ورحل البضاعة في العنابر والتفريغ في مختلف الموانئ كما تقول المحكمة ، هذا الظرف لا يستتبع التخفيف على الناقل بل بالعكس يشدد في التزاماته ، إذ تصبح رقبته أكثر ضرورة ، فإن من العدل أن تكون واجبات شركة الملاحة الكبيرة التي تستخدم آلافاً من العمال وسفناً عديدة أكثر وأشد من واجبات الناقل الذي يستخدم عمالاً أقل ويسير سفينة واحدة ، فالمسؤولية تقابل السلطة ،

وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية بأن إهمال الرقابة والإشراف ، من الناقل يعتبر خطأ جسيماً (نقض فرنسي ٣١ مايو سنة ١٩٤٩ مجلة القانون البحري الفرنسي ١٩٥٠ — ١١٤) .

ولا يمكن التمسك مع قول المحكمة إن فقد صندوق من طرد يحتوي على صندوقين يعتبر خطأ بسيطاً لأن معنى ذلك أن فقد جملة نصف السفينة يعد خطأ بسيطاً ، ولذلك يجب النظر في تقدير جسامته الخطأ إلى كل عقد على حده .

٣ — تقرر المحكمة أن فقد الطرد أثناء الرحلة مفترض أنه كان نتيجة خطأ من تابعي الناقل ، وهذا افتراض غير مقبول ، والمعقول أن يرد خطأ التابعين إلى خطأ الناقل نفسه وإهماله في رقابتهم

إهمالا جسيما يجب أن ينسب إليه وأن يحاسب عليه (١ كس ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ملحق دور ٨ - ٣٢) .

٤ - بعد أن قررت المحكمة أن الخطأ يرجع إلى تابعي الناقل ، قررت أن المادة ٢١٧ مدني تجيز الإعفاء من الغش أو الخطأ الجسيم الذي يقع من تابعي المدين ، وكان المحكمة بذلك نسبت أن مثل هذا الشرط باطل بنص المعاهدة الدولية ، أو كأنها أرادت القول إن المشرع المصري يقبل الإعفاء في هذه الحالة في القانون الداخلي ولا مانع من تطبيق هذا المنطق بالنسبة للتحديد القانوني الوارد بالمعاهدة ، فان كان ذلك قصد المحكمة كانت مخطئة في ناحيتين : أولا أن ضياع الصندوق في قضيتنا منسوب للناقل نفسه وبذلك يتمتع إعفاؤه منه ، وثانيا أنه حتى لو اعتبر هذا الخطأ الجسيم منسوباً للتابعين فقط فيجب أن يفسر نص المعاهدة في ضوء الأصل التاريخي لها وطبقا لروحها .

— ثالثا —

عن الدفع الخاص بالذهب : تقرر محكمة الاستئناف أن المادة ٩ من معاهدة بروكسل وإن نصت على اعتبار القيمة الذهبية في احتساب الوحدات النقدية إلا أنه يتبين أن الغرض الأساسي للاتفاقية — هو توحيد قيمة التعويض ، فأتخذ الجنيه الانجليزي أساسا لهذا التعويض باعتبار العملة التي يسهل على الدول تحويل عملاتها على أساس سعر صرفها ، وأنه بخروج إنجلترا عن قاعدة الذهب في عام ١٩٣١ انتهت العلاقة القائمة بين سعر الذهب والجنية الاسترليني الذي احتفظ بقيمة ثابتة وأسعار صرف معينة . فانهدمت القاعدة المنصوص عنها في المادة التاسعة من المعاهدة . وأنه بخروج إنجلترا أو الدول الأخرى الموقعة على المعاهدة على قاعدة الذهب وتعاملها على قاعدة الاسترليني الورق في معاملاتها الخارجية أصبح نص م ٩ معطلا من الوجهة العملية ، ولذلك حددت معظم الدول في تشريعاتها اللاحقة للمعاهدة مسئولية الناقل بمبلغ نقدي يقرب من قيمة المائة جنية استرليني . والذي يحكم هذه المسألة هو نص م ٤ التي تقرر التحديد القانوني للمسئولية بمائة جنية استرليني عن كل طرد أو وحدة ، والمادة ٩ التي تسكلم عن قيمة الذهب فتقول :

'Les unités dont il s'agit dans la la presente convention s'entendent valeur or .

Ceux des Etats contractants où la livre Sterling n'est pas employée comme unité monétaire se réservent le droit de convertir en chiffre rond d'agré leur système monétaire les sommes indiquées en livres Sterling dans la presente Convention .

Les lois nationales peuvent réserver au débiteur la faculté de se libérer dans la monnaie nationale d'après le cours de change au jour de l'arrivée du navire au port de déchargement de la marchandise dont il s'agit.

هذا هو نص المعاهدة التي انضمت اليها مصر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ . هذا القانون وقد اقتصر على إقرار المعاهدة أتبعه المشرع المصري بعد اتخاذ اجراءات لإيداع التصديق

على المعاهدة في أرشيف الحكومة البلجيكية بالمرسوم الصادر في ٧ / ٢ / ١٩٤٤ والذي نص على وضع القانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ موضع التنفيذ ابتداء من ٢٩ / ٥ / ١٩٤٤ ، والحققت نصوص المعاهدة بهذا المرسوم ، وبذلك استكملت الاتفاقية كل مقومات القانون الداخلي وأصبح من واجب المحاكم تطبيقها لا كمعاهدة دولية بل كقانون من قوانين البلاد ابتداء من ٢٩ / ٥ / ١٩٤٤ . وقد جاء في الترجمة العربية للنصوص المتعاقبة لنصوص المعاهدة والملحقة بمرسوم ٧ / ٢ / ١٩٥٥ نص المادة التاسعة كالآتي :

ويراد بالوحدات النقدية الواردة بهذه المعاهدة القيمة بالذهب وتحفظ الدول المتعاقدة التي لا يستعمل فيها الجنيه الأسترليني كوحدة نقدية بحق تحويل المبالغ بالجنيه الإنجليزي في هذا الاتفاق إلى أرقام صحيحة طبقا لنظامها النقدي . ويمكن للتوأمين الوطنية الاحتفاظ بحق المدين في الوفاء بالانقود الوطنية طبقا لسعر القطع يوم وصول السفينة إلى ميناء وصول . ونصت المادة ١٣٤ من القانون المدني على أنه إذا كان محل الالتزام نقودا التزم المدين بقدر عددها المذكور في العتد دون أن يكون لارتفاع النقود أو انخفاضها وقت الوفاء أي أثر . هذه المادة وردت أصلا في مشروع القانون المدني تحت رقم ١٨٦ كالآتي :

(١) إذا كان محل الالتزام نقودا فلا يكون المدين ملزما إلا بقدر عددها المذكور في العتد دون أن يكون لارتفاع قيمة النقود أو لانخفاضها وقت الوفاء أثر مالم يتفق المتعاقدان على غير ذلك . (٢) إذا لم يكن للعتد المدين في العقد سعر قانوني في مصر جاز للمدين أن يني دينه بنقود مصرية بسعر القطع في الزمان والمكان اللذين يتم فيهما الوفاء .

وقد تقرر بلجنة مراجعة المشروع حذف هذا النص بأكمله وقاموا أن هذا النص بهذه الصورة يقرر حكما في مسألة اقتصادية يحسن تركها لقانون خاص .

بهذا أصبح الوضع القانوني في مصر بالنسبة لشروط الدفع بالذهب كالآتي :

قانون سنة ١٩١٤ وقد حرم شرط الذهب في المعاملات الداخلية .

القانون ٤٥ سنة ١٩٣٥ وقد بسط هذا التحريم على المعاملات الخارجية عدا ما استثنى .

القانون ١٨ سنة ١٩٤٠ ومرسوم ٧ / ٢ / ١٩٤٤ الذي أجاز هذا الشرط في عقود النقل البحري بما نصت عليه معاهدة بروكسل لسندات الشحن .

وواضح مما تقدم أن مرجع تحريم شرط الدفع بالذهب في مصر توأمين يجب لإعمال كل منها في النطاق الذي صدر فيه . وأن قانون ٤٥ سنة ١٩٣٥ لم يحرم الشرط إطلاقا بل أجازته في معاملات معينة هي الخاصة بالبريد والتلغراف والتليفون . وأن قانون ١٨ سنة ١٩٤٠ ومرسوم ٧ / ٢ / ١٩٤٤ قد أجازته في عقود النقل البحري ، وما يحتم ضرورة إعمال القانون والمرسوم المذكورين أنهما صدرا بعد قانون سنة ١٩٤٤ وقانون سنة ١٩٣٥ وقد كانا تحت بصر المشرع عند إقراره معاهدة بروكسل ، بل وأكثر من هذا فإن المشرع المصري لم يستعمل الرخصة التي أشارت إليها الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من المعاهدة فلم يصدر تشريعا يجيزه للمدين الوفاء بالالتزام الناشئ

عن المعاهدة بالنقود الوطنية طبقا لسعر القطع يوم وصول السفينة. ويؤكد ضرورة اعمال القانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ و مرسوم ١٩٤٤/٢/٧ ما ورد بالمادة الثانية من القانون المدنى من أنه لا يجوز الغاء نص تشريعى إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء... أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع، لأنه تأسيساً على هذه المادة حتى إذا سايرنا وجهة النظر المستندة لقانون سنة ١٩١٤ وقانون سنة ١٩٣٥ فإن قانون سنة ١٩٤٠ و مرسوم ١٩٤٤/٢/٧ يعتبران على أسوأ الفروض فيما تضمناه من جواز الدفع بقيمة الذهب فى عقد النقل البحرى قد ألغيا كل آثار قانون سنة ١٩١٤ وقانون ١٩٣٥ فى معاملة معينة بالذات هى عقد النقل البحرى

وعلاوة على ما تقدم فإنه مما يجب ملاحظته أننا لسنا بصدد مجرد التزام بدفع مبلغ نقدى بل نحن بصدد مسئولية محددة وتعويض عنها، ذلك أن معاهدة بروكسل — كما رأينا — إنما وضعت أصلاً للحد من حرية الناقل فى وضع شروط لإعفاءه من المسئولية عما يصيب البضاعة أثناء الرحلة البحرية، وطبقاً للمادة الثالثة من المعاهدة لا يجوز للناقل البحرى التخفيف من مسئولياته عن أخطائه أثناء الرحلة البحرية فإذا ما وضع المشرع — بعد أن اعتبر المعاهدة جزءاً من القانون الداخلى فى مصر بإصداره القانون رقم ١٨ سنة ١٩٤٠ — حداً للتعويض فى حالة معينة بالذات فإن عدم الأخذ بشرط الذهب معناه الهبوط بهذا الحد عما قدره القانون وهذا غير جائز قانوناً ومخالف لمعاهدة بروكسل، وحين استعمل المشرع الفرنسى الرخصة المخولة له فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة على أساس أن الجنيه الاسترلى ليس عملة متداولة رسمياً فى فرنسا وحين قدر التعويض فى حالتها بمبلغ ٨٠٠ فرنك إنما خالف المعاهدة لأن الـ ١٠٠ جنيه استرلى على أساس الذهب كانت تساوى سنة ١٩٢٤ حين أبرام المعاهدة ١٢٥٠٠ فرنك، ولعل المشرع الفرنسى كعادته وهو يصدر القوانين المبدئية على معاهدات يراعى دائماً المصالح الفرنسية بصرف النظر عن مخالفتها لنصوص المعاهدات التى وضمت تلك القوانين لتطبيقها (راجع فى ذلك مؤلف الأستاذ Fr. Sauvage فى قانون ١٩٣٦/٤/٢ الفرنسى (ص ٥٢))

وما يؤكد ضرورة تطبيق التحديد على أساس الذهب أن هذا هو الحكم الذى كان واجباً فى فرنسا قبل قانون ٢ أبريل سنة ١٩٣٦، يشهد بذلك ما كتبه الأستاذ ريبير عن معاهدة بروكسل فى مجلة القانون البحرى المقارن عدد ٤ ص ٥٥ بعنوان (La Commission de Bruxelles 6-10 oct 1923 Rev. Dor 4 p 55) وبما قرره الأستاذ أوبران فى كتابه سالف الذكر رقم ٧١ و ١٨٥ عن مخالفة القانون الفرنسى للمعاهدة وعن أن من مصلحة الشاحنين فى فرنسا وإنجلترا هى فى التمسك بنصوص المعاهدة التى تحدد التعويض بقيمة الذهب.

وأما خروج إنجلترا على قاعدة الذهب فيجب أن يبقى قاصراً على حدودها، إذ لا يعقل أن تستطيع إنجلترا، بقانون من جانبها، أن تلزم غيرها من الدول أو أن تعدل نص معاهدة دولية. يجب إذن الاعتراف بضرورة الدفع بالذهب أى على أساس الجنيه الذهب لا الورق. وإنما على أى أساس تقدر قيمة الجنيه الذهب؟

يتعين لذلك بحث مدلول عبارة Valeur or الواردة بالمادة ٩ من المعاهدة للوصول إلى تحديد مقابل المائة جنيه استرليني على هذا الأساس .

يجب التفرقة بين سعر الذهب على أساس قيمة مادة الذهب التي يتكون منها الجنيه الاسترليني سواء صورة الملك أو الملكة لأن الفارق بينهما من الضالة بحيث لا يعتد به ، وهو ما يعرف بالـ Valeur Poid ، وبين سعر الجنيه الذهب الاسترليني في ذاته كسلعة ، بالحالة التي يعرض بها في الأسواق وهو ما يعرف بالـ Valeur commerciale ، ذلك أن معاهدة بروكسل إنما هدفت إلى وضع أساس ثابت ومن ثم يكون المعول عليه ليس السعر التجاري للجنيه الاسترليني الذهب بل سعر وزن ما به من ذهب .

وهذا هو ما أخذت به محكمة الاسكندرية الجزئية في حكمها الصادر ١٩٥١/٩/٢٦ ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية في ١٩٥٣/١١/٢٨ وما يقره الفقه المصري (الدكتور مصطفى كمال طه ، أصول القانون البحري سنة ١٩٥٢ رقم ٥٤٣ ص ٥٥٥ هامش ١) .

خاتمة

يخلص عما تقدم :

- ١ — أن التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري — كالتحديد الاتفاقى تماما — لا ينطبق في حالة الغش والخطأ الجسم الصادر من الناقل أو من تابعيه .
- ٢ — وأن هذا التحديد الوارد بمعاهدة بروكسل يجب — في حالة انطباقه — أن يقدر على أساس الجنيه الاسترليني ذهباً لا ورقاً .
- ٣ — وأن قيمة الجنيه الذهب تحدد على أساس وزن ما به من ذهب لا على أساس قيمته التجارية .

العدد السابع	قهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٧٠	١٢٤٦ ٥ يناير ١٩٥٤	(١) قضاء محكمة النقض الجنائية ١ — قانون . قانون التجمهر . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور .
٥٧١	١٢٤٩ " " "	٢ — دستور . المادة ٤١ من الدستور . المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ . عرضه على البرلمان في أول اجتماع له . بقاءه نافذ المفعول إلى أن يتردد أحد المجلسين عدم إقراره . تفتيش . التحقيق المفتوح . لا يشترط أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الإثبات .
٥٧٢	١٢٤٩ " " "	تفتيش . الاذن به . لا يشترط أن يكون مسبوقاً بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق .
٥٧٣	١٢٤٩ " " "	١ — إجراءات . حجز القضية للحكم . المحكمة غير ملزمة بإعادتها إلى المرافعة .
٥٧٤	١٢٥٢ ٩ " " "	٢ — دعوى مدنية . القانون أباح رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية . رد القضية . دعوى جنائية . اختصاص المحاكم الجنائية وحدها بنظره . اشتغال المحكمة على جملة دوائر . الدائرة المختصة هي المقدمة إليها القضية الأصلية . الحكم في طلب الرد . الطعن فيه بطريق النقض استقلالاً . لا يجوز .
٥٧٥	١٢٥٧ ١١ " " "	تفتيش . إجراء من إجراءات التحقيق . ما اشترطته المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية لإجرائه .
٥٧٦	١٢٥٨ " " "	دفاع . اعتراف المتهم بعدم وجود الأشياء المحجوزة لديه . الدفع بعدم إعلانه باليوم الذي تمجد للبيع . لا جدوى منه .
٥٧٧	١٢٥٨ " " "	حكم . عدم صدوره باسم الأمة في تاريخ لاحق للإعلان الدستوري الصادر من القائد العام للقوات المسلحة بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ . حكم باطل .
٥٧٨	١٢٥٩ " " "	دفاع . دعوى مدنية . إبداء المدعى بالحق المدني دفاعاً طلبت المحكمة من النيابة بياناً في سبيل تحقيقه . تأييد الحكم المستأنف بعد ذلك دون إشارة إلى هذا الدفاع . قصور .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	مناقص الأحكام
٥٧٩	١١ يناير ١٩٥٤	دعوى عمومية في جنحة . انتضاؤها بمضى أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ .
٥٨٠	١٢ " "	معارضة . عدم حضور المعارض . تقديم المدافع عنه شهادة بمرضه . تأجيل الدعوى بناء عليها لجلسة تدخل في المدة الممتدة بها . الحكم في هذه الجلسة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . خطأ .
٥٨١	" " "	حكم . تسييه . قتل عمد . نية القتل . استظهارها وبيان الأدلة على توافرها .
٥٨٢	" " "	سرقة . مناجم ومهاجر . القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ .
٥٨٣	" " "	دفاع . تأجيل المحكمة نظر الدعوى بناء على طلب محامي الطاعن أمرها بحبس الطاعن احتياطياً . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٨٤	" " "	إثبات . اعتراف . تجزئته . جائزة .
٥٨٥	" " "	وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بتهمة إحداثه إصابة معينة سببت وفاة الجنين عليه . معاقبته بالمادة ٢٤٢ فترة أولى من قانون العقوبات على أساس أنه أحدث به إصابة أخرى دون لفت الدفاع . لا يصح .
٥٨٦	١٨ " "	دفاع . اعتراف . تمسك المتهم بأن الاعتراف المعزى إليه وليد إكراه . عدم الرد عليه . حكم معيب .
٥٨٧	" " "	إخفاء أشياء مسروقة . الإخفاء . متى يتحقق ؟
٥٨٨	١٩ " "	نقض . طعن لا مصلحة منه بالنسبة للعقوبة الأصلية . وجوب نقضه بالنسبة للعقوبة التكميلية .
٥٨٩	" " "	حكم . تسييه . اشتراك في القتل العمد بطريق المساعدة البيان الواجب .
٥٩٠	" " "	استئناف . سقوط استئناف المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة التنفيذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة . مناطه . ألا يكون قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته من يوم الجلسة .
٥٩١	٢٦ " "	اتفاق جنائي . ما تتطلبه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٩٢	٢٦ يناير ١٩٥٤	دفاع . دفاع جوهرى . عدم الإشارة إليه . يعيب الحكم .
٥٩٣	د د د ١٢٦٤	دعوى مدنية . مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه .
٥٩٤	د د د ١٢٦٥	نقض . الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .
٥٩٥	أول فبراير ١٩٥٤	إثبات . سلطة المحكمة فى الأخذ بقول الشاهد دون قول آخر له .
٥٩٦	د د د ١٢٦٥	نقض . طعن . توجيه إلى الحكم الابتدائى . لا يجوز .
٥٩٧	د د د ١٢٦٦	حكم . عدم صدوره باسم الأمة وفقاً للسلطة السابعة من الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ . بطلانه .
٥٩٨	د د ٨ ١٢٦٦	تزوير . القصد الجنائى . تحققه .
٥٩٩	د د د ١٢٦٦	١ - حكم . تسبيب الحكم الصادر بالبراءة .
		٢ - إثبات . سلطة المحكمة فى الأخذ بقول شاهد دون آخر أو بقول للشاهد دون قول آخر له .
٦٠٠	د د د ١٢٦٧	استئناف . حكم غيابى استثنائى قضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة مع النص على صدوره بإجماع آراء القضاة . تأييده دون النص على الإجماع . بطلانه .
٦٠١	د د د ١٢٦٧	دفاع . إدانة المتهم بالتبديد استناداً إلى أن الصراف قد بحث عن المحجوزات فى محل الحجز فلم يجدها . دفع المتهم بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع . عدم إدعائه بوجود المحجوزات وأنه لم يقصد عرقلة التنفيذ . دفع لاجدوى منه .
٦٠٢	د د د ١٢٦٨	عقوبة . وقف التنفيذ . الحكم بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات بعد العمل بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ . خطأ
٦٠٣	د د د ١٢٦٨	تسكير جبرى . العذر المخفف المنصوص عليه فى المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
٦٠٤	د د د ١٢٦٩	إخفاء أشياء مسروقة . استمرار الخفى على خيانتها بعد أن اتضح له أنها متحصلة من طريق السرقة . تحقق الجريمة .
٦٠٥	د د د ١٢٦٩	حكم . بياناته . ورقة الحكم . يجب أن تحمل تاريخ إصداره .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٠٦	٩ فبراير ١٩٥٤	خيانة أمانة . اختلاس الأشياء المحجوزة . دعوى الاسترداد . شرطها .
٦٠٧	" " "	حكم . تسليبه . عدم بيان موضوع شهادة شهود الاثبات ومؤداها : قصور .
٦٠٨	١٥ " "	اجراءات : تقرير الشاهد أنه لم يمد يده و اقامة الدعوى . تلاوة شهادته التي أقرها في التحقيق . جوازية .
٦٠٩	" " "	حكم . مضي ثلاثين يوما دون توقيعه . بطلانه .
٦١٠	" " "	دفاع . تأجيل القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . تقديم الطاعن مذكرة قصر فيها دفاعه على دفع آثاره . قضاء المحكمة في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .
٦١١	" " "	نقض . الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية .
٦١٢	" " "	حكم . تسليبه . جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . البيان الواجب لصحة الحكم .
٦١٣	١٦ " "	دفاع . تمسك المتهم بأن اعترافه كان وليد إكراه . عدم الرد عليه . قصور .
٦١٤	" " "	حكم . تسليبه . قتل عمد . نية القتل . وجوب التدايل على قيامها .
٦١٥	" " "	١ - اثبات . سب . عدم ورود عبارات السب في محضر الجلسة . لا يمنع من اثباتها بكافة الطرق .
		٢ - سب . عبارات السب التي يستلزمها الدفاع . متروك تقديرها لمحكمة الموضوع .
		٣ - إجراءات . طعن بالنقض . ورود عبارات جارحة مخالفة للنظام العام به . للمحكمة أن تأمر بمحوها .
٦١٦	٢٢ " "	حكم . تسليبه . قتل عمد . نية القتل .
٦١٧	" " "	اجراءات . متهم بجناية . حضوره أمام غرفة الاتهام . ليس بلازم لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦١٨	١٢٧٥	٢٢ فبراير ١٩٥٤
		١ - إجراءات . رئيس نيابة . ندبه وكيل نيابة جزئية للقيام بعمل من أعمال نيابة أخرى . جائز .
		٢ - تفتيش . تقدير جدية التحريات . متروك لوكيل النيابة تحت إشراف محكمة الموضوع .
		٣ - إجراءات . خبير . فض الاحراز بغير حضور الخصوم . جائز .
٦١٩	١٢٧٥	دفاع . تقدير العذر الذي يستند إليه المتهم في عدم حضوره جلسات المحاكمة . متروك لمحكمة الموضوع .
٦٢٠	١٢٧٦	حكم . تسببه . غش . العلم بالغش . القصور في بيانه . مثال .
٦٢١	١٢٧٦	غش البضاعة . علم المتهم بالغش . وجوب التدليل على قيامه .
٦٢٢	١٢٧٧	بيانات تجارية . القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . وجوب مطابقة البيانات التجارية للحقيقة .
٦٢٣	١٢٧٧	٢٣ إثبات . اعتراف . أقوال المتهم . للمحكمة أن تأخذ منها بما تراه مطابقا للحقيقة وأن تعرضهما تراه مغايرا لها .
٦٢٤	١٢٧٧	أول مارس ١٩٥٤
٦٢٥	١٢٧٨	٢٣ فبراير ١٩٥٤
		إثبات . فساد الاستدلال بأحد الأدلة . تساند الأدلة . تعطيل المواصلات . وسائل النقل العامة المعرضة للخطر . لا يشترط أن تكون عمالكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة .
٦٢٦	١٢٧٩	أول مارس ١٩٥٤
		إثبات . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيق دون سماعه . جائز .
٦٢٧	١٢٧٩	د
		إجراءات . جنحة مرتبطة بجناية . إحالتها إلى محكمة الجنايات . حق المحكمة في فصل الجنحة عن الجناية إذا رأت أن لا وجه لهذا الارتباط .
٦٢٨	١٢٧٩	د
		نقض . الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .
٦٢٩	١٢٨٠	د
		نقض . الدفع بانعدام مسئولية المتهم لعدم سلامة قواه العقلية . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٣٠	١٢٨٠	د
		استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٣١	١٢٨٠	أول مارس ١٩٥٤
		أجنبي . المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . الإخطار الواجب على من يأوى أجنبيا .
٦٣٢	١٢٨١	٢
		نقد أجنبي . القيم المالية التي حظر على المسافر إلى الخارج أن يأخذها معه . مملو لها .
٦٣٣	١٢٨٢	
		سرقة باكره . ظرف الإكراه . ظرف عيني .
٦٣٤	١٢٨٢	
		نقض . صدور حكم نهائي على الطاعن . لا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر في القضية في جريمة أخرى .
٦٣٥	١٢٨٢	
		حكم . تسببه . سرقة . نية السرقة . متى يكون التحدث عنها لازما ؟
٦٣٦	١٢٨٣	١١
		حكم . تسببه . الخطأ في الاستدلال . مثال في واقعة قتل خطأ .
٦٣٧	١٢٨٣	
		استئناف . حكم غيابي استثنائي قضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة مع النص على صدوره بإجماع آراء القضاة ، الحكم الصادر بتأييده . يجب أن يكون كذلك صادرا بإجماع آراء القضاة .
٦٣٨	١٢٨٣	
		عقوبة . وقف التنفيذ . الحكم بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات بعد صدور القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ . خطأ .
٦٣٩	١٢٨٤	
		إثبات . الأخذ في حق متهم بأقوال متهم آخر . جائز .
٦٤٠	١٢٨٤	
		حكم . تسببه . استناده في نفي حالة الدفاع الشرعي إلى ما يخالف الثابت في التحقيق . بطلان الحكم .
٦٤١	١٢٨٤	
		إجراءات . الإجراءات التي رسمها قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ منه . لا يترتب على مخالفتها البطلان .
٦٤٢	١٢٨٤	٢٤
		سلاح . مصادرة السلاح . واجب ولو لم يكن مملوكا للشتم .
٦٤٣	١٢٨٥	
		دفاع . متهم في جنحة . حضور محام عنه . غير لازم إلا إذا كان قد وضع ثقته في محام ليقوم بالدفاع عنه .
٦٤٤	١٣٨٦	
		إثبات . الدليل المستمد من تطابق البصمات . له قيمته وقوته الاستدلالية .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٤٥	١٢٨٦	٢٩ مارس ١٩٦٤
		نقض . حق المجنى عليه في الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . لا ينتقل بوفاته إلى ورثته .
٦٤٦	١٢٨٧	د د د
		إثبات . استعراف الكلاب البوليسية . لا يصح الأخذ به كدليل أساسي على ثبوت التهمة .
٦٤٧	١٢٨٧	د د د
		حكم . تسببه . قضاء المحكمة بالإدانة . يجب عليها أن تبين الواقعة والأدلة التي أقامت عليها قضاؤها .
٦٤٨	١٢٨٨	د د د
		محاكمة . الأصل أنها تبنى على ما تجريه المحكمة بنفسها من تحقيق علني في الجلسة .
٦٤٩	١٢٨٨	د د د
		إجراءات . محاكم الجنايات . لها أن توالى عملها في نظر الدعاوى المعروضة عليها في دور الانعقاد ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهايته .
٦٥٠	١٢٨٩	أول أبريل ١٩٥٤
		عفو شامل . الجريمة السياسية التي هدف المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إلى شملها بالعفو .
٦٥١	١٢٨٩	د د د
		غش . دفاع . حكم . تسببه . الاستناد في إثبات علم المتهم بالغش على مجرد خبرته وتغير خاصة المادة . عدم تعرضه لما دفع به المتهم من شرائه المادة المشوشة في صفائح مغلقة . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٦٥٢	١٢٩٠	د د د
		دفاع . حكم . تسببه . طاعة مستديمة . تقرير المجنى عليه بالجلسة أنه شني دون تخلف طاعة . تمسك المتهم بهذا القول . إدانته بعقوبة الطاعة دون تحقيق هذا الدفاع . إخلال بحق الدفاع .
٦٥٣	١٢٩٠	د د د
		ضرب أفضى إلى الموت . تسليم المتهمين بأنهما سارا إلى مكان الحادث متفقين على الاعتداء على المجنى عليه . مساءلتهما عن الوفاة . لا جدوى لهما من الجدل في توافر سبق الإصرار .
٦٥٤	١٢٩٠	د د د
		تحقيق . تحقيق ابتدائي في جنحة . الدفع بطلانه . قيام المحكمة بتحقيق الواقعة وتأسيس حكمها على التحقيق الذي أجرته . الدفع في غير محله .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
١ - قتل خطأ . حكم . تقييه خطأ المتهم بالقول بأن من واجب المشاء ألا يعبروا قضبان الترام وقت اقترابه وأن يعبروا الطريق من الأماكن التي أعدت لذلك وأن يتبصروا مواقع أقدامهم عند عبورها . سائق في العقل وفي القانون .	١٩٥٤ أبريل ٥	١٢٩١	٦٥٥
٢ - إثبات . شاهد . للحكمة أن تعتمد على أقواله في محضر ضبط الواقعة ولو خالف ما شهد به في الجلسة .	د د د	١٢٩١	٦٥٦
قتل . نية القتل . حكم . تسييه . البيان الكافي للتدليل على نية القتل . مثال .	د د د	١٢٩١	٦٥٧
عقوبة . حكم . تسييه . وصف التهمة . خطأ الحكم في وصف التهمة . قضاؤه بعقوبة داخلة في نطاق الوصف الصحيح . لا عيب .	د د د	١٢٩٢	٦٥٨
إثبات . اعتراف . منهم اتخذت ضده إجراءات قبض وتفتيش باطلة . اعترافه . لمحكمة الموضوع أن تقدر ما إذا كان قد صدر عن إرادة حرة أو أنه لم يصدر إلا نتيجة للإجراء الباطل .	د د د	١٢٩٢	٦٥٩
نقض . طعن . سبب جديد . التمسك بمحصول تزوير في إذن التفتيش . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .	د د د	١٢٩٢	٦٦٠
استئناف . طلب النيابة عقاب المتهم بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . الحكم بالبراءة . استئناف النيابة . غير جائز .	د د د	١٢٩٣	٦٦١
قتل خطأ . لا يشترط لتحقيق الجريمة وقوع الخطأ بجميع صورته المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ . يكفي توافر صورة واحدة من صور الخطأ .	د د د	١٢٩٣	٦٦٢
حكم . تسييه . شهادة . ترجيح المحكمة أقوال شاهد على ما ثبت في محرر رسمي دون مرجح . قصور .	د د د	١٢٩٣	٦٦٣
تفتيش . كونستابل كان يعمل وقت إجراءاته تحت إشراف معاون البوليس . صحة التفتيش سواء كان الكونستابل من رجال الضبطية القضائية أو من غير رجالها .	د د د	١٢٩٤	٦٦٤
دعوى عمومية . انقضاؤها . لجنة . مضي أكثر من أربع	د د د		

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٦٥	١٢٩٤	٧ أبريل ١٩٥٤
٦٦٦	١٢٩٥	١٢
٦٦٧	١٢٩٥	١٢
٦٦٨	١٢٩٥	١٢
٦٦٩	١٢٩٦	١٢
٦٧٠	١٢٩٦	١٢
٦٧١	١٢٩٧	١٢

سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ : انقضاؤها بمضى المدة .

تفتيش . مشاهدة رجل الضبط القضائي للطاعن في منزل متهم مأذون بتفتيشه من السلطة المختصة وان المتهم يقدم للطاعن قطعة من المواد المخدرة . القبض على الطاعن وتفتيشه . العثور معه على كمية من المواد المخدرة . تفتيش مسكنه . صحة القبض والتفتيش .

جريمة التحريض على بعض طائفة من طوائف الناس . ليس من أركانها وقوع جريمة أو جنحة بالفعل .

نقض . المصلحة من الطعن . رافة . تقديرها يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية لا وصفها القانوني .

١ - محكمة الموضوع . شهادة . اختلاف الشهود في تقدير مسافة إطلاق النار . خضوعه لتقدير المحكمة . عدم ردها على هذا الخلاف . لا عيب .

٢ - سبق الإصرار . حكم . تسببه العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة جريمة القتل دون سبق إصرار . قصور الحكم في بيان هذا الظرف . لا عيب .

١ - ارتباط . محكمة الجنائيات . سلطتها . في فصل اللجنة عن الجنانة .

٢ - إثبات . سلطة المحكمة في الأخذ بشرط دون آخر من أقوال الشاهد .

وصف التهمة . دفاع . إصابة خطأ . حكم . تسببه . بيان الحكم الابتدائي في حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى عناصر الإهمال في قيادة سيارة : إبداء المتهم دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية على الأساس المتقدم . النعي على الحكم بالخطأ والإخلال بحق الدفاع . في غير محله .

١ - محكمة الموضوع . حقها في تقدير الأدلة بلا معقب .

٢ - حكم . تسببه . محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد على كل أدلة الاتهام في حالة البرامة .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٧٢	١٢ أبريل ١٩٥٤	١ - تفتيش . الدفاع يبطلانه تأسيسا على أن وكيل النيابة الذي أصدر الأمر به لم يكن مختصا . رد الحكم على هذا الدفع بأن وكيل النيابة وقت إصداره أمر التفتيش كان قائما بعمل رئيس النيابة وتقريره صحة التفتيش . لا خطأ .
٦٧٣	» » »	٢ - تفتيش . الدفع يبطلانه تأسيسا على أن الاسم المدون بأمر التفتيش يفاير اسم الطاعن . رد الحكم على هذا الدفع بأن الطاعن هو المقصود بأمر التفتيش وتقريره صحة التفتيش . لا خطأ .
٦٧٤	١٣	محكمة الاستئناف . دفاع . الأصل هو أن محكمة الاستئناف تحكم في الدعوى بناء على الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوم إجرائه . رفضها فتح باب المرافعة بعد أن سمعت من حضر من الشهود واقنعت بتهرب المتهم من المحاكمة ومماحبا له بتقديم مذكرة . لا إخلال بحق الدفاع .
٦٧٥	» » »	تموين . القرارات التي يصدرها وزير التموين بالتدابير اللازمة لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها وفقا للبادء الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وجوب عرض هذه القرارات على لجنة التموين العليا وموافقتها عليها . الجزاء المترتب على عدم عرضها . هو بطلان هذه القرارات .
٦٧٦	١٣٠٢	١ - دعوى عمومية . جريمة الامتناع عن وفاء رسم الدمغة . الدفع بسقوطها لعدم تقديم مصلحة الضرائب الشكوى للنيابة في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ علمها بها . على غير أساس .
		٢ - رسم الدمغة . الامتناع عن سداذه في الميعاد . الحكم بثلاثة أمثال الرسوم غير المؤداة . المقصود به .
		شهادته . إجراءات . دفاع . حق المحكمة في عدم سماع شهود النفي الذين لم يسلك المتهم إعلانهم بالطريق القانوني . مناقله . أن يكون استناده في الرفض هو الأساس المبين في المادة ١٨٥ من قانون الاجراءات الجنائية . خوضها في موضع الشهادة وتعليل رفضها سماعهم بعلّة تغاير العلة التي خولها القانون هذا الحق من أجلها . إخلال بحق الدفاع .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٧٧	١٣٠٣ ١٣ أبريل ١٩٥٤	دفاع . رفض غرفة الاتهام تظلم المجنى عليه في قرار النيابة بحفظ شكواها . تأسيس اقرارها على عدم توافر ركن الاكراه اللازم لتطبيق المادة ٢٦٧ ع . إغفالها البحث فيما قرره المجنى عليها من أنها كانت تعمل كسكرتيرة للتهمة وأن سنها كانت تقل عن ١٨ سنة الأمر الذي لوصح لأوجب تطبيق المادة ٢٦٩/٢ عقوبات . خطأ في تطبيق القانون .
٦٧٨	١٣٠٣ ١٩ أبريل ١٩٥٤	عقوبة . الدعوى العمومية رفعت ضد المتهم لإقامته بناء بدون ترخيص . عقابه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة ، النعى على الحكم بأنه لم يقض على المتهم بعقوبة جريمة انشاء تقسيم على أرض معدة للبناء دون موافقة السلطة المختصة . في غير محله .
٦٧٩	١٣٠٤ د د د	نقض . طعن . الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص المحلي ورفض الدفع بسقوط الدعوى بمضي المدة . هو حكم غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه . المادة ٢١٤ إجراءات .
٦٨٠	١٣٠٤ د د د	تحصيل رسوم زيادة عن المستحق . توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٤ عقوبات .
٦٨١	١٣٠٤ د د د	محكمة الموضوع . شهادة . سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود .
٦٨٢	١٣٠٤ د د د	١ - حكم . تسليبه . الرد على شهود النفي . غير لازم . ٢ - حكم . تسليبه . تعويض . يكفي أن يكون بمستفاد من الحكم أنه مقابل العمل الضار .
٦٨٣	١٣٠٥ ٢٠ د د د	تعويض . تعويض مؤقت . حق محكمة الموضوع في تخفيضه .
٦٨٤	١٣٠٥ د د د	استئناف . حق النيابة في استئناف الحكم الصادر في جريمة عقوبتها الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه . مناطه .
٦٨٥	١٣٠٥ د د د	إثبات . الاختلاف بين أقوال الشاهد والخبير الفني في تحديد المسافات . لا يهدر شهادة الشاهد .
٦٨٦	١٣٠٥ د د د	حكم . تسليبه . طلب معاملة المتهم بالوفاة . الرد عليه . غير لازم .
٦٨٧	١٣٠٦ ٣ مايو ١٩٥٤	سرقة . شروع في سرقة بطريق الإكراه . حكم . تسليبه .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الواقعة كما بينها الحكم تفيد توافر أركان الجريمة من نية معقودة وأفعال يؤدي إلى وقوع الجريمة مباشرة وسبب لادخل لارادة الجاني فيه . اعتباره اتيان الجاني شطرا من الافعال المكونة للظروف المشددة شروعا في السرقة بظروف مشددة . لا خطأ .
٦٨٨	١٣٠٦	٣ مايو ١٩٥٤
		تفتيش . سلطة مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهامه بجناية مخدر وتفتيشه . المادتان ٤/٣٤ ، ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .
٦٨٩	١٣٠٦	تقص . طعن . التقرير به من وكيل لم يقدم توكيله . الطعن غير مقبول شكلا .
٦٩٠	١٣٠٧	تزوير . عجز الخبير عن إجراء المضاهاة لعدم صلاحية استكتاب المتهم . هذا لا يمنع المحكمة من تحقيق وقوع التزوير بأي دليل آخر .
٦٩١	١٣٠٩	اختصاص . محكمة الجنايات . متى تحكم بعدم اختصاصها بالجنحة ؟ إذا تضح لها ذلك قبل تحقيق الدعوى .
٦٩٢	١٣٠٧	٤
		تبديد . عقد الوديعة . التزام المودع لديه برد الشيء المودع بعينه . التسليم المؤسس على عقد معاوضة . لا تتوافر به جريمة التبديد . المادة ٣٤١ عقوبات .
٣٩٣	١٣٠٧	سلاح . عدم تجديد الترخيص باحراز السلاح .
٦٩٤	١٣١٠	١ — إجراءات . محكمة جنائية . عدم تقيدها بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضائها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة . مثال في دعوى تأجير محل بأكثر من أجر المثل .
		٢ — إجارة محل بأكثر من أجر المثل . القصد الجنائي في هذه الجريمة . هو القصد العام . التحدث عنه صراحة في الحكم . غير لازم .
٦٩٥	١٣١٠	دعارة . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . جريمة بممارسة الدعارة . توافرها .
٦٩٦	١٣١٠	حكم . تسليبه . تقريره مسئولية كسارى ترام عن قتل

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٩٧	١٣١١	٤ مايو ١٩٥٤
٦٩٨	١٣١١	د د د
٦٩٩	١٣١١	د د د
٧٠٠	١٣١٢	١١
٧٠١	١٣١٣	د د د
٧٠٢	١٣١٣	د د د
٧٠٣	١٣١٣	د د د

شخص سقط من عربة غير التي عهد اليه العمل فيها . عدم بيانه
أساس هذه المسؤولية . قصور .

سيارات . لائحة السيارات . انطباقها على الجرازات المعدة
للاستعمال الزراعي . وجوب وضع أجهزة للتنبيه بهذه الجرازات
مادامت معدة للسير على الطرق العمومية . المواد ١ و ١٥ و ٣٥
من لائحة السيارات الصادرة في ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ .

محكمة النقض . تصديها للفصل في الدعوى . ما أورده الحكم
للتدليل على سبق الإصرار لا يتحقق به هذا الظرف . ليس في
الدعوى ما يقتضى إحالتها إلى التحقيق . حق محكمة النقض في
الفصل فيها .

١ - ارتباط . الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الثانية
والثالثة من المادة ٢٣٤ عقوبات . خروج المشروع فيها على
القواعد المقررة للارتباط . تقريره بدلا من الحكم بالعقوبة
المقررة لأشدها أن يحكم بعقوبته واحدة ولكنها تزيد عن الحد
الأقصى المقرر لأشدها .

٢ - ارتباط . نقض . طعن . الارتباط مسألة تدخل في
تقدير وقائع الدعوى . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض .

استئناف . حكم غيابي استئنافي قضى بالفاحكم البراءة الصادر
من محكمة أول درجة . تأييد هذا الحكم في المعارضة . عدم النص
في الحكم الصادر في المعارضة على أنه قد صدر بإجماع آراء القضاة .
بطلان هذا الحكم حتى ولو كان الحكم الغيابي الاستئنافي صدر
أصلا في ظل قانون تحقيق الجنايات الذي لم يكن يشترط الإجماع .
دفاع . المحامي المدافع عن المتهم . الفترة اللازمة لاستعداده
للدفاع . مسألة متروكة لتقديره .

دعارة . اثبات . الاعتياد على إدارة منزل للدعارة . لا يستلزم
طريقا خاصا للاثبات . جواز إثباته بشهادة الشهود .

دفاع . حكم . تسببه . عدم طلب المتهم إلى المحكمة تحقيق

العدد السابع . . . فهرست . . . السنة الخامسة والثلاثون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٠٤	١٢١٣	دفاعه في مسألة معينة . النعى على الحكم بأن تحقيق النيابة لم يشمل هذه المسألة . نعى غير مقبول . أمر حفظ . الشروط اللازمة توافقاً فيه : أن يكون صريحاً وثابتاً بالكتابة . مثال . . .
٧٠٥	١٣١٤	١ - عفو شامل . المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . عدم انطباقه على الجرائم التي ارتكبها لغرض غير سياسي . عدم رفع التظلم وفقاً لما يقضى به هذا المرسوم بقانون يسقط الحق في التمسك بأحكامه . . .
		٢ - خطأ المحكمة في ترتيب متهم بين باقي المتهمين لا يبطل حكمها متى كانت قد عيّنت بذكر اسم هذا المتهم عند اسناد الوقائع المستندة إليه .
		٣ - تعويض . تخفيض مبلغ التعويض المحكوم به على المتهم مع إلزامه به . وخذه بعد أن كان مسؤولاً عن التعويض مع آخرين بالتضامن . لا يعتبر إساءة لمركز المتهم . تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع .
٧٠٦	١٢١٣	دعوى مدنية . ترك المرافعة . متى يعتبر المدعى تاركاً لدعواه ؟ مثال . . .
٧٠٧	١٣١٥	١ - ضرائب . جريمة مستمرة . عدم تقديم الإقرار عن الأرباح . هو من الجرائم المستمرة . ٢ - ضرائب . تقادم . الامتناع عن تقديم الإقرار عن الأرباح . ماهيته من حيث السقوط بالتقادم .
٧٠٨	١٣١٦	استئناف ، عدم رفعه في الميعاد القانوني لعذر طرأ على المتهم . وجوب رفعه بمجرد زوال المانع .
٧٠٩	١٣١٦	١ - إثبات . شاهد . تلاوة أقواله وعدم تمسك المتهم بحضوره النعى على المحكمة أنها لم تسمته . لا يقبل . ٢ - دفاع . معارضة عدم تمسك المتهم بإجرائها . النعى على الحكم أن المحكمة لم تجر معارضة . لا يقبل . ٣ - تفتيش . تخلي المتهم عن لفاقه من الورق عند مشاهدته

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧١٠	١٣١٦ ١٢ مايو ١٩٥٤	ضابط البوليس : الادعاء بيطان التفتيش . لا يقبل . ٤ - شاهد نقي . سلطة محكمة الموضوع في تقدير شهادته . ١ - تفتيش . اختصاص . حكم . تسببية . رفضه الدفع بيطان التفتيش . تأسيس قضائه على أن المتهم يقيم بدائرة النيابة التي أصدر وكيلها أمر التفتيش وأن الضابط الذي يشره مختص كذلك لوقوع الجريمة في دائرة القسم الذي يباشر فيه عمله . لا مخالفة في ذلك للقانون . ٢ - تفتيش . أمر صادر بالتفتيش للبحث عن مسروقات استيفاء هذا الأمر للشروط التي يتطلبها القانون . على الضابط الذي يباشره أن يضبط كل شيء يحرم القانون حيازه . المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية . ١ - إثبات : حرية المحكمة في تكوين عقيدتها : ٢ - عاهة . مدى جسامه العامة ليس ركنا من أركان الجريمة . ٣ - عقوبة . وقف التنفيذ . وجوب الحكم بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات بعد العمل بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ . ٤ - دعوى مدنية . تقدير قيام المسئول عن الحقوق المدنية بواجب الرقابة المطلوبة منه . من شأن محكمة الموضوع : ١ - استئناف . طلب النيابة معاقبة المتهم بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والحكم عليه بأقصى العقوبة . جواز استئناف هذا الحكم عملا بالمادة ٤٠٢ إجراءات . ٢ - شيك . شيك استوفى شكله القانوني . يعد شيكا بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع . وفاء المتهم بقيمة الشيك قبل تأييد الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة مادام هو لم يسترده من صاحبه . تبديد . لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقود التي سلت بموجبها الأموال محل تهمة التبديد .
٧١١	١٣١٧	• • •
٧١٢	١٧ ١٣١٨	• • •
٧١٣	١٣١٨	• • •

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧١٤	١٣١٩ ٢١٧ مايو ١٩٥٤	١ - مانع من العقاب . عدم الدفع بقيامه . ليس للمتهم أن ينعى على المحكمة عدم الفصل فيه أو الرد عليه صراحة .
٧١٥	١٣١٩	٢ - قتل عمد . نية القتل . إثباتها بما يؤدي إلى ذلك . مثال . تعويض . دعوى مدنية . تقدير مبلغ التعويض . سلطة محكمة الموضوع في تقديره . مثال
٧١٦	١٣٢٠	حكم غيابي استثنائي بتشديد العقوبة . وجوب النص فيه على أنه صدر باجماع الآراء . تخلف هذا الشرط . بطلانه . الطعن فيه من المتهم بطريق المعارضة . ليس أمام محكمة المعارضة إلا تأييد الحكم المستأنف . تشديدها العقوبة الصادر بها الحكم المستأنف خطأ في القانون : لا يغير من ذلك نصها حكماً على أن التشديد كان باجماع الآراء .
٧١٧	١٣٢٠	تزوير وتقليد أختام الحكومة . التسوية بين مرتكب التزوير أو التقليد بنفسه وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره . مثال .
٨١٨	١٣٢١	١ - سلاح . إحرازه . استظهاره من أدلة تؤدي إليه . لا جدوى من التمسك باختلاط الأسلحة التي ضبطت مع المتهمين ما دام الحكم قد أثبت أن الطاعن كان محرزاً لواحد منها .
٧١٩	١٣٢١	٢ - تفتيش . الدفع بطلانه . لا يجوز إثارته لأول مرة لدى محكمة النقض .
٧٢٠	١٣٢٢ ١٨	دفاع شرعي . حكم . تسببه . بيانه بأسباب سائغة واقعة الدعوى مما توافر به الأركان القانونية للجريمة : إثباته على المتهم أنه هو الذي بدأ بالاعتداء على المجنى عليه . تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعي أمام محكمة النقض . ليس في الحكم ما يدل على تمسكه بهذا الدفع أو أنه أسس عليه دفاعه أمام محكمة الموضوع . تأسيس الطعن على هذا الدفع . غير مقبول .
		إثبات . اعتراف . مواد مخدرة . حكم . تسببه . قضاؤه بطلان تفتيش المتهم وبراءته من جريمة إحراز مخدر . عدم تعرضه لاعتراف المتهم من أنه سبق أن باع حشيشاً وبيان رأيه في هذا . الاعتراف . قصور .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٢١	١٨ مايو ١٩٥٤	تهديد . خطاب تهديد . عباراته تحمل طابع الجد . القول بأن هذه العبارات غير جدية دون بيان وجه العدول عن ظاهر . العبارات . قصور .
٧٢٢	د د د	١ - شهادة . محكمة الموضوع . حكم . تسببه . عدم رد المحكمة على خطاب صادر من شقيق المجنى عليه ينفي عنه فيه ارتكابه للجريمة . لا قصور . هذا الرد مستفاد من الأدلة التي دأته بموجبها .
		٢ - دفاع : شهادة . شاهد غائب . الاعتماد على أقواله في ادانة المتهم دون تلاوتها بالجلسة لا إخلال بحق الدفاع مادام المتهم لم يطلب هذه التلاوة .
		٣ - اجراءات . حكم . اعتباره مكلاً لمحضر الجلسة فيما يتم من الاجراءات .
٧٢٣	د د د	استئناف . ميعاد الاستئناف . محكمة الموضوع . عدم أخذها بالشهادة الطبية المقدمة من المتهم لإثبات عذره عن التقرير به في الميعاد . لا معقب عليها
٧٢٤	د د د	شيوعية . جريمة التجنيد والترويج . اثباتها بما يؤدي إلى ذلك . مثال . لا يشترط فيها تحقق العلانية بأحدى الطرق المينة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات بل تحقق ولو بمخاطبة شخص واحد في مكان خاص .
٧٢٥	د د د	١ - سرقة باكره . عدم بيان قيام الارتباط بين الاعتداء الذي وقع من المتهم على المجنى عليهم وبين جريمة السرقة التي ارتكبت أو القرار بالمسروق قصور . مال في صورة واقعة .
		٣ - نقض . وحدة الواقعة . متهم لم يقدم أسباباً للطعن . نقض الحكم بالنسبة إلى متهم آخر معه يستتبع نقضه بالنسبة إليه .
٧٢٦	د د د	محكمة استئنافية . حكم . تسببه . واجب المحكمة الاستئنافية عند نظر الاستئناف . هو أن تعيد نظر الدعوى وتفصيل في موضوعها حسبما يتبين لها من دراستها وتحقيقها . تأييدها الحكم المستأنف مجرد أنه بني على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . عدم إشارتها إلى المغايضة التي أجرتها للتحقق من كيفية

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
الرقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٢٧	١٣٢٥ ٢١ مايو ١٩٥٤	وقوع الحادث إلا بالقول بأنه ليس فيها ما يغير النتيجة التي انتهت إليها الحكم المستأنف . قصور .
٧٢٨	١٣٢٥ ٢٨	أسباب الإباحة وموانع العقاب . شروع في قتل . نية القتل . حكم . تسببه . إثباته أن المتهم عند مقارفته الجريمة كان نملًا . عدم بيانه هل كان فاقد الشعور والإدراك بسبب السكر . قصور .
٧٢٩	١٣٢٦ ٢٤	١ - دفاع . طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في واقعة لم يعتمد عليها الحكم . رفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .
٧٣٠	١٣٢٦	٢ - تقليد الأوراق المالية . الشروع في هذه الجريمة يتحقق بطبع هذه الأوراق ولو كان هناك نقص أو عيب في التقليد . أوراق العملة الرسمية الصادرة من الحكومة تندرج ضمن الأوراق التي يقع عليها التقليد والتزوير .
٧٣١	١٣٢٧	١ - دفاع ادعاء المتهم أنه طلب من المحكمة مناقشة الطبيب الشرعي وطبيب المستشفى . عدم ثبوت ذلك بمحضر الجلسة . لا يحق له أن ينعى على الحكم أنه لم يحقق ذلك الدفاع .
٧٣٢	١٣٢٧	٢ - إثبات . سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها بما في الدعوى من أدلة وعناصر دفاع موضوعي . لا يستلزم ردا صريحا . الرد على أقوال شهود النقي . لا يلزم .
٧٣٣	١٣٢٧	١ - تحقيق . فن التحقيق . خطأ محكمة الموضوع فيه . عدم اعتراض المتهم عليه . عدم تأثير هذا الخطأ في سلامة حكمها .
٧٣٤	١٣٢٧	٢ - شهادة . شهود النقي . عدم التزام محكمة الموضوع بالرد صراحة على شهادتهم . شرطه .
٧٣٥	١٣٢٧	عقوبة . تخفيفها طبقا للساد ٧٢ من قانون العقوبات بعد تقدير موجبات الرأفة لمن كانت منه تقل عن سبع عشرة سنة . لا يكون إلا إذا كانت العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها عليه هي الأعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
٧٣٦	١٣٢٧	دفاع شرعي . حكم . تسببه . تمسك المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعي . عدم تناهل الحكم هذا الدفع والرد عليه . قصور .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٣٣	١٣٢٧	٢٤ مايو ١٩٥٤
٧٣٤	١٣٢٨	" " "
٧٣٥	١٣٢٨	" " "
٧٣٦	١٣٣٢	٢٥ " "
٧٣٧	١٣٣٣	" " "

١ — شهادة . حق محكمة الجنايات في فصل اللجنة عن الجناية .
سماعها المتهمين في اللجنة كشهود في الجناية وتحليفهم اليمين . لا خطأ .
٢ تعويض . حكم . تسييبه بياته الجريمة التي بني عليها قضاءه
بالتعويض . عدم إبراده موجبات ما قدره من تعويض . لا يعيبه .
تموين . حكم . تسييبه . إدانة المتهم في جريمة عدم توريد
نصيب الحكومة من القمح في الميعاد المحدد . صدور قرار من وزير
التموين بمد ميعاد التوريد وجوب الحكم ببراءة المتهم وفقاً للবাদة
٢/٥ عقوبات .

دعاوى الحقوق المدنية . القانون أباح رفعها استثناء إلى
المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية . لا ولاية للمحاكم
الجنائية في الفصل في الدعاوى المدنية إذا كانت مؤسسة على
سبب غير الجريمة المرفوعة عنها الدعوى . دعوى مدنية مؤسسة
على خطأ فعلي . نفيه . تأسيسها على خطأ مفترض . الحكم بالتعويض
في هذه الحالة . خطأ في القانون . جواز استئناف الحكم .

١ — تفتيش . قبض . نقض . سبب جديد الدفع ببطالان
القبض والتفتيش . عدم ابدانة أمام محكمة الموضوع . الحكم المطعون
فيه لا يبين منه هذا البطلان . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض .

٢ — تقليد أوراق مالية . حكم . تسييبه . تقليد ورقة مالية
من فئة العشرة قروش . تطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات على واقعة
الدعوى لا المادة ٢٠٤ من القانون المشار إليه . لا خطأ .

١ — عقوبة . مجرد اعتقاد المحكمة أنها طبقت في حق المتهمين
المادة ١٧ من قانون العقوبات . لا يكسبهم حقاً في تخفيض
العقوبة طبقاً لهذه المادة .

٢ — نية القتل . إثباتها بما يؤدي إلى ذلك . مثال .

٣ — معاينة . ندب النيابة لإجرائها . عدم اعتراض الطاعن
على ذلك . لا بطلان .

— إثبات . محكمة الموضوع غير ملزمة بسماع شهود لم

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
يطلب المتهم سماعهم عن وقائع ترى أنها واضحة وضوحاً كافياً . مواد مخدرة . زراعة خشخاش . العقاب على إحرازه في أى طور من أطوار نموه . القول بأن الحياة لا تنصرف إلا إلى النبات بعد قطعه . لاسند له . جريمة إحراز نبات الخشخاش . هى من الجرائم المستمرة . القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ .	٢٥ مايو ١٩٥٤	١٣٣٤	٧٣٨
١ - مواد مخدرة . قصد الاتجار بالمخدر . بيانه في الحكم . مثال .	٧ يونيو ١٩٥٤	١٣٣٥	٧٣٩
٢ - تفتيش . قصر التفتيش على شخص واحد من الأشخاص الذين اشتمل الإذن على أسمائهم . إجراء صحيح .			
٣ - إجراءات . عدم طلب المتهم إجراء معاينة أمام محكمة الموضوع . النعى على الحكم بسبب ذلك . لا يقبل .			
٤ - إثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تكوين عقيدتها . لها أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ماعداها .			
إثبات . سلطة المحكمة في تكوين عقيدتها بما في الدعوى من أدلة وعناصر . الأخذ بأموال شاهد قبل متهم وعدم الأخذ بها قبل متهم آخر . من حق المحكمة .	د د د	١٣٣٥	٧٤٠
١ - إحراز المادة المخدرة بقصد الاتجار . إثباته بأدلة مؤدية إليه . مثال .	د د د	١٣٣٦	٧٤١
٢ - تقص . طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال .			
١ - سبق الإصرار . إثباته بأدلة مؤدية إليه . مثال .	د د د	١٣٣٦	٧٤٢
٢ - إثبات . شهود . أقوال الشهود في أى دور من أدوار التحقيق . جواز الاعتماد عليها .			
قتل عمد . نية القتل . بيانها في الحكم . مثال . توافرها . موضوعي .	د د د	١٣٣٧	٧٤٣
١ - إثبات . شاهد . الاعتماد على قول له دون قول آخر . جوازه . أقوال الشهود في التحقيقات . جواز الاعتماد عليها .	د د د	١٣٣٧	٧٤٤

٢٦ - ٢

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		خطأ في قتل المجنى عليه بالسيارة قيادته . تبرئة المتهم من التهمة المستندة إليه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة له لعدم قيام خطأ من جانبه . القضاء بالزام المسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض . خطأ .
٧٥١	١٣٤٢ ١٤ يونيو ١٩٥٤	١ - إثبات . الاعتماد على قول للشاهد دون قول آخر له . جوازه .
		٢ - إثبات . سلطة المحكمة في اطراح أية ورقة لا تلمس إليها بما في ذلك الشهادات الطبية .
٧٥٢	١٣٤٢ " " "	نقض . طعن . إحراجات الطعن . الشهادة الدالة على عدم ختم الحكم في الميعاد . عدم بيان صفة طالب الشهادة في الطلب . عدم قبول الطعن .
٧٥٣	١٣٤٣ " " "	١ - نقض . عدم دفع المتهم أمام محكمة الموضوع بيطان الأمر الصادر بتفتيش منزله . إثارة ذلك أمام محكمة النقض . لا يجوز .
		٢ - تفتيش . التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش . لا يشترط فيه أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات .
		٣ - تفتيش . الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه في الإذن . لا يبطل التفتيش .
		٤ - ركن الاحراز في جريمة إحراز المخدرات . استظهاره في الحكم . مثال .
٧٥٤	١٣٤٤ " " "	١ - إثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تكوين عقيدتها . الاعتماد على قول الشاهد دون قول آخر له . جوازه . شاهد . تجزئة أقواله . جائزة .
		٢ - إثبات . تقدير أدلة الدعوى . سلطة المحكمة في ذلك .
		٣ - قتل عمد . نية القتل . بيانها في الحكم . مثال .
		٤ - دفاع شرعي . عدم التمسك به . الوقائع كما أثبتتها المحكمة

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		لاتفيد قيامه . الطعن على الحكم بمقولة إنه أغفل البحث في قيامه . لا يصح .
٧٥٥ ١٣٤٥	١٦ يونيه ١٩٥٤	تفتيش . إذن النيابة . تقدير الظروف التي تبرر التفتيش . متروك لها تحت رقابة محكمة الموضوع .
٧٥٦ ١٣٤٥	٢١ " "	١ - إثبات . أقوال الشهود في التحقيقات الابتدائية . جواز الاعتماد عليها وإن خالفت ما أدلى به الشهود أمام المحكمة .
		٢ - إجراءات . شهود . سماع المحكمة بعض الشهود . عدم تمسك المتهم بسماع باقي الشهود النعبي على المحكمة أنها لم تسمعهم . لا يقبل .
٧٥٧ ١٣٤٥	" " "	١ - تلبس إلقاء المتهم بالمخدر على مشهد من ضابط البوليس . هذا تخل منه بإرادته عما يحوزه من مخدر . إدانته بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر . صحيحة .
		٢ - شهود نفي . تقرير أطراح شهادتهم . غير لازم .
٧٥٨ ١٣٤٦	" " "	١ - مواد مخدرة . زراعة حشيش . إجراءات . ضبط زراعة حشيش وقت أن كان إحرازها من جرائم الجنيح . حصول الضبط بواسطة موظفين ليس لهم صفة رجال الضبطية القضائية . لا بطلان . علة ذلك .
		٢ - مواد مخدرة . زراعة حشيش . إعدام النباتات المضبوطة تم بواسطة موظفين غير من نص عليهم القانون . لا تأنيير لذلك على إجراءات المحاكمة .
		٤ - نقض . طعن . سلب جديد . التمسك بأن العينة المرسلة للتحليل تخالف نبات الحشيش المضبوط . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٥٩ ١٣٤٦	" " "	١ - إثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تكوين عقيدتها . لها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما عداها .
		٢ - قتل خطأ . خطأ مشترك . لا يخفى أي متهم اشترك في هذا الخطأ فمن المسئولية .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٦٠	٢٢ يونيه ١٩٥٤	١ - دعوى عمومية في جنحة . لا تسقط إذا لم تكن قد انقضت من وقت وقوع الجريمة إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ لمدة الأربع السنوات والنصف المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .
		٢ - قتل خطأ . رابطة السببية . بيانها في الحكم . مثال .
		٣ - دعوى مدنية . مسئول عن الحقوق المدنية . عدم بيان أساس مسئوليته في الحكم وهل هو مسئول عن خطأ تابعه أو عن خطئه الشخصي . قصور .
٧٦١	١٣٤٧	نقض . متهم بوقائع تزوير متعددة . إدانته عنها جميعاً مع توقيع عقوبة واحدة عليه تطبيقاً للبادة ٣٢ من قانون العقوبات . طامنه في الحكم وقصره على واقعة واحدة منها فقط . لا يجدي .
٧٦٢	١٣٤٨	١ - قتل عمد . نية القتل . استظهارها في الحكم . مثال .
		٢ - إثبات . شاهد نفي . سلطة المحكمة في تقدير شهادته .
٧٦٣	١٣٤٨	١ - إجراءات . شهود . الأخذ بأقول بعض الشهود في التحقيقات الأولية دون سماعهم . جوازه .
		٢ - إثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تكوين عقيدتها . لها أن تأخذ بأقول فريق من الشهود وتطرح ما عداها .
٧٦٤	١٣٤٩	١ - دفاع . طلب ضم ملف قضية للدعوى . عدم تمسك المدافع عن المتهم بهذا الطلب في الجلسات اللاحقة وعدم إثارته في المرافعة . النعنى على الحكم عدم إجابة هذا الطلب . في غير محله .
		٢ - جريمة . الباعث عليها . ليس ركناً من أركانها . عدم تحدث المحكمة عنه . لا خطأ .
		٣ - شهادة . الشاهد الذي يؤدي اليمين عند مباشرة الوظيفة لالزم لتحليفه في كل قضية يحضر للشهادة فيها .
٧٦٥	١٣٤٩	١ - إثبات . شاهد . تجزئة أقواله . جائزة . شهود نفي . تبرير أطراح شهاداتهم . غير لازم .
		٢ - سبق الإصرار . إثباته بأدلة مؤدية إليه . مثال .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٦٦	٢٨ يونيه ١٩٥٤	١ - حكم . تسيبيه . قتل خطأ . إدانة المتهم في هذه الجريمة بناء على أنه تسبب بخطئه في وفاة المجنى عليهم . عسدم بيان الإصابات وكيف أدت إلى الوفاة . قصور . ٢ - تعويض . سلطة المحكمة في تقديره .
٧٦٧	٢٩ " "	نقض . طعن . قرار غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه لا يكون إلا لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله . الطعن فيه للقصور . غير جائز .
٧٦٨	" " "	إجراءات . دفاع . المحامي المدافع عن المتهم أمام محكمة الجنائيات . وجوب أن يكون من المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . عدم مراعاة ذلك . بطلان الإجراءات . المادة ٣٧٧ إجراءات .
٧٦٩	٣٠ " "	١ - إجراءات . نياية عامة . ثبوت تمثيلها في الجلسة . عدم اشتغال الحكم على اسم ممثل النيابة سهوا . لا بطلان . ٢ - ارتباط . تقدير توافره . موضوعي . فصل الجنائية عن اللجنة . حق المتهم في مناقشة الأدلة بأكملها بما فيها واقعة اللجنة التي فصلت .
٧٧٠	" " "	٣ - نقض . طعن . سبب جديد . دعوى مدنية . ترك المدعى دعواه . عدم التمسك به لدى محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٧١	" " "	١ - دفاع . طلبات . عدم إصرار المتهم على طلب إجراء معين . ليس له أن ينعى على المحكمة أنها لم تقيم بهذا الإجراء . ٢ - إثبات . الأخذ بأقوال شاهد بالنسبة إلى متهم معين وعدم الأخذ بها بالنسبة إلى متهم آخر . جوازه . ٣ - الإعفاء من العقاب . الحالة المرضية المعروفة باسم الشخصية السيكوباتية لا تعتبر جنونا يعفى من العقاب .
٧٧٢	" " "	نقض . إجراءات الطعن . الشهادة المثبتة لعدم إيداع الحكم بقلم الكتاب في الميعاد المقصود بها . هي الشهادة الصادرة من قلم كتاب المحكمة التي أصيبت بالحكم . شهادة صادرة من محكمة

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٧٢	١٣٥٣ أول يولييه ١٩٥٤	الاستئناف التابع لها مستشارو محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم . لا يعتد بها . تخريض على الفسق والفجور . توجيه المتهمة لأحد المارة بالطريق العام دجوة تتضمن اغراء بالفجور والدعارة . انتفاء العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات . لا محل للعقاب طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة أو المادة ١٧٨ من قانون العقوبات . اعتبار الواقعة في هذه الحالة مخالفة منطبقة على الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات .
٧٧٣	١٣٥٣ " " "	كحول . المرسوم بقانون الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . وجوب إخطار مصلحة الإنتاج والحصول منها على ترخيص بصنع أو تعبئة السوائل الكحولية ولو كان هناك تصريح من إحدى الجهات التابعة لوزارة الصحة .
٧٧٤	١٣٥٤ " " "	١ - حكم . تسببيه . إدانة المتهمين في جنائية القتل العمد . توفر نية القتل عند المتهمين . تعدد الإصابات . إثبات أنها كلها ساهمت في الوفاة . عدم إمكان تعيين من أحدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة . لا يعيب الحكم .
٧٧٥	١٣٥٥ " " "	٢ - إثبات . الاعتماد على قول للشاهد أو المتهم دون قول آخر له . جوازه . حكم . تسببيه . وجوب بناء الإدانة على أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق . استناد الحكم إلى أن أقوال شهود الإثبات الذين سمعهم المحكمة في الجلسة لاتغاير أقوالهم الأولى في التحقيقات في حين أن تلك التحقيقات لم تكن تحت نظر المحكمة بسبب فقدانها . عيب في الاستدلال .
٧٧٦	١٣٥٥ " " "	دفاع . عدم حضور المحامي الموكل من المتهم في الجلسة المحددة لنظر الدعوى . نذب المحكمة محاميا آخر له . عدم طلبه التأجيل للاستعداد ومرافعته في الدعوى . النعى على الحكم بأنه أخل بحق المتهم في الدفاع . لا يقبل .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٧٧ ٣٥٦	١ يولييه ١٩٥٤	دفاع . طلب المتهم سماع شاهد نفي . عدم قيام الدليل على تعذر إعلان الشاهد . رفض هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع .
٧٧٨ ٣٥٦	٢	استئناف . حق النيابة في الاستئناف . مناطه ما تبديه من طلبات .
٧٧٩ ١٣٥٦		١ - دعوى مدنية . طلب الحكم باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه لعدم حضوره في جلسات المرافعة . الحكم بالتعويض دون الرد على هذا الدفاع . قصور .
		٢ - حكم . تسببه . إيراد الأدلة على ثبوت التهمة . الرد صراحة على أدلة النفي . لا يلزم .
٧٨٠ ٣٥٧		١ - اجراءات . محضر جمع الاستدلالات . عدم توقيع الشاهد عليه لا يبطل الاجراءات .
		٢ - مواد مخدرة . القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة . علم المحرر بأن المادة مخدرة . إثباته بأدلة مؤدية إليه . مثال .
		٣ - إثبات . الأخذ بقول للتهمة في محضر البوليس دون قول آخر له في تحقيق النيابة أو أمام المحكمة . جوازه .
		٤ - حكم . تسببه . تتبع الدفاع فيما يثيره من شبهة أو يستنتجه من ظروف الدعوى والرد عليه . لا يلزم .
٧٨١ ١٣٥٧		مبان . تقديم متهم بتهمة إقامة بناء بغير ترخيص على أرض قابلة للتقسيم ولم تقسم . عدم الحكم بالإزالة استنادا إلى عدم مخالفة المتهم لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ دون التحدث عن مخالفة أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالتقسيم . قصور
٧٨٢ ١٣٥٨		نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال .
٧٨٣ ١٣٥٨	٥	١ - استئناف . حكم اعتبر حضوريا . لا يبدأ ميغاذ استئنافه بالنسبة للحكوم عليه إلا من تاريخ اعلانه به ولو كان قد علم بصدوره عن طريق آخر غير الاعلان .
		٢ - شاهد . استعائه بورقة مكتوبة أثناء أدائه الشهادة . تقدير ذلك من شأن قاضي الموضوع .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
١ — دفاع . طلب يعتبر تفويضا للمحكمة في إجراء معاينة . لا يصح النعي عاينها أنها لم يجب هذا الطلب . ادعاء المتهم أنه طلب من المحكمة ندي خبير في الدعوى . عدم ثبوت ذلك بمحضر الجلسة . لا يحق له أن ينعي على الحكم أنه لم يحقق ذلك الدفاع .	٥ يولييه ١٩٥٤	١٣٥٩	٧٨٤
٢ — نقض . التقرير بالظعن . يجب أن يكون من المحكوم عليه أو بواسطة وكيل عنه .			
١ — تحقيق . ندب النيابة لمأمور الضبط القضائي لتحقيق أمور أبدأها أحد مـروسيه . جوازه . تفتيش . إذن النيابة به . تقدير مبلغ جديـة التحريات . متروك لها تحت رقابة المحكمة .	د د د	١٣٥٩	٧٨٥
٢ — قبض . تفتيش . وجود دلائل كافية على حيازة المتهم المخدر . جواز القبض عليه وتفتيشه .			
تفتيش . التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش . لا يشترط فيه أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات .	د د د	١٣٦٠	٧٨٦
دعوى مدنية . مسئول عن الحقوق المدنية . المكلف بالرقابة يستطيع أن يخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعا . الحكم بمنشوليته على أساس الخطأ المفترض . خطأ في تطبيق القانون .	د د ٦	١٣٦٠	٧٨٧
١ — دفاع شرعي . نفيه بناء على أسباب مؤدية اليه . مثال .	د د د	١٣٦١	٧٨٨
٢ — قتل عمد . نية القتل . بيانها في الحكم . مثال .			
(٢) محكمة القضاء الإداري (مجلس الدولة)			
١ — أجنبي . إبعاده . القرار الصادر به . صدوره بناء على مذكرة مرفوعة للوزير . يعتبر قرارا مسببا لوجه للظعن عليه .	٢٤ نوفمبر ١٩٥٢	١٣٦٢	٧٨٩
٢ — جنسية مصرية . الاعتراف بها . لا يكون إلا بشهادة من وزير الداخلية . الحصول على جواز سفر مصري . لا يعتبر دليلاً عليها .			

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٩٠	٢٥ نوفمبر ١٩٥٢	١ - عمدية . التعيين فيها . تعيين الحائز لأغلبية الأصوات . حق لجنة الشياخات في العدول عن ذلك لأسباب خطيرة . خضوعها في ذلك لرقابة المحكمة . القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ . ٢ - عمدية . الحكم ببراءة الحائز للأغلبية لكون الفعل المنسوب إليه أصبح مباحا . اختيار لجنة الشياخات غيره . لا تثريب عليها .
٧٩١	د . د . د	١ - استيلاء مؤقت على العقارات . نوعان . عاجل وعادي . المقصود منه عدم جواز تحويله الى استيلاء دائم . القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . ٢ - استيلاء مؤقت . لا يمنع من التصرف في العقار . تعويض عنه بحجة أن الاستيلاء بصدد الراغبين في الشراء . لا حل له .
٧٩٢	د . د . د	جيش . ضابط . ترقية . تخط لأسباب لم تكن قائمة عند صدور القرار . قرار باطل . معاشات عسكرية . ضابط . استشهاد . حق الورثة في معاش استثنائي على أساس مرتب الرتبة التالية لرتبة المستشهد . قرار مجلس الوزراء في ١٨ يولييه سنة ١٩٥٠ .
٧٩٣	د . د . د	١ - قرعة عسكرية . إعفاء . عدم سريان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ على من سبق إعفاؤه نهائيا . ٢ - قرعة عسكرية . شروط الإعفاء منها طبقا لقانون سنة ١٩٠٢ إبداء الرغبة في البذل النقدي . عدم كفايته . ٣ - قرعة عسكرية . بدل تقدي . أدائه . لا يتجتم معه السفر إلى مقر مجلس الاقتراع . جواز أدائه بالوزارة . المادة ١٤ من قانون ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٢ .
٧٩٤	د . د . د	أجنبي . إقامة . السفر إلى الخارج لتلقي العلم . تأخر العودة ثم قيام الحرب لا يبنى انصراف النية إلى العودة . اعتبار مدة الإقامة متصلة . عدم جواز إبعاد المدعى وزوجته التي تتبعه في الإقامة قانونا .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
٢٠٠٠	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٩٥	١٣٦٦ ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢	حكم بالغاء قرار نقل . أثره . إعادة المحكوم له إلى وظيفته الأولى وترقيته في دوره .
٧٩٦	١٣٦٦ ٢٧ " "	١ — ميعاد الستين يوما . بدؤه . من تاريخ الإعلان أو النشر أو من تاريخ العلم بالقرار علما يقينا .
		٢ — قرار إداري . التظلم منه . استجابة الوزارة للتظلم واتخاذها إجراءات إيجابية في ذلك . مرور أربعة أشهر على تقديم التظلم . عدم رد الوزارة . لا يعتبر رفضا ضمينا .
		٣ — مدة خدمة سابقة . تقديم الطلب بضمها قبل حركة الترقيات . تأخر الوزارة في تسوية حالة المدعى . تخطيه في الترقية نتيجة لذلك . مخالفة للقانون .
٧٩٧	١٣٦٧ " "	درجات . تخصيصها لحالة مؤهل معين . لا يجوز شغلها بغيرهم .
٧٩٨	١٣٦٧ " "	١ — ميعاد الستين يوما . التفرقة بين طلبات الإلغاء وبين المنازعة في المرتب . ماهية كل . متى تعتبر الدعوى دعوى إلغاء .
		٢ — أقدمية . العبرة في تحديدها بتاريخ الحصول على الدرجة .
٧٩٩	١٣٦٨ " "	ترقية . تقديم التماس بها . تأشيرة رئيس المصلحة عليه بالترقية . لا تعتبر قرارا بالترقية متى فقدت عناصر القرار الإداري المنشئ لحالة قانونية .
٨٠٠	١٣٦٨ أول ديسمبر ١٩٥٢	ترقية بالاختيار . ترخيص الجهة الإدارية . شرطه .
٨٠١	١٣٦٨ ٢ " "	١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . القرار الصادر من بلدية الاسكندرية برفض طلب بناء . قرار إداري . المطالبة بتعويض عنه . تختص به المحكمة .
		٢ — تعويض عن قرار إداري برفض الترخيص بالبناء . شرطه . مخالفة القانون أو سوء استعمال السلطة .
		٣ — تنظيم . السلطة القائمة على تنفيذ أحكامه طبقا للأمر العالي في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ . اختصاصها . مداه .
		٤ — تعويض . خطر . انتفاؤه . لا محل لبعث ركن الضرر .

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٠٢	١٣٧٢	٢٢ ديسمبر ١٩٥٢
		١ - عقد إداري . تعريفه . خصائصه . حق الإدارة في تعديله .
		٢ - عقد توريد . تعريفه . التفرقة بينه وبين الاستيلاء .
		٣ - بنك التسليف الزراعي . لا يعتبر مؤسسة عامة .
		إدخاله خصما ثالثا في الدعوى . جوازه .
٨٠٣	١٣٧٦	٢
		حكم بإسناد أقدمية الموظف لتاريخ معين . انعطافه بجميع
		آثاره القانونية إلى ذلك التاريخ . حق الموظف في الافادة من آثار
		هذا الحكم من تاريخ تحديد الأقدمية ومن بينها الفروق المالية .
		عدم النص على ذلك فيه . لا يؤثر في حق الموظف .
٨٠٤	١٣٧٦	٣
		حملة شهادة الدراسات التكميلية التجارية العليا . تحديد الدرجة
		التي يعينون عليها والراتب المقرر لشهادتهم . قرار مجلس الوزراء
		في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ . لا يجوز تقييده بكتاب المالية الدوري
		في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ لصدوره من سلطة دنيا .
٨٠٥	١٣٧٧	
		١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . حكم تأديبي .
		صدوره متضمنا بخالفة للقانون وإساءة استعمال السلطة . يكون
		سببا لرفض الدعوى لا لعدم اختصاص المحكمة .
		٢ - مجلس تأديب . قراراته . مدى خضوعها لرقابة
		هذه المحكمة .
٨٠٦	١٣٧٧	
		١ - تسوية راتب : الخطأ المادي فيها . لا يكسب حقا .
		٢ - تسوية راتب : الخطأ المادي فيها . استرداد ما أدى
		للموظف بغير وجه حق . عدم جوازه ولا الحجز على مرتبه .
٨٠٧	١٣٧٨	
		امتحان . الغش فيه . ترك الطالب يؤدي الامتحان بعد ضبطه
		في حالة تلبس . لا يترتب على ذلك بطلان في الاجراءات . المادة
		٤٣ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات . المقصود
		بلفظ " محضر " التي وردت بتلك المادة .
٨٠٨	١٣٧٩	
		١ - عوائد الأملاك المبنية . تقدير اللجان للقيمة التجارية .
		لا يكسب أصحاب الأملاك مراكز قانونية لا يجوز المساس بها .
		تطبيق أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٩ بإعادة تقدير العوائد .
		لا يعتبر مساسا بحق مكتسب . له أثره المباشر .

الغندد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٠٩	١٣٨٠ ٧ ديسمبر ١٩٥٢	٢ — عوائد الأملاك المبنية . مجلس المراجعة . عدم إعلانه . ذوى الشأن لحضور النظر في شكاويهم من التقديرات . لا يترتب عليه بطلان الاجراءات . وجوب إعلانهم بالتقديرات فقط .
٨١٠	١٣٨٠ ٨ " " ١٩٥٢	١ — أجنبي . إبعاده . عدم النص على اختصاص موظف معين بإصدار القرارات الصادرة به . القرار الصادر من مدير إدارة الجوازات والجنسية . جوازه .
٨١١	١٣٨٣ " " "	٢ — أجنبي . إقامة . الإقامة باستراليا عامين متتاليين ودون تسوية الإقامة بمصر . استفادة انصراف النية إلى الهجرة .
٨١٢	١٣٨٤ " " "	١ — دعوى . الدفع بطلان صحيفتها . شروطه . سقوط الحق في إبدائه . المادة ٢٦ من قانون المرافعات .
٨١٣	١٣٨٤ " " "	٢ — جنسية عثمانية . حق اختيار جنسية أخرى . مادة ٣٤ من معاهدة لوزان .
		٣ — جنسية مصرية . عثمانى . تعريفه . تمسكه بالجنسية التركية بعد العمل بمعاهدة لوزان أو اختيار جنسية إحدى البلاد . التي فصلت عن تركيا . عدم سريان القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ عليه . عدم اعتباره داخلا في الجنسية المصرية .
		موظف . القرار الصادر بإحالة إلى المعاش بناء على طلبه . قرار إدارى . شروطه . متى يتمتع سحب الاستقالة . العبرة بتاريخ تبليغ القرار للعمل به لا بتاريخ نشره .
		ترقية بالاختيار . ترخص السلطة الادارية . اختيارها الاكفا والأصلح والأقدم . جوازه . جزاء قديم ولا يتصل بالكفاية والاستقامة . عدم التعويل عليه .
		— جنسية مصرية . إثباتها . جواز السفر المصرى . لا يعتبر دليلا عليها . الوثيقة الادارية التي تعتبر دليلا عليها . شهادة من وزير الداخلية .
		٢ — إبعاد . أفراد الفئة الثالثة من المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . إطلاق سلطة وزير الداخلية

العدد السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		في إبعادهم . لا يمنع من رقابة المحكمة على الأسباب التي قد يتضمنها قرار الإبعاد .
٨١٤	٩ ديسمبر ١٩٥٣	أجنبي . إقامة . المادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٠ . مقصود حكمها على الأجانب المرخص لهم في الإقامة مدة محددة .
٨١٥	» » »	عوائد الأملاك المبنية . وعاؤها . القيمة التجارية للمقار . تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لتقدير هذه القيمة .
٨١٦	» » »	مشروع عام . العدول عنه لأخطاء فيه . ترخيص الإدارة شرطه .
٨١٧	» » ١٠	موظف . طبيب . حقه في الاستفادة من قرارات مجلس الوزراء في أول يونيه سنة ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٤٨ . عدم عرض حالاته على مجلس الوزراء تطبيقاً للقرارات سالني الذكر . قرار سلبي بالامتناع . مخالفته للقاعدة التي تضمنتها قرارات مجلس الوزراء . إلغاؤه .
٨١٨	» » »	١ — ترقية . إلى الدرجات العليا . قوامها الاختيار . قواعد الترقيات التي وضعتها لجنة التنسيق الجامعية . قواعد خاصة . تقييد العامة ولاعكس . تطبيقها على جامعة إبراهيم بحكم المادة ٢٣ من قانون إنشائها .
		٢ — ترقية . في كليات الجامعات . الترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد أو وظيفة أستاذ . شروطها .
		٤ — المجلس الأعلى للجامعات . اختصاصاته . وضعه قواعد لترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد . لا تدخل في هذه الاختصاصات .
		٥ — ترقية . في الجامعة . قصرها على بعض الأساتذة بسبب قلة الأقبال على التخصص في فهم . تمييز بلاميز . لا يجوز .
٨١٩	» » »	اختصاص محكمة القضاء الإداري . الطعون الخاصة بانتخاب الهيئات الإقليمية والبلدية . تختص بها المحكمة بولايتها الكاملة . المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس

العند السابع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الدولة . إسقاط عضوية المجلس البلدى . تدخل فى نطاق المادة الثالثة سالفة الذكر .
٨٢٠	١١ ديسمبر ١٣٩٢	١ - قانون . نفاذه . الفرق بين الإصدار والنشر . المادة ٢٦ من الدستور . مقصورة على القوانين دون القرارات .
		٢ - أمر ملكى . نفاذه . من وقت توقيع الملك عليه لا من يوم نشره . يعتبر من القرارات الإدارية .
٨٢١	١٣٩٥	ترقية . تخط . بسبب عدم استيفاء البيانات الخاصة بالموظف قبل الترقية أو سقوط اسمه سهوا لا يبررانه .
٨٢٢	١٤ ١٣٩٥	١ - ظلم . قاطع للمدة . انقضاء أربعة أشهر دون رد . قرار ضمنى بالرفض . انتحاب ميعاد الطعن من تاريخ انقضاء الأربعة أشهر .
		٢ - ترقية إلى درجة مدير عام . بالاختيار . شروطه .
		٣ - موظف . تخطيطية فى الترقية إلى درجة مدير عام . استهداف الصالح العام فى قرار التخطي . جوازه .
٨٢٣	١٥ ١٣٩٦	١ - دعوى المنازعة فى راتب . ميعاد رفعها . الإثبات الصادر بتسوية حالته . لا يعتبر قرارا إداريا . إجراء ماضى . يجوز تعديله وتصحيحه فى أى وقت .
		٢ . مرتب . صرف مبلغ أكثر مما هو مقرر . القرار الصادر بتحصيل ما صرف بغير وجه حق بطريق الخصم من المرتب . باطل . مخالفته للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٨ .
٨٢٤	١٣٩٧	موظف . قيده على درجة أعلى من درجته . النص فى قرار قيده على ترقية إليها لمجرد استيفائه المدة المقررة للترقية . ترقية مضافة إلى أجل . تكسب الموظف حقا . عدم جواز الإخلال به .
٨٢٥	١٣٩٧	١ - منازعة فى راتب . لا تنقيد بميعاد الستين يوما . اختصاص المحكمة ولو كانت المنازعة سابقة على إنشاء مجلس الدولة . لا يؤثر فى ذلك صدور إجراءات أو قرارات مضى عليها أكثر من ستين يوم .

العدد السابع .	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٢٦	١٦ ديسمبر ١٩٥٢	٢ — موظفو مجالس المديرية . كادر سنة ١٩٣١ الخاص بمجالس المديرية . يقضى بوضعهم في الدرجات المائلة لدرجاتهم في كادر سنة ١٩٢٣ . عدم جواز التزويل إلا بقرار تأديبي . قبول الدعوى . قرار لجنة البعثات باستدعاء إحدى المبعوثات لتسوية مسائل أثرت حول سفرها . لا يعتبر قراراً إدارياً نهائياً . عدم جواز الطعن فيه بالالغاء طبقاً للمادة ٣ من قانون مجلس الدولة .
٨٢٧	» » » ١٣٩٨	١ — قبول الدعوى . دعوى الالغاء . يكفي لقبولها أن يكون لرافعها مصلحة يؤثر فيها القرار المطعون . تعطيل الشكاير الدينية . يبيح رفع الدعوى لأي شخص . ٢ — حرية دينية . كفلها الدستور . الأمر بتعطيل اجتماع ديني . مخالفته للدستور . بطلانه . ٣ — حرية دينية . تحويل الملك الخاص إلى كنيسة عامة . جوازه . المادة ١٣ من الدستور والخط المهايوني الصادر سنة ١٨٥٦ والفرمان الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٤ . ٤ — حرية دينية . كتاب وزارة الداخلية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣ الخاص بالترخيص لإنشاء كنائس . سريان أحكامه بالقدر الذي لا يتعارض مع حرية إقامة الشعائر الدينية وفقاً للعادات المرعية . ٥ — حرية دينية . اشتراط ترخيص لإنشاء دور العبادة . لا يجوز اتخاذ ذريعة لأقامة عقبات لا مبرر لها . ٦ — حرية دينية . تصرفات الإدارة في الاذن في إقامة دور العبادة . خضوعها لرقابة المحكمة .
١٤٠٣		تحديد مركز المسئول عن الحق المدني امام القضاء الجنائي في قانون الاجراءات الجديد للسيد الأستاذ الدكتور رؤوف صادق عبيد .
١٤١٣		التحديد القانوني لمسئولية النقل البحري طبقاً لمعاهدة بروكسل للسيد الأستاذ الدكتور علي جمال الدين عوض مدرس القانون البحري والقانون التجاري بكلية الحقوق — جامعة القاهرة .

قوانين وقارات ومنشورات

قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥^(١)

في شأن مراوالة مهنة الصيدلة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن مراوالة مهنة الصيدلة والاتجار في المواد السامة ،
وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاتجار في المواد المخدرة واستعمالها ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ،

أصدر القانون الآتي :

الفصل الأول

مراوالة مهنة الصيدلة

مادة ١ — لا يجوز لأحد أن يزاول مهنة الصيدلة بأية صفة كانت إلا إذا كان مصريا أو كان
من بلد تميز قوانينه للمصريين مراوالة مهنة الصيدلة به وكان اسمه مقيداً بسجل الصيدلة بوزارة
الصحة العمومية وفي جدول نقابة الصيدلة .

ويعتبر مراوالة لمهنة الصيدلة في حكم هذا القانون تجهيز أو تركيب أو تجزئة أي دواء أو عقار
أو نبات طبي أو مادة صيدلانية تستعمل من الباطن أو الظاهر أو بطريق الحقن لوقاية الإنسان
أو الحيوان من الأمراض أو علاجه منها أو توصف بأن لها هذه المزايا .

مادة ٢ — يقيد بسجل وزارة الصحة العمومية من كان حاصله على درجة بكالوريوس في
الصيدلة والكيمياء الصيدلانية من إحدى الجامعات المصرية أو من كان حاصله على درجة أو دبلوم
أجنبي يعتبر معادلاً لها وجاز بنجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة (٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٠ مكرراً الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ .

وتعتبر الدرجات أو الدبلومات الأجنبية معادلة لدرجة البكالوريوس المصرية بقرار يصدر من لجنة مكونة من أربعة أعضاء يعينهم وزير الصحة العمومية على أن يكون إثنان منهم على الأقل من الصيادلة الأساتذة يأخذى كليات الصيدلة ومن مندوب صيدلى يمثل وزارة الصحة العمومية .

مادة ٣ - يكون امتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الأجنبية وفقا لمنهج الامتحان النهائى لدرجة البكالوريوس المصرية ، ويؤدى الامتحان أمام لجنة مكونة من صيادلة يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات الصيدلة ويضم اليهم عضو صيدلى يمثل وزارة الصحة العمومية .

وعلى من يرغب فى دخول الامتحان أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلبا على النموذج المعد لذلك ويرفق به أصل الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه أو صورة رسمية منه والشهادة المثبتة لتلقى مقرر الدراسة أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها وعليه أن يؤدى رسما للامتحان قدره عشرة جنيهات . ويرد هذا الرسم فى حالة عدوله عن دخول الامتحان أو عدم الإذن له بدخوله .

ويؤدى الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية بشرط أن يكون الطالب ملما باللغة العربية قراءة وكتابة . وإذا رسب الطالب فى الامتحان لا يجوز له أن يتقدم إليه أكثر من ثلاث مرات أخرى خلال سنتين . وتعطى وزارة الصحة العمومية من جاز الامتحان بنجاح شهادة بذلك .

مادة ٤ - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعنى من أداء الامتحان المنصوص عليه فى المادة (٣) المصريين إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية القسم الخاص أو ما يعادلها وكانوا مدة دراستهم حسنى السير والسلوك ومواطنين على تلقى دروسهم العملية طبقا لبرنامج المعاهد التى تخرجوا منها .

مادة ٥ - يقدم طالب القيد بالسجل إلى وزارة الصحة العمومية طلبا ملصقا عليه صورته الفوتوغرافية وموقعا عليه منه ، يبين فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ويرفق به أصل شهادة الدرجة أو الدبلوم أو صورة رسمية منه أو شهادة الامتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال وإيصال تسديده رسم القيد بمجدول نقابة الصيادلة .

وعليه أن يؤدى رسما للقيد بسجل الوزارة قدره جنيه واحد . ويقيد فى السجل اسم الصيدلى ولقبه وجنسيته ومحل إقامته وتاريخ الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه والجهة الصادر منها وتاريخ شهادة الامتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال . وتبلغ الوزارة نقابة الصيادلة لإجراء القيد فى السجل .

وينطق المرخص اليه فى مراولة المهنة بخانا صورة من هذا القيد ملصقا عليه صورته . وعليه حفظ هذا المستخرج فى المؤسسة التى يزاول المهنة فيها وتقديمه عند أى طلب من مفتشى وزارة الصحة العمومية .

مادة ٦ — على الصيدلى إخطار وزارة الصحة العمومية بخطاب موصى عليه بكل تغيير فى محل إقامته خلال أسبوع من تاريخ حصول التغيير .

مادة ٧ — كل قيد فى سجل الصيدالة بالوزارة يتم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية ويشطب الاسم المقيّد نهائيا منه . وتخطر رقابة الصيدالة والنيابة العامة بذلك .

وعلى النقابة إخطار وزارة الصحة العمومية بكل قرار يصدره مجلسها أو هيئاتها التأديبية بوقف صيدلى عن مزاولة المهنة أو بشطب اسمه .

مادة ٨ — تتولى وزارة الصحة العمومية نشر الجدول الرسمى لأسماء الصيدالة المرخص لهم فى مزاولة المهنة وتقوم سنويا بنشر ما يطرأ عليه من تعديلات .

مادة ٩ — يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى نقابة الصيدالة أن يرخص لصيدلى لاتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة (٢) فى مزاولة مهنة الصيدلة فى مصر للبدلة اللازمة لتأدية ما تكلفه به الحكومة أو المؤسسات الصيدلية الأهلية على ألا تتجاوز هذه المدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة وذلك إذا كان هذا الصيدلى من المشهود لهم بالتفوق فى فرع من فروع الصيدلة وكانت خدماته لازمة لعدم توافر أمثاله فى مصر .

الفصل الثانى

المؤسسات الصيدلية

١ — تعريف

مادة ١٠ — تعتبر مؤسسات صيدلية فى تطبيق أحكام هذا القانون الصيدليات العامة والخاصة ومصانع المستحضرات الصيدلية ومخازن الأدوية ومستودعات الوسطاء فى الأدوية ومحال الاتجار فى النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية .

ويقصد بالصيدليات الخاصة صيدليات المستشفيات والمستوصفات والعيادات الشاملة وعيادات الأطباء المصرح لهم فى صرف الأدوية لمرضاهم أو ما فى حكمها .

٢ — أحكام عامة لكل المؤسسات الصيدلية

مادة ١١ — لا يجوز إنشاء مؤسسة صيدلية إلا بترخيص من وزارة الصحة العمومية ويجب ألا يقل سن طالب الترخيص عن ٢١ سنة .

وإذا آلت الرخصة إلى عديم الأهلية أو ناقصها بأى طريق قانونى عن صاحب الترخيص الأصيل وجب اعتمادها باسم من آلت إليه مقترنا باسم الولى أو الوصى أو القيم ويكون مسئولاً عن كل ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون .

ولا يصرف هذا الترخيص إلا إذا توافرت فى المؤسسة الاشتراطات الصحية التى يصدر بينها قرار من وزير الصحة العمومية وكذا الاشتراطات الخاصة التى تقررها السلطات الصحية على صاحب الشأن فى الترخيص فيها .

ويعتبر الترخيص شخصا لصاحب المؤسسة ، فإذا تغير وجب على من يحل محله أن يحصل على ترخيص جديد لها .

مادة ١٢ — يقدم طلب الترخيص إلى وزارة الصحة العمومية على النموذج الذي تعده الوزارة لذلك بخطاب مسجل مصحوبا بإيصال مرتجع ومصحوبا بالمستندات الآتية :

- (١) شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة عدم وجود سوابق .
 - (٢) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها .
 - (٣) ما يثبت أداء رسم نظر قدره خمسة جنيهات .
 - (٤) رسم هندسى للمؤسسة المراد الترخيص بها من أربع صور .
 - (٥) إقرار يوقعه مدير المؤسسة بقبول التفرغ لإدارتها وما يثبت أنه أمضى في مراولة المهنة سنة على الأقل في مؤسسة صيدلية أخرى حكومية كانت أو أهلية .
- ويعلم طالب الترخيص بكتاب مسجل برأى وزارة الصحة العمومية في موقع المؤسسة في ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ ورود الطلب مستوفيا للوزارة ويعتبر في حكم الموافقة فوات الميعاد المذكور دون إبلاغ الطالب بالرأى .

مادة ١٣ — إذا أثبتت المعاينة عدم توافر الاشتراطات الصحية الواجب توافرها بالمؤسسة وجب إعطاء الطالب مهلة كافية لإتمامها على أن يعاين المحل في نهايتها فإذا لم يكن قد أتمها جاز منحه مهلة أخرى مساوية لنصف مدة المهلة الأولى فإذا انقضت المدة الأخيرة دون أن يتم الاشتراطات رفض طلب الترخيص نهائيا . أما إذا أثبتت المعاينة أن الاشتراطات الصحية تامة صرفت الرخصة خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ المعاينة .

مادة ١٤ — يعتبر الترخيص في فتح المؤسسة ملغى في الأحوال الآتية :

- (١) إذا لم يعمل به ولم يستغله خلال ستة أشهر من تاريخ صرفه .
- (٢) إذا أغلقت المؤسسة بصفة متصلة مدة تتجاوز سنة ميلادية .
- (٣) إذا نقلت المؤسسة من مكانها إلى مكان آخر .
- (٤) إذا أديرت المؤسسة لغرض آخر غير الذى منح الترخيص من أجله أو أضيفت إليها صناعة أخرى .

وتنظر وزارة الصحة العمومية صاحب الشأن بالالغاء وتوشر به في الدفاتر والسجلات المختصة لقيد رخص المؤسسات الصيدلية .

مادة ١٥ — يجب على صاحب الترخيص الحصول مقدما على مراقبة وزارة الصحة العمومية على كل تغيير يريد إجراؤه في المؤسسة الصيدلية وعليه أن يقدم طلبا بذلك مصحوبا بوصف دقيق للتعديلات المطلوب إجراؤها ورسم هندسى لها ، وعليه أن ينفذ كافة الاشتراطات المطلوبة

التي تفرض عليه وفقاً لأحكام المادة (١١) ومتى تمت الاشتراطات المطلوبة توشر وزارة الصحة العمومية بإجراء التعديل على الترخيص السابق صرفه عن المؤسسة .

مادة ١٦ — تخضع المؤسسات الصيدلية للتفتيش السنوى الذى تقوم به السلطة الصحية المختصة للتثبت من دوام توافر الاشتراطات المنصوص عليها فى المادة (١١) فإذا أظهر التفتيش أنها غير متوافرة وجب على صاحب الترخيص إتمامها خلال المدة التى تحدده بحيث لا تتجاوز ستين يوماً فإذا لم يتمها خلال هذه المهلة جاز لوزارة الصحة العمومية تنفيذها على نفقته . وعلى صاحب الترخيص أداء رسم التفتيش السنوى وقدره جنيه .

مادة ١٧ — يجب أن يكتب اسم المؤسسة الصيدلية واسم صاحبها ومديرها على واجهة المؤسسة بحروف ظاهرة باللغة العربية .

مادة ١٨ — لا يجوز استعمال المؤسسة الصيدلية لغير الغرض المخصص لها بموجب الترخيص الممنوح لها . كما لا يجوز أن يكون لها باب دخول مشترك مع أى مسكن خاص أو محل آخر أو منافذ تصل بأى شىء من ذلك .

مادة ١٩ — يدير كل مؤسسة صيدلية صيدلى مضى على تخرجه سنة على الأقل أمضاها فى مراوالة المهنة فى مؤسسة صيدلية حكومية أو أهلية وعليه أن يقتصر على إدارة هذه المؤسسة دون سواها .

على أنه إذا كان الأمر يتعلق بصيدلية خاصة أو بمستودع وسيط فى الأدوية جاز أن يديرها مساعد صيدلى يكون اسمه مسجلاً بهذه الصفة فى سجل مساعدى الصيدالة بوزارة الصحة العمومية .

مادة ٢٠ — يجوز لمدير المؤسسة الصيدلية أن يستعين فى عمله وتحت مسؤوليته بمساعد صيدلى ويكون لمساعد الصيدلى أن يدير الصيدلية نيابة عن مديرها إذا لم يكن بها صيدلى آخر وذلك فى حالة غياب المدير عنها أثناء راحته اليومية والعطلة الأسبوعية والأعياد الرسمية أو مرضه أو غيابه بسبب قهرى على ألا تزيد مدة الغياب فى الحالتين الأخيرتين على أسبوعين فى العام الواحد الذى يبدأ من أول يناير وعلى أن يخطر المدير الوزارة بتلك النيابة وبانتهائها .

وفى هذه الأحوال يخضع مساعد الصيدلى لجميع الأحكام التى يخضع لها مدير الصيدلية .
مادة ٢١ — يصدر وزير الصحة العمومية قراراً بتأليف هيئة تأديبية ابتدائية واستئنافية لمساعدى الصيدالة وبين القرار أعضاء الهيئة والعقوبات التأديبية التى تحكم بها والإجراءات التى تتبع أمامها .

مادة ٢٢ — مدير المؤسسة الصيدلية مسئول عن مستخدمى المؤسسة من غير الصيدالة فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون .

وإذا ترك المدير إدارة المؤسسة وجب عليه إخطار الوزارة فوراً بخطاب موصى عليه وعلى صاحب المؤسسة أن يعين لها فوراً مديراً جديداً وإخطار وزارة الصحة العمومية باسمه بمنح إقرار

منه بقبول إدارتها وإلا وجب على صاحبها إغلاقها فإذا لم يغلقها قامت السلطات الصحية بإغلاقها إداريا .

وعلى مدير المؤسسة عند ترك إدارتها أن يسلم ما في عهده من المواد المخدرة إلى من يخلفه فوراً وعليه أن يحضر بذلك محضراً من ثلاث صور موقع عليه من كليهما وترسل صورة منه إلى وزارة الصحة العمومية وتحفظ الثانية بالمؤسسة للرجوع إليها عند الاقتضاء وتحفظ الصورة الثالثة لدى مدير المؤسسة الذي ترك العمل .

وإذا لم يعين مدير جديد للمؤسسة فعلى المدير الذي سيترك العمل أن يسلم ما في عهده من واقع الدفاتر الخاص بقيد المخدرات إلى مندوب وزارة الصحة العمومية بالقاهرة أو إلى طبيب الصحة الواقعة في دائرته المؤسسة في سائر الجهات .

ويجب على مندوب الوزارة أو طبيب الصحة ختم الدوايب المحتوية على هذه المواد بخاتمه وبخاتم المدير الذي ترك العمل .

ويجب على مديري المؤسسات الصيدلية ألا يتغيبوا عن مؤسساتهم أثناء ساعات العمل الرسمية ما لم يكن من بين موظفيها من يجوز قانوناً أن يكون مديراً .

مادة ٢٣ — يجوز لكل طالب صيدلة مقيد اسمه بهذه الصفة بأحدى الجامعات المصرية وكل طالب صيدلة مقيد اسمه بالطريقة القانونية في كلية أجنبية للصيدلة معترف بها أن يمضى مدة تمرينه المقررة باللوائح الجامعية بأحدى المؤسسات الصيدلية وذلك بعد موافقة الكلية التي ينتمى إليها الطالب ووزارة الصحة العمومية .

مادة ٢٤ — يجوز لكل صيدلى حاصل على درجة أو دبلوم من الخارج ويرغب في التقدم للامتحان المنصوص عليه في المادة (٢) أن يمضى مدة تمرينه في إحدى الصيدليات العامة بعد موافقة وزارة الصحة العمومية بحيث لا تزيد مدة التمرين على سنتين . على أن يكون التمرين تحت إشراف المدير ومسؤوليته .

مادة ٢٥ — على العمال والعاملات الذين يشتغلون في الأعمال الفنية بالمؤسسات الصيدلية أو لتوصيل الأدوية أن يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية بعد تقديم شهادة تحقيق شخصية وصحيفة عدم وجود سوابق على أن يكونوا ملين بالقراءة والكتابة كما يخضعون للقيود الصحية التي يقرها وزير الصحة العمومية .

مادة ٢٦ — يجب على أصحاب المؤسسات الصيدلية ومساعدى الصيادلة وطلبة الصيدلة تحت التمرين إخطار وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه بتاريخ بدئهم العمل بهذه المؤسسات وكذلك إخطارها بمجرد تركهم العمل بها .

ويجب على مديري هذه المؤسسات أن يرسلوا كتابة إلى وزارة الصحة العمومية جميع البيانات التي تطلبها منهم بخطابات موصى عليها .

مادة ٢٧ — إذا أراد صاحب المؤسسة الصيدلية أو مديرها تخزين أدوية لحاجة مؤسسته في

محل آخر وجب عليه أن يحصل مقدما على ترخيص في ذلك من وزارة الصحة العمومية طبقا لأحكام المادة (١٢) ويكون مدير المؤسسة مسؤولا عن هذا المخزن .

مادة ٢٨ — يجب أن يكون كل ما يوجد بالمؤسسة المرخص بها بموجب هذا القانون من أدوية أو منتجات أقر باذينية أو مستحضرات صيدلية أو نباتات طبية أو مواد كيميائية مطابقة لمواصفاتها المذكورة بدساتير الأدوية المقررة وتركيباتها المسجلة وتحفظ حسب الأصول الفنية .

ويجب أن تزود هذه المؤسسات بالأدوية والأدوات والأجهزة اللازمة للعمل ولحفظ الأدوية بها مع المراجع العلمية والقوانين الخاصة بالمهنة ويكون صاحب المؤسسة ومديرها مسؤولين عن تنفيذ ذلك .

مادة ٣٩ — يجب على أصحاب المؤسسات الصيدلية إخطار وزارة الصحة العمومية عن تصفيتها وذلك خلال أسبوعين على الأقل قبل البدء في ذلك ويرفق بالإخطار كشف ببيان المواد المخدرة الموجودة بالمحل ويشترط أن يكون المشتري من الأشخاص المرخص لهم في الاتجار في الأصناف التي سيشتريها في حدود الترخيص الممنوح له ويعتبر الترخيص الخاص بهذه المؤسسة الصيدلية ملغى بعد انتهاء التصفية المذكورة .

كما يجب عليهم إخطار الوزارة عند حصر التركة أو حصول سرقة أو تلف في الأدوية الموجودة بالمؤسسة لأي سبب كان وذلك بمجرد حصول ذلك .

٣ — أحكام خاصة لكل نوع من أنواع المؤسسات الصيدلية

أولا — الصيدليات العامة

مادة ٣٠ — لا يمنح الترخيص بإنشاء صيدلية إلا لصيدلي مرخص له في مزاولة مهنته يكون مضى على تخرجه سنة على الأقل قضاها في مزاولة المهنة في مؤسسة حكومية أو أهلية ويعني من شرط قضاء هذه المدة الصيدلي الذي تؤول إليه الملكية بطريق الميراث أو الوصية . ولا يجوز للصيدلي أن يكون مالكا أو شريكا في أكثر من صيدليتين .

ويراعى ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وأقرب صيدلية مرخص فيها عن مائة متر .

مادة ٣١ — إذا توفي صاحب صيدلية جاز إبقاء الرخصة لصالح الورثة لمدة أقصاها عشر سنوات ميلادية على أن يعين الورثة وكيلًا عنهم يخطر عنه وزارة الصحة العمومية ويتعلق الصيدلية إداريا بعد انتهاء هذه المدة مالم تتبع لصيدلي .

مادة ٣٢ — لا يجوز للصيدلي أن يصرف للجمهور أي دواء محضر بالصيدلية إلا بموجب تذكرة طبية عدا التراخيص الدستورية التي تستعمل من الظاهر وكذلك التراخيص الدستورية التي تستعمل من الباطن بشرط ألا يدخل في تركيبها مادة من المواد المذكورة في الجدول (١) الملحق بهذا القانون . كما لا يجوز له أن يصرف أي مستحضر صيدلي خاص يحتوي على مادة من المواد المدرجة بالجدول (٢)

الملحق بهذا القانون إلا بتذكرة طبية ولا يتكرر الصرف إلا بتأشيرة كتابية من الطبيب .

ولا يجوز للصيديات أن تبيع بالجملة أدوية أو مستحضرات طبية للصيديات الأخرى أو مخازن الأدوية أو الوسطاء أو المستشفيات أو العيادات ماعدا المستحضرات الصيدلانية المسجلة باسم الصيدلي صاحب الصيدلية فيكون بيعها بالجملة قاصراً على المؤسسات الصيدلانية فقط .

مادة ٣٣ — لا تصرف تذكرة طبية من الصيديات ما لم تكن محررة بمعرفة طبيب بشرى أو يطرى أو طبيب أسنان أو مولدة برخص له في مزاولة المهنة في مصر .

مادة ٣٤ — كل دواء يحضر بالصيديات بموجب تذكرة طبية يجب أن يطابق المواصفات المذكورة في دستور الأدوية المصرى ما لم ينص في التذكرة الطبية على دستور أدوية معين ففي هذه الحالة يحضر حسب مواصفاته كما لا يجوز إجراء أى تغيير في المواد المذكورة بها أو نوعاً بغير موافقة محررها قبل تحضيرها وكذلك لا يجوز تحضير أى تذكرة طبية مكتوبة بعبارات أو علامات مصطلح عليها مع كتابها والصيدلي مدير الصيدلية مسئول عن جميع الأدوية المحضرة بها .

مادة ٣٥ — كل دواء يحضر بالصيدلية يجب أن يوضع في وعاء مناسب ويوضع على بطاقته اسم الصيدلية وعنوانها واسم صاحبها ورقم القيد بدفتر قيد التذاكر الطبية وتاريخ التحضير وكيفية استعمال الدواء طبقاً لما هو مذكور بالتذكرة الطبية واسم الدواء إذا صرف بغير تذكرة طبية .

مادة ٣٦ — كل دواء يحضر بالصيدالية يجب أن يقيد بدفتر التذاكر الطبية أولاً بأول في نفس اليوم الذى يصرف فيه وتكون صفحات هذا الدفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يثبت تاريخ هذا القيد برقم مسلسل وبخط واضح دون أن يتخلله بياض وذون أن يقع فيه كشط وكل قيد بذلك الدفتر يجب أن توضح به أسماء وكميات المواد التى تدخل في تركيب الدواء .

ويجب على محضر الدواء أن يوقع بالدفتر أمام قيد التذكرة وأن يكتب ثمن الدواء واسم الطبيب محرر التذكرة ولا تعاد التذكرة الطبية إلى حاملها إلا بعد ختمها بخاتم الصيدلية ووضع تاريخ القيد ورقه عليها وثمن الدواء وفي حالة الاحتفاظ بالتذكرة الطبية في الصيدلية لاتقاء المسئولية يجب أن يعطى حاملها صورة طبق الأصل منها وهذه الصورة يجب ختمها بخاتم الصيدلية ووضع التاريخ الذى صرفت فيه ورقم القيد عليها مع الثمن وكذلك تعطى للطبيب المعالج أو المريض صورة من التذكرة الطبية عند طلبها وذلك دون مقابل وإذا تكرر صرف التذاكر الطبية المحتوية على مواد مدرجة في الجدول الثانى الملحق بهذا القانون يكتفى أن يذكر في دفتر قيد التذاكر الطبية تاريخ التكرار برقم جديد مسلسل مع الإشارة إلى الرقم الذى قيدت به التذكرة في المرة الأولى .

مادة ٣٧ — لا يجوز لغير الأشخاص المنصوص عليهم في المواد ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٤ التدخل في تحضير التذاكر الطبية أو صرفها أو في بيع المستحضرات الصيدلانية للجمهور .

مادة ٣٨ — تحدد مواعيد العمل بالصيدليات وما يتبع في الإجازات السنوية والراحة الأسبوعية والأعياد الرسمية ونظام الخدمة الليلية بقرار يصدره وزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى نقابة الصيادلة بحيث لا تقل ساعات العمل اليومية عن ثمانى ساعات وبحيث يضمن وجود عدد من الصيدليات مفتوحة في جميع الأوقات .

ثانياً — الصيدليات الخاصة

مادة ٣٩ — لا يجوز منح ترخيص في فتح صيدلية خاصة إلا إذا كانت تابعة لهيئة حكومية أو بلدية أو جمعية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ويكون من بين نشاطها فتح هذه الصيدلية الخاصة .

ويشترط في الصيدليات الخاصة ألا تكون متصلة بالطريق العام وتسرى عليها أحكام الصيدليات العامة عدا أحكام المادتين ٣٠ و ٣٢ .

ويجوز لهذه الصيدليات أن تصرف بالثمن الأدوية بالعيادات الخارجية لغير مرضاها في البلاد التي لا توجد بها صيدلية عامة . وفي هذه الحالة تسرى عليها أحكام المادة (٣٢) .

مادة ٤٠ — يجوز للطبيب البشرى أو البيطرى المرخص له مزاولة المهنة أن يصرف ويجهز أدوية لمرضاة الخصوصيين وحدهم بشرط الحصول مقدما على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته ويعنى من تقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة (١٢) بند (٤) .

ويعطى هذا الترخيص للطبيب البشرى أو البيطرى حتى ثبت أن المسافة بين عيادته وأقرب صيدلية عامة أو مستشفى به عيادة خارجية بها صيدلية خاصة موجودة بالجهة تزيد على خمسة كيلومترات .

ويلغى هذا الترخيص عند فتح صيدلية عامة أو خاصة بالجهة الموجودة بها العيادة الطبية الحاصلة على الترخيص ويعطى الطبيب مهلة قدرها تسعون يوما من تاريخ فتح الصيدلية لتصفية الأدوية التي بالعيادة المرخص بها وإلا وجب إغلاق الصيدلية الخاصة والعيادة إداريا مع ضبط الأدوية الموجودة بها .

ثالثاً — وسطاء الأدوية

مادة ٤١ — يجب على كل من يريد الاشتغال كوسيط أدوية أو كوكيل مصنع أو جملة مصانع في الأدوية والمستحضرات الصيدلانية أو الأقرباذينية أن يحصل على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون طلب الترخيص على النموذج الذى تفده الوزارة لذلك ومصحوبا بما يأتى :

(١) شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة علم وجود سوابق .

(٢) شهادة من المصنع مصدقا عليها من الجهات المختصة الرسمية تثبت وكالة الطالب عن المصنع أو المصانع وتلتحق بها قائمة بأسماء الأدوية والمستحضرات الصيدلانية التي هو وكيل عن مصانعها مع إيضاح تركيبها نوما وكما .

(٣) رسم نظر قدره خمسة جنيهات مصرية .

مادة ٤٢ — الترخيص للوسيط شخصي وعلى الوسيط إخطار الوزارة أولا بأول عن كل مصنع جديد يمثلونه أو يتنازلون عن تمثيله وأن يرسلوا في شهر ديسمبر من كل سنة كشفا باسم المصنع أو المصانع التي يمثلونها .

مادة ٤٣ — يجب على الوسيط الذين يرغبون في أن يكون لهم مستودعات لحفظ الأدوية أو المستحضرات الصيدلانية التي هم وكلاء عنها أن يحصلوا على ترخيص في ذلك وفقا للأحكام العامة الخاصة بالمؤسسات الصيدلانية .

مادة ٤٤ — يكون تخزين وبيع الأدوية من مستودعات الوسيط بالشروط الآتية :

(١) يجب أن تباع مخلقة في غلاقتها الأصلية .

(٢) يجب أن يكون البيع قاصرا على الصيدليات العامة والخاصة وعلى مخازن الأدوية والمعاهد العلمية .

مادة ٤٥ — يجب على مدير المستودع أن يمسك دفتر لقيود الوارد من الأدوية إلى المستودع والمنصرف منه وتكون صفحات هذا الدفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويثبت في الدفتر المشار إليه فيما يختص بالوارد اسم الصنف ومقداره ونسبة وحداته وعبوته وتاريخ وروده واثن .

وفيما يختص بالمواد المنصرفة من المستودع يثبت في الدفتر نوع الأدوية المنصرفة ومقدارها ونسبة وحداتها واسم من صرفت إليه وعنوانه وتاريخ البيع واثن .

ويجب أن يكون القيد أولا بأول حسب ترتيب التاريخ وبخط واضح دون أن يتخلاله بياض بين السطور أو كشط وأن يكون البيع بمقتضى إيصالات من المشتري .

رابعا — مخازن الأدوية

مادة ٤٦ — لا يمنح الترخيص في فتح مخزن أدوية إلا في المحافظات أو عواصم المديريات والمراكز التي بها صيدليات .

مادة ٤٧ — يجب أن يكون محل حفظ الأدوية والمستحضرات الصيدلانية في المخزن مستقبلا عن باقي أقسامه ويكون مدير المخزن مسئولا عن تنفيذ ذلك .

مادة ٤٨ — تفتح مخازن الأدوية في نفس ساعات ومواعيد العمل المحددة للصيدليات أثناء

النهار في نفس الجهة بحيث لا تقل عن ثمان ساعات يوميا ويكون صاحب المخزن ومديره مسؤولين عن تنفيذ ذلك .

مادة ٤٩ — يجب أن تباع الأدوية من المخزن في عبواتها الأصلية ، فإذا جزئت وجب أن يكون داخل عبوات محكمة السد ولصق عليها بطاقات باسم المخزن وعنوانه واسم مديره واسم المادة وقوتها ودستور الأدوية المحضرة بموجبه ومدارها والمصنع التي استوردت منه أو صنعت فيه وكذلك تاريخ نهاية استعمالها إن وجد ، وإذا كانت معدة للاستعمال البيطري يجب أن يبين ذلك على البطاقة .

مادة ٥٠ — يجب على مدير المخزن أن يمسك دفترًا خاصًا يتميد فيه الوارد والمنصرف أولاً بأول من المواد المدرجة في الجدول (١) الملحق بهذا القانون وكذلك المستحضرات الصيدلانية الخاصة أو الدستورية التي تحوى مادة فعالة واحدة فقط من هذه المواد ، وهذا الدفتر تكون صفحاته مرقومة ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون القيد بخط واضح دون أن يتخلله بياض أو يقع فيه كشط أو تغيير أو كتابة في الهامش وبحسب ترتيب التاريخ برقم مسلسل .
أما فيما يختص بالأصناف الواردة فيبين في القيد اسم الصنف وقوته ومقداره ومصدره وتاريخ وروده إلى المخزن .

وفما يختص بالأصناف المنصرفة فيبين في القيد اسم الصنف المباع وقوته ومدارها وكذلك اسم المشتري وعنوانه وتاريخ صرفه .

خامساً — محال الاتجار في النباتات الطبية ومتحصلاتها

مادة ٥١ — يجب على كل من يريد فتح محل الاتجار في النباتات الطبية الواردة في دساتير الأدوية أو في أجزاء مختلفة من هذه النباتات أو في المتحصلات الناتجة بطبيعتها من النباتات الحصول على ترخيص في ذلك وفقاً للأحكام العامة الخاصة بالمؤسسات الصيدلانية ولا يسري هذا الحكم على محال بيع النباتات الطبية الواردة بالجدول السابع الملحق بهذا القانون .

مادة ٥٢ — يجب أن تباع النباتات الطبية في عبوات مغلقة عليها اسم دستور الأدوية التي تطابق مواصفاته وكذلك تاريخ الجمع وتاريخ انتهاء صلاحيتها للاستعمال إن وجد ويكون البيع قاصراً على الصيدليات ومحازن الأدوية ومضائق المستحضرات الصيدلانية والهيئات العلمية .
ويجوز البيع للأفراد الذين ترخص لهم في ذلك بوزارة الصحة العمومية .

مادة ٥٣ — كل ما يرد إلى محل الاتجار في النباتات الطبية وكل ما يصرف منها يجب قيده أولاً بأول في دفتر خاص تكون صفحاته مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون القيد بخط واضح دون أن يتخلله بياض أو يقع فيه كشط .

أما فيما يختص بالأصناف الواردة فيبين في القيد اسم الصنف وقوته ومقداره ومصدره وتاريخ وروده إلى المحل .

وفيما يختص بالأصناف المنصرفة فيبين في القيد اسم المصنف المباع وقوته ومقداره واسم المشتري وعنوانه وتاريخ صرفه .

سادسا — مصانع المستحضرات الصيدلانية

مادة ٥٤ — يجب أن يكون بكل مصانع المستحضرات الصيدلانية مهيئ للتحاليل مزود بالأدوات والأجهزة اللازمة لفحص الخامات الواردة للمصنع ومنتجاته ويشرف على هذا المعمل صيدلي أو أكثر من غير الصيادلة المكلفين بتجهيز المستحضرات أو المتحصلات بالمصنع . ويكون الصيدلي المحلل مسئولاً مع الصيدلي مدير المصنع عن جودة الأصناف المنتجة وضلاختها للاستعمال .

مادة ٥٥ — يجوز للصيدلي بعد موافقة وزارة الصحة العمومية أن يصنع في صيدليته مستحضرات صيدلانية خاصة به ويشترط أن تكون الصيدلانية مجهزة بجميع الأدوات والآلات اللازمة لصنع وتحليل تلك المستحضرات ومستوفاة للشروط التي تضعها الوزارة .

مادة ٥٦ — على كل من الصيدلي الذي يقوم بتجهيز مستحضرات صيدلانية خاصة في صيدليته ومدير مصنع المستحضرات الصيدلانية أن يمسك دفترين أحدهما للتخصير يدون فيه أولاً بأول مقدار الكمية المجهزة في كل مرة عن كل مستحضر وتاريخ التجهيز ويعطى رقم مسلسل لكل عملية تجهيز موقعا عليه من الصيدلي المحضر والصيدلي المحلل .

والدفتر الآخر لقيد الكميات المنصرفة وتاريخ صرفها والجهات المنصرفة إليها و يوقع على هذا دفتر الصيدلي المدير .

ويجب أن تكون صفحات كل دفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون القيد بخط واضح لا يتخلله بياض ودون أن يقع فيه كشط .

مادة ٥٧ — يجب أن يوضع على الأوعية التي تعبأ فيها المواد الدوائية أو المستحضرات الصيدلانية وغلافاتها الخارجية بطاقات تذكر فيها البيانات الآتية :

(١) إن كان من المستحضرات الخصوصية يذكر اسم المستحضر ورقم تسجيله بدفاتر وزارة الصحة العمومية وأسماء المواد الفعالة الداخلة في التركيب ومتاثيرها على أن تذكر باسمها المعروف وليس بمزادها الكيماوى .

وإن كان الدواء مفرداً أو من المستحضرات الصيدلانية الدستورية فيذكر اسمه حسب الوارد بالدستور واسم هذا الدستور وتاريخ صدوره .

(٢) اسم المصنع أو الصيدلية التي قامت بعملية التعبئة أو التجهيز أو التركيب وعنوانها واسم البلد الذي جهزت فيه .

(٣) كيفية استعماله إذا كان من المستحضرات الصيدلانية الخاصة ومقدار الجرعة الواحدة في حدود المقرر في دساتير الأدوية .

- (٤) كمية الدواء داخل العبوة طبقا للمقاييس المثوية .
- (٥) الأثر الطبي المقدر له إن كان من المستحضرات الصيدلانية الخاصة .
- (٦) الرقم المسلسل لعملية التجربة أو التجهيز أو التركيب المنصوص عليه في المادة السابقة .
- (٧) الثمن الذي يباع به للجمهور .
- (٨) وإن كان من الأدوية التي يتغير مفعولها بمضى بعض الوقت فيذكر تاريخ التحضير وتاريخ احتفاظه بقوته وتاريخ صلاحيته للاستعمال وكذلك كيفية وقايته من الفساد عند تخزينه . ويجب أن يرفق بالمستحضرات بيان المواد الملوثة والحافظة والمذيبية ونسبة كل إن وجدت .

الفصل الثالث

المستحضرات الصيدلانية الخاصة والدستورية

مادة ٥٨ — في تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر مستحضرات طبية خاصة — المتحصلات والتراكيب التي تحتوي أو توصف بأنها تحتوي على مادة أو أكثر ذات خواص طبية في شفاء الإنسان أو الحيوان من الأمراض أو الوقاية منها أو تستعمل لأي غرض طبي آخر ولو لم يعان عن ذلك صراحة والتي سبق تحضيرها لبيعها أو لعرضها للبيع أو لإعطائها للجمهور للاستعمال من الظاهر أو من الباطن أو بطريق الحقن بشرط ألا تكون واردة في إحدى طبقات دساتير الأدوية وملحقاتها الرسمية التي يصدر بإعتادها قرار من وزير الصحة العمومية .

وتعتبر من هذه المستحضرات السوائل والمجهرات المعدة للتطهير التي لم تذكر في دساتير الأدوية وتكون مطابقة للاشتراطات التي يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية وكذلك صبغات الشعر المحتوية على مواد سامة والمركبات التي قواعدها العنبر أو جوزة الطيب .

مادة ٥٩ — يحظر تداول المستحضرات الصيدلانية الخاصة سواء أكانت محضرة محليا أم مستوردة من الخارج إلا بعد تسجيلها بوزارة الصحة العمومية ولا تسجل تلك المستحضرات إلا إذا كان طلب التسجيل مقبدا من أحد الصيادلة أو الأطباء البشريين أو البيطريين أو أطباء الأسنان من المصرح لهم في مزاولة المهنة في مصر أو من أصحاب مصانع الأدوية المحلية أو من أصحاب المصانع الأجنبية في الخارج أو وكلائهم ويصحب طلب تسجيل المستحضر برسم قدره خمسة جنيهات عن كل مستحضر نظير فحص الطلب وثلاث عينات من المستحضر في عبواتها الأصلية كل منها محتومة بإلصاق الأحمر بخاتم الصيدلي الذي قام بتجهيزها أو بخاتم المصنع الذي جهز فيه ونموذج من صورتين لكل من البطاقة والمطبوعات التي سيغلف بها المستحضر موقعا عليها من الطالب أو الصيدلي أو من وكيل أو مدير المصنع وعلى صاحب الشأن أن يقدم كافة البيانات الأخرى التي تطلب منه .

مادة ٦٠ — لا يتم تسجيل أى مستحضر صيدلى خاص إلا إذا أقرته اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية والتي يصدر بتشكيلها قرار من وزارة الصحة العمومية وتؤلف من رئيس وعشرة أعضاء كالاتى :

- (١) وكيل وزارة الصحة العمومية أو من ينوب عنه رئيسا
- (٢) أستاذ صيدلى من إحدى كليات الصيدلة .
- (٣) أستاذ طبيب من إحدى كليات الطب .
- (٤) مندوب صيدلى من وزارة الصحة العمومية .
- (٥) مدير معهد الأبحاث وطب المناطق الحارة بوزارة الصحة أو من ينوب عنه .
- (٦) صيدلى من غير الموظفين ترشحه نقابة الصيادلة .
- (٧) طبيب من غير الموظفين ترشحه نقابة الأطباء البشريين .
- (٨) مندوب من اللجنة الدائمة لدستور الأدوية .
- (٩) صيدلى حكومى مختص بتحليل الأدوية .
- (١٠) طبيب حكومى مختص بالتحاليل البيولوجية .
- (١١) صيدلى يمثل اتحاد المستوردين .

وتضع اللجنة اللائحة المنظمة لأعمالها ويصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية وتكون جميع قرارات هذه اللجنة نهائية . ولا يصح انعقاد اللجنة إلا بحضور سبعة أعضاء عدا الرئيس .

مادة ٦١ — للجنة الفنية لمراقبة الأدوية الحق دائما فى رفض تسجيل أى مستحضر صيدلى خاص مع إبداء أسباب ذلك وتسجيل المستحضرات الصيدلانية الخاصة التي تقرها اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية بوزارة الصحة العمومية برقم مسلسل ويعطى الطالب مستخرجا رسميا من القيد ويعتبر هذا المستخرج ترخيصا بالمستحضر . ولا يجوز بعد تسجيل المستحضر إجراء أى تعديل فيما أقرته اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية عند الترخيص بتسجيله وإلا وجب على الطالب إعادة طلب التسجيل .

وإذا تغيرت ملكية المستحضر وجب على كل من مالكة القديم والجديد إبلاغ الوزارة هذا التبشير خلال ثمانية أيام من تاريخ حصوله .

مادة ٦٢ — تعتبر مستحضرات صيدلانية دستورية فى أحكام هذا القانون — المستحضرات والتراكيب المذكورة فى أحدث طبقات دساتير الأدوية التي يصدر بها قرار من وزارة الصحة العمومية وكذلك السوائل والمعدات الدستورية المصدة للتطهير ويجوز صنع هذه المستحضرات فى مصانع الأدوية أو الصيدليات دون حاجة إلى تسجيلها .

ولا يجوز البدء فى تجهيز المستحضرات الصيدلانية بالدستورية إلا بعد إخطار وزارة الصحة

العمومية بذلك وموافاتها ببيان الدستور المذكور فيه المستحضر وعينة من العبوة والبطاقة التي ستلصق عاها وموافقة وزارة الصحة العمومية على ذلك .

مادة ٦٣ — يجب أن تباع المستحضرات الصيدلانية الخاصة والدستورية مغلقة داخل غلافاتها الأصلية ويستثنى من ذلك الأمبول إذا كان اسم الدواء ومقداره واسم المصنع المجهز مطبوعا عليه بمادة ثابتة تصعب إزالتها .

ويجب أن تكون البيانات المذكورة على بطاقات المستحضرات الصيدلانية وعلى ما يوزع عنها من النشرات والإعلانات متفقة مع ما تحتويه فعلا تلك المستحضرات من مواد وعلى خواصها العلاجية ، كما يجب ألا تتضمن عبارات تتنافى مع الآداب العامة أو يكون من شأنها تضليل الجمهور . ويجب الحصول على موافقة اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية بوزارة الصحة العمومية على نصوص تلك البيانات أو النشرات أو الإعلانات ووسائلها وذلك قبل نشرها .

مادة ٦٤ — لوزير الصحة العمومية بناء على توصية اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية أن يصدر قرارات يخطر التداول لآية مادة أو مستحضر صيدلي يرى في تداوله ما يضر بالصحة العامة . وفي هذه الحالة يشطب تسجيل المستحضر من دفتر الوزارة وإن كان مسجلا وتصادر الكميات الموجودة منه إداريا أينما وجدت دون أن يكون لأصحابها الحق في الرجوع على الوزارة بأي تعويض .

الفصل الرابع

استيراد الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والمتحصلات الأقرباذينية
والنباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية

مادة ٦٥ — لايسمح بدخول المستحضرات الصيدلانية الخاصة في مصر ولو كانت عينات طبية مجانية ولا بالإفراج عنها إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية وبعد موافقة اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية :

- (١) أن تكون مسجلة بدفاتر وزارة الصحة العمومية عملا بالمادة (٥٩) من هذا القانون .
 - (٢) أن تكون بنس الاسم المعروفة به في بلادها الأصلية .
 - (٣) أن تجلب داخل غلافات محكمة الغلق ولا يجوز أن تجلب فرطا أو بدون حزم .
 - (٤) أن تذكر على بطاقتها البيانات المنصوص عليها في المادة (٥٧) .
- ولا يجوز بأي حال من الأحوال استيراد أوعية تلك المستحضرات الفارغة أو غلافاتها الحالية من الأدوية أو بطاقتها أو صنع شيء من ذلك إلا بعد موافقة وزارة الصحة العمومية .

مادة ٦٦ — لايجوز السماح بدخول المستحضرات الصيدلانية الدستورية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية أو المواد الدوائية في مصر إلا إذا كان مبيئا عليها اسم دستور الأدوية

المجهزة بموجبه وتاريخ تجهيزها أو جمعها وأن تكون مطابقة تماما لجميع اشتراطات هذا الدستور وأن تجلب داخل غلافات محكمة الغلق .

مادة ٦٧ — يجوز لوزير الصحة العمومية أن يصدر قرارا بعدم السماح بإدخال أية أدوية مما هو منصوص عليه في المادة السابقة في مصر إلا إذا توافرت فيها صفات خاصة وبعد اختبارها والتأكد من صلاحيتها للاستعمال الطبي .

مادة ٦٨ — لا يجوز الإفراج عن المواد الدوائية أو المتحصلات الأقرباذية أو المستحضرات الصيدلانية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية المستوردة التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون إلا للأشخاص المرخص لهم بالاتجار في تلك المواد كل منهم في حدود الرخصة الممنوحة اليه بشرط أن تكون تلك الأصناف واردة اليهم من الخارج خصيصا لهم . كما لا يجوز لغير هؤلاء الأشخاص تصدير تلك الأصناف إلى الخارج ومع ذلك يجوز للأفراد استيراد تلك الأصناف أو تصديرها على أن تكون بكميات محدودة وللإستعمال الخاص بشرط الحصول مقدما على تصريح بذلك من وزير الصحة العمومية .

مادة ٦٩ — يجب أن توضع المواد المدرجة بالجدولين الأول والثالث الملحقين بهذا القانون وكذلك المستحضرات الصيدلانية المحتوية على مادة أو أكثر من هذه المواد عند وصولها إلى الجمرك منعزلة عن البضائع الأخرى ولا تسلم إلا إلى مديري المؤسسات الصيدلانية في حدود التراخيص الممنوحة لهم بموجب هذا القانون والمصالح الحكومية والأشخاص الحاصلين على ترخيص بذلك مقدما من وزارة الصحة العمومية . كل ذلك مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

ويجب أن توضع الأمصال والطعوم وجميع الأدوية التي تحتاج إلى تبريد بمجرد وصولها في ثلاجات على حساب مستوردها خشية التلف .

ولا يجوز الإفراج عن المواد المفرقة الواردة بالجدول السادس الملحق بهذا القانون إلا بعد الحصول على موافقة إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية ويراعى في تخزين المواد الواردة بهذا الجدول اتباع شروط التخزين المنصوص عليها فيه .

ويراعى عند إرسال أية عينة للعامل أن تكون ممثلة للرسالة وأن تكون السوائل في زجاجات جديدة جافة ونظيفة .

الفصل الخامس

أحكام عامة

مادة ٧٠ — لا يجوز للصيدلي أن يجمع بين مزاولة مهنته ومزاولة مهنة الطب البشري أو الطب البيطري أو طب الأسنان حتى ولو كان حاصلا على مؤهلاتها .

مادة ٧١ - لا يجوز حفظ المواد الدوائية أو المتحصلات الأقرباذينية أو المستحضرات الصيدلية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع إلا في المحال المرخص لها بموجب هذا القانون كل منها في حدود الرخصة الممنوحة لها ولا يجوز الاتجار فيها لغير الأشخاص المرخص لهم بذلك كما لا يجوز شراؤها إلا من تلك المحال ومن هؤلاء الأشخاص .

مادة ٧٢ - لا يجوز الاتجار في عينات الأدوية والمستحضرات الصيدلية المعدة للدعاية أو عرضها للبيع ولا يجوز حيازتها لغير المؤسسات الصيدلية المرخص لها في استيرادها أو في صنعها . ولا يجوز للوسيط أن يحتفظ بعينات الأدوية في أى مكان آخر غير المستودع المرخص له به كما يجب أن يكون مطبوعاً على بطاقات هذه العينات الداخلية والخارجية بشكل واضح عبارة (عينة طبية مجانية) .

مادة ٧٣ - لا يجوز تداول المواد الدوائية المدرجة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ومستحضراتها بين المؤسسات الصيدلية إلا بموجب طلب كتابي موقع عليه من مدير المؤسسة الصيدلية وعالیه خاتم (مهموم) .

مادة ٧٤ - يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون وجميع المستندات الخاصة بها كالنذاكر الطبية والفواتير والطلبات مدة خمس سنوات ابتداء من آخر قيد في الدفاتر وعلى أصحاب المؤسسات الصيدلية ومديريها تقديم تلك الفواتير والمستندات ملفتة وزارة الصحة العمومية كلما طلبوا منهم ذلك .

مادة ٧٥ - يحظر على مخازن الأدوية أو وسطاء الأدوية أو مصانع المستحضرات الصيدلية أو محال الاتجار في النباتات الطبية بيع أى دواء أو مستحضر صيدلى أو نبات طبي أو أى مادة كيمياوية أو أقرباذينية أو عرضها للبيع للجمهور أو إعطاؤها له بالجمان . كما يحظر على تلك المؤسسات تحضير أى دواء أو التوسط في ذلك .

مادة ٧٦ - لا يجوز للمؤسسات الصيدلية الامتناع عن بيع الأصناف الممنوعة للبيع مما يصنعون أو يستوردون أو يخزنون من المستحضرات الصيدلية أو المواد الدوائية أو المتحصلات الأقرباذينية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها للهيئات أو الأشخاص المرخص لها في ذلك طبقاً لأحكام هذا القانون مقابل دفع الثمن المحدد لكل منها .

مادة ٧٧ - لا يسمح بالإفراج عن أى رسالة من أى دواء مستورد من الخارج أو تداول المستحضرات الصيدلية المحلية إلا بعد موافقة اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية عليها ويجب أن يوضع على كل عبوة من كل دواء ما يثبت موافقة اللجنة المذكورة عليه قبل السماح بتداوله .

وعلى مستوردي الأدوية وأصحاب المستحضرات الصيدلية المحلية دفع الرسم الذى تحدده وزارة الصحة العمومية عن كل عينة من هذه الرسائل ترسل للتجليل .

الفصل السادس

العقوبات

مادة ٧٨ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الصيدلة بدون ترخيص أو حصل على ترخيص بفتح مؤسسة صيدلية بطريق التحايل أو باستعارة اسم صيدلي . ويعاقب بنفس العقوبة الصيدلي الذي أعار اسمه لهذا الغرض ويحكم بإغلاق المؤسسة موضوع المخالفة وإلغاء الترخيص الممنوح لها .

مادة ٧٩ — يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل شخص غير مرخص له في مزاوله المهنة يعلن عن نفسه بأي وسيلة من وسائل النشر إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاوله مهنة الصيدلة وكذلك كل صيدلي يسمح لكل شخص غير مرخص له في مزاوله مهنة الصيدلة بمزاولةها باسمه في أية مؤسسة صيدلية .

مادة ٨٠ — يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيه ولا تزيد على ٢٠٠ جنيه كل من فتح أو أنشأ أو أدار مؤسسة صيدلية بدون ترخيص وفي هذه الحالة تغلق المؤسسة إداريا وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة في الحدود المتقدمة معا .

مادة ٨١ — يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠ جنيه كل من أدار صناعة أخرى غير المرخص بإدارتها في المؤسسة الصيدلية التي رخص له فيها وإذا تكررت المخالفة خلال ثلاثة أعوام من تاريخ الحكم في المخالفة الأولى يحكم بإغلاق المؤسسة مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة .

مادة ٨٢ — كل مخالفة لأحكام المادة ٧٥ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيتها . وتوقع العقوبة على كل من البائع وصاحب المؤسسة ومديرها . وكل مخالفة لأحكام المادة ٧٦ يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٨٣ — كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن جنيهين ولا تزيد على عشرة جنيهات وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أي قانون آخر .

مادة ٨٤ — في جميع الأحوال يحكم فضلا عن العقوبات المتقدمة بمصادرة الأدوات موضوع المخالفة والأدوات التي ارتكبت بها .

مادة ٨٥ — يعتبر من مأموري الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون الصيادلة الرؤساء ومساعدهم من مفتشي الصيدليات بوزارة الصحة العمومية وكذلك كل من يندبه وزير الصحة العمومية من الصيادلة لهذا الغرض .

الفصل السابع

أحكام وقتية

مادة ٨٦ — يستثنى من شرط الجنسية المنصوص عليه في المادة (١) الأجانب الذين التحقوا بإحدى الجامعات المصرية قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٨٧ — يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة الصيادلة أن يرخص للصيادلة الفلسطينيين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف الثورية النورية على مغادرة بلادهم والالتجاء إلى مصر للإقامة إلى أن تستقر حالة بلادهم ، في موازلة مهنتهم بالجمهورية المصرية لمدة أقصاها ستة قايمة للتجديد مع إعفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه في المادة (٢) بشرط حصولهم على الدبلوم المنصوص عليه في المادة (٢) .

مادة ٨٨ — لا تسرى أحكام المادة (٣٠) على الصيدليات الموجودة وقت العمل بهذا القانون على أنه إذا تغيرت ملكيتها تطبق أحكام هذه المادة .

مادة ٨٩ — لا تمنح رخص جديدة بفتح مخازن أدوية بسيطة — وتلغى تراخيص مخازن الأدوية البسيطة الموجودة وقت العمل بهذا القانون إذا انتقلت الملكية من الشخص المرخص إليه فيها إلى أى شخص آخر لآى سبب من أسباب نقل الملكية كما يأنى الترخيص إذا نقل المخزن من مكانه الحال إلى مكان آخر وتعتبر الرخص الحالية شخصية لأصحابها ولا يجوز إشراك أحد في ملكيتها .

مادة ٩٠ — تعطى مهلة قدرها ٢٤ شهرا من تاريخ العمل بهذا القانون لوسطاء الأدوية لتسجيل جميع المستحضرات الصيدلانية المستوردة التى يمثلون مصانفها وفقاً لأحكام المادتين (٥٩) و (٦١) من هذا القانون أو لتصفيتها .

كما تعطى مهلة قدرها ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون لأصحاب المحال التى تنجر فى النباتات الطبية لتعيين مدير صيدلى بها وإلا ألغى الترخيص إداريا .

الفصل الثامن

أحكام ختامية

مادة ٩١ — يجوز لوزير الصحة العمومية أن يمنح تراخيص وقتية لفتح صيدلية أو أكثر فى المصايف أو المشاقى المؤقتة وفقاً للحاجة وبالشروط التى تراها وزارة الصحة العمومية .

مادة ٩٢ — إلى حين صدور دستور الأدوية المصرى تعتبر أحدث طبعة من دستور الأدوية الفرنسى والبريطانى والإمبريكي والألماني والسويسرى والإيطالى دساتير أدوية رسمية فى جمهورية مصر .

مادة ٩٣ — تعتمد الجداول الملحقة بهذا القانون وتعتبر مكملة له . ويجوز لوزير الصحة

العمومية أن يصدر قرارا بإضافة أية مادة أخرى إليها . كما له أن يحذف منها أية مادة تكون مدرجة بها .

وتنشر تعديلات الجداول في الجريدة الرسمية ولا تعتبر جزءا من الجداول المذكورة إلا بعد ٣٠ يوما من تاريخ نشرها .

مادة ٩٤ — لا يخل هذا القانون بأى حكم من أحكام القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٩٥ — يلغى المرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ١٩٤١ الخاص بمزاولة مهنة الضيعة والاتجار في المواد السامة وكذا كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٩٦ — على وزراء الصحة العمومية والعدل والداخلية والمالية والاقتصاد ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون . ويعمل به بعد مضي ستين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر بديوان الرئاسة في ١٤ رجب سنة ١٣٧٤ (٩ مارس سنة ١٩٥٥) .

الجدول الأول

المواد السامة

وهي المواد الواجب حفظها في أماكن منعزلة ومغلقة ومكتوب عليها « مواد سامة » ويرسم عليها جمجمة وعظمتان وهي :

الزرنينخ — مشتقاته ومركباته	كوداين وأملاحه
الأتيمون — مركباته ومشتقاته	الكونين وأملاحه
الزئبق — مركباته ومشتقاته	الكوتارنين وأملاحه
حمض سيانديك وأملاحه .	الإميتين وأملاحه ومشتقاته
درة خائق الذئب — خلاصتها وصيغتها	هوماتروبين وأملاحه
أكوتين	اليوهمين وأملاحه
البلادونا وخلاصاتها	الكوكا أوراق وثمار وخلاصتها وصيغتها
أنواع الديجيتالا وجليكوزيداتها الفعالة	البروسين وأملاحه
فول السكلابار	التريدون
الازيرين وأملاحه	الادرينالين وأملاحه
أنواع الاستروفانتوس وجليكوزيداتها الفعالة	حمض الاوكساليك وأملاحه
الجاپوراندى واشباه قلوباته الفعالة	اليود
الديونين	أملاح الفضة

البكروتوكسين	فورمالين
الساين (الاهل) وزيته الطيار	فينيلين دايامين (ميتا وبارا)
السب الرو وزيته الطيار	كريسول وكريسيلات الصودا
اللوييليا وخلاصتها	الالوين ومشتقاته
اللويلين وأملاحه	سينكوفين ومشتقاته
الكورار	زيت الشولموجرا
أملاح الثاليوم	الحلاح
جيسسيوم (الياسين الأصفر) واشباه قلوياته	الكولشيسين وأملاحه
الساباديليا واشباه قلوياتها الفعالة	الداتورة وخلاصتها
الارجوت واشباه قلوياته الفعالة	السكران وخلاصته
اتروين وأملاحه	الفينول
ثلاثي برومور مشيل الكحول	حمض البكريك
فوسفيد الزنك	الجوز المقيء وخلاصته
الساتونين	السلفانيل أميد ومشتقاتها (مركبات السلفا ومشتقاتها)
المخدرات الموضعية والمخدرات العامة	الهيوسين وأملاحه
أملاح الرصاص	الهيوسيامين وأملاحه
البروم	النيكوتين وأملاحه
كلورال ايدرات	الباباقرين وأملاحه
نريت الاميل	الاستركنين وأملاحه
البيريدين	اريكولين وأملاحه
مشتقات الاكريدن	التياين وأملاحه
زيت الكونو بوديوم	التيوكوزارين وأملاحه
زيت هيدرو كاريس ومشتقاته	عرق الذهب وخلاصته
زيت حب الملوك	حمض الباربوتوريك وأملاحه ومشتقاته
امينوبيرين وأملاحه	الباريوم وأملاحه
الزراح وصيفته	كاريا كول
الكاثاريدن	الأوبان
بودوفيلين	

الجدول الثاني

المواد الآتية والمستحضرات الصيدلانية للجهاز التي تحتوى على إحداها يجب ألا تصرف من الصيدليات إلا بصفة طبية ولا يتركز الصرف إلا بتأشيرات كتابية من الطبيب .
الأدريناлин للحقن .

مواد التخدير العامة والموضعية فيما عدا مستحضراتها التي تستعمل من الظاهر وكذلك ماء الكلوروفورم وروح الإثير .

أشباه قلوبات الأفيون وأملأها ومشتقاتها فيما عدا البافارين عمومًا والديونين والكوداين في الاستعمال بطريق الفم والاستعمال من الظاهر .

الزراريج (الزراح) فيما عدا المستحضرات التي تستعمل من الظاهر .

زيت حب الملوك - كورار وأشباه قلوباته ومشتقاته وأملأها .

أملاح حمض السيانيديك فيما عدا المستحضرات المستعملة من الظاهر .

حمض السيانيديك فيما عدا المستحضرات المحتوية على أقل من ١٥ د. / منه .

الديجيتالابا أنواعها - أوراق - مسحوق - صبغة - خلاصة وأصولها الفعالة والمركبات الجلوكوزية .

خلاصة الغدة الدرقية والثيروكسين - أملاح الأتيمون ومشتقاتها .

الاميتين وأملأها فيما عدا المستحضرات التي تحتوى على أقل من ١ د. / من الإميتين

أملاح الأتيمون ومشتقاته .

أشباه قلوبات اليامين الأصفر وأملأها .

الكوكا - أوراق وثمار ومسحوق نقيها عدا المستحضرات التي تحتوى على أقل من ١ د. / في الألف من أشباه القلوبات .

أملاح ومركبات الزئبق للحقن .

خلاصة وصبغة جذور القطن وأصولها الفعالة .

البيوروبال والأهل والسندب وأوراقها ومساحيقها وجذورها .

مشتقات حامض البريتوريك .

الأرجوت ومركباته .

الاستروفانتين ومركباته .

جميع المستحضرات التي تحتوى على مواد مخدرة بنسبة أقل من اثنين في الألف من المورفين أو الكوكاين .

مركبات السلفا جميعها ماعدا السلفا قليلة الامتصاص مثل : السلفاجوانايدين والسلفا سكسانين
والسلفا تالدين وكذا مركباتها المستعملة من الظاهر :

الشيوراسيل ومركباته .

التاليوم استات ومركباته — البكروتوكسين ومركباته .

الكورتيزون وما يشابهه في المفعول .

أملاح الزرنيخ ومركباته ومشتقاته .

الكونيم ومركباته .

برومور أو كلورور ثلاثي إيتيل النوشادر أو ما يماثلها في المفعول وكذا المركبات الأخرى
التي تستعمل في ارتخاء العصب السمبثاوي .

المواد المدرجة في الجدول ٢٠١ من قانون المخدرات رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ .

الهيبارين وما يشابهه في المفعول .

الأدوية المجهزة فيما عدا الكينين وأملاحه .

الاستركنين وأملاحه .

حقن البتيوترين وما يشابهها في المفعول .

المرمونات للحقن ماعدا الأنسولين .

مركبات جوزة الطيب .

الحقن المستعملة عن طريق النخاع .

مستحضرات المصادات الحيوية فيما عدا البنسلين وكذلك مستحضراتها المستعملة من الظاهر .

الجدول الثالث

المخدرات

وتشمل المواد والمستحضرات المعتبرة مخدرة طبقا لأحكام القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢
والتي يجب أن تغزل وتحفظ في دولايب خاص يكتب عليه كلمة (مخدرات) كما يجب أن تكون
الصيدلية مزودة على الدوام ببعض الأمبولات المخدرة :

الجدول الرابع

الأدوية التي يجوز للصيدلي صرفها بموجب تذكرة محررة بمعرفة المولدة :

(١) المظهرات الموضعية مثل اللينول والديتول وما يماثلها .

(٢) محلول حمض البكريك .

- (٣) محلول برمنجات البوتاسا ١ في الخمسة آلاف على الأكثر .
- (٤) محلول نترات الفضة ٥ ٪ على الأكثر .
- (٥) محلول اليود ٥ ٪ على الأكثر .
- (٦) حبوب وشراب الكاسكارا .
- (٧) جلسرين اكتيول إلى ١٠ ٪ وأقاعه .
- (٨) قطرة أرجيول وبروتارجول .
- (٩) قطرة السلفا لغاية ١٠ ٪ .
- (١٠) محلول ميركروكروم .
- (١١) درماتول مسحوق .
- (١٢) بودرة السلفا المعقمة .
- (١٣) البنسلين .
- (١٤) تركيبات دوش مهبلي من دستور الأدوية للمستشفيات المصرية .
- (١٥) أنبول أرجوتين .

الجدول الخامس

المواد البسيطة التي يصرح بالاتجار فيها في مخازن الأدوية البسيطة .

ولا يصرح بالاتجار في مواد أخرى أو تجزئتها أو حيازتها في مخازن الأدوية البسيطة سوى ما هو مذكور في الجدول المبين بعد . ويشترط أن تكون هذه الأصناف داخل عبوات محكمة الغلق ومبينا عليها اسم الصنف وكميته والثن واسم المؤسسة الصيدلية الواردة منها وعنوانها واسم الصيدلي محضر أو مجزىء الصنف ويشترط أن تباع في عبواتها الأصلية ومحظور تجزئتها في مخازن الأدوية البسيطة :

بيكربونات الصودا — ورق بوكو	زيت لوزحلو — زيت خروع — مانزيا مكلسة
زهر بابونج — مسحوق لحم نباتي — درماتول	سكرالمن — بارافين سائل — ماء أكسوجين
لازقة أمريكاني واللازقات الأخرى ما عدا	سائل قاتل للحشرات — مسحوق العرقسوس
المحتوية على مواد سامة أو مخدرة	المركب — خشب المر — لبخة الكاولين
روح النعناع — ورق السينامكا وقرونة	شراب التين — كراوية — ينسون — قرفة
أوراق الخبيزة — كبريت مسحوق	شمع بيسيظ — كحول نقي
ملح انجليزي — سلفات صودا — طلق	بنور السكتان ومسحوقه — نقتالين
سائل مطهر (عام) — زيزفون — جلسرين	أربطة شاش — قطن طبي — لنت

سترات الصودا الفوارة الجاهزة	زيت كافور — زبدة كاكو — قازلين في أمبوبة
المياه المعدنية في زجاجاتها الأصلية	شواشي الأذرة — المر — خطمية — شراب
بستليا صمغية	شيسكوريا — أدوات الزينة — شاش معقم —
بستليات مما تحتوي على يوكالبتوس أو نعناع	شاش يودو فورم — حبوب كبريتات الكيينين
أو عرقسوس أو قطران	أعناق الكريز — عنب الديب — حبوب الراوند
لانولين في أنبوبة — أقراص الاسبرين	الصابون الطبي — قانيليا — مرهم زنك ١٠٪
زهور البنفسج — مسحوق الحبيرة	في أنبوبة — مرهم بوريك ١٠٪ في أنبوبة
حبوب الكاسكارا ساجرادا	مرهم اكتيول ١٠٪ في أنبوبة
قطرات العين الجاهزة — شعير لؤلئ	مرهم كبريت ١٠٪ في أنبوبة
مقياس حرارة — كيس خصية — ثدي صناعي	محلول اليود ٢٪ — عجائن الاسنان
أدوات طبية — حبة الثدي — حقنة شرجية	

الجدول السادس

المواد القابلة للاحتراق والمواد المفرقة والخطرة والحد الأقصى للكميات التي يجوز تخزينها في المؤسسات الصيدلانية والمحال المرخص لها بالتجار في المواد الصناعية.

عدد	المواد القابلة للاحتراق :	عدد
٢٠ كيلو حامض النتريك .	٢٠ لتر أسيتون .	
٢٠ كيلو حامض الكلورودريك .	٢٠ د بزين .	
١٠ لتر كحول بدرجة ١٠٠	١٠ د إثير .	
٥٠ لتر كحول بدرجة ٩٥	٢٠ د تربنتينا .	
٥٠ لتر كحول عادي .	٥ د سلفور الكربون .	
٢٠ لتر كحول أميليك .	٥ د إثير الكربون .	
٢٠ لتر فورمول .	١٠ د كلوديون .	
١٠ لتر كلوديون مرن .		
١ كيلو قطن البارود القابل للتفجير .	المواد القابلة للفرقة :	
٥ كيلو نترات الصودا .	٢ كيلو كلورات الصودا .	
٢٥٠ جرام نيترو جلسرين .	٥ كيلو كلورات البوتاسا .	
٢٥٠ جرام حامض البكريك .	٥ كيلو نترات البوتاسا .	
١٠ كيلو حامض الفورسفوريك .	المواد الخطرة :	
١ كيلو نيترو هيدرو كلوريك .	٢٠ كيلو حامض البكريتيك .	
٥ كيلو حامض الخليك .		

ولتخزين هذه المواد يجب اتباع الشروط الآتية :

- (١) توضع كل مجموعة من هذه المجموعات الثلاثة على حدة داخل صناديق من الخشب بها طبقة سميكة من الرمل الأصفر الناعم .
- (٢) توضع صناديق المجموعات الثلاث داخل دولا ب مستقل مقسم إلى ثلاث أقسام رأسية بكل قسم مجموعته وهذا الدولا ب مقبوع للتهوية تغطي من الداخل بشبك من السلك الضيق النسيج ويوضع عليها لافتة مكتوب عليها (مواد خطرة) .
- (٣) توضع جميع السوائل داخل زجاجات سميكة مغلقة بإغلاقاً محكماً وباقي المواد داخل عبوات مناسبة مغلقة .
- (٤) تملأ جميع الزجاجات والعبوات خارج مكان تخزينها .
- (٥) يوضع حامض البكريك داخل دولا ب السموم منعزلاً عن المواد السامة الأخرى .
- (٦) توضع هذه المواد في جهة واحدة من المحال المرخص بها وبطريقة تجعل الوصول إليها سهلاً من الشارع وبعيداً عن مكان إشعال النار .
- (٧) ضرورة وجود جهاز إطفاء رشوى سعة ٢ جالون مع وضعه في مكان قريب .

الجدول السابع

جدول العطارين

وهو عبارة عن أصناف العطارة النباتية ومتحصلاتها التي يمكن للعطارين الاتجار فيها طبقاً للوصفات التي تقررها وزارة الصحة وهي :

حنه بغدادى — خزامة — خلنجان	بخور محوج — بذر زجلة — بذر سفرجل
خميرة العرب — دار صيني نمرة ١ و ٢	بذر قطوله — بذر كثنان حصا وناعم
رساس حموى — ريجان	مستكة لادن — بن أصناف
زر ورد مرا كشي وعادة	بهار ناعم وحصا — بهل — تراب لبان
زعتر — زعفران أفرنكي — زعفران مغربي	تمر هندي أسود نمرة (١)
زنجبيل هندي أبيض — زنجبيل هندي أحمر	تمر هندي مندراس أحمر
زنجبيل ياباني أبيض — زنجبيل ناعم	تمر هندي بقشرة بيضاء
زهر بنفسج — سحاب حصا — سحلب ناعم	تين فيل — جاري أفرنكي أصناف ملوز
سكر أحمر وأخضر — سكر نبات مصري	جاري بلدي — جاري تناصري
سنامكي أصناف — سندزake — شمر	حبة البركة شامي وقبرضي وبلدي
شبية نمرة ١ و ٢ — صابون نايلسي أصناف	جهان — حبة خضرة — حبة عالية
صبر هندي — صبر أفرنكي	حفش مر — حنة نمرة ١ و ٢ و ٣

صنغ طلع — صنغ هشاب عربى	كرىزا بلدى — كرىزا شامى
شندل نمره ١ و ٢ — عرق جناح	كون بلدى — كون شامى — كون قبرضى
عرق حلاوة تركى وشامى — عرقسوس ناعم	كون كرماني — كنف مريم
عرقسوس حطب — عصفر — عناب	كيننا نمره ١ و ٢ — لادن سن
عازروت — عود أبيض — عود	لادن فص ١ و ٢ — لادن فص مشط
عود قابلى نمره ١ و ٢ — فاسوخ — فلفل أسود	لادن وسط عادة — لادن وسط مشط
فلفل أحمر نمره ١ — فلفل أحمر سالونيك	لبان ذكر عادة — لبان نمره ١
قشر صمغ — قرض — قرقة حصا	لبان ذكر لقط
قرقة ناعمة — قرنفل نمره ١ — كافوردة	لبانة شامى — ليف أبيض — مرسين
كبابا أفرنكى — كبابا هيندى — كبريت جمال	مر جيجمة — مر فص — محلب تركى
كبريت عامود حصا — كبريت عامود ناعم	مستكة تركى نمره ١
كثيرة أكسترا — كثيرة نمره ١	مغات خشب — مغات ناعم
كثيرة حمراء — كراوية شامى	نخوة هيندى — نعناع ورق — هيل جينشى
كراوية مغربى وكراوية هيندى	ينسون — جب رشاد
كر كديه — كركم حصا — كركم نمره ١ و ٢	

الجدول الثامن

جميع المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التى تستعمل فى الصناعة بوجه عام أيا كان شكلها والتى يصدر بتنظيم الاتجار فيها قرار من وزير الصحة .

مذكرة إيضاحية

لما صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ واستقر العمل بأحكامه أكثر من ثلاثة عشر عاماً ثبت للزاولين لمهنة الصيدلة والمتجرين فى الأدوية والتأمين على تنفيذ القانون ومن تسرى عليهم نصوصه بوجه عام أن الحاجة ماسة إلى الإسراع فى تعديل أحكامه بما يتفق وروح العدالة والمساواة التى نادى بها العهد الجديد . فتوجهوا برغبتهم إلى مجلس قيادة الثورة فلما درست هذه الرغبة وثبتت لقيادة الثورة أن القانون فعلاً بحاجة إلى تعديل كلفت وزارة الصحة العمومية بالنهوض بهذا الواجب فشكلت لجنة لهذا الغرض اسندت رئاستها للسيد وكيل الوزارة المساعد وضمت نخبة من الصيادلة ذوي الدراية بأحكام القانون القائم ومنهم تقيب الصيادلة ، وسارت اللجنة فى إجراءات التعديل واستوحت فى ذلك روح العدالة وصالح الجمهور مستهلك الدواء للتخفيف عن كاهله بقدر المستطاع كما راعت مصالح الزاولين لمهنة الصيدلة واستمعت إلى مطالب كل الطوائف ذات الاتصال بالأدوية

وصنعها والاتجار فيها فاستدعت اليها مندوبا عن مسانع الأدوية وآخر من المستوردين وممثلين لأصحاب المخازن وتناولت بالدرس والفحص كل ما قدم اليها من مقترحات ومطالب وأقرت من ذلك جميعا كل ما يحقق المصلحة العامة ويسير الأغراض التي قصد من تغيير القانون تحقيقها ، ولعل من أبرز ما راعته اللجنة أن يأتي القانون شاملا لكل الأحكام المنظمة لمزاولة المهنة وحمايتها من الدخلاء حتى يتوفر للجمهور الدواء بأيسر الوسائل وأضمنها وبأرخص الأسعار وقد حرصت اللجنة على إبعاد المنافسة غير المشروعة عن محيط التعامل في هذه المهنة ذات الطابع المتميز لارتباطها الوثيق بصحة الجمهور وحياة المرضى بنوع خاص .

ولقد رأت اللجنة أن تكون الأحكام ذات الضبعة الواحدة والارتباط بمجموعة في باب واحد تجنباً لما لوحظ في القانون القائم من تناثر الأحكام وتعددتها وتكرارها في تناثر وتضارب أعتقد القانون صفة الاتفاق والمساواة في المعاملة في كثير من مواضعه وذلك على التفصيل الآتي :

أولاً — في شروط مزاولة مهنة الصيدلة :

استهل المشروع المعروض ببيان الشروط الواجب توافرها فيمن يسمح له في مزاولة هذه المهنة بجمهورية مصر فحددت بالتفصيل شروط الجنسية والمؤهلات الدراسية المضرية والأجنبية والضمانات التي تكفل القيد في سجلات وزارة الصحة ونقابة الصيدالة كلها توافرت مقومات هذا القيد للمصريين والأجانب — كما ربط هذا القانون بين سجلات الوزارة وسجلات نقابة الصيدالة حتى يكون القيد في كليهما على الوجه الصحيح فلا يسمح بتقيد عضو في النقابة ما لم يكن تقيد اسمه في سجلات مزاولة المهنة بالوزارة كما أوجب القانون على النقابة أن تخطر الوزارة بقراراتها التأديبية النهائية فيكون للوزارة الإشراف على تنفيذ تلك القرارات سواء بالشطب من السجلات أو الوقف عن العمل أو غير ذلك من القرارات التأديبية توثيقاً للتعاون بين الوزارة والنقابة في هذا الجانب .

ثانياً — أفرد القانون باباً خاصاً للمؤسسات الصيدلانية استمله بتعريف شامل لها — ثم أعقب التعريف بوضع أحكام عامة لكل المؤسسات الصيدلانية وذلك بتحديد شروط وإنشاء وإدارة هذه المؤسسات والطريق للحصول على الترخيص اللازم لإدارتها وكيفية إلغائه هذه التراخيص ثم الشروط الصحية الواجب توافرها في كل مؤسسة رعاية لصالح العاملين فيها والمترددون عليها وشروط المحافظة على الأدوية وصيانتها من التلف وحدد المسؤولين عن صلاحيتها كما نظم طرق تصفية المؤسسة إذا قدر للترخيص إلغائه لأي سبب كان .

وزيادة في الإيضاح أفرد مشروع القانون باباً خاصاً لكل نوع من أنواع المؤسسات الصيدلانية على حدة وذلك على الوجه الآتي :

١ — تعتبر الصيدليات العامة أهم المؤسسات الصيدلانية ولها مركز الصدارة في أحكام القانون لأنها المصدر الوحيد الذي يستوفى منه جمهور المرضى حاجته إلى الدواء . لهذا أفسح القانون الحال مجال لإنشاء الصيدليات وزيادة عددها بعد أن كان القانون القائم يخص لكل اثني عشر ألفاً

من السكان صيدلية واحدة . وجعل المشروع حق فتح الصيدليات مباحا مع مراعاة ألا تقل المسافة بين صيدلية وأخرى عن مائة متر .

وقد رتب المشروع في أحكامه نظام تداول الأدوية في الصيدليات خصوصا العام منها إذ قصر بيعها على من يحمل تذكرة طبية وكذلك الشأن بالنسبة للأدوية التي تحتاج في الاستعمال إلى إشراف طبي خاص تسمح للجمهور بالتزود بحاجته من الأدوية الجاهزة التي لا تحتوى مواد سامة ولا يخشى الضرر من استعمالها دون حاجة إلى تذكرة الطبيب تيسيرا له وتخفيفا عن كاهله خصوصا وقد تقدم الوعي الصحي العام بدرجة تسمح بهذا النوع من التيسير المعمول به في سائر الأمم المتحضرة .

كما نظم المشروع ساعات العمل .

ب — الصيدليات الخاصة :

وقد تكلم المشروع عن الصيدليات الخاصة — وعما يسرى بشأنها من أحكام ومن يصرف لهم الدواء من تلك المؤسسات فقصر ذلك على المرضى الذين يعالجون بالمؤسسة العلاجية التي ألحق بها صيدلية خاصة تجزبا لمنافسة هذه المؤسسات للصيدليات العامة إذا ترك للأولى حق بيع الدواء للجمهور بوجه عام .

ثالثا — وسطاء الأدوية :

تعتبر مصر من أكثر الأمم استيرادا للأدوية فهي تنفق الملايين من الجنيهات سنويا في شرائها من الدول الأجنبية ولذلك نشط أصحابها رؤوس الأموال لاستغلال أموالهم في هذا النوع من الاستيراد . لذلك حرص القانون على تنظيم كيفية الاستيراد وشروط خزن الأدوية المستوردة المنتجة محليا لدى هؤلاء الوسطاء والتصرف فيها بالبيع ورتب القانون الأحكام الخاصة بطريقة مسك الدفاتر لقيد الوارد والمنصرف من جميع الأدوية وأوجب أن يكون الدفتر مرقوما برقم مسلسل ومختوما بخاتم وزارة الصحة العمومية .

رابعا — مخازن الأدوية :

وأورد المشروع أحكاما لمخازن الأدوية فلا يمنح الترخيص في فتح مخزن أدوية إلا في المديرية والمحافظات التي بها صيدليات وقد حدد المشروع ساعات العمل فيها بما يتفق مع ساعات العمل في الصيدليات ضمانا للتعاون بين المؤسساتين وحرّم المشروع على المخازن بيع الأدوية للجمهور حتى يستوفى الجمهور حاجته من الصيدلية مساندة لنسب الأرباح التي تقرر لكل فئة من الفئات المشغلة بالتجارة في الدواء وحتى لا يتحول الجمهور عن الصيدليات إلى الشراء من المخازن التي سيكون لديها فرصة البيع بأسعار تقل عن السعر المحدد لبيع الدواء في الصيدلية بعد أن تحصل على ربحها المقرر لها مما قد يؤدي في النهاية إلى كساد الصيدليات لانصراف الجمهور عنها رغما عما يتعرض له الجمهور من الضرر بالشراء من المخازن نظرا لأن الذي يقوم بالبيع فيها فئة من غير الصيادلة . ثم رتب

مشروع القانون الاحكام الخاصة بطريقة مسك الدفاتر لقيد الوارد والمنصرف من المواد التي تجر فيها هذه المخازن .

خامسا — محال الاتجار في النباتات الطبية :

نظم المشروع حكما خاصا أوجب به على أصحاب هذه المحال أو على كل من يريد فتح محل منها أن يحصل مقدما على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية . وذلك نظرا إلى أهمية هذه النباتات من الوجهة الطبية فيما عدا أنواع معينة منها إفرادها جدول مستقل ملحق بالقانون إذ رأت الوزارة في هذه الأنواع أن لا خطورة في تداولها بمعرفة المحال العادية ثم أوجب المشروع على أصحاب هذه المحال أن يكون البيع قاصرا على الصيدليات ومخازن الأدوية ومصانع المستحضرات الصيدلية والهيئات العلمية .

سادسا — مصانع المستحضرات الطبية :

ورغبة في النهوض بصناعة الأدوية ورفعها إلى المستوى الذي بلغته الدول المنتجة للأدوية في الخارج فقد حرص المشروع على تنظيم أحكام الرقابة على هذه الصناعات ذات الأهمية حتى يكون إنتاج الأدوية محليا وبنيلا فعالة للحد من سيل الأدوية المستوردة من الخارج فأوجب القانون على كل مصنع أن يكون به معملا للتحاليل مستوف لكل الشروط اللازمة لذلك تسند إدارته إلى فني في أعمال التحليل وذلك حتى ترقى بالأدوية المحلية إلى مستواها المنشود .

سابعا — المستحضرات الصيدلية الخاصة والدستورية :

عند المشروع إلى تعريف هذه المستحضرات تعريفا شاملا لسكل أنواعها وأوجب ضرورة تسجيلها قبل السماح بتداولها وهي تخضع في ذلك لرقابة اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية التي يصدر بتشكيلها قرار من وزير الصحة العمومية وذلك للقضاء على الأدوية غير الصالحة للعلاج بحيث لا يسمح بتسجيل أي دواء ما لم يكن له أثر طبي فعال سواء في ذلك المستحضرات الطبية المستوردة أو المنتجة محليا — كما حدد المشروع طرق الإعلان عن هذه المستحضرات للقضاء على الأساليب المضللة التي تؤدي إلى سوء استعمال الأدوية ، ثم أفرد المشروع حكما خاصا أعطى لوزير الصحة العمومية الحق في أن يصدر قرارات بحظر التداول في أية مادة أو مستحضر صيدلي يكون تداوله مائضر بالصحة العامة على أن يكون ذلك بناء على توصية من اللجنة الفنية سالفة الذكر .

ثامنا — استيراد الأدوية :

حدد المشروع الشروط التي يجب مراعاتها في استيراد الأدوية من الخارج وطرق الإفراج عنها من الجمارك والأشخاص الذين يصرح لهم بذلك وما يتبع في تخزين هذه الأدوية بالمناطق الجمركية .

ثاسعا — الأحكام العامة :

حظر المشروع على الصيدلي أن يجمع بين مزاولة مهنة ومزاولة مهنة الطب البشري أو الطب

البيطرى أو طب الأسنان ولو كان حاصلًا على مؤهلاتها . كما حظر الاتجار فى عينات الأدوية والمستحضرات الطبية المعدة للأنعاية أو عرضها للبيع . وحدد المشروع من يعتبر من مأمورى الضبط القضائى فى تطبيق أحكام هذا القانون وفى فصل مستقبل جدد المشروع العقوبات التى تناسب وجسامة كل مخالفة على حدة وجعل للوزارة حق غلق المؤسسات إداريا فى حالة مخالفة بعض أحكام هذا القانون مما يستوجب الإسراع فى هذا الإجراء دون انتظار للأجراءات القضائية التى قد تطول ويترتب على ترك المؤسسة مفتوحة تعريض صحة الجمهور للخطر .

وقد الحق بالقانون جداول بالأدوية التى تسرى عليها أحكامه .

عاشراً — أحكام وقتية :

ولقد حرص مشروع القانون على المحافظة على بعض الحقوق القائمة فى ظل القانون القديم وذلك حرصاً على مصالح وحقوق الأهلىن .

وأقر المشروع نصاً خاصاً بالآتمنع رخص جديدة بفتح مخازن الأدوية البسيطة وذلك لأن القانون الجديد قد اتجه إلى إفساح مجال إنشاء الصيدليات بشكل لم يعد معه مجال إلى الإبقاء على هذه المخازن أو إلى إنشائها من جديد خصوصاً وقد ثبت أن أصحابها يخرجون على القانون باتجارهم فى أصناف غير التى حددت لهم فى الجدول الملحق بالقانون وبديهى أن تقرير إلغاء هذا النوع من المخازن لا يمس بحقوق المالكين الحاليين لها فالمشروع الجديد يترك لهم حق الإستمرار فى ملكيتها حتى تنتهى هذه الملكية بالوفاة أو بالبيع أو بأى تصرف ناقل للملكية .

ثم أعطى المشروع مهلة قدرها ٢٤ شهراً من تاريخ العمل بهذا القانون لوسطاء الأدوية لتسجيل جميع مستحضراتهم الصيدلية وفقاً لأحكام القانون الجديد . كما منح مهلة قدرها ستون يوماً لأصحاب المحال التى تتجر فى النباتات الطبية لتعيين مدير صيدلى بها وإلا ألغى الترخيص إدارياً .

وأورد المشروع نصاً خاصاً يسمح للفلسطينيين اللاجئين إلى مصر للإقامة فيها بسبب ظروف بلادهم . الحق فى مزاوله مهنة الصيدلة فى جمهورية مصر بشرط حصولهم على الدبلوم المتخصص عليه فى القانون مع إعفائهم من أداء الإمتحانات المقررة لذلك وذلك لمدة أقصاها سنة قابلة للتجديد .

حادى عشر — أحكام ختامية .

ولقد قرر المشروع فى هذه الأحكام الختامية حق وزير الصحة العمومية فى منح تراخيص وقتية لفتح الصيدليات فى المصايف والمشايق المؤقتة وفقاً للبحاجة وأشار إلى اعتماد أحدث الطباعات من دساتير الأدوية فى فرنسا وبريطانيا وأمريكا وألمانيا وسويسرا وإيطاليا باعتبارها دساتير رسمية فى جمهورية مصر وذلك لحين صدور دستور الأدوية المصرى .

ويتشرف وزير الصحة العمومية بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغاً فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الأمة ونجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ (١)

بإضافة فقرة إلى المادة ٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣
الخاص بالمعادلات الدراسية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ٣٧٧
لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فقرة جديدة
نصها الآتي :

« ويقصد بالموظفين المنصوص عليهم في الفقرة السابقة الموظفون المعينون بصفة دائمة على
وظائف دائمة داخل الهيئة دون الموظفين المؤقتين أو الموظفين المعيّنين على وظائف مؤقتة
أو المستخدمين الخارجين عن الهيئة أو عمال اليومية ،

مادة ٢ — لا تخل أحكام المادة السابقة بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والأحكام
والقرارات النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية واللجان القضائية .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ العمل
بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

صدر بديوان الرئاسة في ٢١ رجب سنة ١٣٧٤ (١٦ مارس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية ونص في المادة الثانية منه على أن حكم المادة الأولى لا يسرى إلا على الموظفين الذين عينوا قبل أول يوليو سنة ١٩٥٣ وكانوا قد حصلوا على المؤهلات المشار إليها في المادة الأولى قبل ذلك التاريخ أيضا وبشرط أن يكونوا موجودين بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذ هذا القانون .

وقد ثار الخلاف عند تطبيق أحكام هذا القانون حول تحديد من ينصرف إليهم حكم المادة الثانية المشار إليها وما إذا كان المقصود به طوائف الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة وبصفة دائمة أم أنه ينطبق عليهم وعلى المستخدمين الخارجين عن الهيئة وعمال اليومية والموظفين المؤقتين والمعينين لأعمال مؤقتة .

ولما كان قصد المشرع من المادة الثانية هو تطبيق أحكام قانون المعادلات الدراسية على الموظفين المعيّنين بصفة دائمة على وظائف دائمة الذين استوفوا شرائط تطبيق هذا القانون دون غيرهم من الموظفين المؤقتين أو الموظفين المعيّنين على وظائف مؤقتة أو المستخدمين الخارجين عن الهيئة أو عمال اليومية نظرا لأن هذه الطوائف تنظم قواعد توظيفهم أحكام خاصة لا تتفق في مجموعها والقواعد التي استنتجها قانون المعادلات الدراسية ويؤكد هذا المعنى ما ورد بالمادة الأولى من القانون المشار إليه من أنه استثناء من أحكام هذا القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

لذلك رأى استصدار هذا القانون بتفسير المقصود من حكم المادة الثانية المشار إليها على الوجه المتقدم بإضافة فترة جديدة إليها على أن يسرى حكمها من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية . ويتشرف وزير المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بالصيغة التي أرتأها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة
بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالبند ١ من كل من المواد ٤ و ٦ و ٩ وبالمادة ٣٣ وبالبند ١ من المادة
٥٤ وبالبندين ٤ و ٣ من المادة ٤٩ وبالبندين ١ و ٢ من المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
سالف الذكر النصوص الآتية :

« مادة ٤ — بند (١) تنول وزارة التجارة والصناعة وضع أنموذج للعقد الابتدائي لشركات
المساهمة ونظامها ولا يجوز مخالفته إلا لأسباب ضرورية يقرها وزير التجارة والصناعة » .

« مادة ٦ — بند (١) يجب أن يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق غرضها الذي يجب مراعاة
شرط الوحدة والتخصص في شأنه وأن لا يتول في أي حال ما يكون مدفوعا منه عند تأسيس الشركة
عن عشرين ألف جنيه ، ولا تؤسس الشركة إلا إذا كان رأس مالها مكتوبا فيه بالكامل وقام كل
مكتتب بأداء الربع على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية التي اكتب فيها ، ولا يسرى
التقيد المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال على الطلبات التي قدمت لوزارة التجارة والصناعة بالترخيص
في تأسيس شركات مساهمة قبل تاريخ العمل بهذا القانون » .

« مادة ٩ — بند (١) إذا دخل في تكوين رأس مال الشركة المساهمة حصص عينية عند التأسيس
أو عند زيادة رأس المال وجب على المؤسسين أو مجلس الإدارة بحسب الأحوال أن يطلبوا إلى رئيس
المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مركز الشركة تعيين خبير أو أكثر للتحقق مما إذا كانت هذه

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٢ مكرر الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٥٥ .

الحصص قد قدرت تقديرًا صحيحًا ، ولا يجوز أن يتأخر الخبراء في تقديم تقريرهم عن ثلاثة أشهر من تاريخ تكليفهم إلا بناء على إذن من رئيس المحكمة بعد تقديم تقرير مسبب بمبررات التأخير . ويجب أن يتضمن الإذن تعيين أجل لتقديم التقرير . ويقوم المؤسسون أو مجلس الإدارة بتوزيع تقرير الخبراء على المكتتبين أو المساهمين قبل الاجتماع الذي يعقد لمناقشته بأسبوعين على الأقل .

« مادة ٣٣ — فيما عدا عضو مجلس الإدارة المنتدب والعضو الذي يملك ١٠٪ على الأقل من أسهم رأس مال الشركة لا يجوز لمن تبلغ سنه ستين سنة ميلادية أن يكون عضوًا في مجلس الإدارة إلا بعد الحصول على ترخيص خاص من مجلس الوزراء . ويمنح هذا الترخيص لمدة لا تتجاوز المدة المحددة للمضوية وبالنسبة إلى أعضاء مجالس الإدارة الذين بلغوا السن في تاريخ العمل بهذا القانون يجب عليهم الحصول على الترخيص المذكور خلال الثلاثين يوما التالية ، وتسقط عضويتهم بحكم القانون بفوات هذه المدة دون الحصول على الترخيص السالف الذكر . مع عدم الإخلال بمسؤوليتهم عن مدة عضويتهم إن كان لذلك وجه وذلك لحين صدور قرار الجمعية العمومية بإخلائهم منها . »

« مادة ٤٥ — بند (١) — تعلن دعوة المساهمين للجمعية العمومية في صيغتين يوميتين تصدر إحداها باللغة العربية . ويجب أن يحصل الإعلان مرتين وأن يتم الإعلان في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الإعلان الأول وقبل موعد الاجتماع بعشرة أيام على الأقل ويجوز أن توجه الدعوة بخطابات موصى عليها إذا كانت جميع الأسهم اسمية . »

« مادة ٤٩ — بند (٢) بصرف النظر عن الأحكام الواردة بنظام الشركة يجوز للجمعية العمومية أن تنظر في الاقتراحات الخاصة بتعديل النظام إذا كان موضوع الاقتراح قد فصل في إعلان الدعوة وكان الحاضرون يمثلون نصف أسهم رأس المال على الأقل ، ولا يعتبر التعديل مقبولا إلا بأغلبية أصوات الحاضرين . »

« بند (٣) وإذا لم يتوافر في الاجتماع النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة أصدرت الجمعية قرارا مؤقتا بأغلبية أصوات الحاضرين وتدعى مرة أخرى بعد مضي ثمانية أيام على الأقل لإصدار قرار نهائي في التعديل وفي هذه الحالة يكون اجتماعها صحيحا إذا حضره من يمثلون ربع أسهم رأس المال على الأقل ولا يكون القرار صحيحا إلا بأغلبية ثلثي أسهم رأس المال الذي يحوزه الحاضرون . »

« مادة ٩٥ — بند (١) لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين إدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأي عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة سواء أكان ذلك بأجر أم بغير أجر حتى ولو كان حاصلا من الجهة الإدارية التابع لها على ترخيص يخوله العمل خارج وظيفته العامة . ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص في الاشتغال بمثل هذه الأعمال بمقتضى إذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها . »

د بند (٢) ويفصل الموظف الذى يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك كما يكون باطلا كل عمل يؤدي بالمخالفة لحكم الفقرة السابقة ويلزم المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزائنه الدولة .

مادة ٢ — تعدل المادتان ٢٦ و ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر بإضافة فقرتين جديدتين على الوجه الآتى :

د مادة ٢٦ — (فقرة جديدة) كما لا يجوز تعيين أى شخص عضوا بمجلس إدارة شركة تقوم على إدارة أو استغلال مرفق عام إلا بعد الحصول على موافقة من الوزير المشرف على ذلك المرفق أو الوزير المشرف على الهيئة المانحة له ويجب أن تبلغ إليه قرارات مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية بهذا التعيين بكتاب موصى عليه خلال خمسة عشر يوما التالية لصدور القرار وفوات ثلاثين يوما من تاريخ وصول التبليغ دون إبداء الاعتراض على التعيين تعتبر موافقة ضمنية عليه .

د مادة ٢٩ — (فقرة جديدة) ولا يجوز لعضو مجلس إدارة بنك من البنوك أن يجمع إلى عضويته عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان أو التيام بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة فى أيهما .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ٢١ رجب سنة ١٣٧٤ (١٦ مارس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

صدر بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٥٤ القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة متضمنا المبادئ والأسس الرئيسية لتنظيم هذه الشركات مما كفّل استقرار المعاملات . وقد أظهر التطبيق العملى لأحكام هذا القانون الحاجة إلى إدخال بعض التعديلات يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — تنص المادة ٤ من القانون على أن تقوم وزارة التجارة والصناعة بوضع أنموذج للعقد الابتدائى لشركات المساهمة ونظامها والغرض من ذلك هو توحيد الأنظمة التى تسير عليها هذه الشركات .

ولما كان بعض الشركات يحيد عن النظام الموضوع لذلك رأت الوزارة تعديل النص المذكور بما يحقق وجوب مراعاة أحكامه وعدم الخروج عنه إلا لأسباب ضرورية يقرها وزير التجارة والصناعة .

٢ — تنص المادة ٦ على وجوب أن يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق غرضها ولم تعرض

هذه المادة لأى شرط خاص بالغرض مع أن العرف التشريعى قد استقر على أنه يجب مراعاة شرط الوحدة والتخصص فى شأنه وذلك حتى يكون غرض الشركة محمدا بصفة واضحة كى يتسنى للشركة القيام بتحقيقه .

٣ — تنص المادة ٩ على إجراءات خاصة يجب مراعاتها لتقدير الحصص العينية الداخلة فى تكوين رأس مال الشركة . وقد أغفل النص ذكر الحالات التى تدخل فيها حصص عينية عند زيادة رأس مال الشركة إذ فى كثير من الحالات تحدث هذه الزيادة عن طريق اشتراك حصة عينية .

٤ — واستكمالا لبسط رقابة الدولة على مثل هذه الشركات التى تقوم بإدارة واستغلال المرافق العامة رأت الوزارة إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٦ تقضى بعدم جواز تعيين أى شخص عضوا بمجلس إدارة أى من هذه الشركات إلا بعد الحصول على موافقة من الوزير المشرف على ذلك المرفق ويجب أن تبلغ إليه قرارات مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية بهذا التعيين خلال خمسة عشر يوما التالية لصدور القرار بحيث إذا انقضت فترة ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ دون إبداء الاعتراض على التعيين اعتبرت موافقة ضمنية عليه ولهذا النص ما يماثله فى كثير من تشريعات الدول الأخرى .

٥ — حظرت المادة ٢٩ الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من ست شركات من الشركات التى ينطبق عليها هذا القانون . وقد رأت الوزارة أن الاشتراك فى عضوية مجلس إدارة بنك من البنوك أصبح لا يتلاءم معه الاشتراك فى عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان باعتبار أن مصالح هذه الشركات قد تتعارض مع بعضها البعض إذ لكل شركة سياسة معينة قد يضيرها اطلاع شركة أخرى عليها لذلك رأت الوزارة حفظا للائتمان المالى والمصرفى إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٩ تحظر على عضو مجلس إدارة أى بنك من البنوك أن يجمع الى عضويته عضوية مجلس إدارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان أو القيام بأى عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة فى أيهما حتى يقفل الباب فى وجه كل تحايل وفى ذلك أيضا مزايا المنافسة الحرة وعدم تحقيق فكرة الاحتكار أو السيطرة فى الشؤون المالية ذات الأثر البالغ فى الحياة الاقتصادية .

٦ — تقضى المادة ٣٣ بأن كل عضو فى مجلس الإدارة يبلغ سنه السبعين سنة يعتبر متقاعدا فى نهاية السنة المالية التى يبلغ فيها هذه السن وأجازت للجمعية العمومية أن تعيد انتخابه بقرار خاص إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وقد رأت الوزارة رغبة فى إفساح مجال العمل للجميع بما يتفق مع الصالح العام . تحديد سن التقاعد بستين سنة مع جواز الاستثناء من ذلك بقرار مجلس الوزراء حتى يمكنه تقدير مدى الحاجة إلى مثل هذا الاستثناء على أن لا يسرى هذا الحظر على عضو مجلس الإدارة المنتدب والعضو الذى يملك ١٠ فى المائة على الأقل من أسهم رأس مال الشركة باعتبار أن لكل من الشركة والعضو المالك لجزء من رأس المال مصلحة محققة فى الاحتفاظ بعضوية مجلس الإدارة .

٧ — تقضى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية والشركات ذات المسؤولية المحدودة بأن ترسل الشركات صور ما ينشر من اعلانات الدعوة التي توجد للمساهمين لحضور اجتماع الجمعيات العمومية لمصلحة الشركات لنشرها دون مقابل في صحيفة الشركات .

وقد أسفرت التجارب العملية عن استحالة نشر اعلانات الدعوة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية للشركات المساهمة في الموعد المناسب في الأعداد الشهرية لصحيفة الشركات إذ أن الفترة بين النشر عن هذه الدعوة بالجرائد اليومية وموعد انعقاد الجمعية العمومية لا تتجاوز أسبوعين فضلا عن تحديد صفحات العدد الذي يصدر من صحيفة الشركات بحيث لا يزيد عن مائة صحيفة للعدد . لذلك استلزم الأمر تعديل المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ باستبعاد العبارة التي تتضمن نشر الدعوة لحضور الجمعيات العمومية في صحيفة الشركات .

٨ — قررت المادة ٤٩ حق الجمعية العمومية في تعديل نظام الشركة واشترطت لصحة انعقاد الجمعية أغلبية ثلثي رأس المال في أول اجتماع بحيث إذا لم يتوافر هذا العدد أمكن اتخاذ قرار مؤقت يصبح نهائيا في الاجتماع الثاني إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون نصف أسهم رأس المال . وقد تقدم للوزارة الكثير من الشركات مبدية الصعوبات العملية التي تحول دون تطبيق أحكامه إذ لا يتوفر بسهولة حضور أغلبية ثلثي رأس المال . لذلك رأت الوزارة تيسيرا على مثل هذه الشركات تعديل البندين ١ و ٢ من المادة ٤٩ بما يحقق أن تكون الأغلبية المطلوبة في الاجتماع الأول عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس المال وفي الاجتماع الثاني ربع رأس المال .

٩ — حظرت المادة ٩٥ الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين إدارة إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأي عمل أو استشارة فيها سواء أكان ذلك بأجر أم بغير أجر ، وقد لاحظت الوزارة في كثير من الأحوال أن السلطات الإدارية ترخص في الاشتغال لموظفيها خارج نطاق الوظيفة العامة استنادا إلى نصوص قانون التوظيف أو قانون الجامعة وأن هؤلاء الموظفين يعتمدون على مثل هذا الترخيص لاتخاذهم سندا للقول باعتباره تصريحا يخرج عن نطاق تطبيق الحظر ويدعو إلى الترخيص في العمل في شركات المساهمة . لذلك رأت الوزارة تحقيقا لغرض الشارع من تنزيه الوظائف العامة تعديل البندين ١ و ٢ من المادة ٩٥ بما يحقق المقصود من سريان الحظر على الموظفين في الاشتغال في الشركات المساهمة في أي عمل ولو كانوا حاصلين من الجهة الإدارية على ترخيص بقبول العمل خارج الوظيفة على أن يضاف إلى جزاء فصل الموظف المخالف بطلان العمل الذي يؤدي بالمخالفة لهذا الحكم والإزام المخالف بأن يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزائنه الدولة .

وتحقيقا للأغراض المتقدمة أعدت وزارة التجارة والصناعة مشروع القانون المرافق الذي تنشر بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ (١)

في شأن تنظيم مجلس الدولة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء المحاكم الإدارية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

المادة الأولى — يستبدل بأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ والقانون رقم ١٤٧
لسنة ١٩٥٤ المشار إليهما ، النصوص المرافقة .

المادة الثانية — على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ،
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٨ رجب سنة ١٢٧٤ (٢٣ مارس سنة ١٩٥٥) .

قانون مجلس الدولة

مادة ١ — يكون مجلس الدولة هيئة مستقلة تلحق برئاسة مجلس الوزراء .

تكوين المجلس

مادة ٢ — يتكون مجلس الدولة من :

(أ) القسم القضائي .

(ب) القسم الاستشاري للفتوى والتشريع .

ويشكل المجلس من رئيس ومن وكيلين أحدهما للقسم القضائي والآخر للقسم الاستشاري
وعدد كاف من الوكلاء المساعدين والمستشارين والمستشارين المساعدين والنواب والمندوبين .

(١) نمر بالوقائع المصرية العدد ٢٥ مكرر الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ .

الباب الأول — القسم القضائى

الفصل الأول — الترتيب والتشكيل

مادة ٣ — يؤلف القسم القضائى من :

(أ) المحكمة الإدارية العليا .

(ب) محكمة القضاء الإدارى .

(ج) المحاكم الإدارية .

(د) هيئة مفوضى الدولة .

مادة ٤ — يكون مقر المحكمة الإدارية العليا ومقر محكمة القضاء الإدارى فى القاهرة .

ويرأس المحكمة الإدارية العليا رئيس المجلس وتصدر أحكامها من خمسة مستشارين .

ويرأس محكمة القضاء الإدارى وكيل المجلس للقسم القضائى وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين .

مادة ٥ — يكون مقر المحاكم الإدارية فى القاهرة وفى الإسكندرية ويجوز إنشاء محاكم إدارية فى المحافظات الأخرى والمديريات بقرار من مجلس الوزراء .

ويكون لهذه المحاكم وكيل مساعد يعاون رئيس المجلس فى القيام على تنظيمها وحسن سير العمل فيها .

وتصدر الأحكام من دائرة ثلاثية برئاسة نائب على الأقل وعضوية اثنين من المندوبين الأول على الأقل .

مادة ٦ — يكون لكل وزارة أو مصلحة عامة أو أكثر محكمة إدارية أو أكثر يعين عددها وتحديد دائرة اختصاص كل منها بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة .

مادة ٧ — تؤلف هيئة مفوضى الدولة من وكيل مساعد رئيسا ومن مستشارين ومستشارين مساعدين ونواب ومندوبين .

ويكون مفوضو الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا من درجة مستشار مساعد على الأقل ولدى محكمة القضاء الإدارى من درجة نائب على الأقل .

الفصل الثانى — الاختصاصات

مادة ٨ — يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية ويكون له فيها ولاية القضاء كاملة .

أولا — الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الإقليمية والبلدية .

ثانياً — المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم .

ثالثاً — الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح علاوات .

رابعاً — الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

خامساً — الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم من غير الطريق التأديبي .

سادساً — الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .

سابعاً — الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم .

ويشترط في الطلبات المنصوص عليها في البنود د ثالثاً ، ود رابعاً ، ود خامساً ، ود سادساً ، أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطة الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين أو اللوائح .

وكل ذلك بحيث تختص محكمة القضاء الإداري وحدها بالفصل نهائياً فيما نص عليه في البندين د أولاً ، ود سادساً ، وتختص بالاشتراك مع المحاكم الإدارية بالفصل فيما نص عليه في البنود د ثانياً ، و ثالثاً ، ود رابعاً ، ود خامساً ، ود سابعاً .

مادة ٩ — يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المادة السابقة إذا رفعت إليه بصفة أصلية أو تبعية .

مادة ١٠ — يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره في المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو بأي عقد إداري آخر .

مادة ١١ — فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل والقرارات الصادرة من لجان قيد المحامين بالجدول العام وقبولهم للرافعة أمام المحاكم الوطنية وتأديبهم ، يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها .

مادة ١٢ — لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة .

ولا تقبل الطلبات الآتية :

(١) الطالبات المأدبة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

(٢) الطلبات المأتمة رأساً بإلغاء القرارات الإدارية المنصوص عليها في البندين ١ و ٢ ثالثاً ، و رابعاً ، عدا ما كان منها صادراً من مجالس تأديبية والبند «خامساً» من المادة ٨ وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم .

وتبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ١٣ - تختص المحاكم الإدارية بصفة نهائية :

(١) بالفضل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود ، ثالثا ، و د رابعا ،
و د خامسا ، من المادة ٨ عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية
أو بالضباط وفي طلبات التعويض المترتبة عليها .

(٢) بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا في البند السابق أو لورثتهم .

مادة ١٤ - تختص محكمة القضاء الإداري بصفة نهائية بالفضل في الطلبات والمنازعات المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ عدا ما تختص به المحاكم الإدارية .

مادة ١٥ — لرئيس هيئة مفوضي الدولة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوي الشأن ، أن
رأى الرئيس المذكور وجها لذلك ، أن يطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من
محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية وذلك في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

(٢) إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .

(٣) إذا صدر الحكم خلافاً للحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع.

ویرفع الطاعن نخلال ستین یوما من تاریخ صدور الحکم .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بذلك .

ولا يقبل الطعن في أحكامها بطريق التماس إعادة النظر .

مادة ١٦ — يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر في المواعيد والأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم إلا إذا أمرت المحكمة بذلك .

وإذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيتها فضلا عن التضمينات إن كان لها وجه . ولا يسرى هذا الحكم بالنسبة إلى الطعون المقدمة من هيئة مفوضى الدولة .

مادة ١٧ — تسرى في شأن الأحكام جميعها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به ، على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة .

مادة ١٨ — لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاءه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

وبالنسبة للقرارات التي لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها إداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه إذا كان القرار صادرا بالفصل أو بالوقف ، فإذا قضى له بطلابه ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الإلغاء في الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن .

الفصل الثالث — في الاجراءات

مادة ١٩ — ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به .

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية وينجب أن يثبت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ، ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

مادة ٢٠ — كل طلب يرفع إلى مجلس الدولة يجب أن يقدم إلى سكرتيرية المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين أمام المجلس .

مادة ٢١ — يجب أن تتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحال إقامتهم ، موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار إن كان مما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب . وأن تقرن العريضة بصورة أو بمخلص من القرار المطعون فيه .

والطالب أن يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها أسانيد الطلب وعليه أن يودع سكرتيرية المحكمة عدا الأصول عددا كافيا من صور العريضة والمذكرة وحافظة المستندات وذلك لإجراء الإعلان المنصوص عليه في المادة التالية .

مادة ٢٢ — تعلن العريضة ومرفقاتها إلى الجهة الادارية المختصة وإلى ذوى الشأن في ميعاد لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ تقديمها .

ويتم الاعلان بطريق البريد على النحو المبين في لائحة الاجراءات .

مادة ٢٣ — يعتبر مكتب المحامى الموقع على العريضة محلا مختارا للطالب كما يعتبر مكتب المحامى الذى ينوب عن ذوى الشأن فى تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم ، كل ذلك إلا اذا عينوا محلا مختارا غيره .

مادة ٢٤ — على الجهة الادارية المختصة أن تودع سكرتيرة المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانها مذكرة بالبيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى مشفوعة بالمستندات والأوراق والملفات الخاصة بها .

ويكون للطالب أن يودع سكرتيرة المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون لديه من مستندات ، فى المهلة التى يحددها له المفوض اذا رأى وجها لذلك . فاذا استعمل الطالب حقه فى الرد كان للجهة الادارية أن تودع مذكرة بملاحظاتها على هذا الرد مع المستندات فى مدة ماثلة .

مادة ٢٥ — يجوز لرئيس المحكمة فى أحوال الاستعجال أن يصدر أمرا غير قابل للطعن بتقصير الميعاد المبين فى الفقرة الأولى من المادة السابقة ويعلن الأمر الى ذوى الشأن خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره وذلك بطريق البريد .

ويسرى الميعاد المقصر من تاريخ الاعلان .

مادة ٢٦ — يقوم سكرتير المحكمة خلال أربع وعشرين ساعة من انقضاء الميعاد المبين فى الفقرة الأولى من المادة ٢٤ بإرسال ملف الأوراق الى هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة .

وبالنسبة الى الطعون المرفوعة أمام المحكمة الادارية العليا يتولى سكرتير المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون فى الحكم الصادر فيها قبل إحالتها الى هيئة مفوضى الدولة .

مادة ٢٧ — تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتجهيتها للرافعة .

ولمفوضى الدولة الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازما لتهيئة الدعوى من بيانات وأوراق ، وله أن يأمر باستدعاء ذوى الشأن لسؤالهم عن الوقائع التى يرى لزوم أخذ أقوالهم عنها كما له أن يأمر بإجراء تحقيق الوقائع التى يرى لزوم تحقيقها أو دخول شخص ثالث فى الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن تقديم مذكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق فى الأجل الذى يحدده لذلك .

ولا يجوز فى سبيل تهيئة الدعوى تكرار التأجيل لسبب واحد الا اذا رأى المفوض ضرورة منح أجل جديد ، وفى هذه الحالة يجوز له أن يحكم على طالب التأجيل بغرامة لا تتجاوز ألف قرش يجوز منحها للطرف الآخر .

وله أن يعرض على الطرفين فى المنازعات التى ترفع الى محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية تسوية النزاع على أساس المبادئ القانونية التى ثبت عليها قضاء المحكمة الادارية العليا خلال أجل

يحدده فان تمت التسوية استبعدت القضية من الجدول لانتهااء النزاع وان لم تتم جاز للمحكمة عند الفصل فى الدعوى أن تحكم على المعارض على التسوية بغرامة لا تتجاوز ألفى قرش يجوز منحها للطرف الآخر .

وبعد اتمام تهيئة الدعوى يودع المفوض تقريراً يحدد فيه وقائع الدعوى والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسيلاً .

ويجوز لذوى الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض بسكرتيرية المحكمة ، ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم .

مادة ٢٨ — تقوم هيئة مفوضى الدولة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ايداع المذكرة المشار اليها فى المادة السابقة بعرض ملف الأوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التى تنظر فيها الدعوى ويكون توزيع القضايا على دوائر محكمة القضاء الإدارى بمراعاة نوعها طبقاً للنظام الذى تبينه اللائحة الداخلية .

مادة ٢٩ — تبلغ سكرتيرية المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوى الشأن ويكون ميغاد الحضور ثمانية أيام على الأقل ويجوز فى حالة الضرورة تقصه إلى ثلاثة أيام .

مادة ٣٠ — يصدر الحكم فى الدعوى فى جلسة علانية ولرئيس المحكمة أن يطلب إلى ذوى الشأن أو إلى المفوض ما يراه لازماً من إيضاحات .

ولا تقبل المحكمة أى دفع أو طلب أو أوراق مما كان يلزم تقديمه قبل إحالة القضية إلى الجلسة إلا إذا ثبت لها أن أسباب ذلك الدفع أو الطلب أو تقديم تلك الورقة طرأت بعد الإحالة أو كان الطالب يجهلها عند الإحالة .

ومع ذلك إذا رأت المحكمة تحقيقاً للعدالة قبول دفع أو طلب أو ورقة جديدة جاز لها ذلك مع جواز الحكم على الطرف الذى وقع منه الإهمال بغرامة لا تتجاوز ألفى قرش يجوز منحها للطرف الآخر .

على أن الدفع والأسباب المتعلقة بالنظام العام يجوز إبدائها فى أى وقت كما يجوز للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها .

مادة ٣١ — إذا رأت المحكمة ضرورة إجراء تحقيق بأمرته بنفسها فى الجلسة أو قام به من تنديه لذلك من أعضائها أو من المفوضين .

مادة ٣٢ — تسرى فى شأن رد مستشارى المحكمة الإدارية العليا القواعد المقررة لرد مستشارى محكمة النقض .

وتسرى فى شأن رد مستشارى محكمة القضاء الإدارى القواعد المقررة لرد مستشارى محاكم الاستئناف .

وتسرى فى شأن رد أعضاء المحاكم الإدارية القواعد المقررة لرد القضاة .

مادة ٣٣ — الأحكام الصادرة بالالغاء تكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

« على الوزراء ورؤساء المصالح المختصة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه » .
 وفي غير هذه الأحكام تكون الصورة التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :
 « على الجهة التي يباشر بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك » .
 مادة ٣٤ — تعين بقانون تعريف الرسوم والإجراءات المتعلقة بها وأوجه الإعفاء منها ويفصل المفوض في طلبات الإعفاء .

الفصل الرابع — الجمعيات العمومية للمحاكم

مادة ٣٥ — تجتمع كل من المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري بهيئة جمعية عمومية للنظر في المسائل المتعلقة بنظامها وأمورها الداخلية وتوزيع الأعمال بين أعضائها أو بين دوائرها .

وتتألف الجمعية العمومية لكل منها من جميع مستشاريها العاملين بها وتدعى إليها هيئة المفوضين ويكون لممثلها صوت محدود في المداولة . وتدعى للانعقاد بناء على طلب رئيس المجلس أو رئيس المحكمة أو ثلاثة من أعضائها أو بناء على طلب رئيس هيئة المفوضين ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها .

وتكون الرئاسة لأقدم الحاضرين ويجوز لرئيس المجلس أن يحضر أية جمعية عمومية وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة .

مادة ٣٦ — يجتمع رؤساء المحاكم الإدارية بهيئة جمعية عمومية للنظر في المسائل المتعلقة بنظامها وأمورها الداخلية وتدعى للانعقاد بناء على طلب رئيس المجلس أو الوكيل المساعد لهذه المحاكم أو رئيس هيئة المفوضين أو ثلاثة من أعضائها ولا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وتدعى إليها هيئة المفوضين ويكون لممثلها صوت محدود في المداولة ويتولى الرئاسة أقدم الرؤساء الحاضرين .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وتبلغ إلى رئيس المجلس ولا تكون نافذة إلا بعد تصديقه عليها بعد أخذ رأي الوكيل المساعد لهذه المحاكم .

الباب الثاني — القسم الاستشاري للفتوى والتشريع

الفصل الأول — الترتيب والتشكيل

مادة ٣٧ — يتكون القسم الاستشاري للفتوى والتشريع من إدارات لرئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمصالح العامة ، ويرأس كل إدارة منها مستشار أو مستشار مساعد ويعين عدد الإدارات وتحدد دوائر اختصاصها بقرار من الجمعية العمومية للمجلس .

مادة ٣٨ — يجتمع رؤساء الإدارات ذات الاختصاصات المتجانسة بهيئة لجان يرأسها الوكيل

المساعد المختص وتبين كيفية تشكيلها وتحديد دوائر اختصاصها في اللائحة الداخلية .
ويجوز أن يحضر اجتماعات اللجنة مستشارون مساعدون ونواب من الإدارات المختصة وأن
يشتركوا في مداولاتها ولا يكون للنواب صوت معدود في المداولات .

مادة ٣٩ — يجوز أن يندب برئاسة مجلس الوزراء وبالوزارات والمصالح والهيئات العامة
بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو رؤساء تلك المصالح والهيئات مستشارون
مساعدون أو نواب أو مندوبون من الدرجة الأولى كمفوضين للمجلس للاستعانة بهم في دراسة
الشؤون القانونية والتطلبات الإدارية ومتابعة ما يهتم برئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمصالح
والهيئات لدى المجلس أو ما يهتم المجلس لديها من مسائل تدخل في اختصاصه طبقاً للقوانين
واللوائح .

ويعتبر المفوض ملحقاً بإدارة الرأي والتشريع المختصة بشؤون الوزارة أو المصلحة أو الهيئة
التي يعمل فيها .

وتبين اللائحة الداخلية النظام الذي يسير عليه هؤلاء المفوضون في أعمالهم .

مادة ٤٠ — تشكل الجمعية العمومية للقسم الاستشاري من وكيل المجلس والوكلاء المساعدين
لهذا القسم ومن رؤساء الإدارات وتختص بالنظر فيما يحال إليها من مسائل طبقاً للقانون .

الفصل الثاني — الاختصاصات

مادة ٤١ — تختص الإدارات بإبداء الرأي في المسائل التي يطلب الرأي فيها من رئاسة مجلس
الوزراء والوزارات والمصالح العامة .

ولا يجوز لأية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد
أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء
الإدارة المختصة .

مادة ٤٢ — تتولى الإدارات صياغة مشروعات القوانين التي تقترحها الحكومة عند ما كان
منها خاصاً بميزانية الدولة أو بفتح اعتمادات إضافية أو غير عادية وكذلك صياغة مشروعات
اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء ذات الصلة التشريعية .
وللوزارات والمصالح أن تعهد إلى الإدارات بإعداد ما ترى إحالته إليها من المشروعات
السابقة .

مادة ٤٣ — لرئيس الإدارة أن يحيل إلى اللجنة المختصة ما يرى إحالته إليها لأهميته من المسائل
التي ترد إليه من الوزارة أو المصلحة لإبداء الرأي فيها وعليه أن يحيل إلى اللجنة المسائل الآتية :
(١) كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من
مصالح الجمهور العامة وكل احتكار .

(ب) صفقات التوريد والأشغال العامة وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقاً أو التزامات مالية للدولة وغيرهما من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها إذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه .
(ج) الترخيص في تأسيس الشركات التي ينص القانون على أن يكون لإنشاؤها بقرار من مجلس الوزراء .

(د) المسائل التي يرى فيها أحد المستشارين رأياً يخالف فتوى صدرت من إحدى إدارات القسم الاستشاري أو لجانه .

(هـ) مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية لتتولى اللجنة مراجعة صياغتها .

مادة ٤٤ - تختص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بإبداء الرأي مسبقاً :

(١) في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس مجلس الوزراء أو من الهيئة التشريعية أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

(ب) في المسائل التي ترى إحدى اللجان رأياً فيها يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية للقسم الاستشاري .

(ج) في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الإقليمية أو البلدية أو بين هذه الهيئات .

كما تختص بمراجعة :

(١) مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية التي تتولى اللجان صياغتها وترى إحالتها إلى الجمعية لأهميتها .

(٢) التشريعات التفسيرية التي يصدر بها قرارات من مجلس الوزراء أو غيره من الهيئات في الأحوال التي يخوله القانون فيها هذا الحق .

ويجوز لمن طلب إبداء الرأي في المسائل المنصوص عليها في الفقرة (١) أن يحضر بنفسه جلسات الجمعية عند النظر فيها كما يجوز له أن يندب من أهل الخبرة كمستشارين غير عاديين عدداً لا يتجاوز أربعة ويكون لكل منهم صوت محدود في المداولات .

مادة ٤٥ - تبين اللائحة الداخلية للمجلس نظام العمل في القسم الاستشاري وفي إدارته ولجانه وكيفية نظر التشريعات المستعجلة والمحدودة الأهمية كما تبين اختصاص كل عضو من أعضائه والمسائل التي يبت فيها كل عضو بصفة نهائية . ويجوز عند الاقتضاء أن ينوب المستشارون المساعدون عن المستشارين في اختصاصاتهم .

مادة ٤٦ - يحل رؤساء إدارات الرأي محل رؤساء الشعب أو محل المستشارين في أقسام قضايا الحكومة في عضوية الهيئات التي كانوا يشتركون فيها بحكم مناصبهم بمقتضى القوانين واللوائح ويحل وكيل

مجلس الدولة للقسم الاستشارى محل رئيس لجنة قضايا الحكومة فى عضوية الهيئات التى كان يشترك فيها بحكم منصبه .

الباب الثالث - أحكام عامة

مادة ٤٧ - تشكل الجمعية العمومية لمجلس الدولة من جميع مستشاريه ويتولى رياستها رئيس المجلس وعند غيابه أقدم الحاضرين من الوكيلين ثم من الوكلاء المساعدين ثم من المستشارين . وتدعى للانعقاد بناء على طلب الرئيس أو خمسة من أعضائها .

ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها .

وتختص عدا ما هو مبين فى هذا القانون بوضع اللائحة الداخلية للمجلس .

مادة ٤٨ - يقدم رئيس مجلس الدولة كل ثلاثة أشهر وكلما رأى ذلك تقريراً إلى رئيس مجلس الوزراء متضمناً ما أظهرته الأحكام أو البحوث من نقص فى التشريع القائم أو غموض فيه أو حالات إساءة استعمال السلطة من أية جهة من جهات الإدارة أو مجاوزة تلك الجهات لسلطتها .

مادة ٤٩ - يكون لرئيس مجلس الدولة الإشراف على أعمال المجلس العامة والإدارية وعلى السكرتيرية العامة .

وينوب عن المجلس فى صلاته بالمصالح أو بالغير ويشرف على أعمال أقسام المجلس المختلفة وعلى توزيع الأعمال بينها .

ويرأس الجمعية العمومية للمجلس ويجوز له أن يحضر جلسات الجمعية العمومية للقسم الاستشارى ولجانه ، وفى هذه الحالة تكون له الرئاسة .

وعند غياب الرئيس يحل محله فى الاختصاص القضائى بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا الأقدم فالأقدم من أعضائها ، وبالنسبة إلى المحاكم الإدارية وكيل المجلس للقسم القضائى ثم الوكيل المساعد لتلك المحاكم وفى أعمال هيئة المفوضين وكيل المجلس للقسم القضائى ، ثم الوكيل المساعد للهيئة ثم الأقدم فالأقدم من مستشاريها .

ويحل محله فى اختصاصه بالنسبة إلى القسم الاستشارى وكيل المجلس لهذا القسم ثم الأقدم فالأقدم من وكلائه المساعدين ثم من المستشارين .

وبالنسبة إلى ما عدا ذلك من الاختصاصات يحل محله عند غيابه الأقدم فالأقدم من وكيليه ثم من الوكلاء المساعدين .

مادة ٥٠ - يعاون رئيس المجلس فى تنفيذ اختصاصاته الميدانية الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة سكرتير عام من درجته مستشار مساعد على الأقل يندب بقرار من رئيس المجلس .

مادة ٥١ - يشكل بالسكرتيرية العامة لمجلس الدولة مكتب فنى برئاسة السكرتير العام ويندب أعضاؤه بقرار من رئيس المجلس من بين النواب والمندوبين ويلحق به عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين .

ويختص هذا المكتب بإعداد البحوث الفنية التي يطلب إليه رئيس المجلس القيام بها ، كما يشرف على أعمال الترجمة والمكتبة وإصدار مجلة المجلس ومجموعات الأحكام والفتاوى وتبويبها وتنسيقها .

الباب الرابع — في نظام أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفصل الأول — في الوظائف الفنية

مادة ٥٢ — يشترط فيمن يعين عضواً في مجلس الدولة :

- (١) أن يكون مصرياً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .
 - (٢) أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق في الجامعات المصرية أو على شهادة أجنبية تعتبر معادلة لها وأن ينجح في هذه الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة وفقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .
 - (٣) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
 - (٤) ألا تقل سن من يعين مستشاراً بالمحكمة عن أربعين سنة ميلادية ومن يعين عضواً بالمحكمة الإدارية عن ثلاثين سنة ميلادية .
 - (٥) أن يكون حاصلًا على دبلوم معهد العلوم الإدارية والمالية بكلية الحقوق أو دبلوم من دبلومات الدراسات العليا إحداهما في القانون العام — إذا كان التعيين في وظيفة مندوب .
- مادة ٥٣ — يكون التعيين في وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الدرجات التي تسبقها مباشرة ، مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة .
- على أنه يجوز أن يعين رأساً من غير أعضاء المجلس في حدود ربع عدد الوظائف الحالية وتحسب النسبة على أساس الوظائف الحالية خلال سنة مالية كاملة .
- ولا يدخل في هذه النسبة الوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها ومن يحمل محلهم من خارج المجلس وكذلك الوظائف المنشأة عند شغلها أول مرة .
- مادة ٥٤ — إذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المادتين السابقتين جاز أن يعين من خارج المجلس .

(١) في وظائف رئيس المجلس ووكيليه ووكلائه المساعدين والمستشارين :

مستشارو الدولة السابقون .

مستشارو محكمة النقض العاملون والسابقون .

مستشارو محاكم الاستئناف العاملون والسابقون ومن في حكمهم بمقتضى القانون .

مستشارو إدارة قضايا الحكومة العاملون والسابقون .

أساتذة كليات الحقوق بالجامعات المصرية العاملون والسابقون الذين مضى على حصولهم على درجة أستاذ ستان .

المحامون المقررون أمام محكمة النقض الذين مضى على تقريرهم أمامها ثمانى سنوات .
الموظفون العموميون العاملون والسابقون من درجة مدير عام فأعلى الذين مضى على تخرجهم
عشرون سنة واشتغلوا بالقضاء أو النيابة أو بإحدى الوظائف الفنية بإدارة قضايا الحكومة
أو بالتدريس في كليات الحقوق بالجامعات المصرية أو بالمحاماة أو بعمل يعتبر نظيراً لأعمال مجلس
الدولة مدة عشر سنوات . .

(٢) في باقى وظائف أعضاء المجلس :

رجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس في
كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون في الكليات الأخرى بالجامعات المصرية ، ويكون تعيين
هؤلاء في وظائف مجلس الدولة المماثلة لوظائفهم أو التي تدخل درجات وظائفهم في حدود الدرجات
المالية لتلك الوظائف أو التي تلى مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية .

المحامون ويكون تعيينهم بالشروط عينها اللازم توافرها لتعيينهم :

(أ) في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثانية للتعيين في وظيفة مندوب .

(ب) في وظيفة قاض من الدرجة الثانية للتعيين في وظيفة مندوب أول .

(ج) في وظيفة وكيل محكمة ابتدائية للتعيين في وظيفة نائب .

(د) في وظيفة رئيس محكمة ابتدائية للتعيين في وظيفة مستشار مساعد .

وتسرى جميع أحكام هذه الفقرة على المشتغلين بعمل يعتبر نظيراً لعمل مجلس الدولة أو إدارة
قضايا الحكومة .

ويدين ما يعتبر نظيراً لأعمال مجلس الدولة الفنية بقرار من مجلس الوزراء بعد موافقة
الجمعية العمومية .

مادة ٥٥ — يكون تعيين أعضاء مجلس الدولة بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس
هذا المجلس .

ويعين رئيس مجلس الدولة ووكيلاه ووكلاؤه المساعدون بترشيح من رئيس مجلس الوزراء
وموافقة الجمعية العمومية لذلك المجلس ، أما من عدا هؤلاء من أعضاء المجلس فيقتراح المجلس
الخاص للشئون الإدارية تعيينهم على الوجه المبين في اللائحة الداخلية ، ويصدق رئيس مجلس الوزراء
على هذا التعيين متى توافرت الشروط المقررة فيمن يطلب تعيينهم .

ويعتبر تاريخ التعيين من وقت موافقة الجمعية العمومية أو المجلس الخاص .

مادة ٥٦ — تعين الأقدمية وفقاً لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية ، وإذا عين
عضوان أو أكثر في وقت واحد وفي الدرجة عينها أو رقوا إليها حسبت أقدميتهم وفقاً لترتيب
تعيينهم أو ترقيةهم .

وتعتبر أقدمية أعضاء المجلس الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ تعيينهم أول مرة .

وتحدد أقدمية من يعينون من خارج المجلس في قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الخاص . ويجوز تحديد الأقدمية لمن يعينون من رجال القضاء والنيابة وإدارة قضايا الحكومة والمشتغلين بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون في الكليات الأخرى بالجامعات المصرية والنظر في تاريخ تعيينهم في الوظائف الماثلة أو بحسب مقدار مرتباتهم وتاريخ حصولهم عليها وبالنسبة إلى المحامين تحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم داخل المجلس .

مادة ٥٧ — يشكل مجلس خاص للشئون الإدارية للنظر في جميع ما يتعلق بشئون أعضاء المجلس من رئيس مجلس الدولة رئيسا وعضوية وكيله ووكلاء المساعدين بحيث لا يقل عدد الحاضرين عن سبعة فان نقصوا عن ذلك استكمل العدد من المستشارين بحسب ترتيبهم في الأقدمية ، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ويختص هذا المجلس بالموافقة على تعيين أعضاء المجلس وتحديد أقدمياتهم وإلحاقهم بالأقسام المختلفة وتدبيرهم خارج المجلس وإعارتهم وبسائر ما هو مبين بهذا القانون .

أما النذب من قسم إلى آخر أو بين فروع القسم الواحد أو بين أعضاء الفرع الواحد فيكون بقرار من رئيس المجلس . . .

ويكون نذب مستشار بمحكمة القضاء الإداري مكان آخر عند الضرورة بقرار من رئيس هذه المحكمة .

مادة ٥٨ — يحلف أعضاء مجلس الدولة قبل اشتغالهم بوظائفهم يمينا بأن يؤدوا أعمال وظيفتهم بالذمة والصدق .

ويكون جلف رئيس المجلس أمام رئيس الجمهورية بحضور رئيس مجلس الوزراء وحلف الوكيلين والوكلاء المساعدين والمستشارين أمام رئيس الجمهورية بحضور رئيس مجلس الدولة ، وحلف باقي أعضاء المجلس أمام رئيسه .

مادة ٥٩ — يجوز إعاره أعضاء مجلس الدولة للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وذلك بقرار يصدر من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الخاص وذلك بالشروط الآتية :

- (١) أن يكون المرشح للإعارة قد أمضى في وظيفته بمجلس الدولة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
 - (٢) ألا تقل وظيفته عند الإعارة عن وظيفة مندوب أول .
 - (٣) ألا تقل الدرجة المالية للوظيفة المعار إليها عن درجة الوظيفة التي يشغلها .
 - (٤) أن يكون نوع العمل في الوظيفة المعار إليها مما يكسب المعار خبرة في عمله بمجلس الدولة . ولا يجوز أن يزيد عدد المعارين من إحدى الوظائف عن خمس عددها .
- ويجوز شغل وظيفة المعار بدرجةها ويكون شأنه خلال مدة الإعارة شأن المعارين للحكومات الأجنبية ويتقاضى مرتبه من الجهة المعار إليها .

ويكون تعيين المعار بالأداة اللازمة لتعيين في الوظيفة المعار إليها ولمدة محدودة ، فإذا عاد المعار إلى عمله بمجلس الدولة قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة يخلو من درجته .

مادة ٦٠ — لا يجوز الجمع بين إحدى وظائف مجلس الدولة ومزاولة التجارة أو أى عمل آخر لا يتفق مع كرامة الوظيفة واستقلالها .

مادة ٦١ — أعضاء مجلس الدولة من درجة نائب فما فوقها غير قابلين للعزل .
ويكون المندوبون الأول غير قابلين للعزل متى أمضوا ثلاث سنوات متصلة في وظيفتهم أو في وظيفة مماثلة لها يتمتع شاغلها بالضمانة عينها .

ويسرى بالنسبة إلى هؤلاء سائر الضمانات التي يتمتع بها القضاة وتكون لجنة التأديب والتظلمات هي الجهة المختصة في كل ما يتصل بهذا الشأن .

ومع ذلك إذا اتضح أن أحدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة أحيل إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة لجنة التأديب والتظلمات وبعد سماع أقوال العضو .

أما سائر أعضاء المجلس فيكون فصلهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس هذا المجلس وبعد موافقة اللجنة المشار إليها .

مادة ٦٢ — تنظم اللائحة الداخلية الأحكام الخاصة بتأديب أعضاء مجلس الدولة والعقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها هي :
الإنذار — اللوم — العزل .

مادة ٦٣ — تشكل لجنة التأديب والتظلمات من أعضاء المجلس الخاص منضماً إليهم ثمانية من مستشاري المجلس بحسب ترتيبهم في الأقدمية .

وتختص هذه اللجنة بتأديب أعضاء المجلس وبالفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء المجلس وفي طلبات التعويض المترتبة عليها عما يدخل أصلاً في اختصاص القضاء .

وتفصل اللجنة فيما ذكر بعد سماع أقوال العضو والاطلاع على ما يبدية من ملاحظات .
وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة إلا في حالة التأديب فتصدر قراراتها بأغلبية ثلثي أعضائها .
ويكون قرار اللجنة في جميع ما تقدم نهائياً ولا يقبل الطعن بأي وجه من الوجوه أمام أية جهة .
مادة ٦٤ — حددت مرتبات أعضاء مجلس الدولة وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون .

مادة ٦٥ — إذا استنفد عضو المجلس الإجازات المرضية طبقاً للقانون ولم يستطع بسبب مرضه مباشرة عمله أحيل إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب رئيس هذا المجلس وموافقة لجنة التأديب والتظلمات .

ويجوز أن يكون طلب الإحالة إلى المعاش من العضو نفسه .

وإذا كان قرار الإحالة إلى المعاش مبنيا على أسباب صحية جاز للجنة المشار إليها أن تزيد على مدة خدمة عضو المجلس المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة إضافية بصفة استثنائية على ألا تتجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة الفعلية ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقررة للإحالة إلى المعاش ، ولا يجوز أن تزيد على ثماني سنوات ولأن يكون من شأنها أن تعطيه حقا في معاش يزيد على ثلاثة أرباع مرتبه ولا على ٨٤٠ جنيها في السنة .

وإذا كان القرار مبنيا على أسباب أخرى جاز للجنة المشار إليها أن تزيد على مدة الخدمة مدة إضافية لا تزيد على سنتين .

مادة ٦٦ — يحال أعضاء مجلس الدولة إلى المعاش بحكم القانون عند بلوغهم ستين سنة شمسية ولا تجوز إطالة مدة خدمتهم بعد ذلك .

مادة ٦٧ — يلحق بمجلس الدولة مندوبون مساعدون ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في البنود ٣، ٢، ١ من المادة ٥٢ ويكون تعيينهم بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة وموافقة المجلس الخاص ، وتسرى عليهم الأحكام الخاصة بالمندوبين .

مادة ٦٨ — إذا لم يحصل من يعين مندوبا مساعدا بالمجلس على المؤهل العلمي المطلوب للتعيين في وظيفة مندوب خلال أربع سنوات من تاريخ تعيينه أو لم تكن التقارير عنه مرضية ، جاز لرئيس مجلس الدولة أن يعرض على رئيس مجلس الوزراء نقله إلى أية وظيفة عامة أخرى أو إلى إحدى الوظائف الإدارية بالمجلس .

مادة ٦٩ — لا يترتب على استقالة أعضاء مجلس الدولة والمندوبين المساعدين سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة ويسوى المعاش أو المكافأة في هذه الحالة وفقا لمتواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المفصولين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر .

الفصل الثاني — في الوظائف الإدارية والكتابية

مادة ٧٠ — يكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة بالنسبة إلى الموظفين والمستخدمين الإداريين والكتابيين كما يكون لسكرتير عام المجلس بالنسبة إلى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بحسب الأحوال .

مادة ٧١ — يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بالجامعات المصرية والحاصلين على هذه الدرجة من كليات أجنبية معترف بها مع شهادة المعادلة في الوظائف الإدارية ، ويلحق هؤلاء في وظائف سكرتيرين بالقسم القضائي أو القسم الاستشاري أو المكتب الفني .

ويجوز أن يعين من هؤلاء في وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاية ممتازة في عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة للتعيين في هذه الوظيفة .

مادة ٧٢ — يجوز أن يندب من الوزارات موظفون للعمل في الوظائف الكتابية بالمجلس بالاتفاق بين الجهة المختصة وبين رئيس مجلس الدولة ، ويكون لسكرتير عام المجلس سلطات رئيس المصلحة بالنسبة لهؤلاء الموظفين أثناء مدة نديهم .

الباب الخامس — أحكام وقتية

مادة ٧٣ — جميع الدعاوى المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى أحكام هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائيا وجميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة القضاء الإداري وأصبحت من اختصاص المحاكم الإدارية والعكس تحال بحالتها إلى المحكمة المختصة بقرار من رئيس المحكمة المنظورة أمامها الدعوى مالم تكن مهياة للفصل فيها ، وتحال فورا بحالتها إلى لجنة التأديب والتظلمات بجميع القضايا الخاصة بأعضاء المجلس التي أصبحت من اختصاصها الفصل فيها . ويبلغ ذوو الشأن جميعا بقرار الاحالة . وبالنسبة إلى المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم تظل الجهات الحالية مختصة إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي متضمنا تنظيم نظر هذه المنازعات .

مادة ٧٤ — تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون . وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي .

مادة ٧٥ — تسرى القواعد المتعلقة بتحديد الرسوم المعمول بها وذلك إلى أن يصدر القانون الخاص بهذه الرسوم .

مادة ٧٦ — يقبل أمام المحكمة الإدارية العليا المحامون المقبولون للرافعة أمام محكمة النقض ويقبل أمام محكمة القضاء الإداري المحامون المقبولون أمام محاكم الاستئناف ويقبل أمام المحاكم الإدارية المحامون المقبولون أمام المحاكم الابتدائية وذلك كله إلى أن ينظم جدول المحامين الخاص بمجلس الدولة .

مادة ٧٧ — يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس هذا المجلس وبعد أخذ رأى رئيس مجلس الدولة بإعادة تعيين أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين الحاليين طبقا للنظام الجديد .

أما الذين لا يشملهم القرار المشار إليه في الفقرة السابقة فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية بصفة شخصية لمدة أقصاها أربعة أشهر يصدر خلالها قرار من مجلس الوزراء بتعيينهم في وظائف مماثلة لوظائفهم في القضاء أو في النيابة أو في أية وظيفة عامة أخرى لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم الحالية وذلك بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء وبعد الاتفاق مع الجهات المختصة .

ويجوز خلال المدة المذكورة في الفقرة السابقة وبالكيفية ذاتها شغل الوظائف الحالية أو

المنشأة بمجلس الدولة دون التقيد بالشروط المنصوص عليها في البند ٥ من المادة ٥٢ والمادتين ٥٣ و ٥٤ .

ولا يسرى حكم البند ٥ من المادة ٥٢ بالنسبة إلى المندوبين المساعدين الحاليين .
ويتولى رئيس مجلس الوزراء خلال المدة المشار إليها في الفقرة الأولى جميع الاختصاصات المنحولة للجمعية العمومية وللجلس الخاص ويصدر خلالها القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك كله بعد أخذ رأى رئيس مجلس الدولة .

جدول الوظائف والمرتبات

جنيه	
رئيس المجلس	٢٠٠٠ إلا إذا كان الرئيس من الوزراء السابقين فيعطى مرتب وزير .
وكيل المجلس	١٨٠٠
الوكلاء المساعدون	١٧٠٠
المستشارون	١٣٠٠ — ١٥٠٠ بعلاوة مائة جنيه كل سنتين
المستشارون المساعدون	١٠٨٠ — ١٣٠٠ بعلاوة ٨٤ جنيها كل سنتين
النواب	٧٨٠ — ١٠٨٠ بعلاوة ٧٢ جنيها كل سنتين
المندوبون الأول	٥٤٠ — ٧٨٠ بعلاوة ٤٨ جنيها كل سنتين
المندوبون	٣٦٠ — ٥٤٠ بعلاوة ٣٦ جنيها كل سنتين
المندوبون المساعدون	١٨٠ في السنة تزداد إلى ٢٤٠ جنيها في السنة بعدمضى سنتين ثم يمنحون علاوة قدرها ٣٠ جنيها كل سنتين إلى أن يصل المرتب ٣٦٠ جنيها سنويا .
وتسرى فيما يتعلق بنظام المرتبات جميع القواعد المقررة في شأن رجال القضاء .	
ويطبق هذا الجدول على المستشارين والمستشارين المساعدين الحاليين إذا كانوا قد استوفوا المدة المقررة محسوبة من تاريخ تعيينهم في وظائفهم الحالية .	
ويكون مرتب المستشار بالمحكمة الإدارية العليا معادلا لمرتب من يعين وكيلا مساعدا للمجلس من المستشارين الذين كانوا يولونه في الأقدمية قبل تعيينه في المحكمة الإدارية العليا فاذا عين من خارج المجلس كان مرتبه معادلا لمرتب من يليه في الأقدمية في تلك المحكمة .	

مذكرة إيضاحية

يقوم مجلس الدولة بمهمتين أساسيتين . فهو مستشار الدولة في الفتوى والتشريع وقاضيا في المنازعات الإدارية وهو بحكم وظيفته يجب أن يكون وثيق الصلة بوزارات الحكومة ومصالحها العامة ، متعاوناً معها تعاوناً تاماً في نشاطها حتى تسير على سنن القانون وهدية ، ولهذا كانت جميع أعمال المجلس ، فوق ما تستلزمه من دقة وروية ونظر ثاقب بصير باحتياجات المرافق العامة للواءمة بينها وبين مصالح الأفراد ، مستعجلة ولا تحتل التأخير ، وإلا لكان لذلك أثره السيء في النشاط الحكومي ، ومن ثم كان من اللازم أن تستكمل هذه الهيئة ، على هدى ما كشفت عنه تجارب الماضي ، حظها من التحسين والتقوية وحسن التنظيم ، حتى يسير العمل على غير وجه يحقق الأغراض المرجوة منها ، وبوجه خاص بعد أن ازدادت أعباؤها زيادة مطردة سنة بعد أخرى ، وبعد أن تضاعفت هذه الزيادة إلى حد بالغ منذ قيام الثورة المباركة ، إذ تدل الإحصاءات الرسمية على أن عدد القضايا زاد في سنة ١٩٥٤ بنحو ثمانية أضعافها في سنة ١٩٥٢ وزادت مشروعات القوانين واللوائح بأكثر من ثلاثة أضعافها . وزادت طلبات الفتوى بنحو الثلث . هذا عدا الزيادة المطردة في عدد اللجان والمجالس والهيئات التي تقضى القوانين واللوائح بأن يحضرها ممثل لمجلس الدولة ، يغلب ألا تقل وظيفته عن نائب ، وهذه نتيجة طبيعية للنهضة الشاملة لجميع المرافق ، إذ ليس ثمة شك في أنه كلما صعدت الأمم في مدارج الرقي وتمت مرافقها العامة وتطورت في سبيل التقدم ، اقتضت الحاجة إصدار العديد من التشريعات لتنظيمها وإدارتها ومعالجة شئون العاملين بها . وزادت أعباء رجال الحكم ، وكثر عددهم ، ودقت مسؤولياتهم ، وكثر احتمال وقوع الأخطاء في تفسير القوانين وتطبيقها ، كما أنه كلما ازداد الرقي ، زاد الوعي القومي وتنبه المحكومون إلى حقوقهم وسعوا إلى انتضاها ، وكان واجب الحكومة الصالحة الرشيدة تمكينهم من ذلك على الوجه الأمثل ، وكفالة العدالة في جنبات الإدارة .

ومشروع القانون المرافق يستهدى بالاعتبارات المشار إليها . ويستهدف سد ما في النظام الحالي لمجلس الدولة من ثغرات ، وإصلاح ما فيه من عيوب كشفت عنها التجارب ، فأعيد تنظيم المجلس بحيث يتمشى تكوينه مع المهمتين الأساسيتين اللتين يقوم عليهما ، وهما ولاية القضاء الإداري ، والاستشارة في الفتوى والتشريع ، وبحيث يتفق تشكيله مع حقيقة الواقع ، فلا يقتصر على المستشارين باعتبارهم وحدهم أعضاءه . وإنما يشمل جميع موظفيه الفنيين الذين يساهمون في تحمل مسؤولياته وأعبائه . ولهذا نصت المادة ٢ أن المجلس يتكون من (١) القسم القضائي (ب) القسم الاستشاري للفتوى والتشريع ، وعلى أن يشكل من رئيس ووكيلين ، أحدهما للقسم القضائي والآخر للقسم الاستشاري وعدد كاف من الوكلاء المساعدين والمستشارين والمستشارين المساعدين والنواب والمندوبين ، وبحيث يكون تنظيم كل قسم من هذين القسمين

من حيث ترتيب فروعها ، ولجانها ، وجميعاته العمومية ، وتحديد الاختصاصات وتوزيع الأعمال بينها ، وضبط الاجراءات التي يسير العمل عليها على نسق يحقق المصلحة العامة على خير وجه ، وعلى نمط يجمع بين التبسيط والسرعة في الانجاز ، وبين التخصيص وعمق الدراسة واكتمال جميع العناصر وتهيئة كافة الاسباب التي تكفل سلامة النتيجة التي ينتهي إليها المجلس سواء في القضاء أو الفتوى أو التشريع ، كما كان لزاما أن يعالج المشروع نظام موظفيه ، علاجا شاملا ينظم قواعد التعيين والترقية والإلحاق بالأقسام والندب والإعارة لوزارات الحكومة ومصالحها والتأديب وكيفية إجراء ذلك كله تنظيما يقضى على ما في النظام الحالي من تعقيد ويسد ما به من ثغرات ويستكمل ما يجب أن يكون لموظفيه من ضمانات تكفل استقلالهم في أداء واجبهم ، كما أعيد تنسيق الدرجات تنسيقا يقضى على الدرجات المالية الفرعية ، بإدماجها في درجات أصلية استقرارا لأعضاء المجلس في وظائفهم بقدر الإمكان حرصا على حسن سير العمل .

الباب الاول

القسم القضائي

تناول المشروع في هذا الباب القسم القضائي في أربعة فصول ، الأول منها خاص بترتيب فروع وكيفية تشكيلها ، والثاني بتحديد ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ثم تحديد اختصاصات كل فرع من فروع القسم القضائي والثالث خاص بالاجراءات ، والرابع خاص بالجمعيات العمومية .

وقد بينت المادة الثالثة فروع هذا القسم ، وهي (أ) المحكمة الإدارية العليا (ب) محكمة القضاء الإداري (ج) المحاكم الإدارية (د) هيئة مفوضي الدولة .

والفروع الثلاثة الأولى هي المحاكم التي أصبحت تتولى ولاية القضاء الإداري ولقد كانت هذه الولاية مقصورة في الأصل على محكمة القضاء الإداري كدرجة وحيدة ونهاية إلى أن أنشئت المحاكم الإدارية بالقانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٤ فأعطيت اختصاصا محدودا للفصل في المنازعات الخاصة بالترقيات والمكافآت والمعاشات المستحقة للموظفين الداخلين في الهيئة وطوائف العمال ، والمستخدمين خارج الهيئة ، أو لورثة كل منهم ، على أن تكون أحكامها انتهائية إذا لم تتجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنبا ، أما إذا تجاوزت قيمتها هذا النصاب أو كانت مجهولة القيمة جاز استئناف أحكامها أمام محكمة القضاء الإداري ، ولكن كان من الظواهر الخطيرة التي واجهتها محكمة القضاء الإداري أخيرا زيادة عدد القضايا زيادة هائلة حتى بلغ الوارد من القضايا في سنة ١٩٥٤ القضائية ١٤٧٥٣ قضية والباقي بغير فصل لغاية هذه السنة ٢٠٨٠٢ قضية بخلاف ما يستجد وهذه الزيادة وإن كان يرجع بعضها إلى أسباب غارضة إلا أن أغلبها يرجع إلى الأسباب الأصلية الطبيعية من ازدياد الوعي ، وتطور النظام الإداري في مدارج التقدم ، وما يقارن ذلك من تعدد

القوانين واللوائح وتشعبها ، وما يلابس ذلك كله بحكم الضرورة من وقوع الأخطاء في تفسير القوانين وتطبيقها ، مما ينعكس أثره في صورة منازعات قضائية ، وغنى عن البيان أن محكمة القضاء الإداري بحسب النظام الحالي الذي تتحمل فيه وحدها عبء الفصل في هذه الكثرة الهائلة من القضايا . أما بهيئة استئنافية بالنسبة للأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية فيما أعطى لها من اختصاص ، أو كدرجة وحيدة ونهائية فيما عدا ذلك ، والذي بمقتضاه يجب أن تصدر الأحكام في قضاء الإلغاء من خمسة مستشارين . إن محكمة القضاء الإداري لن تستطيع والحالة هذه الفصل في القضايا بالسرعة الواجبة مع أهمية ذلك كي تستقر الأوضاع الإدارية ، ولو زيد عدد دوائرها أضعافا — لذلك كان لابد من علاج هذه المشكلة ، والنظام المقترح يوزع العبء بين محكمة القضاء الإداري وبين المحاكم الإدارية على أساس أهمية النزاع ، فنختص المحاكم الإدارية بالفصل نهائيا في طلبات الإلغاء عدا ما تعلق منها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط وفي المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا أو لورثتهم ، (مادة ١٣) وتختص محكمة القضاء الإداري بصفة نهائية بالفصل فيما عدا ذلك من منازعات ، (مادة ١٤) على أن يعاد تشكيل دوائرها بحيث تصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين أيا كان نوع المنازعة ، حتى يمكن تشكيل عدد أكبر من الدوائر ، مع مراعاة أن يكون توزيع القضايا على هذه الدوائر بحسب نوعها على أساس التخصص طبقا للنظام الذي تبينه اللائحة الداخلية .

وإذا كان المأمول في النظام المقترح أن يواجه مشكلة ضغط الكثرة الهائلة من القضايا على محكمة القضاء الإداري إلا أنه لا يخفى عن البال أن العدالة الإدارية لن تتحقق على خير وجه إلا إذا سارت على نمط يجمع بين التبسيط والسرعة في الإجراءات ، وتجردت المنازعة الإدارية عن لد الخصومة الفردية ، وهيئت الوسائل لتمحيص القضايا تمحيصا دقيقا ولتأصيل أحكام القانون الإداري تأصيلا يربط بين شتاتها ربطا محكما متكيفا مع البيئة المصرية ، بعيدا عن التناقض والتعارض ، متجها نحو الثبات والاستقرار وبوجه خاص لأن القانون الإداري يفرق عن القوانين الأخرى كالقانون المدني أو التجاري ، في أنه غير ممتن وأنه مازال في مستقبل نشأته . وما زالت طرقة وعرة غير معبدة لذلك يتميز القضاء الإداري بأنه ليس مجرد قضاء تطبيقي كالقضاء المدني ، بل هو في الأغلب قضاء انشائي ، يبتدع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة في تسييرها للبرافق العامة وبين الأفراد وهي روابط تختلف بطبيعتها عن روابط القانون الخاص . ومن ثم ابتدع القضاء الإداري نظرياته التي استقل بها في هذا الشأن ، وذلك كله يقتضى من القائمين بأمر القضاء الإداري مجهودا شاقا مضميا في البحث والتحصيل ونظرا ثاقيا بصيرا باحتياجات المرافق العامة ، للهوامة بين حسن سيرها وبين المصالح الفردية الخاصة .

وقد عالج المشروع ذلك كله ، بإنشاء المحكمة الإدارية العليا ، وبتنظيم هيئة مفوضى الدولة وتدعيمها وتوسيع اختصاصاتها ، ويجعل النظم الإداري وجويا بالنسبة إلى القرارات الإدارية القابلة للسحب وتنظيمه وببسيط إجراءات الدعاوى وإزالة عيوب التعقيد والإطالة فيها بدون مقتضى .

ففيما يتعلق بالمحكمة الإدارية العليا نصت المادة الرابعة على أن يرأسها رئيس المجلس وتصدر أحكامها من خمسة مستشارين . بينما نصت على أن وكيل المجلس للقسم القضائي هو الذي يرأس محكمة القضاء الإداري وتصدر أحكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين وقد كان رئيس المجلس في النظام القديم هو رئيس محكمة القضاء الإداري ، فأصبح لا مندوحة في النظام الجديد من أن تسند رئاسة المحكمة الإدارية العليا إليه وتسند رئاسة محكمة القضاء الإداري إلى الوكيل .

وينت المادة ٥ مهمة المحكمة الإدارية العليا ، وهي التعقيب النهائي على جميع الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية . (١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله (٢) إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم (٣) إذا صدر الحكم خلافاً لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع . وظاهر من ذلك أن كلة المحكمة العليا ستكون القول الفصل في فهم القانون الإداري ، وتأصيل أحكامه وتنسيق مبادئه واستقرارها ومنع تناقض الأحكام .

وفيما يتعلق بهيئة مفوضي الدولة نصت المادة ٧ على أن تؤلف من وكيل مساعد رئيساً ومن مستشارين ومستشارين مساعدين ونواب ومندوبين ، وعلى أن يكون مفوضو الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا من درجة مستشار مساعد على الأقل ولدى محكمة القضاء الإداري من درجة نائب على الأقل ، وينت المواد ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٤ مهمة هذه الهيئة ، وهي تقوم على أغراض شتى منها تجريد المنازعات الإدارية من لبد الخصومات الفردية باعتبار أن الإدارة خصم شريف لا ينفى إلا معاملة الناس جميعاً طبقاً للقانون على حد سواء ، ومنها معاونة القضاء الإداري من ناحيتين ، إحداهما أن ترفع عن طاق القضاء الإداريين مستشارين وغيرهم عبء تحضير القضايا وتجهيزها للرافعة حتى يتفرغوا للفصل ، والأخرى تقديم معاونة فنية ممتازة تساعد على تمحيص القضايا تمحيصاً يضيء ما أظلم من جوانبها ويجلو ما غمض من دقائقها برأى تمثل فيها الحيدة لصالح القانون وحده ، وبما يجدر التنويه به في هذا الصدد أن القضاء الإداري في فرنسا وهو القضاء النموذجي الذي يحتذى ، لم يبلغ مبلغه من الرقي ورفعة المستوى ، إلا بفضل الجهود الموفقة التي يبذلها مفوضو الدولة ، والبحوث الفنية الرائعة التي يتقدمون بها .

وتحقيقاً لتلك الأغراض جعل من اختصاص الهيئة ، فضلاً عن تحضير الدعوى وتجهيزها للرافعة ، اقتراح إنهاء المنازعات ودياً على أساس المبادئ التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا ، ولها في سبيل ما تقدم حق الاتصال بالجهات الحكومية رأساً للحصول على ما يكون لازماً لتهيئة الدعوى من بيانات وأوراق ، أو لاقتراح التسوية الودية ، كما جعل من اختصاصها وحدها سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوي الشأن إن رأى رئيس الهيئة وجهاً لذلك حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية باعتبار أن رأيها تمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا وكما وكل إليها الفصل في طلبات

الإعفاء من الرسوم القضائية ، وأخيرا يتوج عملها بإعداد تقرير في كل دعوى ، لم تتم التسوية الودية فيها ، تحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية مشار النزاع ، وتبدى رأيها مسبقا ، وسيكون من مهمة الهيئة إلى جانب ذلك معونة رئيس المحكمة في تنظيم تحديد الجلسات وفي توزيع القضايا على الدوائر بحسب نوعها على أساس التخصص ، طبقا للنظام الذي تعينه اللائحة الداخلية .

وفما يختص بتنظيم التظلم وجعله وجوبيا بالنسبة إلى القرارات القابلة للسحب والصادرة في شأن الموظفين (مادة ١٢ فقرة ٣) فإن الغرض من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الإدارية بطريق أيسر للناس بانتهاء تلك المنازعات في مراحلها الأولى إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق في تظلمه ، فإن رفضته أو لم تبت فيه في خلال الميعاد المقرر فله أن يلجأ إلى طريق التقاضى ، ولما كانت تلك القرارات خاصة بالتعيين والترقية ومنح العلاوات والتأديب وبالإحالة إلى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل من غير الطريق التأديبي ، وهى على الجملة لا يترتب على تنفيذها نتائج يتعذر تداركها ، فقد نصت المادة ١٨ فقرة ٢ على أنه لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه إذا كان القرار صادرا بالفصل أو بالوقف ، حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق. الذى يقيم الأود إن كان المرتب هذا المورد ، فإذا قضى للمتظلم بطلابه ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الإلغاء في الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن .

وفما يتعلق بتبسيط الإجراءات ومنع التعقيد والإطالة اختصرت المواعيد في المادة ٢٤ ، وجعل الإعلان بطريق البريد على الوجه المبين بقانون المرافعات (مادة ٢٢ و ٢٥) ونصت المادة ٣٠ على أنه لا تقبل المحكمة أى دفع أو طلب أوراق بما كان يلزم تقديمه قبل الإحالة إلى المرافعة إلا إذا ثبت أن أسباب ذلك طرأت بعد الإحالة أو كان الطالب يجهلها عند الإحالة ومع ذلك أجازت للمحكمة تحقيقا للعدالة أو مراعاة للمصلحة العامة ؛ قبول أو طلب ورقة جديدة مع جواز الحكم على الطرف الذى وقع منه الإهمال بغرامة يجوز منحها للطرف الآخر ، على أن الدفع المتعلقة بالنظام العام يجوز ابدؤها فى أى وقت كما يجوز للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها .

ولقد كان الفصل فى طلبات التعويض المترتبة على القرارات الإدارية وكذلك الفصل فى المنازعات الخاصة بعود الالتزام والأشغال العامة والتوريد وسائر العقود الإدارية مشتركا بين القضاء الإدارى والقضاء العادى ولا يخفى ما فى هذا الاشتراك فى الاختصاص من معايير أقلها التعارض فى تأصيل المبادئ القانونية التى تحكم هذه الروابط القانونية ولذلك رأى أن يكون الفصل فيها من اختصاص القضاء الإدارى وحده ، وهى الجهة الطبيعية باعتبار أن تلك الروابط من مجالات القانون الإدارى أو القانون العام ولأسباب ذاتها فقد نص على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بالنظر فى الطعون الخاصة بالقرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية فى منازعات الضرائب باعتبار أنها ذات طبيعة إدارية بحتة ، على ألا ينفذ هذا الاختصاص إلا بعد تنظيمه وتنظيم إجراءاته فى القانون الذى سيصدر بتنظيم الإجراءات أمام مجلس الدولة .

ومن جهة أخرى رأى أن يسلم استثناء من اختصاص القضاء الإدارى الطعون فى قرارات هيئات التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل باعتبار أنه يدخل فى تشكيل تلك الهيئة قضاة وأن لقراراتها قوة الأحكام النهائية .

كما رأى كذلك أن يسلم استثناء من اختصاص القضاء الإدارى الطعون فى القرارات الصادرة من لجان قبول المحامين أمام المحاكم الوطنية ، باعتبار أن الموضوع مما يتصل بنظام المحاماة أمام تلك المحاكم .

وتناول المشروع فى الفصل الرابع من الباب الأول تنظيم الجمعيات العمومية للمحاكم ، وهى عنصر أساسى فى كل نظام قضائى ، فهى إلى أن تتولى تنظيم المسائل المتعلقة بنظامها وأمورها الداخلية لتحديد أيام الجلسات وميعاد افتتاحها وانتهائها وتوزيع الأعمال بين أعضائها أو بين دوائرها ، وما إلى ذلك وتتألف الجمعية العمومية لكل من المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإدارى من جميع مستشاريها العاملين وتدعى إليها هيئة المفوضين ويكون لممثلها صوت معدود فى المداولة ، كما نص على أنه يجوز لرئيس المجلس أن يحضر أية جمعية عمومية وفى هذه الحالة تكون له الرئاسة وذلك تحقيقاً لأشراقه على حسن سير العمل الداخلى فى المحاكم (مادة ٣٥) .

أما بالنسبة للمحاكم الإدارية ، فقد نصت المادة ٣٦ على أن يجتمع رؤساء هذه المحاكم هيئة جمعية عمومية للنظر فيما يتعلق بنظام تلك المحاكم وأمورها الداخلية كجموعة يجب أن تسير على نظام موحد ، وتدعى إليها هيئة المفوضين ويكون لممثلها صوت معدود فى المداولة ، وتحقيقاً لأشراق رئيس المجلس على حسن سير العمل الداخلى فيها وإحكام لرقابته عليها من هذه الناحية نص على أن قراراتها تبلغ إليه ولا تكون نافذة إلا بعد تصديقه عليها بعد أخذ رأى الوكيل المساعد لهذه المحاكم وهو الذى يعاون الرئيس بحكم المادة ٥ فى القيام على تنظيمها وحسن سير العمل فيها .

الباب الثانى - القسم الاستشارى

تناول المشروع فى هذا الباب القسم الاستشارى للفتوى والتشريع فى فصلين الأول خاص بترتيب فروع وكيفية تشكيلها ، وبنظام منوضى المجلس فى الوزارات والمصالح والهيئات العامة . والثانى خاص بتحديد الاختصاصات وتوزيع الأعمال بين فروع هذا القسم ونظام سير العمل فيه . وأول ما استحدثه المشروع هو إدماج قسمى الرأى والتشريع فى قسم واحد وحكمة هذا الإدماج واضحة كشفت عنها تجارب الماضى ، ذلك أن الفتوى هى تطبيق للقوانين واللوائح القائمة ، فمن يمارسونها هم أقدر الناس على تعرف عيوب التشريعات القائمة وأوجه إصلاحها ، ولن يكون التشريع الجديد كاملاً إلا إذا اجتمعت خبرة الرأى إلى فن الصياغة كما أن من يتولون إعداد التشريع وصياغته يكونون أعرف الناس بقصد الشارع عند تطبيق التشريع الجديد أو تفسيره لدى الإفتاء . هذا إلى أن النظام الحالى لقسم التشريع يجعل على المشتغلين فيه عملاً فى طبيعته محدوداً فى مجاله مما يتنافى مع تكوينهم تكويناً فنياً شاملاً .

وقد دلت التجربة على أن أمثل الطرق لحسن سير العمل ، هو العود إلى نظام إدارات الاستشارة للوزارات والمصالح فيكون المجلس بمستشاريه في الإدارات أقرب إلى الجهات الحكومية وأسرع في إمدادها بالاستشارة في الفتوى أو إعداد التشريع . ولذلك نصت المادة ٢٧ على أن يتكون القسم الاستشاري من إدارات يرأس كلا منها مستشار أو مستشار مساعد يعين عددها وتحدد دوائر اختصاصها بقرار من الجمعية العمومية ، وبذلك أصبحت الوحدة بالقسم الاستشاري هي الإدارة وليست الشعب القديمة وحدد اختصاص الإدارة فيما يتعلق بالفتوى في المادة ٤١ ، كما نص في المادة ٤٢ على أن للوزارات والمصالح أن تعهد إلى الإدارات بإعداد التشريعات التي تتصل بها ، كما كان الحال في الماضي قبل إلغاء هذه الإدارات لما في ذلك من فائدة محققة ضمانا لكمال التشريع على هدى ما تدينه الإدارات بحكم تطبيقها للتشريعات القائمة وتفسيرها من عيوب فضلا عما في ذلك من سهولة الأعداد وسرعته بحكم اتصالها مباشرة بالإدارات المختصة .

وقد نصت المادة ٣٨ على أن يجتمع رؤساء الإدارات ذات الاختصاصات المتجانسة بهيئة لجان يرأسها الوكيل المساعد المختص . وتعين كيفية تشكيلها وتحديد دوائر اختصاصها في اللائحة الداخلية ، وحدد اختصاصها في المادة ٤٣ بإبداء الرأي في المسائل ذات الأهمية الخاصة ، وتنسيق الرأي فيما يرى فيه أحد المستشارين رأيا يخالف فتوى صدرت من إحدى الإدارات أو اللجان كما تتولى اللجان كل في حدود دائرة اختصاصها صياغة التشريعات التي اشتركت الإدارات المختصة في إعدادها . وظاهر مما تقدم أن النظام المقترح أزال عيوب نظام الشعب الحالية مع الإبقاء على ما فيه من مزايا .

واستكمالاً لتكوين الموظفين الفنيين بالمجلس باقائهم من المناقشات القانونية والمداولة في اللجان نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٨ على أنه يجوز أن يحضر اجتماعات اللجنة مستشارون مساعدون ونواب من الإدارات المختصة وأن يشتركوا في مداولاتهم ولكن لا يكون للنواب صوت معدود في المداولات .

وقد نصت المادة ٤٤ على أن تشكل الجمعية العمومية للقسم الاستشاري من وكيل المجلس والوكلاء المساعدين لهذا القسم ومن رؤساء الإدارات وحدد اختصاصها في المادة ٤٤ بإبداء الرأي مسبقاً في المسائل الكبرى وهي :

- (أ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس مجلس الوزراء أو من الهيئة التشريعية أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة ، وقد كان هذا في النظام الحالي من اختصاص الجمعية العمومية للمجلس ، وقد رؤى من كمال التنسيق في الاختصاص الوظيفي أن يكون ذلك من اختصاص الجمعية العمومية للقسم الاستشاري .
- (ب) المسائل التي ترى إحدى اللجان رأياً فيها يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية للقسم الاستشاري (ج) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الوزارات والمصالح وبين الهيئات الإقليمية أو البلدية أو بين هذه الهيئات - كما يختص بمراجعة

التشريعات التي تتولى اللجان صياغتها وترى لأهميتها إحالتها إلى الجمعية وكذلك مراجعة التشريعات التفسيرية التي تصدر بها قرارات من مجلس الوزراء أو غيره من الهيئات ، كاللجنة العليا للإصلاح الزراعي في الأحوال التي يخولها القانون فيها هذا الحق .

وأجازت المادة لمن طالب إبداء الرأي في المسائل المنصوص عليها في الفقرة (١) أن يحضر بنفسه جلسات الجمعية عند النظر فيها كما يجوز أن يندب من أهل الخبرة كمشائرين غير عاديين عددا لا يتجاوز أربعة ويكون لكل منهم صوت محدود في المداولات وذلك إيضاحا لوجهة النظر واستكمالاً للدراسة والتحقيق من جميع الوجوه .

واحكاما للتعاون والترابط بين المجلس والجهات الحكومية أجازت المادة ٣٩ ، أن يندب بتلك الجهات بناء على طلبها مستشارون مساعدون أو نواب أو مندوبون من الدرجة الأولى كمفوضين للمجلس للاستعانة بهم في دراسة الشئون القانونية والتظلمات الإدارية ومتابعة ما يهم رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمصالح والهيئات لدى المجلس أو ما يهم المجلس لديها من مسائل تدخل في اختصاصه طبقاً للقوانين واللوائح ، ويعتبر المفوض ملحقاً بإدارة الرأي والتشريع المختصة بشئون الوزارة أو المصلحة أو الهيئة التي يعمل فيها وقد دعت الضرورات العملية تلك الجهات إلى أن تطلب ندب أمثال هؤلاء الفنيين وأثبتت التجربة نجاح هذا النظام وفائدته في سرعة إنجاز الأعمال فضلاً عن أنهم يمارسون في الوقت ذاته على الأعمال الإدارية ويفيدون خبرة فيها حتى إذا عادوا إلى المجلس كانوا أبصر بأمور الإدارة وأكثر تفهماً لدقائقها وأوفر استعداداً لمعالجة المسائل القانونية بأفق أوسع ونظر أشمل وأقدر على الموازنة بين المصلحة العامة والمصالح الفردية .

وقد أحالت المادة ٤٠ إلى اللائحة الداخلية للمجلس لتفصيل نظام سير العمل في القسم الاستشاري وفي إداراته ولجانه وكيفية نظر التشريعات المستعجلة والمحودة الأهمية وبيان اختصاص كل عضو من أعضائه والمسائل التي يبت فيها كل عضو بصفة نهائية - كما نصت تلك المادة على أنه يجوز عند الاقتضاء أن ينوب المستشارون المساعدون عن المشائرين في اختصاصاتهم .

الباب الثالث - أحكام عامة

ونظمت المادة ٤٧ ، الجمعية العمومية للمجلس وحددت اختصاصها واختصاص الجمعية العمومية في النظام الحالي هو اختصاص واسع يشعل نواح ثلاث ، الأول وضع اللائحة الداخلية للمجلس وكذلك تقرير ما له صبغة تنظيمية عامة بالنسبة للمجلس . والثانية إبداء الرأي في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية الهامة . والثالثة الشئون الإدارية الخاصة بأعضاء المجلس وموظفيه الفنيين من حيث التعيين والإحاق بالأقسام والندب والإعارة والتأديب .

وقد روى من كمال التنسيق في الاختصاص الوظيفي قصر اختصاصها على الناحية الأولى واسناد اختصاصها الحالي في الناحية الثانية إلى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري كما روى تيسيراً

لإنجاز الشؤون الإدارية الخاصة بأعضاء المجلس وضمانا لسرعة سير العمل بأقسامه وفروعه المختلفة إنشاء مجالس خاص بكل محل الجمعية العمومية في اختصاصها بالشؤون الإدارية ولجنة خاصة تحل محلها في التأديب ، وأن يتصرف اختصاصها في الناحية الثالثة على ما له أهمية خاصة بالنسبة للمجلس كهيئة ، كالموافقة على تعيين رئيسه ووكيليه ووكلائه المساعدين .

وقد استحدثت المادة ٨٤ حكما جديدا مفاده أنه إذا تبين لرئيس المجلس أو لأي قسم من أقسامه عند نظر أية دعوى أو في صدد بحث أية مسألة عرضت عليه أن ثمة إساءة جادة من جهات الإدارة في استعمال سلطاتها أو تجاوزتها لتلك السلطة ، رفع رئيس المجلس إلى رئيس مجلس الوزراء صورة من الحكم أو البحث ، وهذا الحكم الجديد تدعو إليه المصلحة العامة ، لأن مجلس الدولة بحكم وظيفته يلمس ما في الأداة الحكومية من خلل في هذه النواحي ، فكان لازما أن يبلغ رئيس الوزراء بذلك حتى تستوفي الأداة الحكومية حفظها من الإصلاح وتستكمل أسباب الكمال .

وبينت المادة ٩٤ اختصاصات رئيس مجلس الدولة وسلطاته وقد نسقت بما يتسق والتعديلات التي أدخلها المشروع .

ونصت المادة ٥٠ على السكرتير العام وبينت مهمته الأساسية وهي معاونة رئيس المجلس في تنفيذ اختصاصاته في الإشراف على أعمال المجلس العامة والإدارية وفي صلاته بالمصالح والتغير . وفي إشرافه على أعمال أقسام المجلس وفروعه المختلفة وعلى توزيع الأعمال بينها ، كما نظمت المادة ٥١ تشكيل المكتب الفني وحددت مهمته ، وهي إعداد البحوث الفنية والإشراف على أعمال الترجمة والمكتبة وإصدار مجلة المجلس ومجموعات الأحكام والفتاوى وتبويبها وتنسيقها خصوصا بعد أن أصبح نشر هذه المجموعات في المحيط القضائي وفي الجهات الحكومية وبوجه خاص إدارات المستخدمين بها ضروريا للاسترشاد بها .

الباب الرابع — في نظام أعضاء مجلس الدولة وموظفيه

تناول المشروع هذا الموضوع في فصلين : الأول خاص بالوظائف الفنية . والثاني بالوظائف الإدارية والكتابية .

وقد نظمت قواعد التعيين والترقية والإحاق بالأقسام والندب والإعارة والتأديب وكيفية إجراء ذلك كله تنظيميا يزيل ما في النظام الحالي من عيوب ويسد ما به من ثغرات . ويكفل حسن اختيار أعضاء المجلس ويسر تغذيته من الخارج بالعناصر الممتازة ويستكمل ما ينبغي أن يتوافر لأعضائه من ضمانات تصون استقلالهم في أداء واجباتهم فلا يخضعون لترغيب أو وعيد حرصا على المصلحة العامة .

وقد عني المشروع بحسن إعداد المندوبين المساعدين فاعتبرهم مائتين بالمجلس (مادة ٦٧) واشترط في التعيين لوظيفة المندوب وهي أولى الوظائف التي يعتبر شاغلها عضوا بالمجلس أن يكون المرشح حاصلا على دبلوم معهد العلوم الإدارية بكلية الحقوق أو دبلوم من دبلومات الدراسات

العليا أحدها في القانون العام (مادة ٥٢) « فقرة خامسة » ، فإذا لم يحصل المندوب المساعد على المؤهل العلى المطلوب خلال أربع سنوات من تاريخ تعيينه أو لم تكن التقارير عنه مرضية .
جاز نقله إلى أية وظيفة عامة أخرى أو إلى إحدى الوظائف الإدارية بالمجلس ، فالفترة المشار إليها هي فترة إعداد للمندوب المساعد إعدادا يجمع بين الاستزادة القانونية من الناحية النظرية والمبران التطبيقي والخبرة العملية ، وفترة اختبار له حتى إذا ثبتت جدارته عين في وظيفة مندوب وإلا جاز نقله إلى وظيفة أخرى .

وغنى عن البيان أن الحكم المستحدث سالف الذكر لا يسرى على المندوبين المساعدين الحاليين فتجوز ترقية منهم إلى وظيفة مندوب بدون استيفاء الشروط المشار إليها .

وقد يسر المشروع تنفيذية المجلس بالعناصر الممتازة من أساتذة كليات الحقوق بالجامعات المصرية في وظائف المستشارين فاكثفى بأن يكون قد مضى على حصول المرشح على درجة أستاذ سنتان والنظام الحالى يشترط مضى ثمانى سنوات ، وقد كان ذلك حائلا دون تعيين أحد من هؤلاء .

وقد استحدث المشروع نظام إعاراة أعضاء مجلس الدولة للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها والهيئات العامة وهو نظام مفيد لا يفتنى عنه النذب ، ذلك أن النذب موقوف بطبيعته وقد تقتضى المصلحة العامة إطلاته ، ولذا نظمت المادة ٥٩ الإعاراة ويذنت شروطها على وجه يجمع بين تحقيق المصلحة العامة المقصودة من الإعاراة وعدم تعطيل سير العمل فى داخل المجلس وعدم الإضرار بالمعار بسبب إعارته .

وقد نظمت المادة ٥٧ تشكيل المجلس الخاص بالشئون الإدارية وبينت اختصاصاته وقد سلف القول أن الغاية من إنشائه سرعة إنجاز تلك الشئون ضماناً لحسن سير العمل بالمجلس وبأقسامه المختلفة .

وقد كانت ضمانات عدم القابلية للعزل مقصورة فى التشريع القائم على مستشارى المجلس ولكن لما كانت المصلحة العامة تقتضى وجوب تقريرها بالنسبة إلى سائر أعضاء المجلس من درجة مندوب أول فما فوقها حرصا على استقلالهم لأنهم أصبحوا يساهمون فى مسؤوليات المجلس ولأنهم يتولون القضاء فى المحاكم الإدارية فقد نصت المادة ٦١ على تقريرها بالنسبة ل هؤلاء ، على أن يكون تمتع المندوبين الأول بها مشروطا بتمضية ثلاث سنوات متصلة فى وظائفهم أو فى وظيفة قضائية مماثلة لها يتمتع شاغلها بالضمانة عينها . كما نصت على أنه تسرى بالنسبة لهم جميعا سائر الضمانات التى يتمتع بها القضاة فيما يتعلق بالقبض عليهم أو باستمرار حبسهم أو تحديد المحكمة الجنائية المختصة محليا بمحاكمتهم وتكون لجنة التأديب والتظلمات هى الجهة المختصة فى كل ما يتصل بهذا الشأن . وقد نظمت المادة ٦٣ تشكيل اللجنة المشار إليها وحددت اختصاصاتها ونصت على أن تشكل من أعضاء المجلس الخاص منضما إليهم ثمانية من مستشارى المجلس بحسب ترتيبهم فى الأقدمية . وبذلك تتألف من خمسة عشر مستشارا على الأقل ، وتختص عدا تأديب أعضاء المجلس

بالفصل بصفة قضائية في طلبات الغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضاء المجلس وفي طلبات التعويض المترتبة عليها ، ما يدخل أصلا في اختصاص القضاء ، ويكون قرارها في جميع ما تقدم نهائيا ولا يقبل الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة . وغنى عن البيان أن اشتراك عضو المجلس الخاص في القرار المتظلم منه لا يمنع من جلوسه في اللجنة المذكورة .

وقد عالجت المادة ٦٥ إحالة عضو المجلس إلى المعاش لأسباب صحية أو لأسباب أخرى كما إذا فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة وجعلت من اختصاص لجنة التأديب والتظلمات الموافقة على الإحالة إلى المعاش وأن تزيد في الحالة الأولى على مدة خدمة عضو المجلس المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة إضافية وبصفة استثنائية على ألا تجاوز هذه المدة الإضافية مدة الخدمة الفعلية ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقررة للإحالة إلى المعاش ولا يجوز أن تزيد على ثمانى سنوات ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقا في معاش يزيد على ثلاثة أرباع مرتبه ولا على ٨٤٠ جنيها في السنة ، وأن تزيد اللجنة في الحالات الأخرى على مدة الخدمة مدة إضافية لا تزيد على سنتين ، وهذه المزايا مطابقة للمزايا الممنوحة للقضاة بمقتضى قانون استقلال القضاء .

وقد نصت المادة ٦٤ على أن مرتبات أعضاء مجلس الدولة حددت وفقا للجدول الملحق بهذا القانون .

وقد أعيد تنظيم درجات الوظائف (أولا) إنشاء درجة ١٧٠٠ جنية لوظيفة وكيل المجلس المساعد حتى تتناسب الدرجة مع أهمية الوظيفة والمسئوليات التي يتحملها شاغلها وتتسق مع ما يقابلها في مستوى التدرج من الوظائف القضائية وهي درجة رؤساء محاكم الاستئناف عدا محكمة استئناف القاهرة ، و (ثانيا) بالغاء الدرجات الفرعية وإدماجها في حدود الدرجات الأصلية استقرارا للوظائف في وظائفهم ومنعا لاضطراب العمل وضمانا لحسن سيره فأدجت درجات رؤساء الأقسام من الدرجة الأولى والثانية ودرجة مستشار في درجة واحدة تبدأ من ١٣٠٠ ج وهي درجة المستشار وتنتهى بـ ١٥٠٠ جنية وهي درجة رئيس القسم من الدرجة الأولى ، كما أدجت كل درجتين بحسب الترتيب التنازلى في الجدول في درجة واحدة على النسق ذاته على أن تستحق العلاوات الدورية بمقاديرها وفي مواعييدها المقررة بحسب المبين في الجدول ، ونص على أن يطبق هذا الجدول على المستشارين والمستشارين المساعدين الحاليين إذا كانوا استوفوا المدد المقررة محسوبة من تاريخ تعيينهم في وظائفهم الحالية ، وهؤلاء ذوى مرتبات ثابتة ولا يخضعون لنظام العلاوات الدورية الذى أصبح يسرى عليهم فلزم النص على ما تقرر وقد نص كذلك على أن يكون مرتب المستشار بالمحكمة الإدارية العليا معادلا لمرتب من يعين وكيلا مساعدا للمجلس من المستشارين الذين كانوا يلونه في الأقدمية قبل تعيينه في المحكمة الإدارية العليا ، فإذا عين من خارج المجلس كان مرتبه معادلا لمرتب من يليه في الأقدمية بالمحكمة الإدارية العليا . وهذه القاعدة أصبحت لازمة بعد إنشاء هذه المحكمة ، استقرارا لهم فيها حتى تحقق رسالتها على خير وجه وهي عين المحكمة التي دعت إلى تقرير ذلك بالنسبة إلى مستشارى محكمة النقض .

وفما يتعلق بالوظائف الإدارية والكتابية نصت المادة ٧٠ على أن يكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة بالنسبة إلى الموظفين المستخدمين الإداريين والكتابيين كما يكون لسكرتير عام المجلس بالنسبة إلى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بحسب الأحوال ، وقد أصبح لا معدادى عن اسناد هذه السلطات للرئيس وللسكرتير العام على الوجه المتقدم ، تنسيقا للأوضاع باعتبار المجلس هيئة مستقلة واتساقا مع المسؤوليات الملتزمة على عاتق الرئيس أو السكرتير العام بالنسبة لحسن سير العمل بالمجلس .

ورفعا لمستوى وظائف السكرتيريين بالقسم القضائي أو القسم الاستشاري أو المكتب الذي ولا اتصال هذه الوظائف بالنواحي الفنية نصت المادة ٧١ على أنه يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس في الحقوق في تلك الوظائف ، كما يجوز أن يعين من هؤلاء في وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاية ممتازة في عمل ويحصل على المؤهلات اللازمة لتعيين في هذه الوظيفة .

الباب الخامس — احكام وقتية وانتقالية

نظمت المادة ٧٣ إحالة القضايا سواء بين مجلس الدولة وبين الجهات القضائية الأخرى أو بين محكمة القضاء الإداري وبين المحاكم الإدارية أو بينهما وبين لجنة التأديب والتظلمات . وغنى عن البيان أن الطعون في القرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية أو من المحاكم الإدارية قبل العمل بهذا القانون تظل من اختصاص محكمة القضاء الإداري إلى أن يتم الفصل فيها .

ولما كان قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص في قانون مجلس الدولة هو المطبق لدى القسم القضائي ، وكان من المستحسن أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بهذا القسم تتسق مع طبيعة القضاء الإداري فتمت نصت المادة ٧٤ على أن يستمر تطبيق قانون المرافعات إلى أن يصدر قانون بتلك الإجراءات ، كما نصت المادة ٧٥ على أن تسري القواعد المتعلقة بتحديد الرسم المعمول بها وذلك إلى أن يصدر القانون الخاص بهذه الرسوم وكذلك نصت المادة ٧٦ على أن يقبل أمام المحكمة الإدارية العليا المحامون المقبولون للرافعة أمام محكمة النقض ويقبل أمام محكمة القضاء الإداري المحامون المقبولون أمام المحاكم الاستئنافية ويقبل أمام المحاكم الإدارية المحامون المقبولون أمام المحاكم الابتدائية ، وذلك كله إلى أن ينظم جدول المحامين الخاص بمجلس الدولة .

ولما كان التنظيم الجديد قد عدل في نظام الوظائف ودرجاتها وأدج بعض الدرجات في درجات أصلية ذات بداية ونهاية ، وكان تنفيذ هذا النظام الجديد يقتضى إعادة تعيين أعضاء مجلس الدولة وموظفيه الفنيين الحاليين طبقا للتنظيم الجديد ، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٧٧ على أنه يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس هذا المجلس وبعد أخذ رأى رئيس مجلس الدولة بإعادة تشكيل المجلس طبقا للنظام الجديد أما الذين لا يشملهم القرار المشار إليه في الفقرة السابقة فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية

بصفة شخصية لمدة أقصاها أربعة أشهر يصدر خلالها قرار من مجلس الوزراء بتعيينهم في وظائف مماثلة لوظائفهم في القضاء أو في النيابة أو أية وظيفة عامة أخرى لا تقل من حيث الدرجة المالية عن درجات وظائفهم الحالية وذلك بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء وذلك بعد الاتفاق مع الجهات المختصة ويجوز خلال المدة المذكورة في الفقرة السابقة وبالكيفية ذاتها شغل الوظائف الحالية أو المنشأة بمجلس الدولة دون التقييد بالشروط المنصوص عليها في البند ٥ من المادة ٥٢ والمادتين ٥٣ و ٥٤ كما لا يسرى حكم البند ٥ من المادة ٥٢ بالنسبة إلى المندوبين المساعدين الحاليين كما سلف إيضاحه .

وحتى يتمكن المجلس من القيام بأعبائه الجديدة عقب تفاعل القانون رؤى أن يتولى رئيس مجلس الوزراء خلال المدة المشار إليها في الفقرة الأولى جميع الاختصاصات المخولة للجمعية العمومية وللجلس الخاص ويصدر خلالها القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك كله بعد أخذ رأى رئيس مجلس الدولة .

ويتشرف رئيس مجلس الوزراء بعرض مشروع القانون المرافق بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة على مجلس الوزراء للموافقة عليه وإصداره .

المحامي

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين

أبريل
سنة ١٩٥٥

السنة الخامسة والثلاثون

العدد
الثامن

« مَنْ أَحَبَّ اللَّهَ ، وَأَبْغَضَ اللَّهَ ، وَأَعْطَى اللَّهَ ، وَمَنَعَ
لِلَّهِ ، فَقَدْ اكْتَمَلَ الْإِيمَانُ » .
« رواه أبو داود عن أبي أمامة »

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع النهضة رقم ٥١ بالقاهرة

مطبوعة حجازي

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية :

عدد	
٤٩	حكما صادرا من محكمة القضاء الادارى (مجلس الدولة)
١	حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء التجارى)
١	حكم صادر من قضاء الأحوال الشخصية
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الكلية (قضاء الإيجارات)
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدنى)
٢	حكمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية (القضاء التجارى)
١	حكم صادر من القضاء المستعجل
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدنى)



تحديد مركز المسئول عن الحق المدنى امام القضاء الجنائى فى قانون الإجراءات الجديد
للسيد الدكتور رؤوف عبيد الأستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .
مدى حق النيابة فى استئناف الأحكام الصادرة فى قضايا الأحوال الشخصية للسيد الأستاذ
صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .



قانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٥ بتحويل رئيس إدارة مباحث وزارة المواصلات والضباط
والكونستبلات والصولات بالإدارة المذكورة اختصاص مأمورى الضبط
القضائى . ص ٢٨٩

قانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ١١ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص
بالسجل التجارى . ص ٢٩٠

قانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ برد الرسوم المحصلة عن الدعاوى المشار إليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ . ص ٢٩٢ .

قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٥ باستثناء مصلحة التلغرافات والتليفونات من بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ص ٢٩٣

قانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ بشأن البطاقات الشخصية . ص ٢٩٥

قانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ خاص بنقابة الصحفيين . ص ٣٠٠

قانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ أساس ربط ضريبة الأرباح التجارية والصناعية عن السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ . ص ٣١٢

قانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض نصوص المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . ص ٣١٥

قانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل . ص ٣٢٩

لجنة التحرير

محمد مصطفى القلبي — حسين أبو زير — نصيف زكي — أحمد سوفي — أحمد مختار قطب

أبريل
سنة ١٩٥٥

المحكمة

العدد الثامن
العدد الخامس والستون

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

(برئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري رئيس المجلس ،
وسيد علي الدمراوى وكامل بطرس المصرى وعبد الرحمن نصير وطه عبد الوهاب المستشارين) .

به من صحة توافر شرط النصاب المالى، ولا يجوز
للمدعى التعال فى هذا السبيل بعدم علمه بقرار
لجنة الطعون لأن هذا القرار صدر حضورياً ،
وقد نفذ بورود اسم المطعون فيه فى الكشف
عند العرض الثانى .

٢ — لا يجوز دفع ما ثبت فى محضر لجنة
الشاخات من وقائع إلا من طريق الطعن فيه
بالتزوير ، وهو ما لم يفعله المدعى بما يترتب
عليه الأخذ بما جاء فى هذا المحضر .

المسكن

(١) عن الدفوع بعدم الاختصاص وبعدم
قبول الدعوى :

« من حيث إن الحكومة تدفع فى مذكرتها
بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى (ولعلها
تقصد عدم قبولها) ، كما يدفع الخصم الثالث

٨٢٨

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — مدة . النصاب المالى . عدم جواز إثارته
فى دعوى الطعن فى قرار التعيين . محله . الطعن فى
الميعاد فى قرار لجنة الطعون .
ب — لجنة الشاخات . محضرها . نقي ماورد
به . لا يتأتى إلا بالطعن عليه بالتزوير .

المبادئ القانونية

١ — لا يجوز للمدعى أن يشير فى دعوى
الطعن على قرار تعيين عمدة مسألة النصاب المالى
بعد أن أصدرت لجنة الطعون قرارها فى شأنه
بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ولم يرفع المدعى
دعواه إلا فى ٢٨ من يناير سنة ١٩٥١ أى بعد
فوات الستين يوماً التى يجب الطعن خلالها فى
هذا القرار ، وبذلك يصبح القرار المذكور
نهائياً ويكون عندئذ بمنأى عن الطعن فيما قضى

بعدم قبولها ويستند الدفاع إلى أن قرار لجنة الطعون الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قد مضى عليه أكثر من ستين يوماً قبل رفع هذه الدعوى .

« ومن حيث إنه لا محل للدفع بعدم الاختصاص لأن الدعوى موجهة إلى قرار إداري مما يدخل في اختصاص هذه المحكمة ولذلك يتعين رفض هذا الدفع .

« ومن حيث إنه لا سند أيضاً للدفع بعدم قبولها لأن المدعى يطلب بدعواه إلغاء قرار وزير الداخلية في ٧ يناير سنة ١٩٥١ بالتصديق على قرار لجنة الشياخات الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ والقاضي بتعيين الشيخ مصطفى القهوجي عمدة لبلدة سلامون القماش التابعة لمركز المنصورة وقد جاء في وجوه طعنه وأسائيد دعواه عدم صحة القرار الصادر من لجنة الطعون بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ برفض الطعن المقدم من المدعى ضد مصطفى القهوجي بعدم ملكية الأخير للنصب المالي الواجب توافره فيمن يتقدم للترشيح لوظيفة العمدة . وبذلك لم يكن قرار لجنة الطعون المذكور هدفاً للمدعى في طلباته وإنما هو سبب من الأسباب التي بني عليها دعواه .

« ومن حيث إن قرار وزير الداخلية بتعيين الشيخ مصطفى القهوجي عمدة ، صدر في ٧ يناير سنة ١٩٥١ والدعوى رفعت في ٢٨ يناير سنة ١٩٥١ فتكون الدعوى قد رفعت في الميعاد القانوني ويتعين رفض الدفع بعدم قبولها .

(ب) عن الموضوع :

« ومن حيث إن المدعى يطلب بطلان وإلغاء القرار الصادر من وزير الداخلية في

٧ يناير سنة ١٩٥١ بتعيين الشيخ مصطفى محمود القهوجي عمدة لناحية سلامون القماش التابعة لمركز المنصورة . وهو ينفي دعواه على أنه خلت وظيفة العمدة لتلك البلدة بوفاة عمدها السابق الشيخ المكباتي في ٢٧ يناير سنة ١٩٤٨ ، وفُتحت إجراءات الترشيح لحرر كشف بأسماء المرشحين لها وأجرى عرضه حيث وجد مقيداً به اسم مصطفى محمود القهوجي ، فقدم المدعى طعناً إلى لجنة الطعون المختصة طالباً حذف اسمه من الكشف إذ أنه لا يملك النصاب المالي وأرفق بطعنه المستندات المؤيدة له ولكن اللجنة رفضت هذا الطعن لأسباب شخصية ، ونظراً لأن وزارة الداخلية قررت إعادة عرض الكشف لبطلان في العرض الأول . وقد أعيد العرض وتضمنت الكشف اسم الشيخ مصطفى محمود القهوجي فتقدم آخر من المرشحين وهو محمد عنان بطعن فيه ينصب أيضاً على النصاب المالي فقضت فيه لجنة الطعون بعدم قبوله لسابقة الفصل فيه — وأنه بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ انعقدت لجنة الشياخات وقررت انتخاب الشيخ مصطفى محمود القهوجي — الخصم الثالث — عمدة لناحية المتقدمة الذكر وصدق الوزير على هذا القرار في ٧ يناير سنة ١٩٥١ .

« ومن حيث إن ما ينهيه المدعى على القرار المذكور يتحصل فيما يلي :

١ — أن المطعون في تعيينه لا يملك النصاب المالي المشروط في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون العمدة والمشايع رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ وهو لذلك لا يدفع الضرائب المقررة . وأن لجنة الطعون رفضت الطعن المقدم منه في هذا الشأن مع أنه قدم المستندات المؤيدة لطحنه —

كما أنها قضت بعدم قبول الطعن المقدم لها من محمد عنان لسابقة الفصل فيه مع أن بطلان العرض الأول للكشوف يعيد لكل مرشح حقه في الطعن من جديد .

٢ - إن الإدارة عمدت إلى إقالة أخ المدعى حافظ أحمد عنان من وظيفة نائب عمدة البلدة المذكورة وعينت سواه من أنصار العمدة المطعون في تعيينه وذلك بغية التأثير على الناخبين لصالح الأخير .

٣ - أن عملية الانتخاب لتلك العمدية قد شابها بطلان جوهري لما يأتي :

(١) : أن الشيخ محمد رضوان حجازي أحد أعضاء لجنة الشياخات كان يترك قاعة اللجنة ويخرج وسط الناخبين متأبطا ذراع المطعون فيه متحدثا إليهم بما يفهم منه أنه سيعين عمدة .

(ب) نص قانون العمد والقرار الوزاري المنفذ له على أن يكون إعطاء الأصوات الشفوية بطريقة سرية في أذن رئيس اللجنة على مسمع من يجاوره من الأعضاء وأن يتولى الرئيس بعد ذلك إثبات رأى صاحب الصوت والتوقيع عليه - وأن المقصود بهذا النص هو الرقابة على عملية الانتخاب - ولكن الذي حدث كان مخالفا لحكم القانون إذ كان الرئيس يجلس بعيدا عن الأعضاء وبالتالي عن الرقابة عليه .

ومن حيث إن الحكومة دفعت الدعوى بأنه كان من بين المدرجين في كشوف المرشحين المدعى والمطعون فيه وكان مقيدا أمام اسم الأخير أنه يدفع ضرائب ١٠ ج و ١٧ م فتقدم الأخير إلى لجنة الطعون يطلب تصحيح النصاب إلى مبلغ ١٤ ج كما تقدم المدعى إلى اللجنة

المذكورة بطعن يتضمن أن المطعون فيه لا يملك الحد الأدنى من النصاب - وأنه بجماسة ١٦ ديسمبر ١٩٤٨ نظرت اللجنة الموضوع وبعد بحثه ومراجعة المستندات المقدمة منه قررت رفض الطعنين - وقد جاء في محضرها أنه اتضح من أقوال نائب العمدة (وقد كان في ذلك الوقت نائب العمدة شقيق المدعى) ومشايخ الناحية والمأذون والصراف صحة الضرائب التي يدفعها المدعى عن أطيانه والمقيمة أمام اسمه في الكشوف، وأن محضر اللجنة قد توقع عليه من الأفراد المذكورين ومنهم شقيق المدعى . وأنه بمناسبة إعادة عرض الكشوف مرة ثانية بناء على أمر وزارة الداخلية تقدم للجنة طعن آخر من محمد عنان وآخرين ضد الشيخ مصطفى محمود القهوجي فيما يتعلق بالنصاب المالي أيضا فقررت اللجنة بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٥٠ عدم قبوله لسابقة الفصل فيه - وأنه بجماسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ عقدت لجنة الشياخات فأجريت عملية الانتخاب وفاز المطعون فيه بأغلبية الأصوات فقررت اللجنة اختياره عمدة للبلدة المتقدمة الذكر، ومن ثم اعتمدت الوزارة هذا الاختيار بقرار وزير الداخلية الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٥١، وقالت الحكومة إن شرط النصاب المالي قد تحقق توافره لدى لجنة الطامون بعد بحث الأدلة والمستندات - وأن إجراءات لجنة الشياخات قد تمت صحيحة وأن المدعى لم يقدم دليلا على ما يدعيه فيما يتعلق بتلك الإجراءات . ولذلك جميعه طلبت الحكومة رفض الدعوى .

ومن حيث إنه لا يجوز للدعى أن يثير في هذه الدعوى مسألة النصاب المالي بعد أن أصدرت لجنة الطعون قرارها في شأنه بتاريخ ١٦ ديسمبر

٨٢٩

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — عمدة • تعيينه • حق وزير الداخلية في إعادة الانتخاب تأسيساً على تقض ماورد بكشوف الناخبين والمرشحين • المادة ١١ من قانون العمدة والمشايع •

ب — عمدة • عملية الانتخاب • اشتراك مجند فيها بإعطاء صوته • استبعاد صوته لا يغير النتيجة • قرار وزير الداخلية بإعادة الانتخاب للمرة الثانية • قرار باطل •

المبادئ القانونية

١ — ما يذهب إليه المدعى من أنه لا يجوز أن يبنى الوزير قراره في تعيين العمدة وفي إعادة الانتخابات على تقض ما أدرج في كشوف الناخبين والمرشحين طالما أن هذه الكشوف قد أصبحت نهائية بفوات ميعاد الطعن فيها أمام لجان الطعون المختصة ، مردود بأن للوزير بما له من سلطة رياضية ومن حقوق بمقتضى أحكام قانون العمدة والمشايع إنما يشرف انتهاء على عملية الانتخاب وإجراءاته بما في ذلك صحة ما أدرج بالكشوف المذكورة وهو يترخص بذلك في عدم التصديق على تعيين عمدة تم انتخابه بعد إجراءات باطلة أو مخالفة للقانون ولا يتقيد في هذا السبيل بعدم سابقة الطعن في الكشوف من الأفراد إذ أن الوزير يستمد حقه عندئذ من المبادئ العامة ومن حكم المادة ١١ من قانون العمدة والمشايع — أما الأفراد فحقهم ينطوي تحت حكم المادتين ٨ و ٩ من هذا القانون بما وضعته من قواعد وقيود .

سنة ١٩٤٨ ولم يرفع المدعى دعواه إلا في ٢٨ يناير سنة ١٩٥١ أى بعد فوات الستين يوماً التي يجب الطعن خلالها في هذا القرار وبذلك يصبح القرار المذكور نهائياً . ويكون عندئذ بمنأى عن الطعن فيما قضى به من صحة توافر شرط النصاب المالى .

« ومن حيث إنه لا يجوز أيضاً للمدعى التعلل في هذا السبيل بعدم علمه بقرار لجنة الطعون لأن هذا القرار صدر حضورياً . وقد تنفذ بورود اسم المطعون فيه في الكشوف عند العرض الثانى .

« ومن حيث إنه لم يقدم المدعى دليلاً على ما جاء في دفاعه عن بطلان إجراءات عملية الانتخاب لتلك العمدة أمام لجنة الشياخات كما أنه لا يجوز دفع ما أثبت في محضر تلك اللجنة من وقائع إلا من طريق الطعن فيه بالتزوير . وهو ما لم يفعله المدعى بما يترتب عليه الأخذ بما جاء في هذا المحضر .

« ومن حيث إنه لا موجب بعدئذ لمناقشة ما أبداه المدعى من تفاصيل ومزاعم في مسألة النصاب المالى وإجراءات لجنة الشياخات .

« ومن حيث إنه يبين من ذلك جميعه أن القرار المطعون فيه والقاضى بتعيين الشيخ مصطفى محمود القهوجى عمدة لناحية سلامون القماش مركز المنصورة صدر صحيحاً متفقاً مع القانون وأن الدعوى حقيقة بالرفض .

(النضية رقم ٥٦٩ سنة ٥ ق) .

٢ — إنه وإن كان المجند موقوف حقه في الانتخاب طبقاً للمادتين الثالثة والسابعة من قانون العمد والمشايخ وللمادة السادسة من قانون الاستبعاد رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ إلا أنه إذا كان استبعاد اسمه من النتيجة النهائية لعملية الانتخاب سواء أكان هذا الاستبعاد من الأصوات التي حصل عليها المدعى أم من الأصوات التي حصل عليها منافسه لا يغير الوضع ويبقى المدعى حاصلًا على أغلبية أصوات الناخبين طبقاً للمادة الحادية عشرة من قانون العمد والمشايخ . لذلك يكون قرار وزير الداخلية بإعادة الانتخاب للعمدية للمرة الثانية قد أسس على أسباب لا تتسق مع الوقائع وغير مؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها هذا القرار .

المحكمة

د من حيث إن ما يعتنه المدعى على القرار المطعون فيه يتحصل فيما يلي :

١ — أن المدعى سبق أن رشح نفسه لوظيفة العمدية فحصل على ١٨ صوتاً بينما حصل منافسه على ١٥ صوتاً فاختارت اللجنة المدعى عمدة ولكن خصومه طعنوا فيه فقرر وزير الداخلية إعادة الانتخاب وقد أعيدت إجراءات الانتخاب وفاز المدعى أيضاً في الانتخاب الثاني وهو موضوع هذه الدعوى ولكن وزير الداخلية قرر للمرة الثانية إعادة الانتخاب وما كان يجوز له ذلك طبقاً للمادة ١١ من قانون العمد والمشايخ التي نصت على وجوب تعيين من يجوز أغلبية أصوات الناخبين في المرة الثانية .

٢ — أنه لما أعيدت إجراءات الانتخاب الثاني عرضت كشوف المرشحين طبقاً للقانون وقد أدرج بها اسم القاصر والمجند فلم يطعن عليهما أحد من ذوي المصلحة وبذلك أصبحت تلك الكشوف نهائية فاتخذتها لجنة الشياخات أساساً لعملها — ولا يجوز أن ينقض الوزير هذا الأساس وأن يتخذ من هذا النقض سبباً لإعادة الانتخاب .

٣ — أنه لم يذكر بالقرار المطعون فيه اسم المجند والقاصر فهو والحال هذه يعتبر قراراً مجهولاً وفي صورة من صور التعمية التي تجعله بمثابة قرار غير مسبب ولذلك يكون باطلاً .

٤ — أن المجند غير ممنوع من الانتخاب .

٥ — أما عن القاصر فقد قدم المدعى ما يدل على أنه من مواليد ٣ مايو سنة ١٩٢٤ وأنه قيد في جدول الانتخاب في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ولما أعيد الدرج في الانتخاب الأخير في أكتوبر سنة ١٩٥٠ كان سنه يزيد على ٢٥ سنة فهو ليس بقاصر وقد استعمل حقه في الانتخاب كناخب ولو أنه أدرج خطأ في كشوف المرشحين .

د ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى بالآتي :-

١ — أن حكم المادة ١١ من قانون العمد والمشايخ لا تسلب الوزير حقه في إعادة الانتخاب لأكثر من مرة .

٢ — أن كشوف الناخبين إذا ما فات ميعاد الطعن فيها تعتبر مقيدة للأفراد دون وزير الداخلية الذي له مراقبة صحة قرارات لجان الشياخات .

٣ — أنه لا صحة لما يزعمه المدعى من أن القرار المطعون مجمل أو غير مسبب لأن القرار

صدر بناء على المذكرة التي وضعها مفتش الداخلية بعدما أجراه من بحث في هذا الموضوع .
 ٤ — أن الجندي ممنوع من استعمال حقه في الانتخاب .

٥ — أن القاصر لم يبلغ وقت خلو الوظيفة في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وعلى أكثر القروض وقت صدور القانون الجديد سن الخامسة والعشرين وهي التي يجب توافرها في المرشح — وأن القاصر المذكور حضر لجنة الشياخات بوصفه مرشحا طبقا للكشوف ولو كان قد أعطى صوته كناخب لأن العبرة بالصفة التي حضر بها في لجنة الشياخات .

« ومن حيث إن ما يذهب إليه المدعى من أنه لا يجوز أن يبنى الوزير قراره في تعيين العمدة في إعادة الانتخاب على نقض ما أدرج في كشوف الناخبين والمرشحين طالما أن هذه الكشوف قد أصبحت نهائية بفوات ميعاد الطعن فيها أمام لجان الطعون المختصة — ذلك مردود بأن للوزير بما له من سلطة رئاسية ومن حقوق بمقتضى أحكام قانون العمد والمشايخ إنما يشرف لإنهاء على عملية الانتخاب وإجراءاته بما في ذلك صحة ما أدرج بالكشوف المذكورة وهو يترخص بذلك في عدم التصديق على تعيين عمدة تم انتخابه بعد إجراءات باطلة أو مخالفة للقانون ولا يتقيد في هذا السبيل بعدم سابقة الطعن في الكشوف من الأفراد إذ أن الوزير يستعمل حقه عندئذ من المبادئ العامة ومن حكم المادة ١١ من قانون العمد والمشايخ — أما الأفراد فتحقهم ينطوي تحت حكم المادتين ٨ ، ٩ من هذا القانون . بما وضعته من قواعد وقيود .
 « ومن حيث إنه لا سند للقول بأن القرار

المطعون فيه قد صدر مجبلا أو غير مسبب إذ أنه نفي على مذكرة مفتش الداخلية الذي أحيل إليه الموضوع فبحثه وأورد فيه اسمي المجند والقاصر وما يتعلق بهما وتعتبر تلك المذكرة ملحة بالقرار وموضحة له .

« ومن حيث إن المجند موقوف حقه في الانتخاب طبقا للمادتين الثالثة والسابعة من قانون العمد والمشايخ وللمادة السادسة من قانون الانتخاب رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ .

« ومن حيث إنه بالنسبة للقاصر فإنه بحسب الشهادة المقدمة عن ميلاده يبلغ سن الحادية والعشرين عند خلو الوظيفة وبذلك يجوز له حق الانتخاب وقد حضر اللجنة واستعمل حقه ولا محل لاستبعاد حقوقه لمجرد أنه أدرج خطأ في كشف المرشحين .

« ومن حيث إنه لو استبعد اسم المجند الذي لم يكن له حق في الانتخاب من النتيجة النهائية لعملية الانتخاب سواء أكان هذا الاستبعاد من الأصوات التي حصل عليها المدعى أم من الأصوات التي حصل عليها منافسه لما تغير الوضع ولبقى المدعى حاصلا على أغلبية أصوات الناخبين طبقا للمادة الحادية عشرة من قانون العمد والمشايخ .

« ومن حيث إنه لذلك يكون القرار المطعون فيه قد أسس على أسباب لا تتسق مع الوقائع وغير مؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها هذا القرار .

(القضية رقم ٧٥١ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨٣٠

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢

قرية . فصل جهات عنها . القرار الصادر بذلك .
استناده إلى أسباب تبرر الفصل . جواز . المادة
١٧ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام
مجالس المديرية .

المبدأ القانوني

إن حكم المادة ١٧ من القانون رقم ٢٤
لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام مجالس المديرية
يشترط موافقة مجلس المديرية مقدما على إنشاء
قرى جديدة بالمديرية أو إلغاء قرى
موجودة بها فإذا أحييت أوراق موضوع
الفصل على مجلس مديرية الشرقية تطبيقا لهذا
النص فوافق بعد بحث الموضوع على فصل بعض
النواحى وجعلها بلدة قائمة بذاتها وصدر قرار
وزير الداخلية بهذا الفصل فن ثم لا وجه لما
يتحدى به المدعيان من أن الفصل كان يباحث
من التزامات الحزبية طالما أن نتائج الأبحاث التي
اعتمد عليها الفصل تنفي هذا الزعم ، ولا عبرة
بما حاوله المدعيان من تشكيك في صحة البيانات
الاحصائية التي استندت إليها الإدارة في ترجيح
الفصل لأنه فضلا عن أن المدعين لم يقيموا على
أقوالهم في هذا المجال دليلا فإن الإدارة قد أثبتت
في تقريرها أن تلك البيانات مستخرجة من
خرط المساحة وسجلات الصراف والعمدة ومن
ثم يكون قرار الفصل المذكور قد صدر صحيحا
متفقا مع القانون خاليا من سوء استعمال السلطة .
(القضية رقم ١٥٣ لسنة ٦ ق بالهيئة السابقة)

٨٣١

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أجنبي . إقامته إقامة مستديمة بمصر . مغادرته
البلاد بنية العودة إليها . اعتباره مقيما في مصر مدة
٥ سنوات قبل سنة ١٩٣٧ . عدم جواز إبعاده .

المبدأ القانوني

إذا تبين أن إقامة المدعى كانت على وجه
الاستمرار منذ زمن طويل وأن مغادرته المملكة
المصرية من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٦ إنما كانت
بنية العودة إليها وليس بقصد تغيير هذه الإقامة
وبذلك تكون إقامته خمس سنوات قبل ١٥
أكتوبر سنة ١٩٣٧ متوافرة ويكون القرار
المطعون فيه الصادر بإبعاده قد صدر على غير
أساس ويتعين إلغاؤه .

(القضية رقم ١٦٥ سنة ٦ ق . رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة السيد على الدمراوى وكامل بطرس
المصرى وعبد الرحمن نصير وعبد هبه الخبير وإسماعيل
طشور المستشارين)

٨٣٢

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . المطالبة
بالإعادة إلى الخدمة العامة بالجيش وباستعناق رتبة
معينة كنتيجة مقترنة على طلب إلغاء قرار الإحالة إلى
الاستيداع . اختصاص .

ب - جيش . القاعدة العامة في الترقية والإحالة
إلى الاستيداع . يحكمها الأمر العسكري رقم ١٩٤
لسنة ١٩٢٥ . شرط الإحالة إلى الاستيداع .

ج - جيش . ضابط . الترقية من رتبة ضابط
فأعزق . ضوابطها .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان المدعى لا يقصد أن تحمل

المحكمة محل الإدارة في إصدار أمر هو من اختصاصها أو تكليفها أداء أمر هو من وظيفتها وإنما يستهدف إعادته إلى الخدمة العامة بالجيش واعتباره مستحقاً لرتبة اللواء تبعاً للحكم بإلغاء القرار المطعون فيه الصادر بحالته إلى الاستيداع وكنتيجة مترتبة على الإلغاء فإن هذا بما يدخل في عموم معنى هذا الطلب ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله متعيناً رفضه .

٢ — إن القاعدة المتبعة للترقية في الجيش والإحالة إلى الاستيداع يحكمها نص الأمر العسكري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ وتنص الفقرة (ب) من البند الثاني من قواعد الأقدمية والترقي على أنه « عند الترقى من رتبة صاغ فما فوق يراعى في ذلك الأقدمية العامة والكفاية والمقدرة والمعارف وحسن القيادة في الميدان عملياً والترقى الممتاز وباقي الصفات الحميدة المدونة بتقارير الضباط السرية ، وتنص الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الأمر العسكري سالف الذكر على أنه « منعا لإيقاف حركة الترقى في الجيش يجوز للجنة الضباط عند الضرورة القصوى أن تسمح بترقى دوري (زمني) لبدء ما عساه أن يحصل من هذا القبيل . فإذا قضى القائم مقام أربعة سنوات وكل من الأميرالاي واللواء ثلاث سنوات في الرتبة من تاريخ الترقى ولم يبلغ أحدهم في خلال مدته سن الإحالة إلى المعاش ولم يرق في نهايتها إلى رتبة أعلى جازت إحالته إلى الاستيداع لخلو محله لمن يستحق

الترقى بعده — فإن خلا محل أعلى رتبة في الجيش من رتبته وكان مستحقاً للترقى بها يجوز إعادته إلى الخدمة وترقيته فيها وإلا بقي في الاستيداع إلى أن يحال إلى المعاش بمقتضى السن ما لم يرغب هو في الإحالة إلى المعاش قبل ذلك . وظاهر من نص هذه الفقرة أنه جاء مطلقاً فجعل شرط الإحالة إلى الاستيداع بقاء الضابط في رتبته المدة المقررة دون أن يرق سواء كان عدم ترقيته بسبب عدم خلو رتبة أعلى يرقى إليها أم بسبب عدم استحقاقه للترقية وإن خلت هذه الرتبة وعلّة ذلك كما استظهرتها الفقرة المذكورة إفساح المجال لترقية من هم دون المدعى ومنعا لوقف حركة الترقى في الجيش — وما دام القانون قد نص على الضوابط التي يتعين على الإدارة أن تلتزمها في شأن من الشئون وجب عليها مراعاتها وإلا كان تصرفها باطلاً حقيقاً بالإلغاء .

٣ — لا وجه للتحدى بأن الترقية إلى رتبة اللواء تختلف عن الترقية إلى رتبة البكباشي فرتبة القائم مقام فرتبة الأميرالاي وبأن المعيار في شروط الترقية إلى تلك الرتبة يختلف عن المعيار في شروط الترقية إلى الرتب الأخرى وبأن المدعى لم يحصل إلا على درجة (ب) من مدرسة الضباط العظام — لا وجه للتحدى بذلك أولاً لأن قانون الجيش قد نص على شروط واجبة للترقية من رتبة صاغ فما فوق ، وثانياً لأن درجة (ب) من مدرسة الضباط العظام كانت عند إحالته إلى الاستيداع تسمح بترقيته متى حسنت التقارير بعد ذلك في حقه ، والتقارير المقدمة

المبادئ القانونية

١ - إن جهة الإدارة وإن كانت تملك نقل الموظفين إلا أن استعمال هذا الحق مقيد بمقتضيات الصالح العام فإن انحرفت جهة الإدارة عن هذا الهدف وأساءت استعمال سلطتها خضع قرار النقل لرقابة المحكمة .

٢ - إن فوات فترة تزيد على أربعة أشهر دون رد من الوزارة يعتبر قرارا حكيا برفض التظلم يبدأ بعد انقضائه مباشرة ميعاد الستين يوماً المحددة لرفع الدعوى .

٣ - إذا خلا ملف خدمة المدعى من أى مأخذ على كفايته ومقدرته على الاضطلاع بعمله كفتش إداري فن ثم يكون القرار الصادر بنقله من هذه الوظيفة إلى وظيفة وكيل قسم مالى مديرية الجيزة قد بني على أسباب غير صحيحة مستهدفا إقصاء المدعى عن وظيفته وإحلال غيره محله تمهيدا لترقيته إلى الدرجة الرابعة التي يستحقها المدعى دون سواء بوصفه أقدم مفتش إداري بالدرجة الخامسة وذلك وفقا لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ فيكون القراران المطعون فيهما قد صدرتا مشوينين بعيب إساءة استعمال السلطة ويتعين لذلك إلغاؤه .

(القضية رقم ١٥٠٢ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة بدوى إبراهيم حمودة ومحمد الطنوخى الدين حسن وطه عبد الوهاب وعبد السيد خضير المنشارين) .

عنه تشهد بتوافر جميع هذه الشروط فيه، وثالثا لأن التقرير المقدم عن المدعى عن المدة التي صدر خلالها القرار المطعون فيه قد أشاد بكفايته وبمقدرته على العمل وحسن استعداده لتصرف الأمور .

(القضية رقم ٢٢ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد وكيل المجلس والسيد إبراهيم الديوانى والإمام الإمام الحريى ومصطفى كامل اسماعيل وأسماعيل عاشور المنشارين) .

٨٣٣

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢

قرار إداري . تقديم عدة تظلمات منه . عدم انقطع ميعاد الطعن إلا بانتظام الأول .

المبدأ القانوني

إذا تابعت التظلمات في ذات الموضوع كان أولها فقط هو القاطع لسريان ميعاد الستين يوما ولا يقع الانقطاع إلا مرة واحدة ، والقول بغير ذلك يبيح لذوى الشأن أن يتخننوا من تكرار التظلمات وسيلة للاسترسال في إطالة ميعاد رفع الدعوى دون نهاية .

(القضية رقم ٢١٨ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨٣٤

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ - موظف . نقله . ترخيص الجهة الادارية . شرطه .

ب - تظلم . مرور أربعة أشهر دون رد . قرار ضدى بالرفض . ميعاد الستين يوما . يبدأ من انتهاء الأربعة أشهر .

ج - موظف . نقله . مقصود به تقويت فرصة الترقية عليه . باطل . ترقية من حل محله باطلة .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المدعى حين غادر البلاد لم يسو إقامته أو يحصل على إذن العودة طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب فإنه يدل على انقطاع إقامته ، يضاف إلى ذلك أن التعليمات العامة رقم ١ لسنة ١٩٥١ التي أصدرتها إدارة الجوازات والجنسية بشأن البحارة الأجانب قد حددت سنة كأقصى مدة لغياب البحار في الخارج فإذا زادت مدة غيبته عن ذلك اعتبرت إقامته منقطعة وقد كان هذا شأن المدعى إذ طالت غيبته خارج المملكة المصرية عن مدة سنة مما يؤكد انقطاع مدة إقامته طبقاً لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٠ وللقواعد التنظيمية سالفه الذكر التي وضعتها إدارة الجوازات والجنسية لتنظيم شئون البحارة الأجانب في المملكة المصرية ومراقبة إقامتهم ، ويترتب على انقطاع إقامته أن يكون شأنه شأن الأجنبي الذي يقدم البلاد لأول مرة ، وللدولة في شأن هؤلاء الأجانب سلطة تقديرية واسعة فيما يتعلق بقبولهم أو عدم قبولهم في إقليمها ، والحكومة إذ رفضت التصريح للمدعى بالإقامة في مصر بمقتضى سلطتها سالفه الذكر مستندة إلى ما أثير حوله من شهادات بسبب اعتقاله في جزيرة اليس التي تعتبر منقطة للخطرين في أمريكا فمن ثم يكون قرارها هذا صادراً في حدود سلطتها برئاً بما يعيبه ،

٨٣٥

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

موظف . الفرار الصادر بحالته إلى المعاش . تعليقه على شرط قبول المدعى لما تضمنته . لا يعد قرار نهائياً . عدم تحقق الشرط . سقوط القرار . لا يجوز للمدعى التمسك به .

المبدأ القانوني

يكون القرار الصادر بإحالة المدعى إلى المعاش مع ضم المدة الباقية لبلوغه سن الستين ومنحه علاوتين من علاوات الدرجة الثالثة وتسوية معاشه على أساس آخر راتب إذا رغب في ذلك غير نهائي لأنه صدر معلقاً على شرط قبول المدعى ، ولم يتحقق هذا الشرط إذ رفض المدعى هذا العرض وبذلك سقط القرار وأصبح غير ذي أثر وبالتالي لا ترتب عليه حقوق ولا يلشىء مراكر قانونية إذ أن هذا القرار لم يتجاوز حد العرض الذي لم يصادف قبولا من المدعى ومن ثم يكون الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون متعيناً رفضها . (القضية رقم ١٥١٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

٨٣٦

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أ — إبعاد . بحار أجنبي . إقامته في مصر . شروط الإقامة المتصلة . التعليمات العامة رقم ١١ لسنة ١٩٥١ الصادرة من إدارة الجوازات والجنسية .
ب — إبعاد . القيود الواردة على حق الحكومة في استئجار سلطتها . التصريح الرابع الملحق باتفاقية مونتريو ومرسوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ . سقوطها بانتهاء فترة الانتقال . شرط تطبيقها . إقامة غير منقطعة .

الأخرى إنما قصد من ذلك توافر عنصرين يتميز كل منهما عن الآخر ولا يقتضى وجود أحدهما عن وجود الثانى وهما التجارب من ناحية ثم المؤهلات من ناحية أخرى ولتوكيد هذا المعنى أضاف أحدهما إلى الآخر بحرف (الواو) حتى يفهم من ذلك أنه يريد لكل منهما معنى خاصا يختلف عن معنى الآخر لا معنى واحداً بلفظين مختلفين وإذن يجب أن يتوافر في طلب القيد هذان العنصران أى أن يكون من ذوى التجارب وأن يكون أيضاً وإلى جانب ذلك من أصحاب المؤهلات .

٢ - إن وكيل البراءات طبقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ يقصد به كل من ينوب عن الغير أمام الجهات الرسمية في اتخاذ إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالصلوات والبيانات التجارية والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ وفى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وفى اللوائح التنفيذية لها - فهى مهنة تقتضى إجراءات متشعبة النواحي وجهوداً كبيرة من الناحيتين الفنية والقانونية، فمن الناحية القانونية يجب أن يلم وكيل البراءات إلماماً تاماً بالقوانين الخاصة بمختلف عناصر الملكية الصناعية والأحكام الرئيسية التى تضمنتها معظم القوانين الأجنبية فى شأن حماية الملكية الصناعية وكذلك أحكام الاتفاقات

٢ - إن القيود التى وردت على حق الحكومة المصرية فى إبعاد الأجانب التى تضمنها التصريح الرابع الملحق باتفاقية موقرو والمرسوم الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨ بشأن إبعاد الأجانب، تلك القيود التى يشير إليها المدعى قد سقطت وانتهى أمرها بانتهاء فترة الانتقال فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ يضاف إلى ذلك أنها لا تعنى سوى الأجانب المقيمين بمصر إقامة غير منقطعة وإقامة المدعى قد انقطعت فلا تنطبق عليه أحكام هذا المرسوم وذلك التصريح على فرض سريان أحكامها .

(القضية رقم ٣٨٥ سنة ٦ فى الهيئة السابقة) .

٨٣٧

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أ - براءات الاختراع . مهنة وكلاء البراءات .
للقيد بالجدول طبقاً للمادة ١٠ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ . شرطاً .
ب - براءات الاختراع . وكيل البراءات .
تعريفه . الشروط الواجب توافرها فيه .
ج - مهنة وكلاء البراءات . القيد بالجدول طبقاً للمادة ١٠ . الاعفاء من المؤهل المنصوص عليه فى المادة ٤ . المقصود به . لجنة فحص الطلبات . سلطاتها فى ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات وقد اشترط فى مادته العاشرة أن يكون طالب القيد فى سجل وكلاء البراءات من ذوى التجارب والمؤهلات

والمعاهدات الدولية المتصلة بالملكية الصناعية لاتباعها في التسجيل المحلى والتسجيل الدولى ، ومن الناحية الفنية يجب أن يكون وكيل البراءات على مستوى كاف يمكنه من أن يحرر باللغة العربية السليمة الوصف التفصيلي للاختراع المطلوب تسجيله بحيث يشرح نواحيه المختلفة وطريقة تنفيذه ويبين عناصره الجديدة التى يطلب المخترع حمايتها فضلا عن الشروط الفنية الدقيقة المتصلة بتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية ، هذا إلى أن الاختراع قد يتصل موضوعه بأية ناحية من النواحي العلمية والفنية ولذلك اشترط القانون فيمن بقيد اسمه فى السجل أن يكون حاصلًا على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعها سكرتيرية المحكمة فى ١٢ من مارس سنة ١٩٥٢ يطلب الحكم بإلغاء القرار الصادر فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٢ من لجنة الطعون المنصوص عليها فى المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٥١ بتأييد القرار الصادر فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ من لجنة القيد فى سجل وكلاء البراءات برفض طلب قيده وكيلا للبراءات وبأحققته فى قيد اسمه بهذا السجل مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقال بينا للدعوى إنه تقدم فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٥١ إلى لجنة القيد فى سجل وكلاء البراءات بطلب قيد اسمه فى هذا السجل فقررت

اللجنة فى ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ رفض هذا الطلب وبنت قرارها على أنه غير حائز على تجارب ومؤهلات تسمح بتطبيق حكم المادة العاشرة من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٥١ الخاص بمزاولة مهنة وكلاء البراءات ، طعن المدعى فى هذا القرار أمام لجنة الطعن طبقا للمادة الرابعة من القانون المذكور ولكن هذه اللجنة أصدرت فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٢ قراراً بتأييد قرار لجنة القيد . وينعى المدعى على هذا القرار مخالفة القانون وسوء استعمال السلطة ويقول فى بيان الوجه الأول إن المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٥١ الخاص بمزاولة مهنة وكلاء البراءات تشترط فيمن يزاول مهنة وكيل البراءات أن يكون اسمه مقيداً فى سجل وكلاء البراءات بوزارة التجارة والصناعة وتشترط المادة الثانية لقبول طلب القيد فى هذا السجل توافر شروط أربعة وهى :

- ١ - أن يكون طالب القيد مصرياً ومقيماً فى المملكة المصرية .
 - ٢ - أن يكون كامل الأهلية المدنية .
 - ٣ - أن يكون حسن السمعة ولم تصدر عليه أحكام قضائية أو قرارات تأديبية ماسة بالشرف .
 - ٤ - أن يكون حاصلًا على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة مصرية أو أجنبية تتفق وزارتا المعارف العمومية والتجارة والصناعة على اعتبارها معادلة لإحدى المؤهلات السالفة .
- ونصت الفقرة الثالثة من المادة العاشرة على

وفي هذا العام أيضا قبل عضواً أجنبياً في معهد وكلاء البراءات القانونيين في لندن . وفي سنة ١٩٢٧ قبل عضواً بريطانياً لما وراء البحار بالمعهد سالف الذكر وفي هذا العام أيضاً قيد وكيلاً قانونياً للبراءات لدى إدارة العلامات التجارية وبراءات الاختراع في ألمانيا . وفي سنة ١٩٣١ قبل عضواً في معهد وكلاء تسجيل العلامات التجارية بلندن . وفي سنة ١٩٣٦ عين قاضياً محلفاً بمحكمة الاسكندرية التجارية المختلطة ، وفضلاً عن ذلك فقد قبل عضواً بجمعية المهندسين الاستشاريين لحماية الملكية الصناعية في مدينة برن ، ولما صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وأنشئت إدارة لتسجيل العلامات التجارية تابعة لمصلحة التشريع التجاري والملكية الصناعية مارس المدعى عمله أمام تلك الإدارة وقام بتسجيل ٧٣٠٠ علامة تجارية من ٢٢٧٦٠ علامة في الفترة بين عامي ١٩٤٠ ، ١٩٥٠ . وقال المدعى بياناً لعيب إساءة استعمال السلطة ان جهة الإدارة حاولت بشقي الطرق والوسائل ، منها الوعيد والتهديد ، أن تثنيه عن المضي في طلب قيد اسمه وكيلاً للبراءة وكانت تلوح له في هذا الصدد بجنسيته الأجنبية وما يترتب عليها من إمكان إبعاده — ولكنه أصر على طلبه فأخذت جهة الإدارة تضع العراقيل والعقبات في سبيله وظهرت عليه منافسيه من زملائه ولم توزع عن ذلك بمناصرتها لأحد زملائه حديثي العهد بالمهنة ممن يهمهم كما يهم جهة الإدارة التخلص من المدعى وسلب عمله لما في ذلك من غنم وكسب مادي وفير يعود عليهم . وفي ١٤ من مايو سنة ١٩٥٢ أودعت الحكومة مذكرة بدفاعها

أنه إذا لم يكن طالب القيد مستوفياً للشرطين الأول والرابع من المادة الثانية وكان قائماً بالعمل فعلاً وقت صدور هذا القانون وله من تجاربه ومؤهلاته الأخرى ما يجعله أهلاً للقيام بهذه المهنة ، جاز للجنة قيد اسمه بقرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون وقد خالف القرار المطعون فيه حكم هذه الفقرة من المادة العاشرة لأن المدعى حائز على تجارب ومؤهلات تخوله حق مزاولة المهنة وكان يزاوئها فعلاً عند صدور القانون بل إن مزاوئته إياها معاصرة لنشأة هذه المهنة في مصر إذ قام بتأسيس مكتب وكالة العلامات التجارية وبراءات الاختراع في سنة ١٩١٤ ولم تكن قد أنشئت في مصر وقتئذ إدارة خاصة لتسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع وكان التشريع المصري خالياً من أي نص يحمي الملكية الصناعية فأعدت المحاكم المختلطة سجلات خاصة بأقلام الكتاب لتسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع وقد قام المدعى بتسجيل معظم العلامات التجارية وبراءات الاختراع المقدمة إلى المحاكم المختلطة وجاوز نشاطه في هذه المهنة حدود مصر إلى كثير من البلاد الأجنبية مما أتاح له دراسة علمية وعملية لمختلف التشريعات الأجنبية الخاصة بالملكية الصناعية وما يتصل بها من تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحمايتها ، يدل على ذلك أنه في سنة ١٩٢٠ قبل عضواً بريطانياً في معهد وكلاء البراءات في استراليا وفي سنة ١٩٢٤ تقرر قيده وكيلاً قانونياً للعلامات التجارية وبراءات الاختراع وخول حق مزاولة مهنته في كندا

تتفق وزارتتا المعارف والتجارة والصناعة على اعتبارها معادلة لإحدى المؤهلات السابقة ، وحكمة هذا الشرط الأخير أن الاختراع قد يصل موضوعه بناحية علمية أو فنية بما يتيقن الحصول على مؤهل علمي . ونصت المادة العاشرة من القانون على أنه يجوز لمن كان يزاول مهنة وكيل براءات عند العمل بهذا القانون أن يقدم خلال ستة أشهر طلبا للجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة لقيده اسمه في السجل ، فإذا كان الطالب مستوفيا للشروط الواردة في المادة الثانية أصدرت اللجنة قرارها بقيده باسمه ، أما إذا لم يكن مستوفيا للشرطين الأول والرابع من هذه المادة وكان قائما بالعمل وقت صدور هذا القانون وله من تجاربه ومؤهلاته الأخرى ما يجعله أهلا للقيام بهذه المهنة جاز للجنة قيده اسمه بقرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة . ويؤخذ من ذلك أن المادة العاشرة تستوجب توافر شرطين : أولهما أن يكون طالب القيد قائما بالعمل فعلا وقت صدور القانون والثاني أن يكون له من تجاربه ومؤهلاته الأخرى ما يجعله أهلا للقيام بالمهنة ، فإذا توافر هذان الشرطان فإن القيد يكون جوازا لوزير التجارة وليس وجوبيا . ولا يكفي لتوافر الشرط الأول أن يكون طالب القيد قد باشر تسجيل العلامات التجارية فقط بل لا بد أن يكون قد زاول المهنة في مختلف نواحيها من تسجيل العلامات التجارية وتسجيل براءات الاختراع وهو أهم عناصر المهنة كما يجب أن يزاول المهنة فعلا أي بصفة أصلية لا بصفة مستخدم لدى إحدى وكلاء البراءات . ويقضى الشرط الثاني كما يدل على

حاصلها أن مهنة وكيل البراءات لا تقل في أهميتها عن باقي المهن الفنية كالمحاماة والهندسة والمحاسبة ولذلك أحيطت بضمانات تشريعية . وقد صدر في ٩ من يولييه سنة ١٩٣٩ القانون رقم ٥٧ بشأن العلامات والبيانات التجارية وتنفيذاً لأحكام هذا القانون أنشئت بوزارة التجارة والصناعة إدارة خاصة لتسجيل العلامات التجارية وحلت هذه الإدارة محل مكتب الإيداع الإداري بقلم كتاب محكمة الاستئناف المختلطة من قبول إيداع الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية ، وتلا ذلك إلغاء المحاكم المختلطة نفسها . ولما استكملت مصر هذه التشريعات الخاصة بحماية الملكية الصناعية بدت الحاجة لتنظيم مهنة وكلاء البراءات على أسس قانونية تحدد حقوق وواجبات من يزاول هذه المهنة التي تقتضي إلماماً بالقوانين الخاصة بالملكية الصناعية وبأحكام الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بهذه الملكية ثم باللغة العربية السليمة لتحديد أوصاف الاختراع وطرق تنفيذه وإبراز عناصره الجديدة والشروط الفنية الدقيقة ، وتلبية لهذا الغرض صدر القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات وهم من ينوبون عن الغير أمام الجهات الرسمية في اتخاذ إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في قوانين العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وقد بينت المادة الثانية الشروط الواجب توافرها فيمن يزاول هذه المهنة ومنها أن يكون مصري الجنسية وأن يكون حاصلًا على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة مصرية أو أجنبية

ذلك نصه الفرنسي بأن يكون للطالب مؤهلات علمية عالية تخوله حق مزاولة المهنة فقد ترجمت عبارة مؤهلاته الأخرى بعبارة *Les autres diplômes* وذلك حرصاً على الصالح العام وعلى سمعة مصر في الخارج لأن معظم حالات التسجيل ترد إلى مصر من الدول الأجنبية وخاصة الدول الصناعية الكبرى - وقد تقدم المدعى في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥١ بطلب قيد اسمه في سجل وكلاء البراءات وجاء في طلبه أنه بريطاني الجنسية وغير حاصل على مؤهلات دراسية ولكنه قضى ثلاث سنوات ونصف يأخذى المدارس بمالطة وأنه عضو في بعض المعاهد المتصلة بالملكية الصناعية في إنجلترا وألمانيا وفرنسا وأستراليا وكندا كما أنه قدم كثيراً من طلبات التسجيل إلى إدارة العلامات التجارية وإلى قلم كتاب محكمة الاستئناف المختلطة قبل إلغائها وإلى إدارة براءات الاختراع وقد تولت اللجنة الابتدائية المشار إليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ فحص الطلب وانتهت إلى رفضه في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ فقدم المدعى طعناً في هذا القرار إلى اللجنة الاستئنافية المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون ، وفي ١٢ من يناير سنة ١٩٥١ قررت هذه اللجنة قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً إذ تبين لها أن المدعى غير حاصل على مؤهلات دراسية علمية مما أشارت إليه المادة العاشرة من القانون ، أما انتهاؤه لبعض المعاهد التي يتصل نشاطها بالملكية الصناعية فإنه لا يدل على توافر أى مستوى علمي لديه لأن الانتباه يحصل بمجرد طلب يرسله ذو الشأن بطريق البريد إلى المعهد وقد أسفر بحث الملكية الصناعية

في شأن المدعى عن أنه عضو خارجي بتلك المعاهد (فيما وراء البحار) فلا يجوز له أن يزاول مهنة وكلاء البراءات في الدول التي انتمى إلى معاهدها ، أما طلبات التسجيل التي قدمها قبل صدوره إلى إدارة براءات الاختراع فإنها تدل على جهله بالإجراءات الشكلية والفنية الخاصة ببراءات الاختراع كما أنها مشوبة بأخطاء جسيمة ترتب عليها تعطيل العمل بإدارة براءات الاختراع إذ امتنعت عن تسجيل هذه الطلبات وكلها واردة من الخارج وليس من شأن مباشرة التسجيل للعلامات التجارية أن تكسب المدعى أى خبرة لأنها مجرد إجراءات شكلية لا تدل له على شيء وانتهت الحكومة إلى طلب رفض الدعوى مع إلزام المدعى بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وبعد وضع التقرير في الدعوى عين لنظرها جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وفيها تأجلت الجلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وفيها تلى التقرير وسمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بمحضر الجلسة ثم أرجىء النطق بالحكم فيها لجلسة اليوم .

المحكمة

و من حيث إن المدعى ينمى على القرار المطعون فيه مخالفة القانون وسوء استعمال السلطة ويقول في بيان الوجه الأول إن النص الواجب التطبيق في شأنه هو نص الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات وهو " إذا لم يكن طالب القيد مستوفياً للشرطين الأول والرابع من المادة الثانية (وهما أن يكون الطالب مصرياً ومقيماً في المملكة المصرية

الجائرة ، ولما رفض ذلك سلطت عليه من موظفيها من يضع العراقيل ويقيم العقبات في سبيل تنفيذ أعماله وإنجازها وظهرت عليه بعض منافسيه من أرباب المهنة الحاقدين عليه منهم والحاسدين له ؛ ولم تتورع عن الجهر بذلك لواحد من أحداث المهنة يهمه كما يهم جهة الإدارة التخلص منه وسلب عملائه ، وقد وجد من عهد إليهم النظر في طلب قيده الفرصة المواتية لإبعاده من طريقهم فكان لهم ما أرادوا وصدر القرار المطعون فيه غير مستهدف مصلحة عامة بل محققا لمصلحة خاصة ومجحفا بحقوقه .

ومن حيث إن الحكومة دفعت الدعوى بأن القانون يعنى بكلمة « مؤهلات » المؤهلات العلمية ، فقد نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية على شرط حصول طالب القيد على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة مصرية أو أجنبية تعتبر معادلة لإحدى المؤهلات السابقة أى معادلة لدرجة أو دبلوم جامعي وهذا يعنى أن المراد بالمؤهل هو المؤهل العلمى وقد وضع هذا المعنى فى النص الفرنسى للمادة حيث جاء فيه :

titulaire d'une grade ou d'une diplôme delivré par une université égyptienne ou d'un certificat égyptien ou étranger reconnu comme étant équivalent au grades ou diplôme précité

ثم جاءت بعد ذلك المادة العاشرة وذكرت عبارة التجارب والمؤهلات الأخرى وكان قصد الشارع من « المؤهلات الأخرى » المؤهل العلمى كذلك بدليل أن النص الفرنسى للقانون الذى نشر فى الجريدة الرسمية (عدد رقم ٥٦ بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٥١) أورد العبارة الآتية :

وأن يكون حاصلًا على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة مصرية أو أجنبية تتفق وزارنا المعارف العمومية والتجارة والصناعة على اعتبارها معادلة لإحدى المؤهلات السابقة) وكان قائما بالعمل فعلا وقت صدور هذا القانون وله من تجاربه ومؤهلاته الأخرى ما يجعله أهلا للقيام بهذه المهنة جاز للجنة قيد اسمه بقرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة الرابعة . وقد خالف القرار المطعون فيه هذا النص برفضه قيد اسمه على أساس أنه غير حائز على تجارب ومؤهلات فى حين أنه من دعائم المهنة منذ بدء مزاوتها فى القطر المصرى وقام بتأسيس مكتب وكالة العلامات التجارية وبراءات الاختراع فى سنة ١٩١٤ وظل يزاول المهنة حتى صدر القانون وحصل على تجارب فضلا عن المؤهلات المشار إليها فى وقائع الدعوى وهى كل ما تتطلبه الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من القانون وأنه ليس المقصود بعبارة « مؤهلاته الأخرى » المؤهل الدراسى الجامعى أو غير الجامعى ، مصرى أو أجنبيا بل المقصود من هذه العبارة كفاية طالب القيد ومقدرته وثقة العملاء به وأن فيما تقدم به من أوراق تثبت عضويته لأكبر معاهد وكلاء البراءات فى الخارج وتقاباتهم ما يكتفى للدلالة على تجاربه ومؤهلاته التى تغنى عن المؤهل العالى . أما عن الوجه الثانى « إساءة استعمال السلطة » فيقول المدعى إن جهة الإدارة حاولت أن تثنيه عن المضى فى المطالبة بحقه فى قيد اسمه بشتى الطرق والوسائل ولوحمت له بجنسيته الأجنبية وأنها تستطيع إبعاده عن مصر إذا هو لم يخضع لشروطها

et doit l'expérience et les autres diplômes lui assurent l'aptitude de cet exercice.

فهو بذلك قد أطلق كلمة *diplôme* على « المؤهل »، فى المادتين وهو يعنى المؤهل العلمى وقد رأى أن يتشدد فى وجوب توافر هذا الشرط لأن وكيل البراءات يجب أن يكون من الناحية الفنية على مستوى علمى عال وخصوصا لأن العنصر الجوهرى فى المهنة هو تسجيل براءات الاختراع وهذه قديصل موضوعها بأية ناحية من النواحي العلمية والفنية . ولقد استبان للجنة أن المدعى غير حاصل على أى مؤهل علمى وأن كل ما تقدم به فى هذا الشأن هو الشهادة الدالة على أنه قضى ثلاث سنوات ونصف بمدرسة *Lyceum* بمالطة وقد عرضت هذه الشهادة على وزارة المعارف فقررت أنها لا تعتبر مؤهلا كما أن إتمامه إلى بعض المعاهد التى يتصل نشاطها بالملكية الصناعية لا يستفاد منه أنه حاصل على مستوى علمى معين .

« ومن حيث إن المدعى أجاب عن ذلك بأن الشارع لا يعنى من عبارة « المؤهلات الأخرى » الواردة فى المادة العاشرة المؤهل العلمى أو الدراسى لأنه قصد إلى إعفاء وكلاء البراءات القائمين بالعمل فعلا وقت صدور القانون بما سبق واشترط فى طالبى القيد الجدد أن يكونوا حاصلين على مؤهل دراسى جامعى أو غير جامعى ، مصرى أو أجنبى ، ورأى أن يستعيض عن المؤهلات الدراسية بالتجارب والمؤهلات الأخرى وأنه من غير المعقول أن يكون الشارع ، حين وضع المادة العاشرة ، قد انصرف ذهنه مرة أخرى إلى المؤهلات الدراسية التى ذكرها فى المادة الثانية ، بل إنه أطلق النص

وقال « من تجاربه ومؤهلاته الأخرى » وليس منطقيا أن يعنى طالب القيد من الشرط الرابع الوارد فى المادة الثانية وهو المزيل الدراسى ، ليعود فينتطلب منه مؤهلا دراسيا فى المادة العاشرة التى وضعت خصيصا من أجل وكلاء البراءات غير الحاصلين على مؤهلات دراسية .

« ومن حيث إنه لا نزاع فى أن النص الواجب التطبيق فى شأن المدعى هو الفقرة الثالثة من المادة العاشرة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات على اعتبار أنه لم يستوف الشرطين الأول والرابع فى المادة الثانية وهذه الفقرة صريحة فى أن يكون لطالب القيد من التجارب والمؤهلات الأخرى ما يجعله أهلا للقيام بهذه المهنة .

« ومن حيث إن الشارع وقد اشترط فى طالب القيد أن يكون من ذوى التجارب والمؤهلات الأخرى فإنه قصد إلى توافر عنصرين يميز كل منهما عن الآخر ولا يفتى وجود أحدهما عن وجود الثانى وهما التجارب من ناحية والمؤهلات من ناحية أخرى ، ولتوكيد هذا المعنى أضاف أحدهما إلى الآخر بحرف « الواو » حتى يفهم من ذلك أنه يريد لكل منهما معنى خاصا يختلف عن معنى الآخر ، لا معنى واحدا بلفظين مختلفين ، وإذن يجب أن يتوافر فى طالب القيد هذان العنصران أى أن يكون من ذوى التجارب وأن يكون أيضا وإلى جانب ذلك من أصحاب المؤهلات .

« ومن حيث إن وكيل البراءات طبقا للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ يقصد به كل من ينوب عن الغير أمام الجهات الرسمية فى اتخاذ إجراء من الإجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات

نصاً يحفظ لهم حقوقهم المكتسبة وجاء في المادة العاشرة من المشروع الذي تقدمت به وزارة التجارة والصناعة إلى البرلمان أن هؤلاء يجوز للجنة قيد أسمائهم بالشروط التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المذكورة وقد أقر مجلس النواب المادة على هذا الوضع إلا أن لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ عدلت النص إلى وضعه الحالي وقالت في تقريرها في هذا الشأن إنها أدخلت عليه هذا التعديل ليطمئن مع الغرض المقصود من الاعتراف بالحقوق المكتسبة للأشخاص الذين يزاولون المهنة وقت العمل بالقانون مع إحاطة ذلك بالقيود والضمانات اللازمة فوافق مجلس الشيوخ على التعديل وصدر القانون متضمناً نص الفقرة الثالثة من المادة العاشرة على الوجه الآتي : « أما إذا لم يكن مستوفياً للشرطين الأول والرابع من هذه المادة (أى المادة الثانية) وكان قائماً بالعمل وقت صدور القانون وله من تجاربه ومؤهلاته الأخرى ما يجعله أهلاً للاقيام بهذه المهنة جاز للجنة قيد اسمه بقرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة » .

« ومن حيث إنه ظاهر من استعراض النصوص على هذا النحو ومن حكمة التشريع أن الشارع لم يقصد أبداً أن يتوافر فيمن ينطبق عليهم نص الفقرة الثالثة من المادة العاشرة نفس المؤهل العالى المشار إليه في المادة الثانية من القانون إذ لا يعقل أن ينصرف ذهنه إلى اشتراط هذا المؤهل العالى العالى في الوقت الذي يرتب فيه حكماً لمن لم يكن حاصلاً على هذا المؤهل بالذات ، إلا أنه لما كان الشارع لم يذكر عبارة المؤهلات الأخرى عبثاً بل هو لابد يقصد منها إلى شيء معين

والبيانات التجارية والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٨ ، وفي القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وفي اللوائح التنفيذية لها ، فهي مهنة تقتضى إجراءات متشعبة النواحي وجهوداً كبيرة من الناحية الفنية والقانونية ، فمن الناحية القانونية يجب أن يلم وكيل البراءات إلماماً تاماً بالقوانين الخاصة بمختلف عناصر الملكية الصناعية والأحكام الرئيسية التي تضمنتها معظم القوانين الأجنبية في شأن حماية الملكية الصناعية وكذلك أحكام الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتصلة بالملكية الصناعية لاتباعها في التسجيل المحلى والتسجيل الدولى ، ومن الناحية الفنية يجب أن يكون وكيل البراءات على مستوى كاف يمكنه من أن يحمر باللغة العربية السليمة الوصف التفصيلي للاختراع المطلوب تسجيله بحيث يشرح نواحيه المختلفة وطريقة تنفيذه ويبين عناصره الجديدة التي يطلب المخترع حمايتها فضلاً عن الشروط الفنية الدقيقة المتصلة بتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية ، هذا إلى أن الاختراع قد يتصل موضوعه بأية ناحية من النواحي العلمية والفنية ولذلك اشترط القانون فيمن يقيد اسمه في السجل أن يكون حاصلاً على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية .

« ومن حيث إنه عند صدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ كان يوجد في مصر وكلاء براءات يزاولون العمل فعلاً ولكنهم من غير المصريين المقيمين في المملكة المصرية وليست لديهم المؤهلات العلمية المشار إليها في المادة الثانية من القانون فرأى الشارع أن يضمن القانون

قيمة هذه الشهادة بوزارة المعارف العمومية فرأت هذه أن تلك المدرسة مدرسة ثانوية ملحقة بالجامعة ولا يمكن اعتبار شهادتها سألقة الذكر مؤهلا كافيا للقيد بسجل وكلاء البراءات .

ثانيا : أن المدعى يجمل اللغة العربية التي يجب أن تحرر بها براءات الاختراع مثال ذلك أنه في براءة الاختراع رقم ٦٢ لسنة ١٩٥١ ترجم عبارة

While in the known mixing charts or tables Amonium nitrate

بقوله « بينما عربات المزج المعروفة أو موائد مزج نترات النشادر ، وذلك في حين أن الترجمة الصحيحة لتلك العبارة هي « بينما في الرسوم البيانية الخاصة بالمزج أو جداول مزج نترات النشادر » .

ثالثا : أن المدعى غير ملم إلاما كافيا بالإجراءات الشكلية والفنية المتمثلة بالمهنة ، يدل على ذلك ما ارتكبه من أخطاء جسيمة في هذا الصدد وترتب عليها تعطيل العمل وضياع حقوق أصحاب براءات الاختراع فضلا عن الإساءة إلى سمعة البلاد في الخارج لأن إدارة البراءات امتنعت عن تسجيل هذه الطلبات .

رابعا : أن المدعى تقدم بطلبات تسجيل علامات تجارية بالوكالة عن طالبي التسجيل ثم تقدم بنفسه بمعارضات ضد هذه الطلبات بالذات وهذا يعني أنه عمل وكيلا عن الخصمين وهو أمر جد خطير .

د ومن حيث إنه يستفاد من ذلك أن اللجنة إذ رفضت طلب قيد اسم المدعى بسجل وكلاء البراءات باعتباره غير حائز على التجارب والمؤهلات التي تسمح له بمزاولة المهنة — ان اللجنة إذ فعلت ذلك تكون قد استعملت سلطتها التقديرية التي

بالإضافة إلى التجارب أي الخبرة والمران المكتسب بمضى الوقت ، ولما كان ظاهرا مما تقدم أن مهنة وكلاء البراءات تقتضى بطبيعتها ألا يكون من يزاولها من الأميين فإن المشرع إنما يقصد من هذه العبارة إلى أن يكون طالب القيد على درجة من العلم أو الثقافة وإن كانت لا ترقى في مستواها إلى الدرجة الجامعية المقررة في المادة الثانية من القانون إلا أنها يجب أن تبلغ الحد اللازم لقيامه بأعباء المهنة وبذلك يكون قد وضع معيارا ماديا يحافظ به على الحقوق المكتسبة لمن لا يحملون المؤهل العلمي العالي السابق الإشارة إليه ، ويحقق في الوقت ذاته ما يجب أن يكون عليه من يزاول هذه المهنة من مستوى علمي تستلزمه طبيعة العمل ، وأخضع هذا وذاك لتقدير اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون بالنص على أن موافقة اللجنة على قيد اسم الطالب مسألة جوازية حتى لو كان للطالب من تجاربه ومؤهلاته الأخرى ما يجعله أهلا للقيام بهذه المهنة وبذلك أفسح للجنة مجال الرأي لتستخلص من مجموع وجهات وشتى اعتبارات ما تراه محققا للصالح العام ومتفقا مع غرض الشارع من الانتفاع بهؤلاء إذا كانوا من المشهود لهم بالتفوق من الناحيتين العلمية والفنية وكانت خدماتهم لازمة لدعم أصول المهنة في مصر .

د ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى وملف المادة موضوع النزاع :

أولا — أن المؤهل العلمي الوحيد الذي حصل عليه المدعى هو الشهادة الدالقة على أنه قضى ثلاث سنوات ونصف في مدرسة Lycuem بمالطة وقد رأت المصلحة أن تستعين في تقدير

خولها إياها القانون في هذا الصدد وأصدرت قرارها المطعون فيه بناء على أسباب لها أصول ثابتة في الأوراق مؤدية عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها — ومن ثم يكون ما ينعاه المدعى على القرار من مخالفة القانون غير قائم على أساس سليم .

ومن حيث إنه عن إسامة استعمال السلطة فإن الثابت أن اللجنة التي أصدرت القرار المطعون فيه تشكل طبقاً لنص المادة الرابعة من القانون من وكيل وزارة التجارة والصناعة ومستشار الدولة بقسم الرأى للإدارة الخاصة بوزارة التجارة والصناعة ومراقب عام مصلحة الملكية الصناعية أو من يقوم مقامه ونقيب المحامين أو من يقوم مقامه ونقيب المهنة التي ينتسب إليها طالب القيد وأقدم أستاذين للقانون التجارى بالجامعات المصرية وثلاثة من وكلاء البراءات ، ولم يطعن المدعى في أحد من أعضاء هذه اللجنة ولم يقدم أى دليل على أنها في قرارها قد انحرقت عن الجادة أو أنها أصدرته بباعث من المحاباة أو خضعت في إصداره لمؤثرات شخصية — وهى على حسب هذا التشكيل تضم أعضاء من غير وزارة التجارة والصناعة التي يختص بها المدعى . وأما مسألة إبعاده عن القطر المصرى فإن الثابت من الأوراق أن القرار الأول برفض طلب المدعى صدر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ وأبلغ للمدعى في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وطعن فيه أمام اللجنة في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وصدر قرار اللجنة برفض طلب قيد اسمه في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٢ وحتى هذا التاريخ لا يوجد في الأوراق ولم يقدم المدعى ما يدل على وجود أية صلة بين طلب قيد اسمه وبين أى إجراء من إجراءات الإبعاد .

ثم بعد أن أصدرت اللجنة قرارها في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٢ أخذ المدعى يتحدى هذا القرار فأذاع بالاشتراك مع آخر منشوراً باللغة الانجليزية تاريخه ١٥ من يناير سنة ١٩٥٢ جاء فيه أن طلبات مزاولة مهنة وكلاء البراءات في مصر قبلت للتسجيل حتماً إذا كان طالب القيد مصرياً أما طلبات الأجانب فقد فحصت بعداء سافر were examined with open hostility ورفضت وأنه أعد عدته للتحايل على القانون والاستمرار في مزاولة المهنة باسم أحد المصريين وقد ضبطت مصلحة الرقابة هذا المنشور وأرسلته إلى وزارة التجارة والصناعة وهذه أبلغت وزارة الداخلية لتتخذ ما تراه من إجراءات في هذا الشأن لما فيه من المساس بسمعة البلاد في الخارج — كما قامت الإدارة بتحرير محضر ضد المدعى بالتطبيق للمادة ١٦ من القانون التي تعاقب كل شخص غير مقيد اسمه في السجل يستعمل نشرات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل الدعاية إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاولة مهنة وكيل براءات وكان المدعى قد نشر قبل ذلك إعلاناً بالعدد الصادر في شهر مارس سنة ١٩٥٢ (أى بعد رفض طلبات قيده) من مجلة الملكية الصناعية La propriété Industrielle وهي المجلة الشهرية التي يصدرها المكتب الدولي لحماية الملكية الصناعية وقد جاء بهذا الإعلان ما يشعر أن المدعى وكيل براءات بالقطر المصرى — وهذه المجلة هي الأداة الوحيدة للنشر في كل ما يتصل بالملكية الصناعية ولها صفة رسمية دولية لأنها تصدر بتنفيذاً لاتفاقية باريس التي انضمت إليها مصر بمقتضى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ وتدون فيها أسماء وكلاء البراءات

مؤقت وبنية العودة وإنما حال دون عودته قوة
قاهرة ومن ثم تكون دعواه على أساس سليم
من القانون ويتعين إلغاء القرار الصادر بإبعاده .
(القضية رقم ٧٧٩ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد المجيد النهامي ومحمد ذهني وعلى
علي منصور وعبد العزيز البلاوي ومحمد السعيد خضير
المستشارين) .

٨٣٩

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أ — إبعاد . المرسوم الصادر في ٢٢ يونيو
سنة ١٩٣٨ . سقوطه بزوال فترة الانتقال .
ب — إبعاد . سلطة وزارة الداخلية في إبعاد
من انتهت مدة إقامته . سلطة مطلقة بشرط عدم
إساءة استعمال السلطة . القانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٤٠ .

المبادئ القانونية

١ - استمر قضاء هذه المحكمة على أن المرسوم
الصادر في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٣٨ الخاص
بإبعاد الأجانب قد سقط بزوال فترة الانتقال
المشار إليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٣٧ بشأن الاتفاق الخاص بإلغاء
الإمتيازات بمصر ، فلا محل والحالة هذه للتحدى
بأحكامه .

٢ — يبين من مقارنة نصوص المادتين

١٠ ، ١٤ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٠
بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب أن من
سلطة وزارة الداخلية في ظل ذلك القانون أن
تأمر بإبعاد الأجنبي الذي انتهت مدة الإقامة
المرخص له فيها ، وسلطتها في ذلك مطلقة ما لم
يثبت للمحكمة أنها أساءت استعمالها .
(القضية رقم ٣١٢ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

المرخص لهم في مزاولة المهنة في جميع بلاد العالم ،
فإذا جاز القول بأن لمزاولة المدعى مهنة وكيل
براءات بغير صحة صلة بأبعاده فإنه لم تكن هناك
أدنى صلة بين هذا الإجراء وبين القرار المطعون
فيه لأن إجراءات الإبعاد وقعت بعد صدور
القرار بمدة طويلة ومن ثم يكون ما يتعاه المدعى
على القرار في هذا الشأن من أنه مشوب بسوء
استعمال السلطة غير سديد .

ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن الدعوى
غير قائمة على أساس سليم من القانون متعيضا رفضها .
(القضية رقم ٧٠١ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨٣٨

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

أجنبي . إبعاده . مغادرته البلاد لتلقى العلم .
إعلان الحرب . ظرف قاهر يمنع من العودة . لا يؤثر
في قيام نية العودة إلى مصر . بطلان القرار الصادر
بالإبعاد .

المبدأ القانوني

إذا كانت الظروف مجتمعة تظهر أن مغادرة
المدعى للبلاد في سنة ١٩٤٠ كانت بنية العودة
إليها ولكن إعلان الحرب من إيطاليا والدول
المتحالفة حالت بينه وبين الرجوع ، واستمرت
إقامته خارج المملكة المصرية بفعل تلك القوة
القاهرة وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى
سعى إلى الرجوع سنة ١٩٤٦ وما بعدها ولم
يسمح له بالعودة إلا في سنة ١٩٥٠ بإقامة مؤقتة
تجددت لمدة حددت بعد ذلك فهذا لا يضير من
حقيقة الواقع وهو أن المدعى أقام طوال حياته
منذ ولادته بمصر وأنه لم يبارحها إلا لغرض

٨٤٠

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢

عمدة . إلغاء القرار الصادر بفصله . يستتبع إلغاء جميع الآثار المترتبة عليه ومنها إجراءات تعيين العمدة الجديد .

المبدأ القانوني

إن صدور حكم بإلغاء القرار الصادر بفصل عمدة يلغى كل ما ترتب على قرار الفصل من آثار ومنها الإجراءات التي اتخذت توطئة لتعيين من يخلفه والتي بدأت بتحرير وعرض كشوف الناخبين والمرشحين وبمظر الطعون التي تقدم عن تلك الكشوف وهي محل هذه الدعوى .

(القضية رقم ١٢٠٢ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري رئيس المجلس وسيد علي المرأوي وكامل بطرس المصري وعبد الرحمن لصير ومحمد عبد الحبير المستشارين) .

٨٤١

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢

قبول الدعوى . حزب . تكوينه . الاعتراض على ذلك قبل التكوين . عدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان .

المبدأ القانوني

إن المشرع قد نظم بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب حق الاعتراض على تكوين الأحزاب من حيث شخص المعارض ومن حيث المواعيد . وهو إجراء لا بد منه حتى لا يتوسع في الاعتراض على حق دستوري وهو تكوين الأحزاب وحتى يحدد على الحكومة موعد الاعتراض ، أما المادة

الثالثة عشرة فمجال تطبيقها هو الاعتراض على الإخلال بأحكام القانون وهو حق للحكومة وذوى الشأن ومن ثم فلا ترى المحكمة مقنعا فيما أراد به المدعى تفهم مدلول المادة على خلاف النص وإقحام المادة الثالثة عشرة الخاصة بالاعتراض على إخلال الأحزاب بعد تكوينها بداهة بأحكام قانون تنظيمها ، ولا يتسدىح في ذلك أن الوفد حزب قديم أعيد تأليفه لأن المسألة بصدد تنظيم جديد يقتضى ضرورة التكوين طبقا لنص المادة ١٦ من القانون وإن كان تعديل برامج الأحزاب ومناهجها فضلا عن حق الاعتراض على إخلال الأحزاب بأحكام القانون باق للحكومة ولذوى الشأن جميعا بعد التكوين — أما الاعتراض في دور التكوين القانوني فسابق لأوانه لأنه يفترض أن التكوين أمره مقضى بينما هو معلق أمام القضاء الإداري ومن ثم ترى المحكمة الحكم بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لأنها قبل الأوان .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بعريضة أودعها سكرتيرية المحكمة في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ حاصلها أنه باعتباره ذا شأن بالتطبيق للسلادة الثالثة عشرة من القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب فإنه يطعن في تكوين حزب الوفد أو إعادة تأليفه ذلك لأن مبادئ هذا الحزب متفقة مع مبادئ أحزاب أخرى مما يقتضى بعدم التعدد كما أن ظروف هذا البلد بالذات لا يصح معها تعدد الأحزاب إذ يخشى

أن الأحزاب إذا تكونت رسمياً فإنها تصبح أحزاباً شخصية متقاربة لا تجرى وراء مصلحة عامة وإنما تجرى وراء الحكم فنعود الفوضى وهي سلاح الانجليز في بقائهم في مصر، وانتهى إلى طلب قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع حل الحزب الوفدي أو إيقاف نشاطه وقد حدد انظر الدعوى جلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وفيها دفع الحاضر عن المدعى عليه الأول بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان لأن حق الاعتراض لا يبدأ إلا من اليوم الذي يتم فيه تكوين الحزب وأنه لذلك تكون الدعوى قد رفعت قبل الأوان. وقد أبدى الطرفان دفاعهما طبقاً لما هو ثابت في محضر الجلسة ثم ارجىء الحكم لجلسة اليوم.

المحكمة

« من حيث إن المدعى عليه الأول دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان مؤسساً دفعه على أن حق اعتراض ذوى الشأن لا يبدأ إلا من اليوم الذي يتم فيه تكوين الحزب وهو لم يتكون بعد لحصول اعتراض المدعى عليه الثاني. ومن حيث إن المدعى رده هذا الدفع بأن الشأنية عامة في المادة ١٣ لأنها مضافة إلى كلية دكل، وأن هذا العموم لا يتخصص بدون مخصص بل أن المضاف إلى العام يكون عاماً مثله وأن الأمر بصدد تطبيق قانون عام لا يعرف المصلحة الخاصة بل يدور بحشه حول النفع العام والضرر العام وإن المدعى ليس محامياً فحسب بل هو متמיד بمجدول الانتخاب وأن المادة الثانية من القانون سالف الذكر أعطت الحرية في تكوين الأحزاب، ثم جاءت المادة ١٣ في مقابل هذا الحق فجعلت

لكل ذى شأن الاعتراض، وأن حق وزير الداخلية في الاعتراض على تكوين الأحزاب طبقاً للمادة الخامسة من قانون تنظيم الأحزاب - هذا النص لم يقصد به من له حق الاعتراض، بل أن المقام فيها هو مقام الاستعجال من حيث تحديد أقرب جلسة وتحديد مدة الاعتراض أما من له حق الاعتراض فهذا تولته المادة الثالثة عشرة من القانون، أما الحكومة فقد فوضت الرأي للمحكمة.

« ومن حيث إن قانون الأحزاب قد نظم في شأن الاعتراض مسألتين - الاعتراض على تكوين الحزب، والاعتراض على إخلال الحزب بأحكام القانون، فجعل الاعتراض على التكوين من سلطة وزير الداخلية دون سواء بالتطبيق للمادة الخامسة، ثم هو جعل الاعتراض على إخلال الحزب بأحكام القانون لوزير الداخلية ولكل ذى شأن.

« ومن حيث إن المدعى يريد القول بأن ما جاء بالمادة الخامسة إنما هو متعلق بالمواعيد والاستعجال دون بيان الشخص الذي له حق الاعتراض وهو ما تكفلت به المادة الثالثة عشرة، وهذا القول داحض لأن نص المادة الخامسة شمل المعارض والموعد معاً وقصر الاعتراض على تكوين الحزب بالمخالفة لأحكام قانون تنظيم الأحزاب، ثم جاءت المادة الثالثة عشرة فنصت على من له حق الاعتراض على إخلال الأحزاب بحكم من أحكام هذا القانون؛ ولو كان هذا الإخلال قائماً وقت تكوين الحزب.

« ومن حيث إن المشرع قد نظم بمقتضى المادة الخامسة حق الاعتراض على تكوين الأحزاب من حيث شخص المعارض ومن

المبادئ القانونية

١ — إن المنازعة في تسوية الحالة لا تعدو أن تكون منازعة في متمسك الراتب الذي يستحقه المدعى على مقتضى القوانين واللوائح وهذه المثابة تنظرها المحكمة طبقاً لاختصاصها الكامل بحسب الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة دون التقيد بصيغ إجراءات أو تسويات أو قرارات في شأنها وفات عليها ميعاد الستين يوماً المحدد لتقديم طلبات الإلغاء أو لسحب القرارات الإدارية لأن صدور تلك القرارات أو التسويات أو الإجراءات لا يغير طبيعة المنازعة من خصومة شخصية تقوم على أصل حق ذاتي لصاحب الشأن ويكون للحكم الصادر فيها حجية مقصورة على أطرافه إلى خصومة عينية تقوم على اختصاص القرار الإداري بالذات بحيث يكون للحكم الصادر فيها حجية على الكافة ، وإنما تنظرها المحكمة على اعتبار أنها من العناصر المتفرعة عن المنازعة الأصلية في حدود اختصاصها الكامل بالنسبة إلى مثل هذه المنازعات دون التحدى بفوات ميعاد الستين يوماً إذ أن هذا الميعاد خاص بطلبات الإلغاء المنصوص عليها على سبيل الحصر في الفقرات التالية من المادة الثالثة من القانون الخاص بمجلس الدولة ، أما المنازعات الأخرى ومنها المنازعات الخاصة بالرواتب فتجوز إقامة الدعوى في شأنها طالما لم يسهط الحق فيها بمضى المدة .

حيث المواعيد — وهو إجراء لا بد منه حتى لا يتوسع في الاعتراض على حق دستوري وهو تكوين الأحزاب وحتى يحدد على الحكومة موعد الاعتراض ؛ أما المادة الثالثة عشرة فيجاء تطبيقها هو الاعتراض على الإخلال بأحكام القانون وهو حق للحكومة وذوى الشأن ومن ثم فلا ترى المحكمة مقنناً فيما أراد به المدعى تفهم مدلول المادة على خلاف النص وإقحام المادة الثالثة عشرة الخاصة بالاعتراض على إخلال الأحزاب بعد تكوينها بداهة بأحكام قانون تنظيمها ؛ ولا يقدر في ذلك أن الوفد حزب قديم أعيد تأليفه لأن المسألة بصدد تنظيم جديد يقتضى ضرورة التكوين طبقاً لنص المادة ١٦ من القانون وإن كان تعديل برامج الأحزاب ومناهجها فضلاً عن أن حق الاعتراض على إخلال الأحزاب بأحكام القانون باق للحكومة وذوى الشأن جميعاً بعد التكوين — أما الاعتراض في دور التكوين القانوني فسابق لأوانه لأنه يفترض أن التكوين أمر مقضى بينا هو معلق أمام القضاء الإداري ومن ثم ترى المحكمة الحكم بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى لأنها قبل الأوان .

(القضية رقم ١٥٥ سنة ٧ ق بالهيئة السابقة) .

٨٤٢

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . دعوى تسوية الحالة . من قبيل دعوى المنازعة في الراتب . عدم تقديمها بميعاد الستين يوماً : الفرق بينها وبين دعوى الإلغاء .

ب — كادر العمل . عامل . التحاقه بالخدمة بامتثال . الخبرة في إثبات ذلك بما يوجد في ملته . لاهية باقرار الرئيس .

٢ — إن المعول عليه في أداء الامتحان عند الالتحاق بالخدمة حسبما تقتضيه قواعد كادر العمال هو وجود ما يثبت ذلك في ملف الخدمة وليس يكفي في هذا الشأن إقرار الرئيس بأن الصانع قد أدى الامتحان إلا إذا كان في ملف الخدمة ما يؤيده، والقول بخلاف ذلك يفتح الباب للتحايل بوسائل غير منضبطة وطرق لا يمكن الاطمئنان إليها للإفادة من أحكام الكادر بالادعاء بأداء امتحانات لم تؤد قط أو بأدائها في تواريخ لم تؤد فيها قط، فإذا خلا ملف الخدمة عما يدل على تأدية الامتحان عند التعيين والنجاح فيه وجب أن يعامل صاحب الشأن على أساس أنه دخل الخدمة بدون امتحان.

(القضية رقم ١٤١٠ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة بدوي إبراهيم حموده وعمر لطفي ومحمي الدين حسن وطه عبد الوهاب وعبد السميد خضير المستشارين).

٨٤٣

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — جذية المنازعة فيها أثناء نظر الدعوى .
اختصاص المحكمة بالفصل فيها .
ب — إبعاد . سلطة الدولة في ذلك . سلطة تقديرية . شرطها .

المبادئ القانونية

١ — لاشك أن المحكمة تختص بنظر مسائل الجنسية والفصل فيها كلما ثار بشأنها نزاع أثناء نظر الدعاوى المطروحة ههنا .

٢ — إن للدولة حق إبعاد الأجانب صيانة

لكيانها وحماية لأفراد شعبها من أي ضرر أو خطر ولها في هذا الصدد سلطة واسعة في تقدير ما يضرها وما لا يضرها على أن يكون الإبعاد صادراً عن حسن نية محافظة على الصالح العام ودرء للضرر أو الخطر عن الدولة وبعبارة أخرى ألا تصدر الدولة في إبعاد الأجانب عن سوء استعمال السلطة .
(القضية رقم ١٤٦٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨٤٤

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

لجنة الطعون . قراراتها نهائية . لا يجوز الطعن فيها إلا أمام محكمة القضاء الإداري . انتفاء ستون يوماً من صدور ما . اكتسابها حصانة من الإناء .

المبدأ القانوني

إن المادة التاسعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ تنص على أن قرارات لجنة الطعون تكون نهائية وهي بهذه المثابة بمنجاة من إشراف سلطة الوزارة ورقابتها إذ منعها القانون من ذلك صراحة فتلتزم بها وتجرى على مقتضاها ويمتنع التظلم منها بالطريق الإداري أمام الهيئة التي أصدرتها أو الهيئات الرئيسية لها وكل ما هنالك أنه يجوز الطعن فيها أمام القضاء الإداري في الميعاد المقرر حتى إذا ما انقضى هذا الميعاد اكتسبت حصانة من الإناء مهما كانت الأسباب .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الوقائع على النحو الوارد آنفاً أن عمديّة الحجاجية القديمة شغرت

ب وفاة الأمير العطار في فبراير سنة ١٩٤٢ وكانت أسماء بعض أفراد أسرة العطار مدرجة في كشوف الناخبين والمرشحين وقتئذ فقدم السيد أحمد جويفل بطلب حذف أسمائهم جميعا على اعتبار أنهم لا يضعون اليد على أرض تكفل لهم النصاب المقرر وأن وقف العطار الذي جعلوه الأساس في هذا الشأن ما هو إلا وقف خيرى أنشأه الواقف على جهات بر متنوعة وما يتبقى من غلته إن كان يفيض منها شيء في سنة من السنين فإنه يوزع على المستحقين ، وبهذه المثابة يعتبر ما يؤول إليهم صدقة لا تخول لهم الحق في الترشيح أو الانتخاب ، وانتهى الأمر وقتذاك ب صدور قرار من وزارة الداخلية في ١١ من مارس سنة ١٩٤٦ بعدم إدراج أحد من أسرة العطار بكشف المرشحين أو الناخبين . تقدم هؤلاء بظلامه فأخرى لوزارة الداخلية مؤيدين حقهم في درج أسمائهم مفندي ما اعترض به عليهم واستحصلوا على شهادة من وزارة الأوقاف بتاريخ ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ تفيد أن وقف عبد الله الشامي العطار خرج من حراستها في سنة ١٩٣٩ ومن نظرها في أبريل سنة ١٩٤٣ وقد صدر حكم شرعى من محكمة الزقازيق الشرعية في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٢ بشأن استحقاق بعض المستحقين لنصيب بعض المتوفيات وقد نفذ هذا الحكم وصرف ما كان متجمدا بأسماء هؤلاء المتوفيات وقد عمل بيان على أساس حساب الوقف سنة ١٩٣٧ وما جاء بالحكم الشرعى سالف الذكر روى فيه أن الخيرات الخاصة بالمضيفه خصمت ضمن المصروفات العمومية وأما بدل الكسوى والمشرطات الأخرى فقد جنب لها نصيب من الأطيان بنسبة

صافي التوزيع وباقي الأطيان وزعت على جميع المستحقين وقد خص المدعون في القضية رقم ٨١٩ لسنة ٥ ق أرضا تراوح لكل واحد منهم فيما بين أربعين فدانا وثمانية أفدنة وكسور ، لهذا رأت وزارة الداخلية من هذا البيان أن أسرة العطار يملك أفرادها النصاب ومن ثم بعثت بكتاب مؤرخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ إلى مدير الشرقية بأعادة درج أسمائهم كما كان الحال وكان يمين وقد بت في موضوع هذا النزاع أن تتخذ الإجراءات لانتخاب العمدة ولكن الإدارة قد تراخت حتى صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ وقام المركز في سنة ١٩٤٨ بتحرير كشف لكل من المرشحين والناخبين وعرض الأول من ٢٠ مارس سنة ١٩٤٨ إلى ٢٦ منه والثاني من ١٠ من يوليو سنة ١٩٤٩ إلى ١٧ منه وعندئذ تقدم السيد أحمد جويفل بطعنه القديم مرددا ما سبق أن ذكره حول وقف العطار ومآل الاستحقاق فيه وعند ما تجمعت الطعون عرض أمرها على لجنة الطعون ففصلت فيها بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ برفض ماوجه إلى المدعين من اعتراض حول درج أسمائهم في كشف المرشحين وفي كشف الناخبين ، غير أنه جد في الاتفاق ماروى معه إعادة عرض الكشوف من جديد إذ تقدم سليمان مصطفى خليل عضو مجلس الشيوخ بشكوى يحترض فيها على ما تم من ناحية إدراج أسماء أفراد أسرة العطار وردد ما سبق أن أثير أمام لجنة الطعون وفصلت فيه بقرارها الصادر في فبراير سنة ١٩٥٠ وعندئذ اكتشفت الوزارة أن عرض الكشوف لم يكن متفقا ونص المادة الثامنة من القانون التي توجب العرض لمدة سبعة أيام كاملة بينما كان عرضها في المدة

أسماؤهم ليس ثابتاً ولا محدداً بل يتغير تبعاً لقائض الربيع بعد توزيع الخيرات ولا عبء بالبيان المرافق لكتاب وزارة الأوقاف سنة ١٩٤٦ أو تبين من كتابها سنة ١٩٥٠ أن صفتها زالت منذ سنة ١٩٣٩ .

« ومن حيث إنه يبين من مساق الوقائع على الوجه المتقدم ذكره أن النزاع المطروح للفصل فيه ينحصر في أمرين : الأول حجبة قرار لجنة الطعون الصادرة في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ وهل يجوز لإطراحه واستصدار قرار آخر ينقضه ، والثاني استحقاق المدعين في وقف العطار وهل يبيح لهم قانوناً إدراج أسماؤهم في كشف المرشحين والناخبين أم لا .

« ومن حيث إنه عن الأمر الأول فإن المادة التاسعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ تنص على أن قرارات لجنة الطعون تكون نهائية وهي بهذه المثابة بمنجاة من إشراف سلطة الوزارة ورقابتها إذ منعها القانون من ذلك صراحة فتلتزم بها وتجرى على مقتضاها ويمتنع التنظيم منها بالطريق الإداري أمام الهيئة التي أصدرتها أو الهيئات الرئيسية لها وكل ما هنالك أنه يجوز الطعن فيها أمام القضاء الإداري في الميعاد المقرر حتى إذا ما انقضى هذا الميعاد اكتسبت حصانة تعصمها من الإلغاء مهما كانت الأسباب ، ولهذا فتكون الوزارة قد خالفت القانون بالسماح بإعادة الإجراءات التي انتهت بقرار ينقض القرار الأول الصادر من لجنة الطعون في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، على أنه في خصوصية هذا النزاع لم يتقدم أحد فاته ميعاد الطعن الأول ولم يمارس حقه ، من ذوي الشأن ، في الطعن بعد العرض الثاني سوى من

من ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٩ حتى ٢٦ منه فقط وهذا مبطل في زعمها للإجراءات جميعها ومن بينها قرار لجنة الطعون وانتهت من بحثها إلى تكليف المديرية بكتابها في ٢٩/١/١٩٥١ بإعادة العرض تصحيحاً للأوضاع وتمكيناً لأصحاب الشأن من ممارسة حقهم القانوني في الطعن وأنه ليس ثمة مانع من أن تنظر اللجنة فيما يتقدم لها من طعون جديدة .

« ومن حيث إنه على أثر ذلك عرضت الكشوف وفتح ميعاد الطعن لذوي الشأن من جديد فتقدم السيد أحمد جويقل بطعنه السابق نفسه وأضاف إليه تفصيلاً عن مدى قيمة شهادة وزارة الأوقاف وبيانها باستحقاق بعض أفراد أسرة العطار من أطيان في الوقف وقال عنها إنها أخذت خلصة وآية ذلك أن وزارة الأوقاف بكتابها المؤرخ ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أفادت أن صفتها زالت عن الوقف منذ سنة ١٩٣٩ وأنها ليست في موقف يمكنها من إعطاء معالومات صحيحة عن استحقاق المدعين وغيرهم من مستحق وقف العطار لأنها على غير علم بما طرأ على نسب الاستحقاق من تغيّرات .

« ومن حيث إن لجنة الطعون استجابت إلى ذلك الطعن وقالت في محضرها المؤرخ ٦ من مارس سنة ١٩٥١ إنها لا تسام بوجهة نظر أسرة العطار من المرشحين والناخبين لأن القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٣٩ اشترط فيمن يعين عمدة أو شيخاً إذا كان مستحقاً في وقف زراعي أن يدفع أموالاً أميرية عشرة جنيهات أو خمسة حسب الأحوال ، حسب الاستحقاق المبين بحجة الوقف وهذا يستدعي أن يكون المقدار الموقوف ثابتاً ومحدداً بينما أن استحقاق المطعون في درج

طعن في العرض الأول وهذا يدل على أن المسألة اتخذت هذا السبيل واتجهت إلى ما انتهت إليه تمشياً مع رغبة عضو مجلس الشيوخ سليمان مصطفى خليل .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون قرار لجنة الطعون الصادر في ٦ مارس سنة ١٩٥١ مخالف للقانون باطل فيما تضمنه من حذف أسماء المدعين من كشف المرشحين والناخبين حسب الأحوال وفي إدراج أسماء كل من حسن عامر ومحمد عبد الله عطية نجم ومحمود حسن سرحان وأحمد علي اسماعيل ومحمد منصور الباز ومحمد الانور إمام علي الحيوان ومحمد الصادق إمام علي الحيوان وعبد العال محمد علي الحيوان ضمن المرشحين لعمدية الحجاجية على أساس أنهم يدفعون أموالاً أميرية أكثر من غيرهم بعد شطب أسماء المدعين .

« ومن حيث إنه وقد أدى بحث الأمر الأول إلى قبول طعن المدعين على قرار ٦ من مارس سنة ١٩٥١ فإنه لا حاجة بعد هذا إلى بحث الأمر الثاني الخاص بمقدار استحقاقهم في الوقت أو مقدار نصيبهم من الاطيان فيه إذ قطع النزاع بالرأي الأول وفصل فيه بما يؤيد وجهة نظرهم من ناحية تمسكهم بنهائية قرار ٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ .

« ومن حيث إنه إزاء ما تقدم تكون الدعويان على أساس سليم من القانون متعينتا الحكم للمدعين فيهما بطلانهم . »

(القضيستان رقم ٨١٩، ٩٢٩ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة عبد المجيد التهامي ومحمد ذهني وعلي علي منصور وعبد العزيز البيلوي ومحمد وصفي أباطة (استشارين))

٨٤٥

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

جنسية مصرية . الدخول فيها طبقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون لسنة ١٩٢٩ . شروطه .

المبدأ القانوني

إنه وإن كانت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ لا تسعف المدعى في إثبات جنسية والده المصرية إذ أنه لم يكن مقيماً بمصر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩٢١ وقد اشترطت هذه الفقرة المحافظة على الإقامة بمعناها الصحيح فيما بين ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى تاريخ نشر قانون الجنسية في سنة ١٩٢٩ إلا أنه وقد تبين أن جد المدعى حضر إلى مصر عام ١٨٨٠ وأنجب ولده في سنة ١٨٨٩ فيكون الأخير مصرياً بحكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ بشأن من يعتبرون من المصريين والتي تنص على اعتبار رعايا الدولة العلية المولودون في القطر المصري من أبوين مقيمين فيه مصريين متى حافظ الرعايا المذكورين على محل أقامتهم فيه ، ومن ثم يكون والد المدعى داخل في الجنسية المصرية بحكم القانون بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ التي تنص على أنه يكون مصرياً « كل من يعتبر في تاريخ نشر هذا القانون

مصريا بحكم المادة الأولى من الأمر العالي

الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ .

(القضية رقم ١٤٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨٤٦

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

قاعدة تنظيمية عامة . حق الحكومة في تعديلها
في أى وقت . شرطه عدم المساس بحق ذاتي . موظف .
معاون صحة . تعيينه في ظل كادر سنة ١٩٣٩ .
اكتسابه حقا ذاتيا في الدرجة والراتب . لا يجوز
المساس به بمقتضى قرار مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٠ .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان للحكومة الحق في تعديل القواعد
التنظيمية العامة في أى وقت حسبما يقتضيه
الصالح العام إلا أنه من المقرر أن تعديل النظام
لا يجوز أن ينطوي على مساس بحقوق ذاتية
اكتسبها الموظف فعلا في ظل النظام السابق ،
والمدعى إذ عين في ظل كادر سنة ١٩٣٩ الذي
حدد درجته وراتبه فإنه ما كان يجوز للسلطة
الإدارية الاعتداء عليه بوضعه في درجة أدنى أو
منحه مرتبا أقل مما قدره ذلك الكادر ، ولا اعتداد
في هذا الخصوص بما نص عليه قرار مجلس
الوزراء الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٤٠ من
تعيين معاوني الصحة في الدرجة الثامنة لأنه
لاحق لتاريخ تعيينه في الخدمة فلا يحتاج به عليه
وقد اكتسب حقا ذاتيا لا يجوز المساس به .
(القضية رقم ١٤٩٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨٤٧

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

ترقية . جزاء بسيط للإهمال في العمل . لا يمنع
من الترقية بالأقدمية المطلقة .

المبدأ القانوني

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه إذا
كانت الجزاءات الموقعة على الموظف لا تعدو
أن تكون جزاءات بسيطة بالخصم من الراتب
لإهمال في العمل ولم يكن فيها ما يمس نزاهته
أو شرفه وسمعته فلا يمكن أن يحول مثل هذا
الجزاء دون ترقيته على أساس الأقدمية المطلقة .
(القضية رقم ١٥٢٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨٤٨

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

قرعة عسكرية . الإعفاء الوارد بالمادة ٥٤ من
قانون سنة ١٩٠٢ . إبطال العمل به بعد صدور
الدستور .
ب — قرعة عسكرية . بدل نقدي . التغلف من
أدائه . إمرائي . تجنيده . لأجل التعدي بأنه قدم
أوراقا تدل على إمرائيته عند اقتدائه وتسليمها
الإدارة .

المبادئ القانونية

١ — إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على
أن الإعفاء من الخدمة العسكرية المنصوص عليه
في المادة ٥٤ من قانون القرعة العسكرية سنة
١٩٠٢ قد بطل بصدور الدستور لما نص عليه
في المادة الثالثة منه من أن المصريين لدى
القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق
الدينية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات

حكم . متى تقبل . التفرقة بين الأحكام التي يشورها
البطلان والأحكام المدونة . قبولها في الثانية دون
الأولى .

المبادئ القانونية

١ — إن طلب بطلان الحكم بناء على
الادعاء بقصور يشوبه وفقاً لنص المادة ٢٤٩
من قانون المرافعات لا يكون بطريق الدعوى
الأصلية وإنما يكون بالطرق المقررة قانوناً
للطعن في الأحكام وهو ما أفصحت عنه المذكرة
الإيضاحية لقانون المرافعات الجديد إذ قالت
« وغنى عن البيان أن التمسك بهذا البطلان يكون
بطريق الطعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف
أو النقض بحسب القواعد المقررة لذلك ،
ويترتب على هذا أنه إذا استغلت طرق الطعن
هذه أو كان الحكم غير قابل للطعن أصلاً ، كما
هو الشأن في أحكام هذه المحكمة ، كان الحكم
بمنجاة من أي إلغاء أو سحب ؛ وهذه نتيجة
مترتبة على طبيعة الحكم الانتهائي بحكم كونه غير
قابل للتعقيب . وعندما يرى الشارع فتح
طريق للطعن في مثل هذه الأحكام استثناءً فإنه
ينص على ذلك صراحة كما فعل فيما يتعلق بأحكام
محكمة القضاء الإداري بالنسبة إلى طريق التماس
إعادة النظر وفيما يتعلق بأحكام محكمة النقض في
الحالة المنصوص عليها في المادة ١٤٤ من قانون
المرافعات وهي بطلان الحكم لعدم صلاحية
القاضي ؛ وهذا استثناء من الأصل الذي يحمل
أحكام النقض بمنحى من الطعن لكونها خاتمة
المطاف على النحو الذي ورد في المذكرة

والتكاليف العامة — لا تميز بينهم في ذلك
بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ولما نص عليه
في المادة ١٦٧ من الدستور من أن ما قرره
القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح
والقرارات من الأحكام وكل ما سبق أن اتخذ
من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول
والأوضاع المبينة يبقى نافذاً بشرط أن يكون
ذلك متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي
يكفلها هذا الدستور . ومفاد هذه النصوص
أن نص المادة ٤٥ من قانون الفرعة القديم
لم يعد نافذاً بعد الدستور إذ هو لا يتفق مع
مبدأ المساواة المقرر في الدستور .

٢ — إذا كان المدعى ملزماً أداء البديل
النقدي عند اقتراحه في سنة ١٩٤٧ فلا عذره
في التخلف عن الدفع بمقولة إنه قدم أوراقاً تفيد
إعرايته وأنه كان على الإدارة أن ترفض
استلامها فيؤدي البديل النقدي ، لا محل لتابعته
في هذا الادعاء لأنه غير مجد .

(القضية رقم ١٩٣ سنة ٦ في رئاسة ومضوية
السادة الأساتذة سيد علي الدمراوى وكامل بطرس
المصرى وعبد الرحمن نصير ومحمد عبد الحبير وإسماعيل
هاشور المستغارين) .

٨٤٩

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

١ — حكم . الطعن فيه بدعوى أصلية لقصور
يشوبه . أحكام محكمة القضاء الإداري . عدم جواز
الطعن فيها إلا بالتماس إعادة النظر . الدعوى الأصلية
يبطلان الحكم . عدم قبولها .
ب — قبول الدعوى . الدعوى الأصلية يبطلان

٨٥٠

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

- ١ — إلتماس إعادة النظر . الفرق بينه وبين الطعن بالنقض . القضاء بما لم يطلبه الخصوم . تعريفه . يحيز الطعن بالنقض لا بإلتماس إعادة النظر .
ب — إلتماس إعادة النظر . الاختلاف في تفسير نص قانوني أو الخطأ فيه لا يحيز الإلتماس .

المبادئ القانونية

- ١ — إن الطلبات التي يعتبر القضاء بها قضاء بما لم يطلبه الخصوم هي الطلبات المقررة للحقوق لا المؤدية لإثبات الحقوق أو نقيها ؛ وبمعنى آخر هي الطلبات التي يقصد بها الخصوم الحكم لهم بشيء معين لا الأدلة التي يقدمونها لإثبات طلباتهم ولا أي طلب يستند إلى نص قانوني فلا يعتبر أنها حكمت بما لم يطلبه الخصوم . والقول بخلاف ذلك فيه خلط كبير بين التماس إعادة النظر وبين النقض إذ ولو أن كلا منهما طريق استثنائي للطعن في الأحكام الانتهائية وكل منهما يؤدي إلى نتيجة واحدة هي إلغاء الحكم المطعون فيه إلا أنهما يختلفان في أن أولهما يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم الانتهائي باعتبار أن حكمها صدر على خلاف الحقيقة لخطأ في الموضوع غير مقصود منها أو كان ناتجا مما فعله الخصم لتضليلها وبالاختصار للأسباب الواردة على سبيل الحصر في المادة ٤١٧ من قانون المرافعات أما ثانيهما فيرفع إلى محكمة أعلى من التي أصدرت الحكم المطعون فيه على أساس خطأ مهم في الإجراءات أو في الحكم

الإيضاحية في هذا الخصوص ؛ وإن احتمال الخطأ في الأحكام الانتهائية وإن كان جائزاً إلا أنه من الناحية الأخرى فإن دواعي الاستقرار التي تتمتع بها المصلحة العامة تقتضي وضع حد للنزاع ، كما أن إباحة الطعن فيها يؤدي إلى التسلسل وهو محال .

٢ — إنه وإن كان من المقرر فقها وقضاء أنه لا بطلان في الأحكام سواء بدعوى مبتدأة أو بطريق الدفع في دعوى قائمة إلا أن هذا ينصرف إلى الأحكام التي وإن كان يعتورها البطلان nuls إلا أنها موجودة ومنتجة لآثارها مالم يقض ببطلانها أما الأحكام المعدومة inexistantes وهي التي تعتبر غير موجودة وغير منتجة لأي أثر قانوني فقد أجاز الطعن فيها بالبطلان بدعوى أصلية أو بدفع في دعوى قائمة ؛ وما من شك في أن البطلان المبني على المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات لا يجعل الحكم معدوماً بل هو قائم وإن شابه البطلان ومن ثم فلا سبيل إلى الطعن فيه إلا بإحدى الطرق المقررة للطعن في الأحكام عادية أو غير عادية فإن استغلت أو كان الحكم غير قابل لما فقد أصبح بمنجى من أي سحب أو إلغاء وكان الطعن بطريق الدعوى الأصلية بالبطلان غير مقبول .

(النسخة رقم ٢٨٧ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

أو خطأ في تطبيق القانون .

٢ — إن المحكمة إذ فسرت قواعد كادر العمال بأنها تسمح للموظف الذي ليس من العمال بالإفادة من كادر الفئة الثالثة للصناع الممتازين إذا نجح في الامتحان أمام اللجنة المختصة متى جادلته المصلحة في درجة كفايته لمثل هذه الفئة حتى لا تكون إفادته من الكادر المذكور ، متى توافرت فيه الشروط الأخرى . رهينة بأهواء الرؤساء وتحكمهم في التقدير فهو عين التفسير الذي رده الملتمس في صحيفة دعواه الأصلية وعلاوة على ذلك فإنه سواء أكان هذا هو التفسير الصحيح للقانون أم أن الصحيح هو التفسير الآخر الذي مؤداه أن شرط الامتحان غير لازم فإن الأمر لا يبدو أن يكون اختلافاً في التفسير للنص القانوني والخطأ فيه — لو صح في الجدل — لا يكون وجهاً للالتماس باعتباره قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

المحكمة

د من حيث إنه يبين من مساق الوقائع على النحو السالف ذكره أن الملتمس يقيم هذا الالتماس على وجهين (الأول) أن المحكمة قضت في الحكم الملتمس فيه بما لم يطلبه الخصام بمقولة إنها استوجبت نجاح الملتمس في الامتحان بالإفادة من الفئة الثالثة للصناع الممتازين فجاء حكمها مخالفاً لأحكام كادر العمال الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وأن هذا بما يبرر طلب إعادة النظر طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ١٧ من قانون

المرافعات . (الثاني) ما يزعمه الملتمس من وجود تناقض في منطوق الحكم الملتمس فيه وأن هذا التناقض يبرر إعادة النظر فيه طبقاً للفقرة السادسة من المادة ١٧ من قانون المرافعات .

د ومن حيث إنه عن الوجه الأول فإنه بما يجب التنبيه إليه بادية الرأي أن الطلبات التي يعتبر القضاء بها قضاء بما لم يطلبه الخصوم هي الطلبات المقررة للحقوق التأديبية لإثبات الحقوق أو نقيضها ، وبمعنى آخر هي الطلبات التي يقصد بها الخصوم الحكم لهم بشيء معين لا الأدلة التي يقدمونها لإثبات طلباتهم ولا أي طلب يستند إلى نص قانوني فإذا ما قضت المحكمة بالطلب استناداً إلى نص قانوني فلا يعتبر أنها حكمت بما لم يطلبه الخصوم والقول بخلاف ذلك فيه خلط كبير بين التماس إعادة النظر وبين النقض إذ ولو أن كلا منهما طريق استثنائي للطعن في الأحكام النهائية وكل منهما يؤدي إلى نتيجة واحدة هي إلغاء الحكم المطعون فيه ، إلا أنهما يختلفان في أن أولهما يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم النهائي باعتبار أن حكمها صدر على خلاف الحقيقة لخطأ في الموضوع غير مقصود منها أو كان ناتجاً مما فعله الخصم لتضليلها وبالاختصار للأسباب الواردة على سبيل الحصر في المادة ١٧ من قانون المرافعات . أما ثانيهما فيرفع إلى محكمة أعلى من التي أصدرت الحكم المطعون فيه على أساس خطأ مهم في الإجراءات أو في الحكم أو خطأ في تطبيق القانون .

د ومن حيث إنه فضلاً عن أن المحكمة إذ فسرت قواعد كادر العمال بأنها تسمح للموظف الذي ليس من العمال بالإفادة من كادر الفئة الثالثة للصناع الممتازين إذا نجح في الامتحان أمام اللجنة

من سلك الدرجات إلى كادر العمال اليومية وما ترتب على ذلك من حرمانه من فرصة الإفادة من الفئة الثالثة للصناع الممتازين إذ نجح في الامتحان المشروط لهذه الفئة وذلك بالتطبيق لأحكام كادر العمال وظاهر بجلاء أن منطوق الحكم لاتناقض فيه ولكن الملتبس يحاول بالتماسه تحت ستار الزعيم بوجود التناقض العودة إلى المجادلة في صحة فهم ما انتهت إليه المحكمة وهو ما لا يجوز سببا للالتماس .

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون هذا الالتماس غير جائز القبول فيتمين القضاء بذلك مع تغريم الملتبس الغرامة القانونية . »

(القضية رقم ٢٦٤ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد وكيل المجلس والسيد ابراهيم الديواني والامام الامام الحري ومصطفى كامل اعماجل واسماعيل عاشور المستشارين) .

٨٥١

٦ يناير سنة ١٩٥٣

١ — صحيفة . المعارضة في إصدارها . حق الإدارة في ذلك . شروطه . يجب أن تكون المعارضة نهائية . المعارضة المؤقتة . لا يعرفها القانون . القرار الصادر بها . باطل . المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ .

٢ — صحيفة . الشروط الواجب توافرها في رؤساء التحرير . شرط حسن السمعة . ارتكاب جرائم صحفية . لا يؤثر في قيامه .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ في شأن المطبوعات إذ تنص على قيام المعارضة في إصدار الجريدة على فقد أحد الشروط المنصوص عليها في المواد

المختصة متى جادلته المصلحة في درجة كفايته لمثل هذه الفئة حتى لا تكون إفادته من الكادر المذكور ، متى توافرت فيه الشروط الأخرى ، رهينة بأهواء الرؤساء وتحكمهم في التقدير ، وهذا هو عين التفسير الذي رددته الملتبس في صحيفة دعواه الأصلية وفي مذكرته رقم ٤ المودعة ملفها — وفضلا عن ذلك فإنه سواء أكان هذا هو التفسير الصحيح للقانون أم أن الصحيح هو التفسير الآخر الذي مؤداه أن شرط الامتحان غير لازم ، فإن الأمر لا يعدو أن يكون اختلافا في التفسير للنص القانوني والخطأ فيه — لوصح في الجدل — لا يكون وجها للالتماس باعتباره قضاء بما لم يطلبه الخصوم .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى الوجه الثاني فالثابت أن الحكم الملتبس فيه قد سجل في أسبابه أن المدعى قدم في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ طلبا إلى مصلحة المساحة بنقله من سلك الدرجات باعتباره رساما في الدرجة السابعة الفنية إلى سلك عمال اليومية كما يفيد من مزايا كادر العمال بوضعه في الفئة العليا من درجات الصناع الممتازين من ٤٠٠ - ٧٠٠ مليا وتسوية حالته على هذا الأساس ولكن المصلحة المذكورة رفضت طلبه بكتابها الصادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ولهذا فهو يطلب إلغاء هذا الأمر وتطبيق كادر العمال عليه بدرجة صانع ممتاز والمحكمة في هذا لم تخرج عما قرره المدعى نفسه في صحيفة دعواه وفي مذكراته .

« ومن حيث إن المحكمة بعد أن استظهرت طلبات المدعى في جلاء ووضوح خلصت إلى إلغاء القرار الصادر من مصلحة المساحة في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ برفضها طلب المدعى نقله

السابقة عليها فإنها حصرت أسباب المعارضة وأفسحت للإدارة مجال التحقيق منها في مهلة معقولة وهي ثلاثون يوما قبل استعمالها لحق المعارضة . فإذا لجأت إلى استعماله فيقتضي الأمر أن تكون معارضتها نهائية غير مؤقتة لا يشوبها التردد أو فكرة العدول عنها ، فإن وصفتها بأنها مؤقتة فإنما يراد بها في الواقع كسب الوقت للحيلولة دون إصدار الجريدة في مجال لا يمنع القانون فيه من إصدارها وتعتبر مخالفة للقانون . ولا يغير من هذا النظر ما تقول به الحكومة في دفاعها من كون هذه المعارضة قد أجريت في الميعاد القانوني وأحدثت آثارها لأن القرار المطعون فيه صريح في أن المعارضة مؤقتة ومن ثم يكون قائماً على غير أساس قانوني سليم ويعتبر صديم الأثر وواجب الإلغاء .

٢ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن المادة ١٢ من قانون المطبوعات بالنسبة لشرط حسن السمعة قد أجازت لمن سبق الحكم عليه في أية جريمة من جرائم الرأي بما هو وارد في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات القديم أن يكون رئيساً لتحرير صحيفة أو محرراً مسئولاً بها متى توافرت فيه الشروط الأخرى الواردة بها ومنها شرط عدم صدور حكم ضده في الجرائم العادية المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة سابقة الذكر . ومادامت الجرائم الموجهة ضد المدعى ما زالت منظورة أمام القضاء وكلها جرائم صحفية فيكون القرار

المطعون فيه غير قائم أيضاً على أساس من القانون ومتعين الإلغاء .

المحكم

« من حيث إن المدعى طلب إلغاء القرار الصادر من محافظة القاهرة بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ بالاعتراض مؤقتاً على إصدار المدعى جريدة « صوت الوادي » مؤسساً ذلك على أن قانون المطبوعات لا يعرف معارضة مؤقتة وإنما ابتدعت جهة الإدارة هذا التعبير لتجعله سبيلاً للساومة . وأن الاعتراض المؤقت معناه أن الإدارة لم تنته بعد إلى رأى به تتحدى المدعى لمعارضته في إصدار الجريدة وما كان يجوز للحكومة أن توجل رأيها في المعارضة في إصدار الجريدة إلى ما بعد الميعاد الذي حدده لها قانون المطبوعات ، فإذا هي ذكرت خلال ثلاثين يوماً أنها تعترض اعتراضاً مؤقتاً فعنى ذلك أنه لا توجد معارضة بالمعنى الصحيح فضلاً عن أن القرار لا يستند إلى أى سبب .

« ومن حيث إن الحكومة أجابت على ذلك بأن وصف المعارضة بالتوقيت لا يمكن أن ينفي أنها وقعت وفي الميعاد المنصوص عليه في القانون ومن ثم تعين أن تنتج آثارها وهي امتناع إصدار الجريدة على المدعى لأن الإدارة لم تقصد بهذا الوصف التنازل عن أعمال سلطتها في الاعتراض بالرغم من أنها لم تكن قد استكملت التحريات بل قصدت على العكس من ذلك التمسك بالاعتراض اعتماداً على ما حصلت عليه من معلومات دللتها بصفة مبدئية على عدم تمتع المدعى بالسمعة الصحفية التي اشترط القانون توافرها في رئيس التحرير . أما قول المدعى بأن القرار

لم يقيم على سبب فردود بما قدمته من مستندات تقطع بسبق اتهامه في طائفة من الجنايات والجنح الصحفية بالتحريض على بعض طوائف من الناس وإهانة الكثير من الهيئات العامة والعيب في الذات الملكية والسب. وما كانت رغبة الوزارة في استيفاء البحث الذي كان يقتضيها وقت أطول لتسقط الاعتراض بعد ما توافر لها من بيانات ما دام قد أبلغ للدعي في ميغاده القانوني.

ومن حيث ان المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ في شأن المطبوعات إذ تنص على قيام المعارضة في إصدار الجريدة على فقد أحد الشروط المنصوص عليها في المواد السابقة عليها فإنها حصرت أسباب المعارضة وأفسحت الإدارة مجال التحقق منها في مهلة معقولة وهي ثلاثون يوما قبل استعمالها لحق المعارضة. فإذا لجأت إلى استعماله فيقتضي الأمر أن تكون معارضتها نهائية غير مؤقتة لا يشوبها التردد أو فكرة العدول عنها، فإن وصفتها بأنها مؤقتة فأنما يراد بها في الواقع كسب الوقت للحيلولة دون إصدار الجريدة في مجال لا يمنع القانون فيه من إصدارها وتعتبر مخالفة للقانون. ولا يخير من هذا النظر ما تقول به الحكومة في دفاعها من كون هذه المعارضة قد أجريت في الميعاد القانوني وأحدثت آثارها لأن القرار المطعون فيه صريح في أن المعارضة مؤقتة ومن ثم يكون قائما على غير أساس قانوني سليم ويعتبر عديم الأثر وواجب الإلغاء.

ومن حيث إنه فضلا عما تقدم فإن الأسباب التي أوردتها الحكومة أساسا

للمعارضة في إصدار الجريدة كلها جرائم صحفية وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المادة ١٢ من قانون المطبوعات بالنسبة لشرط حسن السمعة قد أجازت لمن سبق الحكم عليه في أية جريمة من جرائم الرأي بما هو وارد في الباب الرابع عشر ومن الكتاب الثاني من قانون العقوبات القديم أن يكون رئيساً لتحرير صحيفة أو محرراً مسئولاً بها متى توافرت فيه الشروط الأخرى الواردة بها ومنها شرط عدم صدور حكم ضده في الجرائم العادية المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة سابقة الذكر — وما دامت الجرائم الموجهة ضد المدعى ما زالت منغلورة أمام القضاء وكما جرائم صحفية فيكون القرار المطعون فيه غير قائم أيضا على أساس من القانون ومتعين الإلغاء.

(التفنية رقم ٣٠٥ سنة ٦ ق رئاسة وعفوية السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السهموري رئيس المجلس وسيد علي الدمراوى وكامل بطرس المصري وعبد الرحمن نصير ومحمد عبد الحبير المستشارين).

٨٥٢

٧ يناير سنة ١٩٥٣

- ١ — موظف . فصله . الفصل التأديبي . والفصل من غير الطريق التأديبي . أحوال كل .
- ب — موظف يستد . فصله لسوء السلوك . جوازه مدامت نصوص العقد تبيح الفصل ولو بشير سبب . لا محل للنحدي بوجوب محاكته تأديبيا .
- ج — قرار إداري بفصل موظف . سببه في الميعاد . جوازه . لا يؤثر في ذلك كونه قد صدر صحيحا .
- د — قرار إداري بفصل موظف . سببه . أثره .

المبادئ القانونية

- ١ — إن فصل الموظف قد يكون بقرار

يصدر من إحدى السلطات التأديبية المختصة بعد محاكمة تأديبية تتبع فيها الإجراءات المقررة لذلك ، وهذا النوع من الفصل هو المشار إليه في البند الرابع من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، وقد يكون الفصل من غير الطريق التأديبي كالعزل الإداري أو كإنقضاء مدة الخدمة الموقوتة بعقد الاستخدام وعدم الرغبة في امتدادها أو الاستغناء عن الخدمة قبل انقضاء المدة بحسب نصوص العقد ؛ وهذا النوع من الفصل الذي يتم من غير الطريق التأديبي هو المشار إليه في البند الخامس من المادة الثالثة من القانون سالف الذكر .

٢ — إن وزير العدل إذ قرر فصل المدعى إنما استعمل السلطة المخولة له بمقتضى عقد الاستخدام ولا وجه للتحدي بأنه ما كان يجوز فصله بغير قرار يصدر من مجلس التأديب المختص بعد محاكمة تأديبية تتبع فيها الإجراءات التي رسمها القانون لأنه مادام من المسلم أن من حق الوزير طبقاً للبند الثامن من العقد فصل الموظف بالاستغناء عنه في أي وقت بعد إمهاله شهراً ولو بغير سبب فمن باب أولى يجوز له الاستغناء عنه بسبب يبرر ذلك كسوء السلوك الشديد بعد إمهاله شهراً كذلك إذ لا وجه لأن تغل يد الإدارة بالنسبة إلى الموظف سوء السلوك أكثر مما تغل بالنسبة إلى الموظف حسن السلوك — ولأنه من غير المعقول أن يكون

هذا أمراً حالاً من ذلك ؛ ومادام المدعى قد فصل مع إمهاله شهراً فيكون فصله قد وقع صحيحاً بحسب عقد استخدامه .

٣ — إن القرار الصادر بفصل المدعى سواء كان صحيحاً أو غير صحيح فسخه جائز على أي الحالين مادام قد تم خلال الستين يوماً المحددة لتقديم طلب الإلغاء لأنه إذا اعتبر مخالفاً للقانون فلا جدال في جواز سحبه إذ السحب يكون مقصوداً به مفادة الإلغاء القضائي ولأنه إذا اعتبر مطابقاً للقانون فالسحب هنا جائز استثناءً إذ لو أن الأصل أن السحب لا يتم إعمالاً لسلطة تقديرية إلا أنهم أجازوا إعادة النظر في قرارات فصل الموظفين وسحبها لاعتبارات تتعلق بالعدالة لأن المفروض أن تنقطع صلة الموظف بالوظيفة بمجرد فصله وأنه يجب لإعادته إلى الخدمة صدور قرار جديد بالتعيين ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل أن تتغير شروط الصلاحية للتعيين ، وقد يغدو أمر التعيين مستحيلاً أو قد يؤثر الفصل تأثيراً سيئاً في مدة خدمة الموظف أو في أقدميته . ومن جهة أخرى قد تتغير الجهة التي تختص بالتعيين فتصبح غير تلك التي فصلت الموظف وقد لا يكون لديها الاستعداد لإصلاح الأذى الذي أصاب الموظف بفصله أو غير ذلك من اعتبارات العدالة التي توجب علاج هذه النتائج الضارة — وعلى هذا اطرء قضاء مجلس الدولة الفرنسي .

٤ — إذا كان القرار الساحب قراراً صحيحاً

فإن من مقتضاه اعتبار القرار المسحوب في خصوص فصل المدعى كأن لم يكن ويعتبر كأن خدمته لم تنقطع فيكون القرار الصادر بعد ذلك بتعيينه في الخدمة تعييناً جديداً هو قرار باطل، ومن ثم يتعين إلغاؤه باعتبار المدعى ما زال في الخدمة ولم يفصل منها مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية وفي تحديد وضعه في الأقدمية بين أقرانه .

المحكمة

ومن حيث إنه قد بان للمحكمة من الأوراق أن المدعى عين بعقد في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ بوظيفة كاتب بالمحاكم الشرعية في الدرجة الثامنة وتدرج في سلم الترقى إلى أن وصل إلى الدرجة السادسة بصفة شخصية بمحكمة القاهرة الابتدائية الشرعية ولأمر نسبت إليه أصدر وزير العدل في ٥ من مايو سنة ١٩٤٨ قراراً بفصله من وظيفته بناء على المادة الثامنة من عقد استخدامه على أن ينفذ بعد شهر من تاريخ إبلاغه إياه، وأبلغ إليه في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ فتظلم منه وبعد فحص تظلمه أصدر الوزير في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ قراراً بالعدول عن فصله والاكفاء بمجازاته باستقطاع ١٥ يوماً من راتبه مع نقله إلى محكمة بني سويف الجزئية الشرعية اعتباراً من ١٣ منه وأبلفت محكمة مصر الابتدائية الشرعية بهذا القرار الأخير فأبلغته بدورها إلى محكمة شبرا الجزئية التي عهدت إلى المدعى بحضور جلستي ١٥ و ١٦ من يونيو سنة ١٩٤٨ فحضرهما ولكنه وقف عن عمله بعد ثلاثة أيام على اعتبار أن قرار فصله

ما زال قائماً ثم أصدر الوزير قراراً في ٣ من يناير سنة ١٩٤٩ بتعيين المدعى في وظيفة كاتب بالدرجة السابعة ومنحه نهاية مربوطها ومقداره ١٨٠ جنيهاً سنوياً بعقد لمدة سنة قابلة للتجديد اعتباراً من تاريخ مباشرته للعمل ثم رقي في ٧ من يناير سنة ١٩٥٠ إلى الدرجة السادسة .

ومن حيث إن الحكومة تنسك صدور قرار في ١٣ يونيو سنة ١٩٤٧ بالعدول عن قرار فصل المدعى والاكفاء باستقطاع ١٥ يوماً من راتبه، ولكن صدور هذا القرار ثابت من التأشير بمضمونه في صحيفة الأعمال رقم ٢٠٥٩ وكشف الخدمة المودعين ملف خدمة المدعى، ومن الصورة الرسمية من محضر جلسة ١٦ من يونيو سنة ١٩٤٨ بمحكمة شبرا الشرعية الثابت فيها حضور المدعى بصفته كاتباً للجلسة المذكورة ومن توقيعه على دفتر الحضور في المحكمة في اليوم المذكور، مما لا يترك مجالاً لأي شك في أنه بعد إذ صدر القرار المشار إليه أبلغ إلى محكمة مصر الشرعية فأبلغته بدورها إلى محكمة شبرا الشرعية، وقامت هذه الأخيرة بتنفيذه فأشرت بمضمونه في ملف خدمة المدعى وعهدت إليه بحضور جلسات المحكمة .

ومن حيث إن المسائل القانونية مثار النزاع تتحصل فيما يلي :

أولاً : هل قرار ٥ من مايو سنة ١٩٤٨ بفصل المدعى صدر صحيحاً أم وقع مخالفاً للقانون ؟

ثانياً : هل يجوز في أي من الحالين سحبه بالقرار الصادر في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ ؟

ثالثاً : ما حكم القرار الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٤٩ بتعيين المدعى تعييناً جديداً ؟

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى المسألة الأولى فإن المدعى ينعى على قرار فصله أنه صدر مخالفا للقانون بمقولة إنه كان من الواجب محاكته تأديبياً أمام مجلس التأديب المختص وأن تتبع في حقه الإجراءات المقررة لذلك استناداً إلى أن التواعد الخاصة بالجزاءات التأديبية يسرى حكمها على جميع الموظفين المعيّنين في وظائف دائمة سواء أكانوا بعقد أم بغير عقد ولا يغير من ذلك ما نص عليه في البند السادس من عقد الاستخدام الذي يخول الوزير في حالة سوء السلوك الشديد سلطة الفصل لأنه نص باطل لمخالفته لأحكام تأديب الموظفين التي تستوجب أن تكون عقوبة الفصل التأديبي صادرة بقرار من مجلس التأديب قابل للطعن أمام المجلس الخصوص .

« ومن حيث إن فصل الموظف قد يكون بقرار يصدر من إحدى السلطات التأديبية المختصة بعد محاكمة تأديبية تتبع فيها الإجراءات المقررة لذلك ، وهذا النوع من الفصل هو المشار إليه في البند الرابع من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة . وقد يكون الفصل من غير الطريق التأديبي كالعزل الإداري أو كاتقضاء مدة الخدمة الموقوته بعقد الاستخدام وعدم الرغبة في امتدادها أو للاستغناء عن الخدمة قبل انقضاء المدة بحسب نصوص العقد وهذا النوع من الفصل الذي يتم من غير الطريق التأديبي هو المشار إليه في البند الخامس من المادة الثالثة من القانون سالف الذكر .

« ومن حيث إن المدعى استخدم بعقد مؤقت لمدة سنة قابله للامتداد إذا لم يعان أحد الطرفين الآخر قبل انقضاء المدة بشهر بعدم الرغبة في

ذلك ، ونص في البند الثامن على أنه يجوز لكل من الفريقين إنهاء العقد في أي وقت كان بمقتضى إعلان يرسل كتابته قبل ذلك بمدة شهر كما نص في البند السادس على أنه في حالة سوء السلوك الشديد يجوز في أي وقت كان عزل الموظف بدون إعلان سابق وبأمر من الوزير .

« ومن حيث إن وزير العدل إذ قرر في ٥ من مايو سنة ١٩٤٨ فصل المدعى إنما يستعمل السلطة المخولة له بمقتضى عقد الاستخدام — ولا وجه للتحدى بأنه ما كان يجوز فصله بغير قرار يصدر من مجلس التأديب المختص بعد محاكمة تأديبية تتبع فيها الإجراءات التي رسمها القانون لأنه ما دام من المسامح أن من حق الوزير طبقاً للبند الثامن من العقد فصل الموظف بالاستغناء عنه في أي وقت بعد إمهاله شهراً ، ولو بغير سبب ، فمن باب أولى يجوز له الاستغناء عنه لسبب يبرر ذلك كسوء السلوك الشديد بعد إمهاله شهراً كذلك إذ لا وجه لأن تغل يد الإدارة بالنسبة للموظف سميء السلوك أكثر مما تغل بالنسبة للموظف حسن السلوك ، ولأنه من غير المقبول أن يكون هذا أسوأ حالا من ذلك وما دام المدعى قد فصل مع إمهاله شهراً من ١٣ من مايو سنة ١٩٤٨ فيكون فصله قد وقع صحيحاً بحسب عقد استخدامه .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالمسألة الثانية فسواء اعتبر قرار الفصل صحيحاً أو غير صحيح فسحبه بالقرار الصادر في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ جائز على أي الحالين ما دام قد تم خلال الستين يوماً المحددة لتقديم طلب الإلغاء ، لأنه إذا اعتبر مخالفاً للقانون فلا جسدال في جواز سحبه إذ السحب يكون مقصوداً به مفاداة

٨٥٣

١٢ يناير سنة ١٩٥٣

- أ — حرية شخصية . عدم جواز الانتقاص منها إلا في حدود القوانين واللوائح .
ب — حرية شخصية . حق التنقل . يعتبر فرطاً منها . عدم جواز تقييده إلا في حدود القانون .

المبدأ القانوني

١ — إن الحرية الشخصية حق مقرر لا يجوز الحد منه أو انتقاصه إلا لمصلحة عامة في حدود القوانين واللوائح ودون ما تعسف أو انحراف في استعمال السلطة وقد كفلتها دساتير العالم أجمع وقررت لها من الضمانات ما تسمو به من المآرب الشخصية وتناهى بها عن الهوى وتكفل لأبناء البلاد جميعاً تمتعهم بحقوقهم الفردية وهي لا تقبل من القيود إلا ما كان يهدف منها للخير المشترك للكافة ورعاية الصالح العام .

٢ — إن حق التنقل وهو فرع من الحرية الشخصية للفرد لا يجوز مصادره بغير علة ولا مناهضته دون مسوغ أو تقييده بلا مقتض والمضى سبق أن صرح له بالسفر خارج القطر لأعماله التجارية مرتين ولا خطر من مغادرته البلاد على أمن الدولة وسلامتها وقد وافقت إدارة الأمن العام على التصريح له بتجديد جواز سفره طبقاً للبيان الذى أدلى به النائب عن الحكومة ، لهذا فما كان هناك مبرر لتقييد حريته الشخصية والامتناع عن تسليمه جوازه ومن ثم تكون الدعوى على أساس سليم من

الإلغاء القضائي ، ولأنه إذا اعتبر مطابقاً للقانون فالسحب هنا جائز استثناء إذ ولو أن الأصل أن السحب لا يتم إعمالاً لسلطة تقديرية إلا أنهم أجازوا إعادة النظر في قرارات فصل الموظفين وسحبها لاعتبارات تتعلق بالعدالة لأن المفروض أن تنقطع صلة الموظف بالوظيفة بمجرد فصله وأنه يجب لإعادته إلى الخدمة صدور قرار جديد بالتعيين ولكن قد يحدث خلال فترة الفصل أن تتغير شروط الصلاحية للتعيين وقد يغدو أمر التعيين مستحيلاً أو قد يؤثر الفصل تأثيراً سيئاً في مدة خدمة الموظف أو في أقدميته ومن جهة أخرى قد تتغير الجهة التي تختص بالتعيين فتصبح غير تلك التي فصلت الموظف وقد لا يكون لديها الاستعداد لإصلاح الأذى الذى أصاب الموظف بفصله أو غير ذلك من اعتبارات العدالة التي توجب علاج هذه النتائج الضارة ، وعلى هذا اطرده قضاء مجلس الدولة الفرنسي .

ومن حيث إنه فيما يختص بالمسألة الثالثة ، فبعد إذ ظهر بما تقدم أن القرار الساحب الصادر في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ هو قرار صحيح فإن من مقتضاه اعتبار القرار المسحوب في خصوص فصل المدعى كأن لم يكن ، وتعتبر كأن خدمته لم تنقطع فيكون القرار الصادر في ٣ من يناير سنة ١٩٤٩ بتعيينه في الخدمة تعييناً جديداً هو قرار باطل . ومن ثم يتعين إلغاؤه . وباعتبار المدعى ما زال في الخدمة ولم يفصل منها مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية وفي تحديد وضعه في الأقدمية بين أقرانه .

(القضية رقم ٤٧٢ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد وكيل المجلس والسيد إبراهيم الديواني والامام الامام الحريه ومسطى كامل اماعيل واماعيل ماحور المستشارين) .

القانون متعيناً الحكم بطلبات المدعى فيها .

(القضية رقم ١٤٧٤ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد الحميد التهامي ومحمد زمني وعلى
علي منصور وعبد العزيز الببلاوي وعبد الدين حسن
المستشارين) .

٨٥٤

١٢ يناير سنة ١٩٥٣

أجنبي . إقامته . ليست مطلقة من كل قيد .
الإدارة في تكييف ظروف وملابسات كل حالة على
حده . شروطه .

المبدأ القانوني

إن إقامة الأجانب عامة في بلد آخر ليست
مطلقة من كل قيد فالإدارة حرة في تكييف
ظروف وملابسات كل شخص فتسمح بالإقامة
حيناً بشرط تجديدها مدة فأخرى وترفض
الترخيص حيناً آخر إذا ما دعت الأحوال إلى
ذلك وكل هذا قرين بغير ما تعسف في استعمال
هذا الحق أو إساءة في مزاولة هذه السلطة
والمدعية وقد انقطعت صلتها بمصر منذ غادرها
للإقامة مع زوجها في بلاد اليونان زال حقها
المقرر بقيوده المعتادة وأصبحت ولاحق لها
في التمسك بما استمدته قبلاً من مولدها في أرض
مصرية وما يسبغ عليها القانون الدولي العام
من حق في هذا الشأن وطالما أنها دخلت البلاد
بتأشيرة مؤقتة لظرف خاص فما كان لها أن
تعترض على رفض تجديد إقامتها بعد أن حان
أجل مغادرتها المملكة المصرية وقد عاملتها
الإدارة بمتتهى السخاء فسمحت لها بالإقامة حتى

استنفدت جميع الأغراض .

(القضية رقم ١٤٨٣ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨٥٥

١٥ يناير سنة ١٩٥٣

جامعة ابراهيم . النص في قانونها على استمرار
العمل بالقوانين واللوائح الخاصة بالمعاهد المندجة
فيها . آثره . احترام المراكز القانونية التي اكتسبت في
ظل هذه القوانين .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ نص في
مادته الثالثة والعشرين على أن يستمر العمل
بصفة مؤقتة بنصوص القوانين واللوائح الخاصة
بالكليات والمعاهد المندجة في الجامعة ما لم تكن
مخالفة لأحكام هذا القانون وذلك إلى أن تصدر
التشريعات المنصوص عليها فيه ، وينبني على
ذلك وجوب احترام السلطة التنفيذية ووزير
المعارف العمومية ، لكافة المراكز القانونية
التي كسبها أعضاء هيئة التدريس والطلاب
والموظفون في ظل القوانين واللوائح الخاصة
بالمعاهد المندجة ومن بينها المعهد العالي للعلوم
المالية والتجارية وعدم المساس بها بأية صورة
لأن اختيار المشرع لهذا السبيل في إنشاء الجامعة
قد أغلق باب الاختيار على السلطة التنفيذية
بالنسبة لمن كان بالمعهد من أعضاء هيئة التدريس
وغيرهم من الموظفين والطلاب وذلك للاعتبارات
التي دعت إلى اتخاذ المعهد نواة للكلية ولذلك
وجب الاحتفاظ لهم بالمراكز القانونية التي

أكتسبوا وهم بالمعهد وتقلهم بحالتهم التي كانوا عليها به إلى الجامعة .

(الفضيلتان رقم ٢٤٩ و ٤٥٧ سنة ٥ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد هفت وعلی أبو الذیظ والدكتور عبد الحكيم فراج وحسن أبو علم والإمام الإمام الحريي المستشارين) .

٨٥٦

١٨ يناير سنة ١٩٥٣ .

١ - وظيفة . تخصيص درجة لها . التلازم بين الدرجة والوظيفة . رفع الدرجة . أثره .
ب - وظيفة . تخصيص درجة لها . رفع الدرجة . ترقية شاغل الوظيفة إليها . ليس في الأمر تخط بالنسبة لغيره .

المبادئ القانونية

١ - الأصل أن لكل وظيفة درجة بحسبان أن الوظيفة هي العمل والولاية ، والدرجة هي الأجر والمقابل المالى وأن ما يطرأ على درجة الوظيفة من رفع لا يفتح باب الاختيار من جديد ، ومن ثم فإن المطعون في ترقية هو وحده صاحب الحق في الدرجة التي رفعت إليها وظيفته التي يشغلها .

٢ - إذا كانت الدرجة التي رقي إليها المدعى خاصة بوظيفته التي يشغلها من أول يونيه سنة ١٩٤٤ وليست درجة ترقية عادية تجري في شأنها قواعد الأقدمية أو المفاضلة والاختيار فإذا ما رقي إليها شاغل الوظيفة التي خصصت لها فليس في الأمر تخط أو ترك للمدعى يستوجب صدور قرار من الوزير يبين أسبابه .

(الفضية رقم ٤٤ سنة ٥ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة بدوى إبراهيم حمودة وعمر لطفى وعبي الدين حسن وطه عبد الوهاب ومحمد السعيد خضير المستشارين) .

٨٥٧

١٨ يناير سنة ١٩٥٣

عمدة . فصل . استناد قرار الفصل إلى اتهامه في قضيتين . لا يبرر الفصل . بطلان القرار .

المبدأ القانوني

إن التدرج في الجزاء الإداري الذي يوقعه المدير على العمدة والتدرج فيما يجوز للجنة الشياخات أن توقعه من جزاءات يدل على أن المشرع قصد أن يقاس الجزاء بما يثبت من خطأ ولا يمكن أن يتصد المشرع إلى إعطاء لجنة الشياخات سلطة فصل العمدة مهما تكن التهمة الموجهة إليه أو مهما يكن الخطأ الذي وقع منه . وقد بان من ظروف اتهام المدعى في القضيتين المنسوبتين إليه أن هذا الاتهام لم يكن يبرر فصله من وظيفته ومتى كان القرار المطعون فيه قد استند فيما استند إليه من أسباب الفصل - إلى ما اتهم به المدعى في هاتين القضيتين فإن في ذلك عدم ملاءمة ظاهرة في القرار مما يجعله مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة .

(الفضية رقم ٤٨٢ سنة ٥ في بالهيئة السابقة) .

٨٥٨

١٨ يناير سنة ١٩٥٣

عمدة . محامته . توجيه الاتهام لأول مرة أمام لجنة الشياخات . لا يجوز . اتهام باطل لا يجوز أن يبنى عليه قرار اللجنة بفصل المدعى .

المبدأ القانوني

إذا كان اتهام المدعى اتهاماً أبدي لأول مرة في جلسة المحاكمة أمام لجنة الشياخات فهو إجراء

اتى أذنت بادراج أسماء هؤلاء الأشخاص ولا سبيل في الطعن على عمل اللجنة إلا أمام محكمة القضاء الإداري ما دام قانون العمد قد نص على أن تكون قرارات لجنة الطعون نهائية غير قابلة للتظلم منها لا أمام اللجنة نفسها ولا أمام أية جهة إدارية أخرى .

٢ — إن المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ أوجبت فيمن يعين عمدة أن يكون مولودا في القرية أو مقيما بها إقامة مستديمة منذ سنتين سابقتين على تاريخ خلو العمدية أو الشياخة أو له مصالح تجعله على اتصال مستمر بها كما عدت المادة السابعة من القانون المذكور المرشحين لوظيفة العمدية من بين الطوائف التي لها حق اختيار العمدة ، غير أن القانون لم يضع معيارا ثابتا لتعرف المصلحة التي تجعل صاحب الشأن على اتصال مستمر بالقرية وترك أمر ذلك لفطنة القاضي نظرا لتعدد الصور واختلاف الظروف والملازمات وترى المحكمة أن القانون المذكور إذ اشترط فيمن يدرج في كشف الناخبين من أهل القرية أن تكون الضريبة التي يؤديها لا تقل عن ثلاثة جنيهات إلا إذا كانت القرية فاقدة النصاب فإنه من باب أولى يجب على غير المقيم بالقرية ألا تقل الضريبة التي يدفعها على أطيانه فيها عن ثلاثة جنيهات حتى تتحقق له المصلحة التي تجعله على اتصال مستمر بها في نظر القانون .

غير سليم إذ كان يتعين إعلان المدعى به قبل الجلسة — ثم هو بعد ذلك اتهم لم يسبقه تحقيق قانوني صحيح بمقدماته وكفالاته وضمائنه من حيث سؤال المدعى عنه ومواجهته به وتمكينه من الدفاع عن نفسه وغير ذلك من مقتضيات حق الدفاع ، يضاف إلى ذلك أنه اتهم بغير دليل فقد بان من الاطلاع على محضر الجلسة أنه لا مأمور المركز ولا عضو المركز قدم إلى اللجنة برهانا على ما وجهه كل منهما إلى المدعى ولذلك لم يكن جائزا أن تجعل اللجنة من هذا الاتهام المفهم العاقل من الدليل سببا من الأسباب التي كونت بها عقيدتها وبنت عليها قرار الفصل .
(القضية رقم ٦٥٨ سنة ٥ في الهيئة السابقة) .

٨٥٩

١٩ يناير سنة ١٩٥٣

١ — لجنة الطعون . قراراتها بادراج أسماء وكشوف المرشحين والناخبين للعمدة . لا يجوز الطعن فيها إلا أمام محكمة القضاء الإداري .
ب — عمدة . اختيار المرشحين لها . شرط الاتصال المستمر بالقرية . لم يضع له قانون معيارا ثابتا بشرط أداء خرائب عقارية قدرها ثلاثة جنيهات في الناخبين للعمدة . وجوب توافره في أهل القرية وغيره على السواء .

المبادئ القانونية

١ — لا عبرة بما قالت به الحكومة من أنه كان يتعين على المدعى أن يتوجه بطعنه في إدراج بعض الأسماء في كشف المرشحين والناخبين للعمدة إلى لجنة الطعون قبل أن يتجه إلى محكمة القضاء الإداري لأن لجنة الطعون هي

المحكمة

د من حيث إنه يبين من مساق الوثائق على الوجه المتقدم شرحه أن المدعى ينحى على قرار لجنة طعون مديرية المانيا الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ مخالفة القانون من وجهين أولهما ما تضمنه من رفض طلبة حذف أسماء كل من محمد عزت كامل جبر ومحمد عاشور كامل جبر وعلى أحمد سعد وعبد الفضيل قنديل من كشف الناخبين لعمدية اقضص مع أنهم ليسوا من أهل القرية وليست لهم مصالح تربطهم بالقرية المذكورة ولا يدفعون ضرائب تصل إلى ثلاثة جنيهات - وثانيهما أن القرار المطعون فيه أمر بإدراج كل من محمد منصور وجبر وحسن منصور جبر وأحمد عبد الصمد وعلى محمد حمزة وعبد الواحد إبراهيم وعبد الشافي حمد ومحمد على رمضان وأحمد على رمضان ومخلف عثمان قنديل وأحمد إبراهيم زيدان وشعبان مهدي ومحمد أنور صادق وأحمد سعيد وعبد الجليل جاد المولى وعبد الله جاد المولى مع أن هؤلاء لم يسلكوا في سبيل ذلك الطريق الذي رسمه القانون من وجوب تقديم طلبات قيدهم إلى مأمور المركز بل تقدموا به مباشرة إلى لجنة الطعون فقبلت درج أسمائهم مع أن كشف الناخبين كان قد استوفى العدد المطلوب من أهل القرية فضلا عن أنهم ليسوا من أهل القرية ولا يدفعون القدر المقرر قانونا من الضرائب .

د ومن حيث إن الدفاع عن الحكومة دفع بالنسبة للوجه الأول من أوجه الطعن بأن الأشخاص الأربعة الذين طعن المدعى على إدراجهم بكشف الناخبين من يدفعون ضريبة

تزيد على ثلاثة جنيهات ولهم أطيان بناحية اقضص مما يجعلهم على اتصال مستمر بالقرية . أما فيما يتعلق بالوجه الثاني فإن الأشخاص الذين قبلت اللجنة إضافتهم إلى كشف الناخبين فإنهم كانوا قد تقدموا بطلباتهم إلى المديرية وهذه حولت طلباتهم إلى المركز في الميعاد القانوني فيكونوا على امتضى ذلك قد سلكوا الطريق القانوني لطلب إدراج أسمائهم في كشف الناخبين .

د ومن حيث إنه قد بان للمحكمة من الاطلاع على الأوراق أن الأشخاص الذين تقدموا بطلب إدراج أسمائهم في كشف الناخبين كانوا أربعة عشر شخصا قبلت منهم لجنة الطعون ثمانية أشخاص ورفضت طلبات الستة الآخرين - وهؤلاء جميعا كانوا قد تقدموا بطلب إدراج أسمائهم في الميعاد القانوني إلى المديرية وهذه أحالت طلباتهم إلى مركز الفشن لإجراء التحريات في شأنهم وعرض أمرهم على لجنة الطعون وقد تم ذلك على الوجه المطلوب إذ فحصت اللجنة طلباتهم فأدرجت من رأت إدراجهم واستبعدت من رأت عدم جواز إدراجهم على الوجه السالف الذكر .

وترى المحكمة بما تقدم أن ماتم في هذا الشأن ليس فيه ما يخالف القانون من حيث سلامة الإجراءات ولا عبرة بما قالت به الحكومة من أنه كان يشعين على المدعى أن يتوجه بطعنه في هذا الصدد إلى لجنة الطعون قبل أن يتجه إلى محكمة القضاء الإداري لأن لجنة الطعون هي التي أذنت بإدراج أسماء هؤلاء الأشخاص ولا سبيل إلى الطعن على عمل اللجنة إلا أمام محكمة القضاء الإداري مادام قانون العدد قد نص على أن تكون قرارات لجنة

الطعون نهائية غير قابلة للتظلم فيها لا أمام اللجنة نفسها ولا أمام أية جهة إدارية أخرى .

ومن حيث إنه بالنسبة لتوافر الشروط القانونية فيمن يصح إدراجه في كشوف الناخبين والمرشحين فإن المادة الأولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ أوجبت فيمن يعين عمدة أن يكون مولوداً في القرية أو مقيماً بها إقامة مستديمة منذ سنتين سابقتين على تاريخ خلو العمدة أو الشياخة أو له مصالح تجعله على اتصال مستمر بها كما عدت المادة السابعة من القانون المذكور المرشحين لوظيفة العمدة من بين الطوائف التي لها حق اختيار العمدة .

ومن حيث إن القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ لم يضع معياراً ثابتاً لتعرف المصلحة التي تجعل صاحب الشأن على اتصال مستمر بالقرية في مجال تطبيقها وترك أمر ذلك لفظنة القاضي نظراً لتعدد الصور واختلاف الظروف والملاسات وترى المحكمة أن القانون المذكور إذ اشترط فيمن يدرج في كشوف الناخبين من أهل القرية أن تكون الضريبة التي يؤديها لا تقل عن ثلاثة جنيهات إلا إذا كانت القرية فاقدة النصاب فإنه من باب أولى يجب على غير المقيم بالقرية ألا تقل الضريبة التي يدفعها على أطيانه فيها عن ثلاثة جنيهات حتى تتحقق له المصلحة التي تجعله على اتصال مستمر بها في نظر القانون .

ومن حيث إنه قد وضع من مراجعة الأوراق أن كلا من حمد عاشور كامل جبر ومحمد عزت كامل جبر وعبد الفضيل قنديل ومحمد أنور صادق وعبد الله جاد المولى وعبد الجليل جاد المولى وأحمد إبراهيم زيدان وحسن منصور جبر ومحمد منصور جبر وأحمد علي رمضان

وأحمد عبد الصمد عبد الجواد لا يدفعون ضريبة عن أطيانهم بناحية اقفهم تصل إلى ثلاثة جنيهات بالنسبة لكل منهم ومن ثم يكون إدراجهم في كشوف الناخبين والمرشحين لعمدية قرية اقفهم جاء مخالفاً للقانون متصيناً حذف أسمائهم من تلك الكشوف .

(القضية رقم ١٤٠ سنة ٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد النهامي وعبد ذعني وعلي علي منصور وعبد العزيز البلاوي وطه عبد الوهاب المستشارين) .

٨٦٠

٢٦ يناير سنة ١٩٥٣

١ — غرف تجارية . تعتبر من المؤسسات العامة . القرارات الصادرة منها . قرارات إدارية . خصوصاً لرقابة المحكمة .

ب — محل تجاري . متى يعتبر مخزناً أو فرطاً في ضوء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بالغرف التجارية .

المبادئ القانونية

١ — يبين من تصفح القانون الخاص بالغرف التجارية رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٠ أن المشرع جعل الانضمام إليها إجبارياً على جميع التجار المقيدين بالسجل التجاري وغنى مواردها برسوم تحصل بالطريق الإداري وخول وزير التجارة والصناعة حق تعيين ربع أعضائها كما خوله لإبطال مداوالاتها الخارجية عن اختصاصها وعلق حقها في إنشاء المعارض والأسواق على إذن يصدر منه كما أعطاه حق التدخل في اعتمادات ميزانياتها حذفاً وتبديلاً وأباح له أن يبعث بمندوب عنه لحضور جلساتها

وأوجب القانون على الغرف المشار إليها ألا تعقد قرصاً إلا بعد استئذان وزارة التجارة والصناعة .
ومؤدى ذلك كله أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٠ قد شاء أن يجعل من الغرف التجارية مؤسسات عامة متممة للصالح العامة التي تتولى المرافق التجارية في البلاد ، يضاف إلى ذلك ما وضع من الأعمال التحضيرية للقانون المذكور وما ورد في أقوال وزير التجارة والصناعة في محضر جلسة مجلس الشيوخ التي انعقدت في ٣١ من يوليو سنة ١٩٣٩ من أن هذه الغرف وجدت لتكون جهة من الجهات العامة تقوم بجانب السلطات الأخرى في الإدارة المركزية لتكون مرشداً ومشيراً في الأمور التي تهم التجارة باعتبارها من الشخصيات المعنوية التابعة للقانون العام عليها واجبات تشترك في أدائها مع السلطات الحكومية .
ثم جاء القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وبدد كل شك في صفة الغرف التجارية إذ نص في مادته الأولى على اعتبارها من المؤسسات العامة وعلى مقتضى ذلك تكون قرارات الغرف التجارية ماهية إدارية قابلة للطعن عليها بالإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة شأنها في ذلك شأن باقي القرارات الإدارية المشار إليها في المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة .

٢ - إن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالغرف التجارية لم يرد أن يضع تعريفاً دقيقاً لكل من المخزن والفرع وترك أمر ذلك لفطنة القاضى يقرره حسبما يراه من طبيعة العمل

الذى يؤديه المحل والنشاط الذى يباشره دون نظر إلى التسمية الظاهرة التى يضيفها عليه صاحبه . وترى المحكمة أنه يجب لاعتبار المحل مخزناً أن يكون مجرد مستودع يخزن فيه البضائع بحيث يكون التصرف فيها طبقاً للأوامر والتعليمات التى تصدر إليه من المركز الرئيسى تنفيذاً للتعاقبات التى تتم بينه وبين عملائه أما إذا كان المحل يباشر نشاطاً تجارياً مستقلاً نوعاً فإنه يعتبر فرعاً لا مخزناً .

المحكمة

عن الدفع بعدم الاختصاص :

د من حيث إن مبنى هذا الدفع حسبما ساقه الدفاع عن الحكومة أن الغرف التجارية هي من المؤسسات الخاصة وإن كانت ذات نفع عام وليست من المؤسسات العامة التى يصح اعتبارها فرعاً من فروع الإدارة وإدراجها ضمن أشخاص القانون العام الخاضعين لسلطان الدولة وإذن تكون قراراتها خاضعة للحاكم العاقدية شأن جميع المؤسسات الخاصة .

د من حيث إنه يبين من تصفح القانون الخاص بالغرف التجارية رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٠ أن المشرع جعل الانضمام إليها إجبارياً على جميع التجار المقيدین بالسجل التجارى وغذى مواردها برسوم تحصل بالطريق الإدارى وخول وزير التجارة والصناعة حق تعيين ربيع أعضائها كما خوله إبطال مداولاتها الخارجة عن اختصاصها وعلق حقها فى إنشاء المعارض والأسواق على إذن يصدر منه كما أعطاه حق التدخل فى اعتمادات ميزانياتها حذفاً وتبديلاً

وأباح له أن يبعث بمندوب عنه لحضور جلساتها وأوجب القانون على الغرف المشار إليها ألا تعقد قرصاً إلا بعد استئذان وزارة التجارة والصناعة . ومؤدى ذلك كله أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٠ قد شاء أن يجعل من الغرف التجارية مؤسسات عامة متممة للمصالح العامة التي تتولى المرافق التجارية في البلاد ، يضاف إلى ذلك ماوضح من الأعمال التحضيرية للقانون المذكور وما ورد في أقوال وزير التجارة والصناعة في محضر جلسة مجلس الشيوخ التي انعقدت في ٣١ من يوليو سنة ١٩٣٩ من أن هذه الغرف وجدت لتكون جهة من الجهات العامة تقوم بجانب السلطات الأخرى من الإدارة المركزية لتكون مرشداً ومشيراً في الأمور التي تهم التجارة باعتبارها من الشخصيات المعنوية التابعة للقانون العام عليها واجبات تشترك في أدائها مع السلطات الحكومية . ثم جاء القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وبدد كل شك في صفة الغرف التجارية إذ نص في مادته الأولى على اعتبارها من المؤسسات العامة ، وعلى مقتضى ذلك تكون قرارات الغرف التجارية ما هي إلا قرارات إدارية قابلة للطعن عليها بالإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة شأنها في ذلك شأن باقي القرارات الإدارية المشار إليها في المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة .

أما طلب الدفاع عن الحكومة لإخراج وزارة التجارة والصناعة من الخصومة باعتبارها غير ذات شأن فردود بأن قانون الغرف التجارية على ما سلف بيانه قد شغل وزير التجارة والصناعة سلطة على الغرف التجارية بل وسلطة إشرافية على أعمالها فأباح له التدخل فيها

وأوجب استئذانه في بعض المسائل قبل النظر فيها وزاد على ذلك بأن خصه بتحصيل الرسوم المستحقة لها وآية ذلك أن تحصيل الرسوم المقررة على محل المدعية ببندر طنطا تم بمعرفة مندوب وزارة التجارة والصناعة كما هو ثابت من المحضر المؤرخ ٨ من أبريل سنة ١٩٥١ المقدم بحافظة المدعية يضاف إلى ذلك أن المادة ٤٦ من اللائحة العامة للغرف التجارية جعلت التظلم من تقدير القيمة الإيجارية التي تربط على أساسها الرسوم المستحقة من اختصاص وزارة التجارة والصناعة على الوجه المبين بالمادة المذكورة .

ومن حيث إنه على مقتضى ما تقدم جميعه . يكون الدفع المقدم من الحكومة بشأن عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبشأن عدم جواز اختصاص وزارة التجارة والصناعة لا يصادف صواباً متعيناً رفضه .

عن الموضوع :

ومن حيث إن متطوع النزاع في موضوع الدعوى هو معرفة ما إذا كان محل المدعية في كل من بندر طنطا ومحافظة القنال يعتبر فرعاً لها تستحق عليه الرسوم المقررة طبقاً لقانون الغرف التجارية أم هو مجرد مستودع لحزن البضائع على ذمة انشعابات التي تصدر له من المركز الرئيسي بالاسكندرية فلا يفرض عليه رسم ما .

ومن حيث إن الشارع لم يرد أن يضع تفريقاً دقيقاً لكل من المخزن والفرع وترك أمر ذلك لفطنة القاضي يقرره حسبما يراه من طبيعة العمل الذي يؤديه المحل والنشاط الذي يباشره دون نظر إلى التسمية الظاهرة التي يضيفها عليه صاحبه . وترى هذه المحكمة أنه

ب - قرار تنظيمي . باطل . جواز سحبه في أي وقت .

المبادئ القانونية

١ - إن أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ م متصورة على بيان قواعد وكيفية تقدير أجرة الأراضي ولا شأن لها بتحديد الضريبة وقد فوض هذا المرسوم بقانون لمجلس الوزراء إصدار التعليمات المتعلقة بتقدير الأجرة السنوية للأراضي ولا يجوز بأية حال أن يمتد اختصاص مجلس الوزراء في هذا الخصوص إلى الأساس بتحديد وعاء الضريبة أو نسبتها وإلا كان مخالفاً لحكم المادة ١٣٤ من الدستور التي تقضي بأنه لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الذي حدد وعاء الضريبة ونسبتها ، لذلك يكون قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٤٦ وقد تضمن أن تكون الضريبة ١٤ ٪ من نصف الأجرة السنوية بدلاً من ١٤ ٪ من مجموع الأجرة السنوية قد خالف الدستور والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ومن ثم يكون عديم الأثر القانوني ويجوز إلغاؤه وهذا ما فعله مجلس الوزراء بقراره المطعون فيه من المدعى وهو القرار الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٥١ فلم ينشأ هذا القرار حكماً جديداً وإنما اقتصر على تسجيل بطلان قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٦ وهو بهذا التقرير يرد الأمر إلى نمائه من الدستور وأحكام القانون .

يجب لا اعتبار المحل مخزناً أن يكون مجرد مستودع يخزن فيه البضائع بحيث يكون التصرف فيها طبقاً للأوامر والتعليمات التي تصدر إليه من المركز الرئيسي تنفيذاً للتعاقدات التي تتم بينه وبين عملائه ، أما إذا كان المحل يباشر نشاطاً تجارياً مستقلاً نوعاً فإنه يعتبر فرعاً لا مخزناً . ومن حيث إنه قد بان للمحكمة من الاطلاع على الأوراق أن كلام المحلين مزود بعدد وفير من الموظفين وينجز العمل في كل منهما على أن يرسل المركز الرئيسي لها كميات كبيرة من البضائع التي تتجر فيها الشركة بحيث يقوم كل محل بالتعاقد على ما يرد له مع الراغبين في الشراء ثم تسليمه وتحصيل ثمنه وإيداع المتحصل في أحد البنوك لحساب الشركة ثم يوافي المركز الرئيسي من وقت لآخر بكشف مفصل عما ورد إليه وما تم التصرف فيه وما حصله من الثمن . ومعنى ذلك أن كلا من المحلين يباشر نشاطاً تجارياً مستقلاً نوعاً عن نشاط المركز الرئيسي ، وعلى مقتضى ذلك يجب اعتبار كل منهما فرعاً لا مخزناً ومن ثم يكون تقرير رسوم عليهما للعرفين التجاريين يندرج طائفاً وحافطة القنال جاء مطابقاً لحكم القانون ومصادقاً حقاً .

ومن حيث إنه لما تقدم جميعه تكون دعوى المدعية غير قائمة على أساس سليم متعيناً رفضها .

(القضية رقم ١٥٤٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨٦١

٢٧ يناير سنة ١٩٥٣

١ - ضريبة الأطنان . تحديد وعائها . لا يملك مجلس الوزراء . قراره بتعديدها في ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٦ . باطل . إلغاؤه بالقرار الصادر في ٤ من فبراير سنة ١٩٥١ .

٢ — إن لإدارة الولاية السكاملة في سحب قراراتها التنظيمية الباطلة في أى وقت وهذا السحب يرجع بآثاره إلى تاريخ صدور تلك القرارات .

المحكمة

« من حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى يطلب الحكم بصفة أصلية بإلغاء القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٤ فبراير سنة ١٩٥١ والقاضى بالآتى :

أولاً : باعتبار قرار مجلس الوزراء الصادر ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٦ بأن يكون ربط الضرائب على الأطنان من أول سنة ١٩٤٩ على أساس نصف قيمه الإيجار السنوى للفدان كأن لم يكن لصدوره باطلاً بطلانا أصلياً لمخالفته للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الذى يقضى بفرض ضريبة الأطنان على أساس الإيجار السنوى المقدر لهذه الأراضى .

ثانياً : تحصيل ضريبة الأطنان ابتداء من سنة ١٩٥١ على أساس القيمة الإيجارية السكاملة .

ثالثاً : تصحيح آثار هذا الخطأ عن سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ سواء بالنسبة لضريبة الأطنان أو لغيرها من الضرائب المقدرة على أساس ضريبة الأطنان .

رابعاً : تقسيط الفروق المستحقة عن سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ على ثلاث سنوات ابتداء من أول سنة ١٩٥١ بحيث يحصل كل قسط مع الضريبة المستحقة فى كل سنة من السنوات الثلاث ، ويطلب المدعى الحكم بصفة احتياطية بإلغاء القرار المذكور فيما نص عليه من تصحيح آثار

الخطأ الذى انطوى عليه القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٦ عن سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ بالنسبة لضريبة الأطنان أن لغيرها من الضرائب المقدرة على أساس ضريبة الأطنان .

« ومن حيث إن المدعى قد تنازل بجلسته ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ عن الطلب الأصلى وتمسك بالطلب الاحتياطى المتقدم الذكر .

« ومن حيث إن المدعى ينعى على القرار المطعون فيه فى نطاق الطلب الاحتياطى بأنه ذو أثر رجعى على خلاف ما تقضى به القواعد القانونية العامة من عدم جواز سريان القرارات الإدارية التنظيمية على الماضى — وبأن التعليمات التى وافق عليها مجلس الوزراء فى ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٦ فى حدود السلطة المخولة له ولوزير المالية بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ صدرت متفقة مع القانون وقد ترتبت على هذه التعليمات حقوق اكتسبها الافراد فلا يجوز المساس بها بقرار لاحق من مجلس الوزراء .

« ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى فى هذا الصدد بأن القرار المطعون فيه صحيح متفق مع القانون لانه كاشف ومعلن لبطلان القرار الصادر فى ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٦ وليس منشأ له ، وقد استندت الحكومة فى القول بهذا البطلان إلى مخالفة القرار المذكور لحكم المادة ١٣٤ من الدستور ولاحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الذى عين أساس ضريبة الأطنان .

« ومن حيث إن المشرع قد فرض بمقتضى أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ضريبة الأطنان وحده فى هذه الأحكام وعاء هذه الضريبة

الامر إلى نصابه من الدستور وأحكام القانون .
 « ومن حيث إن للادارة الولاية الكاملة في سحب قراراتها التنظيمية الباطلة في أى وقت .
 وهذا السحب يرجع بآثاره إلى تاريخ صدور تلك القرارات .

« ومن حيث إنه لما تقدم تكون هذه الدعوى على غير أساس ويتعين رفضها ، .

(القضية رقم ٩٠٠ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأماتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري رئيس المجلس وسيد علي الدمراوى وكامل بطرس المصري وعبد الرحمن لمير ومحمد عبد الحبير المستشارين) .

٨٦٢

٢٧ يناير سنة ١٩٥٣

١ — جلسة مصرية . مادة ٦ من اتفاق شركة ناله السويس الصادر به القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ . المقصود بالمصريين م المولدون من آباء مصريين عند ولادتهم .

ب — جلسة مصرية . المرسوم بقانون سنة ١٩٢٦ . ما تعارض من أحكامه مع المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . يستبد ملغى .

المبادئ القانونية

١ — الذى يستفاد من نص المادة السادسة من الاتفاق الخاص بشركة قبال السويس الصادر به القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ ومن الغرض الذى يستهدفه به الاتفاق مع الشركة إن المرمى هو تمصير الشركة بإفساح مجال التوظيف فيها للمصريين الأصلاء لا المتمصرين تدريجياً وإلى ما بعد انتهاء مدة الامتياز الممنوح للشركة ولذلك اشترطت المادة السادسة أن يكون هؤلاء .

وهو د الأجرة السنوية الكاملة ، ونسبة الضريبة وهى ١٤ ٪ من هذه الأجرة ، كما تضمنت تلك الأحكام أن يكون تقدير الأجرة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ .

« ومن حيث إن أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ مقصورة على بيان قواعد وكيفية تقدير أجرة الأراضى ولا شأن لها بتحديد الضريبة أو وعائها ، وقد فوض هذا المرسوم بقانون لمجلس الوزراء إصدار التعليمات المتعلقة بتقدير الأجرة السنوية للأراضى ولا يجوز بأية حال أن يمتد اختصاص مجلس الوزراء فى هذا الخصوص إلى المساس بتحديد وعاء الضريبة أو نسبتها وإلا كان مخالفاً لحكم المادة ١٣٤ من الدستور التى تقضى بأنه لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الذى حدد وعاء الضريبة ونسبتها ، لذلك يكون قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٤٦ وقد تضمن أن تكون الضريبة ١٤ ٪ من نصف الأجرة السنوية بدلا من ١٤ ٪ من مجموع الأجرة السنوية يكون قد خالف الدستور والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ طبقاً لما سبق ذكره .

« ومن حيث إنه لذلك يكون القرار المذكور عديم الاثر القانونى ويجوز إلغاؤه وهذا ما فعله مجلس الوزراء بقراره المطعون فيه من المدعى وهو القرار الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٥١ فلم ينشئ هذا القرار حكماً جديداً وإنما اقصر على تسجيل بطلان قرار مجلس الوزراء فى ٣٠ يوليه ١٩٤٦ وهو بهذا التقرير يرد

الموظفون مولودين من آباء مصريين عند ولادتهم حتى تتحقق لهم الجنسية المصرية بالدم عند ولادتهم إذ أن هذا هو الأساس لاكتساب الجنسية المصرية الأصلية .

٢ — إن المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٦ قد قام في شأنه خلاف في الرأي بين الشراح فبعضهم ينسكرك ترتب آثار قانونية له ويقول إنه ولد ميتاً فلا يجوز التمسك بأحكامه وفريق آخر يرى أنه ظل باقياً إلى أن ألغى بقانون سنة ١٩٢٩ وخصوصاً إنه اعتبر في حكم القوانين الصحيحة عند عرضه على البرلمان فبقيت آثاره حتى إلغائه — على أنه مهما قيل في هذا الشأن فإن هذه المحكمة ترى ألا جدال في أن نصوص المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٦ التي تتعارض مع المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ تعتبر ملغاة ولا يترتب عليها أي أثر — ومن بين تلك النصوص المتعارضة المادة الثانية من المرسوم بقانون سنة ١٩٢٦ التي تتعارض مع الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون سنة ١٩٢٩ فلا يحق للدعي وبالحالة هذه الاستناد إليها في إثبات أن والده كسب الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٢ توصلاً بذلك إلى إثبات ولادته في سنة ١٩١٨ لأب مصري .

المحكمة

(١) عن الدفع بعدم الاختصاص :

د من حيث إن الحكومة تدفع بعدم

اختصاص المحكمة بنظر الدعوى مؤسسة ذلك على أن شركة قناة السويس هي صاحبة الشأن في تعيين وفصل موظفيها تحت مسؤوليتها مع احترام أحكام الاتفاق المبرم بينها وبين الحكومة في ٧ مارس سنة ١٩٤٩ وأن فتوى إدارة الشركات بأن المدعى لا يدخل في نسبة المصريين من موظفي الشركة بحسب نص المادة السادسة من هذا الاتفاق هو تفسير قانوني لهذه المادة ولا يعتبر أمراً إدارياً يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري ومن ثم تكون المحكمة غير مختصة بنظره .

د ومن حيث إن الاتفاق المتقدم الذكر والصادر به القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ خصص الباب الأول منه للقواعد المتعلقة بهيئة مستخدمي الشركة والشروط الواجب توافرها فيهم ونحو لوزارة التجارة والصناعة حق الرقابة على تطبيق هذه القواعد إذ نصت المادة ١١ من الاتفاق على أن (وزير التجارة والصناعة يخطر الشركة بأسماء الموظفين المكلفين بالتحقق من تطبيق القواعد المنصوص عليها في الباب الأول من هذا الاتفاق) وهذه الرقابة إنما تقوم بها الحكومة بصفتها سلطة إدارية وما تبديه من آراء في شأن عدم توافر الشروط في موظفي الشركة يعتبر من الأوامر الإدارية التي تختص محكمة القضاء الإداري بنظرها .

د ومن حيث إنه يبين من خطاب الشركة المرسل للدعي في ٢١ مايو سنة ١٩٥١ (والمودع بحافظة المدعى) أن المدير العام لإدارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة أخطر الشركة بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٥١ بأنه يتضح من المستندات

المقدمة من المدعى أنه ليس من المولودين لأب مصري طبقاً للقانون وبالتالي لا يعتبر من المصريين الذين يسرى عليهم حكم المادة السادسة من الاتفاق .

ومن حيث إن هذا القرار من جانب الوزارة يعتبر من الأوامر الإدارية التي تختص بنظرها هذه المحكمة ويكون الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على أساسين رفضه .
(ب) عن الموضوع :

ومن حيث إن الخلاف بين المدعى والحكومة ينحصر في أمرين : (الأول) ما إذا كانت المادة السادسة من الاتفاق الخاص بشركة قناة السويس تشترط أن يكون موظف الشركة الذي يدخل في نسبة المصريين مولوداً من أب مصري عند ولادته أم لا تشترط ذلك . (الثاني) إذا كانت هذه المادة تشترط ذلك فهل يعتبر المدعى عند ولادته مولوداً من أب مصري أم لا .

ومن حيث إنه بالنسبة للأمر الأول فإن المادة السادسة سابقة الذكر تنص على أنه يجب أن يكون المرشح المصري مولوداً لأب يعد مصرياً بالتطبيق للواد من ١ - ٥ والمادة ٦ (فقرة ١ و ٢) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ أو النصوص المعدلة له في أي تشريع جديد في هذا الشأن ، - والذي يستفاد من هذا النص ومن الغرض الذي يستهدفه به الاتفاق مع الشركة أن المرمى هو تمصير الشركة بإفساح مجال التوظيف فيها للمصريين الأصلاء لا المتمصرين تدريجياً وإلى ما بعد الانتهاء من الامتياز الممنوح للشركة ولذلك اشترطت المادة السادسة أن يكون هؤلاء الموظفون مولودين من

آباء مصريين عند ولادتهم حتى تتحقق لهم الجنسية المصرية بالدم عند ولادتهم إذ أن هذا هو الأساس لاكتساب الجنسية المصرية الأصلية . ويؤيد ذلك ما جاء بكتاب رئيس مجلس الوزراء الموجه إلى رئيس مجلس إدارة الشركة في ٤ مايو سنة ١٩٤٦ من الإشارة إلى قبول الشركة أن تعين في سلك المستخدمين شبانا مصري المولد - وما جاء في أقوال وزير التجارة والصناعة باعتباره نائباً عن الحكومة المصرية في الجلسة المنعقدة في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٧ بمدينة الإسكندرية بين ممثلي الحكومة وممثلي الشركة من أنه يوجد بالشركة عدة وظائف يشغلها متمصرون وأنه يجب على الشركة أن تقوم بتعيين موظفين مصري المولد - وما لاحظته الحكومة المصرية أثناء المفاوضات التي حصلت بين الحكومة والشركة خلال عام ١٩٤٩ من أن الشركة لم تلتزم أحكام الاتفاق فعينت خطأ بعض المصريين على أنهم مصري المولد - ثم ما ورد في تقرير هيئة اللجنة المالية والتجارة والصناعة بمجلس الشيوخ عن اتفاق سنة ١٩٤٩ إذ أشار في صفحة ١ منه إلى ما تضمنه الاتفاق الخاص بين الحكومة والشركة سنة ١٩٢٧ من تعيين شبان مصري المولد في سلك مستخدمي الشركة بمصر تدريجياً إلى أن تصل نسبتهم ٣٣٪ من مجموع المستخدمين سنة ١٩٥٨ - وهذا جميعه كاف في الدلالة على قصد المشرع فيما اشترطه في المادة السادسة من اتفاق سنة ١٩٤٩ عند ما أوجب استخدام من ولد لأب مصري أم من كان أبوه مصرياً وقت ولادته .

« ومن حيث إنه يتعين البحث بعدئذ في الأمر الثاني وهو مدى انطباق الشرط المتقدم الذكر في حالة المدعى عند ولادته في سنة ١٩١٨ وهل كان مولوداً لأب يعدم مصرياً وقت ولادته أم لا .

« ومن حيث إن المدعى توصل إلى إثبات توافر هذا الشرط بالنسبة له تمسك بالمرسوم بقانون الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ قولا منه بأنه أضفى الجنسية المصرية على والده عملاً بمادته الثانية التي نصت على أنه (يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وبمحكم القانون الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ذلك التاريخ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون) أى إلى ٣١ مايو سنة ١٩٢٦ - وقد أبان المدعى أن والده عثمانى ومقيم بمصر من قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وعلى هذا الأساس يدعى بأن الجنسية المصرية لحقته بمحكم المرسوم بقانون سنة ١٩٢٦ منذ نشره وبأنه حتى مع افتراض تفسير المادة السادسة من الاتفاق على الوضع المتقدم يكون والده وقت ولادته في سنة ١٩١٨ مصرياً وبذلك يتحقق شرط المادة السادسة كما استند أيضاً إلى أنه من تنطبق عليهم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٩ وقد جاء كاشفاً ومقررًا لجنسية والده .

« ومن حيث إنه بالنسبة للرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٦ فقد قام في شأنه خلاف في الرأي بين الشراح فبعضهم ينكر ترتب آثار قانونية له ويقول إنه ولد ميتاً فلا يجوز التمسك

بأحكامه . وفريق آخر يرى أنه ظل باقياً إلى أن ألغى بقانون سنة ١٩٢٩ وخصوصاً أنه اعتبر في حكم القوانين الصحيحة عند عرضه على البرلمان فبقيت آثاره حتى إلغائه - على أنه مهما قيل في هذا الشأن فإن هذه المحكمة ترى الأجدال في أن نصوص المرسوم بقانون الصادر في سنة ١٩٢٦ التي تعارض مع المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ تعتبر ملغاة ولا يترتب عليها أى أثر - ومن بين تلك النصوص المتعارضة المادة الثانية من المرسوم بقانون سنة ١٩٢٦ التي تعارض مع الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون سنة ١٩٢٩ - فلا يحق للمدعى والحالة هذه الاستناد إليها في إثبات أن والده كسب الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ توصلًا بذلك إلى إثبات ولادته في سنة ١٩١٨ لأب مصري .

« ومن حيث إنه يؤيد هذا النظر الرجوع إلى الأعمال التحضيرية للرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ومنها يتبين أن لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ عند ما صاغت المادة المقابلة للمادة الثانية من مرسوم سنة ١٩٢٨ عدلت في صياغتها لحذفت عبارة (يعتبر قد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤) ومدت شرط الإقامة إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ وقد وافقت السلطة التي أصدرت قانون سنة ١٩٢٩ على هذا النص وجعلته فقرة ثالثة في المادة الأولى من هذا القانون - ويستتج من تعمد حذف العبارة المتقدمة أن المشرع قصد أن تكون الإقامة لغاية ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ شرطاً لكسب الجنسية وأن يكون هذا النص منشأً للجنسية المصرية وليس مقررًا لها فلا تكسب هذه الجنسية

لمحاميين من الدرجة الأولى الممتازة خلتا بتسم
قضايا وزاره الأوقاف فقد رشح المدعى وزميله
الأستاذ عبد الوهاب الطليباوى للترقية إلى هاتين
الدرجتين فرقي الأخير دونه وتركت درجته
شاغرة ثم رقي إليها الأستاذ أحمد مرزوق ونقل
بعد الترقية إلى وظيفة إدارية وشغل الدرجة
الأستاذ أحمد حمزة فاضطر المدعى إلى رفع
الدعوى رقم ٢١٧ سنة ٢ قضائية وطلب إلغاء
ترقية زملائه الثلاثة سالفه الذكر وأحتمته في
الترقية قبلهم وقضى فيها بإلغاء قرارى ترقية
الأستاذين حمزة ومرزوق وعند تنفيذ هذا
الحكم ارتأت الوزارة أن المدعى إذ رقي فعلاخلال
نظر دعواه لدرجة محام أولى ممتازة في ٣١ مايو سنة
١٩٤٩ قد أصبحت مصلحته في تنفيذ هذا الحكم
مقصورة على تعديل أقدميته في هذه الدرجة
بجعلها سابقة على أقدمية الأستاذين المذكورين
مع المصروفات ومقابل الاتعاب . وأصدرت
بذلك القرار الوزاري المؤرخ في ٢٦ من أكتوبر
سنة ١٩٥٠ وجاء تنفيذ الحكم أخيراً فليجأ المدعى
إلى رفع هذه الدعوى طالباً تسوية راتبه بحمله
٤٥ جنيهاً من ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ حتى أول مايو
سنة ١٩٤٩ وجعله ٤٨ جنيهاً و ٥٠٠ م من
هذا التاريخ الأخير بعد إضافة العلاوة الختمية
وقدرها ٣ ج و ٥٠٠ م وإلزام الوزارة بمبلغ
١٠٠٠ ج تعويضاً عما أصابه من أضرار
والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

« ومن حيث إن وزارة الأوقاف دفعت
الدعوى قائلة إن ما ذهبت إليه في تنفيذ الحكم
ما يتفق ومنطوقه مستندة في ذلك إلى أن المحكمة
رفضت طلب المدعى بإلغاء قرار ترقية الأستاذ
الطليباوى كما أنها لم تقض له بالأحقية في الترقية
قبل الأستاذين حمزة ومرزوق .

بمقتضاه إلا ابتداء من ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .
« ومن حيث إنه لما تقدم ترى المحكمة أن
والد المدعى لم يكسب الجنسية المصرية إلا من
وقت العمل بقانون سنة ١٩٢٩ وبعد توافر
شرط إقامته إلى هذا التاريخ - وبذلك لا يكون
المدعى وقت ولادته في سنة ١٩١٨ مولوداً لأب
يعد مصرياً بالتطبيق لأحكام المادة الأولى من
المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ومن ثم
لا تتوافر في شأنه ما نصت عليه المادة السادسة
من الاتفاق المبرم بين الحكومة وشركة قناة
السويس ولذلك تكون دعواه على غير أساس
ويتعين رفضها .

(القضية رقم ١١٦٨ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة).

٨٦٣

أول فبراير سنة ١٩٥٢

حكم بإلغاء ترقية - تنفيذه ومطالبة المدعى بتسوية
راتبه باعتبار أقدميته في الدرجة المرق إليها من
تاريخ القرار المطعون فيه . إجابته إلى هذا الطلب .

المبدأ القانوني

إذا حكم بإلغاء ترقية فاكثفت الوزارة في
تنفيذه بترقية المدعى وتعديل أقدميته بجعلها
سابقة على المطعون فيها فرفع المدعى هذه
الدعوى طالباً تسوية راتبه بحمله من تاريخ
القرار المطعون فيه . فانه يتعين إجابته إلى هذا
الطلب وتسوية راتبه باعتبار أقدميته في الدرجة
المرق إليها من تاريخ صدور القرار المطعون فيه .

المحكمة

« من حيث إن مبنى الدعوى أن درجتين

ومن حيث إن المحكمة ترى أن الحكم المشار إليه قد رد للمدعى اعتباره الأول فلا عمل لتحويله عن الأضرار الأدبية .

(القضية رقم ١١٤٣ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عمر لطفى ومحمى الدين حسن ومحمد السيد خضير المستفيدين) .

٨٦٤

٢ فبراير سنة ١٩٥٣

١ — قبول الدعوى . قرارات لجنة الطعون .
الطعن فيها ابتداء أمام محكمة القضاء الإدارى .
قبول .

ب — رد الاعتبار . أثره . زوال كل ما يترتب على الحكم الصادر بالإدانة من آثار . إدراج اسم من رد اعتباره فى كشف المرشحين للمعدة .
جواز .

ج — عمدة . انتخابه . التصويت شفاهة .
شروطه . عدم توقيع رئيس لجنة على أوراق الانتخاب .
بطلان عملية الانتخاب وما يترتب عليها .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ٨ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ إنما رسمت طريقاً للطعن فى الأخطاء التى تنشأ فى كشف الناخبين والمرشحين التى تخرجها الإدارة فحولات لكل من أهمل قيد اسمه بدون وجه حق أن يطلب قيده ولشكل من كان اسمه مقيداً بالكشف أن يطلب حذف اسم من قيد اسمه بغير وجه حق وتفصل فى هذه الطلبات على كلتا صورتين اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٩ من ذلك القانون وتكون قراراتها نهائية ، ولم يبين ذلك القانون طريقاً للطعن فى قرارات تلك اللجنة كما لم يخولها حق إعادة النظر فى قراراتها إذا

« ومن حيث إنه قد استبان من مطالعة الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢١٧ لسنة ٢ قضائية المقامة من المدعى ضد وزارة الأوقاف بطلب إلغاء القرارات الصادرين فى ٢٧ و ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ بترقية كل من الأستاذين أحمد مرزوق وأحمد حمزة المحاميين من الدرجة الأولى الممتازة أن المحكمة ذكرت فى أسباب حكمها أن المدعى على حق فى طلب إلغاء القرارات الصادرين بترقية زميليه الأستاذ مرزوق والأستاذ حمزة إذ المدعى أقدم منهما وقد رشحه قسم القضايا للترقية عند ترشيح الأستاذ الطليباوى وجاء بمذكرة الترشيح أن المدعى متصف بالكفاءة فضلاً عن الإخلاص والمثابرة والنزاهة فى تركه دون ترقية رغم أقدميته وكفاءته مخالفة صريحة للقانون » .

« ومن حيث إنه لما تقدم يتعين اعتبار ترقية المدعى إلى درجة محام أولى ممتازة راجعة إلى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وهو تاريخ القرار الصادر بترقية الأستاذ أحمد مرزوق الى تلك الدرجة وما يترتب على ذلك من آثار فرق المرتب والعلاوات القانونية ذلك أن وزارة الأوقاف قد رفته فعلاً إلى تلك الدرجة فى تاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٤٩ واقتصرت فى قرارها الصادر بتاريخ ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٠ على اعتبار أقدميته فى درجة محام أولى ممتازة سابقة على أقدمية كل من حضرتى الأستاذين أحمد حمزة وأحمد مرزوق فى تلك الدرجة دون أن تحدد أقدميته فى الدرجة من تاريخ القرار المطعون فيه بما يترتب عليه حرمانه من غير حق من الإفادة من راتب الدرجة وعلاواتها من هذا التاريخ » .

المحكمة

(١) عن الدفع بعدم القبول :

ومن حيث إن المدعى عليه الثالث دفع الدعوى بعدم قبولها بمقولة إن المدعى ما كان يجوز له أن يطعن ابتداء أمام محكمة القضاء الإداري فيمن أدرجت أسماؤهم في كشوف الناخبين أو كشوف المرشحين بل كان يتعين عليه طبقاً للمادة ٨ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ أن يتقدم بطعنه في الأجل القانوني إلى مأمور المركز لتفصل فيه لجنة الطعون المشار إليها في المادة ٩ من ذلك القانون .

ومن حيث إن المادة ٨ سالفه البيان إنما رسمت طريقاً للطعن في الأخطاء التي تنتاب كشوف الناخبين والمرشحين التي تحررها الإدارة ابتداء فحوت لكل من أهمل قيد اسمه بدون وجه حق أن يطلب قيده ولشكل من كان اسمه مقيد بالكشف أن يطلب حذف اسم من قيد اسمه بغير وجه حق وتفصل في هذه الطلبات على كلتا الصورتين اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من ذلك القانون وتكون قراراتها نهائية ولم يبين القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ طريقاً للطعن في قرارات تلك اللجنة كما لم يخولها حق إعادة النظر في قراراتها إذا ما جاءت مخالفة للقانون .

ومن حيث إنه قد تبين ذلك فإنه لم يكن لدى المدعى من سبيل للطعن في قرارات اللجنة الصادرة في ١٣ / ٥ / ١٩٥١ بإدراج اسم المدعى عليه الثالث في كشوف المرشحين إلا عن طريق الالتجاء لمحكمة القضاء الإداري ومن ثم يكون الدفع معتل الأساس متعيناً ورفضه .

ما جاءت مخالفة للقانون وعلى ذلك لم يكن لدى المدعى من سبيل للطعن في قرارات اللجنة بإدراج اسم المدعى عليه الثالث في كشوف المرشحين إلا عن طريق الالتجاء لمحكمة القضاء الإداري ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول معتل الأساس متعيناً ورفضه .

٢ — إن المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن يترتب على رد الاعتبار نحو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة إلى المستقبل وذوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية وعلى مقتضى هذا النص يعود للمدعى عليه الثالث جميع الحقوق التي سبق أن حرم منها بسبب الحكم الجنائي الذي سبق صدوره بإدائته في جريمة التبيد ويكون على مقتضى ذلك صالحاً لأن يدرج اسمه في كشف المرشحين للعمدية .

٣ — إن المادة ١٥ من القرار الوزاري الصادر بتنفيذ قانون العمد والمشايع تقضي بأنه إذا رغب الناخب في إعطاء صوته شفاهاً فعليه أن يسر إلى الرئيس باسم من يختاره على مسمع من مجاوره من الأعضاء ويتولى الرئيس تدوين الاسم ويوقع تحته بإمضائه إثباتاً لذلك وإذا ثبت أن جميع الأصوات أعطيت شفاهاً فإن خلو أوراق التصويت من توقيع الرئيس يعتبر مخالفة جوهرية للقانون تعيب القرار المطعون فيه وتجعله باطلاً وعلى مقتضى ذلك يتعين إلغاء القرار المطعون فيه لهذا السبب .

(ب) عن الموضوع :

« من حيث إنه مما سلف شرحه يبين أن المدعى يؤسس دعواه على وجوه ثلاثة :

(الوجه الأول) أن المدعى عليه الثالث تقدم إلى لجنة الطعون طالباً بدرجة اسمه في يوم ١٣/٥/١٩٥١ بعد الميعاد القانوني .

(الوجه الثاني) أن المدعى عليه الثالث غير صالح لتولي وظيفة العمدية إذ سبق الحكم عليه بالحبس بخمسة عشر يوماً في جنحة التبديد المشار إليها في وقائع الدعوى وقد نفذ الحكم عليه فعلاً .

(الوجه الثالث) أن إجراءات تعيين المدعى عليه الثالث عمدة وقعت باطلة لأن أصوات الناخبين أعطيت شفاهاً ولم تحمل أوراق التصويت توقيع رئيس لجنة الشياخات .

عن الوجه الأول :

« من حيث إن الحكومة أجابت على هذا الوجه بأن المدعى عليه الثالث تقدم بطلب بدرجة اسمه في يوم ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وأن طلبه هذا قدم في الميعاد على أساس أن الكشف عرضت في يوم ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ والطعن جائز خلال أسبوع العرض والأسبوع التالي له الذي ينتهي في يوم ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

« ومن حيث إنه قد بان من الاطلاع على ملف المادة أن المدعى عليه الثالث قدم طلباً إلى مأمور مركز المنصورة بدرجة اسمه في الكشف على أساس أنه متوفر لديه النصاب القانوني ومؤشر على هذا الطلب بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ كما وجد بين الأوراق محضر العرض الثابت أن عرض الكشف بدأ من ٤ ديسمبر

سنة ١٩٥٠ لغاية مساء ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ فيكون الطالب المقدم من المدعى عليه المذكور قد قدم في الميعاد القانوني ويكون هذا الوجه من أوجه دفاع المدعى غير قائم على أساس صحيح .

عن الوجه الثاني :

« ومن حيث إنه وإن كان يبين من الأوراق المقدمة من المدعى أن المدعى عليه الثالث حكم عليه من محكمة جناح المنصورة المختلطة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ بالحبس خمسة عشر يوماً لارتكابه جريمة تبديد زراعة محجوز عليها نفذت عليه إلا أن المدعى نفسه قدم صورة رسمية من حكم صادر من محكمة جنايات المنصورة صدر في يوم ١٧ من فبراير سنة ١٩٥١ بإعادة رد اعتبار المدعى عليه الثالث عن الحكم المذكور .

« ومن حيث إن المادة ٥٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يترتب على رد الاعتبار نحو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية وعلى مقتضى هذا النص يعود للمدعى عليه الثالث جميع الحقوق التي سبق أن حرم منها بسبب الحكم الجنائي الذي سبق صدوره بإدائته في جريمة التبديد ويكون على مقتضى ذلك صالحاً لأن يدرج اسمه في كشف المرشحين للعمدية .

« ومن حيث إن ما ذهب إليه المدعى من أن المدعى عليه الثالث لا يدفع الضريبة القانونية التي تؤهله للإدراج في كشف المرشحين فإنه فضلاً عن أن المدعى لم يتقدم بدليل على صحة ما يقول فإنه يبين من المحضر الذي حرره معاون إدارة مركز المنصورة في ٢٠/١٢/١٩٥٠ أن المدعى

« ومن حيث إنه وقد ثبت أن جميع الأصوات أعطيت شفافاً فإن خلو أوراق التصويت من توقيع الرئيس يعتبر مخالفة جوهرية للقانون تعيب القرار المطعون فيه وتجعله باطلاً وعلى ممتضى ذلك يتعين إلغاء القرار المطعون فيه لهذا السبب » .

(القضية رقم ١٢٣٩ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد التهامي ومحمد ذمني وعلى علي منصور وعبد العزيز البيلادي والدكتور عبد الحكيم فراج المستشارين) .

٨٦٥

٣ فبراير سنة ١٩٥٣

أ - وكيل الدائنين . عدم اعتماد الوزارة ترشيح المحكمة وطلبها إعادة النظر في شأن تعيين المدعى . قرار إداري نهائي . جواز الطعن فيه بالالتقاء .
ب - قرارات الجمعيات العمومية للمحاكم . حق وزير العدل في إعادة النظر فيها من جديد . القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

المبادئ القانونية

١ - الطعن في سكوت وزارة العدل عن تظلم المدعى من عدم تعيينه حارساً قضائياً أو وكيلاً للدائنين يعتبر طعنًا في قرار نهائي بعدم الموافقة على تعيينه متعيناً قبوله .

٢ - إن وزير العدل إذ أعاد موضوع ترشيح المدعى وكيلاً للدائنين إلى الجمعية العمومية للمحكمة للتداول فيه إنما استعمل الحق المخول له بمقتضى المادة ٤٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء التي تفضي بأن تبلغ قرارات الجمعيات العمومية للمحاكم إلى وزير العدل والوزير أن يعيد للجمعيات

عليه الثالث أحضر كشفاً موقعا من نائب العمدة وصراف الناحية والمأذون يتضح منه أن مقدار الأموال التي يدفعها أحد عشر جنيتها ومائة واثنين ملياً كما قدم المدعى عليه الثالث لمعاون الإدارة إيصال دفع أموال أميرية رقم ٦٣٧٧٦١ في ٢٩ من نوفمبر يدل على أنه يدفع أموالاً أميرية قيمتها ١٢ جنيتها عن وقف الشيخ علي علي الجمل وعلى مقتضى ما تقدم يكون هذا الوجه من وجوه الطعن غير قائم على أساس صحيح متعيناً لإطراحه وعدم التعويل عليه .

عن الوجه الثالث :

« من حيث إن المدعى ينحى على قرار لجنة الشياخات بمديرية الدقيلية الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ والمصدق عليه من وزارة الداخلية بكتابها المؤرخ في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ مخالفته القانونية لابقائه على إجراءات باطلة وقعت مخالفة لما أوجبه القانون في شأنها » .

« ومن حيث إنه قدبان من الاطلاع على كشف الناخبين المرفق بأوراق المسادة أنه قد حضر تسعة عشر ناخباً أعطوا أصواتهم شفوية أو يتضح من أوراق التصويت أن عدد الأصوات التي أعطيت فعلاً في الانتخاب تسعة عشر صوتاً باسم المدعى عليه الثالث إلا أن هذه الأوراق جاءت جميعاً خالية من توقيع رئيس لجنة الشياخات .
« ومن حيث إن المادة ١٥ من القرار الوزاري الصادر بتنفيذ قانون العمد والمشايخ تنضي بأنه إذا رغب الناخب في إعطاء صوته شفافاً فعليه أن يسر إلى الرئيس باسم من يختاره على مسمع من مجاوره من الأعضاء ويتولى الرئيس تدوين الاسم ويوقع تحته بامضائه إثباتاً لذلك .

العمومية للمحاكم الابتدائية ما لا يرى الموافقة عليه من قراراتها لتداول فيها مرة أخرى ثم يصدر قراره بعد ذلك بما يراه .

المحكمة

(١) عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

« من حيث إن الحكومة تستند في هذا الدفع إلى عدم وجود قرار نهائي يجوز الطعن فيه إذ أن قرار الجمعية العمومية لمحكمة طنطا الابتدائية الخاص بتعيين المدعى وكيلًا للدائنين لم يرفضه وزير العدل وإنما أعاده بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٥١ لإعادة عرضه على الجمعية العمومية للمحكمة لتداول فيه من جديد فأجابت المحكمة في ٢٧ مايو سنة ١٩٥١ بأنها سوف تعرض أمر المدعى وآخر على الجمعية العمومية المذكورة وأنها قد أخطرت دوائر المحكمة بعدم ندهما في القضايا حتى يفصل في أمرهما .

« ومن حيث إن المدعى يجيب على ذلك بأن الوزارة رفضت فعلاً المصادقة على تعيينه طبقاً لكتابها المؤرخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وأنه تظلم من عدم تعيينه وأنه طالب الوزارة بخطابها المؤرخ ٧ مارس سنة ١٩٥١ إعادة عرض أمره على الجمعية العمومية كان على ضوء ما تشرطه من وجوب الحصول على مؤهل عال وعلى ذلك يكون هناك قرار نهائي بعدم الموافقة على تعيينه .

« ومن حيث إن المدعى يطلب إلغاء القرار الصادر بعدم الموافقة على تعيينه وكيلًا للدائنين أو حارساً قضائياً وقد اعتمد في هذا الطلب طبقاً لما جاء في صحيفة افتتاح دعواه على أن الوزارة سكنت على تظلمه بما يفسر بأنه رفض ضمني له وإصرار منها على عدم تعيينه .

« ومن حيث إن المدعى تظلم من عدم تعيينه في ١٨ فبراير سنة ١٩٥١ كما أن الحكومة لم تثبت أن المدعى علم علماً يقينياً بكتابها المرسل إلى المحكمة بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٥١ فإن طعنه في القرار الساسي الخاص بعدم تعيينه يعتبر طعن في قرار نهائي ولذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى مرفوضاً .

(ب) عن الموضوع :

« من حيث إن المدعى ينعى على القرار المطعون فيه مخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة لأن المادة الرابعة من قانون الخبراء رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ لا توجب حصول الخبير على مؤهل عال . ولأن وزارة العدل صدقت فعلاً على قرارات الجمعية العمومية لمحكمة طنطا الابتدائية التي منها قرار تعيينه وكيلًا للدائنين وقد انقضت على هذا التصديق أكثر من ستين يوماً فأصبح نهائياً كما أنها اعتمدت تعيين بعض من لا يحملون مؤهلاً عالياً وكلاء دائنين أو حراساً قضائيين .

« ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى بأن المدعى مقيد خبيراً أمام المحاكم الحسبية وليس معيناً خبيراً أمام المحاكم الأهلية وفقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٣ فهيمته مقصورة على إبداء الرأي في نقط محدودة في المسائل التي تدخل في اختصاص هذه المحاكم . أما وكلاء الدائنين فلم يحكم حكم آخر ومهمة أخرى ، وأنه بعد إنشاء نظام الخبراء كان يندب منهم من هو أهل لهذه المهمة . وفي سنة ١٩٤٨ رأت الوزارة إعفاءهم منها بسبب قتلهم وأشارت على المحاكم بإنشاء جداول خاصة لوكلاء الدائنين على أن يوكل أمر تعيينهم للجمعيات العمومية للمحاكم بدلاً من

لجان الخبراء تحت إشراف وزير العدل طبقاً لأحكام قانون استقلال القضاء . وقد استقر رأي الوزارة بعدئذ على اشتراط المؤهل العلمي العالي فيهم نظراً لخطورة أعمالهم وخاصة بعد إلغاء المحاكم المختلطة ، وقد اشترطت على هذا الشرط في رقباء الصلح الواقى وهم طائفة متفرعة على وكلاء الدائنين وذلك بموجب المادة الثانية من القرار الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذاً للمادة ١١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالصلح الواقى ولذلك لم تصادق الوزارة على تعيين المدعى وكيلًا للدائنين وحارساً قضائياً ، وأضافت الحكومة إلى ذلك أنه ليس بصحيح أنها عينت من لا يحمل مؤهلاً عالياً وكيلًا للدائنين .

ومن حيث إنه قد استبان للمحكمة من الاطلاع على المستندات المقدمة أن وزير العدل وافق بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٥٠ على قرار الجمعية العمومية لمحكمة طنطا الابتدائية فيما يخص بترتيب الدوائر والجلسات وبعض الأعمال الأخرى ولم يعرض لقرارها الخاص بتعيين المدعى إلا فى كتابه المرسل إلى المحكمة بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٥١ الذى رأى به إعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للمحكمة للتداول فيه مرة أخرى على ضوء ما تضمنته مذكرة إدارة الخبراء المرافقة لهذا الكتاب وكان وكيل وزارة العدل قد أرسل قبل ذلك إلى المحكمة كتاباً مؤرخاً ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن رأى الوزارة قد استقر على ألا يعين وكيلًا للدائنين إلا من ذوى المؤهلات العلمية العالية .

ومن حيث إن وزير العدل عند ما أعاد هذا الموضوع إلى الجمعية العمومية للمحكمة

للتداول فيه إنما استعمل الحق المخول له بتمتضى المادة ٤٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء التى تقتضى بأن تبلغ قرارات الجمعيات العمومية للمحاكم إلى وزير العدل والوزير أن يعيد للجمعيات العمومية للمحاكم الابتدائية ما لا يرى الموافقة عليه من قراراتها لتداول فيها مرة أخرى ثم يصدر قراره بعد ذلك بما يراه

ومن حيث إنه يتضح من ذلك عدم صحة ما يزعمه المدعى من قيمة وحجة للإخطار الذى أرسل إليه أولاً من المحكمة بترشيحه وكيلًا للدائنين إذ أن هذا الإخطار لا يعدو أن يكون إجراء تمهيدياً موقوفاً فى نهايته على موافقة الوزير كما سبق التدليل أن عملاً مادياً خاطئاً لا ينتج حقاً ولا يكسب مركزاً قانونياً . وكذلك الشأن فى تكييف الإجراءات الخاطئة التى اتخذتها سكرتيرية المحكمة مع المدعى على أساس هذا الترشيح .

ومن حيث إنه يستفاد أيضاً من المستندات المقدمة فى الدعوى أن كفاية المدعى مقصورة على الخبرة أمام المحاكم الحسبية طبقاً لاختصاصها المحدود ووفقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ .

ومن حيث إن وزارة العدل أدركت أن وكلاء الدائنين اختصاصاً جسيماً ودقيقاً يستلزم توافر مؤهلات علمية عالية فيهم فاشترطت هذا الشرط وأبلغته إلى المحاكم . ثم عززت إدارة الخبراء هذا رأى بمذكرتها المؤرخة ٢٤ فبراير سنة ١٩٥١ والتى جاء بها أن مهمة وكيل الدائنين الأساسية تستدعى أن يكون مستوعباً لعلوم المحاسبة والمراجعة وإدارة الأعمال

والقانون التجاري والمدني بكل فروعها علاوة على الدراسة الوافية للواد الخاصة بالإفلاس والأعمال التجارية على وجه العموم وأن الكلية الجامعية الوحيدة التي تدرس فيها هذه المسائل جميعها بتوسع واستيعاب كامل هي كلية التجارة دون سواها .

د ومن حيث إنه يتبين من المستندات المقدمة من الحكومة في الدعوى أنها اتبعت هذه القاعدة في قراراتها المبلغة إلى المحاكم في عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ .

د ومن حيث إن المدعى أورد في مذكرته للتدليل على دعواه أسماء بعض الخبراء على اعتبار أن الوزارة عينتهم وكلاء للدائنين دون أن يكونوا حاصلين على مؤهل عال - وقد قدمت الوزارة رداً على ذلك البيانات الخاصة بهؤلاء الخبراء والتي يتضح منها أنه لم يعين منهم وكيلاً للدائنين من لا يحمل مؤهلاً عالياً وأن الباقيين عينوا حراساً قضائيين فقط لسابقة خبرتهم الطويلة بالمحكمة .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد صدر صحيحاً متفقاً مع القانون وتكون الدعوى خالية بالرفض .

(القضية رقم ١٢٩٤ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري رئيس المجلس وسيد علي المرادى وكامل بطرس المصري وعبد الرحمن نصير وطه عبد الوهاب المستشارين) .

٨٦٦

١١ فبراير سنة ١٩٥٣

١ — جامعة . أعضاء هيئة التدريس . شروط تعيين الأستاذ .

ب — جامعة . أعضاء هيئة التدريس . الترقية إلى وظيفة أستاذ . جواز عدم التقيد بالمدة بالنسبة إلى الكرسي المنشأ . متى يكون هناك عرف إداري .

ج — طلبات الإلغاء . شرط قبولها . مصلحة شخصية مباشرة . صورة لعدم توافرها .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة الرابعة من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٣ الخاص بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥ تنص على أنه يشترط فيمن يعين أستاذاً ذا كرسي أن يكون حاصلاً على درجة من الدرجات المذكورة في المادة الثانية وأن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعد مدة أربع سنوات في إحدى كليات الجامعة أو في معهد على من طلبة لها وأن يكون قد قضى لثلاثي عشر سنة في خدمة الحكومة أو مضت أربع عشرة سنة على حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء عدم التقيد بهذه الشروط في حالة كرسي منشأ لتعظيم مستحدث . كما اشترطت المادة الخامسة في الأستاذ المساعد الذي يرشح لوظيفة أستاذ ذي كرسي أن تكون له أبحاث قيمة مبتكرة .

٢ — لا وجه لما ينعاه المدعى على المطعون في ترقيته من أنه لم يمض أربع سنوات في وظيفة أستاذ مساعد مادام اختياره قد تم بالتطبيق للاستثناء الوارد في ذيل المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥ الذي يجوز عند

الاقتضاء عدم التقييد بشرط المدة في حالة كرسى منشأ لتعليم مستحدث كما هو الشأن في خصوصية هذا النزاع كما لا وجه لما يتحدى به من بطلان إجراءات التعيين بقوله إن الجامعة أطرحت ما جرى عليه عرفها من الاعلان عن خلو الكرسى والمفاضلة بين المتقدمين ، ذلك لأن القانون المشار إليه لم يستوجب مثل هذا الإجراء كما أنه من جهته لم يثبت أن العمل جرى واضطرر على ذلك بحيث أصبح عرفاً إدارياً مستقراً يقوم مقام القاعدة التنظيمية العامة الواجبة الإلتباع بل غاية الأمر أن الجامعة كانت تلجأ إلى ذلك من حين لآخر — وتلك من الملامات التي تقدرها في كل حالة على حدتها بحسب ظروفها فإذا تيسر لها من الداخل أو من الخارج من يتوافر فيه جميع الاعتبارات المطلوبة فلا يكون ثمة ضرورة لمثل هذا الإعلان ولا جناح عليها إن اختارت من تحققت فيه ضالتها المنشودة .

٣ — إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لكي تلة بل دعوى إلغاء يجب أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً في مصلحة شخصية له . وإن مجرد الانتماء لهيئة التدريس لا يجعل أى عضو فيها حسب اتفاق ذا مصلحة شخصية ومباشرة في طلب إلغاء أى قرار خاص بالترقية إلى وظيفة ليس من المحقق أو المحتمل اختياره بما يحكم تخصصه بل يجب أن يتوافر فيه هذا التخصيص الذى يصبح إذن

مصلحة بصفة شخصية ومباشرة وهذا غير متوافر في المدعى الذى ما كان من المحتمل بحكم تخصصه الترشيح لكرسى من الكراسى موضوع النزاع .

المحكمة

(أولاً) عن الدعوى رقم ٢٤ لسنة ٥ ق :

د من حيث إن المدعى ينهى على القرار المطعون فيه الصادر بتعيين الدكتور محمد صبرى استاذاً لكرسى التاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة فؤاد أنه صدر مخالفاً للقانون منطوياً على إساءة استعمال السلطة . فأما مخالفة القانون فلوجهين أولهما أنه ما كان يجوز تعيينه في هذه الوظيفة إلا إذا كان قد شغل قبل ذلك وظيفة أستاذ مساعد لمدة أربع سنوات على الأقل وهو إن كان قد شغل فيما مضى هذه الوظيفة إلا إنه لم يمض فيها المدة القانونية وحتى لو أنه كان قد أمضاها لما كان يجوز تعيينه إلا في وظيفة أستاذ حرف (ج) لا أن يعين مباشرة في وظيفة أستاذ حرف (ب) . وثانيهما لبطلان إجراءات التعيين حيث لم تراعى الجامعة ما جرى عليه عرفها من الاعلان عن خلو الكرسى والمفاضلة بين المتقدمين . وأما إساءة استعمال السلطة فإن الدكتور صبرى أقحم على الكلية من الخارج ولم يراع في تعيينه الصالح العام وإنما كان هذا التعيين نتيجة تسوية خاصة مرضية له بدعوى أنه من المضطهدين سياسياً ولو كانت هذه التسوية على حساب المصلحة العامة أو على حساب الآخرين ولذا نلهم الوزير على تعيينه على كرسى غير مادة التاريخ الحديث ريثما يتم إنشاء هذا الكرسى فما كان يجوز ترك المدعى في مثل هذه الترقية وهو أول الناس بها وقد استوفى

شرط المدة في وظيفة الأستاذ المساعد وجدارته غير منكرة ولو زعم أنه كان مندوباً وقساً طويلاً للعمل من أجل قضية ليبييا بعيداً عن الكلية فهذا مردود بأنه لم يسع لهذا النذب بل فرض عليه ولا يستطيع أن يتمتع عن القيام بما نذب له فكره والحالة هذه يكون بمثابة العقاب بغير ذنب جناه — لذلك طلب المدعى عند ما رفع دعواه أصلياً إلغاء القرار المطعون فيه وفي خلال نظر الدعوى رقي أستاذ حرف ج لكبرى التاريخ الحديث الذى خلا بإحالة الدكتور محمد صبرى إلى المعاش فعدل طلباته أصلياً إلى إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنته من آثار بالنسبة إليه من حيث الأقدمية واحتياطياً الحكم له بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض مؤقت عما أصابه من أضرار بسبب القرار المذكور .

ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى بأنها لم تخالف القانون ولم تسيء استعمال سلطتها في اختيار الدكتور محمد صبرى أستاذاً للكبرى المذكور إذ أنها عينته بالتطبيق للاستثناء الوارد في المادة الرابعة من اللائحة الخاصة بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس التي أجازت عدم التقيد بشرط المدة في حالة شغل كرسى منشأ لتعليم مستحدث ولأنه ليس في النصوص ما يستوجب الإعلان عن خلو الكرسى ليتقدم المرشحون من الخارج ويفاضل بينهم وبين من في الداخل وإنما اختيار هذا الطريق متروك لتقدير الجامعة بحسب ظروف كل حالة ولا وجه له إذا رأت تعيين شخص بذاته توافرت فيه جميع الاعتبارات المطلوبة كما هو الشأن في الدكتور محمد صبرى إذ هو حاصل على دكتوراه الدولة من جامعة السوربون وهى أعلى الدرجات العلمية في مادة التاريخ الحديث

وله آثار علمية جلية وكان أستاذاً بمدرسة المعلمين العليا عند ما كان المدعى طالباً بها كما كان أستاذاً مساعداً في كلية الآداب في الفترة من أول يونيو سنة ١٩٢٥ إلى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٢٦ وكان في الدرجة الأولى بوزارة المعارف وهى تؤهله للترقية إلى أستاذ مساعد حرف ب .

ومن حيث إن المادة الرابعة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥ تنص على أنه يشترط فيمن يعين أستاذاً ذا كرسى أن يكون حاصلًا على درجة من الدرجات المذكورة في المادة الثانية وأن يكون قد شغل وظيفة أستاذ مساعداً مدة أربع سنوات في إحدى كليات الجامعة أو في معهد علمي من طبقتها وأن يكون قد قضى اثنتى عشرة سنة في خدمة الحكومة أو مضت أربع عشرة سنة على حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء عدم التقيد بهذه الشروط في حالة كرسى منشأ لتعليم مستحدث — كما اشترطت المادة الخامسة في الأستاذ المساعد الذى يرشح لوظيفة أستاذ كرسى أن تكون له أبحاث قيمة مبتكرة وقد بان للحكمة من الأوراق أن الدكتور ضبرى حصل على دكتوراه الدولة في الآداب من جامعة السوربون بمرتبة الشرف عام ١٩٢٤ وعين أستاذاً مساعداً بمدرسة المعلمين العليا في العام ذاته ثم نقل إلى دار العلوم عام ١٩٢٨ ورقى إلى الدرجة الثالثة في سنة ١٩٣٠ وعمل ناظراً لمدرسة العباسية الثانوية ثم مديراً للطبوعات في الدرجة الثانية

السلطة بل على العكس من ذلك يبين من الأوراق أنه اختيار للرجل ذي الجدارة للكان اللائق به .

ومن حيث إنه لكل ما تقدم تكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضها .

(ثانياً) عن الدعوى رقم ٢٠٦ لسنة ٥ ق :

ومن حيث إن الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى لأنه لا مصلحة للدعى في إلغاء القرار الصادر بترقية المطعون فيهم بمقولة إنه أقدم منهم فيكون أحق بالترقية وأنهم أعطوا اقدمية افتراضية للكراسى التى اختيروا لها فى حين أن الأقدمية يجب أن تكون حقيقية . لا مصلحة له فى ذلك حتى لو صح فى الجدل ما يستند إليه وهو غير صحيح لأنه ليس من بين الكراسى التى اختيروا لها كرسى مادة التاريخ الحديث التى تخصص المدعى فيها والتى قد يجيز له هذا التخصص الترشيح لذلك الكرسى .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لى تقبل دعوى الإلغاء يجب أن يكون رافعها فى حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن يجعله مؤثراً تأثيراً مباشراً فى مصلحة شخصية له .

ومن حيث إن الكراسى التى رقى إليها الأساتذة المطعون فى ترقيتهم هى كراسى اللغة العربية واللغات السامية واللغات الشرقية والفلسفة بينما كان المدعى أستاذاً مساعداً فى مادة التاريخ الحديث فإذا كانت له مصلحة فى الطعن فى الترقية إلى كرسى التاريخ الحديث فليست له مصلحة فى الطعن فى الترقية إلى الكراسى الأخرى لأن إلغاء الترقيات إليها لا يترتب عليه

ورقى إلى الدرجة الأولى فى مارس سنة ١٩٤٦ وعين مفتشاً بالمعارف وندب وكيلاً لدار الكتب وبلغ راتبه ٨٥ ج فى الشهر وله أبحاث جليلة فى التاريخ ولذلك وافق مجلس إدارة الجامعة على اختياره أستاذاً (ب) لكرسى التاريخ الحديث .

ومن حيث إنه لا وجه والحالة هذه لما ينعاه المدعى على المطعون فى ترقيته من أنه لم يمض أربع سنوات فى وظيفة أستاذ مساعد مادام اختياره قد تم بالتطبيق للاستثناء الوارد فى ذيل المادة الرابعة من القانون المشار إليه الذى يجيز عند الاقتضاء عدم التقيد بشرط المدة فى حالة كرسى منشأ لتعليم مستحدث كما هو الشأن فى خصوصية هذا النزاع كما لا وجه لما يتحدى به من بطلان إجراءات التعيين بمقولة إن الجامعة أطرحت ماجرى عليه عرفها من الإعلان عن خلو الكرسى والمفاضلة بين المتقدمين ذلك لأن القانون المشار إليه لم يستوجب مثل هذا الإجراء كما أنه من جهة أخرى لم يثبت أن العمل جرى واضطرد على ذلك بحيث أصبح عرفاً إدارياً مستقراً يقوم مقام القاعدة التنظيمية العامة الواجبة الاتباع بل غاية الأمر أن الجامعة كانت تلجأ إلى ذلك من حين لآخر . وتلك من الملاءمات التى تقدرها فى كل حالة على حدتها بحسب ظروفها فإذا تيسر لها من الداخل أو من الخارج من توافر فيه جميع الاعتبارات المطلوبة فلا يكون ثمة ضرورة لمثل هذا الإعلان ولا جناح عليها إن اختارت من تحققت فيه ضالتها المنشودة . وأخيراً لا اعتداد بما يزعمه المدعى من أن اختيار الدكتور صبرى انطوى على إساءة استعمال

مخالفة ذلك لقانون . مريان القواعد التنظيمية العامة التي تسنها الحكومة عليهم .

ج — موظفوا المحاكم المختلطة . قواعد نفلهم . عدم النظر إلى مرتباتهم التي كفلتها معاهدة مونترو . انقطاع الصلة في شأنهم بين الدرجة والراتب .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان لا يجوز سحب أثر قانون مجلس الدولة فيما استحدثه من حق طلب إلغاء القرارات الإدارية على القرارات السابقة على تاريخ العمل به ما دام لم يرد به نص خاص بذلك إلا أنه لما كانت هذه الدعوى تهدف إلى تسوية حالة المدعى على أساس تطبيق أحكام كادر سنة ١٩٣٩ باعتبار أن الدرجة حرف د ١، التي كان يشغلها وقت صدوره معادلة للدرجة الخامسة بحسب هذا الكادر فإن الأمر لا يعدو أن يكون منازعة متصلة براتب من حيث المآل — وعلى مقتضى هذا تنظرها المحكمة ولو كانت مستندة إلى واقعة سابقة على العمل بقانون مجلس الدولة — ولا يغير من الأمر شيئاً أن يكون قد صدر في شأنها قرار إداري سابق على القانون المذكور إذ أن هذا القرار لا يبدل طبيعة المنازعة من خصومة شخصية تنصب على حق ذاتي لصاحب الشأن وتقتصر حجية الحكم الصادر فيها على اطرافه إلى خصومة عينية تقوم على اختصاص القرار الإداري ويكون للحكم الصادر فيها حجية على الكافة — ذلك لأن صاحب الشأن إنما يستمد حقه الذاتي من كادر سنة ١٩٣٩ مباشرة فلا يلزم لنشوته صدور قرار إداري خاص

خلو كرسى بالمادة التي يقوم بتدريسها ولا وجه لما يتجدى به من أنه بوصفه عضواً في هيئة التدريس له مصلحة في الطعن في قرارات التعيين أو الترقية التي تصدر مخالفة للقانون حتى تكون تلك التعيينات والترقيات الخاصة بالهيئة التي ينتمى إليها صحيحة لا وجه لذلك لأن المصلحة التي تبرر قبول الدعوى يجب أن تكون شخصية مباشرة ومجرد الالتئام بوجه عام إلى هيئة التدريس وهي متشعبة الكراسي ويقوم الاختيار لكل منها على التخصيص في مادة كل كرسى وأن مجرد الالتئام لهيئة التدريس لا يجعل أى عضو فيها حسباً اتفق ذا مصلحة شخصية ومباشرة في طلب إلغاء أى قرار خاص بالترقية إلى وظيفة ليس من المحقق أو المحتمل اختياره لها بحكم تخصصه — بل يجب أن يتوافر فيه هذا التخصص الذي يصبح إذن مصلحة بصفة شخصية ومباشرة وهذا غير متوافر في المدعى الذي ما كان من المحتمل بحكم تخصصه الترشيح لكرسى من الكراسي موضوع النزاع ومن ثم يكون الدفع الفرعى في محله واجباً قبوله .

(الفتيتان رقم ٢٤٦٠٢ سنة ٢٥٦٠ وق وثاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد وكيل المجلس والسيد ابراهيم الديوانى والامام الامام الحبيب ومصطفى كامل اسماعيل واسماعيل عاشور المستعدين) .

٨٦٧

١١ فبراير سنة ١٩٥٣

١ — طلبات الإلغاء . عدم سحب قانون مجلس الدولة على القرارات السابقة عليه . دعوى تسوية الحالة . اختصاص . ولو صدر في شأنها قرار سابق على ذلك القانون .

ب — موظفوا المحاكم المختلطة . الكادر الخاص بم سنة ١٩٢٩ . استمرار المحاكم المختلطة في تطبيقه .

به . فإذا صدر قرار خاطيء بشأنه عند تطبيق هذا الكادر فإنه لا يغير من حكم القانون ولا يحتاج به عليه ويجوز تصحيحه في أى وقت .

٢ - إن ما تدرعت به المحاكم المختلطة الملغاة حيناً من الدهر من أن الكادر الذى طبق على موظفيها سنة ١٩٢١ يقوم على اتفاق بينهما وبين الحكومة لا يجوز لأحد العاقدين الاستقلال بنقضه بإرادته المنفردة لتستمر في تطبيق أحكامه بما انطوت عليه من واسع السخاء يجافى الواقع ويخالف حكم القانون لأن موظفي المحاكم المختلطة على اختلاف درجاتهم وجنسياتهم لم يخرجوا عن كونهم موظفين بالحكومة المصرية يسرى عليهم ما يسرى على سائر موظفي الدولة من قواعد تنظيمية عامة تمنها الحكومة - كما يخضعون لكل تعديل في هذه القواعد تمليه المصلحة العامة وفي الدورة منها عدم إرهاق ميزانية الدول دون أن يكون لهم الاحتجاج باتفاق ما في صدد علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح .

٣ - إذا كان ما وصل إليه موظفو المحاكم المختلطة من مرتبات تربى على مرتبات نظرائهم في الدرجات المقابلة من موظفي الحكومة إنما هو نتيجة وضع غير صحيح فقد كان من الطبيعي ألا يستمر هذا الوضع بعد معاهدة مونترو التي عقدت في سنة ١٩٣٧ وألا تتخذ منه قاعدة يحتاج بها بالقول بأن تكون العبرة عند النقل طبقاً لكادر سنة ١٩٣٩ بالمرتب الذى وصل إليه

الموظف في ذلك التاريخ إذ أن الوضع الصحيح هو أن يحتد بالدرجة التي كان عليها موظفو المحاكم المختلطة عند تسوية حالته على أساس كادر سنة ١٩٣٩ لا بالمرتب الذى وصل إليه استثناء نتيجة وضع شاذ يخالف لحكم القانون وهذا هو ما قضت به القواعد العامة لتنظيم النقل التي أخذت بحق اعتبار الدرجة التي يشغلها الموظف دون نظر إلى المرتب الذى يتقاضاه وقت النقل - أما المرتب ذاته فحق مكتسب للموظف لا يمس ومن أجل هذا أعانت الحكومة في الجزء السابع من التصريح الملحق بمعاهدة مونترو أنه ليس في نيتها أن تعدل المرتبات الحالية لموظفي المحاكم المختلطة ومستخدميها . وإذا كان مجلس الوزراء قد سمح بأن تجاوز مرتبات هؤلاء الموظفين نهاية مربوط الدرجات المقابلة لدرجاتهم في كادر سنة ١٩٣٩ في حدود رسمها فإنما أقر ذلك بصفة شخصية . ونص المجلس على أن يسمح لهم بهذه المرتبات بصفة شخصية إنما هو تأكيد لا تقطع الصلة بين المرتب والدرجة فلا يقاس أحدهما على الآخر ولا يستدل به عليه .

(القضية رقم ١١٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨٦٨

١٥ فبراير سنة ١٩٥٣

- أ - شيخ . طلبات إنشاء حصص جديدة . إجراءاتها . الميعاد المنصوص عليه في المادة الرابعة من القرار الوزاري في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ . خاص بامتداد لجنة تعديل قوائم الحصص .
- ب - شيخ . طلب الانفصال عن الشياخة . لا يستلزم أخذ رأى الشيخ القديم .

المبادئ القانونية

١ — بين من نص المادتين ٤ و ٥ من القرار الوزاري المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ أنه ليس فيهما ما يوجب تقديم طلبات إنشاء حصة جديدة في ميعاد معين وأن الميعاد الذي عينته المادة الرابعة من القرار الوزاري وهو شهر مايو من كل سنة إنما هو خاص بانهقاد لجنة تعديل قوائم الحصص لتضيف إلى القوائم ما يستجد عليها من أسماء وتحذف منها ما يستدعي الحذف نتيجة لما يقع خلال السنة من تغير في حالة الأشخاص الواردة أسماؤهم في القوائم أو نقلهم من قائمة حصة إلى قائمة حصة أخرى أما الجماعة التي تريد إنشاء حصة خاصة بها فإن طلبها يقتضي اتخاذ إجراءات معينة من المركز والمديرية ثم عرض الموضوع على لجنة الشياخات لتنظر فيه بالقبول أو الرفض .

٢ — لا وجه لما ينهه المدعى على الإجراءات من أن رأيه باعتباره شيخاً لم يؤخذ في شأن طالبي الانفصال من شياخته لأنه ليس في القانون ١٤١ لسنة ١٩٤٧ أو القرار الوزاري بتنفيذه ما يوجب أخذ رأى الشيخ في هذه الحالة بل أن القرار التنفيذي للقانون نص على أن الذي يؤخذ رأيه هو شيخ الحصة التي يريد الشخص الانتقال إليها وذلك في الفقرة الأولى من المادة الثانية التي تناولت حالة من يريد نقل اسمه من قائمة حصته إلى قائمة حصة أخرى وقالت بشأنها إن

الطلب يقدم إلى مأمور المركز مصدقاً عليه من شيخ الحصة التي يريد الانتقال إليها ومن العدة .

المحكمة

د من حيث إن المدعى ينهى على القرار المطعون فيه مخالفة القانون لأن طالبي الانفصال أضيفت أسماؤهم في شهر أكتوبر خلافاً لنص المادة الرابعة من القرار الوزاري بتنفيذ القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ، ذلك النص الذي يوجب تقديم طلبات الانفصال في شهر إبريل من كل سنة لكي يتحقق الفصل في شهر مايو كما أن عملية الترتيب تمت في الخفاء وفي غير مواجته وقد تسمى طالبوا الانفصال بأسماء مستعارة ومنهم من هو غير متيد بجدول الانتخاب بقائمة حصته ومنهم من لا تتوفر فيه شروط الاختيار لعدم بلوغه سن الحادية والعشرين والبعض من ذوى السوابق وأن لجنة الشياخات وافقت على إنشاء الحصة الجديدة على أساس أن أقل الحصص عدداً هي البالغ مقدارها ٨٧ شخصاً مع أن هذا التعداد هو على حسب قوائم سنة ١٩٤٧ وقد زاد عدد أفرادها في السنوات التالية حتى بلغ ١٠٥ شخصاً في قوائم تعداد سنة ١٩٥٠ فإذا حذف عدد الأشخاص الذين لا تتوفر فيهم شروط الانتخاب أو الاختيار كان الباقي ٥٩ شخصاً وهذا العدد لا يستأهل إنشاء حصة جديدة بل يمكن إضافته إلى شياخة أخرى وبذلك يكون قرار إنشاء الحصة الجديدة باطلاً .

د من حيث إن الحكومة ردت على الدعوى بأن إنشاء الحصة الجديدة ثم بالتطبيق لحكم المادتين الثانية والخامسة من القرار الوزاري سالف الذكر وبناء على رغبة فريق من حصة المدعى

في الانفصال من شياخته لما استعر بينهم وبينه من خصومة وقد حققت جهة الإدارة طلب انفصالهم ووافق العمدة والمركز على هذا الفصل وعرض الأمر على لجنة الشياخات فوافقت بالإجماع على إنشاء حصة جديدة بالبلدة لراعي الانفصال وعددهم ٩١ شخصا وإقامة شيخ خاص لهم وذلك تحقيقاً للصالح العامة ودفعاً لأسباب الضغينة التي ثبت قيامها بين طالبي الانفصال وبين المدعى وعائلته على ما هو مبين في قرار لجنة الشياخات. وأما ما يزعمه المدعى من أن بعض طالبي الانفصال لم يبلغ سن الرشد والبعض من ذوى السوابق فقير سليم إذ لو صح ذلك لحذفت أسماءهم من القوائم طبقاً لنص المادة الرابعة من القرار الوزاري. والواقع أن إدراج أسمائهم في قائمة حصة المدعى دليل على توافر شروط الاختيار والانتخاب فيهم وأما ما يؤوله المدعى عن بطلان الإجراءات لأن بعض الطلبات لم تقدم في شهر إبريل فردود بأن الثابت من الأوراق أن الطلبات تقدمت في الميعاد ومع ذلك فإنه لو صح ما يزعمه المدعى في هذا الشأن فإن القرار الوزاري لم يرتب أي جزاء لإغفال هذا الإجراء.

د ومن حيث إنه يتبين من الاطلاع على ملف المادة إنه في سنة ١٩٤٩ تقدم بعض الأهالي من حصة المدعى بطلب ضمنوه عدم رغبتهم في البقاء في شياخته لما بينهم وبينه من خصومات وإنشاء حصة جديدة لهم فقامت جهة الإدارة بإجراءات الترغيب طبقاً للمادتين الخامسة والسادسة من القرار الوزاري المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ القانون رقم ١٤١ سنة ١٩٤٧ وحرر معاون الإدارة محضراً مؤرخاً ٥ يوليو سنة ١٩٤٩

أثبت فيه أسماء ٨١ شخصا يرغبون في الانفصال ثم حذف أسماء ١٥ شخصا لعدم وجود أسمائهم بقائمة الحصة وجدول الانتخاب فأصبح الباقي ٦٦ شخصا - فقدم المدعى شكوى بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ اعترض فيها على عملية الترغيب سالفه الذكر بمقولة إن بعض طالبي الانفصال لا يقيم بالبلدة وغير مقيّد بجدول الانتخاب والبعض من ذوى السوابق وغير مقيّد بقائمة الحصة وجدول الانتخاب وعند هؤلاء جميعاً ستة أشخاص هم مصطفى حسين هنداوى وإبراهيم اسحاق حباط وهنداوى حسين وأحمد على حسين وعيسى حسنين هنداوى وعلى السيد فرغلى وقد طلبت المديرية بحث هذه الشكوى فقدم معاون الإدارة تقريراً بتاريخ ١١ من يولييه سنة ١٩٥٠ جاء فيه أن طالبي الانفصال عددهم ٦٦ شخصا من أفراد حصة المدعى الذين لهم حق الانتخاب وعددهم ٢٤٠ شخصا وإن العمدة والمركز وافقوا على إنشاء حصة لطالبي الانفصال وأنه ثبت له من التحقيق أن المدعى يزيد عرقلة إنشاء الحصة الجديدة باختلاق أسباب غير صحيحة ثم تقدمت في أكتوبر سنة ١٩٥٠ شكوى أخرى من بعض الأهالي يطلبون الانفصال من شياخة المدعى وبناء على هذه الشكوى عمل محضر ترغيب في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ثابت منه أن ٢٥ شخصا يريدون الانفصال فظعن المدعى في هذا المحضر بمقولة إن ثلاثة منهم أكرهوا على طلب الانفصال وأن البعض لم يبلغ بعد سن الرشد وقد وافق المركز على إنشاء حصة لطالبي الانفصال - وعرضت المديرية موضوع إنشاء الحصة الجديدة على

حرموا من حق الانتخاب أو وقف حقهم في استعماله وأسماء الذين يرغبون في الاتصال من حصصهم .

« ومن حيث إنه ظاهر من هذين النصين أنه ليس فيهما ما يوجب تقديم طلبات إنشاء حصة جديدة في ميعة معين وأن الميعاد الذي عينته المادة الرابعة من القرار الوزاري وهو شهر مايو من كل سنة إنما هو خاص بالانعقاد لجنة تعديل قوائم الحصص لتضيف إلى القوائم ما يستجد عليها من أسماء وتحذف منها ما يستدعي الحذف نتيجة لما يقع خلال السنة من تغير في حالة الأشخاص الواردة أسمائهم في القوائم أو نقلهم من قائمة حصة إلى قائمة حصة أخرى أما الجماعة التي تريد إنشاء حصة خاصة بها فإن طلبها يقتضي اتخاذ إجراءات معينة من المركز والمديرية ثم عرض الموضوع على لجنة الشياخات لتنظر فيه بالقبول أو الرفض وتصدر في ذلك قراراً فإذا صدر قرار لجنة الشياخات بالموافقة على إنشاء الحصة الجديدة وصدق وزير الداخلية على هذا القرار ينفذ بعد بإنشاء الحصة الجديدة ذاتها وهنا فقط أي عند تنفيذ القرار بإنشاء الحصة ، يتعين أن يتم ذلك في شهر مايو وهو الموعد المعين لتعديل القوائم والمشار إليه في المادة الرابعة من القرار الوزاري المؤرخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وظاهر أن طبيعة الأمور على هذا الوضع لا يتسق معها إلزام طالبي إنشاء حصة جديدة بتقديم طلبهم في شهر إبريل أي في الشهر السابق مباشرة على انعقاد لجنة تعديل قوائم الحصص لأن الإجراءات تستغرق بطبيعتها مدة أطول إلى أن تبت فيها لجنة الشياخات ولذلك خلت نصوص القرار الوزاري الخاصة بإنشاء الحصص الجديدة من تحديد ميعاد

لجنة الشياخات بجلستها المنعقدة في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ فقررت بإجماع الآراء إنشاء الحصة لراغبي الاتصال وتعيين شيخ خاص لهم وصدقت الوزارة على هذا القرار في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

« ومن حيث إن مفاد الوقائع حسبما توضحت آنفاً أن النزاع يقوم على إنشاء حصة جديدة بناحية بني داللس وهذا الإنشاء تحكمه المادة الخامسة من القرار الوزاري المؤرخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ القانون رقم ١٤١ سنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ ونصها « يجوز لجماعة من حصة واحدة أو أكثر أن يطلبوا إلى مأمور المركز إنشاء حصة خاصة بهم إذا كان عودهم بالنسبة إلى أفراد باقي الحصص في العزبة يستأهل وعلى المأمور إبلاغ هذا الطلب إلى المدير لعرضه على لجنة الشياخات لتنظر فيه ويتم إنشاء الحصة الجديدة في الموعد المعين لتعديل القوائم ، وموعد تعديل القوائم المشار إليه في هذه المادة والذي يتم فيه إنشاء الحصة الجديدة ورد ذكره في المادة الرابعة من القرار الوزاري السابق الإشارة إليه ونصها « في شهر مايو من كل سنة يجتمع مشايخ الحصص برئاسة العمدة أو نائبه بهيئة لجنة تعديل قوائم حصصهم طبقاً لما هو وارد في جدول الانتخاب العام وذلك بإضافة أسماء من بلغوا الحادية والعشرين ومن عاد إليهم حقهم الانتخابي ومن رغبوا في الانضمام إلى حصص غير حصصهم ومن طلبوا قيد أسمائهم من المولودين خارج القرية لآباء مولودين بها وبحذف أسماء المتوفين والتأشير أمام أسماء من

هو شيخ الحصة التي يريد الشخص الانتقال إليها وذلك في الفقرة الأولى من المادة الثانية التي تناولت حالة من يريد نقل إسمه من قائمة حصته إلى قائمة حصة أخرى وقالت بشأنها إن الطلب يقدم إلى مأمور المركز مصدقاً عليه من شيخ الحصة التي يريد الانتقال إليها ومن العمدة .

« ومن حيث إن المدعى لم يقدم أى دليل على ما يقول به من أن بعض من طلبوا إنشاء الحصة الجديدة تسمى بأسماء مستعارة والبعض غير مقيد بمجدول الانتخاب وقائمة حصته والبعض لا تتوافر فيه شروط الاختيار والانتخاب لعدم بلوغه سن الرشد أو لأنه من ذوى السوابق — لم يقدم المدعى دليلاً على ذلك ، على أنه بفرض صحة ما يدعيه في هذا الشأن فإنه باستبعاد هؤلاء فإن العدد الباقي يستأهل إنشاء حصة جديدة بالتطبيق لحكم المادة الخامسة من القرار الوزاري السابق الإشارة إليه .

« ومن حيث إنه لما تقدم تكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون متعيناً رفضها .
(القضية رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٣ ق رثاسة وعضوية السادة الأساتذة بدوى إبراهيم حمودة وممر لطفى وعبد الدين حسن وطه عبد الوهاب ومحمد السعيد خضير المستشارين) .

٨٦٩

١٩ فبراير سنة ١٩٥٣

١ — لجنة شئون الموظفين وجوب أخذ رأيها في الترقيات قبل إجراءاتها . لا يمنع من ذلك كون رأيها استشارياً . قرار الوزير بتخطي من رشحتهم اللجنة لترقية . باطل لعدم عرضه على اللجنة .

ب — ترقية بالاختيار . ليست سلطة مطلقة بيد الرؤساء . شرطها .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان رأي لجنة شئون الموظفين

معين لتقديم طلبات إنشاء هذه الحصص ، ولم يعين القرار الوزاري ميعاداً لتقديم الطلبات في شهر إبريل من كل سنة إلا الطلبات المشار إليها في المادة الثانية من القرار وهي خاصة بالثلاثين اثنين الأول : الأشخاص الذين يريدون نقل أسمائهم من قائمة حصة إلى قائمة حصة أخرى . والثانية الأشخاص المولودون خارج القرية لآباء من مواليدها ويريدون قيد أسمائهم في قائمة إحدى الحصص بالبلدة . ولاشبهة في أن هاتين الحالتين لا شأن لهما بإنشاء الحصص الجديدة إذ أن الحالة الأولى خاصة بمن يريد نقل اسمه من قائمة حصته إلى قائمة حصة أخرى موجودة في البلدة بالفعل ولها شيخها — والثانية خاصة بمن لم يكن مقيداً في أية قائمة لإحدى الحصص الموجودة بالبلدة بسبب مولده خارجها وفي هاتين الحالتين فقط قررت المادة أن يكون ميعاد تقديم الطلبات في شهر إبريل أى في الشهر السابق على انعقاد لجنة تعديل قوائم الحصص — وذلك حتى تجري اللجنة عند انعقادها نقل الاسم من قائمة إلى قائمة أو قيد الاسم في قائمة حصة معينة موجودة بالبلدة على حسب الأحوال وظاهر من هذا كله أن ما ينهاه المدعى من بطلان الإجراءات لعدم قيام راغبي إنشاء الحصة الجديدة بتقديم طلباتهم في شهر إبريل أو مايو غير قائم على أساس سليم .

« ومن حيث إنه لا وجه لما ينهاه المدعى على الإجراءات من أن رأيه لم يؤخذ في شأن طالبي الانفصال لأنه ليس في القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ أو القرار الوزاري بتنفيذه ما يوجب أخذ رأي الشيخ في هذه الحالة ، بل إن القرار التنفيذي للقانون نص على أن الذي يؤخذ رأيه

استشارياً يملك الوزير الأخذ به أو طرحه جانباً — غير أنه يلزم لصحة القرار الذي يتخذه الوزير أن تقوم أسباب صحيحة تبرره — فإذا كانت لجنة شئون الموظفين في خصوصية هذه الدعوى قد رشحت المدعى للترقية في نسبة الاختيار للكفاية الممتازة وأقر المدير العام للمصلحة ترشيحها وكان ملف خدمته خالياً بما يعوق ترقيته أو ينقض رأى اللجنة فيه فإن عدم الأخذ برأيها واستبعاده وزميل آخر من الترقية وترقية المطعون عليهما مع أنهما يليانها في الأقدمية دون الرجوع في ذلك إلى اللجنة لأخذ رأيها فيما ارتآه الوزير من ترقيتهما مع أن اختصاصها بالنظر في ترقيات الموظفين اختصاص أصيل ولازم لأنها بحكم تشكيلها أوثق اتصالاً بالموظفين وأكثر دراية وإلماماً بدرجة كفايتهم ومدى استحقاقهم للترقية — ولذلك كانت ضماناً لاغنى عنه حتى يتم الاختيار على أحسن وجه فتحقق المصلحة العامة والعدالة بين الموظفين ولذلك كان الرجوع إليها لإجراء المفاضلة بين المطعون عليهما وبين المدعى وزميله قبل إصدار القرار المطعون أمراً لازماً يترتب على إغفاله إهدار الضمانة التي كفلهها القانون من إيجاد اللجنة المذكورة بجانب الوزير ليستعين برأيها ومشورتها في تعرف أصول الموظفين وهذا مما يعيب القرار ويبطله .

٢ — إن إطلاق يد الرؤساء في اختيار ذوي الكفاية الممتازة للترقية ليس معناه تخطي أصحاب الأقدمية من تتوافر فيهم شروط الاختيار

بل يجب ألا يعدوهم الدور إلا لمن كان ظاهر الامتياز فإذا كان الثابت أن المدعى يسبق المطعون عليهما في كشف الأقدمية ويمتاز في كفايته كذلك ورشحته لجنة شئون الموظفين للترقية وأقر المدير العام ترشيحها فإنه ما كان يجوز تخطيه في الترقية إلى من يليه في الأقدمية دون مبرر ظاهر وإلا استهداف الاختيار للريبة والشك على النحو الذي يزعمه المدعى وكان أقرب إلى التحكم والهوى منه إلى الاختيار الحق مما يجعله مشوباً بسوء استعمال السلطة .

(القضية رقم ١٠٢١ لسنة ٥ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عنت وعلي أبو النبط والدكتور عبد الحكيم فراج وحسن أبو علم ووصى أباطة الاستشارين) .

٨٧٠

١٩ فبراير سنة ١٩٥٣

- أ — موظفو وزارة الأوقاف . مريان القواعد المنبئة في شأن موظفي الدولة عليهم .
ب — الدرجة الثامنة الكتابية . مؤملات التعيين فيها في ظل كادر سنة ١٩٣١ . تعيين حلة مؤملات أقل فيها . خطأ لا يجوز القياس عليه .

المبادئ القانونية

- ١ — يبين من نص المادة الثامنة من دكرتو ١٣ من يولييه سنة ١٨٩٥ بالتصديق على لائحة إجراءات ديوان الأوقاف ونص المادة ٣١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف أن موظفي وزارة الأوقاف تسرى في شأن تعيينهم القواعد المنبئة في شأن موظفي الحكومة .

٢ — يبين من استقراء نصوص كادرات

سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٩

وخصوصاً كادر سنة ١٩٣١ الذي عين المدعى في ظله فتحكمه قواعد أن مؤهلات التعيين في الدرجة الثامنة الكتابية هي شهادة الدراسة الثانوية أو شهادة مدرسة التجارة المتوسطة أو الشهادات التي تعتبر معادلة لها ومادامت الكادرات المالية المتعاقبة لموظفي الحكومة ومستخدميها اشترطت لجواز التعيين في الدرجة الثامنة الكتابية مؤهلات معينة لم يحصل المدعى على أي منها فلا جناح على وزارة الأوقاف إن حرمتها منها ولا يعنيه في هذا المقام التحدي بأن الوزارة عينت غيره ممن هم على شاكلته من حملة شهادته في هذه الدرجة مادام المرجع في ذلك هو أحكام القوانين واللوائح وهي خالية من نصوص أمرة يستمد المدعى حقه منها ، هذا وظروف تعيين زملائه ممن يتحدث عنهم ليست معروضة على المحكمة ولعل في ظروفهم ما يبرر هذا التعيين فإن لم يكن فهو خطأ لا يجوز التشبه به والقياس عليه إذ الأصل في التعيين في الدرجة الثامنة الكتابية على مقتضى أحكام الكادرات المالية المتعاقبة هو الحصول على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها والإعفاء استثناء والاستثناء لا يقاس عليه .

(القضية رقم ٤٠٣ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة)

٨٧١

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣

١ — ترقية . قيد على درجة مخصصة في الميزانية لوظيفة وحيدة بذاتها . عدم جواز انتزاعها لترقية آخر عليها . عدم جواز انتزاع الدرجة من الوظيفة .

ب — لجنة شئون موظفي النيابة . اختصاصاتها . ورودها على سبيل الحصر في قانون نظام القضاء . نذب الموظفين الكتابيين . ليس منها . اختصاص النائب العام به .

ج — تيسير . رفع درجة وظيفة في الميزانية . عدم إعمال قواعد التيسير فيها .

د — قواعد الالئاف . عدم تمييزها بين أقدمية الحصول على الدرجة بسنة أصلية وبسنة شخصية .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت الدرجة التي تم القيد عليها قد خصصت في الميزانية لوظيفة وحيدة بذاتها هي وظيفة مساعد مدير إدارة النيابة والترقية إلى درجة مثل هذه الوظيفة لا يمكن أن تقع إلا بعد التعيين في الوظيفة ذاتها — ذلك لأن الوظيفة هي العمل أما الدرجة فهي الأجر — ولا يمكن انتزاع الدرجة من الوظيفة لترقية من يتولاها فعلاً بالتعيين وهذا هو ما حظره كادر الموظفين . والتعيين في وظيفة بذاتها لها مقوماتها الخاصة في الميزانية مناطه الاختيار الذي ترخص فيه الإدارة بلا معقب عليها ما دام قد خلا من إساءة استعمال السلطة .

٢ — إن اختصاصات لجنة شئون موظفي ومستخدمي النيابة قد وردت في قانون نظام القضاء على درجة التحديد وليس من بينها

المحكمة

١ - عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

د من حيث إن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى رقم ١٨٤ لسنة ٥ قضائية استناداً إلى أن القرار الإداري الذي كان يطعن فيه المدعى قبل تعديل طلباته الأخيرة وهو القرار الصادر من وزير العدل في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ لم يرتب للأستاذ محمد أحمد إبراهيم أى حق في الترقية إلى هذه الدرجة بل قضى فقط بتأييده عليها . وإن قيد الموظف على درجة لا يكسبه حتماً حق الترقية إلى الدرجة المقيد عليها لأن قرارات القيد من القرارات القابلة بطبيعتها للعدول عنها مادام الموظف المقيد على الدرجة لم تتم ترقيته إليها ، ومؤدى ذلك أن قرار القيد لا يعتبر قراراً نهائياً بالترقية ومن ثم فلا تختص محكمة القضاء الإداري بنظره

د ومن حيث إفته على أثر صدور قرار وزير العدل في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بترقية محمد أحمد إبراهيم إلى الدرجة الثالثة اعتباراً من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ عدل المدعى طلباته نهائياً إلى طلب إلغاء هذا القرار ورفع دعواه المضمومة رقم ٩٦ لسنة ٦ قضائية التي ضمنها ذات الطلب . وأصر في طلباته المعدلة على طلب إلغاء قرار القيد قائلاً إن هذا القيد محرم وفقاً لتعليمات المالية ما دام هناك من يستحق الترقية . وأنه هو الذي يستحق هذه الترقية بالأقدمية ، وأن هذا القيد ينطوى على قرار سلبى بتخطيه في الترقية وهو بما تختص المحكمة

الموافقة على نذب الموظفين الكتابيين وهي اختصاصات لا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها بل إن هذا النذب يدخل في اختصاص النائب العام باعتباره الرئيس الأعلى للنيابة .

٣ - لا وجه لما ينهأ المدعى على قرار الترقية إلى الدرجة الثالثة المخصصة لوظيفة مساعد مدير إدارة النيابة من مخالفة لقواعد التيسير بمقولة إنها تستوجب البدء بالنسبة المخصصة للترقية بالأقدمية وتجعل الاختيار في المحل الثانى ذلك لأن التزام الأقدمية في النسبة المقررة لها إنما يكون في الترقيات التي تتم إلى درجات وظائف متعددة من نوع واحد في طبيعتها ولا يمكن أن يجرى على ترقية لدرجة وظيفة جديدة بذاتها في الميزانية لها من الطبيعة الخاصة والمقومات ما استدعى تعيين ذاتية الوظيفة وتخصيص درجة معينة لها بما يستوجب ابتداء أعمال الاختيار للتعيين فيها قبل النظر في الترقية إليها .

٤ - لم يرد في قواعد الانصاف أى تمييز بين أقدمية الحصول على الدرجة بصفة أصلية وأقدمية الحصول عليها بصفة شخصية بل إن هذه القواعد تنص على حساب الأقدمية إطلاقاً في الدرجة من تاريخ حصول الموظف عليها لافرق في ذلك بين ما إذا كانت الدرجة أصلية أو شخصية طبقاً لقواعد الانصاف أو المنسبين ومن ثم لا يكون هناك وجه للمفاوضة بينهما .

بنظره وبالتالي تكون مختصة بإلغاء القرار الإيجابي الصادر بالقيود.

ومن حيث إن هذا الدفع قد أصبح غير ذي موضوع بعد صدور قرار الترقية ولا جدوى من الطعن في قرار القيد استقلاً ، لأن قرار الترقية إذ صح فإنه يغني عن مناقشة صحة قرار القيد في ذاته ، وإذا ألغى قرار الترقية فإنه يغني عن الاحتجاج بقرار القيد لأنه ما كان قد أنشأ لصاحبه مركزاً قانونياً ذاتياً في الترقية ولا أكسبه حقاً في الدرجة التي قيد عليها ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله متعيناً رفضه .

ب - عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

ومن حيث إن الحكومة تدفع بعدم قبول الدعوى فيما تضمنته من الطعن في قرارين أصدرهما النائب العام ، الأول بتكليف محمد أحمد إبراهيم بمعاونة مدير إدارة النيابات المساعد في عمله والصادر في ٧ من مايو سنة ١٩٢٧ ، والثاني بنذب حضرته مديراً مساعداً لإدارة النيابات الصادر في ٨ من يونيو سنة ١٩٤٨ زاعماً بأنهما صادران من سلطة لا ولاية ولا اختصاص لها بإصدارها قانوناً ، وبأنه كان يجب صدورهما بموافقة لجنة شئون النيابات طبقاً لقانون نظام القضاء ، وتستطرد الحكومة إلى أن المدعى قد فوت على نفسه ميعاد الطعن في هذين القرارين بعدم رفعه الدعوى بإلغائهما في الميعاد المقرر قانوناً للطعن بالإلغاء فلا يجوز له النعي عليهما بمخالفة القانون .

ومن حيث إن المدعى يرد هذا الدفع بأن طعنه منصب على قرار وزير العدل النهائي الذي أنشأ على القرارين المذكورين من حيث كونهما أنشأ

حقاً لمحمد أحمد إبراهيم في الترقية إلى هذه الوظيفة ودرجتها . وقد رفع هذا الطعن في الميعاد فلا محل للتول بأن الميعاد قد فات لمجرد أن الدفع في الدعوى يستدعي النعي عليهما ضمناً بمخالفة القانون .

ومن حيث إن الدعوى لا تشمل طلب إلغاء القرارين الصادرين في ١٠ من مايو سنة ١٩٤٧ و ٨ من يونيو سنة ١٩٤٨ بطريق مباشر حتى يمكن الدفع بفوات الميعاد المحدد لطلب إلغائهما ، لو أنهما من القرارات التي يجوز فيها ذلك ، وإنما الدعوى تنصب في طلب الإلغاء المباشر على قرارات أخرى وغاية الأمر أن المدعى ينعي في دفاعه على هذين القرارين مخالفتهما للقانون بطريق غير مباشر وليس هذا هو طلب الإلغاء الذي يتحدث فيه بفوات الميعاد ، هذا إلى أن موضوع القرار الأول هو تكليف محمد أحمد إبراهيم بمعاونة مساعد إدارة النيابات والثاني هو نذبه من الوظيفة ولم يتضمنا تعييناً ولا ترقية . ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى على غير أساس ويتعين رفضه .

ج - عن الموضوع :

ومن حيث إن المدعى انتهى إلى طلب ما يأتي : أولاً إلغاء القرار الصادر من وزير العدل في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بتعيين محمد أحمد إبراهيم بوظيفة مدير إدارة النيابات المساعد وبقيده على الدرجة الثالثة (نيابة عمومية) المخصصة لهذه الوظيفة ، وبإلغاء القرار الإداري الصادر في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بترقيته إلى هذه الدرجة من ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ مع ما يترتب على ذلك من آثار - ثانياً - إلغاء

القرار الصادر من وزير العدل في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ (وصحته ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠) بنقل طه مدين نقلاً نوعياً من درجة مدير النيابة المساعد إلى الدرجة الثالثة (من الثانية) الحالية بالقسم الجنائي مع أحقية المدعى في الترقية إلى الدرجة الثالثة (من النيابة) بالقسم الجنائي قبل محمد عبد الحميد الوكيل طبقاً لكتاب المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ - ١/٢٩٥ المؤرخ في ٦ من أبريل سنة ١٩٤٤ مع ما يترتب على ذلك من حقوق وآثار . وإلزام المدعى عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

« ومن حيث إن المدعى ينحى على القرارات الصادرين في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ بتعيين محمد أحمد إبراهيم في وظيفة مدير إدارة النيابة المساعد وقيده على الدرجة الثالثة المخصصة لهذه الوظيفة وفي ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بترقيته إلى هذه الدرجة مخالفتها للقانون ويعيب على القرار الأول ما يأتي :

١ — أنه استند إلى أن محمد أحمد إبراهيم موظف بالدرجة الرابعة بالنيابة العمومية في حين أنه بالدرجة الرابعة بالقسم الجنائي وهذا القسم مستقل بوظائفه ودرجاته عن النيابة العمومية وهي مستقلة بوظائفها ودرجاتها وأنه ذكر أن محمد أحمد إبراهيم كان شاغلاً لوظيفة مساعد إدارة النيابة في حين أنه كان مندوباً لعمل هذه الوظيفة وأمرين عليها .

٢ — إن القرارين الصادرين من النائب العام في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٧ و ٨ من يونيو سنة ١٩٤٨ بتكليف محمد أحمد إبراهيم معاونة مدير إدارة النيابة المساعد في عمله ثم بندبه للقيام بهذا العمل بعد إحالة المدير المساعد إلى المعاش صدرا عن لا ولاية له في إصدارهما إذ أن النائب

العام يملك نذب موظفين للقيام بأي عمل ، ولكن إذا صدر منه النذب بقصد الحصول على درجة كان باطلاً لخروجه عن حدود ولايته بمقولة إن المادة ٥١ فقرة ٣ ، ٤ من قانون نظام القضاء قد نصت على تشكيل لجنة من النائب العام والمحامي العام لدى محكمة النقض ومدير إدارة النيابة ومدير إدارة التفتيش القضائي بها تختص باقتراح كل ما يتعلق بشئون كتاب النيابة من تعيين ونقل وترقية ومنح علاوات . ويكون تعيين السكتة ونقلهم من دائرة إلى أخرى وترقيتهم ومنحهم العلاوات بقرار من وزير العدل بعد الإطلاع على اقتراحات هذه اللجان كل فيما يخصها . فإذا استقل النائب العام بإصدار هذين القرارين وكان الغرض منهما الترقية فإنه يكون قد تعسف في إصدارهما لخروج مقتضيهما عن ولايته وإساءة استعمال السلطة .

ولما كان هذان القراران هما أساس القرار المطعون فيه وهما باطلان ، فإن ما بني عليهما يكون باطلاً كذلك . وإذا كان للنائب العام أن يندب وكلاءه وموظفيه للقيام بأي عمل آخر فإن هذا النذب المباح له هو الذي لا يكسب من نذب حقاً في درجة الوظيفة التي قام بعملها مهما طال أجل النذب ولذا يعتن التمييز بين النذب الخاص بالعمل والنذب الذي يكسب حقاً في درجة . أما قرارا النائب العام فقد صدرا ترشيحاً لقرار الوزير اللاحق وتوطئة له .

٣ — إنه لم يصادف محلاً إذ أن درجة المدير المساعد رقي إليها بطريق اليبس طه مدين منذ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ وبطريقة فعلية في ٩ من مايو سنة ١٩٥٠ . في حين أن القرار الصادر بتعيين محمد أحمد إبراهيم وقيده على الدرجة المذكورة صدر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠

وأن قرار نقل طه مدين إلى الدرجة الثالثة صدر في نوفمبر سنة ١٩٥٠ لإعتباراً من ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠. ومن ثم يكون قرار تعيين محمد أحمد إبراهيم وقيده على الدرجة الثالثة بالنيابة العمومية قد صدر في وقت كانت فيه هذه الدرجة مشغولة بطه مدين فهو تعيين وقيد على درجة وبلا مرتب مخصص لهذه الدرجة الأمر الذي اقتضى نقل طه مدين من درجة مساعد مدير إدارة النيابة درجة ثالثة نيابة عمومية إلى الدرجة الثالثة بالقسم الجنائي لتصحيح هذا الوضع الشاذ الذي سببه القرار المطعون فيه ، فكان طه مدين ضحية هذا النقل الذي انطوى على تجريده من امتيازات الدرجة الثالثة بالنيابة العمومية التي سلبت منه لمنحها لمحمد أحمد إبراهيم وهذا هو بمثابة جزاء تأديبي بدون مسوغ قانوني ومن سلطة غير مختصة به قانوناً .

٤ - إنه جاء مخالفاً للبادة ٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٠ الصادر بميزانية الدولة التي تقضى بأن وجود اعتماد لغرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يعنى المصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد . كما أنه يأخذ على القرار الثاني أنه جاء مخالفاً لقواعد التيسير الآمرة التي تحتم البدء بالجزء المخصص للأقدمية ، استناداً إلى أنه نص في كتاب المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٢٤/٥ المنفذ لقواعد التيسير الصادرة في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٠ على أن الترقيات بمقتضى هذه القواعد لا يصح أن تكون سابقة لتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ كما أن قواعد التيسير التي وافق عليها مجلس الوزراء في

١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ قضت بأن تكون نسبة الترقية في السكادرين الفني والكتابي من أعلى درجة في السكادر الكتابي إلى السكادر الإداري في الوزارة أو المصلحة في حدود النسبة المقررة للاختيار وأن تخصص ٥٠ ٪ للترقية في الدرجات من السادسة إلى الثالثة بالأقدمية والخمسون الأخرى بالاختيار للكفاية ، ويكون الترقية بالتناوب على أن يبدأ بالجزء المخصص للأقدمية. ومفاد هذه القواعد هو أنه عند خلو درجة اعتباراً من ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ يبدأ بالجزء المخصص للأقدمية ، الأمر الذي لم يحترمه القرار المطعون فيه الذي رقى محمد أحمد إبراهيم بطريق القيد على الدرجة الثالثة بدون وجه حق مع أنه منذ تاريخ العمل بقواعد التيسير لم تصدر أية قرارات بالترقية من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الثالثة بالنيابة العمومية سوى هذا القرار الذي كان يجب أن يخضع للأقدمية ويحترمها لا أن يلجأ إلى الاختيار الذي هو في المحل الثاني . ولما كان المدعى هو أقدم موظف بالدرجة الرابعة في النيابة العمومية فضلاً عن كفايته وأمانته فهو أولى بالقيد والترقية إلى الدرجة الثالثة من محمد أحمد إبراهيم .

ومن حيث إنه غيها يتعلق بقرار نقل طه مدين نقلاً نوعياً من درجة مدير النيابة المساعد إلى الدرجة الثالثة بالقسم الجنائي يقول المدعى إنه جاء مخالفاً للقوانين واللوائح بقصد تصحيح إجراء باطل ، لأن الغرض منه هو حرمانه من درجة يستحقها بالأقدمية خلت بالقسم الجنائي منذ فبراير سنة ١٩٥٠ وأصبح متمتعاً بميزتها المادية والأدبية . ذلك أن الذين يعملون بمكتب النائب العام ليست درجاتهم كلها من قسم النيابة العمومية

كما أن للقسم الجنائي موظفين درجاتهم بقسم النيابة العمومية فإذا خلت درجة بأحد القسمين رقى إليها الأقدم فهما . إذ أن موظفي كل قسم يرتبون بكشف أقدمية مستقل كما يرتب جميع موظفي القسمين في كشف أقدمية مشترك ويرقى الأقدم فالأقدم وفقاً للكشف المشترك . وقد طبقت هذه القاعدة فيما يختص بدرجة المدير المساعد لإدارة النيابة منذ إنشائها في سنة ١٩١٥ حتى رقى إليها فيما بعد طه مدين ترقية سليمة بصفة فعلية في ٩ من مايو سنة ١٩٥٠ . وبترقية طه مدين إلى الدرجة الثالثة بقسم النيابة العمومية أصبح المدعى أقدم من بالدرجة الرابعة بالقسمين معا وأحق بالترقية إلى أول درجة بالقسم الجنائي وهي التي خلت بالفعل وتعلق بها حتمه باعتباره أقدم الموظفين خدمة وأكبرهم درجة وطبقاً للعرف الإداري الذي جرت عليه النيابة عن طريق كشف الأقدمية المشترك وهو واجب الاحترام وملزم لها قانوناً وتأييد هذا الحق بصدر قواعد التيسير التي جعلت هذه الدرجة من نصيب الأقدمية المطلقة . فسلب حقه في الترقية عن طريق شغل درجة القسم الجنائي بإعادة قيد طه مدين عليه فيه إضرار به فضلاً عن أن قرار نقل طه مدين من كادر النيابة العمومية إلى كادر القسم الجنائي قد أسس على قرار باطل صادر في ١٦ من سبتمبر ١٩٥٠ فيكون باطلاً بدوره لأن ما بني على الباطل باطل .

ومن حيث إن المدعى يستند في تقرير أحقيته للترقية من أول يولييه ١٩٥٠ إلى الدرجة الثالثة (من الثانية) بالقسم الجنائي قبل محمد عبد الحميد الوكيل إلى أنه عند ما خلت في ١٥ من فبراير ١٩٥٠ درجة ثالثة بالقسم الجنائي من درجة ثمانية أحيل شاغلها إلى المعاش ؛ كان

يجب قيد المدعى عليها إلى أن يستكمل المدة القانونية في أول يولييه ١٩٥٠ باعتباره أقدم الموظفين خدمة ؛ وهي الأقدمية التي ظل محتفظاً بها حتى بعد صدور قواعد التيسير في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ التي قررت نسبة معينة للترقية بالأقدمية وأخرى بالترقية للاختيار والكفاية على أن يبدأ بالأقدمية . وأن ما ورد بسجلات وزارة العدل من أقدمية الدرجة الرابعة بالنيابات من أن الأول هو محمد عبد الحميد الوكيل وأن الثاني هو المدعى يخالف للواقع . إذ أن عبد الحميد الوكيل دخل الخدمة بالنيابة في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٢٨ وكانت له مدة خدمة منذ ١٩ من مارس سنة ١٩٢٦ ببلدية الاسكندرية رفضت الوزارة ضمها له وورق إلى الدرجة السابعة في ١٥ من سبتمبر ١٩٤٢ ثم إلى السادسة فالخامسة بصفة شخصية في أول يولييه سنة ١٩٤٣ وإلى الرابعة في أول يولييه سنة ١٩٤٧ بينما المدعى عين داخل الهيئة في سنة ١٩١٦ وورق إلى الدرجة السابعة في أول ديسمبر سنة ١٩٢٣ وإلى السادسة في أول فبراير سنة ١٩٢٦ وإلى الخامسة في أول يولييه سنة ١٩٤٣ ثم إلى الرابعة في أول يولييه سنة ١٩٤٧ فهو يسبق عبد الحميد الوكيل في بدء الخدمة وفي الترقية إلى الدرجتين السابعة والسادسة أما الخامسة والرابعة فقد حصل عليهما الإثنان معا في تاريخ واحد كما أنه رقى إلى الدرجات جميعاً بصفة أصلية بينما رقى عبد الحميد الوكيل إلى الدرجتين السادسة والخامسة بصفة شخصية وفي تاريخ واحد هو أول يولييه سنة ١٩٤٣ بناء على أقدمية إفتراضية بمقتضى قواعد الإنصاف الصادرة في سنة ١٩٤٤ لكونه حاصلاً على

من يحال إلى المعاش أولا . فإذا كان الشارع قد منح محمد عبد الحميد الوكيل أقدمية اعتبارية تخول وضعه في جداول الأقدمية قبل المدعى فإنه قد حرمه من أثر تلك الأقدمية بمنع ترقية قبل المدعى إلى الدرجة الثالثة أو قبل سواء من غير الجامعيين متى كانوا أصلح منه في العمل .

ومن حيث إن المدعى يقول إن درجته إحدى الدرجتين الرابعة والاردين في ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ بالكادر الإداري بالقسم الجنائي بالمحاكم الابتدائية وإنها ليست كتابية من بين التسع عشرة درجة الواردة بالقسم المذكور . ذلك أنه جامعي وهاتان الدرجتان مخصصتان للجامعيين دون غيرهم كما هو ثابت بالميزانية وأنه لم يذكر من خصصت لهما هاتان الدرجتان خلافاً . وأنه يقوم بوظيفة رئيس السكرتارية وهي أكبر وظيفة تلي المدير المساعد فضلاً عن كونه أقدم رئيس قائم بالقسمين الجنائي والنيابة العمومية .

ومن حيث إن الحكومة ترد على الدعوى بأن الدرجات في ميزانية الدولة تنقسم من حيث التعيين فيها إلى درجات عادية تخضع الترقية إليها للقواعد العامة وهي الأقدمية والكفاية وشرط المدة . ودرجات مخصصة لوظائف معينة يشترط لتعيين فيها أن تسند إلى شاغليها الوظيفة المخصصة لها الدرجة المالية . والدرجة المطعون في ترقية محمد أحمد إبراهيم إليها هي درجة ثالثة خصصت في الميزانية لوظيفة مساعد مدير إدارة النيابات ومن مقتضى تعيينه فيها منحه حتماً الدرجة المالية المخصصة لها وإلا انتفت الحكمة من هذا التخصيص وأصبح حكم هذه الدرجة حكم الدرجات الأخرى العادية . أما عن إسناد وظيفة مساعد مدير إدارة النيابات إلى محمد أحمد إبراهيم فإن من

الليسانس في القوانين عام ١٩٢٥ وبارجاع أقدميته في الدرجة السابعة إلى ١٩ من مارس سنة ١٩٢٦ تاريخ التحاقه بخدمة بلدية الاسكندرية أما المدعى فقد حصل على الليسانس في القوانين في يونيو سنة ١٩٢٧ وقد نصت قواعد الإنصاف على أنه لا يجوز أن يترتب على الأقدمية الاعتبارية أن يسبق أي جامعي أو حاصل على دبلوم عال من هو أقدم منه في الدرجة السابعة ولأن يرقى أيضاً قبل سواء من غير الجامعيين أو حاملي الدبلومات العالية إن كانوا أقدم منه في الدرجة السابعة وأصلح منه في العمل ، ولما كان المدعى وعبد الحميد الوكيل قد حصلا على الدرجتين الرابعة والخامسة في تاريخ واحد فانه يتعين الرجوع إلى الدرجة السادسة لمعرفة من منهما حصل عليها أولاً . ونظراً لأن عبد الحميد الوكيل جامعي رفعه الانصاف وأن المدعى جامعي لم يرفعه الانصاف ولم يستفد من مؤهله فيمكن أن يتماس بغير الجامعيين ، وبما أن قرار وزير المبدل رقم ١٦٤ الصادر في ٢١ من مايو سنة ١٩٤٤ بترقية محمد عبد الحميد الوكيل إلى الدرجة السادسة قد حدد أقدميته في الدرجة السابعة بجعلها من ١٩ من مارس سنة ١٩٢٦ بينما حصل المدعى على الدرجة السابعة في أول ديسمبر سنة ١٩٢٣ سواء باعتباره جامعيًا أو باعتباره غير جامعي ، فإن الأفضلية تكون لهذا الأخير في الترقية إلى الدرجة الثالثة بالقسم الجنائي لكونه جامعيًا حاصلًا على الدرجة السابعة قبل محمد عبد الحميد الوكيل ولكونه ولو جرد من حقه في اعتباره جامعيًا لأن الإنصاف لم يتناوله فهو أصلح في العمل من الوكيل ، ومن ثم يجب أن يرقى قبله سنياً وأن قواعد المفاضلة تقضى بتقديم

المبادئ المقررة أن إسناد الوظائف العامة بما ترخص فيه الإدارة لأنه من الأمور التي تدخل في تقدير ملاءمة القرار الإداري الصادر بالتعيين فيها بما لا يعقب عليها فيه ما دام لم يثبت أن الإدارة أساءت استعمال سلطتها في هذا التعيين . وقد كان اختيار محمد أحمد إبراهيم لشغل هذه الوظيفة رائده مصلحة العمل لجدارته وكفايته وإحاطته التامة بأعمال النيابة وشئون موظفيها سواء كانوا من أعضاء النيابة أو من الكتبة كما شهد بذلك النواب العموميون ولجنة شئون الموظفين . وقد تمت ترقيته وهو يشغل وظيفة في النيابة وبعد أن كان قد أصبح في عداد موظفيها . أما التراران الصادر أولها في ١٧ من مايو سنة ١٩٤٧ بتكليف محمد أحمد إبراهيم بمعاونة مدير إدارة النيابة المساعد في عمله والثاني في ٨ من يونيو سنة ١٩٤٨ بتدبه مديراً مساعداً لإدارة النيابة فقد صدرا من النائب العام في حدود اختصاصه باعتباره الرئيس الأعلى لهذه الجهة ولا تشاركه في هذه الساطة لجنة شئون النيابة إذ لا اختصاص لها في الموافقة على التذب لأن اختصاصها واردة على سبيل الحصر وليس من بينها حالة التذب . والقاعدة أنه لا تخصص بلا منحصر وأن النصوص المقررة للاختصاص لا يجوز التوسع فيها . أما ترتيب المدعى في أقدمية الدرجة الرابعة فهو الثاني إذ يسبقه محمد عبد الحميد الوكيل إذ اعتبرت أقدمية المدعى في الدرجة الثالثة من أول فبراير سنة ١٩٣٦ بينما ترجع أقدمية عبد الحميد الوكيل في هذه الدرجة إلى ١٩ من مارس ١٩٢٦ . ولا وجه للفرقة في الحكم بين الأقدمية الأصلية والأقدمية الاعتبارية في حالة التساوي في أقدمية الدرجة الحالية إذ أن القانون لم يفرق من حيث الآثار بين الدرجة

الشخصية والدرجة الأصلية بل قرر لكل منهما نفس الحقوق والمزايا من حيث الأقدمية والعلاوة فالأقدمية تعتبر من تاريخ الوضع في الدرجة المالية سواء كان بصفة أصلية أم بصفة شخصية . ولم يرد في قواعد الإنصاف أي قيد فيما يختص بالأقدمية الفرضية عند تسوية حالة حملة المؤهلات العالية في الدرجة الثالثة طبقاً لقواعد الإنصاف أو ترقيةهم إلى الدرجة الخامسة الشخصية تطبيقاً لقواعد المنسبين من تاريخ سابق لإقراض . ويزيد الأمر وضوحاً الرجوع للكتاب الدوري رقم ف ٢٣٤-١٦/٣ الصادر في ٣٠ من يوليو سنة ١٩٤٧ بشأن القواعد التي تتبع في تنسيق الدرجات حيث تبرز حالة التزاحم بين أقدمية الحصول على الدرجة بصفة أصلية أو شخصية إذ قضى بأن تحسب الأقدمية في الدرجة من تاريخ حصول الموظف عليها لا فرق في ذلك بين ما إذا كانت الدرجة أصلية أو شخصية طبقاً لقواعد المنسبين أو لقواعد الإنصاف . وقد أكد الشارع بإيراد هذه القاعدة المبدأ المتبع من قبل في جميع الحالات وهو عدم قيام أي مفاضلة بين الأقدمية الفعلية والاعتبارية ومن ثم يتفق كل شك في أن عبد الحميد الوكيل هو أسبق من المدعى في أقدمية الدرجة السادسة الشخصية بحكم حصوله على شهادة الليسانس قبله في عام ١٩٢٥ مع حساب أقدميته فيها من ١٩ من مارس سنة ١٩٢٦ تاريخ التحاقه بالخدمة طبقاً للقرار الوزاري الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ بينما الثابت أن المدعى حصل على شهادة الليسانس في الحقوق في يونيو سنة ١٩٢٧ أثناء الخدمة .

وبالتالي اعتبرت أقدميته مفروضة في الدرجة السادسة من هذا التاريخ أما فيما يتعلق بالفرقة

بين درجات التخصيص وغيرها من الدرجات فإن الدرجات المالية فيما يختص بارتباطها بالوظائف تنقسم إلى قسمين : قسم مرتبط بوظائف معينة ورد ذكرها على سبيل التخصيص وهذه يتعين في الترقية إليها أن يولى الموظف عمل الوظيفة المخصصة لها الدرجة لأن التعيين في الوظيفة هو الأصل والدرجة نتيجة تبعية التعيين ومرتبة عليه حيث لا يتصور أن يجرى على التعيين وهو الأصل حكم يغير ما يجرى على الدرجة المالية وهي الفرع لاتصال كل منهما بالآخر اتصالاً وثيقاً لا يتقبل التفرقة في الحكم . ولما كان من المترور أن التعيين في الوظيفة يقوم على الكفاية والصلاحيية أى على عنصر الاختيار وحده ، فانه يتعين أن تعامل درجة التخصيص معاملة الأصل بإجراء قاعدة الاختيار عليها لأن الدرجة من حق صاحب الوظيفة وحده الذى يقع عليه الاختيار لشغلها . ومن ثم لا تخضع هذه الدرجات لقاعدة تناهى مع مبدأ الاختيار الذى يقوم عليه التعيين في الوظيفة والقول ، بغير ذلك يودى إلى أحد أمرين . إما التفرقة بين الدرجة المخصصة للوظيفة وبين الوظيفة المخصصة لها الدرجة بمنح الدرجة لأقدم الموظفين والوظيفة لأكثرهم كفاية ، وإما تمديد الإدارة بتعيين أقدم الموظفين في الوظيفة ومنحه الدرجة المخصصة لها ولو كان أقلهم صلاحية لشغل الوظيفة . وقسم آخر مجرد من التخصيص وغير مرتبط بوظائف معينة أى أن الترقية إلى الدرجة في هذه الحالة غير مقيدة بشغل وظائف معينة بالذات ، هذا إلى أنه يبين من الإطلاع على الميزانية العامة أن كلا من إدارة النيابة والقسم الجنائي يفرد بدرجاته ووظائفه

بحيث يكون كل منهما وحدة مستقلة عن الأخرى ، وإذا كان القسمان يخضعان من ناحية الإشراف لسلطة النائب العام ويدرج موظفوهما أحياناً بكشف أقدمية مشترك ، فإن خضوع الجميع لإشراف رئيس إداري واحد لا يغير من الأمر شيئاً إذ العبرة بما هو ثابت في الميزانية من أن كلا منهما وحدة قائمة بذاتها من حيث الدرجات والوظائف ومنفصلة عن الأخرى إنفصالاً تاماً ، كما أن العرف الذى جرت عليه النيابة بالنسبة للأقدمية المشتركة لا ينشئ قاعدة تنظيمية تعلو قانون الميزانية وتهدر أحكامه . فاذا تم تعيين محمد احمد ابراهيم في وظيفة وردت بالتخصيص في وحدة النيابة العامة وقيد على درجة هذه الوظيفة ثم رقى إليها فليس للدعى وهو يتبع وحدة القسم الجنائي مصلحة في الطعن على التعيين في هذه الوظيفة والترقية إلى درجتها المالية فضلاً عن أنها درجة اختيار لا يجوز منحها إلا لمن وقع عليه الاختيار لشغل الوظيفة وهذا من إطلاقات الإدارة ترخص فيه وفقاً لمصلحة العمل دون محق عليها . وقد روعى في تعيين محمد احمد ابراهيم في هذه الوظيفة الصالح العام وحده ، ولم يقيم أى دليل على سوء اختياره لهذه الوظيفة . أما ما يذهب إليه المدعى من أن قرار تعيين وقيد محمد احمد ابراهيم على الدرجة الثالثة المخصصة لوظيفة مساعد مدير إدارة النيابة صدر في وقت كانت فيه هذه الدرجة مشغولة بطه مدين فلا سند له من الواقع إذ لم يصدر قرار بتعيين طه مدين عليها ولم يشغلها في يوم ما بل كان ولم يزل من موظفي القسم الجنائي قبل ترفيته إلى الدرجة الثالثة وبعدها ، وكل ما حدث أنه لما خلت الدرجة الثالثة المخصصة لوظيفة مساعد مدير

إدارة النيابة وكان من المتعذر ترقية شاغلها محمد احمد ابراهيم إليها روى أن ينتفع بها طه مدين ، فلما خلت وظيفة من الدرجة الثانية بالقسم الجنائي قيد طه مدين عاينها بقرار تاريخه ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ لعدم وجود درجة ثالثة خالية بهذا القسم وقت قيده على الدرجة الثانية . ومع ذلك فلن يفيد المدعى من افتراض أن طه مدين نقل نقلاً نوعياً من وظيفة بالنيابة العامة إلى وظيفة أخرى بالقسم الجنائي ، لأن الوظيفة التي خلت بهذا القسم هي من الدرجة الثانية والمدعى يشغل الدرجة الرابعة ، ولأن الدور لا يلحظه في الترقية لوجود من هو أقدم في الدرجة الرابعة وهو محمد عبد الحميد الوكيل ، على أن قرار ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٠ لا يخرج على كونه نقلاً من درجة مالية إلى درجة مالية أعلى منها بطريق القيد ولا ينطوي على نقل من وظيفة إلى أخرى إذ ظل المذكور موظفاً بالقسم الجنائي بعد ترقيته إلى الدرجة الثالثة المخصصة لوظيفة مساعد مدير إدارة النيابة وهي الوظيفة التي لم يشغلها في يوم ما بل كانت مشغولة بمحمد احمد ابراهيم إلى أن قيد على الدرجة الثانية في ذات القسم وعلى فرض حصول النقل فإنه يكون نقلاً مكانياً لا نوعياً لأن النقل النوعي يكون إلى وظيفة تغاير في طبيعتها وفي شروط التعيين فيها الوظيفة السابقة في حين أن طه مدين ظل في نفس الوظيفة وذات العمل .

أما ما يزعمه المدعى من أن ترقيته إلى الدرجة الرابعة تمت على درجة إدارية وليست كتابية فمبني على الافتراض تأسيساً على أنه يحمل مؤهلاً دراسياً عالياً مع أن نوع الدرجة لا يؤخذ فيه بالظن ولا الاستنتاج . ولو أن ترقية المدعى إلى

الدرجة الرابعة كانت على إحدى الدرجتين الإداريتين بالقسم الجنائي لتعين النصر على ذلك صراحة في القرار ولا يكفي حصوله على المؤهل العالي إذ أن الكادر الإداري قد ينتظم جامعين وغير جامعين كما أن هناك جامعين متيدون على درجات في الكادر الكتابي . وبالرجوع إلى قرار وزير العدل الصادر في ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ بإجراء ترقيات إلى درجات الوظائف المنسقة من إدارية وكتابية بإدارة النيابة والقسم الجنائي ، يتبين أن كلا من محمد عبد الحميد الوكيل والمدعى رقي إلى الدرجة الرابعة بالقسم الجنائي وأن الترقيات التي تمت بمقتضى هذا القرار شملت أيضاً ١٢ موظفاً بخلاف موظفين اثنين قيداً على الدرجة الرابعة بالقسم المذكور وهذا القرار لم يفصح عما إذا كانت الدرجة الرابعة التي رقي إليها المدعى هي درجة إدارية أو كتابية ، إلا أنه اتضح أنها كتابية لورودها ضمن ١٤ درجة رابعة جرت الترقية إليها بكادر القسم الجنائي ولا يتمتع بهذا القدر من الدرجات الرابعة بالقسم الجنائي إلا الكادر الكتابي به دون الكادر الإداري الذي لم يختص إلا بدرجتين .

ومن حيث إنه يبين من ملفات الخدمة المقدمة من الحكومة أن المدعى عين كاتباً درجة رابعة تحت الاختبار في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩١٦ ووضع في الدرجة حرف د ج ، في أول ابريل سنة ١٩٢١ ثم رقي إلى الدرجة حرف د ب ، الكتابية في أول ديسمبر سنة ١٩٢٣ . وتاريخ أول مايو سنة ١٩٣١ اعتبر مثقولا إلى الدرجة السابعة وفي أول فبراير سنة ١٩٣٦ رقي إلى الدرجة السادسة بالنيابة العمومية . ثم رقي إلى الدرجة الخامسة بالقسم الجنائي في ٢٨ من سبتمبر

سنة ١٩٤٣ واعتبر في الدرجة الخامسة بصفة شخصية كمنى من أول يولييه سنة ١٩٤٣ ومنح الدرجة الرابعة في أول يولييه سنة ١٩٤٧، وأنه حصل على الليسانس في القوانين في يونيه سنة ١٩٢٧ وتطبيقاً لقواعد الإنصاف اعتبرت أقدميته في الدرجة السادسة منذ أول يونيو سنة ١٩٢٧، أول الشهر التالي لاعتماد شهادة الليسانس. أما محمد عبد الحميد الوكيل فقد عين كاتباً درجة «ج» ببلدية الاسكندرية في ١٩ من مارس سنة ١٩٢٦ ثم عين كاتباً بالنيابات في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٢٨ ونقل إلى الدرجة الثامنة في أول فبراير سنة ١٩٣٩ ثم رقي إلى الدرجة السابعة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٢؛ وإلى الدرجة السادسة الشخصية في أول يولييه سنة ١٩٤٣ ولما كان حاصلاً على شهادة الليسانس المصرية في القوانين في سنة ١٩٢٥ فقد اعتبر في الدرجة السادسة الشخصية منذ دخوله الخدمة في ١٩ من مارس سنة ١٩٢٦ تطبيقاً لقواعد الإنصاف وفي الدرجة الخامسة الشخصية منسياً في أول يولييه سنة ١٩٤٣ ورقى إلى الدرجة الرابعة في أول سنة ١٩٤٨ أما طه حسن مدين فقد صدر قرار وزاري في ٩ من مارس سنة ١٩٥٠ بترقيته إلى الدرجة الثالثة بإدارة النيابات اعتباراً من هذا التاريخ ثم صدر قرار وزاري في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بنقله إلى القسم الجنائي بالمحاكم الابتدائية بدرجة وماهية من ربط وظيفة الدرجة الثانية الحالية بالقسم المذكور اعتباراً من ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠.

ومن حيث إن الدرجة المطعون في قيد محمد أحمد إبراهيم عليها ثم ترقته إليها بعد ذلك هي درجة ثالثة خصصت في الميزانية لوظيفة

وحيدة بذاتها هي وظيفة مساعد مدير إدارة النيابات. والترقية إلى درجة مثل هذه الوظيفة لا يمكن أن تقع إلا بعد التعيين في الوظيفة ذاتها، ذلك لأن الوظيفة هي العمل أما الدرجة فهي الأجر ولا يمكن انتزاع الدرجة من الوظيفة لترقية من يتولاها فعلاً بالتعيين وهذا هو ما حظره كادر الموظفين، والتعيين في وظيفة بذاتها لها مقوماتها الخاصة في الميزانية مناطه الاختيار الذي ترخص فيه الإدارة بلا معقب عليها ما دام قد خلا من إساءة استعمال السلطة. والثابت من الأوراق أن اختيار محمد أحمد إبراهيم لمساعد مدير إدارة النيابات كان رائده مصلحة العمل وآية ذلك شهادة النواب العموميين المتعاقبين والرؤساء المختصين ولجنة شئون الموظفين وإجماعهم على كفايته الممتازة وجدارته وإحاطته التامة بأعمال النيابات وشئون موظفيها وإلمامه بدقائقها مما يندر أن يتيها لغيره وتقديره استوليات عمله الجسيمة، وقد تفرس على أعمال الوظيفة تمهيداً لتعيينه فيها بقرارين أولهما بتكليفه معاونة شاغلها وقتذاك والثاني بتدبيره للقيام بأعبائها بعد إحالة هذا الأخير إلى المعاش وهذا القراران صدرتا من النائب العام في حدود اختصاصه القانوني باعتباره الرئيس الأعلى للنيابة وهو اختصاص تنفرد به دون رجوع إلى لجنة شئون موظفي ومستخدمي النيابات أو تدخل من هذه اللجنة التي وردت اختصاصاتها في قانون نظام القضاء على وجه التحديد، وليس من بينها الموافقة على ندب الموظفين الكتابيين، وهي اختصاصات لا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها. أما القول بأن القرار الصادر بتعيين محمد أحمد إبراهيم في وظيفة مساعد مدير إدارة النيابات وقيدته على الدرجة الثالثة المختصة لهذه الوظيفة قد وقع على

غير محل لصدوره في وقت كانت فيه الدرجة مشغولة بطله مدين ، فلا سند له من الواقع إذ أن طه مدين لم يعين في الوظيفة المشار إليها بل كان وما زال موظفا بالتسم الجنائي وغاية الأمر أنه لما خلت الدرجة الثالثة المخصصة لوظيفة مساعد مدير إدارة النيابة ولم يكن محمد أحمد ابراهيم قد استوفى المدة القانونية لإمكان ترقيته إليها روى أن ينتفع بها طه مدين الذي توافرت فيه الشروط المطلوبة فرقي إلى الدرجة دون أن يعين فيها أو يشغلها ، وما أن خلت درجة ثانية بالقسم الجنائي حتى قيد عليها . ومهما يكن من أمر في شأن ترقية المذكور على درجة وظيفة لم يعين فيها ؛ فلا يمكن أن يكون من شأنه المساس بتعيين محمد أحمد ابراهيم في ذات الوظيفة التي تشغل في الواقع أصلا بل استعملت درجتها فقط للترقية إليها .

ومن حيث إنه لا وجه لما ينهه المدعى على قرار ترقية محمد أحمد ابراهيم إلى الدرجة الثالثة المخصصة لوظيفة مساعد مدير إدارة النيابة من مخالفة لتواعد التيسير بمقولة إنها تستوجب البدء بالنسبة المخصصة للترقية بالأقدمية وتجعل الاختيار في المحل الثاني ، ذلك لأن التزام الأقدمية في النسبة المقررة لها إنما يكون في الترقيات التي تتم إلى درجات وظائف متعددة من نوع واحد في طبيعتها ولا يمكن أن يجري على ترقية إلى درجة وظيفة جديدة بذاتها في الميزانية لها من الطبيعة الخاصة والمقومات ما استدعى تعيين ذاتية الوظيفة وتخصيص درجة معينة لها ، بما يستوجب ابتداء أعمال الاختيار لتعيين فيها قبل النظر في الترقية إليها . كما بان للمحكمة من الميزانية أن الوظيفة المتنازع عليها مقيدة وموضوعة في الكادر الفني العالي والإداري بينما

درجات القسم الجنائي الرابعة هي لوظائف عدة من نوع واحد «موظفون» . وما يزعمه المدعى من أن درجته هي إحدى الدرجتين الرابعة الواردتين في ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٠/١٩٥١ بالكادر الإداري بالقسم الجنائي بالمحاكم الابتدائية وأنها ليست كتابية من بين التسع عشرة درجة الواردة بالقسم المذكور لم يقيم الدليل عليه ، وليس يكفي فيه مجرد الاستناد إلى كونه جامعيًا وكونه يقوم بوظيفة رئيس السكرتارية إذ أن الكادر الإداري قد ينظم غير الجامعيين ممن قد يكون معينًا على درجة في الكادر الكتابي ، فضلا عن أنه لم ينص في قرار ترقيته إلى الدرجة الرابعة على أنه رقي إلى إحدى الدرجتين الإداريتين بهذا القسم الجنائي ، بل إن قرار ترقيته إلى هذه الدرجة قد تضمن ترقية موظفين آخرين معه على عدد من الدرجات الرابعة بالقسم الجنائي لا وجود لمثله بالكادر الكتابي بهذا القسم - هذا إلى أنه قد بان للمحكمة من هذه الميزانية أن الوظيفة موضوع النزاع تقع في فصل مستقل هو النيابة العامة بينما المدعى موظف بالقسم الجنائي ويتبع فصلا آخر مستقلا هو قسم المحاكم الابتدائية ، فلا وجه له في النعي على ترقية تمت في قسم آخر لا شأن له به ولا يفيد من درجاته التطبيق لقواعد التيسير ، كما لا وجه لاعتراضه على قيد طه مدين على الدرجة الثانية في القسم الجنائي بمقولة إنه إقحام موظف أجنبي عن القسم يترتب عليه حرمان موظفيه من الترقية إلى تلك الدرجة وما يتسلسل عنها ، لا وجه لذلك لأن طه مدين لم يعين فعلا في تلك الوظيفة حسبما تقدم بيانه ، بل كان وما زال بالقسم الجنائي ، فهو أصيل في القسم لا دخيل عليه ،

المؤهل حددت أقدمية كل منهما في الدرجة السادسة طبقاً لقواعد الإنصاف فكان عبد الحميد الوكيل هو الأسبق ، فلا محل لما يذهب إليه المدعى من افتراض تجرده من حقة في اعتباره جامعياً للتوصل من ذلك إلى القول بعدم جواز أن يضار بالأقدمية الاعتبارية لعبد الحميد الوكيل بصفته جامعياً بسبب كونه أقدم منه في الدرجة السابعة .

ومن حيث إنه لما تقدم تكون دعوى المدعى على غير أساس سليم من القانون ويتمين رفضها .

(ال قضية رقم ١٨٤ سنة ٥ ق ٩٦٠ سنة ٦ ق رئاسة
وعضوية السادة الأساتذة السيد هـ السيد وكيل المجلس
والسيد إبراهيم الديواني والامام الامام الخريفي
ومصطفى كمال امامييل وامامييل عاشور
المستشارين) .

٨٧٣

٨ مارس سنة ١٩٥٣

أ - البنك العقاري الزراعي . مؤسسة عامة .
قراراته . تعتبر قرارات إدارية . الطعن فيها أمام
محكمة القضاء الإداري . اختصاص .

ب - البنك العقاري الزراعي . اعتبار موظفيه
موظفين عموميين . علاقة الموظفين بالبنك . علاقة
تنظيمية تحكمها القواعد التي وضعها مجلس إدارة
البنك .

ج - دعوى المنازعة في المرتب . عدم تقديمها
بمبدأ الستين يوماً . اختصاص المحكمة ولو كان النزاع
سابقاً على قناني قانون مجلس الدولة .

د - تقادم غش . سريانه على المطالبة بالمحقوق
الدورية المتجددة . شرطه . ألا يكون أصل الدين
متنازماً عليه .

هـ - البنك العقاري الزراعي . علاقة موظفيه

ب . علاقة تنظيمية . مخالفتها بقرارات فردية
أو بالاتفاق على ذلك . باطل .

هذا إلى أن ثمة من يسبق المدعى في الأقدمية وبالتالي من كان أحق بالترقية من المدعى لو كان لمثل هذا الاعتراض محل - أما ما يدعيه من أنه أقدم من عبد الحميد الوكيل وبالتالي أحق منه في الترشيح للترقية إلى الدرجة الثالثة بالقسم الجنائي فلا يستند إلى أساس سليم من القانون ؛ ذلك أن ترتيب أقدميته في الدرجة الرابعة هو الثاني بعد عبد الحميد الوكيل إذ منح الاثنان الدرجتين الخامسة والرابعة في تاريخ واحد . ونظراً لأن عبد الحميد الوكيل حصل على ليسانس الحقوق في سنة ١٩٢٥ ودخل خدمة الحكومة في ١٩ من مارس سنة ١٩٢٦ فقد اعتبرت أقدميته في الدرجة السادسة من هذا التاريخ بالتطبيق لقواعد الإنصاف بينما اعتبرت أقدمية المدعى في هذه الدرجة من أول يونيه سنة ١٩٢٧ تاريخ حصوله على شهادة الليسانس في أثناء الخدمة ومتى تساوت الأقدمية في الدرجة المالية فلا وجه للفرقة في الحكم بين الأقدمية الأصلية والأقدمية الاعتبارية لأن المشرع لم يفرق بينهما من حيث الآثار أو الحقوق والمزايا التي قدرها لكل منهما ، ولم يرد في قواعد الإنصاف أي تمييز بين أقدمية الحصول على الدرجة بصفة أصلية وأقدمية الحصول عليها بصفة شخصية ، بل إن هذه القواعد تنص على حساب الأقدمية إطلاقاً في الدرجة من تاريخ حصول الموظف عليها ، لا فرق في ذلك بين ما إذا كانت الدرجة أصلية أو شخصية طبقاً لقواعد الإنصاف أو المنسيين . ومن ثم لا يكون هناك وجه للفاضلة بينهما ، ولما كان كل من المدعى وعبد الحميد الوكيل حاصلًا على نفس المؤهل وعلى أساس هذا

المبادئ القانونية

١ — إن البنك العقاري الزراعى قد استوفى كافة عناصر المؤسسات العامة من مرفق عام أو مصلحة عامة تشمل فى تقديم قروض عقارية من مال الدولة لصغار الملاك الزراعيين بشروط سهلة إنقاذا لهم من براثن المرابين وله شخصيته المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة وقد خول سلطات ومزايا وحقوق من نوع ما تتمتع به الهيئات الإدارية وللدولة عليه إشراف قوى سواء فى الإدارة أو فى رقابة حساباته أو فى تعيين أعضاء الهيئات المشرفة على إدارته شأنها فى ذلك شأن كافة المؤسسات التى تقوم على مرافق هامة للدولة ، ومن ثم يكون البنك المذكور مؤسسة عامة وبالتالي تكون القرارات الصادرة من الهيئات المشرفة على إدارته قرارات إدارية مما يجوز الطعن فيها بدعوى الإلغاء وطالب التعويض عنها أمام هذه المحكمة .

٢ — إن الأصل فى موظفى المؤسسات العامة أنهم موظفون عموميون تربطهم بالمؤسسات علاقة تنظيمية إلا أن ذلك لا ينفى أنها قد تلجأ على سبيل الاستثناء إلى استخدام موظفين عن طريق التعاقد شأنها فى ذلك شأن الدولة ومصالحها العامة والموظف بصفة عامة هو من يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام ولما كان البنك العقاري الزراعى المصرى مؤسسة عامة من أقرب

المؤسسات وأوثقها صلة بالدولة وهو يقوم على مرفق اقتصادى اجتماعى هام يهدف إلى صيانة الثروة العقارية لصغار الملاك فهو شخص من أشخاص القانون العام ؛ ولما كان المدعى محاميا بقسم قضايا البنك قائما بعمل دائم فى خدمته فإنه يعتبر موظفا عاما تخضع العلاقة التنظيمية التى تربطه بالبنك لأحكام قواعد التوظيف التى وضعها مجلس إدارة البنك ؛ تلك القواعد الخاصة التى روعى فيها تضمنه عن تحديد الرواتب والدرجات بالنسبة لموظفى قسم القضايا أن تكون معادلة لرواتب ودرجات نظرائهم من رجال القضاء والنيابة ، ولا تعول المحكمة على ما ذهب إليه بعض رجال الفقه فى هذا الصدد من تفرقة بين طائفتين من موظفى المصالح أو المؤسسات العامة الاقتصادية ، الأولى طائفة الموظفين ذوى المناصب الرئيسية ، والأخرى تضم من عدا هؤلاء من صغار الموظفين ، إذ يصفون على أفراد الطائفة الأولى دون الثانية صفة الموظفين العموميين ، ذلك لأن هذه التفرقة لا تقوم على أساس عملى فمن العسير وضع مقياس لها بحيث لا يقع الخلط واللبس بين أفراد الطائفتين ، يضاف إلى ذلك أن هذه التفرقة إن كانت قائمة على أساس منطقى سليم فليماذا تقتصر على المصالح والمؤسسات العامة الإدارية وغيرها .

٣ — إن الدعوى قد استحال فى جميع أجزائها إلى نزاع فى راتب المدعى مما تختص بنظره هذه المحكمة ولو كان سابقا على قناتون

العقارى الزراعى ليس جهة إدارية وإنما هو مؤسسة خاصة ذات نفع عام وبالتالي لا تعتبر القرارات الصادرة من الهيئات القائمة على إدارته قرارات إدارية بما يجوز الطعن فيها بدعاوى الإلغاء أمام هذه المحكمة — كما أن موظفى البنك المذكور لا يعتبرون موظفين عموميين فلم ينظم لهم نظام خاص ولا يخضعون للنظم الحكومية بل تعتبر علاقتهم بالبنك علاقة مدنية محضة .

ومن حيث إن المدعى أجاب عن هذا الدفع قائلاً إن البنك العقارى مؤسسة عامة وإن موظفيه موظفون عموميون لأن أمواله من أموال الدولة العامة وقد خصصت لغرض ذى نفع عام وهو تقديم قروض لصغار الزراع لإتقاذهم من براثن المرائين .

ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الخلاف فى صدد هذا الدفع يدور حول التكييف القانونى للبنك العقارى هل هو مؤسسة عامة وموظفوه موظفون عموميون على ما يرى المدعى فتكون القرارات الصادرة من الهيئات القائمة على إدارته قرارات إدارية قابلة للطعن بدعاوى الإلغاء أمام هذه المحكمة أم أنه مؤسسة خاصة ذات نفع عام وموظفوه لا يعتبرون موظفون عموميون على ما يرى الدفاع عن البنك وبالتالي لا تختص المحكمة بنظر طلبات إلغاء القرارات الصادرة من هيئاته وما يترتب عليها من طلبات تعويض .

ومن حيث إن المؤسسات العامة مصالح عامة ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة — تقوم على إدارة مرفق أو مرافق عامة معينة محدودة — ولم تعد المرافق العامة محصورة فى نطاقها التقليدى وهو النطاق الإدارى الضيق الذى كان مالوفاً فى القرن التاسع عشر وأوائل

إنشاء مجلس الدولة ما دامت مدة التقادم العادية (خمس عشرة عاماً) لم تنقض بعد ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى غير سليم قانوناً متعيناً رفضه .

٤ — إن فرق الراتب وعلاوة الترقية التى يطالب بها المدعى كلاهما موضوع نزاع جدى بينه وبين البنك العقارى الزراعى المصرى وبالتالي فإن أمرهما لم يستقر ولم يصبحا جزءاً من راتب المدعى حتى يجرى عليهما حكم الدورية والتجدد ثم التقادم الخمسى .

٥ — إن البنك العقارى الزراعى يعتبر مؤسسة عامة والمدعى بدوره يعتبر موظفاً عاماً وعلاقته بالبنك علاقة تنظيمية تخضع لنظم التوظيف التى وضعها مجلس إدارة البنك ومنها ما هو خاص بتحديد المرتبات ولا يجوز مخالفة هذه النظم بقرارات فردية أو الاتفاق على ما يخالفها لأنها وخاصة ما تعلق منها بتحديد المرتبات تعتبر متصلة بالصالح العام لأن المرتب لم يقرر كمنحة أو ميزة للموظف حتى يجوز له النزول عنه أو المساومة فيه وإنما هو مقابل الخدمة العامة التى تراعى دون سواها من الاعتبارات عند تحديده وتقديره والتى يقف حسن القيام عليها إلى حد كبير على ضمان الراتب للموظف .

المحكمة

ومن حيث إن مبنى هذا الدفع أن البنك

القرن العشرين ، ذلك أن حاجات الأفراد أخذت تنمو وتتجدد كلما تقدمت الجماعة في طريق الحضارة وقد اقتضى ذلك إنشاء مرافق مختلفة النظم والأغراض لسد هذه الحاجات المختلفة وفيها حاجات اقتصادية وأخرى ثقافية وصحية واجتماعية فرضت على الدولة أن تتجاوز ميدان نشاطها الإداري إلى البحث عن ميادين أخرى كانت وقفها على النشاط الفردي - وقد لجأت الدول إلى إنشاء هذه المرافق الجديدة في صورة مؤسسات عامة لأنها أيسر وسيلة لتحقيق تلك الأغراض المختلفة وذلك مع الاحتفاظ بحق الإشراف عليها ومنحها من الحقوق والامتيازات ومظاهر السطة وما يمينها على تأدية رسالتها .

ومن حيث إنه يبين من تفصى تاريخ البنك العقاري الزراعى أنه أنشئ في صورة قسم خاص للتسليف العقاري تابع لبنك التسليف الزراعى والتعاونى وذلك بمقتضى اتفاق عقدين الحكومة وتوين هذا البنك في ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٢ وقد نصت المادة الأولى من هذا الاتفاق على أن الغرض من إنشاء القسم المذكور هو تقديم سلف عقارية لطوائف معينة من الملاك الزراعيين بقصد صيانة الملكية الزراعية أو إصلاح الأراضي أو تحسين طرق استغلالها ، وتقدم الحكومة الأموال اللازمة لهذا الغرض على أن تبقى ملكا لها وتحمل نتائج استغلالها في القروض العقارية ، وقد حددت هذه الأموال بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات تدفع على خمسة أقساط في مواعيد معينة ، كما نصت المادة الثالثة من الاتفاق على أن تعهد الحكومة بتسهيل مهمة البنك وذلك بتكليف العمد والصيارف ومصلحة المساحة مساعدة القسم الجديد كما تحصل المبالغ المستحقة الدفع اليه بمعرفة الصيارف ، ونصت

الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ على أن تأخذ الحكومة على عاتقها أن تدفع التعويضات التي يتقرر صرفها إلى الموظفين الذين يستغنى عنهم وذلك في أى وقت ينتهى فيه العمل بهذا الاتفاق ، وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٣٥ صدر مرسوم باعتبار البنك العقاري شخصا معنويا باسم « البنك العقاري الزراعى المصرى » ، وقد خوله هنا المرسوم اختصاصا جديدا حيث أجاز له أن يشتري بموافقة الحكومة الديون العقارية أو يحل محل معاهد التسليف العقاري ، كما أجاز له أن يعقد بموافقة الحكومة قروضا وأن يصدر أذونات أو سندات ، وأخير أصدر فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٤١ مرسوم بتنظيم إدارة البنك المذكور وقد نصت مادته الثامنة على أن يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من وكيل المالية ورئيس مجلس إدارة بنك التسليف وخمسة أعضاء آخرين يكون تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات . ويعين الرئيس بقرار من مجلس الوزراء من بين هؤلاء الأعضاء الخمسة لنفس المدة ، وينتخب المجلس بموافقة الحكومة وكيلا له يقوم مقام الرئيس عند غيابه ، ونصت المادة العاشرة على أن يمثل البنك لدى القضاء رئيسه وقد خول المجلس فى إدارة البنك أوسع السلطات على أن تبلغ صور من قراراته إلى وزير المالية بعد اجتماعه بثلاثة أيام على الأكثر (م ١٣) ولوزير المالية حق طلب إعادة النظر فى أى قرار من قرارات المجلس يرى أنه يمكن أن يضر بصالح البنك ويجب تقديم هذا الطلب فى خلال عشرة أيام من تاريخ القرار المذكور وفى هذه الحالة لا يجوز تنفيذ القرار إلا إذا أقره من جديد ثلثا أعضاء المجلس الإدارة ، وفى ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٥ صدر

هامة للدولة ومن ثم يكون البنك المذكور مؤسسة عامة وبالتالي تكون القرارات الصادرة من الهيئات المشرفة على إدارته قرارات إدارية مما يجوز الطعن فيها بدعاوى الإلغاء وطلب التعويض عنها أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى التسييف القانوني لمركز موظفي قسم القضايا بالبنك العقاري الزراعي المصري فإن الأصل في موظفي المؤسسات العامة أنهم موظفون عموميون تربطهم بالمؤسسات علاقة تنظيمية إلا أن ذلك لا ينفي أنها قد تلجأ على سبيل الاستثناء إلى استخدام موظفين عن طريق التعاقد شأنها في ذلك شأن الدولة ومصالحها العامة .

« ومن حيث إن الموظف بصفة عامة هو من يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام .

« ومن حيث إن البنك العقاري الزراعي المصري مؤسسة عامة من أقرب المؤسسات وأوثقها صلة بالدولة وهو يقوم على مرفق اقتصادي اجتماعي هام يهدف إلى صيانة الثروة العقارية لصغار الملاك فهو شخص من أشخاص القانون العام ، ولما كان المدعى محاميا به قسم قضايا البنك قائما بعمل دائم في خدمته فإنه يعتبر موظفا عاما تخضع العلاقة التنظيمية التي تربطه بالبنك لأحكام قواعد التوظيف التي وضعها مجلس إدارة البنك ، تلك القواعد الخاصة التي روعي فيها تضمته عن تحديد الرواتب والدرجات بالنسبة لموظفي قسم القضايا أن تكون معادلة لرواتب ودرجات نظرائهم من رجال القضاء والنيابة ، ولا نعول

مرسوم أخير بتعديل بعض أحكام المرسوم سالف الذكر في شأن تحديد مقدار القروض وفائدها ، وتيسيرا لأدوية رسالة البنك صدرت عدة قوانين بالترخيص للحكومة في ضمان قيمة وفوائد السندات التي يصدرها البنك كما أعفى عملاؤه من صغار الملاك الزراعيين من أداء كثير من الرسوم المستحقة على عمليات القروض وعقودها وخفض البعض الآخر من هذه الرسوم - وحرصا على أموال الدولة التي خصصتها للبنك تخضع حساباته لرقابة ديوان المحاسبة وهي رقابة شديدة دقيقة تماثل رقابته على حسابات الدولة في كافة مصالحها وقد أشار الديوان في تقريره عن مراجعة حسابات البنك سنة ١٩٥٠ إلى أنه يعتبر مؤسسة عامة كما أعفى البنك وفروعه المختلفة المنشأة في الأقاليم من رسوم المجالس البلدية بوصفها أموالا عامة طبقا للبادة ٢١ من المرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتمين القواعد الخاصة بتحديد أساس الرسوم البلدية وطريقة التظلم منها وكيفية تحصيلها وأحوال الإعفاء منها .

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن البنك العقاري الزراعي قد استوفى كافة عناصر المؤسسات العامة ، من مرفق عام أو مصلحة عامة تمثل في تقديم قروض عقارية من مال الدولة لصغار الملاك الزراعيين بشرط سهلة انقازا لهم من برائن المرايين ، فإن شخصيته المعنوية مستقلة عن شخصية الدولة وقد خول سلطات ومزايا وحقوق من نوع ما تستمتع به الهيئات الإدارية وللدولة عليه إشراف قوى سواء في الإدارة أو في رقابة حساباته أو في تعيين أعضاء الهيئات المشرفة على إدارته شأنها في ذلك شأن كافة المؤسسات التي تقوم على مرافق

٣٧٥ من القانون المدني تنص على أن المهايا والأجور تتقدم بخمس سنوات ولما كان المدعى يطلب فرق راتب مضي على استحقاقه أكثر من خمس سنوات فإنه يكون قد سقط بالتقدم.

« ومن حيث إنه يشترط لقبول هذا الدفع أن يكون أصل الدين غير متنازع فيه .

« ومن حيث إن فرق الراتب وعلاوة الترقية كلاهما موضوع نزاع جدي بين المدعى وبين البنك العقاري المصري وبالتالي فإن أمرهما لم يستقر ولم يصبحا جزء من راتب المدعى حتى يجرى عليهما حكم الدورية والتجدد ثم التقدم الخسئ .

« ومن حيث إنه يخلص بما تقدم أن الدفع لا يقوم على أساس سليم ويتعين لذلك رفضه .
عن الموضوع :

« من حيث إن المدعى ، وقد ترك خدمة البنك والتحق بالنيابة العامة ، لم يعد ذا مصلحة في طلب إلغاء ترقية زميله الأستاذ سيد الزفتاوى ولذلك عدل عنه وقصر طلباته على المصروفات الخاصة بهذا الطلب ومقابل أتعاب المحاماة مع الفرق بين راتبه الذي التحق به عند بدء خدمته ومقداره ١٢ ج وبين الراتب المقرر لوظيفة « محام حرف ج » بكادر محامى قسم قضايا البنك ومقداره ١٥ ج .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى طلب مصروفات الدعوى في شطرها الخاص بإلغاء الترقية ومقابل أتعاب المحاماة عنه فإن مبنى هذا الطلب « أن المادة ١٢ من نظام التوظيف بالبنك تنص على أن الترقية تكون حسب الاستحقاق وعند تساوى مؤهلات الاستحقاق ينظر بعين الاعتبار إلى

المحكمة على ما ذهب إليه بعض رجال الفقه في هذا الصدد من تفرقة بين طائفتين من موظفى المصالح أو المؤسسات العامة الاقتصادية ، الأولى طائفة الموظفين ذوى المناصب الرئيسية والأخرى تضم من عدا هؤلاء من صغار الموظفين إذ يصفون على أفراد الطائفة الأولى دون الثانية صفة الموظفين العموميين ذلك لأن هذه التفرقة لا تقوم على أساس عملى فن العسير وضع مقياس لها بحيث لا يقع الخاط واللبس بين أفراد الطائفتين يضاف إلى ذلك أن هذه التفرقة إن كانت قائمة على أساس منطقي سليم فلماذا تقتصر على المصالح والمؤسسات العامة الادارية وغيرها .

« ومن حيث إنه يخلص بما تقدم أن الدفع بشطريه غير قائم على أساس سليم من القانون متعيينا رفضه .

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

« من حيث إن مبنى هذا الدفع أن الفصل فى طلبات المدعى يقتضى المساس بقرار تعيينه الصادر فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ قبل إنشاء مجلس الدولة .

« ومن حيث إن الدعوى قد استحال فى جميع أجزائها إلى نزاع فى راتب المدعى بما تختص بنظره هذه المحكمة ولو كان سابقا على نفاذ قانون إنشاء مجلس الدولة ما دامت مدة التقدم العادية « خمسة عشر عاما » لم تنقض بعد ومن ثم يكون هذا الدفع غير سليم قانونا متعيينا رفضه .

عن الدفع بسقوط الدعوى بانقضاء خمس سنوات :

« من حيث إن مبنى هذا الدفع أن المادة

الأقدمية وإلى الشهادة الدراسية الأعلى ، وقد خلت بقسم قضايا البنك وظيفة محام من الدرجة الثانية فرشح مدير البنك الأستاذ سعد الزقناوى لشغل هذه الوظيفة مع أنه أحدث عن المدعى تخرجاً وأقدمية في الخدمة وأغفل الإشارة إلى أقدميته وكفايته التي تشوبها شائبة حتى صدر القرار المطعون فيه بترقية الأستاذ سعد الزقناوى مع أنه أحق منه وأولى بهذه الترقية .

ومن حيث إن البنك دفع هذا الشطر من الدعوى قائلاً إن المادة ١٢ من لائحة التوظيف بالبنك جعلت مناهل الترقية الاستحقاق فإذا تساوت مؤهلات الاستحقاق تراعى الأقدمية والشهادات الدراسية الأعلى ويؤخذ من هذا النص أن الترقية بالاختيار والكفاية لا بالأقدمية وقد صدر القرار المطعون فيه على هذا الأساس دون أن يشوبه عيب إساءة استعمال السلطة .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعى أنه حصل على ليسانس الحقوق بدرجة جيد في دور مايو سنة ١٩٤٤ ثم التحق بقسم قضايا البنك محامياً « حرف » براتب مقداره ١٢ جنيهاً شهرياً في الدرجة من ١٥ - ٢٥ وذلك بعد نجاحه في امتحان مسابقة عقده البنك وكان ترتيبه الثالث بين الناجحين في هذا الامتحان وقد بلغ عددهم ثمانية كما بلغ عدد الطلاب تسعة وأربعين وقد تم تعيينه بمقتضى قرار صادر من مجلس الإدارة في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وأبرم العقد بعد ذلك تنفيذاً لهذا القرار وقد سبقت هذا التعيين فترة اختبار بغير مرتب من ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٥ حتى تاريخ تعيينه وقد جاز هذه المرحلة بنجاح

إذ أسفرت عن صلاحيته للعمل كما جاء بمذكرة رئيس مجلس الإدارة المرفوعة إلى المجلس بشأن تعيينه هو وثلاثة من زملائه ، وقد خلا الملف من أى مأخذ على المدعى في عمله أو خلقه أو سيرته - كما يبين من الاطلاع على ملف خدمة زميله الأستاذ سعد الزقناوى أنه حصل على اجازة الحقوق سنة ١٩٤٥ ثم التحق بقسم قضايا البنك محامياً « حرف » بنفس الراتب والدرجة السابقين وذلك بعد نجاحه في امتحان مسابقة عقدته إدارة قضايا الحكومة ولم يبلغه دور التعيين في وظائفها ثم في اختبار شفوى أجراه البنك ، وقد تم تعيينه بمقتضى قرار صادر من مجلس إدارة البنك في ٤ مايو سنة ١٩٤٦ وقد صدر قرار آخر بقيده موظفاً بصفة دائمة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ عل أن يراعى خصم ٧٠٥ /٠ من راتبه الشهري اعتباراً من هذا التاريخ وفي ٩ يونيو سنة ١٩٥١ صدر قرار من مجلس الإدارة بترقيته إلى وظيفة محام ثانية بقسم القضايا في الدرجة التي مربوطها من ٣٠ - ٤٠ جنيهاً ومنح علاوة ترقية مقدارها ٣ ج شهرياً ليصبح راتبه ٢٥ ج شهرياً اعتباراً من ٣٠ مايو سنة ١٩٥١ وقد تمت الترقية بناء على مذكرة رفعها رئيس مجلس الإدارة إلى المجلس في التاريخ سالف الذكر ، وجاء بهذه المذكرة أنه أظهر خلال عمله الطويل بقسم القضايا نشاطاً وكفاية فضلاً عن الأخلاق المرضية مما يجعله أهلاً للترقية وقد خلا الملف كما خلا ملف زميله المدعى من أى مأخذ عليه سواء في عمله أو خلقه أو سيرته .

ومن حيث إنه يستفاد من ذلك أن ملفي خدمة المدعى والمطعون في ترقيته قد اتفقا فيما جاء بهما من بيانات عن المدعى والمطعون في

ترقيته كما خلا كلاهما من أى تمييز لأحدهما على الآخر سواء فى الكفاية أم فى الخلق أم فى أى عنصر آخر من العناصر التى تكون موضع تقدير واعتبار عند الترقية — أما ما جاء بمذكرة رئيس مجلس الإدارة التى تقدم بها إلى المجلس طالباً ترقية الأستاذ سعد الزقناوى إلى وظيفة محام ثانية من أسباب يبرر بها طلبه فإنها لا تكفى لترجيح كفته على كفة المدعى وإزاء خاوالملفين من عناصر هذا الترجيح .

ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن ترقية الأستاذ سعد الزقناوى إلى وظيفة محام ثانية إذ تخطى المدعى فى الترقية إلى هذه الوظيفة رغم أسبقيته فى الأقدمية قد بنى على أسباب لا تستند إلى أصول ثابتة بالملفين ، ولما كانت مصلحة المدعى أصبحت منقضية بالنسبة إلى طلب الإلغاء بعد تعيينه وكيلاً للنائب العام وقد قصر طلباته فى هذا الصدد على المصروفات ، ومقابل أتعاب المحاماة فإنه يتعين إجابته إلى ما طلب .

ومن حيث إنه بالنسبة إلى طلب فرق راتب المدعى منذ بدء تعيينه فإنه يبين من الاطلاع على وثائق تنظيم البنك العقارى الزراعى أنه وضع نظاماً للتوظيف أقره مجلس إدارة البنك فى ١٨ مايو سنة ١٩٤٤ كما وضع كادراً لموظفيه ونظماً أخرى لصندوق الادخار وللأجازات ولبدل السفر — وقد نصت المادة التاسعة من نظام التوظيف على أن يمنح المرشحون بدايات درجات الوظائف الحالية المراد تعيينهم فيها كما حدد الكادر مربوط « محام حرف ح » ، وهى الوظيفة التى شغلها المدعى عند بدء تعيينه إلى هذه الدرجة كما أشار إليها العقد المبرم بينه وبين البنك بعد ذلك تنفيذاً للقرار المذكور .

ومن حيث إنه يبين بما سلف ذكره أن

البنك مؤسسة عامة وأن المدعى يعتبر موظفاً عاماً وعلاقته بالبنك علاقة تنظيمية تخضع لنظم التوظيف التى وضعها مجلس إدارة البنك ومنها ما هو خاص بتحديد المرتبات — ولا تجوز مخالفة هذه النظم بقرارات فردية أو الاتفاق على ما يخالفها لأنها وخاصة ما تعلق منها بتحديد المرتبات تعتبر متصلة بالصالح العام لأن المرتب لم يقرر كمكسب أو ميزة للموظف حتى يجوز له النزول عنه أو المساومة فيه وإنما هو مقابل الخدمة العامة التى تراعى دون سواها من الاعتبارات عند تحديده وتقديره والتى يقف حسن القيام عليها إلى حد كبير على ضمان الراتب للموظف .

ومن حيث إن المدعى عين براتب مقداره ١٢ ج شهرياً وهو دون الراتب المقرر قانوناً لوظيفته ومن ثم يتعين الحكم له بالفرق بين الراتبين طيلة المدة التى استحق خلالها الراتب المقرر بالكادر .

(القضية رقم ١٣٨٣ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأماتذة السيد بدوى ابراهيم حودة ومحمى الدين حسن وطه عبد الوهاب ومحمد السعيد خضير ومحمود محمد ابراهيم المستشارين) .

٨٧٣

١٥ مارس سنة ١٩٥٣

عمدة . تأديبه . أمام لجنة الشياخات . يجب أن يمكن من الدفع من نفسه . وجود سبب يحول دون استعمال حق الدفع كالمرض . وجوب تأجيل المحاكمة .

المبدأ القانونى

إن المحاكمة التأديبية يجب أن تجري على أصول وضوابط وقواعد تكفل سلامة القرارات التى تصدرها الهيئات المنوط بها إجراء المحاكمة وبعدها عن مظنة العنت أو سوء استعمال السلطة

المبادئ القانونية

١ - إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ تنص على أن يعتبر دخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون كل من يعتبر في تاريخ نشر هذا القانون مصريا بحسب حكم المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٩ من يونيه سنة ١٩٠٠ والمادة الأولى من الأمر العالى المذكور تنص فى فقرتها الأولى على أنه يعتبر حتما من المصريين المتوطنون فى القطر المصرى قبل أول يناير سنة ١٩٤٨ وكانوا محافظين على محل إقامتهم فيه ، ومن مقتضى هذه النصوص أنه يكفى لاعتبار الشخص مصريا أن يكون متوطنا فى القطر المصرى قبل أول يناير سنة ١٩٤٨ وأن يكون قد حافظ على الإقامة فيه حتى تاريخ صدور الأمر العالى ولولم تتوافر فيه الصفة العثمانية الأصلية كما أنه يكفى بالنسبة إلى رعاية الدولة العلية أن يكون الشخص مولودا فى القطر المصرى من أبوين متيمين فيه وأن يكون قد حافظ على الإقامة فيه وهذا كله بشرط ألا يكون من رعايا الدولة الأجنبية أو تحت حمايتها طبقا للاستثناء الوارد فى نهاية المادة الأولى من الأمر العالى سالف الذكر .

٢ - إذا كان المدعى ولد بالقطر المصرى فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩١١ ولم تنازع الحكومة فى هذا وبذلك كان قاصرا وقت نفاذ المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص

وأولى هذه القواعد تمكن المتهم من الدفاع عن نفسه وهذا المبدأ هو ما يتعين اتباعه أمام لجنة تأديب العمدة والمشايخ - لجنة الشياخات - فيكون للعمدة أو الشيخ حق الدفاع عن نفسه أمام اللجنة لأن الدعوى التأديبية أمام اللجنة دعوى كاملة العناصر مستوفية الأركان فهى تحتوى على عنصر الاتهام ممثلا فى تلخيص الاتهام وما سببه من تحقيق وتجمع العنصر المقابل بسؤال العمدة أو الشيخ وسماع دفاعه ومن ثم يجب أن يمكن له فى هذا الدفاع فإذا قام سبب يحول دون استعمال العمدة أو الشيخ هذا الحق كالمرض الشديد الذى تأيد بالشهادة الطبية وجب تأجيل محاكمته .
(القضية رقم ٦٠٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨٧٤

٢٢ مارس سنة ١٩٥٣

١ - جنسية مصرية . الدخول فيها بحكم القانون . طبقا لفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .
ب - جنسية مصرية . قاصر . يتبع جنسية والده . المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .
ج - جنسية مصرية . الدخول فيها بحكم القانون . شرطا الوطن والإقامة . شهادة البطركية دليل كاف . الأمر العالى فى ٢١ يونيه سنة ١٩٠٠ والمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .
د - جنسية . إقامة صادرة من نظارة الخارجية المصرية . استنادها إلى معلومات واردة من أحد قناصل إنجلترا . لانسكى لاثبات الجنسية اليونانية .
هـ - جنسية . من م من أصل سوري . لا يعتبرون تابعين لدولة اليونان . التعرّيج الصادر فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٠٣ من مصر واليونان .
و - جنسية مصرية . الدخول فيها طبقا لقانون . امتناع وزير الداخلية عن تسليم شهادة الجنسية . مخالفته للقانون .

بالجنسية المصرية وطبقا لهذا القانون فإنه يتبع جنسية والده .

٣ — إذا ولد جد المدعى ووالده في مصر فإن في ذلك ما يكفي لتوافر شرطي التوطن والإقامة في القطر المصري في حكم مدلول الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٠٠ الذي أشير إليه في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية .

٤ — إذا كانت الإفادة الصادرة من نظارة الخارجية المصرية إلى مدير الدفيلية لا تستند إلا إلى معلومات وردت إلى نظارة الخارجية من أحد قناصل إنجلترا فمثل هذه المعلومات لا يمكن أن ترقى إلى مرتبة الدليل القانوني على إثبات الجنسية اليونانية .

٥ — مقتضى التصريح المشترك الصادر من بطرس خالي (باشا) وزير الخارجية والمسيو جسناديس القائم بأعمال الوكالة العامة اليونانية بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٠٣ أن الأشخاص الذين هم من أصل سوري — كالمدعى وأسرته — لا يمكن اعتبارهم في القطر المصري تابعين لدولة اليونان .

٦ — إذا كانت الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ متوافرة في حالة والد المدعى وبذلك يعتبر داخلا في الجنسية

المصرية بحكم القانون ويكون ابنه « المدعى » داخلا فيها تبعاً لذلك ومن ثم يكون قرار امتناع وزير الداخلية عن إعطائه شهادة الجنسية المصرية طبقاً للمادة ٢١ من القانون قد وقع مخالفاً لهذا القانون ويتعين إلغاؤه .

المحكمة

« من حيث إن النزاع في هذه الدعوى يدور حول ما إذا كان المدعى يعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون طبقاً للفقرتين الأولى والثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ الذي أشير إليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية إذ بينما يتمسك المدعى بأنه اكتسب الجنسية المصرية طبقاً لهذه النصوص على اعتبار أنه ينحدر من عائلة توطنت في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ . وكانوا محافظين على محل إقامتهم فيه ومن جهة أخرى فإنه من رعايا الدولة العلية المولودين في القطر المصري من أبوين متيمين فيه وحافظوا على تلك الإقامة بينما يتمسك المدعى بذلك ، فإن الحكومة تنكر عليه دعواه بمقولة إن شرطي التوطن والإقامة المنصوص عليهما في الأمر العالي المشار إليه لا يتوافران في حالته لأنه لم يكن قد ولد بعد يوم صدور هذا الذكرى فليس له من سبيل لإقامة جنسيته المصرية إلا أن يثبت تلك الجنسية ابتداءً لوالده أو لأحد أجداده ليتلقى هو منهم هذه الجنسية عن طريق صلة الدم ولكن الشروط التي تضمنتها الفقرة الأولى من المادة الأولى من الذكرى توغير متوافرة في أحد من هؤلاء الآباء والأجداد وأنه لا يجوز الاستناد

الخاص بالجنسية المصرية وطبقا لهذا القانون فإنه يتبع جنسية والده ويكون محل البحث بعدئذ في هذه الدعوى هو جنسية هذا الوالد — سليم مشاقه .

« ومن حيث إنه بان للمحكمة من الاطلاع على صورة الشهادة الصادرة من بطيركية الروم الكاثوليك بالقاهرة (رقم ٦٢٦/٤٧ بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧) أن سليم مشاقه ولد في دمياط بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٨٦٥ (سجل دمياط المحفوظ بالبطيركية رقم ٣٩ صفحة ٦٣) وتوفي بالاسكندرية في أول مايو سنة ١٩٢٨ كما هو ثابت من شهادة الوفاة الصادرة من بطركخانة الاسكندرية (سجل ٢٢ صفحة ٢٠١) . وأن مشاقه هذا هو ابن نقولا وهذا الأخير ولد في دمياط وتعهد بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٨١٩ (سجل دمياط المحفوظ في البطيركية رقم ٣٩ صفحة ٢٩) وتوفي في المنصورة بتاريخ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٨٩٧ (سجل المنصورة المحفوظ في البطيركية رقم ٥٧ صفحة ١٥٩) وأن نقولا سالف الذكر هو ابن أنطون مشاقه الذي كان مقيما في القطر المصري وتزوج في دمياط بالسيدة ورده ديايه بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٨١٥ (سجل دمياط المحفوظ في البطيركية رقم ٢٥ صفحة ٩) .

« ومن حيث إنه يؤخذ من شهادة البطيركية سالف الذكر أن والد المدعى ولد بدمياط في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٨٦٥ كما ولد فيها جده — نقولا مشاقه — في ١٣ من مارس سنة ١٨١٩ وتزوج فيها كذلك جد والده — أنطون مشاقه — في سنة ١٨١٥ ، وترى المحكمة أن في ذلك ما يكفي لتوافر شرطي التوطن والإقامة في القطر المصري

إلى أن الأب والجد الثاني قد استكملوا معا شروط التوطن من قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٩٠٠ لأن المشرع لم يقصد إلى هذا ولأن الأمر ليس أمر تقادم يتلقاه السالف عن الخلف فيكمله .

« ومن حيث إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ تنص على أنه يعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون كل من يعتبر في تاريخ نشر هذا القانون مصريا بحسب حكم المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ ، والمادة الأولى من الأمر العالي المذكور تنص في فقرتها الأولى على أنه يعتبر حتما من المصريين « المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على محل إقامتهم فيه » ومن مقتضى هذه النصوص أنه يكفي لاعتبار الشخص مصريا أن يكون متوطنا في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وأن يكون قد حافظ على الإقامة فيه حتى تاريخ صدور الأمر العالي ولو لم تتوافر فيه الصفة العثمانية الأصلية — كما أنه يكفي بالنسبة لرعايا الدولة العلية أن يكون الشخص مولودا في القطر المصري من أبوين مقيمين فيه وأن يكون قد حافظ على الإقامة فيه — وهذا كله بشرط أن يكون من رعايا الدول الأجنبية أو تحت حمايتها طبقا للاستثناء الوارد في نهاية المادة الأولى من الأمر العالي سالف الذكر .

« ومن حيث إن المدعى ولد بالقطر المصري (رأس البر) في ١٥ من أغسطس سنة ١٩١١ — ولم تنزع الحكومة في هذا — وبذلك كان قاصرا وقت نفاذ القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩

فقد جاء فيها أنه « لم يسبق للوزارة معرفة هذا الشخص (سليم نقولا مشاقة) بالصفة اليونانية ، وأنه يغلب على الظن أنه سوري » .

ثالثاً — أن وزارة الخارجية انتهت إلى الاعتراف بأن أسرة مشاقة جميعها سورية الأصل والمنشأ وأن سليم نقولا مشاقة (والد المدعى) من مواليد دمياط أبا وجدا وذلك ثابت من كتاب وزارة الخارجية المؤرخ ١٧ من مايو سنة ١٩٢٨ (ملف رقم ١٠/١٠/٧٤٩٢) ومقيد برقم ٧٨٢١ ومقدمة صورته من المدعى تحت رقم ٥ من حافظته المودعة في ٣/٣/١٩٥٣) وقد جاء في هذا الكتاب مانصه أنه « بعد الاطلاع على الملفات العديدة الخاصة بهذه العائلة يتضح منها ومن تحريات وزارة الخارجية ومتصرفي الشام سنة ١٨٩٣ وتحريات مديرية الدقهلية سنة ١٩٠٠ أن هذه العائلة بأجمعها سورية الأصل والمنشأ واسمها الحقيقي الأصلي هو « مشاقة » كما أن المدعو سليم بن نقولا مشاقة من مواليد دمياط أبا وجدا ، وأنه وفقاً لاتفاقية سنة ١٩٠٣ لا يمكن قطعاً اعتبار هذه العائلة يونانية الجنسية .

رابعاً — أنه ثابت من المكاتبات المتبادلة بين وزارة الخارجية المصرية والمفوضية اليونانية الملكية بالقاهرة أن المفوضية اليونانية اعترفت بأن قيد اسكندر مشاقة — أحد أفراد أسرة مشاقة — بسجلات اليونانيين كان خطأ وأن اسمه قد شطب منها وأنها لا تعتبره أو أحداً من أفراد أسرته من اليونانيين (مستند رقم ٨ ، ٩ حافظته المدعى رقم ٦ دوسيه) وقد أبلغت وزارة الخارجية ذلك إلى وزارة الداخلية بالكتاب المؤرخ ٨ من يولييه سنة ١٩٢٩ وقالت في ختامه إن اسكندر مشاقة يعتبر داخلاً

في حكم مدلول الفقرة الأولى من المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٠٠ الذي أشير إليه في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية .

ومن حيث إن ما تدفع به الحكومة من أن سليم مشاقة والد المدعى يوناني الجنسية بدليل الصورة الفوتوغرافية للإفادة رقم ٧٧ الصادرة من نظارة الخارجية المصرية في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٠٠ إلى مدير الدقهلية بإبلاغه أنه ورد إليها من قنصل إنجلترا أن أصل عائلة مشاقة من الجزائر السبع (جزر الأيونيون) وتطلب إليه معاملة كل من سليم مشاقة وإلياس مشاقة على أساس أنهما يونانيا الجنسية فليس للمدعى أن يطالب بالجنسية المصرية لأن المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٩ من يونيه سنة ١٩٠٠ استثنت في نهايتها كل من كان من رعايا الدول الأجنبية — ما تدفع به الحكومة في هذا الشأن مردود بما يأتي :

أولاً — أن الإفادة رقم ٧٧ سالفه الذكر لا تستند إلى معلومات وردت إلى نظارة الخارجية من أحد قناصل إنجلترا . ومثل هذه المعلومات لا يمكن أن ترقى إلى مرتبة الدليل القانوني على إثبات الجنسية اليونانية لسليم وإلياس مشاقة .

ثانياً — أن وزارة الخارجية المصرية لم تعترف بالجنسية اليونانية لسليم مشاقة كما هو ثابت من كتاب وزارة الخارجية إلى محافظ الاسكندرية بتاريخ ٢٩ من أغسطس ١٩٢٧ (إفادة رقم ١٠/١٠/٧٤٩٢ المقدمة صورتها تحت رقم ٤ حافظته المدعى المودعة في ٣/٣/١٩٥٣)

générale, tous sujets attomans qui ne sont pas de race grecque, mais de race syrienne ou autre, quelque soit la date à laquelle ils auraient obtenu la nationalité ou la protection hellénique, ne pourront jamais être considérés en Egypte comme snjets ou protégés hellènes. Ceux d'entre eux qui auraient été portés par erreur sur les listes de la Commission, et dont l'origine non grecque n'est pas contesté par l'Ageuce Diplomatique seront rayés sur la demande du ministère des Affaires Etrangères d'Egypte.

Il est bien entendu qui, sauf pour les sujets attomans qui ne sont pas de race grecque, mais qui sont de race syrienne ou autre, le Gouvernement Egyptien reconnaît la validité des listes dressées par la Commission.

(تراجع صحيفة ١٢ من المستند رقم ٦ من حافظة المدعى المقدمة لجلسة ٣ مارس سنة ١٩٥٣ وصحيفة ٧ من المستند رقم ٢٦ ومة تنص هذا التصريح أن الأشخاص الذين هم من أصل سوري — كالمدعى وأسرته لا يمكن اعتبارهم في القطر المصري تابعين لدولة اليونان .

سادسا — أن الحكومة قد اعترفت لكثيرين من أسرة مشاة بالجندية المصرية وذلك ثابت من البيان المقدم من المدعى تحت رقم ١١ من حافظة مستنداته رقم ٦، دوسيه ومن محضر جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٤٩ في القضية رقم ١١٤ لسنة ٣ القضائية المرفوعة من

في الجنسية المصرية بحكم القانون وقد قدم المدعى صورة هذا الكتاب تحت رقم ١٠ من حافظة مستنداته رقم ٦ دوسيه وأشار إلى أن أصله موجود بملف وزارة الخارجية رقم ١٠/١٠/٨٥٣١ ولم تنكر الحكومة ما جاء فيه .

خامسا — أنه بمناسبة صدور حكم من محكمة الاستئناف المختلط في أول فبراير سنة ١٨٩٩ في القضية التي كانت قائمة بين الحكومة المصرية والمدعى يوسف ميخائيل بشأن تفسير الرعوية اليونانية صدر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٠٣ تصريح مشترك من بطرس غالي (باشا) وزير الخارجية المصرية والمسيو جسناديس القائم بأعمال الوكالة العامة اليونانية جاء فيه ما يأتي :

« تعترف حكومة صاحب الجلالة ، بصفة عامة أن جميع الرعايا العثمانيين من لا ينتمون إلى العنصر اليوناني بل إلى العنصر السوري أو غيره لا يجوز على الإطلاق اعتبارهم بالقطر المصري كرعايا يونانيين أو تحت الحماية اليونانية مهما يكن التاريخ الذي يكونون قد حصلوا فيه على الجنسية أو على الحماية اليونانية والذين يملأوا خطأ من بين هؤلاء بسجلات القومسيون ولم يكن أصابهم غير اليوناني مثار معارضة من جانب الوكالة السياسية فانهم يشطبون من هذه السجلات بناء على طلب وزارة الخارجية المصرية . ومن المفهوم أن الحكومة المصرية تعترف فيما عدا الرعايا العثمانيين من لا ينتمون إلى عنصر يوناني بل إلى عنصر سوري أو غيره . تعترف بصحة السجلات المدونة بمعرفة القومسيون . »

Le gouvernement de Sa Majesté reconnaît que d'une manière

المبادئ القانونية

١ — مادامت الحكومة قد أفصحت في دفاعها بأن وضع المدعى في كشف الأقدمية على النحو الذي يشكو منه تم بمراجعة أقدميته في الدرجة الخامسة باعتبارها راجعة إلى ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٧ وبقصد تحديد أقدميته في الدرجة المذكورة بالنسبة لجميع زملائه الذين ينتظمهم الكشف المذكور وهذا بلا شك ينطوي على تحديد لمركزه القانوني في أقدمية الدرجة الخامسة وعلى ترتيب أقدميته بالنسبة لباقي زملائه وهو على هذا الوجه بمثابة قرار إداري محدد لمركز قانوني فإذا جاء هذا الوضع ماساً بمركزه القانوني الذي كسبه من قبل باعتباره مرقى إلى الدرجة الخامسة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ وكان له أن يطعن على هذا الوضع الخاطيء باعتباره مؤثراً على حقه في الترقية إلى الدرجة الرابعة عند ما يحين أجلها ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله متعيناً رفضه .

٢ — إن القرار الوزاري الصادر من

وزير الأشغال في ١٠ من مايو سنة ١٩٤٨ الذي يحمل تاريخ صدور قرار الترقية أساساً لحساب الأسبقية في الأقدمية بحيث لا تتغير هذه الأسبقية بسبب تقديم تواريخ الترقية بالتطبيق لقواعد التنسيق أو التيسير لا يجوز له أن يعطل قراراً صادراً من سلطة أعلى وهي مجلس الوزراء بحمل ترقيات التنسيق راجعة إلى أول مايو

أندراوس جورج مشاقة ويوسف جورج مشاقة (وهما من أبناء عمومة المدعى) حيث قرر الحاضر عن الحكومة أنه ورد له بيان من وزارة الداخلية بأن المدعين داخلان في الجنسية المصرية بحكم القانون وأن الوزارة ستعمل على إعطاء الشهادة المثبتة لذلك ، وقد أرسلت وزارة الداخلية هاتين الشهادتين إلى إدارة قضايا الحكومة التي أرسلت في ٩ من أبريل سنة ١٩٤٩ خطاباً لمحامي المدعين للحضور لاستلامهما (مستند رقم ٨ حافظة المدعى المقدمة لجلسة ٣ مارس سنة ١٩٥٣ .

ومن حيث إنه لكل ما تقدم تكون الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ متوافرة في حالة والد المدعى وبذلك يعتبر داخل في الجنسية المصرية بحكم القانون ويكون ابنه المدعى ، داخل فيها تبعاً لذلك ومن ثم يكون قرار امتناع وزير الداخلية من إعطائه شهادة بالجنسية المصرية طبقاً للادة ٢١ من القانون قد وقع مخالفاً لهذا القانون ويتعين الغاؤه .

(القضية رقم ٣٩٤ سنة ٥ في بالهيئة السابعة) .

٨٧٥

٢٣ مارس سنة ١٩٥٣

١ — موظف . تحديد أقدميته بين أقرانه في كشف الأقدمية الذي أعلنته الوزارة . اعتبار هذا التعديد قراراً إدارياً . الطعن فيه . اختصاص .
ب — أقدمية . تحديدهما بأول مايو سنة ١٩٤٦ طبقاً لقواعد التنسيق . قرار وزير الأشغال يحمل الأميرة في الأقدمية بتاريخ القرار الصادر بالترقية . باطل . سلطة دنيا . لا يجوز لها تعطيل قرار صادر من سلطة أعلى .

المحكمة

د من حيث إنه يبين من مساق الوقائع على الوجه المتقدم ذكره أن المدعى يطلب إلغاء القرار الصادر من المراقبة العامة للتصدير في ٢٣ مارس سنة ١٩٥٢ فيما تضمنه من رفض الترخيص له بتصدير السيارات وكميات الخيش التي اشتراها من مصر بقصد تصديرها للسودان استناداً إلى أن حرية التجارة والتنقل بين مصر والسودان قد أصبحت حقيقة واقعة مكفولة قانوناً بعد أن صدر القانون رقم ١٧٥ بإلغاء أحكام اتفاقيتي ٩ من يناير، ١٠ من يوليو سنة ١٨٨٩ الخاصين بالسودان وبعد تعديل المادتين ١٥٩، ١٦٠ من الدستور وعلى مقتضى ذلك يكون رفض التصريح بتصدير ما اشتراه من مصر بقصد تصديره إلى السودان مخالفاً للقانون .

د ومن حيث إن الدفاع عن الحكومة قد أجاب على دعوى المدعى بأنه لا يجادل في أن من أثر إلغاء اتفاقيتي السودان أن تصبح مصر والسودان بلداً واحداً من الوجهة السياسية غير أن منطقة مصر الجمركية لا يمتد سلطانها بحسب الواقع إلى المنطقة الجمركية بالسودان حتى تستطيع الحكومة فرض رقابتها الجمركية على البضائع التي تصد من السودان إلى خارجه مما قد يترتب عليه احتمال تهريب البضائع المصدرة إلى بلاد أخرى لا يجوز التعامل معها مثل دولة إسرائيل المزعومة .

د ومن حيث إن إلغاء اتفاقيتي السودان واعتبار مصر والسودان بلداً واحداً لا يتعارض مع تطبيق أحكام القوانين المصرية بالتصدير على السودان وأخصها المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة

سنة ١٩٤٦ بالنسبة لمن قضاوا حتى هذا التاريخ أربع سنوات في درجاتهم الحالية ومن ثم يكون من حق المدعى أن يطالب بتعديل ترتيب أقدميته في كشف أقدمية موظفي الدرجة الخامسة بما يتفق وتاريخ حصوله على الدرجة المذكورة منذ أول مايو سنة ١٩٤٦ .

(القضية رقم ٤٠٤ سنة ٦ في رئاسة وعضوية السادة الأستاذة عبد المجيد التهامي ومحمد ذهني وعلى علي منصور وعبد العزيز البيلادي ويوسف مرقس المستشارين) .

٨٧٦

٢٣ مارس سنة ١٩٥٣

تصدير . إلغاء اتفاقيتي السودان واعتبار مصر والسودان بلداً واحداً . لا يمنع من تطبيق أحكام القوانين المصرية الخاصة بالتصدير على السودان .

المبدأ القانوني

إن إلغاء اتفاقيتي السودان واعتبار مصر والسودان بلداً واحداً لا يتعارض مع تطبيق أحكام القوانين المصرية بالتصدير إلى السودان وأخصها المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الذي قيد به تصدير البضائع والحاصلات الميمنة بالملحق المرافق وما أضيف إليها من أصناف أخرى بقرار من مجلس الوزراء محافظة على اقتصاديات البلاد ما دام تصديرها إلى السودان قد يؤدي إلى تسريبها خارجه وإلى بلاد لا يجوز التعامل معها لدولة إسرائيل المزعومة بسبب انعدام المراقبة الجمركية المصرية على المنطقة الجمركية السودانية .

١٩٣٩ الذي قيد به تصدير البضائع والحاصلات المبينة بالملحق المرافق وما أضيف إليها من أصناف أخرى بقرار من مجلس الوزراء محافظة على اقتصاديات البلاد مادام تصديرها إلى السودان قد يؤدي إلى تسربها خارجه وإلى البلاد التي لا يجوز التعامل معها كدولة إسرائيل المزعومة بسبب انعدام المراقبة الجمركية المصرية على المنطقة الجمركية السودانية .

د ومن حيث إنه قد بان للحكمة من الاطلاع على الملحق المرافق للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ وما طرأ عليه من تعديلات أن السيارات وقطع الغيار والاطارات والجو ت خاما كان أو مصنوعاً من بين الأشياء المحظور تصديرها إلا بإذن من وزير المالية كما بان من الكتاب المرسل من وزارة الحربية إلى وزارة المالية في ٧ من فبراير سنة ١٩٥١ أن وزارة الحربية قد لاحظت قيام حركة تصدير كبيرة

تتناول السيارات وقطع الغيار وأن البلاد في مسير الحاجة إلى مثل هذه الأشياء إذا ما تطورت الحالة الدولية عما يفهم منه أن تصدير مثل هذه الأشياء في الحالة الراهنة ضار باقتصاديات البلاد الأمر الذي يجب على وزير المالية حظه .

د ومن حيث إن البضائع التي كان يريد المدعى تصديرها تكون من ثمانية عشرة سيارة ومائة وخمسين ألف جوالا من الجوت المستعمل وهذه الأشياء واردة في جدول البضائع المحظور تصديرها على ما سلف بيانه ومن ثم يكون القرار المطعون فيه بعدم السماح للمدعى بتصدير بضاعته سائلة الذكراً قد قام على مبررات تفرضها المصلحة العامة وجاء مطابقاً لحكم القانون وعلى مقتضى ذلك تكون دعوى المدعى غير قائمة على أساس سليم متعيناً رفضها .

(القضية رقم ١٠٧٢ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء التجاري

٨٧٧

محكمة استئناف المنصورة

٧ مارس سنة ١٩٥٥

ضرائب . إيقاف الدعوى لصلح . التمسيل في
المعاهد المنصوص عليه في المادة ٢٩٢ مرافعات . غير
لازم .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان القانون رقم ٦٩٠ لسنة
١٩٥٤ صدر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ إلا أنه
أريد به إقرار مفعول القرار الوزاري الصادر
في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ وتنظيم إجراءاته
وإيضاح الغرض الذي انشئت من أجله لجنة
التصالح .

٢ — إن اتفاق الخصوم على إيقاف الدعوى
لأن المسألتين لجأ إلى لجنة التصالح — يكون
الوقف — لا يقصد منه ترك الخصومة فترة من
الزمن عما نصت عليه المادة ٢٩٢ مرافعات وإنما
كان الغرض منه انتظار نتيجة الفصل في طلب
التصالح ولذلك لا محل لتطبيق المادة ٢٩٢ مرافعات
التي وضعت لحالات أخرى تختلف عن السبب
الذي أوقفت من أجله هذه الدعوى .

المحكم

« حيث إنه بصحيفة معلنة في ٤ ديسمبر
سنة ١٩٥٤ أعانت مصلحة الضرائب المستأنف

بالحضور بجماعة ١٤ فبراير سنة ١٩٥٥ للمع
الحكم في استئنافه باعتباره تاركاً له طبقاً للمادة
٢٩٢ مرافعات وذكرت في الصحيفة أنه مضت
مدة ستة أشهر من تاريخ وقف الاستئناف بجماعة
١٧ مايو سنة ١٩٥٤ دون أن يعجله المستأنف
في الثمانية الأيام التالية لنهاية هذه المدة .

« وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر
جلسة ١٧ مايو سنة ١٩٥٤ أنه أنبت فيه أن
الحاضر عن المستأنف قرر أنه قدم طلب صلح
إلى لجنة التصالح وبلى ذلك أن الطرفين طلبا
إيقاف الدعوى لمدة ستة شهور لهذا السبب
فقررت المحكمة وقف الدعوى لمدة ستة شهور
باتفاق الطرفين .

« وحيث أن لجنة التصالح التي ذكرت في
أقوال الحاضر عن المستأنف هي المشار إليها في
المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤
أنها لجنة صدر بتشكيلها قرار وزاري من وزارة
المالية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ وتلاها بعد
ذلك صدور القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤
بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ الذي نشر في
الجريدة الرسمية في اليوم التالي .

« وحيث إنه ورد في نصوص هذا القانون
ومذكرته الإيضاحية أن غرض المشرع هو
تسوية النزاع بين الممولين ومصلحة الضرائب
بإعادة النظر في الربط وأنه متى تم الاتفاق بينهما
بحرر محضر بذلك يكون بمثابة سند رسمي وتخطر

به المحكمة المعروض أمامها النزاع ويترتب على هذا الاخطار اعتبار الدعوى منتهية بحكم القانون وإذا لم تسفر إجراءات إعادة النظر عن نتيجة تخطر المصلحة المحكمة المعروضة أمامها الدعوى لتستأنف نظرها بالحالة التي كانت عليها قبل وقفها وإذا مضت سنة من تاريخ وقف الدعوى دون أن تلقى المحكمة من مصلحة الضرائب اخطاراً بما أشير إليه آنفاً فتعود الدعوى بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف .

« وحيث إنه وإن كان القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ صدر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ إلا أنه أريد به إقرار مفعول القرار الوزاري الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ وتنظيم إجراءاته وإيضاح الغرض الذي أنشئت من أجله تلك اللجنة .

« وحيث أنه بناء على ذلك وعلى ما هو

واضح بمحضر الجلسة على لسان الطرفين أنهما اتفقا على إيقاف الدعوى لأن المستأنف لجأ إلى لجنة التصالح - يكون الوقف - لا يقصد منه ترك الخصومة فترة من الزمن مما نصت عليه المادة ٢٩٢ مرافعات وإنما كان الغرض منه انتظار نتيجة الفصل في طلب التصالح . وعلى ذلك لا محل لتطبيق المادة ٢٩٢ مرافعات التي وضعت لحالات أخرى تختلف عن السبب الذي أوقفت من أجله هذه الدعوى .

« وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون الدفع الذي تقدمت به مصلحة الضرائب في غير محله ويتعين رفضه مع تحديد جلسة انظر الموضوع .»

(قضية بنايوتي لفاريس ضد مصلحة الضرائب رقم ٩٤ سنة ٢ قرأته وعضوية السادة الاساتذة محمد رضوان حجازي وعبد الحميد متولي وعبد الستار خليفة المستشارين وحضور السيد الأستاذ فؤاد شحاته وكيل النيابة) .

قضاء الأحوال الشخصية

٨٧٨

محكمة استئناف أسيوط

٦ فبراير سنة ١٩٥٥

رسوم . معارضة في أمر التندير . جواز استئناف
الحكم الصادر في المعارضة .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كانت المادة ١٣ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالرسوم أمام المحاكم الجسدية تقضى بتقدير الرسوم بأمر يصدر من رئيس الجلسة بناء على طلب قلم الكتاب ويعان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم كما أن المادة ١٤ مرافعات أجازت لدى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة دون أن تشير إلى استئناف الحكم الصادر في المعارضة ، إلا أنه من القواعد المقررة أنه لا تحريم بلا نص وأنه ما دام القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ لم ينهي على عدم جواز الاستئناف فإنه في هذه الحالة يجب الرجوع إلى القواعد العامة في قانون المرافعات . كما أنه بالرجوع إلى المناقشات البرلمانية الخاصة بقانون الرسوم أمام المحاكم الجسدية يتضح بجلاء أن المشرع أجاز الاستئناف . فقد كانت المادة ١٥ في المشروع تنص في فقرتها الأخيرة على أن يكون القرار الصادر في المعارضة في أمر التندير غير قابل لأي

طعن (والفقرة الأخيرة هي المادة ١٦ من مشروع الحكومة) وبعد مناقشات دارت بمجلس النواب في خصوص هذه المادة رؤى حذف هذه الفقرة الأخيرة وهي : ويكون القرار الصادر فيه غير قابل لأي طعن ، وذلك أسوة بالتعديل الذي أجري في المادة المقابلة لها الخاصة بالمعارضة في أمر تقدير الرسوم أمام المحاكم الأهلية والشرعية حتى يكون التشريع منسقا . ووافق المجلس على ذلك بعد أن تليت المادة بعد التعديل وهي تنص على أنه ويجوز لدى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة . وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في الثانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر . ويحدد له المحضر في الإعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذي تنظر فيه المعارضة ... الخ (تراجع مضبطة مجلس النواب لدور الانعقاد العادي الثالث المجلد الأول ٩٤٢ - ١٩٤٤ ص ١٩٥ وما بعدها) .

٢ - لما كانت المادة التي صدرت في خصوصها قائمتا الرسوم مادة أحوال شخصية (طلب حجر) والحكم الصادر فيها قابل للاستئناف وميعاده عملا بنص المادة ٨٧٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ باضافة كتاب رابع إلى قانون

الثاني — أن تقدير قلم الكتاب للرسم المطلوب مبالغ فيه .

وبتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٥٤ قضت محكمة أول درجة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد القرار المعارض فيه وانزام المعارضة بالمصاريف .

استأنفت السيدة حليلة هذا الحكم وطلبت الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الصادر من محكمة اسوان الكلية والغاء قائمتي الرسوم وانزام قلم الكتاب بمصاريف الدرجتين واتعاب المحاماة واقامت استئنافا على أسباب حاصلها :

١ — ان المحضر المحرر بمعرفة معاوني الإدارة بمركز اسنا وادفو لا يعتبر دليلا كافيا على بملكات المطلوب الحجر عليه إذ أنه فضلا عن أنه صدر بناء على معلومات رجال الإدارة المحليين الذين لا يعلنون بملكات المطلوب الحجر عليه فانه شمل بملكات المورث الاصلى الذى يرث فيه المطلوب الحجر عليه بحق السادس فقط . كما اضيفت إليه عقارات أخرى غير مملوكة للمورث أو المطلوب الحجر عليه . وان المستأنفة على استعداد لتقديم محضر مجرد تركة المورث الاصلى .

٢ — انها طلبت من محكمة أول درجة إعادة حصر بملكات المطلوب الحجر عليه لتحقيق صحة دفاعها ولم تجبها المحكمة إلى هذا الطلب .

ومن حيث إنه بجلسة ١١/٧/١٩٥٤ دفع الحاضر عن ذلك الكتاب بعدم قبول الاستئناف شكلا . ذلك لأن المادة ١٤ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ لم تنص على الاستئناف في خصوص أوامر الرسوم وأنه لذلك يجب الرجوع إلى قانون المرافعات . كما دفع بطلان الاستئناف

المرافعات المدنية والتجارية هو خمسة عشر يوما من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضوريا . ولما كانت المنازعة في مقدار المصروفات المستحقة تتبع الدعوى إذ الفرع يتبع الأصل فان الاستئناف في هذه الحالة يكون جائزا .

المحكمة

ومن حيث ان الوقائع تحصل في أن المستأنفة كانت قد تقدمت إلى نيابة ادفو بتاريخ ١ مارس سنة ١٩٥٠ بطلب توقيع الحجر على أخيها محمود عبد الجليل السكرم فرضت النيابة الطلب على محكمة ادفو الحسنية التي قضت في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ بإحالة الدعوى إلى محكمة اسوان الكلية للاحوال الشخصية لاختصاصها وكانت المستأنفة أثناء تحقيق طلب الحجر قررت بتنازلهما عنه وطلبت اثبات هذا التنازل . وبتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ قضت محكمة اسوان برفض طلب الحجر . والزمت الطالبة (المستأنفة) بالمصاريف . قام قلم الكتاب بتقدير الرسم المستحق على الطلب فبلغ ٢٣ ج و ٨٥٠ م خصم منه مبلغ ٣ ج كانت اودعته المستأنفة امانة على ذمة الطلب واستصدر بالمبلغ الباقي وقدره ٢٠ ج و ٨٥٠ م قائمتي رسوم رقم ٧ سنة ١٩٥٣ بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ورقم ٤ سنة ١٩٥٤ بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٤ واعلنهما للمستأنفة فعارضت في القائمتين وبنت معارضتها على أمرين :

الأول — انها فقيرة وعاجزة عن دفع الرسم المطلوب ويحق لها طلب إعفائها منه طبقا لنص المادتين ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ .

لعدم رفعه بالطريق المنصوص عليه في القانون
٢٦٤ سنة ١٩٥٣ .

وبجلسة ١٩٥٥/١/٩ دفعت النيابة ببطلان
الاستئناف لعدم رفعه طبقاً لما تنص عليه
المادة ٨٧٧ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١
وهو وجوب رفع الدعوى بقرار في قلم
كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون
فيه — كما أن المعارضة الصادر في موضوعها
القرار استأنف رفعت بعريضة ولم ترفع
بقرار في قلم الكتاب كما ينص على ذلك قانون
الرسوم رقم ١ لسنة ١٩٤٨ .

ومن حيث إن الحاضر عن قلم الكتاب
قدم مذكرة دفع فيها بعدم جواز الاستئناف
استناداً إلى أن المادة ١٤ من القانون رقم ١
لسنة ١٩٤٨ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الحسبية
نصت على جواز المعارضة في الأمر الذي يصدر
من رئيس الجلسة بتقدير الرسوم دون أن تذكر
شيئاً عن استئناف الحكم الذي يصدر في هذه
المعارضة . وأنه إذا كان الأمر كذلك فإنه
لا يكون جائزاً استئناف الحكم الذي يصدر في
هذه المعارضة لسكوت النص على من أجازته .
كما أنه لا يصح الرجوع إلى القواعد العامة في
قانون المرافعات أو قواعد المرافعات الخاصة
بالمواد الحسبية المنصوص عليها في الكتاب
الرابع من قانون المرافعات ذلك لأن قواعد
قانون المرافعات العام بشأن الاستئناف جعلت
الاستئناف منوطاً بالنصاب الابتدائي والنهائي
للمحاكم وإذا كانت الأحكام الصادرة في
المرافعات في قوائم الرسوم لا يجوز أن تنقيد
بهذا النصاب لأنها حتى للخزانة العامة ولا ترتبط
بقية الدعوى باعتبار أن قلم الكتاب ليس

خصماً فيها فإن معنى ذلك أن استئنافها يكون
استثناء من الأصل العام ولا يكون إلا بنص
صريح كنص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية التي
أوردت نصاً خاصاً باستئناف هذه الأحكام
عموماً . ومهما كانت قيمة الرسوم المستحقة
أو قيمة الدعوى . وفي جميع الأحوال في
طرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم لا من
تاريخ إعلانه كما يقضي بذلك القواعد بالنسبة
لاستئناف الأحكام في المواد التي تنظر على وجه
السرعة — أما وقد سكوت قانون الرسوم أمام
المحاكم الحسبية عن إيراد مثل هذا النص فإن
استئناف الأحكام الصادرة في المعارضات في
قوائم الرسوم هذه غير جائز وأنه لا وجد لتطبيق
قواعد المرافعات الخاصة بالمحاكم الحسبية
والمنصوص عليها في الكتاب الرابع على
خصوصية الدعوى سواء بالنسبة لجواز
الاستئناف أو بالنسبة لميعاده وطريقة رفعه
لنفس العلة التي سبق بيانها ولأن هذه القواعد
خاصة بالطلبات الموضوعية التي تقدم إلى
المحاكم الحسبية .

ثم أضاف الحاضر عن قلم الكتاب بالمذكرة
أنه لو سلم جدلاً بانطباق هذه القواعد على واقعة
الدعوى فإن الاستئناف يكون غير جائز أيضاً
طبقاً لنص المادة ٨٧٢ الواردة في الكتاب
الرابع والتي تنص بأن القرار الصادر في التظلم من
الأوامر على العرايض الصادرة من غرفة المشورة
يكون نهائياً وغير قابل للطعن ولا شك أن قائمة
الرسوم ما هي إلا أمر على عريضة .

ومن حيث إن الحاضر عن المستأنفة طلب
بالمذكرة المؤرخة ١٩٥٥/١/٨ رفض هذا الدفع

الرسوم بأمر يصدر من رئيس الجلسة بناء على طلب قلم الكتاب ويعلم هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم كما أن المادة ١٤ مرافعات اجازت لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة دون أن تشير إلى استئناف الحكم الصادر في المعارضة إلا أنه من القواعد المقررة أنه لا تحريم بلا نص وأنه مادام القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ لم ينص على عدم جواز الاستئناف فإنه في هذه الحالة يجب الرجوع إلى القواعد العامة في قانون المرافعات، كما أنه بالرجوع إلى المناقشات البرلمانية الخاصة بقانون الرسوم أمام المحاكم الحسبية يتضح بجلاء أن المشرع اجاز الاستئناف. فقد كانت المادة ١٥ من المشروع تنص في فقرتها الأخيرة على أن يكون القرار الصادر في المعارضة في أمر التقدير غير قابل لأي طعن (والفقرة الأخيرة هي المادة ١٦ من مشروع الحكومة) وبعد مناقشات دارت بمجلس النواب في خصوص هذه المادة رأى حذف هذه الفقرة الأخيرة وهي: «ويكون القرار الصادر فيه غير قابل لأي طعن» وذلك أسوة بالتعديل الذي أجرى في المواد المقابلة لها الخاصة بالمعارضة في أمر تقدير الرسوم أمام المحاكم الأهلية والشرعية حتى يكون التشريع منسقا. ووافق المجلس على ذلك بعد أن تليت المادة بعد التعديل وهي تنص على أنه يجوز لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة. وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر. ويحدد له المحضر الاعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذي

لأن نص المادة ١٤ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ هو نص خاص وعند سكوت المشرع يجب الرجوع إلى القواعد العامة في قانون المرافعات وهذه تميز الاستئناف لأن طلب الرسم طلب تبعي للدعوى. وما دام موضوع الدعوى قابلا للاستئناف فالطلب التبعي يجوز استئنافه أيضاً. وأشار إلى حكم النقض في الطعن رقم ٣٥ سنة ١٨٨٠ في المنشور بمجموعة أحكام النقض السنة الأولى ص ٨٢. وقد اتفق قلم قضايا الحكومة في منشوراته إلى أقلام كتاب المحاكم الحسبية بجواز الاستئناف وليس أدل على هذا من خطاب كبير كتاب محكمة استئناف أسيوط إلى قلم كتاب محكمة أسوان والذي يطلب فيه بياناً عن عدم رفع الاستئناف في القضية الحالية بتقرير في قلم الكتاب. وأنه يفهم من هذا الخطاب أن الاستئناف جائز وإن ما يأخذه قلم الكتاب على الموظف المختص هو أنه كان يجب أن يكون الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب لا بعريضة استئناف.

ورد على الدفع بعدم قبول الاستئناف لعدم رفعه طبقاً لنص المادة ٨٧٧ من القانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بأن هذه المادة لم ترتب بطلاناً على مخالفة هذا النص. وأنه لا بطلان بغير نص. وأخيراً فإنه لا محل لما جاء بمذكرة الحاضر عن قلم الكتاب من أن تقدير الرسوم هو أمر على عريضة تنطبق عليه المادة ٨٧٢ إذ أنها تقدر طبقاً لنص المادة ٣٦٢ مرافعات.

ومن حيث إنه عن الدفع بعدم جواز الاستئناف فإنه مرود ذلك إنه وإن كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاصة بالرسوم أمام المحاكم الحسبية تقضى بتقدير

تنظر فيه المعارضة ... الخ (تراجع مضبطة مجلس النواب لدور الانعقاد الأول العادي الثالث المجلد الأول ٩٤٣ - ١٩٤٤ ص ١٩٥ وما بعدها).
 « ومن حيث إنه متى كان الأمر كذلك .
 ولما كانت المادة التي صدرت في خصوصها قائمتا الرسوم مادة أحوال شخصية (طلب حجر)
 والحكم الصادر فيها قابل للاستئناف وميعاده عملا بنص المادة ٨٧٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية هو خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً . ولما كانت المنازعة في مقدار المصروفات المستحقة تتبع الدعوى إذ الفرع يتبع الأصل فإن الاستئناف في هذه الحالة يكون جائزاً .

« ومن حيث إن الحكم في المعارضة في أمر التقدير قد صدر بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢١ وقامت المستأنفة باستئناف هذا الحكم بعريضة المقدمة لقلم كتاب محكمة أسوان للأحوال الشخصية في ١٩٥٤/٥/٣ كما يستفاد ذلك من سداد رسم الاستئناف في اليوم المذكور فيكون الاستئناف قد رفع في الميعاد المقرر المنصوص عنه بالمادة ٨٧٥ سالفه الذكر ، أما كون الاستئناف لم يرفع بتقرير لقلم الكتاب عملاً لنص المادة ٨٧٧ مرافعات فإنه لا يوجب بطلان الاستئناف لعدم النص على البطلان في هذه الحالة ولا بطلان بلا نص بعكس الحال المنصوص عليها في المادة ٤٠٥ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ فقد نص صراحة في فقرتها الأخيرة على بطلان الاستئناف في حال عدم حصوله وفقاً لما تقرر بتلك المادة .

« ومن حيث إنه عن القول بانطباق نص

المادة ٨٧٢ التي تنص على رفع التظلم من الأوامر على عرائض إلى المحكمة منعقدة بهيئة غرفة مشورة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٦٩ ويكون قرارها نهائياً فردود إذ أن هذه المادة خاصة بالتظلم من الأوامر على العرائض المتعلقة بالطلبات الموضوعية لا بأوامر تقدير الرسوم فهي خارجة عن نطاق تطبيق هذه المادة . ويكون التظلم منها بالمعارضة في التقدير طبقاً لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ .
 « وحيث إنه في خصوص ما أشارته النيابة بجلسته ١٩٥٥/١/٩ من بطلان المعارضة التي رفعت أمام محكمة أول درجة لأنها لم ترفع طبقاً لما نصت عليه المادة ١٤ من لائحة الرسوم أي بتقرير بل بعريضة بقلم الكتاب فإنه مردود .

أولاً - بأن المادة المذكورة لم ترتب البطلان على مخالفة ذلك .

وثانياً - لأن المحكمة سبق أن قضت في المعارضة بقبولها شكلاً .

« ومن حيث إنه لعل ما تقدم يتعين رفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبجواز الاستئناف ورفض الدفع بعدم قبول الاستئناف وبقبوله شكلاً .

« ومن حيث إنه عن الموضوع فإن الحاضر عن المستأنفة أضاف في المذكرة المقدمة بدفاعها فضلاً عما ورد في أسباب الاستئناف أن المستأنفة سبق أن تنازلت عن طلب الحجر قبل أن تبدأ النيابة الحسنية في التحقيق فيه بل أكثر من هذا أنها سئلت بتاريخ ١٩٥١/٢/٢١ في النيابة فقررت أنها تنازلت عن طلب الحجر لعدم صحته . فإذا سارت النيابة بعد هذا في إجراءات طلب

الحجر وقدمته للمحكمة للفصل فيه فإن المستأنفة لا تكون مسئولة عن ذلك .

« ومن حيث إن المستأنف عليه طلب رفض الاستئناف موضوعاً استناداً إلى أن تقدير الرسوم في محله للأسباب التي أوردها بالمذكرة المقدمة منه .

« ومن حيث إنه بالنسبة لما أشارته المستأنفة من أنها غير مسئولة عن مصروفات الدعوى لأنها سبق أن تنازلت عن طلب الحجر قبل تقديمه للمحكمة فإنه مردود بأن هذا يعتبر منازعة في أساس الالتزام بالمصروفات. وقد قبلت المستأنفة الحكم ولم تستأنفه في خصوص إلزامها بمصروفات الطلب .

« ومن حيث إنه عن المنازعة في التقدير وأن المستأنفة تدعى أن ما حصر من ممتلكات

المطلوب الحجر عليه يزيد عما يملكه فعلاً إذ أنه شمل ممتلكات المورث الأصلي الذي يرث فيه المطلوب الحجر عليه بحق السدس فقط كما أنه أضيفت إليه عقارات أخرى غير مملوكة للمورث أو المطلوب الحجر عليه .

« ومن حيث إنه تحقيقاً لدفاع المستأنفة واجابة لطلبها حصر أموال وممتلكات المطلوب الحجر عليه تمهيداً لتقدير الرسوم المستحقة عليها على الوجه الصحيح ترى المحكمة ندب مكتب خبراء وزارة العدل لاداء المأمورية الميدنة بمنطوق هذا الحكم .

(استئناف حليلة عبد الجليل الكرم ضد فلم كتاب نيابة أسوان الكلية للأحوال الشخصية رقم ١١ سنة ١٩٥٤ أحوال شخصية رئاسة وعضوية السادة الأساتذة راجب محمد دويدار رئيس المحكمة وعبد الحميد ذود واميل عياد المستشارين وحضور السيد الأستاذ حامد مصطفى بسيوني وكيل النيابة) .

قضاء المحاكم الكلية

قضاء الاجارات

٨٧٩

محكمة طنطا الابتدائية

١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

إخلاء ضرورة • مسئولية المالك من شغل المين
بعد ذلك • مسئولية تقصيرية •

المبادئ القانونية

١ — ان المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تجيز للمستأجر حق مطالبة المؤجر الذي لم يشغل المكان في ميعاد شهر من تاريخ الاخلاء أو لم يستمر شاغلا له مدة سنة على الأقل بالتعويض إنما تقوم على أساس من المسئولية التقصيرية التي يتمثل فيها ركن الخطأ في التعسف في استعمال الحق المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون المدني الجديد .

٢ — إن ركن الخطأ في هذه المسئولية التقصيرية يتمثل في إساءة استعمال الحق وذلك بإبتغاء المؤجر تحقيق مصلحة قليلة الأهمية لا تتناسب مع ما يصيب المستأجر من ضرر بسبب الاخلاء ذلك الأمر المنطبق على الفقرة (ب) من المادة الرابعة من القانون المدني .

٣ — انه في نطاق هذه المسئولية

التقصيرية يسأل الشخص عن الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع .

المحكمة

د من حيث إنه تبيانا لهذه الدعوى قرر المدعى في صحيفة وفي المذكرات المقدمة منه أن محجوره عبد الله إبراهيم راضى كان يسكن بالشقة الشرقية القبلية في الدور الأرضي من المنزل الذي يملكه المدعى عليه والمبين بصحيفة الدعوى بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٣ يولييه سنة ١٩٤٥ إلا أن المدعى عليه رفع الدعوى رقم ٤٣٩/٧٥٥ سنة ١٩٥٢ مدنى كلى طنطا أمام محكمة طنطا الكلية طالبا الحكم بإخلاء الشقة التي يسكنها محجوره ومؤسسا هذه الدعوى على حالة الضرورة التي تقتضى الاخلاء تلك الضرورة التي تقتضى السكن في دور أرضي والتي تتمثل في مرضه بمرض عرق النساء ومرض ابنته بمرض القلب مما لا يمكن معهما له ولا بنته الصعود إلى الدور الثالث الذي يسكنانه لما في ذلك من الخطر على حياة ابنته ومن تزايد الألم وتراخي الشفاء بالنسبة له وقد أجابته المحكمة إلى طلبه بحكمها الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بانية قضاءها على ما ثبت لديها من ضرورة مسوغة للاخلاء إلا أن المدعى عليه بدلا من شغله الشقة التي اخلاها محجور المدعى عهد إلى تحويلها إلى حوانيت أربع قاصدا بذلك الاستغلال الذي يدر عليه اضعاف القيمة

الإيجارية التي كانت تؤجر بها ولما كان فيما فعله المدعى عليه مجافاة لنصوص القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ تنص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أنه : « إذا كان المؤجر لغير عذر مقبول لم يشغل المكان في ميعاد شهر من تاريخ الإخلاء أو لم يستمر شاغلا له مدة سنة على الأقل جاز للمستأجر أن يطالبه بجميع التعويضات الناشئة عن الإخلاء كما يجوز له شغل المكان من جديد » . ويرى المدعى أن عدم شغل المدعى للسكن الذي إخلاءه وتحويله إلى حوانيت يجعل له حقا في المطالبة بالتعويض ومن ثم فقد رفع هذه الدعوى طالبا الحكم بالطلبات المنوّه عنها سابقا طبقا للبادة الثالثة منه لا بقتنائها على نص من نصوصه .

« ومن حيث إن المدعى عليه دفع الدعوى بأنه بعد صدور حكم الإخلاء قبلت زوجة محجور المدعى طواعية إخلاء المسكن وبعد الإخلاء وجدت في موقف لا تستطيع معه العودة إلى المسكن الذي أخلته وذلك أن حكم الإخلاء صدر بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٧ فلم يسع المدعى عليه إلى تنفيذه فوراً بل ظل متربصاً حتى ١٩٥٢/١٢/٢٥ حيث صدر حكم محكمة الجنايات قاضياً بسجن محجور المدعى خمس سنوات لارتكابه جريمة خطف ، وغداة صدور هذا الحكم سعت الزوجة إلى المدعى عليه فدفعت إليه ما يستحقه من أجره متأخرة وأتعاب محاماة وأمانة الطبيب الشرعي التي اقتضتها دعوى الإخلاء ثم أخلت المسكن من تلقاء نفسها لأنها بعد صدور الحكم وسجن زوجها لم ترق لها الإقامة في طنطا فحوت أولادها من مدارس طنطا إلى مدارس أخرى ببلدتها بني سويف وكان

ذلك في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالنسبة لأحد الأبناء ، ١٩٥٣/١/٣ بالنسبة للابن الثاني . كل ذلك يرى معه المدعى عليه أن زوجة محجور المدعى بعد سجنه لم تكن تستطيع العودة إلى المسكن المحكوم بإخلائه بل أنها أخلته من تلقاء نفسها وباختيارها لأن ظروفها التي وجدت فيها جعلتها تفضل الإقامة في بني سويف ومن ثم فلا حق للمدعى في المطالبة بالتعويض إذ مادام من مصلحتهم الإقامة في بني سويف طبقاً للظروف الجديدة التي وجدت فيها عائلة المحجور عليه بعد سجنه فلم يترتب ضرر عن هذا الإخلاء . على أن المدعى عليه يضيف إلى ذلك أنه ظل شاغلا للمسكن الذي حكم بإخلائه من تاريخ الإخلاء حتى ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٣ حيث تزوجت كريمة وتقلت إلى بيت الزوجية بدمهور بما وجد معه المدعى أن المسكن يزيد على حاجته لاتساعه . فرأى أن يحول بعضه إلى حوانيت والبعض الآخر إلى مسكن كامل وظل يقيم به حتى الآن .

« ومن حيث إن المدعى رد على دفاع المدعى عليه بأنه ليس بصحيح أن زوجة محجور المدعى أخلت المسكن المحكوم بإخلائه طواعية واختياراً بل أنها أكرهت على هذا الإخلاء لوجود حكم الإخلاء مسلطاً عليها وقد اضطرت إلى تأجير مسكن مؤقت غير مناسب حتى لا يفجئها المدعى عليه بتنفيذ الحكم وأنه كان يهملها أن تبقى بطنطا بالقرب من زوجها المسجون لزيارته ومواساته إلا أنه أمام صدور حكم الإخلاء وعدم وجود مسكن مناسب اضطرت إلى تحويل ابنائها إلى مدارس

الثالثة وهو ما اتخذ المدعى أساسا لدعواه على أنه إذا كان المؤجر لغير عذر مقبول لم يشغل المكان في ميعاد شهر من تاريخ الإخلاء أو لم يستمر شاغلا له مدة سنة على الأقل جاز للمستأجر أن يطالبه بجميع التعويضات الناشئة عن الإخلاء .

« ومن حيث إنه بتفحص هذا النص ترى المحكمة أن التعويض المطالب به في الحالة التي اشتمل عليها إنما تقوم على أساس من المسؤولية التقصيرية تلك المسؤولية التي يتمثل فيها ركن الخطأ في التعسف في استعمال الحق المنصوص عليه في المادة ٤ من القانون المدني الجديد وآية ذلك أن عقود الإيجار قد اعتمدت قانونا بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ذلك القانون الذي ارتأى بالرغم من هذا الامتداد القانوني أن ينص على بعض الحالات التي بها ينهى عقد الإيجار ومنها حالة الضرورة . فإذا ما قامت حالة الضرورة انهى عقد الإيجار وترتب الحكم بالإخلاء وإذا ما اقتضى القانون تعويضا عن عدم شغل المكان بعد الحكم بالإخلاء فلا شك أن أساس هذا التعويض يقوم على أساس من المسؤولية التقصيرية إذ العقد قد انتهى ومن ثم فلا مجال للمسؤولية العقدية .

« ومن حيث إنه في دائرة هذه المسؤولية وفي نطاق هذا النص يكون ركن الخطأ متمثلا في التعسف في استعمال الحق ذلك أن المؤجر إذ يطلب الإخلاء لوجود حالة ضرورة لديه تنضي شغله المكان المؤجر ثم لا يشغله بعد الإخلاء وينتجى باستعماله استغلالا غير شغل المكان يكون قد أساء استعمال حقه الذي خوله القانون وذلك بابتغاء تحقيق مصلحة قليلة الأهمية لا تناسب

ببني سويف الإقامة وانها كانت تتردد على طنطا لزيارة زوجها المسجون مما كلفها مصاريف باهظة كما أنه ليس بصحيح أن المدعى عليه شغل المسكن المحكوم باخلائه حتى تزوجت كريمة في ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٣ بل أنه لم يشغل هذا المسكن إطلاقا وحوله إلى حوانيت بغية الاستغلال والسكسب المادي بعد أن امتنع بحجور المدعى عن زيادة الأجرة أو دفع مبلغ مناسب له .

« ومن حيث إنه إذا استمرار النزاع بين طرفي الخصومة حول شغل المدعى عليه للمسكن المحكوم باخلائه إذ بينا المدعى عليه يقرر شغله له إذ بالمدعى ينفي ذلك ويضر على طلب التعويض مما لم تجد معه هذه المحكمة مندوحة من إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى عليه بكافة طرق الإثبات أنه شغل المسكن في ميعاد شهر من ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأنه ظل شاغلا له مدة سنة على الأقل وليبرر بعذر مقبول تحويل المسكن إلى حوانيت على أن ينفي المدعى وليثبت قيمة التعويض المطلوب .

« ومن حيث إنه قبل تطبيق حكم القانون على وقائع هذه الدعوى يتعين على المحكمة البحث في الأساس القانوني الذي استند إليه المدعى في رفع دعواه وهل هي تقوم على أساس من المسؤولية التعاقدية أو المسؤولية التقصيرية وذلك لما بين المسئوليتين من اختلاف في التعويض إذ بينا في الأولى يسأل الشخص عن الضرر المباشر المتوقع إذ في الثانية يسأل عن الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع .

« ومن حيث إن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ نص في الفقرة الخامسة من المادة

حيث سكن هو به كما أضاف أنه تردد عليه بعد ذلك خمس أو ست مرات في المسكن بالدور الأرضي ولكنه لاحظ في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٣ أن حول بعض المسكن الأرضي إلى حوانيت نظراً لاتساعها ولما سئل عن شغل المسكن - مسكن المدعى عليه بالدور الثالث - أجاب بأن عائلته هي التي تشغلها .

ومن حيث إن شهادة ثانيهما تحصل في أنه بحكم مهنته يتردد على المدعى عليه لخلق شعره وفي ٩ يناير سنة ١٩٥٣ توجه إلى مسكنه بالدور الثالث لهذا الغرض فقالت خادمتها إنه يسكن بالدور الأرضي وظل بعد ذلك يتردد عليه أسبوعياً لخلق شعره في المسكن بالدور الأرضي ولاحظ في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٣ أنه حول بعض المسكن إلى حوانيت ولما سئل عن وصف المسكن الأرضي الذي يتردد عليه قرراً أنه لا يعرف غير الحجرة التي يخلق فيها للمدعى عليه ولما سئل عن يسكن بالدور الثالث قرر أنه لا يعرف .

ومن حيث إنه عن شهادة الشاهد الأول فلا تنزلها المحكمة منزلة الشهادة التي يوثق فيها ذلك أنها شهادة عامة ولم تنسم بالتفصيل والتحديد ما يسبغ عليها من الثقة ما يكفي للاقتناع بها فضلاً عن أن شهادته يبين منها أنه كان يتردد على المدعى عليه في هذا المسكن الأرضي تردداً لا يفهم منه أن المدعى عليه يقيم فيها إقامة ساكن شاغل لها على وجه الدوام والاستمرار بدليل أنه قرر أن عائلة المدعى عليه كانت حتى وقت تردده عليه في المسكن الساكن بالدور الأرضي تقيم بالدور الثالث ولا يعقل أن يسكن المدعى عليه وحده في الدور الأرضي وتسكن عائلته الدور الثالث بما يشعر بأن المدعى عليه لم يشغل هذا المسكن إشغالا

مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها ذلك الأمر المنطبق على الفقرة ب من المادة الرابعة من القانون المدني الجديد على أنه من المسلم به أن التصرف في استعمال الحق يبقى داخلاً في نطاق المسؤولية التقصيرية حتى لو كان تصرفاً متصلاً بالتعاقد ومن ثم فلا يتغير الأساس القانوني للمسؤولية سواء كنا في نطاق عقد الإيجار أو خارج هذا العقد .

ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم إذا ما أراد المؤجر الذي حكم له بالإخلاء أن يتخلص من التعويض المطالب بموجب نص الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فيجب عليه أن يثبت أنه شغل المسكن في ميعاد شهر من تاريخ الإخلاء وأنه استمر شاغلاً له مدة سنة على الأقل أو أنه لم يستطع شغل المسكن في المدة المنوّه عنها بشرط أن يبدى عذراً مقبولاً .

ومن حيث إن المدعى في سبيل إثبات ذلك تنفيذاً للحكم التمهيدي الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٣ قد استشهد شاهدين هما الاستاذ منصور أحمد لطفي المدرس بالثانوي والسيد بيومي الحلاق .

ومن حيث إن شهادة أولها تحصل في أنه بحكم تردده على المدعى عليه لزيارته زاره في ٧ يناير سنة ١٩٥٣ في المسكن المحكوم بإخلائه بالدور الأرضي وكان قبل ذلك يزوره في مسكنه بالدور الثالث فلما سأله عن سبب هذا التغيير قرر له المدعى عليه أنه صدر له حكم بإخلاء المسكن الساكن بالدور الأرضي من ساكنه ونظراً للحكم على محجور المدعى بالسجن فلم ينفذ حكم الإخلاء ولكن زوجته قبلت إخلاء المسكن

ينبىء عن السكنى هذا فضلا عن أنه قرر أن المدعى عليه حول بعض المسكن الأرضى إلى حوانيت أربع في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

وحيث إنه عن شهادة الشاهدة الثانية فهى أيضا شهادة بجملة عامة لم تتميز بالتفصيل والجد التى يجعلها محل اقناع يدل على ذلك أنه سئل عن محتويات المسكن فلم يستطع ولما سئل عن يسكن الدور الثالث أجاب أنه لا يعرف هذا فضلا عن أنه قرر أن المدعى عليه حول بعض المسكن إلى حوانيت أربع في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

ومن حيث إن المدعى فى سبيل نفى اشغال المدعى عليه للسكن بعد الاخلاء قدم شهادة من مجلس طنطا البلدى ثابت بها أن المدعى عليه قدم طلبا لهندسة التنظيم فى ٢٨ يناير سنة ١٩٥٣ لتعديل مشتملات الجزء الشرقى من الدور الأرضى للملكة الكائن بشارع حسن بإسارضوان وهو المسكن المحكوم بإخلائه وقد تصرّح له بذلك بالرخصة رقم ١٨٧ بناء سنة ١٩٥٣/٥٢ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٥ كما قدم صورة من تحقيق الشكوى الادارية رقم ١٧٧١ لسنة ١٩٥٣ ادارى طنطا الذى عمل بناء على شكوى المدعى والتى خواها أن المدعى عليه يشغل المسكن المحكوم بإخلائه . وقد ثبت من المعاينة الأولى التى أجريت فى ١٩٥٣/١٠/٢٧ أن المسكن الأرضى حول إلى حوانيت أربع كما ثبت من المعاينة المؤرخة ١٩٥٣/١١/٢٨ أن بعض المسكن الأرضى حول إلى بعض حوانيت والبعض الآخر حول إلى حجرتين اتخذتا ملجأ للآيتام كما اتضح من تحريات ضابط البوليس الذى قام بالمعاينة ومن سؤاله للبواب وبعض الجيران أن المدعى عليه يسكن

بالدور الثالث وليس بالدور الأرضى كما قدم المدعى أيضا صورة من تحقيق الشكوى الادارية رقم ١٩٩٦ لسنة ١٩٥٣ ادارى طنطا وثابت من المعاينة التى أجراها الضابط المحقق أن بعض المسكن الأرضى حول إلى أربع حوانيت والبعض الآخر استعملت حجرتان ملجأ للآيتام ووجد به بعض الاطفال اليتامى وخادماتهم وراهبة ولما سئل الضابط الذى قام بالمعاينة المدعى عليه عن الحجرة التى يشغلها قرر أنها الحجرة الجنوبية الغربية ولما أراد معاينتها قرر له المدعى عليه أنها مغلقة ولما أفهمه أنه سيثبت ذلك الإغلاق بالمحضر فتحها بخلع رزتها ، فأتضح أن بها سريرا وبعض ملابس للراهبات وكتبا دينية ولم يوجد بالحجرة أى شىء من متعلقات الرجال ولما سأله الضابط الذى قام بالمعاينة عن ملابسه ولو جلباب النوم أخبره أن الملابس كلها أرسلت لغسلها وقد قرر له المدعى عليه أنه يقيم بهاتين الغرفتين مع عائلته .

ومن حيث إن الذى يخلص عما تقدم أن المدعى عليه عجز عن إثبات شغله المسكن المحكوم بإخلائه فى مدى شهر من تاريخ الاخلاء . كما عجز عن إثبات أنه ظل شاغلا له مدة سنة على الأقل من تاريخ الاخلاء وذلك لما سبق القول من أن شهادة شاهديه ليست جديرة بالاقناع للأسباب التى سبق ذكرها فإذا ما أضيف إلى ذلك أنه تناقض مع شاهده الأول إذ ينما قرر هذا الشاهد الاول أن عائلة المدعى عليه تقيم بالدور الثالث إذا بالمدعى عليه نفسه يقرر فى الشكوى الادارية رقم ١٩٩٦ لسنة ١٩٥٣ أن عائلته تقيم معه بالحجرتين الكائنتين بالدور الأرضى فضلا عن هذا التناقض فانه إذا أخذنا بأقوال هذا الشاهد

ولا يبرره السير الطبيعي للأمور لأن الزوجة لم تخل المسكن إلا بإشهار سيف حكم الاخلاء في وجهها ولقد كانت في غنى عن تحويل ابنائها إلى مدارس بنى سويف لو مد لها المؤجر في حبل إيجارها بأن لم يسيء استعمال حقه الذي خوله له القانون في الاخلاء وخاصة أنها كانت في حاجة إلى أن تكون بجوار زوجها ووالد ابنائها في محنته .

« ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن المدعى عليه بإساءة استعمال حقه في الاخلاء بغية الاستغلال والكسب المادي ضاربا صفحا كما يعيب محجور المدعى من ضرر بسبب الاخلاء وهو ضرر تتضام بجانبه المصلحة التي ابتغاها يكون قد استعمل حقا خوله له القانون استعمالا تعسفيا ومن ثم فقد خرج عن السلوك المألوف للرجل العادي وحق عليه الخطأ الذي يستأهل التضمن .

« وحيث أنه في سبيل تقدير التعويض وفي نطاق المسؤولية التقصيرية التي يسأل فيها المدعى عليه عن الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع وبناء على ذلك فإنه يجب أن يكون ملحوظا في تقدير التعويض دعوى الاخلاء التي رفعها المدعى عليه على محجور المدعى وما اقتضته هذه الدعوى من مصاريف سواء كانت رسوما قضائية أو تعاب محاماة وخبراء كما يجب أن يدخل في التعويض المصاريف التي اقتضت نقل أثاث المنزل وتحويل أبناء المحجور إلى مدارس بنى سويف وإقامة عائلته في بنى سويف واضطرارها إلى التردد على طنطا لزيارة زوجها هذا فضلا عن دعوى الاخلاء التي ظل سيفها مسلطا عليها زمنا طويلا في وقت اشتدت فيه أزمة المساكن كل ذلك ترى المحكمة أن تقدره بمبلغ مائة جنيه .

فليس من المعقول أن يسكن المدعى عليه بالدور الأرضي وتسكن عائلته بالدور الثالث لأن هذا الانفراد بالمساكن تأباه طبيعة الحياة العائلية وإذا ما أخذنا بأقوال المدعى عليه نجد أنها غير جدية بالتصديق لأنه لا يعقل أن من كان في مركزه الاجتماعي يسكن بعائلته في حجرتين داخليتين وهما الموقع والضيق بحيث لا يتناسبان مع من كان في مركزه ويجعل أقواله غير جدية بالتصديق .

« ومن حيث إن الذي يؤيد عدم شغل المدعى عليه للسكن المحكوم باخلائه أنه بادر بعد الاخلاء وبتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ بتقديم رخصة للتنظيم لتعديل مشتملات الجزء الشرقي من الدور الأرضي وهذا يفصح أيضا لفصاح أنه لم يكن يبتغي بالاخلاء اشغالا ولكنه يبتغي به استغلالا فإذا ما أضيف إلى ذلك أن الشكوتين الإداريتين أثبتتا تحول المسكن إلى حوانيت وملجأ للايتام وأن المدعى عليه لم يكن يشغل المسكن المحكوم باخلائه بل ما زال يسكن في الدور الثالث كل ذلك قاطع في الدلالة على أن المدعى عليه لم يشغل المسكن المحكوم باخلائه بل إنه حوله إلى حوانيت بغية الاستفادة المادية والاستغلال .

« ومن حيث إن المدعى عليه لم يستطع أن يبرر بعذر مقبول عدم شغله المسكن بعد الاخلاء وأما قوله إنه اضطر إلى تحويل بعضه إلى حوانيت بعد زواج كريمته في ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٣ فقول يدحضه تاريخ تقديم الرخصة بالتصريح بالتحويل في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٣ أما القول من جانبه بأن زوجة محجور المدعى هي التي أخلت المسكن اختيارا فقول لا تدل عليه الشواهد

تكون غير قابلة لأي طعن ومن ثم فهي أحكام
اتتهائية وتكون واجبة التنفيذ. فلماوجب للنص
عليه في الحكم .

(قضية الشيخ ابراهيم راضي بصفته ضد عبد الملك
أيوب رقم ١٢٢٧/١٩٨ سنة ١٩٥٣ كلل رئاسة
وعضوية السادة الاساتذة حافظ محمد بدوي وطاروق
سيف النهر وكال الشريفي القضاء) .

ومن حيث انه عن مصاريف الدعوى
فانه يحكم بها على الخصم المحكوم عليه فيها عملا
بنص المادة ٢٥٧ من قانون المرافعات ويتعين
لذلك إلزام المدعى عليه بها .

ومن حيث انه عن التنفيذ فان الأحكام التي
تصدر تطبيقا لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧

قضاء المحاكم السكينة

القضاء المدني

دون حاجة لاعذارهما لأن الدعوى بما يوجب
القانون الحكم فيها على وجه السرعة ومثل هذه
الأحكام لا تقبل الطعن فيها بطريق المعارضة
وفقا للمادتين ٥٤١ ، ٣٨٦ مرافعات .

وحيث إن الوقائع تحصل في أن المستأنف
أقام الدعوى الابتدائية ضد المستأنف عليهم
أمام محكمة ههنا الجزئية قيدت بحدودها
برقم ٣٥٣ سنة ١٩٥٤ طالبا الحكم بأحقية إلى
الجاموسة والجحش المحجوز عليهما بتاريخ
٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ والمحدد لبيعهما يوم
٤ أبريل سنة ١٩٥٤ وإلغاء الحجز الموقع
واعتباره كأن لم يكن مع إلزام المستأنف عليه
الأول الحاجز بالمصاريف ومقابل أتعاب
المحاماة . وقال في شرح دعواه إن المستأنف
عليه الأول يدين المستأنف عليه الثاني في مبلغ
فأوقع حجزا تنفيذيا بتاريخ ٢٨ فبراير
سنة ١٩٥٤ على جاموسة وجحش بين أوصافهما
بصحيفة الدعوى واستند في إثبات ملكيته
لما حجز على كافة الطرق القانونية بما فيها البيعة
والمستندات . ثم قدم بالجلسة ورقة مبايعة

٨٨٠

محكمة الزقازيق الابتدائية

١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤

حكم جزئي انتهائي . جواز استئنائه لتصور
الأسباب . المادتان ٣٤٩ ، ٣٩٦ مرافعات .

المبدأ القانوني

أسباب الحكم يجب أن تكون منصفة على
مقطع النزاع في القضية وأن يكون فيها ما يقطع
بأن المحكمة قد فحصت جميع الأدلة التي قدمت
إليها واستنفدت كل وسائلها للوصول إلى
الواقع . فإذا لم تكن كذلك بل كانت دائرة
حول نقطة غير جوهرية كان الحكم مشوبا
بالقصور في أسبابه يجعله جائز الاستئناف ولو
كان في حدود النصاب النهائي للقاضي الجزئي .

المحكمة

ومن حيث إن المستأنف عليهما الثاني
والثالث اعلنا قانونا ولم يحضرا ومن الجائز الحكم
في غيبتهما عملا بالمواد ٩٥ ، ٩٦ ، ١٦٠ مرافعات

مؤرخة ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٨ تتضمن
مشتري والد حسن السيد عجاج من سوق
كازوريا جاموسة سن ثلاث سنوات بمبلغ ٢٧ ج
وطلب المستأنف عليه الأول رفض الدعوى
وقدم محضر حجز . وبتاريخ ١٢ يونيه سنة
١٩٥٤ قضت محكمة أول درجة برفض دعوى
المدعى (المستأنف) مع إلزامه بالمصاريف
و ٢٠٠ قرشا مقابل أتعاب المحاماة و ٥٥ ج
غرامة للخزينة .

وحيث إنه بصحيفة معلقة في ١٢ يوليه
سنة ١٩٥٤ طعن المستأنف على هذا الحكم
بالاستئناف الحال طالبا سماح المستأنف عليهم
الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلا وفي
الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بأحقية
المستأنف إلى الجاموسة والجحش المحجوز
عليهما بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ وإلغاء
الحجز المتوقع عليهما واعتباره كأن لم يكن مع
إلزام المستأنف عليه الأول الحاجز بالمصاريف
والانعاب عن الدرجتين للأسباب التي أوردها
بصحيفة الاستئناف ومحصلها :

أولا — ان الحكم المستأنف صدر باطلا
إذ بنى على أن المحكمة سألت المسترد عن مكان
توقيع الحجز وأنه أجاب بأن الحجز توقع في
منزل المدين فاعتبرت المحكمة هذه الإجابة دالة
على عدم ملكيته للباشية المحجوز عليها مع أنه
لم يحضر بالجلسة ولم تصدر منه هذه الإجابة
ومحضر الجلسة يخالف ما جاء بالحكم لأن الثابت
به أن هذه الإجابة جاءت على لسان الحاجز
ومن ثم يكون الحكم باطلا وجائز استئنافه رغم
صدوره في حدود النصاب النهائي للمحكمة
الجزئية عملا بالمادد ٢٩٦ مراقعات .

ثانيا — أن ملكية المستأنف ثابتة من
ورقة رسمية صادرة من شركة الأسواق
وتتضمن مشتري والده للجاموسة المحجوز عليها
من سوق عموى وكان يتعين على محكمة أول
درجة ان لم تكن قد اقتنعت بصحة هذه الورقة
أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لإثبات الملكية
باليدنة وقد تمسك المستأنف بهذا الطلب في
صحيفة دعواه الابتدائية وبالجلسة .

وحيث إن المستأنف عليه الأول دفع
بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب قائلا
إن الدعوى قدرت بمبلغ ٤٦ ج وهو بما يدخل
في النصاب النهائي للقاضي الجزئي وفقا للمادة ٤٥
مراقعات .

وحيث إن محكمة أول درجة قضت
برفض دعوى المستأنف على أساس أن الثابت
من محضر الحجز أن المحضر أوقع الحجز في
الزراعة وخاطب المدين شخصا ولم يحصل أى
اعتراض منه على توقيع الحجز وأن المحكمة
سألت المدعى (المستأنف حاليا) عن مكان
توقيع الحجز فأجاب بأنه توقع في منزل المدين
وأنه لو كان مالكا حقيقة للباشية المحجوز عليها
للم بمكان وجودها .

وحيث إن الثابت من مراجعة محضر
جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٥٤ بمحكمة أول درجة
أن الحاجز شحانه السيد حسن هو الذى أجاب
على سؤال المحكمة بأن الحجز توقع في منزل
المدين ومن ثم يكون الثابت بالحكم مخالفا للثابت
بمحضر الجلسة .

وحيث إن استناد محكمة أول درجة على
أن المحضر الذى أوقع الحجز خاطب المدين
شخصيا ولم يحصل أى اعتراض منه على توقيع

الحجيز لا يؤدي بذاته إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وهو عدم أحقية المدعى في دعواه . ذلك لأن عدم اعتراض المدين على توقيع الحجيز لا يؤثر على حق المسترد لأنه من الغير الذين يجب ألا تضار حقوقهم بتصرفات المدين المحجوز ضده أو بما يدلى به من إقرارات قد تكون غير صحيحة .

د وحيث إن محكمة أول درجة أغفلت الرد على الورقة التي استند عليها المدعى (المستأنف) في إثبات ملكيته للجاموسة المحجوز عليها كما أغفلت الرد على طلب الإحالة إلى التحقيق الذي تمسك به المستأنف في صحيفة دعواه الابتدائية وبالجلسة ولم تبين في حكمها السبب الذي دعاها لاستبعاد هذه الورقة كدليل من أدلة الدعوى أو لاستبعاد طلب الإثبات بالبينة مما يجعل حكمها مشوباً بتقصير في أسبابه الواقعية يترتب عليه بطلانه فلا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه .

د وحيث إن قانون المرافعات أجاز في المادة ٣٩٦ منه استئناف الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية في حدود نصابها النهائي بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر على الحكم . وتعرضت المادة ٣٤٩ مرافعات إلى الحالات الموجبة للبطلان ومنها التقصير في أسباب الحكم الواقعية .

د وحيث إن الفقه والقضاء قد استقر على أن تسبب الحكم هو إيراد الحجج الواقعية والقانونية المبني هو عليها والنتيجة هي له . فالشارع بإيجابه تسبب الأحكام على هذا المعنى قد أراد أن يضمن عدم تحيز القضاة وشدة عنايتهم بتمحيص مزاعم الخصوم ووزن أدلتهم ودراسة جميع نقط النزاع الواقعية والقانونية

دراسة كافية تمكنهم من استخلاص الحجج التي يدنون عليها آراءهم حتى لا يصدر عن أحكامهم متأثرين بعاطفة عارضة أو شعور وقى وحتى ينزل قضاؤهم في قلوب الخصوم منزلة الاحترام والاطمئنان وحتى يتمكن هؤلاء الخصوم من مناقشة أسباب الأحكام عند التظلم منها إلى المحكمة العليا (يراجع كتاب النقض في المواد المدنية والتجارية للرحومين حامد فهمي ومحمد حامد فهمي ص ٤٢٢ وما بعدها) . وجاء في حكم لمحكمة العليا د أن الأحكام يجب طبعاً للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات (قديم) المقابلة للمادة ٣٤٩ (حديث) أن تكون مبنية على أسباب واضحة جلية كافية تحمل الدليل على أن القاضي بحث النزاع المطروح أمامه بحثاً دقيقاً وعلى أنه فيما قضى به كان مجرباً أحكام القانون . وجاء في حكم آخر لها د يجب أن تكون أسباب الحكم منصبة على مقطع النزاع في القضية وأن يكون فيها ما يبرهن بأن المحكمة قد فحصت جميع الأدلة التي قدمت إليها واستنفدت كل وسائلها للوصول إلى الواقع فإذا لم تكن كذلك بل كانت دائرة حول نقطة غير جوهرية كان الحكم قاصر الأسباب وتعين نقضه . (يراجع نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بمجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر الجزء الأول قاعدة رقم ١٤٢ ص ٢٥٩ ونقض ١٤ مايو سنة ١٩٣٦ المجموعة المذكورة الجزء الأول قاعدة رقم ٣٦٠ ص ١١٠٧) .

د وحيث إن المحكمة التي توخاها الشارع في الأحكام الجائز استئنافها ولو كانت قيمة النزاع الصادر فيه الحكم لا تتجاوز النصاب النهائي لمحكمة المواد الجزئية هي أن واضع القانون قد أن الحكم الباطل والحكم المبني على إجراءات باطلة ليس أيهما جديراً بأن يحوز قوة الشيء المحكوم به .

للباشية المحجوز عليها . أما إغفال بحثها لهذه الأدلة وعدم تحقيقها فإنه يعتبر قصوراً في أسباب الحكم الواقعية ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبجوازه .

« وحيث إن الاستئناف استكمل أوضاعه القانونية فيتعين القضاء بقبوله شكلاً .

« وحيث إن المستأنف استند في إثبات ملكيته لما حجز عليه على ورقة المبايعه المؤرخة ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٨ المودعة تحت رقم ٤ من ملف المفردات كما استند على البينة .

« وحيث إن المحكمة ترى قبل الفصل في الموضوع واستجلاء للحقيقة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي مادون بمنطوق هذا الحكم مع أرجاء الفصل في المصروفات حتى يحكم قطعياً في النزاع » .

(قضية محمد حسن السيد عجاج ضد الشيخ شحاته السيد عيسى وآخرين رقم ٣٢٢ سنة ١٩٥٤ س مهيا رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أديب نصر وكيل المحكمة وجوده محمد احمد وحسن قحة الفاضلين) .

وفتح باب الاستئناف في مثل هذه الأحوال — هو مع انعدام وسائل الطعن في الحكم في هذه الحالة — ضماناً تعويض المحكوم ضده من حرمانه من طريق الطعن بطريق النقض (يراجع الحكم الصادر من محكمة شبين الكوم الابتدائية بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥١ المحاماة السنة الثانية والثلاثون رقم ٧٤ ص ٢٧٢) .

« وحيث إنه يخلص مما تقدم أن الحكم المستأنف قد جاء باطلاً لأنه بني على قصور في أسبابه الواقعية إذ أسس قضاءه برفض الدعوى على قرينة غير قاطعة فتد اتخذ من عدم اعتراض المدين على الحجز حال توقيعه قرينة على ملكيته لما حجز عليه في حين أن هذه القرينة ليست قاطعة ومن الممكن إثبات عكسها . والواقع أن حق المسترد لا يتأثر باعتراض المدين على الحجز أو عدم اعتراضه عليه إذ أن المسترد من الغير « tiers » وكان يتعين على محكمة أول درجة بحث الأدلة التي يستند عليها في إثبات ملكيته

قضاء المحاكم الكلية

القضاء التجاري

٨٨١

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤

لجان التوفيق والتحكيم • لجان إدارية • الانتجاع
إليها لا يقطع التقادم •

المبدأ القانوني

إن لجان التوفيق والتحكيم هي لجان إدارية ذات اختصاص قضائي تخضع قراراتها لرقابة وإشراف محكمة القضاء الإداري على أساس أنها أوامر إدارية وإن كانت تنفذ كأحكام فلا يقطع بها التقادم إذ المقصود من إجراءات لجنة التوفيق تسوية منازعات أرباب العمل والعمال بالطرق الودية ، والغرض من إجراءات التحكيم سرعة فض المنازعات بطريق التحكيم الجبري فهي ليست إجراءات قضائية تهدف إلى المطالبة الجازمة بحق (راجع بحث للاستاذ يحيى مسعود المنشور بمجلة المحاماة السنة ٣٤ في العدد ٣ وراجع حكم محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٠/٢/٧ س ١ م ٤ ص ٣١٠ مجلة مجلس الدولة ومؤلف مجلس الدولة للدكتور مصطفى كامل ص ٣٢٧) .

المحكمة

• من حيث إن المدعين قد أقاموا دعواهم

بعريضة أعلت في ١٩٥٣/١٢/٢٢ بطلب الحكم بالزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع لهم مبلغ ٢٦٧ ج و ٧٥٠ م والمصاريف وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وقالوا اشترح للدعوى بأن مورثهم المرحوم إبراهيم اسماعيل كان يعمل بالشركة المدعى عليها منذ سنة ١٩٠٧ حتى توفي في ١٩٥٢/٣/٢٨ فصرفت لهم الشركة مكافأة مورثهم على أساس آخر أجر كان يتقاضاه دون احتساب علاوة الغلاء ضمن هذا الأجر عند تقدير قيمة المكافأة بينها كانت نقابة عمال الشركة قد أقامت منازعة بينها وبين الشركة أمام هيئة التحكيم حول وجوب احتساب اعانة الغلاء ضمن الأجر الذي تحسب عليه مكافأة نهاية الخدمة وأنه قضى بذلك من هيئة التحكيم في ١٩٥٣/٢/١٢ فأقاموا هذه الدعوى مطالبين بباقي المكافأة التي يستحقونها عن مورثهم وقدم المدعون تأييداً لدعواهم اشهاداً شرعياً يفيد ثبوت وراثتهم عن المرحوم إبراهيم اسماعيل (حافظة ٧ دوسية) .

• وحيث إن الحاضر عن المدعى عليها قد دفع بسقوطها بالتقادم طبقاً لنص المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني بمضى سنة من وقت انتهاء عقد العمل دون أن يقف ذلك التقادم أو يقطعه نظر هيئة التحكيم للمنازعة التي كانت نقابة عمال الشركة المدعى عليها قد أقامت بينها وبين الشركة حول واقعة احتساب المكافأة — كما ردت الشركة المدعى عليها الدعوى موضوعياً بأمرين : أولهما

دفعها : أولا — على أن الدعوى وفق الأساس الجديد تكون مدنية لا اختصاص للمحكمة التجارية بها . ثانيا — ان المحكمة الابتدائية لا تكون مختصة بالدعوى في هذه الحالة وفقا للمادة ٤٦/هـ مرافعات بل يكون الاختصاص للقاضي الجزئي . ثالثا — ان الدعوى باسائها الجديد لا تكون معفاة من الرسوم القضائية بما يستوجب استبعادها من الرول .

دو حيث إن المحكمة ترى قبل مناقشة الدفيعين بعدم الاختصاص وبسقوط الدعوى بالتقادم — ان المدعين قد بنوا دعواهم أولا على أساس القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ولعدم اقتضائهم كامل ما يستحقونه من مكافأة مورثهم ثم ساندوا دعواهم تخلصا من الدفع بالتقادم إلى الفعل غير المشروع باعتبار أن عدم أخذهم باقي مكافأتهم يعد فعلا ضارا موجب التعويض ما ترتب عليه من أضرار ولكنهم لم يثبتوا اثره عن الأساس الأول للدعوى .

دو حيث إنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة وقد بناء المدعى عليه على أساس ان الدعوى إذا استندت إلى الفعل غير المشروع كانت دعوى مدنية تخرج عن اختصاص المحاكم التجارية وعلى أساس أنها تصبح — ما دامت أنها تعويض عن جريمة — من اختصاص محكمة المواد الجزئية طبقا للمادة ٤٦/هـ مرافعات فان هذا الدفع مردود عليه بأن المادة ١٢ من قانون نظام القضاء قد حددت اختصاص المحاكم بالفصل في جمع المنازعات المدنية والتجارية إلا ما استثنى بنص خاص فلم يخص الشارع محاكم المواد المدنية وأخرى للمواد التجارية ولا يمكن أن يكون لقرار الجمعية العمومية للمحكمة بتخصيص دوائر

ان قرار هيئة التحكيم منشىء لا مقرر فهو لا يسرى على المكافآت التي استحققت بالفعل قبل صدوره . ثانيهما — أن المدعين قد تخالصوا مع الشركة بشأن هذه المكافأة بتاريخ ١٨/٩/١٩٥٢ وحتى لو مس هذا التخالص النظام العام فانه صحيح لجواز التنازل عن الحقوق المتعلقة بالنظام العام بعد اكتسابها .

دو حيث ان المدعين قد ذهبوا في تنفيذ الدفع بالتقادم إلى (١) ان المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني قد أصبحت ملغاة لاجال لاعمالها بعد صدور قانون عقد العمل النردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . (٢) وان ذلك التقادم — على فرض سريان المادة ١/٦٩٨ مدني — قد وقف بنظر منازعة هيئة التحكيم المشار اليها آنفا كما انقطع بإقامة النقابة فعلا لهذه المنازعة شأن التحكيم العادي المنصوص عليه في قانون المرافعات كما استوردوا قائلين بأن قرار هيئة التحكيم في المنازعة سائلة الذكر هو قرار كاشف لا منشىء وان التخالص الصادر من المدعين لم يكن منصبا على باقي المكافأة — وبأنه إذا لم تر المحكمة رأيهم فان لدعواهم سند آخر من القانون هو الفعل غير المشروع الذي آتته المدعى عليها بعدم احتساب اعانة الغلاء ضمن الأجر عند تقدير المكافأة وهو ما يعد جريمة وفقا للمادة ٥٢ ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ حتى لا يجدى الشركة المدعى عليها في هذه الحالة دفعها بسقوط الدعوى بمضي سنة على انتهاء العقد دون إقامتها .

دو حيث إن المدعى عليها قد عادت في مذكرتها الأخيرة إلى طلب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى مادام ان المدعين قد ساندوا دعواهم إلى الفعل غير المشروع وأقامت المدعى عليها

على قانون عقد العمل الفردى (راجع تقض مدنى ١٤/٥/١٩٤٢ ق ٥٩ س ١١ المنشور بمجلة محيط الشرائع تعليقا على قانون العمل) .

وحيث إنه عن الدفع بالتقادم فإن المحكمة ترى بداءة أن أحكام القانون المدنى الخاصة بعقد العمل الفردى لازالت نافذة لم يلغها صندوق ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لأن الشارخ فى القانون المدنى أراد أن يضمه المسائل الأساسية فى تنظيم عقد العمل مكتفيا بالأحالة بالنسبة إلى المسائل الأخرى إلى التشريعات الخاصة بالعمل وبالنص فى المادة ٦٧٥ منه بعدم سريان أحكامه إلا بالقدر الذى لا تتعارض فيه صراحة أو ضمنا مع التشريعات الخاصة التى تتعلق بالعمل . وبعد أن صدر ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى تضمنت المادة الرابعة منه الأحالة فى تعريف عناصر الأجر إلى المادتين ٦٨٣ ، ٦٨٤ من القانون المدنى .

ومن حيث إنه من المقرر أن وقف التقادم لا يكون إلا كلما كان هناك مانع يتعذر معه على الدائن المطالبة بحقه (م ١/٣٨٢ مدنى) ومن ثم فلا يمكن اعتبار إجراءات المنازعة التى أقامتها نقابة عمال الشركة المدعى عليها مانعة للدعين من اقتضاء حقهم ورفع الدعوى به إذ كان فى إمكانيتهم أن يقيموا الدعوى على أساس مانص عليه قانون عقد العمل الفردى عن كيفية احتساب المكافأة التى تستحق لورثة العامل لانتهااء العقد بوفاته خصوصا وأن الثابت من قرار هيئة التحكيم الصادر فى ١٢/٢/١٩٥٣ المقدم بالدعوى بالنسبة لمطلب النقابة « إلزام الشركة بدفع قيمة المكافأة على أساس الأجر بغلاء المعيشة » أن النزاع يدور حول تفسير قرار سابق لهيئة التحكيم صدر فى

للحواد التجارية وأخرى للحواد المدنية من أثر يسلب إحدى هذه الدوائر من ولايتها فى القضاء فى أية منازعة مدنية أو تجارية .

وحيث إن عقد العمل الذى كان يربط مورث المدعين بالشركة المدعى عليها قد انتهت بوفاته فى ٢٨/٣/١٩٥٢ أى قبل صدور القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ومن ثم فإن القانون ٤١ سنة ١٩٤٤ هو الذى يحكم حالة هذه الدعوى لانتهااء العقد فى ظله ولأن القانون ٣١٧ سنة ٥٢ ليس له من أثر رجعى على الماضى إلا أنه يحكم العقود القائمة عند صدوره .

وحيث إن القانون ٤١ لسنة ١٩٤٤ قد نص فى المادة ٣/٢٤ منه على إلزام صاحب العمل بدفع مكافأة العامل الذى ينتهى عمله بوفاته إلى ورثته إلا إنه لم يجعل التخلف عن دفع المكافأة مكوناً لجريمة إذ لم يشمل هذه الحالة نص المادة ٤٠ من القانون المدنى وهى التى حددت العقوبات والجرائم ومن ثم فلا يمكن اعتبار تخلف الشركة عن دفع باقى المكافأة للدعين — إن كان ثمة حق لهم فيه — جريمة معاقب عليها . كما لا يمكن اعتباره خطأ موجبا للمسئولية التقصيرية ذلك لأن أساس هذا التخلف متعلق بالمنازعة فى قدر أجر مورث المدعين الذى يحدده عقد العمل والقانون والخطأ فى تفسير تلك الحدود . وعلى ذلك فلا يكون أساس الدعوى المسئولية التقصيرية ولا يكون بالتالى الدفع بعدم الاختصاص فى محله ويتعين رفضه .

وحيث إنه يتعين على المحكمة وقد استبعدت أساس المسئولية التقصيرية فى طلبات المدعين — أن تنظر الدعوى بالنسبة لسندها الثانى المؤسس

٢٤ يولييه ١٩٤٩ بأن يكون احتساب المكافأة على أساس آخر أجر دون إيضاح عناصر هذا الأجر أو التتويه بإضافة إعانة الغلاء إليه عند تقدير المكافأة المستحقة .

د وحيث إن المادة ٣٨٣ من القانون المدني قد أوجبت لاقطاع التقادم حصول المطالبة القضائية أو التنبيه أو الحجز أو التقدم في تقليس أو توزيع أو أى عمل تقدم به الدائن للمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى ومؤدى هذا النص أنه يشترط في المطالبة التي تقطع التقادم أن تتضمن معنى الطلب المرفوع للحكمة الجازم بالحق الذي يراد انقضاؤه (في التقادم المسقط) أو يراد استرداده في التقادم المكسب . فان تغير الحقان أو تغير مصدرهما فالطلب الحاصل بأحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر (نقض ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ ملحق بمجلة القانون والاقتصاد س ٣ رقم ٢٢) وعلى ذلك فالإجراءات الإدارية التي تتخذ أمام هيئة إدارية ولو كانت ذات اختصاص قضائي لا يمكن اعتبارها مطالبة قضائية *demande en justice* ومن ثم فلا تكون قاطعة للتقادم لاختلاف طبيعة الإجراءات القضائية (راجع استئناف ١٩٣١/١٢/٢٩ بحاماة س ١٢ رقم ٩٨٣) .

د وحيث إن لجان التوفيق والتحكيم هي لجان إدارية ذات اختصاص قضائي تخضع قراراتها لرقابة وإشراف محكمة القضاء الإداري على أساس أنها أوامر إدارية وإن كانت تنفذ كأحكام فلا ينقطع بها التقادم إذ المقصود من إجراءات لجنة التوفيق تسوية منازعات أرباب العمل والعامل بالطرق الودية والغرض من إجراءات

التحكيم سرعة فض المنازعات بطريق التحكيم الجبري فهي ليست إجراءات قضائية تهدف إلى المطالبة الجازمة بحق (راجع بحث للاستاذ يحيى مسعود المنشور بمجلة المحاماة السنة ٣٤ في العدد ٣ وراجع حكم محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٠/٢/٧ س ١٤ ص ٣١٠ بمجلة مجلس الدولة ومؤلف مجلس الدولة للدكتور مصطفى كامل ص ٣٢٧) .

د وحيث إنه على ضوء على ما تقدم فإنه إذا كان عقد العمل الذي كان يربط مورث المدعين بالشركة المدعى عليها قد انتهى بوفاته في ١٩٥٢/٣/٢٨ ولم ترفع الدعوى الحالية إلا في ١٩٥٣/١٢/٢٢ فيكون قد مضى على انتهاء الحق أكثر من سنة وهي المدة الكافية لسقوط الدعوى بالتقادم دون أن يوجد هناك مانع توقف بسببه مدة التقادم كما لم يحدث ما ينقطع به هذه المدة — ومن ثم فإنه يتعين قبول الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم .

د وحيث إنه عن مصادري الدعوى فترى المحكمة إعفاء المدعين منها عملا بالمادة ٥٤ ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .

(قضية ورثة المرحوم إبراهيم إسماعيل ضد شركة ترام القاهرة رقم ١٨٤ سنة ١٩٥٤ تجاري كلي رئاسة وعضوية السادة الاساندة كامل محمد بدوي ورمسيس منصور وفتحى عبد الصبور القضاة) .

٨٨٢

محكمة الاسكندرية الابتدائية

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥

أ — استئناف . ميماده . المادة ٤٠٢ مرافعات لا تنطبق إلا على الأوراق التجارية النابتة للتداول .
ب — وكالة ظاهرة . مظاهر خارجية . حق النذر حسن النية في الركون إليها .

المبادئ القانونية

١ - إن الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات وهو ١٠ أيام قاصر على الدعاوى التي يكون سندها من الأوراق المعدة بطبيعتها للتداول كالسندات الاذنية والكبيالات والشيكات ولا يسرى على الدعوى المؤسسة على أمر دفع أصدره ربان سفينة إلى شركة تنازع في نيابتها عنه وعلى فواتير موقع عليها من الربان وغير قابلة للتداول .

٢ - إن المتعاملين مع الوكلاء يجب أن يحميم القانون إذا ركنوا إلى المظاهر الخارجية التي يظهر فيها الوكيل أمام الناس ومصدر هذه الحماية مؤسس على الثقة وحسن النية التي يجب أن تسود المعاملات .

المحكمة

د حيث إنه بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٤ أقامت شركة اولاد د . د . ي . بابا ديمتريو هذا الاستئناف عن الحكم المذكور بتمتضي عريضة قدمتها في ذلك التاريخ ذكرت فيها أنه أعلن لها في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ أما أسباب الاستئناف فبنتها على الاعتبارات الآتية :

(١) أخطأت محكمة أول درجة في الركون على الأمر الصادر من ربان السفينة « ملتم » بدفع المطلوب للسيد خميس عدلان (المستأنف عليه الأول) تأسيسا على أن حجية هذا الأمر معلقة أولا على إثبات أن لها صفة تمثيل

أصحاب السفينة لا العكس وهذا الإثبات لم يحصل . أما الخطاب الذي كان أصحاب السفينة قد أرسلوه إلى شركة البير موسى في ٤ من يونيو سنة ١٩٥١ يكلفونها به بتقديم الحساب للمستأنفة ومعه مبلغ ٢٠٠ ج فهذا لا يحتاج به عليها لأنها لم تكن طرفا في هذا الاتفاق كما أنها لم تسلم شيئا حتى الآن من شركة البير موسى التي كان في مقدورها أن تستخدم مبلغ الـ ٢٠٠ ج المذكور في سداد دين السيد خميس عدلان .

(٢) يؤيد ذلك أن شركة البير موسى (المستأنف عليها الثانية) اعترفت في جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٥٣ أنها دفعت للمستأنف عليه الأول (خميس عدلان) قيمة بعض أوامر الصرف كان ربان السفينة ماتم قد أصدرها . واستطردت المستأنفة تقول إن المحكمة لم تلتفت إلى هذه الواقعة كما أنها لم تلتفت كذلك إلى عدد جريدة الاسكندرية للتجارة والملاحة المنشور فيه أن شركة البير موسى هي الوكيل عن الباخرة المذكورة .

(٣) وأخيرا فإن ما زعمه المستأنف عليه الأول من أنها (المستأنفة) أقرت ضمنا بوكالتها عن السفينة يشقذه نص الإيصال المقدم منها الذي يثبت أنها لم تكن وكيلا إلا على السفينة « سميج » لا « ملتم » .

وختمت المستأنفة عريضتها طالبة قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتبوله كذلك والحكم مجددا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذات صفة مع إلزام المستأنف عليه الأول المصروفات بما فيها مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين .

لأن الوكالة لم تكن موجودة أصلاً أو لأنها كانت موجودة لأحدهما أو لكليهما معا ثم زالت .

« وحيث إنه قبل أن تسترسل المحكمة في بحث هذا الموقف يهدى — بادىء ذي بدء — أن ترد على رأى جديد اتفردت به شركة أولاد بابا ديمتريو أمسته على أن الوكالة عن صاحب السفينة تثبت بعقد موثق .

« وحيث إن هذا الاجتهاد فى رأى لاسند له لأن القانون لا يشترط « الرسمية » فى عقد الوكالة كشرط أساسى لانعقادها ولذا فإن المتعاملين مع وكلاء شركات الملاحة وأصحاب السفن يجب أن يحميمهم القانون إذا كانوا قد ركنوا على المظاهر الخارجية التى يظهر فيها الوكيل أمام الناس كالنشر فى الصحف وإصدار سندات الشحن باسم أصحاب السفينة والقيام بأعمال التفريغ أو الشحن والاشتراك فى الأعمال الجمركية المتعلقة بالسفينة وما شابه ذلك ومصدر هذه الحماية مؤسس على الثقة وحسن النية التى يجب أن تسود فى المعاملات التجارية والبحرية وقد أخضعت الشرائع الحديثة بهذا المبدأ ومنها القانون السويسرى والانجليزى كما طبقها القضاء الفرنسى والقضاء المختلط (تراجع رسالة الدكتوراة « النيابة فى التصرفات القانونية » للدكتور جمال مرسى بدر — طبعة ١٩٥٤ صفحة ١٣٩ وما بعدها) .

أما الأستاذ ديموج Demogue الذى أشار إليه صاحب الرسالة المذكورة فى مستهل الفصل الذى خصه لها فقد علل نظرية « النيابة الظاهرة » على « الضرورة العملية » *nécessité* *pratique* ومن ثم بنى الانابة على تصرف

« وحيث إن المستأنف عليه الأول دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات وهو ١٠ أيام فقط بالنسبة للأحكام الصادرة فى دعاوى مؤسسة على « أوراق تجارية » محتجاً بأن الحكم المستأنف يندرج تحت هذا النوع .

« وحيث إن المستأنف عليهما لم ينازعا فى أن الحكم المستأنف لم يعلن للاستأنفة إلا فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ .

« وحيث إن هذا الذى قاله المستأنف عليه الأول خاصاً بوصف الدعوى الحالية بأنها تقوم على « أوراق تجارية » فيه خاطئ بين سند الدعوى وطبيعتها القانونية . فما لاشك فيه أن الدعوى الحالية تجارية ولكن هذا لا يعنى أن سندها يدخل ضمن « الأوراق التجارية » التى قصدها المادة ٤٠٢ إذ أن هذه قاصرة على الأوراق المعدة بطبيعتها « للتداول » كالسندات الاذنية والكبيالات والشيكات فهى تنقل من يد إلى يد أما الدعوى الحالية فهى مؤسسة على أمر أصدره ربان سفينة لشركة تنازع فى نيابتها عنه كما أن الفواتير الموقع عليها من الربان غير قابلة للتداول .

« وحيث إنه لذلك يبقى ميعاد العشرين يوماً الاصل على ما هو عليه ومن ثم يكون الدفع على غسب أساس ويتعين الحكم برفضه وقبول الاستئناف شكلاً لرفعه فى الميعاد .

« وحيث إنه بما لاشك فيه الآن أن كلا من شركة ألبير موسى وأولاد بابا ديمتريو تعمل على التنصل من صفة النيابة عن السفينة « ملتم » سواء

النائب الذي يظهر به أمام الغير أكثر من نص الانابة والتعبير الإداري عنها وذلك حماية للثقة العامة التي وصفها أنها ديناميكية ، وعبر عن ذلك بقوله :

"La représentation repose, par nécessité pratique moins sur la volonté du représenté que sur la volonté apparente de celui - ci .

"La sécurité dynamique l'exige ainsi". (Demogue, Traité des obligations en Général, T.I n 103).

« وحيث إنه لتطبيق مبدأ «النيابة الظاهرة» على الدعوى الحالية يتعين على المحكمة أن توازن بين شركة ألبير موسى وشركة أولاد بابا ديمتريو فيما يتعلق بالوقائع التي أحاطت كل من هاتين الشركتين وكان من شأنها أن يعتقد الناس بوجود صفة نيابية لاحدهما أو لهما معا عن أصحاب السفينة «ملت» .

« وحيث إن المحكمة وقد قامت بهذه المقارنة كما سيأتي القول ترجح أن شركة ألبير موسى هي التي كانت «النائب الظاهر» عن السفينة «ملت» لا شركة أولاد د. ي. بابا ديمتريو وذلك للاعتبارات الواقعية الآتية :

(١) أعلنت شركة ألبير موسى في جريدة الاسكندرية للتجارة والملاحة أنها الوكالة عن «السفينة ملت» بينما لم تفعل شركة أولاد بابا ديمتريو شيئا من ذلك .

(٢) أقر المستأنف عليه الأول (خيس عدلان) في عريضة دعواه أن شركة ألبير موسى هي «المجهزة للباخرة ملت» كما أقر في محضر جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٥٣ أمام محكمة أول درجة أن شركة ألبير موسى دفعت له فعلا مبلغ ٩٤ ج

عن توريدات أخرى كان وردها للسفينة «ملت» المذكورة في حين أنه عندما أعطى لشركة أولاد بابا ديمتريو المخالصة المؤرخة ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وكانت قد حررت في اليوم الذي أعلنها فيه بروتستو عدم الدفع وهو نفسه اليوم الذي حرر فيه محضر دفتر الأحوال رقم ٤٥ قسم شريف بناء على شكواه ضدها اعتنى أن يذكر في المخالصة المذكورة أنه قبض منها في ذلك اليوم مبلغ ٤٠٧ م ٢٠٢ ج ثمن التوريدات التي قام بها للباخرة «سميج» لا «ملت» وأنه سبق له أن قبض منها مبلغ ٣٥٠ ج كذلك وتستخلص المحكمة من تخصيصه اسم «سميج» أنه يقر ضمنا أنه ليس لشركة بابا ديمتريو أى علاقة خاصة بالسفينة «ملت» .

(٣) قدمت شركة بابا ديمتريو ضمن مستنداتها كشف حساب صادر من أصحاب السفينة ملت في اسطامبول حرره باسم ألبير موسى يتضمن نفقات السفينة المذكورة في مدة إقامتها في الاسكندرية من ٨ إلى ١٢ من مايو سنة ١٩٥١ ويبين منه أن مبلغ ٢٢٧ م ٩٤ ج صرف إلى خيس عدلان (المستأنف عليه الأول) من ألبير موسى ولعل هذا المبلغ هو الذي وردت الإشارة في محضر جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٥٣ في حين أن شركة بابا ديمتريو قدمت خطابا آخر صادرا من أصحاب السفينة في اسطامبول في ٦ من مايو سنة ١٩٥١ حملة اليها مندوب عنهم «عند وصوله إلى الاسكندرية في ٨ من مايو سنة ١٩٥١ جاء فيه أن حامل هذا الخطاب «محمد كورال» قد حضر موقدا منا للاهتمام بشئون الباخرة «ملت» في الاسكندرية فاذا احتاج الأمر إلى مساعدتك في شيء ما «فرجو مساعدته» .

ال ٢٠٠ ج لأنها لم تثبت أنها دفعت لشركة أولاد بابا ديمتريو ولا للسيد خميس عدلان .

وحيث إنه إزاء هذه الاعتبارات ترى المحكمة أن المستأنفة على حق في إبداء دفعها لعدم قبول الدعوى بالنسبة لها لرفعها على غير ذى صفة وقد كان الأولى بالسيد خميس عدلان أن يحتفظ بخصومته لشركة ألبير موسى لأن يتنازل عنها . أما أن شركة أولاد بابا ديمتريو لم توجه أى طلب ما لهذه الأخيرة في الاستئناف الحال (وهو ما أظهره الحاضر عنها في محضر جلسة المرافعة) رغم أنها كانت قد أدخلتها أمام محكمة أول درجة لتحمل عنها ما عسى أن يحكم به عليها — ان هذا الإغفال لا يؤثر في ذاته — على صحة الدفع المقام منها ضد الدعوى المرفوعة عليها من خميس عدلان .

وحيث إن خاسر الدعوى يلزم مصاريفها عملاً بالمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات .

(قضية آدمون بابا ديمتريو ضد خميس عدلان وآخر رقم ١٤ سنة ١٩٥٤ س تجارى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة تادرس ميخائيل تادرس رئيس المحكمة وبدرادى فريد ومحمد حسن القضاة) .

Nous vousprions de bien vouloir l'aider ". "s'il aure besoin de votre assistance".

وظاهر أن أصحاب السفينة ما كانوا ليكتبوا مثل هذا النص الضيق لو أن شركة بابا ديمتريو كانت حقيقة وكيلتهم العامة المفوضة في الالتزام عنهم .

(٤) ومن ثم فإن أمر القبطان الصادر إليها بدفع مبلغ ال ٢٢٠ م ١٦٤ ج للسيد خميس عدلان عن التوريدات التي قام بها للسفينة المذكورة لا يرتكن على أى أساس أو اتفاق سابق ولذا فإن شركة بابا ديمتريو كانت محقة في الامتناع عن دفع هذا المبلغ لأنه مجرد عن السبب cause . وصادر من إرادة منفردة لم تتلاق معها إرادتها علما بأن شركة ألبير موسى دفعت بعد ذلك مبلغ ال ٩٤ ج إلى السيد خميس عدلان نفسه كما سلف القول أما الخطاب المرسل من أصحاب السفينة في ٤ من يونيو سنة ١٩٥١ إلى ألبير موسى كلفوه فيه بدفع مبلغ ٢٠٠ ج لشركة بابا ديمتريو فلم يؤخذ رأى هذه الأخيرة فيه كما أن شركة ألبير موسى لم تبين ماذا عملت بمبلغ

تعليق على الحكم

للسيد الأستاذ الدكتور جمال مرسى بلدر الحامى

الحكم موضوع هذا التعليق من أوائل الأحكام التي تصدر من القضاء الوطنى بعد انتهاء أجل المحاكم المختلطة مقرر مبدء الانابة الظاهرة ، ذلك المبدء الذى استقر عليه القضاء الفرنسى في تطبيقات عديدة منذ أواخر القرن الماضى وكان تطبيقه في مصر قاصرا على قضاء المحاكم المختلطة .

وقوام مبدء الانابة الظاهرة أن نطاق النيابة لا يتحدد بالنسبة للغير الذى يتعامل معه الوكيل بمجرد الألفاظ التي صيغت فيها الوكالة بل أن الظروف التي تحيط بها وللضرورات التي تقتضيها

المعاملات نصيباً في تحديد مدى سلطات الوكيل وتعيين ما يدخل في مكنته وما يخرج عنها من التصرفات .

وهذا المبدأ كما استقرت عليه الأحكام القضائية يتطلب توفر عنصرين أحدهما شخصي والآخر موضوعي :

فالعنصر الشخصي هو حسن نية الغير الذي يتعامل مع الوكيل أى عدم علمه بخروج التصرف عن حدود الوكالة .

والعنصر الموضوعي هو وجود مظاهر خارجية من فعل الأصيل أو يمكن نسبتها إليه وتكون موحية بوجود الوكالة وبدخول التصرف في حدود مكنته الوكيل .

فهذا المبدأ لا يحمي مجرد الثقة التي يضعها الغير اعتباطاً فيمن يظهر بمظهر النائب وإنما يحمي الثقة التي تبررها حالة ظاهرها وجود النيابة وتكون منسوبة إلى الأصيل .

وتوفر هذين العنصرين يؤدي إلى حماية استقرار المعاملات مع عدم المساس في الوقت نفسه بمصالح الموكل الجديرة بالحماية . فالأصل أن الغير الذي يتعامل مع الوكيل هو الذي يتحمل تبعه . انعدام مكنته الوكيل أو قصورها (مع تحفظ لا بد منه فيما يختص بحق الغير في الرجوع على الوكيل) غير أن هذه التبعة تنتقل إلى عاتق الموكل كلما كان للغير أن يركن إلى مظهر من فعل الموكل مؤداه شمول نطاق الوكالة للتصرف المبرم مع الغير .

وقد عبرت محكمة الاسكندرية الابتدائية في حكمها موضوع التعليق عن قاعدة النيابة الظاهرة خير تعبير في قولها :

« إن المتعاملين مع وكلاء شركات الملاحة وأصحاب السفن يجب أن يحميهم القانون ،
« إذا كانوا قد ركنوا على المظاهر الخارجية التي يظهر فيها الوكيل أمام الناس ،
« كالنشر في الصحف وإصدار سندات الشحن باسم أصحاب السفينة والقيام ،
« بأعمال التفريغ أو الشحن والاشتراك في الأعمال البحرية المتعلقة بالسفينة وما ،
« شابه ذلك ومصدر هذه الحماية مؤسس على الثقة وحسن النية التي يجب ،
« أن تسود في المعاملات التجارية والبحرية . »

والمحكمة في هذا الحكم قد تابعت المستقر من أحكام القضاء المصري والاجنبي وهي أحكام أصبحت معها مبدأ الانابة الظاهرة قاعدة واجبة التطبيق متى توفر عناصرها اللذان سلفت الإشارة إليهما ، وفي هذه الأحكام القضائية المستقرة يتجلى أثر التفاعل بين القواعد القانونية وبين ضرورات الحياة العملية أو بين المنطق والبحث — ومؤداه عدم نفاذ التصرف على الموكل ما دام خارجاً عن حدود الوكالة — وبين اعتبار حماية المعاملات — ولأزمه الختمى عدم اهدار هذه التصرفات التي كان للغير ما يبرر اطمئنانه إلى نفاذها في حق الأصيل .

ولا بأس من أن نورد هنا آخر أحكام القضاء الفرنسي التي طبقت هذا المبدأ وهي أحكام يستكمل بها القارىء ما يجده في مظانه من استعراض القضاء الفرنسي . وقد قررت محكمة استئناف باريس في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ (١) ، أن الشركة التجارية التي تسمح لشخص من الغير بغشيان مقرها ويتلقى البريد والبضائع على عنوانها وباستعمال خاتم الشركة تكون قد وقعت في تهاون خطير من شأنه اسباغ مظهر الوكالة على هذا الغير ، ومن ثم فتلتزم هذه الشركة بدفع ثمن بضاعة استلمها هذا الغير في مقرها ولا يقبل منها انكار صفة الوكالة والقول بأن ذلك الشخص كان مجرد نزيل لديها لمدة وجوده في مدينة باريس .

ومن أحدث أحكام القضاء الفرنسي التي أقرت مبدأ الانابة الظاهرة حكم محكمة استئناف دويه في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ (٢) ، وإن كانت المحكمة في هذا الحكم لم تلزم صاحب الشأن آثار تصرف الشخص الذي ظهر بمظهر النائب وذلك بسبب خروج ذلك التصرف بطبيعته عن مدى الانابة الظاهرة التي توفرت في واقعة الدعوى وقد أشارت المحكمة في حكمها بوجه خاص إلى أن صاحب الشأن لم يخلق مظاهر خداعة من شأنها إيقاع الغير في غلط بصدد مدى الوكالة الحقيقي ومن ثم فامتر المحكمة وجه الإلزام صاحب الشأن آثار التصرف موضوع النزاع مع إقرار المحكمة في نفس الوقت مبدأ الانابة الظاهرة متى توافرت شروطه .

هذا وإن الحكم موضوع التعليق بدوره لم يعمل في واقعة الدعوى التي فصل فيها مبدأ النيابة الظاهرة وذلك لعدم توفر ركنه الموضوعي وهو المظاهر التي ينشؤها الاصيل أو ية مصها النائب المظاهر بعلم الاصيل وسكوته بحيث يمكن في الحالين نسبة تلك المظاهر إلى الاصيل .

ويلاحظ أن المظاهر التي عندها الحكم مثل النشر في الصحف وإصدار سندات الشحن باسم أصحاب السفينة والقيام بأعمال التفريغ أو الشحن والاشتراك في الأعمال الجركية المتعلقة بالسفينة ، كلها أعمال — وإن كانت صادرة عن الوكيل المظاهر — إلا أنها بطبيعتها تقتضي علم الاصيل (أي صاحب السفينة) بها . فسكوته مع علمه كاف لإلزامه آثار تصرف النائب المظاهر .

على أن فكرة الانابة الظاهرة وإن تجلت في أكل صورها في أحكام القضاء فإنها لا تعدم صدى في بعض النصوص التشريعية . فن ذلك أن المادة ١٠٧ من قانوننا المدني تنص على أنه :
« إذا كان النائب ومن تعاقد معه مجهلان معا وقت العقد انقضاء النيابة فإن أثر العقد ، الذي يبرمه حقا كان أو التزاما يضاف إلى الاصيل أو خلفائه » .

فهذا النص ينصب على حالة تكون النيابة فيها قد انقضت في الحقيقة ولم يعد لها وجود ولكن القانون يعمل مع ذلك أثرها حماية لمن تعاقد على أساس وجود النيابة في المظاهر ولم يكن يعلم بانقضائها في الحقيقة وقد بينت المذكرة الإيضاحية أنه قد قصد من هذا الحكم توفير ما ينبغي

(١) دالوز الاسبوعى ٢١٥/١٩٥٤

(٢) دالوز الاسبوعى ٤٤٤/١٩٥٤

للمعاملات من أسباب الثقة والاستقرار وهو الاعتبار الذي راعاه القضاء في جميع حالات الانابة الظاهرة .

وقد تضمن مشروع تنقيح القانون المدني الفرنسي الذي يجري إعداده الآن نصا يعتبر تكريسا لمبدأ الانابة الظاهرة وهو نص المادة ٢٦ من القسم الخاص بالتصرفات القانونية التي تقرره : « لا يجوز للأصيل ان يحتج بتقييد أو سحب أو انتهاء مكتة النائب قبل من كان يجهل » ، ذلك في الوقت الذي اكتسب فيه حتموقا بواسطة النائب . »

وأخيرا فان مسألة تحديد الأساس القانوني لالتزام الأصيل تصرف النائب الظاهر كانت مجالا رحيبا لاختلاف الآراء في الفقه (١) . وكثيرا ما ترد في الأحكام القضائية التي تطبق مبدأ الانابة الظاهرة عبارات مثل :

« الظروف التي يمكن نسبتها إلى خطأ الأصيل ، أو « مسلك الأصيل وخطأه » . . الخ على أننا لا نعتقد أن الأحكام الكثيرة التي استعملت مثل هذه التعبيرات كانت تقصد اتخاذ المسؤولية التقصيرية — سواء عن الخطأ الشخصي أو عن خطأ الغير — أساسا لالتزام الموكل . فالقضاء إنما كان يضع القاعدة ويطبقها على واقعات الدعاوى دون بحث عن تبريرها الفقهي ، ثم ان في اتخاذ المسؤولية التقصيرية أساسا لتنفيذ التصرف في حق الموكل خلطا بين مجال الوقائع القانونية ومجال التصرفات القانونية فضلا عن ان جزاء المسؤولية التقصيرية هو تعويض الضرر ، أما التزام الموكل طبقا لمبدأ الانابة الظاهرة فهو اعمال لكافة آثار التصرف الذي يبرمه الوكيل مع الغير حقوقا كانت أم التزامات . فمنبع هذه الآثار هو إذن تصرف النائب وليس خطأ الأصيل أو خطأ النائب .

هذا ويلاحظ ما يؤدي إليه اعتناق المسؤولية التقصيرية كأساس لالتزام الموكل بآثار تصرف الوكيل الظاهر من نتائج تجافي حكمة تقرير مبدأ الانابة الظاهرة وأولها إيقاع عبء اثبات الخطأ على عاتق الغير المتعامل مع النائب وهو عبء قد ينوء به هذا الغير المقصود بالحماية .

ولعل الأقرب إلى الصواب ان يقال إن الربط بين آثار تصرف النائب الظاهر وبين ذمة الأصيل راجع إلى قاعدة قانونية — ارساها القضاء ولها تطبيقات في بعض النصوص التشريعية — وهذه القاعدة تحل في إيجاد تلك الرابطة محل إرادة الأصيل في الانابة الحقيقية وذلك تغليباً لاستقرار التعامل وحيطة لمصلحة الغير حسن النية على الوجه الذي يقتضيه توفر الثقة في المعاملات وهو مانوه به الحكم موضوع التعليق عند تقريره مبدأ النيابة الظاهرة في العبارات التي اقتبسناها فيما تقدم .

(١) تراجع الآراء المختلفة في الأساس القانوني للانابة الظاهرة في كتاب « النيابة في التصرفات القانونية » (المراجع المذكورة في الحكم) ص ١٥٠ وما بعدها .

القضايا المستعجلة

٨٨٣

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤

حكم . وقف قرار فصل العامل . إمكان العدول عنه
إل تغيره مرا كثر الطرفين .

المبادئ القانونية

١ — إنه لا مشاحة في أن الأصل في الحكم
الوقتي بوقف قرار فصل العامل أنه يظل قائماً
حتى يتم الفصل في موضوع الدعوى بصفة نهائية
إلا أنه باعتباره حكماً مؤقتاً يجوز العدول عنه
عن طريق وقف تنفيذه إذا ما حدث تغيير في
وقائع الدعوى أو المراكز القانونية لأحد
أطرافها .

٢ — إن مبرر العدول الذي يبدو في هذا
الخصوص هو أن يزول عن حق العامل في طلب
التعويض ما كان له من الظهور كأن يستولى
نفاذاً للحكم الوقتي على ما يرجح أن يساوى أو
يزيد عما يحتمل الحكم له من محكمة الموضوع
أو أن يقضى برفض دعواه ولو كان الحكم قابلاً
للاستئناف أو كان يبدو في ظروف الدعوى أن
العامل ليس في حاجة لأية حماية عاجلة أو مزيداً
منها بأن يدعو رب العمل إلى العودة فلا يقبل
أو أن يثبت أنه قد التحق بعمل جديد .

المحكمة

و حيث أن الوقائع تحصل في أن المستشكل

ضده كان قد استصدر حكماً في الدعوى رقم ٨٨٨
سنة ١٩٥٤ جزئي شئون عمال القاهرة بصفة
مستعجلة ومؤقتة بإيقاف تنفيذ قرار فصله
وإلزام المستشكل بصفته أن يؤدي إليه أجره
اعتباراً من ١ فبراير سنة ١٩٥٤ حتى يقضى في
الموضوع ولأجل لا يتجاوز خمسة شهور تبدأ
من تاريخ هذا الفصل . وتاريخ ١ سبتمبر سنة
١٩٥٤ قضى في الدعوى رقم ٤٣٩٧ سنة ١٩٥٤
جزئي شئون العمال بإلزام المستشكل بصفته أداء
أجره إليه ابتداء من ١ يوليه سنة ١٩٥٤ حتى
يتم الفصل في الموضوع . ولدى التنفيذ بقيمة
الأجر عن المدة من ١ يوليه سنة ١٩٥٤ حتى
٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٤ مانع المستشكل بصفته
في ذلك مؤسساً بما نعتة على أن المستشكل ضده
قد التحق بعمل جديد بالشركة الأهلية المصرية
للبرول اعتباراً من ١٠ مارس سنة ١٩٥٤
بأجر قدره ٥٤٠ م و ٣٤ ج وأنه لا يستحق حماية
مؤقتة طالما أنه يتقاضى أجراً من تلك الشركة
بالفعل وقدم تأييداً لدفاعه شهادة صادرة من
الشركة المذكورة بهذا المعنى .

و حيث إن المستشكل ضده قرر أنه كان
قد التحق بالشركة التي يمثلها المستشكل بصفته من
١ يناير سنة ١٩٤٧ حتى ٣١ مايو سنة ١٩٥٢
وأنه تقاضى مكافأته عن تلك المدة ثم عاد إلى
الالتحاق بخدمتها من جديد اعتباراً من ١ يوليه
سنة ١٩٥٢ واستمر كذلك حتى ٣١ يناير سنة
١٩٥٤ حيث قامت بفصله وأنه رفع دعواه
الموضوعية بطلب مبلغ ٣٠٠٠ ج بصفة تعويض

وأنه لم يقبض نقاذا للحكم الوقتي إلا مبلغ ١٧٠ ج قيمة مرتبه عن مدة خمسة شهور ثم أنكر التحاقه بشركة البترول الأهلية . وقرر في خصوص الشهادة المقدمة من هذه الشركة بأن الشركات قد اعتادت أن يحامل بعضها البعض الآخر .

« وحيث إن المشرع إذ نص في المادة ٣٩ مكرزا من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على تحويل هذا القضاء وقاضى محكمة شئون العمال بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة أن استشف جدية ما يطلبه العامل من التعويض بسبب الفصل التعسفي الذي وقع ضحية له أن يقضى بصفة مستعجلة بوقف قرار فصله وأن يلزم رب العمل أداء أجره من تاريخ هذا الفصل حتى يتم الفصل في الموضوع . فإنما قصد من ذلك حماية العامل من العوز والحاجة في الوقت الذي يبدو فيه أنه صاحب حق في التعويض ولم يشأ أن يتركه في محتته وقد انقطعت به سبل العيش مع ظهور هذا الحق فعجل له قبض جزء منه مقسطا قبل أن يقضى له فيه . استثناء من القواعد العامة . على أن يكون القسط بواقع ما كان يتقاضاه العامل من أجر . وحتى يمكن الحكم له بهذا الأجر مهد المشرع لذلك عن طريق الترخيص للقضاء بوقف قرار الفصل حتى يمكن اعتبار العقد قائما في هذا الخصوص .

« وحيث إنه لا مشاحة في أن الأصل في هذا الحكم الوقتي أنه يظل قائما حتى يتم الفصل في موضوع الدعوى بصفة نهائية . إلا أنه باعتبار هذه حكما مؤقتا يجوز العدول عنه عن طريق وقف تنفيذه إذا ما حدث تغيير في وقائع الدعوى أو المراكز القانونية لأحد أطرافها .

« وحيث إن مبرر العدول الذي يبدو في

هذا الخصوص هو أن يزول عن حق العامل في طلب التعويض ما كان له من الظهور كأن يستولى نقاذا للحكم الوقتي على ما يرجح أنه يساوى أو يزيد عما يحتمل الحكم له من محكمة الموضوع أو أن يقضى برفض دعواه ولو كان الحكم قابلا للاستئناف أو كأن يبدو في ظروف الدعوى أن العامل ليس في حاجة لآلية حماية عاجلة أو مزيدا منها بأن يدعوه رب العمل إلى العودة فلا يقبل . أو أن يثبت أنه قد التحق بعمل جديد (يراجع بهذا المعنى الأحكام الصادرة من هذه المحكمة في الدعوى رقم ٥١٦٨ سنة ١٩٥٤ و ٥٢٣٨ سنة ١٩٥٤ و ٩٤٣٥ سنة ١٩٥٤ مستعجل القاهرة) .

« وحيث إن المحكمة لا تعير التفاتا إلى إنكاره الالتحاق بخدمة شركة البترول الأصلية وقد قدم المستشكل بصفته شهادة صادرة من الشركة المذكورة تفيد أنه التحق بخدمتها بمرتب يزيد عن مرتبه الذي كان يتقاضاه من الشركة التي يمثلها المستشكل . ومن ثم فإن مبرر الحماية العاجلة التي دعت إلى إعطاء الحق المتنازع عليه لصاحبه قبل أن يقضى له فيه موضوعا . لم يعد له وجود في ظروف الدعوى . لا شيء إلا لأن القضاء للعامل بأجره نتيجة لوقف قرار فصله . إنما قصد به حمايته من العوز والحاجة في الوقت الذي يبدو فيه أنه صاحب حق في التعويض . وليس المقصود منه أصلا أن يثري العامل على حساب رب العمل أو أن يجعل له هذا التعويض قبل أن يقضى له فيه أن بدا أنه في غير حاجة لحماية عاجلة لأن الأصل في هذه الحماية أنها جاءت عن طريق الاستثناء الذي دعت إليه

الضرورة صونا للعامل من هوان البطالة وحماية للجتماع من عواقبها .	مقابل أتعاب الحماية عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات .
« وحيث إنه لما تقدم جميعه فان الاشكال يبدو على صواب ولذلك يتعين الحكم بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .	« وحيث إن النفاذ المعجل وبغير كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة عملا بالمادة ١/٤٦٦ من قانون المرافعات ومن ثم فلا حاجة للنص عليه في المنطوق » .
« وحيث إن المستشكل ضده وقد اخفق في التقاضي فقد حقت عليه المصروفات شاملة	(اشكال شركة سوكونى فاكوم ضد اييب الجندى رقم ١٠٥١٨ سنة ١٩٥٤ برئاسة السيد الأستاذ محمد سيف النصر منيب القاضي) .

تعليق على الحكم

للسيد الأستاذ أحمد مختار قطب الحامى وعضو لجنة تحرير المجلة

تعرض الحكم المذكور لمسألة مدى استمرار تنفيذ الحكم المستعجل بوقف قرار فصل العامل
أيستمر حتى الفصل في الموضوع نهائيا أم ينتهى أثره عند الحكم ابتدائيا في الدعوى . وفيما عدا
هذين الأجلين أليس هناك أجل آخر يمكن استفادته من نص المادة ٣٩ مكرر المضافة من المرسوم
بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى .

والمنهج الذى ذهب إليه الحكم محل التعليق هو أن الحكم المستعجل بوقف قرار الفصل
يستمر سريانه حتى الفصل نهائيا في الموضوع مالم يحدث تغيير في مركز أحد الطرفين العامل
ورب العمل

ونلاحظ على ما قرره الحكم من استمرار تنفيذ الحكم المستعجل بوقف قرار الفصل حتى
الحكم نهائيا في الموضوع انه يخالف الوضع القانونى للاحكام المستعجلة — وأنها مؤقتة حتى
يقول قاضى الموضوع كلمته . والحال لا يخلو من أمرين فإما أن يقضى قاضى الموضوع برفض الدعوى
بما يفيد أن فصل العامل لم يقع بطريق التعسف ، وهنا لا محل لاستمرار تنفيذ الحكم المستعجل
لاتهدام القرينة التى قام عليها ولأنه لا يمكن أن يحتج بقضائه إزاء ما اثبتته قاضى الموضوع . والامر
الثانى أن يقضى قاضى الموضوع بتعويض العامل وهنا يكون مدى استحقاقه قد تجدد . ولا يصح أن
يقبض العامل التعويض مضافا إليه ما يأخذه بعد ذلك نتيجة تنفيذ الحكم المستعجل بوقف قرار
الفصل حتى القضاء نهائيا في الموضوع .

وهذا هو مسلك المشرع عندما جعل اعفاء العامل من رسوم التقاضى بالنسبة لرفع الدعوى
ابتداء فإن أراد الاستئناف لزمه دفع الرسم . والعلة هنا أنه قد انعدمت أسباب التيسير ، فهو إما غير
حق وإما ساع إلى المزيد .

ونذكر أن أحكاما أخرى صدرت من الدوائر العالية المختلفة جعلت تنفيذ حكم وقف قرار الفصل موقوتا بالمدة التي حددها المشرع للفصل في القضية ، من ذلك الحكم الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٤ من محكمة القاهرة (الدائرة العالية) .
وأما ما قاله الحكم من جواز إعادة النظر في حكم وقف قرار الفصل عند تغير الظروف فهو مالا تعقيب لنا عليه ونقر النظر الذي تضمنته .

قضاء المحاكم الجزئية القضاء المدني

والله ولم تكن الوالدة ممثلة في الدعوى المذكورة كان ذلك منها تزييدا خارجا عن حدود النزاع المطروح عليها لم تكن المحكمة بحاجة إليه للفصل في طلب التعويض للوالد ، ومن ثم فلا تكون للحكم نفسه قوة الشيء المحكوم فيه في طلب دعوى التعويض التي ترفعها الوالدة عن الحادث نفسه .

المحكمة

د من حيث إن المدعية أقامت هذه الدعوى تطلب فيها الحكم بإلزام المدعى عليها متضامتين بأن يدفع لها مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة والتفاد بلا كفالة .

د وحيث إن المدعية قالت شرعا لدعواها إن المدعى عليه الثاني قد تسبب في قتل نجلها وحكم عليه نهائيا في القضية رقم ١٣٦٣ سنة ١٩٥٠ جنح بندر بنها وتأيد استئنافيا في القضية رقم ١٣٥٦ سنة ١٩٥١ جنح س وقد طلب والد المجنى عليه تعويضا فحكم له في الدعوى ٣٦٠ سنة ١٩٥١ مدني بنها وتأيد استئنافيا في الدعوى ١١٢ سنة ١٩٥١ س بنها ولأنه من حق المدعية

٨٨٤

محكمة بنها الجزئية

٢٧ يناير سنة ١٩٥٥

حجية الأحكام . العبرة بالمنطوق . متى تلحق الحجية بالأسباب .

المبدأ القانوني

إن المعمول عليه في حجية الحكم هو قضاؤه الذي ورد به المنطوق دون الأسباب فالمنطوق هو الذي يحوز حجية الشيء المحكوم فيه ، ولا تلحق الحجية بأسباب الحكم إلا ما كان منها مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمنطوق ، فإذا كانت المحكمة قد عرضت — تزييدا — في بعض أسبابها إلى مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح عليها ولم تكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى فإن ما عرضت له من ذلك لا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه .

فإذا كانت المحكمة عند الفصل في دعوى التعويض التي دفعها والد عن فقد ولده قد استطردت وتحدثت عن التعويض المستحق

أيضا وهي والدته مطالبة المدعى عليهما أيضا بتعويض عما أصابها من ضرر نتيجة فقد وحيدها وتقدر لذلك مبلغ ٥٠٠ جنيه تعويضا لها مثلا حكيم لوالده وذلك قبل المدعى عليهما بالتضامن فالمدعى عليه الثاني وهو الذي تسبب في الحادث يعمل لدى المدعى عليه الأول فيكونان مسئولين بالتضامن .

« وحيث إن الحاضر عن المدعى عليهما دفع الدعوى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٣٦٠ سنة ١٩٥١ بنها الذي تأيد استئنافيا في الدعوى رقم ١١٢ سنة ١٩٥١ س بنها .

« وحيث إن المعول عليه في قوة الحكم هو قضاؤه الذي ورد به المنطوق دون الأسباب فالمنطوق هو الذي يحوز حجية الشيء المحكوم فيه . على أنه إذا كانت الأسباب قد تضمنت الفصل في بعض أوجه النزاع التي أقيم عليها المنطوق فإن ما جاء بالأسباب يعد قضاء مرتبطا بالمنطوق ومكملا له . راجع الدكتور الشرفاوى مرافعات ص ٥٢٤ .

« وحيث إن الأصل أن قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بالمنطوق المحكم ولا تلحق إلا بما كان من الأسباب مرتبطا ارتباطا وثيقا — فإذا كانت المحكمة قد عرضت تزييدا في بعض أسبابها إلى مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح عليها أو لم تكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى فإن ما عرضت له من ذلك لا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه (راجع النقض في القضية ٨٠ سنة ١٣ ق الصادر في ١٦ مارس سنة ١٩٤٤ رقم القاعدة ١١٢ ص ٣٩٢ الجزء الرابع محمود عمر) .

« وحيث إنه متى تقرر ذلك وكانت المحكمة في حكمها الصادر من أول درجة في الدعوى ٣٦٠ سنة ١٩٥١ س بنها قد تعرضت في أسبابه لمسألة تعويض الوالدة وهي المدعية الحالية في وقت لم تكن هذه المسألة معروضة عليها . ولم تكن الخصم في الدعوى الحالية ممثلة في الدعويين آننى الذكر يكون ذلك تفريعا على ما تقدم تزييدا خارجا عن حدود النزاع المطروح على المحكمة ولم تكن المحكمة بحاجة إليه للفصل في الدعوى ومن ثم فلا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه .

« وحيث إن القاعدة الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه هي من القواعد الضيقة التفسير التي يجب الاحتراس من توسيع مدى مشمولها منعا للأضرار التي قد تترتب على هذا التوسيع وإذن فكلما اختلف شرط من شروط تلك القاعدة كالسبب أو الموضوع أو الاختصاص بأن اختلف أيها في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الأولى وجب التقرير بالأقوة للحكم الأول تمنع من قبول الدعوى الثانية (حكم محكمة النقض في الدعوى ٧٠ سنة ٤ ق الصادر في ١١ أبريل سنة ١٩٣٥ بمجموعة محمود عمر رقم القاعدة ٢٤٦ ص ٢٧٤ الجزء الأول) .

« وحيث إنه بالبناء على ما تقدم يكون الحكم الصادر في الدعوى ٣٦٠ سنة ١٩٥١ م بنها والمؤيد استئنافيا في الدعوى رقم ١١٢ سنة ١٩٥١ س بنها غير حائز لقوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للمدعية الحالية لأنها لم تكن خصما في الدعويين سالتى الذكر ولا تثير عليها في رفع الدعوى الحالية .

« وحيث إنه لما تقدم كله يكون الدفع المبذول من المدعى عليهما لا محل له ويتعين رفضه .

وتضع فيه أملا متخذة منه سنداً إذا مالت بها الأيام وتسكر لها الدهر وترى المحكمة الاكتفاء بتعويضها عن ذلك الضرر بمبلغ مائتي جنيه يلزم بدفعهما المدعى عليهما متضامين عملاً بالمادة ١٧٤ مدني إذ المدعى عليه الثاني تابع للمدعى عليه الأول .

« وحيث إن المدعى عليهما ملزمان بالمصروفات عملاً بالمادة ٣٥٧ مرافعات بما في ذلك الأتعاب .

« وحيث إنه لا محل للنص على النفاذ فليس من حالات هذه الدعوى قانوناً . »

(قضية مريزة محمد الشاذلي ضد الحاج زكي محمد السخن وآخر رقم ١٨ سنة ١٩٥٢ معاقاة رئاسة السيد الأستاذ عبد الحميد الشرطاوي القاضي) .

« وحيث إنه وإن كان من حق المدعية ان تقاضى تعويضاً عما أصابها من ضرر من جراء فقد ابنها إلا أنه مضى مدة قاربت على الثلاث سنوات منذ وفاة ابنها في الحادث الذي تسبب فيه المدعى عليه الثاني فقد توفي في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بينما هي لم ترفع الدعوى إلا بصحيفة معانة في ١٩/٩/١٩٥٣ أي مدة طويلة تجعل المحكمة تعتقد بحق أنها مدة كافية لأن تناسى فيها ويلتئم فيها جراحها ويتم فيها عزاؤها إلا أن هذا لا يحول دون توفر الضرر ولكن يؤثر في تقديره .

« وحيث إن المدعية قد ضيرت بفقد وحيدها الذي كانت ترتجى في مستقبله رجلاً

تحديد مركز المسئول عن الحق المدني أمام القضاء الجنائي في قانون الإجراءات الجديد

للسيد الدكتور رؤوف عبيد
الأستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

(٢)

الجانب الثالث للوضوع :

للسئول عن الحق المدني التدخل في نفس الدعوى الجنائية إذا لم تكن هناك دعوى مدنية
قائمة قبله أمام القضاء الجنائي :

نصت المادة ٢٥٤ إجراءات على أنه « للسئول عن الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها . وللنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية المعارضة في قبول تدخله » .

وقد اختلف الرأي اختلافا رئيسياً غير مفهوم في شأن هذه المادة ، رغم وضوحها وضوحاً كافياً . فذهب بعض الزملاء إلى القول بعدم قبول تدخل المسئول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية إلا إذا كانت هذه المحكمة تنظر دعوى مدنية ملحقه بالدعوى الجنائية ، وأنها إذ تتكلم عن تدخل المسئول عن الحقوق المدنية إنما تقصد حتماً تدخله في الدعوى المدنية « فعبارة الدعوى الجنائية الواردة في هذه المادة صحتها الدعوى المدنية » (١) ، وذلك تطبيقاً للقاعدة العامة التي مقتضاها أن خصومة المسئول عن الحقوق المدنية غير جائزة في المسائل الجنائية حيث تنفي صفته فيها ، جائزة فحسب فيما يتعلق بالتعويض المدني الذي هو ملزم به قانوناً .

إلا أنه من البحث في الأعمال التحضيرية للبادء وملابسات وضعها يبين — بما لا يدع مجالاً للإبهام أو تردد — أن الشارع قصد ظاهر عبارة المادة ، وأنه أباح للسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في نفس الدعوى الجنائية في جميع الأحوال وبصرف النظر عما إذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتبعية لها أم لا . وذلك استثناء من القاعدة العامة السابق الإشارة إليها ، لأنه قد رأى أنه إذا حكم نهائياً على المتهم في الدعوى الجنائية ، فإن هذا الحكم سيكون حجة على صدور الخطأ ، وعلى صحة إسناده إلى المتهم ، بما لا يقبل إثبات العكس عند رفع الدعوى على المسئول

(١) الدكتور محمود مصطفى « شرح قانون الإجراءات الجنائية » ، فقرة ٩٣ ص ١١٠ . ومن هذا الرأي الأستاذ عدلي عبد الباقي أيضاً في شرحه لنفس القانون ج ١ ص ١٧٢ .

عن الحقوق المدنية للبطالة بالتعويض فيما بعد . فأباح لهذا الأخير المبادرة بالدخول للانضمام إلى المتهم في الدفاع عنه وطلب البراءة ، وهو بذلك إنما يدافع عن صالحه الخاص بطريقة غير مباشرة . ذلك حين كان الوضع السابق مؤداه أن إدانة المتهم بحكم حائز الحجية سينصرف أثره حتماً إلى المسئول عن الحقوق المدنية فيما بعد ويضار به ، مع أنه لم تسمع له طلبات ما قبل صدوره ، أخذاً بقاعدة حجية الحكم الجنائي على القضاء المدني .

والأعمال التحضيرية للنص يبين منها أن وضعه في صيغته الحالية كان بناء على اقتراح قسم الرأي بمجلس الدولة مجتمعاً ، وكان قد ضمته كتاباً أرسله إلى وزارة العدل « مقترحاً وضع نص في مشروع قانون تحقيق الجنايات المعروض الآن على البرلمان يحيز للمسئول عن الحقوق المدنية التدخل في الدعوى العمومية المرفوعة على تابعه ، وتنفيذاً لما ورد بهذا الكتاب أعدت وزارة العدل مذكرة بما طلبه مجلس الدولة وقدمتها إلى لجنة قانون الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ عند مناقشة هذه المادة أمامها . وقد تولى الزميل الأستاذ أحمد عثمان حمزاوي إعداد المذكرة المشار إليها بما طلبه مجلس الدولة وقدمها إلى لجنة الإجراءات بمجلس الشيوخ . وقد استبان من المناقشة فيها أن اللجنة تقرر هذا النظر وتأخذ به (١) . ومن ثم وضعت المادة ٢٥٤ هذه مجيزة للمسئول عن الحق المدني التدخل في الدعوى الجنائية نفسها لما سبق من اعتبارات ، ودون توقف الأمر على قيام أي ادعاء مدني قبله أو قبل المتهم .

واستناداً إلى المسادة ٢٥٤ هذه أصدرت إدارة قضايا الحكومة إلى مأمورياتها منشوراً مؤرخاً ٥ فبراير سنة ١٩٥٢ ورد فيه « وقد أصبح متعيناً بعد صدور هذا القانون — قانون الإجراءات الجديد — والعمل به أن تدخل إدارة قضايا الحكومة في الدعوى الجنائية التي يكون أحد موظفي الدولة أو تابعيها متهماً فيها بارتكاب جريمة أثناء تأدية وظيفته ، أو بسببها لتسارك ماعساه قد يصدر من أحكام بالإدانة . . . ، ويجرى العمل على ذلك بطبيعة الحال في جميع المحاكم .

فلم يعد إذاً شبهة شك في أن للمسئول عن الحق المدني التدخل في نفس الدعوى الجنائية المقامة قبل المتهم استثناء من قاعدة قصر خصومته على الدعوى المدنية وحدها . وحكمة هذا الاستثناء تكون متفنية تماماً إذا كانت الدعوى المدنية قد أقيمت بالفعل على المسئول عن الحق المدني أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية . إذ سييسر له عندئذ الدفاع عن صالحه الخاص في الوقت المناسب ، ولن يفاجئ بحال بحجية حكم جنائي نهائي مقيد للقاضي المدني حتماً فيما يتعلق بثبوت خطأ المتهم وصحة إسناده إليه ، أي فيما يتعلق بمبدأ التزام المسئول عنه بالتعويض المدني ، دون أن تحق له إلا المناقشة في مقدار التعويض . فإذا تراخى المسئول عن الحق المدني عن التدخل في الدعوى الجنائية نفسها فلا يلزمه بعدئذ سوى نفسه إذا جاء الحكم فيها على غير ما يروم .

(١) راجع تفصيل الأعمال التحضيرية في « موسوعة التعليقات » للأستاذ حمزاوي ص ١١٨ وما بعدها .

ولا يحول دون تدخل المسئول عن الحق المدني في نفس الدعوى الجنائية خصماً منضمّاً إلى المتهم طبقاً لنص المادة ٢٥٤ إجراءات أن تكون الدعوى المدنية قد أقيمت عليه بالفعل من المدعى المدني ، ولكن أمام القضاء المدني لا الجنائي ، لأن ذلك لن يتيح له فرصة المبادرة بنفي صدور الخطأ ، أو إنكار صحة إسناده إلى المتهم في الوقت المناسب . بل إن الدعوى الجنائية ستوقف عندئذ الدعوى المدنية طبقاً للقاعدة المعروفة ، ومن ثم فإن تدخله في الدعوى الجنائية نفسها يكون عندئذ جائزاً من باب أولى بعد أن تبين له على سبيل القطع إقدام المدعى المدني على مقاضاته عن التعويض المدني بالفعل ، ولأن الحكم الصادر من المحكمة الجنائية على المتهم سيكون حجة عليه فيما يختص بصدور الخطأ وصحة إسناده إلى المتهم .

وكذلك الشأن أيضاً إذا أقيمت الدعوى الجنائية على المتهم وأقام المدعى المدني دعواه بالتعويض قبل المتهم وحده — دون المسئول عن الحق المدني — سواء أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية ، أم أمام القضاء المدني . فلا مندوحة من القول بإباحة الحق للمسئول عن الحق المدني بالتدخل في نفس الدعوى الجنائية خصماً منضمّاً للمتهم ، إذ من الجائز أن يدخل هذا المسئول عن الحق المدني فيما بعد في هذه الدعوى المدنية ، من جانب المدعى بها ، ويكون بالتالي صاحب مصلحة في المبادرة إلى التدخل في الدعوى الجنائية في هذه الحالة أيضاً وقبل الفصل فيها بحكم نهائي .

وتدخل المسئول عن الحق المدني في نفس الدعوى الجنائية خصماً منضمّاً إلى المتهم طبقاً للمادة ٢٥٤ جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى ، أي ولولأول مرة في المعارضة أو الاستئناف . ولا يجوز بداهة في النقض . ولكن إذا نقض الحكم المطعون فيه وأعيدت القضية إلى محكمة الموضوع مشكلة من قضاة آخرين للفصل فيها من جديد ، هل يجوز للمسئول عن الحق المدني التدخل على هذا النحو لأول مرة ؟ . نشك في ذلك كثيراً خصوصاً بعد إذ جرى قضاء النقض في بلادنا وفرنسا على أنه لا يجوز في مثل هذه الظروف للضرور من الجريمة الادعاء بالحق المدني لأول مرة ، لا قبل المتهم ولا المسئول عن الحق المدني ، لأن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح بالقول بذلك (١) .

وكما يجوز التدخل على النحو الوارد في المادة ٢٥٤ أمام محكمة الموضوع يجوز أيضاً أمام سلطات التحقيق الابتدائي ، بالنظر إلى عمومية النص وتحقيق الحكمة من إباحة التدخل انضماماً إلى المتهم لدفع التهمة عنه . وذلك سواء أكان التحقيق يجري بمعرفة النيابة العامة ، أم قاضي التحقيق ومن في حكمه كالمستشار المندوب للتحقيق طبقاً للمادة ٦٥ ، أم غرفة الاتهام .

ولكن إذا رفضت سلطة التحقيق قبول هذا التدخل هل من سبيل للطعن في قرارها ؟ . لم يرسم القانون طريقاً للطعن . ولا محل في رأينا لقياس هذه الحالة على حالة الضرور من الجريمة الذي أجاز له القانون الجديد أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى أمام السلطة التي

(١) راجع مثلاً نقض مصري في ١٤ يونيو سنة ١٩٤٨ مجموعة التواحد ج ٧ رقم ٦٢١ ص ٦٠٢ ونقض

فرنسي في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٣ دالوز ١٩٣٤ - ١ - ٢٠ .

تجريبه ، ولو كانت سلطة جمع الاستدلالات (م ٧٠ و ٢٨) ، أو إحدى سلطات التحقيق بمعناه الضيق ، وأن يطعن بالاستئناف أمام غرفة الاتهام في القرار الصادر من النيابة برفض طلبه خلال ثلاثة أيام تسرى من وقت إعلانه به (م ١٩٩ مكررة التي أضيفت بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢) . ذلك أن هذا الحق استثنائي بث فلا محل للتوسع فيه ، أو للقياس عليه ، فلا يسرى مثلاً على قرار رفض قبول الادعاء المدني الصادر من قاضي التحقيق لأن الشارع رأى في إجراء التحقيق بمعرفته قاض للتحقيق ضماناً كافياً لعدم التعسف في استعمال حق رفض قبول الادعاء المدني ، ومن باب أولى إذا كان التحقيق يجري بمعرفة غرفة الاتهام ، أو المستشار المندوب للتحقيق كطلب وزير العدل ، أو المندوب من محكمة الجنايات أو محكمة النقض في أحوال التصدي (راجع م ١١٢ و ٦٥) .

يضاف إلى ذلك اعتبار هام بالنسبة للمسئول عن الحق المدني . ذلك أن الدعوى أمام سلطة التحقيق تنتهي حتماً بأحد أمرين : إما بأن لا يوجد لإقامتها أمام محكمة الموضوع وهو أمر يفيد ويزيل خطر احتمال صدور حكم في الدعوى الجنائية حائز للحجية على الدعوى المدنية ، وإما بإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع ، وعندئذ ستتاح له من جديد فرصة طلب التدخل في نفس الدعوى الجنائية خصماً منضمّاً إلى المتهم في أية حالة كانت عليها .

الجانب الرابع للموضوع :

قواعد الفصل في الدعوى المدنية والجنائية بقدر اتصالها بمركز المسئول عن الحق المدني :

لما كانت المحكمة الجنائية لا تنظر الدعوى المدنية على المسئول عن الحق المدني إلا بالتبعية للدعوى الجنائية على المتهم فيجب الفصل في الدعوى بحكم واحد (م ٣٠٩ / ١) . ولذلك فإنه لا يجوز للمحكمة الجنائية أن تحكم في الدعوى الجنائية وتؤجل الحكم في الدعوى المدنية . وإذا فعلت فإن ذلك لا يؤثر على صحة الحكم الجنائي الذي يبقى سليماً ، ولكن لا تملك أن تحكم بعدئذ في الدعوى المدنية بحكم مستقل . فلا يبقى أمامها إلا أن تحيلها إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف ، أو أن يقيم المدعى المدني دعواه من جديد أمام المحكمة المدنية .

وكذلك إذا رأت المحكمة الجنائية أن الفصل في التعويضات المطلوبة من المسئول عن الحق المدني يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبئ عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فعندئذ أيضاً تحيل المحكمة الجنائية الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف (م ٣٠٩ / ٢) ، وذلك تقادياً لتأجيل الفصل في الدعوى الجنائية ، وهو الأصل في رسالة القضاء الجنائي .

وتتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية القواعد المقررة بقانون الإجراءات الجنائية (م ٢٢٦) . فالدعوى على المسئول عن الحق المدني أمام القضاء الجنائي تخضع لهذه القواعد الأخيرة فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ومواعيدها ووقف

الخصومة وانقطاعها وسقوطها وتركها ، طالما كان في مجموعة الإجراءات الجنائية نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية . أما إذا لم يوجد نص يخالف في قانون الإجراءات فلا مانع يحول دون إعمال نص قانون المرافعات طبقاً للتأعدي العامة . وتخضع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية لقواعد الإجراءات الجنائية حتى في الأحوال الاستثنائية التي تكون فيها الدعوى المدنية قائمة وحدها أمامها . أما بالنسبة للقواعد الموضوعية فتخضع الدعوى المدنية لقواعد القانون المدني بطبيعة الحال .

ما يثيره تحديد مركز المسئول عن الحق المدني أمام القضاء الجنائي في نطاق استثناءات تبعية

الدعوى المدنية للجنائية :

هناك حالات استثنائية يصح للدعوى المدنية أن تنفصل فيها عن الجنائية فتستمر مطروحة أمام القضاء الجنائي حين تكون الدعوى الجنائية قد انقضت أمرها أمامه لسبب أو لآخر . وهذه الأحوال تدعو إلى القول بأن مبدأ تبعية الدعوى المدنية للجنائية لا محل له إلا عند بدء مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي لحسب . أما بعد ذلك فاستقلال كل منهما عن الأخرى أمر متصور الوقوع في أحد ظروف ثلاثة يلزم أن نعرض لها هنا بقدر اتصالها بتحديد مركز المسئول عن الحق المدني أمام القضاء الجنائي :

أولاً - فالاستثناء الأول هو انقضاء الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، إذ لا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها (م ٢٥٩ / ٢) ، وكانت محكمة النقض تأخذ بهذه القاعدة حتى قبل النص عليها صراحة في القانون الجديد . وهذه الأسباب الخاصة بانقضاء الدعوى الجنائية هي وفاة المتهم ومضي المدة والعفو الشامل وصدور حكم نهائي . ويقاس عليها صدور قانون جديد يجعل الفعل مباحاً بعد أن كان يعد في نظر القانون جريمة ، لحكمة حكم العفو الشامل .

على أنه يلاحظ أن انقضاء الدعوى الجنائية بصدور حكم فيها يخرج الأمر نهائياً من بين يدي المحكمة الجنائية فلا يكون لها بعدئذ أن تفصل في الدعوى المدنية ، إذ يجب أن تفصل في الدعويين بحكم واحد على ما ذكرناه .

كما يلاحظ أيضاً فيما يتعلق بمضي المدة أن المادة ١٧ من قانون الإجراءات كانت تسمح بسقوط الدعوى الجنائية بالتقدم ، ولو أقيمت بالفعل أمام محكمة الموضوع . ذلك أن فقرتها الأخيرة كانت تقرر مبدأ عاماً مقتضاه أنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، ثم تعدلت هذه المادة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذي حذف هذه الفقرة الأخيرة كلية . ولذلك فإن سقوط الدعوى الجنائية بالتقدم بعد رفعها بالفعل أمام محكمة الموضوع أصبح لا يتحقق إلا إذا مضت بين إجراء وآخر المدة المطلوبة

للسقوط . وهو أمر غير متصور عملاً والقضية متداولة في الجلسات إلا في أحوال استثنائية شاذة ،
كتعمد تأجيل الدعوى إلى أجل غير مسمى تمهيداً للحكم بانقضائها عند انتهاء مدة التقادم ، أو أن
تعمل النيابة في قيد الطعن سنين طويلة ، وهو فرض نظري أكثر منه عملي .

فقصارى القول إن تطبيق المادة ٢/٢٥٩ نطاقه المألوف في العمل هو انقضاء الدعوى
الجنائية ب وفاة المتهم والعفو الشامل و صدور قانون جديد يجعل الفعل مباحاً بعد أن كان يعد جريمة .
ففي هذه الأحوال الثلاث تظل الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحق المدني — والمتهم أو ورثته
بطبيعة الحال — قائمة أمام القضاء الجنائي رغم انقضاء الدعوى الجنائية التي رفعت تابعة لها .
ويستوى أن يقع سبب انقضاء الدعوى الجنائية قبل صدور حكم في الموضوع أم بعده ، ففي الحالين
لا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية التي ابتدأت حال قيامها .

ولكن ما الحكم إذا انقضت الدعوى الجنائية بالتنازل عن الشكوى المقدمة من المجنى عليه
(م ٣ و ١٠) أو عن الطلب المقدم من جهة الاختصاص (م ٨ — ١٠) لأن الجريمة يستوجب
القانون لتحريك الدعوى عنها شكوى أو طلب . . . هل تظل الدعوى المدنية قائمة رغم ذلك ؟ .
يبدو أن الجواب لا يجب أن يكون بالإيجاب رغم عمومية نص المادة ٢/٢٥٩ من أنه إذا سقطت
الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية
المرفوعة معها . ذلك أنه إذا كان المضرور من الجريمة المدعى بالحق المدني فيها هو الشاكي نفسه
— ووحده — فقد يقال إن تقديمه الشكوى وادعائه بالحق المدني أمام القضاء الجنائي ثم تنازله
عن الشكوى بعدئذ لتظل الدعوى المدنية وحدها قائمة أمام القضاء الجنائي لما يصحح أن يعد تحايلاً
منه على قواعد الاختصاص رغم تعلقه بالولاية . . إلا أنه فرض متعذر الوقوع في العمل لانعدام
المصلحة منه . . وعلى أية حال فنص المادة ٢/٢٥٩ يشير في رأينا — وبحسب أعماله التحضيرية —
إلى انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خارج عن إرادة المدعى المدني ، لا إلى انقضاء هو المتسبب فيه
دون غيره .

ثانياً — أما الاستثناء الثاني فهو أن نقضى المحكمة الجنائية بالبراءة في الدعوى الجنائية ، فإن
حقها في الحكم في الدعوى المدنية يظل قائماً مع ذلك ، فليس لها أن تحكم بالبراءة وبعدم الاختصاص
بنظر الدعوى المدنية بسبب البراءة (١) . ولكن مداه يتوقف على أسباب حكم البراءة :

— فإذا بنيت البراءة على أن الواقعة لا عقاب عليها قانوناً ، فهذا لا يمنع أن تكون نفس هذه
الواقعة فعلاً خاطئاً ضاراً يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر (م ١٦٣ مدني) ، ويوجب بالتالي
مسئولية المسئول عن الحق المدني (فضلاً عن المتهم) .

— وإذا بنيت على امتناع مسؤولية المتهم لمثل الصغر أو الجنون ، أو على توافر سبب من أسباب
انقضاء الدعوى الجنائية خاص بها طارئ بعد رفع الدعوى المدنية ، فلا يحول كل ذلك دون أن

تحكم في الدعوى المدنية بالتعويض أو برفضه طبقاً لقواعد القانون المدني دون غيرها ، وبالنسبة للمسئول عن الحق المدني (فضلاً عن المتهم) .

— أما إذا بنيت البراءة على عدم حصول الواقعة أصلاً ، أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم ، أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها (١٠) ، فلا تملك المحكمة أن تحكم بالتعويض على أحد : لا المتهم ولا المسئول عن الحق المدني ، لأن المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان معاً إثبات حصول الواقعة من جهة ، وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى .

ويلاحظ أنه إذا كانت المادة ٢٦٧ اجراءات قد أباحت للمتهم أن يطالب المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه ، لو كان لذلك وجه ، فإنه لا محل لتعميم حكمها على الدعوى التي قد يقيمها نفس المسئول عن الحق المدني على المدعى به ليطالبه بتعويض عن رفع الدعوى المدنية عليه . فإن هذه الأخيرة لا ترفع في رأينا إلا أمام القضاء المدني طبقاً للقواعد العامة في الاختصاص المتعلق بالولاية ، ولا محل لأن يتذرع بحكم هذه المادة أو يقيس عليه ، إذ لا قياس على حكم استثنائي شاذ يخالف قاعدة تطلب السببية المباشرة بين الضرر المدعى بالتعويض عنه أمام القضاء الجنائي ، وبين الفعل الذي أقيمت عنه الدعوى الجنائية .

كما يلاحظ أخيراً أنه في جميع الأحوال تملك المحكمة الجنائية أن تفصل في الدعويين الجنائية والمدنية معاً بحكم واحد . كما أن لها أن تفصل الدعوى المدنية عن الجنائية وتحيل الأولى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف ، وذلك إذا رأت أن الفصل فيها يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، (م ٣٠٩) . ويستوى في ذلك أن تكون المدنية مرفوعة من الدعوى المدعى المدني قبل المتهم وحده ، أم قبله وقبل المسئول عن الحق المدني معاً . ولا تنقيد المحكمة الجنائية في مباشرة هذا الخيار إلا بما يترامى لها عند تقديرها للوقت والجهد اللازمين للفصل فيها (١٢) .

ثالثاً — والاستثناء الثالث والأخير لقاعدة تبعية الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للدعوى الجنائية سيكون عند الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية من المحكمة الجنائية بمعرفة المدعى بالحق المدني أو المسئول عنه . فإن هذا الطعن لا يكون منهما إلا بالنسبة للحقوق المدنية وحدها — طالما كانت هناك دعوى مدنية قائمة — وذلك سواء أكان الطعن من المدعى المدني بالاستئناف أم بالنقض ، ومن المسئول عن الحق المدني بالمعارضة أم بالاستئناف أم بالنقض . فإذا لم يطعن المتهم أو النيابة العامة فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فإن الدعوى المدنية تطرح وحدها أمام جهة نظر الطعن ويفصل فيها استقلالاً عن الدعوى الجنائية (٣) .

(١) نقض ٩ يونيو سنة ١٩٥٣ رقم ١٣٢٨ س ٢٢ ق

(٢) نقض ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٥٧ س ٢٨٦

(٣) راجع مثلاً نقض ٣ يونيو سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١١٨ س ٢٢٣ و ٢١ مايو سنة ١٩٤٥

ج ٦ رقم ٥٧٧ س ٧١٢ .

وسنعرض لذلك تفصيلاً فيما تبقى من البحث .

• • •

الجانب الخامس للموضوع :

حق المسئول عن الحق المدني في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية أو الجنائية :

ينبغي بحث حق المسئول عن الحق المدني في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية أولاً ، ثم حقه في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية بعد ذلك .

١ — الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية :

قلنا إنه إذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة أمام القضاء الجنائي قبل المسئول عن الحق المدني — إما من المدعى المدني وإما من النيابة (م ٢٥٣/٣) — فهو خصم فيها وحدها دون الدعوى الجنائية . ومن ثم يجوز له عندئذ الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية بكافة طرق الطعن بوصفه خصماً أصلياً في هذه الدعوى للمدعى المدني ، أو للنيابة بحسب الأحوال ، سواء في ذلك طرق الطعن العادية أم غير العادية : —

أولاً — فهو له الطعن بالمعارضة إذا كان الحكم غيابياً بالنسبة له (م ٣٩٨) . ويلاحظ أن الحكم الصادر من المحكمة الجنائية — ولو في الدعوى المدنية — يخضع من حيث اعتباره حضورياً أو غيابياً لقواعد الإجراءات الجنائية دون غيرها . فلا تسرى هنا قاعدة المادة ٩٢ مرافعات التي متضاها أنه إذا حضر المدعى أو المدعى عليه في أية جلسة اعتبرت الخصومة حضورية في حقه ، ولو تخلف بعد ذلك ، . بل إنه إذا تغيب المسئول عن الحق المدني أمام المحكمة الجنائية عن جميع الجلسات ثم حضر جلسة المرافعة ، أو بعض جلساتها إذا جرت في جلسات متعددة ، وأتيحت له الفرصة الكافية للاطلاع على ما تم في غيابه من إجراءات وإبداء دفاعه ، كان الحكم حضورياً بالنسبة له . أما إذا لم تتح له الفرصة لإبداء دفاعه كان الحكم غيابياً بالنسبة له وجازت له المعارضة فيه ، ولو كان حضورياً للتهمة .

ويشترط في الحكم المعارض فيه أن يكون صادراً من محكمة جزئية أو استئنافية أو من محكمة الجنايات في دعوى تعويض عن جنحة أو مخالفة . نخرج بذلك الحكم الصادر من محكمة الجنايات في دعوى تعويض عن جنحة فليس للمسئول عن الحق المدني المعارضة فيه ، ولو كان غيابياً بالنسبة له ، أيأ كان نوعه بالنسبة لمن عده ، لأن الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنايات في جنحة لا تخضع لنظام المعارضة . ولأن الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي تخضع بحسب الأصل لقواعد الإجراءات الجنائية .

ثانياً — وهو له أن يطعن بالاستئناف في الحكم الصادر ضده وفيما يتعلق بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً ، (م ٤٠٣)

إجراءات وراجع م ٥٥ مرافعات (١).

ثالثاً — وله أن يطعن بالنقض فيما يختص بحقوقه فقط في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح (م ٢٠٤ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢). كما له أن يطعن فيما يختص به بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية (م ٤٢٣).

رابعاً — أما بالنسبة لطلب إعادة النظر فهو لا يجوز في رأينا أن يكون في الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي بالتبعية للدعوى الجنائية إلا إذا جاز هذا الطلب بالنسبة للحكم الصادر في الدعوى الجنائية أولاً وصدر عن صاحب الحق فيه، وذلك تطبيقاً لقاعدة خضوع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي لقواعد الإجراءات الجنائية.

أما القول بأن للخصوم في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية الاستناد على المادة ١٧٧ من المرافعات المدنية والطقن بالتماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية بصفة انتهائية من المحاكم الجنائية، لأي سبب من الأسباب السبعة الواردة بها، فهو قول خطير الأثر قد يترتب عليه التحايل على عرض ثبوت الواقعة من جديد أو صحة إسنادها إلى المتهم عن طريق التماس إعادة النظر لأحد هذه الأسباب الكثيرة إذا تقدم من خصم في الدعوى المدنية بحسب. وهو ما يتعارض مع حجية الأحكام الجنائية الانتهائية، فضلاً عن تعارضه مع قاعدة خضوع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية لقواعد الإجراءات الجنائية دون غيرها.

وبالإضافة إلى ذلك فقد نصت المادة ٥١ إجراءات على أنه يترتب على قبول طلب إعادة النظر وإلغاء الحكم بالعقوبة المطعون فيه سقوط الحكم بالتعويضات ووجوب رد ما نفذ به منها بدون إخلال بقواعد سقوط الحق بمضى المدة، ومقتضى ذلك في نظرنا أنه وإن كان ليس للمسئول عن الحق المدني الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم الصادر عليه بالتعويض المدني من المحكمة الجنائية بالتبعية للدعوى الجنائية إلا أن إلغاء الحكم الصادر بالعقوبة بناء على التماس إعادة النظر فيه ممن يملكون هذا التماس وهم النائب العام، والمحكوم عليه أو من يمثله قانوناً إذا كان عديم الأهلية أو مفقوداً، وزوجة بعد موته، يترتب عليه حتماً سقوط الحكم بالتعويضات المدنية سواء بالنسبة للمتهم المحكوم عليه، أم المسئول عن الحق المدني، بغير حاجة إلى إجراءات خاصة بهذا الأخير.

ب — الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية :

قلنا إنه إذا لم تكن هناك دعوى مدنية قائمة قبل المسئول عن الحق المدني بالتبعية للدعوى الجنائية جاز له التدخل في نفس الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها (م ٢٥٤)، فهل له عندئذ الطعن في الحكم الصادر في نفس الدعوى الجنائية أم لا؟ ينبغي الإجابة على هذا التساؤل الهام — الذي تستوجب ضرورات العمل جواباً شافياً له إن عاجلاً أو آجلاً. وفي رأينا أن هذا الجواب

(١) مع ملاحظة أن الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات سواء في الدعوى المدنية أم الجنائية وأياً كان نوعها غير قابلة للاستئناف بطبيعة الحال.

يتوقف على طريق الطعن المراد اتباعه ، وذلك على التفصيل الآتي :

أولاً - فبالنسبة للمعارضة نرى القانون يسمح له بها . ذلك أن المسئول عن الحق المدني المتدخل تدخلا اختيارياً في نفس الدعوى الجنائية طبقاً للمادة ١/٢٥٤ إجراءات يعد في نظر القانون خصماً منضمماً إلى المتهم في طلب البراءة في الدعوى الجنائية ، منذ اللحظة التي يقبل فيها هذا التدخل منه ، ويكون شأنه شأن أي خصم ثالث متدخل أمام القضاء المدني تدخلا اختيارياً تبعياً أو تحفظياً بقصد المحافظة على حقوقه عن طريق مساعدة أحد الخصوم وتأييده في طلباته . وطبقاً للسائد في فقه المرافعات المدنية ، وقضاها ، لهذا المتدخل في الخصومة حق الطعن اسقلاً لا كأي خصم أصلي في الحكم الصادر على من كان قد تدخل للدفاع عنه منضمماً إليه في طلباته (١) . كما أنه إذا طعن وحده في الحكم الصادر فيها بأية طريقة من الطرق ، فإن القاعدة هي أن يستفيد من طعنه من تدخل للدفاع عنه منضمماً إليه .

وفي قانوننا الإجرائي لم يرد أي نص يتعارض مع هذه القاعدة فيما يتعلق بالمعارضة من المسئول عن الحق المدني في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية المتدخل فيها طبقاً للمادة ٢٥٤ ، بل على العكس من ذلك نصت المادة ١/٣٩٨ على أنه « تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجنح من كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية في ظرف الثلاثة أيام التالية . . . » ، بغير تخصيص للحكم الصادر في الدعوى المدنية دون الجنائية . صحيح أن هذا النص عند ما وضع لم يكن قد تقرر بعد مبدأ إجازة التدخل في نفس الدعوى الجنائية للمسئول عن الحق المدني ، ولكن ليس هناك ما يحمل على الاعتقاد بأنه كان سيكون لواضعه رأي آخر ، لو أن هذه الإجازة كانت قد تقرر من قبل ، خصوصاً وأن المعارضة طريق عادي للطعن في الأحكام ، جائز بحسب الأصل للخصوم جميعاً ، مالم يحرمهم منه القانون بنص صريح استثناء من هذا الأصل .

بل إن نص المادة ١/٢٥٤ الذي أباح للمسئول عن الحق المدني التدخل في نفس الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها ، يلائم بالأكثر هذه النتيجة ما دام التدخل جائزاً لأول مرة ولو في المعارضة . وإلا فلماذا يقبل تدخل المسئول عن الحق المدني خصماً منضمماً للمتهم في نفس الدعوى الجنائية لأول مرة في المعارضة ، ولا تقبل معارضته إذا كان قد تدخل من قبل في الدعوى ولكن لم يسمع له دفاع دون تقصير منه ، ولجورد تغيب المتهم عن الحضور وقد يكون بسوء نية منه ؟

(١) راجع المحرم الدكتور محمد حامد فهمي « المرافعات المدنية والتجارية » سنة ١٩٤٠ فقرة ٤٨٩ ص ٥٢٥ و ٦٥٠ ص ٦٤٨ و ٦٥٦ ص ٦٥٣ والمرحوم الدكتور عبد الحميد أبو هيف « المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائي في مصر » طبعة ٢ فقرة ٩٨ ص ٨٧٢ والأساذ محمد الصهاوي « قواعد المرافعات » ج ٣ طبعة ١٩٢٧ فقرة ٨٤٢ ص ٦٠١ و ٦٠٢ والأساذ عبد الفتاح السيد « الوجيز في المرافعات المصرية » طبعة سنة ١٩٢٤ فقرة ٧٠٢ ص ٦٢٠ .

وقارن الدكتور عبد المنعم الشرفاوي « الوجيز في المرافعات المدنية والتجارية » سنة ١٩٥١ فقرة ٢٤٥ ص ٣١٧ و ٣٩٠ ص ٤٥٥ وهو يرى أن المتدخل انضماماً لأحد الخصوم لا يكون له الطعن في الحكم إذا لم يكن الخصم الأصلي الذي انضم إليه المتدخل راغباً في الطعن فيه ، وأياً كان طريق الطعن . أما المتدخل خصماً فله سلوك طرق الطعن العادية وغير العادية .

والحكم الغيابي - إلى ذلك - قد يرضى به المتهم لضآلة العقوبة المقضى بها فلا يطعن فيه بالمعارضة ولا بالاستئناف . أو قد لا يكون استئنافه جائزاً بطبيعته ، فيصبح نهائياً وحجة ملزمة للمسئول عن الحق المدني في الدعوى المدنية المرفوعة عليه بالفعل أمام القضاء المدني - والموقوفة في انتظار الفصل في الدعوى الجنائية - أو التي لا يعطل رفضها من المضرور سوى ترقب هذا الفصل . فيرتب هذا الحكم عليه مسئولية حتمية بتعويض أو بتعويضات ضخمة ، وهو مع ذلك هو الحكم الغيابي الذي لم يسمع فيه دفاع له أو لغيره والذي يعد في نظر الجميع أضعف الأحكام دلالة على صحة ما قضى به . وقد يكون في واقع الأمر معيب بما يستوجب الغاءه عند الطعن بلا أدنى ريب .

وحق المسئول عن الحق المدني المتدخل خصماً في نفس الدعوى الجنائية في المعارضة في الحكم الغيابي الصادر فيها بإدانة المتهم مقيد بطبيعة الحال بقيد توافر المصلحة من الطعن . ولا مصلحة له فيه إذا كان قد صدر غيابياً ولكن عارض فيه المتهم بالفعل ، لأنه لن يترتب على معارضته أثر آخر غير ذلك المترتب على معارضة هذا الأخير . أما حضوره في المعارضة والمرافعة فيها فهو حق له بوصفه خصماً منضمماً للمتهم في الدعوى الجنائية أيا كان مصدر الطعن ، هو أم المتهم .

وجلي أن حق المسئول عن الحق المدني المتدخل في نفس الدعوى الجنائية مستمد في المعارضة من حق المتهم فيها ، فلا تجوز له إلا إذا جازت لهذا الأخير أولاً . ولو أنه يلاحظ أن معارضته تظل مع ذلك مهددة بعدم حضور المتهم فيها لوجوب الحكم عندئذ باعتبارها كأن لم تكن إذ يجب في النطاق الجنائي حضور المتهم شخصياً مادامت الواقعة جنحة وكان معاقباً عليها بالحبس ولو جوازاً (م ٢٣٧) .

ذلك أن حضور المسئول عن الحق المدني المتدخل في نفس الدعوى الجنائية بدون قيام أي إدعاء مدني بالتبعية لها لا يغني عن حضور المتهم بشخصه إذا أوجب القانون ذلك ، ولذلك فإنه إذا حضر المسئول عن الحق المدني - في المحاكمة الأولى وقبل صدور أي حكم في الدعوى - ولم يحضر المتهم ، فيجب أن يحكم فيها غيابياً بعد الاطلاع الأوراق عملاً بالمادة ٢٣٨ . ولا يسمح للمسئول بالمرافعة أو المناقشة بل بعد الحكم غيابياً للإثنين معاً ، وتجوز لأيهما المعارضة فيه طبقاً لما اتهمنا إليه . وحتى إذا كانت الدعوى بما يجوز فيه التوكيل فلا محل لاعتبار المتدخل وكيلاً عن المتهم ما لم يحمل منه توكيلاً صريحاً ، وكان ممن يميز القانون توكيلهم ، أي كان من الأقارب أو الأصهار إلى الدرجة الثالثة ، وقبلته المحكمة بوصفه نائباً عنه (م ٨١ مرافعات و ٢٣ من قانون المحاماة) . وتسرى عليه عندئذ كافة القواعد التي نظمها قانون المرافعات في هذا الشأن في الباب الثالث من الكتاب الأول (م ٨١ - ٩٠) .

ويجوز حضور المسئول عن الحق المدني المتدخل في نفس الدعوى الجنائية في الحالة الآتية الذكر ، ولو كانت الجريمة جنحة عقوبتها الحبس إذا كان المقصود من حضوره بوصفه وكيلاً عن المتهم هو مجرد طلب التأجيل أو إبداء دفع فرعي ، كالدفع بعدم الاختصاص ، دون الدخول في الموضوع . وإذا تكلم في الموضوع أو قدم مذكرة ولم تعترض المحكمة على ذلك رغم الحظر الوارد

في المادة ٢٣٧ ، كان الحكم حضورياً في نظر بعض القضاء ، بالأقل في فرنسا (١) . أما إذا حضر وطلب تأجيل الدعوى فحسب ثم انسحب بغير خوض في موضوعها فلا يصح اعتبار الحكم حضورياً ، وذلك قياساً على ما قضى به في شأن حضور المحامي عن المتهم في مثل هذه الظروف (٢) .

ثانياً — وبالنسبة للاستئناف أيضاً نرى السماح له به ، أسوة بالمعارضة ، ولنفس الأسباب التي ذكرناها . صحيح أن المادة ٤٠٢ التي عينت الأحكام التي يجوز استئنافها لم تنص صراحة على حق الاستئول عن الحق المدني في أن يستأنف لمصلحة المتهم الحكم الصادر في الدعوى الجنائية بإدائته ، إلا أن هذا النص وضع ولم يكن قد تقرر في القانون بعد نظام هذا التدخل من المستئول عن الحق المدني في الدعوى الجنائية كما ورد في المادة ١/٢٥٤ ، التي وضعت فيما بعد أثناء مناقشة المشروع الأصلي في لجنة الإجراءات بمجلس الشيوخ ، بناء على اقتراح مجلس الدولة . ولم يلتفت واضعوها إلى بحث مدى حق هذا المتدخل الجديد في الدعوى الجنائية في الطعن في الحكم الصادر فيها . فينبغي في تحديد ذلك إذا الرجوع إلى المبادئ العامة المقررة في القانون وبخاصة قواعد المرافعات المدنية والتجارية التي تبيح للخصم المنضم في الدعوى الطعن في الحكم الصادر فيها ضد من تدخل للدفاع عنه .

وطبقاً للمبادئ العامة الاستئناف طريق عادي للطعن في الأحكام يجوز لجميع الخصوم ، وعلى قدم المساواة فيما بينهم ؛ إلا إذا نص على خلاف ذلك ، وهو ما لم يصدر من واضع القانون . بل على العكس من ذلك أجازت المادة ١/٢٥٤ للمستئول عن الحق المدني التدخل في نفس الدعوى الجنائية ، في أية حالة كانت عليها ، أي ولو لأول مرة في الاستئناف . وهو ما يستوجب من باب أولى إعطاء الحق في الاستئناف لمن لم يهمل في حقه ، وبإدراكه بالتدخل فيها من مبدأ الأمر . فلا يجوز من ثم حرمانه من إحدى درجتي التقاضي بغير نص ولا حكمة مفهومة ، فضلاً عن أن قضاء المحكمة الاستئنافية يحق له على أية حال ضمانات تتجاوز تلك التي تحقها له المحكمة الجزئية .

واستئناف المستئول عن الحق المدني للحكم الصادر في الدعوى الجنائية يجب أن يكون بداهة في نفس النطاق الذي يملكه المتهم ، لأنه خصم منضم إليه . ويجب أن يتوافر له علاوة على ذلك شرط المصلحة على ما يدينه عند الكلام في حقه في المعارضة . ولذا يقبل استئنافه إذا كان مبناه طلب إلغاء الحكم الابتدائي بإدانة المتهم ، لما يراه المستئول عن الحق المدني من عدم ثبوت الواقعة ، أو عدم صحتها ، أو عدم العقاب عليها لانعدام الخطأ مثلاً . حين لا يكون مقبولاً منه طلب تخفيف العقوبة ، أو وقف تنفيذها أو حتى المنازعة في الوصف القانوني الصادر به الحكم الابتدائي ، مادام ليس من شأن هذا أو ذاك التأثير في مسؤوليته المدنية .

ثالثاً — أما بالنسبة للطعن بالنقض فالوضع يبدو لنا جد مختلف عن المعارضة والاستئناف . صحيح أن القواعد العامة في المرافعات المدنية تكفل للخصم المنضم في الدعوى كافة حقوق الخصم الأصلي

(١) راجع نض فرنسي في ٨ مارس سنة ١٩٢٨ المجلة الجنائية رقم ٧٥ و١١ يونيو سنة ١٩٣٧ سيري ٩٣٨ - ١ - ٣٥٣ .

(٢) نض ٢١ يناير سنة ١٩٤٧ مجموعة حاصم كتاب ٢ رقم ١٢ ص ١٧ .

من حيث الطعن في الحكم الصادر فيها بالطرق العادية وغير العادية ، بما فيها الطعن بالنقض (١) ، إلا أن قانوننا الاجرائي لم يعالج حق المسئول عن الحق المدني في الطعن في الحكم الجنائي في حالة تدخله على هذا النحو . بل وضع نص المادة ٢٥٤ الذي أجاز التدخل بعد الفراغ من وضع مشروع قانون الاجراءات الجديد برمته ، وبما فيه النصوص المتعلقة بطرق الطعن في الأحكام ، فبقيت هذه على حالها دون أن يعاد بحثها في ضوء هذا النظام الجديد الذي أضاف إلى أطراف الخصومة الجنائية طرفاً جديداً محتملاً هو المسئول عن الحق المدني .

إلا أن الطعن بالنقض مع ذلك طريق غير عادي من طرق الطعن . والأصل فيه ألا يكون إلا للخصم في الدعوى الذي يمنحه القانون صراحة الحق فيه . ولا محل في نظرنا لافتراض أن الشارع ، لو كان قد عمد إلى مراجعة النصوص الخاصة بالطعن بالنقض ، بعد إقرار تدخل هذا الخصم الجديد في الخصومة الجنائية ، كان سيعطيه الحق في الطعن .

ومن جهة أخرى فقد نصت المادة ٢٠٤ على أنه « لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه وكذا المسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها ، فيما يختص بحقوقهم فقط ، الطعن ... » . كما نصت المادة ٢٣٤ على أنه « للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ، كل فيما يختص به ، الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية » . وكلا النصين - مع وضوح عبارتي « فيما يختص بحقوقهم فقط » ، « وكل فيما يختص به » لا يسمحان بالقول بأن تشريعنا الاجرائي طبقاً لوضعه الراهن يسمح للمسئول عن الحق المدني المتدخل تدخل انضمام للتهم في نفس الدعوى الجنائية أن يطعن مستقلاً بالنقض في الحكم الصادر فيها بالإدانة ، إذا نكل هذا الأخير عن الطعن لسبب أو لآخر .

رابعاً — وبالنسبة لطلب إعادة النظر لا يجب أن يختلف الحل عن الطعن بالنقض ، بل ومن باب أولى . لأنه مثله طريق غير عادي للطعن فلا يكون بحسب الأصل إلا للخصم الذي يمنحه القانون صراحة الحق في ولوجهه ، أما إباحة الطعن به فهو استثناء . وقد قصرت المادة ٢٤٤ إجراءات الطعن بطلب إعادة النظر في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية على النائب العام ، والمحكوم عليه أو من يمثله قانوناً إذا كان عديم الأهلية أو مفقوداً ، أو لأقاربه أو زوجه بعد موته . نخرج بذلك المسئول عن الحق المدني ، ولو كان خصماً منضمماً للتهم في نفس الدعوى الجنائية . إلا أنه يلاحظ مع ذلك أن طعن النائب العام بهذا الطريق من طرق الطعن قد يكون من تلقاء نفسه أو بناء على طلب يقدم إليه من أي صاحب مصلحة فيه . ولو كان هو المسئول عن الحق المدني المحكوم عليه نهائياً بالتعويض ويصح أن يستند على أي سبب من الأسباب الخمسة الواردة في المادة ٤٤١ ، وتكون سلطة التقدير في البداية للنائب العام وفي النهاية لمحكمة النقض .

(١) وقد أشرنا إلى المراجع المختلفة في نطاق المرافعات المدنية عند الكلام عن حق في المعارضة . ونضيف عليها هنا فيما يتعلق بالطعن بالنقض مؤلف المرحومين الأستاذين حامد فهمي ومحمد حامد فهمي « النقض في المواد المدنية والتجارية » سنة ١٩٣٧ فقرة ٢٥٢ ص ٥٢٩ .

الجانب السادس للموضوع :

مواعيد الطعن في الحكم بالنسبة للمسئول عن الحق المدني :

تسرى في حق المسئول عن الحق المدني مدد الطعن العادية التي رسمها القانون سواء بالنسبة للمعارضة أم الاستئناف أم النقض ، وكذلك قواعد احتسابها . إلا أن هناك صعوبات خاصة قد تثار بشأنه ، وذلك على البيان الآتي :

أولاً — فبالنسبة للمعارضة فإن مدتها ثلاثة أيام تالية لإعلان صاحب الشأن بالحكم الغيابي خلاف ميعاد مسافة الطريق (م ١/٣٩٨) . ولا يحتسب فيها يوم الإعلان (م ٢٠ مرافعات) ، وإذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها (م ٢٣ مرافعات) .

ويكون الإعلان لشخص المسئول عن الحق المدني أو في موطنه الأصلي (م ١/٣٧٩) . ويسوى القانون في بدء ميعاد المعارضة بين الحالين دون أن يحق له أن يدفع بجهله بمحصول الإعلان إذا حصل في موطنه الأصلي ، ولم يكن مخاطباً مع شخصه ، على خلاف الحال بالنسبة للمتهم فإن ميعاد معارضته فيما يتعلق بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم عمله بمحصول الإعلان ، وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضى المدة (م ٢/٣٩٨) .

والإعلان للمسئول عن الحق المدني يجب أن يصدر من النيابة إذا كانت هي التي أقامت الدعوى المدنية عليه للحكم عليه بالمصاريف المستحقة للحكومة في حدود المادة ٣/٢٥٣ كمصاريف التسوير والازالة والإغلاق وما إليها . كما يجب أن يصدر من المدعي المدني إذا كان هو الذي أقام الدعوى المدنية عليه للحكم عليه بالتعويض عن الضرر المترتب على جريمة المتهم . ولا يغني عن إعلانه في أية حال من الحالين إعلان المتهم بالحكم الصادر ضده في الدعويين الجنائية والمدنية معاً ، ولا يبدأ به في حقه ميعاد المعارضة . وإذا أقيمت الدعوى المدنية على المسئول عن الحق المدني من النيابة والمدعي المدني معاً فإن إعلان أحدهما يكفي تطبيقاً لقاعدة أنه إذا تعدد المدعون بإعلان الحكم من أحدهم يفيد باقهم .

وإذا لم يحصل إعلان أصلاً فلا يبدأ ميعاد المعارضة ، حتى ولو علم المسئول عن الحق المدني عن طريق آخر غير الإعلان بصدور الحكم عليه . وقد حكم بأنه لا يعتبر صحيحاً إعلان الأحكام الغيابية للنيابة ، ولا يبدأ به ميعاد المعارضة (١) . وإن كان لهذا الإعلان أثره بالنسبة للمسئول عن الحق المدني فيما يختص بإمكان تنفيذ الحكم الغيابي بالتعويضات المدنية فحسب ، إذا كان مشمولاً بالإنفاذ المؤقت بأمر المحكمة بسكفالة أو بغير كفالة (م ٢/٤٦٧) ، استثناء من قاعدة أن المعارضة — أو سريان ميعادها — أمر يوقف التنفيذ .

وليس مقتضى ما تقدم أنه تعذر على المسئول عن الحق المدني المعارضة إلا بعد إعلان الحكم

الغيابي اليه ، بل تقبل معارضته — كما هي القاعدة — بمجرد صدور الحكم الغيابي ، ولو قبل إعلانه ، وينتهي الميعاد بعد ثلاثة أيام من الإعلان .

وتسرى عليه قاعدة امتداد ميعاد الطعن في الأحكام — إذا استحال الطعن في الميعاد المحدد لمانع قهرى — حتى يزول المانع . وهي قاعدة عامة على المعارضة والاستئناف والنقض ، وعلى الخصوم جميعاً .

وإذا صدر الحكم غيابياً على المتهم بالإدانة وكان المسئول عن الحق المدني قد تدخل في الدعوى الجنائية تدخل انضمام له طبقاً للبادة ٢٥٤ كان الحكم غيابياً بالنسبة له هو أيضاً . ووجب إعلانه إليه حتى يبدأ في حقه سريان ميعاد معارضته . ويصدر الإعلان هنا من النيابة وحدها لعدم قيام ادعاء مدنى قبل المسئول عن الحق المدني .

ثانياً — وبالنسبة لميعاد الاستئناف فهو عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى ، أو الحكم الصادر في المعارضة ، أو من تاريخ انقضاء الميعاد المتردد للمعارضة في الحكم الغيابي أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن (م ٤٠٦/١) . وهو ما يحتاج شيئاً من الإيضاح :

(أ) فالحكم الحضورى يبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ النطق به بشرط أن يكون المحكوم عليه عالماً بهذا التاريخ نتيجة إعلانه بالجلسة وحضوره ولو تأجلت بعد ذلك في مواجهته للنطق به . أما إذا أجلت القضية إدارياً دون علم الخصوم ، ولم يعلن بذلك المحكوم عليه — سواء بوصفه مسئولاً عن الحق المدني أم غيره — فيكون واجباً قانوناً محاسبته على أساس يوم علمه رسمياً بصدور الحكم المستأنف بإعلانه به (١) .

(ب) أما الحكم الغيابي فلا يبدأ ميعاد استئنافه إلا بعد انقضاء ميعاد المعارضة فيه . وللحكم عليه أن يستأنف الحكم الابتدائي الغيابي مباشرة دون أن يلزمه القانون بالمعارضة فيه أولاً ، أو بانتظار فوات ميعادها .

وليس للدعى المدني أن يعارض كما قلنا ، فإذا استأنف وكان ميعاد المعارضة لا زال ممتداً أمام المسئول عن الحق المدني المحكوم عليه غيابياً فلا يجوز أن يكون استئنافه سبباً في حرمان هذا الأخير من استعمال حقه في المعارضة . ولذا ينبغى إيقاف الفصل في استئناف الدعى المدني أو تأجيله إلى حين استنفاد حق المسئول عن الحق المدني في المعارضة بتفويت ميعادها أو بالفصل فيها ، إذا كانت قد رفعت بالفعل . فإذا حكم ضد المسئول عن الحق المدني في الاستئناف قبل الفصل في المعارضة كان هذا خطأ يعيب الحكم الاستئنافي ويستوجب نقضه . وكذلك الشأن إذا كان المسئول عن الحق المدني قد عارض في الحكم أولاً ، فلا يجوز نظر استئنافه قبل الفصل في المعارضة أو التنازل عنها .

وإذا كان المسئول عن الحق المدني قد تدخل في نفس الدعوى الجنائية تدخل انضمام للتهمة ،

(١) راجع نقض ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد جزء ٦ رقم ١٥٧ ص ٢٢٣ و ٢١ مايو سنة ١٩٤٦

جزء ٧ رقم ١٦٥ ص ١٥٨ .

فلا يجوز أن يكون استئناف النيابة سبباً في حرمان المتهم أو المسؤول عن الحق المدني من استعمال حقه في المعارضة . ولذا ينبغي إيقاف الفصل في استئناف النيابة أو تأجيله إلى حين استنفاد حق هذا أو ذاك فيها بتفويت ميعادها أو بالفصل فيها إذا كانت قد رفعت بالفعل .

وإذا حكم في المعارضة بعدم جوازها أو بعدم قبولها شكلاً ، أو باعتبارها كأن لم تكن ، فيبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ النطق به . إلا أن الاستئناف لا يطرح على محكمة الاستئناف سوى أمر جواز المعارضة أو قبولها شكلاً ، أو صحة الحكم باعتبارها كأن لم تكن فحسب ، دون الموضوع . فلا تعرض له الأخيرة إلا إذا قضت بتأييد الحكم الصادر في المعارضة في هذا الشأن ، وكان الموضوع محلاً للاستئناف في الميعاد . مع ملاحظة أنه إذا قضى في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن فإن ميعاد استئناف الحكم الغيابي الموضوعي لا يبدأ إلا من تاريخ هذا الحكم الأخير .

وإذا قضى في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فيبدأ ميعاد الاستئناف من تاريخ النطق بهذا الحكم ، سواء أكان غيابياً أم حضورياً ، لأنه في الحالين غير قابل إلا للطعن بالاستئناف . وإذا كان المسؤول عن الحق المدني سبق أن استأنف الحكم الغيابي فإن هذا الاستئناف يظل قائماً . لأن الحكم الغيابي لا تلغيه المعارضة بل توقفه فحسب . والحكم الصادر فيها بالتأييد يعيد له قوته كما كانت فلا يكون على المستأنف أن يجدد استئنافه ، بل وينسحب الاستئناف أيضاً إلى الحكم الجديد الصادر في المعارضة بالتأييد لاندماجه فيه ، وكثيراً ما يكون تأييد الحكم لنفس أسبابه .

أما إذا قضى في معارضة المسؤول عن الحق المدني بإلغاء الحكم المعارض فيه ، أو بتعديله سقط الحكم الغيابي — أي يمحى وتمحى معه آثاره — فإذا كان قد سبق أن استأنف الحكم الغيابي سقط استئنافه بسقوط الحكم المستأنف ، ولم تعد له قيمة ومن ثم كان عليه أن يطعن بالاستئناف من جديد في الحكم الصادر في المعارضة بالإلغاء أو بالتعديل .

ج — والحكم الحضوري اعتباراً حكم غيابي في حقيقته وعندئذ كان يجب أن يبدأ ميعاد الاستئناف بالنسبة للمسئول عن الحق المدني — وغيره من الخصوم — من تاريخ إعلانه به . ويجوز اعتبار الحكم حضورياً للمسئول عن الحق المدني إذا كانت ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخصه (م ٢٣٨ / ٢) ، أو إذا رفعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة وحضر بعضهم وتخلف البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب القانون ، فيجوز للحكمة أن توجل الدعوى لجلسة مقبلة وتأمّر بإعلان من تخلف عن الحضور إليها مع تنبيههم إلى أنهم إذا تخلفوا عن الحضور في هذه الجلسة فيجوز اعتبار الحكم الذي يصدر حضورياً (٢٤٠) . وفي الحالين السابقتين اعتبار الحكم حضورياً أمر جوازي للحكمة . أما إذا حضر الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي توجل إليها بدون أن يقدم عذراً مقبولاً (م ٢٣٩) فيجب اعتبار الحكم حضورياً بالنسبة له .

إلا أنه يلاحظ مع ذلك أن المادة ٤٠٧، الخاصة يبدأ ميعاد استئناف الأحكام المعتبرة حضورياً طبقاً للواد ٢٣٨ - ٢٤١ خصت عبارتها بالذكر استئناف المتهم دون غيره، فجعلت ميعاده يبدأ من تاريخ إعلانه بالحكم. وبمفهوم المخالفة من هذا النص ينبغي القول بأن ميعاد استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالنسبة للمسئول عن الحق المدني والمدعى به معاً يجب أن يكون من تاريخ النطق بالحكم الحضورى اعتباراً أسوة بالحكم الحضورى حقيقة وفعلاً. والحكمة في تمييز استئناف المتهم هنا، بعدم بدأ الميعاد إلا بالإعلان، ما قدره الشارع من خطورة الحكم الجنائي وضخامة عواقبه بالنسبة للحكم الصادر في الدعوى المدنية. وقد رأينا أثراً آخر من آثار هذا التمييز في المعارضة، عند ما ذكرنا كيف أن المتهم يمكنه أن يدفع بجعله بضدور الحكم الغيابي حتى ولو أعلن إليه إذا لم يكن الإعلان لشخصه، بينما لا يمكن ذلك للمسئول عن الحق المدني سواء أعلن بموطنه الأصلي أم مخاطباً مع شخصه.

ويراعى في احتساب ميعاد الاستئناف أنه لا يدخل فيه يوم النطق بالحكم إذا كان حضورياً، ولا يوم الإعلان إذا كان غيابياً، ولكنه يدخل فيه اليوم الأخير لأنه ليس ميعاداً كاملاً. وإذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها. ولا يضاف ميعاد للسافة هنا، لأنه إذا كان الحكم الابتدائي حضورياً فلا محل للسافة، أما إذا كان غيابياً فلا يبدأ احتساب ميعاد الاستئناف إلا من فوات ميعاد المعارضة، وهذا الأخير يحتسب فيه ميعاد للسافة. ويمتد ميعاد الاستئناف في حالة قيام مانع قهرى في حدود التواعد العامة.

ثالثاً - وبالنسبة لميعاد الطعن بالنقض فهو ثمانية عشر يوماً من تاريخ الحكم الحضورى أو الصادر في المعارضة، أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة، أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن (م ٤٢٤ / ١). وقد جاء هذا النص مطابقاً لنص المادة ٤٠٦ / ١ فيما يخص بيده سريان ميعاد الاستئناف فتحيل القارىء على ما ذكرناه آنفاً في شأن هذا الأخير.

مع ملاحظة أن الأحكام التي يجوز الطعن فيها بالنقض هي الأحكام الانتهائية الصادرة من آخر درجة فحسب. فلا يقبل من المسئول عن الحق المدني طعن بالنقض إذا كان يمكنه الطعن في نفس الحكم بالاستئناف أو بالمعارضة. ولا يمكنه الجمع بين النقض وأى طريق آخر لأن النقض طريق طعن غير عادى.

وإذا حكم على المسئول عن الحق المدني غيابياً بالتعويض من محكمة الجنيح المستأنفة فغرض في الحكم وقضى في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن، فإنه يجوز أن يرد الطعن بالنقض على الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن وحده، أو عليه وعلى الحكم الغيابي المعارض فيه معاً. وذلك كما هو الشأن في الطعن بالاستئناف بحيث إذا قضى بعدم قبول الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة شكلاً أو برفضه موضوعاً كان لمحكمة النقض أن تتعرض للطعن في موضوع الحكم الصادر على المسئول عن الحق المدني بإلزامه بالتعويض أو بحجزه منه.

وإذا كان الحكم قابلاً للمعارضة أو الاستئناف بالنسبة لبعض الخصوم دون البعض الآخر ، لم يحز النقض بالنسبة لآيهم إلا بعد أن يصبح الحكم نهائياً للجميع . فإذا كان الحكم غنياً بالنسبة إلى المسئول عن الحق المدني ، فلا يجوز للمدعى المدني أن يطعن فيه بالنقض إلا بعد الحكم في المعارضة أو فوات ميعادها ، فيلزم إعلانه به أولاً . وإذا كان الحكم الاستئنافي غير قابلاً للمعارضة بل يعتبره القانون بمثابة حكم حضوري فإنه يجوز الطعن فيه بالنقض فور صدوره . ويبدأ ميعاد الطعن فيه من هذا التاريخ دون حاجة إلى إعلانه إلى المسئول عن الحق المدني ، حين يجب إعلانه إلى المتهم بالنسبة للدعوى الجنائية . ولا يسرى الميعاد إلا من تاريخ الإعلان أسوة بما قرره القانون صراحة فيما يتعلق بالاستئناف (م ٤٠٧) .

* * *

الجانب السابع للموضوع :

ما يطرحه طعن المسئول عن الحق المدني على جهة الطعن وما تنقيد به هذه الأخيرة عند

الفصل فيه :

طبقاً للحلول التي اتهمنا إليها آنفاً ينصرف طعن المسئول عن الحق المدني إما إلى الحكم الصادر في الدعوى المدنية وحدها ، طالما كانت هناك دعوى مدنية قائمة قبله بالتبعية للدعوى الجنائية ، وإما إلى الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وحدها ، إذا كان قد تدخل فيها تدخل انضمام للمتهم ، بالنظر إلى عدم إقامة الدعوى المدنية عليه ، وللبادرة بالدفاع عن صالحه الخاص بطريقة غير مباشرة . فهو لا يمكن أبداً أن يكون خصماً في الدعويين معاً بأية صورة من الصور .

وأخذاً بقاعدة قصر حق الطعن في الحكم الصادر في دعوى ما على الخصوم فيها فقط ، يكون للمسئول عن الحق المدني أن يطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية لحسب ، أو في الدعوى الجنائية لحسب دون أن يحق له بحال أن يجمع بين الطعن على الحكم الصادر في الدعويين معاً . وهو ليس له حق الخيار ، بل إن طعنه ينصرف وجوباً إلى الحكم الصادر في إحدى الدعويين دون الأخرى بحسب موقفه من الخصومة فيها على النحو الذي بيئناه ، والذي يفرضه فرضاً ما يبدو لنا التكييف القانوني الصحيح في ظل قانون الإجراءات الجديد كما يجب أن يكون .

والطعن نسبي الأثر ، ولا يضار به صاحبه مادام هو الطاعن الوحيد ، وهما قاعدتان أساسيتان تحميان نظام الطعن في قانوننا الإجرائي . لذا يلزم بحث طعن المسئول عن الحق المدني بكل طريق من طرق الطعن الثلاثة التي يملكها وهي المعارضة والاستئناف والنقض في ضوءهما . وذلك على النحو الآتي :

أولاً — فبالنسبة لمعارضة المسئول عن الحق المدني في الحكم الصادر في الدعوى المدنية فإنها لا تطرح إلا موضوع هذه الدعوى لحسب . ولا يصح أن يضار بمعارضته ، فليس للحكمة أن تقضى بزيادة مبلغ التعويض المحكوم به عليه غنياً . بل كل ما لها هو أن تنخفض مقداره أو تحكم بإلغائه كلية ، حتى ولو كان المتهم قد قبل الحكم الغيابي الصادر عليه سواء فيما يتعلق بالدعوى الجنائية

أم المدنية أم فيما يتعلق بهما معاً . أو لو كان الحكم حضورياً بالنسبة له فليس له الحق في المعارضة ، ومهما كان هناك من احتمال التعارض بين الحكم الصادر على المتهم عند ما قرر ثبوت الواقعة في حقه مع العقوبة الجنائية وإلزامه بالتعويض المدني ، وبين الحكم الصادر بناء على معارضة المسئول عن الحق المدني إذا ما قضى برفض دعوى التعويض قبله لعدم ثبوت الواقعة قبل المتهم . وذلك حتى ولو كان الاستئناف غير جائز ، وكان من أثر ذلك أن يصبح الحكمان المتعارضان نهائين لا أمل في إزالة تعارضهما عن طريق الاستئناف .

وإذا حكم غيابياً على المتهم وحضورياً على المسئول عن الحق المدني في المحاكمة الابتدائية الأولى بالعقوبة والتعويض المدني ، وعارض المتهم في هذا الحكم ، فمعارضته تكون قاصرة عليه أيضاً طبقاً لقاعدة شخصية أثر الطعن . وكذلك الشأن إذا قضى غيابياً على الإثنين فعارض المتهم وحده في الحكم الصادر ضده بالعقوبة والتعويض ولم يعارض المسئول عن الحق المدني في الحكم بالتعويض أو فوت ميعاد المعارضة . وعندئذ ليس للمسئول عن الحق المدني أن يستفيد من معارضة المتهم إذا قضى له بالبراءة من التهمة والغاء الحكم الغيابي الصادر عليه بالتعويض المدني . فلذا لا يقبل منه أي طلب في المعارضة عندئذ ، فلا يكون أمامه إلا الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر ضده إذا كان الاستئناف جائزاً (١) .

هذا وإن كانت هذه النتيجة غير مقبولة في نظر جانب آخر من الرأي الذي يرى أنه إذا سقط الحكم بالتعويض عن المتهم فلا وجه لأقول ببقائه ضد المسئول عن الحق المدني ، ولذلك إذا عارض المتهم وجب إعلان المسئول عن الحق المدني لبيدي طلباته (٢) . ولهذا الرأي وجهته في منع تضارب الأحكام ، ولكنه يتعارض تعارضاً واضحاً مع قاعدة شخصية أثر الطعن ، سواء بالمعارضة أم بالاستئناف . لذا يلزم له في رأينا نص صريح لإقراره في قانوننا .

وكذلك إذا عارض المتهم في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وحدها فلا يجوز للمسئول عن الحق المدني المقامة عليه الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية الحضور في المعارضة ولا إبداء أي طلب فيها ، لأن المعارضة لا تطرح عندئذ من جديد سوى الدعوى الجنائية وحدها . وإذا قضى في المعارضة بإلغاء الحكم بالإدانة المعارض فيه فلا يؤثر ذلك على الحكم الصادر بالتعويض في الدعوى المدنية ، لا بالنسبة للمتهم لأنه لم يعارض فيه ، ولا بالنسبة للمسئول عن الحق المدني لنفس السبب ، فضلاً عن نسبية أثر الطعن .

أما بالنسبة لمعارضة المسئول عن الحق المدني المتدخل في نفس الدعوى الجنائية طبقاً لنص المادة ٢٥٤ فالشأن فيها مختلف . لأن التدخل هنا يجعل منه خصماً منضماً للمتهم في نفس دعواه الجنائية لا خصماً أصلياً في دعوى أخرى قائمة بذاتها هي الدعوى المدنية ، كما هي الحال في الفرض

(١) جازو جزء ٥ رقم ١٦٦٧ .

(٢) لبواتقان م ١٨٧ فقرة ١٥١ — ١٥٤ .

السابق . ومن ثم تكون لمعارضته نفس الأثر الذي لمعارضة المتهم تماماً ، فتطرح على جهة نظر الطعن الدعوى الجنائية بطبيعة الحال — لأنه لا يوجد غيرها — ويكون للبتهم أن يستفيد من هذه المعارضة دون أن يضار بها . وإذا عارض المتهم في هذه الحالة وجب أن يعلن المسئول عن الحق المدني في المعارضة بوصفه خصماً منضماً له وتكون له من الحقوق في نظر المعارضة نفس ما كان له عند المحاكمة الأولى دون أدنى تغيير . وسبق أن قلنا إنه إذا عارض المتهم في هذه الحالة اتفقت مصلحة المسئول عن الحق المدني في أن يقرر من جانبه بمعارضة أخرى ، لأنه لن يكون لمعارضته إلا نفس الأثر الذي لمعارضة المتهم . كما سبق أن قلنا إنه في هذه الحالة — حالة تدخل المسئول عن الحق المدني انضماماً للبتهم في نفس الدعوى الجنائية — لا يتصور أن يصدر الحكم حضورياً لأحدهما وغيباً للثاني . بل لا بد طبقاً لقواعد الحضور والغيب في قواعد الإجراءات الجنائية أن يعد الحكم حضورياً للإثنين معاً أو غيباً لهما معاً بحسب الأحوال .

ثانياً — وبالنسبة لاستئناف المسئول عن الحق المدني تنطبق نفس القواعد الآتية الذكر عن معارضته لأنها مستمدة من قواعد مشتركة بينهما : —

فإذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة قبله انصرف أثر استئنافه إليها وحدها ، ولا يصح أن يضار به إذا كان هو المستأنف الوحيد . فليس للمحكمة الاستئنافية إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحته بإلغاء التعويض المحكوم به ، أو تخفيض مقداره . وقد ينشأ عن هذا الإلغاء نفس التضارب الذي ذكرناه آنفاً بين الحكم الصادر ابتدائياً بالإدانة في الدعوى الجنائية لثبوت الواقعة — إذا صار نهائياً لعدم استئنافه — وبين الحكم الذي قد يصدر في استئناف الدعوى المدنية من المسئول عن الحق المدني ، والذي قد يقضى بإلغاء الحكم الابتدائي بالتعويض لعدم ثبوت نفس الواقعة ،

أما إذا لم توجد دعوى مدنية ، وكان تدخله تدخل انضمام في الدعوى الجنائية فللمسئول عن الحق المدني — طبقاً لما رأيناه — أن يستأنف الحكم الصادر بالإدانة في الدعوى الجنائية في نفس النطاق الذي منحه القانون للبتهم تماماً . ويكون لاستئنافه نفس الأثر الذي لاستئناف المتهم ويكون لهذا الأخير أن يستفيد من استئنافه دون أن يضار به .

ثالثاً — وبالنسبة للطعن بالنقض من المسئول عن الحق المدني فقد قلنا إنه لا يكون منه إلا بوصفه خصماً أصلياً في الدعوى المدنية المقامة عليه لحسب . دون أن يصح منه بوصفه خصماً منضماً للبتهم للأمانيد التي بينها في حينها .

وهذا الطعن لا يطرح على محكمة النقض سوى الدعوى المدنية وحدها ، ما لم يطعن في الدعوى الجنائية أحد أخذاً بقاعدة نسبية أثر الطعن . ولا يصح أن يضار المسئول عن الحق المدني بطعنه ما دام هو الطاعن الوحيد ، لا أمام محكمة النقض ولا أمام المحكمة التي قد تعاد الإجراءات أمامها إذا قضى بقبول طعنه ، وكان مؤسساً على أحد الأوجه المتعلقة بطلان الحكم ، أو الإجراءات إذا وقع فيها بطلان أثر في الحكم .

إلا أنه يلاحظ هنا جواز انصراف أثر طعن المسئول عن الحق المدني بالنقض إلى الدعوى الجنائية مع احتمال استفادة المتهم منه نظراً لعدم إمكان تجزئة الواقعة (م ٤٣٥/١) . الأمر الذي يستوجب نقض الحكم بالنسبة لجميع الأجزاء التي لا تتجزأ . ولذا قضت محكمتنا العليا بأن نقض الحكم بالنسبة للمسئول مدنياً لعدم بحث المحكمة علاقته بقائد السيارة المتهم ، ولأن ما أوردته بشأن مسئوليته لا يؤدي إلى مارتبته عليه ، يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر والمتهم ، لأن وحدة واقعة القتل أساس مسئولية كل منهما (١) .

كما قضى بأن نقض الحكم بالنسبة للمتهم يقتضى نقضه بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية الطاعن معه في الحكم بسبب قيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت ذات الواقعة التي أدين فيها الطاعن الأول (٢) .

وإذا نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، ولغير الأسباب التي بني عليها الطعن ، متى تبين لها بما هو ثابت في الحكم أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون ، أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى . . (م ٤٢٥/١) ، فإنه يجوز لها أيضاً أن تنقض الحكم بالتبعية بالنسبة للدعوى المدنية ، حتى ولو لم يستند المسئول عن الحق المدني على سبب من هذه الأسباب ، بالنظر إلى وحدة الواقعة أيضاً ، وحتى تكون إعادة المحاكمة شاملة لموضوع الدعويين الجنائية والمدنية معاً .



(١) نقض ٩ فبراير سنة ١٩٤٨ مجموعة ماصم كتاب ٣ رقم ٥٠ ص ٧٩ .

(٢) نقض ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام للنقض ص ٢ رقم ٤١٦ ص ١١٤١ .

مدى حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة

في قضايا الأحوال الشخصية

للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب

وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب

تضمن القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية نصاً في المادة ٨٥٧ منه على أن :

« ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة إذا كان غيبياً » .

« وميعاد الاستئناف بالنسبة للنائب العام ستون يوماً » .

فاذا ما عن لنا الاستناد إلى هذا النص في خصوص حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية فقد ثور عدة تفسيرات متضاربة في هذا النص .

١ — فمن رأى يذهب إلى أنه حيث يوجد ميعاد للنائب العام فإنه يتعين وجود ميعاد لاستئناف وكلائه — ومن ثم يكون لأعضاء النيابة حق الاستئناف في مدة خمسة عشر يوماً التالية للنطق بالحكم .

٢ — ورأى يحنح إلى أن حق الاستئناف طبقاً لهذه المادة قاصر على النائب العام وحده وفي مدة ستين يوماً كما يقضى ظاهر النص — لأن تخويل النيابة حق الاستئناف في قضايا الأحوال الشخصية يتنافى مع صفتها فيها كطرف منضم لا مشاركة له في توجيه إجراءات الدعوى — فما دام النص قد أوجد ميعاداً للنائب العام فهو نص استثنائي يجب تفسيره في أضيق الحدود .

٣ — ورأى ثالث بجملة أن هذا النص مرجحاً في العمل ولا نطاق له في التطبيق ولا يعمل به إلا حيث يقرر النيابة سلطة مباشرة النزاع المتعلق بالأحوال الشخصية كطرف أصلي .

وغير خاف أن كلا من هذه التفسيرات الثلاثة وغيرها يرد عليها من المآخذ ما ليس لنا حاجة إلى تفصيله في هذا المقام .

ونرى أنه لإمكان الدخول إلى حومة البحث في مدى حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة في الأحوال الشخصية أن نبدأ ببحث صفة النيابة العامة في الدعاوى بوجه عام ثم نتعرض لبيان المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية ثم بيان دورها في هذا النوع من المنازعات ثم نتعرض لحقها في الاستئناف .

صفة النيابة العامة في الدعاوى على العموم :

يتعين بداهة أن نستبعد من نطاق بحثنا دور النيابة العامة أمام القضاء الجنائي لأن دورها في ذلك ظاهر واضح لا يحتاج إلى تفصيل أو بيان — فهي الهيئة الوحيدة صاحبة الاختصاص في مباشرة الدعاوى الجنائية (المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية) وهي لا شك بصفقتها هذه تعد خصماً أصلياً في الدعاوى الجنائية لأنها هي التي تحركها وهي التي تباشرها وتستعملها — بل هي المدعية دائماً بصفقتها سلطة الاتهام .

وبذلك لا يبقى بعد ذلك غير بحث دور النيابة أما القضاء غير الجنائي — وبعبارة أخرى أمام الجهات القضائية الأخرى غير تلك التي تطبق قانون العقوبات وما يلحق به من قوانين منشئة لجرائم ومحددة لعقوبات .

ويقول جاييو في كتابه المرافعات طبعة ١٩٢٩ ص ١٧٩ أنه توجد أمام بعض الجهات القضائية هيئة خاصة تمثل الحكومة والنظام العام والمصالح العامة للمجتمع . وتسهر على تطبيق القوانين وتنفيذها — وهذه هي النيابة العامة .

Une magistrature spéciale est établie auprès de quelques juridictions pour y représenter le gouvernement, l'ordre public, les intérêts généraux de la société, pour veiller à l'observation des lois, en poursuivre l'application et l'exécution. C'est le Ministère Public'.

(يراجع نفس المعنى « جارسونيه في كتابه عن المرافعات Traité Théorique et pratique de procédure » طبعة سنة ١٨٩٨ الجزء الأول ص ٣٠٩ نبذة ١٨٦) — إذ جاء به : « إن النيابة العامة أنشئت للإشراف على تطبيق القوانين والمراسيم وضمان تنفيذ الأحكام والدفاع عن مصالح الدولة والمجموع والمنشآت والأشخاص عديمي الأهلية » .

وكذلك تضمن كتاب المرافعات للفقهاء « بول كوش ، و « جان فانسن ، طبعة سنة ١٩٥٤ من سلسلة مختصر « دالوز ص ١٤٤ نبذة ١٥٨ — نفس هذا المعنى إذ جاء به :

"Le Ministère Public a été institué pour veiller à l'observation des lois et décrets, poursuivre l'exécution des jugements et arrêts défendre les intérêts des Personnes morales publiques et des incapables ."

ويكون دور النيابة أمام القضاء غير الجنائي بما لا يخرج عن صفتين :

الأولى : أن تكون طرفاً أصلياً في الدعاوى PARTIE PRINCIPALE وتسمى النيابة في هذه الحالة أنها تشترك في الدعاوى بطريق الاتهام أو الدفاع PAR VOIE D'ACTION OU DEFENSE فهي إما تكون مدعية أو مدعى عليها وإن كان يغلب أن تكون مدعية — وتكون كذلك فيما إذا كانت تباشر الدعاوى أو تمهدها لحسابها الخاص أو كمثله لبعض الأشخاص القانونيين الذين فرض القانون عليها حمايتهم .

" Quand il fait ou soutien un procès pour son propre compte, ou comme représentant de certaines personnes morales que la loi lui impose de défendre " (بول كوش وجان فانست ص ١٤٥ نبذة ١٦٠) .

والثانية : أن تكون طرفاً منضمها PARTIE JOINTE ويقال إن النيابة في مثل هذه الحالة تعمل في الدعوى بطريق ابداء الرأي PAR VOIE DE REQUISITION وذلك في حالة ما إذا اكتفت بالتدخل في دعوى ، لم تحركها هي بداءة ولم تكن مختصة فيها أصلاً ، كفت رسمي يدلي برأيه أمام القضاء بكيفية يجدر بالدعوى أن يفصل فيها طبقاً له إذا ما طابقه رأى القضاء .

"Quand il se contente d'intervenir dans un procès auquel il n'apas donné naissance, pour fournir aux juges, en quelque sorte à titre de jurisconsulte officiel, son avis sur la façon dont doit être tranché ce procès et conclure à ce que les juges se conforment à sa manière de voir " .

وبما يجب ملاحظته أن هاتين الصفتين قد تجتمعان في دعوى واحدة (بول كوش وجان فانست - المرجع السابق ص ١٤٥ نبذة ١٦٠) .

ولا تلازم بين ثبوت إحدى الصفتين المتقدمتين للنيابة العامة في دعوى معينة وبين أن يكون تدخلها في الدعوى على وجه الإيجاب أو على سبيل الجواز بمعنى أنه لا يكفي لاعتبار النيابة العامة طرفاً أصلياً في دعوى معينة أن يكون القانون قد أوجب عليها التدخل في مثل هذه الدعوى كما أنه لا يكفي لاعتبار النيابة العامة طرفاً منضمها أن يكون القانون قد ترك لها حرية التدخل أو عدمه . إذ المعيار في اعتبارها طرفاً أصلياً أو طرفاً منضمها هي أن تكون هي موجهة الاجراءات منذ بداية الدعوى كأن تكون مدعية ولها طلبات في الدعوى أو أن تكون الاجراءات قد وجهت إليها مباشرة من المدعى .

وتفصيل ذلك أن القانون المدني في المادة ٦٦ منه أجاز للنيابة العامة أن تطلب حل الجمعية التي تصير عاجزة عن الوفاء بتعهداتها أو متى خصصت أموالها أو أرباح أموالها لأغراض غير التي انشئت من أجلها أو متى ارتكبت مخالفة جسيمة لنظامها أو للقانون أو للنظام العام — فمع أن القانون لم يوجب على النيابة العامة رفع دعوى بطلب حل الجمعية التي يكون هذا شأنها بل أجاز لها ذلك فقط . إلا أنه بما لا شك فيه أن النيابة إذا باشرت هذا الحق المخول لها فإنها تعد طرفاً أصلياً في الدعوى وليس طرفاً منضمها .

ومثال ذلك أيضاً ما نصت عليه المادة ١٩٦ تجارى من تخويل النيابة العامة حق طلب اشهار افلاس التاجر المتوقف عن الدفع .

أهمية التفرقة بين صفتي النيابة كطرف أصلي أو كطرف منضم :

ويوجد بين مركز النيابة كطرف أصلي وبين مركزها كطرف منضم عدة فوارق هامة — إذ أن النيابة في الحالة الأولى تكون خصماً لأحد أطراف الدعوى أما في الحالة الأخيرة فليست خصماً

لأحد وإنما تهتم بتطبيق القانون في الدعوى التي تمثل فيها (راجع د جارسونيه - المرجع السابق ص ٣١٢) حيث يقول :

"Il y a entre la voie d'action et la voie de réquisition six différences qui dérivent de cette idée essentielle, que le Ministère public est, dans le premier cas, l'adversaire de l'une des parties en instance, et que, dans l'autre, il n'est l'adversaire d'aucune d'elles et requiert impartialement l'application de la loi au procès qui les divise".

وتنحصر الفوارق المذكورة بين الصفتين المتقدمتين فيما يلي :

١ - إذا كانت النيابة طرفاً أصلياً في الدعوى فإنها تملك الطعن على الأحكام الصادرة من المحكمة بكافة طرق الطعن التي تكون هذه الأحكام قابلة لها في حين أنها إذا مثلت في الدعوى كطرف منضم لا يكون لها حق توجيه أى طعن إلى الأحكام التي تصدر مخالفة لطلباتها الختامية .

٢ - إذا كانت النيابة طرفاً أصلياً فإنها تستطيع إبداء كل ما يعين لها من طلبات إذا أنها وهى التي تدير الدعوى تكون حرة في إبداء طلباتها كما تشاء - أما ان كانت طرفاً منضمها فهي لا تملك إضافة جديد إلى طلبات الدعوى وإنما كل ما لها أن تعتمد في إبداء رأيها على حجج جديدة لم يوردها أحد من الخصوم .

٣ - تستطيع النيابة إذا كانت خصماً أصلياً أن ترد القاضي عن نظر الدعوى في حين أنها لا تملك ذلك إذا كانت طرفاً منضمها .

٤ - إذا كانت النيابة خصماً أصلياً فإنها تكون في مركز الخصم العادى وبذلك تبدي طلباتها عادة أولاً ويحق للخصم أن يرد عليها - أما إذا كانت طرفاً منضمها فإنها تتكلم دائماً أخيراً بعد اقفال باب المرافعة - Quand les débats sont clos ولا يجوز لأى من الخصوم أن يعقب على رأيها أو أن يبدى - بعد إبدائها أقوالها - طلبات جديدة - وإنما يجوز للمحكمة إذا شاءت أن تفتح باب المرافعة وحينئذ يسمح للخصوم بإبداء أقوال وطلبات جديدة وتكون النيابة آخر من يتكلم بعد ذلك .

٥ - إذا كانت النيابة العامة خصماً أصلياً وخسرت الدعوى فإن الدولة تلتزم بدفع المصاريف ، في حين أنها إذا مثلت كطرف منضم ولم تأخذ المحكمة برأيها فإن الخصم الذي خسر دعواه هو الذي يلزم بالرسوم والمصاريف .

٦ - بينما لا يجوز للنيابة أن تمثل في الدعوى كطرف منضم إلا أمام جهة القضاء التي تتعلق بها (أى المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العام) فإنها على العكس تستطيع أن تمثل كطرف أصلي في أى دعوى تنظر أمام أية محكمة ولو لم تكن تعرف نظام النيابة العامة (كالمحاكم ذات الاختصاص الاستثنائي والمحاكم الإدارية) .

٧ — لا يمكن رد عضو النيابة اذا كانت صفة النيابة في الدعوى خصها أصليا لأنه لا يتصور أن يرد الخصم — وإنما يجوز الرد اذا كانت النيابة طرفاً منضماً في الدعوى . (يراجع في ذلك « جارسونييه » المرجع السابق ص ٣١٣ — و « جايو » المرجع السابق ص ١٨٣ نبذة ٢٣٣ — و « بول كوش وجان فانست » ص ١٤٦ و ١٤٧ نبذة ١٦١ — و يراجع « دالوز الأيجدى الحديث » طبعة ١٩٤٩ الجزء الثالث ص ١٦٠ نبذة ٣٨ وما بعدها — والمرافعات للدكتور احمد أبو الوفا طبعة ١٩٥٣ ص ٨١) .

ويبين بما تقدم أن تدخل النيابة باعتبارها طرفاً أصلياً يتسم بما يتسم به دور الخصوم في الدعوى ويكون للنيابة إذن كل ما للخصوم من حقوق وعليها ما عليهم من واجبات .

وفي هذا يقول « لبواتقان » في كتابه : DICTIONNAIRE FORMULAIRE :
DES PARQUETS ET DE LA POLICE JUDICIAIR
الطبعة السابقة ص ٦٧٢ :

"Lorsqu'il (le Ministère Public) s'agit comme partie principale il est soumis à toutes les obligations et formes établies par le Code de procédure civil, il peut user de toutes les voies de recours ouvertes aux parties".

(يراجع في نفس هذا المعنى موريل ص ٢٠٠ رقم ٥٩) .
أما دور النيابة كطرف منضم فهو دور خاص لا يشته به مركز الخصم ولا يقتطع من طبيعته وإنما يقترب على حد قول البعض — من مركز الحكم — اذ يكون — بحسب الأصل — لرأيها تأثير بعيد على اقتناع المحكمة لصدوره عن غير هوى ومن التجرد عن مصلحة أو ميل .

في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية :

أوجبت المادة ٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر به القانون رقم ١٩٤٩/٧٧ على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالجنسية وإلا كان الحكم باطلاً . ولم تحدد هذه المادة ما يعتبر من الأحوال الشخصية التي يقع على عاتق النيابة العامة واجب التدخل فيها — وإن كانت المادة التالية (المادة ١٠٠) فصلت أنواعاً أخرى من القضايا التي يجوز للنيابة أن تتدخل فيها أمام محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وهي القضايا الخاصة بالقصر وعديمي الأهلية والغائبين والأوقاف الخيرية والهبات والوصايا المرصدة للبر وحالات التنازع بين جهات القضاء وأحوال عدم الاختصاص لانتفاء الولاية ورد القضاء وأعضاء النيابة ومخاصمتهم والتفليس والصلح الواقى — إلا أن اختلاف حكم الشارح من حيث إيجاب تدخل النيابة طبقاً للمادة ٩٩ عن حكمه من حيث إجازة تدخلها طبقاً للمادة ١٠٠ ينمى أن التعداد الوارد في المادة الأخيرة لا يقتطع من طبيعة قضايا الأحوال الشخصية — فما هي المنازعات التي تتعلق بالأحوال الشخصية والتي يجب على النيابة أن تتدخل فيها بجزء بطلان الحكم عند تخلف واجب

قضايا الأحوال الشخصية بالنسبة لغير المصريين :

نصت المادة ١٣ من قانون نظام القضاء الصادر به القانون رقم ١٤٧/١٩٤٩ على أنه : « تشمل الأحوال الشخصية المنصوص عليها في المادة السابقة المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم أو المتعلقة بنظام الأسر كالخطبة والزواج وحقوق الزوجين ووجباتهما المتبادلة والمهر والدوطة ونظام الأموال بين الزوجين والطلاق والتطليق والتفريق والبنوة والإقرار بالأبوة وإنكارها والعلاقة بين الأصول والفروع والالتزام بالنفقة للأقارب والأصهار وتصحيح النسب والتبني والولاية والوصاية والقيامة والحجر والاذن بالإدارة والغيبة واعتبار المفقود ميتا وكذلك المنازعات المتعلقة بالمواريث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت » .

وأوردت المادة ١٤ من نفس القانون نصا يقضى « باعتبار الهبة من الأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المصريين إذا كان قانونهم يعتبرها كذلك » . ومقتضى هذين النصين أن المشرع جمع تحت عموم المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المصريين كل المنازعات المتعلقة بالولاية على النفس والمال وسائر المنازعات المتعلقة بنظام الأسر .

أما بالنسبة للمصريين فقد نصت المادة ١٥ من قانون نظام القضاء على اختصاص المحاكم بالفصل في مواد الولاية على المال الخاصة بهم إلا ما استثنى بنص خاص — كما تختص بالفصل في باقي مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة إليهم فيما يرد بشأنه قانون خاص — وقد أبانت المذكرة التفسيرية للقانون أن اختصاص المحاكم بنظر الأحوال الشخصية للمصريين فيما تقضى به المادة الخامسة عشرة من المشروع مقصور على ما هو من قبيل الولاية على المال بحيث لا تختص المحاكم فيما عدا هذه الولاية من مواد الأحوال الشخصية إلا بما يرد في شأنه نص خاص .

وبذلك يكون المشروع قد تعلق مراده في قانون نظام القضاء باعتبار الولاية على المال بالنسبة للأجانب والمصريين على السواء من المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية ، فضلا عن أحكام الولاية على النفس وسائر المنازعات التي تتصل بحالة الأشخاص وأهليتهم ونظام الأسر بالنسبة للأجانب فقط . أما بالنسبة للمصريين فالأصل أن المحاكم الوطنية لا تختص بمثل هذه المنازعات إلا فيما يرد بشأنه نص خاص .

بيد أنه يبين أن المشرع في القانون رقم ١٢٦ / ١٩٥١ الخاص بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية — لم يترك الأمر بشأن الإجراءات الخاصة بالولاية على المال لرغبة النيابة تتدخل لرغبة مصالح القصر وعديمي الأهلية والغائبين أو لا تتدخل ، بل نص في المادة ٩٦٩ من ذلك القانون على أنه « تتولى النيابة العامة رعاية مصالح عديمي الأهلية والغائبين والتحفظ على أموالهم والاشراف على أدراتها وفقا لأحكام هذا القانون » . وغير خاف أن الفعل إذا ورد بصيغة المضارع فانما يدل على الأمر بالإيجاب لا الجواز ، وهذا ما عبرت عنه المذكرة الإيضاحية بقولها « إنه نص في المادة (٩٦٩)

على سلطة النيابة العامة وواجبها في رعاية مصالح عديمي الأهلية والغائبين والتحفظ على أموالهم . . . الخ» .

وهذا الاختصاص الواجب المخول للنيابة العامة في القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ — كان منصوصا عليه أيضا في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمحاكم الحسبية والذي كان يقضى في الفقرة الثانية من المادة ٥٤ منه على أن « تقوم النيابة العمومية برعاية مصالح عديمي الأهلية والغائبين لدى هذه المحاكم وتحضر أمام هذه المحاكم عند نظر جميع المسائل المعروضة عليها » .
ومفاد ذلك أن تدخلها في قضايا الولاية على المال واجب لا جائز .

صفة النيابة في قضايا الأحوال الشخصية على وجه التحديد :

وقضايا الأحوال الشخصية كسائر القضايا المدنية والتجارية بوجه عام قد تشمل فيها النيابة كطرف أصلي أو كطرف منضم .

فتمنح المشرع للنيابة سلطة توجيه الخصومة وإدارتها *La Faculte de diriger l'instance* فان صفتها تتحدد كطرف أصلي . ومتى اكتفى بسماع أقوال النيابة العامة في الدعاوى التي يعينها بنص أو الدعاوى التي تأمر المحكمة بإرسال ملفاتها للنيابة لطروء مسألة فيها تتعلق بالنظام العام أو الآداب العامة (المادة ١٠٥ مرافعات) فان دورها يقتصر في هذه الحالة على اعتبارها طرفاً منضمًا .

وقد قلنا إن المشرع حين نص في المادة ٩٦٩ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ على أن تتولى النيابة العامة رعاية مصالح عديمي الأهلية والغائبين . . . الخ — قد قصد بذلك إيجاب تدخل النيابة في كل قضية تتعلق بالولاية على المال — بجزء بطلان الحكم عند عدم تدخلها طبقا لنص المادة ٩٩ مرافعات باعتبار أحكام الولاية على المال من مسائل الأحوال الشخصية كما سلف بيانه .

وهذا التدخل الإجباري للنيابة في مواد الولاية على المال والمستمد من نص المادة ٩٦٩ مرافعات قد تكون فيه النيابة هي مقدمة الطلب المفتح لمادة الخصومة وقد لا تكون هي مقدمته وفي هذه الحالة يجب على المحكمة إحالة الطلب إليها لإبداء ملاحظاتها عليه كتابة في ميعاد يحدده لها رئيس المحكمة أو قاضي محكمة المواد الجزئية طبقا لنص المادة ٩٩٨ من القانون رقم ١٢٦ / ١٩٥١ .

ومع أن المنطق القانوني قد يفرق ما بين صفة النيابة العامة حين ترفع هي الطلب إلى المحكمة ابتداء أو حين تتبنى طلبا تنازل عنه مقدمه ورأت من المصلحة العامة أو من مصلحة عديم الأهلية أو الغائب أن تسير في إجراءاته ، وتعتبر بذلك مدعية لها طلبات معينة تبديها بصفتها العامة وباعتبارها متولية رعاية مصالح عديمي الأهلية والغائبين ، وبين صفتها حين لا تقدم هي بالطلب وتكتفي طبقا للقانون بإبداء ملاحظاتها عليه وتعتبر في هذه الحالة لا مدعية ولا مدعى عليها وإنما متدخلة بقوة القانون تدخلا انضماميا للأشخاص الذين عينتهم المادة ٩٦٩ وهم عديمي الأهلية والغائبين .

وأنة ترتيبا على ذلك تكون النيابة في الحالة الأولى خصما أصليا وتكون في الحالة الثانية خصما منضما فقط — مع ما يترتب على ذلك من نتائج سبق أن بيناها عند الكلام عن التفرقة بين صفة النيابة كطرف أصلي أو كطرف منضم .

إلا أنه يفهم من النصوص التالية أن المشرع خول النيابة اختصاصا موسعا في اتخاذ الاجراءات التحفظية بما دعا بعض الشراح إلى اعتبار النيابة طرفا أصليا في جميع المنازعات الخاصة بالولاية على المال .

(يراجع كتاب القانون المقارن في الأحوال الشخصية للأجانب في مصر للأستاذ تادرس مينخائيل تادرس طبعة ١٩٥٤ ص ٢٤٦ وما بعدها) .

ويتفرع على هذا الرأي تخويل النيابة حق استئناف أى قرار يصدر في هذه المنازعات دون أن تقتيد في ذلك بأحوال معينة .

المنازعات المتعلقة بالولاية على النفس ونظام الأسر :

وتختص المحاكم المدنية كما سبق أن بينا بالفصل في المنازعات المتعلقة بالولاية على النفس ونظام الأسر من زواج وتطليق وانقصال وتبني وإثبات نسب ... الخ بالنسبة للأجانب فقط — أما المصريين فتختص بنظر منازعاتهم هذه المحاكم الشرعية أو المجالس المالية بحسب الأحوال — والنيابة بنص المادة ٩٩ مرافعات يجب أن تتدخل في كل قضية تتعلق بهذه المنازعات وإلا كان الحكم باطلا .

وغير خاف أن القانون لم يخول النيابة أى اختصاص إيجابى في هذا النوع من المنازعات وبذلك لا يكون تدخلها اختصاصيا (أى بالمطالبة بحق مستقل لها بوصفها هيئة قائمة بذاتها) ولا انضماميا لأنها لا تسكف بالدفاع ولا برعاية مصالح أى من المتنازعين — وإنما يحكم تدخلها القاعدة العامة المقررة لتدخل النيابة في القضايا المدنية والتجارية وهو اعتبارها طرفا منضما *Partie jointe* تبدى رأيها في النزاع المعروض بحرية لا تقتيد فيها بوجهة نظر معينة .

ويقول مورييل في كتابه المرافعات طبعة ١٩٤٩ ص ١٥١ ما يلي :

" Il est certain que la voie de réquisition est le mode normal d'exercice de la fonction du Ministère Public, c'est seulement dans des cas exceptionnels que le Ministère Public est autorisé à procéder par voie d'action".

والنيابة العامة بصفقتها هذه لا مشاركة لها في توجيه إجراءات الدعوى وكذلك لا حق لها في الطعن في الأحكام الصادرة فيها بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية .

إلا أن المشرع رأى في القانون رقم ١٢٦/١٩٥١ أن يخول النيابة العامة حق الاستئناف في أحوال معينة مذكورة فيه على سبيل الحصر — لحكمة خاصة أرتأها .

(١) فاجاز في المادة ٩٠١ للنيابة العامة ان تطعن في الأحكام الصادرة في بطلان الزواج دون

غيرها من الأحكام الصادرة في مسائل الزوجية — وبروت المذكرة الإيضاحية هذا الاستثناء بأن بطلان الزواج هو أمر عظيم الخطر في نظام الأسرة والمجتمع .

(٢) ونص في المادة ٩١٥ الواردة في الفصل الثالث الخاص بالتبني على أنه لا يجوز الطعن في الحكم الصادر في شأن التصديق إلا بطريق الاستئناف ولا يجوز الطعن بالاستئناف من النيابة إلا إذا كان الحكم صادرا بالتصديق على التبني وقيل في المذكرة الإيضاحية تبريرا لذلك أنه لا يتصور أن يمس الحكم الصادر برفض التصديق مصلحة عامة .

(٣) وأجاز في المادة ٩٣٣ للنيابة العامة حق الطعن في الأحكام الصادرة في مواد اسقاط الولاية أو الحد منها أو وقفها أو ردها — وقالت المذكرة الإيضاحية أن الغرض من هذا النص هو تخويل الحق في الطعن للشمول بالولاية والنيابة — ولو أنهما ليسا خصمين أصليين في الدعوى — وذلك بالإضافة إلى أصحاب الحق أصلا في الطعن وفقا للقواعد العامة .

وإذ حدد المشرع للنيابة العامة الأحوال التي يجوز لها فيها الطعن في الأحكام الصادرة في المنازعات المتعلقة بنظام الأسر والولاية على النفس — فإن مقتضى ذلك انكار حقها في الطعن في غير ما جاء بشأنه النص الصريح ، لأنه لو تعلق مراد الشارع بإباحة حق الاستئناف للنيابة العامة بصفة عامة تلجأ إليه كلها خالفها المحكمة فيما ذهبت إليه من رأى — لما كانت به حاجة إلى أن ينص على أحوال خاصة يميز فيها بالذات الطعن من النيابة .

وبذلك تكون المادة ٨٧٥ من القانون ١٢٦ / ١٩٥١ وقد نصت على أن ميعاد الاستئناف هو خمسة عشر يوما وأنه بالنسبة للنائب العام ستون يوما قد أوردت قاعدة عامة للبيعاد بالنسبة لسائر المنازعات المتعلقة بمواد الأحوال الشخصية سواء ما تعلق منها بالولاية على المال أو بالولاية على النفس أو نظام الأسر — وهي لا تشير من قرب أو من بعد إلى من له الحق في الاستئناف بل يجب الرجوع بصدد ذلك إلى المواد التالية التي تولت تفصيل الأحوال التي يجوز فيها للنيابة الاستئناف على نحو ما رأينا وإلى القواعد العامة التي تميز للخصوم الطعن بالاستئناف دائما — في حالة اعتبار النيابة خصما أصيلا في نوع معين من قضايا الأحوال الشخصية .

ونرى أن النيابة العامة رغم اعتراف المشرع لها بالحق في استئناف الأحكام الصادرة في الأنواع المعينة من القضايا التي سبق بيانها — لا تزال تعتبر طرفا منضما ولا تصير خصما أصيلا لأنه لا يكفي لكي تغير صفتها أن يميز لها المشرع اللجوء إلى طعن معين في قضايا معينة لحكمة خاصة يرتأها .

والله ولي التوفيق .

العدد الثامن	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم المرجع	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٢٨	١٦ ديسمبر ١٩٥٢	(١) محكمة القضاء الإداري (مجلس الدولة) ١ - عمدة . النصاب المالي . عدم جواز إثارته في دعوى الطعن في قرار التعيين . محله . الطعن في الميعاد في قرار لجنة الطعون . ٢ - لجنة الشياخات . محضرها . نفى ما ورد به . لا يتأتى إلا بالطعن عليه بالتزوير .
٨٢٩	١٤٦٤	١ - عمدة . تعيينه . حق وزير الداخلية في إعادة الانتخاب تأسيساً على نقض ماورد بكشوف الناخبين والمرشحين . المادة ١١ من قانون العمد والمشايخ . ٢ - عمدة . عملية الانتخاب . اشتراك مجند فيها بإعطاء صوته . استبعاد صوته لا يغير النتيجة . قرار وزير الداخلية بإعادة الانتخاب للمرة الثانية . قرار باطل .
٨٣٠	١٤٦٧	قرية . فصل جهات عنها . القرار الصادر بذلك . استناده إلى أسباب تبرر الفصل . جوازه . المادة ١٧ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام مجالس المديریات .
٨٣١	١٤٦٧	أجنبي . إقامته إقامة مستديمة بمصر . مغادرته البلاد بنية العودة إليها . اعتباره مقيماً في مصر مدة ٥ سنوات قبل سنة ١٩٣٧ . عدم جواز إبعاده .
٨٣٢	١٧ ١٤٦٧	١ - اختصاص محكمة القضاء الإداري . المطالبة بالإعادة إلى الخدمة العامة بالجيش وباستحقاق رتبة معينة كنتيجة مترتبة على طلب إلغاء قرار الإحالة إلى الاستيداع . اختصاص . ٢ - جيش . القاعدة العامة في الترقية والإحالة إلى الاستيداع . يحكمها الأمر العسكري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ . شرط الإحالة إلى الاستيداع . ٣ - جيش . ضابط . الترقية من رتبة صاغ فما فوق . ضوابطها .
٨٣٣	١٤٦٩	قرار إداري . تقديم عدة تظلمات منه . عدم انقطاع ميعاد الطعن إلا بالتظلم الأول .

العدد الثامن	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٣٤	٢١ ديسمبر ١٩٥٢	١ - موظف . نقله . ترخيص الجهة الإدارية . شرطه . ٢ - تظلم . مرور أربعة أشهر دون رد . قرار ضمني بالرفض . ميعاد الستين يوما . يبدأ من انتهاء الأربعة أشهر . ٣ - موظف . نقله . مقصود به تقويت فرصة الترقية عليه . باطل . ترقية من حل محله باطلة .
٨٣٥	١٤٧٠	موظف . القرار الصادر بحالته إلى المعاش . تعليقه على شرط قبول المدعى لما تضمنه . لا يعد قرار نهائيا . عدم تحقق الشرط . سقوط القرار . لا يجوز للمدعى التمسك به .
٨٣٦	١٤٧٠	١ - إبعاد . بحار أجنبي . إقامته في مصر . شروط الإقامة المتصلة . التعليمات العامة رقم ١١ لسنة ١٩٥١ الصادرة من إدارة الجوازات والجنسية .
٨٣٧	١٤٧١	٢ - إبعاد . القيود الواردة على حق الحكومة في استعمال سلطتها . التصريح الرابع الملحق باتفاقية مونترو ومرسوم ٢٢ يؤنيه سنة ١٩٣٢ . سقوطهما بانتهاء فترة الانتقال . شرط تطبيقهما . إقامة غير منقطعة .
٨٣٨	٢٢ ١٤٨١	١ - براءات الاختراع . مهنة وكلاء البراءات . القيد بالجدول طبقا للمادة ١٠ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ . شرطاه .
٨٣٩	١٤٨١	٢ - براءات الاختراعات . وكيل البراءات . تعريفه . الشروط الواجب توافرها فيه .
		٣ - مهنة وكلاء البراءات . القيد بالجدول طبقا للمادة ١٠ . الاعفاء من المؤهل المنصوص عليه في المادة ٤ . المقصود به . لجنة فحص الطلبات . سلطتها في ذلك .
		أجنبي . إبعاده . مغادرته البلاد لتلقي العلم . إعلان الحرب . ظرف قاهر يمنع من العودة . لا يؤثر في قيام نية العودة إلى مصر . بطلان القرار الصادر بالإبعاد .
		١ - إبعاد . المرسوم الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨ . سقوطه بزوال فترة الانتقال .

العدد الثامن	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ — إبعاد . سلطة وزارة الداخلية في إبعاد من انتهت مدة إقامته . سلطة مطلقة بشرط عدم إساءة استعمال السلطة . القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ .
٨٤٠	٢٢ ديسمبر ١٩٥٢	عمدة . إلغاء القرار الصادر بفصله . يستتبع إلغاء جميع الآثار المترتبة عليه ومنها إجراءات تعيين العمدة الجديد .
٨٤١	١٤٨٢	قبول الدعوى . حزب . تكوينه . الاعتراض على ذلك قبل التكوين . عدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان .
٨٤٢	٢٨ ١٤٨٤	١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . دعوى تسوية الحالة . من قبيل دعوى المنازعة في الراتب . عدم تقيدها بميعاد الستين يوما . الفرق بينها وبين دعوى الإلغاء .
٨٤٣	١٤٨٥	٢ — كادر العمال . عامل . التحاقه بالخدمة بامتحان . العبرة في إثبات ذلك بما يوجد في ملفه . لا عبرة بإقرار الرئيس .
٨٤٤	٢٩ ١٤٨٥	١ — جنسية . المنازعة فيها أثناء نظر الدعوى . اختصاص المحكمة بالفصل فيها .
٨٤٥	١٤٨٨	٢ — إبعاد . سلطة الدولة في ذلك . سلطة تقديرية . شرطها . لجنة الطعون . قراراتها . نهائية . لا يجوز الطعن فيها إلا أمام محكمة القضاء الإداري . انقضاء ستين يوما على صدورها . اكتسابها حصانة من الإلغاء .
٨٤٦	١٤٨٩	جنسية مصرية . الدخول فيها طبقا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون لسنة ١٩٢٩ . شروطه . قاعدة تنظيمية عامة . حق الحكومة في تعديلها في أي وقت . شرطه عدم المساس بشخص ذاتي . موظف . معاون صحة . تعيينه في ظل كادر سنة ١٩٣٩ . اكتسابه حقا ذاتيا في الدرجة والراتب . لا يجوز المساس به بمقتضى قرار مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٠ .
٨٤٧	١٤٨٩	ترقية . جزاء بسيط للاهمال في العمل . لا يمنع من الترقية بالأقدمية المطلقة .
٨٤٨	٣٠ ١٤٨٩	قرعة عسكرية . الإعفاء الوارد بالمادة ٥٤ من قانون سنة ١٩٠٢ . إبطال العمل به بعد صدور الدستور .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
٢ - قرعة عسكرية . بدل تقدي . التخلف عن أدائه . إعرابي . تجنيد . لا محل للتحدى بأنه قدم أوراقا تدل على إعرابته عند اقتراعه وتسليمها الإدارة .			
١ - حكم . الطعن فيه بدعوى أصلية لقصور يشوبه . أحكام محكمة القضاء الإداري . عدم جواز الطعن فيها إلا بالتماس إعادة النظر . الدعوى الأصلية بطلان الحكم . عدم قبولها .	٣٠ ديسمبر ١٩٥٢	١٤٩٠	٨٤٩
٢ - قبول الدعوى . الدعوى الأصلية بطلان الحكم . متى تقبل . التفرقة بين الأحكام التي يعتورها البطلان والأحكام المعدومة . قبولها في الثانية دون الأولى .			
١ - إلتماس إعادة النظر . الفرق بينه وبين الطعن بالنقض . القضاء بمالم يطلبه الخصوم . تعريفه . يحيز الطعن بالنقض لا بالتماس إعادة النظر .	٣١	١٤٩١	٨٥٠
٢ - التماس إعادة النظر . الاختلاف في تفسير نص قانوني أو الخطأ فيه لا يحيز الإلتماس .			
١ - صحيفة . المعارضة في إصدارها . حق الإدارة في ذلك . شروطه . يجب أن تكون المعارضة نهائية . المعارضة المؤقتة . لا يعرفها القانون . القرار الصادر بها . باطل . المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ .	٦ يناير ١٩٥٣	١٤٩٣	٨٥١
ب - صحيفة . الشروط الواجب توافرها في رؤساء التحرير . شرط حسن السمعة . ارتكاب جرائم صحفية . لا يؤثر في قيامه .			
١ - موظف . فصله . الفصل التأديبي والفصل من غير الطريق التأديبي . أحوال كل .	٧	١٤٩٥	٨٥٢
٢ - موظف يعقد . فصله لسوء السلوك . جوازه ما دامت نصوص العقد تبيح الفصل ولو بغير سبب . لا محل للتحدى بوجوب محاكمته تأديبيا .			
٣ - قرار إداري بفصل موظف . سحبه في الميعاد . جوازه . لا يؤثر في ذلك كونه قد صدر صحيحا .			
٤ - قرار إداري بفصل موظف . سحبه . أثره .			

العدد الثامن	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٥٣	١٢ يناير ١٩٥٣	١ - حرية شخصية . عدم جواز الانتقاص منها إلا في حدود القوانين واللوائح .
٨٥٤	١٥٠٠	٢ - حرية شخصية . حق التنقل . يعتبر فرعاً منها . عدم جواز تقييده إلا في حدود القانون .
٨٥٥	١٥٠٠	أجنبي . إقامته . ليست مطلقة من كل قيد . حق الإدارة في تكييف ظروف وملابسات كل حالة على حدة . شروطه .
٨٥٦	١٥٠١	جامعة إبراهيم . النص في قانونها على استمرار العمل بالقوانين واللوائح الخاصة بالمعاهد المندجة فيها . أثره . احترام المراكز القانونية التي اكتسبت في ظل هذه القوانين .
٨٥٧	١٥٠١	١ - وظيفة . تخصيص درجة لها . التلازم بين الدرجة والوظيفة . رفع الدرجة . أثره .
٨٥٨	١٥٠١	٢ - وظيفة . تخصيص درجة لها . رفع الدرجة . ترقية شاغل الوظيفة إليها . ليس في الأمر تخط بالنسبة لغيره .
٨٥٩	١٥٠٢	عمدة . فصله . استناد قرار الفصل إلى اتهامه في قضيتين . لا يبرر الفصل . بطلان القرار .
٨٦٠	٢٦ يناير ١٩٥٣	عمدة . محاكمته . توجيه الاتهام لأول مرة أمام لجنة الشياخات . لا يجوز . اتهام باطل لا يجوز أن يبنى عليه قرار اللجنة بفصل المدعى .
		١ - لجنة الطعون . قراراتها بادرأج أسماء في كشوف المرشحين والناخبين للعمدية . لا يجوز الطعن فيها إلا أمام محكمة القضاء الإداري .
		٢ - عمدية . اختيار المرشحين لها . شرط الاتصال المستمر بالقرية . لم يضع له القانون معياراً ثابتاً . شرط أداء ضرائب عقارية قدرها ثلاثة جنيهات في الناخبين للعمدية . وجوب توافره في أهل القرية وغيرهم على السواء .
		١ - غرف تجارية . تعتبر من المؤسسات العامة . القرارات الصادرة منها . قرارات إدارية . خضوعها لرقابة المحكمة .
		٢ - محل تجاري . متى يعتبر مخزناً أو فرعاً في ضوء القانون

العدد الثامن	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٦١	١٥٠٧ ٢٧ يناير ١٩٥٣	رقم ٣٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بالغرف التجارية - ١ - ضريبة الأطنان . تحديد وعائها . لا يملكه مجلس الوزراء . قراره . بتحديداتها في ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٦ . باطل . إلغاؤه بالقرار الصادر في ٤ من فبراير سنة ١٩٥١ . ٢ - قرار تنظيمي . باطل . جواز سحبه في أى وقت .
٨٦٢	١٥٠٩	١ - جنسية مصرية . مادة ٦ من اتفاق شركة قناة السويس الصادر به القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ . المقصود بالمصريين هم المولدون من آباء مصريين عند ولادتهم . ٢ - جنسية مصرية . المرسوم بقانون سنة ١٩٢٦ . ما تعارض من أحكامه مع المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . يعتبر ملغى .
٨٦٣	١٥١٣ أول فبراير ١٩٥٣	حكم بإلغاء ترقية . تنفيذه ومطالبة المدعى بتسوية راتبه باعتبار أقدميته في الدرجة المرقى إليها من تاريخ القرار المطعون فيه . إجابته إلى هذا الطلب .
٨٦٤	١٥١٤ ٢	١ - قبول الدعوى . قرارات لجنة الطعون . الطعن فيها ابتداء أمام محكمة القضاء الإدارى . قبول . ٢ - رد الاعتبار . أثره . زوال كل ما يترتب على الحكم الصادر بالإدانة من آثار . إدراج اسم من رد اعتباره في كشف المرشحين للعمدية . جوازه . ٣ - عمدة . انتخابه . التصويت شفاها . شروطه . عدم توقيع رئيس لجنة على أوراق الانتخاب . بطلان عملية الانتخاب وما يترتب عليها .
٨٦٥	١٥١٧ ٢	١ - وكيل الدائنين . عدم اعتماد الوزارة ترشيح المحكمة وطلبها إعادة النظر في شأن تعيين المدعى . قرار إدارى نهائى . جواز الطعن فيه بالإلغاء . ٢ - قرارات الجمعيات العمومية للمحاكم . حق وزير العدل في إعادة النظر فيها من جديد . القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .
٨٦٦	١٥٢٠ ١١	١ - جامعة . أعضاء هيئة التدريس . شروط تعيين الأستاذ . ٢ - جامعة . أعضاء هيئة التدريس . الترقية إلى وظيفة

المجلد الثامن	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٦٧	١١ فبراير ١٩٥٣	<p>أستاذ - جواز عدم التقيد بالمدة بالنسبة إلى الكرسي المنشأ . متى يكون هناك عرقب إداري .</p> <p>٣ - طلبات الإلغاء . شرط قبولها . مصلحة شخصية مباشرة . بصورة لعدم توافرها .</p> <p>١ - طلبات الإلغاء . عدم سحب قانون مجلس الدولة على القرارات السابقة عليه . دعوى تسوية الحالة . اختصاص . ولو صدر في شأنها قرار سابق على ذلك القانون .</p> <p>٢ - موظفو المحاكم المختلطة . الكادر الخاص بهم سنة ١٩٢١ . استمرار المحاكم المختلطة في تطبيقه . مخالفة ذلك للقانون . سريان القواعد التنظيمية العامة التي تسنها الحكومة عليهم .</p> <p>٣ - موظفو المحاكم المختلطة . قواعد تقاعدهم . عدم النظر إلى مرتباتهم التي كفلتها معاهدة مونترو . انقطاع الصلة في شأنهم بين الدرجة والرتب .</p>
٨٦٨	١٥ ١٥٢٥	<p>١ - شيخ . طلبات إنشاء حصص جديدة . إجراءاتها . الميعاد المنصوص عليه في المادة الرابعة من القرار الوزاري في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ . خاص بانعقاد لجنة تعديل قوائم الحصص .</p> <p>٢ - شيخ . طلب الاتصال عن الشياخة . لا يستلزم أخذ رأي الشيخ القديم .</p>
٨٦٩	١٩ ١٥٢٩	<p>١ - لجنة شئون الموظفين . وجوب أخذ رأيها في الترقيات قبل إجراءاتها . لا يمنع من ذلك كون رأيها استشاريا . قرار الوزير بتخطي من رشحتهم للجنة للترقية . باطل لعدم عرضهم على اللجنة .</p> <p>٢ - ترقية بالاختيار . ليست سلطة مطلقة بيد الرؤساء . شرطها .</p>
٨٧٠	١٩ ١٥٣٠	<p>١ - موظفو وزارة الأوقاف . سريان القواعد المتبعة في شأن موظفي الدولة عليهم .</p>
٨٧١	٢٥ ١٥٣١	<p>٢٠ - الدرجة الثامنة الكتابية . مؤهلات التعيين فيها في ظل كادر سنة ١٩٣١ . تعيين جملة مؤهلات بأقل فيها . خطأ لا يجوز القياس عليه .</p> <p>١ - ترقية خفيدي على درجة مخصصة في الميزانية لوظيفة</p>

العدد الثامن	قهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٧٢	٨ مارس ١٩٥٣	وحيدة بذاتها . عدم جواز انتزاعها لترقية آخر عليها . عدم جواز انتزاع الدرجة من الوظيفة . ٢ — لجنة شئون موظفي النيابة . اختصاصاتها . ورودها على سبيل الحصر في قانون نظام القضاء . نذب الموظفين الكتائين . ليس منها . اختصاص النائب العام به . ٣ — تيسير . رفع درجة وظيفة في الميزانية . عدم إعمال قواعد التيسير فيها . ٤ — قواعد الانصاف . عدم تمييزها بين أقدمية الحصول على الدرجة بصفة أصلية وبصفة شخصية . ١ — البنك العقاري الزراعي . مؤسسة عامة . قراراته . تعتبر قرارات إدارية . الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري . اختصاص . ٢ — البنك العقاري الزراعي . اعتبار موظفيه موظفين عموميين . علاقة الموظفين بالبنك . علاقة تنظيمية تحكمها القواعد التي وضعها مجلس إدارة البنك . ٣ — دعوى المنازعة في المرتب . عدم تقييدها بميعاد الستين يوما . اختصاص المحكمة ولو كان النزاع سابقا على نفاذ قانون مجلس الدولة . ٤ — تقادم خمسي . سريانه على المطالبة بالحقوق الدورية المتجددة . شرطه . ألا يكون أصل الدين متنازعا عليه . ٥ — البنك العقاري الزراعي . علاقة موظفيه به . علاقة تنظيمية . مخالفتها بقرارات فردية أو بالاتفاق على ذلك . باطل . عمدة . تأديبه . أمام لجنة الشياخات . يجب أن يمكن من الدفاع عن نفسه . وجود سبب يحول دون استعمال حق الدفاع كالمرض . وجوب تأجيل المحاكمة . ١ — جنسية مصرية . الدخول فيها بحكم القانون . طبقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٩ .
٨٧٣	١٥	١٥٥٠
٨٧٤	٢٢	١٥٥١

العدد الثامن	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ — جنسية مصرية . قاصر . يتبع جنسية والده . المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .
		٣ — جنسية مصرية . الدخول فيها بحكم القانون . شرطا التوطن والإقامة . شهادة البطيركية دليل كاف . الأمر العالي في ٢١ يونيه سنة ١٩٠٠ والمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .
		٤ — جنسية . إفادة صادرة من نظارة الخارجية المصرية . استنادها إلى معلومات واردة من أحد قناصل إنجلترا . لاتسكنى لاثبات الجنسية اليونانية .
		٥ — جنسية . من هم من أصل سوري . لا يعتبرون تابعين لدولة اليونان . التصريح المشترك الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٠٣ من مصر واليونان .
		٦ — جنسية مصرية . الدخول فيها طبقاً للقانون . امتناع وزير الداخلية عن تسليم شهادة الجنسية . مخالفته للقانون .
٨٧٥	٢٣ مارس ١٩٥٣	١ — موظف . تحديد أقدميته بين أقرانه في كشف الأقدمية الذي أعلنته الوزارة . اعتبار هذا التحديد قراراً إدارياً . الطعن فيه . اختصاص .
		٢ — أقدمية . تحديدها بأول مايو سنة ١٩٤٦ طبقاً لقواعد التيسير . قرار وزير الأشغال يجعل العبرة في الأقدمية بتاريخ القرار الصادر بالترقية . باطل . سلطة دنيا . لا يجوز لها تعطيل قرار صادر من سلطة أعلى .
٨٧٦	١٥٥٧	تصدير . إلغاء اتفاقيتي السودان واعتبار مصر والسودان بلداً واحداً . لا يمنع من تطبيق أحكام القوانين المصرية الخاصة بالتصدير على السودان .
٨٧٧	٧ مارس ١٩٥٥	(٢) قضاء محاكم الاستئناف (القضاء التجاري) ضرائب . إيقاف الدعوى للصلح . التعجيل في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٩٢ مرافعات . غير لازم .

العدد الثامن	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٧٨	١٥٦١	٦ فبراير ١٩٥٥ (٣) قضاء الأحوال الشخصية رسوم معارضة في أمر التقدير . جواز استئناف الحكم الصادر في المعارضة .
٨٧٩	١٥٦٧	١٤ أكتوبر ١٩٥٤ (٤) قضاء المحاكم السكية (قضاء الإيجارات) إخلال بالضرورة . مسئولية المالك عن شغل العين بعد ذلك . مسئولية تقصيرية .
٨٨٠	١٥٧٣	٢٨ نوفمبر ١٩٥٤ (٥) قضاء المحاكم السكية (القضاء المدني) حكم جزئي نهائي . جواز استئنافه لقصور في الأسباب . المسادتان ٣٩٦، ٣٤٩ مرافعات .
٨٨١	١٥٧٧	١٥ سبتمبر ١٩٥٤ (٦) قضاء المحاكم السكية (القضاء التجاري) لجان التوفيق والتحكيم : لجان إدارية . الالتجاء إليها لا يقطع التقادم .
٨٨٢	١٥٨٠	٢٦ فبراير ١٩٥٥ ١ - استئناف . ميناءه . المادة ٤٠٣ . مرافعات لا تنطبق إلا على الأوزاق التجارية القابلة للتداول . ٢ - وكالة ظاهرة . مظاهر خارجية . حق الغير حسن النية في الركون إليها ..
٨٨٣	١٥٨٨	٣٠ ديسمبر ١٩٥٤ (٧) القضاء المستعجل حكم . وقف قرار مفصل العامل . إمكان العدول عنه إن تغيرت مزايا كذا الطرفين .
٨٨٤	١٥٩٢	٢٧ يناير ١٩٥٥ (٨) قضاء المحاكم الجزئية (القضاء المدني) حجية الأحكام العبرة بالمنطوق . متى تلحق الحجية بالأسباب .
١٥٩٥		تحديد مركز المسئول عن الحق المدني أمام القضاء الجنائي في قانون الإجراءات السيد السيد الدكتور رؤوف عبيد الأستاذ بكلية الحقوق جامعة عين شمس
١٦١٦		مدني في حق النيابة في استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية السيد الاستئناف صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .

قانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٥^(١)

بتحويل رئيس إدارة مباحث وزارة المواصلات والضباط والكونستبلات
والصولات بالادارة المذكورة اختصاص مأموري الضبط القضائي

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يكون لرئيس إدارة مباحث وزارة المواصلات والضباط والكونستبلات
والصولات بالادارة المذكورة اختصاص مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بأعمال وظائفهم .
مادة ٢ - على وزيرى المواصلات والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٨ رجب سنة ١٢٧٤ (٢٣ مارس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

انشئت من قديم إدارة للمباحث بمصلحة السكة الحديد . وبالنسبة لفصل مصلحة التلغرافات
والتليفونات عن مصلحة السكة الحديد فقد صارت الحاجة ماسة إلى انشاء إدارة مباحث مستقلة
للتلغرافات والتليفونات . فضلا عن أن العمل أثبت جدوى انشاء مثل هذه الادارة بالنسبة لمصالح
الوزارة الأخرى . إذ أنها جميعها مصالح شديدة الاتصال بالجمهور ومصالحه . فضلا عن ممارستها

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٤ مكرر الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٥ .

اعمالا ذات طابع قريب من طابع الاعمال التجارية والمالية بما يقتضى معه المبادرة بإنشاء إدارة للباحث بوزارة المواصلات .

وحيث إن المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على الأشخاص الذين يعتبرون من مأمورى الضبط القضائى . وقد جاء ذكرهم فيها على سبيل الحصر .

ولما كان لزاما كى يتمكن رئيسها والضباط والكونستبلات والصولات بالإدارة المذكورة من ممارسة اعمالهم فى حدود اختصاصاتهم ان يمنحوا اختصاص مأمور الضبط القضائى .

لذلك رأت وزارة المواصلات استصدار قانون يخولهم هذا الاختصاص .

وتتشرف وزارة المواصلات بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بإصداره .

قانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٥^(١)

بتعديل المادة ١١ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣
الخاص بالسجل التجارى

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجارى والمعدل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ١١ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتى :

« مادة ١١ — تقيد فى السجل التجارى الشركة التجارية التى يكون مركزها العام فى الخارج إذا كان لها فى مصر فرع أو وكالة .

ويحصل القيد بطلب يقدم من مديرى الشركة أو وكلائها المديرين أو مدير الفرع أو الوكالة

(١) أنشأ بالوقائع المصرية الجيد ٢٤ مكرر الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٥ .

خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من الطالب وأن يشتمل الطلب علاوة على البيانات المنصوص عليها في المادة ٧ على البيانات الآتية :

١. — رصيد الفرع أو الوكالة المدين للركز العام .

٢. — اسم مدير الفرع أو الوكالة ولقبه وجنسيته وتاريخ ميلاده ومحلّه .

ويكون طلب القيد مصحوباً بصورة طبق الأصل من عقد تأسيس الشركة التي يحتفظ بها مكتب السجل ؛ ويجب أن تكون الصورة موقعا عليها من الجهة المختصة .

ويؤشر في السجل — طبقاً للأوضاع السابقة — بجميع الوقائع والأحكام والأوامر المنصوص عليها في المادتين ٩ و ١٠ إذا كانت صادرة في مصر أو وضعت عليها الصيغة التنفيذية من إحدى المحاكم المصرية .

ويؤشر كذلك في السجل بكل تغيير في مدير الفرع أو الوكالة وفي رصيد الفرع أو الوكالة المدين للركز العام في نهاية كل سنة مالية .

مادة ٢ — على وزير التجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون ؛ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟

صدر بديوان الرياسة في ٢٨ رجب سنة ١٢٧٤ (٢٣ مارس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة ١١ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجاري على الأوضاع التي يحصل بها القيد في السجل التجاري بالنسبة للشركة التجارية التي لها في الجمهورية المصرية فرع أو وكالة إذا كان مركزها العام في الخارج — وطبقاً لأحكام هذه المادة يجب أن يشتمل طلب القيد على البيانات المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون ومؤدي ذلك بيان رأس مال الشركة . ولم تنص المادة على وجوب بيان الأموال التي تخصصها الشركة لنشاط الفرع أو الفروع الموجودة في مصر الممثلة في رصيد الفرع المدين للركز العام .

ونظراً لأن إثبات بيان رأس مال الشركة وحده في صحيفة القيد غير مجد في شأن الوقوف على مدى نشاط فرع الشركة الموجود في مصر — فقد أعدت الوزارة مشروع قانون بتعديل المادة ١١ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ ينص على أنه يجب أن يشتمل طلب القيد بالسجل علاوة على البيانات المنصوص عليها في المادة ٧ على بيان رصيد الفرع أو الوكالة المدين للركز العام وعلى وجوب التبليغ عن أي تغيير في هذا الرصيد حتى يتسنى للوزارة أن تستجميع البيانات الدقيقة عن الأموال التي تستثمرها الشركات الأجنبية ذات التوسع في مصر وما يطرأ على قيمتها من

تغيير سواء بالزيادة أو النقص — لما في ذلك من أهمية في رسم سياسة البلاد نحو الأموال الأجنبية فضلا عن قيمة الاحصائية في الابحاث الاقتصادية .

وقد اعدت الوزارة مشروع القانون المرافق محققا هذا الغرض بالصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة .

وتتشرف الوزارة بعرضه على مجلس الوزراء لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصداره .

قانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥^(١)

برد الرسوم المحصلة عن الدعاوى المشار إليها في المادة ٢
من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى قرارات مجلس الوزراء الصادرة بإعانة غلاء المعيشة في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٣ و ٢٣ نوفمبر
سنة ١٩٤٤ و ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ ،
وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء حكم من قرارات مجلس الوزراء الصادرة بإعانة
غلاء المعيشة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — تعتبر منتهية بقوة القانون الدعاوى المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٩
لسنة ١٩٥٥ بإلغاء حكم من قرارات مجلس الوزراء الصادرة بإعانة غلاء المعيشة .
- مادة ٢ — ترد الرسوم المحصلة على الدعاوى المشار إليها في المادة السابقة .
- مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٨ رجب سنة ١٣٧٤ (٢٣ مارس سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٤ مكرر الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٥ .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء حكم من قرارات مجلس الوزراء الصادر بإعانة غلاء المعيشة وقضى في المادة الأولى منه بأن تعتبر ملغاة من وقت صدورها قرارات مجلس الوزراء الخاصة بإعانة غلاء المعيشة فيما يتعلق بالحكم الذي يقضى بأنه لا يجوز أن تقل جملة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع إعانة غلاء المعيشة إلى موظف أو مستخدم أو عامل أو صاحب معاش عن جملة ما يتقاضاه منها من تقل عنه ماهيته أو أجره أو معاشه .

وقضت المادة الثانية بسريان هذا الحكم على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ويمتضى ذلك أن تصدر المحكمة حكما باعتبار الخصومة منتهية . ولما كان من المصلحة العامة إعفاء القضاة من إصدار هذه الأحكام فقد روى نظرا لكثرة تلك القضايا أن يكون الأثر المترتب على القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لهذه الدعاوى واقعا بقوة القانون دون حاجة إلى صدور حكم بذلك .

ولما كان المتقاضون قد دفعوا الرسوم المقررة على تلك الدعاوى وكان انقضاء الخصومة بسبب خارج عن إرادتهم هو حكم القانون ذاته لذلك كان من العدالة رد الرسوم السابق تحصيلها على هذه الدعاوى — وقد أعد مشروع قانون في هذا الشأن وعرض على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة وأناي أتشرف برفعه إلى مجلس الوزراء رجاء التفضل بإصداره .

قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٥ (١)

باستثناء مصلحة التلغرافات والتليفونات من بعض أحكام
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛
وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٦ مكرر الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٥٥ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه يكون شغل الدرجات الثامنة بالكادر الفني المتوسط بمصلحة التلغرافات والتليفونات المخصصة لوظائف ملاحظي وملاحظات التليفون والمراجعة ومعاوني التلغراف الكاتب — بطريق الترقية إليها في حدود ٢٥ ٪ من الدرجات الخالية من بين شاغلي الدرجات الخصوصية بالمصلحة ذاتها بشرط تمضيهم سبع سنوات على الأقل في أعمال مماثلة لأعمال الوظيفة المراد شغلها .

وتكون الترقية إلى تلك الدرجات طبقا للفقرة السابقة من بين من تثبت صلاحيتهم الفنية للوظائف المراد الترقية إليها حسب ترتيب أقدميتهم في الدرجات الخصوصية — ويمنع الموظف عند ترقيته علاوة من علاوات الدرجة الثامنة أو أول مربوط تلك الدرجة أيهما أكبر .

مادة ٢ — على وزيرى المواصلات والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ٦ شعبان سنة ١٣٧٤ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

تفرد مصلحة التلغرافات والتليفونات عن باقي مصالح الحكومة بطابع خاص وهي وثيقة الصلة بالجمهور ويتقضيها هذا الوضع أن تهتم بحسن أداء الخدمة بها من ناحية الدقة والسرعة ومن العوامل التي تساعد على تحقيق ذلك ما تحرص عليه المصلحة من أداء امتحانات دقيقة للرشحين لبعض الوظائف الفنية بها مثل وظيفة معاون ومعاونة تليفون ومراجعة ومعاون تلغراف كاتب — بعدها يقضى هؤلاء في وظائفهم مددا معينة للمران يكتسبون فيها خبرة تؤهلهم لشغل الوظائف الفنية التي تليها في التدرج .

ولما كان النظام الذي جرى عليه العمل بهذه المصلحة إلى ما قبل تنفيذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو اعتبار الدرجة الثامنة الفنية درجة ترقية تشغل من بين الشاغرين للدرجات الخصوصية في الوظائف آتية الذكر . لأنها هي المنفذ الوحيد لهم إلى الدرجات الدائمة المخصصة لوظائفهم في الميزانية — ونظرا إلى أن الترقية على هذا الأساس تتعارض مع أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تقضى بشغل الدرجات الثامنة الفنية بطريق التعيين وبالشروط المقررة بهذا القانون .

ونظرا إلى أن هذه الوظائف الفنية لا يؤمن إسنادها إلى موظفين يعينون من خارج المصلحة دون أن يتدربوا على أعمال هذه الوظائف الوقت الكافي . ولما كان الافادة من المران الذي اكتسبه موظفو المصلحة الذين يعينون ابتداء بالدرجة الخصوصية — فقد أعد مشروع القانون المرافق باستمرار العمل بالنظام الذي كان متبعاً في هذه المصلحة قبل العمل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وقد نصت المادة الأولى من مشروع القانون المرافق على أن يكون شغل الدرجات الثامنة بالكادر الفني المتوسط المتخصصة لوظائف ملاحظي تليفون ومراجعة ومعاوني تلغراف كاتب من بين شاغلي الدرجات الخصوصية بمصلحة التلغرافات والتليفونات دون غيرهم ممن أمضوا سبع سنوات على الأقل في أعمال مماثلة لأعمال الوظيفة التي يرقون إليها وبعد ثبوت صلاحيتهم الفنية لهذه الوظائف بناء على النظام الذي تضعه المصلحة مع مراعاة أقدميتهم في الدرجات الخصوصية عند الترقية إلى الدرجة الثامنة وعلى أن يمنح الموظف عند ترقيته علاوة من علاوات الدرجة الثامنة أو أول مربوط تلك الدرجة أيهما أكبر .

وإني أنشرف بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بالصيغة التي ارتأها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ (١)

بشأن البطاقات الشخصية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن البطاقات الشخصية ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب والقوانين
المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يجب على كل مقيم في جمهورية مصر تزيد سنه على ستة عشر عاماً أن يحصل على بطاقة
شخصية وفقاً لأحكام هذا القانون .

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة :

(١) الأجانب الخاضعون للرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه متى كانوا حاصلين
على بطاقة إقامة أو كانت مدة إقامتهم لا تزيد على ستة شهور .

(ب) النساء غير العاملات .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٦ مكرر الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٥٥ .

- على أنه يجوز للذكورين في البندين السابقين الحصول على بطاقة شخصية بناء على طلبهم .
- مادة ٢ — يعين وزير الداخلية بقرار يصدره شكل البطاقة الشخصية ومدة صلاحيتها والبيانات الواجب إثباتها فيها والجهة التي تصدرها وقيمة الرسم الذي يفرض مقابل الحصول عليها أو تجديدها .
- مادة ٣ — يعين وزير الداخلية بقرار يصدره نموذج طلب الحصول على البطاقة الشخصية وتجديدها وطريقة تقديمه والجهة التي يقدم إليها والشهادات والمستندات الواجب إرفاقها به .
- ويعنى الطالب من أداء رسم الدمغة ومن أى رسم مقرر في سبيل الحصول على هذه الشهادات أو المستندات أو صورها .
- مادة ٤ — على صاحب البطاقة أن يخبر الجهة التي أصدرتها عن كل تغيير يطرأ على البيانات الواردة فيها خلال أسبوعين من تاريخ حصول التغيير — وعليه أن يرفق البطاقة بالإخطار .
- وإذا تناول التغيير محل الإقامة قدم الإخطار المشار إليه إلى الجهة التي يقع في دائرتها المحل الجديد .
- مادة ٥ — على صاحب البطاقة في حالة فقدانها أو تلفها أن يخبر عن ذلك الجهة التي أصدرتها خلال سبعة أيام من تاريخ الفقد أو التلف — وعليه أن يطلب بطاقة أخرى من تلك الجهة أو من الجهة التي يقع في دائرتها محل إقامته بعد أدائه الرسم المقرر .
- مادة ٦ — تعتبر البطاقة دليلاً على صحة البيانات الواردة فيها ولا يجوز للجهات الحكومية وغير الحكومية الامتناع عن اعتمادها في إثبات شخصية صاحبها .
- مادة ٧ — على صاحب البطاقة تقديمها إلى مندوبي السلطات العامة كلما طلب إليه ذلك . فإذا رأى المندوب استبقاء البطاقة معه وجب عليه تسليم صاحبها إيصالاً يقوم مقامها .
- مادة ٨ — يجب على كل عامل تنطبق عليه أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال أن يحصل على بطاقة عمل طبقاً للشروط والأوضاع التي يعينها وزير الشؤون الاجتماعية بقرار يصدره — فإذا زادت سن العامل على ستة عشر عاماً وجب عليه أن يحصل على بطاقة شخصية بالإضافة إلى بطاقة العمل .
- مادة ٩ — يقوم مقام البطاقة بالنسبة إلى المجندين في وقت الحرب بطاقة مرور تصدر طبقاً للشروط والأوضاع التي يعينها وزير الحربية بقرار منه .
- مادة ١٠ — تسرى على بطاقتي العمل والمرور المنصوص عليهما في المادتين السابقتين أحكام هذا القانون .

مادة ١١ — لا يجوز للوزارات أو مصالح الحكومة أو الهيئات العامة الإقليمية أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ولا للشركات أو الجمعيات أو المؤسسات ولا للأفراد أن يستخدموا

أو يستبقوا في خدمتهم أحدا بصفة موظف أو مستخدم أو عامل إلا إذا كان حاصلًا على البطاقات التي يوجبها هذا القانون .

مادة ١٢ — على مديري الفنادق أو ما يماثلها من الأماكن المفروشة المعدة لإيواء الجمهور أن يثبتوا في سجلاتهم البيانات الموضحة في بطاقة كل من ينزل في تلك الأماكن .

مادة ١٣ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيبها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وإذا وقعت المخالفة من صاحب العمل أو مديره يعاقب عليها بالغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة — وتعدد الغرامة بقدر عدد من وقعت المخالفات في شأنهم .

مادة ١٤ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيبها ولا تتجاوز مائتي جنيبه كل من ذكر بيانات غير صحيحة في طلب الحصول على بطاقة شخصية تصدر بالتطبيق لهذا القانون أو تجديدها وكذلك كل من أحدث تغييرا في بيانات هذه البطاقة أو اتحل شخصية غيره أو استعمل بطاقة ليست له .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من ساعد غيره أو سهل له الحصول على هذه البطاقة أو تجديدها بناء على بيانات غير صحيحة مع عليه بذلك .

وفي جميع الأحوال إذا وقعت المخالفة من أجنبي جاز إبعاده بقرار من وزير الداخلية في حدود المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ١٥ — لا يسرى هذا القانون إلا على المناطق التي يحددها وزير الداخلية بقرار يصدره يعين فيه تاريخ بدء سريانه والمدة اللازمة لتنفيذه فيها .

١٦ — يلغى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه .
وبالنسبة إلى العمال يستمر العمل بالبطاقات الشخصية الصادرة بالتطبيق لأحكامه — وتقوم مقام بطاقات العمل إلى حين صدور القرار المشار إليه في المادة (٨) .

مادة ١٧ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون — ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٦ شعبان سنة ١٣٧٤ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن البطاقات الشخصية وقد فرضت أحكامه على المصريين والأجانب المقيمين في مصر، باستثناء بعض الفئات، حمل بطاقات كوسيلة لإثبات شخصيتهم.

بيد أنه لوحظ بعد تنفيذ هذا القانون في بعض جهات الجمهورية أنه لم يحقق الغرض الذي صدر من أجله إذ تراخى عدد كبير من المصريين والأجانب في الحصول على هذه البطاقة بسبب عدم اعتداد السلطات المختلفة بالبيانات المثبتة فيها نظرا لعدم توافر الضمانات التي يجب التحقق منها عند صرف مثل هذه البطاقات، فضلا عن أن البطاقة التي صدرت بالتطبيق للقانون سالف الذكر جاءت خلوا من البيانات الخاصة بمدى معاملة صاحبها من ناحية التجنيد.

ولما كانت دواعي الأمن العام ومعرفة الاتجاهات المختلفة لنواحي النشاط الاقتصادي والصناعي والمهني للمقيمين في مصر تتطلب إنشاء بطاقات تفصح في جلاء عن شخصية صاحبها وعن عمله ومحل إقامته وعن مدى اشتراكه في النقابات إن كان عاملا والتأكد من أدائه للخدمة العسكرية وغير ذلك من البيانات العامة التي تستلزمها ظروف البلاد في نهضتها الحالية، فقد روى اتخاذ تدبير تشريعي جديد لتنظيم البطاقات الشخصية بحيث يتوافر فيها من الضمانات عند صرفها ما يكفل تحقيق الغاية المنشودة منها، فيسهل على القائمين بالأمر عمل الاحصاءات الواقعية الخاصة بالهجرة الخارجية والهجرة الداخلية والهجرة المهنية للوقوف على ما إذا كان الصالح العام يستلزم تشجيع الهجرة إلى خارج البلاد أو امتداد خبراء تحتاج البلاد إلى خبرتهم وهو ما سيكون نواة قوانين الإقامة وغيرها وفقا للظروف التي تنشئ مع نهضة البلاد الحديثة. فضلا عن أن اتخاذ هذه الضمانات كفيل بأن يضمن على البيانات التي تضمنتها البطاقة قوة الإثبات مما يستتبع حتما الاعتداد بها من جميع الجهات والهيئات حكومية وغير حكومية والافادة منها في شئون التجنيد والانتخابات.

وتحقيقا لهذه الأغراض أعد مشروع القانون المرافق أوجبت المادة الأولى منه على كل مقيم في جمهورية مصر تزيد سنه على ستة عشر عاما أن يحصل على بطاقة شخصية واستثنى من هذا الحكم غير العاملات من النساء والأجانب الخاضعين للرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب متى كانوا حاصلين على بطاقة إقامة أو كانت مدة إقامتهم لا تزيد على ستة شهور، ذلك أن القانون المشار إليه تكفل بتنظيم بطاقة الإقامة وفيها من البيانات ما يغني عن إلزامهم بالحصول على بطاقة أخرى، على أنه أجاز للمستثنين من هذا القانون الحصول على بطاقة شخصية بناء على طلبهم.

وفوضت المادة الثانية وزير الداخلية في إصدار قرار يعين به شكل البطاقة ومدة صلاحيتها والبيانات الواجب إثباتها فيها والجهة التي تصدرها وقيمة الرسم الذي يفرض مقابل الحصول عليها أو تجديداتها.

كما فوضته المادة الثالثة في تعيين نموذج طلب الحصول على البطاقة أو تجديدها وطريقة تقديمه والجهة التي يقدم إليها والشهادات والمستندات الواجب إرفاقها به مع النص على إعفاء الطالب من أداء رسم الدمغة على الطلب ومن أي رسم مقرر في سبيل الحصول على هذه الشهادات أو المستندات أو صورها .

وأوجبت المادة الرابعة على صاحب البطاقة إخطار الجهة التي أصدرتها عن كل تغيير يطرأ على البيانات الواردة فيها في خلال أسبوعين من تاريخ حصول التغيير وترفق البطاقة بالخطار فإذا تناول التغيير محل الإقامة وجه الخطار إلى الجهة التي يقع في دائرتها المحل الجديد ، كما ألزمت المادة الخامسة صاحب البطاقة بالخطار عن تلفها أو فقدانها .

واعتبرت المادة السادسة البطاقة دليلاً على صحة البيانات الواردة فيها وأوجبت على جميع الجهات حكومية وغير حكومية اعتمادها في إثبات شخصية حاملها .

والزمت المادة السابعة صاحب البطاقة بتقديمها لمندوب السلطات العامة كلما طلب إليه ذلك فإذا رأى مندوب السلطة العامة إبقاءها مؤقلاً وجب عليه تسليم صاحبها إيصالاً يقوم مقامها .

وأوجبت المادة الثامنة على كل عامل تطبيق عليه أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن تقابات العمل أن يحصل على بطاقة عمل طبقاً للشروط والأوضاع التي يعينها وزير الشؤون الاجتماعية بقرار يصدره . ولما كان المقصود ألا يخل هذا الالتزام بالنسبة إلى العامل بالالتزام المنصوص عليه في المادة الأولى بالحصول على البطاقة الشخصية بوضفه مقيماً في جمهورية مصر ، فتمد نص على أنه إذا زادت سن العامل على ستة عشر عاماً وجب عليه أن يحصل على بطاقة شخصية بالإضافة إلى بطاقة العمل .

وبالنسبة إلى المجندين وقت الحرب فتمد نصت المادة التاسعة على أن يقوم مقام البطاقة تذكرة مرور أو أي شهادة أخرى تصدر طبقاً للشروط والأوضاع التي يعينها وزير الحربية بقرار منه .

ونصت المادة العاشرة على سريان أحكام القانون على بطاقتي العمل والمرور المتعوض عن عليهما في المادتين الثانية والتاسعة .

وحذرت المادة الحادية عشرة على جميع الهيئات والأفراد استخدام أحد بصفة موظف أو مستخدم أو عامل إلا بعد حصوله على بطاقة شخصية وعلى بطاقة عمل أيضاً بالنسبة إلى العامل . وألزمت المادة الثانية عشرة مديري الفنادق أو ما يماثلها من الأماكن المفروشة المعدة لإيواء الجمهور بأن يثبتوا في سجلاتهم البيانات الموضحة في بطاقة كل غمبل .

وقد حرص المشروع على تشديد العقوبة بالنسبة إلى من يذكر بيانات غير صحيحة في طلبه أو من يحدث تغييراً في البيانات المثبتة في البطاقة أو من يتحل شخصية غيره أو يستعمل بطاقة ليست له ، كما نص على توقيع العقوبة ذاتها على كل من ساعد غيره أو سهل له الحصول على بطاقة بناء على

بيانات غير صحيحة مع عليه بذلك ، وفي جميع هذه الأحوال إذا وقعت المخالفة من أجنبي جاز إبعاده بقرار من وزير الداخلية في حدود أحكام المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ التي تقضى بوجوب أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فيها .

ولما كان تنفيذ القانون يتطلب جهداً يستعصى معه أعمال أحكامه في أنحاء البلاد دفعة واحدة فتمت نصت المادة الخامسة عشرة عدم سريان هذا القانون إلا على المناطق التي يحددها وزير الداخلية بقرار يصدره يعين فيه تاريخ بدء سريانه والمدة اللازمة لتنفيذه في تلك المناطق .

وتتشرف وزارة الداخلية بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥^(١)

خاص بنقابة الصحفيين

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ بإنشاء نقابة للصحفيين ،
وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥١ بإنشاء صندوق لمعاشات وإعانات الصحفيين ،
وعلى القانون رقم ٥٥١ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء طوابع دمغة لصالح صندوق معاشات وإعانات الصحفيين ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الإرشاد القومي ،

أصدر القانون الآتي :

أحكام عامة

مادة ١ — يكون لنقابة الصحفيين الشخصية المعنوية ، ويكون مركزها القاهرة ، ويجوز إنشاء فروع لها في مدن أخرى بقرار يصدره وزير الإرشاد القومي بناء على اقتراح من مجلس النقابة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٦ مكرر الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٥٥ .

مادة ٢ — تؤلف النقابة من الأعضاء المقيدة أسماؤهم بالجدول العام وفروعه المنصوص عليه في المادة (١٠) .

مادة ٣ — أغراض النقابة :

(١) العمل على رفع مستوى مهنة الصحافة والمحافظة على كرامتها والذود عن حقوقها ومصالحها .

(٢) تنمية روح التعاون بين أعضاء النقابة ، والمحافظة على حقوقهم والسمي في ترقية شئونهم الأدبية والمادية .

مادة ٤ — يعتبر صحفياً محترفاً من باشر بصفة أساسية ومنتظمة مهنة الصحافة في صحيفة يومية أو دورية تطبع في مصر ، أو باشر بهذه الصفة المهنة في وكالة أنباء مصرية أو أجنبية تعمل في مصر وكان يتقاضى عن ذلك أجراً يستمد منه الجزء الأكبر اللازم لمعيشته .

مادة ٥ — يعتبر صحفياً محترفاً المراسل إذا كان يتقاضى مرتباً سواء أكان يعمل في مصر أم في الخارج .

مادة ٦ — يعتبر صحفياً محترفاً المحرر المترجم ، والمحرر المراجع ، والمحرر الرسام ، والمحرر المصور ، والمحرر المختزل ، والمحرر الخطاط .

مادة ٧ — لا يجوز لأي فرد أن يحترف مهنة الصحافة ما لم يكن اسمه مقيداً بجدول النقابة .

مادة ٨ — لا يجوز لأصحاب الصحف ووكالات الأنباء أن يمينوا في أعمالهم الصحفية الدائمة ومرتب شهري أو مكافأة دورية أشخاصاً من غير أعضاء النقابة مع عليهم بذلك . واستثناء من ذلك يجوز لهم تعيين مراسلين أجانب في الخارج .

مادة ٩ — لا تعتبر « صحيفة » في تطبيق أحكام هذا القانون الصحيفة الخاصة التي تصدرها هيئات لأغراض علمية أو مدرسية بحتة .

جدول النقابة

مادة ١٠ — ينشأ بالنقابة جدول عام يشمل أسماء الصحفيين المشتغلين وتلحق به الجداول الفرعية الآتية :

(١) جدول الصحفيين تحت التمرين .

(٢) جدول الصحفيين المنتسبين .

(٣) جدول الصحفيين غير المشتغلين .

ويعهد بالجدول العام وفروعه إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٢ ، وتودع اللجنة المذكورة نسخة من الجدول العام وفروعه لدى وزارة الإرشاد القومي .

مادة ١١ — يشترط لقبول الصحفي في جدول النقابة العام والجداول الفرعية :

(١) أن يكون صحفيا محترفا غير مالك لصحيفة أو وكالة أنباء تعمل في مصر ، أو شريكا أو مساهما في رأس مالها .

(٢) أن يكون مصريا .

(٣) أن يكون كامل الأهلية لا تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .

(٤) أن يكون حسن السمعة ، وألا يكون قد حكم عليه لجناية أو لجنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق ، أو لشروع في ارتكاب جريمة مما ذكر ، وألا يكون قد حكم عليه لارتكاب أى جريمة ضد الوطن من أية جهة مختصة .

(٥) ألا يحترف أى عمل ليست له صلة بالصحافة .

(٦) أن يكون قد أمضى مدة التمرين بغير انتطاع وكان له نشاط صحفى خلالها ، ويصحب طلب القيد بشهادة من الصحيفة أو وكالة الأنباء التى أمضى بها مدة التمرين تثبت ذلك .

ويجوز لمجلس النقابة أن يستثنى من الشرط الأخير من كان له نشاط صحفى مدة سبع سنوات متصلة بشرط أن يكون على درجة مناسبة من الثقافة .

مادة ١٢ — تقدم طلبات القيد بالجدول العام وفروعه إلى لجنة القيد والتأديب ، وتؤلف على الوجه الآتى :

أحد مستشارى محاكم الاستئناف : يندب سنويا رئيسا	
أحد رؤساء النيابة العامة	...
مدير عام مصلحة الاستعلامات أو من يقوم مقامه	أعضاء
عضوين من أعضاء مجلس النقابة ينتخبهما المجلس سنويا	

مادة ١٣ — يؤدى طالب القيد لخزاة النقابة عند تقديم طلبه رسم قيد قدره عشرة جنيهات .

مادة ١٤ — ترسل لجنة القيد قبل كل انعقاد لها بوقت كاف بيانا بأسماء طالبي القيد إلى مجلس النقابة ووزارة الإرشاد القومى لإبداء الرأى فيها خلال أسبوع من تاريخ وصول البيان إليها . فإذا لم تبد الجهتان المذكورتان رأيهما خلال المدة المذكورة جاز للجنة أن تبنت فى الطلب .

مادة ١٥ — تباشر اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٢) فحص طلبات القيد والبت فيها خلال شهر من تاريخ تقديم طلب القيد — وتستأنف قراراتها أمام اللجنة العليا المنصوص عليها فى المادة (٢٨) .

مادة ١٦ — يجب على طالب القيد فى جدول الصحفيين تحت التمرين أن يكون متفرغا للتمرين على أعمال الصحافة ، وأن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى البندين (٢) و(٤) من المادة (١١) وأن يكون متخرجاً من أحد معاهد الصحافة المعترف بها ، أو حاصلاً على شهادة دراسية عالية أو فنية من مصر أو من الخارج من أحد المعاهد المعترف بها فى مصر ويجوز لمجلس النقابة أن يعفى طالب القيد من هذا الشرط .

مادة ١٧ — على الصحفي تحت التمرين أن يمضى مدة التمرين بأى دار من دور الصحف التى تصدر فى مصر أو فى وكالة من وكالات الأنباء التى تعمل بها .

ويجوز بترخيص خاص من مجلس النقابة قضاء مدة التمرين فى الخارج .

مادة ١٨ — على الصحفي تحت التمرين أن يبلغ مجلس النقابة محل إقامته واسم الصحيفة أو وكالة الأنباء التى التحق للتمرين بها وعن كل تغيير يحدث فى هذه البيانات .

مادة ١٩ — مدة التمرين سنة بالنسبة إلى الحاصل على دبلوم من معهد الصحافة ، أو على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها ، أو على دبلوم قسم الصحافة بكلية الآداب بإحدى الجامعات المصرية ، وسنة ونصف بالنسبة إلى الحاصل على شهادة دراسية عالية من مصر أو من الخارج من المعاهد المعترف بها فى مصر .

وستان لمن يقرر مجلس النقابة إعفائه من الشرط الأخير المنصوص عليه فى المادة (١٦) .
وتبدأ مدة التمرين من تاريخ القيد بالجدول .

مادة ٢٠ — يعفى من فترة التمرين من عملوا فى خدمة الحكومة وكانوا يقومون بحكم طبيعة أعمالهم بأعمال صحفية بقدر ما أمضوا من مدة فى أداء هذه الأعمال ، ويحدد وزير الإرشاد القومى بقرار منه الوظائف والأعمال السالفة الذكر وأسماء من يقومون بها .

مادة ٢١ — للصحفى تحت التمرين أن ينشر فى الصحف مقالات وأن يذيع فى محطات الإذاعة أحاديث أو قصصا ، وأن يباشر كل أعمال الصحافة بشرط الحصول على إذن من الصحيفة أو وكالة الأنباء التى يلتحق بها .

مادة ٢٢ — تعطى دور الصحف ووكالات الأنباء للصحفى تحت التمرين الملحق بها مكافأة لا تقل عن خمسة جنيهات شهريا فى السنة الأولى ولا تقل عن عشرة جنيهات شهريا فى المدة الباقية
مادة ٢٣ — تستبعد لجنة القيد المنصوص عليها فى المادة (١٢) من جدول الصحفيين تحت التمرين من لم يتقدم بطلب لقيد اسمه فى جدول الصحفيين المشتغلين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء فترة التمرين .

ولا يجوز قبول قيده بهذا الجدول الأخير إلا بعد مضى سنة من تاريخ استبعاد اسمه .

مادة ٢٤ — يجوز للجنة للقيد أن تقيد بجدول الصحفيين المنتسبين .

١. — الصحفيين الأجانب المقيمين مصر والذين يعملون فى صحف تصدر فيها ، أو فى وكالات أنباء تعمل بها متى توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة (١١) عدا شرط الجنسية المصرية .

٢ — أصحاب المهن الحرة الذين يساهمون مباشرة فى أعمال الصحافة من غير احتراف المهنة تحقق توافر بالنسبة إليهم الشرط المنصوص عليه فى البند (٤) من المادة (١١) .

ويجوز لمن شطب اسمه أن يحدد طلب القيد في الجدول مصحوبا برسم قيد جديد. وعلى اللجنة

أن تعيد قيد اسمه بعد التحقق من زوال أسباب شطب اسمه .

مادة ٣٢ — تعطى وزارة الإرشاد القومى بطاقة إثبات شخصية لأعضاء النقابة .

مادة ٣٣ — لا يجوز منح الامتيازات والمناح الصحفية إلا للصحفيين المقيدين بجدول المشتغلين .

مادة ٣٤ — للعضو المشتغل أن يطلب نقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين .

مادة ٣٥ — لكل من مجلس النقابة أو لوزارة الإرشاد القومى أن تطلب من اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٢) نقل اسم العضو الذى يقوم بعمل لا يتفق مع مهنته الصحفية إلى جدول غير المشتغلين ويعلن العضو بهذا الطلب ، وله أن يبدى دفاعه أمام اللجنة المذكورة .

الجمعية العمومية

مادة ٣٦ — تؤلف الجمعية العمومية من الأعضاء المقيدين بالجدول العام ، ولا يحضر الجمعية العمومية إلا الأعضاء الذين أدوا رسم الاشتراك السنوى المستحق عليهم لغاية تاريخ اجتماعها العادى .

وتعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادى فى يوم الجمعة الأول من شهر ديسمبر من كل سنة ، ويجوز دعوتها إلى اجتماع غير عادى كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لعقدها .

ويجب دعوة الجمعية العمومية إذا قدم طلباً بذلك ثلاثون عضواً من لهم حق الحضور فى الجمعية العمومية ، ويتم الاجتماع خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب .

وتكون اجتماعات الجمعية العمومية فى دار النقابة .

مادة ٣٧ — يدعو النقيب أعضاء الجمعية العمومية للاجتماع بإعلان ينشر مرتين قبل انعقادها بأسبوع على الأقل فى جريدتين يوميتين تصدران بالقاهرة ويبين فى الإعلان زمان الاجتماع وجدول أعمال الجمعية العمومية وتدرج فى جدول الأعمال المسائل التى يقترحها مجلس النقابة أو يطلب أى عضو عرضها على الجمعية العمومية قبل ميعاد انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل . ولا تجوز للجمعية العمومية أن تنظر فى غير المسائل الواردة فى جدول أعمالها .

مادة ٣٨ — لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضره نصف الأعضاء على الأقل ، فإذا لم يتوافر هذا العدد أجل الاجتماع أسبوعين ويكون انعقادها صحيحاً إذا حضره ربع عدد الأعضاء .

مادة ٣٩ — تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين ، فإذا تساوت الآراء رجح رأى الذى منه الرئيس .

مادة ٤٠ — تختص الجمعية العمومية بما يأتى :

(١) اعتماد تقرير مجلس النقابة .

(٢) اعتماد الحساب الختامى للسنة المنتهية .

- (٣) إقرار الميزانية الخاصة بالسنة المقبلة .
- (٤) انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة بدلا من الذين انتهت مدة عضويتهم .
- (٥) إقرار مشروع اللائحة الداخلية أو تعديلها ، ويصدر بهذه اللائحة قرار من وزير الإرشاد القومى .
- (٦) المسائل المدرجة بجدول الأعمال .
- (٧) إقرار مشروع اللائحة الخاصة بآداب مهنة الصحافة ، ويصدر بهذه اللائحة قرار من وزير الإرشاد القومى .

مجلس النقابة

مادة ٤١ — يكون للنقابة مجلس مؤلف من اثني عشر عضوا مضى على قيدهم بالجدول العام ثلاث سنوات على الأقل ، تنتخبهم الجمعية العمومية بالاقتراع السرى ، وإذا تساوت الأصوات اقترح بينهم عند الاقتضاء .

ومدة العضوية فى مجلس النقابة سنتان ، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء . وتنتهى كل سنة عضوية نصف أعضاء المجلس ، ويقترح بعد نهاية السنة الأولى بين الأعضاء لإنهاء عضوية ستة منهم .

مادة ٤٢ — ويتولى مجلس النقابة عملية فرز الأصوات . ولكل مرشح الحق فى أن يحضر عملية الفرز أو أن ينوب عنه فى ذلك عضوا من النقابة . وتكون العضوية فى مجلس النقابة بلا أجر .

مادة ٤٣ — تنتخب الجمعية العمومية كل سنة النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة ، ويكون انتخابه بالاقتراع السرى وبالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، ولا يجوز انتخاب النقيب أكثر من ثلاث مرات متوالية .

ويجتمع مجلس النقابة فور انتخاب النقيب برياسته لاختيار الوكيل والسكرتير وأمين الصندوق .

مادة ٤٤ — على مجلس النقابة أن يخطر وزير الإرشاد القومى بنتيجة انتخاب أعضاء المجلس وبقرارات مجلس النقابة والجمعية العمومية خلال الثلاثة الأيام التالية لتاريخ انعقادها .

مادة ٤٥ — يجوز لثلاثين عضوا على الأقل من طم حق التصويت فى الجمعية العمومية الطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية ، وفى تشكيل مجلس النقابة . ويجوز كذلك لكل مرشح سقط فى الانتخاب أن يطعن فى صحة انتخاب أى عضو من أعضاء المجلس ، وفى صحة انعقاد الجمعية العمومية ويكون الطعن خلال ثمانية عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية ، وذلك بتقرير فى قلم كتاب الدائرة الجنائية بمحكمة النقض وتفصل المحكمة فى الطعن على وجه السرعة .

مادة ٤٦ — إذا قضى بقبول الطعن في تشكيل الجمعية العمومية أو بىطلان تشكيل مجلس النقابة ، أو بىطلان انتخاب ثلاثة فأكثر من أعضاء المجلس تدعى الجمعية العمومية للاجتماع خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم لإجراء انتخاب جديد ، أما إذا كان عدد من قضى بىطلان انتخابه من الأعضاء أقل من ثلاثة — حل محله ولباق مدته من كان يلى آخر من انتخب للسجاس فى عدد الأصوات .

مادة ٤٧ — إذا خلا مركز النقيب بالوفاة أو بالاستقالة من مجلس النقابة تدعى الجمعية العمومية لانتخاب عضو بدلا منه ولا انتخاب النقيب ، كما تدعى لانتخاب نقيب جديد إذا خلا مركزه لسبب آخر ، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الخلو .
وإذا خلا مركز أحد أعضاء المجلس حل محله ولباق مدته العضو الحائز لأكثر الأصوات التالية لأصوات الفائزين فى الانتخاب .

مادة ٤٨ — يختص مجلس النقابة بما يأتى :

(١) العمل على تحقيق أغراض النقابة .

(٢) إعداد تقرير سنوى عن نشاط النقابة .

(٣) إعداد مشروع اللائحة الداخلية للنقابة ومشروع اللائحة الخاصة بأداب المهنة .

(٤) إعداد الحساب الختامى للسنة المالية المنتهية .

(٥) إعداد الميزانية الخاصة بالسنة المقبلة .

(٦) إدارة أموال النقابة والإشراف على نظام حساباتها وتحصيل الرسوم المستحقة على الأعضاء .

(٧) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

(٨) انتخاب أعضاء المجلس الذين يندبون لعضوية لجنة القيد والتأديب .

(٩) العمل على إلحاق الصحفيين تحت التمرين بدور الصحف أو بوكالات الأنباء التى تعمل فى مصر .

مادة ٤٩ — يختص مجلس النقابة كذلك بتسوية المنازعات الخاصة بمزاولة مهنة الصحافة القائمة بين أعضاء النقابة أو بينهم وبين غيرهم .

ويعين المجلس لهذا الغرض لجنة تسوية مؤلفة من ثلاثة أعضاء .

ويعهد إلى هذه اللجنة بتحقيق وجوه الخلاف وتقديم تقرير عنها إلى المجلس ، فإذا كان النزاع قائما بين عضوين من أعضاء النقابة رفع الأمر إلى المجلس بناء على طلب الطرفين أو أحدهما أو بناء على طلب أى عضو من أعضاء المجلس .

أما إذا كان النزاع قائما بين أعضاء النقابة ومن ليس من أعضائها ورفع الأمر إلى المجلس من

- أحد طرفي الخصومة ، فلا يكون المجلس مختصا إلا إذا رضى الطرفان ووافقا على تحكيمه .
- ويكون المجلس في كلتا الحالتين حكما مفوضا بالصلح وتسرى على قراراته القواعد العامة بشأن التحكيم المنصوص عليها بالباب الرابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
- مادة ٥٠ — ينعقد مجلس النقابة في كل شهر على الأقل بدعوة من النقيب أو كلما دعت الضرورة لذلك بدعوة منه ، أو بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس كتابة .
- ولا يعتبر الاجتماع صحيحا إلا إذا حضره سبعة من الأعضاء على الأقل وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة ، وإذا تساوت الأصوات رجح الرأي الذي منه النقيب .
- مادة ٥١ — إذا جاوزت الجمعية العمومية أو مجلس النقابة الأغراض المنصوص عليها في المادة (٣) أو الاختصاصات المنصوص عليها في المادتين ٤٨ و ٤٩ يطلب وزير الإرشاد القوي بتقرير يبلغ إلى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض خلال ثمانية عشر يوما من تاريخ إبلاغه قرارات الجمعية العمومية أو مجلس النقابة — إبطال ما كان منها مجاوزا لتلك الأغراض .
- وتحكم المحكمة في ذلك على وجه السرعة .
- مادة ٥٢ — يقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية ، ويرأس الجمعية العمومية ومجلس النقابة ، وفي حالة غيابه يحل محله الوكيل فإذا غاب الاثنان تكون الرئاسة لأكثر أعضاء المجلس أصواتا في آخر انتخاب للمجلس .
- مادة ٥٣ — يضع النقيب جدول أعمال جلسات المجلس والجمعية العمومية كما يوقع مع السكرتير على المحاضر الخاصة بها .
- مادة ٥٤ — يشرف النقيب على تنفيذ قرارات المجلس والجمعية العمومية ويوقع عليها .
- مادة ٥٥ — يشرف أمين الصندوق على تحصيل رسوم الاشتراكات والقيود .
- مادة ٥٦ — تودع أموال النقابة بالمصرف الذي يختاره مجلس النقابة ويوقع على أذون الصرف النقيب وأمين الصندوق .
- مادة ٥٧ — يحدد مجلس النقابة مبلغا للمصاريف النثرية يودع في خزائنها بمقرها للصرف منه ليكون تحت إشراف أمين الصندوق والنقيب .
- مادة ٥٨ — يؤدي عضو النقابة لخزائنها رسم اشتراك سنوي بالقيمة التي تحددها اللائحة الداخلية . ويجب أدائه في موعد لا يجاوز شهر سبتمبر من كل سنة ، فإذا تأخر العضو عن الأداء في الموعد المذكور كلف بأدائه بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ، وإذا انقضى شهر من تاريخ هذا التكليف دون الأداء ، يجوز لمجلس النقابة شطب اسمه من الجدول ولا يقبل طلب إعادة قيده إلا بعد أدائه رسم القيد المقرر على الطلب الجديد مع المتأخر عليه من رسم الاشتراك .
- مادة ٥٩ — لا يجوز لعضو النقابة أن يقدم شكوى ضد زميله أو أن يرفع الأمر إلى القضاء .

في شئون تتصل بالمهنة إلا بعد إبلاغ شكواه إلى المجلس للسير في الصلح المشار إليه في المادة ٤٩ ، أو الحصول على إذن كتابي بذلك من مجلس النقابة .
ويجوز في حالة الاستعجال صدور الإذن من النقيب .

التأديب

مادة ٦٠ — يحاكم تأديبياً كل من أخل من الأعضاء بواجباته في مراولة المهنة أو ارتكب أمورا مخرقة بشرفها أو ماسة بكرامتها ، أو تحايل لاغتصاب حق لأحد زملائه ، أو اتجر برأيه أو صدر عنه بسوء نية ما يتعارض مع مصالح البلاد العليا ويؤخذ بأحد الجزاءات الآتية :

(١) الإنذار .

(٢) الوقف عن العمل مدة لا تتجاوز سنة .

(٣) شطب الاسم من جدول النقابة .

مادة ٦١ — ترفع الدعوى التأديبية بقرار من وزير الإرشاد القومي أو من مجلس النقابة إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٢) ، ويجب أن يتضمن قرار الإحالة بيان التهم المنسوبة إلى العضو .

مادة ٦٢ — يجوز للعضو المقدم إلى المحاكمة التأديبية أن يحضر بنفسه أو يستعين بمحام للدفاع عنه .

والهيئة التأديبية أن تأمر بحضور العضو المذكور شخصياً .

فإذا تأخر العضو عن الحضور بغير عذر مقبول أعيد إعلانه ، وفي هذه الحالة إذا لم يحضر جاز إجراء المحاكمة في غيبته ، وتكون المحاكمة التأديبية دائماً سرية ولا يجوز نشر ما دار بها إلا بتصريح من الهيئة التأديبية .

مادة ٦٣ — يجوز للعضو الصادر ضده قرار من اللجنة التأديبية أن يستأنف هذا القرار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه إليه .

مادة ٦٤ — يعلن العضو المطلوب محاكمته تأديبياً بالحضور أمام اللجنة بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول موضحاً فيه ميعاد الجلسة ومكانها ومناخس التهم المنسوبة إليه أو أسباب الاستئناف وذلك قبل تاريخ الجلسة بثمانية أيام على الأقل .

مادة ٦٥ — إذا اتهم عضو من أعضاء مجلس النقابة بجناية أو بجنحة وجب على السلطة القائمة بالتحقيق في غير أحوال التلبس إبلاغ النيابة أمر هذا الاتهام قبل البدء في التحقيق .

والعضو المتهم أن يطلب نوب مندوب من النقابة لحضور هذا التحقيق ، ويعين النقيب من يراه من أعضاء النقابة لحضور التحقيق ما لم تقرر سرية في الأحوال الجائز فيها ذلك قانوناً .

واللجنة التأديب بناء على طلب وزير الإرشاد القومى أو مجلس النقابة أن تقرر وقف العضو المذكور عن مزاولة المهنة حتى يحكم فى التهمة المنسوبة إليه .

والعضو أن يستأنف قرار الوقف أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٢٨) — خلال ١٥ يوما من تاريخ إبلاغه القرار .

والسلطة القائمة بالتحقيق أن تطلب محاكمة العضو أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٢) إذا رأت الاكتفاء بتوقيع عقوبة تأديبية بدلا من محاكمته جنائيا ، وفى هذه الحالة يحيل وزير الإرشاد القومى بقرار منه العضو إلى اللجنة المذكورة .

حل مجلس النقابة

مادة ٦٦ — إذا جاوز مجلس النقابة الأغراض المنصوص عليها فى المادة (٣) جاز لوزير الإرشاد القومى أن يستصدر قراراً من مجلس الوزراء بحل مجلس النقابة ، وفى هذه الحالة تؤلف لجنة مؤقتة من رئيس محكمة استئناف مصر رئيساً ووكيل وزارة الإرشاد القومى أو من يندبه وزيرها والنائب العام واثنين من أعضاء النقابة يعينهما وزير الإرشاد القومى — أعضاء

وتقوم هذه اللجنة بدعوة الجمعية العمومية خلال أسبوعين من تاريخ الحل وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٧ وذلك لانتخاب مجلس جديد .

وإلى أن ينتخب المجلس الجديد تتولى اللجنة المذكورة المحافظة على أموال النقابة وتصريف شئونها العادية .

العقوبات

مادة ٦٧ — يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٧ و ٨ بالحبس مدة لا تزيد على سنة ؛ وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦٨ — يعاقب بالعقوبات ذاتها كل شخص غير مقيد بجدول النقابة ينتحل لنفسه لقب « صحفى » أو غيره من الألقاب التى تطلق على الصحفيين .

أحكام وقفية

مادة ٦٩ — لأصحاب الصحف ووكالات الأنباء المقيدين بجدول النقابة القائم حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، أن يستمروا فى القيام بأعمال التحرير التى يؤدونها فى هذا التاريخ .

مادة ٧٠ — تؤلف لجنة مؤقتة بقرار من وزير الإرشاد القومى مكونة من :

أحد مستشارى محاكم الاستئناف رئيساً

أحد رؤساء النيابة العامة

مدير عام مصلحة الاستعلامات أو من يقوم مقامه

مندوب عن وزارة الإرشاد القومى يندبه وزيرها أعضاء

ثلاثة من الصحفيين المقيدة أسماؤهم بجدول النقابة ، يعينهم

وزير الإرشاد القومى

وتتخذ اللجنة بدعوة من وزير الإرشاد القومي خلال أسبوعين من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتعان اللجنة قبل انعقادها بأسبوع في جريدتين يوميتين تصدران بالقاهرة عن مكان وزمان اجتماعها .

وللصحفيين المقيدة أسماءهم في جدول النقاية القائم حتى تاريخ العمل بهذا القانون أن يقدموا للجنة المذكورة طلبات جديدة لإعادة القيد في جدول المشتغلين ، على أن يؤدوا نصف رسم القيد المقرر في هذا القانون وذلك خلال أسبوعين من تاريخ العمل به .

وللصحفيين المشتركين من الأجانب والمقيدة أسماءهم في جدول النقاية القائم حتى تاريخ العمل بهذا القانون أن يقدموا في الميعاد المشار إليه إلى اللجنة طلبات جديدة بإعادة القيد في جدول المنتسبين ، على أن يؤدوا نصف رسم القيد المقرر في هذا القانون .

وعلى اللجنة أن تعيد قيد الطالبين فيما عدا :

(١) من لا تنطبق عليه أحكام المواد (٤) و (٥) و (٦) والبند (٤) من المادة (١١) .

(٢) من يعمل في خدمة الحكومة .

(٣) أصحاب الصحف ووكالات الأنباء ومن كان شريكا أو مساهما في رأس مالها ، ومثلي أصحاب الصحف ووكالات الأنباء ، ومديرى الإدارات والملحقين بأى عمل إدارى بها .

وتقوم اللجنة المذكورة بفحص طلبات إعادة القيد والبت فيها خلال ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ أول انعقاد لها .

مادة ٧١ — يجوز لسكل من رفضت اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة طلب إعادة قيده أن يستأنف هذا القرار أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة (٢٨) وذلك خلال خمسة عشر يوما تبدأ من يوم تشكيل مجلس النقاية الأول .

مادة ٧٢ — تقوم اللجنة المؤقتة بمجرد الانتهاء من البت في طلبات القيد المقدمة إليها بدعوة الجمعية العمومية للنقاية وفق أحكام المادة (٣٧) لمباشرة عمليات انتخاب أعضاء مجلس النقاية والنقيب والأعضاء الذين يندبون في لجنتي القيد والتأديب كما تشرف على تلك العمليات . وتحل هذه اللجنة عقب ذلك مباشرة .

مادة ٧٣ — يلغى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ المشار إليه .

مادة ٧٤ — تبقى للصحفيين المقيدين بجدول النقاية القائم حتى تاريخ العمل بهذا القانون ويقيدون في جدول النقاية وفقا لأحكام هذا القانون — جميع الحقوق والامتيازات التى حصلوا عليها من أصحاب الصحف ووكالات الأنباء التى يعملون بها تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ المشار إليه واللوائح التى صدرت تنفيذا له .

ومع عدم الإخلال بالحقوق المكتسبة ، تتولى لجنة القيد المنصوص عليها في المادة (١٢)

تصفية مرا كز الصحفيين المقيدين بجدول النقاية القائم حتى تاريخ العمل بهذا القانون ولم يقيّدوا وفق أحكام هذا القانون في جدول النقاية العام وفروعه وذلك فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات والإعانات والمعاشات التي حصلوا عليها تطبيقاً لأحكام القانونين رقمي ١٠ لسنة ١٩٤١ و ٦١ لسنة ١٩٥١ المشار إليهما واللوائح التي صدرت تنفيذا لهما ويؤول للنقاية ما يبقى من أموال بعد التصفية .

وتستأنف قرارات هذه اللجنة أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة (٢٨) خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغ القرار .

مادة ٧٥ — استثناء من حكم المادة (٢٣) يجوز منح الامتيازات والمنح الصحفية للشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة السابقة .

مادة ٧٦ — على وزيرى الإرشاد القومى والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية إلا بالنسبة للمادتين ٦٧ و ٦٨ فيكون العمل بهما بعد أربعة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة المذكورة .

صدر بديوان الرئاسة فى ٦ شعبان سنة ١٣٧٤ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٥) .

قانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ أساس
ربط ضريبة الأرباح التجارية والصناعية عن السنوات
من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ أساس ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عنها فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير ،

وعلى القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ أساس ربط ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ ، وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ، وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ٢ من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي :
ويعمل به من ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

مادة ٢ — يستثنى من أحكام المادة السابقة :

(١) الممولون الذين لديهم حسابات منتظمة في السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ بشرط أن يثبت انتظامها في جميع تلك السنوات متى طلبوا المحاسبة على أساسها وبشرط أن يتقدموا بهذا الطلب إلى مأمورية الضرائب المختصة قبل ١٥ مايو سنة ١٩٥٥ بخطاب موصى عليه بعلم وصول وإلا ربطت عليهم الضريبة طبقا لأحكام المادة الأولى .

(٢) الممولون الذين ربطت عليهم الضريبة نهائيا قبل العمل بهذا القانون عن أية سنة من السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ وذلك بالنسبة للسنوات التي تم الربط عليها نهائيا

(٣) الممولون الذين استحدثوا نشاطا جديدا يختلف في نوعه عن نشاطهم في السنة المتخذة أساسا للربط ، وذلك بالنسبة لهذا النشاط الجديد ، وتتخذ الأرباح المقدرة له عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أساسا للربط عن هذا النشاط في السنوات التالية .

(٤) الممولون الذين يتوقفون عن مزاولة نشاط مستقل يستمر العمل بالربط الحكيم لغاية تاريخ التوقف وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه .

مادة ٢ — يضاف إلى القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه مادة جديدة برقم ٢ مكررة نصها الآتي :

مادة ٢ مكررة — استثناء من نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يكون على المولين الخاضعين لأحكام هذا القانون أن يدفعوا الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٥٤ من واقع الربط الحكيم في السنة المتخذة أساسا للربط وذلك قبل أول مايو سنة ١٩٥٥ وبمقدار ما تكون الضريبة عن تلك السنة واجبة الأداء .

مادة ٣ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون وله إصدار القرارات اللازمة ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٠ شعبان سنة ١٣٧٤ (١٣ أبريل سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

نص القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ على استمرار العمل في السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ بأحكام المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ التي نصت على اتخاذ الأرباح المقدرة لسنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريقة التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ .

ورغبة في التيسير على الممولين فقد تضمنت المادة الثانية من القانون استثناء من تطبيق أحكامه بالنسبة لنوى الحسابات المنتظمة غير أن شروط هذا الاستثناء بالصيغة التي جاءت في القانون أثارت لبساً في التفسير كما أنها انطوت على عكس ما أريد بالقانون من تيسير على الممولين وتبسيطاً لإجراءات ربط الضريبة وتحصيلها .

ومن أجل هذا رؤى تعديل هذا النص بحيث يتمشى مع الحكمة الشرعية التي دعت إلى إصدار القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ فنص في المادة الأولى من المشروع المرافق على أن يستثنى من تطبيق أحكامه الممولين الذين يثبت أنهم يسكنون حسابات منتظمة عن كل من السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ بدلاً مما كان يتطلبه القانون السابق اشتراط انتظام هذه الحسابات في السنوات من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٤ ، وذلك لأن ساقى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ تخضعان لحكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ويجرى الربط في شأنهما حكماً متى كان الممول خاضعاً لربط الضريبة بطريقة التقدير في سنة الأساس ومن ثم فلا وجه لإعادة النظر في انتظام حسابات الممول فيهما كما حدد النص مودع تقديم طلبات الممولين وطريقة تقديمهما للاستفادة من حكم هذه المادة .

ومن مقتضى هذا التعديل أيضاً وتمشياً مع التسلسل المنطقي للتشريع رؤى أن تعدل الفقرة ٢ ، بحيث يقتصر الاستثناء الوارد بها على الممولين الذين ربطت عليهم الضريبة ربطاً نهائياً قبل العمل بهذا القانون عن أية سنة من السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ .

ولما كانت الفقرة ٣ قد استثنت الممولين الذين استحدثوا نشاطاً جديداً زيادة عن نشاطهم في السنة المتخذة أساساً للتقدير وذلك فقط بالنسبة للسنوات التالية لاستحداث هذا النشاط وحيث أن النص بوضعه القائم يقيد استثناء تلك الفئة من الممولين وخروجها عن حكم هذا القانون إطلاقاً مع أن حكمة الاستثناء تنحصر في حدود النشاط المستحدث فقط . لذلك رؤى تعديل صياغة النص بحيث يقتصر الاستثناء على النشاط المستحدث ، أما النشاط الأصلي فربط عليه الضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون .

ولما كان التشريع قد عالج حالة الاستحداث وأغفل حالة التوقف فقد رؤى تمشياً مع غرض التيسير أن يستثنى أيضاً الممولون الذين يتوقفون عن ممارسة نشاط مستقل وذلك فقط في حدود هذا النشاط فتستزل من وعاء الضريبة .

والمقصود بالنشاط في الحالتين هو كل نشاط يختلف نوعيا عن النشاط الأصلي ويصلح بذاته أن يكون أساسا لربط مستقل .

ولما كان القانون يتوهم على ربط الضريبة حكما طبقا للأرباح المقدرة في سنة الأساس ورغبة في اختصار إجراءات التحصيل فتد ضمن التشريع الجديد استثناء من نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويقضى هذا الاستثناء بأن يؤدي الممولين الذين تنطبق عليهم قاعدة الربط الحكمي ضريبة سنة ١٩٥٤ على أساس هذا الربط لا على أساس نتيجة إقراراتهم وذلك قبل أول مايو سنة ١٩٥٥ .

ويتشرف وزير المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للوفاق عليه وإصداره .

قانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥^(١)

بتعديل بعض نصوص المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢
في شأن استقلال القضاء

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٩ و ٢١ و ٢٤ و ٢٨ و ٣٩ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٦ و ٨٤ فقرة أخيرة من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء النصوص الآتية :
- مادة ٣ — يعين قضاة المحاكم الابتدائية من الهيئات الآتية :
- (أ) قضاة المحاكم الابتدائية السابقين ومن سبق أن شغل وظيفة عمالة بمقتضى القانون .
- (ب) وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة .

(١) نمر بالوقائع المصرية العدد ٣٣ مكرر الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٥ .

(ج) وكلاء النائب العام الذين شغلوا هذا الوظيفة مدة أربع سنوات متوالية أو أمضوا في وظائف النيابة تسع سنوات متوالية .

(د) المحامين بإدارة قضايا الحكومة الذين يشغلون درجات بمائة والمندوبين الأول بمجلس الدولة .

(هـ) المحامين الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة مدة تسع سنوات .

(و) أعضاء هيئة التدريس بكليات الحقوق وأعضاء هيئة تدريس القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية وبكليات البوليس والحرنية والمحامين بقسم قضايا وزارة الأوقاف والمشتغلين بعمل يعتبر بقرار من مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا تسع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات بمائة لدرجة قاض أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

مادة ٤ — مع مراعاة مانص في المادتين التاليتين يكون التعيين في وظيفة وكيل محكمة ابتدائية أو رئيس لها أو في وظيفة مستشار في محكمة استئناف بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في القضاء أو النيابة أو الوظائف القضائية بالديوان العام بوزارة العدل أو بمحكمة النقض أو بالنيابة .

مادة ٥ — متى توافرت الشروط الأخرى المبينة في هذا القانون جاز أن يعين رأسا .

أولا — في وظائف وكلاء المحاكم الابتدائية :

(أ) وكلاء المحاكم الابتدائية السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة بمائة بمقتضى القانون .

(ب) أعضاء إدارة قضايا الحكومة الذين يشغلون درجات بمائة والنواب بمجلس الدولة .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثنتى عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة مدة ست عشرة سنة .

(د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية .

(هـ) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظيرا لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا ست عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات بمائة لدرجة وكيل محكمة ابتدائية أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

ثانيا — في وظائف رؤساء المحاكم الابتدائية :

(أ) رؤساء المحاكم الابتدائية السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة بمائة بمقتضى القانون .

- (ب) المستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة ومجلس الدولة .
- (ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض مدة ثلاث سنوات متوالية أو الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف ست عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر نظيراً لعمل إدارة قضايا الحكومة مدة ثمانى عشرة سنة .
- (د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية متى شغلوا كراسيهم مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

(هـ) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظيراً لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا ثمانى عشرة سنة متوالية فى العمل القانونى وكانوا فى درجات مماثلة لدرجة رئيس محكمة ابتدائية أو يتقاضون مرتباً يدخل فى حدود هذه الدرجة ومع ذلك لا يجوز أن يعين فى وظيفة رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أو رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية أو مدير عام إدارة المحاكم أو مدير عام إدارة التشريع بوزارة العدل الا من يجوز تعيينه فى وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف .

ثالثاً — فى وظائف المستشارين بمحاكم الاستئناف :

(أ) مستشاروا محاكم الاستئناف السابقون ومن سبق أن شغل وظيفة مماثلة بمقتضى القانون .

(ب) المستشارون بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ومدير عام قسم قضايا وزارة الأوقاف ووكيل هذا القسم بشرط أن يكون فى درجة مستشار .

(ج) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض مدة خمس سنوات متوالية .

(د) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية متى شغلوا كراسيهم مدة لا تقل عن خمس سنوات .

« مادة ٩ — لا يجوز عند التعيين فى وظيفة قاض بالمحاكم الابتدائية أن تزيد نسبة التعيينات على الربع من غير رجال النيابة إلا فى حالة عدم توافر العدد الكافى بمن يجوز التعيين منهم .

كما لا يجوز تجاوز هذه النسبة عند التعيين من غير رجال القضاء والنيابة فى وظيفة وكيل محكمة ابتدائية أو رئيس لها أو مستشار بمحاكم الاستئناف أو بمحكمة النقض .

وتحسب هذه النسبة على أساس الوظائف الحالية خلال سنة مالية كاملة .

« مادة ٢١ — يكون اختيار قضاة المحاكم الابتدائية بطريق الترقية من بين أعضاء النيابة على أساس الأقدمية ومن واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم .

وفى عدا ذلك يجرى الاختيار فى الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية .

د مادة ٢٤ — مستشاروا محكمة استئناف القاهرة لا يجوز نقلهم إلى محكمة أخرى إلا برضاهم وموافقة مجلس القضاء .

أما مستشاروا محاكم الاستئناف الأخرى فيكون نقلهم إلى محكمة استئناف القاهرة تبعاً لأقدمية التعيين بمراعاة أن يكون النقل من محكمة استئناف أسبوط إلى محكمة استئناف المنصورة ثم إلى طنطا ثم إلى الاسكندرية ومع ذلك يجوز بقاء المستشار في محكمته بناء على طلبه وموافقة مجلس القضاء .

على أن يكون اختيار رؤساء دوائر محاكم الاستئناف من المستشارين الذين يبلغ مرتبتهم ١٥٠٠ ج ثم ١٤٠٠ ج وأن يبدأ بالفئة الأولى فالثانية وأن يراعى في الاختيار وضع الأحداث من كل فئة في غير محكمتي استئناف القاهرة والاسكندرية طبقاً للترتيب المشار إليه بالفقرة السابقة وأن يكون اختيار رؤساء الدوائر بالمحكمتين الأخيرتين على أساس الأقدمية فيما بينهم .

ويكون النقل في جميع الأحوال بقرار من مجلس الوزراء بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

د مادة ٢٨ — مع مراعاة أحكام المادة (٧) يجوز نقل قضاة المحاكم الابتدائية وكذلك يجوز عند الضرورة ندمهم لمحاكم غير محاكمهم لمدة لا تزيد على سنة ، ويكون النقل والندب في جميع الأحوال بقرار من مجلس الوزراء إلا إذا كان الندب لمدة لا تتجاوز ستة أشهر فيكون بقرار من وزير العدل .

د مادة ٣١ — يكون بوزارة العدل إدارة التفتيش القضائي على أعمال قضاة المحاكم الابتدائية تتألف من :

مستشار من محكمة الاستئناف رئيساً .

وعدد يعينه وزير العدل من رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلائها مفتشين .

ويكون ندمهم جميعاً للعمل بهذه الإدارة بقرار من وزير العدل لمدة سنة قابلة للتجديد بموافقة مجلس القضاء .

ويجب أن يحاط القضاة علماً بكل ما يلاحظ عليهما .

د مادة ٦١ — يكون التعيين في وظيفة وكيل النائب العام من بين المساعدين وفي الوظائف الأخرى من بين رجال النيابة بطريق الترقية من الدرجة السابقة مباشرة أو من بين رجال القضاء كذلك .

على أنه يجوز أن يعين رأساً في وظيفة وكيل النائب العام الموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة ونظراؤهم وبمجلس الدولة وقسم قضايا وزارة الأوقاف والمعبدون والمدرسون المساعدون في مادة القانون بالجامعات المصرية والمشتغلون بتدريس القانون بكلية البوليس والحربية متى أمضى كل منهم في وظيفته أو عمله مدة ثلاث سنوات على الأقل وكانوا في درجة مماثلة لدرجة وكيل النائب

العام أو يتقاضون مرتباً يدخل في حدود هذه الدرجة والمحامون المشتغلون أمام المحاكم الابتدائية منذ سنة على الأقل .

ويجوز أن يعين هؤلاء وكلاء للنائب العام من الفئة الممتازة أو رؤساء نيابة متى توافرت فيهم الشروط المبينة بالمادتين الثالثة والخامسة حسب الأحوال .

« مادة ٧٠ — لا يجوز أن تزيد نسبة التعيين من غير رجال النيابة على الثلث في وظيفة وكيل النائب العام وعلى الربع فيما دون ذلك . »

« مادة ٧١ — المعينون لأول مرة في النيابة في أية وظيفة أقل من وظيفة وكيل من الفئة الممتازة يجب أن يقرر القومسيون الطبي لياقتهم التامة للخدمة طبياً . »

« مادة ٧٦ — يشكل بوزارة العدل مجلس استشاري أعلى للنيابة العامة ، ويؤلف من وكيل الوزارة الدائم رئيساً ومن النائب العام ومستشار من محكمة النقض ومستشار من محكمة استئناف القاهرة تنتخبهما الجمعية العمومية لكل من المحكمتين لمدة سنة ورئيس محكمة القاهرة الابتدائية . »

ولا يجوز الترقية في النيابة لغاية وكيل نيابة إلا بعد أخذ رأي هذا المجلس .

« مادة ٨٤ (فقرة أخيرة) — وأحكام هذا الفصل لا تنس ما للحكومة من الحق في فصل أى عضو من أعضاء النيابة العامة دون وساطة مجلس التأديب ولكن بعد أخذ رأي المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة بالنسبة إلى أعضاء النيابة حتى وظيفة وكيل النائب العام وبعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى بالنسبة إلى رجال النيابة ابتداء من وظيفة وكيل النائب العام من الفئة الممتازة حتى وظيفة المحامي العام . »

مادة ٢ — تضاف مادة جديدة برقم ٥ مكرراً نصها الآتي :

« استثناء من أحكام المادة ٣ والفقرتين « أولاً » ، « ثانياً » من المادة الخامسة والمادة ٦٩ يجوز أن يعين أعضاء مجلس الدولة والموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس مادة القانون في الكليات الأخرى بالجامعات المصرية في وظائف القضاء أو النيابة التي تلي مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية ، ويكون تحديد أقدميتهم بموافقة مجلس القضاء الأعلى . »

مادة ٣ — يعدل جدول مراتب رجال القضاء والنيابة المنصوص عليه في المادتين ١١ و ٧٨ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء طبقاً للجدول المرفق .

مادة ٤ — على وزيرى العدل والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ؛ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٧ شعبان سنة ١٣٧٤ (٢٠ أبريل سنة ١٩٥٥) .

جدول مرتبات رجال القضاء والنيابة

النصوص عليه في المادتين ١١ و ٧٨ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء

جنيه
رئيس محكمة النقض ٢٠٠٠ في السنة — إلا إذا كان من الوزراء السابقين
فيعطى مرتب وزير .

١٨٠٠	وكلاء محكمة النقض
١٨٠٠	رئيسا محكمتي استئناف القاهرة والاسكندرية
١٧٠٠	رؤساء باقي محاكم الاستئناف
١٧٠٠	وكلاء محكمتي استئناف القاهرة والاسكندرية
١٦٠٠	وكلاء باقي محاكم الاستئناف
١٣٠٠ — ١٥٠٠	المستشارون بمحكمة النقض ومحاكم الاستئناف
١٣٠٠ — ١٥٠٠	رئيسا محكمتي القاهرة والاسكندرية الابتدائيتين
١٠٨٠ — ١٣٠٠	رؤساء محاكم ابتدائية
٧٨٠ — ١٠٨٠	وكلاء محاكم ابتدائية
٥٤٠ — ٧٨٠	قضاة بالمحاكم الابتدائية

(ومع ذلك إذا وصل القاضي إلى نهاية
مربوط الدرجة ولم يرق إلى الوظيفة الأعلى
يمنح علاوة قدرها ٦٠ ج كل سنتين حتى
يصل مرتبه إلى ٩٠٠ ج) .

١٨٠٠	النائب العام
١٣٠٠ — ١٥٠٠	المحامون العامون
١٠٨٠ — ١٣٠٠	رؤساء نيابة فئة ممتازة
٧٨٠ — ١٠٨٠	رؤساء نيابة
٥٤٠ — ٧٨٠	وكلاء نيابة من الفئة الممتازة

(ومع ذلك إذا وصل وكيل النيابة من الفئة
الممتازة إلى نهاية مربوط الدرجة ولم يرق
إلى الوظيفة الأعلى يمنح علاوة قدرها ٦٠ ج
كل سنتين حتى يصل مرتبه إلى ٩٠٠ ج) .

وكلاء نيابة
معاونو ومساعدو نيابة
٣٦٠ — ٥٤٠ بعلاوة ٣٦ ج كل سنتين
١٨٠ في السنة تزداد إلى ٢٤٠ ج بعد
سنتين ثم يمنحون علاوة
قدرها ٣٠ ج كل سنتين إلى
أن يصل المرتب ٢٦٠ ج
سنوياً .

يعمل بالقواعد الملحقة بجدول مرتبات رجال القضاء والنيابة المعدل بهذا القانون مع إضافة
فقرة أخيرة إلى البند الثالث نصها كالآتي : —
(يسرى هذا الجدول على المستشارين الحاليين ومن في درجتهم إذا كانوا قد استوفوا المدة
المقررة محسوبة من تاريخ تعيينهم في درجاتهم الحالية) .

قانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها
تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ،
وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة بورسعيد والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء مجلس بلدى لمصيف رأس البر ،
وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العمارات للمنفعة العامة والتحسين ،
وعلى ما اقره مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية والمالية والاقتصاد ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٣ مكرر الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٥ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يفرض في المدن والقرى التي بها مجالس بلدية مقابل تحسين على العقارات المبنية والأراضي التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة .

ويتولى كل مجلس في دائرة اختصاصه تحصيل هذا المقابل ويكون موردا من موارده .

مادة ٢ — تعتبر من أعمال المنفعة العامة في تطبيق هذا القانون الأعمال الآتية :

(أولا) إنشاء الطرق والميادين أو توسيعها أو تعديلها .

(ثانيا) مشروعات المجارى .

(ثالثا) إنشاء الكبارى والمجازرات السطحية (المزلقانات) والممرات السفلية أو تعديلها .

ويجوز بقرار من مجلس الوزراء إضافة أعمال أخرى ذات منفعة عامة إلى الأعمال المذكورة

على أن يتضمن القرار تحديد المناطق التي يطرأ عليها التحسين بسبب هذه الأعمال .

مادة ٣ — تحدد المناطق التي يطرأ عليها تحسين بسبب الأعمال المنصوص عليها في المادة الثانية

بحيث تشمل :

(أولا) بالنسبة إلى إنشاء الطرق والميادين أو توسيعها أو تعديلها :

العقارات التي تقع في منطقة محددة بخطوط توازي حدود الطريق أو الميدان ولا يجاوز بعدها

عن تلك الحدود مائة وخمسين مترا .

(ثانيا) بالنسبة إلى مشروعات المجارى العامة :

(١) العقارات التي تصل مباشرة بطريق زود بخط من شبكة المجارى .

(٢) العقارات التي تطل على طريق طريق ليس به خط من شبكة المجارى متى كانت المسافة بينها

وبين أقرب وصلة جديدة لا تزيد على مائة متر .

(ثالثا) بالنسبة إلى إنشاء أو تعديل الكبارى والمجازرات السطحية والممرات السفلية :

العقارات التي تتبع داخل منطقة محددة بخطين متوازيين لمحور الكوبرى أو المجاز السطحي أو

الممر السفلى وعلى بعد لا يجاوز ثلثمائة متر من هذا المحور — وخطين موازيين لنهايتي الكوبرى

أو المجاز السطحي أو الممر السفلى وعلى بعد لا يجاوز ثلثمائة متر من هاتين النهايتين .

ويكون تحديد المناطق أو العقارات التي يطرأ عليها تحسين بالاتفاق بين وزارة الشؤون البلدية

والقروية وبين الوزارة أو المصلحة المختصة .

مادة ٤ — على الجهة التي تقوم بعمل من الأعمال المنصوص عليها في المادة الثانية أن تخطر

وزارة الشؤون البلدية والقروية بمجرد البدء في تنفيذه ببيان واف عنه وعن مراحل التنفيذ والتقدير

الابتدائي للتكاليف وأن ترفق بهذا البيان الخرائط اللازمة .

ويصدر وزير الشؤون البلدية والقروية عن كل عمل من أعمال المنفعة العامة يرى أنه يترتب عليه تحسين — قراراً يتضمن بيان هذا العمل وتاريخ بدء الانتفاع به أو بحجزه منه ويرفق به خريطة تبين بها حدود منطقة التحسين .

وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويلصق في المحل المعد للإعلانات بتمتر المجلس البلدى المختص وفي مقر البوليس أو العمدة التكاثر في دائرته العتار .

مادة ٥ — تقوم مصلحة المساحة بجميع الأعمال الفنية اللازمة لمسح عقارات المنطقة المحددة في القرار المنصوص عليه في المادة السابقة وحصر ملاكها .

مادة ٦ — تقدر قيمة العتار الداخلى فى حدود منطقة التحسين — قبل التحسين وبعده لجنة تولى من :

(١) مدير أعمال يندبه مراقب المراقبة الاقليمية بوزارة الشؤون البلدية والقروية الواقع فى دائرتها العقار رئيساً

أعضاء	(٢) المهندس الذى يرأس قسم التنظيم فى المجلس البلدى المختص أو من ينوب عنه
	(٣) عضو من أعضاء المجلس البلدى المختص يختاره رئيس المجلس من غير الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم
	(٤) مندوب عن تفتيش المساحة المختص
	...

ويحل محل مندوب المراقبة الاقليمية لوزارة الشؤون البلدية والقروية فى القاهرة والإسكندرية وبور سعيد مهندس من الادارة الهندسية يندبه مدير المجلس البلدى وفى المحافظات الأخرى مهندس يندبه وزير الشؤون البلدية والقروية .

ولا يجوز أن يشترك فى عضوية اللجنة عند التقدير من يكون له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره إلى الدرجة الرابعة أو لمن يكون هو وكيلاً عنه أو وصياً أو قياً عليه مصلحة فى التقدير . وتستأنس اللجنة فى تقدير قيمة العقار بشحن شراء المالك الأخير له وما أحدث فيه من تعديلات أو تحسينات وكذلك بشحن المثل فى الصفقات التى تمت فى مسدة قريبة من وقت التقدير بشأن العقارات المجاورة الواقعة فى منطقة التحسين .

وتصدر اللجنة قرارها بالتقدير خلال الشهرين من تاريخ ورود الأوراق إليها . وتبلغ القرار إلى المجلس البلدى المختص لاعتماده فى موعد لا يجاوز خمسة عشر يوماً فإذا لم يعتمد أعاده إلى اللجنة مشفوعاً بأسباب اعتراضه — وعلى اللجنة إعادة النظر واتخاذ قرار فى الموضوع فى موعد لا يجاوز خمسة عشرة يوماً من تاريخ إعادة الأوراق إليها .

ويعلن المجلس البلدى إلى ذو الشأن قرارات اللجنة التى يعتمدها وكذلك القرارات التى تصدر منها فى حالة إعادة التقديرات إليها .

مادة ٧ — لنوى الشأن الطعن في قرارات اللجان خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانهم بها .
ويؤدى الطاعن رسماً قدره ١٪ من القدر المتنازع عليه من مقابل التحسين بحيث لا يقل هذا
الرسم عن جنيته واحد ولا يزيد على عشرين جنيهاً — ويجب أن يرفق الإيصال الدال على أداء
الرسم بصحيفة الطعن . ويرد الرسم كله أو بعضه بنسبة ما يقضى به من طلبات الطاعن .

مادة ٨ — تفصل في الطعون لجنة تؤلف في كل مديرية أو محافظة من :

- | | | | | |
|---|-----|-----|-----|-------|
| (١) رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار أو وكيلها | ... | ... | ... | رئيسا |
| (٢) مراقب المراقبة الإقليمية بوزارة الشؤون البلدية والقروية الواقع في | ... | ... | ... | أعضاء |
| دائرتها العقار أو من ينوب عنه | ... | ... | ... | |
| (٣) مفتش المساحة أو من ينوب عنه | ... | ... | ... | |
| (٤) مفتش المالية أو من ينوب عنه | ... | ... | ... | |
| (٥) عضوين من أعضاء المجلس البلدى المختص يختارهما رئيس المجلس من | ... | ... | ... | |
| غير الأعضاء المعيّنين بحكم وظائفهم | ... | ... | ... | ... |

ويحل محل مراقب المراقبة الإقليمية لوزارة الشؤون البلدية والقروية في القاهرة والاسكندرية
وبورسعيد مدير المجلس البلدى المختص أو من ينوب عنه — وفي المحافظات الأخرى مهندس
يندبه وزير الشؤون البلدية والقروية — كما يحل رئيس القسم المسالى أو من ينوب عنه في جميع
المحافظات محل مفتش المالية .

ولا يجوز أن يشترك في عضوية اللجنة من يكون له أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصحابه
إلى الدرجة الرابعة أو لمن يكون هو وكيلا عنه أو وصياً أو قياً عليه مصلحة في التقدير . وكذلك
من يكون قد سبق له الاشتراك في أعمال لجنة التقدير .

وتفصل هذه اللجنة في الطعون في ميعاد لا يتجاوز شهراً من تاريخ ورودها إليها وتكون
قراراتها نهائية .

مادة ٩ — يعلن الطاعن بموعد الجلسة بكتاب موصى عليه مصحوب بحلم وصول قبل الجلسة
بثمانية أيام على الأقل وله أن يحضر بنفسه أو يستعين بمحام على أن يتقدم بدفاعة مكتوبة واللجنة
أن تطلب إلى ذوى الشأن ما تراه لازماً من إيضاحات ويصدر القرار مسيئاً .

مادة ١٠ — يكون مقابل التحسين مساوياً نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل
التحسين وبعده .

مادة ١١ — للمالك خلال ستين يوماً من تاريخ إعلانه بالتقدير النهائى لقيمة العقار أن يختار
إحدى الطرق الآتية لأداء مقابل التحسين :

(١) أداء المقابل فوراً .

(٢) أدائه على عشرة أقساط سنوية متساوية على أن تحمل جميع الأقساط في حالة التصرف في المقدار .

(٣) أداء المقابل كله أو بعضه عينا إذا كان العقد أرضاً فضاء وذلك بالشروط والأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٢ — إذا لم يختار المالك إحدى طرق الأداء خلال الموعد المبين في المادة السابقة يكون مقابل التحسين مستحق الأداء في الأحوال والشروط الآتية :

(أولاً) في حالة بناء الأرض الفضاء أو تعلية المبنى القائم أو تعديله تعديلاً يزيد في إirاده . ويحصل المقابل على خمسة أقساط سنوية متساوية على الأكثر يحل أولها عند الحصول على رخصة البناء أو التعلية أو التعديل .

(ثانياً) في حالة انتقال الملكية بالميراث .

ويحصل المقابل على خمسة أقساط سنوية متساوية على الأكثر يحل لمدة سنة من تاريخ وفاة المورث .

ولا يجوز لمصلحة الضرائب الإفراج عن أى عقار كائن في دائرة اختصاص مجلس بلدى إلا بعد أن يقدم ذو الشأن شهادة من هذا المجلس بموافقة على ذلك .

(ثالثاً) في حالة التصرفات الناقلة للملكية العقار .

ويكون مقابل التحسين في هذه الحالات مساوياً نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبعده طبقاً للمادة التاسعة .

على أنه في حالة التصرفات الناقلة للملكية إذا زاد الثمن على تقدير اللجنة لقيمة العقار بعد التحسين يكون مقابل التحسين نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبين الثمن . وإذا حدث تصرف في جزء من العقار استحق المقابل بنسبة هذا الجزء إلى العقار كله .

مادة ١٣ — للمجلس البلدى المختص — في جميع الأحوال — أن يحصل مقابل التحسين عن طريق خصمه مما يستحق في ذمته لنوى الشأن من تهويض عن نزاع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين .

مادة ١٤ — للمجلس البلدى إذا تبين أن عقاراً يبيع بأقل من قيمته الحقيقية بقصد التهرب من مقابل التحسين أن يحيل الأمر إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة للنظر في جدية الثمن المتفق عليه وتقدير قيمة العقار الحقيقية — وتببع في هذه الحالة الإجراءات المنصوص عليها في المواد السادسة والسابعة والثامنة .

مادة ١٥ — يكون مقابل التحسين ديناً ممتازاً على العقار ويأتى في المرتبة بعد المصروفات القضائية والضرائب ويكون تحصيله بطريق الحجز الإدارى .

مادة ١٦ — لا يجوز شهر أى تصرف ناقل للملكية عقار كائن فى دائرة اختصاص أى مجلس بلدى إلا بعد التحقق من أن هذا العقار لا يدخل فى مناطق التحسين التى تصدر بتحديداتها قرارات وزارية وفقاً لحكم المادة الرابعة أو بعد أن يقدم ذو الشأن شهادة من المجلس البلدى المختص بموافقته على إجراء الشهر .

مادة ١٧ — يجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم الامتناع من الترخيص فى إقامة مبان أو إنشاءات أو تعليقاتها أو تعديلها إذا لم يتم ذوو الشأن بأداء ما يكون مستحقاً من مقابل التحسين أو أقساطه .

مادة ١٨ — يكون لمندوبى مصلحة المساحة والمجالس البلدية المختصة والأعضاء اللجان المنصوص عليها فى هذا القانون الحق فى دخول العقارات والأراضى الواقعة بمناطق التحسين لإجراء العمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة عن تلك العقارات بعد إخطار ذوى الشأن بخطابات موصى عليها .

مادة ١٩ — تلغى المادة ٥٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٠ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويصدر وزير الشؤون البلدية والقروية القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٥٣ .

صدر بديوان الرئاسة فى ٢٧ شعبان سنة ١٣٧٤ (٢٠ أبريل سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

قامت الدولة فى هذا العهد بمشروعات خطيرة جليلة ذات أثر فى الإصلاح والعمران ورفع مستوى المعيشة ومن هذه المشروعات ما كان أثره مباشراً فى رفع قيمة العقارات والأراضى الواقعة فى نطاقها دون أن يحمل ذوو الشأن الذين أقادوا من هذه المشروعات أى عبء مالى نظير ما عاد عليهم من نفع . وذلك يتنافى والعدالة الاجتماعية التى تقتضى ألا يثرى فرد على حساب الجماعة . وتحقيقاً لهذه العدالة وتمكيناً للدولة من السير قدماً فى سبيل الإصلاح والعمران والنهوض بالبلاد إلى المستوى الجدير بها وضع مشروع القانون المرافق وتنص المادة الأولى على فرض مقابل التحسين فى المبنى والقرى التى بها مجالس بلدية على العقارات والأراضى التى تصيب تحسيناً من أعمال المنفعة العامة على أن يكون هذا المقابل مورداً من موارد المجالس البلدية التى تقع فى دوائرها بمناطق التحسين .

وحصرت المادة الثانية أعمال المنفعة العامة التى تسرى فى شأنها أحكام القانون وأجيز للمجلس الوزراء بقرار منه إضافة أعمال أخرى ذات منفعة عامة إلى هذه الأعمال على أن يتضمن القرار تحديد المناطق التى يطراً عليها التحسين بسبب هذه الأعمال .

- كما حددت المادة الثالثة المناطق التي يطرأ عليها تحسين بسبب تلك الأعمال .
- و بينت المادة الرابعة الإجراءات اللازمة لتعيين الأعمال ذات المنفعة العامة التي يترتب عليها تحسين بحيث يصدر بهذا التعيين قرار من وزير الشئون البلدية والقروية يتضمن بيان العمل وتاريخ بدء الانتفاع به أو بحجز منه .
- كما بينت المادة الخامسة ما يلي ذلك من إجراءات خاصة بتحديد مناطق التحسين وحصر ملاكها وتقوم بهذه الإجراءات مصلحة المساحة .
- وناطت المادة السادسة تقدير قيمة الزيادة في ثمن العقارات المبنية والأراضي بلجنة روعى في تشكيلها توافر العناصر الفنية والهندسية .
- وخولت المادة السابعة كل ذي شأن حق الطعن في قرارات تلك اللجنة أمام لجنة أخرى نفس على طريقة تشكيلها في المادة الثامنة . وقد روعى في هذا التشكيل تمثيل عنصر قضائي تتوافر به عوامل الثقة والاطمئنان فعهد بالرياسة إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار أو وكيلها . وتفصل اللجنة نهائيا في الطعون خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ ورودها إليها .
- ونصت المادة التاسعة على الإجراءات التي تتبع أمام لجنة الطعون .
- وحددت المادة العاشرة أساس تقدير مقابل التحسين وهو نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة انعمار قبل التحسين وبعده .
- وتخفيفا لعبء المقابل عن ذوي الشأن وتيسيرا عليهم في أدائه خولتهم المادة الحادية عشرة حق الخيار خلال ستين يوما من تاريخ إعلان المالك بالتقدير النهائي لقيمة العقار بين طرق ثلاث للوفاء بالمقابل ، فلمهم إما أن يؤدوا المقابل فورا وإما أن يؤدوه متوسطا على عشرة أقساط سنوية متساوية على أن تحمل جميع الأقساط في حالة التصرف في العقار وإما أن يؤدوه كله أو بعضه عينا إذا كان العقار أرضا فضاء .
- وإذا لم يستعمل المالك حق الخيار السالف الذكر في الميعاد المحدد طبقت في شأنه أحكام المادة الثانية عشرة فيلزم بأداء المقابل في أحوال ثلاثة يتحقق بها إلفادته ماديا من التحسين وهي :
- ١ - حالة بناء الأرض الفضاء أو تعلية المبنى القائم أو تعديله بحيث يترتب على ذلك زيادة في إيراد العقار ويكون تحصيل المقابل في هذه الحالة على خمسة أقساط سنوية متساوية على الأكثر . يحل أولها عند الحصول على رخصة البناء أو التعلية أو التعديل .
 - ٢ - حالة انتقال الملكية بطريق الميراث ، وأجيز في هذه الحالة تقسيط المقابل على مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ وفاة المورث وضمائنا لقيام ذوي الشأن باخطار المجلس البلدى المختص عند وفاة مورثهم في أقرب وقت فقد نص على عدم جواز الافراج عن أى عقار في دائرة اختصاص مجلس بلدى إلا بعد تقديم شهادة من المجلس البلدى تثبت أن الورثة قد قاموا باخطاره بانتقال الملكية إليهم عن طريق الميراث وأنهم اتفموا الاجراءات المطلوب قيامهم بها . وسوف

تنظم اللائحة التنفيذية وجوب قيام المجلس البلدى بمنح هذه الشهادة بالموافقة على الافراج عن العقار بمجرد اتمام تلك الاجراءات .

٣ — حالة التصرفات الناقلة للملكية العقار . وقد روعي في هذه الحالة أن مالك العقار قد يغفل استعمال حق الخيار المخولة له بالمادة العاشرة . ثم يتصرف في العقار بشمن يزيد على تقدير اللجنة لقيمه بعد التحسين فرؤى أن يكون المقابل في هذه الحالة هو نصف الفرق بين قيمة العقار قبل التحسين وبين ثمن بيعه إذا زاد هذا الثمن على قيمته بعد التحسين كما قدرتها اللجنة وذلك بحثاً للبلاك على استعمال حق الخيار في الميعاد المحدد استعمالاً تسوى به العلاقة نهائياً بين المالك وبين المجلس البلدى المختص في شأن مقابل التحسين بحيث لا يسأل المالك الذى استعمل حق الخيار في ميعاده إلا عن مقابل تحسين مساو لنصف الفرق بين قيمة العقار قبل التحسين وبعده ولو بيع العقار بعد ذلك بشمن يزيد على تقدير اللجنة لقيمه بعد التحسين .

ومن المفهوم أن وفاة المالك — الذى استعمل حقه في التسييط وفقاً للمادة العاشرة لن يترتب عليها تغيير في مواعيد أو قيمة الاقساط السنوية الباقية المستحقة التي يلتزم بها الورثة .

وأجازت المادة الثالثة عشرة إجراء المقاصة بين مقابل التحسين وبين ما يكون مستحقاً في ذمة المجلس البلدى المختص لذوى الشأن من تعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين .

ومنعاً للتهرب من أداء مقابل التحسين نصت المادة الرابعة عشرة على أن للمجلس البلدى اذا تبين أن عقاراً يبيع بأقل من قيمته الحقيقية بقصد التهرب من أداء مقابل التحسين أن يحيل الأمر إلى لجنة التقدير للنظر في جدية الثمن المتفق عليه وتقدير قيمة العقار الحقيقية وتببع في هذه الحالة باقى الإجراءات المنصوص عليها في هذا الصدد . ويكون المقابل في هذه الحالة هو نصف الفرق بين قيمة العقار قبل التحسين السابق تقديره وبين قيمة العقار الحقيقية عند البيع .

و ضمناً لأداء مقابل التحسين نصت المادة الخامسة عشرة على اعتباره ديناً ممتازاً على العقار على أن يأتى في المرتبة بعد المصروفات القضائية والضرائب . كما نص على أن يكون تحصيله في حالة التأخير في الأداء بطريق الحجز الإدارى .

كما نظمت المادة السادسة عشرة علاقة مصلحة الشهر العقارى بمقابل التحسين لحظرت شهر أى تصرف ناقل للملكية إلا بعد التحقق من أن العقار موضوع التصرف لا يدخل في مناطق التحسين أو أن يقدم ذو الشأن شهادة من المجلس البلدى المختص بموافقة على إجراء الشهر .

وأجازت المادة السابعة عشرة للسلطة القائمة على أعمال التنظيم الامتناع عن الترخيص في إقامة مباني أو منشآت أو توسيعها أو تعليتها أو هدمها إذا لم يقدم ذو الشأن بأداء ما يكون مستحقاً من مقابل التحسين أو أقساطه .

ونصت المادة الثامنة عشرة على حق مندوبى مصلحة المساحة والمجالس البلدية المختصة وأعضاء

لجان التقدير والطعون في دخول العقارات والأراضي الداخلة في مناطق التحسين لإجراء العمليات الفنية والمساحية اللازمة . على أن يسبق ذلك إخطار ذوى الشأن بخطابات موصى عليها .

ونظرا لأن المشروعات العامة الكبرى قد بدأت قبل بدء السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ فقد نص على أن يعمل بأحكام هذا القانون اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٣

وتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١
الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛
وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة والداخلية ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمواد ٢ و ٥ و ٦ و ١٠ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه النصوص الآتية :

مادة ٢ — تتخذ إدارة الموازين والمقاييس والمكاييل لديها معايير رسمية للموازين والمقاييس والمكاييل وآلات الوزن والقياس والكيل فيما عدا عدادات سيارات الأجرة .
وتتخذ إدارة المرور بوزارة الداخلية معيارا رسميا لعدادات سيارات الأجرة لمعايرة هذه العدادات .

ويكون القرار الصادر بالمعايرة نهائيا .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٣ مكرر الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٥ .

« مادة ٥ — تقوم إدارة الموازين والمقاييس والمكييل وإدارة المرور بوزارة الداخلية كل فيما يخصه بمعايرة الموازين والمقاييس والمكييل وآلات الوزن والقياس والكيل مقابل دفع رسم المعايرة وتدمغ ما تجده صحيحاً منها في الحدود المقررة بالجدول رقم ٢ الملحق بهذا القانون وعليها أن تلغى الدمغة إذا وجدت الموازين أو المقاييس أو المكييل أو الآلات غير صحيحة عند طلب إعادة دمجها .

ويجوز بناء على طلب صاحب الشأن أن تكون المعايرة بمحله بعد دفع مصروفات الانتقال ورسم المعاينة .

ولوزير التجارة والصناعة والداخلية كل فيما يخصه أن يعين بقرار منه الشروط الواجب توافرها في الموازين والمقاييس والمكييل وآلات الوزن والقياس والكيل الصحيحة وكذلك الاختام التي تدمغ بها .

« مادة ٦ — تحصل رسوم المعايرة وفقاً للجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون ويجوز تعديل هذه الرسوم بقرار من وزيرى التجارة والصناعة والداخلية كل فيما يخصه ، على ألا تزيد على مثلى الرسوم المبينة بذلك الجدول ويحدد رسم المعاينة بقرار من وزير التجارة والصناعة أو وزير الداخلية كل فيما يخصه بشرط ألا يجاوز مائة قرش .

« مادة ١٠ — يكون ملفتشى إدارة الموازين والمقاييس والمكييل وموظفى إدارة المرور الذين يندبهم وزير الداخلية بقرار منه كل فى حدود اختصاصه صفة رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له وإثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لهذه الأحكام ولهم أن يدخلوا لهذا الغرض فى جميع الأماكن التى تستعمل بها الموازين والمقاييس والمكييل وآلات الوزن والقياس والكيل أو تعرض فيها للبيع أو تكون محجوزة بقصد البيع ما عدا الأجزاء المخصصة منها للسكن ولهم أيضاً ضبط ما يوجد منها مخالفاً لأحكام هذا القانون .

« مادة ٢ — على وزراء التجارة والصناعة والداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ٢٧ شعبان سنة ١٣٧٤ (٢٠ أبريل سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

يسند المشرع إلى إدارة الدمغ والموازين بوزارة التجارة والصناعة الاختصاص بتنفيذ أحكام القانون ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل .

ولما كانت عملية معايرة عدادات سيارات الأجرة تدخل في اختصاص الإدارة المذكورة تطبيقاً لأحكام القانون المشار إليه ، إلا أنه لوحظ أن إدارة المرور بوزارة الداخلية لها الهيمنة على معظم شئون هذه السيارات وتحرير محاضر المخالفات لأصحابها .

لذلك رؤى تحقيقاً للصالح العام ، وتركيزاً لمسئوليات الرقابة على سيارات الأجرة أن يعهد إلى إدارة المرور بوزارة الداخلية ، القيام بتنفيذ أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ وذلك فيما يختص بعدادات سيارات الأجرة .

وقد وافقت وزارة الداخلية على أن يسند إليها هذا الاختصاص وطلبت اتخاذ الإجراءات التشريعية لتعديل القانون المذكور .

وقد قامت الوزارة بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ على الوجه الذي يكفل لوزارة الداخلية « إدارة المرور » القيام بعملية معايرة عدادات سيارات الأجرة تحقيقاً للأغراض المشار إليها .

وتتشرف الوزارة بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

المحكمة

مجلد قضائى شهري

نشره نقابة المحامين

طابع

سنة ١٩٥٥

السنة الخامسة والثلاثون

العدد

التاسع

التَّحَدَّثُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ شُكْرٌ ، وَتَرْكُهَا كُفْرٌ : وَمَنْ
لَا يَشْكُرُ الْقَلِيلَ لَا يَشْكُرُ الْكَثِيرَ ، وَمَنْ لَا يَشْكُرُ
الْقَاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ وَالْجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ وَالْفُرْقَةُ عَذَابٌ .
« رواه البيهقى »

جميع المحاورات سواء أ كانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها تُرسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع النهضة رقم ٥١ بالقاهرة

مطبوعة حجازى

بيـان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية :

عدد	
٤	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)
٧	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية
٢٣	حكماء صادراً من محكمة القضاء الإدارى (مجلس الدولة)
٢	حكماء صادران من قضاء الضرائب
٣	أحكام صادرة من قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٢	حكماء صادران من قضاء المحاكم السككية (القضاء المدنى)
٢	حكماء صادران من قضاء المحاكم السككية (قضاء الجنح)
٣	أحكام صادرة من القضاء المستعجل



قصة القبض على المتهم تستلج صحة تفتيشه ولو كان البحث عن أدلة الجريمة لا وقائياً لحسب
للسيد الدكتور رؤوف عبيد الأستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .
الفسخ الإرادى لغقد العمل الفردى للسيد الأستاذ فتحى عبد الصبور القاضى بمحكمة
القاهرة الابتدائية ،



قانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفى الدولة . ص ٣٢٣
قانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض نصوص القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام
القضاء . ص ٣٣٤

قانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية
وعلى كسب العمل . ص ٣٣٨

قانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعي . ص ٢٤٢

قانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء القاعدة التي قررها مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ أغسطس
سنة ١٩٤٧ بشأن منح علاوة لرجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة الذين تقل
مرتباتهم عن زملائهم الأحدث منهم في الخدمة . ص ٣٤٤

قانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن
مزاولة مهنة الصيدلة . ص ٢٤٦

قانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بإصدار القانون الأساسي للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات
المصرية بفلسطين . ص ٣٥٣

لجنة التعديل

محمد مصطفى الفللي — حسين أبو زير — نصيف زكي — أحمد شوقي — أحمد مختار قطب

قضاء محكمة النقض المدنية

الجمعية العمومية

٨٨٥

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤

أ - تنازع الاختصاص . مجالس مالية .
استئناف . النص في لائحة المجلس إلى لطائفة الأقباط
الكاثوليك على أن استئناف الأحكام الحضورية في
مسائل الأحوال الشخصية يبدأ من تاريخ صدور ما .
عدم مخالفة هذا النص لقانون أو النظام العام .

ب - تنازع الاختصاص . اختصاص . نقض .
طعن . صدور حكم نهائي من المجلس إلى بالنفقة للزوجة
وحكم نهائي آخر من المحكمة الشرعية بدخول الزوجة
في طاعة زوجها . وجوب اعتبارهما حكيمين متناقضين
إذا تضمن حكم المجلس إلى قضاء ضامياً برفض دعوى
الطاعة . اختصاص محكمة النقض بوقف تنفيذ أحد
الحكمين .

ج - تنازع الاختصاص . مجالس مالية . أحوال
شخصية . اختصاص المجلس إلى لطائفة الأقباط
الكاثوليك . اختصاصه بمسائل الأحوال الشخصية
لهذه الطائفة . الأساس الذي يرتكز عليه هذا
الاختصاص . القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ .

المبادئ القانونية

١ - القاعدة الواردة في لائحة المجلس إلى
للأقباط الكاثوليك التي تنص على أن ميعاد

استئناف الأحكام الحضورية يبدأ من تاريخ
صدورها ليست مخالفة للقانون أو النظام العام
ذلك إنه وإن كانت القاعدة العامة في خصوص
الطعن في الأحكام هي وجوب إعلانها حتى
ينفتح ميعاد الطعن فيها إلا أن القانون أجاز
الاستثناء من هذه القاعدة فنص في المادة ٣٧٩
من قانون المرافعات على أنه « تبدأ مواعيد
الطعن من تاريخ إعلان الحكم ما لم ينص القانون
على غير ذلك » وجاء القانون رقم ١٢٦ لسنة
١٩٥١ الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل
الأحوال الشخصية بقاعدة عامة في المادة ٨٧٥
تقضي بأن ميعاد استئناف الأحكام الحضورية
يبدأ من تاريخ النطق بها وهذه القاعدة مطابقة
تماماً للقاعدة التي قررتها لائحة المجلس إلى .

٢ - إذا صدر حكم نهائي من المجلس إلى

بالزام الزوج بالنفقة لزوجته ثم صدر حكم نهائي
آخر من المحكمة الشرعية بدخول الزوجة في

طاعة زوجها وكان الحكم الصادر من المجلس الملى يتضمن قضاءاً ضمياً برفض دعوى الطاعة فإن هذين الحكمين يكونان متناقضين مما يجيز طلب وقف تنفيذ أحدهما بنص المادة ١٩ من قانون نظام القضاء المعدلة بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ .

٣ — لما كانت طائفة الأقباط الكاثوليك

هى من الطوائف التى كان معترفاً لمجلسها الملى بالفصل فى المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية التى تقوم بين أبناء هذه الطائفة وكان القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ قد نص فى مادته الأولى على استمرار السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن فى الديار المصرية إلى حين الإقرار على أمر آخر بالتمتع بما كان لها من حقوق عند زوال السيادة العثمانية وكان مقتضى ذلك أن السلطات القضائية المذكورة هى والهيئات التى تمارس تلك السلطات أعمالها يكون مخولاً لها بصفة مؤقتة بجميع الاختصاصات والحقوق التى كانت تستمدّها لغاية الآن من المعاهدات والفرمانات والبراءات العثمانية ، فإن المجلس الملى لطائفة الأقباط الكاثوليك أصبح يستمد ولايته فى مسائل الأحوال الشخصية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ ويكون هو المختص بالفصل فى هذه المسائل بين أبناء الطائفة فيما عدا بعض المسائل التى أخرجت من اختصاصه بإنشاء المجالس

الحسبية وبإخضاع الوصية لنظام المواريث باعتبارها من المسائل العينية ، وتكون المحكمة الشرعية إذ قضت بدخل الزوجة القبطية الكاثوليكية فى طاعة زوجها الذى ينتمى لنفس الملة على خلاف الحكم السابق صدوره بينهما من المجلس الملى قد جاوزت نطاق اختصاصها بما يستوجب وقف تنفيذ حكمها .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل — حسباً يبين من الأوراق — فى أن المدعى عليه تزوج من الطالبة فى ١١ من يناير سنة ١٩٤٨ وكان الزوجان ولا يزالان متحدى الملة والمذهب قبطين كاثوليكين — وفى سنة ١٩٥٠ دب الخلف بينهما فلبأت الزوجة إلى مجلس ملى الأقباط الكاثوليك بالاسكندرية وطلبت الحكم بنفقة لها ولولديها الصغيرين ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٥٠ وبالإلزامه بأن يدفع إليها مبلغ سبعة جنيهات كانت قد اقترضتها لمناسبة ولادة ابنهما — وبأن يسلمها جهازها وملابسها المحرر بها قائمة موقع عليها منه للحافظة عليها وذلك إلى أن يوجد لها مسكناً شرعياً . وفى أول يونيه سنة ١٩٥١ حكم المجلس المذكور حضورياً — أولاً — بتقدير نفقة شهرية للطالبة ولولديها القاصرين بولص ومجدى مقدارها ستة جنيهات مصرية يلزم بأدائها المدعى عليه ابتداء من ٤ أغسطس سنة ١٩٥٠ إلى أن يجد لها مسكناً شرعياً خاصاً — ثانياً — بإلزام المدعى عليه بأن يدفع إلى الطالبة مبلغ عشرة جنيهات مصرية نظير مصاريف ولادة طفلها مجدى — ثالثاً — شمول الحكم بشقيه

وبالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر من المجلس الملى - استأنف المدعى عليه هذا الحكم أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية الوطنية وقيد استئنافه في جدولها برقم ٧٧٧ سنة ١٩٥٢ وفي ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة المذكورة بهيئتها الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبوقف تنفيذ الحكم الصادر من المجلس الملى بالنفقة وبالاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بالطاعة . وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ قدمت الطالبة طلبها إلى رئيس هذه المحكمة طلبت فيه : أولا - أن يأمر الرئيس مؤقتا بوقف تنفيذ حكم محكمة الرمل الشرعية المؤيد استئنافا بحكم محكمة الاسكندرية الشرعية . ثانيا - عرض النزاع على الجمعية العمومية لتقضى المحكمة بوقف هذين الحكمين نهائيا واعتبارهما كأن لم يكونا لصدورهما من محكمة لا ولاية لها في القضاء بين الزوجين المتخاصمين مع إلزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل أعقاب المحاماة . ثم قرر رئيس المحكمة نظر طلب وقف التنفيذ مؤقتا أمام هيئة هذه المحكمة وقد قررت بجلسته ٦ من مايو سنة ١٩٥٤ وقف تنفيذ الحكم الشرعى الصادر بالطاعة وذلك بصفة مؤقتة حتى يفصل في موضوع الطلب .

ومن حيث إن مبنى هذا الطلب هو تناقض الحكم المطلوب وقف تنفيذه والصادر بإلزام الطالبة بالدخول في طاعة المدعى عليه وتعارضه مع الحكم الذى سبق صدوره من مجلس ملى الأقباط الكاثوليك بتقرير النفقة للطالبة وأن الحكم المطلوب وقف تنفيذه قد صدر من المحكمة الشرعية في نزاع خارج عن اختصاصها لأن المجلس الملى هو المختص بالفصل بين أبناء طائفته

بالنفاذ المعجل وبلا كفالة - نفذ هذا الحكم بدون سبق إعلان - وذلك بتوقيع الحجز في ١٢ من مايو سنة ١٩٥٢ تحت يد محل هانو بالاسكندرية على مرتب المدعى عليه الموظف في هذا المحل . وكان المدعى عليه قد لجأ إلى المحاكم الشرعية فأقام على الطاعة الدعوى رقم ٥٢٧ سنة ١٩٥١ - محكمة الرمل الشرعية طلب فيها الحكم له على الطالبة بدخولها في المسكن الشرعى الذى أعده لها فدفعت الطالبة بعدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظرها وفي ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة برفض الدفع وأمرت الطالبة في الدخول في طاعة المدعى عليه بالمسكن الشرعى المحدود بالدعوى غيابيا - عارضت الطالبة في هذا الحكم وقضى برفض معارضتها في ٣ من مارس سنة ١٩٥٢ ثم استأنفت الحكم وفي ١٢ مايو سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية في هذا الاستئناف الذى قيد في جدولها برقم ٢٦٢ سنة ١٩٥٢ - بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف - استشكلت الطالبة في تنفيذ هذا الحكم أمام محكمة الاسكندرية الوطنية للأمور المستعجلة وقيد هذا الإشكال في جدولها برقم ١٢٣١ سنة ١٩٥٢ - واستشكل المدعى عليه أمام نفس المحكمة في تنفيذ الحكم الصادر من مجلس ملى الأقباط الكاثوليك بالاسكندرية في أول يونيو سنة ١٩٥١ وقيد إشكاله في جدول المحكمة المذكورة برقم ١٢٠١ سنة ١٩٥٢ وفي ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة المذكورة بقبول الإشكالين شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الرمل الشرعية والمؤيد بالحكم الاستئنافى الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية

في مواد الأحوال الشخصية — ماعدا الموارث والوصية — اختصاصا لازما غير مقيد باتفاق الخصوم .

ومن حيث إن الطالبة كانت عند بدء نظر هذا الطلب قد اكتفت بتقديم صورة غير كاملة من الحكم الصادر من مجلس ملى الأقباط الكاثوليك بالاسكندرية في أول يونيه سنة ١٩٥١ قاصرة على بيان منطوق الحكم والهيئة التي أصدرته وشهادة مؤرخة في ١٢ أبريل سنة ١٩٥٤ صادرة من بطريركية الأقباط الكاثوليك بالاسكندرية تفيد أن هذا الحكم لم يستأنف فأبدت النيابة رأيها بعدم قبول الطلب تأسيسا على أن القاعدة العامة في قانون المرافعات هو وجوب إعلان الأحكام حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها وعلى أن الطالبة لم تقدم ما يدل على إعلان الحكم المذكور إلى المدعى عليه فلم يتوفر بذلك ما يقتضيه نص المادة ١٩ من قانون نظام القضاء من وجوب صدور حكمين نهائيين متناقضين يطلب وقف تنفيذ أحدهما — ثم قدمت الطالبة صورة من لائحة الإجراءات أمام المجالس المالية للأقباط الكاثوليك وتبين منها أن ميعاد الاستئناف بالنسبة إلى الأحكام الحضرية هو عشرة أيام من تاريخ النطق بها إلا أن النيابة لاحظت أن تمت نصا في تلك اللائحة يقضى ببطالان الأحكام الصادرة من المجالس المالية إذا لم تكن مشتملة على أسباب فقدمت الطالبة صورة كاملة من وقائع وأسباب الحكم الصادر بتقرير النفقة لها ولولديها — ثم تنازلت النيابة عن التمسك بعدم قبول الطلب لما سبق بيانه إلا أنها أبدت رأيها بعدم قبول الطلب لسبب آخر هو أن الحكم الصادر من المجلس الملى لا يتعارض مع الحكم الصادر

بالطاعة ذلك لأن الزوجة التي يحكم لها بالنفقة على زوجها يتعين عليها أن تدخل في طاعته ولأن التعارض قد يتصور إذا كان الزوج قد رفع دعوى حكم فيها بنشوز الزوجة أو بضم الصغيرين إلى الوالد الزوج بما يقتضى إسقاط النفقة ولأن التعارض على الاختصاص وادعاء كل من المجلس الملى والقضاء الشرعى إنه هو المختص ليس هو مراد الشارع بالمادة ١٩ من قانون نظام القضاء المعدلة بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ التي جعلت مناط فض النزاع واختصاص هذه المحكمة بنظره أن يقوم النزاع على تنفيذ حكمين متناقضين صادرين من محكمتين مختلفتين من محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية بما يستفاد منه أنه لا محل لبحث مسألة الولاية ما لم يكن الحكان المطلوب وقف تنفيذ أحدهما متناقضين .

ومن حيث إن المدعى عليه تمسك في مذكرته المقدمة أخيراً بالدفع الذى أبدته النيابة بكافة وجوهه ما تنازلت عنه منها وما أصرت على التمسك به قائلا إن قاعدة وجوب إعلان الأحكام حتى يفتح ميعاد الطعن فيها قاعدة متعلقة بالنظام العام لا يجوز مخالفتها فلا يعتد في هذا الخصوص بما قرره لائحة الإجراءات أمام المجالس المالية للأقباط الكاثوليك من اعتبار أن ميعاد استئناف الأحكام الحضرية يبدأ من تاريخ النطق بها وأن الحكم الصادر من مجلس ملى الأقباط الكاثوليك في أول يونيو سنة ١٩٥١ كان وقت صدوره غير مشتمل على أسباب مما يستتبع بطالانه عملا بنصوص قانون المرافعات ونص لائحة الإجراءات أمام المجالس المالية للأقباط الكاثوليك وذلك بدليل أن الدفع ببطالان الحكم المذكور لهذا السبب قد قدم إلى

الثامنة من الفصل الخامس من الباب الخامس من لائحة الإجراءات أمام المجالس المالية للأقباط الكاثوليك تقضى بوجوب وجود سجل لقيود أسباب الأحكام ومنطوقها بحسب تاريخ صدورها.

ومن حيث إنه عما دفعت به النيابة والمدعى عليه من عدم قبول الطلب تأسيساً على أن الحكام المطلوب وقف تنفيذ أحدهما غير متناقضين لأن وجوب النفقة على الزوج يقابله التزام الزوجة بالدخول في طاعته ولأنه طالما أن الزوج لم يحصل على حكم مثبت لنشوز الزوجة أو قاض بضم الصغير مما يقتضى إسقاط النفقة فلا يكون ثمة تعارض — هذا الذى دفعت به النيابة والمدعى عليه لا ترى هذه المحكمة فيه سداد النظر — ذلك أنه لا نزاع في أن دعوى النفقة يمكن دفعها بدعوى الطاعة بمعنى أن الزوج إذا أثبت عند نظر دعوى النفقة أنه كان قد أعد لزوجته مسكناً شرعياً وأحجمت هى عن دخوله امتنع الحكم عليه بالنفقة دون حاجة لصدور حكم يقضى بالنشوز ، أما إذا كان الزوج قد تمسك بأنه أعد المسكن الشرعى ولم يقدم دليلاً على أنه أعد المسكن أو تبين للحكمة أن المسكن الذى أعده هو مسكن غير شرعى وجب الحكم عليه بالنفقة — الأمر الذى يبين منه أن الحكم الصادر في دعوى النفقة قد يكون مشتملاً على قضاء ضمنى برفض دعوى الطاعة فإذا لم تتغير ظروف النزاع وصدر للزوج حكم لاحق بدخول زوجته في طاعته كان هذا الحكم مناقضاً للحكم بالنفقة الذى قضى ضمناً برفض دعوى الطاعة ويجوز عملاً بنص المادة ١٩ من قانون نظام القضاء المعدل بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ وقف تنفيذ أحد هذين الحكام .

القضاء المستعجل عند نظر الاشكالين المرفوعين من الطرفين ولم تدع الطالبة في ذلك الوقت أن الحكم كان مشتملاً على أسباب بل كان ردها أمام القضاء المستعجل أن خلو الحكم من الأسباب لا يستتبع بطلانه .

ومن حيث إنه وإن كانت القاعدة العامة في خصوص الطعن في الأحكام هى وجوب إعلانها حتى يفتح ميعاد الطعن فيها إلا أن القانون أجاز الاستثناء من هذه القاعدة فقد نصت المادة ٢٧٩ من قانون المرافعات على أنه « تبدأ مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك » وقد جاء القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ والخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية — بقاعدة عامة تقضى بأن ميعاد استئناف الأحكام الحضرية يبدأ من تاريخ النطق بها — المادة ٨٧٥ — والحكمة في هذا على ماورد في المذكرة التفسيرية لهذا القانون هو ما أراده الشارع من تبسيط إجراءات الدعوى وسرعة الفصل فيها . وهذه القاعدة مطابقة تماماً للقاعدة التى قررتها في هذا الخصوص لائحة المجالس المالية للأقباط الكاثوليك فلا محل إذن للقول بأن هذه اللائحة إذ نصت على القاعدة المذكورة قد خالفت القانون أو النظام العام .

ومن حيث إنه لا محل كذلك لإثارة الشك في شمول الحكم الصادر من المجلس الملى في أول يونيه سنة ١٩٥١ لأسبابه ووقائمه وقت صدوره طالما أن الطالبة قد قدمت صورة من الحكم مشتملة على هذه الوقائع والأسباب ومعتمدة من بطريكية الأقباط الكاثوليك باعتبارها مطابقة لأصله ومع مراعاة أن المادة

و من حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من مجلس ملى الأقباط الكاثوليك بالاسكندرية فى أول يونيو سنة ١٩٥١ أن المدعى عليه كان قد أعد لزوجته الطالبة غرفة ضمن الشقة رقم ٢ من المنزل رقم ١٢ بشارع راغب باشا واعتضت الزوجة على ذلك قائلة إن هذه الغرفة لا تعتبر سكناً شرعياً خاصاً وقد أقرها المجلس الملى المذكور على اعتراضها فى أسباب حكمه بالنفقة إذ قال « وحيث إن المدعى عليه استأجر غرفة ضمن شقة تسكنها عائلة أخرى ، وحيث إن الزوجة رفضت اعتبار هذه الغرفة سكناً خاصاً شرعياً لوجودها ضمن شقة تسكنها عائلة أخرى غريبة عنها مما يتعارض مع معنى السكن الخاص الذى قصده القانون . وحيث إن المجلس يرى أن اعتراض المدعية قائم على أساس سليم من القانون . وحيث إن للزوجة تبعاً لذلك الحق فى المطالبة بنفقة واجبة الأداء من زوجها من يوم تركها منزل أقاربه فى أغسطس سنة ١٩٥٠ لحين إيجاد مسكن شرعى خاص لها ولأولادها ، — كما يبين من الحكم الصادر من محكمة الرمل الشرعية فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥١ والقاضى بدخول الطالبة فى طاعة زوجها المدعى عليه بالسكن المحدد فى الدعوى أن هذا المسكن المحدد هو « الحجرة الأولى التى على يمين الداخل من الشقة الثانية بالدور الأرضى من المنزل ملك جريس حبش بشارع محمد نصحي باشا بالمحمودية » . ويتضح مما ورد فى هذين الحكمين : (أولاً) إن المجلس الملى قضى فى حكمه بالنفقة ضمناً برفض الدفع بالطاعة الذى تمسك به المدعى عليه . (ثانياً) إنه وإن كان المسكن الذى أعده المدعى عليه عند رفعه دعوى الطاعة أمام المحكمة

الشرعية هو مسكن آخر غير المسكن الذى كان قد أعده لزوجته خلال نظر دعوى النفقة أمام المجلس الملى إلا أن تشابه أوصاف المسكنين من ناحية أن كلا منهما هو غرفة ضمن شقة تسكنها عائلة أخرى — هذا التشابه — يدعو إلى القول بأن الظروف التى صدر فيها الحكم الضمنى من المجلس الملى برفض دعوى الطاعة هى بذاتها الظروف التى صدر فيها حكم المحكمة الشرعية بالطاعة لم تتبدل ولم تتغير وأن ما اعتبرته المحكمة الشرعية سكناً شرعياً وأجازت من أجله الحكم بالطاعة لم يعتبره المجلس الملى كذلك .

و من حيث إنه لذلك يكون على غير أساس ما دفعت به النيابة والمدعى عليه فى هذا الخصوص ويكون الحكمان المذكوران حكمان متناقضين ويتمين للفصل فى موضوع الطلب بحث ما إذا كان الحكم المطاوب وقف تنفيذه قد صدر من المحكمة الشرعية فى حدود ولايتها أم أنها تعدت فى حكمها هذه الولاية .

و من حيث إنه يبين من الحكم المذكور المزيد لأسبابه بالحكم الاستثنائى الصادر من محكمة الاسكندرية الشرعية أنه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم الشرعية واختصاصها بنظر الدعوى تأسيساً على أن المجالس المالية للأقباط الكاثوليك لا وجود لها قانوناً لأنه لم يصدر بها مرسوم ولا قانون من ولى الأمر فى البلاد فلا تحوز أحكامها قوة الشئ المحكوم به وما هى إلا مجالس تحكيم عرفية فتكون المحاكم الشرعية هى المختصة بنظر قضايا أحوالهم الشخصية وإن اتحد المذهب — وهذا الذى أسست عليه المحكمة الشرعية اختصاصها غير صحيح فى القانون على ما جرى به قضاء هذه

أو الرؤساء والمجالس وقد ثار الجدل حول الاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية فقال البعض أن التعبير بالدعوى الخاصة ينصرف إلى هذه المسائل بصفة عامة وأن الحقوق الإرثية لم ترد إلا على سبيل المثال بما يؤدي إلى ضرورة اتفاق الطرفين لكي يكون للهيئات الدينية اختصاص بنظر هذه المسائل فكانت المحاكم الشرعية تنظر في مسائل الزواج والطلاق بين غير المسلمين كلما رفع اليها النزاع غير أنه صدرت منشورات مختلفة من حكومة تركيا كما نص في براءات تعيين بعض البطارقة على اختصاص الهيئات الدينية وحدها بمسائل الأحوال الشخصية ثم صار التسليم من جانب الحكومة المصرية بذلك ولذا فإنه لما انشئت المحاكم المختلطة نصت المادة التاسعة من لائحته على أن هذه المحاكم لا تختص بنظر مسائل الأحوال الشخصية كما نصت المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على أنه ليس لها أن تنظر في المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف ولا في مسائل الأنسكة ولا ما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الهبة والوصية والموازيت وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية كما أن الحكومة المصرية قد أصدرت في سنة ١٨٨٣ أول لائحة لتنظيم مجلس الأقباط الأرثوذكس ثم أصدرت بعدئذ لائحة لتنظيم مجالس الإنجيليين الوطنيين في سنة ١٩٠٢ ولائحة المجالس الأرمن الكاثوليك في سنة ١٩٠٥ وقد نظمت هذه اللوائح الثلاث تشكيل المحاكم التي تنظر مسائل الأحوال الشخصية ، أما باقي الطوائف فلم يصدر تشريع بتنظيم شئون مجالسها وظل الحال على ما كان عليه إلى أن انفصلت مصر عن تركيا أثر نشوب

المحكمة ، ذلك أن ولاية القضاء للطوائف غير الإسلامية في سائر أقطار السلطنة العثمانية كانت منذ الفتح العثماني متروكة للهيئات الدينية لتلك الطوائف دون تدخل أو إشراف من سلطات الدولة فكانت الهيئات الدينية تباشر وظيفة القضاء لا في مسائل الأحوال الشخصية وحدها بل وفي سائر الشئون المدنية والجنائية فلما عمت الشكوى الناشئة عن ذلك أخذت الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر تهتم بتنظيم شئون تلك الطوائف فأصدرت في فبراير سنة ١٨٥٦ الوثيقة المعروفة بالخط الهمايوني والتي تعتبر دستورا لملاقة تلك الطوائف في سائر شئونها بالدولة العثمانية وعلى الأخص في الشئون القضائية وقد تحدثت هذه الوثيقة عن الدعوى فتالت : وأما جميع الدعوى التي تحدث فيما بين أهل الاسلام والمسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة تجارية كانت أو جنائية فتحال إلى دواوين مختلطة والمجالس التي تعقد بين طرفي هذه الدواوين لأجل استماع الدعوى وتكون علنية بمواجهة المدعى والمدعى عليه والشهود — أما الدعوى العائدة إلى الحقوق العادية فينبغي أن ترى شرعا أو نظاما بحضور الوالي وقاضي البلدة في مجالس الولايات ، وأما الدعوى الخاصة مثل الحقوق الإرثية بين شخصين من المسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة فتحال على أن ترى إذا أراد أصحاب الدعوى بمعرفة البطريك أو الرؤساء والمجالس وينبغي تميم أصول ونظامات المرافعات التي تجري في الدواوين المختلطة بمقتضى قوانين المجازاة والتجارة بأسرع ما يمكن ... الخ ويبين من ذلك أن الخط الهمايوني إذ تحدث عن الدعوى الخاصة مثل الحقوق الارثية بين غير المسلمين قال إنها ترى إذا أراد أصحاب الدعوى بمعرفة البطريك

الحرب العالمية الأولى فصدر القانون رقم ٨ سنة ١٩٥١ ينص على « أن السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن في الديار المصرية تستمر إلى حين الاقرار على أمر آخر على التمتع بما كان لها من الحقوق قبل زوال السيادة العثمانية » وعلى ذلك فإن السلطات القضائية المذكورة هي الهيئات التي بواسطتها تمارس تلك السلطات أعمالها يكون مخولا لها بصفة مؤقتة جميع الحقوق والاختصاصات التي كانت تستمدها لغاية الآن من المعاهدات والفرمانات والبراءات العثمانية وبمقتضى هذا القانون أصبحت السلطة القضائية التي كانت تباشرها تلك الهيئات في مسائل الأحوال الشخصية تستمد ولايتها فيها من القانون رقم ٨ سنة ١٩١٥ ولكنها لا تزال محتفظة بأنظمتها السابقة من حيث تشكيلها واختصاصاتها استنادا إلى الفرمانات والبراءات العثمانية وإلى العرف الذي كان ساريا في الديار المصرية عند زوال السيادة العثمانية وذلك بمقتضى القانون رقم ٨ سنة ١٩١٥ ذاته وقد استمر الحال على هذا الوضع من الإقتصار على تنظيم شؤون الطوائف الثلاثة المشار إليها وترك شؤون باقيها لهيئاتها الدينية تتصرف فيها دون رقابة أو إشراف من الدولة إلى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٦ بترتيب محاكم الأحوال الشخصية للطوائف المالية لغير المسلمين وكان ينص في المادة الثالثة منه على أن يكون ترتيب هذه المحاكم بلائحة تتممدها الحكومة ويصدر بها مرسوم — غير أن هذا المرسوم يتماثلون قد سقط بعدم تقديمه إلى البرلمان في اجتماعه التالي لصدوره فعادت الحال بالنسبة إلى الطوائف إلى ما كانت عليه من قديم فيما عدا

بعض المسائل التي أخرجت من اختصاصها بإنشاء المجالس الحسينية ثم بخضاع الوصية لنظام المواريث باعتبارها من المسائل العينية — وبصدت صدر قانون نظام القضاء فأخرج في المادة الخامسة عشرة منه مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين من اختصاص المحاكم إلا ما ورد بشأنه قانون خاص — أما بالنسبة لغير المصريين فقد نص في المادة ١٢ على اختصاص المحاكم بالفصل في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية — ويخلص مما سبق بيانه أن المجالس المالية التي لم تصدر مراسيم بتنظيمها على غرار المراسيم التي صدرت بتنظيم مجالس الأقباط الأرثوذكس والانجيليين الوطنيين والأرمن الكاثوليك لا تزال رغم ذلك هي المختصة دون غيرها من الهيئات بالقضاء بين أبناء طوائفها في مسائل الأحوال الشخصية — وأخصها الزواج والطلاق — وذلك في الحدود المشار إليها فيما تقدم .

« ومن حيث إنه لا نزاع في أن الطالبة هي والمدعى عليه متحدا الملة والمذهب ولهذا يكون الحكم الصادر من المجالس المسيحية لطائفتها وهو المجالس المالية للأقباط الكاثوليك قد صدر في حدود ولايته ويكون الحكم الصادر من محكمة الرمل الشرعية قد صدر من جهة غير مختصة ومن ثم يتعين الحكم بوقف تنفيذه » .

(النفية رقم ٤ لسنة ٢٤ في «تأزاع الاختصاص»
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس
المحكمة وعبد العزيز محمد وسليمان ثابت وكيل المحكمة
وابراهيم خليل ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز
سليمان وأحمد المروسي ومصطفى حسن وحسن داود
ومحمود ابراهيم انعاميل ومحمود عياد وأنيس فالي ومصطفى
كامل ومحمد أمين زكي ومحمد نورا جابر المستشارين) .

٨٨٦

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — تنازع الاختصاص . مجالس مالية . انضمام الزوجة المارونية إلى طائفة الروم الكاثوليك التي ينتمى إليها زوجها . عقد زواجهما في كنيسة الروم الكاثوليك وحماد أولادهما حسب طقوس هذه الكنيسة . ثبوت الاختصاص في المنازعة المتعلقة بهذا الزواج إلى المجلس الملي للطائفة الروم الكاثوليك .

ب — تنازع الاختصاص . الإقرار بالانضمام إلى إحدى الطوائف الدينية . ارتباط بالولاية على النفس . القول بأنه يلزم لصحته بلوغ سن الرشد اللازم لصحة التصرفات المالية . في غير محله . يكفي بلوغ السن التي تزول فيها الولاية على النفس .

ج — تنازع الاختصاص . مجالس مالية . المجلس الملي للطائفة الروم الكاثوليك . اختصاصه بمسائل الأحوال الشخصية لهذه الطائفة . الأساس الذي يرتكز عليه هذا الاختصاص . القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت الزوجة وهي مارونية أصلاً قد انضمت قبل زواجها إلى طائفة الروم الكاثوليك التي ينتمى إليها زوجها وعقد زواجهما في كنيسة الروم الكاثوليك التي انتمت إليها وتم حماد أولادهما حسب طقوس هذه الكنيسة ، فإن المجلس الملي لطائفة الروم الكاثوليك يكون هو المختص بنظر المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية بين هذين الزوجين ولا يؤثر على هذا الاختصاص استصدار الزوجة شهادة من الكنيسة القبطية الأرثوذكسية تفيد انتمائها إلى هذه الطائفة متى كانت قد ظلت حتى بعد نشوب الخلاف بينها وبين زوجها تعتبر

نفسها من طائفة الكاثوليك والتجأت فعلاً إلى مجلس ملي الأقباط الكاثوليك ورفعت دعواها أمامه بطلب الحضانة والنفقة ، وكانت الشهادة المذكورة تناقض الثابت بالأوراق من انتمائها إلى طائفة زوجها ولا يبين منها متى وكيف انتمت إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس وهل كان هذا الانتماء سابقاً على زواجها أم لاحقاً له .

٢ — الإقرار بالانضمام إلى إحدى الطوائف الدينية مرتبط بالولاية على النفس دون المال فلا يشترط لصحته أن يكون المقر قد بلغ الحادية والعشرين ميلادية وهي سن الرشد القانوني اللازم لصحة التصرفات المالية بل يكفي بلوغ سن الخامسة عشر التي تزول فيها الولاية على النفس . وإن كان متى كانت الزوجة عند إقرارها بالانضمام إلى طائفة الروم الكاثوليك قد تجاوزت سن الخامسة عشر فزالت عنها الولاية على النفس وأصبحت تملك مباشرة زواجها بنفسها ، فإنه يكون في غير محله الطعن على هذا الإقرار بالبطلان لعدم بلوغها سن الحادية والعشرين ميلادية وقت صدوره منها .

٣ — مهما يكن الرأي في الفرمانات التركية الصادرة في شأن اختصاص مجالس الطوائف المالية وسريانها بذاتها في مصر أو حاجتها إلى تشريع خاص يصدر بنفاذها وكذلك ما إذا كانت تلك المجالس تختص بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الطوائف من

ابناء الملة الواحدة على سبيل التحكيم أو سبيل القضاء المأزوم مهما يكن الرأي فإنه لا نزاع في أن طائفة الروم الكاثوليك هي من الطوائف التي كان معترفاً لجلستها الملى بولاية الفصل في المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية التي تقوم بين أبناء هذه الطائفة ، ولما كان القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ قد نص في مادته الأولى على استمرار السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن في الديار المصرية إلى حين الإقرار على أمر آخر بالتمتع بما كان لها من حقوق عند زوال السيادة العثمانية ، وكان مقتضى ذلك أن السلطات القضائية المذكورة هي والهيئات التي تمارس تلك السلطات أعمالها يكون مخولاً لها بصفة مؤقتة جميع الاختصاصات والحقوق التي كانت تستمدّها لغاية الآن من المعاهدات والفرمانات والبراءات العثمانية ، فإن المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك أصبح يستمد ولايته في مسائل الأحوال الشخصية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فلا محل لتجديل في أصل مشروعية ولايته التي كان يباشرها قبل صدور القانون المذكور .

المحكم

د من حيث إن حاصل الطلب كما يبين من أوراقه والمستندات المقدمة فيه أنه في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٤٦ تزوج الطالب بالمدعى عليها الأولى في كاتدرائية الروم الكاثوليك بالقاهرة وكانت الزوجة مارونية أصلاً وقيل زواجها

أى في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٦ وقعت محضراً أعلنت فيه انضمامها إلى طائفة الروم الكاثوليك وأنها تخضع لقانون الأحوال الشخصية وللحاكم الكنسية الخاصة لطائفة الروم الكاثوليك ، وقد أثمر هذا الزواج طفلين نجيب ونهاد عمداً في كنيسة الروم الكاثوليك الأول في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٤٩ والثانية في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥١ — وينتهى الطالب إلى أن زوجته تنسكت له — وأقامت عليه دعوى لدى مجلس ملى فرعى الأقباط الكاثوليك بالقاهرة — تطلب فيها القضاء لها بإلزامه بأن يدفع لها نفقة شهرية مقدارها اثنا عشر جنياً مع ضم وتسليم الطفلين نجيب ونهاد إليها ويقول الطالب إنه قد حدد لنظر تلك الدعوى جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٣ فأرسل في ٩ من مايو سنة ١٩٥٣ خطاباً مسجلاً إلى رئيس المجلس معترضاً على رفع الدعوى أمام المجلس الملى المذكور لأنه لا اختصاص له وطلب شطب الدعوى وتكليف المدعى عليها بالتجاء إلى الجهة المختصة والتي تم الزواج على يديها — وفي ٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ أقام الطالب دعوى ضد زوجته أمام المحكمة الكنسية طلب فيها الفراق الدائم وحرمان الزوجة من النفقة وضم الأولاد إليه — وبجلسة ٤ من يوليو سنة ١٩٥٣ دفعت الزوجة الدعوى بعدم الاختصاص لأنها غيرت مذهبها وانتمت إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس وقالت إنها رفعت دعوى أمام محكمة الوايلي الشرعية بطلب النفقة من زوجها وقد وصل إلى رئيس المحكمة الكنسية كتاب من مطرانية الجزيرة للأقباط الأرثوذكس تاريخه ٢ يوليو سنة ١٩٥٣ يفيد أن المدعى عليها الأولى تقدمت إلى سيادة مطران الجزيرة بطلب الانضمام إلى

الحكمين لدى محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية فأيدتهما لأسبابهما وذلك في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

د ومن حيث إن الطالب قدم الطلب الحال في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٤ لرئيس محكمة النقض طالبا : أولا - وبصفة مستعجلة مؤقتة لإيقاف تنفيذ الحكمين الصادرين من محكمة الوايل الشرعية بتاريخى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ في القضية رقم ٨٠٩ سنة ١٩٥٣ والقضية رقم ٨١٠ سنة ١٩٥٣ والقاضى أولها - بضم الولدين نجيب ونهاد إليها . والقاضى ثانيهما - بتقرير نفقة قدرها ١٢ ج إليها بأنواعها من ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣ والمؤيدين استئنافا من محكمة مصر الشرعية بتاريخى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وذلك حتى يتقضى من محكمة النقض موضوعا فى انعدام ولاية المحكمة الشرعية فى الفصل فى هذا النزاع . وثانيا - عرض الموضوع على الجمعية العمومية لمحكمة النقض لتقضى المحكمة بانعدام أثر الحكمين المذكورين وإيقاف تنفيذهما نهائيا لانعدام ولاية المحكمة الشرعية فيما قضت فيه بالحكمين سالفى الذكر مع إلزام المطعون عليها بالمصاريف . وفى ١١ من مايو سنة ١٩٥٤ صدر الأمر بوقف تنفيذ الحكمين الشرعيين وذلك مؤقتا حتى يفصل من الجمعية العمومية لمحكمة النقض فى موضوع الطلب .

د ومن حيث إن أساس طلب الطاعن يتحصل فى أن الحكم الصادر من المجلس الملى بضم الولدين إلى والدهما (الطالب) ليتولى حضانتهم واعتبار السيدة إيفون الياس نوما الناصرى (المدعى عليها) ناشزا وسقوط حتمها

الكنيسة القبطية الأرثوذكس بتاريخ أول مايو سنة ١٩٥٣ . وفى ١٥ منه تقرر قبولها واعتبرت تابعة للطائفة القبطية الأرثوذكسية ، وفى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة الكنسية الابتدائية باختصاصها بالنظر والفصل فى الدعوى وبالفراق الدائم بين الطالب وزوجته لأنها خانت عهد الزوجية وأخلت بواجباتها مع بقاء رابطة الزوجية وبضم الأولاد إلى الزوج وحرمان الزوجة من النفقة - وفى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ رفع الطالب دعوى أمام المجلس الملى الابتدائى وقضى المجلس غيابيا فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بضم الولدين إلى والدهما واعتبار الزوجة ناشزا وإسقاط حقها فى النفقة - فعارضت المدعى عليها فى الحكم المذكور فرفضت معارضتها فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٤ - فرفعت استئنافا عن هذا الحكم فأيده المجلس الملى الاستئنافى فى ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٤ . وفى أثناء هذا النزاع لجأت المدعى عليها إلى محكمة الوايل الشرعية ورفعت على الطالب الدعويين رقمى ٨٠٩ و ٨١٠ سنة ١٩٥٢ طلبت فى الأولى الحكم عليه بأن يسلمها وأنها منه نجيب ونهاد لتموم بحضاتهما - وفى الثانية منهما الحكم عليه بأن يدفع لها مبلغ اثني عشر جنها نفقة لها - وقد دفع الطالب الدعويين بدفعين : الأول - عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن الطرفين من طائفة الروم الكاثوليك ولها مجلس ملى مختص بنظر قضائهما الشخصية . والثانى - الدفع بعدم الاختصاص لأن الطرفين أجنبيان وأن الجهة المختصة هى المحاكم - فرفضت المحكمة الدفعين وقضت فى الدعويين بطلبات المدعى عليها . فاستأنف الطالب

من النفقة — هو حكم صدر من المجلس الملى فى حدود ولايته وذلك — لأن الثابت أن زواج المدعى عليها قد انعقد تحت سلطان القوانين التى تدين بها طائفة الروم الكاثوليك والى يتبعها الطرفان المتنازعان . وذلك بأقرارها القضائى الكتابى الذى وقعت عليه بمحض رضاها وكامل حريتها فى ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٦ قبل زواجها بالطالب — ذلك الإقرار الذى قبلت فيه اختصاص مجلس الطائفة فى الحكم فى كافة المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية ثم استمرت فى احترامها لقوانين تلك الكنيسة وعمدت ولديها بها وقد صدق قسم الرأى بمجلس الدولة على الحكم لحيازته الشكل القانونى ، مما ينتق مع كل اختصاص للمحكمة الشرعة فى نظر ما طرح عليها من نزاع .

د ومن حيث إن المدعى عليها طلبت رفض طلب وقف تنفيذ الحكمين الصادرين من المحكمة الشرعية لصدورهما منها فى حدود ولايتها وفيما قضيا به من أن الحكم الصادر من المجلس الملى لا يصح الاعتداد به لصدوره منه فى غير حدود ولايته — وذلك استنادا إلى أن المجلس الملى للروم الكاثوليك لم يكن مختصا بنظر ما طرحه عليه الطالب من نزاع لانعدام ولايته القضائية تأسيسا على أن التشريعات المصرية جاءت أحكامها قاصرة على تنظيم المجالس المليية للأقباط الأرثوذكس وطائفة الانجيليين والارمن الكاثوليك دون سواها — أما المجالس المليية الأخرى التى لم يصدر تشريع مصرى خاص بها فلا ولاية لها فى الفصل فيما ينشأ من نزاع بين أفرع الطوائف التابعين لها ولا يرد على ذلك بأن القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ قد خول هذه

المجالس اختصاصا قضائيا ذلك أن الفرمانات الصادرة من الدولة العلية لا تعتبر نافذة فى مصر إلا إذا صدر قانون يقضى بنفاذها . كما أن الخط الميوني الصادر فى فبراير سنة ١٨٥٦ لم يخول هذه المجالس اختصاصا قضائيا مانعا من اختصاص أية محكمة أخرى بل كل ما خوله إياها إنما هو الاختصاص على سبيل التحكيم فقط يضاف إلى ذلك أن طرفى الخصومة مختلفا الملة — إذ المدعى عليها كانت من طائفة المصارونيين الكاثوليك والطالب رومى كاثوليكي . أما ما ينهب إليه الطالب من أن المدعى عليها انضمت إلى طائفته بموجب الإقرار الموقع عليه منها فهى إنما وقعت وقت قصرها — ولما كان هذا الإقرار من أعمال التصرف فانه يشترط لصحته أن يكون المقر عاقلا بالغًا مختارا غير محجور عليه — ومن ثم لا يكون له أثر ملزم وتبعًا تكون الولاية فيما ينشأ بين الزوجين من نزاع للحكام الشرعية دون سواها لاختلاف ملتتهما — أما ما يأخذه الطالب على المدعى عليها من كونها غيرت مذهبها من رومية كاثوليكية إلى قبطية أرثوذكسية — وأن هذا التغيير قد تم بطريق التحايل — فهو ادعاء لا يغير من جوهر الأمر شيئا لأن المدعى عليها تخاف الطالب فى مذهب والطائفة التى ينتمى إليها منذ الزواج ومع ذلك فانها كانت قد غيرت مذهبها وانضمت إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس قبل اتخاذ أية خطوة قضائية سواء من جانبها أو من جانب الطالب بما ينتقض معه مظنة التحايل .

د ومن حيث إن الطالب — أضاف فى مذكرته المقدمة إلى هذه المحكمة أساسا آخر لدعواه يقول إنه كان كافيا وحده للحيلولة دون

ولاية المحاكم الشرعية بالنظر والفصل في دعوى المدعى عليها ، ذلك أنه تمسك أمام المحكمة الشرعية بأنه أجنبي الجنسية « لبناني » — تمسك بهذا الدفاع لدى المحكمة الشرعية وقدم لها أدلته عليه — إلا أنها رفضته تأسيساً على أن الأجانب الذين تنزل ولايتهم عن النظر في منازعات أحوالهم الشخصية هم أولئك الأجانب أصحاب الامتيازات والامتيازات إلى الدولة الموقعة على معاهدة منقروا ، أما من عداهم من الأجانب فيخضعون في أحوالهم الشخصية لاختصاصها . مع أن هذا الذي قرره وأقامت عليه قضاءها برفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاصها بنظر الدعوى — مخالف لصريح نص الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء والتي تنص على أن المحاكم تختص بالنسبة إلى غير المصريين بالفصل في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية .

« ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها ، بأنه على فرض أن الجنسية الأجنبية غير متوافر دليلها وأن الطالب والمدعى عليهما مصريان ، فإنهما ينتميان إلى طائفة واحدة ومن ملة واحدة وأن ما لجأت إليه المدعى عليها من تغيير لطائفها إنما قصد به الهرب من الأحكام الخاصة بطائفها وانتهت إلى طلب وقف تنفيذ الحكيم الشرعيين .

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الأساس الأول الذي يقيم عليه الطالب طلبه بأنه غير مصري ، ومن ثم تكون المحاكم هي المختصة وحدها بنظر ما نشأ بينه وبين المدعى عليها من نزاع حول الحضنة والنفقة ، باعتبار أنهما من

مواد الأحوال الشخصية عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ هذا الأساس عارضه الدليل ، إذ لم يقدم الطالب لهذه المحكمة دليلاً رسمياً على انتمائه إلى دولة أجنبية وكل ما قدمه شهادة من القنصلية اللبنانية غير مصدق عليها من وزارة الخارجية . وهي وحدها لا تكفي لإثبات الجنسية الأجنبية المدعاة .

« ومن حيث إنه بالنسبة للأساس الثاني الذي أقام عليه الطالب دعواه ، من أنه والمدعى عليهما متحضان ملة ومن ثم يخضعان في خصوص أحوالهما الشخصية إلى مجالس ملى الروم الكاثوليك ، فإنه يبين مما سبق إرادته أنه بتاريخ ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٦ أقرت المدعى عليها وقد كانت مارونية ، « أنها ارتضت بملء اختيارها أن تتبع مذهب زوجها الرومي الكاثوليكي في شئون الأحوال الشخصية وفي عا كم تلك الطائفة ، بغية التوافق التام بينهما ، وفي ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ انعقد زواجهما في كنيسة الروم الكاثوليك كما أن ولديهما نجيب ونهاد عمداً في تلك الكنيسة وفي ٥ من مايو سنة ١٩٥٣ تقدمت المدعى عليها إلى المجلس الملى الفرعى « للاقباط الكاثوليك » بطلب الحكم لها بالنفقة والحضانة والولاية وفي ٩ من مايو سنة ١٩٥٣ حذر الطالب خطاباً مسجلاً لذلك المجلس أوضح فيه أنه وزوجته لا ينتميان إلى طائفة الأقباط الكاثوليك ويطلب شطب الدعوى . ثم في ١٥ من مايو سنة ١٩٥٣ حصلت المدعى عليها على شهادة من مطران كرمي الجيزة والقبليونية وقويسنا ورد فيها : « أني المطران يشهد بأن السيدة إيفون إلياس كريمة

الياس عبده الناصري المقيمة بشارع القبيسي رقم ١٠٠ بالظاهر زوجة البير نجيب عواد هي قبطية أرثوذكسية وخاضعة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية ولقوانين مجالسها المالية .

وحيث إنه يخلص مما تقدم أن المدعى عليها كانت قد انضمت قبل زواجها إلى الطائفة التي ينتمى إليها زوجها الطالب وعقد زواجهما في كنيسة الروم الكاثوليك التي انتمت إليها . وهي طائفة زوجها وتم عماد أولادهما حسب طاقوس هذه الكنيسة . واستمر الحال كذلك إلى أن شجر بينهما وبين زوجها النزاع فلجأت إلى مجلس ملي الأقباط الكاثوليك في ٥ من مايو سنة ١٩٥٣ فاعترض الطالب على اختصاصه وبعدئذ استصدرت من مطران كرسى الجزيرة والقلوبية ومركز قويسنا شهادة في ١٥ من مايو سنة ١٩٥٣ بأنها قبطية أرثوذكسية وخاضعة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية ولقوانين مجالسها المالية . وهي شهادة لا يعتد بها لتناقضها مع الثابت بالأوراق من انتمائها إلى طائفة المدعى — على ما سبق بيانه ، ولأنه لا يبين من هذه الشهادة متى وكيف انتمت المدعى عليها إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس ، وهل كان هذا الإلتواء سابقا على زواجها أم لاحقا له ، في حين أنها لغاية يوم ٥ من مايو سنة ١٩٥٣ كانت تتمسك باختصاص مجلس ملي فرنسي الأقباط الكاثوليك وقد لجأت إليه فعلا برفع دعواها أمامه بطلب الحضانة والنفقة بما يستفاد منه أنها لغاية هذا التاريخ كانت تعتبر نفسها من طائفة الكاثوليك ، أما ما تذهب إليه المدعى عليها من أن الإقرار الصادر منها في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بالانضمام إلى طائفة زوجها غير ملازم لها لصدوره منها وهي قاصر

إذ كان سنها إذ ذاك سبعة عشر عاما وكسور هذا الذي تذهب إليه مردود بأن بلوغ سن الرشد القانوني ، وهو إحدى وعشرون سنة ميلادية هو مناط صحة التصرفات المالية ، والإقرار بالانضمام إلى إحدى الطوائف ليس من بينها — إذ هو مرتبط بالولاية على النفس دون المال .

ومن حيث إنه لما كانت المدعى عليها كانت قد بلغت أكثر من خمسة عشر عاما وهي السن التي تزول فيها الولاية على النفس — وتصبح ولا ولاية لأحد على نفسها وتملك مباشرة عقد زواجها بنفسها — إذ هو خالص حقا — وقد زوجت نفسها فعلا — لما كان ذلك — فإن إقرارها بالانضمام إلى طائفة الروم الكاثوليك التي ينتمى إليها الطالب يكون صحيحا منتجاً لسكافة آثاره القانونية .

ومن حيث إن ما ذهب إليه المدعى عليها من أن المجلس الملي للروم الكاثوليك غير مختص بالفصل فيما قام بينها وبين الطالب من نزاع تأسيسا على أنه لم يصدر بشأنه تشريع خاص وأن القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ لم يخول هذا المجلس اختصاصا قضائيا وأن القرارات الصادرة من الدولة العلية لا تعتبر نافذة في مصر إلا إذا صدر قانون يقضى بنفاذها . هذا الدفاع مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه مهما يكن الرأي في القرارات التركية الصادرة في شأن اختصاص مجلس الطوائف المالية وسريانها بذاتها في مصر أو حاجتها إلى تشريع خاص يصدر بنفاذها . وكذلك ما إذا كانت تلك المجالس تختص بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية برعايا الطوائف من أبناء الملة الواحدة على سبيل التحكيم أو على

سبيل القضاء الملزم مهما يكن الرأي فانه لا نزاع في أن طائفة الروم الكاثوليك هي من الطوائف التي كان معترفا لمجلسها الملى بولاية الفصل في المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية ومنها (مسائل النفقات بين الزوجين والحضانة التي تقوم بين أبناء الطائفة) ولما كان القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ قد نص في المادة الأولى منه على أن السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن في الديار المصرية تستمر إلى حين الاقرار على أمر آخر على التمتع بما كان لها من الحقوق عند زوال السيادة العثمانية ، وعلى ذلك فان السلطات القضائية المذكورة هي والهيئات التي تمارس تلك السلطات أعمالها يكون مخولا لها بصفة مؤقتة جمع الاختصاصات والحقوق التي كانت تستمدها لغاية الآن من المعاهدات والفرمانات والبراءات العثمانية ومن مقتضى ذلك أن المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك أصبح يستمد ولايته من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فلا محل للجدل في أصل مشروعية ولايته التي كان يباشرها قبل صدور هذا القانون .

ومن حيث إنه يخلص عما تقدم — أن المجلس الملى الاستثنائي لطائفة الروم الكاثوليك — إذ قضى في ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٤ بضم الولدين إلى والدهما (الطالب) ليتولى حضانتها واعتبار المدعى عليها ناشزا ويسقط حقها من النفقة قد قضى في حدود ولايته — وأن الحكام الصادرين من محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بتأييد الحكام الصادرين من محكمة الوايل الشرعية في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ القاضي أولهما بفرض اثني

عشر جنيتها شهريا للمدعى عليها على الطالب لنفقتها بأتواعها من ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣ والثاني بالزامه بأن يسلبها ولديها منه نجيب ونهاد لتقوم بحضانتها — قد صدر منها في نزاع لولاية لها بالفصل فيه — ولما كان هذان الحكمان الصادران من المحكمة الشرعية مناقضين للحكم السابق الصادر من المجلس الملى للروم الكاثوليك — فإنه يتعين وقف تنفيذ الحكامين الشرعيين .
(القضية رقم ٥ سنة ٢٤ ق ٥ تنازع اختصاص بالهيئة السابقة) .

٨٨٧

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤

أ — نقض . طعن . بيان أسباب الطعن . عدم اشتراط القانون طريقة خاصة لهذا البيان . يكفي أن يكون البيان محمداً بخرجها عن الإبهام ويبيدها من الجهالة .
ب — نقض . طعن . نقصان الطعن استقلته مقرونة بشرائط قبول الاستقالة بغير ائطها . عدم الاحتفاظ بحقه في السير في الطعن أو بالنتائج المترتبة على الحكم فيه . انتهاء رابطة التوظيف . وجوب الحكم برفض الطعن .
المبادئ القانونية

١ — لما كان القانون لم يرسم لبيان أسباب الطعن طريقة خاصة بل يكفي إذا كان وجه الطعن مبينا بإيجاز أن يكون المقصود منه ظاهرا ومحمداً ، وكان الطالب قد اكتفى في تقريره عن تفصيل الأسباب ببيان موجز محدد يخرجها عن الإبهام ويبيدها عن الجهالة التامة ، فان الدفع بطلان الطعن لعدم بيان أسبابه بيانا كافيا يكون على غير أساس .

٢ — متى كان للطالب قد طلب في خطاب

رئيس محكمة فئة د ب ، مع إلزام وزارة العدل بالمصروفات .

« وحيث إن وزارة العدل المطعون ضدها دفعت بعدم قبول الطلب لعدم بيان أسبابه بيانا كافيا ذلك أن الطالب لم يبين درجة المخالفة للقانون وعبارة « مخالفا للقانون » هي عبارة عامة لانكفى في تأييد وجه مخالفة القانون وكذلك عبارة « مسيئا لاستعمال السلطة » ينطبق عليها نفس الحكم ولا يغنى عن ذلك بيان الأسباب في المذكرة الشارحة — أما ما قرره من أنه ساقى في الأقدمية للذين سماهما في التقرير وأنه لم ينسب إليه ما يمنع ترقيته فلا يصح أساسا للطلب لأن الوزارة راعت الأهلية في الترقية وهي تكون إلى جانب الكفاءة الفنية من عناصر أخرى لم تتوافر جميعها في الطالب .

« وحيث إن ما تعييه وزارة العدل المطعون ضدها على شكل الطلب في غير محله ذلك لأن الطالب قد اكتفى في تقريره عن تفصيل الأسباب ببيان موجز محدد يخرجها عن الإبهام ويبعدها عن الجهالة التامة — لما كان ذلك — وكان القانون لم يرسم لهذا البيان طريقة خاصة بل يكفي إذا كان وجه الطعن مبينا بإيجاز أن يكون المقصود منه ظاهرا ومحددا فإنه لا يكون هناك مسوغ لبطلانه ولذا يتعين عدم قبول الدفع .

« وحيث إنه عن موضوع الطلب فإنه لما كان قد طرأ على الطعن بعد التقرير به من الطاعن واستيفاء إجراءاته أن قدم الطالب استقالته من القضاء في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بالاستقالة الآتية نصها والتي أرفقت النيابة صورة رسمية منها بالملف بعد أن تم قبولها وهي — السيد المحترم وزير العدل أرجو التفضل بقبول استقالتي

وجهه إلى وزير العدل قبول استقالته مع معاملته بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وكانت استقالة الطالب التي قدمها لأسباب خاصة قد قبلت من رئيسه المختص بما اقترنت به من شرائط حددتها الطالب ، وكان الطالب لم يشترط الاحتفاظ بحقه في السير في هذا الطعن أو بالتأجيل التي ترتب على الحكم فيه ؛ فإنه يترتب على هذا القبول للاستقالة إنهاء رابطة التوظيف بينه وبين الوزارة على أساس حاله عند تقديم الاستقالة ويكون الطلب في غير محله متعيينا رفضه .

المحكمة

« حيث إن الوقائع — كما يبين من الأوراق — تحصل في أنه بتاريخ ٣٠ من يوليو سنة ١٩٥٣ صدر مرسوم بإجراء حركة قضائية رقي فيها عدد من وكلاء المحاكم فئة د ا ، ورؤساء نيابة من الدرجة الأولى إلى وظائف رؤساء محاكم فئة د ب ، — أو ما يماثلها ولم يشتمل المرسوم على ترقية الطالب الذي كان وقت صدور المرسوم المشار إليه وكيل محكمة من فئة د ا ، بل تخطاه في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة فئة د ب ، الأستاذان اللاحقان للطالب في الأقدمية ، فطعن الطالب في هذا المرسوم وبنى طعنه على أساس أنه لم ينسب إليه ما يمنع ترقيته وأن المرسوم جاء مجحفا بحقه ومخالفا للقانون ومسيئا لاستعمال السلطة — وطلب الحكم بإلغاء المرسوم الصادر في ٣٠ من يوليو سنة ١٩٥٣ بالنسبة للأستاذين المذكورين والحكم بأحقية الترقية إلى درجة

وإحاطي للمعاش إبتداء من أول يناير سنة ١٩٥٤ ومعاملي طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟ إمتضاء وكيل محكمة مصر الابتدائية . . . ولما كان الطالب قد طلب في هذا الخطاب المشتمل على الاستقالة معاملة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وهو يقضى بضم مدة خدمة لا تتجاوز السنتين مع أداء الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة لموظفي الدرجة الثانية فأعلى الذين يقدمون طلبا في خلال ستين يوما باعتزال الخدمة متى أجاز المجلس ذلك . . . وكانت استقالة الطالب التي قدمها لأسباب خاصة قد قبلت من رئيسه المختص بما اقترنت به من شرائط حدها الطالب في طلب الاستقالة وكان الطالب لم يشترط الاحتفاظ بحقه في السير في هذا الطعن أو بالنتائج التي تترتب على الحكم فيه . . . لما كان ما تقدم فإنه يترتب على هذا القبول للاستقالة إنهاء رابطة التوظيف بينه وبين المظنون ضدها على أساس حالته عند تقديم الاستقالة . ومن ثم يكون الطلب في غير محله متعينا رفضه .

(القضية رقم ٣٩ سنة ٢٢ ق) تنازع اختصاص ، رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة وعبد نجيب أحمد ومسطى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد الرومي ومسطى حسن وحسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل وعمود عياد ومسطى كامل وعبد أمين زكي المستشارين .

٨٨٨

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤

تنازع الاختصاص . مجالس مالية . جهة تحرير عقد الزواج . لا يمنح الجهة التي حررتها اختصاصا قضائيا . العبرة في اختصاص المجالس المالية بمسائل الأحوال

الشخصية . هي باتحاد طرفي الدعوى في الملة . في حالة الاختلاف . يكون الاختصاص للمعالم الشرعية .

المبدأ القانوني

جرى قضاء هذه المحكمة بأن جهة تحرير عقد الزواج لا يمنح الجهة التي حررتها اختصاصا قضائيا بل العبرة في ذلك هي باتحاد طرفي الخصومة الذي أقام المشرع عليه وحده اختصاص المجالس المالية . وإذ في فتى كان الواقع هو أن الزوج تابع لطائفة المذهب الانجيلي بينما تتبع زوجته طائفة الأرمن الأرثوذكس وكان رضاه الزوج باجراء عقد الزواج أمام كنيسة الأرمن الأرثوذكس التي تنتمي إليها زوجته وقبوله اتباع طقوس هذه الكنيسة ونظمها لا يفيد بذاته تغيير المذهب أو الملة وكان الزوج قد قدم ما يفيد أنه ولد بروتستنتيا ومن أبوين انجيليين وعهد في كنيسة الانجيليين وليس في الأوراق ما يفيد أنه اعتنق مذهباً مخالفاً ، فإن الحكم الصادر من المجلس الملي لطائفة الأرمن الأرثوذكس بطلاق الزوجة يكون قد صدر من جهة لا ولاية لها ويتعين وقف تنفيذه ويكون الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بدخول الزوجة في طاعة زوجها قد صدر منها في حدود ولايتها ويتعين رفض طلب وقف تنفيذه .

المحكم

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — تحصل في أن المدعى عليه تزوج السيدة المدعية في ٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ في

كنيسة الأرمن الأرثوذكس بالقاهرة ووقع الاثنان قبل الإكليل في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٢ على وثيقة صادرة عن بطريركية الأرمن الأرثوذكس بالقاهرة جاء فيها أنهما من أبناء كنيسة الأرمن الأرثوذكس وأنهما عزمًا بمحض إرادتهما على الزواج من بعضهما حسب طقوس وقوانين الكنيسة الأرمنية وقد أبلغ كاهن الزواج سيادة مطران كنيسة الأرمن الأرثوذكس بالقاهرة بهذه الرغبة وتنفيذها حسب طقوس وقوانين الكنيسة الأرمنية فاذن سيادته بالزواج وتم العقد في التاريخ المشار إليه - وفي ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٢ تقدمت المدعية بطلب إلى المجلس الملي لطائفة الأرمن الأرثوذكس بالقاهرة ذكرت فيه أنه بسبب غلظة زوجها واعتدائه عليها بالضرب بعد الزواج بأيام ثلاثة حتى صار منزل الزوجية جحيمًا لا يطاق وغدت الحياة الزوجية ضربًا من المحال بما دعاها إلى طلب الطلاق وقد حاول المجلس التابع للبطريركية إصلاح ذات بينهما ولمالم يوفق بعث بمذموم الدعوى إلى دائرة الأحوال الشخصية بالبطريركية الأرمنية الأرثوذكسية - وقد دفع الزوج بعدم اختصاص المجلس الملي بنظر دعوى الطلاق لاختلاف مذهبه لأنه تابع للكنيسة البروتستانتية الأنجيلية وليكن المجلس قضى برفض الدفع وباختصاصه بنظر الدعوى تأسيسًا على أن الزوج عقد بكنيسة الأرمن الأرثوذكس وبأن الزوجين قبل الزواج حسب طقوس هذه الكنيسة وقوانينها ثم سار المجلس في نظر دعوى الطلاق وأمر بتحقيق أسبابه وسمع شهادة شهود الزوجة بجلسة ١٥/١٢/١٩٥٢ ثم واجه المجلس الزوج بهذه الشهادة فأنكرها وطالب الزوجة بالعودة لمنزل الزوجية وقد

قضى المجلس بتاريخ ٥/١٢/١٩٥٢ بالطلاق - فرفع الزوج دعوى أمام محكمة شبرا الشرعية بطلب دخول زوجته المدعية في طاعته لاختلاف مذهبه لأنه بروتستانتى إنجيلي وقد قضت محكمة شبرا الشرعية غيابيا للمدعى عليه بما طلب من دخول زوجته المدعية في طاعته فعارضت الزوجة في هذا الحكم فتضى في المعارضة وهي برقم ١٦٠٧ سنة ١٩٥٢ بالغاء حكم الطاعة المعارض فيه . فاستأنف الزوج هذا الحكم في ١٤/٢/١٩٥٤ أمام محكمة مصر الشرعية وهذه قضت في هذا الاستئناف بتاريخ ٧/٦/١٩٥٤ بالغاء الحكم المستأنف الصادر في المعارضة وبتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه رقم ١٢٢٦ سنة ١٩٥٤ استنادا إلى أن اختصاص المجلس الملي لطائفة الأرمن الأرثوذكس لا زال بحكيميا ومعه قودا برضاء الخصوم وأنه قد ثبت لدى المحكمة اختلاف مذهب الزوجين وثبت عدم رضا الزوج المستأنف بالتقاضى أمام المجلس الملي المشار إليه ، ومن حيث إن المدعية تقدمت لهذه المحكمة بطلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بدخولها في طاعة المدعى عليه لصدوره من جهة لا ولاية لها ذلك لأن المجلس الملي لطائفة الأرمن الأرثوذكس هو وحده صاحب الولاية للفصل في موضوع الطلاق إذ يكفي لولايته أن يكون المدعى عليه قد عقد زواجه في كنيسة الطائفة المذكورة وطبقا لأحكامها وارتضى شريعتها للحكم فيما ينشأ بين الزوجين من نزاع وتلزمه أحكامه ولو لم يكن أصلا من أبناء هذه الكنيسة - وقدمت المدعية تأييدا لطلبها وثيقة زواجها من المدعى عليه المؤرخة

١٩٥٢/٧/٦ الصادرة من بطريركية الأرمن الأرثوذكس وتحمل توقيع المدعى عليه في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٢ على بيان فيها مؤداه تبعيته دينيا لكنيسة الأرمن الأرثوذكس وأنه قبل الزواج حسب طقوس وقوانين هذه الكنيسة كما قدمت حكم الطلاق الصادر لها من دائرة الأحوال الشخصية الابتدائية بطريركية الأرمن الأرثوذكس بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٢ وشهادة من البطريركية المذكورة تفيد عدم حصول استئناف الحكم المشار إليه كما قدمت حكم الطاعة الصادر ضدها من محكمة القاهرة الشرعية في القضية الاستئنافية رقم ١٢٢٦ سنة ١٩٥٤ وخطابا صادرا من ذات البطريركية الأرمنية إلى محامي المدعية بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٤ يتضمن الرد بأن المدعى عليه مقيد بسجل البطريركية تحت رقم ٩٥٤ وكذلك إخوته وأن زواجه مقيد بسجل الزواج تحت رقم ٤٠٨٣ وذكر بالخطاب أن العمل جرى على أن يكون القيد قاصرا على من يسدد الرسم السنوي وقدمت كذلك صورة شمسية لشهادة زواج برقم ٤٢٧٠ جزء ٨ تاريخها ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ تفيد زواجها بالمدعى عليه في ٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ وأن هذا الزواج مقيد بسجل الخطبة والزواج المحفوظ بدار البطريركية تحت رقم ٤٠٨٣ ص ٥٧٢ وأخيرا قدمت خطابا آخر صادرا من البطريركية الأرمنية الأرثوذكسية بشأن الاستفهام عن الاجراءات المتبعة بالنسبة لشخص لا يكون من طائفة الأرمن الأرثوذكس ويريد أن يصبح منها .

ومن حيث إن المدعى عليه قرر بأنه ولد بروتستنتيا ومن أبوين بروتستنتيين انجيليين

وعمد بكنيسة هذه الطائفة هو وأخوته وإن هذه الكنيسة تؤكد أنه من أتباعها وأنه مقيد بدفاترها وأصر المدعى عليه على أنه لم يغير ملته مطلقا لا قبل الزواج ولا بعده وأنه لا يعلم بما كتب باللغة الأرمنية في وثيقة الزواج لأنه يجهل اللغة الأرمنية وأن تحرير هذه العبارة بوثيقة الزواج لا تنهض دليلا على أنه غير ملته والتحق بالأرثوذكسية ولو صح ذلك وهو غير صحيح - لوجد مقيدا بدفاتر الكنيسة الأرثوذكسية ولظهر دفعه للاشتراك لها لأن القيد بسجلاتها رهين بدفع الاشتراك كما جاء بخطاب هذه الكنيسة المذكورة المقدم من المدعية بملف الدعوى ولسارعت هي للاستدلال به على هذا التغير الذي تدعيه ولسجله المجلس الملى في حكم الطلاق الذي أصدره - وقدم المدعى عليه تأييدا لدفاعه شهادة بميلاده ثابت بها أنه أرمني الجنسية وبروتستانتى الديانة وشهادة من مجلس الكنيسة الانجيلية تاريخها ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بأن المدعى عليه عمد في الكنيسة المذكورة بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وأنه مرلود من أبوين انجيليين من أعضاء هذه الكنيسة وثلاثة من مجلس الكنيسة الانجيلية تفيد أن المدعى عليه قد انضم إلى عضوية هذه الكنيسة بتاريخ ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٤ وما زال كذلك إلى الآن - كما قدم شهادة بزواجه من المدعية في ٦ يولييه سنة ١٩٥٢ صادرة من البطريركية الأرمنية الأرثوذكسية ومشطوب فيها على عبارة « من أبناء طائفتنا » وهي تخالف ذات الصورة الشمسية المقدمة من المدعية والصادرة من ذات البطريركية الأرمنية كما قدم المدعى عليه شهادة من الكنيسة الانجيلية

« ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن جهة تحرير عقد الزواج لا يمنح الجهة التي حررته اختصاصا قضائيا بل العبرة في ذلك باتحاد مذهب طرفي الخصومة الذي أقام عليه وحده المشرع اختصاص المجالس المالية .

« ومن حيث إن رضا الزوج بإجراء العقد أمام كنيسة الأرمن الأرثوذكس التي تنتمي إليها المدعية وقبوله اتباع طقوس هذه الكنيسة ونظمها لا يفيد بذاته تغيير المذهب أو الملة لأنه خبر لا إنشاء ولأنه قد يحمل على أن المراد منه هو تسهيل تحرير العقد دون مساس بالملة أو المذهب الذي ينتمي إليه هذا الزوج أصلا .

« ومن حيث إن المدعى عليه قدم ما يفيد أنه ولد بروتستانتيا ومن أبوين إنجيليين وعمد كذلك في كنيسة الإنجيليين في سنة ١٩٢٣ وليس في الأوراق ما يفيد أنه اعتنق مذهباً مخالفا للمذهب الإنجيلي البروتستنتي بل أوراق الدعوى تؤيد أنه لم يعلن اعتناقه مذهباً آخر فوجب إذن استصحاباً للحال اعتبار المدعى عليه أنه بروتستنتي مادام لم يقدم دليل معقول على العكس .

« ومن حيث إنه متى تقرر ذلك كانت المدعية والمدعى عليه مختلفي الملة بما لا يدع اختصاصاً للمجلس الملي للأرمن الأرثوذكس ويكون الحكم الصادر منه بالطلاق قد صدر من جهة لا ولاية لها في إصداره ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بدخول المدعية في طاعة زوجها قد صدر منها وهي تملك الاختصاص ومن ثم يكون طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الشرعية في القضية

تاريخها ١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ تتضمن أن المدعى عليه مولود من أبوين إنجيليين وهو من أبناء الكنيسة العاملين وأن اسمه مقيد بسجلاتها للآن واستدل المدعى عليه على قيده في سجلات هذه الكنيسة هو وأفراد عائلته بمجموعة من الايصالات الصادرة من مجلس الشمامسة بكنيسة الأربكية الانجيلية بمصر وأنه وإخوته يدفعون الاشتراكات لها حتى يناير سنة ١٩٥٤ وقدم أوراقا تفيد انتماء إخوته لمذهب البروتستانت وأنهم عمدوا بكنيستهم كذلك وشهادة دراسة ثانوية لأحد إخوته تؤيد هذا الانتماء .

« وحيث إنه يبين بما تقدم أن هناك حكيم متعارضين أحدهما صادر من المجلس الملي للأرمن الأرثوذكس قضى بتطليق المدعية من المدعى عليه وحكم آخر نهائي صادر من المحكمة الشرعية يقضى بدخول المدعية في طاعة زوجها المدعى عليه فيتعين البحث في أي الحكيم صدر من جهة مختصة وبالتالي يتعين الفصل في النزاع القائم بين طرفي الخصومة في هل الزوجان مختلفان ملة فتكون المحكمة الشرعية هي المختصة ولا ولاية للمجلس الملي أم متحdan فيكون المجلس الملي هو المختص دون المحكمة الشرعية .

« ومن حيث إن كل ما تقوله المدعية في هذا الصدد - إثباتا لانتماء زوجها المدعى عليه لطائفتها وهي طائفة الأرمن الأرثوذكس - هو رضاؤه إجراء العقد بكنيسة الأرمن الأرثوذكس وقبوله اتباع طقوسها وقوانينها بما يجعل المجلس الملي لهذه الطائفة مختصا بنظر ما ينشأ بين الزوجين من نزاع حتى ولو كان الزوجان مختلفين مذهباً وطائفة .

رقم ١٢٢٦ سنة ١٩٥٤ في غير محله ويتعين رفضه .

« ومن حيث إن المدعى عليه طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من المجلس المالي لطائفة الأرمن الأرثوذكس فيتعين للأسباب السابق

بيانها إجابة هذا الطلب . »

(القضية رقم ٧ سنة ٧٤ ق « تنازع اختصاص » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وإبراهيم خليل ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود عياد ومصطفى كامل ومحمد أمهركي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

قضاء محكمة النقض المدنية

٨٨٩

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤

وصية . بيع . حكم . تسببه . اعتباره التصرف الصادر من المورث إلى أحد ورثته وصية وليس بيعاً . إقامته على استخلاص موضوعي سائغ . لا خطأ .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم إذ اعتبر العقد الصادر من المورث إلى أحد ورثته وصية وليس بيعاً قد قرر أن المورث لم يكن في حاجة لبيع أملاكه وأنه لم يقبض ثمنها وظل واضعاً يده على أملاكه التي تصرف فيها حتى وفاته كما احتفظ بالعقد ولم يسلمه للتصرف إليه حتى لا يتمكن من إشهاره بالتسجيل ونقل الملك والتصرف فيه ببيع الرقبة على الأقل ، إذ قرر الحكم ذلك ، فإنه يكون قد أقام قضاءه على استخلاص موضوعي سائغ .

المحكمة .

« من حيث إن الوقائع تتحصل في أن الطائفة أقامت الدعوى على المطعون عليه وآخر

يدعى الشيخ محمد عبد الحافظ عامر طالبة الحكم أولاً بصحة عقد البيع الابتدائي المؤرخ في ١٩/٥/١٩٢٩ الصادر من الشيخ محمد عبد الحافظ عامر إلى المرحوم محمد إبراهيم إسحق مورث الطائفة والمطعون عليه ، ثانياً صحة عقود البيع الثلاثة الصادرة من محمد إبراهيم إسحق المذكور إليها في ٢٧/٥/١٩٣٥ و ١٢/٧/١٩٤٠ و ١٢/١٠/١٩٤٤ ببيع منزل وأطيان . فدفعت المطعون عليه الأول بأن هذه العقود تعتبر وصية . فقضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي هذا الدفاع وذلك بطريق الإثبات كافة . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت بصحة عقود البيع ، فاستأنف المطعون عليه وقيد الاستئناف برقم ٧٣ سنة ١ ق أمام محكمة استئناف المنصورة التي قضت في ٧/١٢/١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة عقود البيع ورفض دعوى المستأنف عليها الأولى — الطائفة — فقررت الطائفة بالظعن بطريق النقض في هذا الحكم .

« ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب تنمي الطائفة بالأول منها على الحكم المطعون

فيه مخالفة القانون إذ أخطأت المحكمة في تحصيل فهم الواقع من شهادة الشهود والأوراق وخرجت عن حقيقة أمرها من ثلاثة أوجه (الأول) — إذا جاء بأسباب الحكم أنه خلص للمحكمة من شهادة الشهود إنباتا ونقيا أن المورث لم يكن في حاجة لبيع جميع أملاكه ولكن بالرجوع إلى أقوال شهود النفي يظهر منها أن المورث كان مدينا لزوجته الطاعة ولآخرين كما كان في حاجة إلى العلاج كما قدمت الطاعة إنباتا لذلك أيضاً حكماً صادراً على المورث بإلزامه بمبلغ ٧١١ قرشا وكذلك سنداً محرراً على المورث بمبلغ ١١٢٢ قرشا (الثاني) إذ جاء بالحكم أنه خلص للمحكمة من شهادة الشهود أن المورث عند بيع أملاكه للطاعة لم يفرض أى ثمن وقد أجمع الشهود — وقد حضر منهم ثلاثة تحرير العقود — على أنهم لم يروا الطاعة تدفع الثمن مع أن شهود الإنبات يقررون أنهم لا يعلمون عن عقود البيع شيئاً بينما يقرر شهود النفي صراحة أن المورث أقر أمامهم بقبض الثمن مما يستدل منه على أن الثمن دفع عند التعاقد (الثالث) إذ جاء بالحكم أنه إذا أضيف إلى واقعة بقاء المورث واضعاً اليد على الأملاك المبيعة لغاية وفاته واقعة بقاء العقود إلى يوم وفاته دون إشهارها بالتسجيل مما يستدل منه على أنه احتفظ بتلك العقود ولم يسلمها للطاعة وأنه لم يقصد نقل ملك الرقبة إليها ولكن الثابت هو عكس ذلك إذ قدمت الطاعة عقود البيع بملف الدعوى بما يفيد أن العقود كانت تحت يدها وليس في الأوراق ما يدل على خلاف ذلك.

ومن حيث إن هذا السبب بجميع أوجهه مردود بأن الحكم قد عني بسرد أقوال شهود الطرفين سرداً مطابقاً لما ثبت على ألسنتهم في الصورة الرسمية لمحضر التحقيق المقدمة من الطاعة

إلى هذه المحكمة ، وقد خلص الحكم بعد ذلك إلى ما يأتي : (أولاً) إن المورث لم يكن في حاجة لبيع أملاكه لإجماع شهود المطعون عليه الأول على ذلك ولتخبط شهود الطاعة في بيان سبب البيع . (ثانياً) إن المورث لم يقبض ثمناً ولا عبارة بقول شهود الطاعة إن المورث اعترف أمامهم بقبض الثمن قبل تحرير العقود ، لأنه مخالف لما نص عليه في كل من هذه العقود من أن الثمن دفع عند البيع ... على أن المورث إذا كان قد قصد الإيصال وحرر الوصايا في صورة عقود بيع مثبتة لدفع الأثمان لا يرى غشاً في أن يذكر أمام الشهود بأنه قبض الثمن . (ثالثاً) ثبت وضع يد المورث على الأعيان المبيعة لغاية وفاته من أقوال شهود الطرفين التي تأيدت بنصوص عقد البيع نفسها التي أبقيت للبائع حق الانتفاع طول حياته . وهذا الذي حصله الحكم من أقوال الشهود والأوراق سديد ، وليس فيما تنعاه عليه الطاعة بأوجه هذا السبب جميعاً ما يعيبه .

ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم الخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ جاء به أنه ثبت للمحكمة أن المورث ظل واضعاً اليد على أملاكه المبيعة إلى يوم وفاته مع قيامه ببيع جميع أملاكه إلى زوجته دون حاجة ملحة إلى ذلك ودون أن يقبض الثمن مما يدل على أن البيع يستر عقداً من عقود التبرع وهي الهبة أو الوصية ؛ ويخلص للمحكمة من نصوص عقود البيع التي يمنع أولها المشتري من التصرف في الرقبة والانتفاع والتي تستبقي كلها حق الانتفاع للبائع أن التبرع لم يكن منجزاً بل مضافاً إلى ما بعد الموت وبالتالي وصية مع أنه من المبادئ المتفق عليها أن اشتراط البائع لنفسه بحق الانتفاع بالمبيع مدة حياته ومنع المشتري من التصرف فيه طول تلك

تعزوها إلى الحكم في هذا السبب وموضعها منه وأثرها في قضائه وأن كل ذلك لما يجب أن يحدد ويعرف تعريفنا واضحا كاشفا عن المقصود منه كاشفا وافيا حتى تستطيع هذه المحكمة أن تعمل رقابتها .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(التفتيش رقم ١١٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي المستشارين) .

٨٩٠

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤

أ — موظفون . لجنة ضباط الجيش . الاقتراحات التي تبديها في المسائل الداخلة في اختصاصها هي اقتراحات ملزمة . العدول عن طلب تسوية بعد إقرارها له وموافقة الوزير ورفعها لاديوان الملكي للتصديق . لا أثر لهذا العدول .

ب — موظفون . عيوب الرضا . إكراه . حكم . تسوية . تقيده . أسباب سائلة . وقوع إكراه في طلب تسوية . تقرير موضوعي .

ج — موظفون . لجنة ضباط الجيش . إقرارها . تسوية حالة ضابط بالجيش وفقا لطلب التقدم منه وإحدى تنازل فيه عن طلب التسوية . لا مصلحة له في الطعن على تشكيل هذه اللجنة .

المبادئ القانونية

١ — اقتراح لجنة ضباط الجيش في مسألة من المسائل الداخلة في اختصاصها عملا بالمادة السابعة من المرسوم الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ هو اقتراح ملزم ولم يكن صدور النطق الملكي بالتصديق إلا إجراء شكليا . وإذن فتمت كانت

المدة لا يمنع من اعتبار البيع صحيحا ناقلا للملكية .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم يسلم بأنه ليس في القانون ما يمنع البائع من بيع ملكه بيعا صحيحا مع استثناء حق الانتفاع ؛ ولكنه استند في أن التصرف في العقود يعد وصية لايضا إلى قرائن أخرى استدلت بها على تراخي نقل الملكية إلى ما بعد موت المورث من « واقعة بقاء المورث واضعا اليد على أملاكه المبيعة لغاية وفاته ؛ وواقعة بقاء عقود البيع مكتومة إلى يوم وفاة المورث وعدم إشهارها بالتسجيل إلى هذا اليوم مما يدل على أن المورث احتفظ بتلك العقود ولم يسلمها للمستأنف عليها الأولى حتى لا تمكن من إشهارها بالتسجيل ونقل الملك والتصرف فيه ببيع الرقبة على الأقل ... » واستخلص الحكم من هذه القرائن سائغ ومؤد إلى ما انتهى إليه منها .

« ومن حيث إن الطاعة تنهى بالسبب الثالث على الحكم القصور في التسيب المبطل له إذ أسبابه بحملة قاصرة تضمن معظمها بيانا لوقائع الدعوى ثم استخلصت المحكمة النتيجة التي انتهت إليها من تلك الوقائع في عبارة موجزة لم تتضمن الرد الكافي على ما أنارته الطاعة من دفاع موضوعي وقانوني وما قدمته من مستندات بل عرضت لكل ذلك عرضا ناقصا فخرجت منه بما لا تتفق والحقيقة والواقع .

« ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول لما يلابس عباراته من غموض وإبهام لا يكشف عن المقصود منه إذ لم تبين الطاعة أوجه الدفاع التي أغفلت محكمة الموضوع الرد عليها في أسباب حكمها رغم إثارتها أمامها ولم تحدد العيوب التي

هذه اللجنة قد انعقدت واقترحت ترقية أحد الضباط إلى رتبة أعلى وإحالة إلى المعاش وفقاً للطلب المقدم منه ورفع الوزير اقتراحها للديوان الملكي بالموافقة في اليوم التالي قبل عدول الضابط عن طلب التسوية ، فإن هذا العدول يكون عديم الأثر لو روده بعد الأوان .

٢ — تقرير الحكم بأن طلب التسوية الذي قدمه الضابط لم يكن مشوباً بالإكراه هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع متى كانت قد أقامت قضاءها على استخلاص سائغ .

٣ — متى كانت لجنة الضباط قد سوت حالة الضابط وفقاً للطلب المقدم منه ، وكان قد تنازل في هذا الطلب عن المطالبة بالتعويض فإنه لا يكون له مصلحة في الطعن ببطلان تشكيل اللجنة المذكورة .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن كان ضابطاً بالجيش المصري ثم رقي إلى رتبة القائم مقام في ٢٨ من يوليو ١٩٤٢ . وفي ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٥ وقع على إقرار بقبوله الترقية إلى رتبة الأميرالاي وإحالة على المعاش . وبعد أن صدر النطق الملكي بترقيته إلى هذه الرتبة وإحالة على المعاش أقام الدعوى رقم ٢٣٩٨ سنة ١٩٤٥ لدى القاهرة على وزارة الحربية والبحرية وطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له متضامنين ٢٤٧٤ جنيهاً وأسس دعواه على أنه

وقع إقرار قبوله الترقية والإحالة على المعاش بتأثير التهديد الذي يقول إنه وقع عليه من كاتم أسرار الحربية الذي أفهمه أنه إن لم يتقبل التوقيع على الإقرار فإنه سيحال على الاستبداد . وأنه على أثر عودته إلى الاسكندرية أرسل في ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٥ إلى وزير الحربية بترقية يشكو فيها ما وقع عليه من تهديد ويطلب التحقيق ولكن الوزير أهمل النظر في هذا التظلم وفوجيء بصدور الأمر الملكي بترقيته إلى رتبة الأميرالاي وإحالة على المعاش . وأن هذا القرار مبني على مخالفة القانون وسوء استعمال السلطة . وفي ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٧ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى . فاستأنف الطاعن الحكم وقيد استئنافه برقم ٨٠١ سنة ٦٤ ق استئناف القاهرة . وفي ٢٠ من يناير سنة ١٩٥١ حكمت محكمة استئناف القاهرة بالتأييد ، فقرر بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم خالف القانون إذ كان من بين ما نعاه الطاعن على الإجراءات التي انتهت بصدور الأمر الملكي بإحالة على المعاش أن لجنة الضباط حين اجتمعت للنظر في موضوعه لم تكن مشكلة تشكيلاً صحيحاً وفاقاً لما ورد في الكتاب الدوري رقم ٦٩/١/٤٤ الصادر من وزارة الدفاع والذي زيد بموجبه أعضاء اللجنة فأصبحوا خمسة بعد أن كانوا ثلاثة . ولكن اللجنة انعقدت من ثلاثة ضباط الذين وجهت إليهم الدعوة وحدهم دون باقي الأعضاء وأن ذلك مبطل لعمل اللجنة ولا يصحح هذا البطلان أن القانون يكسفي لصحة مداولات اللجنة أن يحضرها ثلاثة أعضاء لأن مناط ذلك أن توجه

والدعوة إلى الأعضاء جميعاً ، ولكن محكمة الاستئناف لم تأخذ بهذا الدفاع بمقولة إنه تبين لها أن اللجنة كوتت من ثلاثة أعضاء وفقاً للرسوم الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٥ وأن رأيها تبديه على سبيل الاقتراح والمشورة مع ما في ذلك من مخالفة للقانون بإغفال الكتاب الدوري رقم ١٩/١/٤٤ . وكون اللجنة تبدي رأيها على سبيل الاقتراح والمشورة لا يمنع من مراعاة الإجراءات الشكلية اللازمة لصحة انعقادها يضاف إلى ذلك أن اتجاه المشرع بدا واضحاً في المرسوم الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٤٦ بأنه يقصد أن يمنح هذه اللجنة سلطة نهائية فيما يتعلق بتعيين الضباط وترقيتهم وإحالتهم على المعاش . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم شابه القصور وأخطأ في تطبيق القانون إذ دفع الطاعن بأن الإقرار الصادر منه مشوب بالتهديد وأنه أرسل برقيه في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٥ إلى الوزير يشكو فيها ما وقع عليه من إكراه ويلتمس التحقيق وأن هذه البرقية تعتبر عدولاً عن الاستقالة فلم تأخذ محكمة الدرجة الأولى بهذا الدفاع بمقولة إن البرقية حررت بعد الأوان وأن وزير الدفاع كان قد اعتمد قرار لجنة الضباط في اليوم السابق لورودها مع أن مواثيق وزير الحرية ليست بذات أثر لأن تعيين وعزل رجال الجيش لا يكونان إلا بأمر ملكي وفقاً للمادة ٤٦ من الدستور ولم يبلغ الأمر الملكي لوزارة الدفاع إلا في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٥ . ولم ينشر في النشرة العسكرية إلا في أول أبريل وعاد الطاعن إلى إثارة هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف وإلى بيان وجه الخطأ في القانون الذي وقع فيه حكم محكمة الدرجة الأولى ولكن محكمة الاستئناف أغفلت الرد عليه وذلك منها قصور يعيب الحكم . ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم شابه الفساد في الاستدلال والقصور وبطلان الإسناد إذ دفع الطاعن بفساد السبب الذي استندت إليه لجنة الضباط في قرارها بإحالة على المعاش واستند إلى التقارير السرية المودعة ملفه وكلها تشهد بكفاءته ومنها أربعة تقارير صادرة من اللواء مندور محمد أحد أعضاء اللجنة ولكن المحكمة لم تعن بمراقبة صحة الأسباب التي استندت إليها اللجنة في قرارها واقتصرت على القول بأن الطاعن وإن كان على خلق كريم إلا أنه تنقصه الدراية بالعالم العسكرية دراية تامة وآخذت الطاعن بالتقارير السابقة على ترقيته إلى رتبة القائم مقام مع أن هذه التقارير لم تمنع من ترقيته إلى تلك الرتبة . ومع أن منها ما يشيد بكفاية الطاعن . ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذ دفع الطاعن بأن قرار لجنة الضباط أقيم على الطلب المقدم منه مع أن هذا الطلب مشوب بإكراه يبطله ولذلك لم تشر اللجنة في قرارها إلى المادة ١٤ من القانون رقم ٥٩ سنة ١٩٣٠ الخاص بمن يحال من رجال الجيش على المعاش بناء على طلبهم كما خلت المسكّنات العديدة الصادرة من وزارة الدفاع ووزارة المالية وديوان المحاسبة من أية إشارة إلى ذلك فكان رد الحكم أن الطاعن لم يقدم ما يثبت أن ضغطاً وقع عليه وأن الذي تكشف عنه ظروف الدعوى هو أنه قدر حاله وموقفه قبل تقديم طلب الإحالة على المعاش وهو رد قاصر البيان لم يتناول الاعتبارات والبيانات التي أوردها الطاعن مدلاً على الإكراه الذي وقع عليه من الوزارة وكان محل مواخذة ديوان المحاسبة .

وذلك منها قصور يعيب الحكم . ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم شابه الفساد في الاستدلال والقصور وبطلان الإسناد إذ دفع الطاعن بفساد السبب الذي استندت إليه لجنة الضباط في قرارها بإحالة على المعاش واستند إلى التقارير السرية المودعة ملفه وكلها تشهد بكفاءته ومنها أربعة تقارير صادرة من اللواء مندور محمد أحد أعضاء اللجنة ولكن المحكمة لم تعن بمراقبة صحة الأسباب التي استندت إليها اللجنة في قرارها واقتصرت على القول بأن الطاعن وإن كان على خلق كريم إلا أنه تنقصه الدراية بالعالم العسكرية دراية تامة وآخذت الطاعن بالتقارير السابقة على ترقيته إلى رتبة القائم مقام مع أن هذه التقارير لم تمنع من ترقيته إلى تلك الرتبة . ومع أن منها ما يشيد بكفاية الطاعن . ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور إذ دفع الطاعن بأن الإقرار الصادر منه مشوب بالتهديد وأنه أرسل برقيه في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٥ إلى الوزير يشكو فيها ما وقع عليه من إكراه ويلتمس التحقيق وأن هذه البرقية تعتبر عدولاً عن الاستقالة فلم تأخذ محكمة الدرجة الأولى بهذا الدفاع بمقولة إن البرقية حررت بعد الأوان وأن وزير الدفاع كان قد اعتمد قرار لجنة الضباط في اليوم السابق لورودها مع أن مواثيق وزير الحرية ليست بذات أثر لأن تعيين وعزل رجال الجيش لا يكونان إلا بأمر ملكي وفقاً للمادة ٤٦ من الدستور ولم يبلغ الأمر الملكي لوزارة الدفاع إلا في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٥ . ولم ينشر في النشرة العسكرية إلا في أول أبريل وعاد الطاعن إلى إثارة هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف وإلى بيان وجه الخطأ في القانون الذي وقع فيه حكم محكمة الدرجة الأولى ولكن محكمة الاستئناف أغفلت الرد عليه

« ومن حيث إن هذه الأسباب جميعا مردودة أولا : بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عني بالاطلاع على ملف الطاعن وأشار إلى التقارير التي قدمت عنه من وقت إلحاقه بخدمة الجيش إلى وقت إحالته على المعاش وأن هذه التقارير كانت مرضية جدا عدا ما كتب منها في سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٢٨ إذ كتب عنه قائد قسم القاهرة ويلوح لي أن هذا الضابط إما يحتاج تمرينات وتعليم عسكري زيادة حتى يكون تعليمي جيد جدا وليس متوسط ، أو نقله إلى المهمات أو ما شبه ذلك ، وأنه في سنة ١٩٢٩/١٩٣٠ كتب قائده عنه أنه « كان معيناً ضابط كوارتر ماستر الأورطة وكانت أشغاله غير مرضية . وأنه في تمرينات الميدان متوسط ، وفي سنة ١٩٣٩/٣٨ عندما كان في سلاح المهمات كتب رئيسه عنه « إنه يحتاج إلى العناية وسرعة إنجاز الأعمال الكتابية بأقسامه ، وكتب رئيس الإمداد والتموين عنه أنه « يجب أن يبذل مجهودا أكثر وأن يبذل هذه الروح بأحسن منها ، وأنه في سنة ١٩٤١/١٩٤٢ . كان التقرير عنه مرضيا وفي سنة ١٩٤٢/١٩٤٣ كان التقرير عنه مرضيا جدا ، وأنه ثابت في ملخص التقارير أنه حضر فرقة الضباط العظام الرابعة ونخرج منها في ١٩٤٢/٦/٧ وحصل على الدرجة ب وكانت ملاحظات كبير المعلمين عنه كالآتي « اشتغل هذا الضابط جيد جدا وأظهر تقدما خلال الدورة ولا تزال تنقصه تجارب زيادة عن الأسلحة الأخرى بخلاف سلاحه . » وأنه تبين أنه نسب إلى الطاعن تهاون بشأن البكباشي محمد عباس محمود ، وبعد أن سرد الحكم موضوع هذا التهاون من واقع الملف السري وأنه كان من نتيجته أن أثبت رئيس إدارة الجيش أن الطاعن — وكان قائد السكتية التي كان

البكباشي محمد عباس ملحقا بها — « قد تهاون في محاسبة هذا البكباشي عندما آخر تقديم الحساب ولم يشرع بسؤاله بصفة جدية عن ذلك حتى بعد أن قدم كانب أول السكتية تقريراً لقوته يوم ١١/٩/١٩٤٣ إلى أن غاب البكباشي المذكور يوم ١٣ منه فاضطر للتبليغ بما يحوزه من نقود أميرية ليقبل عظم المسئولية الملقاة على عاتقه كقائد سكتية مسئول عن ملاحظة قفل حساب الخزينة في الميعاد القانوني شهريا وأن الطاعن صدق للبكباشي المذكور على طلب إجازة اعتيادية يومى ١١ و ١٢/٩/١٩٤٣ بينما الطلب لم يكن بالطرق القانونية وليس من سلطته التصديق عليه مع علمه بأن البكباشي لم يقدم حسابا عن ماهيات الملحقات وأنه لم يصرف بعض الماهيات لمستحقها وأن الطاعن يستحق اللوم لهذا التهاون مع إعفائه من قيادة السكتية في الوقت الحاضر ، وأن ذلك انتهى إلى أن إدارة الجيش رأت أولا — إحالة البكباشي محمد عباس محمود إلى الاستيداع لمدة سنة . ثانيا — إحالة الطاعن إلى الاستيداع لمدة ستة شهور ولكن رئيس أركان حرب الجيش اكتفى بالتكلم مع الطاعن وإنذاره كما تدل على ذلك الإشارة الموجودة بالملف في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ وأنه في ٢٣/٤/١٩٤٤ صدرت نشرة عسكرية بنذب الطاعن إلى إدارة القرعة وهي خدمة خارج السلاح . وبعد أن أورد الحكم التقارير الطبية التي قدمت بشأن الطاعن انتهى إلى أن ندبه للخدمة خارج السلاح لم يكن بسبب مرضه كما ادعى وإنما بسبب ما نسب إليه من التهاون في أمر البكباشي محمد عباس ، وانتهى الحكم من ذلك كله إلى القول بأن « المستأنف

الأميرالاي في أى وقت تشاءون ما دام معاشي سيسوى على أساس ماهيتها ولا يكون لى حق لأى سبب من الأسباب فى مطالبة الحكومة بأى تعويض كان عن إحاطى على المعاش قبل بلوغى سن التقاعد طبقا لما تقدم وهذا إقرار منى بذلك . وزارة الدفاع ٢٠ مارس سنة ١٩٤٥ ، وأنه تبين من ملف خدمة المستأنف أن لجنة الضباط اجتمعت مباشرة فى ٢١ مارس سنة ١٩٤٥ وأعضاؤها ثلاثة هم الفريق رئيس هيئة أركان حرب الجيش واللواء رئيس إدارة الجيش واللواء رئيس إدارة الإمدادات والتوين وقررت ما يأتى : د اطلعت اللجنة على ملف الضابط المذكور أعلاه فوجدت أن كفاءته العسكرية دون المطلوب لرتبة الأميرالاي وما جاء به لا يشجع على ترقيته مع استمرار خدمته . وحيث إن هذا الضابط قدم التماسا بتسوية حالته وترقيته إلى رتبة الأميرالاي مع قبول الإحالة إلى المعاش فى أى وقت تشاء وزارة الدفاع الوطنى ما دام معاشه سيسوى على أساس رتبة الأميرالاي ، ونظرا لطول مدة خدمته ولأن أخلاقه الشخصية فى جميع أدوار حياته العسكرية كانت مرضية للغاية وأن اللجنة لا ترى مانعا من إجابة طلبه مادامت الميزانية تسمح بذلك - لذلك توصى اللجنة بترقية الطاعن من إدارة القرعة إلى رتبة الأميرالاي اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٤٥ على أن يحال إلى المعاش من ٢ أبريل سنة ١٩٤٥ مع تسوية معاشه على رتبة الأميرالاي . وتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ أرسل وزير الدفاع الخطاب الآتى نصه إلى ديوان الملك ، وأشرف بأن أقدم لرفعكم التماس المرفق الخاص بترقية الطاعن من إدارة القرعة إلى رتبة الأميرالاي ... وذلك بناء على

(الطاعن) لم يكن كما قاله فى مذكرة دفاعه أنه ضابط حسنت فيه التقارير السرية فهو وإن كان على خلق كريم إلا أنه تنقصه الدراية بالتعاليم العسكرية دراية تامة ، ولما كان يبين من الاطلاع على الملف السرى أن كل ما أثبتته الحكم وارد بالملف وأن ما انتهى إليه الحكم من أن الطاعن تنقصه الدراية بالتعاليم العسكرية دراية تامة هو نتيجة تسوغها المقدمات التى أثبتتها الحكم واستقامها من ملف الطاعن كان غير صحيح ماورد بالطعن من أن الحكم شابه الفساد فى الاستدلال أو الخطأ فى الإسناد وأن لجنة الضباط إذ قررت أنها د اطلعت على ملف الضابط المذكور فوجدت أن كفاءته العسكرية دون المطلوب لرتبة الأميرالاي وما جاء به لا يشجع على ترقيته مع استمرار خدمته ، إذ قررت اللجنة ذلك إنما استندت إلى أسباب صحيحة تسوغها الوقائع الواردة بملف الطاعن كما جاء بالحكم ، ومردود ثانيا - بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه تناول ما دفع به الطاعن من أنه قدم طلب تسوية حالته تحت تأثير الإكراه الواقع عليه من الوزارة وقال : د إن الطلب الذى قال المستأنف إنه قد أكره على تقديمه نصه كالآتى : د حضرة صاحب المعالى وزير الدفاع الوطنى حيث إن دورى للترقى إلى رتبة الأميرالاي قد حل الآن ولم أرق إليها فإني أرفع ملىسى هذا لمعالىكم راجيا ترفيقي إلى رتبة الأميرالاي إذا وافقتم معالىكم على ذلك مع تسوية معاشي على أساس ماهيتها ولاني أتنازل عن بقائي فى الخدمة لحين بلوغ سن التقاعد المقررة للرتبة المذكورة . ولمعالىكم الحق فى إحاطي على المعاش بعد ترفيقي إلى رتبة

اقترح لجنة الضباط المنصوص عنها في المادة السابعة من المرسوم الملكي الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٥ ومع موافقتنا على هذا الاقتراح أرجو رفع ذلك إلى العتبات الملكية وموافاتي بالنطق الملكي. وبتاريخ ٢٩ من مارس أرسل ديوان الملك إلى وزير الدفاع بأنه رفع إلى الملك هذا الأمر فصدر النطق السامي بالموافقة عليه... ثم أشار الحكم إلى البرقية التي أرسلها الطاعن من الاسكندرية في ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٥ وما جاء فيها من أنه « طلب مني كتابة إما الترقى لأميرالاي بدوري والإحالة للمعاش وفي حالة الرفض عدم الترقى والاستيذاء. معاليكم بعد المولى القدير معيننا للمعوزين المظلومين أهيب بمعاليكم التحقيق. وقال الحكم في الرد على ادعاء الطاعن أنه أكره على تقديم طلب التسوية، أو أن هذا الطلب يعتبر كأن لم يكن بعد إرسال الطاعن برقية ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٥ أنه لو كان قول الطاعن صحيحا لبادر بإرسال البرقية بعد أن فارق الجو الذي يدعى أنه كان يحاطا به في وزارة الدفاع ولأرسالها توا من القاهرة قبل أن يبرحها إلى الإسكندرية فضلا عن أن هذه البرقية لا يمكن أن يكون لها أثر بعد أن اتخذ طلبه الأول سبيل التنفيذ لتحقيق ما جاء به قبل وصولها... ومن ناحية أخرى؛ فإن المستأنف لم يثبت أنه كان مضطهدا أو كان على عداء مع كاتم أسرار الحربية أو كبار الضباط؛ كما أنه لم يثبت أن إحالته على المعاش كان الغرض منها ترقية شخص أو اشخاص معينين، ولم يتقدم من ناحية أخرى بما يثبت أن ضغطا أو إكراها أو عتقا وقع عليه. ولما الذي تسكفت عنه ظروف الدعوى

وملاستها أن المستأنف قدر حاله وموقفه كل التقدير بما جاء في التقارير السرية عنه وفيما نسب إليه بشأن تهاونه في أمر البكباشي محمد عباس محمود وعرف أن وزارة الدفاع تراعى مصلحة العمل في الجيش من جهة وآنس من جهة أخرى حرصا على مصلحته المادية والأدبية وعرف ألا سبيل لترقيته لعدم كفاءته ومقدرته في الميدان فتقدم بهذا الطلب طائعا مختارا ليفوز بالترقية قبل إحالته على المعاش بتسوية معاشه على رتبة أعلى ولقد كان جائزا لوزارة الدفاع أن تتخذ الإجراءات لإحالته إلى المعاش بدون طلب وبدون ترقية، - ومن ذلك كله يبين أن المحكمة عنيت يبحث مادفع به الطاعن من أنه قدم إقراره تحت تأثير الإكراه الواقع عليه من وزارة الدفاع وذكرت الظروف التي سبقت تقديم هذا الإقرار وتلته وخلصت من ذلك إلى أن إكراها لم يقع. ولما كان ذلك مما تستقل به محكمة الموضوع مادام ما انتهت إليه فيه قائما على أدلة سائغة كما هو الحال في هذه الدعوى؛ وكان الحكم إذ سرد هذه الوقائع وعرض لأقوال الطرفين بشأنها قد خلا من القصور - كان غير صحيح ماورد بالنهي من أن الحكم شابه القصور أو أخطأ في القانون؛ أما ما جاء بالنهي من أن اللجنة لم تشر في قرارها إلى المادة ١٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بمن يحال من رجال الجيش على المعاش بناء على طلبهم؛ فردود بأنه من الثابت قطعا أن الإجراءات التي اتخذت كانت بناء على الطلب المتقدم من الطاعن وأن لجنة الضباط أشارت إليه في قرارها فإذا كانت الوزارة قد استطاعت أن تيسر للطاعن المعاملة في

للاستقالة كان قد تم في يوم ٢٢ من مارس قبل إرسال البرقية . ومردود رابعا بأنه لا مصلحة للطاعن في الطعن بيجلان تشكيل لجنة الضباط متى كان الثابت بما تقدم أنها أجابته إلى طلبه . ذلك الطلب الذي تنازل فيه الطاعن عن المطالبة بالتعويض والذي أثبت الحكم أنه كان طلبا صحيحا غير مشوب بإكراه . وأن اللجنة إذ قررت أن ما جاء بملفه لا يشجع على ترقيته مع استمرار خدمته ، إنما استندت إلى أسباب صحيحة مستمدة من وافع الملف المذكورة .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٢١ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية لاسادة الأساندة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومصطفى قاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمد عياد المستشارين) .

٨٩١

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤

١ — استئناف . حكم تهديدي . قاعدة استئناف الأحكام التمهيدية مع الحكم الصادر في الموضوع . مناطها . ألا يكون الحكم التمهيدي قد استؤنف من أحد الخصوم وفصل فيه . المادة ٣٦١ مرافعات قديم .

ب — وفاة . إثبات . عبارة « مناقلة فلان » الواردة في وصول . المنصود بها . إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات حصول الوفاء من مال المتمسك بالوصول . لاخطاء .

ج — وفاة . النذر الذي يولي دين غيره . شرط تمسكه بالمادة ١٦١ مدني قديم .

المبادئ القانونية

١ — مناط تطبيق القاعدة الواردة في المادة ٣٦١ من قانون المرافعات القديم التي تجيز استئناف الأحكام التمهيدية مع الحكم

المعاش على أساس رتبة الأميرالاي متجاوزة في ذلك نص الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ التي تنص على معاملته في هذه الحالة على رتبة دون ذلك . فإن ذلك لا يستفاد منه أن الإحالة على المعاش لم تكن بناء على طلبه . ومردود ثالثا بأن ما جاء بالحكم من أن عدول الطاعن عن طلب التسوية لا يمكن أن يكون له أثر بعد أن اتخذ طلبه الأول سبيل التنفيذ — صحيح في القانون — ذلك بأن المادة السابعة من المرسوم الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٥ الخاص بإنشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط نصت على أنه « ينشأ كذلك بوزارة الحربية لجنة تدعى لجنة الضباط وتشكل ... وتختص هذه اللجنة باقتراح المسائل الآتية : على الوزير أمر تعيين الضباط أيا كانت درجاتهم وترقيتهم وإحالتهم إلى الاستيداع أو المعاش أو رقتهم ... ويرفع وزير الحربية إلى الملك المسائل المبينة في البندين الأول والثاني من هذه المادة للتصديق عليها . ومن هذا النص يبين أن اقتراح لجنة الضباط في مسألة من المسائل الداخلة في اختصاصها هو اقتراح ملزم وأن صدور النطق الملكي ما هو إلا إجراء شكلي . ولما كان يبين أن اللجنة انعمت واتخذت قرارها في شأن الطاعن يوم ٢١ من مارس سنة ١٩٤٥ ورفع الوزير اقتراحها إلى الديوان الملكي يوم ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٥ قبل أن يكتب الطاعن برقيته التي سماها عدولا عن طلب التسوية — فإن هذا العدول إن صح أن عبارة البرقية تفيد — يكون قد ورد بعد الأوان ويكون ما جاء بالحكم بأنه غير ذي أثر صحيحا في القانون فضلا عن أن قبول الوزير

الصادر في أصل الدعوى هو أن لا يكون الحكم التمهيدى قد استؤنف من أى خصم استقلالا وقالت محكمة الاستئناف كلمتها فيه قبل استئناف الحكم الصادر في الموضوع .

٢ — إذا فرت محكمة الموضوع كلمة « مناولة » الواردة في وصول بأنها لا تقطع بأن الموفى دفع الدين من ماله الخاص فإنها لا تكون قد انحرفت عن المعنى الذى توديه هذه العبارة ولم تخطئ في تطبيق القانون إذ هى أحالت الدعوى على التحقيق لإثبات أن المبلغ قد دفع من مال المتمسك بهذا الوصول .

٣ — مناط تطبيق نص المادة ١٦١ من القانون المدنى القديم هو أن يكون الموفى قد قام بوفاء الدين من ماله الخاص .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع — حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام دعوى على المطعون عليه قال في صحيفة إن المطعون عليه استأجر منه بصفته وكيلا عن زوجة الحارس القضائى على وقفي قلز البيضاء وندير أغا أطيانا قدرها ١٣٠ فدانا و ١٤ قيراطا و ١٦ سهما لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وتنتهى في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وأنه بعد أيام من تحرير عقد الإيجار قضى انتهائيا بإقالة زوجته من الحراسة وتعيين الأستاذ سليمان متولى حارسا قضائيا بدلا من زوجته — وتولى الحارس الجديد إدارة الوقف فعلا في ٢٠ من

نوفمبر سنة ١٩٤٤ وأن المطعون عليه لجأ إليه بعد أن تمت الصفقة — كي يقوم بدفع بعض الأجرة المطلوبة منه لضيق ذات يده إلى أن يقوم ببيع المحاصيل ويسدد له ما دفعه عنه فلم يضمن عليه بهذه المساعدة ودفع له مبالغ بإيصالات عددها ستة بلغت جملة مبالغها ١٨٣٤ ج و ٥٥٢ م لم يقيم المطعون عليه بدفع شيء منها . ولذلك يطلب القضاء له بهذا المبلغ . ودفع المطعون عليه الدعوى بأن الطاعن لم يدفع شيئا عنه ، وأن كل ماسدد إنما كان من ماله هو لا من مال الطاعن . وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن أن المبالغ التى دفعها للحارس بمقتضى الإيصالات الستة المقدمة منه من ماله الخاص وليتبنى المطعون عليه هذه الواقعة وليثبت أنه هو الذى دفع تلك المبالغ من ماله الخاص ليد الطاعن ليقوم بالدفع للحارس نيابة عنه — واستأنف المطعون عليه هذا الحكم . وأيدته محكمة الاستئناف لا لأن هناك مبدأ ثبتت بالكتابة — كما ذهبت محكمة أول درجة — بل للثقة المتبادلة بين الطاعن والمطعون عليه التى رأت معها محكمة الاستئناف قيام المانع القانونى المنصوص عليه في المادة ٢١٥ مدنى (قديم) من أخذ كتابة وألقت عبء الإثبات على الطاعن وحده . ليثبت بكافة الطرق القانونية أن جملة المبالغ المدفوعة منه إلى الحارس القضائى والمرفوع بها الدعوى من ماله الخاص وأعفت المطعون عليه من عبء إثبات أن المال مدفوع منه بل أجازت له نفي ما يثبت الطاعن بشأن ملكيته للمبالغ المدفوعة للحارس لأن الثابت بالإيصالات أن المبالغ المدفوعة لحسابه مناولة الطاعن — وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود

قضت في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ برفض دعوى الطاعن — فاستأنف الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٢٠٢ سنة ٦٦ قضائية — وفي ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥١ أيدته محكمة الاستئناف لأسبابه ولما أضافته إليه من أسباب، فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب — يتحصل الأول منها في أن الحكم المطعون فيه إذ فسر كلمة « مناولة » التي تضمنتها الإيصالات بأن معناها لغة وقانونا هو مجرد التوصيل — أخطأ في فهم الواقع من المستندات المقدمة في الدعوى بأن حرفها عن مدلولها الحقيقي الذي يقصد بها وعن المعنى الذي جرى به العرف بين الناس — على أنه من ناحية أخرى — فإن الطاعن أسس دعواه على أساس المادة ١٦١ مدني (قديم) التي تنص على أن « من دفع دين شخص فله حق الرجوع عليه بقدر ما دفعه ومطالبته به بناء على ما حصل له من المنفعة بسداد دينه » — وكان يكفيه أن يقدم ما يفيد سداد الدين المطاوب من المطعون عليه للحارس حتى يقضى له بما دفعه دون حاجة لأي دليل آخر على أن الطاعن هو الدافع من ماله . وأنه وإن كان قد ذكر في إيصالات السداد المأخوذة على الحارس بأنها مناولة الطاعن فما ذلك إلا للرغبة في التأكيد — وهي عبارة جرت بذكرها أمثال هذه المعاملة — ولو كان معناها كما ذكر الحكم مجرد التوصيل لما كان هناك من داع لذكر الموصل إلا أن يكون ذلك مجرد لغو لا معنى له .

« ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى

الطاعن على ما استخلصته المحكمة من أقوال شهود المطعون عليه الذين سمعهم تقاضا لحكمها التمهيدي الصادر في الاستئناف رقم ٣٤٦ سنة ٦٤ ق وعلى ما أدلى به الحارس القضائي — سليمان متولى — « من أنه بعد مباشرة عمله كحارس حضر إليه كلا من الطاعن والمطعون عليه ودفع له الأخير ٢٠٠ جنيه في ديسمبر سنة ١٩٤٤ وسلبه إيصالا بهذا المبلغ وانصرف وبعد ذلك يومين اتصل به الطاعن وتلاه المطعون عليه في منزل الطاعن واتفقا على أن يرسل المطعون عليه كل ما يريد دفعه من الإيجار مع الطاعن ، واستمر المطعون عليه يدفع بهذه الطريقة والشاهد يحرر إيصالات السداد باسم المطعون عليه وقال إنه بعد تمام سداد الإيجار جميعه حضر له الطاعن بعد نحو شهر ونصف يحمل بعض الإيصالات السابق تحريرها وطلب إليه أن يغير صياغتها بشكل يستفاد منه أنه هو الذي قام بدفع النقود فلما رفض قال الطاعن إن الغرض من هذا هو إخلاء مسؤوليته من المبالغ التي استلمها من المطعون عليه لو فكر في الرجوع عليه بتلك المبالغ فاتفق على أن يكتب في الإيصالات عبارة « مناولة الطاعن » فأضاف في القسائم المطبوعة وغير الإيصالات التي على الورق الأبيض لتضمن عبارة سداد المطعون عليه عبارة أن المبالغ مناولة الطاعن خصما من حساب المطعون عليه ، وقال إنه بعد هذه العملية حضر له المطعون عليه وبلغه بفقد الإيصالات وأنه أخطر البواليس فحرره بخالصة بكل إيجار سنة ١٩٤٥ وقطع الشاهد بأن الطاعن لم يذكر أصلا بأن المبالغ المدفوعة من ماله بل إن الطاعن قال إن المبالغ

إيصال المبالغ إلى الحارس وعلى ضوء ما انتهت إليه فست كلمة مناولة على النحو الذي قرره — بأنه لا يعدو مجرد التوصيل — كان النعي على الحكم بأنه أخطأ فهم الواقع من المستندات المقدمة لا مبرر له . أما ما ذهب إليه الطاعن من أن أساس دعواه هو المادة ١٦١ مدني قديم فهو مردود بأن مناط تطبيق هذا النص أن يكون الموفي قد قام بوفاء الدين من ماله الخاص وهو ما عجز الطاعن عن إثباته .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الحكم التمهيدي الصادر بالإحالة على التحقيق قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه بعد أن قضى في الاستئناف رقم ٣٤٦ سنة ٦٤ قضائية لصدوره في مواجهة طاعن أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم التمهيدي لا يقيّد القاضي ومن ثم فهو لا يقيّد بالاعتبارات التي أدت به إلى إصداره ، كما أنه ليس ملزماً بالحكم في موضوع الدعوى وفق ما كان يرمى إليه بإصدار حكمه التمهيدي كما أخطأ الحكم فيما قرره من أن طلب الطاعن إحالة القضية إلى المرافعة اكتفاء بما قرره الشهود في التخصيمات الأولى دلالة على رضاه بالتحقيق على الأساس الذي قرره بحكمة الاستئناف مع أن المادة ٣٦١ من قانون المرافعات تنص على أن استئناف الأحكام التمهيدية جائز ولو سبق تنفيذها برضاء المستأنف — ومع ذلك — فإن الحكم الصادر بالإحالة على التحقيق من المحكمة الابتدائية في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ لم يستأنفه الطاعن انتظاراً للفصل في موضوعها . والذي استأنفه هو المطعون عليه لما ذكره من اعتراضه على مبدأ الثبوت بالكتابة الذي أثاره

كلها من مال المطعون عليه — كما أقام قضاءه على أن دور الطاعن لم يتجاوز توصيل المبالغ التي تسلمها من المطعون عليه إلى الحارس وذلك استناداً إلى ما استخلصه من مستندات المطعون عليه ، ثم انتهى إلى أنه فضلاً عن عجز الطاعن عن إثبات ما ندون بأسباب الحكم التمهيدي فإن المطعون عليه لم يقف عند هذا الحد بل ساق من الأدلة والقرائن ما يقطع بأن المال المدفوع من ماله يؤكد هذا الإيصالات المقدمة من الطاعن نفسه والمنصوص فيها على أن المبالغ من المطعون عليه مناولة الطاعن والمناولة لغة وقانوناً معناها مجرد التوصيل وخبرة الطاعن القضائية التي اكتسبها من مهنته كخبير وكمتقاض في دعاوى عدة لا تتفق وما يدعيه من أنه اكتفى بكلمة المناولة دون أن يحتاط لنفسه ويأخذ بإيصالات المطعون عليه بأن المال ماله .

ومن حيث إن المحكمة — إذ قضت في الاستئناف رقم ٣٤٦ سنة ٦٤ قضائية — بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعن بكافة الطرق أن جملة المبالغ المدفوعة منه إلى الحارس القضائية إنما هي من ماله الخاص ولينف ذلك المطعون عليه بالطرق ذاتها — فقد أقامت قضاها على وجود مانع لدى المطعون عليه من الحصول على دليل كتابي — وأن الإيصالات المقدمة منه لا تقيّد بذاتها أن المبالغ المدفوعة للحارس هي من مال الطاعن — ولما كان تقدير قيام المانع من الحصول على دليل كتابي مسألة موضوعية لارقابة فيها المحكمة لآراءه وكانت المحكمة بعد أن وازنت بين ما قدمه الطرفان لها من بيانات وقرائن انتهت إلى أن المبالغ المدفوعة هي من مال المطعون عليه وأن دور الطاعن لم يتجاوز

الحكم التمهيدى المذكور — بما كان يتعين معه على المحكمة أن تعتبر استئنافه للحكم الصادر في الموضوع شاملا للحكم التمهيدى المشار إليه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص « وبما أن المستأنف جاء بصحيفة استئنافه ومذكراته ليعود إلى القول بأنه يعتبر الإيضالات المقدمة دليل سداده وجعل يردد تفسيراته لكلمة «مناولة» ثم عاد ليقول بعد ذلك إنه لم يستأنف الحكم التمهيدى وإنما استأنفه الشيخ إمام وإنه يعتبر استئنافه شاملا لهذا الحكم رغم أنه قضى استئنافيا فيه في الاستئناف رقم ٣٤٦ سنة ٦٤ ق — وبما أن هذا القول مردود عليه بأن ما قضت به محكمة الاستئناف في موضوع الاستئناف رقم ٣٤٦ سنة ٦٤ ق الذى أقامه أضلا المستأنف ضده الحالى (المطعون عليه) بالطعن في الحكم التمهيدى القاضى بالإحالة على التحقيق قد حاز قوة الشيء المقضى به لصدوره في مواجهة المستأنف (الطاعن) فهو حجة عليه لاسيما أنه ظاهر من محضر جلسة ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ أنه طلب إحالة القضية إلى المرافعة اكتفاء بما قرره الشهود في التحقيقات الأولى دلالة واضحة على رضاه بالتحقيق على الأساس الذى ذكرته محكمة الاستئناف ، ومن ثم فلا محل لتكرار القول في اعتبار الإيضالات المقدمة منه دليلا كتابيا على وفائه بدين المستأنف ضده من ماله الخاص ولا محل كذلك للعود إلى تفسيره لكلمة (مناولة) التى وردت بها . وهذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه . ذلك أنه على ما يستفاد من أسباب الحكم المطعون فيه . أن الحكم التمهيدى بموضوع الاستئناف رقم ٣٤٦ سنة ٦٤ قضائية

ليس تميديا فحسب بل اشتمل على قضاء قطعى فيما شجر بين طرفي الخصومة من نزاع حول اعتبار أو عدم اعتبار الإيضالات المقدمة من الطاعن دليلا كتابيا قاطعا على وفائه بدين المطعون عليه من مال الطاعن وكذلك تناول بالتفسير عبارة «مناولة» الطاعن الواردة في هذه الإيضالات . ومن ثم يكون قضاء الحكم في هذا النزاع حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه كما قرر بحق الحكم المطعون فيه وتبعا يكون من غير الجائز إثارة النزاع مرة أخرى في خصوصه من الطاعن عند استئنافه الحكم الذى يصدر في الموضوع على أساس نتيجة التحقيق . أما ما يذهب إليه الطاعن من أنه لم يستأنف الحكم التمهيدى انتظارا للفصل في موضوع الدعوى . فيبقى حقه في استئنافه قائما عملا بنص المادة ٣٦١ مرافعات . فهو مردود بأن مناط تطبيق القاعدة الواردة في هذا النص أن لا يكون الحكم التمهيدى قد استؤنف من أى خصم استقلالاً وقالت محكمة الاستئناف كتبها فيه قبل استئناف الحكم الصادر في الموضوع .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم إذ قرر « أن المستأنف (الطاعن) هاد ليقول إن كشوفات البنك الأهلى تدل على أنه سحب مبالغ من رصيده في تواريخ متقاربة مع ثلاثة من الإيضالات المقدمة منه ، وهذا القول ينفيه أولا ما ثبت بالتحقيق واختلاف ما سحب من هذه الأرصدة مع تواريخ الإيضالات والمبالغ التى شملتها وليس أدل على ذلك أيضا مما أدلى به الحارس سليمان بك متولى من أقوال أثبتت الحكم المستأنف في أسبابه ، إذ قرر الحكم ذلك بخالف الثابت بالأوراق وشابه القصور — ذلك أن الطاعن ورد لحسابه

بالبنك الأهلي في المدة المقدم عنها الكشوف —
 ١٢٠٠ ج في ١٤/١١/١٩٤٤ و ١٠٠ ج في
 ١٦/١١/١٩٤٤ و ٤٠٠ ج في ٢٦/٦/١٩٤٥
 و ١٥٠ ج في ٩/٧/١٩٤٥ وسحب البنك ٢٠٠ ج
 في ٣ يوليو سنة ١٩٤٥ دفع منها ١٠٠ ج للحارس
 بموجب الايصال المؤرخ ٣ يوليو سنة ١٩٤٥
 و ٢٠٠ ج في ٢١/٢/١٩٤٥ لتستكمل المبلغ
 الذي دفعه للحارس بموجب الايصال المحرر في
 نفس اليوم بمبلغ ٣٠٠ ج و ٣٥٠ ج في ٦ مارس
 سنة ١٩٤٥ دفع منها للحارس في ١٨ مارس سنة
 ١٩٤٥ مبلغ ١٥٠ ج بمقتضى الايصال المحرر بالتاريخ
 المذكور . وكذلك لم يبين الحكم ما هي الأقوال
 التي قيلت في التحقيق وما هو الذي ثبت منها .
 ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في
 هذا الخصوص : وبما أن المستأنف عاد ليقول
 إن كشوفات البنك الأهلي تدل على أنه سحب
 بمبالغ من رصيده في تواريخ متقاربة مع ثلاثة
 من الإيصالات المقدمة منه وهذا القول ينفيه
 أولا ما ثبت بالتحقيق واختلاف ما سحب من
 هذه الأرصدة مع تواريخ الإيصالات والمبالغ
 التي شتمتها وليس أدل على ذلك أيضا مما أدلى به
 الحارس سليمان بك متولى من أقوال أثبتتها الحكم
 المستأنف في أسبابه ، — وهذا الذي قرره
 الحكم لا يخالف الثابت بالأوراق ذلك أنه يبين
 من المستندات المقدمة من الطاعن أن تواريخ
 الدفع في الايصالين المؤرخين ١٨/٣/١٩٤٥
 و ٣ يوليو سنة ١٩٤٥ يختلف عن تاريخ السحب
 من البنك وكذلك المبالغ المسحوبة تختلف عن
 المبالغ المسددة للحارس ، فما سحب هو ٢٠٠
 جنيه في ٢١ فبراير سنة ١٩٤٥ و ٣٥٠ جنيها
 في ٦ مارس سنة ١٩٤٥ و ٢٠٠ جنيه في ٣
 يوليو سنة ١٩٤٥ وما دفع للحارس هو ١٠٠

جنيه في ٢١/٢/١٩٤٥ و ١٥٠ جنيه في
 ١٨/٣/١٩٤٥ و ١٠٠ جنيه في ٣ من يوليو
 سنة ١٩٤٥ . على أنه من ناحية أخرى — فإنه
 بحسب الحكم أن يقيم قضاءه — كما هو الحال
 في الدعوى ، على ما شهد به الشهود الذين ثبت
 من أقوالهم أن الطاعن لم يدفع شيئا من ماله .
 ومن ثم لا يكون هناك ثمت جدوى من تعيب
 القرائن التي تعزز هذا الدليل القائم بذاته ،
 أما ما يعيبه الطاعن على الحكم بأنه لم يبين
 ما ثبت لديه من أقوال الشهود ، فهو تعيب في
 غير محله ذلك أن الحكم اعتمد ما أورده الحكم
 الابتدائي من هذه الأقوال واطمأن إلى صحة
 ما استخلصه منها ، واتخذ من أسبابه أسبابا له .
 بما لا يكون معه في حاجة إلى ترديد هذه الأقوال .
 ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في
 أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن ما يعلل به
 للمستأنف (الطاعن) قيامه بالدفع لوجود مصلحة
 له أو بعبارة أخرى لزوجته في نفاذ عقد الإيجار
 خشية رفع دعوى بعزلها من النظر بسبب قبولها
 التأجير للمستأنف عليه (المطعون عليه) بإيجار
 بخس ينفيه ما قضى به من رفض الدعوى التي
 رفعتها الست كريمة سليمان إحداهن المستحقات
 في الوقف بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٥ ضد
 الحارس سليمان بك متولى وباقي المستحقات
 أمام قاضي الأمور المستعجلة تطلب فيها استبدال
 الحارس بآخر لاعتماده هذا التأجير وبذلك
 أصبح العقد محترما من تاريخ ذلك الحكم وما
 كان المستأنف في حاجة لدفع أي مبلغ ، —
 إذ قرر الحكم ذلك مسخ دفاع الطاعن وشابه
 التصور في التسيب ذلك أن الطاعن لم يقل إنه
 كان يدفع خشية رفع دعوى بعزل زوجته
 من النظر بسبب قبولها التأجير بإيجار بخس بل

كان ما قاله ، إنه أثناء مطالبة الحارس للمستأنف ضده (المطعون عليه) بالضمان رفع خصوم زوجة المستأنف دعوى أمام المحكمة الشرعية طلبوا فيها عزل زوجة الطاعن لأنها وافقت على التأجير للمطعون عليه وهو مفلس بما يضيع قبله الإيجار وفي نفس الوقت رفعوا دعوى أمام المحكمة على زوجة الطاعن بطلب الحكم بطلان عقد الإيجار لأنه عقد صوري مع إلزام زوجة الطاعن بالتضامن مع المطعون عليه بالتعويض ، وهذا الدفاع الذي أثاره الطاعن يختلف في جوهره عما نسبته إليه الحكم .

« ومن حيث إنه لما كان الحكم قد استخلص بالأدلة والقرائن التي ساقها على ما سبق بيانه أن ما وفي إلى الحارس من مال إنما هو مال المطعون عليه ، وكانت الأسباب التي استند إليها في ذلك مؤدية لما انتهى إليه وتكفي لحله ، كان النعي عليه بما ورد في هذا السبب غير منتج .

« ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم شابه القصور في التسبيب والإخلال بحق الطاعن في الدفاع ذلك أنه تمسك في دفاعه بأن المطعون عليه يعمل محصلا عند زوجته وسخره الطاعن فكتب عقد الإيجار باسمه إنقاذا لموقف زوجته ودفعاً لعزلها وأنه عندما تسلم الحارس الأطنان واعترض شركاء زوجته على التأجير للمطعون عليه بأنه عقد صوري وأن المستأجر الحقيقي هو الطاعن ورفعوا دعوى العزل وبطلان الاجارة والتعويض طالب الحارس المطعون عليه بتأمين لعقد الإيجار فاضطر الطاعن إزاء كل ذلك أن يدفع ما دفعه قبل الاستحقاق استيفاء للعقد كما تمسك بأنه من غير المعقول أن يقوم المطعون عليه وهو رجل معسر باستئجار صفقة بمجموع

إيجارها ١٠١٨٧ جنيها و ٤٠٠ مليم ويدفع قبل الأوان من أقساطها ١٨٣٤ جنيها مع أنه لولا تدخل الطاعن لما استطاع أن يجرى تلك الصفقة كما انساق للحكم وراء تعليل المطعون عليه والحارس لوجود كلفة « مناولة المدعى ، بالإيصالات إلى ما ذكره الطاعن للحارس من أن الطاعن استلم المبالغ من المطعون عليه أمام شهود ويخشى أن يطالبه المطعون عليه بعد ذلك بما سله فطلب إضافة السكينة بالإيصالات مع أن هذا التعليل غير مقبول إذ أن الإيصالات إما أن يسلمها الطاعن للمطعون عليه فلا يكون هناك معنى لإضافة كلفة « مناولة ، — والدليل على تسليمه الأمانة للحارس لن يبقى بيده وإنما سيبقى بيد الطاعن فلاداعي لإضافة كلفة « مناولة ، مادام أنه لم يكن مقصودا بها إلا إثبات أنه سدد الأمانة للحارس كما تمسك بأنه لو أن الإيصالات فقدت من المطعون عليه كما يدعى — وهي غير مذكور بها إلا اسمه واسم الحارس — فكيف وصلت إلى يد الطاعن على أنه لو راجع الحكم محضر استجواب المطعون عليه بجلسته ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ لتبين له مدى تناقض المطعون عليه في أقواله ولتغير وجه الحكم في الدعوى .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه ليس إلا مجادلة موضوعية في تقدير الدليل والمحكمة ليست ملزمة بتعقب الخصوم في جميع مناحي أقوالهم استقلالاً متى اطمأنت إلى النتيجة التي انتهت إليها في قضائها وبررتها بأسباب تستقيم معها كما هو الحال في الدعوى .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

(القضية رقم ٢٢٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأفاضلة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان ومحمد هادي المستشارين) .

٨٩٢

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤

براءة القمة . إثبات . وفاة . الاستناد في إثبات
الوفاء على واقعة مادية لاهل تصرف قانوني . جواز
الإثبات بكافة الطرق حتى ولو جاوز الدين لصاب
البينة . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان المدعى عليه يستند في إثبات براءة
ذمته من الدين لاهل تصرف قانوني بل إلى واقعة
مادية هي استيلاء المؤجر على الزراعة التي كانت
قائمة بالعين المؤجرة وأن قيمة ما استولى عليه
يزيد على قيمة الإيجار المطالب به ، فإنه
لا تريب على المحكمة إن هي أحالت الدعوى إلى
التحقيق لإثبات هذه الواقعة حتى ولو كان الإيجار
الذي يتمسك المستأجر ببراءة ذمته منه يزيد
على نصاب البينة .

الحكم

« حيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون
عليه استأجر من الطاعن ثمانية أفدنة وكسور لمدة
سنة تنتهي في أكتوبر سنة ١٩٤٩ بإيجار قدره
١٥ قنطار و ٣٤ رطل من القطن الكرنك —
ثم رفع الطاعن على المطعون عليه الدعوى رقم
١٥٩٢ سنة ١٩٤٩ أمام محكمة المنصورة
الابتدائية طلب فيها إلزام المطعون عليه بأن
يسلمه قنطير القطن المتفق على تسليمها أو دفع
ثمها وقدر ذلك ٣٠٦ ج و ٨٠٠ م مع تثبيت
الجزء التحفظي الحاصل في ٢ من نوفمبر
سنة ١٩٤٩ وجعله نافذاً — لم يحضر المدعى
عليه فأعذره وتحكت المحكمة بطلانته وذلك في

٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فاستأنف المطعون
عليه أمام محكمة استئناف المنصورة حيث قيد
استئنافه برقم ٧٣ سنة ٢ ق وتمسك بأن الطاعن
طرده من الأقطان المؤجرة بعد أن نضجت
زراعة القطن وأستوت زراعة الأرض القائمة
على الأقطان المؤجرة واستولى هو على المحاصيل
الناتجة منها وأن قيمة تلك المحاصيل تربو على
قيمة الأجرة المتفق عليها . وفي ١١/٢٥/١٩٥٠
قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت
المستأنف (المطعون عليه) بكافة الطرق أن
المستأنف عليه (الطاعن) استولى على جميع
محاصيله الزراعية الناتجة من الأرض المؤجرة
بما يفي الأجرة المطالب بها . وبعد سماع الشهود
قضت في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥١ بإلغاء
الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، فطعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض كما خوى تقرير
الطعن طعنا في الحكم الصادر في ٢٥ من نوفمبر
سنة ١٩٥٠ بإحالة الدعوى على التحقيق .

« وحيث إن السبب الأول من سبب الطعن
تتحصل في أن الحكم المطعون فيه الصادر
في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ إذ قضى بإحالة
الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه بكافة
الطرق بأن الطاعن استولى على جميع محاصيله
الزراعية قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك
أن القانون لا يبيح لإثبات التخالص عن الإيجار
بالبينة ، ولا يسوغ الإحالة على التحقيق
ما ذكره الحكم من أن الطاعن امتنع عن تقديم
دقايره بلامبرر وأن الاستيلاء على المحاصيل تم
بطريقة أقرب ما تكون إلى القصب إذ عدم تقديم
الخصم دقايره في دعوى معينة ليس من شأنه أن
يجعل دعوى خصمة قريبة الاحتمال على أن

القانون يشترط مع قرب الاحتمال وجود مبدأ إثبات بالكتابة وذلك لجواز إحالة الدعوى على التحقيق إذا زادت قيمة المدعى به على النصاب الجائز لإثباته بالبيينة ، كما أن السبب الآخر الذي أورده الحكم مسوغا للإحالة على التحقيق مردود أولا - أن حجزا تحفظيا توقع على الزراعة القائمة على الأطيان المؤجرة وعين عليها حارس أصبحت الزراعة تحت يده بما ينفي الادعاء بأن الطاعن هو الذي استولى على المحاصيل ، ثانياً - أن القانون لا يعرف الحالة التي ذكرها الحكم وهو الاستيلاء بطريقة هي أقرب إلى الغصب .

وحيث إن السبب الآخر يتحصل في أن الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٢/٥/١٩٥١ قد عاره قصور مبطل له إذ لم يعن بالرد على دفاع الطاعن الذي أشار إليه في مذكرته المودعة تحت رقم ٩ دوسيه استئناف من ذلك ماقرره أنه غير ملزم بتقديم دفاتره في دعوى مدنية ، وأن المطعون عليه لا يجوز إثبات مايدعيه من تخالص بالبيينة لأن المبلغ المدعى به يزيد على النصاب الجائز لإثباته بالبيينة وأن الزراعة المدعى باستيلاء الطاعن عليها عين عليها حارس بعد أن حجز عليها تحفظيا ولا زالت بيد الحارس وأن المحضر الذي يحرره الحارس عند جنى المحصول هو المعول عليه في تحديد مقدار الناتج من الأطيان ، كما أغفل الحكم المطعون فيه الرد على المطاعن التي وجهها الطاعن إلى شهادة شهود المطعون عليه انتهى منها إلى أن شهادتهم لا تفيد أن الطاعن استولى على زراعة المطعون عليه .

وحيث إن هذين السببين مردودان

أولا - بأنه ثابت أن المطعون عليه دفع الدعوى أمام محكمة الاستئناف بأن الطاعن استولى على الزراعة التي كانت قائمة في الأطيان المؤجرة وأن قيمة مااستولى عليه يربو على قيمة الإيجار المطالب به ، وطلب كما هو ثابت في الحكم الصادر في ٢٥/١١/١٩٥٠ الاحتكام إلى دفاتر الطاعن أو إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات مايدعيه فلما رفض الطاعن تقديم دفاتره متذعرا بأنه غير ملزم بتقديم دفاتره في دعوى مدنية ، رأت المحكمة أنه ليس ثمة ما يمنع من إحالة الدعوى على التحقيق لأن الإيجار الذي يتمسك المستأجر ببراءة ذمته منه وإن كان يربو على نصاب البيينة إلا أن المستأجر يستند فيما يدعيه لأعلى تصرف قانوني بل إلى واقعة مادية هي الاستيلاء على الزراعة ، وهذا لاخطأ فيه ، ولا يعيب الحكم أن يكون قد قرر أن امتناع الطاعن عن تقديم دفاتره يجعل الواقعة المدعى بها قريبة الاحتمال ، إذ غاية الحكم من هذا التقرير أن ادعاء المطعون عليه تحتمله ظروف الحال - وأن الواقعة المادية يجوز إثباتها بالبيينة ولو لم تكن هناك ورقة صادرة من الخصم تجعل الواقعة قريبة الاحتمال ، كما أنه غير مجد مناقشة وصف الحكم المطعون عليه لهذه الواقعة المادية ، إذ يكفي في هذا الصدد أن يكون مناط التحقيق واقعة مادية ، لا تصرفا قانونيا ، ثانياً - أن الحكم المطعون فيه الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥١ لم يغفل أن هناك حجزا تحفظيا توقع على الزراعة وأن حارسا عين عليها ، وعلى أنه يبدو أنه رأى بحق أن هذه الوقائع لا تحول دون احتمال صحة الواقعة المدعى بها وهي استيلاء الطاعن على الزراعة القائمة في

بأجرة العامل من تاريخ وقفه عن العمل حتى وفاته أقام قضاءً على أن رب العمل أبلغ النيابة العمومية ضد العامل بأنه بدد بعض أموال المنشأة التي يشتغل فيها وأن السلطة المختصة حققت هذه الشكوى وانتهت إلى حفظها بقرار صار نهائياً بعدم الطعن فيه وأن التبليغ كان يعلم رب العمل وتديره ؛ فإن هذا الحكم يكون قد طبق المادة ٢٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ تطبيقاً صحيحاً .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبها يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تحصل في أن المرحوم عبد العزيز مصطفى سلطان مورث المطعون عليهما أقام الدعوى رقم ١١٠٩ سنة ١٩٤٨ مدنى كلى الاسكندرية على الطاعن هو والأستاذ صلاح الدين فرغل بصفته مديراً عاماً لمكتب مصر للتصدير والاستيراد وطلب فيها الحكم بإلزامهما بأن يدفعاً إليه مبلغ ١٤٧٥ ج وما يستجد من المرتب بواقع ٢٥ ج شهرياً ابتداء من ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ؛ وقال في بيان دعواه إنه عين في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بمكتب مصر للتصدير والاستيراد مديراً لقسم التخليص والشحن بفرع المكتب بالاسكندرية بمرتب شهري مقداره ٢٥ ج وعمولة حدها الأدنى عشرة جنيهات شهرياً ؛ وأن الأستاذ صلاح الدين فرغل اتفق معه في شهر يناير سنة ١٩٤٨ على أن يكون التعاقد على هذا الأساس لمدة سنتين تتجدد لمدة أخرى إذا لم يعلن أحد الطرفين إلى الطرف الآخر رغبته في عدم تجديد

الأطيان ، وقد ثبت للحكمة صحتها من شهادة الشهود الذين سمعهم والتي انتهت منها إلى أن الطاعن قد استولى على ما يربو على قيمة الإيجار المستحق في ذمة المطعون عليه ، وذلك بعد أن ناقشت المحكمة البيانات الواردة في محضر الحجز لما حاول الطاعن التمسك بما ورد به من تقدير للحصول الذي حجز عليه قائلة : إن المستأنف عليه (الطاعن) لم يتقدم بالمحاضر المتضمنة لأعمال الحارس والمدينة للمقادير التي جناها أو حصدها ولا خلاف البتة في أنه لو كانت تلك المقادير تنقص قليلاً أو كثيراً عما قال به شهود الإنبات لسارع المستأنف عليه إلى تقديمها للتدليل على سلامة مركزه . أما ما يدعى الطاعن على ما استخلصته المحكمة من شهادة الشهود فهو جدل موضوعي لا سبيل لإثارته أمام هذه المحكمة .

« وحيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتمين رفضه . »

(القضية رقم ٢٢٢ سنة ٢٩ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد المروسي وعمود عياد المستشارين) .

٨٩٣

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤

عمل . حكم . تسببه . إبلاغ رب العمل بأن العامل بدد بعض أموال المنشأة . تحقيق هذا البلاغ بمعرفة السلطة المختصة وحفظه نهائياً . إلزام رب العمل بأجرة العامل من تاريخ وقفه عن العمل . لا خطأ . المادة ٢٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانوني

مضى كان الحكم إذ قضى بإلزام رب العمل

العقد قبل نهاية مدته بستة أشهر — وأنه ظل يقبض مرتبه والعمولة المتفق عليها سنة ١٩٤٧ بأكلها ؛ وأنه في شهر يوليو من هذه السنة اجتاحت شركة النقل المصرية أزمة مالية فاتفق معه صلاح الدين فرغل بصفته مديرا مساعدا للشركة المذكورة على أن يقوم هو — أى مورث المطعون عليهما — بمدها بالمال وقد أقرضا فعلا بمبالغ بلغت مجموعها ٤٥٢٨ ج تبقى له منها مبلغ ١١١٨ ج بعد خصم مبلغ ٨٢٣ ج قيمة رصيد مكتب مصر للاستيراد طرفه — وأنه قام بالإجازة في ٥ من يناير سنة ١٩٤٨ ، ثم استدعى في ١١ من يناير سنة ١٩٤٨ للعمل بإدارة مكتب التصدير والاستيراد في القاهرة فاستحققت له مصاريف انتقال ولما أن عاد عقب ذلك إلى العمل بالاسكندرية تبين له أن مرتبه مدرج في الحسابات على أساس أن مقداره ٢٠ ج شهريا فامتنع عن استلامه ولما أعيد المرتب إلى ٢٥ ج امتنع عن استلامه مرة أخرى لعدم إضافة العمولة المستحقة شهريا إليه وطالب الطاعن هو وصلاح الدين فرغل فساومه الأخير على تقسيط الدين المستحق له على شركة النقل ولما لم يقبل أصدر قرارا بوقفه عن العمل ابتداء من ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ — فانذر مورث المطعون عليهما الطاعن هو وصلاح الدين فرغل في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٨ بطلب إلغاء قرار الإيقاف وإعادةه إلى عمله فلم يجيباه إلى طلبه ؛ وقدم صلاح الدين فرغل شكوى ضده إلى النيابة متهما إياه بتبديد مبلغ ٨٢٣ ج قيمة رصيد مكتب مصر للتصدير والاستيراد وبعد التحقيق قررت النيابة حفظ الشكوى فعاد هو — أى مورث المطعون عليهما —

وانذر الطاعن هو وصلاح فرغل بطلب إلغاء قرار الإيقاف وإعادةه إلى عمله ولما امتنعا رفع الدعوى المشار إليها — وخلال نظرها نزل عن مخاصمة الأستاذ صلاح الدين فرغل ، وفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بإثبات هذا التنازل بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المدعى ، مبلغ ١٢٢ ج مع المصروفات المناسبة من ذلك مبلغ ٢٧ ج قيمة مصاريف الانتقال ومبلغ ٧٥ ج قيمة المرتب عن المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ لغاية آخر مارس سنة ١٩٤٨ ومبلغ ٣٠ ج قيمة العمولة بواقع ١٠ ج شهريا عن هذه المدة — رفع المطعون عليهما استئنافا عن هذا الحكم قيد في جدول محكمة استئناف الاسكندرية برقم ٦/٢٣٦ ق ورفع الطاعن استئنافا عنه قيد في الجدول المذكور برقم ٧/١٣٨ ق ، وفي ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليهما مبلغ ٨٦٩ ج و ٥٠٠ م منه مبلغ ٢٧ ج مصاريف الانتقال ومبلغ ٨٤٢ ج و ٥٠٠ م قيمة المرتب عن المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ حتى تاريخ وفاة المورث في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . ومن حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في أن الحكم إذ قضى بإلزام الطاعن بالمرتب ابتداء من تاريخ وقف مورث المطعون عليهما عن العمل حتى وفاته استنادا إلى نص المادة ٢٧ فقرة ثالثة من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ قد أخطأ تطبيق القانون — ذلك أن الحكم أسس قضاءه على أنه ما دامت الشركة

التي يمثلها الطاعن قد قدمت شكوى إلى النيابة ضد مورث المطعون عليهما متهمه إياه بالتبديد وحفظت الشكوى إدارياً فإنه كان يتعين على الشركة إعادته إلى العمل وصرف مرتبه عن مدة الإيقاف في حين أن الأمر بحفظ الشكوى المذكورة إدارياً إنما بني على قيام قضيتين مدينتين بين طرفي الخصومة لم يفصل فيهما بعد ولم يكن يتسنى للنيابة الفصل في مشغولية ذمة المورث بالمبلغ موضوع الشكوى إلا بعد الفصل في هاتين القضيتين وعلى ذلك يكون أمر النيابة بحفظ الشكوى إدارياً مجرد إرجاء للفصل في الشكوى إلى أن يفصل في القضيتين المذكورتين .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه فضلاً عن أن الطاعن لم يقدم بملف الطعن صورة من قرار الحفظ إدارياً مما يجعل طعنه عارياً عن الدليل فإن الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون إذ طبق المادة ٢٧ فقرة ثالثة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤٤ وقد جاء بالحكم في هذا الخصوص « أن شركة النقل حين أحسنت بامتناع مورث المستأقنين عن رد صور المستندات التي احتجزها بعد مطالبته بردها كما استبقى رصيد العهدة البالغ قدره ٨٣٣ جنيهاً ليحجر خصمه بما له من ديون على الشركة لم تقف مكتوفة اليد إزاء تصرفه بل اعتبرت أن في الأمر جريمة اختلاس أو تبديد لأموالها وسارعت بتبليغ الأمر لجهة النيابة العمومية التي تولت بدورها تحقيق الواقعة الذي انتهت منه إلى حفظ الشكوى وظاهر الحال أن التبليغ قد حصل من رب العمل بعلمه وتديره وقد حققت السلطة المختصة هذا البلاغ ولم تر تقديم مورث المستأقنين إلى المحاكمة في شأنه بل رأت معه حفظ البلاغ إدارياً

ولم يطمع صاحب العمل بعد ذلك على قرار الحفظ حتى صار نهائياً ، فكان من المتعين قانوناً على رب العمل إعادة الموظف لعمله وصرف مرتبه عن مدة الإيقاف ما دام التبليغ كان بعلمه وتديره ، — ولما كان مؤدي صندوق الأمر بحفظ الشكوى المقدمة ضد مورث المطعون عليهما إدارياً أن النيابة وهي السلطة المختصة رأت عدم تقديم هذا المورث للمحاكمة فتوافر بذلك ما يقتضيه نص المادة ٢٧ فقرة ثالثة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٤ وكان الحكم قد أثبت فضلاً عن ذلك أن اتهام المورث قد حصل بعلم الطاعن وتديره — الأمر الذي لم يكن محل نعي من الطاعن — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(التفتية رقم ٥١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد ومصطفى قاسم وأحمد العروسي ومحمد هياك المستشارين)

٨٩٤

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤

قاضي الأمور المستعجلة . شريط اختصاصه بدعوى طرد الحائز للمقام .

المبدأ القانوني

لا يختص قاضي الأمور المستعجلة بدعوى طرد الحائز للمقام مع توافر شرط الاستعجال إلا إذا كان الطرد إجراءً يراد به رفع يد غاصب ولا يعتبر الطرد كذلك إلا إذا تجرد وضع اليد من الاستناد إلى سند له شأن في تقرير يد الحائز،

ذلك لأن تصدى القاضى المستعجل فى الدعوى مع توافر السند الجدى لدى الحائز يعتبر تصدياً منه للفصل فى نزاع موضوعى بحت لا ولاية له فى البت فيه .

المحكمة

ومن حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن وريثة المرحوم جاب الله غبريال باعوا بموجب عقد عرفى مؤرخ فى ١٩٤٥/١/٢١ فداناً واحداً و ٢٢ قيراطاً و ٣ أسهم إلى محمد حميده عاشور الذى أجرها إلى عبد الحميد عمر المطعون عليه الثانى بعقد بيع عرفى مؤرخ فى ١٩٤٩/١٢/١٢ اشترى المطعون عليه الأول تلك الأقطيان من محمد حميده عاشور وحول الأخير فى نفس التاريخ عقد الإيجار إلى المشتري منه واقترن هذا التحويل بتأجير الأرض عن سنة ١٩٥٠ زراعية بعقد مؤرخ فى ١٩٤٩/١٢/١٤ صادر من المطعون عليه الأول إلى المطعون عليه الثانى ، ورفع المطعون عليه الأول على محمد حميده عاشور وورثة جاب الله غبريال الدعوى رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ مدنى كلى دمنهور بصحة وبقاذاً عقد البيع المؤرخ فى ١٩٤٩/١٢/١٢ فتدخل فيها الطاعن خصماً ثالثاً طالباً رفضها تأسيساً على أنه اشترى الأقطيان من وريثة جاب الله غبريال بعقد نهائى مؤرخ فى ١٩٥٠/٢/٢٣ ومسجل فى ١٩٥٠/٢/٢٧ وعلى أنه أجر الأرض للمطعون عليه الثانى بعقد مؤرخ فى ١٩٤٩/١١/٢٠ وأنه أوقع فى ١٩٥٠/٨/٢٩ حجراً تحفظياً على ما وجد بالعين المؤجرة ، ثم حكم له فى ١٩٥٠/١٠/١١ على المطعون عليه

الثانى فى الدعوى رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٠ مدنى الدانجات بمتأخر الأجر وفسخ عقد الإيجار وتثبيت الحجز التحفظى وتسليم العين المؤجرة ، ونقد هذا الحكم بمحضر تسليم رسمى فى ١٩٥١/٤/١٥ وأقام المطعون عليه الأول على المطعون عليه الثانى الدعوى رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٥٠ مدنى الدانجات بمتأخر إيجار سنة ١٩٥٠ زراعية عن الأرض التى استأجرها منه المطعون عليه الثانى بالعقد المؤرخ فى ١٩٤٩/١٢/١٤ وتدخل الطاعن خصماً ثالثاً فى الدعوى وطلب رفضها ، وفى ١٤ مارس سنة ١٩٥١ قضت المحكمة برفض طلب تدخله وبمتأخر الإيجار على المطعون عليه الثانى للمطعون عليه الأول ، وفى ١٩٥١/٦/٥ أقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥١ مدنى الدانجات ، وطلب فيها بصفة مستعجلة وفى مواجهة المطعون عليه الثانى طرد الطاعن من الفدان و ٢٢ قيراطاً و ٣ أسهم المبينة بصحيفة الدعوى وبعقد الإيجار المؤرخ فى ١٩٤٩/١٢/١٤ استناداً إلى أن الطاعن ليس بيده سند قانونى يخوله وضع يده على الأقطيان وأنه بعد الحكم فى ١٩٥١/٣/١٤ فى الدعوى رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٥٠ مدنى الدانجات التى قضى فيها برفض تدخله خصماً ثالثاً والتي حكم فيها للمطعون عليه الأول بإيجار لم يعد للطاعن حق فى استلام الأقطيان التى تسلمها من المطعون عليه الثانى بموجب محضر تسليم الحاصل فى ١٥ إبريل سنة ١٩٥١ تنافذاً للحكم الصادر فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ فى الدعوى رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٠ مدنى الدانجات . ودفع الطاعن بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى تأسيساً على

هذا الحكم وقيد استئنائه برقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢ مدني مستأنف مستعجل محكمة دمنهور الابتدائية التي قضت في ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ حضوريا للطاعن وفي غيبة المطعون عليه الثاني بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع باختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبرد حيازة الأطيان الموضحة بصحيفة الدعوى وب عقد الإيجار المؤرخ في ١٤/١٢/١٩٤٩ وتسليمها إلى المستأنف والمطعون عليه الأول، وإلزام الطاعن والمطعون عليه الثاني متضامين بالمصروفات ... فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينهض الطاعن في التمسك الأول من السبب الثالث من أسباب الطعن خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل ثم قضى برد حيازة الأرض المتنازع عليها جدياً إلى المطعون عليه الأول مع أن الطاعن قد تملكها ووضع يده عليها بسند قانوني وفي ذلك مساس بالحق الذي يتمتع عن الفصل فيه القاضى المستعجل . ووجه المساس بالحق أن المطعون عليه الأول لم يضع يده على الأرض ولم تنتقل إليه ملكيتها إذ أنه يحتاج لإثبات هذه الملكية بعقود عرفية ليس من شأنها أن تنهك الملك وباطلة لصورتها وما زال النزاع قائماً بشأنها في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ١٩٤٩ مدني كلي دمنهور ومن هذه العقود العقد الذي اشترى به المطعون عليه الأول الأطيان من محمد حميده عاشور في ١٢/١٢/١٩٤٩ ومنها عقد محمد حميده عاشور الذي اشترى به الأرض من الاثنين من ورثة جاب الله غبريال وهو عقد باطل لأن المشتري كان دائماً مرتهناً للبائعين له ولا يسوغ

وجود نزاع جدي في ملكية الأطيان وفي وضع اليد عليها إذ أنه يضع يده عليها بصفته مالكا بموجب العقد المسجل في ٢٧/٢/١٩٥٠ الذي اشترى به من ورثة جاب الله الأرض المتنازع عليها وقد أجرها للمطعون عليه الثاني بعقد في ٢٠/١١/١٩٤٩ ، ثم صدر له على المستأجر حكم بمتأخر الإيجار وتسليم العين المؤجرة في الدعوى رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٠ — على أنه عقد شرائه من ورثة جاب الله غبريال وهو عقد مسجل انتقلت به الملكية ، وينضل العقد العرفي الذي اشترى به المطعون عليه الأول الأطيان من محمد حميده عاشور والعقد العرفي الذي اشترى به الأخير الأرض من ورثة جاب الله ، وفي ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى استناداً إلى أنه لما كان لا بد في سبيل تحقيق وضع اليد والملكية من التعرض لموضوع النزاع والتعرض لأصل حقوق الطرفين وهو ما يمتنع على القضاء المستعجل الفصل فيه ، فإنه يمتنع على المحكمة الفصل في الدعوى وإلى أنه وإن قضي في الدعوى رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٥٠ مدني الدلتا بمتأخر إيجار للمطعون عليه الأول على المطعون عليه الثاني إلا أن المحكمة لم تكن بصدد دعوى تثبيت ملكية لتفاضل بين حق المطعون عليه الأول وحق خصمه والطاعن، بل بصدد دعوى إيجار بين مؤجر ومستأجر فضلاً عن أن الحكم في الدعوى المذكورة لم يتعرض لحق الطاعن شاغل العقار، ومن ثم فلا يخول هذا الحكم رافع الدعوى المستعجلة « المطعون عليه الأول ، الحق في طرد الطاعن متى كان قد نازعه بسند مثبت للملكية وفقاً للقانون . استأنف المطعون عليه

للدائن المرتهن أن يشتري من مدينه العين المرهونة، ومن ثم يكون البيع الصادر من حميده عاشور إلى المطعون عليه الأول باطلا فلا يحتج به في إثبات الملكية ووضع اليد في حين أن الطاعن بيده من ورثة جاب الله عقد شراء مسجل في ١٩٥٠/٢/٢٧ وقد نفذ هذا العقد بوضع يده على الأرض المتنازع عليها منذ بداية سنة ١٩٤٩-١٩٥٠ زراعية بتأجيرها للمطعون عليه الثاني بالعقد المؤرخ في ١٩٤٩/١١/٢٠ وقضى للطاعن بتأخير الإيجار وتسليم العين المؤجرة بموجب الحكم الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ في الدعوى رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٠ مدني الدانجات وقد نفذ هذا الحكم بمحضر تسليم رسمي في ١٥/٤/١٩٥١.

ومن حيث إن هذا النعي في محله وذلك أنه يبين بما سلف ذكره في وقائع الدعوى أن الطاعن وضع اليد على الأطيان التي طلب المطعون عليه الأول من القضاء المستعجل طرده منها استنادا إلى أنه قد تملكها من ورثة جاب الله غبريال بمقتضى عقد بيع محرر في ١٩٥٠/٢/٢٣ ومسجل في ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠ وأنه بوصفه مالكا لها أجراها للمطعون عليه الثاني بعقد مؤرخ في ١٩٤٩/١١/٢٠ وأنه أوقع في ١٩٥٠/٨/٢٩ حجزا تحفظيا على زراعة المستأجر ثم رفع على المستأجر الدعوى رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٠ مدني الدانجات التي حكم له فيها بتأخير الأجرة وتثبيت الحجز وفسخ عقد الإيجار وتسليم العين المؤجرة - وأنه نفذ هذا الحكم بمحضر تسليم رسمي في ١٥/٤/١٩٥١ وأنه على ذلك يكون وضع يده بناء على سند قانوني بوصفه مالكا وأنه ينازع المطعون عليه الأول لطيف جبريل « المدعى »

فما يدعيه بشأن هذه الأطيان من أنه اشترى الأطيان بمقد غير مسجل في ١٩٤٩/١٢/١٢ من حميده عاشور الذي اشتراها بعقد غير مسجل من ورثة جاب الله غبريال في ١٩٤٥/١/٢١ وأنه لذلك تدخل خصما ثالثا في الدعوى رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ مدني كلي دمنهور التي رفعها لطيف جبريل « المطعون عليه الأول » وطلب فيها صحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من محمد حميده عاشور في ١٩٤٩/١٢/١٢ وطلب رفض هذه الدعوى لأنه هو المالك للأطيان محل الدعوى ، وإن سند تملكه وهو عقد البيع المسجل الصادر إليه من ورثة جاب الله غبريال يرجح العقد غير المسجل الصادر للمطعون عليه الأول من محمد حميده عاشور وذلك للأسباب التي تمسك بها ومن ذلك يبين أن القاضى المستعجل لم يكن مختصا بالفصل في الدعوى التي أقامها المطعون عليه الأول بطرد الطاعن من الأطيان ذلك لأن دعوى الحائز للعقار لا يختص بها القاضى المستعجل مع توافر شرط الاستعجال إلا إذا كان الطرد يعتبر إجراء يراد به رفع يد غاصب ولا يعتبر الطرد كذلك إلا إذا تجرد وضع اليد من الاستناد إلى سند له شأن في تبرير يد الحائز ذلك لأن تصدى القاضى المستعجل في الدعوى مع توافر السند الجدى لدى الحائز يعتبر تصديا منه للفصل في نزاع موضوعي بحث لولاية له في البت فيه .

ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الحكم المطعون فيه بقضائه برد حيازة الأرض موضوع الدعوى إلى المطعون عليه الأول قد جاوز اختصاصه فيتعين نقضه في هذا الخصوص دون حاجة للتعرض لأسباب الطعن الأخرى .

مرتب شهر عن كل سنة من سنى الخدمة فإن الحكم
إذ أقر تقرير مكافأة لهذا العامل تعادل مرتب
سنة أشهر لم يخالف القانون .

٢ — سواء أ كان مقتضى نصوص الأوامر
العسكرية يوجب على رب العمل أو فى الأقل
يخوله فصل الرعايا الإيطاليين فلا محل للقول
بأن رب العمل إذ فصل العامل قد حال بفعله
دون تحقق شرط سن التقاعد الذى يخوله
الحصول على مكافأة خاصة تكفل له معاشا
مدى الحياة طالما كان الفعل الذى حال دون
تحقق هذا الشرط مستندا إلى نص من القانون .
٣ — نى الحكم تعسف رب العمل فى
استعمال حق فصل العامل هو تقدير موضوعى
لامعقب عليه من محكمة النقض .

٤ — متى كان الحكم قد عرض لما ادعاه
العامل من أن إجازاته المتجمدة تعتبر حتماً مكتسباً
له وقرر للأسباب السائغة التى أوردها أن
الإجازات السنوية التى لا تستنفذ يستط الحق فيها
وكان العامل لم يقدم ما يستفاد منه أنه قدم إلى
محكمة الموضوع دليلاً على أن رب العمل جرى
على صرف مرتب الإجازات المتجمدة إلى الموظفين
المفصولين ، وكانت المستندات التى قدمها رب
العمل إلى محكمة الموضوع لا تدل على قيام هذا
العرف ، فإن النعى على الحكم بالقصور فى هذا
الخصوص يكون على غير أساس .

المحكم

د من حيث إن الوقائع حسبها يبين من

د ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .
د ومن حيث إن الحكم المستأنف الصادر
فى ١٩٥٢/١/٣٠ من محكمة الدائجات الذى قضى
بعدم اختصاص القضاء المستعجل فى محله لما سبق
بيانه فيتعين رفض استئناف المطعون عليه الأول
وتأييد الحكم المستأنف .

(النسخة رقم ٢٥٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان
تابت ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز
سليمان المستشارين) .

٨٩٥

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤

أ — عمل . عند استخدام العامل خال من النص
على تقرير مكافأة له أيا كان نوعها عند فصله . عدم
وجود دليل على قيام عرف فى المؤسسة التى يعمل بها
يقضى بمنحه مكافأة خاصة . الحكم له بمكافأة تعادل
سنة أشهر من راتبه . لا خطأ .

ب — عمل . فصل الرعايا الإيطاليين من عملهم
استناداً إلى نصوص الأوامر العسكرية . القول بأن رب
العمل إذ فصل هؤلاء العمال قد حال بفعله دون تحقق
شرط بلوغهم السن التى تخولهم الحصول على مكافأة
خاصة تكفل لهم مرتباً مدى الحياة . فى غير محله .
ج — نقض . بطلان . عمل . نى التعسف فى
استعمال الحق فى فصل العامل . تقدير موضوعى .
لامعقب عليه من محكمة النقض .

د — عمل . حق العامل المتفصول فى الحصول
على مكافأة مقابل إجازاته المتجمدة . نى هذا الحق
لأسباب سائغة . لا قصور .

المبادئ القانونية

١ — متى كان عند استخدام العامل خالياً
من النص على تقرير مكافأة له أيا كان نوعها
فى حالة فصله ولم يقدم دليلاً على محكمة الموضوع
على قيام عرف فى المؤسسة التى يعمل بها يقضى
بمنح من هم فى مثل حالته مكافأة خاصة تكفل
لهم معاشاً مدى الحياة أو منحهم مكافأة تبلغ

الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن
تتصل في أن الطاعن — وهو إيطالي الجنسية
— كان موظفاً بالبنك الأهلي المصري —
المطعون عليه . وعلى أثر قطع العلاقات
السياسية بين مصر وإيطاليا في ١١ من يونيه
سنة ١٩٤٠ أصدر البنك قراراً بوقفه عن
العمل — وفي ١٦ من يونيه سنة ١٩٤٠ صدر
الأمر العسكري رقم ٥٨ الخاص بالتدابير
اللازمة في شأن الاتجار مع مملكة إيطاليا
ورعاياها وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق
بأملاكهم . وفي ٧ من يوليو سنة ١٩٤٠ صدر
الأمر العسكري رقم ٦٨ مخولاً أصحاب الأعمال
حق فصل الرعايا الإيطاليين بدون إعلان سابق
وبغير تعويض حتى في حالة وجود عقد لمدة
معينة ونص على أنه في الأحوال التي يكون
فيها على صاحب العمل أن يدفع إلى شخص من
الرعايا الإيطاليين عند فصله مبلغاً تتج عن اشتراك
صاحب الشأن في صندوق الإدخار أو في أي
صندوق آخر شبيه به يجب دفع هذا المبلغ إلى
الحارس العام . وفي ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٠
أرسل البنك إلى الطاعن خطاباً أحاطه فيه علماً
بأنه يعتبر مفصولاً من خدمة البنك ابتداء من
أول سبتمبر سنة ١٩٤٠ وبأنه سيخطر بقيمة
المكافأة التي ستمنح إليه وبما سيتم الاتفاق عليه
بشأن وثيقة التأمين وحساب صندوق التعاون .
وفي ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٠ أرسل البنك
إلى الطاعن خطاباً آخر طلب فيه منه إفادته عما
إذا كانت له رغبة في مواصلة دفع كامل أقساط
التأمين الذي تعاقد عليه البنك لمصلحته وذلك في
ميعاد ينتهي في آخر أغسطس سنة ١٩٤٠ وإلا
حق للبنك اتخاذ التدابير اللازمة لقبض قيمة

وثيقة التأمين في ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٠
واعتبار وثيقة التأمين منتهية في هذا التاريخ —
وفي ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ أرسل البنك
إلى الحارس على أموال الرعايا الإيطاليين
خطاباً أرفق به قائمة حساب المبالغ التي قال إن
الطاعن يستحقها وبمجموعها ٧٧٧ ج و ٤٦٥ م ثم
دفع البنك إلى الحارس هذه المبالغ وأخطر
الطاعن بذلك — وفي ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٨
أقام الطاعن على البنك دعوى لدى محكمة مصر
الابتدائية المختطة قيدت في جدولها برقم ٣
سنة ٧٤ ق طلب فيها الحكم بإلزام البنك بأن يدفع
إليه مبلغ ٢٠٦١ ج و ٢٠٤ م مع الفوائد
القانونية والمصروفات من ذلك مبلغ ١٦١٢ ج
و ٢٦٠ م قيمة الفرق بين المكافأة التي قررها
البنك للطاعن ومقدارها ١٥٢ ج و ١٠٠ م
وبين المكافأة التي قال الطاعن إنه كان يتعين
تقريرها له أسوة بزملائه الذين فصلوا من خدمة
البنك قبل ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٠
ومقدارها ١٧٦٤ ج و ٢٦٠ م ثم مبلغ ٣٠٠ ج
تعويضاً عن ضياع المزايا والفوائد التي كانت
تترتب على استمرار وثيقة التأمين — ثم مبلغ
٧٠ ج و ٤٣٧ م مرتب ثلاثة أشهر مقابل
الاجازة التي كسب الطاعن الحق فيها عن السنوات
١٩٣٨ إلى ١٩٤٠ ولم يستنفد شيئاً منها — ثم
مبلغ ٧٨ ج و ٥٠٧ م قيمة المبلغ الذي خصمته
الحراسة على أموال الرعايا الإيطاليين بنسبة
١٠٪ من المبالغ التي سلمت إليهما من البنك لحساب
الطاعن — وفي أول أغسطس سنة ١٩٤٩
حكمت المحكمة المذكورة (أولاً) بعدم ثبوت حق
المدعى — الطاعن — في المطالبة بمبلغ ٣٠٠ ج
قيمة الضرر الذي ادعى أنه أصابه بسبب تصفية

مارس سنة ١٩٥١ قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على تسعة أسباب — زعم الطاعن في الستة الأولى موجه إلى ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض دعواه في خصوص طلب المكافأة الخاصة ، وتحصل الأسباب الأربعة الأولى في أن الحكم قد أهدر الشروط الأساسية لنظام التوظيف في البنك وشوه القواعد التي تربط بين البنك وموظفيه ولم يبين رفض هذا الطلب على أساس من القانون أو الواقع كما شابه قصور وتخاذل في الأسباب وفساد في الاستنتاج ذلك ، أولاً : أن الحكم إذا كان قد قصد أن المكافأة الخاصة لا تمنح إلا لمن يبقى في الخدمة حتى سن الخامسة والخمسين دون أي اعتبار لمدة الخدمة يكون قد أوجد بين من يكونون قد استكملوا هذه السن عند تركهم الخدمة ومن لم يكونوا قد استكملوها هوة صحيحة تؤدي إلى نتائج جائزة منها أن يمنح هذه المكافأة من يكون قد بلغ عند فصله سن الخامسة والخمسين ولم يكن قد مضى على خدمته بالبنك سوى عشر سنين وأن يحرم منها من يكون قد بلغ عند فصله سن الرابعة والخمسين رغم بلوغ مدة خدمته بالبنك أكثر من ثلاثين عاماً ، ومنها جعل البنك متحكماً في حق الموظف في المكافأة حتى بلوغه السن المشار إليها بحيث يكون للبنك حق فصل الموظف بغير سبب تأديبي دون أن يكون لهذا الأخير حق في المكافأة الخاصة ، مع أنه لو وجد شرط كتابي يخول البنك هذا الحق لكان شرطاً باطلاً قانوناً . ثانياً : أن الحكم أشار إلى الحالات التي استشهد بها الطاعن والخاصة بالموظفين الذين منحوا المكافأة الخاصة ، قبل

وثيقة التأمين الخاصة به (ثانياً) بعدم أحقيته لمرتب ما عن إجازاته السنوية المتجمدة عن المدة من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٠ (ثالثاً) برفض طلبه الخاص بإلزام البنك بأن يدفع إليه المبلغ الذي خصمته الحراسة مقابل مصاريفها . (رابعاً) بإلزام البنك بأن يدفع إليه مبلغ ٣٦٠ م و ١٧٦٤ ج قيمة المكافأة الخاصة المستحقة له حتى يصبح هذا المبلغ مع ضمه إلى قيمة وثيقة التأمين الخاصة به وإلى ما يستحقه في صندوق التعاون رأس مال يكفل له مرتباً مدى حياته يوازي ٦٠/١ من مرتبة السنوى عن مدة الخدمة على أن يخصم من ذلك مبلغ ١٠٠ م و ١٥٢ ج السابق دفعه من البنك إلى الحارس على أموال الرعايا الإيطاليين ، (خامساً) بجعل تلك المصروفات على عاتق الطاعن وثبتها على عاتق البنك ، مع إلزام الأخير بأن يدفع إلى الطاعن مبلغ ٥٠٠ م و ١٢ ج أتعاباً للمحاماة — رفع البنك استئنافاً عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة قيد في جدولها برقم ١٣٥٣ سنة ٦٦ ق ثم رفع الطاعن استئنافاً مقابلاً قيد في جدول المحكمة برقم ٦٤٠ سنة ٦٧ ق ، وفي أول يناير سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع . أولاً : وفي الاستئناف الأصلي بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى من إلزام البنك بدفع مبلغ ٢٦٠ م و ١٧٦٤ ج قيمة المكافأة الخاصة و برفض دعوى الطاعن في هذا الخصوص . ثانياً : وفي الاستئناف المقابل برفضه ، وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في خصوصه . ثالثاً : بإلزام الطاعن بالمصروفات عن الدرجتين ، وبمبلغ عشرة جنيهات أتعاب محاماة عنهما . وفي ١٠ من

يتعين على محكمة الاستئناف وقد رأت أن الحالات التي أشارت إليها تتعلق بموظفين كانوا قد بلغوا سن الخامسة والخمسين أن تبحث فيما يجب بالنسبة إلى غيرهم ممن لم يكونوا قد بلغوا هذه السن لا أن تقف عند حد القول بأن المكافأة الخاصة لا تمنح إلا لمن بلغوا السن المشار إليها وذلك رغم تمسك الطاعن عند المرافعة بمجلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ بوجوب تقرير مكافأة له لا تقل عن مرتب شهر عن كل سنة من سني خدمته — ويتحصل السبب الخامس في تعيب الحكم بمخالفته حكم القانون فيما نص عليه من قواعد التفسير بالمادة ١٩٩ من القانون المدني المختلط والمادة الأولى والمادة ١٤٨ من القانون المدني الجديد — فضلا عن مخالفته للعرف وللقانون الطبيعي ومبادئ العدالة في تفسيره لنظام التوظيف في البنك وقصور أسبابه في هذا الخصوص ويقول الطاعن في بيان ذلك : أولا — إن الحكم خالف ما نصت عليه المادة ١٤٨ المشار إليها من وجوب تفسير العقد بطريقة تتفق مع ما يقتضيه حسن النية ذلك أن من مستلزمات منح المكافأة الخاصة لمن يكون قد بلغ سن الخامسة والخمسين منح مكافأة نسبية لمن يفصل من الخدمة بغير سبب تأديبي قبل بلوغه هذه السن وأنه لا يمكن القول بأن من لا يتوفر لديه شرط بلوغ سن التقاعد لأسباب لا يدل عليها فقد حقوقه في المكافأة الخاصة — ثانيا — أنه إذا كانت محكمة الموضوع قد وجدت نفسها أمام ثغرة في النظام المقرر لعلاقة البنك بموظفيه فقد كان من واجبه قانونا البحث فيما يتبع بشأن من لم يكن قد بلغ سن التقاعد وقت فصله من البنك لغير سبب تأديبي وأن ترجع إلى قواعد أخرى في نظام البنك

سنة ١٩٤٠ ، ثم إلى الحالات التي استشهد بها البنك ولكنه أغفل التعليق على هذه الحالات الأخيرة ولو أنه فعل لاستبان للبحكمة حقيقة النظام في مجموعه وجاء حكمها مغايرا لما قضت به من ناحية قصر المكافأة على من يكون قد بلغ عند فصله سن الخامسة والخمسين وهو ما أدى إلى معاملة من لم يكن قد بلغ هذه السن معاملة شاذة لا تتفق مع حالات الموظفين التي استشهد بها البنك ذاته مع وجود فوارق بين حالة الطاعن والحالات المذكورة تدعو إلى اعتباره أولى منهم بالرعاية والجزاء العادل . ثالثا : أن الحكم سلم بأن البنك جرى على اتباع طريقتين لحساب مكافأة موظفيه عند تركهم الخدمة لا تخرجان عن تقرير المكافأة على أساس سني الخدمة فإن كان الموظف قد بلغ سن الخامسة والخمسين كانت مكافأته هي المبلغ اللازم لتكوين مئاش مدى الحياة وإن لم يكن قد بلغها كانت مكافأته على أساس مرتب شهر عن كل سنة من سني الخدمة عدا ما يكون له في صندوق الادخار ووثيقة التأمين ومؤدى هذا أن البنك لا يعامل موظفيه أيا كان سبب انتهاء الخدمة على أساس منحهم مكافأة لا تزيد على مرتب ستة أشهر ولكن الحكم المطعون فيه إذ ألغى الحكم المستأنف لم يعامل الطاعن المفصول بغير سبب تأديبي باحدى هاتين الطريقتين وأقر ضمنا تصرف البنك مع أن الأخير لا يعرف طريقة منح الموظف مكافأة مرتب ستة أشهر فقط ولم يعامل موظفيه مطلقا على هذا الأساس . رابعا : أن الحكم المستأنف أقر صراحة ما تمسك به الطاعن من التزام البنك بمكافأة موظفيه ولم ينف الحكم المطعون فيه هذا الالتزام وكان

وأن تسترشد بالعرف المتبع في أنظمة المعاشات وبتواعد القانون الطبيعي والعدالة ولو أنها عرضت لبحث ما تقدم لاستبان لها أن قواعد نظام البنك الخاصة بالتأمين والمتبعة منذ سنة ١٩٠١ تقضى بالمساواة في الزايا الخاصة بوثيقة التأمين بين من يكون قد مضى وقت فصله من البنك عشر سنوات في خدمته ومن لم يكن قد مضى هذه المدة عند فصله . وأن الحالات الثلاث الأولى التي استشهد بها البنك منح فيها الموظفون المنصولون مكافأة مرتب شهر عن كل سنة من سني الخدمة أو تزيد على ذلك وأن البنك قد انتهى في تنظيم معاشات موظفيه إلى اقتباس أحكام قانون المعاشات الملكية الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٢٩ وأن قواعد القانون الطبيعي والعدالة تقضى بأن لا وجه للفاضلة في خصوص تقرير حق المكافأة بين الموظف الذي يكون قد بلغ سن الخامسة والخمسين عند تركه الخدمة والموظف الذي لم يكن قد بلغ هذه السن عند فصله كرها وبغير سبب تأديبي على أن تراعى عند تقدير المكافأة في هذه الحالة الأخيرة مدة الخدمة ولكن الحكم المطعون فيه لم يقارن حالة المكافأة الخاصة بالقواعد الخاصة بوثيقة التأمين وفاته أن الحالات التي استشهد بها البنك ندل على أن له نظاما في شأن مكافآت الموظفين ومعاشاتهم لم يتبع فيه ما كانت تقضى به المحاكم في حالات الفصل في وقت غير لائق كما فاته أن أقرب الأحكام التي يتعين اتباعها بالنسبة لمن يفصل من خدمة البنك لغير سبب تأديبي قبل بلوغ سن التقاعد هي أحكام المادة ١٣ من قانون المعاشات الملكية وفات الحكم أيضا تطبيق قواعد القانون

الطبيعي وقواعد العدالة المشار إليها .
 « ومن حيث إن هذا النعي بكافة وجوهه مردود — أولا — بأن الطاعن لم يطلب في دعواه ولو على سبيل الاحتياط الحكم بإلزام المطعون عليه بمبلغ معين باعتباره الفرق بين المكافأة التي قرر لها البنك والمكافأة التي يستحقها بواقع مرتب شهر عن كل سنة من سني خدمته بل كانت دعواه في هذا الخصوص محددة على وجه معين هو طلب استحقاقه للمكافأة الخاصة التي تكفل له معاشا سنويا أسوة بالموظفين الذين فصلوا من خدمة البنك قبل سنة ١٩٤٠ وكانت حالتهم على حد قوله مماثلة لحالته . أما ما قرره الدفاع عنه أمام محكمة الاستئناف بجلسته ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ من أن البنك لم يعامله معاملة من خرجوا بناء على استقالات ولم يعطه على الأقل مرت شهر عن كل سنة من سني الخدمة ، هذا الذي قرره الدفاع عن الطاعن لا يعتبر طلبا محددًا على وجه صريح بما كان يتعين على المحكمة بحثه والرد عليه ومن ثم لا يجوز النعي على الحكم في خصوصه بالقصور أو بغيره من أوجه الطعن — ومردود ثانياً بأن دعوى الطاعن في خصوص طلب المكافأة الخاصة التي تكفل المعاش السنوي كانت تقوم على أن اللائحة التي أصدرها البنك في سنة ١٩٤١ متضمنة القواعد المتعلقة بالمكافأة الخاصة المذكورة لم تستحدث هذه القواعد إنما أقرت عرفا كان البنك قد جرى على العمل به منذ سنة ١٩٣٠ واستشهد الطاعن على ذلك بإحدى عشرة حالة لموظفين تركوا الخدمة في المدة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٤٠ ومنحوا المكافأة الخاصة . واستخلصت محكمة الدرجة الأولى من هذه الحالات ثبوت

العرف وقضت للطاعن بطلابه فلما رفع المطعون عليه استئنافه كان من الأوجه التي استند إليها فيه أنه بفرض أن القواعد التي قررتها اللائحة كانت عرفاً ثابتاً فإن الموظف لم يكن يستحق المكافأة الخاصة وفقاً لللائحة أو للعرف إلا إذا كان قد بلغ سن الخامسة والخمسين وقد تبين لمحكمة الاستئناف صحة هذا الوجه من أوجه الدفاع وبنت عليه حكماً برفض طلب المكافأة الخاصة إذ قالت « وحيث إنه على فرض أن الحالات التي أوردها المستأنف عليه — الطاعن — تكفي بنفسها لأن تعتبر عادة محكمة أيديتها وأكدها اللائحة الصادرة بعد ذلك في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٦ فالثابت من الاطلاع على كشوف الإحدى عشرة حالة المتقدمة أن المكافأة الخاصة لم تمنح لأصحابها إلا بعد بلوغهم السن المقررة للتقاعد وهي الخامسة والخمسين وهذا ماقررتة اللائحة نفسها ومن المسلم به أن المستأنف عليه فصل من الخدمة قبل أن يبلغ هذه السن ، ومردود ثالثاً بأنه يبين من الأوراق التي كانت مقدمة إلى محكمة الموضوع أن الحالات الخمس التي استشهد بها البنك والتي ينعي الطاعن في طعنه هذا أن الحكم قد أغفل قياس حالته عليها — قد استشهد بها البنك على نفي ما ادعاه الطاعن من قيام عرف جرى على تقرير المكافأة الخاصة وعلى أن البنك كان يعرض على مجلس إدارته جالة كل موظف على حدة لتقدير المكافأة التي يستحقها وقدم البنك الحالات الخمس المشار إليها والتي قرر لأصحابها مكافآت من نوع آخر غير المكافأة الخاصة موضوع دعوى الطاعن وطلب هذا من محكمة الموضوع عدم الاعتداد بهذه الحالات فأجابته المحكمة إلى طلبه هذا إذ قالت

« واستشهد البنك على انتفاء هذه العادة بخمس حالات تبين أن إحداها خاصة بموظف فصل من الخدمة لأسباب تأديبية وأن ثلاثة منها كان سببها الاستقالة لا الفصل وأن الخامسة كانت متعلقة بموظف أصيب بكف البصر فعامله البنك معاملة استثنائية بموجبها تقرر له معاش خاص ، فليس للطاعن أن يعيب على محكمة الموضوع إغفالها بحث حالات طلب هو ذاته استبعاد بحثها . ومردود أخيراً بأن الحكم إذ أقر ضمننا تقرير مكافأة للطاعن تعادل مرتب ستة أشهر لم يخالف التناون ولم يهدر عرفاً جرى عليه البنك ولم يجانب قواعد العدالة — ذلك أنه لا نزاع من ناحية الطاعن في أن عقد استخدامه خال من النقص على تقرير مكافأة أياً كان نوعها في حالة فصله وأنه لم يقدم دليلاً أمام محكمة الموضوع على أنه كان ثبت عرف في البنك يقضى بمنح من هم في مثل حالته مكافأة خاصة تكفل لهم معاشاً مدى الحياة أو على منحهم مكافأة تباعج مرتب شهر عن كل سنة من سني الخدمة وإذ لم يقدم الطاعن هذا الدليل فليس له أن ينعي على المحكمة إقرارها لتصرف البنك على الوجه السابق بيبانه . ومن حيث إن السبب السادس يتحصل في تعيب الحكم بقصور أسبابه وفساد استدلاله — ذلك أن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بأن الأوامر العسكرية لم تفرض على البنك فصل الموظفين الإيطاليين وكان رد الحكم على ذلك أن هذا الدفاع غير مجد ما دام لم يثبت أن البنك قد تعسف في استعمال حقه أو أخطأ في الفصل قبل بلوغ السن تحت ستار هذا الحق وأنه من الواضح أن البنك وهو مؤسسة إنجليزية وكان لديه ما يسوغ هذا الفصل بعد

أن دخلت إيطاليا الحرب فأوجدت بدخولها حالة من العداء لا تستقيم مع بقاء الموظفين الإيطاليين في البنك مع أن هذا الذي قاله الحكم لا يصلح زدا فضلا عن خطئه من ناحيتين الأولى : أن البنك ليس مؤسسة إنجليزية بل هو شركة مساهمة مصرية صدر بإنشائها مرسوم في سنة ١٨٩٨ ولم تكن مصر في حالة حرب مع إيطاليا وقت فصل الطاعن والثانية أن البنك قد حال بفعله دون تحقق شرط سن التقاعد بالنسبة إلى الطاعن ومن المقرر قانونا أن أحد الطرفين لو حال بفعله دون تحقق الشرط فإن هذا الشرط يعتبر محققا .

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا : بأنه سواء كان مقتضى نصوص الأوامر العسكرية يوجب على رب العمل أو في الأقل يحوله فصل الرعايا الإيطاليين فلا محل للقول بأن البنك قد حال بفعله دون تحقق شرط سن التقاعد طالما كان الفعل الذي حال دون تحقق الشرط مستندا إلى نص من القانون . ومردود ثانيا : بأنه غير منتج ما ينهه الطاعن من خطأ الحكم إذ وصف البنك بأنه مؤسسة إنجليزية ذلك أنه لا جدال في أن الطاعن إنما فصل بعد قيام حالة الحرب بين إنجلترا وإيطاليا وبعد قطع العلاقات السياسية بين مصر وإيطاليا في ١١ من يونيو سنة ١٩٤٠ ولا جدال أيضا في أن قطع هذه العلاقات السياسية كان هو الباعث على صدور الأمرين العسكريين رقمي ٥٨ و ٦٨ اللذين كان للبنك بموجبهما فصل الرعايا الإيطاليين فسيان أن يكون البنك عند ما فصل الطاعن من خدمته مؤسسة مصرية أو مؤسسة إنجليزية . ومردود أخيرا بأن ما قرره الحكم من

نفي تعسف البنك في استعمال حق الفصل هو تقدير موضوعي لا معقب عليه من هذه المحكمة .

ومن حيث إن السبب السابع يتحصل في أن الحكم قد شابه القصور إذ نفي عن البنك أي تقصير بسبب عدم إخطاره الطاعن بحقه في تحويل وثيقة التأمين الأصلية إلى وثيقة مخفضة ورتب على ذلك رفض الدعوى بالتعويض في هذا الخصوص ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه كان يتعين على البنك عند فصله موظفيه أن يخبرهم بين رغبات ثلاث . الأولى : تصفية وثيقة التأمين . والثانية : استمرارها مع التعهد بدفع الأقساط كاملة والثالثة : تحويل الوثيقة المذكورة إلى وثيقة مخفضة ولكن البنك لم يفعل بل خير الطاعن عند فصله بين الرغبتين الأولى والثانية فقط ثم قام بتصفية وثيقة التأمين بما ترتب عليه الأضرار بمصلحة الطاعن وقد أثبت الحكم الابتدائي هذا الخطأ ولكن رفض طلب التعويض المبني عليه تأسيسا على أن الطاعن لم يبين العناصر اللازمة لتقدير الضرر فلما رفع الاستئناف أراد البنك تلافي الأمر فقدم إلى محكمة الاستئناف برقيات تبادلها مع فرع في لندن بشأن تصفية عقود التأمين وزعم أنه سعى في تحويل وثيقة التأمين الأصلية إلى وثيقة مخفضة ووفق في مسعاه فتمسك الطاعن بأن البنك لم يخبره بمضمون هذه البرقيات وبأنه ليس من شأن هذه البرقيات أن تخفف من مسئولية البنك بل هي على العكس من ذلك تؤيد مسئوليته وتضاعف خطاه ولكن الحكم المطعون فيه أخذ بدفاع المطعون عليه على علته بما يجعله مشوبا بالقصور بل غير مسبب أصلا . ومن حيث إنه ورد بالحكم في هذا الخصوص « وحيث إنه تبين من الاطلاع على

مستندات البنك الأهلي أنه لا يمكن أن ينسب إليه أى تقصير إذ أنه عمل جاهداً في الاحتفاظ لجوليودي اندريز — الطاعن — ولزملائه المفصولين بحقهم في اختيار برليصة التأمين مخفضة القيمة ومعفاة من سداد الأقساط الباقية وقبلت شركة التأمين أن يستعمل الموظفون المفصولون حقهم هذا بعد أن يردوا إليها قيمة استبدال وثيقة التأمين التي قبضوها فلامستولية إذن على البنك فيما نسب إليه . ولما كان من المفترض بداهة أن يكون المؤمن عالماً بكافة شروط وثيقة التأمين وما تخوله هذه الوثيقة من حقوق ، وما تفرضه عليه من واجبات فلا محل لتعيب الحكم بالقصور إذ أغفل الرد على ما ادعاه الطاعن من أنه كان يتعين على البنك عند فصله تنبيهه إلى اختيار إحدى الرغبات المنصوص عليها في وثيقة التأمين — أماما ينعاه الطاعن على الحكم من إغفاله بيان المستندات التي قدمها البنك واستند إليها في نفي التقصير عنه فردود بأن الحكم قد عني بإثبات ملخص ما تضمنته هذه المستندات وبحسبه هذا ولم يكن يتعين عليه قانوناً أن يورد موضوع كل منها تفصيلاً — على أنه يبين من هذه المستندات التي أودعت ملف الطعن أن البنك أرسل في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٤٠ — وهو يوم إخطار الطاعن بالفصل برقية إلى فرعه بلندن يطلب فيها منه القيام باللائم لإمكان استمرار وثائق التأمين لمن يرغب من موظفيه الإيطاليين فرد عليه الفرع في ٣١ منه بأنه اتصل بشركة التأمين وأنها قائمة ببحث الموضوع كما أرسل الفرع إلى البنك برقية أخرى في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٠ متضمنة هذا المعنى — وفي ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ أرسل الفرع إلى

البنك برقية تتضمن أن الشركة قد قبلت إصدار الوثائق المخفضة ويبين من هذه المستندات أيضاً أن البنك قد أخطر الحارس على أموال الرعايا الإيطاليين في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ بموافقة الشركة على إصدار الوثائق المخفضة . ولما كان الحارس المذكور وهو صاحب الصفة في إبداء الرغبة بالنيابة عن الطاعن في اختيار الوثيقة المخفضة لم يبد هذه الرغبة فقد أرسلت شركة التأمين إلى البنك قيمة تصفية وثائق التأمين الأصلية في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ . وهذه المستندات قاطعة في نفي التقصير عن البنك كما قرر ذلك الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن السبب الثامن يتحصل في أن الحكم إذ قضى برفض طلب إلزام البنك بالمصاريف التي خصمتها الحراسة جاء مشوباً بالقصور ذلك أن الطاعن أسس الطلب في بادئ الأمر على أنه كان في استطاعة المطعون عليه أسوة بالمنشآت الأخرى الاحتفاظ لموظفيه بالمبالغ المستحقة لهم فقضى الحكم الابتدائي برفض الطلب تأسيساً على أن البنك كان ملزماً بدفع هذه المبالغ إلى الحراسة على أموال الرعايا الإيطاليين تنفيذاً للأمر العسكري رقم ٩٢ وبناء على طلب صريح من الحراسة فلما رفع الطاعن استئنافه تمسك بأن الحارس المذكور صرح للبنك بعدم دفع قيمة التأمين في حالة تحويل وثيقة التأمين الأصلية إلى وثيقة مخفضة وبأن البنك قد أخطأ إذ قام بتصفية وثيقة التأمين — لما سبق بيانه في السبب السابع — وسلم المبالغ الناتجة من التصفية إلى الحراسة ولو أنه لم يخطئ . وحولت الوثيقة الأصلية إلى وثيقة مخفضة لما تقاضت الحراسة المصروفات المناسبة للبائع التي سلمت إليها . ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع

وقضى في هذا الخصوص بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه .

« ومن حيث إن هذا السبب مبني كما هو ظاهر على اقراض ثبوت تقصير البنك إذ قام بتصفية وثيقة التأمين الأصلية وهو مانع الطاعن في السبب السابق فهو مردود بما سبق بيانه في الرد على هذا السبب .

« ومن حيث إن السبب التاسع يتحصل في أن الحكم إذ قضى برفض طلب الطاعن مرتب ثلاثة أشهر مقابل إجازاته المتجمدة قد شابه القصور ذلك أن الطاعن قد استند في طلبه هذا إلى قاعدة جرى عليها البنك هي منح الموظفين الذين يفصلون بغير سبب تأديبي مرتباتهم عن مدة الاجازات المتجمدة لهم بحيث لا يتجاوز ما يصرف مرتب ثلاثة أشهر ولكن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض هذا الطلب على أن الموظف الذي لا يستنفد اجازاته السنوية يعتبر متنازلا عنها مع أن هذا الذي قرره الحكم لا يصلح ردا على ما تمسك به الطاعن ولا يؤدي إلى حرمانه من الاستفادة من قاعدة جرى عليها البنك كما يستفاد من المستندات المقدمة من البنك ذاته .

« ومن حيث إنه ورد بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه « وحيث مع ذلك أن تجميد بعض المستخدمين إجازاتهم السنوية لا يعتبر حقا مكتسبا بالنسبة لإجازاتهم السابقة التي لم يستنفدوها بإرادتهم

بل مجرد تسامح من قبل رب العمل لصالح هؤلاء المستخدمين وإلا اختل العمل من جراء غياب عدد كبير من المستخدمين فترة طويلة وأنه يستخلص من ذلك أنه إذا كان للمستخدم الحق مبدئيا في إجازة سنوية بسبب العرف الجاري في محل عمله إلا أنه يفقد حقه في كل إجازة يمنحها ولا يستنفدها ، — ولما كان يبين من هذا أن الحكم قد عرض لما ادعاه الطاعن من أن إجازاته المتجمدة تعتبر حقا مكتسبا له ، وقرر للأسباب السائغة التي أوردها أن الاجازات السنوية التي لا تستنفد يسهط الحق فيها وكان الطاعن لم يقدم بملف الطعن ما يستفاد منه أنه قدم إلى محكمة الموضوع دليلا على أن البنك جرى على صرف مرتب الاجازات المتجمدة إلى الموظفين المفصولين ، وكانت المستندات التي قدمها البنك بملف هذا الطعن والتي كانت مقدمة منه إلى محكمة الموضوع لا تدل على قيام هذا العرف وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة باتباع الخصوم في كافة مناحي دفاعهم والرد على كل منها استقلالاً . — لما كان ذلك ، فإن تعيب الحكم بالقصور في هذا الخصوص هو نقي في غير محله .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن بجميع وجوهه على غير أساس ويتعين رفضه .

(الفضية رقم ٩٢ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود ميساد المستشارين) .

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

١٩٦

٢ أبريل سنة ١٩٥٣

موظف . سن الإحالة إلى المعاش . سن الستين .
من مجال فيها . الثبتون الذين يجرى على راتبهم حكم
الاستقطاع . من لا يجرى عليهم هذا الحكم . معاملتهم
بالمادة ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ .

المبدأ القانوني

مادام أن المدعى لم يكن مثبتاً ويجرى على
راتبه حكم الاستقطاع المنصوص عليه في قانون
المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فإنه
لا سند في القانون لمعاملته بمقتضى نص المادة
الرابعة عشر من قانون المعاشات المذكور التي
نصت على أنه متى بلغت سن الموظف أو المستخدم
ستين سنة وجبت إحالته إلى المعاش حتماً ما لم
يصدر قرار خاص من مجلس الوزراء بإبقائه
في الخدمة لمدة معينة لأنها لا تنطبق إلا على
الموظفين أصحاب الحق في المعاش وهم من كان
يجرى على رواتبهم حكم الاستقطاع ، أما المدعى
وأمثاله فيحكم حالتهم نص المادة ١٤ من
القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات
الملكية وعلى ذلك يكون المرجع في تعيين سن
التقاعد القانوني للموظف أو المستخدم هو
بكونه من الموظفين أو المستخدمين الذين لهم

حق في المعاش أم من لاحق لهم فيه وعلى هذا
الأساس يكون سن التقاعد بالنسبة للمدعى هو
خمس وستون سنة إذ هو لا يجرى على راتبه حكم
الاستقطاع المنصوص عليه في قانون المعاشات
ولا حق له في المعاش أما تعيينه على وظيفة
دائمة فلا يغير من أمره شيئاً في هذا الصدد .

الحكم

ومن حيث إن المدعى يؤسس دعواه على
أنه من الموظفين المؤقتين الذين لهم حق البقاء
في الخدمة حتى بلوغ سن الخامسة والستين طبقاً
للمادة ١٤ من قانون المعاشات الملكية رقم ٥
لسنة ١٩٠٩ ولائحة مكافآت مستخدمي المصلحة
الخارجين عن هيئة العمال الصادرة في ١٢ من
أبريل سنة ١٩١٤ ولفتوى مستشار إدارة الرأي
لوزارة المواصلات المؤرخة ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠
ولذلك فإن القرار الصادر بإنهاء خدمته في ٢٢
سبتمبر سنة ١٩٥١ قبل بلوغه السن المذكورة
يكون باطلاً ومخالفاً للقانون .

ومن حيث إن الحكومة دفعت الدعوى
بأن المدعى لا يعد من الموظفين المؤقتين لمجرد
عدم تثبيته لأن الممول عليه في دائمة الموظف
هو بالوظيفة التي يشغلها بصرف النظر عما إذا
كان مثبتاً ويجرى على راتبه حكم الاستقطاع

المنصوص عليه في قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ أم لم يكن كذلك ، وما دام أن الثابت أن المدعى يشغل وظيفة دائمة من وظائف المصلحة المدرجة في الباب الأول من الميزانية فهو موظف دائم يجب إحالته إلى المعاش بمجرد بلوغه سن الستين عملاً بالمادة الرابعة عشر من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ .

ومن حيث إنه قد استبان من الأوراق ومن ملف خدمة المدعى أنه ولد بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٩٠ وحصل على شهادة الليسانس في الحقوق من بيروت جامعة العلوم العثمانية سنة ١٩١٣ والتحق بخدمة الحكومة بوزارة الأشغال في مصلحة التنظيم في وظيفة مساعد ملاحظ بأجر يومي اعتباراً من ١٦ من مايو سنة ١٩٢٨ وفصل بالاستغناء اعتباراً من ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٨ ثم التحق بخدمة مصلحة المباني في وظيفة كاتب باليومية بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٢٩ ثم وضع في الدرجة السادسة الإدارية من أول يونيو سنة ١٩٣١ بمرتبة قدره خمسة عشر جنهما في حدود الدرجة السادسة الإدارية بعقد على اعتماد الأعمال الجديدة زيد بطريق العلاوات الدورية حتى بلغ ١٨٥٠٠ ج اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٢ ونقل لمصلحة السكك الحديدية بوزارة المواصلات وتسلم العمل فيها اعتباراً من ٦ من يونيو سنة ١٩٤٤ في الدرجة السادسة ثم رقي إلى الدرجة الخامسة اعتباراً من ١٥/١١/٤٦ وعدلت أقدميته فيها تنسيقاً إلى أول مايو سنة ١٩٤٦ ثم مدت خدمته بعد بلوغه سن الستين في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ لمدة سنة حيث توافرت فيه الشروط الخاصة بمد الخدمة الواردة بالمشور رقم ٢٨ — ١/٦١ المؤرخ ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٠ (ص ٤٦)

من ملف الخدمة) وفي ٤ من فبراير سنة ١٩٥١ طلب المدعى إبقاءه في الخدمة حتى يبلغ سن الخامسة والستين وهي السن المقررة في قانون المعاشات لإنهاء خدمته باعتباره موظفاً مؤقتاً ، فوافق مدير المصلحة المساعد على هذا الطلب في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥١ ولكن المدير العام للمصلحة لم يوافق عليه حتى يفسح مجال الترقى لغيره من الموظفين وقد جاء بكتاب سكرتير عام الوزارة رقم ٢٨ — ١٣/٦٣٢٦ المؤرخ ٢٧ من مارس أن وزير المواصلات قد وافق بتاريخ ٢٧ من يوليو سنة ١٩٥٠ على إبقاء المدعى في الخدمة إلى سن الخامسة والستين مع النظر في ترقيته إلى الدرجة الرابعة وأنه تحرر بذلك للمصلحة بالكتاب رقم ٣/٣/٢٤/٩٨٤٩ بتاريخ ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٠ (ص ٦٤ من ملف الخدمة) ولكن رغم صدور هذا القرار من وزير المواصلات لم يوافق المدير لمصلحة السكك الحديدية إلا على مد خدمة المدعى سنة أخرى تنتهي ببلوغه سن الثانية والستين ، ومع ذلك فقد عدلت المصلحة حتى عن هذا المد وأنتهت خدمة المدعى في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بالاستغناء وصرفت له مبلغ ٨٥٠ م و ٣٠ ج صافي مكافأته عن مدة خدمته بمصلحة السكك الحديدية البالغة ٧ سنوات و ٣ شهور طبقاً لللائحة مكافآت الحكومة .

ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن المدعى لم يكن من الموظفين الذين يجري على راتبهم حكم الاستقطاع للمعاش المنصوص عليه في المادة الثانية من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ لأنه كان من الموظفين المؤقتين الذين نصت المادة الرابعة من القانون

المذكور على عدم استقطاع احتياطي المعاش من ماهياتهم — ولذلك لم يكن له أى حق في المعاش .

ومن حيث إنه ما دام أن المدعى لم يكن مثبتاً ويجرى على راتبه حكم الاستقطاع المنصوص عليه في قانون المعاشات سالف الذكر فإنه لا سند في القانون لمعاملته بمقتضى نص المادة الرابعة عشر من قانون المعاشات المذكور التي نصت على أنه متى بلغت سن الموظف أو المستخدم ستين سنة وجبت إحالته إلى المعاش حتماً ما لم يصدر قرار خاص من مجلس الوزراء بإبقائه في الخدمة لمدة معينة لأنها لا تنطبق إلا على الموظفين أصحاب الحق في المعاش وهم من كان يجرى على رواتبهم حكم الاستقطاع أما المدعى وأمثاله فيحكم حالتهم نص المادة ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية التي تقضى بأن يكون رفق المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وهم الذين لا حق لهم في المعاش متى بلغوا سن الخامسة والستين ما لم يرخص لهم وزير المالية بالبقاء في الخدمة لمدة معينة بناء على طلبهم ومع ذلك لا يجوز في أى حال من الأحوال إبقاءهم في الخدمة بعد سن السبعين ، مما يفيد أن المشروع قد فرق في سن التقاعد بين الموظفين والمستخدمين الذين لهم حق في المعاش وأولئك الذين لا حق لهم فيه لجعله ستين سنة بالنسبة للأولين وخمساً وستين سنة بالنسبة للآخرين ، وعلى ذلك يكون المرجع في تعيين سن التقاعد القانوني للموظف أو المستخدم هو بكونه من الموظفين أو المستخدمين الذين لهم حق في المعاش أم من لا حق لهم فيه . وعلى هذا الأساس يكون

سن التقاعد بالنسبة للمدعى هو خمس وستون سنة — إذ هو لا يجرى على راتبه حكم الاستقطاع المنصوص عليه في قانون المعاشات ولا حق له في المعاش . أما تعيينه على وظيفة دائمة فلا يغير من أمره شيئاً في هذا الصدد ، وعلى ذلك يكون القرار الصادر بإنهاء خدمته قبل بلوغه السن المذكورة قد خالف القانون ويتعين إجابة المدعى إلى طلب إلغائه .

(القضية رقم ١٥٥ لسنة ٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عفت وعلي أبو الفيط والدكتور عبد الحكيم فراج وحسن أبو علم ووصلي أباطة الاستشاريين) .

٨٩٧

٥ أبريل سنة ١٩٥٣

أ — قبول الدعوى . قرار إداري نهائي . تصديق وزارة الداخلية على قرار لجنة الشياخات بفصل المدعى . سيودة القرار نهائياً . الطعن فيه بالإلغاء قبول .

ب — عمدة أو شيخ . محاكمته . إعلانه بالتهم السندة إليه قبل اجتماع لجنة الشياخات بأسبوع على الأقل . إجراء جوهري يترتب على مخالفته البطلان . إعلانه قبل ميعاد الجلسة بأقل من أسبوع . وجوب منحه مرة أخرى إذا طلب ذلك .

ج — عمدة أو شيخ . محاكمته . طلبه التأجيل لعذر مقبول . جوازه .

المبادئ القانونية

١ — يعتبر قراراً نهائياً القرار الصادر من وزارة الداخلية بالتصديق على قرار لجنة الشياخات بفصل المدعى من الشياخة واستبعاد اسمه من كشف المرشحين لمدة خمس سنوات وبذلك يكون طلب الطعن فيه بالإلغاء مقبولاً .

٢ — إن المادة ٣ من قرار وزير الداخلية

بمنح المتهم أجلا آخر - إذا طلب منهم ذلك - حتى تعوضه ما فاتته من استكمال الأجل الذي قرره القانون .

٣ - إن المادة ٣٥ من قرار وزير الداخلية في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع تنص على أنه إذا تخلف العمدة أو الشيخ عن الحضور أمام اللجنة دون عذر مقبول كان لها أن تبت في أمره . ومفاد هذا النص أنه إذا تقدم العمدة أو الشيخ بطلب التأجيل لعذر مقبول كان على اللجنة إجابته إلى طلبه وذلك تحقيقا للقاعدة الأساسية وهي تمكينه من الدفاع عن نفسه .

(القضية رقم ٦٨٩ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة بدوي ابراهيم حوده وعبي الدين حسن وطه عبد الوهاب وعبد السيد خضير وعمود محمد ابراهيم المستشارين) .

٨٩٨

٧ ابريل سنة ١٩٥٣

اختصاص محكمة القضاء الإداري . التعاقد بين الحكومة وإحدى الشركات . قول الشركة أنه تم نحت تأثير التهديد . نزاع مدني . عدم اختصاص هذه المحكمة .

المبدأ القانوني

إن حصول اتفاق بين الوزارة والشركة في شأن سمر الرسالة موضوع الدعوى هو أحد السببين اللذين نصت عليهما أحكام المادتين الأولى والرابعة والأربعين من المرسوم بتانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل وما تزعمه الشركة المدعية من أن الاتفاق

الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع تنص على أنه يعلن المدير بصفته رئيسا للجنة الشياخات العمدة أو الشيخ بقرار إحالته إلى اللجنة المذكورة مع بيان الأسباب التي دعت إلى ذلك ويدعوه إلى الحضور في الزمان والمكان المعينين لانعقادها ويكون إعلان ذلك القرار إلى العمدة أو الشيخ في قريته وقبل عقد الجلسة المعينة بأسبوع على الأقل . ومفاد هذا النص أن إعلان العمدة أو الشيخ بالتهمة قبل الجلسة المعينة لنظر المحاكمة الإدارية من الاجراءات الجوهرية في المحاكمة حتى يحاط علما بالتهم المنسوبة إليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه تحقيقا للضمان المقرر في المحاكمات الإدارية والتأديبية ألا يحكم على أحد إلا بعد إعلانه وهذا التمكين في مجموعه وفاء أو نقصا بما يخضع لرقابة المحكمة وإشرافها فإذا تمت المحاكمة بغير هذا الاعلان كان ذلك إخلالا صريحا بحق الدفاع يترتب عليه بطلان القرار - هذا من جهة - ومن جهة أخرى فإن المادة ٣٠ السابق الإشارة إليها إذ تنص في الفقرة الثانية على أن يكون الإعلان قبل عقد الجلسة بأسبوع على الأقل فإنما تهدف إلى إعطاء المتهم فسحة من الوقت لمواجهة الاتهام بما يعده من وسائل الدفاع ولا يجوز أن ينقض هذا الأجل عن أسبوع - وهو وإن كان أجلا تحكيميا إلا أنه إذ أقام من الدواعي والأسباب ما يحول دون إتمام الاعلان قبله أصبح حتما على اللجنة أن تصحح الاجراءات

المتقدم الذكر كان تحت تأثير التهديد والاكره هو نزاع يدور حول اتفاق مدني لاقرار اداري ، ما يدخل في اختصاص هذه المحكمة .

المحكمة

« من حيث إن المدعية تؤسس طعنها على انه صدر قرار من وزارة التجارة برقم ٥١٥ بتاريخ ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٨ بتحديد الحد الأقصى لسعر بيع مادة الصودا الكاوية المستوردة والتي تبلغ درجة نقاوتها ٩٨ ٪ بمبلغ ٥٤ ج للطن تسليم مخازن المستورد وذلك عن الرسائل التي يتم شحنها من الموانئ الاجنبية بعد العمل بهذا القرار — وأن هذا القرار صدر مستنداً إلى القرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالاستيلاء على مادة الصودا الكاوية وإلى أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين — وأن الحكومة رأت تقدير سعر الرسالة موضوع هذه الدعوى على الأساس المتقدم الذكر فقدمت إليها المدعية تظليماً في ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٨ من تحديد السعر على هذا الأساس وطلبت عدم تطبيقه في شأن تلك الرسالة والاذن لها بتسليمها من مخازن الجمارك ولكن الوزارة بالرغم من ذلك استغلت سلطتها فلم تأذن بتسليم الرسالة الا بعد أن اضطرت المدعية إلى التوقيع على إقرار بقبول توزيع الرسالة تحت إشراف الوزارة بسعر ٦٣ ج للطن — وأنه قد ترتب على ذلك خسارة حلت بالمدعية لأن سعر الصودا الكاوية المستوردة كان عند وصول الرسالة وفي المدة التي طالبت فيها المدعية بالافراج عنها مبلغ ٧٨ ج (ويدخل في ذلك اثمن المدفوع للبصرف ومصاريف فتح الاعتماد ورسوم

الجمارك والتخليص والتأمين) بينما أن المدعية أكرهت على التوزيع بمبلغ ٦٣ ج للطن الواحد فيكون الفرق في الطن مبلغ ١٥ ج وتكون الخسارة في الرسالة كلها مبلغ ٧٦٨٠ ج وهو المبلغ المطالب به بخلاف الفوائد والمصروفات ومقابل الاتعاب . وقالت المدعية إن القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٨ الذي تستند إليه الوزارة في تصرفها باطل لمخالفته لنص الفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والذي يقضى بأن يكون لصاحب المادة المستولى عليها الحق في اقتضاء ثمنها على أساس ثمن المثل في تاريخ الاداء ولأن هذا القرار جعل تاريخ نشره مبدأ لسريانه وتطبيقه على الرسائل التي يتم شحنها من الموانئ الاجنبية بعد العمل به بينما أن تلك الرسائل يكون قد تم التعاقد عليها وتحديد ثمنها وفتح اعتمادها قبل شحنها — ومقتضى ذلك أن للقرار أثراً رجعياً يمس الحقوق المكتسبة وهذا مالا يجوز قانوناً .

« ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى اصلياً بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظرها واحتياطياً بعدم قبولها ومن باب الاحتياط السكلي برفضها — وقالت عن الدفع بعدم الاختصاص إن احكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قضى بأن يعهد إلى لجان خاصة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التموين سلطة تحديد الاثمان والتعويضات الخاصة بالمواد المستولى عليها وبأن تقدم المعارضة في قرارات تلك اللجان إلى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب من ذوى الشأن في مواعيد محددة — وقررت الحكومة عن الدفع بعدم قبول الدعوى أن رافعها لم

يقدم الدليل على صفته في تمثيل الشركة المدعية — أما عن الموضوع فقد أبدت الحكومة أنه اتضح لها من فحص إدارة الخبراء لمستندات الشركة أن الاعتماد الخاص بالرسالة قد فتح قبل العمل بالقرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٨ السالف الذكر ولكنها في الوقت ذاته لم تر الموافقة على تقدير الشركة للطن ومن ثم انتهى الأمر إلى موافقة الشركة المدعية على توزيع الرسالة بسعر ٦٣ ج وذلك بمقتضى كتابها المؤرخ في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وقرار ممثلها في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وذكرت الحكومة أن هذا السعر يتفق مع ما قضت به المادة ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من تحديد التعويض على أساس سعر المثل في تاريخ الأداء .

ومن حيث إن المدعية قد عقيبت على دفاع الحكومة فقالت عن الدفع بعدم الاختصاص إن الاستفادة من نصوص المواد الأولى والرابعة والأربعين والسابعة والأربعين ومن مقارنة أحكامها ونص القرار الوزاري رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ أن المشرع منح وزير التموين حق الاستيلاء على المواد المذكورة بالبند الخامس من المادة الأولى إلا أنه جعل هذا الحق في استعماله خاضعا لاحدى طريقتين — الاستيلاء الخاص على مواد معينة بالذات لدى أفراد معينين والاستيلاء العام على كل ما يوجد بالبلاد من مادة معينة دون تحديد وجعل لكل طريقة — كما خاصا — فالاستيلاء الخاص ينطوى تحت حكم المادة ٤٤ المتقدمة الذكر أما الاستيلاء العام فيدخل تحت حكم البند السادس من المادة الأولى التي خولت لوزير التموين سلطة تحديد الأسعار — والأسعار تحدد في هذه الحالة

بقرار منه — وعلى هذا الأساس صدر القرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ وأن الرسالة موضوع هذه الدعوى تدخل تحت النوع الثاني وإن ثمنها قدر بقرار وزاري يجوز الطعن فيه أمام هذه المحكمة . وقالت المدعية عن الدفع بعدم القبول إن الاستاذ حسن حمزة رافع الدعوى انتخب عضوا لمجلس الإدارة وأن الحكومة عاملة في مكاتباتها بهذه الصفة — أما عن الموضوع فقد ذكرت المدعية أن الاتفاق المؤرخ في ديسمبر سنة ١٩٤٨ والذي تشير إليه الحكومة قد وقعته المدعية مكرهة تحت تأثير التهديد بتطبيق حكم القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٨ عليها وتلافيا من فساد الرسالة .

ومن حيث إن المدعية قد ارتضت بمقتضى الاقرار الصادر منها في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ السعر الذي قدرته الحكومة للرسالة موضوع النزاع — فضلا عما ذكرته الحكومة من أن هذا السعر هو ثمن المثل في تاريخ الأداء — وهو ذات التقدير الذي سلت المدعية بأساسه في صدد ما ذكرته في دفاعها عن بطلان القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٨ — وأن التقدير كان نتيجة لفحص إدارة الخبراء لمستندات المدعية الخاصة بالرسالة موضوع النزاع .

ومن حيث إن حصول اتفاق بين الوزارة والشركة في شأن سعر الرسالة موضوع الدعوى هو إحدى السبلين اللذين نصت عليهما أحكام المادتين الأولى والرابعة والأربعين من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

ومن حيث إن الشركة المدعية زعمت أن الاتفاق المتقدم الذكر كان تحت تأثير التهديد

والإكراه ، وقد نفت الحكومة ذلك لأسباب موضوعية وقانونية وذلك وفقاً لما ورد في سياق سرد الوقائع .

« ومن حيث إنه يبين من ذلك أن النزاع في هذه الدعوى يدور حول اتفاق مدني لا قرار إداري مما يدخل في اختصاص هذه المحكمة .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى ولا محل عندئذ لبحث الدفع الخاص بعدم قبولها أو موضوعها .

(القضية رقم ٥٣٢ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة علي علي منصور وعبد الرحمن نصير وعلي بغدادى المستشارين) .

٨٩٩

٩ أبريل سنة ١٩٥٣

مصلحة في الدعوى . طلب التدمي إحالته إلى المعاش . حفظ طلبه . إحالته إلى المعاش في اليوم التالي استناداً إلى عدم كفايته . الطعن في مرسوم [الإحالة إلى المعاش . توافر المصلحة .

المبدأ القانوني

إن المدعى وإن كان قد قدم لمدير عام مصلحة السكك الحديدية طلباً بإحالته إلى المعاش لعدم استطاعته الاستمرار في مباشرة عمله الحكومي غير أنه لما رفعت هذه الاستقالة للوزير يوم تقديمها قرر في نفس اليوم حفظها . وبهذا الحفظ المتضمن عدم قبول الاستقالة انتهى أثر الطلب الذي تلاه مذكرة قدمها الوزير في اليوم التالي لمجلس الوزراء جاء بها أن مصلحة العمل تقتضي الاستغناء عن خدمات المدعى وإحالته إلى المعاش . فوافق مجلس الوزراء في نفس اليوم على ما جاء بالمذكرة ثم صدر المرسوم المطعون

فيه . فالاستقالة لم تقبل ولم تكن الباعث على إحالة المدعى إلى المعاش . ومن ثم فلا محل لقول الحكومة بأن المرسوم المطعون فيه صدر محققاً لرغبة المدعى وبذلك تزول مصلحته في الدعوى ولا يكون له وجه للطالبة بالتعويض . لأن المرسوم المطعون فيه سالف الذكر لم يستند إلى تلك الاستقالة بل استند إلى أسباب غير صحيحة وتمس كفاية المدعى وسمعة الفنية مما يجعل له مصلحة محققة في إلقائه وإزالة الأثر المترتب عليه .

(القضية رقم ٢٧١ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد هفت وعلي أبو الفيط والدكتور عبد الحكيم فراج وحسن أبو علم ووصفي أباطة المستشارين) .

٩٠٠

١٤ أبريل سنة ١٩٥٣

أ - استثناءات . المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الاستثناءات . عدم تطبيقه على الضباط في الوزارات المختلفة . المقصود بالضباط هنا . الضباط الموجودين في الخدمة العسكرية .

ب - قانون الأحكام العسكرية . الجرائم المنصوص عليها فيه . جرائم تتعلق بالخدمة العسكرية والنظام العسكري وجرائم تقع بالخالفات لقوانين العادية . سلطة المجالس العسكرية والمحاكم المدنية في النظر في كلا النوعين . التفرقة بين عقوبات الطرد من الخدمة إطلاقاً والطرد من الخدمة العسكرية . آثار كل .

ج - موظف . تعيينه . وجوب تقديم شهادة دالة على حسن السير والسلوك . الطرد من الخدمة العسكرية لا خلاص أموال أميرية . يحدد الغرامة وحسن السمعة . مانع من التعيين في الوظائف المدنية .

د - مجالس عسكرية . اعتبارها من الهيئات التأديبية .

هـ - جيش . ضابط . طرده من الخدمة

العسكرية . تعيينه في إحدى الوظائف المدنية إذا توافرت فيه الشروط اللازمة . جوازى .

المبادئ القانونية

١ — يبين من مطالعة المادة التاسعة من المرسوم بتانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإلغاء الاستثناءات أنها استثنت من تطبيق أحكامه الضباط في جميع الوزارات وأنه عند صدور هذا المرسوم بقانون كان المدعى مفصولاً من وظيفته مجرداً من رتبته والضباط المقصودون بداهة من النص المذكور هم الضباط القائمون بالعمل بهذه الصفة فعلاً عند صدور هذا المرسوم بقانون ، ولما كان المدعى إذ ذاك مفصولاً من الخدمة العسكرية فمقتضى ذلك أنه لا يستفيد من هذا النص وأنه لا ينطبق عليه .

٢ — يبين من تقصى نصوص قانون الأحكام العسكرية واستقراءها أن الجنايات العسكرية على نوعين : نوع يتعلق بالخدمة العسكرية والنظام العسكرى إذ حسباً ذكر في البند الثانى من القانون أن جنایات كثيرة من الجنایات العسكرية الجسيمة لا تعدها القوانين المكانية جنایات . مثال ذلك مخالفة الأوامر وعدم الانقياد والسكر في الخدمة والغياب وما أشبهها ، ونوع يقع بالمخالفة للقوانين المكانية ، وللبجاس العسكرية النظر في كلا النوعين (بند ٤٤) وكما تجوز المحاكمة عن الجنایات المكانية أمام المجالس العسكرية تجوز المحاكمة عنها أمام المحاكم المدنية (بند ١٦٩)

فاذا ارتكب أحد العسكريين جنایة من الجنایات الواردة وتقرر طرده وجبت التفرقة بين ما إذا كان الطرد من الخدمة إطلاقاً أم من الخدمة العسكرية . فالطرد من الخدمة يؤثر في صلاحية المفصول للخدمة في أى فرع من فروع الحكومة بعد ذلك ويجعله غير لائق لها فلا يجوز إلحاقه بأى عمل فيها ولو بطريق الاستثناء ، أما الطرد من الخدمة العسكرية فيحول دون إعادة المفصول لأى نوع من الخدمة العسكرية بعد ذلك ، ويفهم من عدم النص على حرمانه من الخدمة في أى فرع من فروع الحكومة جواز إلحاقه في الوظائف المدنية بها ولعل قانون الأحكام العسكرية في هذه التفرقة نوع الجنایات الواردة به وأن بعضها لا يعتبر جريمة في عرف القوانين المكانية ، والقول بجواز التعيين في الوظائف المدنية لا يمكن أن يفهم منه أن للطرود من الخدمة العسكرية حقاً في وجوب تعيينه فالأمر في ذلك مرده إلى مشيئة من يملك التعيين يترخص في استعماله مع مراعاة القوانين واللوائح المعمول بها .

٣ — إن الدكرى الصادر في سنة ١٩٠١ بالتصديق على لائحة المستخدمين المكانيين في مصالح الحكومة نص في المادة الخامسة منه على أنه لا يجوز انتخاب مستخدمى المصالح إلا من المرشحين من طوائف معينة منها طائفة مستخدمى المصالح الأخرى السارية عليها هذه اللائحة وضباط الجيش ، ونص في المادة الثانية على أن المرشحين الذين يدخلون في خدمة الحكومة لأول مرة

الخدمة العسكرية بسبب جنائية تمس نزاهته يجوز تعيينه بغير طريق الاستثناء لكان في ذلك تمييز لا يبرره المنطق بين من يرتكب جريمة اختلاس وهو عسكري ومن يرتكب عين الجريمة وهو في السلك المدني .

المحكمة

د من حيث إنه يبين من مساق الوقائع أن المدعى ضابطا بالجيش برتبة اليوزباشي وقد اتهم بأنه سلب بضائع أميرية مع أنه مكلف بالتحفظ عليها وقدم لمحاكمته تأديبيا أمام مجلس عسكري عال فقرر المجلس طرده من الخدمة العسكرية في ١٠ يونيه سنة ١٩٥٠ فقدم طلبا إلى وزارة الأوقاف للاتحاق بخدمتها فعرض الأمر على قسم القضايا فأفتى بجواز تعيينه مؤسسا للرأى على أن قانون الأحكام العسكرية نص في البند ٢١١ على أن الطرد من خدمة الملك يحرم المحكوم عليه من الاستخدام بعد ذلك في أى نوع من خدمات الحكومة ، أما الطرد من خدمة الملك في الجيش أو البحرية أو البوليس أو خفر السواحل أو أية خدمة عسكرية أخرى يحرم المحكوم عليه من الاستخدام بعد ذلك في أية خدمة عسكرية برية أو بحرية وأنه لما كان الطالب قد طرد من الخدمة العسكرية فقط فيجوز إلحاقه بخدمة الوزارة . وبناء على هذه الفتوى أصدر وزير الأوقاف قرارا في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بتعيين المدعى في وظيفة من الدرجة السادسة بأول مربوطها واستمر المدعى قائما بالعمل إلى أن أبلغ في ١٢ من مايو سنة ١٩٥٢ بقرار فصله من الوظيفة بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٦ سنة

والمرفوتون الذين يعادون إلى الخدمة يجب أن يقدموا شهادة دالة على حسن سيرتهم وأخلاقهم ونص أيضا في المادة الثامنة والعشرين على أن أى تعيين بالمخالفة للأحكام المدونة باللائحة يجب أخذ رأى اللجنة المالية فيه والتصديق عليه من مجلس الوزراء ، ولما كان المدعى لا يعتبر من ضباط الجيش عند طلب التحاقه بخدمة وزاره الأوقاف حتى يصح أن يقال إنه عين في ظل المادة الخامسة من لائحة مستخدمى المكنيسين وعلى ذلك فإن دخوله في خدمة الحكومة في الوظائف المدنية يعتبر أنه حصل لأول مرة ، وكان يجب أن يقدم ما يدل على حسن سيرته وأخلاقه . ولما كان طرد المدعى من الخدمة العسكرية وقع لسبب اختلاسه أموالا أميرية كان أمينا عليها وهى جريمة مكانية تقع تحت طائلة القانون العام وتمس النزاهة وتعلق بحسن السمعة فانها تمنع من التعيين في الوظائف المدنية طبقا للقواعد العامة الواردة في اللوائح إلا بطريق الاستثناء وعن يملكه .

٤ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المجالس العسكرية هى هيئات تأديبية .

٥ - إن إعمال قانون الأحكام العسكرية في خصوصية الطرد من الخدمة العسكرية يكون بإجازة إلحاق المطرود بالوظائف المدنية متى توافرت فيه شروط الالتحاق بها أو بإجازة تعيينه بطريق الاستثناء إذا رأت التجاوز عن بعض هذه الشروط ولو قيل بغير هذا وبأن المطرود من

١٩٥٢ الخاص بإلغاء الترقيات والصلوات والأقدميات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية .
 « ومن حيث إن المدعى ينعى على القرار المطعون فيه خطأ في تأويل هذا المرسوم بقانون وتفسيره ويقول شرحاً لطعنه إن قرار تعيينه صدر صحيحاً لا ينطوي على أى استثناء لأن مقتضى فصله من الخدمة العسكرية أن يقتصر الفصل عليها وحدها ولا يمتد بأى حال إلى حرمانه من الخدمة الحكومية في الفروع الأخرى وأن حكم الفقرة الثالثة من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإبطال تعيينات الموظفين الذين سبق عزلهم بقرارات تأديبية لا يسرى عليه وإنما يقتصر أمره على الموظفين المفصولين من الخدمة عموماً لأن المطرودين من نوع معين من الخدمة وهذا يفسر العلة في اعتبار إعادة تعيين الموظفين الذين سبق عزلهم بقرارات تأديبية ضمن التعيينات الاستثنائية إذ هي محرمة بالقرار الصادر في سنة ١٨٩٣ الذى لا يملك الخروج عليه إلا بقرار من مجلس الوزراء أو مجلس الأوقاف الأعلى في شأن موظفى وزارة الأوقاف وأن فى الأخذ بما يخالف هذا رأى تعطيلاً لأحكام قانون الأحكام العسكرية وإهداراً للفرقة الواضحة التى نص عليها فى بيان الفرق بين عقوبة الطرد من الخدمة وعقوبة الطرد من الخدمة العسكرية ؛ وأضاف المدعى إلى ما تقدم أنه كان ضابط بالجيش والضباط بصريح نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون الخاص بالاستثناءات مستثنون من تطبيق أحكامه عليهم .

« ومن حيث إن المدعى عليها دفعت الدعوى بأن المادة الثانية من المرسوم بقانون المشار إليه نصت على أنه تبطل تعيينات الموظفين الذين

سبق عزلهم بقرارات تأديبية لأى سبب آخر غير الإهمال وعدم الطاعة ما لم يكن قد مضت بين صدور القرار التأديبي وبين التعيين ثماني سنوات وأن هذا النص عام واضح لا غموض فيه ويسرى حكمه على جميع الموظفين مدنيين كانوا أم عسكريين وأنه لا مراء فى أن قرار فصل المدعى قرار تأديبي وأنه لم تمض على صدوره ثماني سنوات .

« ومن حيث إنه يبين من مطالعة المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإلغاء الاستثناءات أنها استثنت من تطبيق أحكامه الضباط فى جميع الوزارات وأنه عند صدور هذا المرسوم بقانون كان المدعى مفصولاً من وظيفته مجرداً من رتبته .

« ومن حيث إن الضباط المقصودين بداهة من النص المذكور هم الضباط القائمون بالعمل بهذه الصفة فعلاً عند صدور هذا المرسوم بقانون ولما كان المدعى إذ ذاك مفصولاً من الخدمة العسكرية فمقتضى ذلك أنه لا يستفيد من هذا النص وأنه لا ينطبق عليه .

« ومن حيث إنه بالاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاستثناءات يتبين أن الفقرة الثالثة من المادة الثانية نصت على اعتبار تعيين الموظف الذى سبق فصله من الخدمة بقرار تأديبي لغير الإهمال وعدم الطاعة وقبل مضي ثماني سنوات على الفصل تعيين استثنائي يجب أن يطل والمدعى كما سبق القول يذهب إلى عدم انطباق هذا النص على حاله للأسباب السالف إيرادها .

« ومن حيث إنه للفصل فى هذه الدعوى يقتضى بحث ماهية هذا النص ومدى انطباقه على المدعى مع قيام التفرقة فى قانون الأحكام

العسكرية بين الطرد من الخدمة والطرد من الخدمة العسكرية .

« ومن حيث إن المدعى يذهب إلى أن طرده من الخدمة العسكرية مهما كانت الجناية التي ارتكبها لا يحول دون تعيينه في الوظائف المدنية بغير قيد أو شرط وأن هذا التعيين لا يعتبر استثناء من قواعد الاستخدام في الوظائف المدنية .

« ومن حيث إنه يبين من تقصى نصوص قانون الأحكام العسكرية واستقرائها أن الجنائيات العسكرية على نوعين : نوع يتعلق بالخدمة العسكرية والنظام العسكري إذ حسبنا ذكر في البند الثاني من القانون أن جنائيات كثيرة من الجنائيات العسكرية الجسيمة لا تعدها القوانين المكانية جنائيات مثال ذلك مخالفة الأوامر وعدم الانقياد والسكر في الخدمة والغيباب وما أشبهها ، ونوع يقع بالمخالفة للقوانين المكانية وللجالس العسكرية النظر في كلا النوعين (بند ٤٤) وكما تجوز المحاكمة عن الجنائيات المكانية أمام المجالس العسكرية تجوز المحاكمة عنها أمام المحاكم المدنية (بند ١٦٩) فإذا ارتكب أحد العسكريين جناية من الجنائيات الواردة وتقرر طرده وجبت التفرقة بين ما إذا كان مكان الطرد من الخدمة إطلاقاً أم من الخدمة العسكرية فالطرد من الخدمة يؤثر في صلاحية المفضول للخدمة في أي فرع من فروع الحكومة بعد ذلك ويجعله غير لائق لما فلا يجوز إلحاقه بأي عمل فيها ولو بطريق الاستثناء . أما الطرد من الخدمة العسكرية فيحول دون إعادة المفضول لأي نوع من الخدمة العسكرية بعد ذلك . ويفهم من عدم النص على حرمانه من الخدمة في فرع من فروع الحكومة

جواز إلحاقه في الوظائف المدنية بها ولعل قانون الأحكام العسكرية في هذه التفرقة نوع الجنائيات الواردة به وأن بعضها لا يعتبر جريمة في عرف القوانين المكانية .

« ومن حيث إن القول بجواز التعيين في الوظائف المدنية لا يمكن أن يفهم منه أن المطرود من الخدمة العسكرية حقاً في وجوب تعيينه فالأمر في ذلك مرده إلى مشيئة من يملك التعيين يترخص في استعماله مع مراعاة القوانين واللوائح المعمول بها .

« ومن حيث إن التعيين بالوظائف المدنية له شروط وقيود يجب أن تتوافر فيمن يطلب توليها .

« ومن حيث إن المدعى وقد طرد من الخدمة العسكرية لم يعد من رجالها بل أصبح شخصاً عادياً تطبق عليه شروط الالتحاق بالوظائف المدنية .

« ومن حيث إن الذكر يتو الصادر في سنة ١٩٠١ بالتصديق على لائحة المستخدمين المكانيين في مصالح الحكومة نص في المادة الخامسة منه على أنه لا يجوز انتخاب مستخدمي المصالح إلا من المرشحين من الأنواع الآتية : — أولاً — مستخدمو المصالح الأخرى السارية عليها هذه اللائحة وضباط الجيش . ثانياً — أرباب المعاشات الخ ونص في المادة الثانية على أن المرشحين الذين يدخلون في خدمة الحكومة لأول مرة والمرفوتون الذين يعادون إلى الخدمة يجب أن يقدموا شهادة دالة على حسن سيرتهم وأخلاقهم ونص أيضاً في المادة الثامنة والعشرين على أن أي تعيين بالمخالفة للأحكام المدونة باللائحة يجب أخذ رأي اللجنة المالية فيه والتصديق عليه من

لا يبرره المنطق بين من يرتكب جريمة اختلاس وهو عسكري ومن يرتكب عين الجريمة وهو في السلك المدني .

« ومن حيث إن المدعى فصل لسبب غير الإهمال وعدم الطاعة من الخدمة العسكرية في سنة ١٩٥٠ وعين في خدمة وزارة الأوقاف في سنة ١٩٥١ بقرار من الوزير وكان الواجب أن يكون قرار تعيينه صادرا من مجلس الأوقاف الأعلى صاحب السلطة في الاستثناء في شأن موظفي وزارة الأوقاف ، فيكون تعيينه هذا ، أيا كانت الجهة التي صدر منها تعيينا استثنائيا على كل حال ، وينطبق عليه المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ .

« ومن حيث إنه والأمر على ما سبق بيانه فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر مطابقا للقانون وتسكون دعوى المدعى على غير أساس ويتعين رفضها .

(القضية رقم ١٣٢٣ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري رئيس المجلس وسيد علي المراوي وعبد الرحمن امير وعلي بن دادي ومحمد عبد الحبير المستشارين) .

٩٠١

٢٠ أبريل سنة ١٩٥٣

أ — مناقشة . عدول عنها بعد إجرائها . عدم جوازه . المادة ٢ من لائحة المحارر والمشتريات . سلطة وزير المالية هي التفسير وكيفية التطبيق في حالي الالتباس أو الغموض .

ب — قرار إداري . لا يهدف إلى مصالحة عامة . تعويض .

ج — تعويض . من فعل ضار غير منمروح . كيفية تقديره .

مجلس الوزراء . ولما كان المدعى لا يعتبر من ضباط الجيش عند طلب التحاقه بخدمة وزارة الأوقاف حتى يصح أن يقال إنه عين في ظل المادة الخامسة من لائحة مستخدمي الحكومة المكيانيين وعلى ذلك فإن دخوله في خدمة الحكومة في الوظائف المدنية يعتبر أنه حصل لأول مرة وكان يجب أن يقوم ما يدل على حسن سيرته وأخلاقه .

« ومن حيث إن طرد المدعى من الخدمة العسكرية وقع بسبب اختلاسه أموالا أميرية كان أمينا عليها وهي جريمة مكانية تقع تحت طائلة القانون العام وتمس النزاهة وتعلق بحسن السمعة وتمنع من التعيين في الوظائف المدنية طبقا للقواعد العامة الواردة في اللوائح السابق الإشارة إليها إلا بطريق الاستثناء وبمن يملكه .

« ومن حيث إنه بالإضافة إلى ما تقدم فإن المدعى قد طرد من الخدمة العسكرية بقرار من المجلس العسكري العالي وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المجالس العسكرية هي هيئات تأديبية .

« ومن حيث إنه يبين من التفصيل السابق إرادته والنتائج المستخلصة منه والمترتبة عليه أن أعمال قانون الأحكام العسكرية في خصوصية الطرد من الخدمة العسكرية يكون بإجازة الحاق المطرود بالوظائف المدنية متى توافرت فيه شروط الالتحاق بها أو بإجازة تعيينه بطريق الاستثناء إذا رئي التجاوز عن بعض هذه الشروط ، ولو قيل بغير هذا وبأن المطرود من الخدمة العسكرية بسبب جنائية تمس نزاهته يجوز تعيينه بغير طريق الاستثناء لكان في ذلك تمييز

المبادئ القانونية

١ — إن المادة الثانية من لائحة المخازن والمشتريات إنما تبيح لوزير المالية التفسير وكيفية التطبيق في حالى الالتباس أو الغموض ولا تجوز الممارسة بعد إجراء مناقصة، وبغض النظر عما تقدم فإنه لم يكن هناك ظروف اضطرارية تلجئ الوزارة إلى اتخاذ مثل هذا الاجراء المخالف للقانون .

٢ — إذا جاء القرار المطعون فيه مخالفا للقانون ولائحة المخازن والمشتريات ولم يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة وإنما صدر بحماية للشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة كيما تظفر بربح جسيم على حساب الخزانة العامة نعين التعويض عن الضرر الناشئ عنه .

٣ — بما لا جدال فيه أن كل فعل ضار غير مشروع مخالف للقانون يوجب مساءلة صاحبه عن تعويض الضرر الذى أصاب الغير مضافا إليه ما ضاع عليه من ربح وما فاتته من كسب .

المحكمة

د من حيث إن ما تستخلصه المحكمة من واقعات الدعوى وتجرباتها والأوراق المقدمة فيها أن وزارة التكوين أعلنت في مناقصة عامة عن استيراد ١٨ ألف طن من القمح الأمريكى داخل الحصة المقررة لمصر على أن يكون دفع القيمة إما بالعملة المصرية من حساب التصدير وإما بالمبادلة بأقطان مصرية وفقا للقواعد المقررة من وزارة المالية فتقدم المدعى مع آخرين بعطاءاتهم عن

توريد هذه الكمية ومن ثم اجتمعت لجنة البت في العطاءات في مساء ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥١ واستعرضت جميع العروض المقدمة بعد أن استبعدت منها ما كانت بنوده مخالفة لشروط المناقصة وقارنت بين أسعارها فوجدت أن أحسنها هو العطاء المقدم من المدعى إذ يقل عن العطاء التالى له بمقدار ٧٩٠ مليا بخلاف نوع القمح الذى قد يصل إلى ١٥٥٠٠ (جنيه وخمسمائة مليم) في الطن ولهذا أوصت بقبوله مع مطالبة مقدمه بتكاملة التأمين إلى ٥ في المائة في خلال ثلاثة أيام وقفلت محضرها في الساعة الحادية عشرة ونصف مساء توطئة لعرضه على الوزير للتصديق عليه إلا أنه عندما عرضت الأوراق على وزير التكوين لاعتماد قرار اللجنة سالف الذكر أشر بتاريخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ على المحضر المشار إليه بقبول العطاء المقدم من الشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة واستبعاد عطاء المدعى لعدم استيفائه شرط التأمين وفى اليوم نفسه وافق وزير المالية على ذلك القرار .

د ومن حيث إن المدعى ينعى على قرار رفض عطاءه وقبول عطاء الشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة مخالفة للقانون والقواعد المقررة للمنافسات فضلا عما يالحقه بالخزانة من خسارة ذلك لأن عطاءه هو الأقل فضلا عن الفرق الناتج من جودة الصنف وأن قواعد المناقصات العامة تمنع أى تعديل في العطاءات بعد فتح المظاريف وصدور قرار لجنة البت في العطاءات ومع ذلك قامت الشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة بتخفيض سعرها وقبولها شروط الدفع بالجنيه المصرى في حساب التصدير بعد انتهاء لجنة البت في العطاءات من مأموريتها .

« ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى بأن المدعى لاصفة له في الطعن على القرار الصادر بقبول عطاء الشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة لأن عطاءه لم يكن مصحوباً بتأمين يوازي ٢ ٪ من قيمته في الوقت الذي نصت فيه شروط العطاء والتعليقات المالية على استبعاد مثل هذا العطاء ومن ثم يصبح ولا مصلحة له في طلب إلغائه لأنه يعتبر والحالة هذه من الغير الذي لاصلة له بالمناقصة المطروحة بأية حال .

« ومن حيث إن ما تستند إليه الحكومة من انتفاء مصلحة المدعى في الطعن على قرار الوزير غير سديد إذ أن لجنة البت في العطاءات لم تستبعد عطاء المدعى بعد أن لمست أن تأمينه يقل عن التأمين المؤقت المشروط بمقدار ٤٨٣ ج بل اقترحت رغم ذلك قبوله لما تبين لها أن الفرق بين سعر عطاءه والسعر التالي له يصل إلى ٢٩٠ م و ٢ ج في الطن الواحد وقررت مطالبته بتكملة التأمين إلى ٥ ٪ في خلال ثلاثة أيام وانه وإن كانت شروط المناقصة تنص على أنه لا يلتفت للعطاءات الغير مصحوبة بتأمين مؤقت لا يقل عن ٢ في المائة من قيمة العطاء إلا أن اللجنة لم تستبعد عطاء المدعى كما تقدم وأوصت بقبوله بل وكلفته بتكملة إلى ٥ في المائة وهذا لا يحدث إلا في حالة رسو العطاء عليه ولا جدال في أن هذا الشرط وضع رعاية لصالح الحكومة فلها أن تضرب عنه صفحاً أو تلزم مقدم العطاء باستيفائه في مدة محددة بمراعاة ما يكتنف عطاءه من ظروف وملابسات وبما تراه الإدارة في عرفها وسلطانها التقديرية من تمييزه عن باقي العطاءات تلبية لما يفرضه عليها الصالح العام من إثبات الأصلح ثمناً والأحسن نوعاً من العروض المقدمة. وقد

رأت اللجنة رغم عدم استكمال المدعى للتأمين المؤقت بما يوازي ٤٨٣ من الجنيهات أن لا تمسك بذلك الشرط وتستبعد العطاء لما استبان لها من جودة في الصنف ونقص في السعر .

« ومن حيث إنه لو صح ما يقال من أن المدعى لم يتقدم بكامل التأمين المؤقت مع عطاءه فإنه قد تقدم في يوم ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بخطاب ضمان آخر بمبلغ ١٣١٤٠ ج. من البنك العثماني وهو ما يزيد عن التأمين المؤقت المطلوب بمقدار ٢٧٥٦ ج وقد عرض قرار اللجنة على الوزير في يوم ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وقت أن كان عطاء المدعى مستوفياً لجميع الشروط المقررة في ذلك الشأن ومن ثم يكون قرار استبعاده لعدم تكملة التأمين لا ينطبق على الحقيقة والواقع .

« ومن حيث إنه فضلاً عما تقدم فإن اللجنة قد استعرضت عطاء الشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة ورأت رفضه لاشتراط الشركة الدفع بالجنيهات المصرية في حساب تصدير يستعمل في تصدير قطن مصرى من السوق الحرة إلى جميع الجهات بما فيها بلاد العملة الصعبة ما عدا بلاد الأعداء ولخالفته شروط المناقصة وقواعد الرقابة على النزق فيما يتعلق بحساب التصدير ومن ثم فما كان يجوز للوزير في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ أن يؤشر بقبول عطاءها لتعديلها شروط الدفع وفقاً للقواعد المقررة وتخفيضها سعر الطن إلى ٣٦ ج بعد أن فتحت المظاريف واستعرضت اللجنة جميع العطاءات وحررت محضرها في هذا الشأن ولا يمكن التحدى بالمادة الثانية من لائحة المخازن والمشتريات في هذا الصدد بموافقة وزير المالية على قرار وزير التكوين إذ أن هذه المادة الثانية من لائحة المخازن والمشتريات إنما تبين لوزير

عامة وإنما صدر محاباة للشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة كما تظفر بربح جسم على حساب الخزانة العامة .

« ومن حيث إن المدعى قد استبان له أخيراً أن لا مصلحة له في طلب الغاء القرار المطعون فيه فقد قصر طلباته على إلزام الحكومة بتعويض قدره خمسين ألفاً من الجنيهات على أساس أنه كان متفقاً مع البيوت التجارية بأمريكا على استيراد القمح بسعر ٣٥ ج و ٧٧٠ م الطن فضاع عليه ربح مقداره ١١ و ٨٨٠ ج كما تكبد مصروفات البرقيات والتليفونات وغيرها واستهدف إلى زعزعة ثقة البيوت التجارية فيه فضلاً عن المساس بمركزه الأدبي لاخلاله باتفاقاته معها .

« ومن حيث إنه بما لا جدال فيه أن كل فعل ضار غير مشروع مخالف للقانون يوجب مساءلة صاحبه عن تعويض الضرر الذى أصاب الغير مضافاً إليه ما ضاع عليه من ربح وما فاتته من كسب . وقد ثبت من الأوراق أن المدعى كان على اتفاق مع أحد البيوت التجارية بأمريكا على توريد القمح بسعر ٣٥ ج و ٧٤ م فيكون قد فاتته ربح مالى برفض عطاءه بغير مبرر قانونى وهذا يستدعى ولا شك تعويضه بمبلغ من المال تقدره المحكمة بألفين من الجنيهات تعويضاً شاملاً بمراعاة أنه لم يتكبد مشقة وتنفقات التوريد التى كان يجب أن يتحملها لو قام بالتوريد فعلاً . وأما عن التعويض الأدبى لحسبه ما تم له من أنصاف بمقتضى هذا الحكم خصوصاً وإن رفض عطاءه لم يكن بسبب ما سبب بشخصه أو بالسمعة التجارية أو الثقة المالية التى يحرص عليها .

(القضية رقم ١٢ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد التهامي وعبد ذهني وعلى على منصور وعبد العزيز البيلارى ويوسف مرقس حنا المستشارين) .

المالية التفسير وكيفية التطبيق في حالى الالتباس أو الغموض ولا يجوز الممارسة بعد إجراء مناقصة ورفض النظر عما تقدم فانه لم يكن هناك ظروف اضطرارية تلجئ الوزارة إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء المخالف للقانون وقد كان في وسعها أن تلغى المناقصة ثم تعيدها لأجل قريب وهناك يتقدم المتنافسون بعروضهم من جديد ويحدث في أغلب الأحوال الحصول على عطاءات أحسن وأفضل ، هذا عدا أنه من ناحية أخرى فانه لا يوجد في الأوراق ما يدل على أن الشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة قد تقدمت إلى الجهات المختصة بتعديل عطاءها وتخفيض سعرها بكتاب محرر منها اللهم إلا ذلك البيان المسطور على كشوف تفريغ العطاءات بخط الوزير وتوقيعه وهذا يدل على أن المسألة لم تسر في المجرى الطبيعى المألوف بل استقرت إلى ما انتهت إليه بطريق غير معلوم إلا فيما بين الوزير والشركة التى قبل عطاءها .

« ومن حيث إنه رغم أن هذه الشركة قد خفضت سعر الطن إلى ٣٦ ج فان القمح الذى تعهدت بتوريده هو من نوع سوفت ويت ٢٠١ بينما النوع الذى تقدم به المدعى هو من نوع هردوتر وقد قارنت لجنة البت في العطاءات هذين الصنفين فيما بينهما ثم قررت أن النوع الثانى أجود وأحسن من النوع الأول وأن الفرق بينهما من حيث الثمن يبلغ حوالى ١ ج و ٥٠٠ م في الطن الواحد ويكون سعر الطن في صالح الخزانة بما يوازي ١٨٠٠٠ من الجنيهات .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم ذكره أن القرار المطعون فيه جاء مخالفاً للقانون ولائحة المخازن والمشتريات ولم يهدف إلى تحقيق مصلحة

٩٠٢

٢١ أبريل سنة ١٩٥٣

أ - بورصة القطن . الغرض من إنشائها .
الخروج على لوائح البورصة ونظمتها . خروج على
القانون . عمدة الكورنر . تعريفها . عدم
مشروعيتها .

ب - احتكار . الاتفاقات التي تهدف إليه لرفع
الأسعار إلى حد باهظ . اتفاقات باطلة مادامت تهدف
إلى أغراض غير مشروعة (*) .

المبادئ القانونية

أ - إن بورصة القطن إنما أنشئت لتأمين
مراكز التجار وتحديد أسعار القطن على أساس
المنافسة الحرة القائمة على العرض والطلب الحاليين
من عوامل الاصطناع ، وفي تحقيق هذا الغرض
وضعت البورصة نظاماً ولوائح تدير على مقتضاها
المضاربات العادية فكل انحراف أو خروج على
هذه النظم يعد خروجاً على القانون يهدد الصالح
الخاص والصالح العام على السواء وفي الواقع
من الأمر لم تكن عمليات (الكورنر) إلا انحرافاً
عن المضاربات العادية إلى أخطر أنواع المضاربات
الغير المشروعة و (الكورنر) في حالتنا هذه كان
اتفاقاً بين قلة من التجار للحصول على احتكار
صنف القطن الأشموني أو معظمه خفية وفي غفلة
من سائر التجار بقصد الاستيلاء على ربح غير
مشروع فيعمل هؤلاء المحتكرون على رفع

الأسعار رفعا مصطنعاً مستندين في ذلك إلى
عمليات صورية وهمية للحصول على فروق باهظة
هي وليدة المقامرة - ودليل الاصطناع يؤيده
الأمر الواقع إذ بينما وصل سعر الأشموني
إلى ١٥٤ ٣ ريالاً داخلياً صدره المحتكرون
لروسيا بسعر ٦٣ ريالاً وليوغوسلافيا بسعر ٧٣
ريالاً للقنطار وكان السعر الداخلي للأشموني أعلى
من سعر الكرنك على خلاف المعتاد فلم تعد هذه
الأسعار تمثل الحقيقة حتى تؤخذ أساساً في
المعاملات وكان من أثر ذلك أن اضطرب السوق
وتوقفت المعاملات .

٢ - أن الاتفاقات التي تهدف إلى الاحتكار
ورفع الأسعار إلى حد باهظ تعتبر باطلة من
الناحية القانونية سواء وقعت هذه الاتفاقات
تحت طائلة القانون الجنائي أو لم تقع - إذ أنها
بطبيعتها ترمي إلى أغراض غير مشروعة مادامت
تقيد من حرية التجارة بوجه عام وتقضي على
المنافسة الاقتصادية المشروعة . وقد ثبت أن
التعامل في سوق القطن على صنف الأشموني كان
قائماً في موسم ١٩٤٩/١٩٥٠ على أسس احتكارية
ومضاربات على الصعود غير مشروعة وأسعار
مصطنعة فتكون جميع العمليات التي قامت في ذلك
العهد خاصة بهذا الصنف مبنية على المقامرة ومن
ثم تعتبر باطلة قانوناً ولا يصحح من هذا البطلان
ما قام به المحتكرون من محاولات لكي تبدو
هذه العمليات في صورة مشروعة كاستئجارهم
إلى قرارات قضى بطلانها أو نجاحهم في الحصول

(*) يمثل هذين المبدأين حكمت نفس الدائرة في
النضايان رقم ٦٨١٨ و ٦٥٢ و ٦٧٠ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٩٠
لسنة ٤ القضائية والنضية رقم ١٣ لسنة ٥ القضائية
بالجاسة ذاتها .

من لجنة البورصة على تحديد سعر إعادة الخصم في وقت أرغموها بصنيعهم غير المشروع على الانحراف عن القانون في هذا التحديد .

المحكمة

« من حيث إنه يتعين قبل الفصل في طلبات المدعية المبينة في صحيفة الدعوى أن تستعرض المحكمة الظروف والملايسات التي أحاطت بسوق القطن المصرية في موسم ١٩٤٩ / ١٩٥٠ وأثر ذلك في إصدار القرارات المطعون فيها الخاصة بتقدير لجنة البورصة لسعر إعادة الخصم .

« ومن حيث إنه تبين للمحكمة من أوراق الدعوى وما قدم من مستندات ومذكرات في الدعاوى الأخرى المرفوعة بالطعن في القرارات نفسها وكذلك ما كشفت عنه تحقيقات لجنة التطهير الثانية من المخالفات التي وقعت في البورصة أنه في سنة ١٩٤٩ / ١٩٥٠ سادت السوق القطنية في مصر حالة شاذة استثنائية لم يكن لها مثيل من قبل أثارها فريق من المضاربين المحتكرين لصنف القطن الأشموني فارتفعت أسعاره ارتفاعاً مصطنعاً نتيجة لمضاربات غير مشروعة استخدمت فيها لوائح البورصة استخداماً سيئاً توصلوا بذلك إلى تحقيق مآربهم الخاصة من جني أرباح باهظة عن طريق الاستيلاء على فروق الأسعار وقد أحدثت مضارباتهم في سوق القطن اضطراباً شديداً لم يغب أمره عن السلطات المصرية وبعض الهيئات الاقتصادية فقامت تندد بهذه الحركة وتنبيه إلى ما ينجم عنها من خطر على حالة مصر الاقتصادية وبخاصة على تجارة القطن المصري وحسن سمعته في الأسواق العالمية وقد أثبتت

وجود ما يدعى في لغة البورصة « بالسكورنر » ، وكشفت عن أغراضه الاحتكارية الغير المشروعة ، فمن ذلك ما بعث به وزير الزراعة وقتئذ إلى وزير المالية في كتاب سري مؤرخ في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ورد فيه « غير أن فريقاً من التجار انتهز فرصة استمرار إقفال بورصة العقود بليفربول وضيق السوق المصرية فعمل على التحكم في أسعار القطن عن طريق المضاربة المصطنعة مما نتج عنه تقلبات عنيفة في أسعار القطن المصري الأمر الذي يصيب السوق المصرية بضرر كبير في الخارج ... ونظراً لما يصيب سمعة سوقنا القطنية من ضرر مادي وأدى نتيجة لهذه التقلبات العنيفة حتى أن بعض عملائنا في الخارج ذكروا لوكلائهم في مصر بأن سوق القطن بالاسكندرية أصبحت سوقاً للمقامرة ... الخ ، (حافظة ثالثة رقم ٩ ملف القضية رقم ٤٨١ سنة ٤ ق) .

ومن ذلك أيضاً ما ورد في تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب في ١١ مايو سنة ١٩٥٠ عن ميزانية ٥١/٥٠ ... الخ ولم يبق للجنة إلا أن ترقب جهود الحكومة في إبعاد العوامل المصطنعة عن أسعار القطن وتخفيف حدة التقلبات في أسعاره فقد بدت ظواهر خطيرة في سوق القطن لها أثرها على المحصول الرئيسي للبلاد فتعرضت أسعار القطن الأشموني لتقلبات شديدة بين انخفاض وارتفاع وزادت الفروق بين أسعار الشهور المختلفة زيادة لا تبررها العوامل الاقتصادية (الملف السابق) .

يضاف إلى ما تقدم ما ورد في نشرات بعض الهيئات الاقتصادية كالبنك الأهلي المصري وبنك مصر والغرفة التجارية السويسرية ، فقد أجمعت

لن يكفى جميع طلبات الخارج والاستهلاك المحلى . ثم كشفت لجنة التطهير عما اتخذته المحتكرون من وسائل غير مشروعة وما بذلوه من سعى متواصل فى تنفيذ أغراضهم كصدور قرار ١٠ يونيه سنة ١٩٥٠ المتضمن عدم صلاحية القطن المعاد كبسه كبساً مائياً للتسليم وتعديل تشكيل اللجنة الاستثنائية بالبورصة، هذا القرار الذى قضت هذه المحكمة فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ بإبطاله وإلغائه فى جميع نصوصه — وأخيراً أثبتت لجنة التطهير فى محضر تحقيقها الفرعى ما قرره وزير المالية السابق فى صدد الكورنر إذ قرر أنه اجتمع فى النصف الثانى من يناير سنة ١٩٥٠ بكل من الأستاذ فرغلى والأستاذ يحيى واستوضحهما أمر الكورنر الذى يقومان به على عقد فبراير فكان الرد أنهما يريدان أن ينتقيا من خصومهم التجار الذين أنزلوا بهما خسارة فى الموسم السابق على حد قولهما لحذرهما الوزير من هذا الانتقام الشخصى الضار بمصلحة السوق (ص ١٨ من صورة التحقيق الفرعى) .

ومن حيث إن بورصة القطن إنما أنشئت لتأمين مراكز التجار وتحديد أسعار القطن على أساس المنافسة الحرة القائمة على العرض والطلب الخاليين من عوامل الاصطناع وفى تحقيق هذا الغرض وضعت البورصة نظم ولوائح تسير على مقتضاها المضاربات العادية فكل انحراف أو خروج على هذه النظم يعد خروجاً على القانون يهدد الصالح الخاص والصالح العام على السواء وفى الواقع من الأمر لم تكن عمليات «الكورنر» إلا انحرافاً عن المضاربات العادية إلى أخطر أنواع المضاربات الغير المشروعة و «الكورنر» فى

على وجود «الكورنر» وتحكمه فى أسعار القطن الأشمونى تحكما أدى إلى ارتفاع أسعاره ارتفاعاً مصطنعاً وخيم العواقب على السوق المصرية ، والبلاد المستهلكة للقطن المصرى كما أشار بعضها إلى أن هذه الحركة كارثة وطنية تهدد الاقتصاد المصرى .

هذا إلى ما قرره أيضاً مندوب الحكومة السابق فى بورصة القطن أمام هذه المحكمة بجلسته ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فى القضية ٤٨١ سنة ١٥ ق صفحة ١٥ وما بعدها من وجود هذا «الكورنر» بأهدافه ووسائله ومخاطره بتأثيره فى اضطراب حركة السوق ووقف المعاملات — وما قرره مندوب الحكومة فى البورصة الأستاذ فريد مصطفى فى محضر جلسته ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٢ صفحة ٢٧ من وجود «الكورنر» واصطناع الأسعار وأن الاحتكار فى ذاته ينتج سعراً مصطنعاً ثم كشف عن وسيلة إملاء «الكورنر» السعر وفرضه على السوق .

ومن حيث إن الشواهد المتقدمة على قيام الكورنر قد تأيدت أيضاً بما قامت به لجنة التطهير الثانية من تحقيقات دقيقة أثبتت وجوده وسجلت فى تقريرها أنه تألف من شركة التجارة فى المحاصيل المصرية مع شركة فرغلى للاقطان والأعمال المالية بالاتفاق مع أربع شركات أخرى بمقتضى اتفاقات كتابية مبينة فى التقرير وكان الغرض الأساسى من توافق هذه الارادات يهدف إلى احتكار القطن الأشمونى وبالتبعية التحكم فى أسعاره فى السوق برفع سعره رفعاً اصطناعياً بغرض تحقيق الربح على حساب المنتجين من الزراع وتجار القطن اعتماداً منهم أن محصول القطن الأشمونى فى موسم ٥٠/٤٩

في محاضر تحقيق لجنة التطهير من استمرار ارتفاع أسعار الأشموني وتركيز المضاربة بالمصطنعة على عقد يونيه سنة ١٩٥٠ وأنه لما رأى أن حركة الارتفاع مصطنعة لاجراء الكورنر في شهر يونيه ، وكان فريق المشتريين فرغلي ويحيى ومن معهما هم القائمون بهذه العملية ، دعا إلى مكتبته تجار الاسكندرية من مشتريين وبائعين ومعهم أيضا تجار الداخل الذين كانوا يشكون من هذا الارتفاع وعقد معهم عدة اجتماعات لوضع حد لهذا الارتفاع المصطنع المستمر - ولما سمع أن فريق المضاربين الصعوديين يعززم الوصول بسعر الأشموني إلى ٢٠٠ ريالاً ومن ثم يحتمل إفلاس تجار الداخل حاول انقاذهم بتجميد الفروق ثم إنقاذ السوق كله بوضع حد أقصى للعقود (ص ٢٠ - ٢١ من صورة التحقيق الفرعي للجنة التطهير) .

« ومن حيث إن الاتفاقات التي تهدف إلى الاحتكار ورفع الأسعار إلى حد باهظ تعتبر باطلة من الناحية القانونية - سواء وقعت هذه الاتفاقات تحت طائلة القانون الجنائي أو لم تقع - إذ أنها بطبيعتها ترمي إلى أغراض غير مشروعة مادامت تقيد من حرية التجارة بوجه عام وتقضي على المنافسة الاقتصادية المشروعة .

« ومن حيث إنه ثبت أن التعامل في سوق القطن على صنف الأشموني كان قائماً في ذلك العهد على أسس احتكارية ومضاربات على الصعود غير مشروعة وأسعار مصطنعة فتكون جميع العمليات التي قامت في ذلك العهد خاصة بهذا الصنف مبنية على المقامرة ، ومن ثم تعتبر باطلة قانوناً ولا يصح من هذا البطلان ما قام به المحتكرون من محاولات لكي تبدو هذه العمليات في صورة مشروعة

حالتنا هذه كان اتفاقاً بين قلة من التجار للحصول على احتكار صنف القطن الأشموني أو معظمه خفية في غفلة من سائر التجار بقصد الاستيلاء على ربح غير مشروع فيعمل هؤلاء المحتكرون على رفع الأسعار رفعا مصطنعاً مستندين في ذلك إلى عمليات صورية وهمية للحصول على فروق باهظة هي وليدة المقامرة . ودليل الاصطناع يؤيده الأمر الواقع إذ بينما وصل سعر الأشموني إلى ١٥٤ ٣ ريالاً داخلياً صدره المحتكرون لروسيا بسعر ٦٣ ريالاً ويوغوسلافيا بسعر ٧٣ ريالاً للقنطار وكان السعر الداخلي للأشموني أعلى من سعر الكرنك على خلاف المعتاد فلم تعد هذه الأسعار تمثل الحقيقة حتى تؤخذ أساساً في المعاملات وكان من أثر ذلك أن اضطرب السوق وتوقفت المعاملات واضطرت لجنة البورصة إلى الاعتراف بهذه الحقيقة كما عبرت عنها لجنة التطهير في صفحة ٤ من تقريرها أصدق تعبير إذ تقول « هذه الوسائل وغيرها تمكن فريق المحتكرين من التأثير على سوق القطن الذي أصبح حلبة للمقامرة والمضاربة والتأثير على الأسعار تأثيراً قوياً فعلاً مستعملين في ذلك كل ما تقتق لخيالهم من وسائل اصطناعية جاعلين نصب أعينهم تحقيق هدف واحد ألا وهو قبض فروق التصفيات العادية والغير عادية ومدخلين في اعتبارهم أن رفع الأسعار سيدفع البائعين إلى البيع على المكشوف وأن النتيجة الطبيعية للبراكز المكشوفة هو قيام المحتكرين في آخر الأمر بقبض فروق التصفيات دون استلام أية بضاعة » .

يضاف إلى ذلك ما رده وزير المالية السابق

مذكرة دفاعه بأنه غير متدخل في هذه الدعوى .
(التفسير رقم ٦٤٧ سنة ٤ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري
رئيس المجلس وسيد علي الدمراوي وكامل بطرس
المصري وعبد الرحمن نصير وعلي بغدادى
المستشارين) .

٩٠٣

٢١ أبريل سنة ١٩٥٣

أ — دعوى . التفرقة بين قيام الخصومة وبين
إثبات الوكالة . وجوب حضور محام في الدعاوى التي
ترفع أمام مجلس الدولة .

ب — إلتماس إعادة النظر . الفس الذي يجيزه .
شروطه .

ج — لجنة الشياخات . الاعتراض على تشكيلها
لوجود خصومة بين طائفة المتهم والمائلة التي ينتمى
إليها بعض أعضاء اللجنة . عدم الرد على الاعتراض .
بطلان قرار اللجنة والقرار الصادر باعتداله .

المبادئ القانونية

١ — لا يجوز الخلط بين قيام الخصومة
متى توافرت أركان وجودها قانونا ومنها طرفا
النزاع وبين أوجه إثبات الوكالة عن الخصوم
فيها ويتصل بذلك ما هو مستفاد من أحكام
قانون مجلس الدولة وقانون المرافعات الخاص
بتلك الوكالة من أنها أحكام تنظيمية في
إجراءات التقاضى ومع ذلك فإن الوكيل عن
المتمس ضده الثانى قد قدم وثيقة التوكيل العام
منصوص فيه على تفويض حضرة المحامى في
الحضور عن الموكل في جميع القضايا أمام جميع
جهات التقاضى وأمام مجلس الدولة ومن ثم
تكون الوكالة قائمة قبل رفع الدعوى وقبل

كاستنادهم إلى قرارات قضى بطلانها أو نجاحهم
في الحصول من لجنة البورصة على تحديد سعر
إعادة الخصم في وقت أرغموها — بصنيعهم
غير المشروع — على الانحراف عن القانون في
هذا التحديد .

ومن حيث إن لجنة البورصة كانت تعلم
بالحركة الاحتكارية السائدة في ذلك الوقت
بالنسبة إلى القطن الأشموني والتي كانت سببا في
اضطراب السوق ووقف المعاملات ودليل هذا
العلم قولها في دفاعها صفحة ١١ « ان شركتين
كانتا قد اشترتا جميع كميات القطن الأشموني
واحتفظتا به فتعذرت المعاملات وانعدمت بالتالى
أسس التقدير ، — كما وصفت الحالة في دفاعها
بأنها كانت حالة شاذة استثنائية لم يسبق حصولها —
وبالرغم من علم اللجنة بكل هذه الظروف وبأن
العمليات المؤسسة عليها ، وعلى الأسعار الباهظة
المصطنعة هي عمليات غير مشروعة ومهددة
بالبطلان فقد أجابت طلب المحتكرين إلى تحديد
سعر إعادة الخصم على النحو الذى أشارت إليه
في مذكرتها ص ١٢ بأنه لم يستخلص من قوائم
أسعار عمليات البضاعة الحاضرة بسبب عدم
وجود معاملات — وقدرته بمبلغ ١٥٤٣ ريبالا
للقنطار في الوقت الذى صدر فيه المحتكرون
اوطانهم للخارج بسعر لا يزيد على ٧٣ ريبالا
للقنطار .

ومن حيث إن تقدير اللجنة سعر إعادة
الخصم عن عمليات باطلة قانونا — لعدم
مشروعيتها — يعتبر تقديرا باطلا قانونا لأنه
بنى على أساس باطل ، ومن ثم يتعين إجابة
المدعية إلى طلب إلغاء القرارات الصادرة عن
سعر إعادة الخصم .

« ومن حيث إن الخصم الثالث أوضح في

المتخبين الذين جاسوا لمحكمة المدعى هم الأعضاء الذين اعترض عليهم في طلب التأجيل لمرضه ما عدا الرابع الذي تنحى وذلك رغم ما أوضحه في خطابه من وجود خصومات بين عائلته والعائلة التي ينتمي اليها ثلاثة من أعضاء اللجنة ولم تنفذ الحكومة أو الخصم الثالث ما رددته المدعى في هذا الشأن ، لذلك ترى المحكمة أن تشكيل اللجنة على الوضع السابق لم توافر فيه الحيطة المطلوبة والضمانات الكفيلة بعدالة المحاكمة وسلامة الحكم الذي صدر منها عن تهمة يتطلب الفصل فيها دقة شديدة وحياد تاما من جانب أعضائها فيكون هذا التشكيل معيبا مما يترتب عليه بطلان الحكم التأديبي الصادر من اللجنة المذكورة وإلغاء القرار المأثور فيه الصادر باعتقاد هذا الحكم .

(القضية رقم ٦٣٥ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة السيد علي المرادوي وعلي علي منصور وعبد الرحمن نصير وعلي غدادى والدكتور سميد الدين الشريف المستشارين) .

٩٠٤

٢٩ أبريل سنة ١٩٥٢

١ — تمريض . المسئولية بالتفويض من القرار الإداري . أحوالها . يكنى ترميها أن يصدر القرار معيبا ويترتب عنه ضرر .

ب — أحكام عرفية . سلطة الحاكم العسكري . سلطة تقديرية ينبغي ألا تتجاوز الحدود الدستورية ولا تخضع بالتزاماته القانونية .

ج — أحكام عرفية . قرار الحاكم العسكري . قرار إداري يخضع لرقابة المحكمة . وجوب قيامه على سبب جدي . انبساط رقابة المحكمة على جدية السبب ومناسبة إصدار القرار .

حضور المحامي فيها ، هذا إلى أن صحيفة تلك الدعوى قد قدمت موقعا عليها من هذا الوكيل وهو محام مقرر أمام محكمة النقض وبذلك توافرت أحكام المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة . وقد تداولت القضية بالجلسات بحضور الخصوم دون أن يعترض أحد على صفة الوكيل ومن ثم فلا محل للقول بعدئذ بأن المحكمة قد قضت بما لم يطلبه الخصوم .

٢ — إن التماس إعادة النظر هو طريق استثنائي للطعن ولذلك وردت أسبابه على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع فيها . — وإن من تلك الأسباب ما ورد في البند الأول من المادة ١٧ من قانون المرافعات وهو ما إذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير في الحكم . وقد اتفق الفقه والقضاء على أن الغش الذي يجيز الالتماس هو إيراد القول أو وقائع كاذبة أثناء نظر الدعوى وأن يكون الغش مجرولا من الخصم أثناء المرافعة فيها لا يمكنه كشفه فيتم خفية بحيث يستحيل على الخصم دفعه سواء أكانت الاستجالة مادية أو أدبية وأن يكون الغش قد أثر على المحكمة في تكوين عقيدتها وبعبارة أخرى أن يكون الحكم قد بني على الوقائع المكذوبة التي لفتها الخصم لإدخال الغش على المحكمة .

٣ — إذا بان للمحكمة من مراجعة الحكم التأديبي الصادر من لجنة الشياخات أن الأعضاء

د — أحكام عرفية . قرار الحاكم العسكري .
بتقييد حرية المدعى . يوجب مسئوليته بالتعويض .

المبادئ القانونية

١ — إن دفاع الحكومة الذي يرمى إلى
قصر المسئولية على حالة الانحراف بالسلطة
وإساءة استعمالها أو إلى ما يقاربه من خطأ
جسيم منساقا في ذلك وراء قضاء مجلس الدولة في
فرنسا ، هذا الدفاع يقوم على تفرقة لا تتفق مع
نص المادتين ٣ و ٤ من القانون رقم ٩
لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة المصري إذ
تنص المادة ٤ على اختصاص محكمة القضاء
الإداري بالفصل في طلبات التعويض عن
القرارات المنصوص عليها بالمادة السابقة
إذا رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعية —
وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣ على أنه
يشترط في طلبات الإلغاء المنصوص عليها في
الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٧ من المادة ذاتها أن
يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود
عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح
أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال
السلطة بما يؤخذ منه — وبمراعاة ربط المادتين
— أن القرار الإداري إذا صدر معيبا لأي
وجه من تلك الأوجه وترتب عليه ضرر وجب
التعويض عنه دون تخصيص هذا الحكم بعيب
إساءة استعمال السلطة وحده .

٢ — إنه وإن كان القانون نظراً إلى طبيعة
الأحكام العرفية والظروف الدقيقة التي تلابسها

عادة يخول الحاكم العسكري سلطة تقديرية
واسعة يواجه بها ما تقتضيه بها الحالات
الاستثنائية التي تعرض له من اتخاذ تدابير
سريعة حاسمة — بحيث أن المحكمة وهي تعقب
على تصرفاته تفعل ذلك في كثير من الحيلة
والحذر حتى لا تكون سببا في تعطيله عن أداء
مهمته الخطيرة — إلا أنه ينبغي ألا تتجاوز
سلطته التقديرية الحدود الدستورية المرسومة
وأن لا تخل بالتزاماته القانونية وألا تتغول بوجه
خاص على الحريات العامة بدون مبرر قانوني
وإلا شأها عدم المشروعية — وانبسطت عليها
رقابة هذه المحكمة لإلغاء وتعويضاً .

٣ — إن قرار الحاكم العسكري العام كأي
قرار إداري آخر ينبغي أن يكون له سبب أي
أن تقوم حالة واقعية أو قانونية تدعو الإدارة
إلى التدخل وإلا فتمد علة وجوده ومبرر
إصداره وفقد بالتالي أساسه القانوني الذي يجب
أن يقوم عليه كما يجب أن يكون هذا السبب
حقيقيا لا وهميا ولا صوريا وصحيحا مستخلصا
استخلاصا سائغا من أصول ثابتة تنتج عنه ،
وقانونيا تتحقق فيه الشرائط والصفات الواجب
توافرها فيه قانونا ، والقرار فيما تقدم جميعه
يخضع لرقابة المحكمة . كما أنه وإن كانت الإدارة في
الأصل تملك حرية وزن مناسبات العمل وتقدير
أهمية النتائج التي تترتب على الوقائع الثابت
قيامها والتي من أجلها تتدخل لإصدار قرارها
إلا أنه حينما تختلط مناسبة العمل الإداري

بشرعيته . ومتى كانت هذه الشرعية تتوقف على حسن تقدير الأمور خصوصاً فيما يتصل بالحريات العامة وجب أن يكون تدخل الإدارة لأسباب جدية تبرره فلا يكون العمل الإداري عندئذ مشروعاً إلا إذا كان لازماً وهو في ذلك أيضاً يخضع لرقابة المحكمة — فإذا ثبت جدية الأسباب التي بررت هذا التدخل كان القرار بمنجاة من أي طعن أما إذا اتضح أن هذه الأسباب لم تكن جدية ولم تكن لها من الأهمية الحقيقية ما يسوغ التدخل لتقييد الحريات العامة كان القرار باطلاً .

٤ — متى تبين أن القرار المطعون فيه كان باطلاً لمخالفته للقانون وترتب على تنفيذه لحوق الضرر بالمدعى بسبب تقييد حريته الشخصية طوال المدة التي تنفذ فيها هذا القرار فإن الدعوى من حيث مبدأ التعويض تكون قائمة على أساس ساييم من القانون .

المحكمة

(١) عن طلب الإلغاء :

« من حيث إن هذه المحكمة في دوائرها المجتمعة لدى نظرها طالب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه قضت بحكمها المؤرخ في ٧ يونيو سنة ١٩٥٢ برفض الدفع بعدم الاختصاص وبرفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى وعينت جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٢ لمناقشة الطرفين في الأسباب التي ذكرتها الحكومة تبريراً للقرار المطعون فيه وبعد ذلك

أصدرت في الجلسة ذاتها حكماً بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

« ومن حيث إن الحكومة قررت أنها انتهت تحديد إقامة المدعى ، لا تزولا على الحكم المشار إليه فحسب ، ولكن لأنها لم تعد مستمسكة بقيام القرار المطعون فيه ، فالدعوى والحالة هذه قد أصبحت في شقها الخاص بالغاء هذا القرار غير ذات موضوع ومن ثم يتعين القضاء باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة إليه .

(ب) عن طلب التعويض :

« من حيث إن المدعى يستند في هذا الطلب إلى أن القرار المطعون فيه قد وقع مخالفاً للقانون مشوباً بإساءة استعمال السلطة وقد أصابته من جرائه ومن تحديد إقامته في جهة معينة لا يباحها ، تحديد هو بمثابة الاعتقال ، طوال المدة التي قيدت فيها حريته على هذا النحو بدون مبرر ، أصابته أضرار مادية وأدبية جسيمة يطلب عنها تعويضاً مؤقتاً قدره قرش واحد محتفظاً بباقي حقه في التعويض بدعوى أخرى

« ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى بأن عدم مشروعية القرار الإداري بسبب مخالفته للقانون لا تترتب عليه حتماً مسئولية الإدارة عن التعويض بل مناطها هو انحراف الإدارة بالسلطة وإساءة استعمالها لا مجرد خطأها في إصدار القرار ، ذلك لأن الإدارة هي السلطة العامة التي تضطلع بمهام جسام في القيام على المرافق العامة وتسييرها وفي تنفيذ القوانين ، وهي في نشاطها تبغى خدمة الناس كافة ، وقيامها بذلك غير مقدور إلا إذا اتيج لها إفق حر واسع . نخطوها إن وقع إنما هو وإيد هذا

النشاط الذى يتقضى به خدمة الجماعة فيجب ألا تسأل عنه على النسق الذى يسأل عنه الرجل العادى بحسب القواعد المدنية فى ظل القانون المدنى الخاص إذا أتى فعلا غير مشروع بل للمسئولية الإدارية قواعدها التى تفرد بها بحسب أحكام القانون الإدارى فى ظل القانون العام . فيجب على هدى ذلك ألا تسأل الإدارة إلا فى أضيق الحدود حينما يتجسم الخطأ فى صورة انحراف بالسلطة لغیر وجه الصالح العام ، كأن يصدر القرار عن حقد شخصى أو شهوة خاصة ، أو مصلحة ذاتية ، كما يجب من ناحية أخرى التدقيق فى شرط الضرر والتضييق فى عناصره حتى لا يكون التعويض إلا بمقدار الضرر الحقيقى والمادى ومن ثم لا وجه فى مجال المسئولية الإدارية للانعضاء بتعويض عن ضرر أدبى .

« ومن حيث إنه (فيما يتعلق بأساس المسئولية بالتعويض عن القرار الإدارى فإن دفاع الحكومة الذى يرمى إلى قصر المسئولية على حالة الانحراف بالسلطة وإساءة استعمالها أو إلى ما يقاربه من خطأ جسيم منساقا فى ذلك وراء قضاء مجلس الدولة فى فرنسا ، إن هذا الدفاع يقوم على تشقة لا تتفق مع نص المادتين ٣ و ٤ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة المصرى إذ نصت المادة ٤ على اختصاص محكمة القضاء الإدارى بالفصل فى طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها بالمادة السابقة إذا رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعية ، وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣ على أنه يشترط فى طلبات الالغاء المنصوص عليها فى الفقرات ٢ و ٤ و ٥ و ٧ من المادة ذاتها أن يكون

مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة بما يؤخذ منه ، وبمراعاة ربط المادتين ، أن القرار الإدارى إذا صدر معيباً لأى وجه من تلك الأوجه وترتب عليه ضرر ، وجب التعويض عنه دون تخصيص هذا الحكم بعيب إساءة استعمال السلطة وحده .

« ومن حيث إنه وإن كان القانون ، نظراً إلى طبيعة الأحكام العرفية والظروف الدقيقة التى تلابسها عادة ، يخول الحاكم العسكرى سلطة تقديرية واسعة يواجه بها ما تقتضيه الحالات الاستثنائية التى تعرض له من اتخاذ تدابير سريعة حاسمة ، بحيث أن المحكمة وهى تعقب على تصرفاته تفعل ذلك فى كثير من الحيلة والحذر حتى لا تكون سبباً فى تعطيله عن أداء مهمته الخطيرة ، إلا أنه ينبغى ألا يجاوز سلطته التقديرية الحدود الدستورية المرسومة وألا تخل بالتزاماته القانونية ، وألا تتغول بوجه خاص على الخريات العامة بدون مبرر قانونى ، وإلا شأها عدم المشروعية . وانبسطت عليها رقابة هذه المحكمة إلغاء وتعويضاً .

« ومن حيث إن قرار الحاكم العسكرى العام . كإى قرار إدارى آخر ، ينبغى أن يكون له سبب بأن تقوم حالة واقعية أو قانونية تدعو الإدارة إلى التدخل وإلا فقد علة وجوده ومبرر إصداره وفقد بالتالى أساسه القانونى الذى يجب أن يقوم عليه ، كما يجب أن يكون هذا السبب حقيقياً لا وهمياً ولا صورياً ، وحقيقياً مستخلصاً استخلاصاً سائناً من أصول ثابتة تنتجها وقانونياً تتحقق فيه الشرائط والصفات الواجب توافرها

على وقوع حادث ما يكون قد اتفق عليه بين الطرفين . ومقابلة المدعى لمحمد عيد وتردد الطلبة على منزله واجتماعه بعز الدين عبد القادر . كل هذا أسباب لانكفى لتبرير إجراء خطير كتقييد الحرية الشخصية .

« ومن حيث إنه متى تبين أن القرار المطعون فيه كان باطلا لخالفته للقانون وترتب على تنفيذه لحوق الضرر بالمدعى بسبب تقييد حريته الشخصية طوال المدة التي تنفذ فيها هذا القرار فإن الدعوى من حيث مبدأ التعويض تكون قائمة على أساس سليم من القانون .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بمقدار التعويض وعناصره وهل يشمل الضرر المادى فقط دون الأدبى أم يشمل الاثنين معا . وهو ما أفاضت فيه مذكرة الحكومة الأخيرة فإنه لا محل لبحث ذلك الآن مادام المدعى قد اقتصر فى الدعوى الحالية على مبلغ قرش واحد كتعويض مؤقت وإنما محل ذلك البحث إذا رفع دعوى أخرى يطالب بباقي التعويض كما يلوح بذلك . »

(القضية رقم ١٠٢٦ سنة ٦ قى وثاسة عضوية السادة الأساتذة السيد على السيد وكيل المجلس والسيد ابراهيم الديوانى والإمام الإمام الحريى ومصطفى كامل اسماعيل واسماعيل عاشور المستشارين) .

٩٠٥

٥ مايو سنة ١٩٥٣

نظرية الظروف الطارئة . شرط انطباقها . أن نجد حوادث استثنائية هامة لم يكن فى الوسع تحقنها .

المبدأ القانوني

إن نظرية الحوادث الطارئة تفترض أن الظروف الاقتصادية التي كان يقوم عليها توازن

فيه قانوننا . والقرار فيما تتمم جميعه يخضع لرقابة المحكمة . كما أنه وإن كانت الادارة فى الاصل تملك حرية وزن مناسبات العمل وتقدير أهمية النتائج التي تترتب على الوقائع الثابت قيامها والتي من أجلها تتدخل لإصدار قرارها ، إلا أنه حينما تختلط مناسبة العمل الإدارى بشرعيته ومتى كانت هذه الشرعية تتوقف على حسن تقدير الأمور خصوصاً فيما يتصل بالحرريات العامة وجب أن يكون تدخل الادارة لأسباب جدية تبرره . فلا يكون العمل الإدارى عندئذ مشروعاً إلا إذا كان لازماً . وهو فى ذلك أيضاً يخضع لرقابة المحكمة . فإذا ثبتت جدية الأسباب التي بررت هذا التدخل كان القرار بمنجاة من أى طعن . أما إذا اتضح أن هذه الأسباب لم تكن جدية ولم يكن فيها من الأهمية الحقيقية ما يسوغ التدخل لتقييد الحريات العامة كان القرار باطلاً .

« ومن حيث إن الأسباب التي تتمم بها الحكومة لتبرير قرارها بتحديد إقامة المدعى فى جهة معينة على ألا يباحها بما يتضمنه من تقييد حرية المدعى الشخصية . إما أنها أسباب غير قائمة ولا وجود لها . أو غير صحيحة ومنزعة من وقائع غير ثابتة . أو غير جدية . فالمظاهرة التي وقعت فى الزقازيق لم تنسب إلى المدعى بالذات . واجتماع المدعى بالاعراب لم تقل الحكومة إنه مرتبط بضبط المواد السريعة الانفجار . واجتماع المدعى بمصطفى الجيار ثم بأحد ضباط الجيش المصرى قد قامت قرينة تدحض دلالة . فهو على ما تقول الحكومة اجتماع سرى ولم تدع هذه لادعى المدعى ولا على الطرف الآخر أن أحداً منهما أفضى إليها بما دار فى الاجتماع . ولم يقم أى دليل مادى

العطاء المقدم منه روعى فيه أن الأجرة اليومية للعامل هي ستين ملياً فقد ترتب على صدور الأمر المذكور زيادة في أجور الأيدي العاملة قدرها ٢٥ ٪ من الأجرة الأصلية وقد بلغت ٤٣٦٥ جنيهاً وهي زيادة لم تكن متوقعة .

الأمر الثاني : أنه بدت له عند البدء في تنفيذ العملية صعوبة لم تكن في حسبانها هي وجود أتربة متكتلة وسط أتربة الجسور والتشوين فاضطر إلى استعمال آلات قطع الأحجار (الأسافين والازم) وقد بلغت زيادة التكاليف بسبب ذلك ٦٥٢٣ جنيهاً وبمجموع المبلغين ١٠٨٨٨ جنيهاً يطلب إلزام الحكومة به مؤسسا دعواه على نظرية الحوادث الطارئة .

ومن حيث إن الحكومة دفعت الدعوى بأن الأمر العسكري المشار إليه لا يتناول العمال الذين يستخدمهم المدعى في مقاولاته وأنه إذا صح القول بأن الأمر يسرى على أجور عماله فإنه لم يمتد بسببه ، ذلك أنه وقت أن قدم عطاءه كان يقدر أجر العامل بثمانين ملياً كما ورد في أحد كتبه للوزارة فإذا كان الأمر العسكري جعل حداً أدنى لأجور العمال وهو ٧٥ ملياً فإن هذه الفية ما زالت أقل من الفية التي قدرها عند وضع عطاءه ، يضاف إلى ذلك أن العملية قامت على أساس أجرة حفر ونقل المتر المكعب وليس على أساس الأجرة اليومية للعامل كما هو واضح من عطاء المدعى . وأما عن الزيادة التي يطلبها المدعى بسبب ظهور أتربة متكتلة فتذهب الحكومة إلى أن المدعى غير محق في طلبها ذلك أن المادتين ٥٢ و ٦٢ من عقد المقاولات ورد فيهما أن فئة المقاول شاملة لازالة جميع المواد التي توجد وسط الأتربة أو مختلطة بها مهما كان نوعها سواء

العمد وقت تكويته قد تغيرت تغيراً كبيراً عند تنفيذه لحادث لم يكن في الحسبان فيختل التوازن الاقتصادي للعقد اختلالاً خطيراً بحيث يصبح تنفيذ المدين للعقد يهدده بخسارة فادحة تخرج عن الحد المألوف في خسائر التجار — ويبين من ذلك أنه يشترط لتطبيق هذه النظرية أن تجد بعد صدور العقد حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع تحقيقها .

المحكمة

من حيث إنه يبين من تفصيل وقائع الدعوى أن المدعى يقول إنه بعد أن رست عليه مقالة توسيع مصرف المحيط في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ جد أمر أن لم يكونا في تقديره عندما قدم عطاءه عن المقاول .

الأمر الأول : صدور أمر عسكري في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ بفرض إعانة غلاء معيشة للعمال الذين يشتغلون في المحال الصناعية والتجارية زيادة على مرتباتهم وأجورهم بحيث لا تقل عن الفئات التي قررتتها الحكومة لموظفيها وعمالها . ويذهب المدعى إلى أن عبارة عمال المحال الصناعية والتجارية تفسر طبقاً لما ورد بشأنها في القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٢٦ بشأن إصابات العمل إذ نصت المادة الأولى منه على أنهم الذين يشتغلون في إنشاء أو تجديد أو صيانة أو تغيير أو هدم أو بناء عمارة أو سكك حديد أو ترعة أو مجمع . . الخ وبذلك يكون العمال الذين يستخدمهم المدعى في المقاولات التي رست عليه خاضعين للأمر العسكري سالف الذكر وكان متعيناً عليه لذلك أن يرفع أجورهم بما يعادل النسبة التي صدر بها الأمر ولما كان

أكانت مبان قديمة لمساكن أو خلافا بالموتة أو بدونها أو صخرا أو حصي أو رمال وأنه كان على المدعى أن يتحقق من طبيعة التربة فإذا قصر في ذلك فعليه أن يتحمل التبعة وحده . ثم قالت الحكومة إنه لا محل لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة عن عقد أبرم في سنة ١٩٤٢ قبل إنشاء مجلس الدولة وقبل أن يصدر القانون المدني الجديد مقررا الأخذ بها ومنظما لأحكامها ولما جرى عليه القضاء العادي من عدم الأخذ بها .

« ومن حيث إن قضاء مجلس الدولة جرى على الأخذ بنظرية الحوادث الطارئة وتطبيق أحكامها في العقود الإدارية إذا ما توافرت شروطها .

« ومن حيث إن نظرية الحوادث الطارئة تفترض أن الظروف الاقتصادية التي كان يقوم عليها توازن العقد وقت تكوينه قد تغيرت تغيراً كبيراً عند تنفيذه لحادث لم يكن في الحسبان فيختل التوازن الاقتصادي للعقد اختلالاً خطيراً بحيث يصبح تنفيذ المدين للعقد يهدده بخسارة فادحة تخرج عن الحد المألوف في خسائر التجار ، وبين من ذلك أنه يشترط لتطبيق هذه النظرية أن تجدد بعد صدور العقد حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع تحققها .

« ومن حيث إنه يتعين بعد ذلك البحث في مدى انطباق نظرية الحوادث الطارئة على الأمرين اللذين قال المدعى إنهما جدا بعد تمام العقد وأنهما لم يسكونا في تقديره عندما قدم عطاءه .

« ومن حيث إنه عن الأمر الأول فإن المدعى يرد الزيادة في أجور العمال إلى صدور الأمر العسكري الصادر في ٩ من ديسمبر سنة

١٩٤٢ بفرض إعانة غلاء معيشة العمال مع أن عقد المساولة قد تم توقيعها في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ أثناء قيام الحرب العالمية الثانية وبعد نشوبها بأكثر من ثلاث سنين وكانت الأجور متجهة نحو الارتفاع باستمرار . وأنه لما يقدره الشخص العادي أن الحرب يصحبها دائماً غلاء في الأسعار وصعود في الأجور ، فإذا ما تقرر وضع حد أدنى لأجور العمال بمبلغ ٧٥ مليم يوميا بعد أن كان ٦٠ مليم ، على فرض الأخذ بسعر العامل في الأعمال الإضافية التي أشير إليها في شروط المناقصة ، فإن هذه الزيادة لا تخرج عن حد المعقول وتدخل ضمن حسن تقدير المقاول الحريص الذي يزن الأمور ويقدر نتائجها . فإذا أضيف إلى ذلك أن المساولة تمت على أساس سعر المتر المكعب وأن المدعى قرر في شكواه المؤرخة ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٣ والمقدمة من الوزارة في الملف الإداري للمساولة أنه تقدم بعطائه على أساس أن أجرة العامل باليومية هي ٨٠ مليم فإنه يبين بجلاء أن الأمر العسكري سالف الذكر لم يترتب عليه أي إخلال بتوازن العقد الاقتصادي وأن الخسارة التي لحقت بالمدعى لم تخرج عن الحد المألوف في خسائر التاجر بحسب تقدير المحكمة . ويستخلص مما ورد في صحيفة الدعوى وما ذكره المدعى في مذكراته من أن عطاؤه كان يبلغ ٢٤٠٠٠ ج (أربعة وعشرون ألف جنيه) وأن العطاء التالي له كان بمبلغ ٣٢٠٠٠ ج وأن الخسارة التي لحقت بالمدعى كما يقول ترجع إلى انخفاض قيمة عطائه من بادىء الأمر عند نشوء العقد ، ومن المسلم به أن تطبيق نظرية الحوادث الطارئة يمتنع إذا نشأ العقد مرهقا منذ تكوينه .

« ومن حيث إنه والحال على ما تقدم فإن

المحكمة لا ترى محلا للاخذ بنظرية الحوادث الطارئة بالنسبة للأمر الأول ولا ترى تحميل الحكومة بالزيادة التي يقول المدعى إنه تسكفها في أجور العمال .

ومن حيث إنه عن الأمر الثاني الخاص بالصعوبة التي تبنت للمدعى عند البدء في تنفيذ العملية بسبب الأثرية المتكثلة فإن الثابت من الاطلاع على الملف الإداري للمقاولة أن المدعى شكاً من هذا الأمر مراراً وقد عني وكيل الوزارة بشكواه ففحصها وبعد أن انتقل كبير مهندسي المديرية فأمين وحصر فرق التكاليف رفع الوكيل تقريراً إلى الوزير في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ قدم المدعى صورته وأصله مودع ملف المادة ، ذكر فيه أن الصعوبة التي صادفت المقارن في العمل أثناء فخره للأجزاء المتكثلة لم تكن متوقعة ولم يكن في وسع المدعى ولا الحكومة توقعها وعلى الأخص بهذه النسبة الكبيرة التي تقارب من ٢٥٪ من مجموع العملية فقد بلغ مقدار الأجزاء المتكثلة ٢١٧٤٥٠ متراً مكعباً من مجموع العملية الكلي ويبلغ حوالى ٩٠٠٠٠٠ متر مكعب ومن ثم لا يجوز التحدى بما ورد في المادتين ٦٢٠٥٢ من عقد المقاولة وتحميل المدعى بجميع النفقات التي تكبدها بسبب ذلك إذ أن هاتين المادتين لا تواجه نصوصهما مثل هذه الحالة وإنما هي تواجه ما يوجد عادة في عمل المتاريس وأعمال التطهير والتوسيع من حصى أو أحجار متخلفة عن البرايخ ومباني الفتحات ومباني السواقي وآلات الري الأخرى التي توجد عادة بالمساقى والمراوى والمصارف .

ومن حيث إن العدالة تقتضى بأن تشاطر الحكومة المدعى في تحمل نصف قيمة زيادة

التكاليف الناشئة من تكتل الأثرية وعلى الأخص بعد أن ذهبت المحكمة إلى تحميله مازاد من أجور العمال إذ اعتبرته من الأمور المتوقعة .

ومن حيث إن الثابت من تقرير وكيل الوزارة سالف الذكر والذي تأخذ به المحكمة في هذا الشأن وتأخذ بالأسباب الواردة به والتي لم يتقدم المدعى بظمن جدى عليها أن الزيادة والتكاليف بسبب تكتل الأثرية تقدر بمبلغ ٢٢٨٠ جنيهاً يتحمل المدعى نصفها وتحمل الحكومة النصف الآخر وقدره ١١٤٠ جنيهاً وهو ما يتعين الحكم بإلزام الحكومة به .

(القضية رقم ٤٩٥ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على منصور وعبد الرحمن نصير ومحمد عبد الحبير المستشارين) .

٩٠٦

٦ مايو سنة ١٩٥٣

أ — موظف . دائم . في فهم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وفي القوانين السابقة عليه .

ب — موظف . التفرقة بين المستخدم الدائم والمؤقت . أداة تعيين المؤقتين .

ج — موظف . فصله . المادة التاسعة من الأمر العالي الصادر في ١٠ من إبريل سنة ١٨٨٣ . مرياتها فقط على المستخدم الدائم الذى يجرى على راتبه حكم الاستقطاع .

د — موظف بمقد . علاقته بالحكومة . لائحية .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان القانون رقم ٢١٠

لسنة ١٩٥١ قد اعتبر موظفا دائماً من كان معيناً على وظيفة دائمة سواء أكان مثبتاً أو غير

مثبت إلا أنه يجب التنبيه إلى أن هذا القانون لم ينفذ إلا من أول يولييه سنة ١٩٥٠ فلا يسرى على القرار المطعون فيه وهو صادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ فوجب أن يكون تحديد معنى المستخدم الدائم بحسب مفهوم القوانين واللوائح السابقة على القانون المذكور وقد جرى قضاء هذه المحكمة في هذا الشأن على أن الموظف أو المستخدم الدائم بحسب هذا المفهوم هو من يجرى على راتبه حكم الاستقطاع أى من كان مثبتاً أما من عداه فهو غير دائم سواء أكان معيناً بعقد لمدة محددة أم لأعمال مؤقتة وسواء أكان تعيينه على وظيفة مدرجة في الميزانية أم على اعتماد أم على الوفورات فالمناط في دائمية الموظف أو المستخدم أو عدم دائميته هو في جريان حكم الاستقطاع على راتبه أو عدم جريانه وهذا هو ما يبين من استقراء القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن .

٢ - إن الذكرى المؤرخ في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥١ عالج أنواعاً ثلاثة من المستخدمين هم المستخدمون الدائمون والمستخدمون تحت الاختبار والمستخدمون المؤقتون ويمكن اختزالهم إلى طائفتين : الأولى المستخدمون الدائمون الذين يعينون ابتداء بهذا الوصف كما لو كانوا موظفين سابقين أو منقولين من مصالح أخرى والموظفون الذين يمضون فترة الاختبار على وجه مرض وأصبح بذلك تعيينهم نهائياً ويثبتون في وظائفهم . أما الطائفة الثانية فهم المستخدمون غير الدائمين

وهم إما معينون على سبيل الاختبار أو على وفورات الميزانية . وقد ردد قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من إبريل سنة ١٩١٢ هذا التقسيم وأضاف إليه طائفة ثالثة هي : الخدمة السائرة والشاغلة ، وقرر أن فئة العمال المؤقتين تشمل جميع العمال المعروفين الآن باسم ظهورات أو مؤقتين أو تلامذة أو في بعض المصالح باسم خدمة خارجين عن هيئة العمال معينين لأعمال إدارية أو فنية أو مكتبية مماثلة للأعمال التي يعهد بها عادة إلى المستخدمين الدائمين ولكنهم لم يدرجوا في ترتيب الدرجات بسبب من الأسباب . ثم وضع المجلس قاعدة تنظيمية عامة بشأن أداة التعيين التي يجب أن تستعمل في تعيين المستخدمين المؤقتين فقرر : أن جميع العمال الذين يعينون منهم في المستقبل يجب أن يكون تعيينهم بموجب عقود ، كوترات حسب الصورة التالية (استمارة نمرة ٢١٢ ع ح) ويجب ألا تتجاوز مدة تعيينهم ثلاث سنوات غير أن الذين يكونون منهم قد قضوا زمناً طويلاً في خدمة الحكومة يجوز جعل أجل العقد معهم لمدة أطول إنما يجب ألا تتجاوز خمس سنوات وأوجب إقرار وزارة المالية لأي شرط خاص يضاف إلى نموذج العقود .

٣ - إن المادة التاسعة من الأمر العالي الصادر في ١٠ من إبريل سنة ١٨٨٣ ما كانت تسرى إلا على المستخدم الدائم وهو من كان مثبتاً يجرى على راتبه حكم الاستقطاع أما

اتباعها في الوزارات والمصالح كافة ولا يجوز تغييرها إلا على الوجه والشروط التي عينها ومن بين تلك القواعد النص الوارد في عقد الاستخدام الذي يميز فصل المستخدم لسوء السلوك الشديد في أي وقت خلال مدة العقد وهو يعتبر بمثابة اللائحة الواجبة التطبيق ويكون القرار الصادر بالفصل إعمالاً لهذا النص قراراً إدارياً مطابقاً للقانون متى قام على ما يبرره بغير حاجة إلى محاكمة تأديبية ولأنه من حق الإدارة طبقاً لنص آخر في العقد فصل المستخدم بالاستغناء عنه في أي وقت بعد إمهاله شهراً ولو بغير سبب . فن باب أولى يجوز الاستغناء عنه لسبب يبرر ذلك كسوء السلوك الشديد إذ لا وجه لأن تغل يد الإدارة بالنسبة إلى المستخدم سيء السلوك أكثر مما تغل بالنسبة إلى الموظف حسن السلوك ولأنه من غير المقبول أن يكون هذا أسوأ حالا من ذلك .

المكرر

« من حيث إن المدعى يطلب الحكم بإلغاء القرار رقم ٩٥٣ الصادر من وزير الحرية والبحرية في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بفصله من وظيفته بدعوى سوء السلوك وما يترتب على هذا الإلغاء من آثار مالية مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وينعى على هذا القرار مخالفته للقانون وصدوره مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة بمقولة إنه لا يجوز فصل الموظف إلا بقرار من مجلس التأديب ولو كان معيناً بعقد في حين أن القرار المطعون فيه صدر من وزير

المستخدم بعقد فكان مستخدماً غير دائم لأنه لم يكن مثبتاً يجرى على راتبه حكم الاستقطاع فلم يكن والحالة هذه في ضمن من يسرى عليه حكم تلك المادة ، فلا وجه والحالة هذه للتحدى بأن فصله بغير قرار من مجلس التأديب المختص يعتبر فصلاً مخالفاً للقانون ولأن الاتفاق الوارد في عقد استخدامه الذي يميز فصله لسوء السلوك هو اتفاق باطل لمخالفته لحكم تلك المادة ، لا وجه لذلك ما دام هو بنظامه القانوني لا يعتبر مستخدماً دائماً ممن تلحقهم الضمانة المقررة فيها ، وقد نص البند السادس من عقود استخدام الموظفين الذين عينوا منذ ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ ، تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء بوقف التثبيت ، على حق الحكومة في فصل المستخدم في حالة سوء السلوك الشديد .

٤ — إن تعيين المستخدم بعقد لا يغير من وضعه القانوني في علاقته بالدولة باعتبار هذه العلاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وليس مجرد علاقة تعاقدية تحكمها قواعد القانون المدني ، وذلك لأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من إبريل سنة ١٩١٢ عند ما أوجب تعيين المستخدمين المؤقتين بعقود ووضع أنموذجاً معيناً لعقد استخدامهم قد وضع إلى جانب القواعد العامة الأخرى التي تقررها القوانين واللوائح قواعد تنظيمية عامة جديدة لهذه الطائفة تنظم علاقتها بالدولة هي القواعد الواردة في عقود استخدامهم وهي قواعد موحدة رأى

الحرية ، هذا إلى أنه بنى على سوء السلوك دون أن يحدد عناصر ذلك والمصدر الذي استقى منه هذه التهمة بينما لا يوجد في الأوراق ولا في ملف خدمة المدعى ما يؤيد ما انتهى إليه هذا القرار .

« ومن حيث إنه بالرجوع إلى ملف خدمة المدعى المقدم من الحكومة يبين أنه حصل على شهادة التعليم الفني والصناعي والتجاري في سنة ١٩١٥ وأنه التحق بخدمة مصلحة التليفونات والتلغرافات في المدة من أول مايو سنة ١٩٢٢ إلى ١٤ من يولييه سنة ١٩٣١ وفي أثناء خدمته بمصلحة التلغرافات في سنة ١٩٢٨ تقرر رفعه لسوء سلوكه مع حرمانه من المكافأة عن مدة خدمته وذلك بأمر من المدير العام إلا أنه أبقى في الخدمة حتى يعود وزير المواصلات من الخارج للبت في أمره . ولكنه وقعت منه مخالفات أخرى فتقرر مجازاته باستقطاع خمسة عشر يوما من راتبه مع نقله إلى جهة أخرى تابع المصلحة ، وبعد فصله من مصلحة التليفونات التحق عاملا باليومية بمصلحة الميكانيكا والكهرباء من ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٣٣ إلى ٤ من يناير سنة ١٩٣٩ حيث رقت لمحاولته إتلاف أجهزة المحرك المولد بمنطقة العطف الكهربائية ولكثرة إهماله وسوء أخلاقه ، وفي ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ التحق عاملا باليومية بسلاح الصيانة التابع لوزارة الحرية . وتقول الحكومة إنه تقدم إلى هذا السلاح وقت أن كان يعمل به بطلب في شهر يولييه سنة ١٩٤٢ وقعه باسم عبد الله محمد محمود دون أن يذكر فيه لقبه « الحضراوي » ، يلتمس فيه إلحاقه بالعمل فاستدعاه المختصون وامتحنوه ولما جاز الامتحان فكروا في تعيينه فجادلهم في

قدر أجره واستطاع أن يقنعهم بحقه في الحصول كعامل مستجد على أجر قدره ٢٤ مليا يوميا ، وقد تم تعيينه وتسلم العمل فعلا في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ على هذا الأساس في الوقت الذي كان لا يزال يعمل فيه في نفس السلاح بالاجر القديم وظل يحصل على الأجرين القديم والجديد حتى يوم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ إذ انكشف أمره فطوب برد ما استولى عليه بغير حق خلال تلك الأيام الثلاثة وأنهى عمله بالوصف القديم واحتفظ به كعامل طبقا للوصف الجديد . ثم صدر قرار وزاري في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ بتعيينه في وظيفة من الدرجة الثامنة الفنية بعقد ولمدة سنة قابلة للتجديد اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٤٩ مع حساب أقدميته فيها اعتباراً من ١٤ يونيه سنة ١٩٤٥ فتظلم من ذلك مطالبا بحساب مدة خدمته بمصلحة التليفونات والميكانيكا وبسلاح الصيانة ، ولدى فحص حالته تبينت الوزارة التلاعب الذي كان قد وقع منه خلال سنة ١٩٤٢ وكان خافياً عليها إذ لم يخطر بها به السلاح . وإذ رأت فيه ما يعتبر سوء سلوك استصدرت من الوزير في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قراراً بإنهاء عقد استخدامه جاء فيه « إنه بعد الاطلاع على مذكرة إدارة المستخدمين بشأن تحايل المدعى على التعيين مرة ثانية بسلاح الصيانة في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ وقت أن كان باليومية للحصول على زيادة أجره اليومي فضلا عن حصوله على أجرين عن مدة واحدة ، وبعد الاطلاع على البند السادس من عقد استخدامه ، يستغنى عن خدمات المذكور لسوء السلوك » .

« ومن حيث إن الحكومة قدمت صورة

مذكرة صادرة من المدعى في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ يقر فيها بأنه لما كان لم يحصل على حقه في تعديل أجره من تاريخ تعيينه فكر في تقديم طلب جديد لسلاح الصيانة أرسله في يولييه سنة ١٩٤٢ بالبريد ولم يذكر فيه أنه تابع للسلاح ، وفي ذلك الوقت كان ملحقاً بمركز تدريب سلاح الفرسان وفي نفس الشهر استدعى للامتحان بدرس سلاح الصيانة فحضر أمام لجنة مكونة من ضابط وبعض الملكيين ولم يذكر للجنة أنه تابع لسلاح الصيانة ولكنه قال إنه حاصل على دبلوم المدرسة الصناعية نظام الخمس سنوات قديم . واطلعت اللجنة على صورة كتاب وزارة المالية الدورية رقم ٢٢٤ — ١٤/٣ الصادر في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ بخصوص خريجي المدارس الصناعية للاسترشاد به في تقدير أجره حتى لا يقيد له أجراً أقل مما ذكر به . وبعد ذلك عين بالأجر الذي يستحقه قانوناً وهو ٢٤٠ مايا من ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ بالورش .

ومن حيث إن دفاع الحكومة يقوم على أن وزير الحربية لم يخالف القانون عندما أصدر قراره المطعون فيه برفق المدعى استناداً إلى أن ما وقع منه هو من قبيل سوء السلوك الشديد وذلك بالتطبيق للمادة السادسة من شروط عقد استخدامه وما دام ما نسب إليه له أصل ثابت في الأوراق ، ذلك أن الأمر العالي الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ والمشتمل على لائحة تسوية حالة المستخدمين الملكيين قد فرق بين الموظفين المعينين بعقود والموظفين المعينين من غير عقود وأتى بضمانات لهؤلاء الآخرين لأنهم هم الذين كانوا

في حاجة إلى الحماية من تحكم الإدارة ؛ أما الموظفون المعينون بعقود فقد كانت تحكمهم شروط العقود الواضحة المحددة ومن ثم كان المناط في عدم عزل الموظف إلا عن طريق مجلس التأديب هو أن يكون موظفاً دائماً ولا يسرى ذلك على من يكون تعيينه بعقد لمدة محددة وبشروط معينة ؛ وليس صحيحاً إجراء حكم عدم جواز العزل إلا عن طريق مجلس التأديب على كل موظف معين على درجة من درجات الكادر إذ أن هذه الضمانة لا تنقرر للموظفين غير المثبتين حتى ولو كانوا معينين على درجات وذلك هو حكم الغالبية العظمى لموظفي الحكومة الذين عينوا على درجة من درجات الكادر العام بعد قرار وقف تثبيت الموظفين الصادر من مجلس الوزراء في ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ والذي نص على أن يكون التعيين في الوظائف الحالية التي يرخص في شغلها بصفة مؤقتة وبموجب عقود قابلة للتجديد . وقد كان من مقتضى هذا القرار أن يصبح حكم هؤلاء الموظفين من حيث قيام حق الوزير في فصلهم في أي وقت يشاء هو حكم الموظفين المعينين تحت الاختبار على درجة لولا أنه نص على أن يكون تعيينهم بعقود ولولا أنه ورد في هذه العقود أن الفصل لا يتم تأديبياً إلا بسبب سوء السلوك الشديد . ولئن كانت علاقة الموظف المعين بعقد مع الحكومة هي علاقة تنظيمية عامة إلا أنه لا جدال في أن شروط العقد من القواعد الأساسية التي تحكم هذه العلاقة ، تلك الشروط التي قبل الموظف دخول الخدمة والالتقاء منها على أساسها وقد استقرت علاقة الموظفين غير المثبتين على أساس هذه العقود وفيها النص على جواز الفصل لسوء السلوك الشديد في المادة .

بمقولة إن هذا الاتفاق باطل لمخالفته لأحكام الأمر العالي المشار إليه ، وذلك كما يقول المدعى أم أنه يجوز فصله بغير حاجة إلى قرار مجلس التأديب ما دام موظفا مؤقتاً أى غير مثبت ، إعمالاً للنص الوارد في عقد استخدامه وهو نص صحيح غير مخالف للقانون وذلك كما تقول الحكومة ؟

« ومن حيث إن المادة التاسعة من الأمر سالف الذكر قد نصت على أنه « لا يمكن في سائر الأحوال رفت المستخدم إلا بموافقة رأى مجلس الإدارة » ، والغرض من ذلك كما جاء في الكتاب الذى رفعه المرحوم شريف باشا في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٨٨٣ والمذكرة الإيضاحية الصادر بها هذا الأمر هو ضمان استمرار الموظفين في وظائفهم وحمايتهم من عسف كبارهم حتى يأمن كل موظف على عمله — وقد ورد بهاد وبما أن من أقصى آمالنا أن يتمتع كل مستخدم بثمرات خدمته ما دام سالكا فيها مسلك الصدق والاستقامة ، مؤدياً لها واجباتها ، ومن المعلوم أن المستخدم إن لم يكن آمناً من خطرات التقصد وانقاس ما يؤيد الانتفاع بالحقوق التى يكتسبها من الخدمة لا يزال مضطرب الفكر مشغول البال ، كما جاء بها « ومع كون هذه اللائحة تضمن لهم حقوقهم في خدمتهم السابقة وتكفل لهم بالأمن والوثوق ببقائهم في الخدمة والترقى فيها بحسب ما تقتضيه بنودها وعدم تسلط كبار الموظفين على الأصغر بالفصل والمعاملة السيئة بغير وجه قانونى ... » — ولئن كانت وجوه الرأى قد تفرقت فيما إذا كان النص المنوه عنه يخل بحق الحكومة في عزل هؤلاء المستخدمين عزلاً إدارياً بغير حاجة إلى محاكمة تأديبية خصوصاً

السادسة منها وخضع لحكمه كافة الموظفين الذين عينوا منذ سنة ١٩٣٥ من غير رجال القضاء والنيابة وضباط الجيش والبوليس ومن يكون تعيينه بمرسوم أو بأمر ملكى ، وكثيراً ما كان يقع أن يعين الموظف وينص في قرار تعيينه على أنه بعقد دون أن يوقع العقد فعلاً — وما كان ذلك لينع بداهة من خضوعه لكافة شروط العقد النموذجى الذى أصبح بمثابة اللائحة لمثل هذا التعيين .

« ومن حيث إن المدعى يرد على الحكومة بأن الموظف في مركز تنظيمى أو لائعى بمعنى أنه يخضع لما تسنه الدولة من قوانين ولوائح سواء ارتبط بالوظيفة بعقد أو بغير عقد ، فالعقد لا يمتد أثره بالنسبة إليه إلا فيما يختص بالراتب والمدة والمكافأة فقط إذ أنه بعد صدور الأمر العالى في سنة ١٨٨٣ لا يجوز عزل الموظفين إلا عن طريق مجالس التأديب وليس صحيحاً أن الأمر العالى أوجد تفرقة بين الموظفين . ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد جاء مخالفاً للقانون ومستحقاً للإلغاء لعدم استناده إلى قرار من مجلس التأديب ؛ هذا إلى أن الثابت من وقائع الدعوى أن الفعل المنسوب إلى المدعى لا يعد من قبيل سوء السلوك الذى يستوجب الفصل .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن مقطع النزاع في الدعوى هو ما إذا كان لا يجوز فصل الموظف إلا بقرار من مجلس التأديب المختص طبقاً للمادة التاسعة من الأمر العالى الصادر في ١٠ من إبريل سنة ١٨٨٣ مادام معينا على وظيفة دائمة بصرف النظر عما ورد في عقد استخدامه من جواز فصله لسوء السلوك

بعد أن صدرت أوامر عالية أخرى معدلة لهذا كما صدر الأمر العالي المؤرخ في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ ناصا في مادته الرابعة عشرة على أن أحكام أمرنا هذا لا تنس ما للحكومة من الحق المطلق في رفع أى موظف من وظيفته بدون توسط المحكمة العليا التأديبية ، فذهب رأى ومنه حكم لمحكمة النقض المصرية في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ إلى أن الرقت الوارد في المادة الثامنة من الأمر العالي الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ هو الفصل التأديبي وعبر عنه في النص الفرنسي بلفظ Revocation أما الرقت في سائر الاحوال الوارد في المادة التاسعة منه والمعبر عنه بلفظ Renvio en cas aucun فهو الفصل على وجه العموم أيا كانت أسبابه وظروف أحواله فيشمل الفصل التأديبي كما يشمل الفصل المصطلح على تسميته بالادارى الذى يقع بغير محاكمة تأديبية وإنه وإن كانت المادة التاسعة من الأمر العالي المشار إليه اشترطت في فصل المستخدم موافقة رأى مجلس الادارة إلا أنه كان فيما سبق من مواد قد نص على إنشاء مجلس يسمى مجلس الادارة والتأديب وجعل له اختصاصات إدارية باعتباره مجلس إدارة واختصاصات تأديبية باعتباره مجلس تأديب . بعد ذلك صدر أمر عال في ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ ناصا في مادته الاولى على أنه جاء بتعديل نصوص أمر ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ المتعلقة بتشكيل مجالس الإدارة والتأديب وسير أعمالها ، ثم أورد التعديل في باقى المواد وهو يقضى بأن مجلس الادارة والتأديب لم يعد إلا مجلس تأديب فقط ولم تبق له إلا الاختصاصات التأديبية دون الإدارية التي كانت له لما كان مجلس إدارة

وتأديب معا ، ويبين من ذلك أن الأمر العالي الأخير نزع من مجلس الإدارة والتأديب صفة كونه مجلس إدارة ، وبذلك يكون اشتراط موافقة مجلس الإدارة على فصل المستخدم وهو القيد الذى كانت أورده هذه المادة على حق الحكومة المطلق في ذلك قد زال بزوال مجلس الإدارة فعاد للحكومة حق فصل المستخدم مطلقا كما كان وذهب رأى آخر إلى أن المادة التاسعة من الأمر العالي سالف الذكر قيدت ولاية الحكومة في فصل هؤلاء المستخدمين فخطرت فصلهم إلا بموافقة رأى مجلس الإدارة الذى وإن كان أصبح مجلس تأديب فقط بمقتضى الأوامر اللاحقة إلا أنه بقيت له اختصاصاته جميعا بهذا الوصف وأنه بمقتضى تلك المادة انتقلت ولاية فصل الموظفين لأسباب تأديبية من الرئيس الإدارى إلى مجلس التأديب وأن المادة الرابعة عشرة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ إنما تقصد أن يسرى حكمها على كبار الموظفين المعيّنين بمرسوم أما المستخدمين غير المعيّنين بمرسوم فقد استثنوا بموجب المادة الثالثة عشرة من جميع أحكام الأمر العالي المشار إليه وأن العلة في إطلاق ولاية الحكومة اختيارية في فصل كبار الموظفين المعيّنين بمرسوم وتقييد هذه الولاية بالنسبة للمعيّنين بقرار وزارى هو أن الأمر العالي المؤرخ في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ قيد ولاية الرئيس الإدارى على موظفيه من وجوه كثيرة حتى في التعمين إذ جعله بموجب امتحان موافقة ووفقا لترتيب الجدارة والترقية ولم يخول مجلس الوزراء حق إجراء تعيينات أو ترقية استثنائية كما خولته الاوامر العالية اللاحقة، بينما أطلق الشارع يد الحكومة فيما يتعلق

بتعيين كبار الموظفين وترقياتهم، فمن الطبيعي أن تطلق يدها في فصلهم نظراً إلى مركزهم الخاص وأن يكون لصغار المستخدمين من الضمانات ما ليس لكبارهم ولئن كانت وجوه الرأي قد تفرقت فيما يتعلق بجواز فصل هؤلاء المستخدمين بغير محاكمة تأديبية على الوجه الموضح آنفاً إلا أن المتفق عليه هو أن المستخدم الذي تسرى عليه المادة التاسعة من الأمر العالي الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ ؛ هو المستخدم الدائم ، أما المستخدم غير الدائم فلا يخضع لحكم هذه المادة وتبقى ولاية الحكومة في فصله ولاية اختيارية حتى على مذهب أصحاب الرأي الثاني ومن ثم يتعين بعد ذلك تحديد معنى المستخدم الدائم بحسب الأمر العالي المنوه عنه وما تلاه من القوانين واللوائح هل هو المستخدم المثلث أم هو المعين على وظيفة دائمة ولو لم يكن مثبتاً ؟

« ومن حيث إنه وإن كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد اعتبر موظفاً دائماً من كان معيناً على وظيفة دائمة سواء أكان مثبتاً أو غير مثبت ، إلا أنه يجب التنبيه إلى أن هذا القانون لم ينفذ إلا من أول يوليو سنة ١٩٥٢ فلا يسرى على القرار المطعون فيه وهو صادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، فوجب أن يكون تحديد معنى المستخدم الدائم بحسب مفهوم القوانين واللوائح السابقة على القانون المذكور وقد جرى قضاء هذه المحكمة في هذا الشأن على أن الموظف أو المستخدم الدائم بحسب هذا المفهوم هو من يجرى على راتبه حكم الاستقطاع . أي من كان مثبتاً . أما من عداه فهو غير دائم سواء أكان معيناً بعقد لمدة محددة أم لأعمال مؤقتة . وسواء أكان تعيينه على وظيفة مدرجة في الميزانية أم على

اعتماد أم على الوفورات ، فالمناط في دائمية الموظف أو المستخدم أو عدم دائميته هو في جريان حكم الاستقطاع على راتبه أو عدم جريانه ، هذا هو ما بين من استقراء القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن فقد نصت المادة ٢٦ من الأمر العالي المؤرخ في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ على أن أحكامه « لا تسرى على من تعيينهم الحكومة بوجه استثنائي في وظائف خارجة عن جدول الوظائف المقررة للصلحة ، مما يؤخذ منه أن ثمة موظفين معينين على وظائف مدرجة في جدول الوظائف المقررة للصلحة وهؤلاء لا يتفعون بما ورد في الأمر العالي من مزايا وضمانات ، وموظفين يشغلون وظائف خارجة عن الجدول المذكور وهؤلاء محرومون من تلك المزايا والضمانات ، ثم صدر الديكريته المؤرخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٠١ بالتصديق على لائحة المستخدمين المالكين في مصالح الحكومة ، وعند الكلام على « انتخاب المستخدمين » قسمهم إلى مجموعتين كبيرتين : الأولى - تنظم الموظفين التابعين أو الذين كانوا تابعين لمصالح أخرى وقد حدد لهم الراتب والدرجة التي يجوز تعيينهم فيها . والثانية - تضم الموظفين الذين يعينون في خدمة الحكومة لأول مرة وقد قسمهم إلى فئات حسب المؤهل الحاصلين عليه وحدد راتب كل فئة وأوجب بالنسبة إليهم أن يكون التعيين على سبيل الاختبار لمدة سنة على الأقل ومدة سنتين على الأكثر ، ثم نصت المادة ١٥ على المستخدمين المعينين على سبيل الاختبار ، ونصت المادة ١٢ فقرة أخيرة - وقد أضيفت في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥١ - على أنه يجوز فصل الموظف تحت الاختبار دون

وساطة مجلس التأديب بناء على تقرير كتابي من رئيس المصلحة إذا كان غير راض عن أعماله — وإلى جانب المستخدمين الذين يعينون على سبيل الاختبار؛ أولئك الذين يصبح تعيينهم نهائياً بعد قضاء مدة الاختبار على ما يرام، توجد طائفة «المستخدمين الظهورات» الذين أشارت إليهم المادة ٢٦ بقولها «يسوغ لرؤساء المصالح تعيين مستخدمين ظهورات إذا وجد لديها بمتوسط عموم الترتيب بعد تنزيل أدنى فئة الوظائف الحالية وفر كاف لصرف ماهية أولئك المستخدمين، ووصفتهم الفقرة الثانية من المادة المذكورة بأنهم مستخدمون مؤقتون — ويخلص من ذلك أن الذكرى المؤرخ في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٠١ عاجل أنواعا ثلاثة من المستخدمين هم المستخدمون الدائمون، والمستخدمون تحت الاختبار، والمستخدمون المؤقتون، ويمكن اختزالهم إلى طائفتين هما: المستخدمون الدائمون الذين يعينون ابتداء بهذا الوصف كما لو كانوا موظفين سابقين أو منقولين من مصالح أخرى والموظفون الذين يمضون فترة الاختبار على وجه مرض وأصبح بذلك تعيينهم نهائياً ويثبتون في وظائفهم. الطائفة الثانية: هم المستخدمون الدائمون وهم إما معينون على سبيل الاختبار أو على وفورات الميزانية. وقد ردد قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من إبريل سنة ١٩١٢ هذا التقسيم وأضاف إليه طائفة ثالثة هي الخدمة السائرة والشاغلة، وقرر أن فئة العمال المؤقتين تشمل جميع العمال المعروفين الآن باسم ظهورات أو مؤقتين أو تلامذة أو في بعض المصالح باسم خارجين عن هيئة العمال معينين لأعمال إدارية أو فنية أو مكتبية مماثلة للأعمال التي يعهد بها

عادة إلى المستخدمين الدائمين ولكنهم لم يدرجوا في ترتيب الدرجات لسبب من الأسباب، ثم وضع المجلس قاعدة تنظيمية عامة بشأن أداة التعيين التي يجب أن تستعمل في تعيين المستخدمين المؤقتين فقرر «أن جميع العمال الذين من هذه الفئة الموجودين الآن في خدمة الحكومة وكذلك الذين يعينون منهم في المستقبل يجب أن يكون تعيينهم بموجب عقود (كوتراطات) حسب الصورة التالية (استمارة نمرة ١٢ ع.ج) ويجب أن لا يتجاوز مدة تعيينهم ثلاث سنوات غير أن الذين يكونون منهم قد قضوا زمناً طويلاً في خدمة الحكومة يجوز جعل أجل العقد معهم لمدة أطول إنمسا يجب ألا يتجاوز خمس سنوات وأوجب إقرار وزارة المالية لأي شرط خاص يضاف على نموذج العقود. وجاء في قراره المؤرخ في ٢٥ من إبريل سنة ١٩١٢ «كل مصلحة حصلت على الترخيص المالي اللازم يكون لها الحق في تعيين الموظفين والمستخدمين الذين ترغب في استخدامهم لديها بصفة مؤقتة بدون مخاربة نظارة المالية في أمر آخر خلاف الترخيص المذكور على شرط أن تستخدم الصورة الخاصة بالتعيين بدون إضافة شروط خصوصية إلى الشروط العمومية المدونة فيها، أما إذا روي موافقة تعديل الصورة المذكورة بإضافة شروط خصوصية إليها فيصبح تصديق نظارة المالية عليها ضرورياً إما بشكل تصديق عام على شرط يتعاق بفئة معينة من المستخدمين وإما بشكل تصديق خاص لكل حالة من الأحوال» — وقد كان اللازم قائماً بين الموظف أو المستخدم الدائم وبين التثبيت في الوظيفة، فلا يكون موظفاً أو مستخدماً دائماً إلا من كان مثبتاً أي

يجرى على راتبه حكم الاستقطاع ولا يعتبر كذلك من كان يجرى على راتبه حكم الاستقطاع حتى ولو كان معيناً في وظيفة دائمة في الميزانية ، وتلس هذا التلازم من استقراء نصوص القوانين واللوائح الخاصة بالمعاشات ومتابعتها بتلك الخاصة بالتوظيف ، فلا يستحق معاشاً إلا من كان موظفاً أو مستخدماً دائماً وهو لا يعتبر كذلك إلا إذا كان يجرى على راتبه حكم الاستقطاع . ونصت المادة ١٦ من دكرتو سنة ١٩٠١ على أنه متى عين المرشح نهائياً يعامل بمقتضى قانون المعاشات الملكية الصادر في ٢١

من يونيه سنة ١٨٨٧ . وهذا هو ما أكدته أيضاً قوانين المعاشات اللاحقة ، وكان أن تضخمت المعاشات لدرجة أرهقت الميزانية مما دعا الحكومة منذ سنة ١٩٣٥ إلى وقف تثبيت الموظفين إذ كان المتبع أن الموظفين سواء أ كانوا في الدرجة الخامسة أم أقل منها لا يعينون بصفة دائمة بل يعينون بعقد . وهذا سبب تضخم المعاشات وما اقتضاه من وقف التثبيت إلى أن فكر أخيراً في علاج هذه الحال بإنشاء صندوق التأمين والادخار وقارن ذلك ما استحدثه قانون موظفي الدولة من اعتباره موظفاً دائماً من كان معيناً على وظيفة دائمة مثبتاً كان أو غير مثبت .

ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن المادة التاسعة من الأمر العالي الصادر في ١٠ من إبريل سنة ١٨٨٣ ما كانت تسرى إلا على المستخدم الدائم ، وهو من كان مثبتاً يجرى على راتبه حكم الاستقطاع أما المستخدم بعقد فكان مستخدماً غير دائم لأنه لم يكن مثبتاً يجرى على راتبه حكم الاستقطاع فلم يكن والحالة هذه ضمن من يسري عليه بحكم تلك المادة ، فلا وجه والحالة

هذه للتحدى بأن فصله بغير قرار من مجلس التأديب المختص يعتبر فصلاً مخالفاً للقانون ولا أن الاتفاق الوارد في عقد استخدامه الذي يميز فصله لسوء السلوك هو اتفاق باطل لمخالفته لحكم تلك المادة ، لا وجه لذلك ما دام هو بنظامه القانوني لا يعتبر مستخدماً دائماً ممن تلحقهم الضمانة المقررة فيها وقد نص البند السادس من عقود استخدام الموظفين الذين عينوا منذ ١٦ من يناير سنة ١٩٣٥ تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء بوقف التثبيت على حق الحكومة في فصل المستخدم في حاله سوء السلوك الشديد .

ومن حيث إن تعيين المستخدم بعقد لا يغير من وضعه القانوني في علاقته بالدولة باعتبار هذه العلاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، وليس مجرد علاقة تعاقدية تحكمها قواعد القانون المدني ، وذلك لأنه يبين من الغرض السابق أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من إبريل سنة ١٩١٢ عندما أوجب تعيين المستخدمين المؤقتين بعقود ووضع أنموذجاً معيناً لعقد استخدامهم ، قد وضع إلى جانب القواعد العامة الأخرى التي تقررها القوانين واللوائح قواعد تنظيمية عامة جديدة لهذه الطائفة تنظم علاقتهم بالدولة هي القواعد الواردة في عقود استخدامهم ، وهي قواعد موحدة رأى اتباعها في الوزارات والمصالح كافة ولا يجوز تغييرها إلا على الوجه وبالشروط التي عينها ، ومن بين تلك القواعد النص الوارد في عقد الاستخدام الذي يميز فصل المستخدم لسوء السلوك الشديد في أي وقت خلال مدة العقد ، وهو يعتبر بمثابة اللائحة الواجبة التطبيق ويكون القرار الصادر بالفصل إعمالاً لهذا النص قراراً إدارياً مطابقاً للقانون متى قام على ما يبرره

لجنة الشياخات في قرار الفصل أنه بان لها من مناظرة المدعى أنه ظاهر العجز عن أداء واجباته لمرضه وكبر سنه ، ومن الواضح أن تقريراً كهذا لا يخلو من إسراف ولا سيما أن تلك اللجنة لا تتوفر فيها الخبرة العملية التي تؤهلها لتقصي الأمراض بمجرد النظر بل إن الأطباء قد ينكرون على أنفسهم هذه الخبرة، ولما كان المدعى قد طلب إلى الوزارة والمديرية أن يعرض على القومسيون الطبي العام لتوجيه من ميل القومسيون الطبي للمديرية نظراً لما لو كسل المديرية من السلطات على أطباء هذا القومسيون بما يزعم ثقتهم فيه واطمئنانه إلى حكمه وليس فيما طلبه المدعى على هذا النحو عنت أو إرهاب للوزارة ولم يكن عزياً عليها أن تجيبه إلى هذا حتى تقطع عليه سبيل الشك في نواياها وتسدد ذرائع الرعب والظنون ومن ثم يكون القرار المطعون فيه قد جانب القانون وانطوى على إساءة ظاهرة في استعمال السلطة ويتعين لذلك إلغاؤه .

(القضية رقم ١٢٠١ سنة ٥ في رئاسة وعضوية السادة الأسانذة عبد الرحمن الجبري والدكتور حسن بغدادى وعي الدين حسن وطه عبد الوهاب وعبد السيد خضير المستشارين) .

٩٠٨

١٠ مايو سنة ١٩٥٣

موظف . تسلمه العمل ومباشرة له قبل صدور قرار تعيينه . تعلق حقه بالأقدمية والراتب من يوم تسلمه العمل . ادعاء الحكومة أنه بإشرافه على سبيل التبرع أو الفضالة . لا محل له مادامت نية

بغير حاجة إلى محاكمته تأديبياً للأسباب التي سبق تبينها ولأنه من حق الإدارة طبقاً لنص آخر في العقد فصل المستخدم بالاستغناء عنه في أى وقت بعد إمهاله شهراً ولو بغير سبب ، فمن باب أولى يجوز الاستغناء عنه بسبب بمر ذلك كسوء السلوك الشديد إذ لا محل لأن تغل يد الإدارة بالنسبة إلى المستخدم سوء السلوك أكثر مما تغل بالنسبة إلى الموظف حسن السلوك ولأنه من غير المقبول أن يكون هذا أسوأ حالا من ذلك .

ومن حيث إنه يبين من مساق الوقائع على النحو المفصل آنفاً أن ما وقع من المدعى هو من سوء السلوك الشديد المبرر لفصله طبقاً للبيد السادس من عقد استخدامه ومن ثم تسكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون حقيقة بالرفض .

(القضية رقم ٧٢٢ سنة ٦ في رئاسة وعضوية السادة الأسانذة السيد على السيد وكيل المجلس وإبراهيم الديوانى والامام الإمام الخريبي ومصطفى كامل اسماعيل واسماعيل طاشور المستشارين) .

٩٠٧

١٠ مايو سنة ١٩٥٣

معدة . فصله . استناد قرار الفصل إلى ضعف صحة المدعى وعجزه عن العمل . عدم عرضه على القومسيون الطبي العام بعد أن رفض المدعى العرض على القومسيون الطبي للمديرية لما للمديرية من سلطان عليه . بطلان قرار الفصل .

المبدأ القانوني

إذا كان النزاع مركزاً في كفاية المدعى الصحية وما اتخذ في شأنها من إجراءات خاصة بطلب عرض المدعى على القومسيون الطبي للمديرية وإحجامه عن التقدم له وقد ذكرت

المدعى لم تنصرف إلى التبرع ولم يقصد العمل من تلقاء نفسه .

المبدأ القانوني

ما دام المدعى تسلم عمله ووقع في نفسه وفي نفس هيئات المنطقة التعليمية أنه أدى هذا العمل باعتباره موظفا دخل خدمة الحكومة واستحق من وقت هذا التسلم ما يرتبط بالوظيفة من راتب وأقدمية في الدرجة فمن سم لا يجوز للحكومة أن تنقص من آثار تصرفها على هذا الوجه متعلقة بأن المدعى تبرع بخدمته أو أداها على سبيل الفضالة لأن التبرع تصرف قانوني يستخلص مفهومه من نية الطرفين ولم يقيم دليل على أن نية المدعى انصرفت إلى التبرع أو على أن نية الوزارة انصرفت إلى التعاقد معه بوصفه متبرعا بل الثابت في الأوراق ينفي كل شبهة في هذا الشأن ويقطع بأن نية الطرفين انصرفت إلى أن يؤدي المدعى عمله وإلى أن تستأديه الوزارة هذا العمل في مقابل عرض هو الراتب المقرر في القانون ولأن الفضالة لا تتوافر إلا أن يتصدى المتفضل لشئون رب العمل على غير علم منه ودون أن يكون مكلفاً به وليس في أوراق الدعوى ما يفيد أن المدعى تصدى للعمل من تلقاء نفسه بل الثابت فيها أن الوزارة عهدت إليه بالعمل فعلا على أساس أنه عين بمدرسة الدوير الابتدائية فمن حقه عدالة أن يتقاضى الراتب المخصص لوظيفته وأن تعتبر أقدميته في درجة هذه الوظيفة من وقت تسلمه أعمالها دون أن

يضر بسبب تراخي الوزارة في إصدار قرار تعيينه ولا سيما أن هذا القرار صدر فعلا ودل بذاته على أن المدعى قد توافرت فيه شروط التعيين جميعا وقت أن تسلم عمله .

المحكمة

من حيث إن المدعى يبنى دعواه على أنه عين معلم تربية بدنية بمنطقة أسيوط التعليمية بتاريخ ١٩٥٠/٤/٦ وتسلم عمله في مدرسة الدوير الابتدائية للبنين في هذا التاريخ ولكن لم يصرف له مرتبه عن المدة من ١٩٥٠/٤/٦ بدء تعيينه وتسلمه العمل حتى ١٩٥٠/١٠/١١ وهو معين على الدرجة الثامنة الفنية براتب قدره ٥٠٠ م و ٨ ج شهرياً كما يستحق اعتبار أقدميته في الدرجة المذكورة من بدء تعيينه الحاصل في ١٩٥٠/٤/٦ .

ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى بأن المدعى لم يعين إلا بتاريخ ١٩٥٠/١٠/١١ ومن ثم لا ينشأ له حق إلا من تاريخ التعيين ولا يمكن أن يتسلم عمله قبل التعيين كما لا يترتب على تسلمه العمل قبل ذلك النتائج القانونية من تحديد الأقدمية والحصول على المرتب وما إلى ذلك لأن هذه النتائج لا تترتب إلا من تاريخ التعيين وأنه على فرض أن المدعى تسلم العمل قبل صدور قرار التعيين فلا يترتب على ذلك حساب هذه الفترة في الأقدمية لعدم وجود السند القانوني ومخالفة ذلك للوائح والقوانين المالية والميزانية . وأنه بالنسبة إلى المرتب الذي يطالب به المدعى مقابل العمل فهذه المحكمة لا تختص به إذ أن اختصاصها قاصر على المنازعات في المرتبات والمعاشات والمكافآت ، والمدعى لم

يكن ذا مرتب إلا من تاريخ التعيين الحاصل في ١٩٥٠/١٠/١١ أما قبل ذلك فعلى فرض أنه قام بالعمل فلم يقيم به كوظف وإنما قام به كتبرع أو فضولى مما لا يدخل في اختصاص المحكمة إذ النزاع مدنى تفصل فيه المحاكم المدنية .

ومن حيث إنه قد استبان لهذه المحكمة من الاطلاع على ملف خدمة المدعى وملف المعاقاة المحفوظ بهذه المحكمة أنه قد تسلم العمل فعلا في ١٩٥٠/٤/٦ باعتباره معلما للتربية البدنية بمدرسة الدوير الابتدائية وذلك ظاهر من الخطاب المرسل إليه من مراقب المنطقة ومفتش التربية البدنية بها المؤرخ ١٩٥٠/٤/١ رقم ١٠٥ إذ جاء فيه : المرجو تواجدهم بديوان منطقة أسبوط التعليمية حيث أنك تعينت بمدرسة الدوير الابتدائية الأميرية ومعكم الأوراق الآتية ... الخ ، وكذلك من الطلب الخاص بإجراء الكشف الطبي عند الدخول في الخدمة المؤرخ ١٩٥٠/٨/٣١ وفيه أن تاريخ دخول المدعى الخدمة لأول مرة ١٩٥٠/٤/٦ (ص ٢١ من ملف خدمة المدعى) وهذا كله وغيره من الأوراق الأخرى الواردة بالملفين المذكورين بما يدحض قول الحكومة أنه لم يتسلم العمل قبل التعيين الحاصل في ١٩٥٠/١٠/١١

ومن حيث إن المدعى تسلم عمله على هذا النحو ووقع في نفسه وفي نفس هيئات المنطقة التعليمية أنه أدى هذا العمل باعتباره موظفا دخل خدمة الحكومة واستحق من وقت هذا التسلم ما يرتبط بالوظيفة من راتب وأقدمية في الدرجة فلا يجوز للحكومة أن تنقص من آثار تصرفها على هذا الوجه متعلقة بأن المدعى تبرع بخدمته أو أداها على سبيل الفضالة لأن

التبرع تصرف قانونى يستخلص مفهومه من نية الطرفين ولم يقم دليل على أن نية المدعى انصرفت إلى التبرع أو على أن نية الوزارة انصرفت إلى التعاقد معه بوصفه متبرعا بل الثابت في الأوراق ينفي كل شبهة في هذا الشأن ويقطع بأن نية الطرفين انصرفت إلى أن يودى المدعى عمله وإلى أن تستأديه الوزارة هذا العمل في مقابل عرض هو الراتب المقرر في القانون ولأن الفضالة لا توافر إلا أن يتصدى المتفضل لشئون رب العمل على غير علم منه ودون أن يكون مكلفا به وليس في أوراق الدعوى ما يفيد أن المدعى تصدى للعمل من تلقاء نفسه بل الثابت فيها أن الوزارة عهدت إليه بالعمل فعلا على أساس أنه عين بمدرسة الدوير الابتدائية فمن حقه عدالة أن يتقاضى الراتب المخصص لوظيفته وأن تعتبر أقدميته في درجة هذه الوظيفة من وقت تسلمه أعمالها دون أن يضار بسبب تراخي الوزارة في إصدار قرار تعيينه ولا سيما أن هذا القرار صدر فعلا ودل بذاته على أن المدعى قد توافرت فيه شروط التعيين جميعا وقت أن تسلم عمله .

ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن دفع الحكومة بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى على غير أساس ويتعين رفضه وأن من حق المدعى أن يحصل عدالة من تاريخ تسلمه العمل على الراتب المقرر للدرجة الثامنة الفنية التي عين فيها بمقتضى قرار تعيينه وأن تعتبر أقدميته من هذا التاريخ ومن ثم تكون دعواه سليمة في أساسها متعينا قبولها .

(القضية رقم ١٤٣٠ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور حسن بشداوى وطه عبد الوهاب ومحمد السعيد خضير المستشارين)

بلا معقب عليها من هذه المحكمة بشرط عدم إساءة استعمال السلطة فإذا كان الأقدم هو الأجدد أو يتساوى مع الأحدث في الجدارة فإنه تلزم ترقية الأقدم .

(القضية رقم ٧٠٥ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٩١١

١٢ مايو سنة ١٩٥٣

١ - مجلس بلدى . التفرقة بين سلطة البلدية بوصفها قائمة على أعمال التنظيم وتطبيق القوانين وبين حقوقها كمالك ملكية خاصة . آثارها .
ب - مجلس بلدى . بلدية الاسكندرية . سلطاتها في منح ترخيص لأحد محال الفرجة والملاهي . ليست مطلقة . تنفيذها أحكام القوانين واللوائح التي تحكم هذه الحالة . رفض منح الترخيص لعدم التحقق من ملكية الطالب للأرض المراد البناء عليها . لا يجوز .

المبادئ القانونية

١ - يجب التفريق والتمييز بين البلدية بوصفها القائمة على أعمال التنظيم وعلى تطبيق قوانين ولوائح المحال العامة واللياتارات وما إليها وبين حقوقها باعتبارها مالكة ملكية خاصة أو مدعية أو منازعة في تلك الملكية إذ في الحالة الأولى تقوم باختصاص عام إقليمي لصالح الدولة وطبقاً لقواعد معينة وحجود معينة في تلك القوانين واللوائح أما في الحالة الثانية فإن حقوقها كحقوق الأفراد تخضع لأحكام القانون الخاص .

٢ - يبين من أحكام لائحة القومسيون البلدى لمدينة الاسكندرية الصادرة في ٢٠ من

٩٠٩

١٢ مايو سنة ١٩٥٣

أجنبي . القبض عليه . طلب إلغاء الأمر الصادر بالقبض . الافراج عنه . انتهاء الخصومة . لاعمل الادعاء بأن هذا الافراج تمهيداً للإبعاد .

المبدأ القانوني

مضى ثبت أن ابنة المدعى قد أفرج عنها فمن ثم تكون الخصومة قد انتهت في طلب إلغاء القرار الإداري الصادر بالقبض عليها، ولا يغير من الأمر شيئاً وصف المدعى للقرار المطعون فيه بأنه صدر تمهيداً لإبعادها عن البلاد - إذ لا تزال لدى الحكومة فرصة التفكير في ضرورة إصدار مثل هذا القرار في ضوء رقابتها لأعمال ابنته وهناك يحق لهذه أن تطلب في دعوى جديدة إلغاء قرار الإبعاد إن كان لها في ذلك وجه .

(القضية رقم ١٢٢٥ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأماتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السهموزى رئيس المجلس وعلى منصور عبد الرحمن نصير وعلى بغدادى ومحمد عبد الحبير المستشارين) .

٩١٠

١٢ مايو سنة ١٩٥٣

ترقية بالاختيار . ترخص الجهة الادارية . شرطه . تساوى اثنين من المرشحين في الجدارة . وجوب ترقية الأقدم .

المبدأ القانوني

إن الترقية بطريق الاختيار حق منح للإدارة قصده به تمكينها من اختيار من تراه أصح وأجدد لتولى الوظيفة بصرف النظر عن الأقدمية

يوليو سنة ١٩٠٤ ولائحة التيارات الصادرة في ١٢ يولييه سنة ١٩١١ فيما يتعلق بمنح ترخيص لأحد محال الفرجة والملاهي أنها تتناول قواعد وشروط وإجراءات وجميعها متعلقة بالتزام بخطط التنظيم والمواقع والمسافات ومراعاة شرائط البناء والنظام والأمن العام والصحة العامة فاذا ماروعيت تلك الأحكام وجب منح الترخيص وإذا خولف شيء منها كان من حق البلدية الامتناع عن الترخيص . ويتفرع على ذلك أن البلدية لا تملك أن تضيف إلى تلك الأحكام في هذا النطاق حكما جديدا لم تتضمنه قواعد الترخيص وهو التحقق من ملكية طالب الترخيص لجميع الأرض المطلوب إقامة البناء عليها . ويبين من ذلك أن الترخيص في حالتنا ليس من إطلاقات الإدارة وإنما هي تصدر فيه عن سلطة مقيدة لا تجوز أن تخالفها وتتعداها أو تقحم فيها ما ليس فيها وكل ما تملكه البلدية كسلطة مرخصة إذا ما تبين لها أن ملكية طالبة الترخيص للأرض المطلوب البناء عليها غير خالصة أو هي محل نزاع أو متفنية هو أن تسجل في الترخيص تحفظاً بأنها تمنحه له تحت مسؤوليته ومع الاحتفاظ بما عساه يكون للغير من حقوق فيه .

المحكمة

د من حيث إن المدعى يقيم دعواه على أنه يملك قطعة أرض كائنة بجهة كليوباترا الحمامات بالأسكندرية وهي الميمنة المعلم بصحيفة الدعوى

وقد قام نزاع على ملكية جزء منها بين المدعى والبلدية ومقداره ٨٦٠ ٦٩ ذراعا مربعا أمام القضاء المختلط فصل فيه نهائيا بحكم صادر من محكمة الاستئناف المختلط في ١٤ من مارس سنة ١٩٤٤ لصالح البلدية بملكيتها لهذا الجزء باعتباره زوائد تنظيم إلا أنه ورد بأسباب هذا الحكم ما يقيد حقها في التصرف فيه وذلك ألا يضر هذا التصرف بصالح المدعى وهو ملاصق لهذه القطعة وبأن تعرضها البلدية للبيع على الملاك الملاصقين لها - ومنهم المدعى - بشئ معقول يحدده القضاء عند الاقتضاء .

د وحيث إنه تنفيذا لهذا الحكم عرض المدعى على البلدية شراء هذه الزوائد في سنة ١٩٤٥ بسعر ١٥٠ قرشاً للذراع الواحد فرفضت ثم عرض في فبراير سنة ١٩٤٩ شراؤها بسعر ٢٢٥ قرشا للذراع الواحد فبقي هذا العرض معلقاً إلى أن أشر عليه مدير عام البلدية وقتئذ بالقبول ولكن رأيه لم ينفذ .

ورغب المدعى في أن يستغل قطعة الأرض المتقدمة الذكر في إنشاء دار سينما ومسرح عليها فقدم طلبا بذلك في ١٤ يناير سنة ١٩٥٠ إلى محافظة الاسكندرية التي وافقت على الموقع وأحالت الأوراق إلى البلدية للترخيص بالبناء فتعاقد المدعى مع مقاول وعهد إليه في الحصول على الرخصة . وفي انتظار ذلك باشر المقاول البناء إذ كان يحضر إليه مندوبو البلدية للبعائنة فيخطرونه بالاشتراطات - إلا أن موضوع الترخيص عندما عرض على قسم التنظيم بالبلدية لاحظ من مراجعة الرسومات المقدمة تداخل زوائد التنظيم المشار إليها في الأرض المطلوب البناء عليها فرأى إيقاف إعلان المدعى

باشتراطات البناء توطئة لمنحه الرخصة إلى أن يبرم مع البلدية عقدا بشراء تلك الزوائد بثمن قدره اثنا عشر جنبها للذراع الواحد .

وقد أرسل المدعى إنذاراً إلى البلدية في مارس سنة ١٩٥٢ عرض عليها فيه الثمن بواقع ٢٢٥ قرشا للذراع طالبا الفصل بين مسألة مشتري الزوائد وموضوع الترخيص على أن تحتفظ البلدية في حالة الخلاف على الثمن بحقها في اقتضائه رضا أو قضاء ، فرفضت وقررت لجنة المسارح في ٨ أبريل سنة ١٩٥١ عدم إبلاغ المدعى بالاشتراطات . وينعى المدعى على هذا القرار مخالفته القانون وإساءة استعمال السلطة مستندا في ذلك إلى أن أحكام اللائحة الصادرة من القومسيون البلدي في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٤ ولائحة التيارات الصادرة في ١٢ يولييه سنة ١٩١١ تشترط في الترخيص شروطا واجراءات متعلقة بالأمن العام والصحة العامة والآداب العامة ولا شأن لها بالملكية التي تحميها قواعد القانون المدني وأن هذه الشروط وتلك الاجراءات قد توافرت في شأن هذا الموضوع ولسكن البلدية بامتناعها عن الانحياز بالاشتراطات ومنح الرخصة اعتمادا على أن جزءا من الأرض المطلوب البناء عليها ليست مملوكة للطالب تكون قد خالفت القانون . ولما كان الغرض من الترخيص طبقاً لأحكام القانون المتقدم الذكر هو تحقيق تلك الشروط فاذا ما استعملت تلك الأحكام لغرض آخر كان في ذلك إساءة لاستعمال السلطة وهو ما فعلته البلدية إذ كان هدفها من الإمتناع عن الترخيص لإكراه المدعى على شراء زوائد التنظيم بثمن مبالغ فيه كثيرا عن الثمن المناسب والأسعار المثلية — وقد انتهى المدعى إلى طلب الحكم له

بالغاء القرار الصادر من لجنة المسارح بالبلدية في ٨ أبريل سنة ١٩٥٢ بمسدم إخطاره بالاشتراطات توطئة لمنحه الرخصة مع الحكم بإلزام البلدية بأن تدفع له مبلغ ثمانية آلاف جنيه تعويضاً نظير الأضرار التي أصابته بسبب القرار المطعون فيه وسرد عناصر التعويض طبقاً لما سبق ذكره في سياق الوقائع .

ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى . بأن المادة الأولى من اللائحة الصادرة من القومسيون البلدي في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٤ تقضى ألا ينشأ محل تمثيل إلا بعد الحصول من البلدية مقدما على ترخيص بذلك كتابة كما تنص المادة الثانية منها على ألا يفتح ويستغل محل تمثيل إلا بعد تقديم تقرير من لجنة التيارات بالموافقة على ذلك يفيد أن كافة الاشتراطات الواردة في الرخصة قد روعيت — ويتضح من ذلك أن إنشاء محل التمثيل واستغلالها يجب أن يكون موقوفاً ومسبوقاً بالحصول على استصدار رخصة بالبناء من البلدية وأن المدعى عندما تقدم للبلدية بطلبه للحصول على رخصة البناء تبين من فحصه ومراجعة الرسوم المرافقة له أن المدعى أدخل به اعتداء زوائد التنظيم المحكوم بها لصالح البلدية فامتنعت البلدية من إعجابه طلبه في الترخيص وبالتالي في إخطاره بالاشتراطات طبقاً لقرار لجنة المسارح إلا أن المدعى استمر في اعتدائه على تلك الزوائد وقام بالبناء عليها بدون ترخيص فعملت له مخالفة حكم فيها ضده بالغرامة — كما صدر ضده حكم بالغلق في القضية رقم ٩٦٣ محرم بك لإدارته لمحل بنون ترخيص وبذلك تكون الحكومة قد طبقت أحكام القانون ويكون المبدعى هو الذي خرج

عليها ولا يكون لدعواه أي سند من الواقع أو القانون .

« ومن حيث إن مقطع النزاع في هذه الدعوى هو ما إذا كان من حق البلدية أن تمتنع عن الترخيص للمدعى بالبناء بحجة أن الأرض المطلوب البناء عليها ليست مملوكة له .

« ومن حيث إنه يجب التفريق والتمييز بين البلدية بوصفها القائمة على أعمال التنظيم وعلى تطبيق قوانين ولوائح المحال العامة والسيارات وما إليها وبين حقوقها باعتبارها مالكة ملكية خاصة أو مدعية أو منازعة في تلك الملكية إذ في الحالة الأولى تقوم باختصاص عام لإقليمي لصالح الدولة وطبقاً لقواعد معينة وحدود معينة في تلك القوانين واللوائح أما في الحالة الثانية فإن حقوقها كحقوق الأفراد تخضع لأحكام القانون الخاص .

« ومن حيث إن البلدية بصفتها الأولى المتقدمة الذكر يكون اختصاصها في الترخيص مقصوراً على أحكام القوانين واللوائح المشار إليها ومنها لائحة القومسيون البلدي الصادرة في ٢١ يولية سنة ١٩٠٤ ولائحة التيارات الصادرة في ٢٢ يولية سنة ١٩١١ .

« ومن حيث إن هذه الأحكام تناول قواعد وشروط وإجراءات وجميعها متعلقة بالترام خطوط التنظيم والمواقع والمسافات ومراعاة شرائط البناء والنظام والأمن العام والصحة العامة فإذا ما روعيت تلك الأحكام وجب منح الترخيص — وإذا خولف شيء منها كان من حق البلدية الامتناع عن الترخيص .

« ومن حيث إنه يتفرع على ذلك أن البلدية لا تملك أن تضيف إلى تلك الأحكام في هذا

النطاق حكماً جديداً لم تتضمنه قواعد الترخيص وهو التحقق من ملكية طالب الترخيص لجميع الأرض المطلوب إقامة البناء عليها .

« ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الترخيص في حالتنا ليس من إطلاقات الإدارة وإنما هي تصدر فيه عن سلطة مقيدة لا تجوز أن تخالفها وتعدها أو تقحم فيها ما ليس فيها .

« ومن حيث إن كل ما تملكه البلدية كسلطة مرخصة إذا ما تبين لها أن ملكية طالب الترخيص للأرض المطلوب البناء عليها غير خالصة أو هي محل نزاع أو متفنية هو أن تسجل في الترخيص تحفظاً بأنها تمنحه له تحت مسؤوليته ومع الاحتفاظ بما عساه يكون للغير من حقوق فيه .

« ومن حيث إنه بتطبيق تلك القواعد على وقائع هذه الدعوى يتضح أنه ما كان يجوز للبلدية أن تمتنع عن إخطار المدعى بالاشتراطات والترخيص له بالبناء بعله أن جزء من الأرض المطلوب البناء عليها هو زوائد تنظيم مملوكة للبلدية — إذ فضلاً عن أن هذا الجزء هو قدر نافه بالنسبة للأرض محل طلب البناء فإنه ليس من حق البلدية أن تقحم في موضوع الترخيص مسألة الملكية فتحتمل في الملكية عند الاعتداء عليها — مكفول بأحكام القانون المدني .

« ومن حيث إنه يستفاد أيضاً من وقائع الدعوى ومستنداتها أن المدعى تفارض مع البلدية في شأن شراء زوائد التنظيم طبقاً لما أشار إليه حكم محكمة الاستئناف المختلطة فلم تسفر المفاوضة عن اتفاق وذلك لاختلافهما على تقدير الثمن وقد جاء بهذا الحكم أن هذا الثمن يحدد عند الاقتضاء بمعرفة المحاكم .

« ومن حيث إن هذه المحكمة لا ترى أن المدعى على حق في طلب التعويض إذ أن الامتناع عن إخطاره بالاشتراطات كان مرجعه إلى خلاف في التقدير وفي وجهات النظر بدليل ما ثار من أبحاث في تفسير اللائحة مما تضمنه ملف الموضوع المقدم من الحكومة في هذه الدعوى الأمر الذي يستبعد معه سوء النية والإهمال من جانب الحكومة .

« ومن حيث إنه لما تقدم جميعه يكون القرار المطعون فيه قد خالف القانون ويتعين إلغاؤه .

(القضية رقم ٩١٧ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٩١٢

١٤ مايو سنة ١٩٥٣

موظف . طبيب . ترقية إلى وظيفة تقتضي التفرغ كل الوقت . شروطها . شرط البقاء في الدرجة الرابعة مدة أربع سنوات الترقيسة إلى الدرجة الثالثة . المسدول عنه . قرار مجلس الوزراء في أول يونيو سنة ١٩٤٧ . وجوب عرض كل حالة على مجلس الوزراء . مخالفة هذه القاعدة . لا يجوز .

المبدأ القانوني

إن مجلس الوزراء قرر قاعدة قانونية بقراره الصادر في أول يونيو سنة ١٩٤٧ تقضي بترقية كل طبيب يعين في وظيفة تقتضي التفرغ للعمل درجتين فوق درجته بأول مربوط الدرجة المرقى إليها بشرط أن يكون قد زاول المهنة فعلا مدة لا تقل عن عشر سنوات وأن يكون قد أمضى في درجته الحالية أربع سنوات واحتفظ مجلس الوزراء لنفسه بسلطة فحص كل حالة قبل

إصدار قراره فيها ، وقد رأى مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ تعديل هذه القاعدة في الشق الخاص بالراتب فقضى بأن من تنطبق عليه الشروط الواردة في قراره الصادر في أول يونيو سنة ١٩٤٧ لا يمنح عند ترقية إلا علاوتين من علاوات الدرجة المرقى إليها بدلا من منحه أول مربوطها كما أنه إذ قضى بترقية ثلاثة عشر طبيا من زاولوا المهنة أكثر من عشر سنوات إلى الدرجة الثالثة ولم يكن من بينهم من أوفى مدة الأربع السنوات في الدرجة الرابعة قد قرر قاعدة جديدة هي ترقية من لم يمض من الأطباء المعيّنين في وظائف « كل الوقت » مدة الأربع السنوات في درجته الحالية درجة واحدة فوق درجته بدلا من درجتين على أن يكون مرجع الأمر إليه في إجراء مثل هذه الترقيات ، ومادام أن مجلس الوزراء قد احتفظ لنفسه بسلطة البت في هذه الترقيات فإنه يتعين عرض جميع حالات الأطباء الذين ينتقلون إلى وظائف « كل الوقت » عليه ليتخذ في شأنهم ما يراه ويصبح لزاما على وزارة الصحة أن تعرض عليه حالة المدعى أسوة بزملائه وألا تستقل بالرأي في شأنه وتمتنع عن عرض حالته استنادا إلى أنه لم يمض أربع سنوات في الدرجة الرابعة لأنها إن فعلت ذلك كان تصرفا منها في أمر ليس من اختصاصها واقتناتا منها على سلطة مجلس الوزراء مما يجعل قرارها في ذلك مخالفا للقانون حقيقيا بالإلغاء .

المحكّم

د من حيث إن المدعى بنى دعواه على أنه عين طبيباً بوزارة الصحة وظل يتدرج في وظائفها وحصل على الدرجة الرابعة في ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٨ وشغل وظيفة مفتش صحة حتى ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٩ وهذه الوظيفة تعتبر بطبيعتها من وظائف د نصف الوقت ، التي تليح لشاغلها مزاولة مهنة الطب فكانت له عيادة يمارس فيها مهنته وتدر عليه كسبا وفيراً — وفي ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ صدر قرار من وزير الصحة بندبه للعمل بقسم طبي الحدود وعهد إليه الاشراف الصحي على منطقة غزة ، وظل المدعى مستديبا حتى صدر قرار في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بنقله إلى وظيفة مساعد وقائي صحة مديرية الفيوم وهي وظيفة مقرر لها الدرجة الثالثة وذلك بنفس راتبه ودرجته مع نديه وكيلا لقسم طبي الحدود ، وكان من أثر صدور قرار النقل والندب أن حرم من مزاولة مهنته في غير وقت عمله لأن الوظيفة التي شغلها هي من وظائف د كل الوقت ، التي يحرم شاغلها من مزاولة المهنة خارج حدود الوظيفة وقد استكتبته وزارة الصحة تعهداً بعدم ممارسته أعمال المهنة في غير أوقات عمله الحكومي — ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في أول يونيه سنة ١٩٤٧ قرر قاعدة تنظيمية هي ترقية الطبيب الذي يهين في إحدى الوظائف الرئيسية درجتان فوق درجته التي كان يشغلها قبل النقل وذلك تعويضا له عما فاته من كسب وأتى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ بتعديل القاعدة بأن قصرها على منح الطبيب المرقى علاوتين من علامة الدرجة المرقى إليها بدلا من منح

أول مربوطها ، فعلى مقتضى نصوص هذين القرارين اللذين احتفظ مجلس الوزراء لنفسه فيهما بسلطة الفصل في ترقية من توافرت فيه شروطهما يتعين على وزارة الصحة عرض حالته فان امتنعت عن عرضها على مجلس الوزراء للنظر فيها على مقتضى ما قرره من قواعد فله طلب إلغاء قرارها بالامتناع عن معاملته أسوة بأقرانه ممن عرضت وزارة الصحة حالاتهم على المجلس فأصدر فيها قرارات بترقيتهم إلى درجات أعلى وبمنحهم علاوتين من علاوات الدرجة التي راقوا إليها .

د ومن حيث إن الحكومة تدفع الدعوى بأن وزارة الصحة كانت تطلب لأطبائها الذين يمينون مفتشين بالوزارة نقلا من طبيب أول بمستشفياتها العمومية أو الرمدية الموافقة على ترقيةهم إلى درجات الوظائف بتخطي درجة واحدة بلا اعتداد بالمدة أو العلاوة المقررة قانونا للترقيات على أساس أن هذه الوظائف تحرم شاغلها من مزاولة المهنة في الخارج واقترحت الوزارة وضع قاعدة ثابتة تتبع في مثل هذه الحالات واقترحت أن تكون القاعدة التي تتبع هي أن يرقى الطبيب درجتين فوق درجته على أن تكون الترقية بأول مربوط الدرجة المرقى إليها مع وضع شروط خاصة يجب توافرها في الطبيب إلا أن اللجنة المالية مع موافقتها على مبدأ التقيات بالوضع الذي اقترحت وزارة الصحة لم تر أن تكون هناك قاعدة تنظيمية تقضي بترقية كل طبيب ينقل إلى وظيفة د كل الوقت ، وتوافرت فيه الشروط بل رأت استمرار الحالة على ما هي عليه من اعتبار هذا الطلب استثنائياً يجب عرضه على السلطات المالية المختصة . وصدر قرار مجلس الوزراء في أول يونيه سنة ١٩٤٧ بالموافقة على هذا الرأي — أي أن تعتبر الترقية

من سلطة مجلس الوزراء الاستثنائية ، ومادام قرار مجلس الوزراء لا يقرر حقاً فلا إلزام على مجلس الوزراء بالموافقة على الترقية وبالتالي لا تكون هناك مخالفة قانونية في عدم ترقية المدعى لدرجة أعلى من درجته .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على المذكرة التي بنى عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في أول يونيه سنة ١٩٤٧ أن النظام المتبع في وزارة الصحة هو أنه عند ما يقع اختيارها على أحد أطبائها الأول بالمستشفيات العمومية والرمدية لشغل وظيفة رئيسية أو وظيفة مفتش بها - وهما من الوظائف التي يحرم شاغلها من مزاوله المهنة في الخارج وتحتم عليهم غلق عياداتهم الخاصة أن يطلب من السلطات المالية المختصة الموافقة على ترقيةهم إلى درجات الوظائف بتخطي درجة واحدة بلا التفات للبدء أو العلاوات المقررة قانوناً للترقيات ، وقد طلبت اللجنة المالية من مجلس الوزراء وضع قاعدة ثابتة تتبع في مثل هذه الحالات وعرضت الأمر على مجلس الوزراء فقرر في ٢٩ من إبريل سنة ١٩٤٥ تأجيل النظر في وضع قاعدة قانونية ولما اتسمت وزارة الصحة نتيجة إنشاء أقسام كثيرة بها لعدم إقبال الأطباء على شغل وظائف المفتشين وما عداها من الوظائف الرئيسية التي يحرم على شاغليها مزاوله المهنة في الخارج نظراً لعدم تعويض من يطلب إليهم شغلها تعويضاً كافياً عن غلق عياداتهم عرضت وزارة الصحة الأمر على مجلس الوزراء طالبة أن تكون القاعدة التي تتبع في حالة تعيين طبيب من المسموح لهم بالاشتغال بالمهنة في الخارج في وظيفة تقتضي التفرغ «كل الوقت» بأي قسم من أقسام الوزارة هي أن

يرقى درجتين فوق درجته على أن تكون الترقية بأول مربوط الدرجة المرقى إليها وذلك بشرط أن يكون قد زاول المهنة فعلاً مدة لا تقل عن عشر سنوات، وطلبت الوزارة من مجلس الوزراء إقرار هذه القاعدة على أن يخول وزير الصحة سلطة تطبيقها بقرار يصدره دون الرجوع إلى السلطات المالية - فلما عرض الأمر على اللجنة المالية رأت مع موافقتها على مبدأ الترقيات بالوضع الذي تقترحه وزارة الصحة أنه يحسن بقاء الحالة على ما هي عليه أي أن تعرض كل حالة من هذا القبيل على اللجنة المالية ومجلس الوزراء ، وقد وافق مجلس الوزراء في أول يونيه سنة ١٩٤٧ على رأى اللجنة المالية وفي ٧ من يونيه سنة ١٩٤٨ عرضت وزارة الصحة على مجلس الوزراء حالة ثلاثة عشر طبيباً كانوا يشغلون وظائف تصرح لهم فيها بمزاوله المهنة في الخارج لا أكثر من عشر سنوات ثم عينوا في وظائفهم الحالية وهي من الوظائف التي لا يسمح لشاغليها بمزاوله المهنة في الخارج دون أن ينالوا تعويضاً عن ذلك أسوة بما هو متبع نحو أطباء مصلحة الطب العلاجي الذين يمنحون درجتين فوق الدرجة التي هم فيها وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في أول يونيه سنة ١٩٤٧ الذي نص على تطبيق هذه القاعدة في جميع الحالات الماثلة بأقسام الوزارة المختلفة على أن تعرض كل حالة على حدة ، ولما كان هؤلاء الأطباء الثلاثة عشر قد خدموا الوزارة سنين طويلة باخلاص وأمانة وجميعهم في الدرجة الرابعة ولم يمضوا فيها أربع سنوات فقد طلبت الوزارة الموافقة على ترقيةهم للدرجة الثالثة بأول مربوطها ولما بحثت اللجنة المالية الموضوع رأت الموافقة على الترقية إلى الدرجة الثالثة من تاريخ موافقة

مجلس الوزراء وبالعلاوة القانونية وبهذه المناسبة رأت اللجنة المالية تعديل القاعدة الصادر بها قرار مجلس الوزراء في أول يونيه سنة ١٩٤٧ بأن من تنطبق عليه الشروط الواردة في هذا القرار لا يمنح عند ترقيته إلا علاوتين من علاوات الدرجة المرقى إليها بدلاً من منحه أول مربوطها وقد وافق مجلس الوزراء على رأى اللجنة المالية في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

« ومن حيث إنه يخلص مما سلف أن مجلس الوزراء قرر قاعدة قانونية بقراره الصادر في أول يونيه سنة ١٩٤٧ تقضى بترقية كل طبيب يعين في وظيفة تقتضى التفرغ للعمل درجتين فوق درجته بأول مربوط الدرجة المرقى إليها بشرط أن يكون قد زاول المهنة زملا مدة لا تقل عن عشر سنوات وأن يكون قد أمضى في درجته الحالية أربع سنوات واحتفظ مجلس الوزراء لنفسه بسلطة فحص كل حالة قبل إصدار قراره فيها . وقد رأى مجلس الوزراء بقراره الصادر في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ تعديل هذه القاعدة في الشق الخاص بالراتب فقضى بأن من تنطبق عليه الشروط الواردة في قراره الصادر في أول يونيه سنة ١٩٤٧ لا يمنح عند ترقيته إلا علاوتين من علاوات الدرجة المرقى إليها بدلاً من منحه أول مربوطها كما أنه إذ قضى بترقية ثلاثة عشر طبيباً ممن زاولوا المهنة أكثر من عشر سنوات إلى الدرجة الثالثة ولم يكن من بينهم من أوفى مدة الأربع السنوات في الدرجة الرابعة قد قرر قاعدة جديدة هي ترقية من لم يمض من الأطباء المعيّنين في وظائف « كل الوقت » مدة الأربع سنوات في درجته الحالية درجة واحدة فوق درجته بدلاً من درجتين على أن يكون مرجع الأمر إليه في إجراء مثل هذه الترقيات .

« ومن حيث إنه مادام أن مجلس الوزراء قد احتفظ لنفسه بسلطة البت في هذه الترقيات فإنه يتعين عرض جميع حالات الأطباء الذين ينقلون إلى وظائف « كل الوقت » عليه ليتخذ في شأنهم ما يراه ويصبح لازماً على وزارة الصحة أن تعرض عليه حالة المدعى أسوة بزملائه وألا تستقل بالرأى في شأنه وتمتنع عن عرض حالته استناداً إلى أنه لم يمض أربع سنوات في الدرجة الرابعة لأنها إن فعلت ذلك كان تصرفاً منها في أمر ليس من اختصاصها واقتتانا منها على سلطة مجلس الوزراء بما يجعل قرارها في ذلك مخالفاً للقانون حقيقة بالإنهاء .

(القضية رقم ٩٩٧ لسنة « ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عفت وعلى أبو النيط وحسن أبو علم ووصى أباطه وطه عبدالوهاب المستشارين) .

٩١٣

١٨ مايو سنة ١٩٥٣

وكلاء الوزارات الدائمون . اختصاصهم . عدم جواز تدخلهم في شئون الموظفين . إحالة أحد الموظفين إلى المحاكمة التأديبية بناء على قرار مطبوع أعدّه الوكيل البرلمانى ووقع عليه الوزير . باطل . بطلان الإجراءات التى تمت بناء عليه .

المبدأ القانونى

إذا أمضى وزير الداخلية قراراً مطبوعاً بإحالة المدعى إلى المحاكمة التأديبية دون أن يؤثر على المذكرة بما يفيد اطلاعه عليها ولا بما يفيد أنه اقنع برأى وكيله البرلمانى كما هو المألوف فمن ثم يكون الوكيل البرلمانى هو الذى استقل بتقرير إحالة المدعى إلى المحاكمة التأديبية مع أنه ممنوع منعاً باتاً صريحاً بمقتضى مرسوم إنشاء

وظائف الوكلاء البرلمانيين الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٣٦ من التدخل في شئون الموظفين أو في العلاقات بين وكيل الوزارة الدائم والموظفين التابعين له وأن عمله مقصور فقط على معاونة الوزير في الشئون البرلمانية . ولا يغير من الأمر شيئاً كون وزير الداخلية أمضى قراراً مطبوعاً في اليوم نفسه بإحالة المدعى إلى المحاكمة التأديبية لأن هذا القرار لا يبدو أن يكون قراراً تنفيذياً لأمر وكيل الوزارة البرلماني بدليل صدور رأي هذا الأخير بصيغة الأمر لا بصيغة الاقتراح حتى يمكن أن يقال إن الوزير استنصح وكيله البرلماني ونزل على نصيحته . وعلى فرض أن الوزير أخطأ بمضمون المذكرة المرفوعة من وكيل التفتيش فإن تدخل وكيله البرلماني فيما هو محظور عليه من شأنه أن يؤثر في رأي الوزير بل ويفسد عقيدته ، وعلى مقتضى ذلك كله تكون محاكمة المدعى التي انتهت بالقرار المطعون فيه قد تمت على خلاف القانون ويتعين تبعاً لذلك إلغاؤها وما ترتب عليها من صدور القرار التأديبي المطعون فيه .

(القضية رقم ٣٢٢ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد التهامي ومحمد ذهني وعبد العزيز البيلادي ويوسف مرقص حنا وعمود محمد إبراهيم المستشارين) .

٩١٤

١٩ مايو سنة ١٩٥٣

١ — محاماة . الهيئات التي تحسب مدة العمل بها في مدة الاشتغال بالمحاماة . المادة ١٨ من القانون

رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ . سلطة لجنة قبول المحامين في احتساب العمل بأحدى الهيئات في مدة الاشتغال بالمحاماة . مداها .

ب — موظف . قاض . جواز تعيينه من بين الموظفين الفنيين بمصلحة الشهر العقاري .

المبادئ القانونية

١ — يستفاد مما ورد بالمادة التاسعة عشر من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أن الحق الذي خوله للجنة قبول المحامين في تقرير قبول هيئة أو احتساب مدة العمل الفني أو القضائي بها في مدة الاشتغال بالمحاماة قاصر على مجرد تقرير اللجنة أن عمل هذه الهيئة يعتبر نظيراً لعمل باقي الهيئات الواردة بتلك المادة ومن ثم تحسب مدة الاشتغال بها في مدد الاشتغال بالمحاماة ولم يترك القانون لها سلطة تقديرية فيما إذا كان عمل هذه الهيئة يصلح في مرحلة معينة من مراحل الاشتغال بالمحاماة دون أخرى إذ المفروض بداهة أنه متى اعتبر القانون أن عمل هيئة معينة من الهيئات مما يصلح أن يكون مماثلاً للاشتغال بالمحاماة وكان النص مطلقاً دون قيد فقد وجب أن تطلق الصلاحية وتسرى في جميع مراحل الاشتغال بالمحاماة ولا يحل بعد ذلك للاجتهاد والقول بأن عمل هذه الهيئة يصلح للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ولا يصلح أمام محاكم الاستئناف إذ أن إطلاق النص ووضوحه لا يرشح لمثل هذا التخريج .

٢ — يجوز . تعيين الموظفين الفنيين في مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قضاء من

الدرجة الثانية أو من الدرجة الأولى متى استوفوا المدد المبينة بالفقرة د هـ، من المادة الثالثة من قانون استقلال القضاء والفقرة د، من المادة الخامسة من القانون المذكور دون بحث في نوع العمل الذي يقومون به مادام أنهم قد اعتبروا من النظراء وهو ما اضطر د عايه العمل .

المحكمة

د من حيث إن المدعى ينعى على القرارات المطعون فيها مخالفتها للقانون ووجه المخالفة أن لجنة قبول المحامين قبلته للرافعة أمام المحاكم الابتدائية واحتسبت له مدة اشتغاله بعمله الفني بمصلحة الشهر العقاري على اعتبار أنها من الهيئات المماثلة للقضاء والهيئات الأخرى الواردة ذكرها بالمادة ١٨ من قانون المحاماة ثم رقت بعد ذلك الموافقة على قيد اسمه بمجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف بحجة أنه وإن كان قد اشتغل في نوع خاص من القانون إلا أن ذلك لا يعتبر مؤهلا للاشتغال أمام محاكم الاستئناف لما يتطلب ذلك من مران خاص في القضايا المدنية والجنائية ثم أضاف إلى ذلك أنه في ديسمبر سنة ١٩٥٠ صدر مرسوم بتحديد ما يعتبر نظيرا لأعمال مجلس الدولة الفنية ومرسوم آخر بتحديد ما يعتبر نظيرا لأعمال إدارة قضايا الحكومة وقد حدد هذان المرسومان الوظائف التي يعتبر فيها عمل الموظف نظيرا للأعمال القضائية وقد ورد بهنذين المرسومين « الموظفون الفنيون في مصلحة الشهر العقاري والتوثيق » . وقد أشير في ديباجة المرسوم الخاص بتعيين ما يعتبر نظيرا لأعمال إدارة قضايا الحكومة إلى القانون رقم ٦٦ لسنة

١٩٤٣ باستقلال القضاء المعدل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ وعلى موافقة مجلس القضاء الأعلى . ولما كانت اللجنة قد أقرت أن عمل إدارة قضايا الحكومة يعتبر عملا فنيا تحتسب جميع المدة التي قضاها الطالب فيه من مدد المحاماة وقرر قانون استقلال القضاء والمرسوم الصادر بناء على ما جاء به مساواة عمل «الموظفين الفنيين في مصلحة الشهر العقاري والتوثيق» بعمل زملائهم في إدارة قضايا الحكومة وبذلك يجب طبقا لقانون المحاماة احتساب مدد هؤلاء الأخيرين في المحاماة .

د ومن حيث إن الحكومة دفعت الدعوى بما ورد بقرار لجنة قبول المحامين بمحكمة الاستئناف السابق لإيراده .

د ومن حيث إن القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية قد نص في المادة العاشرة منه على أن مدة التمرين هي سنة للحاصلين على الدكتوراه في القانون وستان للحاصلين على الليسانس كما نصت المادة الثانية عشر منه على أنه يشترط لقيد اسم المحامي تحت التمرين بمجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية أن يكون قد قضى دون انقطاع مدة التمرين المنصوص عليها في المادة العاشرة كما اشترطت المادة السادسة عشر لقبول المحامي للرافعة أمام محاكم الاستئناف أن يكون قد اشتغل بالمحاماة مدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تقريره محاميا أمام المحاكم الابتدائية .

د ومن حيث إن المادة الثانية عشر من القانون المذكور قد نصت على أنه « يحتسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية الأهلية أو محكمة الاستئناف

الأهلية كل زمن قضاء الطالب في القضاء أو في النيابة في المملكة المصرية أو في الأعمال الفنية بأقسام قضايا الحكومة أو الأوقاف العمومية أو الخاصة والأوقاف الملكية أو بأقلام قضايا بنك التسليف الزراعى المصرى أو البنك العقارى الزراعى المصرى أو بنك مصر أو في الأعمال الفنية أو القضائية بالهيئات الأخرى التى تقرها لجنة قبول المحامين أو في عضوية هيئة التدريس بكليات الحقوق أو في تدريس القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية أو في أى كلية تعتبر شهادتها الدراسية النهائية معادلة لشهادات الكليات الأخرى .

« ومن حيث إنه يبين من استقراء المواد سالفة الذكر أن القانون اشترط لقبول المرافعة أمام المحاكم مددا معينة فاشترط للقبول أمام المحاكم الابتدائية أن يكون الطالب قد أمضى سنة تحت التمرين أو سنتين على التفصيل الوارد بالمادة العاشرة واشترط للقيسء أمام محاكم الاستئناف أن يكون الطالب قد اشتغل بالمحاماة لمدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تقريره أمام المحاكم الابتدائية واعتبر القانون أن اشتغال الطالب في هيئة من الهيئات الواردة بالمادة الثامنة عشر هو كالأشتغال بالمحاماة سواء بسواء فيحسب من مدة التمرين أو من مدة الأشتغال أمام المحاكم الابتدائية أو أمام محاكم الاستئناف كل زمن قضاء الطالب في العمل بهذه الهيئات .

« ومن حيث إن المادة الثامنة عشر بعد أن أحصت الهيئات التى يعتبر العمل فيها اشتغالا بالمحاماة بحيث تحسب مدة الأشتغال فيها من مدة التمرين أو الأشتغال أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف وكلت إلى اللجنة قبول

هيئات أخرى غير التى حددت بالمادة . فتتالى ... أو في الأعمال الفنية أو القضائية في الهيئات الأخرى التى تقرها لجنة قبول المحامين . « ومن حيث إنه يستتبع قبول اللجنة لهذه الهيئات إطلاق الحكم الوارد بصدر المادة عليها وجريانها في شأنها ومن ثم يعتبر الأشتغال بالأعمال الفنية أو القضائية بتلك الهيئات كالأشتغال بالمحاماة ويحسب من مدة التمرين أو الأشتغال أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف كل زمن قضاء الطالب في عمل فى أو قضائى بهذه الهيئات .

« ومن حيث إنه لا خلاف بين الطرفين على أن المدعى من ينتسبون لهيئة مماثلة لباقي الهيئات الواردة بالمادة المشار إليها فقد أقرت اللجنة قبوله للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية واحتسبت له مدة عمله السابق بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق .

« ومن حيث إنه يستفاد مما ورد بالمادة الثامنة عشر أن الحق الذى خول للجنة في تقرير قبول هيئة ما واحتساب مدة العمل الفنى أو القضائى بها في مدة الأشتغال بالمحاماة قاصر على مجرد تقرير اللجنة أن عمل هذه الهيئة يعتبر نظيرا لعمل باقى الهيئات الواردة بتلك المادة ومن ثم تحسب مدة الأشتغال بها في مدد الأشتغال بالمحاماة ولم يترك القانون لها بعد ذلك سلطة تقدير ما إذا كان عمل هذه الهيئة يصلح في مرحلة معينة من مراحل الأشتغال بالمحاماة دون أخرى إذ المفروض بداهة أنه متى اعتبر القانون أن عمل هيئة معينة من الهيئات مما يصلح أن يكون مماثلا للأشتغال بالمحاماة ، وكان النص مطلقا دون قيد فقد وجب أن تطلق الصلاحية وتسرى في جميع

مراحل الاشتغال بالمحاماة ، ولا محل بعد ذلك للاجتهاد والقول بأن عمل هذه الهيئة يصلح للرافعة أمام المحاكم الابتدائية ولا يصلح أمام محاكم الاستئناف إذ أن اطلاق النص ووضوحه لا يرشح لمثل هذا التخريج .

« ومن حيث إن الأخذ بوجه النظر الواردة بقرار اللجنة يترتب عليه ترخص اللجنة في بحث حالة كل طالب ممن ينتمى إلى أى هيئة من الهيئات الواردة بالمادة الثامنة عشر دون تفريق بينها وتقدير مدى ملاءمة أو عدم ملاءمة قبول الطالب للرافعة أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف تبعاً لظروف كل طالب إذ أن كثيراً من الهيئات يضطلع بنوع خاص من القانون وليس من شك في أن هذا النظر لا يستقيم مع النص ولا مقتضيات المصلحة العامة .

« ومن حيث إنه مما يؤيد هذا النظر أن المادة الثامنة عشر جاءت صريحة في مدلولها دقيقة في تحديد المقصود فقد جرى نص المادة بأنه « يحسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية أو محكمة الاستئناف الأهلية كل زمن قضاه الطالب في القضاء أو النيابة ... الخ » فهي قد أحاطت بجميع مراحل العمل بالمحاماة . ولم تقصر الأمر مرحلة دون أخرى إذ أطلقت النص في احتساب المدة في جميع المراحل ولم تترك بعد ذلك للجنة سلطة تقديرية في هذا الشأن . وعلى مقتضى هذا النظر يحق لمن قضى سنة في إحدى الهيئات المعنية بالمادة الثامنة عشر ولم يكن حاصله على الدكتوراه أن تحسب له هذه السنة من مدة التمرين فإذا زادت على السنتين احتسبت من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية فإذا وصلت إلى خمس

احتسبت من مدة الاشتغال أمام محاكم الاستئناف وشأن الهيئات التي تقرر اللجنة قبولها شأن باقي الهيئات المبينة بالمادة المذكورة دون تفريق بينها في هذا الحكم تأسيساً على ما سبق ذكره من أن القانون جعل تلك الهيئات بإقرار اللجنة لها في مرتبة واحدة مع باقي الهيئات ومن ثم فليس للجنة أن تفرق بينها في الحكم بعد أن سوى القانون بينها .

« ومن حيث إن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بإصدار قانون استقلال القضاء المعدل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ قد نص في مادتيه الثالثة والخامسة على الهيئات التي يعين منها قضاة الدرجة الثانية وقضاة الدرجة الأولى وقد ورد بالفقرة « هـ » من المادة الثالثة أن من بين الهيئات التي يعين منها قضاة الدرجة الثانية « أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق وأعضاء هيئة تدريس القانون بكلية التجارة بالجامعات المصرية وبكليات البوليس والحربية والمحامين بقسم قضايا وزارة الأوقاف وقسم قضايا الخاصة والأوقاف الملكية والمشتغلين بعمل يعتبر بمزسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظيراً لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا تسع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة قاض من الدرجة الثانية » كما نص في الفقرة « د » من المادة الخامسة على أنه يجوز تعيين قضاة من الدرجة الأولى « الأساتذة المساعدون بكلية الحقوق والأساتذة المساعدون في علم القانون بكلية التجارة بالجامعة المصرية وأعضاء هيئة تدريس القانون بكليات البوليس والحربية والمحامين من الدرجة الأولى الممتازة بقسم قضايا وزارة الأوقاف

وقسم قضايا الخاصة والأوقاف الملكية والمشتغلون بعمل يعتبر بمرسوم بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى نظيراً لعمل إدارة قضايا الحكومة متى أمضوا أربعة عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة قاض من الدرجة الأولى .

« ومن حيث إنه بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ صدر مرسوم باعتبار عمل الموظفين المبيينين به نظيراً لأعمال إدارة قضايا الحكومة وقد ورد تحت سادساً الموظفين الفنيون في مصلحة الشهر العقاري والتوثيق . »

« ومن حيث إنه تأسيساً على ما تقدم يجوز تعيين الموظفين الفنيين في مصلحة الشهر العقاري والتوثيق قضاة من الدرجة الثانية أو من الدرجة الأولى متى استوفوا المدد المبينة بالفقرة « هـ » من المادة الثالثة من قانون استقلال القضاء والفقرة « د » من المادة الخامسة من القانون المذكور دون بحث في نوع العمل الذي يقومون به مادام أنهم قد اعتبروا من النظراء وهو ما اضطرر عليه العمل وقد قدم المدعى خطاباً من مصلحة الشهر العقاري والتوثيق مؤرخاً في ١٤ من إبريل سنة ١٩٥٣ تأييداً لذلك وقد ورد بهذا الخطاب أن « رئيس المأمورية بالشهر العقاري يقوم في وظيفته بعمل يعتبر نظيراً لأعمال مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وأن المدة التي يقضيها في وظيفته تحتسب بناء على ذلك وبمراعاة نص المادتين الثالثة والخامسة من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ المعدل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ له في وظائف القضاء . »

« ومن حيث إنه قياساً على حالات تعيين

القضاة من بين النظراء وعلى ضوء القواعد التي تضمنتها نصوص المادتين الثالثة والخامسة من قانون استقلال القضاء يجب أن يسير الأمر في تقرير الاشتغال بالحماية على نفس النهج الذي سار عليه القضاء في تعيين القضاة من بين النظراء وإلا ترتب على ذلك إيجاد تفرقة حيث لا ينبغي أن تكون هناك تفرقة ، ذلك أنه تطبيقاً لأحكام قانون استقلال القضاء يجوز أن يلي الموظف الذي بمصلحة الشهر العقاري القضاء إذا ما استوفى المدد المبينة بالقانون بينما يكون شأنه إذا ما رغب في الاشتغال بالحماية أمام عاكم الاستئناف موقوفاً على مبلغ ما يكون قد اكتسبه من مران حسباً تقدره اللجنة .

« ومن حيث إنه تأسيساً على كل ما تقدم يكون ما ينعماء المدعى على قرارى لجنة قبول الميامين أمام محكمة الاستئناف المؤرخين في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ من مخالفتها للقانون يستند إلى أساس سليم من القانون ومن ثم تكون الدعوى معينة القبول . »
(القضية رقم ١١٨١ سنة ٦ في رئاسة وعضوية السادة الأسانذة الدكتور عبد الرزاق أحمد الهوري رئيس المجلس وعلى منصور وعبد الرحمن لهير وعلى بغدادى ومحمد عبد الحبير المستشارين) .

٩١٥

٢٠ مايو سنة ١٩٥٣

- ١ - تقادم . في الحقوق المالية . انتظامه . أسبابه .
- ب - تقادم . قطعه . مانع أدبي من رفع الدعوى . علاقة الموظف بالحكومة . لا تعد كمذلك .

المبادئ القانونية

- ١ - من الأصول المقررة في فقه القانون الإداري أن النزاع متى تعلق بحقوق مالية فإن

٩١٦

٢٨ مايو سنة ١٩٥٣

١ — محاكم شرعية . مناصب القضاء . شروط التعيين فيها . الامتناع عن تعيين موظف قضائي في منصب القضاء بحجة أنه مالكي المذهب . لا يجوز .

ب — محاكم شرعية . قصر تعيين القضاء على الحنفين استناداً إلى ما جاء بالمادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية . لا يجوز .

المبادئ القانونية

١ — يبين من تقصى تطور التشريع الخاص بالمحاكم الشرعية أن كل ما ورد خاصاً باشتراط أن يكون من يتولى القضاء حنفياً المذهب قد جاء في قرار ناظر الحنانية الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩١ ولكن هذا القرار قد ألغي بالغاء لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٨٨٠ باللائحة التي حلت محلها في سنة ١٩١٠ ولم يرد فيها أو في القوانين التي صدرت بعد ذلك لتنظيم المحاكم الشرعية أي نص مماثل بل إن القانون الصادر في سنة ١٩٣١ قد نص على أن شروط تعيين القضاة الشرعيين تبين بقانون ولكن هذا القانون لم يصدر حتى الآن ، والظاهر أن المشرع قد استغنى عن إيراد مثل هذا النص بالقوانين المنظمة للمحاكم الشرعية بما جاء في القوانين الخاصة بتنظيم الأزهر والمعاهد الدينية ومدرسة القضاء الشرعي إذ نص قانون الأزهر الصادر في سنة ١٩١١ في المادة ٦٠ منه على أن شهادة العالمية لا تكون مؤهلاً للوظائف القضائية وللإفتاء إلا إذا كان حاملها حنفياً

تلك الحقوق تسقط بمضي المدة مالم تنقطع مدة التقادم أو تقف بأحد أسباب أربعة (أولاً) التقاضي بشأن الحق المتنازع عليه (ثانياً) اعتراف الحكومة بهذا الحق (ثالثاً) المطالبة به إدارياً (رابعاً) إتيان الحكومة أفعالا يترتب عليها عدم تمكين صاحب الحق في المطالبة به قضائياً .

٢ — إذا قبل المدعى التعيين بالدرجة السادسة في أول مارس سنة ١٩٢٧ ورفق إلى الدرجة الخامسة في يولييه سنة ١٩٤٣ بالتطبيق لقواعد إنصاف المنسيين ثم رقى إلى الدرجة الرابعة في ديسمبر سنة ١٩٤٨ وسكت عن المطالبة بحقه في الدرجة الخامسة من بدء التعيين إلى أن نظلم في ٧ من يونيو سنة ١٩٥٠ ولم يرفع دعواه إلا في ١٤ من يناير سنة ١٩٥١ بعد أن تقادم حقه بمرور المدة الطويلة فلا اعتداد بقوله بأن العلاقة بينه وبين الحكومة كانت مانعاً أدبياً يحول دون المطالبة بحقه أو أنه كان جاهلاً بحقائق دعواه من الوجهة القانونية — لا اعتداد بذلك لأن التصوير الذي صور به المدعى علاقة الحكومة بموظفيها يستتبع عدم رفع أي دعوى طوال مدة شغل الموظف لوظيفته إذ المانع أدبي بالنسبة لعلاقة السيد بخادمه موقوف بقيام علاقة الخدمة ولكن هذا المانع الأدبي في نظر المدعى لم يمنعه من رفع هذه الدعوى مع أنه لا يزال في الخدمة مما ينفي وجود هذا المانع .

(القضية رقم ٤٧٤ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد وكيل المجلس وإبراهيم الديواني والامام الإمام الخريفي ومصطفى كمال سماعيل وإسماعيل جاشور المستشارين) .

المذهب ، كما نص القانون الصادر في سنة ١٩٢٣ بتنظيم مدرسة القضاء الشرعي على أن الالتحاق بها لا يكون إلا لمن كان حنفي المذهب ثم جعل التعيين في وظائف القضاء الشرعي مقصوراً على حامل شهادة التخصص من المدرسة المذكورة .

ولكن هذه النصوص قد ألغيت جميعها وحل محلها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٦ بتنظيم الجامع الأزهر ولم يرد به نصوص مماثلة بل إنه نص في المادة ١١٨ منه على أن الحائزين لشهادة العالمية مع إجازة القضاء يكونون أهلاً للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والافتاء والحاماة الشرعية ، وذلك بدون تفريق بين مذهب وآخر .

وتستخلص المحكمة مما تقدم أن العرف الذي تستند إليه وزارة العدل في امتناعها عن تعيين غير الأحناف في وظائف القضاء بالمحاكم الشرعية لم يكن عرفاً في الواقع وإنما كان إرادة صريحة للشرع ظهرت في بادئ الأمر نتيجة لتبعية مصر للدولة العثمانية إذ كان قاضي القضاة المعين من الأستانة حنفي المذهب وكان يرأس اللجنة الموكل بها اختيار القضاة وكان من الطبيعي أن يختارهم ممن يتبعون مذهبه ، ثم بدت بعد ذلك هذه الإرادة صريحة في قرار ناظر الحفانية الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٨٩١ الذي ألغى بمقتضى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ ثم ظهرت بعد ذلك هذه الإرادة أيضاً في القانون المنظم للجامع الأزهر الصادر في سنة ١٩١١ والقانون الصادر بتنظيم مدرسة القضاء الشرعي

على النحو السابق تفصيله ثم عدل المشرع عن ذلك كله إذ جعل الحاصلين على العالمية مع إجازة القضاء أهلاً للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية أياً كان مذهبهم — ومن ثم لا يصح القول بأن هناك عرفاً يمنع من تعيين غير الحنفي قاضياً بالمحاكم الشرعية — وعلى ذلك وما دام أن المدعى من حملة شهادة العالمية مع إجازة القضاء في سنة ١٩٢٦ قد استوفى قانوناً شروط الأهلية لتولي القضاء بالمحاكم الشرعية ، يؤيد ذلك أن وزارة العدل قد عينته موظفاً قضائياً في سنة ١٩٥١ وهي تعلم أنه ما لى المذهب وأن التعيين في وظيفة موظف قضائي ما هو إلا تمهيد لتعيينه قاضياً لأن المقصود من إنشاء وظائف الموظفين القضائيين بالمحاكم الشرعية هو تدريب وإعداد المرشحين لتولي وظائف القضاء الشرعي على الأعمال القضائية حتى يكونوا عند تعيينهم ملينين بها ، وقد جرت وزارة العدل منذ أنشأت نظام الموظفين القضائيين على اختيار القضاة الشرعيين من بينهم مما يدل على أن الوزارة قد أخذت بجواز تعيين غير الحنفي قاضياً بالمحاكم الشرعية ومن ثم لا يجوز لها العدول عن ذلك وإلا كان تصرفها مخالفاً للقانون لما فيه من إهدار لمبدأ المساواة أمام القانون لذوي الظروف المتماثلة ولما فيه من مساس بالمركز القانوني الذي كسبه المدعى من تعيينه موظفاً قضائياً وهو أن يكون أهلاً لتولي القضاء عند حلول دوره للترقية .

٢ - لا حجة فيما تقوله الحكومة تبريراً لعدم جواز تعيين غير الحنفى في وظائف القضاء الشرعى من أن المادة ٢٨٠ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية إذ نصت على أن تكون الأحكام طبقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبى حنيفة عدا ما نص عليه في قانون وضعى فوجب ألا يتولى القضاء إلا من كان حنفى المذهب لأن تطبيق أحكام هذا المذهب يتطلب كفاية خاصة لا تتوافر إلا لمن درس هذه الأحكام دراسة خاصة ومفصلة وهو ما لا يتوافر في المدعى لأنه مالكي المذهب ، لا حجة في ذلك ما دام أن المشرع قد حسم هذا الأمر ونص في المادة ١١٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر على أن الحائز لشهادة العالمية مع إجازة القضاء يكون أهلاً لتولى القضاء بالمحاكم الشرعية دون تفريق بين مذهب وآخر ، وهو بطبيعة الحال لم يقرر ذلك اعتباطاً وإنما كان ذلك نتيجة وتوقعه بأن نظام الدراسة بكلية الشريعة مع التخصص في القضاء يعد الطالب إعداداً كافياً لتولى وظائف القضاء ومن ثم لا يجوز بعد ذلك الاقتييات على إرادة المشرع وإضافة شرط جديد لم ينص عليه القانون وهو أن يكون حامل الشهادة حنفى المذهب خصوصاً وإيس هناك نصوص في الشرع تمنع القاضى من القضاء بغير مذهبه إذا ما صدر الأمر من الحاكم الشرعى بأن يكون القضاء على حسب مذهب أو رأى معين .

المحكمة

« من حيث إن المدعى ينمى على المرسوم الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٢ أنه إذ تخطاه في الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الثانية بالمحاكم الشرعية قد خالف القانون ، لأن ما تندرعت به الوزارة لتبرير تخطيه هو أنه مالكي المذهب ولا يجوز تولية غير الحنفى في وظائف القضاء الشرعى ، في حين أن هذا السبب يخالف القانون وينطوى على التعسف والتعصب مما يجعل المرسوم مشوباً بسوء استعمال السلطة .

« ومن حيث إن الحكومة تسلم في دفاعها بأنها تخطت المدعى في الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الثانية بالمحاكم الشرعية بالمرسوم المطعون لأنه مالكي المذهب وقد جرى العرف منذ زمن بعيد على عدم تولية غير الأحناف مناصب القضاء الشرعى - وأن الأخذ بهذا العرف من الملاءمات التي ترخص فيها السلطة الإدارية - وقد رأت الوزارة بعد استفتاء كبار رجال الشرع استمرار العمل به تحقيقاً للصالح العامة ، لأن غير الحنفى لا يدرس فقه الإمام أبى حنيفة دراسة تفصيلية تمكنه من استخلاص أرجح الأقوال فيه ، مما يؤدي إلى اضطراب العمل بالمحاكم - ومن ثم فإن المرسوم المطعون مطابق للقانون ولا شائبة عليه .

« ومن حيث إنه يتقصى مراحل التشريع الخاص بولاية القضاء بالمحاكم الشرعية يبين أن أول لائحة لتنظيم تلك المحاكم صدرت في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ ولم تشترط أن يكون القاضى ذا مذهب معين وجعلت اختياره بمعرفة «جمعية»

ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ ، كما جاء في المادة ٢٨٠ منه أنه يجب أن تكون الأحكام بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وبما دون هذه اللائحة وبمذهب أبي يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر - وأخيراً صدرت لائحة المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ونص في المادة الأولى على أنه يستعاض عن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالي المؤرخ ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ والقوانين المعدلة لها بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها المرافقة لهذا القانون ، ونص في المادة ١٩ من اللائحة على أن شروط التعيين في وظيفة القضاء الشرعي تبين بقانون كما نص في المادة ٢٨٠ على أن تصدر الأحكام طبقاً للبدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد .

ومن حيث إنه من جهة أخرى يبين من استظهار القوانين الخاصة بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية أن القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ (مادة ٦٠) والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢ تنص على أن الحائزين لشهادة العالمية يكونون أهلاً لوظائف التدريس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وفي المساجد والوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والافتاء إذا كانوا حنفيين ، ثم ألغيت هذه القوانين وحل محلها المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الصادر بإعادة تنظيم الأزهر والمعاهد الدينية نص فيه على إنشاء

نصت عليها المادة الخامسة من تلك اللائحة ، كما نصت المادة العاشرة منها على أنه يجب أن تكون الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية مبنية على أرجح الأقوال في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه ولا يعدل عنه إلى غيره ، ولكن نظراً لوقع الفساد وكثرة الجراة على إزهاق الأرواح المعصومة بحكم القضاة المأمورين بالقضاء في مواد القتل بمذهب الإمامين الجليلين صاحبي الإمام الأعظم والأئمة الثلاثة في مسائل القتل العمد بحسب المنشورات السابقة . وفي ١٠ من ديسمبر سنة ١٨٩١ صدر قرار من ناظر الحقانية أشير في ديباجته إلى المادة الخامسة من لائحة سنة ١٨٨٠ جاء في مادته الأولى والثانية أن طالب الدخول في وظائف القضاء والنيابة ووظائف الإفتاء في المحافظات والمديريات يكون حنفياً المذهب ومتقياً العلوم التي حددها القرار - ثم صدرت لائحة سنة ١٨٩٧ ونص في المادة ١٣ منها على أنه يشترط فيمن ينتخب قاضياً أو عضواً بالمحاكم الشرعية أن يكون ذا دراية كافية بالأحكام الشرعية ، حسن السير ، غير محكوم عليه بأحكام مخلة بالشرف ، كما اشترط فيمن ينتخب قاضياً بمحاكم المراكز أن يكون حائزاً لشهادة العالمية من الجامع الأزهر أو من إحدى الجهات المصرح بها من مشيخه الأزهر بإعطاء الشهادة المذكورة ، أو أن يكون حائزاً لشهادة اللياقة للقضاء والافتاء من مدرسة دار العلوم ، ثم صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٠٩ بتعديل المواد من ١ إلى ٢٠ من لائحة سنة ١٨٩٧ ثم صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ ونص في المادة الثانية منه على إلغاء اللوائح والأوامر العالية الميمنة بالملحق الثاني منه ومن بينها لائحة

يكون الطالب حنفي المذهب كما نص في المادة التاسعة على أنه لا يجوز أن يعين في القضاء الشرعي علماء حاصلون على شهادة العالمية بعد سنة ١٩٢٦ ما لم يكونوا نالوا البراءة الملكية المنصوص عليها في المادة الثامنة ، وتخص المادة الثامنة على أن تصدر بشهادة التخصيص في الشريعة الإسلامية لمن ينجح في الامتحان النهائي براءة ملكية بناء على طلب وزير الحقانية ، ثم ألغيت هذه القوانين بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٧ بنظام مدرسة القضاء الشرعي ولم ينص فيه على أن يكون طالب الالتحاق حنفي المذهب ، ثم ألغى هذا القانون أيضا بمقتضى المادة ٩٩ فقرة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ والذي حل محله المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ السالف الذكر الخاص بإعادة تنظيم الجامع الأزهر .

« ومن حيث إنه يبين من تفصي تطور التشريع الخاص بالمحاكم الشرعية أن كل ما ورد خاصاً باشتراط أن يكون من يتولى القضاء حنفي المذهب قد جاء في قرار ناظر الحقانية الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩١ ولكن هذا القرار قد ألغى بإلغاء لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٨٨٠ باللائحة التي حلت محلها في سنة ١٩١٠ ولم يرد فيها أو في القوانين التي صدرت بعد ذلك لتنظيم المحاكم الشرعية أي نص مماثل ، بل إن القانون الصادر في سنة ١٩٣١ قد نص على أن شروط تعيين القضاة الشرعيين تبين بقانون ، ولكن هذا القانون لم يصدر حتى الآن ، والظاهر أن المشرع قد استغنى عن إيراد مثل هذا النص بالقوانين المنظمة للمحاكم الشرعية بما جاء في القوانين الخاصة بتنظيم الأزهر والمعاهد

كليات ثلاث منها كلية الشريعة ويكون بها قسم للتخصص في القضاء الشرعي ، وأخيراً صدر المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر جاء في المادة الثانية منه أن الجامع الأزهر يشمل كلية الشريعة ويتبعها قسم إجازة القضاء الشرعي وقسم التخصيص في الفقه والأصول ، وكلية أصول الدين ويتبعها أقسام إجازة الدعوة والإرشاد والتخصص في التوحيد والفلسفة وعلوم القرآن الكريم والحديث الشريف والتاريخ الإسلامي ، وكلية اللغة العربية ويتبعها أقسام إجازة التدريس والتخصص في النحو وفي البلاغة ، ونص في المادة ١١٨ منه على أن الحائزين لشهادة العالمية مع إجازة القضاء يكونون أهلاً للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والمجالس الحسينية ، والحائزين لشهادة العالمية مع إجازة الدعوة والإرشاد يكونون أهلاً للوظائف الدعوة والإرشاد ، والحائزين لشهادة العالمية مع إجازة التدريس يكونون أهلاً للتدريس في المعاهد الدينية وفي مدارس الحكومة .

« ومن حيث إنه يبين أيضا أن مدرسة القضاء الشرعي أنشئت بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٧ ونص في المادة الثالثة منه على أن هذه المدرسة تنقسم إلى قسمين ، القسم الأول لتخريج كتبة للمحاكم الشرعية ، والثاني لتخريج قضاة ومفتشين ووكلاء دعاوى للمحاكم الشرعية ، أيضا ، ولم يشترط القانون في طالب الالتحاق بها أن يكون من مذهب معين وإنما نص في المادة ١٣ على أن تدرس في القسم الثاني علوم من بينها الفقه والأصول على مذهب أبي حنيفة ثم صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام جديد لتلك المدرسة نص في المادة الرابعة منه على شروط الالتحاق بها ومن بينها أن

الدينية ومدرسة القضاء الشرعي ، إذا نص قانون الأزهر الصادر في سنة ١٩١١ في المادة ٦٠ منه كما سبق القول على أن شهادة العالمية لا تكون مؤهلاً للوظائف القضائية وللإفتاء إلا إذا كان حاملاً حنفياً المذهب ، كما نص القانون الصادر في سنة ١٩٢٣ بتنظيم مدرسة القضاء الشرعي على أن الالتحاق بها لا يكون إلا لمن كان حنفياً المذهب ثم جعل التعيين في وظائف القضاء الشرعي مقصوراً على حاملي شهادة التخصص من المدرسة المذكورة ، ولكن هذه النصوص قد ألغيت جميعها وحل محلها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بتنظيم الجامع الأزهر ولم يرد به نصوص مماثلة بل إنه نص في المادة ١١٨ منه على أن الحائزين لشهادة العالمية مع إجازة القضاء يكونون أهلاً للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والافتاء والحاماة الشرعية وذلك بدون تفريق بين مذهب وآخر .

ومن حيث إن المحكمة تستخلص مما تقدم أن العرف الذي تستند إليه وزارة العدل في امتناعها عن تعيين غير الأحناف في وظائف القضاء بالمحاكم الشرعية لم يكن عرفاً في الواقع وإنما كان إرادة صريحة للشرع ظهرت في بادئ الأمر نتيجة لتبعية مصر للدولة العثمانية ، إذ كان قاضي القضاة المعين من الاستانة حنفياً المذهب وكان يرأس اللجنة الموكلون إليها اختيار القضاة وكان من الطبيعي أن يختارهم ممن يتبعون مذهبهم ، ثم بدت بعد ذلك هذه الإرادة صريحة في قرار ناظر الحقانية الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٨٩١ الذي ألغى بمقتضى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ ثم ظهرت بعد ذلك هذه الإرادة أيضاً في القانون المنظم للجامع الأزهر الصادر في سنة ١٩١١ والقانون الصادر بتنظيم

مدرسة القضاء الشرعي على النحو السابق تفصيله . ثم عدل المشرع عن ذلك كله إذ جعل الحاصلين على العالمية مع إجازة القضاء أهلاً للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية أيًا كان مذهبهم . ومن ثم لا يصح القول بأن هناك عرفاً يمنع من تعيين غير الحنفى قاضياً بالمحاكم الشرعية . وعلى ذلك وما دام أن المدعى من حملة شهادة العالمية مع إجازة القضاء في سنة ١٩٣٦ فقد استوفى قانوناً شروط الأهلية لتولي القضاء بالمحاكم الشرعية ، يؤيد ذلك أن وزارة العدل قد عينته موظفاً قضائياً في سنة ١٩٥١ وهي تعلم أنه مالكي المذهب وأن التعيين في وظيفة موظف قضائي ما هو إلا تمهيد لتعيينه قاضياً ، لأن المقصود من إنشاء وظائف الموظفين المتضائين بالمحاكم الشرعية هو تدريب وإعداد المرشحين لتولي وظائف القضاء الشرعي على الأعمال القضائية حتى يكونوا عند تعيينهم ملين بها ، وقد جرت وزارة العدل منذ أنشأت نظام الموظفين القضائيين على اختيار القضاة الشرعيين من بينهم ، مما يدل على أن الوزارة قد أخذت بجواز تعيين غير الحنفى قاضياً بالمحاكم الشرعية ، ومن ثم لا يجوز لها العدول عن ذلك وإلا كان تصرفها مخالفاً للقانون لما فيه من إهدار لمبدأ المساواة أمام القانون لذوي الظروف المتماثلة ، ولما فيه من مساس بالمركز القانوني الذي كسبه المدعى من تعيينه موظفاً قضائياً وهو أن يكون أهلاً لتولي القضاء عند حلول دوره الترقية .

ومن حيث إنه لا حجة فيما تقوله المحكمة تبريراً لعدم جواز تعيين غير الحنفى في وظائف القضاء الشرعي من أن المادة ٢٨٠ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ إذ نصت على أن تكون الأحكام طبقاً لأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة عدا

٩١٧

٣١ مايو سنة ١٩٥٣

- ١ — قرار تنظيحي عام . الطعن عليه بالالغاء . قبول .
- ب — أعمال السيادة . خروجها من ولاية هذه المحكمة . القرار الصادر بضم بلدة إلى أخرى . لا يعد كذلك .
- ج — دعوى . المصلحة التي تميز رفعتها . لا يشترط أن تقوم على حق أموره القرار المطعون .
- د — قرار إداري . عدم الطعن عليه في المبدأ . صيرورته نهائياً . عدم جواز المساس به أو العدول عنه إلا لأسباب طارئة .
- هـ — ناحية . فصلها أو ضمها إلى ناحية أخرى . أخذ رأي الأهالي في هذا الشأن لا يكون إلا على سبيل الاستئناس . وجوب مراعاة آراء الجهات الإدارية المختصة .

المبادئ القانونية

- ١ — إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على جدارة الطعن في القرارات التنظيمية العامة بأحد طريقين ، إما بالطريق المباشر أي بطلب إلغائها في الميعاد ، أو بالطريق غير المباشر في أي وقت عند تطبيقها على الحالات الفردية أي بطلب عدم الاعتداد بها لمخالفتها للقانون وذلك عند الطعن في القرارات الفردية بالإلغاء .
- ٢ — إن أعمال السيادة الواردة في الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة لا تنصرف إلا إلى الأعمال التي تتصل بالسياسة العليا للدولة والإجراءات التي تتخذها الحكومة بما لها من سلطان الحكم للحفاظ على سيادة الدولة وكيانها في الداخل والخارج ، ولا يعتبر من هذا القبيل

ما نص عليه في قانون وضعي فوجب ألا يتولى القضاء إلا من كان حنفي المذهب لأن تطبيق أحكام هذا المذهب يتطلب كفاية خاصة لا تتوافر إلا لمن درس هذه الأحكام دراسة خاصة ومفصلة وهو ما لا يتوافر في المدعى لأنه مالكي المذهب ، لا حجة في ذلك ما دام أن المشرع قد حسم هذا الأمر ونص في المادة ١١٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ على أن الحائز لشهادة العالمية مع إجازة القضاء يكون أهلاً لتولي القضاء بالمحاكم الشرعية دون تفريق بين مذهب وآخر ، وهو بطبيعة الحال لم يقرر ذلك اعتباطاً وإنما كان ذلك نتيجة وثوقه بأن نظام الدراسة بسلكية الشريعة مع التخصص في القضاء يعد الطالب إعداداً كافياً لتولي وظائف القضاء — ومن ثم لا يجوز بعد ذلك الاقتيات على إرادة المشرع وإضافة شرط جديد لم ينص عليه القانون وهو أن يكون حامل الشهادة حنفي المذهب خصوصاً وليس هناك نصوص في الشرع تمنع القاضي من القضاء بغير مذهبه إذا ما صدر الأمر من الحاكم الشرعي بأن يكون القضاء على حسب مذهب أو رأي معين .

ومن حيث إنه ما دام أن المدعى قد استوفى شروط الأهلية للقضاء ولا تجادل الوزارة في أن دوره قد حل للترقية إلى وظيفة قاض وتقول إن السبب الموجب لتركه هو أنه مالكي المذهب ، وهو سبب لا يبرر قانوناً تركه في التعيين كما سبق القول — تكون الدعوى على أساس سليم من القانون متعيناً لإجابة المدعى إلى طلباته فيها .

(القضية رقم ٦٦٣ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد هنت وعلي أبو الفيط والكثور عبد الحكيم فراج وحسن أبو علم ووصلي أباطة المستشارين) .

رأى فى فصل ناحيتهم أو ضمها إلى ناحية أخرى فإن رأيهم لا يرقى إلا مرتبة الاستئناف فقط على ألا تهدر بجانب العناصر ذات الأثر فى سلامة التقرير وحسن إدراك الأمور وخاصة فيما يتصل منها بالأمن العام مثل رأى مأمور المركز ومفتش الضبط ولجنة التقسيم الإدارى وإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية وكلها جهات مختصة .

(القضية رقم ١٠٠١ سنة ٥٠ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الرحمن الجبرى والدكتور حسن بغدادى وعبد الله حسن وطه عبد الوهاب ومحمد السيد خضير المستشارين) .

٩١٨

٢ يونيو سنة ١٩٥٣

أ — شركة مياه القاهرة . النص فى الاتفاق المعقود بينها وبين الحكومة سنة ١٩٤٦ على التزام الشركة برصد ٥٠ ألف جنيه لأعمال الإنشاءات والتجديدات . المقصود بذلك . الحد الأدنى لما يجب أن يصرف فى هذا الشأن وليس الحد الأقصى .

ب — التزام بمرفق عام العلاقة بين الملتزم والسلطة مانحة الالتزام . تقوم على تحمل الملتزم مخاطر إدارة المرفق والاضطلاع بتبعاته المالية .

ج — التزام بمرفق عام . مطالبة الملتزم بتعديل عقد الالتزام . متى يجوز . نظرية الظروف الطارئة . شروط نحتها .

المبادئ القانونية

١ — تنص المادة الثانية من الاتفاق المعقود بين شركة مياه القاهرة المدعية والحكومة فى ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٦ على أنه ابتداء من السنة المالية ١٩٤٦ يرصد سنوياً من أصل الثلاثمائة وخمسين ألف جنيه المذكورة فى المادة

القرار المطعون فيه وهو ضم بلدة إلى أخرى واعتبارها بلداً واحداً أى إلغاء تلك البلدة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بمجالس المديريات ؛ ومثل هذا يندرج فى دائرة أعمال الحكومة العادية وليس له من شأن والأهمية ما يرفعه إلى مرتبة الأعمال المتعلقة بالسياسة العليا للدولة ، وما دام هناك نص فى القوانين أو اللوائح يتضمن ما يجب اتخاذه من الإجراءات أو ما يلزم توافره من الشروط لإتمام عمل من أعمال الإدارة فالقرار الإدارى الذى يصدر بالتطبيق لهذا النص يكون من القرارات التى تتعلق بتنفيذ القوانين واللوائح ولا صلة له بأعمال السيادة .

٣ — لا يشترط فى المصلحة المسوغة لطلب الإلغاء أن تقوم على حق أهله القرار الإدارى بل يكفى أن يمس القرار مصلحة مادية أو أدبية للدعى ولو كانت مصلحة محتملة ، والثابت أن المدعى هو العمدة السابق للبلدة التى ألغيت وظاهر من مساق دعواه والغاية التى يهدف إليها أنه يدافع عن مصلحة شخصية له أثر فيها القرار المطعون فيه تأثيراً مباشراً وإذن يكون القول باتفاء مصلحته الشخصية لا سند له من الواقع .

٤ — إذا أصبح القرار الإدارى نهائياً ولم يطعن فيه أحد وترتب عليه وضع قانون ثابت فإنه لا يجوز التحول عنه أو المساس به إلا لأسباب جدية طارئة .

٥ — إذا كان من الجائز أن يكون للامالى

السابقة مبلغ قدره خمسون ألف جنيه لمواجهة أعمال الانشاءات الجديدة وتجديد المنشآت والأدوات والأعمال غير المنظورة والطوارئ المتنوعة ويمسك حساب لما يصرف سنوياً في هذه الأغراض ، وإذا أسفر الحساب عند نهاية امتياز الشركة عن رصيد لم يصرف فإن مبلغ هذا الرصيد يؤول حينئذ إلى الحكومة . وظاهر هذا النص وإن كان لا يكشف للوهلة الأولى عن وجه الحق في هذا الخلاف من حيث تأويل هذا التحديد بأنه الحد الأدنى أو الأعلى الذي لا يمكن مجاوزته إلا أن دلالة ومساقه وتفسيره في ضوء الأصول السليمة والأحكام الأخرى للفرمان الصادر في سنة ١٨٥٦ بالترخيص للشركة في إنشاء عملية توزيع المياه والاتفاقات السابقة لا تدع مجالاً للشك في أنه يجب تفسيره بأنه الحد الأدنى لما يتعين على الشركة إنفاقه على هذه المنشآت وتجديدها ومواجهة مطالب الطوارئ والأعمال غير المنظورة بكافة أنواعها التي قد تجد حتى نهاية أجل الالتزام .

٢ — إن المبادئ السابقة المستقرة في الفقه الإداري تقضي بأن العلاقة القانونية بين المتلزم والسلطة المانحة للالتزام إنما تقوم على تحمل المتلزم مخاطر إدارة المرفق والاضطلاع بتبعاته المالية *exploite à ses risques et périls* وهذا الأصل لم يرد على إطلاقه إلا ما قد تقتضيه به بعض الاتفاقات بنصوص واضحة صريحة ،

فالرأى الذي لا يحيد عن التسليم به هو أن إدارة المرفق العام وتحمل نفقاته وتبعات استغلاله إنما تتمتع على كاهل المتلزم وحده لا أن يكون عبء إنشائه وإدارته واقعاً على عاتق الدولة أو الجماعة كما تذهب إلى ذلك الشركة المدعية لأن هذا الرأي فضلاء عن معارضته للأصول المتواضع عليها فقها وقضاء لا يتفق مع الحكمة التي بنيت عليها عقود التزام المرافق العامة من حيث رفع مسئولية إدارة هذه المرافق — بحكم طبيعتها التجارية — عن كاهل الدولة التي تتأبى وظيفتها وإمكانياتها عن مثل هذه التبعات والمخاطر .

٣ — لا يمكن للمتلزم المطالبة بتعديل عقود التزام المرافق العامة إلا لأسباب تواضع علماء الفقه الإداري على إباحة التعديل في نطاقها ، وعقود الالتزام لا تسجيب للتعديل إلا إذا تعرضت لاختلال مالي نتيجة لاستهداف المتلزم فيها لمخاطر اقتصادية *l'aléa économique* أو لمخاطر إدارية *l'aléa administratif* وهذه المخاطر بنوعها هي نطاق تطبيق نظريتي الظروف غير المتوقعة *théorie de l'imprévision* وعمل الحاكم *théorie du fait du prince* ، ونظرية عمل الحاكم غير مطبقة في واقعة هذه الدعوى لأنها تستلزم صدور إجراءات عامة من جانب السلطات العامة ، وارتفاع أسعار الوقود والمواد الصناعية الذي تستند إليه المدعية في طلب إعادة النظر في الاتفاق المعقود بينها وبين

الحكومة لم يكن قطعا من عمل الحاكم ، فضلا عما تقدم فإن الشركة المدعية لم تدع انطباقها ، وإذا وضحت هذه الحقائق فمن ثم يتعين البحث فيما إذا كان شرائط تطبيق نظرية الظروف الطارئة متوافرة أو متفية ، ولا مرأ في أن هذه النظرية إنما تهدف إلى إشراك السلطة مائحة الالتزام في بعض آثار المخاطرة الاقتصادية التي انزلت بالملتزم خسارة وذلك بشروط ثلاثة ، أن تجدد خلال تنفيذ العقد ظروف استثنائية عامة تخرج عن حدود المألوف ، أن تكون هذه الظروف غير متوقعة ، أن تؤدي هذه الظروف إلى ازال خسارة واضحة بالمتعاقدة مع الإدارة déficit caractérisé وإن لم تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا ، وقد ثبت أن الشرطين الثاني والثالث متخلفان في هذه الدعوى وحسب المحكمة أن تدلل على ذلك بما أقرت به الشركة ذاتها من أن ارتفاع الأسعار كان ملحوظا عند اتفاق سنة ١٩٤٦ وما سلت به من أن شروط تطبيق هذه النظرية غير متوافرة .

المحكمة

« من حيث إن مشار النزاع في الطلب الأول ينحصر حسب ما يبين من الأوراق في أن شركة مياه القاهرة ترى أن اتفاق سنة ١٩٤٦ المبرم بينها وبين الحكومة قد حدد في المادة الثانية منه التزامها بالقيام بأعمال الانشاءات والتجديدات والطوارئ المتنوعة بمبلغ قدر بخمسين ألف من الجنيهات يقطع سنويا من صافي أرباحها وأنها لا تلزم بالاتفاق على هذه الانشاءات ونحوها

بما يجاوز هذا المبلغ بسبب التضخم المتزايد في نفقات تلك الأعمال وأن الحكومة تنسك عليها هذا التحديد بأنه لم تتعلق به نوايا العاقلين إطلاقا وإنما قصد أن يكون المبلغ المشار إليه حدا أدنى لما يجب أن تنفقه هذه الشركة على هذه الانشاءات . « ومن حيث إن نص المادة الثانية من الاتفاق المعقود بين الشركة المدعية والحكومة في ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٦ يجرى بما يأتي :

« ابتداء من السنة المالية ١٩٤٦ يرصد سنويا من أصل الثلاثمائة وخمسين ألف جنيه المذكورة في المادة السابقة مبلغ وقدره خمسون ألف جنيه لمواجهة أعمال الانشاءات الجديدة وتجديد المنشآت والأدوات والأعمال غير المنظورة والطوارئ المتنوعة ويمسك حساب لما يصرف سنويا في هذه الأغراض وإذا اسفر الحساب عند نهاية امتياز الشركة عن رصيد لم يصرف فإن مبلغ هذا الرصيد يؤول حينئذ إلى الحكومة . « « ومن حيث إن ظاهر هذا النص وإن كان لا يكشف للوهلة الأولى عن وجه الحق في هذا الخلاف من حيث تأويل هذا التحديد بأنه الحد الأدنى أو الأعلى الذي لا يمكن مجاوزته إلا أن دلالاته ومساقه وتفسيره في ضوء الأصول السليمة والأحكام الأخرى للفرمان والاتفاقات السابقة لا تدع مجالاً للشك في أنه يجب تفسيره بأنه الحد الأدنى لما يتعين على الشركة إتفاقه على هذه المنشآت وتجديدها ومواجهة مطالب الطوارئ والأعمال غير المنتظرة بكافة أنواعها التي قد تجد حتى نهاية أجل الالتزام .

« ومن حيث إنه يزكى هذا النظر أنه لا ينبغي أن تسليخ أحكام الاتفاق الحاصل سنة ١٩٤٦ عن قواعد الاتفاقات السابقة لأن اتفاق سنة ١٩٤٦ لم يقصد بتاتا إلى إلغائها أو نقص

التزامات الشركة التي ارتبكت بها في خصوص قيامها بالمنشآت وتجديدها ومواجهة ما يستجد من أعمال غير متوقعة .

« ومن حيث إنه بالاطلاع على صورة فرمان الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٨٥٦ بالترخيص للشركة المدعية في إنشاء عملية توزيع مياه النيل بمدينة القاهرة يتبين أن هذه الشركة قد التزمت في المادة السابعة منه بأن تقوم بتركيب الآلات والأنابيب والخزانات بكيفية يمكن معها سد حاجات مدينة القاهرة والقلعة في حدود استهلاك يومى يبلغ ثلاثين ألف متر مكعب من الماء ، وفي المادة الرابعة عشرة تعهدت بأن تعنى بصيانة الآلات وأدوات الاستغلال حتى يجرى توزيع المياه دائما على وجه مرض .

« ومن حيث إن هذين الحكيم قد رددا في الاتفاق المبرم بين الحكومة والشركة ١١ ، ١٧ من يونيه سنة ١٩٠٢ بفرض إنشاء عملية توزيع المياه بالقبة والزيتون والمطرية والبلاد المجاورة إذ أوجبت المادة الحادية عشرة من هذا الاتفاق « على الشركة أن تتركب من الآلات والأنابيب والخزانات ما يكفي لسد حاجة القبة والزيتون والمطرية والبلاد المجاورة ، وقد اشار المتعاقدان في المادة الرابعة عشر إلى « تعهد الشركة بصيانة الآلات والأدوات المصددة للاستغلال بحيث يجرى توزيع المياه دائما على وجه مرض ، .

« ومن حيث إنه لما أرادت الحكومة العودة إلى نظام التعويل على مياه النيل في إشباع حاجة سكان القاهرة إلى الماء « أبرمت مع الشركة اتفاقا في ٩ من مارس سنة ١٩١٠ جاء في المادة السابعة منه أنه من المتفق عليه أن ما يجرى إنشاؤه في المستقبل من مرشحات وأحواض للترويق

وخزانات أو إجراءات من أعمال التوسع فيها يكون تنفيذه على نفقة الشركة وحدها بغير دخل للحكومة التي لا تتحمل شيئا من هذه المصاريف .

« ومن حيث إنه ظاهر بكل وضوح من مجموع هذه النصوص أن التزام الشركة بالأعمال والانشاءات بكافة أنواعها هو التزام مطلق لا قيد عليه أوجب عليها تحمل نفقاتها برمتها والنهوض وحدها بأعبائها المالية بالغة ما بلغت هذه الاعباء . وآية ذلك أن اتفاق سنة ١٩١٠ الذى أسلفنا بعض نصوصه قد أطلق هذا الالتزام وأوجب أنفراد الشركة بالقيام بتبعاته .

« ومن حيث إنه يتساوى مع هذا النظر المفهوم العقلى المستفاد من صياغة المادة الثانية من اتفاق سنة ١٩٤٦ إذ أوجبت هذه المادة على الشركة أن تواجه كافة أعمال الانشاءات وتجديدها وكافة الطوارئ المتنوعة والأعمال سواء أكانت متوقعة أم غير متوقعة ، وهذا الذى ألزمها به مع راحة نطقه لا يستقيم مع القول بأن مبلغ الخمسين ألف جنيه كان معتبرا حدا أعلى يقف عنده التزام الشركة كما لا يتسق مع تشارطها أيلولة الرصيد الذى لا ينفق إلى الحكومة إذ مقتضى المدلول اللغوى لعبارة الحسد الاقصى أن تبدأ الشركة باتفاق ما دونه ولكن الاتفاق صريح في أيلولة الرصيد غير المنصرف إلى الحكومة عند نهاية الالتزام وفي هذه النصوص الدلالة الحاسمة على سداد النظر الذى تقول به الحكومة دون المعنى الذى تدافع عنه الشركة .

« ومن حيث إنه لتحصيل فهم المادة الثانية من اتفاق سنة ١٩٤٦ يلزغى فضلا عن تفسيرها على هدى طبيعة التزام الشركة بالإنشاءات وأعمال التجديد وفقا للاتفاقات السابقة ألا تحيد عن

الأصول التي تحكم تعهدات ملتزم المرافق العامة فهذه الأصول هي التي تهدينا إلى تقصى النية الحقيقية الكامنة وراء النص اعتباراً بأن العاقدين لم يقصدوا الانحراف عن جادة هذه المبادئ في اتفاق تنطبق ملاسبات إبرامه بأنه لم يقصد به إعفاء الشركة من أى التزام من التزاماتها بل أريد به فرض التزامات جديدة عليها حداً من أرباحها الخارقة للعادة كما وصفتها المذكورة الإيضاحية المرافقة لمشروع القانون بالتصديق على الاتفاق المعقود بين الشركة والحكومة في ٤ من يولييه سنة ١٩٣٨ .

ومن حيث إن المبادئ السليمة المستقرة في الفقه الإداري تقضى بأن العلاقة القانونية بين الملتزم والسلطة المانحة للالتزام إنما تقوم على تحمل مخاطرة إدارة المرفق والاضطلاع بتبعاته المالية *exploite á ses risques et périls* وهذا الأصل لم يرد على إطلاقه إلا ما قد تقضى به بعض الاتفاقات بنصوص واضحة صريحة .

فالرأى الذي لا محيد عن التسليم به هو أن إدارة المرفق العام وتحمل تبعاته وتبعات استغلاله إنما تقع على كاهل الملتزم وحده لا أن يكون عبء إنشائه وإدارته واقعاً على عاتق الدولة أو الجماعة كما تذهب إلى ذلك الشركة في مذكرتها المودعة في ٣٠/١٢/١٩٥٢ لأن هذا الرأى فضلاء عن معارضته للأصول المتواضع عليها فقها وقضاء لا يتفق مع الحكمة التي بنيت عليها عقود التزام المرافق العامة من حيث رفع مسئولية إدارة هذه المرافق — بحكم طبيعتها التجارية — عن كاهل الدولة التي تتأني وظيفتها وامكانياتها عن مثل هذه التبعات والمخاطر .

ومن حيث إن ملاسبات إبرام اتفاق

سنتي ١٩٣٨ و ١٩٤٦ تقطع بأن القصد من ذلك إنما هو إفادة المنتفعين بتصيب من أرباح الشركة ، يدلنا على هذا تقرير نظام المشاركة في زيادة الإيراد الكلى والأرباح الصافية الذي قرره المادتان الثالثة من اتفاق سنة ١٩٣٨ والأولى من اتفاق سنة ١٩٤٦ كما يؤكد كتاب وزير الأشغال العمومية الموجه إلى مدير عام شركة مياه القاهرة في ٢٠ من إبريل سنة ١٩٤٦ والذي جاء فيه وهي (أى الوزارة) إذ تقدر ما أبدته الشركة من حسن الاستعداد لتقريب وجهات النظر ورغبة منها (أى الشركة) في العمل على تحقيق مصلحة المستهلكين تناسب مع ما تجنيه الشركة من أرباح مع المحافظة على الحقوق المشروعة لحالة الأسهم ترى أن يكون تعديل الاتفاق الخ .

ومن حيث إنه ليس لهذه المقاسمة في الإيراد والأرباح من تفسير إلا أن الشركة قد ارتضت طواعية النزول عن بعض حقوقها وامتيازاتها لا التنصل من التزاماتها .

ومن حيث إنه يتفرع على هذا لزاماً وجوب تفسير المادة الثانية من اتفاق سنة ١٩٤٦ بما يبقى على التزامات الشركة حسب عيبتها والاتفاقات السابقة وطبيعة عقد الالتزام لا بما يهدرها ويسقطها عن كاهل وقد كان التزامها في هذا الصدد رحيباً غير محدود ومؤدى هذا أن يكون مبلغ الخمسين ألف من الجنيهات حداً أدنى يتعين على الشركة اتفাকে لأحد أقصى تقف عنده تعهداتها في خصوص القيام بالإنشاءات الجديدة الذي هو حجر الزاوية في النهوض بهذا المرفق العام على وجه يحقق استدامة سيره ويواجه مطالب الاستهلاك المتزايد الذي يستلزمه ذبوع العمران وانبثاق الوعي الاجتماعي بين الطبقات .

« ومن حيث إنه لا مفتح فيما تردده الشركة من أنه تقرر بموجب المادة السادسة من اتفاق سنة ١٩٣٨ إنشاء حساب مستقل للعدادات جعل دائناً بقيمة ما يحصل من إيجار العدادات من المستهلكين ومديناً بمصروفات رأس المال والصيانة التي تشتمل على تكاليف فحص العدادات وقراءتها وصيانتها وإصلاحها وأنه نص في هذه المادة على ما يفيد أن رصيد هذا الحساب مستقل يجوز أن تستخدم الحكومة المبالغ المتوفرة فيه لحساب المنتفعين وأنه حدث أن أصبح هذا الحساب مديناً في سنة ١٩٤٠ فارتأى وزير الأشغال سد هذا العجز من حساب المنتفعين ورفع تبعاً لذلك عن كاهل الشركة أى التزام في هذا الشأن وأن القياس يقضى بأجراء هذا الحكم على نفقات الانشاءات والتجديدات فيما لو جاوزت خمسين ألف جنيه كل عام .

« ومن حيث إنه لا يمكن أن تعقد مقارنة بين حساب العدادات وحساب الانشاءات فالحساب الأول قد حرص اتفاق سنة ١٩٣٨ جهده على كفالة الموازنة فيه بين الإيراد الذى يغله ومصارفه بتحويل الطرفين المتعاقدين مراقبة الاتفاق على تحديد فئات إيجار العدادات ومصروفات صيانتها كي تتحقق هذه الموازنة بقدر المستطاع ولا يجد عجز محتمل فالفارق بين حساب المنشآت ، حيث لا يتصور هذه الموازنة وحيث يفرض على الشركة الاتفاق على الإنشاءات دون أن تصيب من ورائها ربحاً أوضح من أن يخفى .

« ومن حيث إن هذا المعنى مستفاد من نص المادة السادسة من اتفاق سنة ١٩٣٨ الذى جرى بما يأتى « تعطى الشركة العدادات بطريق

الإيجار مقابل مبلغ شهرى يحدده بالاتفاق بين الحكومة والشركة ويكون تحديده بكيفية من شأنها أن لا تجنى الشركة أى ربح من استخدام العدادات ووضعها ولا يشمل بناء على ذلك سوى تكاليف رأس المال ومصاريف التركيب والعدادات ، والمراد من هذا النص أن الإيجار يجب أن يتحدد بحيث يقابل تكاليف رأس المال ومصروفات التركيب وصيانة العدادات فإذا نشأ بعد هذا عجز طارئ لعدم إحكام هذه الموازنة أو بسبب اتفاق مصروفات للصيانة والتركيب غير متوقعة فهو عجز بما يمكن تداركه وتغطيته باتفاق جديد ترفع بموجبه القيمة الإيجارية للعدادات فإذا جاء وزير الأشغال في سنة ١٩٤٠ ورأى تغطية العجز من حساب المنتفعين فلهذه وفق إلى حل عملي لا يأتى عن روح الاتفاق لأنه بدل أن يسعى إلى الاتفاق على رفع إيجار العدادات الذى يؤديه المنتفعون أثر أن يسد العجز من حسابهم الذى رصد لحفض سعر المياه وهذا الذى ارتآه الوزير لا يمكن أن يسرى على حساب المنشآت لما بين الحسابين من فوارق يذنه .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون طلب الشركة اعتبار التزامها بالإنشاءات الجديدة وتجديدها مقصوراً على مبلغ الخمسين ألف من الجنيهات غير مستند إلى أساس صحيح من أحكام العقد والقانون ومتعيناً رفضه .

(ب) طلب معالجة الاختلال الناشئ

عن تغيير أسس التعاقد تغيراً تاماً :

« حيث إن الشركة تتمسك في طلبها الثانى بحق إعادة النظر فى الأسس التى بنى عليها اتفاق ٤ من يوليه سنة ١٩٣٨ بمقولة إنها تغيرت تغيراً تاماً بسبب تضخم مصروفات الاستغلال بصورة

بالغة ناشئة عن الارتفاع الكبير في الوقود والمواد المستخدمة في الصناعة وذلك استناداً إلى المادة الخامسة من اتفاق سنة ١٩٣٨ التي يجرى نصها بما يأتي :

« وإذا حصل بسبب قوة قاهرة أو ظروف حربية أو غيرها ارتفاع هائل في أسعار الوقود والمواد الكثيرة الاستهلاك في الصناعة وترتب على ذلك أن تغيرت تغيراً تاماً الأسس التي بني عليها الاتفاق جاز للشركة أن تعرض الحالة على الحكومة لتتظر فيها بعين العدل ، . وتذهب الشركة إلى أنه يبين من ملائسات المفاوضات السابقة على إبرام اتفاق سنتي ١٩٣٨ و ١٩٤٦ كما يؤخذ من مجموع نصوصها أنه قصد إلى كفالة حقوق المساهمين في ربح معقول وأن هذا المقصد يعتبر من أسس هذين الاتفاقين ، وترى الشركة أن اتفاق سنة ١٩٤٦ الذي قضى في مادته الأولى بنظام المشاركة في الأرباح التي تزيد على ٣٥٠٠٠٠ جنيه سنوياً كان بمثابة إرهاب لجهود الشركة واستحثاث لها على إتمام ربحها كي ترد على المتفعين جانباً منه حده هذا الاتفاق فوق ما حدده اتفاق سنة ١٩٣٨ وأن كفالة هذا التوازن المالي بين أعباء الشركة وما ترجوا لصاحبه من ربح هو الذي أملى على الحكومة الحرص على إعفاء الشركة من تطبيق أحكام قانون المرافق العامة . وتسلم الشركة في موطن آخر من دفاعها بأن التوازن المالي هو المقابلة بين أعباء الملزم وأرباحه وترى الشركة على أية حال أن تزايد النفقات بسبب استمرار صعود الأسعار قد نشأ عنه وضع شاذ هو أن أرباح المتفعين قد نمت نمواً مطرداً محسوساً تبعاً لتزايد الإيراد الكلي لم يقابله إلا نمو وئيد متناقل في أرباح

المساهمين ناشيء عن عدم مساهمة المتفعين في المصروفات والنفقات وأن هذا الوضع قد أدخل فعلاً بالموازنة بين حقوق المستهلكين وحقوق المساهمين برغم حرص الاتفاقين على كفالة التوازن بين حقوقها .

« ومن حيث إن هذا النظر بمجموع بعدة اعتبارات لا يجوز إغفالها .

« ومن حيث إنه لتبيان ذلك لابد من تعرف مدلول عبارة « تغيير الأسس التي بني عليها الاتفاق تغييراً تاماً بسبب ارتفاع أسعار الوقود والمواد المستخدمة في الصناعة » . ماهي هذه الأسس ؟ وهل يستهدف الاتفاق بإيراد هذا التعبير معنى آخر غير معنى التعادل المالي *equation financière* الذي جعله الفقه الإداري حقاً للتعاقد مع الإدارة في عقود الالتزام عامة ولو لم يصرح بذلك في التعاقد على اعتبار أن لهذا التعاقد حقاً في التوازن المالي يبادر بمطالبة الإدارة بإعادته إذا ما اختل ؟

« ومن حيث إنه ليس سائغاً كذلك أن تتمسك الشركة بأن قوام هذه الأسس هو توفير التناسب بين أرباح المساهمين ومزايا المتفعين إذ لم يكن من بين أسس اتفاق سنتي ١٩٣٨ و ١٩٤٦ ما يشير إلى كفالة نسبة معينة من الأرباح لمساهمي الشركة المدعية بالقياس إلى ما يفيد المتفعون منها . وليس من طبيعة عقد الالتزام ولا من طبيعة نصوص اتفاق سنة ١٩٣٨ ما يسمح بالقول بأنهما استهدفا ضمان قدر معين من الأرباح بل كان الأساس الذي بني عليه هذا الاتفاق ضمان سير هذا المرفق الحيوي عن طريق الالتزام على نحو مطرد وإن كان هذا السير يعتمد لاستدامته على اجتناء ربح قل

أو أكثر ، وأكثر من هذا لقد اطرحت فكرة الأرباح المناسبة أساسا لاتفاق سنة ١٩٣٨ كما يظهر هذا جليا من المذكرة الايضاحية لمشروع القانون بالتصديق على هذا الاتفاق .

ومن حيث إن اتفاق سنتي ١٩٣٨ ، ١٩٤٦ في أصل وضعهما لم يقصدا إلا ابتغاء وجه الاطراد في سير هذا المرفق الحيوي ليوافق مطالب المستهلكين المتزايدة ، وإلا على أساس اشراك المنتفعين بنصيب في إيراد الشركة فيما يزيد على ٤٠٠٠٠٠ جنيه سنويا ثم بنصيب في أرباح الشركة التي تزيد على ٣٥٠٠٠٠ جنيه سنويا حدا من أرباح طائلة رؤى أن يعم خيرها ولا يقصر نفعها على المساهمين وحدهم ، أما مصالح هؤلاء المساهمين فكفولة الحفظ إذا ما أصابوا ربحاً مشروعاً جل أو هان على اعتبار أنهم يستغلون هذا المرفق على مخاطرهم ويتحملون تبعاته المالية على مسئوليتهم ، ومع ذلك فلم يكن ملحوظاً أن يكفل تناسب بين أرباح المستهلكين وأرباح المساهمين لأن المستهلكين لا يجنون في الواقع ربحاً تفيد منه ذمتهم المالية بل ينشأ لمجموعهم حساب يرضد خفض أسعار استهلاك المياه ، ولو سلمنا بانتفاعهم من جراء هذا الخفض لوجب أن نسلم نبعاً باقادة جل المساهمين من هذا الخفض أيضاً كما يستفيد المنتفعون على حد سواء .

ومن حيث إنه إذا لم ربح الشركة هو الأساس الذي بني عليه الاتفاق في شأن استغلال مرفق عام حيوي يقصد به إلى خدمة المنتفع أولاً وبالذات فإن تفسير عبارة «أسس الاتفاق» لا يمكن أن ينصرف إلا إلى هذا التوازن المالي الذي تفرض كفالاته في عقود التزام المرافق العامة ، وبمعنى آخر لا يمكن للأفراد المطالبة

بتعديل هذه العقود إلا لأسباب تواضع عليها الفقه الإداري على إباحة التعديل في نطاقها ، وعقود الالتزام لا تستجيب للتعديل إلا إذا تعرضت لاختلال مالي نتيجة لاستهداف الملتزم فيها لمخاطر اقتصادية *l'aléa économique* أو لمخاطر إدارية *l'aléa administratif* وهذه المخاطر بنوعها هي نطاق تطبيق نظريتي الظروف غير المتوقعة *théorie de l'imprévision* وعمل الحاكم *théorie du fait du prince*

ومن حيث إن نظرية عمل الحاكم غير مطبقة في واقعة هذه الدعوى لأنها تستلزم صدور إجراءات عامة من جانب السلطات العامة ، وارتفاع أسعار الوقود والمواد الصناعية المبرر وحده لتطبيق المادة الخامسة من اتفاق سنة ١٩٣٨ لم يكن قطعاً من عمل الحاكم ، وفضلاً عما تقدم فإن الشركة المدعية لم تدع انطباقها .

ومن حيث إنه إذا أوضحت هذه الحقائق لتعين البحث فيما إذا كانت شرائط تطبيق نظرية الظروف الطارئة متوافرة أو متفنية ، ولأمراء في أن هذه النظرية إنما تهدف إلى إشراك السلطة مائحة الالتزام في بعض آثار المخاطر الاقتصادية التي أنزلت بالملتزم خسارة وذلك بشروط ثلاثة (١) أن تجدد خلال تنفيذ العقد ظروف استثنائية عامة تخرج عن حدود المألوف (٢) أن تكون هذه الظروف غير متوقعة (٣) أن تؤدي هذه الظروف إلى انزال خسارة واضحة بالمتعاقدين مع الإدارة *déficit caractérise* وإن لم يجعل تنفيذ التزامه مستحيلاً .

ومن حيث إن الشرطين الثاني والثالث متخلفان في هذه الدعوى وحسب المحكمة أن تدل على ذلك بما أقرت به الشركة ذاتها من

تجد في ظروف هذا الارتفاع ما يهدد بتعطيل سير المرفق حالا أو مآلا .

« ومن حيث إن كل ما في الأمر أن الشركة قد خاب أملها في انخفاض عاجل لأسعار الوقود والمواد المستخدمة في الصناعة وضعف رجاؤها في تضخم أرباحها قياسا على الماضي ، وليس في هذا الذي حدث ما يشفع في تطبيق نظرية الظروف غير المتوقعة في نطاق المادة الخامسة من اتفاق سنة ١٩٣٨ وبخاصة وأن الشرط الثالث الذي يتوقف عليه إعمال هذه النظرية وهو شرط الخسارة المحققة متخلف أيضا باعتراف الشركة وبما أثبتته الإحصاءات المقدمة منها من استمرار نمو الأرباح وإن كان نموا وئيدا واني الخطوات .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم عدم سلامة طلب الشركة الخاص بإعادة النظر في عقد الالتزام رغم أن هذا التوازن المالي مكفول فيه قطعيا وتحقيق فعلا ، تميل كفته إلى جانب الأرباح النامية وتنفي عنه كل مظنة للخسارة مما يجعل طلبات الشركة بشقيها غير مستندة إلى أساس سليم من القانون والواقع حقيقة بالرفض ، .

(القضية رقم ١٣٩٨ سنة ٥ في رئاسة وعضوية السادة الاسانذة على غلى منصور وعبد الرحمن نصير والدكتور محمود سعد الدين الشريف المستشارين) .

أن ارتفاع الأسعار كان ملحوظا عند اتفاق سنة ١٩٤٦ وما سلمت به من أن شروط تطبيق هذه النظرية غير متوافرة .

« ومن حيث إن جنوح الاسعار إلى الارتفاع وما يتطلبه اتساع العمران وترفع الاحساس الاجتماعي بين الطبقات من زيادة استهلاك المياه بما يعوض هذا الارتفاع ، كل هذه الأمور كانت ماثلة عند الشركة حين أقدمت طواعية على تقبل التزامات جديدة باتفاق سنة ١٩٤٦ الذي ارتضت بموجبه اشتراك المتفعين في صافي الأرباح التي تزيد على ٣٥٠٠٠٠ ج سنويا وقد كان لها مندوحة على القبول بالمجادلة في شروط اتفاق سنة ١٩٣٨ أو بطلب إعادة النظر فيه أو بالعزوف عن تقبل التزامات جديدة ولكن شيئا من ذلك لم يقع وظل قبولها لالتزامات جديدة سنة ١٩٤٦ حجة على عدم ضيقها في ذلك الوقت بالالتزامات المترتبة على اتفاق سنة ١٩٣٨ لأنه لو كانت التزاماتها القديمة قد أنزلت بها كبدا وخسارة في ظل هذا الارتفاع الباهظ في الأسعار الحاصل سنة ١٩٤٦ ، وقد بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سنة ١٩٣٨ لما قبلت الشركة أن تتحمل التزامات جديدة فوق ما تحملت ولكنها رغم هذا لم تر في الالتزامات الجديدة ما ينقطع منه الرجاء في أرباح مقبلة ولم

قضاء الضرائب

٩١٩

محكمة استئناف المنصورة

٧ مارس سنة ١٩٥٥

وقف الدعوى حتى يتم التصالح مع مصلحة الضرائب . ليس من قبيل تركها . التعجيل في الموعد الذي نصت عليه المادة ٢٩٢ مرافعات ليس لازماً .

المبدأ القانوني

وقف الدعوى التي بين مصلحة الضرائب والممولين بسبب أن الممول لجأ إلى لجنة التصالح لا يقصد منه ترك الخصومة فترة من الزمن وإنما الغرض منه انتظار نتيجة الفصل في طلب التصالح . فتعجيل مصلحة الضرائب للدعوى التي انتهت فيها مدة الستة الشهور الميثاق على وقف الدعوى لها لا يخولها الحق في طلب اعتبار المدعى تاركاً دعواه والمستأنف تاركاً استئنافه .

المحكم

د حيث إنه بصحيفة معلقة في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٤ أعلنت مصلحة الضرائب المستأنف بالحضور بجلسته ١٤ فبراير سنة ١٩٥٥ لسماع الحكم في استئنافه باعتباره كأن لم يكن طبقاً للبادءة ٢٩٢ مرافعات وذكرت في الصحيفة أنه مضت مدة ستة أشهر من تاريخ وقف الاستئناف بجلسته ١٧/٥/١٩٥٤ دون أن يعجله المستأنف في الثانية الأيام التالية لنهاية هذه المدة .

د حيث إنه تبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٧/٥/١٩٥٤ أنه أثبت فيه أن الحاضر عن المستأنف قرر أنه قدم طلب صلح إلى لجنة التصالح وبلى ذلك أن الطرفين طلبا إيفاف الدعوى لمدة ستة شهور لهذا السبب فقررت المحكمة وقف الدعوى لمدة ستة شهور باتفاق الطرفين .

د حيث إن لجنة التصالح التي ذكرت في أقوال الحاضر عن المستأنف هي المشار إليها في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ أنها لجنة صدر بتشكيلها قرار وزاري من وزارة المالية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ وتلاها بعد ذلك صدور القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ الذي نشر في الجريدة الرسمية في اليوم التالي .

د حيث إنه ورد في نصوص هذا القانون ومذكرته الإيضاحية أن غرض المشرع هو تسوية النزاع بين الممولين ومصلحة الضرائب بإعادة النظر في الربط وأنه متى تم الاتفاق بينهما يحرر محضر بذلك يكون بمثابة سند رسمي وتخطر به المحكمة المعروض أمامها النزاع ويترتب على هذا الاخطار اعتبار الدعوى منتهية بحكم القانون وإذا لم تسفر إجراءات إعادة النظر عن نتيجة تخطر المصلحة المحكمة المعروضة أمامها الدعوى لتستأنف نظرها بالحالة التي كانت عليها قبل وقفها وإذا مضت سنتين من تاريخ وقف الدعوى دون أن تتلقى المحكمة من مصلحة

الضرائب اخطارا بما أشير إليه آتقا فتعود الدعوى بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف .

« وحيث إنه وإن كان القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ صدر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ إلا أنه أريد به إقرار مفعول القرار الوزاري الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٤ وتنظيم إجراءاته وإيضاح الغرض الذي أنشئت من أجله تلك اللجنة .

« وحيث إنه بناء على ذلك وعلى ما هو واضح بمحضر الجلسة على لسان الطرفين أنهما اتفقا على إيقاف الدعوى لأن المستأنف لجأ إلى لجنة التصالح — يكون الوقف لا يقصد منه ترك الخصومة فترة من الزمن مما نصت عليه المادة ٢٩٢ مرافعات وإنما كان الغرض منه انتظار نتيجة الفصل في طلب التصالح ، وعلى ذلك لا محل لتطبيق المادة ٢٩٢ مرافعات التي وضعت لحالات أخرى تختلف عن السبب الذي أوقفت من أجله هذه الدعوى .

« وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون الدفع الذي تقدمت به مصلحة الضرائب في غير محله ويتعين رفضه مع تحديد جلسة لنظر الموضوع .

(استئناف الخواجه . . . ضد مصلحة الضرائب رقم ٩٤ سنة ٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد صادق رئيس المحكمة وأنور رومان وعمد نيابة الطرابلسي المستشارين وعضو السيد الأستاذ عبد المنعم القاضي وكيل النيابة) .

٩٢٠

محكمة الجيزة الابتدائية

٢٩ مايو سنة ١٩٥٤

ضريبة أرباح تجارية . عدم انطباقها على مهنة المخرج السينمائي .

المبدأ القانوني

لا تخضع مهنة المخرج السينمائي لضريبة الأرباح التجارية إذ أن عمله يندرج تحت أعمال ذوى الخبرة فهو يقوم بدراسة علمية وعملية داخل استديوهات التصوير ويراجع قصة المؤلف ويهيئها للتنفيذ ويشير بإرشاداته الفنية على الممثل والمصور والموسيقى الخ .

فلا يعتمد إذا على رأس المال وإنما على مجهوده الفني ، ومهنته غير تجارية وضابط التمييز بين المهنة التجارية وغير التجارية هو المال لا المجهود الشخصي فتي كان العمل الشخصي هو العنصر الخاص المكون للمهنة خرجت الضريبة بطبيعتها عن ضريبة الأرباح التجارية .

المحكمة

« حيث إن واقعة الدعوى كما استظهرتها المحكمة تخلص في إن مأمورية الضرائب قدرت أرباح المطعون ضده على اعتبار أنه مخرج سينمائي في السنوات من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٧ بالمبالغ ٥٧٦ ج و ٦٠٠ ج و ٦٢٤ ج و ١٢٠٠ ج و ١٦٠٠ ج و ٢٨٨٠ ج على التوالي وأخطرتة في ١٩٥٢/١١/٢٩ على نموذج ١٩ ضرائب بهذه التقديرات فطعن في إجراءات ربط المأمورية للضريبة أمام لجنة الطعن في ١٩٥٢/١٢/٢١ بمقولة إنه يخضع بحكم عمله الفني كمخرج لضريبة المهن الحرة .

« وحيث إن لجنة الطعن أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٤ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بقبول الدفع المسقط لحق المصلحة بالتقادم

مخرج سينمائي يخضع لضريبة المهن غير التجارية وتندرج تحت نطاق المادة ٧٢ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ .

د وحيث إن المشرع في القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قسم الضرائب إلى ثلاثة أنواع كل نوع له ذاتية مستقلة تميزه عن غيره فجعل الكتاب الأول متضمنا الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة . والكتاب الثاني متضمنا الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والكتاب الثالث جعله خاصا بالضريبة على كسب العمل وجعل الباب الأول منه خاصا بالمرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات ، والباب الثاني خاصاً بأرباح المهن غير التجارية وحددت الضريبة عليها على أساس مجموع القيمة الإيجارية .

د وحيث إن المشرع ساق نص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ على سبيل التمثيل لا الحصر فقد نص فيها على أنه « اعتباراً من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمعماري والمحاسب والخبير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية ، » وأشار في المواد ٧٣ إلى ٧٦ إلى كيفية احتساب الضريبة ، .

د وحيث إن قرار وزير المالية الذي يضيف مهنة أخرى جديدة إنما هو قرار كاشف يسرى مفعوله من التاريخ الذي عينته المادة ٧٢ سالفه البيان إذ لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون (نقض ١٢/٧/١٩٥٠ في القضية ١٧٤ سنة ١٩ قضائية ص ١٤٣ وما بعدها

بالنسبة لضريبة السنوات من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٦ واعتبار مهنة الطاعن مهنة غير تجارية وعدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

د وحيث إن مصلحة الضرائب لم ترفض بقرار لجنة الطعن فطعن فيه وطلبت قبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء قرار لجنة طعن ضرائب القاهرة الدائرة الخامسة عشر الصادر بتاريخ ١٤/١١/١٩٥٣ واعتباره كأن لم يكن والحكم بتأييد تقدير المأمورية للضريبة المستحقة على أرباح المطعون ضده في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٨٨٠ جنيهها وخضوع المطعون ضده لضريبة الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وإلزام المطعون ضده المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

د وحيث إن مصلحة الضرائب ذهبت إلى أنه ليس من اختصاص لجنة الطعن باعتبارها لجنة إدارية تابعة للسلطة التنفيذية أن تخضع مهنة الإخراج لضريبة المهن غير التجارية دون أن يصدر بها قرار وزاري من وزير المالية إذ هو المنوط به وحده إصدار مثل هذه القرارات طبقاً للقانون . وأضاف لذلك أن اللجنة تابعة للسلطة التنفيذية ولايتها الفصل في وجوه الخلاف بين الممول والمأمورية في حدود سلطتها .

د وحيث إن المطعون ضده رد على ذلك بأن اللجنة التي فصلت في هذا الخلاف هي لجنة الطعن التي خولها المشرع في القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ الفصل في كافة الخلافات التي تطرح عليها سواء في ذلك ما اتصل بأحكام القانون أو بتحديد وعاء الضريبة فاللجنة وإن كانت إدارية إلا أنها ذات اختصاص قضائي . وقال المطعون ضده بأنه

رقم ٢٨ من مجموعة الأحكام المدنية لمحكمة النقض السنة الثانية العدد الأول) .

« وحيث إن المطعون ضده وهو مخرج سينمائي يقوم بأعمال تدرج تحت أعمال أولى الخبرة فهو يقوم على دراسة عملية وعلمية داخل استديوهات التصوير ويراجع قصة المؤلف ويهيئها للتنفيذ ويشير بإرشاداته الفنية على الممثل والمصور والموسيقى وغيرهم فهو خير فني لكل ما يتعلق بالأعمال الفنية لصناعة وتصوير واعداد الفيلم .

« وحيث إن عمل المخرج يعتمد على المجهود الفعلي ولا يعتمد على رأس المال فهو لا يقول ولا يضارب ويتقاضى أجرا معيناً على عمل ينتهى بانتهاء تصوير الفيلم فتوأم عمله الخبرة والنشاط والمواهب الفنية .

« وحيث إن مهنة الإخراج - وهذه حالتها - تختلف كل الاختلاف في طبيعتها عن الأعمال التجارية فبينما تعتمد الأولى على خبرة واسعة في فن التمثيل ومحاولة تتبع الفكرة التي تدور حول قصة المؤلف إلى جمهور الناظرين إذا بالثانية تعتمد على الجهد والمال مع ما في ذلك من المخاطرة بالمال واحتمال ضياعه . فضابط التمييز إذا هو رأس المال الذي يتضافر مع العمل

وينتفى في المهن غير التجارية ومتى تحقق هذا العامل الأساسي وكان العمل الشخصي هو العنصر الخاص المكون للمهنة خرجت بطبيعتها عن ضريبة الأرباح التجارية ولم يبق لواء هذه الضريبة قوة أو حكم عليها (استئناف القاهرة الدائرة التجارية والضرائب في الاستئناف رقم ٦٠ سنة ٦٩ ق الصادر في ٣٠/٤/١٩٥٣) .

« وحيث إنه يبين بما تقدم أن مهنة المطعون ضده وهو مخرج لا تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لأن عنصرها هو العمل الشخصي المبني على الخبرة الفنية وليس لرأس المال دخل فيها من قريب أو بعيد . ومن ثم يتعين رفض الطعن موضوعاً واعتبار مهنة المطعون ضده مهنة غير تجارية وعدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

« وحيث إن المصاريف يحكم بها على الخصم المحكوم عليه فيها بما ذلك مقابل أتعاب المحاماة إعمالاً لحكم المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

(قضية مصلحة الضرائب ضد رقم ٢١٧ سنة ١٩٥٣ تجاري رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الستار خليفة المشاوي رئيس المحكمة وحسن محمود الحيني وحسن المرصناوي القاضيين وحضور السيد الأستاذ محمد شوقي وكيل النيابة) .

قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة

٩٢١

محكمة الجيزة الابتدائية

١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤

اختصاص . وقف قرار فصل .

المبدأ القانوني

طلب إلغاء قرار الفصل من الطلبات المجهولة القيمة وتخضع متى تعدلت الطلبات إليها أو رفعت بها إلى اختصاص المحاكم الكلية . وللحكمة الجزئية أن تقضى بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها وإلا فإن المحكمة الكلية بهيئة استئنافية تقضى به ولو لم يطلب منها كما يجوز الدفع به لأول مرة أمامها إذ أنه من النظام العام .

المحكمة

د من حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن المستأنف عليه عبد اللطيف عمر أحمد أقام الدعوى ٢٧٠ سنة ١٩٥٣ بنذر الجيزة ضد المستأنف وآخرين طلب فيها إلزامهم متضامين أن يدفعوا إليه مبلغ ٢٧٠م ٥٠٠ج والمصاريف ومقابل الأتعاب وبسط دعواه قائلاً إنه التحق في أوائل سنة ١٩٥١ ميكانيكيا بشركة سيارات المنيا والبحيرة لقاء ٢٥ قرشا يوميا واستمر في عمله حتى ١٠/٨/١٩٥٢ حيث فوجيء بفصله من العمل بغير مبرر فأقام هذه الدعوى لما حاق

به من الضرر الناشء عن هذا الفصل الغير القانوني ثم تنازل عن مخاصة من عدا المستأنف الذي دفع الدعوى بأن الفصل كان له ما يبرره وهو انقطاع المستأنف عليه عن العمل في الفترة من ٨/١١/١٩٥٢ حتى ٢١/١١/١٩٥٢ بدون إذن ومن تلقاء نفسه وقدمت الشركة ملف خدمة المستأنف عليه . وإزاء الخلاف على جدية أسباب الفصل وصحتها قضت محكمة أول درجة في ٩ فبراير سنة ١٩٥٤ بإحالة الدعوى إلى التحقيق .

د وحيث إن المستأنف عليه عدل طلباته بعد ذلك إلى إلغاء قرار الفصل وصرف مرتبه عن مدة إيقافه عن العمل وعن الأيام التي استقطعت من راتبه بغير حق خلال مدة خدمته . وقرر المستأنف أنه لم ينذر المستأنف عليه في مدى أسبوع من إنذاره اكتفاء بالاقرار المؤرخ ١١/٨/١٩٥١ ودفع بعدم جواز نظر طلب إيقاف تنفيذ قرار الفصل لأن المستأنف عليه لم يتقدم بشكوى إلى مكتب العمل في مدى أسبوع من اعلانه بقرار الفصل أما المطالبة بأجر الأيام التي خصمت منه فلا يحق له المطالبة به لأن الجزاء توقع في حدود القانون .

د وحيث إنه في ٣٠/٣/١٩٥٤ قضت محكمة أول درجة بإلغاء قرار الفصل وإعادة المستأنف عليه إلى عمله مع إلزام الشركة المستأنفة بأداء أجره من تاريخ فصله في ٢١/١١/١٩٥٢ حتى

تاريخ صدور هذا الحكم بواقع ٢٥ قرشا يوميا وبإلزام الشركة أن تدفع أجرة ١١ ١/٢ يوما المستقطعة من المستأنف عليه على خلاف حكم القانون وإلزامها المصاريف .

« وحيث إن الشركة في شخص مديرها حكيم مرجان أقامت بتاريخ ١٩٥٤/٦/٨ استئنافا عن هذا الحكم طلبت قبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف (١) بعدم اختصاص محكمة بندر الجزيرة بنظر الدعوى (٢) الحكم بعدم جواز نظر طلب إلغاء قرار الفصل (٣) برفض الدعوى مع إلزام المستأنف ضده المصاريف عن الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة .

« وحيث إنه يتعين الفصل أولا في الدفع بعدم اختصاص محكمة البندر بنظر الدعوى وقد أضفى هذا الاختصاص من النظام العام إذ جاءت المادة ١٣٤ مرافعات صريحة في أن عدم اختصاص المحكمة بسبب عدم ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها يحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف وهذا النص مستحدث أخذه المشرع من القانون الفرنسي والمختلط .

« وحيث إن المادة ٤٤ مرافعات تنص على أنه إذا كانت الدعوى بطلب غير قابل للتقدير اعتبرت قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيبها .

« وحيث إن الطلبات المعدلة أخيراً أمام محكمة أول درجة تغاير الطلبات الأصلية وتتمخض في إلغاء قرار الفصل وإعادة المستأنف عليه إلى عمله — ودفع أجره من تاريخ الفصل حتى تاريخ صدور هذا الحكم والطلب الأخير مبني على

الفصل في طلب إلغاء قرار الفصل .

« وحيث إن طلب إلغاء قرار الفصل وهو طلب مجهول القيمة يخضع لما نصت عليه المادة ٤٤ مرافعات ومن ثم فإن حكم محكمة أول درجة يكون قد خالف القانون بالفصل في الدعوى بالحالة الأخيرة التي وصلت إليها .

« وحيث إنه يتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم الاختصاص .

« وحيث إن المصاريف يلزم بها من أخفق في دعواه إعمالاً لنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات . .

(التفتية رقم ١٥٤ سنة ١٩٥٤ س الجزيرة رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبدالستار خليفة المشاوي ومحمد أنور طاشور وحسن المرصفاوي القاضيين) .

٩٣٢

محكمة الجزيرة الابتدائية

١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤

حكم نهائي باطل من محكمة أول درجة . . جواز استئنافه .

المبادئ القانونية

١ — إذا أوقفت الدعوى ثم تعجلت أمام محكمة أول درجة دون إعلان بعض الخصوم وقد حكم ضدهم نهائياً في حدود نصاب محكمة أول درجة فلم الحق في الاستئناف لأن الحكم باطل ويقبل استئنافهم شكلاً .

٢ — ولا يجوز لمحكمة ثاني درجة في هذه الحالة أن تحيل الدعوى في موضوعها لمحكمة

أول درجة لسماع دفاعهم لأنها استنفدت ولايتها بل تتصدى هي للموضوع .

المحكمة

« حيث ان المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات نصت على أنه « لا يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية في حدود نصابها الا انتهائى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم . » وحيث ان الذى يبين من مراجعة أوراق الدعوى أن المستأنفين لم تعلمنا بتعجيل الدعوى بعد وقفها وقد ترتب على هذا أن صدر الحكم بغير أن تدليا بدفاعهما أى أن هناك بطلانا في الإجراءات اثر في الحكم الأمر الذى يستتبع القول بجواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى المائلة رغم أن قيمتها في حدود نصاب محكمة المواد الجزئية الا انتهائى وهذا عملا بنص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات .

« وحيث انه متى تقرر هذا وكان الاستئناف قد حاز الشكل المقرر بالقانون فانه يتعين القضاء بقبوله شكلا . »

« وحيث إن المستأنفين ابتغوا إعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى قولا منهما بأنهما لم يدليا بدفاعهما أمام تلك المحكمة بيد أنه لما كانت المحكمة الجزئية قد فصلت في موضوع الخصومة فأنها بذلك تخرج عن ولايتها ويكون لمحكمة الدرجة الثانية نظر الموضوع . »

« وحيث إن المستأنفين احتفظنا بحق ابداء دفاعهما الموضوعى وترى المحكمة لهذا تحديد جلسة لسماع الدعوى في موضوعها . »

(القضية رقم ٢٣٢ سنة ١٩٥٢ س الجيزة بالهيئة الباقية) .

٩٢٣

محكمة الجيزة الابتدائية

٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٤

شرط فاسخ صريح . لا بد من النص عليه .

المبادئ القانونية

١ — الإنذار وهو من عمل الطالب لا يكون رابطة قانونية أو مركزا قانونيا جديداً غير وارد في العقد فلا يجعل من الشرط الفاسخ الضمنى شرطاً صريحاً فاسخاً يحيز اختصاص القضاء المستعجل .

٢ — ومتى اتضح عدم الاتفاق على وجود شرط صريح فاسخ فان القضاء المستعجل يحكم بعدم اختصاصه لا برفض الدعوى .

المحكمة

« من حيث إنه ذكر صراحة في العقد أن المالك له في حالة التأخير في دفع الايجار الحق في اتخاذ الاجراءات التى يستحسنها بمناسبة تأخير الدفع وله الحق في فسخ العقد أو عدمه — وقال الفقهاء إن العبارة الأخيرة لا تؤدي إلى الاتفاق الصريح على حصول الفسخ بقوة القانون de plein droit لمجرد التأخير في الإيجار إنما تؤكد حقاً قرره القانون للئو جر بخصوص الشرط الفاسخ الضمنى في الالتزامات المتبادلة بين طرفي العقد ويتعين لذلك وبالرغم من وجود هذه العبارة طرح الدعوى أمام محكمة الموضوع للحكم فيها بالفسخ لمساس القضاء بالإخلال من قاضى الأمور المستعجلة في هذه الحالة بالموضوع أو أصل الحق ولا يصح من هذا الشرط أو

ص ١٥١ واستئناف مصر ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٥
المحكمة ٦ ص ١٣ رقم ٨٩ .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون عقد
الإيجار خلوا من الشرط الصريح الفاسخ الأمر
الذي ينعدم معه اختصاص القضاء المستعجل
بنظر الدعوى بلا حاجة إلى بحث الأسباب
الأخرى التي أثارها المستأنف في صحيفته وإن
كان الأمر سيؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها
محكمة أول درجة حين قضت برفض الدعوى
إلا أنه من الوجهة القانونية السليمة أن تقضى
المحكمة بأدى ذى بدء في اختصاصها لاسيما
وأن الاختصاص في هذه الحالة متعلق بالنظام
العام للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو
لم يدفع به الخصوم أمامها .

« ومن حيث إن المستأنف خسر الاستئناف
فيلزم بالمصاريف عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧
مرافعات . »

(القضية رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٤ س الجيزة بالهيئة
السابقة) .

يخير من أثره بين القانون حصول انذار من
المؤجر باعتبار التعاقد مفسوخاً للتأخير في الوفاء
لأن الانذار وهو من عمل المؤجر لا يكون
رابطة قانونية أو مركزاً قانونياً جديداً غير
وارد في العقد وإنما يقرر واقعة موجودة أصلاً
بموجب العقد (انظر القضاء المستعجل للأستاذ
محمد علي راتب الطبعة الأولى ص ٢٥٦ بند
٤٠٨ وما بعده) ومتى انتهينا إلى أن العبارة
المتفق عليها في عقد الإيجار موضوع الدعوى
الحالية تحوى الشرط الفاسخ الضمني لا الصريح
فان الفسخ لا يقع بمجرد التقصير في الوفاء أو
حصول المخالفة لشروط العقد وإنما يجب رفع
دعوى موضوعية واستصدار حكم به والمحكمة
الموضوع حق النظر فيه والحكم بقبول الدعوى
أو برفضها طبقاً لما يتضح لها من ظروف الدعوى
ووقائعها والضرر الذي قد يحدث لرافع الدعوى
من التقصير في الوفاء ولها الرأي الأعلى في ذلك
على اعتبار أن كل هذه الأمور من المسائل التي
تدخل في تقديرها (نفس المرجع ص ٢٥٣
والأستاذ فتحي زغلول في شرح القانون المدني

قَضَاءُ الْمَحَاكِمِ الْكَلِيَّةِ

القَضَاءُ الْمَدَنِي

٩٢٤

محكمة اسوان الابتدائية

٢٥ يناير سنة ١٩٥٤

طعن في حكم صادر قبل الفصل في الموضوع .
التيصل بين هذا الحكم والحكم الموضوعي .

المبادئ القانونية

١ — لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها — إلا مع الطعن في الحكم الموضوعي — إذ قد يقضى في أصل الحق للخصم الذي أخفق في النزاع الفرعي .

٢ — مناط القول بأن الحكم قد فصل في الموضوع هو أن يقضى صراحة في المنطوق في بعض الطلبات أما إشارة الحكم في أسبابه إلى بعض الوقائع فلا يعدو أن يكون سردا لها — لا سيما إذا انتهى المنطوق إلى الإحالة إلى التحقيق قبل الفصل في الموضوع .

المحكمة

وحيث إن المستأنف ضده كان قد رفع الدعوى ٦٤٠ سنة ١٩٥٢ مدني ادفو ضد المستأنف قائلا في صحيفة إنه يمتلك فدانين

موضعي الحدود والمعلم بتلك الصحيفة بموجب عقد بيع صادر له من المستأنف وحكم بصحته وبتسليم القدر المبيع له بالحكم ٦٧٥ سنة ١٩٤٧ مدني ادفو الذي تأيد استئنافيا في القضية ١٢ سنة ١٩٤٩ س اسوان وإن المستأنف قد اغتصب هذا القدر عن السنوات الزراعية من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠ ولذلك فهو يطالب بالريع وقدره ١٠٠ ج باعتبار الفساد ١٠ ج سنويا مع المصاريف والأتعاب والنفاذ .

وحيث إن المستأنف أقر في الدعوى بأنه يضع اليد على العين المطالب بريعها غير أنه أنكر على المستأنف ضده مطالبته بالريع قائلا إنه وهو المالك الأصلي لهذه الأرض والبائع لها للمستأنف ضده قد احتفظ لنفسه بحق الانتفاع فرد عليه المستأنف ضده بأنه لم يعد هناك محل لهذا الدفاع بعد أن قضت المحكمة في الدعوى ٦٧٥ سنة ١٩٤٧ مدني ادفو بصحة التعاقد والتسليم .

وحيث إن محكمة أول درجة بعد أن ستردت وقائع الدعوى ووجهة نظر كل طرف قضت بجلسته ٥ / ٣ / ١٩٥٣ وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات ونفي قيمة الريع أو وضع اليد في ذاته معترفا به .

وحيث إن المستأنف استأنف هذا الحكم الفرعي — قبل الفصل موضوعا في الدعوى وطلب إلغاء وإعادة القضية لمحكمة أول درجة

للفصل فيها من جديد مع إلزام المستأنف ضده بالمصاريف والاعتاب. عن الدرجتين — قاتلاً إن هذا الحكم الفرعى يعتبر فاصلاً فى الخصومة إذ صدر على أساس أن المستأنف ملزم بدفع الربيع فى حين ينكر هو هذا الإلزام — ومن ثم فانه فى رأى المستأنف يجوز استئنافه على حدة.

• وحيث أن المستأنف ضده دفع بعدم جواز استئناف حكم التحقيق وحده إذ أنه لم يفصل فى شأن الخصومة .

• وحيث إن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها طبقاً للسادة ٣٧٨ مرافعات إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع ولم يحز المشرع الطعن المباشر فى هذه الأحكام لأن صدور الحكم فى الموضوع قد يقضى عن الطعن فيها فور صدورها — إذ قد يقضى فى أصل الحق للخصم الذى أخفق فى النزاع الفرعى (المرافعات — الدكتور أبو الوفا — الطبعة الأولى ص ٥٢٠ وما بعدها) .

• وحيث إنه من ناحية أخرى فإن هذا الحكم وهو من إجراءات الإثبات يجوز للسحكة التى أصدرته أن تعدل عنه من تلقاء نفسها أو ألا تأخذ بنتيجته — وذلك بصريح نص المادة ١٦٥ مرافعات ومن ثم يكون استئنافه وحده سابقاً لأوانه .

• وحيث إنه عن قول المستأنف أن الحكم إذ قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات قيمة الربيع — يكون فصل موضوعياً بأحقية المستأنف ضده للربيع الأمر الذى يحيز الاستئناف — فإن منبأ هذا القول أن يذكر فى المنطوق صراحة

أحقية المستأنف ضده للربيع ثم يحيل الدعوى للتحقيق لإثبات قيمة الربيع فانه يكون فى هذه الحالة قد حكم فى بعض الطلبات واستبقى للبعض الآخر ومثل ذلك أن يحكم فى دعوى تعويض عن فعل ضار بمسئولية المدعى عليه وإحالة الدعوى إلى التحقيق لتقدير قيمة التعويض — أن يفصل بصحة عقد شركة ثم يندب خبير لتحديد نصيب المدعى فى أرباح هذه الشركة (المرجع السابق ص ٥٢١ رقم ٥٧٤ ونقض القضية ٢٢١ سنة ٢٠ ق بمجموعة أحكام النقض المكتب الفنى سنة ٤ الدور الأخير رقم ٢١ بند ٥ ، نقض القضية ٢٦١ سنة ٢٠ ق المرجع السابق السنة ٤ العدد ٢ فى ٣٠١ من سنة ٤٤) .

• وحيث إنه لا يغير من هذا رأى ما أشار إليه الحكم المستأنف فى البيان من صدور حكم للمستأنف ضده بصحة التعاقد وتسليم القدر المطالب بربيعه فى القضية ٦٧٥ سنة ٤٧ مدنى إذ فو مادامت هذه الإشارة لا تعدو سرداً للوقائع ولم تعد ذلك إلى القول بأحقية المستأنف ضده للربيع — وما يؤكد ذلك أن محكمة أول درجة حين حكمت موضوعياً أشارت إلى الحكم سالف الذكر ثم رتبت عليه بما رأته من نتيجة فى قولها إن نزاع المستأنف فى هذه الناحية على غير أساس أى أنها لم تفصل فى هذه النقطة إلا فى حكمها الموضوعى .

• وحيث إنه يبدو من كل ما تقدم أن الدفع فى محله وأن الاستئناف غير جائز ومن ثم يتعين قبول الدفع والحكم بعدم جواز الاستئناف .

• وحيث إن المستأنف خسر الاستئناف

٤ — المواد ٣٦٩ — ٣٧٦ من قانون المرافعات الخاصة بالأوامر على العرائض قد جاءت على سبيل الاستثناء والحصر فيجب التقييد بما جاء بها وعدم التوسع في تفسيرها بما يخرجها عن مؤادها ولذا لحق التظلم بمنوح لمن استصدر الأمر أو للخصم الذي صدر الأمر ضده ومن ثم فلا يجوز التظلم ممن لم يكن طرفاً في الأمر طبقاً للسادتين ٣٧٣ و ٣٧٥ مرافعات مهما نال هذا الغير من ضرر بسبب الأمر .

المحكمة

• من حيث إن وقائع النزاع طبقاً للأوراق والمستندات المقدمة في هذا التظلم وفي التظلم ٣٣٧ سنة ١٩٥٤ المحدد للنطق بالحكم فيه جلسة اليوم تحصل في أن محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة قضت بجلسته ١٩٥٢/٧/٨ في القضية ١٨٢٤ سنة ١٩٥٣ المقامة من الأستاذ عبد الكريم منصور ضد إبراهيم فؤاد وفضيلة وزير الأوقاف باستبدال وزارة الأوقاف بالمدعى عليه الأول - إبراهيم فؤاد - حارساً على وقف محمد حسن أباطه الميمنة أعيانه بصحيفة تلك الدعوى وبكتاب الوقف الصادر من محكمة ملوى الشرعية في ٨ من رجب سنة ١٣٠٠ هـ لاداء المأمورية الميمنة بأسباب هذا الحكم ريثما ينتهى النزاع على تسليم أعيان الوقف المذكور رضا أو قضاء وينت المأمورية بأنها استلام أعيان الوقف وأمواله ومستنداته والحفاظة عليها وإدارتها واستغلالها وبعد اداء الأموال الأئيرية والمصروفات الضرورية تقوم بإيداع صافي الزبيغ

فيلزم بالمصاريف عملاً بالمادة ١/٣٥٧ مرافعات .

(قضية على مصطفى كريم ضد خميس على مصطفى كريم رقم ٦٩ سنة ١٩٥٢ رئاسة وعضوية السادة الأساتذة صالح حنق واحد عبد العظيم ومحمد حسام الشريف القضاة) .

٩٢٥

محكمة المنياء الابتدائية

٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤

- أ — تعديل الطلبات أثناء حجز القضية للحكم متى يجوز .
- ب — ترك الدعوى متى يعتبر ملزماً للتارك .
- ج — الأمر على عريضة طرق التظلم منه .

المبادئ القانونية

١ — للخصوم أن يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى وكذلك أثناء حجزها للحكم في مذكراتهم متى كانت المحكمة قد رخصت في تقديم مذكرات في أجل معين ولم ينته هذا الأجل وكان الخصم المقدمة ضده الطلبات قد اطلع عليها وعلم بها .

٢ — التنازل عن أحد الطلبات هو ترك لهذا الطلب ومن القواعد المقررة أنه يجوز للتارك التحلل من إيجابه والرجوع عن تنازله طالما لم يصدر القبول من جانب المدعى عليه أو لم يحكم القاضى باعتماد الترك .

٣ — لم يحدد القانون طريقة خاصة يفصح بها المدعى عليه من قبوله التنازل إلا أن هذا القبول لا يفترض بل يتعين أن يكون واضحاً صريحاً ولا يعتبر السكوت قبولا .

خزانة المحكمة وإيداع قلم الكتاب كل ستة شهور حساباً عما تسلمته وأتفقته ملازماً بالمستندات التي تؤيده وقامت وزارة الأوقاف بتنفيذ هذا الحكم وتسلمت أعيان الوقف بمحضر تسليم مؤرخ ١٨/١/١٩٥٤ وبتاريخ أول مايو سنة ١٩٥٤ استصدرت وزارة الأوقاف أمراً من رئيس محكمة المنيا بتوقيع الحجز التحفظي على ما يوجد بأعيان الحراسة الميمنة بمحضر التسليم من الزراعة وما نقل منها ولم يمض على النقل المدة القانونية مع بيع ما يخشى عليه من الزراعة من تلف وإيداع ثمنه خزانة المحكمة وفاء لمبلغ ٧٥٠ ملية و١٤٥٧ جنيه وصدر الأمر ضد إبراهيم فؤاد الحارس السابق وقامت وزارة الأوقاف بتنفيذ هذا الأمر وحجزت تحفظياً في ١٩ من مايو سنة ١٩٥٤ ووجد المحضر بالأطيان المدعو محمود سالم رسلان فأوقع الحجز في مواجهته وعينه حارساً.

« وحيث إن المتظلمين — سيد عمار العبد حلي وعبد العظيم محمد طه حلي رفعا تظلبا من أمر الحجز بصحيفة معلنة في ١٦ من يونيه سنة ١٩٥٤ قالاً فيها إن الوزارة حجزت على ذرعة اثنين وعشرين فدانا يستأجرانها ضمن ثلاثة وأربعين فدانا من السيدة دلال أحمد حلي التي تستأجرها من ناظر الوقف السابق بعقد ثابت التاريخ في ١٧/١/١٩٥١ ولمدة لم تنته بعد وقد تدخلوا في الدعوى الموضوعية. وكان على الوزارة أن ترفع دعوى الحساب على الناظر السابق لا أن تخلق منه مستأجراً وراضعاً اليد وتحجز على رراعتهم دون استصدار الأمر ضدهم ومن حقهما التظلم من هذا الأمر وعلى الأقل تعيينهما حارسين حتى يفصل في دعوى الاسترداد المقامة

منهما واتبها إلى طلب الحكم أصلياً بقبول التظلم وإلغاء الحجز الصادر بتاريخ ١/٥/١٩٥٤ والمنفذ به على زراعتهما في ١٩/٥/١٩٥٤ واعتباره كأن لم يكن واحتياطياً تعيينهما حارسين قضائيين لضم زراعة القمح القائمة على الاثنين وعشرين فدانا الميمنة بالصحيفة وحفظها في مكان أمين أو بيعها وإيداع ثمنها خزانة المحكمة حتى يفصل في دعوى الاسترداد. وأثناء نظر الدعوى أدخل الحارس خصماً في التظلمين بصحيفة معانة في ١٤/٨/١٩٥٤ وقدم لإثبات دعواهما عقد إيجار صادر من إبراهيم فؤاد بصفته ناظراً على الوقف للسيدة دلال أحمد حلي بثلاثة وأربعين فدانا لمدة ثلاث سنوات من ١٥/١١/١٩٥٣ لغاية ١٤/١١/١٩٥٦ والعقد مؤرخ ٧/٦/١٩٥٠ وثابت التاريخ في ١٧ يناير سنة ١٩٥١ كما قدم تصريحاً مؤرخاً ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٠ موقعاً عليه من السيدة دلال أحمد حلي بالتصريح لها بزراعة هذا القدر.

« وحيث إن المتظلمين قررا بلسان الحاضر عنهما بجلسة ١٨/٨/١٩٥٤ بتنازلهما عن الطلب الأصلي وتصميمهما على الطلب الاحتياطي.

« وحيث إن المحكمة بعد أن حجزت الدعوى للحكم أعادتها للرافعة لجلسة ٢/٩/١٩٥٤ المناقشة المتظلمين في الطلب الذي قصرا عليه تظلهما ثم حجزت المحكمة الدعوى للحكم لهذه الجلسة وصرحت بتقديم مذكرات في الأسبوعين الأولين وقدم المتظلمان مذكرتهما وعدلا فيها عن تنازلهما وصمما على طلباتهما الواردة في صحيفة التظلم كاملة وتمسكت وزارة الأوقاف في مذكرتهما بهذا التنازل.

« وحيث إنه من المقرر أن الخصوم أن

يعدلوا طلباتهم أثناء نظر الدعوى وكذلك أثناء حجزها للحكم في مذكراتهم متى كانت المحكمة قد رخصت في تقديم مذكرات في أجل معين ولما ينته هذا الاجل وكان الخصم المقدمة ضده الطلبات قد اطلع عليها وعلم بها .

« وحيث ان المحكمة ترى ان تنازل الحاضر عن المتظلمين بجلسة ١٨/٨/١٩٥٤ عن طلبه الاصلى إنما هو ترك لهذا الطلب *dé-istement* ومن القواعد القانونية المقررة انه يجوز للتارك أن يتحلل من ايجابه ويرجع عن تنازله إذا لم يصدر القبول من جانب المدعى عليه أو لم يحكم القاضى باعتماد الترك وهذه القاعدة لم تترتب على نص خاص في قانون المرافعات وإنما جاءت تطبيقاً للقاعدة العامة المقررة في القانون المدنى من ان العارض يجوز له العدول عما عرض قبل ان يقبله الطرف الآخر (انظر الحكم الصادر من محكمة طنطا الابتدائية في ١٢/٤/١٩٣٧ والمنشور بالمجموعة الرسمية السنة الثامنة والثلاثون ص ٢٠٣ رقم ١١٨ والمراجع المشار إليها به) .

« وحيث ان القانون وإن لم يحدد طريقة خاصة يفصح بها المدعى عليه عن قبوله التنازل إلا أن هذا القبول لا يفترض بل يتعين أن يكون واضحاً صريحاً ومن باب أولى لا يعتبر السكوت قبولاً للترك (انقضاء الخصومة بغير حكم للدكتور احمد أبو الوفا ص ١٣٤ رقم ١٢٥) .

« وحيث ان أحداً من المدعى عليهم لم يفصح عن قبوله تنازل المتظلم عن طلبه الاصلى ولم يبد أيهم رأيه فيه قبل العدول عنه كما ان المحكمة لم تقض به ولا تعتبر الإشارة اليه في قرار إعادة القضية للمرافعة قضاء فيه .

« وحيث انه لذلك يكون المدعى قد عدل

عن تنازله واصر على طلباته كاملة قبل قبول الخصوم للتنازل أو قضاء المحكمة باثباته ومن ثم فلا يعتد بتنازله وتقبل منه العودة لطلباته الاصلية كاملة ونعتبر المحكمة التظلم شاملاً للطلبين معا .

« وحيث ان ما يتعين البحث فيه بادىء ذى بدء تبين ما إذا كان مثل هذا التظلم يعتبر مقبولاً طبقاً للمادة ٣٧٣ من قانون المرافعات التي تنص على ان الطالب إذا صدر الأمر برفض طلبه ولمن صدر عليه الأمر الحق في التظلم إلى المحكمة المختصة .

« وحيث ان البعض ذهب إلى القول بأن عبارة من صدر عليه الأمر تنصرف إلى كل من يصيبه ضرر منه (انظر الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية في ٦/١٠/١٩٢١ والمنشور بمجلة المحاماة السنة الثالثة ص ١٧١ رقم ١٢١) وجاء بأسباب هذا الحكم « ان هذا التوجيه وان لم يكن له كبير تعبير في صيغة النص إذ هو مجرد تأويل احتمالي إلا أنه ينطبق على قواعد العدالة فلقد أظهرت التجارب القضائية أن الكثيرين من الناس يحتقون عقود إيجار صورية ليستصدروا بها أوامر حجز لا يراد بها صيانة حق بل خلق مشاكل ومحاربة حقوق . وبما اننا نرى لهذه الاعتبارات الأخذ بهذا التأويل على ما فيه من أوجه النقد تغليباً لمرجح العدالة لا من أجل ما ذهب إليه المتظلمون من ان عبارتي المادتين ١٣٠ و ١٣٢ — ٣٧٣ و ٣٧٥ من القانون الجديد لم تردا على سبيل الحصر فالتأويل في هذا عكس ما يرون إذ التخصيص في الحكم منع لغير المخصص ، وقد انتقد الأستاذ عبد الفتاح السيد هذا الحكم مقررًا انه لا يجارى المحكمة فيما قرره وان كل ما استندت إليه بعيد عن الصواب (الوجيز في

المرافعات المصرية — الطبعة الثانية — ص ٤٧٧
رقم ٥٣٠ .

« وحيث ان ماتراه المحكمة هو أن المواد
٣٦٩ — ٣٧٦ من قانون المرافعات الخاصة
بالأوامر على العرائض قد جاءت على سبيل
الاستثناء والحصر فيجب التقييد بما جاء بها
وعدم التوسع في تفسيرها بما يخرجها عن مؤداها
بسبب المبنى والمعنى ولذا فالرأى الصحيح هو
ماقررته محكمة استئناف مصر الأهلية في
١٩٢١/٥/٢٨ من أن حق التظلم ممنوح لمن
استصدر الأمر أول الخصم الذي صدر الأمر ضده
فلا يقبل انتظلم المرفوع من ثالث بالمعارضة في
أمر حجز بدعوى ملكية لما هو مطلوب الحجز
عليه (المحاماة السنة الثانية ص ٣٩ رقم ١٦)
ولقد سارت محكمة الاستئناف المختلطة على هذا
الرأى مقررة ان التظلم من الأوامر لا يكون
إلا للصادر ضده الأمر أما الغير المراد التنفيذ
على أمواله فله أن يستشكل فيه وقت التنفيذ
أمام القضاء المستعجل (قضاء الأمور المستعجلة

للأستاذ محمد علي راتب الطبعة الثالثة — هامش
الصفحة ٦٥٣) .

« وحيث ان المحكمة ترى من ذلك ان
انتظلم ممن لم يكن طرفا في الأمر غير جائز طبقا
للإدتين ٣٧٣ و ٣٧٥ مرافعات مهما نال هذا الغير
من ضرر بسبب هذا الأمر وفي قانون المرافعات
من الوسائل ما يكفل له إزالة هذا الضرر والحفاظة
على حقوقه . (انظر تنفيذ الأحكام والسندات
الرسمية والحجوز التحفظية للدكتور محمد حامد
فهمي والأستاذ محمد عبد الله محمد ص ٤٩١
رقم ٤٩٨) .

« وحيث ان المتظلمين ليسا طرفا في الأمر
انتظلم فيه فليس لهما حق التظلم ويكون تظلمهما
من غير ذي صفة ويتعين الحكم بعدم قبوله .
« وحيث ان المتظلمين هما المحكوم عليهما
فيتعين الزامهما المصاريف طبقا للإادة ٣٥٧
مرافعات ، .

(قضية سيد عمار العبدى حلى وآخر ضد وزارة
الأوقاف بصفتها وآخر رقم ٣٢٨ سنة ١٩٥٤ ك رئاسة
وعضوية السادة الأساتذة خليل عبد النبي رئيس المحكمة
ومحمد شوقي الجرزاوي ورشاد ماجد القضاة) .

قضاء المحاكم الجزائية

قضاء الجنج

٩٢٦

محكمة اسوان الابتدائية

٢٦ يناير سنة ١٩٥٤

١ — وقف تنفيذ العقوبة . عدم جوازها في المخالفات .

ب — عقوبة المخالفة . دفعها بمقتضى لائحة . غير جائز .

المباني والقانونية

١ — وقف تنفيذ العقوبة مقصور بصريح نص المادة ٥٥ ع على الجنج والجنايات . فلا يجوز الحكم به في المخالفات .

٢ — لا يصح طبقا للمادة ٢٩٥ / ١٠ ع أن تزيد العقوبات المقررة في اللوائح على الحد المقرر للمخالفات — وإلا وجب إنزالها إلى هذا الحد .

٣ — عرف القانون المخالفات بأنها الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس الذي لا يزيد أقصى مدته عن أسبوع أو الغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على جنيه — فاللائحة التي تجمع بين الحبس والغرامة تكون قد خالفت القانون ويجب إرجاع العقوبة إلى الحد القانوني بالاكتفاء بتوقيع إحدى العقوبتين .

المحكمة

د حيث إن المنسوب للمخالف هو أنه في

١٣ / ٢ / ١٩٥٣ مارس مهنة جرمسون بدون رخصة وقد طلبت النيابة عقابه طبقا لللائحة الحدم الصادرة في ٨ / ١١ / ١٩١٦ والتي توجب في مادتها الخامسة عقاب من لا يحمل الترخيص بالحبس والغرامة معا وقد قضت محكمة أول درجة بجلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٥٣ بتغريم المتهم ٢٥ قرش وحبسه ٢٤ ساعة وأمرت بوقف التنفيذ بالنسبة للحبس وذلك بعد أن تبين من مراجعة المحضر أن المتهم وعد باستخراج الرخصة ولم يستخرجها .

د وحيث إن النيابة استأنفت هذا الحكم لخطأ محكمة أول درجة إذا أمرت بوقف التنفيذ . ولما كان وقف التنفيذ مقصورا بصريح نص المادة ٥٥ ع على الجنج والجنايات دون المخالفات . فإن محكمة أول درجة قد أخطأت حين أمرت بوقف التنفيذ في مخالفة .

د وحيث إن الاستئناف مقرر به من النيابة ومن ثم وعملا بالمادة ١٧٤ ج . فاللمحكمة الحق في إلغاء الحكم المستأنف أو تعديله ولو لمصلحة المتهم (نقض القضية ٢٢ / ٢٢١ ق بمجموعة أحكام النقض السنة ٢ العدد رقم ٢ ص ٦٣٠ جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٥٢) .

د وحيث إنه وإن كانت اللائحة التي يعاقب بمقتضاها المخالف قد نصت على وجوب توقيع عقوبتي الحبس والغرامة معا إلا أنه طبقا لنص المادة ١ / ٣٩٥ ع يشترط للعقاب بالعقوبات

المقررة في اللوائح ألا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات فإن هي زادت وجب حتما انزالها إلى حد عقوبة المخالفة . ولما كانت المادة ١٢ ع قد عرفت المخالفات بأنها الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على اسبوع والغرامة التي لا تزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى وهذه المادة وإن لم يضع بين فقرتها « واو البدل » ولا « واو العطف » إلا أنه من المتفق عليه فقها وقضاء أن العقوبة تكون واحدة فيها ولا تكون الاثنان معا ، يؤيد ذلك :

١ - عرفت المادة ١٠ ع للجنايات بأنها الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية (الإعدام - الأشغال الشاقة المؤبدة - الأشغال الشاقة المؤقتة - السجن) دون أن تضع بين هذه العقوبات تواسلا تبين هل القصد إمكان الحكم بأكثر من عقوبة منها أو أن القصد هو توقيع احداها - غير أنه بالرجوع إلى العقوبات المنصوص عليها في الجنايات نجد دائما واحدة من هذه العقوبات ولا نجد أنها قد أجبر الجمع فيها في أى حالة فضلا عن استحالة الجمع بين بعضها وبعض كحالة الإعدام مثلا إذ لا يتصور بعد توقيع عقوبة الإعدام توقيع أية عقوبة أخرى .

٢ - قرر الفقهاء أن المخالفة هي التي يعاقب عليها بالحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع أو بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى (الأحكام العامة في القانون الجنائى - الجزء الأول في الجريمة - على بدوى طبعة سنة ١٩٣٨ ص ٤٥ - شرح القانون الجنائى - القسم العام - أحمد صفوت ص ٦٢ و ٦٣ رقم ١٤٠) .

٣ - أن جميع المخالفات المنصوص عليها في الكتاب الرابع من قانون العقوبات ابتداء من المادة ٣٧٦ ع حتى المادة ٣٩٤ - قد قضى فيها اما على عقوبة الغرامة وحدها واما على عقوبة الغرامة أو الحبس - ولم يجمع المشرع في أى منها بين العقوبتين .

وحيث إنه لذلك ترى المحكمة تعديل الحكم المستأنف باستبعاد عقوبة الحبس والاكتفاء بالغرامة .

(قضية النيابة العامة ضد محمد منصور عيد رقم ١٠ سنة ١٩٥٤ م رئاسة وعضوية السادة الأساتذة صالح حتى وعبد الستار أو ناهم واحد من القضاة وحضور السيد الأستاذ سعيد جعينة وكيل النيابة) .

٩٢٧

محكمة طنطا الابتدائية

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤

اشكال في تنفيذ حكم جنائى . المحكمة المختصة بنظره .

المبادئ القانونية

١ - الاشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية من غير المتهم إذا تعلق بالحكم نفسه من حيث مضمونه أو من حيث قابليته للتنفيذ يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى المحكمة الابتدائية حسب الأحوال طبقا لنص المادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية . أما إذا كان بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها فانه يرفع إلى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر في قانون المرافعات .

٢ - الاشكال في تنفيذ الأحكام الجنائية سواء أكان مرفوعا من المتهم أو عن غيره يجب أن يقوم إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بواسطة

النيابة العامة طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يجوز تقديمه بطريق الاعتراض لدى المحضر عند شروعه في التنفيذ وإلا كان غير مقبول .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تحصل في أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المتهم تقيسة إبراهيم سلام لأنها بتاريخ ١٩٥٤/١/٢١ بدائرة مركز سمود لم تخطر المديرية في الميعاد عن حلولها محل زوجها في استغلال مقهى وطلبت عقابها بالمواد ١، ٥، ٧، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤٢، ٤٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال العمومية . ومحكمة سمود الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢ بتغريم المتهم مائة قرش والاغلاق . فعارضت المتهم في هذا الحكم - وبتاريخ ١٩٥٤/٤/٢٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه فاستأنفت المتهم هذا الحكم وقد قضى في الاستئناف غيابيا بتأييد الحكم المستأنف بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٥ ، وفي يوم ١٩٥٤/١١/٢٩ أعلن هذا الحكم الغيابي للمحكوم عليها ولما صار الحكم نهائيا قامت النيابة العامة بتنفيذ حكم الاغلاق في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ فلم تمنع المحكوم عليها في تنفيذ هذا الحكم وإن كانت قد طلبت مهلة بمقولة إن الرخصة في طريقها إلى الإصدار إلا أن المستشكل سراج الدين جاب الله تقدم مستشكلا في تنفيذ حكم الاغلاق بمقولة إن المقهى المطلوب اغلاقه هو استراحة لركاب قطارات شركة سكة حديد الدلتا وهو من أموال الشركة فقبيل المحضر القائم بالتنفيذ الاشكال فيه فحدد لنظره جلسة ٢٩ ديسمبر

سنة ١٩٥٤ ثم أعلن النيابة العامة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ للحضور بالجلسة المحددة انظر الاشكال .

« ومن حيث إنه يتعين على المحكمة البحث فيما إذا كان هذا الاشكال قد رفع بالطريق القانوني المرسوم في قانون الاجراءات الجنائية أم ان رافعه قد تنكب هذا الطريق .

« ومن حيث إن قانون الاجراءات القانونية قد أفرد الباب السابع منه للإشكال في التنفيذ راصدا له أربع مواد وهي المواد ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ مبينا في المادة الأولى الجهة المختصة في النزاع الذي يقع بين النيابة والمحكوم عليهم بشأن تنفيذ الأحكام الجنائية فنص على أن مثل هذا النزاع يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم إلا إذا كان النزاع خاصا بتنفيذ حكم صادر من محكمة الجنايات فانه يرفع إلى غرفة الاتهام في المحكمة الابتدائية ، ثم بين في المادة الثانية طريقة رفع الاشكال إلى المحكمة وكيفية نظره ، أمامها ثم بين في المادة الثالثة أن النزاع في شخصية المحكوم عليه لا يعدو أن يكون نزاعا في التنفيذ يفصل فيه بالكيفية والأوضاع المقررة في المادتين السابقتين ، ثم أوضح في المادة الثالثة حكم الاشكال المرفوع من غير المتهم فنص في المادة ٥٢٧ على أنه (في حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه إذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها يرفع الأمر إلى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر في قانون المرافعات) .

« ومن حيث إن النى يبين من نص هذه المادة أنه في حالة قيام النزاع من غير المتهم فقد فرق المشرع بين أمرين :

الأمر الأول : حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه وقيام نزاع بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها .

الأمر الثاني : حالة قيام نزاع متعلق بالحكم نفسه من حيث مضمونه أو من حيث قابليته للتنفيذ .

أما في الحالة الأولى فإن نص المادة واضح الدلالة على أن مثل هذا الاشكال يرفع إلى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر في قانون المرافعات . وفي الحالة الثانية فإنه يفهم بطريقة الاستنتاج العكس لهذا النص وبمقارنته بالمواد السابقة أن الاشكال يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى غرفة الاتهام بالمحكمة الابتدائية حسب الأحوال طبقا لنص المادة ٥٢٥ وليس أدل على ذلك مما جاء في تقرير لجنة قانون الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ تعليقا على المادة ٥٣٥ من مشروع قانون الاجراءات الجنائية والتي أصبحت بنصها المادة ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية حيث جاء بهذا التقرير (المقصود من هذه المادة كما يتضح من المذكرة الايضاحية أنه في حالة التنفيذ على أموال المحكوم عليه بالطرق المدنية طبقا لأحكام قانون المرافعات فالاشكال في التنفيذ يكون طبقا لذلك القانون ، وظاهر أن تنفيذ الأحكام المالية بطريق الحجز على أموال المحكوم عليه يكون إما بالطرق المقررة في قانون المرافعات أو بالطرق الادارية المقررة بتجصيل الأموال الأميرية وفي الحالتين إذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب الحجز عليها كأن ادعى ملكيتها فيرفع هذا الاشكال إلى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر في قانون المرافعات . أما إذا كان الاشكال يتعلق بالحكم نفسه من حيث

مضمونه أو من حيث قابليته للتنفيذ فإنه يرفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى المحكمة الابتدائية حسب الأحوال طبقا للمادة ٥٤٢ التي أصبحت المادة ٥٣٥ ولذلك عدلت المادة لابرار هذا المعنى) .

ومن حيث إنه بانزال حكم هذه القواعد القانونية على وقائع هذا النزاع يتبين أن النزاع وإن كان قد رفع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم إلا أن رافعه قد تنكب الطريق القانوني المرسوم في المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية التي تنص على أن يقدم النزاع إلى المحكمة بواسطة النيابة العامة على وجه السرعة و يعلن ذوو الشأن بالجلسة التي تحدد لنظره وتفصل المحكمة فيه في غرفة المشورة بعد سماع النيابة العامة وذوي الشأن .

والواقع في خصوصية هذا الاشكال أن المستشكل رفع الاشكال بطريق الاعتراض لدى المحضر القائم بالتنفيذ وبهذا الطريق حدد المحضر الجلسة لنظره أي أن النزاع قدم إلى المحكمة بواسطة المستشكل وليس بواسطة النيابة العامة كما يقضى بذلك صريح نص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ومن ثم يكون الإشكال قد رفع بغير الطريق المرسوم له في قانون الاجراءات الجنائية .

ومن حيث إنه قهرا لسكل شبهة فإن رفع الاشكال بطريق إبدائه أمام المحضر عند شروعه في التنفيذ وإن كان من الطرق الجائزة لرفع الاشكال أمام المحكمة المدنية طبقا لنص المادة ٤٨٠ من قانون المرافعات إلا أنه ليس بجائز أمام المحكمة الجنائية لكونه طريقا خاصا في رفع الدعاوى أجنبي بنص خاص ولأنه من المسلمات

وجوبى ومن ثم يكون الإلتفات عنه إلى طريق آخر بما يدمغ هذا الإجراء بالبطلان الذى مفاده أن الاشكال رفع بغير الطريق القانونى والذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الإشكال لرفعه بغير الطريق القانونى .

« ومن حيث إن مصاريف الدعوى يحكم بها على الخصم المحكوم عليه فيها عملاً بنص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات فيتعين الزام المستشكل بهذه المصاريف » .

(استشكل سراج الدين جاب الله ضد النيابة العامة رقم ١٨٤١ سنة ١٩٥٤ برئاسة وعضوية السادة الأساتذة حافظ يدوى وفاروق سيف النصر ومحمد كمال الشريبنى القضاة وحضور السيد الأستاذ جرجس مسعود وكيل النيابة) .

القانونية أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه العامة وردت فى قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات (راجع نقض ١٦ يونيو سنة ١٩٥٣ المحاماة السنة ٣٥ العدد الرابع ص ٦٣٦ رقم ٢٢٤) والواقع من الأمر أن قانون الإجراءات الجنائية لم يحل إلا قانون المرافعات فى صدد طريقة رفع الاشكال كما أن نص المادة ٤٨٠ من قانون المرافعات لم تتضمن قاعدة من القواعد العامة كما أن قانون الإجراءات الجنائية قد نص فى المادة ٥٢٥ على طريقة رفع الإشكال بنص

القضايا المستعجلة

٩٢٨

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤

حجز على أموال مؤسسة تدير مرفق طام .
جوازه فى حدود .

المبدأ القانونى

إن المتفق عليه أن المرفق العام إنما يقوم بأداء الخدمات لجمهور المنتفعين تحقيقاً للصلحة العامة . ومن ثم يجب إحاطته بكافة الضمانات التى تمكنه من أدائها بصورة مضطربة ومنتظمة لجمهور المنتفعين تحقيقاً للصلحة العامة وتطبيقاً لمبدأ عدم تعطيل سير المرافق العامة . ومن بين هذه الضمانات

هو عدم جواز التنفيذ على الاموال اللازمة اسيرها .

فاذا كانت هذه الضمانة متوافرة بطبيعة الاشياء بالنسبة للرافق التى تديرها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة بطريق مباشر باعتبار أن أموالها ضمن أموال عامة بطبيعتها لا يجوز توقيع الحجز عليها ، فانه من المتفق عليه انه بالنسبة للرافق التى تدار بطريق غير مباشر أنه بالرغم من أن أموالها تظل ملكاً خاصاً للملتزم الاصلى وتتدخل فى الضمان العام لدائته إلا أن هذه الاموال يجب إحاطتها بضمان عدم جواز توقيع الحجز عليها إلا فى الحدود التى لا يعارضها سير المرفق ذاته لأن القاعدة

في حالة تعارض المصلحة العامة والخاصة تقضى تغليب المصلحة الأولى دون الثانية . ومن ثم فلا يجوز لذاتى الملتزم توقيع الحجز على الإيراد إلا في الحدود التي لا تمنع من سير المرفق ذاته والاستمرار في اداء خدماته للجمهور كما أنه لا يجوز من باب أولى توقيع الحجز على ذات الاموال موضوع المرفق نفسه .

المحكمة

د من حيث إن الإشكال قد رفع قبل تمام التنفيذ فينبغى لهذا قبوله شكلاً .

د وحيث إن المستشكل بصفته أقام هذا الإشكال يقول فيه إنه تعين بموجب قرار صادر من الهيئة الإدارية بمجلس بلدى القاهرة حارساً إدارياً على شركة أتوبيس القاهرة (هيكل) الملتزمة للمجموعة الثانية من سيارات نقل الركاب بالقاهرة وقد تسلم موجوداتها فعلاً لإدارة ذلك المرفق . ولما كان المستشكل ضده الأول قد أوقع بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤ حجزاً تنفيذياً على بعض موجودات الشركة نقاداً لأمر الأداء الذى كان قد استصدره ضد السيد عمر هيكل الملتزم الأصلي وقد حدد لببيع هذه الموجودات يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وكان التنفيذ بطريق حجز المذوق قد وقع باطلاً . لأن موجودات الشركة قد أصبحت في حيازته هو بما كان يتعين معه اتخاذ إجراءات التنفيذ تحت يده عن طريق حجز ما للمدين للغير . فضلاً عما هو مقرر من عدم جواز الحجز والتنفيذ على أموال وموجودات المرفق العام حرصاً على عدم تعطيل سيره مراعاة للصالح العام . فانه لذلك

يطلب بصفة مستعجلة قبول إشكاله شكلاً وفي الموضوع بعدم الاعتداد بالحجز المذكور وإلغائه واعتباره كأن لم يكن ووقف إجراءات البيع الذى كان محمداً له يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ريثما يتم الفصل نهائياً في هذا الإشكال مع إلزام المستشكل ضده المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة بحكم معجل نقاذه بغير كفالة .

د وحيث إن المستشكل ضده دفع الدعوى بأن المبلغ المنفذ به هو دين شخصى على الملتزم الاصلى وأن المستشكل عين حارساً لإدارة المرفق الذى كان يتولاه هذا الاخير لأداء ما عليه من ديون ثم طلب من أجل ذلك رفض الإشكال .

د وحيث إنه لا مشاحة في اختصاص هذا القضاء عند نظر اشكالات التنفيذ في بحث كافة المنازعات الموضوعية أو القانونية التي تثار بخصوص صحة الاجراءات أو عدم صحتها للفصل في ذلك وإنما لتقدير وجه الجد فيها لإسباغ الحماية المؤقتة على من يبدو للوهلة الأولى أنه صاحب الحق فينبغى تبعاً لذلك وقف التنفيذ أو استمراره .

د وحيث إن البحث الذى يثار في الدعوى يدور حول أموين (الاول) هو أثر فرض الحراسة الإدارية على الشركة المذكورة ومدى تأثير ذلك على حقوق الدائنين للملتزم الاصلى . (الثانى) مدى أثر القاعدة القائلة بعدم جواز تعطيل سير المرافق العامة Principe de la continuité du service public بالنسبة للمجوزات الموقفة على موجودات المرفق الذى يدار بالطريق غير المباشر .

د وحيث انه عن الأمر الأول : فإن رأى قد اختلف في أثر فرض الحراسة أيا كان نوعها

على حقوق الدائنين . فمن قائل إنه لا يترتب عليها حرمانهم من حق المقاضاة الانفرادى ومن اتخاذ طرق التنفيذ يرونها على أموال المدين وفي مواجهته دون الحارس رغمًا عن فرض الحراسة . وسند هذا الرأي أنه لا يترتب على تعيين الحارس زوال صفة الملكية عن أصحاب الاعيان الموضوعة تحت الحراسة (الأستاذ محمد علي راتب ص ٤٨٢) أما الرأي الثاني الذي تأخذ به هذه المحكمة فحصله هو عدم جواز مباشرة اجراءات التنفيذ الفردية على أموال المدين الموجودة تحت الحراسة . وإنما يتعين على الدائن في هذه الحالة سواء منهم من كان دينه سابقا على فرض الحراسة أو لاحقا لها — اتخاذ اجراءات التنفيذ تحت يد الحارس . ومن هذا الرأي . أنه إن كان صحيحا أن الحراسة لا يخرج أموال المدين حق الضمان المقرر للدائنين عليها فإنه لا يقل عن ذلك صحة أنها تغل يد المدين المذكور عن إدارتها وقبض ثمارها وتوفر للحارس الصفة في ذلك . وهي اجراء موقوت يتخذ للمصلحة ذوى الشأن وحدهم . وإنما للدائنين أيضا الذي يجوز لهم التنفيذ بحقوقهم تحت يد الحارس اقتضاء لما عسى ان يكون لهم مندوبين وقد قضت بهذا المعنى محكمةنا العليا بتاريخ ١٤/١١/١٩٣٢ بأنة لا يجوز لمن كان له دين على أحد ملاك العين الموضوعة تحت الحراسة أن ينفذ بدينه على محصولات العين مباشرة بل الواجب عليه في هذه الحالة أن ينفذ بيده تحت يد الحارس بطريق حجز مال للمدين لدى الغير ، (الأستاذ محمد علي رشدي ص ٣٧٢) .

« وحيث إن أثر هذا الخلاف لا ينحصر فحسب في نطاق التنفيذ الذي يجري على ريع المال الموضوع تحت الحراسة والموجود تحت

يد الحارس . وإنما عينه كذلك بالنسبة لذات المال أيضا . وإذا كان المشرع قد نص في الفصل الاول من الباب الثاني من قانون المرافعات على قواعد الخاصة بحجز الموقوف لدى المدين وبيعها . فإنما قد أوجب اتخاذ هذه الاجراءات في الاحوال التي يكون فيها الموقوف في حيازة المدين نفسه . أما ان كان المال موضوع التنفيذ تحت يد الغير فإن الاجراءات الواجبة الاتباع في هذه الحالة إنما تكون عن طريق الحجز عليه تحت يد هذا الغير طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٤٣ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الثاني من الباب المذكور ومن المقرر في هذا الصدد أن الغير في هذا المعنى هو من تكون له على العين سلطة خاصة به تجعل له عليها حيازة مستقلة عن حيازة المدين كالكيل والمودع لديه . أما من يكون خاضعا للمدين خضوع التابع للمتبوع كالخادم والساعي والبواب فلا تعد له حيازة مستقلة . (الأستاذ محمد حامد فهمي ص ١٧٩) .

« وحيث إنه لما كان من المتفق عليه أن الحراسة في ذاتها لا تعدو أن تكون صريحا من الوكالة أو الوديعة فإنه مهما اختلفت في تكييفها فإنها تخول للحارس سلطة خاصة على الشيء موضوعها تبليح له حق إدارته وتلزمه ضرورة المحافظة عليه وتمنع يد المدين من أن تتناول له محافظة على الحقوق المتنازع عليها والتي فرضت من أجلها الحراسة ومن ثم فلا مشاحة في أن الحارس يعتبر من الغير بالمعنى الذي سبق بيانه مما يتعين معه ضرورة اتخاذ اجراءات التنفيذ تحت يده هو .

« وحيث إنه لما كان الثابت من مطالعة محضر الحجز المؤرخ ٣/١٠/١٩٥٤ أنه دفع ضد الملتزم الأصلي السيد عمر أحمد هيكل ولم يوقع

توقيع الحجز على ذات الأموال موضوع المرفق نفسه .

« وحيث إنه لما كان ذلك وكان البادى أن الحجز قد وقع على بعض الأدوات المستعملة في سير المرفق ذاته مما يبدو معه أن التنفيذ عليها مما يعطل سيره فإن إجراءات الحجز من هذه الناحية تبدو معيبة كذلك .

« وحيث إن المحكمة ترى محافظة على الحقوق المتنازع عليها وحسن المساس بأصل الحق ذاته وبما لها من سلطة تحوير طلبات الخصوم في حدود نطاق الاجراء الوقتي المطلوب اعتبار الدعوى بمثابة إشكال والاكتفاء بوقف إجراءات التنفيذ ريثما ينحسم النزاع الموضوعي القائم حول بطلان الحجز سواء بالنسبة لتوقيعه على خلاف الطريق الذي رسمه القانون أو بالنسبة لوقوعه على الأموال اللازمة لسير المرفق ذاته .

« وحيث إنه بالنسبة للبصروفات فترى المحكمة إرجاء الفصل فيها ريثما ينحسم النزاع الموضوعي المذكور فيبين وجه الحق . وعندئذ يقضى فيها على هديه .

« وحيث إن النفاذ المعجل وبغير كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضيه هذه المحكمة عملاً بالمادة ١/٤٦٦ من قانون المرافعات ومن ثم فلا حاجة للنص عليه في المنطوق . »

(قضية الأستاذ المهندس محمود سابق بصفته ضد الشيخ اسماعيل حسن النسي وآخر رقم ٨٧٥٢ سنة ١٩٥٤ برئاسة السيد الأستاذ محمد سيف النصر متب القاضى) .

تحت يد الحارس فإن البادى من ذلك أن منازعة المستشكل بصفته القائلة ببطلان هذا الحجز لعدم توقيعه تحت يده تبدو منازعته مؤسسة بما يتعين معه الحكم بوقف إجراءات البيع المترتبة على هذا الحجز .

« وحيث إنه عن الأمر الثانى فإنه من المتفق عليه أن المرفق العام إنما يقوم بأداء الخدمات لجمهور المتفعين تحقيقاً للمصلحة العامة . ومن ثم يجب إحاطته بكافة الضمانات التى تمكنه من أدائها بصورة مضطربة ومنتظمة لجمهور المتفعين تحقيقاً للمصلحة العامة . ومن ثم يجب إحاطته بكافة الضمانات التى تمكنه من أدائها بصورة مضطربة ومنتظمة تطبيقاً لمبدأ عدم تعطيل سير المرافق العامة . ومن بين هذه الضمانات هو عدم جواز التنفيذ على الأموال اللازمة لسيرها وإذا كانت هذه الضمانة متوافرة بطبيعة الأشياء بالنسبة للمرافق التى تديرها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة بطريق مباشر باعتبار أن أموالها ضمن أموال عامة بطبيعتها لا يجوز توقيع الحجز عليها فإنه من المتفق عليه أنه بالنسبة للمرافق التى تدار بطريق غير مباشر أنه بالرغم من أن أموالها تظل ملكاً خاصاً للملتزم الأصلى وتدخل فى الضمان العام لدائته . إلا أن هذه الأموال يجب إحاطتها بضمان عدم جواز توقيع الحجز عليها إلا فى الحدود التى لا يعارضها سير المرفق ذاته لأن القاعدة فى حالة تعارض المصلحة العامة والخاصة تقضى تغليب المصلحة الأولى دون الثانية ومن ثم فلا يجوز لدائتى الملتزم توقيع الحجز على الأيراد إلا فى الحدود التى لا تمنع من سير المرفق ذاته والاستمرار فى أداء خدماته للجمهور كما أنه لا يجوز من باب أولى

بكامل حقوقه لتفصل فيه محكمة الموضوع عند طرح الخصومة أمامها .

المحكم

وبما ان وقائع الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة تجمل في انه بعهدا اتفاق تاريخه ٢٠/١١/٥٣ أبرم بين المدعى والمدعى عليهما الأولين اتفق على ان يقوموا باعداد ومباشرة تنفيذ الرسومات المعمارية والانشائية على الوجه الصحيح الخاصة بالعمارة المراد اقامتها على قطعة الأرض الفضاء الكائنة بشارع سلامة المتفرع من شارع الهرم ملك المدعى وذلك حتى يتم تشييدها وعلى ان يكونا مسئولين ماديا وجنائيا عن أى خلل يحدث ويكون ناتجا من عيب في الرسومات أو مخالفة الرسم لقانون التنظيم واتفق على ان الأجرة ٣٠٠ ج دفع منها عربونا وقت التوقيع على العقد مبلغ مائة جنيه . وبعهدا اتفاق ثان تاريخه ٥/١٢/٥٣ مبرم بين المدعى والمدعى عليه الثالث تعهد بان يقوم بانشاء العمارة على قطعة الأرض المذكورة مكونة من دور أرضي وأربعة أدوار ووضح الاتفاق الاعمال التي تعهد المقاول القيام بها على ان تكون مطابقة لكشف المقايسة المرفق بذلك الاتفاق وطبقا لاصول الصناعة ومواصفات ورسومات المهندسين المعلن اليهما الأولين والتزم المعلن إليه الثالث (المقاول) متضامنا مع المهندس عن سلامة المبنى طبقا لشروط مصلحة المباني (البند العاشر) وعلى ان تكون مدة العملية ستة شهور وإلا اضطر لدفع غرامة يومية قدرها ٣ ج وقد دفع له المدعى مبلغ ألف جنيه وتسلم منه على دفعات مبلغ ٤٥٣٤ ج طبقا للكشوف المحررة تقاذا لاتفاق المقاوله ونشب خلاف بين

٩٢٩

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

اختصاص القضاء المستعجل في أحوال الامتناع من تنفيذ الالتزام بعمل .

المبادئ القانونية

١ — في الالتزام بعمل إذا لم يقوم المدين بتنفيذ التزامه جاز للدائن أن يطلب ترخيصا من القضاء في تنفيذ الالتزام على نفقة المدين إذا كان هذا التنفيذ ممكنا، ويجوز في حالة الاستعجال أن ينفذ الدائن الالتزام على نفقة المدين دون ترخيص من القضاء .

٢ — استقر الفقه والقضاء على أنه إذا وقع نزاع بين رب العمل والمقاول أو المهندس أو الصانع بصدد تأخر المدة وماتم من أعمال ومدى مطابقتها لأصول الفن أو لما اتفق عليه بعقد العمل ، أو إذا حدث خلاف بصدد تقصير المقاول في انجاز أعمال البناء المستندة إليه في الموعد المحدد بعقد العمل كانت المنازعة في جميع هذه الصور من صميم اختصاص القضاء المستعجل ويحق له التضييق لرب العمل في حال الاستعجال الشديد اصلاح المخالفات التي تمت أو اتمام الأعمال الناقصة من البناء تحت مباشرة الخبير الذي تعين في دعوى اثبات الحالة بمصاريف يتحملها رب العمل على أن يحتفظ كل طرف

الطرفين بصدد بروز المبنى عن خط التنظيم ومخالفة للاوضاع التي تستوجبها جهة التنظيم المختصة مما أدى إلى تبادل انذارات بين الطرفين وإلى رفع دعوى اثبات حالة ثم أقام المدعى هذه الدعوى استنادا إلى نص المادة ٢٠٩ يطلب الاذن له بهدم الاجزاء المخالفة وتسكلة البناء على الوجه التي تتفق على الاوضاع التي تقرها جهة التنظيم المختصة وقدم حافظة أرفق بها الخطابات والانذارات التي تداولت بين المقاول المدعى عليه الأخير وقد دفع المدعى عليه الدعوى بعدم اختصاص القضاء بنظرها مستندا إلى ان طلبات المدعى ماسة بالموضوع وقدم مذكرة شارحة لدفعه وللوضوع تحت رقم ٧ دوسيه طلب فيها من الناحية الشكلية قبول الدفع بعدم الاختصاص ومن الناحية الموضوعية أصليا برفض الدعوى مع إلزام رافعا بالمصروفات والاعتاب . واحتياطيا الاذن للمقاول بأعمال الهدم والبناء وفقا لخط التنظيم تحت اشراف من يراه المالك من المهندسين طبقا لنصوص الاتفاق المبرم في ١٢/٥/١٩٥٢ مع إلزامه بالمصروفات ومقابل الاعتاب .

وحيث إن الثابت بمحضر الجلسة ان المدعى عليه الثالث أقر بأنه بدأ في تشييد العمارة دون استخراج رخص التنظيم واعتماد الرسومات منها حتى تقسام المباني متفقة مع خطوط التنظيم والرخص الصادرة وفقا لها إلا أنه أنكر مسؤوليته عن ذلك وقرر بأنه أقام المباني طبقا للرسومات التي قدمها له المدعى عليهما الأولين . ولما كان من غير المختلف عليه انه ترتب على ذلك بعض اجزاء العمارة جاءت بارزة عن خط التنظيم في جميع أدوار هيكل المبنى وان المصلحة المختصة أوجبت التوقف عن البناء لخروج العمارة عن

خط التنظيم بعدة أمتار وبوجوب إزالة الاجزاء البارزة عن خط التنظيم وانه يجب ان تتم المباني وفقا للترخيص والرسومات الذي تصدره جهة التنظيم المختصة والرسومات التي تعتمد عليها تلك الجهة .

وحيث إن المدعى أقام دعوى إثبات الحالة رقم ٥١٦٤ سنة ١٩٥٤ مستعجل القاهرة اختصم فيها مصلحة التنظيم والبائع له للقدر المقام عليه البناء حتى تحدد مسؤوليته مستقبلا وقضت المحكمة في تلك الدعوى بنسب الأستاذ عبد الحليم حلي الخبير الهندسي لاثبات الحالة وتحديد المخالفات المنسوبة للمدعى عليهم وتطبيقها على الاتفاقات المحررة بين المدعى والمدعى عليهم وما الحق بها من مقاييسات ومواصفات وبيان الاجزاء البارزة عن خط التنظيم وايضاح المباني المطلوب إزالتها في أدوار المبنى كله والاضرار التي قد تصيب المدعى إلى آخر ما هو واضح في المسامورية التي اناطت المحكمة للخبير اداءها والثابت بالحكم الصادر في تلك الدعوى المنضمة تحت ٨ دوسيه وقد قدم الخبير المنتدب تقريره واثبت فيه الآتي (ظهر ان الاجزاء المتداخلة بخط التنظيم تقع في الجهة البحرية من المبنى وبطول واجهتها وبعرض أربعة أمتار تقريبا كما قرر خبيرة مهندس التنظيم ذلك بمحاضر الاعمال وهي المطلوب ازالتها في أدوار المبنى كله حتى سطح الأرض وان قيمة المبنى بعد إزالة الاجزاء المتداخلة بخط التنظيم تقدرها بمبلغ ٦٠٠٠ ج وقيمة استغلاله بعد عملية الإزالة بما يوازي ثلاثة أرباع قيمة استغلاله فيما لو كان كاملا .

ونحدد الاضرار التي تصيب المدعى من جراء تلك الإزالة بنتيجة تشويه البناء بما يوازي ٥ ٪ من

إيراد المبنى بعد اتعابه وتقدير قيمة الأعمال اللازمة لإصلاح الحالة بعد هدم الأجزاء الخارجة عن خط التنظيم بمبلغ ١٥٠ ج والمدة اللازمة لهذه الأعمال كلها مدة شهر بعمل مستمر وصار الانتقال إلى مصلحة التنظيم ومطابقة عقد الشراء عن الأرض الصادر من المدعى عليه الخامس وجدنا أن جزءاً منها يتداخل في خط التنظيم وإن المدعى عليهما الأولين لم يستصدرا ترخيصاً لعملية البناء حسب رسوماتها حتى الآن .

وحيث إنه من الثابت أن عقد الاتفاق بين المدعى والمداول (المدعى عليه الثالث) أبرم بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ على أن يقوم المداول بإتمام بناء العمارة في خلال ستة شهور من تاريخ إعطائه الأمر بالبدء في العمل وتسليمه رسومات التنفيذ الممضاة من الطرفين عن الأعمال المتعاقد عليها وتدل ظاهر الأوراق على أن المداول بدأ من تاريخ إبرام ذلك التعاقد إذ دفع مبلغ ألف جنيه نقداً وقت التعاقد . ولما كان من البادى من برقية المدعى عليه الثالث المؤرخة ٣٠ / ٦ / ١٩٥٤ أنه توقف عن العمل والمبنى لم يتم بعد وأن حاله الظاهرة من تقرير الخبير المرافق بالقضية المنضمة تحت ٦ دوسيه يقتضى وقتاً آخر قد يكون معادلاً للوقت الذى انقضى حتى توقف العمل وبذلك يمكن للحكمة أن تستشف من ظاهر الأوراق أن المدعى عليه الثالث لم يتم بإنجاز أعمال البناء التى عهدت إليه في الموعد الذى اتفق عليه بالعقد المؤرخ ١٩٥٣ / ١٢ / ٥ .

وحيث إنه من الثابت كذلك بين الطرفين أن المباني التى تمت خارجة عن خط التنظيم بهرض أربعة أمتار ويستلزم اصلاحها إزالة

الأجزاء الزائدة وقدر لذلك الخبير شهراً لإجراء اصلاح الأجزاء الزائدة عن التنظيم وحدها . فإذا كان البادى أن المداول قصر في إنجاز المهمة المسندة إليه في الموعد المتفق عليه وأنه أقام البناء خارج خط التنظيم معتمداً في ذلك على الرسومات المسجلة له من زميله المهندسين (المدعى عليهما الأولين) فالظاهر يدل على أن هذا التصرف من جانب جميع المهندسين مبعثه عدم الدراية الفنية وانعدام الحيلة قبل البدء في البناء وهو أمر واجب مبدئى على كل من يعهد إليه بأعمال البناء . فمن واجب المداول وكذلك المهندسين قبل أن يقيموا الأساس أن يثبتوا من أن الأرض التى يقيمون عليها البناء تدخل في الأجزاء المصرح فيها قانوناً بالبناء . وطالما أن ظاهر الأوراق تدل على أن المداولين الثلاثة قد انحرفوا عن التزام الحيلة الواجبة عليهم ولم يراعوا التثبت من أخص ما تقتضى عليهم أعمال المقابلة الخاصة بتحديد خط التنظيم مع مندوب جهة التنظيم المختصة قبل البدء في البناء ، فابسط ما يمكن أن يدل عليه هذا التصرف هو عدم إمكان الثقة في أن يعهد إلى أمثالهم الاستمرار في العمل وإتمام أعمال البناء .

وحيث إن المادة ٢٠٩ مدنى تقتضى بأنه (فى الالتزام بعمل إذا لم يقم المدين بتنفيذ التزامه جاز للدائن أن يطلب ترخيصاً من القضاء فى تنفيذ الالتزام على نفقة المدين إذا كان هذا التنفيذ ممكناً ويجوز فى حالة الاستعجال أن ينفذ الدائن الالتزام على نفقة المدين دون ترخيص من القضاء) .

وحيث إن الفقه والقضاء مستقر على أنه إذا وقع نزاع بين رب العمل والمداول أو المهندس

٩٣٠

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

حراسة . وضع الاعيان المطلوب نزع ملكيتها
تحت الحراسة . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في
هذه الحالة .

المبدأ القانوني

يجوز بعد تسجيل الشهر العقاري وضع
العقار المطلوب نزع ملكيته تحت الحراسة
القضائية في جميع الأحوال سواء أكان العقار
مؤجراً أم منزراً بمعرفة المدين وذلك لتحصيل
غلته وإيداعها خزانة المحكمة محافظة على حقوق
الطرفين وتنفيذاً للبركز القانوني الوارد بالمادة
٥٤٥ مرافعات المترتب على تسجيل التنبيه .

المحكمة

« من حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى
بصحيفة افتتاحها المعلنة بتاريخ ١١ ، ١٤ ، ١٩٠
أكتوبر سنة ١٩٥٤ وأبان فيها شرحاً لدعواه بأنه
صدر لصالحه الحكم ٧١٦ سنة ١٩٣٨ لك القاهرة
قاضياً بالزام المدعى عليهما الأولين بأن يدفع
له من تركه مورثتهما المرحومة فاطمة فهمى مبلغ
وقدره ٨٢٤ م ٣٠٠ ج والمصاريف ومقابل
أنعاب المحاماة وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً
في القضية رقم ٤٨٣ سنة ٦٦ ق ثم حصل على
اختصاص على عقارات المورثة بتاريخ ١٣
سبتمبر سنة ١٩٤٩ تم تسجيله وسار في اجراءات
نزع الملكية بالنسبة لمساحة ١٣ س و ٢ ط و ٢٩ ف

أو الصانع بصدد تأخر المدة وما تم من أعمال
ومدى مطابقتها لأصول الفن أو لما اتفق عليه
بعقد العمل . أو إذا حدث خلاف بصدد تقصير
المقاول في انجاز أعمال البناء المسندة إليه في
الموعد المحدد بعقد العمل كانت المنازعة في جميع
هذه الصور من صميم اختصاص القضاء المستعجل
ويحق له التصريح لرب العمل في حال الاستعجال
الشديد اصلاح المخالفات التي تمت أو إتمام
الأعمال الناقصة من البناء تحت مباشرة الخبير
الذي تعين في دعوى اثبات الحالة بمصاريف
يتحملها رب العمل على أن يحتفظ كل طرف
بكامل حقوقه لتفصل فيه محكمة الموضوع عند
طرح الخصومة أمامها (محمد علي راتب - قضاء
الأمور المستعجلة ص ٢٩٦ بند ٥٥٠ الطبعة
الثانية . قضاء محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة
بتاريخ ١٠ / ١٠ / ١٩٥٤ الحكم ٩٦٧١ سنة
١٩٥٤ مستعجل) .

« وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الدفع
بعدم الاختصاص على غير أساس قانوني
سليم ويتعين رفضه والقضاء باختصاص المحكمة
بنظر الدعوى .

« وحيث إنه للأسباب الواضحة تكون
الدعوى موضوعاً مقبولة ومن ثم نرى إجابة
المدعى لطلباته وترى المحكمة استتجال الفصل
في المصروفات حتى يتم الفصل في الموضوع . »

(قضية السيد يوسف أحمد سليمان ضد السيد
المهندس مصطفى غرباوي وآخرين رقم ٧٨١١ سنة ١٩٥٤
رئاسة السيد الأستاذ علي الاسلامبولي القاضي) .

وصورة عرفية من حكم محكمة طنطا الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وأمر الاختصاص الشهر بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

ومن حيث إن المدعى عليه الثالث أحمد فهنى عبد الرحمن طلب بجملة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ قبوله خصماً ثالثاً في الدعوى منضماً إلى المدعى عليهما في طلب رفض الدعوى وقدم الحكم رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٥٣ بيوع طنطا القاضى بجملة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ بوقف إجراءات البيع ثم دفع الدعوى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لاختصاص قاضى البيوع استناداً إلى نص المادة ٦١٨ مرافعات ، وفي الموضوع برفضها .

ومن حيث إنه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى فإن رأى الرأى الراجح فقها وقضاء أنه يجوز وضع العقار تحت الحراسة القضائية في جميع الأحوال سواء أكان العقار مؤجراً أم منزراً بمعرفة المدين وذلك لتحصيل غلته وإيداعها خزانة المحكمة محافظة على حقوق الطرفين وتنفيذاً للبركر القانونى الوارد بالمادة ٥٤٥ مرافعات المترتب على تسجيل التنبية (قضاء الأمور المستعجلة للأستاذ محمد على راتب الطبعة الأخيرة ص ٤٦٥) كما قرر الأستاذ محمد على رشدى ص ٣٣٧ بأنه ليس ثمة ما يمنع من قبول الحراسة على العقار ولو كان مؤجراً إذا قدر القاضى في ظروف الدعوى أنها إجراء لازم لحماية حقوق الدائنين بسبب تصرفات المدين .

وقد ساد هذا رأى قضاء المحاكم (مستعجل القاهرة ٢٢ / ٩ / ١٩٣٢ المحاماة لسنة ١٤ ص

كائنة بزمام مركز السنطة وتم تسجيل التنبية بتاريخ ١٨ يولييه سنة ١٩٥٣ . وأودع قائمة شروط البيع بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٥٣ وبتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٥٣ اعترض المدعى عليهما الأولين عليها وتقييد برقم ٣٥٧ سنة ١٩٥٣ بيوع طنطا وقد قضى برفضه بجملة ١١ مايو سنة ١٩٥٣ وتحدد للبيع جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٥٤ وتأجل لجلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٥٤ للنشر فأقام المدعى عليه الثانى دعوى استحقاق تأجيلات لجلسة ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ولما كان هدف المدعى عليهما اطالة الإجراءات وتسخير الغير لرفع دعوى استحقاق دون تقديم حساب بصفتها حارسين طبقاً لنص المادة ٦١٨ فقد طالب المدعى فى صحيفة افتتاح دعواه سماع المدعى عليهما الأولين الحكم بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائى على الأعيان موضوع نزاع الملكية ومساحتها ١٣ س و ٢ ط و ٢٩ فدان والكائنة بزمام ناحية السنطة تكون مأموريته تسلمها لإدارتها واستغلالها استغلالاً صالحاً حسب ما هو قابلة له وإيداع صافى الغلة خزانة المحكمة بعد استيفاء مصروفات العوائد والأموال مرفقاً بكشوف حساب إدارته مبدئياً بالإيراد والمنصرف مؤيداً بالمستندات كل سنة شهور وإضافة المصروفات والانعاب على عاتق الحراسة فى مواجهة باقى المعان إليهم بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقد استند المدعى فى إثبات دعواه على المستندات المقدمة بحافظته ، دورسيه والتى أرفق بها صحيفة دعوى الاستحقاق المقامة من أحمد فهنى عبد الرحمن ضد المدعى والمدعى عليهما الأولين وصحيفة استئناف الحكم الصادر عن تقييد الاعتراضات

وأنه يهدف من إبرامه تعطيل إجراءات البيع ومهما كان الهدف من البيع سواء أكان جدياً أم مقصود منه تعطيل إجراءات التنفيذ فإن هذا التصرف في ذاته يدعو إلى وضع العقار في يد أمينة تصون غلتها الملحقه بالعقار بحكم القانون لتوزع على الدائنين إعمالاً لنص المادة ٦١٧ من أفعات د ومن حيث إنه بالنسبة لشخص الحارس فلم يرشح كلا من الطرفين أحداً للحراسة ومن ثم ترى المحكمة إقامة حارس الجدول صاحب الدور حارساً قضائياً لتوافر الضمانات في شخصه وتنيط به المحكمة استلام الأعيان موضوع النزاع والبالغ مساحتها ١٣ س و ٢ ط و ٢٩ ف والسكائة بمركز السنطة والواضحة الحدود والمعالم بتبنيه نزع الملكية المسجل (٥ دوسيه من ملف هذه الدعوى) لإدارتها واستغلالها على الوجه المشروع قانوناً وتحصيل الأيجار من مستأجريها وتأجير أو استغلال ما قد يتركه المستأجرون من أعيانها وتسديد الأموال الأميرية المستحقة عليها وكافة المصروفات الضرورية وإيداع صافي الغلة خزانة المحكمة حتى يفصل نهائياً في إجراءات البيع المطروحة أمام القضاء أو يتم الصالح بين الطرفين .

د ومن حيث إنه بالنسبة للمصروفات فترى المحكمة إضافتها على عاتق الحراسة .

د وبما أن النفاذ المعجل وبغير كفالة واجب بقوة القانون لكل ما تقضى به هذه المحكمة استناداً إلى نص المادة ٦٦ ٤ فقرة أولى من أفعات ولا ترى المحكمة محلاً للنص عليه بمنطوق حكمها .

د ومن حيث إنه لظروف الدعوى وما يكتنفها من استعجال فترى المحكمة أن يكون النفاذ بنسخة الحكم الأصلية .

(قضية الدكتور محمد نور الدين مصطفى ضد السيد شعبان سيد مطاوع وآخرين رقم ٨٧٠٨ سنة ١٩٥٤ الهيئة السابقة) .

٢٧٨ — استئناف تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٧ ، ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ محاماة السنة الخامسة ص ١٢١ ، واستئناف تاريخه ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ محاماة السنة ١٣ ص ٧١٧ ، ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥ محاماة السنة ١٦ ص ٧٥٢ ومصر مستعجل تاريخه ٣ مارس سنة ١٩٣٥ الجريدة القضائية ١٧ السنة ٦ ص ٩ — استئناف مختلط ١١ يونيه سنة ١٩٣٠ بجلة الأحكام المختلطة سنة ١٩٤٢ ص ٥٥٧) ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص لا سند له من القانون ويتعين رفضه .

د ومن حيث إنه بالنسبة للدفع بعدم القبول فقد رد عليه المدعى بتعديل طلباته طبقاً للثابت بالاعلان المؤرخ ١٤/١٠/١٩٥٤ (٥ دوسيه) ومن ثم يتعين القضاء برفضه .

د ومن حيث إنه بالنسبة لطلب الحراسة فن الثابت أن الأعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة قد اتخذت إجراءات لنزع ملكيتها كطلب المدعى استيفاء لدينه الثابت بالحكم ٧١٦ سنة ١٩٣٧ ك القاهرة المؤيد استئنافياً بالحكم رقم ٤٨٣ / ٦٦ ق مصر وقد تسجل تبنيه نزع الملكية بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ (٨ دوسيه) وأنه إعمالاً لنص المادة ٦١٧ من أفعات التي تقضى بأنه (تلحق بالعقار ثمراته وإيراداته من يوم تسجيل التبنيه ليوزع منها ما يخص المدة التي تلي التسجيل كما يوزع ثمن العقار لأن الخاق الثمار بالعقار هو حكم قانوني يرتب للدائن حقاً على الثمار بذاته يقوم مقام إجراءات التنفيذ عليه (استئناف تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ محاماة السنة ١٣ ص ٨٦٣) وأن المدين استولى على الغلة ولم يودع شيئاً خزانة المحكمة بما لا يبعث إلى الثقة والاطمئنان إلى يده . كما أنه باع العين المزروعة ملكيتها بمقد يقول المدعى بصوريته

التعليق على الأحكام

**صححة القبض على المتهم تستتبع صححة تفتيشه
ولو كان للبحث عن أدلة الجريمة لا وقائياً فحسب**

للسيد الدكتور رؤوف عبيد الأستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

قضت محكمتنا العليا بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ (القضية رقم ١٠٦٥ سنة ٢٤ ق . بمجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٥٥ ص ١٦٢) بما يلي : — وإن التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائى على من يقبض عليه فى إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التى تلزم التحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التى ورد نصها بين نصوص الباب الثانى من الكتاب الأول الذى عنوانه « فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » . والقول بأن التفتيش المشار إليه فى هذه المادة قصد به التفتيش الوقائى هو تأويل يقع دون صيغة التعميم التى ورد بها النص ، وأحال فيها على الأحوال التى يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم ، .

كما قضت فى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٣ (القضية رقم ٨٤ سنة ٢٣ ق . بمجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٢٤٣ ص ٦٧٢) بما يلي : —

« إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهى التى تقابل المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات الملغى قد خوات لمأمور الضبط القضائى فى أحوال معينة عددها غير أحوال التلبس بالجنح ، أن يأمر بالقبض على المتهمين ، وتوسعت فيها عما كانت تنص عليه المادة ١٥ السالف ذكرها ، ومن تلك الأحوال الجنح المنصوص عليها فى قانون المخدرات فحوت للأمر المذكور حق إجراء القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فيها . وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائى ، على أن يكون تقديره هذا خاضعاً لرقابة سلطات التحقيق ومحكمة الموضوع .

« وإذن فتى كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى فى منطق سليم كفاية الدلائل التى ارتكن إليها رجل الضبط القضائى فى إجراء القبض على الطاعن وتفتيشه وقضى بناء على ذلك برفض الدفع ببطلان القبض وصحة التفتيش فانه لا يكون هناك وجه لانعوى عليه ، .

كما قضت قبل ذلك بشهور قليلة بنفس المعنى (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ رقم ١١٣١ سنة ٢٢ ق . بمجموعة أحكام النقض سنة ٤ رقم ١٢١ ص ٣١٢) ، فقالت : —

الأشخاص ، فيز الأولى بحماية تتجاوز بكثير تلك التي منحها للأشخاص ، رعاية لاطمئنان قاطنهم وحصانة لهم وهم بين جدرانها لا تتوافر لهم إذا غادروها إلى الطريق العام .
وذهب رأى ثان إلى أن التفتيش الوقائي أو البوليسي هو وحده الذي يجوز لمأمور الضبط القضائي إجراؤه على شخص المتهم عند القبض عليه طبقاً لنص المادة ٣٤ وبعبداً عن حالة التلبس .
أما التفتيش المعتبر من إجراءات التحقيق والذي يجرى بحثاً عن أدلة الجريمة في حيازة المتهم فلا يجوز له في هذه الحالة . وفي تعليل هذا الرأي يقول زميلنا الدكتور توفيق الشاوي الذي دافع عنه طويلاً في الواقع أنه يصعب أن توجد حجة قانونية أو منطقية للتسوية بين تفتيش الشخص وبين القبض عليه .

• فالقبض على المتهم إجراء احتياطي لا علاقة له بالأدلة — لذلك نلاحظ أن الحالات التي أجازت فيها المادة ٣٤ إجراءات لمأموري الضبط أن يقبضوا على المتهمين ، لم يراع المشرع في تعدادها خطورة الجريمة فقط وإنما راعى أيضاً خطورة المتهم ، تلك الخطورة التي تبرر اتخاذ إجراء لتقييد حريته . فتجد أن المادة ٣٤ فترة «ثالثاً» تفرق في سلطة القبض بين المتهمين في جريمة واحدة . فالمتهم الذي كان موضوعاً تحت المراقبة ، أو الذي صدر إليه الإنذار باعتباره مشبوهاً أو متشرداً يجوز القبض عليه إذا كانت الجريمة جنحة يعاقب عليها بالحبس ، في حين أنه لو كان هناك متهم آخر في نفس الجريمة ليس موضوعاً تحت المراقبة ، ولم يصدر إليه إنذار ، فليس لمأمور الضبط حق القبض عليه . والتفرقة بين المتهمين فيما يتعلق بسلطة القبض لهذه الاعتبارات الشخصية المحضة معقولة ، لأن القبض إجراء احتياطي ضد شخص المتهم . ولكن لا يتصور أن يفرق المشرع في سلطة التفتيش بين المتهمين في جريمة واحدة ، لأن التفتيش ليس إجراء ضد شخص المتهم ، بل هو إجراء لجمع الأدلة في التحقيق لا يجوز أن يراعى في جوازه أو عدم جوازه اعتبارات متعلقة بالشخص .

• فالاعتبارات التي يراعيها المشرع في إجازة التفتيش أو عدمه هي وضوح الدليل وظهوره ، لذلك كان منطقياً أن يحجز التفتيش في أحوال التلبس دون الأحوال العادية . وهذه هي القاعدة التي اتبعها فيما يتعلق بتفتيش المساكن في المادة ٤٧ وهي التي نرى سريانها على تفتيش الأشخاص بطريق القياس . (١) .

وهذا الرأي الثاني له مزية تحقيق ضمانات قوية لصالح المتهمين لما يرمى إليه من تقييد حرية مأمور الضبط في تفتيش الأشخاص في غير حالة التلبس بإنكار حقه في التفتيش بحثاً عن أدلة الجريمة ، ولكنه لم يمثّل في نظرنا نية واضحة نص المادة ٤٦/١ الذي جاء صريحاً ومقرراً أنه « في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه ، دون أي تقييد ولا تخصيص » .

(١) فته الإجراءات الطبعة الثانية ص ٢٨٤ . وبفس المنى المحاماة ص ٣٢ عدد ٨ من ١٢٠٠ ومجموعة الإجراءات في تعليقه على المادة ٤٦ . وقد أيد هذا الرأي الزميل الأستاذ أحمد هبّال جزاوي في موسوعة التعليقات عند تعليقه على المادة ٤٦ ص ٢٩٦ .

ذلك أن التفتيش التحقيقي للبحث عن الدليل هو الأصل ، وهو المعنى الأول الذي تنصرف إليه كلمة التفتيش مجردة عن أى تحديد أو تخصيص . أما التفتيش الوقائى أو البوليسى لتجريد المتهم من سلاحه فهو حق بدعى مسلم به ، ولا يخشى إذا وقع فى غير أحوال القبض القانونى أن يؤدى إلى بطلان ما ، لأنه إجراء لا يهدف إلى الحصول على دلائل من الأدلة ، فلم يكن بالتالى بحاجة إلى نص خاص يبيحه صراحة مثل نص المادة ٤٦ ثم — وهذا هو الأهم — يربط بينه وبين القبض القانونى أولاً ، والذي يجرى بمعرفة مأمور الضبط القضائى دون غيره ثانياً .

فضلا عن ذلك فقد ورد النص على جميع أحوال القبض القانونى فى مادة واحدة هي المادة ٣٤ سواء ما يقع منه فى أحوال التلبس أم خارج نطاق التلبس ولجورد توافر الدلائل الكافية (وذلك فى الجنايات ، وإذا كانت الجريمة جنحة معاقباً عليها بالحبس وكان المتهم موضوعاً تحت مراقبة البوليس أو كان قد صدر إليه إنذار باعتباره متشرداً أو مشتبهاً فيه ، أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف فى مصر ، وأيضاً فى جنح معينة كالسرقة والنصب والتفالس وجرائم المخدرات وغيرها) . ثم ورد النص بإباحة التفتيش عند القبض الصحيح فى عبارة واحدة من فقرة واحدة من مادة واحدة هي الفقرة الأولى من المادة ٤٦ التى ذكرنا نصها آنفاً ، وهو ما يتعارض وحده مع القول بأن نية الشارع انصرفت إلى وضع نظامين مختلفين تماماً للتفتيش ، أحدهما تحقيقي واسع النطاق يصح إجراؤه فى أحوال التلبس وحدها . والثانى بوليسى ضيق النطاق يطبق عند توافر الدلائل الكافية لحسب .

يضاف إلى ما تقدم أن المذكرة الإيضاحية للمادة ٤٦ هذه ورد فيها صراحة أنها تقر المبدأ الذى أشارت به محكمة النقض باستمرار ، وهو تخويل مأمورى الضبط القضائى حق تفتيش المتهم فى الأحوال التى يجوز فيها قانوناً القبض عليه .

وقضاء النقض المستقر قبل وضع القانون الجديد ما كان يجب أن يكون فى دلالته محل خلاف لولا ما أثاره رأى المقابل فى شأنه حين ذهب إلى أنه كان مستقراً على عدم إباحة تفتيش المتهم بمعرفة مأمورى الضبط القضائى إلا إذا كان متلبساً بالجريمة ، أو بأمر من النيابة . فى الواقع لم يكن هذا القضاء مستقراً على ذلك بل كان مضطرباً على التصريح — وفى عبارات لا يعوزها الوضوح — بأنه يجوز لرجال الضبط القضائى تفتيش المتهمين تفتيشاً صحيحاً فى جميع أحوال القبض القانونى ، وذلك سواء فى أحوال التلبس ، أم بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات الملغى المقابلة للمادة ٣٤ من القانون الجديد . ولم تقل حكمتنا العليا إن هناك أحوالاً يجوز فيها لمأمورى الضبط القضائى التفتيش بحثاً عن سلاح قد يكون مع المتهم لمنعه من الاعتداء ، ولا يجوز له فيها تفتيشه بحثاً عن أدلة الجريمة .

ويكفى أن نقتطف من هذا القضاء الذى كان مستقراً عند وضع النص الجديد ، والذي أشارت المذكرة الإيضاحية إلى أنه المصدر الفعلى له العبارات الآتية فقيهاً فصل الخطاب فى هذا الشأن: —

— «تفتيش المتهم لضبط المادة المخدرة معه يكون صحيحاً قانوناً لأن تفتيش الشخص من نوابع القبض بل من مستلزماته (١)» .

— «كلما كان القبض صحيحاً كان التفتيش صحيحاً والعكس بالعكس (٢)» .

— «ان من حق رجال الضبطية القضائية أن يفتشوا المتهم بغير إذن من النيابة كلما كان لهم حق القبض عليه قانوناً (٣)» .

— «الضبط يستتبع التفتيش . وذلك لأسباب منها أن ترك المقبوض عليه بلا تفتيش قد يؤدي إلى انعدام الفائدة من القبض عليه (٤) وهكذا في العديد من الأحكام .

وإن قيل بأن هذا الربط بين القبض الصحيح والتفتيش الصحيح كان مقصوداً به أحوال التلبس أو إذن النيابة دون غيرها فهذا يتعارض مع هذه العبارات العامة الصريحة دون تقييد ، ولا تخصيص لبعض أحوال القبض دون بعضها الآخر ، أو لإحدى صورتى التفتيش دون صورته الأخرى .

وأكثر من ذلك لقد ذكرت محكمتنا العليا في بعض قضائها حالات القبض بمعرفة مأمورى الضبط القضائي وبمقتضى الدلائل الكافية فحسب ، أى بعيداً عن التلبس وطبقاً للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات الملغى (وهى التى تقابل المادة ٣٤ من القانون الحالى) . فقالت أيضاً دون تردد «إنه يجوز لرجال الضبطية القضائية تفتيش الشخص بغير رضائه وبدون إذن سلطة التحقيق فى الأحوال التى يخول القانون لهم فيها القبض عليه وهى التلبس والحالات الأخرى الواردة فى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات (٥)» . وكل ذلك حتى قبل وضع نص صريح عام كنص المادة ١/٤٦ من القانون الحالى ، فمن أين يأتى بعد ذلك القول بأن أحكامها اضطردت على التقييد والتخصيص ؟

صحيح إن بعض قضاء النقض قد أشار فى ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى إلى جواز التفتيش البوليسى وحدد هدفه بأنه البحث عن السلاح لمنع المتهم من الاعتداء . إلا أنه لم يقل إن مأمور الضبط القضائي لا يملك غيره فى غير أحوال التلبس ، وبخاصة عند القبض على المتهم قبضاً صحيحاً لائى اعتبار كان ، وهو بيت القصيد وموضع الخلاف بين الرايين . بل كل ما قرره قضاؤها فى شأن هذا التفتيش البوليسى أن مأمور الضبط يملك هذا النوع من التفتيش فى أحوال القبض القانونى ، وهو ما لم ينازع فيه أحد . كما قرر أيضاً أن رجل الحفظ يملكه حتى ولو لم يكن من بين مأمورى الضبط القضائي لأن مثل هذا التفتيش «لازم وضرورى» على حد تعبيرها . وقد كان ذلك بالنسبة

(١) نقض ١ يونيو سنة ١٩٣٦ مجموعة القواعد جزء ٣ رقم ٤٧٨ ص ٦٠٦ .

(٢) نقض ٨ فبراير سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد جزء ٤ رقم ٤٣ ص ٤١ .

(٣) نقض ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد جزء ٥ رقم ٢٩٩ ص ٥٦٨ .

(٤) نقض ١٣ أبريل سنة ١٩٤٢ مجموعة القواعد جزء ٥ رقم ٣٨٢ ص ٦٤٤ .

(٥) نقض ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٨ مجموعة القواعد جزء ٤ رقم ٢٣٧ ص ٢٣٧ .

لأحد المخبرين (١) ، وبالنسبة لأحد جنود البوليس (٢) .

ويستشهد الرأي المقابل بهذا الحكم الأخير - على وجه خاص - على القول بأن قضاء النقص قد اضطرر على القول بعدم إباحة التفتيش عند القبض الصحيح على المتهم بمقتضى توافر الدلائل الكافية إلا بحثاً عن سلاح قد يستعمل في الاعتداء . مع أن هذا الحكم خاص بجندى بوليس « أومباشى » أى ليس من مأمورى الضبط القضائى ، ومن ليس لهم القبض إلا في حالة التلبس . ولم تكن كذلك الواقعة المعروضة ، بل كان التفتيش فيها بناء على إذن صادر إلى أحد ضباط البوليس ؛ ولكنه لم يجر التفتيش بنفسه بل عهد به إلى ذلك الاومباشى ، فهو عديم الدلالة فيما نحن بصدده من بحث .

من كل ذلك يبين أن مجيء أحكام محكمتنا العليا التى جعلناها موضوع التعليق الحالى كان على جانب كبير من الأهمية خصوصاً بعد إذ استند كل من الرايين المتعارضين - رغم تعارضهما - على ما اعتقد أنه يمثل وجهة نظر قضاء النقص المستمر . وأسبغ على هذا الاستناد قيمة خاصة ماورد بالمذكرة الإيضاحية للبادة ٤٦ / ١ من القانون الجديد من أن النص الوارد بها « يقر المبدأ الذى أشارت به محكمة النقص والإبرام باستمرار وهو تحويل مأمورى الضبط القضائى حق تفتيش المتهم فى الأحوال التى يجوز فيها قانوناً القبض عليه » .

ولا يتقص من ذلك شيئاً بحيثاً بعد صدور القانون الجديد ، لأنهما فضلاً عن أنها قد أزيلت كل غموض أو لبس من ناحية المادتين ٣٤ ، ٤٦ / ١ من القانون الجديد ، فإنها قد أيدت تأييداً كافياً قضاء مستقراً لمحكمتنا العليا - قديمه وجديده - ومع ذلك لم يظهر فى بعض المذاهب على الموضوع المطلوب .

وما نظن أن دلالتها تدع مجالاً لإبهام بعد الآن ، أو لاجتهاد يرى - مهما قيل عن قيمته النظرية - إن له سنده من قضاء النقص المضطرد . فالتفتيش موضوع الطعن فى هذه الأحكام لم يقع فى حالة تلبس ، ولا بناء على إذن من النيابة . بل كان مجرد توافر الدلائل الكافية قبل المتهم وهو فى الطريق العام . فى جريمة من الجرائم التى تبيح لمأمورى الضبط القضائى القبض على المتهم طبقاً لنص المادة ٣٤ / ٣ دون غيرها ، ثم تفتيشه طبقاً لنص المادة ٤٦ / ١ دون غيرها . ولم يكن وقائياً للتمكن من القبض على المتهم بل كان إجراء من إجراءات التحقيق للتوصل إلى ضبط جسم الجريمة وهو المخدر فى حيازة المتهم .

ويقصد بالدلائل - التى تطلبها المادة ٣٤ صراحة - العلامات أو الشبهات المستفادة من ظاهر الحال دون ضرورة التعمق فى تمحيصها وتقليب وجوه الرأي فيها . وهى لا ترقى إلى مرتبة الأدلة ، ولا القرائن . وضعفها مستمد من استنتاجها من وقائع لا تؤدى إليها بالضرورة ولا بحكم اللزوم العقلى ، على عكس القرائن ، ومن ثم لا تكفى وحدها - مثل هذه الأخيرة - دليلاً مسوغاً للإدانة .

(١) تنص ٢ مارس سنة ١٩٣٦ مجموعة النواحد جزء ٢ رقم ٤٤٨ من ٥٨٢ .

(٢) قض ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤ مجموعة النواحد جزء ٦ رقم ٢٧٥ من ٥١٦ .

ولا يعد التبليغ عن الجريمة وحده من قبيل الدلائل الكافية التي تميز القبض على المتهم. وإنما ينبغي أن يقوم مأمور الضبط بعمل تحريات خاصة فإذا أسفرت عن توافر الدلائل الكافية جاز القبض عليه وإلا فلا. ولا يشترط تحرير محضر بها، بل قضى بأنه يكفي عمل تقرير بتحريات البوليس في صدد ما وصل إليه من معلومات بشأنها (١). وبطلان القبض لعدم كفاية الدلائل يستتبع بطبيعة الحال بطلان التفتيش وما يكون قد أسفر عنه من أدلة.

و تقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداية لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعاً لرقابة سلطات التحقيق ومحكمة الموضوع، على حد تعبير حكم ٢٠ مارس سنة ١٩٥٣. وتقدير محكمة الموضوع في شأن كفايتها نهائياً لا يخضع لرقابة النقض إلا بقدر ما تباشر هذه من إشراف على سلامة استخلاص النتائج من المقدمات بحيث يكون سوياً متفقاً مع حكم العقل والمنطق المقبول. وهو ما أشار إليه الحكم المذكور عندما قرر أنه « متى كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى في منطق سليم كفاية الدلائل التي ارتكن إليها رجل الضبط القضائي في إجراء القبض على الطاعن وتفتيشه ... فإنه لا يكون هناك وجه للنهي عليه ... ».

بقيت بعد ذلك ملحوظة أخيرة في شأن عبارة هامة وردت في حكم ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ وصفت التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ إجراءات « بأنه إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ إجراءات التي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الأول الذي عنوانه : في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق ». والظاهر أنه طبقاً لهذا القضاء ينبغي التمييز بين نوعين من التفتيش الذي يجري بحثاً عن أدلة الجريمة. أولهما استثنائي قد اعتبرته محكمتنا العليا ضمن إجراءات جمع الاستدلالات، وهو ذلك الذي يجري بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي في غير أحوال التلبس ولا الانتداب من إحدى سلطات التحقيق الابتدائي بمعناه الضيق، أي في نطاق الفقرات الأولى والثالثة والرابعة من المادة ٣٤ - ولجورد توافر الدلائل الكافية - وشأنه في ذلك شأن نفس عملية القبض التي سوغت هذا التفتيش، والتي ينبغي اعتبارها استدلالاً بدورها.

أما النوع الثاني - وهو الأصل - فتعتبره من إجراءات التحقيق الابتدائي بمعناه الضيق، وهو ذلك الذي يتم في أحوال التلبس، ولو بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي. أو بناء على أمر من إحدى سلطات التحقيق الابتدائي بمعناه الضيق، ولو في غير أحوال التلبس.

وهذه التفرقة بين نوعي التفتيش - على النحو الذي يبينه - لا تتفق بطبيعة الحال مع ما جرى عليه الرأي في فرنسا من أن تفتيش شخص المتهم - كستفتيش منزله سواء بسواء - معتبر دائماً - من إجراءات التحقيق، إذ يرمى إلى تحقيق أدلة معينة ضد متهم معين في جريمة معينة، فلا يصح أن

يكون استدلالاً أبدأ . ولكنها مع ذلك تفرقة درج عليها قضاء محكمة العليا في ظل قانون تحقيق الجنايات الملقى ، والظاهر أنه يريد أن يثبت عليها في ظل قانون الإجراءات الجديد . ولعل حكم ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ هذا هو أول قضاء لها أشار صراحة - وفي ظل القانون الجديد - إلى أن تفتيش شخص المتهم في الصورة التي بينها يعد من إجراءات الاستدلال لا التحقيق .

وعلى العموم فهذه التفرقة تبدو منطقية مع نصوص قانوننا المصري التي سمحت لمأموري الضبط القضائي بالقبض على المتهم في جرائم معينة بغير توافر إحدى صور التلبس ، ولا أمر صادر من النيابة بناء على تحقيق مفتوح بمعرفة بمعناه الفني الضيق ، بل بناء على مجرد توافر الدلائل الكافية قبله على ارتكاب إحدى هذه الجرائم .

ولذا يبدو أنه ينبغي أن يعتبر استدلالاً أيضاً - في منطق هذا القضاء لمحكمة العليا - ما أجازته المادة ٤٨ ، إجراءات لمأموري الضبط القضائي ، ولو في غير التلبس بالجريمة ، من أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس إذا وجدت أوجه قوية للاشتباه في أنهم ارتكبوا جريمة أو جنحة ، إذ التفتيش يجري هنا أيضاً قبل ظهور الجناية أو الجنحة ، وقبل توافر أدلة معينة ضد المتهم ، وفي غير تلبس ، ولا انتداب من النيابة . وهكذا نجد أنفسنا - حتى في نطاق تفتيش المنازل - إزاء نوعين منه : فنوع ينبغي أن يعتبر مجرد استدلال ، هو هذا النوع . وآخر ينبغي أن يعد تحقيقاً بالمعنى الفني الضيق وهو الذي قصدته دون غيره المادة ١/٩١ عند ما قررت « أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح ، وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها ، أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة » .

ومن الواضح أن اعتبار هذا القضاء لعملية القبض على المتهم بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي ، في نطاق المادة ٣٤ وللمجرد توافر الدلائل الكافية ، ثم تفتيشه ، من إجراءات الاستدلال لا التحقيق الابتدائي بمعناه الضيق أمر له خطورته العملية من جوانب متعددة ، أي أن أهميته ليست فقهية بحتة . فمثلاً يترتب على ذلك جواز أن يجري تحرير المحضر المثبت لواقعة القبض والتفتيش بغير حضور كاتب . كما يترتب عليه عدم قطع التقادم إلا طبقاً للأوضاع التي رسمها القانون لإجراءات جمع الاستدلالات ، لا لإجراءات التحقيق . ويترتب عليه أن الأمر الصادر بصرف النظر عن الدعوى بعد اتخاذ شيء من هذه الإجراءات فيها ينبغي اعتباره أمر حفظ إداري وليس أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، بما بين الأمرين من فروق ضخمة في الأحكام والآثار . ويترتب عليه أيضاً أن تكون هذه الإجراءات لا تكني وحدها لإحالة الدعوى في الجناية إلى محكمة الجنايات ... وفي الجملة يترتب على ذلك كل ما رتبته قانوننا الإجرائي من نتائج هامة على التفرقة بين إجراءات الاستدلال من جانب ، وإجراءات التحقيق الابتدائي بمعناه الضيق من جانب آخر .

الفسخ الارادى لعقد العمل الفردى

السيد الأستاذ فتحى عبد الصبور

القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية

- ١ -

١ - يشير عقد العمل الفردى منازعات شتى بين أرباب الأعمال والعمال نتيجة للصراع الدائر بين رأس المال والعمل مما حدا بالمشرع المصرى إلى الاهتمام بتنظيم العلاقات بين رب العمل والعمال بما يحقق تعاوناً عادلاً بين رأس المال والعمل مع مراعاة ما أدت إليه تطورات الحياة الاجتماعية والمدنية الحديثة فوضع الضوابط التى تكفل عدم طغيان رب العمل بسلطته وقوته على حق العامل وهو الطرف الضعيف فى التعاقد كما نظم من جهة أخرى ما للعامل من حقوق وما عليه من التزامات فى تنفيذ العقد .

وان معظم ما يشور من منازعات بين العامل ورب العمل إنما يدور حول حق الاخير فى فسخ العقد أو إنهائه بفصل العامل أو الاستغناء عن خدماته . وهذا الحق من أهم ما اهتم به الشارع فى تشريع العمل حرصاً على صالح العامل وحماية له من التعطل وصوناً لصالح رب العمل فى تخليصه من عامل أخل بالتزاماته أو أخطأ فيها أو اضطرت ظروف اقتصادية إلى الاستغناء عن عمله وذلك حماية للحالة الاقتصادية والمالية فى البلاد .

٢ - ولأهمية موضوع فسخ العقد وإنهائه الذى يتصل بارادة أحد طرفى العقد رأينا أن نعالجه على ضوء ما احتواه التقنين المدنى المصرى من مواد فى عقد العمل وعلى ضوء نصوص قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الذى أصدره الشارع المصرى فى بداية عهد الإصلاح الذى بدا بثورة مصر المباركة وعلى ضوء ما تضمنته أحكام المحاكم وأراء بعض الباحثين من مبادئ هامة .

على أن الذى يعيننا قبل أن ندلف إلى بيان حالات الفسخ بالارادة المنفردة لعقد العمل . أن تقدم له بمقدمات فى رضائية عقد العمل وكونه من العقود التبادلية الملزمة للجانبين ومدى سريان أحكام القانون المدنى فى عقد العمل وما يتصل بذلك من فروع وجزئيات . كما يهمنا بعد أن نفرغ من بيان حالات الفسخ بالارادة المنفردة أن نجعل خاتمة ايضاح ما وضعه القانون من حماية للعامل عند إخلال رب العمل بقواعد إنهاء العقد أو فسخه متوخين فى ذلك كثيراً من الإيجاز .

٣ - رضائية عقد العمل الفردى : وعقد العمل عقد رضائى لا يشترط فى تكوينه أى شكل خاص (م ٦٧٧ مدنى) فانه يتم بالإيجاب والقبول ويصح وقوع الرضا به صراحة أو ضمناً وقد

جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى تعليقا على المادة الاولى منه انه « يشترط لانعقاد عقد العمل ما اشترط توافره في جميع العقود الرضائية من رضا ومحل وسبب ».

ولا ينال من رضائية العقد ما نصت عليه المادة الثانية من ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في فقرتها الاولى من أنه « يكون عقد العمل بالكتابة ويجوز باللغة العربية ومن نسختين ولكل من الطرفين نسخة وإذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات » ويتضح من دلالة هذا النص الصريحة أن الكتابة ليست شرطا لانعقاد بل هي شرط للإثبات بحيث لا يمكن اعتبارها « شكلية » تنفي عن عقد العمل صفته الرضائية .

٤ — وعلى ذلك فلا يمكن ابطال عقد العمل لعدم افراده في عقد مكتوب وإنما لا يقبل من رب العمل أن يثبت العقد بغير الكتابة إلا إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة أو في حالة وجود مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي أو إذا ثبت ضياع العقد المكتوب بسبب قهرى (م ٤٠٢ و ٤٠٣ مدنى) على أن اشتراط الكتابة من جهة رب العمل قاصر على المنازعة في قيام العقد أما إذا لم يكن هناك نزاع في قيامه وتنفيذه فإن إثبات حقوق رب العمل يخضع للقواعد العامة في الإثبات ولا يشترط في إثبات العامل لحقوقه الكتابة بل يمكنه إثباتها في حالة عدم وجود عقد مكتوب بجميع طرق الإثبات (١) .

٥ — ويرى بعض الباحثين أن نص المادة ١/٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ يتعلق بالنظام العام فلا يجوز للعامل التنازل عن حقه في التمسك بإثبات رب العمل للعقد بالكتابة واستدلوا على ذلك بأن عدم تحرير عقد العمل بعقد مكتوب يكون جريمة معاقب عليها قانونا وفقا لنص المادة ٥٢ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ التى فرضت عقابا على من يخالف حكما من احكامه .

٦ — على أننا نرى مع ذلك انه يجوز للعامل ان يتنازل صراحة أو ضمنا عن التمسك بعدم جواز إثبات رب العمل للعقد بغير الكتابة أى بالبيئة وذلك للأسباب الآتية :

أولا : انه وان كان الأصل ان قواعد الإثبات ليست من النظام العام فكما يملك الخصم أن يقر لخصمه فيعفيه بذلك من إقامة الدليل عليه فانه يجوز له ان يتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه في التمسك بالطريق الذى رسمه القانون للإثبات ويقبل منه أى دليل سواء (نقض جنائى ١٩٥٢/٢/٤ بحاماة س ٢٤ ع ٨ ص ١١٥٤) وقد أجازت المادة ١/٤٠٠ مدنى الاتفاق مقدما على تعديل قواعد الإثبات إلا أنه يرد على هذه القاعدة استثناء جوهرى إذا تعلق هذا الاتفاق بنصوص أمره كنصوص عقد العمل الفردى . إلا أن مجال هذا الاستثناء وهو تعلق الاتفاق بنصوص من النظام العام قاصر على عدم إباحة الاتفاق مقدما على تعديل قواعد الإثبات المتعلقة بالنظام العام . وعلى

(١) كان قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ القديم ينص في المادة الثالثة منه على انه « يجوز ان يكون عقد العمل شفويا إذا كان أجر العامل اليومي أو الأسبوعي أو الشهري يقرى جلته من عشرة جنيهات في الشهر ويجب أن يكون بالكتابة فيما عدا ذلك وفي هذه الحالة يجب أن يكون باللغة العربية بالنسبة للعامل المصرين » .

ذلك فليس للعامل ان يتفق مقدما مع صاحب العمل على ما يخالف نصوص قانون عقد العمل الفردى ومنها الاثبات . إنما ليس معنى تعلق أحكام قانون عقد العمل الفردى بالنظام العام تحقيقا لصالح العمال انه لا يصح تنازل العامل عن حقوقه بعد نشوئها أو بعد انتهاء عقد العمل فان هذا التنازل لا يكون متعارضا مع النظام العام لأن الذى يعارض النظام العام هو إباحة الاتفاق مقدما على التنازل عن الحق قبل نشوئه وقد قضت محكمة استئناف القاهرة بأن الاتفاق الذى يعتبر مخالفا للقانون والنظام العام هو الاتفاق على حرمان العامل من التعويض أو ما ينقص حقوقه عما كفلته نصوص قانون عقد العمل الفردى وذلك قبل استحقاقه لها (منشور بالمرجع فى قانون عقد العمل الفردى) .

وتفريعا على هذه القواعد يجوز للعامل التنازل عن التمسك باثبات عقد العمل من جانب صاحب العمل بالكتابة لأن هذا الاتفاق لاحق لنشوء حقه وعلى العكس من ذلك فلا يصح الاتفاق مقدما على أن يكون لإثبات عقد عمل آخر بغير القواعد المرسومة قانونا .

ثانياً : ويؤيد ما تقدم : اشتراط الكتابة فى اثبات رب العمل للعقد إنما شرع لحماية مصلحة العامل عما قد يفرضه عليه رب العمل من شروط تكون مجحفة بحقوقه . وما دام ان اشتراط الكتابة فى هذه الحالة إنما شرع لمصلحة العامل فانه يكون له ان يقبل من رب العمل أى طريق لإثبات العقد خلاف الطريق الذى رسمه القانون ما دام أنه يرى فى ذلك فائدة له . وقد نصت المادة ٥٠ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على أنه : يقع باطلا كل شرط فى عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون ولو كان سابقا على العمل به ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل ، وعلى ذلك فيجوز مخالفة نصوص قانون عقد العمل الفردى رغم تعلقها بالنظام العام — باتفاق يكون أكثر فائدة للعامل ومن ثم فيجوز اتفاق رب العمل والعامل على طريقة إثبات حقوق رب العمل أو لإثبات ما يعدل من شروطه بغير الكتابة إذا كان هذا الاتفاق فيه فائدة للعامل .

٧ — وان نص المادة ٥٠ سالفه الذكر قد أغنى عن اللجوء إلى القواعد العامة التى أوردها القانون المدنى لحماية الطرف الضعيف فى عقود الإذعان (م ١٤٩ مدنى) ولا نرى أن للقاضى عند ما يحكم فى منازعات عقد العمل الذى يتم فى كثير من الاحيان بطريق الإذعان ان يلجأ إلى تطبيق المادة ١٤٩ مدنى (التى تقضى بأنه يجوز للقاضى تعديل الشروط التعسفية أو إعفاء الطرف المذعن منها وفقا لما تقضى به العدالة) إلا فى حالة ما إذا كان التعسف الوارد فى عقد العمل يحكم حالة لم يرد بشأنها نص فى قانون عقد العمل الفردى .

٨ — وليس مؤدى نص المادة ٥٠ سالفه الذكر أن تفسير شروط العقد الصحيحة لا بد ان يكون عند الشك لصالح العامل بما دام أنها ليست باطلة بل لا بد من الرجوع إلى القواعد العامة فى التفسير التى تضمنتها المادتان ١٥٠ و ١٥١ مدنى بحيث انه : إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير للتعرف على إرادة العاقدين . أما إذا كان هناك محل لتفسير

العقد فيجب البحث عن النية المشتركة دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف الجاري في المعاملات وان يفسر الشك في مصلحة المدين ومع ذلك لا يجوز أن يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الاذعان ضارا بمصلحة الطرف المدعى .

٩ — ولا يكون عقد العمل باطلا إذا لم يحجر باللغة العربية كما تشترط المادة ١/٢ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لأن ذلك الاشتراط من باب الاثبات ويكون لأي من طرفي العقد مطالبة الطرف الآخر الذي يتمسك بالعقد غير المحجر باللغة العربية أن يرفق ترجمة عربية له وقد نصت المادة الأولى من قانون ٦٢ سنة ١٩٤٢ الخاص بإيجاب استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها على أنه يجب أن يحجر باللغة العربية كل ما يقدم إلى مصالح الحكومة (ومنها المحاكم) وأنه إذا كان المحجر بلغة أجنبية وجب أن ترفق به ترجمته العربية ويترتب على عدم مراعاة هذا الحكم اعتبار كل محجر بلغة أجنبية كأن لم يكن . ومؤدى هذا النص بلا ريب اهدار المحجر بلغة غير عربية كدليل من أدلة الاثبات في التقاضى ما لم ترفق به ترجمته العربية .

١٠ — عقد العمل ملزم للجانبين : وعقد العمل الفردى عقد تبادل ملزم للجانبين لأنه يقرر التزامات متبادلة في ذمة طرفية إذ يتعهد فيه أحد المتعاقدين وهو العامل بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وهو رب العمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الأخير (م ٦٧٤ مدنى) .

ويترتب على كون عقد العمل ملزما للجانبين انه إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد اعداره للبدن ان يطالب بفسخ العقد (م ١٥٧ مدنى) كما يجوز له بدلا من ذلك ان يتمتع عن تنفيذ التزامه إذا لم يتم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به (م ١٦١ مدنى) مادامت هذه الالتزامات المتقابلة حالة الوفاء .

على ان فسخ عقد العمل — كغيره من العقود — إنما يخضع للقواعد العامة في القانون المدنى في نظرية الفسخ ولما وضعه القانون المدنى في المواد من ٦٧٤ إلى ٦٩٨ من قواعد خاصة بعقد العمل فضلا عما تضمنه قانون عقد العمل الفردى ٣١٧ سنة ١٩٥٢ من أحكام لفسخ العقد . وفسخ عقد العمل الفردى المتصل بالارادة قد يكون بتلاقى الارادتين عليه أو بارادة منفردة أو بالتقاضى .

١١ — الفسخ بالتراضى : ولنا في حاجة إلى التدليل على سريان قواعد القانون المدنى العامة في الفسخ على عقد العمل لأنه عقد كسكل العقود المدنية ومن ثم فيجوز ان يتم الفسخ بالتراضى على الفسخ (مادة ١/١٤٧ مدنى) وقد يكون الاتفاق على الفسخ صريحا أو ضمنيا بان تنصرف إرادة الطرفين إلى التفاسخ كأن يصدر من كل منهما ما يدل على فسخ العقد .

١٢ — الفسخ بالتقاضى : كما يتم الفسخ بالتقاضى بان يطلب أحد الطرفين فسخ العقد إذا لم يوف الطرف الآخر بالتزامه وذلك بعد اعداره المدين ولا يتم الفسخ في هذه إلا بصندور حكم القاضى

به على أن للطرف الطالب للفسخ عملاً بالمادة ١٦١ مدنى أن يتمتع عن تنفيذ التزامه المقابل في الفترة التي تلي امتناع الطرف المدين عن أداء التزامه حتى صدور حكم الفسخ ويكون عقد العمل في هذه الحالة موقوفاً . ويجوز للقاضى أن يرفض الفسخ إذا كان ما لم يوف به المدين قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام في مجملته (م ١٥٧ مدنى) .

ولا يكون ثمة حاجة إلى صدور حكم قضائى بالفسخ عند عدم الوفاء بالالتزام الناشئ عن العقد إذا تضمن اتفاق الطرفين اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم بذلك على أن هذا الاتفاق لا يعنى من اعذار المدين بالفسخ ما لم يتضمن الاتفاق إعفاء المدين من صراحة (م ١٥٨ مدنى) .

١٣ — الفسخ بالإرادة المنفردة : نصت المادة ٦٩٤ / ٢ مدنى على أنه ، إن لم تعين مدة العقد بالاتفاق أو بنوع العمل أو بالغرض منه جاز لكل من المتعاقدين أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخر ويجب في استعمال هذا الحق أن يسبقه إخطار ... ، ونصت المادة ٣٦ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على أنه ، إذا كان العقد غير محدد المدة جاز لكل من الطرفين فسخه بعد إعلان الطرف الآخر ... ومقتضى هذين النصين أن الشارع قد جعل لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير المحدد المدة حق فسخ العقد بإرادته المنفردة . على أن هذا الحق لا يقيد سوى ما يقيد به كل حق بمقتضى نص المادتين الرابعة والخامسة من القانون المدنى من وجوب استعماله استعمالاً مشروعاً دون أن يقصد به سوى الإضرار بالطرف الآخر أو تحقيق مصالح قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها ودون أن يقصد به تحقيق مصالح غير مشروعة .

وفي ضوء قواعد المادتين ٤ و ٥ مدنى سالفتي الذكر قضت المادة ٦٩٥ / ٢ مدنى بأنه ، إذا فسخ العقد بتعسف من أحد المتعاقدين كان للمتعاقد الآخر ... الحق في تعويض ما أصابه من ضرر بسبب فسخ العقد فسخاً تعسفياً ... ، ونصت المادة ٣٩ م ق ٣١٧ سنة ٥٢ على أنه ، إذا فسخ العقد بلا مبرر كان للطرف الذى أصابه ضرر من هذا الفسخ الحق في تعويض ... ، .

١٤ — وسنفرد مقالاً قادمًا إن شاء الله لإيضاح حالات الفسخ تعسفياً أو بلا مبرر — وحالات الفسخ المشروع لعقد العمل بالإرادة المنفردة وصور التعسف التي أبرزها القانون المدنى وقانون عقد العمل الفردى . وإنما الذى يعيننا أن نشير إليه الآن أن الفسخ في هذه الحالات يتم بمجرد صدور الإرادة المنفردة وأنه إذا شابه تعسف أو لم يكن له ما يبرره قانوناً فإنه يحق للطرف المضرون من الفسخ أن يطالب فسخ العقد بإرادته المنفردة بتعويض ما أصابه من ضرر ولكن لا يتوقف الفسخ في هذه الحالة على قضاء القاضى به وبالتعويض لأنه يتم ويتج آثاره بمجرد استعمال أحد طرفي العقد حقه في فسخ العقد غير المحدد المدة .

١٥ — وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنه إذا كان فسخ عقد العمل من جانب رب العمل مستنداً إلى عدم قيام العامل بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل (م ٤٠ م ق ٣١٧ سنة ٥٢)

فانه يلتزم بالقيود الواردة بالمادة ١٥٧ مدني وهو أن يطالب القضاء له بالفسخ وانه إن لم يطلب عد ذلك فسخا تعسفيا دون حاجة من العامل إلى إثبات التعسف .

١٦ — والذي نراه في هذا الصدد هو أنه ينبغي التفرقة بين عقد العمل المحدد المدة وعقد العمل غير المحدد المدة إذ في عقد العمل غير المحدد المدة قد خرج الشارع عن القواعد العامة في الفسخ المقررة في المادة ١٥٧ مدني عند تقريره حق أحد طرفي العقد في فسخه وعلى ذلك فان الفسخ يتم بمجرد التعبير عن إرادته المنفردة وأن تعرض للمسألة عن تعويض ما يترتب عليه من إضرار إذا لم يكن للفسخ مبرر مشروع أو استعمل في حالة لم يحزمها القانون صراحة .

١٧ — أما في العقد غير المحدد المدة فان الشارع لم يجعل لأحد عاقيه حق فسخه بإرادته المنفردة كما هو مفهوم المادة ١/٦٩٤ مدني فلم تخرج هذه الحالة عن حكم القواعد العامة فلا يتمتع الفسخ إلا بالتراضي بين المتعاقدين أو بقضاء القاضي ولا يتم بإرادة أحد الطرفين المنفردة . على أنه إذا لم يقوم أحد المتعاقدين بتنفيذ العقد قبل انتهاء مدته فان مسؤوليته التعاقدية لا تنتفي إلا إذ كان انتهاء العقد وعدم تنفيذه فعلا من جانبه في حالة من الحالات التي أجاز فيها القانون ذلك صراحة وهي حالات م ٤١٤٠ ق ٣١٧ سنة ٥٢ وم ٢/٦٧٨ مدني . أما في غير هذه الحالات فان من يقوم بانتهاء العقد قبل انتهاء مدته بعدم تنفيذه فعلا يكون مسؤولا مسؤولية عقدية وفقا للقواعد العامة ويكون مسؤولا عن تعويض الاضرار التي تترتب على انتهاء العقد وعدم تنفيذه قبل انتهاء مدته وعلى ذلك فان نص المادة ٣٩ م ق ٣١٧ سنة ٥٢ الذي يقضى بأنه « إذا فسخ العقد بلا مبرر كان للطرف الذي أصابه ضرر من هذا الفسخ الحق في تعويض تقدره المحكمة مع مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري بعد تحقيق ظروف الفسخ ... » هذا النص قاصر في تطبيقه على عقد العمل غير المحدد المدة لأنه هو الذي أجازت المادة ٣٦ م ق ٣١٧ سنة ٥٢ السابقة على هذه المادة — لكل من طرفيه فسخه بعد اعلان الطرف الآخر ولأن نص المادة ٣٩ م ق ٣١٧ سنة ٥٢ هو ذاته نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ ق ٤١ سنة ١٩٤٤ القديم الخاص بعقد العمل الفردي وهي صريحة في أنها تناولت في حكمها عقد العمل المبرم لمدة غير محددة . ولأن نص المادة ٢٩ ق ٣١٧ سنة ٥٢ — أخيرا هو نفس حكم المادة ١/٦٩٥ مدني التي تنص على أنه « إذا كان العقد قد أبرم لمدة غير معينة ونقضه أحد المتعاقدين دون مراعاة لميعاد الاخطار أو قبل انقضاء هذا الميعاد لزمه أن يعرض المتعاقد الآخر عن مدة هذا الاخطار أو عن المدة الباقية منه » وإذا فسخ العقد بتعسف من أحد المتعاقدين كان للمتعاقد الآخر إلى جانب التعويض الذي يكون مستحقا له سبب عدم مراعاة ميعاد الاخطار الحق في تعويض ما أصابه من ضرر بسبب فسخ العقد فسخا تعسفيا ... »

١٨ — وعلى ذلك فلا نرى صحيحا ذلك الرأي الذي ذهب إليه البعض من أن نص المادة ٣٩

ق ٣١٧ سنة ٥٢ نص عام يشمل في حكمه العقد المحدد المدة كما يشمل العقد غير المحدد المدة وأن لا يمكن فسخ عقد العمل المحدد المدة حتى عند انتهاء مدته إلا بمبرر إعمالاً لنص المادة ٣٩ سالف الذكر .

ونرى أن الرأي الأخير قد أقر نص المادة ٣٩ المشار إليه في التفسير بحيث خرج به عن نصوص عقد العمل والقانون المدني التي تضافرت كلها على انتهاء عقد العمل المحدد المدة بمجرد انتهاء مدته ما لم يتجدد بالاستمرار في تنفيذه (م ٣٥ و ٣٧ ق ٣١٧ سنة ٥٢ ر ٦٩٤ مدني) ونص المادة ٦٧٩ / ١ مدني التي تقضي بأنه « إذا كان عقد العمل معين المدة انتهى من تلقاء نفسه بانقضاء مدته . ومن ثم فلا يكون لأحد طرفي عقد العمل المحدد المدة التمسك به بعد انتهاء مدته ما لم يتجدد وفق القانون بالاستمرار في تنفيذ العمل أو حسب الاتفاق — كما سنبين ولو كان رب العمل سيعين عاملاً جديداً محل العامل الذي انتهت مدة عقده . لأن عقد العمل ينتهي في هذه الحالة من تلقاء نفسه ولرب العمل التمسك بانتهائه ولو لم يكن هناك مبرر للتمسك بهذا الانتهاء ما دام أن عقد العمل لم يتجدد . ولا يجوز لرب العمل من جهة أخرى أن ينهي عقد العمل قبل انتهاء مدته ولو قام مبرر لذلك ما لم فصله العامل لحالة من حالات المادة ٤٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وهي الحالات التي يرتكب فيها العامل خطأ من جانبه كما لا يجوز للعامل إنهاء عقد العمل المحدد المدة قبل انتهاء مدته إلا في حالات المادة ٤١ ق ٣١٧ سنة ٥٢ وم ٦٧٨ / ٢ مدني وهي الحالات التي يجوز فيها للعامل ترك العمل دون تعويض .

١٩ — التعويض العيني : ان مقتضى القواعد العامة في القانون المدني أنه يجوز إجبار المدين على تنفيذ التزامه بعد اعذاره متى كان ذلك ممكناً وأنه إذا كان في التنفيذ العيني إرهاب للمدين . جاز أن يقتصر على دفع تعويض تقدي إذا كان ذلك لا يلحق بالدائن ضرراً جسيماً (م ٢٠٣ مدني) .

ونرى أنه لا يمكن تطبيق هذه القواعد في حالة فسخ عقد العمل غير المحدد المدة بالارادة المنفردة فلا يمكن إجبار رب العمل الذي فسخ العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة على إعادة العامل إلى العمل لديه إذ قد انتهى عقد العمل قانوناً ومن ثم يصبح التعويض العيني بإعادة العامل إلى العمل غير ممكن ومن ثم فيستحيل إلى تعويض تقدي عند توافر شرائطه وسواء كان فسخ صاحب العمل لهذا العقد بإرادته المنفردة جائز ومشروع قانوناً أم لم يكن فإنه يتعذر الحكم بالتعويض العيني مادام أن العقد قد انحل ولا يمكن إعادته إلى الوجود (راجع استئناف مصر ٢٧ / ٤ / ٩٥٢ مجموعة رسمية س ٥٢ ص ١٩٨) أما في العقد المحدد المدة فإنه لا محل للتعويض العيني إذا كان الفسخ قد تم في الحالات التي يجيزها القانون أما في غير هذه الحالات فقد ذهب رأي بعض الباحثين إلى أن عقد العمل عقد شخصي لا يمكن القضاء فيه بالتعويض العيني بإعادة العامل إلى عمله كرها عن صاحب العمل وأن التعويض العيني يستحيل إلى تعويض تقدي .

وذهب رأي آخر إلى أن التعويض العيني جائز في عقد العمل كغيره من العقود وقد قرره الشارع في حالة المادة ٢٣ م ق ٣١٩ سنة ٥٢ وهي التي يكون فصل العامل فيها بسبب إحدى نواحي

نشاطه النقابي المنصوص عنها في المادة المذكورة وفي حالة القانون رقم ٢٢٦ سنة ١٩٥١ التي أوجب إعادة العامل الذي تجند إلى عمله بعد انتهاء تجنيده .

٢٠ - ولكننا نرى أن عقد العمل له طبيعته الخاصة إذ يتميز بوجود علاقة التبعية بين العامل ورب العمل ومن مقتضى هذه العلاقة عدم إجبار صاحب العمل على تشغيل عامل لديه لا يرغب في العمل لديه أو لا تتوافر ثقته فيه في أداء العمل وعلى ذلك فإن التعويض العيني كقاعدة عامة غير ممكن في عقد العمل وينبغي أن يستحيل إلى تعويض نقدي . وقد حكم بأنه ، إذا كان الفصل من نوع الجزاء التأديبي الذي توقع فلا يلزم رب العمل بإعادة العامل الذي فصله لما في ذلك من إضاعة لهيبته وما يترتب على ذلك من الأضرار بمصلحته وعندئذ يجدر أن ينقلب التعويض العيني إلى تعويض نقدي (راجع استئناف مصر ٢٧ / ٤ / ٥٢ مع رسمية س ٥٢ ص ١٩٨) .

٢١ - على أن الشارع لم ير محلاً للتعويض العيني إلا في حالتين :

الأولى - حالة المادة ٢٣ ق ٣١٩ سنة ١٩٥٢ .

الثانية - حالة القانون رقم ٢٢٦ سنة ١٩٥١ .

وجعل المشرع عدم تنفيذ حكم إعادة العامل فيهما مكوناً لجريمة معاقب عليها قانوناً ونرى أن إيراد الشارع لهاتين الحالتين دال على أن حكمهما قاصر عليهما ولا يمكن أن يمتد لحالات أخرى فلو كان الشارع قد رأى إمكان التعويض العيني في جميع حالات عقد العمل لما كان في حاجة إلى أن يقتصر إعادة العامل إلى عمله في الحالتين سالفتي الذكر .

وفي الحالة الأولى : خول المرسوم بقانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٣ القضاء سلطة الحكم بإعادة العامل المفصول إلى عمله إذا كان الدافع إلى الفصل هو نشاط العامل النقابي وكان فصله مكوناً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣ م ق ٣١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص بنقابات العمال (راجع المذكرة الإيضاحية للرسوم بق ١٦٥ سنة ١٩٥٣) وذلك حرصاً على صالح العمال ونشاطهم النقابي .

وفي الحالة الثانية : أوجب القانون ٢٢٦ سنة ١٩٥١ على الشركات والجمعيات والمؤسسات والأفراد ممن لا يقل عدد عمالهم عن خمسين أن يحتفظوا لمن يجند منهم بعمله أو وظيفته أو ما يساويهما ويكون للعامل أن يعود إلى عمله أو العمل المحتفظ به إذا طلب ذلك خلال تسعين يوماً من انتهاء خدمته العسكرية وأنه يجب إعادته إذا كان لاثقاً طبيياً من تاريخ تقديم طلب العودة . ونصت المادة ٤٣ ق ٣١٧ سنة ٥٢ على أن للعامل الذي يدعى لتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية الخيار بين أن يطلب فسخ العقد والحصول على مكافأة مدة الخدمة أو التمسك بأحكام ٢٢٦ سنة ١٩٥١ . ومؤدى هذين النصين أن للعامل الذي يجند وهو يعمل بمؤسسة ينطبق عليها ق ٢٢٦ سنة ١٩٥١ أن يطلب إما فسخ العقد أو الاحتفاظ بعمله أو عمل مساو له حتى انتهاء مدة خدمته العسكرية فيكون العقد موقوفاً مدة أداء الخدمة العسكرية ويتعين على رب العمل إعادة العامل إلى عمله بعد انتهاء التجنيد إذا طلب العامل ذلك والا عرض نفسه للمسئولية الجنائية . على أن المحاكم ليست مجبرة على القضاء بإعادة العامل المجند إلى عمله في هذه الحالة إذا زأت أن ذلك غير ممكن فينقلب

التعويض العيني إلى تعويض نقدي . أما إذا كانت المؤسسة التي يعمل بها المجند لا ينطبق عليها ق ٢٢٦ سنة ٩٥١ فإن العقد يفسخ من تلقاء نفسه إذ يعتبر تجنيد العامل - مع عدم سريان ق ٢٢٦ سنة ٩٥١ - قوة قاهرة يستحيل معها تنفيذ الالتزامات المترتبة على العقد (م ١٥٩ مدني) .

٢٢ - وتأتي المحاكم حرجاً عند الفصل في طلب إعادة العامل في الحالتين السابقتين إلى عمله فعلياً أن توازن بين صالح العامل في التعويض العيني ودرء ما ناله من مضار بسبب فصله لنشاطه النقابي أو عدم إعادته إلى عمله بسبب تجنيده وبين المصلحة العامة التي تقتضي حسن سير العمل بمؤسسة رب العمل والتي قد تتأثر بإعادة العامل إلى عمله كرها عن صاحبه . والمحاكم وهي بصدد هذه الموازنة لا يميل أطمئنانها في أغلب الأحوال إلى عدم الحكم بإعادة العامل كرها عن صاحب العمل تغليباً للمصلحة الأخيرة على مصلحة العامل الذي يمكن تعويضه نقداً عما ناله من ضرر . وقضاء المحاكم هذا صحيح وبخاصة في حالة المؤسسات الفردية والشركات المحدودة .

أما المؤسسات ذات النفع العام التي لا يتأذى حسن سير العمل بإعادة العامل إلى العمل بها بعد فصله فإنه لا ينبغي تغليب مصلحة العامل في التعويض العيني بإعادته إلى العمل .

٢٣ - سريان قواعد القانون المدني في عقد العمل : وقد اختلف في مدى سريان قواعد القانون المدني الخاصة بعقد العمل الواردة في الفصل الثاني من الباب الثالث .

فذهب رأى إلى أنه قد نص في المادة ٦٧٥ / ١ مدني على أنه لا تسري الأحكام الواردة في هذا الفصل إلا بالقدر الذي لا تتعارض فيه صراحة أو ضمناً مع التشريعات الخاصة التي تتعلق بالعمل . وأن مقتضى هذا النص بطلان العمل بقواعد القانون المدني في عقد العمل المنصوص عليها في الفصل الثاني من الباب الثالث منه وذلك بصدر المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وطبقوا رأيهم هذا بالنسبة للمادة ٦٩٨ مدني التي تقضي بتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل مثل المطالبة بمكافأة العامل - بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء عقد العمل واستدلوا أيضاً على رأيهم بأن نص المادة ٦٩٨ / ١ مدني لا يستقيم مع قانون عقد العمل الفردى الذي جعل عدم دفع الأجر أو المكافأة جريمة فلا تسقط المطالبة به إلا بمضي ثلاث سنوات (م ١٧٢ مدني) فلا يتأتى إذن أن تسقط دعوى العمل في هذه الحالة بمضي سنة على انتهاء العقد .

وهذا الرأي نراه غير سديد لأننا نذهب إلى أن أحكام القانون المدني الخاصة بعقد العمل لازالت نافذة لم يلغها أو يطلها صدور م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى وذلك للوجوه الآتية : -

أولاً : لأن الشارع في القانون المدني إنما أراد عنه تقنينه مواد عقد العمل أن يضمها المسائل الأساسية في تنظيم عقد العمل مكتفياً بالإحالة بالنسبة إلى المسائل الأخرى إلى التشريعات الخاصة بالعمل وذلك لأن المسائل الأساسية التي احتوتها أحكام عقد العمل في القانون المدني إنما تنسم بطابع

الاستقرار وليست عرضة للتغيير تبعاً للظروف ومقتضيات الأحوال بعكس الأمر في المسائل التفصيلية .

ثانياً : ولأن المادة ٥٤ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى لم تنص على إلغاء قواعد القانون المدنى المتعلقة بعقد العمل فى حين نصت على إلغاء القانون السابق لعقد العمل الفردى رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الذى حل محله المرسوم بق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

ثالثاً : ولأن المادة الرابعة من م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد أحالت إلى المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ مدنى فى تعريف عناصر الأجر بما يقطع بِنفاذ قواعد القانون المدنى فى عقد العمل ما لم تتعارض مع نصوص قانون عقد العمل الفردى .

رابعاً : ولأن نص المادة ٦٩٨ / ١ مدنى لا يتعارض مع قانون عقد العمل الفردى لان تقادم المادة ٦٩٨ / ١ مدنى إنما ينصب على الدعاوى لا حقوق العامل التى نظم القانون المدنى أحكام التقادم بالنسبة لها فى المواد ٣٧٥ و ٣٧٨ مدنى .

ولا محل للاستشهاد بنص م ١٧٢ مدنى ففى خاصة بسقوط دعاوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فانه لا يمكن سريانها بالنسبة لدعاوى المطالبة بحقوق العامل المترتبة على عقد العمل كما أنه يمكن اعتبار المادة ٦٩٨ / ١ مدنى استثناء من حكم المادة ١٧٢ مدنى بالنسبة لتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ومن ثم يرفع كل تعارض بين النصين .

ويعيننا أخيراً أن نبين أن القانون المدنى مع ما احتواه من أحكام عامة فى عقد العمل قد نص فى المادة ٦٧٥ / ٢ منه على أن التشريعات الخاصة هى التى تبين طوائف العمال الذين لا تسرى عليهم هذه الأحكام . ومؤدى تطبيق هذا النص أن الطوائف العمالية التى استثناها قانون عقد العمل الفردى من دائرة تطبيقه (م ١ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) لا يمكن أن تسرى عليها كذلك الأحكام العامة التى أوردها القانون المدنى فى عقد العمل وإن كانت تحكمها قواعد القانون العام أو أحكام العرف . وبذا نكون قد انتهينا من القسم الأول من هذا البحث وبقي أن تفصل أحوال الفسخ بالارادة المنفردة فى عقد العمل والحماية التى قررهما القانون للعامل بعد فسخ العقد .

فإلى المقال القادم إن شاء الله .

العدد التاسع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٨٥	٢٩ نوفمبر ١٩٥٣	(١) قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية) ١ - تنازع الاختصاص . مجالس مالية . استئناف . النص في لائحة المجلس الملي لطائفة الأقباط الكاثوليك على أن استئناف الأحكام الحضرية في مسائل الأحوال الشخصية يبدأ من تاريخ صدورها . عدم مخالفة هذا النص للقانون أو النظام العام . ٢ - تنازع الاختصاص . اختصاص . نقض . طعن . صدور حكم نهائي من المجلس الملي بالنفقة للزوجة وحكم نهائي آخر من المحكمة الشرعية بدخول الزوجة في طاعة زوجها . وجوب اعتبارهما حكيم متناقضين إذا تضمن حكم المجلس قضاءاً ضمنياً برفض دعوى الطاعة . اختصاص محكمة النقض بوقف تنفيذ أحد الحكمين . ٣ - تنازع الاختصاص . مجالس مالية . أحوال شخصية . اختصاص المجلس الملي لطائفة الأقباط الكاثوليك . اختصاصه بمسائل الأحوال الشخصية لهذه الطائفة . الأساس الذي يرتكز عليه هذا الاختصاص . القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ . ١ - تنازع الاختصاص . مجالس مالية . انضمام الزوجة المارونية إلى طائفة الروم الكاثوليك التي ينتمي إليها زوجها . فقد زواجهما في كنيسة الروم الكاثوليك وعماد أولادهما حسب طقوس هذه الكنيسة . ثبوت الاختصاص في المنازعات المتعلقة بهذا الزواج إلى المجلس الملي لطائفة الروم الكاثوليك . ٢ - تنازع الاختصاص . الإقرار بالانضمام إلى إحدى الطوائف الدينية . ارتباطه بالولاية على النفس . القول بأنه يلزم لصحته بلوغ سن الرشد اللازم لصحة التصرفات المالية . في غير محل . يكفي بلوغ السن التي تزول فيها الولاية على النفس . ٣ - تنازع الاختصاص . مجالس مالية . المجلس الملي لطائفة الروم الكاثوليك . اختصاصه بمسائل الأحوال الشخصية لهذه الطائفة . الأساس الذي يرتكز عليه هذا الاختصاص . القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ .
٨٨٦	١٦٤٣	١ - تنازع الاختصاص . مجالس مالية . انضمام الزوجة المارونية إلى طائفة الروم الكاثوليك التي ينتمي إليها زوجها . فقد زواجهما في كنيسة الروم الكاثوليك وعماد أولادهما حسب طقوس هذه الكنيسة . ثبوت الاختصاص في المنازعات المتعلقة بهذا الزواج إلى المجلس الملي لطائفة الروم الكاثوليك . ٢ - تنازع الاختصاص . الإقرار بالانضمام إلى إحدى الطوائف الدينية . ارتباطه بالولاية على النفس . القول بأنه يلزم لصحته بلوغ سن الرشد اللازم لصحة التصرفات المالية . في غير محل . يكفي بلوغ السن التي تزول فيها الولاية على النفس . ٣ - تنازع الاختصاص . مجالس مالية . المجلس الملي لطائفة الروم الكاثوليك . اختصاصه بمسائل الأحوال الشخصية لهذه الطائفة . الأساس الذي يرتكز عليه هذا الاختصاص . القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ .

العدد التاسع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٨٧	١٦٤٩	١٨ ديسمبر ١٩٥٤
		١ - نقض . طعن . بيان أسباب الطعن . عدم اشتراط القانون طريقة خاصة لهذا البيان . يكفي أن يكون البيان مجسداً يخرجها عن الأبهام ويبيدها عن الجهالة .
		٢ - نقض . طعن . تقديم الطالب استقالته مقرونة بشرائط . قبول الاستقالة بشرائطها . عدم الاحتفاظ بحقه في السير في الطعن أو بالتناجج المترتبة على الحكم فيه . انتهاء رابطة التوظيف . وجوب الحكم برفض الطعن .
٨٨٨	١٦٥١	" " " "
		تنازع الاختصاص . مجالس مالية . جهة تحرير عقد الزواج . لا يمنح الجهة التي حررت اختصاصاً قضائياً . العبرة في اختصاص المجالس المالية بمسائل الأحوال الشخصية . هي باتحاد طرفي الدعوى في الملة . في حالة الاختلاف . يكون الاختصاص للمحاكم الشرعية .
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية
٨٨٩	١٦٥٥	٢٨ أكتوبر ١٩٥٤
		وضعية : بيع . حكم . تسوية . اعتباره التصرف الصادر من المورث إلى أحد ورثته وضية وليس بيعاً . إقامته على استخلاص موضوعي مانع . لا خطأ .
٨٩٠	١٦٥٧	" " " "
		١ - موظفون . لجنة ضباط الجيش . الاقتراحات التي تبديها في المسائل الداخلة في اختصاصها هي اقتراحات ملزمة . العدول عن طلب تسوية بعد إقرارها له وموافقة الوزير ورفعها للديوان الملصق للتصديق . لا أثر لهذا العدول .
		٢ - موظفون . عيوب الرضا . إكراه . حكم تسوية . نفيه بأسباب نباتة وقوع إكراه في طلب تسوية . تقرير موضوعي .
		٣ - موظفون . لجنة ضباط الجيش . إقرارها تسوية حالة ضابط بالجيش وفقاً للطلب المقدم منه والذي تنازل فيه عن طلب التغويض . لا مصادحة له في الطعن على تشكيل هذه اللجنة .
٨٩١	١٦٦٢	" " " "
		١ - استئناف . حكم تمهيدى . قاعدة استئناف الأحكام التمهيدية مع الحكم الصادر في الموضوع . مناطها . ألا يكون الحكم التمهيدى قد استوفى من أحد الخصوم وفصل فيه . المادة ٣٦١
		مرافعات قديم . د .

العدد التاسع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ - وفاة . إثبات . عبارة « مناولة فلان » الواردة في وصول . المقصود بها . إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات حصول الوفاء من مال المتسك بالوصول . لا خطأ .
		٣ - وفاة . الغير الذي يوفى دين غيره . شرط تمسكه بالمادة ١٦١ مدني قديم .
٨٩٢	٢٨ أكتوبر ١٩٥٤	١ - براءة الذمة . إثبات . وفاة . الاستناد في إثبات الوفاء على واقعة مادية لا على تصرف قانوني . جواز الإثبات بكافة الطرق حتى ولو جاوز الدين نصاب البيئة . مثال .
٨٩٣	١٦٧٢	عمل . حكم . تسييه . إبلاغ رب العمل بأن العامل يدد بعض أموال المنشأة . تحقيق هذا الإبلاغ بمعرفة السلطة المختصة وحفظه نهائياً . إلزام رب العمل بأجرة العامل من تاريخ وقفه عن العمل لا خطأ . المادة ٢٧ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .
٨٩٤	١٦٧٤	قاضي الأمور المستعجلة . شرط اختصاصه بدعوى طرد الحائر للعقار .
٨٩٥	١٦٧٨	١ - عمل . عقد استخدام العامل خال من النقص على تقريرين مكافأة له أيا كان نوعها عند فصله . عدم وجود دليل على قيام عرف في المؤسسة التي يعمل بها يقضى بمنحه مكافأة خاصة . الحكم له بمكافأة تعادل ستة أشهر من راتبه . لا خطأ .
		٢ - عمل . فصل الرعايا الإيطاليين من عملهم استناداً إلى نصوص الأوامر العسكرية . القول بأن رب العمل إذا فصل هؤلاء العمال قد حال بفعله دون تحقق شرط بلوغهم السن التي تخولهم الحصول على مكافأة خاصة تكفل لهم مرتبة مبدئية الحياة في غير محله .
		٣ - تقضى . طعن . عمل . ففي التعسف في استعمال الحق في فصل العامل . تقدير موضوعي . لا معقب عليه من محكمة النقض .
		٤ - عمل . بحق العامل المفقول في الحصول على مكافأة مقابل إجازاته المتجمدة . . تبقى هذا الحق لأسباب سائغة . لا قصور .

العدد التاسع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٩٦	٢ أبريل ١٩٥٣	(٣) محكمة القضاء الإداري موظف . من الإحالة إلى المعاش . سن الستين . من يحال فيها . المثبتون الذين يجرى على راتبهم حكم الاستقطاع . من لا يجرى عليهم هذا الحكم . معاملتهم بالمادة ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ .
٨٩٧	٥	١ - قبول الدعوى . قرار إداري نهائي . تصديق وزارة الداخلية على قرار لجنة الشياخات بفصل المدعى . صيرورة القرار نهائياً . الطعن فيه بالإلغاء . قبول .
		٢ - عمدة أو شيخ . محاكمته . إعلانه بالتهمة المستندة إليه قبل اجتماع لجنة الشياخات بأسبوع على الأقل . إجراء جوهري يترتب على مخالفته البطلان . إعلانه قبل ميعاد الجلسة بأقل من أسبوع . وجوب منحه مهلة أخرى إذا طلب ذلك .
		٣ - عمدة أو شيخ . محاكمته . طلبه التأجيل لعذر مقبول . جوازه .
٨٩٨	٧	اختصاص محكمة القضاء الإداري . التعاقد بين الحكومة وإحدى الشركات . قول الشركة أنه تم تحت تأثير التهديد . نزاع مدني . عدم اختصاص هذه المحكمة .
٨٩٩	٩	مصلحة في الدعوى . طلب المدعى إحالته إلى المعاش . حفظ طلبه . إحالته إلى المعاش في اليوم التالي استناداً إلى عدم كفايته . الطعن في مرسوم الإحالة إلى المعاش . توافر المصلحة .
٩٠٠	١٤	١ - استثناءات . المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ بالغاء الاستثناءات . عدم تطبيقه على الضباط في الوزارات المختلفة . المقصود بالضباط هنا . الضباط الموجودين في الخدمة العسكرية .
		٢ - قانون الأحكام العسكرية . الجرائم المنصوص عليها فيه . جرائم تتعلق بالخدمة العسكرية والنظام العسكري وجرائم

العدد التاسع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		تقع بالمخالفة للقوانين العادية . سلطة المجالس العسكرية والمحاكم المدنية في النظر في كلا النوعين . التفرقة بين عقوبتي الطرد من الخدمة إطلاقاً والطرد من الخدمة العسكرية آثار كل .
		٣ — موظف . تعيينه . وجوب تقديم شهادة دالة على حسن السير والسلوك . الطرد من الخدمة العسكرية لاختلاس أموال أميرية . يندش النزاهة وحسن السمعة . مانع من التعيين في الوظائف المدنية .
		٤ — مجالس عسكرية . اعتبارها من الهيئات التأديبية .
		٥ — جيش : ضابط . طرده من الخدمة العسكرية . تعيينه في إحدى الوظائف المدنية إذا توافرت فيه الشروط اللازمة . جوازي .
٩٠١	٢٠ أبريل ١٩٥٣	١ — مناقصة . عذول عنها بعد إجرائها . عدم جوازه . المادة ٢ من لائحة المخازن والمشتريات . سلطة وزير المالية هي التفسير وكيفية التطبيق في حالي الالتباس أو الغموض .
		٢ — قرار إداري لا يهدف إلى مصلحة عامة . تعويض .
		٣ — تعويض . عن فعل ضار غير مشروع . كيفية تقديره .
٩٠٢	٢١	١ — بورصة القطن . الغرض من إنشائها . الخروج على لوائح البورصة ونظمها . خروج على القانون . عملية الكورنر . تعريفها . عدم مشروعيتها .
		٢ — احتكار . الاتفاقات التي تهدف إليه لرفع الأسعار إلى حد باهظ . اتفاقات باطلة مادامت تهدف إلى أغراض غير مشروعة .
٩٠٣	١٧٠٦	١ — دعوى . التفرقة بين قيام الخصومة وبين إثبات الوكالة . وجوب حضور محام في الدعاوى التي ترفع أمام مجلس الدولة .
		٢ — إلتباس إعادة النظر . الغش الذي يحيزه : شروطه : .
		٣ — لجنة الشياخات . الاعتراض على تشكيلها لوجود خصومة بين جائلة المتهم والعائلة التي ينتمى إليها بعض أعضاء .

العدد التاسع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		اللجنة . عدم الرد على الاعتراض . بطلان قرار اللجنة والقرار الصادر باعتباره .
٩٠٤	١٧٠٧	٢٩ أبريل ١٩٥٣
		١ — تعويض المسؤولية بالتعويض عن القرار الإداري . أحوالها . يكفي لترتيبهما أن يصدر القرار معيبا ويترتب عنه ضرر .
		٢ — أحكام عرفية . سلطة الحاكم العسكري . سلطة تقديرية ينبغي ألا تتجاوز الحدود الدستورية وألا تخل بالتزاماته القانونية .
		٣ — أحكام عرفية . قرار الحاكم العسكري . قرار إداري يخضع لرقابة المحكمة . وجوب قيامه على سبب جدي . انبساط رقابة المحكمة على جدية السبب ومناسبة إصدار القرار .
		٤ — أحكام عرفية . قرار الحاكم العسكري بتقييد حرية المدعى . يوجب مسئوليته بالتعويض .
٩٠٥	١٧١١	٥ مايو ١٩٥٣
		نظرية الظروف الطارئة . شرط انطباقها . أن تجدد حوادث استثنائية هامة لم يكن في الوسخ تحققها .
٩٠٦	١٧١٤	٦ د د
		١ — موظف . دائم . في فهم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وفي القوانين السابقة عليه .
		٢ — موظف . التفرقة بين المستخدم الدائم والمؤقت . أداة تعيين المؤقتين .
		٣ — موظف . فصله . المادة التاسعة من الأمر العالي الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ . سريانها فقط على المستخدم الدائم الذي يجرى على راتبه حكم الاستقطاع .
		٤ — موظف بعقد . علاقته بالحكومة . لائحية .
٩٠٧	١٧٢٤	١٠ د د
		عمدة . فصله . استناد قرار الفصل إلى ضعف صحة المدعى وعجزه عن العمل . عدم عرضه على القومسيون الطبي العام بعد أن رفض المدعى العرض على القومسيون الطبي للمديرية لما للمديرية من سلطان عليه . بطلان قرار الفصل .

العدد التاسع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٠٨	١٧٢٤ ١٠ مايو ١٩٥٣	موظف . تسليه العمل ومباشرة له قبل صدور قرار تعيينه . تعلق حقه بالأقدمية والراتب من يوم تسليه العمل . ادعاء الحكومة أنه باشر العمل على سبيل التبرع أو الفضالة . لا محل له ما دامت نية المدعى لم تنصرف إلى التبرع ولم يقصد العمل من تلقاء نفسه .
٩٠٩	١٢ ١٧٢٧	أجنبي . القبض عليه . طلب إلغاء الأمر الصادر بالقبض . الإفراج عنه . انتهاء الخصومة . لا محل للادعاء بأن هذا الإفراج تمهيداً للإبعاد .
٩١٠	١٧٢٧	ترقية بالاختيار . ترخص الجهة الإدارية . شرطه . تساوى اثنين من المرشحين في الجدارة . وجوب ترقية الأقدم .
٩١١	١٧٢٧	١ — مجلس بلدى . التفرقة بين سلطة البلدية بوظيفها قائمة على أعمال التنظيم وتطبيق القوانين وبين حقوقها كملكية خاصة . آثارها .
		٢ — مجلس بلدى . بلدية الاسكندرية . سلطتها في منح ترخيص لأحد محال الفرجة والملاهى . ليست مطلقة . تقييدها أحكام القوانين واللوائح التي تحكم هذه الحالة . رفض منح الترخيص لعدم التحقق من ملكية الطالب للأرض المراد البناء عليها . لا يجوز .
٩١٢	١٧ ١٧٣١	موظف . طيب . ترقية إلى وظيفة تقتضى التفرغ كل الوقت . شروطها . شرط البقاء في الدرجة الرابعة مدة أربع سنوات للترقية إلى الدرجة الثالثة . العدول عنه . قرار مجلس الوزراء في أول يوفيه سنة ١٩٤٧ . وجوب عرض كل حالة على مجلس الوزراء . مخالفة هذه القاعدة . لا يجوز .
٩١٣	١٨ ١٧٣٤	وكلاء الوزارات الدائمين . اختصاصهم . عدم جواز تدخلهم في شئون الموظفين . إحالة أحد الموظفين إلى المحاكمة التأديبية بناء على قرار مطبوع أعده الوكيل البرلمانى ووقع عليه الوزير . باطل . بطلان الإجراءات التي تمت بناء عليه .

العدد التاسع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩١٤	١٧٣٥ ١٩ مايو ١٩٥٣	١ - محاماة . الهيئات التي تحسب مدة العمل بها في مدة الاشتغال بالمحاماة . المادة ١٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ سلطة لجنة قبول المحامين في احتساب العمل بإحدى الهيئات في مدة الاشتغال بالمحاماة . مداها .
		٢ - موظف . قاض . جواز تعيينه من بين الموظفين الفنيين بمصلحة الشهر العقاري .
٩١٥	٢٠ ١٧٣٩	١ - تقادم . في الحقوق المالية . انقطاعه . أسبابه .
		٢ - تقادم . قطعه . مانع أدبي من رفع الدعوى . علاقة الموظف بالحكومة . لا تعد كذلك .
٩١٦	٢٨ ١٧٤٠	١ - محاكم شرعية . مناصب القضاء . شروط التعيين فيها . الامتناع عن تعيين موظف قضائي في منصب القضاء بحجة أنه مالكي المذهب . لا يجوز .
		٢ - محاكم شرعية . قصر تعيين القضاة على الحنفيين استناداً إلى ما جاء بالمادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية . لا يجوز .
٩١٧	٣١ ١٧٤٦	١ - قرار تنظيمي عام . الطعن عليه بالالغاء . قبول .
		٢ - أعمال السيادة . خروجها من ولاية هذه المحكمة . القرار الصادر بضم بلدة إلى أخرى . لا يعد كذلك .
		٣ - دعوى . المصلحة التي تجوز رفعها . لا يشترط أن تقوم على حق أهدره القرار المطعون .
		٤ - قرار إداري . عدم الطعن عليه في الميعاد . صيرورته نهائياً . عدم جواز المساس به أو العدول عنه إلا لأسباب طارئة .
		٥ - تاحية . فصلها أو ضمها إلى تاحية أخرى . أخذ رأي الأهالي في هذا الشأن . لا يكون إلا على سبيل الاستئناس . وجوب مراعاة آراء الجهات الإدارية المختصة .

العدد التاسع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩١٨	١٧٤٧	٢ يونيو ١٩٥٤
		١ - شركة مياه القاهرة . النص في الاتفاق المفقود بينها وبين الحكومة سنة ١٩٤٦ على التزام الشركة برصد ٥٠ ألف جنيه لأعمال الانشاءات والتجديدات . المقصود بذلك . الحد الأدنى لما يجب أن يصرف في هذا الشأن وليس الحد الأقصى .
		٢ - التزام بمرقق عام . العلاقة بين الملتزم والسلطة مأمحة الالتزام . تقوم على تحمل الملتزم مخاطر إدارة المرفق والاضطلاع بتبعاته المالية .
		٣ - التزام بمرقق عام . مطالبة الملتزم بتعديل عقد الالتزام متى يجوز . نظرية الظروف الطارئة . شروط تحققها .
		(٤) قضاء الضرائب
٩١٩	١٧٥٦	٧ مارس ١٩٥٥
		وقف الدعوى حتى يتم التصالح مع مصلحة الضرائب . ليس من قبيل تركها . التعجيل في الموعد الذي نصت عليه المادة ٢٩٢ مرافعات . ليس لازما .
٩٢٠	١٧٥٧	٢٩ مايو ١٩٥٤
		ضريبة أرباح تجارية . عدم انطباقها على مهنة المخرج السينمائي .
		(٥) قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٩٢١	١٧٦٠	١٤ نوفمبر ١٩٥٤
		اختصاص . وقف قرار قضاة .
٩٢٢	١٧٦١	د د د
		حكم نهائي باطل من محكمة أول درجة . جواز استئنافه .
٩٢٣	١٧٦٢	٢١ د د
		شرط فاسخ صريح . لا بد من النص عليه .
		(٦) قضاء المحاكم السككية (القضاء المدني)
٩٢٤	١٧٦٤	٢٥ يناير ١٩٥٤
		طعن في حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . الفيصل بين هذا الحكم والحكم الموضوعي .
٩٢٥	١٧٦٦	٢٣ سبتمبر ١٩٥٤
		١ - تعديل الطلبات أثناء حجز القضية للحكم . متى يجوز .
		٢ - ترك الدعوى . متى يعتبر ملزما للتارك .
		٣ - الأمر على عريضة . طرق التظلم منه .

العدد التاسع	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٢٦	١٧٧٠ ٢٦ يناير ١٩٥٤	(٧) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح) ١ - وقف تنفيذ العقوبة . عدم جوازه في المخالفات . ٢ - عقوبة المخالفة . رفعها بمقتضى لائحة . غير جائز . اشكال في تنفيذ حكم جنائي . المحكمة المختصة بنظره .
٩٢٧	١٧٧١ ٢٩ ديسمبر ١٩٥٤	(٨) القضاء المستعجل
٩٢٨	١٧٧٤ ١٠ نوفمبر ١٩٥٤	حجز على أموال مؤسسة تدير مرفق عام . جوازه في حدود .
٩٢٩	١٧٧٨ ١٢ ديسمبر ١٩٥٤	اختصاص القضاء المستعجل في أحوال الامتناع عن تنفيذ الالتزام بعمل .
٩٣٠	١٧٨١ ٢٦	حراسة . وضع الاعيان المطلوب نزع ملكيتها تحت الحراسة . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة .
١٧٨٥		صححة القبض على المتهم تستتبع صححة تفتيشه ولو كان البحث عن أدلة الجريمة لاوقائيا لحسب السيد الدكتور رؤوف عبيد الأستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .
١٧٩٤		الفسخ الارادى لعقد العمل الفردى للسيد الأستاذ فتحى عبد الصبور القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٥^(١)

بتعديل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء ديوان الموظفين ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الثانية من البند (٢) من المادة ٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ النص الآتى :

« وتحدد النظائر الأجنبية بقرارات من رئيس ديوان الموظفين بناء على اقترحات لجنة تشكل
لهذا الغرض بوزارة التربية والتعليم وتمثل فيها الإدارة العامة للبعثات والديوان والبعثات
الجامعية المصرية التى بها نوع الدراسة المطلوب تحديد نظيرها أو معادلة شهادتها ،
مادة ٢ — على وزيرى التربية والتعليم والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ٤ رمضان سنة ١٣٧٤ (٢٧ أبريل سنة ١٩٥٥)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٤ مكرر د ١٠ الصادر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٥ .

قانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥^(١)

بتعديل بعض نصوص القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩
بمنظّم القضاء

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية،
وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء والقوانين المعدلة له،
وعلى القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والقوانين المعدلة له،
وعلى ما اقرّه مجلس الدولة،
وبناء على ما عرضه وزير العدل،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الأولى من المادة ٣ وبالمواد ٢١ و ٢٣ و ٨٢ من القانون رقم
١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء المشار إليه بالنصوص الآتية :
مادة ٣ فترة أولى :

يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة والاسكندرية وطائطا والمنصورة وأسيوط وتؤلف
كل منها رئيس ووكيل وعدد كاف من المستشارين .

مادة ٢١ :

يرفع الطالب في الأحوال المبينة في المادة ١٩ بعريضة تودع قلم كتاب محكمة النقض تتضمن عدا
البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال إقامتهم موضوع الطلب وبياناً كافياً عن
الدعوى التي وقع في شأنها النزاع أو التخلي .

وعلى الطالب أن يودع مع هذه العريضة صوراً منها يتمدر عدد الخصوم مع حافظة بالمستندات
التي تؤيد طلبه ومذكرة .

وبعين رئيس المحكمة أحد مستشاريها لتحضير الدعوى وتجهيزها للرافعة وله إصدار القرارات
اللازمة لذلك .

وعلى قلم الكتاب إعلان الخصوم بصورة من العريضة مع تسكينهم الحضور في الجلسة التي
تحدد لتحضير الدعوى .

(١) نشر بالرائع المصرية الماد ٣١٥ مكرر، ١٠١٠٠٠ الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٥ .

وبعد تحضير الدعوى يحياها المستشار المعين إلى جلسة يحددها أمام المحكمة للمرافعة في موضوعها .
ولا تحصل رسوم على « هذا الطلب » .

مادة ٢٣ :

« كذلك تختص محكمة النقض دون غيرها منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل تسعة من مستشاريها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالوزارة وبمحكمة النقض والنيابة العامة بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا التمل والنسب متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

كما تختص دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم .

وكذلك تفصل في طلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك إذا رفعت إليها بصفة أصلية أو تبعية .
وتتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية عدا ما يتعلق منها بحضور محام للدفاع عن الطالب وما يتصل بذلك من إجراءات . ويحضر الطالب أمام الهيئة بنفسه وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب في الدفاع عنه أحد رجال القضاء أو النيابة .

ويجوز تحضير الدعوى وتجهيزها للمرافعة وفقاً لما نص عليه في المادة ٢١ .

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه الطلبات من كان عضواً في مجلس القضاء الأعلى أو مجلس التأديب أو المجلس الاستشاري للنيابة العامة .

مادة ٨٢ :

« يختص بنظر التظلم من أحكام مجالس التأديب مجلس مخصوص يعتمد بوزارة العدل يشكل من وكيل الوزارة الدائم ومستشار بمحكمة استئناف القاهرة تنتخبه الجمعية العمومية ومحام عام ، .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٤ رمضان سنة ١٣٧٤ (٢٧ أبريل سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

تنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء على أن :

يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة والاسكندرية وأسيوط والمنصورة وتؤلف كل منها من رئيس ووكلاء بقدر عدد الدوائر وعدد كاف من المستشارين .

وقد أغفل هذا النص محكمة استئناف طنطا التي لم تكن قد أنشئت بعد عند صدور قانون نظام القضاء . فرئى تدارك ذلك بالنص على تلك المحكمة مع مراعاة الترتيب الذى نص عليه الرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء فيما يتعلق بنقل مستشارى هذه المحاكم .

ولما كانت المصلحة تدعو إلى أن يكون لكل محكمة من محاكم الاستئناف وكيل واحد كما كان عليه الحال من قبل ، فقد رئى تعديل نص الفقرة المذكورة على هذا الوجه .

وتفاديا لانعقاد الهيئة المختصة بالفصل فى المنازعات المنصوص عنها فى المادة ١٩ من القانون قبل أن تصبح الدعوى مهياًة للرافعة فيها رئى أن يعهد بتحضيرها إلى مستشار يندبه رئيس المحكمة يكون له اصدار ما يراه لازماً لذلك من قرارات ثم يحدد جلسة لنظر الموضوع أمام الهيئة المختصة — وقد اقتضى ذلك تعديل المادة ٢١ من هذا القانون لتحقيق هذا الغرض .

وتنص المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء على أنه :

كذلك تختص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل أحد عشر مستشاراً من مستشاريها دون غيرها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا الئدب والنقل متى كان مبنى الطلب عيباً فى الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

كما تختص بالنظر فى طلبات التعويض الناشئة عن ذلك .

وتتبع فى تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للنقص فى المواد المدنية . ولا يجوز أن يجلس للفصل فى هذه الطلبات من كان عضواً فى مجلس القضاء الأعلى أو مجلس التأديب أو المجلس الاستشارى للنيابة .

وقد دل العمل على أن استكمال هذا العدد من المستشارين الذى يصح به انعقاد الهيئة قد تعذر فى بعض الأحوال ، خصوصاً إذا لوحظ ما تقتضى به المادة من عدم جواز اشتراك من كان عضواً فى مجلس القضاء الأعلى أو مجالس التأديب أو المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة فى تلك الهيئة عند الفصل فى هذه الطلبات فرئى أن يكتفى بجعل الحد الأدنى لصحة انعقاد هذه الهيئة تسعة من المستشارين

وليس في هذا تحيف على حق أو تقويت لضمان بل فيه ما يسر نظر الدعاوى ويكفل سرعة الفصل فيها .

ولما كان النص على اختصاص هذه الهيئة بالفصل في طلبات الغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء قد يبدو قاصراً عن تناول الشؤون المالية كالمرتبات والمكافآت والمعاشات المستحقة لرجال القضاء أو لورثتهم وما إليها فقد رثي إيضاحاً لذلك تعديل النص على نحو يكفل لرجال القضاء والنيابة ومن في حكمهم عرض طلباتهم التي تمس أى شأن من شؤون القضاء على هذه الهيئة دون غيرها .

وتمشياً مع الحكمة التي املت وضع المادة ٦٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء في صورتها الحالية التي جعلت حق الدفاع عن القاضى عند محاكمته تأديبياً مقصوراً عليه أو على أحد زملائه من رجال القضاء لان ذلك احفظ لكرامة القاضى وأبلغ في تصون القضاء ، رثي تعديل أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء على وجه يحقق هذا الغرض ويتم به التناسق فنص على أن يحضر الطالب بشخصه أمام هيئة محكمة النقض فان لم يبر الحضور فله أن يقدم دفاعه كتابية أو ينوب في الدفاع عنه أحد زملائه من رجال القضاء أو النيابة دون سواهم . وقد رثي أن يتبع في تحضير الدعوى ما نص عليه في المادة ٢١ من القانون بعد ان كشف العمل عن قيام نفس العلة التي دعت إلى هذا التعديل .

هذا وقد أوجبت المادة ٨٢ من هذا القانون حضور النائب العام في المجلس المخصوص الذي يعقد بوزارة العدل للنظر في الاستئنافات التي ترفع عن القرارات التي تصدرها مجالس التأديب الابتدائية لمحاكمة كتبة المحاكم والنيابات بالرغم من ان المادة ٨٠ منه خولت النائب العام حق إقامة الدعوى التأديبية على كتبة النيابة . وبذلك يمكن أن يجمع في بعض الاحيان بين سلطتي الاتهام والحكم وهو أمر غير جائز بما رثي معه تعديل هذه المادة على وجه يدفع هذا التعارض بالنص على أن يمثل النيابة العامة في هذا المجلس أحد المحامين العامين .

وعرض هذا المشروع على مجلس الدولة لما فأقره بالصيغة المرافقة .
وتتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥^(١)

في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة
على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل
باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى
الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على الشركات والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على أجمالي الشركات ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ٥١ وبالفقرة الثالثة من المادة ٧٥ وبالبند د ثالثاً ، من المادة ٩٠
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه النصوص الآتية :

د مادة ٥١ — تكون جلسات اللجنة سرية وتصدر قراراتها مسددة بأغلبية الأصوات ، وإذا
تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه صوت الرئيس ويوقع على القرارات من الرئيس والمكتب
خلال أسبوعين على الأكثر من صدورهما .

د مادة ٧٥ فقرة ثالثة — ويسرى عليهم من حيث الربط والتقدير والتحصيل ما يسرى على
الشركات المساهمة والممولين الآخرين من أحكام مبنية في المواد ٣٤ و٥٥ و٧٤ و٧٥ مكررة و٦٠ .

د مادة ٩٠ (ثالثاً) — ينجر قلم كتاب المحكمة التي يباشر أمامها إجراءات التنفيذ على العقار
مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بإيداع قائمة شروط البيع وذلك في خلال
الخمس عشرة يوماً التالية لتاريخ الإيداع .

وعلى قلم كتاب المحكمة التي يحصل البيع أمامها وكذلك كل من يتولى البيع بالمزاد العلني جبراً

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٦ مكرر الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٥٥ .

أو اختياراً أن يخطر مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بتاريخ بيع المنقولات أو العقارات وذلك قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوماً على الأقل .

وكل تقصير أو تأخير في الإخطار المشار إليه في الفقرتين السابقتين يجعل المتسبب فيه مسئولاً عن اداء الضرائب المستحقة على المدين بالضريبة في حدود قيمة الأموال المباعة .

مادة ٢ — يضاف بعد المادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه مادة جديدة برقم ٩٧ مكررة (١) نصها الآتي :

« مادة ٩٧ مكررة (١) — تبدأ مدة التقادم في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكررة من تاريخ العلم بالعناصر المخفأة » .

مادة ٣ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ١١ رمضان سنة ١٣٧٤ (٤ مايو سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

تكشف التطبيق العملي لبعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل عن ضرورة تعديلها إما لاستكمال نقص فيها وإما لتوضيح غموض أو لبس شاب بعض النصوص .

وتحقيقاً لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق وتقضى المادة الأولى منه بأن يستبدل بالمادة (٥١) وبالفقرة الثالثة من المادة ٧٥ وبالبند « ثالثاً » من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه نصوص جديدة . فبالنسبة إلى المادة ٥١ التي تنظم سير العمل في اللجنة الطعن المختصة بالنظر في المنازعات الضريبية لوحظ أن النص القائم لا يسمح بمواجهة حالة تساوى الأصوات ذلك أن المادة ٥٠ من القانون أوجبت تأليف هذه اللجنة من ثلاثة من موظفي الضرائب واجازت للممول طلب ضم عضوين يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة ، وقد يحدث أن يكتفى الممول باختيار عضو واحد أو أن يتخلف أحد العضوين المختارين عن حضور الجلسة بما يتعذر معه إذا ما تساوت أصوات الأعضاء صدور القرار بالأغلبية التي استلزمها المادة ٥١ ذاتها ، ولذا كان من المتعين تعديل هذه المادة بل ينص فيها على أنه في حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه صوت الرئيس وبذلك تتمكن اللجنة من اصدار قرارها إذا ما تساوت أصوات أعضائها في حالة اقتصار الممول على اختيار عضو واحد أو في حالة غياب أحد العضوين المختارين .

وبالنسبة إلى المادة ٧٥ فإن الفقرة الثالثة منها تقضى بأن يسرى على الإيراد والهيئات الخاضعين لضريبة المهن غير التجارية من حيث الربط والتقدير ما يسرى على الشركات المساهمة والممولين الآخرين من أحكام مبينة في المادتين ٤٥ و ٤٧ من القانون

ولما كانت ثمة مراد أخرى في شأن الربط والتحصيل كالمادة ٣٤ التي فصلت أحكام ربط الضريبة في حالة تعدد المنشآت التي يزاول فيها الممول أو الشركة نشاطه التجارى والصناعى وكالمادة ٤٧ مكررة التي عاجلت ربط الضريبة في حالة عدم تقديم الممول لإقرار شامل عن أرباحه الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وكالمادة ٦٠ التي اجازت تقسيط هذه الضريبة فقد رأى أن تسحب أحكام هذه المواد على الممولين الخاضعين لضريبة المهن غير التجارية اسوة بالمادتين ٤٥ و ٤٧ إذ قد يزاول هؤلاء الممولين مهنتهم في أكثر من ميدان أو بالاشتراك مع غيرهم كما لا يوجد ثمة مبرر لحرمان مصلحة الضرائب من اجراء ربط إضافي على الأرباح المجهلة التي لم يقر بها الممولين الخاضعين لهذه الضريبة أو لحرمان أولئك الممولين من ميزة تقسيط الضريبة خاصة بعد أن تعدل أساس فرض ضريبة المهن غير التجارية بجعله الإرباح الفعلية بدلا من الأرباح الحسكية المقدرة بنسبة معينة من القيمة التجارية لما كان مزاولا المهنة أو السكن ولذلك عدل نص المادة ٧٥ بما يحقق هذا الغرض .

أما بالنسبة إلى المادة ٩٠ فقد لوحظ أن نص الفقرة الأولى منها قد أسبغ حماية خاصة على الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة فقرر لها امتيازاً على جميع أموال المدينين بها أو المزمين بتوريدها للخزاة بحكم القانون ، كما فصلت المادة ١١٣٤ من القانون المدنى بيان مرتبة هذا الامتياز فتضمنت بأن حقوق الامتياز العامة ولو كان عمارها لا يجب فيها الشرر ولا يثبت فيها حق التتبع ولا حاجة للشرر في حقوق الامتياز الضامنة لمبالغ مستحقة للخزاة العامة وان هذه الحقوق الممتازة جميعا تكون أسبق في المرتبة على أى حق امتياز عقارى آخر أو أى حق رهن رسمى مهما كان تاريخ قيده أما فيما بينها بالامتياز الضامن للمبالغ المستحقة للخزاة يتقدم على حقوق الامتياز العامة .

ورغم أنه استهدف بهذه القواعد حماية حقوق الخزاة العامة عند التنفيذ إلا أنها جميعا لا تغنى قليلا إذا عمد الدائن العادى إلى التنفيذ على عقار مدينه ولم تكن مصلحة الضرائب قد قيدت حقوقها على العقار موضوع التنفيذ ذلك أن قلم كتاب المحكمة التى تباشر أمامها اجراءات التنفيذ لا يجبر بإيداع قائمه شروط البيع وفقا للمادة ٦٣٢ من قانون المرافعات إلا الدائنين الذين سجلوا تنبياتهم والدائنين أصحاب الزهون الحيازية والرسمية وحقوق الاختصاص والامتياز الذين قيدت حقوقهم قبل تسجيل التنبيه ثم تحدد جلسة لنظر الاعتراضات على هذه القائمة و اوجه البطلان السابقة على هذه الجلسة سواء أكان أساس البطلان عيبا فى الشكل أم فى الموضوع وكذلك جميع الملاحظات على شروط البيع يجب على المدين والحائز والدائنين المشار إليهم فى المادة ٦٣٢ ابدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط حقهم فيها .

ولما كان العرف قد جرى على أن يضمن الدائن المباشر لإجراءات التنفيذ قائمة شروط البيع نصا خاصا يكسبه ميزة مقتضاها أنه إذا رضى العقار عليه أعفى من دفع الثمن الراسى به المتزايد وتحصل المقاصة بين الثمن ودينه قبل مدينه ..

لذلك جميعه رؤى كفالة لحماية حقوق مصلحة الضرائب أن يعدل نص البند ثالثا من المادة ٩٠ بحيث يوجب على فلم كتاب محكمة التنفيذ اخبار مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بايداع قائمة شروط البيع في خلال الخمسة عشر يوما التالية للإيداع .

وكذلك رؤى تعديل ميعاد اخطار مصلحة الضرائب بتاريخ بيع المنقولات أو العقارات المنصوص عليه في هذا البند بجعله قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوما على الأقل بدلا من عشر أيام لما تبين من ضيق الفترة الأخيرة مما جعلها عديمة الجدوى في المحافظة على حقوق الخزنة العامة . كما تناول التعديل في هذا البند الجزاء المترتب على التقصير أو التأخير في الاخطار في الحالتين المتقدمتين إذ جعل المتسبب فيه مسئولا عن اداء المبالغ المستحقة عن المدين بالضريبة في حدود قيمة الأموال المبيعة رفعا لما يثيره النص القائم من لبس في هذا الشأن .

ولما كانت المادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه قد حددت بدء مدة سقوط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها من الضرائب من اليوم التالى لانتهاؤ الأجل المحدد للمولين لتقديم اقرارات أرباحهم .

ولما كانت ثمة حالات لا يتقدم فيها الممول بإقرار صحيح شامل لأرباحه الحقيقية بقصد إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة فقد خولت المادة ٤٧ مكررة مصلحة الضرائب الحق في إجراء ربط إضافي بمقدار الأرباح المخفأة يكون قابلا للطعن فيه كالربط الأصلي .

إلا أن المادة ٩٧ مكررة لم تحدد بدء مدة التقادم في هذه الحالات ولذلك نص في المادة الثانية من مشروع القانون على إضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه برقم ٩٧ مكرر (١) تحدد بدء مدة التقادم في الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكررة من تاريخ علم مصلحة الضرائب بالعناصر المخفأة .

وقد ذهبت كثير من الدول الأجنبية في تشريعاتها الضريبية إلى أبعد من ذلك إذ خولت رجال الادارة المالية الحق دائما في إجراء الربط الإضافي على الأرباح المجهولة في أى وقت بينا المشروع المقترح حد من سلطة مصلحة الضرائب بقصد اجراء الربط الاضافى على الأرباح المخفأة في مدة التقادم الخمسى المنصوص عليها في المادة ٩٧ على أن تبدأ هذه المدة من تاريخ العلم بالعناصر المجهولة التى تسرى عليها الضريبة .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق مفرغا في الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما اقرته مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ؛

صدر القانون الآتي :

مادة ١ — تعدل الفقرة (و) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه على الوجه الآتي :

« (و) ويجوز أيضا للدائن أن يمتلك أكثر من مائتي فدان إن كان سبب الزيادة هو نزاع ملكية مدنية ورسوم المزايد على الدائن طبقا للادة ٦٦٤ من قانون المرافعات ويجوز للحكومة بعد مضي سنة من تاريخ رسوم المزايد أن تستولي على الأطيان الزائدة على مائتي فدان بالثمن الذي رسا به المزايد أو نظير التعويض المحدد في المادة (هـ) أيهما أقل .

والى أن تستولي الحكومة على الزيادة يجوز للدائن أن يتصرف فيها دون تقييد بشروط المادة (٤) .

على أنه استثناء من هذا الحكم عند نزاع الدائن للملكية الأطيان التي سبق له التصرف فيها وفقا للحكم البند (ب) من المادة (٤) من هذا القانون فإن مزايد شرائها يرسو على الحكومة بشمن رسوم المزايد أو بمشرة أمثال القيمة الايجارية أيهما أقل . »

مادة ٢ — تضاف إلى المادة (هـ) من المرسوم بقانون المشار اليه فقرة جديدة نصها كالآتي :
« وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون اجراءات صرف التعويض وتبرأ ذمة الحكومة إزاء الكافة في حدود ما يتم صرفه من التعويض طبقا للاجراءات المذكورة . »

مادة ٣ — تضاف إلى المادة (٧) من المرسوم بقانون المشار اليه فقرة جديدة نصها كالآتي :

« وعلى الدائنين في هذه الحالة أن يتخذوا الاجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وإلا برئت ذمة الحكومة قبلهم في حدود ما يتم صرفه من التعويض ، .

مادة ٤ — تضاف إلى المادة العاشرة مكررا من المرسوم بقانون المشار إليه فقرة جديدة بالنص الآتي :

« كما يجوز للجنة العليا أن تستبدل أجزاء من الأراضى المستولى عليها بأراض أخرى ولو كان البدل في مقابل معدل تقدي أو عيني عند اختلاف قيمة البدلين ، .

مادة ٥ — تضاف إلى نهاية الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون المشار إليه العبارة الآتية :

« وذلك مع مراعاة ما تقضى به اللائحة التنفيذية من إجراءات في هذا الشأن وإلا برئت ذمة الحكومة قبلهم في حدود ما يتم صرفه من التعويض ، .

مادة ٦ — تضاف إلى المادة ٢٩ من هذا المرسوم بقانون فقرة جديدة نصها كالآتي :

« ويجب تسجيل التصرفات المشار إليها في الفقرة السابقة قبل يوم أول يناير سنة ١٩٥٦ إذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو إثبات تاريخ العقد سابقا على يوم أول أبريل سنة ١٩٥٥ . فان كانا لاجقين له وجب تسجيل التصرف في خلال سنة من تصديق المحكمة أو إثبات التاريخ ويترتب على مخالفة هذا الحكم الحق في الاستيلاء وفقا للسلطة الثالثة من هذا القانون وكذلك استحقاق الضريبة الإضافية كاملة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء ، .

مادة ٧ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويحمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؟

صدر بديوان الرياسة في ١١ رمضان سنة ١٣٧٤ (٤ مايو سنة ١٩٥٥) .

قانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

بالغاء القاعدة التي قررها مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ بشأن منح علاوة لرجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة الذين تقل مرتباتهم عن زملائهم الأحدث منهم في الخدمة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ في شأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل ما هيأتهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم في أقدمية الدرجة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة والقرارات النهائية التي صدرت من اللجان القضائية والأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية والتسويات التي تمت فعلا حتى صدور هذا القانون — يعتبر ملغيا من وقت صدوره قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بشأن منح علاوة لرجال النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل ما هيأتهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم في أقدمية الدرجة .

مادة ٢ — تسري أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة وأية جهة قضائية أخرى ، وتعتبر هذه الدعاوى منتهية بمجرد صدور هذا القانون وترد الرسوم الخاصة بها لرافعيها .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صد بديوان الرئاسة في ١٨ رمضان سنة ١٣٧٤ (١١ مايو سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

في سنة ١٩٤٧ صادفت وزارة العدل حالة شاذة تلخص في أن مندوباً من الدرجة الثانية بمجلس الدولة عين في يونيو سنة ١٩٣٨ في وظيفة معاون نيابة وتدرج إلى أن رقى في مارس سنة ١٩٤٤ وكيلاً للنائب العام من الدرجة الثانية بمرتبة ٣٠٠ ج سنوياً - وحل موعد علاوته في هذه الدرجة من ١/٥/١٩٤٥ فارتفع مرتبه إلى ٣٢٤ ج سنوياً ثم رقى إلى وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى من ١/١٠/١٩٤٥ براتب قدره ٤٢٠ ج سنوياً ثم تقل إلى مجلس الدولة بنفس هذا المرتب في الوقت الذي ارتفعت فيه مرتبات بعض زملائه ممن هم في نفس درجته ويلونه في ترتيب السكادر إلى ٤٥٦ ج سنوياً نظراً لأن مواعيد علاوات زملائه الذين عينوا بعده قد حلت في تاريخ لاحق لترقيتهم إلى وكلاء نيابة من الدرجة الأولى في نفس الحركة التي رقى إليها .

لذلك وافق مجلس الوزراء في ١٢/٨/١٩٤٧ بناء على طلب وزارة العدل - على منح الموظف المذكورة علاوة قدرها ٣٦ ج سنوياً من التاريخ التي منحت فيه لمن هم أقل منه أقدمية مع معالجة الحالات التي من هذا القبيل على الأساس المتقدم كل منها على حدة .

وقد سويت حالات عديدة على هذا الأساس ، ثم قرر المجلس في ٢٩/١٠/١٩٥٢ إلغاء قراره الصادر في ١٢/٨/١٩٤٧ .

لجأ بعض من السادة رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة إلى اللجنة القضائية يطالبون بمعاملتهم بقرار مجلس الوزراء المشار إليه - وقد حكمت لهم اللجنة وتأييدت الأحكام بصفة نهائية من محكمة القضاء الإداري - وقد بلغ ماصرف من فروق مالية في بعض الحالات ما بين ٣٠٠ ج و ٤٠٠ ج للحالة الواحدة .

وعلى أثر صدور هذه الأحكام وتنفيذها طلب كثير من السادة رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة الذين لم يختصوا الوزارة تطبيق القرار المشار إليه على حالاتهم باعتباره قاعدة تنظيمية عامة كما ورد في الأحكام الصادرة في هذا الشأن - وقد رفع بعض منهم دعاوى أمام القضاء الإداري ولا زالت منظورة لم تصدر فيها أحكام بعد .

ونظراً لكثرة عدد الحالات التي من هذا القبيل . ولما قد يؤدي إليه تنفيذ القرار سالف الذكر من أعباء مالية جسيمة لا يعرف الآن مداها مما يثقل كاهل الميزانية ، لذلك رأى استصدار القانون المرافق وهو يقضى باعتبار القاعدة التي اشتمل عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ ملغاة من وقت صدورها وذلك على غرار القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ الصادر بشأن إلغاء حكم من قرارات مجلس الوزراء الصادرة بإعانة غلاء المعيشة .

واحتراماً لعدسية الأحكام القضائية فقد نص في القانون على عدم المساس بالأحكام النهائية الصادرة في هذا الشأن حتى تاريخ صدور هذا القانون .

قانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن
مزاولة مهنة الصيدلة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛
وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة ، وعلى ما اقره مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ١١ فقرة أخيرة و ١٤ و ١٨ و ٢٥ و ٢٦ فقرة أولى و ٢٧ و ٣٠ فقرة أولى و ٣٢ فقرة أولى و ٣٩ فقرة أولى و ٤٥ و ٥٧ و ٥٨ فقرة أولى و ٦٠ و ٦٤ و ٦٨ و ٧٧ فقرة أولى و ٨٢ فقرة أولى و ٨٣ و ٨٥ و ٩٠ فقرة أولى و ٩٢ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر والجدول الثامن الملحق به النصوص الآتية :

المادة ١١ — فقرة أخيرة د ويعتبر الترخيص شخصيا لصاحب المؤسسة فاذا تغير وجب على من يحل محله أن يقدم طلبا لوزارة الصحة العمومية لاعتماد نقل الترخيص إليه بشرط أن تتوافر في الطالب الشروط المقررة في هذا القانون .

المادة ١٤ — د يعتبر الترخيص ملغى في الأحوال الآتية :

(١) إذا لم يعمل به ولم يستغله خلال ستة أشهر من تاريخ صرفه .

(٢) إذا أغلقت المؤسسة بصفة متصلة مدة تجاوز سنة ميلادية .

(٣) إذا نقلت المؤسسة من مكانها إلى مكان آخر .

وتخطر وزارة الصحة العمومية صاحب الشأن بالإلغاء وتؤشر به في الدفاتر والسجلات المخصصة لتقيد رخص المؤسسات الصيدلية .

المادة ١٨ — د لا يجوز استعمال المؤسسة الصيدلية لغير الغرض المخصص لها بموجب الترخيص المعطى لها . كما لا يجوز أن يكون لها اتصال مباشر مع مسكن خاص أو محل مدار لصناعة أخرى أو منافذ تتصل بأي شيء من ذلك .

المادة ٢٥ — د على العال والعاملات الذين يشتغلون بالمؤسسات الصيدلية أو بتوصيل الأدوية أن يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية بعد تقديم شهادة تحقيق شخصية

(١) نشر بالوقائع المهرية العدد ٣٨ مكرر «نبأ» الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٥٥ .

وصحيفة عدم وجود سوابق على أن يكونوا ملين بالقراءة والكتابة كما يخضعون للقيود الصحية التي يقرها وزير الصحة العمومية .

المادة ٢٦ — فقرة أولى « يجب على أصحاب المؤسسات الصيدلية والصيدالة ومساعدى الصيدالة وطلبة الصيدلة تحت التمرين اخطاروزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه بتاريخ بدئهم العمل بهذه المؤسسات وكذلك اخطارها بمجرد تركهم العمل بها . »

المادة ٢٧ — « إذا أراد صاحب المؤسسة الصيدلية أو مديرها خزن أدوية لحاجة مؤسسته في محل آخر وجب عليه أن يحصل مقدما على ترخيص في ذلك مقابل رسم قدره ثلاثة جنيهات مصرية وبالشروط التي يصدر بها قرار من وزارة الصحة العمومية . »

المادة ٣٠ — فقرة أولى « لا يمنح الترخيص بإنشاء صيدلية إلا لصيدلى مرخص له في مزاولة مهنته يكون مضى على تخرجه سنة على الأقل قضاها في مزاولة المهنة في مؤسسة حكومية أو أهلية ويعنى من شرط قضاء هذه المدة الصيدلى الذى تؤول اليه الملكية بطريق الميراث أو الوصية ولا يجوز للصيدلى أن يكون مالكا أو شريكا في أكثر من صيدليتين أو موظفا حكوميا . »

المادة ٣٢ — فقرة أولى « لا يجوز للصيدلى أن يصرف للجمهور أى دواء محضر بالصيدلية إلا بموجب تذكرة طبية عدا التراكيب الدستورية التى تستعمل من الظاهر وكذلك التراكيب الدستورية التى تستعمل من الباطن بشرط ألا يدخل فى تركيبها مادة من المواد المذكورة فى الجدول (١) الملحق بهذا القانون كما لا يجوز له أن يصرف أى مستحضر صيدلى خاص يحتوى على مادة من المواد المدرجة بالجدول (٢) الملحق بهذا القانون إلا بتذكرة طبية ولا يتكرر الصرف إلا بتأشيرة كتابية من الطبيب . »

المادة ٣٩ — فقرة أولى « لا يجوز منع ترخيص فى فتح صيدلية خاصة إلا إذا كانت تابعة لهيئة حكومية أو بلدية أو لجمعية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ويكون من بين أغراضها فتح هذه الصيدلية الخاصة أو لهيئة مترتب بها أو شركة يتبعها مستشفى مخصص لعلاج مرضاهما . »

المادة ٤٥ — « يجب على مدير المستودع أن يمسك دفتر القيد الوارد من الأدوية إلى المستودع والمنصرف منه وتكون صفحات هذا الدفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويثبت فى الدفتر المشار اليه فيما يختص بالوارد اسم الصنف ومقداره ونسبة وحداته وعبوته وتاريخ وروده والثمن طبقا للسعر المحدد . »

وفما يختص بالمواد المنصرفة من المستودع يثبت فى الدفتر نوع الأدوية المنصرفة ومقدارها ونسبة وحداتها واسم من صرفت اليه وعنوانه وتاريخ البيع .

ويجب أن يكون القيد أولا بأول حسب ترتيب التاريخ ويخط واضح دون أن يتخلله بياض بين السطور أو كشط وأن يكون البيع بمقتضى إيصالات من المشتري . »

المادة ٥٧ — « يجب أن يوضع على الأوعية التي تعبأ فيها المواد الدوائية أو المستحضرات الصيدلانية وغلافاتها الخارجية بطاقات تذكر فيها البيانات الآتية :

(١) إن كان من المستحضرات الخصوصية يذكر اسم المستحضر وأسماء المواد الفعالة في التركيب ومقاديرها على أن تذكر باسمها المعروف وليس بمصادفها الكيماوى .
وإن كان الدواء مفردا أو من المستحضرات الصيدلانية الدستورية فيذكر اسمه حسب الوارد بالدستور واسم هذا الدستور وتاريخ صدوره .

(٢) اسم المصنع أو الصيدلية التي قامت بعملية التعبئة أو التجهيز أو التركيب وعنوانها واسم البلد الذى جهزت فيه .

(٣) كيفية استعماله إذا كان من المستحضرات الصيدلانية الخاصة ومقدار الجرعة الواحدة في حدود المقرر في دساتير الأدوية .

(٤) كمية الدواء داخل العبوة طبقا للمقاييس المثوية .

(٥) الأثر الطبى المقدر له إن كان من المستحضرات الصيدلانية الخاصة .

(٦) الرقم المسلسل لعملية التعبئة أو التجهيز أو التركيب المنصوص عليه في المادة السابقة .

(٧) وإن كان من الأدوية التي يتغير مفعولها بمضى بعض الوقت فيذكر تاريخ التحضير وكيفية احتفاظه بقوته وتاريخ صلاحيته للاستعمال وكذلك كيفية وقايته من الفساد عند تخزينه .

ويجب أن يرفق بالمستحضرات بيان المواد الملونة والحافظة والمذيبة ونسبة كل ان وجدت .

وفي جميع الأحوال لا يسمح بتداول المستحضرات الصيدلانية أيا كان نوعها إلا إذا كان ثابتا على بطاقتها الخارجية رقم تسجيلها بدفاتر وزارة الصحة العمومية والتمن المحدد الذى تباع به للجمهور .»

المادة ٥٨ — « فترة أولى » في تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر مستحضرات صيدلية خاصة المتحصلات والتراكيب التي تحتوى أو توصف بأنها تحتوى على مادة أو أكثر ذات خواص طبيعية في شفاء الإنسان أو الحيوان من الأمراض أو الوقاية منها أو تستعمل لأى غرض طبى آخر ولو لم يعلن عن ذلك صراحة . والتي سبق تحضيرها لبيعها أو لعرضها للبيع أو لإعطائها للجمهور للاستعمال من الظاهر أو من الباطن أو بطريقة الحقن بشرط ألا تكون واردة في إحدى طبعات دساتير الأدوية وملحقاتها الرسمية .»

المادة ٦٠ — « لا يتم تسجيل أى مستحضر صيدلى خاص إلا إذا أقرته اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية والتي يصدر بتشكيلها قرار من وزارة الصحة العمومية وتؤلف من رئيس وتسعة أعضاء كالاتى :

وكيل وزارة الصحة العمومية أو من ينوب عنه	رئيسا
١ - أستاذ صيدلى من إحدى كليات الصيدلة	...
٢ - أستاذ طبيب من إحدى كليات الطب	...
٣ - مندوب صيدلى من وزارة الصحة العمومية	...
٤ - مدير معهد الأبحاث وطب المناطق الحارة بوزارة الصحة العمومية أو من ينوب عنه	...
٥ - صيدلى من غير الموظفين ترشحه نقابة الصيادلة	أعضاء
٦ - طبيب من غير الموظفين ترشحه نقابة الأطباء البشريين	...
٧ - مندوب من اللجنة الدائمة لمستور الأدوية	...
٨ - صيدلى حكومى مختص بتحليل الأدوية	...
٩ - طبيب حكومى مختص بالتحاليل البيولوجية	...

وتضع اللجنة اللائحة المنظمة لأعمالها ويصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية وتكون جميع قرارات هذه اللجنة نهائية . ولا يصح انعقاد اللجنة إلا بحضور سبعة أعضاء عدا الرئيس واللجنة استدعاء من تشاء لحضور جلساتها للاستئناس برأيه .

المادة ٦٤ - « لوزير الصحة العمومية بناء على توصية اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية أن يصدر قرارات يحظر التداول لأى مادة أو مستحضر صيدلى يرى فى تداوله ما يضر بالصحة العامة وفى هذه الحالة يشطب تسجيل المستحضر من دفتار الوزارة إن كان مسجلا وتصادر الكيات الموجودة منه إدارياً أينما وجدت دون أن يكون لأصحابها الحق فى الرجوع على الوزارة بأى تعويض . »

المادة ٦٨ - « لا يجوز الافراج عن المواد الدوائية أو المتحصلات الاقربا ذينية أو المستحضرات الصيدلية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية المستوردة التى تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون إلا للأشخاص المرخص لهم بالاتجار فى تلك المواد كل منهم فى حدود الرخصة الممنوحة إليه بشرط أن تكون تلك الأصناف واردة إليهم من الخارج خصيصاً لهم كما لا يجوز لغير هؤلاء الأشخاص تصدير تلك الأصناف إلى الخارج . ومع ذلك يجوز للأفراد استيراد تلك الأصناف أو تصديرها على أن تكون بكميات محدودة للاستعمال الخاص بشرط الحصول مقدماً على تصريح بذلك من وزارة الصحة العمومية . »

المادة ٧٧ - « فقرة أولى « لا يسمح بالافراج عن أى رسالة من أى دواء مستورد من الخارج أو محضر محلياً أو تداول تلك الأدوية إلا بعد موافقة اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية عليها ويجب أن يوضع على كل عبوة من كل دواء ما يثبت موافقة اللجنة المذكورة عليه قبل السماح بتداوله . »

المادة ٨٢ - « فقرة أولى « كل مخالفة أخرى لأحكام المادة ٧٥ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيتها وتوقع العقوبة على كل من البائع وصاحب المؤسسة

ومديرها وإذا تكررت المخالفة خلال ثلاثة أعوام من تاريخ وقوع المخالفة السابقة يحكم بأقصى العقوبة .

المادة ٨٣ — د كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن جنيتين ولا تزيد على عشرة جنيهات . وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر .

المادة ٨٥ — د يعتبر من مأمورى الضبط القضائى فى تطبيق أحكام هذا القانون الصيادلة الرؤساء ومساعدوهم من مفتشى الصيدليات بوزارة الصحة العمومية وكذلك كل من يتدبه وزير الصحة العمومية لهذا الغرض .

المادة ٩٠ — فقرة أولى د لا تسرى الأحكام الواردة فى هذا القانون فى شأن القيود على الإفراج الجركى والتسجيل والتجهيز والتداول بالنسبة إلى المستحضرات الصيدلانية المستوردة والمصنوعة محليا إلا بعد مهلة قدرها أربعة وعشرون شهرا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ويتم خلال هذه الفترة تسجيل المستحضرات المستوردة والمحلية على الوجه المبين بالقانون . على أن يخضع الإفراج الجركى والتسجيل والتداول والتجهيز للقيود التى يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية .

المادة ٩٢ — د إلى حين صدور دستور الأدوية المصرى باللغة العربية تعتبر أحدث طبعة من دساتير الأدوية الدولى والفرنسى والبريطانى والأمريكى والألمانى والسويسرى والإيطالى والطبعة الإنجليزية من دستور الأدوية المصرى دساتير أدوية رسمية فى جمهورية مصر .

الجدول الثامن (جميع المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التى تستعمل فى الصناعة بوجه عام أيا كان شكلها والتى يصدر بتنظيم الاتجار فيها قرار من وزير الصحة العمومية يحدد فيه رسم نظر لا يجاوز خمسة جنيهات) .

مادة ٢ — على وزراء الصحة العمومية والعدل والداخلية والتكوين والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وينشر بالجريدة الرسمية ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر بديوان الرئاسة فى ١٨ رمضان سنة ١٣٧٤ (١١ مايو سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

لما صدر القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٥ ونشر فى ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ بالوقائع الرسمية شرعت الوزارة فى إعداد القرارات الوزارية المنفذة لأحكامه قبل أن يحل موعد سريان القانون فلاحظت بعض الأخطاء المادية واللفظية فى عدد من مواد القانون . كما أظهرت الدراسة الدقيقة لبعض المواد أن الحاجة ماسة إلى تعديل صياغتها لدفع الغموض عنها أو التعارض بينها وبين مواد أخرى من نفس القانون .

وفي سبيل ذلك أعدت الوزارة مشروع التعديل المقدم على التفصيل الآتي :

تطلبت المادة ١١ في حالة تغيير المرخص إليه أن يحصل من حل محله على رخصة جديدة مع أن الرخصة تصرف عن المكان طبقاً لل معمول به في قانون المحلات التجارية والصناعية فلزم لذلك تعديل المادة على الوجه المعروض تصحيحاً للوضع ولكي يلتزم من حل محل المرخص إليه بأن يقدم طلباً لاعتماد الترخيص باسمه دون إلغاء الترخيص القائم .

لوحظ التضارب بين أحكام المواد ١٤ و ١٨ و ٨١ فن أدار المؤسسة لغير الغرض المرخص به أو أدار بها صناعة أخرى إلى جانب الصناعة المرخص بها يعاقب طبقاً للمادة ٨١ ويستفاد من العقوبة الوارد بها أن الرخصة قائمة وأن المخالف يتعرض لإغلاق المؤسسة إذا عاد لارتكاب المخالفة خلال ثلاث سنوات بينما نجد أن المادة ١٤ تعتبر الجزاء على هذه المخالفة هي إلغاء الترخيص بقوة القانون . ورفعاً لهذا التعارض رؤى إلغاء الفقرة الرابعة من المادة ١٤ اكتفاء بما رتبته المادتان ١٨ و ٨١ في شأن هذه المخالفة .

لوحظ في عبارة « باب دخول مشترك » الواردة في المادة ١٨ أنها تشير اللبس في مفهومها . فإيضاحاً لغرض المشرع رؤى تعديل النص على الوجه المقترح حتى يؤدي الغرض المقصود . جاء في المادة ٢٥ في الحكم الخاص بالعمال والعاملات عبارة « الأعمال الفنية » مع أن الأعمال الفنية لا يجوز إسنادها للعمال بل هي من اختصاص الصيادلة ومساعدتهم فلزم رفع كلمة الفنية حتى لا يساء استخدامها بالتصريح للعمال في الاشتغال بالأمور الفنية .

سقط سهواً كلمة الصيادلة من المادة ٢٦ فلزم إضافتها بتعديل المادة على الوجه المقدم حتى يكون الحصر شاملاً للفئات الفنية جميعاً .

أخضعت المادة ٢٧ المحل الذي يعده صاحب المؤسسة الصيدلية لحزن الفائض من مواده بحكم المادة ١٢ الخاصة بالترخيص للمؤسسات الصيدلية مع أن هذا المحل ليس من المؤسسات الصيدلية فلزم تعديل الحكم رفعاً للتعارض بين أحكامه .

ينص قانون نظام موظفي الدولة بتحريم اشتغال الموظف في الأعمال التجارية . وقد دأب بعض الصيادلة في الماضي على الرغم من اشتغالهم بوظائف حكومية إلى طلب الحصول على رخص لصيدليات بأسماهم فلزم النص في القانون الجديد على تحريم الجمع بين الوظيفة وتلك المؤسسة الصيدلية حتى يتمتع على أي من هؤلاء أن يطلب الحصول على رخصة .

وقع خطأ كتابي في لفظ « دواء » الوارد بالمادة ٣٢ إذ ورد بلفظ « داء » فلزم التصحيح . عدل نص المادة ٣٩ بحيث يشمل الشركات التي بها مستشفيات لمعالجة مرضاها وليتسنى لتلك الشركات أن تحصل على ترخيص في فتح صيدلية خاصة بها .

رؤى أن يضاف إلى نهاية الفقرة الأولى من المادة ٤٥ عبارة طبقاً للسعر المحدد بعد كلمة الثمن ثم رفع كلمة الثمن من الفقرة الثانية منعاً لتكرار القيد بالنسبة للثمن في دقائر الوارد والمنصرف مع أن الثمن في الحالين هو نفسه الثمن المحدد بمعرفة الجهات المختصة .

رؤى تعديل نص المادة ٥٧ بحيث يتسق مع تسلسل الخطوات التي تتبع في تداول المستحضر الصيدلي منذ خروجه من المصانع حتى يتم تداوله سواء أكان مستورداً أو منتجاً محلياً .

وردت عبارة مستحضرات طبية خطأ في المادة ٥٨ والصحيح مستحضرات صيدلية .

كارؤى رفع العبارة الأخيرة من هذه المادة خاصة بالقرارات الوزارية اكتفاء بورود الدساتير المعتمدة على سبيل الحصر في المادة ٩٢ .

عدلت المادة ٦٠ بحذف « صيدلي يمثل اتحاد المستوردين » من عضوية اللجنة الفنية المنصوص عليها في هذه المادة إذ أن عمل اللجنة يقتضي محض ولا داعي لوجود من يمثل العنصر التجاري فيها على أن يكون للجنة الحق في استدعاء من ترى الاستئناس برأيه لحضور جلساتها .

ورد حرف الواو خطأ قبل عبارة ان كان مسجلاً فتغير به المعنى فلزم رفعه من المادة ٦٤ .

وردت عبارة وزارة الصحة العمومية في نهاية المادة ٦٨ خطأ فلزم تصحيحها لأنها جاءت « وزير الصحة العمومية » والفارق بين العبارتين واضح .

عدلت المادة ١/٧٧ بحيث يتمشى النص مع هدف المشرع من اخضاع الادوية بكافة أنواعها مستوردة أو محلية لرقابة اللجنة الفنية .

وردت في المادة ١/٨٢ العقوبة التي توقع على أصحاب مخازن الأدوية الذين يعمدون إلى البيع للجمهور مع ان القانون يحرم ذلك - والعقوبة هي الغرامة من ٥ إلى ٢٠ ج لكن اثبتت التجارب في الماضي ان الغرامات التي من هذا القبيل غير رادعة أمام وفرة الربح الناشئة من تخفي المخزن للصيدلية والبيع رأساً للجمهور ، لذلك رؤى التشديد في أحوال العود لارتكاب المخالفة خلال ثلاث سنوات من وقوع المخالفة السابقة عليها ردعاً لمن اعتاد مخالفة القانون .

اضيفت إلى المادة ٨٣ عبارة أو القرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً له حتى تسرى العقوبة الواردة في هذه المادة على ما يقع من مخالفات لأحكام القرارات الوزارية المنفذة للقانون .

رؤى أن ترفع عبارة « من الصيادلة » من آخر المادة ٨٥ حتى يتسنى للوزير ان يندب مفتشى صحة المراكز والاقسام والمعاونين الصحيين بها لأعمال التفتيش الصحي السنوى على المؤسسات الصيدلية للتثبت من اتمام الاشتراطات المقررة بتلك المؤسسات ولدخول هذا النوع من التفتيش في صميم اختصاصاتهم بخلاف الصيادلة الذين سيكون عليهم اعمال التفتيش على المهام الفنية الأخرى .

رؤى أن النص الوارد في المادة ٩٠ لا يفي بالغرض المقصود منه . وهو تحديد فترة انتقال مقدارها ٢٤ شهراً لا يخضع خلالها التداول والاستيراد والانتاج للقيود الواردة بالقانون من حيث الخضوع لإشراف اللجنة الفنية ووجوب الحصول على الترخيص منها بذلك ، تعدلت المادة بحيث تؤدي لهذا المعنى على أن يخضع الانتاج والتداول والاستيراد خلال فترة الانتقال للقيود التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة العمومية .

رؤى تعديل المادة ٩٢ لتشمل ضمن الدساتير الواردة بها الدستور الدولي ، ودستور الادوية
المصرى باللغة الانجليزية .

نظراً إلى أن النية تتجه إلى فرض رسم نظر عند الحصول على طلب الترخيص لفتح محل
للمواد الصناعية . فقد وجب النص على هذا الرسم فى القانون حتى يكون فرضه مستنداً الى نص
المادة .

قانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ (١)

بإصدار القانون الأساسى للمنطقة الواقعة تحت رقابة

القوات المصرية بفلسطين

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٦٢١ لسنة ١٩٥٣ بإصدار القانون الأساسى للمنطقة الواقعة تحت رقابة
القوات المصرية بفلسطين ،

وعلى ما اقره مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الحربية ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يسرى القانون الأساسى المرافق على المنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية
بفلسطين التى يطلق عليها اسم «قطاع غزة» .

مادة ٢ — يلغى القانون رقم ٦٢١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى
الجريدتين الرسميتين لجمهورية مصر وقطاع غزة ؟

صدر بديوان الرئاسة فى ١٨ رمضان سنة ١٣٧٤ (١١ مايو سنة ١٩٥٥) .

القانون الأساسى لقطاع غزة

الباب الأول

فى الحريات والحقوق العامة

مادة ١ — أهالى قطاع غزة لدى القانون سواء وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين .

مادة ٢ — الحرية الشخصية مكفولة — ولا يجوز القبض على إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون .

مادة ٣ — حرية الإقامة والتنقل مكفولة فى حدود القانون .

مادة ٤ — لبس اكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا فى حدود القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة ٥ — حرية الاعتقاد مطلقه والقيام بشعائر الأديان مكفول طبقا للعادات المرعية على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب .

مادة ٦ — حرية الفكر مكفولة ولكل شخص الإعراب عن رأيه بما لا يخالف النظام العام والآداب وفى الحدود التى يحددها القانون .

مادة ٧ — للملكية حرمة ولا ينزع عن أحد ملكه إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا .

مادة ٨ — للأفراد أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقعة بأسمائهم ، أما مخاطبة السلطات باسم الجماهير فلا تكون إلا للأشخاص المعنوية .

الباب الثانى

فى السلطات

مادة ٩ — السلطة التنفيذية يتولاها الحاكم الإدارى العام مع المجلس التنفيذى فى حدود هذا القانون الأساسى .

مادة ١٠ — السلطة التشريعية يتولاها الحاكم الإدارى العام بالاشتراك مع المجلس التشريعى على الوجه المبين فى هذا القانون الأساسى .

مادة ١١ — السلطة القضائية تتولاها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى وفقا للأحكام التى ينص عليها هذا القانون الأساسى والقوانين الأخرى .

ولا يكون اجتماع المجلس التنفيذي صحيحا إلا بحضور خمسة أعضاء. على الأقل بخلاف الرئيس

أو من يقوم مقامه وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين .
وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى منه صوت الرئيس .
وللحاكم الإدارى العام وللجلس التنفيذى دعوة من يرى من الموظفين العموميين لحضور
جلساته عند اللزوم على ألا يكون لهم صوت معدود فى المداولات .
مادة ١٩ — يضع المجلس التنفيذى اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما لا يتضمن تعديلا فيها
أو تعطيلها أو إعفاء من تنفيذها .
مادة ٢٠ — يرتب المجلس التنفيذى المصالح العامة — ويولى الموظفين ويعزلهم وذلك كله على
الوجه المبين بالقوانين .
مادة ٢١ — إذا طرأت أحوال غير عادية تتعلق بالأمن العام أو النظام وتتطلب اتخاذ تدابير عاجلة
فلمجلس التنفيذى أن يصدر فى شأنها قرارات تكون لها قوة القانون على ألا تكون مخالفة لهذا
القانون الاساسى وينتهى العمل بهذه القرارات بقرار يصدر من المجلس التنفيذى .
مادة ٢٢ — يعين القانون المسائل الإدارية الهامة التى يكون البت فيها بقرار من المجلس
التنفيذى . وما عدا ذلك من المسائل الادارية يكون البت فيه من الحاكم الإدارى العام .

الفصل الثالث

المجلس التشريعى

- مادة ٢٣ — يؤلف المجلس التشريعى على الوجه الآتى :
- (١) الحاكم الإدارى العام رئيساً
- (ب) أعضاء المجلس التنفيذى
(ج) رئيس بلدية غزة وثلاثة من أعضائها تنتخبهم البلدية
المذكورة لمدة ثلاث سنوات
(د) رئيس بلدية خان يونس واثنين من أعضائها تنتخبهما
البلدية المذكورة لمدة ثلاث سنوات
(هـ) عضو من كل من المجالس القروية لرفح ولدير البلح
ولجبايا ينتخبهم المجالس المذكورة لمدة ثلاث سنوات
(و) أربعة أعضاء ينتخبهم المجلس التنفيذى من بين اللاجئين
لمدة ثلاث سنوات
(ز) سبعة ينتخبهم المجلس التنفيذى من أهالى القطاع وإزاعى
أن تمثل فيهم المهن الآتية على الأقل : الطب — التعليم
الحمامة — التجارة — الزراعة وتكون عضويتهم لمدة
ثلاث سنوات

وفى عدا الأعضاء المعيشين بحسب وظائفهم لا يجوز الجمع بين العضوية والوظيفة العامة .

- مادة ٢٤ — ينعقد المجلس التشريعي بدعوة من الحاكم الإداري العام ، يقض الحاكم الإداري العام دور الانعقاد بعد انتهاء المجلس من النظر في المسائل الواردة بمجدول الأعمال .
- مادة ٢٥ — لا يجوز مؤاخذة أعضاء المجلس التشريعي بما يبدون من الآراء في مجلسهم ولا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو بغير إذن المجلس وذلك فيما عدا حالة التلبس .
- مادة ٢٦ — يضع المجلس التشريعي لائحته الداخلية مينا فيها طريقة السير في تأدية الأعمال ويصدر بها قرار من الحاكم الإداري العام .
- مادة ٢٧ — لا يجوز للمجلس التشريعي أن يصدر قرارا إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين — وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .
- مادة ٢٨ — لا يصدر قانون إلا إذا قرره المجلس التشريعي وصدق عليه الحاكم الإداري العام والمجلس التنفيذي ولاى عضو من أعضاء المجلس التشريعي حق اقتراح القوانين .
- مادة ٢٩ — تكون القوانين نافذة في قطاع غزة بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية للقطاع — ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح في تلك القوانين .
- مادة ٣٠ — لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها — ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

الفصل الرابع

السلطة القضائية

- مادة ٣١ — القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون .
- مادة ٣٢ — ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها والإجراءات التي تتبع أمامها يكون بقانون .
- مادة ٣٣ — تعيين القضاة وعدم قابليتهم للعزل وتقلهم يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون .
- مادة ٣٤ — تعيين رجال النيابة العمومية وتقلهم وعزلهم يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون .
- مادة ٣٥ — تؤلف المحكمة العليا من رئيس يعين بقرار من مجلس الوزراء وعدد كاف من الأعضاء يعينون بقرار من وزير الحربية ويحلف الرئيس قبل توليه منصبه اليمين أمام رئيس الجمهورية أما الأعضاء فيحلفون اليمين أمام رئيس المحكمة العليا .
- مادة ٣٦ — مع مراعاة أحكام أى قانون بشأن اختصاص المحكمة العليا تختص هذه المحكمة بالنظر في إلغاء القرارات الإدارية متى كان مرجع الطعن فيها عدم الاختصاص أو وجود عيب في

الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو الانحراف في استعمال السلطة وذلك كله على الوجه المبين في القانون .

مادة ٣٧ — تشكل بقرار من الحاكم الإداري العام محاكم عسكرية مخصوصة للفصل في الجرائم التي تمس أمن القوات العسكرية وسلامتها أو أمن القطاع في الداخل والخارج وتنفذ أحكامها بعد التصديق عليها وكل ذلك على الوجه المبين في القانون .

مادة ٣٨ — لا ينفذ حكم الإعدام الصادر من أية محكمة إلا بعد التصديق عليه من وزير الحربية .

الفصل الخامس

في المالية

مادة ٣٩ — تبدأ السنة المالية في اليوم الأول من شهر يولييه كل عام على أن يقدم مشروع الميزانية العامة لقطاع غزة إلى وزير الحربية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لفحصها واعتمادها .

وكل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به وزير الحربية كما يجب الحصول على إذنه كلما أريد نقل مبلغ ما من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

مادة ٤٠ — يقوم ديوان المحاسبة في مصر بمراقبة حسابات الحكومة في هذا القطاع ويقدم إلى رئيس مجلس الوزراء تقريراً بنتيجة هذه المراقبة .

مادة ٤١ — لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز إعفاء أحد من الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون .

كما لا يجوز تكليف أحد بتأدية الرسوم إلا في حدود القانون .

الفصل السادس

القوات المسلحة

مادة ٤٢ — تكون القوات المسلحة المرابطة في قطاع غزة — رفح تحت رئاسة القيادة أو التشكيل الذي تحدده القيادة العامة للقوات المسلحة في مصر — وللقائد العام للقوات المسلحة في مصر سلطة إصدار أوامر لها قوة القوانين في كل ما يتعلق بالتدابير اللازمة لسلامة قواته ومقتضيات الدفاع العسكرية عن القطاع .

مادة ٤٣ — يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات .

الباب الثالث

أحكام عامة

مادة ٤٤ — لا يمنح العفو الشامل إلا بقانون .

مادة ٤٥ — النصوص الواردة بمرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ وجميع القوانين والأوامر

والمنشورات والتعليقات التي أصدرها وزير الحرية أو الحاكم الإداري العام أو القائد العام للقوات المسلحة أو أية سلطة مختصة في تلك المنطقة منذ دخول القوات المصرية فيها في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ وكذلك القوانين الفلسطينية القائمة في هذا التاريخ يظل معمولاً بها فيما لا يخالف أحكام هذا القانون وذلك مع عدم الإخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها في حدود سلطتها .

ولا تترتب أية مسئولية بسبب الإجراءات والأعمال والأوامر والأحكام التي اتخذت بمقتضى القوانين واللوائح والأوامر والمنشورات والتعليقات المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

مادة ٤٦ — لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا القانون الأساسي إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو في أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون .

مادة ٤٧ — للحاكم الإداري العام والمجلس التشريعي ، اقتراح تنقيح هذا القانون الأساسي ولا يكون التنقيح نافذاً إلا بقانون يصدر من الجمهورية المصرية .

مذكرة إيضاحية

نظراً لما لمنطقة قطاع غزة من وضع سياسي خاص فقد رأت جمهورية مصر أن تضع لهذه المنطقة نظاماً أساسياً على نهج مبادئ ثورتها المقدسة يرتب فيها السلطات العامة ويحدد فيها أصول الحكم بما يحقق لأهلها اشتراكهم في حكم بلادهم بما استحدثته من إنشاء المجلس التشريعي الذي حرمت منه البلاد مدة الانتداب البريطاني وقد جاء هذا المجلس ممثلاً لبكافة جهات هذا القطاع ومابه من لاجئين تمثيلاً حقيقياً ومشاركاً لهم اشتراكاً فعلياً في إدارة دفة الأمور ببلادهم بما منحهم من حق اقتراح القوانين وتعديلها أو إلغائها وذلك حتى يسيروا قدماً نحو تحقيق أهدافهم وأمانيتهم ومطالبهم العادلة التي كانت تبطش بها القوة العاشمة . تلك التي كانت تسكن انقاس الحرية وتبطش بكل ثورة وطنية .

وقد أعد لذلك مشروع هذا القانون وروعى فيه التحرر من المبادئ التي كانت ترعى إليها الدولة المنتدبة فكفل الحريات العامة ونظم السلطات الثلاثة وحدد علاقتها ببعضها ببعض . ويشتمل القانون الأساسي على ثلاثة أبواب . نظم الباب الأول الحريات والحقوق العامة وضمن الحرية الشخصية وحرية الإقامة والتنقل وحرية المسكن وحرية الاعتقاد والقيام بشغائر الأديان وحرية الفكر والرأى وحرمة الملكية وحق مخاطبة السلطات العامة . كل ذلك في حدود القانون .

ونظم الباب الثاني السلطات العامة . التنفيذية التشريعية والقضائية فناط بالسلطة التنفيذية الحاكم الإداري العام مع المجلس التشريعي وناط بالسلطة القضائية المحكمة العليا والمحاكم الأخرى وفقاً للأحكام التي ينص عليها القانون الأساسي والقوانين الأخرى .

وقد فصلت هذه الأحكام في ستة فصول . تناول الفصل الأول بيان كيفية تعيين الحاكم الإداري العام وتبعيته لوزارة الحرية وقسمه اليمين القانونية أمام رئيس جمهورية مصر . ونص على أنه يجوز لوزير الحرية أن يعين بقرار منه نائبا للحاكم الإداري العام إذا اقتضى الأمر ذلك . وبين القانون سلطة الحاكم الإداري العام في التصديق على القوانين وإصدارها خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغها إليه من المجلس التشريعي . ونص على حقه في الاعتراض على مشروعات القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي فإذا لم ير التصديق على مشروع قانون أقره المجلس رفع المشروع مشفوعا برأيه خلال المدة المذكورة إلى وزير الحرية ليبت فيه بما يراه . وقد أعطت المادة ١٥ للحاكم الإداري العام حق إعلان الأحكام العرفية والغائيا وذلك بعد موافقة وزير الحرية . وخولت المادة ١٦ وزير الحرية سلطة التصديق على الأحكام الصادرة من الحاكم المشار إليها في المادة ٣٧ ونصت على أن له حق العفو عن العقوبة الصادرة من أية محكمة أو تخفيفها وذلك بعد موافقة وزير الحرية . وتعرضت المادة ١٧ لحالة غياب الحاكم الإداري العام أو خلو منصبه فأجازت لوزير الحرية أن يندب من يحل محله في جميع الاختصاصات التي نص عليها القانون عدا التصديق على القوانين وإصدارها .

وتناول الفصل الثاني الأحكام الخاصة بالمجلس التنفيذي فنصت المادة ١٨ على الأشخاص الذين يؤلف منهم هذا المجلس وأسندت رئاسته إلى الحاكم الإداري العام وأجازت عند اللزوم — للحاكم الإداري العام وللجلس دعوة من يرى من الموظفين العموميين لحضور جلسات المجلس دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات . هذا وقد نص في المادة ١٩ على أن المجلس التنفيذي هو الذي يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما لا يتضمن تعديلا فيها أو تعطيلها أو إعفاء من تنفيذها . وقد خولت المادة ٢٠ المجلس التنفيذي حق ترتيب المصالح العامة كما وكلت إليه سلطة تعيين الموظفين وعزلهم على الوجه وبالشروط التي يعينها القانون . ونصت المادة ٢١ على أنه إذا طرأت أحوال غير عادية تتعلق بالأمن أو النظام العام وتتطلب اتخاذ تدابير عاجلة فإن للمجلس التنفيذي أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون على ألا تكون مخالفة للقانون الأساسي وينتهي العمل بهذه القرارات بقرار يصدر من المجلس التنفيذي .

ولما كان المجلس التنفيذي هو المشرف والمهيمن على جميع المسائل والشئون الإدارية والتنفيذية في القطاع ولا يمكنه البت في كل هذه الأمور مجتمعة فقد نصت المادة ٢٢ على أنه يعين بقانون المسائل الإدارية التي يكون البت فيها بقرار من المجلس التنفيذي . أما ما عدا ذلك من المسائل الإدارية فإن البت فيها يكون من سلطة الحاكم الإداري العام .

وتناول الفصل الثالث الأحكام الخاصة بالمجلس التشريعي فنصت المادة ٢٣ على كيفية تأليف المجلس التشريعي بحيث يضم المجلس أعضاء معينين بحكم وظائفهم وأعضاء منتخبين لمدة ثلاث سنوات ونصت المادة على أنه فيما الأعضاء المعينين بحكم وظائفهم لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس التشريعي والوظيفة العامة .

هذا ونصت المادة ٢٥ على أنه لا يجوز مؤاخذه أعضاء المجلس التشريعى بما يبدون من الآراء فى مجلسهم ولا اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو بغير إذن المجلس وذلك فيما عدا حالة التلبس . وأعطت المادة ٢٦ للمجلس التشريعى حق وضع لائحته الداخلية بحيث تشمل طريقة السير فى تأدية أعماله وغير ذلك من المسائل التى يرى أن يضمنها هذه اللائحة تنظيماً لأعماله . ونص على أن يصدر بهذه اللائحة قرار من الحاكم الإدارى العام . ونظمت المادة ٢٧ طريقة إصدار القرارات فنصت على أنها تصدر بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين على أنه لا يجوز إصدار أى قرار إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضاء المجلس التشريعى .

ونصت المادة ٢٨ على أنه لا يصدر قانون إلا إذا قرره المجلس التشريعى وصدق عليه الحاكم الإدارى العام وأعطت المادة للمجلس التنفيذى ولأى عضو من أعضاء المجلس التشريعى حق اقتراح القوانين . ونصت المادة ٢٩ على أن القوانين لا تكون نافذة إلا بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية للقطاع . على أنه يجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح فى تلك القوانين . ونصت المادة ٣٠ على أنه لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبل ذلك مالم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

وتناول الفصل الرابع الأحكام الخاصة بالسلطة القضائية فنصت المادة ٣١ على استقلال القضاء . ونصت المادة ٣٢ على أن ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها والإجراءات التى تتبع أمامها يكون بقانون . ونصت المادة ٣٣ على أن تعيين القضاة وعدم قابليتهم للعزل وتقليلهم يكون بالكيفية والشروط التى يقررها القانون . كذلك نصت المادة ٣٤ على أن تعيين رجال النيابة العمومية وتقليلهم وعزلهم يكون بالكيفية والشروط التى يقررها القانون .

وتكلمت المادة ٣٥ على المحكمة العليا فنصت على أنها تؤلف من رئيس يعين بقرار من مجلس الوزراء المصرى وعبد كاف من الأعضاء يعينون بقرار من وزير الحربية ويحلف الرئيس قبل توليه منصبه اليمين أمام رئيس الجمهورية أما الأعضاء فيحلفون اليمين أمام رئيس المحكمة العليا . ونصت المادة ٣٦ على اختصاص المحكمة العليا فاستندت إليها سلطة النظر فى إلغاء القرارات الإدارية وبينت أوجه الطعن المختلفة التى يجوز الاستناد إليها فى طلب إلغاء القرار الإدارى على أن يكون ذلك على الوجه المبين فى القانون .

ونصت المادة ٣٧ على تشكيل محاكم عسكرية مخصوصة بقرار من الحاكم الإدارى العام تختص بالفصل فى الجرائم التى تمس أمن القوات العسكرية وسلامتها أو أمن القطاع فى الداخل والخارج ونص على تنفيذ أحكام هذه المحاكم بعد التصديق عليها . كل ذلك على الوجه المبين فى القانون . ونصت المادة ٣٨ على أنه لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام الصادر من أية محكمة إلا بعد التصديق عليه من وزير الحربية .

وأفرد الفصل الخامس من الباب الثاني للشئون المالية فنص في المادة ٣٩ على أن السنة المالية تبدأ في أول يوليو من كل عام وعلى وجوب تقديم مشروع الميزانية العامة للقطاع إلى وزير الحرية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لفحصها واعتمادها . وقد أغفلت المادة النص على عرض الميزانية على المجلس التشريعي لأن إيرادات القطاع لا تبقى بثلاث مصروفاته والباقي تدفعه جمهورية مصر مساهمة منها في إدارة القطاع وانعاش حالة السكان الاقتصادية جهد استطاعتها .

هذا وأعطت المادة ٤٠ حق مراقبة حسابات القطاع لديوان المحاسبة في مصر على أن يقدم إلى رئيس مجلس الوزراء تقريراً بنتيجة هذه المراقبة .

ونصت المادة ٤١ على أنه لا يجوز فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ولا يجوز إعفاء أحد من الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون . ونص كذلك على أنه لا يجوز تكليف أحد بتأدية الرسوم إلا في حدود القانون .

وتناول الفصل السادس الأحكام الخاصة بالقوات المسلحة وهيئات البوليس وذلك في المادتين ٤٢ و ٤٣ فنص على أن تكون القوات المسلحة المرابطة في قطاع غزة — رفع تحت رئاسة القيادة أو التشكيل الذي تحدده القيادة العامة للقوات المسلحة في مصر وخول القائد العام للقوات المسلحة في مصر سلطة إصدار أوامر لها بقوة القوانين في كل ما يتعلق بالتدابير اللازمة لسلامة قواته ومقتضيات الدفاع العسكرية عن القطاع .

ونصت المادة ٤٣ على أن يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات . وخصص الباب الثالث من القانون للأحكام العامة فنصت المادة ٤٤ على أنه لا يمنح العفو الشامل إلا بقانون .

ونصت المادة ٤٥ على استمرار العمل بأحكام النصوص الواردة بمرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ وكذلك بالقوانين والأوامر والمنشورات والتعليمات التي أصدرها وزير الحرية أو الحاكم الإداري العام أو القائد العام للقوات المسلحة أو أية سلطة مخصة في قطاع غزة منذ دخول القوات المصرية فيها في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وبالقوانين الفلسطينية القائمة في هذا التاريخ . كل ذلك فيما لا يخالف أحكام القانون الأساسي . وعلى ألا يخل ذلك بحق السلطة التشريعية في إلغاؤها وتعديلها في حدود سلطتها .

ونصت المادة ٤٦ على عدم جواز تعطيل أي حكم من أحكام القانون الأساسي إلا في زمن الحرب أو في أثناء قيام الأحكام العرفية على أن يكون ذلك وقتياً وعلى الوجه المبين في القانون . وأعطت المادة ٤٧ للحاكم الإداري العام وللجلس التشريعي حق اقتراح تنقيح القانون الأساسي على أن لا يكون التنقيح نافذاً إلا بقانون يصدر من الجمهورية المصرية .

وتشرف وزارة الحرية بعرض مشروع القانون مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه وإصداره .

المحكمة

مجلد قضائى

رقم ١٠٠٠

يونيو
١٩٥٥

السنة الخامسة والثلاثون

العدد
العاشر

إِنِّى أَلَهُ حَقًّا مَكُوتٌ ، وَأَتَّبِعُ السُّيُتَةَ الْحُسْنَةَ
فَمَحُوتًا ، وَتَخَالِقِ الْقَاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ .
« رواه الطبراني عن أبي ذر »

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع النهضة رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة مجازى
بالقاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد	
١٨	حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
٢٠	حكما صادرا من محكمة القضاء الإداري (مجلس الدولة)
١	حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم)
٢	حكيم صادرين من قضاء الضرائب
٢	حكيم صادرين من محكمة الأمور المستعجلة المستأنفة
٢	حكيم صادرين من قضاء المحاكم السكية (القضاء المدني)
١	حكم صادر من قضاء المحاكم السكية (قضاء الجرح)
١	حكم صادر من القضاء المستعجل



الطعن في أوامر غرفة الاتهام لا يكون إلا خطأ في تطبيق القانون الموضوعي أو في تأويله
دون البطلان في الإجراءات أو في الأمر للسيد الدكتور رؤوف عبيد الأستاذ بكلية
الحقوق - جامعة عين شمس .

حقوق أحد الزوجين في تركة الزوج الآخر في القانون الفرنسي للسيد الأستاذ أحمد رفعت
خفاجي وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .

الدعوى الأصلية بالجنسية واختصاص القضاء المدني بنظرها للسيد الأستاذ صلاح الدين
عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .



قانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ في شأن أجهزة استقبال الإذاعة اللاسلكية والتلفزيون .

قانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية. ص ٣٦٧
قانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٢
في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب. ص ٣٦٩
قرار بتعديل المادة ٢ من القرار الوزاري الصادر في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بشأن
الأسلحة وذخائرها. ص ٣٧١

قرار بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية للجنة العليا للإصلاح الزراعي. ص ٣٧١
قرار بتخصيص بعض المناطق لتعميم زراعة تقاوى القطن المتقاة في الموسم الزراعي
لسنة ١٩٥٥ — ١٩٥٦. ص ٣٧٢

قرار رقم ٧٦٧ سنة ١٩٥٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم
المباني. ص ٣٧٣

قرار بفرض اشتراطات صحية عامة للتؤسسات الصيدلانية. ص ٣٧٦
قرار بشأن تأديب مساعدي الصيدلة. ص ٣٧٩
قرار في شأن مواعيد العمل بالصيدليات العامة. ص ٣٨١
قرار بتنظيم الاتجار في المواد السامة وغير السامة ومحتضراتها التي تستعمل في الصناعة
بوجه عام. ص ٣٨٢

قرار بتشكيل اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية. ص ٣٨٩
قرار بإضافة جواهر مخدرة إلى الجدول رقم (١) الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها. ص ٣٨٧
قرار بتعديل المواد ١٢ و ٨ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القرار الوزاري الصادر في ٢ من
أكتوبر سنة ١٩١١ والقرارات المعدلة له بشأن قلم السوابق. ص ٣٨٨

لجنة التحرير

محمد مصطفى الفلي — حسين أبو زبير — نصيف زكي — أحمد شوقي — أحمد مختار قطب

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عياد المستشارين) .

٩٣١

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤

عمل . حكم . تسببيه . قضاؤه بأجر ثلاثين يوماً
مقابل بدل إنذار العامل من ذوى المرتبات اليومية .
استناده إلى ما استخلصه من الأوراق والوقائع التي
عرض لتفصيلها قرار لجنة التحكيم من أن الطرفين
قصد أن تكون معاملة العمال اليومية على أساس أنهم
من ذوى المرتبات الشهرية . عدم ورود نعى صاحب
العمل على هذا الأساس واكتفاؤه بالتأويل إن الحكم
خالف الثابت بالأوراق . نعى غير مقبول .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم إذ قضى بإلزام رب العمل بأن
يدفع للعامل الذى يتقاضى أجراً يومياً ما يساوى
أجر ثلاثين يوماً بصفة تعويض لفسخ العقد
دون إخطار سابق لم يففل أن الوحدة الزمنية
التي يتقاضى العامل أجره على أساسها هو اليوم ،
ولم يستند في قضائه بالتعويض بما يساوى أجر
ثلاثين يوماً على أساس أنه من ذوى المرتبات
الشهرية ، وإنما استخلص من الأوراق ومن

الوقائع التي عرض لتفصيلها قرار لجنة التحكيم
أن الطرفين قصدوا إلى أن تكون معاملة العمال على
أساس أنهم من ذوى المرتبات الشهرية وأنه
ينبغي أخذاً بهذا القصد لإعمال أثره بينهما في شأن
بدل الإنذار وأنه على هذا الأساس يكون العامل
مستحقاً قبل رب العمل ما يعادل أجر ثلاثين
يوماً ، وكان رب العمل لم يعيب الحكم فيما
استخلصه في هذا الخصوص ، بل قصر النعى على
أنه خالف الثابت بالأوراق إذ اعتبر أن العامل
من ذوى المرتبات الشهرية في حين أنه معترف
في صحيفة دعواه بأنه من العمال الذين يتقاضون
أجراً يومياً ، فإن هذا النعى الذى لم يرد على مبنى
الحكم وهو قصد المتعاقدين المستخلص من
الأوراق يكون على غير أساس .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من
الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —

تتصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٨٣ سنة ١٩٥٠ محكمة القاهرة التجارية على الشركة الطاعنة . وقال في صحيفة إنه اشتغل محصلاً بالشركة المذكورة منذ سنة ١٩١٨ حتى يولييه سنة ١٩٤٩ ، وقد بلغ أجره اليوى ٥١ قرشاً بما فيه علاوة الغلاء ، وفي ١١ من يولييه سنة ١٩٤٩ فوجئ بفصله من العمل دون سبب أو سابقة إنذار ، وأنه لذلك يستحق قبل الشركة أولاً : المكافأة التي تنص عليها لائحة الشركة وهي أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى من مدة خدمته ، ثم أجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية ، ولما كان قد نص في البند السابع من قرار هيئة التحكيم الصادر في ٣ من يولييه سنة ١٩٤٩ على أن العمال الذين اشتغلوا بالشركة قبل سنة ١٩٢٠ تقسم خدمتهم إلى قسمين : تسوى المدة السابقة على سنة ١٩٢٠ على أساس أجر العامل في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وتسوى المدة اللاحقة على أساس آخر أجر كان يتقاضاه عند ترك الخدمة وكان أجر المطعون عليه في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩١٩ مبلغ ٣٦٠ قرشاً شهرياً وأجره عند ترك الخدمة ١٥ جنيهاً و ٣٠٠ ملليم شهرياً فيكون مقدار المكافأة المستحقة له ٤٥٤ جنيهاً و ٩٥٠ ملليم . ثانياً : أنه قد فصل دون إنذار ولذلك فإنه يستحق تعويضاً مقداره ٤٥ جنيهاً و ٩٠٠ ملليم مقابل أجر ثلاثة شهور كما تنص لائحة الشركة . ثالثاً : أن له أجر ٣ جنيهاً و ٦٠ ملليم مقابل إجازة لم يحصل عليها . رابعاً : أنه أصيب في ساقه اليمنى إصابة خطيرة بسبب العمل وأثناء تأدية وظيفته ، وبقي تحت العلاج مدة طويلة ، وقد قدرت له الشركة مبلغ ٢٨ جنيهاً بصفة تعويض . خامساً : يستحق مكافأة مقدارها ١٣ جنيهاً و ٣٢٠ ملليم وهي أجر ٢٧ يوماً وذلك

بمقتضى البند السابع عشر من قرار لجنة التحكيم المشار إليه . وبذلك يكون جملة المستحق له قبل الشركة مبلغ ٥٤٥ جنيهاً و ٢٣٠ ملليم . ولما كانت الشركة قد دفعت له مبلغ ٣٠٠ جنيهاً في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ يخص من ذلك أربعة جنيهاً كانت تأميناً لدى الشركة ، ثم دفعت له في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ مبلغ ٢٨ جنيهاً تعويضاً عن إصابته فيكون الباقي له في ذمة الشركة مبلغ ٢٢١ جنيهاً و ٢٣٠ ملليم وهو ما يطلب الحكم به . وفي ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ١٦ جنيهاً و ٢٢٠ ملليم . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ تجارى القاهرة الابتدائية ، وفي ٣ من مايو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليها (الطاعنة) بأن تدفع للاستأنف (المطعون عليه) مبلغ ١٤١ جنيهاً و ٢٤٥ ملليم . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن مقام على خمسة أسباب ، يتحصل السبب الأول : في أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر المطعون عليه عاملاً من ذوى المرتبات الشهرية وقضى ببدل إنذار على هذا الأساس قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت في الأوراق ، ذلك أن المطعون عليه مقرر في صحيفة الدعوى أنه من العمال الذين يتقاضون أجراً يومياً حده بواحد وخمسين قرشاً . وهو حقيقة خمسون قرشاً . وعمال المياومة وفقاً لقانون عقد العمل الفردى لهم الحق في بدل إنذار يقل عن بدل الإنذار الذى فرضه هذا القانون لذوى المرتبات الشهرية .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الشركة الطاعنة بمبلغ ١٥٠٠ قرش وهو ما يساوى أجر ثلاثين يوماً بصفة تعويض لفسخ العقد دون إخطار سابق استند في ذلك إلى أن المطعون عليه وإن كانت أجرته اليومية ٥ قرشا إلا أنه ظاهر من أوراق الشركة أن مرتبه الشهري الأخير ٨٢٥ قرشا دون علاوة غلاء المعيشة ودون العلاوة المبدئية بالكادر وأن مرتبه قبل ذلك كان ٣٦٠ قرشا لغاية آخر سنة ١٩١٩ ، ٦٧٥ قرشا لغاية ٣٠ / ٩ / ١٩٣٠ وأن الوقائع التي عرض لتفصيلها قرار لجنة التحكيم في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٤٩ عند عرض أدوار النزاع بين شركة الترام وعمالها وما دار في مراحل من وقائع كل ذلك يدل على أن الفريقين قصدا إلى أن تكون معاملة العمال على أساس أنهم من ذوى المرتبات الشهرية ، وأنه ينبغي أخذا بهذا القصد لإعمال أثره بينهما في شأن بدل الإنذار ويبين من هذا الذي قرره الحكم أنه لم يغفل أن الوحدة الزمنية التي يتقاضى المطعون عليه أجره على أساسها هي اليوم ، ولم يستند في قضائه بالتعويض بما يساوى أجر ثلاثين يوماً على أساس أنه من ذوى المرتبات الشهرية وإنما استخلص من الأوراق ومن الوقائع التي عرض لتفصيلها قرار لجنة التحكيم الصادر في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٤٩ ، أن الطرفين قصدا إلى أن تكون معاملة العمال على أساس أنهما من ذوى المرتبات الشهرية وأنه ينبغي أخذا بهذا القصد لإعمال أثره بينهما في شأن بدل الإنذار ، وأنه على هذا الأساس يكون المطعون عليه مستحقا قبل الشركة ما يعادل أجر ثلاثين يوماً . ولما كانت الشركة الطاعنة لم تعيب الحكم فيما

استخلصه في هذا الخصوص ، بل قصرت النعي على أنه خالف الثابت في الأوراق إذ اعتبر أن المطعون عليه عامل من ذوى المرتبات الشهرية وقضى له ببدل إنذار على هذا الأساس ، مع أن الثابت باعتراف المطعون عليه نفسه في صحيفة الدعوى أنه من العمال الذين يتقاضون أجرا يومياً حده المطعون عليه بواحد وخمسين قرشا وثبت أنه خمسون قرشا فقط من واقع الأوراق التي قدمتها الشركة ، وظاهر أن هذا النعي لا يرد على مبنى الحكم وهو قصد المتعاقدين المستنبط من الأوراق .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الطاعنة تمسكت بوجوب تطبيق اتفاقية ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٨ الموقع عليها منها ومن مندوبي العمال والتي تنص صراحة على احتساب مكافأة العمال في نهاية مدة خدمتهم على أساس المرتب الأصلي دون علاوة غلاء المعيشة . وأن تظلم العمال من بعض ما تضمنته هذه الاتفاقية لم يشمل النص المشار إليه ، الأمر الذي يفيد أن اتفاق العمال والشركة في هذا الخصوص لا يزال سارياً . ولكن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الاتفاق فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة بعد أن استعرضت أدوار النزاع بين الشركة والعمال بشأن مكافأة نهاية الخدمة ، وأشارت إلى قرار لجنة التوفيق الصادر في ١١ من أبريل سنة ١٩٤٨ ، وإلى كادر العمال المؤرخ في ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٨ والذي تمسك به الطاعنة ، وإلى تظلم العمال من هذا الكادر ، ثم إلى طرح النزاع على هيئة التحكيم بالقرار

تضمن اعتراضهم عليه بصفة عامة لأنه سلب حقوقهم التي اكتسبوها بقرار لجنة التوفيق ، وأنه حتى على فرض أن اعتراضاتهم كانت على سبيل الحصر فقد تم بعد ذلك اتفاق صريح على كيفية احتساب تلك المكافأة فهو ملزم للشركة الطاعنة ، وأنه لم يكن محل نزاع سابق . وبين بما تقسم أن الحكم المطعون فيه قد رد على ما تمسكت به الشركة الطاعنة من وجوب تطبيق الاتفاقية المحررة في ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ورأي أن هذه الاتفاقية كانت محل اعتراض من العمال كان من شأنه أن صدر قرار وزارى بإحالة النزاع على هيئة التحكيم ، وفي ٢٤ من يولييه سنة ١٩٤٩ أثبتت هذه الهيئة ما تم الاتفاق عليه بين الشركة والعمال وأصدرت قرارها في المسائل الأخرى التي لم يتم الاتفاق عليها ، وخلصت من كل ذلك إلى أن الاتفاق الأخير يتضمن احتساب المكافأة على أساس آخر أجر كان يتقاضاه العامل بما في ذلك إعانة الغلاء استناداً إلى الأسباب السائغة التي أوردتها والسابق بيانها والتي تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ في الإسناد والاستدلال ، ذلك أنه أورد في أسبابه والظاهر أن ما ينعونه من أوجه الخلاف بين مطالبهم ومطلب الشركة لم يكن إلا على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر ، — في حين أن شكوى العمال المقدمة منهم في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٩ قد تضمنت بيانات حصرتها هذه الشكوى ، وأن هيئة التحكيم قد حصرت مسائل معينة بالذات ليس من بينها إضافة أو عدم إضافة علاوة غلاء المعيشة وحساب مكافأة نهاية

الوزاري الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ ، وإلى ما تم الاتفاق عليه أمام هذه الهيئة ، وإلى قرارها الصادر في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٤٩ فيما لم يتم الاتفاق عليه — خلصت من ذلك كله إلى أن الوضع الذي اتفق عليه طرفا الخصومة فيما يتعلق بمكافأة نهاية الخدمة وأثبتته قرار هيئة التحكيم يقضى باحتسابها على أساس آخر أجر كان يتقاضاه العامل مع ضم إعانة غلاء المعيشة إلى الأجر ، وذلك تأسيساً على أن الكادر الصادر في ١٩٤٨/٨/٥ كان ينص على أن المكافأة تحسب على أساس الأجر الأصلي دون علاوة غلاء ، فلما تظلم العمال من هذا الكادر لأنه يمس حقوقهم المكتسبة التي أقرتهم عليها لجنة التوفيق بقرارها الصادر في ١١ من أبريل سنة ١٩٤٨ ، وهي أن إعانة الغلاء تدخل في احتساب المكافأة الدورية التي تصرف للعمال وكذلك في مصاريف الجنازة ، أعيد طرح النزاع على لجنة التحكيم فاتفق الطرفان في خصوص المكافأة على أن تحسب على أساس آخر أجر كان يتقاضاه العامل فيما عدا العمال الذين كانوا يشتغلون بالشركة قبل سنة ١٩٢٠ ، وأن هذا الاتفاق الذي أقرته هيئة التحكيم لو أنه كان يهدف إلى عدم احتساب علاوة غلاء المعيشة ضمن الأجر لنص على ذلك صراحة كما نصت عليه الشركة في الكادر السابق ، فالعدول عن النص الذي كان يحويه الكادر السابق القاضي صراحة باستبعاد إعانة الغلاء عدول له مغزاه في أمر كهذا يهم الشركة . ورد الحكم على القول بأن العمال إذ تظلموا من الكادر الصادر في ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٨ لم يعترضوا صراحة على حذف علاوة غلاء المعيشة بأن تظلم العمال

٩٣٢

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — تزوير. حكم. تسببه. مصادقة المدعى عليه في دعوى التزوير المدعى على جوهر الواقعة المطلوب اثباتها. صيرورة الادعاء بالتزوير غير منتج. وجوب القضاء بانتهاء إجراءات التزوير. القضاء برفض دعوى التزوير وإلزام المدعى بالغرامة القانونية. خطأ في تطبيق القانون. المادة ٢٨٩ مرافعات.

ب — وفاة. إثبات. تمسك المدعى بأن سبب الدين الثابت بسند إذني هو التزامه بتوريد أثمان الدائن. إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات التخلص من الدين دون تحديد طريقة الوفاء. إخفاق المدعى في الإثبات. النسي على المحكمة بأنها لم تتمكن من إثبات تنفيذ التزامه. على غير أساس.

ج — وفاة. إثبات. حكم. تسببه. هجر المدعى عن إثبات التخلص من الدين. نسي على الحكم الناقض بالزامه بالدين بأنه لم يكيف المقدم بهذا الالتزام. نسي غير منتج.

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المدعى عليه في دعوى التزوير قد صادق مدعى التزوير على جوهر الواقعة المطلوب إثباتها فلم تر المحكمة محلاً للسير في إجراءات التزوير لأن الادعاء به أصبح غير منتج فانه كان عليها وفقاً لنص المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات أن تقضى بانتهاء إجراءات الادعاء بالتزوير، أما وقد قضت برفض الادعاء وبالزام مدعى التزوير بالغرامة القانونية فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون، ذلك لأنه لا يجوز الحكم بالغرامة على مدعى التزوير إلا إذا قضى إسقاط حقه في الادعاء بالتزوير أو برفضه وفقاً لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات.

الخدمة. ويتحصل السبيان الرابع والخامس في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض في الأسباب ذلك أنه قرر أن أوجه الخلاف بين مطالب العمال والشركة لم تكن إلا على سبيل المثال ثم عاد وافترض أنها جاءت على سبيل الحصر كما أخطأ في تكييف قرار هيئة التحكيم إذ وصفه أنه من قبيل الصلح، مع أن واقعة إضافة أو عدم إضافة علاوة الغلاء لمكافأة نهاية الخدمة لم تكن محل نزاع أو تحكيم أو تصالح.

ومن حيث إن النعي على الحكم في هذه الأسباب مردود بأن المحكمة بعد أن قررت أن اعتراضات العمال على الكادر الصادر في ٥ من أغسطس ١٩٤٨ كان على سبيل المثال، قالت إنه حتى مع افتراض أن هذه الاعتراضات — كما تقول الشركة الطاعنة — كانت على سبيل الحصر، فإنه قد تم اتفاق صريح بين الطرفين على كيفية احتساب تلك المكافأة، وهو اتفاق ملزم للشركة حتى مع التسليم بأن موضوع الاتفاق لم يكن محل نزاع سابق. وهذا الذي قرره الحكم هو استخلاص سليم ولا تناقض فيه ويتأدى من مدلول ظاهر الاتفاقات السابق الإشارة إليها. وأما القول بأن علاوة غلاء المعيشة لم تكن بالذات محل نزاع بين طرفي الخصومة فإنه لا يعدو أن يكون ترديدا لما ورد بالسبب الثاني.

ومن حيث إنه بما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه.

(القبضية رقم ٢٧٨ سنة ٢١ ق)

٢ - إذا كان المدين قد تمسك بأن سبب الدين الثابت بسند إذنى هو تعهده بتوريد عمال الدائن وكانت المحكمة إذ أحالت الدعوى على التحقيق لإثبات التخالص من الدين لم تحسد طريقاً معيناً للوفاء وكان المدين قد أخفق في الإثبات ، فإنه لا محل للنزاع بأن المحكمة لم تتمكن من إثبات قيامه بتنفيذ تعهده ذلك لأنه ما دام أن الحكم الصادر بالتحقيق لم يحدد طريقة الوفاء فكان عليه لإثبات قيامه بالعملية محل التعاقد .

٣ - متى كان الحكم إذ قضى بالزام المدين بقيمة الدين أقام قضاءه على عجزه عن إثبات التخالص منه بالبينة فإنه يكون غير منتج التمسك عليه بأنه لم يكيف العقد الذى نشأ عنه هذا الدين إذ لا يترتب على إغفال هذا البيان في خصوص الدعوى تغيير وجه الرأى فيها .

المحكم

ومن حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٦٦٧ لسنة ١٩٤٩ مدنى أثمان وطلب فيها إلزام الطاعن بأن يدفع إليه بضمانه وتضامن عبد المؤمن معوض وحسين سليمان مبلغ ٩٣ جنيهاً وذلك بمقتضى سند إذنى بمبلغ ١٠٨ جنيهاً مؤرخ في ٢٨ مايو ١٩٤٩ وبحول إليه من سيد أحمد رمضان في ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وطلب الطاعن إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات التخالص عن الدين جميعه مرتكنا في ذلك إلى أنه سند إلى المحيل من قيمة السند مبلغ ٢٥ جنيهاً بموجب

إيصال مؤرخ في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٩ وموقع عليه من عبد المقصود مرسى الحناوى وذكر به أنه استلم المبلغ المذكور سداداً من الدين الذى على الطاعن لتحويل أبقار لمقاومة دودة القطن ، ولما أن أدخل المدعى في الدعوى المحيل له ضامناً دفعها الأخير بقوله إن أصل الدين كان مبلغ ١٠٨ ج وأن المدين أرسل له مع كاتبه عبد المقصود مبلغ ١٥ جنيهاً سداداً من الدين ولم يقبض غيره . وفي ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى واقعة التخالص ، وبعد أن أنهت المحكمة التحقيق وجهت اليمين المتممة إلى المحيل على أنه لم يقبض من قيمة السند إلا مبلغ ١٥ جنيهاً وباق منه ٩٣ جنيهاً ، وبعد أن حلف اليمين قضت المحكمة في ٢٧/١٢/١٩٤٩ بالزام الطاعن والضامنين له بأن يدفعوا إلى المطعون عليه الـ ٩٣ جنيهاً المطالب به وذلك تأسيساً على أن شاهدى المدعى أيداه في دعواه وعلى أن وجود السند بيده قرينة على عدم حصول الوفاء وأن المحيل وجهت إليه اليمين المتممة على استحقاق المبلغ المطالب به خلفها وأنه لم يدفع من السند إلا مبلغ ١٥ جنيهاً . وقد قال المدعى وشهوده إن هذا المبلغ دفع عن طريق عبد المقصود مرسى ولم يقبض الدائن المحيل غيره ، أما مبلغ العشرة جنيهاً الباقى من مبلغ الـ ٢٥ جنيهاً فقد ثبت من التحقيق أن عبد المقصود قد قبضه لتوصيله للمحيل ولم يسلمه لأحد والمدين وشأنه معه . استأنف الطاعن والضامن عبد المؤمن معوض وقيد استئنافهما برقم ٤٣ لسنة ٩٥٠ مدنى مستأنف شبين السكوم ، واستند المستأنفان في صحيفة الاستئناف إلى أنه لم يكن هناك تخالص بالمعنى الذى ذهب إليه حكم محكمة أول درجة لأن سند المطعون عليه لم يكن

على أنه خاص بتوريد أنقار وأن المطعون عليه قد أزال عبارة «توريد أنقار» بعد أن أثبتتها محكمة أول درجة بمحضر جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ من اضطار المطعون عليه إلى اعترافه أمام محكمة ثاني درجة بأن سبب المديونية هو توريد أنقار وعلى الرغم من ذلك قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى التزوير وبالزام الطاعن بغرامتها تأسيساً على أن هذا الاعتراف يجعل دعوى التزوير غير مجدية مع أن الإقرار المذكور هو إقرار بوجود كتابة صارحوها وهذا يستوجب القضاء بتزوير الورقة المطعون فيها .

«ومن حيث إنه ثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن طعن بالتزوير في السند بمقولة إنه كان يحوى بيانات عن سند الدين وهو «توريد أنقار لمقاومة دودة القطن» وأن المطعون عليه محا هذه العبارة حتى يخفى هذا السبب ، فأقر المطعون عليه بمذكرته المودعة بملف الاستئناف أن أساس الدين هو كما قال الطاعن فلم تر المحكمة محلاً للسير في إجراءات التزوير لأن الادعاء بالتزوير أصبح غير منتج فكان عليها وفقاً لنص المادة ٢٨٩ مرافعات أن تقضى بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير إذ المدعى عليه في دعوى التزوير يكون باقراره قد صادق مدعى التزوير على جوهر الواقعة المطلوب إثباتها وإن كان لم يقر بأن هذه العبارة كانت موجودة أصلاً ثم بحيث . . .

«ومن حيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الادعاء بالتزوير وبتغريم الطاعن ٢٥ جنيتها قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه ذلك لأنه لا يجوز الحكم بالغرامة على مدعى التزوير إلا إذا قضى بسقوط

سندا إذنيا إنما هو تعهد بتوريد أنقار لمقاومة دودة القطن في مقابل المبلغ الوارد به وقد قام بتعده وارتكن في ذلك إلى أن السند كان يشتمل على عبارة «توريد أنقار دودة» وقد أخفى المطعون عليه هذه العبارة بلصق طابعي دمنة عليها لكي لا يتمكن الطاعن من إثبات واقعة التخاص بتوريده الأنقار لمقاومة دودة القطن . وفي ١٩٥١/١/١ قرر الطاعن بالطعن بالتزوير في السند موضوع الدعوى وأعلن شواهد التزوير للمطعون عليه في ١٩٥١/١/٦ وحاصلها أنه ثبت بمحضر جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٧ أمام محكمة أول درجة أن المحكمة رفعت طابعي التمغة اللذين كانا على السند المطعون فيه فظهر من تحتها عبارة «الجميع من صراوة — أنقار دودة» وأن العبارة المذكورة قد محيت بعد ذلك وبين للعين المجردة أثر المحو والكشط مكان تلك العبارة التي كتبت محلها جملة جديدة — كما أن الخط المحرر به عبارة «الجميع من صراوة» يختلف عن الخط المحرر به باقي السند وأن عبارة «أنقار دودة» التي محيت أثبتتها محكمة أول درجة بمحضر جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ . وفي ٣١ منب مايو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة برفض دعوى التزوير وإلزام المدعى «الطاعن» بمبلغ ٢٥ جنيتها غرامة وبتأييد الحكم المستأنف «فما قضى به من إلزام الطاعن والضامن بالمبلغ المحكوم به للمطعون عليه» . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

«ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينحى الطاعن في الشق الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه طعن بتزوير سند الدين تأسيساً

حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه وفقا لنص المادة ٢٨٨ مرافعات .

« ومن حيث إن موضوع الادعاء بالتزوير صالح للفصل .

« ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا في خصوص هذا الادعاء والحكم بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير وإعفاء الطاعن من الغرامة .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في الشقين الثاني والثالث من السبب الأول خطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بإلزام الطاعن بالمبلغ المطالب به تأسيسا على السند الإذني مع أن ذلك لا يتفق مع ما أورده الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه أقر بأن سبب المديونية هو تعهد بتوريد أبقار وبذلك يكون قد خالف المواد ١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ من القانون المدني ، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بما أخذ به الحكم الابتدائي من أن الدين ثابت بسند إذني وأن هذا الدين باق في ذمة الطاعن لإخفاقه في التخالص منه بالأداء كما هو وارد بأقوال الشهود ، وهذا القول لا يتفق مع مانص عليه بالمادتين ٤٠١ ، ٤٠٢ من القانون المدني والحقيقة أن اعتراف المطعون عليه بأن سبب الدين هو توريد أبقار بما كان يجب معه تنفيذ التعهد وفقا لما اشتمل عليه عملا بالمادتين ١٤٨ ، ١٥٠ من القانون المدني ، وبما كان يبرر الإحالة على التحقيق لإثبات قيام الطاعن بتنفيذ تعهده بتوريد أبقار أجرتهم أكثر من المطالب به .

« ومن حيث إن هذا النعي بشقيه مردود أولا بأن الحكم المطعون فيه لم يقيم قضاؤه على

أن الدين ثابت بسند إذني بل أقيم على غير ما أخذ به الحكم المستأنف وعلى أن الدين باق في ذمة الطاعن لإقراره بقبضه مقابل تعهده بتوريد أبقار وإخفاقه في التخالص من سند الدين بالأداء لما ورد بأقوال الشهود ، وهذا الذي قرره الحكم يفيد عجز الطاعن عن إثبات الوفاء بالدين سواء أكان ناشئا عن سند إذني أم عن تعهد بتوريد أبقار ولا مخالفة في ذلك للواد ١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ من القانون المدني . ومردود ثانيا بأن محكمة أول درجة أجابت الطاعن إلى طلب الإحالة على التحقيق لإثبات التخالص من الدين ولم تحدد المحكمة طريقا معيننا لهذا الوفاء فكما يصح أن يكون الوفاء بدفع الدين يصح أن يكون بأي طريق آخر مثل القيام بالعملية محل التعاقد .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه بتأييده الحكم المستأنف في توجيه اليمين المتممة إلى التحيل على استحقاقه مبلغ الدين بموجب السند المرفوع به الدعوى قد خالف المادة ١٥٤ من القانون المدني لأن أخذه بسند المطعون عليه على اعتبار أنه سند إذني يمنع توجيه اليمين المتممة التي يشترط لتوجيهها ألا يكون في الدعوى دليل كامل فكيف يتفق توجيه هذه اليمين مع أخذ المحكمة بالورقة المقدمة من المطعون عليه واعتبارها سندا لإذني بالمبلغ وهو ما لا يجوز معه توجيه اليمين المتممة .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاؤه كما فعل الحكم المستأنف على نتيجة خلف اليمين المتممة التي وجهتها محكمة أول درجة بل ارتكن في أسبابه على ما استخلصه من أقوال الشهود من أن الطاعن عجز عن إثبات التخالص من الدين الذي عليه مخالفا في ذلك القانون .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه تناقضه في أسبابه مع منطوقه ذلك أنه جاء بالحكم الابتدائي في أسبابه أنه يجب القضاء للمدعى بمبلغ الـ ٩٣ ج وذلك بعد أن يخصم من الدين البالغ مقداره ١٠٨ جنيهاً بمبلغ الـ ١٥ جنيهاً الذي قال المدعى وشهوده إنه استلمه من الطاعن وتأيد هذا الحكم بالحكم المطعون فيه مع أن مبلغ الـ ١٥ جنيهاً كان ضمن إيصال بمبلغ ٢٥ جنيهاً ولا تجوز تجزئة الإيصال المذكور فكان يجب أن يخصم الـ ٢٥ جنيهاً جميعه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك امام محكمة الموضوع بما أثاره في سبب طعنه ومن ثم يكون هذا النعى عارياً عن الدليل متعيماً رفضه ، فضلاً عما هو ثابت من إيصال بمبلغ الـ ٢٥ ج لم يصدر من المطعون عليه إنما صدر من شخص آخر يدعى عبد المقصود مرسى الحناوى الذى أقر بأنه استلم المبلغ المذكور لتوصيله للمحيل محمد سيد احمد رمضان وقد أقر المحيل بأنه لم يقبض إلا مبلغ خمسة عشر جنيهاً من عبد المقصود مرسى وكان على الطاعن إن كان ينازع في هذا الاقرار أن يثبت أن عبد المقصود سلم جميع المبلغ وهو إذ لم يفعل بعد إحالة الدعوى على التحقيق يكون الحكم فى حل من أن لا يعتد إلا بالمبلغ المقر بقبضه .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور ذلك أن محكمة أول درجة قضت بالمبلغ المحكوم به على أساس أنه ثابت بسند إذنى ، وجاءت محكمة الاستئناف وقالت إن سبب المديونية هو توريد

أنقار ولم تبين فى أسباب حكمها هل هو سند إذنى أو عقد توريد أنقار وعلى الرغم من أن المطعون عليه قرر أن سبب الدين هو سند إذنى فإن الحكم المطعون فيه زاد الأمر غموضاً وجاء بأسبابه أن دفاع الطاعن ترديداً سبق بيانه أمام محكمة أول درجة وارتكش على أقوال الشهود أمامها للتدليل على إخفاق الطاعن فى التخلص من الدين بالأداء .

« ومن حيث إن هذا النعى غير منتج إذ بحسب الحكم المطعون فيه أن يقيم قضاءه على ثبوت الدين المقضى به فى ذمة الطاعن تأسيساً على أنه عجز عن إثبات التخلص منه بالبيئة وذلك دون حاجة إلى بيان تكييف العقد الذى نشأ عنه الدين إذ لا يترتب على إغفال هذا البيان فى خصوص الدعوى تغيير وجه الرأى فيها . على أن حكم الإحالة على التحقيق الصادر من محكمة أول درجة قد أباح لإثبات التخلص من الدين وقد تناول التحقيق واقعة التخلص بتوريد أنقار كما هو ثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٤٩ المودعة ضمن أوراق الطعن ، وهذا يتضمن أن التحقيق تناول الوفاء عموماً سواء أكان سبب الدين سنداً إذنى أم تعهد بتوريد أنقار ويفيد أن الطاعن عجز عن إثبات الوفاء على أى وجه من الوجوه .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على الحكم المطعون فيه فى خصوص ما قضى فيه بالدين المطالب به على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٢١٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وأحمد المروسي المستشارين) .

٩٣٣

٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤

عمل . حكم . تسديد . مكافأة العامل . تحديد
وفقاً لللائحة العمرة صاحبة العمل . باعتبارها أجدي
على العامل من نص المادة ٢٣ من قانون عقد العمل
الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . إضافة إمانة الغلاء إليها
وفقاً للمادة ٦٨٣ من القانون المدنى . لا خطأ .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم إذ اجتسب المكافأة المستحقة
لورثة العامل على أساس المرتب الاصلى مضافاً
إليه إعانة غلاء المعيشة قد استند فى ذلك إلى
وجوب الأخذ بلائحة الشركة صاحبة العمل لأنها
أكثر فائدة للعامل إذ أعطت له الحق فى الحصول
على مكافأة تحتسب على أساس نصف شهر عن
كل سنة من السنوات الخمس الأولى من خدمته
وأجر شهر عن كل سنة من السنين التالية لها
فهى أجدي عليه من المادة ٢٣ من قانون عقد
العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ التى نصت
على أن تحتسب مكافأة عامل المياومة بحيث
لا تزيد عن أجره ستة شهور ، كما استند على نص
الفقرة الثانية من المادة ٦٨٣ من القانون المدنى ،
فإن هذا الذى قرره الحكم لا خطأ فيه ، ذلك
لأن المادة ٣٨ من قانون عقد العمل الفردى رقم
٤١ لسنة ١٩٤٤ الذى كان سارياً وقتئذ قد
نصت على أن كل شرط فى عقد العمل يخالف
أحكام هذا القانون يقع باطلاً ولا يعمل به ولو
كان سابقاً على صدور القانون ، مالم يكن الشرط
أكثر فائدة للعامل ولا يخالف العرف المتبع .

ولا محل للنهى على الحكم بأنه إذ أضاف إعانة
غلاء المعيشة على أجر العامل قد جمع فى التطبيق
بين أحكام لائحة الشركة وأحكام قانون عقد
العمل لأنه إنما طبق اللائحة التى تنص على أن
المكافأة تحتسب على أساس آخر أجر للعامل ،
وأن الأجر ينصرف وفقاً لنص الفقرة الثانية
من المادة ٦٨٣ من القانون المدنى إلى ما يتقاضاه
العامل فعلاً من مرتب بما فى ذلك إعانة الغلاء ،
إذ هى تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه متى كانت اللائحة
لا تحوى نصاً صريحاً يقضى باستبعاد إعانة الغلاء
من الأجر عند احتساب المكافأة بعدد العمل
بالقانون المدنى .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم
المطعون فيه ومن سائر الأوراق تتحصل فى أن
المطعون عليها عن نفسها وبصفتها وصياً على
أولادها القصر أقامت الدعوى رقم ١١٦٦
سنة ١٩٥١ الاسكندرية الابتدائية على الشركة
الطاعنة وقالت بياناً لها إن مورثها على حسن
كريم كان عاملاً فى الشركة فى وظيفة وقاد لمدة
٢٣ سنة ، وقد بلغ أجره قبل وفاته ١٢٥ م
و ١٩ ج شهرياً بما فى ذلك إعانة غلاء المعيشة ،
وأنها لذلك تستحق مكافأة تعادل أجر نصف
شهر عن كل سنة من الخمس سنوات الأولى وأجر
شهر عن كل سنة تليها على أساس الأجر الأخير ،
وأن المرتبات الإضافية جزء لا يتجزأ من الأجر
وفقاً لقانون عقد العمل ، وطلبت الحكم لها
بمبلغ ٣٩٣ ج و ٦٠ م . قدفعت الشركة الطاعنة
بأن ما تستحقه المطعون عليها هو مبلغ ١٨٤ ج

و ٥٠٠ م وذلك بموجب الاتفاقية المبرمة بين الشركة وعمالها في سنة ١٩٣٣ والمعدلة أخيراً بالاتفاق المحرر في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٠ . ومؤدى هذا الاتفاق أن المكافأة تحسب على أساس الأجر الأصلي دون علاوة غلاء المعيشة ، وأنه لو احتسبت المكافأة وفقاً لأحكام قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ لما استحققت المطعون عليها أكثر من ١١٤ ج باعتبار أنه من عمال المياومة ، وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها عن نفسها وبصفقتها ٤٥ ج . فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٨/٢٥ ق الاسكندرية تأسيساً على أن محكمة أول درجة كانت على حق إذ اعتبرت أن المكافأة تحتسب على أساس الأجر مضافاً إليه إعانة غلاء المعيشة إلا أنها طبقت قانون عقد العمل الفردي وأغفلت تطبيق اللائحة مع أنها أصلح للعامل . فاستأنفت الشركة هذا الحكم استئنافاً فرعياً قيد برقم ٥١/٨ ق الاسكندرية تأسيساً على أن محكمة أول درجة اعتبرت المورث عاملاً بأجر شهري في حين أنه من عمال المياومة ، وعلى أنها ألزمتها بالمصروفات المناسبة لمبلغ ٣٠٠ م و ٣٢٩ ج على أساس أن الشيك الذي عرضته الشركة كان أثناء نظر الدعوى في حين أن هذا الشيك عرض في المحكمة الحسبية أثر وفاة العامل ثم عرض مرة أخرى فرفض الوريثة تسلمه . وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلاً ؛ وفي الموضوع برفض الاستئناف الفرعي وألزمت الطاعنة بمصروفاته ، وثانياً بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها عن نفسها

وبصفقتها ٢٠٧ ج و ٥٠٠ م . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين : يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه يخالف القانون من وجهين : (الأول) أن المادة ٣٨ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن كل شرط في العقد يخالف أحكام هذا القانون يقع باطلاً ولا يعمل به ولو كان سابقاً على صدور القانون إن لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل ولا يخالف العرف المتبع ، فكان لزاماً على المحكمة عند تحديد المكافأة أن تختار ما نصت عليه المادة ٢٣ من القانون المذكور ، أو أن تختار ما قد يكون هناك من نظم خاصة إن كانت أكثر منفعة للعامل ، فلا يجوز المزج بينهما . ولما كان مورث المطعون عليها من عمال المياومة فإن المكافأة التي تستحق له تطبيقاً للمادة ٢٣ من قانون عقد العمل هي ١١٤ جنيهاً و ٧٥٠ مليماً بينما المكافأة المستحقة لورثته بمقتضى لائحة الشركة ١٨٤ جنيهاً و ٥٠٠ مليماً إلا أن الحكم المطعون فيه أخذ من قواعد القانون المدني وقانون عقد العمل حكماً رأى أنه في مصلحة العامل ، وأغفل النص الذي يوضع حداً أقصى للمكافأة بحيث لا يتجاوز أجر ستة شهور ، ثم طبق بعد ذلك المادة ٢٤ من لائحة الشركة رأى أنها في مصلحة العامل وأخص أحكامها عدم وضع حد أقصى للمكافأة وأغفل ماورد بها من عدم إضافة علاوة غلاء المعيشة عند احتساب المكافأة . ويتحصل الوجه الثاني في أن الطاعنة تمسكت أمام محكمتي أول وثاني درجة بأن علاوة الغلاء لا تضاف إلى المرتب عند احتساب المكافأة وذلك

بنص صريح في المادة ٢٤ من لائحة مكافآت الشركة ، وهي التي وافقت عليها لجنة التوفيق والتحكيم في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٠ إلا أن الحكم المطعون فيه إذ لم يتقيد بقرار اللجنة فقد خالف حكم المادتين ١٤ و ١٦ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض ذلك أنه وصف اللائحة بأنها شريعة المتعاقدين وأنها واجبة التطبيق لأنها أكثر فائدة للعامل ، ثم أغفل ما قرره هذه اللائحة في شأن احتساب المكافأة .

ومن حيث إن النعي على الحكم في هذين السببين مردود أولاً بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن المكافأة المستحقة لورثة العامل تحتسب على أساس المرتب الأصلي مضافاً إليه إعانة غلاء المعيشة ، قد استند في ذلك إلى وجوب الأخذ بلائحة الشركة لأنها أكثر فائدة للعامل ، تلك اللائحة المعدلة في يونيو سنة ١٩٣٩ والمعدلة أخيراً بقرار لجنة التوفيق في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٠ والتي ورد بها — كما أثبت الحكم المطعون فيه — أن للعامل الحق في الحصول على مكافأة تحتسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى من خدمته وأجر شهر عن كل سنة من السنين التالية لها ... فهي أجدي على العامل من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي نص في المادة ٢٣ منه على أن تحتسب مكافأة عامل المياومة بحيث لا تزيد عن أجر ستة شهور . وخلص الحكم بعد تقريره وجوب تطبيق اللائحة لأنها أكثر فائدة للعامل إلا أن المكافأة المستحقة لورثة العامل تحتسب على أساس المرتب

الأصلي مضافاً إليه إعانة غلاء المعيشة وفقاً للفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني . وبين من هذا الذي قرره الحكم أن المحكمة إذ قضت بالمكافأة المستحقة لورثة العامل لم تطبق المادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي كان سارياً وقتئذ ، بل طبقت أحكام اللائحة لأنها أكثر فائدة لورثة العامل وفقاً للمادة ٣٨ من هذا القانون التي تنص على أن كل شرط في عقد العمل يخالف أحكام هذا القانون يقع باطلاً ولا يعمل به ولو كان سابقاً على صدور هذا القانون ، ما لم يكن الشرط أكثر فائدة للعامل ولا يخالف العرف المتبع ، ولا محل للنعي على الحكم بأنه إذا أضاف إعانة غلاء المعيشة على أجر العامل عند احتساب المكافأة المستحقة لورثته قد جمع في التطبيق بين أحكام اللائحة وأحكام قانون عقد العمل ، ذلك لأنه إنما طبق أحكام اللائحة التي تنص على ما أثبتته الحكم منها (إذ اللائحة لم تقدم لهذه المحكمة) بأن المكافأة تحتسب على أساس آخر أجر للعامل ، وأن الأجر ينصرف وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٦٨٣ من القانون المدني إلى ما يتقاضاه العامل فعلاً من مرتب بما في ذلك إعانة الغلاء ، إذ هي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه . وهو تقرير لا خطأ فيه متى كانت الطاعنة لم تثبت أن اللائحة بعد التعديل الذي طرأ عليها في ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٠ — أي بعد العمل بالقانون المدني — تحوي نصاً صريحاً يقضي باستبعاد إعانة الغلاء من الأجر عند احتساب المكافأة . ومردود ثانياً بأن الشركة الطاعنة لم تقدم اللائحة المعدلة والتي وافقت عليها لجنة التوفيق والتحكيم في ٢٠ من مارس

بعدم توافرها لفساد رأى الأب وسوء تديره وانعدام الخيرية في التصرف إلا أن الحكم الذي يصدر في الدعوى لا تكون له حجية قاطعة إلا في الوقائع التي فصل فيها وبين الخصوم الذين مثلوا في الدعوى . وإذن فتى كانت المحكمة قد قضت ببطالان عقد بيع قدر معين من الأطنان صدر من الولي الشرعي استناداً إلى أن هذا الولي حين تصرف كان سىء الرأى فاسد التدير وأن البيع لم يتحقق فيه الخيرية وأن المشتري كان يعلم بحال البائع . فإنه لا يكون لهذا الحكم حجية في دعوى رفعها مشتر آخر بصحة ونفاذ عقد بيع عن قدر آخر من أطنان القاصر صادر من نفس الولي لاختلاف الدعويين موضوعاً وأشخاصاً .

٢ — لا يستطيع شخص أن ينقل إلى غيره حقاً لم يؤل إليه . وإذن فتى كان قد قضى نهائياً برفض دعوى صحة ونفاذ عقد بيع أطنان لبطلانه ، وكان المشتري بالعقد المذكور قد تصرف بالبيع إلى مشتر ثان فان الحكم إذ قضى برفض دعوى صحة ونفاذ العقد الثاني لا يكون قد خالف القانون .

٣ — لا محل للنعي على الحكم المطعون فيه بأنه قضى بإلغاء الحكم الابتدائي ولم يقض برفض الدعوى بل تركها معلقة إذ أن إلغاء الحكم الابتدائي القاضي بصحة ونفاذ عقد البيع يتضمن ضرورة رفض هذه الدعوى دون حاجة إلى التصريح بذلك .

سنة ١٩٥٠ والتي تقول إنها تنص صراحة في البند الرابع والعشرين منها على عدم إضافة إعانة الغلاء إلى الأجر عند احتساب المكافأة حتى يتبين التناقض الذي تدعيه ، وكل ما قدمته محرر غفل مما يجعله دليلاً في الإثبات ولا يصلح كسند للطاعة في هذا الخصوص .

وحيث إنه بما تقدم يكون الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه .

(القضية رقم ١٦١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وأحمد العرومي ومحمود عياد المستشارين) .

٩٣٤

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — قوة الأمر المقضي . أهلية . ولي شرعي . حكم من المحكمة المدنية بإبطال التصرف الصادر منه في عقار من عقارات القاصر لعدم توافر أهليته في هذا التصرف . عدم امتداد حجية هذا الحكم إلى تصرف آخر صادر من نفس الولي .

ب — خلف . لا يكتسب الحق الذي لم يؤل إلى سلفه .

ج — حكم . حكم صادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي القاضي بصحة ونفاذ البيع ، هذا الحكم يتضمن بالضرورة القضاء برفض الدعوى .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان للحكمة وهي بصدد الفصل في صحة عقد صدر من ولي شرعي أن تبحث توافر شروط أهلية الأب التي تميز له التصرف وأن تنتهي من بحثها إلى القول بتوافرها أو إلى القول — رغماً عن عدم صدور قرار من محكمة الأحوال الشخصية بشأن ولاية الأب —

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبها يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون عليهم الدعوى رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٤٣ مدنى كلى الزقازيق وطلبوا فيها الحكم بصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٩٤١/٧/٣ و ١٩٤١/١٢/٥ والصادرين إلى مورثهم محمد محمد حسن الحزاز والمطعون عليه الثانى بصفته ولياً على ابنته جلفدان المطعون عليها الأولى ومن شقيقها طه حسن عبد الرحمن والمتضمن أولها بيع ١٦ فدان و ١٦ قيراط بثمان مقدار ٢١٢ جنيهًا و ٥٠٠ ملياً وثانيهما بيع ٢ فدان و ٦ قيراط و ١٢ سهماً بثمان مقدار ٢٩٠ جنيهًا و ٦٦٥ ملياً كما طالب الطاعنون صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ في ١٩٤١/١١/٥ الصادر إلى مورثهم من أم أحمد الدع المطعون عليها الثالثة ببيع ٦ أسهم بثمان مقدار ١٨٧,٥ قرشاً من أطيان مقدارها ١٢ قيراط و ١٢ سهم اشتريتها المطعون عليها الثالثة بعقد مؤرخ في ١٩٤١/٧/٢٦ من المطعون عليه الثانى بصفته ولياً على ابنته جلفدان . ودفعت جلفدان المطعون عليها الأولى الدعوى — وكانت قد بلغت الرشد — ببطلان عقود البيع الثلاثة بمقولة إنها كانت قاصراً وقت البيع وباع والدها أطيانها بغبن فاحش وبأقل من ثمن المثل وأن ذلك كان بسبب سوء رأيه وفساد تدبيره ولم يكن أمرهما مجهولاً لمورث الطاعنين والمطعون عليها الثالثة . وفي ٨ من يونيه سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفى ما ادعته جلفدان ، وبعد أن أنهت المحكمة التحقيق قضت في ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٩

بطلبات الطاعنين استناداً إلى أن المدعية عجزت عن إثبات دعواها إذ أن الشهود إثناناً وتقياً ومنهم العمدة وشيخ البلدة قد شهدوا بأن البيوع الثلاثة لم يشبها غبن . استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٣٣٥ لسنة ١٩٤٣ محكمة استئناف المنصورة وطلبت بطلان البيوع الثلاثة فيما يتعلق بنصيبها في الأرض المباعة ومقداره ١ فدان و ٧ قيراط و ١٤ سهماً وقالت أمام محكمة ثانى درجة وفى مذكرتها المودعة صورتها الرسمية ضمن أوراق الطعن إنها تتمسك بالحكم النهائى الصادر في ١٩٥٤/١١/٢٠ في الاستئناف رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٤ مدنى مستأنف الزقازيق والمودعة صورته الرسمية ضمن أوراق الطعن والذي تحصل وقائعها أن أم أحمد أحمد الدع المطعون عليها الثالثة كانت قد رفعت الدعوى ٦٧ لسنة ١٩٤٣ مدنى بليس بصحة ونفاذ عقد بيع ١٢ قيراط و ١٢ سهماً الصادر لها في ١٩٤١/٧/٢٦ من حسن عبد الرحمن بصفته ولياً على ابنته المطعون عليها الأولى وهذا المقدار هو الذى باعت منه أم أحمد الستة أسهم موضوع الدعوى الحالية إلى مورث الطاعنين . ولما أن قضت محكمة بليس في ١٩٤٣/٦/٢٨ بطلبات أم أحمد استأنفت جلفدان وقت أن كانت قد بلغت رشدتها — وقضى لها فى الاستئناف رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٤ السالف الذكر بإلغاء الحكم الابتدائى وبرفض دعوى أم أحمد وبطلان عقد بيع ال ١٢ قيراط و ١٢ سهماً استناداً إلى أن الولي كان سيء التصرف ولأن الثمن كان بغير الخيرية وبأقل من ضعف ثمن العقار وإلى أن المشتري كانت تعلم بحال الولي لأنها تمت بصفة القرابة إليه . وفى ٢٠ من ديسمبر

وفي التشريع المصري تختص المحاكم الحسبية وحدها بالفصل في جميع المسائل المتعلقة بأهليته للولاية وأحكامها في هذا الخصوص هي التي تحوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للكافة أما إذا فصلت المحاكم المدنية عرضا في مسائل تلك الأهلية فلا يحوز حكمها قوة الأمر المقضى إلا في نطاق النزاع المطروح عليها .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بطلان عقدي بيع ٣٠ يوليو سنة ١٩٤١ و ٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ فيما يختص بنصيب المطعون عليها الأولى على أن المطعون عليه الثاني باع بصفته وليا على ابنته نصيبها في الأطنان إلى مورث الطاعنين بموجب عقدي البيع المؤرخين ٣٠ يوليو سنة ١٩٤١ و ٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ في تاريخين متقاربين بين يولييه وديسمبر سنة ١٩٤١ ومتقاربين من ٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ وهو تاريخ العقد الذي صدر منه إلى المطعون عليها الثالثة ببيع ال ١٢ قيراط و ١٢ سهما المملوكة لابنته وقد حكم نهائيا بطلان هذا البيع بالحكم الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ في الاستئناف رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٤ مدني مستأنف محكمة الزقازيق الابتدائية التي استندت في تقرير البطلان على ما ثبت لها من شهادة الشهود من أن المطعون عليه الثاني كان نسيء الرأي فاسد التدبير وبذلك نكون قد تحدثت حالة والد القاصر في تلك الفترة من تصرفاته فيعتبر كل إنكار لما يترتب على هذه الحالة خرقا لما حازه الحكم المذكورة من قوة تسري على الكافة ... وهذا الذي أورده الحكم من احتجاجه بقوة الأمر المقضى بالنسبة إلى نصيب القاصر في عقدي البيع المشار إليهما غير صحيح في القانون ذلك أنه وإن كان للنحكمة وهي بصدد

سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة - في موضوع الدعوى القائمة بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة ونفاذ عقود البيع المؤرخة ٣٠/٧/١٩٤١ و ٥/١٢/١٩٤١ و ٥/١١/١٩٤١ بالنسبة لنصيب المستأنفة في الأرض المبيعة . فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينهائهم الطاعنون في السبب الأول من سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه استند في بطلان عقود البيع الثلاثة إلى الحكم الصادر في ٢٠/١١/١٩٤٥ من محكمة الزقازيق الابتدائية في الاستئناف رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٤ القاضي برفض دعوى المطعون عليها الثالثة بصحة ونفاذ بيع ال ١٢ قيراط و ١٢ سهما الصادر لها في ٢٦ يولييه سنة ١٩٤١ من المطعون عليه الثاني بصفته وليا على ابنته وقد بني حكم محكمة الزقازيق في الاستئناف رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٤ على أن الولي البائع كان نسيء الرأي فاسد التدبير وعلى هذا الحكم أسس الحكم المطعون فيه قضاءه مقررًا أن الطاعنين معجوجون به لأنه قضى نهائيا بالبطلان في تصرف الولي في مال ابنته القاصر بموجب عقد البيع المؤرخ في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤١ وأنه بذلك يحوز الحكم السابق قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للكافة بمقولة إن الحالة الشخصية تعتبر مسألة مستقلة يجب البت فيها لاعتبارات خاصة وليس فقط بوصفها مصدرا للحكم الذي اتبني عليها مع أن الحكم الصادر في تصرف من تصرفات الولي بموجب ما يخوله القانون من تسلطه على أموال قاصره لا يعتبر حجة على الكافة إلا إذا كان صادرا من المحكمة المختصة بالفصل في الأحوال الشخصية

المطعون فيه فيما قضى به بشأن عقدي البيع الصادرين لمورث الطاعنين في ٣٠ يوليو سنة ١٩٤١ و ٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ بالنسبة لنصيب المطعون عليها الأولى وذلك دون حاجة لمبحث الشق الأول من السبب الثاني من سبب الطعن الخاص بالعقدين المذكورين .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بعقد البيع المؤرخ في ٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة الذي قضى بصحة ونفاذ هذا العقد لم يخطئ في تطبيق القانون ذلك لأنه ثابت أن المطعون عليها الأخيرة باعت إلى مورث الطاعنين بمقتضى هذا العقد ستة أسهم من ضمن ما تلقته بطريق الشراء من والد المطعون عليها الأولى بمقتضى العقد الصادر لها في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤١ ذلك العقد الذي قضت محكمة الزقازيق نهائياً في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ برفض دعوى صحته لبطلانه وعلى ذلك يكون العقد الصادر من المطعون عليها الأخيرة لمورث الطاعنين باطلاً إذ هي لا تستطيع أن تنقل للغير حقاً لم يؤل إليها ومن ثم يتعين رفض الطعن في خصوص ما تضمنه الحكم المطعون فيه من رفض صحة التعاقد الخاص بالبيع المذكور ، ولا محل لما ينهيه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في الشق الثاني من السبب الثاني من أنه قضى بإلغاء الحكم ولم يقض برفض الدعوى بل تركها معاقة . إذ إلغاء الحكم الابتدائي القاضي بصحة العقد يتضمن ضرورة رفض هذه الدعوى دون حاجة إلى التصريح بذلك .

(القضية رقم ٩٦ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود هياد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

الفصل في صحة عقد صدر من ولي شرعى أن تبحت توافر شروط أهلية الأب التي تجيز له التصرف وأن تنتهى من بحثها إلى القول بتوافرها أو إلى القول — رغماً عن عدم صدور قرار من محكمة الأحوال الشخصية بشأن ولاية الأب — بعدم توافرها لفساد رأى الأب وسوء تديره وانعدام الخيرية في التصرف إلا أن الحكم الذي يصدر في الدعوى لا يجوز قوة الأمر المقضى أى لا تكون له حجية قاطعة إلا في الوقائع التي فصل فيها وبين الخصوم الذين مثلوا في الدعوى وهذا هو شأن الحكم الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ من محكمة الزقازيق في الدعوى التي رفعتها أم أحمد أحمد الدع على حسن عبد الرحمن بصفته ولياً شرعياً على ابنته بصحة ونفاذ عقد بيع ال ١٢ قيراط و ١٢ سهماً ذلك الحكم الذي قضى صد أم أحمد تأسيساً على أن الولي حين تصرف كان سيء الرأى فاسد التدير وأن البيع لم يتحقق فيه الخيرية وأن المشتري كانت تعلم بحال البائع وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ استند في الدعوى الحالية إلى ذلك الحكم باعتباره حاز قوة الأمر المقضى في النزاع الحالي قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن الدعوى الحالية رفعت من الطاعنين بصحة ونفاذ عقود بيع أخرى صدرت من الولي الشرعى لمورث الطاعنين في ٣٠ يوليو سنة ١٩٤١ و ٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ ببيع أطيان أخرى غير التي بيعت إلى أم أحمد كما سلف البيان ، فلا يمكن أن يسكون للحكم السابق قوة الأمر المقضى في الدعوى الحالية لاختلاف الدعويين موضوعاً وأشخاصاً ، ولا يغير من هذا أن تكون العقود قد صدرت من الولي الشرعى في أوقات متقاربة .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم

تسليمها لجهة الإدارة وذلك وفقاً لنص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٣ مرافعات .

٢ — مجرد حضور المحامي بصفته وكيلًا بالحضور عن أحد الخصوم لا يضمن بذاته على المحامي جمع الصفات التي قد تكون لموكله إلا أن يكون هذا الخصم الحاضر قد قوضى بهذه الصفات، ذلك لأن المحامي لا يمثل إلا من صرح بتبويل تمثيله وقبل هو أن يمثله وأثبت هذه الوكالة عنه أمام المحكمة (م ٨٢ مرافعات) . وإذن فمضى كان التوكيل الصادر إلى المحامي قد صدر له من أحد خصوم الدعوى عن نفسه وبصفته وكيلًا عن زوجته المختصة في نفس الدعوى ، وكان المحامي إذ حضر بالجلسة لم يستعمل هذا التوكيل إلا في خصوص نيابته عن الزوج ، فانه لا يسوغ القول بأن أثر حضور المحامي عن هذا الخصم ينسحب إلى زوجته لمجرد أن سند التوكيل الصادر له من الزوج الذي أثبت نيابته عنه كان يبيح له أن يمثله .

المحكمة

د من حيث الوقائع — حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليهما الأول والثانية أقاما الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٤٤ كلى المنصورة — على الطاعنة والمطعون عليهما الثالث والرابع — وقالوا في صحيفة إن المطعون عليه الرابع أقرض المطعون عليه الثالث مبلغ مائة وخمسين جنيهاً — محرر بهما سدين إذنيين بمبلغ ٦٠٧ ج وذلك في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ وبضمانه مورثهما المرحوم

٩٣٥

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤

أ — نقض . طعن . إعلان . المطعون عليه بين في ورقة إعلان الحكم موطنه الأصلي كما بين مكتب أحد المحامين باعتباره محلاً مختاراً له . جواز إعلان الطعن في المحل المختار . لا يؤثر في صحة الإعلان رفض المحامي تسلم الصورة بحجة انتهاء وكالته بصدد الحكم المطعون فيه . المادتان ٣٨٠ و ١٣ مرافعات .

ب — وكالة . حكم غيابي . التوكيل الصادر للمحامي بخوله الحضور عن اثنين من خصوم الدعوى . اقتضار المحامي على إثبات وكالة بالجلسة من أحد مدين الخصمين . وجوب اعتبار الحكم الآخر غير ممثل في الخصومة والحكم الصادر فيها غيابياً بالنسبة له .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المطعون عليه قد بين في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه موطنه الأصلي كما بين مكتب أحد المحامين باعتباره محلاً مختاراً له ، فانه يكون جائزاً إعلان الطعن في هذا المحل الأخير عملاً بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات . ولا يؤثر في صحة هذا الإعلان كونه قد بين في ورقة إعلان الحكم محله الأصلي إذ في اتخاذ المكتب المذكور محلاً مختاراً في ورقة إعلان الحكم ما يفصح عن رغبته في قيام محل محاميه مقام موطنه الأصلي في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن بطريق النقض متى كان لم يثبت أنه أخبر الطاعن بتغيير موطنه المختار في ورقة إعلان الحكم قبل إعلان الطعن . ولا يؤثر أيضاً في صحة هذا الإعلان رفض محامي المطعون عليه تسلمه بحجة أن وكالته قد انتهت بصدد الحكم المطعون فيه وامتناعه عن تسلم صورة الإعلان بما يترتب عليه

محمد عبد الوهاب البرعى ولما حكم بأشهار إفلاس المدين (المطعون عليه الثالث) تقدم الدائن (المطعون عليه الرابع) بطلب إدراج دينه ضمن ديون التفليسة . فعارض المدين بحجة أن حقيقة مائة وخمسين وما زاد على ذلك إنما هو فوائد ربوية . فاحيل النزاع إلى المحكمة التجارية للفصل فيه وتقدير حقيقة الدين . إلا أن الدائن انسحب ولم يشأ عرض الأمر على المحكمة وحول السندين إلى شقيقته نزهة حشيمة . فرفعت الدعوى رقم ٤٥ / ٥٥ ق أمام محكمة المنصورة المختلطة ضد مورث المطعون عليهما الأولين (الضامن) ولم تختص المدين حتى يتقى منازعته . واستصدرت حكما غيايبيا قضى بالزام المورث بأن يدفع مبلغ ٦٠٧ ج والمصاريف . ثم حوله — إلى الطاعة زوجة أخيها الدائن الأصلي — وذلك في ١٤ من مايو سنة ١٩٣١ . وأنه لما كان المدين قد تصالح مع دائنيه بأن تخلى لهم مع باقي المستحقين معه في رقب عن نصف استحقاقهم فيه لمدة ست أو ثمان سنوات ، حتى يستوفى الدائنون بجميع حقوقهم عدا الفوائد التي تنازلوا عنها — وصدقت المحكمة على هذا الصلح في ٦ مارس سنة ١٩٣٠ وبذلك رد إلى المفلس اعتباره وأقيم من جانب الدائنين حارس استلم أعيان الوقف وحصل على ريعها لحساب الدائنين حتى انقضت الفترة المحددة في عقد الصلح . وبرئت بذلك ذمة المدين — وأنه لما كان من شأن الصلح مع التخلي أن تبرأ ذمة الكفيل تبعا لبراءة ذمة المدين — وكان الدين تجاريا يسقط بمضى خمس سنوات — فضلا عن أن الحكم الصادر على مورثهما قد سقط بمضى خمس عشرة سنة فانهما يطلبان الحكم أصليا ببراءة ذمتهم وذمة مورثهما من الدين المقضى به واحتياطيا الحكم لهما بالزام المدين بما

قضى به على مورثهما مع فوائده حتى السداد . وفي ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ قضت محكمة أول درجة برفض الطلب الأصلي وبإجابة الطلب الاحتياطي . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد برقم ١٦٣ / ١ ق . وفي ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة حضوريا للمطعون عليه الرابع وغيايبيا للباقيين بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة ذمة المطعون عليهما الأول والثاني من الدين الصادر به الحكم الرقم ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٠ لصالح الست نزهة رباط ومحول للاستئناف عليها الثانية (الطاعنة) بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٣١ . عارضت الطاعنة في هذا الحكم ، فدفعها المطعون عليهما الأول والثانية بعدم القبول شكلا على أساس أن الحكم الاستئنافي ولو أنه وصف غيايبيا إلا أنه في حقيقة حكم حضوري — وفي ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الدفع وبعدم قبول المعارضة شكلا ؛ فطعن الطاعنون في هذا الحكم وفي الحكم الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٠ بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليهما الأول والثانية دفعا بطلان ورقة إعلان الطعن استنادا إلى أنها أعلنت إلى مكتب الأستاذ عبد اللطيف أحمد المحامى باعتباره المحل المختار لها وقد رفض الأستاذ المذكور استلام ورقة الإعلان لأن علاقته بموكليه قد انقطعت بصدر الحكم المطعون فيه — فسلم المحضر الاعلان لشيخ البلد — وأنه لما كان الطعن بطريق النقض هو دعوى جديدة مستقلة عن دعوى الموضوع ولها إجراءات خاصة فانه كان يتعين إعلان تقرير

عليهما تسلبه بحجة أن وكالته قد انتهت بصدر
الحكم المطعون فيه — وامتناعه عن تسليم صورة
الإعلان كما هو الحال في الدعوى — مما ترتب
عليه تسليمه لجهة الإدارة — وذلك وفقا لنص
الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٣ من
قانون المرافعات.

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع
بعدم قبول الطعن شكلا على غير أساس متعين
الرفض.

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه
الشكلية.

« ومن حيث إن بما تنعاه الطاعنة على الحكم
الصادر في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ والقاضي
بعدم قبول معارضتها شكلا في الحكم الغيابي
الصادر من محكمة استئناف المنصورة في ٢٨ من
مارس سنة ١٩٥٠ تأسيسا على أن مجرد حضور
الحامي بصفته وكيلًا عن موكله فإنه يمثل الموكل
بجميع صفاته وهي الصفات التي استمد منها
توكيله — وإذا رتب على ذلك اعتبار الحكم
الصادر في غيبته بمثابة حكم حضوري ومن ثم
لا تجوز فيه المعارضة — أخطأ في تطبيق القانون
ذلك — أن الأستاذ عبد المقصود متولى الحامي
كان يحضر عن المستأنف عليه بالأول (المطعون
عليه الرابع) وأن المستأنف عليها الثانية
(الطاعنة) لم تحضر لا بنفسها ولا بوكيل
عنها في أية جلسة من الجلسات التي حددت لنظر
الاستئناف وكان حضور الحامي الأستاذ عبد
المقصود متولى لم يتجاوز تمثيله للمطعون عليه
الرابع دون الطاعنة بما كان يتعين معه على المحكمة
اعتبار الطاعنة متخلفة عن الحضور وأن الحكم
الصادر عليها حكم غيابي ولا يغير من هذا النظر

الطعن بالنقض إليهما شخصيا أو في محلها الأصلي
المبين في ورقة إعلان الحكم ، ومن ثم يكون
باطلا الإعلان الذي حصل لهما في المحل المختار
المبين في ذات الإعلان ولا وجه للتحدي في
هذا المقام بأن المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات
قد أجازت استثناء إعلان الطعون عامة لنفس
الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار في ورقة
إعلان الحكم لأن مجال ذلك أن يكون المحكوم
له قد أغفل إغفالا تاما في ورقة الإعلان ذكر
بيان محله الأصلي وعين بدلا عنه محلا مختارا لما
في ذلك من دلالة على أنه قبل توجيه إعلان
الطعن إليه في المحل الذي اختاره فاذا بين في
الإعلان المحل الأصلي والمختار فلا يحصى من
وجوب الطعن في المحل الأصلي.

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على
الأوراق ؛ أن المطعون عليهما الأول والثانية
قد بينا في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه
موطنهما الأصلي ومحلها المختار وهو مكتب
الأستاذ عبد اللطيف أحمد الحامي ، ومن ثم
يكون جائزا إعلانهما بالطعن في هذا المحل
الاخير عملا بالمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات
ولا يؤثر في هذا الإعلان كون المطعون عليهما
بيننا في ورقة إعلان الحكم محلها الأصلي إذ في
اتحاد المطعون عليهما المكتب المذكور محلا
مختارا في ورقة إعلان الحكم ما يفصح عن
رغبتهما في قيام محل محاميهما مقام موطنها الأصلي
في إعلان الأوراق الخاصة بالحكم ومنها الطعن
بطريق النقض متى كان لم يثبت أن المطعون
عليهما أخبرا الطاعنة بتخير موطنهما المختار في
الإعلان قبل حصول هذا الإعلان ولا يؤثر
أيضا في صحة هذا الإعلان رفض محامي المطعون

أن التوكيل الصادر من زوجها المطعون عليه الرابع إلى المحامي — الأستاذ عبد المصود متولى — كان صادر إليه من زوجها عن نفسه وبصفته وكيلًا عنها لأن المحامي المذكور لم يستعمل هذا التوكيل إلا في خصوص نيابته عن المطعون عليه الرابع ، ولما كان يصح في منطق العقل والقانون تجزئة التوكيل وقد جرى في الدعوى صراحة فإن التعميم الذي ذهب إليه الحكم فيما قرره وأقام عليه قضاءه يكون مخالفا للقانون .

د ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص د ومن حيث إن الحاضر عن المعارض ضدهما الأولين دفع بعدم قبول المعارضة شكلا على أساس أن الحكم الاستثنائي ولو أنه وصف غيابيا إلا أن حقيقته أنه حكم حضوري بدليل حضور الأستاذ عبد المصود متولى عن فرنسيس حشيمة ، ولما كان هذا الأخير قد وكل الأستاذ المذكور نيابة عن نفسه وبصفته وكيلًا شرعياً عن زوجته المعارضة انسحب التوكيل أيضا على زوجته ويكون حضوره أمام القضاء باعتبارها ممثلا لفرنسيس حشيمة حضورا أيضا عن زوجته المعارضة .

د ومن حيث إن المعارضة دفعت ذلك قولا منها بأن الأستاذ الحاضر عن فرنسيس حشيمة اقتصر في حضوره عن هذا الأخير بدليل أنه كان يقرر في محاضر الجلسة أنه حضر عن فرنسيس ولم يذكر صراحة أنه حاضر أيضا عن المعارضة بموجب التوكيل الصادر إليه من موكله الأصيل . ومن حيث إن هذا الاعتراض لا محل له إذ أن مجرد حضور المحامي بصفته وكيلًا عن موكله يعتبر تمثيلا لهذا الموكل بجميع صفاته وهي الصفات التي استمد منها توكيله ، — وهذا الذي قرره

الحكم وأقام عليه قضاءه بعدم قبول المعارضة شكلا غير صحيح في القانون ذلك أن مجرد حضور المحامي بصفته وكيلًا بالحضور عن أحد الخصوم لا يضمن بذاته على المحامي جميع الصفات التي قد تكون لموكله إلا أن يكون هذا الخصم الحاضر قد قوض بهذه الصفات وذلك لأن المحامي لا يمثل إلا من صرح بقبول تمثيله وقبل هو أن يمثله وأثبت هذه الوكالة عنه أمام المحكمة (م ٨٢ مرافعات) — ومن ثم يمتنع القول بأن أثر حضور المحامي عن أحد الخصوم في الدعوى ينسحب إلى غيره من خصومها بمجرد أن سند توكيل المحامي الصادر له من أثبت وكالته عنه كان يبيح له أن يمثل غيره كما هو شأن الطاعنة .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم إذ أقيم على خلاف ما تقدم قد خالف القانون فيتعين نقضه وذلك دون حاجة لبحث الطعن الموجه إلى الحكم الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٠ والذي لا محل لوقف الفصل فيه . (القضية رقم ١٤١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

٩٣٦

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤

تنقض . طعن . إعلان تقرير الطعن في المحل المختار . عدم قيام الطاعن في المبدأ المنصوص عليه بالمادة ٤٣٢ مرافعات بإيداع ورقة إعلان الحكم المطعون فيه المثبتة لأغراض المطعون عليه محلا مختارا له . بطلان الإعلان .

المبدأ القانوني

لما كان إعلان الطعن بالنقض وفقا لنص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات يكون لنفس

الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم وكان الطاعن لم يودع في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٤٣٢ مرافعات ورقة إعلان الحكم المثبتة اتخاذ المطعون عليه مكتب المحامي الذي وجه إليه الإعلان محلا مختارا له ، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلا .

المسألة

« من حيث إن الوقائع تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليهم طالبا الحكم على وجه الاستعجال بمنع تعرض المطعون عليهم في ال ٢٢ قيراطا المدينة الحدود والمعامل بالعريضة مع التسليم . وقد قضت محكمة أول درجة بطلبات الطاعن ، فاستأنف المطعون عليهم أمام محكمة سوهاج الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية وقيد الاستئناف برقم ١١٢ سنة ١٩٥٠ وبجلسة ١٩٥١/٣/٤ قضت بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى . فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لأن الطاعن أعلن المطعون عليهم بورقة إعلان الطعن في محلهم المختار وهو مكتب وكيلهم الأستاذ تادرس عبد المسيح المحامي ولم يقدم الطاعن صورة الحكم المطعون فيه والتي يقول إنها أعلنت إليه في ١٦ أبريل سنة ١٩٥١ لمعرفة ما إذا كان المطعون عليهم قد اتخذوا في ورقة إعلانه مكتب المحامي المذكور محلا مختارا لهم أم لا عملا بالمادة ٣٨٠ مرافعات . وقد رد محامي الطاعن على هذا الدفع بأنه وإن كان وكيل مكتب الأستاذ تادرس عبد المسيح قد رفض

تسلم صورة الإعلان لأن المحامي المذكور ليس مقررا أمام محكمة النقض إلا أن هذا لا ينفي أن مكتبه يعتبر قانونا محلا مختارا للمطعون عليهم . « وحيث إنه طبقا للسادة ٣٨٠ مرافعات يكون إعلان الطعن بالنقض لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ولما لم يودع الطاعن في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٤٣٢ مرافعات ورقة إعلان الحكم المثبتة اتخاذ المطعون عليهم مكتب الأستاذ تادرس المحامي محلا مختارا لهم فإن إعلان الطاعن الطعن للمطعون عليهم في هذا المكتب باعتباره محلا مختارا لهم يقع باطلا وليس يغير من ذلك ما رد به محامي الطاعن على هذا الدفع على ما سبق بيانه ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن شكلا . «

(القضية رقم ١٩٦ سنة ٢١ في رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت وممطى فاضل وأحمد الروسى ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٩٣٧

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

جارك . تهريب البضائع والمنتجات التي ليس عليها المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ . مناط توقيع الجزاءات المنصوص عليها في اللائحة الجزائية . هوية التهريب أو محاولته . نفي توافر هذه التوبة . مسألة موضوعية .

المبدأ القانوني

لما كانت المادتان الأولى والثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع تتضمنان خطابا من الشارع إلى كل من يرغب تصدير بضائع إلى خارج الأراضي المصرية بما تضمنه

الجدول المرافق للقانون بوجوب استصدار ترخيص بذلك من وزير المالية وإلا كان تصديره إياها أو محاولة إخراجها بغير هذا الترخيص ودون سداد الرسوم تهريبا يطبق عليه أحكام المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجزركية ، وكان المستفاد من المواد ١ و ٣٣ و ٣٥ من نصوص اللائحة الجزركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ وما أصدرته مصلحة الجمارك من تعليمات في خصوص تطبيق أحكام هذا القانون أن سواحل البحر الأحمر والحدود الفاصلة بين الأراضي المصرية والبلاد المجاورة له هي خط الجمارك الأصلي ، أما منطقة المراقبة فهي دائرة معينة حددها القانون لإجراء الكشف والتفتيش والمراجعة . وأن مجرد وجود شخص داخل هذه المنطقة يحمل بضائع محرم تصديرها إلى الخارج لا يعتبر في ذاته تهريبا أو شروعا فيه إلا إذا قام الدليل على توافر نية التهريب وعلى أساس هذا الفهم للقانون أصدرت مصلحة الجمارك تعليماتها وأوجبت السير على مقتضاه ، وبذلك قالت : إن البضائع التي تعبر القنال مارة إلى الشاطئ الشرقي لا تستحق عليها رسوم الصادر إذا اقتنعت السلطات الجزركية بأنها معدة للاستعمال في شبه جزيرة سيناء ، مما يقطع بأن نية التهريب أو محاولته هي مناط الجزاءات المنصوص عليها في لائحة الجمارك وهي انعدام النية على تصدير أو محاولة تصدير البضائع المحرم إخراجها إلا بإذن صريح من السلطة المختصة بعد القيام

بوفاء كل ما يفرضه القانون من التزامات ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد نقت في حدود سلطتها الموضوعية توافر نية تهريب النقود والسبائك الذهبية المضبوطة فإنها لانكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، وإنما ناقشت مسألة موضوعية .

المحكم

• من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه في صباح يوم ٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ قام رجال بوليس الجمارك بتفتيش القطار وركابه القادم من القاهرة إلى القنطرة — وكان من بينهم المطعون عليهما — وقد وجد مع المطعون عليه الأول حافظة جيب بداخلها كيس من الورق به ثمانية وعشرون جنبا من الذهب التركي من فئة الخمسة جنيهات وقطعة من الحلبي الذهبية ثم عثر بداخل جوده على ستة آلاف وتسعمائة وخمسة وأربعين دولارا امريكيًا ورقا ومائة وسبعين جنبا مصرية من العملة الورقية كما عثر بداخل حذائه على خمسين سديكة من الذهب وفي ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ انعقدت اللجنة الجزركية ببور سعيد وأصدرت قرارها بإدانة المطعون عليهما عن تهمة تهريب السبائك والجنبيات الذهبية وأوراق العملة الأمريكية والمصرية التي ضبطت معهما وبمصادرة جميع المضبوطات . عارض المطعون عليهما في هذا القرار لدى محكمة بور سعيد الابتدائية . وفي ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة بتأييد القرار ، استأنف المطعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد بجدولها العمومي برقم ٦٠ تجاري

سنة ٢ قضائية . وفي ٢٨ من يناير سنة ١٩٥١ قضت بإلغاء قرار اللجنة الجمركية . فقررت الطاعنة الطعن فيه بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن مقام على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه - إذ أقام قضاءه على أن نية التهريب غير متوفرة عند المطعون عاينها تأسيسا على أنهما لم يتجاوزا الدائرة الجمركية حيث كانا في الحدود الجغرافية للمملكة المصرية وتبعاً لا يكونان محلاً للوفاة على فعلتهما إذ أقام الحكم قضاءه على ذلك خالف نصوص اللائحة الجمركية في مادتيها الأولى والثانية في تقرير أن قناة السويس من المناطق الجمركية - كما خالف المادتين ٣٣ و ٣٥ من اللائحة المشار إليها وهما واضحتا الدلالة في اعتبار مجرد مجاوزة الدائرة الجمركية تهريباً معاقباً عليه كما خالف نصوص المرسوم الصادر في ١١/٧/١٩٤١ بمنع تصدير الذهب سواء أكان عملة أم سبائك أم حلي إلا بترخيص من وزارة المالية . كما أهدر قرار وزير المالية رقم ٦٧ في سنة ١٩٤٠ الذي تمنع نصوصه تصدير النقود والأوراق المالية استناداً إلى قرار مجلس الوزراء في ١٨/٥/١٩٤٠ بمقتضى السلطة المخولة في المادة الثانية من المرسوم رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ . وأنه لما كان مقتضى تطبيق هذه النصوص أن مجرد مجاوزة الدائرة الجمركية وهي قناة السويس بغير ترخيص ودون سداد الرسوم يعتبر تهريباً معاقباً عليه دون التفتت إلى تحقق نية التهريب . إذ العبرة هي بوقوع الفعل المؤدى لخروج هذه المحظورات من الدائرة الجمركية وكانت الحدود الجغرافية للمملكة المصرية لا يتعارض مع قيام دائرة جمركية في داخل هذه الحدود بقانون يقرر

قيامها . لما كان ذلك . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك . يكون قد أخطأ في القانون .

« ومن حيث إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع قد نص في مادته الأولى على أنه « لا يجوز بغير ترخيص من وزير المالية تصدير الحاصلات والبضائع التي تدخل ضمن الأصناف المبينة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون » وقد تضمن الجدول المرافق لهذا القانون والمعدل بالقرار الوزاري رقم ٥٦٧ في ١٨/٥/١٩٤٠ المعادن المصنوعة والحام بكافة أنواعها وكذلك النقود والأوراق المالية المصرية والأجنبية والقراطيس المالية وغيرها من القيم المنقولة وكذلك كوبروناتها وقد جاء بالمادة الثالثة من المرسوم المشار إليه أن « جميع الحاصلات والبضائع التي تصدر من القطر المصري أو يحاول إخراجها مخالفة لهذا المرسوم بقانون تعتبر مهربة وتضبط وتطبق عليها أحكام المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية » .

« ومن حيث إن هاتين المادتين تتضمنان خطاباً من الشارع إلى كل من يرغب تصدير بضائع إلى خارج الأراضي المصرية مما تضمنه الجدول المرافق للقانون بوجوب استصدار ترخيص بذلك من وزير المالية وإلا كان تصديره إياها أو محاولة إخراجها بغير هذا الترخيص ودون سداد الرسوم تهريباً يطبق عليه أحكام المادة ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية .

« ومن حيث إن اللائحة الجمركية - الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ أوردت في الباب الأول منها الأحكام العمومية - فنصت في المادة

الأولى على أن «خط الجمارك» — سواحل البحر المالح والحدود الفاصلة بين القطر المصري والممالك المجاورة له تعتبر خطا للجمارك ، — ونصت المادة الثانية على حدود دائرة المراقبة — تخزين ونقل البضائع التي قطعت خط الجمارك يكون تحت مراقبة عمال الجمارك على مسافة كيلو مترين (أى الى متر) من الحدود والبرية أو من ساحل البحر المالح أو من ضفتي قنال السويس والبحيرات التي يمر بها .

« ومن حيث إن اللائحة الجمركية إذ تحدثت عن التهريب في الباب السابع منها قالت في المادة ٣٥ منها انه « فيما خلا الأحوال العادية المتعلقة بالشروع في إدخال البضائع بطريق الاحتيال تعتبر البضائع الآتية ببيانها كأنها مهربة وتعامل طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادة ٢٣ » — وقد بينت المادة ٣٣ منها ما يجب اتباعه من إجراءات في مسائل التهريب والجزاءات التي توقع على المتهم وطرق الطعن في قرارات اللجان الجمركية .

« ومن حيث إنه نظرا لأن منطقة سيناء هي جزء من الأراضي المصرية أصدرت مصلحة الجمارك أحكاما عامة في خصوص نقل البضائع بين مصر وبين منطقة سيناء — جاء بالمادة ١٩ منها ما يلي : « الحدود الجمركية — قواعد عامة — لما كان قنال السويس واقعا بين شبه جزيرة سيناء وباقي الأراضي المصرية وكان بذلك في إمكان السفن المارة في القنال الاتصال بالشاطئ — فتمد تقرر اعتبار قنال السويس (على طول الساحل الغربي منه ومن البحيرات التي يمر بها) خطا للحدود المصرية فيما يختص بالمراقبة الجمركية ولم يتقرر وضع حد جمركي ثان على طول الخط

السياسي للملكة المصرية نظرا لما يترتب على ذلك من مضايقة الجمهور بسبب مضاعفة المراقبة ولذلك وضعت مصلحة الجمارك القواعد الآتية كمبادئ عامة :

أولا — البضائع التي تعبر القنال مارة إلى الشاطئ الغربي منه تستحق عليها رسوم الوارد ما لم يثبت صاحب الشأن أنها مدفوعة رسومها أو أنها من محصول سيناء .

ثانيا — البضائع التي تعبر القنال مارة إلى الشاطئ الشرقي منه تستحق عليها رسوم الصادر إذا كانت خاضعة لهذه الرسوم ما لم تقتنع السلطات الجمركية بأن هذه البضائع معدة للاستعمال في شبه جزيرة سيناء خاصة .

« ومن حيث إنه يستفاد من هذه النصوص وما أصدرته مصلحة الجمارك من تعليمات في خصوص تطبيق أحكام هذا القانون أن سواحل البحر الأحمر والحدود الفاصلة بين الأراضي المصرية والممالك المجاورة له — هي خط الجمارك الأصلي — أما منطقة المراقبة فهي دائرة معينة حددها القانون لإجراء الكشف والتفتيش والمراجعة وأن مجرد وجود شخص داخل هذه المنطقة يجعل بضائع محرم تصديرها إلى الخارج لا يعتبر في ذاته تهريبا أو شروعا فيه إلا إذا قام الدليل على توافر نية التهريب وعلى أساس هذا الفهم للقانون أصدرت مصلحة الجمارك تعليماتها وأوجبت السير على متضاها — وبذلك قالت « إن البضائع التي تعبر القنال مارة إلى الشاطئ الشرقي لا تستحق عليها رسوم الصادر إذا ما اقتنعت السلطات الجمركية بأنها معدة للاستعمال في شبه جزيرة سيناء » — مما يقطع بأن نية التهريب أو محاولته هي مناط الجزاءات المنصوص عليها في لائحة الجمارك وهي انعقاد النية على تصدير أو

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قرر صحة إعلان الحكم الغيابي المعارض فيه وقضى بسقوط حق المعارض في الطعن بطريق المعارضة لرفعها بعد الميعاد قد استند إلى أن المعارض اتخذ محلا معيناً لإقامته في إعلانات دعاويه قبل وبعد رفع الدعوى الصادر فيها الحكم المعارض فيه . وأنه عند ما أعلن بصحيفة هذه الدعوى في المحل المذكور أجاب وكيله المقيم في نفس المحل بأنه سافر خارج القطر المصري مما يجعل هذا المحل آخر محل إقامة معلوم للمعارض ؛ وأنه عند ما أعلن بالحكم الغيابي أجيب المحضر بأنه ترك هذا المحل وغادر القطر المصري لمكان مجهول فأعاد المعارض ضده إعلانته في مواجهة وكيل النيابة باعتبار أنه غير معلوم له محل إقامة وأن هذا الإعلان هو إجراء صحيح مطابق لما تقضى به الفقرة الحادية عشرة من المادة ١٤ من قانون المرافعات . فإن هذا الحكم يكون قد أقام قضاءه على أساس يكفي لحله .

المحكم

« من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من من الحكم المطعون فيه ، ومن سائر الأوراق — تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٧٣٩ سنة ١٩٤٩ تجارى الاسكندرية الابتدائية على الطاعن وقال بياناً لها إنه كان يعمل مديراً لمحل الطاعن من سنة ١٩٣٧ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٤٤ بمرتب شهري ثابت ؛ وفي سنة ١٩٣٨ بدأت نذر الحرب تبدو واضحة . ولما كان الطاعن إيطالي الجنسية ويعلم أن دولته مرتبطة

بمحاولة تصدير البضائع المحرم إخراجها إلا بإذن صريح من السلطة المختصة بعد القيام بوقاء كل ما يفرضه القانون من التزامات .

« ومن حيث إنه لما كانت المحكمة قد نفت في حدود سلطتها الموضوعية توافرية التهريب فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وإنما ناقشت مسألة موضوعية .

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض . »

(القضية رقم ٢٣٩ سنة ٢٩ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد المستشارين) .

٩٣٨

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤

أ - نقض . طعن . التقرير به . وكالة . سند التوكيل بخول الوكيل حق الطعن بالمعارضة والاستئناف كما يخوله أن يطعن بأي طريق آخر من طرق الطعن . له الحق في الطعن بالنقض .

ب - إعلان . حكم غيابي . توجيه الإحلال للمحكوم عليه في آخر محل معلوم له بالقطر المصري . بإجابة المحضر بأنه غادر هذا المحل إلى مكان غير معلوم خارج القطر . إعلانته لنيابة . صحة الإعلان . المادة ١٤ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت من سند التوكيل أنه بعد أن خول الوكيل حق الطعن بالمعارضة والاستئناف أضاف عبارة « وبكل طريق آخر من طرق الطعن » فإن هذه العبارة المطلقة تميز له الطعن بطريق النقض دون حاجة للنص على ذلك صراحة في التوكيل .

مع المانيا ؛ فقد لجأ إلى المطعون عليه وهو
مصرى الجنسية واتفق معه على أن يبيع
ويشترى مختلف البضائع باسمه على أن تعود
فائدة هذه التصرفات وأرباحها إلى الطاعن ؛
وبناء على هذا الاتفاق أنشأ المطعون عليه سجلا
تجاريا خاصا به حتى تكون له صفة التاجر ؛
ثم صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض
ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ؛ ثم القانون
رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧
لسنة ١٩٤٣ الخاص بضريبة الأرباح الاستثنائية ،
وتطبيقا لهذين القانونين قدرت مصلحة الضرائب
الضريبة المستحقة على المطعون عليه بمبلغ ١٨٥٠
جنيها و ٩٧٣ مليا فلما عارض في هذا التقدير
أيدته اللجنة فطعن فيه أمام المحكمة فتمت بتأييد
قرار اللجنة وطلب المطعون عليه إلزام الطاعن
بهذا المبلغ استنادا إلى السند المؤرخ ٣ من يناير
سنة ١٩٤٧ والذي يفيد تعهد الطاعن بدفع
جميع الضرائب المستحقة عن كافة العمليات
التجارية . وفي ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٩ وجه
إعلان صحيفة الدعوى إلى الطاعن في محل إقامته
بشارع شريف باشا رقم ٤ قسم العطارين فرد
دون إعلان إذ أجاب شيخ الحارة بأنه لم يجد له
محل إقامة بهذا العنوان ؛ فأعيد توجيه الإعلان
في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلى المطعون عليه
المقيم بطرف فرناند كوهين بمكتب لينى روسانو
وشركاه بشارع شريف باشا رقم ٥ قسم العطارين
فأجاب فرناند كوهين مدير شركة روسانو بأن
الطاعن سافر خارج القطر إلى نيوزيلاندا كما
أجاب شيخ الحارة بأنه سافر حقيقة إلى
نيوزيلاندا وليس له وكيل ينوب عنه ؛ وفي ١٠
من أكتوبر سنة ١٩٤٩ أعلن الطاعن مخاطبا
مع وكيل نيابة مصر الجديدة وفي ٢٨ من مايو

سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة غيايبا بإلزام الطاعن
بمبلغ ١٨٥٠ جنيها و ٩٧٣ مليا . وفي ١٧ من
يونيه سنة ١٩٥٠ وجه المطعون عليه إعلان
الحكم الغيابي إلى الطاعن بشارع شريف باشا رقم
٤ فرد دون إعلان وأثبت المحضر أن المذكور
ترك إقامته بالعنوان الموضح وأن بواب العمارة
وفراش الشركة المصرية للقطن والتجارة قررا
أنه بأمريكا أو نيوزيلاندا من مدة طويلة ،
وأن الشركة الأخيرة حلت محله بعد أن تركه
خاليا . وفي ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٠ أعيد
إعلان الطاعن مخاطبا مع وكيل نيابة العطارين .
وبصحيفة معلقة في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥١
عارض الطاعن في هذا الحكم وطلب قبول
المعارضة شكلا ؛ وفي الموضوع باعتبار الحكم
المعارض فيه كأن لم يكن تأسيسا على أنه قد
مضى على الحكم مدة تزيد على ستة شهور دون
أن يعلن له إعلانا صحيحا فدفع المطعون عليه
بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد .
لأن الطاعن أعلن بالحكم الغيابي إعلانا صحيحا
في ١٨ / ٦ / ١٩٥٠ ولم يعارض إلا في ١٧ من
فبراير سنة ١٩٥١ بعد فوات الميعاد المحدد وفقا
للادة ٣٨٨ مرافعات . وفي ١٠ من يونيه سنة
١٩٥١ قضت المحكمة بسقوط حق المعارض في
الطعن بطريق المعارضة لرفعها بعد الميعاد ،
فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه
برقم ٣٣٣ / ٧ ق تجارى الاسكندرية . وفي
٤ من مارس سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول
الاستئناف شكلا ؛ وفي الموضوع برفضه وتأييد
الحكم المستأنف فتمتر الطاعن الطعن في هذا
الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن المطعون عليه دفع بعدم
قبول الطعن شكلا لرفعها من غير ذى صفة ، ذلك

أن الأستاذ المحامي الذي قرر بالطعن ذكر
بالتقرير أنه يقرر نيابة عن الأستاذ سليم
اسكندر المحامي الموكل بمقتضى التوكيل الصادر
له في ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٢ والموثق برقم
٣٩٧٤ سنة ١٩٥٢ من قبل فرناند كوهين الوكيل
عن الطاعن بتوكيل رقم ٢٦٢٠ سنة ١٩٤٧
الاسكندرية المختلطة ، وهذا التوكيل الأخير لم
ينص فيه صراحة على أن للوكيل أن يوكل محامياً
عنه لدى هذه المحكمة .

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ،
ذلك أنه يبين من التوكيل الصادر من الطاعن
ريناتو فورتى لفرناند كوهين في ٢٢ من سبتمبر
سنة ١٩٤٧ أنه بعد أن خول لوكيله حق الطعن
بالمعارضة والاستئناف أضاف عبارة ترجمتها
وبكل طريق آخر من طرق الطعن وهي عبارة
مطلقة قصد منها تخويل الوكيل حق الطعن في
الأحكام بطرق الطعن كافة وهو تعميم يتدرج
فيه الطعن بطريق النقض دون حاجة لأنص على
ذلك صراحة في التوكيل .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه
الشكلية .

« ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة
أسباب : يتجصل السبب الأول في أن الحكم
المطعون فيه يخالف الثابت بالأوراق ، ذلك أنه
نسب لفرناند كوهين أفكار صفته كوكيل عن
الطاعن ريناتو فورتى ، في حين أن القول بعدم
وجود وكيل لم يحج على لسانه بل جاء على
لسان شيخ الحارة فيما بعد . ويتحصل السبب
الثاني في أن الحكم مشوب بالبطالان في
الإجراءات ، ذلك أنه اعتبر الإعلان لفرناند
كوهين صحيحاً مادام هذا الأخير وكيل عن

الطاعن بغض النظر عن عدم ذكر هذه الصفة
في الإعلان وهذا القول يناقض المبادئ المقررة
التي تقتضي بضرورة الإعلان لشخص الخصم ، على
أنه للخصم — فيما بعد — أن يصرح لوكيله
بتمثيله في الدعوى عملاً بالمادة ١١ من قانون
المرافعات ولا يجوز الإعلان . في شخص الوكيل
إلا إذا كان هذا الأخير قد عين وكيلًا بالذات
في القضية موضوع الاعلان ، ويتحصل السبب
الثالث في أن الحكم أقيم قضاءه بصلاحيته
الاعلان على عناصر أخرى خارجة عنه وهي
معلومات لم تذكر في الاعلان بل طرحت أمام
المحكمة عند نظر المعارضة والاستئناف . وقد
أورد الحكم في أسبابه أن عنوان شريف باشا
رقم ٤ ذكر في قضية أخرى خاصة بشركة شردى
فورتى على لسان وكيل هذه الشركة في حين أن
هذا العنوان لم يكن محل إقامة الطاعن أو موطنه
منذ سنوات مضت عند مغادرته القطر المصري
إلى نيوزيلاندا .

« ومن حيث إن النعى على الحكم بهذه
الأسباب مردود أولاً — بأن الحكم الابتدائي
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قرر صحة
إعلان الحكم الغيابي المعارض فيه ، وقضى بسقوط
حق المعارض في الطعن بطريق المعارضة لرفعها
بعد الميعاد استند إلى أن المعارض (الطاعن)
اتخذ رقم ٤ شارع شريف باشا محلاً لإقامته
وذلك في إعلانات دعاويه قبل وبعد رفع الدعوى
الصادر فيها الحكم المعارض فيه ، وقد ثبت ذلك
من العريضة المؤرخة ١٩٥٠/٣/٩ والصورتين
الرسميتين لصحيفة الاستئناف رقم ١٤٩ سنة
٥ ق المحكمة المختلطة والحكم الصادر فيها كما أنه
يبين من صحيفة هذه الدعوى أن محل إقامة فرناند

كوهين وهو وكيل المعارض برقم ٤ شارع شريف وأن المعارض عندما أعلن بصحيفة الدعوى في ٥ سبتمبر ١٩٤٩ في هذا المحل أجاب فرناند كوهين بأنه سافر خارج القطر المصري ومن ثم يكون هذا المحل هو آخر محل إقامة معلوم للمعارض فإذا ما أعلن بالحكم الغيابي فيه وأجيب المحضر بأنه ترك هذا المحل وغادر القطر المصري لمكان مجهول بأمريكا أو نيوزيلندا فأعاد المطعون عليه إعلانه في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٠ في مواجهة وكيل النيابة باعتباره غير معلوم له محل إقامة كان هذا الاعلان صحيحا وفقا لنص الفقرة الحادية عشرة من المادة ١٤ من قانون المرافعات . وأضاف الحكم المطعون فيه ان المستأنف عليه (المطعون عليه) حاول إعلان الحكم الغيابي الصادر لصالحه في آخر موطن للمستأنف (الطاعن) معلوم له في مصر ، ولما تبين له بعد البحث انه قد سافر إلى الخارج دون ان يترك أى عنوان محدد اعتبره مجهول الإقامة واضطر لإعلانه للنياية ، وان تحريات المستأنف عليه تعد كافية بعد محاولته إعلان صحيفة الدعوى والحكم المعارض فيه في آخر محل إقامة للطاعن رقم ٤ شارع شريف باشا وبعد ان تنصل عن ذكر عنوانه في الخارج جميع من لهم صلة به أو الملهون بشئونه ومنهم الوكيل الرسمي العام للطاعن فرناند كوهين والفراش والبواب المقيمان في آخر موطن له وشقيق الطاعن الذي تسلم بصفته محجوزا لديه صورة من الحكم الغيابي وعلم بالاعلانات التي تمت في مواجهة النيابة . ويبين من هذا الذي قرره الحكم أنه لم يعتمد في القول بصحة الاعلان للنياية على الاجابة التي نسب صدورها إلى فرناند كوهين للمحضر عند إعلانه بصحيفة الدعوى في ٥

من سبتمبر سنة ١٩٤٩ وهي أنه ليس وكيلًا عن الطاعن فحسب بل أقام قضاءه بصحة إعلان الحكم الغيابي على الأدلة الأخرى السابق بيانها والتي استخلصها من أوراق الدعوى وظروفها وهي أدلة سائفة تكفي وحدها لإقامة الحكم ولا يؤثر على سلامة النتيجة التي انتهى اليها ما ورد بأسبابه من أن فرناند كوهين هو الذي أجاب المحضر بأنه ليس وكيلًا عن الطاعن في حين أن شيخ الحارة هو الذي أدلى بهذه الاجابة متى كان من الثابت أن الحكم قد أقيم على أن المطعون عليه قد حاول إعلان الطاعن في آخر محل معلوم له وأن وكيله فرناند كوهين أو أحداً ممن له صلة به لم يرشد عن محل إقامته في الخارج ، وقرر أن التحريات التي قام بها المطعون عليه لمعرفة آخر موطن للطاعن هي تحريات جديدة وكافية . وانتهى من ذلك إلى أن إعلان الطاعن بالحكم الغيابي في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٠ بتسليم صورته إلى النيابة هو إجراء صحيح مطابق لما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المرافعات ومن ثم يسرى ميعاد المعارضة في حق الطاعن من هذا التاريخ . ومردود ثانياً بأن المطعون عليه لم يوجه إعلان الحكم الغيابي إلى فرناند كوهين بصفته وكيلًا عن الطاعن فامتنع عن تسلم الصورة ، وإنما وجه هذا الإعلان إلى الطاعن نفسه بمحل إقامته المعلوم له وهو رقم ٤ شارع شريف باشا فرد دون إعلان وأثبت المحضر أن الطاعن ترك هذا الموطن وأن بواب العمارة وفراش الشركة المصرية للقطن والتجارة قررا أنه بأمريكا أو نيوزيلندا من مدة طويلة وأن الشركة الأخيرة حلت محله بعد أن تركه خالياً وذلك دون التمكن من معرفة محل إقامته بالخارج فأعيد إعلان الطاعن بتسليم

٢ - النص في عقد الإيجار على إعفاء المؤجر من كل مسئولية تنشأ عن الرى وعطل آلاته وتغيير طريقه هو شرط صحيح قانونا ملزم للمستأجر .

الحكم

« حيث إن الوقائع تحصل - كما بين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن - في أن الطاعنة تمتلك ٢٩ فدانا وكسور بناحية ميت كنانة مركز طوخ واستأجرت من وزارة الأوقاف أطيانا لمدة ثلاث سنوات تنتهى في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ منها ١٨٧ فدانا وكسور لوقف إبراهيم عبد رب النبي النحاس بناحية الحصنة مركز طوخ و ٨٩ فدانا وكسور لوقف أحمد خالد الحكيم بناحية ميت كنانة ، وفي سنة ١٩٣٧ أنشأت وزارة الأشغال مصرفا يسمى مصرف الدير اخترق الأرض المملوكة للطاعنة بناحية ميت كنانة وحولت التربة التي كانت تروى منها أطيان وقف إبراهيم عبد رب النبي النحاس ، وكانت تسمى ترعة مصرف العموم إلى مصرف وجعلت طريق ريفها الوحيد ترعة حصنة كوم بيتين ، فأقامت الطاعنة هذه الدوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية تطالب فيها بتعويض الضرر الذى أصابها فى أطيانها الملك وفى الأطيان المستأجرة وبنت دعواها على أن وزارة الأشغال لما أنشأت مصرف الدير أنشأت عليه أيضا طلبية رفعت بها مياه المصرف الضارة إلى أطيانها الملك فأضرت بخصوبتها وأتلفت زراعتها وحديقتها ، كما أن وزارة الأشغال عندما حولت ترعة مصرف العموم التى كانت تروى منها الأطيان المستأجرة من وقف

صورة الإعلان إلى وكيل النيابة وفقا لما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من قانون المرافعات . ومردود أخيراً بأن لا تثير على المحكمة - إذ هى استخلصت من الأوراق المقدمة ومن القرائن الأخرى التى ساقتها أن المطعون عليه لم يسلم صورة إعلان الحكم للنيابة إلا بعد أن قام بتحريات جديدة لمعرفة محل إقامة الطاعن وبحسب الحكم فى هذا الخصوص أن يكون مقاما على أسباب سليمة تكفى لملئه .

« ومن حيث إنه بما تقدم يكون الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه » .

(القضية رقم ١٥٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد البريز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمد نواد جابر المستشارين) .

٩٣٩

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ - مسئولية الحكومة عن تنفيذ الشروط العامة . هى مسئولية تصيرية وجوب إثبات أن خطأ وقع من جانبها .

ب - إجابة . مسئولية . شرط إعفاء المؤجر من المسئولية الناشئة عن تعطيل آلات الرى وتغيير طريقه . هو شرط صحيح قانونا .

المبادئ القانونية

١ - لا تسأل الحكومة إن هى قامت بتنفيذ مشروع من المشروعات العامة مثل تحويل ترعة إلى مصرف إلا فى نطاق المسئولية التقصيرية ، فلا تسأل عما يكون قد لحق الأفراد من ضرر بسبب هذا المشروع إلا إذا ثبت أنها ارتكبت خطأ معيناً يكون سبباً لمساءلتها .

العامه قالت المحكمة إنها أجابت الطاعنة إلى ماطلبت في دعوى الإيجار المرفوعتين عليها وكانتا منظورتين بنفس الجلسة وخصمت لها من أصل الإيجار المطلوب منها ما تستحقه من التعويض في هذا الصدد . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم طالبة إلغائه والقضاء لها بكامل طلباتها التي تقدمت بها أمام محكمة القاهرة الابتدائية قبل المطعون عليهم ، فقضت محكمة استئناف القاهرة في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة لتعويض الضرر الذي أصاب الطاعنة في أرضها المملوكة لها وألزمت وزارة الأشغال بأن تدفع لها مبلغ ٤٩٠ ج و ٦٨٠ م والمصروفات المناسبة عن الدرجتين ، وبأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فقررت الطاعنة بالطعن بالنقض في هذا الحكم في شقه الذي قضى برفض طلب التعويض عن الأطنان المستأجرة .

« وحيث إن الطعن بني على سببين : حاصل أحدهما وقوع تناقض في الحكم المطعون فيه إذ ألزم وزارة الأشغال بتعويض الضرر الذي أصاب الطاعنة في أطنانها المملوكة لها ولم يلزمها بالتعويض عن الضرر الذي أصابها في الأطنان التي استأجرتها من وقف النحاس وخالد .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه فرق بين الضرر الذي أصاب الطاعنة في أرضها المملوكة لها من جراء إنشاء وزارة الأشغال مصرفاً في وسطها وتسرب مياه المصرف إليها ، والضرر الذي أصاب الطاعنة في الأرض المستأجرة من جراء تحويل وزارة الأشغال التربة المارة بوسط الأرض التابعة لوقف النحاس إلى مصرف وما لحق الطاعنة بسبب ذلك التحويل من العطش الذي

النحاس وجعلتها مصرفاً لم تنشئ لها طريقاً آخر للرى بني بحاجتها بدلاً من طريق الرى الذي عطلته وأن وزارة الأوقاف لم تعدل من جانبها على تلافي هذه الحالة فأصاب هذه الأطنان المستأجرة من وقف النحاس عطش أضر بزراعتها كما أصاب الأطنان المستأجرة من وقف خالد ضرر كبير بسبب ما أخذ منها في مشروع مصرف الدير وبسبب العطش الذي لحقها من جراء عطل آلات الرى التابعة لهذا الوقف وعدم كفايتها ، واستندت في دعواها إلى تقارير الخبراء المقدمة في دعاوى إثبات الحالة رقم ٦٢١ و ١٧٤٩ لسنة ١٩٣٨ و ١٢٤٦ لسنة ١٩٣٩ مستعجل مصر . وفي ٦ من يونيو سنة ١٩٤٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض دعوى الطاعنة وبنت حكماً بالنسبة لتعويض الضرر الخاص بالأطنان المملوكة للطاعنة على أنه لم يثبت من الأوراق ولا من تقرير الخبراء ما يدل على وقوع خطأ أو إهمال من وزارة الأشغال . أما بالنسبة لتعويض الضرر الخاص بالأطنان المستأجرة فقالت إن وزارة الأشغال كانت في حدود استعمال حقها المقرر في القانون عندما قامت بتحويل تربة مصرف العموم إلى مصرف مراعية في ذلك مصلحة المجموع ، فلا يمكن أن تسأل عن تعويض فرد بذاته بزعم أن المياه شحت عما كانت عليه فلحقه ضرر من جراء ذلك ، وأما فيما يختص بوزارة الأوقاف وجمي الوقف التي تتبعها الأطنان المستأجرة فقالت المحكمة بعدم مسئوليتها استناداً إلى البند السادس عشر من عقدي الإيجار الذي ينص على إعفاء جهة الوقف من كل مسئولية في هذا الشأن وأخيراً بالنسبة لما أخذ من الأرض المستأجرة للنفقة

خلاف الثابت في الأوراق أنها لم تبين أن خطأ أو إهمالا وقع من وزارة الأشغال عندما قامت بتحويل ترعة مصرف العموم إلى مصرف في حين أن الخبير حسين فهم أثبت في تقريره المقدم في قضية إثبات الحالة رقم ٦٢١ لسنة ١٩٣٨ مستعجل مصر والخبير عياد بشاي في تقريره المقدم في قضية إثبات الحالة رقم ١٢٤٦ لسنة ١٩٣٩ مستعجل مصر أثبتا الضرر الذي أصاب زراعتها في الأطنان المستأجرة من الوقف وسببه وهو إلغاء وزارة الأشغال لترعة مصرف العموم المارة وسط أطنان وقف النحاس دون أن تدبر لها طريقا آخر للرى يفي بحاجة تلك الأطنان ثم تركيبها ماسورة للرى على ترعة حصة كوم تبين بطريقة خاطئة لا تتفق والأصول الفنية وتمنع وصول المياه إلى داخل الأرض .

د وحيث إن الأوجه الأربعة الأولى من أوجه القصور سالفة الذكر مردودة أولا بما يستفاد من الحكم المطعون فيه من أن ما عزاه إلى الطاعنة من اضطرابات في الطلبات إنما كان تزييدا وأنه أقام قضاءه في شقه الخاص برفض طالب التعويض عن الأرض المستأجرة من وقف خالد على انتفاء المسؤولية التقصيرية بالنسبة لوزارة الأشغال وذلك لعدم توافر ركن الخطأ من جانبها وفي شقه الخاص برفض طلب التعويض قبل جهتي الوقف على أن مسئوليتها قبل الطاعنة هي مسئولية تعاقدية وأنه لا محل للرجوع على جهتي الوقف لما نص عليه في البند السادس عشر من عقدي الإيجار الموقع عليهما من الطاعنة المستأجرة والذي يقضى بعدم مسئولية جهة الوقف عن كل ما يتعلق بالرى وعطل آلاته وتغيير طريقه . ومردوده ثانيا - بما يستفاد من الحكم المطعون فيه من أن محكمة الموضوع لم

أضر بزراعة الأرض المستأجرة من الوقف المذكور فقضى بالحكم بإلزام وزارة الأشغال بالتعويض في الحالة الأولى استنادا إلى ما ثبت من تقرير الخبير حسين فهم في دعوى إثبات الحالة رقم ٦٢١ لسنة ١٩٣٨ مستعجل مصر من تقصير وزارة الأشغال وقضى برفض التعويض قبلها في الحالة الثانية استنادا إلى ما قاله من أن الطاعنة لم تبين أن خطأ أو إهمالا وقع من وزارة الأشغال عندما قامت بتحويل التربة إلى مصرف وظاهر بجلاء من هذا الذي ذكره الحكم في أسبابه ألا تناقض فيه إذ أنه لا تلازم بين الضرر في الحالتين لاختلاف سببه في كل منهما . ولأن ثبوت تقصير وزارة الأشغال في الحالة الأولى لا يستتبع بالضرورة ثبوت تقصيرها في الحالة الثانية .

د وحيث إن السبب الآخر من أسباب الطعن يتحصل فيما تنعاه الطاعنة على الحكم من قصور في أسبابه المتعلقة برفض الشق الثاني من طلباتها عن تعويض الضرر الذي أصابها في الأطنان المستأجرة وقد حصرت الطاعنة أوجه القصور فيما يأتي : أولا - ما عزاه إليها من اضطراب في الطلبات . وثانيا - عدم رده على طلبها الاحتياطي الخاص بالانتقال للتحقق من الضرر أو نذب خبير للتأكد منه . وثالثا - عدم رده على ما تمسكت به من وجوب الأخذ بمبدأ تحمل التبعة فيما يصيب الأفراد من الضرر الناشئ عن أعمال الإدارة بغير حاجة إلى ضرورة إثباتها الخطأ . رابعا - عدم رده على ما أثارته من مسئولية جهة الوقف عن عدم انتفاعها الانتفاع الكامل بالأطنان المستأجرة نتيجة إلغاء التربة وتعطيل وابورات الرى . وخامسا - قول الحكم المطعون فيه على

تكن بحاجة إلى إثبات حصول الضرر فيما يختص بالأطيان المستأجرة وإنما كانت في سبيل بحث توافر ركن الخطأ بالنسبة لوزارة الأشغال لترتب عليه مسئوليتها التقصيرية ولذا فإن سكوت الحكم المطعون فيه عن الرد على الطلب الاحتياطي الخاص بالانتقال أو ندب خبير لتحقيق الضرر معناه رفضه ضمناً لعدم لزومه . ومردودة ثالثاً - بأن الحكم المطعون فيه قد رد على ما سمت الطاعنة بمبدأ تحمل التبعة فقرر بحق أن وزارة الأشغال لا تسأل إن هي قامت بتنفيذ مشروع من المشروعات العامة مثل تحويل ترعة إلى مصرف إلا في نطاق المسئولية التقصيرية فلا تسأل عما يكون قد لحق الأفراد من ضرر بسبب هذا المشروع إلا إذا ثبت أنها ارتكبت خطأ معيناً يكون سبباً لمساءلتها وفقاً لنص المادة ١٥١ من القانون المدني القديم . ومردودة رابعاً - بما جاء بالحكم المطعون فيه عن البند السادس عشر من عقدي الإيجار الذي اتفق فيه على إعفاء وزارة الأوقاف وجهى الوقف اللتين استأجرت الطاعنة أرضهما من كل مسئولية تنشأ عن الرى وعطل آلاته وتغيير طريقه وأنه شرط صحيح قانوناً ملزم للطاعنة ، وهذا الذى ذكره الحكم صحيح فى القانون ويتضمن الرد السائغ الذى يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها من رفض دعوى التعويض بالنسبة لوزارة الأوقاف وجهى الوقف اللتين كانت تمثلهما وزارة الأوقاف عند التأجير للطاعنة .

الضرر الذى أصاب الطاعنة فى الأطيان المستأجرة أنه اكتفى بالقول بأن الطاعنة لم تبين أن خطأ أو إهمالاً وقع من وزارة الأشغال عندما قامت بتحويل ترعة مصرف العموم المارة وسط أرض وقف النحاس إلى مصرف مع أنه ثابت من الصورة المقدمة من صحيفة الاستئناف أن الطاعنة أشارت فيها إلى الخطأ الذى ارتكبته وزارة الأشغال فى هذا الشأن وقالت : وكيف تقول محكمة أول درجة أنه لم يثبت حصول خطأ أو إهمال ترتب عليه حصول الضرر المدعى به وأنه ليس بالأوراق ولا تقرير الخبير المنتدب ما يدل على وجود هذا الخطأ مع أن نفس مندوب وزارة الأشغال يعترف فى محاضر أعمال الخبير أنها وضعت ماسورة الرى التى أنشأتها بعد إلغاء التربة بطريقة عكسية تمنع دخول المياه إلى داخل الأرض بوقف إبراهيم عبد رب النبي النحاس بالحصّة ، فسكوت الحكم المطعون فيه عن الرد على هذا الدفاع الجوهرى وإغفاله هو والحكم المستأنف الذى أحال عليه بعبه بالنسبة لما قضى به فى خصوص مسئولية وزارة الأشغال عن الضرر الذى أصاب الطاعنة فى الأطيان التى استأجرتها من وقف إبراهيم عبد رب النبي النحاس ، وكان على الحكم المطعون فيه أن يعرض لبحث هذا الخطأ المدعى به ويقول كلمته فيه الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فى هذا الخصوص فحسب .

« وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن بالنسبة لوزارة الأوقاف وجهى الوقف وبالنسبة لوزارة الأشغال عن الأطيان التى استأجرتها الطاعنة من وقف أحمد خالد الحكيم ونقض الحكم نقضاً جزئياً بالنسبة لوزارة الأشغال فى خصوص

« وحيث إن الوجه الخامس من أوجه القصور الذى تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه فى محله ذلك أنه يبين من الحكم المذكور عندما تحدث عن مسئولية وزارة الأشغال عن

قضائه برفض دعوى الطاعنة قبلها بشأن الأطيان المستأجرة من وقف إبراهيم عيسد رب النبي النحاس . .

(القضية رقم ٣٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

٩٤٠

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — خبير . إجراءات . الطعن ببطالان تقرير الخبير . مناطه . مثال .

ب — وضع يد . إثبات . خبير . الامتداد في تحقيق وضع اليد على التعقيب الذي أجراه الخبير والشهود الذين معهم . لا عيب .

ج — خبير . طلب مناقشته . المحكمة غير ملزمة بإجابة هذا الطلب . شرطه .

المبادئ القانونية

١ — مناط الطعن ببطالان تقرير الخبير هو أن يكون قد شاب إجراءاته عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم . وإن فتي كان الخبير قد حدد يوما معيناً ليقدم الطرفان مستنداتهما ثم عجل هذا التاريخ وأتم أعماله وكان الخصم المتمسك ببطالان تقرير الخبير لم يقدم ما يدل على أن الخبير أغفل لحص مستند قدمه إليه ، كما لم يقدم إلى محكمة الموضوع بعد إيداع تقرير الخبير حتى صدور الحكم أي مستند يستفاد منه أن الخبير فوت عليه مصلحة باتخاذ هذا الإجراء . فإن النعي ببطالان التقرير يكون غير مقبول لانتفاء المصلحة فيه .

٢ — لا تريب على المحكمة إن هي اعتمدت في تحقيق وضع اليد على تحقيق أجراه الخبير وأقوال شهود معهم دون حلف يمين .

٣ — المحكمة غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب مناقشة الخبراء متى كانت قد رأت من الأدلة والأوراق المقدمة إليها ما يكفي للفصل في الدعوى .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما بين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٨٣ سنة ١٩٤٢ — سوهاج الايتدائية على المطعون عليهم وقالايانا لها إنهما يملكان ٢ فدان و ١٩ قيراطا و ١٣ سهما مشاعا في ٣ أفدة و ١٠ قراريط و ١٦ سهما بمقتضى حكم مرسى مزاد صادر من المحكمة المختلطة في ٤ من مايو سنة ١٩٤٠ ضد مورث المطعون عليهم الثلاثة الأولين وأن المطعون عليه الأخير ينازعهما في هذا المقدار وطلبا الحكم بتثبيت ملكيتهما له وتسليمه إليهما واستندا إلى حكم مرسى المزاد ومحضر التسليم المبين بهما حدود هذه الأطيان وإلى أن كشف المسكفات تدل على أنه مكلف باسم المدين المزوع ملكيته فدان و ١٩ قيراط و ١٢ سهما بحوض الدلالة رقم ٣٦ بطريق المشتري من ورثة حمد نصر ومن معه في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٠٧ وفدان في نفس الحوض بمقتضى عقد قسمة مؤرخ في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٠٩ بين ورثة عبلا اللاه نصر وأن هذا العقد مقدم من المطعون عليه الرابع ، وإلى أن المطعون عليه الأول سبق أن نزع ملكية المدين من فدان و ١٩ قيراطا مشاعا في ٣ أفدة

و ١٠ قرار يبط و ١٦ سهما في الدعوى رقم ١٧٤١ سنة ١٩٣٢ أخيم ورسا مزاد هذا الممتدار عليه ، وقد قرر المطعون عليه الرابع بزيادة العشر ، ولم تتم الإجراءات فيها لحصول صلح بينه وبين المدين ، وتقرير المطعون عليه الرابع بزيادة العشر يتنافى مع امتعائه ملكية العين أو على الأقل ملكية فدان و ١٩ قيراطا منها إذ لا شك أن الفدان المزروع ملكيته في الدعوى رقم ١٧٤١ سنة ١٩٣٢ أخيم هو خلاف الفدان الذي رسا مزاده على الطاعنين في القضية المختلطة على اعتبار أنه خص المدين بمقتضى عقد القسمة . وقد علل الطاعنان هذا القول بأن الفدان — الوارد بعقد القسمة كان مرهونا لمطران أخيم ، ولذلك لم يدخله المطعون عليه الأول في دعوى نزاع الملكية . فدفع المطعون عليه الرابع الدعوى بأن الفدان الذي اختص به المدين بمقتضى قائمة التقسيم المؤرخة في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٠٩ اشتراه من المدين بمقتضى عقد مؤرخ في ٧ من مارس سنة ١٩٢٠ وسجل في ٨ من يولييه سنة ١٩٣٨ . وفي ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ قضت المحكمة : أولا — بتثبيت ملكية الطاعنين إلى فدان مشاعا في ٣ أفدنة : و ١٠ قرار يبط و ١٦ سهما . وثانيا — قبل الفصل في باقي الطلبات بنبذ الخبير الهندسى محمد منير سرى لأداء المأمورية المبينة بهذا الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٣ برفض الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات فاستأنف المطعون عليه الرابع هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٤١ سنة ١٨ ق أسيوط كما استأنفه الطاعنان وقيد استئنافهما برقم ١٨٠ سنة ١٨ ق أسيوط — وفي ١٥ من يناير سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بتبطل الاستئنافين شكلا ، وفي الموضوع أولا :

بتأييد الحكم المستأنف الصادر في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ فيما قضى به من تثبيت ملكية الطاعنين للفدان . وثانيا : بالنسبة إلى الفدان و ١٩ قيراطا و ١٢ سهما بنبذ مكتب الخبراء الحكومى بسوهاج لأداء المأمورية المبينة بأسباب الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة لهذا المقدار . فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

• ومن حيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب يتحصل السبب الأول في أن تقرير الخبير المنتدب من محكمة ثاني درجة مشوب بالبطلان ، ذلك أنه ثابت من محضر أعماله أنه حدد يوم ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ميعادا يقدم فيه الطرفان مستنداتهما ، إلا أنه أثبت في اليوم السابق لهذا التاريخ إلغاء هذا الميعاد لصدور قرار وزارى بنقله إلى مكتب خبراء المنوفية ، وهذا الإجراء الذى أثبتته الخبير باطل شكلا ، وفيه إخلال بحق الطاعنين في الدفاع ، إذ أنه ما كان للخبير أن يفتح محضرا قبل الميعاد المحدد دون إعلان أحد من الخصوم . أما ما قرره الحكم من أن الخبير ألغى الميعاد الأخير وهو ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٨ اعتمادا على أنه قد باشر كل ما يتعلق بمأموريته من سماع أقوال الطرفين ومعاينة أرض النزاع وتطبيق مستنداتهما عليها وسماع شهودهما فلم يبق من مأموريته سوى تحرير التقرير ، وأن المستأنفين لم يقدموا أى مستند بعد أن أودع الخبير تقريره في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ رغم مضى نحو سنتين على هذا الإيداع ، في هذا الذى قرره الحكم إسناد غير سليم لأنه ثابت من محضر أعمال الخبير أنه قدمت مستندات

في ٥ من يولييه سنة ١٩٤٨ من الخصوم ومن وكيل الطاعنين وقد تمسك الطاعنان بهذه المستندات ، وثابت أن الخبير لم يقيم بأى معاينة أو تطبيق بعد تقديم هذه المستندات ، وقد أرفقها الخبير بتقريره دون أن يقول شيئا عن تطبيقها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذا رفض الطعن ببطالان إجراءات الخبير ، أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه : بمراجعة الصفحات ٨ و ١٥ و ٢٤ من محضر أعمال الخبير تبين أن محمد توفيق الملقب بـ (الخبير الاستشاري) كان يحضر وكيلا عن المستأنفين — (الطاعنين) عند الانتقال إلى أطيان النزاع ويبدى أقواله تعليقا عليها ويناقش الشهود وفي كل دفعة كان يطالب بحقه في تقديم مستندات وأخيرا ألغى الميعاد الأخير وهو ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٨ اعتمادا على أنه قد بائر كل ما يتعلق بمأموريته من سماع أقوال الطرفين ومعاينة أرض النزاع وتطبيق مستنداتها عليها وسماع شهودها فلم يبق من مأموريته سوى تحرير التقرير وفضلا عما تقدم فإن المستأنفين لم يقدموا أى مستند بعد أن أودع الخبير تقريره في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨ رغم مضي حوالى السنتين على هذا الإيداع ، ولو كان لدهما مستندات أخرى لقدمها للمحكمة للتدليل على أن الخبير قد فوت عليهما فرصة الاطلاع عليها لسبب إغائه اليوم الذى جدد أخيرا لتقديم مستنداتها . وليس فيما قرره الحكم خطأ في الإسناد ، ذلك أنه بالرجوع إلى الصورة الرسمية من تقرير الخبير ومحضر أعماله المودعة بملف الطعن يبين أن الخبير انتقل في ٣١ من مايو سنة ١٩٤٨ إلى العين محل النزاع

وأنه طبق المستندات المقدمة إليه على خريطة المساحة كما أثبت الخبير في محضر أعماله أن وكيل الطاعن الأول قدم له في ٥ من يولييه سنة ١٩٤٨ عقد الرهن المحرر في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٠٩ والصادر من عبد السميع عبد الله حمد نصر برهن فدان إلى الانبا ستاؤوس بحوض الدلالة رقم ٢٦ وأنه قام بتطبيق هذا السند وتبين له أن الفدان المذكور هو ما اختص به المدين بموجب عقد القسمة المؤرخ في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٠٩ والمسجل في ٤ من أغسطس سنة ١٩٠٩ ، وهو واقع بالقطعة رقم ٢٣ موضوع النزاع ؛ وقد فك رهن هذا الفدان وأثبت ذلك في المكلفات برقم ٦٤ في ١٢ من يونيه سنة ١٩٢٣ . ثم قدم الخبير تقريره في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ . ولما كان مناطق الطعن ببطالان تقرير الخبير أن يكون قد شاب إجراءاته عيب جوهري ترتب عليه ضرر للطاعنين . ولما كان الخبير إذ حدد يوم ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٨ حتى يقدم الطرفان مستنداتها ثم عجل هذا التاريخ وأتم أعماله في ١٤ من يولييه سنة ١٩٤٨ ؛ وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن الخبير أغفل لحص مستند قدمه إليه . كما أنه لم يقدم إلى المحكمة بعد إيداع تقرير الخبير حتى صدور الحكم المطعون فيه أى مستند يستفاد منه أن الخبير قد فوت عليه أية مصلحة باتخاذ هذا الإجراء ؛ ومن ثم يكون النهى على تقرير الخبير بالبطالان غير مقبول لانتفاء مصلحة الطاعنين في الدفع بهذا البطالان .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والخطأ في الإسناد ، لأن الطاعنين قدما للمحكمة تقريراً استشارياً رداً على تقرير الخبير المتدب ، وطلباً

في مذكرتهما اعتبار هذا التقرير جزءاً أساسياً من دفاعهما . إلا أن ما أورده الحكم في هذا الخصوص لا يعتبر رداً على دفاع الطاعنين لأن الخبير الاستشاري قدم أدلة محددة ومعينة طعن بها على تقرير الخبير المنتدب وأبان خطأه في هذا الشأن ، فكان لزاماً على المحكمة أن ترد بما ينفي الأدلة التي أوردها الخبير الاستشاري . فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه إذ قرر بأن الخبيرين المتدبين من محكمتي أول وثاني درجة قد اتفقا في نتيجة تقريرهما وفي تطبيق المستندات على الطبيعة ، أخطأ في الإسناد ، لأن الثابت من محضر أعمال الخبيرين المذكورين أنهما لم يطبقا تلك المستندات .

ومن حيث إن النعي على الحكم في هذا السبب مردود أولاً بأن المحكمة إذ لم تطعن إلى تقرير الخبير الاستشاري فإنها قد استندت في ذلك إلى أنه لم يورد أدلة سليمة مقنعة تنقض ما انتهى إليه الخبير المنتدب أمام محكمة الاستئناف والخبير المنتدب أمام محكمة أول درجة وقد اتفقا في نتيجة تقريرهما ، وفي تطبيق المستندات على الطبيعة ، وأنه انتهى إلى أن عبد السميع عبد الله المدين الذي نزعت ملكيته كان يضع اليد على الأطليان موضوع مرسى المزايدة تزيد على أربعين سنة في حين أنه لم يسمع شهوداً عن وضع اليد ، وإنما استنتج ذلك من ترديده لأقوال المستأقنين في تجريح شهود المستأقن عليه الرابع الذين سمعهم الخبير المنتدب من المحكمة ، ولأنه حضر بصفته وكيلًا عن المستأقنين أمام الخبير المنتدب وأبدى دفاعهما ووجه نظرهما من الطبيعي أن يكون تقريره ترديداً لدفاعهما وفي هذا الذي قرره الحكم وفي اعتماده تقرير الخبيرين المتدبين ما يفيد عدم اقتناعه بما ورد بتقرير الخبير

الاستشاري . وفيه الرد الكافي على ما يكون قد تضمنه هذا التقرير من اعتراضات . فضلاً عن أن الطاعنين لم يبينوا في تقرير الطعن مواطن القصور والأدلة المحددة والمعينة التي أظهر فيها الخبير الاستشاري خطأ الخبير المنتدب وأغفل الحكم المطعون فيه مناقشتها والرد عليها . ومردود ثانياً بأنه يبين من الصور الرسمية لتقرير الخبير المنتدب من محكمة ثاني درجة أنه أثبت انتقاله في ٣١ من مايو سنة ١٩٤٨ إلى الأرض موضوع النزاع ، وأنه بعد تطبيق خريطة المساحة القديمة لسنة ١٩٠٥ عين ٣ فدادين و ١٠ قراريط و ١٦ سهم كامل مسطح القطعة رقم ٢٣ بحوض الدلالة رقم ٣٦ . وفي هذا المحضر سمع أقوال شهود المطعون عليه الرابع وقرر وكيل الطاعنين أن شهوده غير موجودين فأجل سماعهم إلى يوم آخر . هذا والطاعنان لم يقدموا صورة رسمية من تقرير الخبير المنتدب من محكمة أول درجة حتى يستبين وجه الطعن عليه في هذا الخصوص . ومن ثم يكون النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد إذ قرر أن الخبيرين المتدبين اتفقا في تطبيق المستندات على الطبيعة وفي نتيجة تقريرهما على غير أساس .

ويحصل السبب الثالث في أن الحكم مشوب بالقصور في التسبيب . لأن الطاعنين دفعا في مذكرتهما بأن مستندات الخصم نفسها وهي الكشف الرسمي المقدم منه يقطع في فساد استدلال الخبير المنتدب وفي صحة دفاعهما . إذ أنه ثابت به أن المدين عبد السميع عبد الله مكلف عليه فدان و ١٩ قيراط و ١٢ سهم بمقتضى عقد مسجل في ١٩٠٧/١٢/٩ صادر من ورثة حمد نصر . وأن المدين رهن من هذا القدر فدان إلى مطران أخيم بعقد مسجل في ١٩ يولييه سنة ١٩٠٩ وهو يقع في عين النزاع واستنزل من

المقدار المسكف باسم المدين ويقع في نهايته من الجهة القبليّة . وقد خلا تقرير الخبير المنتدب من كل إشارة إلى هذا العقد . ومفاد ذلك أن المدين كان يملك ملكاً خاصاً فدان ١٩ و قيراط ١٢ وسهم وكل ما تكلف عليه بناء على عقد القسمة في سنة ١٩٠٩ إنما كان فداناً اختص به وسجل باسمه في سنة ١٩٠٩ وبإضافته إلى التكليف الأول يكون جملة ما يملكه المدين ٣ فدادين و ١٩ قيراط و ١٢ سهم . وقد قضى نهائياً فيما يختص بالفدان وأصبح الباقي للطاعنين من حكم مرسى المزاد هو فدان و ١٩ قيراط و ١٢ سهم إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع المستمد من مستندات الخصوم .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود ، بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه أورد ، أنه يؤخذ من تقرير الخبير أن الأرض موضوع النزاع تدخل ضمن حكم مرسى المزاد الصادر لمصلحة المدعين إلا أنه يبحث ملكية المدين في هذه القطعة تبين من عقد القسمة . المؤرخ ٢٠/٧/١٩٠٩ والمسجل في ٤/٨/١٩٠٩ والمقدم من المدعى عليه الرابع أن المدين المذكور وأخوته ووالدتهم تقاسموا الأرض المسكفة باسم والدهم عبدالله أحمد نصر ومن ضمن ما اقتسموه أطيان خوض الدلالة ٣٦ ومقدارها ٤ فدادين و ١٦ قيراط وقد اختص المدين منها بفدان واحد واختص المدعى عليه الرابع ب ١ فدان و ١٦ قيراط واختص كل من عبد الحميد عبد الله نصر ووالدتهم الست بمبة حسين كمال بفدان ، وبتطبيق دفتر سجل مساحة فك الزام عملية سنة ١٩٥٥ ظهر أن ال ٤ فدادين و ١٦ قيراط على مساحتين إحداهما ومقدارها

فدان و ٥ قيراط و ٨ أسهم بعيدة عن محل النزاع والثانية مقدارها ٣ فدادين و ١٠ قيراط و ١٦ سهم هي القطعة رقم ٢٣ الحاصل في جزء منها النزاع . وطبقاً لعقد القسمة لا يملك المدين إلا فداناً واحداً في هذه القطعة وهو ما اختص به بمقتضى العقد المشار إليه . وقد حكم للمدعين به . وأما باقي القطعة ومقدارها ٢ فدان و ١٠ قيراط و ١٦ سهم فتد تبين أنه ملك المدعى عليه الرابع ووالدته بمقتضى عقد القسمة . وبخصوص ملكية المدين بخوض الدلالة رقم ٣٦ طبقاً للكشوف ومقدارها ٢ فدان و ١٩ قيراط و ١٢ سهم فقد تبين أن منها الفدان السابق الإشارة إليه والذي اختص به بمقتضى عقد القسمة والباقي ومقداره فدان و ١٩ قيراط و ١٢ سهم آت إلى بطريق الشراء من مكلفة أخرى باسم ورثة حمد نصر وتنفذ في الكشف الرسمي تحت رقم ٢٧٧ ويقطع في القطع ١٩ و ٩١ و ٩٣ و ٩٧ بعيداً عن أرض النزاع ولم يراع في تحديد حكم مرسى المزاد الصادر لصالح المدعين مواقع أطيان المدين ؛ بل حددت جميع أطيانه بخوض الدلالة بقطعة واحدة هي رقم ٢٣ موضوع النزاع والتي لا يملك فيها المدين إلا فداناً واحداً وهو ما سبق الحكم به للمدعين . وأضافت محكمة ثاني درجة أن الخبير الذي ندينه سمع أقوال الطرفين وأطلع على مستنداتها وانتقل إلى أرض النزاع وطبق المستندات على الطبيعة وسمع شهود الطرفين وانتهى إلى أن المقدار موضوع النزاع وهو فدان و ١٩ قيراط و ١٢ سهم مملوك للمستأنف عليه الرابع نصر عبد الله حمد نصر وأنه هو الواضع اليد عليها المدة الطويلة ؛ وذلك بموجب عقد القسمة المؤرخ في ٢٠/٧/١٩٠٩ . والمسجل في ٤/٨/١٩٠٩ وأن حكم مرسى المزاد المؤرخ في

٤/٥/ ١٩٤٠ الصادر في قضية البيع رقم ٨٩٧ سنة ٧٨ ق ومحضر التسليم الملحق به وإن كان ينطبق في تحديده على أرض النزاع إلا أنه لا عبرة بهذا الانطباق متى كان غير متفق مع الواقع وهو أن المدين لا يملك في هذه القطعة إلا فداناً واحداً وهو الذي حكم به للطاعنين . ويبين من هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه أن دفاع الطاعنين قد محص وأنه ثبت بما سبق بيانه أن ما يملكه المدين بحوض الدلالة رقم ٣٦ هو ٢ فدان و ١٩ قيراط و ١٢ سهم منها فدان اختص به في القسمة في القطعة رقم ٢٣ وأما باقي ما يملكه فإنه يقع في قطع أخرى بحوض الدلالة بعيدة عن القطعة رقم ٢٣ موضوع النزاع والتي ورد عليها حكم مرسى المزاد الذي ليس من شأنه أن يملك الرأسي عليه المزاد إلا ما يملكه المدين المزروع ملكيته .

ومن حيث إن السببين الرابع والخامس يتحصلان في أن الطاعنين طلبا في مذكرتيها إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ملكية مدين الطاعنين إلى الأطيان موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية ؛ كما طلبا في مذكرتيها الختامية أن تقرر المحكمة استحضار الخبراء المعيّنين من قبلها والخبير استشاري لمناقشتهم ؛ إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذين الطلبين . ومن حيث إن النعي على الحكم المطعون فيه في هذين السببين مردود أولاً — بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يغفل الرد على طلب الإحالة على التحقيق ، بل عرض له وقرر أنه طلب غير جدي إستناداً إلى الأسباب التي أوردها في هذا الخصوص . فضلاً عن أن الحكم الصادر من محكمة ثاني درجة يعتمد تقرير الخبراء الحكومى المنتدب فيها .

الذي حقق وضع اليد وأثبت أن الفدان ١٩ قيراط و ١٢ سهم مملوكة لنصر عبد الله المطعون عليه الرابع ، وأن هذا الأخير هو الواضع اليد عاينها المدة الطويلة ... ولا تزيب على المحكمة إن هي اعتمدت في تحقيق وضع اليد على تحقيق أجراه الخبراء وأقوال شهود سمعهم دون خلف اليقين . ومردود ثانياً بأن المحكمة غير ملزمة بإجابة الطاعنين إلى طلب مناقشة الخبراء متى كانت قد رأت من الأدلة والأوراق المقدمة إليها ما يكفي للفصل في الدعوى . ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه .

(القضية رقم ٣٩ سنة ٢١ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وأحمد العروسي وعبد فؤاد جابر المستشارين) .

٩٤١

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤

أ — نقض . طعن . إجراءات الطعن . حضور المطعون عليه في الطعن . كفيته . وجوب توكيله محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض ليودع باسمه مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته . المحامي الذي أودع الأوراق باسم المطعون عليه كان توكيله تالياً ، لاحقاً للمطعون عليه في الحضور .

ب — نقض . طعن . إجراءات الطعن . اعلان متى يصح اعلان الطعن في المرحلتين المختار . وجوب إيداع صورة الحكم المعلقة للطاعن والمبتنة لاتخاذ المطعون عليه موطناً مختاراً له وذلك في خلال العشرين يوماً التالية لتقرير الطعن .

المبادئ القانونية

١ — إذا بدا للمطعون عليه الحضور في الطعن وتقديم دفاعه فعليه أن يوكل عنه محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض ليودع باسمه مذكرة

لغير الخصم نفسه أو في غير موطنه باطلا
وتقضى المحكمة بذلك في غيبة المطعون عليه .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم
المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن
الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٧٣ سنة ١٩٤٩
مركز طنطا على المطعون عليه — وطلب الحكم
بإلزامه بأن يرد إليه مبلغا معيناً وفي ١٠ من
مارس سنة ١٩٤٩ قضى له غيايباً بطلباته
فعارض المطعون عليه في الحكم وفي ١٦ من
فبراير سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة برفض المعارضة
وتأييد الحكم — استأنف المطعون عليه لدى
محكمة طنطا الابتدائية وقيد الاستئناف
برقم ١٩٣ سنة ١٩٥٠ س ؛ وفي أول أبريل
سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف
شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف
ورفض دعوى المستأنف عليه (الطاعن) فقرر
الطعن فيه بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطاعن طلب كما طلبت
النيابة العامة استبعاد المذكرة المقدمة من المطعون
عليه بدفاعه وحفاظة مستنداته عملاً بنص المادة
٤٣٦ من قانون المرافعات .

« ومن حيث إنه يبين من الأوراق أنه في
٢٢ من يوليو سنة ١٩٥١ أودع الأستاذ محمد
نجيب محمد المحامي — قلم كتاب محكمة النقض —
مذكرة بدفاع المطعون عليه مشفوعة
بالمستندات دون أن يقدم توكيلاً عن المطعون
عليه — وفي ٢٥ من يوليو سنة ١٩٥١ تسلّم قلم
الكتاب رسالة من الأستاذ محمد نجيب محمد
المحامي مرفقاً بها توكيل صادر إليه من مختد

بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى لزوم
تقديمها ، وبهذا الإيداع وحده يعتبر المطعون
عليه قد حضر أمام محكمة النقض وحق له طلب
الحكم بطلباته في الطعن ؛ فإن لم يتم الإيداع على
هذا الوجه ؛ فلا يكون له الحق في أن ينبذ عنه
محامياً بجلسة المرافعة . وإذن فتى كان المحامي
الذي قدم باسم المطعون عليه لقلم الكتاب
المذكرة الكتابية وحفاظة المستندات لم تكن
له صفة الوكيل وقتئذ بل تم توثيق توكيله في
اليوم التالي ؛ فإنه يتعين استبعاد الأوراق
المقدمة من المطعون عليه وتبعا اعتباره وكأنه
لم يحضر ولم يبد دفاعاً .

٢ — إعلان الأوراق القضائية يكون

لنفس الشخص أو في موطنه ولا يجوز تسليمها
في الموطن المختار إلا في الأحوال التي بينها
القانون ؛ وإن كان المشرع قد أجاز بنص المادة
٣٨٠ مرافعات إعلان الطعن في الموطن المختار
إلا أن شرط ذلك أن يكون الخصم قد اختار ذلك
الموطن في إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه
فلا يجوز إعلانه بالطعن في الموطن المختار لدى
محكمة الاستئناف ؛ وعلى ذلك يجب على من يعلن
خصمه بقرار الطعن في موطن مختار أن يثبت
أن الخصم قد اختار هذا الموطن في إعلان الحكم
وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض مع
مع ما يجب إيداعه من الأوراق في خلال العشرين
يوماً التالية لتاريخ الطعن صورة الحكم المطعون
فيه المعلنة إليه فإن لم يفعل كان إعلان الطعن

حسن بصفته وكيلًا عن المطعون عليه بتوكيل رقم ٤٩١٦ سنة ١٩٥٠ مكتب توثيق القاهرة ومصدق عليه بمكتب توثيق طنطا في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥١ .

« ومن حيث إن المادة ٣٦ من قانون المرافعات . نصت على أن « المذكرات وحواظ المستندات التي تودع باسم الخصم يجب أن تكون من أصل وصور بقدر عدد خصومه وأن يكون موقعا عليها من محاميه المقبول أمام محكمة النقض » . كما نصت المادة ٤٤٠ على أنه : « لا يؤذن للخصوم أن يحضروا بأنفسهم أمام محكمة النقض من غير محام معهم — وليس للخصوم الذين لم تودع باسمهم مذكرات الحق في أن ينيبوا عنهم محاميا في الجلسة » . ومفاد هذين النصين أنه إذا بدا للمطعون عليه الحضور في الطعن وتقديم دفاعه فعليه أن يوكل عنه محاميا مقبولا أمام محكمة النقض يودع باسمه مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى لزوم تقديمها — وبهذا الإيداع وحده يعتبر المطعون عليه قد حضر أمام محكمة النقض وحق له طلب الحكم بطلباته في الطعن . فإن لم يتم الإيداع على هذا الوجه ، فلا يكون له الحق في أن ينيب عنه محاميا بجلسة المرافعة .

« ومن حيث إنه لما كان الثابت من الأوراق أن المحامي الذي قدم باسم المطعون عليه لقلم الكتاب المذكرة الكتابية وحافظة المستندات في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥١ — لم تكن له صفة الوكيل في هذا التاريخ ذلك لأن التوكيل الصادر إليه تم توثيقه في ٢٣ من شهر يوليو سنة ١٩٥١ أي في اليوم التالي لتقديم المذكرة وحافظة المستندات . هذا فضلا عن أنه ليس

صادرا إليه من الموكل بل صادرا إليه من وكيل عنه لم يقدم سند وكالته حتى تعلم مدى سعة هذه الوكالة إن كانت تجيز له الطعن بطريق النقض .

« ومن حيث إنه لما تقدم يتعين استبعاد المذكرة والمستندات المقدمة من المطعون عليه — وتبعا اعتبار المطعون عليه وكأن لم يحضر ولم يبد دفاعا .

« ومن حيث إن النيابة العامة أيدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلا لأن تقرير الطعن لم يعلن إعلانا صحيحا للمطعون عليه — الذي لم يحضر .

« ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن قرر بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه في ١٣ من يونيو سنة ١٩٥١ وأعلن المطعون عليه بتقرير الطعن في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥١ بمكتب الأستاذ محمود السيد المحامي ببندر طنطا باعتباره الموطن المختار للعلن إليه .

« ومن حيث إن إعلان الأوراق القضائية يجب أن يكون لنفس الشخص أو في موطنه ولا يجوز تسليمها في الموطن المختار إلا في الأحوال التي بينها القانون (١١ من قانون المرافعات) ويتضح من نص المادة ٣٨٠ مرافعات أن المشرع وإن أجاز إعلان الطعن في الموطن المختار إلا أن شرط ذلك أن يكون الخصم قد اختار ذلك الموطن في إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه فلا يجوز إعلان الطعن في الموطن المختار لدى محكمة الاستئناف . وعلى ذلك يجب على من يعلن خصمه بتقرير الطعن بالنقض في موطن مختار أن يثبت أن خصمه قد اختار هذا الموطن في إعلان الحكم — وذلك بإيداعه قلم

للحقيقة الثابتة بالأوراق لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض بل يتعين إبداءه أولا إلى محكمة الموضوع.

٣ - النعي على تقرير الخبير بالبطلان لعدم انتقاله إلى العين موضوع النزاع لمعاينته وضع اليد وسؤال الجيران واكتفاؤه بإجراء كتابي محض في مكتبه هو جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض دون سبق عرضه على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيه.

المحكمة

وحيث إنه يبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المطعون عليها التاسعة شريفة يوسف لم تعلن لوقاتها وليس بالأوراق ما يدل على إعلان ورقتها فلذا يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لها لبطلانه.

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم.

وحيث إن الوقائع تتحصل كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن في أنه بموجب عقد تاريخه أول يناير سنة ١٩٣٧ باع المرحوم عبد الرحمن أبو السعود رضوان مورث المطعون عليهم من الثالث إلى التاسعة إلى المطعون عليهما الأولين وإلى توفيق وعبد الشافي وحسين ومحمد قصر المرحوم حسنين عبد الرحمن أبو السعود المشمولين بوصاية المطعون عليه الأول أطيانا مقدارها ١١ فدانا منها ٧ أفدنة و ٨ قراريط شائعة في ٢٥ فدانا و ٢ قيراطا و ١٢ سهما بزماء ناحية بيت المال قبلي مركز نجع حمادى مكلفة باسم أخيه ريان

كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من أوراق في خلال العشرين يوما التالية لتاريخ الطعن صورة الحكم المطعون فيه المعلقة إليه فإن لم يفعل كان إعلان الطعن لغير الخصم نفسه أو في غير موطنه الأصلي باطلا (١١م و ٤٣١م من قانون المرافعات) ويتعين على المحكمة أن تقضى بذلك في غيبة المطعون عليه.

وحيث إن الطاعن لم يقدم في الميعاد آنف الذكر صورة الحكم المعلقة إليه التي تثبت أن المطعون عليه قد عين المكتب الذي أعلن فيه تقرير الطعن موطنًا مختارًا له. لذلك يكون هذا الإعلان باطلا ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا.

(الفضية رقم ٢٢٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد ومحمود عياد ومحمد أمين زكي ومحمد فؤاد جابر المستعاريين).

٩٤٢

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

أ - نقض . طعن . سبب جديد . خبير . الدفع ببطلان تقرير الخبير لمباشرته المأمورية في غيبة الخصوم . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ب - نقض . طعن . سبب جديد . خبير . النعي على تقرير الخبير بمخالفته الثابت بالأوراق . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ج - نقض . طعن . سبب جديد . خبير . الدفع ببطلان تقرير الخبير لعدم انتقاله إلى العين موضوع النزاع . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ - الدفع ببطلان تقرير الخبير لمباشرته المأمورية في غيبة الخصوم هو طلب جديد لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - النعي على تقرير الخبير بمخالفته

أبو السعود ومنها ٣ أفدنة و ٦ قراريط شائعة في ٦ أفدنة و ١٩ قراريط و ١٦ سهما بنفس الزمام مكلفة باسم ريان أبو السعود ومحمد عبد المحسن وباقي الورثة وكان المطعون عليهم الأربعة الآخرون وهم من أولاد ريان أبو السعود قد أقرؤا بملكية البائع للربع شيوعا في الأطيان المكلفة باسم والدهم بموجب ورقة مؤرخة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٧ وثابتة التاريخ في ١٧ منه . فأقام المطعون عليهما الأولان هذه الدعوى أمام محكمة قنا الابتدائية ضد البائع لهما وضد المطعون عليهم الأربعة الآخرين وطلبوا في صحيفتها الحكم باثبات البيع والإقرار سالف الذكر وحضر البائع والمطعون عليه العاشر ولم ينازعا بشيء وتدخل الطاعنون في الدعوى طالبين رفضها بمقولة إن البائع لا يملك شيئا في تكليف ريان وإن كل ما كان يملكه في التكليف الآخر هو فدانان سبق أن تصرف فيهما وإن الإقرار حصل بطريق التواطؤ لإضراراً بهم فأصدرت المحكمة في ١٧ من مايو سنة ١٩٣٨ حكما تمهيديا قضى (أولا) بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهما الأولان وضع يدهما والبائع لهما على الأطيان المبيعة من تكليف ريان المدة الطويلة المكتسبة للملكية (وثانيا) بندب الخبير الزراعي الشيخ أحمد عثمان للانتقال إلى باقي الأطيان المبيعة من التكليف الآخر والاطلاع على الكشف الرسمية المقدمة والتي يقدمها الطرفان وبمبحث وبيان التصرفات التي حصلت من البائع في التكليف المذكور وصافي حصته فيه قبل البيع وبعده — وبعد أن تم التحقيق وقدم الخبير تقريره قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف المطعون عليهما الأولان هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسينوط بصحيفة

طلبا فيها إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لهما بما تقدمتا به أمام محكمة أول درجة واستندا في ذلك إلى التحقيق الذي أجرته وإلى تقرير الخبير الذي ندبته واعترض الطاعنون على تقرير الخبير بأنه باشر عمله في غيبتهم وتجاوز حدود مأموريته وقالوا بأن البائع للمطعون عليهما الأولين لا يملك في تكليف ريان أبو السعود ومحمد عبد المحسن وباقي الورثة سوى فدانين اثنين وليس ٣ أفدنة و ٦ قراريط التي باعها في التكليف المذكور وأن المطعون عليهم الأربعة الآخرين تصرفوا بالبيع في أكثر من نصيبهم في الأطيان المكلفة باسم والدهم خاصة وأنه إذا حكم للمطعون عليهما الأولين بصحة البيع الصادر لهما في هذا التكليف لأثر ذلك على نصيب الطاعنين في التكليف المذكور ولم يبق به ما يني بنصيبهم فيه واتفق الطرفان على ندب خبير لتحقيق أوجه الخلاف فأصدرت محكمة الاستئناف في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ حكما تمهيديا بندب الخبير الهندسي محمد منير سري (أولا) لبيان مقدار نصيب البائع للمطعون عليهما الأولين في تكليف ريان أبو السعود ومحمد عبد المحسن وباقي الورثة ومقدار ما تصرف فيه من نصيبه وما بقي منه ومن الواضع اليد عليه (وثانيا) لبيان مقدار التصرفات التي حصلت في تكليف ريان أبو السعود خاصة بمسد وفاته ومن هم المتصرفون ومقدار ما تصرف فيه كل منهم ومقدار الباقي للآن من ذلك التكليف ومن الواضع اليد عليه وعلى المقادير التي حصل فيها التصرف — وقد باشر الخبير مأموريته مؤكدا ملكية البائع للمطعون عليهما الأولين لما باعه لهما من التكتيفين ، فاعترض الطاعنون على التقرير بأنه فيما يختص بالجزء الأول من المأمورية أجرى تقسيم

عبد الرحمن أبو السعود (الذي توفي أثناء نظر الاستئناف وحل محله ورثته المطعون عليهم من الثالث إلى التاسعة) بموجب عقد البيع المؤرخ في أول يناير سنة ١٩٣٧ وإلزام الخصوم الثلاثة الطاعنين بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين وألف قرش أتعاب محاماة عنهما وثانياً فيما يخص بباقي طلبات المطعون عليهما الأولين بإيقاف الدعوى حتى يقدم إعلانات الوراثة المشار إليها بالحكم التمهيدي الصادر في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٧ - فطن الطاعنون في هذا الحكم في شرطه الأول .

« وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب حاصل أولها خلو الحكم المطعون فيه من الأسباب لعدم رده على الدفع الذي تقدم به الطاعنون أمام محكمة الاستئناف بإعلان تقرير الخبير الذي ندبته إذ باشر مأموريته في غيبتهم ودون إخطارهم عن معظم أيام العمل التي ادعى تحديدها .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم لا إشارة فيه إلى هذا الدفع ولم يقدم الطاعنون ما يدل على أنهم أبدوه أمام محكمة الموضوع فلذا يكون هذا السبب طلباً جديداً لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

« وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان إذ كان الأساس الوحيد الذي بني عليه هو ذلك التقرير الباطل الذي قدمه الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف وأخذت به .

« وحيث إن هذا السبب مردود بما ذكر رداً على السبب السابق خاصاً بتقرير الخبير وبما هو ظاهر من الحكم المطعون فيه أنه لم يبن على تقرير الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف فحسب

التكليف دون الرجوع إلى إعلام شرعي وأنه فيما يختص بالجزء الثاني من المأمورية لم يبين واضع اليد على المقادير التي حصل التصرف فيها فأصدرت المحكمة في ١٥ من يناير سنة ١٩٤٧ حكماً تمهيدياً ثانياً بإعادة المأمورية إلى الخبير نفسه (أولاً) لبيان نصيب البائع في تكليف ريان أبو السعود ومحمد عبد المحسن وباقي الورثة على ضوء الإعلانات الشرعية وكلفت المطعون عليهما الأولين بتقديمها (وثانياً) لبيان ما كان باقياً من تكليف ريان أبو السعود خاصة وقت البيع ومن تصرف في الباقي من نصيب البائع للمطعون عليهما الأولين ومن الواضع اليد عليه وقدم الخبير ملحقاً لتقريره ولكنه لم يقيم بتنفيذ الجزء الأول من المأمورية على ضوء الإعلانات الشرعية لعدم تمكن المطعون عليهما الأولين من تقديمها ، أما بالنسبة للجزء الثاني من المأمورية فقد انتهى في ملحق تقريره إلى تأكيد رأيه الأول وقال إن كل صاحب استحقاق في هذا التكليف الذي باسم ريان أبو السعود خاصة واضع اليد على قيمة استحقاقه دون زيادة بصرف النظر عما طرأ على المكلفات من تغيير بسبب تصرفات بعض الورثة وأن البائع للمطعون عليهما الأولين كان يضع يده على الربع في كل غيظ في أطياف هذه المسكفة وأن ما باعه للمطعون عليهما الأولين يدخل فيما يملكه - وفي ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٩ قضت محكمة استئناف أسيوط (أولاً) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة إلى ٧ أقدنة و ١٨ قيراطاً على الشيوع في ٢٥ فدانا و ٢٠ قيراطاً و ١٢ سهماً الواضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وبإثبات التعاقد الحاصل بين المطعون عليهما الأولين والبائع لهما المرحوم

وضع اليد وسؤال الجيران بعد أن أعيدت إليه المأمورية بل اكتفى بإجراء كتابي محض في مكتبه بأسيوط وأصر على ما جاء بتقريره الأول من أن كل واحد من الورثة واضع يده في الطبيعة بمقدار نصيبه .

وحيث إن هذا السبب مردود كسابقه بأنه جدل موضوعي مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض دون سبق عرضه على محكمة الموضوع حتى تقول كلمتها فيه وهو ما لم يفعله الطاعنون .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل في خطأ الحكم المطعون فيه في فهم الواقع في الدعوى ومخالفة المنطق السليم فيما يصح استخلاصه من تجاوز وريثة ريان أبو السعود في تصرفاتهم على فرض أن للبائع للمطعون عليهما الأولين الربع على الشيوع في الأطيان .

وحيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الشأن إذ جاء به :
« وإذا كان أولاد ريان الذين صدر منهم الإفراج عقب وفاة والدهم في سنة ١٩٢٧ قد تصرفوا بالبيع بعد ذلك وفي المدة ما بين سنة ١٩٣٥ و سنة ١٩٣٨ فيما ورثوه عن والدهم وأكثر منه متجاوزين حصتهم في الميراث ومعتمدين على أن تسكليف الأطيان باسم والدهم خاصة ومتجاهلين ما سبق أن أقروا به وهو أن عمهم عبد الرحمن (البائع للمطعون عليهما الأولين) له الربع في التسكليف فليس من شأن ذلك أن يضيع حق عمهم خصوصا وأنه وضع يده على ما اختص به بصفته مالكا ظاهرا بدون منازع مدة تزيد على خمس عشرة سنة ويبقى شروط التملك ، وبديهي أن من يبيعون

بل بنى أيضا على التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى خاصا بوضع اليد الذي قال الحكم المطعون فيه إنه ثبت منه أن المطعون عليهما الأولين اشتريا الأطيان موضوع عقدهما من بائع تملكها بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية قانونا وأن الأطيان المبيعة وإن لم تكن مكلفة باسم البائع لهما بل باسم أخيه ريان فقد تملكها الأخوان وهما يعيشان في روكية وكلفت باسم ريان لأرشديته وانفق الأخوان على قسمة هذه الأطيان الواردة في تسكليف ريان خاصة بينهما فخص عبد الرحمن البائع الربع فيها وخص أخاه الباقي نظير قيامه بمصاريف المضيفة إلى آخر ما جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الشأن فيكون هذا النعي غير منتج أيضا .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل فيما ينعاه الطاعنون من مخالفة الخبير في تقريره للحقيقة الثابتة في الأوراق والمستندات المقدمة إذ قال في تقريره إن وريثة ريان أبو السعود راضعوا اليد على قيمة استحقاقهم دون زيادة .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه جدل موضوعي مما لا يجوز عرضه على محكمة النقض إلا إذا قدم الطاعنون الدليل على ما سبق عرضه على محكمة الموضوع مع تحديد تلك الحقيقة الثابتة التي يدعونها والأوراق والمستندات الدالة عليها والتي خالفها الخبير وجارته محكمة الموضوع في الخطأ في الاستناد أو فهم الواقع وهو ما لم يفعله الطاعنون .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل فيما يعيبه الطاعنون على الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف من أنه لم ينتقل إلى العين موضوع النزاع لمعاينة

وإذن فتي كان الحكم قد انتهى للأسباب التي أوردها أن الأطيان موضوع الاستحقاق تنطبق على عقود تمليك المستحقين تماماً وأنها وبتت في حياتهم منذ شرائهم وكانت في حياة البائعين لهم من قبل ، وأن العين الواردة في عقد الرهن الصادر إلى مورث المدعى عليهم في دعوى الاستحقاق لا تطابق العين موضوع النزاع ، فإنه لا محل للنعي على الحكم بمقولة إنه أغفل تطبيق القانون إذ فضل عقود البيع على عقد الرهن السابق في التسجيل .

٢ - لا يكون الحكم قد أخطأ إذ قضى بتثبيت ملكية المشتري لأطيان من طرح البحر بعقود غير مسجلة في ظل القانونين رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ ذلك أن هذين القانونين لم يوجباً تسجيل القرارات الإدارية بتوزيع طرح البحر ولا يغير من هذا النظر أن تكون المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ تشمل نصها إلى جانب العقود والاتفاقات الواجب شهرها التصرفات الإدارية التي تتناول حقوقاً عينية عقارية كقرارات وزير المالية بتوزيع طرح البحر ؛ أو أن تكون المادة العاشرة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله قد نصت على أن يوزع طرح البحر بقرار من وزير المالية ويكون سنداً له قوة العقد الرسمي وأن يسجل بدون رسم إذ ليس لهذين القانونين أثر رجعي فلا يسريان على القرارات السابقة عليهما .

أكثر من ملكيتهم يتجاهلون حق شريكهم في التكليف وليس بغريب ألا تشير عقود بيعهم إلى القسمة التي تمت بينهم وبين عمهم على أن هذه القسمة وما تلاها من وضع اليد قد شهد بها الشهود في التحقيق وليس في إقرار سنة ١٩٢٧ ما ينفيها وهذا الإقرار إنما حل محل العقد الذي فقد والذي سبق أن حرر بين الأخوين وكانت القسمة تالية له . وهذا الذي ذكره الحكم فيه الرد الساتخ الكافي على ما ينعاه الطاعنون في هذا السبب .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس صحيح متعين الرفض .

(القضية رقم ٤٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد المزي سليمان ومحمود عباد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

٩٤٣

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

أ - تسجيل . بيع . أساس المفاضلة بأسبقية التسجيل . هو ورود العقود المسجلة على عقار واحد وأن تكون صادرة من بائع واحد . مثال .

ب - تسجيل . بيع . طرح بحر . حكم . نسبي . القضاء بتثبيت الملكية لأطيان من طرح البحر بعقد غير مسجل في ظل قانوني التسجيل رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ . لا خطأ . القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ اللذان أوجبا تسجيل القرارات الإدارية بتوزيع طرح البحر ليس لهما أثر رجعي .

المبادئ القانونية

١ - أساس المفاضلة بسبب أسبقية التسجيل هو ورود العقود المسجلة على عقار واحد وأن تكون صادرة من متصرف واحد .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، ومن سائر الأوراق تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٣٤٨ سنة ٧ ق المنصورة الابتدائية المختلطة على مورث الطاعنين وآخرين ، وقالوا ببيانها إن مورث الطاعنين اتخذ إجراءات نزع الملكية له أفدنة ٣ و ٣ قراريط و ١٣ سهما بناحية ميت الغر . ضد على حسن جاد الله ، وأن المطعون عليه الأول محمود على جاد الله وميسر فيظى مورثة باقى المطعون عليهم يملكان من هذا المقدار ٤ أفدنة و ٦ قراريط من ذلك ٣ أفدنة و ٤ قراريط و ١٢ سهما للأول وفدان و قيراط و ١٢ سهما للثانية وذلك بموجب عقد بيع صادر من عمر محمد صالح فى ٢٧ من يوليه سنة ١٩٢٤ و سجل فى ٤ من يونيه سنة ١٩٣٤ برقم ٥٨٣٢ ، وبعد وفاة ميسر فيظى عن وراثتها محمد أمين فيظى ومحمود فؤاد فيظى باع هذا الأخير إلى محمود على جاد الله ٨ قراريط و ٢٣ سهما مشاعا فى فدان و ١٨ قيراطا و ٢٠ سهما بعقد بيع محرر فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ و مسجل فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ برقم ١٠٨٨٦ ، وبذلك أصبح محمود على جاد الله يملك ٣ أفدنة و ١٣ قيراطا و ١١ سهما ويملك ورثة ميسر فيظى ١٦ قيراطا و ١٣ سهما ؛ وأن هذه الأطنان لم تكن ملكا للدين المنزوع ملكيته ولكنها مملوكة لورثة أحمد إبراهيم المصرى الذى باعها لعمر محمد صالح ؛ وقد باعها هذا الأخير بدوره إلى المدعين وطلبوا الحكم بأحقيتهم إلى ٤ أفدنة و ٦ قراريط الميمنة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى . دفع مورث الطاعنين بأن

مورثته السيدة ظهرة اسحق وهى الدائنة المرتبهة أصلا التى شرعت فى إجراءات نزع الملكية ؛ وقد أعلن الحجز العقارى على الأطنان موضوع الرهن إلى مورث الطاعنين فى ١٤ من يونيه سنة ١٩٣٢ بوصفه حائزا لجزء من هذه الأطنان ؛ وأن مورث الطاعنين دفع الدين المطلوب وحل محل الراهن وأخذ فى إتمام الإجراءات ؛ وأن مورثه السيدة ظهرة اسحق كانت حسنة النية ؛ وأن سند الملكية المقدم من مدعى الاستحقاق لا يجوز التمسك به فى مواجهته . كما أنه لا ينطبق على الأطنان التى يدعون استحقاقها — وفى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ قضت المحكمة تمهيدا بنسب الخبير الفريد عيسى صاروفيم لتطبيق مستندات تملك مدعى الاستحقاق على العين موضوع النزاع . وبعد أن قدم الخبير تقريره فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٧ والذى قرر فيه أن مستندات تملك المدعين لا تنطبق على الأطنان المتخذة عليها إجراءات نزع الملكية ؛ اعترض المدعون على هذا التقرير ، وقدموا تقريرا استشاريا من الخبير روبر رطل انتهى إلى نتيجة تتعارض مع تقرير الخبير المنتدب . وفى ١٣ من يناير سنة ١٩٤٨ قررت المحكمة ندب خبير آخر د جبرائيل جريس ، لاداء المأمورية الميمنة بالحكم التمهيدى الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ مع تسليفه بالمفاضلة بين التقريرين السابقين . وفى ١٧ من مارس سنة ١٩٤٨ قدم ورثة سليمان حنا مذكرة قرروا فيها أنه قد ثبت لديهم أن عقد البيع الصادر فى ٢٧ من يوليه سنة ١٩٢٤ والذى يتمسك به مدعى الاستحقاق مزور إذ هو يحتوى على بيع ٦ قراريط فقط وليس ٤ أفدنة و ٦ قراريط وطلبوا الاطلاع على دفتر إثبات

التاريخ لسنة ١٩٢٤ بمحكمة خط المنشأة . وفي ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٨ أمرت المحكمة بالاطلاع على هذا الدفتر بحضور الخبير المتدب لبحث حقيقة ماورد به خاصا بعقد البيع المشار إليه ، وقد تبين للمحكمة من الاطلاع على الصحيفة ٨٣ من هذا الدفتر وجود بقعة كبيرة من المداد الأسود تغطي جميع ماوجد بشأن ملخص عقد البيع الصادر في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٢٤ ؛ وقد تمكن القاضي المتدب من قراءة رقم العقد وأسماء المتعاقدين وأماكن مقدار الأتيان فإن بقعة المداد جعلت من غير الميسور قراءة ما قيد بشأنها ماعدا ٦ قرارات التي وقعت كتابة ألقاظها في نهاية السجل ، وقد ثبت وجود كشط في نفس السطر وفي ١٧ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة باعتماد التقرير المقدم من الخبير جريس في ١٤ من يونيه سنة ١٩٤٨ ، وبأحقية المدعين إلى أفدنة ٦ قرارات الميئة الحدود والمعالم بهذا التقرير ، وببطلان إجراءات نزاع الملكية موضوع الدعوى رقم ٨٩ سنة ٦٦ ق والتي اتخذت أصلا بناء على طلب سلامه سليمان حنا وذلك فيما يتعلق بهذا المقدار ؛ وأمرت بشطب القيود والتسجيلات المأخوذة لصالح نازع الملكية على قطعة الأرض المشار إليها . كما أمرت بإرسال ملف الدعوى إلى النيابة العمومية لتتخذ ما يترامى لها من الإجراءات في خصوص التغيير الحاصل في سجل إثبات التاريخ لسنة ١٩٢٤ . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٣٢٩ سنة ٥ ق الاسكندرية ؛ وفي ١٨ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ؛ وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لعدم إيداع مسودة الأسباب مع منطوقه في ملف الدعوى بعد النطق بالحكم كما تقضى بذلك المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات ، وقد طلب محامى الطاعنين الاطلاع على أسباب الحكم المطعون فيه بعد صدوره فأجيب بأن الأسباب لم تكتب بعد ، الأمر الذى من أجله أرسل الطاعنون برقية إلى وزير العدل لإثبات هذا البطلان .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه عار عن الدليل . ذلك أن الطاعنين لم يقدموا ما يثبت أن مسودة الحكم لم تودع مع منطوقه مباشرة بعد النطق به كما تقضى الفقرة الثانية من المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات . ولا يجدى للطاعنين صورة البرقية المرسلة من أحدهم وأنظون سلامه ، في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٠ إلى وزير العدل والتي تتضمن أن فلم كتاب المحكمة منعه من الاطلاع على الحكم بحجة أن أسباب الحكم لا تزال محل مراجعة ، إذ أن هذه البرقية الصادرة من أحد الطاعنين لا تصلح لأن تكون دليلا على صحة ما تضمنته من بيانات .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين : الأول أن الحكم المطعون فيه إذ استند إلى عقد بيع عرفى ثابت التاريخ بمحكمة خط المنشأة في ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٤ برقم ١١٨ ومسجل في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٣٤ برقم

تقديمه إليها ؛ ولم يشر في صحيفتها إلا إلى عقد مؤرخ في ٥ من يناير سنة ١٩١٩ ومسجل في ١٩١٩/١٠/٢ برقم ٢٢٤٩٦ . يضاف إلى ذلك أنه ورد في العقد المطعون فيه أن مقدار الأطنان ٤ فدادين و ٦ قراريط ، وهذا العقد محل تحقيق بالنيابة في أمر تزويره . ولا يدل على عدم صحته ما ورد في المسكفة رقم ١٦ عن سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٣٥ ؛ إذ ورد فيها أن مقدار ما يملكه أحمد إبراهيم المصري وهو البائع الأول لعمر محمد صالح الذي باع الأطنان إلى محمود علي جاد الله هو فدان و ١٨ قيراط و ٢٠ سهما ؛ وفدان و ٥ قراريط و ٤ أسهم أكل بحر استبعد بالقرار ٢٤٩٠ تنفيذاً لأمر مصلحة الأملاك . ومن ذلك يتضح أن الأطنان الموجودة على الطبيعة هي القطعة الأولى فقط . يؤيد ذلك ما ورد في مكلفة محمود علي جاد الله من أن مصلحة الأموال المقررة ضمت إليه ٤ فدادين و ١٦ سهما بقرار صادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٤١ في حوض الساحل رقم ١ و ٤ قراريط و ١٧ سهما في حوض الساحل رقم ١ جزائر فصل ثاني .

ومن حيث إن النعي على الحكم في هذا السبب مردود أولاً بأن مناط البحث في الدعوى المرفوعة من المطعون عليهم على الطاعنين بطلب أحقيتهم إلى ٤ فدادين و ٦ قراريط هو مدى انطباق سند تمليك المطعون عليهم وهو عقد البيع الصادر لهم من عمر محمد صالح والمؤرخ في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٢٤ والمسجل في ٤ من يولييه سنة ١٩٣٤ برقم ٥٨٣٢ على الأرض المدعى باستحقاقها والتي اتخذ بشأنها مورث الطاعنين إجراءات نزع الملكية ضد علي حسن جاد الله ؛ ومعرفة ما إذا كانت هذه الأرض تدخل ضمن

٥٨٣٢ وأغفل عتدى الرهن الرسميين لصالح الطاعن الأول في ١/١٠/١٩٢٤ برقم ٣٠٣١ ومسجل في ٧/١٠/١٩٢٥ برقم ٥٥٢٦ والثاني في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٢٧ برقم ٤٤٠٤ ومسجل في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٢٧ برقم ٢٧٣٧ ؛ خالف القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الذي أوجب شهر العقود الناقصة للملكية حتى يمكن الاحتجاج بها لدى الغير ، ولم يستثن من ذلك إلا العقود الثابتة التاريخ قبل العمل بذلك القانون ، وقد جمل الحكم الأولية للعقد المسجل في ٤ من يولييه سنة ١٩٣٤ على عتدى الرهن المسجلين قبله . كما أن العقد المطعون فيه لو كان صحيحاً لذكرت فيه البيانات المساحية الحديثة إذ هو مسجل بعد عملية فك الزمام في سنة ١٩٣٤ . والوجه الثاني من سبب الطعن يتحصل في أن العقد العرفي المؤرخ في ٢٧ يولييه سنة ١٩٢٤ والمطعون بصوريته وإن كان مسجلاً في ٤ من يولييه سنة ١٩٢٤ بعد عقد الرهن إلا أنه ورد به أن الـ ٤ فدادين و ٦ قراريط طرح بحر ؛ ولم يذكر به أصل الملك الصادر به توزيع هذا الطرح والمادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٢ تقضى على أن طرح البحر يوزع بقرار من وزير المالية ؛ وأن هذا القرار يكون سنداً للملك وله قوة العقد الرسمي ؛ فكان يجب عند تسجيل هذا العقد أن يشار إلى هذا القرار إلا أنه لم يشر فيه إلا إلى عقد عرفي محرر في ١٩١٩/١٠/٣ صادر من أحمد إبراهيم المصري إلى عمر محمد صالح يقول إنه ثابت التاريخ إذ كتب عليه كلمة « نظر » إدعاء منهم بسبق تقديمه إلى محكمة ميت غمر في الدعوى رقم ٦٩٩ سنة ١٩٢٠ . غير أنه ليس بهذه الدعوى ما يثبت

عقد البيع المشار إليه أم ضمن عقدي الرهن الصادرين من المدين . وليس ثمة مجال للمفاضلة بين عقد البيع وبين عقدي الرهن بسبب أسبقية التسجيل إلا إذا كانت هذه العقود واردة على عقار واحد وصادرة من متصرف واحد . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى للأسباب التي أوردها أن الأطيان موضوع الاستحقاق تنطبق على عقود تملك المستحقين تماما ؛ وأنها بقيت في حيازتهم منذ شرائهم وكانت في حيازة البائعين لهم من قبل ، وأن العين الواردة في عقدي الرهن لا تطابق العين موضوع النزاع ، فإنه لا محل للنهي على الحكم بمقولة إنه أغفل تطبيق القانون إذ فضل عقد المطعون عليهم المسجل في ٤ من يونيه سنة ١٩٣٤ على عقدي الرهن المسجلين قبل هذا التاريخ ومردود ثانيا بأن القانون رقم ١٨، ١٩ لسنة ١٩٢٣ والذي يحكم هذا النزاع لم يوجب تسجيل القرارات الإدارية بتوزيع طرح البحر ، إذ أنها لا تدخل ضمن العقود التي أوجب هذا القانون تسجيلها ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ تشمل نصها إلى جانب العقود والاتفاقات الواجب شهرها بالتصرفات الإدارية التي تتناول حقوقا عينية عقارية كقرارات وزير المالية بتوزيع طرح البحر ، أو أن تكون المادة ١٠ من القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله قد نصت على أن يوزع الطرح بقرار من وزير المالية والاقتصاد ويكون سنداً وله قوة العقد الرسمي ويسجل بدون رسم ، ذلك أن هذين القانونين ليس لهما أثر رجعي فلا يريان على القرارات السابقة عليه ؛ ومردود ثالثاً بأن ما يثيره الطاعنون من عدم صحة عقد بيع

المطعون عليهم لأنه لا يتفق مع ما جاء بالمسكفة رقم ١٦ من سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٣٥ التي ورد بها أن مقدار ما يملكه أحمد إبراهيم المصري وهو البائع الأول لعمر محمد صالح الذي تصرف بالبيع إلى محمود علي جاد الله فدان و ١٨ قيراطا و ٢ سهم ؛ وفدان و ٥ قيراط و ٤ أسهم أكل بحر استبعد بالقرار رقم ٤٤٩٠ ؛ ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه هو دفاع موضوعي لم يقدموا ما يدل على أنهم تمسكوا به أمام محكمة الموضوع ؛ فلا يجوز إثارة لأول مرة أمام هذه المحكمة ؛ وأما صورة المذكرة المودعة بمكتب الطاعنين والمقبول بتقديمها إلى محكمة الاستئناف ؛ فإنها غير رسمية فلا تصلح دليلاً في هذا الخصوص .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور من ثلاثة وجوه : الأول — أن محكمة ثاني درجة لم تأخذ بما قدم إليها من أوراق تثبت عدم صحة الدعوى . إذ تمسك الطاعنون بأن عقد المطعون عليهم المؤرخ في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٢٤ والمسجل في ٤ من يونيه سنة ١٩٣٤ مصطنع لمصلحة الدفاع في سنة ١٩٣٤ . فهو على الأقل لا يمت بصلة للأطيان موضوع النزاع ، إذ لو صح وجود هذا العقد لاستشكل المطعون عليهم في جميع الإجراءات التي اتخذت بشأن هذه الأطيان ، خصوصا في ٢٦ من مايو سنة ١٩٣٣ وعند ما وقع الحجز الإداري في ١٧ من يونيه سنة ١٩٣٣ . وقد تسلم محمود علي حسن جاد الله أحد المطعون عليهم بشخصيا صورة الحجز العقاري المعانة للمدين الراهن . كذلك لم تأخذ محكمة ثاني درجة بسجلات مصلحة المساحة وقد قدم الطاعنون صورة رسمية فيها يتعلق به قدادين

و ٣ قرارات ٣ أسهم المزوع ملكيتها بما ثبت بطلان ما ورد بالعقد المطعون فيه . كذلك لم تأخذ محكمة ثاني درجة بقوائم التسجيل التي تجد كل عشر سنوات وبها البيانات المساحية الصحيحة عن ٥ فدادين و ٣ قرارات و ٣ أسهم منذ سنة ١٩٢٤ إلى الآن وفق المساحتين القديمة والحديثة . وهي قاطعة في الدعوى . وقد قدم المطعون عليهم أنفسهم العقد المحرر في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ والمسجل في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ برقم ١٠٨٢٦ ليستدل به على ملكيتهم لأحدى القطع الثلاث (مساحة حديثة) والمتنازع عليها . وطلب الطاعنون الأخذ بهذا العقد إذ ورد فيه صراحة ما يفيد ملكيتهم لهذه الأطنان إلا أن المحكمة أغفلت هذا الدفاع . والثاني أن الطاعنين اعترضوا على مباشرة الخبير عمله في غيبة الطاعنين . فردت المحكمة على هذا الدفاع بأن الخبير لا يعلم ب وفاة مورثهم . في حين أن تاريخ إعلان وريثة والد الطاعنين في الدعوى والمودع بها هو ٣٨ من أغسطس سنة ١٩٤٧ . وهذا يثبت أن الخبير جبرائيل جريس كان يعلم من ملف الدعوى أن مورث الطاعنين توفي في ٦ من يولييه سنة ١٩٤٧ . ومن ثم كان لزاما عليه قانونا إعلانهم شخصيا قبل القيام بإجراءاته في غيبتهم يؤيد هذا أن الخبير أرسل كتابا باسم المورث بعد وفاته للحضور للاطلاع على تقريره . والثالث أن محكمة ثاني درجة أغفلت الكشف الرسمية المستخرجة من سجلات مصلحة الأموال المقررة من واقع دفتر المساحة الحديثة وهي قاطعة في هذا النزاع . خصوصا فيما يتعلق بوضع اليد . إذ أن محمود علي حسن جاز الله أحد المطعون عليهم وهو المرشد لأعمال المساحة أقر

بأنه وازع اليد باعتباره وارثا ومورثه هو المدين الراهن وقد ورد في العقد العرفي الذي يستند إليه المطعون عليهم والمؤرخ في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٢٤ أن ٤ فدادين و ٦ قرارات واردة في تكليف أحمد إبراهيم المصري رقم ١٦ سنة ١٩٢٣ وهو البائع لعمر محمد صالح بمقتضى عقد عرفي مؤرخ ٣ من أكتوبر سنة ١٩١٩ . وهذا الأخير هو البائع للمطعون عليهم بمقتضى العقد المشار إليه . وقد عثر الطاعنون أخيرا على الكشف رقم ١٦ الخاص بملك أحمد إبراهيم المصري وطلب مستخرجا رسميا بما هو مكاف باسمه من سنة ١٩٠٩ حتى سنة ١٩٢٧ فيتبين منه أن تكليف أحمد إبراهيم المصري المذكور في ملكية المطعون عليهم ما زال أكل بحرا إلى الآن وقد أضيف منه إلى اسم محمود علي جاز الله أحد المطعون عليهم بصفته مشتريا من أحمد إبراهيم المصري صاحب التكليف الأصلي ومن السيدة ميسر فيظي بعقد في سنة ١٩٣٨ — ٤ ط و ١٩ س بحوض الساحل جزائر فصل ثالث بقرار صادر في ١٩٤١/١/٢٦ و ٤ ط و ١٧ س بحوض الساحل جزائر فصل ثاني بقرار صادر في نفس التاريخ السابق . وهذا ما يقطع بأن أطنان المطعون عليهم ما زالت أكل بحر . فضلا عن أن القدر الموجود في عقد ملكيتهم لم يكن موجودا في تكليف أحمد إبراهيم المصري سنة ١٩١٩ عند ما تصرف بالبيع إلى عمر محمد صالح . وهذا يطابق أقوال الخبير ألفريد صاروفيم التي اعترضت عليها محكمة ثاني درجة قولا منها إنه ساق نظريته جزافا ولم يدل عليها . يضاف إلى هذا أن محكمة ثاني درجة أخطأت في تحديد ٤ ف و ٦ ط والتي قالت إنه ملك للمطعون عليه وإنه يكون ثلاث قطع

أرقامها ١ و ٧٩ و ٢ في حين أن مساحة الثلاث قطع ه ف و ٣ ط و ٣ س وقد أمرت المحكمة ببطلان إجراءات نزاع الملكية فيما يتعلق بـ ٤ ف و ٦ ط فقط . فكيف يتيسر بعدئذ نزاع ملكية باقي الأطيان .

ومن حيث إن النعى على الحكم في هذا السبب مردود أولا بأن الحكم المطعون فيه إذ لم يأخذ بالأوراق التي قدمها الطاعنون للاستدلال بها على صحة العقد الذي يتمسك به المطعون عليهم ، أو أنه على الأقل لا يمت بصلة إلى الأطيان موضوع النزاع ، فإنه قد استند في ذلك إلى عدم قيام أى دليل على صحة هذا العقد أو تزويره من قبل طالبي الاستحقاق .

فإنه قد بين فيه تسلسل الملكية منذ سنة ١٩١٩ وتأيدت ملكية بائعي المطعون عليهم من كشوفات الملكية الرسمية . وما ثبت من تقرير الخبير جبرائيل جريس من أن ٤ ف و ٦ ط موضوع الاستحقاق هي جزء من القطع رقم ١ و ٢ و ٧٩ من خريطة فك الزمام الحديثة الجاري نزاع ملكيتها ضد ورثة على حسن جاد الله . ومن الخطأ القول بأن الأطيان موضوع النزاع واردة في تسليف المدين على حسن جاد الله . ولا دليل على ادعاء الطاعنين بأن أحد المستحقين محمود على حسن جاد الله خدع رجال الإدارة أثناء عملية فك الزمام الحديثة في سنة ١٩٣٤ . وإلى أن الخبير جبرائيل جريس أثبت أن الأطيان موضوع الاستحقاق تنطبق على عقود تملك المستحقين تماما . وقد بقيت في حيازتهم منذ شرائها وفي حيازة البائعين لها . وأنه على العكس من ذلك فإن عقود الرهن لا تنطبق على الإعيان موضوع

نزاع الملكية . وذلك للأسباب التي أوردتها الخبير والتي أخذت بها المحكمة . ويبين من هذا الذي قرره الحكم أنه لا ينفصل الرد على ما أثاره الطاعنون في هذا الخصوص . وأنه أقام قضاءه على أسباب سليمة تكفي لحله . وأما القول بأن المطعون عليهم قدموا عقدا محررا في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ ومسجلا في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ للاستدلال به على ملكيتهم لإحدى قطع النزاع . وأنهم طلبوا من المحكمة الأخذ بهذا العقد لأنه ورد فيه صراحة ما يفيد ملكيتهم لهذه الأطيان فغير مقبول لأن الطاعنين لم يستظفروا في هذا الوجه من النعى بيانا محددا واضحا من العقد المقدم من المطعون عليهم يكشف عما يدعونه من أنه ورد به صراحة ما يفيد ملكيتهم لهذه الأطيان . ومردود ثانيا بأن النعى على تقرير الخبير بالبطلان إذ باشر إجراءاته بعد وفاة مورثهم في حين أنه كان يعلم بوفاة المورث على خلاف ما قرره الحكم المطعون فيه غير منتج . ذلك لأنه ثابت من الصورة الرسمية لمحضر أعمال الخبير أنه في ٢ من مارس سنة ١٩٤٨ أن أنطون سلامة الطاعن الثالث حضر وقرر أنه وكيل عن باقي الورثة بتوكيل وعد بتقديمه وأدلى بأقواله أمام الخبير ثم اتفق الطرفان على أن تكون المعاينة بالعين المتنازع عليها يوم ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٨ . كما أثبت الخبير في ١٠ من يونيو سنة ١٩٤٨ أنه وصله خطاب من أنطون سلامة يطلب فيه بناء على طلب قلم كتاب المحكمة وقف السير في العمل ، ولكن الخبير رأى إتمامه إذ أن قلم الكتاب لم يرسل إليه أية إفادة في هذا الخصوص ، وحتى يتسنى له إيداع التقرير في الوقت المحدد وقرر الانتقال إلى العين موضوع

النزاع . فسكان على الطاعن « أنطون سلامة » وقد حضر أمام الخبير بعد وفاة مورثه وعلم بالجلسة التالية أن يتبع سير العمل متى كان مستمرا لم ينقطع . وأما بالنسبة إلى باقي الطاعنين فإنه فضلا عن أنهم لم يقدموا ما يدل على تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة أول درجة بعد تقديم تقرير الخبير فإنهم لم ينفوا في أية مرحلة من مراحل الدعوى صفة أنطون سلامة في تمثيلهم ، يضاف إلى ذلك أن هذا الأخير ظل وكيلا عن باقي الورثة بتوكيل رقم ١٦٦١ سنة ١٩٤٨ موق بالقاءة في ٦ من أبريل سنة ١٩٤٨ وبهذه الصفة وكل الأستاذ المحامي الذي قرر بالطعن .

ومردود ثالثا بأن الحكم المطعون فيه لم يغفل في أسبابه الكشوف الرسمية المستخرجة من سجلات مصلحة الأموال المقررة ، بل أشار إلى تسلسل ملكية المطعون عليهم . وقال إن ملكية البائعين لهم تأيدت من كشوفات الملكية الرسمية وإلى ما ورد بتقرير الخبير جبرائيل جريس الذي أثبت أن ال « أفدنة و ٦ قراريط ما هي إلا جزء من القطع ١ و ٢ و ٧٩ من خريطة فك الزمام الحديثة ، وما قرره الخبير في هذا الخصوص وأخذت به المحكمة يعتبر أسبابا للحكم المطعون فيه . وأما القول بأن ما جاء بالمكلفة رقم ١٦ عن مقدار ما يملكه أحمد إبراهيم المصري المكلفة باسمه الأطيان وهو البائع للبائع للمطعون عليهم يقطع في أن المقدار الموجود في عقد ملكية الأخيرين لم يكن موجودا في تكليف أحمد إبراهيم في سنة ١٩١٩ عند ما باع إلى عمر محمد صالح ، فمردود بما سبق بيانه في الرد على الوجه الثاني من السبب الثاني وبأنه لا يصح التحدى أمام هذه المحكمة بأوراق لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع

ومردود أخيرا بأن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه حدد المقدار المحكوم به للدعوى بالحدود المدينة بتقرير الخبير جبرائيل جريس الذي اعتمدت المحكمة تقريره واتخذته أساسا لحكمها فيعتبر ما جاء به في هذا الخصوص مكملًا للحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إنه بما تقدم يكون الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه » .

(القضية رقم ٨٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومصطفى قاضل وأحمد المروسي ومحمد نواد جابر المستشارين) .

٩٤٤

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

قوة الأمر المقضى . إجارة . ملكية . حكم صادر في دعوى إيجار برفض قبول تدخل مدعى الملكية وبالزام المستأجر بدفع الأجرة للوَجَر . لا يجوز قوة الأمر المقضى في دعوى الملكية .

المبدأ القانوني

الحكم الصادر في دعوى الإيجار يُلْزام المستأجر بدفع الأجرة للوَجَر ورفض قبول تدخل مدعى ملكية العقار المؤجر ؛ لا يجوز قوة الأمر المقضى في دعوى الملكية التي يرفعها مدعى الملكية ضد هذا المؤجر لاختلاف موضوع الدعوىين ، ذلك لأن الإيجار وهو علاقة شخصية بين طرفين يجوز الحكم به للوَجَر ولو كان غير مالك على خلاف دعوى الملكية التي لا يقضى فيها إلا للمالك .

المحكم

« من حيث إن الوقائع — حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —

الحتم الموقع به على هذه العقود هو ختمها لا ختم الطاعة الأولى وقالت المطعون ضدها إنها وإن كانت تسمى « تقيسة » إلا أنها اشتهرت باسم فهيمة ، وأن كلا الاسمين لذات واحدة حسب الثابت بالإعلام الشرعى المقدم منها ، ويؤيد ذلك أيضا ما ورد في الإقرار الصادر من حافظ فتح الله جنيدي البائع لمعظم الأطيان المتنازع عليها ومضمونه أن البيع كان للبنت لا الزوجة . وقد رفعت الطاعة الأولى الدعوى بأن عقود التملك الصادرة عن الأطيان والمنزل لاسم فهيمة . على على الضرغامى قد صدرت لها شخصيا وأنها وحدها صاحبة هذا الاسم نسبة إلى زوجها الذى منحها هذا الاسم أخذاً بالتقليد العائلى فى أسرة زوجها ، واستدلت على ذلك بإقرارين صادرين لها من زوجها فى أول أكتوبر سنة ١٩٣٥ وأحدهما ثابت التاريخ فى ١٩٤٦/٥/٢٢ ذكر فيهما أن فهيمة عبد اللطيف محمد هى المسماة بفهيمة على الضرغامى ، واشتهرت بهذا الاسم وهى زوجته ومقيمة معه وأن الزوج على على الضرغامى يقرر كذلك أن ليس له بنت تسمى فهيمة مطلقا والتزم هذا الزوج فى أحد هذين الإقرارين بدفع مبلغ ٤٠٠ جنيه إليها إذا عارضها أو نازعها أحد فى ممتلكاتها — كما استندت الطاعة فى دفاعها كذلك إلى تعهد كتابى موقع عليه من السيد أحمد على الضرغامى « ابن زوجها ، ذكر فيه أنه يتعهد بالمحافظة على والده وأخيه وزوجه والده « الطاعة الأولى ، فهيمة عبد اللطيف الضرغامى بما يؤيد شهرتها بهذا الاسم ، كما استندت إلى وضع يدها الفعل على الأطيان والمنزل من وقت شرائها وإدارتها لنفسها وانقضاءها بغاتها وتأيد ذلك بتوكيل شرعى أصدره لها زوجها فى ٥ من ديسمبر

تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٧٩٧ سنة ١٩٤٧ كلى طنطا ضد الطاعنين بصحيفة أعلنت فى ٧ و ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ قالت فيها إنها تملك ٣ أفدنة و ٨ قراريط و ٦ أسهم أطيانا زراعية بزمَام ناحية العداوى مركز كفر الزيات كما تملك حصة قدرها ١٤ قيراطا وسهمان من ٢٤ قيراطا فى منزل مساحته ١٠٠ متر و ٤٠ سنتيمترا كائن بيندر طنطا بشارع درب التراسين وذلك بموجب عقود مسجلة كانت مودعة مع ختمها لدى والدها المرحوم على الضرغامى مدة حياته، وأن الطاعة الأولى السيدة فهيمة عبد اللطيف محمد زوجة والدها انتهزت فرصة مرضه الأخير واستولت على ختمها ومستندات تملكها المودعة طرفه وتصرفت فى الأعيان المذكورة بالبيع إلى الطاعن الثانى بعقد مؤرخ فى ١٩٤٦/٥/٢٨ ومسجل فى ٦ يونيه سنة ١٩٤٦ ثم عادت الطاعة الأولى فاستردت منه هذه الأعيان بعقد لاحق مؤرخ فى ١٩٤٦/٦/٢٩ ومسجل فى ٢٧ يوليه سنة ١٩٤٦ — ولما تكشفت لها هذه الحقيقة بعد وفاة والدها فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٧ أبلغت ضد الطاعة الأولى ، ثم سارعت برفع دعواها المذكورة طالبة الحكم أولا : بوضع العقارات المتنازع عليها تحت الحراسة القضائية حتى يفصل نهائيا فى شأن ملكيتها، ثانيا : تثبيت ملكيتها لتلك العقارات وتسليمها وقد قضت محكمة أول درجة فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ برفض طلب الحراسة واستندت المطعون ضدها فى الموضوع إلى العقود الأربعة المسجلة للتدليل على شرائها هى ووالدها المرحوم على على الضرغامى المقادير الثابتة بتلك العقود وما يخص كلامهما فيها وأن

الخاصة بطلب الإيجار وقد فصل في تلك القضايا على سبيل الجزم في النزاع على الاسم الذي يتنازعه الطرفان وأن النزاع على الملكية لم يعد نزاعاً جدياً إذ سبق الفصل في موضوعه من محكمة كفر الزيات في دعاوى الإيجار المشار إليها ... وفي ٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ أصدرت محكمة أول درجة حكمها في الدعوى بثبوت ملكية المطعون ضدها إلى القدر المبين بصحيفة افتتاح الدعوى وتسليمه إليها تأسيساً على أن الثابت بحقوق التملك أن المشتري فيها هو فهيمة « بنت » على على الضرغامى وليست فهيمة عبد اللطيف على الضرغامى أو فهيمة على الضرغامى زوجة المورث ولم يذكر في العتود أن المشتري زوجة وإقرار المورث بأن ليس له بنت باسم فهيمة لا يتنافى مع كون اسم المطعون ضدها نفيسة وأنها اشتهرت باسم فهيمة يؤكد هذا ما ورد بإقرار حافظ فتح الله جنيدي الرقيم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ البائع بأن البيع منه كان للبنت وأنه قبض الثمن منها لا من الزوجة ... استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨١٧ سنة ٥ ق استئناف اسكندرية طالبين إلغاءه والقضاء برفض الدعوى استناداً إلى ذات الأسباب التي قدماها لمحكمة أول درجة وزادت الطاعة الأولى في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف لجلسة ١٥ / ٤ / ١٩٥٠ تحضير أن طلبت في ختامها من باب الاحتياط السكلي إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أنها هي التي تعاقدت عن الأعيان المتنازع عليها لنفسها وباسمها الذي اشتهرت به « فهيمة على على الضرغامى » وأنها وضعت يدها على الأعيان المتنازع عليها بصفتها مالكة ظاهرة بنفسها من تاريخ الشراء حتى الآن وتاريخ ١٠ من ديسمبر

سنة ١٩٤٥ برقم ١٢٣ سنة ١٩٤٦ / ٤٥ متابعة باسم فهيمة عبد اللطيف الضرغامى وبعقود إيجار محررة منها لمستأجرين عديدين باسم فهيمة على على الضرغامى وأشارت الطاعة في دفاعها بصفة خاصة إلى الحكم رقم ١٤٨٨ سنة ١٩٤٧ مدني كفر الزيات الذي أراد أحمد الضرغامى شقيق المطعون عليها التدخل في الدعوى المشار إليها خصماً ثالثاً ، على أساس أنه هو المالك للقدر المطالب بإيجار بموجب عقد بيع عرفي محرر في ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ صادر إليه من والده على على الضرغامى بعد أن كان قد تدخل في الدعوى رقم ٢٢٠ سنة ١٩٤٧ مدني كفر الزيات المرفوعة من الطاعة على أحد مستأجريها بصفته وكيلًا عن شقيقته المطعون عليها « نفيسة » على على الضرغامى ، خصماً ثالثاً في تلك الدعوى مدعياً ملكية الأعيان المطالب بإيجارها وقد قضى برفض هذا التدخل تأسيساً على أن الظاهر من أوراق الدعوى أن طالبة التدخل اسمها نفيسة كالثابت بقسمة زواجها ولم يرد فيها اسم شهرة لها وأن إقرار المورث الرقيم أكتوبر سنة ١٩٣٥ يفيد صراحة أن زوجته فهيمة عبد اللطيف محمد ضرغام هي بذاتها فهيمة على على الضرغامى وأن الإعلام الشرعي الخاص باسم شهرة المطعون ضدها لا قيمة له لأنه من عملها وحدها وإن دل هذا الإعلام على شيء فأنما يدل على اسم المطعون ضدها الحقيقي « نفيسة » وزادت الطاعة في دفاعها الوارد بمذكرتها المقدمة لمحكمة أول درجة لجلسة ٨ من يونيو سنة ١٩٤٨ بأن الدعوى المطروحة تريد لذات النزاع الذي سبق إثارته في القضايا رقم ٦٠ و ٦١ و ٢٢٠ سنة ١٩٤٧ مدني كفر الزيات

الأمر الذي تناقض عنه الحكم دون التفات إلى قيمة الإشهاد الشرعي ولا إلى أحكام الإيجار الصادرة في مواجهة المطعون ضدها وما تضمنته من إهدار لقيمة هذا الإشهاد وما حواه من اختلاق شهرة مصطنعة للمطعون ضدها بعد وفاة أبيها وكان واجب الحكم أن يقول كلمته فيها وألا يغفل التحدث عن وثيقة الزواج الرسمية الخاصة بالمطعون ضدها التي تثبت أنها لغاية ٦ يولييه سنة ١٩٤٦ لم يكن لها سوى اسم واحد .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورد الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص إذ قرر « وحيث إن النزاع بين المدعية والمدعى عليها ينحصر في أن كلا منهما تدعى أنها المشترية في العقود الأربعة الأولى المقدمة بحفاظة المدعية فتقول المدعية إنها اشتهرت باسم فهيمة وأنها بنت المرحوم الشيخ علي الضرغامى وتقول المدعى عليها الأولى إنها المشترية بتلك العقود فاسمها فهيمة وقد نسبها زوجها المرحوم علي الضرغامى إليه منذ زواجهما فاشتهرت بفهيمة على الضرغامى كما استندت كل منهما على ما قدمته من مستندات على صحة ادعائهما .

« وحيث إنه بالرجوع إلى تلك العقود يبين أن المشترى فيها هي فهيمة بنت علي الضرغامى وليس فهيمة عبد اللطيف الضرغامى أو فهيمة علي الضرغامى زوجة علي الضرغامى بل المذكور أنها فهيمة بنت علي الضرغامى وجاء بالحكم الاستئنافي المطعون فيه : إن المستأنفين لم يقدموا أى تفسير بالمرّة لما جاء بعقود التملك من أن المشترى فيها هي فهيمة بنت علي الضرغامى مع أن كلمة بنت التي وردت في جميع العقود تعريفا لفهيمة المشترية تقطع بطريقة حاسمة

سنة ١٩٥٠ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فقرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقد بنى طعنهما على ثلاثة أسباب الأول والثاني منهما مخالفة القانون وقصور في الأسباب والثالث منها قصور في الأسباب .

« ومن حيث إن السبب الأول يتحصل في أن أسباب الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه تدور جملة وتفصيلا حول نفي الملكية عن الطاعنة الأولى نفيا مستفادا في نظر الحكمين من كون العقود صدرت إلى فهيمة على علي الضرغامى دون فهيمة زوجة علي علي الضرغامى ومن عجز الطاعنين عن تقديم تفسير يقنع المحكمة بعكس الظاهر من العقود الأربعة ومن عدم تقديم شهادة الميلاد المثبتة لصغر سن المطعون ضدها وفي هذا النظر مخالفة للقانون وقصور في الدليل ذلك لأن الطاعنين كانا في موقف المدعى عليه في دعوى الملكية وحسبهما في هذا المقام الاكتفاء بانكار الدعوى وأن يتطلبا من الحكم الصادر بملكية المطعون عليها « نفيسة » إيراد الدليل المقبول على أن نفيسة هي هي بالذات فهيمة بنت علي علي الضرغامى فإذا سكنت الحكم عن ذلك دون أن يبين المقدمات الواقعية الدالة على أن فهيمة هي نفيسة فإنه يكون قد خالف القانون إذ قضى بالملكية للبدعية لمجرد نفيتها عن المدعى عليها كما يكون قاصر الأسباب بجهلا لعدم إيضاحه كيف أطلق اسم فهيمة على نفيسة المحكوم لها ومتى كان ذلك وما سنده وهل قام حول هذا السند خلاف أم لا — مع قيام هذا الخلاف فعلا بين الطرفين على ذلك — وهو ما يعتز حجر الزاوية في قبول الدعوى من عدمه

بأنها ابنة علي على الضرغامى وليست زوجته
إذ لو كانت زوجته لذكر ذلك صراحة ولكتب
الاسم فهيمة علي على الضرغامى دون ذكر كلمة
« بنت » التي تقطع في بيان صلة فهيمة المشترية
بأنها ابنة علي على الضرغامى وسكوت المستأقنين
عن تقديم أى تفسير يغير من هذا البيان الواضح
المؤيد لدعوى المستأقن عليها يدل على عجزهما
عن مواجهة هذا الدليل الحاسم . وبين من
هذا الذى قرره الحكمان أن محكمة الموضوع لم
تقتض للبطعون ضدها بملكية الأعيان المتنازع
عليها لمجرد عجز الطاعنين عن إثبات ملكيتهما
لهذه الأعيان بل لما ثبت لها بالدليل الحاسم
أن هذه الأعيان مملوكة للبطعون ضدها نقيسه
بنت علي على الضرغامى الشهيرة بفهيمة وإذا
كان الحكمان الابتدائي والمطعون فيه قد عرضا
إلى تنفيذ ما يتمسك به الطاعنان أو إلى عدم
تقديمهما ما يؤثر في صحة مستندات المطعون
ضدها فلا يكون هذا منهما إلا استجلا لأسباب
الحكم ولا يسوغ اتخاذ ذلك وسيلة لبرأسباب
الحكم والزم بأنه بنى على مجرد عجز أحد طرفي
الخصومة عن إثبات ما يدعيه . أما القول بأن
محكمة الموضوع لم تحسم المسألة الجوهرية القائمة
بين طرفي الخصومة وهي أن نقيسه المطعون
ضدها هي بذاتها فهيمة بنت علي على الضرغامى
فإن الحكم الابتدائي قد عرض لذلك بقوله :
« وحيث إن المشترية في العقود الوارد بها
العقارات موضوع النزاع بأنها فهيمة بنت علي
الضرغامى قاطع في أنها المدعية لأنها ابنة الشيخ
علي الضرغامى أما ما جاء بالإقرارين الصادرين
من المرحوم الشيخ علي الضرغامى من أنه ليس
له بنت تدعى فهيمة فهو لا يتنافى مع كون اسم
المدعية نقيسه وأنها اشتهرت باسم فهيمة وتأكد

هذا بما جاء بالإقرار رقم ٢ حافظة رقم ١٠
دوسيه الصادر من أحد البائعين في العقد رقم ٣
حافظة رقم ٤ وهو حافظ فتح الله جنيدي الذى
يقرر فيه أن عقد البيع . . صادر منه للبدعية
وأنه قبض الثمن منها وليس من المدعى عليها
الزوجة . . كما قرر الحكم المطعون فيه في هذا
الصدد إن الإقرارات الصادرة من علي على
الضرغامى عن الأعيان المذكورة لا تقوم حجة
على المستأقن عليها لأنها تستمد حقا في الملكية
من العقود الصادرة من البائعين للأعيان سائلة
الذكر لاسمها بصفتها ابنة علي على الضرغامى فلا
قيمة لهذه الإقرارات في الإثبات ضدها لنفي هذه
الملكية وهي لا تخرج عن كونها شهادة مكتوبة
من شخص توفى وهي في ذاتها شهادة محوطة
بالشهادات لعلاقة الزوجية التي كانت تربطه
بالمستأقنة الأولى التي كانت تقيم معه ويتضح من
سياق هذه التقارير الموضوعية التي أوردها
الحكمان الابتدائي والمطعون فيه أنهما عاجلا هذا
الخلاف حول الاسم المتنازع عليه من حيث
اعتبار المطعون ضدها نقيسه وشهرتها فهيمة
وأنها هي المشترية للعقارات المتنازع عليها وعدم
التحويل على إقرارات المورث التي تستند إليها
الطاعنة ولا يعدو بعد هذا أن يكون النزاع في
هذه التقارير جدلا موضوعيا عما يتصل بتقدير
الأدلة في الدعوى وهو ما يتأتى عن رقابة هذه
المحكمة ومن ثم كان هذا الوجه من الطعن على
غير أساس متعين الرفض .

« ومن حيث إن السبب الثاني من أسباب
الطعن يتحصل في أن الطاعنة الأولى تمسكت بعند
عرض النزاع على المحكمة الابتدائية بحجية
الأحكام الثلاثة الصادرة في دعاوى الربيع رقم

٦٠ و ٢٢٠ سنة ١٩٤٧ مدني كفر الزيات وكان قضاؤها في حضور ومواجهة المطعون ضدها — ينفي ما ادعته هذه الأخيرة من أن لها اسما آخر وينفي حقها في ريع العقارات المتنازع عليها تبعا لذلك وكان تمسكها في المذكرة رقم ١٢ دوسيه صريحا واضحا بأنه قد فصل في تلك القضايا على سبيل الجزم في ذلك النزاع على الاسم الذي تحاول المدعية إثارته وأنه لم يعد هناك نزاع جدي على الملكية بل هو نزاع صوري منبثق أن فصلت فيه محكمة كفر الزيات في قضايا الإيجار المشار إليها . ورغم هذا التمسك بالحجية فقد ضمن الحكم المستأنف على الطاعنة بالبحث في حقيقة تلك الأحكام مع أن الدعوى الحالية ترمى إلى إهدار ما تضمنته من قضاء صريح في نقطة هي لب الخصومة وجوهرها ودون أن تنبيه إلى تمسك الطاعنة بحجية الأمر المقضي المستفاد منها وهذا قصور وإيهام فيه إهدار لأهم ما استندت إليه الطاعنة ولأن سكوت الحكم المطعون فيه عن التعليق على هذا الدفاع مما يعيب الحكم ويبيطله ذلك لأنه قضاء بين نفس الخصوم وفي نفس الموضوع على خلاف حكم سابق مما يجعله صالحا للطعن فيه طبقا للسادة ٤٢٦ مرافعات سواء دفع بذلك أم لم يدفع ولأنه جاء مخالفا لحكم المادة ٤٢٥ مرافعات لخروجه على حجية الشيء المقضي فيه بإهدار الحقوق المقررة في قضايا الربيع فوق أنه سكت عن الرد على دفاع جوهرى وعن مناقشة مستندات هامة بتغير لها وجه الحكم في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن استناد الطاعنة الأولى إلى الأحكام الصادرة في دعاوى الإيجار الثلاث كما يبين من الحكم المطعون فيه

ومن أوراق الطعن المقدمة كان بصدد التدليل على أنها هي المشتري لأعيان النزاع لا المطعون ضدها ولم تر محكمة الموضوع الأخذ بهذا التدليل فاطرحته لاقتناعها بأن المشتري هي فهيمة على على الضرغامى لا فهيمة عبد اللطيف حسب ظاهر العقود وترجح لديها ذلك بشواهد وأدلة أخرى وفي هذا ما يستقط في نظرها الاستدلال بسند تلك الأحكام الثلاثة وما انطوت عليه — وقد أبرز الحكم الاستثنائي المطعون عليه هذا المعنى وأكد به بقوله : « إن عقود الإيجار المقدمة من المستأنفين عرفية وغير ثابتة التاريخ وأن إجراءات الحجز التي اتخذت بمقتضاها تالية لوفاء على على الضرغامى فلا يحتج بها على المستأنف ضدها » وفي عدم تعويل المحكمة على عقود الإيجار لليلة التي أوردتها الحكم ما يسفر عن عدم تعويلها على التدليل بتلك الأحكام التي بنيت عليها . وهذا تدليل في نظرها غير منتج ولا جدوى من الرد عليه .

وحيث إنه يضاف إلى ما تقدم أن أحكام الإيجار الثلاثة المشار إليها كان موضوعها مطالبة بإيجار وقد رفض طلب تدخل المطعون ضدها في تلك الدعاوى ولا يصح أن يمس حقها في الملكية ولا يصح أن تحتاج بهذه الأحكام في خصوصها لاختلاف موضوع الدعويين وذلك لأن الإيجار وهو علاقة شخصية بين طرفين يجوز الحكم به للتوثر ولو كان غير مالك على خلاف دعوى الملكية التي لا يقضى فيها إلا للمالك . وأما الاستناد إلى المادة ٤٢٦ مرافعات فنقاطه توافر شروط قاعدة قوة الأمر المقضى وهي غير متوافرة في خصوصية الدعوى ذلك لأن القضاء الصادر في دعاوى الإيجار في

« وحيث إنه من ذلك يتضح أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ١٤٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومصطفى قاضل وأحمد المروسي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٩٤٥

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

أ — أموال . ملكية . حكم . تسييه . نظام الأراضي الزراعية في عهد محمد علي . هو نظام الالتزام . رفض الحكم دعوى تثبيت ملكية . تأسيس قضائه على أن سند مدعى الملكية يتضمن تنازلاً من حق الالتزام لا يبيح نافلاً للملكية . لا خطأ .

ب — أموال . ملكية . حكم . تسييه . النعي . على الحكم الداعي برفض دعوى الملكية بأن عهد علي أبطل نظام الالتزام وربط الأراضي على زارعها . ثبوت أن الإبطال والربط قد حدث بعد صدور سند مدعى الملكية . نعي غير منتج .

ج — حكم . تسييه . أموال . ملكية النعي . على الحكم بالنقص لعدم رده على مستند لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى نعي غير منتج مثال .

د — نقض . طعن . سبب جديد . أموال . ملكية . التمسك بأن الأعيان موضوع النزاع هي من أراضي الرقعة المملوكة لأصحابها ملكية تامة . لا يجوز إقارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ — كان النظام المتبع في مصر في عهد محمد علي هو أن تعطى الأراضي التزاماً لجباية الأموال وكان الملتزمون متعهدين عموميين يأخذون على عهدتهم جباية الأموال فكان كل منهم يلتزم ضريبة ناحية أو أكثر عن سنة أو أكثر ويعجل خراج سنة أو أكثر وكان الالتزام يصدر

الصورة المتقدمة لا حجية له بالنسبة لطلب الملكية ومن ثم كان هذا النعي على غير أساس ويتعين رفضه .

« وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الطاعنة تمسكت بطلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع اليد وإثبات أن الطاعنة هي التي تعاقدت لنفسها وباسمها الذي اشتهرت به وهو فهيمة على علي الضرغامى وأنها وضعت اليد على الأعيان المتنازع عليها بصفتها مالكة ظاهرة بنفسها من تاريخ شراء العقارات الميمنة في العقود حتى الآن كما أنها قدمت إلى محكمة الاستئناف عقد البيع الابتدائي المحرر في ٢٠ من يولييه ١٢٣٧ الخاص بالمنزل والذي ذكر فيه أن البيع صدر إلى الشيخ علي الضرغامى وزوجته فهيمة . ولكن محكمة الموضوع لم ترد على طلب التحقيق ولم تشر بشيء إلى دلالة عقد البيع المشار إليه مع أنه منتج في تملك العقارات المباعة وهذا قصور مبطل للحكم .

« وحيث إن هذا النعي مردود كذلك بأن مدار الخلاف بين الطرفين كان قائماً على التمسك من شخصية المشتري لأعيان النزاع وقد أدلى كل طرف بدفاعه ومستنداته وقد حصلت محكمة الموضوع فهمها للواقع في الدعوى واقتنعت بما قضت به للمطعون عليها بملكية تلك الأعيان المتنازع عليها وبنت قضاءها على أسباب كافية لحمله وحسب الحكم أن يكون قائماً على ما يبرره من الاعتبارات ويتضمن الرد على ما أثير في الدعوى من أوجه دفاع موضوعية مما يجعل طلب التحقيق وقرينة عقد البيع العرفي غير منتجين . . .

الالتزام وربط الأتبان قد حدث بعد تاريخ صدور هاتين الحجتين وأن من ربطت عليه الأراضى فى هذا التاريخ لم يكن إلا مستحقا برعها فقط ولم يكن مالكا لرقبتها وكان القصد من ربط الأراضى على هذا النحو إنما هو إمكان جباية الخراج عنها بعد أن أبطل نظام جبايتها بطريقة الإلتزام وبقيت ملكية الرقبة للحكومة .

٣ — النعى على الحكم بالقصور لعدم رده على خطاب صادر من مدير مصلحة الأملاك إلى وزير المالية يشير فيه إلى أن الأتبان موضوع النزاع قد بيعت إلى أشخاص آخرين ويبدى رغبته فى تعويض مدى ملكيتها بأتبان أخرى مقابل ثمن منخفض هو نعى غير منتج متى كان لم يقدم ما يدل على أن الوزير صاحب الشأن وحده فى قبول هذه الرغبة قد وافق عليها .

٤ — التحدى بأن الأرض موضوع النزاع هى من أراضى الرزقة التى كان ينعم بها السلاطين على بعض الناس ويمتلكونها ملكية تامة لا تجوز إنثاره لأول مرة أمام محكمة النقض بل كان يتعين التمسك به أمام قاضى الموضوع وتقديم أسانيد .

المحكمة

من حيث إن الوقائع تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليها وقال فى صحتها إن والده كان يملك بزماء أو سيم والكوم الأحمر مركز أمبابة حصة مقدارها ٣٩٢ فداناً

إما بمزايدة وإما بالتفاهم على اثنى بين الملتزم والرزنامة وهى الجهة التى كانت تعطى الإلتزامات نيابة عن الحكومة على أنها ما كانت تسمح للملتزم بالتصرف إلا بعد قيامه بدفع الحلوان ، والحلوان هو الضريبة الموضوعة على البلد الذى صار تلزمه فكانت الرزنامة عند انتهاء المزايدة تعطى لمن رسا عليه المزااد تقسيطا أى عقده تلزيم وقاميكاً أى مرسوماً تأمر به أهالى البلد التى يلتزمها بالطاعة للملتزم والخضوع لأوامره بأن يدفعوا إليه الضريبة التى قررت قيمتها فى دفتر المزايدة . وإذن ففى كان المدعى قد رفع دعوى بطلب تثبيت ملكيته لأتبان استناداً إلى حجتين صادرتين فى ذلك العهد ، وكان الحكم إذ اعتبر هاتين الحجتين لاتقيدان إلا تنازلاً عن حق إلتزام لا يبعث ناقلًا للملكية ورتب على ذلك قضاءه برفض الدعوى ، قد استند إلى العبارات الواردة بهما وألفاظهما وما تنصرف إليه من معنى فى نظام الإلتزام الذى كان سارياً وقت صدورهما مع خلوهما فى الوقت نفسه من العبارات والألفاظ التى يتضمنها باب المعاملات الشرعية فى كتاب البيع ، فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٢ — لاجدوى من النعى على الحكم بأن

محمد على قد أبطل نظام الإلتزام وربط أتبان كل بلد على مزارعها وأن الأتبان الواردة بالحجتين قد ربطت على جد مدعى الملكية متى كان لإبطال

شيوعا في ٣٩٣٥ فداناً بموجب حجتين شرعيتين الأولى مؤرخة في ٦ جمادى الثانية سنة ١٢١٥ هـ والثانية في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٢٢٦ هـ وقد آلت الملكية إليه ، وكانت هذه الأطيان فيما مضى رمالا لا تزرع غير أن بها بركة تصلح للصيد فسكان يستعملها وكانت تجف في جزء من السنة فسكان يزرع ما يجف منها كما كان يزرع ما يمكن زرعها مجاورها سواء لنفسه أو بطريق التأجير وأخيرا شقت الحكومة ترعة المنصورة فتوسع في زراعة أجزاء منها وأصلح فيها ولكنه رأى أن يفرز حصته فرفع دعوى قسمة أمام محكمة الموسيقى على وزارة المالية ومصحة الأملاك قضى فيها بالرفض ، فاستأنف وقد قضى في الاستئناف في ١٤/١١/١٩٣٠ بوقف الدعوى حتى يفصل في الملكية وقد وجد أن الحكومة تصرفت بالبيع لآخرين في تلك الأطيان بقطع مفرزة فلم يشأ أن يجرىها باعتباره أحد موظفيها وعرض الأمر على مصحة الأملاك فرأت نظرا لأن الحكومة تصرفت لآخرين في تلك الأطيان الموافقة على تعريضه كما طالب بأراض أخرى بشمن منخفض وبعرض الأمر على قسم قضايا الحكومة أجاب بعدم وجود ما يمنع من إجابته إلى طلبه فكتبت مصحة الأملاك إلى الوزارة طالبة الموافقة على ذلك ولما لم ينته النزاع اضطر لعمل انذار رسمي وأخيرا رفع هذه الدعوى طالبا تثبيت ملكيته إلى حصته السابق بيانها على الشيوع في الأطيان المحددة بالعريضة وقد قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى فاستأنف وقيد الاستئناف برقم ٥٣٢ سنة ٦٦ ق أمام محكمة استئناف مصر التي قضت في ٢٠/٣/١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب

يسمى الطاعن بالأول منها على الحكم الخطأ في تطبيق القانون ، إذ استند في قضائه برفض الدعوى إلا أنه باستقراء تاريخ الملكية في الديار المصرية ثبت أن حق الطاعن لا يمكن أن يتجاوز مجرد حق الانتفاع سواء كان ملتزما أو غير ملتزم وأن الحجتين تحملان التنازل عن حق الالتزام . وقد تابع الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة في إغفال ما أثبتته الطاعن من أن هذه النتيجة التاريخية ينقضها ما جاء في مجموعة قوانين ولوائح الأموال المقررة انظرارة المالية سنة ١٩٠٩ ص ٦٨ تحت عنوان الباب الثاني قوانين الملكية في الأطيان تحت رقم ١٥٥ ما يفيد بأنه في سنة ١٢٢٨ هـ ١٨١٣ م حصل لإبطال طريقة إعطاء البلاد بالالتزام لأشخاص معينين باسم ملتزمين وعملت المساحة العمومية على أطيان القطر وربطت أطيان كل بلد على مزارعيها ، وقد نفذ هذا فعلا وربطت مصحة المساحة تلك الأطيان باسم جد الطاعن أربعة قراريط وثلاث الكوم الأحمر — محمد بن علي الجوريجي وفرضت عليها الضرائب ومع إغفال الحكم ذلك الذي ثبت من أن القانون كان يعرف في ذلك التاريخ الملكية الكاملة المعروفة في القانون الحديث يذكر في حثية أخرى بأن جد الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه دفع المقابلة عن الأطيان موضوع الدعوى مما كان يترتب عليه اعتباره مالكا ملكية مطلقة وذلك مما يجعل هذا التعميم الذي ذهب إليه من أن ملكية الأطيان في ذلك التاريخ لم تكن ملكية مطلقة مخالفا للقانون بل يناقض ما جاء في أسباب الحكم نفسه من أن الملكية المطلقة كانت معروفة ومعترفا بها في ذلك العهد .

ومن حيث أنه يبين من مراجعة الحكم

المطعون فيه إذ قضى تأييدا لحكم محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعن. قد أقيم على أن الحجتين المؤرختين في ٦ من جمادى الثانية سنة ١٢١٥ هـ و ١٧ من جمادى الأولى سنة ١٢٢٦ هـ واللتين يستند إليهما الطاعن في إثبات دعواه لا يفيدان إلا تنازلا عن حق التزام لا يبيعا ناقلا للملكية لأطيان، وهذا الذي أقيم عليه الحكم يتفق والنظام الذي كان متبعاً في مصر عند تحرير هاتين الحجتين بأن تعطى الأراضي التزاما لجباية الأموال وكان الملزمون متعهدين عموميين يأخذون على عهدتهم جباية الأموال فكان كل منهم يلتزم ضريبة ناحية أو أكثر عن سنة أو أكثر ويعجل خراج سنة أو أكثر وكان الالتزام يصدر إما بمزايدة وإما بالتفاهم على الثمن بين الملزم والرزنامة وهي الجهة التي كانت تعطى الالتزامات نيابة عن الحكومة على أنهما كانت تسمح للملزم بالتصرف إلا بعد قيامه بدفع الحلوان — والحلوان هو الضريبة الموضوعة على البلد الذي صار تلزمه فكانت الرزنامة عند انتهاء المزايدة تعطى لمن رسا عليه المزايدة تقسيطا أي عقد تلزم وقاميكاً أي مرسوماً تأمر به أهالي البلد التي يلتزمها بالطاعة للملزم والخضوع لأوامره بأن يدفعوا له الضريبة التي قررت قيمتها في دفتر المزايدة وقد استند الحكم في أن الحجتين لا يتضمنان إلا تنازلاً عن حق التزام ورد فيهما صراحة من أن المتصرف فرغ ونزل وأسقط إلى المتصرف له في التصرف والتحدث والالتزام والتقسيط ولا معنى لإيراد كلتي الالتزام والتقسيط مع ما لهما من الدلالة الفنية في الوقت الذي حصل فيه التعاقد إلا أن يكونا هما المقصودين بالذات وهما موضوع العقد. ولما كان الالتزام يمنح للملزم بشروط معينة ويعطى له تقسيط عن هذا الالتزام

فإن مدلول الكلمات المذكورة منصرف حتماً إلى حق الالتزام باعتباره حقاً شخصياً للملزم يجوز التعامل فيه بمقابل وهو المبلغ المتفق عليه في الحجتين والمسمى فيهما باسم حلوان، وقد جاء بحكم محكمة أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه بهذا الخصوص. وأن نظام الالتزام لم يكن إلا لحصول الولاية على خراج الأرض وأن كلمة تقسيط معناها المستند الذي يحرر من الحكومة وظاهر من حجتى المدعى أنهما وقد حررتا بعقد رسمى أمام القاضى الشرعى فقد خلتا من ذكر كلمات بيع أو شراء أو ثمن واستعيض عنها بكلمات الإسقاط والتنازل والإفراغ ... وعند ذكر مقابل التقسيط استعملت كلمة حلوان ومعناها الحلوة أو دخل الرجل، وفي هذا ما يدل على أن الحجتين لم يتضمنا عقد بيع أطيان وإنما تضمنتا التنازل عن حق التزام وإلا لو كان المراد من تحريرهما بيع أرض لاستعمل الموثق العبارات والألفاظ التي يتضمنها باب المعاملات الشرعية في كتاب البيع وبين من هذا الذي سبق بيانه أن الحكم استند فيما قضى به من أن الحجتين إنما يتضمنان تنازلاً عن حق التزام إلى العبارات الواردة بهما وألفاظهما وما تنصرف إليه من معنى في نظام الالتزام الذي كان سارياً وقت صدورهما مع خلوهما في الوقت نفسه من العبارات والألفاظ التي يتضمنها باب المعاملات الشرعية في كتاب البيع مع أن الموثق لكل منها هو قاض شرعى وهذا كله بالغ الدلالة فيما انتهى إليه منه. ولا جدوى للطاعن فيما ينعى به على الحكم بهذا السبب من أن محمد على قد أبطل نظام الالتزام وربط أطيان كل بلد على مزارعيها في سنة ١٢٢٨ هـ — ١٨١٣ م وأن أرض

النزاع ربطت فعلا على جد الطاعن لأن هذا الذي يتمسك به الطاعن من إبطال الالتزامات وربط الأراضي قد حدث بعد تاريخ صدور الحجتين وأن من ربطت عليه الأرض في هذا التاريخ لم يكن إلا مستمتعا بريعها فقط ولم يكن مالكا لرقبتها وكان القصد من ربط الأرض على هذا النحو إنما هو إمكان جباية الخراج عنها بعد أن أبطل نظام جبايتها بطريقة الالتزامات وبقيت ملكية الرقبة للحكومة . كما أن ما ينعاه الطاعن في هذا السبب على الحكم من تناقض إذ يقول في إحدى أسبابه أن جد الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه دفع المقابل عن الأقطان موضوع الدعوى بما كان يترتب عليه اعتباره مالكا ملكية تامة يقرر في سبب آخر أن ملكية الأقطان لم تكن معروفة في ذلك الوقت فردود بأن لإثمة المقابلة صدرت في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٢٢٨ هـ ٣٠ من أغسطس سنة ١٨٨١ وهي تقضى بأنه في مقابل (أو المقابلة كما سميت بعد) دفع أموال ست سنوات يكون لدافعها حق التصرف فيها بالهبة والوصايا والإسقاط ثم صدر بعد ذلك الأمر العالي الرقيم ١٨٨٠/١/٦ وقانون التصفية في ١٧/٤/١٨٨٠ فالغيا النصوص المتعلقة بالأمور المالية وأبقيا الملكية التامة لمن دفع المقابلة وعلى ذلك فانه حتى سنة ١٨٨٠ لم يكن لمن دفع المقابلة حق الملكية التامة والحجتان صدرتا قبل ذلك بزمان طويل ومن ثم فلا تناقض بين ما قرره الحكم من أنه وقت صدورهما لم تكن الملكية التامة معروفة في مصر ، ومن عدم تقديم جد الطاعن ما يثبت دفعه المقابلة ، أما ما تحدى به الحاضر عن الطاعن بجلسة المرافعة من أن الملكية التامة كانت

معروفة في مصر عند صدور الحجتين على الأراضي الرزقة التي كان ينعم السلاطين بها على بعض الناس فإن الطاعن لم يتمسك أمام قاضي الموضوع بأنه كان واحدا من هؤلاء الناس ولم يقدم له أسانيد على ذلك بل كان ما تحدى به مقصورا على أن الحجتين تفيد أن بقاء ملكية الأقطان إليه وأنه في سنة ١٢٢٨ هـ ١٨١٣ م حصل لإبطال إعطاء البلاد بالترام لأشخاص معينين باسم ملتزمين وعملت المساحة على أقطان القطر وربطت أقطان كل بلد على مزارعيها وتقد هذا فعلا وربطت تلك الأقطان باسم جد المستأنف . كما جاء بالمذكرة المقدمة منه إلى محكمة ثاني درجة وقد قدم صورة منها إلى هذه المحكمة ثم تمسك بوضع اليد ومن ثم يتعين إطراح ما تحدى به الطاعن بجلسة المرافعة لأول مرة ، أما ما استطرد إليه الحكم متحدثا عن تاريخ الملكية في مصر فلم يكن منه إلاردا على ما زعمه الطاعن من أن الحجتين تفيدان نقل ملكية الأقطان الواردة بهما إليه وهذا الاستطرد يعد نقل في أسباب الحكم ما دام قد قطع في أن الحجتين لا تتضمنان إلا تنازلا عن حق التزام .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم مخالفة الثابت في الأوراق إذ جاء في أسبابه : ليس في الورقة المقدمة من المستأنف (الطاعن) تحت رقم ٤ من حافظة ٤ ملف الاستئناف ما يدل على أن مورثه دفع المقابلة عن الأقطان موضوع الدعوى كلها أو بعضها باعتبارها من أراضي الآواس وفقا لللائحة المقابلة الرقيمة ٣٠ من أغسطس سنة ١٨٧١ والمؤرخ بالأمر العالي الصادر بتاريخ ٦ من يناير سنة

لبعض المستندات المرفقة بكتاب المساحة رقم ١٠٩ سنة ١٩٢٨ بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٦ فهي مستخرجة من دفتر دلال الملتزمين سنة ١٢٥٧ هـ ودفتر فوايض التزام سنة ١٢٣٧ وكل ما يدل عليه إن صح اتخاذها مستندات أن جد المدعى - الطاعن - كان أحد الملتزمين لهذه الأقطان أو غيرها وقد أثبت فيما تقدم معنى الالتزام وحدوده وهو حق لا شأن له بملكية الرقبة أو المنفعة وقد أبطل هذا النظام ... ومن الكشوف الرسمية المقدمة من المدعى نفسه ما يدل على أن هذه الأقطان المتنازع عليها مكلفة باسم الحكومة من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٠ وأنها منذ ذلك التاريخ قد تصرفت في بعضها لملك آخرين وليس في هذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف المؤيد به عن المستندات المقدمة من الطاعن ما لا يستقيم مع ما هو ثابت بها ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق على غير أساس فضلا عن أن هذا النعي غير منتج لأنه إنما يقوم على أساس الملكية للطاعن مع أن الحكم أقيم على أن ما تضمنته الحجتان أساس الدعوى هو تنازل عن حق التزام .

« ومن حيث ان الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم القصور في التسيب إذ قدم فيما قدم من مستندات صورة عرقية من خطاب صادر من المدير العام لمصلحة الأملاك الأميرية في ١١ / ٢ / ١٩٤١ لوكيل وزارة المالية جاء به قامت المصلحة بفحص مستندات الطاعن وتبين منها أن الحكومة كانت مصدر الملكية أصلاً وأنهم لم يكن لها تسليف قبل فك الزمام بهاتين الناحيتين (الآن كفر حكيم والمنصورة) . وقد

١٨٨٠ مما كان يترتب عليه اعتباره مالكا ملكية مطلقة وتسليفها باسمه بهذه الصفة على أثر ذلك ، وهذا يتنافى مع ما حصل فعلا إذ قدم الطاعن لمحكمة أول درجة وثاني درجة المستندات الرسمية الآتية وكلها قاطعة أن جد الطاعن دفع المقابلة عن بعض الأقطان موضوع الدعوى وأنها كلفت باسمه وهذه المستندات هي : ١ - كشف رسمي من الدفترخانة المصرية بأن جد المستأنف كان يدفع المقابلة عن أقطان أو سيم ٤٠ فدانا وهو يملك في هذه المنطقة ٦٠ فدانا ، ٢ - صور فتوغرافية لكشف رسمي مستخرج من دار المحفوظات من الوارد بدفتر فوائد الالتزام سنة ١٢٣٧ هـ باسم جد الطاعن وظاهر به تكليف الأقطان باسم (محمد بن علي الشوربجي) ، ٣ - كشف رسمي مستخرج من سجلات دار المحفوظات العمومية ببيان أقطان الحكومة بناحية المنصورة عن المدة من سنة ١٨٩٣ إلى سنة ١٩٠٠ ومبين فيه بالصحيفة رقم ٨٢٣٦٩٦ أن الحكومة كانت تملك مقدار ١٣١٤ فدانا وقيراطان وسهمان وتصرفت في ١٤٩٣ و ٢٢ قيراطا و ٤ أسهم أي أنها باعت أكثر مما تملك واستمرت في بيع ما ليس لها في الصحيفة التالية وقد أغفل الحكم ذلك لجانب الصواب لمخالفته الثابت بهذه المستندات .

« ومن حيث إنه جاء بالحكم بهذا الخصوص وليس في الورقة المقدمة من المستأنف تحت رقم ٤ من حافظة رقم ٤ من ملف الاستئناف ما يدل على أن مورثه دفع المقابلة عن الأقطان موضوع الدعوى كلها أو بعضها وجاء بحكم محكمة أول درجة بهذا الخصوص « أما الصور الفوتوغرافية

٩٤٦

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

حكم • تسبيبه • بيع • قضاء الحكم ببطالان البيع
لصدوره من قاصر • تأسيس قضاؤه على أن تقدير سن
البائع بمعرفة الطبيب الشرعى كان تقديرا تقريبا •
استناده إلى إجابة هذا الطبيب في بدء المناقشة دون
أن يحفل بما تدل عليه إجاباته اللاحقة والتي تقطع بأن
البائع بلغ سن الرشد وقت البيع • قصور •

المبدأ القانوني

متى كان الحكم إذ قضى ببطالان البيع لصدوره
من قاصر أقام قضاؤه على أن — تقدير الطبيب
الشرعى لسن البائع إنما كان تقديرا تقريبا
استنادا إلى ما أجاب به هذا الطبيب في بدء
مناقشته دون أن يحفل باستظهار ما تدل عليه
إجاباته اللاحقة من أن تقديره كان تقديرا قاطعا
في ثبوت بلوغ البائع سن الرشد وقت التعاقد
ولم يكن تقديرا تقريبا ، فإن هذا الحكم يكون
مشوبا بالصور وبالخطأ في الإسناد بما يستوجب
نقضه •

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم
المطعون فيه ومن سائر أوراق العلمن تتحصل
في أنه في ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٦ أقامت
السيدة زينب أبو السعود بصفتها وصية على
عبد العزيز محمد إبراهيم الشهير بنصر الدين دعوى
على الطاعن لدى محكمة المنيا الابتدائية قيدت في
جدولها برقم ٢٣٣ سنة ١٩٤٦ كلى قالت في
صحيفة افتتاحها إن القاصر المشمول بوصايتها باع
إلى الطاعن فدان و ١٢ قيراطا مبينة حدودها
ومعالمها بالصحيفة بعقد بيع محرر في ١٣ من

جاء به أيضا : ولما كانت أطيان الحكومة
بهايتين الناحيتين بيعت استبدالا لحضرتي أحمد بك
الشريف ومحمد بك سعيد فقد عرض حضرة
الطالب (الطاعن) في حالة تعذر رجوع الحكومة
عن تصرفاتها تمويضه باعطائه أطيانا أخرى بثمن
منخفض ، وقد أجاب قسم القضايا على ذلك
بكتابه المؤرخ في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ أن
لا مانع من إجابة حضرة الشوريجي بك إلى طلبه
ببيع جزء من أطيان الحكومة بطريق الممارسة
كتسوية ودية للموضوع ، ثم قال الطاعن إنه
طلب في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف
ص رقم ١٣ استنادا إلى المادة ٢٥٣ مرافعات
إلزام الوزارة بتقديم أصل هذا الخطاب ثم عاد
بجلسة ١٩ / ٣ / ١٩٥١ وكررهذا الطلب ولم يرد
الحكم المطعون فيه على هذا الطلب ولم يشر في
أسبابه إلى تقديره هذا الإقرار الصادر من
الخضم بأحقية الطاعن في دعواه وهذا
قصور يطله •

« ومن حيث إن هذا النعى غير منتج لأنه
حتى لو قدم الخطاب الذي أشار إليه الطاعن في
هذا السبب وسلم بما قاله الطاعن عن محتوياته فإنه
لا يعدو أن يكون رغبة أبدت من مدير مصلحة
إلى الوزير المختص وحسنه بقبولها وما لم يرقم
الدليل على موافقة الوزير عليها فإنها لا تلزم
المطعون عليها في شيء ومن ثم يتعين رفض
هذا السبب » •

(التفتية رقم ٢٣٣ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان
ثابت ومسطى فاضل وأحمد المروسي وعبد فؤاد جابر
الستشارين) •

باستمرار الوصاية عليه إلى ما بعد بلوغه من الرشد — ولم توجد بالملف شهادة رسمية تدل على تاريخ الميلاد، وقررت الوصية عليه أنه لم يقيد بدفع المواليد — تمتك الطاعن بأن التقدير الوارد في محضر جرد التركة هو تقدير تقريرى وطلب إحالة البائع له إلى الطبيب الشرعى لتوقيع الكشف عليه وتقدير سنه فأجابته المحكمة إلى طلبه هذا بحكمها التميدى الصادر فى ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٧. قدم الطبيب الشرعى تقريره فتمت إجابته قام بتوقيع الكشف الطبي فى ١٣ من يناير سنة ١٩٤٨ وانتهى فى نتيجة إلى أن الأشعة التى عملت لأطراف العظام تشير إلى أن عيد العزير محمد إبراهيم كان يبلغ من العمر وقت الكشف عليه أكثر من ٢٣ سنة إلى أنه وقت صدور العقد منه فى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ أنه كان يبلغ من العمر أكثر من ١١ سنة ميلادية — اعترضت الوصية على هذا التقدير قائلة إن السن الذى قدر فى محضر جرد التركة أقرب للحقيقة لحصوله فى وقت قريب من وقت الميلاد وأنه ليس فى تقدير الطبيب الشرعى ما يحدد مدى تجاوز البائع لسن الحادية والعشرين وأنه لو كان هذا المبنى بضعة أيام فإنه لا يقطع فى ثبوت حالة القصر وقت صدور البيع — استدعت المحكمة الطبيب الشرعى لمناقشته وتمت هذه المناقشة بمجلسه ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ وفيها أصدرت المحكمة حكمها برفض الدعوى، فرفضت الوصية استئنافا عن هذا الحكم قيد فى جدول محكمة استئناف القاهرة برقم ٣٤٠ سنة ١٩٥٠ فى ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبثبوت ملكية المستأنفة إلى الإطيان

ديسمبر سنة ١٩٤٥ ومصدق عليه فى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ومسجل فى ٢٣ منه وأن هذا العقد باطل لصدوره من غير ذى أهلية للتصرف بالبيع ولهذا طلبت المحكمة بثبوت ملكيتها بصفتها للإطيان المذكورة وبكف منازعة الطاعن لها فيها وإلزامه بتسليمها إليها مع إلغاء عقد البيع والتسجيلات التى ترتبت عليه واستدلت على أن البائع كان قاضرا وقت التعاقد بما هو ثابت بملف تركه والده المرحوم محمد إبراهيم وبالحكم الصادر من محكمة المنيا الابتدائية وتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣٠ فى القضية رقم ١٦٢ سنة ١٩٤٥ كلى الذى قضى بإلغاء عقدي بيع صدرأ من عبد العزيز محمد إبراهيم فى أول يناير سنة ١٩٤٤، و٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ودفع الطاعن الدعوى بأن البائع إليه كان قد بلغ سن الرشد قبل صدور العقد منه بأكثر من سنة مستدلا على ذلك بإقرار مؤرخ فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ موقع عليه من الوصية يفيد أنها تخلت عن الوصاية وسلمت إلى الطاعن أمواله. وفى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ أصدرت المحكمة حكما بالانتقال إلى مجلس جسي مركز المنيا للإطلاع على ملف تركه المرحوم محمد إبراهيم وتبين من الإطلاع على هذا الملف أن المورث توفى فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ وأنه فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٩ حرر محضر جرد لتركته قدر فيه سن ابنه عبد العزيز بأربع سنين وأن المجلس الجسنى أصدر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٣ قرارا بالإذن للقاصر بإدارة أمواله بنفسه لبلوغه سن الثامنة عشرة ثم أصدر قرارا آخر فى ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ بمنعه من هذه التصرفات ثم أصدر فى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ قرارا

وبإلغاء عقد البيع والتسجيلات المترتبة عليه .
 فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .
 د ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الثاني من سببي الطعن قصور الحكم المطعون فيه وبطلان إسناده ذلك أن محكمة الاستئناف إذ عرضت لما أسفرت عنه مناقشة الطبيب الشرعي أمام محكمة الدرجة الأولى قد اقتضت على بيان ماورد في صدر هذه المناقشة من إجابة الطبيب بأن البائع كان يبلغ وقت الكشف عليه أكثر من ثلاثة وعشرين سنة ويجوز أن يكون قد بلغ سن الخامسة والعشرين ، وعقبت على هذا بقولها إن تقدير الطبيب الشرعي كان تقديرا تقريبيا لا يمكن الارتياح إليه أو الأخذ به ولم تلق المحكمة بالألإى بقية المناقشة التي تولى الطبيب فيها تفسير إجابته هذه تفسيراً واضحاً انتهى فيه إلى التأكيد والقطع بأن البائع كان سنه يزيد على ثلاثة وعشرين سنة بأكثر من بضعة أشهر وبأنه كان كاملاً الأهلية وقت صدور التصرف منه إلى الطاعن كما يبين من أسباب الحكم المستأنف ومن الصورة الرسمية لمحضر الجلسة التي جرت فيها المناقشة .

د ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه ورد بالحكم في هذا الخصوص : د وتبين من مناقشة حضرة الطبيب الشرعي بالجلسة أمام محكمة أول درجة أنه يقول العبارة الآتية وهي (إن المذكور كان وقت كشفنا عليه يبلغ أكثر من ٢٣ سنة ويجوز أن يكون قد بلغ ٢٥ سنة) فلا جدال إذن في أن تقدير الطبيب الشرعي كان تقديراً تقريبياً لا يمكن الارتياح إليه أو الأخذ به ، ولما كان يبين من الصورة الرسمية لمحضر الجلسة الذي أشار إليه بالحكم المطعون فيه

والمقدمة بملف الطعن أن الطبيب الشرعي نوقش كما يلي : د س - واضح من الكشف أنه حاصل في ١٣/١/١٩٤٨ وقدوت سنه في هذا اليوم بأنه أكثر من ٢٣ سنة قال أي حد يمكن أن تعبر عبارة (أكثر) ج - يعتمد في تقدير السن على صور الأشعة والمعروف أن حُرْف العظم الحرقني يلتحم بجسم العظم فيما بين ٢٣ سنة ، ٢٥ سنة ، وبما أن ما أظهرته الأشعة التي عرضت للمذكور من الالتحام لعظم الحرف الحرقني بجسم العظم فإن ذلك يدل على أن المذكور كان وقت كشفنا عليه يبلغ أكثر من ٢٣ سنة ويجوز أن يكون قد بلغ ٢٥ سنة . س - هل يمكن القول بأنه وقد تجاوز ٢٣ سنة قد وصل ٢٤ مثلاً وقت الكشف . ج - يمكن أن يقال هذا لأن درجة الالتحام التي أظهرتها صورة الأشعة كانت كافية بدرجة محسوسة بما يشير إلى أنه تجاوز ٢٣ سنة بمدة يمكن أن تصل إلى ... س - هل يمكن أن يقال بأن عبارة أكثر من ٢٣ سنة لا تتعدى حدود الشهر . ج - في هذه الحالة بالذات لو أنه تعدى شهر واحد كان من المنتظر أن يظهر بصورة الأشعة أثر التهام حديث ولكن الالتحام الذي شاهدته في حالتنا هذه في المذكور كان كاملاً وليس حديثاً وهذا يدل على أن التجاوز أو التعبير بأكثر يزيد عن أشهر وفي الحقيقة مادام التهام العظم الحرقني فيكون أزيد بكثير . س - بالاطلاع على العقد الصادر من عبد العزيز تبين أنه محرر في ١٣/١٢/١٩٤٥ ومصدق عليه في ١٩/١٢/١٩٤٥ فهل يمكن الجزم بأنه في هذين التاريخين كان عبد العزيز المذكور قد تجاوز الحادية والعشرين وبأى حدود . ج - أنا كشفت عليه في يناير سنة ١٩٤٨ وسبق أن ذكرنا أن المذكور يبلغ من العمر

وقت الكشف عليه أكثر من ٢٢ سنة ويمكن أن يصل حوالى ٢٤ أى بفترة مقدارها سنة وفى هذه الحالة يكون قد بلغ سن الرشد ويكون تاريخ العقد فى كلا التاريخين بعد بلوغه أكثر من ٢١ سنة . س — هل هناك ضوابط فى الفترة إلى ما قبل سن الواحد والعشرين وهل هناك ضوابط فيما يتلو هذه السن لغاية ٢٣ سنة بحيث يكون التقدير أقرب ما يكون إلى الحقيقة . ج — فيه ، وفى بعض الأحيان نصل بالمعلومات الفنية إلى تقدير السن بما يطابق شهادة الميلاد بفروق فى حالات الشواذ وأما فى الحالات العادية أو الطبيعية عندنا من المقاييس والضوابط ما يكفى للتحديد وتحديد ما يتفق مع شهادة الميلاد بالضبط وإن جاز أن تكون فروق فأيام فقط ... س — هل لاحظت على الشخص الذى كشفت عليه أى حالة من حالات الشذوذ التى تدعو إلى وجود أى تفاوت فى التقدير . ج — لم أشاهد فى المذكور وقت الكشف عليه أى حالة من حالات الشذوذ وكان شخصا طبيعيا ولو كان واحد مكسح يجوز أن يكون هناك فرق سنتين أو ثلاثة . ولما كان الحكم المستأنف قد أورد فى أسبابه خلاصة لهذه المناقشة بسكافة تفاصيلها وانتهى منها إلى أن ما أوضحه الطبيب الشرعى يقطع بصدور العقد المطلوب لإبطاله بعد بلوغ البائع سن الحادية والعشرين وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى القول بأن تقدير الطبيب الشرعى إنما كان تقديرا تقريبيا إلى ما أجاب به هذا الطبيب عند بدء مناقشته ولم يعن باستظهار ما تدل عليه إجاباته اللاحقة المتعددة المشار إليها فيما سبق والتى استخلص منها الحكم المستأنف أن تقدير الطبيب الشرعى كان تقديرا قاطعا فى ثبوت بلوغ البائع سن الرشد

وقت التعاقد ولم يكن تقديره تقريبيا — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور وبالخطأ فى الإسناد بما يستوجب نقضه بلا حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . ودون تعرض لما تحتمله الدعوى من أوجه لم تعرض لها محكمة الموضوع وهى أثر قرارات المجلس الحسى بشأن البائع للطاعن .

(القضية رقم ٢٤٦ سنة ٢١ فى رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد ومحمد أمين زكى المستشارين) .

٩٤٧

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — نقض . طعن . قيام الطعن على أسباب موضوعية . لا يستتبع عدم قبوله شكلا بل رفضه موضوعا .

ب — دعوى . مصروفات الدعوى . الخصم الذى يتحملها . المادة ٣٥٨ مرافعات .

ج — حكم . تسييه . التمسك بأن العقد الذى يستند عليه مدعى الملكية هو بيع وقاء يخل رهن . القضاء بثبوت الملكية تأييدا على أن العقد هو بيع منجز ناقل للملكية . عدم إشارة الحكم إلى ورقة مند تفيد أن البيع وقائيا . قصور .

المبادئ القانونية

١ — قيام الطعن على أسباب موضوعية لا يقتضى عدم قبوله شكلا وإنما يقتضى رفضه موضوعا .

٢ — أساس الحكم بمصروفات التقاضى هو وفقا لنص المادة ٣٥٨ من قانون المرافعات حصول النزاع فى الحق الذى حكم به ؛ فإذا كان الحق مسلما به بمن وجهت عليه الدعوى فغرم التداعى يقع على من وجهها . وإن فني كانت المحكمة قد

الزمت المدعى عليه بمصروفات الدعوى عن حصة
في عقار طلب المدعى تثبيت ملكيته لها ولم
ينازعه فيها المدعى عليه دون أن تورد أسبابا
مبسوغة لتحميل هذا الأخير بالمصروفات ، فإن
حكمها يكون قاصر التمسك في هذا الخصوص
قصورا يستوجب نقضه .

٣ متى كان المدعى عليه قد تمسك بأن
العقد الذي يستند عليه المدعى في إثبات ملكيته
للعقار موضوع النزاع هو عقد بيع وقائي يخفى
رهنأ ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بملكية
المدعى لهذا العقار أقام قضاءه على أن مورثه قد
اشتراه من مورث المدعى عليه بعقد بيع منجز
ناقل للملكية وأن المدعى ومورثه من قبل وضما
اليد على هذا العقار تصفهما ما لتكن المدة الطويلة
المكسبة للملكية دون أن يشير إلى الإقرار
المقدم من المدعى عليه والصادر من مورث المدعى
بأنه قد بيع تخريز عقد الشراء والذي يعتبر بمثابة
ورقة ضد يقر فيها المورث المذكور بأن البيع
وقائي ، وكان تكليف عقد البيع مقرونا بالإقرار
المشار إليه مما قد يتغير به وجهة الرأي في الدعوى
في خصوص التملك بالتقادم فإن الحكم إذ أغفل
هذا الدفاع الجوهرى يكون معيبا بعيب القصور .

المحكمة

ومن حيث إن الوقائع - حسبما استفاد من
الحكم المطعون فيه - وسائر أوراق الطعن تتحصل
على أن المطعون عليها الأولى - أقامت الدعوى
نرقم ٩١٠ من سنة ١٩٤٤ - على مهنر علي الطاعن

والمطعون عليها الثانية والمرحوم سيد محمد حسانين
(مورث المطعون عليهما الأخيرين) طالبت فيها
الحكم بتثبيت ملكيتها لكامل بناء المنزل المقام
على أرض محكرة من الحكومة - ومحو كافة
التسجيلات الموقعة عليه والمترتبة على حكم مرسى
المزاد الصادر في القضية رقم ٦١٥ سنة ١٩٤٤ -
مؤسسة دعواها على أنها ورثت هذا المنزل عن
والدتها المرحومة خضرة محمد عثمان - التي
تمسكت - نصفه - بطريق الشراء بعقد مؤرخ
٢٢ / ٧ / ١٩٤٤ من محمد رشيدان الذي كان قد
اشتراه من محمد حسنين ديوان (مورث الطاعن
والمطعون عليها الثانية ومورث المطعون عليهما
الأخيرين - وذلك بموجب عقد محرر في ٢٠
من فبراير سنة ١٩١٣ - وتمسكت رابعة بحكم
مرسى مزاد في القضية رقم ١٨٦٦ سنة ١٩٢٦
السيدة زينب . والرابع الباقي بمقتضى حكم مرسى
مزاد في دعوى أقامت أمينة الحاج أحمد سنة
١٩٢١ - وأضافت أيضا بأنها هي ومورثتها
من قبلها ظلنا واضعتي اليد المدة الطويلة المكسبة
للملكية - إلى أن تعرض لها الطاعن الذي
استصدر بطريق التواطؤ حكما بدين ضد
أخويه - (بقية المطعون عليهم) - قام بتنفيذه
وذلك بنزع ملكية - إقرارا بط ١٨ - سهما من
أربعة وعشرين من المنزل موضوع النزاع -
دفع الطاعن الدعوى بأن المطعون عليها الأولى
لا تملك إلا الحصة التي آلت لمورثتها بموجب حكم
مرسى المزاد في الدعوى رقم ١٨٦٦ سنة ١٩٢٦
- وهي ستة قراريط - لا ينازع أحد في
ملكيتها - وأنه يملك اثمانية عشر قيراطا
بالميراث والشراء - وأضاف بأن عقود الشراء
التي تستند إليها المطعون عليها الأولى إنما هي
عقود بيع وقاء يخفى رهنأ - وفي ١١ من يناير

من أحد الخصوم وإلزام الطاعن ومن معه بها ،
إذ قضى الحكم بذلك خالف القانون وشابه
القصور في التسبيب ذلك أنه لم يبين علة قضائه
بهذا الإلزام مع ثبوت عدم منازعة الطاعن
وفريقه للطعون عليها الأولى في ملكيتها لهذا
القدر .

« ومن حيث إن الثابت بالحكم المطعون
فيه أن ملكية الستة قراريط المشار إليها في سبب
الطعن لم تكن محل نزاع بين طرفي الخصومة
ومع ذلك فإنه ألزم الطاعن ومن معه بالمصاريف
عن هذا القدر — في حين أن الحكم الابتدائي
الذي عدله الحكم المطعون فيه قد رفض إلزام
المطعون عليها الأولى بهذه المصروفات .

« ومن حيث إن المادة ٣٥٨ من قانون
المرافعات تنص على أنه « للحكمة أن تحكم بإلزام
الخصم الذي كسب الدعوى بالمصاريف كلها أو
بعضها إذا كان الحق مسلما به من المحكوم عليه
أو إذا كان المحكوم له قد تسبب في إنقاساق
مصاريف لا فائدة فيها أو كان قد ترك خصمه
على جهل بما كان في يده من المستندات القاطعة
في الدعوى أو بمضمون تلك المستندات ، —
ولما كان يبين من هذا النص أن أساس الحكم
بمصروفات التقاضي هو حصول نزاع في الحق
الذي حكم به فإذا كان الحق مسلما به بمن وجهت
عليه الدعوى فغرم التسداعى يقع على من
وجهها — ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه
على ما سبق بيانه أنه ألزم الطاعن بمصروفات
الدعوى التي أقامتها المطعون عليها الأولى بطلب
تثبيت ملكيتها إلى الستة القراريط مع ما هو
ثابت في الحكم الابتدائي الذي رفض الحكم
بإلزام الطاعن بالمصروفات لعدم منازعته دون

سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على
التحقيق لإثبات ونفي واقعة وضع اليد المبدية
الطويلة المكتسبة للملكية — وبعد أن سمعت
المحكمة أقوال شهود الطرفين قضت في ١٧ من
أبريل سنة ١٩٤٩ بتثبيت ملكية المطعون عليها
الأولى للربع شائع في كامل بناء المنزل ورفضت
ماعداد ذلك من الطلبات . استأنفت المطعون عليها
الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة
وقيد بالجدول العمومي رقم ١٤٢٤ سنة ٦٦
قضائية . وفي ٥ من مايو سنة ١٩٥١ قضت
المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
بتعديل الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المستأنف
(المطعون عليها الأولى) إلى كامل بناء المنزل
وشطب ومحو التسجيلات المترتبة على حكم مرسى
المزاد الصادر في قضية البيع رقم ٦١٥ سنة ١٩٤٤
بيوع السيدة مع إلزام المستأنف عليهم بالمصاريف
عن الدرجتين — فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق
النقض .

« ومن حيث إن المطعون عليها الأولى دفعت
بعدم قبول الطعن لأنه مبني على أسباب
موضوعية .

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك
لأن قيام الطعن على أسباب موضوعية لا يقتضي
عدم قبوله شكلا وإنما يقتضي رفضه موضوعا .
ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه
الشكلية .

« ومن حيث إن السبب الأول يتحصل في
إن الحكم المطعون فيه إذ ألغى الحكم الابتدائي
التقاضي بإلزام المطعون عليها الأولى بمصاريف
دعواها عن الستة القراريط التي لم تكن محل نزاع

أن يورد الحكم المطعون فيه لذلك أسباباً مسوغة لتحميله الطاعن بالمصروفات . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر التسيب في هذا الخصوص ويتعين نقضه .

« ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في سبب الطعن الثاني — يتحصل في أن الحكم مشوب بالقصور ذلك أن المطعون عليها الأولى ادعت بأن مورثها قد تملك حصّة قدرها اثني عشر قيراطاً بطريق الشراء من محمد رشدان بموجب عقد محرر في ١٢ من يوليو سنة ١٩١٤ وأن هذا الأخير كان قد اشترى هذه الحصّة من محمد حسانين بموجب عقد محرر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩١٣ ، فدفع الطاعن هذا الادعاء بأن العقدين سالف الذكر لم ينقلا الملكية لا إلى مورثة المطعون عليها الأولى ولا إلى البائع إليها محمد حسانين وأنهما يخفيان رهنا مستدلاً على ذلك بالإقرار الموقع عليه من محمد رشدان بتاريخ أول هذين العقدين وبالإقرار الموقع عليه من مورثة المطعون عليها الأولى بتاريخ العقد الثاني . وأضاف بأن مورثة المطعون عليها الأولى اتفقت مع مورثة (محمد حسانين) على أن تضع يدها باعتبارها مرتهنة على الدور الأول والثاني من المنزل لتسلم أجرتيهما شهرياً وتدفع من طرفها الحكر على المنزل جميعه والعوائد والخفر — تمسك الطاعن بذلك إلا أن محكمة الاستئناف لم تلق إليه بالاً — في حين أنها ألغت الحكم الابتدائي الذي أقام قضاءه على هذا الأساس .

« ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بثبوت ملكية المطعون عليها الأولى إلى الثانية عشر قيراطاً التي كانت محل نزاع بين طرفي الخصومة على أنه « تبين من

الاطلاع على مستندات المستأنفة (المطعون عليها الأولى) أن مورث المستأنف عليهم (مورث الطاعن) قد باع إلى مورثة المستأنفة (خضرة محمد عثمان) بتاريخ ٢٢ من يوليو سنة ١٩١٤ نصف هذا المنزل وهذا العقد مسجل بتاريخ ١٥/٤/١٩١٦ بمحكمة مصر المختلطة وليس في عبارات العقد ما يفيد أنه بيع وقائي يخفي رهناً بل هو بيع منجز ناقل للملكية ، وانتهى إلى أن المطعون عليها ومورثها من قبلها كانتا تضعان اليد على المنزل المذكور بصفتهما مالكتين .

« ومن حيث إنه يبين من المستندات المقدمة لهذه المحكمة والتي كانت تحت نظر محكمة الموضوع أن الطاعن تمسك بأن العقدين اللذين تستند إليهما المطعون عليها الأولى في ثبوت ملكيتها إلى الاثني عشر قيراطاً من مبانى المنزل موضوع النزاع يخفيان رهناً — وقد أخذت محكمة أول درجة بهذا الدفاع مؤسسة قضاءها في ذلك على ما استبان لها من عبارتي الإقرارين المؤرخين ٢٠ من فبراير سنة ١٩١٣ و ٢٢ من يوليو سنة ١٩١٤ — والمنصوص فيهما صراحة على أن مورثة المطعون عليها الأولى « قد تراضت على أن تأخذ المبلغ الذي هو ثلاثين جنيهه أفرنسي مشترى نصف المنزل وقت حضوره في يد المعلم محمد حسين ديوان وتعطى له العقد بمشترى نصف المنزل الذي هو تحت يدها ولم يكن توقف في التسليم في العقد المذكور حيث إن عقد البيع هو وقائي ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه — على ما سبق ذكره — أنه لم يشر إلى الإقرار الموقع عليه من مورثة المطعون عليها الأولى في تاريخ تحرير عقد شرائها وهو بمثابة ورقة ضد تقر فيه مورثها بأن البيع وقائي . ولما كان تكليف

عقد البيع مقرونا بالإقرار المشار إليه بما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى في خصوص التملك بالتقادم ، كما قرر ذلك حكم محكمة أول درجة . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا الدفاع الجوهرى يكون معيبا بعيب القصور .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(القضية رقم ٢٥٨ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة .

٩٤٨

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

ضرائب - ضريبة تركات - شركة - نص في عقد الشركة بتحديد نصيب الشريك الموصى في رأس المال بعد وفاته . سريان هذا النص على الشريك - سريانه على مصلحة الضرائب . المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانونى

إذا اتفق في عقد شركة على أنه إذا مات أحد الشركاء الموصين يكون النصيب الذى يؤول إلى ورثته هو حصة مورثهم في رأس المال دون حصته في موجودات الشركة التى تظل مملوكة للشخص الاعتبارى الذى يبقى قائما إلى أن تحصل التصفية ولما كان هذا الشرط ملزما للورث فانه يسرى على مصلحة الضرائب وفقاً لمفهوم نص المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذى يقضى بأن يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلاً على المتوفى .

المحكم

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم

المطعون فيه وباقى أوراق الطعن تتحصل في أن لجنة تقدير الضرائب أصدرت قراراً في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ بتقدير صافى تركة المرحوم محمد أحمد الطويل بمبلغ ٣٧١٦٥ جنيهاً و ٩٨٨ ملياً فطعن المطعون عليهم وهم ورثة المتوفى في هذا القرار بالطعن رقم ٢٩٨ سنة ١٩٤٩ ضرائب أمام محكمة الاسكندرية الوطنية وطلبوا الحكم بتعديل قرار اللجنة واعتبار صافى أصول التركة بمبلغ ٢٦٢٧٥ جنيهاً و ٣١١ ملياً . وأسسوا طعنهم أولاً على أن اللجنة اعتبرت نصيب مورثهم في شركة التوصية المعروفة بشركة محمد وعلى وأحمد الطويل بمبلغ ١٣٢٣٩ جنيهاً على أساس ما كان يؤول لمورثهم لو صفت الشركة مع أنه مشروط في عقد الشركة الثابت التاريخ في ٢٢ من مايو سنة ١٩٣٥ أنه في حالة وفاة أحد الشركاء المتضامنين ومنهم مورث المطعون عليهم يكون لورثته الحق في البقاء في الشركة بنسبة نصيبه في رأس المال فقط وهو ٦٠٠٠ جنيه . ثانياً على أن اللجنة احتسبت نصيب المورث في الأطنان بمبلغ ٨٤٥٦ ج و ٦٧٧ م مع أن قيمة هذا النصيب لا تزيد على ٣٠٠٠ جنيه . ثالثاً على أن اللجنة بالغت في تقدير قيمة السيارات . وفي ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاسكندرية الوطنية بتعديل قرار لجنة التركات المطعون فيه واعتبار صافى أصول تركة محمد أحمد الطويل بمبلغ ٢٩٩٢٦ جنيهاً و ٤٢٨ ملياً وأخذت باعتراض المطعون عليهم الأول ورفضت الاعتراضين الثانى والثالث . فاستأنفت الطاعنة وقيد استئنافها برقم ١٦٣ سنة ٦ ق محكمة استئناف الاسكندرية ، وأسست استئنافها على أن ما ذهب اليه الحكم المستأنف خالف الواقع وأن نصيب المورث في الشركة يشمل فوق حصته

في رأس المال وهي ٦٠٠٠ جنيه — نصيبه في أرباح التصفية حسبما جاء بتقرير الخبير المعين من لجنة ضريبة التركات وهو ٧٢٣٦ جنيهًا و ٥٦٠ ملية وفي ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥١ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بالتأييد وبنت حكمها على أنه يتضح من الاطلاع على عقد الشركة أنه ينص على أنه إذا انسحب منها أحد الشركاء الموصيين أو المتضامنين فليس له سوى استرداد نصيبه في رأس المال وكذلك في حالة وفاته ليس لورثته سوى استرداد نصيبه في رأس المال حسب آخر ميزانية — فقررت الطاعة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان من وجهين : الأول — إذا مسح البند ٢٨ من عقد الشركة بأن اعتبر قيمة نصيب مورث المطعون عليهم في شركة التوصية مبلغ ٦٠٠٠ جنيه بمقولة إن البند المذكور ينص على أنه في حالة انسحاب أحد الشركاء فليس له سوى استرداد نصيبه في رأس المال وكذلك الحال في حالة وفاته مع أن البند ٢٨ ينص على أنه في حالة وفاة أحد الشركاء المتضامنين وتركه ورثة يكون للورثة الحق في البقاء في الشركة بنسبة نصيب مورثهم في رأس المال بصفة شركاء موصين ويحرم عليهم في هذه الحالة حق الإدارة وللورثة المذكورين الحق كذلك في أن يطلبوا خروجهم من الشركة بعد دفع نصيب مورثهم في رأس المال في ظرف ثلاث سنوات بدون فائدة .، ولما كان مدلول هذا البند أنه إنما تصدى لمجرد تحديد نسبة نصيب ورثة الشريك المتوفى إذا آثروا البقاء في الشركة لا تجديد مقبداره —

وكان الحكم اعتبر لفظة « بنسبة » مرادفاً للفظ « بمقدار » فقدر نصيب المطعون عليهم بمقدار ما يخص مورثهم في رأس مال الشركة ولم يقدره بنسبة هذا المبلغ الذي يمثل قيمة رأس المال الحقيقية عند وفاة المورث ، فان ذلك من الحكم مسح لمداول البند الثامن والعشرين على نحو يتناقض مع صريح نصه — الوجه الثاني — إذ أغفل الحكم التحدث عن رأس المال الحقيقي عند وفاة المورث ولم يبين لمساذا اعتبر لفظة « بنسبة » مرادفاً للفظ « بمقدار » كما لم يبين سبب خروجه عن مداول اللفظ الأول الصريح . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم أخطأ في تطبيق وتأويل المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ إذ أخذ بالتقدير بموجب الميزانية ولم يأخذ بالتقدير الحقيقي لنصيب المورث مع أن المادة المذكورة نصت على أن رسم الأيالة إنما يفرض على صافي ما يؤول إلى كل وارث ومن في حكمه — ولما كان ما آل إلى الورثة — وقد آثروا البقاء في الشركة — هو نسبة في موجودات الشركة الفعلية موازية لنصيب مورثهم إلى سائر أنصبة الشركاء فقد كان يتعين تقدير النصيب الذي آل إليهم بقيمته الحقيقية .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه « للفصل في هذا النزاع يتعين الرجوع إلى عقد الشركة وتفسيره مع مراعاة الفرق بين رأس مال الشركة وهو ما يساهم به الشركاء من مال أو غنم في مشروع مالي وبين أموال الشركة وهي ما تعتبر عنه بموجوداتها أو أصولها وتشمل البضاعة والعدد والآلات ... الخ تلك العناصر التي إذا

انقضت الشركة وصفت اعتبارت الزيادة بعد استبعاد الخصوم أرباح تصفية توزع على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح المتفق عليها في عقد الشركة ... وأنه يتضح من الاطلاع على عقد الشركة أنه ينص على أنه إذا انسحب أحد الشركاء الموصين أو المتضامنين فليس له سوى استرداد نصيبه في رأس المال وكذلك في حالة وفاته ليس لورثته سوى استرداد نصيبه في رأس المال حسب آخر ميزانية كما أن للورثة الحق في البقاء في الشركة بحصة مورثهم في رأس المال وفي هذه الحالة يصبح ورثة الشريك المتضامن شركاء موصين بمقدار حصة مورثهم ... ويتضح أيضا من عقد الشركة أنها لا تصفى إلا عند انقضائها وهي لا تنقضى بوفاة أحد الشركاء وأن ما جاء بعقد الشركة مما سبق بيانه ليس فيه ما يخالف النظام العام ولا يعتبر تعسفا في تقويم حصص الشركاء بطريقة غير قانونية عند انسحاب أحدهم أو وفاته وإنما هو اتفاق صحيح قصد به ضمان استمرار الشركة رغم انسحاب أحد الشركاء أو وفاته فلا يستحق الشريك المنسحب إلا نصيبه في رأس المال وكذلك لا يستحق ورثة المتوفى منهم سوى نصيب مورثهم في رأس المال على الوجه السابق بيانه أما من أراد منهم أن يقتسم أرباح التصفية فعليه البقاء في الشركة حتى تنقضى وتحصل تصفيتها ، وهذا الذي جاء بالحكم صحيح في القانون ولا يشوبه مسخ أو قصور — ذلك بأنه يبين من عقد الشركة أن البند الرابع والعشرين منه ينص على أنه « في حالة ما إذا كان طالب انتهاء الشركة شريكة موصية للشركاء المتضامنين الخيار بين إجابتها إلى طلبها وتصفية أعمال الشركة أو إعطائها نصيبها في رأس المال كما هو

في آخر ميزانية مصدق عليها ويسدد إليها نصيبها في ظرف ثلاث سنوات بدون فائدة ، وينص البند الثامن والعشرين على أنه « في حالة وفاة أحد الشركاء المتضامنين وتركه ورثة يكون للورثة الحق في البقاء في الشركة بنسبة نصيب مورثهم في رأس المال بصفة شركاء موصين ويحرم عليهم في هذه الحالة حق الإدارة والورثة المذكورين الحق كذلك في أن يطلبوا خروجهم من الشركة بعد دفع نصيب مورثهم في رأس المال في ظرف ثلاث سنوات بدون فائدة ، — وليس فيما جاء بالحكم خاصا بهذين البندين ما يعتبر مستخا لهما أو خروجا عن مدلولهما الصريح — بل إن المحكمة أعملت حقها في تفسيرهما تفسيراً سائفاً يتفق مع مدلولهما . كما أنه ليس في أعمال المحكمة لهذين البندين مخالفة للقانون ذلك بأن ما آل فعلا إلى المطعون عليهم بموجبها هو حصة مورثهم في رأس المال دون حصته في موجودات الشركة التي ما زالت ملكا للشخص الاعتباري وهو الشركة وهو يبق قائما إلى أن تحصل التصفية . ومتى كان هذا الشرط لازما للبورث فهو يسرى على الطاعن وفقا لمفهوم نص المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ الذي يقضى بأن « يستبعد من الشركة كل ما عليها من الديون والالتزامات إذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء » .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ١٠٩ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد وكيل المحكمة وسليمان ثابت ومصطفى فاضل وأحمد الدروسي ومحمد نواد جابر الشعارين) .

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

٩٤٩

٩ يونيه سنة ١٩٥٣

١ — ميعاد الستين يوماً . متى يبدأ . من تاريخ الاعلان أو النشر أو العلم اليقيني .

ب — مخط . سببه . تملك الوزارة في سحب ملف المدعى من الجهة المتقوله منها . باطل . لا يضار الموظف بسبب إهمال الإدارة .

المبادئ القانونية

١ — لا مقتنع في القول بأن الميعاد قد قضى بالنسبة إلى طلب الإلغاء الموجه إلى القرار الصادر من وزير المعارف لأنه لم يثبت إعلان هذا القرار إلى المدعى ولا عليه بمضمونه علناً يقينياً سابقاً على تفديد طلباته بأكثر من مئتين يوماً .

٢ — لا شبهة في أن للمدعى الحق في الترقية إلى الدرجة الخامسة بالأقدمية المطلقة مادام قد نقل إلى وزارة المعارف وأصبح في عداد موظفيها . فما دام لم يقم به ما يمنح صلاحيته لهذه الترقية ، أما تملك الوزارة في استرداد ملف خدمته من اللجنة المتقوله منها فلا أثر له البتة في حقه الثابت إذ هو لا يضار بخطأ الوزارة ولا ينبغي أن يتحقق به معقبات إهمالها ومن ثم يكون القرار الصادر

من وزير المعارف بتخطيه في الترقية مجافياً لحكم القانون حقيقاً بالإلغاء .

(الفضية رقم ٥٦١ سنة ٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري رئيس المجلس وعلى منصور وعبد الرحمن نصير وعلى بنسدادى والدكتور سمع الدين الشريف المستشارين) .

٩٥٠

٩ يونيه سنة ١٩٥٣

حرية التنقل . منع أحد الأشخاص من السفر بناء على شبهات قامت ضده . لا يجوز .

المبدأ القانوني

إذا كان القرار الصادر بمنع المدعى من السفر كان مبنيًا على شبهات قامت ضده في أنه يعمل على تهريب الذهب إلى الخارج وفي أنه يشجر بالعملة في السوق السوداء ولم تبلغ أدلة الثبوت حداً يستدعى إبلاغ الأمر إلى النيابة للتحقيق معه ، وهذه الشبهات مهما بلغ نصيبها من القوة في اعتبار الإدارة ومهما كان لها ما يبررها في مثل حالة المدعى بسبب كثرة أسفاره إلى الخارج بغیر مقتضى مقبول فإن هذه الشبهات لا يمكن أن ترقى إلى مرتبة حكم قضائي ، ولا يمكن أن تكون في قوة تحقيق تجريه النيابة ولم يتم التصرف فيه حتى

يصح منعه من السفر بسبب ذلك، ومع ذلك فإنه إذا صدر حكم قضائي ضد المدعى وتم تنفيذه فإنه ما كان يجوز منعه بعد ذلك من السفر إذا ما طلب، ومتى كان الأمر كذلك فإن القرار الصادر بسحب جواز السفر من المدعى ومنعه من السفر إلى الخارج يكون قد صدر بالخالف لأحكام القانون ومن ثم يتعين إلغاؤه .

(الفضية رقم ٦٥٧ لسنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٩٥١

٩ يونيه سنة ١٩٥٣

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . القرار الصادر بنقل مصباح للإنارة من مكان معين . الطعن فيه بالإلغاء . اختصاص .

ب — مجلس بلدي . القرار الصادر منه بنقل مصباح من مكان إلى آخر . مخالفته للقواعد الخاصة بإدارة مرفق الإنارة وإخلاله بالمساواة في توزيع الخدمات البلدية . بطلانه .

المبادئ القانونية

١ — لا وجه لما تدفع به الحكومة من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا إلى أن نقل مصباح الإنارة المجاور لمنزل المدعى لا يعدو أن يكون إجراء ماديا تتولاه هندسة المجلس البلدي من تلقاء ذاتها لتوزيع الإضاءة على شوارع المدينة حسبما تراه متفقاً مع هذا الغرض ، لا قرارا إداريا يدخل في اختصاص هذه المحكمة ، لا وجه لذلك لأن المدعى إنما يطعن في قرار الوزارة بالمصادقة على قرار المجلس البلدي الخاص بنزع المصباح من مكانه وهو قرار إداري

نهائي يجوز الطعن فيه أمام هذه المحكمة .

٢ — إن الأسباب التي تدرع بها المجلس البلدي في نقل المصباح المقام أمام منزل المدعى لا تؤدي إلى النتيجة التي ذهب إليها فضلا عن أنها تنافي الأسس التي يجب أن تسير عليها المجالس البلدية في القيام على مرفق الإنارة خصوصا بعد أن ثبت أن منزل المدعى يقع داخل كردون المدينة وفي مدخلها ويدفع عنه العوائد المقررة وأن المصباح موضوع الدعوى كان موضوعا في المكان الذي نقل منه مدة طويلة وأن المكان الذي نقل إليه هذا المصباح ليس في حاجة إليه — كما أن نقله قد خلف المنطقة التي كان بها في ظلام شديد بما قد يؤدي إلى وقوع كثير من الحوادث الجنائية الأمر الذي لا يتفق مع الصالح العام ومع مقتضيات الأمن ، فالقرار المطعون فيه يكون والحالة هذه مخالفا للقواعد القانونية والتنظيمية العامة الخاصة بمرفق الإنارة والتي يجب أن تسير عليها المجالس البلدية التي تتولى إدارة هذا المرفق بما في ذلك وجوب مراعاة المساواة في توزيع الخدمات البلدية وهي تلك الخدمات التي تجب في مقابلها الرسوم البلدية في حدود القانون .

(الفضية رقم ٩٤٥ لسنة ٦ ق بالهيئة السابقة)

٩٥٢

٢٣ يونيه سنة ١٩٥٣

١ — قبول الدعوى . الطعن في قرار مأمورية الشهر العقاري الصادر طبقاً للمادة ٣٥ من قانون الشهر العقاري . قبول . اختصاص قاضي الأمور الوقفية بالفصل في هذا النزاع . لا يقوم مانع من قبول الدعوى أمام هذه المحكمة .

ب — تنظيم . تقسيم الأراضي المعدة للبناء . سلطة الجهة القائمة على أعمال التنظيم في هذا الشأن . وجود أراضٍ مقسمة في دائرة إحدى المدن التي تطبق فيها لائحة التنظيم . يقطع في أن هذه القطع أعدت للبناء .

ج — تنظيم . تقسيم الأراضي المعدة للبناء . الإعفاء من أحكام التقسيم والزاماته . شرطه .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ، وهو قانون سابق على قانون تنظيم الشهر العقاري ، قد نص في مادته الثالثة عشرة بأنه « لا يجوز تسجيل بيع قطعة أرض أو تأجيرها أو تحكيرها ما لم يقدم المقسم شهادة مثبتة لقيامه بأعمال التهيئة الخاصة بالتقسيم أو الشرط الذي تقع فيه قطعة الأرض أو أن يقدم المقسم أو المشتري أو المستأجر أو المنتفع بالحكر إيصالاً من السلطة المذكورة يثبت أنه دفع المبالغ التي تخص قطعة الأرض المذكورة في أعمال التهيئة كما حددت في البرنامج المذكور في المادة السابقة ، كما حظر على المقسم في مادته العاشرة بيع أراضي التقسيم قبل نشر المرسوم الخاص بالموافقة على التقسيم . وهذا الذي يفرضه القانون إنما هو أمر جوهري

يتوقف عليه الشهر العقاري ، فإذا طوّل صاحب الشأن بتقديم ما يثبت القيام بأعمال التهيئة أو نشر مرسوم التقسيم فهو مكلف بتقديم بيان تستلزمه المادة ٢٢ من قانون تنظيم الشهر العقاري وبالتالي يؤخذ بحكم المادة ٣٥ من هذا القانون إذا ما ثار خلاف حول لزوم هذا البيان بين طالب الشهر والمأمور ، وليس من مقتضى ذلك أن يختص قاضي الأمور الوقفية طبقاً للمادة ٣٥ من قانون الشهر العقاري بالنزاع الناشب حول عدم تقديم ما يثبت استصدار مرسوم بالتقسيم اختصاصاً مانعاً من ولاية القضاء الإداري إذ الأصل في قبول الطعن بالإلغاء أمام هذا القضاء ألا يوجد طعن مقابل ومباشر *voie de recours parallèle et directe* ينص القانون على اختصاص جهة قضائية أخرى به بشرط أن توافر للطاعن أمامها مزايا قضاء الإلغاء وتوافر له ضماناته وبشرط ألا تكون هذه الجهة قضاء ولائياً لا يجد صاحب الشأن فيه موئلاً حصيناً تمحص لديه أوجه دفاعه .

٢ — إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء على ما يستفاد من عنوانه إنما يهدف إلى أن تكون الأحياء السكنية الواقعة في المدن التي تسرى عليها لائحة التنظيم متمشية من ناحية التنسيق مع ما يقتضيه العمران وحسن التخطيط وما تستوجبه قواعد الصحة من إنشاء طرق للواصلات وتزويد السكان بمياه الشرب الصالحة وأعداد وسائل تصريف المياه

المحكمة

(١) عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

د من حيث إن الحكومة تدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى أو على الأصح بعدم قبولها مؤسسة هذا الدفع على أن النزاع الشاجر بين الطرفين ومأمورية الشهر العقاري بينها خارج عن ولاية القضاء طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ لتنظيم الشهر العقاري وتقول إيضاها لذلك إن البيان مثار النزاع — وهو تقديم ما يثبت استصدار مرسوم بالتقسيم منصوص على ضرورة اشتغال طلب الشهر عليه وفقا للمادة ٢٢ من قانون الشهر وأن المادة ٣٥ من هذا القانون قد رسمت لنوى الشأن طريقا للطعن في قرار مأمورية الشهر العقاري وهذا الطريق ينتهي إلى قاضي الأمور الوقفية ويكون قراره ببقاء الرقم الوقفي للبحرر أو بإلغائه غير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه ومن ثم يكون اللجوء إلى القضاء الإداري غير مقبول لخروج النزاع حول لزوم البيان من ولايته . ويرد المدعيان بأن هذا البيان المترتب على القول بانطباق قانون التقسيم على الأرض موضوع الدعوى ليس من البيانات التي عنتها المادة ٢٢ من قانون تنظيم الشهر العقاري لأن هذه البيانات واردة فيها على سبيل الحصر ومن ثم يكون قاضي الأمور الوقفية الذي أقامته المادة ٣٥ من هذا القانون موثلا للتنازعين غير مختص بالفصل في هذا الخلاف ومن ثم لا يكون الاحتكام للقضاء الإداري نكولا من الطريق الذي رسمه القانون .

د ومن حيث إن المادة ٣٥ من قانون تنظيم الشهر العقاري قد سوغت د لمن أشر على طلبه

الزائدة وغير ذلك من الوسائل التي تكفل توفير المرافق الضرورية طبقا للأنظم الحديثة وللمقتضيات الصحة والتجميل ، فالمرشح حرص بهذا القانون على أن يجعل للسلطة القائمة على أعمال التنظيم الهيمنة على مشروعات التقسيم ليبلغ بها المقاصد التي يستهدفها ويحقق الأغراض التي وضع من أجلها ، ولا يتسق مع هذه الأغراض ألا يطبق قانون التقسيم على أراض واقعة في دائرة المدن التي تطبق فيها لائحة التنظيم ولو ادعت الشركة البائعة أنها ادعت للاستعمال الزراعي دون البناء لأن وقوع هذه القطع المقسمة إلى مساحات صغيرة في نطاق إحدى هذه المدن يقطع بإعدادها للبناء والتصرف فيها على هذا الأساس بسبب اطراد العمران وتوسع حركة البناء في نطاق هذه المدن .

٣ — يبين من المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المخصصة للبناء والمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن القانون شرط للإعفاء من أحكام التقسيم والتزاماته أن تكون كل القطع المقسمة واقعة على حافة الطريق العام فاذا وقع بعضها على حافته ولم يتصل به البعض الآخر كما هي الحال في أراضي الشركة المقسمة فلا عاصم من تطبيق أحكام قانون التقسيم حسبما وضحته المذكرة الإيضاحية ولا تستطيع الشركة أن تدعى أن القطع المقسمة واقعة على الطريق العام وأن ما لم يقع منها على هذا الطريق ليس إلا أرضا زراعية .

قاضي الأمور الوقية لأن المادة ٢٢ من قانون تنظيم الشهر العقاري إذ استهلكت قبل إيراد البيانات التي عدتها بعبارة « عما يتطلبه القانون في أحوال خاصة » تكون قد استلزمت توافر البيانات التي أوجب القانون استيفاءها في أحوال خاصة ما دامت هذه البيانات لازمة للشهر العقاري لزوم البيانات التي عينتها المادة ٢٢.

« ومن حيث إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ، وهو قانون سابق على قانون تنظيم الشهر العقاري ، قد قضى في مادته الثالثة عشر بأنه « لا يجوز تسجيل بيع قطعة أرض أو تأجيرها أو تحكيرها ما لم يقدم المقسم شهادة مثبتة لقيامه بأعمال التهيئة الخاصة للتقسيم أو الشطر الذي تقع عليه قطعة الأرض أو أن يقدم المقسم أو المشتري أو المستأجر أو المستفيع بالحكر إيصالا من السلطة المذكورة يثبت أنه دفع المبالغ التي تخص قطعة الأرض المذكورة في أعمال التهيئة كما حددت في البرنامج المذكور في المادة السابقة ، كما حظر على المقسم في مادته العاشرة بيع أراضى التقسيم قبل نشر المرسوم الخاص بالموافقة على التقسيم ، وهذا الذي يفرضه القانون إنما هو أمر جوهري يتوقف عليه الشهر العقاري ، فإذا طوّل صاحب الشأن بتقديم ما يثبت القيام بأعمال التهيئة أو نشر مرسوم التقسيم فهو مكلف بتقديم بيان تستلزمه المادة ٢٢ من قانون تنظيم الشهر العقاري وبالتالي يؤخذ بحكم المادة ٣٥ من هذا القانون إذا ما ثار خلاف حول لزوم هذا البيان بين طالب الشهر والمأمورية .

« ومن حيث إنه لما يساند هذا النظر أنه إذا اعتبرت القيود الناشئة عن التقسيم حقوق

باستيفاء بيان لا يرى وجها له ، ولمن تقرر سقوط أسبقية طلبه بسبب ذلك أن يتقدم بالمحرر نفسه أو بالمحرر مصحوبا بالقائمة على حسب الأحوال وذلك في خلال عشرة أيام من وقت إبلاغ قرار الاستيفاء أو السقوط إليه ويطلب إلى أمين المكتب إعطاء هذا المحرر أو القائمة رقما وقتيا بعد أداء الرسم وتوثيق المحرر أو التصديق على التوقيعات فيه إن كان من المحررات العرفية وبعد ايداع كفالة قدرها نصف في المائة من قيمة الالتزام الذي يتضمنه المحرر على ألا يزيد مقدار هذه الكفالة على عشرة جنيهات ويجب أن يبين في الطلب الأسباب التي يستند إليها الطالب وفي هذه الحالة يجب على أمين المكتب إعطاء المحرر أو القائمة رقما وقتيا في دفتر الشهر المشار إليه في المادة ٣١ ودفاتر الفهارس وأن يرفع الأمر إلى قاضي الأمور الوقية بالمحكمة الابتدائية التي يقع المكتب في دائرتها ويصدر القاضي قراره على وجه السرعة بإبقاء الرقم الوقفي بصفة دائمة أو بإلغائه تبعا لتحقيق أو تخلف الشروط التي يتطلب القانون توافرها لشهر المحرر أو القائمة ولا يجوز الطعن في القرارات التي تصدر على هذا الوجه بأي طريق .

« ومن حيث إنه يبين من مناسق المادة ٣٥ من قانون الشهر العقاري أنها تحيل في تعيين هذه البيانات إلى المادة ٢٢ من هذا القانون وهذه المادة أوردت بعض بيانات جوهريّة بعد أن نوهت في صدرها بعبارة « فضلا عما يتطلبه القانون في أحوال خاصة » .

« ومن حيث إنه لا جدال في أن أي خلاف حول تطبيق قانون التقسيم إنما يتمنض نزاعا حول بيان ضروري للشهر العقاري مما ينظره

المادة ٣٥ من قانون الشهر لأن حكم هذه المادة يقضى بأنه إذا اعترض صاحب الشأن في قرار المأمورية باستيفاء بيان لا يرى وجها له، فله أن يتقدم بالمحرر في خلال عشرة أيام من ابلاغ قرار الاستيفاء إليه وأن يطلب إلى أمين المكتب إعطاء المحرر رقما وقتيا وأن يرفع الأمر إلى قاضي الأمور الوقفية كي يفصل فيه على وجه السرعة إما بإبقاء الرقم الوقفي أو بإلغائه تبعاً لما يراه من لزوم البيان مثار النزاع أو عدم لزمه ويكون قراره في ذلك غير قابل للطعن بأي وجه من الوجوه .

ومن حيث إن الطريق الذي رسمه القانون فضلاً عن كونه طريقاً غير مباشر كما تذهب إلى ذلك المذكرة الإيضاحية المرافقة لقانون الشهر فإنه قد يستغلق عن المعارض إذا امتنع أمين مكتب الشهر من إجابته إلى ما أوجبه عليه المادة ٣٥ من القانون وهو فوق ذلك لا يكفل حماية حقوق المتنازعين بصورة ناجمة لأن الجهة التي تخص الخلاف القائم حول لزوم البيانات موضوع الدعوى لا يجدي قضاؤها في مواجهة الخصوم ولا تيمص وسائل دفاعهم بل تصدر قرارها الولائي على وجه السرعة وفي غير محضرهم ويكون قرارها غير قابل للطعن .

ومن حيث إنه إذا ثبت هذا استبان أن الطريق الذي رسمه قانون الشهر لم يكن *recours parallele* طريقاً مجادياً محققاً لمزايا الطعن بالإلغاء وكافلاً لضماناته فلا على ذي الشأن إذا هو نكص من سلوكه إذ له أن ينظر نفسه فيختار القضاء الإداري وقد حشدت في حاجته هذه الضمانات دون الطريق الولائي وقد جفت به هذه الخاطر، وقد تحقق هذا إذ طعن المدعيان في قرار مأمورية الشهر

ارتفاق إيجابية أو سلبية تطوع للشترين أن يتمسكوا بها بعضهم قبل البعض الآخر كما تقضى بذلك المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء وجب طبقاً للبند وسابعاً من المادة ٢٢ من قانون تنظيم الشهر العقاري أن يعد إثبات هذه الحقوق العينية المقررة على قطع مقسمة من البيانات الجوهرية التي تبين أن تنظيمها طلبات الشهر كما يجب أن تقرر هذه الطلبات بالأوراق المثبتة لهذه البيانات، ويترتب على هذا أن مأمورية الشهر العقاري بينها لم تكن متجنبة على المدعين إذ طالبتهم بتقديم ما يدل على استصدار مرسوم الموافقة على التقسيم بالنسبة إلى الأرض موضوع التعاقد بقطع النظر عن مصير الخلاف حول تطبيق قانون التقسيم الذي عهد بالبت فيه إلى قاضي الأمور الوقفية .

ومن حيث إنه إذا كان البيان جوهرياً حسبما تقضى المادتان ٢٢ و ٣٥ من قانون الشهر العقاري فليس من مقتضى هذا أن يختص بالخلاف الناشب قاضي الأمور الوقفية اختصاصاً مانعاً من ولاية القضاء الإداري إذ الأصل في قبول الطعن بالإلغاء أمام هذا القضاء ألا يوجد طعن مقابل ومباشر *voie de recours parallele* et directe ينص القانون على اختصاص جهة قضائية أخرى به بشرط أن تتوافر للطاعن أمامها مزايا قضاء الإلغاء وتتوافر له ضماناته وبشرط ألا تكون هذه الجهة قضاء ولائياً لا يجد صاحب الشأن فيه موئلاً حصيناً تمحص لديه أوجه دفاعه .

ومن حيث إن بعض هذه الشروط التي يتوقف عليها عدم قبول الدعوى أمام قضاء الإلغاء غير متوافرة في طريق الطعن الذي رسمته

« ومن حيث إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء على ما يستفاد من عنوانه إنما يهدف إلى أن تكون الأحياء السكنية الواقعة في المدن التي تسرى عليها لائحة التنظيم متماشية من ناحية التنسيق مع ما يقتضيه العمران وحسن التخطيط وما تستوجبه قواعد الصحة من إنشاء طرق للواصلات وتزويد السكان بمياه الشرب الصالحة وإعداد وسائل تصريف المياه الزائدة وغير ذلك من الوسائل التي تكفل توفير المرافق الضرورية طبقاً للنظام الحديثة وللمقتضيات الصحة والتجميل فالمرجع حرص بهذا القانون على أن يجعل للسلطة القائمة على أعمال التنظيم الهيمنة على مشروعات التقسيم ليبلغ بها المقاصد التي يستهدفها ويحقق الأغراض التي وضع من أجلها .

« ومن حيث إنه لا يتسق مع هذه الأغراض ألا يطبق قانون التقسيم على أراض واقعة في دائرة المدن التي تطبق فيها لائحة التنظيم ولو ادعت الشركة البائعة أنها أعدت للاستغلال الزراعي دون البناء لأن وقوع هذه القطع المقسمة إلى مسافات صغيرة في نطاق إحدى هذه المدن يقطع باعدادها للبناء والتصرف فيها على هذا الأساس بسبب اطراد العمران وتوسع حركة البناء في نطاق هذه المدن .

« ومن حيث إنه بما يؤكد هذا النظر أن المذكرة الإيضاحية المرافقة لقانون التقسيم قد جعلت القطع المقسمة وحدة مترابطة غير قابلة للتجزئة فالقطع الواقعة على الطرق العامة القائمة غير متسلخة من القطع الداخلة بحكم وجودها جميعاً في يد الشركة وهي لم تعتمد إلى بيع أراضيها على قطع صغيرة إلا بغية اعدادها للبناء وبكفي

الصادر في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥١ والمبلغ إليهما في هذا التاريخ وذلك بصحيفة الدعوى المودعة سكرتيرية المحكمة في ٦ من مارس سنة ١٩٥٢ .

« ومن حيث إنه إذا كان ذلك ، كان الدفع بعدم قبول الدعوى لتفويت الطريق الذي رسمه القانون غير مستند إلى أساس ومن ثم يتعين رفضه .

(ب) عن الموضوع :

« ومن حيث إن مقطع النزاع حسبما يستفاد من الأوراق ينحصر في مدى خضوع التعاقد الوارد على الأرض المباعة من جانب الشركة والبالغ مساحتها ٥ ط ١ فدان مبنية الحدود والمعالم بعقد البيع الابتدائي المحرر في ١٢ مايو سنة ١٩٥١ والكائنة بزمام بندر بنها لأحكام قانون التقسيم رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فيقول المدعيان بعدم انطباقه بقوله إن المساحة موضوع التعاقد لا تقع على طريق عام وأنها أعست للاستغلال الزراعي وتقول الحكومة بنقيض ذلك على اعتبار أن هذه الأرض داخلة في نطاق مدينة بنها وهي من المدن التي تسرى عليها لائحة التنظيم ومن ثم لا يتعين أن يحكم شهر التصرف الوارد عليها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء أخذاً بعموم نص المادة ٢٢ منه التي تقول « لا ينطبق هذا القانون إلا على المدن والقرى التي تسرى عليها لائحة التنظيم ، ولأن تجزئة الأراضي المباعة من جانب الشركة إلى أراض واقعة على الطريق العام وأراض غير متصلة به يقصد به في الواقع إلى التنصل من أحكام قانون التقسيم مادامت أراضيها - ومن بينها الأرض موضوع الدعوى - داخلة في نطاق بندر بنها .

وسيلة إلى احباط قانون التقسيم الذي أخرج من نطاق تطبيقه كلا من التقسيمات الزراعية والقطع الواقعة على الطريق العام .

« ومن حيث إنه لو جاز لأية شركة أن تعمل بمثل ما تدعت به الشركة المدعية عن أنها تبيع أراضيها الواقعة على الطريق العام على اعتبارها أراضي بناء وتلك التي لا تتصل به بحسابها أراضي زراعية لما تصورنا امكان تطبيق قانون التقسيم .

« ومن حيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء تنص على أنه في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة « تقسيم » على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع يقصد عرضها للبيع أو للبدالة أو للتأجير أو للتكبير لإقامة مباني عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم .

ومن حيث إنه لتبيان التفسير الحق لحكم المادة الأولى المشار إليها عن طريق الرجوع إلى المذكرة الإيضاحية نجد هذه المذكرة تجرى بما يأتي إيضاحاً لهذا الحكم « وقد عنت المادة الأولى بتعريف التقسيم ولكي يكون هناك تقسيم بالمعنى المقصود من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء يجب أن يكون هناك تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع وليس لعدد القطع حد أدنى ، ويمكن لوجود التقسيم تجزئة المساحة إلى ثلاثة قطع مع توافر باقي الشروط المقررة في المادة الأولى على أن المجال يتسع هنا لجانبين من الحرية في التقدير ويجب أن يلاحظ مع ذلك أنه مهما تعددت القطع فلا يكون ثمة تقسيم بالمعنى المقصود في القانون إذا كانت كل القطع واقعة على حافة الطريق العام إذ يفترض

أن يتحقق هذا الاتصال والترابط بين القطع المقسمة حتى يجب تطبيق برنامج تخطيطي واحد عليها جميعاً تحقيقاً للأغراض التي تفيهاها القانون .

« ومن حيث إن الشركة قد أفصحت عن الغرض الذي من أجله عمدت إلى تقسيم أراضيها فيما أوردته في ظلامتها المرفوعة في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى الأمين العام للشهر العقاري فقد نوهت فيها « بأنها فكرت في السنين الأخيرة في تقسيم جانب من أراضيها وبيعه للبناء ، ولم يرد في ظلامتها ذكر للأراضي التي تدعى أنها بيعت للاستغلال الزراعي مع أن هذا الغرض لا يتصور في العادة إلا بالنسبة إلى الأراضي التي تبيعها شركات إصلاح الأراضي .

« ومن حيث إن هذه العبارة قد أرسلت على غير تدبير سابق في شكوى قدمتها الشركة قبل إقامة هذه الدعوى لها دلالتها في الإفصاح عن حقيقة الغرض الذي تتوخاه الشركة من تقسيم أراضيها وبيعها قطعاً صغيرة للأفراد ، فالغرض الذي يمكن وراء التصرف في أرض واقعة في نطاق مدينة بنها — كما هو الشأن في الأرض موضوع النزاع — لا يمكن أن يعدو تخصيصها لأغراض البناء ، وليس يستر هذا الغرض أن تعتمد الشركة من باب التصل من أحكام قانون التقسيم إلى تجزئة أراضيها إلى قسمين من الأراضي قسم يحف بالطرق العامة القائمة تقول إنها خصصت أراضيها للبناء وقسم لا تقع أراضيها على هذه الطرق تزعم أنها أعلنت للاستغلال الزراعي لأن هذه التجزئة فضلاً عن أنها مسكوت عن الإشارة إليها في الظللة المؤرخة في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ لا تخرج عن أن تكون

في هذه الحالة أن كافة المرافق التي فرض القانون على المقيم إنشاءها موجودة فعلاً .

« ومن حيث إنه يستخلص من هذا التفسير أن القانون شرط للاعفاء من أحكام التقسيم والتزاماته أن تكون كل القطع المقسمة واقعة على حافة الطريق العام فإذا وقع بعضها على حافته ولم يتصل به البعض الآخر — كما هي الحال في أراضي الشركة المقسمة — فلا عاصم من تطبيق أحكام قانون التقسيم حسبما أوضحته المذكرة الإيضاحية ولا تستطيع الشركة أن تدعى أن القطع المقسمة واقعة على الطريق العام وإن ما لم يقع منها على حافة الطريق ليس إلا أرضاً زراعية .

« ومن حيث إنه مما يعين على إبراز الغرض الحق الذي تبتغيه الشركة من وراء تقسيم وبيع أراضيها الداخلة في نطاق مدينة بنها أنها وهي على بصيرة من أحكام قانون التقسيم تقدمت في بادئ الأمر إلى بلدية بنها بمشروع تقسيم ولم يقبله لمشروعها أن يتوج بالنجاح بسبب ما فرضه المجلس البلدي عليها من تكاليف حتى أنها عدلت عن هذا المشروع وأعلنت عدولها إلى المجلس البلدي بكتابها المؤرخ في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٠ .

« ومن حيث إن الشركة المدعية لو كانت كما تزعم لا تبسح إلا صنفين من الأراضي أراضي زراعية غير متصلة بالطريق العام وأراضي بنائية واقعة على هذا الطريق دون أن يقوم بين النوعين أدنى ترابط واتصال لما كانت في حاجة إلى التقدم إلى المجلس البلدي بهذا المشروع نزولاً على أحكام قانون التقسيم على حد تعبيرها في صحيفة دعواها أما وقد فعلت من تلقاء نفسها فإن هذا التصرف

الذي بدر منها قد دل دلالة حاسمة على حقيقة نواياها .

« ومن حيث إنه مما يعين على القول بأن الشركة المدعية لا تبغى التقسيم لمجرد الاستغلال الزراعي أنها عمدت حسبما يتضح من كشف التصرفات المرافق لمذكرتها إلى بيع كثير من القطع المقسمة بأسعار خارقة للعادة بالقياس إلى أثمان الأطيان الزراعية كما أن عقود البيع تناولت غالباً مساحات صغيرة بلغ بعضها خمسة قراريط وكسور وبعضها الآخر ثمانية قراريط .

« ومن حيث إن هذه الاعتبارات تفصح بلا أدنى شبهة عن الغرض الذي من أجله تم التعاقد على قطعة الأرض موضوع النزاع وهي داخلة في نطاق بندر بنها طبقاً للتعاقد وباعتراف المدعين في صحيفة الدعوى — وهو تعاقد لا يخرج الغرض منه عن اعدادها لأن تكون أرض بناء وبخاصة وأن القطع المقسمة ليست واقعة كلها على الطريق العام مما لا يستقيم معه القول بتخصيصها للاستغلال الزراعي أو بامتناع تطبيق قانون التقسيم عليها .

« ومن حيث إنه يبين مما أسلفنا أن ما هو ربة الشهر العقاري بينها كانت على حق في اعتراضها على شهر المحرر استناداً حظر بيع الأرض قبل نشر المنشور الخاص بالموافقة على التقسيم .

« ومن حيث إنه لما تقدم يتضح بكل جلاء عدم استناد دعوى المدعين إلى أساس سليم من القانون ومن ثم يتعين رفضها .

(الفعوية رقم ٦٦٥ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٩٥٣

٢٤ يونيو سنة ١٩٥٣

أ — ميعاد الستين يوماً . متى يبدأ من تاريخ النشر أو الإعلان أو العلم اليقيني . عدم توافر العلم اليقيني . عدم سريان الميعاد .

ب — قبول الدعوى . الطعن بالإلغاء على قرار صادر بعد العمل بقانون مجلس الدولة . تضمنه نعيماً على قرارات سابقة على إنشاء مجلس الدولة . قبول . ج — سلك سياسي . الممثلون السياسيون . سريان قوانين موظفي الدولة عليهم فيما لا يتعارض مع الأحكام الخاصة بهم . قانون خاص . يقيد العام ولا عكس .

د — سلك سياسي . قواعد ترقية رتبـات الممثلين السياسيين طبقاً للمرسوم بقانون الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . عدم اختلافها عن القواعد العامة لترقية الموظفين . تحديد معنى الأقدمية بين رجال السلك السياسي . يرجع فيه إلى القواعد العامة في قوانين التوظيف .

هـ — أقدمية . في السلك السياسي . وضع المدهى في قرار الترقية تأييداً لزميله . لا يؤثر في أقدميته عليهما . لوجه لا نجدى بقانوني استقلال القضاء ومجلس الدولة لورود نص خاص فيهما .

المبادئ القانونية

١ — إن ميعاد الستين يوماً لا يسرى بالنسبة إلى القرارات الفردية إلا من تاريخ إعلانها أو العلم به علماً يقينياً شاملاً لمحتويات القرار بحيث يقوم مقام الاعلان ، ونشر القرارات المطعون فيها وهي قرارات فردية — لم يحقق العلم اليقيني الذي يقوم مقام إعلانها لعدم اشتماله على العناصر التي تمكن صاحب الشأن من أن يحدد في ضوءها مركزه في طلب الإلغاء بالنسبة إلى أقرانه ، تلك العناصر التي اعترفت الوزارة بأنها ظلت سراً مغلقاً على ذوي الشأن .

٢ — إذا كان طلب الإلغاء ينصب بالذات على قرارات لاحقة للعمل بقانون إنشاء مجلس الدولة فيكون الطعن فيها مقبولاً ولا يقدر في ذلك أنه يتضمن الطعن فيها النعي بمخالفة القانون . على قرارات سابقة على العمل بالقانون المذكور أو على القواعد التنظيمية التي اتبعتها في تلك القرارات مادام طلب الإلغاء لا ينصب إلا على قرارات لاحقة .

٣ — إن المادة الحادية عشرة من المرسوم بقانون الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بوضع نظام الوظائف السياسية تقضي بأن يعامل الممثلون السياسيون بقانون المعاشات الملكية الحالي وتسرى عليهم جميع القوانين واللوائح السارية على باقي موظفي الحكومة وذلك بغير إخلال بأحكام القوانين والمراسيم واللوائح الخاصة بهيئة التمثيل السياسي ، ومقتضى هذا أنه عند وجود نص خاص في قانون أو لائحة في شأن يتعلق بهيئة التمثيل السياسي وجب اتباعه فإن لم يوجد طبقت في المسألة ما يسرى على سائر موظفي الحكومة من قوانين أو مراسيم أو لوائح وذلك لما هو معلوم من أن الخاص يقيد العام فإن لم يوجد النص الخاص فلا مندوحة من تطبيق النصوص العامة السارية على جميع الموظفين في ذات المسألة حفظاً لليجانسة والانسجام والمساواة في المعاملة بين جميع موظفي الحكومة .

٤ — يبين من أحكام المرسوم بقانون

وعند عدم وجود نص خاص بوضع ضوابط أدنى لتحديد بأسبقيّة نيل الدرجة المالية الحالية فإن اتحد فبأسبقيّة نيل الدرجة السابقة .

هـ — لا وجه لما تحدى به الحكومة . من أن زملاء المدعى قد اكتسبوا أسبقيّة في الأقدمية عليه نتيجة لترتيبهم قبله في أقدمية الوظيفة وفوات ميّعاد الطعن فيه فأصبح حصيّنًا من أى إلغاء ، لا وجه لذلك لأن زملاءه المذكورين لم يكتسبوا حقًا ذاتيًا في مثل هذه الأسبقيّة في الأقدمية نتيجة للترتيب الوارد في كشف الأقدمية وذلك لأنه لا يمكن اكتساب مثل هذا الحق الذاتى إلا بمقتضى نص خاص في قانون أو في لائحة عن يملكها من شأنه أن يجعل اكتساب هذه الأسبقيّة في الأقدمية نتيجة لأسبقيّة الترتيب الوارد في قرار الترقية كنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء والمادة ٤٧ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة أما عند عدم وجود نص خاص فلا تعتبر أسبقيّة الترتيب في القرار في ذاتها مكسبة لأسبقيّة الترتيب لا الأقدمية ووجب عندئذ الرجوع في تحديدها إلى الضوابط العامة إليها ، وعلى هذا لا يجوز التحدى بحق ذاتى في هذه الخصوص على أساس الترتيب الوارد في كشف أقدمية وظائف ملحق ثان النى أجريت على أساسه حركة الترقّيات .

(القضية رقم ٩٤٤ لسنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد إبراهيم الديوانى والإمام الامام الحريى ومصطفى كامل اسماعيل وسماعيل طشور المستشارين) .

الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ أنها لم تتناول سوى موضوع الترقية من درجة أدنى إلى درجة أعلى في الداخل بين موظفى السلك السياسى والقنصلى من الملحقين لغاية المستشارين والقائمين بالأعمال فوضعت لذلك قاعدتين أساسيتين ، أولاهما أن تكون الترقية إلى درجة أعلى من الدرجة التى تسبقها مباشرة وثانيهما أن يكون الاختيار بحسب الأقدمية والكفاية وهى في هذا الشأن لم تأت بمذلول خاص يخالف المذلول العام المستفاد من قوانين التوظيف السارية على سائر الموظفين كما أنها لم تحدد للأقدمية معنى خاصاً أو تضع لها ضوابط معينة تغير المعنى أو تخالف الضوابط المفهومة بحسب القوانين السارية على سائر الموظفين بوجه عام أما التعيين في تلك الوظائف من غير الموظفين الأصليين في السلك السياسى فقد نص في المرسوم بقانون سالف الذكر على أنه يجوز لوزير الخارجية أن يستثنى من القواعد السابقة من يرى فيهم الأهلية واللياقة لوظائف الهيئات الدبلوماسية والقنصلية عند ما تقضى الضرورة باختيارهم ولم يرد في اللائحة نص خاص يحدد وضع أقدمية هؤلاء بالنسبة إلى أقرانهم في الداخل ، فلا مندوحة والحالة هذه من الرجوع في هذا الشأن نزولاً على حكم المادة ١١ من المرسوم بقانون بوضع نظام للوظائف السياسية إلى معنى الأقدمية وضوابطها بحسب مفهوم القوانين واللوائح السارية على سائر موظفى الحكومة ولا جدال في أن الأقدمية بحسب المفهوم العام لهذه القوانين

٩٥٤

٢٤ يونيو سنة ١٩٥٣

أ — قبول الدعوى . المنشور الصادر من وزارة الخارجية بتحديد أقدمية الممثلين السياسيين . الطعن في القرارات الصادرة بتحديد هذه الأقدمية والمذامة بهذا المنشور . عدم العلم بهذه قبل ذلك لسريتها . قبول .

ب — قبول الدعوى . عدم تحديد القرارات المطعون فيها بسبب إقامة المدعى وهو ممثل سياسي في الخارج . اقتصار طلبة على تحديد أقدميته على نحو معين . قبول .

ج — سلك سياسي . التعيين فيه من الخارج . كيفية تحديد الأقدمية .

المبادئ القانونية

١ — إن المدعى إذ يطلب الحكم بإلغاء القرار الصادر من وزير الخارجية تحت رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٠ إنما يقصد في حقيقة الأمر الطعن في القرارات الإدارية التي رتب على أساسها الأقدمية بالكشف الذي أذيع مع منشور الوزارة رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٠ على جميع رجال السلكين السياسى والقنصلى بعد أن ظل حيننا من الزمن سرا مكتوما بحيث ما كانت تتاح لهم فرصة معرفة حقيقة ترتيب أقدميتهم ولا يمكن أن يهدف إلى الطعن في المنشور ذاته إذ هذا المنشور لا يتضمن أى تحديد للأقدمية ولا يبدو أن يكون كتابا موجها من الوزارة إلى رجال السلكين السياسى والقنصلى تبلغهم فيه أن إعلان أقدميتهم يفتح أمامهم باب الشكوى التي يجب أن يتوجهوا بها إذا شاءوا إلى محكمة القضاء الإداري دون الوزارة وذلك من تاريخ

اطلاعهم على هذه الأقدميات وعلمهم بترتيب كل منهم فيها ومتى كان طلب الإلغاء منصبا في حقيقته ، لا على المنشور في ذاته ، وإنما على وضع الأقدمية كما هو مبين بالكشف الذي أذيع مع هذا المنشور وهو الوضع الذي أريد بالمنشور تمكين المدعى وأمثاله من الطعن فيه إن كان لذلك وجه فإن الدفع بعدم قبول الدعوى استنادا إلى العبارة التي صيغت بها طلبات المدعى واغفالا لجوهر مقصده يكون في غير محله .

٢ — إن عجز المدعى عن تحديد القرارات التي يصب عليها طعنه بالإلغاء بسبب ظروف إقامته في الخارج وضيق الوقت بالنسبة إليه منذ كلف تقديم هذا البيان لا ينهض سببا للحيلولة دون قبول دعواه متى كان يطعن في تحديد أقدميته بجعله الثاني والعشرين في كشف أقدمية الملحقين الأول الذين سبهم وكان في عناصر الدعوى وفي أوراقها وعلى الأخص في مستندات الحكومة ومذكراتها ما يسمح بتعيينه . هذه القرارات وتحديدها .

٣ — إن من يعين في السلك السياسى من خارج هذا السلك يجب طبقا لمفهوم القواعد العامة في تحديد الأقدمية بحسب القوانين واللوائح وكما قضت بذلك هذه المحكمة أن يعتد بأقدميته التي يكون قد اكتسبها في الدرجة الماثلة للدرجة التي عين فيها في السلك السياسى قبل هذا التعيين دون التحدي بأن الأقدمية في وظائف

السلك السياسى بالنسبة إلى من يعين من الخارج
هى أقدمية وظائف لادرجات فاذا كان من يعين
من خارج السلك السياسى يسبق بحسب تحديد
أقدميته طبقا للقواعد العامة زميلا له داخل
السلك فى نفس الوظيفة التى انتظمتهما معا فانه
يسبقه كذلك من باب أولى إذا ما رقى قبله إلى
وظيفة فى السلك السياسى تعتبر ذات درجة
أعلى بحسب سلم الدرجات ، والعبارة فى تحديد
الأقدمية هى سبق الترقية إلى الوظيفة ذات
الدرجة الأعلى فى سلم الدرجات أو بسبق
التعيين فيها .

(القضية رقم ١٠٤٢ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٩٥٥

٢٤ يونيو سنة ١٩٥٣

أ - جزاء . توقيعهم بخمسة يومين من المراتب .
يختص به الوزير . الأمر العالى فى ٢٣ مارس
سنة ١٩٥١ .

ب — تعويض . مسئولية الدولة عن أعمالها غير
التعاقدية . شروط توافرها . عدم مشروعية العمل
أو الفرار الإدارى . صورهما . عدم المشروعية لميب
فى الشكل . لا توجب حتما الحكم بالتعويض . علة
ذلك .

المبادئ القانونية

١ — إن الجزاء الذى وقع وزير المعارف
على المدعى بعد انتهاء التحقيق معه فيما نسب
إليه بخمسة يومين من مرتبه لما أسفر عنه هذا
التحقيق يدخل فى اختصاصه إذ يملك توقيع
بناء على الفقرة الأولى من المادة الثانية من الأمر
العالى الصادر فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٥١ بشأن

العقوبات التأديبية للوظفين والمستخدمين
بالمصالح الملكية التى تتضمن حكما عاما مطلقا
يطبق على جميع الموظفين المثبتين منهم وغير
المثبتين .

٢ — إن مسئولية الدولة عن أعمالها غير
التعاقدية التى تقوم على الخطأ تستلزم نوافر أركان
ثلاثة هى أن يكون هناك خطأ من جانب الإدارة
وأن يعيب الفرد ضرر نتيجة وقوع هذا الخطأ
وأن تقوم علاقة سببية بين الخطأ والضرر ،
ويدخل فى معنى الخطأ العمل غير المشروع
أو المخالف للقوانين واللوائح فى صوره الأربعة
وهى عيب الشكل والاختصاص ومخالفة
القانون والانحراف بالسلطة أو إساءة استعمالها
فهو يتناول الفعل الإيجابى والفعل السلبي
وتنصرف دلالة إلى الفعل العمدى وإلى مجرد
الاهمال على حد سواء . فثمة التزام يفرض على
الكافة عدم الاضرار بالغير . ومخالفة هذا النهى هى
التي ينطوى عليها الخطأ ، وإذا كان كل وجه
من جوه عدم مشروعية القرار كافيا بذاته
لتقرير إلغائه فانه ليس من المحتم أن يكون
مصدرا للمسئولية وسببا للحكم بالتعويض إذا
ما ترتب عليه تنفيذ القرار المشوب بهذا العيب
ضرر للفرد ، ذلك أن عدم المسئولية هو فى الحقيقة
خطأ مصلحى لأن أول واجبات الإدارة هو
احترام القوانين واللوائح التى تقوم على تنفيذها
وأخذ الناس بها فاذا هى قامت باتخاذ قرار غير
مشروع فانها تكون قد خرجت على أول واجباتها

وكذلك الشأن فيما يتعلق بمسبب عدم الاختصاص إذا ما كان الضرر المطالب بالتعويض عنه لاحقا بالفرد لا محالة لو أن القرار ذاته صدر من الجهة المختصة .

(الفضية رقم ١١٢٢ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة عبد العزيز خير الدين والإمام الإمام
الحري ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين) .

٩٥٦

٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣

أ — سنة في الدعوى . الدعوى المرفوعة من
اتحاد خدم المساجد . استهداف المحقق مصلحة جامعية .
قبول .

ب — اتحاد أو نقابة . اتحاد خدم المساجد .
التجاوز لقضاء التقرير بوجود حق لأعضائه . جوازه .
الحكم بمجرد التقرير بوجود حق . الفرق بينه وبين
الحكم باقتضاء حق .

ج — حكم . الأحكام المبادرة في دوائر الحقوق .
ليس من مستلزماتها أن تحتوى على إلزام بعقوبة وإن
كان ذلك من طبيعتها . الحكم بتقرير وجود حق
لا يشتمل على إلزام وإنما يحدد الحق .

د — دعوى . دعوى التقرير بوجود حق .
اختلاف موضوعها عن موضوع الحق ذاته .

هـ — دعوى . الدعوى النقابية . اختلافها من
الدعوى الفردية . الضرر الذي أصاب أعضاء النقابة .
طلب التعويض عنه . يجب أن يكون بدعوى فردية بين
كل عضو .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان اتحاد خدم المساجد ومؤذنها
يهدف بدعواه إلى مساءلة وزارة الأوقاف
بتعويض عن ضرر أصاب مصلحته الجماعية المشتركة
ترتب على تنفيذ حكم تنفيذها مباشرة كان الدفع
بعدم قبول الدعوى لرفقها من غير ذي صفة

وبالتالي قد أتت عملا إيجابيا ضارا ، بيد أن
الأمر بالنسبة إلى عيب الشكل والاختصاص
يتخذ حكما آخر سواء كانت الشكلية مقررة
لمصلحة الفرد أم الإدارة إذ أن مسئولية الإدارة
لا تتقرر بمجرد تحقق الضرر في جميع الحالات
فالشكل إما أن يكون جوهريا أو تبعا ومخالفته
إما أن تكون مؤثرة في القرار أو غير مؤثرة
فيه ، فإذا كانت مخالفة الشكل التي تؤدي إلى
الحكم بإلغاء القرار المعيب لا تنال من صحته
موضوعا فإنها لا تنهض سببا للحكم بالتعويض
ما دام أن القرار سليم من حيث الموضوع وأن
الوقائع التي قام عليها تبرر صدوره وأن في
وسع الإدارة أو كان في وسعها أن تعيد
تصحيحه وفقا للأوضاع الشكلية المطلوبة ،
ذلك أن عيب مخالفة الشكل قد ينصر عن إحداث
أثره في إبطال القرار المشوب إذا قامت لدى
الإدارة إشحالة مادية مستديمة تخول دون إفراغ
القرار في الشكل المطلوب أو انباع هذا الشكل
في إصداره وهذه هي حالة القوة القاهرة ، أو
إذا تنازل عن التمسك به من شرع لمصلحته ولم
يكن هذا الشكل متعلقا بالنظام العام أو كان
صاحب الشأن هو الذي تسبب بفعله في عدم
إمكان مراعاته أو قامت الإدارة أو كان في
وسعها أن تقوم بعد إصدار القرار بتدارك
ما فاتها من استيفاء الشكل أو تصحيحه دون
أن يكون من شأن ذلك التأثير بتغيير ما في
تقديرها لو صحح القرار أو للملاءمة إصداره

على غير وجهه متعينا رفضه إذ لامراء في ان للاتحاد وهو يمثل المصالح المشتركة لأفراده حق الرجوع على كل مغير على هذه المصالح الجماعية .

٢ — لامية في ان اتحاد خدم المساجد ومؤذنها قد تقرر له الشخصية المعنوية وقد باشر دعوى سائمة بصفته شخصا قانونيا وليس باعتباره دائئا أو وكلا عن أعضائه لا يطالب فيها باقتضاء حق شخصي له وإنما للدفاع عن المصلحة الجماعية للشخص المعنوي ذاته فرمى بدعواه إلى مجرد التقرير بوجود الحق بقصد اقرار حالة غير مستقرة ليطمئن أعضاؤه على حقوقهم ولو أنها غير مطلوبة في الحال لهم ، فالدعوى كانت دعوى مقرررة قصد من وراء رفعها حماية المصالح العامة لأعضاء الاتحاد بتقرير حقوقهم في الافادة من قواعد الانصاف حتى يقطع الشك باليقين ، ولا مشاحة في أن الاتحاد وهو نقابة ذات شخصية قانونية حماية المصالح العامة لأعضائه ، فالالتجاء للقضاء لحماية هذه المصالح المشتركة ولضمان احترام أحكام القانون بتقرير الحق لذويه لأشائه فيه ، وأنه وان كان من البين الذي لاخلاف فيه ان للنقابة باعتبارها ذات شخصية قانونية مستقلة عن شخصية أعضائها ان تدافع عن المصلحة الجماعية للشخص المعنوي ذاته إلا أن تلك المصلحة يجب ألا تختلط مع المصالح الفردية لأعضائها ، فلما أقام الاتحاد دعواه الأولى باعتباره راعيا

لمصالح أعضائه رمى إلى الدفاع عن المصالح المشتركة لأعضائه وتحديد مزالكهم القانونية حتى يكون على يدته من أمره فطلب مجرد التقرير بوجود الحق ولم يطالب باقتضاء حق فافلح في دعواه ، وهذا الحكم الذي صدر لمجرد التقرير بحق الافادة من قواعد الانصاف لم يتضمن حكما بالزام معين يمكن تنفيذه جبرا على وزارة الأوقاف بل كان مقصورا على مجرد تقرير حق لا اقتضائه وليس مشتملا على إلزام الوزارة بشيء يمكن وفاؤه فالمطالبة بتعويض من عدم تنفيذ مثل هذا الحكم فيه مجانية لحكم القانون .

٣ — إنه وإن كان من طبيعة الأحكام الصادرة في دعاوى الحقوق ان تحوى إلزاما بشيء يجبر الخصم على وفائه إلا أن ذلك ليس من مستلزماتها فالأحكام الصادرة بتقرير وجود الحق لا تشتدل على إلزام وية ضد من وزائها تحديد الحقوق والغاية التي كان ينشدها الاتحاد هي الحصول على حكم بتقرير حق معين استند فيه إلى مصلحة مشتركة له وبصفته ذا شخصية قانونية تغاير المصلحة الفردية لأعضائه ، هذا ومصلحة الاتحاد ، وهي مصلحة معنوية ، تحققت بمجرد صدور الحكم في الدعوى .

٤ — في دعوى التقرير بوجود الحق يختلف موضوع الدعوى عن موضوع الحق إذ الأولى مقصورة على مجرد التقرير بالحق وحق رفع الدعوى قد يكون لأشخاص مختلفون تماما

عن الاشخاص الذين هم أصحاب الحقوق المعتبرة
عليها — والثانية خاصة بموضوعه وقد أقيمت
الدعوى الأولى للاقرار بالمركز القانوني الذي
رفعت الدعوى لحمايته وهذه تختلف عن موضوع
الحق .

هـ — إن الحكم الصادر للاتحاد أو النقابة
لا يمتد أثره إلى المطالبة بحقوق شخصية لأعضائه
إذ الدعوى النقابية ليست بمجموعة دعاوى فردية ،
وما نتج عن تنفيذ الحكم تنفيذاً مبتسراً بتقرير
وزارة الأوقاف الراتب المقرر بقواعد
الانصاف للخدمة الخارجين عن هيئة العمال من
تاريخ الحكم دون رده إلى تاريخ صدور هذه
القواعد لم يصب إلا المصالح الخاصة الفردية
لأعضاء الاتحاد وهذه المصالح لا تتغير طبيعتها
بتعددتها حتى يقال إنها أصبحت جماعية بعد أن
كانت فردية فإن كانت الوزارة قد طاب لها أن
تنفذ الحكم على الوجه الذي ارتأته وأصاب هذا
التنفيذ المصالح الخاصة الفردية للأعضاء بضرر
فلكل من حل به ضرر من أفراد النقابة أن يدافع
عن حق ذاتي له بمطالبة فردية مباشرة بدعواه بنفسه
مادام أن الدعوى النقابية والدعوى الفردية
متباينتان مختلفتان في أسبابهما القانونية وفي
موضوعهما ورفع أولاهما لا يمنع من قيام
ثانيتهما ، والقضاء في الدعوى الأولى وقد رمى
إلى حماية المصالح المشتركة لأعضاء المهنة هو قضاء
موضوعي قصد به احترام القواعد القانونية

القائمة المنصوص عليها بقواعد الانصاف ،
وهذا القضاء الموضوعي غير مانع من المطالبة
الشخصية من عضو النقابة بحقوقه الذاتية .

المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من
غير ذي صفة .

د من حيث إن مبنى هذا الدفع أن ليس
لاتحاد خدام المساجد ومؤذنيها باعتباره شخصا
معنويا له كيان مستقل عن أعضائه أن ينصب
نفسه للدفاع عن مصالح فردية لأعضائه وليس
لرئيس هذا الاتحاد توجيه الدعوى نيابة عن
الأصيل فيها ، ذلك أن أصحاب الصفة في مباشرة
الدعوى هم أصحاب الحق المعتبر على من أفراد
الجماعة ومصلحتهم شخصية فردية فلكل أن يدعى
بحقه ويبادر بدعواه بنفسه .

د ومن حيث إن الاتحاد يهدف بدعواه إلى
مسائلة وزارة الأوقاف بتسويض عن ضرر
أصاب مصلحته الجماعية المشتركة ترتب على تنفيذ
حكم تنفيذاً مبتسراً ولا مراعاة في أن للاتحاد وهو
يمثل المصالح المشتركة لأفراده حق الرجوع على
كل مغير على هذه المصالح الجماعية ومن ثم فالدفع
على غير وجه متعيناً رفضه .

عن الموضوع :

د ومن حيث إن حاصل هذه الدعوى أنه
قضى من هذه المحكمة في الدعوى رقم ٦٨٩ لسنة
١٩٠١ لاتحاد خدام المساجد ومؤذنيها بحقه في
الافادة من قواعد الانصاف بعد أن أنكرت عليه
وزارة الأوقاف هذا الحق وجحدته بمقولة إن
صلة أعضائه بها هي صلة استخدام . وقد

صرحت المحكمة في قضائها بما هو واجب حتماً بحكم القانون من انتفاع الاتحاد بأحكام قواعد الانصاف وإفادته منها . وطالب لوزارة الأوقاف أن تنفذ الحكم تنفيذاً مبسراً فعدلت رواتب أعضاء الاتحاد من تاريخ صدور الحكم ويطلب الاتحاد بتعديلها على مقتضى قواعد الانصاف من ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ للمعينين قبل صدورها .

« ومن حيث إنه لا مزية في أن الاتحاد وقد تقررت له الشخصية المعنوية بأثر تلك الدعوى بعفته شخصاً قانونياً وليس باعتباره نائباً أو وكيلًا عن أعضائه لا ليطالب باقتضاء حق شخصي له وإنما للدفاع عن المصلحة الجماعية للشخص المعنوي ذاته فرمى بدعواه إلى مجرد التقرير بوجود الحق بقصد اقرار حالة غير مستقرة ليطمئن أعضاؤه على حقوقهم ولو أنها غير مطلوبة في الحال لهم ، فالدعوى كانت دعوى مقررة قصد من وراء رفعها حماية المصالح العامة لأعضاء الاتحاد بتقرير حقهم في الإفادة من قواعد الانصاف حتى يقطع الشك باليقين ولا مشاحة في أن للاتحاد وهو نقابة ذات شخصية قانونية حماية المصالح العامة لأعضائه فالتجاوز للقضاء لحماية هذه المصالح المشتركة وانحياز احترام أحكام القانون بتقرير الحق لذويه لا شائبة فيه .

« ومن حيث إنه وإن كان من البين الذي لا خلاف فيه أن للنقابة باعتبارها ذات شخصية قانونية مستقلة عن شخصية أعضائها أن تدافع عن المصلحة الجماعية للشخص المعنوي ذاته إلا أن تلك المصلحة يجب ألا تختلط مع المصالح الفردية لأعضائها فلما أقام الاتحاد دعواه الأولى باعتباره

راعياً لمصالح أعضائه رمى إلى الدفاع عن المصالح المشتركة لأعضائه بتحديد مرا كزهم القانونية حتى يكون على بينة من أمره فطلب مجرد التقرير بوجود الحق ولم يطلب باقتضاء حق فأفلح في دعواه ، وهذا الحكم الذي صدر لمجرد التقرير بحق الإفادة من قواعد الانصاف لم يتضمن حكماً بالزام معين يمكن تنفيذه جبراً على وزارة الأوقاف بل كان مقصوراً على مجرد تقرير حق لا اقتضائه وليس مشتملاً على إلزام الوزارة بشيء يمكن وفاؤه فالمطالبة بتعويض عن عدم تنفيذ مثل هذا الحكم فيها بجانب لحكم القانون .

« ومن حيث إنه وإن كان من طبيعة الأحكام الصادرة في دعاوى الحقوق أن تحوى إلزاماً بشيء يجبر الخصم على وفاؤه إلا أن ذلك ليس من مستلزماتها فالأحكام الصادرة بتقرير وجود الحق لا تشمل على إلزام ويقصد من ورائها تحديد الحقوق ، والغاية التي كان ينشدها الاتحاد هي الحصول على حكم بتقرير حق معين استند فيه إلى مصلحة مشتركة له وبصفته ذا شخصية قانونية تغاير المصلحة الفردية لأعضائه ، هذا ومصلحة الاتحاد وهي مصلحة معنوية تحققت بمجرد صدور الحكم في الدعوى .

« ومن حيث إنه في دعوى التقرير بوجود الحق يختلف موضوع الدعوى عن موضوع الحق إذ الأولى مقصورة على مجرد التقرير بالحق وحق رفع الدعوى قد يكون لأشخاص يختلفون تماماً عن الأشخاص الذين هم أصحاب الحقوق المعتمد عليهم — والثانية خاصة بموضوعه وقد أقيمت الدعوى الأولى للاقرار بالمركز القانوني الذي رفعت الدعوى لحمايته وهذه تختلف عن موضوع الحق .

الأوقاف الحكم بمنحه الراتب الذي قرره قواعد الانصاف من تاريخ صدور الحكم لصالحه ؛ ولما كان الحكم قد جاء مقررا لحق المدعى وليس مثبثا له إذ يستمد المدعى هذا الحق الذاتي مباشرة من قواعد الانصاف فلا متناص من الزول على أحكامها واعتبار المدعى محقا في فروق راتبه من بدء تعيينه ومن ثم يتعين القضاء له بما أصابه من ضرر مادي يقاس بمقدار ما ضاع عليه من فروق الراتب نتيجة لتنفيذ الحكم تنفيذا مبتسرا في حالته .

(القضية رقم ١٠١٥ سنة ٦ قى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة علي أبو الفيط والدكتور عبد الحكيم فراج وحسن أبو علم المستشارين) .

٩٥٧

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣

ترقية بالاختيار . تخلفي الأقدم . شرطه . سلطة . الإدارة التقديرية في الاختيار . شرطها . أن يقوم الاختيار على عناصر ثابتة في الأوراق تؤدي إليه .

المبدأ القانوني

في مجال الاختيار يجب أن يكون للأقدمية وزن واعتبار فلا يتخلف صاحب الدور إلى غيره إلا إذا كان لهذا الأخير امتياز ظاهر لا يختلف فيه وأن يقوم على ذلك دليل من الأوراق ، وما تذهب إليه الحكومة من أن للإدارة سلطة تقديرية لا معقب عليها مالم تشب بسوء استعمال السلطة مزود بأن التقدير يجب أن يستند إلى عناصر ثابتة في الأوراق تؤدي إليه وإلا كان تقديرها فاسدا يفقد به القرار

« ومن حيث إن الحكم الصادر للاتحاد أو النقابة لا يمتد أثره إلى مطالبة بحقوق شخصية لأعضائه إذ الدعوى النقابية ليست مجموعة دعاوى فردية وما نتج عن تنفيذ الحكم تنفيذا مبتسرا بتقرير وزارة الأوقاف الراتب المقرر بقواعد الانصاف للخدمة الخارجين عن هيئة العمال من تاريخ الحكم دون رده إلى تاريخ صدور هذه القواعد لم يصب إلا المصالح الخاصة الفردية لأعضاء الاتحاد وهذه المصالح لا تتغير طبيعتها بتعددتها حتى يقال إنها أصبحت جماعية بعد . أن كانت فردية فإن كانت الوزارة قد طاب لها أنها تنفذ الحكم على الوجه الذي ارتأته وأصاب هذا التنفيذ المصالح الخاصة الفردية للأعضاء بضرر فلكل من حل به ضرر من أفراد النقابة أن يدافع عن حق ذاتي له بمطالبة فردية مباشرة دعواه بنفسه ما دام أن الدعوى النقابية والدعوى الفردية متباينتان مختلفتان في أسبابهما القانونية وفي موضوعهما ورفع أولاهما لا يمنع من قيام ثانيتهما ، والقضاء في الدعوى الأولى وقد رعى إلى حماية المصالح المشتركة لأعضاء المهنة هو قضاء موضوعي قصد به احترام القواعد القانونية القائمة المنصوص عليها بقواعد الانصاف وهذا القضاء الموضوعي غير مانع من المطالبة الشخصية من عضو النقابة بحقوقه الذاتية .

« ومن حيث إنه على مقتضى ما تقدم تكون مطالبة الاتحاد بضرر أصابه أو أصاب أعضائه لا سند لها حقيقة بالرفض .

« ومن حيث إن الحكم الصادر في الدعوى السابقة قرر للمدعى بصفته الشخصية حقا في افادته من قواعد الانصاف وقد نفذت وزارة

٢ — لا يصح القول بأن المدعى قد كسب مركزاً قانونياً باقتراعه في سنة ١٩٤٥ قبل سن الإلزام ودفع البديل النقدي في ذلك الوقت لأن سلطة الإدارة في هذا الشأن ليست سلطة تقديرية وإنما هي سلطة مقيدة بنص القانون الذي يوجب عدم اقتراع الشخص إلا بعد بلوغه سن الإلزام (أى التاسعة عشرة) ومن ثم فلا يمكن أن يترتب على الاقتراع السابق على بلوغ السن المذكورة أى أثر قانونى .

(القضية رقم ٢٥٥ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٩٥٩

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣

١ — كلية البوليس . امتحاناتها . فترة الدراسة . استقلالها عن فترة الامتحان . درجات السلوك . من فترة الدراسة فقط .
ب — كلية البوليس . امتحان . ختم درجات من السلوك بسبب عقوبة . حجز النشاط . عدم جوازها .

المبادئ القانونية

١ — إن العام الدراسي في كلية البوليس ينتهى في تاريخ سابق على التاريخ الذى يبدأ فيه الامتحان بما يقطع في أن فترة الدراسة هي فترة مستقلة بذاتها عن فترة الامتحان إذ الغرض من الفترة الأولى تغذية الطالب بالعلوم وترقيته خلقياً وبدنياً بينما الغرض من الثانية محاسبة الطالب عن نتيجة أعماله وسلوكه خلال السنة الدراسية واختباره في العلوم التي درسها خلالها وهما غرضان جد مختلفين إذ الأولى فترة تحصيل والثانية فترة اختبار ومن ثم وجب الفصل بين

الإدارى إحدى مقوماته الأساسية فيبطله..

(القضية رقم ١٥١٩ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عفتة والدكتور عبد الحكيم قراج ووصفي أباطة ووهبة البدوي وهلى على وغلول المستشارين) .

٩٥٨

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣

١ — قرعة عسكرية . إعفاء . بدل نقدي . الحق في أدائه . في أى وقت . الاثر المترتب على ذلك . إعفاء . لا يتولد إلا قبل بلوغ سن المزمومية بالخدمة . القانون الواجب التطبيق . هو من ثم البلوغ في ظله .
ب — قرعة عسكرية . اقتراع سابق على بلوغ سن المزمومية بالخدمة . لا أثر له . سلطة الادارة هنا . مقيدة فلا يترتب على الاقتراع أى أثر قانونى .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كانت المادة الحادية عشرة من قانون القرعة العسكرية الصادر في سنة ١٩٠٢ قد نصت على أن لكل شخص الحق في أداء البديل النقدي في أى وقت يشاء إلا أن الأثر المترتب على دفع هذا البديل من إعفاء الشخص من الخدمة العسكرية لا يتولد له قبل بلوغه سن المزمومية بتلك الخدمة . ولا يصح القول بأن المدعى قد كسب الإعفاء من الخدمة العسكرية عملاً بأحكام القانون الصادر في سنة ١٩٠٢ لأنه عند ما بلغ سن الإلزام في سنة ١٩٤٩ كان هذا القانون ألغى وحل محله قانون آخر لم يجعل لدفع البديل أى أثر على مزمومية الشخص بالخدمة العسكرية ، ولا شك أن الأثر المباشر لهذا القانون قد جعل دفع البديل النقدي عدم الأثر على مزمومية المدعى بالخدمة العسكرية .

هاتين الفترتين والنظر إلى كل منهما مستقلة عن الأخرى ، ولما كان سلوك الطالب هو أحد عناصر أعمال السنة فانه لا يجوز الخصم من درجات السلوك عن أمور تقع من الطالب في فترة الامتحان ولا عبء بعد ذلك بما تتسائل عنه الحكومة في شأن عقاب الطالب الذي يبدو منه تصرف مخالف خلال فترة الامتحان ، إذ أن الكلية تملك في هذه الحالة ، أسوة بما يقع منه أثناء العطلة الصيفية ، أن توقع عليه الجزاء التأديبي المناسب بموجب سلطتها المبنية بالقانون ولكن هذا لا يستتبع خصم درجات من سلوكه أثناء السنة بسبب ذلك الجزاء .

٢ - ليس لكلية البوليس أن تخصم درجات من السلوك بسبب عقوبة الحجز عن الخروج في العطلات الدراسية (حجز القشلاق) ذلك لأن المادة ١٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٦ جددت العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على طلبة الكلية وبينت ما يستتبع منها خصم درجات من درجات السلوك فلم يكن منها ما يستتبع ذلك سوى عقوبة واحدة هي عقوبة الحجز الانفرادي المسمى (بحجز الزنزاة) التي تستتبع خصم نصف درجة من السلوك عن اليوم الواحد - ويخلص من ذلك أن القانون يعتبر الخصم من السلوك عقوبة تبعية لعقوبة الحجز الانفرادي فقط ومن ثم لا يجوز للكلية أن ترتبها على عقوبة أخرى إلا بنص صريح في القانون ، ولا عبء في ذلك بالأوامر اليومية التي أصدرتها

الكلية ونصت فيها على أن عقوبة حجز القشلاق تستتبع خصم ربع درجة من درجات السلوك لأن إدارة الكلية لا تملك إضافة أحكام جديدة للقانون ، يؤيد ذلك أن الشارع حينما قصد خصم درجات من السلوك مقابل عقوبة حجز القشلاق نص في المادة ١٨ من قانون الكلية الجديد رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٣ على خصم ربع درجة من السلوك عن كل أسبوع عند الحرمان من أيام العطلات الأسبوعية الرسمية (حجز القشلاق) بما يدل على أن الخصم من درجات السلوك بسبب العقوبات التي توقع على الطلبة ليس أمراً تقديرياً للسلطة الإدارية بالكلية تبرخص فيه وإنما هو في حقيقته عقوبة تبعية لا يجوز توقيعها بغير نص صريح في القانون .

المحكمة

د من حيث إن المدعى ينهى على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون اسببين :

الأول : أنه خصم بعضاً من درجات السلوك لأمور وقعت في فترة الامتحان على حين أن تلك الفترة لا تدخل ضمن العام الدراسي الذي تحصى خلاله درجات السلوك والذي ينتهي بحكم القانون في الأسبوع الأخير من شهر مايو ثم تبدأ بعد ذلك فترة الامتحان في النصف الأول من شهر يونيو (لامتحان الدور الأول) .
والثاني : أنه خصم بعضاً من درجات السلوك تسبب عقوبة الحجز عن الخروج في العطلات الدراسية المصطلح عليها (بحجز القشلاق) على حين أن الخصم من السلوك هو في نظر الشارع عقوبة مترتبة على عقوبة الحجز الانفرادي

المصطلح عليها (بحجز الزنزاة) فقط والتي تستتبع بحكم القانون خصم نصف درجة من السلوك عن كل يوم من أيام الحجز .

ومن حيث إن الحكومة قد ردت على السبب الأول أنها ترى أن فترة الامتحان تعتبر جزء من العام الدراسي وأن ما يقع فيها من عقوبات تستتبع الخصم من درجات السلوك يجب خصمها من درجات سلوك الطالب أثناء العام الدراسي كما أجابت عن السبب الثاني بأن تقدير درجات السلوك هي في الأصل من الأمور التي تترخص فيها الكلية بواسطة الضباط المشرفين على الطلبة دون جعلها معلقة على عقوبات معينة، وأنه مع ذلك فقد وضعت الكلية قواعد للخصم في درجات السلوك ونظمتها في أوامر يومية ، ولذلك فإن لها أن تخلص من درجات سلوك الطالب مقابل عقوبة بحجز الفضلاق ولو لم يرد بذلك نص في القانون .

ومن حيث إنه قد استبان للحكمة من مراجعة المادة ١٥ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بنظام كلية البوليس التي نصت على أن « يؤدي الطلبة في نهاية كل عام دراسي امتحانا في المواد التي درسوها خلال العام ولا يعتبر الطالب ناجحا إلا إذا حصل على ٥٠٪ على الأقل من النهاية العظمى المقررة لكل مادة على حدة ، ولكل عنصر من عناصر أعمال السنة وتعتبر من أعمال السنة السلوك والمواظبة والمحاضرات والبحوث والتدريب العسكري . . . الخ ، أن الفقرة الأولى بهذه المادة قد نصت على أن العام الدراسي ينتهي قبل ابتداء فترة الامتحان ، وأن المادة ٥ من لائحة النظام الداخلي للكلية الصادر بها القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٤٧

المعدلة بالقرارين ١٠٠٢ لسنة ١٩٥٠ و ٥٤١ لسنة ١٩٥١ قد نصت على أن « تبدأ الدراسة في السبت الأول من شهر أكتوبر وتنتهي في الأسبوع الأخير من شهر مايو ، كما نصت المادة ١١ من اللائحة سالفه الذكر على أن يكون الامتحان على دورين الأول في النصف الأول من شهر يونيو والثاني في النصف الأول من شهر سبتمبر ، استبان لها من هذه النصوص أن العام الدراسي في كلية البوليس ينتهي في تاريخ سابق على التاريخ الذي يبدأ فيه الامتحان بما يقطع في أن فترة الدراسة هي فترة مستقلة بذاتها عن فترة الامتحان ، إذ الغرض من الفترة الأولى تغذية الطالب بالعلوم وتربيته خلقيا وبدنيا بينما الغرض من الثانية محاسبة الطالب عن نتيجة أعماله وسلوكه خلال السنة الدراسية واختباره في العلوم التي درسها خلالها وهما غرضان جدمختلفين إذ الأولى فترة تحصيل والثانية فترة اختبار ومن ثم وجب الفصل بين هاتين الفترتين والنظر إلى كل منهما مستقلة عن الأخرى . ولما كان سلوك الطالب هو أحد عناصر أعمال السنة فإنه لا يجوز الخصم من درجات السلوك عن أمور تقع من الطالب في فترة الامتحان - ولا عبرة بعد ذلك بما تتساءل عنه الحكومة في شأن عقاب الطالب الذي يدر منه تصرف مخالف خلال فترة الامتحان ، إذ أن الكلية تملك في هذه الحالة أسوة بما يقع منه أثناء العطلة الصيفية أن توقع عليه الجزاء التأديبي المناسب بموجب سلطتها المبينة بالقانون ولكن هذا لا يستتبع خصم درجات من سلوكه أثناء السنة بسبب ذلك الجزاء ، لأن العبرة في تقدير درجات سلوك

الطالب إنما يكون عن أعماله خلال فترة الدراسة التي تنتهي كإسبق القول قبل ابتداء فترة الامتحان والتي بانتهاءها يتحدد مركز الطالب قانوناً من حيث النجاح في عناصر أعمال السنة والتي منها عنصر السلوك .

ومن حيث إنه يتبين من كشف الجزاءات المقدم من الحكومة أن مجموع الدرجات التي خصمتها السلكية مقابل العقوبات الواردة بذلك الكشف هو ١١ وربع درجة فإذا استبعدت الدرجتان المقابلتان للعقوبة الموقعة في فترة الامتحان تصبح الدرجات المخصصة ٩ وربع درجة ويعتبر المدعى حاصلاً على ١١ وثلاثة أرباع ولهذا يكون ناجحاً في عنصر السلوك لأن شرط النجاح فيها حصوله على ٥٠ ٪ من الدرجة العظمى (عشرون درجة) أي عشر درجات وذلك وفقاً للمادة ١٥ من القانون السالف الذكر والمادة ١٦ من اللائحة المعدلة بالقرار رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٥٠ .

ومن حيث إن المحكمة تأخذ أيضاً بما ذهب إليه المدعى من أن كلية البوليس (ليس لها أن تخضع درجات من السلوك بسبب عقوبة الحجز عن الخروج في العطلات الدراسية) (حجز القشلاق) ذلك لأن المادة ١٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر حددت العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على طلبة السلكية ، وبيّنت ما يستتبع منها خصم درجات من درجات السلوك فلم يكن منها ما يستتبع ذلك سوى عقوبة واحدة هي عقوبة الحجز الانفرادي المسمى (بحجز الزناتة) التي تستتبع خصم نصف درجة من السلوك عن اليوم الواحد . ويخلص من ذلك أن القانون يعتبر الخصم من السلوك عقوبة تبعية لعقوبة الحجز الانفرادي فقط) ، ومن

ثم لا يجوز للسلكية أن ترتبها على عقوبة أخرى إلا بنص صريح في القانون ولا عبرة في ذلك بالأوامر اليومية التي أصدرتها السلكية. ونصت فيها على أن عقوبة حجز القشلاق تستتبع خصم ربع درجة من درجات السلوك لأن إدارة السلكية لا تملك إضافة أحكام جديدة للقانون ، يؤيد ذلك أن الشارع حينما قصد خصم درجات من السلوك مقابل عقوبة حجز القشلاق نص في المادة ١٨ من قانون السلكية الجديد رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٣ على خصم ربع درجة من السلوك عن كل أسبوع من الحرمان من أيام العطلات الأسبوعية الرسمية (حجز القشلاق) مما يدل على أن الخصم من درجات السلوك بسبب العقوبات التي توقع على الطلبة ليس أمراً تقديرياً للسلطة الإدارية بالسلكية ترخص فيه وإنما هو في حقيقته عقوبة تبعية لا يجوز توقيعها بغير نص صريح في القانون .

ومن حيث إنه يتبين من كشف الجزاءات المقدم من الحكومة أن الأيام التي قضاها المدعى في الحجز الانفرادي هي ١٦ يوماً (بما في ذلك الأيام الأربعة التي قضاها خلال فترة الامتحان) ويرتب على ذلك خصم ثمانية درجات من سلوك المدعى ويبقى له من درجات السلوك ١٢ درجة من عشرين درجة وهو ما يزيد على الدرجة المقررة لاعتباره ناجحاً .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن السلكية إذ اعتبرت المدعى راسباً في السلوك ورتبت على ذلك حرمانه من دخول امتحان الدور الثاني بالقرار المطعون فيه ، قد خالفت القانون لأنها اعتبرت المدعى راسباً في السلوك في حين كان يجب عليها اعتباره ناجحاً فيه والسماح له بدخول امتحان الدور الثاني في مادة العقوبات التي راسب فيها

في الدور الأول — ومن ثم تكون مطالبة المدعى بإلغاء القرار الصادر من مجلس كلية البوليس بحرمانه من دخول الدور الثاني للسنة الثالثة بكافة البوليس قائمة على أساس سليم ويتعين لذلك إجابته إلى طلباته في الدعوى .
(القضية رقم ٣٤٥٦ سنة ٧ ق بالهيئة السابقة)

٩٦٠

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣

تعويض . المسؤولية التقصيرية للسلطات العامة .
متى توجب الحكم بالتعويض . يجب أن يكون هناك خطأ جسيم .

المبدأ القانوني

إن المسؤولية التقصيرية بالنسبة إلى السلطات العامة لا ترتب الا لزام بالتعويض إلا على ركن الخطأ ، وإذا كانت فكرة الخطأ فكرة معيارية تستعصى بطبيعتها على وضع تعريف جامع إلا أنه أيا كانت الصور التي ينطوي فيها الخطأ سواء كان هو الإخلال بما يقرضه القانون بعدم الاضرار بالغير أو اتيان عمل عن غير حق واعتداء على حق الغير أو مقارنة عمل عن حق ولكنه اعتداء على حق الغير على أساس التعسف في استعمال الحق ، أيا كانت هذه الصور فإن سلوك وزارة المالية مع المدعى لا يتدرج تحت إحداها لأنها عندما ارتأت عدم الترخيص في سفر السفينة إلا بعد أن تستأدى رسم صادر عنها ، لم تصل إلى هذا الرأي وتقتنعه وتدافع عنه إلا بالبحث والمشاورة وهو رأى له أسانيده ومبرراته ، واجتهاد في التفسير والتأويل يهدف إلى تحقيق

المصلحة العامة ويلقى تأييدا من بعض وجهات النظر القانونية ومن ثم لا يجوز اتهامه بأنه عمل ينطوي على عدم مراعاة نصوص القانون من حيث موضوعها والخطأ في تطبيقها أو إساءة استعمال السلطة في شأنه أو مخالفة روح القانون خصوصا والأمر يتعلق برسوم جمركية مما يقتضى من المصلحة القائمة على المطالبة به وتحصيله عدم التفريط في شأنه بل هو يتطلب منها دقة في البحث وفهما لنصوص تقبل بطبيعتها التأويل والتفسير وينفسح فيها مجال للرأى ويتردد بين الخطأ والصواب ولا ضير عليها بعد ذلك إذا فهمت هذه النصوص وفسرتها على وجه معين ولا يجوز أن ترتب مسئوليتها في هذه الحالة على الخطأ العادى بل لابد لمحاسبتها أن يكون الخطأ جسيما ، وإلى هذا المعنى وحده ينصرف دلالة الخطأ الموجب لمسئوليتها في الحالة المعروضة ولا شبهة في أن تصرف الحكومة على الوجه السابق بيانه لا ينطوى على شيء من ذلك .

الحكم

من حيث إن المدعى قصر طلباته على طلب الحكم له بالتعويض وقد قدره بواقع مائة جنيه يوميا اعتبارا من ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لغاية تاريخ اقلاع السفينة في ١٤ من مارس سنة ١٩٥٣ أى مبلغ ٧٢٨٠٠ ج ويتبين من مساق الوقائع حسبما تقدم أنه يؤسس هذا الطلب على المسؤولية التقصيرية ويقول إن الحكومة أخطأت خطأ جسيما في تطبيق القوانين الجمركية فمنعت سفر السفينة إلا إذا دفع عنها رسم صادر

الشركة المساهمة كينري نافالي سائتا ماريا بمقد
 مؤرخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ باعتبارها حطام
 سفينة un épave de navire نص فيه
 على دفع الثمن للبائع وقدره ١٨٥٠٠ ج بعد أن
 يقدم مستندات معينة منها رخصة تصدير حطام
 السفينة صادرة من السلطات المصرية المختصة
 بالترخيص في سفر الحطام بدون دفع أية رسوم
 للجمرك أو للسلطات المصرية ، وقد أرسل
 المدعى إلى وكيل وزارة المالية خطاباً مؤرخاً ٢٨
 من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أشار فيه إلى موافقة لجنة
 الاستيراد والتصدير في ٢٥ / ١٠ / ١٩٤٩ على
 تصدير هيكل السفينة بعد نزع ما يمكن بيعه من
 محتوياتها محلياً وإلى أن إدارة الجمارك بالاسكندرية
 اشترطت أن تعين لجنة الضباط بوزارة الحربية
 هذه السفينة طبقاً لتعليماتها وأنه - أي المدعى -
 يطلب اعفاءه من هذا الاجراء لأن حالة السفينة
 ليس مما يتخذ بشأنه الاجراء المطلوب الذي يقصد
 منه عدم تهريب المعدات المستعملة من مخلفات
 الجيش البريطاني وغيره من محركات وقطع غيار
 سيارات ... الخ وقد أشر وكيل وزارة المالية
 على هذا الخطاب بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة
 ١٩٥٠ بضرورة الكشف على السفينة بواسطة
 لجنة الضباط ثم كتب في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠
 إلى وزارة الحربية بطلب ايفاد هيئة الضباط لمعاينة
 حطام السفينة وقد ردت وزارة الحربية على ذلك
 بالكتاب المؤرخ أول مارس سنة ١٩٥١ الذي
 أبدت فيه رأيها بأنها ليست في حاجة إلى السفينة
 المذكورة فابلغ وكيل المالية هذا الخطاب إلى مدير
 عام الجمارك بكتاب مؤرخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥١
 وكان المدعى قد أرسل في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥١
 خطاباً لوكيل وزارة المالية أرفق به مذكرة يبين
 فيها مدى الضرر الذي يلحقه من تصرفات مصلحة

بواقع عشرة جنيهات للطعن الواحد بالتطبيق
 للبند ٦٣١ من التعريفة الجمركية باعتبارها حديد
 « خردة » وبقايا مصنوعات قديمة في حين أنها
 بحالتها الراهنة لا تعتبر كذلك بل تعتبر جسماً
 دائماً مازال حافظاً لكل خصائص السفينة وأنها
 بهذه المثابة لا تعتبر « خردة » مما يستحق عليه
 رسم الصادر وقد اضطر إزاء تعنت الحكومة
 واصرارها على اقتضاء هذا الرسم برفع هذه
 الدعوى بطلب وقف تنفيذ القرار الضمني بامتناع
 مصلحة الجمارك من التأشير بالافراج عن السفينة
 بدون تحصيل ذلك الرسم وإلغاء هذا القرار ،
 ولما أصدرت المحكمة قراراً بوقف تنفيذ القرار
 المطعون فيه لم تنفذه الحكومة بل رفعت عنه
 دعوى تفسير الحكم فيها لمصلحته ومع ذلك تبادت
 مصلحة الجمارك في الاصرار على عدم الترخيص
 في سفر السفينة إلى أن انتهى الأمر باقلاعها في
 التاريخ السابق الإشارة إليه . وقد ردت الحكومة
 على دعوى التعويض بانها لا تقوم على أساس
 سليم من القانون إذ لا وجهه لنسبة الخطأ إلى
 الحكومة لتفسيرها القانون تفسيراً معيناً وقد
 كان لمصلحة الجمارك في شأن السفينة وجهة نظر
 معينة تمسكت بها وهي اعتبار السفينة من السلع
 التي تخضع لرسم الصادر المقرر بالبند ٦٣١ من
 التعريفة الجمركية فلما عرض النزاع على محكمة
 القضاء الإداري وصدر قرار وقف التنفيذ ثم
 حكم التفسير لم تمنع الجهات المختصة في الترخيص
 للسفينة بالسفر إلا أن تأخير سفرها نشأ من
 قيام الحراسة القضائية وهو سبب لا يتصل
 بالقرار موضوع الطعن ولا بما اتخذته جهة
 الإدارة من إجراءات .

« ومن حيث إنه قد بان من الاطلاع على
 ملف المادة أن المدعى كان قد باع السفينة إلى

الجمارك فطلب وكيل المالية من مدير الجمارك معلومات المصلحة بشأن هذه الشكوى وكان ذلك بالكتاب المؤرخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥١ فأجاب مدير الجمارك على ذلك بكتاب إلى وزارة المالية بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٥٠ جاء فيه أن مشن الجمرک المختص قرر أن السفينة تعتبر من وجهة النظر الجمركية في عداد الحديد والصلب الخردة الذي يخضع لرسم الصادر وأنه باستطلاع رأى مصلحة الموانئ والمناظر في الأمر أجابت بكتاب مؤرخ ٥ من مايو سنة ١٩٥١ بأن الباخرة بصورتها الحالية تزول معها صفتها كبخيرة ويمكن إصلاحها في الخارج لتعود كما كانت باخرة لنقل البترول وطلب مدير الجمارك في كتابه هذا من وزارة المالية النظر والإفادة عما تقررته الوزارة في هذا الشأن وما إذا كان يمكن الترخيص في تصدير هيكل السفينة دون تحصيل رسم صادر عنه أم لا باعتبار أن السفينة فقدت صفتها بنزاع ما كيناتها وقزاناتها وأصبحت كالخردة ، وقد تضمن كتاب الموانئ والمناظر المؤرخ ٥ من مايو سنة ١٩٥١ والمشار إليه في كتاب مصلحة الجمارك للمالية السابق الإشارة إليه وهو مرسل من مدير عام مصلحة الموانئ والمناظر إلى مدير عام الجمارك أنه تألفت لجنة فنية لمعاينة السفينة فاتفق لها أنها بصورتها الحالية تزول معها صفتها كبخيرة وأنها من حديد قديم وليست من حديد خردة أو فضلات معادن وأن موضوع صلاحيتها للنظر تقدمت عنه شهادة من شركة اللويدز مؤرخة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ . وقد أبدت إدارة الشؤون الجمركية بوزارة المالية رأياً فيها طلبته مصلحة الجمارك بكتاب رقم ع ٢٠ - ١/٢٥ م بتاريخ

٣٠ من مايو سنة ١٩٥١ جاء فيه أن الخلاف القائم بين الجمارك وصاحب الشأن - المدعى - ينحصر في اعتبار السفينة خردة من عدمه وأنها أي إدارة الشؤون الجمركية - ترى عدم تحصيل رسم صادر عنها أسوة بالباخرة « كارليل » ، ذلك لأن السفينة المذكورة تحمل شهادة صلاحية من شركة اللويدز وهي من الجهات الفنية الوحيدة لإصدار مثل هذه الشهادات وتدل هذه الشهادة على صلاحية قطر الباخرة إلى ميناء إيطاليا لإصلاحها وعدا ذلك فإن مصلحة الموانئ والمناظر تقرر في كتابها أن هيكل الباخرة ليس من حديد خردة وأنه يظهر أن كلمة « هيكل » الواردة في ترخيص التصدير قد ترتب على ذكرها تغيير الوضع أي اعتبارها حديد خردة والحديد الخردة كما هو معروف إن هو إلا أجزاء وقطع منفصلة والسفينة موضوع الخلاف ليست أكواما من الحديد الخردة بل هي جسم عائم وهي بهذه الصورة لا يستحق عنها رسم صادر ولو أن صاحبها قام بتصديرها قبل نزوع قزاناتها وما كيناتها وبيعها محلياً لما طالبت الجمارك بدفع رسم صادر فحسب بل لا يسترد رسم الوارد الذي دفع للجمارك ، وقد تأثر على كتاب إدارة الشؤون الجمركية هذا في نفس تاريخ الكتاب يبحث ما إذا كانت السفينة باعتبارها من سفن أعالي البحار تخضع لرسم وارد أم لا وهل هي من المخلفات أم لا ويبدو أن هذه التأشير من وكيل المالية ، وقد ردت إدارة الشؤون الجمركية على ذلك بكتاب مؤرخ ٣ يونيو ١٩٥١ جاء فيه أن الباخرة اشترت من مخلفات الجيوش وقام المشتري بدفع رسوم الوارد والعوائد المستحقة على الباخرة وقد بلغت ١٣٥٣٠٠٥ ج وعلى ذلك تكون الرسوم

التي حصلت عن هذه الباخرة حصلت بصفتها مخلفات . فأشر وكيل وزارة المالية على هذا الكتاب في ٤ من يونيه ١٩٥١ بأخذ رأى إدارة الرأى فأرسلت وزارة المالية كتاباً بذلك إلى إدارة الرأى المختصة بمجلس الدولة بتاريخ ١٧ من يونيه سنة ١٩٥١ عرضت فيه وجه الخلاف في الرأى بين مصلحة الجمارك ومصلحة الموانئ والمناظر ران البحث قائم حول استحقاق رسم صادر عن السفينة من عدمه وان المذكرات التفسيرية للتعريفات الجمركية (بند ٦٣١ وارداً الذي يسرى كذلك على بند ٦٣١ صادر) لا يشترط في الحديد الخردة أن يكون قطعاً صغيرة مكسرة وإنما تسجل بصريح العبارة كل الأصناف التي لا تصلح للاستعمال من غير إعادة الصهر أو إعادة الطرق باعتبارها خدائد قديمة بل إنها تلزم الجمرك بتكليف المستورد أو المصدر بكسر أو تسوية الأصناف التي لا تكون بهذه الحالة حتى لا يحدث تهرب من الرسوم عن طريق معاملتها كخردة وبعد سحبها من الجمرك تستعمل كأصناف أخرى وأنه لما كانت الرسوم تفرض على الصنف بحسب حالته الراهنة لا بحسب الحال الذي تصير إليه فيما لو أدخلت عليه تعديلات معينة . طلبت الوزارة في ختام كتابها الرأى فيما إذا كانت السفينة تخضع لرسم الصادر أم لا فأجابت إدارة الرأى على ذلك بكتاب مؤرخ ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥١ جاء فيه أن السفينة لا تخضع لرسم الصادر لأنها جسم عائم يمكن قطره إلى الخارج وإصلاحه ولا تعتبر حديد خردة بما نص عليه في البند ٦٣١ حرف ب من التعريفات الجمركية لرسم الصادر وأشارت الفتوى إلى معاملة السفينة كما عاملت الوزارة السفينة « كارليل » التي اعتبرتها جسماً عائماً

ولا يستحق عنه رسم صادر فأشر وكيل الوزارة في ٢٤ من يونيه ١٩٥١ على كتاب الفتوى بإعادة عرضها على مستشار الرأى لإعادة النظر ولأن السابقة الخاصة بالبخرة « كارليل » لا تعتبر أساساً وأن المسألة مطلوب بحثها من الوجهة القانونية البحتة . فأرسلت وزارة المالية كتاباً بهذا المعنى إلى إدارة الرأى جاء فيه أن الرسوم الجمركية ضرائب عينية ويجب أن يراعى عند فرض الرسم على السلع حالتها الراهنة بصرف النظر عما يمكن أن تكون عليه في المستقبل وان المهم هو تحديد وصف السلعة وقت فرض الرسم وان البند ٦٣١ من التعريفات الجمركية صريح في إخضاع بقايا مصنوعات الصلب والحديد لرسم الصادر وأن النص الفرنسي أظهر في الدلالة على تأييد هذا النظر إذ هو يقول :

debris de vieux ouvrages de frite, de fer ou, d'acier.

وأنه بما أن السفينة قد نزع ما كيناتها وقزاناتها ولا يمكن استخدامها كباخرة بحالتها الراهنة فأصبحت حطام سفينة لم تخرج عن كونها debris de vieux ouvrage. فانه ينطبق عليها مدلول البند ٦٣١ من التعريفات الجمركية ويستحق عنها رسم صادر فأجابت إدارة الرأى على هذا الكتاب بكتاب مؤرخ ١٤ من يولييه ١٩٥١ ضمنته رأياً بالموافقة على خضوع السفينة لرسم الصادر كالمقرر في البند ٦٣١ من التعريفات الجمركية على أساس اعتبارها بقايا مصنوعات قديمة . وقد أشر وكيل الوزارة على هذه الفتوى بتاريخ ١٦ من يولييه ١٩٥١ بالموافقة على مضمونها وبإعداد مذكرة شاملة لتطبيق هذا الرأى على كافة الأحوال . ويبدو أن المدعى إذ

للحكومة من رسوم على السفينة باعتبارها جسماً عاماً . وقد حدث بعد صدور قرار وقف التنفيذ شهر — وبالضبط في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ — ان رفعت شركة سانتا ماريا مشترية السفينة الدعوى رقم ١٦٥٥ سنة ١٩٥١ مستعجل اسكندرية طلبت فيها وضع السفينة تحت الحراسة القضائية وصدر الحكم في ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٢ أى قبل صدور حكم التفسير بنحو نصف شهر — بوضع السفينة تحت الحراسة القضائية وظاهر من أسباب الحكم أن الشركة طلبت الحراسة لأن المدعى أرسل لها برقية بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٥١ باعتبار عقد البيع المؤرخ ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ مفسوخاً ويهدد ببيع السفينة لغيرها فأصبح في بقاء السفينة تحت يد المدعى خطراً على حقوقها وكان موقف المدعى من هذه الخصومة تمسكه بفسخ العقد تأسيساً على أن البيع معلق على شرط لم يتحقق وهو الترخيص في سفر السفينة بدون دفع رسم وقد تدخل في هذه الخصومة ديمتري اكسيوباس واستليو كريا كوس وميشيل اكسيوباس منضمين إلى المدعى الحالي في طلب رفض دعوى الحراسة تأسيساً على أن الأول والثاني يملكان مع المدعى حطام السفينة بحق الثلثين وأنهم وكلوا الثالث في بيعها وقد باعها في ١٦ من سبتمبر ١٩٥٠ — أى في تاريخ سابق على تاريخ بيع المدعى السفينة إلى شركة سانتا ماريا طالبة الحراسة إلى من يدعى أوريو شيامانيرو وأنهم اعترضوا على البيع الذي صدر من الشامي إلى شركة سانتا ماريا وقاما بإثباره في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقدم هؤلاء المتدخلون في الخصومة عقد شركة

علم بما انتهى إليه قسم الرأى بمجلس الدولة في فتواه الثانية رفع هذه الدعوى واستغرق نظر طلب وقف التنفيذ فيها عدة جلسات صدر في احداها قرار تمهيدى بنذب كبير مهندسى مصلحة الموانى والمناظر بمعاينة السفينة كما سبق البيان في الوقائع كما قدم الحاضر عن الحكومة بجلسته ١٧ من سبتمبر ١٩٥١ خطاباً من وكيل وزارة المالية جاء فيه أن رسم الصادر هو رسم مانع قصد به العمل على الاحتفاظ بالحديد الخردة وبقايا المصنوعات القديمة في داخل البلاد للزومها في الصناعات المحلية وتوقع انقطاع الوارد منها أثناء الحرب وبعد أن قدم الخبير تقريره أصدرت المحكمة بجلسته ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قراراً المناقشة الطرفين لاستظهار الغاية المقصودة من شراء السفينة بواسطة الشركة الإيطالية وهل ذلك لتفكيكها وتنظيفها والانتفاع ببقايا مصنوعات كخردة ، أم لاصلاحها واعادتها كسفينة ذلك لأنه بان من اقرار الحكومة الإيطالية بعدم جواز إعادة تصدير مثل هذه السفينة ، الكتاب المؤرخ ١٥/١٢/١٩٥٠ مستند رقم ٧ حافظة المدعى المودعة في ١٤ مارس سنة ١٩٥١ ؛ أن العلة في هذا الحظر هو لضرورة تغذية السوق الإيطالية ببقايا المصنوعات القديمة من حديد أو ظفر أو نحاس ومركباتها ونحو ذلك ولهذا تسهل الحكومة الإيطالية استيراد مثل هذه البقايا وتحظر إعادة تصديرها ، وبعد المناقشة أصدرت المحكمة قراراً بوقف التنفيذ ثم صدر في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ حكم التفسير الذى ابانت فيه المحكمة أن القصد من قرار وقف التنفيذ هو اعتبار السفينة جسماً عائماً وليس خسرده وأنه لا تأثير لذلك فيما يكون مستحقاً

أمرها ودياً مع من صدر حكمها لصالحهم الأمر الذى يدل على أن الحراسة ظلت قائمة على السفينة حتى هذا التاريخ ثم أقلت السفينة بعد ذلك فى ١٤ من مارس ١٩٥٣ .

ومن حيث إنه واضح بما تقدم أنه كان لكل من مصلحة الجمارك ومصلحة المولى والمنائر وإدارة الشؤون الجمركية لوزارة المالية رأى معين فى أساس النزاع بين المدعى والحكومة وهو ما إذا كانت السفينة « براميليليف » يسرى عليها حكم البند ٦٣١ من التعريفة الجمركية فتخضع لرسم الصادر بدفع عشرة جنيهات عن الطن الواحد أم لا ؟ فمصلحة الجمارك كانت ترى أنه من وجهة النظر الجمركية يجب تحصيل هذا الرسم عنها وخالفها فى ذلك مصلحة الموانى والمنائر وإدارة الشؤون الجمركية بالوزارة ، ولما عرض الأمر على وكيل وزارة المالية كان من رأيه خضوع السفينة لهذا الرسم للأسباب التى سبق بيانها وأبرزها استناده إلى المذكرات التفسيرية للتعريفة الجمركية ودلالة النصوص وخاصة النص الفرنسى ثم عينية الرسوم الجمركية ووجوب استداؤها على السلعة بحالتها الراهنة لا بحسب ما لها فى المستقبل بعد ادخال تعديلات معينة عليها وقد رأى وكيل الوزارة إزاء هذا الخلاف الاستئناس برأى قسم الرأى المختص بمجلس الدولة فأقضى مرة بخضوع السفينة لرسم الصادر ثم عدل عن هذا الرأى فى فتواه الثانية ، وهذا التضارب فى الآراء يدل بذاته على أن الأمر كان على جانب كبير من الدقة ولم يكف فيه — فى رأى الوزارة — الرجوع إلى السوابق ومعاملة السفينة مثل ما عاملت الوزارة غيرها كالبخرة « كارل ليل »

مؤرخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وثابت التاريخ فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ والتوكيل الصادر من الشركات الثلاثة إلى المتدخل الثالث ببيع السفينة وهذا التوكيل مؤرخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وثابت التاريخ فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ — أى فى تاريخ سابق أيضاً على تاريخ العقد الصادر إلى شركة سانتا ماريا من الاستاذ الشامى وقد أسست المحكمة الحراسة على ما ظهر من رغبة الشامى فى تمسكه بفسخ العقد قبل الحصول على حكم من القضاء وتمسك شركائه (أصحاب الثلثين) ببيعها مرة أخرى وما فى ذلك من خطر عاجل على الشركة طالبة الحراسة . وجعلت المحكمة الحراسة موقوفة بانتهاء النزاع بشأن السفينة بين الخصوم رضاء أو قضاء ، وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ فى القضية ١١٠ سنة ٩٥٢ استئناف مستعجل اسكندرية . وقد انتهت المنازعات القضائية عند هذا الحد وليس فى الأوراق ما يدل على أن المدعى طلب سفر السفينة بعد ذلك إلا فى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٢ إذ أرسلت له مصلحة الجمارك خطاباً مؤرخاً ٢ من سبتمبر ١٩٥٢ أشارت فيه إلى كتابه المؤرخ ٣٠ من يونيه ١٩٥٢ وأخطرته بأنه رداً عليه تبلغه أن وزارة المالية قررت عدم تحصيل رسم صادر على السفينة والترخيص لها فى السفر إلا أنه لا يمكن السماح بتصديرها إلا قبل نهو النزاع الخاص بالحراسة التى وضعت عليها ؛ فأرسل المدعى إلى مصلحة الجمارك خطاباً مؤرخاً ١٩ من ديسمبر ١٩٥٢ طلب فيها الاذن بالافراج عن السفينة وسفرها حتى لا تتحمل مصروفات القاطرة التى ستخرج بها من الميناء . أما الحراسة فإنه سيسوى

لأن الأمر يتصل بالقاعدة الصحيحة الواجبة الاتباع ولاحتمال أن تكون الآراء السابقة قد جانبت الصواب وهو نظر يتفق والمصلحة العامة وحسن معالجة الأمور وخاصة متى كان ظاهراً أن الأخذ بأحد الرأيين يضيع على الحكومة آلاف الجنيهات وقد كان المبلغ الذي يلتزم المدعى بدفعه إذا حصل الرسم على السفينة يصل إلى ٥٠ ألف جنيه كما ذكر المدعى نفسه أثناء نظر النزاع في جلسات وقف التنفيذ — وليس ثمة شك في أن الحرص على ألا يضيع هذا المبلغ وآلاف غيره على خزانة الدولة يحتم على جهة الإدارة الامعان في البحث والتروى عند إصدار قرار نهائي فيه . وقد بلغت دقة الأمر واختلاف الرأي بشأنه أن إدارة الرأي جاءت بدورها وذهبت في قواها الأولى إلى عدم خضوع السفينة لرسم الصادر ثم عادت واقتت بعكس هذا الرأي ، بل لقد كان الأمر بالغ الدقة إلى حد أن محكمة القضاء الإداري رأت في جلسات وقف التنفيذ ندب كبير مهندس مصلحة الموانئ والمناظر لاداء المأمورية التي سبقت الإشارة إليها ثم بعد أن قدم هذا الخبير تقريره رأت مناقشة الطرفين لاستظهار الغاية المقصودة من شراء السفينة بواسطة الشركة الإيطالية وهل ذلك لتفكيكها وتقطيعها والاتفاح ببقايا مصنوعات كخردة ، أم لإصلاحها وإعادة كسفينة وكان ذلك القرار بسبب ما بان للحكمة من اقرار الحكومة الإيطالية بعدم جواز تصدير مثل هذه السفينة من أن العلة في هذا الحظر هو ضرورة تغذية السوق ببقايا المصنوعات القديمة من حديد أو ظهر أو نحاس ومركباتها ونحو ذلك ، — وهذا

الإقرار على ما هو ظاهر يلقي ظلاً كبيراً من الشبهة على أن الغرض من بيع السفينة لم يكن لإصلاحها وإعادة باخرة كما كانت بل للاتفاح بها في إيطاليا ببقايا مصنوعات قديمة من حديد أو ظهر أو نحاس ، كما جاء في إقرار الحكومة الإيطالية ، ولعله مما ساعد على اختلاف وجهات النظر ما هو ثابت من أن ما كينات السفينة وقزاناتها قد نزع منها وأنها وصفت في عقد بيعها للشركة الإيطالية بأنها une epave du navire حطام سفينة ، وفي ترخيص التصدير بأنها « هيكل سفينة » ، وما ثبت من أنه حصل عنها رسم الوارد بصفتها « مخلفات » ، ولما كان الأمر على أية حال لم يصدر بشأنه حكم موضوعي من محكمة القضاء الإداري فإنه لا يمكن الجزم بصواب أحد الرأيين ، وليس من شأن المحكمة وهي بصدد نظر طلب التعويض فقط أن تعرض للبت في ذلك بل هي تقضى في النزاع بصورته المعروضة وهو كما سبق البيان لا يبدو أن يكون مجرد خلاف في وجهات النظر . والرأي في مسألة هامة تتطلب بطبيعتها الدقة والروية وعمق البحث وتحتمل تبعاً لذلك اختلاف الرأي بشأنها .

ومن حيث إن المسؤولية التقصيرية بالنسبة إلى السلطات العامة لا ترتب الإلزام بالتعويض إلا على توافر ركن الخطأ وإذا كانت فكرة الخطأ فكرة معيارية تستعصى بطبيعتها على وضع تعريف جامع مانع إلا أنه أياً كانت الصور التي ينطوي فيها الخطأ سواء أكان هو الإخلال بما يفرضه القانون بعدم الإضرار بالغير أو إتيان عمل عن غير حق واعتداء على حق الغير أو مقارفة عمل عن حق ولكنه

اعتداء على حق الغير على أساس التعسف في استعمال الحق... أيا كانت هذه الصور فإن سلوك وزارة المالية مع المدعى لا يندرج تحت احداها لأنها عند ما ارتأت عدم الترخيص في سفر السفينة إلا بعد أن تستأدى رسم صادر عنها لم تصل إلى هذا الرأي وتقتنعه وتدافع عنه إلا بالبحث والمشاورة وهو رأي له أساسه ومبرراته واجتهاد في التفسير والتأويل يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ويلقى تأييدا من بعض وجهات النظر القانونية ومن ثم لا يجوز اتهامه بأنه عمل ينطوي على عدم مراعاة نصوص القانون من حيث موضوعها والخطأ في تطبيقها أو إساءة استعمال السلطة في شأنه أو مخالفة روح القانون خصوصا والأمر يتعلق برسوم جمركية مما يقتضي من المصلحة القائمة على المطالبة به وتحصيله عدم التفريط في شأنه بل هو يتطلب منهادة في البحث وفهما لنصوص تقبل بطبيعتها التأويل والتفسير وينفسح فيها مجال الرأي ويتردد بين الخطأ والصواب، ولا ضير عليها بعد ذلك إذا فهمت هذه النصوص وفسرتها على وجه معين ولا يجوز أن ترتب مسئوليتها في هذه الحالة على الخطأ العادي بل لا بد لحاسبتها أن يكون الخطأ جسيما، وإلى هذا المعنى وحده يتصرف دلالة الخطأ الموجب لمسئوليتها في الحالة المعروضة، ولا شبهة في أن تصرف الحكومة على الوجه السابق بيانه لا ينطوي على شيء من بعد ذلك. ولعل المدعى وهو لم يفكر في مطالبة الحكومة بالتعويض عند ما دفع الدعوى في ١٤ من يولييه سنة ١٩٥١ — مع أنه يرد هذا التعويض إلى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أى إلى تاريخ سابق على ذلك بحوالى ثمانية أشهر — ثم ظل ساكنا ولم يتقدم بهذا الطلب لأول

مرة إلا في مذكرته المؤرخة ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ (رقم ٢١ دوسيه) أى بعد صدور حكم التفسير... لعله بهذا السلوك يشعر بأنه مؤمن بحق الحكومة في مجادلته وتقليب وجوه الرأي في المسألة محل النزاع واستخلاص ما تراه في شأنها من نتائج من غير أن يترتب على شيء من ذلك ما يوجب مسئوليتها.

ومن حيث إنه عن مسئولية الحكومة عن امتناعها من تنفيذ قرار وقف التنفيذ وحكم التفسير فإنه ليس في الأوراق ما يدل على أن المدعى أعلن الحكومة باحدهما طالبا للتنفيذ بل إن في الأوراق ما يدل على أن نيته لم تنصرف إلى سفر السفينة من قبل أن يصدر قرار وقف التنفيذ في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥١ لأنه أرسل إلى الشركة مشتري السفينة البرقية المؤرخة أول أكتوبر سنة ١٩٥١ سجل فيها أنه يعتبر هذا البيع مفسوخا — وقد كان هذا البيع هو أساس تصدير السفينة إلى الخارج — وبعد أن صدر حكم التفسير في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ لم يحرك المدعى ساكنا إلا في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٢ عند ما أرسل لوزارة المالية طالبا الترخيص في سفر السفينة وقد ردت عليه مصلحة الجمارك بكتابها المؤرخ ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بأنها قررت عدم تحصيل رسم صادر عن السفينة مع الترخيص لها في السفر إلا أنه لا يمكن السماح بتصديرها قبل نهو النزاع الخاص بالحراسة التي وضعت عليها ويدل هذا الكتاب على أن مصلحة الجمارك كانت تعلم بقيام الحراسة وهي عنصر جديد يحول دون سفر السفينة ولا شأن لها به، وقد بقيت هذه الحراسة قائمة على الأقل إلى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ عند ما أرسل المدعى للجمارك خطابه الذي يقول فيه إنه بسبيل

٩٦١

١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣

أ - أمر على عريضة . إصداره . يدخل في سلطة القاضي الولاية القضائية .

ب - اختصاص محكمة القضاء الإداري . الطعن في الأمر على عريضة . اختصاص .

ج - قبول الدعوى . رفع الدعوى من أفراد اسرة محمد علي قبل صدور قرار مصادرة أموالها . قبول .

د - أمر على عريضة . المسائل الجائز استصداره فيها . ليست محددة في القانون . مادتان ٣٦ - ٣٧ من قانون المرافعات .

هـ - تسجيل - تسجيل رسم أو نموذج . يرتب لصاحبه حماية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد . القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

المبادئ القانونية

١ - تنص المادة ٣٦٩ من قانون المرافعات

على أنه في الأحوال التي يكون فيها الخصم وجه في استصدار أمر يقدم عريضته بطلبه إلى قاضي الأمور الوقفية وتقضى المادة ٣٧٠ بأنه يجب على قاضي الأمور الوقفية أن يصدر أمره بالكتابة على إحدى نسختي العريضة في اليوم التالي لتقديمها

على الأكثر فيتضح من ذلك أن القاضي يصدر أمره على العريضة بناء على طلب مقدمها وفي غيبة خصمه الذي لم يستوجب القانون إعلانه للحضور أمام القاضي لسماع أقواله ومن ثم فإن الأمر الذي يصدره القاضي على العريضة مستنداً إلى سلطته الولاية إذ أن الخصومة لم تقم بعد .

٢ - تنص المادة ٣٧٣ من قانون المرافعات على أن للطالب إذا صدر الأمر برفض طلبه ولم يصدر الأمر الحق في التظلم إلى المحكمة المختصة

نهو الحراسة وديا مع طالبها وبعد ذلك لم يقدم المدعى ما يدل على معارضة الجمارك في سفر السفينة بالرغم من انتهاء الحراسة عليها حتى ترتب مسئوليتها في هذه المرحلة من مراحل النزاع . وقد كانت هذه الحراسة هي العامل الأول في منع السفينة من السفر ولم يكن للحكومة شأن فيها بل قامت أسبابها للنزاع خاص بين المدعى والشركة مشترية السفينة لرغبة المدعى في فسخ العقد بدعوى عدم تحقق شرط الترخيص في سفر السفينة مع أن طلب وقف تنفيذ قرار منع السفينة كان إذ ذاك معروضا على محكمة القضاء الإداري وهو موقف غريب من المدعى فسرتة الشركة المشترية عند ما أرادت التدخل في الدعوى الحالية بقولها إن المدعى يريد تأخير الفصل في الدعوى والتخلص من عقده معها لظهور مشتر جديد للسفينة ومادام حكم الحراسة قد صدر قبل صدور حكم التفسير فإن ذلك الحكم - أي حكم الحراسة - يكون قد أنشأ عقبة قانونية مصدرها المدعى بالذات وكان من شأنها الحيولة دون تنفيذ حكم التفسير ومن ثم لا وجه لنسبة الخطأ إلى الحكومة في هذا الشأن .

ومن حيث إنه في دعوى التعويض لا محل لبحث ركن الضرر مع انتفاء ركن الخطأ ومن ثم تكون الدعوى على غير أساس حقيقة بالرفض .

(النضية رقم ١٣٣٢ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن أبو علم وعمر الدين حسن ومحمد السعيد خضير المستشارين) .

إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك وإن التظلم يكون بتكليف الخصم الحضور أمام المحكمة وتحكم فيه على وجه السرعة فيما يبين الأمر أو بإلغائه كما تقضى المادة ٣٧٥ مرافعات بأن للخصم الذى صدر عليه الأمر بدلا من التظلم للمحكمة المختصة الحق فى التظلم منه لنفس الأمر مع تكليف خصمه الحضور أمامه ويحكم القاضى على وجه السرعة بما يبين الأمر أو بإلغائه ويبين من ذلك أن المسألة تنقلب إلى خصومة بين الطرفين بعد التظلم فيكون من اختصاص المحكمة الحكم فيها ومن ثم فيكون الدفع بعدم الاختصاص فى غير محله ويتعين رفضه .

٣ - لا وجه للدفع بعدم قبول الدعوى لروال الصفة عن رافعها بمقولة إنه من أفراد أسرة محمد على وقد صدر قرار مجلس قيادة الثورة فى ١٩٥٣/١١/٩ الخاص بمصادرة أملاك أسرة محمد على ووضعها تحت الحراسة لاجبة فى هذا القول لأن الدعوى مرفوعة من شركة البلاستيك الأهلية وهى شركة تتمتع بالشخصية المعنوية وقد باشر هذه الدعوى لها السيد الهامى حسين ورفعها بتاريخ ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أى قبل صدور قرار المصادرة سالف الذكر أى تكون الدعوى قد رفعت صحيحة وفى ذلك غناء للمحكمة عن البحث فيما ينجم من آثار اقرار المصادرة المشار إليه ومن ثم فيكون هذا الدفع فى غير محله ويتعين رفضه .

٤ - يبين من نص الماتين ٢٦٩ ، ٣٧٠ من قانون المرافعات أن القانون لم يضع قيداً يحدد به المسائل التى يطلب الخصم فيها استصدار أمر من قاضى الأمور الوقفية بل ترك ذلك للخصم يطلب ما يشاء من الطالبات وينظر القاضى فى طلبه بحيث يجب ما يجب فيها ويرفض ما يرفض وما دام الأمر مطلقاً على هذا النحو فلا مقيع فى القول بأنه ليس من مكنة قاضى الأمور الوقفية أن يعين حارساً على الأشياء المحجوزة بناء على طلب الخصم لأن فى ذلك إيراد القيد من القيود لم يورده قانون المرافعات فى الباب الحادى عشر من الكتاب الأول الخاص بالأوامر التى تصدر على عريضة أحد الخصوم ولا حاجة فى الاستناد فى هذا الصدد إلى المادة ٥١١ من قانون المرافعات التى تنص على أن يعين المحضر حارساً على الأشياء المحجوزة لاجبة فى ذلك لأن هذه المادة وردت فى الفصل الأول والكتاب الثانى هذا ينظم أحكام التقيد والباب الثانى منه ينظم أحكام الحجز والفصل الأول منه ينظم أحكام التقيد بحجز المنقول لدى المدين وبيعه فالمحضر وهو يعمل فى ظل المادة ٥١١ مرافعات إنما يكون بسبيل توقيع حجز بناء على طلب دائن يحمل سنداً تنفيذياً فرأى المشرع أن يعهد إلى المحضر فى هذه الصورة بأن يعين الحارس ولا يمكن التحدى بتلك المادة لسلب قاضى الأمور الوقفية اختصاصه بتعيينه حارس على الأشياء التى يأمر بتوقيع حجز

المبادئ القانونية

١ — إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الذى يعول عليه فى حساب بدء سريان الميعاد لرفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى وهو إعلان القرار الإدارى أو نشره ، يقوم مقام الاعلان العلم الحقيقى الذى يسمح لصاحب الشأن بمعرفة مؤدى القرار ومحتوياته معرفة تامة .

٢ — إن الدعوى التأديبية قوية الشبه بالدعوى الجنائية والمجالس التأديبية ليست من قبيل المجالس العائلية بل قراراتها أشبه بالأحكام القضائية فإذا قام بأحد أعضاء الهيئة سبب من أسباب عدم الصلاحية أو الرد المنصوص عليها فى قانون المرافعات وجب عليه التفتى عن الحكم تطميناً للتقاضين حتى تصدر الأحكام لهم أو عليهم من قضاة بميدان عن الهوى أو الميل وهذا أصل من الأصول العامة التى تملئها العدالة الطبيعية ولذا جرى بها قضاء هذه المحكمة ثم رده القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقانون المذكور وإن كان نفاذه لاحقاً للقرار المطعون فيه كما أنه لا يسرى على الهيئات التى تحكمها قوانين خاصة كالجوامع إلا أنه قد ردد فى واقع الأمر أصلاً عاماً من أصول المحاكمات التأديبية كان مقرراً من قبل وهو أصل ينظم جميع المحاكمات التأديبية .

٣ — يكون القرار المطعون فيه قد انطوى على قصور مغل بأهم الضمانات الواجب توافرها

تحتفظ عليها ومن ثم فيكون هذا الوجه مدحوضاً .

٥ — يبين من نصوص المواد ٤٦٠، ٤٤٣، ٤٤٤ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أنه متى تم تسجيل الرسم أو النموذج وفقاً للقانون ترتب لصاحبه حماية لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ طلب التسجيل ويمكن تجديدها على النحو المبين بالقانون فيكون لصاحب التسجيل الحق فى إنتاج السلع وفقاً للرسم أو النموذج الذى سجله دون أن ينازعه الغير فى ذلك ويستمر حقه فى هذا طول مدة الحماية القانونية ما دام تسجيله قائماً ما لم تقم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بشطب التسجيل وفقاً للمادة ٤٦ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

(القضية رقم ٤٧٤ سنة ٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى رئيس المجلس وعبد المرزق البيلاوى وعبد الرحمن نصير وعلى بغدادى وعبد الحبير المستشارين) .

٩٦٣

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣

١ — ميعاد الستين يوماً . بدو . من تاريخ الإعلان أو النشر أو العلم اليقين ، المقصود بالعلم اليقيني .

ب — محاكمة تأديبية . تشابهاً مع المحاكمة الجنائية . قيام سبب من أسباب الرد المنصوص عليها فى قانون المرافعات بأحد أعضاء الهيئة التأديبية . وجوب التفتى .

ج — محاكمة تأديبية . عدم تمسك المتهم من الدفاع عن نفسه بعدم بيان التهمة فى إعلان الحضور . إخلال بحق الدفاع . بطلان القرار الصادر بالفعل

زواجها منه وذلك طبقاً للسادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ وهو الذى يحكم فى هذا الصدد زواج المدعية الحاصل فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ووفقاً لحكم قانون الجنسية الايطالى الصادر فى سنة ١٩١٢ والذى يقضى بأن المرأة الأجنبية التى تزوج من ايطالى تصير ايطالية وعلى ذلك تكون الحكومة على حق فى رفض طلب الترخيص لها بجواز سفر مصرى .

(القضية رقم ٣٢٤ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز الببلاوى وعبد الرحمن نصير وعلى بغدادى والدكتور سيد الدين الشريف ومحمد عبد الحبير المستشارين) .

٩٦٤

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣

أ — قبول الدعوى . قرار سلبى بالامتناع عن التمييز فى وظيفة معينة . الطعن فيه . قبول .
ب — كلية الهندسة بجامعة ابراهيم . كيفية تعيين أعضاء هيئة التدريس بها .
ج — كلية الهندسة بجامعة ابراهيم . اختيار أعضاء هيئة التدريس بها . وضع ضوابط معينة للاختيار . عدم انطباقها على المدعى . لادجه لقمى عليها اعدم اختياره .

المبادئ القانونية

١ — مادام أن المدعى لم يطعن فى قرار نقله إلى وزارة المعارف وإنما يوجه طعنه إلى قرار الوزير السلبى بالامتناع عن تعيينه عضواً فى هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة ابراهيم وهذا القرار السلبى ما يزال قائماً حتى الآن وهو ما يطمئن فيه المدعى صراحة حسبما جاء فى صحيفة دعواه ، وهذا النوع من القرارات مما يقبل

فى محاكمة المدعى قبل توقيع الجزاء عليه وبخاصة إذا كان بعقوبة الفصل ، وهى أشد الجزاءات ؛ ألا وهو حق الدفاع فقد طلب المدعى مراراً من اللجنة أن يمكن من الاستعداد للدفاع عن نفسه حيث طلب إليه الحضور إلى اللجنة دون بيان موضوع التهمة التى استدعى للمحاكمة من أجلها فى إعلان الحضور وقد فوجئ بها لأول مرة عند محاكمته التى انتهت فى اليوم المذكور بصدر القرار المطعون فيه — ومن ثم يكون هذا القرار قد وقع مخالفاً للقانون حقيقياً بالإلغاء .

(القضية رقم ١٢٠٦ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد وعبد العزيز خير الدين والإمام الامام الحارثى ومصطفى كامل احميل واسماعيل طاشور المستشارين) .

٩٦٣

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣

جنسية مصرية . زواج مصرية من ايطالى . ثبوت الجنسية الايطالية لها . القرار الصادر برفض طلب الترخيص لها بجواز سفر مصرى . صحيح .

المبدأ القانونى

إذا كانت هذه المحكمة قد قضت برفض الدعوى المرفوعة من زوج المدعية مطالباً فيها بإلغاء القرار الصادر بإبعاده وكان من أسباب حكمها أن المدعى لم يكتسب الجنسية المصرية ولم يفقد جنسيته الايطالية وذلك طبقاً لحكم المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ فمن ثم تكون المدعية قد فقدت جنسيتها المصرية واكتسبت جنسية زوجها الايطالية بمجرد

الطعن فيه وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة، ولما كان ذلك، كانت الدعوى مرفوعة في الميعاد القانوني ويتعين رفض الدفع بعدم قبولها.

٢ — تنص المادة ١٩ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء جامعة إبراهيم على أن يعين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس السلكية المختصة أو مجلس المعهد المختص، — ثم جاءت المادة ٢٤ من القانون المتقدم الذكر تقيم الوزير مقام مجلس الجامعة وهيئاتها إلى أن يتم تكوينها، وليس أكثر اهداراً لمعنى هذه النصوص ولا أمعن في إبطال أحكامها من أن يقال إن القائمين بالتدريس في المعهد العالي للهندسة الصناعية يصبحون بمجرد ثبوت هذا الوصف أعضاء في مجلس كلية الهندسة بجامعة إبراهيم كما ينهض المدعى.

٣ — إن اختيار كلية الهندسة بجامعة إبراهيم لأعضاء هيئة التدريس بها كما يستفاد من الأوراق كان مناطه توافر شروط في هؤلاء الأعضاء لا تتوافر في المدعى، وقد التزمت هيئات التعيين هذه الضوابط بكل دقة وأمانة بما تستبعضه مظنة إساءة استعمال السلطة، فقد منحت طائفة من الأساتذة على اعتبار أنهم كانوا يشغلون في المعهد وظائف رئيسية كما اختيرت

طائفة أخرى على أساس أن أفرادها يحملون مؤهلاً علمياً يعلو على المؤهل المصرى الذى دخلوا على أساسه في خدمة الحكومة وعين فريق ثالث لأنه يتوافر في إقراره شرط الحصول على درجة الدكتوراه ولا ينطبق أى ضابط من هذه الضوابط على المدعى.

المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :
د من حيث إن الحكومة تدفع بعدم قبول الدعوى بمقولة إنه قد مضى أكثر من ستين يوماً على قرار نقل المدعى إلى وزارة المعارف الصادر من وزير المعارف في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ولكنه لم يرفع دعواه الحالية إلا في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ومن ثم تكون دعوى المدعى في نظر الحكومة غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد.

د ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن المدعى لم يطعن في قرار نقله إلى وزارة المعارف وإنما يوجه طعنه إلى قرار الوزير السلي بالامتناع عن تعيينه عضواً في هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة إبراهيم وهذا القرار السلي ما يزال قائماً حتى الآن وهو ما يطعن فيه المدعى صراحة حسبما جاء في صحيفة دعواه، وهذا النوع من القرارات مما يقبل الطعن فيه وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة. ولما كان ذلك، كانت الدعوى مرفوعة في الميعاد القانوني ويتعين رفض الدفع بعدم قبولها.

عن الموضوع :

د من حيث إن وقائع هذه الدعوى

تتصل في أن المدعى ينعى على وزير المعارف العمومية بصفته امتناعه عن اختياره عضواً في هيئة التدريس بكلية الهندسة بجامعة إبراهيم الكبير مع أنه كان مدرساً بمدرسة الهندسة التطبيقية العليا ثم بالمعهد العالي للهندسة الصناعية ولم ينقل إلى وزارة المعارف إلا لسبب استحقاقه للترقية إلى الدرجة الثالثة وعدم توافر درجات ثالثة بميزانية الجامعة الناشئة وهو ما دعا وزير المعارف في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ إلى إعادة هذه الدرجات لكلية الهندسة وإلى نقل المدعى مع بعض زملائه إلى وزارة المعارف نقلاً موقوتاً ريثما تدبر لهم الدرجات اللازمة بميزانية جامعة إبراهيم المقبلة ، ويضيف إلى ما تقدم أنه قد أوثر بالتعيين في هيئة التدريس بكلية الهندسة من هم أحدث منه أقدمية وأقل خبرة ممن لا يمتازون عنه في شيء وأن قرار الامتناع ينطوي على مساس بمركزه القانوني المستمد من أنه كان مدرساً بالمعهد العالي للهندسة الصناعية ومن الحكم الوارد في المادة ٢٣ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء جامعة إبراهيم التي نصت على أنه « يستمر العمل بصفة مؤقتة بنصوص القوانين واللوائح الخاصة بالكليات والمعاهد المندرجة في الجامعة ما لم تكن مخالفة لأحكام هذا القانون وذلك إلى أن تصدر التشريعات المنصوص عليها فيه » ويقول إن ظروف اتخاذ قرار النقل المشار إليه وصياغته توجب إعادته إلى هيئة التدريس بالسكنية وخاصة بعد أن دبرت ميزانية الجامعة عن سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ أمر هذه الدرجات .

« ومن حيث إن الحكومة تدفع هذه

الدعوى بالقول بأن المدعى لم يكن في يوم من الأيام عضواً في هيئة التدريس بالمعهد العالي للهندسة ولا بكلية الهندسة بجامعة إبراهيم التي اندمج فيها هذا المعهد حتى يفيد من تطبيق القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء جامعة إبراهيم إذ لم يصدر لصالحه قرار من مجلس الوزراء بتعيينه عضواً في هيئة التدريس بهذا المعهد كما تشترط المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية للمعهد ، كما لم يقع عليه اختيار وزير المعارف بعد إنشاء الجامعة أو حتى بعد نقله إلى الوزارة كي يكون عضواً في هيئة التدريس بكلية الهندسة كما يقتضي بذلك الحكم الوقي الذي تضمنته المادة ٢٢ من قانون إنشاء جامعة إبراهيم .

« ومن حيث إن مقطع النزاع في هذه الدعوى هو تعرف ما إذا كان لوزير المعارف بحسبانه قائماً مقام مجلس الجامعة وهيئاتها في اختصاصاتها إلى أن يتكامل تأليفها سلطة اختيار أعضاء التدريس بكليات جامعة إبراهيم من بين أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد التي اتخذت نواة للجامعة أم أن المشروع قيد سلطته في هذا الخصوص بحيث يتعين عليه أن يحترم المراكز القانونية التي كسبها القائمون بالتدريس في تلك المعاهد قبل إنشاء الجامعة ؟ وهل كان يختلف الوضع عند إنشاء المعهد العالي للهندسة الصناعية ؟

« ومن حيث إنه يستفاد من نصوص لائحة وقانون إنشاء المعهد العالي للهندسة وجامعة إبراهيم التي اندمج فيها هذا المعهد أن المشرع إنما سلك سبيل الإنشاء المبتدأ إذ ناط بالسلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء بالنسبة إلى المعهد

العالى وفي وزير المعارف بالنسبة إلى كلية الهندسة أمر اختيار أعضاء هيئة التدريس من بين مدرسي مدرسة الهندسة التطبيقية أو المعهد العالى للهندسة الذى اندمج فى كلية الهندسة وذلك للنهوض بمستوى التدريس كي يرتفع إلى مستوى التعليم الجامعى .

« ومن حيث إنه ليس أدل على صواب هذا النظر بما ورد فى المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية للمعهد العالى للهندسة الصناعية عند إنشائه سنة ١٩٤٦ فقد نصت هذه المادة على أن « يعين من أعضاء هيئة التدريس الحاليين (أى هيئة تدريس مدرسة الهندسة التطبيقية العليا) أعضاء هيئة تدريس المعهد بقرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير المعارف ... » ولا شبهة فى أن هذه الصياغة الواضحة تفيد معنى الاختيار لامعنى الإلزام بتعيين جميع القائمين بالتدريس أعضاء فى هيئة التدريس ؛ وأكد هذا المنحى ضرورة استصدار قرار من مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير المعارف حتى إذا لم يصدر مثل هذا القرار فى حق واحد من المتولين للتدريس بمدرسة الهندسة التطبيقية العليا لم يحز أن يعد نفسه عضواً فى هيئة التدريس بالمعهد العالى للهندسة الصناعية .

« ومن حيث إنه لم يصدر لصالح المدعى قرار من هذا القبيل طوال المدة التى قام خلالها بالتدريس فى المعهد إلى أن أنشئت جامعة إبراهيم فى سنة ١٩٥٠ ثم تقل غداة إنشائها على إحدى الدرجات الثالثة بوزارة المعارف .

« ومن حيث إن هذا الأسلوب فى تأليف هيئة التدريس قد تكرر انتهاجه عند إنشاء

جامعة إبراهيم فقد نصت المادة ١٩ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء هذه الجامعة على أن « يعين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختص أو مجلس المعهد المختص » ثم جاءت المادة ٢٤ من القانون المتقدم الذكر تقيم الوزير مقام مجلس الجامعة وهيئاتها إلى أن يتم تكوينها ، وليس أكثر اهداراً لمخى هذه النصوص ولا أمعن فى إبطال أحكامها من أن يقال إن القائمين بالتدريس فى المعهد العالى للهندسة الصناعية يصبحون بمجرد ثبوت هذا الوصف أعضاء فى مجلس كلية الهندسة بجامعة إبراهيم كما يذهب المدعى .

« ومن حيث إنه إعمالاً لنص المادة ٢٤ من قانون إنشاء جامعة إبراهيم أصدر وزير المعارف قرارات بتعيين بعض القائمين بالتدريس فى المعهد وغيرهم أعضاء فى هيئة التدريس بكلية الهندسة كما ضم لهذه الهيئة بعد تكوين مجلس الكلية بعض الأساتذة والمدرسين بناء على اقتراح هذا المجلس وموافقة مجلس الجامعة تطبيقاً لحكم المادة ١٩ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ ولم يكن للمدعى فى كل ذلك أى نصيب فى التعيينات .

« ومن حيث إن المدعى إذا كان لم يقع عليه الاختيار عضواً فى هيئة التدريس لا بالمعهد العالى ولا بكلية الهندسة سواء قبل إنشاء مجلسها أو بعد إنشائه فلأن هناك اعتبارات نوه بها العميد فى تقريره وأشار إليها أحد الأساتذة حالت دون اختياره فلقد ثبت من تقرير العميد أن الأستاذ رئيس قسم الهندسة الكهربائية بالكلية

تعيينه وفقاً لحكم المادة ١٩ من القانون المذكور ولم يستظهر من الأوراق ما يشير من قريب أو بعيد إلى وقوع اعتساف من أية هيئة من هذه الهيئات بفروعها عن ضم المدعى لهيئة التدريس .

« ومن حيث إن المدعى تفرعاً على ما تقدم لا يحق له الانتفاع بأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ الذي قضى بربط درجات أعضاء هيئة التدريس بكلية الجامعات المصرية بدرجات رجال القضاء والنيابة لأن الإفادة من هذه الأحكام مقصورة على أعضاء هيئة التدريس .

« ومن حيث إنه لذلك تكون الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون متعيناً رفضها .

(القضية رقم ٢٤٩ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري رئيس المجلس وعبد العزيز البيلوي وعبد الرحمن لمير وهي بنداوي والدكتور سعد الدين الشريف المستشارين) .

٩٦٥

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣

أ — قرار تنظيمي عام . الطعن عليه . إما بطريق مباشر بطلب الغائه في الميعاد أو بطريق غير مباشر بطلب عدم الاعتداد به . عدم تقييد الطعن في الحالة الثانية بالميعاد .

ب — قرار إداري . ملادة إصداره . ترخص الجهة الإدارية . شرط .

المبادئ القانونية

١ — طبقاً لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة

والمشرف على المادة التي يقوم المدعى بتدريسها من طريق الندب لا يطمئن إلى كفايته العلمية ولا إلى طريقته في التدريس حتى لقد نعت جهوده بأنها غير مرضية كما أن أسلوبه في التدريس لم يكن موضع رضا الطلاب حتى أنهم رفعوا إلى العميد ظلامة يشكون فيها من أنهم لا يفهمون المحاضرات التي يلقيها المدعى في مادة الهندسة الكهربائية مما يدل على أن اللجوء إلى ندبه للتدريس كانت تمليه الضرورة وحدها .

« ومن حيث إن اختيار كلية الهندسة بجامعة إبراهيم لأعضاء هيئة التدريس بها كما يستفاد من الأوراق كان مناطه توافر شروط في هؤلاء الأعضاء لا تتوافر في المدعى وقد التزمت هيئات التعيين هذه الضوابط بكل دقة وأمانة بما تستبعد معه مظالمه إساءة استعمال السلطة . فقد منحت طائفة من الأساتذة على اعتبار أنهم كانوا يشغلون في المعهد وظائف رئيسية ، كما اختيرت طائفة أخرى على أساس أن أفرادها يحملون مؤهلاً علمياً يعاو على المؤهل المصري الذي دخلوا على أساسه في خدمة الحكومة وعين فريق ثالث لأنه يتوافر في إقراره شرط الحصول على درجة الدكتوراه ولا ينطبق أي ضابط من هذه الضوابط على المدعى .

« ومن حيث إنه يبين بما أسلفنا أن المدعى لم يكن عضواً في هيئة التدريس لا بالمعهد العالي للهندسة الصناعية ولا بكلية الهندسة سواء قبل نقله إلى الوزارة أو بعد هذا النقل لأنه لم يصح وضعه قرار من مجلس الوزراء ولم يقع عليه اختيار وزير المعارف للتعين عضواً بمجلس كلية الهندسة إعمالاً لنص المادة ٢٣ من قانون إنشاء جامعة إبراهيم كما لم يقترح مجلس الكلية

المبادئ القانونية

١ — إن التعليمات رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ التي تنظم عودة السيدات اللاتي كن مقيمت في مصر وتزوجن من أجنب غير مقيمين بها تقضى بأن التصريح للزوجة بالعودة إلى مصر لا يكون إلا بموافقة زوجها أما في حالة حصول طلاق وانفصال قانوني بين الزوجة وزوجها غير المقيم بمصر فانه لا يرخص لها بالعودة إلا بعد تقديم حكم من الجهة المختصة في البلد التي تقيم به الزوجة يثبت حصول الطلاق أو الانفصال وبعد ثبوت عدم مزاولة الزوجة عملاً في الخارج أو وجود عائل لها . ومتى ثبت ذلك في خصوصية هذه الدعوى جاز لإدارة الجوازات والجنسية منح الزوجة وأولادها الذين في حضانتها إقامة تتفق مع إقامة والديها وأشقاتها على أن هذا التصريح لا يكسب إلا بناء على الحق في الإقامة بالبلاد . وأنه يجب عليهم مغادرتها عند انتهاء الحضانة .

٢ — إن التعليمات رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ وإن أغفلت حالة حصول وفاة الزوج غير أنه يجب قياسها بحالة حصول الطلاق والانفصال بين الزوجين لاتحاد الأثر القانوني لهما وهو انقضاء رابطة الزوجية التي كانت سبباً في مغادرة الزوجة للبلاد ولقيام الضرورة لعودتها بعد ذلك للإقامة مع أهلها بمصر ، تلك الضرورة التي أملت هذه القواعد ومن ثم فإنه يكون

وما أكدته بدوائرها المجتمعة يجوز الطعن في القرارات الادارية فيما تضمنته من قواعد تنظيمية عامة إما بطريق مباشر أى بطلب إلغائها في الميعاد القانوني أو بطريق غير مباشر أى بطلب عدم الاعتداد بها على أساس بطلانها لمخالفتها للقانون وذلك عند نظر المنازعات الخاصة بذوى الشأن والتي قد يتمسك فيها بتطبيق تلك القواعد التنظيمية العامة وفي هذه الحالة الأخيرة لا يحتد بما إذا كان ميعاد الستين يوماً انقضى بالنسبة إليها .

٢ — تستقل الادارة بتقدير مناسبة إصدار قراراتها بمراعاة ظروفها ووزن الملابسات المحيطة بها بلا معقب عليها من هذه المحكمة مادام الباعث على إصدار هذه القرارات هو ابتغاء مصلحة عامة وإلا شأبها عيب إساءة استعمال السلطة وما دام للأسباب التي تستند إليها أصل ثابت وإلا انطوت على مخالفة للقانون لانعدام الأساس القانوني الذي تقوم عليه هذه القرارات .

(القضية رقم ٨٥٨ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد وعبد العزيز خير الدين والامام الامام الحريبي ومصطفى كامل اسماعيل واسماعيل طاعور المستشارين) .

٩٦٦

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣

أ — اجنبي . طلب من تزوجت بأجنبي مقيم في الخارج العودة إلى مصر . شرطه في حالة المتزوجة ومن انفصلت عن زوجها . التعليمات رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ .

ب — اجنبي . طلب من تزوجت بأجنبي تقيم في الخارج العودة إلى مصر بعد وفاة زوجها . حكمه .

٢ - إن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٢٤ الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٨ تنص على أنه في جميع الأحوال تصدر الأشياء المضبوطة إدارياً ، ولا يتأتى تفسير هذه الفقرة إلا على أساس أن الأمر العسكري قد فرض على جهة الإدارة مصادرة الأشياء المضبوطة بإجراء إداري تقوم به الإدارة من تلقاء ذاتها وعلى وجه الإلزام وفي جميع الحالات دون حاجة إلى صدور حكم بها طالما أن الحكم قد صدر بالإدانة ومن ثم كان حكم المحكمة العسكرية بوقف تنفيذ المصادرة معيباً قانوناً لأنه لا يجوز لها أن تتعرض للأمر بالمصادرة التي فرض الأمر العسكري إجرائها إدارياً في جميع الأحوال وبذلك يكون لوزير الحربية والبحريته والحالة هذه سلطتان أعملهما في قرار واحد وهما سلطة قضائية بالتصديق على الحكم أو تعديله أو إلغائه ، وسلطة أخرى إدارية إعمالاً للنص المشار إليه ولثبوت الجريمة وهي مصادرة المصوغات المضبوطة بإجراء إداري حيث تكون جريمة تهريب ومن ثم يكون القرار المطعون فيه لم يخالف القانون وتكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون متعينة ورفضها .

المحكمة

(١) عن الدفع بعدم الاختصاص :

« من حيث إن مبنى هذا الدفع أن تصديق وزير الحربية على حكم المحكمة العسكرية لا يعتبر

واجباً على السلطة الادارية معاملة المدعية بمقتضى هذه القواعد .

(الفضية رقم ٢٩٩ سنة ٦ ق وثامنة وعضوية السادة الأساتذة محمد عنت والدةكتور عبد الحكيم فراج ووصلي أباطة وومبة البدوي وعلى على زغلول (الستشارين) .

٩٦٧

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣

١ - قرار . القرار الصادر من وزير الحربية بالتصديق على حكم بالغرامة والمصادرة . اعتبار قرار التصديق على المصادرة قراراً إدارياً . جواز الطعن فيه بالإلغاء .

ب - مصادرة . مصادرة الأموال المهربة طبقاً للأمر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ . تكون بالطريق الإداري الصادر من المحكمة العسكرية بالمصادرة . حكم معيب . قرار وزير الحربية بالتصديق على هذا الحكم . يعتبر قراراً إدارياً بالمصادرة .

المبادئ القانونية

١ - إن القرار المطعون فيه الصادر من وزير الحربية بالتصديق على حكم المحكمة العسكرية ينطوي في حقيقته على قرارين - أولهما - قرار قضائي بما للوزير من سلطة التصديق على الحكم بالغرامة . وثانيهما - قرار إداري مستند إلى السلطة الإدارية المخولة له بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من الأمر العسكري المشار إليه بمصادرة المصوغات المضبوطة إدارياً وهو قرار إداري أفصحت فيه الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة إدارية مستمدة من القانون بقصد إحداث مركز قانوني معين وهذا القرار يجوز الطعن فيه بالإلغاء أمام هذه المحكمة .

من سلطة إدارية مستمدة من القانون بقصد إحداث مركز قانوني معين وهذا القرار بما يجوز الطعن فيه بالإلغاء أمام هذه المحكمة .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع بعدم الاختصاص غير قائم على أساس سليم من القانون متعيناً رفضه .

ب — عن الموضوع :

« ومن حيث إن المدعية تنهى على القرار المطعون فيه مخالفة القانون وقالت في بيان ذلك إن المصادرة عقوبة لا تملك الإدارة توقيعها وفقاً للمادة ٣٠ من الدستور الملغى والمادة ٣٠ من قانون العقوبات إذ المنوط بتوقيع السلطة القضائية دون السلطة الإدارية وأن الحكم بوقف التنفيذ هو حكم معلق على شرط واقف لمدة خمس سنوات وبانقضائها دون ارتكاب جريمة يعتبر الحكم كأن لم يكن ويتساوى مع الحكم بالبراءة فيكون القرار الصادر من وزير الحرية والبحرية بمصادرة المصوغات المضبوطة بعد أن أمرت المحكمة العسكرية بوقف تنفيذها مخالفاً للقانون .

« ومن حيث إن الحكومة ردت على الدعوى بقولها إن المدعية قدمت إلى المحكمة العسكرية هي وزوجها في القضية العسكرية رقم ٦ سنة ١٩٥١ مركز مطار القاهرة الدولي بتهمة محاولة إخراج مصوغات ذهبية خارج القطر وهي خاتم من الذهب بأحجار ماسية وبروش من الذهب بأحجار ماسية ومصوغات أخرى ثمنها ألفين وخمسمائة جنيه وحكمت المحكمة العسكرية بالنسبة للزوج بغرامة ٣٠٠ جنيه وبالنسبة للزوجة بغرامة ٢٠٠ جنيه ومصادرة المصوغات المضبوطة مع إيقاف التنفيذ . ولما رفع الحكم للتصديق عليه من

قراراً إدارياً بما يدخل في اختصاص هذه المحكمة وإنما هو قرار ذو صبغة قضائية وبذلك تخرج عن اختصاصها وبالتالي لا يجوز الطعن فيه بالإلغاء أمامها .

« ومن حيث إن المدعية ردت على هذا الدفع بقولها إن قرار المصادرة لم يكن جائزاً بعد أن حكمت المحكمة العسكرية مرتين بوقف تنفيذها وهي عقوبة لا تملك السلطة الإدارية توقيعها دون السلطة القضائية ..

« ومن حيث إن القرار المطعون فيه والصادر من وزير الحرية والبحرية بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ نصه كالآتي : بعد الاطلاع على فتوى مجلس الدولة وعلى المذكرة المرفقة يعتمد الحكم الصادر على المتهم السيدة دوتيز محمد سليم الحجازي بعد تعديله ليكون كالآتي : أولاً تغريمها ٢٠٠ جنيه ، ثانياً مصادرة المصوغات المضبوطة .

والفتوى المشار إليها في القرار رأت أن المحكمة العسكرية لم يكن لها أن تتعرض للمصادرة لأنها لا تملك هذا الحق استناداً إلى أنها تتم بإجراء إداري وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٨ .

« ومن حيث إنه يستفاد من ذلك أن القرار المطعون فيه الصادر من وزير الحرية ينطوي في حقيقته على قرارين : أولهما قرار قضائي بما للوزير من سلطة التصديق على الحكم بالغرامة ، وثانيهما قرار إداري مستند إلى السلطة الإدارية المخولة له بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من الأمر العسكري المشار إليه بمصادرة المصوغات المضبوطة إدارياً وهو قرار إداري أفضحت فيه الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها

وزير الحربية والبحرية رأى أنه مخالف للقانون إذ تنص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ الذى قد المتهمان إلى المحاكمة على أساسه على أن يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا الأمر بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من مائة جنيه إلى أربعة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال تصدر جميع الأشياء المضبوطة إدارياً، فسا كان للمحكمة أن تعرض لإيقاف تنفيذ عقوبة المصادرة كما أن ظروف المتهمين لا تدعو للتخفيف، وقرر الوزير إعادة تشكيل المحكمة للحكم بإلغاء إيقاف التنفيذ بالنسبة للمصادرة إلا أن المحكمة أصرت على رأيها السابق فاستطلع الوزير رأى قسم الرأى بمجلس الدولة الذى أقره بأن حكم المحكمة بإيقاف تنفيذ المصادرة معيب قانوناً لأنه لا يجوز لها أن تعرض للحكم بالمصادرة وبالتالي لإيقاف تنفيذها لأنها لا تملك هذا الحق وذلك استناداً إلى أن المصادرة فى هذه الحالة تتم بإجراء إدارى تقوم به جهة الإدارة من تلقاء ذاتها طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من الأمر العسكرى المشار إليه . ولما كان من حق الوزير أن يصحح العيب القانونى فى الحكم استناداً إلى نص المادة ١٢٢ من قانون الأحكام العسكرية باعتباره السلطة التى تصدق على الحكم فتد اعتمد الحكم الصادر على المدعية بعد تعديله بجعله : أولاً تغريمها ٢٠٠ جنيه مصرى . وثانياً مصادرة المصوغات المضبوطة وقالت إن هذا القرار قائم على أساس سليم من القانون وانتهت إلى طلب رفض الدعوى .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق والقضية رقم ٦ لسنة ١٩٥١ عسكرية مطار القاهرة الدولى تبين أن المدعية وزوجها اتهما بأنهما فى يوم أول يونيو سنة ١٩٥١ بالميناء الجوى فاروق حاولا إخراج مصوغات (خاتم وبروش وغيرها) تقدر قيمتها بألفين وخمسمائة جنيه مصرى مخالفين بذلك أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٤٠ والأمر العسكرى رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ ، وبتاريخ أول ديسمبر ١٩٥١ حكمت المحكمة العسكرية بتغريم الزوج ٣٠٠ جنيه وتغريم المدعية ٢٠٠ ج ومصادرة المصوغات المضبوطة مع إيقاف تنفيذ المصادرة وقد صدق الوزير على الحكم بالنسبة للزوج وأمر بإعادة المحاكمة بالنسبة للمدعية لتحويله على ضوء المذكرة المرافقة . فمرضت القضية على المحكمة العسكرية ولما أصرت على رأيها السابق أحال الوزير الأوراق على قسم الرأى الذى رأى أن المصادرة تتم بأمر إدارى من الجهة الإدارية دون حاجة إلى صدور حكم بها وذلك استناداً إلى نص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ فأصدر الوزير قراراً بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ هذا نصه : بعد الاطلاع على فتوى مجلس الدولة وعلى المذكرة المرفقة يعتمد الحكم الصادر على المتهم السيدة دويتز محمد سليم الحجازى بعد تعديله كالتالى : أولاً تغريمها ٢٠٠ مائتى جنيه مصرى . ثانياً مصادرة المصوغات المضبوطة . ومن حيث إنه بتاريخ ٢٨ من مايو سنة

المصوغات المضبوطة بإجراء إدارى حيث تكون جريمة تهريب ومن ثم يكون القرار المطعون فيه لم يجانب القانون وتكون الدعوى على غير أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

(التفنية رقم ٤٥٠ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الرحمن الجبرى وحسن أبو علم وعمر الدين حسن وطه عبد الوهاب ومحمد السيد خضير المستشارين) .

٩٦٨

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣

أ — قبول الدعوى . تحويل طلب الحماية إلى جهة أخرى . يعتبر قرارا بالرفض . الطعن فيه . قبول .

ب — دستور . مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات . حرمان المرأة بوجه مطلق من تولى الوظائف العامة . يتعارض مع هذا المبدأ . عدم تبين المدعية في إحدى وظائف النيابة استنادا إلى أن الوقت لم يحسن بسد لتوليها هذه الوظيفة لا يتعارض مع مبدأ المساواة ما دام الثابت أن هذا التقدير يعتبر بنظر تسف .

ج — وظائف عامة . عدم تبين المدعية في وظيفة من وظائف النيابة استنادا إلى أن الوقت لم يحسن بسد لتوليها هذه الوظيفة . ليس معنى اقرار قاعدة عامة تقتضى بأن المرأة لا تصلح في أى زمان لتولى هذه الوظائف .

المبادئ القانونية

١ — إن إحالة طلب المدعية التعمين بإدارة قضايا الحكومة إلى النيابة الحسبية طوعا لأمر مدير الإدارة ونزولا على إرادة وزير العدل يعتبر قرارا برفض تعيين المدعية في وظيفة بحامية بإدارة قضايا الحكومة ، يؤيد ذلك أنه قد

١٩٢٨ صدر الأمر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه والذي يمنع نقل نفود أو مصوغات من أى نوع كانت إلى الخارج بغير ترخيص سابق من وزارة المالية وفرض عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات والغرامة من ٢٠٠ جنيه إلى ٤٠٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، وفي جميع الأحوال تصدر الأشياء المضبوطة إداريا ، وتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ باستمرار الأحكام العرفية فيها لمدة أخرى والعمل بالأوامر العسكرية المذكورة وتخويل وزير الحرية السلطات المشار إليها بهاتين العقوبتين .

ومن حيث إن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٢٤ الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٨ تنص على أنه « في جميع الأحوال تصدر الأشياء المضبوطة إداريا ، ولا يتأتى تفسير هذه الفقرة إلا على أساس أن الأمر العسكري قد فرض على جهة الإدارة مصادرة الأشياء المضبوطة بإجراء إدارى تقوم به الإدارة من تلقاء ذاتها وعلى وجه الإلزام وفي جميع الحالات دون حاجة إلى صدور حكم بها طالما أن الحكم قد صدر بالإدانة ومن ثم كان حكم المحكمة العسكرية بوقف تنفيذ المصادرة معيبا قانونا لأنه لا يجوز لها أن تتعرض للأمر بالمصادرة التي فرض الأمر العسكري إجرائها إداريا في جميع الأحوال وبذلك يكون لوزير الحرية والبحرية والحالة هذه سلطتان أعملهما في قرار واحد وهما سلطة قضائية بالتصديق على الحكم أو تعديله أو إلغاؤه وسلطة أخرى إدارية إعمالا للنص المشار إليه ولثبوت الجريمة وهي مصادرة

أجريت بعد ذلك التاريخ تعيينات فى وظائف المحامين بتلك الإدارة ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول لعدم تعيين القرار المطعون لا أساس له ويتعين رفضه .

٢ - لا مشاحة فى أن المبادئ العليا الدستورية تقضى بمساواة المرأة بالرجل فى الحقوق والواجبات ومقتضى هذه المساواة عند تطبيقها على الوظائف والأعمال العامة هو عدم جواز حرمان المرأة على وجه مطلق من تولى هذه الوظائف والأعمال وإلا كان فى ذلك تعارض مع مبدأ المساواة وإخلال بهذا المبدأ الجوهري من المبادئ العليا الدستورية وذلك يقتضى أن يترك للإدارة سلطة التقدير فيما إذا كانت المرأة بالنسبة إلى منصب معين أو إلى وظيفة بالذات قد انتهت بها مدارج التطور إلى حد الصلاحية لتولى هذا المنصب أو هذه الوظيفة فإن رأت الإدارة أن المرأة قد قطعت هذا الشوط واستوفت أسباب الصلاحية كان للإدارة بل عليها أن تفتح للمرأة الباب الذى فتحت للرجل دون أى إخلال بالمساواة فيما بينهما وقد ظهرت صلاحية المرأة المصرية فى العصر الذى نحن فيه لمناصب وأعمال كثيرة ، منها الطب والتريض والتعليم وكثير من الأعمال فى وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأوقاف ووظائف النيابة الحسبية والشهر العقارى بل إن المرأة لتؤثر على الرجل فى بعض من هذه الأعمال لما تتميز به من صفات خاصة فإثارة على الرجل

فى هذه النواحي من النشاط لا يعد إخلالا بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ، وتقريبا على ما تقدم يكون للإدارة أيضا أن تقدر فى غير تعسف ما إذا كان الوقت لم يحسن بسبب بعض الاعتبارات الاجتماعية لأن تولى المرأة بعض المناصب والوظائف العامة . والإدارة فى ذلك ترخص بمقتضى سلطتها التقديرية فى وزن المناسبات والملايسات التى تحيط بهذه الأعمال مستهدية فى ذلك بظروف البيئة وما تفرضه التقاليد من أوضاع وحدود ولا معقب على الإدارة فى هذا التقدير مادامت تلتزم فيه وجه المصلحة العامة كما للإدارة أن تقدر ما إذا كان الوقت قد حان لقيام المرأة ببعض الواجبات العامة كالخدمة العسكرية متى تنوعت ظروف هذه الخدمة بحيث تصبح المرأة صالحة لبعضها .

٣ - إنه مهما يكن من أمر تصرف الإدارة فى هذه الدعوى فلا ينبغى أن يستخلص من هذا التصرف أن الإدارة قد أقرت قاعدة عامة مطلقة تقضى بأن المرأة المصرية لا تصلح فى كل زمان لتولى مناصب القضاء ووظائف النيابة العامة وإدارة القضايا ، فقاعدة عامة مطلقة على هذا النحو لا يجوز ، تأسيسا على ما تقدم ، التسليم بها كما لا يجوز الاحتجاج بالقول بغير ذلك بأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء فإن من نصوص الفقه الإسلامى ما لا يمنع من تقليد المرأة المسلمة مناصب القضاء متى كانت صالحة لذلك - وقد جاء فى البدائع للسكاسانى (جزء ٧ ص ٣) تعداد

أنها قد استهدت في قرارها المطعون فيه بفتوى من دار الإفتاء تضمنت أن بولية المرأة غير صحيحة مع أنها لو استلهمت القواعد الدستورية وقوانين البلاد جميعا لأوحت إليها بعدم وجود أى نص يقضى بحرمان المرأة من تولى الوظائف العامة .

« ومن حيث إن الحكومة دفعت الدعوى بأن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تأخير الإدارة في مجال ترخيص فيه للملاءمة التعيين في وظيفة بذاتها وليس في ذلك إخلال بمبدأ المساواة قانونا .

« ومن حيث إنه لا مشاحة في أن المبادئ العليا الدستورية تقضى بمساواة المرأة للرجل في الحقوق والواجبات .

« ومن حيث إن مقتضى هذه المساواة ، عند تطبيقها على الوظائف والأعمال العامة هو عدم جواز حرمان المرأة على وجه مطلق من تولى هذه الوظائف والأعمال ، وإلا كان في ذلك تعارض مع مبدأ المساواة وإخلال بهذا المبدأ الجوهري من المبادئ العليا الدستورية .

« ومن حيث إن ذلك يقتضى أن يترك للإدارة سلطة التقدير فيما إذا كانت المرأة بالنسبة إلى منصب معين أو إلى وظيفة بالذات قد انتهت بها مدارج التطور إلى حد الصلاحية لتولى هذا المنصب أو هذه الوظيفة فإن رأت الإدارة أن المرأة قد قطعت هذا الشوط واستوفت أسباب الصلاحية كان للإدارة ، بل عليها أن تفتح للمرأة الباب الذى تفتحه للرجل دون أى إخلال بالمساواة فيما بينهما . وقد ظهرت صلاحية المرأة المصرية في العصر الذى نحن فيه لمناصب وأعمال كثيرة منها الطب والتمريض والتعليم وكثير من الأعمال

لشرائط الصلاحية لتقلد القضاء ولم يرد من بينها شرط يقضى بأن يكون القاضى رجلا بل ورد العكس من ذلك إذ يؤول صاحب البدائع ، وأما الذكورة فليست من شروط جواز التقليد في الجملة لأن المرأة من أهل الشهادات في الجملة .

المحكم

عن الدفع بعدم القبول :

« من حيث إن الحكومة أسست الدفع بعدم قبول الدعوى على أن المدعية لم تبين القرار الذى لم تعين فيه كما لم تعين الوظيفة الحالية التى تريد الالتحاق بها .

« ومن حيث إن المدعية قد أثبتت في صحيفة دعواها أنها تقدمت في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ إلى إدارة قضايا الحكومة طالبة تعيينها بحامية ثم شفعت الطلب بخطاب مسجل مؤرخ في ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ لتبين مصيره فجاءها الرد في ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٠ من سكرتير عام إدارة قضايا الحكومة بأن طلبها قد أحيل إلى النيابة الحسبية طوعا لأمر مدير الإدارة ونزولا على إرادة وزير العدل .

« ومن حيث إن هذا يعتبر قرارا برفض تعيين المدعية في وظيفة بحامية بإدارة قضايا الحكومة لاسيما وأن الحكومة لم تعرض في مذكرتها لتفسير تلك البيانات يؤيد ذلك أنه قد أجريت بعد ذلك التاريخ تعيينات في وظائف المحامين بتلك الإدارة ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول لا أساس له ويتعين رفضه .

عن الموضوع :

« ومن حيث إن المدعية تنعى على الحكومة

في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الأوقاف ووظائف النيابة الحسبية والشهر العقاري بل أن المرأة لتؤثر على الرجل في بعض من هذه الأعمال لما تتميز به من صفات خاصة ، فأبثارها على الرجل في هذه النواحي من النشاط لا يعد إخلالاً بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة .

« ومن حيث إنه تفريعاً على ما تقدم يكون للإدارة أيضاً أن تقدر في غير تعسف ما إذا كان الوقت لم يحسن بسبب بعض الاعتبارات الاجتماعية لأن تتولى المرأة بعض المناصب والوظائف العامة ، والإدارة في ذلك ترخص بمقتضى سلطتها التقديرية في وزن المناسبات والملابس التي تحيط بهذه الأعمال ، مستهدية في ذلك بظروف البيئة وما تفرضه التقاليد من أوضاع وحدود . ولا معقب على الإدارة في هذا التقدير ما دامت تلتزم فيه وجه المصلحة العامة كما للإدارة أن تقدر ما إذا كان الوقت قد حان لقيام المرأة ببعض الواجبات العامة كالخدمة العسكرية متى تنوعت ظروف هذه الخدمة بحيث تصبح المرأة صالحة لبعضها .

« ومن حيث إنه مهما يكن من أمر تصرف الإدارة في هذه الدعوى فلا ينبغي أن يستخلص من هذا التصرف أن الإدارة قد أقرت قاعدة عامة مطلقة تقضي بأن المرأة المصرية لا تصلح

في كل زمان لتولي مناصب القضاء ووظائف النيابة العامة وإدارة القضايا . فقاعدة عامة مطلقة على هذا النحو لا يجوز ، تأسيساً على ما تقدم ، التسليم بها . كما لا يجوز الاحتجاج ، للقول بغير ذلك ، بأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء ، فإن من نصوص الفقه الإسلامي ما لا يمنع من تقليد المرأة المسلمة مناصب القضاء متى كانت صالحة لذلك . وقد جاء في البدائع للكاساني (جزء ٧ ص ٣) تعداد لشرائط الصلاحية متقلداً للقضاء ولم يرد من بينها شرط يقضي بأن يكون القاضي رجلاً ، بل ورد العكس من ذلك إذ يقول صاحب البدائع : « وأما الذكورة فليست من شروط التقليد في الجملة لأن المرأة من أهل الشهادات في الجملة » ..

« ومن حيث إن الإدارة ، مع ذلك ، قدرت في هذه الدعوى أن الوقت لم يحسن لتولي المدعية مناصباً في إدارة القضايا أو في النيابة العامة ولم يثبت للمحكمة أن هذا التقدير قد شابته تعسف أو انحراف ، فلا معقب لها عليه ومن ثم يتعين رفض طلب المدعية . »

(القضية رقم ٢٤٣ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري رئيس المجلس وعبد المزيز الجبلاني وعبد الرحمن نعيم وعلي بغدادوي وعبد الحبير المستشارين) .

قضاء محكم الاستئناف

(هيئة التحكيم)

٩٦٩

محكمة استئناف اسيوط

١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤

إطاعة غلاء المعيشة لعمال المصانع والتجاريا .
المقصود بهاء الحال .

المبدأ القانوني

إن الأحكام الخاصة بإعانة غلاء المعيشة قد أوجها الشارع على أصحاب المحال الصناعية والتجارية بما يستتبع بالحكم أنها لا تنطبق على ما عدا هؤلاء . ولقد فسر الشارع في المادة الأولى من القانون رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ عبارة المحال الصناعية والتجارية مشيراً في هذا الصدد إلى المادة الأولى من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل مما ترى هذه الهيئة منه وعلى الأخص من عبارة صاحب العمل التي تضمنتها الأحكام السالفة أنه ذلك الذي ينشأ من محل التجارة أو الصناعة ويهدف فيها إلى الربح لنفسه أو ليقاسمه مع شركائه مما يؤدي بالبداهة إلى أنه إذا كانت المؤسسة إنما تعمل لا لتفيع شخص معين أو لأشخاص بذواتهم وأن تأسيسها وعملها ينصرف للخير المحض خالياً من معنى المضاربة المالية فإن مثل هذه

المؤسسة لا تنطبق عليها أحكام التشريع السالفة الذكر .

الهيئة

من حيث إن وقائع هذا النزاع المطروح تلخص — على ما بين من مطالعة الأوراق وما قاله طرفاه في وقائعها — في أن نقابة عمال الارسالية الأمريكية بأسيوط كانت قد تقدمت في ١٢/٢٣/١٩٥٣ بطلب إلى مكتب العمل بالمنيا ضمنته عدة مطالب تطلب التوفيق بشأنها مع مؤسسات الارسالية الأمريكية بأسيوط وقال ممثلو النقابة أنهم منذ قد عرضوا تلك المطالب على المؤسسات المذكورة ولكن هذه المؤسسات لم ترد عليهم بشيء . ولما لم يتمكن مكتب العمل من الوصول إلى تسوية ودية أحال الموضوع بتاريخ ١/٧/١٩٥٤ إلى لجنة التوفيق بمحكمة أسيوط الابتدائية التي قررت بدورها — بجلسته ٢٠ يناير سنة ١٩٥٤ إحالته إلى هذه الهيئة . ويقول ممثلو النقابة إن مطالبهم هي :

١ — تحديد الأجور وبيان العلاوات الدورية وتقديرها بمقدار ٢٠ ٪ من المرتب كل ثلاث سنوات .

٢ — تحديد الأجور منذ بدء التعمين ونظام الترقية .

٣ - تحديد ساعات العمل

٤ - إيجاد نظام علاجي وصرف مصاريف العلاج والحقن والأدوية .

ويقول ممثلو النقابة مأموداه أنه لا يوجد في الارسالية الأمريكية معيار ثابت لتحديد الأجور . وان طلب منح علاوات دورية أساسه في رأيهم - ماضي العمل في الارسالية إذ جرت على عادة صرف علاوات دورية للعمال ووجوب المساواة بين أبناء الهيئة الواحدة وان أحكام هيئة التحكيم توافرت على القضاء بحق العمال في علاوة دورية تحسن أحوال معيشتهم وقد أورد هؤلاء الممثلون في مذكرتهم بعض أحكام هيئة التحكيم وقالوا في هذا السياق أيضا إن الطلب الثاني يتدرج تحت الطلب الأول كما شرحوا وجهة نظرهم في الطلبين الآخرين عن تحديد ساعات العمل وأجور العلاج كما أشاروا إلى أن مؤسسات إرسالية الأمريكية لا تعتبر مؤسسات خيرية لأن مدارسها تنقضي أجورا من تلاميذها ويخضع نظامها للربح والخسارة فاذا كثر عدد التلاميذ زادت إيراداتها كما أن الارسالية أنشأت مزرعة للألبان لا يقل إنتاج ابقارها عن ثلاثة آلاف رطل للبقرة في السنة وتقوم الارسالية بإنتاج الجبن والزبدة وبيعها بأسعار السوق وكذلك الأمر في الدواجن وأنه - فيما يرون - لا يمكن اعتبار هذه المؤسسات خيرية .

وتذهب الارسالية الأمريكية في دفاعها إلى أن العلاوات الدورية وعلاوات غلاء المعيشة محلها المحلات التجارية والصناعية لا المعاهد العلمية ولا المستشفيات الخيرية - وان تحديد ساعات العمل تختص به بعض

الصناعات التي حددها القانون وليس من بينها المؤسسات العلمية ولا المستشفيات . وأما طلب العلاج فان الارسالية لا تمنع في إجابته .

وحيث إنه عن الطلبين الأول والثاني - وهما على ما يقول طرفا النزاع يرتبطان ببعضهما - فان الفصل فيهما إنما مناطه ما يقتضيه الشارع فيما وضعه من أحكام في هذا الصدد . وأنه بالرجوع إلى التشريعات الخاصة بذلك يتبين لهذه الهيئة أن الشارع قد نظم تلك الأحكام بما ضمنته الأوامر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ و ٤٥١ لسنة ١٩٤٣ و ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ و ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وفيها جميعا يوجب على أصحاب المحال الصناعية والتجارية أن يصرفوا للعمال الذين يشتغلون في محالهم إعانة غلاء معيشة فوق مرتباتهم أو أجورهم بالفئات التي قدرها الشارع في تلك الأوامر وعلى الأخص الأمر الأخير رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الذي حدد في المادة الثالثة منه حدا أدنى للأجر اليومي البالغ بمبلغ ١٢ ١/٢ ونص جزاء مخالفة ذلك في المادة السابقة من هذا الأمر . وإنما الذي يهم الإشارة إليه في هذا البيان أن تلك الأحكام جميعا قد أوجبها الشارع على أصحاب المحال الصناعية والتجارية بما يستتبع بالحتم أنها لا تنطبق على ما عدا هؤلاء . ولقد فسر الشارع في المادة الأولى من الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ عبارة المحال الصناعية والتجارية مشيرا في هذا الصدد إلى المادة الأولى من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل مما ترى هذه الهيئة منه جميعا وعلى الأخص من عبارة صاحب العمل التي تضمنتها الأحكام السالفة أنه ذلك الذي ينشئ محل التجارة أو الصناعة ويهدف فيها إلى الربح لنفسه أو ليقسمه مع شركائه

« وحيث إنه بما تقدم جميعاً يتبين أن هذين الطلبين الأول والثاني إنما هما في غير محلهما بما يتعين معه الحكم برفضهما .

« وحيث إنه عن الطلب الثالث الخاص بتحديد ساعات العمل بتسع ساعات فإنه يبين بالرجوع إلى محضر جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٥٤ أن الحاضر عن الإرسالية الأمريكية قد وافق في صراحة على عدم زيادة ساعات العمل عن تسع ساعات ومن ثم فإنه على هذا الأساس ترى هذه الهيئة إجابة نقابة عمال الإرسالية إلى هذا الطلب .

« وحيث إنه عن الطلب الرابع الخاص بجعل مصاريف علاج العمال على الإرسالية فإنه يبين أن الإرسالية الأمريكية قد قبلت إجابة هذا الطلب فيما جاء بالصحيفة السابقة من مذكرتها المؤرخة ١٧/٢/١٩٥٤ (٩ دوسيه) من أن ما تقضى به المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي التي توجب على صاحب العمل أن يعهد إلى طبيب بعيادة وعلاج العمال وأن يصرف الأدوية اللازمة للعلاج وذلك كله بغير مقابل . ان هذا الذي تقضى به هذه المادة يقول الحاضر عن الإرسالية الأمريكية انه « مقبول على العين والرأس » ومن ثم فإنه على هذا الأساس ترى هذه الهيئة إجابة نقابة عمال الإرسالية إلى هذا الطلب . »

(نزاع نقابة عمال الإرسالية الأمريكية ضد شركة أسيوط الأمريكية رقم ١ سنة ١٩٥٤ رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد صادق رئيس المحكمة ومعيد الحميد متولي زرد وحسن طاهر المستشارين ومحمد صلاح الدين عيسى ممثل مصلحة العمل واحد على إبراهيم ممثل مصلحة الصناعة) .

ما يؤدي بالبداية إلى أنه إذا كانت المؤسسة إنما تعمل لانتفع شخص معين أو لأشخاص بذواتهم وأن تأسيسها وعملها ينصرف للخير المحض خالياً من معنى المضاربة المالية فإن مثل هذه المؤسسة لا تنطبق عليها أحكام التشريع السالفة الذكر .

« وحيث إن الثابت لدى هذه الهيئة وبما قدمته الإرسالية الأمريكية أن هذه الإرسالية بمؤسساتها جميعاً إنما لا تبغى من وراء انشائها ونشاطها ربحاً مادياً إذ أنها تقوم على هبات ومساعدات المتبرعين بقصد نشر نواح ثقافية وعلمية بحته فإن هذه الإرسالية الأمريكية تخرج من نطاق الأحكام السالفة . ولا ينض من هذا النظر ما قد يغيبه بعض أعمالها من كسب لأنه يؤول مع طبيعة انشائها وما تزاوله من عمل إلى إنعاش ما خصصت له من تلك الأهداف الثقافية والعلمية .

« وحيث إنه إذا كان الأمر كذلك وأن هيئة التحكيم بموجب المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ مع تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها أن تستشهد إلى العرف ومبادئ العدالة ... الخ فإنه يتضح أن الدفع الذي أثاره الحاضر عن الإرسالية الأمريكية بعدم اختصاص هيئة التحكيم عن طلب الأجور إنما هو في غير محله إذ فيما خوله الشارع هيئة التحكيم من الاستناد إلى العرف ومبادئ العدالة وما أشير إليه من غير ذلك ما يسنخ هيئة التحكيم أن تناقش هذا النزاع وتفصل فيه على ضوء تلك الأحوال السالفة جميعاً بما يتعين معه رفض الدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم فيما يختص بطلب الأجور .

قضاء الضرائب

٩٧٠

محكمة استئناف المنصورة

٧ مارس سنة ١٩٥٥

دعوى . عدم السير فيها . قلم الكتاب . مسئولية
من ذلك .

المبدأ القانوني

المستفاد من المادة ٣٠١ مرافعات أن

السير في الدعوى واجب على المدعى . وعدم
السير فيها بفعله أو امتناعه يترتب عليه الخصمه
حق طلب الحكم بسقوط الخصومة .

ولا يوجد في قانون المرافعات ولا قانون

الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أى نص
يلزم قلم الكتاب بالسير في الدعوى التي
استبعدت لعدم دفع الرسوم المستحقة عليها

المحكمة

وحيث إن الحاضر عن المستأنف عليهما
بجلسة ١٤/٢/١٩٥٥ طلب الحكم بسقوط الخصومة
مستنداً إلى أن الدعوى استبعدت من جدول
الجلسة لعدم دفع الرسوم المستحقة بجلسة
٢٢/١٢/١٩٥٢ ولم يعجلها المستأنف بل عجلها
المستأنف عليه الأول بصفته بتاريخ ٥/١٢/١٩٥٤
أى بعد أكثر من مدة السنة المنصوص عليها في
المادة ٣٠١ مرافعات .

وحيث إن الحاضر عن المستأنف رد على
هذا الطالب بمذكرته المقدمة بعد حجز القضية

للحكم فقال إنه قام بدفع الرسوم المطلوبة منه
بتاريخ ٩/١٢/١٩٥٣ ولما يمس على استبعاد
الدعوى مدة سنة وأنه كان يتحتم على قلم الكتاب
تعجيلها من تلقاء نفسه ولكن المستأنف عليه
تطوع وعجلها فان كان هناك إهمال فهو واقع على
عائق قلم الكتاب .

وحيث إن هذا القول من جانب المستأنف
غير مقبول قانوناً ذلك لأن إجراءات المرافعات
بطبيعتها وبمقتضى نصوص ذلك القانون يباشرها
ذو الشأن في الدعوى ولا يكلف قلم الكتاب
القيام بشيء من الإجراءات إلا بنص صريح في
القانون كما في المادة ٢٩٣ / ٢ مرافعات وليس
من بين نصوص قانون المرافعات ولا قانون
الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أى نص
يلزم قلم الكتاب بالسير في الدعوى التي استبعدت
لعدم دفع الرسوم المستحقة عليها فالمادة ٣٠١
مرافعات تنص على أن لكل ذى مصلحة من
الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى
أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى
انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات
التقاضي وهذا النص يستفاد منه أن السير في
الدعوى واجب على المدعى وعدم السير فيها
بفعله أو امتناعه يترتب عليه الخصمه حق طلب
الحكم بسقوط الخصومة ، ولم تنص هذه المادة على
أى واجب مفروض على قلم الكتاب . يضاف
إلى ذلك أن المادة ٤٢ من قانون الرسوم القضائية
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن الاعلانات

التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم يفرض عليها رسم مبين مقداره في تلك المادة ويختلف باختلاف درجات التقاضي . وهذا النص يستفاد منه أن الاعلانات المذكورة ما دام القانون يفرض عليها رسوما مستحقة للخزانة العامة فلا يقوم بها إلا الخصوم لتحصيل هذه الرسوم منهم ومن ثم يكون دفاع المستأنف الذي يحاول به القاء واجب السير في دعواه على قلم الكتاب لا سند له من القانون إذ هو مفروض عليه لا على قلم الكتاب .

وحيث إنه استعراضا للوقائع تبين من الاطلاع على الأوراق أنه عند نظر هذا الاستئناف بجلسة ٢٢/١٢/١٩٥٢ قرر كاتب الجلسة أنه يستحق على المستأنف فرق رسوم مقداره ١٦٠ م و ٢٩ ج فلم يدفعه الحاضر عنه بالجلسة بل طلب التأجيل لحضور المحامي الاصيل فقررت المحكمة استبعاد القضية من جدول الجلسة حتى تتم تسوية الرسم المطلوب لقلم الكتاب . وظلت القضية بعد ذلك موقوفة إلى أن حركها المستأنف عليه الأول بإعلان من إدارة قضايا الحكومة أعلن إلى المستأنف بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٥٤ وجاء فيه أن المحكمة قررت استبعاد استئنافه بجلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ لعدم دفع الرسوم . وبما أنه لم يتم بتعجيله في الميعاد المحدد قانونا طبقا لنص المادتين ٣٠١ و ٣٠٣ مرافعات ويهم الطالب تعجيله ليدفع بسقوط الخصومة . لذلك فقد أعلنه بالحضور أمام هذه المحكمة بجلسة ١٤ فبراير ١٩٥٥ ليسمع الحكم بسقوط الخصومة في هذا الاستئناف طبقا للمادتين المذكورتين مع الزامه بالمصاريف والأتعاب .

وحيث إن القانون قد أعطى الحق للمستأنف عليه بمقتضى المادة ٣٠١ مرافعات في طلب الحكم

بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر اجراء صحيح من إجراءات التقاضي وذلك في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المستأنف أو امتناعه وقد امتنع المستأنف فعلا عن السير في دعواه من تاريخ استبعادها لعدم دفع فرق الرسوم بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ إلى تاريخ الاعلان الذي أعلنه به المستأنف عليه بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٥٤ للحضور أمام هذه المحكمة لسماع الحكم بسقوط الخصومة طبقا لنص المادة ٣٠٣ مرافعات فيكون هذا الطلب مقبولا طبقا للمادتين ٣٠١ و ٣٠٣ من قانون المرافعات إذ أنه قد مضت مدة تزيد على سنة على عدم قيام المستأنف بإجراءات السير في دعواه ومن ثم يتعين اجابة المستأنف عليه إلى طلبه مع الزام المستأنف بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليه الأول طبقا للمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

(استئناف الشيخ محمد طه المقدم ضد مصلحة الضرائب وآخر رقم ١١١ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة محمد صادق رئيس المحكمة وأنور رومان ومحمد نبيه الطرابلسي المستشارين وحضور السيد الأستاذ عبد المنعم القاضي وكبل النيابة) .

٩٧١

محكمة طنطا السككية

أول فبراير سنة ١٩٥٥

طنن في مواد التركات . خضوعه لقانون المرافعات
وأيضا القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٣ .

المبادئ القانونية

١ — إن الطعن في قرارات لجان الطعن

بشأن مواد التركات خاضع في إجراءاته لحكم

المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

التي أحالت بالنسبة للإجراءات إلى القواعد

والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات

انتهت إليه لجنة الطعن وخلصوا منها إلى طلب الحكم بتعديل قرار لجنة طعون ضرائب طنطا الصادر بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٤ والمعلن لهم في أول يوليو سنة ١٩٥٤ والقاضي بتقدير صافي تركة مورثهم عبده رحيم شملا بمبلغ ٥٨٩٠ جنيهها مصريا إلى مبلغ ٦٠٠ مليم و١٤٩٧ جنيه مع الزام مصلحة الضرائب بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المفضل وبلا كفالة مع تحديد جلسة لنظر هذا الطعن ثم قاموا في اليوم ذاته بسداد الرسوم القضائية المستحقة وقيدوا طعنهم تحت رقم ١٠٧١/١٣١ سنة ١٩٥٤ وأعلنوا في نفس اليوم صورة من صحيفة طعنهم إلى مصلحة الضرائب المطعون ضدها وفي ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ حدد السيد رئيس المحكمة جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لنظر هذا الطعن أمام هذه المحكمة وأخطر قلم كتاب المحكمة أطراف الخصومة بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الطعن بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وبجلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وهي الجلسة المحددة لنظر الطعن حضر أطراف الخصومة ودفع الحاضر عن مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بغير الطريق القانوني فاحتجرت المحكمة القضية للحكم لجلسة اليوم .

د ومن حيث إن المدافع عن مصلحة الضرائب قال تبياناً لدفعه في المذكرة الشارحة له أن الطاعنين قد رفعوا طعنهم هذا طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن تجهيز طعون الضرائب بقلم كتاب المحكمة مع أنه كان من المتعين

وليس لحكم المادة ٥٤ مكررا المضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ وإلا فإن الطعن غير مقبول لرفعه بغير الطريق القانوني .

٢ - ومع ذلك إذا كان الطاعن قد سلك في سبيل طعنه الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا وتضمنت اجراءاته في هذا الصدد الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات لرفع الطعن من إعلان مصلحة الضرائب بالصحيفة التي أودعت قلم الكتاب ثم حضورها الجلسة المحددة صح الإجراء المنشئ للخصومة وكان الدفع بعدم القبول على غير أساس من القانون .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تتحصل في أن مأمورية ضرائب تركات طنطا قد انتهت في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٤ إلى تقدير صافي تركة المرحوم عبده رحيم شملا مورث الطاعنين بمبلغ ٥٨٩٠ جنيهها مصريا وأعلنتهم بهذا التقدير في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٤ فاعترضوا عليه فأحالت المأمورية الخلاف على لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٣٠ من يونيو ١٩٥٤ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتأييد تقدير المأمورية لصافي تركة المورث عبده رحيم شملا المتوفى في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٥٨٩٠ ج وقد أعلنتهم به بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٥٤ فطعنوا عليه بصحيفة تقدموا بها إلى قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٤ ضمنوها أوجه طعنهم على هذا التقرير الذي

عليهم اتباع الطريق العادى طبقاً للاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات لأن موضوع دعواهم طعن فى قرار لجنة طعن قضى بتقدير قيمة تركه مورثهم الخاضعة لرسم الأيلولة فيحكمهم فى ذلك القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ والذي ينظم فى مادته الثانية والثلاثين طريقة الطعن فى قرارات اللجان وأن يكون ذلك أمام المحكمة الابتدائية وفقاً للأوضاع التى نصت عليها المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة على الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والى تقضى بأن لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرارات اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية أما وأنهم تنكبوا هذا الطريق وسلكوا سبيلاً آخر اتبعوا فيه الاجراءات التى نص عليها القانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ مع أن هذا القانون لم يتناول بالتعديل الإجراءات التى تتبع فى طعون التركات التى ترفع أمام المحكمة الابتدائية ومن ثم يكون الطاعنون قد رفعوا طعنهم هذا بغير الطريق القانونى الأمر الذى يتعين معه عدم قبوله شكلاً .

د ومن حيث إن الحاضر عن الطاعنين إذ انبرى للرد على دفاع مصلحة الضرائب قرر أن قانون رسم الأيلولة على التركات أحال فى المادة ٣٨ منه على المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهذه المادة الأخيرة قد عدلت بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهى المادة ٥٤ مكرراً بشأن الإجراءات التى

تتبع فى طعون الضرائب التى ترفع أمام المحكمة الابتدائية استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وأنه طالما أن هذه المادة الجديدة لم تحدد أنواع الطعون التى ينطبق عليها هذا التعديل ولم تنص على ما يتبع بالنسبة لباقي الطعون الضرائبية التى ينطبق عليها نص المادة ٥٤ قديم بل جاءت — أى المادة ٥٤ مكرراً — مطلقة دون تخصيص ومن ثم فقد وجب أن يسرى حكمها على جميع أنواع الطعون الضرائبية — ومنها طعون التركات ويكون الطعن الحالى بالتالى قد رفع طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً وتعين لذلك القضاء برفض الدفع المبدى من مصلحة الضرائب .

د ومن حيث إن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل قد عهد بمهمة الفصل فى الطعون المتعلقة ربط الضريبة إلى القضاء المادى إذ نص فى المادة ٥٤ معدلة منه على أن لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية كما نصت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أنه يجوز للمصلحة ولكل من ذوى الشأن من الورثة ومن فى حكمهم الطعن فى قرارات اللجان خلال شهر من تاريخ إعلانها أمام المحكمة الابتدائية الواقع من دائرتها محل إقامة المتوفى فإذا لم يكن له محل إقامة بالمملكة المصرية فيكون الطعن أمام المحكمة الابتدائية الواقع من دائرتها أعيان التركة أو الجزء الأكبر قيمة منها طبقاً لتقدير اللجنة وذلك وفقاً للبادة ٥٤ من القانون

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كذلك أحالت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الأيراد إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها إنه لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرارات اللجان فيما يختص بالضريبة العامة على الأيراد وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبالمثل نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فيما يتعلق بالطعون في قرارات لجان الطعن الصادرة في حالات ممولى المهن غير التجارية بأن تسرى أحكام المادة ٥٤ من القانون المذكور الخاصة بممولى الأرباح الصناعية والتجارية .

ومن حيث إنه لا مشاحة في إن إجراءات الطعن في قرارات اللجان سالفه الذكر أمام المحاكم الابتدائية تخضع للقواعد العامة المقررة في قانونى المرافعات المدنية والتجارية فيما خلا بعض الأحكام الخاصة التى تضمنتها نصوص قانون الضرائب نفسه ، إلا أن الشارع رأى أخيراً أن هذه الإجراءات العادية التى يحكم غايتها قانون المرافعات قد أدت إلى تعطيل المنازعات الضرائبية بالمحاكم وقتاً طويلاً مما يتعارض مع ما يجب أن تنسم به تلك الإجراءات الضرائبية من السرعة فأصدر القانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هى المادة ٥٤ مكرراً حدد فيها قواعد خاصة باستثناء من قانون المرافعات وذلك فيما يختص بتقديم الطعون وإعلانها وإيداع المستندات وتقديم الدفاع وأعمال الخبرة وتأجيل الجلسات حتى تنتهى المحكمة المعروض أمامها النزاع من

الفصل فيه فى وقت قصير بقواعد يحكمها قانون الضرائب . ويراجع فى هذا الشأن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ . وظاهر أن النص الجديد قد أضيف إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على رؤس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ومن ثم فإن أثره لا ينصرف إلى القوانين التى فرضت أنواعاً أخرى من الضرائب إلا بنص صريح وآية ذلك ما يأتى : —

أولاً — إن هذا النص الجديد قد أضيف إلى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى أجازت لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرارات لجان الطعن أمام المحاكم الابتدائية وموضوع هذا النص الأخير من القانون هو الفصل الخامس من الكتاب الخاص بتحديد مقدار الأرباح التى تسرى عليها الضريبة التجارية والصناعية مما يستفاد منه أن هذا النص الجديد — وقد ورد استثناء من القواعد العامة — إنما ينصب على تنظيم إجراءات الطعن فى قرارات اللجان التى تناول المنازعات الخاصة بربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا يمتد حكمه إلى قرارات اللجان الأخرى الخاصة بمنازعات حول ضريبة من نوع آخر إلا بنص صريح كذلك .

ثانياً — إن الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الواردة فى الكتاب الثالث منه الخاص بالضريبة على كسب العمل كانت تنص على سريان أحكام المادة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والخاصة بممولى الأرباح الصناعية والتجارية على الطعون فى قرارات

لجان الطعن الصادرة في حالات ممولى المهن غير التجارية فلما أصدر المشرع القانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة برقم ٥٤ مكررا إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهى المادة الخاصة بالاجراءات التى تتبع فى طعون الضرائب التى ترفع أمام المحاكم الابتدائية وكانت المحكمة التى اقتضت إضافة هذه المادة الجديدة تقتضى أيضا العمل بأحكامها بالنسبة لضريبة المهن غير التجارية تمثيلا مع توحيد إجراءات الطعون بينها وبين ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية — أصدر المشرع القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ ونص فى مادته الأولى على أنه يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ النص الآتى : — « وتسرى أحكام المادتين ٥٤ و ٥٥ مكررا فيما يتعلق بالطعن فى قرارات لجنة الطعن ، وقد أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٤ صراحة إلى أن حكم المادة ٥٤ مكررا لا يسرى على ضريبة المهن التجارية إلا بتخص صريح الأمر الذى استوجب تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ المذكورة بما يكفل سريان القواعد المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكررا بالإضافة إلى حكم المادة ٥٤ .

ثالثا — إن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ كانت تنص على أنه لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرارات اللجان — فيما يختص بالضريبة العامة على الإيراد وفقا لما هو منصوص عليه فى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . فلما أصدر المشرع القانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة برقم ٥٤ مكررا إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهى المادة الخاصة بالاجراءات

التي تتبع فى طعون الضرائب التي ترفع أمام المحاكم الابتدائية ورأى أنه ينبغي أن تكون أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ متسقة مع أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من هذه الناحية وذلك لأن المحكمة التى اقتضت إصدار القانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ تقتضى أيضا بالعمل بأحكام ذلك القانون بالنسبة للضريبة العامة على الإيراد فأصدر لذلك القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ ونص فى مادته الأولى على أنه يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ النص الآتى ولكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة وفقا لما هو منصوص عليه فى المادتين ٥٤ و ٥٥ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد أوضح المشرع فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ موجبات هذا التعديل وأن حكم المادة ٥٤ مكررا المشار إليه لا يسرى على طعون الضريبة العامة على الإيراد إلا بنص فى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بما استوجب تعديل نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بما يكفل سريان القواعد المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

« ومن حيث إنه متى كان الأمر كذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أبولولة على التركات المعدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه يجوز للمصلحة ولكل من ذوى الشأن من الورثة ومن فى حكمهم الطعن فى قرارات اللجان وذلك وفقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وكان القانون

عدم قبول طعنهم شكلا لرفعه بغير الطريق القانوني .

د ومن حيث إن الطاعنين سلكوا في طعنهم الاجراءات التي نص عليها القانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ إذ رفعوا طعنهم بصحيفة تقدموا بها إلى قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٤ شملت عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان القرار المطعون فيه وتاريخه واللجنة التي أصدرته ومأمورية الضرائب المختصة والأسباب التي بني عليها الطعن بطلباتهم ثم قيدوا طعنهم هذا تحت رقم ١٠٧١/١٣١ سنة ١٩٥٤ وأعلنوا في ذات اليوم صورة من صحيفة طعنهم إلى مصلحة الضرائب المطعون ضدها التي أودعت بعد ذلك ملف لجنة الطعن والملف الفردي الخاصين بموضوع الطعن ثم تقدم الطاعنون بمذكرة شارحة لأسباب طعنهم ردت عليها مصلحة الضرائب بمذكرة ضمنيتها دفاعها . وفي ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ حدد السيد رئيس المحكمة جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لنظر هذا الطعن أمام هذه الدائرة وأخطر قلم كتاب المحكمة أطراف الخصومة بتاريخ الجلسة المحددة بكتاب موصى عليه يعلم الوصول . وبجلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حضر أطراف الخصومة وتبادلا الدفاع في الدعوى .

د ومن حيث إن الثابت بما تقدم أنه يبين من الاجراءات التي اتخذها الطاعنون في سبيل تجهيزهم لطعنهم في قلم كتاب هذه المحكمة اعلانهم مصلحة الضرائب بصحيفة هذا الطعن بتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٤ .

د ومن حيث إنه متى كان الأمر كذلك وكانت تلك الاجراءات التي سلكها الطاعنون قد

رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات قد اقتصر في حالته على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في هذا الشأن على نص المادة ٥٤ دون غيره — وكان القانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ الذي أضاف المادة ٥٤ مكررا إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد خلت نصوصه بما يشير إلى امتداد أحكامه إلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ والقوانين المعدلة له فان حكم المادة ٥٤ مكررا المشار إليه لا يسرى بالتالي على طعون رسم الأيلولة على التركات إلا بنص في القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ومن ثم تظل الطعون في قرارات اللجان في مواد التركات — خاصة في إجراءاتها لحكم المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أي للقواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

د ومن حيث إنه متى تقرر ذلك فقد كان من المتعين على الطاعنين أن يرفعوا طعنهم هذا بالطريق العادي الذي رسمه قانون المرافعات أي بصحيفة تعلن لمصلحة الضرائب على يد أحد المحضرين وفقا لما أشارت إليه المادة ٦٩ من قانون المرافعات وفي الميعاد الذي حددته المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي أحالت إليها المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ .

د ومن حيث إن مصلحة الضرائب إذ دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بغير الطريق القانوني اعتبرت أن الطاعنين قد أغفلوا اتخاذ الاجراءات التي نص عليها القانون لرفع هذا الطعن مما ينبغي معه بطلان الاجراءات التي اتخذوها جزاء مخالفتهم هذه ويتعين عليه بالتالي

عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن إليه .

ومن حيث إنه بانزال حكم هذه القواعد على وقائع هذه الدعوى يبين أن الطاعنين قد أعلنوا مصلحة الضرائب المطعون ضدها بصحيفة يد أحد المحضرين وقد اشتملت هذه الصحيفة فضلاً عن البيانات العامة الواجب ذكرها في أوراق المحضرين على وقائع الدعوى والأسانيد التي بنوا عليها طعنهم وطلباتهم ولكنها خلت من بيان المحكمة المطلوب حضور الخصوم أمامها وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى مما يستتبع بطلانها عملاً بنص المادة ٧٩ من قانون المرافعات إلا أنه لما كان هذا البطلان الناشئ عن التجهيل بالمحكمة وتاريخ الجلسة مشروطاً بطلب المعلن إليه ويؤول بحضوره . وكان الثابت في خصوصية هذه الدعوى — أن مصلحة الضرائب المعلن إليها صحيفة افتتاح هذه الدعوى قد حضرت بالجلسة الأولى التي حددتها رئيس المحكمة لنظر هذا الطعن وتوالى حضورها في الجلسات التالية — تعين القول بصحة صحيفة الدعوى وبات العيب الذي شابها قد زال بحضور مصلحة الضرائب وبالتالي صحة الاجراء المنشئ للخصومة .

ومن حيث إنه متى تقرر ذلك وكان الطاعنون قد اتخذوا من بين سلسلة الإجراءات التي سلكوها لرفع طعنهم — هذا — الاجراء العادي لرفع الطعن وفقاً لما تقتضيه أحكام قانون المرافعات إذ أعلنوا خصمهم — مصلحة الضرائب — بصحيفة على يد أحد المحضرين وقد روعي في تحرير هذه الصحيفة الأوضاع

قد تخللها الاجراء العادي لرفع الطعن وفقاً لما تقتضيه به أحكام قانون المرافعات أي إعلان الخصم بصحيفة على يد أحد المحضرين تعين البحث فيما إذا كانت هذه الصحيفة المعلنة لمصلحة الضرائب قد روعي في تحريرها الأوضاع التي قررها القانون لها .

ومن حيث إن صحيفة الدعوى هي ورقة من أوراق المرافعات الغرض منها دعوة الخصم للحضور في يوم معين أمام محكمة معينة لسماح الحكم في دعوى مرفوعة عليه وقد أوجب قانون المرافعات في المادة ٦٩ منه أن تعلن هذه الصحيفة للمدعى عليه على يد أحد المحضرين وأن تشمل على جميع البيانات الواجب ذكرها في أوراق المحضرين والتي عددها قانون المرافعات في المادة العاشرة منه فضلاً عن المحكمة المطلوب حضور الخصوم أمامها وعلى اليوم والساعة الواجب حضورهم فيها كما استوجب أن يبين المدعى في هذه الصحيفة وقائع دعواه وأدلته فيها وطلباته وأسانيدهما (المادتين ٧٠ و ٧١ مرافعات) فإذا كان هناك ثمة خطأ أو نقص في بيانات صحيفة افتتاح الدعوى من شأنه أن يجهل بالمحكمة أو بالمدعى أو بالمدعى عليه أو بتاريخ الجلسة بطلت الصحيفة فإذا وقع الخطأ أو النقص فيما عدا ذلك من بياناتها جاز الحكم بالبطلان: (المادة ٧٩ مرافعات) ويحصل التمسك بهذا البطلان بدفع يديه المعلن إليه يسمى الدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور وقد أوجب قانون المرافعات في المادة ١٤١ منه ابتداءه قبل الدفع بعدم قبول الدعوى وقبل أي طلب أو دفاع فيها . كما نصت المادة ١٤٠ منه على أن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن

التي قررها القانون لها وقد تم هذا الاعلان في الميعاد المقرر قانوناً فانهم يكونوا بذلك قد اتبعوا في رفع طعنهم هذا الطريق القانوني الذي نصت عليه المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ والقوانين المعدلة له بشأن فرض رسم الأيلولة على التركات ويكون بالتالي الدفع المبدئي من مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني على غير أساس من الواقع أو القانون ويتعين لذلك رفضه	وقبول الطعن شكلاً . « ومن حيث إن كلا من الخصمين لم يستكمل دفاعه في موضوع الدعوى فقد تعين تأجيل نظر الموضوع كطلب الطرفين للاستعداد وتقديم المستندات » . (قضية ورثة المرحوم عبده رحيم ثملا ضد مصلحة الضرائب رقم ١٠٧١ سنة ١٩٥٤ تجاري كلى رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حافظ محمد بدوي وطاروق سيف النصر وكمال الفريفي القضاء وحضور السيد الأستاذ جرجس مسعود وكيل النيابة) .
---	--

قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة

جوهرياً عن الغائبة الذي خص به المشرع القضاء الإداري .

٢ — من المقرر في فقه القضاء المستعجل أنه لا يختص بدعوى بطلان الحجز أو الغائبة إلا إذا كان ذلك بسبب عدم استيفائه الاجراءات الشكلية الخاصة بصحته والأركان الجوهرية اللازمة لقيامه والتي يترتب على عدم توافرها بطلانه بطلاناً مطلقاً لا يحتمل شكاً أو تأويلاً .
أما إذا كان البطلان لسبب مما يمس بحثه أصل الحق فانه يتمتع على هذا القضاء الفصل فيه عملاً بنص المادة ٤٩ / ١ مرافعات .

٣ — لا يختص القضاء المستعجل بالنظر في بطلان الحجز الإداري المؤسس على أن الضريبة المنفذة بها قد فرضها المجلس البلدي في غير الحدود

٩٧٢

محكمة النيا الكلية

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤

لائحة . الامتناع عن تطبيقها . متى يجوز . قضاء مستعجل . اختصاصه برفع الحجز . متى يكون . حجز إداري . نطاقه .

المبادئ القانونية

١ — القول بخروج بحث مشروعية الأمر الإداري عن اختصاص المحاكم المدنية واختصاص القضاء الإداري به قول في غير محله إذ لا شبهة في أن للمحاكم المدنية بل عليها قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون . فان بدا لها ما يعيبها في هذا الخصوص كان عليها أن تمتنع عن تطبيقها والامتناع عن تطبيق اللائحة يختلف اختلافاً

الشكلية الواجبة الاتباع إذ لم يباشره موظف مختص .

وقد دفع الحاضر عن المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لأن المستأنفين يؤسسان دعواهما ببطلان الحجز على بطلان القرار الصادر من مجلس بلدى ملوى وهو أمر يتمتع على القضاء المستعجل البحث فيه والتعرض له لدخوله في اختصاص جهة أخرى هي محكمة القضاء الإدارى فضلا عن مساسه بأصل الحق وقد أخذت محكمة أول درجة بهذا الدفع وقضت في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على أن النزاع بين طرفي الخصومة يدور حول صحته أو عدم صحة الأمر الإدارى الصادر من مجلس بلدى ملوى الذى قضى بفرض الرسوم موضوع التنفيذ وإن ذلك من صميم اختصاص القضاء الإدارى الذى جعل له قانون مجلس الدولة الاختصاص بالغاء ووقف تنفيذ القرارات الإدارية المخالفة للقانون .

ومن حيث إن المستأنفين أقاما هذا الاستئناف وطلبا في ختام صحيفة الحكم بقبوله شكلا وفي الموضوع الغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم الاختصاص واختصاص المحكمة بنظر الدعوى والقضاء بصفة مستعجلة وبنسخة الحكم الأصلية بإيقاف بيع المحجوزات المدينة بصحيفة الدعوى والغاء الحجز الإدارى المتوقع بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٥٣ واعتباره كأن لم يكن مع إلزام المستأنف عليه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبغير كفالة استنادا إلى أنه ليس لوزير الشؤون البلدية أن يفرض ضريبة بأثر

الموكولة اليه بمقتضى القانون لأن بحث ذلك لما ينطوى على المساس بالموضوع وأصل الحق المتنازع عليه بل إن القضاء فيه إنما هو فصل في ذات الحق الأمر المحظور على هذا القضاء البت فيه .

٤ — أول ما يقع الحجز الإدارى يقع على الأشياء المطلوب الرسم عنها فإن لم تكن كافية أو كانت غير قائمة وقت المطالبة أصبح الرسم مطلوباً للحكومة تنفذ به على أموال المدين الظاهرة بطريق الحجز الإدارى وفقا لما هو منصوص عليه بالرسوم رقم ٦٥ سنة ١٩٢٨ طالما أنه مقابل دين أباح القانون تحصيله بهذا الطريق .

المحكمة

ومن حيث إن المستأنفين أقاما الدعوى المستأنف حكمها بعريضة معلة في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٣ وطلبا فيها الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف بيع المحجوزات المدينة بصحيفة افتتاح الدعوى والمحدد له يوم ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٣ وبالغاء الحجز المتوقع بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٥٣ مع إلزام المستأنف عليه المصروفات والأتعاب استنادا إلى أن الحجز قد وقع باطلا لأنه يقوم على قرار باطل بطلانا مطلقا من ناحية سنده القانونى واجراءاته الشكلية إذ لا يملك وزير الشؤون البلدية فرض مثل الضريبة التى ينفذ بها المجلس البلدى لأن فى ذلك خروجا على أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ التى لا تبيح للوزير فرض أى ضريبة بأثر رجعى فضلا عن أنه لم تستوف فى الحجز الاجراءات

رجعى إذ أن قراره قد صدر في شهر أبريل سنة ١٩٥١ على أن تحصل الضريبة من أول مارس من تلك السنة فضلاً عن أن القرار الوزاري السابق الإشارة إليه لم يعرض على قسم التشريع بمجلس الدولة وهو عيب موجب للبطلان بالإضافة إلى ما أصاب الحجز من عيوب شكلية إذ لم يباشره موظف مختص ولم يحصل على نفس الأشياء المطلوب الرسم عنها .

ومن حيث إن ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من عدم اختصاصها بنظر الدعوى لخروج بحث مشروعية الأمر الإداري عن اختصاص المحاكم المدنية واختصاص القضاء الإداري به إنما هو قول في غير محله إذ لا شبهة في أن للمحاكم المدنية بل عليها قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون فإن بدا لها ما يعيبها في هذا الخصوص كان عليها أن تمتنع عن تطبيقها ولا محل للاعتراض بأن تصدى تلك المحاكم لبحث مشروعية اللوائح وجواز امتناعها عن تطبيقها يعتبر إلغاء اللائحة وهو ما خص به المشرع القضاء الإداري . ذلك لأن الامتناع عن تطبيق اللائحة يختلف اختلافاً جوهرياً عن إلغائها - (راجع حكم النقض رقم ٢٠/٣٤٤ ق)

ومن حيث إنه من ناحية أخرى فإن من المقرر في فقه القضاء المستعجل أنه لا يختص بدعوى بطلان الحجز أو إلغائه إلا إذا كان ذلك بسبب عدم استيفائه الإجراءات الشكلية الخاصة بصحته والأركان الجوهرية اللازمة لقيامه والتي يترتب على عدم توافرها بطلانه بطلاناً مطلقاً لا يحتمل شكاً أو تأويلاً ومن ثم يختص القضاء المستعجل بالحكم بإلغائه لأنه يعتبر عقبة مادية

لا تولد أى حق للحاجز - أما إذا كان البطلان لسبب مما يمس بحته أصل الحق فإنه يمتنع على هذا القضاء الفصل فيه عملاً بنص المادة ٤٩ مرافعات .

ومن حيث إن السبب الذي أثاره المستأنفان أمام محكمة أول درجة وردداه في صحيفة استئنافهما والخاص ببطلان الحجز لأن مجلس بلدى ملوى قد فرض الضريبة المنفذ بها في غير الحدود الموكولة إليه بمقتضى القانون فإن بحته لما ينطوى على المساس بالموضوع وأصل الحق المتنازع عليه بل إن القضاء فيه إنما هو فصل في ذات الحق وفي مدى ولاية المجالس البلدية في فرض الضريبة المنفذ بها وحدود اختصاص وزير الشئون البلدية في إقرارها الأمر المحظور على هذا القضاء البت فيه .

ومن حيث إنه عما جاء بصحيفة الاستئناف من أن الحجز لم تستوف فيه الإجراءات الشكلية فإن الظاهر من الاطلاع على محضر الحجز المؤرخ ٢٠ مايو سنة ١٩٥٣ أنه توقع بواسطة مندوب رئيس المجلس البلدى محمود أحمد رستم كاتب الحسابات وصحبه أثناء توقيع الحجز أكثر من شاهدين حسبما هو ظاهر من الامضاءات الثابتة على المحضر وكان من بينهم شيخ بنسدر ملوى عبد الشافى أحمد غانم ومن ثم يكون الحجز قد توقع طبقاً لنص المادة ٨ من الأمر العالى الصادر فى ١٨٨٠ المعدل بذكرى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ التى نصت على أنه ويتوقع الحجز بمعرفة مندوب المديرية أو المحافظة مصحوباً بشاهدين من مشايخ أو غيرهم ، أما ما قيل من أن الحجز قد توقع على أشياء غير المستحق عنها الرسم المنفذ به فإن الاستفادة من القواعد العامة المقررة في هذا

الاشكال شكلا وفي الموضوع برفض طلب
ايقاف البيع .

« ومن حيث إن المستأقنين قد خسروا
استئنافهما ومن ثم وجب إلزامهما بمصروفاته
إعمالا بنص المادة ٣٥٧ مرافعات » .

(قضية سليم جندى وآخر ضد مجلس بلدى ملوى
رقم ٢٥ سنة ١٩٥٤ س مستعجل رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة خليل عبد النى رئيس المحكمة ومحمد
مبادق الرشيدى ورشاد ماجد القضاة) .

٩٧٣

محكمة القاهرة الكلية

٢٢ مارس سنة ١٩٥٥

تذنه . « عاش اودع فى البنك . الحجز تحت يد
البنك وفاء لدين الدفنة . « مدى حابة القانون .

المبدأ القانونى

إنه وإن تبين أن حساب المدين المحجوز
عليه تحت يد البنك لا يعدو معاشه دون سواه
وإن حركة هذا الحساب لا تعدو فى الظاهر أعمال
مصرفية فى حدود هذا المعاش وإن المعاش قد
ظل محتفظا بذاتيته — إلا أن ذلك لا يحول دون
القول بأن للمدين الحق فى التصرف فى مفرادات
معاشه على الوجه الذى يراه — ولهذا فإن
بطلان الحجز فيما زاد على ربع المبلغ المودع
بسبب توقيعه على المعاش المخصص للمدين —
أمر لا يخلو من الجدل — ولهذا يتعين عدم
اختصاص القاضى المستعجل .

الخصوص أن الحجز الإدارى أول ما يقع يقع
على الأشياء المطلوب الرسم عنها فإن لم تكن
كافية أو كانت غير قائمة وقت المطالبة أصبح
الرسم مطلوباً للحكومة تنفذ به على أموال المدين
الظاهرة بطريق الحجز الإدارى وقفا لما هو
منصوص عليه بالمرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة
١٩٢٨ طالما أنه مقابل دين أباح القانون تحصيله
بهذا الطريق .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الحجز قد
استوفى أوضاعه الشكلية ومن ثم يتعين على
القضاء المستعجل الحكم بعدم اختصاصه بدعوى
بطلانه ويكون الحكم المستأنف وقد وصل فى
منطوقه إلى هذه النتيجة واجب التأييد فى هذا
الشرط منه .

« ومن حيث إنه عن الطلب المستعجل
والخاص بوقف إجراءات البيع فهو بطبيعته
يتضمن اشكالا فى التنفيذ وقد استوفى أوضاعه
الشكلية ومن المقرر قانونا أن القاضى المستعجل
هو المختص بالفصل فى اشكالات التنفيذ وله فى
سبيل ذلك أن يتخذ الاجراء المؤقت الذى يراه
سواء بوقف التنفيذ أو السير فيه طبقا لما يستشفه
من وقائع الدعوى ومستنداتها وبغير مساس
بأصل الحق .

« ومن حيث إن الثابت من استعراض أوجه
النزاع على النحو المتقدم أن الحجز قد استوفى
أوضاعه الشكلية كما أنه توقع بمقتضى سند واجب
التنفيذ فى الظاهر ومن ثم يكون طلب ايقاف البيع
فى غير محله واجب الرفض .

« ومن حيث إن الحكم المستأنف قد قضى
بعدم اختصاصه بطلب وقف البيع — ومن ثم
يتعين إلغاؤه فى هذا الشرط والحكم بقبول

(١) راجع الحكم الصادر من محكمة الامور
المستعجلة الجزئية بالقاهرة عن هذا الموضوع والمنشور
بهذا العدد من ١٩٦٣ رقم ٩٧٧

المكرر

« ... من حيث إن المستأنف ضده الثاني قد أقام دعواه على أساس أنها دعوى بطلب عدم الاعتداد بالحجز ومن ثم وجب معالجتها في الحدود التي رسمها لها مدعيها . ولما كان ذلك وكان الاصل أن قاضي الأمور المستعجلة لا يختص بالحكم في طلب بطلان حجز ما للدين لدى الغير أو عدم تأثيره لتعلق ذلك بحق الحاجز الذي يؤثر فيه البطلان إلا إذا كان البطلان جوهريا لا يشمل شكا ولا تأويلا لشأبة في إجراءاته الشكلية أو أركانه الأصلية بحيث يصبح الحجز بمجرد عقبة مادية أقامها الحاجز في سبيل حصول المحجوز عليه على ماله المحبوس دون وجه من القانون فانه يختص بالحكم ببطلان مثل هذا الحجز والقضاء بعدم الاعتداد بآثاره ذلك لأن الحجز الباطل بطلانا جوهريا بحيث لا يشمل بحثا لا ينشئ للحاجز حقا يمس الحكم ببطلانه لانه حجز منعقد الاثر قانونا فهو والعدم سواء .

« ومن حيث إن القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ نص في مادته الأولى على أنه لا يجوز توقيع الحجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ... للوظف أو المستخدم مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافي أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو أى رصيد من هذه المبالغ إلا فيما يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص ... والحكمة من عدم جواز الحجز على المعاش واضحة وهي الرحمة والشفقة بالموظف السابق مدنيا كان أو عسكريا حتى لا ينقطع عنه مورد رزقه وقد ثار الجدل

بين الفقهاء وتضاربت احكام المحاكم في جواز الحجز أو عدم جوازه على المعاش أو المرتب الذي يخرج من يد الحكومة ويودع حساب الموظف احد البنوك فمن قائل بعدم جواز الحجز لأن قصر نطاق القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ على حالة وجود المرتب أو المعاش تحت يد الحكومة ان هو إلا تخصيص بلا تخصيص يتنافى مع اطلاق نصوص هذا القانون والحكمة التي استهدفها الشارع من عدم جواز الحجز - ومن قائل ان الاصل إباحة الحجز والحظر استثناء والاستثناء لا يتوسع فيه بل ويجب التحرز في تفسيره فعدم جواز الحجز لا يكون إلا إذا كان المرتب أو المعاش واجب الاداء من الحكومة فاذا خرج أيهما من يدها جاز الحجز عليه كأي مال آخر للدين .

« ومن حيث إن البادى من استقراء كشف الحساب المقدم من المستأنف ضده الثاني والذي يبين حركة رصيده لدى بنك مصر حتى ١٩٥٤/١٢/٣١ إن حسابه الجارى إنما ينصب على معاشه دون سواء وان حركة هذا الحساب لا تعدو في الظاهر اعمال مصرفية في حدود هذا المعاش فاحتفظ فيما يبدو بذاتيته إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يحول دون القول بأحقية المستأنف ضده في التصرف في مفردات معاشه على الوجه الذى يترامى له بتحويله للغير ويسحب عليه شيكات إلى غير ذلك ؛ ومن اجل ذلك ترى المحكمة أن بطلان الحجز موضوع التذاعى بطلانا جوهريا استناداً إلى نصوص القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٤ لا يخلو من جدل جدى .

« ومن حيث إنه متى كان القول ببطلان الحجز موضوع النزاع بطلانا جوهريا محل جدل

فان ولاية القضاء المستعجل لا تنبسط على هذا
التداعى الراهن ومن ثم يتعين إلغاء الحكم
المستأنف والقضاء بعدم الاختصاص .
ومن حيث إنه عن المصروفات قرى
الحكمة ارجاء الفصل فيها حتى تستقر الحقوق
موضوعا .
(قضية الست عطيه محمد عثمان رضوان ضد بنك مصر
وأخر رقم ٢٨٦ سنة ١٩٥٥ من مستعجل رئاسة
وعضوية السادة الاساتذة عمر زعنان وهلى عبد الرحمن
واحد لطفى كعك النفاة) .

تعليق على الحكم

الواقعة المتفق عليها في الحكمين الابتدائي والاستئنائي . هي أن المال المحجوز عليه لدى البنك
هو قيمة معاش المستشكل - وأن كل ما طرأ عليه هو تحويله من خزانة الحكومة إلى خزانة بنك
مصر . ومتفق أيضا أن حساب المستشكل في بنك مصر ظل قاصرا على مبلغ المعاش . وان حركة
الحساب كانت في حدود هذا المعاش فقط . ولم يختلط بأى حساب آخر .

فهل تحويل معاش الموظف أو مكافأة العامل من خزانة الحكومة أو من خزانة المصنع .
إلى خزانة البنك يسقط حصانة الحجز المقررة في القانون أو يجعلها محل جدل .

إن من المسلم به أنه بعد تحويل معاش المدين أو مكافأته إلى البنك يكون من حق صاحبه أن
يتصرف فيه كما يشاء من تحرير شيكات أو أذونات للصرف منه . غير أنه متى كان من المقطوع
به في الدعوى أن المبلغ المودع هو هو بذاته المعاش أو المكافأة ولم يختلط بأى حساب آخر . فإن
كيانه ووصفه القانوني يكون باقيا لم يتغير . وتكون الحكمة التي وضعها الشارع من اشتراط عدم
جواز الحجز في الحدود المقررة لآ زالت باقية . ولا يمكن أن تتغير هذه الحصانة أو تسقط فتكون
قاصرة على حالة المال وهو تحت يد الملتزم الاصل بوفائه . بمعنى ان هذه الحصانة تزول عن المعاش
أو المكافأة متى قبض الموظف المال في يده أو أودعه في منزله أو في البنك مع أن من المقطوع به في
الدعوى بأن هذا المال هو بذاته المعاش أو المرتب أو المكافأة . دون ريب .

إن محل الجدل الوارد في كتب الفقه هو حالة ما إذا كان المدين بعد أن قبض حقه من المعاش
أو المكافأة قد أودعه في البنك أو في داره واختلط بأمواله الأخرى بحيث لا يمكن التمييز بين
الاثنين أو كان التمييز محل مناقشة . فإن في هذه الحالة وحدها تكون الحصانة حقيقة محل جدل .
فلا يستطيع القاضى النظر في نطاق هذه الحصانة أو مداها .

وقد بلغ الشارع أنه قرر أن هذه الحماية للرتبات والمكافآت والمعاشات لا تكون قاصرة على
عدم جواز الحجز بل جاوزها إلى أن تشمل هذه الحماية عدم جواز التنازل عن هذه المبالغ حتى
لا يتحايل الدائنون على نصوص القانون الخاصة بعدم جواز الحجز عن طريق التنازل عن المبالغ
الممنوع الحجز عليها - فلا يمكن بعد ذلك أن تهدر هذه الحماية لمجرد تحويل المرتب أو المعاش من
خزينة الحكومة إلى خزينة البنك بغير أن يختلط بأموال أخرى للمدين (حامد فرمى - التنفيذ طبعة
ثالثة ص ١٣٨ وهامش رقم ٢ ، جارسونيه ٤ رقم ٨٩ حاشية ٣ ، رمزي سيف ص ١١٨ فقرة ١٣٠) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدني

٩٧٤

محكمة المنيا الابتدائية

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤

رسوم تسجيل وحفظ . أمر تقدير بها . طريق
المعارضة فيه .

المبدأ القانوني

تنص المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢
سنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ
المعدلة بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٤٨ في فقرتها
الأولى على أن تطبق في مواد الشهر العقاري
الأحكام الواردة في قانون الرسوم القضائية
ورسوم التوثيق في المواد المدنية والشرعية فيما
يتعلق بتقدير الرسوم وتحصيلها وردّها والمنازعة
فيها . ولذا فالمعارضة في أمر التقدير الصادر من
مصلحة الشهر العقاري لا تكون مقبولة إلا إذا
رفعت أمام المحضر عند إعلان الأمر أو بتقرير
في قلم الكتاب في الميعاد . والمعارضة التي ترفع
بغير هذين الطريقتين تكون غير مقبولة ويحكم
بعدم قبولها شكلا .

المحكمة

د من حيث إن وقائع النزاع تحصل في أن
المعارضة الأولى السيدة وديدة برسوم شحاته
باعث لولديها القاصرين وجيه مقار غبريال

ووجدى مقار غبريال أطيانا زراعية بموجب
عقد بيع رسمي محرر في ٩ من مايو سنة ١٩٤٩
بقلم العقود الرسمية بمصلحة الشهر العقاري
بالقاهرة اشهر في ٩/٦/١٩٥٤ برقم ٢١٥٨ سنة
سنة ١٩٤٩ المنيا وقام أمين مكتب الشهر العقاري
بالمنيا بتقرير الرسوم التكميلية المستحقة بمبلغ
٥٣٥ مليم و٦١ جنيه بموجب أمر تقدير مؤرخ
١٥/٥/١٩٥٢ ثم أعاد تقديرها بمبلغ ٦٣٥ مليم
و٤١ جنيه بأمر مؤرخ ١١/٤/١٩٥٤ - وصدر
الأمران ضد السيدة وديدة برسوم شحاته بصفتها
وصية على وجيه ووجدى ولدى مقار غبريال .
وحيث إن المعارضين طعنوا في أمر التقدير
بطريق المعارضة بصحيفة معلقة في ٢٤ أبريل
سنة ١٩٥٤ طلبوا فيها الحكم بقبول المعارضة
شكلا والحكم بسقوط الرسوم المطلوبة من
الدكتور وجيه مقار غبريال الذى بلغ سن
الرشد وبراءة ذمته منها وبإلغاء أمر التقدير فيما
زاد على الرسوم المطلوبة منه لعدم استحقاقها
والإزام المعارض ضده المصاريف ومقابل أتعاب
المحاماة مع حفظ حق المعارضة الأولى في رد كل
مبلغ سدد منه إلى المصلحة من الرسوم التكميلية
والتي لم يشملها أمر التقدير .

د وحيث إن المعارضة رفعت بعريضة
أعلنت لمصلحة الشهر العقاري طبقا للاوضاع
المقررة في قانون المرافعات .

د وحيث إن المادة التاسعة من القانون

مقبولة (نقض ١٠ / ٥ / ١٩٤٨ — المحاماة
السنة التاسعة والعشرون ص ٥٢٨ رقم ٢٤١) .
« وحيث إنه لذلك تكون المعارضة الحالية
وقد رفعت بعريضة غير مقبولة ويتعين الحكم
بعدم قبولها شكلا .

« وحيث إن المعارضين هما المحكوم عليهما
في الدعوى فيتعين إلزامهما المصاريف طبقا للعادة
٣٥٧ / ١ مرافعات . »

(قضية السيدة وديدة برسوم شعاعه مند أول
مكتب الشهر العناري بالنيا بصفته رقم ٢٨٣ سنة ١٩٥٤
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة خليل عبد النبي رئيس
المحكمة ومحمد صادق الرشيدى ورشاد ماجد القضاة) .

٩٧٥

محكمة اسوان الابتدائية

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥

ظمن بالتزوير . هل هو لازم للحكم برد وبطلان
ورقة مزورة . الظمن بالتزوير . حكمه في قانون
المرافعات الجديد .

المبادئ القانونية

١ — إذا أنكر خصم في دعوى توقيعه
على ورقة قدمت كسند فيها كان متعينا على
المحكمة البحث في صحة التوقيع وفي صدور الورقة
المنكر التوقيع عليها من منكرها .

٢ — إذا خلا محضر الجلسة والحكم من
ذكر ما يثبت أن المحكمة فضت المظروف المحفوظ
به الورقة المطعون فيها وكان واضحا من
ظروف الدعوى أن هذا المظروف قد فض
كان حكمها صحيحا لا بطلان فيه لأن القانون
لم يرسم طريقا معيناً أو إجراء خاصا لاثبات
فض المظروف .

رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل
ورسوم الحفظ المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة
١٩٤٨ تنص في فقرتها الأولى على أن تطبق في
مواد الشهر العقاري الأحكام الواردة في قانون
الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية
والشرعية فيما يتعلق بتقدير الرسوم وتحصيلها
وردها والمنازعة فيها وقد أشار إلى ذلك
المعارضان في عريضة معارضتهما .

« وحيث إن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في
المواد المدنية ينص في المادة السابعة عشرة منه
طريقة رفع المعارضة « بأن تحصل أمام المحضر
عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب
في ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر
ويحدد له المحضر في الاعلان أو قلم الكتاب في
التقرير اليوم الذى تنظر فيه المعارضة » وقد
هذا القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بالرسوم أمام المحاكم الشرعية نفس النحو في المادة
١٩ منه بخصوص طريقة رفع المعارضة .

« وحيث إنه طبقا للعادة التاسعة من القانون
رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ٦٣
لسنة ١٩٤٨ يجب أن ترفع المعارضة الحالية
بالطريقة المنصوص عليها في القانون الخاص
بالرسوم أمام المحاكم .

« وحيث إن المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم لم تجز
رفع المعارضة في أمر التقدير إلا بطريقتين الأولى
أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير والثاني بتقرير
في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ
إعلان الأمر ويحدد المحضر في الاعلان أو قلم
الكتاب في التقرير اليوم الذى تنظر فيه المعارضة
ومن ثم فالمعارضة المرفوعة بعريضة لا تكون

٣ — للمحكمة أن تقضى برد وبطلان أى سند أو ورقة قدمت في الدعوى إذا وضح لها أنها مزورة حتى ولو لم يطعن فيها بالتزوير ومن ثم فإن الأولى إذا ما طعن أحد الخصوم بالانكار وثبت التزوير أن تقضى المحكمة بالرد والبطلان .

٤ — إذا اشتمل تقرير الخبير في دعوى تحقيق المأمورية الموكول اليه تنفيذها ولم يخرج عنها كان صحيحا وجاز الأخذ بنتائجه ما لم يطعن عليها الخصوم بمطاعن جدية .

٥ — فرق القانون بين الطلبات العارضة ووسيلة الدفاع فالطلبات العارضة تغير من اختصاص المحكمة إذا زادت نصابها على اختصاصها بعكس وسائل الدفاع فانها لا تأثير لها على الاختصاص .

٦ — لم يعد التزوير في قانون المرافعات الجديد دعوى بل أصبح مجرد ادعاء ووسيلة من وسائل الدفاع ذلك لأن المحكمة لا توقف الفصل في الدعوى عند الطعن بالتزوير في الورقة بل تسير في اجراءاتها شأنها في ذلك شأن أى نوع آخر من اجراءات الاثبات ومن ثم فقيمة الورقة المنسكورة لا تغير من اختصاص المحكمة .

المحكمة

وحيث إن المستأنف عليه كان قد رفع الدعوى ١٩٥٣/٣٤٨ مدنى أدفو طلب فيها الحكم بالزام المستأنفة بأن تدفع له ١٩٧٠م و ١٩٧٠ ج مع الفوائد القانونية بواقع ٧ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة قاتلا

إن هذا المبلغ أموال أميرية سندها عن أرض المستأنفة عن سنة ١٩٥١ كما رفع الدعوى رقم ١٩٥٣/٣٥٥ مدنى أدفو مطالبا بالزام المستأنفة بمبلغ ١٩٦ ج مع باقى الطلبات من مصاريف وفوائد وأتعاب ونفاذ باعتبار أن هذا المبلغ قد دفعه عن المستأنفة أموالا للأرض سنة ١٩٥٢ وقد رفع أيضا الدعوى ١٩٥٣/٣٧٧ مدنى أدفو مطالبا بمبلغ ٥٠٠ م و ١٤٦ ج مع باقى الطلبات على أساس أنه قد دفع عن المستأنفة الأموال الأميرية عن سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وإن هذا المبلغ هو المتبقى له في ذمتها من مالها تين السنتين .

وحيث إن الطرفين طلبا ضم الدعويين الأخيرتين للدعوى ١٩٥٣/٣٤٨ وقالت المستأنفة في صدر طلبها رفض الدعوى إنها قد سددت هذه المبالغ المرفوع بها الدعاوى عن طريق خصمها من الايجار والمطلوب لها من المستأنف عليه . وقدمت تأييدا لدفاعها هذا ايضا مؤرخا ١٩٤٨/٨/٢٢ متسوب صدروه للمستأنف عليه ويتضمن استلامه من المستأنفة أموال سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ الزراعتين وايضالا آخر مؤرخا ١٩٤٩/٩/٩ يفيد استلامه أموال سنة ١٩٤٩ وايضالا ثالثا مؤرخا ١٩٥١/١٢/٥ يتضمن استلامه الأموال المطلوبة عن سبعين فدانا عن سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ الزراعتين كما يذكر فيه أن مال سنة ١٩٥٢ في ذمته يتعهد بسداده ماعدا مبلغ ٢٦ ج تقوم المستأنفة بدفعه .

وحيث ان المستأنف عليه أنكر صدور الايصالين الأخيرين منه فطلبت المستأنفة استكثابه

واجراء المضاهاة — فأصدرت محكمة أول درجة حكماً بتاريخ ١٣ مايو ١٩٥٣ بضم الدعوتين ٣٥٥ و ٣٧٧ سنة ١٩٥٣ م أدفو للدعوى ١٩٥٣/٣٤٨ ويندب مصلحة الطب الشرعى قسم أبحاث التزييف والتزوير لبيان هل السندين المطعون فيهما بالانكار صادرين من المستأنف عليه وهل التوقيع المنسوب اليه فيهما صحيح أم لا وذلك بإجراء المضاهاة .

وحيث إن الخبير المنتدب من مصلحة الطب الشرعى باشر المأمورية الموكولة اليه وانتهى إلى أن التوقيعين صحيحان صادران من المستأنف عليه غير أن التوقيع الثابت بالايصال المؤرخ ٥ ديسمبر ١٩٥١ لم يوقع به على صلب العبارات الواردة بالايصال وإنما كان موقعا به على ورقة أخرى وفصل منها الجزء المحتوى على التوقيع وألصق أسفل الجزء المحتوى على عبارات الصلب الحالية ليبدو الجزءان وكأنهما ورقة واحدة وإن من الأدلة على ذلك وهى كثيرة : (١) انه وإن كان الجزءان العلوى والسفلى مقطوعين طوليا إلا أن القطعين ليسا على امتداد واحد كما ان لون الجزء العلوى يغاير لون الجزء السفلى الذى هو أكثر نظافة وأقل تلوثا من العلوى . (٢) وأن اتجاه الخط الطولى فى كل من الجزءين مغاير لاتجاهه فى الجزء الآخر والمسافة بين هذين الجزئين أكبر من المسافة العادية بين الأسطر . (٣) ان الجرات المحررة بالقلم السكوبيا فى النهاية السفلى للنصف العلوى لاتكمل ما هو محرر بالنهاية العليا من النصف السفلى . (٤) ان رقم الآحاد فى سنة ١٩٥١ فى تاريخ ٥ ديسمبر ١٩٥١ كان أصلا « ٢ » ثم صحح الى « ١ » (يرجع للصورة الشمسية) .

وحيث إن المستأنفة طلبت الحكم برفض

الطعن على أساس ثبوت صحة التوقيع واستبعاد ما زاد على ذلك فى التقرير من القول بحدوث تغيير فى الورقة المطعون فيها أو قص أو لصق لأن محله ليس الطعن بالانكار — كما طلب المستأنف عليه فتح باب المرافعة للطعن بالتزوير فى الايصالين — غير أن محكمة أول درجة رأت أن أحدا من الطرفين لم يضمن مذكرته طعناً على تقرير الخبير ومن ثم اعتمدته وأقرت النتيجة التى انتهى إليها ورأت استعمال الحق المخول لها بالمادة ٢٩٠ مرافعات فقضت برد وبطلان الايصال المؤرخ ١٩٥١/١٢/٥ وبصفة الايصال المؤرخ فى ١٩٤٩/٩/٩ ولم تر الحكم بالغرامة القانونية لنجاح المستأنف عليه فى اثبات تزوير الايصال المؤرخ ١٩٥١/١٢/٥ وقضت بالزام المستأنفة بمبلغ ٥٠٠ م و ١٩٧ ج المرفوع بها الدعوى ١٩٥٣/٣٤٨ طبقاً للقسائم المؤرخة ١٤١٠ و ١٤٢٧ / ١٠ / ١٩٥١ بالمبالغ ا ج و ٥٠٠ م و ٤٧٠ ج فيها كما قضت بالزامها بمبلغ ١٩٦ ج فيها موضوع الدعوى ١٩٥٣/٣٥٥ طبقاً للقسائم الثمانية الموضحة مفرداتها بالحكم المستأنف . وأما فى الدعوى ١٩٥٣/٣٧٧ فنظراً لثبوت صحة الايصال المؤرخ ١٩٤٩/٩/٩ الذى يفيد سداد المستأنفة أموال سنة ١٩٤٩ فقد استبعدت المحكمة مبلغ ٥٠٠ م و ٤٦٠ ج من المبالغ المطالب به فى تلك الدعوى إذ قرر المستأنف عليه أن الباقي من مال ١٩٤٩ وحكت بالمبلغ الباقي وهو ١٠٠ ج وقضت فى كل ذلك بالمصاريف والأتعاب والفوائد بواقع ٤ ٪ عملاً بالمادة ٢٢٦ مدنى لعدم وجود الاتفاق على وجود فوائد أكبر ورفضت طلب التنفيذ .

وحيث إن المستأنفة استأنفت هذا الحكم طالبة قبول الاستئناف شكلاً وبتعديل الحكم

١٩٥٣/٣٤٨ فيما يتعلق بالطعن والحكم بصحة توقيع الايصال المؤرخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ مع الزام المستأنف عليه بالغرامة القانونية والقضاء الحكم المستأنف في الدعاوى الثلاثة فيما قضى به في موضوعها لبطلانه بطلانا كلياً وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فيها من جديد مع الزام المستأنف عليه بالمصروفات والآتعاب وبنت طلبها هذا على الأسباب الآتية : (١) الاستناد إلى المادة ٢٩٠ مرافعات الحكم ببطلان الايصال استناد يشوبه الخطأ في تطبيق القانون لأن هذا الحق المعطى للمحكمة أساسه أن توجد ظروف تدل على التزوير قبل تقرير الخبير لأن هذا التقرير لا وجود له قانوناً فيما زاد على صحة التوقيع لأنه بحث ما لم يكلف به . (٢) ان المادة ٢٩٠ مرافعات أعطت المحكمة هذا الحق على أن تلفت نظر الخصوم لإبداء دفاعهم . (٣) أن محكمة أول درجة لم تتح لها فرصة الدفاع على صور الاتجاه الجديد وأن لها دفاعاً موضوعياً في صحة الورقة فوتت محكمة أول درجة عليها إبدائه .

وحيث إنه بجلسته ٢٤ يناير سنة ١٩٥٥ أضافت المستأنفة إلى أسباب قولها بالبطلان ان محكمة أول درجة قضت برده وبطلان السند دون أن تفض المظروف كما طلبت التأجيل لتقديم مستندات في الموضوع فسألت المحكمة وكيلها عنها فأجاب (يصح عندي تقرير طبي استشاري أو اقرار وأقصد أن عند موكلتي اقرار على المستأنف عليه أو أى سند آخر أو أن لي دفاع في الموضوع أريد أن أبديه) كما قال إن موكلته لم تطلعه على مستندات تريد تقديمها في الدعوى ولم يطلب هو منها ذلك ارتكباناً على دفاعه القانوني وطلب

المستأنف عليه رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مقررراً أنه لا زال مصراً على أن السند مزور وأن من حق المحكمة عملاً بالمادة ٢٩٠ مرافعات الحكم برده وبطلانه دون طعن عنه .
وحيث إن المحكمة أعطت المستأنفة الفرصة لإبداء دفاعها الموضوعي ولتقديم ما لديها من مستندات وأجالت الدعوى لجلسة ١٩٥٥/١/٣١ حيث ردد فيها الحاضر عنها دفاعه السابق واستند في قوله على أنه لم يكن يجوز الخروج من الإنكار إلى الحكم برده وبطلان الايصال المقدم إلى حكم محكمة النقض الصادر في القضية ٧/٢٢ ق بتاريخ ١٧/٦/١٩٣٣ والمنشور بمجموعة القواعد القانونية محمود عمر الجزء الثاني ص ١٧٧ بند ٦٥ وإلى الحكم ١٢/٧٢ ق الصادر بتاريخ ٢٣/٤/١٩٤٣ المنشور بالجزء الرابع من المرجع السابق بند ١٥٢ قاعدة رقم ٥٥ كما قال في مرافعته وفي المذكرة المقدمة للمحكمة في هذا اليوم أن طلب فتح باب المرافعة الذي تقدم به المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة معناه أنه لم يطلب من المحكمة اعفاؤه من الطعن ولا أن تستعمل حقها المنوئ عنه بالمادة ٢٩٠ مرافعات وأنه من التناقض اعتبار نص المادة ٢٩٠ صريحاً في حق المحكمة في الرد وبطلان في الوقت الذي يفسر فيه طلب فتح باب المرافعة بأنه طلب اعفاء من اتخاذ اجراءات الطعن كما دفع بعدم الاختصاص (اختصاص المحكمة الجزئية) بنظر الدعوى ١٩٥٣/٣٤٨ ادفو المنضمة إليها الدعويين ٣٧٧ و ٣٥٥ سنة ١٩٥٣ ادفو لأن سبب هذه الدعاوى كلها هو سبب قانوني واحد هو رد ما دفع بدون وجه حق لأن المستأنف عليه كان مستأجراً أحياناً ودفع إيجارها معجلاً واضطر لدفع أموال

الحكومة كما يقول — ومن ثم وطبقا للمادة ١٤٤
مرافعات تكون العبرة بالطلبات جملة ولا يغير
من الأمر شيئا أن يرفع بالمبلغ ثلاث دعاوى —
كما دفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية برد
وبطلان الورقة المقضى ببطلانها على اعتبار أن
قيمتها تتجاوز نصاب المحكمة الجزئية وأنه طبقا
للمذكرة التفسيرية لقانون المرافعات والمادة ٥٠
منه إذا تقدم في الدعوى طلب عارض لا يختص
المحكمة إذا تجاوزت قيمته نصاب اختصاصها —
وقال إن الأمر لا يعدو واحدا من اثنين إما
أن دعوى التزوير الفرعية بمجولة القيمة فهي من
اختصاص المحكمة النكالية وإما أنها تقدر بقيمة
الورقة وهي أكثر من ٢٥٠ ج فتكون من
اختصاص المحكمة السككية أيضا وكان على المحكمة
أن تحيلها من تلقاء نفسها إلى المحكمة الكلية —
غير أنها تركت هذا وهو ما تملكه وقضت بما
لا تملكه من تلقاء نفسها وهو الرد والبطلان .

« وحيث إن المستأنف عليه طلب رفض
الدفع وقال إن المظروف قد فض أمام المحكمة
(محكمة أول درجة) وأصدرت حكما على هذا
الأساس وأنه بالنسبة لعدم الاختصاص لزيادة
قيمة الدعاوى الثلاث فالعبرة بقيمة كل دعوى
على حدة لأن كل واحدة رفعت عن سنة مستقلة
وأما عن قيمة الورقة المطعون فيها فاتها تعتبر
سندا عن كل دعوى .

« وحيث إن المستأنفة طلبت الفصل في
الدفع قبل التعرض للموضوع ولما كان الدفع
بالبطلان قد سبق وأبدى في الجلسة السابقة
وقررت المحكمة ضمه للموضوع فقد رأت المحكمة
ضم الدفعين الجديدين للموضوع أيضا وكلفت

الطرفين بالمرافعة في الموضوع فتقدم الحاضر عن
المستأنفة ٥٥٧ فدانا تنفيذا لعقود ايجار صادر
له منها عن السنة ٥٣ و ١٩٥٤ الزراعية وقدم
أيضا ورد مال عن سنة ١٩٥٠ تكليف وقف
أهالي ورثة سليم عبد الله هو ٤ س و ٧ ط
و ٢١٢ ف بمال قدره ٢٧٨ م و ٢٢٢ ج فقررت
المحكمة حجز القضية للحكم في الدفع والموضوع
مع التصريح بتقديم مستندات إن وجدت
فتقدمت المستأنفة بمذكرة تكميلية قالت فيها إن
القانون فصل بين الادعاء بالانكار والادعاء
بالتزوير ويرى أنه إذا كانت مهمة التزوير في
الادعاء بالانكار هي معرفة إن كان السند مزورا
أم لا فما هي مهمته عند الادعاء بالتزوير كما أن
المادة ٢٧٤ مرافعات صريحة في أن الشهود في
تحقيق الادعاء بالانكار لا يمكن أن يسألوا
إلا عن الامضاء فقط وهذا ينطبق على مهمة
التزوير في تحقيق الادعاء بالانكار كما قالت إنها
مصرة على عدم الكلام في الموضوع إلا بعد
الفصل في الدفع إذ أنه قد يكون من دفاعها التنازل
عن الورقة وهذا ما لا يمكنها القيام به إلا بعد
الفصل في الدفع وقد رد المستأنف عليه بمذكرة
طالبها برفض الدفع وتأييد الحكم المستأنف .

« وحيث إنه عن القول بعدم فض المظروف
الذي به الايصال المطعون فيه أمام محكمة أول
درجة فإنه يبين من مراجعة الحكم أنه قد فصل
وقائع الدعوى وناقش أوراقها بما فيها المستند
المطعون فيه بما دل على فض المظروف المذكور
هذا فضلا عما قرره المستأنف عليه من أن
المظروف قد فض فعلا — ويؤيد هذه النظرة
أن المظروف الذي أرسل من محكمة أول درجة
لهذه المحكمة وبه المستند المطعون فيه ثابت على
غلافه الخارجي أن به السند المحكوم برده وبطلانه

بجلسة ١٦/٦/١٩٥٤ أى أن هذا المظروف خلاف المظروف الأول الذى كان به السند حين أرسل من قسم أبحاث التزييف والتزوير لمصلحة الطب الشرعى وعلى ذلك أن المظروف الأول قد فض عند الحكم فى الدعوى — ولما كانت المحكمة فى غير حاجة إلى إثبات فض المظروف بمحضر خاص لأنه ليس من واجبها أن تحضر كاتباً لإثبات الاطلاع كلها أرادت فض ورقة من أوراق الدعوى عند المداولة (نقض فى ٢٥/٦/١٩٥٣ القضية ٣١٣/٢٠ ق مجموعة أحكام النقض السنة ٤ العدد ٣ ص ١١٨١ قاعدة ١٨٩) .

وحيث إنه فضلاً عن ذلك فإن المسلم به فقها وقضاء أن الاستئناف ينقل الدعوى بجميع عناصرها إلى المحكمة الاستئنافية — وقد فضت هذه المحكمة المظروف فى الجلسة أثناء المرافعة واطلعت عليه فى حضور الخصوم كما فضته عند المداولة (نقض فى ٢٧/١٢/١٩٥١ القضية ٨٩/٢٠ ق المرجع السابق السنة ٣ العدد ١ ص ٣١١ قاعدة ٥٤) .

وحيث إنه لذلك يكون هذا الوجه من الادعاء بالبطلان على غير أساس .

وحيث إنه بالنسبة للقول بأن التقرير لا وجود له قانوناً فيما زاد على صحة الامضاء لأنه يعتبر تجاوزاً من الخبير لمهمته إذ أن كل المطلوب منه هو التأكد من صحة التوقيع فإن ذلك مردود عليه بأن الحكم الذى أصدرته محكمة أول درجة بندب مصلحة الطب الشرعى واضح فيه أن المطلوب من الخبير ليس بمجرد بيان هل التوقيع صادر من المستأنف عليه أم لا — وإنما مطلوب منه كذلك بيان ما إذا كان السندان المطعون عليهما بالإسكار صادرين من المستأنف

عليه أم لا ومن ثم فإذا جاء الخبير المنتدب وقرر أن أحد هذين السندين ليس صادر من المستأنف ضده وأنه زور بطريق لصق الورقة التى بها الامضاء على ورقة أخرى غير التى كان عليها أصلاً فإن الخبير لا يكون قد تعدى مهمته أو تجاوز مأموريته ومن ثم فتقريره قائم ومن حق المحكمة أن تأخذ به وتعتمده .

وحيث إن عن الطعن على حكم ندب الخبير بأنه تجاوز المنصوص عليه فى المادة ٢٧٤ مرافعات وأنه كان يجب أن يكون التحقيق بالمضاهاة قاصراً على إثبات صحة التوقيع كالتحقيق بالشهود تماماً فإنه بالرجوع للمادة ٢٧٤ مرافعات نجد أنها تنص على أنه (لا يسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع على الورقة المقتضى تحقيقها عن نسبت إليه) أى أن التحقيق يقتضى بحث حصول الامضاء على الورقة محل الإنكار وليس بمجرد بحث بصمة الإمضاء مستقلة عن الورقة — وإنما الممنوع هو بحث مضمون الورقة من حيث الصحة والبطلان ووجود عيوب تفسد الرضا ونحوه أو إثبات الدين الوارد بها أو التخالص عنه (نقض فى ٣٠/٦/١٩٥٣ القضية ٢٨٢/٢١ ق المرجع السابق السنة ٤ العدد ٣ ص ١٢٥٩ قاعدة ٢٠٢) .

وحيث إنه لذلك يكون هذا الوجه من الادعاء بالبطلان على غير أساس أيضاً .

وحيث إن الأحكام قد تداولت فى أن حق المحكمة فى القضاء برد وبطلان أى ورقة تعرض عليها دون أن يدعى أمامها بالتزوير هو حق مطلق غير مقيد بأى قيد طبقاً للمادة

وان كانت من نوع واحد — فضلا عن أن ضم الدعاوى بعضها لبعض ليس إلا عملا إدارياً محضاً تجر به المحكمة لحسن سير العدالة ولا يؤثر على اختصاصها أو يغيره — ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس .

وحيث إنه عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى التزوير الفرعية لأن قيمة السند المطعون فيه تزيد على نصاب المحكمة الجزئية — فإنه بما لا شك فيه طبقاً للمادة ٥٠ مرافعات ألا تختص المحكمة الجزئية بالحكم في طلب الضمان ولا في سائر الطلبات العارضة على الدعوى الأصلية إذا كانت قيمة هذه الطلبات متجاوزة نصاب اختصاصها — غير أنه بالنسبة للدعوى الحالية فلم تكن هناك طلبات عارضة ولم تكن هناك دعوى تزوير فرعية بل ادعاء بالإلكار — بل حتى لو قيل إن الحكم قضى بالرد والبطالان فإن الأمر لم يعد يعتبر دعوى تزوير فرعية بل أصبح يسمى ادعاء بالتزوير وأصبح مجرد وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فالسير في تحقيقه لا يكون إلا من قبيل المضي في إجراءات الخصومة الأصلية شأنه في ذلك شأن أى منازعة عارضة ولذلك لم ير قانون المرافعات الجديد ضرورة للنص على وقف الدعوى عند الادعاء بالتزوير مثلاً كان يفعل في المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات القديم (المرافعات — أبو الوفا — الطبعة الأولى ص ٥٠٤ الفقرة الثانية) .

وحيث إنه يشترط لتغير اختصاص المحكمة الجزئية أن تزيد قيمة الطلب العارض عن نصابها النهائي أى يشترط أن يكون هناك طلب عارض وهناك فارق بين الطلب العارض ووسيلة الدفاع — ذلك أنه عند ما توجه الدعوى إلى

٢٩: مرافعات وهى بهذا لم تضيع حق المستأنفة فى شيء لا سيما وأن التقرير كان معروضا عليها عند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة بل وقد تعرضت له المستأنفة فعلا حين طلبت فى استبعاد ما جاء به خارجا عن صحة الامضاء فإن هى قصرت دفاعها ولم تناقش ما جاء فى ذلك التقرير ضدها فلا تلومن إلا نفسها . (نقض فى ٢٣/١٢/١٤ المحاماة السنة ١٤ رقم ٩٢ جزء أول ص ١٥٣ - استئناف مصر فى ١١/٥/١٩٣٩ المحاماة السنة ٢٠ رقم ٨٢ ص ٢٢١ . نقض فى ١٩٣٤/٢/٢٢ المحاماة السنة ١٤ رقم ١٤٨ قسم أول ص ٣٥٥ القضية ٥١ سنة ٣ ق - نقض فى ١٠/٦/١٩٤٨ القضية ٥٧ سنة ١٧ ق بمجموعة القواعد القانونية محمود عمر الجزء الخامس ص ٦٤٠ بند ٢٢٤) .

وحيث أن عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعاوى الثلاث على اعتبار أن قيمتها جميعا تزيد عن نصاب القاضى الجزئى وأن العبرة بمجموع قيمتها لأن السبب القانونى فيها جميعا واحد وهو رد ما دفع بغير حق - فإن السبب هو بذاته السند الذى ينشئ الحق فاذا ما تعددت السندات كان الأصل أن ترفع دعوى لكل منها وإن جاز أن تجمعها صحيفة واحدة ينشئ خصومة واحدة ولا يؤثر جميعها بهذه الصورة على اعتبارها دعاوى متعددة ولا يغير من الأمر أن تكون الأسباب من نوع واحد أو من أنواع مختلفة (المرافعات - الشرقاوى ص ١٦٧ والمراجع بالهامش) .

وحيث أن الدعاوى الثلاث أقيمت كل منها على حدة بمبلغ يدخل فى نصاب المحكمة الجزئية وكان السبب القانونى فى كل منها مختلفا عن الآخر اذ هو عبارة عن سداد الأموال الأميرية عن سنوات ثلاثة مختلفة — فإن أسبابها تكون مختلفة

المدعى عليه فانه يبدى دفاعا موضوعيا ينكر فيه دعوى المدعى أو يترتب على قبوله الحكم برفضها وهو في هذه الحالة يلتزم موقف الدفاع على أنه قد يقف موقف الهجوم ليكسب لنفسه حقا جديدا أو ليعدل مركزه القانوني فيدعى لنفسه بحق يزعمه ويطلب الحكم به على المدعى وهو في هذه الحالة يبدى طلبا عارضا - وهو إذ يبدى دفاعه لا يترتب على قبوله سوى رفض طلب المدعى وليست له نتيجة أبعد من ذلك - أما إذا رد على دعوى المدعى بطلب خاص به فهو يتقدم بطلب عارض يترتب عليه حصوله على مزية خاصة وتحسن في مركزه القانوني أكثر من التحسن الذى يترتب على مجرد رفض الدعوى (المرافعات - الشرقاوى ص ٣٧٣ بند ٢٤٢) .

وحيث ان المستأنفة حين تقدمت بالإيصال المطعون فيه لم ترد أكثر من الدفاع عن نفسها وطلب رفض الدعوى ولم تطلب لنفسها طلبات مستقلة كما أن المستأنف عليه حين أنكر صدور هذا الإيصال منه وقف موقف الدفاع عن نفسه نافيا وصول قيمة الإيصال اليه - فان كلا

منهما كان يقف موقف الدفاع وكان الإيصال المطعون فيه سواء بالنسبة لمن قدمه أو من أنكره لا يعدو وسيلة دفاع وسندا يطلب رفض الدعوى أو عدم الاعتداد بما ورد به فان هذا الإيصال أيا كانت قيمته لا يؤثر في اختصاص المحكمة الجزئية الثابت لها من أول الأمر إذ لم يصحب تقديمه من جانب المستأنفة طلبا عارضا برد مبلغ زائد وارد به مثلا ولذلك يكون هذا الدفع أيضا منها على غير أساس ..

وحيث إنه عن موضوع الدعوى .

وحيث إنه لذلك كله بالإضافة لأسباب محكمة أول درجة التي تأخذ بها هذه المحكمة يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

وحيث إن المستأنفة خسرت الاستئناف

فتلزم بالمصاريف عملا بالمادتين ٣٥١ و ٣٥٧/١ مرافعات .

(قضية السيدة شفيقة سليم عبدة ضد حسنين مسعود دياب رقم ٦٥ سنة ١٩٥٤ رئاسة وعضوية السادة الأستاذة صالح حننى وعبد العزيز سالم وحامد كيلانى القضاء) .

قضاة المحاكم الجزئية

قضاء الجنج

٩٧٦

محكمة قنا الابتدائية

١٧ مارس سنة ١٩٥٥

جناية . حكم نهائي بدم احتصاص القاضي الجزئي .
عادتها إلى محكمة الجنج ثانية . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ — إذا حكمت محكمة الجنج الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية وأحالها إلى قاضي التحقيق — أو النيابة حالياً — لتحقيقها والتصرف فيها ، ثم أصبح هذا الحكم نهائياً ، فإنه يتعين على هذه المحكمة أن تمتنع عن نظر هذه الدعوى بعد ذلك بسبب انعدام ولايتها عليها بصدد حكمها السابق الذي اكتسب حجية الأمر المقضى فيه بالنسبة لها .

٢ — إنه طبقاً لنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية يجب على غرفة الاتهام — إذا أحيلت إليها الدعوى ، في الحالة السابقة ، من قاضي التحقيق ورأت أن هناك وجهاً للسير في الدعوى — أن تحيلها إلى محكمة الجنايات سواء أكان رأي غرفة الاتهام أن الجناية قائمة أم كان رأيها أن الواقعة جنحة أو مخالفة ، وفي هذه الحالة الأخيرة تأمر بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتنظر هذه الأخيرة

بما تراه . فإذا امتنعت غرفة الاتهام — أو غفلت — عن تطبيق المادة ١٨٠ سالفه الذكر ، ثم أمرت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنج للفصل فيها على أساس عقوبة الجنج ، فإنها بهذا تكون قد خرجت عن مقتضى صريح نص هذه المادة .

٣ — إنه وإن كانت غرفة الاتهام قد غفلت عن التطبيق القانوني الصحيح للمادة ١٨٠ لإجراءات جنائية — على الوجه السابق — فإنه كان واجباً على محكمة الجنج أن تلتزم بهذا الخطأ وأن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم بعدم الاختصاص ، وهو الحكم الذي أنهى ولايتها في أن تعاود نظر الدعوى برمتها من جديد ، ولا يجوز التحدى بمقولة إن غرفة الاتهام قد وافقت محكمة الجنج على أن الواقعة جنائية وأن ما يطلب من هذه الأخيرة هو توقيع عقوبة الجنج على المتهم ، ذلك أن هذا القول يتعارض مع حجية الأحكام النهائية ، ولأنه مخالف للواقع الفعلي المستمد من نص المادتين ٣٠٥ ، ٣٠٦ لإجراءات جنائية وهما اللتان تميزان لمحكمة الجنج — بدل الحكم بعدم الاختصاص في مثل الحالة السابقة — أن تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى إذا رأت أن الأدلة غير كافية ،

أو أن تصدر قراراً بنظرها وتحكم فيها ، وما دامت محكمة الجنح قد رغبت عن استعمال هذا الحق ، فليس لها بعد ذلك — وبعد أن قضت من قبل بعدم الاختصاص — أن تعود فتنظر الدعوى ثانية لامتناع ذلك عليها قانوناً .

٤ — إن مسائل الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام وتنمضي به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم ، فإذا فعلت محكمة الجنح في موضوع الدعوى آتفة الذكر ، فإنه يتعين على محكمة الدرجة الثانية — إذا ما قضت بإلغاء حكم محكمة الدرجة الأولى لصدوره من محكمة لا ولاية لها على الدعوى — أن تمتنع بدورها عن نظر الموضوع لذات السبب ، ويكون عليها أن تبين الجهة المختصة قانوناً بنظر الدعوى حتى لا يفلت المتهم من العقاب ، وتطبيقاً للفقر الثالثة من المادة ١٤٤ إجراءات جنائية ، يتعين على محكمة الدرجة الثانية — وقد تم تحقيق الدعوى بمعرفة سلطة التحقيق — أن تقضى بإحالتها إلى محكمة الجنائيات .

المحكمة

د من حيث إنه يبين من مجموع الأوراق المرافقة أن يحمل الدعوى يخلص في أنه بتاريخ ١٩٥٢/٣/٨ أبلغ العسكري محمد عباس من قوة السوارى . ضابط نقطة فقط بأنه وجد مصابين بناحية نجم الدفادف وهما أحمد محمد قناوى ومحسن محمد قناوى من ناحية فقط . وأنه بسؤالهما عن أصابهما ذكر أنه أن رمضان الأقرع

وأحمد الأقرع وآخرين اعتدوا عليهما بالضرب وعلى أثر ذلك البلاغ قام ضابط النقطة بتحقيق الحادث وانتهى منه بإرسال المحضر إلى النيابة .

وبتاريخ ١٨/٣/١٩٥٢ قيدت النيابة الواقعة جنحة بالمادة ٢٤٢/١ ع ضد كل من رمضان محمد عبد الله ، أحمد محمد الأقرع ، بشير محمود على ، محمد حسين سليمان لأنهم في يوم ٨/٣/١٩٥٢ بدائرة مركز قنا : أولاً : المتهمان الأول والثاني ضرباً عمداً أحمد محمد قناوى فاحداثاً به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً . ثانياً : المتهمون الأول والثالث والرابع ضربوا عمداً محسن محمد قناوى فاحداثوا به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً . ثالثاً : المتهم الثالث ضرب عمداً سليمان حسين اسماعيل فاحداثاً به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً .

وقد تحددت نظر الموضوع جاسة ١٤/٥/١٩٥٢ أمام محكمة جنح قنا .

وأمام محكمة جنح قنا — وبجلسة ١٤/٥/١٩٥٢ سئل المجنى عليه محسن محمد قناوى فذكر أنه مصاب في أصبعه وأن أصبعه لا يثبت وأصبح عاجزاً عن الحركة . فرأت المحكمة تأجيل نظر الدعوى وكلفت النيابة بعرض هذا المجنى عليه على الطبيب الشرعى لبيان ماذا كان قد شفى من إصاباته دون تخلف عاهة أم لا . وبتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٢ ورد التقرير الطبي الشرعى وبأن من نتيجة أن حالة المجنى عليه المذكور أصبحت نهائية وأنه قد تخلف عن إصابة شديدة اليد

اليسرى إعاقة في حركة ثنيه . وأن هذا يعتبر عاهة مستديمة تقدر بنحو ٦ ٪ إلى ٧ ٪ وان إصابة الساق اليسرى قد شفيت دون تخلف عاهة . وبمجلس ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ اطلعت المحكمة على هذا التقرير ومن ثم أصدرت حكمها الذي قضى في منطوقه حضورياً - بعدم الاختصاص بنظر الدعوى واحالتها إلى السيد قاضي التحقيق المختص لإجراء شؤنه فيها . مؤسسة قضاءها هذا على أنه بوجود هذه العاهة في المجنى عليه تكون الجريمة خارجة عن اختصاص القاضي الجزئي . وبأنه نظراً لوجود الارتباط بخصوص باقي المتهمين ترى المحكمة إحالة القضية برمتها إلى قاضي التحقيق وقد تأشر على ظاهر ملف القضية بأن النيابة موافقة على هذا الحكم بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ . وبتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٣ بدأت النيابة العامة في تحقيق الحادث بعد أن أصبحت مختصة لانهاء نظام قاضي التحقيق وانتهت من تحقيق القضية بقيدتها بمقتضى تقرير اتهام قدمته إلى غرفة الاتهام بمحكمة قنا الابتدائية وذلك ضد كل من (١) رمضان محمد عبد الله (٢) بشير محمود علي (٣) أحمد محمد عبد الله وذلك ضد الأول والثاني بالمادة ٢٤١/٢٤٠ و ضد جميع الثلاثة بالمادة ٢٤٢/٢٤١ من قانون العقوبات . لأنهم في يوم السبت ٨ مارس سنة ١٩٥٢ الموافق ١٢ جماد الآخرة سنة ١٣٧١ هـ بناحية فقط مركز قنا مديرية قنا أولاً : المتهمان الأول والثاني ضرباً عمداً محسن محمد قناوى فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلفت لديه من جراء إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها والتي تقدر بنحو ٦ - ٧ ٪ وكان ذلك مع سبق الإصرار والتقصير بأن يتنا النيابة وعقدا

العزم على الاعتداء عليه وانتظراه بمكان وفي وقت توقعا مروره فيه وفاجأه بالاعتداء .. ثانياً : المتهم الثاني أيضاً ضرب عمداً سليمان حسين اسماعيل فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد . ثالثاً : المتهمان الأول والثالث ضرباً عمداً أحمد محمد قناوى فأحدثا به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد .

وبتاريخ ١٠ مايو ١٩٥٣ نظرت غرفة الاتهام القضية ثم أصدرت قرارها بأن أمرت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجناح المختصة للفصل فيها على أساس عقوبة الجناحة وللمعاقبة المتهمين طبقاً للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام . وعلى النيابة إعلان المتهمين وإرسال الأوراق لمحكمة الجناح المختصة وقد أعلن المتهمون الثلاثة للحضور أمام محكمة جناح قنا لجلسة ٢٤/٦/١٩٥٣ . وأمام محكمة جناح قنا وبمجلس ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٣ طالبت النيابة بمحضر الجلسة معاقبة المتهمين بأقصى العقوبة . وبعد أن بحثت المحكمة الموضوع وسمعت الشهود أصدرت حكمها بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٥٤ وهو يقضى في منطوقه حضورياً بحبس كل من المتهمين شهراً مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ بلامصروفات جنائية مؤسسة قضاءها على أن ظروف سبق الإصرار والترصد غير متوافر . وعلى ثبوت التهمة قبل المتهمين مع تطبيق المادة ٢٢/٢٢ إجراءات (وصحتها ٢٢/٢٢ عقوبات) . استأنف المتهمون والنيابة في الميعاد القانونى . وأبانت

النيابة على ظاهر ملف الدعوى عن أسباب الاستئناف بقولها إن سبق الاصرار والترصد متوافران وأنه يتعين مساءلة المتهمين جميعاً عن العاهة .

ومن حيث إنه يبين بما سبق أن محكمة أول درجة بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أصدرت حكمها حضورياً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لقيام جناية العاهة المستديمة بالمجنى عليه محسن قناوى ثم أحالت القضية برمتها إلى السيد قاضى التحقيق لوجود الارتباط بين ما اجترمه كل من المتهمين المقدمين أمامها . وقد بان أن النيابة العامة قد وافقت على هذا الحكم بما تأشربه منها على ظاهر ملف تلك الدعوى بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ . كما أنها لم تستأنف هذا الحكم . ومن ثم يكون حكم محكمة جناح قنا قد أصبح نهائياً بفوات مواعيد الطعن عليه الأمر الذى أصبح لازماً على هذه المحكمة أن تمتنع عن نظر هذه القضية بعد ذلك لانعدام ولايتها عليها بصدر حكمها سالف البيان وبصيرورته انتهائياً .

ومن حيث إنه تبين أن النيابة العامة بحلها قانوناً محل قاضى التحقيق — بعد أن أتمت تحقيق القضية إحالتها إلى غرفة الاتهام وأن هذه الأخيرة أصدرت قرارها فى ١٠/٥/١٩٥٢ بأحالة القضية إلى محكمة الجناح المختصة — وهى ذاتها المحكمة التى قضت من قبل بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وذلك على أساس تطبيق عقوبة الجناحة .

ومن حيث إن المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية أبانت عن اختصاص غرفة الاتهام وسلطانها بخصوص علاقتها بمحكمة الجناح وما قد يحدث من حلف بينهما . فقضت على أنه

« إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائياً من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية . سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضى التحقيق أم من غرفة الاتهام يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير فى الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنايات ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جناحة أو مخالفة جاز لها أن تحيلها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه ، وهذا النص صريح فى أنه إذا ما قضت المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص نهائياً لأن الواقعة جناية فإنه يجب لزماً على غرفة الاتهام أن تأمر بإحالة القضية إلى محكمة الجنايات سواء أكان رأى الغرفة أن الجناية قائمة أم كان رأيها أن الواقعة جناحة أو مخالفة وفى هذه الحالة الأخيرة يكون أمرها بالإحالة إلى محكمة الجنايات وجوبياً — كذلك — بالوصفين لتقضى محكمة الجنايات بما تراه — كل ذلك إذا لم تر الغرفة أن لوجه السير فى الدعوى وفق ما تقضى به المادة ١٧٩/٦ لإجراءات جنائية فى هذه الحالة وطبقاً لهذه المادة يكون لها أن تأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إذا تبين لها ذلك من الأوراق . وبالبناء على ما تقدم تكون غرفة الاتهام بإصدار أمرها بالإحالة إلى المحكمة الجزئية . قد جانبت الصواب وغفلت عن التطبيق القانونى للصحيح للمادة ١٨٠ إجراءات جنائية .

ومن حيث إنه وإن كانت غرفة الاتهام قد أخطأت فى تعرف الوجه القانونى الصحيح لما تقضى به المادة ١٨٠ إجراءات جنائية فإن هذا لم يكن لينعج محكمة الدرجة الأولى من أن تلتبس هذا الخطأ ومن أن تسير على الوجه

الصواب وفق ما يخوله لها القانون من سلطات وما تنص عنه المادة ١٨٠ آتفة الذكر ووفق ما سبق الحكم به منها بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية وهو الحكم الذي أصبح نهائياً بفوات مواعيد الطعن عليه . ومن ثم كان لازماً عليها أن تمتنع عن نظر الموضوع وأن تقضى بعدم جواز نظره لسبق الحكم منها بعدم الاختصاص . ولا يقدح في هذا القول بأن غرفة الاتهام قد وافقت على رأى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنائية وإن كل ما هو مطلوب من المحكمة الجزئية هو أن توقع عقوبة الجنبنة على المتهمين في هذه الجنائية . ذلك أن هذا القول غير صحيح قانوناً وفعلاً . فهو مخالف للقانون مما سبق بيانه من أن المحكمة قد سبق الحكم منها بعدم الاختصاص نهائياً ومن ثم يمتنع عليها قانوناً معاودة نظر هذا الموضوع ثانية لانعدام ولايتها عليها بهذا الحكم ولتعارض هذا مع قواعد الاختصاص ومع حجية الأحكام النهائية كما أنه مخالف للواقع الفعلي بدليل ما نصت عليه المادتان ٣٠٥ و ٣٠٦ إجراءات جنائية . إذ يبين من الفقرة الرابعة من المادة ٣٠٥ أن القانون أجاز للقاضي الجزئي إذا ما عرضت عليه جنائية . وكانت الأدلة غير كافية أن يصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى . كما تنص المادة ٣٠٦ على أنه « إذا رأت المحكمة أن الفعل جنائية وأنه من الجنايات التي يجوز لقاضي التحقيق إحالتها إليها طبقاً للسادة ١٥٨ . فلها بدل الحكم بعدم الاختصاص أن تصدر قراراً بنظرها وتحكم فيها » . فمن هذين المادتين يبين أن القانون أعطى للقاضي الجزئي سلطاناً في أن يبحث الجنائية المعروضة إليه ليقضى

فيها — إن أراد ذلك — أما بأن لا وجه لإقامة الدعوى وأما بإصدار قرار بنظرها والحكم فيها وذلك وفق الحدود المرسومة في هاتين المادتين . فإن هو — القاضي الجزئي — لم يرد أن يستعمل هذا الحق المخول له طبقاً لتدبيرك المادتين . فإنه لا يجوز له بعد ذلك وبعد أن قضى من قبل بعدم الاختصاص نهائياً . أن يعود لنظر الموضوع مطلقاً لامتناع ذلك عليه بنص القانون .

« ومن حيث إنه يبين مما سبق أن محكمة أول درجة . وقد قضت في موضوع الدعوى . تكون قد فصلت في أمر لا يجوز لها الفصل فيه . ومن ثم يتعين على هذه المحكمة أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بعدم الاختصاص نهائياً . ذلك أن مسائل الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام ويتعين على محكمة الدرجة الثانية أن تصحح الخطأ المتعلق به وأن تقضى فيه من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم وذلك وفق ما يقضى به القانون وما تنص عليه المادتان ٣٣٢ و ١/٤١٩ إجراءات جنائية .

« ومن حيث إنه وقد تبين أن الحكم المستأنف قد صدر من محكمة غير جائز لها نظر موضوع الحكم الأمر الذي يتعين معه إلغاء الحكم المشار إليه . فإنه يتعين على هذه المحكمة تحديد الجهة التي ستنظر هذه الدعوى وفق ما يبين من نصوص القانون .

« ومن حيث إنه يبين مما سبق أن محكمة أول درجة ما كان يجوز لها نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين على هذه المحكمة تطبيقاً لهذا الرأي أن تمتنع هي بدورها عن نظره .

« ومن حيث إنه إذا ما قضت هذه المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى دون بيان للجهة التي ستنظر موضوع هذه الدعوى فإنه سيترتب على ذلك أن يفلت المتهمين من العقاب وهو أمر لا يريده القانون وفيه من النصوص ما يكفي لسد هذا النقص .

« ومن حيث إنه بمطالعة المادتين ٣٠٥ و ١٤٤ إجراءات جنائية يبين أن الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٥ تكلف المحكمة الجزئية بإحالة الدعوى إلى غرفة الاتهام إذا كانت قد تم تحقيقها بمعرفتها أو بمعرفة سلطة التحقيق وأن الفقرة الثالثة من المادة ١٤٤ تكلف المحكمة الاستئنافية - في هذه الحالة - بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات .

« ومن حيث إنه مع وجود هذا الاختلاف بين نصي المادتين يبين أنه في حالة قيام الجناية أمام المحكمتين وكانت الدعوى قد تم تحقيقها أمام محكمة أول درجة أو أمام سلطة التحقيق - فإنه يتعين على محكمة الدرجة الأولى إذا مارأت الاحالة - أن تحيل الدعوى إلى غرفة الاتهام . وأنه يتعين على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تحيلها إلى محكمة الجنايات .

« ومن حيث إنه وقد وضع الأمر على الوجه السابق فإنه يتعين على هذه المحكمة - وهي تقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الحكم بعدم الاختصاص أمام محكمة أول درجة - أن تقضى بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات وذلك لمعاقبة المتهمين طبقاً للقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام المقدم من النيابة العامة بأوراق الدعوى وذلك وفق ما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ١٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

« ومن حيث إنه وقد قضت المحكمة بما سبق - فإن الأمر بارسال الأوراق إلى محكمة الجنايات لا يكون من شأنها ولكنه من شأن النيابة العمومية التي تقوم به طبقاً لما تقضى به المادة سائلة البيان .

« ومن حيث إنه عن المصروفات فإن الحكم بها أمر جوازي . وتري المحكمة إعفاء المتهمين منها عملاً بنص المادة ٣١٣ إجراءات جنائية » .

(قضية النيابة العامة ضد رمضان محمد عبدة وآخرين رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٥٤ رئاسة وعضوية السادة الأساتذة اماعيل فرحات وعبد الحى قنصوه وحسين عمر القضاة وحضور السيد الأستاذ رياض اماعيل وكيل النيابة) .

القضاء المستعجل

٩٧٧

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة

٣٠ مايو سنة ١٩٥٥

نفقة . معاش اودع في البنك . الحجز عليه تحت يد
البنك وفاء لدين النفقة . مدى حماية القانون .

المبدأ القانوني

إذا توقع الحجز وفاء للنفقة على مال المدين
المودع تحت يد البنك . وتبين على سبيل اليقين
أن رصيد المدين لا يعدو معاشه الذي يجرى
تحويله للبنك مشاهرة . وأنه لم يختلط بأموال
أخرى للمدين . فإن الحماية التي قررها القانون
لا تهدر لمجرد تحويل المعاش من وزارة المالية
إلى البنك مادام الرصيد الذي حجز عليه تحت
يد البنك من المعاش أو المرتب أو المكافأه لم
يختلط بأموال أخرى .

المحكمة

ومن حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى
بصحيفة افتتاحها المعلنة للمدعى عليهما إعلانا
قانونيا صحيحا وأبان فيها شرحا لها بأنه بتاريخ
١٢ فبراير سنة ١٩٥٥ أوقعت المدعى عليها
الثانية حجزا ما للمدين لدى الغير تنفيذا تحت
يد المدعى عليه الأول على جميع المبالغ المستحقة
له من معاش وخلافه لدينها البالغ قدره ٧٨ ج
واستندت في ذلك الحجز إلى الحكم الصادر
بتاريخ ٩/١٠/١٩٥٤ من محكمة الجيزة الشرعية

والقاضي بفرض نفقة للمعلن إليها الثانية بواقع
١٢ ج شهريا نفقة لها وكذلك بفرض ١٢ ج
نفقة بنوعها لأولادها صلاح ومنيرة ومديحة ،
ولما كان الحجز المتوقع تحت يد المدعى عليه
الأول بصفته قد وقع باطلا فيما زاد على ربع
معاشه حيث لا يجوز الحجز فيما زاد على الربع
لأن رصيده الموجود بينك مصر لا يخرج عن
كونه المعاش المحول من وزارة المالية .

ومن حيث إن الحاضر عن المدعى عليها
الثانية قدم ردا على ذلك اعلان الحجز موضوع
النزاع تحت ٤ دوسيه للتدليل على أن الحجز الحالي
توقع بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٥٥ وفاء للنفقة
المقتضى بها لها عن المدة من ٦/١٢/١٩٥٤ إلى
٥ فبراير سنة ١٩٥٥ والنفقة المقتضى بها لأولادها
عن المدة من ٩/١٢/١٩٥٤ إلى ٨ فبراير سنة
١٩٥٥ وهذه المبالغ استجبت بعد تاريخ الحجز
الأول المتوقع بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٤
ثم استشهد بقضاء المحكمة الاستئنافية الصادر به
الحكم ٢٨٩ سنة ١٩٥٥ س القاهرة المنضم ردا
على دفاع المدعى القانوني ، وطلب الحكم :
أصليا : بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر
الدعوى . واحتياطيا : الحكم برفضها مع الزام
المدعى بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

ومن حيث إن هذه المحكمة ترى أن
المشرع هدف من اصدار القانون رقم ١١١
لسنة ١٩٥١ إلى تحريم الحجز على المعاشات
والمكافآت ونحوهما حماية لمن سبق لهم العمل في

خدمة الدولة ووفقا بهم بتأمينهم على ما يصرف لهم للاتفاق منه على حاجات المعيشة الضرورية ، وقد جاء نص المادة الاولى مانعا من توقيع الحجز فيما زاد على ربع المعاش مطلقا من كل قيد فلم يقصر هذا المبلغ على الحجز التي توقع تحت يد الحكومة إذ طالما أن المعاش لم يفقد خصائصه ومقوماته ولم يختلط بأموال أخرى فإن المحكمة التي هدف لها الشارع والحماية التي قصد توفيرها لتأمين صاحب المعاش على ما يصرف له ما زالت متوافرة .

« ومن حيث إن المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ تقضى بأنه (لا يجوز توقيع الحجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية للوظف أو المستخدم مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافي أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أداء رصيد من هذه المبالغ إلا فيما يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص) .

« ومن حيث إنه استبان للمحكمة من الاطلاع على تفصيلات العمليات الحسابية المدونة بكشوف بنك مصر المقدمة بملف القضية المنضمة ٢٩٣ لسنة ١٩٥٥ مستعجل القاهرة أن الظاهر يدل على أن رصيد المدعى لا يعدو معاشه الذي يجري تحويله للبنك مشاهرة وبذلك فلم يختلط معاشه بأموال أخرى أفقدته خصائصه ومقوماته حتى يتعذر فرض الحماية التي هدف الشارع إليها عند إصدار القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ .

« ومن حيث إن هذه المحكمة ترى أنه طالما لا خلاف بين الطرفين على أن معاش المدعى لم يختلط بأموال أخرى وأنه لم يفقد خصائصه

ومقوماته وأن رصيده ببنك مصر المحجوز عليه لا يعدو معاشه الذي يجري تحويله للبنك مشاهرة وأن الاستعجال والحظر متوافر في هذه الدعوى نتيجة لحبس المال الذي يكتات منه المدعى . فانه لا محل لحرمان المدعى من الحماية التي هدف المشرع إليها من إصدار القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ إذ أن المحكمة التي قصد توفيرها لتأمين صاحب المعاش على ما يصرف له ما زالت متوافرة في النزاع الراهن ، ومن ثم يتعين اعمال نص المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ التي جاءت مانعة من جواز توقيع الحجز على ما زاد عن ربع المعاش مطلقة من كل قيد .

« ومن حيث إنه طالما أن ظاهر الأوراق لم تكشف عن أن المدعى أصدر شيكات على مرتبه أو قام بالتصرف في مفردات معاشه بتحويله للغير على صورة مصرفية أفقدته خصائصه ومقوماته فإن هذه المحكمة ترى أن مجرد الافتراض لم تقترن بدليل من الأوراق يؤيده .

« ومن حيث إنه من المستقر قانونا أن القضاء المستعجل يختص بالحكم بعدم الاعتداد بحجز ما للمدين لدى الغير إذا وقع باطلا بطلانا جوهريا لشأبه في أوضاعه الشكلية التي يوجبها القانون لصحته أو الأركان الجوهرية اللازمة لقيامه بحيث يضحى الحجز مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال حق المدين بما يستأهل حماية هذه المحكمة المؤقتة ويستوجب تدخل القضاء المستعجل لإزالة تلك العقبة المادية .

« ومن حيث إن هذه المحكمة ترى أن توقيع حجز ما للمدين لدى الغير على معاش المدعى وهو مال لا يجوز التنازل عنه أو الحجز عليه إلا بقدر الربع لنفقة محكوم بها من جهة

الاختصاص وفقا للحدود المرسومة في المادة الأولى من القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ من شأنه أن يجعل الحجز — حسب الظاهر — باطلا بطلانا مطلقا جوهريا يختص القضاء المستعجل بالقضاء بعدم الاعتداد به ويستأهل حمايته المؤقتة لإزالة تلك العقبة المادية ، وقد قضت محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة بتاريخ ١٨/٤/١٩٥١ في حالة بمائة وجاء بين أسباب حكمها « وبما أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على اختصاصها بطلب إلغاء الحجز أو عدم الاعتداد بآثاره إذا بني طلب الإلغاء على بطلان الحجز بطلانا جوهريا لعدم استيفاء الأوضاع الشكلية التي يوجبها القانون لصحته أو الأركان الجوهرية اللازمة لقيامه — إذ الحجز الباطل بطلانا جوهريا هو عدم وجود الحجز سواء ، ومن ثم فهذا الحجز ما هو إلا عقبة مادية في سبيل استعمال حق المدين في المال المحجوز ، لا ينشئ للحاجز حقا على هذا المال يحتمل المساس به ، وبالتالي يختص قاضي الأمور المستعجلة في الحكم بإزالة هذه العقبة التي يضار من بقائها المحجوز عليه بحبس ماله عنه وذلك استنادا إلى القواعد العامة المنصوص عليها في المادتين ٤٩ ، ٤٧٩ من قانون

المرافعات . وبما أن توقيع الحجز على مال لا يجوز التنازل عنه أو الحجز عليه بنص القانون من شأنه أن يجعل الحجز باطلا بطلانا جوهريا يختص قاضي الأمور المستعجلة بإلغائه أو الحكم بعدم الاعتداد بآثاره .

« ومن حيث إن المحكمة تنتهي على ضوء ما تقدم وعلى ما هو ثابت من توافر الاستعجال والحظر في الدعوى نتيجة لحبس المال الذي يقتات منه المدعى نقاذا للحجز المتوقع ضده تحت يد بنك مصر ، أن دعوى المدعى على أساس قانوني فيما زاد على ربع المبلغ المحجوز عليه ويتعين القضاء بعدم الاعتداء بالحجز المتوقع عليه فيما زاد على الربع .

« ومن حيث إن المدعى عليها الثانية قد خسرت الدعوى فتسكون المصروفات على عاتقها عملا بنص المادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات .

« وبما أن قضاء هذه المحكمة مشمول بالتنفيذ العاجل وبغير كفالة بقوة القانون إعمالا لنص المادة ١/٤٦٩ مرافعات ، ولا ترى المحكمة لزوما للنص عليه بنطوق هذا الحكم .

(قضية التأميم محمود ابراهيم فوزى ضد بنك مصر وأخرى رقم ١٦٧٧ سنة ١٩٥٥ رئاسة السيد الأستاذ محمد علي الاسلامبولي الماضي) .

التعليق على الأحكام :

الطعن في أوامر غرفة الاتهام

لا يكون إلتحطاً في تطبيق القانون الموضوعى أو فى تأويله

دون البطلان فى الإجراءات أو فى الأمر

السيد الدكتور رؤوف عبىء الأستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

قضت محكمتنا العليا فى حكم لها صادر فى ٢٩ يونىة سنة ١٩٥٤ (بالقضية رقم ٢١١٧ سنة ٢٣ القضائية ، بمجموعة أحكام النقض سنة ٥ عدد ٣ رقم ٢٦٧ ص ٨٣٢) بأنه لما كان الشارع فى المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصر حق الطعن بطريق النقض فى الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله ، وكان ما يثيره الطاعن من قصور فى أسباب القرار المطعون فيه لعدم الرد على أدلة الاتهام التى تقدم بها ومن استناد القرار إلى أوراق لم يطلع عليها ، وما ذهب إليه فى نى جريمة التبييد استناداً إلى واقعة قيام المطعون ضده بسداد المبلغ المدعى تبديده إلى أحد دائى الطاعن وما انتهى إليه من أن هذا السداد يبرىء ذمة الطعون ضده ؛ كل ذلك لا يعتبر خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله بما يجوز معه الطعن بطريق النقض من المدعى بالحق المدنى فى الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى طبقاً للقانون — فإن الطعن يكون غير جائز .

وقد أسست المحكمة قضاءها على ما يلى من الأسباب :—

« من حيث أن المطعون ضده يدفع بعدم جواز الطعن بطريق النقض من الطاعن فى القرار الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة . ذلك أن المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن بطريق النقض فى مثل هذا الأمر على حالة الخطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله ، وما يثيره الطاعن فى طعنه لا ينطوى على شىء من ذلك .

« وحيث أن الطاعن يبنى طعنه على قصور فى أسباب القرار المطعون فيه إذ أغفل الرد على ما تقدم به الطاعن من أدلة على صحة ما أسنده إلى المطعون ضده ، كما يبنى على بطلان فى الإجراءات إذ استند القرار إلى أوراق لم تقدم فى الدعوى ولم تهباً للطاعن فرصة الاطلاع عليها ومناقشتها . ويضيف الطاعن إلى ذلك أن القرار أخطأ فى تطبيق القانون بما ذهب إليه من أن المطعون ضده ، إنما سدد المبالغ المدعى تبديدها إلى أقارب الطاعن ، ولم يستول عليها لنفسه ، إذ أن قيامه بدفع المبلغ إلى من دفعه إليهم ، بغير إذن من الطاعن لا يعفيه من جريمة التبييد .

« وحيث إنه لما كان الشارع في المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصر حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، وهذه العبارة الأخيرة قد أضافتها لجنة التنسيق لما رآته من لزومها في بيان حدود حق الطعن الخول للنائب العام وللدعوى المدني . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من قصور في أسباب القرار المطعون فيه ؛ بعدم الرد على أدلة الاتهام التي تقدم بها الطاعن ، ومن استناد القرار إلى أوراق لم يطلع عليها ، وما ذهب إليه في نفي جريمة التبييد استناداً إلى واقعة قيام المطعون ضده بسداد المبلغ المدعى بتبييده إلى بنات أخت الطاعن تنفيذاً لالتزام الطاعن لهن ، وما انتهى إليه الحكم من أن هذا السداد يبرئ ذمة المطعون ضده ، كل ذلك لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، مما يجوز معه الطعن بطريق النقض من المدعى بالحق المدني في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، طبقاً للقانون — فإن الطعن يكون غير جائز ويكون الدفع المقدم من المطعون ضده في محله ويتعين الحكم بعدم جواز الطعن » .

وهذا القضاء من محكمة العليا طال ترقبه من المشتغلين بالقانون لخطورة المبدأ الذي ينطوي عليه ، فجاء لكي يضع حداً للخلاف القائم بين شراح قانون الإجراءات الجديد حول مدلول المواد ١٩٣ — ١٩٥ منه الخاصة بالطعن في أوامر غرفة الاتهام ونصها كالآتي : —

المادة ١٩٣ : للنائب العام وللجني عليه وللدعوى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .

المادة ١٩٤ : للنائب العام الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية ، أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة .

المادة ١٩٥ : لا يجوز الطعن المذكور في المادتين السابقتين إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ويحصل الطعن بالأوضاع وفي المواعيد المقررة للطعن في الأحكام بطريق النقض .

ومع أن المادة الأخيرة منها جاءت صريحة في أنه « لا يجوز الطعن المذكور في المادتين السابقتين إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها » ، إلا أن بعض الزملاء قد أثار شكاً هاماً حول مدلول هذه العبارة كما وردت في المادة ١٩٥ عند ما ذهب إلى التقرير « بأن حالة بطلان القرار أو الإجراءات تدخل في عموم النص على الخطأ في القانون بمعناه الواسع (١) » .

وهذا الرأي يلاحظ عليه ابتداءً أن من المستقر المتعارف عليه أن عبارة « مخالفة القانون » violation de la loi تعني مخالفة القواعد الموضوعية البحتة ، لا الإجرائية . أي تلك الواردة في قانون العقوبات أو غيره من القوانين الموضوعية التي قد يقتضي الأمر أن تطبقها المحاكم الجنائية ،

(١) الدكتور الشادي فقه الإجراءات فترة ٣٧٢ ص ٤٢٥ ، و ٤٢٦ وما من ٠١ .

مثل القانون المدني أو التجاري أو قوانين الضرائب أو الجنسية . ومع ملاحظة أنه قد ترد في نفس قانون الإجراءات الجنائية قواعد موضوعية كثيرة ، أو في حكم الموضوعية مثل قواعد تقادم الدعوى أو العقوبة المقتضى بها . والخطأ في تطبيقها *fausse application* هو تطبيق قاعدة قانونية على الواقعة لا تنطبق عليها . أما الخطأ في التأويل أو التفسير *mauvaise interpretation* فهو إعطاء النص القانوني معنى غير معناه الصحيح . وجلي أن مخالفة القانون ، والخطأ في تطبيقه وفي تأويله ، إنما هي مظاهر ثلاثة لأمر واحد هو الخطأ في القانون .

وتطبيقات مخالفة القانون أو الخطأ فيه متعددة : —

فمنها الخطأ في التكييف القانوني ، أي في إعطاء الوقائع التي اعتبرها الحكم ثابتة وصفها القانوني الصحيح ، بأن يعتبر الحكم جريمة واقعة لاعتقاب عليها ، أو جنائية واقعة تعد في حكم القانون جنحة أو مخالفة ، أو جنائية تخضع لنص معين فيه جنائية تخضع لنص آخر . . . وهكذا .

والخطأ في التكييف القانوني قد يكون مصدره تفهم نص القانون على وجه يخالف الواقع بأن يدخل الحكم في تكوين الجريمة عنصراً دخیلاً عليها ، أو يستبعد من تكوينها عنصراً لازماً لها كما هي معرفة به في القانون ، سواء أكان ذلك متعلقاً بالفعل المادي ، أم بالنتيجة ، أم بالضرر ، أم بالقصد الجنائي ، أم بالسببية . كما قد يكون مصدر الخطأ أن يعتبر الحكم أن واقعة معينة مسلياً بثبوتها تصلح لأن تكون في الجريمة الركن الذي يتطلبه القانون فيها ، أو لا تصلح على خلاف المطلوب .

ومن هنا الخطأ في توقيع العقوبة أيا كان نوعه ، كما أن منها الخطأ في تطبيق القوانين الأخرى التي تختص المحاكم الجنائية بتطبيقها في المسائل الأولية دائماً ، وفي المسائل الفرعية أحياناً ، إذ أن المحكمة مطالبة بداهة بالتثبت من النص الواجب تطبيقه في الدعوى ، وبتطبيقه على وجهه الصحيح .

هذا بالنسبة لمخالفة القانون أو الخطأ فيه . أما البطلان في الإجراءات فهو الجزاء الذي رتبته القانون على مخالفة القواعد والإجراءات التي أوجب على المحاكم مراعاتها ، بحيث يصير الإجراء الباطل عديم الأثر غير مرتب ما يترتب على الإجراء الصحيح من آثار قانونية . والبطلان في الحكم أو في الإجراءات لا يكون إلا لمخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، ولذا ذهب الرأي المخالف إلى أن عبارة « الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها » الواردة في المادة ١٩٥ إجراءات تشمل أيضاً البطلان في الحكم أو في الإجراءات .

إلا أن الرأي مستقر أيضاً في نطاق الطعن بالنقض — في الأحكام على وجه عام — على أن اصطلاح البطلان في الحكم أو في الإجراءات قاصر على البطلان المترتب على مخالفة القواعد الإجرائية البحتة المتعلقة بالتحقيق والمحاكمة والأحكام — بما في ذلك قواعد صحتها وشروط تسيبها — والطعن فيها . . . كما هي واردة في قانون الإجراءات الجنائية ، وأحياناً في قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي يحتاج إليه القاضى الجنائي ، دون القواعد الموضوعية . ونظام الطعن في الأحكام

قائم على أساس من التمييز بين كل من هذين الوجهين من أوجه الطعن بحيث يكون لكل منهما نطاقه الخاص ، وحكمه ، بغير تداخل بينهما (١) ؛ وذلك سواء في بلادنا أم في فرنسا .

وقد أكدت ذلك صراحة المادة ٤٢ من قانوننا الإجرائي الجديد عندما نصت على أن الطعن في الأحكام على وجه عام يكون في إحدى حالتين : —

الأولى : إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون ، أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

الثانية : إذا وقع في الحكم بطلان ، أو إذا وقع في الإجراءات بطلان أثر في الحكم .

وليس أدل على أن لكل حالة منهما نطاقها الخاص بها ، دون تداخل مع نطاق الحالة الأخرى — ولا اختلاط به — ما نصت عليه المادة ٣٢ من نفس القانون من أنه « إذا كان الطعن مقبولا وكان مبنياً على الحالة الأولى المبينة بالمادة ٤٢ تصح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون . وإذا كان مبنياً على الحالة الثانية في المادة المذكورة تنقض المحكمة الحكم وتعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين . ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء إحالتها إلى محكمة أخرى » .

وليس بعد ذلك مغايرة بين حكم كل من الحالتين ، أن الشارع رتب على نقض الحكم في إحداها أثراً يغير ذلك الذي رتب على نقضه في الأخرى ؛ ورسم للإجراءات في أولاهما خطأ للسير يختلف تماماً عن ذلك الذي رسمه في ثانيتهما .

فضلاً عن ذلك فإن قصر حق الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله دون غيرها ، واضح من نفس عبارة المادة ١٩٥ « لا يجوز الطعن المذكور في المادتين السابقتين إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .. » وإلا فلماذا استعملت أداه الاستثناء « إلا » ، وما الوجه الذي أرادت استثناءه من جواز الطعن إن لم يكن هو الوجه الآخر المشار إليه في المادة ٤٢ التي حددت أوجه الطعن ، ونعني به البطلان في الأمر أو في الإجراءات ؟ وتزيد هذا المعنى وضوحاً متابلاً هذه العبارة بعبارة المادة ٤٢ التي أجازت الطعن في الأحكام على وجه عام في الحالتين معاً ، وإن رتبنا على قبول الطعن في كل منهما أثراً مستقلاً عنه في الحالة الأخرى .

وقد جاءت الأعمال التحضيرية للنصوص الجديدة لا تدع مجالاً للغموض في هذا الشأن . فقد كانت المادة ٢١٥ من مشروع قانون الإجراءات الجديد ، وهي أصل المادة ١٩٣ ، خالية في مبدأ الأمر من كل تخصيص ومقررة أنه « يجوز للنائب العمومي وللدعوى بالحقوق المدنية الطعن أمام

(١) راجع الأستاذ الدكتور الفللي « شرح قانون تحقيق الجنايات » ص ٥٥٠ والأستاذ المرابي « المبادئ الأساسية » ج ١ فقرة ٥٢٧ ص ٢٥١ وفقرة ٥٢٨ ص ٢٥٢ . وبالنسبة للنقض المدني المرحومين الأستاذين حامد فهى وعبد حامد فهى فقرة ١٨٢ وما بعدها ص ٤١٨ وفقرة ٢٠٢ وما بعدها ص ٤٦٢ — ٤٦٧ .

محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة المشورة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . . ولكن لجنة التنسيق رأت أن تضيف إلى المادة عبارة « وذلك لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله » بما تضمنته من معنى رغبة قصر الطعن على حالة دون غيرها . وقالت في تقريرها إن هذه العبارة « لازمة لبيان حدود حق الطعن المخول للنائب العمومي وللدعوى المدني ١ » . وقد أشار إلى ذلك إشارة عابرة حكم النقض موضوع التعليق الحالي .

وفي الواقع إن قصر الطعن في أوامر غرفة الاتهام على حالة مخالفة القانون الموضوعي أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله — دون حالة البطلان في الإجراءات أو في الأمر — شيء ليس جديداً على تشريعنا الإجرائي حتى يثير شبهة في انصراف نية التشريع الجديد إلى إقراره . فقد كانت القاعدة التي قررتها المادة ١٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الملغى رقم ٤ لسنة ١٩٥٠ صريحة في « أن الأوامر التي تصدر من قاضي الإحالة تكون غير قابلة لطعن ما . وهذا غير ما جاء في المادتين ١٣ ، ١٤ » .

وطبقاً للمادة ١٣ من القانون المذكور — معدلة بالمرسوم بقانون الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ — كان لا يجوز للنائب العام الطعن بالنقض في الأمر الصادر من قاضي الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، أو في الأمر الصادر منه بإعادة القضية إلى النيابة لأن الأفعال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ، « إلا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها » .

وطبقاً للمادة ٢/١٤ منه كان ينبغي عند قبول الطعن أن « تعيد محكمة النقض القضية إلى قاضي الإحالة معينة الجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة » .

وكانت غرفة المشورة درجة ثانية لقاضي الإحالة بالنسبة للموضوع فقط ، وعند الطعن من النائب العمومي أو من المدعى بالحق المدني في أمر قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة (م ١٢ ج من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي وضعت بمقتضى القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤) ؛ أو بالتجنيع (م ٤ من المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥) (٢) . وكان لا يجوز الطعن في أوامرها بالنقض هي الأخرى إلا للخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، دون البطلان في الإجراءات .

(١) تقرير لجنة التنسيق ص ٦١ . والمذكورة الإيضاحية للمادة مريحة أيضاً في هذا المعنى ، وكذلك تعليمات النيابة بشأن تنفيذ قانون الإجراءات الجديد بند ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) وكان الطعن بالنقض لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله في أوامر قاضي الإحالة مستبداً من اختصاصات النائب العام الاستثنائية كما هي الحال اليوم بالنسبة لطعن منه في أوامر غرفة الاتهام لأي سبب كان .

(٣) وكانت عبارة المادة ٤ من المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ كالآتي : « للنائب العمومي أن يطعن أمام محكمة استئناف مضر منقذة بهيئة محكمة نقض وإيرام في الأمر الصادر من غرفة المشورة طبقاً لهذا القانون . غير أن هذا الطعن لا يجوز إلا لخطأ في تطبيق نصوص هذا القانون أو تأويلها » .

فالأصل كان عدم إجازة الطعن في أوامر الإحالة بالنقض . بل ولا حتى طبقاً للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات الملغى ، أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى ، . إلا أنه كان للتهم بطبيعة الحال ، أن يثبت أن الواقعة التي انبثت عليها الإحالة لا يترتب عليها عقوبة ، .

وكان هذا الأصل — وهو عدم جواز الطعن بالنقض في أوامر الإحالة — متفرعاً بدوره عن أصل آخر أعم منه ، وهو أن أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة كانت كلها لا تصلح سبباً للطعن بالنقض إلا إذا طعن فيها أولاً أمام محكمة الموضوع . فلم تكن — من باب أولى — تصلح أساساً لطعن مستقل بالنقض عند التصرف في الدعوى بالإحالة إلى محكمة الموضوع ، أو بالأمر فيها بأن لا وجه لإقامتها .

ذلك أن هذه الأوامر لا ترقى في نظر الشارع إلى مرتبة الأحكام النهائية ، ولا يصح في نظره أن تعامل على قدم المساواة معها ، بما يترتب على ذلك من نتيجة حتمية وهي تضخم الطعون بالنقض بنسبة كبيرة تؤدي إلى عرقلة إجراءات المحاكمة ، وفيما يتعلق بأمور إجرائية بحثة سوف يطرح بحثها على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها أولاً ، مادام مآل الدعوى بطبيعته إليها . أما إذا كان الأمر صادراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى فهو أقل خطورة على أية حال من حكم نهائي بالإدانة ، أو حتى من حكم بالبراءة ، فضلاً عن أنه بطبيعته عرضة للعدول عنه إذا ظهرت أدلة أو حتى مجرد دلائل جديدة .

ولمنا استثناء من ذلك الأصل كان القانون القديم يبيح الطعن بالنقض في أوامر قاضي الإحالة في أضيق نطاق ممكن . فجعله قاصراً على الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، أو باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة ، أو بتجنيحها ، دون الأمر بالإحالة إلى محكمة الجنايات . وجعله قاصراً على حالة الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي أو في تأويله دون بطلان الإجراءات . وجعله يرفع مباشرة إلى محكمة النقض — ودون مروره بفرقة المشورة — مادام مبناه الخطأ في القانون لا في تقدير الوقائع — اختصاراً للإجراءات . وجعله من اختصاصات النائب العام الاستثنائية ، أي يباشره بنفسه أو بتفويض خاص ؛ وحرم منه من عداه من الخصوم جميعاً (راجع م ١٣ من قانون تشكيل مجاكم الجنايات الملغى) .

واستثناء من ذلك أيضاً أباح القانون القديم الطعن بالنقض في أوامر غرفة المشورة ؛ في استئناف الأمر الصادر من قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة أو بالتجنيح ، ولكن لحسب بسبب الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي أو في تأويله دون غيره من الأسباب ، ومن النائب العام وحده أيضاً ودون بقية الخصوم . وقد قرر الشارع هذا الاستثناء وذاك رغبة منه في توحيد طريقة تفسير القانون الموضوعي وتطبيقه ، سواء أمام قضاء الموضوع أم أمام سلطات التصرف في التحقيق الابتدائي ، دون رغبة في إفساح المجال في وجه الطعون الإجرائية البحتة .

وكان قضاء النقض في ظل القانون القديم مستقراً على هذه القواعد لا يجيد عنها . ومن عباراته في هذا الشأن : —

— أنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تبحث في خطأ الإجراءات التي حصلت أمام النيابة ، أو قاضي الإحالة ، لأنه من المقرر أن محكمة النقض ليس من اختصاصها إلا البحث في الحكم المطعون فيه ؛ وفي الإجراءات والمرافعات التي حصلت أمام المحكمة التي أصدرته ؛ فلا يمكن إذن لمحكمة النقض أن تبحث في الإجراءات السابقة على ذلك إلا إذا طعن فيها أمام محكمة الموضوع (١) .

— أنه لا يصح أن تنظر محكمة النقض إلا في إجراءات الهيئة التي حكمت في الدعوى ؛ وكل طعن في إجراءات هيئة غير هذه ؛ مثل إجراءات البوليس والنيابة أثناء تحقيق القضية ، أو قاضي الإحالة عند نظرها ؛ لا يصح عرضه على محكمة النقض (٢) .

— أنه إذا وجد في أمر الإحالة قصور وجب على المتهم لفت محكمة الموضوع إلى استيفائه بما لها من السلطة في ذلك ؛ فإن لم تفعل فلا يجوز له الطعن فيه بطريق النقض (٣) .

— أنه لا محل لبحث وجه الطعن المبني على بطلان الإجراءات التي أحيل الطاعن بمقتضاها إلى محكمة الجنايات مادام الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع أى اعتراض بشأن هذه الإجراءات ؛ وليس له أن يعتذر عن هذا السكوت بأن الأمر متعلق بالنظام العام (٤) .

تضاف إلى ذلك اعتبارات عملية هامة . منها أن قبول الطعن بالنقض في حكم من الأحكام ؛ إذا كان مبنياً على بطلان الإجراءات أو الحكم ؛ يقتضى إعادة الدعوى إلى الجهة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لنظر موضوعها من جديد طبقاً للإجراءات الصحيحة أمام هيئة أخرى . وقد أراد التشريع القديم مفاداً ذلك بالنسبة لأوامر قاضي الإحالة وغرفة المشورة معاً ؛ بما يترتب عليه من احتمال الأمر من الهيئة الجديدة بأن لا وجه لإقامة الدعوى بعد صدور الأمر بالتجنيح ؛ أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة من الهيئة السابقة أو بالعكس والدعوى مع ذلك لازالت في مرحلة الإحالة لم تصل بعد إلى محكمة الموضوع .

ومنها أن القانون أراد أيضاً تفادي إيجاب تسبب الأمر بالتجنيح ، أو باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة ، إلا بما تقتضيه الحال من ذكر البيانات الضرورية ، وعناصر الأمر من حيث القانون دون تعرض لمبررات الإحالة موضوعاً من حيث مناقشة قيمة الأدلة المطروحة . وذلك مع أنه لو كان قد أباح الطعن في هذه الأوامر لبطلان فيها لأوجب تسببها ، ولكانت تسوغ بالتالي مراقبة الأسباب والنعي عليها بالقصور أو خطأ الإسناد أو فساد الاستدلال شأن الأحكام في الموضوع ، وهو ما لم يجد له مبرراً مادام لم يفصل في موضوع الدعوى بعد بحكم نهائي .

(١) نقض ١٦ مايو سنة ١٩٠٨ معج س ١٠ عدد ١٩ .

(٢) نقض ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ المرافعات عدد ١٨٩ .

(٣) نقض ٥ يناير سنة ١٩٢٦ معج س ٢٧ عدد ٥٣ و ٧ أبريل سنة ١٩٢٦ المرافعات س ٧ عدد ٤٥٥ .

(٤) نقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ رقم ٢٠٨٧ س ٤٦ ق .

يضاف إلى ذلك اعتبار قانوني أخير مستمد من المادة ١٩٦ لإجراءات التي نصت على أنه تحكم محكمة النقض في الطعن بعد سماع أقوال النيابة العامة وباقي الخصوم ، فإذا قبل الطعن تعيد المحكمة القضية إلى غرفة الاتهام معينة الجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة (١) . وهذه العبارة الأخيرة وحدها كافية في الدلالة على أن نية الشارع انصرفت إلى جعل الطعن المشار إليه في المواد السابقة عليها ، وهي المواد موضوع المقال الحالي (١٩٣ - ١٩٥) ، قاصراً على حالة الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي أو في تأويله دون غيرها ، فجعل من اختصاص محكمة نظر الطعن ، أن تعيد القضية إلى غرفة الاتهام معينة الجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة ، . . . أو بعبارة أخرى أن وأضح النص لم يتصور الطعن إلا إذا وقع خطأ من غرفة الاتهام في تعيين الجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة . وهذا هو جوهر الخطأ في القانون الموضوعي دون غيره كما يتصور وقوعه من غرفة اتهام .

وهذه الاعتبارات مجتمعة لا تدع مجالاً للشك في أن واضح التشريع الإجرائي الجديد لم تبدر منه ، في شأن أسباب الطعن في أوامر الإحالة على وجه عام ، سوى رغبة الإبقاء على الوضع الذي كان قائماً على حاله دون تغيير . فلم يتغير النص إلا بالقدر الذي اقتضاه حلول غرفة الاتهام - كسلطة إحالة إلى محكمة الجنايات - محل قاضي الإحالة كدرجة أولى ، وغرفة المشورة كدرجة ثانية في الوقائع دون القانون .

ولم يكن هناك أي وضع آخر مائل في ذهن الشارع الجديد إلى حد أن لجنة التنسيق عندما أضافت عبارة « للخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله » بعد عبارة المادة ١٩٣ « يجوز للنائب العمومي والمدعي بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة المشورة » . لم تر في هذه الإضافة شيئاً آخر غير أنها أمر لازم لبيان حدود الطعن المألوفة ، بوصف أن هذه الحدود مستقرة ، ولم تكن الإضافة إليها ولا الانتقاص منها محل بحث من أحد ، اللهم إلا فيما ارتأته الشارع الجديد من أن يكون الطعن للجنح عليه والمدعي بالحقوق المدنية إلى جانب النائب العام ، ولكن أوجه الطعن لم يقترح أحد التعديل فيها فبقيت على حالها بنفس الألفاظ التي تحددها .

هذه الأسباب مجتمعة تحملنا - بطبيعة الحال - على تأييد حكم محكمتنا العليا هذا ، والذي اعتنق وجهة نظر بدت لنا سليمة من قبل ، وقد دافعنا عنها قبل صدوره وعندما كان الأمر لازال محل جدل بين شراح النصوص الجديدة وموضع اجتهاد المجتهدين (٢) . فجاء هذا الحكم واضعاً الأمور في نصابها ومزيلاً كل لبس في موضوع من الخطورة بمكان ، وهو موضوع الطعن في أوامر غرفة الاتهام ، التي أعطاها القانون الجديد سلطاناً واسعاً على الدعوى الجنائية سواء فيما يتعلق بتحركها أم بتحقيقها ، أم بنظر الطعن بالاستئناف فيما يجوز استئنافه من أوامر تحقيقها أم بالتصرف فيها .

(١) وهذا النص استعمل نفس عبارة المادة ٢/١٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الملغى وهو ما يشهد على ما تقدم رغبة واضح القانون الجديد في الإبقاء على الوضع الذي كان قائماً في هذا الشأن دون تغيير .
(٢) راجع مؤلفنا « مبادئ الإجراءات الجنائية » الصادر في أول عام ١٩٥٤ من ٦١٢ - ٦٢٩ .

على أنه من الأهمية بمكان أن نشير في صدد هذا المقال إلى أن محكتنا العليا ؛ وقد فسرت عبارة « الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها » الواردة بالمادة ١٩٥ إجراءات على النحو الذي بيناه ؛ قد تعرضت لتفسير نفس هذه العبارة عند ورودها في عجز مادة أخرى هي المادة ٤٠٢ ؛ بشأن الأحكام التي يجوز استئنافها من المتهم أو من النيابة فأعطتها هناك مدلولاً آخر أكثر اتساعاً وشمولاً فجعلته يتضمن الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي ؛ وأيضاً البطلان في الحكم أو في الإجراءات إذ قالت في قضاء حديث لها :

« وحيث إن الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه فيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصوراً فقط على الحالة الأولى من حالات الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٠ ؛ من ذلك القانون ، وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار إليها في تلك المادة . ذلك بأنه من غير المقبول أن ينغلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠ المشار إليها ، بينما يبقى الطعن فيها بطريق النقض جائزاً ، ولا يوجد مسوغ أو حكمة تشريعية للتفرقة بين الحالتين — لما كان ذلك فإنه يجب التسوية بين الحالات الثلاث المشار إليها ... »

(نقض ١٩٥٤/١٢/٢ القضية رقم ١١٤٨ سنة ٢٤ ق مجموعة أحكام النقض سنة ٦ رقم ٨٠ ص ٢٣٧ ، و ١٩٥٤/١٢/٢١ القضية رقم ١٢١٠ سنة ٢٤ ق نفس المجموعة رقم ١١٠ ص ٣٣٧) .

وهذا القضاء جديد على محكتنا العليا ، ويبدو أنها لم تلتزم فيه حرفية النص بقدر ما التزمت الرغبة في تحقيق اعتبار عملي هام هو إجازة الطعن بالاستئناف في جميع الأحوال التي يجوز فيها الطعن بالنقض لأنه « من غير المقبول أن ينغلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠ ... بينما يبقى الطعن فيها بطريق النقض جائزاً ، ولا يوجد مسوغ أو حكمة تشريعية للتفرقة بين الحالتين ... » .

إلا أن نية واضع الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ قد انصرفت فعلاً — فيما يبدو لنا — إلى تعمد التفرقة بين الحالتين لاعتبارات توخاها . منها أنه نظر نظرة خاصة إلى القانون الموضوعي من حيث العناية بطريقة تطبيقه وتأويله ، وبأن يجري ذلك على وجه صحيح ، فيزه على القانون الإجرائي بأن أباح الطعن بالاستئناف للخطأ فيه ، ثم بالنقض لنفس السبب ؛ حين أنه أراد أن يكون الطعن بالنقض مباشرة للخطأ في القانون الإجرائي وحده دون الاستئناف . وقد قابلنا صدى آخر لهذا التمييز عندما رأينا كيف أن الشارع قد أباح الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام للخطأ في تطبيق القانون الموضوعي وحده دون الإجرائي .

ومن هذه الاعتبارات أنه أراد التضييق من أحوال الاستئناف على قدر الإمكان ، كبقاعية

عامة . وكان اتجاهه في ذلك ملحوظاً عبرت عنه نفس المادة ٤٠٢ عندما قصرت استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجناح على نطاق محدود ، فأجازته في حالتين فحسب :-
 أولاً : من المتهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف ، أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهاً .
 ثانياً : ومن النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف ، أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهاً ، وحكم ببراءة المتهم أو لم يحكم بما طلبته .

ثم — وهذا هو الأهم — عندما أضافت في فقرتها الثالثة أنه ، فيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، ، قاصدة بذلك القانون الموضوعي دون الإجرائي ، كما هي القاعدة المضطردة في جميع الأحوال التي استعمل فيها الشارع هذا التعبير ، سواء في حكم المادة ١٩٥ م ٤٢٠ ، أم ٢/٤٢٥ من نفس القانون .

ولعل واضح هذه الفقرة الثالثة من المادة ٤٠٢ قدر أنه إذا وقع في الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بطلان ، أو إذا وقع في الإجراءات بطلان أثر في الحكم — في غير حالي الفقرتين الأولى والثانية من نفس المادة — وأغلق دون الطعن بهذا البطلان باب الاستئناف فتح باب الطعن بالنقض مباشرة . ومحكمة النقض إذا قبلت الطعن بالبطلان تنقض الحكم وتعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته للحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين طبقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٣٢ ، فتزول بذلك شكوى المتضرر من الحكم الباطل من أقصر طريق ، ودون حاجة به إلى سلوك سبيل الاستئناف أولاً . ولن تتيح له محكمة الاستئناف — على أية حال — فرصة إعادة المحاكمة على الوجه الذي يجرى أمام المحكمة الجزئية — ومهما وقع في نفس الحكم من بطلان — بل ستنتظر الدعوى في حدود وضعها الخاص كدرجة ثانية للتقاضى لا تجرى بحسب الأصل تحقيقاً ، ولا تسمع شهوداً إلا في نطاق معلوم .

أما إذا كان مبنى الطعن وقوع خطأ في القانون الموضوعي دون غيره ، فهنا قد أباح الشارع استئناف هذا الحكم لأن المحكمة الاستئنافية قد تصحح الخطأ وتحكم على مقتضى القانون بما يغني صاحب الشأن عن ولوج طريق الطعن بالنقض على وعورته ، ومع ملاحظة أنه يجب على الطاعن أن يسلك أولاً طريق الاستئناف إذا شاء فيما بعد سلوك طريق الطعن بالنقض . أما إذا وقعت المحكمة الاستئنافية في نفس خطأ المحكمة الجزئية فإن محكمة النقض كفيلة بعدئذ بإصلاحه والحكم بمقتضى القانون الموضوعي الصحيح .

وعند اجتماع الخطأ في القانون الموضوعي والإجرائي معاً فإن الوضع كان سيقضى — في حدود التزام حرفية عبز المادة ٤٠٢ — استئناف الحكم لإصلاح الخطأ في القانون الموضوعي فحسب ، والطعن فيه بالنقض للخطأ في القانون الإجرائي فحسب . وواضح من قضاء محكمتنا العليا الأخير أن هذا الوضع بدا لها على كثير من الغرابة ، وأغلب الظن أنها تساءلت في هذه الحالة عن أي الطعنين يجب أن يسبق الآخر ، وأيهما موقف لإخيه ؟ ... بطبيعة الحال كان الاستئناف

سيكون موقفاً بالنقض لأن هذا الأخير طريق غير عادي، فلا يلجأ إليه إلا بعد استنفاد الطرق العادية . ولكن إذا قبلت محكمة النقض الطعن في الحكم الجزئي لبطلان فيه ، أو في الإجراءات أثر فيه ، أليس من مقتضى ذلك إعادة الدعوى إلى المحكمة الجزئية التي أصدرته ؟ ، وعلام إذا كان استئناف هذا الحكم نفسه ، ثم الفصل في الاستئناف ، مع أن إصلاح الخطأ الموضوعي كان يمكن أن يصدر من المحكمة الجزئية . مشكلة تشكيلاً جديداً . عند الحكم في الدعوى من جديد بعد قبول النقض ؟

هذه الصعوبة العميقة كانت ولا يرب مائة أمام بصر محكمتنا العليا عندما أصدرت قضاءها سالف الذكر والذي أرادت به تذييلها . ومع ذلك فقد كانت هذه الصعوبة قائمة — في صورة أخرى قريبة منها — في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى عندما كانت غرفة المشورة درجة ثانية لقاضي الإحالة بالنسبة للموضوع فقط دون القانون ، وكان لا يجوز الطعن بالنقض في أوامرها إلا للخطأ في تطبيق القانون الموضوعي أو في تأويله دون البطلان في الإجراءات . فعند اجتماع الخطأ في القانون مع الخطأ في الوقائع في قرار قاضي الإحالة كان الرأي السائد هو أن الطعن بالاستئناف موقوف للطعن بالنقض ، لأن أولهما طريق عادي على خلاف الثاني الذي هو طريق غير عادي .

وعلى أية حال لسنا ندافع هنا عن الاعتبارات التي حدثت بالشارع إلى أن يحاول أن يقصر الطعن بالاستئناف في غير الفترتين الأولى والثانية من المادة ٤٠٢ على حالة الخطأ في القانون الموضوعي دون الإجراءات ، وهو ما أدى في النهاية إلى إمكان القول بافتراض فتح باب الطعن بالنقض مباشرة في الأحكام الجزئية في الجرح إذا كان مبناه البطلان فيها ، أو في الإجراءات أثر فيها ، مع إغلاق باب الاستئناف في نفس هذه الحالة . بل إن الفقرة الثالثة من المادة ٤٠٢ هذه وضعت على عجل عند تعديل قانون الإجراءات في عدة مواضع بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ دون أن تطرح على بساط المناقشة المألوفة ، وربما دون أن يتدبر واضعها جميع النتائج المحتومة لوضعها على النحو الذي صيغت فيه خصوصاً عند اجتماع خطأ القانون الموضوعي مع الاجرائي في الحكم الجزئي الجائر الطعن فيه بالاستئناف . ولسنا نشك في شذوذ هذا الوضع وعدم الجدوى في بقاءه كما لاحظت محكمةنا العليا ، ولكن نعتقد أنه كان من الأولى مواجهة عيب التشريع مواجهة صريحة بالمطالبة بإجراء تعديل تشريعي لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ بدلا من اجتهاد في التفسير يارهاق النص إرهاباً قد يقال عنه إن من شأنه أن يسبغ على عبارة واحدة هي « الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها » مدلولين مختلفين لغير سبب واضح إلا موضع ورودها في القانون . فيضيق من هذا المدلول مرة — وعلى أساس من القضاء والفقه المستقرين — ثم إذ به يضيق عليه في الثانية اتساعاً قد لا يعين عليه قضاء سابق أو فقه سائد .

كما قد لا يعين عليه أيضاً صريح نص المادة ٤٠٢ إجراءات التي فصلت بين وجهي الطعن بالنقض وهما مخالفة القانون الموضوعي ، أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله كوجه للطعن قائم بذاته ، ثم مخالفة

القانون الإجرائي البحث كوجه آخر له نطاقه الخاص وقواعده المستقلة ؛ بالأخص عند قبول الطعن وما يرتبه من آثار .

وليس من سبب بعد ذلك للاعتقاد بأن الخطأ في القانون الموضوعي — بأية صورة من صوره — يصح أن يكون قد اختلط في ذهن واضع نص المادة ٤٠٢ ، بالبطلان في الإجراءات فأدخلهما معاً في مدلول عبارة واحدة — وفي مرة واحدة في هذه المادة دون غيرها من المواد مثل ١٩٥ ، ٤٢٠ ، ٤٢٥ / ٢ — بغير سند واضح من الأعمال التحضيرية للنصوص ، فضلاً عن رأي سابق مستقر في القضاء والتشريع اقتضى هذا الفصل بين الوجهين والتمييز بينهما تمييزاً تاماً على النحو الذي وضخناه في صدر هذا المقال .

حقوق أحد الزوجين في تركة الزوج الآخر

في القانون الفرنسي

للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي
وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب

إذا توفي زوج فرنسي في مصر عن تركه فإلى حقوق الزوج الآخر الباقي على الحياة في تلك التركة؟ لا شك أن الإجابة على هذا السؤال تتطلب منا بحث التطور التاريخي لهذه الحقوق ثم تعرض لكيفية بسط هذه الحقوق أمام القاضي المصري .

مر التشريع الفرنسي بعدة أطوار بدأ التطور الأول في مجموعة نابليون سنة ١٨٠٤ التي اعتبرت الزوج أجنبياً عن عائلة زوجه الآخر فلم يكن له حق الميراث من تركته اللهم إلا إذا انعدم لهذا الزوج قريب يحق له الميراث ففي هذه الحالة يستولي الزوج على التركة برمتها .

وغنى عن البيان أنه إذا لم يحدث عند قيام الزواج اتفاق بين الزوجين على نظام الزوجية المالي طبقاً للنظام الشرعي وهو نظام المشاركة في الأموال الذي يجعل للزوج نصف الأموال المشتركة بين الزوجين في حالة انحلال الزواج ، والوفاة سبب من أسباب هذا الانحلال ، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع تصفية لتلك الأموال المشتركة فيحصل الزوج بمقتضاها على نصف تلك الأموال المشتركة ، كما تجب الإشارة إلى أنه يجوز للزوج في حال نحياته أن يوهب جزءاً من أمواله لزوجته ، إلا أن هذه الهبة يمكن الرجوع فيها قبل وقوع الوفاة .

ولما صدر قانون سنة ١٨٩١ تقرر للزوج بحق الانتفاع في حصة معينة من تركه زوجته عند وفاته .

إلى أن جاء قانون سنة ١٩٣٠ فقد أعطى للزوج حقاً في الملكية باعتباره وارثاً للزوج الآخر ، ويجب ألا تنسى ما نصت عليه المادة ٢٠٥ من القانون الفرنسي (المدني) :

« يلتزم الأبناء بالنفقة على آبائهم وأمهاتهم وأصولهم إذا كانوا معوزين . وتحمل تركة الزوج المتوفى هذه النفقة لتؤدي للزوج الباقي على قيد الحياة إن كان في حالة العوز ؛ ولهذا الأخير أن يطالب بالنفقة في خلال سنة من يوم وفاة زوجته . وتمتد هذه المدة في حالة قسمة التركة إلى يوم الانتهاء من هذه القسمة . وتحمل النفقة على الميراث وتحملها كافة الورثة . فإذا لم يكن الميراث كافياً لذلك تحمل النفقة كل من أوصى له بجزء معين في التركة كل بقدر ما أفاد » .

حق النفقة المقرر في هذه المادة بتقرير الزوج وتلتزم به التركة إذا لم يحصل الزوج الباقي على قيد الحياة على حق ملكية أو حق انتفاع على التركة.

كما أن هناك قواعد أخرى نصت عليها قواعد القانون المدني الفرنسي .

وشرط المطالبة بهذه الحقوق هو قيام الزواج وهو شرط جوهري تخضع له هذه الحقوق بمعنى أنه يتعين ألا يكون الزواج قد انحل بسبب الطلاق وذلك لأن صفة الوارث تتحدد وقت الوفاة فيجب أن يكون الطالب زوجا وقت حدوثها .

ويقس الفقهاء على الطلاق حالة الانفصال الجسدي بين الزوجين بحكم قضائي رغم أن هذا الانفصال أو هذه الفارقة ليست سببا من أسباب انحلال الزواج إلا أنهم يرون هذا النظر باعتبار أن الانفصال الجسدي من حالات عدم الجدارة في الميراث وما هو في الحقيقة إلا عقوبة مدنية يوقعها القانون على الزوج .

.. رغم أن كل زوج أجنبي عن أسرة الزوج الآخر وغريب عنها إلا أن الزوجان يجمعهما رباط التضامن الزوجي الذي ظل زحاما من الزمن ، فمن الظلم البين أن تترك أحدهما يتلظى في الفاقة ويرزخ تحت أعباء البؤس بسبب الفقر من غير أن يترك له فرصة التمتع بجزء من الأموال التي تركها الزوج الآخر .

ولا عجب فقد دعت هذه العلة رجال الفقه إلى اعتبار الزوج الباقي على الحياة وارثا للزوج المتوفي له حقوق كملها القسانون لا يمكن المساس بها حتى من المورث نفسه وهو ما يسمى *hérifier-péservation* ولكن هذا الرأي مرجوح إذ الاحتفاظ بحق في الميراث لا يمكن للمورث العيش بها فقد قررها القانون حماية لأفراد الأسرة فحسب دون أن تشمل هذه الحماية الأجنبي عنها مثل الزوج . ونتيجة لهذا الاتجاه لا يترتب على الزوج أن يحرم قبل وفاته زوجته من الميراث بعمل تبرعات من هبات ووصايا تستغرق كل تركته فلا يسوغ للزوج الباقي على الحياة أن يطعن في هذه التصرفات وإنما يبقى فقط للزوج حق النفقة المقرر في المادة ٢٠٥ سالف الذكر إذ أنه حق شخصي تقع على كاهله التركة عموما ويلتزم به الورثة تذكيرا للقاعدة الرومانية التي تقضي بأن الوارث يحتفظ بشخصية مورثه بعد وفاته .

كيف تعرض هذه المسألة أمام القاضي المصري تطبيقا لأحكام القانون الدولي الخاص ؟

ما هو القانون الواجب التطبيق عليها ؟

بما هي طبيعة هذه الحقوق برما هو التكييف القانوني لها ؟ وهل هي متعلقة بالميراث فتعتبر مسألة من مسائل الإرث أم أنها حقوق شخصية من آثار عقد الزواج المبرم بين الزوجين ؟
الحقيقة من الأمر أن الإجابة على هذا السؤال الأخير هو الذي يدلنا على القانون الواجب التطبيق .

هل تنطبق المادة ١٣/١ من القانون المدني المصري التي تقرر بأنه :

« يسرى قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يرتبها عقد الزواج في ذلك من أثر بالنسبة إلى المال » .

أم المادة ١٧/١ من هذا القانون التي تنص على أنه :

« يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته » .

أم تنطبق المادة ١٨ من هذا القانون التي أوردت ما يلي :

« يسرى على الحياة والملكية والحقوق العينية الأخرى قانون الموقع فيما يختص بالعقار ويسرى بالنسبة إلى المنقول قانون الجهة التي يوجد فيها هذا المنقول وقت تحقق السبب الذي ترتب عليه كسب الحياة أو الملكية أو الحقوق العينية الأخرى التي فقدها » .

وفكرة إعطاء التكييف القانوني لهذه الحقوق لا تتم وفق ما يقضى به القانون المدني الفرنسي وإنما تحدث طبقاً لما يقرره قانون القاضي *Lex fori* وهذه القاعدة الأخيرة مسلم بها في القانون الدولي الخاص وأكدها المادة العاشرة من القانون المدني المصري التي تقرر ما يلي :

« القانون المصري هو المرجع في تكييف العلاقات عند ما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات في قضية تنازع فيها القوانين لمعرفة القانون الواجب تطبيقه من بينها » .

وجماع ما تقدم أن القانون المصري وهو قانون القاضي المصري هو الذي يتولى مهمة تكييف هذه الحقوق وعلى أساس هذا التكييف يمكن معرفة القانون الواجب التطبيق وهل هو القانون المقرر في المادة ١٣ أم في المادتين ١٧ و ١٨ من القانون المدني .

فإذا اعتبرنا وجود حق ملكية أو وجود حق انتفاع للزوج الباقي على الحياة فينطبق القانون الموضح في المادة ١٨ من القانون المدني المصري . وإذا اعتبرنا وجود حق النفقة طبقاً للمادة ٢٠٥ من القانون المدني الفرنسي فيظل الزوج دائئاً بهذا الحق بعد وفاة زوجته وهو دين التركة برمتها أي أنه حق شخصي من آثار عقد الزواج فلو فرضنا فرنسياً مات في مصر وله زوجة فيصبح لهذه الأخيرة حق شخصي على التركة وهو من آثار الزواج ومن ثم ينطبق القانون الموضح في المادة ١٣/١ من القانون المدني المصري وهو قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت انعقاد الزواج وهو القانون الفرنسي .

التعليق على الأحكام

الدعوى الأصلية بالجنسية واختصاص القضاء المدني بنظرها

للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب
وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب

أصدرت الدائرة الأولى للأحوال الشخصية للأجانب بمحكمة القاهرة الابتدائية حكماً بجلسة ١٤/٦/١٩٥٥ قضت فيه بعدم اختصاصها بنظر الدعوى الأصلية بالجنسية في حالة معينة (١) — ونظراً لأهمية المبدأ الذي تضمنه الحكم رأينا التعليق عليه .

المبدأ :

إذا كان المدعى قد لجأ إلى وزارة الداخلية طالباً اعطائه شهادة بالجنسية المصرية ورفض طلبه — فأقام دعوى أمام المحكمة المدنية طالباً فيها الحكم بثبوت الجنسية المصرية له — فإن هذه المحكمة لا تكون مختصة بنظرها لأنها غير مختصة أصلاً بالفصل في دعاوى الجنسية ولكن لما ينطوى عليه طلب المدعى إذا ما أجيب إليه من مساس بل إلغاء ضمنى لما تضمنه القرار الإدارى الصادر برفض طلبه — الأمر الممنوع على المحكمة المدنية القضاء به أو التعرض له طبقاً لنص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء .

وقائع النزاع :

يحصل النزاع المعروض في أن المدعى أقام هذه الدعوى مختصاً السيد وزير الداخلية بصفته وطالباً بالحكم بثبوت جنسيته المصرية — وقال في صدر صحيفة الدعوى أنه تقدم لوزارة الداخلية طالباً الاعتراف بجنسيته المصرية إلا أنها رفضت ذلك — ولما كانت عائلته قد توطنت بالقطر المصرى منذ سنة ١٨٢٢ وحافظ على إقامته بمصر حتى الآن ولم يكن في وقت من الأوقات من رعايا أية دولة أجنبية — فإنه يكون من حقه أن يعترف له بالجنسية المصرية طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠/١٩٥٠ الصادر بشأن الجنسية المصرية .

وقد دفع الحاضر عن وزارة الداخلية بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لسببين : (أولهما) أن محكمة القضاء الإدارى هى المختصة وحدها بنظر النزاع في مسائل الجنسية إذا أثير بصفة أصلية كما هو الشأن في الدعوى المظروحة — وأن اختصاص المحاكم المدنية لا يتأتى إلا في حالة طلب تعريض عن قوار في شأن مسألة من مسائل الجنسية مخالفاً القانون في الحدود المرسومة في المادة ١٨

من قانون نظام القضاء - أو حالة إثارة النزاع في الجنسية لصفة مسألة أولية يتوقف على الفصل فيها أولاً الفصل في موضوع الدعوى .

ثانياً : وبفرض أن المحاكم المدنية مختصة بنظر دعاوى الجنسية فانه لا اختصاص لدائرة الأحوال الشخصية للأجانب بنظرها إذ أن الجنسية لا تدخل ضمن مسائل الأحوال الشخصية التي نص المشرع على نظرها أمام غرفة المشورة وبصفة سرية - إذ أن الجنسية علاقة قانونية بين الفرد والدولة أظهر خصائصها ما تولده من حقوق وواجبات تكفل مصالح الفرد والدولة على السواء .

وتقدمت النيابة العامة بمذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص تأسيساً على ما يلي :

أولاً : ان طلبات المدعى هي التي تحدد نطاق الخصومة - وما دام أن المدعى طلب الحكم بثبوت الجنسية المصرية له أى تقرير مركزه الوطنى ولم يطلب الحكم بإلغاء القرار الصادر برفض طلبه فانه ليس ثمة ما يمنع المحكمة من نظر الدعوى طالما أن هذا القرار لن يكون محور الفصل في الدعوى ولن يكون محل تأويل في الحكم .

ثانياً : إن الدعوى الأصلية بالجنسية مقبولة في صورة دعوى مبتدأة أى بغير طعن في القرار الصادر برفض منح المدعى الجنسية - طبقاً للقواعد العامة باعتبار أن حق الفرد في الجنسية هو حق كسائر الحقوق له دعوى شخصية - والقضاء المدني مخصص طبقاً لنصوص قانون المرافعات وقانون نظام القضاء بكل الدعاوى المدنية والتجارية إلا ما استثنى بنص صريح - وليس هناك نص في أى قانون يقضى بمنع هذا القضاء من الفصل في منازعات الجنسية .

ثالثاً : انه لورفعت هذه الدعوى بالصورة التي هي عليها - كدعوى أصلية - إلى محكمة القضاء الإدارى لوجب أن تقضى بعدم قبولها لأنها لم ترفع إليها في صورة طعن في قرار إدارى وهو الطريق الوحيد الذى تسمح به نصوص قانون مجلس الدولة لاستعداد ولاية محكمة القضاء الإدارى .

رابعاً : انه بالنسبة لاختصاص دائرة الأحوال الشخصية للأجانب بنظر الدعوى فليست ثمة حاجة إلى إحالة الدعوى لدائرة مدنية أخرى بالمحكمة ما دامت هذه الدائرة هي من دوائر المحكمة المدنية تمثل فيها النيابة العامة وهو ما تشترطه المادة ٩٩ مرافعات - وليس تخصيص هذه الدائرة بمسائل الأحوال الشخصية إلا مجرد تنظيم إدارى داخلى بالمحكمة ليس فيه معنى التوزيع في الولاية الذى يستوجب الدفع بعدم الاختصاص .

وبين من الحكم موضوع التعليق أن المحكمة لم تأخذ برأى النيابة لمجرد صدور قرار الرفض من وزارة الداخلية لا تأسيساً على عدم اختصاصها أصلاً بنظر دعوى الاعتراف بالجنسية التي

ترفع إليها بصفة أصلية حيث لا يكون ثمة قرار إداري قد صدر في شأن المدعى فيها — وهذا المعنى هو ما أفصحته عنه بحكمها قائلة : « وحيث أنه لما تقدم وجب الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لأن المحكمة غير مختصة أصلاً بالفصل في دعاوى الجنسية بل لأن في حكمها إيقاف لتنفيذ القرار الصادر من وزارة الداخلية برفض طلب الدعوى » .

وقد استندت المحكمة في تقرير قضائها إلى الحجج الآتية :

أولاً : أن المدعى وقد لجأ إلى وزارة الداخلية لتقرير جنسيته المصرية يعتبر أنه قبل سلفاً السير في الطريق الذي رسمه القانون في حالة رفض طلبه وهو رفع تظلم أمام القضاء الإداري بمجلس الدولة وهو القضاء الذي له الاختصاص دون غيره بنظر التظلمات عن القرارات والأوامر الإدارية .

ثانياً : إن إقامة هذه الدعوى بعد فوات ميعاد التظلم أمام القضاء الإداري في القرار الصادر برفض طلب المدعى يتضمن بذاته تحايلاً لإعادة نظر طلب المدعى أمام جهة قضائية بعد أن فوت على نفسه ميعاد التظلم أمام الجهة القضائية المختصة بنظر التظلمات في الأوامر والقرارات الإدارية وهو ما لا يجوز قانوناً .

ثالثاً : أن القول بأن المطلوب من هذه المحكمة هو مجرد الحكم بثبوت الجنسية المصرية للمدعى وليس إلغاء الأمر الصادر من وزارة الداخلية برفض طلب المدعى مردود بأن العبرة في الطلبات ليس بالفاظها بل بمرماها والغرض فيها ولا شك أن هذه الدعوى ما رفعت إلا بقصد تقرير الجنسية المصرية للمدعى وفي هذا ما يتناقض مع قرار وزارة الداخلية بل ما يجعله ملغى بقوة الحكم إذا صدر .

* * *

التعليق :

يعالج هذا الحكم مسألة اختصاص القضاء المدني بنظر الدعوى الأصلية بالجنسية أو دعوى الاعتراف بالجنسية *Action en reconnaissance de la nationalité* وهي مسألة نالت حظاً كبيراً من اهتمام الفقه والقضاء في فرنسا وفي مصر — وسنعرض في المأمة سريعة للدعوى الأصلية بالجنسية واختصاص القضاء المدني بنظرها في فرنسا وفي مصر ثم نتولى الرد على الدعاوى التي تأبسن عليها الحكم موضوع التعليق .

الدعوى الأصلية بالجنسية في فرنسا :

ذهب الشراح الفرنسيون في بادئ الأمر إلى أن الجنسية من أنظمة القانون الخاص استناداً إلى أن المشرع الفرنسي عند وضعه المجموعة المدنية عالج قواعدها في المادة ٨ وما بعدها قبيل النصوص الخاصة بالحالة — وظل الحال كذلك حتى صدر في ٢ فبراير سنة ١٩٢١ حكم شهير

من محكمة النقض الفرنسية بدواثرها المجتمعة أشارت فيه إلى أن الجنسية مع تنظيم المشرع لها في المجموعة المدنية تتعلق بالقانون العام (١).

وكان لهذا التوجيه القضائي أثره لدى المشرع فأصدر بالجنسية تشريعا مستقلا هو القانون الصادر في ١٠/٨/١٩٢٧ ثم القانون الصادر في ١٩/١٠/١٩٤٥ الذي سماه (تقنين الجنسية الفرنسية). وبهذا عدل معظم الشراح عن رأيهم في اعتبار الجنسية عنصرا من عناصر الحالة المدنية وأدخلوها في روابط القانون العام — إلا أن الفقيه « باتيفول » وهو من الفقهاء المعاصرين في القانون الدولي الخاص في فرنسا — لم يرتض عمومية هذا الرأي فذهب إلى بحث أي فروع القانون العام تدرج فيه الجنسية — و انتهى من ذلك إلى أنها إذا كانت تقع في مفترق بين كثير من فروع القانون فإن مكانها الأكثر موافقة لها هو القانون الدولي الخاص الذي يعد فرعا من فروع القانون الخاص (٢).

" Concluons que si la nationalité est au carrefour de plusieurs branches du droit, son lien le plus intime est avec le droit international privé, que nous avons rattaché au droit privé ".

والدعوى الأصلية بالجنسية أو دعوى الاعتراف بالجنسية هي الدعوى التي ترفع مستقلة عن أي نزاع آخر يطرح على القضاء ويطلب فيها المدعى ترمير مركز الوطني الثابت له وفقا لأحكام قانون الجنسية .

وقد أنكر بعض الفقهاء الفرنسيين — وكذلك القضاء في بعض أحكامه — قبول هذه الدعوى استنادا إلى قاعدة : « لا دعوى حيث لا مصلحة » ، وإلى أن هذه الدعوى لا يعدو الطلب فيها مجرد استشارة القضاء وهو ما يخرج عن ولايته التي تتحدد بالفصل في الخصومات (٣).

إلا أن محكمة « السين » في أحكام عديدة أصدرتها اتجهت اتجاها جديدا أوجت به الضرورات العملية فاعترفت للفرد بحقه في الالتجاء إلى القضاء للاطمئنان إلى تحديد جنسيته ومعرفة ما إذا كان فرنسيا أم لا بحيث تختص النيابة العامة بوصفها ممثلة للدولة — إلا أن هذه الأحكام لم يكن لها إلا حجية نسبية في تلك الوقت (٤).

وقد صدر قانون الجنسية الفرنسي في سنة ١٩٤٥ آخذا بهذا الاتجاه العملي ونص صراحة في المادة ١٢٩ منه على أنه : « يجوز لكل فرد أن يرفع دعوى أمام المحكمة المدنية يكون موضوعها

(١) الحكم منشور بد الوز ١٩٢١ - ١ - ١ جاء به "Les règles relative à l'acquisition et à la perte de la nationalité ... relèvent du droit public"

(٢) « باتيفول » في مؤلفه القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٤٩ ص ٦٧ .

(٣) إراجع تعليق الدكتور من الدين عبد الله على حكم محكمة القضاء الإداري، مجلة مجلس الدولة لسنة الرابعة ص ٣٦٦ و « نيبوايه » مختصر القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٤٩ ص ١٠٧ نبذة ٨٨ .

(٤) « نيبوايه » المرجع السابق .

الأصلي والمباشر طلب الحكم بكونه فرنسيا أو غير فرنسي — ويجب أن يختصم فيها النائب العام الذي له وحده صفة الدفاع في هذه الدعوى .

وكذلك نصت المادة ١٣٠ على أنه « يجوز للنائب العام أن يختصم أى فرد بدعوى يكون موضوعها الأصلي والمباشر طلب الحكم بأن هذا الفرد فرنسيا أو غير فرنسي ، وذلك دون إخلال بحق كل ذي مصلحة من الغير في التدخل في الدعوى في الحالتين — وبهذا أصبح من حق أى فرد أن يرفع إلى المحكمة المدنية دعوى أصلية أو مجردة بطلب الجنسية للحصول على حكم يحوز في مواجهة الكافة حجية الشيء المحكوم فيه .

اختصاص المحاكم المدنية وحدها بالفصل في هذه الدعوى :

ومع اتفاق غالبية رجال الفقه في فرنسا على أن الجنسية نظام قانوني يتعلق بالقانون العام فإن اختصاص المحاكم المدنية بنظر منازعات الجنسية التي تثار بصفة أصلية لم يكن محل خلاف بينهم — ولم يكن ذلك وليد ما قضى به تقنين الجنسية الجديد في المادة ١٢٤ منه التي تنص على أن « القضاء المدني العادي هو الذي يختص وحده بنظر المنازعات الخاصة بالجنسية سواء أثار بصفة مجردة أم بمناسبة طعن في قرار إداري بالتجاوز في استعمال السلطة ، إذ أن هذا الاختصاص كان معترفا به قبل صدور قانون الجنسية ومع عدم وجود أى نص خاص (١) .

« On était bien d'accord pour reconnaître la seule compétence du tribunal civil dans les actions en matières principales, même en l'absence de tout texte ».

حتى أن مجلس الدولة الفرنسي كان يعتبر القضاء الإداري غير ذي ولاية في هذا النطاق فكان يوقف الفصل في المسألة الفرعية المتعلقة بالجنسية التي تثار بصدد نزاع مطروح أمامه إذا اتسمت بطابع الجدلية وتجردت من مظنة الكيد ويحيل ذوي الشأن إلى المحكمة المدنية للفصل في هذه المسألة (٢) .

ويفسر هذا الاختصاص بأن الجنسية ولو أنها أصبحت من أنظمة القانون العام إلا أنها لا تزال — دون شك — ذات تأثير كبير على حالة الأشخاص (٣) إذ أن الفرد إذ ثبت له مركز الوطني فإنه يتمتع بحقوق ما كان ليتمتع بها لولا مركزه هذا أى لو ظل معتبرا أجنبيا أو عديم الجنسية ويقول « سافاتييه » إن قوة التقاليد هي التي تؤكد اختصاص القضاء المدني وتدعمه بنظر منازعات الجنسية لما في هذا القضاء من تيسير في الإجراءات ولما يوفره من ضمانات لا تتوافر أمام القضاء الإداري مثل إمكان تدخل النيابة العامة وهي الممثلة لصالح الدولة (٤) .

(١) « نيدوايه » الأطول الجزء الأول طبعة ١٩٤٧ من ١٣٠ نبذة ١٢٣ .

(٢) راجع مقال الأستاذ مصطفي كامل اسماعيل بمجلة مجلس الدولة العدد الأول سنة ١٩٥٠ من ١٤١ يحيل فيه إلى « باتيفول » المرجع السابق نبذة ١٥٦ من ١٦٠ .

(٣) راجع « ليبرور بييجونير » في كتابه مختصر القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٥٤ من ١٢٩ نبذة ١٢١ .

الدعوى الأصلية بالجنسية في مصر والجهة المختصة بنظرها :

خلت التشريعات المتعاقبة في مصر والمتعلقة بالجنسية من كل إشارة إلى الجهة القضائية المختصة بنظر منازعات الجنسية ولا يوجد في المرسوم بقانون الصادر في ١٩٢٦/٥/٢٦ إلا المادة ٢٣ منه التي كانت تنص على أن « لوزير الداخلية الحق في اعطاء كل ذي شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التي تفرض بمقتضى قرار منه وبعد تقديم كافة الأدلة التي يرى لزومها — وهذه الشهادات يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها — ثم تضمن المرسوم بقانون رقم ١٩٢٩/١٩ بشأن الجنسية المصرية والذي ألغى المرسوم بقانون الصادر في ١٩٢٦ نصاً مقابلاً لهذا النص تضمنته المادة ٢١ منه — وظاهر أن هذين النصين لا شأن لهما بتبيان السلطة التي تملك الفصل في التنازع على الجنسية .

أما تقنين الجنسية الصادر به القانون رقم ١٩٥٠/١٦٠ فقد كان مشروعه يتضمن نصاً في المادة ٢٥ منه يقضى بأن تختص المحاكم المدنية الكلية بالنظر في جميع الدعاوى التي ترفع لإثبات الجنسية المصرية أو الطعن في القرارات الصادرة في شأن هذه الجنسية — وأن هذه الدعاوى ترفع في مواجهة وزير الداخلية وتمثل فيها النيابة العامة — وقد تأثر واضع هذه المادة في المشروع بما عليه الحال في القانون الفرنسي وجاء بالمذكرة التفسيرية للمشروع تعليقاً على هذه المادة أنه — « روعى في ذلك أن مسائل الجنسية في الواقع من مسائل الأحوال المدنية كما روعى من جهة أخرى أنه بالنسبة لأهمية الآثار التي تترتب على اكتساب الجنسية أو فقدها أن يكون مجال النزاع في حقوق ذوي الشأن فيها واسعاً موسعاً ومحوطاً بجميع الضمانات الممكنة ولاعتبار الأحكام الصادرة في مسائل الجنسية حجة على الكافة فيتعين أن تكون النيابة العامة المعهود إليها بالدفاع عن مصالح المجتمع طرفاً في الدعوى » — إلا أن هذا النص نوقش في لجنتي العدل والداخلية بمجلس الشيوخ وتعديل بالفصل بين دعوى الاعتراف بالجنسية وبين الطعون في القرارات الإدارية الصادرة في شأن مسائل الجنسية وتخويل الفصل في الأولى للمحاكم المدنية الكلية — في حين تختص بالنظر في الثانية محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة — وأرسل المشروع إلى مجلس النواب الذي رأت لجنة الداخلية به حذف هذه المادة « اكتفاء بما لمحكمة القضاء الإداري من اختصاص في هذا الشأن ولأن قانون مجلس الدولة في طريق التعديل لا مكان لتمثيل النيابة العامة أمام محكمة القضاء الإداري وفي هذا الضمان كل الضمان » .

وأقر المجلس وجهة نظر اللجنة في حذف هذه المادة ثم أعيد المشروع على مجلس الشيوخ فاقراه وصدر القانون خلواً من أى نص يبين الاختصاص القضائي في مسائل الجنسية .

والذي يبين من الاطلاع على مضبطة الجلسة العشرين من دور الانعقاد العاды الخامس والعشرين لمجلس الشيوخ المنعقدة في ١٩٥٠/٥/١٥ ان حذف النص المتقدم إنما يرجع إلى اختلاف وجهات النظر في بيان الجهة القضائية التي يعهد إليها بالمنازعات في مسائل الجنسية — فكان من رأى البعض أن يعهد بها إلى القضاء

العادى وعلى وجه التحديد إلى المحاكم المدنية الكلية — وهو ما عليه الحال في فرنسا ويؤيد هذا الرأي كون الجنسية عنصر في الحالة وإن كانت في ذاتها نظاما من أنظمة القانون العام ولا مكان لتمثيل النيابة العامة أمام المحاكم المدنية — وهو أمر لازم في مسائل الجنسية لتعلقها بالصالح العام ولا مكان الاعتراف بالحكم الصادر فيها بالحجية المطلقة — وكان من رأى البعض الآخر أن يعهد بتلك المنازعات إلى محكمة القضاء الإدارى سواء رفعت إليها بصفة أصلية أم بصفة مسألة أولية في خصومة أخرى — ويؤيد هذا الرأي كون الجنسية من أنظمة القانون العام وكون محكمة القضاء الإدارى هي الجهة المختصة بنظر المنازعات المتعلقة بالقانون العام .

وبذلك لم ننصر إحدى وجهتي النظر على الأخرى في تحويل الاختصاص في منازعات الجنسية إلى أى من الجهتين فرؤى ترك المسألة لحكم القواعد العامة (١) .

الفقه في مصر :

يرى الفقه الحديث في مصر أن قانون الجنسية هو الذى يحدد شروط فرض الجنسية وشروط كسبها وشروط فقدانها وبعبارة أخرى هو الذى يحدد « مركز الوطنى ، و « مركز الأجنبى » ، وهو تحديد يؤثر في حقوق الفرد وواجباته القانونية — ومن ثم يكون للفرد الحق في أن يتمسك بهذا المركز إذا الدولة وإزاء الأفراد الآخرين وهو ما يعبر عنه « بحق الفرد الذاتى في الجنسية » — وهذا الحق لا بد وأن تكون له دعوى تحميه كسائر الحقوق — وهذه هي الدعوى الأصلية بالجنسية — وهذه الدعوى لا يوجه المدعى فيها طعنا إلى قرار إدارى إيجابى أو سلبى صادر في الجنسية وإنما يطلب الحكم بتقرير مركز الوطنى فقط (٢) .

وقد ناز البحث في شروط قبول هذه الدعوى الأصلية بالجنسية وما إذا كان يشترط لقبولها أمام القضاء المدنى وجود المنازعة على الجنسية — فذهب رأى إلى أن المنازعة شرط لقبول هذه الدعوى بحيث لا تقبل قبل حصولها طالما كان بيد الشخص استثارتهما — ويكون بيد الأفراد استثارة النزاع في شأن جنسيتهم إذا نظام المشرع وسيلة الحصول على شهادة بالجنسية — تعتبر إقرارا من الدولة بها — فإذا حصل الشخص على هذه الشهادة — فلا مصلحة في الدعوى مع الإقرار بها — وإلا كان ذلك منازعة حقيقية في الجنسية تبرر رفع الدعوى أمام القضاء العادى كما تبرر رفعها أمام القضاء الإدارى (٣) . ولما كان المشرع المصرى قد خول الأفراد حق مطالبة وزارة

(١) تراجع مؤلف الدكتور عز الدين عبد الله في الجنسية طبعة ١٩٥٤ ص ٢٧٥ .

(٢) الدكتور عز الدين عبد الله — المرجع السابق ص ٢٨٦ — وتعليقه المنشور بمجلة مجلس الدولة المرجع السابق — والدكتور أحمد مسلم في مؤلفه في الجنسية طبعة ١٩٥٤ ص ٢٥٥ نبذة ٢٥٦ — ويرى أنه قد تكون للشخص مصلحة في رفع هذه الدعوى أمام القضاء العادى دون القضاء الإدارى كما لو انتقضت مواعيد الطعن في القرار الإدارى ولا يمكن أن يتقبل في وجهه باب اثبات جنسيته قضاء — يجب ذلك فيكون له عندئذ أن يلجأ إلى القضاء العادى وهو مفتوح دائما — (هامش ١) ص ٢٥٧ من نفس المرجع) .

الداخلية بإقرارات بالجنسية المصرية وهي الشهادات المنصوص عليها في المادة ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٠ فلا مبرر لقبول الدعوى الأصلية بالجنسية في غير منازعة فيها قبل طلب هذه الشهادة .

وذهب رأى آخر إلى أن قانون المرافعات الجديد يؤيد قبول الدعوى الأصلية بالجنسية دون حصول منازعة فيها لأن المادة الرابعة وهي تشترط لقبول الدعوى وجود مصلحة قائمة يقرها القانون ، تجعل كافيا لقبولها كذلك ، المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه ، وهو ما يستند إليه قبول دعاوى تقرير الحقوق والمراكز القانونية ودعوى الحصول على دليل يقدم في نزاع مستقبل — ويمكن اعتبار الدعوى الأصلية بالجنسية من قبيل هذه الدعاوى (١) التي يسميها فقهاء المرافعات الدعاوى الوقائية (٢) .

ومع تسليم الفقه في مصر بقبول هذه الدعوى على التفصيل السابق فإنه يجمع على اختصاص القضاء العادى بنظرها ويرى أنها ترفع إلى المحاكم المدنية السككية باعتبارها من الدعاوى غير المقدرة القيمة — وترفع من الفرد الذى يطلب الجنسية المصرية لنفسه ضد وزارة الداخلية — والنيابة العامة تكون فيها طرفاً منضماً (طبقاً لنص المادة ٩٩ م) ويحوز الحكم الصادر فيها حجته بالنسبة للسككة (مادة ٢٤ من القانون رقم ١٦٠ / ١٩٥٠) .

القضاء :

وقد قضت محكمة النقض بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ بقبول هذه الدعوى وجاء في حيثيات هذا الحكم أن طلب المطعون عليه ثبوت الجنسية المصرية له وفقاً للمادة السابعة من قانون الجنسية رقم ١٩ / ١٩٢٩ لا يترتب عليه أى مساس بسيادة الدولة — إذ الجنسية المصرية بمقتضى هذه المادة مقررة بحكم القانون متى توافرت شروطها وليست من اطلاقات الحكومة حتى يصح القول بأن الفصل فيها هو فصل فى أمر من الأمور المتعلقة بسيادة الدولة — ولما كانت هذه الجنسية منازعة فيها من الطاعة (وزارة الداخلية) كان للمطعون عليه مصلحة قائمة فى دعواه قبلها (٣) ،

وأثار هذا الحكم تساؤل بعض الشراح عما إذا كانت محكمة النقض قد اتجهت إلى أن قيام المنازعة شرط لقبول الدعوى الأصلية بالجنسية — ولكن لم يثر خلافاً فى أن المحاكم العادية تختص بنظر هذه الدعوى عند قيام المنازعة — لوضوحه بالنسبة لهذه النقطة ولاتفاقه مع إجماع الفقه فى هذا الشأن .

إلا أن محكمة القضاء الإدارى ذهبت فى جميع أحكامها إلى إنكار ولاية القضاء العادى بنظر

(١) الدكتور محمد الدين عبد الله فى تكملة الأشار إليه ص ٣٦٨ .

(٢) موديل فى المرافعات طبعة ١٩٤٩ نبذة ٣٥ ص ٤٠ .

(٣) تراجع مجموعة أحكام محكمة النقض المدنية السنة الأولى ص ١٩٩ رقم ١٣١ .

الدعوى الأصلية بالجنسية متعلقة بأن القانون المصري لم ينظم هذه الدعوى اللهم إلا أن تكون في صورة طعن في قرار أصدره وزير الداخلية برفض الاعتراف لصاحب الشأن بالجنسية المصرية وهو ما تختص بنظره وحدها — واعتبرت حكم محكمة النقض سالف الذكر غير حائز لحجية الأمر المقضي به إلا في خصوص الدعوى التي فصل فيها مبررة ذلك بأن نظام تشكيل المحاكم العادية يقضى بأن لا تختص هذه المحاكم بالمنازعات الخاصة بالجنسية إلا إذا أثبت أمامها باعتبارها مسألة أولية للفصل فيها توطئة للحكم في موضوع الدعوى الأصلية — أو إذا رفعت إليها دعوى تعويض عن قرار إداري متعلق بالجنسية جاء مخالفا للقانون (١).

وقالت المحكمة في بعض أحكامها الأخرى إن الجنسية هي العلاقة السياسية والقانونية التي تربط الفرد بدولة ما ولما كانت الدولة تتكون من رعايا وكانت الجنسية هي الرابطة التي تربطها هؤلاء الرعايا فان قواعد الجنسية تعتبر من أوثق المسائل صلة بالقانون العام — ولا دخل لها في دائرة الأحوال الشخصية (٢).

على أن هذا الاتجاه السائد في أحكام محكمة القضاء الإداري لم يمنع المحاكم المدنية العادية من أن تعتبر نفسها مختصة بنظر دعوى الاعتراف بالجنسية وأن ترفض الدفع بعدم الاختصاص الذي كانت تقدم به وزارة الداخلية — فقضت دائرة الأحوال الشخصية للأجانب بمحكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٥٣ (٣) أن : « ما ادعته وزارة الداخلية من أن الاختصاص في هذه المطالبة (المطالبة بثبوت جنسية المدعى المصرية) هو لمحكمة القضاء الإداري بمقتولة من تنظيم مسائل الجنسية يدخل في صميم اختصاص وزير الداخلية الذي يصدر قرارات إدارية إيجاباً أو سلباً وأن محكمة القضاء الإداري هي المختصة لكي يطعن في هذه القرارات — هذا القول من جانب الوزارة مردود بما يلي :

أولاً : الدعوى الحالية قاصرة على الاستفادة من أحكام قانون الجنسية وليس في الطلبات المقدمة فيها أي إشارة إلى الغاء أمر إيجابي أو سلبى لوزارة الداخلية — هذا مع التسليم بأن أمراً قد صدر برفض طلب المدعى .

ثانياً :

وكذلك قضت نفس الدائرة في ٢٧ نوفمبر ١٩٥٣ بأنه : « إذا تنازعت (وزارة الداخلية) مع (منع الشخص) فيما يدعيه من أن هذه الشروط قد توافرت لديه أو أهملته بالرغم من توافر هذه الشروط ولم تعترف له بالجنسية المصرية ولجأ هو إلى القضاء للفصل بينه وبينها في مثل هذا النزاع أو ليستصدر منه حكماً في مواجهتها تقرر له بموجبه جنسيته المصرية القانونية فانه لا يتنازع

(١) راجع حكم محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ في القضية ٥٧٥ سنة ٤ القضائية - مجموعة أحكام مجلس الدولة السنة الثامنة المجلد الأول من ...

(٢) حكم محكمة القضاء الإداري في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ القضية ٥١٦ لسنة ٢ القضائية مجلة الإشراف والقضاء السنة الثالثة من ١٩٥٢

منها في عمل من أعمال السيادة أو بطلب الغاء أمر إداري أو تعطيله وإنما يطلب الاستفادة من حكم القانون والاعتراف له بحق مقرر له بموجب . . .

وحيث إنه على أساس هذه الأصول القانونية تكون هذه المحكمة مختصة بنظر هذه الدعوى إذ أنها كما هو ظاهر منها ليست مؤسسة على أن المدعى من حقه أن يمنح الجنسية المصرية — أو أن يعتبر مصريا ولأنه قد توافرت لديه شروط حالة من الحالات التي تجيز اعتباره مضرنا أو التي تجيز منحه الجنسية المصرية — وإنما هي مؤسسة على ما يقوله المدعى من أنه مصرى الجنسية بقوة القانون تطبيقا للبادء الأولى والسادسة والسابعة والثانية والعشرين من قانون الجنسية المصرية الصادر في سنة ١٩٢٩ وهي جميعها من المواد التي تنص على حالات تنقرر فيها الجنسية للشخص بمجرد توافر الشروط المنصوص عليها فيه — ومن ثم يكون الدفع المبدى من وزارة الداخلية بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى هو دفع في غير محله يقتضى الأمر الحكم برفضه (١) . . .

والذى نخلص اليه من هذين الحكمين أن المحكمة أقرت باختصاصها بنظر دعوى الاعتراف بالجنسية مادام المدعى فيها لا يطلب الحكم بالغاء قرار وزير الداخلية برفض منحه الجنسية المصرية بل يطلب الاستفادة من أحكام قانون الجنسية بوصفه مصريا بحكم القانون — وبذلك تكون المحكمة قد أفصحت عن أنه لا تأثير لانكار وزارة الداخلية على الفرد صفته كمصرى على اختصاص القضاء العادى بنظر دعواه الأصلية بالجنسية — ولعل هذا هو الأقرب للنطق القانونى إذ لا يتصور حاجة الفرد إلى استمداد ولاية القضاء وحمايته إلا عند ما تنكر عليه وزارة الداخلية حقه في الاستفادة من مركز الوطنى — وهو مادعا الدكتور احمد مسال إلى اعتبار المنازعة شرطا لقبول الدعوى الأصلية بالجنسية — إذ أن الاتجاه لوزارة الداخلية بطلب شهادة بالجنسية المصرية أقرب وأيسر من الاتجاه للقضاء .

مدى مخالفة الحكم موضوع التعليق للمبادئ المتقدمة :

بيد أن الحكم موضوع التعليق مع إقراره صراحة باختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى الأصلية بالجنسية متفقا في ذلك مع المبادئ المتقدمة — قيد ذلك بعدم صدور قرار من الجهة الإدارية برفض طلب المدعى في الدعوى — فصدور مثل هذا القرار يعتبر في نظر المحكمة نافيا لاختصاصها رغم ثبوته أصلا مبررة ذلك بأنه لو حكم في الدعوى بإجابه المدعى إلى طلباته لكان في ذلك الغاء ضمنا للقرار الإدارى الصادر بالرفض وهو الأمر الممنوع على المحاكم بنص المادة (١) من قانون نظام القضاء .

ونرى من جانبنا أن المحكمة خالفت في قضائها هذا ما عبرت عنه محكمة النقض في حكمتها المشار إليه من أنه لما كانت الجنسية منازعا فيها من وزارة الداخلية كان للفرد مصلحة قائمة في دعواه قبلها — إذ أن المنازعة التي قررتها محكمتنا العليا بالمصلحة في الدعوى الأصلية بالجنسية

(١) حكما الصادر في القضية ١٧ / ١٩٥٣ أحوال شخصية أجانب (غير منشور) .

لا تعنى إلا صدور قرار الرفض من وزارة الداخلية سواء أكان هذا القرار صريحاً أم ضمنياً يفهم من الامتناع عن إعطاء ذى الشأن شهادة بجنسيته المصرية طيلة مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٢٠ فقرة ثانية من قانون الجنسية رقم ١٦٠/١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٩٤ سنة ١٩٥١ وإذا كان الشراح في مصر قد اختلفوا في تقدير هذه المنازعة وما إذا كان من اللازم توافرها لقبول الدعوى أم لا فإن أحداً منهم لم يقل بأن وجود المنازعة ينفي اختصاص المحاكم المدنية العادية بنظر دعوى الاعتراف بالجنسية .

ونحن نختلف المحكمة فيما ذهب اليه في الحكم موضوع التعليق لما يلي :
أولاً — إذا استقام ما ذهب اليه الحكم موضوع التعليق فإن معنى ذلك أن تمتنع المحكمة المدنية عن الفصل في النزاع حول الجنسية إذا ثار بصفة أولية في دعوى معروضة أمامها تختص بنظرها بين متمسك بشهادة صادرة من وزارة الداخلية تفيد أنه مصري وبين خصم له ينكر عليه مصريته — لأنه مسابقة لمناطق الحكم يكون في التعرض لتقدير هذه الشهادة وبجها معنى تأويل القرار الإداري الإيجابي الصادر باعتباره مصرياً — وقد ترى المحكمة أن المتمسك بهذه الشهادة لا يعد مصرياً وفقاً لأحكام القانون — ولكنها لا تستطيع القضاء بذلك لما يكون فيه من معنى إيقاف تنفيذ بل إلغاء هذا القرار الإداري ..

ولا شك أن هذه النتيجة غريبة إذ أن القضاء قد استقر على أن الشهادة الصادرة من وزارة الداخلية ليست حجة قاطعة في ثبوت الجنسية المصرية بل هي دليل قابل لإثبات عكسه لدى القضاء بحيث أن المحكمة هي التي لها في النهاية حق الفصل في قيمة هذه الشهادة فتأخذ بها إذا اقتنعت بصحتها وتطرحها إذا ثبت لها عكس ما فيها من الأدلة التي تراها مؤيدة لذلك (١).

وهذا هو ما يراه الفقه في مصر وفي فرنسا فيقول الدكتور أحمد مسلم إن « شهادات الجنسية من أولى وسائل الإثبات وحجيتها أو قوتها في الإثبات مستمدة من كونها إقراراً بالجنسية من الدولة التي تتحقق الجنسية بالانتساب إليها فهي بهذا شبيهة بالإقرار بالبنوة من الوالد — ولكن هذه الحجية ليست نهائية وإنما يجوز العدول عن الإقرار الذي تتضمنه الشهادة — كما يجوز لإثبات مخالفته للواقع قانوناً مما يجعله إقراراً من نوع خاص — ذلك أن الجنسية يحكمها القانون —

(١) نقض جنائي ١٤-١-١٩٤٤ الجدول العشري الخامس المدني للمجموعة الرسمية (نحت كلمة جلسة) ص ١٢٥ رقم ٦٦٩ — وراجع نقض مدني ٢٥ مايو ١٩٥٠ السالف الإشارة اليه — وقد جاء فيه أن « شهادة وزير الداخلية بدخول شخص الجنسية المصرية لا تكسب الجنسية المصرية خلافاً لحكم القانون فهي مجرد قرينة بسيطة » — ومجلس الدولة في ٢٠ يوليو ١٩٥٠ مجموعة المجلس السنة الثالثة رقم ٢٩٤ ص ٩١٤ حيث يقول « هذه القرينة تقبل الدليل العكس ... ومن حق المحكمة أن تفصل في هذا الدليل وقد تأخذ به وتتفق بعدم صحة الشهادة » — ونقض جنائي ٢٨ أكتوبر ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض السنة الرابعة العدد الأول رقم ١٢ ص ٥١ اذ يقول عن الجنسية أن « المحكمة هي المختصة أخيراً بالفصل في توافرها دون أن تتنبذ بشهادة وزير الداخلية » — ويلاحظ أن محكمة القضاء الإداري نفسها تعترف لانتهاء العادي بالفصل في كل نزاع يتعلق بالجنسية إذا أشار بصفة مسألة أولية — أي أن المحكمة المدنية في حالتنا هي التي تختص بتقدير شهادة الجنسية ولها أن تأخذ بها أو تطرحها وتفتي بنكسها .

وإقرار وزير الداخلية بها لشخص لا يمنحها له وإنما يجب أن يكون معبرا عن الواقع قانونا ، وإلا جاز العدول عنه أو مناقضته . . .

وهذا ما قضى به المشرع المصري صراحة في المرسوم بقانون رقم ١٩٣٩/١٩ إذ نص في ذيل المادة ٢١ منه على أن « هذه الشهادات يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها » .
وإذا كان القانون رقم ١٦٠/١٩٥٠ لم يورد هذه العبارة بل اكتفى بالنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ منه على أن « ويكون لهذه الشهادات حجيتها القانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية » — فان ليس معنى ذلك أن الشهادة بالجنسية تعد دليلا كاملا لا يستطيع القضاء مناقضته وهدم حجيتها إذ أن هذا التعديل لم يقصد به سوى تأكيد إمكان إلغاء حجية الشهادة بطريق القرار الوزاري المسبب — أما هدم حجيتها بما يثبت أمام القضاء فهو أمر تقضى به القواعد العامة — وقد أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون أنه « يلاحظ أن شهادة الجنسية يجب أن يؤخذ بها لدى جميع الجهات الرسمية — إذ هي تعتبر دليلا على الجنسية المصرية إلى أن يثبت عكسه » . . . — وهذا ما استقر عليه القضاء في مصر قبل وبعد صدور قانون الجنسية في سنة ١٩٥٠ .

ثانيا : أننا لا نرى في القرار الصادر برفض منح الفرد شهادة بالجنسية المصرية — قرارا إداريا بالمعنى المفهوم من نص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء . إذ أن القرار الإداري كما عرفته محكمة القضاء الإداري (٢) هو — « افصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ، وذلك بقصد أحداث (إنشاء) مركز قانوني معين متى كان ممكنا وجائزا قانونا وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة » .

وهذا هو ما ذهب إليه الفقهاء الفرنسيون فيرى الأستاذ لويس رولان أن القرار الإداري هو الذي ينشئ مركزا قانونيا لصالح فرد أو لغير صالحه (٣)

"L'acte administratif est celui qui crée une situation juridique au profit ou à la charge d'un individu".

وقد أصدر قسم الرأي بمجلس الدولة فتوى في إبريل سنة ١٩٥٢ قال فيها — « إن قصد

(١) مؤلف الدكتور أحمد مسلم — المرجع السابق ص ٢١٣ — وراجع بهذا المعنى الدكتور عز الدين عبد الله في مؤلفه في الجنسية طبعة ١٩٥١ نبذة ١٧٣ ص ٣٢٢ — وقارن بهذا المعنى «بانيبول» — المرجع السابق ص ١٥٧ نبذة ١٥٤ — وليربور بيغونيير المرجع السابق ص ١٧٦ نبذة ١١٩ ونيبوايه المختصر — المرجع السابق ص ٢٠٠ نبذة ٢١٦ حيث يقول :

"Ces certificats délivrés très facilement, n'entraînent qu'une présomption simple".

(٢) حكم محكمة القضاء الإداري في ٧ يناير ١٩٤٨ (القضية ٢٨ السنة الأولى للنقض) وحكمها في ١٣ إبريل ١٩٤٨ (القضية ١٥٥ سنة الأولى للنقض) — وقد عرف الأستاذ مصطفي مرعي القرار الإداري بأنه عمل قانوني يصدر عن الإدارة بما لها من سلطة عامة فيحدث مركزا قانونيا جديدا أو يؤثر في مركز قانوني قديم — انظر مقاله في القرارات الإدارية بمجلة مجلس الدولة السنة الثانية ص ٣ .

(٣) موجز القانون الإداري طبعة ١٩٤٧ ص ٤٥ نبذة ٥٩ .

إحداث المركز القانوني وإمكان حدوثه ركنان أساسيان لوجود القرار الإداري وبغيرهما لا يكون العمل قرارا إداريا — فإذا كان المركز القانوني موجودا فعلا بقوة القانون أو القاعدة التنظيمية العامة فإن العمل الذي يأتيه الموظف المختص لا يكون قرارا إداريا لفقده ركننا أساسيا ومن ثم لا يكون إلا إجراء مقررًا لمركز موجود بالفعل .

وإذا أردنا تطبيق هذا المعنى على الشهادة الصادرة بالجنسية نرى أنه ليس من شأنها منح الفرد المطالب بها الجنسية المصرية بل إنها لا تعدو أن تكون أداة إثبات لمصرية هذا الفرد ومن ثم ، فهي لا تنشئ مركزا قانونيا هو مركز الوطني بل تكشف عن هذا المركز الموجود بمقتضى نصوص أحكام قانون الجنسية — وعملها مقصور على تنفيذ وضع أو مركز فردي نشأ عن القاعدة القانونية مباشرة فهي ليست إلا عملا ماديا (Acte materiel) وهو ما عرفه الفقيه د جيز ، بأنه سحب مركز قانوني على شخص ما ، وهذه هي مهمة العمل التنفيذي لأن الوضع قد نشأ ويراد سحبه على شخص معين (١) .

وعلى هذا الأساس لا يعد القرار الصادر برفض إعطاء شهادة بالجنسية قرارا إداريا بالمعنى الفني السابق بيانه لأنه يفرض صحة مطابقته للقانون فإنه يعنى أن الفرد الذي صدر في شأنه هذا القرار ليس مصرياً وفقا لأحكام القانون فهو لا ينشئ مركزا جديدا وإنما يكشف عن مركز انشاء القانون — وعلى ذلك لا يكون القرار الصادر من وزارة الداخلية بإعطاء شهادة بالجنسية المصرية ولا القرار الصادر برفض إعطائها إداريا بالمعنى المفهوم من المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والذي يمتنع على المحاكم المصرية تأويله أو إيقاف تنفيذه

وقد يعترض على ذلك بأن محكمة القضاء الإداري إذ تبسط رقابتها على القرارات الصادرة من وزارة الداخلية في شأن الجنسية سواء من طريق الطعن بالالغاء أو من طريق طلب الحكم بالتعويض عما وقع منها مخالفا للقانون — فإن معنى ذلك أن القرار الصادر برفض منح الفرد شهادة بجنسيته المصرية يعد قرارا إداريا .

ولكن هذا الاعتراض مردود إذا عرفنا أن محكمة القضاء الإداري تأخذ في تحديد طبيعة العمل وكونه إداريا أو غير إداري بالمعيار الشكلي المبني على صفة القائم بهذا العمل فيؤخذ جاء في حكم لها (٢) :

« ومن حيث إن مقطع النزاع في شأن التفرقة بين العمل التشريعي الذي هو بمثابة عن الالغاء

(١) راجع مقال « سحب القرارات الإدارية الفردية » للاستاذ عبده محرم مجلة مجلس الدولة السنة الثالثة ص ١٣٥ وما بعدها .

(٢) حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في ٣٠ يونيو ١٩٥٣ مجموعة المجلس السنة السابعة ص ١٨٢٥ — وحكمها الصادر في ٢٧ أبريل ١٩٥٣ وفيه تفصيل لهذا المبدأ — مجموعة المجلس السنة السابعة ص ١٥٠٠ . وجاء به « أما الإعمال الصادرة من السلطة التنفيذية ولو كانت في مقام التبرير كالوائح وغيرها فإنها تخضع لرقابة القضاء ويقبل الطعن عليها بجميع الظواهر » — راجع في هذا الصدد مؤلف الدكتور سليمان عبد الطاهر مبادئ القانون الإداري طبعة ١٩٥٥ ص ٢١٧ .

والعمل الإداري القابل للإلغاء إنما هو المعيار الذي يؤخذ به ، أهو المعيار الموضوعي أو المعيار الشكلي ؟ وما من شك في أن قضاء هذه المحكمة جرى بإطراد على الأخذ بالمعيار الشكلي . فصدور قرار من السلطة التنفيذية أيا كانت طبيعته يجعله قابلا للطعن بالإلغاء كأي قرار إداري

أما القضاء العادي فيجب أن يأخذ في تحديده للعمل الإداري بمعيار موضوعي وهو الوقوف على طبيعة العمل وفحص محتواه وأخذه بمعناه الضيق لأن القول بغير ذلك من شأنه أن يغلب يد القضاء عن الفصل في معظم القضايا التي تختص فيها الحكومة بمجرد اتخاذها أي إجراء يحمل على أنه قرار إداري . يمتنع على المحاكم تأويله أو إيقاف تنفيذه .

وقد تعرضت المحكمة في حكمها موضوع التعليق لبيان طبيعة القرار الصادر برفض منح المدعى شهادة بالجنسية المصرية وانتهت إلى أنه قرار إداري مؤسسة ذلك على ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٩٤٩/٩ الخاص بمجلس الدولة (المقابلة للفقرة العاشرة من المادة الثامنة من القانون ١٩٥٥/١٦٥ الخاص بمجلس الدولة) من أنه يعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض أو امتناع السلطة الإدارية عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذها وفقا للقوانين أو اللوائح — وظاهر أن هذا ليس تحديدا لطبيعة القرار الصادر برفض إعطاء شهادة بالجنسية إذ أن القرار الإداري يستمد صفته هذه من موضوعه ومحتواه لا من صدوره على سبيل الإيجاب أو السلب — أما النص الوارد بقانون مجلس الدولة فيؤدي فقط إلى سحب اختصاص محكمة القضاء الإداري على القرارات الإدارية السلبية أسوة بالقرارات الإدارية الإيجابية فلا يصح الاستدلال به على تكييف طبيعة القرار .

ثالثا : ومع افتراض أن القرار الصادر من وزارة الداخلية برفض إعطاء شخص ما شهادة الجنسية المصرية يعتبر قرارا إداريا فإن رفع الدعوى الأصلية بالجنسية لا ينطوي على تأويل أو إيقاف لتنفيذ هذا القرار أو إلغاء ضمنى له فيما إذا قضى بإجابة المدعى إلى طلباته .
وتفصيل ذلك أن تأويل القرار الإداري معناه صرف ما يقضى به عن معناه الظاهر منه وإرادة معنى آخر تحمل الفاظه الدلالة عليه (١) وهو غير التفسير الذي يعنى تبيين المراد من النص تبينا صادرا من الشارع نفسه وقاطعا لاحتمال تأويله .

ولاشك أن التأويل بهذا المعنى يجب أن يكون منصبا على الفاظ القرار الإداري وواقعها مباشرة عليه بحيث يكون القرار الإداري هو محور التأويل .

أما إيقاف التنفيذ فمعناه وقف الأثر الملزم للقرار الإداري ومقتضاه أن يكون القرار الإداري موضوعا تحت نظر المحكمة وإن يقضى بإيقاف تنفيذه لمخالفته للقانون مثلا وهذا هو ما يمتنع على المحكمة المدنية القضاء به .

أما أن يكون الفصل في الدعوى غير متوقف على تأويل هذا القرار الإداري وأن يكون

(١) راجع مقال الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف في تفسير النصوص القانونية وتأويلها بمجلة القانون والاقتصاد عدد ٥٠٠ ١٩٤٨ م ١٩٠ .

الحكم غير صادر بإيقاف تنفيذه مباشرة فهذا ما لا يمكن اعتباره تأويلاً أو إيقاف تنفيذ بالمعنى المقصود بنص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء .

فاذا كان المدعى في الدعوى الصادر فيها الحكم موضوع التعليق لم يطلب إلى المحكمة أن تضع تحت نظرها القرار الصادر من وزارة الداخلية برفض اعطائه شهادة الجنسية بل ذكر في عريضة دعواه أمر صدور هذا القرار كدليل على توافر المنازعة التي يتطلبها بعض الشراح كشرط لقبول الدعوى الأصلية بالجنسية على ما رأينا وطلب الحكم بثبوت جنسيته المصرية أى بتقرير حقه في مركز الوطنى فانه لا يجدر بالمحكمة أن تنقض النظر عن طلباته الأصلية في الدعوى والتي تحدد نطاق الخصومة فيها وتقيّد القاضى (١) وأن تصرف طلباته إلى معنى آخر لم يردده منها وأن تعتبر صدور هذا القرار مانعاً لها من أن تنظر الدعوى بمقولة إن في هذا مناقضة للقرار بل ما يجعله ملغياً بقوة الحكم إذا صدر (٢) .

فليس ثمة ما يمنع من أن يصدر الحكم في الدعوى على عكس ما انتهى إليه القرار طالما أنه لم يكن محل بحث الحكم .

وفي هذا تفرق أعمال السيادة عن الأعمال الإدارية إذ بينما نصت الفقرة الأولى من المادة ١٨ المذكورة على أن « ليس للحاكم أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة » اقتضت الفقرة الثانية من هذه المادة على أن تنص « بأن لها دون أن تقول الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه أن تفصل » أى أنها أغفلت عبارة « بطريقة مباشرة أو غير مباشرة » ، وفي هذا ما يشعر بأن المقصود عدم تأويل الأمر الإدارى أو إيقاف تنفيذه مباشرة أى حيث يكون هذا الأمر هو أساس الفصل في الدعوى (٣) .

فحيث يصدر الحكم في الدعوى الأصلية بالجنسية بإجابة المدعى إلى طلباته الواردة فيها وهى إثبات وتقرير الجنسية المصرية له لا يكون ثمة إيقاف لتنفيذ القرار الإدارى الصادر برفض اعطائه شهادة بالجنسية لأن المدعى لن يلجأ بعد الحكم له إلى وزارة الداخلية طالبا إليها اعطاءه شهادة الجنسية — إذ أن الحكم يحل في هذه الحالة محل هذه الشهادة في الإثبات بل يعد ولاشك دليلاً أقوى منها لحجيته على الكافة .

(١) راجع لى تفصيل آثار طلبات المدعى في الدعوى يوشى فى المرافعات الجزء الاول ص ٥٩٨ وجايو طبعة ١٩٢٩ ص ٢٥٥ وبول كوش وجان فالست طبعة ١٩٥٤ ص ٣٠١ نبذة ٣٢٣ ودالوز الايجدى الحديث الجزء الاول طبعة ١٩٤٧ ص ٦٩٠ نبذة ١٢٠ .

(٢) نرى أنه مسأرة لمنطق الحكم موضوع التعليق يجب ان لا يحكم بعدم الاختصاص الا عند ما تسير المحكمة فى بحث موضوع الدعوى وترى ان المدعى جدير بان يجاب الى طلباته لانه عندئذ فقط تتحتى هذه المناقضة التى تراها مع القرار الادارى الصادر بالرفض وعلى ذلك يتكيف الحكم بعدم الاختصاص بحسب ما اذا رأت المحكمة الحكم لصالح المدعى او ضده — اذ فى هذه الحالة الاخيرة لا يكون ثمة إلغاء ضمنى للقرار بل مسأرة له وتأيداً لمحتواه — وظاهر ما لى ذلك من نتائج غريبة .

(٣) وهذا هو الاستفاد صراحة من معنى الفقرة الثانية من المادة ١٨ وماورد فيها من اولا وثانياً وثالثاً .

الخلاصة :

نخلص من كل ما تقدم إلى أن الحكم موضوع التعليق وقد انتحى هذا المنحى الجديد في اختصاص القضاء المدني بنظر الدعوى الأصلية بالجنسية — قد خالف المستقر عليه فقها وماقتضت به محكمة النقض المصرية ودائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة في أحكام سابقة أشرنا إليها فضلا عن أن فيه تفسير غير منضبط لما يقضى به نص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء .

ورأينا أن صدور قرار من وزارة الداخلية برفض إعطاء الشخص شهادة بالجنسية المصرية يعبر عن عنصر المنازعة الذي يؤكد اختصاص القضاء المدني بنظر هذه الدعوى المجردة عن توجيه أى طعن إلى هذا القرار الذي لا نرى تكييفه بأنه قرار إدارى .

وأخيرا فإن هذه المسألة تستحق لفتة من المشرع ليحسم هذا الخلاف القائم بين جهتي القضاء العادى والادارى (١) .

(١) وغير خاف أنه كان في وسع المشرع المعرى لو تبنى مراده بمجمل محكمة القضاء الإدارى هي صاحبة الاختصاص الوحيد في منازعات الجنسية أن ينص على ذلك بنص صريح في القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة كما فعل بالنسبة لمنازعات الضرائب والرسوم .

العدد العاشر	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٣١	١٨١٣ : نوفمبر ١٩٥٤	(١) قضاء محكمة النقض المدنية عمل . حكم . تسببه . قضاؤه بأجر ثلاثين يوماً مقابل بدل إنذار للعامل من ذوى المرتبات اليومية . استناده إلى ما استخلصه من الأوراق والوقائع التي عرض لتفصيلها قرار لجنة التحكيم من أن الطرفين قصداً أن تكون معاملة عمال اليومية على أساس أنهم من ذوى المرتبات الشهرية . عدم ورود نعي صاحب العمل على هذا الأساس واكتفاؤه بالقول إن الحكم خالف الثابت بالأوراق . نعي غير مقبول .
٩٣٢	١٨١٧ : " " "	١ - تزوير . حكم . تسببه . مصادقة المدعى عليه في دعوى التزوير المدعى على جوهر الواقعة المطلوب اثباتها . صيرورة الادعاء بالتزوير غير منتج . وجوب القضاء بانهاء إجراءات التزوير . القضاء برفض دعوى التزوير وإلزام المدعى بالغرامة القانونية . خطأ في تطبيق القانون . المادة ٢٨٩ مرافعات .
٩٣٣	١٨٢٢ : " " "	٢ - وفاة . إثبات . تمسك المدين بأن سبب الدين الثابت بسند إذنى هو التزامه بتوريد أقطار للدائن . إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات التخلص من الدين دون تحديد طريقة الوفاء . إخفاق المدين في الإثبات . النعي على المحكمة بأنها لم تتمكن من إثبات تنفيذ التزامه . على غير أساس .
		٣ - وفاة . إثبات . حكم . تسببه . عجز المدين عن إثبات التخلص من الدين . نعيه على الحكم القاضي بإلزامه بالدين بأنه لم يكيف العقد مصدر هذا الالتزام . نعي غير منتج .
		عمل . حكم . تسببه . مكافأة العامل . تحديداتها وفقاً لللائحة الشركة صاحبة العمل باعتبارها أجدى على العامل من نص المادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ . إضافة إعانة الغلاء إليها وفقاً للمادة ٦٨٣ من القانون المدنى . لا خطأ .

العدد العاشر	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٣٤	١١ نوفمبر ١٩٥٤	١ - قوة الأمر المقضى . أهلية . ولى شرعى . حكم من المحكمة المدنية بإبطال التصرف الصادر منه فى عقار من عقارات القاصر لعدم توافر أهليته فى هذا التصرف . عدم امتداد حجية هذا الحكم إلى تصرف آخر صادر من نفس الولى .
		٢ - خلف . لا يكتسب الحق الذى لم يؤل إلى سلفه .
		٣ - حكم . حكم صادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائى القاضى بصحة ونفاذ البيع ، هذا الحكم يتضمن بالضرورة القضاء برفض الدعوى .
٩٣٥	١٨٢٩	١ - نقض . طعن . إعلان . المطعون عليه . بين فى ورقة إعلان الحكم موطنه الأصيل كما بين مكتب أحد المحامين باعتباره محلا مختارا له . جواز إعلانه بالطعن فى المحل المختار . لا يؤثر فى صحة الاعلان رفض المحامى تسلم الصورة بحجة انتهاء وكالته بصور الحكم المطعور فيه . المادتان ١٣ و ٣٨٠ مرافعات .
		٢ - وكالة . حكم غيابي . التوكيل الصادر للمحامى يخوله الحضور عن اثنين من خصوم الدعوى . اقتصار المحامى على إثبات وكالته بالجلسة عن أحد هذين الخصمين . وجوب اعتبار الخصم الآخر غير ممثل فى الخصومة والحكم الصادر فيها غيابيا بالنسبة له .
٩٣٦	١٨٣٢	نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن فى المحل المختار . عدم قيام الطاعن فى الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٤٣٢ مرافعات بإيداع ورقة إعلان الحكم المطعون فيه المثبتة لاتخاذ المطعون عليه محلا مختارا له . بطلان الإعلان .
٩٣٧	١٨٣٣	جوارك . تهريب البضائع والمنتجات التى نص عليها المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ . مناط توقيع الجزاءات المنصوص عليها فى اللائحة الجزائية . هو نية التهريب أو محاولته . نفي توافر هذه النية . مسألة موضوعية .

العدد العاشر	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
٩٣٨	١٨٣٧	١١ نوفمبر ١٩٥٤
١ - نقض . طعن . التقرير به . وكالة . سند التوكيل يحول الوكيل حق الطعن بالمعارضة والاستئناف كما يحوله أن يطعن بأي طريق آخر من طرق الطعن . له الحق في الطعن بالنقض .		
٢ - إعلان . حكم غيابي . توجيه الإعلان للحكوم عليه في آخر محل معلوم له بالفطر المصري . إجابة المحضر بأنه غادر هذا المحل إلى مكان غير معلوم خارج القطر . إعلانه للنيابة . صححة الإعلان . المادة ١٤ مرافعات .		
١ - مسئولية الحكومة عن تنفيذ المشروعات العامة . هي مسئولية تقصيرية . وجوب إثبات أن خطأ وقع من جانبها . ٢ - إجارة . مسئولية . شرط إعفاء المؤجر من المسئولية الناشئة من تعطيل آلات الرنى وتغيير طريقه . هو شرط صحيح قانونا .	١٨	٩٣٩
١ - خير . إجراءات . الطعن بطلان تقرير الخبير . مناطه . مثال .	١٨٤٥	٩٤٠
٢ - وضع يد . إثبات . خير . الاعتماد في تحقيق وضع اليدين على التحقيق الذي أجراه الخبير والشهود الذين سمعهم . لا عيب .		
٣ - خير . طلب مناقشته . المحكمة غير ملزمة بإجابة هذا الطلب . شرطه .		
١ - نقض . طعن . إجراءات الطعن . حضور المطعون عليه في الطعن . كفيته . وجوب توكيله محاميا مقبولا أمام محكمة النقض ليودع باسمه مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته . الحامي الذي أودع الأوراق باسم المطعون عليه كان توكيله تاليا . لاحق للمطعون عليه في الحضور .	١٨٥٠	٩٤١
٢ - نقض . طعن . إجراءات الطعن . إعلان . متى يصح إعلان الطعن في الوطن المختار . وجوب إيداع صورة الحكم المعلنة		

العدد العاشر	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٤٢	٢٥ نوفمبر ١٩٥٤	للطاعن والمتبته لاتخاذ المطعون عليه موطناً مختاراً له وذلك في خلال العشرين يوماً التالية للتقرير بالطعن . ١ - نقض . طعن . سبب جديد . خبير . الدفع ببطلان تقرير الخبير لمباشرة المأمورية في غيبة الخصوم . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ٢ - نقض . طعن . سبب جديد . خبير . النعي على تقرير الخبير بمخالفته الثابت بالأوراق . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ٣ - نقض . طعن . سبب جديد . خبير . الدفع ببطلان تقرير الخبير لعدم انتقاله إلى العين موضوع النزاع . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٤٣	» » »	١ - تسجيل . بيع . أساس المفاضلة بأسبقية التسجيل . هو ورود العقود المسجلة على عقار واحد وأن تكون صادرة من بائع واحد . مثال . ٢ - تسجيل . بيع . طرح بحر . حكم . تسببه . القضاء بتثبيت الملكية لأطيان من طرح البحر بعقد غير مسجل في ظل قانوني التسجيل رقمي ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ . لا خطأ . القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ اللذان أوجبا تسجيل القرارات الإدارية بتوزيع طرح البحر ليس لهما أثر رجعي .
٩٤٤	» » »	قوة الأمر المقضى . إجارة . ملكية . حكم صادر في دعوى إيجار برفض قبول تدخل مدعى الملكية وبالزام المستأجر بدفع الأجرة للتأجير . لا يجوز قوة الأمر المقضى في دعوى الملكية .
٩٤٥	» » »	١ - أموال . ملكية . تسببه . نظام الأراضي الزراعية في عهد محمد علي . هو نظام الالتزام . رفض الحكم دعوى تثبيت ملكية . تأسيس قضائه على أن سند مدعى الملكية يتضمن تنازلاً عن حق التزام لا يبيعا ناقلاً للملكية . لا خطأ .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
٢ - أموال . ملكية . حكم . تسييه . النعي على الحكم القاضي برفض دعوى الملكية بأن محمد علي أبطل نظام الالتزام وربط الأراضي على زارعيها . ثبوت أن الإبطال والربط قد حدث بعد صدور سند مدعى الملكية . نعي غير منتج .			
٣ - حكم . تسييه . أموال . ملكية . النعي على الحكم بالقصور لعدم رده على مستند لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى . نعي غير منتج . مثال .			
٤ - نقض . طعن . سبب جديد . أموال . ملكية . التمسك بأن الاطيان موضوع النزاع هي من أراضي الرزقة المملوكة لأصحابها ملكية تامة . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .			
حكم . تسييه . بيع . قضاء الحكم ببطالان البيع لصدوره من قاصر . تأسيس قضائه على أن تقدير سن البائع بمعرفة الطبيب الشرعي كان تقديرا تقريريا . استناده إلى إجابة هذا الطبيب في بدء المناقشة دون أن يحفل بما تدل عليه إجاباته اللاحقة والتي تقطع بأن البائع بلغ سن الرشد وقت البيع . قصور .	٢٥ نوفمبر ١٩٥٤	١٨٧٦	٩٤٦
١ - نقض . طعن . قيام الطعن على أسباب موضوعية . لا يستتبع عدم قبوله شكلا بل رفضه موضوعا .	" " "	١٨٧٩	٩٤٧
٢ - دعوى . مصروفات الدعوى . الخصم الذي يتحملها . المادة ٣٥٨ مرافعات .			
٣ - حكم . تسييه . التمسك بأن العقد الذي يستند عليه مدعى الملكية هو بيع وفاء يخنى رهنا . القضاء بثبوت الملكية بأسيسا على أن العقد هو بيع منجز ناقل للملكية . عدم إشارة الحكم إلى ورقة ضد تفيد أن البيع وقائيا . قصور .			
ضرائب . ضريبة تركات . شركة . نص في عقد الشركة بتحديد نصيب الشريك الموصى في رأس المال بعد وفاته . سريان هذا	" " "	١٨٨٣	٩٤٨

العدد العاشر	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		النص على الشريك . سريانه على مصلحة الضرائب . للسادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .
		(٢) محكمة القضاء الإداري (مجلس الدولة)
٩٤٩	٩ يونيو ١٩٥٣	١ — ميعاد الستين يوماً . متى يبدأ . من تاريخ الاعلان أو النشر أو العلم اليقيني .
		٢ — تخط . سيده . تلكؤ الوزارة في سحب ملف المدعى من الجهة المنقول منها . باطل . لا يضار الموظف بسبب إهمال الإدارة .
٩٥٠	١٨٨٦	حرية التنقل . منع حد الأشخاص من السفر بناء على شبهات قامت ضده . لا يجوز .
٩٥١	١٨٨٧	١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . القرار الصادر بنقل مصباح للإنارة من مكان معين . الطعن فيه بالإلغاء . اختصاص .
		٢ — مجلس بلدي . القرار الصادر منه بنقل مصباح من مكان إلى آخر . مخالفته للقواعد الخاصة بإدارة مرفق الإنارة وإخلاله بالمساواة في توزيع الخدمات البلدية . بطلانه .
٩٥٢	٢٣ ١٨٨٨	١ — قبول الدعوى . الطعن في قرار مأمورية الشهر العقاري الصادر طبقاً للبادء ٣٥ من قانون الشهر العقاري . قبول . اختصاص قاضي الأمور الوقفية بالفصل في هذا النزاع . لا يقوم مانعاً من قبول الدعوى أمام هذه المحكمة .
		٢ — تنظيم . تقسيم الأراضي المعدة للبناء . سلطة الجهة القائمة على أعمال التنظيم في هذا الشأن . وجود أراضى مقسمة في دائرة إحدى المدن التي تطبق فيها لائحة التنظيم . يقطع في أن هذه القطع أعدت للبناء .
		٣ — تنظيم . تقسيم الأراضي المعدة للبناء . الإعفاء من أحكام التقسيم والزاماته . شرطه .

العدد العاشر	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
١٨٩٥ ٩٥٣	١ — ميعاد الستين يوما . متى يبدأ من تاريخ النشر أو الإعلان أو العلم اليقيني . عدم توافر العلم اليقيني . عدم سريان الميعاد .	٢٤ يونيو ١٩٥٣
	٢ — قبول الدعوى . الطعن بالإلغاء على قرار صادر بعد العمل بقانون مجلس الدولة . تضمنه نعيًا على قرارات سابقة على إنشاء مجلس الدولة . قبول .	
	٣ — سلك سياسي . الممثلون السياسيون . سريان قوانين موظفي الدولة عليهم فيما لا يتعارض مع الأحكام الخاصة بهم . قانون خاص . يقيد العام ولا عكس .	
	٤ — سلك سياسي . قواعد ترقية الممثلين السياسيين طبقا للرسوم بقانون الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . عدم اختلافها عن القواعد العامة لترقية الموظفين . تحديد معنى الأقدمية بين رجال السلك السياسي . يرجع فيه إلى القواعد العامة في قوانين التوظيف .	
	٥ — أقدمية . في السلك السياسي . وضع المدعى في قرار الترقية تاليا لزميله . لا يؤثر في أقدميته عليهما . لا وجه للتحدى بقانوني استقلال القضاء ومجلس الدولة لورود نص خاص فيهما .	
١٨٩٧ ٩٥٤	١ — قبول الدعوى . المنشور الصادر من وزارة الخارجية بتحديد أقدمية الممثلين السياسيين . الطعن في القرارات الصادرة بتحديد هذه الأقدمية والمذاعة بهذا المنشور . عدم العلم بهذه قبل ذلك لسريتها . قبول .	
	٢ — قبول الدعوى . عدم تحديد القرارات المطعون فيها بسبب إقامة المدعى وهو يمثل سياسي في الخارج . اقتصار طلبه على تحديد أقدميته على نحو معين . قبول .	
	٣ — سلك سياسي . التعيين فيه من الخارج . كيفية تحديد الأقدمية .	

العدد العاشر	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٥٥	٢٤ يونيو ١٩٥٣	١ - جزاء . توقيعه بختم يومين من المرتب . يختص به الوزير . الأمر العالي في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ .
		٢ - تعويض . مسئولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية . شروط توافرها . عدم مشروعية العمل أو القرار الإداري . صورها . علم المشروعية لعيب في الشكل . لا توجب حتما الحكم بالتعويض . علة ذلك .
٩٥٦	٢٥ " "	١ - صفة في الدعوى . الدعوى المرفوعة من اتحاد خدم المساجد . استهدافها تحقيق مصلحة جماعية . قبول .
		٢ - اتحاد أو نقابة . اتحاد خدم المساجد . التجاؤ لل قضاء التقرير بوجود حق لأعضائه . جوازه . الحكم بمجرد التقرير بوجود حق . الفرق بينه وبين الحكم باقتضاء حق .
		٣ - حكم . الأحكام الصادرة في دعاوى الحقوق . ليس من مستلزماتها أن تحتوى على إلزام بشيء وإن كان ذلك من طبيعتها . الحكم بتقرير وجود حق لا يشمل على إلزام وإنما يحدد الحق .
		٤ - دعوى . دعوى التقرير بوجود حق . اختلاف موضوعها عن موضوع الحق ذاته .
		٥ - دعوى . الدعوى النفاذية . اختلافها عن الدعوى الفردية . الضرر الذي أصاب أعضاء النقابة . طلب التعويض عنه . يجب أن يكون بدعوى فردية بين كل عضو .
٩٥٧	١٢ نوفمبر ١٩٥٣	ترقية بالاختيار . تخطى الأقدم . شرطه . سلطة الإدارة التقديرية في الاختيار . شرطها . أن يقوم الاختيار على عناصر ثابتة في الأوراق تؤدي إليه .
٩٥٨	١٢ نوفمبر ١٩٥٣	١ - قرعة عسكرية . إعفاء . بدل تقدي . الحق في أداته . في أي وقت . الأثر المترتب على ذلك . إعفاء . لا يتولد إلا قبل بلوغ سن الملزومية بالخدمة . القانون الواجب التطبيق . هو من تم البلوغ في ظله .

العدد العاشر	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ - قرعة عسكرية . اقتراح سابق على بلوغ سن الملزومية بالخدمة . لا أثر له . سلطة الإدارة هنا مقيدة فلا يترتب على الاقتراح أى أثر قانونى .
٩٥٩	١٢ نوفمبر ١٩٥٣	١ - كلية البوليس . امتحاناتها . فترة الدراسة . استقلالها عن فترة الامتحان . درجات السلوك عن فترة الدراسة فقط .
		٢ - كلية البوليس . امتحان . خصم درجات من السلوك بسبب عقوبة حجز القشلاق . عدم جوازه .
٩٦٠	١٥ ١٩٠٨	تعويض . المسؤولية التقصيرية للسلطات العامة . متى تستوجب الحكم بالتعويض . يجب أن يكون هناك خطأ جسيم .
٩٦١	١٧ ١٩١٦	١ - أمر على عريضة . إصداره . يدخل فى سلطة القاضى الولاية لا القضائية .
		٢ - اختصاص محكمة القضاء الإدارى . الطعن فى الأمر على عريضة . اختصاص .
		٣ - قبول الدعوى . رفع الدعوى من أفراد أسرة محمد على قبل صدور قرار مصادرة أموالها . قبول .
		٤ - أمر على عريضة . المسائل الجائز استصداره فيها . ليست محدودة فى القانون . مادتان ٣٦ - ٣٧ من قانون المرافعات .
		٥ - تسجيل . تسجيل رسم أو نموذج . يرتب لصاحبه حماية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد . القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .
٩٦٢	١٨ ١٩١٨	١ - ميعاد الستين يوما . بدؤه . من تاريخ الإعلان أو النشر أو العلم اليقيني . المقصود بالعلم اليقيني .
		٢ - محاكمة تأديبية . تشابهها مع المحاكمة الجنائية . قيام سبب من أسباب الرد المنصوص عليها فى قانون المرافعات بأحد أعضاء الهيئة التأديبية . وجوب التنحي .

العدد العاشر	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٣ - محاكمة تأديبية . عدم تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه بعدم بيان التهمة في إعلان الحضور . إخلال بحق الدفاع . بطلان القرار الصادر بالفصل .
٩٦٣	٢٤ نوفمبر ١٩٥٣	جنسية مصرية . زواج مصرية من إيطالي . ثبوت الجنسية الإيطالية لها . القرار الصادر برفض طلب الترخيص لها بجواز سفر مصرية . صحيح .
٩٦٤	١٩١٩	١ - قبول الدعوى . قرار سلبى بالامتناع عن التعيين في وظيفة معينة . الطعن فيه . قبول .
		٢ - كلية الهندسة بجامعة إبراهيم . كيفية تعيين أعضاء هيئة التدريس بها .
		٣ - كلية الهندسة بجامعة إبراهيم . اختيار أعضاء هيئة التدريس بها . وضع ضوابط معينة للاختيار . عدم انطباقها على المدعى . لا وجه للنعي عليها لعدم اختياره .
٩٦٥	٢ ديسمبر ١٩٥٣	١ - قرار تنظيمي عام . الطعن عليه . إما بطريق مباشر بطلب الغائه في الميعاد أو بطريق غير مباشر بطلب عدم الاعتداد به . عدم تقيد الطعن في الحالة الثانية بالميعاد .
		٢ - قرار إداري . ملاءمة إصداره . ترخيص الجهة الإدارية . شرطه .
٩٦٦	٣ ١٩٢٤	١ - أجنبي . طلب من تزوجت بأجنبي مقيم في الخارج العودة إلى مصر . شرطه في حالة المتزوجة ومن انفصلت عن زوجها . التعليقات رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ .
		٢ - أجنبي . طلب من تزوجت بأجنبي تقيم في الخارج العودة إلى مصر بعد وفاة زوجها . حكمة .
٩٦٧	٢٠ ١٩٢٥	١ - قرار . القرار الصادر من وزير الحربية بالتصديق على حكم بالغرامة والمصادرة . اعتبار قرار التصديق على المصادرة قرارا إداريا . جواز الطعن فيه بالالغاء .

العدد العاشر	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ - مصادرة . مصادرة الأموال المهربة طبقاً للأمر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ . تكون بالطريق الإداري الصادر من المحكمة العسكرية بالمصادرة . حكم معيب . قرار وزير الحربية بالتصديق على هذا الحكم . يعتبر قراراً إدارياً بالمصادرة .
٩٦٨	١٩٢٨ ٢٢٢ ديسمبر ١٩٥٣	١ - قبول الدعوى . تحويل طلب المحامية إلى جهة أخرى . يعتبر قراراً بالرفض . الطعن فيه . قبول .
		٢ - دستور . مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات . حرمان المرأة بوجه مطلق من تولي الوظائف العامة . يتعارض مع هذا المبدأ . عدم تعيين المدعية في إحدى وظائف النيابة استناداً إلى أن الوقت لم يحن بعد لتوليها هذه الوظيفة لا يتعارض مع مبدأ المساواة مادام الثابت أن هذا التقدير يعتبر بغير تعسف .
		٣ - وظائف عامة . عدم تعيين المدعية في وظيفة من وظائف النيابة استناداً إلى أن الوقت لم يحن بعد لتوليها هذه الوظيفة . ليس معناه اقرار قاعدة عامة تقضي بأن المرأة لا تصلح أي في زمان لتولي هذه الوظائف .
٩٦٩	١٩٣٢ ١٦ نوفمبر ١٩٥٤	(٣) قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم) إعانة علاء المعيشة لعمال المجال الصناعية والتجارية . المقصود بهذه المجال .
		(٤) قضاء الضرائب
٩٧٠	١٩٣٥ ٧ مارس ١٩٥٥	دعوى . عدم السير فيها . قلم النكتاب . مسؤوليته عن ذلك .
٩٧١	١٩٣٦ أول فبراير ١٩٥٥	طعن في مواد التركات . خضوعه لقانون المرافعات وليس للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٣ .
		(٥) قضاء الأمور المستعجلة المستأنفة
٩٧٢	١٩٤٣ ٦ أكتوبر ١٩٥٤	لائحة . الإمتناع عن تطبيقها . متى يجوز قضاء مستعجل .

العدد العاشر	فهرست	السنة الخامسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٧٣	١٩٤٦ ٢٢ مارس ١٩٥٥	اختصاصه برفع الحجز . متى يكون . حجز إدارى . نطاقه . نفقة معاش أودع في البنك . الحجز تحت يد البنك وفاء لدين النفقة . مدى حماية القانون .
٩٧٤	١٩٤٩ ٢٧ أكتوبر ١٩٥٤	(٦) قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدنى) رسوم تسجيل وحفظ . أمر تقدير بها طريق المعارضة فيه .
٩٧٥	١٩٥٠ ٢٨ نوفمبر ١٩٥٥	طعن بالتزوير . هل هو لازم للحكم برده وبطلان ورقة مزورة . الطعن بالتزوير . حكمه في قانون المرافعات الجديد .
٩٧٦	١٩٥٨ ١٧ مارس ١٩٥٥	(٧) قضاء المحاكم الكلية (قضاء الجنح) جناية . حكم نهائى بعدم اختصاص القاضى الجزئى . اعادتها إلى محكمة الجنح ثانية . غير جائز .
٩٧٧	١٩٦٤ ٣٠ مايو ١٩٥٥	(٨) القضاء المستعجل نفقه . معاش أودع في البنك . الحجز عليه تحت يد البنك وفاء لدين النفقة . مدى حماية القانون .
١٩٦٧		الطعن فى أوامر غرقه الاتهام لا يكون إلا خطأ فى تطبيق القانون الموضوعى أو فى تأويله دون البطلان فى الإجراءات أو فى الأمر للسيد الدكتور رؤوف عبيد الأستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .
١٩٧٩		حقوق أحد الزوجين فى تركه الزوج الآخر فى القانون الفرنسى للسيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .
١٩٨٢		الدعوى الأصلية بالجنسية واختصاص القضاء المدنى بنظرها للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥^(١)

في شأن أجهزة استقبال الإذاعة اللاسلكية والتلفزيون

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن رخص الأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الإرشاد القومي ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز بغير ترخيص من الإذاعة المصرية حيازة أى جهاز لاسلكي معد لاستقبال الإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون ، وذلك مع عدم الإخلال بوجوب الحصول على أى ترخيص آخر به تنص عليه القوانين الأخرى .

ويعتبر جهازا للاستقبال مكبر الصوت إذا كان متصلا بجهاز للاستقبال بما نص عليه في الفقرة السابقة وكان معدا للاستعمال بصفة دائمة في أحد المحال التي يغشاها الجمهور .

مادة ٢ — على حائز كل جهاز بما نص عليه في المادة السابقة أن يؤدي رسما سنويا قدره مائة وثلاثون قرشا على كل جهاز يحوزه ، ويؤدي هذا الرسم لأول مرة عند شراء الجهاز ، ولا يرد الرسم في أية حال .

ويصدر قرار من وزير الإرشاد القومي ببيان كيفية أداء هذا الرسم .

مادة ٣ — إذا لم يؤدي حائز الجهاز الرسم المقرر خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء السنة المدفوع عنها الرسم فرض على الحائز رسم إضافي قدره خمسون قرشا عن السنة التي لم يؤدي رسمها في الميعاد ، وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٤ مكرر الصادر في ٦ يونيو سنة ١٩٥٥

مادة ٤ — لمجلس إدارة الإذاعة المصرية أن يقرر إعفاء الجهات والهيئات التي يرى —
لاعتبارات عليه أو أدبية أو مجاملات دولية — إعفاءها من أداء الرسم المنصوص عليه في
المادة ٢ .

مادة ٥ — لا يجوز لصانعي أجهزة الاستقبال اللاسلكية أو المتجرين فيها بيع أى جهاز
بما نص عليه في المادة (١) أو التنازل عنه إلا إذا كان المشتري أو المتنازل إليه مرخصا له في
الاتجار بها أو أدى الرسوم المنصوص عليها في المادة ٢ .

وعليهم أن يحتفظوا لديهم بسجلات منظمة يثبتون فيها كل جهاز تم التصرف فيه مع بيان
رقم رخصة الاتجار وتاريخها أو رقم الإيصال الدال على أداء الرسم المستحق على الجهاز وتاريخه
واسم المشتري أو المتنازل إليه ومحل إقامته .

وعليهم أن يرسلوا كشفا من صورتين مستخرجتا من هذه السجلات باسم مدير عام الإذاعة
المصرية كل خمسة عشر يوما .

وتسرى الأحكام المتقدمة أيضا على المحال التي تقوم بإصلاح الأجهزة المشار إليها .

مادة ٦ — على المرخص له أن يبلغ الإذاعة المصرية بكتاب موصى عليه كل تغيير في محل
استخدام الجهاز المرخص فيه وكل تصرف يجريه فيه مع بيان اسم الحائز الجديد ومحل إقامته ،
وعليه أن يرفق بالكتاب صورة من عقد التصرف موقعا عليه من الطرفين .

مادة ٧ — يحظر استعمال الأجهزة المرخص فيها بكيفية مقلقة للراحة .

مادة ٨ — على كل حائز لجهاز ولو كان مرخصا فيه أن يخطر عن حيازته له وفقا للنظام
الذي يصدر به قرار من وزير الإرشاد القوى وذلك خلال تسعين يوما من تاريخ العمل
بهذا القرار .

مادة ٩ — يعنى من أداء الرسوم المتأخرة والرسوم الإضافية المستحقة أو التي تستحق حتى نهاية
الفترة المنصوص عليها في المادة السابقة من يخطر عن حيازته لجهاز استقبال بشرط أداء الرسم
المنصوص عليه في المادة ٢ .

مادة ١٠ — كل مخالفة لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٥ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد
على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجوز للسحكة أن
تحكم بإغلاق المحل مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

وفي حالة العود يحكم بالإغلاق مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنة .

مادة ١١ — كل مخالفة لأحكام المادة الثامنة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات
فاذا كان الجهاز غير مرخص به فيجب ألا تقل الغرامة عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين
جنيها مع مصادرة الجهاز موضوع الجريمة .

مادة ١٢ — كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات

مادة ١٣ — يجوز للحكمة أن تحكم فضلا عن العقوبات المنصوص عليها في المادتين ١٠ و ١٢ بمصادرة الجهاز موضوع الجريمة ، وفي حالة العود يكون الحكم بالمصادرة وجوبيا .

مادة ١٤ — يكون لمفتش الإذاعة المصرية أو أى موظف فى آخر يعينه وزير الإرشاد القومى بقرار منه صفة مأمورى الضبط القضائى لإثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، ويكون لهم فى سبيل ذلك حق دخول محال صناعة الأجهزة اللاسلكية أو الاتجار فيها والمحال التى يغشاها الجمهور وكذلك الاطلاع على السجلات المنصوص عليها فى المادة ٥ .

مادة ١٥ — يأنى من القانون رقم ٤٧١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون .

١٦ — على وزيرى الإرشاد القومى والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الإرشاد القومى إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ١٣ شوال سنة ١٣٧٤ (٤ يونيه سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

اضطلعت مصلحة التليفونات والتلغرافات بمهمة تحصيل رسوم رخص أجهزة الاستقبال منذ سنة ١٩٤٧ حتى الآن وإذ كان قيام الاذاعة المصرية بتحصيل هذه الرسوم هو الأمر الطبيعى فقد رأى أن تتولى هى إدارة جهاز تحصيل هذه الرسوم .

وكان من أولى المبررات التى حلت بالاذاعة إلى هذا الاتجاه أن حصيلة هذه الرسوم هى المصدر الأساسى للإيرادات التى تمكن الاذاعة من القيام بتحقيق رسالتها وليس من شك فى أن الاذاعة فى عهدها الجديد قد اتسعت دائرة أعمالها وزادت ساعات الارسل من محطاتها الرئيسية والفرعية زيادة كبيرة تبعا لتنوع برامجها الرئيسية والعامة والموجهة إلى جميع أنحاء العالم فى الشرق والغرب والجنوب والشمال وفى أقصى الشرق والغرب بجميع اللغات الحية وغيره من اللغات واللهجات لدى سائر الشعوب والأمم .

وترتب على ذلك كله زيادة الاعباء المالية لمواجهة إعداد البرامج وإخراجها فضلا عما استتبعه من دعم الجهاز الهندسى بأحدث المعدات لإنشاء الاستوديوهات ومحطات الارسل وإقامة الصواري والهوائيات وإنشاء المحطات الفرعية والاذاعات الاقليمية لتوفير الخدمة الاذاعية للشعب كله شمالا وجنوبا .

ولما كانت الاذاعة لا تستهدف باشرافها على الجهاز الإداري لتحصيل رسوم الرخص مجرد رد الفرع إلى الأصل فحسب بل معالجة مشكلة انهيار حصيلة الرسوم وفساد نظامها وتعقدها واضطرابها فهناك عدد من الأجهزة غير مرخص بها إطلاقاً وأخرجت إدارة التحصيل عن استيفاء رسومه وعدد أكبر من هذا وذاك تتعثر أساليب تحصيل الرسوم عليه كاملة وكان من نتيجة ذلك كله عجز في الموارد وهبوط في الحصيلة يقابلهما تضخم في أعباء الاذاعة ومسئولياتها وإزدياد مستمر لاحتياجاتها الملحة للمال الوفير .

وقد استفاضت تقارير المسؤولين بمصلحة التلغرافات والتليفونات بما يؤكده ذلك وتتابع ملاحظات ديوان المحاسبة باقتراحات مختلفة للعلاج وأجمع على وجوب تدبير علاج حاسم سريع للخلاص من هذه المشكلة وآثارها بإنشاء نظام جديد مبسط .

لذلك أعدت الإذاعة مشروع القانون المرافق على نحو يحقق الأغراض السابقة .

فصت المادة الأولى منه على أنه لا يجوز بغير ترخيص من الإذاعة حيازة أى جهاز لاسلكى لا يتعارض مع وجوب الحصول على أى ترخيص آخر يقضى به قانون المحال العامة . وقد اعتبر مكبر الصوت فى حكم جهاز الاستقبال بشرط أن يكون متصلاً بجهاز للاستقبال وأن يكون معداً للاستعمال بصفة دائمة فى أحد المحال التى يغشاها الجمهور .

ونصت المادة الثانية على التزام حائز كل جهاز استقبال بما نص عليه فى المادة الأولى بإداء رسم سنوى قدره مائة وثلاثون قرشاً عن كل جهاز يحوزه وقد وحدث هذه المادة الرسم على الأجهزة سواء أكانت فى أماكن خاصة أو فى أماكن يغشاها الجمهور تيسيراً لوصول الخدمة الإذاعية أفراد الشعب على أوسع نطاق ممكن .

واستهدفت مواد القانون عامة تحقيق الغاية التى تهدف إليها الإذاعة وخاصة ما نصت عليه المادة الثامنة من وجوب قيام كل حائز جهاز ولو كان مرخصاً فيه بالإخطار عن حيازته له فى الفترة التى حددتها هذه المادة ووفقاً للنظام الذى يصدر به قرار من وزير الإرشاد القومى وظاهر أن الغرض من هذه المادة هو التمسك من حصر الأجهزة التى يحوزها أصحابها دون ترخيص أو يماطلون فى أداء رسومها وقد جعل الإعفاء فى المادة التاسعة وسيلة لتشجيع الجمهور على الإخطار عما فى حيازته من هذه الأجهزة .

وقد روعى تشديد العقاب فى المادة الحادية عشرة على المتخلفين من الإخطار بالحيازة بعد أن أعطيت فرصة الإعفاء فى الفترة المنصوص عليها فى القانون .

وتتشرف وزارة الإرشاد القومى بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغاً فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية ،
وعلى ما اقره مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية النص الآتي :
« يرد الاعتبار بحكم القانون إذا لم يصدر خلال الآجال الآتية على المحكوم عليه حكم بعقوبة
في جنابة أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق :

(أولا) بالنسبة إلى المحكوم عليه بعقوبة جنابة أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو إخفاء
أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم وفي الجرائم
المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ من قانون العقوبات متى مضى على تنفيذ
العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة .

(ثانياً) بالنسبة إلى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في غير ما ذكر متى مضى على تنفيذ العقوبة
أو العفو عنها ست سنوات إلا إذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائداً أو كانت العقوبة قد
سقطت بمضى المدة ، فتكون المدة اثنتى عشرة سنة .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٤ (١٤ يونيو سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

جعلت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية رد الاعتبار بحكم القانون رهنا بأن لا يصدر على المحكوم عليه — خلال الآجال المضروبة بتلك المادة — حكم بعقوبة في جناية أو جنحة .
ولما كان قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية لا يخطر إلا بالأحكام الصادرة في الجنايات جميعا والجنح الخطيرة ولا يحفظ صحفا إلا عنها أما مادونها فبعضه إلى أقلام السوابق المحلية بالمحافظات أو بمراكز وبنادر البوالميس والبعض الآخر لا يبلغ عنه أصلا .

ولما كان إطلاق شرط عدم صدور حكم في جناية أو جنحة — تقتضى تبيان هذه الطوائف الثلاث من الأحكام جميعا وهو أمر إن كان يسيرا بالنسبة للأحكام المبلغة لقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية ، فإنه جد عسير بالنسبة للأحكام المبلغة لأقلام السوابق المحلية لما يتطلبه من كشف عن الأحكام في هذه الأقلام بالجمهورية جميعا أما الأحكام التي لا تبلغ إلى هذه الأقلام أو القلم الآتق ، فيكاد يكون بالكشف عنها ضربا من المحال فقد لا يكون واقفا على أمرها سوى المحكوم عليه وقد أسفر ذلك كله عن اضطرار قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية إلى الاحتفاظ بصحف الأحكام المنوه عنها بذلك النص مخالفة أن يكون المحكوم عليه قد أدين خلال تلك الآجال في جنح مما لا يخطر عنه ذلك القلم ، فكان أن ثقل كاهل القائمين بالعمل فيه وتعطل تطبيق تلك المادة .

وقد فطن الشارع الفرنسي إلى ذلك — فشرط أن يكون الحكم الجديد بالحبس أو بعقوبة أشد لجناية أو جنحة (المادة ٦٢٠ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي المعدل بالأمر الرقيم ١٣ من أغسطس سنة ١٩٤٥) .

وقد روى تعديل المادة ٥٠٠ المشار إليها بقصر الحكم الجديد على ما تحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق وهو لا يعنى إلا قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية ذلك لأن هذا القلم لا يخطر إلا بالأحكام الصادرة في الجنايات جميعا والجنح الخطيرة مما تنص عليه اللائحة المنفذة للأمر العالي الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل قلم السوابق كما سلف البيان فلا يسوغ أن يتفهم ما دونها حائلا دون رد الاعتبار وسببا في تراكم الصحف بقلم السوابق وتحميل العاملين به ما لا طاقة لهم به .

وقد عرض مشروع القانون على مجلس الدولة ، فأقره بالصيغة المرافقة .

وتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٢
في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب والقوانين
المعدلة له ،

وعلى ما اقرته مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه
النص الآتي :

مادة ٢٤ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين يعاقب بالحبس مدة
لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ٥٠ جنياً ولا تزيد على ٢٠٠ ج (مائتي جنيه) أو
بأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ٩ والقرارات الصادرة
تنفيذاً لها ، وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات ؛ والغرامة
التي لا تقل عن ٢٠٠ ج ولا تزيد على ٥٠٠ ج في حالة مخالفة أحكام المواد ١ و ٢ و ٧ و ٢٣
والقرارات الصادرة تنفيذاً لها إذا كان المخالف أجنبياً من رعايا دولة في حالة حرب مع جمهورية
مصر أو في حالة قطع العلاقات السياسية معها .

ومع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أو تنفيذ العقوبة - يجوز في الأحوال المبينة في المواد ١
و ٢ و ٩ إبعاد الأجنبي عن البلاد .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنياً أو بأحدى هاتين
العقوبتين كل من خالف أحكام المواد ٤ و ٥ و ٨ و ١٢ و ١٤ والقرارات الصادرة تنفيذاً لها .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون - ولوزير الداخلية أن يصدر القرارات
اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٣ شوال سنة ١٣٤٧ (١٤ يونيو سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٢ وبالقانونين رقمي ١٨١ و ٥٨٤ لسنة ١٩٥٣ على عدم جواز دخول الأراضي المصرية أو الخروج منها إلا لمن يحمل جواز سفر سارى المفعول أو وثيقة تقوم مقام الجواز بالشروط المبينة بتلك المادة .

وحظرت المادة الثانية منه دخول الأراضي المصرية أو الخروج منها إلا من الاماكن التي تنظم فيها الرقابة على الجوازات وبإذن من الموظف المختص بالرقابة .

وأوجبت المادة السابعة على مدير الفندق أو النزل أو أى محل آخر من هذا القبيل وكذلك على كل من آوى أجنبيا أو أسكنه أن يبلغ اسم الاجنبي وعنوانه المقر البوليسى الواقع فى دائرته محل سكن ذلك الاجنبي خلال ثمان وأربعين ساعة من وقت حلوله أو مغادرته .

ونصت المادة ٢٣ على أن يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين ، كل من يبدى أمام السلطة المختصة أقوالا كاذبة أو يقدم إليها أوراقا غير صحيحة مع علمه بذلك لتسهيل دخوله الأراضي المصرية أو إقامته فيها أو دخول غيره أو إقامته .

وقضت الفقرة الأولى من المادة ٢٤ د يعاقب كل من خالف أحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ٩ والقرارات الصادرة تنفيذا لها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ولامراء فى خطورة الجرائم المبينة بالمواد ١ و ٢ و ٢٣ — إذا كان المخالف من رعايا دولة فى حالة حرب مع جمهورية مصر أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت بينهما ولا جدال فى قيام هذه الخطورة أيضا إذا كان الاجنبي المنوه عنه بالمادة ٧ من رعايا دولة بما ذكر — ولذلك رؤوى تغليظ العقاب فى تلك الحالات جميعا بجعله الحبس لمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات والغرامة التي لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، دون الاخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين .

وتحقيقا لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق .

وتتشرف وزارة الداخلية بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزارة الداخلية**قرار**

بتعديل المادة ٢ من القرار الوزاري الصادر في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤
بشأن الأسلحة وذخائرها (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون
رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى القرار الوزاري الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بتنفيذ هذا القانون ،
وعلى ما اراه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢ من القرار الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ المشار إليه
النص الآتي :

« ينوب المحافظ أو المدير ، حسب الأحوال ، عن وزير الداخلية في الاختصاصات المنحولة له
بمقتضى المادتين ١ و ٤ من القانون المشار إليه وذلك ما لم يكن الترخيص خاصا بقطعة ثانية من
من سلاح ناري مششخن فلا يجوز الترخيص في حيازتها إلا بعد موافقة مصلحة الأمن العام » .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً في ١٤ شوال سنة ١٣٧٤ (٥ يونيه سنة ١٩٥٥) :

اللجنة العليا للاصلاح الزراعي**قرار**

بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية للجنة العليا للاصلاح الزراعي (٢)

اللجنة العليا للاصلاح الزراعي

بعد الاطلاع على المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي
والقوانين المعدلة له ،

وعلى اللائحة الداخلية للجنة العليا للاصلاح الزراعي الصادر بها القرار المؤرخ ١١ من
نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

على ما اراه مجلس الدولة ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٥ الصادر في ٩ يونيه سنة ١٩٥٥ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٧ الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٥٥ .

قررت :

مادة ١ — تعدل المواد ٦ و ٨ و ١٢ من اللائحة المشار إليها على الوجه الآتى :

(أ) تضاف إلى المادة ٦ ، فقرة جديدة نصها كالآتى :

« (٧) الموافقة على التجاوز عن بعض القيم التجارية المستحقة على المستأجرين فى حدود مبلغ ٥٠ جنيهًا لكل إجارة ، وذلك فى حالة تلف زراعتهم أو إصابتهم بخسائر لا طاقة لهم بتحملها ،

(ب) تعدل الفقرة ١٠ من المادة ٨ على الوجه الآتى :

« (١٠) صرف سلف شخصية الموظفين فى حالة الطوارئ ، فى حدود مرتب شهرين تسدد على أقساط لا تتجاوز اثنى عشر شهرًا ومنح إعانات لهم ، أو لأسرهم فى حالة الوفاة فى حدود مرتب شهرين أو خمسين جنيهًا أيهما أكثر ومنح إعانات لجهات البر والمساجد والمدارس والمستوصفات وما يماثلها من أوجه النفع العام التى يفيد منها المتفعون بتوزيع الأراضى المستولى عليها وذلك فى الجهات التى كانت تعتمد على إعانات كبار الملاك وطبقا للتنظيم الذى تقررده اللجنة العليا ، .

(ج) تضاف إلى المادة ٨ فقرة جديدة نصها كالآتى :

« (١٢) وله الموافقة على التجاوز عن بعض القيم التجارية المستحقة على المستأجرين فى حدود مبلغ ٥٠ جنيهًا لكل إجارة وذلك فى حالة تلف زراعتهم أو إصابتهم بخسائر لا طاقة لهم بتحملها ، .

(د) تعدل الفقرة ٣ من المادة ١٢ على الوجه الآتى :

« وتشكل اللجنة الأخرى من مدير إدارة الزراعة أو وكيلها ومدير الإدارة المالية أو وكيلها ومدير الإدارة أو القسم المختص بالعطاء ومدير قسم المخازن أو وكيله وموظف ذى خبرة بالأصناف موضوع العطاء ، .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وزارة الزراعة

قرار

بتخصيص بعض المناطق لتعميم زراعة تقاوى القطن المنتقاة

فى الموسم الزراعى لسنة ١٩٥٥ — ١٩٥٦ (١)

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٣ بتعميم زراعة تقاوى القطن المنتقاة .

وعلى ما أوتاه مجلس الدولة

(١) نشر بأوقاف المصرية العدد ٤٥ الصادر فى ٩ من شهر سنة ١٩٥٥ .

قرر :

مادة ١ — تخصص حقول المتعاقدين مع وزارة الزراعة على تقاوى الاكثر لتعميم زراعة تقاوى القطن المنتقاة من صنف جيزة ٣٠ بالوجه البحرى والكركى والمنوفى بمركز كفر الدوار بمديرية البحيرة وجيزة ٣١ (دندرة) بمديرية قنا وأسوان بالوجه القبلى وذلك فى الموسم الزراعى سنة ١٩٥٥/١٩٥٦

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا فى ١١ شوال سنة ١٣٧٤ (٢ يونيه سنة ١٩٥٥) .

وزارة الشؤون البلدية والقروية

قرار وزارى رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٥٥ (١)

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المباني

وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المباني . وعلى ما اراه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يجب أن يكون طلب الحصول على الترخيص فى إجراء الأعمال المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه موقعا عليه من المالك أو من ينوب عنه ومبيننا به اسمه ولقبه ومحل إقامته ومرفقا به :

(أ) الايصال الدال على أداء الرسم المستحق .

(ب) رسم عام للموقع المطلوب البناء فيه بمقياس لا يقل عن ١ : ١٠٠٠ مبينا عليه المبنى المراد إنشاؤه بالنسبة إلى هذا الموقع والشوارع التى يطل عليها .

(ج) ثلاث صور من رسومات المساقط الأفقية للأدوار المختلفة بمقياس لا يقل عن ١ : ١٠٠ .

(د) ثلاث صور من رسومات الواجهات والقطاعات الرأسية اللازمة للشروع بمقياس لا يقل

عن ١ : ١٠٠ .

(هـ) ثلاث صور من الرسومات الإنشائية الخاصة بأساسات المبنى بمقياس لا يقل عن

١ : ١٠٠ مبينا عليها الأحمال ونوع الأساس ومن رسومات سقف أحد أدوار المبنى وكمراته —

وبالنسبة إلى الأسقف الجملونية تقدم تفصيلات الجملون والأعمدة أو الحوائط الحاملة لها .

(و) ثلاث صور من رسومات الأعمال الصحية وتوصيلات المجارى .

(١) لشم بالوقائم المعتمدة الممددة ٤٦ الصادر لـ ١٣ منه سنة ١٩٥٥ .

(د) وبالنسبة إلى المنشآت العامة والمصانع — جميع الرسومات التفصيلية للأعمال الانشائية وحساباتها .

على أنه بالنسبة إلى أعمال الهدم أو تغطية الواجهات القائمة بالبياض وغير ذلك يكتفى بتقديم الايصال والرسومات المنصوص عليها في البندين (ا) ، (ب) .

ويجوز الحصول على موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم على مشروع البناء من حيث مطابقته لأحكام قانون تنظيم المباني بطلب يقدم من المالك أو من ينوب عنه مرافقا له الايصال الدال على أداء الرسم المستحق والرسومات المنصوص عليها في البنود (ب) ، (ج) ؛ (د) على أن تكون الرسومات المنصوص عليها في البندين (ج) ؛ (د) بمقياس لا يقل عن ١ : ٢٠٠ .

ولا تعتبر هذه الموافقة ترخيصا في إقامة البناء .

مادة ٢ — تبين في الترخيص عروض الشوارع والمناسيب المقررة لها أمام واجهات البناء .

مادة ٣ — يجب أن تفرس السياجات النباتية رادة عن خط التنظيم أو حد الطريق بمسافة كافية لمنع امتدادها في الطريق والمحافظة على هذه الحالة .

مادة ٤ — لا يجوز إجراء أى عمل من أعمال البناء بين غروب الشمس وشرورها إلا بعد الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

وعلى أية حال لا يجوز دق خوازيق الأساسات أو عمل آبارها أو وضع الخرسانة فيها بين غروب الشمس وشرورها .

مادة ٥ — على من يقوم بأعمال الهدم أو البناء أو إنشاء الأساسات اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة الجيران وأملاكهم ولوقاية العمال والمارة والشوارع وما قد يوجد في باطن الأرض من أجهزة ومنشآت المرافق العامة .

مادة ٦ — يجب أن يكون لكل مرفق من مرافق البناء فتحات للتهوية والإنارة تطل على طريق أو على فناء مستوف للشروط ولا يجوز أن يقل مسطح الفتحة عما يأتي :

(ا) ٨ ٪ من مسطح الأرضية للغرف المخصصة للسكنى أو المكاتب ولبئر السلم وتحتسب مساحة بئر السلم على أساس مسطح أرضيته مضروبا في عدد الأدوار التي يوصل إليها .

(ب) ١٠ ٪ من مسطح الأرضية للطابخ والحمامات والمراحيض بشرط ألا تقل عن نصف متر مربع .

ويجوز عمل الفتحات سالفة الذكر بذات النسب المنصوص عليها في السقف بشرط أن تكون متصلة مباشرة بالهواء الخارجى .

وإذا كان مرفق البناء غير مخصص للسكنى وتعدر اتصاله اتصالا مباشرا بالهواء الخارجى — جازت تهويته بطريقة صناعية بشرط موافقة السلطة القائمة على أعمال التنظيم عليها .

مادة ٧ — لا يجوز إقامة سلام ثانوية أو مساعد أو أية إنشاءات يكون من شأنها تقليل كمية الضوء أو التهوية في الأفنية أو إتقاص أبعادها أو مساحتها عن الحدود الدنيا المنصوص عليها في القانون .

مادة ٨ — يجب أن يزود كل مسكن مستقل بمرحاض لا تقل أبعاده عن ٠,٨٠ في ١,٢٠ مترا وبحوض لغسيل الأيدي .

مادة ٩ — لا يجوز وضع أجهزة صحية في بدروم لا تسمح أرضيته بالصرف بالانحدار الطبيعي إلى المجارى العمومية ما لم تستعمل وسائل آلية لرفع المتخلفات توافق عليها السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

مادة ١٠ — يجب أن يتوافر في السلام ما يأتي :

- (أ) أن يكون درج السلام العامة من مادة غير قابلة للاحتراق .
 - (ب) ألا يتل الطول الظاهر للدرج عن ٠,٦٥ مترا في المساكن الخاصة كالفيلات وبيوت العمال وعن متر في العمارات السكنية وعن ٠,٦٠ مترا للسلام الثانوية .
 - (ج) ألا يزيد ميل درج السلم الرئيسى عن ٤ — ٥ وارتفاع الدرجة عن ٠,١٩ مترا وألا يزيد ميل درج السلم الثانوى عن ١:١ وارتفاع الدرجة عن ٠,٢٠ مترا .
 - (د) ألا يزيد عدد الدرجات المتوالية في قلبة في اتجاه واحد عن ١٤ درجة . ويجب أن تتوافر في السلام الدائرية المواصفات المنصوص عليها في البنود (أ) ، (ب) ، (ج) ويقاس الميل على بعد ٤٥ ، ٠ مترا من طرف الدرجة من المنحنى الداخلى .
- وتستثنى من القواعد المتقدمة السلام التى تستعمل لأغراض صناعية خاصة وسلام المآذن والأبراج .

مادة ١١ — يجوز الترخيص في إقامة مبان مؤقتة لاستخدامها لفترة محدودة ولغرض معين ويرخص في إقامتها لمدة لا تزيد على عام واحد .

ويجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم تجديد هذه المدة إذا قدم طلب بذلك قبل انقضاء شهرين على الأقل ويجب إعلان الطالب بكتاب موصى عليه بقبول طلب التجديد أو رفضه خلال شهر من تاريخ تقديمه وإلا اعتبر الطلب مقبولا .

مادة ١٢ — تصدر قرارات وزارية بشروط ومواصفات ومواقع وطريقة إنشاء المباني المؤقتة .

مادة ١٣ — على كل من يقوم بإنشاء مبان أن ينشئ لمن يستخدمهم من العمال دورات مياه مؤقتة طبقا للشروط الصحية المعتمدة — ويجب أن يكون عدد هذه الدورات متناسبا مع عدد العمال بحيث يخصص مرحاض لكل خمسين عاملا .

مادة ١٤ — يعمل بهذا القرار ابتداء من ٩ من يونيو سنة ١٩٥٥ .

تحريرا في ١٥ شوال سنة ١٣٧٤ (٦ يونيو سنة ١٩٥٥) .

وزارة الصحة العمومية

قرار

بفرض اشتراطات صحية عامة للمؤسسات الصيدلانية (١)

وزير الصحة العمومية

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن
مزاولة مهنة الصيدلة ،

وعلى ما عرضه وكيل الوزارة الدائم ،

وعلى ما اقره مجلس الدولة ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ : تفرض اشتراطات صحية عامة للمؤسسات الصيدلانية المطلوب الترخيص بها على
الوجه الآتي :

(١) الاشتراطات الصحية المستديمة الواجب توافرها في جميع المؤسسات الصيدلانية .

١ — ينشأ المحل من البناء بالدبش أو الطوب أو الخراسان ويجب أن يكون السقف من
الخرسانة المسلحة أو من أى مادة توافق عليها وزارة الصحة وبارتفاع ثلاثة أمتار على الأقل
وأن تكون جميع المباني والأرضيات والأجهزة وأدوات الصرف وغيرها بحالة جيدة ونظيفة
على الدوام .

٢ — يجب ألا تكون أرضية المحل منخفضة عن مستوى الطريق العام أو الأرض المجاورة
للمحل — كما يجب أن تدك الأرضية بالخرسانة دكا متينا وتغطي بالبلاط الأسمنت الملحومة
فواصله جيدا . ولا مانع من عمل الأرضيات بالخشب في المكان المعد للبيع فقط بشرط أن
يكون الخشب من النوع الجيد وأن تكون فواصله ملحومة جيدا .

٣ — يجب أن تبطن أسفال الحوائط من الداخل بالأسمنت الأملس السميك بارتفاع متر
ونصف على الأقل من الأرضية وأن يبطن ما فوق ذلك بمونة الجير والرمل كما يجب رش الحوائط
فوق الأسفال كذا السقف بالجير مع دهن الأسفال بالبوية الزيتية . ويعاد البياض والدهان كلما
لزم ذلك .

٤ — تعمل في المحل النوافذ الكافية للتهوية والضوء . وتغطي بنسيج من السلك الضيق النسيج
لمنع الذباب ويجب ألا تقل مساحة ما يفتح منها على الهواء الطلق مباشرة عن سدس مساحة
الأرضية وفي حالة وجود مناوور بالسقف يعمل كل منور على شكل جمالون بارتفاع متر سقفة من
الزجاج وجوانبه من الشيش المدرج .

٥ - تدهن جميع الاخشاب بالبوية الزيتية ويعاد الدهان كلما لزم ذلك .

مورد المياه :

٦ - يجب إيجاد فرع خاص من المورد العمومي للمياه المرشحة بالمحل ويؤخذ منه المياه رأساً بواسطة حنفيات تركيب داخل المحل ويجب أن تكون الأحواض من الصيني أو الفخار المزجج وبأسفل كل منها ماسورة حرف (S) ويجب تغطية الحائط أعلى كل حوض وكذلك أعلى الرخامة المائلة بجوار حوض غسيل الأواني بالبلاط القاشاني الأبيض المزجج غير المشطوف الحواف بارتفاع ستين سنتيمتراً على الأقل .

٧ - ولا يجوز إيجاد آبار أو طلبات بالمحل إلا بعد موافقة وزارة الصحة كتابة على إيجادها واستعمالها .

ويجب في هذه الحالة أن تؤخذ المياه بواسطة طلبية ماصة كاسبة تدق ماسورة غزها على عمق عشرين متراً على الأقل من سطح الأرض وعلى بعد عشرين متراً أيضاً على الأقل من أقرب خزان أو مجرور أو أى مصدر تلوث آخر وبشرط أن تثبت صلاحية مياهها للاستعمال الآدمي وذلك بتحليلها بمعامل وزارة الصحة العمومية . وترفع المياه إلى صهريج من الحديد المجلفن على ارتفاع كاف وتحت مظلة لحمايته . ويعمل له غطاء حديد محكم وماسورتا تهوية وفائض . وتؤخذ المياه من هذا الصهريج بواسطة مواسير تنتهى بحنفيات تركيب فى الأماكن الموضحة على الرسم الهندسى المعتمد للمحل .

ومتى اقتربت مواسير المورد العمومي للمياه المرشحة وأصبحت على بعد يقل عن ٥٠ متراً من المحل فيجب إدخال فرع خاص منهما بالمحل وإزالة الطلبية ومنشأتها .

طريقة الصرف :

٨ - يجب صرف متخلفات مياه المحل إلى المجارى العمومية حسب الرسم المعتمد وبشرط موافقة مصلحة المجارى الرئيسية رسمياً . فإذا لم توجد مجارى صرف عامة بالقرب من المحل فيكون الصرف إلى خزان مستقل يبنى فى فضاء تابع للملك وخارج المباني طبقاً للرسم المعتمد . ويلزم تغطية فتحات المجارى أو الخزانات بأغطية حديدية محكمة وتهويتها بماسورة بوصلة أربعة ترتفع مترين على الأقل أعلى من الأسطح المجاورة والمقابلة وتغطى فتحتها العليا بسلك ضيق النسيج لمنع دخول البعوض .

على أنه متى اقتربت المجارى العامة وأصبحت على بعد أقل من ٢٥ متراً من المحل وجب توصيل متخلفات مياه المحل إليها وردم الخزانات الموجودة بعد كسحها .

٩ - لا يجوز إيجاد أى خزان أو مجرور أو مجرى صرف ولا فتحة تتصل بأى منها تحت أرضية المحل أو مبانيه ، ولا يجوز وجود مواسير تسقوط أو سواقيط مياه عادمة أو كيعان أو مدادات صرف أو سيفونيات بداخله .

- ١٠ — إذا وافقت وزارة الصحة على وجود سندره بالمحل فيجب أن يراعى توفر الضوء والتهوية أعلاها وأسفلها وأن تكون متينة البنيان وأن تحاط حوافها بحاجز ثابت من الخشب أو الحديد بارتفاع ٧٠ سم على الأقل وأن ينحصر سلم متين ليوصل إليها .
- ١١ — لا يجوز استعمال أى جزء من المحل للسكن ولا إيجاد أى اتصال بين المحل وأى سكن مجاوز .
- ١٢ — لا يجوز تأجير أى جزء من المحل للغير ولا استعمال المحل لغير الغرض المرخص به ولا دخل للحكومة فيما يكون للرخص إليه من علاقات مع الغير .
- ١٣ — لا يجوز إيجاد مواد أو أدوات خلاف اللازمة للعمل المرخص به .
- ١٤ — لا يجوز إيجاد حيوانات أو طيور بالمحل .
- ١٥ — يجب العناية بنظافة المحل على الدوام ويجب إيجاد وعاء للتخلفات يكتب عليه اسم المحل بالبوية الزيتية .
- ١٦ — يجب أن يكون المحل مطابقاً لآخر رسم هندسى معتمد من السلطات المختصة وشاملاً لجميع الهيئات المدونة على الرسم ، الذى يعتبر وما عليه من البيانات والملاحظات جزءاً امكماً للاشتراطات ولا يجوز إجراء أى تعديل بأوضاع المحل قبل الحصول مقدماً على موافقة كتابية من وزارة الصحة ويجب حفظ الرخصة ونسخة من هذه الاشتراطات وصورة الرسم المعتمدة ودقتر العمال بالمحل على الدوام لتقديمها عند كل طلب .
- (ب) شرط خاص يجب مراعاته فى الصيدليات العامة :
- ١٧ — يجب أن تكون الصيدلية متسعة بحيث لا تقل مساحتها عن خمسة وعشرين متراً مربعاً .
- (ج) شرط خاص يجب مراعاته فى محال وسطاء الأدوية وفى مخازن الأدوية :
- ١٨ — إذا ألحق بالمؤسسة جراج فيجب إيجاد مجرى مكشوفة من أنصاف مواسير بخار مزجج بأرضية الجراج تصرف بالطريقة التى توضح بالرسم الهندسى المعتمد .
- (د) شروط خاصة يجب توافرها فى مصانع المستحضرات الصيدلية :
- ١٩ — إذا زاد عدد العمال عن سبعة فيجب تركيب ميوالة صينى ، وإذا زاد عددهم عن عشرة فيجب عمل دورة مياه كاملة . وفى حالة وجود أناث بالمصنع تخصص لمن دورة مياه مستقلة .
- ٢٠ — إذا ألحق بالمصنع جراج فيجب إيجاد مجرى مكشوفة من أنصاف مواسير بخار مزجج بأرضية المصنع تصرف بالطريقة التى توضح بالرسم الهندسى المعتمد .
- ٢١ — المصانع التى تستعمل المذيبات العضوية يجب ألا تكون ملاصقة للاماكن المعدة للسكنى .
- ٢٢ — يراعى شرط البعد عن المساكن طبقاً لما تقرره الجهات المختصة فى حالة استعمال

المواد الطيارة في عمليات الاستخلاص كما يجب عدم إيجاد آلات يتسبب عنها خروج شرارة أو مشعل داخل غرف الاستخلاص .

٢٣ — يتعين تخصيص غرفة لتخزين المذيبات العضوية المستعملة في الصناعة ويكون سقفها من مادة غير قابلة للاحتراق ومستوية للضوء والتهوية وتكون منعزلة عن باقي غرف المصنع .

٢٤ — يجب أن يتوافر العدد الكافي من موائد التحضير لتجرى عليها عملية تحضير المستحضرات وتعبئتها ويراعى تغطية أسطحها بالرخام أو الصاج المجلفن .

٢٥ — يجب أن تكون أمكنة العمل والتعبئة ومخازن المواد الخام والمعمل الكيماوى والمكاتب الخ منفصلة وبمساحات كافية بتأدية الغرض منها وبحيث لا تجرى عمليتان مختلفتان في مكان واحد .

٢٦ — يجوز للمصنع إيجاد الحيوانات اللازمة لتجاربه على أن تكون منعزلة في حظائر خاصة بعيدة عن المكان الذى يخصص للتحضيرات وبشرط مراعاة ما تفرضه السبلات الصحية المختصة من اشتراطات لتلك الحظائر .

هـ - شرط خاص بمحال الاتجار بالنباتات الطبية :

٢٧ — يجوز إعفاء هذه المحال من الاشتراطات الخاصة بالموارد المائى وطريقة الصرف .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة .

تحريراً فى ١٤ رمضان سنة ١٣٧٤ (٧ مايو سنة ١٩٥٥) .

قرار

بشأن تأديب مساعدى الصيدلة (١)

وزير الصحة العمومية

بعد الاطلاع على المادة ٢١ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة ،

وعلى ما اوردته مجلس الدولة ،

وعلى ما عرضه علينا وكيل الوزارة الدائم ،

قرر ما هو آت :

مادة ١ — تشكل الهيئة التأديبية لمساعدى الصيدلة على الوجه الآتى :

أولاً — الهيئة التأديبية الابتدائية وتشكل من :

(١) نشر بوقائع المصرية العدد ٢٧ الصادر فى ٩ مايو سنة ١٩٥٥ .

وكيل وزارة الصحة المختص بشئون الصيدلة رئيسا

أعضاء	عضو من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة العمومية بمجلس الدولة ...
	صيدلى من الرؤساء بوزارة الصحة يختاره الرئيس
	صيدلى بدرجة أستاذ مساعد من كلية طب جامعة القاهرة
	مساعد صيدلى يختاره المساعد المقدم للحاكمة التأديبية

ثانياً — الهيئة التأديبية الاستئنافية وتشكل من :

وكيل وزارة الصحة الدائم رئيسا

أعضاء	مستشار الفتوى والتشريع لوزارة الصحة العمومية بمجلس الدولة ...
	صيدلى من الرؤساء بوزارة الصحة يختاره الرئيس
	صيدلى بدرجة أستاذ من كلية طب جامعة القاهرة
	مساعد صيدلى يختاره المساعد المقدم للحاكمة التأديبية

مادة ٢ — يحاكم أمام الهيئة التأديبية الابتدائية المشار إليها بالمادة السابقة كل من ارتكب من مساعدى الصيادلة المشتغلين بالمؤسسات الصيدلية الأهلية أمراً مخالفاً بالشرف أو ماساً باستقامة المهنة أو أساء أو أهمل فى أداء واجبات عمله وذلك مع عدم الإخلال بالمحاكمات الجنائية التى تطبق فى بعض الأحوال طبقاً للقانون .

مادة ٣ — يجوز لمساعد الصيدلى استئناف الحكم الصادر من الهيئة التأديبية الابتدائية بإدائه وذلك أمام الهيئة التأديبية الاستئنافية بطلب يقدم إلى رئيس الهيئة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الحكم إليه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

ولوزير الصحة أيضاً أن يستأنف قرار الهيئة التأديبية الابتدائية فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره .

مادة ٤ — العقوبات التى يجوز توقيعها على المخالف هى :

- (١) الإنذار . (٢) التوبيخ . (٣) التوقف عن العمل لمدة أقصاها ستة واحدة .
 - (٤) شطب الاسم من جدول مزاولة المهنة بوزارة الصحة العمومية .
- وأحكام الهيئة التأديبية الاستئنافية نهائية لا يقبل الطعن فيها بأى طريق من الطرق ويجوز فى جميع الأحوال أن يسمح بحضور محام للدفاع عن المساعد مرتكب المخالفة .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر .

تحريراً فى ١٤ رمضان سنة ١٣٧٤ (٧ مايو سنة ١٩٥٥) .

قرار

في شأن مواعيد العمل بالصيديات العامة (١)

وزير الصحة العمومية

بعد الاطلاع على المادة ٣٨ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ .

وعلى ما عرضته نقابة الصيادلة في كتابها المؤرخ ١٦ أبريل سنة ١٩٥٥ رقم ١٨٠٤ في شأن مواعيد العمل بالصيديات العامة .

وبناء على ما عرضه علينا وكيل الوزارة .

وما اراه مجلس الدولة .

قرر ما هو آت :

مادة ١ — يبدأ العمل في الصيديات العامة بالمحافظات وعواصم المديريات في تمام الساعة التاسعة صباحا . وينتهي في تمام الساعة التاسعة مساء من كل يوم عدا أيام الراحة الأسبوعية والعطلات الأخرى على أن يتخلل هذه الفترة ثلاث ساعات للراحة اليومية تغلق خلالها الصيدلية أما في باقي بلاد الجمهورية فتسكون المواعيد من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الثامنة مساء يتخللها الراحة اليومية على الوجه المتقدم .

مادة ٢ — تعلن كل صيدلية في مكان ظاهر على بابها الخارجى بلافتة مكتوبة باللغة العربية ويأخذى اللغات الأجنبية عن مواعيد العمل والراحة اليومية ويوم العطلة الأسبوعية بها .

مادة ٣ — على مدير الصيدلية أن يخطر وزارة الصحة العمومية عن مواعيد الراحة اليومية والأسبوعية وتتولى نقابة الصيادلة ترتيب مواعيد الراحة اليومية بين الصيديات التي تقع في قسم إدارى واحد بحيث يتوفر وجود عدد منها مفتوحا في جميع الأوقات وفي حدود المواعيد المشار إليها في المادة الأولى .

مادة ٤ — يسمح بتجاوز قدره خمسة عشرة دقيقة قبل أو بعد المواعيد المحددة في المواد السابقة .

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالغرامة التي لا تقل عن جنهين ولا تتجاوز عشرة جنهيات .

مادة ٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاوله مهنة الصيدلة .

تحريرا في ١٤ رمضان سنة ١٣٧٤ (٧ مايو سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقام المصرية العدد ٣٧ الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٥٥ .

قرار

بتنظيم الاتجار في المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها
التي تستعمل في الصناعة بوجه عام (١)

وزير الصحة العمومية

بعد الاطلاع على المادة ٩٣ وما نص عليه تحت « عنوان الجدول الثامن ، في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة الدائم ؛

قرر ما هو آت :

مادة ١ — يجب على كل من يريد فتح محل للاتجار في مادة أو أكثر من المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التي تستعمل في الصناعة الحصول على ترخيص بذلك مقدما من وزارة الصحة العمومية .

ولا يمنح هذا الترخيص إلا إذا أثبت الطالب أنه يعرف القراءة والكتابة باللغة العربية أو إحدى اللغات الأجنبية ولا يقل عمره عن ٢١ سنة ميلادية ويعرف وجه الخطر في هذه المواد وأنه يمكنه تمييز الواحدة منها عن الأخرى وأن يحوز بنجاح امتحانا يؤديه في ذلك بوزارة الصحة العمومية وعند حصوله على الترخيص يكون مسئولاً أمام الوزارة في تنفيذ القوانين . ولا يجوز الجمع بين هذا الترخيص وملكية أية مؤسسة صيدلية ولا يسرى هذا الشرط على أصحاب المحلات المرخص لهم وقت العمل بهذا القانون .

مادة ٢ — يقدم طلب الترخيص على ورقة دمغة من فئة الخمسة قروش يوضع بها اسم طالب الترخيص وعنوانه والمكان الذي سيعمل للمحل مع ذكر اسم الشارع واسم مالك العقار ورقه . ويجب أن يكون الطلب مضمحوا بالمستندات الآتية :

- (١) شهادة تحقيق شخصية وصحيفة عدم وجود سوابق .
 - (٢) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها .
 - (٣) ما يثبت أداء رسم نظر قدره خمسة جنيهات .
 - (٤) رسم كروكي من أربع صور ووصف للمحل موضحا فيها الفتحات المعدة للتهوية والضوء .
- مادة ٣ — لا يمنح الترخيص إلا عن محلات كائنة بالمحافظات أو عواصم المديرية أو المراكز

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٧ المأدري ٩ مايو سنة ١٩٥٥ .

كما لا يمنح الترخيص إذا كان الطالب سبق أن كان صاحب محل للتجارة في هذه المواد وصدر عليه حكم ترتب عليه غلق المحل .

ويجب أن تكون المحلات المعدة للتجارة في هذه المواد أو لتخزينها متصلة بالشارع رأسا ولا يجوز أن يكون لها باب دخول مشترك مع أى سكن خاص أو محل آخر أو منافذ تتصل بأى شيء من ذلك ويشترط علاوة على ذلك أن تكون مستوفية للاشتراطات الصحية المقررة لمخازن الأدوية والاشتراطات الفنية وأى اشتراطات أخرى تقررها الجهات المختصة .

ويعتبر الترخيص ملغيا إذا نقل المحل من مكانه إلى مكان آخر أو شغل بتجارة أو أدير لغرض آخر غير الذى منح الترخيص من أجله .

مادة ٤ - الترخيص لصاحب المحل شخصي فاذا تغير وجب على المالك الجديد أن يطلب ترخيصا جديدا ويجب على صاحب الترخيص عزل المواد السامة عن الأصناف الأخرى وأن يتولى حركة البيع والشراء بنفسه ولا يجوز له أن ينيب عنه وقت غيابه أحدا غيره . وإذا تغيب صاحب المحل وجب عليه أن يغلق الدرابيل المحتوية على المواد المصرح له بالتجارة فيها ويحفظ مفاتيحها معه أو أن يغلق أبواب المحل ويحفظ مفاتيحها معه وإلا جاز إغلاق المحل إداريا .

مادة ٥ - إذا كان طالب الترخيص شركة وجب عليها أن تعين مديرا للمحل تسرى عليه ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (١) وكذا ما نص عليه البندين (١) و (٢) من المادة (٢) وأيضا المادة (٤) كما يجب على الشركة تقديم صورة معتمدة من عقد الشركة المسجل وملخص قيدها وما يفيد شهرها بالإضافة إلى تنفيذ البندين (٣ و ٤) من المادة (٢) وإذا ترك مدير المحل إدارته وجب عليه غلقه وأن يسلم مفاتيحه إلى مكتب الصحة الواقع في دائرته المحل وتخطر بذلك وزارة الصحة فورا بخطاب موصى عليه من كل من المدير والشركة وإلا وجب إغلاق المحل إداريا إلى أن تعين الشركة مديرا بدله تسرى عليه جميع الاشتراطات سالفة الذكر .

مادة ٦ - يجب أن يكتب اسم صاحب المحل ورقم ترخيصه ونوع تجارته وكذا اسم مديره على واجهة المحل بحروف ظاهرة باللغة العربية كما يجب إيجاد موازين وسمج ومكاييل في المحل تناسب مع الكميات الموجودة به ومستلزمات المحل .

مادة ٧ - يجب على صاحب الترخيص الحصول مقدما على موافقة وزارة الصحة العمومية عن كل تعديل يراد إحداثه في المحل وعليه أن يتقدم طالبا بذلك مصحوبا بوصف دقيق للتعديلات المطلوب إجراؤها ورسم هندسى لها من صورتين وعليه أن ينفذ كافة الاشتراطات الصحية التى تفرض عليه .

٨ - إذا أراد صاحب الترخيص خزن مواد تزيد عن حاجة مخزنه في محل آخر وجب عليه الحصول على ترخيص بذلك مقدما من وزارة الصحة العمومية . وعلى الطالب أن يقدم الأوراق المنصوص عليها في البندين ٣ و ٤ من المادة (٢) وتسرى على الطالب أحكام المادة (٣)

على أن يخصص هذا المحل للتخزين فقط دون البيع وعلى صاحب المحل أو المدير أن يخلقه ويحفظ مفازيحه معه .

مادة ٩ — لا يجوز استعمال المحل المرخص به أو محل التخزين لأى غرض آخر غير حفظ المواد المنصرف من أجامها الترخيص دون سواها ولا يجوز بيع هذه المواد أو حفظها أو تخزينها إلا فى المحلات المرخص بها كما لا يجوز شراؤها إلا من هذه المحلات .

مادة ١٠ — يجب أن تكون هذه المواد محفوظة فى عبوات ملائمة ومتينة ومكتوب عليها بخط واضح اسم الصنف بالكامل واسم المصنع الوارد منه الصنف ومقدار العبوة وأنها مخصصة للاستعمال الصناعى فقط ومحظور استعمالها أو بيعها للأغراض الطبية .

مادة ١١ — لا يجوز لأصحاب أو مديرى هذه المحال أن يبيعوا بالجملة أو يعطوا هذه المواد إلا إلى التجار الآخرين المرخص لهم بالإتجار فيها أو أرباب الصنائع الحاصلين على ترخيص بذلك . ويجوز بيع هذه المواد بالتجزئة لأى شخص آخر لاستعمالها فى الأغراض الصناعية فقط بشرط أن يكون المشتري معروفا شخصيا للبائع أو تكون قد ثبتت شخصيته بشهادة شخصين معروفين للبائع أو بشهادة من رجال الإدارة .

ويحظر على أى حال بيع أو إعطاء أى صنف من هذه الأصناف لأى شخص يكون سنه أقل من ٢١ سنة ميلادية .

مادة ١٢ — الكميات التى تباع من هذه المواد بالتجزئة يجب أن تسلم داخل أكياس أو علب أو أوعية محكمة السد وملصق عليها بطاقات باسم المحل وعنوانه واسم المادة ومقدارها ومبين عليها أنها معدة للاستعمال الصناعى فقط .

أما الزرنيخ ومركباته فللحصول عليه لأغراض صناعية يجب على من يريد شراءه أن يتقدم إلى وزارة الصحة العمومية للتصريح له بذلك أو الحصول على شهادة من البوليس موضحا بها اسم المشتري ولقبه وسنه وصناعته ومحل سكنه والمقدار الذى يمكن إعطاؤه وله والغرض الذى هو معد له ويجب أن يحتفظ البائع المرخص له بهذا التصريح عند الصرف .

ولا يباع الزرنيخ أو مركباته الممدة للصناعة أو يعطى إلا مخلوطا بنسبة ٣ ٪ . بمادة من المواد الآتية :

النيلة أو هباب الفحم أو خضرة الملاكيث أو المركبات الكبريتية الملونة والبريدين والفينول التجارى والتوبنزين أو بأية مادة أخرى ترخص بها وزارة الصحة العمومية .

ومع ذلك فانه يجوز منح رخص شراء زرنيخ غير مخلوط للأشخاص الذين تثبت حاجتهم الصناعية إليه .

مادة ١٣ — يجب على صاحب المحل أو مديره أن يكون لديه دفتر مرقومة صفحاته ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية بالقاهرة وبخاتم تفتيش الصحة فى المحافظات الأخرى والمديريات

ويجب أن يقيد فيه. الوارد من جميع المواد ومستحضراتها المستعملة في الصناعة وكذا المنصرف منها أولا بأول ويجب أن يكون القيد بخط واضح دون أن يتخلله بياض أو يقع فيه شطب أو تغيير أو كتابة في الهامش وبحسب ترتيب التاريخ على أن يبين في قيد الوارد اسم الصنف ومقداره وتاريخ وروده إلى المحل واسم البائع ولقبه وصناعته كما يقيد به في المنصرف اسم الصنف المباع ومقداره وتاريخ بيعه والغرض الذي طلب من أجله وكذا اسم المشتري ولقبه وصناعته وعنوانه .

ويجب على المشتري أن يوقع يامضائه في الدفتر أمام القيد أو أن يأخذ عليه البائع إيصالا مشتملا على البيانات المذكورة وإذا كان المشتري لا يعرف الكتابة فيمكن الاستعاضة عن توقيعه بخاتمه أو بصمة إبهامه .

ويجب أن تكون البواقي الناتجة من القيد مطابقة للكميات المتبقية فعلا من الصنف عند الجرد . ويكون صاحب المحل أو مديره مسؤولا عما يظهر من زيادة أو عجز في أى صنف من الأصناف .

ويجب حفظ الدفاتر والايصالات والفواتير بالمحل لمدة خمس سنوات ابتداء من آخر قيد بالدفتر وذلك لتقديمها كلما طلبها مفتشو وزارة الصحة العمومية كما يجب على أصحاب ومديرى هذه المحلات أن يرسلوا كتابة إلى وزارة الصحة العمومية جميع البيانات التى تطلب منهم بخطابات موصى عليها .

مادة ١٤ — جميع المواد السامة المستعملة للأغراض الصناعية يجب عند وصولها إلى الجرك أن توضع منعزلة عن البضائع الأخرى ولا يفرج عنها إلا للأشخاص المرخص لهم فقط بالتجار فيها وعلى أن تكون واردة بأسمائهم دون سواهم .
ويجوز لوزارة الصحة التصريح بالافراج عن هذه المواد لأرباب الصنائع التى تستلزم صناعاتهم استعمال هذه الأصناف إذا كانت واردة بأسمائهم .

مادة ١٥ — يجب على أصحاب المصانع أو الصناعات الذين يستعملون إحدى هذه المواد للأغراض الصناعية إخطار وزارة الصحة العمومية بذلك فى خلال ثلاثة شهور من تاريخ سريان هذا القرار من تاريخ فتح المصنع مع بيان نوع الصناعة والأصناف التى تستعمل فيها والكميات التى تستهلك كل عام وعنوان المصنع ورقم الرخصة الممنوحة إليه وتاريخها واسم الجهة المختصة الصادر منها الترخيص .

ويجب على صاحب المصنع حفظ هذه الأصناف فى محل مغلق تحفظ مفاتيحه مع صاحب المصنع أو مديره ويكون استعمالها قاصرا على استهلاكها محليا للصناعة فى نفس المصنع .

مادة ١٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر .

تحريرا فى ١٤ رمضان سنة ١٣٧٤ (٧ مايو سنة ١٩٥٥) .

قرار

بتشكيل اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية (١)

وزير الصحة العمومية

بعد الاطلاع على المادة ٦٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة .
وبناء على ما عرضه علينا وكيل الوزارة الدائم .

قرر ما هو آت :

مادة ١ — تشكل اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية على الوجه الآتي :

وكيل وزارة الصحة أو من ينوب عنه	رئيسا
الدكتور ابراهيم رجب فهمي ، عن كلية الصيدلة بجامعة القاهرة	
الدكتور محمد محمد جعفر ، عن كلية طب جامعة القاهرة	
السيد الصيدلي محمود لبيب ، عن وزارة الصحة العمومية	
الدكتور أحمد الحلواني ، مدير معهد الأبحاث وطب المناطق الحارة	
السيد الصيدلي عبد الله علي ، عن نقابة الصيادلة	أعضاء
الدكتور أحمد محمود الناقة ، عن نقابة الأطباء البشريين	
الدكتور محمد عبد الفتاح شريف ، عن اللجنة الدائمة لدستور الأدوية	
السيد الصيدلي محمود أحمد حسونة ، اخصائي تحليل الأدوية	
الدكتور محمد رشدي ، اخصائي التحاليل البيولوجية	
السيد الصيدلي عبد المعطي القوصي ، عن اتحاد المستوردين	

مادة ٢ — على وكيل الوزارة الدائم تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٤ رمضان سنة ١٣٧٤ (٧ مايو سنة ١٩٥٥) .

قرار

بإضافة جواهر مخدرة إلى الجدول رقم (١) الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها (١).

وزير الصحة العمومية

بعد الاطلاع على المادة ٣٢ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانونين رقمي ١٥٣ و ٣٤٥ لسنة ١٩٥٣ .
وعلى القرارات المؤرخة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ و ٨ مارس سنة ١٩٥٤ و ٩ مارس سنة ١٩٥٤
وأول مايو سنة ١٩٥٤ بتعديل الجدول رقم (١) الملحق بالمرسوم بقانون سالف الذكر .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة الدائم :

قرر ما هو آت :

مادة ١ — يضاف إلى الجدول رقم (١) الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
المشار إليه بعد البند (٣٠) الجواهر الآتية .

(٢١) — ٤ — مورفولينو بيوتيرات — ٢ و ٢ — ثنائي فينيل الأنيل وأملاحه .

(٢٢) — ٦ — بيريدينو — ٤ : ٤ — ثنائي فينيل — ٣ — كيتوالهيتان (بيريديل —
أميدون) وأملاحه .

(٢٣) — ٤ — استرايزوبروبيل (١ — مثيل — ٤ فينيل بيريدين — ٤ — حمض
كربوكسليك) وأملاحه .

(٢٤) — ثنائي أيدروايد روكسي المورفينون وأملاحه .

(٢٥) — استرميرستيل لينزيل المورفين وأملاحه .

(٢٦) — ٤ و ٤ — ثنائي فينيل — ٦ — ثنائي ميثيل أمينو — ٣ — كيتوالهكسان وأملاحه .

(٢٧) — بائي — ٤ و ٤ — ثنائي فينيل — ٦ — ثنائي ميثيل أمينو — ٣ — كحول
الهبتين وأملاحه .

(٢٨) — ٦ — ميثيل ثنائي أيدرو المورفين وأملاحه .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٤ رمضان سنة ١٣٧٤ (٧ مايو سنة ١٩٥٥) ،

وزارة العدل

قرار

بتعديل المواد ٨٠١ و ١٢٠ و ١٢٠ فقرة أولى و ١٣ و ١٤ من القرار الوزاري الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ والقرارات المعللة له بشأن قلم السوابق (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل قلم السوابق ،
وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق ،
وعلى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ٨٠١ و ١٢٠ و ١٢٠ فقرة أولى و ١٣ و ١٤ من القرار الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق — المعدل بالقرارات الصادرة في ٤ من مايو سنة ١٩٣١ و ٦ من فبراير سنة ١٩٣٨ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ و ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ و ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ النصوص الآتية :

مادة ١ — على النيابة العامة أن ترسل إلى قلم السوابق بادرة تحقيق الشخصية صحفاً وفيشات عن أحكام الإدانة الآتية الصادرة من أية محكمة جنائية :

(أولاً) الأحكام الصادرة في الجنايات .

(ثانياً) الأحكام الصادرة في الجنح بالحبس لمدة سنة فأكثر .

(ثالثاً) الأحكام القاضية بأية عقوبة في الجنح الآتية :

١ — السرقات والشروع فيها وإخفاء الأشياء المسروقة (المواد ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢١ و ٤٤٤ مكررة من قانون العقوبات) .

٢ — النصب أو الشروع فيه وخيانة الأمانة وما في حكمها وإخفاء الأشياء المتحصلة منها (المواد من ٢٣٦ إلى ٣٤٣ و ٤٤٤ مكررة من قانون العقوبات) .

٣ — الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود أو أى شيء آخر والشروع في ذلك (المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات) .

٤ — التزوير (المواد ٢٠٧ إلى ٢٠٩ و ٢١٥ إلى ٢٢٧ من قانون العقوبات) .

٥ — هتك العرض (الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات) .

٦ - التحريض على الفسق والفجور (القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الخاص بمكافحة الدعارة والمواد ١٧٨ المعدلة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ و ١٧٨ مكرر و ١٧٨ ثالثا من قانون العقوبات) .

٧ - دخول المساكن بقصد ارتكاب جريمة فيها (المواد ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون العقوبات) .

٨ - اتلاف المزروعات (المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات) .

٩ - قتل الحيوانات والإضرار بها ضررا كبيرا والشروع في ذلك (المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات) .

١٠ - الاتلاف (المادتان ٣٦١ و ٣٦١ مكررة من قانون العقوبات) .

١١ - الفعل الفاضح العلني (المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات) .

١٢ - العود إلى ارتكاب جريمة التعرض للأنثى بالطريق العام أو في مكان مطروق (الفقرة الثانية من المادة ٣٠٦ مكررا من قانون العقوبات) .

١٣ - القتل الخطأ (المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات) .

١٤ - التشرّد أو الاشتباه المحكوم فيها بالمراقبة أو بالحبس والمراقبة معا (المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥) .

١٥ - احراز السلاح (القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤) .

١٦ - غش الأغذية والبضائع (القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ و ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ والجنح المائة طبقا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ وطبقا للمادتين ١١ و ١٢ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكييل والمعدل بالمرسومين الصادرين برقمي ٢٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٢٧ لسنة ١٩٥٣ وبالقانونين رقمي ٢٤٨ لسنة ١٩٥٣ و ٣٤٦ لسنة ١٩٥٣ والمصحح بالقانون رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٣) .

١٧ - جرائم النتمد المنطبقة على المواد ١ و ٢ و ٣ و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ وبالمرسوم بقانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٣ وبالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ .

وعلى النيابة أن ترسل إلى قلم السوابق المحلي صورة من صحف الأحكام الآتية وصحفا عن أحكام الإدانة الصادرة في الجنح غير المتقدم ذكرها وفي مخالفات التعرض للأنثى في الطريق العام أو في مكان مطروق المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٠٦ مكررا من قانون العقوبات وفي الحالة الأخيرة ترسل الصحيفة مرفقة بفيشة الاتهام مؤشرا عليها بمنطوق الحكم .

ويستثنى عما تقدم الأحكام الآتية فلا ترسل عنها صحف إطلاقا :

- (١) الأحكام الصادرة طبقا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ والقوانين المعدلة له بشأن زراعة القطن في مساحة تزيد على المساحة المقررة .
- (٢) الأحكام الصادرة طبقا للقانونين رقمي ١١ لسنة ١٩١٨ و ٣٥ لسنة ١٩٣٨ الخاصين بالتدابير التي تتخذ لمنع انتشار دودة القطن وري البرسيم المسقاوى .
- (٣) الأحكام الصادرة طبقا للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ والقوانين المعدلة له بشأن تحديد المساحة التي تزرع قمحا وشعيرا .
- (٤) الأحكام الصادرة طبقا للقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ بمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية .
- (٥) الأحكام الصادرة تطبيقا للقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن المواليذ والوفيات .
- (٦) الأحكام الصادرة طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ بشأن مقاومة مرض البلهارسيا والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٨ بشأن استئصال الفواق الناقل للبلهارسيا .
- (٧) الأحكام الصادرة في جرائم عدم توريد نصيب الحكومة من محصول القمح طبقا للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
- (٨) الأحكام الصادرة طبقا للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني .
- (٩) الأحكام القاضية بتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية على نفسه أو بإرساله إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة .
- (١٠) الأحكام الصادرة بالإبذار في جرائم التشرد والاشتباء (المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥) ويكتفى في هذه الحالة بإرسال أربع فيشات خضراء إلى قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية مؤشرا عليها بمنطوق الحكم .
- وفيا عدا الأحكام الصادرة في الجنايات من محاكم الجنايات يشترط في الأحكام التي ترسل عنها صحف أو صور منها أو فيشات أن تكون نهائية أو غيايية وتعذر إعلانها لأشخاص المحكوم عليهم .
- مادة ٨ — إذ ألغيت أو عدلت محكمة النقض حكما له صحيفة بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية أو قبض على محكوم عليه من محكمة الجنايات غياييا في جنائية أو قدم نفسه أو عارض محكوم عليه في حكم غيايبي له صحيفة بذلك القلم أو استوف هذا الحكم أو سقط بمضى المدة أو بالعفو تخطر النيابة العامة القلم المذكور لسحب الصحيفة المحفوظة لديه عن هذا الحكم وإرسالها إلى قلم السوابق المحلى لسحب صورة الصحيفة المحفوظة به وإعادة فيشة الاتهام الخضراء أو الفيشات البيضاء للنيابة المختصة إذا كان قد سبق إرسالها مع الصحيفة .

مادة ١٢ فقرة أولى — فيما عدا ما ذكر في المادتين ٩ و ١٠ لا تعطى شهادة عن الأحكام المحفوظة صحفها بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية إلا بناء على طلب المحكوم عليه أو طلب سلطة عامة .

مادة ١٣ — على قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية وعلى أقلام السوابق المحلية سحب ما لديها من فيشات وصحف وصور للأحكام في الحالات الآتية :

(أولا) العفو الشامل .

(ثانيا) رد الاعتبار بحكم القانون وفق المادتين ٥٥٠ و ٥٥١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(ثانيا) مضى ثلاث سنين على الأحكام المعلق تنفيذها على شرط وفق الباب الثامن من الكتاب الأول من قانون العقوبات .

(رابعا) وفاة المحكوم عليه .

(خامسا) بلوغه من العمر خمسة وسبعين عاما .

مادة ١٤ — لا يثبت في الشهادة التي يطلبها المحكوم عليه الأحكام الآتية :

(١) الأحكام التي رد اعتباره عنها قضاء .

(٢) الحكم الصادر في أية جريمة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بالوضع تحت مراقبة البوليس أو بانذار المحكوم عليه بوصفه متشردا أو مشتبها فيه وذلك بشرط عدم صدور حكم آخر بأية عقوبة مما يحفظ عنه صحيفة وفيش بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية وأن تكون العقوبة قد نفذت مالم تكن قد سقطت بمضى المدة أو بالفعو عنها .

مادة ٢ — تلغى القرارات الوزارية الصادرة في ٤ من مايو سنة ١٩٣١ و ٦ من فبراير سنة ١٩٣٨

و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ و ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ و ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ .

مادة ٣ — على النائب العام تنفيذ هذا القرار ٩

القاهرة في ١٢ رمضان سنة ١٣٧٤ (٥ من مايو سنة ١٩٥٥)

في عالم القانون

صدر أخيراً كتاب في الضرائب نعتقد أنه يملأ فراغاً كان يرجى ملؤه — ذلك هو كتاب — مبادئ القضاء في الضرائب — للأستاذ محمد عبد الحميد السكري رئيس النيابة لمحكمة النقض .

فقد جمع الكتاب معظم ما نشر من مبادئ الأحكام القضائية في تطبيق القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة . وعلى الأرباح التجارية والصناعية . وعلى كسب العمل . والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية . والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة التركات — كما حوى أهم التشريعات المرتبطة بها طبقاً لآخر تعديل حتى شهر مايو سنة ١٩٥٥ .

وقد رتب المؤلف بطريق التعليق على كل مادة من مواد هذه التشريعات — كما أشار عقب كل مادة إلى ما يكون قد طرأ عليها من تشريعات ملغاة أو معدلة . وجرى في ترتيب التعليق على الأحكام على إيراد المبادئ المستخلصة من أحكام محكمة النقض ثم محكمة الاستئناف الوطنية ثم الاستئناف المختلطة . ثم المحاكم الابتدائية الوطنية فالمختلطة . فالقضاء المستعجل فلجان التقدير أو الطعن .

وقد أحسن المؤلف إذ ضم الكتاب فهارس متنوعة تعين الباحث على الوصول إلى غرضه ، متى جاء الكتاب مرجعاً قيماً للشكالات الضرائبية التي عاجلها المؤلف .

المحاماة

ملحق

العدد العاشر — السنة الخامسة والثلاثون

مشروع قانون المحاماة

الذى وضعه مجلس نقابة المحامين وقدمه إلى الوزارة يوم ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٥

الباب الأول

في الشروط اللازم توافرها للاشتغال بالمحاماة

مادة ١ — يشترط فيمن يشتغل بالمحاماة أمام المحاكم المصرية أن يكون اسمه مقيدا بمجدول المحامين .

مادة ٢ — يشترط فيمن يقيد اسمه بمجدول المحامين :

(١) أن يكون مصرياً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة

(٢) أن يكون بالغاً من العمر على الأقل إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة .

(٣) أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس في القانون من إحدى كليات الحقوق في الجامعات

المصرية أو على شهادة أجنبية تعتبر معادلة لها وأن ينجح في هذه الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة وفقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

(٤) أن يكون بحمود السيرة حسن السمعة ، حائزاً على ما يؤهله للاحترام الواجب للمهنة

وإلا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأدينية أو اعتزل وظيفته أو مهنته لأسباب ماسة بالشرف .

الباب الثاني

في القيد بالجدول

مادة ٣ — يشمل الجدول العام جميع المحامين المقيدين عند صدور هذا القانون بحسب تواريخ قبولهم سواء أكانوا مشغولين أو غير مشغولين .

ويبين به محال إقامتهم .

ويلحق بهذا الجدول :

(١) جدول للمحامين المقررين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا .

(٢) جدول للمحامين المقررين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري .

(٣) جدول للمحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية والمحاكم الإدارية .

(٤) جدول للمحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية .

(٥) جدول للمحامين تحت التمرين .

(٦) جدول للمحامين غير المشغولين .

وتودع نسخة من الجدول وملحقاته كل محكمة ونسخة أخرى كل غرفة فيها من غرف المحامين وثلاث نسخ في النقابة .

مادة ٤ — يمهّد بجدول المحامين إلى اللجنة تسمى لجنة قبول المحامين وتؤلف من رئيس محكمة الاستئناف ومن النائب العام أو من يقوم مقامهما ومن ثلاثة من المحامين المقررين أمام محكمة النقض يعينهم مجلس النقابة من بين أعضائه .

مادة ٥ — تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط للمدينة في المادة الثانية إلى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة، وتقرر اللجنة بعد التحقق من توافر الشروط في الطالب قيد اسمه بالجدول .

مادة ٦ — إذا رفض الطلب بعد سماع أقوال الطالب فله أن يطعن في القرار أمام محكمة النقض في خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه .

وإذا رفض الطلب دون سماع أقوال الطالب فله أن يعارض فيه أمام اللجنة في خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلانه فإذا تأيد القرار ولم يعارض الطالب في الميعاد كان له أن يطعن فيه خلال الثلاثين يوما التالية لإعلانه في الحالة الأولى ومن تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة في الحالة الثانية — ويكون الإعلان في جميع الأحوال بخطاب موصى عليه .

وإذا بنى قرار الرفض على ما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة الثانية فلا يجوز تجديد الطلب

إلا بعد مضي خمس سنوات من التاريخ الذي يصبح فيه القرار نهائيا .

مادة ٧ — يقيد كل من يقبل لأول مرة من المحامين في جدول المحامين تحت التمرين ما لم يكن معنى بمقتضى نص المادة ١٨ .

مادة ٨ — لكل من كف عن مزاولة المحاماة أن يطلب من لجنة قبول المحامين نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشتغلين وبذلك يحفظ أقدميته .

ولهؤلاء المحامين أن يطلبوا إلى اللجنة المذكورة إعادة قيدهم بجدول المحامين المشتغلين وتسرى على هذه الطلبات أحكام المواد ٢ و ٥ و ٦ .

ولمجلس نقابة المحامين أن يطلب نقل اسم المحامي إلى جدول المحامين غير المشتغلين إذا التحق بعمل لا يتفق مع مهنة المحاماة طبقا لنصوص هذا القانون واللائحة الداخلية للنقابة ، ويعلم هذا الطلب للمحامى وله أن يطلب سماع أقواله أمام لجنة القبول .

مادة ٩ — يجب على المحامى الذى قيد اسمه بالجدول أن يحلف أمام مجلس النقابة قبل ممارسة العمل اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أؤدى أعمالى بالأمانة والشرف ،
« وأن أحافظ على سر المهنة وأن أحترم قوانينها وتقاليدها ،

الباب الثالث

فى التمرين

مادة ١٠ — تطبق القواعد الآتية على المحامين تحت التمرين :

(١) مدة التمرين سنتان .

(٢) يجب أن يلتحق المحامى فى فترة التمرين بمكتب أحد المحامين المقررين أمام محكمة الاستئناف ويجوز ترخيص خاص من مجلس النقابة قضاء فترة التمرين بمكتب أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية .

(٣) لا يجوز للمحامى طول مدة التمرين أن يفتح مكتبا باسمه الخاص ولا يجوز له أن يترافع باسمه أمام أية محكمة .

(٤) ويكون له باسم المحامى الذى التحق بمكتبه أن يترافع أمام المحاكم الجزئية والابتدائية والمحاكم الادارية فقط وله أن يحضر التحقيقات أمام النيابة والبوليس فى المخالفات والجنايات باسم المحامى الذى التحق بمكتبه .

(٥) وليس له أن يوقع على صحائف الدعاوى أمام المحاكم المذكورة أو المذكرات أو الأوراق

أمام المحاكم أو مكاتب الشهر العقارى أو التوثيق أو مكاتب السجل التجارى إلا نيابة عن المحامى الذى التحق بمكتبه وتحت اشرافه ومسئوليته .

(٦) يجب أن يكون بمكتب كل محام مقرر أمام محاكم النقض أو الاستئناف محام تحت التمرين يختاره هو ويكون له فى السنة الأولى مصاريف انتقال لا تقل عن خمسة جنيهات شهريا وفى السنة الثانية مكافأة لا تقل عن عشرة جنيهات شهريا — على أن لمجلس النقابة أن يعنى المحامى من هذا الالتزام للأسباب التى يبدىها .

(٧) يكون مجلس النقابة وحده هو المختص بالفصل نهائيا فى كل خلاف يقع بين المحامى تحت التمرين وبين المحامى الذى يعمل بمكتبه .

(٨) على المحامى تحت التمرين أن يخطر لجنة قبول المحامين ومجلس النقابة بعنوانه وباسم المحامى الذى التحق للتمرين بمكتبه ويكون الأمر كذلك كلما تغير هذا أو ذاك وإلا اعتبر اعلانه فى المحل الأصيل صحيحا .

(٩) بعد انقضاء فترة التمرين ينقل اسم المحامى إلى جدول المحاكم الجزئية . ويجوز له أن يفتح مكتبا باسمه الخاص . وله أن يترافع أمام المحاكم الجزئية فقط ويحضر تحقيقات النيابة والبوايس . ويباشر لموكله إجراءات توثيق العقود وشهرها أمام مكاتب الشهر العقارى والسجل التجارى ويوقع على الأوراق القضائية وصحائف الدعاوى والعقود باسمه الخاص .

(١٠) ينظم مجلس النقابة مسابقات سنوية للمحامين تحت التمرين ويقرر لها جوائز مالية بالشروط التى يضعها

الباب الرابع

فى القبول للرافعة أمام المحاكم الابتدائية والإدارية والاستئنافية
والقضاء الإدارى ومحكمة النقض

مادة ١١ — يشترط لقياد اسم المحامى بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية :

(١) أن يكون قد أمضى — دون انقطاع — سنتى التمرين المنصوص عليهما فى المادة العاشرة .

(٢) أن يكون قد واطب على حضور الجلسات مرتين فى الأسبوع على الأقل وعلى سماع المحاضرات التى تلى على المحامين تحت التمرين طبقا لللائحة يعدها مجلس النقابة لهذا الغرض .

مادة ١٢ — يقدم طلب القيد فى جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية إلى لجنة تؤلف من رئيس أو وكيل المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مكتب المحامى الذى قضيت به فترة التمرين ومن محامين يندبهم ما مجلس النقابة . فإذا كان الطالب قد قضى فترة التمرين فى مكتب أحد المحامين يندب مجلس النقابة محاميا غيره .

مادة ١٣ — إذا كان الطالب قد تمرن في مكاتب موجودة في دوائر محاكم ابتدائية متعددة قدم الطلب إلى لجنة المحكمة التي يكون قد أمضى في دائرتها أطول مدة قضاها في التمرين .

مادة ١٤ — يجب أن يصحب طلب القيد بما يأتي :

(١) شهادة من المحامي الذي قضيت فترة التمرين في مكتبه .

(٢) بيان عن القضايا التي ترفع فيها المحامي في فترة التمرين مصدق عليه من رئيس المحكمة الابتدائية أو قاضي المحكمة الجزئية التي نظرت أمامها الدعاوى .

(٣) صورة رسمية من سجل حضور الجلسات المحفوظ في قلم الكتاب .

ويبلغ القرار الصادر بقبول الطلب إلى الطالب وإلى مجلس النقابة وإلى اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة بخطاب موصى عليه .

مادة ١٥ — إذا لم يقبل الطلب يجوز للمحامي أن يطعن في قرار الرفض أمام محكمة الاستئناف في الثلاثين يوما التالية لإعلانه بالقرار ويكون الطعن بتقرير من المحامي بقلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة .

مادة ١٦ — لكي يقبل المحامي للرافعة أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري يجب عليه أن يكون قد اشتغل بالمحاماة مدة أربع سنوات على الأقل من تاريخ تقريره محاميا بجدول المحاكم الابتدائية . ويقدم طلب القبول إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة - ويجوز للمحامي الطعن أمام محكمة النقض في قرار اللجنة الصادر بعدم قبول طلبه وذلك بتقرير بقلم كتاب محكمة الاستئناف المختصة في ظرف ثلاثين يوما من إعلان القرار إليه .

مادة ١٧ — لا يشتغل بالمحاماة أمام محكمة النقض وأمام المحكمة الإدارية العليا إلا من قيد اسمه بالجدول الخاص بمحامي النقض .

وتشكل لجنة قبول محامي النقض من رئيس محكمة النقض والنائب العام ونقيب المحامين أو وكيل النقابة أو من يحل محلهم ومن عضوين يندبهما مجلس النقابة سنويا من أعضائه المقيدين أمام محكمة النقض .

وتقدم إلى هذه اللجنة طلبات القيد من المحامين الذين اشتغلوا فعلا مدة ثماني سنوات أمام محكمة الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري ولم يصدر عليهم في خلال هذه المدة عقوبة تأديبية بالوقف لمدة سنة أو أكثر وتختار اللجنة من بينهم من يقيدون بجدول المشتغلين أمام محكمة النقض .

ولا يقبل الطعن في قرارات هذه اللجنة .

مادة ١٨ — يحتسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية أو محكمة الاستئناف الرمن الذي قضاه الطالب في القضاء أو النيابة في الجمهورية المصرية أو في الأعمال الفنية بأقسام قضايا الحكومة أو الأوقاف أو بأقلام قضايا بنك التسليف الزراعي المصري أو البنك

العقارى الزراعى المصرى أو بنك مصر أو فى الأعمال الفنية أو القضائية التى تقرها لجنة قبول المحامين .

وكذلك تحتسب مدة العضوية فى هيئة التدريس بكليات الحقوق أو فى تدريس القانون بكليات التجارة بالجامعات المصرية أو فى أية كلية تعتبر شهادتها الدراسية النهائية معادلة لشهادات الكليات المذكورة .

الباب الخامس

فى حقوق المحامين وواجباتهم

مادة ١٩ — لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين ما يأتى :

(١) التوظيف فى إحدى مصالح الحكومة أو الجامعات أو الجمعيات أو الهيئات أو الشركات أو لدى الأفراد .

(٢) منصب العضو المنتدب فى الشركات المساهمة .

ويسرى هذا الحظر على كل من يجمع الآن بين المحاماة والاشتغال بأحدى الوظائف أو الأعمال المنصوص عليها فى هاتين الفقرتين .

(٣) الاشتغال بالتجارة .

(٤) الاشتغال بأى عمل لا يتفق وكرامة المحاماة .

(٥) رئاسة مجلس النواب أو مجلس الشيوخ .

مادة ٢٠ — لا يجوز لمن ولى الوزارة أو شغل منصب مستشار بمحكمة النقض أو محاكم الاستئناف أو مجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة أن يمارس المحاماة إلا أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا ومحاكم الاستئناف ومحاكم الجنايات ومحكمة القضاء الإدارى .

مادة ٢١ — لا يجوز لموظف الحكومة الذى ترك الخدمة واشتغل بالمحاماة أن يترافع ضد المصلحة التى كان بها وذلك خلال الثلاث السنوات التالية لتركه الخدمة .

المادة ٢٢ — على كل محام أن يدفع قبل قيد اسمه بالجدول رسم القبول المقرر للجدول الذى يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول السابقة إن لم يكن سددتها وعليه أن يسدد قيمة الاشتراك السنوى للنقابة فى مدة نهايتها ١٥ مارس من كل سنة إلا إذا أعفى بقرار من مجلس النقابة .

ومن تأخر عن سداد الاشتراك عن ١٥ مارس لا تقبل منه طلبات القيد بجدول المحاكم الابتدائية أو المحاكم الاستئنافية أو محكمة النقض أو طلبات المعاش أو طلبات أولمر التقدير أو استخراج أى شهادة من النقابة إلا بعد أن يسدد جميع الاشتراكات المستحقة عليه .

وعلى مجلس النقابة أن يخطر لجنة قنين المحامين فى ميعاد لا يتجاوز نهاية شهر مارس من كل

نسبة بأسماء المحامين الذين لم يسندوا قيمة الاشتراك . وتقرر اللجنة في مدة لا تتجاوز ١٥ أبريل استبعاد أسمائهم ومتى سدد المحامين قيمة الاشتراك أعيد قيد اسمه بالجدول .

وكل محام اشتغل بالمحاماة رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم تسديد الاشتراك يحال إلى مجلس التأديب ويتقاضى عليه بالوقف مدة لا تقل عن ثلاثة شهور .

مادة ٢٣ — تكون رسوم القبول كما يأتي :

- ٢٠ جنيتها للقيد بالجدول العام .
- ٣٠ جنيتها للقيد بجدول المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية .
- ٤٠ جنيتها للقيد بجدول المحامين المقررين أمام محاكم الاستئناف .
- ٦٠ جنيتها للقيد بجدول المحامين المقررين أمام محكمة النقض .

وتكون قيمة الاشتراك السنوي كما يأتي :

- ١٠ جنيه يدفعه المحامي تحت التمرين .
- ٣٠ جنيهات يدفعها المحامي أمام المحاكم الجزئية .
- ٦٠ جنيهات يدفعها المحامي بالمحاكم الابتدائية .
- ١٠٠ جنيهات يدفعها المحامي بمحاكم الاستئناف .
- ٣٠٠ جنيهات يدفعها المحامي بمحكمة النقض .

مادة ٢٤ — يجب أن يكون حضور المحامين أمام المحكمة بالرداء الخاص بهم .

مادة ٢٥ — للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم . وللمحكمة أن تأذن للمتقاضين في أن ينيبوا عنهم في المرافعة أمامها أزواجهم أو أصهارهم أو أشخاصا من ذوي قرباهم لغاية الدرجة الثالثة .

ولا يجوز أن يحضر عن الخصوم أمام محكمة النقض ويقدم إليها طلبات إلا المحامون المقيدين أسمائهم في جداولها . ولا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كان موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمامها . كما لا يجوز تقديم صحف الدعاوى وطلبات الأداء للمحاكم الابتدائية إلا إذا كان موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمامها . وكذلك لا يجوز تقديم صحف الدعاوى وطلبات الأداء التي تزيد قيمتها على خمسة وعشرين جنيتها إلا إذا كان موقعا عليها من أحد المحامين .

ومع ذلك فلا ضرورة لتوقيع محام إذا كانت الدعوى مرفوعة ضد أحد المحامين ولم يصدر من مجلس النقابة الاذن المنزه عنه في المادة ٣١ أو إذا كان المستأنف نفسه محاميا في المعاش .

ولا يجوز تسجيل عقود الشركات التجارية إلا إذا كان موقعا عليها من أحد المحامين .

ولا يجوز تقديم العقود العرفية أو الرسمية أمام مكاتب الشهر العقاري أو التوثيق التي تزيد

قيمتها على ٣٠٠ جنيه إلا إذا كان موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية على الأقل .

مادة ٢٦ — يقبل في المرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو وزارة الاوقاف العمومية أو بنك التسليف الزراعى والتعاونى أو البنك العقارى الزراعى المصرى أو بنك مصر أو مؤسساته محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحائزين لشهادة الليسانس أو مايعادلها أو أحد المحامين .

ويجب أن يكون التوكيل الصادر من هذه المصالح موقعا عليه من رئيس المصلحة ومبصوما بخاتمها الرسمى وأن يكون التوكيل الصادر من البنوك والمؤسسات المذكورة موقعا عليه من يمثلها قانونا ومصدقا على إمضائه .

مادة ٢٧ — يجب على المحامى أو على أى وكيل آخر يكلف بالحضور عن الخصوم امام المحاكم أن يقدم توكليه فاذا كان التوكيل بورقة غير رسمية وجب التصديق على الامضاء — وإذا حضر الموكل مع المحامى أثبت كاتب المحكمة ذلك فى محضر الجلسة بعد دفع رسم التوكيل ورسم الدفعة المستحقين عليه وقام هذا مقام التصديق على الإمضاء .

مادة ٢٨ — المحامى الذى يیده توكيل عام مصدق عليه قانونا ومتضمن نيابته عن أحد الخصوم أمام المحكمة الابتدائية أو أمامها هى والمحاكم التابعة لها ومحكمة الاستئناف الداخلة فى دائرتها يعنى من تقديم أصل التوكيل اكتفاء بصورة رسمية منه يودعها قلم كتاب المحكمة الابتدائية ويعمل بها أمامها وأمام المحاكم التابعة لها وأمام محكمة الاستئناف الداخلة فى دائرتها .

وتتخذ المحكمة الابتدائية المذكورة سجلا تقيده فيه التوكيلات التى تقدم لها من هذا القبيل وتحرر من واقعه كشوفا ترسل إلى المحاكم المبينة آنفا .

وإذا كان التوكيل بعقد رسمى اكتفى بإثبات رقم وتاريخ التوكيل والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة

أما الحضور أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا فيجب أن يكون بتوكيل يقدم إليها فان كان عاما اكتفى به فى جميع قضايا الموكل التى تنظر أمامها دون احتياج إلى الحصول على صورة رسمية منه فى كل قضية .

مادة ٢٩ — المحامى مسئول قبل موكله عن أداء ماعهد به إليه طبقا لاحكام القانون وشروط التوكيل .

مادة ٣٠ — على كل محام أن يتخذ له مكتبا فى دائرة المحكمة الجزئية أو الابتدائية أو محكمة الاستئناف التى يشتغل أمامها ولا يجوز أن يكون له أكثر من مكتب واحد .

وعلى المحامى أن يخبر لجنة قبول المحامين والنقابة بكل تغيير فى محل إقامته وإلا صح خطاؤه فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون فى محل إقامته المقيد أصلا بالنقابة .

وفي حالة مخالفة المحامي لهذه الفقرة أو الفقرة ٣ من المادة ١٠ بأن كان له أكثر من مكتب أو فتح مكتباً وهو لا يزال تحت التمرين يجوز للنقابة بعد سماع اقواله ان تستصدر أمراً على عريضة من المحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها المكتب المذكور بغلاق المكتب. موضوع المخالفة.

مادة ٣١ — يجب على المحامي الذي يريد شكوى زميل له أو اتخاذ إجراءات قانونية ضده أن يحصل على إذن بذلك من مجلس النقابة .

ويجوز في حالة الاستعجال صدور هذا الاذن من النقيب ..

مادة ٣٢ — إذا نذبت لجنة المساعدة القضائية محامياً لاتخاذ إجراء أو المرافعة ضد محام آخر. تخطر مجلس النقابة بذلك .

مادة ٣٣ — للمحامي سواء أكان خصماً أصلياً أو وكيلاً في دعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعة أو غير ذلك من إجراءات التقاضي محامياً آخر تحت مسئولية دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك .

مادة ٣٤ — استثناء من حكم المادة ٢٠٨ من قانون المرافعات : للمحامي أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الأمر أو التوضيحات المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ إلا إذا كان ذكرها له يقصد ارتكاب جنائية أو جنحة .

ولا يجوز تكليف المحامي بأداء الشهادة في نزاع وكل أو استشير فيه .

مادة ٣٥ — يجب على المحامي أن يمتنع عن إبداء أية مساعدة ولو من قبيل الشورى الخصم فوكاله في نفس النزاع أو في نزاع مرتبط به إذا كان قد أبدى رأياً للخصم أو سبقت له وكالة عنه فيه ثم تنحى عن وكالته .

مادة ٣٦ — يجب على المحامي الحاضر عن خصم أن يمتنع عن سب الخصوم وذكر الأمور الشخصية التي تسيئهم وإتهامهم بما يمس شرفهم أو سمعتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى أو يبرر الدفاع عن مصالح الموكل ذلك .

مادة ٣٧ — يقوم المحامي المنتدب عن الفقير أمام المحاكم المدنية أو الجنائية بالدفاع عنه مجاناً ومع ذلك يجوز له أن يقدر اتعابه ضد الخصم المحكوم عليه بالمصاريف ، وله على كل حال الرجوع على من ندب عنه ومطالبته بالاتعاب إذا زالت حالة فقره مع مراعاة ما جاء بالمادة ٣٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

ويجب أن يقوم بما تكلفه به لجنة المساعدة القضائية أو المحكمة ولا يسوغ له أن يتنجس عنه إلا لأسباب تقبلها اللجنة المذكورة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى .

ويعفى من الندب في القضايا الجنائية والمدنية المحامون المقربون أمام محكمة النقض أو الذين مضى على قيد أسمائهم في جدول المحامين عشرون سنة . غير أن هذا الإعفاء لا يسرى على القضاة المدنية أمام محكمة النقض .

مادة ٣٨ — يجوز لمجلس النقابة أن يسكف أحد المحامين بالدفاع عن خصم لا يجحد من يتوم بالدفاع عنه .

مادة ٣٩ — في حالة وفاة المحامي أو شطب اسمه أو وقفه أو الحجر عليه أو استحالة قيامه بوكالته يندب مجلس النقابة محاميا يحل محله مؤقتا حتى يقوم موكله باختيار وكيل آخر .
ويقوم قرار مجلس النقابة مقام التوكيل الصادر من صاحب الشأن .

مادة ٤٠ — للمحامي دائما أن يتنحى عن وركالته أو عن ندبه مع مراعاة ما هو مدون في المادة ٣٧ وفي هذه الحالة يجب عليه أن يخطر موكله أو من ندب عنه بخطاب موصى عليه بتنحيه وأن يستمر في مباشرة إجراءات الدعوى شهرا على الأكثر متى كان لازما للدفاع عن مصالح الموكل أو من ندب عنه .

مادة ٤١ — يجب على المحامي عند انقضاء التوكيل أن يرد لموكله عند طلبه المستندات والأوراق الأصلية ومع ذلك يجوز له إذا لم يكن حصل على اتعابه أن يستخرج على نفقة موكله صورة من جميع المحررات التي تصلح سنداً له في المطالبة وأن يحتجز لديه المستندات والأوراق الأصلية حتى يدفع له الموكل مصاريف استخراج تلك المحررات .

ويقوم مجلس النقابة بالتصديق على صور المستندات والأوراق التي ليس لها أصول ثابتة بسجلات المحاكم .

ولا يلزم المحامي بأن يسلم لموكله مسودات الأوراق التي جررها في الدعوى ولا الخطابات الواردة إليه منه ولا المستندات المتعلقة بما دفعه عنه ولم يؤد إليه ، ومع ذلك يجب على المحامي أن يعطى موكله صورة من هذه الأوراق بناء على طلب الموكل وعلى نفقته .

مادة ٤٢ — ليس للموكل عند انتهاء التوكيل لأي سبب من الأسباب أن يسترد سند التوكيل وينجب على المحامي إيداعه قلم كتاب المحكمة المختصة أن لم يكن قد أودعه ملف القضية ، وعلى كاتب المحكمة إذا طلب منه — أن يؤشر فوراً على ذلك السند وعلى صورة المودعة قلم الكتاب بما يفيد انتهاء الوكالة .

مادة ٤٣ — يسقط حق الموكل في مطالبة محاميه بالأوراق والمستندات المودعة لديه بعد مضي خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء مهمته أما إذا طلبها الموكل قبل مضي المدة بخطاب موصى عليه فتبدأ مدة السقوط من تاريخ هذا الخطاب .

مادة ٤٤ — للمحامي أن يشترط في أي وقت شاء اتعابه عن عمله وذلك بغير إخلال بما تقضي به المادة ٧٠٩ من القانون المدني إلا إذا كان الاتفاق قد تم بعد الانتهاء من العمل .

وليس له على كل حال أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها أو أن يتفق على أخذ جزء منها نظير اتعابه أو على مقابل ينسب إلى قدر أو قيمة ما هو مطلوب في الدعوى أو ما يحكم فيها به .

وعلى كل حال لا يجوز له أن يعتمد اتفاقا على الاتعاب من شأنه أن يجعل له مصلحة في الدعوى .
أو العمل الموكل فيه .

وَيَدْخُلُ فِي تَقْدِيرِ الْإِتْعَابِ أَهْمِيَّةُ الدَّعْوَى وَثَرْوَةُ الْمُوَكَّلِ وَالْجُهْدُ الَّذِي بَذَلَهُ الْمُحَامِي .

مادة ٤٥ — يحظر الاتفاق على اشتراك موظفي مكتب المحامي في حصة من اتعابه .

مادة ٤٦ — عند عدم وجود اتفاق كتابي تقدر اتعاب المحامي بناء على طلبه أو طلب الموكل بمعرفة مجلس النقابة . وللجلس أن يشكل دائرة أو عدة دوائر من أعضائه تتألف كل دائرة من خمسة أعضاء للفصل في طلبات التقدير ويكون اجتماعها صحيحا بحضور ثلاثة من أعضائها ويعتبر القرار الصادر من اللجنة في ذلك صادرا من المجلس .

ويجب أن تخطر النقابة المطلوب التقدير ضده بصورة من طلب التقدير وبالجلسة التي تحدد لنظرة بخطاب موصى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدم ملاحظاته كتابة في المدة التي تحددها اللجنة كما يجب إخطار طالب التقدير بالجلسة المحددة لنظر الطلب .

وعلى المحامي أن يعلن موكله بصورة من أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من رئيس المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامة المحامي حسب الأحوال .

ولا تكون أوامر التقدير نافذة إلا بعد انقضاء ميعاد الطعن وتقديم شهادة مثبتة لذلك .

وإذا كان المبلغ المطلوب تقديره لا يتجاوز مائة جنيه كان حق الفصل فيه للجان الفرعية في حدود الأحكام السابقة على أن تبلغ قراراتها إلى مجلس النقابة في مدى أسبوعين من تاريخ صدورها .

وفي جميع الأحوال تتبع قواعد الإثبات المقررة قانونا عند نظر الطلب .

مادة ٤٧ — للمحامي وللوكيل جق الطعن في أمر التقدير في خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلانه بالأمر وذلك بتكليف خصمه بالحضور أمام المحكمة الجزئية المقيم بدائرتها المحامي إذا كان المبلغ المطلوب تقديره خمسين جنيها فأقل وبتكليفه بالحضور أمام المحكمة الابتدائية التي يقيم بدائرتها المحامي إذا كان المبلغ المطلوب تقديره يزيد على خمسين جنيها ولا يتجاوز ٢٥٠ جنيها وبتكليفه بالحضور أمام محكمة الاستئناف التي يقيم بدائرتها المحامي إذا كان المبلغ المطلوب تقديره يزيد على مائتين وخمسين جنيها .

وينظر الطعن أمام غرفة المشورة على وجه الاستعجال ويكون الحكم الصادر فيه نهائيا .

مادة ٤٨ — تحصل أقلام كتاب المحاكم عند وضع الصيغة التنفيذية على أوامر التقدير رسما مقررا قدره ٢٠٠ مليم وتكون رسوم التنفيذ وفقا للمادة ٤٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية .

مادة ٤٩ — للمحامي الذي بيده أمر بتقدير اتعابه أو محضر صلح مصدق عليه من المجلس أو

من المحكمة أو حكم صادر في الطعن أن يحصل على اختصاصه بعقارات من صدر أمر التقدير أو الحكم ضده أو محضر الصلح .

مادة ٥٥ — تكون اتعاب المحامي على موكله من الديون الممتازة بالنسبة إلى ما آت للوكل في النزاع موضوع التوكيل .

وهذا الامتياز يلى في الدرجة الأجزاء المنصوص عليها في المادتين ١١٣٨ و ١١٣٩ من القانون المدني على ألا يمس هذا الامتياز الحقوق الميئنة المسجلة قبل رفع الدعوى أو تقديم طلب التقدير .

مادة ٥٦ — يسقط حق المحامي في مطالبة موكله بالاتعاب عند عدم وجود سند بها بمضى خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء التوكيل .

مادة ٥٧ — استثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها المنصوص عليها في قانوني المرافعات والاجراءات الجنائية إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة ما يجوز اعتباره تشويشا مخلا بالنظام أو ما يستدعي مؤاخذه تأديبيا أو جنائيا يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما حدث ويحيل المحضر المذكور إلى النيابة العمومية .

وعلى النيابة إجراء التحقيق في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ استلام المحضر بمعرفة رئيس النيابة أو من يفد به بذلك بعد إخطار مجلس النقابة ليوفد من يمثله . وتحال أوزاق التحقيق للنائب العام .

وللنائب العام أن يحيل المحامي إلى المحكمة الجنائية إذا كان ما وقع منه يعتبر جريمة معاقبا عليها في قانون العقوبات أو يحيله إلى الهيئة التأديبية أو مجلس النقابة إذا كان ما وقع منه مجرد إخلال بالواجب أو تشويش مخل بالنظام .

وعلى كل حال لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضوا في المحكمة أو الهيئة التأديبية التي تحكم المحامي .

الباب السادس

في تأديب المحامي

مادة ٥٨ — من أخل من المحامين بواجباته أو خدش شرافة خلته أو حط من قدرها بسبب سيره في أعمال مهنته أو في غيرها يجازى بإحدى العقوبات التأديبية المبينة بعد :

أولاً : الإنذار .

ثانياً : التوبيخ .

ثالثاً : الوقف لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

رابعاً : نحو الاسم من الجدول .

مادة ٥٤ — ترفع النيابة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو متى طلب ذلك رئيس محكمة النقض أو رئيس محكمة استئناف أو رئيس محكمة ابتدائية أو مجلس النقابة .

مادة ٥٥ — يجب على النيابة أن تخطر مجلس النقابة قبل الشروع في تحقيق أى شكوى ضد محام ، وللنقيب إذا كان المحامى متهماً بجناية أو بجنحة خاصة بعمل المحامى أن يحضر هو أو من يندبه من المحامين التحقيق ولو كان سرىاً مع مراعاة باقى أحكام قانون الإجراءات الجنائية فيما عدا ذلك .

مادة ٥٦ — إذا لم تكن الوقائع المسندة إلى المحامى من الجسامة بحيث تستدعى المحاكمة الجنائية أو التأديبية يجوز للنيابة أن ترسل لمجلس النقابة التحقيق الذى أجرته ليتخذ ما يراه فى هذا الشأن .

مادة ٥٧ — يسوغ دائماً لمجلس النقابة لفت نظر المحامين أو انذارهم أو توبيخهم .

مادة ٥٨ — يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس محكمة استئناف مصر أو وكيلها ومن اثنين من مستشارى المحكمة المذكورة تعيينهما جمعيتها العمومية كل سنة ومن عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختار أحدهما المحامى المرفوعة عليه الدعوى التأديبية ويختار الآخر بمجلس النقابة .

مادة ٥٩ — يعلن المحامى بالحضور أمام مجلس التأديب بإخطار موصى عليه ولأيصال مرتجع يرسل إليه بطريق البريد على أن يصله قبل الجلسة بخمسة عشر يوماً كاملة .

ويجب أن يبلغ المحامى رئيس الجلسة اسم عضو مجلس النقابة الذى يختاره قبل الجلسة بسبعة أيام فإن لم يفصل اختار مجلس النقابة عضواً آخر .

مادة ٦٠ — يجوز للمجلس أن يوكل محامياً للدفاع عنه من بين المحامين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض أو لأحدى محاكم الاستئناف على أنه يجوز للهيئة التأديبية دائماً أن تأمر بحضوره شخصياً أمامها .

مادة ٦١ — يجوز لمجلس التأديب والنيابة والمحامى أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم فإذا تخلف أحد من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالعقوبات المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية فى مواد الجنح ، ويقاقب على شهادة الزور أمام مجلس التأديب بالعقوبات المقررة لها فى قانون العقوبات لشهادة الزور فى مواد الجنح .

مادة ٦٢ — تكون جلسات التأديب دائماً سرية ويصدر الحكم بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام ودفاع المحامى أو من يوكله للدفاع عنه .

مادة ٦٣ — يجب أن يكون الحكم مسيئاً وأن تقرأ أسبابه كاملة عند النطق به فى جلسة سرية .

ويكون للأحكام الصادرة بمحو الاسم أو الوقف أثرها لدى جميع المحاكم وتبلغ الأحكام التأديبية إلى مجلس النقابة وجميع المحاكم ويتخذ كل منها مجالا تقيد فيه هذه الأحكام . وإذا كان الحكم صادرا بمحو الاسم من الجدول أو الوقف ، فينشر منظوقه دون الأسباب في الجريدة الرسمية .

مادة ٦٤ - تعلق الأحكام التأديبية في جميع الأحوال على يد محضر ويقوم مقام هذا الاعلان تسليم صورة الحكم إلى المحكوم عليه بإيصال كتابي .

مادة ٦٥ - يجوز للحمى أن يعارض في الأحكام التي تصدر في غيبته في مدى عشرة أيام من تاريخ اعلانه بالحكم أو استلام صورته .

مادة ٦٦ - تحصل المعارضة بتقرير من الحمى المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب الهيئة التي أصدرت الحكم ، أما الاستئناف فيكون بتقرير بقلم كتاب محكمة النقض .

مادة ٦٧ - للنيابة العمومية وللحمى المحكوم عليه استئناف الأحكام الصادرة من مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة السابقة إلى محكمة النقض وميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما يبدأ بالنسبة للنيابة من تاريخ صدور الحكم وبالنسبة للحمى من تاريخ اعلانه أو تسلمه صورة الحكم .

وفصل في هذا الاستئناف مجلس يؤلف من أربعة من مستشاري محكمة النقض تعيينهم جمعيتها العمومية كل سنة ومن النقيب أو وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة من المقررين أمام محكمة النقض ، وللحمى الذي رفعت عليه الدعوى التأديبية أن يختار أحد هذين العضوين ولا يجوز أن يكون في هذا المجلس أحد ممن اشتركوا في إصدار الحكم المستأنف .

مادة ٦٨ - إذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على أدلة جديدة تؤيد برأيه جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطعن في الحكم الصادر بمحو اسمه بطريق التماس إعادة النظر أمام مجلس تأديب المحامين بمحكمة النقض . فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديد الطلب بعد مضي سنتين ويشترط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها ، ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

مادة ٦٩ - لمن صدر حكم تأديبي بمحو اسمه من جدول المحامين إن يطلب بعد مضي تسع سنوات كاملة على الأقل من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها بالمادة الرابعة من هذا القانون قيد اسمه في الجدول ، فإذا رأت أن المدة التي مضت من وقت صدور الحكم بمحو اسمه من الجدول كافية لاصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه أمرت بدرجه بالجدول المذكور واجتسبت أقدميته من تاريخ هذا القرار .

ولهذه اللجنة أن تسمع أقوال الطالب وتصدر قرارها بعد أخذ رأي مجلس النقابة ، فإذا قضت برفض طلبه جاز له تجديد الطلب بعد مضي سنتين ، ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

الباب السابع

في نظام نقابة المحامين

مادة ٧٠ — يكون لنقابة المحامين شخصية معنوية وتؤلف من المحامين المقيدين في الجدول . ويمثلها مجلس ينتخب بالطرق المبينة بعد ويرأس هذا المجلس النقيب أو وكيل النقابة ويكون مركزها بالقاهرة .

ويقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية .

مادة ٧١ — تعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادي في شهر فبراير من كل سنة ، وكذلك تجتمع اجتماعا غير عادي كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لعقدها أو تقدم له بذلك طلب موقع عليه من ١٥٠ محاميا على الأقل عن لهم حق الاشتراك في الحضور فيها .

والمحامون المقبولون أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لهم وحدهم الحق في حضور اجتماعات الجمعية العمومية بشرط أن يكونوا قد أدوا قبل اجتماع الجمعية العمومية بشهر على الأقل قيمة الرسوم السنوية المستحقة عليهم لغاية آخر السنة المنتهية أو أعفوا منها طبقا لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة .

ويرأس النقيب الجمعية العمومية وفي غيبته يرأسها وكيل النقابة فإذا غاب الاثنان تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة سنا من بين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض .

مادة ٧٢ — لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا إلا إذا حضرها ٣٠ عضوا على الأقل فإذا لم يتوافر هذا العدد دعيت الجمعية العمومية للاجتماع مرة ثانية في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الاجتماع الأول ، ويكون انعقادها هذا صحيحا إذا حضرها مائتا عضوا على الأقل وتكرر الدعوة حتى يكمل هذا العدد وتصدر قراراتها بالأغلبية .

ويجوز النشر والإعلان في آن واحد عن الاجتماعين الأول والثاني مع بيان زمان ومكان انعقاد كل منهما ، وتستمر عضوية من انتهت مدتهم حتى يتم انتخاب بدلهم .

مادة ٧٣ — تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

أولا : اعتماد الحساب الختامي للسنة الماضية .

ثانيا : التصديق على الميزانية السنوية التي يقدمها لها مجلس النقابة .

ثالثا : الموافقة على اللائحة الداخلية وعلى ما يقترح فيها من تعديلات .

رابعا : انتخاب مجلس النقابة بالقيد الوارد في المادة ٧٥ .

خامسا : انتخاب النقيب بالقيد الوارد في المادة ٧٦ .

سادسا : النظر فيما يهم النقابة من المسائل التي يقدمها لها مجلس النقابة أو التي تبين في طلب

انعقاد الجمعية العمومية في الاجتماعات غير العادية .

مادة ٧٤ — يؤلف مجلس النقابة من سبعة عشر عضواً ينتخبون على الوجه الآتى :

أ — ثمانية على الأقل من المحامين المقبولين بالجدول الخاص بمحكمة النقض .

ب — ستة على الأكثر من المحامين المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف بشرط أن يكون قد مضى على قيد أسمائهم بجدول المحامين المقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف سنتان ميلاديتان على الأقل .

ويشترط فى الحالتين ألا تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عند الانتخاب عن سبع سنوات .

ج — ثلاثة من بين المحامين الذين تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عند الانتخاب عن سبع سنوات . ويشترط أن يكون قد مضى على قيدهم بجدول المحامين المقبولين لدى محكمة الاستئناف سنة ميلادية على الأقل .

على أن لا يزيد عدد من ينتخبون لمجلس النقابة من دائرة أى محكمة استئنافية عدا القاهرة عن اثنين .

ويحصل الترشيح بإخطار موقع عليه من ثلاثين محامياً على الأقل من لهم حق حضور الجمعية العمومية ويرسل إلى مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بعشرة أيام على الأقل لا يدخل فيها يوم تقديم الطلب . ويشترط فى المرشح ألا يكون قد صدر ضده حكم تأديبي . ويستثنى من ذلك الحكم بالتوبيخ أو بالإنذار متى انقضت على صدوره سنتان إلى يوم الترشيح .

مادة ٧٥ — يكون انتخاب أعضاء المجلس من بين المرشحين لمدة أربع سنوات وتسقط عضوية ثمانية منهم بعد سنتين بالقرعة لأول مرة ويكون اثنان منهم من المحامين الذين تقل مدة اشتغالهم عن سبع سنوات وستة من الباقين . وتسقط عضوية التسعة الآخرين فى نهاية السنوات الأربع على أن يراعى فى تشكيل المجلس دائماً أن يكون به ثمانية على الأقل من المحامين المقررين أمام محكمة النقض .

مادة ٧٦ — ينتخب النقيب من بين المحامين المتقدمة أسمائهم بالجدول الخاص بمحكمة النقض تنتخبه الجمعية العمومية كل سنتين قبل انتخاب أعضاء مجلس النقابة وبمجرد انتخابه يصبح عضواً بالمجلس إذا لم يكن عضواً به أو كان وانتهت مدة عضويته . ولا يجوز انتخاب النقيب أكثر من مرتين متتاليتين .

ويكون انتخابه بالاقتراع السرى وبأغلبية أصوات الحاضرين المطلقة الصحيحة فإذا لم ينلها أحد أعيد الانتخاب بين الاثنين الأكثر أصواتاً وإذا تساوى مع أحدهما مرشح آخر أو أكثر فى عدد الأصوات اشترك فى الانتخاب الثانى معهما ويكون الانتخاب فى هذه الحالة بالأغلبية النسبية . وعند تعادل الأصوات تحصل القرعة .

مادة ٧٧ — ينتخب أعضاء مجلس النقابة بالاقتراع السرى وبأغلبية أصوات الحاضرين النسبية الصحيحة فإذا تساوت الأصوات انتخب الأقدم من المرشحين المبذبة أسمائهم بجدول محكمة النقض فإن لم يكن بين المرشحين أحد من المدرجة أسمائهم بهذا الجدول انتخب أقدمهم .

وتحتسب الأقدمية طبقا لتاريخ القيد للعرافة أمام محكمة النقض أو أمام محكمة الاستئناف حسب الأحوال . فإذا تساوت الأقدمية انتخب الأكبر سناً .

ويتولى مجلس النقابة فرز الأصوات بحضور من يشاء من المرشحين لعضوية المجلس ولكل مرشح أن ينيب عنه محاميا يحضر عملية الفرز .

وعلى المجلس أن يخطر وزير العدل ورؤساء محاكم النقض ومحاكم الاستئناف واللجان الفرعية للنقابة بنتيجة الانتخاب كما يجب عليه إخطارهم بقرارات الجمعية العمومية وذلك في الثلاثة الأيام التالية لانعقادها .

مادة ٧٨ - في كل جمعية عمومية تعقد لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة يجتمع محامو القاهرة والبلاد الداخلة في دائرة اختصاص محكمتها الاستئنافية بدار النقابة بالقاهرة ويجتمع في الوقت نفسه المحامون في دائرة كل محكمة استئنافية في المدينة التي بها مقر هذه المحكمة ويباشرون حقوقهم الانتخابية في المكان الذي يختاره مجلس النقابة بمبنى المحكمة وتجرى الانتخابات طبقا لأحكام المواد ٣٨ وما بعدها من اللائحة الداخلية ويتولى مجلس النقابة فرز الأصوات جميعها بحضور من يشاء من المرشحين لعضوية المجلس ولكل مرشح أن ينيب محاميا يحضر عملية الفرز وتعلن النتيجة بعد فرز جميع الأوراق .

وعلى المجلس أن يخطر وزير العدل ورؤساء محاكم النقض والاستئناف واللجان الفرعية للنقابة بنتيجة الانتخاب وذلك في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ إعلان النتيجة .

مادة ٧٩ - ينتخب مجلس النقابة سنويا من بين أعضائه الوكيل وامين الصندوق وكاتم السر .

مادة ٨٠ - من أصبح من أعضاء المجلس غير حائز للشروط اللازمة للانتخاب زالت عضويته ويصدر المجلس قرارا بذلك .

وللمجلس ان يقرر سقوط عضوية من غاب عن جلساته خمس مرات متوالية لغير عذر يقبله المجلس على ألا يصدر قراره إلا بعد إخطار العضو بخطاب موصى عليه بالحضور امامه لسماع أقواله .

مادة ٨١ - يعين المجلس عضوا محل من زالت عضويته أو خلا مكانه وذلك للمدة الباقية من العضوية .

مادة ٨٢ - يختص مجلس النقابة بما يأتي :

أولا : وضع اللائحة الداخلية للنقابة واقتراح ما يراه من التعديلات فيها .

ثانيا : تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

ثالثا : إدارة الحسابات وتحصيل الرسوم والاشتراكات .

رابعا : مخابرة جهات الحكومة أو الهيئات أو الأفراد بما يتعلق بشئون النقابة .

خامسا : السعى فى الحاق المحامين تحت التمرين بمكاتب المحامين .

سادسا : الوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل فى المنازعات التى تقوم بينهم متى طلب منه ، وكذلك تقدير الاتعاب عند الاختلاف على قيمتها وفقا لاحكام هذا القانون .

سابعا : الوساطة بين المحامين أنفسهم للنظر فيما يحدث بينهم من خلاف بسبب مهنتهم بما فى ذلك منح الشهادة المنصوص عليها فى المادة ١٤ من هذا القانون .

ثامنا : الوكالة عن النقابة والدفاع عن حقوقها وكرامتها .

تاسعا : الدفاع عن مصالح المحامين والعمل على رفع شأن المهنة .

وعلى النقيب تنفيذ قرارات مجلس النقابة .

ويعتبر مجلس النقابة فيما له من الاختصاص سلطة إدارية فى تطبيق المادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات .

مادة ٨٣ — يجب التصديق من الجمعية العمومية للمحامين على اللائحة الداخلية للنقابة . وعلى كل ما يطرأ عليها من التعديلات .

مادة ٨٤ — لا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا بحضور خمسة أعضاء على الأقل .

مادة ٨٥ — يشكل مجلس النقابة من بين أعضائه دوائر للنظر فى طلبات تقدير الاتعاب وتؤلف كل دائرة من خمسة أعضاء ودوائر أخرى للنظر فى الشكاوى التى تقدم من المحامين أو ضدهم وتكون كل دائرة مؤلفة من ثلاثة أعضاء وللمجلس إحالة تحقيق الشكاوى إلى لجان النقابة فى دوائر المحاكم الاستئنافية المقيم بدوائرها المحامى المشكو . على أن يكون أحد أعضاء هذه اللجان على الأقل من المقيدين أمام محكمة النقض .

فاذا رأت إحدى الدوائر المختصة للشكاوى ما يستوجب مؤاخذه المحامى أحالت الموضوع على مجلس النقابة للفصل فيه وإلا حفظت الشكوى .

مادة ٨٦ — تشكل لجنة فرعية تسمى لجنة النقابة من خمسة أعضاء لدى كل محكمة استئناف . ومن ثلاثة أعضاء لدى كل محكمة ابتدائية لا يكون مقرها بمقر محكمة الاستئناف وذلك للنظر فى الأعمال التى جعلها هذا القانون من اختصاصها وفى الأعمال التى يحيلها عليها المجلس . وتنوب هذه اللجان عن المجلس فى الدفاع عن حقوق المحامين ومصالحهم .

ويكون انتخاب أعضائها بواسطة المحامين الذين لهم حق الانتخاب المقيدين فى دائرة المحكمة بالطريقة التى ينتخب بها أعضاء مجلس النقابة ، ولا يكون نهائيا إلا بعد اعتماده من مجلس النقابة . وله فى خلال أسبوعين من اخطاره بنتيجة الانتخاب أن يطلب إعادته .

وتقوم اللجنة الفرعية لدى كل محكمة استئناف بأعمالها لدى المحاكم الابتدائية الكائنة بمقرها . ويشترط فى أعضاء هذه اللجان أن يكونوا من المحامين المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض أو

محاكم الاستئناف . وأن يكونوا مقيمين بدائرة المحكمة التي شكلت اللجنة للعمل بدوائرها .
ويرأس كل لجنة أقدم الأعضاء في القيد بجدول محامى النقض فإذا لم يكن بينهم أحد من المقبولين للرافعة أمام محكمة النقض كانت الرئاسة لأقدمهم في القيد بجدول محاكم الاستئناف : وإن تساوت الأقدمية فتكون الرئاسة لأكبرهم سناً .

ويعين مجلس النقابة لدى كل محكمة جزئية لا يكون مقرها مقر المحكمة الابتدائية محامياً من المقيمين بدوائرها للقيام بما يكلفه به مجلس النقابة أو اللجنة الفرعية .

مادة ٨٧ — لويزر العدل أن يطعن في تشكيل الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة بتقرير يبلغ إلى محكمة النقض في ظرف ثمانية عشر يوماً كاملة من تاريخ إخطاره بقرارات الجمعية العمومية أو بتشكيل مجلس النقابة وكذلك يكون هذا الحق لخمين محامياً ممن حضروا الجمعية العمومية بشرط التصديق على امضاءاتهم .

ويجب أن يكون الطعن مسبباً وإلا كان غير مقبول شكلاً .

مادة ٨٨ — تفصل محكمة النقض في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة سرية . وذلك بعد سماع أقوال النائب العام أو من يقوم مقامه وأقوال النقيب أو وكيل النقابة أو من يقوم مقامهما ووكيل عن المحامين مقدمي الطعن .

مادة ٨٩ — إذا قبل الطعن الخاص بتشكيل الجمعية العمومية بطلت قراراتها وأعيدت دعوتها للاجتماع .

وتدعى كذلك في حالة الحكم بطلان عملية الانتخاب بالنسبة للنقيب أو ثلاثة أعضاء فأكثر من أعضاء المجلس .

أما إذا كان عدد من بطل انتخابهم من الأعضاء أقل من ذلك انتخب المجلس محله طبقاً لأحكام المادة ٨١ .

الباب الثامن

صندوق المعاشات والإعانات

مادة ٩٠ — تنشأ نقابة المحامين صندوقاً يسمى صندوق المعاشات يكون مقره القاهرة ليرتب معاشات تقاعد للمحامين وإعانات وفتية أو شهرية أو سنوية طبقاً لنصوص هذا القانون .

مادة ٩١ — يكون رأس مال هذا الصندوق :

أولاً : من الرصيد المتجمد بالصندوق .

ثانياً : من نصف رسوم القيد بالجدول .

ثالثاً : من نصف رسوم القيد بجداول المحامين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض .

رابعاً : من أربعين في المائة من الاشتراكات السنوية .

خامساً : بما يحصله مجلس النقابة من المحامين ثمناً لورق دمغة ينشأ خصيصاً لهذا الصندوق ويكون لصقه الزامياً بمعرفة أقلام كتاب النيابات أو المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها مدنية أو جنائية أو إدارية أو عسكرية والأحوال الشخصية أو المجالس المالية على إحدى الأوراق الآتية :

ورق التوكيل أو حافظة المستندات أو أول مذكرة يقدمها المحامي أو أول محضر جلسة يحضرها المحامي بما في ذلك جلسات التحقيق المدني أو الجنائي أو أول ورقة أو طلب يقدم منه . ولا تقبل هذه الجهات حضور المحامي ولا تقبل أوراقاً منه إلا إذا دفع رسم الدمغة أولاً وإذا تعدد المحامون تعددت الدمغة .

وتستثنى من ذلك قضايا الانتداب مدنية وجنائية .

وقيمة طابع الدمغة :

١٠٠ ملیم فی القضايا الجزئية والنيابات على اختلاف أنواعها أو محاكم الأحوال الشخصية الجزئية والمجالس المالية الفرعية .

٢٠٠ ملیم فی القضايا الابتدائية والاستئنافية الجزئية والمحاكم الادارية وقضايا الأحوال الشخصية الابتدائية والمجلس الملى العام .

٣٠٠ ملیم فی قضايا محاكم الاستئناف والقضاء الادارى .

٤٠٠ ملیم فی قضايا محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا .

ويكون لمفتشى أقلام الكتاب بوزارة العدل ولمن تقتديبه النقابة حق التأكد من تنفيذ هذا القانون بالاطلاع على الأوراق التي فرض القانون عليها رسم الدمغة . ولهم حق المطالبة بتوقيع الجزاء الإدارى على الموظف المقصر في اقتضاء الدمغة .

سادساً : بما يتقاضاه مجلس النقابة عن طلبات تقدير الاتعاب على الوجه الآتى :

٢/ عن الطلبات التي لا تزيد على ٥٠ ج . م بحيث لا يقل الرسم عن ٢٠٠ م .

١٥/ عن الطلبات التي تزيد على ٥٠ ج . لغاية ٢٠٠ ج . م مع احتساب ٢/ عن ٥٠ ج . م الأولى :

١/ عن الطلبات التي تزيد على ٢٠٠ ج . م لغاية ٥٠٠ ج . م مع احتساب ٢/ عن ٥٠ ج . م الأولى و ١٥/ عن ١٥٠ ج . م .

٥/ عن الطلبات التي تزيد على ٥٠٠ ج . م مع مراعاة احتساب النسب السابقة .

- سابعاً : مما تساهم به الحكومة سنوياً في هذا الصندوق .
- ثامناً : من التبرعات والوصايا لمصلحة هذا الصندوق وما يقرر من موارد أخرى .
- تاسعاً : من فوائد كل المتحصلات المتجمدة للنقابة .
- عاشراً : من أرباح مطبوعات النقابة .
- ولمجلس النقابة أن يزيد لمصلحة الصندوق النسب المبينة في الفقرات ثانياً وثالثاً ورابعاً بأغلبية ثلثي أعضائه .
- مادة ٩٢ — تدير هذا الصندوق — تحت إشراف مجلس النقابة — لجنة مشكلة من تسعة أعضاء ، خمسة من أعضاء مجلس النقابة يكون منهم النقيب ووكيل النقابة وأمين الصندوق والسكرتير وأربعة من المحامين العاملين وينتخب مجلس النقابة أعضاء هذه اللجنة وتكون عضوية الأربعة لمدة أربع سنوات ، تسقط عضوية اثنين منهم في كل عامين ويجوز إعادة انتخابهما وتكون الرئاسة للنقيب ، وفي حالة غيابه لوكيل النقابة ثم لا كبر الأعضاء سنأ .
- ويكون اجتماعها صحيحاً إذا اجتمع خمسة منهم على الأقل وتصدر قراراتها بالأغلبية فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي به الرئيس .
- ويكون من اختصاص هذه اللجنة إدارة واستغلال أمر هذا الصندوق وتوظيفها .
- مادة ٩٣ — تكون لهذا الصندوق شخصية معنوية ويمثله قانوناً قبل الغير النقيب .
- مادة ٩٤ — تودع أموال هذا الصندوق بحساب خاص أحد المصارف الذي يختاره مجلس النقابة ويكون الصرف منه بناء على قرار اللجنة المبينة بالمادة الثانية والتسعين وبامضاء النقيب أو وكيل النقابة وأمين صندوق مجلس النقابة .
- مادة ٩٥ — يصرف من الصندوق المصروفات العادية طبقاً لميزانية توضع له ويصدق عليها من الجمعية العمومية ولا تتعدى هذه المصروفات ثمانين في المائة من إيرادات الصندوق السنوية ، والعشرون في المائة الباقية يكون منها احتياطي للصندوق ويخصص هذا الاحتياطي لسد العجز الطارئ في ميزانية المعاشات والإعانات .
- مادة ٩٦ — لا يكون للمحامي الحق في معاش التقاعد إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :
- (١) أن يكون اسمه مقيداً بجدول المحامين .
 - (٢) أن يكون قد باشر بالفعل مهنة المحاماة أمام الحاكم الوطنية مدة ثلاثين سنة ميلادية بما فيها مدة التمرين .
 - ويجوز أن تكون هذه المدة مستمرة بدون انقطاع أو مكونة من مدد اشتغاله بالمحاماة اشتغالا فعلياً مجموعها ثلاثون سنة .
 - (٣) أن يكون قد بلغت سنه ستين سنة ميلادية على الأقل .
 - (٤) أن يكون قد دفع اشتراك النقابة منذ قيد اسمه بالجدول إلى زمن التقاعد إلا إذا أعفي من دفع الاشتراك بقرار مجلس النقابة .

مادة ٩٧ — للحامى الذى قضى فى المحاماة خمسا وعشرين سنة فأكثر طلب قصر سن التقاعد على خمس وخمسين سنة ميلادية على أن ينخفض المعاش إلى ثلاثة أرباعه .

والحامى الذى مضى على اشتغاله بالمحاماة عشرون سنة ثم حدث له ما يعجزه عن مواصلة المهنة الحق فى أن يطلب التقاعد على أن ينخفض المعاش إلى الثلثين أو النصف طبقا لما تقرره لجنة الصندوق مع مراعاة سنه . وللحامى الذى قضى خمس عشرة سنة على الأقل أن يطلب إحالته إلى المعاش بسبب المرض أو العجز عن العمل ويقدر له المعاش بنسبة المدة التى قضاها فى المحاماة .

مادة ٩٨ — يترتب على صرف معاش التقاعد ألا يباشر الحامى أى عمل من أعمال المحاماة أمام أية جهة قضائية وينقل اسمه نهائيا من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين .

مادة ٩٩ — إذا حكم بمحو اسم محام من الجدول فلا يحرم من معاش التقاعد الذى يستحقه إلا إذا قضى الحكم التأديبى بذلك .

مادة ١٠٠ — فى حالة وفاة الحامى العامل وهو حائز للشروط المقررة بأحدى المادتين السادسة والتسعين والسابعة والتسعين أو وفاة محام فى المعاش يصرف لأرملة كل منهما ولأولاده القصر ولأبويه معاش يوازى نصف معاش التقاعد الذى يصرف أو كان يجب أن يصرف له ويوزع على الوجه الآتى :

- (١) إذا ترك ولدا أو أولادا قصر أخذ أو أخذوا المعاش المستحق بأنصبة متساوية فيما بينهم .
 - (٢) إذا ترك أرملة أو أرامل أخذت أو أخذن نصف المعاش المستحق .
 - (٣) إذا ترك والديه أو أحدهما كان المعاش لهما مناصفة أو للوجود منهما .
 - (٤) إذا ترك أرملة أو أرامل وولدا أو أولادا قصر أخذت الأرملة أو الأرامل ربع المعاش المستحق وأخذ الولد أو الأولاد الثلاثة الأرباع الباقية بأنصبة متساوية فيما بينهم .
 - (٥) إذا ترك ولدا أو أولادا قصر ووالدين أو أحدهما أخذ الوالدان أو الموجود منهما ربع المعاش المستحق وأخذ الولد أو الأولاد القصر الباقي .
 - (٦) إذا ترك أرملة أو أرامل ووالديه أو أحدهما وزع المعاش المستحق مناصفة بين الأرملة أو الأرامل والوالدين أو أحدهما .
 - (٧) إذا ترك ولدا أو أولادا وأرملة أو أرامل ووالدين أو أحدهما أخذت الأرملة أو الأرامل الربع والوالدان أو أحدهما السدس والباقي للولد أو الأولاد بأنصبة متساوية فيما بينهم .
- تفقد الأرملة الحق فى المعاش متى تزوجت والقصر متى بلغ الذكر منهم إحدى وعشرين سنة ميلادية والإناث متى تزوجن وهذا المعاش لا يورث .

وفى كل الأحوال ينقطع صرف المعاش بعد انقضاء خمس سنوات كاملة على وفاة الحامى . ولمستحقى هذا المعاش أن يحددوا طلب استمرار صرفه بعد انقضاء الخمس السنوات المذكورة

واللجنة الصندوق أن تقرر استمرار صرف المعاش لمدة خمسة سنوات أخرى قابلة للتجديد إذا رأت اللجنة تجديدها.

مادة ١٠١ - تقدم طلبات الإحالة إلى المعاش كتابة للنيقيب لغاية آخر مايو من كل سنة وعلى لجنة الصندوق ترتيب المعاش للطلاب متى توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٩٦ وذلك في آخر يونيه التالي. والطلاب ثلاثة أشهر ابتداء من يوم قبول طلبه ليصن في أعمال مكتبه ويبدأ صرف المعاش من أول الشهر التالي لتصفية أعماله.

مادة ١٠٢ - تحدد الجمعية العمومية قيمة معاش التقاعد الذي يصرف للمحامى. ولها بناء على اقتراح مجلس النقابة تعديل مقدار المعاش زيادة أو نقصا حسب موارد الصندوق ومقتضيات الاحتياطى، وتحديد ميعاد تنفيذ هذا التعديل.

مادة ١٠٣ - إذا طرأ على المحامى العامل ما يقتضى إعاقته جاز للجنة أن تقرر له إعانة وقفية لمواجهة حالته وللجنة أن تقرر له إذا اقتضى الأمر ذلك مرتبا شهريا لمدة لا تزيد على السنة مع جواز تكراره، ولا تزيد المدة على كل حال على خمس سنوات.

مادة ١٠٤ - يجب توافر الشروط الآتية فى المحامى لحصوله على المرتب المنصوص عنه فى المادة السابقة.

أ - أن يكون قد مضى على قيد اسمه بجدول المحامين خمس عشرة سنة ميلادية باشر المهنة فيها فعلا،

ب - أن تكون سنة قد تجاوزت الخامسة والأربعين سنة ميلادية على الأقل أو أن يكون أصيب بما يعجزه عن مزاولة المهنة.

ويجوز أن يصرف المرتب للمحامى الذى مضى عليه خمس سنوات فى المهنة إذا أثبت أنه أصيب بما يمنعه باتاتا عن مزاولة المهنة، على ألا تزيد مدة الإعانة على خمس سنوات.

مادة ١٠٥ - للجنة أيضا أن تمنح إعانات أو مرتبات شهرية فى نفس الحدود وبأنفس القيود السابق لإيضاحها لأرمل وأولاد المحامى المتوفى ولمن كان المحامى يعوله من أفراد عائلته حتى ولو لم تتوفر شروط الحصول على معاش التقاعد.

مادة ١٠٦ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٤٨٦ من قانون المرافعات يعتبر معاش التقاعد والمرتبات الشهرية والإعانات المؤقتة، نفقة غير قابلة للتحويل ولا للحجز ولا للتنازل عنها للغير.

مادة ١٠٧ - كل خلاف ينشأ بين لجنة الصندوق والمستحقين لمعاش أو إعانة أو مرتب شهرى بمقتضى أحكام هذا القانون يكون لمجلس النقابة وحده حق الفصل فيه نهائيا، على ألا يجلس فيه فى هذه الحالة من اشترك من أعضائه فى لجنة الصندوق

مادة ١٠٨ — يتبدى حساب صندوق المعاشات والطوارئ الدورى من أول يناير وينتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة .

مادة ١٠٩ — تقدم اللجنة إلى مجلس النقابة فى موعد لا يتجاوز ١٥ يناير من كل سنة ميزانية السنة المقبلة والحساب الختامى للسنة المنتهية وذلك لفحصهما والمصادقة عليهما ثم عرضهما بعد ذلك على الجمعية العمومية فى أول جلسة تالية .

مادة ١١٠ — إذا طرأ لآى سبب من الأسباب ما يمس كيان نقابة المحامين فللمحامين العاملين مجتمعين بهيئة جمعية عمومية وحدهم حق تقرير حل الصندوق المنشأ بمقتضى هذا القانون وأن يقرروا فى هذه الحالة طريقة استعمال أو توزيع ما به من رصيد على المحامين .

ويشترط لصحة الاجتماع أن يحضره على الأقل ثلث عدد المحامين العاملين المقيدين أمام محكمة النقض ومحكم الاستئناف ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى عدد الأعضاء الحاضرين فإن لم يتوافر النصاب المذكور فى الاجتماع الأول يدعى المحامون للاجتماع بعد أسبوعين .

ويكون الاجتماع فى هذه الحالة صحيحاً أياً كان عدد المحامين الحاضرين على أن يكون القرار بأغلبية ثلثى الحاضرين فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية عقدت الجمعية للمرة الثالثة وتكون قراراتها فى هذه الحالة بالأغلبية المطلقة .

وتوجه الدعوة لحضور هذه الاجتماعات من النقيب أو وكيل النقابة أو بناء على طلب ثلث المحامين المقررين أمام محكمة النقض والاستئناف ويتم النشر عن هذه الاجتماعات الثلاثة ومواعيدها ومكانها دفعة واحدة .

الباب التاسع

أحكام مختلفة

مادة ١١١ — مع مراعاة حكم المادة ٧٨ تعقد الجمعية العمومية للمحامين فى دار النقابة بالقاهرة .

ولا تسرى أحكام القانون الخاص بالاجتماعات العامة على اجتماعات الجمعية العمومية للمحامين .

ويحظر على الجمعية العمومية ومجلس النقابة أن يشتغلا بالسياسة كما يحظر عليهما الاشتغال بالأمور الدينية .

مادة ١١٢ — يلغى كل ما خالف هذا القانون من أحكام ويلغى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ .

مادة ١١٣ — على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إيضاحية

عن مشروع قانون المحاماة

١ - منذ أن صدر قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ وجرى العمل به تبين على ضوء تطبيقه انه مع ما تضمنه من قواعد صالحة في حاجة إلى تعديله بما يكفل النهوض بالمحاماة وصون مصالح المحامين ماديا ومعنويا . ولقد ترددت في نفوس المحامين المرة بعد المرة الرغبة في إعادة النظر فيه لكي يسير الاتجاهات الحديثة في الاصلاح . واستجابت حكومة العهد الجديد إلى هذه الرغبة فأصدرت في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ القانون رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ الذي ترتب عليه تشكيل مجلس نقابة المحامين الجديد . وكان من البواعث على صدور هذا القانون ما جاء في المادة الثانية منه من ان مهمة هذا المجلس بجانب اختصاصاته النظر في القوانين المتعلقة بالمحاماة وطلبات المحامين في شأنها وفي كل ما يتعلق بتنظيم المهنة .

وقد اضطلع المجلس بهذه المهمة في دأب ومثابرة . واستمر طيلة المدة التي تلت تشكيله يبحث فيما يجب أن يكون عليه نظام المحاماة في مختلف النواحي المعنوية والمادية والتنظيمية واستمع إلى رغبات السادة الزملاء في مختلف أرجاء الجمهورية . وانهى من بحوثه إلى وضع مشروع جديد لقانون المحاماة وهو المشروع المرافق استبقى فيه الصالح من نصوص القانون القديم (القائم) رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ وعدل فيه ما يستوجب التعديل واستحدث أحكاما تحقق الاصلاح المنشود .

وفي هذه المذكرة الايضاحية بيان بأهم التعديلات والأحكام المستحدثة التي تضمنها المشروع ووجه الحكمة فيها .

يمين المحاماة

٢ - رأى المجلس أن يضيف إلى يمين المحاماة كلمة (وتقاليدها) فصارت صيغة اليمين التي يؤديها المحامي بعد قيد اسمه بالجدول كما يأتي : أقسم بالله العظيم أن أؤدي أعمالي بالأمانة والشرف وأن أحافظ على سر المهنة وأن أحترم قوانينها وتقاليدها ، (مادة ٩ من المشروع) وقد أضاف المجلس كلمة (وتقاليدها) لأن تقاليد المحاماة أبلغ في رفعة شأنها من القوانين مهما بلغت نصوصها من الدقة والكمال . وأدخل تعديلا جوهريا في طريقة حلف اليمين بأن جعل أداءها أمام مجلس نقابة المحامين بعد أن كان طبقا للقانون القديم أمام محكمة الاستئناف وهذا التعديل يتماشى مع اعلاء مكانة المحاماة واعتزازها باستقلالها .

المحامون تحت التمرين

٣ — بقيت النصوص الخاصة بالمحاميين تحت التمرين (مادة ١٠) كما كانت في القانون القديم و بقيت مدة التمرين ستين غير أنه رؤى أن تكون هذه المدة سارية على كل محام تحت التمرين سواء كان من الحاصلين على درجة الدكتوراه في القانون أو على درجة الليسانس لأن المجلس رأى أن مؤهلات النجاح في المحاماة لا ترتبط في الحياة العلمية بدرجة الدكتوراه أو الليسانس وكان هناك اقتراح بإجراء امتحان للمحاميين تحت التمرين لكي يتموا تمرينهم . غير أن المجلس رأى عدم الأخذ بهذا الاقتراح لأن الامتحان هنا ليس أمراً مجدياً ولا عملياً . ولا له صلة بكفاءة المحامي ومبلغ استعداده للنجاح .

وأضاف المشروع تحقيقات البوليس فيما يجوز للمحامي تحت التمرين حضوره من التحقيقات .
وأضاف نصاً جديداً في الفقرة ١٠ من المادة ١٠ يقضى بأن ينظم مجلس النقابة مسابقات سنوية للمحاميين تحت التمرين يقرر لها جوائز مالية وذلك تشجيعاً لهم على البحث العلمي وترغيباً لهم في التزود من المطالعات القانونية .

المحامون الجزائيون

٤ — استحدث المشروع حكماً جديداً للمحاميين أمام المحاكم الجزئية . فان القانون القديم (القائم) لا يعترف بوجود مستقل لهذه الفئة بل يدخلها في فئة المحامين تحت التمرين إلى أن يقيد اسم المحامي أمام المحاكم الابتدائية (مادة ١٢ من القانون القديم) وزاد على ذلك أن أوجب في المادة ١٠ فقرة ٣ استبعاد اسم المحامي تحت التمرين من الجدول إذا مضى عليه أربع سنوات دون أن يتقدم لقيد اسمه في جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية ولا يجوز إعادة قيد اسمه في هذه الحالة إلا بعد مضى سنة . وهذا النص ينطوي على عقوبة لا مبرر لها . وقد رأى المجلس أن في هذا النص إرهاباً للمحامي الذي يريد أن يشتغل أمام المحاكم الجزئية فقط وبتبيد الحريته دون مقتض . وقد يرى المحامي أن يظل مشغلاً أمام المحاكم الجزئية المدة التي يريدونها دون أن يكون مهدداً بالاستبعاد من الجدول . فنص المشروع على حق المحامي تحت التمرين في نقل اسمه إلى جدول المحاكم الجزئية (فقرة ٩ من المادة ١٠ من المشروع) وفي هذه الحالة يجوز له أن يفتح مكتباً باسمه الخاص وله أن يترافع أمام المحاكم الجزئية فقط مع بقاء حقه في نقل اسمه متى أراد إلى جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية (مادة ١١ من المشروع) .

والحكمة في هذا النص أن ازدياد عدد المحامين الناشئين قد يميل بالكثيرين منهم إلى مزاوله المحاماة في البلاد التي بها محاكم جزئية فرأى المشروع أن لا يضيق عليهم الحق في هذا الاختيار ولا يضطرهم إلى قيد أسمائهم أمام المحاكم الابتدائية في مدة معينة بل جعل لهم الخيار في استعمال هذا

الحق دون أن يكونوا عرضة بعد وقت معلوم لاستبعادهم من الجدول كما ينص على ذلك القانون القديم .

أحوال عدم جواز الجمع بين المحاماة وغيرها

٥ - إن المادة ١٩ من القانون القديم تنص على عدم جواز الجمع بين المحاماة و (١) التوظيف في إحدى مصالح الحكومة أو في إحدى الجمعيات أو الشركات أو لدى الأفراد (٢) الاشتغال بالتجارة (٣) الاشتغال بأي عمل لا يتفق وكرامة المحاماة ، واستثنت المادة ١٩ من هذا الحظر أساتذة كليات الحقوق بالجامعات المصرية فحولت لهم حق المرافعة أمام محكمة النقض وحدها . وبعد إنشاء مجلس الدولة حول لهم حق المرافعة أمام محكمة القضاء الإداري .

وقد رأى مجلس النقابة في مشروعه (مادة ١٩) أن لا يستثنى أساتذة الجامعات فلا يجوز لهم أن يجمعوا بين وظائفهم والمحاماة لأن الأصل أن المحاماة يجب أن تكون مقصورة على من يشتغلون بها ويتخذونها مهنة لهم . ولا يجوز للوظفين أيًا كانت وظائفهم أن يزاحموهم فيها ولم يجد المجلس مسوغا لاستثناء أساتذة الجامعات من هذا الحظر . وإذا كان القانون القديم قد أجاز لهم حق المرافعة أمام محكمة النقض وحدها فقد كان هذا خروجًا على القاعدة السديدة . ولقد توسع أساتذة الحقوق فأجازوا لأنفسهم بعد إنشاء مجلس الدولة حق المرافعة أمام محكمة القضاء الإداري استنادًا إلى ما كان لهم من حق المرافعة أمام محكمة النقض . فزاد الاستثناء بروزًا . وزادت مزاحمتهم للمحاميين المتفرغين لمهنتهم . في حين أن الخير كل الخير أن يتفرغ أساتذة الحقوق لمهنتهم الأصلية وهي التدريس في الجامعات ويكرسوا لها كل وقتهم وكل جهودهم ، وبذلك يساهمون في رفع المستوى العلمي لطلبة الحقوق وتكوين الخريجين الصالحين الأكفاء للاشتغال بالمحاماة أو شغل الوظائف القضائية ولا شك أن ذلك اجدى على الوطن من توزيع جهودهم بين التدريس والمحاماة . هذا إلى أن تفرغهم للتدريس يفسح لهم الوقت الكافي للتأليف . وليس أجدر من أساتذة القانون في وضع المؤلفات القانونية النفيسة . وهذه المؤلفات تفيد منها البلاد أكثر مما تفيده من اشتغالهم بالمرافعات في القضايا وكتابة مذكراتها .

ولكى يتحقق لهذا النص حكمته جعل له المشروع أثرًا رجعيًا وبذلك يسرى على المشتغلين الآن بالمحاماة من أساتذة الحقوق في الجامعات وفي الحق أن المحاماة يجب أن تكون مقصورة على أصحابها المتفرغين لها ومن الحق أيضا أن تسود المساواة بين أساتذة الحقوق جميعًا دون تمييز فئة على أخرى فلا يمتاز الأساتذة الذين جمعوا من قبل بين وظيفة التدريس والمحاماة على زملائهم الذين آثروا التفرغ للتدريس .

وأضاف المشروع حالة جديدة من أحوال عدم جواز الجمع بين المحاماة وغيرها وهي تنصيب العضو المنتدب في الشركات المساهمة وهذه الإضافة تطبيق سليم للنص القديم الذي يقضى بعدم جواز الجمع بين المحاماة والاشتغال بالتجارة أو التوظيف في إحدى الشركات فإن العضو المنتدب في

الشركات المساهمة يمارس الأعمال المالية والتجارية فعلا وهو عرضة لمسئوليات مالية وغير مالية فشأنه في ذلك شأن من يمارس التجارة فضلا عن أنه موظف بالشركة له مرتب معلوم ويدخل في عداد النص القديم الذي يحظر الجمع بين المحاماة والتوظيف في إحدى الشركات .

ويترتب على وضوح النص الجديد وعلى الاستفادة من عبارة النص القديم تحريم منصب العضو المنتدب في الشركات المساهمة على المحامي . وهذا الحظر لا يسرى على عضوية مجلس إدارة الشركات ولا على رئاسة مجلس إدارتها لأن أعضاء مجالس إدارة الشركات لا يعدون موظفين بها بل هم وكلاء عنها والوكالة ليست متنوعة على المحامي ومن ثم يجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة الشركة ورئاسة هذا المجلس وبين المحاماة إلا إذا قام العضو أو الرئيس بعمل العضو المنتدب فيشمله الحظر .

والنص الجديد لا يمنع المحامي من أن يكون مستشارا قانونيا للشركة أو محاميا لها بأجر أو مرتب شهري أو سنوي فهذا من صميم عمل المحامي .

الوزارة والمستشارون السابقون

٦ — استحدث المشروع في المادة ٢٠ حكما جديدا وهو قصر ممارسة المحاماة بالنسبة لمن ولي الوزارة أو شغل منصب مستشار بمحكمة النقض أو محاكم الاستئناف أو مجلس الدولة أو إدارة قضايا الحكومة على العمل أمام القضاء العالي الذي يشمل محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ومحاكم الاستئناف ومحاكم الجنايات ومحكمة القضاء الادارى .

وهو حكم جديد يملئ المصلحة العامة ويحقق رغبة أعرب عنها أغلب المحامين . وذلك انه يرفع التظن الذي قد يساور بغير حق نفوس المتقاضين في أن الوزراء السابقين والمستشارين السابقين لهم مكانتهم الملحوظة أمام المحاكم . ومع ان هذا التظن ابعد ما يكون عن الواقع وان المحاكم برهنت على عدم تأثرها بالمنصب السابق أو المحتمل للمحامي فان محيط المتقاضين لا يبرأ من هذا الظن . وقد لاحظ المحامون عواقبه في إثارة الكثيرين من المتقاضين المحامين الذين كانوا وزراء أو مستشارين على المحامين الأصليين . ورأوا في ذلك مزاحمة لهم لا مبرر لها ومجافاة لمبدأ تكافؤ الفرص . هذا إلى ان كرامة رجاء القضاء العالي الذين يتركون الخدمة تقتضى الاخذ بالتشريع المقترح صونا لمكانتهم ومكانة المراكز القضائية الممتازة التي شغلوها من قبل .

وليس هذا النص بدعا في التشريع لقد سبق أن ورد له شبيه في قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت المادة ١٨ منه على انه لا يجوز أن يكون ممثل النيابة أو ممثل احد الخصوم أو المدافع عنه بمن تربطهم صلة القرابة أو المصاهرة لغاية الدرجة الرابعة بأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى . وجاء هذا النص توكيدا وتكرارا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ وهو أول قانون صدر باستقلال القضاء وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن حكمة هذا الحظر انه وضع لتمكين

الثقة في القضاء فهو لم يوضع تظننا في القضاء ولكن مظهر العدالة بهم الناس كما تهمهم حقيقة العدالة . وقد اختلف أعضاء المجلس رأيا في أن يكون لهذا النص أثر رجعي أو لا يكون . ففي القراءة الأولى للشروع رأيت أغلبية المجلس أن يكون له أثر رجعي تمكيناً لحكمة النص وتحقيقاً للمساواة بين المحامين الحاليين والمحامين اللاحقين . وفي القراءة الثانية للشروع كانت الأغلبية في صف عدم رجعية القانون صونا للحقوق المكتسبة التي نالها المحامون الحاليون وكان مما استندت إليه الأغلبية في القراءة الثانية ان الجمعية العمومية للمحامين في اجتماعها الذي انعقد يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٥٤ قد وافقت على المشروع الذي قدمه مجلس النقابة السابق في هذا الصدد ولم يجعل له أثراً رجعياً .

الموظفون السابقون

٧ - في المادة ٢١ من المشروع نص جديد يحظر على موظف الحكومة الذي ترك الخدمة واشتغل بالمحاماة أن يترافع ضد المصلحة التي كان بها وذلك خلال السنوات الثلاث التالية لتركه الخدمة . وهذا الحظر تمليه المصلحة العامة لكي لا يستغل الموظف ما عساه أن يعرفه من أسرار بحكم وظيفته ويستخدم هذه الأسرار ضد المصلحة التي كان يعمل فيها والتي كان أميناً على أسرارها . وحددت لهذا الحظر مدة ثلاث سنوات وهي المدة المفروض أن صلة الموظف السابق بوظيفته تظل قائمة خلالها . على أنه من المفهوم بداهة حتى بعد انقضاء هذه المدة ان واجب المحامي يقتضي أن لا يستخدم سرا ضد من كان وكيلا عنه . وذلك لمدة غير محدودة .

سداد اشتراكات النقابة

٨ - الاشتراك السنوي للنقابة من أهم مواردها المالية . ولذلك حرص المشروع في المادة ٢٢ على استبقاء الأحكام الواردة في المادة ٢٠ من القانون القديم الخاصة بما يجب على كل محام سداده من رسم القبول بالجدول وسداد الاشتراك السنوي للنقابة ومواعيد هذا السداد وما يترتب على التأخير من عواقب أهمها وأخطرها شأنها استبعاد اسم المحامي من الجدول . وبما تجدر ملاحظته في هذا الصدد ما هو مفهوم من هذا النص ومن اللائحة الداخلية من أن فترة الاستبعاد لا تحتسب للمحامي في مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية وبالتالي تؤخر تقريره أمام درجات المحاكم . ولا تحتسب أيضا في المدة المقررة لاستحقاق المعاش حتى ولو سدد المطلوب عليه بعد الاستبعاد . ولا تحتسب أيضا للمحامي إذا عين في القضاء وتوثر بالتالي في أقدميته . فمن جميع الوجوه يتبين أن من صالح المحامي المبادرة إلى سداد اشتراك النقابة ليتفادى بذلك استبعاد اسمه من الجدول وما يترتب على الاستبعاد من عواقب وآثار . وهذا من صالح النقابة أيضا ومن الكفالات الهامة لمواردها المالية .

ويدخل في هذا السياق اشتراط المادة ٧١ من المشروع ان لا يحضر اجتماعات الجمعية العمومية إلا المحامون الذين سددوا اشتراكاتهم السنوية قبل اجتماع الجمعية العمومية بشهر على الأقل لكي لا يكون سداد الاشتراك من المحامين قبيل انعقاد الجمعية بيوم أو بساعات موضع المساومة بينهم وبين المرشحين للانتخابات الذين قد يتقدم بعضهم في هذه الحالة ويعرضون على زملائهم ان يدفعوا عنهم الاشتراك المتأخرو في هذا ما فيه من مجافاة للأوضاع القويمة والتقايد السامية للمحاماة .

توسيع آفاق العمل في المحاماة

٩ — يهدف المشروع إلى توسيع آفاق العمل في المحاماة وأن الأحكام التي سبق الكلام عنها في أحوال عدم الجمع وتحديد مراوطة المحاماة للوزراء السابقين والمستشارين السابقين تؤدي بداهة إلى توسيع نطاق العمل أمام المحامين الذين لم يكونوا يوماً وزراء أو مستشارين . يلي ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥ من المشروع من اشتراط توقيع محام على الأوراق الآتية :

(١) لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أمام أية محكمة إلا إذا كان موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمامها .

(٢) وجوب توقيع محام على صحف الدعاوى وطلبات الاداء للمحاكم الابتدائية .

(٣) وجوب توقيع محام على صحف الدعاوى وطلبات الاداء للمحاكم الجزئية إذا زاد نصابها على خمسة وعشرين جنيها .

(٤) وجوب توقيع محام على عقود الشركات التجارية .

(٥) وجوب توقيع محام على العقود العرفية أو الرسمية التي تقدم لمكاتب الشهر العقاري أو التوثيق إذا زادت قيمتها على ٣٠٠ جنية .

ووجه الحكمة في هذا الوجوب هو ضبط المعاملات وإشراف المحامي على العقود ذات القيمة وصياغتها وصياغة عرائض الدعاوى وطلبات الاداء ذات القيمة صياغة قانونية حتى لا تكون العقود والإجراءات القضائية عرضة للعبث ، وهذا الوضع بما تقتضيه مصلحة الجمهور والمتقاضين فضلا عما فيه من المصلحة للمحامين .

المكاتب الفرعية

١٠ — شك المحامون كثيرا كما شك المتقاضون من تعدد المكاتب الفرعية فالقاعدة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون القديم (٣٠ من المشروع) تحتم أن لا يكون للمحامى إلا مكتب واحد .

ولكن العمل جرى في بعض الأحيان على أن يفتح محام مكتبين ويكل أمر المكتب الثاني إلى

أحد الكتبة وكثيرا ما يكون من الكتبة العمومية وفي هذا ما فيه من النزول بمستوى المهنة والاضرار بالمتقاضين والمحامين أنفسهم والزراية بكرامة المحاماة وغلق باب العمل أمام المحامين الناشئين . ولم تجد النقابة وسيلة فعالة لتطبيق القانون على المكاتب الفرعية . وقد أوجد المشروع وسيلة حاسمة لعلاج هذه الحال .

فنصت المادة ٣٠ من المشروع على تخويل مجلس النقابة بعد سماع أقوال المحامي المخالف حق استصدار أمر من المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها المكتب المفتوح خلافا للقانون بغلق المكتب المذكور وبذلك يتحقق لمجلس النقابة تنفيذ المادة ٣٠ في يسر وسهولة .

أوامر تقدير الاتعاب

١١ - لوحظ في تطبيق القانون القديم أن أوامر تقدير أنعاب المحامين عند عدم وجود اتفاق كتابي عليها تشغل معظم جلسات مجلس النقابة وتأخذ من وقته ما كان يمكن أن تخصصه لشئون المحامين الهامة ومصالحهم العامة . فرأى المجلس أن يدخل تعديلا على إجراءات تقدير الاتعاب بأن جعلها من اختصاص لجان خماسية يؤلفها المجلس من بين أعضائه ويكون اجتماع كل لجنة صحيحا بحضور ثلاثة من أعضائها (مادة ٤٦ من المشروع) .

وثمة تعديل آخر وهو جعل اللجان الفرعية للنقابة مختصة بالفصل في طلبات التقدير التي لا تتجاوز مائة جنيه وكان اختصاصها في هذا الصدد لا يتجاوز عشرين جنيها . والغرض من هذا التعديل تسهيل إجراءات تقدير الاتعاب وتيسيرها على المحامين وتخفيف ضغط العمل عن مجلس النقابة .

ويلاحظ أن المشروع عمم اللجان الفرعية للنقابة لدى محاكم الاستئناف جميعها بما فيها محكمة استئناف القاهرة - وكان القانون القديم يستثنى محكمة استئناف القاهرة - فلم يجز تأليف لجنة فرعية للنقابة بها اكتفاء بمجلس النقابة وقد روى أن تأليف لجنة للنقابة لدى محكمة استئناف القاهرة يخفف أيضا من ضغط العمل على مجلس النقابة فضلا عن أنه يشرك أكبر عدد ممكن من المحامين في الاشراف على مصالحهم ومن ثم فإن لجنة النقابة أمام محكمة استئناف القاهرة تنظر في طلبات تقدير الاتعاب التي لا تتجاوز مائة جنيه أسوة بلجان النقابة لدى المحاكم الأخرى . ووضعت المادة ٤٦ من المشروع قاعدة عامة كانت محل شك فيما مضى وهي اتباع قواعد الإثبات القانونية عند النظر في طلبات تقدير الاتعاب فللمجلس أو اللجنة إجابة الدعوى إلى التحقيق وسماع شهود وتحليف النيمين وما إلى ذلك وكان هذا الحق محل شك وأخذ ورد فرأى المشروع حسم هذا الشك وتخويل مجلس النقابة سلطة القضاء في اتباع قواعد الإثبات المقررة قانونا .

وأدخل المشروع (مادة ٤٧) تعديلا على إجراءات تقدير الاتعاب وذلك أن أمر التقدير بحسب القانون القائم يمر بثلاث مراحل : الأولى أمام مجلس النقابة والثانية أمام المحكمة الابتدائية

أو الجزئية عند الطعن في الأمر والثالثة أمام محكمة الاستئناف إذا كان الحكم قابلاً للاستئناف .
وقد اجتزأ المشروع هذه المراحل الثلاث فجعلها مرحلتين فجلس النقابة أو اللجنة الفرعية يكونان بمثابة الدرجة الأولى في التقاضي والمحكمة الابتدائية أو الاستئنافية تكون هي الدرجة الثانية . ولما كان للقاضي الجزئي بموجب قانون المرافعات أن يفصل نهائياً لغاية خمسين جنيتها وللحكمة الابتدائية أن تفصل نهائياً لغاية مائتين وخمسين جنيتها فإن النص المقترح يجعل من المحكمة الجزئية أو المحكمة الابتدائية الدرجة الثانية في أوامر تقدير الاتعاب ويجعل محكمة الاستئناف الدرجة الثانية فيما يزيد على مائتين وخمسين جنيتها ويصبح حكمها نهائياً . وبديهي أنه يكون قابلاً للنقض إذا كان فيه وجه للطعن فيه أمام محكمة النقض

حصانة المحامي

١٢ — ان المادة ٥١ من القانون القديم تجعل حصانة المحامي الموجود بالجلسة مشروطة بأن يكون وجوده لأداء واجبه أو بسببه وقد حذف المشروع هذا الشرط (مادة ٥٢) لتكون حصانة المحامي أكمل وأهم ولتكون له حصانته مادام موجوداً بالجلسة .

وحدة النقابة ونظامها

١٣ — تناقش المجلس طويلاً في هل من مصلحة المحاماة والمحامين أن يكون لهم جميعاً نقابة واحدة أم أن تتعدد النقابات بعدد محاكم الاستئناف كما هو الشأن في بعض البلدان .

وقد رجحت كفة الرأي الأول وأخذ المجلس بمبدأ النقابة الواحدة لأن في جمع المحامين في هيئة واحدة حفظاً لوحدهم وصوناً لكرامتهم وثبوتاً لمبادئ المحاماة وتقاليدها فلا تشتت ولا تعارض بتعدد النقابات . وإذا كان تضخم عدد المحامين هو الذي يستند إليه القائلون بتعدد النقابات فإن المعلمين مثلاً يزيد عددهم في أرجاء البلاد على ثمانين ألف معلم ومع ذلك فليس لهم إلا نقابة واحدة . وليس من المعقول ولا من المنطق السليم أن المحامين وهم لا يزيدون بحسب آخر احصاء على ٥١٠٧ محامياً تكون لهم عدة نقابات . فمن الخير أن تبقى للمحامين نقابة واحدة تجمع شملهم وتكون عنواناً لوحدهم .

وأما العيوب التي ظهرت في نظام النقابة الواحدة فمن الميسور علاجها بتعديل في أحكام هذا النظام عما يحققه المشروع الحالي ، وأول هذه العيوب صعوبة اشتراك المحامين جميعاً على كثرة عددهم في انتخابات الجمعية العمومية للنقابة واضطرار محامي العواصم والأقاليم إلى السفر من أقصى البلاد إلى القاهرة للاشتراك في الانتخابات مما يؤدي إلى سيطرة محامي القاهرة على زملائهم في العواصم والأقاليم فإن هؤلاء إذا حضروا يجحدون أنفسهم هدفاً لا يحياء زملاء لهم من محامي القاهرة قد نظفوا صفوفهم وأجمعوا أمرهم وأحكموا الدعاية لترشيحاتهم بحيث يضطر القادمون من محامي

الأقاليم إلى الانضواء تحت لوائهم والسير في اتجاهاتهم وفي هذا ما فيه من اهدار حرية الانتخاب وتعطيل حقوق المحامين .

وقد أوجد المشروع علاجاً لهذه الحالة بأن خول للمحامين أن يمارسوا حقوقهم الانتخابية في دوائر محاكمهم الاستئنافية وبذلك لا يتجشمون مشقات السفر إلى القاهرة ومصاريفها ويتوافق لهم الحرية الكاملة والجو الهادئ لاختيار من يريدون من أعضاء النقابة بلا سيطرة أو إكراه وهذا لا يمنع بداهة أن تتم الاتصالات الحرة بين محامى القاهرة ومحامى الأقاليم قبل الانتخابات بوقت كاف للاتفاق بين الجميع على ترشيحات يرتضونها في نحو من الهدوء والتفاهم وينظرون فيها إلى مصلحة المحاماة والمحامين فحسب .

انتخاب النقيب وأعضاء المجلس

١٤ — تمر عملية انتخاب النقيب وأعضاء المجلس بحسب القانون القديم (القائم) (مادة ٧٤ و ٧٥) بثلاث مراحل . فالجمعية العمومية تنتخب أولاً أعضاء المجلس وبعد انتخابهم تنتخب النقيب من بين أعضاء المجلس الذين فازوا بالعضوية . وبعد انتخاب النقيب تنتخب وكيل النقابة . فهذه المراحل الثلاث قد اجتزأها المشروع إلى مرحلتين تبدأ الأولى بانتخاب النقيب قبل انتخاب أعضاء المجلس وبمجرد انتخابه يصبح عضواً بالمجلس إذا لم يكن عضواً به أو كان وانتهت مدة عضويته (مادة ٧٦ من المشروع) أما الوكيل فينتخبه مجلس النقابة من بين أعضائه شأنه في ذلك شأن أمين الصندوق وكاتم السر (مادة ٧٩ من المشروع) .

وفي هذا التعديل تيسير لعملية الانتخاب واجتناب لكثرة التناحur الذى يلزم تعذر مراحل العملية .

وكانت المادة ٧٥ من القانون القائم تجيز إعادة انتخاب النقيب مرتين متتاليتين وقد حدث توسع في تفسير هذه المادة بحيث أباح هذا التفسير أن ينتخب النقيب ثلاث مرات متتالية على أساس أن كلمة (إعادة) تؤدي إلى هذا المعنى وقد رأى المجلس أن من تقاليد المحاماة أن يكون منصب النقيب مداولة بين كبار المحامين فحرم انتخاب النقيب لأكثر من مرتين متتاليتين (مادة ٧٦ من المشروع) .

وتنص المادة ٧٩ من القانون القائم على أن مجلس النقابة يعين عضواً محل من زالت عضويته أو خلا مكانه وأن يكون التعيين من بين المرشحين في الانتخاب السابق حسب ترتيب الأصوات التى نالوها .

فرأى المجلس أن يطلق التعيين (في هذه الحالة) من ذلك القيد وجعل لمجلس النقابة حرية التعيين (مادة ٨١ من المشروع) بصرف النظر عما إذا كان العضو الذى يعينه سبق له الترشيح أم لا وبصرف النظر عن عدد الأصوات التى أعطيت في الجمعية العمومية .

اللاجان الفرعية للنقابة

١٥ — زيدت اختصاصات اللجان الفرعية للنقابة عما كانت عليه في القانون القائم فحولها المشروع حق الفصل في طلبات تقدير الأتعاب لغاية مائة جنيه (مادة ٤٦ من المشروع) بعد أن كان اختصاصها لا يتجاوز عشرين جنيها (مادة ٤٤ من القانون القديم) وأجل لها تحقيق الشكاوى التي تقدم من المحامين أو ضدهم (مادة ٨٦ من المشروع) .

ولصت هذه المادة على تشكيل اللجان الفرعية لدى كل محكمة استئناف بما فيها محكمة استئناف القاهرة كما تقدم بيانه .

موعد اجتماع الجمعية العمومية

١٦ — ان المادة ٧٠ من القانون القائم تحدد للاجتماع العادى للجمعية العمومية شهر ديسمبر من كل سنة وتنص على أن تجتمع اجتماعا غير عادى كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لعقدتها أو تقدم له بذلك طلب موقع عليه من خمسين محاميا على الأقل بمن لهم حق الحضور فيها .

وقد رأى المجلس جعل موعد الاجتماع العادى السنوى للجمعية العمومية شهر فبراير (مادة ٧١ من المشروع) بدلا من ديسمبر لأن الجمعية تعرض عليها ميزانية السنة المقبلة كما تعرض عليها الحساب الختامى عن السنة المنتهية في آخر ديسمبر ومن الخير أن يترك لمجلس النقابة واللجنة الصندوق الوقت الكافى لوضع الحساب الختامى والميزانية الجديدة قبل عرضهما على الجمعية العمومية .

أما الاجتماع غير العادى فقد استلزم المشروع في نفس المادة ٧١ توقيع مائة وخمسين محاميا على الأقل على طلب عقده لأن عدد المحامين قد زاد أضعافا مضاعفة عن عددهم حين وضع قانون المحاماة سنة ١٩٤٤ .

التفتيش الإدارى على رسوم الدمغة

١٧ — تعاني النقابة نقصا كبيرا في تحصيل قيمة رسوم الدمغة فان جانبا كبيرا منها يضيع عليها . وقد خولت المادة ٨٩ من القانون القائم لمن تنتدبه النقابة حق التفتيش على أقلام الكتاب للتأكد من تحصيل رسوم الدمغة ولكن هذا التفتيش لا يؤدي إلى الغرض المقصود . فوضعت المادة ٩١ من المشروع طريقة أجدى وأحكم وهي تحويل مفتشى أقلام الكتاب بوزارة العدل هذا الحق إلى جانب من تنتدبهم النقابة مع تحويل هؤلاء وأولئك حق المطالبة بتوقيع الجزاء الإدارى على الموظف المقصر في اقتضاء الدمغة . ولا شك ان هذا التعديل يحفز كتاب المحاكم إلى ضبط عملية تحصيل الدمغة لأن عملهم في هذه الناحية سيكون محلا للرقابة الجدية من المفتشين الرسميين وموضعا للنواخذة التأديبية في حالة الإهمال أو التقصير أو ما إلى ذلك .

معاش التقاعد

١٨ — لا يزال المجلس يبحث في زيادة معاش التقاعد للمحامين وهو في انتظار نتيجة البحث الذي عهد به إلى خبير إحصائي في التأمينات لدراسة امكانيات النقابة ومواردها المالية لمواجهة الزيادة المرتقبة في نصاب المعاش . على أن هذه المسألة لا تتعلق بنصوص المشروع في ذاته . وقد أبقى المشروع مواد القانون القديم وأدخل فيها تعديلات لمصلحة المحامين الذين يستحقون المعاش . فان القانون القديم يشترط لاستحقاق المحامي ثلاثة أرباع المعاش في حالة بلوغه سن الخامسة والخمسين أن يكون قد اشتغل بالحماية ثلاثين سنة تخفض المشروع هذه المدة إلى خمسة وعشرين سنة (مادة ٩٧ من المشروع) وكان يشترط لاستحقاق نصف المعاش شرطين أولهما بلوغ المحامي سن الخمسين وثانيهما اشتغاله بالحماية عشرين سنة فتجاوز المشروع عن شرط السن واشترط فقط اشتغاله بالحماية عشرين سنة ورفع مقدار المعاش في هذه الحالة إلى الثلثين أو النصف طبقا لما تقرره لجنة الصندوق مع مراعاة سن المحامي .

واضاف المشروع حكما جديدا (المادة ٩٧ سالفه الذكر) لجعل المحامي الذي قضى خمس عشرة سنة على الأقل في الحماية أن يطلب إحالته على المعاش بسبب المرض أو العجز عن العمل وفي هذه الحالة يقدر له المعاش بنسبة المدة التي قضاها في الحماية . وكان القانون القديم لا يعطيه معاشا في هذه الحالة ولكن المجلس رأى في بعض الحالات التي عرضت عليه ما يستوجب وضع هذه القاعدة الجديدة .

وكان القانون القديم ينص على قطع صرف المعاش لورثة المحامي بعد انقضاء خمس سنوات على وفاته مع جواز استمرار صرفه خمس سنوات أخرى على الأكثر بقرار من لجنة الصندوق . فنص المشروع (مادة ١٠٠) على أن تكون هذه السنوات الخمس الأخرى قابلة للتجديد إذا رأت لجنة الصندوق أن حالة الورثة تستدعي ذلك .

تلك أهم التعديلات والأحكام التي تضمنها مشروع القانون الجديد المرافق الذي يعرضه مجلس النقابة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

تقييب المحامين

عبد الرحمن الرافعي

٢٧ يونيو سنة ١٩٥٥

نقابة المحامين

البحر

فهرست

السنة الخامسة والثلاثون

١٩٥٤ - ١٩٥٥

بيان

جربنا في ترتيب فهرست السنة الخامسة والثلاثون لمجلة المحاماة يجعلها على
ثلاثة أقسام :

الأول : خاص بالأبحاث .

الثاني : خاص بالقوانين والمراسيم والقرارات الوزارية والأوامر العسكرية
والمنشورات .

الثالث : خاص بالأحكام الصادرة من قضاء محكمتي النقض الجنائية والمدنية
ومحكمة القضاء الإداري ومحاكم الاستئناف ومحاكم الجنايات والمحاكم
العسكرية والمحاكم الابتدائية والجزئية بترتيب الحروف الأبجدية .

وقد جعلنا تاختيص الأحكام بما يتفق ونظام ترتيب الفهرست ليسهل الرجوع إليها
عند اللزوم .

والله ولي التوفيق .

لجنة التحرير

محمد مصطفى القالي - معين أبو زبير - نصيف زكي - أحمد سوقي - أحمد مختار قطب

فهرست الابحاث

- ١ — تسبيب الاحكام ورقابة محكمة النقض للسيد الأستاذ احمد سالم الشورى القاضى بمحكمة القاهرة . ص ١٦٩
- ٢ — قانون دولى لآداب الحمامة للسيد الأستاذ راغب حنا المحامى وكيل النقابة . ص ١٧٩
- ٣ — متى تلزم الرسمية ومتى لا تلزم فى هبة حق الانتفاع للسيد الأستاذ سعد الفيشاوى المحامى . ص ١٨٣
- ٤ — الزواج المعتقد بصحة ابرامه فى القانون الفرنسى للسيد الأستاذ احمد رفعت خفاجى وكيل نيابة أمن الدولة . ص ١٨٥
- ٥ — الملكية فى الشهر العقارى للسيد الأستاذ عبد الغنى صالح أبو بكر رئيس مأمورية الشهر العقارى بمكتب القاهرة . ص ١٩٠
- ٦ — الاستغلال للسيد الأستاذ احمد سالم الشورى القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية . ص ٣٨٥
- ٧ — جريمة الرشوة فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الضرائب المدنية . ص ٣٩٨
- ٨ — نظام الزوجية المسالى فى القانون الفرنسى للسيد الأستاذ احمد رفعت خفاجى وكيل نيابة أمن الدولة . ص ٥٧٩
- ٩ — جريمة الراشى فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الضرائب المدنية . ص ٥٨١
- ١٠ — تحديد مدلول الحراسة وفقا للبادة ١٢٨ من التقنين المدنى الجديد مقارنا بالقانون المدنى الفرنسى للسيد الأستاذ نعيم عطية المحامى بإدارة قضايا الحكومة . ص ٥٩٦
- ١١ — علنية الجلسة فى فقه الإجراءات الجنائية للسيد الأستاذ احمد رفعت خفاجى وكيل نيابة أمن الدولة . ص ٧٧٩
- ١٢ — جريمة الاتجار بالنفوذ فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للاجانب . ص ٧٨٣
- ١٣ — حالات إدارة الزوجة للأموال المشتركة للزوجين فى القانون الفرنسى للسيد الأستاذ احمد رفعت خفاجى وكيل نيابة أمن الدولة . ص ٩٨٣
- ١٤ — تحديد مركز المسئول عن الحق المدنى أمام القضاء الجنائى فى قانون الإجراءات الجديد للسيد الدكتور رؤوف عبيد الأستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس . ص ١٤٠٣، ١٥٩٥
- ١٥ — التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى طبقا لمعاهدة بروكسل للسيد الأستاذ الدكتور

- على جمال الدين عوض مدرس القانون البحرى والقانون التجارى بكلية الحقوق جامعة القاهرة . ص ١٤١٣
- ١٦ — مدى حق النيابة فى استئناف الأحكام الصادرة فى قضايا الأحوال الشخصية للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب . ص ١٦١٦
- ١٧ — صحة القبض على المتهم تستتبع صحة تفتيشه ولو كان للبحث عن أدلة الجريمة لا وقائيا لحسب للسيد الدكتور رؤوف عبيد الأستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس . ص ١٧٨٥
- ١٨ — الفسخ الإدارى لعقد العمل الفردى للسيد الأستاذ فتحى عبدالصبور القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية . ص ١٧٩٤
- ١٩ — الطعن فى أوامر غرفة الاتهام لا يكون إلا خطأ فى تطبيق القانون الموضوعى أو فى تأويله دون البطلان فى الإجراءات أو فى الأمر للسيد الدكتور رؤوف عبيد الأستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس . ص ١٩٦٧
- ٢٠ — حقوق أحد الزوجين فى تركة الزوج الآخر فى القانون الفرنسى للسيد الأستاذ احمد رفعت خفاجى وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب . ص ١٩٧٩
- ٢١ — الدعوى الأصلية بالجنسية واختصاص القضاء المدنى بنظرها للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب . ص ١٩٨٢ .

فهرست القوانين والقرارات

- ١ — قانون رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٥٤ باستمرار العمل باللائحتين الداخليتين لقسمى الأقطان وبذرة القطن في بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة مينا البصل) . ص ١
- ٢ — قانون رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى . ص ٢
- ٣ — قانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية . ص ٣
- ٤ — قانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة . ص ٥
- ٥ — قانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة الطب . ص ٦
- ٦ — قانون رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة الطب البيطرى . ص ١١
- ٧ — قانون رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٤ بعدم سريان أحكام القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية فى حدود خمسة أفدنة على الديون المستحقة للحكومة وبنك التسليف الزراعى والتعاونى والجمعيات التعاونية . ص ١٦
- ٨ — قانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ بإضافة مادة جديدة رقم ٣١٦ مكرراً إلى الباب الثامن من قانون العقوبات . ص ١٨
- ٩ — قانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية . ص ٢٣
- ١٠ — قانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن منع الأحداث من دخول دور السينما وما يماثلها لمشاهدة ما يعرض فيها من الاشرطة السينمائية وغيرها . ص ٢٥
- ١١ — قانون رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ١٠ مكرراً ١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٠ فى شأن النقل العام للركاب بالسيارات . ص ٢٧
- ١٢ — قانون رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن رسوم توثيق وشهر وحفظ عقود المقاربات المملوكة للجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية أو حقوقها العينية المقارية . ص ٢٩
- ١٣ — قانون رقم ٤٤٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن تنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على البيرة . ص ٣٠

- ١٤ — قانون رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمراقبة بذرة القطن . ص ٣٥
- ١٥ — قانون رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٥٤ يحظر استعمال العبوات المبطنة بالورق المقطرن أو المقطرة أو السابق تعبئتها بالأسمدة أو المواد الكيميائية في عمليات جنى أو تعبئة أو تغليف القطن . ص ٣٩
- ١٦ — قانون رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية . ص ٤١
- ١٧ — قانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تداول الأقطان الزهر الناتجة من مناطق تعميم تقاوى القطن الأشموني . ص ٤٢
- ١٨ — قانون رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام موظفي الدولة . ص ٤٥
- ١٩ — قانون رقم ٤٥١ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ٤٤ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . ص ٤٧
- ٢٠ — قانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ١١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية . ص ٤٩
- ٢١ — قانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية . ص ٥١
- ٢٢ — قانون رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٥٤ بنقل اختصاص وزارة الداخلية المنصوص عليه في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمراهنة على سباق الخيل ورمي الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة إلى وزير الشؤون البلدية والقروية . ص ٥٧
- ٢٣ — قانون رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية . ص ٥٨
- ٢٤ — قانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر . ص ٦٠
- ٢٥ — قانون رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة . ص ٦٢
- ٢٦ — قانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم إضافي للور المحاكم . ص ٦٤
- ٢٧ — قانون رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالأصلاح الزراعي . ص ٧٣
- ٢٨ — قانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢

بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ — ١٩٥٣ و ١٩٥٣ — ١٩٥٤
و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية . ص ٧٤

٢٩ — قانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الإدارية . ص ٨٦

٣٠ — قانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة التوليد . ص ٨٠

٣١ — قانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء المرسوم بقانون ٢٤٦ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة
الثامنة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق
التأديبي . ص ٨٤

٣٢ — قانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة السابعة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧
بالتزامات المرافق العامة . ص ٨٦

٣٣ — قانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٤ بإضافة بيان بفئات الرسم الإضافي في المواد المدنية الميمنة
بالجنود الملحق بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٤ الخاص بفرض رسم إضافي لدور المحاكم .
ص ٨٨

٣٤ — قانون رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ الخاص
بمراقبة بذرة القطن . ص ٨٩

٣٥ — قانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ بتعيين
مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ الزراعية . ص ٩٠

٣٦ — قانون رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٥٤ بتعديل القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ الخاص بإنشاء
محاكم للنظر في المنازعات الخاصة بقانون الإصلاح الزراعي . ص ٩٢

٣٧ — قانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٤ بتحويل وزارة الأوقاف حق نزع ملكية بعض العقارات .
ص ٩٣

٣٨ — قانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن إعادة إنشاء لجان الفصل في المنازعات الناشئة عن
امتداد عقود الإيجار الزراعية . ص ٩٦

٣٩ — قانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية . ص ٩٨

٤٠ — قانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان . ص ١١١

٤١ — قانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٤ بتحويل بعض موظفي مصلحة البريد اختصاص مأموري
الضبط القضائي فيما يتعلق بأعمال وظائفهم . ص ١١٦

٤٢ — قانون رقم ٥٤١ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض

- ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل . ص ١١٧
- ٤٣ — قانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . ص ١١٨
- ٤٤ — قانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٦ بتعميم زراعة التقاوى المنتقاة من المحاصيل الزراعية . ص ١٢٠
- ٤٥ — قانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم استيراد العدد والآلات المستعملة أو القديمة لاستخدامها في الصناعات . ص ١٢١
- ٤٦ — قانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية . ص ١٢٣
- ٤٧ — قانون رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٥٤ بإضافة مادة جديدة إلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح . ص ١٢٦
- ٤٨ — قانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفقة العامة أو التحسين . ص ١٩٧
- ٤٩ — قانون رقم ٥٩٥ لسنة ١٩٥٤ بشأن القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الإدارية . ص ١٢٧
- ٥٠ — قانون رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٤ بحظر استخدام أحد بين سن الثامنة عشرة والثلاثين سنة إلا بعد تقديم شهادة معاملة والاحتفاظ للجندين بوظائفهم . ص ١٢٨
- ٥١ — قانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط . ص ١٣٠
- ٥٢ — قانون رقم ٦٠٦ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . ص ١٣٣
- ٥٣ — قانون رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٥٤ باستثناء وزارة التربية والتعليم من بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وذلك بالنسبة لبعض موظفيها . ص ١٣٤
- ٥٤ — قانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات . ص ١٣٦
- ٥٥ — قانون رقم ٦٣٨ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ بإزالة مهنة المحاسبة والمراجعة . ص ١٣٩
- ٥٦ — قانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ بحظر ذبح الإغنام قبل جزها . ص ١٤١

- ٥٧ — قانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بصرف مياه المباني والمواد المختلفة في المجارى العامة . ص ١٤٩
- ٥٨ — قانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل المادة ٧٦ من القانون التجارى . ص ١٥٠
- ٥٩ — قانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المباني . ص ١٥٢
- ٦٠ — قانون رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم تداول الخبز وتقله . ص ١٦٤
- ٦١ — قانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم نقل اللحوم . ص ١٦٦
- ٦٢ — قانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن إعادة النظر فى المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين . ص ١٦٨
- ٦٣ — قانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ فى شأن النقل العام للركاب بالسيارات . ص ١٧٢
- ٦٤ — قانون رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٥٤ بإضافة مادة جديدة للرسوم بقانون الصادر فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ الخاص بصيد الأسماك فى البحيرات والمياه الداخلية والمياه البحرية المصرية وقناة السويس وبالملاحة فى البحيرات الداخلية . ص ١٧٦
- ٦٥ — قانون رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ بوقف العمل ببعض أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية . ص ١٤٥
- ٦٦ — قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات . ص ١٧٨
- ٦٧ — قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العامة وبعض أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية وبإلغاء الرخص السابق منحها للبحال العامة والأندية فى مزاولة ألعاب القمار . ص ١٧٩
- ٦٨ — قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء حكم من قرارات مجلس الوزراء الصادرة بإعانة غلاء المعيشة . ص ١٨٢
- ٦٩ — قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ص ١٨٥
- ٧٠ — قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن فى سنة ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية . ص ١٨٧
- ٧١ — قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة (١٠) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله . ص ١٩١
- ٧٢ — قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ بإضافة مواد جديدة إلى قانون العقوبات . ص ٢٠٩

٧٣ — قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ باضاعة مادة جديدة برقم ٩٥ مكررا إلى قانون الإجراءات الجنائية . ص ٢١٢

٧٤ — قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات . ص ٢١٣

٧٥ — قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٥ بوقف العمل بالقانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ بمحظر ذبح الأغنام قبل جزها . ص ٢١٤

٧٦ — قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٥ باستثناء وزارة التربية والتعليم من نص المادة ٣٦ من قانون نظام موظفي الدولة . ص ٢١٥

٧٧ — قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة . ص ٢١٩

٧٨ — قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٥ باضاعة فقرة إلى المادة ٢ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية . ص ٢٥٠

٧٩ — قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ص ٢٥٢

٨٠ — قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ص ٢٥٧

٨١ — قانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٥ بتحويل رئيس إدارة مباحث وزارة المواصلات والضباط والكونسبلات والصولات بالإدارة المذكورة اختصاص مأموري الضبط القضائي . ص ٢٨٩

٨٢ — قانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المسادة ١١ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجاري . ص ٢٩٠

٨٣ — قانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٥ برد الرسوم المحصلة عن الدعاوى المشار إليها في المادة ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ . ص ٢٩٢

٨٤ — قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٥ باستثناء مصلحة التلغرافات والتليفونات من بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ص ٢٩٣

٨٥ — قانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ بشأن البطاقات الشخصية . ص ٢٩٥

٨٦ — قانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ خاص بنقابة الصحفيين . ص ٣٠٠

٨٧ — قانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ بأساس ربط ضريبة الأرباح التجارية والصناعية عن السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤ . ص ٣١٢

٨٨ — قانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض نصوص المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . ص ٣١٥

- ٨٩ — قانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل . ص ٢٢٩
- ٩٠ — قانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ص ٣٣٣
- ٩١ — قانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض نصوص القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء . ص ٣٣٤
- ٩٢ — قانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل . ص ٣٣٨
- ٩٣ — قانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ٣٤٢
- ٩٤ — قانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء القاعدة التي قررها مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ بشأن منح علاوة لرجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة الذين تقل مرتباتهم عن زملائهم الأحدث منهم في الخدمة . ص ٣٤٤
- ٩٥ — قانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة . ص ٣٤٦
- ٩٦ — قانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٥ بإصدار القانون الأساسي للمنطقة الواقعة تحت رقابة القوات المصرية بفلسطين . ص ٣٥٣
- ٩٧ — قانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ في شأن أجهزة استقبال الإذاعة اللاسلكية والتلفزيون . ص ٣٦٣
- ٩٨ — قانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية . ص ٣٦٧
- ٩٩ — قانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب . ص ٣٦٩
- ١٠٠ — مرسوم بتعديل رسم الصادر على القطن المنوفى . ص ١٩
- ١٠١ — قرار وزير العدل الخاص بالقانون رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ . ص ١٤٦
- ١٠٢ — قرار وزاري رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٥٤ بمراقبة صادرات البذور المعدة للتقايى (وزارة التجارة والصناعة) . ص ١٩٣
- ١٠٣ — قرار بتعديل المادة ٢ من القرار الوزاري الصادر في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة وذخائرها . ص ٣٧١

- ١٠٤ — قرار بتعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية للجنة العليا للإصلاح الزراعى . ص ٣٧١
- ١٠٥ — قرار بتخصيص بعض المناطق لتعميم زراعة تقاوى القطن المتقاة فى الموسم الزراعى لسنة ١٩٥٥ — ١٩٥٦ . ص ٣٧٣
- ١٠٦ — قرار رقم ٧٦٧ سنة ١٩٥٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المباني . ص ٣٧٣
- ١٠٧ — قرار بفرض اشتراطات صحية عامة للوحدات الصيدلانية . ص ٣٧٦
- ١٠٨ — قرار بشأن تأديب مساعدى الصيادلة . ص ٣٧٩
- ١٠٩ — قرار فى شأن مواعيد العمل بالصيدليات العامة . ص ٣٨١
- ١١٠ — قرار بتنظيم الاتجار فى المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التى تستعمل فى الصناعة بوجه عام . ص ٣٨٢
- ١١١ — قرار بتشكيل اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية . ص ٣٨٦
- ١١٢ — قرار بإضافة جواهر مخدرة إلى الجدول رقم (١) الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . ص ٣٨٧
- ١١٣ — قرار بتعديل المواد ١٢ و ٨ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القرار الوزارى الصادر فى ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ والقرارات المعدلة له بشأن قلم السوابق . ص ٣٨٨
- ١١٤ — أمر رقم ٩٥ فى شأن الأسلحة والذخائر . ص ٢١
- ١١٥ — أمر رقم ٩٩ بالإجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التى تقدم إلى المحاكم العسكرية وبالحكم فيها . ص ١٠٦
- ١١٦ — أمر رقم ١٠٣ بتعديل الأمر رقم ١٥ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحويل وزير الداخلية بعض السلطات فى بعض المناطق . ص ١٠٧
- ١١٧ — أمر رقم ١٠٤ بإيجاب تقديم بعض بيانات عن تأجير الأماكن وشغلها . ص ١٠٨
- ١١٨ — أمر رقم ١٠٥ بمد المهلة المنصوص عليها فى المادة الثانية من الأمر رقم ١٠٤ بإيجاب تقديم بعض البيانات عن تأجير الأماكن وشغلها . ص ١١٠
- ١١٩ — أمر رقم ١٠٧ بتعديل الأمر رقم ٣٥ بإيجاب الحصول على تأشيرة خاصة لمغادرة الأراضى المصرية . ص ١٩٦
- ١٢٠ — منشور بشأن رسوم الاشكالات . ص ٦٨
- ١٢١ — منشور بالإجراءات التنفيذية للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم إضافى لدور المحاكم على صحف الدعاوى والأوراق القضائية فى المحاكم الوطنية والشرعية . ص ٦٨
- ١٢٢ — منشور بشأن الرسم الإضافى لدور المحاكم بمقتضى القانونين رقمى ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ و ٤٤٩ لسنة ١٩٥٤ . ص ٧٠

فهرست

أحكام محاكم النقض الجنائية والمدنية ومحكمة القضاء الإدارى ومحاكم الاستئناف
ومحاكم الجنايات والمحاكم العسكرية والمحاكم السككية والضرائبية
والإيجارات والمستعجلة والجزئية

(١)

العامه رقم ١١ لسنة ١٩٥١ الصادرة من
إدارة الجوازات والجنسية .

٢ — إبعاد . القيود الواردة على حق
الحكومة فى استعمال سلطتها . التصريح
الرابع الملحق باتفاقية مونترو ومرسوم
٢٢ يونيه سنة ١٩٣٢ . سقوطهما بإنتهاء
فترة الانتقال . شرط تطبيقهما . إقامة
غير منقطعة .

(القضاء الإدارى — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢
من ١٤٧٠ رقم ٨٣٦) .

إتفاق جنائى . ماتطلبه الفقرة الأخيرة
من المادة ٤٨ من قانون العقوبات .
(قض جنائى — ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤
من ١٢٦٣ رقم ٥٩١) .

إنفاق عمدا . القصد الجنائى ، متى
يتحقق ؟

(قض جنائى — ٢٥ مايو سنة ١٩٥٣
من ٤٥٧ رقم ١٥٤) .

١ — إثبات . إجازة . عقد . عبء
إثبات ، إجازة عقد قابل . للإبطال .
وقوعه على عاتق مدعى الإجازة . مثال .

٢ — إثبات . عبء الإثبات . القواعد
التي تبين على أى خصم يقع عبء

إبطال التصرفات . دعوى بوليسية .
حكم . تسييبه . إقامة قضائه . بطلان
التصرف الصادر من المفلس على أسباب
تناولت شروط الدعوى البوليسية من
حيث التواطؤ والإعسار والضرر وهي
الأركان اللازمة لتطبيق المادة ٢٣٨
من قانون التجارة المختلط . لاخطأ
ولا قصور .

(قض مدنى — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣
من ٨٦٥ رقم ٣٤٠) .

١ — إبعاد . المرسوم الصادر فى ٢٢
يونيه سنة ١٩٣٨ . سقوطه بزوال فترة
الانتقال .

٢ — إبعاد . سلطة وزارة الداخلية فى
إبعاد من انتهت مدة إقامته . سلطة
مطلقة بشرط عدم إساءة استعمال السلطة .
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ .

(القضاء الإدارى — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢
من ١٤٨١ رقم ٨٣٩) .

١ — إبعاد . بحار أجنبى . إقامته فى
مصر . شروط الإقامة المتصلة . التعليمات

لا يصح الأخذ به كدليل أساسى على ثبوت التهمة .

(قضا جنائى — ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٧ رقم ٦٤٦) .

١٠ إثبات . اعتراف . أقوال المتهم . للمحكمة أن تأخذ منها بما تراه مطابقا للحقيقة وأن تعرض عما تراه مغايرا لها .

(قضا جنائى — ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٧٧ رقم ٦٢٣) .

١١ إثبات . اعتراف . تجزئته . جائزة .

(قضا جنائى — ١٢ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦١ رقم ٥٨٤) .

١٢ إثبات . اعتراف . متهم اتخذت ضده إجراءات قبض وتفتيش باطلة اعترافه . لمحكمة الموضوع أن تقدر ما إذا كان قد صدر عن إرادة حرة أو أنه لم يصدر إلا نتيجة للأجراء الباطل .

(قضا جنائى — ٥ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩٢ رقم ٦٥٨) .

١٣ إثبات . اعتراف . مواد مخدرة . حكم . تسييبه . قضاؤه يبطلان تفتيش المتهم وبرأته من جريمة إحراز مخدر . عدم تعرضه لاعتراف المتهم من أنه سبق أن باع حشيشا وبيان رأيه في هذا الاعتراف . قصور .

(قضا جنائى — ١٨ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٢٢ رقم ٧٢٠) .

١٤ إثبات . إقرار . حكم . تسييبه . ما ثبت في محضر جلسة دعوى الطرد لم يكن لإقرارا عن واقعة متنازع عليها بل كان اتفاقا بين الطرفين على تحديد الإيجار بمبلغ معين في السنة . عدم أعمال الحكم أثر هذا الاتفاق في دعوى المطالبة

الإثبات . عدم اتصالها بالنظام العام . جواز الاتفاق على مخالفتها . مثال .

٣ — استئناف . وارث . أثر الاستئناف . حكم ابتدائي بصحة التعاقد

الحاصل بين المورث والمشتري . استئناف هذا الحكم من أحد الورثة دون الباقيين . إلغاء الحكم الابتدائي

ورفض الدعوى . تأسيس محكمة

الاستئناف حكمها على أن المورث كان

قاصرا عند التوقيع على العقد . لا يستفيد

من هذا الحكم سوى الوارث الذي

استأنف .

٤ — عقد . بطلان . إجازة . من يملك

الإجازة ؟ حكم . تسييبه . النعى عليه

بأنه لم يرد على الدفاع الخاص بإجازة

عقد من شخص لا يملكها أو غير عالم

بالعيب اللاصق بالعقد . نعى غير منتج .

(قضا مدنى — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٦٥ رقم ٤٥٠) .

٧ إثبات . أساس الأحكام الجنائية .

حرية القاضي في تقدير الأدلة القائمة في

الدعوى .

(قضا جنائى — ٨ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٣٠ رقم ٢١٣) .

٨ ١ — إثبات . استعراف الكلب البوليسى .

حرية المحكمة في تقديره كدليل في

الدعوى .

٢ — شهادة . سلطة المحكمة في تقديرها .

(قضا جنائى — ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٤٠ رقم ٢٣١) .

٩ إثبات . استعراف الكلاب البوليسية .

- بالأجرة . خطأ في القانون .
(نقض مدني — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٥٧ رقم ٤٤٤) .
- ١٥ ١ — إثبات . أقوال الشهود في
التحقيقات الابتدائية . جواز الاعتماد
عليها وإن خالفت ما أدلى به الشهود
أمام المحكمة .
- ٢ — إجراءات . شهود . سماع المحكمة
بعض الشهود : عدم تمسك المتهم بسماع
باقي الشهود . النفي على المحكمة أنها لم
تسمعهم . لا يقبل .
(نقض جنائي — ٢١ يونيو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٤٥ رقم ٧٥٦) .
- ١٦ ١ — إثبات . أقوال الشهود في
التحقيقات الابتدائية . جواز الاعتماد
عليها .
- ٢ — تجزئة أقوال الشاهد . جائزة .
الآخذ بأقوال شاهد قبل متهم وعدم
الآخذ بها قبل متهم آخر . من حق
المحكمة .
(نقض جنائي — ٩ يونيو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٣٨ رقم ٧٤٥) .
- ١٧ إثبات . الدليل المستمد من تطابق
البصمات . له قيمته وقوته الاستدلالية .
(نقض جنائي — ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٦ رقم ٦٤٤) .
- ١٨ إثبات . الاختلاف بين أقوال الشاهد
والخبير الفني في تحديد المسافات .
لا يهدر شهادة الشاهد .
(نقض جنائي — ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٣٠٥ رقم ٦٨٥) .
- ١٩ إثبات . الآخذ بأقوال شاهد في
- التحقيق دون سماعه . جائز .
(نقض جنائي — أول مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٧٩ رقم ٦٢٦) .
- ٢٠ ١ — إثبات . الآخذ بشهادة شاهد
دون آخر جائز ولو تماثلت ظروف
روايتهما .
- ٢ — إجراءات . تلاوة أقوال المجني
عليه المتوفى في الجلسة . غير لازمة
ما دام أنها كانت مطروحة على بساط
البحث .
(نقض جنائي — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠١٠ رقم ٣٧٥) .
- ٢١ إثبات . الآخذ في حق متهم بأقوال
متهم آخر . جائز .
- (نقض جنائي — ١١ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٤ رقم ٦٣٩) .
- ٢٢ ١ — إثبات . الاعتماد على قول الشاهد
دون قول آخر له . جوازه .
- ٢ — إثبات . سلطة المحكمة في اطراح
أية ورقة لا تطمئن إليها بما في ذلك
الشهادات الطبية .
(نقض جنائي — ١٤ يونيو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٤٢ رقم ٧٥١) .
- ٢٣ إثبات . بيع . حكم . تسيديه . إنكار
الوارث صدور العقد من المورث .
قواعد الإثبات في هذا الشأن ليست من
النظام العام . طلب المشتري إحالة
الدعوى على التحقيق لإثبات صحة بصمة
ختم المورث وأنه وقع بها على العقد .
إجابته إلى طلبه . نفيه على الحكم بخالفة
قواعد الإثبات إذ كلفه إثبات التوقيع

٢ — إثبات . اتخاذ المحكمة من تقرير الخبير المعين في دعوى إثبات الحالة دليلا على المدعى عليه في دعوى الضمان ولو لم يكن ممثلا في تلك الدعوى . لا مخالفة في ذلك للقانون متى كان المدعى عليه في الدعوى الأصلية ممثلا في دعوى إثبات الحالة وكان المطلوب إثباته هو واقعة مادية .

٣ — إثبات . حكم . تسببه . تقريره أن المستند الذي استند إليه الطاعن في مقام انكاره الواقعة المستندة إليه لا ينفي عنه هذه الواقعة . النعى عليه بأنه نقل عبء الإثبات من عاتق المدعى إلى عاتقه . في غير محله .

(قضى مدنى — ٥ مارس سنة ١٩٥٣ ص ٦ رقم ٣) .

٢٧ — إثبات . دليل . لا يشترط أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة .

(قضى جنائى — ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٢٣٠ رقم ٦٩) .

٢٨ — ١ — إثبات . سب . عدم ورود عبارات السب في محضر الجلسة . لا يمنع من اثباتها بكافة الطرق .

٢ — سب . عبارات السب التي يستلزمها الدفاع متروك تقديرها لمحكمة الموضوع .

٣ — إجراءات . طعن بالنقض . ورود عبارات جازحة مخالفة للنظام العام به . للمحكمة أن تأمر بمحوها .

(قضى جنائى — ١٦ فبراير سنة ١٩٥٤ ص ١٢٧٤ رقم ٦١٥) .

بالحتم فضلا عن إثبات صحة البصمة . نعى في غير محله .

(قضى مدنى — ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ ص ٥٠٥ رقم ١٨٠) .

٢٤ — إثبات . تقديم المدعى ضمن مستنداته خطابا مرسلًا له من المدعى عليه . اتخاذ المحكمة من هذا الخطاب دليلا قبل المدعى لمصلحة المدعى عليه . لا خطأ .

(قضى مدنى — ١٦ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٢٩٠ رقم ٩٥) .

٢٥ — ١ — إثبات . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها .

٢ — صاهة . مدى جسامه العامة ليس ركنًا من أركان الجريمة .

٣ — عقوبة . وقف التنفيذ . وجوب الحكم بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات بعد العمل بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ .

٤ — دعوى مدنية . تقدير قيام المسئول عن الحقوق المدنية بواجب الرقابة المطلوبة منه . من شأن محكمة الموضوع .

(قضى جنائى — ١٢ مايو سنة ١٩٥٤ ص ١٠٣١٧ رقم ٧١١) .

٢٦ — ١ — إثبات . حكم . تسببه . إقامة قضائه في ثبوت واقعة مادية على تقرير الخبير المعين في دعوى إثبات الحالة . المدعى في دعوى الموضوع هو الذى رفع دعوى إثبات الحالة . النعى على الحكم بأنه نقل عبء الإثبات من عاتق المدعى إلى عاتق المدعى عليه . في غير محله .

باجرائها . النعى على الحكم أن المحكمة لم تجر معاينة . لا يقبل .

٣ - تفتيش . تخلى المتهم عن لفاقة من الورق عند مشاهدته ضابط البوليس . الادعاء ببطان التفتيش . لا يقبل .

٤ - شاهد نقي . سلطة محكمة الموضوع في تقدير شهادته .

(قض جنائي - ١٢ مايو سببنة ١٩٥٤ ص ١٣١٦ رقم ٧٠٩) .

٣٤ ١ - إثبات . شاهد نقي . سماعه لدى المحكمة الاستئنافية . عدم تعليقها على هذه الشهادة . لا يقدح في سلامة حكمها .

٢ - فعل فاضح . متى تتوافر هذه الجريمة ؟ مجرد الأقوال مهما بلغت من البذاءة . تعتبر سببا .

(قض جنائي - ١٦ يونيو سنة ١٩٥٣ ص ٦٣٨ رقم ٢٢٧) .

٣٥ إثبات . شهادة . فهمها على غير حقيقتها . والاستناد إلى ما حصلته من ذلك في الإداة . فساد في الاستدلال .

(قض جنائي - ١٤ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٢٢٢ رقم ٥٥) .

٣٦ ١ - إثبات . عبء الإثبات . من يدعى خلاف الظاهر . عليه بإثبات إدعائه . مثال .

٢ - تقادم . تقادم خمسي . سبب صحيح . عقد القسمة . لا يعتبر سببا صحيحا .

(قض مدني - ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٤ ص ١١٦٣ رقم ٥٣٨) .

٢٩ إثبات . سلطة المحكمة في الأخذ بقول للشاهد دون قول آخر له .

(قض جنائي - أول فبراير سنة ١٩٥٤ ص ١٢٦٥ رقم ٥٩٥) .

٣٠ إثبات . سلطة المحكمة في تكوين عقيدتها بما في الدعوى من أدلة وعناصر . الأخذ بأقوال شاهد قبل متهم وعدم الأخذ بها قبل متهم آخر . من حق المحكمة .

(قض جنائي - ٧ يونيو سنة ١٩٥٤ ص ١٣٣٥ رقم ٧٤٠) .

٣١ ١ - إثبات . شاهد . الاعتماد على قول له دون قول آخر . جوازه . أقوال الشهود في التحقيقات . جواز الاعتماد عليها .

٢ - قتل عمد . سبق الإصرار والرصد . إثباتهما بأدلة مؤدية إليهما . مثال .

٣ - تقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال .

(قض جنائي - ٧ يونيو سنة ١٩٥٤ ص ١٣٣٧ رقم ٧٤٤) .

٣٢ ١ - إثبات . شاهد . تجزئة أقواله . جائزة . شهود نقي . تبرير اطراح شهاداتهم . غير لازم .

٢ - سبق الإصرار . إثباته بأدلة مؤدية إليه . مثال .

(قض جنائي - ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٤ ص ١٣٤٩ رقم ٧٦٥) .

٣٣ ١ - إثبات . شاهد . تلاوة أقواله وعدم تمسك المتهم بحضوره . النعى على المحكمة أنها لم تسمعه . لا يقبل .

٢ - دفاع . معاينة . عدم تمسك المتهم

- ٣٧ اثبات . فساد الاستدلال بأحد الأدلة .
تساند الأدلة .
(قض جنائى — أول مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٧٧ رقم ٦٢٤) .
- ٣٨ ١ — إثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة .
حكم . تسيبيه . استناد المدعى عليه في
اثبات وفاء الدين إلى محضر صلح صادر
من المدعى بعد تاريخ الدين لم يذكر
فيه مديونية المدعى عليه بأى التزام .
طالب المدعى عليه اعتبار هذا المحضر
مبدأ ثبوت بالكتابة وإحالة الدعوى
للتحقيق لإثبات دفاعه . إغفال الحكم
هذا الطلب . قصور .
٢ — أوراق تجارية . شيك . حكم .
تسيبيه . استخلاص من ظروف
الدعوى أن الطاعن قبض قيمة الشيك
بوصفه وكيلًا لصرفه في شئون الوكالة .
لا مخالفة في ذلك لقاعدة أن الشيك
أداة وفاء لا سند دين .
(قض مدنى — ٩ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٥٨ رقم ٨٢) .
- ٣٩ إثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة . سلطة
المحكمة في تقديره . اعتبارها لأسباب
مسوغة أن عقد البيع الصادر من
الطاعن إلى المطعون عليهم هو مبدأ
ثبوت بالكتابة يميز لهم إثبات أن
الذى يطالبهم به الطاعن والثابت في
سند منفصل ليس قرضًا وإنما هو ثمن
للبيع . لا مخالفة في ذلك القانون .
(قض مدنى — ٥ مارس سنة ١٩٥٣
ص ١ رقم ١) .
- ٤٠ ١ — إثبات . محكمة الموضوع . سلطتها
في تكوين عقيدتها . الاعتماد على قول
- الشاهد دون قول آخر له . جوازه .
شاهد . تجزئة أقواله . جائزة .
٢ — إثبات . تقدير أدلة الدعوى .
سلطة المحكمة في ذلك .
٣ — قتل عمد . نية القتل . بيانها في
الحكم . مثال .
٤ — دفاع شرعى . عدم التمسك به .
الوقائع كما أثبتتها المحكمة لا تفيد قيامه .
الطعن على الحكم بمقولة إنه أغفل البحث
في قيامه . لا يصح .
(قض جنائى — ١٦ يونيو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٤٤ رقم ٧٥٤) .
- ٤١ ١ — إثبات . محكمة الموضوع . سلطتها
في تكوين عقيدتها . لها أن تأخذ بما
تطعن إليه من أقوال الشهود وتطرح
ماغداها .
٢ — قتل خطأ . خطأ مشترك . لا يخلى
أى متهم اشترك في هذا الخطأ من
المسؤولية .
(قض جنائى — ٢١ يونيو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٤٦ رقم ٧٥٩) .
- ٤٢ ١ — إثبات . محكمة الموضوع . لها أن
توازن بين التقارير الطبية وتأخذ بما تراه
منها .
٢ — قتل خطأ . نفي المتهم الخطأ
المنسوب إليه بعدم علمه بمنشور وزارة
الداخلية الذى يقضى بإرسال المعقورين
إلى مستشفى الكلب . لا يصح . وجوب
إلمامه بجميع التعليمات سواء أكانت
صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك .
(قض جنائى — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٤٢ رقم ٢٣٦) .

- ٤٣ ١ — إثبات . ملكية . حكم . تسببه .
اتخاذ المحكمة من عدم تكليف الأطيان
باسم المدعى قرينة على انتفاء ملكيته
مضافة إلى الأدلة الأخرى . لا خطأ .
- ٢ — أموال . أموال أميرية . طرح
البحر . حكم . تسببه . أطيان طرح
البحر هي من الأموال المملوكة للحكومة .
على من يدعى ملكيتها أن يثبت تملكه
لها بأى طريق من طرق انتقال الملكية .
عجزة عن الإثبات كاف لرفض دعواه .
(قضا مدنى — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٦٥ رقم ٤٤٩) .
- ٤٤ إجارة . اختصاص . حكم . تسببه .
الثابت من عقد الإيجار أن العين المؤجرة
أرض فضاء . لا يغير من هذه الحقيقة
أن يكون المستأجر قد أقام بها أبنية أو
أن يكون المؤجر قد طالبه بزيادة الأجرة
بالنسبة التي يجيزها قانون إيجار المساكن
خصوصا إذا كان المستأجر لم يقبل هذه
الزيادة . اعتبار الحكم هذه العين مبنى
وترتيبه على ذلك عدم اختصاص المحكمة
الجزئية بنظر الدعوى . خطأ فى تطبيق
القانون .
(قضا مدنى — ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٧١ رقم ٢٤٩) .
- ٤٥ إجارة . قضاء مستعجل . حكم . تسببه .
اعتباره سطح المنزل المؤجر لوضع لافتة
تحمل إعلانا من الأماكن التي يسرى
عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
قضاء على هذا الاعتبار بعدم الاختصاص
- ٤٦ ١ — إجراءات . إجراء تم صحيحا فى
ظل قانون قائم . صحته وخضوعه لأحكام
هذا القانون .
- ٢ — المادة ٥ من قانون العقوبات .
لا تسرى إلا بالنسبة للمسائل الموضوعية .
(قضا جنائى — ٤ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٢٦ رقم ٢٠٤) .
- ٤٧ إجراءات . الدفع بطلان الإجراءات
بسبب إغفال المحقق تحرير السنجة
المضبوطة . استيثاق المحكمة من التحقيق
الذى أجرته أن السنجة لم يحصل عبث
بها . رفض الدفع . لا تريب عليها فى
ذلك .
(قضا جنائى — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٣٦ رقم ٤١١) .
- ٤٨ إجراءات . الإجراءات التى رسمها قانون
الإجراءات الجنائية فى المادة ٢٧١ منه .
لا يترتب على مخالفتها البطلان .
(قضا جنائى — ١١ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٤ رقم ٦٤١) .
- ٤٩ إجراءات . تقرير الشاهد أنه لم يعد يذكر
واقعة الدعوى . تلاوة شهادته التى أقرها
فى التحقيق . جوازية .
(قضا جنائى — ١٥ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٧١ رقم ٦٠٨) .
- ٥٠ إجراءات . توقيع القاضى والسكاتب
على كل صفحة من محاضر الجلسات .
عدمه . لا يترتب عليه بطلان .
(قضا جنائى — ١٥ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٣٤ رقم ٢٤١) .

- ٥١ - إجراءات . جنحة مرتبطة بجناية .
إحالتها إلى محكمة الجنايات . حق
المحكمة في فصل الجنحة عن الجناية إذا
رأت أن لا وجه لهذا الارتباط .
(قس جنائي — أول مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٧٩ رقم ٦٢٧)
- ٥٢ - ١ - إجراءات . حجز القضية للحكم .
المحكمة غير ملزمة بإعادتها إلى المرافعة .
٢ - دعوى مدنية . القانون أباح
رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية .
(قس جنائي — ٥ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٤٩ رقم ٥٧٣)
- ٥٣ - إجراءات . حكم غيابي . الحكم الغيابي
الصادر من محكمة الجنايات لا يسقط
بمضي المدة . العقوبة المحكوم بها .
خضوعها لمدة السقوط المقررة للعقوبة
في مواد الجنايات ، وذلك بغض النظر
عما إذا كانت العقوبة المقضي بها هي
عقوبة جناية أو عقوبة جنحة . الحكم
يسقط الدعوى العمومية بمضي المدة .
مخالف للقانون .
(قس جنائي — ٩ يولييه سنة ١٩٥٣
ص ٨٥٨ رقم ٣٣٣)
- ٥٤ - إجراءات . دفاع . الخاضع المدافع عن
المتهم أمام محكمة الجنايات . وجوب
أن يكون من المقبولين للمرافعة أمام
محكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية .
عدم مراعاة ذلك . بطلان الإجراءات
المادة ٣٧٧ إجراءات .
(قس جنائي — ٢٩ يولييه سنة ١٩٥٤
ص ١٣٥١ رقم ٧٦٨)
- ٥٥ - ١ - إجراءات . رئيس نيابة . نديه
وكيل نيابة جزئية للقيام بعمل من
- أعمال نيابة أخرى . جائز .
٢ - تفتيش . تقدير جدية التحريات .
متزوك لوكيل . النيابة تحت إشراف
محكمة الموضوع .
٣ - إجراءات . خبير . فض
الاجاز . بغير حضور الخصوم .
جائز .
(قس جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٧٥ رقم ٦١٨)
- ٥٦ - ١ - إجراءات . شهود . الأخذ
بأقوال بعض الشهود في التحقيقات
الأولية دون سماعهم . جواز .
٢ - إثبات . محكمة الموضوع .
سلطانها في تكوين عقيدتها لها أن
تأخذ بأقوال فريق من الشهود وتطرح
ما عداها .
(قس جنائي — ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٤
ص ١٣٤٨ رقم ٧٦٣)
- ٥٧ - إجراءات . محاكم الجنايات . لها أن
توالى عملها في نظر الدعاوى المعروضة
عليها في دور الانعقاد ولو جاوز ذلك
التاريخ المحدد لنهايتها .
(قس جنائي — ٣١ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٨ رقم ٦٤٩)
- ٥٨ - إجراءات . محاكمة . اعتراف المتهم في
التحقيقات . مناقشة المحكمة لهذا المتهم
في الجلسة في هذا الاعتراف . تحقق
شفوية المرافعة .
(قس جنائي — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٥٠ رقم ٤٤٧)
- ٥٩ - إجراءات . محاكمة . الأصل أن تبني
على التحقيقات الشفوية التي تجريها

٦٣ ١ — إجراءات . محكمة جنائية . عدم تقييدها بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعليق قضائها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة . مثال في دعوى تأجير محل بأكثر من أجر المثل .

٢ — إجارة محل بأكثر من أجر المثل . القصد الجنائي في هذه الجريمة . هو القصد العام . التحدث عنه صراحة في الحكم . غير لازم .

(قض جنائي — ٤ مايو سنة ١٩٥٤ من ١٣١٠ رقم ٦٩٤) .

٦٤ إجراءات . متهم بجناية . حضوره أمام غرفة الاتهام ليس بلازم لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات .

(قض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤ من ١٢٧٤ رقم ٦١٨) .

٦٥ ١ — إجراءات . نيابة عامة . ثبوت تمثيلها في الجلسة . عندئذ اشتغال الحكم على اسم ممثل النيابة مهوا . لا بطلان .

٢ — ارتباط . تقدير توافره . موضوعي . فصل الجناية عن الجنيحة . حق المتهم في مناقشة الأدلة بأكملها بما فيها واقعة الجنيحة التي فصلت .

٣ — نقض . طعن . سبب جديد . دعوى مدنية . ترك المدعى دعواه . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(قض جنائي — ٣٠ يولي سنة ١٩٥٤ من ١٣٥١ رقم ٦٦٩) .

٦٦ إجراءات قضاية . حكم . تقرير

المحكمة بالجلسة . ما دام ذلك ممكنا . اداة المتهم ابتدائيا واستئنافيا دون سماع شهود . بطلان إجراءات المحاكمة .

(قض جنائي — ٢٦ مايو سنة ١٩٥٣ من ٤٦٠ رقم ١٦٢) .

٦٧ إجراءات . محاكمة . الأصل فيها أن تقوم على التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة . ويسمح فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . اداة المتهم دون سماع شهود . لا يوضح .

(قض جنائي — ١٣ ابريل سنة ١٩٥٣ من ٢١٦ رقم ٤٤) .

٦٨ إجراءات . محاكمة . محكمة استئنافية . الأصل أنها تحكم على مقتضى الأوراق . سريان ذلك في حالة الحضور الاعتباري .

(قض جنائي — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ من ١٠٤٤ رقم ٤٣٠) .

٦٩ ١ — إجراءات . محضر جمع الاستدلالات . عدم توقيع الشاهد عليه لا يبطل الإجراءات .

٢ — مواد مخدرة . القصد الجنائي في جريمة إحرار المواد المخدرة . علم المحرر بأن المادة مخدرة . إنياته . بأدلة مؤدية اليه . مثال .

٣ — إثبات . الأخذ بقول المتهم في محضر البوليس دون قول آخر له في تحقيق النيابة أو أمام المحكمة . جوازه .

٤ — حكم . تسديده . تتبع الدفاع فيما يثيره من شبهة أو يستتبعه من ظروف الدعوى والرد عليه . لا يلزم .

(قض جنائي — ٣ يولي سنة ١٩٥٤ من ١٣٥٧ رقم ٧٨٠) .

٧٠ ١ — أجنبي . إبعاده . عدم النص على اختصاص موظف معين بإصدار القرارات الصادرة به . القرار الصادر من مدير إدارة الجوازات والجنسية . جوازه .

٢ — أجنبي . إقامة . الإقامة باستراليا عامين متتاليين ودون تسوية الإقامة بمصر . استفادة انصراف النية إلى الهجرة . (القضاء الإدارى — ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ م ١٣٨٠ رقم ٨٠٩) .

٧١ أجنبي . إبعاده . مغادرته البلاد لتلقى العلم . إعلان الحرب . ظرف قاهر يمنع من العودة . لا يؤثر في قيام نية العودة إلى مصر . بطلان القرار الصادر بالإبعاد .

(القضاء الإدارى — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ م ١٤٨١ رقم ٨٣٨) .

٧٢ أجنبي . إقامة . السفر إلى الخارج لتلقى العلم . تأخر العودة ثم قيام الحرب . لا ينفي انصراف النية إلى العودة . اعتبار مدة الإقامة متصلة . عدم جواز إبعاد المدعى وزوجته التى تتبعه في الإقامة قانونا .

(القضاء الإدارى — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ١٣٦٥ رقم ٧٩٤) .

٧٣ أجنبي . إقامة . المادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٠ . مقصور حكما على الأجانب المرخص لهم في الإقامة مدة محددة .

(القضاء الإدارى — ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ م ١٣٨٥ رقم ٨١٤) .

٧٤ أجنبي . إقامته . ليست مطلقة من كل قيد . حق الإدارة في تكييف ظروف

التنخيص . وجوب تلاوته في الجلسة قبل بدء المرافعة . وجوب إعادة تلاوته إذا حصل تغيير في الهيئة عدم مراعاة هذا الإجراء . بطلان الحكم .

(قضا مدنى — ١٤ مايو سنة ١٩٥٣ م ٤٨١ رقم ١٧١) .

٦٧ ١ — إجراءات تقاضى . دفاع . حجز القضية للحكم مع الإذن بتقديم مذكرات تكميلية . تقديم المستأنف عليه مذكرته مشتملة على استئناف فرعى . عدم قبول المحكمة لهذا الاستئناف الفرعى . لا خطأ .

٢ — إثبات . تحقيق . محكمة الموضوع . رفضها طلب الإحالة على التحقيق اعتمادا على أن الأوراق التى قدمت بالدعوى والقرائن التى استنبطتها منها تغنى عن التحقيق . لا مخالفة في ذلك للقانون .

(قضا مدنى — ٥ مارس سنة ١٩٥٣ م ٣ رقم ٢) .

٦٨ ١ — أجنبي . إبعاده . القرار الصادر به . صدوره بناء على مذكرة مرفوعة للوزير . يعتبر قرارا مسييا لا وجه للطعن عليه .

٢ — جنسية مصرية . الاعتراف بها . لا يكون إلا بشهادة من وزير الداخلية . الحصول على جواز سفر مصرى . لا يعتبر دليلا عليها .

(القضاء الإدارى — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ١٣٦٢ رقم ٧٨٩) .

٦٩ أجنبي . إبعاده بعد انتهاء مدة إقامته لأمور نسبت إليه ووضعها في القائمة السوداء . جوازه .

(القضاء الإدارى — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٨٣٠ رقم ٣٠٨) .

- ملايسات كل حالة على حدة . شروطه .
(القضاء الإدارى — ١٢ يناير سنة ١٩٥٣
ص ١٥٠٠ رقم ٨٥٤) .
- ٧٥ أجنبي . إقامته إقامة مستديعة بمصر .
مغادرته البلاد بنية العودة إليها . اعتباره
مقيماً في مصر مدة ٥ سنوات قبل
سنة ١٩٣٧ . عدم جواز إبعاده .
(القضاء الإدارى — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٤٦٧ رقم ٨٣١) .
- ٧٦ أجنبي . القبض عليه . طلب إلغاء الأمر
الصادر بالقبض . الإفراج عنه . انتهاء
الخصومة . لا محل للدعاء بأن هذا
الإفراج تمهيداً للابعاد .
(القضاء الإدارى — ١٢ مايو سنة ١٩٥٣
ص ١٧٢٧ رقم ٩٠٩) .
- ٧٧ أجنبي . الرسوم بقانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٥٢ . الإخطار الواجب على
من يأوى أجنبياً .
(قضى جنائى — أول مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٠ رقم ٦٣١) .
- ٧٨ ١ — أجنبي . طلب من تزوجت بأجنبي
مقيم في الخارج العودة إلى مصر . شرطه
في حالة المتزوجة ومن انفصلت عن
زوجها . التعليمات رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ .
٢ — أجنبي . طلب من تزوجت بأجنبي
تقيم في الخارج العودة إلى مصر بعد وفاة
زوجها . حكمه .
(القضاء الإدارى — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٩٢٤ رقم ٩٦٦) .
- ٧٩ ١ — إحراز المادة المخدرة بقصد
الاتجار . إثباته بأدلة مؤدية إليه .
مثال .
٢ — نقض . طعن . لا مصلحة منه .
- لا جدوى من إثارته . مثال .
(قضى جنائى — ٧ يونيو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٣٦ رقم ٧٤١) .
- ٨٠ ١ — أحوال شخصية . انفصال
جسمائى . حكم . تسببه . قضاؤه بالانفصال
الجسمائى بين زوجين فرنسيين . عدم
بيان طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم .
بطلان الحكم . المادة ٣٤٩ مرافعات .
٢ — أحوال شخصية . طلب انفصال
جسمائى بين زوجين فرنسيين . عدم
جواز الجمع بين طلب الطلاق حتى
على سبيل الاحتياط . المادة ٢٣٩ مدنى
فرنسى .
- ٣ — أحوال شخصية . نفقة . حكم .
تسببه . المادة ٣٠١ من القانون المدنى
الفرنسى التى تجيز الحكم لصالح الزوج
الذى يحصل على الطلاق بنفقة لا تزيد
على ثلث إيراد الزوج الآخر . مجال
تطبيقها هو في حالة الحكم بالطلاق
لخطأ الزوج الآخر تطبيق هذه المادة
في حالة الحكم بالانفصال الجسمائى . خطأ
في تطبيق القانون المدنى الفرنسى .
(قضى مدنى — ١٤ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١١٠١ رقم ٤٨٤) .
- ٨١ أحوال شخصية . دعوى تطليق بين
زوجين يونانيين . استخلاص المحكمة
أن الوقائع التى بنى عليها طلب التطليق
قد وقعت قبل الصلح الذى تم بين
الزوجين . رفضها الدعوى تأسيساً على
ذلك وفقاً للمادة ١٤٧٤ من القانون
المدنى اليونانى . لا خطأ .
(قضى مدنى — ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١١٣٦ رقم ٥١٠) .

٨٢ ١ — أحوال شخصية . دعوى تطليق

بين زوجين فرنسيين أقيمت في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أمام المحكمة الابتدائية للأحوال الشخصية . خضوع الإجراءات فيها للقانون المصري . لا يغير من هذا النظر أن الزوجة سبق أن رفعت دعاوها بالتطليق أمام المحكمة القنصلية وأحيلت منها إلى المحكمة الابتدائية وضمت إلى الدعوى الجديدة . المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ والمواد ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٣٠ مرافعات المضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ والمادة ٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ٢٢ من القانون المدني الجديد .

٢ — أحوال شخصية . دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين . الإجراءات التي توجبها المادة ٨٢٧ مرافعات المضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ هي وحدها التي يجب مراعاتها دون الإجراءات التي يوجبها قانون الأحوال الشخصية للزوج . البحث في أوجه البطلان التي يتمسك بها الزوج بالنسبة للإجراءات السابقة لرفع الدعوى وفقا لقانون الأحوال الشخصية الخاص به . غير منتج متى كانت الإجراءات التي توجبها المادة ٨٢٧ مرافعات قد روعيت .

٣ — أحوال شخصية . دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين . قرار المحكمة بإجراءات تحفظية أمر بها قاضي المحكمة القنصلية المحكمة التي أقرتها تلك

إصدارها ابتداء . لا عيب .

٤ — أحوال شخصية . عكس . تسببه . دعوى تطليق بين زوجين فرنسيين . استخلاص الحكم استخلاصا سائغا من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة انتهاك الزوج انتهاكا جسيما متكررا للواجبات الزوجية بما رأت معه استحالة الإبقاء على الرابطة الزوجية . التحدى في هذا الخصوص بالمادتين ٢٣٢ و ٢٤٤ مدني فرنسي . في غير محله .

(تقض مدني — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ ص ٧٣٩ رقم ٢٦٩) .

٨٣ ١ — أحوال شخصية . دعوى تطليق

بين زوجين فرنسيين خطأ . الزوج لا يعتبر سببا لعدم قبول دعوى التطليق المؤسسة على الإهانة الجسيمة التي لحقت به من أخطاء زوجته . هو ظرف موضوعي في تقدير جسامته أخطاء الزوجة المسوغة لطلب التطليق .

٢ — أحوال شخصية . دعوى التطليق بين زوجين فرنسيين . تقدير جسامته الإهانة المسوغة للتطليق . هو من مسائل الواقع .

(تقض مدني — ١٧ يونيو سنة ١٩٥٤ ص ١١٧٨ رقم ٥٥٥) .

٨٤ ٦ — أحوال شخصية . دعوى طلاق

زوجين يونانيين . تأسيسا على تصدع الحياة الزوجية . تحديد معنى تصدع الحياة الزوجية المبرر لطلب الطلاق . المادتان ١٤٤٣ و ١٤٤٨ من القانون المدني اليوناني

٢ — أحوال شخصية . دعوى تفقة

في القانون المختلط وأمام المحاكم المختلطة .
خدم الأخذ بها بالنسبة للمحاكم الوطنية .

٢ — مؤتمر مؤثرو ما اتخذ فيه من قرارات في هذا الشأن .

٣ — قانون المرافعات الجديد . أخذه مبدأ عدم التفرقة بين اختصاص القضاء التجاري والقضاء المدني . اختصاص الدائرة التجارية بنظر الدعوى ولو كانت ذات صبغة مدنية .

٤ — صحيفة افتتاح الدعوى . إذا أمكن من قراءتها معرفة موضوع الدعوى والمبلغ المطالب به وسندة المحكمة المرفوعة إليها الدعوى كانت صحيحة مشوية بالبطلان .

(مصر الكلية — تجارى — ٢٨ يناير سنة ١٩٥٤ ص ٥٦٦ رقم ١٩٦) .

اختصاص القضاء المستعجل في أحوال الامتناع عن تنفيذ الالتزام بعمل .

(الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ص ٧٧٨ رقم ٩٢٩) .

١ — اختصاص . الاختصاص النوعي يتحدد بقيمة الدعوى وقت رفعها .

٢ — حكم القاضي الجزئي بعدم الاختصاص مع إحالة القضية للحكمة الابتدائية رغم أنها تقع في اختصاصه بعقد الاختصاص للحكمة الابتدائية لاعتبارات عدة .

(القاهرة الكلية — ٣١ مايو سنة ١٩٥٤ ص ٣٥٦ رقم ١١٣) .

٩٠ — اختصاص . محكمة الجنايات متى تحكم بعدم اختصاصها بالجنحة ٤ إذا اتضح

بين زوجين يونانيين . التزام الزوج بالنفقة لزوجته . متى لا تستحق الزوجة هذه النفقة . المادتان ١٣٩١ : ١٣٩٤ من القانون المدني اليوناني .

(نقض مدني — ١٠ يونيو سنة ١٩٥٤ ص ١١٧٧ رقم ٥٥٤) .

٨٥ — اختصاص . اختصاص محكمة النقض بطعون رجال القضاء . شرطه . أن تكون لهم صفات رجال القضاء أو النيابة أو الموظفين القضائيين بعد العمل بقانون نظام القضاء في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . مثال .

(نقض مدني — جمعية عمومية — ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٣ ص ٢٣٣ رقم ٧٤) .

٨٦ — اختصاص . أقدمية . قرار تحديد الأقدمية صدر في ظل قانون مجلس الدولة . بقاؤه دون نشر أو إعلان حتى تاريخ سريان القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . اختصاص محكمة النقض بالطعن فيه .

٢ — أقدمية . أقدمية رجال القضاء والنيابة الذين يعادون إلى مناصبهم . كيفية تحديدها . المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

٣ — أقدمية . أقدمية المعينين من خارج السلك القضائي . أساس تحديدها . الفقرتان ٤ و ٥ من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

(نقض مدني — جمعية عمومية — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ص ٩٠٧ رقم ٣٥٣) .

٨٧ — اختصاص . التفرقة بين القضاء المدني والقضاء التجاري كان معمولاً بها

المطالبة بتعويض عنه . تختص به المحكمة .

٢ — تعويض عن قرار إداري برفض الترخيص بالبناء . شرطه . مخالفة القانون أو سوء استعمال السلطة .

٣ — تنظيم . السلطة القائمة على تنفيذ أحكامه طبقا للأمر العالي في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ . اختصاصها . مداه .

٤ — تعويض . خطر . انتفاؤه . لا محل لبث ركن الضرر .

(القضاء الإداري — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ص ١٣٦٨ رقم ٨٠١) .

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . ٩٥ المطالبة بالإعادة إلى الخدمة العامة بالجيش وباستحقاق رتبة معينة كنتيجة مترتبة على طلب إلغاء قرار الإحالة إلى الاستبعاد . اختصاص .

٢ — جيش . القاعدة العامة في الترقية والاحالة إلى الاستبعاد . يحكمها الأمر العسكري رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥ . شرط الإحالة إلى الاستبعاد .

٣ — جيش . ضابط . الترقية من رتبة صاع فما فوقها . ضوابطها .

(القضاء الإداري — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ص ١٤٦٧ رقم ٨٣٢) .

١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . ٩٦ حكم تأديبي . صدوره متضمنا مخالفة للقانون وإساءة استعمال السلطة . يكون سببا لرفض الدعوى لا لعدم اختصاص المحكمة .

لها ذلك قبل تحقيق الدعوى .

(تقض جنائي — ٣ مايو سنة ١٩٥٣ ص ١٣٠٧ رقم ٦٩١) .

٩١ اختصاص محكمة القضاء الإداري . التعاقد بين الحكومة وإحدى الشركات . قول الشركة أنه تم تحت تأثير التهديد . نزاع مدني . عدم اختصاص هذه المحكمة .

(القضاء الإداري — ٧ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ١٦٩٠ رقم ٨٩٨) .

٩٢ اختصاص محكمة القضاء الإداري . الطعون الخاصة بانتخاب الهيئات الإقليمية والبلدية . تختص بها المحكمة بولايتها الكاملة . المادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة . إسقاط عضوية المجلس البلدي . تدخل في نطاق المادة الثالثة سالفة الذكر

(القضاء الإداري — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ص ١٩٣٢ رقم ٨١٩) .

٩٣ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . القرار الصادر بنقل مصباح للإدارة من مكان معين . الطعن فيه بالإلغاء . اختصاص . ٢ — مجلس بلدي . القرار الصادر منه بنقل مصباح من مكان إلى آخر . مخالفته للقواعد الخاصة بإدارة مرفق الإنارة وإخلاله بالمساواة في توزيع الخدمات البلدية . بطلانه .

(القضاء الإداري — ٩ يونيو سنة ١٩٥٣ ص ١٨٨٧ رقم ٩٥١) .

٩٤ ١ — اختصاص محكمة القضاء الإداري . القرار الصادر من بلدية الاسكندرية برفض طلب بناء . قرار إداري .

المالية وفقا للقانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩
المعدل بالقانون ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ .
يشمل طلبات وقف تنفيذ الأحكام التي
تكون قد صدرت قبل العمل به .

٢ — وقف تنفيذ حكيم متناقضين .
تقضى . طعن . الإجراءات التي نصت
عليها المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٧
لسنة ١٩٤٧ . عدم اتباعها عند تعديل
الطلبات . لا بطلان .

٣ — وقف تنفيذ حكيم متناقضين .
تقضى . طعن . المصلحة في الطعن .
الحكم الذي تطلب الطاعتان وقف
تنفيذه صدر على الصغيرة بضمها إلى
أبيها . قصد الطاعتين من وقف
التنفيذ استمرار بقاء الصغيرة في
حضانتهما استنادا إلى الحكم الصادر من
المجلس الملى العام . مصلحتهما في وقف
التنفيذ تكون متوافرة .

٤ — وقف تنفيذ حكيم متناقضين .
حضانة . أحكام الحضانة . تغيرها تبعا
لظروف النزاع وحالة الصغير وسنه
واستقامة من يدعى حضانته . مثال .
(قس مدنى — جمية عمومية — ٥ ديسمبر
سنة ١٩٥٣ من ٩١٨ رقم ٣٥٧) .

١٠٠ اختصاص . وقف قرار فصل .
(الجزية الكلية — مستجل مستأف —
١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ من ١٧٦٠
رقم ٩٢١) .

١٠١ اختلاس أشياء محجوزة . مجرد عدم نقل
المحجوز إلى السوق في اليوم المحدد للبيع .
لا يكتفى لقيام هذه الجريمة . ثبوت أن المتهم

٢ — مجلس تأديب . قراراته . مدى
خضوعها لرقابة هذه المحكمة .

(القضاء الإدارى — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٧٧ رقم ٨٠٥) .

١ — اختصاص محكمة القضاء الإدارى .
دعوى تسوية الحالة . من قبيل دعوى
المنازعة في الراتب . عدم تقيدها بميعاد
الستين يوما . الفرق بينها وبين دعوى
الإلغاء .

٢ — كادر العمال . عامل . التحاقه
بالخدمة بامتحان . العبرة في إثبات ذلك
بما يوجد في ملفه . لا عبرة بإقرار
الرئيس .

(القضاء الإدارى — ٢٨ ديسمبر سنة
١٩٥٢ من ١٤٨٤ رقم ٨٤٢) .

اختصاص . وقف . النزاع القائم بين
الطرفين ينحصر في ادعاء المدعى ملكية
العين التي يضع الوقف اليد عليها
وإنكار يمثل الوقف هذا الادعاء .
اختصاص المحاكم المدنية بنظر
الدعوى .

(قس مدنى — أول أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١١٥٢ رقم ٥٣٠) .

١ — اختصاص . وقف تنفيذ .
تقضى . طعن . اختصاص محكمة النقض
بالنزاع الخاص بوقف تنفيذ حكيم
نهائيين متناقضين صادر أحدهما من
إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء
الإدارى أو إحدى محاكم الأحوال
الشخصية أو صادر كل منهما من إحدى
محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس

بياض . لا تفرقة بينهما أمام المحاكم المدنية .

(مصر الكلية — ١٥ مارس سنة ١٩٥٤
ص ٥٥٦ رقم ١٩٤) .

١٠٧ — ارتباط . الحالات المنصوص

عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من
المادة ٢٣٤ عقوبات . خروج المشروع
فيها على القواعد المقررة للارتباط .

تقريره بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة
لأشدها أن يحكم بعقوبة واحدة ولكنها
تزيد عن الحد الأقصى المقرر لأشدها .

٢ — ارتباط . نقض . طعن . الارتباط
مسألة تدخل في تقدير وقائع الدعوى .
عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض . .

(نقض جنائي — ٤ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣١١ رقم ٦٩٩) .

١٠٨ — ارتباط . الارتباط بين الجرائم . من

المسائل المتعلقة بالموضوع . فصل محكمة
الجنايات الجنحة ونظرها الجنائية هذا
لا يحول دون تحقيق دعوى الجنائية بما
يكفل للتهمة استيفاء دفاعه . سماع
التهمة في الجنحة شهودا في الجنائية
جائز .

(نقض جنائي — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠١٣ رقم ٣٨١) .

١٠٩ — ارتباط . محكمة الجنايات سلطتها

في فصل الجنحة عن الجنائية .

٢ — إثبات . سلطة المحكمة في الأخذ
بشتر دون آخر من أقوال الشاهد .

(نقض جنائي — ١٢ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩٦ رقم ٦٦٩) .

١١٠ — أسباب الإباحة وموانع العقاب . شروع

أوفى بالدين المحجوز من أجله . نقض
الحكم القاضي بإدائه وتبرئته .

(نقض جنائي — ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٢٣ رقم ٥٧) .

١٠٢ — إخفاء أشياء مسروقة . استمرار الخفي

على حيازتها بعد أن اتضح له أنها متحصلة
من طريق السرقة . تحقق الجريمة .

(نقض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦٩ رقم ٦٠٤) .

١٠٣ — إخفاء أشياء مسروقة . الإخفاء . متى

يتحقق ؟

(نقض جنائي — ١٨ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦٢ رقم ٥٨٧) .

١٠٤ — إخفاء أشياء مسروقة . علم المتهم بأن

ما ضبط عنده متحصل من سرقة . ركن

من أركان الجريمة . دفاع المتهم بأنه ما كان

يعلم بأن الشيء الذي ضبط بمنزله مسروق .

تبويه الحكم المطعون فيه بهذا الدفاع

وعند استظهار علم الطاعن بسرقة

المضبوط بمنزله . قصور .

(نقض جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٤٦ رقم ١٣٢) .

١٠٥ — إخلاء للضرورة . مسئولية المالك عن

شغل العين بعد ذلك . مسئولية تقصيرية .

(طلبا الكلية — ١٤ أكتوبر

سنة ١٩٥٤ ص ١٥٦٧ رقم ٨٧٩) .

١٠٦ — أدلة التزوير . مخالفتها لشواهد

التزوير . وقائع جديدة على الخصومة .

تقبل أو ترفض . الثانية وقائع غير

جديدة مستفادة من الدعوى . لا محل

لقبولها أو رفضها .

٢ — ادعاء التزوير . تزوير مادي

وخيانة أمانة في المحرزات الممضاة على

خمس عشرة يوما من تاريخ العمل بهذا القانون . المادتان ١ و ٨٧٥ مرافعات والمادة ٣/٣ من القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ .

(تقض مدنى — ٩ ابريل سنة ١٩٥٣ ص ٢٧٢ رقم ٨٧) .

١١٣ استئناف . استئناف المتهم الحكم الذى يصدر عليه بغير الغرامة والمصاريف . يجب لقبوله أن يكون الحكم بذلك صادرا عليه فى الدعوى الجنائية .

(تقض جنائى — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠٤١ رقم ٤٢٣) .

١١٤ استئناف . استئناف المتهم . ليس للحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحته .

(تقض جنائى — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠٤٤ رقم ٤٢٨) .

١١٥ استئناف . الحكم على المتهم بشغل الطريق العام بغرامة خمسة وعشرين قرشا وبتعويض قدره ٢٥ جنيهها و ١٦٠ مليا . القضاء بعدم جواز استئناف الحكم فى شقيه الجنائى والمدنى . صحيح .

(تقض جنائى — ٩ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٨٥٧ رقم ٣٣١) .

١١٦ استئناف النيابة . طلبها عقوبة الحبس الحكم بالحبس مع وقف التنفيذ . استئناف النيابة لهذا الحكم على أساس قضائه بغير ما طلبت . غير جائز . المادة ٤٠٢ إجراءات .

(بنها الكلية — ٢٩ يونه سنة ١٩٥٤ ص ٧٦٦ رقم ٢٧٣) .

١١٧ — استئناف النيابة فى حالة الحكم

فى قتل . نية القتل . حكم تسببيه . إثباته أن المتهم عند مقارفته الجريمة كان ثملا . عدم بيانه هل كان فاقد الشعور والادراك بسبب السكر . قصور .

(تقض جنائى — ٢١ مايو سنة ١٩٥٤ ص ١٣٢٥ رقم ٧٢٧) .

١١١ استئناف . أثر الاستئناف . نقل موضوع الخصومة إلى محكمة الدرجة الثانية بأدله الواقعية وأسانيده القانونية فى حدود ما رفع عنه الاستئناف . مثال . بيع صدر من والد الطاعنين إلى المطعون عليه عن المنزل موضوع النزاع . تمسك الطاعنين أمام محكمة أول درجة بمجهلهم توقيع مورثهم على العقد وبصفة احتياطية بأن المورث سبق أن تصرف لابنه الطاعن الأول الذى كان قاصرا فى تصف المنزل ودفع الثمن ثبعا من مال والدته ، ولذلك فإن تصرف المورث فى هذا النصف إلى المطعون عليه يعتبر باطلا وفقا للمادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ . قضاء محكمة أول درجة بعدم صحة عقد المطعون عليه . إلغاء محكمة ثانى درجة الحكم الابتدائى وقضاؤها بصحة عقد المطعون عليه . عدم تعرضها لدفاع الطاعنين الاحتياطى . قصور مبطل للحكم .

(تقض مدنى — ٥ مارس سنة ١٩٥٣ ص ١١ رقم ٥) .

١١٢ استئناف . أحوال شخصية . حكم صادر فى دعوى أحوال شخصية . عدم إعلانه قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ . ميعاد استئنافه هو

التقدير المنصوص عليها بالمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ . اعتبار الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي صادرا في معارضة في قرار اللجنة وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف . خطأ في القانون .

(تقض مدني — ٢٨ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١١١٢ رقم ٤٩٠) .

١٢١ استئناف . حق المتهم في الاستئناف بالنسبة للدعوى العمومية . مناطه العقوبة وحدها في الحدود المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . التعويض المقضي به في الدعوى المدنية . لا تأثير له .

(تقض جنائي — أول يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٢٣ رقم ٢٠٠) .

١٢٢ استئناف . حق النيابة في استئناف الحكم الصادر في جريمة عقوبتها الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه . مناطه .

(تقض جنائي — ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٣٠٥ رقم ٦٨٤) .

١٢٣ استئناف . حق النيابة في الاستئناف . مناطه ما تبديه من طلبات .

(تقض جنائي — ٣ يولييه سنة ١٩٥٤
ص ١٣٥٦ رقم ٧٧٨) .

١٢٤ ١ — استئناف . حق النيابة في الاستئناف . مناطه ما تبديه من طلبات .

٢ — إعانة غلاء المعيشة . الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . الحكم بدفع فرق الأجر أو العلاوة هو قضاء في حق مدني .

(تقض جنائي — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٤٧ رقم ٤٣٥) .

بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش في إصابة خطأ ثم ورود تقرير الشفاء بتخلف عاهة مستديمة لدى المجنى عليه . خضوعه لرقابة المحكمة من حيث جوازه وقبوله من ناحية الشكل . تعلق ذلك بالنظام العام .

٢ — قوة الشيء المحكوم فيه . الدفع بها في المسائل الجنائية . شرط صحته . (مصر الكلية — ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ٥٧٦ رقم ١٩٨) .

١١٨ استئناف . الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في الدعوى الجنائية . متى يجوز للنيابة استئنافها ؟ معنى الطلب في المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات .

(تقض جنائي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٣٢ رقم ٧٣) .

١١٩ استئناف . تصد . قضاء مستعجل . أسباب الحكم الابتدائي القاضي بعدم الاختصاص تناولت موضوع الدعوى المستعجلة ومن شأنها أن تؤدي إلى رفضها هذه الأسباب بالذات كانت موضوع الاستئناف . فصل محكمة الاستئناف في الموضوع . لا مخالفة في ذلك لقاعدة عدم جواز التصدي .

(تقض مدني — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ٨٦٩ رقم ٣٤١) .

١٢٠ استئناف . تموين . حكم . تسببه . الدعوى التي رفعتها المطعون عليها هي دعوى أصلية بمطالبة الحكومة بتعويض عن السكر المستولي عليه . عدم ثبوت صدور قرار وقت رفعها من لجنة

الخصوم وفصل فيه . المادة ٣٦١
مرافعات قديم .

٢ — وفاة . إثبات . عبارة مناقلة
فلان ، الواردة في وصول . المقصود بها .
إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات
حصول الوفاء من مال المتسلك بالوصول .
لا خطأ .

٣ — وفاة . الغير الذي يوفى دين غيره .
شرط تمسكه بالمادة ١٦١ مدني قديم .
(قض جنائي — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤
من ١٦٦٣ رقم ٨٩١) .

١٢٩ استئناف . حكم غيابي استئنافي قبل
العمل بقانون الإجراءات الجنائية قضى
بتشديد العقوبة على المتهم . القضاء في
المعارضة بالتأييد بعد العمل بقانون
الإجراءات الجنائية دون أن يذكر في
الحكم أنه صدر بإجماع آراء القضاة .
بطلانه فيما قضى به من تشديد .

(قض جنائي — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣
من ١٠٤١ رقم ٤٢٢) .

١٣٠ استئناف . حكم غيابي استئنافي قضى
بتشديد العقوبة دون النص على صدوره
بإجماع آراء القضاة . باطل . تأييده مع
النص على الإجماع . لا يجوز . المعارضة
لا يصح أن يضار بمعارضته .

(قض جنائي — ٩ يولييه سنة ١٩٥٣
من ٨٦٠ رقم ٣٣٧) .

١٣١ استئناف . حكم غيابي استئنافي قضى
بالغاء حكم البراءة الصادر من محكمة أول
درجة . تأييد هذا الحكم في المعارضة .
عدم النص في الحكم الصادر في المعارضة
على أنه قد صدر بإجماع آراء القضاة .

١٢٥ استئناف . حكم . ادعاء الطاعن صدور
الحكم في تاريخ غير الوارد فيه وطلبه
التأجيل لإثبات ما يدعيه . قضاء المحكمة
بعدم قبول الاستئناف شكلا دون تمكينه
من إثبات دعواه . اخلال بحق الدفاع .
(قض جنائي — ٩ يولييه سنة ١٩٥٣
من ٦٣١ رقم ٢١٥) .

١٢٦ ١ — استئناف . حكم اعتبر حضوريا .
لا يبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة للمحكوم
عليه إلا من تاريخ اعلانه به ولو كان
قد علم بصدوره عن طريق آخر غير
الاعلان .

٢ — شاهد . استعائه بورقة مكتوبة
أثناء أدائه الشهادة . تقدير ذلك من
شأن قاضي الموضوع .

(قض جنائي — ٥ يولييه سنة ١٩٥٤
من ١٣٥٨ رقم ٧٨٣) .

١٢٧ ١ — استئناف حكم الجرح والمخالفات .
وجوب التقرير به في قلم كتاب المحكمة
التي أصدرت الحكم المستأنف أو إذا
كان المستأنف هو النائب العام في قلم
كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف .
عدم جواز الاستعاضة عن التقرير
بأي إجراء آخر .

٢ — التقرير بالاستئناف . عدم التوقيع
عليه من المستأنف . لا خطأ .

(مصر الكلية — ٢٠ يناير سنة ١٩٥٤
من ٩٦٠ رقم ٣٦٧) .

١٢٨ ١ — استئناف . حكم تهديدي . قاعدة
استئناف الأحكام التمهيدية مع الحكم
الصادر في الموضوع . مناطها . ألا يكون
الحكم التمهيدي قد استأنف من أحد

بطلان هذا الحكم حتى ولو كان الحكم
الغيابي الاستثنائي صدراً أصلاً في ظل قانون
تحقيق الجنايات التي لم يكن يشترط
الاجماع .

(قض جنائي — ١٠ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣١٢ رقم ٧٠٠) .

١٣٢ استئناف . حكم غيابي استثنائي قضى
بالغاء الحكم الصادر بالبراءة مع النص
على صدوره باجماع آراء القضاة . الحكم
الصادر بتأييده . يجب أن يكون كذلك
صادراً باجماع آراء القضاة .

(قض جنائي — ١١ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٣ رقم ٦٣٧) .

١٣٣ استئناف . حكم غيابي استثنائي قضى بالغاء
الحكم الصادر بالبراءة مع النص على
صدوره باجماع آراء القضاة . تأييده
دون النص على الاجماع . بطلانه .

(قض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦٧ رقم ٦٠٠) .

١٣٤ ١ — استئناف . دعوى . نصاب
الاستئناف . نزاع على جزء من عقار
قيمه ٣٠ جنهما . تدخل خصم ثالث في
الدعوى مدعياً شراء العقار بأكمله بمبلغ
٣٣٠ جنهما وقبول تدخله . الطعن في
عقده بالتزوير من أحد خصوم الدعوى .
وجوب تقدير قيمة الدعوى بقيمة عقد
الخصم المتدخل . الحكم برد وبطلان هذا
العقد . جواز استئنافه .

٢ — اختصاص . دعوى . طلبات
عارضة . قيمة الطلبات العارضة تجاوز
اختصاص القاضى الجزئى . حسن سير
العدالة يقتضى الفصل فى الطلبات العارضة

قبل الفصل فى الدعوى الأصلية .
وجوب إحالة الدعوى الأصلية والطلبات
العارضة إلى المحكمة الابتدائية . المادة ٥٠٥
مرافعات .

(قض مدنى — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٦٨ رقم ٤٥٣) .

١٣٥ استئناف . دفاع المتهم بأنه لم يرفع
الاستئناف فى الميعاد لأنه كان مريضاً
وتقديمه شهادة بمرضه . القضاء بعدم
قبول الاستئناف بمقولة إنه على فرض
مرضه فقد كان فى وسعه أن يستأنف
بتوكيل محام . هذا خطأ .

(قض جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٤٨ رقم ١٣٧) .

١٣٦ استئناف . دفع تمسك به الطاعن أمام
محكمة أول درجة وقضت برفضه . عدم
تمسكه بهذا الدفع أمام محكمة ثانى درجة
اكتفاء بالأسباب التى أقيم عليها الحكم
الابتدائى الصادر لمصلحته . نعيه على
الحكم المطعون فيه بالصور لعدم رده
على هذا الدفع . لا يقبل .

(قض مدنى — ١٨ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١١٢٨ رقم ٥٠٤) .

١٣٧ استئناف . رفعه بعد الميعاد . اعتذار
الطاعن بأنه لا يعرف المواعيد . رفض
دفاعه والقضاء بعدم قبول الاستئناف
شكلاً . صحيح . ادعائه لأول مرة أمام
محكمة النقض بأنه كان مريضاً فى اليوم
الذى كان محمداً لنظر المعارضة أمام
محكمة الدرجة الأولى . لا يقبل .

(قض جنائي — ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٢٤ رقم ٥٩) .

١٣٨ استئناف . رفعة بعد الميعاد . تمسك

- ١٤٣ استئناف . طلب النيابة معاقبة المتهم
بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات . الحكم
ببراءته . استئناف هذا الحكم من النيابة .
غير جائز .
(نقض جنائي — ٢٦ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٦٠ رقم ١٦١) .
- ١٤٤ استئناف . طلب النيابة معاقبة المتهم
بالمادتين ٧ و ٢٤ من المرسوم بقانون
رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . ذلك يعتبر مطالبة
بالحكم بالحد الأدنى المقرر بالمادة ٢٤ .
الحكم على المتهم بتغريمه مائة قرش .
جواز استئناف هذا الحكم عملاً بالمادة
٤٠٢ لإجراءات .
(نقض جنائي — ٢٦ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٥٩ رقم ١٦٠) .
- ١٤٥ ١ — استئناف . طلب النيابة معاقبة
المتهم بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون
العقوبات والحكم عليه بأقصى العقوبة .
جواز استئناف هذا الحكم عملاً بالمادة
٤٠٢ لإجراءات .
- ٢ — شيك . شيك استوفى شكه
القانوني . يعد شيكاً بالمعنى المقصود في
حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات
ولو كان تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع .
وفاء المتهم بقيمة الشيك قبل تاريخ
الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة مادام هو
لم يسترده من صاحبه .
(نقض جنائي — ١٧ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣١٨ رقم ٧١٢) .
- ١٤٦ استئناف . طلب النيابة من المحكمة
الجزئية عقاب المتهم طبقاً للفقرة الأولى
من المادة الثانية من المرسوم بقانون
- الطاعن بأنه كان مريضاً فلم يتمكن من
رفع الاستئناف في الميعاد . عدم تقديمه
دليلاً على صحة دعواه . عدم تصديق
المحكمة لدفاعه والقضاء بعدم قبول
الاستئناف شكلاً . من سلطاتها .
(نقض جنائي — ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٢٣ رقم ٥٨) .
- ١٣٩ استئناف . رفعه بعد الميعاد . تمسك
المتهم بأنه كان مريضاً بالمستشفى يوم
صدور الحكم باعتبار معارضته كأن لم
تكن . وجوب تحقيق ذلك . القضاء بعدم
قبول استئنافه شكلاً دون تحقيقه . خطأ .
(نقض جنائي — ٢١ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٢٨ رقم ٦٤) .
- ١٤٠ استئناف . سقوط . استئناف المحكوم
عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ
إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة . مناطه .
إلا يكون قد تقدم للتنفيذ حتى وقت
النداء على قضيته من يوم الجلسة .
(نقض جنائي — ١٩ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦٣ رقم ٥٩٠) .
- ١٤١ استئناف . ضرائب . ميعاد استئناف
حكم صادر من محكمة ابتدائية في نزاع
خاص بالضرائب في ظل القانون رقم ١٤٦
لسنة ١٩٥٠ . هو عشرون يوماً من
تاريخ إعلان الحكم .
(نقض مدني — ٢٨ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١١١٣ رقم ٤٩٢) .
- ١٤٢ استئناف . طلب النيابة عقاب المتهم بالمادة
٢٣٨ من قانون العقوبات . الحكم
بالبراءة . استئناف النيابة . غير جائز .
(نقض جنائي — ٥ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩٢ رقم ٦٦٠) .

١٥١ استئناف . محكمة الاستئناف . وجوب

فصلها في الاستئناف على أساس ما قدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى وأغفلت الفصل فيه أو فصلت فيه لغير مصلحة المستأنف عليه . لا حاجة لقيام المستأنف عليه برفع استئناف فرعى متى كان الحكم الابتدائي قد انتهى إلى القضاء لمصلحته .

المادة ١٠٤ مرافعات .
(قس مدني — ٧ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١٠٩٩ رقم ٤٨١) .

١٥٢ استئناف . ميعاد الاستئناف . الأحكام

الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . بدء ميعاد استئنافها . هو من يوم إعلان الحكم الصادر في الموضوع . فوات ميعاد استئناف الحكم الصادر في الموضوع يترتب عليه فوات ميعاد استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . المادتان ٣٧٨ و ٤٠٤ مرافعات .

(قس مدني — ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١١٥٠ رقم ٥٢٧) .

١٥٣ استئناف . ميعاد الاستئناف . محكمة

الموضوع . عدم أخذها بالشهادة الطبية المقدمة من المتهم لإثبات عذره عن التقرير به في الميعاد . لا معقب عليها .

(قس جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٢٣ رقم ٧٢٣) .

١٥٤ ١ — استئناف . ميعاده . المادة ٤٠٢

مرافعات لا تنطبق إلا على الأوراق التجارية القابلة للتداول .

رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ دون أن تضم صحيفة سوابق المتهم . الحكم على المتهم بالانذار . استئناف هذا الحكم من النيابة غير جائز . تحدى النيابة أمام المحكمة الاستئنافية بأن المتهم عائد . لا يجوز ما دامت هي لم يسبق لها إبداء ذلك أمام المحكمة الجزئية .
(قس جنائي — ١٣ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢١٨ رقم ٤٨) .

١٤٧ استئناف . عدم رفعه في الميعاد القانوني

لعذر طرأ على المتهم . وجوب رفعه بمجرد زوال المانع .

(قس جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣١٦ رقم ٧٠٨) .

١٤٨ استئناف . عود إلى التشديد . طلب النيابة

معاينة المتهم بالفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الحكم عليه بالانذار . لا يجوز . جواز استئنافه .

(قس جنائي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٣١ رقم ٧٢) .

١٤٩ استئناف . قضاء المحكمة بقبول الاستئناف

شكلا وتأجيل القضية لسماع شهود الدعوى . قضاؤها بعد ذلك في جلسة أخرى بعدم قبيل الاستئناف شكلا . خطأ . استنفاد المحكمة سلطتها بالنسبة لشكل الاستئناف بحكمها الأول

(قس جنائي — ١١ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٤١ رقم ١٢٢) .

١٥٠ استئناف . قيد الاستئناف . عبارة

« إعلان صحيح » الواردة في المادة ٤٠٧ مرافعات . المقصود منها .

(قس مدني — ١٨ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١١٣٠ رقم ٥٠٦) .

عقوبي الطرد من الخدمة لإطلاقا والطرد
من الخدمة العسكرية . آثار كل .

٣ — موظف . تعيينه . وجوب تقديم
شهادة دالة على حسن السير والسلوك .
الطرد من الخدمة العسكرية لاختلاس
أموال أميرية . يحدد النزاهة وحسن
السمعة . مانع من التعيين في الوظائف
المدنية .

٤ — مجالس عسكرية . اعتبارها من
الهيئات التأديبية .

٥ — جيش . ضابط . طرده من الخدمة
العسكرية . تعيينه في إحدى الوظائف
المدنية إذا توافرت فيه الشروط اللازمة .
جوازي .

(القضاء الإداري — ١٤ أبريل سنة ١٩٥٣
من ١٦٩٣ رقم ٩٠٠) .

١٥٨ استعمال أوراق مزورة . علم المستعمل
بتزوير الورقة . وجوب التدليل على قيامه .
(قض جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٥٣
من ٤٤٢ رقم ١٢٤) .

١٥٩ استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة .
(قض جنائي — أول مارس سنة ١٩٥٤
من ١٢٨٠ رقم ٦٣٠) .

١٦٠ استقالة . طلب إلغاء المرسوم الصادر
بقبولها . تأسيس هذا الطلب على أن
الاستقالة تمت تحت تأثير الاكراه .
ثبوت أن الطاعن أسس طلبه بالاستقالة
على أسباب صحية . الثابت من ملف
الطاعن يؤيد صحة قيام هذه الأسباب .
الطعن على غير أساس .

(قض مدني — جمعية عمومية — ٢٣ يناير
سنة ١٩٥٤ من ١١٨٩ رقم ٥٦٥) .

٢ — وكالة ظاهرة . مظاهر خارجية .

حق الغير حسن النية في الركون إليها .

(اسكندرية الكلية — تجاري — ٢٦
فبراير سنة ١٩٥٥ من ١٥٨٠ رقم ٨٨٢) .

١٥٥ استئناف . ميعاده . حكم باعتبار
المعارضة كأن لم تكن . ثبوت أن المتهم
كان محبوسا في اليوم الذي كان محمدا
لنظر المعارضة . لا يسرى ميعاد
الاستئناف في حقه إلا من يوم علمه
رسميا بصدور الحكم .

(نقض جنائي — ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣
من ١٠٢٣ رقم ٣٩٩) .

١٥٦ استئناف . نصاب الاستئناف . دعويان
تختلف كل منهما عن الأخرى سببا
وموضوعا . تقرير المحكمة ضم إحداها
إلى الأخرى تسهيلات لإجراءات الفصل
فيهما . قيمة كل من الدعويين تدخل في
النصاب النهائي للقاضي الجزئي . الاستئناف
غير جائز .

(نقض مدني — ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣
من ٦٨٧ رقم ٢٥٤) .

١٥٧ ١ — استثناءات . المرسوم بقانون رقم
٣٦ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الاستثناءات .
عدم تطبيقه على الضباط في الوزارات
المختلفة . المقصود بالضباط هنا . الضباط
الموجودين في الخدمة العسكرية .

٢ — قانون الأحكام العسكرية .
الجرائم المنصوص عليها فيه . جرائم
تتعلق بالخدمة العسكرية والنظام العسكري
وجرائم تقع بالمخالفة للقوانين العادية .
سلطة المجالس العسكرية والمحاكم المدنية
في النظر في كلا النوعين . التفرقة بين

البنك بالنسبة للبائع والمشتري . عدم جواز اعتبار البنك مودعا لديه أو ضامنا للدين . حقه في الامتناع عن الوفاء إذا كانت مستندات البائع لا تطابق تماما مستندات فتح الاعتماد . (قض مدني — ١٥ أبريل سنة ١٩٥٤ م ١١٥٨ رقم ٥٣٣) .

١٦٧ ١ — أعمال تجارية . بيع . إثبات . إحالة المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات البيع الحاصل بين تاجرين وقيمة الأشياء المباعة . لا خطأ . إنكار المدعى عليه للتصرف أو ادعاؤه بأنه لا يتجر في البضاعة المدعى بشرائها . لا يخرج التصرف عن صفته التجارية . ٢ — دفاع . إجراءات تقاضى . عدم إجابة المحكمة طلب فتح باب المرافعة أو التصريح بتقديم مستندات أو مذكرات . لا تريب عليها متى كان هذا الطلب قد قدم بعد انتهاء المرافعة . (قض مدني — ٢٨ يناير سنة ١٩٥٤ م ١١١١ رقم ٤٨٩) .

١٦٨ ١ — إعلان . استئناف . وجه البطلان هو أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت للخصم في غير موطنه وأن المحضر لم يثبت بها أنه في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ الإعلان وجه إلى المعلن إليه كتابا موصى عليه بتسليم الصورة إلى جهة الإدارة . زوال هذا البطلان بحضور المعلن إليه في أول جلسة . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ١٤٠ مرافعات .

٢ — أحوال شخصية . تبني . جنسية . اختصاص . حكم . تسليبه . ثبوت أن

١٦١ ١ — استيلاء مؤقت على العقارات . نوعان . عاجل وعادي . المقصود منه عدم جواز تحويله إلى استيلاء دائم . القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ .

٢ — استيلاء مؤقت . لا يمنع من التصرف في العقار . تعويض عنه بحجة أن الاستيلاء بصد الراغبين في الشراء . لا محل له .

(القضاء الإداري — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ١٣٦٣ رقم ٧٩١) .

١٦٢ أسلحة . مفرقات . إحراز مفرقات بقصد استمالتها كذخيرة للأسلحة النارية . معاقب عليه بعقوبة اللجنة طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ .

(قض جنائي — ١١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ م ١٠٣٤ رقم ٤٠٩) .

١٦٣ إشكال في تنفيذ حكم جنائي . المحكمة المختصة بنظره .

(ظنا الكلية — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ م ١٧٧١ رقم ٩٢٧) .

١٦٤ إصابات العمل . تعويض عن عاهة . كيفية ثبوت العاهة . بيان التعويض . ميعاد دفعه . الامتناع عن دفعه . العقاب عليه .

(قض جنائي — أول يونيو سنة ١٩٥٣ م ٦٢١ رقم ١٩٩) .

١٦٥ إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية . المقصود بهذه المحال .

(استئناف أسيوط — هيئة التحكيم — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ م ١٩٣٢ رقم ٩٦٩) .

١٦٦ اعتمادات مصرفية . بيع . فتح اعتماد مصرفي لوفاء ثمن صفقة . طبيعة التزام

المطعون عليه اليوناني الجنسية تبني لقيطا مجهول الأبوين وجد بالديار المصرية . تصديق المحكمة القنصلية على هذا التبني . اعتبار الحكم المطعون فيه أن الطاعن المتبنى مصرى وأن الحكم الصادر من المحكمة القنصلية باطل .

لا مخالفة في ذلك للقانون . المادة ٣/١٠ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ والمادة ٦/٣ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

٣ — أحوال شخصية . تبني . حكم . تسببه . اعتباره الطاعن مصرى لأسباب سائغة وقضاؤه ببطالان حكم المحكمة القنصلية بالتصديق على التبني . التمسك بأحكام القانون اليوناني الخاصة بأحوال الرجوع في التبني . لا محل له .

٤ — أحوال شخصية . اختصاص . محاكم قنصلية يونانية . اختصاصها بمسائل الأحوال الشخصية في الفترة التي تلت إلغاء الامتيازات الأجنبية مقصور على منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بالرعايا اليونانيين فقط .

٥ — أحوال شخصية . اختصاص . حكم صادر من محكمة قنصلية يونانية بالتصديق على تبني شخص ثبت أنه مصرى . بطلان هذا الحكم . البطلان متعلق بالنظام العام . جواز التمسك به من طلب التبني .

٦ — أحوال شخصية . تبني . نقض . طعن . المصلحة في الطعن . تمسك اليوناني

المتبنى ببطالان حكم التبني الصادر من القنصلية . توافر هذه المصلحة وفقا للواد من ١٥٧٩ إلى ١٥٨٦ من القانون اليوناني .

(نقض مدني — ٥ مارس سنة ١٩٥٣ ص ١٩ رقم ٨) .

١٦٩ إعلان . شفعة . دعوى الشفعة . بطلان .

إعلان أحد الخصوم الواجب اختصاصهم فيها . على المحكمة أن تقضى ببطالان الإعلان في غيبة هذا الخصم . لباقي الخصوم الحاضرين أن يتمسكوا بهذا البطلان لا يسقط حقهم فيه عدم سبق تمسكهم به لدى محكمة أول درجة ولا عدم إبدائه في صحيفة الاستئناف المادة ٩٥ مرافعات .

(نقض مدني — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ص ٨٩٠ رقم ٣٤٧) .

١٧٠ إعلان . محل الوكيل بالخصومة . اعتباره

مخلاختارا بمجرد صدور التوكيل . جواز إعلان الحكم في هذا المحل في ظرف الستة أشهر التالية لصدوره وفقا لقانون المرافعات القديم . بدء سريان ميعاد الطعن بهذا الإعلان . المواد ٧٥ ، ٣٦٤ ، ٣٨٤ ، ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم .

(نقض مدني — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ ص ٨٨ رقم ٢٢) .

١٧١ ١ — إعلان . نقض . إعلان تقرير

الطعن إلى خصم أجيب بوفاته . هذا الخصم في خصوصية الدعوى ليس محكوما له . إعلان ورثته جملة دون ذكر صفاتهم وأسمائهم وعدم إعلانهم بعد

في مواجهة الخلف الخاص . لا حجية له قبل مانح الحق إذا كان لم يختصم في الدعوى .

(قض مدني — ١٢ مارس سنة ١٩٥٣ ص ٣٦ رقم ١١) .

١٧٢ ١ — إعلان . نقض . تقرير الطعن . شركة . إعلان تقرير الطعن موجه للشركة باعتبارها شخصا معنويا . وجوب تسليم الصورة في مركز الشركة لأحد الشركاء المتضامنين أو لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير في مركز الشركة فإن لم يكن للشركة مركز تسلم الصورة لأحد من هؤلاء لشخصه أو في موطنه توجيه الإعلان إلى الشركة في مواجهة تابعها الذي تسلم الصورة . بطلان الإعلان . لا يزال هذا البطلان حضور محامي الشركة إلى قلم الكتاب لتقديم مذكرة بدفاعه . المادتان ١٤ / ٤ و ٢٤ مرافعات .

٢ — نقض . طعن . خصوم الطعن . الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه . مثال . محكمة أول درجة حكمت في الدعوى الأصلية وقررت فصل دعوى الضمان الفرعية . الطاعن تنازل أمام محكمة الاستئناف عن طلباته الموجهة إلى المدعى عليه في دعوى الضمان . الحكم المطعون فيه لم يفصل في دعوى الضمان . اختصاص المدعى عليه في دعوى الضمان أمام محكمة النقض . عدم قبول الطعن بالنسبة إليه .

(قض مدني — ١٢ مارس سنة ١٩٥٣ ص ٤٩ رقم ١٤) .

ذلك لأشخاصهم . الإعلان غير صحيح . فوات ميعاد الطعن . عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لهؤلاء الورثة . المادتان ٣٨٣ و ٤٣١ مرافعات .

٢ — إعلان . نقض . إعلان تقرير الطعن إلى خصم في مواجهة النيابة مباشرة . عدم توجيه الإعلان إليه في محله الذي عينه العمدة في محضر الإعلان السابق . بطلان الإعلان .

٣ — دعوى استحقاق أصلية . إعلان . نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن وقع باطلا بالنسبة لبعض المطعون عليهم . الحكم المطعون فيه صادر في دعوى استحقاق أصلية . عدم بطلان الطعن بالنسبة لمن صح إعلانه . اختلاف دعوى الاستحقاق الأصلية عن الدعوى الفرعية في هذا الخصوص .

٤ — دعوى استحقاق . نزع ملكية . حكم . تسليبه . قضاؤه بتثبيت ملكية واضع اليد للأطيان التي يضع اليد عليها دون تقديم سند قانوني للملكية . تأسيس قضاؤه على أن عبء إثبات ملكية مدين نازع الملكية يقع على عاتق الدائن متى كان رافع دعوى الاستحقاق يضع اليد على الأعيان وكان الدائن نازع الملكية يستند إلى حق اختصاص لا إلى رهن تأميني أخذا بما استقر عليه قضاء المحاكم المختلطة وعلى أن الدائن لم يقدم دليلا على ملكية مدينه . النعي على الحكم بالقصور . في غير محله .

٥ — قوة الأمر المقضي . حكم نهائي

١٧٣ ١ - إعلان . نقض . طعن . إعلان

الخصم في النيابة . شرطه . قيام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتحري عن محل إقامة المعلن اليه . لا يكفي ورود الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي .

٢ - إعلان . نقض . طعن . إعلان الخصم في المحل المختار . متى يصح . إذا كان الخصم قد اتخذ محله في ورقة إعلان الحكم . المادة ٣٨٠ مرافعات .

(نقض مدني - ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٣١٠ رقم ١٠١) .

١٧٤ ١ - إعلان . نقض . طعن . إعلان

تقرير الطعن إلى المطعون عليه في مكتب أحد المحامين . عدم ثبوت انه اتخذ هذا المكتب محلا مختارا في ورقة إعلان الحكم . بطلان الإعلان . المادة ٣٨٠ مرافعات .

٢ - ضرائب . سيارة تستغل استغلالا تجاريا في نقل الأشخاص أو البضائع . وجوب اعتبارها منشأة في حكم المادتين ٥٨ ، و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . خضوعها لضريبة الأرباح التجارية . التزام المشتري مع البائع متضامين بما يكون عليها من ضرائب وفقا للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ .

(نقض مدني - ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣ ص ٧٠٦ رقم ٢٥٩) .

١٧٥ ١ - إعلان . نقض . طعن . إعلان

تقرير الطعن للمطعون عليه في محله بالاسم الذي اعتادت مصلحة الضرائب

أن تخاطبه به دون اعتراض منه حتى بعد التاريخ الذي يزعم أن صلته بالمحل انقطعت فيه . ثبوت وصول الاعلان للمطعون عليه وتقديم أوراقه في الميعاد القانوني . لا الزام على المعلن بأن يوجه الإعلان إلى المحل المختار في ورقة اعلان الحكم بل الأمر متروك لاختياره . الدفع بعدم قبول الطعن شكلا على غير أساس .

٢ - ضرائب . حكم . تسوية . اجابة الممول تميد عدم تمسكه باتفاقه السابق مع مصلحة الضرائب . تناقض أسباب الحكم بشأن هذه الاجابة والخروج في تأويلها عن ظاهر مدلوها . قصور يعيب الحكم .

(نقض مدني - ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٣٠٦ رقم ١٠٠) .

١٧٦ ١ - إعلان . نقض . طعن . تعيين

المطعون عليه مكتب أحد المحامين باعتباره محلا مختارا له في ورقة إعلان الحكم . إعلانه بالطعن في هذا المحل . صحة الاعلان . لا يؤثر فيه رفض المحامي تسلم الاعلان بحجة انتهاء وكالته . علة ذلك . المادتان ١٣ و ٣٨٠ مرافعات .

٢ - حكم . الخطأ في ذكر أسماء الخصوم . متى يكون مبطلا للحكم . مثال . المادة ٣٤٩ مرافعات .

٣ - حكم . تسوية . بيع . القضاء بطلانه لأنه يخفى رهنا . استخلاصه قرينة بنحس الثمن من أوراق الدعوى . لا بطلان .

(نقض مدني - ١٠ يونيو سنة ١٩٥٤ ص ١١٧٦ رقم ٥٥٣) .

١٧٧ ١ — إعلان . تقض . طعن . عدم

بيان الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى حاكم البلدة أو شيخها والوقت الذي انتقل فيه المحضر إلى محل المعلن إليه .
بطلان الإعلان . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و مرافعات .

٢ — إعلان . تقض . طعن . إعلان للنياية . الثابت من إجابة شيخ الخفراء في محضر الإعلان أن المطعون عليه متغيب عن البلدة ولا يعلم له محل إقامة . في ذلك ما يكفي لتبرير إعلانه للنياية .

٣ — تقض . طعن . موضوع الطعن يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من مورث المطعون عليهم إلى الطاعة باعتباره يخفى رهنا . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة لأحد المطعون عليهم لعدم إعلانه إعلانا صحيحا . بطلان الطعن تبعا بالنسبة لجميع المطعون عليهم . المادتان ٣٨٤ و ٤٣١ و مرافعات .

(تقض مدني — ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ م ٦٦٣ رقم ٢٤٦) .

١٧٨ ١ — إعلان . وجوب بيان الخطوات

التي سبقت تسليم الصورة إلى جهة الإدارة . صيغة الإعلان الذي سلبت صورته إلى شيخ البلدة لا يفهم منها مصدر علم المحضر بواقعة إغلاق المحل وهل علم بذلك نتيجة لانتقاله أم من مصدر آخر . بطلان الإعلان . المادتان ١٢ و ٢٤ و مرافعات .

٢ — تقض . طعن . المصلحة فيه .

النعي على الحكم بالبطلان في الإسناد . قيام الحكم على سبب قانوني صحيح . لا مصلحة في الطعن .

٣ — شفعة . شرط الجوار في قانون الشفعة القديم . متى يتحقق هذا الشرط في الأراضي الزراعية . العبرة في تحققه هي بمجاورة أرض الشفييع للأرض المشفوع فيها من حدين . معنى ذلك . المادة ١ / ٢ من قانون الشفعة القديم .

٤ — استئناف . شفعة . وجوب نظر الاستئناف على أساس ما قدم إلى محكمة الاستئناف من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة . دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط حق الشفييع في الشفعة . عدم فصلها في هذا الدفع اكتفاء منها بقبول دفع آخرى بنت عليها الحكم برفض الدعوى . إلغاء محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي فيما فصل فيه من دفع . وجوب فصلها في الدفع بسقوط الحق في الشفعة . إغفالها الفصل فيه . قصور .

٥ — شفعة . حكم . تسببيه . قيام النزاع في ثمن العين المشفوع فيها . قضاء الحكم بالشفعة بالثمن الذي تمسك به الشفييع دون الثمن المسمى في العقد . عدم بيان الأسباب التي استند إليها في قضائه . قصور .

(تقض مدني — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ م ٨٨١ رقم ٣٤٥) .

- ١٧٩ ١ - أقدمية . أقدمية المعين من خارج السلك القضائي . أساس تحديدها . هو تاريخ القيد بمجدول المحامين العام أو مدة الخدمة القانونية في المصالح الأخرى . عدم جواز احتساب المدة التي كان يعمل فيها كاتباً بإحدى الوزارات . لا عبرة بهيده بمجدول النظراء .
- ٢ - أقدمية . أقدمية المعين من خارج السلك القضائي . وضعه بين غالبية من يماثلونه في بدء العمل القانوني ومدته من بدأوا معه مدة خدمته . لا عيب . (نقض مدني - جمعية عمومية - ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ص ٩١٤ رقم ٣٥٦) .
- ١٨٠ أقدمية . حق وزير العدل في تحديد أقدمية من يعين من خارج السلك القضائي . ميعاد استعماله هذا الحق . هو شهر على الأكثر من تاريخ المرسوم الصادر بالتعيين . قيامه بتحديد الأقدمية بعد انقضاء هذا الميعاد . بطلان القرار الصادر بالتحديد . المادان ٣٤ و ٨٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ . (نقض مدني - جمعية عمومية - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ص ٩٢٣ رقم ٣٥٨) .
- ١٨١ ١ - التزام ولي أمر طالبة طبقات لتعليمات وزارة المعارف العمومية بدفع ما تكون وزارة المعارف قد صرفته أثناء مدة الدراسة . أثر الإكراه الأدبي في هذا الالتزام .
- ٢ - التعارض بين تعليمات الوزارة وبين القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٥٠ الخاص بتقرير المجانية في رياض الأطفال
- والتعليم الثانوي والتعليم الفني . (بندر المنصورة الجزئية - ١٣ يناير سنة ١٩٥٤ ص ٩٦٤ رقم ٣٦٩) .
- ١٨٢ - التكليف الصحيح للحق المسمى ، الملكية الأدبية والفنية .
- ٢ - حق حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية في دائرة التجارة .
- ٣ - تقدير التعويض . (اسكندرية الكلية - تجاري - ٣١ مايو سنة ١٩٥٤ ص ٩٤٣ رقم ٣٦٣) .
- ١٨٣ ١ - التماس إعادة النظر . الفرق بينه وبين الطعن بالنقض . القضاء بما لم يطلبه الخصوم . تعريفه . يحيز الطعن بالنقض لا بالتماس إعادة النظر .
- ٢ - التماس إعادة النظر . الاختلاف في تفسير نص قانوني أو الخطأ فيه لا يحيز التماس . (القضاء الإداري - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ص ١٤٩١ رقم ٨٥٠) .
- ١٨٤ امتحان . الغش فيه . ترك الطالب يؤدي الامتحان بعد ضبطه في حالة تلبس . لا يترتب على ذلك بطلان في الاجراءات . المادة ٤٣ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات . المتصود بلفظ « محضر » التي وردت بتلك المادة . (القضاء الإداري - ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ص ١٣٧٨ رقم ٨٠٧) .
- ١٨٥ امتناع عن تسليم التعويض لورثة عامل متوفى نتيجة إصابته أثناء وبسبب العمل . مسئولية صاحب العمل قانونية وليست تعاقدية . الفرق بين الخطأ الفاحش

عن حق التزام لا يبيعا ناقلا للملكية .
لا خطأ .

٢ — أموال . ملكية . حكم . تسببه .
النعي على الحكم القاضي برفض دعوى
الملكية بأن محمد علي أبطل نظام الالتزام
وربط الأراضي على زارعيها . ثبوت
أن الإبطال والربط قد حدث بعد
صدور سند مدعى الملكية . نعي غير
منتج .

٣ — حكم . تسببه . أموال . ملكية .
النعي على الحكم بالقصور لعدم رده
على مستند لا يتغير به وجه الرأي
في الدعوى . نعي غير منتج . مثال .

٤ — نقض . طعن . سبب جديد .
أموال . ملكية . التمسك بأن الأتيان
موضوع النزاع هي من أراضي الرزقة
الملوكة لأصحابها ملكية تامة . لا تجوز
إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض مدني — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤
ص ١٨٧٠ رقم ٩٤٥) .

١٨٩ — انقضاء الدعوى العمومية . واقعة لم
تسكن إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥١ قد مضى على وقوعها
الأربع السنوات والنصف المنصوص
عليها في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون
الإجراءات الجنائية . هذا القانون هو
الواجب تطبيقه على الواقعة .

(نقض جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٤٦ رقم ١٣٣) .

١٩٠ — انكار التوقيع . تحقيق . عدم جواز
سماع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات
واقعة الكتابة أو التوقيع على الورقة

من جانب العامل والسهو وعدم
الانتباه .

(ميت غمر الجزئية — ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤
ص ٩٧٨ رقم ٣٧٣) .

١٨٦ — أمر حفظ . الشروط اللازم توافرها
فيه . يجب أن يكون صريحا وثابتا
بالكتابة . مثال .

(نقض جنائي — ١٠ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣١٣ رقم ٧٠٤) .

١٨٧ — ١ — أمر على عريضة . إصداره .
يدخل في سلطة القاضي الولائية
لا القضائية .

٢ — اختصاص محكمة القضاء الإداري .
الطعن في الأمر على عريضة . اختصاص .
٣ — قبول الدعوى . رفع الدعوى
من أفراد أسرة محمد علي قبل صدور
قرار مصادرة أموالها . قبول .

٤ — أمر على عريضة . المسائل الجائز
استصداره فيها . ليست محدودة في
القانون . مادتان ٣٦ ، ٣٧ من قانون
المرافعات .

٥ — تسجيل . تسجيل رسم أو نموذج .
يرتب لصاحبه حماية لمدة خمس سنوات
قابلية للتجديد . القانون رقم ١٣٢
لسنة ١٩٤٩ .

(القضاء الإداري — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٩١٦ رقم ٩٦١) .

١٨٨ — ١ — أموال . ملكية . تسببه . نظام
الأراضي الزراعية في عهد محمد علي .

هو نظام الالتزام . رفض الحكم دعوى
تثبيت ملكية . تأسيس قضائه على أن
سند مدعى الملكية يتضمن تنازلا

الدعوى بطلب التعويض . المراسيم
المطالب بالتعويض عنها صدرت في ظل
قانون مجلس الدولة . سقوط الحق يكون
وفقا للأصول العامة

(قض مدني - جمعية عمومية - ٢٢ يناير
سنة ١٩٥٤ ص ١١٨٣ رقم ٥٦٣) .

١٩٣ أهلية . تقدير درجة الأهلية . عدم
تنفيذ مانع عليه قرار وزارة العدل من
وجوب التفتيش على عمل القاضي مرة
على الأقل في كل سنة . كفاية التقارير
والأوراق والبيانات المودعة بملف
القاضي لتقدير درجة أهليته . الاعتماد
عليها في التقدير : لا خطأ .

(قض مدني - جمعية عمومية - ٢٢ يونيو
سنة ١٩٥٤ ص ١٢٠٦ رقم ٥٦٩) .

١٩٤ ١ - أوراق تجارية . السند المحرر على
بياض . حكمه .

٢ - أوراق تجارية . السند الذي لم
يذكر فيه سبب المديونية . يفترض أن له
سببا مشروعاً . على من يدعى العكس
عبء الإثبات .

(قض مدني - ٨ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١١٥٢ رقم ٥٣١) .

١٩٥ أوراق تجارية . شيك . تضامن الموقعين
عليه . حكم . تسببه . اعتباره الشيك
المعيب بعيب شكلي سنداً إذنياً تجارياً
والزام الموقعين عليه . بالتضامن . تأسيس
قضائه على أن هذا الشيك محرر عن عملية
تجارية وأن الموقعين عليه تجار وأنه
مشمول على شرط الإذن . لا مخالفة
في ذلك للقانون .

(قض مدني - ١٩ مارس سنة ١٩٥٣
ص ٦٧ رقم ١٩) .

١٩٦ الاعتياد على الإقراض بفوائد تزيد

دون إثبات الدين أو التخالص المدون
بهذه الورقة . المادة ٢٧٠ من قانون
المرافعات القديم .

(قض مدني - ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٧٣٧ رقم ٢٦٨) .

١٩١ ١ - إنكار التوقيع . تزوير . إثبات .

عبء الإثبات . عدم وقوف الوارث
عند خد إنكار توقيع مورثه على المحرر
بل ادعى بتزويره . عبء إثبات التزوير
يقع على عاتقه .

٢ - تزوير . حكم . تسببه . القرائن
التي ساقها مدعى التزوير لا تبرر استعمال
المحكمة حقها في القضاء يرد وبطلان
السند . استخلاص المحكمة من ظروف
الدعوى وملابساتها صحة السند .
تقدير موضوعي .

٣ - صورية . وارث . ادعاء الوارث
بصورية السند الصادر من مورثه .
لا يجوز له إثبات هذه الصورية إلا
بالكتابة . يستثنى من ذلك التصرف
الذي ينطوي على الإيضاء والتصرف
الصادر في مرض الموت .

٤ - إثبات . مبدأ ثبوت بالكتابة .
تقدير توافره . موضوعي .

(قض مدني - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٧٩ رقم ٤٦٧) .

١٩٢ ١ - أهلية . ترقية . الأهلية لوظيفة

قضائية . ليست بذاتها دليلاً على الأهلية
للترقية إلى وظيفة أعلى منها . درجات
الأهلية . الموازنة عند كل حركة بين
المرشحين لها . المادة ٢٣ من قانون

استقلال القضاء

٢ - تعويض . سقوط الحق في إقامة

البراءات . تعريفه . الشروط الواجب توافرها فيه .

٣ — مهنة وكلاء البراءات . القيد بالجدول طبقاً للمادة ١٠ : الإعفاء من المؤهل المنصوص عليه في المادة ٤ . المقصود به . لجنة فحص الطلبات . سلطتها . في ذلك .

(القضاء الإداري — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ م ١٤٧١ رقم ٨٣٧) .

٢٠٠ — براء الذمة . إثبات . وفاة . الاستناد في إثبات الوفاء على واقعة مادية لا على تصرف قانوني . جواز الإثبات بكافة الطرق حتى ولو جاوز الدين نصاب البيعة . مثال .

(قضاء مدني — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م ١٦٧٠ رقم ٨٩٢) .

٢٠١ — ١ — براءة الاختراع والنماذج الصناعية . الإجراءات التحفظية بشأنها مبينة في القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ . وجوب اتباعها . في حالة الغموض يرجع إلى القانون العام وهو قانون المرافعات .

٢ — الإجراءات التحفظية واردة في المادة ٤٩ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ دون غموض أو إبهام أو ترك فهو القانون الواجب التطبيق .

٣ — اختصاص . استصدار الإجراءات التحفظية بشأن براءة الاختراع والنماذج الصناعية لرئيس محكمة القضاء الإداري المختصة بنظر النزاع الموضوعي . صدورها من قاضي الأمور الوقفية يأخذى المحاكم المدنية . بطلان .

(القاهرة النكبة — تجاري — ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ م ٩٥٣ رقم ٣٦٥) .

على الحد الأقصى الممكن الاتفاق عليها قانوناً . الحكم بإدانة المتهم في هذه الجريمة . تعاقد بعد هذا الحكم عن قرص واحد . إدانته . خطأ .

(قضاء جنائي — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣ م ١٠١٥ رقم ٣٨٤) .

١٩٧ — إيقاف تنفيذ قرار فصل عامل . وجوب تقديمه خلال أسبوع من تاريخ الفصل التعسفي . في حالة الحكم بالبراءة في جنحة مرفوعة ضد العامل ، يجب إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً طبقاً للمادة ٣٠ من قانون عقد العمل الفردي . ويجب على العامل أن يقدم طلبه إلى مدير مكتب العمل خلال أسبوع بعد صدور الحكم نهائياً حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه . أي بعد انتهاء ميعاد الثلاثين يوماً الذي يجوز للنيابة في خلاله استئناف الحكم .

(ميت غمر الجزئية — ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ م ٩٦٧ رقم ٣٧٠) .

(ب)

١٩٨ — بدأ ميعاد سقوط الحجز التحفظي لمضى ستة أشهر كنص المادة ٥١٩ مرافعات .

(جرجا الجزئية — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ م ٩٧٠ رقم ٣٧١) .

١٩٩ — ١ — براءات الاختراع . مهنة وكلاء البراءات . القيد بالجدول طبقاً للمادة ١٠ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ . شرطه .

٢ — براءات الاختراع . وكيل

عملية الكورنو . تعريفها . عدم مشروعيتها .

٢ — احتكار . الاتفاقات التي تهدف إليه لرفع الأسعار إلى حد باهظ . اتفاقات باطلة مادامت تهدف إلى أغراض غير مشروعة .

(القضاء الإداري — ٢١ أبريل سنة ١٩٥٣ م ١٧٠٢ رقم ٩٠٢) .

٢٠٥ — بيانات تجارية . القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . وجوب مطابقة البيانات التجارية للحقيقة .

(قض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤ م ١٢٧٧ رقم ٦٢٢) .

٢٠٦ — بيع . التزامات البائع . ضمان انتقال ملكية المبيع للمشتري . لا يجوز للبائع طلب تثبيت ملكيته لما باعه بمجرد أن المشتري لم يسجل عقد شرائه . حكم . تسببه . قضاؤه بتثبيت ملكية البائع لما باعه . استناده إلى أن المشتري لم يرفع دعوى بفسخ التعاقد أو بتثبيت الملكية وإلى أنه قد نص في العقد على انقضاؤه في حالة عدم دفع باقي الثمن . عدم تحقيق المحكمة دفاع المشتري بأنه أوفى بجميع الثمن بموجب وصولات قدمها . خطأ في القانون وقصور .

(قض مدني — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ م ١٠٥٨ رقم ٤٤٦) .

٢٠٧ — ١ — بيع بضاعة مشحونة على ظهر سفينة . . مسئولية . تعويض . حكم . تسببه . تقريره أن القول بتعليق البيع بسفينة معينة على شرط وصول

٢٠٢ بصمة . توافر اثني عشر علامة مطابقة لبصمة المتهم . يكفي فنيا لاعتبار البصمتين لشخص واحد .

(جنایات دمه‌ور — ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠ م ٣٤٦ رقم ١١٢) .

٢٠٣ ١ — بنك . البنك العقاري الزراعي . مؤسسة عامة . قراراته . تعتبر قرارات إدارية . الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري . اختصاص .

٢ — البنك العقاري الزراعي . اعتبار موظفيه موظفين عموميين . علاقة الموظفين بالبنك . علاقة تنظيمية تحكمها القواعد التي وضعها مجلس إدارة البنك .

٣ — دعوى المنازعة في المرتب . عدم تقيدها بميعاد الستين يوما . اختصاص المحكمة ولو كان النزاع سابقا على نقاد قانون مجلس الدولة .

٤ — تقادم خمس . سرية . على المطالبة بالحقوق الدورية المتجددة . شرطه . ألا يكون أصل الدين متنازعا عليه .

٥ — البنك العقاري الزراعي . علاقة موظفيه به . علاقة تنظيمية . مخالفتها بقرارات فردية أو بالاتفاق على ذلك . باطل .

(القضاء الإداري — ٨ مارس سنة ١٩٥٣ م ٣٥٤٣ رقم ٨٧٢) .

٢٠٤ ١ — بورصة القطن . الغرض من إنشائها . الخروج على لوائح البورصة ونظمها . خروج على القانون .

البضاعة سالمة لا يؤثر في التزام البائع
بوجوب شحن البضاعة . تقريره أن
البائع مسئول عن عدم شحن البضاعة
سواء كان ذلك راجعا إلى فعله شخصيا
أم إلى فعل ريان السفينة .
لا خطأ .

٢ — نقض : طعن . سبب جديد .
القول بأن التعاقد هو بيع بالعربون .
عدم جواز إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض .

٣ — تعويض . بيع . حكم . تسييه
تأسيس قضائه بالتعويض لعدم تسليم
المبيع على أسباب سائفة . النعى عليه
بمخالفة القانون لقضائه بالتعويض
على خلاف التسعير الجبرى . عدم
تقديم ما يدل على أن التعويض المحكوم
به مخالف للتسعير الجبرى . النعى على
غير أساس .

(نقض مدنى — ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٣٠٣ رقم ٩٩) .

٢٠٨ بيع . تسجيل . حكم . تسييه . تفضيله
عقد المشتري الثانى المسجل على عقد
المشتري الأول غير المسجل . لا خطأ .
التمسك بسوء نية المشتري الثانى غير
منتج . النعى على ما استورد اليه الحكم
تريدا بالنسبة لفسخ عقد المشتري الأول .
غير منتج أيضا .

(نقض مدنى — ٤ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١١٣٦ رقم ٥١٢) .

٣٠٩ بيع . تسجيل . سوء النية فى معنى المادة
١٧ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤

لسنة ١٩٤٦ . تحديده .
(نقض مدنى — ١٣ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١١٦٩ رقم ٥٤١) .
٣١٠ بيع . تسجيل . صورية . علم المشتري الثانى
الذى سجل عقده بالبيع الحاضل للمشتري
الأول الذى لم يسجل عقده . لا يحول
دون نقل الملكية اليه . هذا العلم لا ينتج
فى إثبات صورية عقد المشتري المسجل .
المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
(نقض مدنى — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٩٣ رقم ٤٧٥) .

٢١١ بيع . دعوى صحة التعاقد . التزام البائع
بضمان التعرض . هذا الالتزام لا يسقط
أبدا بالتقدم . مثال . دعوى بصحة
ونفاذ البيع وتسليم المبيع . منازعة البائع
أو ورثته فى طلبات المشتري بحجة سقوط
الالتزامات المترتبة على العقد بالتقدم .
غير جائزة .

(نقض مدنى — ٤ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١١٣٤ رقم ٥١١) .

٢١٢ بيع . فسخ . الشرط الفاسخ الضمنى .
تحديد أجل فى العقد للوفاء بالالتزامات
دون النص على اعتبار العقد مفسوخا
من تلقاء نفسه عند التأخر فى الوفاء .
حق المشتري فى تقاضى الفسخ بعرض
الثنى حتى بعد رفع الدعوى . سلطة
المحكمة فى إجابة طلب الفسخ أو رفضه .
حكم . تسييه . إجابة المحكمة طلب الفسخ
بعد عرض المشتري الثمن دون بيان
وجه الضرر الذى لحق بالبائع من التأخر
فى دفع الثمن . قصور .

(نقض مدنى — ١٤ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٩١ رقم ١٧٦) .

- وقوع الجريمة . لا يمحوها .
(نقض جنائي — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣
من ١٠٢١ رقم ٣٩٥) .
- ٢١٦ تبديد . عقد الوديعة . التزام المودع لديه
برد الشيء المودع بعينه . التسليم المؤسس
على عقد مفاوضة . لا توافر به جريمة
التبديد . المادة ٣٤١ عقوبات .
(نقض جنائي — ٤ مايو سنة ١٩٥٤
من ١٣٠٧ رقم ٦٩٢) .
- ٢١٧ تبديد . لمحكمة الموضوع سلطة تفسير
العقود التي سلبت بموجبها الأموال محل
تهمة التبديد .
(نقض جنائي — ١٦ يونيو سنة ١٩٥٤
من ١٣١٨ رقم ٧١٣) .
- ٢١٨ تخريض على الفسق والفجور . توجيه
التهمة لأحد المارة بالطريق العام دعوة
تتضمن اغراء بالفجور والسعادة .
اتقاء العلانية المنصوص عليها في المادة
١٧١ من قانون العقوبات . لا محل للعقاب
طبقا للبادة ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة
١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة أو المادة ١٧٨
من قانون العقوبات . اعتبار الواقعة في
هذه الحالة مخالفة منطبقة على الفقرة الثالثة
من المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات .
(نقض جنائي — أول يولييه سنة ١٩٥٤
من ١٣٥٣ رقم ٧٧٢) .
- ٢١٩ تحصيل رسوم زيادة عن المستحق .
توافر أركان الجريمة المنصوص عليها
في المادة ١١٤ عقوبات .
(نقض جنائي — ١٩ أبريل سنة ١٩٥٤
من ١٣٠٤ رقم ٦٨٠) .
- ٢٢٠ تحقيق . تحقيق ابتدائي في جنحة . الدفع
ببطلانه . قيام المحكمة بتحقيق الواقعة
وتأسيس حكمها على التحقيق الذي

- ٢١٣ ١ — بيع . هلاك المبيع في يد البائع
قبل تسليمه للمشتري لسبب لا يد للبائع
فيه تقع تبعته على البائع إلا إذا كان
الهلاك بعد إعدار المشتري لتسلم المبيع .
- ٢ — عقود المبادلة . إذا استحال على
أحد المتعاقدين الوفاء بتعهداته انقسخ
العقد بأكمله وسقط تعهد العاقد الآخر
بغير حاجة إلى التقاضي وبغير إقرار .
(القاهرة الكلية — تجارى — ١١ مايو
سنة ١٩٥٤ من ٩٥٠ رقم ٣٦٤) .
- ٢١٤ ١ — بيع . وصية . حكم . تسيديه .
استخلاصه من نصوص العقد وعناصر
الدعوى أن نية الطرفين انصرفت إلى
البيع المنجز لا إلى الوصية . لا مخالفة
في ذلك للقانون .
- ٢ — نقض . طعن . المصلحة في الطعن .
بيع . حق البائع كضامن في الطعن في
الحكم الصادر باستحقاق العين المبيعة
لآخر لأفضلية عقده ولو لم يطعن
المشتري في هذا الحكم .
- ٣ — بيع . تسجيل . بيع صدر من
المورث لمشتري لم يسجل عقده . بيع
صدر من الوارث لمشتري آخر سجل عقده .
أفضلية عقد المشتري من الوارث على
عقد المشتري من المورث . لا محل
للتحدى في هذا الخصوص بقاعدة أن
لا تركه إلا بعد سداد الديون وأن
شخصية المورث تغاير شخصية الوارث .
(نقض مدني — ٤ يونيو سنة ١٩٥٣
من ٦٤٨ رقم ٢٤٢) .
- (ت)
- ٢١٥ تبديد أشياء محبوزة . سداد الدين بعد

٢٢٥ ترقية . إلغاء مرسوم بتخطي الطالب في

الترقية . هذا الإلغاء مؤسس على أن الطالب مساو على الأقل لجميع من كانوا يلونه في الأقدمية ورقوا بمقتضى المرسوم المشار إليه أئذ ذلك . وجوب إلغاء جميع المراسيم والقرارات اللاحقة . شرطه . أن يكون المرسوم الملغى أساسا لها ولم يطرأ على أهلية الطالب ما يحول دون ترقية أسوة بزملائه .

(نقض مدني — جمعة عمومية — ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٣ ص ٢٣٦ رقم ٧٦) .

٢٢٦ ١ — ترقية . إلى الدرجات العليا . قوامها الاختيار . قواعد الترقيات التي وضعتها لجنة التنسيق الجامعية . قواعد خاصة تقيد العامة ولا عكس . تطبيقها على جامعة إبراهيم بحكم المادة ٢٣ من قانون إنشائها .

٢ — ترقية . في كليات الجامعات . الترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد أو وظيفة أستاذ . شروطها .

٤ — المجلس الأعلى للجامعات . اختصاصاته . وضعه قواعد للترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد . لا تدخل في هذه الاختصاصات .

٥ — ترقية في الجامعة . قصرها على بعض الأساتذة بسبب قلة الأقبال على التخصص في فنهم . تمييز بلا عيب . لا تجوز .

(القضاء الإداري — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ص ١٣٨٧ رقم ٨١٨) .

٢٢٧ ترقية . بالديوان العام بمصلحة السكة الحديد . في الكادر الفني للعالم والاداري

أجرته . الدفع في غير محله .

(نقض جنائي — ٥ أبريل سنة ١٩٥٤ ص ١٢٩٠ رقم ٦٥٤) .

٢٢١ ١ — تحقيق . فن التحقيق . خطأ محكمة الموضوع فيه . عدم اعتراض المتهم عليه . عدم تأثير هذا الخطأ في سلامة حكمها . ٢ — شهادة . شهود النفي . عدم التزام محكمة الموضوع بالرد صراحة على شهادتهم . شرطه .

(نقض جنائي — ٢٤ مايو سنة ١٩٥٤ ص ١٣٢٦ رقم ٧٣٠) .

٢٢٢ ١ — تحقيق . ندب النيابة لمأمور الضبط القضائي لتحقيق أمور أبدأها أحد مرءوسيه . جوازه . تفتيش . إذن النيابة به . تقدير مبلغ جديده التحريات . متروك لها تحت رقابة المحكمة .

٢ — قبض . تفتيش . وجود دلائل كافية على حيازة المتهم المخدر . جواز القبض عليه وتفتيشه .

(نقض جنائي — ٥ يولييه سنة ١٩٥٤ ص ١٣٥٩ رقم ٧٨٥) .

٢٢٣ ترصد . لا يؤثر في قيامه أن يكون في مكان خاص بالجاني نفسه .

(نقض جنائي — ١٥ يونيو سنة ١٩٥٣ ص ٦٣٣ رقم ٢١٨) .

٢٢٤ ١ — ترقيات . بمصلحة الأموال المقررة . خضوعها لنظام معين . قرار مجلس الوزراء في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ . ٢ — قواعد الإنصاف . الإفادة منها . الفقرة (هـ) من البند العاشر من كتاب المالية الدوري رقم ٣٣٤-٢-٣٠٢ . شروطها .

(القضاء الإداري — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ص ٨٢٢ رقم ٢٩٥) .

٢٢٢ ترقية بالاقتدار . ترخيص الجهة الادارية . شرطه .

(القضاء الإداري — أول ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٦٨ رقم ٨٠٠) .

٢٢٣ ١ — ترقية بالاقتدار . تخضع لتقدير جهة الادارة . شرطه . عدم إساءة استعمال السلطة .

٢ — موظف . نقله . جوازه . شرطه .
ألا يقصد به تفويت الفرصة عليه في الترقية .

(القضاء الإداري — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ٨٢٨ رقم ٣٠٥) .

٢٣٤ ترقية . تخط . إدارة التحقيقات بمصلحة السكة الحديد . ليست مستقلة في ميزانيتها عن الادارة العامة . إجراء الترقيات باعتبار إدارة التحقيقات وحدة مستقلة . مخالفته لقانون الميزانية .

(القضاء الإداري — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ٨٢٤ رقم ٢٩٧) .

٢٣٥ ترقية . تخط . بسبب عدم استيفاء البيانات الخاصة بالموظف قبل الترقية أو سقوط اسمه سموا لا يبررانه .

(القضاء الإداري — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٩٥ رقم ٨٢١) .

٢٣٦ ترقية . تقديم التماس بها . تأشيرة رئيس المصلحة عليه بالترقية . لا تعتبر قرارا بالترقية متى فقدت عناصر القرار الاداري المنشئ لحالة قانونية .

(القضاء الإداري — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٦٨ رقم ٧٩٩) .

٢٣٧ ترقية . جزاء بسيط للإهمال في العمل . لا يمنع من الترقية بالأقدمية المطلقة .

(القضاء الإداري — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٤٨٩ رقم ٨٤٧) .

بالأقدمية المطلقة . لا يجوز الطعن على هذه الترقية من موظف في الكادر الكتابي . سلطة مدير المصلحة في الترقية بالأقدمية المطلقة إلى الدرجة الرابعة .

(القضاء الإداري — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ٨٣٢ رقم ٣١٢) .

٢٢٨ ترقية بالاقتدار . تخطي الإقدم . شرطه . سلطة الادارة التقديرية في الاختيار . شرطها . أن يقوم الاختيار على عناصر ثابتة في الاوراق تؤدي اليه .

(القضاء الإداري — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٩٠٣ رقم ٩٥٧) .

٢٢٩ ١ — ترقية بالاقتدار . ترخص الجهة الادارية . شرطه .

٢ — قرار إداري . سوء استعمال السلطة . شرطه .

٣ — تفسير . ترقية بموجبه . استيفاء الموظف لشروطها . لا يلزم الادارة إجرائها . ترخصها في اختيار الوقت الملائم .

(القضاء الإداري — ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ٨١٨ رقم ٢٨٦) .

٢٣٠ ترقية بالاقتدار . ترخص السلطة الادارية . اختيارها الاكفا والاصح والأقدم . جوازه . جزاء قديم ولا يتصل بالكفاية والاستقامة . عدم التعويل عليه .

(القضاء الإداري — ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٨٤ رقم ٨١٢) .

٢٣١ ترقية بالاقتدار . ترخص الجهة الادارية . شرطه . تساوي اثنين من المرشحين في الجدارة . وجوب ترقية الأقدم .

(القضاء الإداري — ١٢ مايو سنة ١٩٥٣
ص ١٧٢٧ رقم ٩١٠) .

٢٣٨ ١ — ترقية . قيد على درجة مخصصة

في الميزانية لوظيفة وحيدة بذاتها . عدم جواز انتزاعها لترقية آخر عليها . عدم جواز انتزاع الدرجة من الوظيفة .

٢ — لجنة شئون موظفي النيابة . اختصاصاتها . ورودها على سبيل الحصر في قانون نظام القضاء . نذب الموظفين الكتابيين ليس منها . اختصاص النائب العام به .

٣ — تيسير . رفع درجة وظيفة في الميزانية . عدم إعمال قواعد التيسير فيها .

٤ — قواعد الانصاف . عدم تمييزها بين أقدمية الحصول على الدرجة بصفة أصلية وبصفة شخصية .

(القضاء الإداري — ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ ص ١٥٣١ رقم ٨٧١) .

٢٣٩ ترقية . ليس بين المرشحين من يستحق الترقية لكفاءته الممتازة . وجوب إجراء الترقية عن أساس الأقدمية . لا عبرة بما تجر به لجنة الترقية من تقسيم المرشحين إلى درجات أوب وج .

(قضى مدنى — جمعية عمومية — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ص ٩١١ رقم ٣٥٤) .

٢٤٠ ١ — تزوير . اثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة . نفسها بأدلة وقرائن مسوغة ما زعمه الطاعن من أن العبارة المطعون فيها بالتزوير أضيفت إلى العقد بعد التوقيع عليه . عدم تعويلها على إقرار مدون في ورقة من كاتب العقد يتضمن تزوير العبارة المشار إليها .

لا خطأ

٢ — تزوير . اثبات . محكمة . الاستئناف . رفضها سماع شاهد طلب إليها أحد الخصوم سماع أقواله . استدائها إلى أن هذا الخصم لم يكن لديه عذر في عدم إعلان الشاهد أمام محكمة أول درجة التي أحالت الدعوى على التحقيق وإلى أن أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها كافية لتكوين رأيها . لا إخلال بحق الدفاع .

٣ — تزوير . اثبات . تحقيق . إحالة المحكمة الدعوى على التحقيق من تلقاء نفسها . شرطه . أن ترى فائدة من هذا التحقيق لإظهار الحقيقة . المادة ١٩٠ مرافعات

(قضى مدنى — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ ص ١٠٢ رقم ٢٦) .

٢٤١ ١ — تزوير . أدلة التزوير . سلطة المحكمة في استخلاص المقصود منها . عدم خروجها في هذا الاستخلاص عما يحتمله مفاد الأدلة . النعى عليها بقبول دليل جديد . على غير أساس .

٢ — استئناف . طلبات جديدة : الدفع بعدم قبولها . متعلق بالنظام العام . على محكمة الاستئناف أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبولها . جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . المادة ٤١ مرافعات .

٣ — حكم . أسبابه تعتبر مكملة لمنطوقه في إفادة ما قضى به . مثال .

(قضى مدنى — ١٩ مارس سنة ١٩٥٣ ص ٦٠ رقم ١٧) .

٢٤٢ تزوير . اصطناع قرار . عدم منزل

٢٤٧ تزوير . حكم . تسليبه . حق المحكمة في

الحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة يظهر لها أنها مزورة . شرطه . الحكم برد وبطلان السند موضوع النزاع لجرء الشك في صحة تاريخه دون أن يثبت بجملة تزويره . مخالفة الحكم للقانون . المادتان ٢٦٠ و ٢٩٠ مرافعات .

(قض مدني — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٥٤١ رقم ٢٩٠) .

٢٤٨ ١ — تزوير . حكم . تسليبه . مصادقة

المدعي عليه في دعوى التزوير المدعى على جوهر الواقعة المطلوب اثباتها . صيرورة الادعاء بالتزوير غير منتج . وجوب القضاء بإنهاء إجراءات التزوير . القضاء برفض دعوى التزوير وإلزام المدعي بالغرامة القانونية . خطأ في تطبيق القانون . المادة ٢٨٩ مرافعات . ٢ — وفاة . إثبات . تمسك المدين بأن سبب الدين الثابت بسند إذني هو التزامه بتوريد أنفار للداين . إجمالة الدعوى على التحقيق لإثبات التخلص من الدين دون تحديد طريقة الوفاء . إخفاق المدين في الإثبات . النعي على المحكمة بأنها لم تتمكن من إثبات تنفيذ التزامه . على غير أساس .

٣ — وفاة . إثبات . حكم . تسليبه . عجز المدين عن إثبات التخلص من الدين . نعيه على الحكم . القاضي يبالزامه بالدين بأنه لم يكيف العقد مصدر هذا الالتزام . نعي غير منتج .

(قض مدني — ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤
ص ٦٨١٧ رقم ٩٣٢) .

والتوقيع عليه بامضاء مزور لمهندس التنظيم المختص على غرار القرارات الصحيحة . تزوير في ورقة رسمية .

(قض جنائي — ١٣ ابريل سنة ١٩٥٣
ص ٢١٥ رقم ٤٢) .

٢٤٣ تزوير . التزوير في دفتر اشتراك كيلو

مترى يخول السفر بقطارات مصلحة السكك الحديدية . تزوير في محرر رسمي .

(قض جنائي — ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٤٢ رقم ٢٣٥) .

٢٤٤ تزوير . القصد الجنائي . تحقيقه .

(قض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦٦ رقم ٥٩٨) .

٢٤٥ تزوير . بطاقات الشخصية . تغيير الحقيقة

فيها معاقب عليه بعقوبة الجنحة . كذلك اصطناعها .

(قض جنائي — ١٩ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٥٢ رقم ١٤٦) .

٢٤٦ ١ — تزوير . ثبوت قيام المحكمة برفض

المظروف المحتوي على السند المطعون فيه وأنها لم تصدر حكمها إلا بعد الاطلاع على هذا السند . تحرير محضر خاص برفض

المظروف والاطلاع على محتوياته غير لازم

٢ — تزوير . حكم . تسليبه . تقريره لأسباب سائغة صحة الورقة المطعون فيها .

في ذلك الرد الضمني الكافي على ما أثير من أن التزوير يبدو للعين المجردة ومن ثم فلا قصور .

٣ — تزوير . خبير . محكمة الموضوع .

اقتناعها من تقرير الخبير المنتدب ومن المضاهاة التي أجرتها بنفسها بصحة الورقة

المطعون فيها . رفضها تدب خبير آخر . لا عيب .

(قض مدني — ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٨٩ رقم ٢٥٥) .

وين من يرتكب ذلك بواسطة غيره .
مثال .

(نقض جنائي — ١٧ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٢٠ رقم ٧١٧) .

٢٥٤ ١ — تسجيل . بيع . أساس المفاضلة
بأسبقية التسجيل . هو ورود العقود
المسجلة على عقار واحد وأن تكون
صادرة من بائع واحد . مثال .

٢ — تسجيل . بيع . طرح بحر . حكم .
تسبيبه . القضاء بتثبيت الملكية لأطيان
من طرح البحر بعقد غير مسجل في ظل
قانوني التسجيل رقمي ١٨ و ١٩ لسنة
١٩٢٣ . لا خطأ . القانون رقم ١١٤
١٩٤٦ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣
الذان أوجبا تسجيل القرارات الإدارية
بتوزيع طرح البحر ليس لها أثر رجعي .
(نقض مدني — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤
ص ١٨٥٧ رقم ٩٤٣) .

٢٥٥ تسعير جبري . العذر الخفيف المنصوص
عليه في المادة ١٥ من المرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

(نقض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦٨ رقم ٦٠٣) .

٢٥٦ ١ — تسوية راتب . الخطأ المادي فيها .
لا يكسب حقا .

٢ — تسوية راتب . الخطأ المادي فيها .
استرداد ما أدى للموظف بغير وجه حق .
عدم جوازه ولا الحجز على مرتبه .

(القضاء الإداري — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٧٧ رقم ٨٠٦) .

٢٥٧ تشرد . متهمه سبق إنذارها بان تغير
أحوال معيشتها التي تجعلها في حالة تشرد .

٢٤٩ تزوير . دفتر المواليد . تعيير إسم والد
الطفل أو والدته فيه . تزوير في ورقة
رسمية .

(نقض جنائي — ٨ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٢٨ رقم ٢٠٨) .

٢٥٠ تزوير . عجز الخبير عن إجراء المضاهاة
لعدم صلاحية استكتاب المتهم . هذا
لا يمنع المحكمة من تحقيق وقوع التزوير
بأي دليل آخر .

(نقض جنائي — ٣ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٠٧ رقم ٦٩٠) .

٢٥١ ١ — تزوير في أوراق رسمية . اصطناع
شهادة إدارية بوقاة شخص قبل سنة
١٩٢٤ وتضمينها بيانات غير صحيحة
والتوقيع عليها بامضاء مزور للعمدة .
تزوير في ورقة رسمية .

٢ — إثبات . محكمة الموضوع . سلطتها
في تقدير كل دليل يطرح عليها . ورقة .
الحكم بتزويرها . اعتماد المحكمة في ذلك
على ما تبينه هي من عملية المضاهاة التي
أجرتها . لا عيب عليها في ذلك .

(نقض جنائي — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٢٣ رقم ٣٩٦) .

٢٥٢ تزوير . نقض . طعن . حكم قضى
برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن
قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية
حتى يفصل نهائيا في موضوع دعوى
التزوير . جواز الطعن فيه على استقلال .
المادة ٣٧٨ مرافعات .

(نقض مدني — ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٣٠١ رقم ٩٨) .

٢٥٣ تزوير وتقليد أختام الحكومة . التسوية
بين مرتكب التزوير أو التقليد بنفسه

٢٦٢ ١ — تظلم إدارى . مرور أربعة أشهر دون رد . متى لا يعتبر ذلك قراراً ضمناً بالرفض .

٢ — موظف . بمجلس المديرية . نقله . عدم أخذ رأى وزارة الداخلية . شرطه .

٣ — مجلس المديرية . سلطته فى إنشاء الوظائف وزيادتها وخفضها . مداها . قواعد التنسيق . عدم تحريمها تسوية حالة ذوى الدرجات الشخصية على درجات التنسيق . .

٤ — وظيفة . نقل موظف إليها . يعتبر قراراً بالترقية مادامت درجته أقل من الدرجة المقررة للوظيفة .

٥ — موظفو مجالس المديريات . حق وزير الداخلية فى تعيينهم وترقيتهم استثنائياً . المادة ٢٨ من لائحة النظام الداخلى لمجالس المديريات .

٦ — ترقية بالاختيار . ترخص الجهة الادارية . شرطه .

(القضاء الإدارى — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٨٢١ رقم ٢٩٤) .

٢٦٣ ١ — تظلم . استمرار بحشه . مرور أربعة أشهر دون رد . لا يعتبر قراراً ضمناً بالرفض .

٢ — ترقية . استحقاقها . توقيع الوزير قرار النقل بعد صدور حركة الترقيات فى الجهة المنقول إليها . لا يفقد المدعى حقه فى الترقية ما دام النقل قد تم فعلاً قبل ذلك .

(القضاء الإدارى — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٨٢٧ رقم ٣٠٣) .

طلب تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . الحكم بانذارها . خطأ . استئناف النيابة هذا الحكم . جائز . الحكم بالإندار . متى لا يجوز الطعن فيه ؟

(نقض جنائى — أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ م ١٠٣٨ رقم ٤١٦) .

٢٥٨ تشريع . هل هناك تشريع عام للركبات الكهربائية؟ لائحة الترام وهل تنطبق على مركبات المترو؟ قصور التشريع .

(مصر الجديدة الجزئية — ٢١ يناير سنة ١٩٥٤ م ٧٦٧ رقم ٢٧٤) .

٢٥٩ تصدير . الغاء اتفاقيتى السودان واعتبار مصر والسودان بلداً واحداً . لا يمنع من تطبيق أحكام القوانين المصرية الخاصة بالتصدير على السودان .

(القضاء الإدارى — ٢٣ مارس سنة ١٩٥٣ م ١٥٥٧ رقم ٨٧٦) .

٢٦٠ ١ — تصميئات الأزياء والموديلات .

هل ترد عليها الحماية الخاصة بحق المؤلف؟
٢ — نطاق الاعتداء على حق المؤلف . يختلف باختلاف طبيعة المصنف ذاته . مثال .

٣ — معنى حق المؤلف فى نسبة مصنفه إليه . وجوب وقوع اعتداء إيجابى .

٤ — تقويت الفرصة السانحة . يجب أن يكون التقويت أمر محقق .

(القاهرة السككية — ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٤ م ١٥٩ رقم ٣٩) .

٢٦١ تظلم إدارى . عن قرار لا يقبل التعديل

أو الإلغاء . عدم قطعه ميعاد الطعن .

(القضاء الإدارى — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٨٢٤ رقم ٢٩٨) .

ملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة .

(تقض جنائي — ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٧٨ رقم ٦٢٥) .

٢٦٨ تعويض . المسؤولية التقصيرية للسلطات

العامة . متى تستوجب الحكم بالتعويض .
يجب أن يكون هناك خطأ جسيم .

(القضاء الإداري — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٩٠٨ رقم ٩٦٠) .

٢٦٩ ١ — تعويض . المسؤولية بالتعويض عن

القرار الإداري . أحوالها . يكفي لترتيبها
أن يصدر القرار معيباً ويرتب عنه ضرر .

٢ — أحكام عرفية . سلطة الحاكم
العسكري . سلطة تقديرية . ينبغي ألا
تجاوز الحدود الدستورية وألا تخل
بالتزاماته القانونية .

٣ — أحكام عرفية . قرار الحاكم
العسكري . قرار إداري يخضع لرقابة
المحكمة . وجوب قيامه على سبب جدي .
انبساط رقابة المحكمة على جدية السبب
ومناسبة إصدار القرار .

٤ — أحكام عرفية . قرار الحاكم
العسكري بتقييد حرية المدعى . يوجب
مسئوليته بالتعويض .

(القضاء الإداري — ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ١٧٠٧ رقم ٩٠٤) .

٢٧٠ تعويض . تعويض مؤقت . حق محكمة

الموضوع في تخفيضه .

(تقض جنائي — ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٣٠٥ رقم ٦٨٣) .

٢٧١ تعويض . حكم . تسببه . وصفه الضرر

الذي لحق الطاعن بأنه ضرر أدبي . النعي

٢٦٤ ١ — نظم . قاطع للبدن . انقضاء أربعة

أشهر دون رد . قرار ضمني بالرفض .

انقضاء ميعاد الطعن من تاريخ انقضاء
الأربعة أشهر .

٢ — ترقية إلى درجة مدير عام .
بالاختيار . شروطه .

٣ — موظف . تخطيطية في الترقية إلى درجة

مدير عام . استهداف الصالح العام في
قرار التخطي . جوازه .

(القضاء الإداري — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٩٥ رقم ٨٢٢) .

٢٦٥ ١ — تظهير . خلوه من التاريخ يجعله

ناقصاً ولا يعتبر ناقلاً للملكية وإنما

يعتبر توكيلاً للسحب عليه . التمسك

بقبل الحال بكافة الدفوع التي يستطيع

توجيهها إلى المحيل .

٢ — تظهير ناقص . إفلاس المحيل

يجعل الدعوى التي يرفعها المحتال مرفوعة

من غير ذي صفة .

(مصر الكلية — تجاري — ٢ فبراير

سنة ١٩٥٤ ص ٥٧٢ رقم ١٩٧) .

٢٦٦ ١ — تعديل الطلبات أثناء حجز القضية

للحكم . متى يجوز .

٢ — ترك الدعوى . متى يعتبر ملازماً

للتارك .

٣ — الأمر على عريضة . طرق التنظيم

منه .

(النيا الكلية — ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤

ص ١٧٦٦ رقم ٩٢٥) .

٢٦٧ تعطيل المواصلات . وسائل النقل العامة

المعرضة للخطر . لا يشترط أن تكون

- ٢٧٦ تفتيش . اذن ذكر به أنه صدر الساعة ١٢ مساء . استيضاح المحكمة من وكيل النيابة الذي أصدره أنه أصدره الساعة ١٢ ظهرا وأنه بناء على ذلك سابق لإجراءات القبض والتفتيش . لا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض، لكون الأمر موضوعيا .
- (نقض جنائي — ١٧ مايو سنة ١٩٥٤ ص ١٣١٩ رقم ٧١٥) .
- ٢٧٧ تفتيش . اذن . ممن له سلطة الاحكام العرفية . جوازه . عدم ذكر ذلك في المحضر . لا يشترط .
- (جنابات سوهاج — ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤ ص ١٣٩ رقم ٣٤) .
- ٢٧٨ تفتيش . التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش . لا يشترط فيه أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الإثبات .
- (نقض جنائي — ٥ يولييه سنة ١٩٥٤ ص ١٣٦٠ رقم ٧٨٦) .
- ٢٧٩ تفتيش . التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش . هو التحقيق الذي تتولاه سلطة التحقيق بناء على ما يصل إليها من الابلاغ عن جنائية أو جنحة . لا يشترط أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الإثبات .
- (نقض جنائي — ٤ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٦٢٤ رقم ٢٠٢) .
- ٢٨٠ تفتيش . التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش . هو التحقيق الذي تتولاه سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لإجرائه من رجال الضبطية القضائية
- على الحكم بالخطأ في هذا الوصف استنادا إلى أن حقيقته أنه ضرر مادي . غير منتج .
- (نقض مدني — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠٧٢ رقم ٤٥٧) .
- ٢٧٢ تعويض . دعوى مدنية . تقدير مبلغ التعويض . سلطة محكمة الموضوع في تقديره . مثال .
- (نقض جنائي — ١٧ مايو سنة ١٩٥٤ ص ١٣١٩ رقم ٧١٥) .
- ٢٧٣ تفتيش . اجراء من اجراءات التحقيق . ما اشترطته المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية لإجرائه .
- (نقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٤ ص ١٢٥٧ رقم ٥٧٥) .
- ٢٧٤ ١ — تفتيش . اختصاص . حكم . تسببه . رفضه الدفع ببطلان التفتيش . تأسيس قضائه على أن المتهم يقيم بدائرة النيابة التي أصدر وكيلها أمر التفتيش وأن الضابط الذي باشره مختص كذلك لوقوع الجريمة في دائرة القسم الذي يباشر فيه عمله . لا مخالفة في ذلك للقانون .
- ٢ — تفتيش . أمر صادر بالتفتيش للبحث عن مسروقات . استيفاء هذا الأمر للشروط التي يتطلبها القانون . على الضابط الذي يباشره أن يضبط كل شيء . يحرم القانون حيازته . المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية .
- (نقض جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٥٤ ص ١٣١٦ رقم ٧١٠) .
- ٢٧٥ تفتيش . اذن النيابة . تقدير الظروف التي تبرر التفتيش . متروك لها تحت رقابة محكمة الموضوع .
- (نقض جنائي — ١٦ يولييه سنة ١٩٥٤ ص ١٣٤٥ رقم ٧٥٥) .

٢٨٤ ١ — تفتيش . إنشاء إدارة لمكافحة

المخدرات تابعة لمدير الأمن العام . لم ينزع اختصاص المديرين في جرائم المخدرات التي تقع في دائرة مديرياتهم وتكليفهم بعض مأموري الضبط القضائي بضبطها . انتداب النيابة ضابطاً من ضباط المديرية لتفتيش متهم بمخاطبة مخدرات . إجراء سليم .

٢ — دفاع . استماع المحكمة إلى دفاع المتهم بالكيفية التي رآها محققة لمصلحته . تأجيل القضية للحكم مع التصريح للطاعن بتقديم مذكرة . عدم تضمن مذكرة دفاعاً في موضوع الدعوى . قضاء المحكمة في الدعوى . لإخلال بحق الدفاع .

(تقضى جنائي — ٩ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٨٦١ رقم ٣٣٨) .

٢٨٥ تفتيش . الاذن به . لا يشترط أن يكون مسبقاً بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق .

(تقضى جنائي — ٥ يناير سنة ١٩٥٤ ص ١٢٤٩ رقم ٥٧٢) .

٢٨٦ تفتيش . حالة تلبس . صورة واقعة .

(تقضى جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ ص ٤٥١ رقم ١٤٢) .

٢٨٧ تفتيش . حق رجال البوليس في دخول

المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . ذلك لا يقتضي منهم التعرض للأشياء المغلفة .

(تقضى جنائي — ٩ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٥٨٦ رقم ٣٣٠) .

٢٨٨ تفتيش . سلطة مأمور الضبط القضائي في

القبض على المتهم الذي توجد دلائل قوية

بناء على بلاغ يكون قد وصل إلى عليها عن وقوع جناية أو جنحة . لا يشترط أن يكون هذا التحقيق المفتوح قد قطع مرحلة معينة أو كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات .

(تقضى جنائي — ٤ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٦٢٥ رقم ٢٠٣) .

٢٨١ تفتيش . التحقيق المفتوح . لا يشترط

أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من أدلة الإثبات .

(تقضى جنائي — ٥ يناير سنة ١٩٥٤ ص ١٢٤٩ رقم ٥٧١) .

٢٨٢ ١ — تفتيش . الدفع بطلانه تأسيساً

على أن وكيل النيابة الذي أصدر الأمر به لم يكن مختصاً . رد الحكم على هذا الدفع بأن وكيل النيابة وقت إصداره أمر التفتيش كان قائماً بعمل رئيس النيابة وتقريره صحة التفتيش . لا خطأ .

٢ — تفتيش . الدفع بطلانه تأسيساً على أن الاسم المدون بأمر التفتيش يغير اسم الطاعن . رد الحكم على هذا الدفع بأن الطاعن هو المقصود بأمر التفتيش وتقريره صحة التفتيش . لا خطأ .

(تقضى جنائي — ١٢ أبريل سنة ١٩٥٤ ص ١٢٩٧ رقم ٦٧٢) .

٢٨٣ تفتيش . إلقاء المتهم الجوزة من يده

بمجرد رؤيته سيارة البوليس . هذا تخل منه عن حيازتها . فحص الجوزة وتبين أن بها حشيشاً . تفتيش المتهم على أثر ذلك . صحيح .

(تقضى جنائي — ١٣ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٢١٦ رقم ٤٥) .

صدور أمره بتفتيش منزل متهم يقع في دائرة نيابة جزئية أخرى لجريمة ارتكبت فيها . بطلان التفتيش .

(نقض جنائي — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ م ١٠١٨ رقم ٣٩٠) .

٢٩٢ . تفتيش . كونستابل كان يعمل وقت اجرائه تحت اشراف معاون البوليس . صحة التفتيش سواء كان الكونستابل من رجال الضبطية القضائية أو من غير رجالها . (نقض جنائي — ٦ أبريل سنة ١٩٥٤ م ١٢٩٣ رقم ٦٦٣) .

٢٩٣ . تفتيش . مشاهدة رجال الضبط القضائي للطاعن في منزل متهم مأذون بتفتيشه من السلطة المختصة وإن المتهم يقدم للطاعن قطعة من المواد المخدرة . القبض على الطاعن وتفتيشه . العثور معه على كمية من المواد المخدرة . تفتيش مسكنه . صحة القبض والتفتيش .

(نقض جنائي — ٧ أبريل سنة ١٩٥٤ م ١٢٩٤ رقم ٦٦٥) .

٢٩٤ . تفتيش . مواد مخدرة . ضبط المتهم ببيع المخدر في الطريق العام . تلبس . تفتيشه والقبض عليه بواسطة ضابط من إدارة مكافحة المخدرات . وقوع هذه الحادثة بعد القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ . صحة إجراءات القبض والتفتيش .

(نقض جنائي — ١٣ أبريل سنة ١٩٥٣ م ٢١٧ رقم ٤٧) .

٢٩٥ ١ — تقادم . استبدال دين إيجار . حكم . تسببه . إقرار تعهده المستأجر بدفع دين الإيجار الذي تجدد بانهاء مدة الإجارة . وأصبح مبلغا ثابتا في الذمة .

على اتهامه بجيازة مخدر وتفتيشه . المادتان ٤/٣٤ و ٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

(نقض جنائي — ٣ مايو سنة ١٩٥٤ م ١٣٠٦ رقم ٦٨٨) .

٢٨٩ . تفتيش . ضابط مندوب للتفتيش عن مخدر بمنزل المتهم . تسليفه المخبر الذي معه بفتح باب المنزل من الداخل . لاجرج على الضابط في ذلك . إلقاء زوجة المتهم بعلبة كانت بيدها . هذا تخلص منها عن حيازتها . للمخبر الذي دخل المنزل بوجه قانوني أن يلتقطها ويكشف عما فيها . وجود مخدر بها . تلبس .

(نقض جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ م ٤٤٩ رقم ١٣٩) .

٢٩٠ ١ — تفتيش . قبض . نقض . سبب جديد . الدفع ببطلان القبض والتفتيش . عدم ابدائه أمام محكمة الموضوع . الحكم المطعون فيه لا يبين منه هذا البطلان . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — تقليد أوراق مالية . حكم . تسببه . تقليد ورقة مالية من فئة العشرة قروش . تطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات على واقعة الدعوى لا المادة ٢٠٤ من القانون المشار إليه . لا خطأ .

(نقض جنائي — ٢٥ مايو سنة ١٩٥٤ م ١٣٣٢ رقم ٧٣٦) .

٢٩١ . تفتيش . قرار النائب العام بنذب أحد وكلائه المعينين بإحدى النيابةات الكلية للعمل في نيابة جزئية في فترة معينة . تخصص ولايته بدائرة هذه النيابة .

اتفاق الطرفين في هذا الإقرار على نفي الاستبدال واستبقاء وصف الدين كدين إيجار. خضوع هذا الدين لأحكام التقادم الخمسى. تقرير الحكم بمحصول استبدال في الدين وبخضوعه لأحكام التقادم الطويل. مسح لعبارة الإقرار ومخالفة للقانون.

٢ - تقادم. حكم. تسببيه. حلول الدين في التاريخ الوارد في الإقرار. دخول الدائن في إجراءات توزيع وتوقيعه الحجز على المدين ثم اعلانه بتبعية عقارى. عدم بحت الحكم في أثر هذه الإجراءات في قطع التقادم الخمسى قصور يعيب الحكم.

(تقضى مدنى - ١٩ مارس سنة ١٩٥٣
ص ٥٦ رقم ١٦)

٢٩٦ تقادم. انقطاع التقادم. مسئولية أمين النقل بخصوص تلف البضاعة أو فقدها. سقوط دعوى المسئولية بمضى مدة ١٨٠ يوما. خضوع هذه المدة لقواعد الانقطاع المستمدة من القانون العام. شرط الافرار القاطع للتقادم أن يتضمن اعترافا بفقد البضاعة وبالمسئولية عن فقدها. حكم. تسببيه. اعتباره اقرار أمين النقل بفقد البضاعة مع انكاره المسئولية عن فقدها قاطعا للتقادم. خطأ في القانون المادة ١٠٩ من قانون التجارة المختلط.

(تقضى مدنى - ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٥٤ رقم ٤٤١)

٢٩٧ تقادم. خيازة. المشتري. من الحائز

العرضى. كسبه الملكية بالتقادم.
(تقضى مدنى - ١٨ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١١٢٩ رقم ٥٠٥)
٢٩٨ ١ - تقادم. في الحقوق المالية. انقطاعه. أسبابه.

٢ - تقادم. قطعه. مانع أدبى من رفع الدعوى. علاقة الموظف بالحكومة. لاتعد كذلك.

(القضاء الإدارى - ٢٠ مايو سنة ١٩٥٣
ص ١٧٣٩ رقم ٩١٥)

٢٩٩ ١ - تقادم. مسئولية. بدء ميعاد تقادم مسئولية أمين النقل. هو من اليوم الذى كان يجب أن يتم فيه النقل. المادة ١٠٤ من قانون التجارة.

٢ - تقادم. مسئولية. تحديد الوقت الذى كان يجب أن يتم فيه النقل يرجع في ذلك إلى عقد النقل. عدم نص العقد على هذا التحديد. لا يتم النقل إلا بتسليم البضاعة للمرسل اليه. عدم تسليم البضاعة على الوجه المتفق عليه. قاضى الموضوع هو الذى يحدد الوقت الذى كان يجب أن يتم فيه النقل.

٣ - مسئولية. إثبات. مسئولية أمين النقل. ترتبها في ذمته بمجرد إخلاله بتنفيذ التزامه. ليس على المرسل أن يثبت خطأ أو تقصيرا في جانب أمين النقل ويكفى إثبات أنه أخل بالتزامه. لا يبرأ أمين النقل إلا بإثبات أحد أسباب الاعفاء من المسئولية المنصوص عليها قانونا. عجزه عن الإثبات كاف لاعتباره مسئولاً. المادة ٩٢ من قانون التجارة
(تقضى مدنى - ٧ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١٠٩٨ رقم ٤٨٠)

٣٠٠ ١ - تقرير التلخيص . خلوه من التوقيع . لا تبطل الاجراءات .

٢ - حكم خطأ مادي واضح . لا يقدح في سلامة الحكم .

٣ - تفتيش . المادة ٥١ من قانون الاجراءات . محل الاستناد إليها لا يجوز التحدى بها في صدد التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبطية القضائية بإذن من سلطة التحقيق .

٤ - ضبط متعلقات الجريمة . عدم اتباع الاجراءات المنصوص عليها في المواد ٥٥ وما بعدها . لا يترتب عليه بطلان .

(نقض جنائي - ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ ص ٤٥٠ رقم ١٤١) .

٣٠١ ١ - تلبس . القاء المتهم بالمخدر على مشهد من ضابط البوليس . هذا تخل منه بارادته عما يحوزه من مخدر . اداته بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر . صحيحة .

٢ - شهود تقي . تبرير اطراح شهادتهم . غير لازم .

(نقض جنائي - ٢١ يونيه سنة ١٩٥٤ ص ١٣٤٥ رقم ٧٥٧) .

٣٠٢ تلبس باحراز مخدر . صورة واقعة . (نقض جنائي - ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ ص ٤٤٩ رقم ١٤٠) .

٣٠٣ ١ - تلبس . رؤية جندي المرور أثناء طوافه ليلا المتهم وزميله أمام محل كواء باب « موارد » ويشع النور من داخله ومعهم جندي آخر تجسيز القبض والتفتيش .

٢ - شهود . سكوت المتهم عن طلب سماعهم أمام محكمة أول درجة . رفض محكمة الاستئناف إجابته إلى هذا الطلب . لا يعتبر إخلالا بحقوق الدفاع .

(مصر الكلية - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ص ٩٥٦ رقم ٣٦٦) .

٣٠٤ ١ و ٢ - تلبس . شجيرات حشيش قائمة وسط المزارع . تلبس . مرور رجال إدارة مكافحة المخدرات يأخذى المزارع للتحري . ذلك لا يكون مرورا بغير حق .

٣ - نقض . حكم براءة المتهمين جميعا . طعن النيابة فيه . قصرها أسباب الطعن على وجهين يشمل أحدهما جميع المتهمين . والثاني خاص بمتهمين معينين . عدم تعرضها لسبق حفظ الدعوى قبل هؤلاء المتهمين مع أن ذلك كان أحد الأسباب التي أقيم عليها الحكم ببراءتهم . الطعن بالنسبة إليهم لا يكون مقبولا لأن هذا السبب يكفى وحده لحمل الحكم . (نقض جنائي - ٢ يوليه سنة ١٩٥٣ ص ٨٣٣ رقم ٣١٣) .

٣٠٥ تلبس . صورة واقعة إحراز مخدر متلبس بها .

(نقض جنائي - ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ ص ٤٥١ رقم ١٤٣) .

٣٠٦ ١ - تلبس . متهم . اضطرابه واصفرار وجهه وتواجده في بلد غير بلده واعترافه بأن شخصا آخر مشهورا عنه الانبحار في المخدرات سلمه مندبلا ليضعه في حقيبته ... الخ . دلائل كافية الاتهام والقبض .

٢ - تفتيش . وكيل نيابة على رأس

تعيينها لجنة التسعيرة متروك للحافظ
أو المدير العمل على تحقيقه .

(قض جنائي — ١٩ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٥٤ رقم ١٤٨) .

٣١٠ تموين . بيع سلعة مسعرة . العقاب عليه
يكون بالمادة ٩ من القانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ . لا بالمادة ١٣ منه

(قض جنائي — ٢٥ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٥٨ رقم ١٥٧) .

٣١١ تموين . توريد حصة الحكومة في القمح .
واقعة حصلت قبل القرار رقم ٨٧ لسنة
١٩٥١ الذي صدر قبل الحكم فيها نهائيا .
تبرئة المتهم .

(قض جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٤٨ رقم ١٣٨) .

٣١٢ تموين . حكم . تسببه . ادانة المتهم في جريمة
عدم توريد نصيب الحكومة من القمح
في الميعاد . المحلة صدور قرار من وزارة
التموين بمد ميعاد التوريد . وجوب الحكم
براءة المتهم وفقا للمادة ٢/٥ عقوبات .
(قض جنائي — ٢٤ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٢٨ رقم ٧٣٤) .

٣١٣ تموين . حكم . تسببه . عدم جواز التصرف
في الأقمشة والمنسوجات الشعبية إلا لمن
تعيينهم وزارة التموين من تجار التجزئة .
هذا الحظر من النظام العام . اعتماد الحكم
صحته التصرف الحاصل من تاجر جملة إلى
تاجر جملة آخر في هذه الأقمشة . مخالفة
الحكم للقانون . المادة ٣٤ من المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . والمادة ٧
من قرار وزارة التموين رقم ٥١٠ لسنة
١٩٤٥ .

(قض مدني — ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٣١٧ رقم ١٠٣) .

مأموري الضبطية القضائية . أجرى
التفتيش بنفسه . صحيح .

(جنابات سوهاج — ١٣ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٤٠ رقم ٣٥) .

٣٠٧ ١ — تموين . العذر المخفف المنصوص

عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من
القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . يشترط
لتحققه عدم تمكن صاحب المحل من منع
وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة
المراقبة . الغياب في ذاته لا يصاح عذرا .

٢ — تموين . رغيف . وزنه . النص
في قرار وزير التموين على وزن عدد
معين من الأرغفة . لا يقيد القاضي في
قضائه . هو مجرد إرشاد وتوجيه للوظفين
المنوط بهم المراقبة .

(قض جنائي — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠١٦ رقم ٣٨٥) .

٣٠٨ تموين . القرارات التي يصدرها وزير

التموين بالتدابير اللازمة لضمان تموين
البلاد بالمواد الغذائية وغيرها وفقا للمادة
الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ . وجوب عرض هذه القرارات
على لجنة التموين العليا وموافقتها عليها .
الجزاء المترتب على عدم عرضها . هو
بطلان هذه القرارات .

(قض جنائي — ١٣ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩٨ رقم ٦٧٤) .

٣٠٩ ١ — تموين . الامتناع عن بيع سلعة

مسعرة بالسعر المقرر . معاقب عليه لذاته
بصرف النظر عما إذا كان المطلوب منه
سعرا أزيد من السعر المقرر أم لا .

٢ — تموين . إعلان جدول الأسعار التي

بالتطليق وحكم خرم المحكمة الشرعية بدخول الزوجة في طاعة زوجها. اختصاص محكمة النقض بالفصل في هذا التناقض. ٢ — تنازع الاختصاص. اختصاص. محاكم شرعية. مجالس مالية. أحوال شخصية. منوط اختصاص المحاكم الشرعية. منوط اختصاص المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس. الأمر العالي الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧.

٣ — تنازع الاختصاص. أحوال شخصية. دعوى من الزوجة أمام المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس بطلب النفقة والطلاق لسوء العشرة والحياة الزوجية. إسلام الزوج بعد رفع الدعوى. بطلب الزوجة الطلاق لإسلام الزوج بعد رفع الدعوى. طلب الزوجة الطلاق لإسلام الزوج. قضاء المجلس الملي بالطلاق. تأسيس قضاة على إسلام الزوج وعدم تعرضه للسبيلين اللذين أقيمت عليهما الدعوى ابتداء. تجاوز المجلس حدود اختصاصه. حلة ذلك.

٤ — تنازع الاختصاص. أحوال شخصية. تنازع القوانين. طلاق. حق مكتسب. عقد الزواج لا يكسب أيًا من الزوجين فيما يختص بالطلاق والتطليق حقًا مستقرًا لا يتأثر بما قد يطرأ بعد إبرامه.

(نقض مدني — جمعة عمومية — ٢٢ مايو سنة ١٩٥٤ ص ١١٩٦ رقم ٥٦٨).

٣١٩ ١ — تنازع الاختصاص. مجالس مالية. استئناف. النص في لائحة المجلس الملي

٣١٤ تموين. دقيق. تسليم المتهم إلى آخر جزءا من الدقيق المنصرف لمخبره لصنعه خبزًا. معاقب عليه طبقا للبادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (نقض جنائي — ١١ مايو سنة ١٩٥٣ ص ٤٤١ رقم ١٢١).

٣١٥ تموين. زراعة التمع بالنسب التي حددها القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠. الحياة الفعلية. هي أساس ما أوجبه القانون من ذلك.

(نقض جنائي — أول يونيو سنة ١٩٥٣ ص ٦٢٣ رقم ٢٠١).

٣١٦ تموين. صاحب مطبعة يستخدم الورق في صناعة الطباعة التي يشتغل بها في مطبعته. عدم إخطاره عما في حيازته من ورق الطباعة. القضاء بإدائه طبقا للبادة الأولى من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢. صحيح.

(نقض جنائي — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠٢٠ رقم ٣٩٢).

٣١٧ تموين قح. توريده للحكومة. المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢. القمح المطلوب توريده هو عن سنة من السنوات المشار إليها في هذا المرسوم. لا تبدأ المسؤولية الجنائية عن عدم توريده إلا بعد انقضاء شهرين من تاريخ العمل به إذا لم يؤد الالتزام عينا أو يدفع جنهين عن كل إردب.

(نقض جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ ص ٤٤٨ رقم ١٣٦).

٣١٨ ١ — تنازع الاختصاص. اختصاص. وقف تنفيذ حكم نهائي من المجلس الملي

لطائفة الأقباط الكاثوليك على أن
استئناف الأحكام الحضرية في مسائل
الأحوال الشخصية يبدأ من تاريخ
صدورها . عدم مخالفة هذا النص للقانون
أو النظام العام .

٢ — تنازع الاختصاص . اختصاص .
نقض . طعن . صدور حكم نهائي من
المجلس المالى بالنفقة للزوجة وحكم نهائي
آخر من المحكمة الشرعية بدخول الزوجة
في طاعة زوجها . وجوب اعتبارهما
حكيمين متناقضين إذا تضمن حكم المجلس
قضاء ضمينا برفض دعوى الطاعة .
اختصاص محكمة النقض بوقف تنفيذ
أحد الحكيمين .

٣ — تنازع الاختصاص . مجالس مالية .
أحوال شخصية . اختصاص المجلس المالى
لطائفة الأقباط الكاثوليك . اختصاصه
بمسائل الأحوال الشخصية لهذه الطائفة .
الأساس الذى يرتكز عليه هذا
الاختصاص . القانون رقم ٨ لسنة
١٩١٥ .

(نقض مدنى — جمعية عمومية — ٢٩ نوفمبر
سنة ١٩٥٤ ص ١٦٣٥ رقم ٨٨٥) .

٣٢٠ ١ — تنازع الاختصاص . مجالس مالية .
انضمام الزوجة المارونية إلى طائفة
الروم الكاثوليك التى ينتمى إليها زوجها .
عقد زواجهما فى كنيسة الروم الكاثوليك
وعمداد أولادهما حسب طقوس هذه
الكنيسة . ثبوت الاختصاص فى
المنازعات المتعلقة بهذا الزواج إلى المجلس
المالى لطائفة الروم الكاثوليك .

٢ — تنازع الاختصاص . الإقرار .
بالانضمام إلى إحدى الطوائف الدينية .
ارتباطه بالولاية على النفس . القول
بأنه يلزم لصحته بلوغ سن الرشد اللازم
لصحة التصرفات المالية . فى غير محله .
يكفى بلوغ السن التى تزول فيها الولاية
على النفس .

٣ — تنازع الاختصاص . مجالس مالية .
المجلس المالى لطائفة الروم الكاثوليك .
اختصاصه بمسائل الأحوال الشخصية
لهذه الطائفة . الأساس الذى يرتكز
عليه هذا الاختصاص : القانون رقم ٨
لسنة ١٩١٥ .

(نقض مدنى — جمعية عمومية — ٢٩ نوفمبر
سنة ١٩٥٤ ص ١٦٤٣ رقم ٨٨٦) .

٣٢١ تنازع الاختصاص . مجالس مالية . جهة
تحرير عقد الزواج . لا يمنح الجهة التى
حررت اختصاصا قضائيا . العبرة فى
اختصاص المجالس المالية بمسائل
الأحوال الشخصية . هى باتحاد طرفى
الدعوى فى الملة . فى حالة الاختلاف .
يكون الاختصاص للمحاكم الشرعية .

(نقض مدنى — جمعية عمومية — ١٨ ديسمبر
سنة ١٩٥٤ ص ١٦٥١ رقم ٨٨٨) .

٣٢٢ تنظيم . حكم . تسييره . صدور مرسوم
باعتقاد خط التنظيم . ترتب آثاره
المنصوص عليها فى المادة الأولى من
الأمر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس
سنة ١٨٨٩ . على المباني الواقعة على جانب
طريق عام موجود بالفعل : الحكم
ببراءة المتهم بترميم واجهة منزله دون
بيان ما إذا كان البناء واقعا على جانب

٣٢٥ توزيع . توزيع في ظل قانون المرافعات

المختلط .. مناقضة في التوزيع . عدم

تقديم مستندات المناقضة في الميعاد .

حكمه . المادة ٥٨٠ مرافعات مختلط .

(قض مدني — ١٤ مايو سنة ١٩٥٣

ص ٤٨٧ رقم ١٧٤) .

٣٢٦ توزيع . عدم قبول طلبات توزيع بعد

انقضاء ميعاد الشهر المنصوص عليه في

المادة ٥١٥ من قانون المرافعات القديم .

سقوط حق الدائن بانقضاء هذا الأجل .

السقوط يحصل بقوة القانون ويحكم به

القاضي ولو من تلقاء نفسه . لا يغني

عن تقديم الطلب في الميعاد المشار إليه

مجرد تقديم سندات الدين . المادتان

٥١٦، ٥١٥ من قانون المرافعات

القديم .

(قض مدني — ١٦ أبريل سنة ١٩٥٣

ص ٢٧٤ رقم ٨٩) .

٣٢٧ تيسير . تخط . صدور قرار من الوزير .

المدير العام لمصلحة السكة الحديد .

سلطه في التعيين والترقية . مداها .

القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ . يملك

إصدار قرار بالتخط .

(القضاء الإداري — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢

ص ٨٢٥ رقم ٣٠٠) .

(ج)

٣٢٨ جامعة إبراهيم . النص في قانونها على

استمرار العمل بالقوانين واللوائح

الخاصة بالمعاهد المتدججة فيها . أثره .

احترام المراكز القانونية التي اكتسبت

في ظل هذه القوانين .

(القضاء الإداري — ١٥ يناير سنة ١٩٥٣

ص ١٥٠٠ رقم ٨٥٥) .

طريق عام أو داخلا في طريق مزعم

إنشاؤه . قصور .

(قض جنائي — ٢٥ مايو سنة ١٩٥٣

ص ٤٥٦ رقم ١٥٢) .

٣٢٣ ١ — تنفيذ عقارى . حكم رسوالمزاد .

أثره . تخلف الراسى عليه المزاد عن دفع

الثمن . جواز إعادة البيع على ذمته ولو

كان قد تصرف في العقار إلى آخر سجل

عقده . إعلان المشتري من الراسى عليه

المزاد في دعوى إعادة البيع . غير لازم .

المشتري من الراسى عليه المزاد لا يعتبر

حائزا للعقار في معنى المادة ٦٩٧ مدني

مختلط . المواد ٦٧٥ و ٧٤٣ مرافعات

مختلط و ٦٩٥ و ٦٩٧ مدني مختلط .

٢ — تنفيذ عقارى . إعادة البيع على

ذمة الراسى عليه المزاد المتخلف عن

دفع الثمن . غشوة قيود الدائنين

وتسجيلاتهم إلى سيزتها الأولى . تجديد

القيود في الفترة التالية لرسو المزاد

وانقضاء ميعاد زيادة العشر . غير لازم .

المادة ٦٩٤ مدني مختلط .

٣ — تنفيذ عقارى . الراسى عليه

المزاد ليس له من الحقوق أكثر مما كان

للدين المزوعة ملكيته . مثال .

(قض مدني — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣

ص ١٠٥١ رقم ٤٣٨) .

٣٢٤ تهديد . خطاب تهديد عباراته تحمل

طابع الجد . القول بأن هذه العبارات

غير جذية دون بيان وجه العدول عن

ظاهر العبارات . قصور

(قض جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٥٤

ص ١٣٢٢ رقم ٧٢١) .

٣٢٩ ١ — جامعة . أعضاء هيئة التدريس .
شروط تعيين الاستاذ .

٢ — جامعة . أعضاء هيئة التدريس .
الترقية إلى وظيفة أستاذ . جواز عدم
التقيد بالمدة بالنسبة إلى الكرسي المنشأ
متى يكون هناك عرف إداري .

٣ — طلبات الالغاء . شرط قبولها .
مصلحة شخصية مباشرة . صورة لعدم
توافرها .

(القضاء الإداري — ١١ فبراير سنة ١٩٥٣
من ١٥٢٠ رقم ٨٦٦) .

٣٣٠ جريمة التحريض على بغض طائفة من
طوائف الناس . ليس من أركانها
وقوع جريمة أو جنحة بالفعل .

(نقض جنائي — ١٢ أبريل سنة ١٩٥٤
من ١٢٩٥ رقم ٦٦٦) .

٣٣١ ١ — جريمة الغش وجريمة الخداع .
الفرقة بينهما . المادتان ١ و ٢ من
القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

٢ — جريمة الخداع . ماهية أركانها .
معنى الطرق الاحتيالية المشترطة فيها .

٣ — متى تكون جريمة الشروع فيها ؟
ومتى تعتبر أعمالاً تحضيرية ؟ مثال .

(الموسكى الجزئية — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤
من ٧٧٣ رقم ٢٧٦) .

٣٣٢ ١ — جزاء . توقيعه بخمسة يومين من
المرتب . يختص به الوزير . الأمر
العالي في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ .

٢ — تعويض . مسئولية الدولة عن
أعمالها غير التعاقدية . شروط توافرها .
عدم مشروعية العمل أو القرار الإداري .
صورها . عدم المشروعية لعيب في

الشكل . لا نوجب حكماً بالحكم بالتعويض .
علة ذلك .

(القضاء الإداري — ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٣
من ١٨٩٨ رقم ٩٥٥) .

٣٣٣ ١ — جزاء . موافقة الوزير على رأى
قسم التحقيقات بالوزارة فيما تضمنه
من لفت النظر والنقل إلى جهة أخرى .
تقتضى تنفيذ كل ما جاء في هذا الرأى .
لا يجوز للوزير أن يضيف جزاء تأديبياً
آخر . لفت النظر . ليس عقوبة تأديبية .
الإذار يعد عقوبة .

٢ — وظيفة . حمل شاغلها لقب
مساعد إداري . القرار الصادر من
الوزير بنقله إلى وظيفة أخرى بقصد
حرمانه من اللقب . قرار باطل . يعتبر
عقوبة مقنعة .

(القضاء الإداري — ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢
من ٨١٦ رقم ٢٨٤) .

٣٣٤ جمارك . تهرب البضائع والمنتجات التي
أص عليها المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٢٩ . مناط توقيع الجزاءات
المنصوص عليها في اللائحة الجمركية .
هو نية التهريب أو محاولته . نفي توافر
هذه النية . مسألة موضوعية .

(نقض مدني — ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤
من ١٨٣٣ رقم ٩٣٧) .

٣٣٥ ١ — جمارك . رسوم جمركية . الإعفاء
الخاص بالجيش البريطاني . متى يسرى
هذا الاعفاء ومتى تستحق الرسوم .
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ والمادة ٣٣
من اللائحة الجمركية .

٢ — جمارك . إثباتات . إجراءات
تقاضى . سماع اللجنة الجمركية بشهودا

على سبيل الاستدلال دون حلف يمين
لاثر يرب عليها . حكم . تسببه . إدانة
الطاعنين في تهمة التهريب . استناده إلى
الأدلة التي استمدتها من محضر اللجنة
وباقى أوراق الدعوى . عدم سماع
المحكمة الشهود . لا خطأ متى كان
الطاعنان لم يقدم ما يثبت أنهما طلبا إلى
المحكمة سماع الشهود .

٣ — جمارك . رسوم جمركية .
اختصاص . جرائم تهريب الكبريت .
اختصاص اللجان الجمركية بجرائم
التهريب الخاصة بالرسوم الجمركية .
الرسوم الصادر في ٧ أغسطس
سنة ١٩٣٨ والذي جعل الاختصاص
للقضاء العادي مقصور على
رسم الاتاج .

(نقض مدني — ١٦ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٨٥ رقم ٩٣) .

٣٣٦ جنائية . حكم نهائي بعدم اختصاص
القاضي الجزئي . أعادتها إلى محكمة
الجنح ثانية . غير جائز .

(قنا الكلية — ١٧ مارس سنة ١٩٥٥
ص ١٩٥٨ رقم ٩٧٦) .

٣٣٧ ١ — جنسية مصرية . لإثباتها . جواز
السفر المصري . لا يعتبر دليلا عليها .
الوثيقة الإدارية التي تعتبر دليلا عليها .
شهادة من وزير الداخلية .

٢ — إبعاد . أفراد الفئة الثالثة من
المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم
٧٤ لسنة ١٩٥٢ . إطلاق سلطة
وزير الداخلية في إبعادهم . لا يمنع من
رقابة المحكمة على الأسباب التي قد

يتضمنها قرار الإبعاد .

(القضاء الإداري — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٨٤ رقم ٨١٣) .

٣٣٨ ١ — جنسية مصرية . الدخول فيها
بحكم القانون . طبقا للفقرة الثانية من
المادة الأولى من المرسوم بقانون
رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ .

٢ — جنسية مصرية . قاصر . يتبع
جنسية والده . المرسوم بقانون رقم
١٩ لسنة ١٩٢٩ .

٣ — جنسية مصرية . الدخول فيها
بحكم القانون . شرط التوطن والإقامة .
شهادة البطيركية دليل كاف . الأمر
العالي في ٢١ يونيو سنة ١٩٥٠
والمرسوم بقانون رقم ١٩
لسنة ١٩٢٩ .

٤ — جنسية . إلادة صادرة من نظارة
الخارجية المصرية . استنادها إلى
معلومات واردة من أحد قناصل
انجلترا . لانكفي لإثبات الجنسية
اليونانية .

٥ — جنسية . من هم من أصل سوري .
لا يعتبرون تابعين لدولة اليونان .
التصريح المشترك الصادر في ٢٨ من
مايو سنة ١٩٥٣ من مصر واليونان .

٦ — جنسية مصرية . الدخول فيها
طبقا للقانون . امتناع وزير الداخلية
عن تسليم شهادة الجنسية . مخالفته
للقانون .

(القضاء الإداري — ٢٢ مارس سنة ١٩٥٣
ص ١٥٥١ رقم ٨٧٤) .

٣٣٩ جنسية مصرية . الذخول فيها طبقا
للفقرة الثالثة من المادة الأولى من
المرسوم بقانون لسنة ١٩٢٩ .
شروطه .

(القضاء الإدارى — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٤٨٨ رقم ٨٤٥) .

٣٤٠ ١ — جنسية . المنازعة فيها أثناء نظر
الدعوى . اختصاص المحكمة بالفصل
فيها .

٢ — إبعاد . سلطة الدولة في ذلك .
سلطة تقديرية . شرطها .

(القضاء الإدارى — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٤٨٥ رقم ٨٤٣) .

٣٤١ جنسية مصرية . زواج مصرية من
إيطالى . ثبوت الجنسية الإيطالية لها .
القرار الصادر برفض طلب الترخيص
لها بجواز سفر مصرية . صحيح .

(القضاء الإدارى — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٩١٩ رقم ٩٦٣) .

٣٤٢ ١ — جنسية مصرية . مادة ٦ من
اتفاق شركة قناة السويس الصادر به
القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ . المقصود
بالمصريين . هم المولودون من آباء مصريين
عند ولادتهم .

٢ — جنسية مصرية . المرسوم بقانون
سنة ١٩٢٦ . ما تعارض من أحكامه
مع المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة
١٩٢٩ . يعتبر ملغى .

(القضاء الإدارى — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٣
ص ١٥٩ رقم ٨٦٢) .

٣٤٣ جيش . ضابط . ترقية . تخط لأسباب
لم تكن قائمة عند صدور القرار .

قرار باطل . معاشات عسكرية . ضابط .
استشهاده . حق الورثة في معاش
استثنائى على أساس مرتب الرتبة التالية
لرتبة المستشهد . قرار مجلس الوزراء
في ١٨ يولييه سنة ١٩٥٠ .

(القضاء الإدارى — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٦٤ رقم ٧٩٢) .

(ح)

٣٤٤ حجز . المنازعة في أصل الدين .
لاتأثير لها في المسؤولية عن عرقلة
تنفيذ الحجز الموقع من أجل هذا
الدين .

(قضى جنائى — ٢٥ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٥٨ رقم ١٨٦) .

٣٤٥ حجز . حجز ما للدين لدى الغير .
الشروط الواجب توافرها في الدين
المحجوز من أجله . الدين المحجوز من
أجله عبارة عن تعويض متنازع في
استحقاقه نزاعا جديا . عدم جواز
الحجز .

(قضى مدنى — ١٤ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٧٣ رقم ١٦٨) .

٣٤٦ حجز . حجز ما للدين لدى الغير .
رفض المحكمة طلب الحجز التحفظى
استنادا إلى أن الدين المطلوب الحجز
من أجله متنازع على ترتيبه في الذمة .
لا خطأ .

(قضى مدنى — ٧ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١٠٩٩ رقم ٤٨٢) .

٣٤٧ حجز على أموال مؤسسة تدبر مرفق
عام . جوازه في حدود

(الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة — ١٠
نوفمبر سنة ١٩٥٤ ص ١٧٧٤ رقم ٩٢٨) .

طلب إلغاء الحجز حتى يفصل في مشروعية اللائحة بفرض الرسوم البلدية من الجهة المختصة . خطأ في القانون .
المادة ١٨ من قانون نظام القضاء المقابلة للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

٣ — استئناف . تصدى . عدم جواز التصدى ولو باتفاق الخصوم .
(قضى مدنى — ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ م ٥٢٢ رقم ١٨٤) .

٣٥٠ حجية الأحكام . العبرة بالمنفوق . متى تلحق الحجية بالأسباب .
(بنها الجزئية — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٥ م ١٥٩١ رقم ٨٨٤) .

٣٥١ حراسة . إجارة . إشكال في التنفيذ . قضاء مستعجل . حكم . تسبيه . قضاؤه برفض الاشكال الذى رفعه المستأجر في تنفيذ حكم الحراسة . عدم رده على ما تمسك به المستأجر من أنه لا يجوز للحارس انتزاع الأطنيان المؤجرة من تحت يده تنفيذاً لحكم الحراسة وأن كل ماله هو الاستيلاء على الأجرة في مواعيدها . عدم ترجيحته من ظاهر الأوراق ما إذا كان عقد الإيجار سوريا أم غير صورى مع أن هذا الأمر كان محل نزاع بين الخصوم . قصور يعيب الحكم .

(قضى مدنى — ١٦ أبريل سنة ١٩٥٣ م ٢٩٣ رقم ٩٦) .

٣٥٢ ١ — حراسة . اختلاف الرأى في جواز وضع الأطنيان المؤجرة تحت الحراسة بناء على طلب المالك بسبب

٣٤٨ ١ — حجوز إدارية . اختصاص . أوامر إدارية . هذه الحجوز ليست من قبيل الأوامر الإدارية . اختصاص المحاكم بنظر دعاوى بطلان إجراءاتها أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع .

٢ — لوائح . أوامر إدارية . اختصاص . رسوم بلدية . للمحاكم سلطة البحث في مشروعية اللائحة والامتناع عن تطبيقها إذا كانت مخالفة للقانون . المادة ١٨ من قانون نظام القضاء المقابلة للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم .

٣ — رسوم بلدية . حق المجالس البلدية في فرض رسوم على المحال الصناعية والتجارية التى تباشر نشاطها في دائرة اختصاص هذه المجالس . المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .
(قضى مدنى — ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ م ٥٠٨ رقم ١٨١) .

٣٤٩ ١ — حجوز إدارية . اختصاص . أوامر إدارية . الحجوز الإدارية ليست من قبيل الأوامر الإدارية . اختصاص المحاكم بنظر دعاوى بطلان إجراءات هذه الحجوز أو إلغائها أو وقف إجراءات البيع .

٢ — لوائح . أوامر إدارية . اختصاص . حجوز إدارية . رسوم بلدية . للمحاكم سلطة البحث في مشروعية اللائحة والامتناع عن تطبيقها إذا كانت مخالفة للقانون . حكم . تسبيه . قضاؤه بإيقاف الفصل في

... الانتقاص منها إلا في حدود القوانين واللوائح .

٢ — حرية شخصية . حق التنقل .
يعتبرها فرعاً منها . عدم جواز تقييده
إلا في حدود القانون .

(القضاء الإدارى — ١٢ يناير سنة ١٩٥٣
ص ١٤٩٩ رقم ٨٥٣) .

٣٥٨ حق الحبس . التخلي الاختيارى

عن الحياة المسقط لحق الحبس . هو
واقعة مادية . للمحكمة استخلاصها من
ظروف الدعوى وملابساتها . مثال .

(تقض مدنى — ٩ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٦٨ رقم ٨٥) .

٣٥٩ ١ — حكم . الطعن فيه بدعوى أصلية

لقصور يشوبه . أحكام محكمة القضاء
الإدارى . عدم جواز الطعن فيها
إلا بالتماس إعادة النظر . الدعوى
الأصلية يبطلان الحكم . عدم قبولها .

٢ — قبول الدعوى . الدعوى

الأصلية يبطلان حكم . متى تقبل . التفرقة
بين الأحكام التى يتورها البطلان
والأحكام المدونة . قبولها فى الثانية
دون الأولى .

(القضاء الإدارى — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٤٩٠ رقم ٨٤٩) .

٣٦٠ ١ — حكم . الهيئة التى أصدرته . اقتناع

المحكمة من التحقيق الذى أجرته أن
الهيئة التى أصدرت الحكم المدفوع
يبطلانه كانت مكونة من ثلاثة قضاة هم
المذكورة أسماؤهم بمحضر الجلسة وأن

ذكر أربعة قضاة فى الحكم كان من قبل
الخطأ المادى . وصولها إلى هذه النتيجة

تأخر المستأجر فى دفع الأجرة .

٢ — رأى القائل بعدم جواز وضع
الاطيان المؤجرة تحت الحراسة هو
الراجع ، لأن الحراسة ليست وسيلة من
وسائل التنفيذ .

(مركز الصورة الجزئية — مستجل —
٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ص ٣٦٩ رقم ١١٥) .

٣٥٣ حراسة . تقدير الخطر المبرر للحراسة .
موضوعى .

(تقض مدنى — ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١١٣٣ رقم ٥٠٨) .

٣٥٤ حراسة . حكم . تسببه . تقدير

الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر
الموجب لها . مسألة موضوعية . إقامة
الحكم قضاءه برفض طلب الحراسة على
أسباب سائفة تودى إلى انقضاء الخطر
الموجب لها . لا مخالفة للقانون ولا قصور .
المادتان ٧٢٩ و ٧٣٠/٢ من القانون
المدنى الجديد .

(تقض مدنى — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٧٣٤ رقم ٢٦٦) .

٣٥٥ حراسة . وضع الأعيان المطلوب نزع

ملكيتها تحت الحراسة . اختصاص قاضى
الأمر المستعجلة فى هذه الحالة .

(الأمور المستعجلة بالقاهرة — ٢٦ ديسمبر
سنة ١٩٥٤ ص ١٧٨١ رقم ٩٣٠) .

٣٥٦ حرية التنقل . منع أحد الأشخاص من

السفر بناء على شبهات قامت ضده .
لا يجوز .

(القضاء الإدارى — ٩ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ١٨٨٦ رقم ٩٥٠) .

٣٥٧ ١ — حرية شخصية . عدم جواز

بأسباب سائغة . لا بطلان .

٢ — عقد . تكييفه . حكم . تسليبه .
نفيه عن العقد موضوع النزاع وصف
الوكالة بالعمولة والرهن التجارى
واعتباره عقدا من نوع خاص . إجازته
تصرف المطعون عليها فى القطن المسلم لها
من الطاعن بموجب هذا العقد دون
الحصول على إذن من القضاء . إقامة
قضائه فى ذلك على أسباب مستمدة من
نصوص العقد وظروف التعاقد .
لا خطأ .

٣ — وكالة بالعمولة . حق . الوكيل
بالعمولة فى بيع الاشياء المسلبة إليه
ليبيعها دون تجديد سعر معين من غير
أن يحصل على إذن بالبيع من قاضى
الامور الوقتية . المادة ٩٢ من قانون
التجارة المختلط المقابلة للمادة ٨٩ من
قانون التجارة الوطنى .

(نقض مدنى — ٢٥ يويه سنة ١٩٥٣
ص ٦٩٧ رقم ٢٥٧) .

٣٦١ حكم . الاصل أن يحرق كاملا قبل النطق به .
تحرير الحكم بعد تاريخ النطق به . يجب
أن يستند مع ذلك إلى هذا التاريخ . صدور
الحكم قبل الإعلان الدستورى المؤرخ
فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ الذى
أوجب أن تصدر الاحكام باسم الأمة .
تحرير الحكم بعد هذا التاريخ . صدوره
باسم الملك أحمد قواد الثانى . صحيح .

(نقض جنائى — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠١٢ رقم ٣٧٩) .

٣٦٢ حكم باسناد أقدمية الموظف لتاريخ

معين . انعطافه بجميع آثاره القانونية
إلى ذلك التاريخ . حق الموظف فى
الافادة من آثار هذا الحكم من تاريخ
تحديد الأقدمية ومن بينها الفروق
المالية . عدم النص على ذلك فيه .
لا يؤثر فى حق الموظف .

(القضاء الإدارى — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٧٦ رقم ٨٠٣) .

٣٦٣ حكم بالغاء قرار نقل . أثره . إعادة
المحكوم له إلى وظيفته الأولى وترقيته
فى دوره .

(القضاء الإدارى — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٦٦ رقم ٧٩٥) .

٣٦٤ حكم بالغاء ترقية . تنفيذه ومطالبة
المدعى بتسوية راتبه باعتبار أقدميته فى
الدرجة المرقى إليها من تاريخ القرار
المطعون فيه . اجابته إلى هذا الطلب .

(القضاء الإدارى — أول فبراير سنة ١٩٥٣
ص ١٥١٣ رقم ٨٦٣) .

٣٦٥ ١ — حكم بلاغ كاذب . القصد الجنائى .
علم المبلغ بكذب الوقائع التى بلغ عنها
وانتواؤه الكيد للمبلغ ضده .

٢ — شهادة الزور . وجوب حصولها
أمام القضاء .

(نقض جنائى — أول ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٣٩ رقم ٤١٩) .

٣٦٦ حكم ببيانات . جوهرية . عدم ذكر اسم
المحكوم له فى الحكم . إغفال لبيان
جوهرى . بطلان الحكم . المادة ٣٤٩
مرافعات .

(نقض مدنى — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٩٦ رقم ٤٧٧) .

٣٦٧ ١ — حكم . بياناته . اغفال النص على سن المتهم .

٢ — حكم . تسببيه . نية القتل .
(نقض جنائي — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٤٦ رقم ٤٣٤) .

٣٦٨ حكم . بياناته . ورقة الحكم . يجب أن تحمل تاريخ إصداره .

(نقض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦٩ رقم ٦٠٥) .

٣٦٩ حكم . بيان الواقعة . القصور في هذا البيان . مثال في واقعة قتل خطأ .

(نقض جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٤٥ رقم ١٣٠) .

٣٧٠ ١ — حكم . تسبب الحكم . الصادر بالبراءة .

٢ — إثبات . سلطة المحكمة في الأخذ بقول شاهد دون آخر أو بقول للشاهد دون قول آخر له .

(نقض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦٦ رقم ٥٩٩) .

٣٧١ حكم . تسببيه . إحالة المحكمة الدعوى على التحقيق لتبين حكم العرف السينائي في حالة استبدال ممثل بآخر في فيلم معين بعد الاتفاق على بيع حق استغلاله وتعرف أثر هذا الاستبدال في الاتفاق المذكور . سلطة المحكمة في ترجيح بيئة على أخرى .

(نقض مدني — ٧ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٦٧ رقم ١٦٥) .

٣٧٢ ١ — حكم . تسببيه . إدانة المتهمين في جناية القتل العمد . توفر نية القتل عند المتهمين . تعدد الإصابات . إثبات أنها كلها شامت في الوفاة . عدم

إمكان تعيين من أحدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة . لا يعيب الحكم .

٢ — إثبات . الاعتماد على قول للشاهد أو المتهم دون قول آخر له . جوازه .
(نقض جنائي — أول يولييه سنة ١٩٥٤
ص ١٣٥٤ رقم ٧٧٤) .

٣٧٣ حكم . تسببيه . استناد الحكم في إدانة الطاعن إلى ما قرره من أنه عرض على المجنى عليه عرضاً قانونياً فتعرف عليه لأول وهلة . الثابت من التحقيقات أن الطاعن كان قد عرض على المجنى عليه في اليوم السابق مع آخرين فقرر أن ضاربه ليس من بينهم . هذا يفيد أن المحكمة حين قضت في الدعوى لم تكن منتبهة إلى هذا العرض . نقض الحكم .
(نقض جنائي — ٢٦ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٥٨ رقم ١٥٩) .

٣٧٤ حكم . تسببيه . استناده في نفي حالة الدفاع الشرعي إلى ما يخالف الثابت في التحقيق . بطلان الحكم .

(نقض جنائي — ١١ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٤ رقم ٦٤٠) .

٣٧٥ حكم . تسببيه . اشتراك في القتل العمد بطريق المساعدة . البيان الواجب .

(نقض جنائي — ١٩ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦٣ رقم ٥٨٩) .

٣٧٦ حكم . تسببيه . إقامة الحكم على أساس .
يكفي لحمله عدم الطعن على هذا الأساس .
توجيه الطعن إلى ما ورد في الحكم تزيد غير منتج .

(نقض مدني — ٩ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٧٠ رقم ٨٦) .

٣٧٧ ١ - حكم . تسببه . إقامة قضائه

على أسباب مستقلة عن الحكم الابتدائي
عدم اعتماده من أسباب الحكم الابتدائي .
إلا ما لا يتعارض مع أسبابه . النعمى على
الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم
المطعون فيه . غير مقبول .

٢ - شفعة . حكم . تسببه . احتيال
لإسقاط حق الشفيع في الشفعة .
استخلاصه من وقائع مسوغة . لا خطأ
في القانون ولا قصور .

٣ - شفعة . حكم . تسببه . احتيال
لإسقاط حق الشفيع في الشفعة . اعتماد
الحكم في ثبوته على أحكام صدرت بعد
رفع دعوى الشفعة وانقضاء مواعيدها .
ما اعتمد عليه الحكم هو الوقائع الثابتة
في تلك الأحكام والسابقة على رفع
دعوى الشفعة والمعاصرة لها لا خطأ .

٤ - شفعة . منازعة المشتري للشفيع
في ملكه الذي يشفع به . هذه المنازعة
لا تسقط حق الشفيع متى كانت على
غير أساس .

٥ - شفعة . حكم . تسببه . تعليق
الشفيع المضي في دعوى الشفعة على
نتيجة الفصل في دعوى صحة تعاقدته على
بيع العقار الذي يشفع به إلى المشفوع
منه . اضطراره إلى هذا المسلك بسبب
الحيل التي استعملها . المشفوع منه
لإسقاط حقه . النعمى على الحكم بأنه
أجاز الجمع بين حقين متناقضين . في غير
محله .

٦ - شفعة . حكم . تسببه . اطراحه

دفع بسقوط حق الشفيع في الشفعة
لتأخره في وفاة الثمن . استناده إلى أنه
من غير المستساغ أن يدفع الشفيع الثمن
في الوقت الذي يتمسك فيه ببيع عقاره
الذي يشفع به إلى المشفوع منه . لا خطأ
٧ - فسخ . تفاسخ . شفعة . حكم .
تسببه . اتفاق العاقدین على أن يكون
للفاسخ أثر معدوم للعقد . استخلاص
الحكم هذا الاتفاق من ظروف الدعوى
وملابساتها استخلاصاً سائعاً . لا خطأ
في القانون . مثال في دعوى شفعة .

٨ - شفعة . حكم . تسببه . تقريره أن
دعوى الشفعة تعتبر قائمة إذا رفعت في
خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان
الرغبة ولو لم تقيد . ترتيبه على ذلك
عدم سريان ميعاد السقوط المنصوص
عليه في المادة ٢٢ من قانون الشفعة القديم
لا مخالفته في ذلك القانون .

٩ - شفعة . حكم . تسببه . رفضه
الدفع بسقوط حق الشفيع في الشفعة
لعدم رفعه الدعوى خلال ثلاثين يوماً
من تاريخ إبداء رغبته بخطاب موصى
عليه . تأسيس قضائه على أن الشفيع
أبدى رغبته على يد محضر في خلال ١٥
يوماً من تاريخ علمه بالبيع وأنه رفع
الدعوى خلال ٣٠ يوماً من تاريخ
إبداء الرغبة على يد محضر . لا مخالفة في
ذلك للقانون .

١٠ - شفعة . قيد دعوى الشفعة . عدم
خضوعه للبيعا المنصوص عليه في المادة
١٥ من قانون الشفعة القديم .

(تقض مدنى - ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣
ص ٦٩ رقم ٢٠) .

على رواية منقولة . جائز . شرط ذلك .
مثال .

(نقض جنائي — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٤٥ رقم ٤٣٢) .

٣٨٥ حكم . تسببيه . الاعتماد في ثبوت نية
القتل على موضع الإصابة الرضوية من
جسم المجنى عليه باعتبارها ناشئة عن
العيار الناري . عدم بيان كيفية
حصول هذه الإصابة مع كون طبيعة
العيار الناري أن يحدث إصابة نارية .
قصور .

(نقض جنائي — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠١٧ رقم ٣٨٨) .

٣٨٦ حكم . تسببيه . بيع . قضاء الحكم
ببطلان البيع لصدوره من قاصر .
تأسيس قضاؤه على أن تقدير سن البائع
بمعرفة الطبيب الشرعي كان تقديرا
تقريبيا . استناده إلى إجابة هذا الطبيب
في بدء المناقشة دون أن يحفل بما تدل
عليه إجاباته اللاحقة والتي تقطع بأن
البائع بلغ سن الرشد وقت البيع .
قصور .

(نقض مدني — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤
ص ١٨٧٦ رقم ٩٤٦) .

٣٨٧ حكم . تسببيه . تفتيش . القضاء ببطلانه
وتبرئة المتهم . الواقعة كما هي مبنية
بالحكم فيها من الدلائل على أن المتهم
كان في حالة تلبس . عدم تمحيص الحكم
قيام هذه الحالة . قصور .

(نقض جنائي — ٢ يولييه سنة ١٩٥٣
ص ٨٤٨ رقم ٣١٦) .

٣٨٨ ١ — حكم . تسببيه . تقريره أن عقد
البيع موضوع النزاع هو عقد صحيح لم

٣٧٨ حكم . تسببيه . التناقض الذي يعيب
الحكم . هو ما يقع بين أسبابه بحيث
ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر .

(نقض جنائي — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٠٩ رقم ٣٧٤) .

٣٧٩ حكم . تسببيه . الخطأ في الاستدلال .
مثال في واقعة قتل خطأ .

(نقض جنائي — ١١ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٣ رقم ٦٣٦) .

٣٨٠ ١ — حكم . تسببيه . الرد على شهود النفي
غير لازم .

٢ — حكم . تسببيه . تعويض . يكفي
أن يكون مستفادا من الحكم أنه مقابل
العمل الضار .

(نقض جنائي — ١٩ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٣٠٤ رقم ٦٨٢) .

٣٨١ حكم . تسببيه . القضاء بالبراءة دون أن
تعرض المحكمة لدليل مطروح أمامها .
قصور .

(نقض جنائي — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠١٩ رقم ٣٩١) .

٣٨٢ حكم . تسببيه . الإحالة على أسباب حكم
آخر . شرطه .

(نقض مدني — ٢٧ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٥٢٧ رقم ١٨٥) .

٣٨٣ حكم . تسببيه . الاستناد في إدانة المتهم
إلى أسباب لا يبين منها أن المحكمة قد
فهمت واقعة الدعوى ودفاع المتهم على
الوجه الصحيح . قصور . مثال .

(نقض جنائي — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٣٢ رقم ٤٠٦) .

٣٨٤ حكم . تسببيه . الاستناد في إدانة المتهم

يشبه البطلان ولم يقصد منه الاضرار
بالدائنين لعدم توافر شروط الدعوى
الولاية في هذا ما ينفي عنه مظنة
الصورية المطلقة .

٢ — بيع . نزح ملكية . تنفيذ
عقارى . حكم رسو المزايد . لا ينقل
إلى المشتري من الحقوق أكثر مما كان
للبدن المنزوعة ملكيته . مثال .

٣ — تقادم . وقف التقادم بسبب
نقص الأهلية . سريانه على نوعى
التقادم الطويل والقصير .

(تقضى مدنى — ١٠ يونيه سنة ١٩٥٤
س ١١٧٥ رقم ٥٥٢) .

٣٨٩ حكم . تسييبه . تقريره مسئولية
كسارى ترام عن قتل شخص سقط
من عربة غير التى عهد إليه العمل فيها .
عدم بيانه أساس هذه المسئولية .
قصور .

(تقضى جنائى — ٤ مايو سنة ١٩٥٤
س ١٣١٠ رقم ٦٩٦) .

٣٩٠ ١ — حكم . تسييبه . تمسك الطاعن
بأن الاتفاق الذى تم بينه وبين
المطعون عليه الثانى لا يمكن وصفه
قانونا بأنه عقد بيع وتمسكه أيضا بأن
هذا الاتفاق معلق على شرط واقف
لم يتحقق . رد الحكم على الشطر الأول
من الدفاع واعتباره الاتفاق عقد بيع .
عدم رده على الشطر الثانى من الدفاع
مع أنه جوهرى . قصور .

٢ — بيع . دائن . حكم . تسييبه .
للمشتري استعمالا لحق مدينه أن يطلب
من البائع له أن يوقع على عقد

بيع صالح للتسجيل لمن اشترى منه .
ليس للمشتري أن يطلب من البائع
لبائعه أن يوقع له هو على عقد صالح
للتسجيل . تقرير الحكم أن البائع
الأصلى مسئول لعدم استجابته لإذار
المشتري من المشتري منه بأن يوقع له
مباشرة على عقد بيع صالح للتسجيل .
مخالفة للقانون وقصور .

(تقضى مدنى — ١٦ أبريل سنة ١٩٥٣
س ٢٧٦ رقم ٩٠)

٣٩١ حكم . تسييبه . تمسك المتهم بانتفاء
مسئوليته عن التعويض لأنه لا تربطه
بالمتهم صلة الخدم بالخادم . مساءلته
على أساس قيام هذه الصلة دون إيراد
الدليل عليها . قصور .

(تقضى جنائى — ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٣
س ٢٢٣ رقم ٥٦) .

٣٩٢ ١ — حكم . تسييبه . جرائم الضرب .
القصد الجنائى . لا يلزم التحدث عنه
صرحة . يكفى أن يكون هذا القصد
مفهوما من عبارات الحكم وظروف
الواقعة .

٢ — ضرب أفضى إلى عاهة . عدم
إمكان تحديد قوة إبصار العين قبل
الإصابة . لا يؤثر فى قيام جريمة العاهة
المستديمة .

(تقضى جنائى — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣
س ١٠١٢ رقم ٣٧٨) .

٣٩٣ حكم . تسييبه . جريمة اختلاس
الأشياء المحبوزة . البيان الواجب
لصحة الحكم .

(تقضى جنائى — ١٥ فبراير سنة ١٩٥٤
س ١٢٧٢ رقم ٦١٢) .

المحكمة الاستئنافية . إحالة المحكمة
الأوراق للنيابة للتحقيق . استناد
الطاعن في مرافحته إلى أمور قال إنها
ثبتت من هذا التحقيق . الحكم بتأييد
الحكم الابتدائي لأسبابه دون إشارة
إلى ماتمسك به الطاعن . قصور
وإخلال بحق الدفاع .

(نقض جنائي - ٩ يولييه سنة ١٩٥٣
ص ٨٦٠ رقم ٢٢٦) .

٣٩٨ ١ - حكم . تسببيه . دفع . له أثر في
الفصل في الدعوى . الرد عليه . قصور
مثال . . .

٢ - مسئولية . مسئولية مالك البناء
عن الأضرار التي تصيب الجار . حكم .

تسببيه . قضاؤه بالتعويض وفقاً لأحكام
القانون المدني القديم دون بيان وجه
خطأ مالك البناء . خطأ في القانون
وقصور . المادة ١٥١ مدني قديم المقابلة
للمادة ١٧٧ مدني جديد .

(نقض مدني - ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ٨٩٤ رقم ٣٤٨) .

٣٩٩ حكم . تسببيه . سبق الإصرار . مثال
للقصور في التدليل على قيامه .

(نقض جنائي - ٨ يولييه سنة ١٩٥٣
ص ٦٢٧ رقم ٢٠٧) .

٤٠٠ حكم . تسببيه . سرقة . التحدث عن نية
السرقه استقلالاً . لا يلزم .

(نقض جنائي - ٤ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٣٩ رقم ١١٧) .

٤٠١ حكم . تسببيه . سرقة . نية السرقة . متى
يكون التحدث عنها لازماً ؟

(نقض جنائي - ٢ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٢ رقم ٦٣٥) .

٣٩٤ ١ - حكم . تسببيه . خبير . عدم
ذكر الحكم أسماء الشهود الذين سئلوا
في محضر أعمال الخبير وعدم إيراد نص
أقوالهم . اكتفاؤه بالإشارة إليهم مع
إيراد مضمون أقوالهم وإعتاده تقرير
الخبير الذي ذكر أسماءهم وأورد نص
أقوالهم . لاعيب . التقرير يعتبر جزء
متما للحكم .

٢ - نقض . طعن . سبب جديد .

التمسك بأن الخبير الذي سمع شهادة
الشهود هو غير الخبير الذي قدم التقرير
دون إلتداب من المحكمة . لا تجوز
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض مدني - ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٣
ص ٧٢١ رقم ٢٦٢) .

٣٩٥ حكم . تسببيه . خطأ في الإسناد يعيب
الحكم . مثال .

(نقض جنائي - ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٣٠ رقم ٦٨) .

٣٩٦ ١ - حكم . تسببيه . دفاع . إقامة

الحكم على أوجه الدفاع التي أدلى بها
الخصم في الجلسة وإطراح الأوجه التي
ذكرها في صحيفة الدعوى . لا إخلال بحق
الخصم الآخر في الدفاع ولا قصور .

٢ - حوالة . شرط صحتها في ظل
القانون المدني القديم . وجوب رضا
المحال عليه بها كتابة . المادة ٣٤٩ مدني
قديم .

(نقض مدني - ٧ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٦١ رقم ١٦٣) .

٣٩٧ حكم . تسببيه . دفاع . الطعن بالتزوير
في محضر ضبط الواقعة لأول مرة أمام

- ٤٠٢ — ١ — حكم . تسبيبه . شاهد النفي .
الإشارة صراحة في الحكم إلى عدم الأخذ
بما قرره . لا يلزم .
- ٢ — إثبات . عدم توصل المحكمة إلى
معرفة اليوم أو الشهر الذي حصل فيه
التزوير . لا يعيب الحكم .
- ٣ — إثبات . شاهد حكم بأدائه كشاهد
زور . الأخذ بأقواله في التحقيق على
المتهم . لا مانع .
- ٤ — إجراءات . شاهد . هو كل من
عدا المتهم المرفوعة عليه الدعوى . تخليفه
اليمن . واجب . لا يغير من ذلك أن
يكون قد سبق اتهامه أو أنه يحتمل أن
تقام عليه الدعوى عن وقائع متصلة
بالوقائع التي يشهد عليها أو كونه أبدى
أقواله أمام سلطة التحقيق بغير يمين .
- ٥ — إجراءات . محاكمة . تلاوة أقوال
المتهمين والشهود في التحقيقات الابتدائية .
جائز للمحكمة . للخصوم أيضا أن يطلبوا
هذه التلاوة . عدم طلب المتهم شيئا من
ذلك . لا يصح له النعي على الحكم بسبب
ذلك .
- ٦ — إثبات : شهادة . الأصل في أدائها
أمام القضاء أنه واجب . الطوائف التي
حزمت المادة ٣١ من قانون العقوبات
عليها إفشاء الأسرار . كاتب في شركة .
لا يعتبر منها .
- (قض جنائي — ٢ يولييه سنة ١٩٥٣
ص ٨٣٤ رقم ٣١٤) .
- ٤٠٣ — حكم . تسبيبه . شرط الإحالة على أسباب
حكم آخر . أن يكون الحكم المحال عليه
- قائما . مثال في دعوى شفعة .
(قض مدني — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٩٦ رقم ٤٧٨) .
- ٤٠٤ — حكم . تسبيبه . شهادة . ترجيح المحكمة
أقوال شاهد على ما ثبت في محضر رسمي
دون مرجح . قصور .
- (قض جنائي — ٦ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩٣ رقم ٦٦٢) .
- ٤٠٥ — حكم . تسبيبه . طلب معاملة المتهم بالرافعة .
الرد عليه . غير لازم .
- (قض جنائي — ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٣٠٥ رقم ٦٨٦) .
- ٤٠٦ — حكم . تسبيبه . عدم بيان موضوع شهادة
شهود الإثبات ومؤداها . قصور
- (قض جنائي — ٩ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦٩ رقم ٦٠٧) .
- ٤٠٧ — حكم . تسبيبه . عرض مياه غازية للبيع
حالة كونها غير صالحة للإستهلاك . علم
المتهم بفساد هذه المادة . يجب أن يكون
علما واقعا . عدم استظهاره هذا العلم .
التدليل على عدم الصلاحية بمجرد ما ظهر
من التخليل . قصور .
- (قض جنائي — ١٣ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٤٣ رقم ١٢٧) .
- ٤٠٨ — حكم . تسبيبه . غش . العلم بالغش .
القصور في بيانه . مثال .
- (قض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٧٦ رقم ٦٢٠) .
- ٤٠٩ — حكم . تسبيبه . فوائد . قضاء الحكم
بالدين مع رفض طلب الفوائد . عدم
إيراده الأسباب التي تبرر هذا الرفض .
قصور يعيب الحكم .
- (قض مدني — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣
ص ٩١ رقم ٢٣) .

- ٤١٠ — ١ . حكم . تسببه . قتل خطأ . إداة المتهم في هذه الجريمة بناء على أنه تسبب بخطئه في وفاة المجنى عليهم . عدم بيان الإصابات وكيف أدت إلى الوفاة . قصور .
- ٢ — تعويض . سلطة المحكمة في تقديره .
- (قض جنائي — ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٤ م ١٣٥٠ رقم ٧٦٦) .
- ٤١١ حكم . تسببه . قتل خطأ . إداة المتهم في هذه الجريمة بناء على أنه صدم المجنى عليه فسببت هذه الصدمة وفاته . عدم بيان الإصابات ونوعها وكيف أدت إلى الوفاة . قصور .
- (قض جنائي — ٢١ أبريل سنة ١٩٥٣ م ٢٢٨ رقم ٦٥) .
- ٤١٢ حكم . تسببه . قتل خطأ . الاستدلال على خطأ المتهم بإسراعه وأنه كان يمكنه تفادي الحادث لو لم يكن مسرعا . عدم استظهار مدى السرعة التي كان يجب على المتهم ألا يتجاوزها وكيف كان يمكنه تفادي الحادث . قصور .
- (قض جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ م ٤٤٥ رقم ١٢٩) .
- ٤١٣ حكم . تسببه . قتل خطأ . عدم ذكر الحكم شيئا عن ماهية الإصابات التي قال إنها حدثت بالمجنى عليها وأودت بحياتها . قصور .
- (قض جنائي — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ م ١٠١٨ رقم ٣٨٩) .
- ٤١٤ حكم . تسببه . قتل عمد . نية القتل . استظهارها وبيان الأدلة على توافرها .
- (قض جنائي — ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ م ١٢٦٠ رقم ٥٨١) .
- ٤١٥ حكم . تسببه . قتل عمد . نية القتل . القصور في بيانها . مثال .
- (قض جنائي — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣ م ١٠١٧ رقم ٣٨٧) .
- ٤١٦ حكم . تسببه . قتل عمد . نية القتل . وجوب التدليل على قيامها .
- (قض جنائي — ١٦ فبراير سنة ١٩٥٤ م ١٢٧٣ رقم ٦١٤) .
- ٤١٧ حكم . تسببه . قتل عمد . نية القتل .
- (قض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤ م ١٢٧٤ رقم ٦١٦) .
- ٤١٨ حكم . تسببه . قضاء المحكمة بالإداة . يجب عليها أن تبين الواقعة والأدلة التي أقامت عليها قضاؤها .
- (قض جنائي — ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤ م ١٢٨٧ رقم ٦٤٧) .
- ٤١٩ حكم . تسببه . محكمة استئنافية . قضاؤها بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بالإداة . وجوب اشتغال حكمها على الأسباب التي جعلتها ترى عكس ما رأته محكمة أول درجة ، وأن يرد على أسباب الإداة بما يفيد على الأقل أنها فطنت إليها ووزنتها .
- (قض جنائي — ٢١ أبريل سنة ١٩٥٣ م ٢٢٤ رقم ٦٠) .
- ٤٢٠ حكم . تسببه . معارضة . استظهار الحكم المطعون فيه أن إعلان الحكم الغيابي لم يحصل لشخص المحكوم عليه . قصره البحث فيما إذا كان الإعلان قد تم في موطنه أو في غير موطنه . عدم استظهار ما إذا كان الطاعن قد علم بحصول هذا الإعلان وتاريخ هذا العلم

٤٢٥ ١ — حكم . صدوره باسم الملك دون

الإشارة إلى هيئة الوصايا . صحيح .

٢ — قتل عمد . نية القتل . توافرها .

موضوعي .

(تقض جنائي — ١٤ أبريل سنة ١٩٥٣)

ص ٢٢٢ رقم ٥٤) .

٤٢٦ حكم . عدم صدوره باسم الأمة تنفيذاً

للمادة السابعة من الإعلان الدستوري

الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

بطلان الحكم .

(تقض جنائي — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣)

ص ١٠٣٦ رقم ٤١٢) .

٤٢٧ حكم . عدم صدوره باسم الأمة في

تاريخ لاحق للإعلان الدستوري الصادر

من القائد العام للقوات المسلحة بتاريخ

١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ . حكم .

باطل .

(تقض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٤)

ص ١٢٥٨ رقم ٥٧٧) .

٤٢٨ حكم . عدم صدوره باسم الأمة وفقاً

للمادة السابعة من الإعلان الدستوري

الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .

بطلانه .

(تقض جنائي — أول فبراير سنة ١٩٥٤)

ص ١٢٦٦ رقم ٥٩٧) .

٤٢٩ حكم غيابي استثنائي بتشديد العقوبة .

وجوب النص فيه على أنه صدر باجماع

الآراء . تخلف هذا الشرط . بطلانه .

الطعن فيه من المتهم بطريق المعارضة .

ليس أمام محكمة المعارضة إلا تأييد

الحكم المستأنف . تشديدها العقوبة الصادر

بها الحكم المستأنف . خطأ في القانون .

لا يغير من ذلك نصها في حكمها على أن

الذي يبدأ منه ميعاد المعارضة . قصور .

(تقض جنائي — ١٣ أبريل سنة ١٩٥٣)

ص ٢١٦ رقم ٤٣) .

٤٢١ حكم . تسببه . وجوب بناء الإدانة على

أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق .

استناد الحكم إلى أن أقوال شهود

الإثبات الذين سمعهم المحكمة في الجلسة

لا تغاير أقوالهم الأولى في التحقيقات في

حين أن تلك التحقيقات لم تكن تحت نظر

المحكمة بسبب فقدانها عيب في الاستدلال .

(تقض جنائي — أول يولييه سنة ١٩٥٤)

ص ١٣٥٥ رقم ٧٧٥) .

٤٢٢ حكم . تفتيش باطل . اعتراف في محضر

البوليس . اقتصار الحكم على القول بأن

الاعتراف باطل لأنه بني على تفتيش

باطل . قصور .

(تقض جنائي — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

ص ١٠٤٥ رقم ٤٣١) .

٤٢٣ حكم جزئي انتهائي . جواز استئنائه

لقصور في الأسباب . المادتان ٣٤٩

و ٣٩٦ مرافعات .

(الزقازيق الكلية — ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤)

ص ١٥٧٣ رقم ٨٨٠) .

٤٢٤ ١ — حكم . حكم تمهيدى . عدم فصله

على وجه قطعي في أية نقطة من نقط

النزاع . للمحكمة بعد تنفيذه أن تفصل

في الدعوى على ضوء المستندات المقدمة

فيها .

٢ — حكم . تسببه . قضاؤه بتثبيت

ملكية الطاعن الأطيان شائعة لا مفرزة .

تأسيس قضاؤه على ما ورد بعقد شرائه .

لا قصور .

(تقض مدني — ١٦ أبريل سنة ١٩٥٣)

ص ٢٨٢ رقم ٩٢) .

والراتب المقرر لشهادتهم . قرار مجلس الوزراء في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ . لا يجوز تقييده بكتاب المالية الدورى في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٠ لصدوره من سلطة دنيا .

(القضاء الإدارى — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ص ١٣٧٦ رقم ٨٠٤) .

٤٣٥ ١ — حيازة . ثبوت حيازة المال المودع فى أحد البنوك . يستفاد منه توافر السبب الصحيح وحسن النية . على من يدعى العكس عبء إثبات ذلك . مثال . المادة ٦٠٩ مدنى قديم .

٢ — حيازة . التمسك بقريئة الحيازة أمام محكمة الإحالة بعد نقض الحكم . جوازه متى كان لم يثبت حصول التنازل عنها .

٣ — حيازة . إثبات . الاثبات اللازم لنفى الحيازة . الوقوف عند حد نفي أركان الهبة المقول بأنها سبب الحيازة . لا يكفى .

٤ — حكم . تسببه . حيازة . استناد محكمة الإحالة فى قضائها إلى قريئة الحيازة . عدم ثبوت إثارة هذه القريئة فى مراحل الدعوى السابقة قبل نقض الحكم . لا مخالفة لحكم النقض السابق .

(قض مدنى — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠٦٠ رقم ٤٤٨) .

٤٣٦ حيازة . حكم . تسببه . ثبوت توافر حيازة منقول . قيام قريئة قانونية على ملكية الحائز وعلى وجود السبب الصحيح وحسن النية حتى يثبت العكس .

التشديد كان باجماع الآراء .

(قض جنائى — ١٧ مايو سنة ١٩٥٤ ص ١٣٢٠ رقم ٧١٦) .

٤٣٠ حكم . مضى ثلاثين يوما دون توقيعه . بطلانه .

(قض جنائى — ١٥ فبراير سنة ١٩٥٤ ص ١٢٧١ رقم ٦٠٩) .

٤٣١ حكم نهائى باطل من محكمة أول درجة . جواز استئنافه .

(الجيزة الكلية — مستجبل مستأق — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ص ١٧٦١ رقم ٩٢٢) .

٤٣٢ حكم . وجوب التوقيع على مسودته المشتملة على أسبابه من جميع أعضاء الهيئة سواء صدر عقب المرافعة مباشرة أم فى جلسة أخرى غير جلسة المرافعة . التوقيع على مسودة الحكم المشتملة على الأسباب من أحد أعضاء الهيئة دون باقى الأعضاء . بطلان الحكم . لا يغير من ذلك توقيع جميع أعضاء الهيئة على منطوق الحكم متى كان هذا المنطوق قد أثبت فى ورقة منفصلة عن الورقة المشتملة على الأسباب . المادة ٣٤٦ مرافعات .

(قض مدنى — ١٢ مارس سنة ١٩٥٣ ص ٣٣ رقم ١٠) .

٤٣٣ حكم . وقف قرار فصل العامل . إمكان العدول عنه إن تغيرت مراكز الطرفين .

(الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ص ١٥٨٨ رقم ٨٨٣) .

٤٣٤ حملة شهادة الدراسات التكميلية التجارية العليا . تحديد الدرجة التى يعينون عليها .

الشرط المتفق عليه . تسليمه السند
للدين اضراراً بصاحب الحق فيه . إدانة
المتهم . صحيحة .

(نقض جنائي — ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٣٠ رقم ٧١) .

(٥)

٤٤٢ دائن للتركة . حجزه مبالغ مودعة
بصندوق التوفير . حكمة عدم جواز
الحجز عليها . وفاة المودع . حق الدائن
للتركة في اقتضاء دينه المحكوم له به من
المبالغ المودعة دون حاجة إلى توقيع
حجز تحفظي أو تنفيذي عليها . المادة
٢٤ من لائحة ٧ أبريل سنة ١٩١٠
والمادة ٤ من القانون رقم ٧٧
لسنة ١٩٤٣ .

(نقض مدني — ٢١ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٥٢٠ رقم ١٨٣) .

٤٤٣ دخان . حيازة دخان مخلوط بمواد
متفحمة . توافر الركن المادي للجريمة
سواء أكانت نسبة الخلط كبيرة أم
ضئيلة . تبرئة المتهم لعدم توافر القصد
الجنائي والقضاء بمصادرة الدخان
المخلوط . لا مخالفة في ذلك للقانون .

(نقض جنائي — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٣٣ رقم ٤٠٧) .

٤٤٤ درجات . تخصيصها لخدمة مؤهل معين .
لا يجوز شغلها بغيرهم .

(القضاء الإداري — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٦٧ رقم ٧٩٧) .

٤٤٥ دعاة . اثبات . الاعتياد على إدارة
منزل . للدعاة . لا يستلزم طريقاً

عدم اعتداد الحكم بهذه القرينة . خطأ
في القانون . مثال . المادتان ٦٠٧
و ٦٠٨ مدني قديم .

(نقض مدني — ٤ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١١١٥ رقم ٤٩٤) .

٤٣٧ ١ — خبير . إجراءات . الطعن

ببطلان تقرير الخبير . مناطه . مثال .

٢ — وضع يد . إثبات . خبير . الاعتماد
في تحقيق وضع اليد على التحقيق الذي
أجراه الخبير والشهود الذين سمعهم .
لا عيب .

٣ — خبير . طلب مناقشته . المحكمة
غير ملزمة بإجابة هذا الطلب . شرطه .
(نقض مدني — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤
ص ١٨٤٥ رقم ٩٤٠) .

٤٣٨ خطف طفل . ركن التحيل . يكفي لقيامه
أن يقع على من يكون المنجى عليه في
كفالاته .

(نقض جنائي — ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٣٩ رقم ٢٣٠) .

٤٣٩ خفير . فصله . حق المدير في أي وقت .
المادة العاشرة من لائحة الحفر الصادرة
في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٣١ .

(القضاء الإداري — ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ٨٢١ رقم ٢٩٣) .

٤٤٠ خيانة أمانة . اختلاس الأشياء
المحجوزة . دعوى الاسترداد .
شروطها .

(نقض جنائي — ٩ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦٩ رقم ٦٠٦) .

٤٤١ خيانة أمانة . تبذير . تحرير سند باسم
المتهم وإيداعه لديه على وجه الأمانة
لتمويله لصاحب الحق فيه عند تحقق

- ٤٤٩ ١ — دعوى . إجارة . تقدير قيمة الدعوى . الفصل في طلبات المدعى يقتضى المفاضلة بين عقد إيجاره وعقد إيجار صادر لآخر من نفس المؤجر . تقدير قيمة الدعوى يكون باعتبار مجموع الأجرة عن مدة إيجار المدعى كلها . المادة ٣٨ مرافعات .
- ٢ — اختصاص . دعوى . محكمة المواد الجزئية غير مختصة بالطلب الأصلي . عدم اختصاصها تبعاً بالطلب الاحتياطي ولو كان يدخل في نصاب اختصاصها .
- ٣ — اختصاص . دعوى . رفع الدعوى في ظل قانون المرافعات الجديد . خضوعها لقواعد الاختصاص المقررة في هذا القانون . العبرة في رفع الدعوى هي بتاريخ الإعلان لا بتاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب لتقدير الرسم عليها .
- ٤ — اختصاص . دعوى . إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة بعد الحكم بعدم الاختصاص . هي رخصة للمحكمة لا يترتب على عدم استعمالها بطلان الحكم . المادة ١٣٥ مرافعات .
- (قرض مدني — ٧ يناير سنة ١٩٥٤ م ١٠٩٧ رقم ٤٧٩) .
- ٤٥٠ ١ — دعوى . ارتباط . دعوى ضمان فرعية . حكم . تسببه تقدير توافر الارتباط المأسوخ لقبول دعوى الضمان الفرعية . تقدير موضوعي .
- ٢ — دعوى . استئناف . دفع بعدم قبول الدعوى . هو دفع موضوعي .
- خاصة للاثبات . جواز إثباته بشهادة الشهود .
- (قرض جنائي — ١٠ مايو سنة ١٩٥٤ م ١٣١٣ رقم ٧٠٢) .
- ٤٤٦ دعاة . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . جريمة ممارسة الدعارة . توافرها .
- (قرض جنائي — ٤ مايو سنة ١٩٥٤ م ١٣١٠ رقم ٦٩٥) .
- ٤٤٧ دعاوى الحقوق المدنية . القانون أباح رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية حتى كانت تابعة للدعوى الجنائية . لولاية للمحاكم الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية إذا كانت مؤسسة على سبب غير الجريمة المرفوعة عنها الدعوى . دعوى مدنية مؤسسة على خطأ فعلي . نفيه . تأسيسها على خطأ مفترض . الحكم بالتعويض في هذه الحالة . خطأ في القانون . جواز استئناف الحكم .
- (قرض جنائي — ٢٥ مايو سنة ١٩٥٤ م ١٣٢٨ رقم ٧٣٥) .
- ٤٤٨ دعاوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . القانون أباح رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية . رفع الدعوى العمومية على المتهم لتسببه خطأ في قتل المجنى عليه بالسيارة قيادته . تبرئة المتهم من التهمة المستندة إليه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة له لعدم قيام خطأ من جانبه . القضاء بالزام المسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض . خطأ .
- (قرض جنائي — ١٤ يونيو سنة ١٩٥٤ م ١٣٤١ رقم ٧٥٠) .

تمسكه بالجنسية التركية بعد العمل بمعاهدة
لوزان أو اختيار جنسية إحدى البلاد
التي فصلت عن تركيا . عدم سريان
القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ عليه .
عدم اعتباره داخلا في الجنسية
المصرية .

(القضاء الإداري — ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢
من ١٣٨٠ رقم ٨١٠) .

٤٥٣ ١ — دعوى المنازعة في راتب . ميعاد
رفعها . الإذن الصادر بتسوية حالته .
لا يعتبر قرارا إداريا . إجراء مادي .
يجوز تعديله وتصحيحه في أى وقت .
٢ — مرتب . صرف مبلغ أكثر مما هو
مقرر . القرار الصادر بتحصيل ما صرف
بغير وجه حق بطريق الخصم من
المرتب . باطل . مخالفته للقانون رقم ٢٧
لسنة ١٩١٨ .

(القضاء الإداري — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢
من ١٣٩٦ رقم ٨٢٣) .

٤٥٤ ١ — دعوى الاسترداد . الجزاء
المترتب على عدم اختصام الأشخاص
الواجب اختصامهم هو الحكم بالاستمرار
في إجراءات البيع بناء على طلب الحاجز
المادة ٥٣٨ مرافعات .

٢ — نقض . طعن . صورية . دعوى
الاسترداد . سبب الطعن هو القصور
لعدم رد الحكم على طلب عدم الاعتداد
بالعقد الذى قدمه المسترد لاثبات
ملكيته للحجوزات لأنه عقد صوري .
الدفع بعدم قبول الطعن لعدم اختصام
جميع أطراف هذا العقد . في غير محله .
(نقض مدني — ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤
من ١١٨٢ رقم ٥٦٢) .

بالقضاء به تستنفذ المحكمة ولايتها في
الفصل في الموضوع . الاستئناف
المرفوع عن هذا الحكم يطرح الدعوى
بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على
محكمة الاستئناف .

٣ — بيع . تضمينات . ثبوت أن
المشتري كان يعلم وقت الشراء بالعيب
اللاصق بسند البائع له وأنه اشترى
بجازفا وتحت مسؤوليته . لا حق له في
انتصمينات .

(قفر مدني — ٢١ يناير سنة ١٩٥٤
من ١١٠٥ رقم ٤٨٦) .

٤٥١ ١ — دعوى . التفرقة بين قيام
الخصومة وبين إثبات الوكالة . وجوب
حضور محام في الدعاوى التي ترفع أمام
مجلس الدولة .

٢ — إلتماس إعادة النظر . الغش الذى
يجوزه . شروطه .

٣ — لجنة الشياخات . الاعتراض على
تشكيلها لوجود خصومة بين عائلة المتهم
والعائلة التى ينتمى إليها بعض أعضاء
اللجنة . عدم الرد على الاعتراض .
بطلان قرار اللجنة والقرار الصادر
باعتباره .

(القضاء الإداري — ٢١ أبريل سنة ١٩٥٢
من ١٢٠٦ رقم ٩٠٣) .

٤٥٢ ١ — دعوى . الدفع ببطلان صحيفتها .
شروطه . سقوط الحق في إبدائه . المادة
٢٦ من قانون المرافعات .

٢ — جنسية عثمانية . حق اختيار جنسية
أخرى . مادة ٣٤ من معاهدة لوزان .
٣ — جنسية مصرية . عثمانى . تعريفه .

عن وفاة رسم الدفعة . الدفع بسقوطها لعدم تقديم مصلحة الضرائب الشكوى للنيابة في خلال ثلاثة أشهر . من تاريخ عليها بها . على غير أساس .

٢ — رسم الدفعة . الامتناع عن سداده في الميعاد . الحكم بثلاثة أمثال الرسوم غير المؤداة . المقصود به .

(قض جنائي — ١٣ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩٩ رقم ٦٧٥) .

٤٦١ دعوى عمومية في جنحة . انقضاؤها

بمضي أربع سنوات ونصف من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١
(قض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٥٩ رقم ٥٧٩) .

٤٦٢ ١ — دعوى عمومية في جنحة . لا تسقط

إذا لم تكن قد انقضت من وقت وقوع الجريمة إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ مدة الأربع السنوات والنصف المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

٢ — قتل خطأ . رابطة السببية . بيانها في الحكم . مثال .

٣ — دعوى مدنية . مسئول عن الحقوق المدنية . عدم بيان أساس مسئوليته في الحكم وهل هو مسئول عن خطأ تابعه أو عن خطئه الشخصي . قصور .

(قض جنائي — ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٤٧ رقم ٧٦٠) .

٤٦٣ دعوى مدنية . الحكم بالبراءة وبعدم

الاختصاص بنظر الدعوى المدنية . خطأ . يجب على المحكمة إما أن تفصل في الحكم في موضوع الدعوى المدنية أو

٤٥٥ دعوى . تقدير قيمتها . طلب غير قابل

للتقدير بحسب المادة ٤٤ مرافعات . اعتبار قيمتها أزيد من ٢٥٠ ج .

(دنهورالكلية — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ٥٥٤ رقم ١٩٣) .

٤٥٦ دعوى جنائية . سب وقذف . تنازل

المدعى بالحق المدني عن اتهام المتهمة التي كانت دعوى اللجنة المباشرة قد رفعت عليها مع الطاعن . وجوب امتداد أثر هذا التنازل إلى الطاعن بحكم القانون أيا كان السبب في هذا التنازل .

(قض جنائي — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٣٠ رقم ٤٠٣) .

٤٥٧ دعوى صحة التعاقد ، تدخل خصم ثالث

فيها مدعيا صدور عقده عن نفس المقدار موضوع الدعوى وأنه سجل عقده . قبول تدخله ورفض دعوى إثبات التعاقد على أساس المفاضلة بين المشتريين بأسبقية التسجيل . لا خطأ .

(قض مدني — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٧٤ رقم ٤٦٠) .

٤٥٨ دعوى . عدم السير فيها . قلم الكتاب .

مسئوليته عن ذلك .

(استئناف المنصورة — ضرائب — ٧ مارس
سنة ١٩٥٥ ص ١٩٣٥ رقم ٩٧٠) .

٤٥٩ دعوى عمومية . انقضاؤها . جنحة .

مضي أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ . انقضاؤها بمضي المدة .

(قض جنائي — ٧ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩٤ رقم ٦٦٤) .

٤٦٠ ١ — دعوى عمومية . جريمة الامتناع

يحدد خطأ المجنى عليه ومبلغ تأثيره على مقدار التعويض . لا محل له .

٢ — دعوى مدنية . مسئول عن الحقوق المدنية . الحكم برفض طلب تدخله أمام المحكمة الاستئنافية خصما منضما إلى المتهم في ظل قانون تحقيق الجنايات القديم . حكم صحيح .

(نقض جنائي — ١٦ يولييه سنة ١٩٥٣ م ٦٣٦ رقم ٢٢٤) .

٤٦٩ ١ — دعوى مدنية . طلب الحكم باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه لعدم حضوره في جلسات المرافعة . الحكم بالتعويض دون الرد على هذا الدفاع . قصور .

٢ — حكم . تسببه . إيراد الأدلة على ثبوت التهمة . الرد صراحة على أدلة النفي . لا يلزم .

(نقض جنائي — ٣ يولييه سنة ١٩٥٤ م ١٣٥٦ رقم ٧٧٩) .

٤٧٠ ١ — دعوى مبتدأة بطلب إبطال حكم . رفعها . غير جائز بأية حال .

٢ — حكم باطل لعيب في الشكل أو الإجراءات . عدم جواز استئنافه بنص المادة ٣٩ مكررا من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ . استئنافه طبقا للبائتين ٣٩٥ و ٣٩٦ مرافعات . جائز .

(بنها الكلية — ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ م ٧٥٨ رقم ٢٧١) .

٤٧١ دعوى مدنية . مسئول عن الحقوق المدنية . المكلف بالرقابة يستطيع أن يخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعا . الحكم بمسؤوليته على

تحيلها إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف إن رأت أن ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية .

(نقض جنائي — ٣٠ يولييه سنة ١٩٥٣ م ٦٤٤ رقم ٧٣٩) .

٤٦٤ دعوى مدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . القانون أباح رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كان الحق فيها ناشئا عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية .

(نقض جنائي — ٩ يولييه سنة ١٩٥٣ م ٦٣٣ رقم ٢١٧) .

٤٦٥ دعوى مدنية . تخلى المحكمة الجنائية عن الفصل فيها على أساس أن ذلك يحتاج لتحقيق طويل لا يتسع له وقت المحكمة . لا غبار عليها في ذلك . يجب على المحكمة في هذه الصورة أن تحيل الدعوى إلى المحكمة المدنية . حكمها بعدم الاختصاص خطأ .

(نقض جنائي — ١٩ مايو سنة ١٩٥٣ م ٤٥٣ رقم ١٤٧) .

٤٦٦ دعوى مدنية . ترك المرافعة . متى يعتبر المدعى تاركا لدعواه ؟ مثال .

(نقض جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٥٤ م ١٣١٥ رقم ٧٠٦) .

٤٦٧ دعوى مدنية رفعها على المتهم بصفته الشخصية وبصفته مديرا لشركة . قصر الحكم قضاءه على المتهم دون أن يتعرض للدعوى الموجهة إلى المسئولة عن الحقوق المدنية خطأ .

(نقض جنائي — ٩ يولييه سنة ١٩٥٣ م ٨٥٧ رقم ٣٣٢) .

٤٦٨ ١ — دعوى مدنية . صدور الحكم بتعويض مؤقت . النعي عليه بأنه لم

- أساس الخطأ المفترض . خطأ في تطبيق القانون .
(قض جنائي — ٦ يولييه سنة ١٩٥٤ م ١٣٦٠ رقم ٧٨٧) .
- ٤٧٢ دعوى مدنية . مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه .
(قض جنائي — ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤ م ١٢٦٤ رقم ٥٩٣) .
- ٤٧٣ دفاع . إدانة المتهم بالتبديد استنادا إلى أن الصراف قد بحث عن المحجوزات في محل الحجز فلم يجدها . دفع المتهم بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع . عدم إدعائه بوجود المحجوزات ؛ وأنه لم يتصد عرقلة التنفيذ . دفع لا جدوى منه .
(قض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٥٤ م ١٢٦٧ رقم ٦٠١) .
- ٤٧٤ ١ - دفاع . ادعاء المتهم أنه طلب من المحكمة مناقشة الطبيب الشرعي وطبيب المستشفى . عدم ثبوت ذلك بمحضر الجلسة . لا يحق له أن ينعى على الحكم أنه لم يحقق ذلك الدفاع .
- ٢ - إثبات . سلطة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها بما في الدعوى من أدلة وعناصر . دفاع . موضوعي . لا يستلزم ردا صريحا . الرد على أقوال شهود النفي . لا يلزم .
(قض جنائي — ٢٤ مايو سنة ١٩٥٤ م ١٣٢٦ رقم ٧٢٩) .
- ٤٧٥ دفاع . اعتراف المتهم بعدم وجود الأشياء المحجوزة لديه . الدفع بعدم إعلاناته باليوم الذي تحدد للبيع .
- لا جدوى منه .
(قض جنائي — ١١ يناير سنة ١٩٥٤ م ١٢٥٨ رقم ٥٧٦) .
- ٤٧٦ دفاع . اعتراف . تمسك المتهم بأن الاعتراف المعزو إليه وليد إكراه . عدم الرد عليه . حكم معيب .
(قض جنائي — ١٨ يناير سنة ١٩٥٤ م ١٢٦٢ رقم ٥٨٦) .
- ٤٧٧ دفاع . افتراض احتمال صحة الدفاع الذي أدلى به المتهم . مؤاخذته مع ذلك بما لا يتفق مع هذا الافتراض . قصور .
(قض جنائي — ٤ يولييه سنة ١٩٥٣ م ٨٤٩ رقم ٣١٧) .
- ٤٧٨ دفاع . المحامي المدافع عن المتهم ، الفترة اللازمة لا استعداد المدافع . مسأله متروكة لتقديره .
(قض جنائي — ١٠ مايو سنة ١٩٥٤ م ١٣١٣ رقم ٧٠١) .
- ٤٧٩ دفاع . تأجيل الدعوى لجلسة أخرى لإعلان الشاهد الغائب ، تغيبه في هذه الجلسة الأخيرة . طلب المدافع عن الطاعن إعادة إعلانه . تقرير النيابة بأن هذا الشاهد تعذر إعلانه . نظر الدعوى . عدم اعتراض الدفاع وترافعه في موضوعها . لا إخلال بحق الدفاع .
(قض جنائي — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ م ١٠٢٣ رقم ٣٩٧) .
- ٤٨٠ دفاع . تأجيل القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . تقديم الطاعن مذكرة قصر فيها دفاعه على دفع آثاره . قضاء

ذلك إلى أسباب سائغة بعد سماع دفاع
الطاعنين وتمحيصه . لا إخلال بحق
الدفاع .

٢ — تعهدات . إثبات . سبب الالتزام
كيفية إثباته . على من يقع عبء
الإثبات . السبب الصوري والسبب
غير المشروع . المادة ١٣٧ مدني .
(قض مدني — ٢ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٥٤ رقم ٨١) .

٤٨٦ دفاع . حكم . تسببه . عاهة مستديمة .
تقرير الجني عليه بالجلسة أنه شفي دون
تخلف عاهة . تمسك المتهم بهذا القول .
إدائه بعقوبة العاهة دون تحقيق هذا
الدفاع . إخلال بحق الدفاع .

(قض جنائي — ٥ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩٠ رقم ٦٥٢) .

٤٨٧ دفاع . حكم . تسببه . عدم طلب المتهم
إلى المحكمة تحقيق دفاعه في مسألة معينة .
النهي على الحكم بأن تحقيق النيابة لم
يشمل هذه المسألة . نعي غير مقبول .
(قض جنائي — ١٠ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣١٣ رقم ٧٠٣) .

٤٨٨ دفاع . خبير . طلب مناقشته أو طلب
نذب خبير آخر . سلطة المحكمة في ذلك .
عدم إجابة هذا الطلب اكتفاء بعناصر
الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .

(قض مدني — ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٣٢٤ رقم ١٠٦) .

٤٨٩ دفاع . دعوى مدنية . إبداء المدعي
بالحق المدني دفاعا طلبت المحكمة من
النيابة بياناً في سبيل تحقيقه . تأييد
الحكم المستأنف بعد ذلك دون إشارة

المحكمة في الدعوى لا إخلال بحق
الدفاع .

(قض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٧٢ رقم ٦١٠) .

٤٨١ دفاع . تأجيل المحكمة نظر الدعوى
بناء على طلب محامي الطاعن . أمرها
بحبس الطاعن احتياطياً . لا إخلال بحق
الدفاع .

(قض جنائي — ١٢ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦١ رقم ٥٨٣) .

٤٨٢ دفاع . تقدير العذر الذي يستند إليه
المتهم في عدم حضوره جلسات المحاكمة .
متروك لمحكمة الموضوع .

(قض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٧٥ رقم ٦١٩) .

٤٨٣ دفاع . تمسك المتهم بأن اعترافه كان
وليد إكراه . عدم الرد عليه . قصور .
(قض جنائي — ١٦ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٧٣ رقم ٦١٣) .

٤٨٤ دفاع . حجز القضية للحكم مع تقديم
مذكرات . ورود قرار المحكمة بذلك
بصفة عامة دون تصريح بأن الحكم
سيكون مقصوراً على الدفع الذي أدلى
به المتهم . القضاء برفض الاستئناف
وتأييد الحكم المستأنف . لا يجوز
للمتهم أن يدعى إخلالاً بحقه في الدفاع .
الأصل أن المتهم يجب عليه إبداء ما لديه
من وجوه الدفاع جميعاً .

(قض جنائي — ١٣ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢١٩ رقم ٥٠) .

٤٨٥ ١ — دفاع . حكم . تسببه . رفض
المحكمة طلب إحالة الدعوى على التحقيق
أو ادخال خصوم فيها . استنادها في

٤٩٥ دفاع . رفض غرفة الاتهام تظلم المجنى

عليها في قرار النيابة بحفظ شكواها .

تأسيس اقرارها على عدم توافر ركن

الاكراه اللازم لتطبيق المادة ٢٦٧ ع .

اغفالها البحث فيما قرره المجنى عليها من

أنها كانت تعمل كسكرتيرة للمتهم وأن

سبها كانت تقل عن ١٨ سنة الأمر

الذي لو صح لاوجب تطبيق المادة

٢/٢٦٩ عقوبات خطأ في تطبيق القانون .

(قض جنائي - ١٣ أبريل سنة ١٩٥٤

ص ١٣٠٣ رقم ٦٧٧) .

٤٩٦ دفاع . سكوت الطاعن أو المدافع عنه

في المرافعة عدم منع المحكمة أيهما من إبداء

الدفاع . لا إخلال بحق الدفاع .

(قض جنائي - ١٩ مايو سنة ١٩٥٣

ص ٤٥٤ رقم ١٤٩) .

٤٩٧ دفاع شرعي . البت فيما إذا كان المدافع

قد تجاوز أو لم يتجاوز حدود الدفاع .

من سلطة قاضي الموضوع .

(قض جنائي - ١٨ مايو سنة ١٩٥٣

ص ٤٤٧ رقم ١٣٤) .

٤٩٨ ١ - دفاع شرعي . توفر نية القتل لدى

المدافع . لا ينفى قيام هذه الحالة .

٢ - حكم . تسببيه . دفاع شرعي .

تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع

شرعي . الرد عليه بأنه لم يتبع التعليمات

الخاصة برجال الحفظ التي يقتضيها

واجب التثبت والتحري . قصور .

(قض جنائي - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

ص ١٠٤٣ رقم ٤٢٧) .

٤٩٩ دفاع شرعي . حدوده . تجاوز حدود

الدفاع .

(قض جنائي - أول ديسمبر سنة ١٩٥٣

ص ١٠٣٧ رقم ٤١٤) .

إلى هذا الدفاع . قصور .

(قض جنائي - ١١ يناير سنة ١٩٥٤

ص ١٢٥٩ رقم ٥٧٨) .

٤٩٠ دفاع . دفاع جوهري . عدم الإشارة

إليه يعيب الحكم .

(قض جنائي - ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤

ص ١٢٦٤ رقم ٥٩٢) .

٤٩١ دفاع . دفاع يقوم على مسألة فنية بينها

المدافع للمحكمة وطلب استجلاء حقيقة

الواقع فيها . عدم إجابته وإغفال الرد

عليه . قصور .

(قض جنائي - ١٩ مايو سنة ١٩٥٣

ص ٤٥٢ رقم ١٤٥) .

٤٩٢ دفاع . دفع المتهم بالتبديد بأنه لم يتسلم

المبلغ على سبيل الأمانة ولكن بصفته

شريكاً له الحق في تسليه إلى أن يصفى

الحساب بينهما . ادائه دون بحث

دفاعه . إخلال بحق الدفاع .

(قض جنائي - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣

ص ١٠٣١ رقم ٤٠٥) .

٤٩٣ دفاع . دفع المتهم بجرمة إحداث عاهة

بأن عملية التزينة لم تكن ضرورية . رد

الحكم على ذلك بمسؤولية المتهم عن

نتيجتها مادام الطبيب قد رأى أن سلامة

المريض تقتضي إجراءها . صحيح .

(قض جنائي - ١٨ مايو سنة ١٩٥٣

ص ٤٤٧ رقم ١٣٥) .

٤٩٤ دفاع . رفض المحكمة سماع شاهد على

أساس اقتراض أنه سيؤيد شاهداً آخر

وأن ما قرره هذا الشاهد غير صحيح .

إخلال بحق الدفاع .

(قض جنائي - ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣

ص ١٠١٤ رقم ٣٨٢) .

٥٠٤ ١ — دفاع . طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في واقعة لم يعتمد عليها الحكم . رفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .

٢ — تقليد الأوراق المالية . الشروع في هذه الجريمة يتحقق بطبع هذه الأوراق ولو كان هناك نقص أو عيب في التقليد . أوراق العملة الرسمية الصادرة من الحكومة تندرج ضمن الأوراق التي يقع عليها التقليد أو التزوير .

(قض جنائي — ٢٤ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٢٥ رقم ٧٢٨) .

٥٠٥ ١ — دفاع . طلب التأجيل للاستعداد دون ادعاء الطاعن بطلان إجراء تكليفه بالحضور أو أنه لم يعلن في الميعاد . خضوع هذا الطلب لتقدير محكمة الموضوع دون حاجة للرد عليه .

٢ — ارتباط . ارتباط الجنيحة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات . من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة .
(قض جنائي — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠١١ رقم ٣٧٦) .

٥٠٦ — دفاع . طلب المتهم سماع شاهد أمام محكمة أول درجة . الحكم بإدائه مع التعويل على أقوال هذا الشاهد كدليل من أدلة الدعوى دون أن تسمعه . التمسك بهذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية . تأييد الحكم دون استكمال هذا النقص إخلال بحق الدفاع .

(قض جنائي — ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٤١ رقم ٢٣٤) .

٥٠٠ — دفاع شرعى . حكم . تسببه . بيانه بأسباب سائغة واقعة الدعوى مما توافر به الأركان القانونية للجريمة . اثباته على المتهم أنه هو الذى بدأ بالاعتداء على الجنى عليه . تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى أمام محكمة النقض . ليس في الحكم ما يدل على تمسكه بهذا الدفع أو أنه أسس عليه دفاعه أمام محكمة الموضوع . تأسيس الطعن على هذا الدفع . غير مقبول .

(قض جنائي — ١٧ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٢١ رقم ٧١٩) .

٥٠١ — دفاع شرعى . حكم . تسببه . تمسك المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى . عدم تناول الحكم بهذا الدفع والرد عليه . قصور .

(قض جنائي — ٢٤ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٢٧ رقم ٧٣٢) .

٥٠٢ ١ — دفاع شرعى . نفيه بناء على أسباب مؤدية اليه . مثال .

٢ — قتل عمد . نية القتل . بيانها في الحكم . مثال .

(قض جنائي — ٦ يولييه سنة ١٩٥٤
ص ١٣٦١ رقم ٧٨٨) .

٥٠٣ — دفاع . طلب إحالة المتهم إلى طبيب في الأمراض العقلية . رفض المحكمة هذا الطلب لأسباب معقولة . صحيح . المحكمة ليست ملزمة بالاستعانة برأى طبيب في الأمراض العقلية في أمر تبيته من عناصر الدعوى .

(قض جنائي — ٨ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٢٩ رقم ٢١١) .

٥٠٧ دفاع . طلب المتهم سماع شاهد الإثبات . في مواجهته أمام محكمة أول درجة . عدم التفات المحكمة إلى طلبه . طلبه سماعه أمام المحكمة الاستئنافية . تأييد هذه المحكمة الحكم لأسبابه دون إجابة المتهم إلى طلبه . إخلال بحق الدفاع .

(تقض جنائي — ٤ يويه سنة ١٩٥٣
ص ٦٢٧ رقم ٢٠٦) .

٥٠٨ دفاع . طلب المتهم سماع شاهد تقى . عدم قيام الدليل على تعذر إعلان الشاهد . رفض هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع . (تقض جنائي — ١ يويه سنة ١٩٥٤
ص ١٣٥٦ رقم ٧٧٧) .

٥٠٩ ١ — دفاع . طلب ضم ملف قضية للدعوى . عدم تمسك المدافع عن المتهم بهذا الطلب في الجلسات اللاحقة وعدم إثارته في المرافعة . النعى على الحكم عدم إجابة هذا الطلب . في غير محله .

٢ — جريمة . الباعث عليها . ليس ركنًا من أركانها . عدم تحدث المحكمة عنه . لا خطأ .

٣ — شهادة . الشاهد الذي يؤدي اليمين عند مباشرة الوظيفة لا لزوم لتحليفه في كل قضية يحضر للشهادة فيها .

(تقض جنائي — ٢٢ يويه سنة ١٩٥٤
ص ١٩٤٩ رقم ٧٦٤) .

٥١٠ ١ — دفاع . طلب معاينة ليس من شأنها أن تنفي الأدلة التي أقنعت المحكمة بثبوت التهمة . لا تثريب على المحكمة في إغفاله .

٢ — محكمة استئنافية . الأصل أنها

تحكم على مقتضى الأوراق . سماع محكمة أول درجة شهود الإثبات في الجلسة التي تخلف فيها المتهم عن الحضور بغير عذر مقبول واعتبر فيها الحكم حضوريا . ليس له أن ينعى على المحكمة الاستئنافية عدم إعادة سماع الشهود في مواجهته .

٣ — نقض . دفع المتهم بطلان التفتيش . الحكم بالإدانة استنادا إلى اعترافه في تحقيقات النيابة . لا جدوى له من التمسك بطلان التفتيش .

(تقض جنائي — ٩ يويه سنة ١٩٥٣
ص ٦٣٢ رقم ٢١٦) .

٥١١ ١ — دفاع . طلب يعتبر تفويضا للمحكمة في إجراء معاينة . لا يصح النعى عليها أنها لم تجب هذا الطلب . إدعاء المتهم أنه طلب من المحكمة ندب خبير في الدعوى . عدم ثبوت ذلك بمحضر الجلسة . لا يحق له أن ينعى على الحكم أنه لم يحقق ذلك الدفاع .

٢ — نقض . التقرير بالطعن . يجب أن يكون من المحكوم عليه أو بواسطة وكيل عنه .

(تقض جنائي — ٥ يويه سنة ١٩٥٤
ص ١٣٥٩ رقم ٧٨٤) .

٥١٢ دفاع . طلب ندب خبير .

(تقض جنائي — أول ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٣٩ رقم ٤١٧) .

٥١٣ دفاع . طلب هام . إجابته أو الرد عليه . عيب يستوجب نقض الحكم . مثال . (تقض جنائي — ١٦ يويه سنة ١٩٥٣
ص ٦٣٧ رقم ٢٢٦) .

٥١٤ ١ — دفاع . طلبات . عديم إصرار المتهم على طلب إجراء معين . ليس له

٥١٨ دفاع . محام . متهم . بجناية أمام محكمة الجنج . لا يتحتم أن يحضر معه مدافع .

(نقض جنائي — ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٣ م ٦٣٩ رقم ٢٢٩) .

٥١٩ دفاع : مرض . عدم تأجيل القضية

مع تقديم المحامي عن المتهم شهادة دالة على مرضه . عدم تحدث المحكمة في حكمها عن هذا العذر . قصور .

(نقض جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٥٣ م ٤٤٣ رقم ١٢٦) .

٥٢٠ دفع مبلغ غير مستحق في الذمة .

شرط استرداده أن يكون المبلغ قد دفع

خطأ . المادة ١٤٥ من القانون المدني

القديم المقابلة للبادة ١٨١ مدني جديد .

(نقض مدني — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ م ٨٩٦ رقم ٣٤٩) .

٥٢١ دين . الدين الثابت بسند قابل للتحويل

من يوم صدوره . لا يجوز للدين أن

يتمسك في وجه حامل السند بالدفع

التي كان بوسعه أن يدفع بها الدعوى

في مواجهة الدائن الأصلي .

(منوف الجزئية — ١٢ مايو سنة ١٩٥١ م ٩٦٣ رقم ٣٦٨) .

(ر)

٥٢٢ رد القضاة . اختصاص . نقض . طعن .

الحكم الصادر في طلب رد أعضاء

محكمة الجنايات . الطعن فيه بطريق

النقض . هو من اختصاص الدائرة

الجنائية لمحكمة النقض لا الدائرة

المدنية .

(نقض مدني — ٢٨ يناير سنة ١٩٥٤ م ١١١٤ رقم ٤٩٣) .

أن ينبغي على المحكمة أنها لم تقم بهذا الإجراء .

٢ — إنبات . الأخذ . بأقوال شاهد

بالنسبة إلى متهم معين وعدم الأخذ بها

بالنسبة إلى متهم آخر . جوازه .

٣ — الإعفاء من العقاب . الحالة

المرضية المعروفة باسم الشخصية

السيكوباتية لا تعتبر جنوناً يعنى من

العقاب .

(نقض جنائي — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ م ١٣٥٢ رقم ٧٧٠) .

٥١٥ دفاع . عدم حضور المحامي الموكل من

المتهم في الجلسة المحددة لنظر الدعوى .

ندب المحكمة محامياً آخر له . عدم طلبه

التأجيل للاستعداد ومرافعته في

الدعوى . النعمى على الحكم بأنه أخيل

بحق المتهم في الدفاع . لا يقبل .

(نقض جنائي — أول يوليو سنة ١٩٥٤ م ١٣٥٥ رقم ٧٧٦) .

٥١٦ دفاع . متهم أعلن قبل الجلسة ثنائية

أيام على الأقل . طلب محام عنه

التأجيل للاستعداد لأنه وكل حديثاً .

استيفاء دفاعه بمحام آخر . نعيه على

المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع .

لا يقبل .

(نقض جنائي — ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٣ م ٢٢٩ رقم ٦٦) .

٥١٧ دفاع . متهم في جنحة . حضور محام

عنه . غير لازم إلا إذا كان قد وضع

ثقلته في محام ليقوم بالدفاع عنه .

(نقض جنائي — ٢٤ مارس سنة ١٩٥٤ م ١٢٨٥ رقم ٦٤٣) .

٥٢٣ رد القضاة . دعوى جنائية . اختصاص المحاكم الجنائية وحدها بنظره . اشتغال المحكمة على جملة دوائر . الدائرة المختصة هي المقدمة إليها القضية الأصلية . الحكم في طلب الرد . الطعن فيه بطريق النقض استقلالا . لا يجوز .

(نقض جنائي - ٩ يناير سنة ١٩٥٤ م ١٢٥٢ رقم ٥٧٤) .

٥٢٤ ١ - رسوم الدفعة . حكم . تسببه . إصدار اعتماد مستندى متى تستحق عليه رسوم الدفعة وفقا للبادء الثانية من الفصل الثاني من الجدول الثاني من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ . تعيين المحكمة خيرا لفحص عقود الاعتمادات لمعرفة ما ينطوي منها على فتح اعتمادات عادية بسلفة مقترنة بأوامر دفع مقابل تسلم مستندات شحن البضائع فتستحق عليها رسوم الدفعة وما يعتبر منها مجرد أوامر دفع مستندة إلى عقود فتح اعتمادات سبق تحصيل الرسم عنها . لا خطأ في تطبيق القانون .

٥٢٥ رسوم تسجيل وحفظ . أمر تقدير بها . طريق المعارضة فيه .

(النيا الكلية - ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م ١٩٤٩ رقم ٩٧٤) .

٥٢٦ ١ - رشوة . كون الراشي غير جاد في عرضه . لا يؤثر في قيام الجريمة ما دام الموظف قد قبله على أنه جدي . ٢ - رشوة . يكفي أن يكون للموظف نصيب من العمل المطلوب .

(نقض جنائي - ١٦ يونيو سنة ١٩٥٣ م ٦٣٧ رقم ٢٢٥) .

٥٢٨ سب وقذف . حصولهما في فناء منزل . متى توافر العلانية ؟

(نقض جنائي - ٥ مايو سنة ١٩٥٣ م ٤٤٠ رقم ١١٩) .

٥٢٩ ١ - سبق الإصرار . اثباته بأدلة مؤدية إليه . مثال .

٢ - نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال .

٣ - قتل عمد . نية القتل . بيانها في الحكم . مثال .

٤ - نقض . عدم التعرض أمام محكمة الموضوع لصفة محامي أحد الخصوم . لا يجوز إثارة ذلك أمام محكمة النقض .

٢ - رسوم الدفعة . حكم . تسببه . قضاء المحكمة برد الرسوم . المحصلة من أحد البنوك على اعتمادات مستندية دون تحقيق ما إذا كانت مجرد أوامر دفع مستندة إلى عقود فتح اعتمادات بسلفة سبق تحصيل الرسم عنها أم أنها في حقيقتها تنطوي على عقود فتح اعتمادات عادية مقرونة بأوامر دفع مقابل تسلم مستندات شحن البضائع

وسبب لا دخل لارادة الجاني فيه .
اعتباره إتيان الجاني شطرا من الأفعال
المكونة للظروف المشددة شروعا في
السرقه بظروف مشددة . لا خطأ .

(نقض جنائي — ٣ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٠٦ رقم ٦٨٧) .

٥٣٥ سرقة . ظرف مشدد . الكسر . صورة
واقعة .

(نقض جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٤٦ رقم ١٣١) .

٥٣٦ سرقة . مناجم ومحاجر . القانون رقم
١٣٦ لسنة ١٩٤٨ .

(نقض جنائي — ١٢ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦٠ رقم ٥٨٢) .

٥٣٧ ١ — سقوط الخصومة . معناه . هل
يقبل التجزئة ؟ المادتان ٣٠١ ، ٣٠٣
من قانون المرافعات .

٢ — شطب الدعوى . تعريفه وحكته .
هل يقبل التجزئة هو الآخر ؟ المادة ٩١
مرافعات .

(مصر الكلية — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٤
ص ٧٦٢ رقم ٢٧٢) .

٥٣٨ (١) سقوط الخصومة . وجوب تقديم
طلب الحكم به إلى المحكمة المقامة أمامها
الخصومة المطلوب إسقاطها . المادة ٣٠٢
مرافعات قديم والمادة ٣٠٣ مرافعات
جديد .

(ب) إعلان على يد محضر الطعن على
عمل المحضر بأنه أثبت بيانات غير
صحيحة في الاعلان بتواطؤه مع الخصم .
وجوب اتخاذ طريق الطعن بالتزوير .

(ح) دفاع . إجراءات تقاضى . طلب
إعادة الدعوى إلى المرافعة للتقرير بالطعن

٥ — نقض . لايجوز أن يضار الطاعن
بسبب طعنه .

(نقض جنائي — ٩ يونيه سنة ١٩٥٤
ص ١٣٣٨ رقم ٧٤٦) .

٥٣٠ ١ — سبق الاصرار . اثباته بأدلة مؤدية
إليه . مثال .

٢ — إثبات . شهود . أقوال الشهود
في أى دور من أدوار التحقيق . جواز
الاعتماد عليها .

(نقض جنائي — ٧ يونيه سنة ١٩٥٤
ص ١٣٣٦ رقم ٧٤٢) .

٥٣١ سرقة باكره . ظرف الاكره . ظرف
عيني .

(نقض جنائي — ٢ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٢ رقم ٦٣٣) .

٥٣٢ ١ — سرقة باكره . عدم بيان قيام
الارتباط بين الاعتداء الذى وقع من
المتهم على المجنى عليهم وبين جريمة السرقة
التي ارتكبت أو الفرار بالمسروق .
قصور . مثال في صورة واقعة .

٢ — نقض . وحدة الواقعة . متهم لم
يقدم أسبابا للطعن . نقض الحكم بالنسبة
إلى متهم آخر معه يستتبع نقضه بالنسبة
إليه .

(نقض جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٢٤ رقم ٧٢٥) .

٥٣٣ سرقة . شروع فيها . مثال .

(نقض جنائي — ٨ يونيه سنة ١٩٥٣
ص ٦٢٨ رقم ٢١٠) .

٥٣٤ سرقة . شروع في سرقة بطريق الاكره .
حكم . تسييبه . الواقعة كما بينها الحكم
تقيد توافر أركان الجريمة من نية معقودة
وأفعال يؤدي إلى وقوع الجريمة مباشرة

إثارتة لأول مرة لدى محكمة النقض .

(نقض جنائي — ١٧ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٢١ رقم ٧١٨) .

٥٤٢ سلاح . متهم باحراز سلاح ناري غير

مششخن دون ترخيص . حالة كونه سبق
الحكم عليه بعقوبة جنائية في جريمة
اعتداء على النفس . الحكم بحبسه ثلاثة
أشهر والمصادرة تطبيقا للمادة ١٧ من
قانون العقوبات . خطأ . يجب أن لا نقل
عقوبة الحبس عن ستة أشهر .

(نقض جنائي — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٢٠ رقم ٣٩٣) .

٥٤٣ سلاح . عدم تجديد الترخيص باحراز
السلاح .

(نقض جنائي — ٤ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٠٧ رقم ٦٩٣) .

٥٤٤ سلاح . مصادرة السلاح . واجب ولو
لم يكن مملوكا للثمن .

(نقض جنائي — ٢٤ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٤ رقم ٦٤٢) .

٥٤٥ سيارات . لائحة السيارات . انطباقها

على الجرارات المعدة للاستعمال الزراعي .
وجوب وضع أجهزة للتنبيه بهذه
الجرارات مادامت معدة للسير على
الطرق العمومية . المواد ١٥ و ٣٥
من لائحة السيارات الصادرة في ١٦
يوليو سنة ١٩١٣ .

(نقض جنائي — ٤ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣١١ رقم ٦٩٧) .

ش

٥٤٦ ١ — شرط تحكيم عام في عقد . تنازل

أطرافه عن الالتجاء إلى القضاء . يجوز
الدفع بعدم الاختصاص .

بالتزوير . رفض المحكمة إجابة هذا
الطلب لأسباب سائغة . لا إخلال بحق
الدفاع .

(د) سقوط الخصومة . أثر الحكم به من
محكمة الاستئناف . المادة ٣٠٤ مرافعات
قديم والمادة ٣٠٥ مرافعات جديد .

(نقض مدني — ٩ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٦١ رقم ٨٣) .

٥٣٩ سمسة . أجرية السمسار . لا يلزم بها

إلا من كلفه من طرفي العقد بالسعي
لإتمام الصفقة . حكم . تسببه . تمسك
الطاعن بأنه لم يكلف السمسار بالسعي
في إتمام الصفقة وأنه كان مكلفا من
قبل المشتري فقط . عدم تحقق المحكمة
من صحة هذا الدفاع . قصور .

(نقض مدني — ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٧٠ رقم ٢٤٨) .

٥٤٠ ١ — سند . تحويله قبل الاستحقاق .

مظهر للدفع . بشرط توافر حسن نية
الحامل .

٣ — إفلاس . دعواه . ليس لعجز عن
السداد . وإنما لا تقضاء الدين ولعدم
وجوده . نزاعا جوهريا . يتبقى معه
شرط أساسي للحكم بشهر الإفلاس .

(القاهرة الكلية — قضاء الضرائب —
٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤ ص ١٤٤ رقم ٣٦) .

٥٤١ ١ — سلاح . احرازه . استظهاره من

أدلة تؤدي إليه . لاجدوى من التمسك
بإختلاط الأسلحة التي ضبطت مع
المتهمين مادام الحكم قد أثبت أن الطاعن
كان محرزا لواحد منها .

٢ — تفتيش . الدفع بيطالانه . لا يجوز

بحسب أسعارها المتداولة في السوق
لا بحسب أسعارها الدفترية . هو مسخ
لمباراة الاتفاق .

(قض مدني — ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤
ص ١١٨١ رقم ٥٦٠) .

٥٤٩ ١ — شركة . ضرائب . متى يكون
الشريك موصيا ؟ رأس مال الشركة دفع
بأكمله من الطاعن الاول . مساهمة
الطاعن الثاني في الشركة بعمله فقط
وورود اسمه في عنوان الشركة . وجوب
اعتبار الطاعن الثاني شريكا متضامنا
مع الطاعن الاول في شركة تضامن
بالرغم مما ثبت بالعقد من أن الطاعن
الاول هو وحده المسئول عن التزامات
الشركة وبالرغم من تسمية الشركة في
العقد بأنها شركة توصية . وجوب ربط
الضريبة المستحقة على أرباح الشركة على
كل شريك شخصيا بنسبة حصته في أرباحها
المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ .

٢ — ضرائب . المقصود بالحسابات
المنتظمة . حكم . تسببه . تقريره سقوط حق
الطاعنين في اختيار رقم المقارنة لعدم
قيامهما بالاختيار في الميعاد القانوني .
تأسيس قضاة على أن حساباتهما منتظمة
بغض النظر عن عدم استيفاء دفاترهما .
الشروط المنصوص عليها في المادة ١٤
من قانون التجارة . لا مخالفة في ذلك
للقانون . القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١
والقرارات الوزاريان رقم ٢٢ و ٢٦
سنة ١٩٤٢ .

(قض مدني — ١٢ مارس سنة ١٩٥٣
ص ٢٧ رقم ٩) .

٢ — وثيقة تأمين . النص فيها على
التلف الذي قد يحدث . خروج ذلك عن
نطاق المخاطر المؤمن عليها . عبء إثبات
علاقة السببية على عاتق الشركة .

٣ — عقود التأمين على الأشياء .
ملحوظ فيها الشيء المتعاقد عليه لا الشخص
المتعاقد معه .

٤ — عقد التأمين على الأشياء . عقد
من عقود التعويض إذا اتفق الضرر
لا يستحق التعويض . من النظام العام .
(مصر السككية — ١٦ فبراير سنة ١٩٥٣
ص ٥٤٥ رقم ١٩١) .

٥٤٧ شرط فاسخ صريح . لا بد من النص
عليه .

(الجزية السككية — مستعجل متأق — ٢١
نوفمبر سنة ١٩٥٤ ص ١٧٦٢ رقم ٩٢٣) .

٥٤٨ ١ — شركة . تصفية . الأصل في
التصفية هو قسمة أموال الشركة عينا
إن أمكن أو قيمتها بحسب سعر بيعها .
جواز الاتفاق على ما يخالف هذا
الأصل .

٢ — شركة . حكم . تسببه . اتفاق بين
الشريكين على حل الشركة من تلقاء
نفسها عند انتهاء مدتها وأن تصبح
أصولها وخصومها وموجوداتها
والتوقيع عنها من حق أحد الشريكين على
أن يعطى الشريك الآخر نصيبه في
الموجودات بحسب ما تسفر عنه الميزانية
التي تعمل بمعرفة الطرفين . عبارة الميزانية .
معناها . تفسير الحكم أن المقصود بهذا
الاتفاق منح الشريك نصيبه في الموجودات

على دعامين مستقلة إحداهما عن الأخرى . الأولى عدم توافر سبب الشفعة لدى الطاعن . والثانية أنه بفرض توافر سبب الشفعة له فإنه تعود على ملك المطعون عليه الأخير منفعة أكبر مما تعود على الطاعن . كفاية الدعامة الثانية وحدها لحمل الحكم . النعمى عليه في الدعامة الأولى . غير منتج .

(قض مدنى — ٢٨ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١١١٢ رقم ٤٩١) .

٥٥٤ شفعة . البيع أساس الشفعة انعقد قبل سريان القانون المدنى الجديد . القانون القديم هو الذى يجب تطبيقه على إثبات علم الشفيع بالبيع .

(قض مدنى — ٤ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١١٣٦ رقم ٥١٣) .

٥٥٥ ١ — شفعة . الشفيع يعتبر من طبقة الغير بالنسبة لطرفى عقد البيع سبب الشفعة . عدم جواز الاحتجاج عليه بغير العقد الظاهر . مثال .

٢ — حكم . تسببه . محكة الإحالة . مدى سلطاتها بعد نقض الحكم .

(قض مدنى — ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١١٤٩ رقم ٥٢٥) .

٥٥٦ شفعة . المشتري لحصة مفرزة من مالك مشاع . لا يحق له أن يشفع إلا في حدود سنده أى باعتباره مالكا ملكية مفرزة .

(قض مدنى — ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٣
ص ٦٩٣ رقم ٢٥٦) .

٥٥٧ ١ — شفعة . إيداع كامل الثمن خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة .

٥٥٠ ١ — شركة مياه القاهرة . النص فى الاتفاق المعقود بينها وبين الحكومة سنة ١٩٤٦ على التزام الشركة برصد ٥٠ ألف جنيه لأعمال الإنشاءات والتجديدات . المقصود بذلك . الحد الأدنى لما يجب أن يصرف فى هذا الشأن وليس الحد الأقصى .

٢ — التزام بمرفق عام . العلاقة بين الملتزم والسلطة مانحة الالتزام . تقوم على تحمل الملتزم مخاطر إدارة المرفق والاضطلاع بتبعاته المالية .

٣ — التزام بمرفق عام . مطالبة الملتزم بتعديل عقد الالتزام . متى يجوز . نظرية الظروف الطارئة . شروط تحققها .

(القضاء الإدارى — ٢ يونيه سنة ١٩٥٣
ص ١٧٤٧ رقم ٩١٨) .

٥٥١ شركة . نص فى عقد تأسيسها بتقييد سلطة المدير . سريانه فى حق الغير متى تم إشراره . المادة ٤٩ من قانون التجارة .

(قض مدنى — ١٣ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١١٧٠ رقم ٥٤٣) .

٥٥٢ شطب العبارات الجارحة عملا بالمادة ١٢٧ مرافعات .

(استئناف القاهرة — ٢١ يناير سنة ١٩٥٤
ص ٣٤٥ رقم ١١١) .

٥٥٣ ١ — شفعة . اشتراط إيداع الثمن قبل رفع الدعوى وفقا للمادة ٩٤٢ / ٢ من القانون المدنى الجديد . هو شرط لقبول الدعوى . عدم سريانه على الدعاوى التى رفعت فى ظل قانون الشفعة القديم .

٢ — شفعة . حكم . تسببه . إقامته

هو شرط لقبول دعوى الشفعة .

لا يملك البائع إعفاء الشفيع من هذا الشرط . لاتعارض في هذا الخصوص بين مانصت عليه المادة ٩٤٢ مدني والمادة ٩٤٥ من القانون المذكور .

٢ — شفعة . عدم إيداع الشفيع كامل الثمن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٤٢ مدني . للحكمة أن تقضي بسقوط حقه في الشفعة من تلقاء نفسها .

(قض مدني — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠٩٣ رقم ٤٧٦) .

٥٥٨ شفعة . تقابل البيع . أثره على حق الشفعة .

(قض مدني — ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ ص ١١٥٠ رقم ٥٢٦) .

٥٥٩ شفعة . حق الشفعة في القانون المدني

القديم . المشتري حائز لما يجعله شفيعا . بقاء حق الشفعة رغم ذلك . معنى الأولوية التي نصت عليها المادة السابعة . حكم . تسبيبه . إقامة قضاؤه . برفض دعوى الشفعة على أن المشتري حائز لما يجعله شفيعا . خطأ في تطبيق المادتين السابعة والثامنة من قانون الشفعة القديم .

(قض مدني — ١٧ مايو سنة ١٩٥٣ ص ٤٨٢ رقم ١٧٢) .

٥٦٠ ١ — شفعة . حق الشفيع في القانون

المدني الجديد . سقوطه . مدته . لا يشترط من وقت العلم بالشفعة .

٢ — شفيع . تعديل طلباته إلى قدر

أزيد . من قبيل رفع دعوى جديدة .

ليس امتداد للخصومة .

(استئناف أسبوط — ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٣٣ رقم ٣٣) .

٥٦١ ١ — شفعة . حكم تسبيبه . استخلاصه

العلم الكامل اليقيني بواقعة البيع من عريضة دعوى الشفعة التي رفعها الشفيع أمام محكمة غير مختصة . هو استخلاص سائح . النعي عليه فيما أورده في خصوص برقتين أرسلهما الشفيع للبائع والمشتري للاستدلال بهما على تحقق العلم لا من تاريخ رفع الدعوى فحسب بل من تاريخ إرسالها . نعي غير منتج .

٢ — شفعة . علم الشفيع بأسماء بعض المشتريين دون البعض الآخر . هو علم تام بالنسبة للمشتريين الذين علم بهم وتسرى المواعيد في حقه من تاريخ هذا العلم . بقاء حق الشفيع بالنسبة للمشتريين الذين لم يعلم بهم ولا تسرى في حقه المواعيد إلا من تاريخ العلم .

٣ — شفعة . ميعاد الشفعة . رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة . من شأنه قطع ميعاد السقوط . وقوف الانقطاع بمجرد صدور الحكم بعدم الاختصاص .

٤ — شفعة . ميعاد الشفعة . حكم بعدم الاختصاص . ليس من شأنه بقاء ميعاد استئنافه مفتوحا . استمرار الانقطاع . عدم رفع الدعوى في ظرف شهر من تاريخ الحكم بعدم الاختصاص . سقوط

حق الشفعة . رفع الاستئناف في خلال شهر من تاريخ الحكم بعدم الاختصاص . تولد سبب جديد للاقتطاع . المادة ١٠ من قانون الشفعة .

(تقض مدني — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠٥٢ رقم ٤٣٩) .

٥٦٢ ١ — شفعة . حكم . تسببه . تقرير المشتري أنه سبق أن تصرف في جزء من العين المشفوع فيها إلى مشتر آخر وأن هذا الجزء هو الذي يجاور ملك الشفيع . القضاء للشفيع بالشفعة دون تمحيص هذا الدفاع الجوهري وبيان مدى أثره على حق الشفيع . قصور يعيب الحكم . ٢ — شفعة . حكم . تسببه . القضاء بملحقات الثمن دون بيان مقدارها . ثبوت أن هذه الملحقات كانت محل نزاع بين الخصوم . قصور .

(تقض مدني — ٢ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٢٤٠ رقم ٧٧) .

٥٦٣ شفعة . حكم . تسببه . حق الشفيع في أن يثبت بكل الطرق أن الثمن الوارد بالعقد ليس هو الثمن الحقيقي . سلطة القاضي في إجابة هذا الطلب أو رفضه . رفض إجابة الشفيع إلى هذا الطلب . تقرير الحكم بأسباب سائغة أن الثمن المسمى في العقد هو الثمن الحقيقي وليس صوريا . لا خطأ .

(تقض مدني — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣ ص ٥٣٨ رقم ١٨٩) .

٥٦٤ ١ — شفعة . حكم . تسببه . معنى عدم تجزئة العين المشفوع فيها . المادة ١١ من قانون الشفعة القديم .

٢ — شفعة . وجوب ثبوت ملكية الشفيع لما يشفع به قبل حصول البيع أساس الشفعة . لا عبرة بتاريخ تسجيل هذا البيع . مثال .

(تقض مدني — ١٨ فبراير سنة ١٩٥٤ ص ١١٢٨ رقم ٥٠٣) .

٥٦٥ ١ — شفعة . دعوى الشفعة . بيع المشتري العين المشفوع فيها قبل تقديم طلب الشفعة وتسجيله وجوب اختصاص المشتري الثاني واختصاص المشتري الأول بوصفه بائعا . اختصاص البائع للمشتري الأول . غير لازم . المادة ٩ من قانون الشفعة القديم .

٢ — شفعة . جواز الشفعة ولو كان البيع بعقد غير مسجل أو ثابت التاريخ . وجوب توجيه طلب الشفعة إلى المشتري الثاني متى كان البيع قد تم قبل تسجيل طلب الشفعة وكان الشفيع يعلم به ولو لم يكن عقده مسجلا . عدم اختصاص المشتري الثاني يجعل الدعوى غير مقبولة .

(تقض مدني — ٤ مارس سنة ١٩٥٤ ص ١١٣٧ رقم ٥١٤) .

٥٦٦ شفعة . دعوى الشفعة . وجوب اختصاص البائع والمشتري معا ولو تعددا في الميعاد القانوني . لا يتم رفع الدعوى بمجرد تقديم صحيفة للاعلان في الميعاد . وجوب تمام الإعلان قبل انقضاء الميعاد . مثال . المادتان ١٤ ، ١٥ من قانون الشفعة القديم .

(تقض مدني — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠٨٤ رقم ٤٧٠) .

٥٦٧ ١ — شفعة . عدم ثبوت علم الشفيع بالثمن

الحقيقى قبل رفع الدعوى . إظهار
استعداده لدفع الثمن الذى يظهر أنه
حقيقى عقب إخطاره من المشتري بثمن
المبيع . إطراح المحكم للدفع بسقوط
حق الشفيع لعدم إبداء استعداده لدفع
الثمن الحقيقى . لا خطأ .

٢ — شفعة . عدم قيام الطاعن بإثبات
أن طلب الشفعة قد سجل قبل البيع
الحاصل إلى من باع له . اختصاص الشفيع
للطاعن وللبائعين الآخرين ، فى هذا
ما يكفى لتنفيذ ما أوجبه المادة ١٤
من قانون الشفعة القديم .

(قضا مدنى — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٥٣٣ رقم ١٨٧) .

٥٦٨ شهادة . إجراءات . دفاع . حق المحكمة
فى عدم سماع شهود النفى الذين لم يسلك
المتهم إعلانهم بالطريق القانونى . مناطه .
أن يكون استنادها فى الرفض هو الأساس
المبين فى المادة ١٨٥ من قانون الإجراءات
الجنائية . نخوضها فى موضوع الشهادة
وتعليل رفضها . سماعهم بعدة تغاير العلة
التي خولها القانون هذا الحق من أجلها .
إخلال بحق الدفاع .

(قضا جنائى — ١٣ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٣٠٢ رقم ٦٧٦) .

٥٦٩ ١ — شهادة . حق محكمة الجنايات فى
فصل اللجنة عن الجناية . سماعها المتهمين
فى اللجنة كشهود فى الجناية وتحليفهم
اليمين . لا خطأ .

٢ — تعويض . حكم . تسببه . بيانه
الجريمة اتى بنى عليها قضاءه بالتعويض .
عدم إرادته موجبات ما قدره من

تعويض . لا يعيبه .

(قضا جنائى — ٢٤ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٢٧ رقم ٧٣٣) .

٥٧٠ ١ — شهادة محكمة الموضوع . حكم .
تسببه . عدم رد المحكمة على خطاب
صادر من شقيق المجنى عليه ينفى عنه
فيه ارتكابه للجريمة . لا قصور . هذا
الـ : استفاد من الأدلة التى أدانته بموجبها .
٢ — دفاعه . شهادة . شاهد غائب .
الاعتماد على أقواله فى ادانة المتهم دون
تلاوتها بالجلسة . لا إخلال بحق الدفاع
ما دام المتهم لم يطلب هذه التلاوة .

٣ — إجراءات . حكم . اعتباره مكملًا
لمحضر الجلسة فيما يتم من الإجراءات .

(قضا جنائى — ١٨ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٢٣ رقم ٧٢٢) .

٥٧١ شهر عقارى . قضاء مستعجل . الالتجاء
إلى قاضى الأمور المستعجلة بطلب شهر
محرر أشرت عليه مأمورية الشهر
العقارى باستيفاء بيانات . هو الالتجاء
إلى جهة غير مختصة . القانون رقم ١١٤
لسنة ١٩٤٦ .

(قضا مدنى — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٦٨ رقم ٤٥٢) .

٥٧٢ شهود . رجال السلك السياسى الأجنبى .
لا يجوز إكراههم على الحضور أمام
القضاء لأداء الشهادة .

(قضا جنائى — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٤٦ رقم ٤٣٣) .

٥٧٣ ١ — شيخ . طلبات إنشاء حصص
جديدة . إجراءاتها فى الميعاد المنصوص
عليه فى المادة الرابعة من القرار الوزارى
فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ . خاص

بانعقاد لجنة تعديل قوائم الحصص .

٢ — شيخ . طلب الاتصال عن
الشيخ . لا يستلزم أخذ رأى الشيخ
القديم .

(القضاء الإدارى — ١٥ فبراير سنة ١٩٥٣
ص ١٥٢٥ رقم ٨٦٨) .

٥٧٤ شيوعية . جريمة التحيز والترويج .

اثباتها بما يؤدي إلى ذلك . مثال .
لا يشترط فيها تحقق العلانية باحدى
الطرق المبينة في المادة ١٧١ من قانون
العقوبات بل تحقق ولو بمخاطبة شخص
واحد في مكان خاص .

(قضى جنائى — ١٨ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٢٣ رقم ٧٢٤) .

(ص)

٥٧٥ ١ — صحيفة . المعارضة في اصدارها .

حق الادارة في ذلك . شروطه . يجب
أن تكون المعارضة نهائية . المعارضة
المؤقتة . لا يعرفها القانون . القرار
الصادر بها . باطل . المرسوم بقانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٦ .

٢ — صحيفة . الشروط الواجب توافرها
في رؤساء التحرير . شرط حسن السمعة .
ارتكاب جرائم صحفية . لا يؤثر في
قيامه .

(القضاء الإدارى — ٦ يناير سنة ١٩٥٣
ص ١٤٩٣ رقم ٨٥١) .

٥٧٦ صلح . وكالة . حكم . تسببه . الصلح

الذى عقده الوكيل كان في حدود .
وكالته . لا يشترط أن يكون ما ينزل
عنه أحد الطرفين مكافئاً لما ينزل عنه

الطرف الآخر . تأسيس المحكمة قضاءها
بإعلان الصلح على أنه تضمن غيباً بالنسبة
للكل . خطأ في القانون . .

(قضى مدنى — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ٨٨٧ رقم ٣٤٦) .

٥٧٧ ١ — صفة في الدعوى . الدعوى

المرفوعة من اتحاد خدم المساجد .
استهدافها تحقيق مصلحة جماعية .
قبول .

٢ — اتحاد أو نقابة . اتحاد خدم
المساجد . التجاوزه للقضاء للتقرير بوجود
حق لأعضائه . جوازه . الحكم بمجرد
التقرير بوجود حق الفرق بينه وبين
الحكم باقتضاء حق .

٣ — حكم . الأحكام الصادرة في دعاوى
الحقوق . ليس من مستلزماتها أن
تحتوى على إلزام بشئ وإن كان ذلك
من طبيعتها . الحكم بتقرير وجود حق
لا يشمل على إلزام وإنما يحدد الحق .
٤ — دعوى . دعوى التقرير بوجود
حق . اختلاف موضوعها عن موضوع
الحق ذاته .

٥ — دعوى . الدعوى النقاية .
اختلافها عن الدعوى الفردية . الضرر
الذى أصاب أعضاء النقابة . طلب
التعويض عنه . يجب أن يكون بدعوى
فردية بين كل عضو .

(القضاء الإدارى — ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ١٨٩٩ رقم ٩٥٦) .

٥٧٨ صورية حكم . تسببه . تأسيس قضاءه

برفض دعوى بطلان البيع على انتفاء

سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها صفة
مأموري الضبط القضائي التي أسبغها
عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١
في كافة أنحاء القطر .

٢ — تفتيش . إجراء النيابة تحقيقا
ثبت فيه ما قام به رئيس فرع إدارة
مكافحة المخدرات من تحريات في شأن
ما وصل إلى علمه من انجار المتهم في
المخدرات وأنه راقب المتهم فتحقق من
صدق هذه التحريات . صدور إذنها
بتفتيش منزل المتهم . إذن صحيح .

(قض جنائي — ٢ يولييه سنة ١٩٥٣
ص ٨٤٧ رقم ٣١٥) .

٥٨٢ ضبطينة قضائية . إدارة مكافحة المخدرات .

جميع ضباطها منذ صدور القانون رقم
١٨٧ لسنة ١٩٥١ وقرار مجلس الوزراء
الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ من
رجال الضبطينة القضائية في جميع أنحاء
القطر .

(قض جنائي — ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٣
ص ٦٤١ رقم ٢٣٣) .

٥٨٣ ضبطينة قضائية . تفتيشه . إجراؤه

بمعرفة ضابط مكتب الآداب قبل يوم
٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ . تفتيش
باطل .

(قض جنائي — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٤٣ رقم ٤٢٦) .

٥٨٤ ضرائب . أرباح استثنائية . حكم . تسييبه .

حق الممول الذي لا يمسك بحسابات
منتظمة في اختيار رقم المقارنة بين أرباحه
المعتمدة أو المقدرة في سنة ١٩٣٩ وبين
١٢ ٪ من رأس المال المستثمر في

الصورية المطلقة . عدم تعرضه لدعوى
المدعى من أن العقد يخفى رهنا وأنه
يتمسك بالصورية النسبية . خطأ في
تكييف الدعوى وقصور .

(قض مدني — ١١ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١١٣٨ رقم ٥١٦) .

(ض)

٥٧٩ ضبطينة قضائية . إدارة مكافحة المخدرات .

اعتبار رجالها من مأموري الضبطينة
القضائية بالقانون رقم ١٨٧ لسنة
١٩٥١ . تصحيح وضعها بموجب قرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٨ نوفمبر
سنة ١٩٥١ . اختصاص رجالها غير
مقيد بمكان ما .

(قض جنائي — ١٠ يولييه سنة ١٩٥٤
ص ١٣٤١ رقم ٧٤٩) .

٥٨٠ ١ — ضبطينة قضائية . إدارة مكافحة

المخدرات . تصحيح وضعها بقرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٨ نوفمبر
سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها صفة
مأموري الضبط القضائي التي أسبغها
عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١
في كافة أنحاء القطر .

٢ — تفتيش . تفتيش المتهم أثناء
مروره في الطريق . ليس له أن يستند
إلى المادة ٩١ من قانون الإجراءات
الجنائية للدفع ببطالان التفتيش .

(قض جنائي — ٩ يولييه سنة ١٩٥٣
ص ٨٥٩ رقم ٣٣٥) .

٥٨١ ١ — ضبطينة قضائية . إدارة مكافحة

المخدرات . تصحيح وضعها بقرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٨ نوفمبر

المنشأة . شرطه . أن يكون على يدته من مقدار كلا الرقين . عدم قيام مصلحة الضرائب بتحديد رأس مال الممول . حقه في الاختيار يبقى قائما . اعتماد الحكم اختيار هذا الممول لرقم أرباحه في سنة ١٩٣٩ أساسا للمقارنة وعدم القضاء . بسقوط حقه في الاختيار . لا خطأ . المادتان ٢ ، ٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ والمادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ والقرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ . (قس مدني — ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ من ٦٧٧ رقم ٢٥١) .

٥٨٥ ١ — ضرائب . أرباح استثنائية . رقم المقارنة . عدم استعمال الممول حقه في اختيار رقم المقارنة في الميعاد المحدد قانونا . سقوط حقه في الاختيار . المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ . ٣ — ضرائب . أرباح استثنائية . الأمر العسكري رقم ٣٦١ لسنة ١٩٤٢ . ليس من شأنه مد الميعاد المحدد لاختيار رقم المقارنة .

(قس مدني — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣ من ١٠٦٦ رقم ٤٥١) .

٥٨٦ ضرائب . استحقاق الضريبة على كل منشأة مشغلة في مصر . شرطه . قيام المنشأة الموجودة في الخارج بعملية تجارية واحدة في مصر . عدم خضوع

هذه العملية للضريبة . المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . (قس مدني — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ من ٧٣٢ رقم ٢٦٥) .

٥٨٧ ضرائب . إكramيات أتفقها الممول لتسهيل أعماله وتوسيع دائرة نشاطه . وجوب خصمها ضمن مصروفات المنشأة . المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(قس مدني — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ من ١٠٧١ رقم ٤٥٥) .

٥٨٨ ١ — ضرائب . التنازل عن المنشأة تم قبل العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ . عدم سريان أحكام هذا القانون . وجوب تطبيق المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها .

٢ — ضرائب . المقصود بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ . هو حماية البائع للحل التجاري في استيفاء باقي الثمن . (قس مدني — ١٥ أبريل سنة ١٩٥٤ من ١١٥٩ رقم ٥٣٤) .

٥٨٩ ضرائب . التنازل عن المنشأة . عدم إخطار مصلحة الضرائب بهذا التنازل في الميعاد . مسئولية التنازل له بالتضامن مع المتنازل عن الضرائب المستحقة قبل تاريخ التنازل . المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(قس مدني — ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ من ١١٥١ رقم ٥٢٨) .

٥٩٠ ضرائب . المنشأة القائمة خارج القطر . شرط خضوعها للضريبة . تحديد معنى النشاط المستمر في مصر . مسألة

موضوعية . المادة ٣٢ من القانون رقم

١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(نقض مدني — ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٤

ص ١١٦٣ رقم ٥٣٧) .

٥٩١ ضرائب . الأرض التي ربطت عليها

الضريبة كما وصفها الحكم هي أرض

فضاء مسورة بسور من الخشب . عدم

خضوعها لضريبة الأملاك . لا يسبغ

عليها صفة الأملاك المبنية . مجرد الارتفاع

بها أو كونها تغل ريعاً بتأجيرها للغير

أو استعمالها مخزناً للبضائع . الأمر

العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤

(نقض مدني — ١٦ أبريل سنة ١٩٥٣

ص ٢٨٠ رقم ٩١) .

٥٩٢ ١ — ضرائب . الأصل هو فرض

الضريبة على الأرباح الحقيقية . فرضها

على أساس المائلة هو استثناء من الأصل .

إلغاء المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤

لسنة ١٩٣٩ التي أجازت هذا الاستثناء .

وجوب الرجوع إلى الأصل وأن يكون

الإلغاء بأثر رجعي . لا يحول دون

ذلك سبق قبول الممول للتقدير الذي

عمل على أساس المائلة .

٢ — نقض . طعن . سبب الطعن .

إغفال المحكمة سهواً . الفصل في طلب من

الطلبات . لا يعتبر سبباً من أسباب

الطعن بطريق النقض .

(نقض مدني — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤

ص ١١٣٧ رقم ٥٥٠) .

٥٩٣ ضرائب . إيقاف الدعوى للصلح .

التعجيل في الميعاد المنصوص عليه في

المادة ٢٩٢ مرافعات . غير لازم .

(استئناف المنصورة — تجاري — ٧ مارس

سنة ١٩٥٥ ص ١٥٥٩ رقم ٨٧٧) .

٥٩٤ ضرائب . تركة . رسم الأيلولة على

التركات . الأساس الذي يبنى عليه

تحصيل رسم الأيلولة على تركة أجنبي له

مال مستثمر في مصر . المادة ٢ من

القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

(نقض مدني — ٢ أبريل سنة ١٩٥٣

ص ٢٥١ رقم ٨٠) .

٥٩٥ ١ — ضرائب . تقادم . سقوط حق

الحكومة في المطالبة بدين الضريبة على

إيرادات القيم المنقولة . بدء سريان مدة

التقادم . هو من تاريخ وضع الرج

الحمل بالضريبة تحت تصرف الممول .

لا عبرة بالتاريخ الذي تصدر فيه

قرارات التوزيع إذا لم يقترن بها وضع

الإيراد تحت تصرف صاحبه ولا عبرة

كذلك بالتاريخ الذي يتم فيه قبضه

ذلك الإيراد فعلاً إذا لم يطابق تاريخ

وضعه تحت تصرفه . المادة ٩٧ من

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة

بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ .

٢ — ضرائب . تقادم . التمسك بأن التقادم

المسقط لحق الحكومة في المطالبة بدين

الضريبة لا يبدأ إلا من وقت علم مصلحة

الضرائب عن طريق الممول بالإيرادات

الخاصة بالضريبة . في غير محله .

٤ — ضرائب . تقادم . قطع مدة

التقادم . حكم . تسيديه . تقريره أن

الخطاب الموصى عليه بعلم الوصول

المرسل من مصلحة الضرائب إلى الممول

لا يعتبر تنبهاً بالدفع وترتيبه على ذلك

عدم قطعه مدة التقادم . لا خطأ .

المادة ٣٨٣ من القانون المدني الجديد

والمادتان ٤٨ ، ٩٦ من اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(قض مدني — ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣

ص ٧٠٨ رقم ٢٦٠) .

٥٩٦ ١ — ضرائب . تقدير أرباح الممول .

اتخاذ أوراقه وحساباته أساسا للتقدير .

شرطه . أن يكون الثابت بها مطابقا

للحقيقة . حكم . تسببه . تقريره بأسباب

سائغة أن دفاتر الممول غير منتظمة .

اطراحه هذه الدفاتر واعتماده تقدير

اللجنة . لا مخالفة في ذلك القانون .

المواد ٤٧ و ٥٢ و ٥٣ من القانون

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٢ — ضرائب . حكم . تسببه . عدم

إجابته طلب الممول ندب خبير لتحقيق

ما دفع به من أنه لم يتجر بالتجزئة .

اقتناعه لأسباب سائغة بصحة قرار

لجنة التقدير باعتبار الممول تاجرا بالجملة

ونصف الجملة . لا خطأ .

(قض مدني — ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣

ص ١٠٥٣ رقم ٤٤٠) .

٥٩٧ ١ — ضرائب . جريمة مستمرة . عدم

تقديم الاقرار عن الأرباح . هو من

الجرائم المستمرة .

٢ — ضرائب . تقادم . الامتناع عن

تقديم الاقرار عن الأرباح . ماهيته

من حيث السقوط بالتقادم .

(قض جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٥٤

ص ١٣١٥ رقم ٧٠٧) .

٥٩٨ ضرائب . حجز . الحجز التحفظي الثاني

الذي توقعه مصلحة الضرائب بعد مضي

شهرين من الحجز الأول دون ربط

الضريبة . هو حجز باطل بطلانا جوهريا .

لا يغير من ذلك أن يكون الحجز الأول

قد وصف خطأ بأنه حجز تنفيذي .

المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤

لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦

لسنة ١٩٥٠ .

(قض مدني — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣

ص ١٠٧٦ رقم ٤٦٤) .

٥٩٩ ١ — ضرائب . حق الطعن في

تقديرات مصلحة الضرائب المخول

للشركات المساهمة . ميعاد هذا الطعن هو

١٥ يوما . سريان هذا الميعاد على كافة

التعديلات التي تجرئها مصلحة الضرائب

سواء أكانت هذه التعديلات تقوم على

خلاف في الأرقام أم على الأساس الذي

تربط عليه الضريبة . التفرقة في ميعاد

الطعن بين الخلاف الخاص بالأرقام وبين

الخلاف القائم على أساس ربط الضريبة .

في غير محله . المادتان ٤٥ ، ٩٧ من

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٢٤

من اللائحة التنفيذية .

٢ — ضرائب . حكم . تسببه . إعلان

الشركة بالأوراد الخاصة بالضريبة

العادية والاستثنائية . عدم طعنها في

التقدير خلال ١٥ يوما . صيرورة

التقدير نهائيا . عدم جواز المنازعة

بعد ذلك في هذا التقدير حتى ولو كانت

المنازعة متعلقة بإعلان الاجراءات .

المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة

١٩٣٩ والمادة ١١ من القانون رقم ٦٠

لسنة ١٩٤١ .

(قض مدني — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣

ص ٩٧ رقم ٢٥) .

٦٠٠ ضرائب . حكم . تسبيبه . اعتباره فرع الشركة التي تقوم بتجارة وصناعة الدخان توكيلاً ينطبق عليه القرار الصادر بفرض الرسوم . تأسيس قضااته على أسباب سائغة . لا خطأ .

(قض مدني — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١١٧٢ رقم ٥٤٧) .

٦٠١ ١ — ضرائب . حكم . تسبيبه . تحميل الطاعن عبء إثبات إخطار مصلحة الضرائب بالتنازل الحاصل له عن المنشأة . تسجيل عجزه عن الإثبات . لا مخالفة في ذلك للقانون ولا إخلال بحق الطاعن في الدفاع . المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٢ — ضرائب . حكم . تسبيبه . تأييده الحكم الابتدائي لأسبابه بعد أن قدمت مصلحة الضرائب أصل الخطاب الذي استند إليه الطاعن في إثبات إخطاره المصلحة بالتنازل الحاصل له عن المنشأة . هذا يفيد أن المحكمة لم تر في عبارات الخطاب ما ينفي ما قرره محكمة أول درجة من أن أمانة ضمنه الخطاب لا يعدو أن يكون إخطاراً من الطاعن بتكوين شركة جديدة ولا يقوم مقام الإخطار المطلوب . لا قصور .

(قض مدني — ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٧٣ رقم ٢٥٠) .

٦٠٢ ١ — ضرائب . حكم . تسبيبه . عدم إجابة الممول إلى ندب خبير لفحص حساباته . مناقشته رقم المبيعات ونسبة إجمالي الربح واعتراض الممول على المصروفات . انتهؤه إلى سلامة الأسس

التي بنى عليها تقدير اللجنة لأرباح الممول . التحدي في هذا الخصوص بما كانت تنص عليه المادة ٥٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل إلغائها على غير أساس .

٢ — ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . الأساس الذي تربط عليه . هو صافي الأرباح التي جناها الممول في سنته الضريبية . وجوب . استئصال ما تكبده من خسائر بسبب ما ثبت وقوعه على منشأته من سرقة أو اختلاس . لا يغير من ذلك أن يكون الممول قد أهمل أو تراخى في تنفيذ الحكم الذي استصدره بالتعويض على السارق أو المختلس .

(قض مدني — ٤ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٥٧ رقم ٢٤٤) .

٦٠٣ ١ — ضرائب . حكم . تسبيبه . عدم اشتراطه أن تكون دفاتر الممول مستوفاة للشروط المنصوص عليها في قانون التجارة حتى يصح الاعتماد عليها . تقريره أن هذه الدفاتر ليست مؤيدة بالمستندات ويحوطها الشك . اطراحه الأخذ بها . لا خطأ .

٢ — ضرائب . حكم . تسبيبه . رفضه إجابة طلب الممول ندب خبير لفحص حساباته . استناده إلى أن هذه الحسابات ليست منتظمة وأنه لا جدوى من ندب الخبير . لا خطأ .

(قض مدني — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٧٥ رقم ٤٦٣) .

٦٠٤ ضرائب . حكم . تسبيبه . لجنة التقدير . مدى ولايتها قبل صدور القانون رقم

لرسم الأيلولة . الفقرة ٣ من المادة ٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .
٢ — ضرائب . رسم الأيلولة . الدعاوى والحقوق الخاصة بالمورث . خضوعها لرسم الأيلولة . الحكم الصادر فيها يعتبر مقرراً . انسحاب أثره إلى تاريخ وفاة المورث ولو كان قد صدر بعد الوفاة . متى كانت الدعوى قد رفعت قبل حصول الوفاة .

٣ — ضرائب . رسم الأيلولة . محل التمسك بحكم الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .
٤ — ضرائب . رسم الأيلولة . تقدير قيمة شهادات تحفظات قناة السويس على أساس سعر الذهب . الاستعانة في تقدير سعر الذهب وقت وفاة المورث برأى أحد المصارف . لا خطأ . المادة ٥٤ من القرار الوزاري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٤ .

٥ — ضرائب . رسم الأيلولة . حكم . تسبيبه . اعتبار محكمة الموضوع الأرض المخلفة عن المورث أرضاً فضاء معدة للبناء . عدم تقدير قيمتها باعتبارها أرضاً زراعية . لا خطأ .

(نقض مدني — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤ م ١١٧٢ رقم ٥٤٩) .

٦٠٧ ١ — ضرائب . رسم الأيلولة على التركة . هبة صادرة من المورث إلى أحد وزرائه . حكم . تسبيبه . تحرير السند وتسليمه لمن صدر له . اشتغال ذمة الملتزم بقيمته ولو كان سببه التسبرع ولم يطالب به من صدر له إلا بعد وفاة من صدر منه .

١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . هي هيئة تقدير أصلية لاهيئة تنظر في الدرجة الثانية في تظلم الممول من تقدير المأمورية لأرباحه . ما ورد بالمادة ٥٣ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا تفسير لتشريع سابق . عدم جواز سريانه إلا من تاريخ العمل به . صدور الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك . خطأ في القانون . لا يصححه قوله إن تقدير المأمورية في حدود الاعتدال .
(نقض مدني — ١٤ مايو سنة ١٩٥٣ م ٤٨٩ رقم ١٧٥) .

٦٠٥ ١ — ضرائب . حكم . تسبيبه . معارضة في قرار لجنة التقدير . الحكم بإبطال المرافعة فيها . زوال الآثار المترتبة على رفعها . تجديدها بصحيفة جديدة . الحكم بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد . لا خطأ . بحث ما نفاه الطاعن على الحكم من أسباب متعلقة بموضوع الدعوى . غير مقبول .

٢ — ضرائب . حكم . تسبيبه . معارضة في قرار لجنة التقدير . ميعاد المعارضة . انسحاب محامي المعارض بمحض اختياره أثناء نظر الدعوى . تقرير المحكمة أنها لا ترى في هذا الانسحاب الاختياري ما يعتبر قوة قاهرة يترتب عليه مد ميعاد المعارضة لا خطأ .

(نقض مدني — ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣ م ٧١٧ رقم ٢٦١) .

٦٠٦ ١ — ضرائب . رسم الأيلولة . الأسهم والسندات المتروكة عن المورث الأجنبي تنتج ربحاً أو فائدة في مصر . خضوعها

عدم استئزال الحكم قيمة السندات التي حررها المورث لورثته وسلبها إليهم بحجة أنها هبة. لم تفرغ في عقد رسمي ولم يحصل قبض فعلي لقيمتها . خطأ في القانون .

٢ — ضرائب . رسم الأيلولة على التركة . حكم . تسبيبه . ديون المورث . اشتراط الحكم أن تكون تواريج سندات لها ثابتة بوجه رسمي . خطأ في القانون . المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

٣ — ضرائب . رسم الأيلولة على التركة . حكم . تسبيبه . دون التزامات المورث . شرط استئزالها من التركة عند تقدير رسم الأيلولة . اشتراط الحكم ثبوت تواريج سندات لها بوجه رسمي ورفضه إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صدورها من المورث قبل وفاته بأكثر من سنة . خطأ في القانون .

(تقض مدني — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٥٢٨ رقم ١٨٦) .

٦٠٨ ضرائب . رسوم . رسوم بلدية . عدم جواز فرضها بأثر رجعي . مخالفة المجلس البلدي لهذا المبدأ . عدم جواز الاعتداد بما قرره من أثر رجعي . المواد ٢١ و ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

(تقض مدني — ١٤ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٧٨ رقم ١٧٠) .

٦٠٩ ضرائب . رسوم بلدية . الرسوم التي تفرض على المحال التجارية والصناعية . أساس تحصيلها . المقصود بالقيمة

الايجارية المنصوص عنها في مرسوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ . (تقض مدني — ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١١٦٤ رقم ٥٣٩) .

٦١٠ ضرائب . رسوم بلدية . القيمة الايجارية المنصوص عليها في المادة الأولى من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ التي قد يختارها المجلس البلدي أساساً لفرض الرسوم عليها . المقصود بها هي القيمة الايجارية التي تربط على أساسها عوائد الأملاك . المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ والمادة الأولى من مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ المعدلة بمرسوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ .

(تقض مدني — ١٤ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١١٠٤ رقم ٤٨٥) .

٦١١ ضرائب . رسوم بلدية . عدم جواز فرضها بأثر رجعي . ليس من شأن تصديق وزير الصحة على القرار الصادر بفرضها ما يصحح هذه المخالفة . المواد ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

(تقض مدني — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٧١ رقم ٤٥٦) .

٦١٢ ضرائب . رسوم بلدية . عدم جواز فرضها بأثر رجعي . مثال . المادة ٣١ من دكرتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠ والمادة ٢٧ من دستور سنة ١٩٢٢ .

(تقض مدني — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٨٥ رقم ٤٧٢) .

٦١٣ ضرائب . رسوم بلدية . عدم جواز فرضها بأثر رجعي . مخالفة المجلس البلدي

لهذا المبدأ . عدم جواز الاعتداد بما
يقرره من أثر رجعي . المواد ٢١ و ٢٣
و ٢٤ من القانون رقم ١٤٥ لسنة
١٩٤٤ .

(قض مدني - ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٥٩ رقم ٤٤٧) .

٦١٤ ضرائب . رسوم بلدية . قرار بلدية
الاسكندرية بفرض رسوم إضافية على
ضرائب الأموال المنقولة والأرباح
التجارية والصناعية . جعله استحقاق
هذه الرسوم على الضرائب التي تحصل
بعد نشر القرار بالجريدة الرسمية مهما
كانت السنة التي تعود إليها هذه الضرائب .
إعفاؤه من الرسوم . المولين الذين
أوفوا الضرائب العادية والاستثنائية
قبل نشر القرار . هذا القرار يجعل
للكسوم التي فرضها أثر رجعي . مخالفة
هذا القرار للدستور وإخلاله بمبدأ
المساواة بين دافعي الضرائب . المادة
٣١ من الأمر العالي الصادر في ٥ من
يناير سنة ١٨٩٠ والمادة ٢٧ من
دستور سنة ١٩٢٣ .

(قض مدني - ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٨٤ رقم ٢٥٣) .

٦١٥ ضرائب . شركة . الأرباح التي تحققها
الشركة وهي في دور التصفية . خضوعها
لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ .

(قض مدني - ٤ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١١١٧ رقم ٤٩٦) .

٦١٦ ضرائب . شركة . شركات التضامن

والتوصية . الضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية . فرضها على الأرباح التي
يصيها الشريك المتضامن أسوة بالمول
المفرد . عدم الاعتداد بالشخصية
الاعتبارية لهذه الشركات . اختلاف هذه
الشركات في هذا الخصوص عن شركات
المساهمة . لا فرق في هذا الشأن بين
شركات التوصية البسيطة وشركات
التوصية بالأسهم . المادة ٣٤ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(قض مدني - ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٥٨ رقم ٤٤٥) .

٦١٧ ١ - ضرائب . شركة مساهمة . جميع
أسهم الشركة آلت إلى المطعون عليه
بعقود بيع متفرقة صادرة له من
المساهمين دون تدخل الشركة . القول
بأن الشركة حققت ربحاً من بيع أصولها
يخضع للضريبة . على غير أساس .
٢ - فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم
على مصلحة الضرائب بردها إلى الممول
لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد عنها
من تاريخ المطالبة الرسمية . المادة ١٢٤
مدني قديم .

(قض مدني - ١١ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١١٤٠ رقم ٥١٩) .

٦١٨ ١ - ضرائب . ضريبة إضافية .
وجوب إدخال جميع الضرائب في نطاق
التكاليف التي تخصم من الأرباح عدا
ضريبة الأرباح المستثناة على سبيل
الحصر . وجوب خصم الضريبة الإضافية
من الأرباح . المادة ٣٩/٣ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٢ - ضرائب . تقادم . سقوط حق

إدخالها في نطاق التكاليف التي تخصم من الأرباح . المادة ٣٩ / ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(قض مدني — ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١١٣٢ رقم ٥٠٧) .

٦٢٠ ضرائب . ضريبة إضافية . وجوب اعتبارها ضمن التكاليف التي تخصم من الأرباح . المادة ٣٩ / ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(قض مدني — ١٨ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١١٤٦ رقم ٥٢٣) .

٦٢١ ضرائب . ضريبة المهن التجارية والصناعية . هي الضريبة العامة . سريانها على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى . القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لا يسرى على الماضي . مثال . المادتان ٣٢ و ٧١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(قض مدني — ٨ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١١٥٦ رقم ٥٣٢) .

٦٢٢ ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . سريانها على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة خاصة . لا عبرة بما إذا كانت المهنة تعتبر في ذاتها عملاً مدنياً أو عملاً تجارياً وفقاً لقانون التجارة . حكم . تسببه . اعتباره مهنة الكاتب العمومي خاضعة لضريبة الأرباح غير التجارية . خطأ في القانون .

المواد ٣٠ و ٣٢ و ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(قض مدني — ٧ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٦٣ رقم ١٦٤) .

الممول في المطالبة برد المبالغ التي حصلت منها مصلحة الضرائب بغير حق . متى تبدأ مدة التقادم . المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٣٧٧ من القانون المدني الجديد .

٣ — فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد التأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . المادتان ١٢٤ و ١٤٦ مدني قديم والمادتان ١٨٢ و ٢٠٧ مدني مختلط والمادة ١٨٥ مدني جديد والمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

٤ — فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بردها لأخذها بغير حق . استحقاق فوائد تأخر عنها من تاريخ المطالبة الرسمية . قياسها على التعويض عن عمل غير مشروع . قياس مع الفارق . اعتبارها معلومة المتسدر من وقت الطلب . المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد .

٥ — فوائد . ضرائب . تسببه . تحديده سعر الفائدة القانونية بنسبة ٥ ٪ عن المدة التي تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . خطأ في القانون . وجوب خفضها إلى ٤ ٪ . المادة ٢٢٦ مدني جديد .

(قض مدني — ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٧٢٤ رقم ٢٦٣) .

٦١٩ ضرائب . ضريبة إضافية . وجوب

الرخصة . لا بطلان . كذلك لا يبطل قرار اللجنة تخلف الممول عن الحضور أو رفضها طلب التأجيل لعذر أبداه .
(قض مدني — ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٨٢ رقم ٢٥٢) .

٦٢٧ ضرائب . لجنة التقدير . مدى ولايتها .
هي هيئة تقدير أصلية لا هيئة تنظر في تظلم الممول من تقدير المأمورية لأرباحه . القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ليس له أثر رجعي . لا يصح اعتباره تفسيراً لنصوص القانون السابق .
(قض مدني — ٧ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٦٩ رقم ١٦٦) .

٦٢٨ ١ — ضرائب . معنى عبارة منشأة قائمة في مصر .

٢ — ضرائب . أقليمية الضريبة .
شركة ملاحية بحرية قائمة بالخارج . اقتصار نشاطها في مصر على مجرد تحصيل أجور نقل الركاب والبضائع وشحنها وتفريغها . إناطتها سمساراً بحرياً له شخصية تجارية مستقلة عنها بالقيام بهذه الأعمال . خضوع نشاط هذا السمسار لضريبة الأرباح المصرية . عدم خضوع نشاط الشركة لهذه الضريبة .

(قض مدني — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١١٧٠ رقم ٥٤٥) .

٦٢٩ ضرائب . ميعاد اختيار رقم المقارنة للأرباح الاستثنائية . وجوب اخطار الممول بقرار مصلحة الضرائب عن حالة حساباته حتى ينفذ ميعاد الاختيار . يترتب على عدم اخطاره بقاء الميعاد ممتداً . لا يغير من ذلك أن تكون مصلحة

٦٢٣ ضرائب . ضريبة الأملاك المبنية . عدم جواز فرضها على الأرض الفضاء ولو كانت مسورة بسور من الخشب ومستعملة لتخزين البضائع أو تغل ريعاً بتأجيرها للغير . المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ .
(قض مدني — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٨٥ رقم ٤٧١) .

٦٢٤ ضرائب . ضريبة تركات . شركة . نص في عقد الشركة بتجديد نصيب الشريك الموضي في رأس المال بعد وفاته . سريان هذا النص على الشريك . سريانه على مصلحة الضرائب . المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

(قض مدني — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤
ص ١٨٨٣ رقم ٩٤٨) .

٦٢٥ ١ — ضرائب . قاضي الأمور المستعجلة . حوز إدارية . الحالات التي يجوز فيها إيقاف إجراءات البيع الإداري . الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالأمر الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ والأمر العالي الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٠٠ والمادتان ٩١ ، ١٠١ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

٢ — نقض . النقض الفرعي . غير جائز .

(قض مدني — ٦ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١١٥٨ رقم ٥٤٠) .

٦٢٦ ضرائب . لجنة التقدير . تشكيلها . الرخصة المخولة للمول في ضم عضوين يختارهما إلى اللجنة . عدم استعمال هذه

- الضرائب قد اعتبرت حساباته منتظمة .
(تقض مدنى — ٢٧ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١١٧٥ رقم ٥٥١) .
- ٦٣٠ ١ — ضرائب . ميعاد الطعن فى قرار
لجنة التقدير هو خمسة عشر يوما . سريان
هذا الميعاد أيا كان سبب الطعن . المواد
٤٥ و ٥٤ و ٩٧ من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ١٤٦ لسنة
١٩٥٠ .
- ٢ — ضرائب . حكم . تسببه . تقريره
صحة إعلان الممول بقرار لجنة التقدير
دون أسبابه . لا خطأ فى القانون .
- ٣ — ضرائب . ميعاد الطعن فى تقدير
الأرباح الاستثنائية . فوات هذا الميعاد .
آثره . المادتان ٥٤ و ٥٥ من القانون رقم
١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ١١ من القانون
رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .
(تقض مدنى — ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٣١١ رقم ١٠٢) .
- ٦٣١ ضرب أفضى إلى الموت . تسليم المتهمين
بأنهما سارا إلى مكان الحادث متفقين
على الاعتداء على المجنى عليه . مساء لهما
عن الوفاة . لاجدوى لهما من الجدل
فى توافر سبق الإصرار .
(تقض جنائى — ٥ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩٠ رقم ٦٥٣) .
- ٦٣٢ ضرب أفضى إلى الموت . جرح تسبب
المتهم فى حصوله للمجنى عليها . يجذب
حقيبتها بعنف فوقعت على الأرض .
إصابتها أثناء علاجها منه بالتهاب رئوى
أدى إلى وفاتها . توافر ظرف الإكراه
فى السرقة . وقيام جريمة إحداث جرح
- أفضى إلى الموت .
(تقض جنائى — ٨ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٢٩ رقم ٢١٢) .
- ٦٣٣ ضرب أفضى إلى الموت . فاعل . استناد
الحكم فى اعتبار كل من الطاعنين فاعلا
إلى أن الضربة التى أحدثها كل منهما قد
ساهمت فى إحداث الوفاة . صحيح .
(تقض جنائى — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠١١ رقم ٣٧٧) .
- ٦٣٤ ضرب أفضى إلى عاهة . إنبات الحكم بما
أورده التقرير الطبي أن العاهة التى تخلفت
بالمصاب هى فقد جزء من العظم لا ينتظر
ملؤه فى المستقبل . هذا لا يدل على عدم
استدامة العاهة .
(تقض جنائى — ١٥ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٣٥ رقم ٢٢٢) .
- ٦٣٥ ١ — ضريبة . ابطال العمل بالضريبة
الخاصة فى خلال سنة ١٩٥٠ دون تحديد
تاريخ أساسه . انتهاء سنة المنشأة المالية
فى سنة ١٩٥٠ .
- ٢ — قانون ٦٠ سنة ١٩٤١ وقانون ٦٠
سنة ١٩٥٠ . القصد منهما . وحدة
سريان الضريبة الخاصة وتاريخ ابطال
العمل بالضريبة فى سنة ١٩٥٠ هو التاريخ
المقابل لبدء خضوعه سنة ١٩٤٠ . شرطه .
قدم الممول . الممول الجديد . تاريخ
ابطال العمل بالضريبة فى سنة ١٩٥٠ .
التاريخ المقابل لبدء خضوعه فى أى سنة
من السنوات الضريبية .
(القاهرة الكلية — الضرائب — أول مارس
سنة ١٩٥٤ ص ١٤٧ رقم ٣٧) .
- ٦٣٦ ضريبة أرباح تجارية . عدم انطباقها على
مهنة المخرج السينمائى .
(الجيزة الكلية — ضرائب — ٢٩ مايو
سنة ١٩٥٤ ص ١٧٥٧ رقم ٩٢٠) .

٦٤٢ طلب الإلغاء . ميعاد تقديمه . متى يبدأ هذا الميعاد . المادتان ٣٧٩ ، ٤٢٨ مرافعات والمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء .

(نقض مدني — جمعية عمومية — نوفمبر سنة ١٩٥٣ م ٩١٣ رقم ٣٥٥) .

٦٤٣ ١ — طلبات الإلغاء . عدم سحب قانون مجلس الدولة على القرارات السابقة عليه . دعوى تسوية الحالة . اختصاص . ولو صدر في شأنها قرار سابق على ذلك القانون .

٢ — موظفو المحاكم المختلطة . الكادر الخاص بهم سنة ١٩٢١ . استمرار المحاكم المختلطة في تطبيقه . مخالفة ذلك للقانون . سريان القواعد التنظيمية العامة التي تسنها الحكومة عليهم .

٣ — موظفو المحاكم المختلطة . قواعد نقلهم . عدم النظر إلى مرتباتهم التي كفلتها معاهدة مونترو . انقطاع الصلة في شأنهم بين الدرجة والراتب .

(القضاء الإداري — ١١ فبراير سنة ١٩٥٣ م ١٥٢٤ رقم ٨٦٧) .

(ظ)

٦٤٤ ظروف طارئة . قانون الإصلاح الزراعي . أثره على العقود البرمة قبله . واجب .

(القاهرة الكلية — ٢١ يونيو سنة ١٩٥٤ م ٣٥٩ رقم ١١٤) .

(ع)

٦٤٥ عاهة مستديعة . استخلاص الاستدامة من عدم توقع ملء الفقد العظمى بنسيج

٦٣٧ ١ — ضريبة الأطياف . تحديد وعائها . لا يملكه مجلس الوزراء . قراره بتحديد ما في ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٦ . باطل . إلغاؤه بالقرار الصادر في ٤ من فبراير سنة ١٩٥١ .

٢ — قرار تنظيمي . باطل . جواز سحبه في أي وقت .

(القضاء الإداري — ٢٧ يناير سنة ١٩٥٣ م ١٥٠٧ رقم ٨٦١) .

(ط)

٦٣٨ طعن بالتزوير . هل هو لازم للحكم برد وبطلان ورقة مزورة . الطعن بالتزوير . حكمه في قانون المرافعات الجديد . (أسوان الكلية — ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ م ١٩٥٠ رقم ٩٧٥) .

٦٣٩ طعن بالنقض . شهادة مقدمة من الطاعن محررة قبل انقضاء الثمانية الأيام التالية لصدور الحكم بأنه لم يختم . شهادة أخرى مقدمة منه بعد انقضاء الثمانية عشرة يوما بأن الحكم لم يختم . عدم قبول الطعن شكلا .

(قض جنائي — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ م ٦٤٤ رقم ٢٤٠) .

٦٤٠ طعن في حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . التفصيل بين هذا الحكم والحكم الموضوعي .

(أسوان الكلية — ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤ م ١٧٦٤ رقم ٩٢٤) .

٦٤١ طعن في مواد التركات . خضوعه لقانون المرافعات وليس للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٣ .

(طنطا الكلية — ضرائب — أول فبراير سنة ١٩٥٥ م ١٩٣٦ رقم ٩٧١) .

الصادر ضده في أسبابه أن هذه الجريمة كانت مظهر من مظهر لمبا وقع من قوات الاحتلال في منطقة القنال في اليوم السابق على ارتكابها . الاعتماد على ذلك في قبول إدراج اسم هذا المحكوم عليه بكشف من يشملهم العفو . في محله .

(تقض جنائي — ٧ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٨٥٠ رقم ٣١٩) .

٦٥١ عفو شامل . الجريمة السياسية التي هدف المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إلى شمولها بالعفو .

(تقض جنائي — أول أبريل سنة ١٩٥٤ ص ١٢٨٩ رقم ٦٥٠) .

٦٥٢ عفو شامل . القانون رقم ٤٢١ لسنة ١٩٥٢ . الجرائم التي ارتكبت لغرض ديني أو اجتماعي تخرج عن تلك الحدود (تقض جنائي — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠٢٤ رقم ٤٠٠) .

٦٥٣ عفو شامل . المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . نصها على أن يتبع في نظر الطعون والفصل فيها . إجراءات الطعن بالنقض في المواد الجنائية . وجوب التقرير بالطعن وتقديم أسبابه في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم وإلا سقط الحق فيه .

(تقض جنائي — ٢١ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٢٢٤ رقم ٦٣) .

٦٥٤ ١ — عفو شامل . المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . عدم انطباقه على الجرائم التي ارتكبتها لغرض غير سياسي . عدم رفع التظلم وقتما لما يقضي

عظمى . احتمال ملته بتسيج ليني استخلاص سائح .

(تقض جنائي — ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٢٣٠ رقم ٧٠) .

٦٤٦ عفو شامل . استخلاص الحكم أن الجريمة لم ترتكب لغرض سياسي وأنها ارتكبت بعد ظهور نتيجة الانتخاب بدافع من الأنانية والرغبة في التشفي والانتقام . القضاء برفض التظلم . صحيح .

(تقض جنائي — ٧ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٨٥٢ رقم ٣٢٤) .

٦٤٧ عفو شامل . الجرائم التي يشملها المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . لا تدخل فيها جريمة قلب النظم الاجتماعية .

(تقض جنائي — ٨ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٨٥٦ رقم ٣٢٩) .

٦٤٨ عفو شامل . الجرائم التي يشملها المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . تحطيم حاته . ليست من الجرائم المذكورة (تقض جنائي — ٢١ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٢٢٦ رقم ٦٢) .

٦٤٩ عفو شامل . الجرائم المستثناة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . لا يشملها العفو سواء أكانت سياسية أم غير سياسية قائمة بنفسها أم مرتبطة بغيرها .

(تقض جنائي — ٧ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٨٥١ رقم ٣٢٢) .

٦٥٠ عفو شامل . الجريمة السياسية في نظر القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ محكوم عليه باتلاف محل مخور . تقرير الحكم

٦٥٧ عفو شامل . جرائم الشيوعية ليست من الجرائم التي يشملها المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ .

(قض جنائي — ٧ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٨٥٤ رقم ٣٢٨) .

٦٥٨ ١ — عفو شامل . جرائم القتل . لا يشملها العفو الصادر به المرسوم بقانون رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٢ .
٢ — عفو شامل . استخلاص الحكم أن الجريمة لم ترتكب لغرض سياسي وأنها ارتكبت بقصد التشني والانتقام بعد انتهاء عملية الانتخاب . القضاء برفض التظلم . لا معقب له .

(قض جنائي — ٧ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٨٥٠ رقم ٣٢٠) .

٦٥٩ عفو شامل . جرائم القتل . مناط الاستثناء الوارد في المرسوم بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٢ .

(قض جنائي — أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠٣٦ رقم ٤١٣) .

٦٦٠ عفو شامل . جريمة سياسية وقعت بالتبع للجريمة الأصلية غير السياسية . لا تنطبق عليها الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون العفو الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

(قض جنائي — ٧ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٨٥٣ رقم ٣٢٥) .

٦٦١ ١ و ٢ — عفو شامل . ضابط بالقسم السياسي . تعذيبه المتهمين في جريمة شملها العفو باعتبارها سياسية . هذه الجريمة لا تعتبر جريمة سياسية ، ولا تنطبق عليها الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون

به هذا المرسوم بقانون يسقط الحق في التمسك بأحكامه .

٢ — خطأ المحكمة في ترتيب متهم بين باقي المتهمين لا يبطل حكمها متى كانت قد عنت بذكر اسم هذا المتهم عند إسناد الوقائع المسندة إليه .

٣ — تعويض . تخفيض مبلغ التعويض المحكوم به على المتهم مع الزامه به وحده بعد أن كان مسئولاً عن التعويض مع آخرين بالتضامن . لا يعتبر إساءة لمركز المتهم . تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع .

(قض جنائي — ١٠ مايو سنة ١٩٥٤ ص ١٣١٤ رقم ٧٠٥) .

٦٥٥ عفو شامل . المواعيد الواردة في المادة الثانية من قانون العفو الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٠ . وجوب مراعاتها . تظلم قدم إلى النائب العام بعد انقضاء ميعاد الشهر المحدد في القانون . عدم قبول التظلم شكلاً .

(قض جنائي — ٧ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٨٥٤ رقم ٣٢٦) .

٦٥٦ عفو شامل . تظلم الطاعن بعد فوات الأجل المنصوص عليه في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . لا يقبل . تسليمه في طعنه بأنه غير محق في تظلمه وأنه إنما قصد أن يهيب بالنائب العام أن يعمل على طلب الحكم بانقضاء الدعوى العمومية عند نظرها أمام محكمة الموضوع . لا يجدي .

(قض جنائي — ٧ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٨٥١ رقم ٣٢١) .

رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . متى يتحقق الارتباط ؟

(نقض جنائي — ٧ يولييه سنة ١٩٥٣ م ٨٥٤ رقم ٣٢٧) .

٦٦٢ عفو شامل . هتيم بجرمة استعمال المفرقات . القضاء بإدراج اسمه في كشوف العفو تطبيقاً للرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . خطأ .

(نقض جنائي — ٧ يولييه سنة ١٩٥٣ م ٨٥٢ رقم ٣٢٣) .

٦٦٣ ١ — عقد . اتفاق فتح بمقتضاه حساب جار للطاعن على أن يورد فيما بعد أقطانا للشركة المطعون عليها مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة . حكم . تسببه . نفيه بأسباب سائغة مستمدة من شروط الاتفاق وظروف التعاقد . وصف الرهن عن هذا الاتفاق واعتباره عقداً من نوع خاص وتقديره صحة تصرف المطعون عليها في الأقطان دون اتباع الإجراءات الخاصة ببيع الشيء المرهون المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط . لا خطأ في السكتب ولا مخالفة للقانون .

٢ — فوائد حكم . تسببه . تقريره أن العمولة والمصاريف التي اقتضتها الشركة المطعون عليها من الطاعن كانت مقابل خدمات حقيقية وليست فوائد ربوية . النعي عليه بأنه أجاز الاتفاق على فوائد ربوية . على غير أساس .

(نقض مدني — ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ م ٤٩٩ رقم ١٧٨) .

٦٦٤ ١ — عقد اتفاق فتح بمقتضاه حساب

جار للطاعن على أن يورد فيما بعد أقطانا للمطعون عليها مع تفويضها ببيع هذه الأقطان نظير عمولة . حكم . تسببه . نفيه بأسباب سائغة مستمدة من شروط الاتفاق وظروف التعاقد وصف الرهن عن هذا الاتفاق واعتباره عقداً من نوع خاص وتقديره صحة تصرف المطعون عليها في القطن دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط . النعي عليه بالخطأ في التكييف ومخالفة القانون . على غير أساس .

٢ — فوائد . نقض . طعن . سبب جديد . الدفع بأن سعر الفائدة المتفق عليه يزيد على الحد الأقصى المقرر قانوناً . هذا الدفع من النظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — فوائد . الحد الأقصى المقرر لسعر الفائدة هو من النظام العام ، سريانه من تاريخ العمل بالقانون الذي حدده حتى على الاتفاقات السابقة على هذا التاريخ . المادة ٢٢٧ من القانون المدني الجديد .

(نقض مدني — ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ م ٤٩٣ رقم ١٧٧) .

٦٦٥ ١ — عقد إداري . تعريفه . خصائصه . حق الإدارة في تعديله .

٢ — عقد توريد . تعريفه . التفرقة بينه وبين الاستيلاء .

٣ — بنك التسليف الزراعي . لا يعتبر مؤسسة عامة . إدخاله خصماً ثالثاً في

٣ — إثبات . تحقيق ما قدم من الأدلة يكفي لتكوين اقتناع المحكمة . لا إلزام عليها بأجراء تحقيق .

(قض مدني — ١٩ مارس سنة ١٩٥٣ م ٦٤ رقم ١٨) .

٦٧٠ عقد . صورية . إثبات . ورقة ضد . غير . بيع . تسجيل . حق الغير الحسن النية في التمسك بالعقد الظاهر . عدم جواز الاحتجاج عليه بما يضره من عقد مستتر ولا بورقة تقايل غير مسجلة .

٢ — صورية . إثبات . مانع أدبي . حكم . تسييبه . عقد ثابت بالكتابة . تقرير الحكم بأنه لا يجوز لأحد المتعاقدين إثبات صوريته إلا بالكتابة . نفيه بأسباب مائغة . قيام المانع الأدبي . لا خطأ .

(قض مدني — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣ م ١٠٨٣ رقم ٤٦٩) .

٦٧١ ١ — عقد . عقد مبرم مع أمين نقل . وصف هذا الأمين في العقد بأنه مالك لعربات وسيارات أجرة . تقرير الحكم أن هذه الصفة لم تكن جوهرية في التعاقد . تقرير موضوعي .

٢ — إثبات . شهود . استدلال المحكمة بأقوال شهود سئلوا في محضر أعمال الخبير دون حلف يمين . جوازه .

٣ — حكم . تسييبه . تقريره أن الغش المقسد للرضا هو سبب للبطلان لا للفسخ . لا خطأ .

(قض مدني — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣ م ٨٩٩ رقم ٣٥١) .

٦٧٢ ١ — عقد . عقد مقاوله أشغال عامة .

الدعوى . جوازه .

(القضاء الإداري — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ م ١٣٧٢ رقم ٨٠٢) .

٦٦٦ ١ — عقد . الغرض من التعاقد . النص عليه في العقد . غير لازم .

٢ — بيع . عيب خفي . بدء سريان ميعاد رفع دعوى الضمان . من تاريخ العلم اليقيني لا الظني . مثال .

(قض مدني — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣ م ١٠٨٠ رقم ٤٦٨) .

٦٦٧ عقد . انعقاده بين شخصين لا يجمعهما مجلس واحد بالعلم بالقبول في المكان والزمان اللذين يعلم فيها الموجب بالقبول .

(مصر الكلية — تجاري — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ م ٥٦١ رقم ١٩٥) .

٦٦٨ عقد بيع مسجل من زوج لزوجته . طعنه عليه بعد طلاقها بأنه يستر وصية . جوازه . مدى انطباق المادتين ٢٤٥ و ٩١٧ مدني .

(مصر الكلية — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ م ٥٤٨ رقم ١٩٢) .

٦٦٩ ١ — عقد . تفسيره . سلطة المحكمة في ذلك . حكم . تسييبه . استخلاصه استخلاصا سائفا أن النية المشتركة للمتعاقدین انصرفت إلى قسمة الاموال المشتركة قسمة تملك لا قسمة انتفاع مستعينا في ذلك بمذلول عبارة العقد وطريقة تنفيذه . النعي عليه بالخطأ في الوصف . في غير محله .

٢ — حكم . تسييبه . الرد على كل حجج الخصوم على استقلال . غير لازم .

هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤممة .

(قض جنائي — ٢٤ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٢٧ رقم ٧٣١) .

٦٧٦ عقوبة . حكم . تسببه . وصف التهمة .
خطأ الحكم في وصف التهمة . قضاؤه
بعقوبة داخلية في نطاق الوصف
الصحيح . لا يجب .

(قض جنائي — ٥ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩١ رقم ٦٥٧) .

٦٧٧ ١ — عقوبة . مجرد اعتقاد المحكمة
خطأ أنها طبقت في حق المتهمين المادة ١٧
من قانون العقوبات . لا يكسبهم حقا في
تخفيض العقوبة طبقا لهذه المادة .
٢ — نية القتل . إنباتها بما يؤدي إلى
ذلك . مثال .

٣ — معايضة . ندب النيابة لإجرائها .
عدم اعتراض الطاعن على ذلك .
لا بطلان .

٤ — إنبات . محكمة الموضوع غير ملزمة
بسماع شهود لم يطلب المتهم سماعهم عن
وقائع ترى أنها واضحة وضوحا كافيا .
(قض جنائي — ٢٥ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٣٣ رقم ٧٣٧) .

٧٨ عقوبة . وقف التنفيذ . الحكم بوقف
تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات بعد
العمل بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣
خطأ .

(قض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٦٨ رقم ٦٠٢) .

٦٧٩ عقوبة . وقف التنفيذ . الحكم بوقف
تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات بعد

تكييفه بأنه عقد مدني أو عقد إداري
لا يحول دون فسخه إذا أخل المفاوض
بالتزاماته .

٢ — عقد . عقد الاذعان . خصائص
هذا العقد وصفاته . عقد مقاوله أشغال
عامة : لا يعتبر من عقود الاذعان .

٣ — عقد . عقد مقاوله أشغال عامة .
حكم . تسببه . اقراره فسخ عقدا المقاوله
استنادا إلى نص صريح فيه . لا يعيبه
ورود تقارير أخرى خاطئة فيه .

(قض مدني — ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١١٦٢ رقم ٥٣٦) .

٦٧٣ عقوبة . إدانة المتهم بجريمة سرقة باكره
طبقا للمادة ٣١٤ فقرة أولى من قانون
العقوبات . معاقبته بالأشغال الشاقة لمدة
سنتين . خطأ .

(قض جنائي — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٣٠ رقم ٤٠٤) .

٦٧٤ عقوبة . الدعوى العمومية رفعت ضد
المتهم لإقامته بناء بدون ترخيص .
عقابه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة
النهي على الحكم بأنه لم يقض على المتهم
بعقوبة جريمة إنشاء تقسيم على أرض
معدة للبناء دون موافقة السلطة المختصة .
في غير محله .

(قض جنائي — ١٩ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٣٠٣ رقم ٦٧٨) .

٦٧٥ عقوبة . تخفيفها طبقا للمادة ٧٢ من
قانون العقوبات بعد تقدير موجبات
الرأفة لمن كانت سنة تقبل عن سبع
عشرة سنة . لا يكون إلا إذا كانت
العقوبة التي رأت المحكمة توقيعها عليه

ما ورد بكشوف أتناخين والمرشحين .
المادة ١١ من قانون العمد والمشايخ .

٢ — عمدية . عملية الانتخاب . اشتراك
مجند فيها باعطاء صوته . استبعاد صوته
لا يغير النتيجة . قرار وزير الداخلية
بإعادة الانتخاب للمرة الثانية . قرار
باطل .

(القضاء الإداري — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٤٦٤ رقم ٨٢٩) .

٦٨٥ — عمدة . فصله . استناد قرار الفصل إلى
اتهامه في قضيتين . لا يبرر الفصل .
بطلان القرار .

(القضاء الإداري — ١٨ يناير سنة ١٩٥٣
ص ١٥٠١ رقم ٨٥٧) .

٦٨٦ — عمدة . فصله . استناد قرار الفصل إلى
ضعف صحة المدعى ويجزئه عن العمل .
عدم عرضه على القومسيون الطبي العام
بعد أن رفض المدعى العرض على
القومسيون الطبي للبلدية لما للبلدية
من سلطان عليه . بطلان قرار الفصل .
(القضاء الإداري — ١٠ مايو سنة ١٩٥٣
ص ١٧٢٤ رقم ٩٠٧) .

٦٨٧ — عمدة . محاكمته . القرار الصادر بفصله .
عدم تمجيص دفاعه واستناده إلى عناصر
لا تتسق مع الوقائع . قرار باطل .

(القضاء الإداري — ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ٨٢٠ رقم ٢٩٢) .

٦٨٨ — عمدة . محاكمته . توجيه الاتهام لأول
مرة أمام لجنة الشياخات . لا يجوز .
اتهام باطل لا يجوز أن يبنى عليه قرار
اللجنة بفصل المدعى .

(القضاء الإداري — ١٨ يناير سنة ١٩٥٣
ص ١٥٠١ رقم ٨٥٨) .

صدور القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣
خطأ .

(حقن جنائي — ١١ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٣ رقم ٦٣٨) .

٦٨٠ — ١ — عمال المياومة . بلوغهم سن
التقاعد في الخامسة والستين . جواز
بقاؤهم حتى سن السبعين . شرطه .

٢ — عمال المياومة . فصامهم . بلوغهم
سن الستين لا يعتبر مبرراً له .

(القضاء الإداري — ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢
ص ٨١٤ رقم ٢٨٠) .

٦٨١ — ١ — عمدة . النصاب المالي . عسقم
جواز إثارة في دعوى الطعن في قرار
التعيين . محله . الطعن في الميعاد في قرار
لجنة الطعون .

٢ — لجنة الشياخات . محضرها . تنق
ما ورد به . لا يتأتى إلا بالطعن عليه
بالتزوير .

(القضاء الإداري — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٤٦١ رقم ٨٢٨) .

٦٨٢ — عمدة . إلغاء القرار الصادر بفصله .
يستتبع إلغاء جميع الآثار المترتبة عليه
ومنها إجراءات تعيين العمدة الجديد .

(القضاء الإداري — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٤٨٢ رقم ٨٤٠) .

٦٨٣ — عمدة . تأديبه . أمام لجنة الشياخات .
يجب أن يمكن من الدفاع عن نفسه .
وجوب سبب يحول دون استعمال حق
الدفاع كالمرض . وجوب تأجيل المحاكمة .
(القضاء الإداري — ١٥ مارس سنة ١٩٥٣
ص ١٥٥٠ رقم ٨٧٣) .

٦٨٤ — ١ — عمدة . تعيينه . حق وزير الداخلية
في إعادة الانتخاب تأسيساً على نقض

القضاء بأيهما أكثر فائدة له . لا خطأ .
المادتان ٢٣ و ٣٨ من قانون عقد العمل
الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .

(تقض مدنى — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤
من ١١٧٢ رقم ٥٤٨) .

٦٩٣ ١ — عمل . حكم . تسبيبه . فصل
موظف أجنبي من عمله بأحد البنوك
استنادا إلى المادة الخامسة من القانون
١٣٨ لسنة ١٩٤٧ التى توجب استخدام
نسبة معينة من المصريين فى الشركات
المساهمة . ثبوت أن هذا الموظف حصل
على مكافأة تزيد على أجر سنة . عدم
تقديمه ما يثبت أن فصله كان بغير
مبرر . رفض الحكم دعواه بالتعويض .
لا مخالفة فى ذلك القانون . المواد ٢١
و ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة
١٩٤٤ والمادة ٥ من القانون رقم ٣٨
لسنة ١٩٤٧ .

٢ — عمل . حكم . تسبيبه . تقريره أن
فصل الطاعن من عمله كان له ما يبرره
وتفنيه عن رب العمل التعسف فى هذا
الفصل وترتيبه على ذلك رفض دعوى
الطاعن بالتعويض . إقامة قضائه فى
ذلك على أسباب سائغة . النعى على
الحكم بأنه لم يبين سبب فصل الطاعن وبأنه
خلط بين الفصل التعسفى والفصل بغير
مبرر . على غير أساس .

(تقض مدنى — ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣
من ٦٦٦ رقم ٢٤٧) .

٦٩٤ عمل . حكم . تسبيبه . قضاؤه بأجر
ثلاثين يوما مقابل بدل إندار للعامل
من ذوى المرتبات اليومية . استناده إلى

٦٨٩ ١ — عمدية . التعيين فيها . تعيين
الحائز لأغلبية الأصوات . حق لجنة
الشاخات فى العدول عن ذلك لأسباب
خطيرة . خضوعها فى ذلك لرقابة المحكمة .
القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ .

٢ — عمدية . الحكم ببراءة الحائز
لأغلبية لكون الفعل المنسوب إليه
أصبح مباحا . اختيار لجنة الشاخات
غيره . لا تثريب عليها .

(القضاء الإدارى — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢
من ١٣٦٢ رقم ٧٩٠) .

٦٩٠ عمل . حكم . تسبيبه . إبلاغ رب العمل
بأن العامل بدد بعض أموال المنشأة .
تحقيق هذا البلاغ بمعرفة السلطة المختصة
وحفظه نهائيا . إلزام رب العمل بأجرة
العامل من تاريخ وقفه عن العمل
لا خطأ . المادة ٢٧ من قانون عقد
العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .

(تقض مدنى — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤
من ١٦٧٢ رقم ٨٩٣) .

٦٩١ ١ — عمل . حكم . تسبيبه . تقريره أنه
ليس لرب العمل فصل العامل فى عقد
محدد المدة متى شاء . اشتراطه قيام
مبرر لفصل العامل . لا خطأ .

٢ — عمل . المبرر الذى يميز فصل
العامل . مسألة موضوعية .

(تقض مدنى — ١١ مارس سنة ١٩٥٤
من ١١٣٨ رقم ٥١٧) .

٦٩٢ عمل . حكم . تسبيبه . تقريره أنه ليس
للعامل أن يجمع بين مزايا النظام الذى
وضعه رب العمل وبين مزايا قانون
عقد العمل الفردى . حقه فى طلب

ما استخلصه من الأوراق والوقائع التي عرض لتفصيلها قرار لجنة التحكيم من أن الطرفين قصدا أن تكون معاملة عمال اليومية على أساس أنهم من ذوى المرتبات الشهرية . عدم ورود نعي صاحب العمل على هذا الأساس واكتفاؤه بالقول إن الحكم خالف الثابت بالأوراق . نعي غير مقبول . (قرض مدنى — ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ص ١٨١٣ رقم ٩٣١) .

٦٩٥ غمل . حكم . تسييبه . مكافأة العامل . تحديدها وفقا للاتحة الشركة صاحبة العمل باعتبارها أجدى على العامل من نص المادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . إضافة إعانة الغلاء إليها وفقا للمادة ٦٨٣ من القانونى المدنى . لا خطأ . (قرض مدنى — ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ص ١٨٢٢ رقم ٩٣٣) .

٦٩٦ ١ — عمل . عقد استخدام العامل خال من النص على تقرير مكافأة له أيا كان نوعها عند فصله . عدم وجود دليل على قيام عرف فى المؤسسة التى يعمل بها يقضى بمنحه مكافأة خاصة . الحكم له بمكافأة تعادل ستة أشهر من راتبه . لا خطأ .

٢ — عمل . فصل الرعايا الايطاليين من عملهم استنادا إلى نصوص الأوامر العسكرية . القول بأن رب العمل إذا فصل هؤلاء العمال قد حال بفعله دون تحقق شرط بلوغهم السن التى تخولهم الحصول على مكافأة خاصة تكفل لهم

مرتبا مدى الحياة . فى غير محله . ٣ — نقض . طعن . عمل . نفي التعسف فى استعمال الحق فى فصل العامل . تقدير موضوعى . لا معقب عليه من محكمة النقض .

٤ — عمل . حق العامل المفضل فى الحصول على مكافأة مقابل أجازاته المتجمدة . نفي هذا الحق لأسباب سائغة . لا قصور . (قرض مدنى — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ص ١٦٧٨ رقم ٨٩٥) .

٦٩٧ ١ — عوائد الأملاك المبنية . تقدير اللجان للقيمة الإيجارية . لا يكسب أصحاب الأملاك مراكر قانونية لا يجوز المساس بها . تطبيق أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٩ بإعادة تقدير العوائد . لا يعتبر مساسا بحق مكتسب له أثره المباشر .

٢ — عوائد الأملاك المبنية . مجلس المراجعة . عدم إعلانه ذوى الشأن لحضور النظر فى شكاويهم من التقديرات . لا يترتب عليه بطلان الإجراءات . وجوب إعلانهم بالتقديرات فقط . (القضاء الإدارى — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ص ١٣٧٩ رقم ٨٠٨) .

٦٩٨ عوائد الأملاك المبنية . وعائوها القيمة الإيجارية للعقار . تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لتقدير هذه القيمة . (القضاء الإدارى — ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ص ١٣٨٥ رقم ٨١٥) .

٦٩٩ عود إلى الاشتباه . متى تتحقق هذه الجريمة؟ مدى تقييد المحكمة بمصير الاتهام الأخير المبني على العمل الذى أتاه المتهم

منها . قرارات إدارية . خضوعها
لرقابة المحكمة .

٢ — محل تجارى . متى يعتبر مخزنا أو
فرعا في ضوء القانون رقم ٣٠ لسنة
١٩٤١ الخاص بالغرف التجارية .

(القضاء الإدارى — ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢
ص ١٥٠٤ رقم ٨٦٠) .

٧٠٥ غش . إدانة متهم في جريمة غش خل
لوجود رواسب فيه تطبيقا لأحكام
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا يمنع
من ذلك المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٥١ بوجوب خلو الخل من
الرواسب .

(نقض جنائى — ١١ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٤٠ رقم ١٢٠) .

٧٠٦ غش البضاعة . على المتهم بالغش . وجوب
التدليل على قيامه .

(نقض جنائى — ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٧٦ رقم ٦٢١) .

٧٠٧ غش البضاعة . متعهد توريد لبن .
عقابه لمجرد كونه هو المتعهد بالتوريد .
لا يصح . يجب أن يثبت أنه ورد اللبن
مع علمه بغشه .

(نقض جنائى — ٤ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٢٧ رقم ٢٠٥) .

٧٠٨ غش . حكم . تسببيه . الجريمة المنصوص
عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ . القصد الجنائى . علم المتهم
بالغش وتعمد إدخال هذا الغش على
المتعاقد معه . عدم تحديث الحكم على هذا
الركن . قصور .

(نقض جنائى — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٣٤ رقم ٤٠٨) .

ومن شأنه تأييد حالة الاشتباه .

(نقض جنائى — ١٢ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٤٢ رقم ١٢٣) .

٧٠٠ عود . غش لبن . الحكم على عائد بالحبس
دون نشر الحكم . لا يصح .

(نقض جنائى — ١٣ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢١٥ رقم ٤١) .

٧٠١ ١ — علامات تجارية : حكم . تسببيه .
تقريره أن رسم نصف القرش المثقوب
لا يعتبر شعارا للدولة بما لا يجوز اتخاذه
علامة تجارية . لا خطأ .

٢ — علامات تجارية . وجود تشابه
بين علامتين تجاريتين من شأنه أن يخدع
جمهور المستهلكين . مسألة موضوعية .

٣ — علامات تجارية . أوجه التشابه
التي تعتبر تقليدا . العبرة فيها بما يخدع
به متوسط الحرص والانتباه .

(نقض مدنى — ٤ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١١١٦ رقم ٤٩٥) .

٧٠٢ علامات تجارية . متى يحق لصاحب
العلامة أن يطالب المقلد بالتعويض .
قيام التشابه بين علامتين تجاريتين .
مسألة موضوعية .

(نقض مدنى — ١١ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١٩٢٣ رقم ٥٠٠) .

غ

٧٠٣ غرفة الاتهام . سلطتها في إحالة الدعوى
إلى محكمة الجنايات .

(نقض جنائى — ١٥ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٣٤ رقم ٢١٩) .

٧٠٤ ١ — غرف تجارية . تعتبر من
المؤسسات العامة . القرارات الصادرة

٧٠٩ غش . دفاع . حكم . تسييبه . الاستناد
في إثبات علم المتهم بالغش على مجرد
خبرته وتغير خاصة المادة . عدم تعرضه
لما دفع به المتهم من شرائه المسادة
المغشوشة في صفائح مغلقة . قصور
وإخلال بحق الدفاع .

(قض جنائي — أول أبريل سنة ١٩٥٤
م ١٢٨٩ رقم ٦٥١) .

٧١٠ غش . عود . إدانة المتهم لأنه حال دون
تأدية مفتش الأغذية لأعمال وظيفته .
سبق الحكم عليه في جريمة غش ابن .
وجوب اعتباره عائدا والقضاء عليه
بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه .
(قض جنائي — ١٤ أبريل سنة ١٩٥٣
م ٢٢٠ رقم ٥٢) .

(ف)

٧١١ (أ) فسخ قضائي . أسبابه . أي إخلال
بالالتزامات يؤدي إلى القضاء به .

(ب) مدى الفسخ ونطاقه هل لابد أن
يصيب الرابطة العقدية جملة أم يجوز
الفسخ الجزائي ؟ المادة ١١٧ مدني قديم .
معنى ذلك .

(ج) قانون إيجارات المساكن . هل يجوز
التحلل من كافة أحكامه ؟ المادة ٢ من
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

(القاهرة الكلية — ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٤
م ١٥٢ رقم ٣٨) .

٧١٢ ١ — فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم
على مصلحة الضرائب بردها لأخذها
بغير حق . استحقاق فوائد التأخر عنها
من تاريخ المطالبة الرسمية . عدم سريان
حكم القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

على الفوائد التي استحققت قبل تاريخ
العمل به . المادتان ١٢٤ و ١٤٦ مدني
قديم والمادتان ١٨٢ و ٢٠٧ مدني
مختلط والمادة ١٨٥ مدني جديد والمادة
١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
٢ — فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم
على مصلحة الضرائب بردها لأخذها
بغير حق . استحقاق فوائد تأخر عنها
من تاريخ المطالبة الرسمية . قياسها على
التعويض عن عمل غير مشروع . قياس
مع الفارق . اعتبارها معلومة المقدار
من وقت الطلب . المادة ٢٦ مدني جديد .
٣ — فوائد . ضرائب . القضاء بفوائد
عن المبالغ المحكوم على مصلحة
الضرائب بردها . وجوب جعل نهاية
استحقاقها تاريخ العمل بالقانون رقم
١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
٤ — فوائد . ضرائب . حكم . تسييبه .
القضاء بفوائد عن المبالغ المحكوم على
مصلحة الضرائب بردها . تحديد سعر
الفائدة القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ
المطالبة الرسمية حتى تمام الوفاء . خطأ
في القانون . وجوب تخفيض هذا
السعر إلى ٤٪ عن المدة التي تبدأ من
١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل
بالقانون المدني الجديد . المادة ٢٢٦
مدني جديد .

(قض مدني — ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٣
م ٧٠١ رقم ٢٥٨) .

٧١٣ فوائد . فوائد ربوية . إثبات . حكم .

تسببه . اعتماده في ثبوت الربا الفاحش على قرائن غير مؤدية . عدم إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات حقيقة المبالغ المتبرضة . إعفاء المدين من إثبات الفوائد الربوية استنادا إلى القرائن المشار إليها . مخالفة لقواعد الإثبات وقصور .
(تقض مدنى - ١٢ مارس سنة ١٩٥٣
ص ٤٢ رقم ١٢) .

(ق)

٧١٤ قاض . الطعن في الحكم لاشتراك عضو في إصداره ينسب إليه الطاعن أقوالا مرسلة لم يؤيدها بدليل . لا يقبل أمام محكمة النقض .

(تقض جناحى - ١٤ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢١٩ رقم ٥١) .

٧١٥ ١ - قاضى الأمور المستعجلة .

اختصاص . حجز ضرائب . دعوى بعدم الاعتداد بحجز أوقعت مصلحة الضرائب لعدم استيفائه أركانه الجوهرية التى نص عليها القانون . اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل فيها . ليس فى ذلك مساس بأصل الحق .

٢ - ضرائب . قاضى الأمور المستعجلة . حجز . الحكم بعدم الاعتداد بالحجز التحفظى اللاحق الذى أوقعت مصلحة الضرائب بعد سقوط الحجز الأول بمضى شهرين على توقيعه دون ربط الضريبة . صريح فى القانون . المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .
(تقض مدنى - ٤ يونيه سنة ١٩٥٣
ص ٦٥٣ رقم ٢٤٣) .

٧١٦ قاضى الأمور المستعجلة . سلطته فى بحث موضوع الحق وتعرف معنى العقد المحرر بين الطرفين للفصل فى الاجراء الوقتى المطلوب . قضاؤه بإعادة التيار الكهربائى إلى محل مشترك قطع عنه هذا التيار . استناده فى هذا القضاء إلى قيام نزاع جدى فى مقدار المبلغ الذى طوالب به وقطع من أجله التيار . لامساس بأصل الحق .

(تقض مدنى - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٧٧ رقم ٤٦٥) .

٧١٧ قاضى الأمور المستعجلة . سلطته فى تقدير جدية النزاع . حقه فى خص ما يثار أمامه من منازعات لتعرف ماهيتها وتقدير قيمتها القانونية . مثال .

(تقض مدنى - ٤ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١١٣٧ رقم ٥١٥) .

٧١٨ قاضى الأمور المستعجلة . شرط اختصاصه بدعوى طرد الحائز للمقار .

(تقض مدنى - ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤
ص ١٦٧٤ رقم ٨٩٤) .

٧١٩ قاضى الأمور المستعجلة . سلطته فى تقدير مبلغ الجدى فى النزاع . مثال .

(تقض مدنى - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ٨٧٠ رقم ٣٤٢) .

٧٢٠ قاعدة تنظيمية عامة . حق الحكومة فى تعديلها فى أى وقت . شرطه عدم المساس بحق ذاتى . موظف . معاون صحة . تعيينه فى ظل كادر سنة ١٩٣٩ . اكتسابه حقا ذاتيا فى الدرجة والراتب . لا يجوز المساس به بمقتضى قرار مجلس الوزراء فى سنة ١٩٤٠ .

(القضاء الإدارى - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٤٨٩ رقم ٨٤٦) .

٢ — أمر ملكي . تقاضه . من وقت توقيع الملك عليه لا من يوم نشره .
يعتبر من القرارات الإدارية .
(القضاء الإداري — ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٩٢ رقم ٨٢٠) .

٧٣٦ ١ — قبول الدعوى . الطعن في قرار مأمورية الشهر العقاري الصادر طبقاً للمادة ٣٥ من قانون الشهر العقاري .
قبول . اختصاص قاضي الأمور الوقفية بالفصل في هذا النزاع . لا يقوم مانعاً من قبول الدعوى أمام هذه المحكمة .

٢ — تنظيم . تقسيم الأراضي المعدة للبناء . سلطة الجهة القائمة على أعمال التنظيم في هذا الشأن . وجود أراضي مقسمة في دائرة إحدى المدن التي تطبق فيها لائحة التنظيم . يقطع في أن هذه القطع أعدت للبناء .

٣ — تنظيم . تقسيم الأراضي المعدة للبناء . الإعفاء من أحكام التقسيم والتزاماته . شرطه .

(القضاء الإداري — ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ١٨٨٨ رقم ٩٥٢) .

٧٣٧ ١ — قبول الدعوى . المنشور الصادر من وزارة الخارجية بتحديد أقدمية الممثلين السياسيين . الطعن في القرارات الصادرة بتحديد هذه الأقدمية والمذاعة بهذا المنشور . عدم العلم بها قبل ذلك لسريتها . قبول .

٢ — قبول الدعوى . عدم تحديد القرارات المطعون فيها بسبب إقامة المدعى وهو ممثل سياسي في الخارج .

٧٣١ قانون أصلح . معناه . قرار وزير التكوين بخفض وزن الرغيف . لا يتحقق به حتماً معنى القانون الأصلح للمتهم .
(قض جنائي — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠١٦ رقم ٣٨٦) .

٧٣٢ ١ — قانون . القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ ماهي المحكمة منه ؟

٢ — القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨

ما هو هدف المشرع من وراء إصداره ؟

٣ — ماهي الصلة بين القانونين

وما موقف مصلحة الضرائب من

القانونين ؟ هل للقانون الأخير أثر

رجعي ؟

(القاهرة الكلية — ضرائب — ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٥٢ ص ٩٣٣ رقم ٣٦١) .

٧٣٣ قانون . القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء . عدم صدور لائحة التنفيذية . لا يترتب عليه تعطيل تنفيذ نصوصه .

(قض جنائي — ١٠ يونيو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٣٩ رقم ٧٤٧) .

٧٣٤ ١ — قانون . قانون التجمهر . لا مخالفة فيه لأحكام الدستور .

٢ — دستور . المادة ٤١ من الدستور .

المرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ .

عرضه على البرلمان في أول اجتماع له .

بقاؤه نافذ المفعول إلى أن يقرر أحد

المجلسين عدم إقراره .

(قض جنائي — ٥ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١٢٤٥ رقم ٥٧٠) .

٧٣٥ ١ — قانون . تقاضه . الفرق بين

الإصدار والنشر . المادة ٢٦ من الدستور .

مقصودة على القوانين دون القرارات .

الأمر بتعطيل اجتماع ديني . مخالفته
للدستور . بطلانه .

٣ — حرية دينية . تحويل الملك الخاص
إلى كنيسة عامة . جوازه . المادة ١٣ من
الدستور والخط الهايوني الصادر سنة
١٨٥٦ والفرمان الصادر في ١٤ ديسمبر
سنة ١٨٧٤ .

٤ — حرية دينية . كتاب وزارة
الداخلية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣
الخاص بالترخيص في إنشاء كنائس .
سريان أحكامه بالقدر الذي لا يتعارض
مع حرية إقامة الشعائر الدينية وفقاً
للعادات المرعية .

٥ — حرية دينية . اشتراط ترخيص
لإنشاء دور العبادة . لا يجوز اتخاذ ذريعة
لإقامة عقبات لا مبرر لها .

٦ — حرية دينية . تصرفات الإدارة في
الإن في إقامة دور العبادة . خضوعها
لرقابة المحكمة .

(القضاء الإداري — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٩٨ رقم ٨٢٧) .

٧٣٠ قبول الدعوى . حزب . تكوينه .
الاعتراض على ذلك قبل التكوين .
عدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان .
(القضاء الإداري — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٤٨٢ رقم ٨٤١) .

٧٣١ ١ — قبول الدعوى . قرار إداري
نهائي . تصديق وزارة الداخلية على قرار
لجنة الشياخات بفصل المدعى . صيرورة
القرار نهائياً . الطعن فيه بالإلغاء .
قبول .

٢ — عمدة أوشيخ . محاكمته . إعلانه

اقتصار طلبه على تحديد أقدميته على نحو
معين . قبول .

٣ — سلك سياسي . التعيين فيه من
الخارج . كيفية تحديد الأقدمية .
(القضاء الإداري — ٢٤ يونه سنة ١٩٥٣
ص ١٨٩٧ رقم ٩٥٤) .

٧٢٨ ١ — قبول الدعوى . تحويل طلب
المحامسة إلى جهة أخرى يعتبر قراراً
بالرفض . الطعن فيه . قبول .

٢ — دستور . مبدأ المساواة بين المرأة
والرجل في الحقوق والواجبات . حرمان
المرأة بوجه مطلق من تولي الوظائف
العامة . يتعارض مع هذا المبدأ . عدم
تعيين المدعية في إحدى وظائف النيابة
استناداً إلى أن الوقت لم يحن بعد لتوليها
هذه الوظيفة . لا يتعارض مع مبدأ المساواة
مادام الثابت أن هذا التقدير يعتبر بغير
تعسف .

٣ — وظائف عامة . عدم تعيين المدعية
في وظيفة من وظائف النيابة استناداً
إلى أن الوقت لم يحن بعد لتوليها هذه
الوظيفة . ليس معناه اقرار قاعدة عامة
تقضى بأن المرأة لا تصلح في أي زمان
لتولي هذه الوظائف .

(القضاء الإداري — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٩٢٨ رقم ٩٦٨) .

٧٣٩ ١ — قبول الدعوى . دعوى الإلغاء .
يكفي لقبولها أن يكون لرافعها مصلحة
يؤثر فيها القرار المطعون . تعطيل الشعائر
الدينية . يبيح رفع الدعوى لأي شخص .
٢ — حرية دينية . كفلها الدستور .

ما يترتب على الحكم الصادر بالادانة من آثار . إدراج اسم من رد اعتباره في كشف المرشحين للعمدية . جوازه .
٣ — عمدة . انتخابه . التصويت شفهاها . شروطه . عدم توقيع رئيس لجنة على أوراق الانتخاب . بطلان عملية الانتخاب وما يترتب عليها .

(القضاء الإدارى — ٢ فبراير سنة ١٩٥٣
ص ١٥١٤ رقم ٨٦٤) .

٧٣٥ قتل خطأ . إثبات الحكم على المتهم خطأ .
تسبب عنه قتل المجنى عليه . إثارة الجدل في شأن صور الخطأ الأخرى . لا يقبل .
(تقض جنائى — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٢٨ رقم ٤٠٢) .

٧٣٦ ١ — قتل خطأ . حكم . نفيه خطأ المتهم بالقول بأن من واجب المشاة ألا يعبروا قضبان الترام وقت اقترابه وأن يعبروا الطريق من الأماكن التى أعدت لذلك وأن يتبصروا مواقع أقدامهم عند عبورها . سائق في العقل وفي القانون .
٢ — إثبات . شاهد . للحكمة أن تعتمد على أقواله في محضر ضبط الواقعة ولو خالف ما شهد به في الجلسة .

(تقض جنائى — ٥ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩١ رقم ٦٥٥) .

٧٣٧ قتل خطأ . لا يشترط لتحقيق الجريمة وقوع الخطأ بجميع صور المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ . يكفي توافر صورة واحدة من صور الخطأ .

(تقض جنائى — ٦ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩٣ رقم ٦٦١) .

٧٣٨ ١ — قتل عمد . نية القتل . استظهارها في الحكم . مثال .

بإتهم المسندة إليه قبل اجتماع لجنة الشياخات بأسبوع على الأقل . إجراء جوهرى يترتب على مخالفته البطلان . إعلان قبل ميعاد الجلسة بأقل من أسبوع . وجوب منحه مهلة أخرى إذا طلب ذلك .
٣ — عمدة أو شيخ . محاكمته . طلبه التأجيل لعذر مقبول . جوازه .

(القضاء الإدارى — ٥ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ١٦٨٩ رقم ٨٩٧) .

٧٣٣ ١ — قبول الدعوى . قرار سلبى بالامتناع عن التعيين في وظيفة معينة . الطعن فيه . قبول .

٢ — كلية الهندسة بجامعة ابراهيم . كيفية تعيين أعضاء هيئة التدريس بها .
٣ — كلية الهندسة بجامعة ابراهيم . اختيار أعضاء هيئة التدريس بها . وضع ضوابط معينة للاختيار . عدم انطباقها على المدعى . لا وجه للنعى عليها لعدم اختياره .

(القضاء الإدارى — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٩١٩ رقم ٩٦٤) .

٧٣٣ قبول الدعوى . قرار لجنة البعثات باستدعاء إحدى المبعوثات لتسوية مسائل أثارت حول سفرها . لا يعتبر قرأوا إدارياً نهائياً . عدم جواز الطعن فيه بالإلغاء طبقاً للبادء ٣ من قانون مجلس الدولة .

(القضاء الإدارى — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٣٩٨ رقم ٨٢٦) .

٧٣٤ ١ — قبول الدعوى . قرارات لجنة الطعون . الطعن فيها ابتداء أمام محكمة القضاء الإدارى . قبول .

٢ — رد الاعتبار . أثره . زوال كل

إلى اللجنة المختصة بفحصه . لا يجوز
لجنة الإدارة حفظه بحجة تقصيره بعد
الميعاد .

(القضاء الإدارى — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ٨٢٣ رقم ٦٩٦) .

٧٤٤ قرار إدارى . طلب إلغاء . القرار

المطلوب الغاؤه صدر قبل إنشاء مجلس
الدولة . عدم قبول الطلب سواء أكان
بمقتضى قانون مجلس الدولة أو قانون
نظام القضاء .

(نقض مدنى — جمعية عمومية — ٢٣ يناير
سنة ١٩٥٤ ص ١١٨٧ رقم ٥٦٤) .

٧٤٥ قرار إدارى . عقد الاشتراك التليفونى .

إخلال المشترك بشروطه . فسخه وقطع
المواصلة . لا يعتبر من قبيل القرارات
الإدارية . عدم اختصاص .

(القضاء الإدارى — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ٨٣٠ رقم ٣٠٧) .

٧٤٦ ١ — قرار . القرار الصادر من وزير

الحربية بالتصديق على حكم بالغرامة
والمصادرة . اعتبار قرار التصديق على
المصادرة قرارا إداريا . جواز الطعن
فيه بالإلغاء .

٢ — مصادرة . مصادرة الأموال المهربة
طبقاً للأمر العسكرى رقم ٢٤ لسنة
١٩٤٨ . تكون بالطريق الإدارى
الصادر من المحكمة العسكرية بالمصادرة .

حكم معيب . قرار وزير الحربية بالتصديق
على هذا الحكم . يعتبر قرارا إداريا
بالمصادرة .

(القضاء الإدارى — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٩٢٥ رقم ٩٦٧) .

٧٤٧ ١ — قرار تنظيمى عام . الطعن عليه .

إما بطريق مباشر بطلب الغائه فى الميعاد

٢ — إثبات . شاهد نقي . سلطة المحكمة
فى تقدير شهادته .

(نقض جنائى — ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٤
ص ١٣٤٨ رقم ٧٦٢) .

٧٣٩ قتل عمد . نية القتل . بيانها فى الحكم .

مثال . توافرها . موضوعى .

(نقض جنائى — ٧ يونيه سنة ١٩٥٤
ص ١٣٣٧ رقم ٧٤٣) .

٧٤٠ قتل . نية القتل . حكم . تسببه . البيان

الكافى للتدليل على نية القتل . مثال .

(نقض جنائى — ٥ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩١ رقم ٦٥٦) .

٧٤١ ١ — قرار إدارى . باطل . جواز

سحبه ما دام ميعاد الطعن فيه لا زال
قائما .

٢ — مدة خدمة باليومية . ضمها .

الدرجة (ج) تعادل الدرجة الثامنة حسب

كادر سنة ١٩٣١ . وجوب ضم مدة

الخدمة باليومية إلى الدرجة الثامنة .

قرار مجلس الوزراء فى ٢٠ أغسطس سنة

١٩٥٠ . عدم مساسه بهذا الوضع .

(القضاء الإدارى — ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ٨١٦ رقم ٢٨٣) .

٧٤٢ قرار إدارى . تقديم عدة تظلمات منه .

عدم انقطاع ميعاد الطعن إلا بالنظام

الأول .

(القضاء الإدارى — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢
ص ١٤٦٩ رقم ٨٣٣) .

٧٤٣ ١ — قرار إدارى سلبى . قرار أوجب

القانون إصداره . الامتناع عن ذلك .

الطعن فيه بالإلغاء . جوازه .

٢ — كشف المرشحين أو الناخبين

للعمدية . الاعتراض عليها . وجوب رفقه

٧٥٠ ١ — قرعة عسكرية . إعفاء . بدل

نقدي . الحق في أدائه . في أي وقت .
الآثر المترتب على ذلك . إعفاء . لا يتولد
إلا قبل بلوغ سن الملزومية بالخدمة .
القانون الواجب التطبيق . هو من تم
البلوغ في ظله .

٢ — قرعة عسكرية . اقتراع سابق
على بلوغ سن الملزومية بالخدمة . لا أثر
له . سلطة الإدارة هنا مقيدة فلا يترتب
على الاقتراع أي أثر قانوني .

(القضاء الإداري — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣
من ١٩٠٤ رقم ٩٥٨) .

٧٥١ ١ — قرعة عسكرية . إعفاء . عدم

سريان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٤٧
على من سبق إعفاؤه نهائيا .

٢ — قرعة عسكرية . شروط الإعفاء
منها طبقا لقانون سنة ١٩٠٢ إبداء
الرغبة في البديل النقدي . عدم كفايته .

٣ — قرعة عسكرية . بدل نقدي .
أداؤه لا يتحتم معه السفر إلى مقر مجلس
الاقتراع . جواز أدائه بالوزارة . المادة
١٤ من قانون ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٢ .

(القضاء الإداري — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٢
من ١٣٦٤ رقم ٧٩٣) .

٧٥٢ ١ — قرعة عسكرية . الإعفاء الوارد

بالمادة ٥٤ من قانون سنة ١٩٠٢ . إبطال
العمل به بعد صدور الدستور .

٢ — قرعة عسكرية . بدل نقدي .

التخلف عن أدائه . اعرابي . تجنيده .
لا محل للتخدي بأنه قدم أوراقا تدل على
اعرايته عند اقتراعه وتسليمها للإدارة .

(القضاء الإداري — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢
من ١٤٨٩ رقم ٨٤٨) .

أو بطريق غير مباشر بطلب عدم
الاعتداد به . عدم تقييد الطعن في الحالة
الثانية بالميعاد .

٢ — قرار إداري . ملاءمة إصداره .
ترخيص الجهة الإدارية . شرطه .
(القضاء الإداري — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣
من ١٩٢٣ رقم ٩٦٥) .

٧٤٨ ١ — قرار تنظيمي عام . الطعن عليه
بالإلغاء . قبول .

٢ — أعمال السيادة . خروجها من
ولاية هذه المحكمة . القرار الصادر بضم
بلدة إلى أخرى . لا يعد كذلك .

٣ — دعوى . المصلحة التي تميز رفعها .
لا يشترط أن تقوم على حق أهدره
القرار المطعون .

٤ — قرار إداري . عدم الطعن عليه
في الميعاد . صيرورته نهائيا . عدم جواز
المساس به أو العدول عنه إلا لأسباب
طارئة .

٥ — ناحية . فصلها أو ضمها إلى
ناحية أخرى . أخذ رأي الأهالي في هذا
الشان . لا يكون إلا على سبيل
الاستثناس . وجوب مراعاة آراء
الجهات الإدارية المختصة .

(القضاء الإداري — ٣١ مايو سنة ١٩٥٣
من ١٧٤٦ رقم ٩١٢) .

٧٤٩ قرعة عسكرية . إعفاء الابن الوحيد

العائل لأبويه . شروطه . ألا يكون له
أخ ولو كان غير قادر على الكسب .
وأن يثبت عجز الأب .

(القضاء الإداري — ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٢
من ٨١٧ رقم ٢٨٥) .

٧٥٧ قواعد الانصاف . تسعيرها الشهادات .

قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ . لا يقتصر أثره على من كان حاملا لموئل أو شهادة وقت عدوره . انطباقه على من يحصل عليه مستقبلا . لا يقيد كتاب المالية الدوري الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ . سلطة دنيا . لا تملك تعديل قواعد وضعتها السلطة العليا أو تقييدها .

(القضاء الإداري — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢
(ص ٨٣١ رقم ٣١٠) .

٧٥٨ قواعد الانصاف . قواعد تنظيمية .

لا يجوز مخالفتها . تعيين موظف على غير الدرجة المخصصة للموئل الحاصل عليه . باطل .

(القضاء الإداري — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢
(ص ٨١٠ رقم ١٩١) .

٧٥٩ قواعد الانصاف . منسيون حملة الشهادة

الابتدائية . بتأوهم ١٥ سنة في الدرجة التاسعة حتى أول يوليو سنة ١٩٤٤ . معاملة منسيين ومنحهم الدرجة الثامنة وعلاوة الترقية من ذلك التاريخ . قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ . القضاء الإداري — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢
(ص ٨٢٠ رقم ٢٩٠) .

٧٦٠ قوة الأمر المقضى . إجارة . ملكية .

حكم صادر في دعوى إيجار برفض قبول تدخل مدعى الملكية وبالزام المستأجر بدفع الأجرة للمؤجر . لا يجوز قوة الأمر المقضى في دعوى الملكية .

(قض مدني — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤
(ص ١٨٦٤ رقم ٩٤٤) .

٧٦١ ١ — قوة الأمر المقضى . أهلية . ولي

٧٥٣ قرية . فصل جهات عنها . القرار الصادر

بذلك . استناده إلى أسباب تبرر الفصل . جوازه . المادة ١٧ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام مجالس المديرية .

(القضاء الإداري — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢
(ص ١٤٦٧ رقم ٨٣٠) .

٧٥٤ قضاء مستعجل . اختصاص . دعوى

منع التعرض . عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل فيها .

(قض مدني — ٢٤ يولي سنة ١٩٥٤
(ص ١١٨٢ رقم ٥٦١) .

٧٥٥ قضاء مستعجل . دعوى طرد بناء على

استرداد نصف العين . عدم اختصاص . إذا وجد شك في حق استقرار المستأجر في العين . ق ٤٧٤ سنة ١٩٥٤ .

(أسبوط الكلية — مستعجل — ٣٠ سبتمبر
سنة ١٩٥٤ ص ٣٧٢ رقم ١١٦) .

٧٥٦ ١ — قضاء مستعجل . شرط الاستعجال .

تقرير توافره بأسباب سائغة رغم قيام النزاع قبل رفع الدعوى بزمن . لا خطأ .

٢ — قضاء مستعجل . حق قاضي الأمور

المستعجلة في بحث مستندات الطرفين ليستخلص منها ما يبدو للنظرة الأولى أنه وجه الصواب في الإجراء المستعجل المطلوب . حكم . تسببه . استخلاصه بالأسباب السائغة التي أوردها أن نزاع الطاعن في ملكية المطعم عليه للعين موضوع الدعوى هو نزاع غير جدي . قضاؤه بطرد الطاعن من هذه العين . لا مخالفة في ذلك للقانون .

(قض مدني — ١٤ فبراير سنة ١٩٥٣
(ص ٤٨٤ رقم ١٧٣) .

ما يرد في الحكم من تقارير في شأن موضوع آخر لم يعرض على المحكمة ولو كان مرتبطاً بالموضوع المقضى فيه . مثال في نزاع خاص بفسخ عقد معارضة .

٢ — معارضة . حكم . التمسك بعدم جواز الرجوع في البذل بعد مضي خمس سنوات من تاريخ العقد وفقاً للمادة ٣٥٩ مدني (قديم) . عدم رد الحكم على هذا الدفاع الجوهرى . قصور .

(قضى مدني — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ ص ٨٣ رقم ٢١) .

٧٦٥ ١ — قوة القاهرة . تعهدات . إجارة .

حكم . تسببه . استظهاره شروط اعتبار الحادث قوة القاهرة . اعتباره استيلاء السلطات العسكرية على الشركة المستأجرة وجميع أدواتها ومعدات من قبيل القوة القاهرة التي جمعت وفاءها بالتزاماتها مستحيلاً . لا مخالفة للقانون ولا قصور .

٢ — قوة القاهرة . تعهدات . إجارة .

حكم . تسببه . تقريره أن القوة القاهرة لم تحل دون تنفيذ عقداً لإيجار وأن تنفيذ هذا العقد كان مفروضاً بحكم قرار وزير التكوين والأمر العسكرى بالاستيلاء على الشركة المستأجرة ومعدات وأنها أن السلطات العسكرية حلت محلها رغم إرادتها في تنفيذ العقد . تقريره أن التنفيذ كان موقوفاً بالنسبة للشركة المستأجرة حتى زالت القوة القاهرة . طلب المؤجر اعتبار عقد الإيجار منسوخاً بسبب القوة القاهرة والتحدى بالمواد ١١٩ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ من القانون المدنى القديم . في غير محله .

شرعى . حكم من المحكمة المدنية بإبطال التصرف الصادر منه في عقار من عقارات القاصر لعدم توافر أهليته في هذا التصرف . عدم امتداد حجية هذا الحكم إلى تصرف آخر صادر من نفس الولي .

٢ — خلف . لا يكتسب الحق الذى لم يؤول إلى سلفه .

٣ — حكم . حكم صادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائى القاضى بصحة ونفاذ البيع ، هذا الحكم يتضمن بالضرورة القضاء برفض الدعوى .

(قضى مدني — ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ص ١٨٢٥ رقم ٩٣٤) .

٧٦٢ قوة الأمر المقضى . حراسة . حكم . تسببه . قضاؤه بعدم جوازه نظر دعوى حراسة لسبق الفصل فيها . اختلاف السبب في الدعويين . خطأ في تطبيق المادة ٤٠٥ مدني .

(قضى مدني — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠٧٣ رقم ٤٥٩) .

٧٦٣ قوة الأمر المقضى . حكم . تسببه . تقريره . أن الدعوى التى رفعها المستأجر على المؤجر بطلب تسليم العين المؤجرة تختلف في موضوعها وسببها عن دعوى استرداد الحيازة السابق رفعها من المستأجر على المؤجر . لا خطأ ولا قصور .

(قضى مدني — ٢ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٢٤٣ رقم ٧٨) .

٧٦٤ ١ — قوة الأمر المقضى . شرطه . اتحاد الموضوع والسبب والخصوم في كل دعوى . لا يجوز قوة الأمر المقضى .

٣ — فسخ . شرط . إجارة . النصر في عقد الإيجار على اعتبار العقد مفسوخا بحكم القانون عند التأخر في دفع الأجرة. هذا لا يمنع المستأجر من المنازعة في تحقق الشرط كما لا يمنع المحكمة من تمحيص دفاعه لتتحقق من وقوع المخالفة الموجبة للفسخ من عدمه .

(تقض مدني — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣
ص ٩٢ رقم ٢٤) .

(ك)

٧٦٦ كادر . الكادر الفني العالي . جواز الترقية إليه من أعلى درجات الكادر الفني المتوسط . شروطه . قرار مجلس الوزراء في ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ .

(القضاء الإداري — ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢
ص ٨١٣ رقم ٢٧٨) .

٧٦٧ كحول . المرسوم بقانون الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ بشأن رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . وجوب إخطار مصلحة الإنتاج والحصول منها على ترخيص بصنع أو تعبئة السوائل الكحولية ولو كان هناك تصريح من إحدى الجهات التابعة لوزارة الصحة .

(تقض جنائي — ١ يولييه سنة ١٩٥٣
ص ١٣٣٥ رقم ٧٧٣) .

٧٦٨ كحول . بقل خمر بغير ترخيص . المادة ١٣ من المرسوم الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ .

(تقض جنائي — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٤٢ رقم ٤٢٤) .

٧٦٩ ١ — كلية البوليس . امتحاناتها . فترة الدراسة . استقلالها عن فترة الامتحان . درجات السلوك عن فترة الدراسة فقط . ٢ — كلية البوليس . امتحان . خصم درجات من السلوك بسبب عقوبة حجز القشلاق . عدم جوازه :

(القضاء الإداري — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٩٠٤ رقم ٩٥٩) .

(ل)

٧٧٠ لجان التوفيق والتحكيم . لجان إدارية . الالتجاء إليها لا يقطع التقدم . (مصر الكلية — قجاري — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ص ١٥٧٧ رقم ٨٨١)

٧٧١ ١ — لجنة الطعون . قراراتها بأدراج أسماء في كشوف المرشحين والناخبين للعمدة . لا يجوز الطعن فيها إلا أمام محكمة القضاء الإداري .

٢ — عمدية . اختيار المرشحين لها . شرط الاتصال المستمر بالقرية لم يضع له القانون معيارا ثابتا . شرط أداء ضرائب عقارية قدرها ثلاثة جنيهات في الناخبين للعمدة . وجوب توافره في أهل القرية وغيرهم على السواء .

(القضاء الإداري — ١٩ يناير سنة ١٩٥٣ ص ١٥٠٢ رقم ٨٥٩) .

٧٧٢ لجنة الطعون . قراراتها . نهائية . لا يجوز الطعن فيها إلا أمام محكمة القضاء الإداري . انقضاء ستين يوما على صدورها . اكتسابها حصانة من الإلغاء .

(القضاء الإداري — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ص ١٤٨٥ رقم ٨٤٤) .

٧٧٣ ١ — لجنة شئون الموظفين . وجوب أخذ رأيها في الترقيات قبل إجرائها . لا يمنع من ذلك كون رأيها استشاريا . قرار الوزير بتخطي من رشحتهم اللجنة للترقية . باطل لعدم عرضه على اللجنة .

٢ — ترقية بالاختيار . ليست سلطة مطلقة بيد الرؤساء . شرطها .

(القضاء الإداري — ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ ص ١٥٢٩ ص ٨٦٩) .

(م)

٧٧٤ ١ — مؤذن . بوزارة الأوقاف . يعتبر موظفا عاما . إعانة غلاء . شروط منحها للموظفات المتزوجات من موظفين . كتاب المالية الدورية رقم ف ٢٣٤ — ١٣ — ٢٧ الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٣ .

٢ — إعانة . غلاء . النزول عنها للابقاء على إعانة غلاء الزوجة . لا يجوز . (القضاء الإداري — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ص ٨١٤ رقم ٢٧٩) .

٧٧٥ مانع من العقاب . عدم الدفع بقيامه . ليس للتهم أن ينمى على المحكمة عدم الفصل فيه أو الرد عليه صراحة .

٢ — قتل عمد . نية القتل . إثباتها بما يؤدي إلى ذلك . مثال .

(قضى جنائي — ١٧ مايو سنة ١٩٥٤ ص ١٣١٩ رقم ٧١٤) .

٧٧٦ ١ — مباشرة المتهم لعمل في صناعة زراعية وهي صناعة إنتاج الزيوت ، في شركة لا يقل رأس مالها عن

١٠.٠٠٠ جنيه ، حالة كون المتهم من غير المهندسين الزراعيين المقيدین بسجلات نقابة المهن الزراعية ، يجعل المتهم مسئولا جنائيا ومدنيا .

٢ — حق النقابة باعتبارها شخصا معنويا في الادعاء مدنيا في هذه الحالة ضد المتهم وضد مدير الشركة .

(ميت غمر الجزئية — ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ص ٩٧٤ رقم ٣٧٢) .

٧٧٧ مبان . القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي . عدم إصدار اللائحة الخاصة بتنفيذه هذا لا يمنع من تطبيق أحكامه .

(قضى جنائي — ١٠ يونيو سنة ١٩٥٤ ص ١٣٤٠ رقم ٧٤٨) .

٧٧٨ مبان . تقديم متهم بتهمة إقامة بناء بغير ترخيص على أرض قابلة للتقسيم ولم تقسم . عدم الحكم بالإزالة استنادا إلى عدم مخالفة المتهم لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ دون التحدث عن مخالفة أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالتقسيم . قصور .

(قضى جنائي — ٣ يولي سنة ١٩٥٤ ص ١٣٥٧ رقم ٧٨١) .

٧٧٩ متشردون ومشتبه فيهم . مراقبة . عقوبة المراقبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . بدء تنفيذها بعد انتهاء العقوبة الأصلية وهي الحبس . النص في الحكم على أن مدة المراقبة يبدأ تنفيذها من يوم صدوره . خطأ .

(قضى جنائي — ١٣ إبريل سنة ١٩٥٣ ص ٢١٨ رقم ٤٩) .

المحكمة بنفسها من تحقيق على في
الجلسة .

(تقض جنائي — ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٨ رقم ٦٤٨) .

٧٨٤ ١ — محاماة . الهيئات التي تحسب مدة
العمل بها في مدة الاشتغال بالمحاماة .
المادة ١٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٤٤ سلطة لجنة قبول المحامين في
احتساب العمل بإحدى الهيئات في
مدة الاشتغال بالمحاماة . مداها .

٢ — موظف . قاض . جواز تعيينه
من بين الموظفين الفنيين بمصلحة الشهر
العقارى .

(القضاء الادارى ١٩ مايو سنة ١٩٥٣
ص ١٧٣٥ رقم ٩١٤) .

٧٨٥ محكمة استئنافية . تمسك الطاعن أمامها
بما قضى به الحكم الابتدائي من عدم
قبول الدعوى . قضاؤها بإلغاء الحكم
الابتدائي وبقبول الدعوى . يجب عليها
أن تعيد القضية للمحكمة أول درجة لتحكم
في موضوعها .

(تقض جنائي — ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٣
ص ٦٤٠ رقم ٢٣٢) .

٧٨٦ محكمة استئنافية . حكم . تسببه . واجب
المحكمة الاستئنافية عند نظر الاستئناف .
هو أن تعيد نظر الدعوى وتفصل في
موضوعها حسبما يتبين لها من دراستها
وتحقيقها . تأييدها الحكم المستأنف
لمجرد أنه بني على أسباب تؤدي إلى
النتيجة التي انتهى إليها . عدم إشارتها
إلى المعاينة التي أجرتها للتحقق من كيفية
وقوع الحادث إلا بالقول بأنه ليس فيها

٧٨٠ ١ — مجلس بلدى . التفرقة بين سلطة
البلدية بوصفها قائمة على أعمال التنظيم
وتطبيق القوانين وبين حقوقها كمالك
ملكية خاصة . آثارها .

٢ — مجلس بلدى . بلدية الإسكندرية .
سلطاتها في منح ترخيص لأحد محال
الفرجة والملاهي . ليست مطلقة . تقييدها .
أحكام القوانين واللوائح التي تحكم هذه
الحالة . رفض منح الترخيص لعدم
التحقق من ملكية الطالب للأرض
المراد البناء عليها . لا يجوز .

(القضاء الادارى — ١٢ مايو سنة ١٩٥٣
ص ١٧٢٧ رقم ٩١١) .

٧٨١ ١ — محاكم شرعية . مناصب القضاء .
شروط التعيين فيها . الامتناع عن
تعيين موظف قضائي في منصب القضاء
بمجة أنه مالكي المذهب . لا يجوز .

٢ — محاكم شرعية . قصر تعيين
القضاة على الحنفيين استناداً إلى ما جاء
بالمادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية .
لا يجوز .

(القضاء الادارى — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣
ص ١٧٤٠ رقم ٩١٦) .

٧٨٢ محاكمة . الأحكام الجنائية . الأصل أن
تبني على المرافعة التي تحصل أمام المحكمة
وعلى التحقيق الشفوي الذي تجريه
بنفسها . يجب أن تصدر الأحكام من
القضاة الذين سمعوا المرافعة .

(تقض جنائي — أول ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٣٨ رقم ٤١٥) .

٧٨٣ محاكمة . الأصل أنها تبني على ما تجريه

عدم التزامها بالرد على كل أدلة الاتهام
في حالة البراءة .

(قس جنائي — ١٢ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩٧ رقم ٦٧١) .

٧٩١ محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير
الأدلة المطروحة عليها . لا إلزام عليها
في اتخاذ خطة معينة لذلك . لا تريب
عليها إذ هي رفضت ندب خبير أو
أو استجواب الخصوم متى أقامت
قضاءها في موضوع النزاع على أسباب
سائغة مستمدة من عناصر الدعوى .
مثال في نزاع على عقد بيع وفاء مدعى
بأنه يخفى رهنا . المادة ٣٣٩ مدني
قديم والمادتان ١٦٧ و ٢٢٥
مرافعات .

(قس مدني — ٤ يونه سنة ١٩٥٣
ص ٦٤٥ رقم ٢٤١) .

٧٩٢ محكمة الموضوع . شهادة . سلطة محكمة

الموضوع في تقدير أقوال الشهود .

(قس جنائي — ١٩ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٣٠٤ رقم ٦٨١) .

٧٩٣ محكمة الاستئناف . دفاع . الأصل هو

أن محكمة الاستئناف تحكم في الدعوى
بناء على الأوراق . عدم التزامها
باجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوم
إجرائه . رفضها فتح باب المرافعة بعد
أن سمعت من حضر من الشهود وامتنعت
بتهرب المتهم من المحاكمة وسماحها له
بتقديم مذكرة . لا إخلال بحق
الدفاع .

(قس جنائي — ١٢ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩٧ رقم ٦٧٣) .

٧٩٤ محلات متعلقة للراحة ومضرة بالصحة .

ما يغير النتيجة التي انتهى إليها الحكم
المستأنف . قصور .

(قس جنائي — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٢٤ رقم ٧٢٦) .

٧٨٧ محكمة النقض . تصديها للفصل في
الدعوى . ما أورده الحكم للتدليل على
سبق الإصرار لا يتحقق به هذا الظرف .
ليس في الدعوى ما يقتضي إحالتها إلى
التحقيق . حق محكمة النقض في
الفصل فيها .

(قس جنائي — ٤ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣١١ رقم ٦٩٨) .

٧٨٨ ١ — محكمة الموضوع . إثبات .
ترجيح شهادة على أخرى هو من
إطلاقات قاضي الموضوع . عدم ملزوميته
ببيان أسباب الترجيح .

(قس مدني — ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٩٨ رقم ٩٧) .

٧٨٩ ١ — محكمة الموضوع . اختلاف الشهود
في تقدير مسافة إطلاق النار . خضوعه
لتقدير المحكمة . عدم ردما على هذا
الخلافا . لا عيب .

٢ — سبق الإصرار . حكم . تسببه .
العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق
عقوبة جريمة القتل دون سبق إصرار .
قصور الحكم في بيان هذا الظرف .
لا عيب .

(قس جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١١٩٥ رقم ٦٦٨) .

٧٩٠ ١ — محكمة الموضوع . حقا في تقدير
الأدلة بلا معقب .

٢ — حكم . تسببه . محكمة الموضوع .

محاكمة المتهم عن إدارة مستودع للبقالة (ترانسيت) بدون ترخيص تقديمه رخصة محل بقالة . تبرئته على أساس أن هذه الرخصة تسرى على المستودع . خطأ .

(نقض جنائي — ١٣ أبريل سنة ١٩٥٣ م ٢١٧ رقم ٤٦) .

٧٩٥ ١ — مرسوم . المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ . أهم ما استحدثته هو تحديد وسائل معينة تسجل بها أخطاء العامل في حينها بقصد تسهيل اثباتها فيما بعد عند الاستناد إليها في فصله .

٢ — عبء الإثبات طبقاً لهذا المرسوم بقانون ما زال على العامل المدعى طبقاً للقواعد العامة عدا الحالات الواردة في المادة ٤ منه فإن عبء الإثبات فيها ينتقل إلى رب العمل . تطبيقات للقاعدة والاستثناء ، الاستناد إلى نص المادة ١٦ . شروطه .

٣ — نظرية التعسف في استعمال الحق . المبادئ المقررة في المادتين الرابعة والخامسة من القانون المدني . مقارنة بينها وبين معنى الفصل بغير مبرر الوارد في المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ . لا اختلاف بين هذه المبادئ وبين الفصل بغير مبرر .

(بنها الكلية — ١٧ فبراير سنة ١٩٥٤ م ٧٤٩ رقم ٢٧٠) .

٧٩٦ ١ — مسؤولية الحكومة عن تنفيذ المشروعات العامة هي مسؤولية تقصيرية . وجوب إثبات أن خطأ وقع من جانبها .

٢ — إجارة . مسؤولية . شرط إعفاء المؤجر من المسؤولية الناشئة من تعطيل آلات الري وتغيير طريقه . هو شرط صحيح قانوناً .

(نقض مدني — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ م ١٨٤١ رقم ٩٣٩) .

٧٩٧ مسؤولية . تعويض . حكم . تقريره أن الضرر الذي لحق بالمحكوم له كان نتيجة مباشرة لخطأ المدعى عليه وأنه ليس من شأن اشتراك المصاب في الخطأ أن يحمي مسؤولية المدعى عليه . هو تقرير موضوعي لا خطأ فيه .

(نقض مدني — ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤ م ١١٧١ رقم ٥٤٦) .

٧٩٨ ١ — مستخدم . نقله من اليومية إلى الدرجة الثامنة وما فوقها وفقاً للوائح الحاصل عليه . عدم خضوعه لقاعدة تنظيمية في سنة ١٩٤٧ .

٢ — مستخدم . نقله من اليومية . تخطيه . تقديمه تظالماً بعد عدة سنوات . لا يقطع ميعاد الطعن .

(القضاء الإداري — ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٨١٨ رقم ٢٨٧) .

٧٩٩ مشروع عام . العدول عنه لأخطاء فيه . ترخيص الإدارة شرطه .

(القضاء الإداري — ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ م ١٣٨٦ رقم ٨١٦) .

٨٠٠ مصلحة في الدعوى . طلب المدعى إحالته إلى المعاش . حفظ طلبه . إحالته إلى المعاش في اليوم التالي استناداً إلى عدم كفايته . الطعن في مرسوم الإحالة إلى المعاش . توافر المصلحة .

(القضاء الإداري — ٩ أبريل سنة ١٩٥٣ م ١٦٩٣ رقم ٨٩٩) .

٣ — أحكام . وصفها من ناحية الحضور والغياب . هل يسرى ذلك على الحضور الاعتبارى . المادة ٣٩٨ إجراءات .

٤ — الحضور الاعتبارى . متى يجوز استئنافه ؟ المواد ٢٣٨ — ٢٤١ إجراءات .

٥ — دعوى مدنية تابعة للدعوى الجنائية . أى إجراءات تسرى عليها . المادة ٢٦٦ إجراءات .

٦ — استئناف . هل تجوز المعارضة فى الحكم الغيابى بعد استئنافه ؟ المادة ٤٠٦ إجراءات .

(الموسكى الجزئية - ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ص ٧٦٩ رقم ٢٧٥) .

٨٠٥ معارضة . معارضة المتهم فى الحكم الغيابى الصادر عليه وتأجيل نظر المعارضة لإعلانه . معارضته مرة أخرى فى ذات الحكم . تعجيل المعارضة الأولى ونظر المعارضتين والحكم فيها باعتبارها كأن لم تكن . ثبوت أن المتهم كان محبوسا يوم الحكم . الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون باطلا .

(قضى جنائى - ٢١ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٢٢٦ رقم ٦١) .

٨٠٦ ١ — منتجات زراعية . عملية تحويلها . لا تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

٢ — زارع . ملكيته ماشية مناسبة لمساحة الزراعة . الأرباح الناتجة عن بيع نتائجها . لا تخضع للضريبة .

طنطا الكلية - ضرائب - ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ص ٩٣٧ رقم ٦٣٢) .

٨٠١ مطبوعات . رخصة . جريدة . المحررون ورؤساء التحرير . الشروط الواجب توافرها فيهم تخالف بعض هذه الشروط . حق الحكومة فى الاعتراض على إصدار الجريدة . المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ .

(القضاء الإدارى - ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ص ٨١٩ رقم ٢٨٨) .

٨٠٢ ١ — معارضة . إعلان المعارض لا لشخصه ولا فى محل إقامته بل لجهة الإدارة . هذا الإعلان لا يصح أن يبنى عليه حكم فى المعارضة .

٢ — تقض . عدم علم الطاعن رسميا بصدر الحكم المطعون فيه . مبادرته إلى الطعن فيه على أثر علمه بصدوره . قبول الطعن شكلا .

(قضى جنائى - ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ ص ٦٤٣ رقم ٢٣٧) .

٨٠٣ معارضة . عدم حضور المعارض . تقديم المدافع عنه شهادة بمرضه . تأجيل الدعوى بناء عليها لجلسة تدخل فى المدة المقررة بها . الحكم فى هذه الجلسة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . خطأ .

(قضى جنائى - ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ ص ١٢٥٩ رقم ٥٨٠) .

٨٠٤ ١ — معارضة . متى يجب على النيابة تكليف الخصوم الحضور ؟ المادة ٤٠٠ إجراءات .

٢ — ورقة التكليف بالحضور . الإجراءات المتخذة فى إعلانها . المادة ٢٣٤ إجراءات .

٨٠٧ ١ — منازعة في راتب . لا تقيد بميعاد

الستين يوما . اختصاص المحكمة ولو كانت المنازعة سابقة على إنشاء مجلس الدولة . لا يؤثر في ذلك صدور إجراءات أو قرارات مضى عليها أكثر من ستين يوم .

٢ — موظفو مجالس المديريات . كادر سنة ١٩٣١ الخاص بمجالس المديريات . يقضى بوضعهم في الدرجات المائلة لدرجاتهم في كادر سنة ١٩٢٣ . عدم جواز التنزيل إلا بقرار تأديبي .

القضاء الإداري — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ (ص ١٣٩٧ رقم ٨٢٥) .

٨٠٨ ١ — مناقصة . عدول عنها بعد إجرائها .

عدم جوازه . المادة ٢ من لائحة المخازن والمشتريات . سلطة وزير المالية هي التفسير وكيفية التطبيق في حالي الالتباس أو الغموض .

٢ — قرار إداري لا يهدف إلى مصلحة عامة . تعويض .

٣ — تعويض . عن فعل ضار غير مشروع . كيفية تقديره . (القضاء الإداري — ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ١٦٩٨ رقم ٩٠١) .

٨٠٩ مهنة وكلاء البراءات . شروط مزاولتها .

جواز الاستثناء من هذه الشروط . من يملكه . شرطه . القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ .

(القضاء الإداري — ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ ص ٨١٠ رقم ٢٨٩) .

٨١٠ مواد مخدرة . القصد الجنائي . متى يكون

متوافرا ؟

(نقض جنائي — ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠٢٣ رقم ٣٩٨) .

٨١١ مواد مخدرة . زراعة حشيش . إجراءات .

ضبط زراعة حشيش وقت أن كان إحرازها من جرائم الجنح . حصول الضبط بواسطة موظفين ليس لهم صفة رجال الضبطية القضائية . لا بطلان . علة ذلك .

٢ — مواد مخدرة . زراعة حشيش . إعدام النباتات المضبوطة تم بواسطة موظفين غير من نص عليهم القانون . لا تأثير لذلك على إجراءات المحاكمة .

٣ — نقض . طعن . سبب جديد . التمسك بأن العينة المرسلة للتحليل تخالف نبات الحشيش المضبوط . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي — ٢١ يونيو سنة ١٩٥٤ ص ١٣٤٦ رقم ٧٥٨) .

٨١٢ مواد مخدرة . زراعة خشخاش . العقاب

على إحرازه في أي طور من أطوار نموه . القول بأن الحيازة لا تنصرف إلا إلى النبات بعد قطعه . لا سند له . جريمة إحراز نبات الخشخاش . هي من الجرائم المستمرة . القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . (نقض جنائي — ٢٥ مايو سنة ١٩٥٤ ص ١٣٣٤ رقم ٧٣٨) .

٨١٣ ١ — مواد مخدرة . قصد الاتجار

بالمخدر . بيانه في الحكم . مثال .

٢ — تفتيش . قصر التفتيش على شخص واحد من الأشخاص الذين اشتمل الإذن على اسمائهم . إجراء صحيح .

٣ — إجراءات . عدم طلب المتهم إجراء معاينة أمام محكمة الموضوع .

النهي على الحكم بسبب ذلك . لا يقبل .

٤ — اثبات . محكمة الموضوع . سلطتها في تكوين عقيدتها . لها أن تأخذ بما تظنه من أقوال الشهود وتطرح ما عداها .

(قض جنائي — ٧ يونيو سنة ١٩٥٤ م ١٣٢٥ رقم ٧٣٩) .

٨١٤ موظف . القرار الصادر بأحواله إلى المعاش بناء على طلبه . قرار إداري . شروطه . متى يتمتع بحب الاستقالة . العبرة بتاريخ تبليغ القرار للعمل به لا بتاريخ نشره .

(القضاء الإداري — ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ م ١٣٨٣ رقم ٨١١) .

٨١٥ موظف . القرار الصادر بأحواله إلى المعاش . تعليقه على شرط قبول المدعى لما تضمنه . لا يعد قراراً نهائياً . عدم تحقق الشرط . سقوط القرار . لا يجوز للمدعى التمسك به .

(القضاء الإداري — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥١ م ١٤٧٠ رقم ٨٣٥) .

٨١٦ ١ — موظف . تحديد أقدميته بين أقرانه في كشف الأقدمية الذي أعلنته الوزارة . اعتبار هذا التحديد قراراً إدارياً . الطعن فيه . اختصاص .

٢ — أقدمية . تحديدها بأول مايو سنة ١٩٤٦ طبقاً لقواعد النيسير . قرار وزير الأشغال يجعل العبرة في الأقدمية بتاريخ القرار الصادر بالترقية . باطل . سلطة دنيا . لا يجوز لها تعطيل قرار صادر من سلطة أعلى .

(القضاء الإداري — ٢٣ مارس سنة ١٩٥٣ م ١٥٥٦ رقم ٨٧٥) .

٨١٧ ١ — موظف . تخطيه . عدم حصوله على التمرين الكافي لشغل الدرجة المرق إليها . لا يصلح سبباً للتخطي .

٢ — مصروفات . من يلزم بها . (القضاء الإداري — ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ م ٨١٣ رقم ٢٧٧) .

٨١٨ موظف . تسليه العمل ومباشرة له قبل صدور قرار تعيينه . تعلق حقه بالأقدمية والراتب من يوم تسليه العمل . ادعاء الحكومة أنه باشر العمل على سبيل التبرع أو الفضالة . لا محل له مادامت نية المدعى لم تنصرف إلى التبرع ولم يقصد العمل من تلقاء نفسه .

(القضاء الإداري — ١٠ مايو سنة ١٩٥٣ م ١٧٢٤ رقم ٩٠٨) .

٨١٩ موظف . تعيينه مدرساً بمجلس المديرية في ظل كادر سنة ١٩٢٣ في الدرجة المقررة لمؤهله . تعلق حقه بها . تنزيله لا يكون إلا بقرار تأديبي . النقل إلى وظيفة كتابية . لا يعني تنزيلاً هنا . حقه في قيده على الدرجة المقابلة لدرجته في كادر سنة ١٩٣١ . الدرجة من ٦ - ١٨ جنيتها في مجالس المديريات . تقابل الدرجة السابعة الحكومية (من ٦ - ١٢ جنية) . استحقاقه الدرجة السادسة طبقاً لقواعد الإنصاف وما يترتب على ذلك من آثار .

(القضاء الإداري — ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٨٢٤ رقم ٢٩٩) .

٨٢٠ ١ — موظف . دائم . في فهم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وفي القوانين السابقة عليه .

٢ — موظف . التفرقة بين المستخدم

تضعنتها قرارى مجلس الوزراء . إلغاؤه .
(القضاء الادارى — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ م ٣٨٦ رقم ٨١٧) .
٨٢٤ موظف . فصله . اتهام لا يعدو مجرد الشبهة . لا يبرر الفصل .

(القضاء الادارى — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٨٣٠ رقم ٣٠٩) .

٨٢٥ ١ — موظف . فصله . الفصل التأديبي والفصل من غير الطريق التأديبي . أحوال كل .

٢ — موظف بعقد . فصله لسوء السلوك . جوازه ما دامت نصوص العقد تبيح الفصل ولو بغير سبب . لا محل للتحدى بوجوب محاكته تأديبياً .

٣ — قرار إدارى بفصل موظف . سحبه فى الميعاد . جوازه . لا يؤثر فى كونه قد صدر صحيحاً .

٤ — قرار إدارى بفصل موظف . سحبه . أثره .

(القضاء الادارى — ٧ يناير سنة ١٩٥٣ م ١٤٩٥ رقم ٨٥٢) .

٨٢٦ موظف . قيده على درجة أعلى من درجته . النص فى قرار قيده على ترقيته إليها مجرد استيفائه المدة المقررة للترقية . ترقية مضائقه إلى أجل . تسكيب الموظف حقاً . عدم جواز الإخلال به .

(القضاء الادارى — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ م ١٣٩٧ رقم ٨٢٤)

٨٢٧ موظف . نقله . ترخيص الجهة الإدارية . شرطه .

٢ — تظلم . مرور أربعة أشهر دون رد . قرار ضمنى بالرفض . ميعاد الستين

الدائم والمؤقت . أداة تعيين المؤقتين .
٣ — موظف . فصله . المادة التاسعة من الأمر العالى الصادر فى ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ . سريانها فقط على المستخدم الدائم الذى يجرى على راتبه حكم الاستقطاع .
٤ — موظف بعقد . علاقته بالحكومة . لائحية .

(القضاء الادارى — ٦ مايو سنة ١٩٥٣ م ١٧١٤ رقم ٩٠٦) .

٨٢١ موظف . سن الإحالة إلى المعاش . سن الستين . من يحال فيها . المشتون الذين يجرى على راتبهم حكم الاستقطاع . من لا يجرى عليهم هذا الحكم . معاملتهم بالمادة ١٤ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ .

(القضاء الادارى — ٢ أبريل سنة ١٩٥٣ م ١٦٨٧ رقم ٨٩٦) .

٨٢٢ موظف . طبيب . ترقيته إلى وظيفة تقتضى التفرغ كل الوقت . شروطها . شرط البقاء فى الدرجة الرابعة مدة أربع سنوات للترقية إلى الدرجة الثالثة . العدول عنه . قرار مجلس الوزراء فى أول يونيه سنة ١٩٤٧ . وجوب عرض كل حالة على مجلس الوزراء . مخالفة هذه القاعدة . لا يجوز .

(القضاء الادارى — ١٧ مايو سنة ١٩٥٣ م ١٧٣١ رقم ٩١٢) .

٨٢٣ موظف . طبيب . حقه فى الاستفادة من قرارى مجلس الوزراء فى أول يونيه سنة ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ . عدم عرض حالته على مجلس الوزراء تطبيقاً للقرارين سالى الذكر . قرار سالى بالامتناع . مخالفته للقاعدة التى

٨٣٠ ١ — ميعاد الستين يوما . التفرقة بين

طلبات الإلغاء وبين المنازعة في المرتب .
ماهية كل . متى تعتبر الدعوى دعوى
إلغاء .

٢ — أقدمية . العبرة في تحديدها
بتاريخ الحصول على الدرجة .

(القضاء الإداري — ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٥٢ ص ١٣٦٧ رقم ٧٩٨) .

٨٣١ ميعاد الستين يوما . بدؤه .

العلم بالقرار . استفادته من التجنيد .
يقوم مقام الإعلان أو النشر .

(القضاء الإداري — ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ٨١٥ رقم ٢٨١) .

٨٣٢ ١ — ميعاد الستين يوما . بدؤه . عدم

نشر القرار أو إعلانه أو إثبات العلم
اليقيني به . بقاء الميعاد مفتوحا .

٢ — ترقية . تخط . مدرس . الجزاء

الموقع عليه لأعطائه دروسا خصوصية
لا يمس النزاهة أو الشرف . لا يبرر

تخطيه في الترقية بالأقدمية تنسيقاً .

(القضاء الإداري — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢
ص ٨٣١ رقم ٣١١) .

٨٣٣ ١ — ميعاد الستين يوما . بدؤه . من

الإعلان أو النشر أو العلم اليقيني .

٢ — تظلم . مرور أربعة أشهر دون

رد . متى لا يعتبر ذلك قراراً ضمناً

بالرفض .

٣ — مدة خدمة سابقة . ضمنها قبل

حركة الترقيات . تخطي الموظف في

دورة بالأقدمية المطلقة . لا يجوز .

(القضاء الإداري — ٢٠ نوفمبر سنة

١٩٥٢ ص ٨٢٦ رقم ٣٠٢) .

يوماً . يبدأ من انتهاء الأربعة أشهر .

٣ — موظف . نقله . مقصود به

تفويت فرصة الترقية عليه . باطل . ترقية

من حل محله باطلة .

(القضاء الإداري — ٢١ ديسمبر سنة

١٩٥٢ ص ١٤٦٩ رقم ٨٣٤) .

٨٣٨ ١ — موظفو وزارة الأوقاف .

سريان القواعد المتبعة في شأن موظفي

الدولة عليهم .

٢ — الدرجة الثامنة الكتابية .

مؤهلات التعيين فيها في ظل كادر سنة

١٩٣١ . تعيين حملة مؤهلات أقل فيها .

خطأ لا يجوز القياس عليه .

(القضاء الإداري — ١٩ فبراير سنة

١٩٥٣ ص ١٥٣٠ ص ٨٧٠) .

٨٣٩ ١ — موظفون . لجنة ضباط

الجيش . الاقتراحات التي تبديها في

المسائل الداخلة في اختصاصها هي

اقتراحات ملزمة . العدول عن طلب

تسوية بعد إقرارها له وموافقة الوزير

ورفعه للديوان الملكي للتصديق . لا أثر

لهذا العدول .

٢ — موظفون . عيوب الرضا .

إكراه . حكم . تسببه . تقيده بأسباب

سائغة وقوع إكراه في طلب تسوية .

تقرير موضوعي .

٣ — موظفون . لجنة ضباط الجيش .

إقرارها تسوية حالة ضابط بالجيش

وفقاً للطلب المقدم منه والذي تنازل

فيه عن طلب التعويض . لامصلحة له في

الطعن على تشكيل هذه اللجنة .

(قض مدني — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤

ص ١٦٥٧ رقم ٨٩٠) .

٨٣٤ ١ — ميعاد الستين يوماً . بدؤه . من تاريخ النشر أو الإعلان أو العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه .

٢ — تظلم إدارى . قاطع للبدء . متى لا يعتبر رفضاً حتى يترتب عليه سريان الميعاد . إذا سمعت الإدارة جادة إلى إجابته .

٣ — ترقية . تخط . الجزاءات القديمة والإهمال العادى . لا يبررانه في الترقية بالأقدمية تنسيقاً .

(القضاء الإدارى — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٨٢٩ رقم ٣٠٦) .

٨٣٥ ١ — ميعاد الستين يوماً . بدؤه . من تاريخ الإعلان أو النشر أو من تاريخ العلم بالقرار علماً يقيناً .

٢ — قرار إدارى . التظلم منه . استجابة الوزارة للتظلم واتخاذها إجراءات إيجابية في ذلك . مرور أربعة أشهر على تقديم التظلم . عدم رد الوزارة . لا يعتبر رفضاً ضمنيّاً .

٣ — مدة خدمة سابقة . تقديم الطلب بضمها قبل حركة الترقيات . تأخر الوزارة في تسوية حالة المدعى . تخطيه في الترقية نتيجة لذلك . مخالفة للقانون .

(القضاء الإدارى — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ١٣٦٦ رقم ٧٩٦) .

٨٣٦ ١ — ميعاد الستين يوماً . من تاريخ النشر أو الإعلان أو العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه .

٢ — تنسيق . ترقية . تخطيه بسبب إهمال عادى لا يمس الشرف والاعتبار . عدم جوازه .

(القضاء الإدارى — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٨٢٨ رقم ٣٠٤) .

٨٣٧ ١ — ميعاد الستين يوماً . بدؤه . من

تاريخ الإعلان أو النشر أو العلم اليقيني . المقصود بالعلم اليقيني .

٢ — محاكمة تأديبية . تشابهها مع المحاكمة الجنائية . قيام سبب من أسباب الرد المنصوص عليها في قانون المرافعات بأحد أعضاء الهيئة التأديبية . وجوب التنحي .

٣ — محاكمة تأديبية . عدم تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه بعدم بيان التهمة في إعلان الحضور . إخلال بحق الدفاع . بطلان القرار الصادر بالفصل .

(القضاء الإدارى — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ م ١٩١٨ رقم ٩٦٢) .

٨٣٨ ميعاد الستين يوماً . بدؤه . من تاريخ علم المدعى به . قرار بفصل عمدة .

(القضاء الإدارى — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٨٢٦ رقم ٣٠١) .

٨٣٩ ميعاد الستين يوماً . دعوى . الفصل فيها . يستلزم التعرض لأحد القرارات بالإلغاء . تعديل أقدمية طبقاً لقواعد التنسيق . استلزامه التعرض لقرار تخط . تعتبر دعوى إلغاء . وجوب التقيد بالميعاد .

(القضاء الإدارى — ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ م ٨١٥ رقم ٢٨٢) .

٨٤٠ ١ — ميعاد الستين يوماً . متى يبدأ . من تاريخ الاعلان أو النشر أو العلم اليقيني .

٢ — تخط . سببه . تلكؤ الوزارة في سحب ملف المدعى من الجهة المنقول منها . باطل . لا يضار الموظف بسبب إهمال الإدارة .

(القضاء الإدارى — ٩ يونيه سنة ١٩٥٣ م ١٨٨٦ رقم ٩٤٩) .

٨٤١ ١ — ميعاد الستين يوما . متى يبدأ من

تاريخ النشر أو الاعلان أو العلم اليقيني .

عدم توافر العلم اليقيني . عدم سريان الميعاد .

٢ — قبول الدعوى . الطعن بالإلغاء

على قرار صادر بعد العمل بقانون مجلس

الدولة . تضمنه نعيًا على قرارات سابقة

على إنشاء مجلس الدولة . قبول .

٣ — سلك سياسى الممثلون السياسيون .

سريان قوانين موظفي الدولة عليهم فيما

لا يتعارض مع الأحكام الخاصة بهم .

قانون خاص . يقيد العام ولا عكس .

٤ — سلك سياسى . قواعد ترقيات

الممثلين السياسيين طبقا للرسوم بقانون

الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

عدم اختلافها عن القواعد العامة لترقية

الموظفين . تحديد معنى الأقدمية بين

رجال السلك السياسى . يرجع فيه إلى

القواعد العامة في قوانين التوظيف .

ه — أقدمية في السلك السياسى . وضع

المدعى في قرار الترقية تاليا لزميله .

لا يؤثر في أقدميته عليهما . لا وجه

للتحدى بقانونى استقلال القضاء ومجلس

الدولة لورود نص خاص فيهما .

(القضاء الادارى — ٢٤ يونيه سنة ١٩٥٣
ص ١٨٦٥ رقم ٩٥٣) .

(ن)

٨٤٢ ١ — نصب باتخاذ صفة كاذبة . يجب

أن تكون الصفة الكاذبة هي التي خدعت

المجنى عليه وحملته على تسليم المال للتهمة .

٢ — نصب . طرق احتيالية . شرط

توفرها . استخلاص المحكمة أن المشروع

الذى عرضه المتهم على المجنى عليه حقيقى

ومربح . لا توافر هذه الطرق .

٣ — دعوى مدنية . قضاء المحكمة

الجنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى

المدنية لكون النزاع مدنيا . لا خطأ في ذلك .

٤ — حكم . تسديده . اتهام المتهم في نصب

وشروع فيه . اقامة التهمتين على وقائع

واحدة . إدانته ابتدائيا في التهمتين

وعقابه عليهما بعقوبة واحدة . إلغاء هذا

الحكم استئنافيا وقبرة المتهم . ذلك

فصل في التهمتين .

(نفس جنائى — ١٤ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٢٠ رقم ٥٣) .

٨٤٣ نظرية الظروف الطارئة . شرط انطباقها .

أن تجد حوادث استثنائية هامة لم يكن

في الوسع تحققها .

(القضاء الادارى — ٥ مايو سنة ١٩٥٣
ص ١٧١١ رقم ٩٠٥) .

٨٤٤ نفقة . معاش أودع في البنك . الحجز

تحت يد البنك وفاء لدين النفقة . مدى

حماية القانون .

(القاهرة الكلية — مستجل — ٢٢ مارس

سنة ١٩٥٥ ص ١٩٤٦ رقم ٩٧٣) .

٨٤٥ نفقة . معاش أودع في البنك . الحجز

عليه تحت يد البنك وفاء لدين النفقة .

مدى حماية القانون .

(الأمور المستعجلة الجزئية بالقاهرة — ٣٠ مايو

سنة ١٩٥٥ ص ١٩٦٤ رقم ٩٧٧) .

٨٤٦ ١ — تقابة . أطباء . انتخاب . قيام

أعضاء اللجنة المشرفة على عملية الانتخاب

بوضع قواعد تحدد كيفية إبداء الناخب

صوته بما يكفل سرية الانتخاب . إذاعة

هذه القواعد على الاعضاء قبل البدء في عملية الانتخاب . لا عذر لمن لم يلاحظ هذه القواعد من الناخبين .

٢ — نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة من مقتضاها إلغاء العلامة المصطلح عليها إذا كانت موضوعة على الخط الفاصل بين اسمين . لا عيب .

٣ — نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة من مقتضاها إبطال كل ورقة بها شطب أو علامة غير المصطلح عليها . لا خطأ .

٤ — نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة تتضمن اعتبار الجزء من القائمة الخاص بكل فئة من المرشحين ورقة قائمة بذاتها . لا خطأ .

٥ — نقابة . أطباء . انتخاب . وضع قاعدة تتضمن إلغاء كل ورقة يوجد بها طبع من الخبر ناشئ من طي الورقة قبل أن يحذف مدادها . قاعدة تعسفية لا محل لها .

(نقض مدني (طعون النقابات) — ١٧ مارس سنة ١٩٥٣ ص ١٢٦ رقم ٣٢) .

٨٤٧ نقابة . أطباء . نقض . طعن . التظلم من قرار هيئة الدرجة الأولى لتأديب الأطباء بمحو اسم طبيب من السجل والجدول . وجوب رفع هذا التظلم إلى هيئة الدرجة الثانية . رفعه مباشرة إلى هيئة الدرجة الثالثة بمحكمة النقض . لا يجوز .

المادتان ٢٥ ، ٢٧ من القانون ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .

(نقض مدني (طعون النقابات) — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ ص ٣٤٣ رقم ١١٠) .

٨٤٨ ١ — نقابة المحامين . نقض . طعن .

ميعاد الطعن في قرارات الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة . هو ١٨ يوما كاملة من تاريخ تبليغ القرارات إلى وزير العدل . لا فرق في تحديد بدء الميعاد بين الطعن المرفوع من وزير العدل والطعن المرفوع من ثلاثين محاميا حضروا الجمعية . المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ .

٢ — نقابة المحامين . انتخاب أعضاء مجلس نقابة المحامين . الشروط اللازمة توافرها في الأعضاء الموقعين على الاخطار . المادتان ٧٠ ، ٧٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين .

(نقض مدني (طعون النقابات) — ٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ص ١١٩ رقم ٣٠) .

٨٤٩ ١ — نقابة . صيادلة . نقض . طعن .

الطعن في تشكيل مجلس النقابة . من يحق له الطعن؟ المادة ٥١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .

٢ — نقابة . صيادلة . انتخاب . حصول انتخاب أعضاء مجلس النقابة تحت سمع وبصر أعضاء الجمعية العمومية . لا يصح ماشا به من عيوب .

٣ — نقابة . صيادلة . انتخاب . كثرة الوافدين من الناخبين . لا يبرر مخالفة القواعد الموضوعة من قبل لضمان التحقق من شخصية الناخبين ودرء ما قد يشوب إجراءات الانتخاب من دواعي البطلان .

٤ — نقابة . صيادلة . انتخاب . ثبوت استمرار دخول الناخبين محل الانتخاب

٢ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .

٢ — نقابة . مهندسين . نقابة المهن الهندسية . انتخاب . تقرير أعضاء الجمعية العمومية انقضاؤها على أثر حصول هرج وانصراف بعض الأعضاء . استمرار من بقى من الأعضاء رغم ذلك في عملية الانتخاب . بطلان الانتخاب . (قض مدنى (طعون النقابات) — ٥ فبراير سنة ١٩٥٣ ص ١٢٢ رقم ٣١) .

٨٥٢ نقد أجنبي . القيم المالية التي حظر على المسافر إلى الخارج أن يأخذها معه . مدلولها .

(قض جنائى — ٢ مارس سنة ١٩٥٤ ص ١٢٨١ رقم ٦٣٢) .

٨٥٣ نقد . استيراد أو تصدير أوراق النقد المصرى . مناهج تجريمه .

(قض جنائى — ٥ مايو سنة ١٩٥٣ ص ٤٣٩ رقم ١١٨) .

٨٥٤ نقد . تصدير أوراق نقد إلى الخارج . مجرد دخول شخص الدائرة الجمركية بمبلغ يزيد على عشرين جنيهها . لا يكتفى لقيام جريمة الشروع في تصدير أوراق النقد . لا بد من استظهار نية التصدير .

(قض جنائى — ٢٥ مايو سنة ١٩٥٣ ص ٤٥٥ رقم ١٥١) .

٨٥٥ نقد . جريمة أخذ المسافر إلى الخارج معه مصوغات أو نقودا بدون ترخيص لا تستلزم قصدا خاصا .

(قض جنائى — أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠٣٩ رقم ٤١٨) .

٨٥٦ نقض . آثار النقض . محاكمة المتهم عن

إلى ما بعد الموعد الذى حدد من قبل . بطلان عملية الانتخاب .

٥ — نقابة . صيادلة . انتخاب . ثبوت اختلال النظام الموضوع من قبل للتحقق من شخصية الناخبين وحصول بعضهم على أكثر من قائمة من قوائم الانتخاب . بطلان عملية الانتخاب .

٦ — نقابة . صيادلة . انتخاب . حصول انتخاب النقيب بواسطة كتابة ادم المرشح بخط الناخب . مخالفة هذه الطريقة لمبدأ سرية الانتخاب .

(قض مدنى (طعون النقابات) — ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٣٣٣ رقم ١٠٨) .

٨٥٠ ١ — نقابة . مهندسون . قصر حضور

اجتماعات الجمعية العمومية على الأعضاء الذين سددوا رسم الاشتراك . ما هو المقصود بسنة الاجتماع ؟ المادتان ٥ و ٣٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .

٢ — نقض . طعن . نقابة . مهندسون . ثبوت أن ستين عضوا من الطاعنين لم يحضروا اجتماع الجمعية العمومية المطعون فيه بسبب عدم دفعهم رسم الاشتراك وأن الذين حضروه ثمانية منهم فقط . انعدام صفة الطاعنين في الطعن . المادة ٢ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .

(قض مدنى (طعون النقابات) — ٤ يونيو سنة ١٩٥٣ ص ٣٣٩ رقم ١٠٩) .

٨٥١ ١ — نقابة . مهندسين . نقابة المهن

الهندسية . الأعضاء الذين تكون منهم الجمعية العمومية . متى يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً (المواد

٨٦١ نقض . الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية . الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(نقض جنائي — ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤ م ١٢٦٥ رقم ٥٩٤) .

٨٦٢ نقض . الدفع بانعدام مسئولية المتهم لعدم سلامة قواه العقلية . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي — أول مارس سنة ١٩٥٤ م ١٢٨٠ رقم ٦٢٩) .

٨٦٣ نقض . الشهادة التي يعتمد عليها لإثبات أن الحكم لم يوقع ويودع قلم الكتاب في المدة القانونية . هي الدالة على عدم التوقيع عليه وإيداعه يوم طلبه رغم مضي ثلاثين يوما .

(نقض جنائي — ٨ يونيو سنة ١٩٥٣ م ٨٢٦ رقم ٢٠٩) .

٨٦٤ ١ — نقض . الشهادة التي يصح الاعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره . هي التي تثبت أن الطالب قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه فلم يجده به رغم مضي ثلاثين يوما .

٢ — عفو شامل . المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ م . الجرمية السياسية التي قصد أن يمنح العفو لمرتكبيها .

(نقض جنائي — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ م ١٠٢٥ رقم ٤٠١) .

٨٦٥ نقض . الطعن بطريق النقض في حكم صادر في مخالفة . غير جائز بعد تعديل المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات

جريمة سبق الحكم عليه فيها ونقض الحكم بناء على طلبه . لا يجوز تشديد العقوبة عليه .

(نقض جنائي — ١٢ مايو سنة ١٩٥٣ م ٤٤٣ رقم ١٢٥) .

٨٥٧ نقض . إجراءات الطعن . الشهادة المثبتة لعدم إيداع الحكم بقلم الكتاب في الميعاد المقصود بها . هي الشهادة الصادرة من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . شهادة صادرة من محكمة الاستئناف التابع لها مستشارو محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم . لا يعتد بها .

(نقض جنائي — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ م ١٣٥٢ رقم ٧٧١) .

٨٥٨ نقض . إقرار وكيل الطاعن بعلبه بإيداع الحكم يقوم مقام الإعلان المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ إجراءات .

(نقض جنائي — ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣ م ١٠٤٠ رقم ٤٢١) .

٨٥٩ نقض . التقرير بالطعن وتقديم الأسباب . ما يشترط لامتداد الميعاد بعد الثمانية عشر يوما المقررة بالمادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

(نقض جنائي — ١٩ مايو سنة ١٩٥٣ م ٤٥٤ رقم ١٥٠) .

٨٦٠ نقض . التقرير بالطعن . يجب أن يكون في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم من المحكوم عليه أو بواسطة وكيل عنه . التقرير به من مسجون . يجب أن يكون من المحكوم عليه نفسه أمام مأمور السجن .

(نقض جنائي — ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٣ م ٦٣٩ رقم ٢٢٨) .

٨٧١ نقض . حق المجنى عليه في الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . لا ينتقل بوفاته إلى ورثته .

(نقض جنائي - ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤ م ١٢٨٦ رقم ٦٤٥) .

٨٧٢ نقض . حق النائب العام في الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام . قصره على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة .

(نقض جنائي - ٩ يولييه سنة ١٩٥٣ م ٨٥٩ رقم ٣٣٤) .

٨٧٣ نقض . حق النائب العام في الطعن بطريق النقض في أمر غرفة الاتهام باعتبار الواقعة جنحة . قصره على حالة الأمر بإحالة الواقعة على المحكمة الجزئية . الأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات لا ارتباطها بجناية . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(نقض جنائي - ٩ يونيه سنة ١٩٥٣ م ٦٣٠ رقم ٢١٤) .

٨٧٤ نقض . حكم . توقيعه في الثلاثين يوما التالية لصدوره . ادعاء عدم التوقيع في مدى هذه المدة . سبيل اثباته . الاستناد في ذلك إلى مجرد عدم خلو الحكم من تاريخ التوقيع عليه . لا يجدي .

(نقض جنائي - ١٥ يونيه سنة ١٩٥٣ م ٦٣٤ رقم ٢٢٠) .

٨٧٥ نقض . حكم في مخالفة . الطعن فيه

الجنائية بالرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

(نقض جنائي - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ م ١٠٣٥ رقم ٤١٠) .

٨٦٦ نقض . الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية . لا يجوز إلا للنائب العام بنفسه ، أو للمحامى العام في دائرة اختصاصه . أو من وكيل خاص عنه .

(نقض جنائي - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ م ١٠٤٢ رقم ٤٢٥) .

٨٦٧ نقض . الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية .

(نقض جنائي - ١٥ فبراير سنة ١٩٥٤ م ١٢٧٢ رقم ٦١١) .

٨٦٨ نقض . الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .

(نقض جنائي - أول مارس سنة ١٩٥٤ م ١٢٧٩ رقم ٦٢٨) .

٨٦٩ نقض . المصلحة من الطعن . رافة . تقديرها يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية لا وصفها القانوني .

(نقض جنائي - ١٢ أبريل سنة ١٩٥٤ م ١٢٩٥ رقم ٦٦٧) .

٨٧٠ نقض . الإعلان بإيداع الحكم في قلم الكتاب . حصوله للمحامى الذي حصل على الشهادة بعدم ختم الحكم في مكتبه . صحيح . ليس للطاعن ولأنك المحامى أن يتضرر من ذلك بمقولة إنه كان يتعين إعلانه في قلم الكتاب .

(نقض جنائي - ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ م ١٠١٣ رقم ٣٨٠) .

بطريق النقض . غير جائز .

(نقض جنائي — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٥٠ رقم ٤٣٦) .

٨٧٦ ١ — نقض . دفع الطاعن بىطلان
التفتيش أمام محكمة الدرجة الأولى .
عدم إثارة الدفع أمام المحكمة الاستئنافية .
لا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض .

٢ جريمة . إنعدام جسمها . لا يؤدي
إلى بطلان الاتهام .

(نقض جنائي — ٢٥ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٥٧ رقم ١٥٥) .

٨٧٧ نقض . سلطه محكمة النقض . حكم طبق
المادة ٢٢ من قانون العقوبات يفيد
منطوقه أنه أوقع عقوبات متعددة بتعدد
الجرائم . لمحكمة النقض تصحيح هذا
الخطأ بجعلها عقوبة واحدة .

(نقض جنائي — ١٩ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٥١ رقم ١٤٤) .

٨٧٨ نقض . صدور حكم نهائي على الطاعن .
لا يتوقف قبول طعنه على الفصل في
المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر في
القضية في جريمة أخرى .

(نقض جنائي — ٢ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١٢٨٢ رقم ٦٣٤) .

٨٧٩ ١ — نقض . عدم دفع المتهم أمام
محكمة الموضوع بىطلان الأمر الصادر
بتفتيش منزله . إثارة ذلك أمام محكمة
النقض . لا يجوز .

٢ — تفتيش . التحقيق المفتوح الذي
يسوغ التفتيش . لا يشترط فيه أن يكون
قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً
من أدلة الإثبات .

٣ — تفتيش . الخطأ في اسم المطلوب
تفتيشه في الاذن . لا يبطل التفتيش .

٤ — ركن الاحراز في جريمة احراز
الخدرات . استظهاره في الحكم . مثال .
(نقض جنائي — ١٤ يونيو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٤٣ رقم ٧٥٣) .

٨٨٠ نقض . مدع بالحقوق المدنية . تنازله
عن دعواه المدنية . لا يجوز له النعي
على الحكم بالنسبة إلى الدعوى العمومية .
(نقض جنائي — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٤٤ رقم ٤٢٩) .

٨٨١ نقض . متهم بوقائع تزوير متعددة .
إدائته عنها جميعاً مع توقيع عقوبة
واحدة عليه تطبيقاً للمادة ٣٢ من
قانون العقوبات . طعنه في الحكم وقصره
على واقعة منها فقط . لا يجدي .

(نقض جنائي — ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٤٧ رقم ٧٦١) .

٨٨٢ نقض . طاعن . حصول محامية على
شهادة بعدم ختم الحكم في الميعاد . توقيعه
على الحكم بعد إيداعه بعلمه بذلك . عدم
تقديمه أسباباً في الميعاد . عدم قبول
الطعن شكلاً .

(نقض جنائي — ١٨ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٤٤٥ رقم ١٢٨) .

٨٨٣ ١ — نقض . طعن . إجازة . حكم
صادر على خلاف حكم سابق بين نفس
الخصوم في منازعات الأماكن المؤجرة
الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ . جواز الطعن فيه بطريق
النقض عملاً بالمادة ٤٧٦ مرافعات
ولو كان الطعن فيه غير جائز وفقاً للادة
٤٢٥ مرافعات .

٢ — قوة الامر المقضى . حكم . تسببه .
قضاؤه برفض الدفع بعدم جواز نظر
الدعوى لسبق الفصل فيها . ما جاء
بأسبابه مسوغ لاختلاف السبب في
الدعويين . النعي عليه بمخالفة القانون .
في غير محله . مثال في دعوى اخلاء
تطبيقاً لاحكام القانون رقم ١٢١ لسنة
١٩٤٧ .

(تقض مدني — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣
س ١١٧ رقم ٢٩) .

٨٨٤ — ١ — تقض . طعن . إجارة . حكم
قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف
وبقبوله شكلاً . فصله في أسبابه في
الأساس الذي بنيت عليه الدعوى بأن
اعتبر العين المؤجرة أرضاً فضاء فلا
يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة
١٩٤٧ . جواز الطعن فيه على استقلال.
المادة ٣٧٨ مرافعات .

٢ — إجارة . عين مؤجرة منذ البداية
على أنها أرض فضاء . خضوع العقد
لقواعد القانون العام لا لاحكام
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . تصريح
المؤجر للمستأجر باقامة مبان في العين
تصبح ملكاً للمؤجر بمجرد إقامتها . هذا
لا يغير من موضوع العقد مادام قد
اتفق على دفع جميع الأجرة سواء أقيمت
المباني أم لم تقم .

(تقض مدني — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣
س ٩٠٣ رقم ٣٥٢) .

٨٨٥ تقض . طعن . إجراءات الطعن . الشهادة
الدالة على عدم ختم الحكم في الميعاد .

عدم بيان صفة طالب الشهادة في الطلب .
عدم قبول الطعن .

(تقض جنائي — ١٤ يونيو سنة ١٩٥٤
س ١٣٤٢ رقم ٧٥٢) .

٨٨٦ — ١ — تقض . طعن . إجراءات الطعن .
حضور المطعون عليه في الطعن . كفيته .
وجوب توكيله محامياً مقبولاً أمام محكمة
النقض ليودع باسمه مذكرة بدفاعة
مشفوعة بمستنداته . المحامي الذي أودع
الأوراق باسم المطعون عليه كان توكيله
تالياً . لا حق للمطعون عليه في الحضور
٢ — تقض . طعن . إجراءات الطعن .
اعلان . متى يصبح اعلان الطعن في
الموطن المختار . وجوب إيداع صورة
الحكم المعلنة للطاعن والمثبتة لاتخاذ
المطعون عليه موطناً مختاراً له وذلك في
خلال العشرين يوماً التالية للتقرير
بالطعن .

(تقض مدني — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤
س ١٨٥٠ رقم ٩٤١) .

٨٨٧ تقض . طعن . أحوال شخصية . ميعاد
الطعن في الحكم الحضوري الصادر من
محكمة الأحوال الشخصية . هو ١٨ يوماً
من تاريخ صدور الحكم . قيام النزاع
أمام محكمة الأحوال الشخصية على جنسية
المتوفى . ليس من شأنه التغيير في ميعاد
الطعن . علة ذلك .

(تقض مدني — ٢١ يناير سنة ١٩٥٤
س ١١١١ رقم ٤٨٨) .

٨٨٨ تقض . طعن . الخصوم في الطعن .
إفلاس . بطلان الطعن بالنسبة لأحد
دائى التفليسة ، عدم تعدى أثر هذا

بطلان الطعن بالنسبة إلى بقية الدائنين الذين استوفى الطعن أوضاعه الشكلية بالنسبة إليهم . علة ذلك .

٢ — استئناف . قيد الاستئناف . ميعاد القيد . عدم جواز إضافة ميعاد مسافة إلى المواعيد التي حددتها المادة ٤٠٧ مرافعات . علة ذلك .

(تقض مدني — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ م ١٠٥٧ رقم ٤٤٣) .

٨٨٩ ١ — تقض . طعن . الخصوم في الطعن . نزاع على ما إذا كانت المنقولات المرصودة لمنفعة العقار المنزوعة ملكيته يشملها البيع أو لا يشملها . الخصوم في هذا النزاع هما المدين المنزوعة ملكيته والمشتري الراسي عليه المزااد . لا حاجة لاختصام الدائنين الذين انتقلت حقوقهم إلى ثمن العقار .

٢ — تنفيذ عقارى . اثبات . بيع عقار مرهون بالمزااد . المنقولات المرصودة من مالها لمنفعة هذا العقار يشملها البيع . على من يدعى العكس عبء الإثبات . المادة ٦٨٨ مدني مختلط .

٣ — أموال . عقار بالتخصيص . المنقولات المرصودة في العقار المستغل استغلالا تجاريا بمعرفة المالك لمنفعة هذا العتار . تعتبر عقارا بالتخصيص . مثال . المادة ١٨ مدني مختلط .

(تقض مدني — ١٤ يناير سنة ١٩٥٤ م ١١٠٠ رقم ٤٨٣) .

٨٩٠ ١ — تقض . طعن . استئناف . ضرائب . حكم صادر من المحكمة الابتدائية في نزاع نخاص بقرار لجنة التقدير . جواز الطعن

فيه بطريق الاستئناف أيا كانت قيمة النزاع . الطعن فيه بطريق النقض مباشرة . غير جائز . المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٢ — ضرائب استئناف . المقصود بالمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥١ . هو القرار الصادر من لجنة الطعن لالجنة التقدير .

(تقض مدني — ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ م ١١٣٣ رقم ٥٠٩) .

٨٩١ تقض . طعن . إعلان . إعلان الطعن في الموطن المختار . شرطه . أن يكون المطعون عليه قد عينه في ورقة إعلان الحكم . التزام الطاعن بأن يقدم في خلال العشرين يوما التالية للطعن . صورة الحكم المعلنة إليه والدالة على تعيين الموطن المختار . المواد ١١ ، ٣٨ ، ٤٣١ ، ٤٣١٠ مرافعات .

(تقض مدني — ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ م ١٠٧٠ رقم ٤٥٤) .

٨٩٢ ١ — تقض . طعن . إعلان . المطعون عليه بين في ورقة إعلان الحكم موطنه الأصلي كما بين مكتب أحد المحامين باعتباره محلا مختارا له . جواز إعلانه بالطعن في المحل المختار . لا يؤثر في صحة الإعلان رفض المحامي تسلم الصورة بحجة انتهاء وكالته بصدر الحكم المطعون فيه . المادتان ١٣ و ٣٨٠ مرافعات .

٢ — وكالة . حكم غيابي . التوكيل الصادر للمحامي بخوله الحضور عن

اللازمة لصحة الورقة باعتبارها محرراً
رسمياً . بطلانه . المادتان ٢٤ ، ٤٣١
مرافعات .

٢ — نقض . طعن . إعلان تقرير
الطعن . وقوعه باطلا . حضور المطعون
عليه الذي علم بالطعن بطريق الصدقة
وتمسكه بالبطلان . لا يسقط حقه في
الدفع بالبطلان .

(نقض مدني — ١٠ يونيو سنة ١٩٥٤
م ١١٨٠ رقم ٥٥٨) .

٨٩٥ نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن في
المحل المختار . عدم قيام الطاعن في
الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٤٣٢
مرافعات بايداع ورقة إعلان الحكم
المطعون فيه المثبتة لاتخاذ المطعون عليه
محلا مختارا له بطلان الإعلان .

(نقض مدني — ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤
م ١٨٣٢ رقم ٩٣٦) .

٨٩٦ ١ — نقض . طعن . إعلان النيابة .
إعلان تقرير الطعن للمطعون عليه في
المحل المبين في صحيفة الدعوى وفي الحكم
المطعون فيه . ثبوت تركه لهذا المحل
وإجابة شيخ الحارة بما يؤيد ذلك وعدم
ذكره الموطن الجديد للمطعون عليه .
ليس في الأوراق ما يفيد أن الطاعن
لو بذل جهداً آخر في التحري فيما بقي
من ميعاد إعلان الطعن لاهتدى إلى
موطن المعلن إليه . كفاية التحريات .
في هذه الصورة . صحة إعلانه للنيابة .

٢ — نقض . طعن . عدم ذكر مواطن
القصور في تقرير الطعن . النعي غير
مقبول .

(نقض مدني — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣
م ١٠٥٦ رقم ٤٤٢) .

اثنين من خصوم الدعوى . اقتصار
المحامي على إثبات وكالته بالجلسة عن
أحد هذين الخصمين . وجوب اعتبار
الخصم الآخر غير ممثل في الخصومة
والحكم الصادر فيها غيايباً بالنسبة له .
(نقض مدني — ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤
م ١٨٢٩ رقم ٩٣٥) .

٨٩٣ ١ — نقض . طعن . إعلان تقرير
الطعن . البطلان الذي ترتبه المادة ٤٣١
مرافعات . مقصور على عدم وصول
الإعلان في الميعاد . خلوص صورة الإعلان
سهواً من تاريخ التقرير أو اسم الموظف
الذي حرره . بطلان .

٢ — نقض . طعن . ميعاد الطعن .
المطعون عليهما ملتزمان بالتضامن .
رفع الطعن على أحدهما في الميعاد .
عجواز اختصاص الثاني ولو بعد فوات
الميعاد . المواد ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٤٢٨
مرافعات .

٣ — بيع . بيع المحاصيل المستقبلية
قبل نباتها . صحته .

٤ — بيع . حكم . تسديده . تقريره أن
بيع المحصول المستقبل قبل نباته معلق
على شرط وجوده . قضاءه بالزام
البائع بالتعويض لإخلاله بالتزاماته وأنه
كان من نتيجة هذا الإخلال هبوط
مقدار المحصول الناتج . لا خطأ في
القانون ولا تناقض .

(نقض مدني — ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٣
م ٣٢٦ رقم ١٠٧) .

٨٩٤ ١ — نقض . طعن . إعلان تقرير
الطعن . خلوه من البيانات الجوهرية

٨٩٧ نقض . طعن . إعلان . ثبوت وفاة المطعون عليه قبل الاعلان . واجب الطاعن في هذه الحالة . وجوب مراقبة ما يطرأ على حالة الخصوم . وجوب توجيه الاعلان إلى الورثة جملة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التقرير بالطعن أو من تاريخ العلم بوفاة المطعون عليه . عدم مراعاة هذا الاجراء . بطلان الطعن . المادتان ٣٨٣ ، ٤٣١ مرافعات .

(نقض مدني — ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٣١٩ رقم ١٠٤) .

٨٩٨ ١ — نقض . طعن . أقدمية . عدم تحديد وزير العدل أقدمية من يعين من خارج السلك القضائي في خلال شهر على الأكثر من تاريخ التعيين . بدء ميعاد الطعن في هذه الحالة . هو من أول يوم من الشهر التالي لتاريخ مرسوم التعيين . المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

٢ — أقدمية . أقدمية من يعين من خارج السلك القضائي . الميعاد الذي يحق لوزير العدل أن يحدد فيه هذه الأقدمية . هو شهر على الأكثر من تاريخ التعيين . التحديد الحاصل بعد هذا الميعاد . بطلانه .

(نقض مدني — جمعية عمومية — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ص ٩٢٦ رقم ٣٥٩) .

٨٩٩ ١ — نقض . طعن المصلحة في الطعن . حكم . تسييبه . مناقشته جميع أسباب الاستئناف المقدم من الطاعن و انتهائه إلى تأييد الحكم الابتدائي القاضي بعدم

صحة التوقييع . لا مصلحة للطاعن في الطعن على الحكم لتقريره أن الحكم الابتدائي أصبح نهائياً بالنسبة لأحد الخصوم .

٢ — حكم . تسييبه . أخذه بتقرير الخبير المتدب في الدعوى . في ذلك ما يفيد أخذه بأسباب هذا التقرير ونبذه ما تعارض معها من أسباب التقرير الاستشاري .

٣ — تقادم . حكم . تسييبه . اشتراطه لإمكان التملك بالتقادم الخمسي أن يكون المشتري من غير مالك حسن النية عند تلقي الحق . لا خطأ . ليس في المادتين ١٢ و ١٧ من قانون التسجيل رقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ ما يغير من هذا النظر . (نقض مدني — أكتوبر سنة ١٩٥٣ ص ٨٦٢ رقم ٣٣٩) .

٩٠٠ ١ — نقض . طعن . التقرير به . وكالة . سند التوكيل يخول الوكيل حق الطعن بالمعارضة والاستئناف كما يخوله أن يطعن بأي طريق آخر من طرق الطعن . له الحق في الطعن بالنقض .

٢ — إعلان . حكم غيابي . توجيه الإعلان للحكوم عليه في آخر محل معلوم له بالقطر المصري . إجابة المحضر بأنه غادر هذا المحل إلى مكان غير معلوم خارج القطر . إعلان النيابة . صحة الإعلان . المادة ١٤ مرافعات .

(نقض مدني — ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ص ١٨٣٧ رقم ٩٣٨) .

٩٠١ نقض . طعن . التقرير به من وكيل

على تقرير الطعن . تاريخ التوكيل لاحق
للتقرير بالطعن . عدم قبول الطعن لرفعه
من غير ذي صفة . المادة ٢٩٤ مرافعات .
(تقض مدنى — ١٦ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٧٤ رقم ٨٨) .

٩٠٦ ١ — نقض . طعن . المصلحة في الطعن .
حكم صدر لمصلحة الطاعن برفض دفع
أدلى به خصومه . انعدام مصلحته في
الطعن في هذا الحكم .
٢ — حكم . تسببه . إقامته على عدة
قرائن متضادة . عدم صحة إحدى هذه
القرائن مبطل للحكم .
(تقض مدنى — ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٥٣٦ رقم ١٨٨) .

٩٠٧ ١ — نقض . طعن . المصلحة في الطعن .
يكفى أن تكون متوافرة وقت صدور
الحكم المطعون فيه .
٢ — قضاء مستعجل . حكم بنسب
خبير لاصطحاب المساهم إلى مقر الشركة
وتحرير محضر يثبت فيه تمكين هذا
المساهم أو عدم تمكينه من الاطلاع على
مستنداتها ودفاترها وإيداع الشركة أو
عدم إيداعها صوراً من تقرير بحاس
الإدارة . هو إجراء وقفي عاجل يختص
به قاضي الأمور المستعجلة .

٣ — قوة الأمر المقضى . اختلاف
الموضوع في الدعويين . عدم جواز
التمسك بحجية الحكم السابق . مثال .
٤ — قوة الأمر المقضى . قضاء
مستعجل . الأحكام الصادرة من قاضي
الأمور المستعجلة . هي أحكام وقفية

لم يقدم توكيله . الطعن غير مقبول
شكلاً .

(تقض جنائى — ٣ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١٣٠٦ رقم ٦٨٩) .

٩٠٢ ١ — نقض . طعن . الحكم المطعون
فيه وإن كان قد قضى في منطوقه بنسب
خبير إلا أنه في أسبابه قد أنهى الخصومة
في نزاع موضوعى بين الطرفين . جواز
الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨
مرافعات .

٢ — استئناف . صدور الحكم المستأنف .
وفقاً لطلبات المستأنف . عدم جواز
الاستئناف . المادة ٣٧٧ مرافعات .
(تقض مدنى — ١ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١١٥٢ رقم ٥٢٩) .

٩٠٣ نقض . طعن . الحكم برفض الدفع
بعدم الاختصاص المحلى ورفض الدفع
بسقوط الدعوى بمضى المدة . هو حكم
غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن
فيه . المادة ٤٢١ إجراءات .
(تقض جنائى — ١٩ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٣٠٤ رقم ٦٧٩) .

٩٠٤ ١ — نقض . طعن . العبرة في تحديد
جواز الطعن في الأحكام هي بوصف
الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى
به المحكمة .

٢ — غش . كاكاو . فساد لارتفاع
درجة الخوض فيه .

(تقض جنائى — ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٤٠ رقم ٤٢٠) .

٩٠٥ نقض . طعن . المحامى المقرر بالطعن .
وجوب أن يكون موكلًا بتوكيل سابق

الطعن . المادة ٤٣٢ مرافعات
(تقض مدنى — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣
من ٧٣١ رقم ٢٦٤) .

٩١٠ ١ — تقض . طعن . أوراق الطعن . قيام
الطاعن بإيداع صورة إعلان الطعن بدلا
من الأصل . اعتذاره بأن المحضر سلم
الأصل للطعون عليه ولم يرد إليه إلا
الصورة التى أودعها موقعا عليها من
المطعون عليه . عدم قيام دليل على
صحة هذا العذر . كفاية الصورة فى هذه
الحالة متى كانت مطابقة لأصل التقرير .
المادتان ٤٣١ ، ٤٣٢ مرافعات .

٢ — إعلان . عدم إثبات المحضر أن
الشخص الذى خاطبه يحمل المعلن إليه
مقيم معه . بطلان الاعلان . المادتان
١٢ ، ٢٤٠ مرافعات .

(تقض مدنى — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣
من ٨٩٧ رقم ٣٥٠) .

٩١١ ١ — تقض . طعن . أوراق الطعن .
متى يجب تقديم صورة مطابقة الأصل
من الحكم الابتدائى ومتى لا يجب .

٢ — تقض . طعن . أوراق الطعن .
الصورة المعلنه من الحكم المطعون فيه .
تعتبر مطابقة لأصله فى معنى المادة ٤٣٢
مرافعات .

٢ — تقض . طعن . أوراق الطعن .
عدم تقديم المستندات المؤيدة لسبب .
الطعن فى الميعاد . عدم قبول السبب .
الاحتجاج بأن قوة قاهرة حالت دون
تقديم هذه المستندات فى الميعاد . عدم
تقديم ما يدل على قيام القوة
القاهرة . عدم قبول هذا العذر . مطالبة

بطبيعتها ليس لها حجية متى تغيرت
الظروف . مثال .

(تقض مدنى — ١١ مارس سنة ١٩٥٤
من ١١٤١ رقم ٥٢١) .

٩٠٨ ١ — تقض . طعن . أوراق الطعن .
الحكم المطعون فيه أحال على أسباب
الحكم الابتدائى الصادر من المحكمة المختلطة .
تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم
المطعون فيه وصورة رسمية لترجمة
أسباب الحكم الابتدائى مستخرجة من
الأصول المحفوظة بقلم كتاب المحكمة
تحتوى أسماء القضاة والخضوم وأسباب
الحكم ومنطوقه . فى هذا ما يكفى لما
فرضته المادة ٤٣٢ مرافعات .

٢ — خبير . أمر تقدير أتعاب الخبير .
الأشخاص الذين أوجب القانون المختلط
إعلانهم بهذا الأمر . المواد ٢٦٧ ،
٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ مرافعات مختلط .

٣ — خبير . أتعاب الخبير رفض طلب
وقف الفصل فى تقدير أتعاب الخبير حتى
يفصل فى الدعوى المقدم فيها التقرير .
لا مخالفة فى ذلك للمادة ٢٦٧ مرافعات
مختلط .

(تقض مدنى — ١٤ مايو سنة ١٩٥٣
من ٤٧٥ رقم ١٦٩) .

٩٠٩ تقض . طعن . أوراق الطعن . إيداع
صورة رسمية من الحكم الابتدائى خلال
عشرين يوما من تاريخ الطعن إذا كان
الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى
أسبابه . هو من الإجراءات الجوهرية
التي يترتب على إغفالها سقوط الحق فى

محكمة النقض بضم تحقيقات تثبت وجود
القوة القاهرة . لا يجوز .

(قض مدني — ١٩ مارس سنة ١٩٥٣
ص ٥٢ رقم ١٥) .

٩١٢ هـ — نقض . طعن . التماس إعادة
النظر . الحكم الملتبس فيه صادر من
محكمة الاستئناف المختلطة . عدم جواز
الطعن فيه بطريق النقض .

٢ — التماس إعادة النظر . حكم .
تسيبيه . قضاؤه بعدم قبول التماس .
استناده إلى أن الطريقة التي أتبعها الحكم
الملتبس فيه في تقدير أرباح الممول
مهما كان مبلغها من صواب أو خطأ
لا يمكن اعتبار الأخذ بها قضاءً بما لم
يطلبه الخصوم لأنها وجهة نظر اتخذتها
المحكمة وهي عالة بنتائجها . لا مخالفة في
ذلك للقانون .

٣ — نقض . طعن . حكم . طلب
تصحيحه . الحكم المطلوب تصحيحه غير
جائز الطعن فيه بطريق النقض . عدم
جواز الطعن في القرار الصادر برفض
طلب تصحيحه . المادة ٣٦٥ مرافعات .
٥ — التماس إعادة النظر . حكم .
تسيبيه . قضاؤه بعدم قبول التماس .
عدم تعرض الحكم بعد ذلك للنزاع
الخاص بموضوع التماس . في محله .

(قض مدني — ٢ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٤٧ رقم ٧٩) .

٩١٣ هـ — نقض . طعن . بيان أسباب الطعن .
عدم اشتراط القانون طريقة خاصة لهذا
البيان . يكفي أن يكون البيان محددًا
يخرجها عن الإبهام ويبعدها عن الجباله .

٢ — نقض . طعن . تقديم الطالب
استقالته مقرونة بشرائط . قبول
الاستقالة بشرائطها . عدم الاحتفاظ
بحقه في السير في الطعن أو بالتناج
المرتبة على الحكم فيه . انتهاء رابطة
التوظيف . وجوب الحكم برفض الطعن .
(قض مدني — جمعية عمومية — ١٨ ديسمبر
سنة ١٩٥٤ ص ١٦٤٩ رقم ٨٨٧) .

٩١٤ هـ — نقض . طعن . ترقية . إلغاء أحد المراسيم
بالحركة القضائية مؤسس على مقارنة
الطالب بزميل معين بذاته . إلغاء المراسيم
اللاحقة باعتبارها أثرا من آثار المرسوم
الملغى . شرطه . أن يكون الزميل الذي
قورن به الطالب قد رقي بمقتضى المراسيم
اللاحقة . عدم ترقية هذا الزميل بالمراسيم
اللاحقة . يتعين على الطالب لقبول
الطلبات اللاحقة إجراء طعن جديد عن
كل من هذه المراسيم . المادة ٤٤٧
مرافعات .

(قض مدني — جمعية عمومية — ١٩ ديسمبر
سنة ١٩٥٣ ص ٩٣٠ رقم ٣٦٠) .

٩١٥ هـ — نقض . طعن . تقرير الطعن .
إعلانه . اشتماله على البيانات اللازمة
للتعريف بالطاعن والمطعون عليه .
الطاعن هو وزير المالية والمطعون
عليه مدير أحد البنوك المعروفة . ثبوت
أن هذه البيانات هي التي وردت في الحكم
المطعون فيه . عدم ذكر اسمي الطاعن
والمطعون عليه في الإعلان . لا بطلان .
٢ — نقض . طعن . المصلحة في الطعن .
الحكم الصادر بعدم الاعتداد بالحجز
التحفظي الذي توقعه مصلحة الضرائب .

على الممول قبل ربط الضريبة . توافر
مصلحتها في الطعن فيه .

٣ — ضرائب . حجز . الحجز التحفظي
الخول لمدير مصلحة الضرائب على
أموال الممول قبل ربط الضريبة . عدم
جواز توقيع حجز تحفظي ثان بعد
انقضاء شهرين من الحجز الأول دون
ربط الضريبة . علة ذلك .

٤ — قضاء مستعجل . ضرائب . حجز .
الحجز التحفظي الثاني الذي توقعه مصلحة
الضرائب بعد شهرين من الحجز الأول
دون ربط الضريبة . هو عقبة مادية .
اختصاص القضاء المستعجل بالحكم بعدم
الاعتداد به .

(نقض مدني — ٤ فبراير سنة ١٩٥٤
س ١١١٨ رقم ٤٩٨) .

٩١٦ نقض . طعن . توجيه الحكم الابتدائي .
لا يجوز .

(نقض جنائي — أول فبراير سنة ١٩٥٤
س ١٢٦٥ رقم ٥٩٦) .

٩١٧ نقض . طعن . حكم . اقتصار الحكم على
رفض التظلم المرفوع من الطاعن عن
قضاء محكمة أول درجة بشمول حكمها
بالنفاذ المعجل . الطعن فيه بطريق
النقض استقلالاً . لا يجوز . لا يغير
من ذلك أن القانون أجاز التظلم من
وصف النفاذ إلى محكمة ثاني درجة وقتما
للإادة ٤٧١ مرافعات . المادة ٢٧٨
مرافعات .

(نقض مدني — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣
س ٧٣٦ رقم ٢٦٧) .

٩١٨ ١ — نقض . طعن . حكم القبول المانع

من الطعن . شرطه . سكوت المحكوم
عليه عن الطعن في الحكم مدة طويلة
لا يفيد رضاه بالحكم .

٢ — حكم . تسببه . تأسيسه على سند
مديونية صادر من وكيل المدين .
الوكيل لم يخرج في إقراره بالدين عن
حدود الوكالة . لا عيب .

(نقض مدني — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣
س ١٠٧٧ رقم ٤٦٦) .

٩١٩ ١ — نقض . طعن . حكم . تسببه .
تسكيه العقد المبرم بين الطرفين بأنه
وكالة بالعمولة وتقريره صحة بيع
المطعون عليها أقطان الطاعن دون
الحصول على إذن من قاضي الأمور
الوقفية تطبيقاً للإادة ٨٩ من قانون
التجارة الأمر الذي أسست عليه الدعوى .
هذا الحكم يكون قد حسم النزاع في
الأساس الذي بنيت عليه الدعوى .
جواز الطعن فيه على استقلال المادة
٣٧٨ مرافعات .

٢ — عقد . تسكيه . حكم . تسببه .
نفيه بأسباب سائغة وصف الرهن عن
الاتفاق المبرم بين الطرفين وتقريره صحة
تصرف المطعون عليها في أقطان الطاعن
دون اتخاذ الإجراءات الخاصة ببيع
الشيء المرهون . عدم خروجه عن مدلول
عبارات الاتفاق . لا يعيبه أن يكون قد
اعتبر هذا الاتفاق وكالة بالعمولة في
حين أنه عقد من نوع خاص متى كان
قد انتهى إلى نتيجة سليمة .

٣ — وكالة بالعمولة . حكم . تسببه .
تقريره أن الوكيل بالعمولة المأذون

له بالبيع لا يجب عليه استصدار أمر بالبيع من قاضي الأمور الوقية .
لا خطأ . المادة ٨٩ من قانون التجارة .
٤ — حكم . تسببه . تقيه عن العقد وصف الرهن من واقع نصوصه .
قوله بعد ذلك إن العرف جرى على أساس التعامل بعقود مماثلة . النعى عليه بأنه غلب العرف على نصوص القانون الأمر . على غير أساس .

(نقض مدني — ٢١ مايو سنة ١٩٥٣
ص ٥١٥ رقم ١٨٢) .

٩٢٠ ١ — نقض . طعن . حكم . تسببه .
عدم جواز الاستناد في تقويم الحكم إلى غير ما أقيم عليه من أسباب إلا أن تكون من الأسباب القانونية البحتة القائمة في الخصومة أمام محكمة الاستئناف .
مثال في دعوى شفعة .

٢ — شفعة . حكم . تسببه . تأسيس دعوى الشفعة على سببين الشروع والجوار . رفض الحكم الدعوى لانعدام الشروع . عدم تعرضه للسبب الثاني . قصور .

(نقض مدني — ٤ يوفيه سنة ١٩٥٣
ص ٦٦٠ رقم ٢٤٥) .

٩٢١ ١ — نقض . طعن . حكم حاسم للنزاع في الأساس الذي بنيت عليه الدعوى .
جواز الطعن فيه على استقلال . مثال .
المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٣ بإنشاء محكمة النقض .

٢ — شركة . حكم . تسببه . تقريره لأسباب سائغة أن مباشرة الشركة طعن

الغلال المسلبة إليها باذن من وزارة التموين وبيعها للجمهور لا يتنافى مع غرضها المنصوص عليه في العقد وهو تنظيف وطحن الحبوب مقابل أجر معين . لا خروج في ذلك عن نصوص العقد .

(نقض مدني — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣
ص ١٠٧٤ رقم ٤٦١) .

٩٢٢ نقض . طعن . حكم . سبب الطعن هو خطأ مادي بحت شاب الحكم . سبب غير مقبول . وجوب الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيحه . المادة ٣٦٤ مرافعات .

(نقض مدني — ٢١ يناير سنة ١٩٥٤
ص ١١١٠ رقم ٤٨٧) .

٩٢٣ ١ — نقض . طعن . حكم . صادر من محكمة الاستئناف بتأييد الأمر الصادر بتوقيع حجز تحفظي على ما للبلدين لدى الغير . جواز الطعن فيه بطريق النقض . المادتان ٣٧٥ ، ٣٧٨ مرافعات .

٢ — حجز . هبة . حجز ما للبلدين لدى الغير . الشروط الواجب توافرها في الدين المحجوز من أجله . كيفية الرجوع في الهبة في ظل القانون المدني القديم .
المادة ٥٤٣ مرافعات .

(نقض مدني — ١١ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١١٢٤ رقم ٥٠١) .

٩٢٤ نقض . طعن . حكم صادر من محكمة الاستئناف الوطنية في دعوى تفسير حكم صدر من محكمة الاستئناف المختلطة .
الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .
(نقض مدني — ١١ فبراير سنة ١٩٥٤
ص ١١٢٦ رقم ٥٠٤) .

وإعادتها قضية الملكية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . عدم تعرض محكمة الاستئناف لصحة الوصية شكلا وموضوعا . تأسيس حكمها على أن الوصية غير نافذة في حق باقي الورثة . لا مخالفة في ذلك للمادة ١٧ من قانون نظام القضاء .

٤ — إثبات . إقرار . الأقرار الصادر من الخصوم بالنسبة للتطبيق القانوني . لا يقيد المحكمة .

(قض مدني — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ م ٨٧٣ رقم ٣٤٣) .

٩٢٨ نقض . طعن . حكم . قضاؤه بالغاء الحكم المستأنف وباختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

(قض مدني — ١٣ مايو سنة ١٩٥٤ م ١١٦٩ رقم ٥٤٢) .

٩٢٩ نقض . طعن . حكم . قضاؤه برفض وقف دعوى الربيع لأن النزاع الذي أثاره المدعى عليه في ملكية المدعى غير جدي . هذا الحكم لا ينهي الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

(قض مدني — ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ م ٥٠٤ رقم ١٧٩) .

٩٣٠ ١ — نقض . طعن . دعوى . دفع . إجارة . موضوع الدعوى خاضع لأحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فلا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها بطريق النقض . سريان هذه القاعدة

٩٢٥ نقض . طعن . حكم صادر من محكمة ابتدائية في مناقضة . توزيع وقابل للطعن فيه بطريق الاستئناف وفقا للمادتين ٧٤٤، ٧٤٣ مرافعات . تقويت ميعاد الاستئناف والطعن فيه مباشرة بطريق النقض . عدم جواز الطعن . المادة ٤٢٥ مرافعات .

(قض مدني — ١٦ أبريل سنة ١٩٥٣ م ٢٨٩ رقم ٩٤) .

٩٢٦ نقض . طعن . حكم صادر من محكمة الاستئناف برفض دفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها شكلا . هذا الحكم يعتبر صادرا قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

(قض مدني — ٥ مارس سنة ١٩٥٣ م ٩ رقم ٤) .

٩٢٧ ١ — نقض . طعن . حكم فصل في أسبابه في جزء من الخصومة القائمة . جواز الطعن فيه على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

٢ — محكمة الموضوع . وصية . سلطة محكمة الموضوع في تكييف الطلبات المعروضة عليها في دعاوى مرتبطة لمعرفة الطلب الأصلي والطلب التبعي . مثال .

٣ — اختصاص . وصية . محكمة الموضوع . إلغاؤها الحكم الصادر من محكمة أول درجة والقاضي بعدم الاختصاص في الفصل في صحة الوصية وبوقف الفصل في دعوى الملكية ورفضها الدفع بعدم الاختصاص

جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض .

(نقض جنائي — ٥ أبريل سنة ١٩٥٤
ص ١٢٩٢ رقم ٦٥٩) .

٩٣٤ ١ — نقض . طعن . سبب جديد .
تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بطلب
رفض الدعوى بشقها من أصل وفوائد .
سبب الطعن هو أن الحكم أخطأ في تطبيق
المادة ٢٢٦ من القانون المدني . لا يعتبر
سبباً جديداً .

٢ — فوائد القضاء بها من تاريخ المطالبة
الرسمية عن مبلغ مطلوب على سبيل
التعويض في ظل القانون المدني القديم .
لا خطأ . عدم سريان المادة ٢٢٦ مدني
جديد على الماضي . المادة ١٢٤ مدني
قديم .

(نقض مدني — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣
ص ٨٧٩ رقم ٣٤٤) .

٩٣٥ ١ — نقض . طعن . سبب جديد .
خير . الدفع بطلان تقرير الخبير
لمباشرة المأمورية في غيبة الخصوم .
عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض .

٢ — نقض . طعن . سبب جديد .
خير . النعي على تقرير الخبير بمخالفته
الثابت بالأوراق . لا تجوز إثارته لأول
مرة أمام محكمة النقض .

٣ — نقض . طعن . سبب جديد .

خير . الدفع بطلان تقرير الخبير لعدم
انتقاله إلى العين موضوع النزاع . لا تجوز

على الدفوع المقدمة في الدعوى .

٢ — نقض . طعن . دفع . إجارة .
الدفع بعدم اختصاص دائرة الإيجارات
لأن العقد أساس الدعوى ليس عقد
إيجار . خروج هذا النزاع عن تطبيق
أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
جواز الطعن في الحكم الصادر فيه بطريق
الاستئناف . الطعن فيه مباشرة بطريق
النقض . غير جائز .

(نقض مدني — ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤
ص ١١٨٠ رقم ٥٥٩) .

٩٣١ نقض . طعن . سبب الطعن . بطلان
إعلان الحكم . لا يوجب نقضه .
المقصود ببطلان الإجراءات الموجب
لنقض الحكم . المادة ٤٢٥ مرافعات .
(نقض مدني — ١٣ مايو سنة ١٩٥٤
ص ١١٧٠ رقم ٥٤٤) .

٩٣٢ ١ — نقض . طعن . سبب الطعن هو
مخالفة الحكم للثابت بالأوراق . عدم
بيان وجه المخالفة في تقرير الطعن .
سبب غير مقبول . المادة ٤٢٩ مرافعات .
٢ — تزوير . حكم . تسيب . عدم
تعيين المحكمة خبيراً لتحقيق العبارة التي
قال الطاعن إنها أضيفت للعقد بعد
تحريره . عدم تقديم الطاعن ما يثبت أنه
طلب من محكمة الموضوع تعيين خبير
لتحقيق هذا الدفاع . النعي على الحكم
بأنه أخل بحقه في الدفاع . غير مقبول .
(نقض مدني — ١٢ مارس سنة ١٩٥٣
ص ٤٦ رقم ١٣) .

٩٣٣ نقض . طعن . سبب جديد . التمسك
بمصول تزوير في إذن التفتيش . عدم

إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض مدنى — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤
ص ١٨٥٣ رقم ٩٤٢) .

٩٣٦ ١ — نقض . طعن . قيام الطعن على

أسباب موضوعية . لا يستتبع عدم قبوله
شكلا بل رفضه موضوعا .

٢ — دعوى . مصروفات الدعوى .
الحصم الذى يتحملها . المادة ٣٥٨
مرافعات .

٣ — حكم . تسببه . التمسك بأن العقد
الذى يستند عليه مدعى الملكية هو
بيع وفاء يخفى رهنا . القضاء بثبوت
الملكية تأسيساً على أن العقد هو بيع
منجز ناقل للملكية . عدم إشارة الحكم
إلى ورقة ضد تفيد أن البيع وفائياً .
قصور .

(نقض مدنى — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤
ص ١٨٧٩ رقم ٩٤٧) .

٩٣٧ ١ — نقض . طعن . سبب جديد .

مطالبة عامل بمكافأة عن مدة خدمته
وفقاً للمادة ٢٣ / ١ من القانون رقم ٤١
لسنة ١٩٤٤ . طعنه فى الحكم بأنه حرره
من المكافأة دون أن يتحقق من شروط
الحرمان المنصوص عنها فى المادة ٣ / ٣ .
لا يعتبر سبباً جديداً .

٢ — عمال . حكم . تسببه . فسخ
عقد العمل دون مكافأة . شرطه . عدم
تحقق الحكم من شرط حرمان العامل من
مكافأته . خطأ فى تطبيق القانون . المادة
٣ / ٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .

(نقض مدنى — ٩ أبريل سنة ١٩٥٣
ص ٢٦٥ رقم ٨٤) .

٩٣٨ ١ — نقض . طعن . شفعة . حكم .

خسمة النزاع فى أساس الخصومة . جواز
الطعن فيه على استقلال . مثال فى
دعوى شفعة . المادة ٣٧٨ . مرافعات .

٢ — شفعة . حكم . تسببه . دعوى
الشفعة . احتفاظها بوصفها سواء قام
النزاع بين أطرافها على جميع أركانها
وشرائطها أم كان مقصوراً على البعض
منها متفقاً على البعض الآخر . تقرير
الحكم أن حق الشفيع متى كان معترفاً به
من المشتري وانحصر النزاع فى الثمن
فالدعوى لا تعتبر دعوى شفعة ولا تخضع
لإجراءاتها . خطأ فى القانون .

(نقض مدنى — ٢٤ يولييه سنة ١٩٥٤
ص ١١٧٩ رقم ٥٥٧) .

٩٣٩ نقض . طعن . شفعة . دعوى الشفعة .

وجوب قيامها بين أطرافها الثلاثة فى
جميع مراحل التقاضى . عدم اختصاص
البائع فى الطعن بالنقض . الطعن غير
مقبول . لا يغير من ذلك بيع المشتري
الأول العين المشفوع فيها . الآخر بعقد
قضى بصوريته .

(نقض مدنى — ١٨ مارس سنة ١٩٥٤
ص ١١٤٦ رقم ٥٢٢) .

٩٤٠ نقض . طعن . شفعة . وجوب اختصاص

البائعين والمشتريين فى ذات تقرير الطعن
وإعلانهم به جميعاً فى الميعاد . نص
المادة ٢٨٤ . مرافعات مقيد بما أوجبه
المادتان ٤٢٩ ، ٤٣١ . مرافعات . عدم
اختصاص بعض المشتريين فى تقرير الطعن .
بطلان الطعن . لا يصححه قيام الطاعن
بتقرير طعن ثانٍ قصره على إعلان من

لم يعلن في الطعن الأول .

(نقض مدنى — ١١ مارس سنة ١٩٥٤
س ١١٤١ رقم ٥٢٠) .

٩٤١ نقض . طعن . صورية . البائع في عقد
محكوم بصوريته . عدم اختصاصه في
الطعن بالنقض بعد أن كان مختصاً في
مرحلة التقاضى الابتدائية والاستئنافية .
الطعن غير مقبول شكلاً .

(نقض مدنى — ١١ مارس سنة ١٩٥٤
س ١١٤٠ رقم ٥١٨) .

٩٤٢ ١ — نقض . طعن . ضرائب . حكم
بتدب خير بت في أساس النزاع ولم
يستبق من موضوع الدعوى إلا تقدير
صافي الربح بعد خصم التكاليف . صدور
حكم لاحق بتقدير الربح . اعتبار الحكم
الأول منياً للخصومة فيما فصل فيه فصلاً
قطعياً . صدوره في ظل قانون المرافعات
القديم الذى كان يحيز الطعن فيه . عدم
الطعن في الحكم الأول وقصر الطعن على
الحكم اللاحق المترتب عليه . طعن غير
منتج .

٢ — ضرائب . حكم . تسببه . تقريره
أن الأرباح التجارية والصناعية الناتجة
من بيع آلات المصنع القابلة للاستهلاك
يكون بتقدير ثمن تكلفتها وقت الشراء
مخصوماً منه قيمة ما فقدته من جلة
بسبب القدم والاستهلاك . لا مخالفة
في ذلك للقانون ولا قصور .

٣ — ضرائب . نيابة عامة . وجوب
تدخلها في دعاوى الناشئة عن تطبيق
قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
إغفال هذا الإجراء يترتب عليه بطلان

الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام العام .
جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة
النقض .

٤ — ضرائب . نيابة عامة . عدم
ذكر اسم ممثل النيابة سهواً في محضر
إحدى الجلسات . ثبوت تمثيل النيابة
العامة في تلك الجلسة . لا بطلان .

(نقض مدنى — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣
س ١٠٥ رقم ٢٧) .

٩٤٣ نقض . طعن . ضرائب . حكم صادر
في معارضة في قرار لجنة التقدير برفض
طلب بطلان هذا القرار وإعادة القضية
لمحكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوع
المعارضة . عدم جواز الطعن فيه على
على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .
(نقض مدنى — ١٥ أبريل سنة ١٩٥٤
س ١١٦٢ رقم ٥٣٥) .

٩٤٤ نقض . طعن . ضرائب . دعوى
مرفوعة بوصفها معارضة في قرار لجنة
التقدير . تأسيسها على الطعن في القرار
شكلاً وموضوعاً . الحكم المطعون
فيه قضى بصحة القرار شكلاً . هذا
الحكم يعتبر صادراً قبل الفصل في
الموضوع . عدم جواز الطعن فيه على
استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات

(نقض مدنى — ٤ فبراير سنة ١٩٥٤
س ١١١٧ رقم ٤٩٧) .

٩٤٥ نقض . طعن . قرار غرفة الاتهام بأن
لا وجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه
لا يكون إلا خطأ في تطبيق القانون أو
تأويله . الطعن فيه للقصور . غير جائز .
(نقض جنائى — ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٤
س ١٣٥٠ رقم ٧٦٧) .

إعلان الحكم تم في ظل قانون المرافعات القديم من جانب الطاعن إلى المطعون عليه . عدم إعلانه من أحدهما للآخر في ظل القانون الجديد . بقاء باب الطعن مفتوحا للطاعن . المادتان ١ و ٢٧٩ مرافعات جديد .

٢ - عمل . التزام رب العمل قبل صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . إعطاء العامل شهادة خلو طرف . هذا الالتزام توجبه قواعد العرف والعدالة . المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية .

٣ - عمل . مسئولية . تعويض . حكم . تسببه . تقريره أن رب العمل غير ملزم قبل صدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بإعطاء العامل شهادة خلو طرف ، وأنه لم يثبت أن ضررا أصاب العامل بسبب عدم إعطائه هذه الشهادة . خطأ الحكم في الأساس الأول لا يستوجب نقضه متى صح قيامه على الأساس الثاني وحده . (نقض مدني - ١١ فبراير سنة ١٩٥٤ ص ١١٢٢ رقم ٤٩٩) .

٩٥٠ ١ - نقض . طعن . ميعاد الطعن . حكم صادر في دعوى رفعت بوصفها دعوى مدنية . فصل المحكمة في مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب وتأسيس قضائها في الدعوى المدنية على نتيجة الفصل فيها . ميعاد الطعن في الحكم هو الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٨ مرافعات لا الميعاد الذي جددته المادة ٨٨١ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ .

٩٤٦ ١ - نقض . طعن . قرار من قاضي الأمور الوقية بمحكمة الأحوال الشخصية بمجرد موجودات شركة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى رغم معارضة الشركة في ذلك . تأييد غرفة المشورة لهذا القرار . حكمها هو حكم صادر في منازعة مدنية . جواز الطعن فيه بطريق النقض . المادة ٤٢٥ مرافعات .

٢ - اختصاص . اختصاص نوعي . قاضي الأمور الوقية بمحكمة الأحوال الشخصية . إصداره قرارا بمجرد موجودات شركة لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى . مخالفة هذا القرار لقواعد الاختصاص النوعي . المحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص .

(نقض مدني - ٥ مارس سنة ١٩٥٣ ص ١٦ رقم ٧) .

٩٤٧ نقض . طعن . كفالة . عدم وجوب إيداعها عن الطلبات المقدمة من رجال القضاء .

(نقض مدني - جمعية عمومية - ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٣ ص ٢٣٥ رقم ٧٥) .

٩٤٨ نقض . طعن . موضوع النزاع هو طلب بطلان عقد بيع بالدعوى البوليصة . إعلان تقرير الطعن إلى المشتري وقع باطلا . عدم قبول الطعن بالنسبة إلى جميع الخصوم .

(نقض مدني - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠٧٥ رقم ٤٦٢) .

٩٤٩ ١ - نقض . طعن . ميعاد الطعن .

٢ — أحوال شخصية . نيابة عامة .

نزاع على النظام المالى بين زوجين من الأجانب . وجوب تكييف هذا النزاع وفقا لأحكام القانون المصرى . وجوب اعتبار النظام المالى من مسائل الأحوال الشخصية . عدم تدخل النيابة العامة فى هذا النزاع يحمل الحكم باطلا . لا يغير من هذا النظر كون الدعوى رفعت أصلا بوصفها دعوى مدنية متى كانت قد أثرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية تقتضى تدخل النيابة العامة .

المادتان ١٠ و ١٣ من القانون المدنى والمادة ١٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٩٩ مرافعات .

٣ — استئناف . حكم . إبطال الحكم الابتدائى لعيب فى الشكل . يجب على محكمة الاستئناف الفصل فى موضوع النزاع . اقتصارها على تقرير البطلان دون الفصل فى الموضوع . خطأ فى القانون .

(نقض مدنى — ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ ص ١١٠ رقم ٢٨) .

٩٥١ ١ — نقض . طعن . ميعاد الطعن . مصادقة آخر ميعاد للطعن عطلة رسمية . امتداد الميعاد إلى اليوم التالى . المادة ٢٣ مرافعات .

٢ — حكم . تسببه . الاعتراضات التى أوردتها الطاعن فى صحيفة الاستئناف هى ذات الاعتراضات التى أثارها أمام محكمة أول درجة ورد عليها الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه . عدم تناول الحكم

المطعون فيه لهذه الاعتراضات . لا قصور .

(نقض مدنى — ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٣٢١ رقم ١٠٥) .

٩٥٢ ١ — نقض . طعن . ميعاد الطعن . وجوب إضافة ميعاد مسافة إليه وفقا للمادة ٢١ مرافعات .

٢ — أهلية . العناصر التى تتكون منها الأهلية . بيان هذه العناصر . القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

٣ — أهلية . درجة الأهلية . كيف تقدر السلطات المختصة درجة الأهلية . الموازنة بين عناصر الأهلية .

(نقض مدنى — جمعية عمومية — أول مايو سنة ١٩٥٤ ص ١١٩٥ رقم ٥٦٧) .

٩٥٣ نقض . طعن . لامصلحة منه بالنسبة للعقوبة الأصلية . وجوب نقضه بالنسبة للعقوبة التكميلية .

(نقض جنائى — ١٩ يناير سنة ١٩٥٤ ص ١٢٦٢ رقم ٥٨٨) .

٩٥٤ ١ — نقض . طعن . لامصلحة منه . مثال .

٢ — نقض . عدم دفع المتهم أمام محكمة الموضوع ببطلان الإجراءات . الواقعة كما هى ثابتة بالحكم لا تفيد ذلك . إثارة الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض . لا محل له .

(نقض جنائى — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ص ١٠١٤ رقم ٣٨٣) .

٩٥٥ نقض . طعن . لامصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال .

(نقض جنائى — ٣ يوليه سنة ١٩٥٤ ص ١٣٥٨ رقم ٧٨٢) .

٩٥٦ نقل رجال القضاء وأعضاء النيابة من المحاكم المختلطة إلى المحاكم الوطنية .
الشرط الزمني الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٩ . وجوب قصره على من ورد ذكرهم في الفقرة المذكورة . عدم سريانه على وكلاء النائب العام المنقولين من القضاء المختلط إلى القضاء الوطني .

(نقض مدني — جمعية عمومية — ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤ ص ١١٩٢ رقم ٥٦٦) .

(هـ)

٩٥٧ هتك عرض بالقوة . إثبات المحكمة وقوع الفعل على المجنى عليها بفترة الأمر الذي أثار استنكارها واستنكارها في أول مرة ودفعتها لصفح المتهم في ثاني مرة . ذلك يكفي لتوافر ركن استعمال القوة .

(نقض جنائي — ١٥ يونيو سنة ١٩٥٣ ص ٦٣٥ رقم ٢٢٣) .

٩٥٨ هتك عرض . جان من المتولين تربية المجنى عليه . تشديد العقاب . يكفي لذلك أن تكون التربية عن طريق إلقاء دروس خاصة ولو في مكان خاص مهما كانت مدة التربية قصيرة .

(نقض جنائي — ٢١ أبريل سنة ١٩٥٣ ص ٢٢٩ رقم ٦٧) .

(و)

٩٥٩ وصف التهمة . اتهام الطاعن وآخرين بالاشتراك في تجمهر من خمسة أشخاص توافقتوا على التعدي والإيذاء ووقعت

فيه جرائم ضرب . إدانة الطاعن في التجمهر مع تبرئته من تهمة الضرب . استئناف الحكم . تبرئة المتهمين جميعا من التجمهر وإدانتهم في ضرب زيد ، مع أن الطاعن لم تكن قد وجهت إليه تهمة بضربه . هذا الحكم باطل بالنسبة للطاعن لأن الواقعة التي أدين فيها لم توجه إليه تهمة بشأنها ولم تدر عليها مرافعة في أي من درجتي التقاضي . الحكم صحيح بالنسبة للآخرين ؛ لأنه وإن كان الحكم الابتدائي قضى بإدانتهم في واقعة لم ترفع عنها الدعوى إلا أنهم قد استأنفوا ورافقوا أمام المحكمة الاستئنافية فيها .

(نقض جنائي — ٦ يولييه سنة ١٩٥٣ ص ٨٤٩ رقم ٣١٨) .

٩٦٠ ١ — وصف التهمة . تعديل المحكمة الاستئنافية وصف التهمة من إدارة منزل للدعارة إلى الاعتياد على ممارسة الدعارة دون إضافة أفعال جديدة . لا إخلال بحق الدفاع .

٢ — الاعتياد على ممارسة الدعارة . إثبات الحكم أن المتهم اعتادت ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم . توافر أركان الجريمة .

(نقض جنائي — ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ ص ٦٤٣ رقم ٢٣٨) .

٩٦١ وصف التهمة . تعديل محكمة الدرجة الثانية من تاريخ واقعة التبديد إلى اليوم الذي كان محمدا لبيع المحجوزات أخذا عن الأوراق . ذلك من حتمها ولا يعتبر

والقذف . هل تدرج تحتها رفع الدعوى مباشرة ؟ المادة ٣ / ١ إجراءات .

٣ — المحكمة من تحديد مدة لتقديم الشكوى . كيف يحدد تاريخ بدء العلم . المادة ٣ / ٢ إجراءات .

٤ — قذف . لم أغفل الشارع الإشارة إلى المادة ٣٠٢ عقوبات ضمن المواد الواجب فيها تقديم شكوى . معنى ذلك . ٥ — بلاغ كاذب . مدى الفرق بين هذه الجريمة في صدد تقديم الشكوى وبين جريمتي السب والقذف . المادتين ٣٠٤ ، ٣٠٥ عقوبات .

٥ — الفرق بين أمر الحفظ وبين القرار بالألا وجه الذى تصدره النيابة العامة . رأى المحكمة فى هذه التفرقة . المواد ٦١ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ إجراءات .

(القاهرة الكلية — ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤ م ١٦٥ رقم ٤٠) .

٩٦٦ ١ — وصية . اختصاص . وصية صادرة من أحد رعايا دولة اليونان الموقعة على اتفاقية منثرو والتي احتفظت لمحاكمها القنصلية بالاختصاص فى مسائل الأحوال الشخصية أثناء فترة الانتقال . سريان القانون اليونانى على هذه الوصية واختصاص المحكمة القنصلية بالفصل فى صحتها . المادة ٩ من اتفاقية منثرو والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٢٧ والمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ والمادة ٥٦ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة .

٢ — وصية . اختصاص . استئناف رفع الى محكمة استئناف أثينا عن حكم صادر فى

قضاؤها فى هذه الدعوى قضاء فى واقعة لم ترفع بها الدعوى .

(تقض جنائى — ٢٦ مايو سنة ١٩٥٣ م ٤٥٨ رقم ١٥٨) .

٩٦٢ وصف التهمة . دفاع . إصابة خطأ . حكم . تسببه . بيان الحكم الابتدائى فى حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى . عناصر الإهمال فى قيادة سيارة . إبداء المتهم دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية على الأساس المتقدم . النعى على الحكم بالخطأ والإخلال بحق الدفاع . فى غير محله . (تقض جنائى — ١٢ أبريل سنة ١٩٥٤ م ١٢٩٦ رقم ٦٧٠) .

٩٦٣ وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بتهمة إحداثه إصابة معينة سببت وفاة المجنى عليه . معاقبته بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات على أساس أنه أحدث به إصابة أخرى دون لفت الدفاع .

(تقض جنائى — ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ م ١٢٦١ رقم ٥٨٥) .

٩٦٤ وصف التهمة . محكمة استئنافية . الواقعة المطروحة أمامها هى بذاتها التى رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . عليها أن تفصل فيها على أساس الوصف القانونى الصحيح .

(تقض جنائى — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ م ١٠٢٠ رقم ٣٩٤) .

٩٦٥ ١ — وصف التهمة . هل يعد تعديل التاريخ تغييرا لوصف التهمة ؟ سلطة المحكمة الاستئنافية فى ذلك .

٢ — معنى الشكوى فى جريمتي السب

رفضه طلب الطاعن الإحالة على التحقيق
لاقتناع المحكمة من أوراق الدعوى
بعدم صحة دعواه . لا خطأ .

٣ — تقض . طعن . سبب الطعن .
اغفال محكمة الموضوع سهوا الفضل في
طلب من الطلبات . سبب غير مقبول .
(قضى مدنى — ٥ مارس سنة ١٩٥٣
س ١٣ رقم ٦) .

٩٧٠ وقف . اشتراط الواقف في حجة وقفه
وفاء دين عليه مثقلة به الأعيان الموقوفة .
عدم أحقية ممثلى الوقف في الرجوع على
شريك الواقف المتضامن معه في الدين
بما يكون الواقف قد وفاه عنه من
نصيبه في الدين . بقاء حق الواقف
بعد إنشاء وقفه في إبراء ذمة شريكه من
نصيبه في الدين الذى قد يوفيه عنه
وقفه .

(قضى مدنى — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣
س ١٠٩٢ رقم ٤٧٤) .

٩٧١ وقف الدعوى حتى يتم التصالح مع مصلحة
الضرائب . ليس من قبيل تركها .
التعجيل في الموعد الذى نصت عليه
المادة ٢٩٢ مرافعات . ليس لازما .
(استئناف المنصورة — ضرائب — ٧ مارس
سنة ١٩٥٥ س ١٧٥٦ رقم ٩١٩) .

٩٧٢ ١ — وقف تنفيذ العقوبة . عدم جوازه
في المخالفات .
٢ — عقوبة المخالفة . رفعها بمقتضى
لائحة . غير جائز .

(أسوان الكلية — ٢٦ يناير سنة ١٩٥٤
س ١٧٧٠ رقم ٩٢٦) .

٩٧٣ ١ — وقف . دعوى رفعها أحد وريثة
الواقف بطلان الوقف فيما زاد على ثلث

صحة وصية من المحكمة القنصلية قبل
انتهاء فترة الانتقال . استمرار ولاية
محكمة أتيننا بالفصل فيه بعد انتهاء فترة
الانتقال .

٣ — وصية . اختصاص . حكم . تسببيه .
المحكمة القنصلية فصلت في صحة الوصية
في حدود ولايتها المعترف بها في التشريع
المصرى . لارقابة لمحكمة النقض على حكمها .
(قضى مدنى — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣
س ١٠٨٦ رقم ٤٧٣) .

٩٦٧ وصية . بيع . حكم . اعتباره التصرف
الصادر من المورث إلى أحد وريثه
وصية وليس بيعا . إقامته على استخلاص
موضوعى سائغ . لا خطأ .
(قضى مدنى — ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤
س ١٦٥٥ رقم ٨٨٩) .

٩٦٨ ١ — وظيفة . تخصيص درجة لها .
التلازم بين الدرجة والوظيفة . رفع
الدرجة . أثره .

٢ — وظيفة . تخصيص درجة لها . رفع
الدرجة . ترقية شاغل الوظيفة اليها .
ليس في الأمر تخط بالنسبة لغيره .
(القضاء الإدارى — ١٨ يناير سنة ١٩٥٣
س ١٥٠١ رقم ٨٥٦) .

٩٦٩ ١ — وفاء . إثبات . حكم . تسببيه .
اعتماد صحة الوفاء الحاصل للمالك الظاهر
لأسباب مسوغة . تقريره بأن المكاتبات
الحاصلة بين الطاعن والمطعون عليه الثانى
ليست حجة على المطعون عليه الأول
لأنها صادرة منه ولا توقيع له عليها .
لا مخالفة في ذلك للقانون ولا قصور .
٢ — إثبات تحقيق . حكم . تسببيه .

التركة لصدوره في مرض موت الواقف .
لا يفيد من الحكم الصادر بالبطان
سوى الوارث الذي رفع الدعوى .
عدم امتداد أثره إلى بقية الورثة .

٢ - وقف . حصول أحد ورثة الواقف
على حكم ينطالان الوقف فيما زاد على
ثلث التركة لصدوره في مرض الموت .
اتفاق باقي ورثة الواقف فيما بينهم على
سريان أثر هذا الحكم على أنصبتهم : غير
جائز . لا بد من صدور حكم لهم بذلك
من يملكه .

(تقض مدني - ١٨ مارس سنة ١٩٥٤
من ١١٤٧ رقم ٥٢٤) .

٩٧٤ وكالة . استئناف . حكم . تسببه .
الوكالة عقد لا يتم إلا بقبول الوكيل .
بجرد صدور الإيجاب من الموكل .
لا يكفي لانعقاد الوكالة . اعتماد الحكم في
اعتبار الوكالة قائمة على مجرد إيجاب
الموكل دون أن يتبين قبول الوكالة . خطأ
في القانون وقصور .

(تقض مدني - ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤
من ١١٧٨ رقم ٥٥٦) .

٩٧٥ وكلاء الوزارات الدائمين . اختصاصهم

عدم جواز تدخلهم في شئون الموظفين .
إحالة أحد الموظفين إلى المحاكم التأديبية
بناء على قرار مطبوع أعده الوكيل
البرلماني ووقع عليه الوزير . باطل .
بطلان الإجراءات التي تمت بناء عليه .
(القضاء الإداري - ١٨ مايو سنة ١٩٥٣
من ١٧٣٤ رقم ٩١٣) .

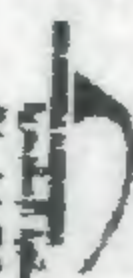
٩٧٦ ١ - وكيل الدائنين . عدم اعتماد
الوزارة ترشيح المحكمة وطلبها إعادة
النظر في شأن تعيين المدعى . قرار
إداري نهائي . جواز الطعن فيه بالإلغاء .
٢ - قرارات الجمعيات العمومية
للمحاكم . حق وزير العدل في إعادتها
للنظر فيها من جديد . القانون رقم ١٤٧
لسنة ١٩٤٩ .

(القضاء الإداري - ٣ فبراير سنة ١٩٥٣
من ١٥١٧ رقم ٨٦٥) .

(لا)

٩٧٧ لائحة . الامتناع عن تطبيقها . متى يجوز .
قضاء مستعجل . اختصاصه برفع الحجز .
متى يكون . حجز إداري . نطاقه .

(النيا الكلية - مستجل - ٩ أكتوبر
سنة ١٩٥٤ من ١٩٤٣ رقم ٩٧٢) .



Bibliotheca Alexandrina



0542544